

إذا

الجزء الاول من حاشية العلامة  
الطحاوي على الدر المختار شرح  
تنوير الايمان في مذهب الامام  
أبي حنيفة النعمان  
عليه من ربه مصائب  
الرحمة

والرضوان

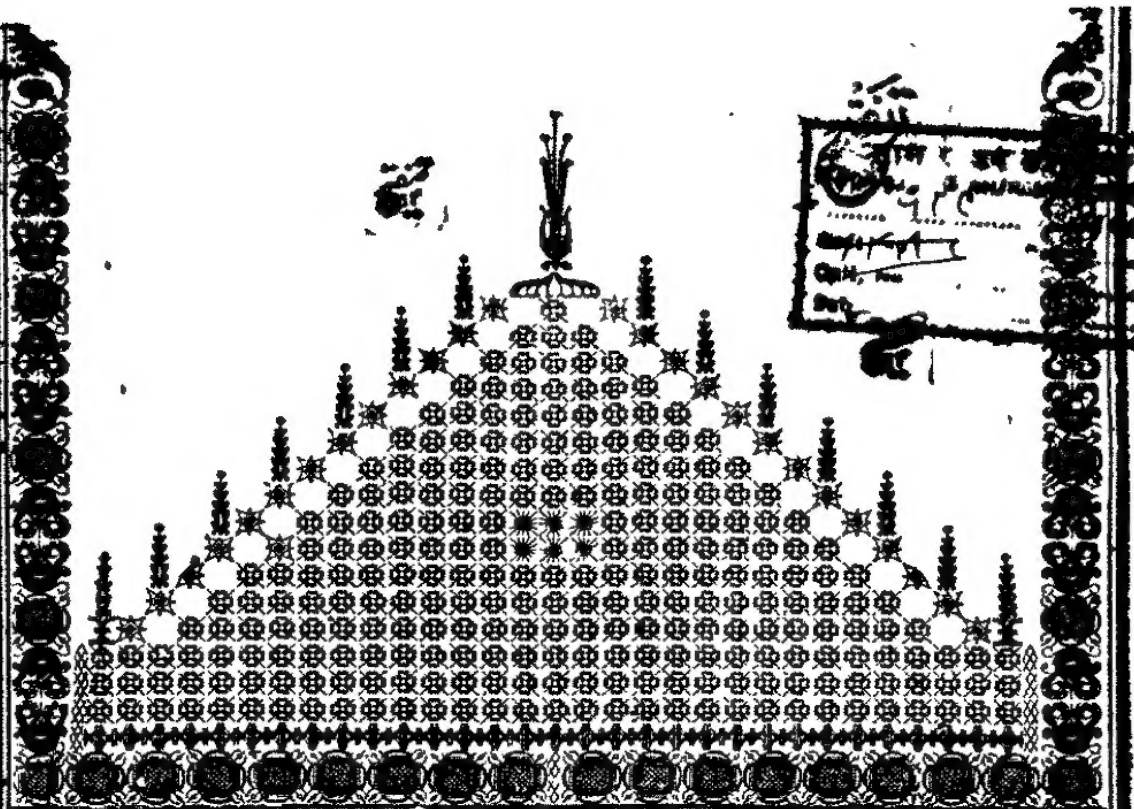
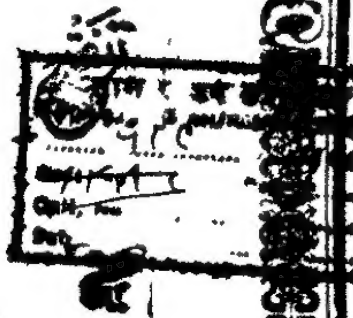
آمين

٢٢

٢



صفحة	موضوع	صفحة	موضوع
٤٠٦	باب زكاة المال	٠٠٢	خطبة الكتاب
٤١١	باب العاشر	٠٥٢	كتاب الطهارة
٤١٥	باب الركا	١٠١	باب الماء
٤١٧	باب العشر	١٢٣	باب التيمم
٤٢٣	باب المصروف	١٢٧	باب المسح على الخفين
٤٢٢	باب صدقة الفطر	١٤٥	باب الحيض
٤٢٨	كتاب الصوم	١٥٦	باب الاغتسال
٤٤٩	باب ما يفسد الصوم وما لا يفسد	١٦٤	فصل الاستنجاء
٤٦٣	فصل في العوارض المبيحة لعدم الصوم	١٦٩	كتاب الصلاة
٤٧٢	باب الاعتكاف	١٨٤	باب الاذان
٤٧٨	كتاب الحج	١٨٩	باب شروط الصلاة
٤٨٩	فصل في الاحرام وصفة المفرد بالحج	٢٠٠	باب صفة الصلاة
٥١٣	باب القران	٢١٥	فصل واذا اراد الشروع فيها كبر
٥١٦	باب التمتع	٢٢٣	فصل يجهه الامام وجوبا
٥١٩	باب الجنائيات في الحج	٢٣٨	باب الامامة
٥٤٣	باب الاحصار	٢٥٥	باب الاستخلاف
٥٤٥	باب الحج من الغير	٢٦١	باب ما يفسد الصلاة
٥٥٥	باب الهدى	٢٧٩	باب الوتر والتوافل
		٢٩٧	باب ادراك الفريضة
		٣٠٢	باب قضاء الفوائت
		٣٠٩	باب سجود السهو
		٣١٧	باب صلاة المريض
		٣٢١	باب سجود التلاوة
		٣٢٩	باب صلاة المسافر
		٣٣٨	باب الجمعة
		٣٥١	باب العيدين
		٣٥٧	باب الكسوف
		٣٥٩	باب الاستسقاء
		٣٦١	باب صلاة الخوف
		٣٦٢	باب صلاة الجنائز
		٣٨٤	باب الشهيد
		٣٨٧	باب الصلاة في الكعبة
		٣٨٨	كتاب الزكاة
		٣٩٧	باب السائمة
		٣٩٨	باب نصاب الابل
		٣٩٩	باب زكاة البقر
		٤٠٠	باب زكاة الغنم



بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله المنعم على البار والمفاجر يؤتي الحكمة من يشاء ومن يعطاها فقد أعطى الحظ الوافر والصلاة والسلام  
 على سيدنا محمد ذي المناقب والمفاخر وعلى آله وأصحابه الذين هم قدوة للأول والآخر (وبعد) فقد كنت في سابق  
 الزمان أخطأ الله بقاى أن أكتب بعض تقييدات على الدر المختار شرح تنوير الأبصار فشرعت في ذلك مع  
 على بأنى استأعلا ما هنالك وأيسر لى أن يحوم حول تلك المسالك لقله البضاعة وطمس القذب بعدم  
 الطاعة وكنت الى قريب من باب المسح على الخفين وأهمتها فأراد الله تعالى بقراى في هذا الكتاب ثانيا شرعت  
 معقدا على الله تعالى فى انعامها وتسهيل مرامها وأرجو من الله تعالى أن يلهى الصواب والساد وأن  
 يتها على أعلى المراد بحوله وقوته انه على ذلك قدير وبالأجابة جدير وما كان فيها من صواب فمن المنقولات  
 ومن خطافه من كثير الزلات ومعقدي فى ذلك على ما كتبه الحق الفهامة والمدقق العلامة الشيخ ابراهيم  
 الحلي جزاه الله تعالى خيرا وطيب ثراه وجعل الجنة مقبلة وما أواه ودعا اطلعت على الاصل الذى نقل منه  
 فلا أتذكره أدما به بل أذكر عبارته معزية اليه والى أصلها ودعا اختصرت بعض عباراته معاولة فيه والله  
 المسئول أن يبلغنى المأمول وأن يجعله من التام المقبول وهما أنا أذكر بعض سنداقى فى الفقه فمن أخذت  
 هذه الفقه شىخى وبركتى شيخ الوقت الشيخ محمد الحريرى حفظه الله تعالى عن الشيخ حسن المقدسى عن الشيخ  
 سليمان المنصورى عن الشيخ عبد الحى عن الشيخ حسن الشرنبلالى عن الشيخ على المقدسى عن الشيخ أحمد  
 ابن يونس الشهير بالشلبى عن الشيخ عبد البر بن النخعي عن الشيخ كمال الدين بن الهمام عن قارى الهداية عن  
 السيرامى عن جلال الدين عن أبى الفضل عبد العزيز بن محمد بن نصر البخارى عن صاحب الكنز عن عبد الستار  
 الكردرى عن صاحب الهداية عن الشيخ على البزدوى عن السرخسى عن الحلوانى عن القاضي على النسفى  
 عن أبى بكر محمد بن الفضل البخارى عن الامام أبى عبد الله السيد موفى بضم السين وقصها بعد علماء موحدة  
 مفتوحة ثم ذال مجة سا كنة بعد هاميم مضبوطة آخره فون نسبة الى قرية من قرى بخارا عن أبى حفص  
 البخارى عن أبيه عن محمد عن أبى حنيفة النعمان عن جاد بن سليمان عن ابراهيم بن يزيد النخعي عن علقمة عن  
 ابن مسعود عن النبي صلى الله عليه وسلم وشرف وكرم لمن جبريل عليه السلام عن الله تبارك وتعالى (قوله  
 بسم الله الرحمن الرحيم) الباقى ما كان فى القاموس فمن معانيها الاضافى سواء كان حقيقيا نحو أمسا

بسم الله الرحمن الرحيم



بن يداً ويجلزيانحومررت به والتعديبة نحو ذهب الله بنورهم والاستعانة نحو كتبت بالقلم ونجرت بالقلم  
 والميسية نحو فكلأ أخذنا بذنبه والمصاحبة نحو ابط بسلام ومنه يا البسملة والمراد المصاحبة التهجمية  
 والكثرفية نحو ولقد نصركم الله بيدرو والبدل نحو فليت لي بهم قوم اذا ركبوا والمقابلة نحو واشتريت بالثمن والجواز  
 كمن وقيل يختص ذلك بالسؤال نحو فاسأل به خبيراً وقيل لا يختص فهو ويوم تشق السماء بالغمام والاستعلاء  
 فهو ومن أهل الكتاب من ان تأمنه بنظر لانت مادة الاثمنة تهذي يعلى قال تعالى هل آمنكم عليه والتبعيض  
 فهو عينا يشرب به اعياد الله والقسم فهو أقسم بالله والغاية فهو أحسن بي أي أحسن الى والتوكيد هو  
 الزائدة وتكون زيادة واجبة كما حسن بن يداً أي أحسن زيداً وغالبية وهي في فاعل كفى نحو كفى بالله شهيداً  
 غالباً مشتركة بين هذه المعاني كما هو ظاهر تعدد اصحاب القاموس هذه المعاني لها ولم يذكر يديها  
 الا الاصاق فيبقى المعاني مجاز عنده وقيل جميع معانيها لا تفارق الا الاصاق انتهى خادى أقول ان صاحب  
 القاموس لم يلتزم ذكر المعاني الحقيقية ثم وضع الباب لا الاصاق ثم في موضع عام موضوع له خاص لان نفس الباب  
 مخصوصها معناه هنا الا الاصاق بين مدخولها ومعلقها وقد استحسن الا الاصاق الجزئي الذي هو معنى الحرف  
 الذي هو الباب بطلاق الصاق وهو كل عام مشترك بين جميع أفراد الا الاصاق فالوضع يخصى لاعتبار اللفظ حين  
 الوضع على الوجه الخصوص وكونه عام الكون الله التي هي مطلق الا الاصاق عامة وكون الموضوع له خاص الكون  
 المعنى جزئياً ولهذا لم تكن الباب اسم لان معاني الاسماء كلية والمآصل أن الباب لفظ حرف موضوع له في جزئي  
 وآلة الوضع كلية ثم الاسم ما أبان من معنى قال في القاموس مما يصفه وارفعه فهدا مناسبات البصريين  
 من أنه مشتق من السجور وهو الارتفاع لانه يدل على مساهمة فيه ويظهره وفي لفظ اسم لغات متعددة ذكرها  
 الانجوني وغيره والهزمة فيه للوصل والاصل فيها أن تثبت خطأ كغيرها من هزات الوصل ولكن تحذف  
 قد أضاف اسم الجلالة خاصة لكثرة الاستعمال وقيل لوافق الخط اللفظ وقيل لاحذف أصلاً وذلك لان الاصل  
 سم أو سم بكسر السين أو ضمه فلما دخلت الياء سكنت السين تخفيفاً لانه لو بقيت كسرة لازم وقوع كسرة  
 بعد كسرة ولو بقيت مضمومة لوقعت ضمة بعد كسرة وكلاهما ثقل هكذا حكاه النحاس وهو حسن  
 ولو أضيف الى غير الجلالة تثبت نحو باب اسم الرحمن قال أبو البقاء ولو قلت لا سم الله أو باب اسم ربى أثبت الالف ونحوه  
 مما أضيف الى غير الجلالة من أسماء الباري نحو باب اسم الخالق وقيل يجوز حذفها اذا أضيف الى غير الجلالة  
 من أسماء الباري وقيل هذا المحذف مخصوص بما في الابتداء وأما الوسط فلا نحو قوله تعالى اقرأ باسم ربك  
 وسبح اسم ربك وفيه نظار لما عرفت أن الكلام عند الاضافة الى الجلالة فقط واسم افتح حرفي موضوع لما أتبعه  
 المسعى ملحوظاً كونه مسمى به مشتق من السجور عند أهل البصرة ومن الوسم عند أهل الكوفة وهو من قبيل  
 الاشتقاق الاصغر وذلك لان الاشتقاق ان اعتبر فيه الموافقة في الحروف الامول مع الترتيب كضرب وضارب  
 يسمى اشتقاقاً أصغراً وبدون الترتيب نحو جند وجذب فصغيراً والمناسبة فيهما أي في الحروف والمعنى نحو ثلب  
 وثلم فأ كبر ويعتبر في الاصغر موافقته في المعنى وفي الاخيرين مناسبة والمناسبة أعم ولا بد في الاشتقاق من تغير ما  
 بحركة أو حرف بزيادة أو نقصان ثم لفظ اسم عند البصريين ناقص وأوى من الاسماء المحذوفة الالهة كبدودم  
 اذا أصله سمويضم السين وكسرهما فلما كثرت استعماله أريد تخفيفه في الطرفين فهدا والى الا بترو في ود والحركات  
 الاعرابية متعاقبة عليه مع نقلها فحذفوه ونقلوا حركته الى الميم ثم عدوا الى الاول فحذفوا حركة السين دون  
 السين اثلاثاً يجمعوا بالكلية ثم ابتلبوا همزة الوصل للسكون فان الابتداء بالسا كن وان لم يتبع في نفسه بل هو  
 موجود في غير العربية كلغة الهم كانه له السيد الشريف عن لغتهم اسكنه يسر بجزئي لغة العرب ان يكون ساعلى  
 غاية الاحكام وفي الابتداء بالسا كن نوع بشاعة كالوقوف على الحركة مع امكان السكون ومن ادعى الاستناع  
 مطلقاً للتجربة فمردود بما قد مناه والحذف من آخر اسم اعتباراً أي غير قياسي كما مرح به في الشافية ويزك  
 الهزمة بالكسرة لانها حركة السين في الاصل مطلقاً لان من يضعها يجعل أصلها كسرة كما قيل وعند الكوفيين  
 لفظ اسم وأوى المقاد اذا أصله وسم حذف واوه اذا كثر ما تحذف الواو في أوائل الكلمة كزنة ودية وعدة اذا أصل  
 زنة مثلاً وزن حذف الواو وموضع عنها ناء التانيث في آخره فزمن الاسماء المحذوفة الاوائل ثم أتت همزة الوصل  
 موضعا منها ورجع مذهب البصريين بتصريف لفظ الاسم ثم خيرا ورجع تكدير وبجبي الفعل منه يقال اسماء واسما

وسمي وسمي ومن مبادئ الالهي الى اصولها ولو كان من الوسم كما قال الكوفي لقليل اوسام وأواسم ووسيم  
ووسجت وأصل اسماء الوالو اوقلت الواو همزة لوقوعها بعد ألف الجمع وأصل أسامي أسام وقلت الواو يا  
لوقوعها بعد كسرة وأصل سمي سيموا جمعت الواو والياء وسقت احداهما بالسكون فقلت الواو يا وأدغمت  
الثاني في الياء واسم في هذه الجلالة مجرور بالياء سواء كانت أصلية أو زائدة وعلى الاول المنة لق اتم فعل أو واسم جامد  
كأنه داني وتأليني أو مشتق كالبابا دى والفعل اتماعاً أو خاص والاسم كذلك والفعل أيضاً اتماعاً ماض أو مضارع  
أو أمر وعلى الجميع محل اسم الله نصب على المفعولية وعلى الثاني أعني الزائد فالاسم مبتدأ به مرفوع بضممة  
مقدرة والخبر محذوف أي اسم الله الرحمن الرحيم مبتدأ به مثلاً والذي اختاره صاحب الكشف ومعنى عليه  
صاحب التلخيص والتفتازاني قيل وهو الذي اختاره عامة المفسرين وجهه والشارحين تعلق لفظ الباء في باسم  
الله بأقرب مقتدر بعده وفيه خسة أمور كون المطلق فعلاً وكونه خاصاً وكونه مضارعاً وكونه محذوفاً وكونه  
مؤخر أعني أتما كونه فعلاً لأنه أصل في العمل والاولى العمل بالأصل مهما أمكن وهناك وجوه أخر لتقدير الفعل  
وأما كونه خاصاً فلا في الاولى أن يقتدر الفعل مناسبا لما جمعت التسمية مبدأ له وأما كونه مضارعاً فلا في المقام  
مقام حكاية فعل القراءة مثلاً الملايسة البسالة الصادرة عنه أي من المتكلم في الحال مع تجدد الاستمرارى  
على وجه أخصر ومفيد هذا المعنى هو الفعل المضارع وأما كونه محذوفاً فلا تخفيف لكثرة دورانه في السنة  
الخاصة والعامة كما في حذف حرف النداء في مثل يوسف أعرض عن هذا وأما كون المطلق مؤخر افتراض  
القراءة بالتبرك باسمه تعالى مثلاً (والله) أصله الله من أنه قال في القاموس أله الالهة والوهة وألوهية عبادة  
ومنه لفظ الجلالة وإنظله عربى كما هو عند عامة أهل العربية ونقل عن أبي زيد البلخي أنه سرياً إذا صلاها  
فعرّب وقيل الله وقيل عبراني وعلى الاول هو علم من الاعلام الغالبة قال المحقق الشريف في حاشية الكشف  
الاله قبل حذف الهمزة وبعد ما علم تلك الذات المعينة الا انه قبل الحذف أطلق على غيره تعالى اطلاق النعم على  
غيره ثانياً وبعد لم يطلق على غيره أصلاً واستدل صاحب الكشف على كونه علماً أصلياً بأنه يوصف ولا يوصف به  
تقول الله الواحد ولا تقول شئ الله وهو علم شخص على التحقيق موضوع للدلالة على ذات واجب الوجود  
بلا حيلة صفاته الجزئية الشريفة وهو غير مشتق كما قيل لأن في الاشتقاق معنى الحدوث لا قضاة تقدم  
المشتق منه على المشتق وذاليس بجائز في أسمائه تعالى ولا يخفى ان الاشتقاق لا يقتضى التقدم الزمانى على  
الذات حتى يلزم الحدوث على أن تختلف الدلالة اللفظية عن مدلولها جائز وعلى كل حال فهو موهم وفى مثل هذا  
الموضع يلزم الاحتراز عن الموهوم وقيل انه مشتق من الالهية بمعنى عبد كما مر أو من الاله بمعنى تخير لان العقول  
تصير في معرفة ذاتها أو من الهى بمعنى سكنت لان القلوب تطمئن لذكره أو من الاله اذا فرغ لانه يفرغ  
اليه بالتضرع وهو يجبر ويؤمن أو من الاله الفصل اذا أوعى بأته اذا العباد يواعون بالتضرع اليه في الشدائد  
أو من الالهية القدوة على الاختراع وأصل الله ككتاب وأمام حذف الهمزة اعتباطاً وعوض عنها الالف  
واللام في الصحيح وقيل قياساً على أدخل الالف واللام للتعظيم فصار الاله ثم حذف الهمزة بعد نقل حركتها  
الى ما قبلها وهو اللام ثم حذف الكسرة اعتباطاً قصد التخفيف بالسكون أو ليكون الادغام قياساً على  
أدغمت اللام الاولى في الثانية ثم غم وعظم ان فتح ما قبله فهو قال الله أوضم فهو قالوا اللهم ورفق ان كسر نحو  
بسم الله وفيه أقوال أخر واختير لفظ الجلالة من بين سائر الاسماء لكونه أشهر في الاسن وادور في الاستعمال  
وهو العلم المنبئ عن ذاته تعالى وضعا وباعتبار كونه مستجيباً لجميع الصفات يصلح علماً للحكم أي التبرك  
بذكره تعالى ودلالة الجلالة على الذات بطريق الدلالة المطابقة وعلى سائر الصفات بطريق الالتزام (والرحمن)  
من الرحمة وهي لغة الرقة والانعطاف وقيل ارادة الخبر وقيل رقة تقتضى الاحسان الى المرحوم وقد تستعمل  
في الرقة المجردة وفي الاحسان المجرد وهي بسكون الحاء وتحرّك وهوا اسم فاعل بناء على أن أصفه المشبهة  
اسم فاعل عند أهل الصرف كما نقل عن التفتازاني وبعضهم جعلها اسماً مقابلاً لاسم الفاعل كما هو عند  
النحاة وقد ذكر في الاشتقاق انه من رحم بضم العين أما بعد النقل وأما ابتداء كما قيل وفي عبارة أهل الصرف  
أن فعالان لم يبيح من فعل بضم العين بل من فعل بضم العين وفي عبارة بعضهم انه يبيح من جميع الباب

لكنه مختص بفعل بمعنى الجوع والعطش وهو هما والرحيم قيل هو بمعنى الرحمن وهو ذو الرحمة مثل ندان  
 ونديم وقيل مختلفان فذهب من ذهب الى ابلقية الرحمن وهو مختار المخشري اذ الرحمن عام للمؤمن والكافر  
 وجبجج الحيوانات والرحيم مختص بالاشرة فيكون للمؤمن فقط فالرحمن خاص اللفظ أي بالله عام المعنى أي  
 معناه مطلق بالمؤمن وغيره والرحيم عام اللفظ يطلق على الله وغيره خاص المعنى بالمؤمن في الاشرة فقط ومنهم من  
 جعل الرحيم أبلغ لقوله صلى الله عليه وسلم رحيم الدنيا ورحمن الاشرة ويرجع الاول باختصاصه به تعالى والطلاق  
 على مسيلة تغت وبأن زيادة الحروف تدل على زيادة المعنى وقيل الاظهر أن جهة المبالغة فيها مختلفة فبالغة  
 فعلا من حيث الاستيلاء والغلبة ومبالغة فعيل من حيث التكرار والمراد بالرحمن المحسن المنعم وهذا الاطلاق  
 مجاز لغوي ولهذا يقال ان اسماءه تعالى انما تؤخذ باعتبار الغايات فهو من قبيل ذكر المألوم واراادة المألوم اذ  
 الرقة مقتضية للاحسان على ما في عبارة بعضهم ومن قبيل ذكر السبب واراادة المسبب كما في عبارة بعض آخر  
 وليس المراد بالآلوم ما لا يتقلد أبدل ما يصح به الانتقال في الجملة والافتقار بقدر رقة قلب من غير احسان وتأتي  
 الاحكام الشرعية في البسلة أما الوجوب فكافي ابتداء الذبح ورمي الصيد والارسال اليه لكن لا تشترط البسلة  
 بل يكفي مجرد الذكركافي البحر بشرط كونه خالصا عن شوب ساجدة المذاكر وغيره وفي بعض الكتب أنه لا يأتي  
 بالرحمن الرحيم لأن الذبح ليس بعلام للآخرة وكافي ابتداء الفاتحة في كل ركعة كافي صهيود السهون القنية حتى  
 يلزمه السهون بتركها وتبعه ابن وهبان قائلا انه قول الاكثر وحاصل حجته أن حديث كون البسلة جزءا من  
 الفاتحة ليس بأقل أن يكون خبر واحد والوجوب يثبت بخبر الواحد فصار من الفاتحة عملا لكن الاصح انها  
 سنة وأما التذنب بالمعنى العام للسنة والمستحب فأتا السنة فكما ذكر آتفا على الاصح كافي البحر سواء كانت البسلة  
 في الجهرية أو السرية فافي المنية من أن الامام اذا جهر لا يأتي بها غلط فاحش يخالف لكل الروايات كقول  
 من قال انه لا يسمى الا في الركعة الاولى وكقول الشنينة انها واجبة بين السورة والفاتحة حتى يلزمه بتركها  
 السهون وكافي البحر لكن الشرط هنا البسلة لا مطلق الذكر وكافي ابتداء الوضوء قبل الاستنجاء وبعده الاحال  
 الانكشاف وفي محل نجاسة فيسمى بقلبه ولو نسيها فسمى في خلاله لا تحصل السنة بل المنذوب كافي السراج  
 الوهاج ولفظه اذا نسي التسمية في أول الطهارة أي في اذ اذ كرها قبل الفراغ حتى لا يخلو الوضوء منها فافي أكثر  
 الكتب من عبارة تدل على عدم الاتيان بها مما لا ينبغي وكافي ابتداء الاكل ~~لكن~~ لو نسي في ابتداءه ثم ذكرها  
 في خلاله تحصل السنة في باقيه لا فيما فات وليقل بسم الله قوله وآخره كافي البحر عن ابن الهمام والفرق  
 أن الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كافي الزياحي تخافي أكثر المواضع من الاشعار  
 يحصل السنة في الجميع ليس على ما ينبغي وأما المستحب فكما بين السورة والفاتحة سواء كانت القراءة جهر أو  
 سرا صرح به في الذخيرة وفي المجتبى أنه حسن عند أبي حنيفة ورجحه ابن الهمام وتلذذه الحلبي وعند أبي يوسف  
 وهو رواية عن الامام ليس بسنة ولا مستحب ولكن الاتفاق على عدم الكراهة كافي البحر وكافي بداية كل كتاب  
 وفي سائر كل أمر ذي بال كافي بعض الرسائل واعل الظاهر أنه من قبيل السنة لقوة دليله واتفاق العلماء لا سيما  
 صاحب الحل والقعدة عليه مع شهادة أسلوب النظم القديم فان قيل استنباط الحكم الشرعي من الادلة انما هو  
 منصب المجتهد قلت هذا مستتر بين من ذهب الى استحبابه والى سنيته على أن الذي يختص بالمجتهد انما هو  
 القياس وقد فقد من بعد اربع مائة من الهجرة كما نقله الجوى في القول البليغ واستخراج الاحكام من شواهد  
 الظني والجهل والمشكل والمشتك وأما فهم الاحكام من فهو الظاهر والنس والمفسر فليس يختص به بل يقدر عليه  
 العلماء الا هم منه وكافي ابتداء قراءة القرآن بعد التعوذ عند بعض وأما المنكروم فكافي كل الشبهات قبل ومنه  
 الاتيان بها في شرب الدخان عند الجمهور ومنه ابتداء سورة قراءة دون اثنتا عشرة بقية بعض مشايخنا اذ اوصل  
 قراءتها بالانفال أما اذا ابتدأها قسنت التسمية وأما المباح فكافي ابتداء المثنى والقعود والقيام لأن البسلة انما  
 تطلب لما فيه شرف وتوابع اقتران اسم الله تعالى بالحقرات والتيسير على العباد فان جى في محقرات الامور  
 على وجه التعظيم والتبرك لا بأس به فلا ينبغي اتيانها الا انك قد عرفت أنه انما هو فيما له شرف شأن قبل قد وقع  
 في بعض الكتب أنها لا تسن في نحو الصلاة والحج والاذكار والدعوات مع أنها مما فيه شرف عظيم شرعا وعرفا  
 قلت قيل في جوابه عن جواهر العمودي أنها مشقة على الذكر وهي نفس الذكر فلا تحتاج الى ذكر آخر لكن



أورد عليه القرآن فانه مشتمل على الذكـر مع أن السنة اثباته أقول لعلها فيه ثابته بنص على خلاف قياس  
 فلا يقاس عليه غيره وقد ينفع وجود الذكر في جميع القرآن بل الأكثر عدمه والحكم في الجنس بحسب أكثر أفراد  
 وأما الحرام فكافي ابتداء المحرم بل قد يكفر قال في الخلاصة ان قال بسم الله عند شرب الخمر أو عند كل الحرام  
 أو عند الزنا يكفر ولعل المراد بالحرام ما هو حرام قطعي سواء في ضمنه الحرام لعينه أو لغيره وكانت الوجوه فيه  
 استلزام له واستحلال ما ثبتت حرمة قطعاً كقرا إذا راد التسمية انما يتصور فيما فيه اذنه تعالى ورضاه لان التبرك  
 باسمه تعالى والاستعانة به لا يتصوران فيما ليس فيه رضا الله تعالى ويؤيده ما في آخر الصيدين هذا الكتاب ونصه  
 ورأيت بخط ثقة سرق شاة فذبحها بتسمية فوجدها صاحبا هل تؤكل الاصح لا لا ككفره بتسميته على الحرام  
 القطعي بلا شك ولا اذن فيه وفيه أيضا وجد شاة مذبوحة هل تحل أم لا ومقتضى ما ذكرنا لا تقبل لوقوع الشك  
 في أن الذابح من تحل ذكاته أم لا وهل سمي الله تعالى عليها أم لا انتهى فان قيل ما الوجه في عدم كفره بالتسمية  
 عند اكل المفصوب والظاهر أن ثبوت حرمة قطعي أيضا قلت بعدت سمي أنه قطعي لان سلم كونه في مرتبة المسروق  
 اذ الجزاء في الغصب بعد الضمان غاية التعزير عند بعض وأما جزاء المسروق فالخذ بقطع اليد على أنهم قالوا في  
 الغصب ان الغاصب يملكه من وقت الغصب ولا يحل له التناول والاتقاع على المقتضى به قبل أداء الضمان أو رضا  
 مالك بادائه أو ابرائه أو تعيين القاضي فشرط الحل وجود أحد هذه الاربعة لان الحل قضية أخرى غير الملك  
 كافي الدرر عن الهداية والكافي وسائر الكتب المعتمدة وظاهر أن السرقة ليست كذلك نحائي الوصايا التركية  
 اتفق الدين محمد البركوي من تخصيص الكفر بالحرام لعينه بنسأه على روم تحقير اسمه تعالى استدلالا بعدم الكفر  
 في الغصب عما لا ينبغي أن يتأمل فيه على أن هذه العلة تجري في الحرام القطعي مطلقا ويحرم قراءة البسمة أي  
 تمامها على الجنب والحائض الا اذا قصد التيمن والذكر كافي البصر عن المحيط فان قيل على هذا يلزم جواز الصلاة  
 بها فقط لانها آية على هذا التقدير قلت انها وان كانت آية متواترة لكن فيها خلاف ففيها شبهة وفرض القراءة  
 فرض ييقن فلا يسقط بمعاينه شبهة (ثمة) قال في الفصول من مع اسمائه تعالى يجب عليه أن يعظمه  
 وان كان غير ظاهر أي بأن ذكر بالضمير نحو عز وجل وان لم يعظمه حين مع لا يمكن قضاؤه وفي بعض الكتب  
 اذا كتب اسم الله تعالى اتبع بالتعظيم بنحو عز وجل وكذا يحافظ على كتب الصلاة والسلام على رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم ولا يسأم من تكراره وان لم يكن في الاصل ويصلي بلسانه أيضا وكذا الترضي والترحم  
 على العصاة والعلماء ويكره الاقتصار على الصلاة دون السلام وبالعكس ونقل الاسقاطي في حاشية مسكين  
 عدم كراهة الافراد أقول لعل المنفية التعريمية والمثبتة التثنية فيحصل التوفيق ويكره الرمز بالصلاة والترضي  
 بالكتابة بل يكتب ذلك كله بأكمله وفي بعض المواضع عن التارخانية من كتب عليه السلام بالهمزة والميم يكفر  
 لانه تخفيف وتخفيف الانبياء كقريلا شك ولعله ان صح النقل فهو مقيد بقصد والا فالظاهر أنه ليس بكفر وكون  
 لازم الكفر كفر ايه تسليم كونه مذهبا مختارا محله اذا كان اللزوم يتناهم الاحتياط في الاحتراز عن الابهام  
 والشبهة والبسمة آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ليست من الفاتحة ولا من كل سورة وهو الصحيح  
 من المذهب وذكر الدليل صاحب البحار هي الكل من الخادمي على البسمة ببعض زيادة واختصار وفي أبي  
 السعود محشئ مسكين (ثمة) روى عن علي أنه نظر الى رجل يكتب بسم الله الرحمن الرحيم فقال جودها  
 وفان رجلا جودها فغضله والحكم فيها خارج الصلاة أنها مندوبة في كل أمر مندوب وانفقوا على جواز كتبها  
 أول كتب العلم والرسائل كذا في رياض الطالبين للسيوطي واعلم أن التعبير بالجواز بالنظر الى الكتابة اذ هو قدر  
 زائد على التلفظ الذي هو سنة فلا يرد أن كتب المعلوم أمر ذوال واختلف في كتابتها في أول ديوان الشعر فنه  
 جماعة واختار الكافي الجواز ان كان في الديوان مواظ أو كم أما صيغة يرغها الشاعر الى مدوحه  
 فلا دليل الى كتابتها فيها (قيل) أقل التسمية بسم الله وأكلها بسم الله الرحمن الرحيم (قوله جدا) مفعول مطلق  
 لاجد مقدرا واختار الجلة الفعلية لدلائلها على التجدد والاستقرار فكلاما حدثت نعمة حدث في مقابلتها  
 على الله تعالى وأتى بالجدد مدالاتيان بالبسمة عملا بحديث الحمدلة أيضا فان قيل حديث البسمة معارض  
 لحديث الحمدلة لان الابتداء بأحدهما يفوت الابتداء بالآخر اذا ابتداء ليس له استقرار حتى يمكن اثباتهما  
 معافيه قلت هذا المعارض انما يأتي في الدليلين اذا تساوى في القوة مع اتحاد الحكم في كل والهل والزمان فاذا

أمكن التوفيق من جهة الحكم بأن حل كل حديث على حكم فلا تعارض أو كان المجل غير مقعد أو الزمان كذلك  
فكذلك وهناك يمكن أن يقال إن الزمان غير متعدهنا بأن يقال المراد بالابتداء هنا العرف وهو ما تقدم أمام  
المقصود بالذات فيسبح البسملة والحمدلة أو المراد بالابتداء في البسملة الحقيقي كما في أسلوب الكتاب المجدد لا سيما  
في السور التي جاءت في أوائلها الحمد لله وفي الحمدلة الإضافي فيمنع اتحاد الدليلين في المجل فإن قلت إن حديث  
البسملة متعده ورواه كذلك وحديث الحمدلة ليس كذلك فلم يترجح البسملة قلنا لا ترجح لكثرة الدليل عندنا  
كما لا ترجح لكثرة الشهود أجماعا وكذا لا يرجح بكثرة الروايات ما لم يبلغ حد الشهرة وبالجملة الاعتبار عندنا إلى  
القوة لا إلى العدد انتهى من الخادى بتصريف الحمد هو الثناء على الجليل الاختيارى على قصد التعظيم سواء  
كان في مقابلة نعمة أم لا هذا معناه لغة وفي العرف فعل ينبئ عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما فالنسبة بين  
الحمدين عموم وخصوص من وجه والشكر لغة هو الحمد عرفا وعرفا صرف العبد لجميع ما أنعم الله تعالى به عليه  
لما خلق لاجله فالنسبة بين الشكرين عموم وخصوص مطلق وبين الشكر والحمد اللغويين ما بين الحمدين وبين الجدة  
والشكر العرفيين هو ما بين الشكرين وبين الجدة اللغوي والشكر العرفي عموم وخصوص مطلق وبين الحمد العرفي  
والشكر اللغوي تساوي وثبت أن النسب بين الحمدين والشكرين ست منها ثلاث عموم وخصوص مطلق واثنان  
عموم وخصوص من وجه وواحدة تساوي وهو المعبر عنه في نظم سيدى على الأجهوري بالترادف حيث قال

إذا نسب الحمد والشكر رميا • بوجهه عطف اللبيب يوافق  
فشكر لى عرف أخص جميعها • وفي لقبة الحمد عرفا يرادف  
عموم لوجه في سواهن نسبة • وذى نسب ست لمن هو عارف

لك يا من شرحت ما  
سابقا • وتزرت بصا

اتمنى أقاده بعض مشايخي • ثم إن هذا مصدر يدل عن اللفظ بفعله وعامله حينئذ لا يذكر قال في الخلاصة  
(والحذف حتم مع آت يذلا) ولم يكن مؤكدا لأن عامل المؤكد لا يحذف على ما فيه قال في الخلاصة  
(وحذف عامل المؤكد امتنع) والفرق بين البديل والمؤكد بالقصد وقولنا في تعريف الحمد العرفي "فعل ينبئ"  
إلى آخره بحث فيه بأن الانباء عن الشيء لا يستلزم تحققه فضلا عن قصده ولا شك أن قصد التعظيم معترف في الحمد  
العرفي فالأحسن أن يبدل ينبئ بقصد جوى عن حواشي الفخرى على المطول اه أبو السعود (قوله لك) يدل  
عن الغيبة إلى الخطاب تلذذا بخطابه واستحضار له تعالى وهذا المقام عظيم وهو مقام الاحسان المشار إليه  
بقوله صلى الله عليه وسلم أن نعتنا الله كأنك تراه (قوله يا من) أيهم المنادى تعظيما له (قوله شرحت) أي وسعت  
فالمراد بالشرح التوسيع وهو كتابة عن قبولها لما يرد عليها من الخبرات ويطلق الشرح على الكشف ومن ذلك معنى  
شرح المتن لأن عادة الشرح كشف ما في المتن (قوله صدورنا) أي قلوبنا فاطلق المجل وأراد الحال فيه  
والضمير فيه وفيما بعده يحتمل رجوعه لمعاشر المسلمين على أن المراد مدلول هذه الألفاظ الالهيّة اللغويّة ويحتمل  
معاشر الخنقية بناء على أن المراد الكتب المعلومة المؤلفة في المذهب (قوله بأنواع) أي بجزئيات الهداية وليس  
المراد النوع المنطقي (قوله الهداية) هي الدلالة المطلقة سواء وصلت أم لا وهذا عند الإطلاق والخلق من القرائن  
وان قيدت بقرينة تدل على الاتصال أو عدمه عمل بها والهداية يحتمل أن المراد بها هنا المعنى اللغوي فالهداية  
إلى الصلاة نوع وإلى الحج نوع وإلى الزكاة نوع ويحتمل أن المراد الكتاب المسمى بهذا الاسم فالمراد بأنواع جزئيات  
الاحكام القرعية (قوله سابقا) حال من مصدر شرحت أي جعلت صدى ورفا فإله للخبرات حال كون الشرح  
سابقا وصفة لذلك المصدر ثم إن أريد بالهداية الدلالة فالمراد بالسبق التقدير الأزلي أي قدرت شرح صدورنا  
بأنواع الهداية أزلا وان أريد الكتاب المعلوم فالمراد بالسبق السابق الزماني لأن الهداية سابق تأليفه على الكتب  
بعده (قوله وتزرت بصا) أي جعلت في بصائرنا نوراً معنوياً يدعو إلى الفلاح والخير والبصائر جمع بصيرة قال  
بعضهم هي نور في القلب يدركها المعاني كما أن البصير يدركه الأمور الحسية (قوله بتنوير الابصار) من إضافة  
المصدر إلى مفعوله أي بتنويرك أبصارنا لاحقا والباء بمعنى مع أي تورث بصائرنا مع تنوير الابصار ويحتمل أن  
الباء لليسبية أي تورث بصائرنا بسبب تنوير الابصار ثم يحتمل أن المراد به الكتاب المعلوم الذي هو متن هذا الشرح  
وهو لاحق بالنسبة لما قبله من المؤلفات يعني أن الله تعالى تورث بصائرنا بسبب تعاطينا هذا الكتاب وتوصلنا به إلى  
أحكام الله ولا شك أن الهداية إلى العمل بما في هذا المؤلف سبب لتنوير البصائر ويحتمل أن المراد المدلول اللغوي

فيكون تنوير الابصار سببا لتنوير البصائر وقد يقال انه لا يتسبب تنوير البصائر عن تنوير الابصار وقد يجاب بأنه  
 لما قورائه الابصار تنويرا مخصوصا صارت لاستقرار الامار فيه ثبوت البصائر التي في القلوب وكل الحوادث  
 فمداهما من النظر (قوله وأضفت علينا) أي وسعت وأعطيت (قوله من أشعة) جمع شعاع والاضافة من اضافة  
 المشبه به الى المشبه أي أضفت علينا من شريعته التي هي كالاشعة في النور أو شبه الشريعة بالشمس يجامع  
 الاحتذاء والتفجع والاشعة تحييل والشريعة فعياله بمعنى مفعولة أي مشروعة فقد شرعها الله تعالى حقيقة  
 والتي تجاوز الشريعة والملة والدين شيئا واحدا فهي شريعة تكون الله شرعها والشريعة في الاصل الطريق  
 نورد للاستقاء فأطلقت على الاحكام المشروعة لبيانها ووضوحها وللوصول بها الى ما به الحياة الابدية وملة تكونها  
 أمليت علينا من النبي وأصحابه ودين للتدين بأحكامها أي لتتبعها وقال الحلبي الا ليق بالافاضة والبحر أن يعبر  
 بشأيب وهي دفعات المطر لكنه على هذا الا ليق نفوت نكتة التنبية على أن أنوارهم تدي بها كنور الشمس  
 (قوله المظهرة) أي من الشبه والزيغ (قوله بجرا) الجمراس للعمل الذي يجري فيه الماء من بحر الماء الارض  
 اذا شتتها فأطلق اسم المحل وأريد الحال وهذا اللفظ يحتمل أن يراد به الكتاب المعلوم الذي ألقاه الله لامة محمور  
 المذهب الشيخ زين بن نجيم ومعنى التركيب حينئذ أن الله تعالى أفاض على معاشر الخفعية وأنعم عليهم بهذا  
 المؤلف المسمى بهذا الاسم الذي فيه من أحكام الشريعة ما لا يحصى وهو حقيق بهذا الاسم اذ هو مع ذلك  
 واسع العبارة وادخلها خال عن قلاقة الالتاظ وسعوبة المعاني ويحتمل أن يراد بالبحر الرائق الاحكام الشرعية  
 التي وصلت اليها ويكون المقام مقام تجريد لان البحر الرائق على هذا هو الشريعة كما أنه جرد من الشريعة  
 أحكاما مشبهة بالبحر الرائق الخالص من المتكدرات هذا اذا أريد بالبحر أحكام الشريعة لا بالنظر للمذهب وان  
 أريد به الاحكام القاصرة على أهل المذهب فالشريعة عامة للاحكام المذكورة عند الجميع اذ ما أفاضه الله على  
 أهل المذهب من الاحكام أحكام حسنة واضحة خاصة من الاعراض والتردد والاهام مشبهة بالبحر الرائق  
 ولا غرابة في ذلك فان أهل كل مذهب يدعون مذهبهم لا تساعدهم له رزقا الله تعالى حب الجميع بنفسه وكرمه  
 ويحتمل أن يراد بالشريعة كل ما شرعه الله تعالى ولولغير هذه الامة وبالبحر الاحكام المشروعة على لسانه عليه  
 الصلاة والسلام (قوله راتقا) أي صافيا (قوله وأغدقت) في القاموس غدت العين كفرحت غزرت انتهى فغنى  
 أغدت أغزرت وأكثرت احلج (قوله لدينا) أي عندنا أي أكثر لنا (قوله من بحار منك) البحار والبحر وور  
 متعلق بأغدقت والاضافة من اضافة المشبه به الى المشبه أي أكثر لنا من منك التي هي كالبهار في العظم  
 والكثرة ومعومها للخاص والعامة والمنح العطايا وفي القاموس منحه كمنحه وضربه أعطاه انتهى (قوله الوفرة)  
 أي الوفرة الكثيرة (قوله نهرا راتقا) النهر اسم للعمل الذي يجري فيه الماء ثم أطلق على الماء الجاري من اطلاق  
 اسم المحل على الحال فيه ثم يحتمل أن يراد بالنهر الكتاب المسمى بهذا الاسم تأليف الشيخ عرين نجيم أخى الشيخ  
 زين والمعنى عليه أن الله أعطى لنا من عطاياه الكثيرة هذا المؤلف حيث وفق هذا الخبر لائقه فانه كتاب جليل  
 ويحتمل أن يراد بالنهر الفائق الاحكام الشرعية المشبهة به لكثرة ارتفاع الناس بكل ولان اياه به حياة الناميات  
 كذلك الاحكام بها حياة الارواح ونجاتهم من العذاب ولك حينئذ في المنح احتملا لان ابقاؤه على المعنى اللغوي  
 وهو العطايا والاشارة الى الكتاب المعلوم الذي ألقاه المصنف على هذا المتن والنهر الفائق الاحكام التي ذكرت فيه  
 ولا يصح أن يراد بالمنح الكتاب المعلوم والنهر كذلك لان النهر ليس مأخوذا من المنح لانه اما سابق عليه في التأليف  
 أو متاخر لها والاضافة في منح ان جعلت اسم الكتاب على معنى أنه هو الذي وفق مؤلفها لاجلها حتى صارت  
 ملجأ لمنتهى وناصرة للمبتدئ والمنتهى (قوله وأتممت) أي اكملت (قوله نعمتكم) أي انعامكم أو ما أنعمت به (قوله  
 علينا) الضمير للمؤلف وحده نظر الى عود ثواب الاستفاع به اليه فقط وأنى بضمير العظمة للحدث بالنعمة وهو  
 جائز عند الفقهاء والمحدثين أو الضمير لمعاشر الخفعية باعتبار الانتفاع به وهذا حسن نظر من الشيخ ويدل على  
 أن الخطبة ألقت بعد ابتداء هذا الكتاب بل على أنها متأخرة عنه بنامة لانه يبعد أن يبيض ابتداء في الروضة  
 ثم يشرع في الخطبة ثم يته (قوله حيث) الحثية للتعليق أي لا ينبغي بسرف أو للتعليق أي أتممت وقت يسير  
 ابتداء الى آخره والاول أولى (قوله يسررت) أي سهلت (قوله ابتداء تبييض الخ) يفهم منه أن المؤلف سوده  
 أولا ثم ابتداء تبييضه في الروضة المأنوسة في مسجده عليه الصلاة والسلام والتبييض في عرف المؤلفين رقم

وأضفت علينا من أشعة شريعته  
 بحر راتقا وأغدقت لنا من بحار منك  
 الوفرة نهرا راتقا وأتممت نعمتكم علينا  
 حيث يسرت ابتداء تبييض

المؤلف محرز بعد كسبه أو لا غير محرز غالباً والاضافة من اضافة المصدر الى مفعوله (قوله هذا الشرح) الاشارة الى ما في الذهن من الافاظ المتخللة الدالة على المعاني وهذا هو الاول من الالوجه السبعة المشهورة والشرح بمعنى الشارح أي المبين والكاشف أو جعل الالفاظ شرحة بالغة (قوله المختصر) الاختصار لتقليل اللفظ مع تكثير المعنى وقبل مطلقاً والاول هو المراد واختصاره اتماماً من خزائن الاسرار الذي سوده المؤلف ويضبط الجزء الاول منه كما يأتي أو من كتب المذهب (قوله تجاه) أي مقابله وقوله وجه أي ذات النبي عليه الصلاة والسلام فأطلق الجزء وأراد الكل وخص الوجه لكونه أشرف أعضاء الانسان وكل ذاته وبره من أجزائه صلى الله عليه وسلم شريف (قوله منبع الشريعة) أي محل ينبع الشريعة أي محل ظهور الاحكام فتشبه صلى الله عليه وسلم بالمحل الذي ينبع منه الماء النافع بجامع الانتفاع بكل الاحتياج أو شبهت الشريعة بالماء تشبيهاً مضمراً في النفس وذكر المنبع تخييل وتقدم على الشريعة قريباً (قوله والدرر) أي الاحكام والقوائد المشبهة بالدرر في النفاسة والانتفاع وفيه اشارة الى الكتاب المسمى بالدرر (قوله وضميعة) معطوف على منبع أي وتلقاه وجه ضميعة أي المضاجعة في تنبيه ضميعة بمعنى مضاجع كخليط بمعنى تخالط والمضاجع هو الذي يضطجع به هذا آخر بلافاصل وأطلق عليه ما ضميعة لقرين مامته صلى الله عليه وسلم (قوله الجليلين) أي العظيمين بمعنى المعظمين أي الذين عظمهم الله تعالى ويجب علينا تعظيمهم ما أوال المعظمين لله ورسوله بجليل فعيل بمعنى مفعول أو بمعنى فاعل (قوله أبي بكر وعمر) بدلان من ضميعة وقد استدل الشارح بتبعض هذا المختصر في الروضة ثم تجاه الكعبة أي فاليد الحقيق كان في الروضة والاضافي كان في الكعبة كما يأتي الاشارة اليه آخر الخطبة ان شاء الله تعالى (قوله بعد الاذن) متعلق بقوله يسر أي أن التيسير لا يتبدل بعد الاذن منه صلى الله عليه وسلم وناهيك بكتاب ألف باذنه عليه الصلاة والسلام وبما يحصل فيه من النفع لمن يعاتبه وهذا الشرح حقيق بالممدح كيف لا ولم ينسج على منواله من أهل المذهب فامع بل البعض مولع بتقليل الخلاف والاقوال ولا يميز ضميعة من قويمها والبعض مولع بالاستدلال لاقوال أهل المذهب ومخالفتهم والبعض بسط العبارة كل البسط حتى أغرط وهذا المؤلف قد ارتكب الشيخ فيه اختصاراً غير محمل مع ذكر الاقوال المعتمدة فاما ان يقتصر على قول واحد واما ان يذكر قولين ككلاهما صحيح ولم يتعرض لكثرة الاستدلال لما أن المقلد لا يطالب بدليل اذا قام الدليل من وظيفة المجتهد فينبغي الاعتناء بما أذن النبي صلى الله عليه وسلم بتأليفه فهذه منزلة عظيمة ومنقبة كريمة واقد وقع مؤلف الاصل منزلة عظيمة وهو أنه ألف هذا المتن اثر ما وقع له من رؤيا دخول صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم منزله بغزة المحروسة فقام له مستقبلاً واعتقه محلاً وألهمه عليه الصلاة والسلام لسانه الشريف وهو عيشي بوسط منزله حتى صعد السرير الذي ينحاض عليه الشيخ وألهم ولد المؤلف الشيخ صالح محشي الاشياء ثديه الشريف فتأليفه أيضاً مصطبوحاً بآثار النبوة فانظر لتأليف هذا المتن والشرح وذلك من كامل اخلاص مؤلفيهما ورجوع من الكرم اتمام هذه الكتابة ببركة الرسول صلى الله عليه وسلم (قوله منه) أي من منبع الشريعة بالتبسيط لهذا المؤلف (قوله صلى الله عليه وسلم) أفاد الخدامي فيما تقدم كراهة افراد أحد هـ من الاخر عندنا ونقل الاسقاطي عن منية المقتي أن الاختصار على الصلاة لا يصح كره وقال ان الكراهة في الاختصار مذهب الحديثين فلعل في المسئلة قولين ثم رأيت الحلبي في شرح التعرية أفاد أن القول بالكره ضعيف حيث قال ثم ان المصنف ختم هذه الصفات بالمادة للنبي صلى الله عليه وسلم بالصلاة عليه ثانياً عوداً على بدء ما عنده من الشغف بذلك ويحقر له وليقرنها بالسلام عليه كما اقترنا في الاخر بهما في الكتاب العزيز فيخرج عن عهد ما قبل من كراهة افراد هـ عنه وان لم يكن ذلك صحيحاً كما بيناه في كتابنا حلية الجلي وملي مصدره فعلية وقد سمع في قول الشاعر

تركت القيان وعزف القيان • وأدمنت تصليته وابتهالا

وانما تركه أكثر أهل اللغة لانه مصدر قياسي وعنايتهم بالسماحي اسقاطي والصلاة اسم مصدر واشتهر أنها من المصلة لانها صلة بين العبد وربه وهذا يقتضي أن أصلها وصل قد دخلها القلب المكاني بتأخير القاء عن اللام ثم الاعمال بطلب الواو الساود دخل في صلة بمجذوها وتعوديها التاء عنها أو أنه اشتقاق كبير ولا يضر فيه اختلاف ترتيب الحروف والصلاة لغة الدعاء أي ولومن الملائكة وليت صلاتهم مقصورة على الاستغفار على التحقيق

هذا الشرح المختصر تجاه وجهه  
الشريعة والدرر • وضميعة الجا  
أبي بكر وعمر • بعد الاذن منه صلى الله

واعترض هذا ابن هشام بأنه لو جعل مكان صل دعا لانعكس المعنى لأن المعنى حينئذ دعا عليه وهو مبني على أن المترادفين لابد من جريان أحدهما مجرى الآخر وفيه خلاف عند الأصوليين وفي الاصطلاح الرحمة وتختلف باختلاف ما تسند إليه فهي من قبيل المشترك اللفظي واعترضه ابن هشام بأنه ليس لنا فعل يختلف معناه باختلاف المسند إليه إذا كان الاسناد حقيقة واختار أنها مشتركة معنوية موضوعة لمطلق العطف ثم هو في كل شيء بحسبه ورده الدماميني بإيراد أفعال كثيرة تختلف معانيها باختلاف الاسناد ومع ذلك هو سقيم مثل أعربت معدة البهيم تعبرت وأعربت الثيب أفحمت عن مرادها وأعربت الشيء إذا نطق به معربا وغير ذلك وهذه الجملة خبرية لفظا انشائية معنوية وهو الحق لأن الوارد صيغة طلب من الشارع حيث حال تعالى صلوا عليه وسلوا قول يس أنها خبرية معنوية أيضا لا يتم مع ما ورد وقيل معنى الصلاة المغفرة أفاده بعض مشايخي (قوله وسلم) السلام التحية أي بكلامه القديم بأن يوجه ذلك وأبرار سال لك كما كان يقع له أن جبريل عليه السلام كان يأتي ويقول له برك يقرئك السلام أو التحية بالانحياز بالنعم فيرجع إلى الصلاة (قوله عليه) تنازعه صلى وسلم وأعل الشافعي وحذف من الأول دلالة الشافعي عليه (قوله وعلى آله) أي بعلى رذا على من منع الفصل بينه صلى الله عليه وسلم وبين آله بعلى واستدلوا بحديث موضوع لا تنصلوا بيني وبين آلى بعلى والال في مقام الدعاء كل مؤمن نقي كما أفاده المولى وقيل مطلقا لأن المطلوب في الدعاء التعميم وأما في مقام الزكاة ففي تفسيره خلاف بين المذاهب وهم خمسة عندنا كآيين في الزكاة إن شاء الله تعالى (قوله وصحبه) هو اسم جمع لصاحب بمعنى العصاة أي لا بالمعنى القوي وهو من يترك بينه وموأسله ودرأه ولا بمعنى الساحب الذي هو بمعنى التابع المقلد للميرة كاصحاب الأئمة والعصاة كل مسلم رأى النبي صلى الله عليه وسلم أو رآه النبي صلى الله عليه وسلم ومات على ذلك وعن بعض الأصوليين خلاف ذلك والأول هو الصحيح المنع وفي الانحياز أن اصحاب النبي عليه الصلاة والسلام يشاربون عدة الأنبياء وفي الآية أنه صلى الله عليه وسلم مات عن مائة ألف وأربعة وعشرين ألفا من العصاة (قوله الذين حازوا) أي جمعوا (قوله من منع) أي عطائيا (قوله فتح) مصدر فتح ضد أغلق ويطلق التفتح على الماء الجاري وعلى النصر أي من منع نصره أو منعه المشبهة بالماء الجاري لكثرة (قوله كشف) الكشف الاظهار كما في القاموس والمعنى حازوا من عطائيا نصره الكشف بمعنى الكشف أي المظهر فهو مصدر أو يديره اسم الفاعل (قوله فضض) يقال فاض الماء إذا كثرت (قوله فضلك) الفضل ضد النقص جمعه فضول كما في القاموس والمراد الانعام (قوله الوافي) أي الشام (قوله حقائقا) من حق والحق ضد الباطل وهو أحد اطلاقات له ذكرها في القاموس أي حازوا من عطائيا نصره تعالى الكشف الذي سببه كثرة حسنه تعالى الوافي أمورا بحقيقة وفي ذلك إشارة إلى أسماء كتب معلومة في المذهب نقل عنها المؤلف وغيره وهي المنع والفتح والكشف والفيض والوافي والحقائق (قوله وبعد) هو ظرف مقطوع عن الاضافة مبنى على النظم ان نوى معنى المضاعف اليه ومنسوب ان نوى لفظه والعامل فيه أما المقدرة أو الواو لنسبها عنها (قائدة) قال السيرة رطى في شرح عقود الجان قال ابن الأثير الذي أجمع عليه المحققون والملاء البيان أن فصل الخطاب هو أما بعد لأن المتكلم يفتح كلامه في كل أمر ذي شأن بذكر الله وتحميده فإذا أراد أن يخرج منه إلى الغرض المسوق له فصل بينه وبين ذكر الله تعالى أما بعد وضع أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب فقال أما بعد أخرجه الشيخان واختلف في أول من نطق به أفروى الديلمي في مسند الفردوس عن أبي موسى الأشعري قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أول من قال أما بعد داود وهو فصل الخطاب بهجروقه أفاده بعض المشايخ (قوله فية قول) أدخل الفاء في جواب أما المقدرة أو الواو لنسبها عنها أو القول يأتي لمان محتاجة باعتبار ما به تدي به فإذا عدى بالباء كان بمعنى الحكم وإذا عدى بعن كان بمعنى الرواية وإذا عدى ببن كان بمعنى الاجتهاد وإذا عدى باللام كان بمعنى الخطاب وإذا عدى بعلى كان بمعنى الاقتراء والعرب تستعمل القول في غير الكلام فتقول قال يسيد أي أخذ وقال برأسه أي أشار وقال برجله أي مشى وتستعمل بمعنى ذكره غنبي عن الكشف قال الجوى وبني استعمالا آخران وهما استعماله بمعنى الاطلاق ومنه قولهم مقدمة العلم يقال على كذا أي تطلق وبمعنى الحمل ومنه قولهم الجنس يقال على كذا أي يحمل ويعتدى في كل منهما بمعنى انتهى أبو السعود ويقول إذا بنى له فعول صيغته يقال وهذا اللفظ مشترك بين معان ثلاثة القول والقيولة والاقالة وجمعهما الشاعر في قوله

وسلم عليه وعلى آله وصحبه الذين حازوا من  
منع فتح كشف فيض فضلك الوافي حقائقا  
وبعد فية قول



أقول الظبي مربي وهو رابع • أنت أخو أبي فقال يقال  
فقلت يقال المستجير بأرضكم • إذا ما جئني ذنباً فقال يقال  
فقلت يقال المستجير بأرضكم • إذا ما جئني ذنباً فقال يقال

(قوله فقير) صيغة مبالغة أو صفة مشبهة أي كثير الفقر أو دأبه والفقر من كسرت فقار ظهره وهي العقدة  
اللاق في سلسلة ظهره والمراد المحتاج (قوله رجة) أي لا نعام وهو الظاهر وأولادهم لأنها إذا أريدت كانت  
والإضافة بمعنى اللام (قوله ذي) أي صاحب ولا يستعمل إلا في ذي شرف بخلاف صاحب (قوله اللطف)  
في القاموس لطف بالضم رفقي ودناؤه لطيف أو أصل لك مراد لك لطف والمطيف البر بعباده المحسن إلى خلقه  
بإيصال المنافع إليهم برفق ولطف أو العالم بخصيصة الأمور ودقائقها فيحصل أن المراد الرفق والدنو أي القرب  
المعنوي أو ذي إيصال المرادات أو ذي البر والاحسان (قوله الخلق) أي لظاهر فانه من أسماء الأضداد فإن لطفه  
تعالى لا يخفى على كل شخص وفي كل شخص أو المراد الخلق عن العبد بأن يدبره الأمر من غير تعان منه ومثقة  
ويهيئ له أمور دينه وآخرته من حيث لا يحتسب والله على كل شيء قدير (قوله محمد) بدل من فقير ولا يقال يلزم أن  
يكون أثباته بقوله غير مقصود أصلاً لأن المبدل منه في نية الطرح لا نأقول المراد يكون المبدل منه في نية  
الطرح أنه غير مقصود بالذات هنا وإنما ذكر كونه مقصوداً بالذات ذكر الاسم لاظهار انشراحه يقال  
هو مطروح من حيث عمل العامل أو هو عطف بيان فيكون أثباته بقوله نفسه مقصوداً بالذات أفاده بعض  
المشايخ (قوله علماء الدين) لقبه رضى الله تعالى عنه أي على الدين ورافقه من حيث الحث على أوامره ونواهيه  
فعلا وتركاً ومعلى أهل الدين أي دين الإسلام بمعنى أنه ناصرهم ومطهرهم والحق وإنما كان مقبلاً لهم لأنهم حيث  
عملوا بأوامره ونهيه عاودوا دنياه أخرى هذا بالنظر إلى معنى اللغوي والعلمى لا يلزم فيه ملاحظة ذلك وليس هذا  
باسم أبيه لأنه سيصرح به بعد (قوله الحسكى) وجد في بعض النسخ بالصاد وعليه فهو نسبة إلى حصى مدينة  
بديار بكر كما في باب الألباب (قوله ابن) بارفع صفة محمد أو خبر بليته المحذوف ويكتب بالالف لأنه لم يقع بين علمين  
(قوله الشيخ) يطلق على من طعن في السن لغة وفي الاصطلاح على صاحب الرتبة والعلم وإن كان صغيراً في  
السن وهو المراد هنا هذا الوصف من قبيل تعظيم الوالدين وهو حسن (قوله على) هو من الأسماء المشتركة قال  
الشارح في الخطر والاباحة جازاً التسمية به على ورشيد وغيره من الأسماء المشتركة ويراد في حقه غير ما يراد في حقه  
لكن التسمية بغير ذلك في زماننا أولى لأن العوام تصفه عند الدعا كدافى السراجية اه وعلى ابن الشيخ محمد ابن  
الشيخ على ابن الشيخ عبد الرحمن ابن الشيخ محمد ابن الشيخ جمال الدين ابن الشيخ حسن ابن الشيخ زين العابدين  
الحصني الدمشقي والخطيب الحنفي انتهى درمشتي (قوله الامام) يحتمل أنه صفة للاموات وهو الحسن بن علي  
مثل هذه التراكيب ويحتمل أنه وصف لآبيه والمراد به الذي يقصد به في الصلوات الخمس (قوله بهجامع) يتعلق  
بالامام والبايع بمعنى في وهذا المسجد صرف على عمارته الاموية ألف كيس وزيادة وكان فيه ألف من خدم وألف  
فخارد كره السير طي في مشتهى العقول (قوله بنى أمية) أمية جددهم الأعلى من ذريته أبو سفيان الصحابي وابنه  
معاوية ومنتهى جددهم سقانة ألف (قوله ثم المفتي إلى آخره) أفاد بهم أن الافتاء لم يجتمع لهم مع الإمامة وإنما آخر  
عنها وتبيندهم وهذه الملهة والبراسخ وانظر هل في الواقع كذلك أم الافتاء نولاً بعد الإمامة بغير مهلة (قوله  
بدمشق) هي مدينة الشام وفيها كبر الملم وقصها والعرف وعدمه باعتبار البقعة والسكان (قوله الحمية) أصلها  
المحمورية اجتمعت الواو والياء وسبقت أحدهما بالسكون قلبت الواو ياء وأدغمت الياء في الحمية أي المصونة  
بصيانة الله وناهيك بالأحاديث الواردة في مدح الشام (قوله الحنفي) الغالب أن الوصف في مثل ذلك يرجع  
إلى المتقدم ويحتمل أنه وصف لآبيه والحنفي من تعبد على مذهب النعمان بن ثابت ورضي الله تعالى عنه  
وعن سائر الأئمة (قوله لما يضيئ) الجلة إلى آخر الكتاب في محل نصب مقول القول أو كل جلة من الكتاب محلها  
نصب بناء على أن جزءاً من القول له محل أو ليس له محل وهما قولان (قوله من خزائن الاسرار) اسم للشرح الذي  
كتبه مسودته أولاً أي أسرار الفقه وأحكامه وتفاريجه فثبته بالاسرار بهجامع المحافظة على كل (قوله  
وبدائع الأفكار) أي أفكاراً والمجتهد الأعظم التي قولها بالسنة والكتاب أو من بدائع أفكاره من حيث حسن  
التركيب وبدائع الوضع وهذا المعنى قبل به علمه وأما بعد به علمه فهو بجزء اللفظ لا يدل على شيء من الموضوع

فقير رجة ذي اللطف الحنفي • محمد  
الحسكى • ابن الشيخ على • الاما  
بنى أمية ثم المفتي بدمشق الحمية  
بقيت الجزأ الأول من خزائن الاسرار  
وبدائع الأفكار

له كذا من زيد لا تدل على شيء من زيد والافكار جمع فذكر وهو حركة النفس وجولانها في المقولات  
 أي تعقلها بالهيئة المخصوصة التي يريد ها الله تعالى (قوله في شرح) ان كانت من جزء العلم فلا يبحث  
 عن الطريقة لأن العلم وأجزائه لا يبدل وأما قبل العملية فيقال الأولى حذف في لان خرائن الاسرار هي نفس  
 الشرح وظاهر الطريقة يقتضي المغيرة (قوله تنوير الابصار) اسم لهذا المتن وتنوير الابصار أي انارها يقال  
 أنار الشيء واستناره أي أضاه والتنوير الاضاه كافي المختار من (قوله وجامع البصار) جمع الشيء المنفرد فاجتمع  
 وبابه قطع والبصار جمع بصير وأراد بالبصار المتن الذي جمع هذا المتن غالب مسائلها من (قوله وجامع البصار) وظهره أن في العبارة  
 مضافا محذوفا (قوله قدرته) أي هذا الشرح المسمى بخرائن الاسرار فالشيخ رضي الله تعالى عنه طاب  
 من هذا الشرح الجزء الاول نظر الى باقيه بالنسبة الى ما يضيئه وجد الذي يضيئه بقدره العشر من المدة فيلزم  
 أن يكون الكتاب عند تمامه عشرة أجزاء عادة وظاهر العبارة أنه لم يبيض من هذا الشرح الذي هو خرائن  
 الاسرار الاجزاء واحد انما يحتل أنه لم يبيض باقيه ويحتل أنه يضيئه بعد ذلك بنفسه أو أن غيره يضيئه (قوله مجلدات)  
 جمع مجلد واسم المفعول من غير العاقل اذا جمع يجمع جمع تأنيث كتحفوضات ومرفوعات ومنه وبات والمراد  
 أجزاء وانما قال مجلدات لان العادة أن الجزء يوضع في جلد على حدة (قوله كبار) جمع كبير أي عظام أي أنها عشر  
 مجلدات ومع ذلك لم تكن تلك المجلدات صغيرة ولا وسطا وانما هي كبار (قوله نصرفت) عطف على قدرته أي أنه  
 لما رآه بتقديره اذا جاد يكون كذا كان ذلك داما وحاملا لنصرف عنان العناية نحو الاختصار (قوله عنان) هو  
 مقود الدابة وهو بكسر العين وأما بقية اقوال السام (قوله العناية) أي الاجتهاد من عني بالشيء اذا حصلت  
 فيه محاطة ورغبة فشبها الاجتهاد بداية كقوس لها عنان تشبها مضراوذكر العنان تخيل والصرف ترشيح  
 (قوله نحو الاختصار) أي جهة الاختصار فالتحوي بمعنى الجملة كما هو أحد اطلاقاته والاختصار تقليل اللفظ  
 وتبكير المعنى ولا شأن أن هذا الشرح مختصر بالنسبة الى خرائن الاسرار (قوله وسببته) أي هذا المختصر  
 المأخوذ من الاختصار أو الشرح المتقدم في قوله تبيض هذا الشرح وسببته الى المفعولين الاول بنفسه  
 والثاني بحرف الجز كما هنا أو بنفسه كما في سميت ابني محمدا (قوله بالدر المختار) قال ابن حجر ان أسماء الكتب من  
 حيز علم الجنس والعلوم من حيز علم النخص واشتهر هذا الكلام بين الافاضل وفوقه بأنه ان تقار لتعدد الشيء  
 بتعدد محله فكلاهما علم جنس وان نظر للاتحاد العرفي فعلم شخص وأما التفرقة فهي تكميم وترجع من غير  
 مرجع أفاده بعض المناجج والدر الجوهري وهو اسم جنس يصدق على القليل والكثير (قوله المختار) أي الذي  
 من اطلع عليه اختاره وآثره على غيره (قوله في شرح الخ) قد تقدم ما يتعلق به (قوله الذي الخ) نفث لتنوير  
 الابصار لانه نسبة للمصنف بعد الاوصاف الاتية وفيه أن تنوير الابصار في هذا التركيب جزء علم وجزء العلم  
 لا يوصف فالاولى حينئذ أن يكون خبر المبتدأ محذوف وهو ضمير يعود عليه أو التثنية بالنظر لذاته قبل دخوله  
 في العلم وفيه نظر (قوله فاق) أي علا وحسن (قوله هذا الفن) أي الفقه والاشارة الى المستحضر هذا المنزل منزلة  
 المحسوس (قوله في الضبط) أي التحرير والمحافظة على جمع الفروع المحتاج اليها (قوله والتحصيل) أي ذكر الاقوال  
 المعينة أو تصحيح التراكيب (قوله والاختصار) فهو مع كونه جامعاً للفروع معصم الالتقاط مختصر (قوله  
 ولعمري) أي لحياتي هذا ليس بيمين وأقسم الله به في قوله تعالى لعمر الله اني سكرتهم يعمهون وقال بعضهم  
 انه على تقدير مضاف أي ولرب حياقي (قوله لقد) اللام داخله على جواب القسم وقد لتحقيق (قوله أضحيت)  
 أي صارت وان كان أصله الدخول في الضمى (قوله روضة هذا العلم) شبه العلم ببستان فيه روضة تشبها مضرا  
 في النفس وذكر الروضة تخيل والروضة المحل الذي فيه الاشجار والمياه (قوله هذا العلم) أي علم الفقه قال فيه  
 للعهود (قوله به) أي تنوير الابصار (قوله مقصدة الازهار) أي أنها خرجت من أكمامها وأزبل غشاؤها  
 بسبب هذا المؤلف أي أنزل ما فيه من الخفاء وانما عبر بمادة الفعل ليدل على المبالغة والاضافة من اضافة  
 ما كان صفة أي أزهارها مفتحة والذي فتح هو المصنف مجازا والله تعالى حقيق (قوله الازهار) جمع زهر نور  
 الاشجار والمراد بالازهار المسائل الفقهية شبهها بالازهار بجامع النفاسة في كل ومعنى حركتها فتفتت به  
 أن مسائله به حلت وقربت لسهولة مأخذ ولطافة تراكيبه (قوله سلسلة الانهار) الاضافة من اضافة  
 ما كان صفة أي أنها رها سلسلة أي الانهار الكائنة فيها مجرات جبال الجلي في جامع اللغة تسلسل الماء

في شرح تنوير الابصار وجامع البصار  
 قدرته في عشر مجلدات كبار نصرفت عنان  
 العناية نحو الاختصار وسببته بالدر المختار  
 في شرح تنوير الابصار الذي فاق كتب  
 هذا الفن في الضبط والتحصيل والاختصار  
 ولعمري لقد أضحيت روضة هذا العلم به  
 مقصدة الازهار سلسلة الانهار

في الخلق جرى والمراد بالانهار المسائل فيكون المشبه واحد في هذا وما قبله والمراد بالانهار التراكيب فشيها  
بالانهار بجماع العذوبة في كل والاستفاد (قوله من بحاثه) أي هذا المتن أي مما يتجرب منه أن التحقيق المذكور  
فيه الذي هو كالتحريات يتعارف عن غيره فقولته غرات التحقيق من إضافة المشبه به إلى المشبه وهذا كتابة عن نظامه  
هذا المؤلف وبراعته حتى أن تحقيقه فاق تحقيقات من قبله ويحتمل أن يشبه التحديق بشجرة لها أغمار تشبهها  
مغمر في النفس وذكر الثمرات تخييل والمراد بالثمرات المسائل والتحقيق يطلق على ذكر الشيء على الوجه الحق  
وإثبات الشيء بدليل والثاني لا يظهر هنا لأن الأدلة ليس ذكرها من وظيفة أرباب المتون وفي الأقل بحث  
وهو أن هذا المختصر من الكتب قبله ولا شك أن أربابهم قد ذكرت المسائل فيها على الوجه الحق فامعنى اختصارها  
من هذا المختصر دون غيره مع التساوي في ذلك والجواب أنا نقول أن هذا المختصر لما كانت ألفاظه واضحة  
خالية عن التكرار والنفع فيه أكثر من غيره صار يرغب فيه ويختار تحقيقه فإذا أراد الإنسان المراجعة يختاره  
ويعتقد على ما ذكره دون غيره ويحتمل أن من في قوله من بحاثه تعليلية أي أن تحقيقه يختار لأجل كونه  
هذا المؤلف عجيباً في سبك وترتيبه وتركيبه وبحاثه جمع عجيبه فعيلة بمعنى فاعله أي توقع الغير في العجب  
أو مفهولة أي منجبة أي واقع عليها الاحجاب (قوله ومن غرائب) أي من مسائله الغريبة فقرايب جمع غريبة  
والإضافة للبيان أو من إضافة الخاص إلى العام لأن في مسائله ما لم يكن غريباً والاول أمدح (قوله ذخائر) جمع  
ذخيرة بمعنى مذخورة ومحفوطة والذخيرة الشيء النفيس الذي يحافظ عليه ويبقى (قوله تدقيق) الإضافة من  
إضافة المشبه به إلى المشبه أي تدقيق كالتحريات في المحافظة عليه والتدقيق ذكر الشيء على وجه الدقة واشتهر  
أن التدقيق ذكر الدليل بعد الدليل وهذا ليس بمراد ويحتمل أن تدقيق مصدر يراد به اسم المفعول أي مدقق  
كالتحريات أي كلام مدقق كالتحريات وهذا الوجه يجري في غرات التحقيق (قوله الأفكار) جمع فكر وتقدم الكلام  
عليه والمراد بالأفكار أحكامها أي أن النفوس تختار فيها أي في صنعه فيها وكيفيته أخذها وجمعها لها وليس  
المراد أنها مشكلة تتغير النفوس في ادواكها فذلك ليس بمدح (قوله لشيخنا) قال المحتج متعلق بمحذوف  
ذمت لتنوير الأبصار أو حال منه أي الكائن أو كائننا هـ وبين الشارح والمصنف واسطة وهو الشيخ عبد النبي  
الخليلي (قوله شيخ الإسلام) أي شيخ أهل الإسلام أي أفضلهم في عصره وأشيخ الإسلام - حقيقة والمعنى أنه مظهر  
أحكام الإسلام ومبينها والإضافة لتسريف المصنف قال سبب في مشيخته الإسلام (قوله ابن عبد الله) بن أحمد  
الخطيب بن محمد الخطيب بن محمد الخطيب بن إبراهيم الخطيب أمدح (قوله الثمرات) نسبة إلى غراتنا نقل  
صاحب مراد الإطلاع في أسماء الأماكن والبقاع أن غراتنا يضمن وسكون الراو ونا وألف وشين معجمة قرية  
من قرى خوارزم (قوله الغزى) نسبة إلى غرة البلد المعلوم (قوله عدة المتأخرين) أي ما يعتقد عليه المتأخرون  
الموجودون زمنه بحيث أنهم يرجعون إليه عند التوقف (قوله الأخيار) جمع أخير بمعنى الكرام الاتقياء (قوله  
فاني أرويه) عليه لما استفيد من شرحه هذا المتن فإن شرحه يقتضي تلقيه له عن آبائه غالباً والمراد بالرواية  
هنا ما يميم الدراية والرواية نقل اللفظ والدراية تفاهم المعنى والضمير راجع للتدوير أي أرويه تنوير الأبصار  
وهذه الرواية ظاهرة بالنسبة إلى شيخه وإلى المصنف وأما عن ابن نجيم وعن في سنده فلا يظهر لأن هذا المتن لم يكن  
موجوداً في زمنهم ويحجب بأن المروي ما فيه من الأحكام التي تتغير بتغير بوزن العبارات لا بخصوص هذا  
اللفظ المؤلف للمصنف أقاده الخبي - ويحتمل أن الضمير راجع للعلم المهود الذي هو علم الفقه المعبر عنه فيما تقدم  
بقوله أقاده أضحت روضة هذا العلم أولفن المتقدم في قوله كتب هذا الفن (قوله عن شيخنا) التون للمقام نفسه  
تحدثنا والمراد هو وأقرانه (قوله الخليلي) نسبة إلى الخليل سميت البقعة باسم الخليل فيها (قوله عن المصنف)  
متعلق بمحذوف حال أي حاله كونه الشيخ عبد النبي راوية عن المصنف وجرت العادة غالباً بإطلاق المصنف على  
مؤلف المتن والمؤلف أجمع من ذلك والمصنف هو محمد بن عبد الله وقد تقدم الكلام عليه (قوله عن ابن نجيم) هو  
صاحب البحر والاشباه وشارح المناو له الفتاوى وله الرسائل العديدة واسمه زين ومحب النهر أخوه واسمه حم  
(قوله المصري) نسبة إلى مصر القاهرة (قوله بسنده) أي راوية هذا العلم بسنده أي مذاهب بسنده عن شيخه  
وشيوخه عن شيخه وهكذا (قوله إلى صاحب المذهب) أي إلى أن يصل السند بصاحب المذهب وانما جعل الإمام  
صاحب المذهب ليكون الذي أنشأه بل هو الذي أول من فتح باب الاجتهاد (قوله بسنده) أي الإمام الموصلى

من بحاثه غرات التحديق تختار  
غراته ذخائر تدقيق تحدي الأفكار  
شيخنا شيخ الإسلام محمد بن عبد الله  
الغزى - عدة المتأخرين الأخياره  
عن شيخنا الشيخ عبد النبي الخليلي  
الغزى عن ابن نجيم المصري  
صاحب المذهب أبي شيفه بسنده  
قوله والإضافة لتسريف المصنف لا  
تأكل وله ذلك سطر من بعض الد

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشعراني في الميزان عند الاثثة الاربعة وقد قدم الامام فقال الامام أبو حنيفة  
عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام مالك فقال  
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام  
الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم أعقبه بالامام أحمد بن حنبل فقال الامام أحمد بن حنبل عن  
الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفى) أصله مصنف وقلبت التاء طاء لوقوعها اثر  
حرف الا طباق وقلبت الواو الى الف لاحتز كها مع اختراع ما قبلها من الصفوة وهو الخلو من الاصطفاة الاختيار  
لان الانسان لا يصطفى الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو جمع ما قبله وهذا انما من اسمائه  
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم رواه بذلك عن جبريل ومعهنا مطيع الله  
وعلم صلى الله عليه وسلم أنه ملك لاشيطان يوحى الهامى من الله تعالى أو به الامارات كما فعلت خديجة حين رآه  
وكشفت رأسها فاشنع الوحي فلما استقرت جاءه فهداهما بتزييه الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره  
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندي هذا كما هو أي السند مطلقا مبسوط أي  
موسع في اجازتنا أي فهذا المذكور هنا من جملة سندات متقدمة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا  
(قوله في اجازتنا) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالحق وبسط العبارة  
فيما يذكر السند والاجازات جمع اجازة أصلها جواز نقلت حركة الواو الى الجيم فحزكت الواو بحسب الأصل  
وانفتح ما قبلها باعتبار الان لانت قلبت التاء الى الف وعوض عنها فاء التانيث (قوله بطرق عديدة) متعلق  
بمبسوط أي مبسوط بسطاه مورايد طرق عديدة قالوا لا مورايد وشبهه السند بطريق بجامع اتوصل  
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بطرق والمشايخ جمع شيخ وهو أحد جموعه المشهورة (قوله المتجربون)  
جمع متجرب والمتجرب كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا من عانى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)  
أي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محمل أطناب (قوله وما كان في الدرر) جملة استتافية قصد بها  
بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقل منها كثيرا كالدرر والفرر  
لما خسرو ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبه بعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والفرر في الكثرة فينسب  
اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسبه أي لم أبين أنه منقول منها فله زيارتي بمعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب  
القاموس (قوله الاماندر) أي ما قبل لكونه في مقام تصحيح قول درج عليه المؤلفون فيه مته من جملتهم لتقوية  
التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي هي نقل الدرر أي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزوته  
لقائمه) هذا من عزيد الدبانة وعدم ادعاء الرئاسة والعلم (قوله وما) أي قصد اللاختصار عليه لم أعزه  
الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا  
الشرح الذي قدم اسمه بقوله وصحبه بالدر المختار (قوله بعين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا يتغير بعين  
المقت فان من تعارها تين له الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كليله • كما أن عين السخط تبدي المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها منظر في النفس وذكر العين تخفيف (قوله والامتصاص) السين والتاء  
زائدتان أي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلافي) أي يتدارك ذكر السعد في المطول  
أن التلافي التدارك وفي القاموس تلافا تداركها انتهى (قوله تلافه) أي تاهه وعيبه أي وأن يتدارك تملقه  
ونقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن الفارض  
في الكافية بقوله وتلافي ان كان فيه اتلافي • بك جعل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة  
قوم كما قاله في القنية وان استبعده از يلى ونقصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بتلافي أي يتدارك  
عيبه بتداركها وتداركها باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيرها فيكون هذا اعتذارا من المصنف  
واقارار بصفات العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصلاح ويحمل هذا على  
من فيه أهلية وملكية كما لا عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح ويبقيه على حاله  
ان لم يكن فيه أهلية فالمراد منه فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو والمراد أنه يتدارك نقصه ويصح أي يسامح

المصطفى المختار • عن جبريل عن الله الواحد  
القهار • كما هو مبسوط في اجازتنا بطرق  
عديدة عن المشايخ المتجربين الكبار • وما  
كان في الدرر والفرر لم أعزه الاماندر • وما  
قاده عن نقله عزوته لقائمه رويما للاختصار  
وما روي من الناظر فيه أن يتغير بعين الرضا  
والاستبصار • وأن يتلافي تلافيه بقدر  
الإمكان أو يصح

ولا يشيع هذا العيب (قوله الاسرار) بكسر الهمزة مصدر اسر وهو ضد الاعلان فهو حيث ذبعت في الاضمار اى  
الاخفاء ويصكون العطف عطف مرادف والمراد أنه عالم بما سره الانسان وما يضر فهماء مصدر ان مراد  
بهما اسم المفعول قال الخليل ويحتمل فتح الهمزة من اسر ويكون جمع سر انتهى اى بمعنى سر اى مخفى والاولى  
أن يقول بدل الاضمار الاظهار ليكون في كلامه من الحسنات البدعية مصنعة العلباق وهو الجمع بين لفظين  
متقابلين المعنى (قوله ولعمري) تقدم ما فيها وهذه العبارة بلفظها وقعت لصاحب النهر في الخطبة (قوله  
الخطر) اى الذى هو التلاف والنقص الذى يسميه غالب النسيان والغفلة ومن غير الغالب قد يكون لهو القهم  
والخطر الامر العظيم (قوله لامر) خبر ان (قوله يعز) على وزن يعل أو يعل كافي القاموس والمادة تأتي بمعنى  
الاسر اى يستر ويغنى القلة اى يقل ويشد ويجمع الضيق اى يضيق على البشر ويعنى العظمة اى يعظم عليهم  
فلا يحصلونه أفاده هذه المعاني صاحب القاموس وكل صحيح (قوله البشر) اسم جنس والبشرى هو البنية  
وهو ما ظهر من الجسد والحق ما اختفى من الاجتنان وهو الاستناد (قوله ولا غرو) بفتح الغين المجهمة وتكون  
الراء الهمزة مصدر غرام من باب عدا بمعنى عجب والفعل من عجب بوزن علم والمصدر بفتح الجيم اى لا عجب أفاده  
الخطي اى لا عجب من كون السلامة منه قليلة وعسرة (قوله فان النسيان) الفاء تعليلية اى لان النسيان الذى  
هو سبب التلاف المتقدم (قوله من خصائص الانسانية) اى خاص بالانسان لا يتجاوز الى غيره كما أن الخلد من  
خصائصها وما سمي الانسان الانسية فهو من النسيان فأصله على ذلك انسيان تحركت الياء وانفتح ما قبلها  
قلت أنفا فاجتمعت ساكنة مع الالف فحذفت وقيل معناه متحرك من فاس اذا تحركت وقيل من الانس وقيل  
الاول والاخير فاصر على بنى آدم وعلى الثاني عام والمراد أن التلاف والنقص الذى هو ناشئ عن النسيان  
لا يستقر فان النسيان خاص بالانسان وانظر الى قول الله تعالى ولقد عهدنا الى آدم من قبل فسى ولم نجد  
له عزما (قوله والخطأ) هو من تمة العلة السابقة والخطأ وقوع النسيان عن قصد والزلل مصدر زل عطف تضرير  
على الخطأ أو يراد بالزلل ما كان عن قصد فيه يكون العطف للمغايرة (قوله من شاعر) اى علامات خطي عن  
القاموس وانما عبر هنا بشاعر ووجه تقدم خصائص لان النسيان من خصائص الانسان والخطأ والزلل  
يكون منه ومن غيره حتى من الملائكة كما وقع لابليس بناء على أنه منهم وها روت وماروت على ما قيل وقولهم  
أجعل فيها من يفسد فيها وكثر به بعض الملائكة الى مقامه في العباد وأما الحق فلا لأكثر حالهم (قوله وأسففر  
الله) اى أطلب من الله غفران ذنبى وغفران ما وقع منى من الخطايا في هذا التأليف فالسبب والتلا للطلب  
والغفران محو الذنب من الصحيفة أو ستره مع بقائه فيها قولان من الفقر وهو الستر وقيل للجمع الكثير من  
الناس جم غفيرة لسترهم وجه الأرض (قوله مستعذبا) اى متعذبا ومحصنا فالسين والتاء زائدتان اى  
محصنا بقلى أو هما للطلب والاستغفار محله اللسان والتحصن محله القلب أو محل كل اللسان والحال منتظرة  
أو مقارنة والمقارنة فى كل شئ بحسبه (قوله به) اى بالله والباء للتعذية (قوله من حسد) هو عنى زوال نعمة  
الغير وإسالتها لنفسه أو لغيره والزال مطلقا وهو داء عظيم يأكل الحسنات كآفة كل الخطية التار وبعثا أدى  
صاحبه الى الكفر لانه يؤل به الى الاعتراض على الله تعالى (قوله يست) من سة كذبة أى يحول بينه وبين  
الانصاف يقال جراد سة أى كبر سة الافق (قوله باب الانصاف) اى بمعنى صاحبه عن الانصاف المشبه بالباب  
بجامع الوصول فى كل فان الانصاف يتوصل به الى الخير أو شبه الانصاف بيت وانبات الباب له تخييل والمراد  
عدم الانصاف بالكلية والانصاف العدل (قوله ويرد عن جيل) عن زائدة ويرد بهنى بصرف أى بصرف جيل  
الانصاف الى قيحها بحيث اذا رأى وصنا حسنا جعله قبيحا ولم يوجهه فى القاموس تعدية ردة عن بل ذكر أنه  
متعدية بنفسه ويقال ردة عليه أى لم يقبله ويحتمل جعله عن بهنى على بحيث يصكون المعنى أنه يرد على الحسود  
جيل أو صافه وان يكون المعنى أن الحسود ردة الحاسد عن جيل الانصاف التى يحق أن تفعل الى قيحها والمراد  
جيل أو صاف الحسود والاضافة فى جيل الانصاف بمعنى من وهذه العبارة وقع مثلها لصاحب المنح  
فى سطوته ووقعت لابي النخعي فى خطبة شرحه لظومة ابن وهبان (قوله ألا) أداة استفهام يستفتح الكلام  
بها ليتفطن المخاطب لما يلقى اليه (قوله حسك) اى حسك الحسك والحسك شولة السعدان والسعدان نبت من  
أفضل مراعى الأبل قاموس أهلى وهذا من التشبيه البليغ فهو على حذف الاداة ونجوى فيه استعانة

لصفحه عنه عالم الاسرار والاضمار  
ان السلامة من هذا الخطر لا  
البشر ولا غرو فان النسيان من  
الانسانية والخطأ والزلل  
الادمية واستغفر الله  
حسب باب الانصاف ويراد  
الانصاف ألا واد الحسد حلا

الى النبي صلى الله عليه وسلم وقد ذكر الشيرازي في الميزان سند الائمة الاربعة وقدّم الامام فقال الامام أبو حنيفة  
عن عطاء عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام مالك فقال  
الامام مالك عن نافع عن ابن عمر عن النبي صلى الله عليه وسلم عن جبريل عن الله عز وجل ثم أعقبه بالامام  
الشافعي فقال الشافعي عن مالك الى آخر السند ثم أعقبه بالامام أحمد بن حنبل فقال الامام أحمد بن حنبل عن  
الشافعي عن مالك الى آخر السند رضي الله تعالى عنهم (قوله المصطفي) أصله مصفوق قلبت التاء طاء لوقوعها اثر  
حرف الا طاء وقلبوا الواو الفتح كها مع اختناح ما قبلها من الصفوة وهو الخلوص والاصطفاء الاختيار  
لان الانسان لا يصطفي الا اذا كان خالصا طيبا (قوله المختار) هو بمعنى ما قبله وهذا ان اسمان من اسمائه  
صلى الله عليه وسلم (قوله عن جبريل) أي النبي صلى الله عليه وسلم رواه بذلك عن جبريل ومعناه مطيع الله  
وعلم صلى الله عليه وسلم أنه ملك لاشيطان يوحى الهامى من الله تعالى أو به الامام كانعت خديجة حين رآه  
وكشفت رأسها فاشبع الوحي فلما استمرت جاءه فهدمها بما يقويه الوحي من الشيطان وفيه كلام غير ذلك ذكره  
صاحب المواهب (قوله كما هو) متعلق بأرويه أي أرويه بسندي هذا كما هو أي السند مطلقا مبسوط أي  
موسع في اجازتها أي فهذا المذكور هنا من جملة سندات متعددة للشيخ وقد علمت أن الضمير راجع للسند مطلقا  
(قوله في اجازتها) بالافراد وفي نسخة بالجمع يحتمل أن الشيخ جمع اجازاته من مشايخه بالفتح وبسط العبارة  
فيما يذكر السند والاجازات جمع اجازة أصلها جواز نقلت حركة الواو الى الجيم فحركت الواو وبسبب الاصل  
وانفتح ما قبلها باعتبار الان قلبت النون حذف الالف وعوض عنها ناء التانيث (قوله بطرق عديدة) متعلق  
بمبسوط أي مبسوط بسطاهم ورايد كطرق عديدة قال بالانتهور وشبهه السند بطريق يجامع اتوصل  
في كل (قوله عن المشايخ) متعلق بمارق والمشايع جمع شيخ وهو أحد جموع المشهورة (قوله المتجربين)  
يجمع متجبر والمتجبر كثير العلم وانما عبر به اشارة الى أنه لم يأخذ الا من عانى العلم واجتهد فيه (قوله الكبار)  
أي العظام في العلم فيرجع الى ما قبله والخطب محلى اطلاق (قوله وما كان في الدرر) جملة استثنائية قصد بها  
بيان أن هذا الكتاب منقول من كتب المذهب المعتمدة غير أن بعض الكتب نقلت منها كثيرا كالدرر والفرر  
للاخسر ولم ينسب اليها الكثرة نقله منها وبعض الكتب ليس النقل منها كالنقل عن الدرر والفرر في الكثرة فينسب  
اليها (قوله لم أعزه) أي لم أنسه أي لم أبين أنه منقول منها فله زوياني بمعنى الابانة كما ندل عليه عبارة صاحب  
القاموس (قوله الاماندر) أي ما قل لكونه في مقام تصحيح قول روح عليه المؤلفون فيمنعه من جعلهم لتقوية  
التصحيح أو لغير ذلك (قوله عن نقله) أي عن نقل الدرر أي نقل منها فهو مصدر مضاف الى المفعول (قوله عزوته  
لقائه) هذا من مزياه الديانة وعدم اذعاه الرئاسة والعلم (قوله روما) أي قصد اللاختصار له لنقله لم أعزه  
الاماندر أي أن النقل حيث تكرر عن الدرر تركت العزولها لاجل قصد الاختصار (قوله فيه) أي في هذا  
الشرح الذي قدّم اسمه بقوله وصيته بالدر المختار (قوله بين الرضا) أي بالعين الدالة على الرضا ولا يتطرق بين  
الحق فان من تطر بها تميزه الحق باطلا كما قال الشاعر

وعين الرضا عن كل عيب كالملة • كما أن عين الخط تبتدى المساويا

أو أنه شبه الرضا بانسان له عين تشبهها منصرف في النفس وذكر العين تحصيل (قوله والامتنان) السين والتاء  
زائدتان أي والابصار والمراد بالابصار التبصر والتأمل (قوله وأن يتلافى) أي يتدارك ذكر السعد في المطول  
أن التلافى التدارك وفي القاموس تلافاه تداركها انتهى (قوله تلافه) أي تأنه وعيبه أي وأن يتدارك تلافه  
وقصه باصلاحه بقدر الامكان والتلاف وقع التعبير به لغير المصنف وقد ذكره الامام ابن القارض  
في الكافية بقوله وتلافى ان كان فيه اتلاف • بل يجعل به جعلت فداكا ويحتمل أن الالف اشباع وهو لغة  
قوم كما قاله في الفنية وان استبعده الزيلعي وخصه بالشعر (قوله بقدر الامكان) متعلق بمتلافى أي يتدارك  
عيبه بقدر امكانه وتدارك باصلاحه اما بتغيير لفظ أو تقديمه أو تأخيره فيكون هذا اعتذارا من المصنف  
واقرار بصفات العبودية وأنه لا يسلم من الزلل والخطا وهو اذن من الشارح بالاصلاح ويحمل هذا على  
من فيه أهلية وملازمة كما يدل عليه قوله فيما بعد لكن بعد الوقوف (قوله أو يصح) أي يسامح وبقية على حاله  
ان لم يكن فيه أهلية فالامتنان فيه توزيع وفي بعض النسخ بالواو فالمراد أنه يتدارك نفسه ويصح أي يسامح

المصطفى المختار • عن جبريل عن الله الواحد  
القهار • كما هو مبسوط في اجازتها بطرق  
عديدة عن المشايخ المتجربين الكبار • وما  
كان في الدرر والفرر لم أعزه الاماندر • وما  
قار عن نقله عزوته لقائه روما للاختصار  
وماولى من الناظر فيه أن يتلوه بعين الرضا  
والاستبصار • وأن يتلافى تلافيه بقدر  
الإمكان أو يصح





على طريقة السعد ( قوله من تعلق به الخ ) يشترى وجه الشبه فان الحسد اذا تعلق بائسان اهلكه لانه يا كل  
 حسة نه كائنا كل الخطب النار لا سيما اذا كان الشخص ملازما له وبين سعد وحسدك الجنس الا حق وهو  
 اختلاف الاضغين بحرفين يعدي المخرج ( قوله وكفى للعاسد ) الجار والجور ورتعلق بذما وقوله ذما تغيير مبین  
 لا بهام النسبة محمول عن فاعل كفى أى كفى ذم آخر السورة الحساد والمفعول حيث ذم حذف أى كفى المعتبر  
 أو الحساد هو المفعول واللام زائدة وهو معمول كفى لانه يعدي بنفسه أى وكفى الحساد ذم آخر سورة الفلق  
 أى ذم الله فى آخرها وفى نسخة ما فى آخر وقوله آخر بالرفع فاعل كفى وهو قوله تعالى ومن شر حاسد اذا حسد  
 وذمته من حيث ان الله تعالى أسند اليه التروا صريه عليه الصلاة والسلام ان يستعذب الله منه وأى ذم أعظم  
 من ذلك ( قوله فى اضطرامه ) متعلق بكفى أوفى بمعنى مع أى كفاء الذم مع الاضطرام ونظيره قال ادخلوا فى أم  
 أى مع أمم والاضطرام اشتعال النار فيها يسرع اشتعالها فيه كما فى جامع اللغة حلبى وهو بالميم لا بالباء فعنى  
 اضطرامه اشتعاله أى الاشتعال الواقع به شبه شدة تحسره لقوات غرضه بالاشتعال بالطلق والمراد التبع  
 والنصب وشبه التلق بالنار بجامع الايذاء فى كل ( قوله لله ) جار ومجرور خبر مقدم ( قوله در ) مبتدأ مؤخر أى در  
 الحسد جملوا لله تعالى والدر اللين وهم اذا أبهم شخص نسبوادره لله تعالى تعظيما له فى الكلام استعارة شبه  
 الحسد بفارس عظيم يجامع تأنى القتل من كل تشبيها مضمر فى النفس وذكر الدر تحصيل فان قلت ان الحسد  
 مذموم فلامعنى النسبة در لله تعالى لانه لا يضافه الا ما كان عظيما قلت ان مدحه ليس من كل جهة بل  
 من جهة قتل صاحبه قال شيخنا محمد عباد العدي نقلا عن المولى الدر فى الاصل اسم صوت حلب اللين ثم  
 أطلق على اللين فالمنى لله لئلا يذم ذلك ثم نعتى التعجب اه وفى التصريح الدر مصدر در يدرك بكسر الدال كناية  
 عن الفعل المدح والاصدار منه وانما أضيف الى الله تعالى قصد الاظهار والتعجب منه لانه الله تعالى منزه  
 للجباب انتهى المراد منه ( قوله ما أعدله ) ما تنجيبه أى أعجب من العدل الذى وقع منه بقتل صاحبه ( قوله  
 بدأ ) الظاهر قرأته بالهمز أى أنه ابتدأ بقتل صاحبه والمراد أنه شره فضرر الحسد عائد على الحاسد والمحسود  
 لكنه يأتى على الحساد أولا ( قوله بصاحبه ) أى المتصف به ونسبة القتل اليه مجاز من الاسناد الى السبب وبجمله  
 بدأ الخ استئنافا قصديا للتعليل لقوله ما أعدله ( قوله وما أنا الخ ) ما يحتمل أنها مجازية وأنا اسمها وبأمن  
 خبرها ويحتمل أنها تسمية وأنا مبتدأ وهذا بيت من قصيدة ابن وهبان قال ابن التشنه فى شرحه الكيد الخديعة  
 والمكر والحسود فمفعول من الحسد ثم قال وسبب هذا أنه ابتلى بما ابتليت به من حسد الحاسدين وكيد المعاندين  
 فبعضهم استنكر عليه والبعض قال انه مسيق اليه اه مختصرا وقد وقع للشاعر مثل ذلك ( قوله من كيد )  
 صدر مضاف لفاعله أى قهر الحسود ابى الجار والجور رتعلق بأمن ( قوله ولا جاهل ) عطف على الحسود  
 أى وما أنا من كيد جاهل موصوف بما ذكر بأمن أيضا ( قوله يزرى ) من باب ضرب فهو ثلاثى وتعدى يعلى ومعناه  
 عاب أى يعيب على تأنيى وتحريرى أو من أزرى فيه يكون وباعيا بمعنى تهاون أى يتهاون به أى يستخف  
 ويستحقري انظر الحلبى ( قوله ولا يتدبر ) أى لا ينظر فى عاقبة الامور ( قوله والله در القائل ) تقدم ما فى هذا  
 التركيب ( قوله هم ) أى الحساد المعلومون عند الشاعر ذهنا ( قوله هم يحسدونى ) يضم السين أصله بنون نون  
 الرفع ونون الوقاية حذف احدها متحقة فاو هل المذوفة نون الرفع أو الوقاية قولان والاسخ الاول ( قوله  
 ونشر الناس ) اسم تنضيل وسائر العرب تسقط الالف منه وكذا خير الابن عامر فانهم يقولون هذه خير منه  
 وكذا نشر الناس كما فى المصباح وهو لا يبنى ولا يجمع لانه فى معنى أفل وأما قول الشاعر

الا بكر السامى بنى أسد • بعمر وبى مسعود وبالسيد الصمد

فانما تاء لانه أراد خبرى تخنقه مثل ميت وبيت وهين قاه فى الصباح وأفضل التفصيل على غير باب  
 لان الكافر أشرف من غير الحسود أو المعنى أن ذلنا من أشرف الناس ( قوله كاهم ) تأكيد للناس ( قوله من عاش )  
 خبر نشر ( قوله فى الناس ) أى مع الناس ( قوله يوما ) أى فى يوم يحتمل أن يراد به القطعة من الزمن وان قلت  
 ويحتمل أن المراد اليوم المعلوم وهو المتبادر ( قوله غير محسود ) جفة لليوم والاصل محسود فيه حذف الجارة  
 فاقص الفجر أو أنه منصوب على الحال من فاعل عاش أى ونشر الناس من عاش سال كونه غير محسود فى يوم  
 من الايام وعليه فلا حذف ولا اتصال وهذا الكلام من الشاعر خرج مخرج المبالغة والمراد أن من لم يحسد

من تعلق به ذلك • وكفى للعاسد ذما  
 آخر - وزدنا فى اضطرامه بالتلق •  
 لله در الحسد ما أعدله • بدأ بصاحبه فقتله  
 وما أنا من كيد الحسود يا منى  
 ولا جاهل يزرى ولا يتدبر •  
 والله در القائل  
 هم يحسدونى ونشر الناس كاهم  
 من عاش فى الناس يوما غير محسود



من شرار الناس لانه لا يحسد الا صاحب المفاخر والحاصل الحسنة ومن لم يحسد لجميع صفاته ذميمة نعوذ  
 بالله تعالى (قوله اذ لا يسود) علمه انه هو وشر الناس لانه اذا كان شر الناس من لم يحسد نتج ان خير الناس  
 من يحسد وانما كان ذلك ميبا في سادته لان المدح يترتب عليه الرئاسة والسودود والقدح فيه يترتب عليه الخس  
 والتحصيل والصغى وذلك سبب في السيادة ايضا ويسود أى يصير ذا سودود ونفارا واصله يسود كينصر نقلت حركة  
 الواو الى الساكن قبلها فسكنت الواو (قوله سيد) في كلامه استعمال السيد في غير الله تعالى وهو جائز لا كراهة  
 مطلقا سواء كان مقرونا بأل أم لا وسيد القوم رئيسهم وأكرمهم ويطلق على الخليم الذي لا يستقره الغضب  
 وعلى المقول للسواد أى الجماعة الكثيرة وينسب لذلك فيقال سيد القوم ولا يقال سيد النوب وسيد القوم  
 ولما كان من شرط المتولى للسواد أن يكون مهذب النفس قبل لكل من كان فاضلا في نفسه سيدا واصله  
 سود يوزن فعيل وكريم فاستنقلت الكسرة على الواو وحذفت فاجتمعت الواو وهى ساكنة والياء فتلبت الواو بيا  
 وأدغمت في الياء وقيل أصله يسود يوزن فعيل بسكون الياء وكسر العين وهو مذهب البصريين وقيل يفتح  
 العين وهو مذهب الكوفيين لانه لا يوجد فعيل بكسر العين في الصحيح الأصقل اسم امرأة والعليل محمول  
 على الصحيح فتعين الفتح قياسا على عيطل ونحوه كما أعاده في المصباح وذكره بعض المشايخ (قوله بدون)  
 أى بغيره وهو أحد اطلاقات لها وتأتى بمعنى المكان الأدنى وهو الأصل فيها (قوله ودود) أى شخص ودود  
 فهو وصفة لموصوف محذوف والودود المحب أو المحبوب (قوله يندج) أى يقى بالصفات الحسنة (قوله وحسود)  
 عطف على ودود وهو روح العلة لأن المقام فيه والاول لازم لهذا لأن الحسود اذا وجد يلزم وجود الودود  
 لأن الحسود يحسد الشخص على الصفات الحسنة وفي الناس من يهواه لاجلها ويمدحه عليها (قوله بقدرج)  
 أى يذم (قوله لأن من زرع) تعليل للاستقيد من الكلام السابق وذلك لأن قدح الحسود اذا كان سببا في سيادة  
 الحسود الموجبة لكدمه كان زروعه الحسد منتج له حصادا الحن والبلايا والاحن جمع احنة بالكسر فمما  
 هى الحقد اه حلي عن اقسامه ويحتمل أنه تعليل لقوله سابقا ألا وإن الحسد حسدك من تعلق به هلك  
 فالحسود والهالك الموجود عند التعلق (قوله زرع) أى تعاطى الاحن أى الاحقاد والحسد فنسبه الحقد  
 بشئ يزرع تشبيها مغنرا في النفس وذكر الزرع تخييل (قوله الحن) أى البلايا فعلى ما قاله الحنشى الحن زيادة  
 السيادة الموجبة لكدم الحاسد وعلى الثاني هى الهلاك وعلى كل فنى المقام استعارته بالكناية تشبه الحن التى  
 هى جمع حنة بمعنى بلية بالزرع الذى يحسد تشبيها مغنرا في النفس وذكر الحسد تخييل (قوله فاللثيم) اللام  
 للجنس وهو مرتبط بقوله وما مولى من الدار فيه أن ينظر بعين الرضى والاستبصار وأن يتلافى الخ أو يصنع  
 الخ والمعنى أن بعد ما ذكرته لأن الناس قسمان لثيم وكريم فأما اللثيم يعيب ويفضخ أى ولا اعتداده قال الشاعر  
 اذا رويت عنى كرام عشيرتى \* فلا زال غضبا ناعلى لثامها

والكريم يصلح واصلاحه أن يتدارك التلافى أو يفضخ كما تقدم ويحتمل أنه متعلق بقوله اذ لا يسود سيد الخ  
 فالودود اللثيم والحسود اللثيم فافضاح اللثيم قدسه واصلاحه الكريم مدحه وحينئذ فى العبارة قد ونشر  
 مشوش الاول وهو قوله فاللثيم والثانى وهو قوله وحسود والثانى وهو قوله والكريم راجع للاول وهو قوله ودود  
 الخ (قوله يفضخ) يفتح الياء والضاد من باب منع (قوله والكريم) أى جنس الكريم (قوله يصلح) أى يصلح الفساد  
 فهو متعلما والمعنى يوقع الاصلاح ويحتمل أنه هو بمنزلة اللازم وكذا يقال فى يفضخ (قوله لكن الخ) استدراك على  
 قوله والكريم يصلح لما كان الاذن بالاصلاح مطلقا استدراكا عليه بقوله لكن يا أخى بعد الوقوف فقوله بعد الوقوف  
 ظارف ليصلح أفاده الحلي أى يصلح بعد وقوفه واطلاعه على هذه الكتب ولا يصلح بمجرد الاطوار بالبال ويصح  
 على ذلك أن يكون متعلقا بقوله وأن يتلافى تلافيه ويحتمل أن يكون متعلقا بقوله سابقا فصرفت عنان العناية  
 نحو الاختصار أى انما اختصرته بعد الوقوف على حقيقة الحال أى حال المسائل ومعرفة ضعيفها من قويمها  
 ويدل لذلك قوله مع تحقيقات نسخ الى آخره ويدل للاول قوله وبأبى الله العصمة لكتاب غير كتابه الخ (قوله الوقوف)  
 أى الشورى والاطلاع (قوله على حقيقة الحال) أى على معرفة كون الحال صادرة منك أيها المصلح حقا (قوله  
 المتأخرون) أى من أرباب المذهب واليدى واقرى زمن واحد وجعلهم متأخرين بالنسبة لمن قبلهم (قوله كصاحب  
 البحر) أدخلت الكاف الشريفة لاني والوافى وابن المصنف الشيخ صالح وغيرهم وصاحب البحر الشيخ زين (قوله

اذ لا يسود سيد من ودود يدح وحسود  
 بقدرج لأن من زرع الاحن حصاد الحن  
 فاللثيم يفضخ والكريم يصلح لكن يا أخى  
 بعد الوقوف على حقيقة الحال والاطلاع  
 ما حزره المتأخرون كصاحب البحر

(قوله فافضاح هكذا فى الأصل ولعل الحامل  
 له على ذلك من أوجه اصلاح والاقطعه  
 ثلاث كما صرح به بعد فى قوله من باب منع  
 ولم يذكر فى اصحاح ولا فى القاموس أنضخ  
 راجعا الى لازم ما جنى بدا لا بمعنى أبدي  
 غير اجمع اه معصمه

والنهر) عطف على البحر أي وكما صاحب النهر الذي هو الشيخ هراخو الشيخ زين وهما ولد النجيم مصريان أنف النهر  
 بعده موت أخيه وتعبه في كثير من المسائل واعتذر عن أخيه بما اعتذر به النوارح سابقا عن نفسه حيث قال  
 ولعمري إن السلامة من هذا الخطر أمر يعز على البشر (قوله والمصنف) أي الغزي أي وبهذه الاطلاع على  
 ما حتره المصنف في هذا المتن وغيره فإن المصنف له مؤلفات عديدة منها هذا المتن وشرحه منظومة في الفقه سماها  
 تحفة الاقران وشرحها أيضا رسالة واهب الرحمن وحاشية على الدرر والفرود في قبل اكملها وشرح الكنز ووصل  
 فيه إلى كتاب الايمان وتوفي أيضا قبل اكمله وشرح زاد الفقير في الفقه وشرح الوقاية وجمع مجلدين من فتاواه  
 ورتب فتاوى فاري الهداية وفتاوى شيخه العلامة زين بن نجيم وفتاوى شيخه العلامة ابن عبد العال وشرح  
 يقول النعبد العقيدة وشرح مختصر المتأرق في الاصول وشرح المنار أيضا وشرح منظومة ابن وهبان وله رسائل  
 كثيرة معتبرة منها رسالة اصحاب رسول الله العشرة المبشرين بالجنة ورسالة في عصمة الانبياء ورسالة في دخول  
 الجحيم ورسالة في لفظ جوزنك بتقديم الجيم على الزاي هل ينعقد به النكاح كما يقع من كثير من العوام ورسالة  
 في القضاء ورسالة في الكائن ورسالة في المزارعة ورسالة في الوقوف بعرفة ورسالة في الكراهية وهل اذا طلقت  
 تنصرف إلى كراهة التحريم أو كراهة التنزيه ورسالة في حرمة القراءة وراء الامام ورسالة في عدم جواز نكاح ما زاد  
 على أربع نسوة ورسالة في مشكلات مسائل وشرحها وله منظومة في التصوف ورسالة أيضا فيه وشرحها  
 ورسالة في الجواهر والبرقيات وله أيضا معين المفتي على جواب المستفتي كتاب عظيم وله شرح على منظومته  
 في التوحيد ورسالة في الايمان باللغة الانجليزية ورسالة في جواز الاستتابة في الخطبة ورسالة في علم الصرف  
 وشرح القطر ورسالة في أحكام الدرر والارفاض وغير ذلك وفي كتاب المناسخات للعلامة الشيخ الطالوي ما  
 نصه ومن لقيت في خاتمة مطاوفي وجوب البلاد وتطوافي وقد انجنت بفرة هاشم مطايا اللهم الرواس من العلماء  
 الاعاظم والافاضل الافاضم علامة زمانه الشيخ محمد بن شيخ الاسلام عبد الله بن شيخ الاسلام الشيخ احمد بن محمد  
 الخطيب القرطبي تفتحه رحمه الله تعالى على الشيخ زين بن نجيم وعلى الشيخ امين الدين بن عبد العال وقد تفتحه  
 عليه جماعة منهم ولده الشيخ صالح صاحب التصانيف المعبرة منها حاشيته على الاشياء والنظار وشرح الوقاية  
 ومنظومة في الفقه وشرح البردة وغير ذلك وتفتحه عليه ولده الآخر العلامة الشيخ محفوظ شقيق الشيخ صالح  
 المذكور وكان من العلماء الصالحين وفي غاية من عدم مخالطة الناس بحسب الامكان وعن أخذ عن الشيخ  
 علاء الدين الغزي والشيخ احمد الغزي وغيرهم من غرة هاشم ومن القدس إلى غير ذلك رحم الله الجميع اه من  
 خط بعض المشايخ ودفن بفرة هاشم وتوفي أوائل رجب سنة ست بعد الألف كذا بخط ولده الشيخ محفوظ بظاهر  
 المنظومة المسماة بجنة الاقران للموافق وقد بلغ من السن خمس وستين سنة اه من خط بعض الفضلاء (قوله  
 وبتنا المرحوم) هكذا في النسخ بالاضافة إلى نون العظمة ولعله أحد اجداده المحتررين وتقدم ذكر بعضهم نقلا  
 عن شرحه للمفتي (قوله وعزى زاده) هو محشي الدرر وزاده معناه بلغتهم ابن الأمان من قاعدة غير العرب  
 تقديم المضاف إليه على المضاف (قوله وأخى زاده) أي وابن أخى وهو تركب اشتبه به هذا الامام (قوله  
 والاكل) هو صاحب العناية شارح الهداية (قوله والكمال) هو محمد بن عبد الواحدين عبد الحميد الاسكندر  
 مولد السيماسي متنبيا الشهاب بن الهمام وهو لقب والده العلامة عبد الواحد المذكور كان قاضي سيواس  
 وبئر الشاش لا اتم بفضل وسبب العلم والقضاء قدم القاهرة وولى خلافة الحكم بها عن القاضي الخفي بها  
 البكة الشهاب بن سريته وهو من لا يجمع لأتة في معنى الكبرياء مثذوقا لدن له المصنف ومدحه الشيخ  
 غفر له في قضاء الخطبة بالاسكندرية وتزوج بها بنت الله تعالى في سنة ١٠٧٠  
 بدر الدين الدماميني بقصيدة بليغة شمه به فيها بعلو المرتبة في العلم وحسن السيرة في الحكم ثم رغب عنها ورجع  
 إلى القاهرة وأقام بها كتابا على الاشتغال في العلم إلى أن مات كذا ذكره المصنف رحمه الله وأما المصنف فتابعه  
 في تحقيق العلوم المتداولة معلومة معروفة مشهورة وما ذكره في بطل العرف والنفاذ على ضرر وب محفوظه  
 ما تورة فاكثرتا يشرب العهد بعرقته عن بسط القول هنا في ترجمته انتهى ذكره تلميذه ابن أمير حاج في شرحه  
 لتحريره (قوله مع تحقیقات) قال السليبي حال ما حتره أي صاحب ما حتره هؤلاء الأئمة ل تحقیقات الخ وعلى جعل  
 الاستدراك بالمراد الصرحت يكون المعنى صرحت عنان العناية بعد الوقوف والاطلاع على المحررات مصاحبا  
 للتحقیقات والتحقیق مصدر بمعنى اسم المفعول أي محققات وهو أعم من اثباته بالدليل ومن ذكره على الوجه

والنهر والفيض والمصنف وبتنا المرحوم  
 وعزى زاده وأخى زاده وسعدى اقسدى  
 والزيلى والاكل والكمال وابن الكمال مع  
 تحقیقات

قوله ومن أخذ عن الشيخ الخ هكذا في الاصل  
 ولعله ومن أخذ عنه الشيخ الخ وقوله عقب  
 ذلك وغيرهم الاولى وغيرهما كما لا يخفى اه

الحق ويصح أن يكون قوله مع تحقیقات متعلقة بقوله سابقا وما كان في الدور والقرار لم أعزه وما زاد عن نقله  
عزونه فلما كان يومه أنه لم يأت من عنده بشئ أصلا قال مع تحقیقات الخ (قوله نسخ بها) في القاموس نسخ بكذا  
عروض به ولم يصرح انتهى فكانت هذه التحقیقات لعزتها ودقتها عند البال والتلب بضئ أي يضل أن يصرح بها  
أفاده الطيبي قلت والمراد في نحو ذلك الاستكراه أي مع تحقیقات استكراه البال واختارها لأن الغالب أنه لا بضئ  
الاستكراه وإنما المنصوص فيطاع على محالته عند الضئ به فأطلق اللازم وهو التعريض وأراد ملزومه وهو  
الاستكراه ونسبة السروح لبال مجاز والتعريض انما هو للنفس لا لبال فان قلت ان التحقیقات لا تدخل لها  
في الفقه من نحو الشارح نعمنا الله به فان أمثاله ليسوا بمتحدى مذهب ولا فتوى ولا من أهل القياس أيضا لأن  
القياس مفقود من بعد الاربع مائة وقد نص هو قريسا على أن الفتها في نحو هذا الزمان يتبعون المسطور من  
غير ترجيح حيث قال في آخر الخطبة وأما نحن فعاينا اتباع ماربحه وما صححه كالوأفتوا به في حياتهم وقد قبلت  
هذه المقالة قبله فبالإلزام يمكن الجواب بأن يقال ان تحقیقاته من حيث جمعه للنظائر وذكر المعتمد ودفع  
الاشكالات بالطف عبارة أما بالعدول عن العبارات المعترضة أو بتقدير مضاف كما يقع له كثيرا أو تنحى على  
القول بأن العبرة بقوة المدرك ويكون الله تعالى أهله لذلك والله أعلم (قوله وتلقبها) أي تلك التحقیقات بمعنى  
المحققات (قوله عن غول الرجال) جمع غل وهو القوى وفي القاموس قال الفعل الذك من كل حيوان وقال  
غول الشعراء الغالبون بالهجوم ها جاءهم قال الطيبي وأورد أن بين الجملتين تنافيا فان البال اذا استكره هذه  
التحقیقات جميعها فكيف يكون متلقيا لها جميعها عن غول الرجال وقد يجاب بأنه على تقدير مضاف أي نسخ  
بعضها البال وتلقب بعضها عن غول الرجال انتهى (قوله ويأبى الله) يأبى بمعنى يمنع فهو لازم لا يتعدى  
الاجن كقوله تعالى الا ابليس أي أن يكون أي من كونه وقد لا يتعدى أصلا كقوله تعالى الا ابليس أي فقلنا  
يا آدم الخ ولا يضل المعنى في تركيب الشارح صحيحا لأن معناه حينئذ امتنع الله العصمة الا أن يقال ان العصمة  
منصوب على نزع النافض أي من العصمة أي من إيجابها وهو مقصور على السماع هكذا اقتصر والذي  
في القاموس أي الشئ يأباه ويأبسه اباويا به بكسر هـ ما كرهه اه فهو متعبد دائما وقوله الا ابليس أي  
أن يكون الآية أي كونه من الساجدين وحذف من الآية الاخرى للعلم به (قوله العصمة) أي الحفظ  
عن الخطأ أو الخلل وهذا من الشارح اعتذار عما طغى به قلبه أو سبق اليه فهمه كانه يقول ان هذا الكتاب  
اختصرته واعتنت به بعد وقوفي على الحقيقة وبعد اطلاعي على الكتب المذكورة ووضعت فيه تحقیقات ومع  
ذلك لا يلزم من بعض الخلل فان ذلك من خصوصيات الكتاب العزيزة لا يعترض عليه حينئذ فان كان هذا شئ  
فيصلحه الكريم أو يعنفو (قوله قليل خطأ) أي خطأ المرء القليل فهو من إضافة الصفة للموصوف وعبر بالخطأ  
إشارة الى أن ذلك واقع لاعتبار اختيار فالأثم مرفوع والثواب ثابت (قوله في كثير صوابه) أي في صواب المرء  
الكثير أي سائر القليل من الخطأ المتطروفي في الصواب الكثير أي المختل في أثناءه فقوله في كثير متعلق  
بخطأ ويحتمل أن في معنى أي الخطأ القليل المصاحب لكثير من الصواب وأن في سببية ويكون حينئذ مجازا  
والجور ومتعلقا باعتداف أي غفر الخطأ القليل بسبب الصواب الكثير والمعاني الثلاثة متقاربة والمراد بالصواب  
الصدق المطابق للواقع باعتبار ما عند هذا المجتهد وأما في الواقع ونفس الامر فو كقول الله تعالى وكذا يقال  
في الخطأ ولا شك أن من أغضى عن قليل الخطأ ملاحظا لكثير الصواب منصف حيث رجع الكثير على القليل  
لا سيما وهذا القليل خطأ قد دفع الله تعالى في الآخرة الأثم عنه وهو في مثل هذه الحالات يشاب عليه لأنه قد  
رام الصواب كما قال الشاطبي

وسلم لاحدى الحسينين اصابة \* والاخرى اجتهد ارام صوابا محلا

(قوله ومع هذا) أي مع ما حواه من التحريات والتحقیقات اهل بي قلنا والاولى جعله مرتبطا بقوله ويأبى الله  
أي مع كونه غير محفوظ من الخلل فن اتقنه كما تقول فلان يميل ومع ذلك هو أحسن حالا من فلان (قوله  
فهو النقيض) الجملة خبر من قرنت بالقاء لعموم المبتدأ فأشبه الشرط والفتية مراده به من يحفظ الفروع  
الفقهية ويصير له ادراك في الاشكام المتعلقة بنفسه وغيره وسبأني الكلام على معنى الفقه لغة واصطلاحا  
(قوله الماهر) أي الفاضل غيره (قوله ومن ظفر) أي فاعرافه وظهر بكسر الفاء يتعدى بنفسه وبالباء كما هنا ويعلى

نسخ به البال \* وتلقبها عن غول الرجال  
ويأبى الله العصمة لئلا يكتب غير كتابه  
والمنصف من اغفر قليل خطأ المرء في كثير  
صوابه \* ومنع هذا من أن يكتب هذا فهو  
الفقيه الماهر \* ومن ظفر

كأدات عليه عبارة القاموس (قوله بما فيه) أي من الفروع والأحكام بالاستغالي به مطالعة أو تدريساً  
(قوله فيقول) إنما أتى بالسبب لأنه إنما يظهره ذلك عند السؤال أو المناظرة مع الإخوان غالباً لأن العادة  
جارية بأن الأشخاص يأتون في نحو هذه المواطن أو أن التنفيس زائد أي فيقول لأنه في حال الاطلاع يرى فيه  
ما لم يرى غيره (قوله بل) المثل يفتح الميم المصدر ويكسر هاء ما علة به الشيء والمقصود من ذلك أنه يقول ذلك القول  
ناشئاً منه عن يقين وصدق لأن كذب فكان المتكلم بالصدق امتلاً فبه بحيث لا يكون للقول الكذب فيه  
مدخل وعلى قراءته بالكسر يصير المعنى فيقول بكلامه (قوله كم) خبرية للتكثير وهو مفعول لترك (قوله  
الأول) المراد به من سبق الشارح من المصنفين (قوله لا آخر) يعني أن المتقدمين أغفلوا أشياء كثيرة ننبه عليها  
المتأخرون ليجدد الحوادث بتجدد الأزمان (قوله ومن حصله) هو بمعنى ما قبله أي حصل ما فيه (قوله الحظ)  
النصيب (قوله الوافر) أي الكثير أي من الفقه ومن الثواب أي أن حسن التوبة (قوله لأنه) تعليل للجعل  
الذلائع قبله والضمير يرجع إلى الكتاب (قوله البحر) أي المتسع وفي الكلام استعارة على مذهب السعداء وعلى  
حذف الأداة (قوله لكن بلا ساحل) تأكيدهم مدح بما يشبهه الذم وفيه مبالغة عظيمة لأنه مدح كأنه ممدوح  
صفاته فوجدت كلها جميلة إلا كونه كذا والحال أن المستغني ليس يعيب فحقت صفاته جميلة كاملة كتقوله

ولا عيب فيهم غير أن سيوفهم \* بين فلول من قراع الكتائب

بما فيه فيقول بل فيه كم ترك الأول  
لا آخره ومن حصله فقد حصل له الحظ  
الوافر لأنه البحر لكن بلا ساحل \*  
ووايل القطر غير أنه متواصل \* بحسن  
عبارات وورن اشارات \* وتنقيح معاني \*  
وتحرير مباني \* وليس التلميح كالبيان \*  
وستقر به بعد التأمل العيان \* فقد  
ما نظرت من حسن روضه الاسمي \* ودع  
ما سمعت من الحسن وسلي

والساحل ما ينتهي إليه البحر وفي القاموس الساحل ريف البحر وشاطئه مقبول لأن الماصحله أي قشره ونحته  
وكان القياس مسجولاً اه المراد منه (قوله ووايل القطر) الوايل الكثير فهو من إضافة الصفة للموصوف أي  
المطر الوايل (قوله غير أنه متواصل) فيه أيضاً تأكيد المدح بما يشبه الذم فكأنه قال هو مطر كثير ولا عيب فيه غير  
فواصله وتتابعه وهذا مما لا يمتد عيباً وهذا من الشيخ تحدث بعمدة الله عليه (قوله بحسن عبارات) متعلق بحذف  
سأل من كتابي أي حال كون كتابي ملتبساً بحسن عبارات ويصح أن يكون راجعاً لتحقيق أي هذه الخصائص  
لا غرض فيها بل ملتبساً بعبارات حسنة والعبارات جمع عبارة مصدر بمعنى اسم المفعول أي معبر به ما خوذ من  
عبر الروايات فإفسارها ويسمى اللفظ عبارة لأن به تفسير المعنى (قوله وورن اشارات) أي واشارات كالرمز والنشيه  
بجامع الخفاء في كل أي اشارات خفية كل رمز والرمز أهم من الغمز ومن الهمز لأن الهمز بالشفة والشارب  
والغمز به أو بالعين والرمز أهم من ذلك كذا قال بعضهم (قوله وتنقيح معاني) الإضافة من إضافة الصفة  
للموصوف أي معاني منقحة أي محذرة (قوله وتحرير مباني) تحرير مصدر بمعنى اسم المفعول أي مباني محذرة  
والمباني جمع مبنى ما ينشئ عليه الكلمة من الحروف فخرج المبادئ للالفاظ وحينئذ فهو عين قوله بحسن عبارات  
والخطب محل الطنباب (قوله وليس الطنباب) أي أن هذا في خطبة هذا الكتاب خبر والخبر يحتمل الصدق  
والكذب وبعد اطلاعك على التأليف المذكور ما ينكره لك ويتحقق عندك بالمشاهدة لأن الخبر ليس  
كالبيان فهو تعليل لمحدوف (قوله البيان) بكسر العين المهملة المعاني والمشاهدة (قوله وستقر) أي تفرح بقرار  
العين كناية عن ذلك وهو مستدريها (قوله بعد التأمل) أي التفكير فيه والتدبر في معانيه وانما عير بالسبب دون  
سوف للأشعار بأن ذلك يحصل بعد التأمل بقرب والظرف متعلق بتقرر (قوله العيان) فاعل تقرر تبيين عين المراد  
مولد السيوف هنا وأطلق العين ويراد بالهمز وهو لقب والد الله تعالى فخرج منها القهورة فيها كالأرضي واليه خط  
بها بـ \* \* \* \* \*  
فهو من إطلاق اسم الجزء على الكل والعز في اللغة وردت لثمان نحو خمسة وعشرين معنى يفت في كتب  
اللغة (قوله نغز) أيها الواقف على هذا الكتاب والقاء للسببية أي أنه يسبب عن هذا الشرح حيث كان  
به هذه الصفة أخذها كجاسيأت (قوله ما نظرت) أي الذي نظرت في اسم موصول (قوله من حسن) بيان لما  
وأضافته لما بعده من إضافة الصفة إلى الموصوف أي من روضه الحسن والضمير في روضه للكتاب (قوله الاسمي)  
صفة للروض وهو أفعول تفضيل بمعنى الأعلى أي الأعلى من غيره من المؤلفات وفي الكلام استعارة شبه عبارته  
الحسنة بالروض بجامع النفاة وتعلق الفوس بكل والقرينة إضافة الروض إلى الضمير (قوله من الحسن) قال  
المحشي الظاهر أنه يضم الحاء فالحق دع الحسن الصورة المحسوس وانظر إلى حسن روض هذا الشرح الأعلى  
قدرا اه ويصح فتح الحاء أي الحسن أي المحبوب حسن الوجه أي لا تجعل همك ذلك فكيف لم ما نظرت إليه من  
روض هذا الشرح (قوله وسلي) اسم محبوبة أتى وليس المراد التخصيص بل إنما أتى بسلي المؤنث لانه الحسن

المذكور ولا جيل القافية وعلى كل حال فمما سمعته أن وليم يشهر ويصح أن يقال الحسن المحب وسلي المحبوبة  
أي دع ذلك بمعنى أنك لا تفعل كفعلهما أو لا تشغل بجدتهما عن ذلك وليس المراد سلى المشهورة التي قال فيها  
عاشقها

وليت سلمي في المنام ضيعتي • لدى الجنة الخضراء أو في جهنم

فإن مجها مروبن أبي ربيعة ومرا دال الشارح بذلك الاهتمام بهذا الشرح والاعتناء به (قوله خذ الخ) هذا  
شعر من البسيط الذي اجزأوه مستعملين فاعلم أن أربعا (قوله ما نظرت) أراد به الكتاب (قوله به) أي بمدحه  
كالسنة وسلي مثلا (قوله في طلعة) خبر مقدم وما يفيد مبتدأ مؤخر والمسمى أن طلعة الشمس أي طلوعها  
يكفيك عن نور الكوكب المسمى بزل فكانه نزل كتاب منزلة الشمس يجتمع الاعتناء بكل نزل غير منزلة بزل  
ولا شك أن نور الشمس والاعتناء به لا يكون لغير هامن الكواكب وزحل أحد الكواكب السيارة التي هي  
الجميع جمعها الشاعر على ترتيب السموات كل كوكب في سماء بقوله

زحل ثرى مريخه من نفسه • قزahr لعل طراد الاقار

(قوله زحل) بكسر الهمزة مشبعة لضرورة النظم (قوله هذا الخ) هو اقضاب قريب من التخلص لانه في سياق  
التأنيث وهذا مفعول محذوف أي اعلم هذا (قوله أعراض) جمع عرض بكسر العين محل المدح والذم (قوله  
أعراض) خبر أضحى أي كالأعراض فهو تشبيه بليغ والأعراض جمع عرض وهو الهدف الذي يرى بالسهم  
فكما أن الفرض يرى بالسهم كذلك أعراض المصنفين ترى بالقول الكاذب وشاع استعمال الرمي في نسبة  
القبايح كما قال تعالى والذين يرمون أزواجهم والذين يرمون المحصنات الخ وبين الاعراض والأعراض  
الجناس المضارع (قوله سهام السنة) من إضافة المشبهة إلى المشبهة أي أغراض السنة التي هي كالسهام  
أو شبه قول اللسان العنيف بالسهم يجتمع الإيذان قوله ونفاثس) إضافة إلى ما بعده من إضافة المفعول إلى  
الموصوف أي تصانيفهم النفيسة (قوله مخرضة) بالتصريح خبر لا ضحى بتسلطه على نفاثس أو بارفع ويكون  
من عطف الجمل أو الواو والعمال (قوله تنهب فوائدها) خبر ثان عن نفاثس وفاعل تنهب الحساد (قوله ثم  
زدها بالكساد) والمعنى أنهم بعد انتهاب فوائدها جبرونها كالكسادة التي لا تروج وعلى هذا  
ففيه استعارة مكنته حيث شبه التأليف بالسلح الكسادة يجتمع عدم الاعتناء بكل (قوله أأخا العلم) أي  
يا أخ في العلم وخصه لانه المقصود هنا ويحتمل أن المراد أأخا العلم نفسه وأضافه إلى العلم إشارة إلى لانه تله  
وحذاقته وقوله كأنه هو العلم من صلب واحد (قوله بعيب) مصدر مضاف إلى مفعوله وان جعل  
العيب اسمًا للشيء الذي يوجب الذم فهو على تقدير مضاف أي بذ كرميب (قوله ولم يتيقن) جلة حاله (قوله  
منه) متعلق بقرينة أي زلة واقعة منه وقوله تعرف حال وجاء الحال من التكرار لانه قد خصص بالجرور ويحتمل أن  
منه تله بقرينة أي لم يتيقن بقرينة معروفة منه فلا يبقى الذم على اتوهم (قوله فكلم) خبرية لتكثير مفعول مقدم  
لافسد أي أفسد الراوي كلاما كثيرا (قوله بعقله) الباء للالة أي أن عقله هو الالة في الافساد (قوله وكم حرف)  
التصريف التخيير كافي القاموس والتخيير تبدل لفظ بلفظ أو حرف مجزوف ويأتي بمعنى صرف الشيء عن وجهه  
والمعنى أنهم يتأولونها بمعنى غير المراد منها (قوله ومحضوا) عطف على حرف فامان التعصيف وهو الخطأ في الصفة  
كافي القاموس فله عطف للمغايرة أن أريد بالتعصيف التخيير بالقول وان أريد ما هو أعم من القول ومن الخطأ  
في الصفة فهو عطف خاص (قوله وجاء الخ) جلة مؤكدة لقوله غير لانه اذا غير المعنى المراد لزمه الاتيان بشيء  
لم يرد المصنف فان قلت ان النسخ ينقل الالفاظ ولا تعلق له بالمعنى فلا يظهر قوله أضحى لمعنى مقيرا أجيب بأن  
تخيير المعنى تابع لتخيير اللفظ (قوله وما كان قصدي) مما يدل على أن الخطبة متأخرة عن التأليف (قوله من هذا)  
الإشارة إلى تأليف الكتاب (قوله ذكرى) مصدره ضاف إلى مفعوله (قوله والمؤلفين) عطف الديق وان خص  
المصنفون بأصحاب الآتون والمؤلفون بأصحاب الشروح مثلا كان العطف للمغايرة (قوله رياضية) أي تهذيب  
النفس وتخصيها للذهن (قوله القرينة) أي الذهن وهو القوة المعونة لاكتساب الآراء والقرينة في الامل أو  
ما يتنبط من ماء البئر ثم أطلق على كل مستحيط من العلم ثم أطلق على آلة الاستنباط (قوله وحفظ الفروع) مصدر  
مضاف لمفعوله أي حفظ لها أي أن المقصود بهذا المؤلف حفظ الفروع على وجه سهل (قوله مع رجاء الغفران)

خذ ما نظرت ودع شأ بعث به  
في طلعة الشمس ما يفيدك من زحل  
هذا وقد أضحى أعراض المصنفين الغراض  
سهام السنة الحساد ونفاثس تصانيفهم  
مخرضة بأيدهم تنهب فوائدها ثم زدها  
بالكساد  
أخا العلم لا تفعل جيب مصنف  
ولم يتيقن زلة مشغرف  
فكلم أفسد الراوي كلاما بعقله  
وكم حرف في الأقوال قوم ومحفوا  
وكم ناسخ أضحى لمعنى مقيرا  
وجاء بشيء لم يرد المصنف  
وما كان قصدي من هذا أن يدرج ذكرى  
بين المحررين من المصنفين والمؤلفين  
بل القصدي رياضية القرينة وحفظ الفروع  
البعيدة مع رجاء الغفران





البركة فيه أو يكون الزيادة في البقاء مع لطف على الدعاء وقد ورد أن صلة الرحم تزيد في العمر وكذا الطاعة فيحصل  
على نحو ذلك وفي الشريعة وشريعتها ما يذكر هذه الدعاء بذلك (قوله شياً) أي شيئاً يعتد به (قوله ويرى) أي يعتقد  
على جله التي (قوله التقديم) أي رتبة التقديم أي يرى لهم الفضل بسبب تقديمهم (قوله إن ذلك) الجملة مقول  
القول (قوله وسبق الخ) أي سبقه قدمه وعرض عليه الأزمنة والمعنى أن هذا التقديم قد وصف بالحدوث  
وقد اعتمد غيره وذهب إلى صاحبه الفضل فلا شيء تهجرون تأليف المعاصر وترمونه بالحدوث مع استوائه ومن  
قبله في هذا الوصف ومرور الزمان على شيء لا يوجب له الفضل (قوله على الخ) بمنزلة الاستدراك على ما تروهم  
من قوله فهالك الخ من أن المراد مدح نفسه وتأليفه وأن المقصود الشهرة بالتأليف (قوله وبركني) البركة اتساع  
الخير (قوله وولي) فعيل بمعنى فاعل أي متولى نصبي والمراد بالنعمة نعمة العلم التي هي من أعظم النعم (قوله  
أفتدى) يستعمل هذا اللفظ بمعنى العظم (قوله المحاسن) بالنون نسبة إلى المحاسن وهي الصفات الجيدة  
(قوله لكل بين الدنيا) الجار والجرور خبر مقدم وحذفت نون الجمع للإضافة واضيفوا إلى الدنيا لطلبهم وتعظيمهم  
لها كما يعظم الإنسان أمته (قوله مراد ومقصد) التنوين للتكثير فبعض أولاد الدنيا يقصد جمعها وبعضهم الرياء  
وبعضهم السمعة وغير ذلك (قوله صحة) أي من الأمراض (قوله وفراغ) أي من الشواغل فالعطف للمغايرة  
(قوله لا يبالغ) عليه لتكون الصحة والفراغ مراداً له (قوله مبلغاً) أي بلاغاً (قوله يكون به) أي بذلك المبلغ (قوله  
في الجنان) وهي سبع بعضها فوق بعض أو هي كالدرار أعظمها أعلاها وأوسطها (قوله بلاغ) أي إكمال  
لمراتب عالية والبلاغ اسم مصدر والمصدر التبليغ (قوله في مثل هذا) النساء الدالة على التعليل وهو لعل للعلية  
(قوله هذا) الإشارة إلى البلاغ في الجنة (قوله فلينافس) أي يقاتل والمراد الاجتهاد (قوله أولو النهي) أي أولو  
القول وخصهم بذلك لأن الانتفاع أنما يكون لهم وأل في النهي لا الكمال (قوله وحسي) مبتدأ أي كافي (قوله  
من الدنيا) أي من أعراسها سميت بهذا الاسم لدناءتها وأولدتها وهي السماء والأرض وما بينهما أو العالم بأسره  
(قوله الغرور) فعول يستوي فيه المذكر والمؤنث أي الغارة (قوله بلاغ) خبر حسي بمعنى كفاية والمراد أنه  
يكفيه قليل من حطام الدنيا ويجهت فيما يترتب عليه النعيم المؤبد والسرور الدائم وينبذ بين بلاغ الذي  
في البيت قبله الجناس السام الخطي واللفظي (قوله فما الفوز) عليه لقوله في مثل هذا فلينافس والفوز الظفر  
بالمطوب والظفر بفتح الفاء (قوله الأفى نعيم) المستقنى منه محذوف والتقدير فما الظفر بالمطوب ومستحسن  
في حق (قوله به) أي بالنعيم أي بسببه (قوله العيش) يطلق بمعنى العيشة (قوله رغد) بكون النعم المجتمعة أي  
راسع طيب كما في القاموس انتهى حلي (قوله والشراب يساغ) أي يسيل دخوله في الخلق وفي العبارة تجريد ذلك  
لأن رغد العيش وسهولة الشراب نعيم (قوله مقدمة) بكسر الدال أي نفس هذه الالفاظ المذكورة مقدمة  
لغيرها لما فيها من تعريف الفقه لغة واصطلاحاً وفضله وغير ذلك هذا إذا أخذت من المقدمة وان أخذت من  
اللازم فمناهاست مقدمة على غيرها الحسن الذي ويصح فيها فتح الدال أي قدمها المواظ على الشروع في المقصود  
أو أن الطالب إذا علم ما احتوت عليه محاله دخل في المقصود بقدمها على غيرها وعلى كل فهي خبر لمبتدأ محذوف  
أو مبتدأ محذوف الخبر (قوله حق) بفتح الحاء بمعنى ثبت وأن يتصور فاعله وأما بعضها فاعناه أخذ وشرع ولا يلائم  
المقام هذا المعنى إلا أن يؤول بمعنى طلب كما أفاده حواشي الرجسية ويصح قرأته مصدراً أي أن تصور العلم  
المتروك فيه مجتهده أو رسمه الخ حتى أي واجب صناعة لاجل أن يكون على بصيرة بما هو قادم عليه (قوله حاول)  
أي أراد محاولته أي الشروع فيه (قوله علمائنا) أي أي علم كان فز يادة مالتاً كيدالهموم المستفاد من التنكير  
(قوله أن يتصوره) أي يدرك هذا العلم (قوله مجتهده) الحد ما كان بطلائعات كغيره الإنسان بأنه حيوان  
ناطق والرمس ما كان بالعرض كضاحك واعترضه الحشيش بأن تصور العلم مجتهده هو غاية العلم لا مقدماته لأن  
حقيقة العلم المحدودة بالحدائما بلزيمات أو أدراكها أو القوة التي تدركها وليس واحد من هذه الثلاثة مقدمة  
شروع بل أنما يعلم الجزئيات بعد ادراكها بالمكان وذلك بعد الفراغ من تعابيه ومقدمة الشروع هو تصور  
بالرسم أي بأعراضه فالاولى أن لو اقتصر على الرسم (قوله ويعرف موضوعه) بقى مما يطلب معرفته في مقدمة  
الشروع ستة الواضع والاسم وحكم الشارع وتصور المسائل والفضيلة والنسبة فالاربعة التي في الشرح تكفل  
بمناها وأما بيان الستة فواضعه الامام أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه واسمه الفقه وحكم الشارع فيه وجوب

قل لمن لم ير المعاصر شيئاً  
وبرى للأوائل التقديم  
أن ذلك القديم كان حديثاً  
وسبق هذا الحديث قديماً  
على أن المقصود والمراد ما الشدني شيخي  
وبركني بولي نيمتي رأس المحققين  
والقادر محمد أفندي الحاسني وقد أجاد  
لكل بني الدنيا سراد ومقصد  
وان مرادى حصة وفراغ  
لا يبالغ في علم الشريعة مبلغاً  
يكون به في الجنان بلاغ  
ففي مثل هذا فلينافس أولو النهي  
وخشي من الدنيا الغرور بلاغ  
فما الله وزلا في نعيم نوب  
به العيش رغد والشراب يساغ  
(مقدمة)  
حتى على من حاول علمائنا أن يتصوره مجتهده  
أيدعه ويعرف موضوعه

فصّل المكلف ما لا يذم منه إلى آخر ما ذكره الشارح بعد في قوله واعلم أن الخ ومثاله كل جملة موضوعها فصل  
 المكلف ومجولها أحد الأحكام الخمسة فهو هذا الفعل واجب مثلاً والفضيلة كونه أفضل الصلوات سوى  
 الكلام والتفسير والحديث وأصول الفقه والنسب هو إصلاح الظاهر كنسبة العقائد والتمسك بإصلاح الباطن  
 اه حلي (قوله وغايته واستمداده) وانما حق بيان هذه الأشياء ليكون الطالب على بصيرة اه بحر (قوله العلم بالشيء)  
 كذا نقله صاحب البحر عن ضياء العلوم وأصرح منه ما نقله قبل بقوله فالتفقه لغة التفهم تقول منه فقه الرجل  
 بالكسر وقلان لا يفقه وأقفه تلك الشيء ثم خص بعلم الشريعة اه ونقله عن العصاح (قوله بعلم الشريعة) الباء  
 داخل على المقصور عليه (قوله وفقه بالضم) أي ضم القاف قال صاحب البحر والحاصل أن الفقه الغوري  
 مكسور والقاف في الماضي والاصطلاح مضمومها فيه كما صرح به الكرماني اه ويفهم من البحر فرق آخر هو  
 أن مصدر المكسور وقفاً وقفاً وقفاً ما روي مصدر المضموم ففاهة فقط (قوله العلم الخ) اعترض بأن التعريف  
 عين المعرفة فيلزم عليه تعريف الشيء بنفسه وأجيب بالفرق بالأجمال والتفصيل فدلالة الحد على أجزاء  
 الماهية بطريق التخصيص ودلالة المحدود عليها بطريق الأجمال نقله أبو السعود عن (الهاوي) (قوله العلم) هو  
 مقابل للظن عند الأصوليين وهو الذي يجرى به السد في شرح العقائد آخر وإذا علمت ذلك فقوله العلم منظور  
 فيه بوجهه أن الفقه ظني لأن أدلته ظنية فلا يصح الحكم عليه بأنه علم وأجيب بأنه لما كان ظني اجتهد موجباً  
 عليه وعلى من ظنه العمل بمقتضاه كان لقوته بهذا الاعتبار قرينان العلم فقه بالعلم عن الظن يجوز وأقرب  
 هذه الجواب بأن فيه ارتكاب مجاز دون قرينة فالأولى ما ذكره في التعريف من ذكر التصديق الشامل للعلم  
 والظن بدل العلم ذكره في البحر ويؤخذ من كلام الحنفي الجواب وهو أن إطلاق العلم على الظن شاع حتى  
 صار سنة عرفية فالتعريف بمعنى عليه وأطلق العلم على الظن لأنه قريب منه ومجاورة مجاورة معنوية  
 فالعلاقة المجاورة المعنوية (قوله بالأحكام) المراد به المجموع من النسب والمراد به علم النسب المكنى التي يقتدر  
 بها على إدراكها وإطلاق العلم عليها شاع كما نقله في البحر عن التلويح وليس المراد بالأحكام التصديقات  
 لأنها علوم فينحل المعنى فثبت العلم بالعلوم الشرعية وليس مراداً وليس المراد أيضاً بالحكم هنا خطاب الله  
 المتعلق بأفعال المكلفين طلباً لزاماً أو غير لزام أو مالب الترتيل جازماً أو غير جازم أو التحريم كالإيجاب والندب  
 والتحريم والكرهية والاباحة لأنه لو أريد ذلك لكان قوله الشرعية ضائعاً ففهمها من الحكم الذي هو  
 الخطاب المذكور لأنه لا يكون إلا شرعياً وانما قيد العلم بكونه بالأحكام لإخراج العلم بالذوات والصفات  
 والأفعال (قوله الشرعية) قيد بها لإخراج الأحكام المأخوذة من العقل كالحكم بأن العلم حادث والمأخوذة  
 من الحس كالحكم بأن النار محرقة والمأخوذة من الاصطلاح كالحكم بأن الفاعل مرفوع اه حلي (قوله الشرعية)  
 عدل عن قول التلويح وغيره العملية لما أورد عليه أنه إن أراد بالعلم عمل الجوارح فالتعريف غير جامع  
 إذ يخرج عنه العلم بوجوب النية وتحريم الزنا ونحو ذلك وإن أريد ما به عمل القلب وعمل الجوارح فالتعريف  
 غير مانع إذ يدخل فيه جميع الاعتقادات فن عدل عن ذكر العملية إلى الشرعية لم يتوجه عليه إلا أراد أصلاً اه  
 (قوله المكتسب) صفة للعلم ومعنى المكتسب المتحصل من الأدلة (قوله من أدلتها) شمل الدلائل الأربع الكتاب  
 والسنة والاجماع والقياس ومعنى حصول العلم من الدليل أنه يتطرق الدليل فيعلم منه الحكم فيخرج بذلك علم  
 المقلد فعلمه وإن كان مستنداً إلى قول المجتهد المستند إلى علمه المستند إلى دليل الحكم لكنه لم يحصل من النظر  
 في الدليل وإذا علمت أن التقييد بالمكتسب لإخراج المقلد نعم لم ضعف ما ذكره بعضهم من أن التقييد به البيان  
 لا للاحتراز (قوله التمهيلية) قال الكمال في تحريمه تصريح بما علم التراما ويأنيه كافي جمع الجوامع أن أكساب  
 الأحكام لا يكون من غير أدلتها التفصيلية اه أبو السعود (نبيه) خرج بقوله من أدلتها أيضاً المقيد للاستدلال  
 العلم الحاصل بالضرورة كعلم جبريل والرسول عليهم السلام فإنه لا يسمى فقهاً ولم يذكر علم الله تعالى لأنه لا يوصف  
 بضرورة ولا استدلال واختلف في علم النبي صلى الله عليه وسلم الحاصل عن اجتهد أهل يسمى فقهها وأقاربها  
 أنه باعتبار أنه دليل شرعي للحكم لا يسمى فقهها باعتبار حصوله من دليل شرعي يصح أن يسمى فقهها اصطلاحاً  
 اه بحر ويؤخذ من التعريف أن الفقيه عند الأصوليين لا يطلق حقيقة إلا على المجتهد وهو (قوله حفظ الفروع)  
 فتوقف على الفقه فأراد من حصل من علم الفقه شيئاً وإن قل ولو وقف على المتفقه فامتنع به قاله في الروض

وغايته واستمداده فالفقه لغة العلم بالشيء ثم  
 منه بعلم الشريعة وفقه بالكسر فقهها علم  
 وفقه بالضم ففاهة صار فقهها اصطلاحاً  
 عند الأصوليين العلم بالأحكام الشرعية  
 الشرعية المكتسبة من أدلتها التفصيلية  
 وعند الفقهاء حفظ الفروع



فاطلاق النفس على المتلا الخافق المسائل متبعة عندهم بدليل انصراف الوقت والوصية للفقهاء اليه وسواء كان يحفظ الأمر ويدلها أو لا قال في التصريح ان الشائع اطلاقه على من يحفظ الترويع مطلقا سواء كانت بدلائلها أولا اه بحر والمراد بالمتلا هنا هو الذي لم يبلغ درجة الاجتهاد لا العاني كذا ذكره شيخنا اه أبو السعود ولكن أيت خبير بأن العاني اذا كان يحفظ ثلاثة فروع قبل له فقه بدليل ما ذكره الشارح بعد (قوله وأقله) أي الحفظ بمعنى المحفوظ (قوله ثلاث) أي ثلاثة فروع قال في المتن وأقله ثلاثة أحكام اه بحر ومنه يستفاد أنه اذا كان يحفظ فروع الوضوء وان كان جاهلا بما عداها يقال له فقيه وان فسق بترك ما يجب تعلمه غير الوضوء قال المصنف مع الشارح في باب الوصية للآقارب وغيرهم أوصى بثلاث ماله الى الفقهاء دخل فيها من يدقق النظر في المسائل الشرعية وان علم ثلاث مسائل مع أدلتها كذا في الفتية حتى قبل من حفظ ألوفا من المسائل لم يدخل تحت الوصية (قوله وعند أهل الحقيقة) الحقيقة قلب الشريعة وليست الحقيقة خارجة عن الشريعة ولا الشريعة خارجة عن الحقيقة ومن ادعى ذلك يخشى عليه الكفر (قوله البصري) من كبار التابعين رضي الله عنه ومناقبه شهيرة وفوائده كثيرة (قوله انما الفقيه) صدر كلامه هل رأيت فقيها قط كافي البحر (قوله المعرض عن الدنيا) أي عن لذاتها وكثير حلالها (قوله الزاهد في الآخرة) لم تكن عبادته لقصده النعيم فيها بل هو زاهد في نعيمها وانما عبد الله ذاته لا خوفا من ناره ولا طمعا في جنته وهو لا اذا طلبوا الجنة يكون طلبهم لا للتلاذيل لرؤية الحق تبارك وتعالى كما قال بعضهم

ليس قصدي من الجنان نعيما \* غير أني أريد هالارا

أقوله البصر يعيوب نفسه الخفية والظاهرة من صحة ورياء وحب دياسة ويجب واذا كان بصيرا جاد دفعها عنهم لان البصر لا يستقر على المعاييب والزالان وخفت النفس لكونها محمل الشرور (قوله ثبوتا) كصفة واقتراض أو طبيا كليس بصيح وليس يفرض ونحو ذلك من حمل ووجوب وندب ففعل غير المكاف ايس من موضوعه ونحو ان التلقات ونفقة الزوجات عليه انما يجتاطب بأدائها الولي لا العبي والجنون كما يجتاطب صاحب البهجة بضممان ما أنفسته حيث فرط في حفظها فينزل فعلها في هذه الحالة منزلة فعله وأما محنة عبادة الصبي كصلاته وصومه الثابت عليه ما فهمي عقلية من باب ربط الاحكام بالاسباب ولهذا لم يكن محتاطا بما يلزمه من ادقالاته كما بعد بلوغه ان شاء الله تعالى وقيد ناجية التكليف لان فعل المكاف لا من حيث التكليف ليس من موضوعه كفعله من حيث انه مخلوق لله تعالى ولا يرد عليه الفعل المباح والمندوب لعدم التكليف فيها لان اعتبار حجية التكليف أعم من أن تكون بحسب الثبوت كافي الوجوب والتصرح أو بحسب السلب كافي بقية الاحكام فان تجوز الفعل أو التلذذ برفع الكلفة عن العبد اه بحر (قوله واستداده) السين والتاء زائدان أي وما أخذه بحر (قوله من الكتاب) وشريعة من قبلنا تابعة للكتاب (قوله والسنة) أقواله وأفعاله صلى الله عليه وسلم وتقريراته وأما أقوال الصحابة متتابعة للسنة بحر (قوله والاجماع) أي اجماع من يعتد باجماعه نحو الصحابة رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وأما تعامل الناس فتابع للاجماع كأن يقول لصانع الخفاف اصنع من ماله خفا من هذا الجنس بهذه الصفة بكذا بأجل شهر اصلا فهو سلم وبدون الاجل يصح استحسانا للاجماع الثابت بالاعمال اه أبو السعود (قوله والقياس) وينبغي التحري واستصحاب الحال والمراد بالقياس القياس المستنبط من الثلاثة مثال القياس المستنبط من الكتاب قياس حرمة اللواط على حرمة اللواط في حالة الحيض الثابتة بقوة تعالى قل هو أذى فاعتزلوا النساء في الحيض والعلة هي الايذاء وأما القياس المستنبط من السنة فكقياس حرمة ففيز من المحض بفيز من منه على حرمة ففيز من الخطية بفيز من منها الثابتة بقوله عليه الصلاة والسلام الخطية بالخطية مثلا جل يد ايده والنفل ربا بناء على أن العلة هي الجنس والتقدير أو ما المستنبط من الاجماع فأوردوا نظيره قياس اللواط الحرام على الحلال في حرمة المصاهرة كقياس حرمة وطء أم الزينة على حرمة وطء أم أمته التي وطئها والحرمة في المقياس عليه ثابتة بالاجماع ولا نص فيه بل النص ورد في أمتهات النساء من غير اشتراط اللواط كافي شرح التنقيح أبو السعود (قوله وغايته) أي غرضه والعلة الغائية المترتبة عليه (قوله القوفا) أي القفوف (قوله بعبادة الدارين) أي الدنيا يرفع الملق وعلو المرتبة وحياته وموت غير كما قال \* الناس موتى وأهل العلم أحياء وفي الآخرة بالشفاعة فيمن أحب وبالنظر الى وجهه الكريم

وأقله ثلاث وعند أهل الحقيقة الجمع بين العلم والعمل لقول الحسن البصري انما النفس المعرض عن الدنيا الزاهد في الآخرة البصر يعيوب نفسه وموضوعه فعل المكاف بغير تأويلها واستداده من الكتاب والسنة والاجماع والقياس وغايته الشوز بعبادة الدارين

والخلود في النعيم المقيم العظيم (قوله وأما فضله) أي الفقه ورد في الحديث الشريف عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فضل العالم على العابد كفضل علي أدناكم إن الله ولائكمته وأهل الأرض حتى التلذ في جهرها وحق الخوت في الجبره على معلم الناس الخير (قوله فكثير شهير) لأنه وسيله إلى البر والتقوى الذي يستحق به الكرامة عند الله تعالى والسعادة الأبدية أه تعليم العلم (قوله ومنه) أي من الفضل (قوله النظر) أي بالبصر (قوله في كتب أصحابنا) أي أصحاب المذهب والمراد كتب الفقه (قوله من غير سماع) أي من الملم فالسماع أولى بهذا القدر حلي (قوله أفضل من قيام الليل) وذلك لأنه ربما كان على خطأ لا غمرة فيه بخلاف النظر فيه معرفة الأحكام وهل يشترط الفهم مع النظر يحزر (قوله وتعلم الفقه) المراد ما زاد على قدر حاجته لنفع غيره والذي يكون بقدر الحاجة فرض عين (قوله أفضل من تعلم الخ) لأن تعلم الفقه حينئذ فرض كفاية وتعلم القرآن سنة والفرض أفضل من السنة وفيه نظر فإن حفظ القرآن بقامه فرض كفاية ولأن الفقه يحتاج إليه في حدود الوقائع في كل باب منه بخلاف القرآن فالقرآن فيه آية والأوجب الفاتحة وثلاث آيات (قوله وجميع الفقه لا بد منه) أي ولو على سبيل الكفاية أي بخلاف القرآن فإنه لا يفترض تعليم جميعه كالفقه ولا كفاية وفيه ما قدمناه (قوله لا بد) أي لا غنى وبذلك نستعمل الامتناع بلا والله في أن الفقه بأواضع لا بد منه للناس فيفترض معرفة الطهارة والصلاة والصوم وهو ما ومعرفة الزكاة والحج والنكاح والطلاق والعتاق والإيمان لمن ابتلى بهما وهكذا جميعه بخلاف القرآن (قوله أن يعرف بالشعر) أي يشهره (قوله إلى المسئلة) أي السؤال من الناس بأن يدع من لا يستحق المدح للدنيا القسامة وقد يذم من لا يستحق الذم لعدمها قال تعالى والشعراء يتبعهم الغاؤون ألم تر أنهم في كل واد يهيمون أي في كل واد من أودية الكلام يهيمون (قوله وتعليم الصبيان) أي هذا العلم بالاجرة (قوله ولا بالحساب) أي ولا بعلم الحساب الذي هو العلم المشهور بالهوان والغبارة (قوله أمره) أي أمر المشتري بذلك (قوله مساحة) أي أن يكون مساحا للأرضين وذلك لأن المساحة أكثر ما تحتاج إلى الضرب والحساب فيقدم فيها الاعرف (قوله التذكير) أي الوعظ (قوله والقصاص) قال الحلي الأئمة أن يكون بفتح القاف ليكون عطفه على التذكير عطف مصدر على مصدر وإن جاز أن يكون بكسرهما جمع قصة (قوله بل يكون علمه) أي معظم علمه فلا ينافي أن معرفة طرف من العلوم للتوصل لفهم السنة والكتاب مطلوب ويناب عليه ان حست فته (قوله في الحلال) أي في تعلم الحلال والحرام واقتصر على التصريح به مما مع أن الأحكام خمسة لأنهم ارتكبا ومقامها أولان الباقي يرجع إليهما وأدخل باقي الأحكام بتوابعها وما لا بد منه من الأحكام وقوله من الأحكام بيان لما ذكر السبوطي في تبيين الخصبة في مناقب الإمام أبي حنيفة ما فيه روى الخطيب في تاريخه عن أبي يوسف قال قال أبو حنيفة لما أردت طلب العلم جعلت أغني عن العلوم وأسأل عواقبها قيل لي تعلم القرآن فقلت له إذا تعلمت القرآن وحفظته فما يكون آخره قالوا تجلس في المجلس ويقرأ عليك الصبيان والاحداث ثم لا تلبث أن يخرج منهم من هو أحفظ منك أو من يساويك فتذهب رياءك قلت فان سمعت الحديث وكتبته حتى لم يكن في الدنيا أحفظ مني قالوا إذا كبرت حدثت واجتمع عليك الاحداث والصبيان ثم لم تأمن أن تغفل غير مولانا بالكذب فتصير عارا عليك في عقبك قلت لا حاجة لي في هذا ثم قلت أتعلم الصوف قلت اذا تعلمت النحو والعرية ما يكون آخر امرى قالوا تنقذ من علمنا فأكثروا ذلك ديناراك إلى ثلاثة قلت وهذا لعاقة قلت فان نظرت في الشعر فلم يكن أشعر مني ما يكون امرى قالوا أنت مدح هذا فيجب لك أن يصح ما على دابة أو يخلع عليك خلاعة وإن حرمك هجونه فصرت تفتد المحصنات فقلت لا حاجة لي في هذا فقلت فان نظرت في الكلام ما يكون آخره قالوا لا يسلم من نظرت في الكلام من مشنعات الكلام فيرى بالزندقه قلت فان تعلمت الله قالوا أسأل وتنفق الناس وتطلب لقضاء وإن كنت سائما قلت ليس لي في العلوم أنفع من هذا فزمت الله وتعلمته اه (قوله كما قيل) الكاف لا دليل لقوله بل يكون علمه الخ كما في قوله وإذا كروه كما هذاكم (قوله ما اعتز) ما زائدة واعتز بمعنى اقتصر (قوله بعلم) أي بسبب علمه الذي حصله وهذا عام (قوله فلم) الجلة جواب اذا (قوله أولى) أي أحق وأجدو (قوله باعتزاز) أي باعتزاز صاحب به (قوله كنكم) كم لكثير وشبه العلوم بالطبيب وهو تشبيه حسن (قوله يفوح) أي يعبق (قوله ولا كسك) لا داخله على محذوف والكاف في محل نصب نعمت لمصدره وقدره والنفذ يفوح ولا يفوح ذلك الطبيب فوحانا كغروحان المسك بل المسك أشد فوحانا وقد شبه الفقه بالمسك

وأما فضله فكثير شهير ومنه ما في الخلاصة وغيرها النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام الليل وتعلم الفقه أفضل من تعلم باقي القرآن وجميع الفقه لا بد منه وفي الملة وغيره عن محمد لا ينبغي للرجل أن يعرف بالشعر والنحو لأن آخر أمره إلى المسئلة وتعليم الصبيان ولا بالحساب لأن آخر أمره إلى مساحة الأرضين ولا بالتفسير لأن آخر أمره إلى التذكير والقصاص بل يكون عمله في الحلال والحرام وما لا بد منه من الأحكام كما قيل إذا ما اعتز وعلم بعلم فعمل الفقه أولى باعتزاز فكم طبيب يفوح ولا كسك وكم طير يطير ولا كجواز

(قوله ولا كاز) أي ولا يطير طيرا كطيران ألبازي بل هو أشد وذ كرمهم أن لعقاب أشد طيرا لانه قد يقطع مسافة الدنيا في يوم واحد وهو وحيد البصر لا يطبق الرائحة الطيبة ينظر الحيفة من مسافة أربعة مائة ميل وأشد بعضهم في مدح الفقه قوله

الفقه أفضل شيء أنت ذاخره • فمن يدرس الفقه لم تدوس مفارجه

فاجهد لنفسك ما أصبحت تجهله • فأقول العلم اقبال وآخره

وكفى بلذة العلم والفقه والفهم داعيا وباعثا لما قل اه من التعليم (قوله بقوله) بدل من قوله بتسميته أو متعلق بقوله بتسميته والاولى بوصفه بأنه خير كثيرا (قوله ومن هنا) أي من مدح الله أيامه حيث جاء خيرا (قوله وخير علوم) خير مقدم وعلم فقه مستدام (قوله الى كل المعالي) متعلق بتوسلا والمعالي المرتاب العالمة بجمع معلاة محل العاوق في نعمة العلوم ولا يظهر لانه ليس وسيلة لها (قوله توسلا) أي وسيلة ووصلة وذلك لان به سعادة الدارين (قوله فان فقها) علمه لقوله لانه يكون فهو علة للعلة (قوله متورعا) أي متجنبيا لبعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات والتقى من اتقى الشبهات خوف الوقوع في الحرام والالم لا يتبع الامع الورع روي بعضهم حديثا في هذا الباب عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال من لم يتورع في عمله ابتلاه الله تعالى بأحد ثلاثة أشياء اما أن يميت في شبابه أو يوقعه في الرماح أو يبيته بضمة السلطان فهما كان طالب العلم أو ورع كان علمه أنفع والتعلم أسير والقوائده أكثر ومن الورع أن يتحزرن الشيع وكثرة النوم وكثرة الكلام فيما لا يتفق وأن يتحزرن أكل طعام السوق أن أمكن لأن طعام السوق أقرب الى الفجاسة والخبائث وأبعد عن ذكر الله تعالى وأقرب الى الفلذة ولأن ألبصار النقرات تقع عليه ولا يقدر على الشراء فيه إذ ذون بذلك فتذهب بركته ومن الورع أن يتحزرن الغيبة وعن مجالسة المكثاري فان من يكثر الكلام معك يسرق عرك ويضيع أوقاتك ومن الورع أن يتجنب أهل المعاصي والفساد والتعطيل فان المجاورة مؤثرة لا محالة وأن يجلس مستقبل القبلة وأن يكون مستنابا للشيء عليه الصلاة والسلام اه من تعليم المتعلم (قوله على ألف) متعلق بقوله اعلى ويشترط تطهيره لتفضل (قوله ذي زهد) أي صاحب زهد والاضافة فيه للجنس أي على ألف من أصحاب الزهد والزهدي الشيء ضد الرغبة فيه كافي القاموس (قوله تفضل) عبرة بالتعالي إشارة الى الكثرة وله يقال في الاعتلاء والمراد ألف مجزؤون من الفقه وحيث لا معنى لتخصيص الالف بالذكر إلا أن يكون المقصود به المبالغة ويحتمل أن المراد بالفقيه المشتغل به أخذ أو تدريسها من فروض الكفاية أو المتدرب منه إذا تصدى لنفع الخلق فانه أفضل من الفقيه الزاهد المتجانب للخلق لأن فقهه يزده فاضر على نفسه ونفع الفقيه بعد (قوله وهما) أي هذان البيتان (قوله مأخوذان) أي معناه مأخوذان عما قبل الخ ولاخذ من البيت الاول والثالث ظاهر ووجهه من الثاني أن تخصيص الامر بالاستفادة منه يدل على أنه خير العلوم وأفضلها (قوله للإمام) أي خوطب به لأن القول إذا اعتدى باللام كان معناه الخطاب (قوله محمد) ابن الحسن نزيل الإمام وعليه عدة المذهب (قوله فقه) قبله كافي تعليم المتعلم

تلم فان العلم زين لا هله • وفضل وعنوان لكل المحامد

وبعد هذا البيت الثاني في الشرح وهو وكن مستفيدا بعده البيت الاول وهو فقه الخ وبعد

هو العلم الهادي الى سنن الهدى • هو الحسن يعني من جميع الشدائد) وبعد البيت الاخير فانت ترى الشاوح قد حذف من الايات وقدم وأخر والا حرس هل (قوله فائد) أي موصل (قوله والتقوى) عطف تفسير والمراد بالتقوى ما يتق به النار أو عطف خاص ان أريد بالبر الاحسان فيصدق بالورع (قوله وأعدل قاصد) القاصد القريب كافي القاموس أي أعدل طريق مذهب الى الله تعالى والى المقصود والقصد استقامة الطريق والاعتماد وضده الافراط (قوله يوم) المراد به القطعة من الزمان والمراد به بياض النهار لانه لا ينبغي الانهماك في ذلك كل الانهماك حتى يؤدي الى السأم (قوله زيادة) مصدر مراد به اسم المفعول لأن الفائدة المزيلا لا زيادة وان تلازما (قوله من الفقه) متعلق بزيادة أو بجهت تفيد (قوله واسم) السباحة قطع الماء عما يشبه الاخذ في أسباب القوائد بالسباحة استعارة تشريحية واشتق من السباحة اسم بمعنى خذ في الأسباب (قوله في مجرور القوائد) من اضافة المشبه به الى المشبه أي القوائد التي كالمجرور (قوله فان فقها) علة للجمل الثلاث قبله (قوله متورعا)

وقد مدحه الله تعالى بتسميته خيرا بقوله تعالى ومن يوت الحكمة فضلا وفي خيرا كثيرا وقد فسر الحكمة زهرة أرباب الفقه يعرف الله الذي هو علم الفروع ومن هنا قيل وخير علوم علم فقه لانه يكون الى كل المعالي توسلا فان فقها واحدا له متورعا على ألف ذي زهد تفضل واحدا وهما مأخوذان مما قبل للإمام محمد فقه فان الفقه أفضل فائد الى البر والتقوى وأعدل قاصد وكن مستفيدا كل يوم زيادة من الفقه واسم في مجرور القوائد فان فقها واحدا متورعا

وفسر في القاموس الورع بالتقوى وما أشد في الورع

يا طالب العلم يا شر الورع \* وجانب النوم واحذر الشبع  
وداوم المدرس لا تفارقه \* العلم بالدرس قام وارتفع

١١ من التعليم (قوله أشد) أي أقوى (قوله على الشيطان) أي للجفس أو للعهد والمراد بالبدن لعنه الله تعالى والشيطان من شاطي بمعنى احترق أو من شطن بمعنى بعد بعد غوره في الكفر والنجس (قوله من ألب) متعلق بأشد والمراد ألب عابد من غير فقه لأن الشيطان يلعب بالعباد الجاهل حتى يفسد عبادته ويظن أنه قد أحسن الصنع بخلاف الفقيه المتورع فإنه قد عرف مكاييد الشيطان وحيله وخذائعه فيتجنبها ويحجبها الناس بحذيره وهديته (قوله ومن كلام علي) خبر مقدم وقوله ما الفضل الخ مبتدأ مؤخر وهو معطوف على قوله بما قبله للإمام محمد أي وهما مأخوذان من كلام علي (أيضا) (قوله رضى الله عنه) وتعبير البعض منه بكرم الله وجهه لأن ذلك الوجه الشريف لم يسجد لصنم قط بل أسلم وهو ابن سبع أو ثمان على ما قيل وهو أول من أسلم من الصيادين (قوله ما الفضل) أي الزيادة في مراتب الخير والرتب (قوله الأهل العلم) أي العلم النخس وص وهو علم الحلال والحرام قال للعهد ويؤخذ ذلك من قرينة المقام ودليله قوله أنهم على الهدى وهذا الوصف في الفقهاء أكثر من غيرهم (قوله أنهم) يفتح الهمزة على حذف لام الاله أي لأنهم أوجه استثنائية والمقصود منها التمهيل (قوله على الهدى) متعلق بأدلاء وكذا قوله لمن استهدى والمراد بالهدى المهدى به فالمراد به اسم المفعول أي أنهم أدلاء على الأحكام التي يهتدى بها والمراد بالهدى الإيصال إلى سبيل الخير والمراد أنهم يدلونه على أسبابه (قوله استهدى) السين والطاء اللطبان أي طلب الهداية بمعنى الدلالة (قوله ووزن) أي قدوز كل امرئ أي حسنه بما كان يحسنه أفاده البيضاوي فتدبر الصانع على مقدار حسن صنعه ومن أحسن علوم الآداب فيقدره على قدرها ومن أحسن علم الفقه فيقدره عظيم لعظمه فالخاصل أن من أحسن شأنا فقامه على قدره (قوله والجاهلون) مبتدأ وأعداء خبر ولاهل العلم متعلق بأعداء قال في تعليم المتعلم أنشدنا الشيخ الامام يظهر الدين منقح الأئمة حسن بن علي المعروف بالمرغيناني رحمه الله تعالى شعرا

الجاهلون فوق قبل موتهم \* والعاقلون فان ما نوا فاحياء  
وقال الشاعر رحمه الله تعالى

أخواله — لم حتى خالده بعد موته \* وأوصاله تحت التراب رميم  
وذوالجمل ميت وهو ماش على الثرى \* ينظن من الأحياء وهو عديم  
وقال آخر

أرى الجهل قبل الموت موتا لاهل \* وأجسامهم قبل القبور قبور  
وان امرأ لم يحى بالعلم ميت \* فليس له حين التشور تشور

وسبب العداوة من الجاهل عدم معرفة الحق إذا أفتى عليه أو رأى منه ما يخالف رأيه ورؤية أقبال الناس عليه (قوله بعلم) التنوين للتعظيم وهو العلم المعهود (قوله ولا تجهل به) من جهل الجاهل به تعاطى أسباب الجهل والتسيان كالكسل ويتولد الكسل من كثرة البلم وكثرة البلم من كثرة شرب الماء وكثرة شرب الماء من كثرة الأكل والخبر أن يابس يقطع البلم وكذلك أكل الزبيب على الرقيق ولا يكثر منه حتى لا يحتاج إلى شرب الماء فزيد البلم والسؤال يقلل البلم ويزيد في الحفظ والقصاحة فإنه سنة سنوية يزيد في ثواب الصلاة وقراءة القرآن وكذا التي يقلل البلم والطوبى وطريق تقليل الأكل التأمل في منافع قلة الأكل وهو الصحة والعفة والابتعاد عن شغل

فعارض عارض عار \* سقام المرء من أجل الطعام

ويغض الله تعالى الأكل وعما يورث التسيان المعاصي وكثرة الذنوب والهموم والاحزان في أمور الدنيا وكثرة الاشتغال والعلاقات وأكل الكزبرة الخضراء أو التفاح الحامض والنظر إلى المصاوب وقراءة ألواح القبور والمروءين قطار الجبال والقاه القمل الحى على الأرض والحجامة على نقرة العقاب وما يورث الحفظ الجذو والمواظبة وتقليل الغذاء وصلاة الليل وقراءة القرآن نظرا وهي أفضل من الغيب لقوله عليه الصلاة والسلام أفضل أعمال أتت قراءة القرآن تطر الكون ما جعلت بين عبادتين القراءة والنظر في السطور ولعل محمل ذلك ما ذاتساوت

أشد على الشيطان من ألب عابد  
ومن كلام علي رضي الله عنه  
ما الفضل إلا لاهل العلم أنهم  
على الهدى لمن استهدى أدلاء  
وزن كل امرئ ما كان يحسنه  
والجاهلون لاهل العلم أعداء  
ففسد به علم ولا تجهل به أبدا  
الناس موق وأهل العلم أحياء

القرآن غيباً وحضوراً في الخشوع والانتباه والكثرة التالوا كانت القراءة بالقلب أكثر حضوراً وأوحظاً من القراءة فمضى  
 أفضل وإبراج ومما يورثه أيضاً كثرة الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وشرب العدل وأكل الكندر مع  
 السكر وأكل إحدى وعشرين زينة جراه كل يوم على الرين يورث الحفظ ويشتى من كثير من الأمراض والاسقام  
 وكل ما قيل الباقى والطوبى فانه يزيد في الحفظ اه تعاليم المتعلم ويحتمل أن قوله ولا تجهل به أى لا تتعاط  
 أسباب الجهل معه فالباء المصاحبة فيكون حشاً على التقوى فأمره بان يوزن العلم وبأن يلزم معه التقوى  
 ولا يفعل أفعال الجهال فانه يستدبى من علمه وبالأعلى وندامة وحسرة فان ذنب العالم عظيم (قوله  
 الناس مولى) أى كلوفى أى لا يعتد بهم لعدم تفهمهم وانما عير بالناس إشارة الى أن أهل العلم لا سيما العلماء لون  
 بالنسبة الى الناس قليل جداً والمراد بالناس العوام ولذلك قال الامام محمد بن الحسن لو كان العوام كاهنهم  
 عيسى لا اعتقدهم ونزلت عن ولائهم (قوله أحياء) أى ينتفع بحياتهم فوجودهم رحمة وفور كيف لا وهم ورونة  
 الانبياء واعلم أن طالب العلم لا يتال العلم ولا ينتفع به الا بتعظيم العلم وأهله وتعظيم الاستاذ وتوقيره وقيل ما وصل  
 من وصل الا بالحكمة وما سقط من سقط الا بترك الحرمة قال على رضى الله تعالى عنه أما عبد من عالى حرقا  
 ان شارباً وان شاء اعتق ويحكى عن الخليفة هرون الرشيد أنه بعث ابنه الى الاصمعي ليعلمه العلم والادب  
 فرآه يوماً يتوضأ ويغسل رجله وابن الخليفة يصب الماء له فعاتب الخليفة الاصمعي في ذلك فقال انما بعثته لتعلمه  
 العلم ونزول به فلماذا لم تأمره بأن يصب الماء باحدى يديه ويغسل بالآخرى ربك ومن تعظيم العلم تعظيم الكتاب  
 فينبغى لطالب العلم أن لا يأتى هذا الكتاب الا بطهارة والشيخ الامام شمس الأئمة السرخسى ~~كان~~ كان بطونا  
 في ليلة وكان يكثر رده به فتوضأ تلك الليلة تسبيح عشرة مائة لانه كان لا يكثر الا بطهارة وهذا الان العلم نور  
 والوضوء نور فبذلك نور العلم به ومن التعظيم الواجب أن لا يتدرب له الى الكتاب ومن التعظيم أن يجد كتابه  
 الكتاب ولا يقرط ولا يترك الحاشية الا عند الضرورة ورأى أبو حنيفة رضى الله عنه كاتباً يقرط في الكتابة  
 فقال له لا تقرط فلهذا ان عشت تندم وان مت تتربى اذ انضحت وضعت بصرك تندم على ذلك ومن تعظيم  
 العلم تعظيم اخوانه في الطلب والقلق لهذه وم الا في طلب العلم فانه ينبغي أن يمتثل لاستاذه وشركائه يستفيد منهم  
 اه من تعليم المتعلم (قوله وقد قيل) أى قال العلماء المجربون (قوله العلم) أى النافع (قوله الى كل فضيلة) أى كل  
 شئ له فاضله عظيمة كدخول الجنة وعلو الدرجة دنيا وأخرى ورقعة الملوك الى شئ الى الملوك فالجمله الثانية من  
 جملته أفراد الاولى (قوله الملوك) المراد به المقبر مطلقاً (قوله الى مجالس الملوك) أى مع التعظيم والاحلال  
 فالعنى الى المجالس في مجالس الملوك وهذا من المشاهد فان أكثر العلماء قد يكون من اناس لا يهابهم عند  
 أبواب المناصب وقد يتحكمون فيهم كحكم فرعون في بني اسرائيل فبذلك العلم والتقوى يصير لهم صولة عليهم  
 ويحتمل أن المراد أنه يجلس بمجالسهم أى يجعل مجلسه كجلستهم في الاحابة والاجتماع ومراعاة الادب (قوله  
 لولا العلم الخ) وذلك لان العلماء نور وهدى وقد هداهم الله تعالى الشريعة وجعلهم حفاظها والامراء قد جعل  
 الله لهم السلطنة على الخلق وجعل في قضا مصالح المسلمين على أيديهم فلما استقلوا بمقوله في الاحكام اضلوا  
 واضلوا فاما أوجده الله تعالى لهم العلماء صاروا لهم مرجعاً في المظهورات ومع ذلك لا ينبغي للمسلم أن يتردد على  
 الامير لا مورا لثبات القناعة ويذل نفسه له بل يرضى بما قسم له وان كان عنده مال صرفه في نفسه ولا يبعث  
 وينبغي أن يتقوا من اجل قال النبي عليه الصلاة والسلام أى داء من البخل وكان والد الشيخ الامام الاجل  
 شمس الأئمة الحلواني فقيراً يسبح الحلوى وكان يهوى الفقه من الحلوى ويقول ادعوا لابني ليرزقه الله تعالى  
 العلم فمن بركة جوده واعتقاده ومقتضيه ونضره الله تعالى نال ابنه ما نال وينبغي أن يشتري الكتب ان كان ذا ثروة  
 ليكون ذلك عوناً على التعلم وقد كان لمحمد بن الحسن رحمه الله مال كثير حتى كان له ثلثمائة من الوكلاء على ماله  
 فأنفقته كله في العلم والفقه ولم يبق له ثوب ندس فرآه أبو يوسف في ثوب خلق فأرسل اليه ثياباً نفيسة فلم يقبلها  
 وقال بخل لكم وأبخل لنا واهل لم يقبلها وان كان قبول الهدية سنة لما رأى في ذلك من مذلة نفسه وله رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم ليس للمؤمن أن يذل نفسه حكى أن الشيخ نضر الاسلام الاسدي رحمه الله تعالى جمع  
 عشور البطيخ الملقاة في بزد جله ودخل في سكران خالي فأكاه ساقرات ذلك تجارية فأخبرت بذلك ولاها فأتته  
 دعوة فمدى لها فم يقبل ~~وهو~~ هذا ينبغي لطالب العلم أن يكون ذا همة عالية لا يطع في أموال الناس قال

وقد قيل العلم وسيلة الى كل فضيلة  
 العارفة الملوك الى مجالس الملوك  
 لولا العلم لولا الامراء

رسول الله صلى الله عليه وسلم اياها والطمع غايته فترى حاضر وكان الناس في الزمان الاول يتعلمون الحرفة  
ثم يتعلمون العلم حتى لا يطعمون في أموال الناس وفي الحكمة من استغنى بحال الناس افتقر والعالم اذا كان  
طماعا لا يبقى حرة العلم ولا يقول الحق ويغيب للمؤمن أن لا يرجوا الا الله تعالى ولا يخاف لامنه ائمن بالتعليم  
(نقطة) قال الله تعالى ولا تكونوا الى الذين ظلموا فتحسبكم السارأي لا تعلموا انهم لا يكونون ادنى ميل والظلم لغة  
وضع الشيء في غير محله وهو قال التعدي الى مال الغير وعرضه ودمه بغير وجه شرعي وورد في الحديث ويل لا تقي  
من علماء السوء يتخذون هذا العلم تجارة يبيعونها من امراء زمانهم ربحا لانفسهم لا اربح الله لهم تجارة رواء  
ابن عساكر في تاريخه عن انس وقوله ثلثة لا يركن اليها الدنيا والسلطان والمرأة كلام صحيح معنى لين يحدث  
مبني وورد شرار العلماء الذين يأتون الامراء وخيار الامراء الذين يأتون ابواب العلماء وورد صفان من الناس  
اذا صلح الصالح الناس واذا فسد افسد الناس العلماء والامراء وورد شرار الناس فاسق قرا كتاب الله تعالى ونفعه  
في دين الله ثم بذل نفسه اغرابا اذا نشط تفكر بقراءته ومحامدته فطبع الله على قلب القارئ والمستمع رواء  
الديلمي عن ابن عمر قال سفيان في جهنم وادلا يسكنه الا القراء والزائرون للملوك وحكي الاوزاعي عن بلال  
ابن سعد أنه كان يقول ينظر أحدكم الى الشرطي فيستعبد بالله تعالى منه وينظر الى علماء الدنيا يستعبد  
الى المطلق المتشوقين الى الرئاسة فلا يجتهد وهذا أحق بانقت من الشرطي ولا ينبغي الذل في طلب الدنيا  
فقد قال بعض المشايخ ما قدر لما ضيق أن يصفاه فلا يصفاه غيرك فكل ويجعل رزقك بالعز ولا تأكله  
بالذل وأصله الخبر المأثور عن النبي صلى الله عليه وسلم انه قال لا ينسب الله لغيره ما قد رآه منك وما لم يقدر  
لم يأتك وعن علي أن صبرته جرت عليك المقادير وأنت مأجور وان جرت عليك المقادير وانت مأزور  
وعن بعض الحكماء تركت الدنيا القلة غنائم اكثر غنائمها وسعة فنائمها وخسة شركتها ومعنى قولهم تعلمنا  
العلم لغير الله فأبى أن يكون الا الله تعالى ان العلم يركنه حصل تصحيحه وتصحيح العمل وانصرفت النية عن  
هذا المطلوب الى ما هو اعلى منه وأرفع وفي بعض الكتب السابقة يا بني اسرائيل لا تقولوا العلم في السماء من  
ينزل به ولا في تخوم الارض من يصعد به ولا من وراء البحار من يهرب يأتي به العلم صبيحة مجبول في قلوبكم تأذوا بين  
يدي ما داب الروحانيين وتخلقوا الى ما خلاق المتدينين أظهر العلم في قلوبكم اه ذكره العلامة ملا علي قاري  
في الرسالة المتعلقة بالعلم والامراء (قوله وانما العلم الخ) من جهة التيسر أي وقيل انما العلم وليس المراد حكاية  
ضمه بل المراد النقل فقط والمراد بالعلم الشرعي (قوله لا ربابه) أي أحمايه والمراد المتصفون به والبحار والبحر ورو  
متعلق بولاية (قوله ولا ية) أي اماره أي سبب اماره على الخلق بسبب امرهم بالمأمورات ونهيهم عن المنهيات  
(قوله ليس له اعزل) أي من سلطان ونحوه والمراد العلم المصطب بالعلم وأما المجز دعه فصاحبه معزول  
عنه وهو عليه حجة في الباطن وان كان في ظاهر الدنيا به بعض رئاسة (قوله ان الامير) في مقام العلم لما قبله  
وأمر فعمل بمعنى فاعل وهما يبتان من مجزؤ الكامل المرفد (قوله عند) في عينها الحركات الثلاث (قوله عزله)  
أي عزل الامير والضمير راجع للامير لا بالهني الاول فقيه استخدام فالمراد بالامير الاول العالم والمراد بالضمير  
الاسير الذي قد يعزل من منصبه وانقصو بذلك اثبات دوام الامارة لا بمعنى أن اماره العالم انما هي عند  
عزل أمير الولاية ويحتمل أن يكون الضمير راجع للامير الاول والمعنى أنه اذا كان الشخص العالم ذا اماره فترت  
منه اماره الحكم لا تنزع عنه اماره العلم لأن سلطان العلم وقضاه مقيم ثابت له لا يتعزل عنه أصلا فهذه احوال الامير  
حق الا الامير من يزول عنه هذا الاسم (قوله ان زال سلطان الولاية) أي عن الامير غير العالم على الاول أو عنه  
على الثاني والمراد بولاية السياسة والسلطان القوة أي ان زالت قوة ولايته (قوله فهو في سلطان فضله)  
أي قوة فضله والضمير في فضله للشخص المتصف بالعلم (قوله واعلم) أي بم الاهتمام بما بعدها قوله تعلم العلم  
أعم من أن يكون من الكتب المتوق بها أو من أفواء المشايخ (قوله يكون فرض عين) قال في تعليم المتعلم  
اعلم أنه لا يفترض على كل مسلم طلب كل علم بل يفترض عليه طلب علم الحال كما يقال أفضل العلم علم الحال وأفضل  
العمل حفظ الحال ويفترض على كل مسلم ما يقع له في أي حال كان فانه لا بد من الصلاة فيفترض  
عليه علم ما يقع له في صلاته بقدر ما يؤدى به فرض الصلاة والشارح نفعا الله به لم يذكر الواجب وقال في التعليم  
أيضا ويجب عليه بقدر ما يؤدى به الواجب لأن ما يؤدى به الى اقامة الفرض يكون فرضا وما يؤدى به الى

وانما العلم لا ربابه ولا يتأيس له اعزل  
ان الامير هو الذي يصفى امير اعزل  
ان زال سلطان الولاية فهو في سلطان فضله  
واعلم أن تعلم العلم يكون فرض عين

إمامة الواجب يكون واجبا (قوله وهو) أي فرض العين (قوله بقدر) أي التعلم بقدر ما يحتاج له به أي يحتاجه  
 وما موصولة والدين بتم الصوم والركعة أن كان له مال والحج أن وجب عليه والبيع أن كان يتبرع وكل من اشتغل  
 بشيء يفترض عليه علم التجزئة من الحرام فيه إله من التعليم (قوله وفرض كتابه) اختلاف في الأفضل من  
 الفرضين والمعتد أنه العيني لتأ كده بضمومه وفرض الكفاية إذا قام به البعض في بلاد سقط عن الباقي فإن  
 لم يكن في البلدة من يقوم به اشتركو جميعا في المأثم فيجب على الإمام أن يأمرهم بذلك ويجبر أهل البلدة  
 على ذلك إله من التعليم (قوله وهو ما زاد) أي تعلم ما زاد قال في التعليم وأما حفظ ما يقع في بعض الأحيان  
 ففرض على سبيل الكفاية فيعلم ما يقع لنفسه في جميع الاوقات بمنزلة الطعام ولا بد لكل واحد  
 من ذلك وعلم ما يقع في بعض الأحيان بمنزلة الدواء ويحتاج اليه في بعض الاوقات إله (قوله لنفع غيره) أي  
 من الجهال وانما ذهب من المهالك فلا بد من شخص يقوم بذلك اذ لو ترك لصاح الناس (قوله ومنه ويا)  
 أي مستحبا (قوله وهو التجزئة) أي التوسع (قوله في الفقه) أي سواء كان لنفع غيره أولا كطاعة  
 المسائل التي لا تنفع للعامة (قوله وعلم القلب) أي علم الاخلاق وهو علم يعرف به أنواع الفضائل وكيفية  
 اكتسابها وأنواع الرذائل وكيفية اجتنابها قاله الحلبي وهو عطف على التجزئة فيكون مندوبا وقال  
 في التعليم وكذلك يفترض عليه علم أحوال القلوب من التوكل والانية والخشية والرضا فانه واقع في جميع  
 الاحوال وشرف هذا العلم لا يخفى على أحد ثم قال وكذلك يفترض في الاخلاق معرفة نحو الجود والجلل  
 والجراة والجلل والكبر والتواضع والعفة والاسراف والتقتير وغيرها فان الجليل والجلل والكبر والتقتير حرام ولا  
 يمكن التجزئة عنها الا بعلمها وعلم ما زادها والحاصل أن علم التجزئة من الحزم فرض كما استفيد من ذلك لامتدوب  
 والله تعالى أعلم ويمكن عطفه على الفقه فيكون المتدوب هو التجزئة (قوله الفلسفة) هو لفظ يوناني وتعريبه  
 الحكم الموهبة أي منزلة الظاهر فائدة الباطن كما أقول بقدم العالم وغيره من المكفرات والمحرمات (قوله  
 والشعبذة) هي أفعال عجيبة مرتبة على سرعة الحركة وخفة اليد كأن يرى الناس حرق الشاش وتقطيع  
 الخط ثم يخرج حمة مستدا كأنه لم يقطع فهو من المحرمات والامور الباطلة ويظهر من ذلك حرمة التفرج عليهم  
 لأن التفرجة على المحرم حرام ونقل الشارح في الخطر الحيل من الشافعي فقال مانعه وهذا الشافعي تحمل المسابقة  
 بالاقدام والطير والبقر والسباحة والصولجان والبنديق والسفن وروى الجوزي واشالة باليد والشيال والوقوف  
 على رجل ومعرفة ما في يده من زوج أو فرد واللعب بالخانم وكذا يحمل كل لعب خطر لحاذي تغلب سلامته كرمي  
 رام وصيد الحية ويحمل التفرج عليهم وحديث حدثوا عن بني اسرائيل فيمدحون سمعاع الأعاجيب والغرائب  
 من كل ما لا يتيقن كذبه بقصد التفرجة لا لاجتهاد وعما يتيقن كذبه لئلا يفتن كذبه لئلا يفتن كذبه لئلا يفتن كذبه  
 وتعليم نحو الشجاعة على السنة نحو آدميين أو حبوات ذكره ابن حجر إله (قوله والتنجيم) وهو علم يعرف به  
 الاستدلال بالتشكلات الفلكية على الحوادث السلبية إله - لم يكن كان يقول النجوم اذا كسفت الشمس في شهر  
 كذا يحصل في الارض غلاء أو رخاء أو سيف وما ينسبونه من الجفرا للإمام على - فهو وكذب لأصله والتنجيم  
 بالمعنى الذي ذكره الحاشي لا شئ في حرمة وقد قال في التعليم وعلم النجوم بمنزلة المرض فتعلمه حرام لانه يضره  
 ولا ينفعه والهوى عن قضاء الله وقدره غير ممكن فينبغي لكل مسلم أن يشتغل في جميع أوقاته بذكر الله والدعاء  
 وقراءة القرآن والصدقات ويسأل الله العفو والعافية في الدنيا والآخرة ليهو الله تعالى عن البلاء والافات  
 فان من رزق الدعاء لم يحرم الاجابة فان كان البلاء مقدر اصابه لا محالة لكن ييسره الله تعالى ويرزقه الصبر ببركة  
 دعائه اللهم لا اذ اتعلم من النجوم قدر ما يعرف به القلة وأوقات الصلاة فيجوز ذلك إله (تنبيه) لم يذكر الشارح  
 علم الطب وقد ذكره في التليم فقال وأما الطب فتعلمه يجوز لانه سبب من الاسباب فيجوز تعلمه كسائر الاسباب  
 وقد تداوى النبي صلى الله عليه وسلم وحكى عن الشافعي رضي الله تعالى عنه أنه قال العلم علان علم الابدان وعلم  
 الابدان علم الفقه للاديان وعلم الطب للابدان (قوله والرمل) هو علم بضروب أشكال من الخطوط والنقط  
 بقواعد معلومة تخرج حروفها فتجمع ويستخرج جل دالة على عواقب الامور ورعلت أنه حرام قطعاً وأصله  
 لا دريس عليه السلام إله (قوله وعلوم الطبائمين) نسبة الى الطبيعة والقياس وعلوم الطبيعة قال الحلبي العلم  
 الطبيعي علم يبحث فيه عن احوال الجسم المحسوس من حيث هو معرض للتغير في الاحوال والنبات فيها  
 إله (قوله والصنم) هو علم يستفاد منه حصول ما يملكه تصانيفه يتقدر بها على افعال غريبة لاسباب خفية إله - لم يكن

وهو بقدر ما يحتاج له به وفرض كتابه  
 وهو ما زاد عليه لنفع غيره ومنه ويا  
 البخر في النقة وعلم التلبس وما هو علم  
 الفلسفة والشعبذة والتنجيم والرمل وعلوم  
 الطبائمين والصنم







التي لا يسأل عنه أقول هذه العلة لا تقيد المذهب لأن كل خير مواءم كان هذا أو غيره نطلب الزيادة منه في لسان  
 الشرع ولم تكن هذه الآية التعليمية مع ذلك يسأل عنه وقال أبو السعدي في نظر لما ورد في السنة لا تزول  
 عند ما يقيد يوم القيامة حتى يسأل من أربع من عمره فيها أفناء وعن شباب فيها إبلاء وعن ماله من أي شيء اكتسبه  
 وعن علمه ما صنع فيه جوى وفي الحديث والقرآن جعلة لك أو عليك أي من جهة العمل بما علم منه أو بعدمه  
 وبالجملة فهذه العبارة غير مسئلة لا يقال إن قوله لا العلم أي الاطلب العلم والاخذ في أسبابه فلا يسأل عنها فلا  
 يقال لماذا طلبته ولماذا أخذت في أسبابه لا نقول طلب كل خير كذلك ثم يقال ما المانع أن يسأل من طلبه هل  
 قصدت طلبه دفع الجهل من نفسك أو نفع الغير والربا أو لتصرف به وجوه الناس الملك أو لتأري به السفهاء  
 ويدل لذلك الحديث من طلب العلم ليجاري به السفهاء الخ (قوله وفيها) أي في الأشياء عن آخر المعنى (قوله من  
 مذهبنا) أي من صفته فالعنى إذا استلنا أي المذاهب صواب (قوله مخالفنا) أي في الفروع اه اشياء أي الفروع  
 الفقهية كالامام الشافعي والامام مالك والامام أحمد رضي الله عنهم وفي نسخة من الاشياء مخالفتنا بصيغة  
 الجمع (قوله قلنا) أي في الجواب لسائل وقوله مذهبنا الخ مقول القول وقوله وجوبنا راجع لقلنا أي يجب علينا  
 أن نقول ذلك ولذا قال في الاشياء يجب علينا أن نجيب بأن مذهبنا الخ (قوله صواب يحتمل الخطأ) انما يقول  
 ذلك لأنه قد قلده ولا يقلد شخصاً مع اعتقاده خطأ وانما لم تقطع بأنه صواب لانه لو قطعنا القول بذلك لما صح  
 قولهم ان المذهب يخطئ ويصيب (قوله ومذهب مخالفنا) أي في الفروع كما مر (قوله خطأ يحتمل الجواب) هذا  
 بناء على أن الحق واحد وهو المشهور وانما لم تجزم بخطأ المخالف في الفروع لما تقدم من أن المذهب يخطئ ويصيب  
 اه والمراد أن ما ذهب اليه امامنا صواب عنده مع احتمال الخطأ لكل مجتهد يصيب وقد يخطئ في نفس الامر  
 وأما بالنظر اليها فكل واحد من الاربعة مصيب في اجتهاده فكل مقلد يقول هذه العبارة لو سئل عن مذهبه  
 على لسان امامه الذي قلده وليس المراد أنه يكلف كل مقلد اعتقاد خطأ المذهب الاخر الذي لم يقلده لان تقلده  
 واحدا منهم انما يسوغ بقدر ضرورة التقليد وهي كون المقلد ليس من أهل النظر في الأدلة لاستنباط الاحكام  
 الفقهية فقلده في العمل فقط فان قلت انه مكلف به أيضا والازم أداء التكليف مع اعتقاده عدم صحتها  
 قلت لا يلزم ذلك الا لو اعتقد عدم صحة ما قلده نفسه ونحن لا نقول به بل هو على الصواب ظاهر بحيث يعمل  
 ما عليه بقوله تعالى فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وهو الاخذ بقول المذهب وأما نقطة خلاف مذهبه هنا  
 هو مكافهم كذا الخمسة شيخنا من القول السيد لاين المذاهب فزوج المكي الحنفى اه أبو السعود (قوله معتقدا) أي  
 أي في العقائد كقولنا بحدوث العالم وأن الافعال كلها لله (قوله ومعتقد خصوصنا) أي أهل الاعتزال القائلين  
 بأن العبد يخلق أفعال نفسه وكقول الحكماء ان العالم قديم بعناصره الاربعة وله أقال في الاشياء وإذا استلنا  
 من معتقدا ومعتقد خصوصنا في العقائد (قوله قلنا) أي في جواب السؤال عما ذكر وجوبنا (قوله الحق ما نحن  
 عليه) أي من العقائد (قوله ما عليه خصوصنا) من الشبهة المخالفة لقواعد الشرع وقانونه وليس المراد بالخصم  
 هنا ما يميم الاشاعة فانهم خالفونا في بعض المسائل كما نقول بأن الايمان يزيد وينقص وبعدم صفة التكوين فان  
 هذا الخلاف ليس بباطل وليس بشبهة بل لكل وجهة والله تعالى أعلم (قوله وفيها) أي في الاشياء نقلا عن بعض  
 المشايخ (قوله العلوم) أي جنس العلوم ثلاثة أي ثلاثة أنواع (قوله علم نضج) أي تفرزت قواعده وتفرعت  
 عليها الجزئيات ودقت اعتراضاته وفصلت آفاديله ووضعت معضلاته أفاده الخاي بابضاح (قوله وما احترق)  
 أي ما بلغ الغاية والتمية بل ما زالت فيه فروع وأبحاث وأشياء لم يقفوا على حقيقة من كلام العرب (قوله علم  
 التصو) الاضافة للبيان (قوله والاصول) أي علم العقائد وأما اصول الفقه فداخله فيه ويحتمل أن يكون المراد  
 ما هو أهم (قوله وعلم لا نضج) أي لم تفرز كل قواعده ولم يوقف لها على آخر وانما تكلم فيها بحسب ما ألهمهم وفوق  
 ذلك لا يعلمه الا الله تعالى ولم يتكلموا على كثير من جزئياته (قوله وهو علم البيان) المراد به ما يميم العلوم الثلاثة  
 المعنوية والبيان والبديع ولذلك قال الزمخشري ان منزلة علم البيان من العلوم مثل منزلة السماء من الارض اه  
 ولم يقفوا على ما في القرآن جميعه من بلاغته وفصاحته وتكمته وبديعاته بل على التزاليس قال الله تعالى قل ان  
 اجتمعت الناس والجن على أن يأتيوا بمثل هذا القرآن لا يأتيون بمثله ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا وانما ذلك لما نه  
 من البلاغة (قوله والتفسير) أي تفسير القرآن فقد ذكر السيوطي في الاتقان أن القرآن في اللوح المحفوظ كل

وفيها اذا قلنا عن مذهبنا ومذهب مخالفنا  
 قلنا وجوبنا مذهبنا صواب يحتمل الخطأ  
 ومذهب مخالفنا خطأ يحتمل الصواب وإذا  
 سئلنا عن معتقدا ومعتقد خصوصنا  
 وجوبنا الحق ما نحن عليه والباطل ما عليه  
 خصوصنا وفيها العلوم ثلاثة علم نضج وما  
 احترق وهو علم التصو والبيان والتفسير

حرف منه بمنزلة جبل قاف وكل آية نعمت من التفسير ما لا يعلم الا الله تعالى (قوله وعلم نوح) أي قررت قواعده  
وسنت غالب جريته حتى لم يبق منه الا القدر اليسير مما لا يحتاج له عامة الخلق (قوله واحترق) أي بلغ الغاية  
بحيث لا يحتاج الى مزيد بل لو أنى زيادة الا لا تقبل لان الجمع بين رحمة الله معه والنظر في الكتاب والسنة  
وخرجهوا الاحكام وايدوا قواعدها وهذا خبر مرادوا والا فلا احتراق مفسد الاشياء (قوله علم الحديث) وذلك  
لانه قد تم المراد منه وذلك لان الحديثين جراحهم الله خيرا ووضعهوا كتابا في أسماء الرجال ونسبهم والفرق بين احكامهم  
ويشوا في الحفظ منهم وفاسد الرواية من صحيحها ومنهم من حفظ المائة ألف والثلاثمائة وحصرهم من روى عن  
النبي صلى الله عليه وسلم من العصابة ويندوا الاحكام والمراد منها بحسب ما يراه كل مجتهد على قدر ما اهتم به  
الله تعالى فانكشفت حقيقته ونظيراته ما طبع بحيث لا يخطر بوجهه أمر في الحديث بوقت الا وقد وجدته مؤلفا  
على ان اراد زيادة (قوله والفقه) المراد ما بين كتب فروعها واصله وهذا ما هو معلوم فخرى حوادث الخلق على  
اختلاف واقعهما ونشيتاتهما امر قومة بعينها أو ما يدل عليها بل قد تكلم الفقهاء على امور قد لا تقع أصلا  
فصواعيقا خشية وقوعها أو تقع نادرا أو ما لم يكن منه صفا نادرا يسير وقد يكون منصوبا غير أن  
الناظر يقصر عن البحث عن محله أو عن فهم ما يفيد مما هو منصوص به فهم أو ينطوق (قوله وقد قالوا) أي  
بعض فقهاء مذهبنا والمراد بالفقهاء المذكور الفقه الذي روى من طريق أبي حنيفة والافطريق الامام مالك  
سروية عن نافع عن ابن عمر وطريق الشافعي عن مالك الخ وطريق الامام أحمد عن الشافعي الخ فالأكثر  
بمثل هذه العبارة أن تعمل على ذلك ولوحات على ظاهرها لا تقتضي أن الفقه لم يكتم فيه الا هؤلاء والواقع بخلافه  
(قوله الفقه) المراد به الفروع الشرعية فالمراد بالفقه ما هو في اصطلاح الفقهاء (قوله زعمه الخ) أي اقول من  
تسبب في كثرة زيادته والاقول الظاهري هو رسول الله صلى الله عليه وسلم والحق في حروب الازمة عز وجل  
ففيه تفريع الاحكام الشرعية بالزعم واشتق منه فرع بمعنى فرع الاحكام واستنبط استمارة تصريحية تبعية قال  
في شرح الطحاوي اعلم أن أبا يوسف ومحمد وازفر والحسن بن زياد تلاميذ أبي حنيفة وأبو حنيفة كان تلميذ  
محمد ومحمد تلميذ ابراهيم النخعي و ابراهيم كان تلميذ علقمة وعلقمة كان تلميذ محمد بن سعد ورضي  
الله تعالى عنهم أجمعين وعبد الله بن مسعود تلميذ رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله وسقاء علقمة) المراد  
بالسقاء تقويته بتأييده ببعض الأدلة والتفاريع (قوله وحده) أي جمعه أي جمع ما انتشت منه من فوائده  
ونوادره لكن لم يكشفه كل الكشف فذهب جمعه للفروع بالحصاد يجامع الفهم في كل (قوله النخعي) نسبة  
الى النخع وهي قبيلة وهو كوفي تلميذ حنظلة مات محتقيا من الجراح زرقاني على المواهب (قوله وداسه)  
أي كشف بعض المسائل ووضعهوا وهاها لا تتفارع (قوله وطعنه أبو حنيفة) أي أظهر خباياه وأوضح المقصود  
منه (قوله وجهه أبو يوسف) أي أن أبا يوسف عدل ما قرره أبو حنيفة فذهب جمعه للفروع بالتفريع (قوله)  
وخبره محمد) أي جمع الروايات عن الامام ونفع الفروع وبين ما يرجع عنه الامام وأظهر الفقه من السجين واكثر  
الحوادث في زمنه فصار يدونها (قوله وسائر الناس) أي باقي الناس يا كرون من خبره أي من الفقه الذي دونه  
وسقته (قوله فقال) أي من البسيط وترتيب هذا النظام بخلاف الترتيب قبله لانه جعل فيه علقمة حصادا  
وابراهيم دواسولا ويعرض بالمناقاة لانه لم يقل وقد نظم بل قال وقد نظم فهي طريقة أخرى وعلقمة بالتنبؤ  
لضرورة النظام (قوله والا كل الناس) أي ناس مذهب والاصرفهم ظاهروا ما بالنسبة للامام مالك فقد قل  
فقهاء المالكية أن المدونة التي هي أصل مذهبهم نقلها أسد بن القرات من أسئلة محمد وكان يذكر أجوبة المسائل  
على مقتضى قواعد المذهب ثم انه انتقل الى مذهب الامام مالك فأبقى أصل الاسئلة وغيرها الاجوبة على مقتضى  
ما يراه الامام مالك رضي الله تعالى عنه وأما الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فقد روى الخطيب عن الربيع  
قال سمعت الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة في الفقه وروى الخطيب عن سمرقند بن يحيى قال سمعت  
محمد بن ادريس الشافعي يقول الناس عيال على أبي حنيفة كان أبو حنيفة عن وقوله الفقه ومن اراد أن يقتصر  
في الشعره وعيال على زهير بن أبي سلمى ومن اراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن حبان  
ومحمد بن الحسن الشيباني ذكر ذلك السيوطي في تبيين الصيغ في مناقب أبي حنيفة رضي الله  
تعالى عنه وعيال من القول بمعنى التكفل فكأن أبا حنيفة تكفل لهم ببيان ما يحتاجون اليه من أمور دينهم

وعلم نوح واحترق وهو علم الحديث والفقه  
وقد قالوا الفقه زعمه عبد الله بن مسعود  
وروى الله عنه وسقاء علقمة وحده ابراهيم  
النخعي وداسه حادوطعنه أبو حنيفة وجهه  
ابو يوسف وخبره محمد وسائر الناس يا كرون  
من خبره وقد نظم بعضهم فقال  
الفقه زرع ابن مسعود وعلقمة  
حصاده ثم ابراهيم دواس  
نعمان طاحنه يعقوب عاجنه  
محمد خاير والا كل الناس

(قوله عليه) أي الامام محمد خالص لا قربته مذكور (قوله كالجامعين) الصغير والكبير وقد أنشئت في المذهب  
 تأليف بحيث بالجامع فوق ما ينف على أربعين وكل تأليف لمجد وصف بالصغير فهو من روايته عن أبي يوسف  
 عن الامام وما وصف بالكبير فهو روايته عن الامام بلا واسطة (قوله صار الشافعي فقيها) أي بما اطاع عليه  
 من الكتب لا أنه لم يفعل له هذه الصفة الا بسبب محمد لأن الامام الشافعي مجتهد مطلق قبل اجتماعه على محمد  
 وقول الحلبي ثم يصح أن يقال فيه اطلع الشافعي على مسائل لم يكن مطلع عليها قبل فان محمد ارجه الله  
 تعالى أبدع في كثرة استخراج المسائل والا فاشافعي رضي الله تعالى عنه فقيه مجتهد قبل وروده الى بغداد وكيف  
 يستغاد الاجتهاد المطلق من ليس كذلك هو المراد والمتعين في هذا المقام وما أجاب به هو عن قوله والله  
 ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن من أن المعنى ما زدت بصيرة في الفقه الا بذلك هو الجواب عن هذه  
 العبارة (قوله حيث قال) الحثية لتعليل (قوله من أراد الفقه) أي تعلمه فليزمن أصحاب أبي حنيفة انظر هل  
 يخص الموجودين في زمنه أو يعم (قوله والله ما صرت فقيها) أي ما زدت علما بفروع الفقه (قوله الا بكتب)  
 أي بسبب اطلاعي على كتب محمد بن الحسن (قوله هذا العلم) أي علم الفقه ثم يحتمل أن المراد بالعلم المسكة  
 أو الادراك أو القواعد والضوابط (قوله فوقنا) أي أعلى منا (قوله بدرجتين) أي بمرتبتين ومنازل الجنان  
 حساب والدرج يستعمل في العاقل والدر في السفلى والدرجتان لعلهما درجة السبق ودرجة المشيخة  
 عليه أو درجة قضاة حاجات المسلمين بالنسبة لأن أبا يوسف تولى القضاء وعدل وفي نسخة درجة وهو الذي  
 في الضياء قال وفي رواية يني وبينه كابين السماء والأرض (قوله فأبو حنيفة) أي فابن أبي حنيفة (قوله هيئات)  
 اسم فعل أي بعد مكانه عن أبي يوسف (قوله في أعلى عليين) اسم لا على الجنة أي هو في أعلى مكان في الجنة  
 وكونه في الأعلى بالنسبة إليهما لا مطلقا لأن الأنبياء والعصاة أرفع منه درجة قطعا وأما الله تعالى فهو الله هم  
 اجمعين مع الذين فيهم من النبيين والصديقين الخ (قوله كيف) استفهام انكاري بمعنى الثاني أي كيف لا يعطى  
 هذا المكان الاعلى (قوله وقد) الواو للحال (قوله بوضوء العشاء) أي الاخيرة كما في مقدمة الغزوي (قوله  
 أربعين سنة) قال مسهر بن كدام أتيت أبا حنيفة في مسجده فرأيت به على القعدة ثم يجلس للناس في العلم حتى  
 يصلى الظهر ثم يجلس الى العصر فاذا صلى العصر جلس الى المغرب فاذا صلى المغرب جلس الى العشاء فاذا صلى  
 العشاء دخل البيت فقلت في نفسي هذا الرجل في هذا الشغل متى يتفرغ لمطالعة لا تعاهدنه فلما هذا الناس  
 خرج الى المسجد فاتصّب بالصلاة الى أن طلع الفجر فلما أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى المسجد  
 وصلى القعدة يجلس للناس الى الظهر ثم الى العصر ثم الى المغرب ثم الى العشاء ثم دخل البيت فقلت في نفسي  
 ان الرجل قد ينشط الليلة لا تعاهدنه الا ليلة فتعاهدنه فلما هذا الناس خرج الى المسجد فاتصّب ففعل كفعله  
 في الليلة الاولى فلما أصبح دخل منزله ولبس ثيابه وخرج الى الصلاة ففعل كفعله في يومه حتى اذا صلى العشاء  
 فقلت ان الرجل قد ينشط الليلة والليالي لا تعاهدنه الا ليلة فتعاهدنه الليلة فتعاهدنه ففعل كفعله في ليلته فلما أصبح جلس  
 كذلك فقلت في نفسي لازمته الى أن يموت أو أموت قال لازمت في مسجده قال ابن معاذ بطني أن مسعرا  
 مات في مسجد أبي حنيفة في مسجوده رضي الله تعالى عنه رضي الابرار وسأل حفص بن غياث رجه الله أبا  
 حنيفة ط الذي قواه على الطاعة فقال اني دعوت الله تعالى باسمائه على حروف بآثاما الخ وقد ذكر الدعاء  
 في المقدمة الغزوية اه وقال السيوطي في تبيين الصيغ روى الخطيب عن حفص بن عبد الرحمن قال  
 سمعت مسهر بن كدام يقول دخلت ذات ليلة المسجد فرأيت رجلا يصلي فاستقبلت قراءته فقرأ سبعاً فقلت  
 ركع ثم قرأ التثنية فقلت ركع ثم انصرف فلم يزل يقرأ القرآن حتى ختمه كله في ركعة فنظرت فاذا هو  
 أبو حنيفة وروى عن خارجة بن خارجة بن مصعب قال ختم القرآن في ركعة أربعة من الأئمة وعلمهم  
 أنما حنيفة وروى الخطيب عن يحيى بن نصر قال كان أبو حنيفة يربا ختم القرآن في شهر رمضان ستين  
 ختمه وروى الخطيب عن حماد بن يوسف قال سمعت أسد بن عمرو يقول صلى أبو حنيفة فبما حفظ عليه صلاة  
 الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة وكان طاعة الليل يقرأ جميع القرآن في ركعة واحدة حفظ أنه ختم القرآن  
 قد الموضع الذي توفي فيه سبعين ألف مرة وروى الخطيب عن حماد بن أبي حنيفة قال لما مات أبي سألنا

وقد ظهر علمه بتمامه كالجامعين والبسط  
 والزيادات والنوادر حتى قيل انه مستنف في  
 العلوم الدينية تسعاً وتسعة وتسعين كتاباً  
 ومن تلامذته الشافعي وقوس اليه كتبه وعاله فسيبه  
 صار الشافعي فقيهاً ولقد أنصف الشافعي  
 حيث قال من أراد الفقه فليزمن أصحاب أبي  
 حنيفة فإن المعاني قد تيسرت لهم وانه  
 ما صرت فقيها الا بكتب محمد بن الحسن وقال  
 اسمعيل بن أبي رجا ما رأيت محمداً في المنام فقلت  
 له ما فعل الله بك قال غفر لي ثم قال لو أردت  
 أن أعذبك ما جعلت هذا العلم فيك فقلت فأبوي  
 فأبى أبو يوسف قال فوقنا بدرجتين فقلت كيف  
 حنيفة قال هيئات ذلك في أعلى عليين كيف  
 وقد صلى الفجر بوضوء العشاء أربعين سنة



مسافر) وقع التعبير في مقدمة الغزنوي وفي تبيين الحقيقة بمسرح كدام (قوله من جهة) أي الامام أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه (قوله أن لا يضاف) أي من غوائل الدنيا والآخرة وتعام كلامه وأن لا يكون شرط في الاحتياط لنفسه كما ذكره في المقدمة (قوله وقال) أي مسافر نسب في المقدمة هذين البيتين لا يوافق حيث قال أنه لا ينادي الاديب أبو يوسف بمقرب بن أحمد رحمه الله تعالى وظاهر عبارة الشارح أنه ما أنشأ لمسافر إلا أن يجعل قوله قال أي تقسلا عن الغير (قوله فيه) أي في الامام أي في مدحه (قوله حسي) اسم بمعنى كافي مبتدأ ومضاف اليه وما أعده خبره وقوله دين النبي الخ يدل من قوله ما أعده وهو على تقدير مضاف أي تدب دين ويدل عليه ثم اعتقادي (قوله من الخبرات) أي من أفعال الخير والقرابات (قوله ما أعده) أي ما هيأته وحصلته (قوله يوم القيامة) متعلق بحسي وكذلك في رضى الرحمن أي في الاسباب التي توجب الرضوان يعني أن الامور المقتضية لرضي كثيرة يكفي من هذا النسيان وهما دين النبي ومذهب النعمان ويحتمل أن يوم متعلق بقوله بعد ذلك في رضى الرحمن (قوله وعنه) أي وروى عنه في مدح الامام الاعظم (قوله ان آدم أقصر) حتى كناه الله تعالى بأبي محمد وأعلمه الله تعالى بفضل محمد عليه الصلاة والسلام (قوله وأنا أقصر برجل من أمتي) المقصود من هذا مدح أمته لأن كل نبي يفرح بالصالحين من أمته وأهل الزهد والورع منهم وليس المقصود أنه زاد به درجته بل النبي في أعلى مراتب الكمال (قوله اسمه نعمان) قال في تبيين الحقيقة في ذكر أصل الامام الاعظم قال الخطيب في تاريخه أنبأنا القاضي أبو عبد الله الحسين بن عبد الله الصيرفي أنبأنا محمد بن إبراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حماد بن أبي حنيفة يقول أنبأنا اسمعيل بن حماد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المروزي أن أبا عبد الله عليه السلام قال في رضى الرحمن أن الله تعالى يحب من أتى رضى الله عنه وهو صغير دعه بالبركة فيه وفي ذريته ونحن نرجو من الله أن يكون قد استجاب ذلك لى بن أبي طالب فبينا هاهنا وقوله وذهب يجدي الخ فيه أن عليا مات قبل الثلاثين من الهجرة وولد الامام سنة ثمانين من الهجرة وبأنى للشارح أن ثانيا أدرك الامام عليا فدعاه وذريته بالبركة ولم يذكر أنه أخذ الامام معه (قوله هو سراج أمتي) أي المتورع على أمتي شبهه بالسراج بجامع الهداء في كل والمشببه أمر كل فلاجع بين طرفي التشبيه (قوله يفقرون بي) أي على الملائكة ويحتمل على أهمهم (قوله وأنا أقصر الخ) ان قلت ان العصابة رضى الله عنهم أجبهين أفضل من أبي حنيفة قطعاهم الحق بالاعتقاد أجيب بأن الافتقار من حيث انه قد وجد في زمن انقطع فيه العصابة وضعفت السنة بعض ضعف فكان في وجوده في زمانه راحة للخلق ونفع عظيم فن حيث هذه الجهة استحق هذه الخصوصية وهذا كما قالوا في سعيد بن جبير لما قتله الجراح انه قتل به سبع عشرة مرة وقتل به بغيره كل انسان مرة واحدة مع انه قد قتل عبد الله بن الزبير وغيره من العصابة وهم افضل منه قطعاهما جيب عن ذلك بما ذكرناه (قوله من احبه) أي حبا يذبحه لانه يحبه لكونه مثله لا لاوامر متبجبات التواهي وليس المراد حبا بالاتباع لما رآه ولا سب هو أو المراد حب اتباع في المأمورات والمنهيات (قوله ومن أنفضه) يقال بنفض وأبفض والاول أفصح (قوله الضياء المعنوي) هو شرح مقدمة الغزنوي (قوله موضوع) أي كذب على النبي عليه الصلاة والسلام (قوله تعصب) أي حية وانكار الحق ولم يذكر صاحب الضياء هذا في فعل المناقب وانما ذكره خدشا آخر لفظه من رواية أبي هريرة في أمتي رجل اسمه النعمان وكنيته أبو حنيفة هو سراج أمتي وكثرها ثلاثا قال في الضياء قال ابن الجوزي في الموضوعات قال الخطيب هذا الحديث موضوع (قوله لانه) أي هذا الحديث (قوله بطرق مختلفة) أي بأشياء متعددة أي فلا أقل من أن يكون ضيفا لا موضوعا على أن الضعيف اذا كثرت طرقه ارتقى الى مرتبة الحسن فلم يجازي أن هذا الحديث حسن لسكثرة طرقه (قوله في مناقبه) أي الجرجاني التي ألفها فيه (قوله التفرغ) امام عظيم رضى الله عنه كان يقول اني لا عهد لي بشاق الذي أخذ الله علي في عالم الذر واني لا راي أولادي من هذا الوقت الى أن أخرجهم الله الى عالم الشهود والظهور (قوله لو كان) أي وجد فكان تامة (قوله أمة موسى) خصوا الكونهم أكثر الامم ما عدا الله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم ثم يليه عيسى عليه الصلاة والسلام (قوله مثل أبي حنيفة) أي شخص مثله في الديانة وبذل التضحية (قوله لما تمودوا) أي لما صاروا يهودا سعى اليهود بهم رد الكونهم يهودون عند قراعتهم أي تعالىون وقيل لانهم من اولاد

قوله بمسرح بن كدام هرباني القلموس  
والصاح اه صححه

قوله يقول أنبأنا اسمعيل الخ مصدرا له  
الخ بضمير المتكلم كما هو في بعض النسخ وفي  
عبارة ابن خلدان أيضا وأما تحريره الى أنبأنا  
كما هنا في وقع في الر كذا وكذا فمقتضى العبارة  
كما لا يخفى فتنبه اه صححه

وقال مسافر بن كدام من جهله بينه وبين  
الله رجوت أن لا يضاف وقال فيه  
حسي من الخبرات ما أعده  
يوم القيامة في رضى الرحمن  
دين النبي محمد خير الورى

ثم اعتقادي مذهب النعمان  
وعنه عليه الصلاة والسلام ان آدم أقصر  
وأنا أقصر برجل من أمتي اسمه نعمان وكنيته  
أبو حنيفة هو سراج أمتي وعنه عليه الصلاة  
والسلام ان سائر الانبياء يفقرون بي وأنا  
أقصر بأبي حنيفة من أحبه فقد أحبني ومن  
أنفضه فقد أبفضني كذا في المقدمة شرح  
مقدمة أبي الليث قال في الضياء المعنوي  
وقول ابن الجوزي انه موضوع تعصب  
لانه روى بطرق مختلفة وروى الجرجاني  
في مناقبه بسنده لمسلم بن عبد الله التفرغ  
أنه لو كان في أمة موسى وعيسى مثل

يهود ابن اسرائيل وهو يعقوب عليه الصلاة والسلام وهذه العلة لا تظهر الا في اولاد يهودا خاصة مع أن  
التسمية عامة وفي حاشية شيخنا محمد عبادة العدوي على المولد اليهود مشتق من اليهود وهو التوبة والميل أو  
الرجوع من شيء الى ضده يقال هاد اذا تاب أو مال أو رجع من شيء الى شيء وعكسه معوا بذلك لانهم تابوا عن  
عبادة الجبل أو الموال من الحق الى الباطل ورجعوا من الخير الى الشر وخطوا في اعتقادهم أو هو معرب يهودا  
بالذال المعجمة ابن يعقوب اهل قاني (قوله ولا تنصروا) أي ولا صاروا نصارى معوا نصارى لانهم سكنوا بلدا يقال  
لهاناصرة وقيل له عوام نصرته عيسى عليه الصلاة والسلام وفي العبارة لقب ونشر مرتب فقوله لما تم ودوا يرجع  
لأنه موسى وقوله لما تنصروا يرجع لآلته عيسى وهذه قضية شرطية والشرطية لا تقتضي الوقوع كقوله عليه  
السلام لو عاش ابراهيم لكان نبيا أو أن المراد لو كان فيهم في زمن الفترة وخلقهم عن الرسل مثل أبي حنيفة  
ورعا زهد الا كاحبارهم الذين اختاروا الرشاد وأخفوا الاحكام وغيره وانت النبي صلى الله عليه وسلم خوفا  
على ذهاب رياءهم لما تم ودوا أي لما داموا على دين اليهود الملة الباطلة التي فيها وبذلوا بل كان يرشدهم الى  
دين موسى وعيسى ومن دبرهما الايمان بمحمد صلى الله عليه وسلم عند ظهوره والله أعلم (قوله ومناقبه) أي  
مناقب الامام قال السيوطي في تبصير العصفية قد ذكر الائمة أن النبي صلى الله عليه وسلم بشر بالامام مالك  
في حديث يوشك أن يضرب الناس أكباد الابل يطلبون العلم فلا يجدون أحدا أعلم من عالم المدينة وبشر  
بالامام الشافعي في حديث لا تسبوا أقر يشاقق عالمها عيلا طبا في الارض علما أقول وقد بشر صلى الله عليه  
وسلم بالامام أبي حنيفة في الحديث الذي أخرجه أبو نعيم في الحلية عن أبي هريرة رضي الله عنه قال قال رسول  
الله صلى الله عليه وسلم لو كان العلم بالثريا تناوله رجال من أبناء فارس وأخرج الشرازي في الاغصان عن قيس بن  
سعد بن عباد رضي الله تعالى عنه قال قال صلى الله عليه وسلم لو كان العلم معلقا بالثريا تناوله قوم من أبناء فارس  
حديث أبي هريرة في صحيح البخاري ومسلم بافظ لو كان الايمان عند الثريا تناوله رجال من فارس وفي لفظ مسلم  
لو كان الايمان عند الثريا تناوله رجل من أبناء فارس حتى تناوله وفي مجمع الطبراني الكبير بلفظ لو كان  
الايمان معلقا بالثريا تناوله العرب لنا له رجال من فارس وفي الطبراني أيضا عن ابن مسعود رضي الله  
عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم لو كان الدين معلقا بالثريا تناوله ناس من أبناء فارس فهذا الاصل  
صحيح يعتمد عليه في البشارة والفضيلة ويستغنى عن الخبر الموضوع اهـ والمناقب جمع منقبة وهي النصال  
الجيدة ومن جعلتها مارواه الخطيب عن أبي يحيى الحنفي قال سمعت أبا حنيفة يقول رأيت رؤيا فافترعتني  
رأيت أني أنيش قبر النبي صلى الله عليه وسلم فأثيت البصرة فأمرت رجلا يسأل محمد بن سيرين فساءله فقال  
هذا رجل ينشر أخبار رسول الله صلى الله عليه وسلم وروى الخطيب عن أبي وهب بن مزاحم قال سمعت عبد  
الله بن المبارك يقول لو أن الله أغاثني بأبي حنيفة وسفيان لكنت كسائر الناس وروى الخطيب عن جبر بن  
عبد الجبار قال قيل للقاسم بن معين بن عبد الرحمن بن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه أترضى أن  
تكون من غلمان أبي حنيفة قال لا اجلس الناس الى أحد أنفع من مجالس أبي حنيفة وروى روح بن عبادة  
قال كنت عند ابن جريح سنة خمسين ومائة وأتاه موت أبي حنيفة فاسترجع ورجع وقال أي علم ذهب وروى  
الخطيب عن ابن الوزير المروزي قال قال عبد الله بن المبارك اذا اجتمع سفيان وأبو حنيفة فمن يقوم لمسه على  
قنبر أو كان يقول اذا اجتمع هذان على شيء فذلك يعني الثوري وأبا حنيفة وكان يقول ان كان أحد غيبني له أن  
يقول برأيه فأبو حنيفة يقول برأيه وقال عبد الله بن داود اذا أردت أن تقرأ أو قال الحديث فسفيان واذا أردت  
تلك الدقائق فأبو حنيفة وروى الخطيب عن محمد بن سعيد الكاتب قال سمعت عبد الله بن داود قال يجب على  
أهل الاسلام أن يدعوا الى حنيفة في صلاتهم قال وذكر حفظه عليهم السلام والفقه وروى الخطيب عن أحمد بن  
محمد البلخي قال سمعت شاذان بن حكيم يقول ما رأيت أعلم من أبي حنيفة وروى عن اسمعيل بن محمد الفارسي  
قال سمعت مكي بن ابراهيم ذكر أبا حنيفة فقال كان أعلم أهل زمانه وروى الخطيب عن يحيى بن معين قال سمعت  
يحيى بن سعيد القطان يقول لا تكذب الله ما معناه أحسن من رأي أبي حنيفة وقد أخف فاما أكثر أقواله وروى  
الخطيب عن سليمان بن الربيع قال سمعت مكي بن ابراهيم يقول جالست الكوفيين فسمعتهم يقولون سمعنا  
أبي حنيفة وروى الخطيب عن علي بن حفص البزار قال كان حفص بن عبد الرحمن شريكا أبي حنيفة فبعث

ولا تنصروا ومناقبه



اليه في رقة بنساع وأعله أن في ثوب كذا وكذا مباحا فاذ بعته فين فيه فباع خصص المتابع ونسى أن يبين  
ولم يمسلم من ابتاعه فلما لم أبو حنيفة بذلك تصدق بمن المتابع كاه اه مانقة الجلال رضى اقه عنه (قوله من  
أن تحصر) أى من - صرنا وجهها في كتب فن وجهها في كتاب لم يستوفها (قوله سبط ابن الجوزي) السبط  
والحنيفة يطلقان على ولد الولد أيا كان ذكرًا كان أو أنثى وتخصيص السبط بابن البنت والحنيفة بابن الابن  
اصطلاحية وبعضهم نقلها عن أهل اللغة (قوله الانتصار) أى انتصار الشيخ للإمام وعبر فيه بالمطوعة  
للاشارة إلى أن ذلك اثر نصرته الله تعالى له (قوله لا امام) هو المقدم على غيره ولا شك أنه قد سبق الكل وفتح لهم  
باب الاجتهاد (قوله غيره) أى غير سبط ابن الجوزي (قوله من ذلك) أى من المجلدين والتأليف في مناقبه كثير  
البعض مختصر والبعض بسوط (قوله والحاصل) أى حاصل أمر أبى حنيفة وشأنه في فضله (قوله من أعظم  
مهمزات) لانه قد أخبر به قبل وجوده بالأحاديث الواردة التي ذكرناها آنفا فاجتاحت عليه قطعاً بجلال  
المجد يبين الآخرين فان حديث لا تسبوا أقر بشافان عالمه أيملاً طابق الأرض علما له بعضهم على ابن عباس  
وكذلك حمل حديث عالم المدينة على أحد العلماء الذين كانوا بالمدينة بخلاف هذا الحديث فانه ليس له حمل  
الأبى حنيفة وأصحابه (قوله بعد القرآن) متعلق بأعظم وليس المراد بالمهمزات حقيقة فان المجيزة ما اقترنت  
بالصدق بل المراد بالمهمزات الكرامات التي أكرم الله بها أئمة لما تقدم من أنه حفظ على الأئمة السنن والفقه  
ونقصهم وعلمهم وفيه أنه لا يشترط التصديق لكل معجزة (قوله وحسبك) كافك واسم فعل بمعنى يكفي والكاف  
فيه اسم أو حرف خطاب (قوله اشتهار مذهب) عبر بالاعتقال اشارة إلى أن ذلك شهرة عظيمة لا تعادل وهذه  
الشهرة باعتبار بعض الأماكن والمراد بالاشتهار بين العلماء ادعية سبق الاجتهاد ويدل لذلك قوله بعد ما قال  
قولا الخ (قوله قولا) أى سواء ثبت عليه أو رجع عنه (قوله الأخذ به) أى قال به أو اعتقده (قوله امام من الأئمة  
الاعلام) يحتمل أن المراد أئمة أهل مذهب فالأخذ بمعنى الاعتقاد والعمل به حقيقة فان صاحبهم وان خلفاهم في  
نحو الثلث من المذهب لكن المخالفة بروايتهم عنه ويحتمل أن المراد أئمة المذاهب فالمراد بالأخذ الموافقة في  
الاجتهاد لان الاجتهاد لا يقلد مجتهدا (قوله وقد جعل الله الحكم لأصحابه) أى التصرف بالشريعة والسياسة من  
زمانه الخ والمراد أن ذلك فيهم وان كان في بعض البلاد دون بعض وليس المراد أن ذلك لا يكون إلا منهم فليس  
في العبارة حصر وقول الحلبي ان أراد بالحكم السلطنة في زمنه وبعده بكثير كان الحكم للعباسيين ومذهبهم  
مذهب جدتهم فيقال في ذلك يمكن أن به ضامن أمراهم كان يقول يقول النعمان والذي كان يقول يقول ابن  
عباس الخليفة الأعلى على أنه يمكن أن يقال ان مخالفة الامام لابن عباس في زمن المسائل كسلة الاستثناء  
والافتقار واقفه في كثير كعدم توريث الاخوة الا شقاع مع الاخوة لآتم في المسئلة المستركة وكسوط الاخت  
في الاكدرية وغير ذلك وصحة الاستثناء في العين بالله تعالى والطلاق وغير ذلك فيكون الخليفة على مذهب  
في أغلب الأحكام وقوله بعد ذلك وان أراد القضاء فهذا غير مختص قد عادت مما ذكرناه ان الشارح لم يدع  
الاختصاص فهذا اسقاط أيضا والله أعلم (قوله من زمنه) أى الامام (قوله الايام) أى أيام المؤلف وإلى أيامنا  
أيضا فاكثير حوادث الانام في هذه الاحيان على مذهب الامام أبى حنيفة النعمان رضى الله تعالى عنه (قوله  
الى أن يحكم مذهب) أى ويسبق ذلك الى أن يحكم قال الحلبي المراد أنه يجتهد ويوافق اجتهاده مذهب على أن  
الشافعية يقولون بموافقة اجتهاده للشافعي رضى الله عنه اه أقول والذي ينبغي لطائفة الحنفية أن لا يتكلموا  
بهذه الاقفاط الموهمة فانهم موجهة لتكلم فيهم بل أن بعض الحق يسبون الامام وينفون عنه الاجتهاد  
فالاولى تجنبه ولتذكر مانقة صاحب الذخائر المهمات عن صاحب الاشاعة وما نقله عن علي القاري فانه  
عظيم جدا ومنع للأكاذيب التي كذبها بعض المحدثين سابقا ولا حقا قال في الذخائر خاتمة قال صاحب الاشاعة  
وقع لبعض جهلة الحنفية أنه ادعى أن كلام عيسى والمهدي يقلدان مذهب الامام أبى حنيفة رضى الله عنه  
وذكره بعض مشايخ الطريق ببلاد الهند في تصنفه شاع في تلك الديار ثم وقف للشيخ علي القاري الهروي  
الحق في زيل كذا الحنفية رضى الله تعالى على تأليف معاه المشرب الوردى في مذهب المهدي نقله عنه هذا  
القول ورد عليه ردًا شنيعا وجهله ولتقل كلامه هذا مختصرا فانه أهون للقبول بعوام الحنفية فانهم يسمون بجاهلهم  
على نقول أهل مذهبهم وان لم تتعلق بالفقه فالرحمة الله تعالى وقد عارضني في هذه القصة يعني مسئلة التقليد

قوله اصطلاحية الخ له راغب في التخصيص  
معنى التفرقة اه معجزة

من أن تحصر وصنف فيها سبط ابن الجوزي  
بجلدين كبيرين وسماه الانتصار لأئمة  
الامصار وصنف غيره أحكامهم من ذلك  
والحاصل أن أبى حنيفة النعمان من أعظم  
معجزات المصطفى بعد القرآن وحسبك من  
مناقبه اشتهار مذهب ما قال قول الأخذ به  
امام من الأئمة الاعلام وقد جعل الله الحكم  
لأصحابه وأتباعه من زمنه الى هذه الايام الى  
أن يحكم مذهب عيسى عليه الصلاة والسلام

[illegible]

ثم يسأل عيسى جبريل عليه السلام بم قال أبو القاسم هذه المرتبة قال برضا والدته نقل من كتاب أبيه الجلساء  
قال الشيخ علي القاري ولا يخفى أن هذا مع ركاكته ولحنه كلام به من المحدثين الساعين في فساد الدين إذا انخسر  
الدين قال الله تعالى في حقه عيسى من عباده أتينا روحه من عندنا وعلمنا من لدنا علما وقد تعلم منه موسى  
عليه السلام كيف يكون من بجله ثلاثمائة سنة ثم عيسى وهو من أولي العزم يأخذ أحكام الإسلام من  
تليد تليد أبي حنيفة وما أسرع فهم التليد حيث أخذ من الخضر في ثلاث سنين ما تعلمه الخضر في ثلاثين سنة  
وأعجب منه أن أبا القاسم القشيري ليس معدودا في طبقات الحنفية ثم العجب من الخضر عليه السلام أنه أدرك  
النبي صلى الله عليه وسلم ولم يعلم منه ولا من علماء العصاة الكرام كعلي رضي الله تعالى عنه باب مدينة العلم  
وأقضى العصاة وزيد رضي الله عنه أفرضهم وأبي بن كعب رضي الله عنه أقرتهم ومعاذ بن جبل رضي الله  
عنه أعلمهم بالحلال والحرام ولا من علماء التابعين كالفقهاء السبعة وسعيد بن المسيب بالمدينة وعطاء بمكة  
والحسن بالبصرة ومعكول بالشام وقد رضى بجهله بالشريعة حتى تعد لمساثلها في أو آخر عمر أبي حنيفة  
قال فهذا مما لا يخفى بطلانه على القول الحنفية حتى أن علماء المذهب أخذوا هذه المقالة على وجه الضربة  
وجه لو ما دلل على قلة عقل الطائفة الحنفية حيث لم يعلموا أن أحدا منهم لم يرض بهذه القضية بالكلية  
ثم لو تم رضى لما في منقوله من انطوائيه ميانية الدالة على نقصان معقوله لصار ككلام مستقلا لا في أمره  
عنه صغارا لقوله تعالى خذ العفو وأمر بالعرف وأعرض عن الجاهلين فطل قول القائل بل وكفر فوما أظهر  
لا سيما فيما أبرز بالنسبة للنبي صلى الله عليه وسلم عليه السلام الجهر على نبوته سابقا ولا حقا فن قال بطلب  
نبوته كفر حقا كما صرح به الإمام السبكي "فإن النبي لا يذهب عنه وصف النبوة ولا بعد مؤنه وأما حديث  
لا وحى بعدى فباطل لا أصل له ثم ورد لابي بعدى ومعناه عند العلماء أنه لا يحدث نبي بشرع ينسخ شرعه  
وقد صرح الإمام السبكي في تهذيبه أن عيسى عليه السلام يحكم بشريعة نبيينا بالقرآن والسنة وحديثه  
يترج أن أخذ السنة من النبي صلى الله عليه وسلم بطريق المشافهة من غير واسطة أو بطريق الوحي والألهام  
وقد روى عن أبي هريرة رضي الله عنه أنه لما أكره الحديث وأمر عليه الناس قال لئن نزل عيسى ابن مريم  
عليه السلام قبل أن أموت لأحدثته عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصدقني فقله فصدقني دليل  
على أن عيسى عليه السلام عالم بجميع سنة النبي صلى الله عليه وسلم من غير احتياج إلى أن يأخذها من  
أحد من الأمة حتى أن أبا هريرة رضي الله عنه الذي سمع من النبي صلى الله عليه وسلم احتاج إلى أن يلجأ  
إليه ليصدق فيه ما رواه ويزكيه فإن قلت هل ثبت أن عيسى عليه السلام بعد نزوله يأتيه الوحي فالجواب  
نعم ثبت في حديث الثواس بن معان رضي الله عنه عنده مسلم وغيره فإن فيه فيقتل عيسى الدجال عند  
باب الدنشوق فيقتلهم كذلك إذا وحى الله تعالى إلى عيسى ابن مريم أني قد أخرجت لك عبادا لا بد لك بقتالهم  
فخرج عبادي إلى الطود الحديث ثم الظاهر أن الجاني إليه بالوحى هو جبريل عليه السلام بل هو الذي تقطع  
به ولا ترد فيه لأن ذلك وظيفته وهو السفير بين الله وبين أنبيائه لا يعرف ذلك لغيره من الملائكة وقد أخرج  
أبو حاتم في تفسيره أنه وكل جبريل عليه السلام بالكتب والوحى إلى الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وأما  
ما اشتره على السنة العاقبة أن جبريل عليه السلام لا ينزل إلى الأرض بعد موت النبي صلى الله عليه وسلم  
فلا أصل له وقد ورد في غير ما حديث نزوله إلى الأرض كحضور موت من عورت على طهارة ونزوله ليلة القدر  
ومنعه الدجال من دخول مكة والمدينة إلى غير ذلك ثم وقفت على سؤال رفع إلى شيخ الإسلام ابن تيمية  
المستقل في هل ينزل عيسى عليه السلام في آخر الزمان حافظا للقرآن والسنة أي لسنة نبيينا الكريم أو يتلقى  
الكتاب والسنة من علماء ذلك الزمان فأجاب لم يتقبل في ذلك شي صريح والذي يليق بمقام عيسى عليه  
السلام أنه يتلقى ذلك عن رسول الله صلى الله عليه وسلم فيصكم في أمته كما تلقاه منه لأنه في الحقيقة خليفة عنه  
إما ما أردنا نقله من كتاب الأشاعة عن الشيخ علي القاري الحنفى عامله الله بالطف الخفى وهو في غاية القياس ثم  
ردنا أقول القائل أن المهدي يقدأ بأحذية بالدلالة الشافية لك أنه قد رآه مجتهد مطلق وهو يخالف  
ما عن الشيخ عبي الدين في الفتاوى أن المهدي لا يعلم القياس ليحكم به وإنما يعلم لحيثه فيحكم المهدي  
الاجليق إليه الملك من عند الله تعالى الذي بعثه الله تعالى ليستدده وذلك هو الشرع الحنيفي المهدى الذي

لو كان محمد صلى الله عليه وسلم حيا ورفعت اليه تلك النازلة لم يهلككم فيها الا بحكم المهدي فيعلم ان ذلك هو الشرع المهدي فيصرم عليه القياس مع وجود النص من اللاتي عنده الله تعالى اياها ولذا قال صلى الله عليه وسلم في صفته يفتواثرى لا يخطئ فعرفنا انه متبع لاشرع اه كلام الفتوحات فعلى هذا المهدي ليس بمجتهد اذا اجتهد بحكم القياس وهو يصرم عليه الحكم بالقياس ولا ان المجتهد يخطئ وهو لا يخطئ قط فانه معصوم في أحكامه بشهادة النبي صلى الله عليه وسلم وهو مبق على عدم جواز الاجتهاد في حق الانبياء عليهم الصلاة والسلام وهو التصديق وبالله التوفيق ثم نقول ان كلام القائل المذكور باطل وزور واقتران من وجوه كثيرة منها ما اشار اليه الشيخ على القاري ومنها ان ابا القاسم القشيري من الفقهاء الشافعية ومشايخه في الفقه والكلام والتصوف معلومة كانطق به رسالته المتداولة في ايدي المسلمين شرقا وغربا ومنها انه لا يصف له من التاكيف غير كتاب الرسالة لا كتب معدودة ألف ورقة فضلا عن ألف كتاب ومنها ان في زمن المهدي النازل عيسى عليه السلام في زمانه الفقهاء في سائر المذاهب باقية وانهم اكبر اعداء المهدي لذهاب جاههم وعلمهم والقرآن باق اذ ذلك لم يرفع الا بعد ومنها انه كيف يجوز ان يصير عيسى عليه السلام ويعطى أحكام المسلمين الى ان يذهب الى نهر جحيمون ويخرج الكتب وكمن حدود وخصومات ووقائع في تلك المدة ومنها ان جبريل عليه السلام اذ انزل عليه وأمره بان يذهب الى جحيمون فنزوله عليه بالوحي ما المانع منه فيعلمه شرع النبي صلى الله عليه وسلم ولا يهوجه الى كتب ابي القاسم ومنها ان الخضر عليه السلام المعلم لابي القاسم حتى عند نزول عيسى عليه السلام فانه هو الذي يقتله الدجال ثم يحياه فلم لا يعلم عيسى عليه السلام كما علم ابا القاسم حتى لا يكون بين عيسى عليه السلام وبين ابي حنيفة الا واسطة واحدة ومنها ان المسلمين في الصلاة حين نزول عيسى عليه السلام وان المؤذن يؤذن وأنه يقول للمهدي تقدم قائم الك أقيمت فان لم يكن القرآن باقيا والمذاهب باقية كيف يصلون وكيف تصح صلاتهم وقد قال رسول الله صلى الله عليه وسلم انهم ملحقون بالقرن الثلاثة التي هي خير القرون ومنها ان الخضر عليه السلام الذي يحاطب به ويتابعه ويحببه ربه وينادي به لم لا يسأل ربه أن يعلمه الاسلام من غير واسطة أحد حتى يعلم من قبر ابي حنيفة ومنها ان الخضر عليه السلام انما ان يكون مأمورا بتعلم شرع النبي صلى الله عليه وسلم أولا فان كان مأمورا فتركه التعلم الى زمن ابي حنيفة بل الى بعد موته وهو انما مات سنة مائة وخمسين لا يصح وان لم يكن مأمورا بذلك وانما هو زيادة تحصيل الكمال فلم لا يأخذ من النبي صلى الله عليه وسلم غضا طريا وان لم يعلم انه كمال الابد موت ابي حنيفة رحمه الله تعالى فقد جاوز الجهل بالكمال على الانبياء عليهم الصلاة والسلام ومنها ان عيسى عليه السلام معصوم مطلقا والمهدي معصوم في الاحكام وأبو حنيفة مجتهد والمجتهد قد يخطئ ويصيب ولذا خالفه صاحباه في أكثر من ثلث قوله فكيف يقاد من لا يخطئ قط من يخطئ ويصيب ومنها أن جميع فقه ابي حنيفة يمكن أن يجمع أصوله وفروعه في كتاب واحد وفي كتابين فما الذي في ألف كتاب وان كان معرفة الله تعالى أو الحقائق أو السلوك أو غير ذلك يلزم أن يكون عيسى عليه السلام ما كان عرف الله قبل ذلك واعتقاد ذلك كفروا ان كان غير ذلك فليبين ما فيها ومنها أن مذهب ابي حنيفة أن تقبل الجزية من الكفار وتخرج الزكاة ويبيح الصليب والتخزير في يدهم وأن لا يجمع بين الصلاتين وعيسى عليه السلام لا يقبل الجزية ولا يخرج الزكاة ويكسر الصليب ويقتل التخزير ويجمع الصلاة الى غير ذلك فان كانت هذه الاحكام في كتب ابي القاسم القشيري فقد خالف ابا حنيفة فيلزم ان يكون مجتهدا مطلقا وحينئذ فيكون الفضل له لا لابي حنيفة وان لم يكن في كتبه يلزم أن يكون عيسى عليه السلام لم يعمل بما في مذهب ابي حنيفة ومنها ما سجد كثيرا لا تنحصر ولا تسعها الاوراق تظهر من تتبع الاحاديث المارة في هذا الكتاب ثم ان مثل هؤلاء الجهمية لفرط تعصبهم وعنادهم ايسر مطمح نظرهم الاتفضل ابي حنيفة ولو بما لا أصل له ولو بما يؤدى الى الكفر وليس جندهم علم بفضائله الجسيلة التي ألقت فيها الكتب فيرضون بالالكاذب والافتراءات التي لا يرضاها الله ولا رسوله ولا أبو حنيفة نفسه ولو سمعها أبو حنيفة لافق بكفر قائلها وفي فضائل ابي حنيفة المقررة المحترمة كفاية لهيبه ولا يحتاج لاثبات فضله الى الاقوال السكاذبة المقررة المؤدية الى تنقيص الانبياء عليهم الصلاة والسلام فان الله وانا اليه راجعون فعليك باتباع السنة الغراء فانما حوز وحسن من الاهواء والآراء وجنة من سهام الشيطان المرید لعنه الله تعالى ودع الاعتزاز بمثل هذه النزغات الباطلة ودع التعصب فانه باب عظيم من أبواب

الشیطان الرجیم اللهم انما هو ذك من شر الشیطان ونفسه ونفسه ونسألك التوفیق لما تحب وترضى والحمد لله  
رب العالمین وهو كلام فی غاية الحسن وانه تعالى اعلم (قوله وهذا يدل) أى ما تقدم من الاحادیث ومن كثرة  
المناقب ومن كون الحكم لاحداه وأما جملة (قوله من بین سائر) أى باقى (قوله العلماء العظام) الوصف للتقید  
والمراد بهم الأئمة الثلاثة ونحوهم (قوله كيف لا) أى كيف لا یختص بأمر عظیم من بینهم والاستغناء للثقی  
أى لا یصح القول بعدم الاختصاص (قوله وهو كالصديق) وهو أبو بكر واسمه عبدالله وهو أقول من أسلم  
من الرجال وأفضل من على وجه الارض بعد الانبیاء علیهم السلام ومناقبه شهيرة وجبه ایمان وبفضه  
وانكار جهته مكفرو قد اجتمع فیہ كونه صحابیا ابن صحابی أباه صحابی جد صحابی فكونه صحابیا ظاهرا وأبو  
لحافة أبوه وأسلم وصار له محبة وعبد الرحمن ابنه وعماشة واسمائه بنتاه من العصاة وعبد الله بن الزبیر بن أسماء  
بنته صحابی وهذه المنقبة لم تحصل لغيره (قوله) أى للإمام (قوله أجره) أى أجر عمل نفسه وهو تدوین الأئمة  
واستخراج فروعه قال انظر الرزى فیما جمعه من مسانید الامام هو أقول من دون علم الشريعة ورتبه أبو ابانم  
نايه مالم یکن أنس فی ترتیب الموطأ وسبق أبان حنیفة أحد لان الصحابة رضی الله تعالى عنهم والتابعین لم یستفوا  
فی علم الشريعة أبو ابان موقية ولا كبار مرتبة وانما كانوا یعدون على قوة حفظهم فلما رأى الامام العلم منتشرا  
خاف علیه الخلف السوء أن یضیعوه لقوله علیه السلام ان الله تعالى لا یقبض العلم انتزاعا یخفد أبان الطهارة  
ثم بالصلاة ثم بالصوم ثم سائر العبادات ثم المعاملات ثم ختم الكلام بالمواریث وانما یأید أبان الطهارة والصلاة  
لانها أهم العبادات وأعمها وختم بالمواریث لانها آخر أحوال الناس وهو أقول من وضع كتاب الفرائض وكتاب  
الشروط وسمع الكتاب المصنف ابن شریح رحمه الله تعالى وهو أركب أصحاب الشافعی رجلا جاهلا یقع  
فی الامام فقال له یا هذا أنتفع فی أبی حنیفة وثلاثة أرباع العلم مسئلة وهو لا یسلم الربع الرابع فقال الرجل وكيف  
ذلك فقال لأن أسلم سؤال وجواب وهو أقول من وضع الاستئذنة فله نصف العلم وأجاب عنها فقال بحال الله  
فی البعض أصاب وفى البعض أخطأ فاذا قابلنا صوابه یحفظه فله نصف النصف أيضا فسلم له ثلاثة أرباع العلم وبقی  
الربع فهو یدعیه ويحافظه یدعیه وهو لا یسلم لهسم (قوله وأجر من دون الخ) أى وتقدر أجر من دون الخ  
فالكلام على حذف مضاف وانما ثبت له ذلك لقوله علیه الصلاة والسلام من سن سنة حسنة فله أجرها وأجر من  
عمل بها الى يوم القيامة الخ والكلام فی الحديث على تقدير مضاف كما علمت ومعنى دون جمع وسیمت البریة التي  
یجمع فیها أسماء الجند أو فضیلة القاضی وحوادثه دیوانا لجمع الذى فیها (قوله وألله) عطف على دون من  
عطف الخافس لان التدون الجمع مطلقا والتألیف الضم مع ایقاع الأئمة (قوله وقرع أحكامه) أى استخرجها  
من أصوله وقواعده (قوله على أصوله) المراد بها الكتاب والسنة والاجماع والقياس ويدل لذلك الوصف  
بالعظام (قوله الى يوم الحشر) متعلق بقرع والحشر الجمع أى الى قربه ويحتمل أنه متعلق بقوله وأجر من دون  
الفقه الخ (قوله والقيام) أى قیام الخلق لقول القضاة والصدیق رضی الله تعالى عنه له أجر تصدیقه وتطهير أجر  
من صدق برسالته علیه الصلاة والسلام مطلقا ذكرنا وأثنى حرا وعبد بالغا وغير بالغ لان الملاحظة سنية الصدق  
(قوله وقد اتبعه) عطف على قوله وهو كالصديق أى كيف لا یختص وقد اتبعه الخ والاتباع تقليده فیه قال به  
(قوله على مذهبه) المذهب فى الأصل مفصل یحتمل الزمان والمكان والحديث والمراد به الاحكام التى ذهب اليها  
الامام فهو من اطلاق المتعلق على المتعلق وهو مصدر مراد به اسم المفعول (قوله من الاولیاء) متعلق بكثير  
والاولیاء جمع ولی فعیل بمعنى فاعل لانه قد تولى طاعة الله تعالى یعنى لازمهها أو بمعنى مفعول لان الله قد تولى  
صانیته (قوله الكرام) جمع كرم أى العظام (قوله من انصف) بدل من الاولیاء (قوله بنبات الجهادة) من إضافة  
الصفة الى موصوفها أى الجهادة الثابتة أى الدائمة والجهاد جاهد النفس واتعبلها فی مرضاة الله تعالى  
والمفاعلة على غیرها یا أن الشیطان أو النفس لما كان یجهد الانسان ویجته الى فعل الشر والانسان یجهدهما  
باتباع الحق اطلق على ذلك مجاهدة (قوله وركض) أى سار سريعا (قوله فی میدان) میدان محل المسابقة بالخیل  
(قوله المشاهدة) أى مشاهدة الحق یا تارة تعالى والمجنى أسرع فی المشاهدة التى هی كالمیدان یجامع التسانق  
والتفاوت فی كل على حسب الرتب والمراد بالاسراع التجهیل لأن من أسرع الى شئ حصله غالباً ویحتمل أنه شبه  
المشاهدة بیداه میدان تشبیها مضرا فی النفس (قوله كبارهم بن آدم) وهو من كبار الاولیاء وكراماته  
وزده لا یحصى وقد ذكر السیوطی فی تبيين الحقیقة نبذة نحو أربعة وعشرين من الرواة عن الامام وذكر غیره

وهذا يدل على أمر عظیم اختص به من بین  
سائر العلماء العظام كیف لا وهو كالصديق  
رضی الله عنه له أجره وأجر من دون الفقه  
والله وقرع أحكامه على أصول العظام الى  
يوم الحشر والقيام وقد اتبعه على مذهبه كثير  
من الاولیاء الكرام عن انصف نبات الجهادة  
وركض فی میدان المشاهدة كبارهم بن آدم  
سوتقین الجنی ومبروف الكرخى



عدد كثير اوردتهم على حروف المجهول وعن كان على مذهبه سيدي محمد الحنفى كاتبة تليده على القبول  
 في مشاقبه عن حسين الخباز بنده الى ابي الحسن الشاذلى حيث قال بظهرى مصر شاب يعرف بالشاب  
 الشاب حنفى المذهب اسمه محمد بن حسن الى آخر ما قال (قوله وأبى زيد) مجرور بالباء مضاف الى ابراهيم  
 واسمه طيفور بن عيسى ذكر الشرافى أن من عرف اسمه دخل الجنة (قوله وداود) هو بن نصر الطائفة له رواية  
 عن الامام (قوله وعبد الله بن المبارك ووكيع) هما بن روى عن الامام كما ذكر السجوى  
 في تبليص العيفة (قوله يحمى له عدة) أى بضبطه عدد (قوله أن يستقصى) هو بدل من عدة بدل  
 اشتغال أو مشغوب على التميز محلا أى لا يحمى له عدة من جهة التبع المتبع وأما احصاءه في الواقع فواقع  
 وهذا كآية عن الكثرة (قوله ولا اقتدوا به) عطف تفسير على ما قبله وكذا قوله ولا واقفوه (قوله  
 الاستاذ) كلمة فارسية ومعناه العظيم (قوله أبو القاسم) تلك كنيته واسمه عبد الله كرم بن  
 هوازن الحافظ المفسر الفقيه الصوفى المسمى الاديب الكاتب القشبرى الشجاع البطل لم يمتل نفسه  
 ولا رأى الاون مثله وانه الجامع لانواع الحسن ولد سنة سبع وسبعين وثمانيه وسمع الحديث من الحاكم  
 وغيره وروى عنه الخطيب وغيره وصفه التصانيف الشهيرة ووفى سنة خمس وستين وأربعمائة اه سيدي محمد  
 الزرقانى في شرحه على المواب وهو كان شافعي (قوله في رسالته) هي الموضوع في علم التصوف (قوله  
 مع صلاته) أى قوته وعظمته (قوله في مذهبه) يحفل أن المراد به مذهب الامام الشافعى رضى الله  
 عنه أو أن المراد طريقة أهل الحقيقة (قوله أخذتها) أى الطريقة (قوله وهو) أى الشبلى (قوله داود)  
 هو ابن نصر المتقدم (قوله العلم) أى علم الظاهر من الفقه وغيره (قوله والطريقة) أى طريقة الصوفية  
 (قوله وكل منهم) أى كل من الرواة الذين ذكرهم القشبرى والمرادهم ومن قبلهم من اتبع الامام على  
 مذهبه (قوله اتفق عليه) أى ذكره بخبر ووصفه بصفات جليلة (قوله واقترب منه) الفضل لفة الزيادة  
 مطلقا وعرفا الزيادة في العلم والزهو والودع فهو لفظ بيم المحامد كلها (قوله فحبها) هو مفعول مطلق أى فأحب  
 منك محبا وهذا الخطاب لمن أجكر فضله أو خالف قوله (قوله يا أخى) مناداة تطلق وعطف لأن ذلك أقرب  
 للاشتغال (قوله ألم يكن) استههام تقريرى بما بعد النفى (قوله في هؤلاء) الاولى التعبير بالباء أو هي على  
 حقيقتها ويكون ياءا للفتدى فيه والعبارة على حذف مضاف أى في تعظيم هؤلاء السادة الكرام لهذا الامام  
 رضى الله تعالى عنهم أجمعين (قوله أكلوا) استههام بمعنى النفى أى لم يكونوا منهم من بأن يترابا للفضل  
 لا غرض فاسد جعلتهم عليه (قوله الاقرار) أى بالفضل وأخذ الطريقة عنه (قوله والاقتضار) أى اقتضارهم  
 بالرواية عنه واتصال سندهم اليه (قوله وهم) الواو للجمال (قوله ومي) اسم موصول (قوله بعدهم) أى  
 سواهم (قوله في هذا الامر) صادق بالشريعة والحقيقة (قوله فلهم يسع) قدم الجهرور على المتعلق لتصح  
 القافية (قوله وكل ما) أى قول أو فعل (قوله ما اعتقدوه) أى من التنازع والترضى وليس المراد الاعتقاد على  
 على قوله في الفروع لأن القشبرى شافعى المذهب فهو يعتقد قول الامام الشافعى رضى الله تعالى عنه  
 ولوجود الخلاف من بقية المتهتدين (قوله ومبتدع) يقع الدال اسم مفعول لأن ما واقعه على الاقوال  
 والافعال لا الاشخاص وعطفه على ما قبله من عطف العلة على المفعول (قوله وبالجملة) متعلق بمحذوف أى  
 وأقول قولا بجملا وانما جله لضيق المقام عن تفصيل كرامات الامام رضى الله تعالى عنه (قوله في زهده) الجبار  
 والجهرور متعلقان بمشارك (قوله وورعه) الورع ترك بعض الحلال خوف الوقوع في الشبهات (قوله وعبادته)  
 العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحدها كما قال اللامشى فصل لا يراد به الاتعظيم الله تعالى بأمره  
 واختلف هل العبادة أفضل أو العبودية يرجح الثاني لبقائهما في الجنة دون الاولى قائم بالاتباع  
 في الجنة (قوله وعلمه) أى باقه تعالى وكأبه وآثار رسوله وما صدقات عليه الصلاة رضى الله  
 عنه تعالى عليهم أجمعين وما وقع بينهم من الخلاف لا سيما مع قرب العهد (قوله بمشارك) الباء الزائدة  
 في خبر ليس أى ليس له تفسير فيذكر (قوله وما قال) أى من بعض ما قال فيه ابن المبارك مدحا والعبادة  
 تدل على كثرة المدح عنه وهو عبد الله (قوله البلاد) جمع بلدة وهي الارض كما في الصحاح وفي القاموس كل  
 قطعة من الارض متعيزة عاهرة أو غامرة والبلدة بلدة ككرم وقرى فهو وليد والبلد والتصفيق والتعير  
 وذكر معاني عديدة وفي الصحاح بلاد بالكان أحام به والبلادة ضد الكا وتعد بالباء هم وهو وليد والبلادة

وأبى زيد البساطى وفضل بن عياض  
 ودلود الطائى وأبى حامد اللقاف وخلف بن  
 أوبوب وعبد الله بن المبارك ووكيع بن الجراح  
 وأبى بكر الويراق وغيرهم من لا يحمى له عدة  
 أن يستقصى ولو وجدوا فيه شبهة ما اتبعوه  
 ولا اقتدوا به ولا واقفوه وقد قال الاستاذ  
 أبو القاسم القشبرى في رسالته مع صلاته  
 في مذهبه وتقدمه في هذه الطريقة حيث  
 الاستاذ أبى الطائى يقول أنا أخذت هذه  
 الطريقة من أبى القاسم النصر آبادى وقال  
 أبو القاسم أنا أخذتها من الشبلى وهو  
 أخذها من السرى السدعى وهو من معروف  
 الكرخى وهو من داود الطائى وهو أخذ  
 العلم والطريقة من أبى حنيفة وكل منهم اتقى  
 عليه وأقر فضله فحبها بالياء أى لم يكن لك  
 اسوة حسنة في هؤلاء السادة الكبار أكلوا  
 منه من في هذا الاقرار والاقتضار وهم أئمة  
 هذه الطريقة وأرباب السريعة والحقيقة  
 ومن بعدهم في هذا الامر فلم يتبع وكل ما  
 خالف ما اعتدوه سرود ومبتدع وبالجملة  
 فليس أبو حنيفة في زهده وورعه وعبادته  
 وعلمه ونهجه بمشارك وما قال فيه ابن المبارك  
 بل قد زاب البلاد





الشاف وأجيب بأن الفقه فيها أصلي - فلو قصت لا يعلم أن ذلك لكونه أصل قصة الشاف أو لا تنظر لهيئة الواو (قوله ابن ادريس) هو الامام العظيم الزهير قطب الوجود محمد بن ادريس الشافعي رضي الله عنه وهو بالتسوية لضرورة النظم (قوله مقالاً) أم لا؟ ولا نقلت حركة الواو الى الشاف قصرت الواو واصالة وانفتح ما قبله الا ان قلبت الواو واو احد مصادره قال ميمى قبايسى - لاسماحي - (قوله صحيح النقل) أي نقله صحيح عن الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه فهو من اضافة الصفة الى الموصوف (قوله في حكم) متعلق بقوله وفي بعض مع كقوله تعالى قال ادخلوا في أم أي قال ذلك مع جملته حكم ذكره ما ثم أن من أراد أن يقتصر في الشعر فهو عيال على زهير بن أبي سلمى ومن أراد أن يقتصر في تفسير القرآن فهو عيال على مقاتل بن سليمان ويحتمل أن في النسبة أي حال ذلك بسبب حكم لطيفة أرادها الامام وهو أن من علم أن الامام قال ذلك وهو رئيس أهل الفضل وقدوتهم لا يصح لاقول العاتين (قوله لطيفة) أي حسنة أو قليلة (قوله بأن الناس) الباء زائدة أي قال ان الناس والمراد بالناس من كان في زمنه ومن أتى بعده (قوله عيال) من عالة اذا تكفل له بالنفقة ونحو ما كان فقه الامام الاعظم تكفل للناس بما يحتاجون اليه من أمور دينهم وآخرتهم (قوله على فقه الامام) أي المذقة الذي استنبطه الامام وقد يقال انما زاد فقهه بعد كون حصة النظم عليها لاجل أن يشمل ما ألفه أصحابه كالامام محمد فانه أيدع في استخراج مسائله (قوله فلحقة رينا) اللعنة الطرد والابعاد عن الرحمة أو منازل الارباب (قوله أعداد رمل) أي كثيرة كأعداد الرمل (قوله على من رد قول أبي حنيفة) قال الحلبي المراد من رد قوله مختاره منكر أن يكون فيه قوة الاجتهاد والافهم تزل الائمة ترد أقوال بعضهم مع أنهم متابعون على ذلك نظر النصرة الحق بحسب ظنهم وكان الاسلام أن يقول على من حط راي أبي حنيفة اه وفيه أن غاية من رده هذه الصفة المتقدمة أن يكون قد ارتكب عكس محرم ما وهو لا يعلن بل لا يجوز أن كان بخصوصه لاحتمال انهم له باب عادية أتعالي بجله الكفار فيعوزون في هذا البيت مع الذي قبله عيب الايطاء (قوله وقد ثبت الخ) قال في تبيين الصفة قال الخطيب في تاريخه انبأنا القاضي أبو محمد عبد الله الحسين بن علي الصيرفي انبأنا عمر بن ابراهيم المقرئ حدثنا مكرم بن أحمد القاضي حدثنا أحمد بن عبيد الله بن شاذان المروزي حدثني أبي عن جدي سمعت اسمعيل بن حاد بن أبي حنيفة يقول أما سمعيل بن حاد بن النعمان بن ثابت بن النعمان المزياني من أبناء فارس الاحرار والله ما وقع علينا ريق قط ولد جدي سنة ثمانين وذهب ثابت بجدي الى علي بن أبي طالب رضي الله تعالى عنه وهو صغير فدعاه بالبركة فبه وفي ذرته ونحن نرجو من الله تعالى أن يكون قد استجاب ذلك لعل بن أبي طالب فينا اه وتقدم ما فيه (قوله وسمع أن أبا حنيفة الخ) قال في تبيين الصفة قد ألف الامام أبو معشر عبد الكريم بن عبد الصمد الطبري المقرئ الشافعي جراً فمارواه الامام أبو حنيفة عن الصحابة قال أبو حنيفة رويت الخ وذكر هؤلاء المذكورين اه قال ابن بهر لانه ولد بالكوفة سنة ثمانين من الهجرة وبها يومئذ من الصحابة عبد الله بن أبي أوفى فانه مات بعد ذلك بالانقضاء وبالبصرة يومئذ أنس بن مالك ومات سنة تسعين أو بعد ها وقد أورد ابن سعد بسنداً بأبيه أن أبا حنيفة رأى أنسا وكان غير هذين من الصحابة بالبلاد أحياء فهو بهذا الاعتبار من طبقة التابعين ولم يثبت ذلك لاحد من أئمة الامصار المعاصرين له كالأوزاعي بالشام والحمادي بالبصرة والثوري بالكوفة ومالك بالمدينة ومسلم بن خالد الزنجي بمكة واليث بن سعد بمصر والله أعلم اه ملخصاً (قوله سبعة) قال الخوارزمي في مستند الامام اتفق العلماء على أن يروي عن أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لكنهم اختلفوا في عددهم فمنهم من قال ستة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة ومنهم من قال سبعة وامرأة أما على القول الاول فهم أنس بن مالك وعبد الله بن أنس وعبد الله بن الحرث بن حمز - الزبيدي - وجابر بن عبد الله وعبد الله بن أبي أوفى ووائل بن الاسقع وبن جهم واما على القول الثالث فيزد معقل بن يسار وأما على الثاني فيخرج جابر ومعقل بن يسار وبين وجهه الاخراج فيه وعلى كل لم يذكر منهم أبو العافيل (قوله لسبعة بالنسبة) أي لا بالاخذ عنهم والمراد أن هؤلاء كانوا في زمن ولادته وان لم يرههم (قوله شاه) كلمة تركية معناه السلطان فاعتنى سلطان العرب ومن قاعدة لغة غير العرب تقديم المضاف اليه على المضاف (قوله ثمانية) بزادة ابن أبي أوفى (قوله مذهب) بسكون الباء لضرورة النظم اه جلي (قوله عظيم) مضاف اليه (قوله الفقه) من الفتوة وهي السجدة والقوة (قوله الائمة) أي الذين بعده والمراد الائمة الثلاثة فقال للمعتمد (قوله بالعلم) أي علم الفقه لانه أقل من فتح باب الاجتهاد كما مر (قوله والدين) مصدر مراد به اسم

ابن ادريس مقالاً  
صحيح النقل في حكم لطيفه  
بأن الناس في فقه عيال  
على فقه الامام أبي حنيفة  
فلحقة رينا أعداد رمل  
على من رد قول أبي حنيفة  
وقد ثبت أن ما يتساو له الامام أدرك الامام  
علي بن أبي طالب فدعاه ولذت به بالبركة  
وسمع أن أبا حنيفة سمع الحديث من سبعة  
من الصحابة كما يضاف في أخر منية المنسقى  
وأدرك لسبعة بالسن فهو عشر من صحابة  
كما يضاف في أوائل النساء وقد ذكر الامام  
العلامه شمس الدين محمد أبو النصر بن عرب  
شاه الاقصاد في المنقذ في منظومته الائمة  
المسماة بجواهر العقائد ودرر التلائم ثمانية  
من الصحابة ممن روى عنهم الامام الاعظم  
أبو حنيفة وسبعة الله عليه وعليهم اسم أجيب  
حيث قال  
مقتدا مذهب عظيم الشان  
أبي حنيفة الفقيه النعمان  
التابع سابق الائمة  
بالعلم والدين سراج الائمة

المفعول أى الأحكام المتدين بها وهو من عطف المرادف (قوله سراج الامة) أى المنور عليهم ظلمات الجهالات  
والشكوك (قوله جمعا) مفعول محذوف بفسره العامل بعده (قوله من اصحاب) بدريج الهمزة للضرورة (قوله  
أدركا) ألفه للاطلاق وقصص من ميزان الشعر بخلاف تنوين الغالى فلا يبعد منه (قوله اترهم) بكسر الهمزة  
وسكون النون مع اشباع الميم مفعول لما بعده واقتنى اتبع والاثر الخبر أو نقل الخبر ونقل الحديث وروايته كما  
في القاموس والمراد الطريقة (قوله وسلكا) ألفه للاطلاق (قوله طريقة) مفعول لسلك (قوله واضحة المتهاج)  
في القاموس النهج الطريق الواضح كالتنهج والمتهاج وحينئذ في النظم مشكل لان معناه على هذا واضحة  
الطريق الواضح الهمم الا أن يدعى أنه من قبيل التصريح بغيره بالمتهاج مجزء الطريق أو هو من قبيل المبالغة  
حيث أثبت للواضح وضوحا (قوله سالمة) بالنصب وصف لطريق أو سال منها بجازا تيانه مع تنكيرها لخصصها  
بواضحة المتهاج (قوله الداجي) في القاموس هو شديد الظلة والمراد به المخير أى الضلال المهيأ صاحبه كالمظلة  
المغيرة لطالب شي فيها (قوله وقد روى عن أنس) بن مالك روى عنه ثلاثة أحاديث الأول طلب العلم فريضة على  
كل مسلم والثاني أن الله يحب أغانة المؤمن بالله تعالى ثقة الطير لرزقه **ك** ما رزق الطير  
تغذ وخامسا تزوج بطانا (قوله وجابر) هو ابن عبد الله روى عنه حديثا واحدا قال جابر رجل إلى النبي صلى  
الله عليه وسلم من الأنصار فقال يا رسول الله ما رزقت ولدا قط ولا ولدي قال فأين أنت من كثرة الاستغفار  
وكثرة الصدقة ترزق بها الولد قال فكان الرجل **ي**كثر الصدقة ويكثر الاستغفار قال جابر فوبله تسعة أولاد  
قال ابن شاهين هذا وهم صريح فان جابر بن عبد الله بانفاق الروايات مات في بضع وسبعين ولم يمت  
إلى سنة ثمانين وهي التي ولد فيها الإمام أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه فكيف يتصور رويته عنه ولكن  
الحديث الذي خرجوه معنعن والاحاديث المعنعنة يدخلها التدليس وهذا مشهور عند أهل الحديث  
أه ويمكن أن يقال أنه ينسب على قول من قال بولادة الإمام سبعين سنة فيمكن الأخذ عنه في سماع  
أرواحه مشلا (قوله وابن أبي أوفى) هو عبد الله روى عنه الإمام حديثا واحدا قال الإمام سمعت عبد الله  
ابن أبي أوفى يقول سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول من بنى لله مسجدا ولو كخمس قطاة بنى الله  
له بيتا في الجنة (قوله كذا عن عامر) هو أبو الفضل عامر بن واثله وفي تبيين الضعيفة بدله معقل بن يسار  
قال الخوارزمي وفيه كلام فانه مات في إمارة معاوية بن أبي سفيان سنة ستين فكيف يتصور  
رويته وروايته عنه (قوله وابن أنيس) بالتصغير هو عبد الله روى عنه الإمام حديثا واحدا قال الإمام ولدت  
سنة ثمانين وقدم عبد الله بن أنيس الكوفة سنة أربع وتسعين وروايته سمعت منه وأنا ابن أربع عشرة  
سنة يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم حبك لشيء يعصى ويصم (قوله القتي) أى السحق الكريم (قوله  
وواثله) هو ابن الأسقع روى عنه حديثين الأول روى أبو حنيفة عن واثله بن الأسقع أن رسول الله صلى  
الله عليه وسلم قال لا دع ما يريك إلى ما لا يريك الثاني روى أبو حنيفة عن واثله عن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال لا تظهر الثمالة لأخيك فيعاقبه الله ويهلك (قوله عن ابن جزم) يفتح الجيم وسكون الزاى المجمة وبالهمز كافى  
مناقب الكر德里 وهو عبد الله بن الحرث بن جزم الزيدى روى عن أبي حنيفة قال سمع أبي سنة ست وتسعين  
وكنيت معه فرايت دون الكعبة حلقه قتل لابي ما هذا فقال فيها واحد من اصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
يحدث فسمعت يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اعانة المسلم فريضة على كل مسلم وذكر في حسنة انه روى  
بالسند إلى ابن جزم حديثا غير هذا والفظه من ثقته في دين الله كفاء الله همه ورزقه من غير أن يحتسب  
(قوله و بنت مجاهد) اسمها عائشة روى الإمام عنها حديثا واحدا قال سمعت عائشة بنت مجاهد رضى الله تعالى  
عنها تقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم أكثر جند الله في الارض الجراد لا آكاه ولا أترمه (قوله هي  
القمام) مصدر جراد به اسم الفاعل أى في المنة لاعداء وعلى تقدير مضاف أى ذات القمام (قوله ببغداد) قال  
في القاموس ببغداد وبغداد به ملتين ومعجمتين وتقديم كل منهما ببغداد وبغداد من مدينة السلام اه  
ووفاته في رجب وعيل في شعبان وكانت ولادته بالكوفة سنة ثمانين للهجرة وقيل سنة سبعين وقيل إحدى وسبعين  
والاصح الاول ذكره ابن خلكان (قوله السجين) أى من المنصور (قوله ليل القضاء) الذي في الليل والنيل  
للشهر من أن المنصور انما بسبه لمبايعة محمد بن عبد الله بن الحسن من آل البيت اه حلي قلت ويمكن الجمع بأن

قوله في القاموس هو شديد الظلة لم يتعزض  
فيه لوصف الشدة ومثله في الصحاح ظليرا جمع

جها من اصحاب النبي أدركا  
اثرهم قد اقتنى وسلكا  
طريقة واضحة المتهاج  
سالمة من الضلال الداجي  
وقد روى عن أنس وجابر  
وابن أبي أوفى كذا عن عامر  
أعنى أبا الفضل ذا ابن واثله  
وابن أنيس القتي وواثله  
عن ابن جزم قد روى الإمام  
وبنت مجاهد هي القمام  
وتوفى ببغداد قبيل في السجين إلى القضاء

[illegible]

القول ومخطئ التعليل على التخصير في الاقتناء القولين المعجمين فان في ذلك رخصة وتوسعة وقد اشار الى ذلك الحلبي  
(قوله رسم الحق) أي الامارات التي تدل الحق على ما يفتي به وهو مبتدأ وقوله أن الخ خبره والمفتي عند  
الاصوليين المجتهد قال في البحر عن التناشئة اعلم أن أبو يوسف قال لأهل الفتوى الاجتهد ومحمد بن جوزها  
لن كان صواب الرجل أكثر من ضعفه وعن الاسكافي أن الامم بالبلد لا يسعه تركها وقال في فتح القدير وقد  
استقر رأي الاصوليين على أن المفتي هو المجتهد فاما غير المجتهد من يحفظ أقوال المجتهدين فليس يفتي والواجب  
عليه إذا سئل أن يذكر قول المجتهد كالأمام على وجه الحكاية فعرف أن ما يكون في زمان من قوى المجتهدين  
ليس بشئ بل هو نقل كلام المفتي لياخذ به المستفي وطريق نقله أحد امرين إما أن يكون له سند فيه أو يأخذه  
من كتاب معروف تداولته الايدي من كتب الامام محمد بن الحسن ونحوها من التصانيف المشهورة لانه بمنزلة  
الخبير المتواتر والمشهور اه تبيينه يفتي أن يكتب عقب جوابه واقعه أعلم وقيل يكتب في العقائد واقعه الموفق  
ونحوه (قوله أن ما اتفق عليه أصحابنا) المراد بهم الامام وأصحابه (قوله في الرواية الظاهرة عنهم) قيد به لأن  
وجود زوايان أخر مرجوع عنها وغيره مشهورة لا يعتبر وصحبت ظاهرا لرواية الزيادة والسير والمبسوط  
والجامعان ومعنى ظاهر الرواية رواية الظاهرة عن الامام التي نقلها الثقات اما بالتواتر أو بالمشهورة (قوله  
والاصح) مقابله قوله بعد وصح في الحاوي الخ (قوله على الاطلاق) أي من غير تارة لقوة المدرك (قوله والحسن  
ابن زياد) ظاهر صنيعة أن زفر والحسن في درجة واحدة بقي الكلام فيما إذا اجتمع صاحبان واقترب الامام وقد  
خبر بعضهم المفتي في الاقتناء بأي قول منهما (قوله قوة المدرك) أي الدليل فأى قول كان دليله أقوى قدم  
والذي يظهر في التوفيق بين القولين أن من كان له قوة ادراك قوة المدرك يفتي بالقول القوي المدرك والا  
فالترتيب اه (قوله وفي وقف البحر الخ) حله الحلبي على ما إذا عبر بالصحيح أو الاصح في كل وهذا ليس بظاهر بل  
ظاهر العبارة أنه متى صحا سواء كان بلغة الاصح أو الصحيح في كل أو عبر في أحدهما بالاصح والآخر بالصحيح  
(قوله ونحوها) كقولهم وعليه العمل اليوم وبه جرى العرف وهو ان تعارف به أخذ علوانا (قوله وبعض  
اللفاظ) أي اللفاظ علامة الاقتناء كد أي أقوى فتقدم على غيرها وحل التقديم واجب أو أولى فتعبر  
والظاهر من عبارته الثاني لانه أثبت لكل تأكيد وقوة (قوله حافظ الفتوى) أي اللفظ الذي فيه سرور  
الفتوى الاصلية بأي صيغة عبر بها (قوله آكد من لفظ الصحيح) وذلك لانه انما جرت به الفتوى لا مراقتضاها  
من رفق أو أكدي (قوله وغيرها) كالأحوط والظاهر (قوله ولعل عليه يفتي) ومثله وعليه الفتوى (قوله آكد من  
الفتوى عليه) ووجهه افادة المحصر بتقديم المعمول (قوله والاصح الخ) الظاهر أن يقال ذلك في كل ما عبر به  
بأفضل التفضيل (قوله انتهى) أي عبارة الرمي واعلم أنها لا تنافي التخصير الذي استفيد من عبارة البحر السابقة  
لأن الأكدي لا تعين الاقتناء الآن بوجود صريح نقل في ذات ولا تنافي عبارة شرح التنية الثانية بعد لأن  
أولوية الاشذ بالصحيح لا تنافي أكدي الاصح واقعه أعلم (قوله لكن في شرح التنية الخ) هو الشرح الكبير ولا وجه  
للاستدراك على ما قرأناه وجعل الحلبي هذا قول آخر مقابلا لما ذكره الرمي بناء على أن المراد بالأكدي أنه يقدم  
على غيره (قوله عند قوله) أي قول صاحب التنية (قوله امامان معتبران) أي من أئمة الترجيح (قوله عبرا أحدهما  
بالصحيح) قلت ألم لا يخص هذين اللفظين بل كذلك الوجبه والوجه والاحتياط والاحوط (قوله انفق على أنه  
صحيح) وأحدهما انفراد به على الآخر أصح (قوله ثم رأيت الخ) هذه العبارة لا تنافي التخصير المستفاد من عبارة البحر  
ولا الأكدي المستفاد من عبارة الرمي ولا الأولوية المستفاد من جرة التنية فإل عبارات متفق (قوله  
ونحوها) كالأوجه والاحوط (قوله وبخالفها) لانه حيث تذهب عنه ووفق (قوله أيا شاء) سواء زيلت بالأوجه  
أو الاصح أو الاحوط أو غير ذلك ولم تزيل أصلا لأن فعل التفضيل يدل على أن مقابله مرجح (قوله لم يفت  
بمخالفة) لأن مقابله هو لا ضعف وغيره مأخوذه وغيره يفتي به (قوله الا إذا كان في الهداية الخ) استثناء  
منقطع لانه مفروض فيما وجد فيه التصحيح لكلا الطرفين والمستثنى منه مفروض فيما إذا لم يبدل بخالفه بشئ كما  
هو ظاهر فالاستثناء في الحقيقة استدراك لما سبق من وقف البحر اه ح (قوله الا إذا كان الخ) استثناء من  
قوله لم يفت بخالفه أقول قوله الا إذا كان الخ ليس استثناء منقطعاً كما قاله الحلبي لأن العبارة الاولى لم تحصر  
فيما إذا لم يبدل بخالفه بعلامة بل هو عام ثم انه غير مكرر مع عبارة البحر السابقة لأن مفادها التخصير فقط وهذا حال

رسم المفتي من اتفق عليه أصحابنا في الروا  
الظاهرة عنهم يفتي به قطعاً واختلف فيه  
اختلاف وان فيه والاصح كافي السراجية وغيره  
أنه يفتي بقول الامام على الاطلاق ثم يقول  
الثاني ثم يقول الثالث ثم يقول زفر والحسن  
ابن زياد وصح في الحاوي القدسي قوله  
المدرك وفي وقف البحر وغيره في كان في المس  
قولان معصان بخلاف القضاء والفتا  
وفي أول المضمرات اما العلامات لاقتناء  
فقوله وعليه الفتوى وبه يفتي وبه يأخذ  
وعليه الاعتماد وعليه العمل اليوم وعليه  
الاتية وهو الصحيح أو الاصح أو الاظهر أو  
الاشبه أو الاوجه أو الفتا ونحوها مما ذكر  
في حاشية البزدوي اه قال شيخنا الرمي  
في فتاويه وبه من اللفاظ آكد من بعض  
لفظ الفتوى آكد من لفظ الصحيح والاصح  
والاشبه وغيرها وان عليه يفتي آكد من الفتوى  
عليه والاصح آكد من الصحيح والاحوط  
آكد من الاحتياط انتهى قلت لكن في شرح  
المسألة الهادي عند قوله ولا يجوز من مصنف  
الاقتناء إذا تعارض امامان معتبران عبر  
أحدهما بالصحيح والآخر بالاصح فالاشذ  
بالصحيح أو لا سيما اتفاقاً على أنه صحيح  
والاشذ بالتقوى أو فوقه فيسقط ثم رأيت في رسالة  
آداب المفتي إذا ذيلت رواية في كتاب معتقد  
بالاصح أو الاولى أو الاوفق ونحوها فله أن  
يفتي بها وبخالفها أيضاً بالاشذ وإذا ذيلت  
بالصحيح أو المأثورة وبه يفتي أو عليه  
الفتوى لم يفت بخالفه الا إذا كان في الهداية  
مثلاً هو الصحيح مضير



انه يختار الاصح والاقوى والالقي على أن ما هنا عام وما في عبارة البصر بلفظ التصحيح (قوله ويختار الاقوى)  
مبنى على ما في الحاشي من اعتبار قوة المدرك (قوله أنه لا فرق بين الملقى والقاضي) أي في العمل بعلامات  
الافتاء وهذا لا ينافي أن الملقى له أن يفتي بالديانة والقاضي يفتي بالظاهر (قوله الآن الملقى) استثناء منقطع  
حيث خصصناه بالعمل بعلامات الافتاء (قوله مخبر) أي بالحكم للمفتي (قوله ملازم به) أي بالحكم بالمخبر  
والعزير عند عدم الاستئصال وله إقامة الحدود والقصاص (قوله وأن الحكم) أي من القاضي (قوله والفتيا) أي  
من الملقى (قوله المرجوع) أي كقول محمد مع أبي يوسف إذا لم يصح أو بقوته وجهه وأولى بالبطان الافتاء بخلاف  
ظاهر الرواية إذا لم يصح والافتاء بالقول المرجوع عنه أصح (قوله جهل) أي من القاضي والمفتي بما نصوا  
عليه من أن ذلك لا يعمل به (قوله وخرق للإجماع) فهو باطل وحرام (قوله وأن الحكم الملقى) كأن يؤخذ أو يصح  
شعرة من رأسه وصلى معتدياً تارة كالفاخرة عملاً بذهب الامام الشافعي والامام أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما  
وما نزل به الحلبي من التصور حيث قال مثله توصي سال من يده دم وليس امرأة ثم صلى فان هذه الصلاة  
ملققة من مذهب الشافعي والحنفي لا يظهروا فان هذه الصلاة معتقة على بطلانها من الحنفي بسبب ان الدم  
والشافعي يمس المرأة (قوله باطل بالإجماع) اهله لم يعتبر بالقول يجوز اه (قوله وأن الرجوع عن التقليد الخ) كأن  
قلد الحنفي ما لكافي نكاح بغير شهود ثم أراد الرجوع عن التقليد أي ويحكم بذهب به بأن المهر لا يلزم فليس له  
ذلك اخرج بزيادة واعلم أنه ليس المراد في جواز التقليد مطلقاً بل في نحو ما ذكرنا لأن الرجوع عنه هنا يلزم منه  
ضرر الغير واعلم أن تقليد الحنفي الشافعي مثلاً في مسئلة عبارة من الاخذ بقوله مع بقاءه على مذهبه في المسئلة  
حتى لو استغنى عن خصوص هذه المسئلة التي قلدها لا يوجب السائل الا بابق مذهب الامام ومعنى بقاءه على  
مذهبه فيه أن يترك وقت العمل بمذهب الشافعي في المسئلة التي قلدها فيها بقاءه على اعتقاده تابعة الامام  
الحكم للمسئلة التي قلدها الشافعي في أي بالنسبة لما عساه أن يقع له في المستقبل فان قلت ان بقاءه على مذهبه  
ولا يوجب الا ببقول امامه يتضمن الرجوع عما قلده نفسه قلت الممتنع الرجوع عن عين تلك الواقعة المنقضية  
لا ما يحدث بعدها من جنسها وفي جواز التقليد قولان المختار منهما القول بجواز ووجهه الاكتفاء بكونه  
موا باعد المجتهد المأخوذ بقوله واجماع على احتمال خطئه وهذا بعينه يصلح جواباً لما يقال انه في التقليد يلزم  
العمل بالخطأ عنده هذا المص ما أجاب به يحيى بن سيف الدين السبكي الحنفي قال ووافقني عليه رؤساء  
المفتين بمصر وأخذ من قوله أن التقليد عبارة عن الاخذ بقول امام مع بقاءه على مذهبه في المسئلة أن الواجب  
تقليد واحد لا بعينه وأنه لا يجوز تقليد ما زاد على الواحد بحيث انه يكون حنفياً وحنبلية في آن واحد كما هو  
الواقع الآن من بعض الناس ونزل في الاشياء أن التقليد يجوز ولو بعد الوقوع اخذ الامام نقل عن أبي يوسف أنه  
اعتدل من ثمر أخبر أنه وقع فيه فأدركه ميتة فقال ناخذ بقول من قال اذا بلغ الماء قلتين لم يحمل خبثاً وهو مشكل  
اذ المجتهد لا يقدر مجتهداً آخر والجواب أن الممتنع التقليد في الاجتهاد لا في العمل بل الظاهر في العمل الجواز  
وظاهر كلامهم جواز التقليد وان لم يكن عن ضرورة كما وقع للقاضي أبي عاصم العامري الحنفي حين دخل مسجد  
القتال وكان شافعيه لاداء المغرب فلما رآه القفال أمر المأذون أن يفتي الإقامة وقدم القاضي فتقدم وجهر  
بالسئلة مع القراءة وأتى بشعار الشافعية في صلاته ومعلوم أن القاضي أبا عاصم اتماه به في قبل بشعار مذهبه  
فلم يمتعه سبق علمه بمذهبه في ذلك من تقليد المخالف واعلم أن الحنفي اذا قلده الشافعي مثلاً في مسئلة عليه أن يراعي  
مذهبه في جميع ما يتعلق بها لا يلزم التلصيق وهو باطل خلافاً لابن الهمام أقاده أبو السعود (قوله وأن  
الخلافاً) أي بين الامام وصاحبه فيما اذا قضى القاضي بغير مذهبه هل يتخذ ولا نقلاً لا يتخذ وقال  
الامام اذا وقع منه القضاء بغير مذهبه مخالفاً لآية ناسيها بمذهبه فذهب عنه وفي العمدة روايتان واشتات  
الترجيح في قوله وقوله ما قبل ان صاحبين وانما الامام في نقاد القضاء ونقله صاحب البصر عن البرازية معزياً  
لشرح الطحاوي ونفسه اذا لم يكن القاضي مجتهداً وقضى بالفتوى ثم تبين أنه على خلاف مذهبه فتدليس لغيره  
نقضه وله أن ينقضه كذا عن محمد وقال الثاني ليس له أن ينقضه ايضاً وهكذا ذكره العماد في القصول  
وفي عمدة الفتاوى القاضي اذا قضى بقول مرجوع منه جاز وكذا الوضعي في فصل مجتهد فيه وكذا في السراجية  
وفي مال الفتاوى قضى بخلاف مذهبه ولا يوجب تنقضه قال أبو حنيفة يتخذ وقال أبو يوسف لا يتخذ فحصل

ويختار الاقوى عنده والالقي والاصح  
فليحفظ وحاصل ما ذكره الشيخ فانه يفتي  
في نفسه أنه لا فرق بين الملقى والقاضي الا  
أن الملقى مخبر عن الحكم والقاضي ملازم به  
وأن الحكم والفتيا بالقول المرجوع به  
ونترك للإجماع وأن الحكم الملقى باطل  
بالاجماع وأن الرجوع عن التقليد بعد العمل  
باطل اتفاقاً وهو المختار في المذهب وأن الخلاف



من هذه القول أنه إذا قضى بذهب غيره أو بقول مرجوع عنه نقضه عند الامام وليس لغيره نقضه قولاً واحداً  
 باتفاق المشايخ وإنما الخلاف بالنسبة لقول الصحاحين فمنهم من نقل موافقته ماله كإيرازي ومنهم من نقل  
 مخالفتهم له كقاضى خان وقيل لا خلاف في النفاذ إنما الخلاف في حل الأقدام بجوزة الامام ومنعاه ومبطل  
 صاحب البصر هنا اختلف فقال أولاً الى قول الصحاحين ونقل عن القمى أن الوجه الاقناع بقوله لان التارك  
 لذهبه عند الاية له الا لهوى باطل لا قصد جليل ومال آخر الى ما يخالفه حيث قال والحق أن القاضى  
 إذا حكم على خلاف مذهبه فإن متردداً أنه على وقضه فانه باطل يجب نقضه وإن وافق مجتهداً فيه وإن كان  
 متعمداً لمذهب غيره فانه لا ينقض اهـ أبو السعود (قوله خاص بالقاضى المجتهد) هذا لا ينظر لأن القاضى  
 المجتهد لا يخلد ~~لغيره~~ فكيف يقال قضى بذهب غيره أو بخلاف مذهبه اللهم إلا أن يقال المراد مذهبه الذى  
 اجتهد فيه أو اجتمعت الفتوى (قوله وأما المقلد فلا يتخذ) بمعارضه صريح عبارة شرح الطحاوى السابقة  
 وما بعدها فإن وضعها فى المقلد (قوله ولا سيما) أى لا مثلى هذا النفاذ يوجد فى زمانها (قوله فى منشوره) المراد  
 به البراءة التى يعطيهامو حيث منشور النشر القاضى لها حين قدومه مثلاً لسمع الناس ما قيم أو الضمير للسلطان  
 أو القاضى (قوله بالاقتوال الضعفة) أى التى فى مذهبه أى والقضاء يقبل التخصيص (قوله فكيف  
 بخلاف مذهبه) أى فكيف يدعى أنه لا ينفى بخلاف مذهبه لانه معلوم غيره بالاولى أو الحق فكيف لا ينهيه  
 عن القضاء بخلاف مذهبه أى وإن لم ينص عليه فى المنشور صريحاً اللهم بالاولى (قوله فيكون) تفريع على  
 نهيه بالاقتوال الضعفة الى آخره (قوله لغير المعتمد من مذهبه) يشهد الضعيف من مذهبه وغير مذهبه (قوله  
 فلا يتخذ قضاءه) متوزع على كونه معزولاً (قوله ويتقضى) لاساحة اليه لانه اذا كان معزولاً بالنسبة لما ذكر  
 لا يصح له قضاء حتى ينقض لان التقضى انما يكون للثابت الآن يقال انه قضاء بحسب الظاهر (قوله قال  
 فى البرهان) شرح مواهب الرحمن كلامه بالاعلامه الطرابلسى (قوله صريح الحق) أى المطلق الصريح المطلق  
 الظاهر (قوله الذى بعض عليه بالتواجد) المراد انه يتصل به ويتوقف كالذى بالاسنان واليدفة  
 التواجد أربعة لكل انسان وأقل الاسنان ثمانية وعشرون وتكون للكوسج وأكثرها ستة وثلاثون وأوسطها  
 اثنتان وثلاثون وعشرون ضرساً وأربعة ضواحد وأربعة أنياب وأربعة شيايا وأربعة نواجذ (قوله أمر الامير)  
 سواء كان سلطاناً أم لا (قوله نفذ أمره) لانه لا يقيده عليه فى منشوره بالعمل بالمعتمد (قوله سير) جمع سيرة وهى  
 قصصه صلى الله عليه وسلم فى فرائده (قوله السير الكبير) للامام محمد وهو روايته عن الامام من غير واسطة  
 (قوله فقد) وهو جاز الوجود لان فضل الله تعالى لا يقيد بزمن ودون زمن (قوله وأما المقيد) أى المجتهد المقيد  
 (قوله فى سبع مراتب) ذكرها ابن كمال ماضى رسالة وقف البنات الاولى طبقة المجتهدين فى الشرع كالاربعة  
 وأما لهم عن أسس القواعد واستنباط أحكام الفروع من الادلة الاربعة وهم غير مقلدين الثانية طبقة  
 المجتهدين فى المذهب كلبى يوسف ومحمد والخرجين الاسكاف من الادلة على قواعد أسسها الاعظم النعمان وان  
 خالفوه فى بعض وجه يتنازرون عن الخلاف كاشافى الثالثة طبقة المجتهدين فى المسائل التى لا رواية فيها من  
 صاحب المذهب كالتحاوى والخلاف والكرخى والحلوانى والسرخسى والبزدوى وقاضى خان وأمثالهم  
 وهؤلاء لا يفتنون فى الأصول ولا فى الفروع لكنهم يستنبطون الاسكاف فى المسائل التى لا نص فيها على  
 حسب القواعد الاربعة طبقة أصحاب التخرىج من المقلدين كالأزى وأضرابه فانهم لا يقدرون على الاجتهاد  
 أصلاً لكن لا حاطهم بالأصول وضبطهم للاخذ يقدرون على تصحيح قول مجمل ذى وجهين وحكمهم مبهم محتمل  
 لا حيز منقول عن الامام أو أصحابه الخاتمة طبقة أصحاب الترجيح من المقلدين كلبى الحسن القدورى  
 وصاحب الهداية وشأنهم تفصيل بعض الرأى المتعنه بعض آخر يقولهم هذا أصبح دراية وأولى السادسة طبقة  
 المقلدين المقاديرين على التمييز بين القوى والافوى والضعيف وظاهر الرواية وظاهر المذهب كصاحب المتن  
 المتأخرة مثل صاحب الكنز والمختار والوفاية والجمع وشأنهم أن لا يتقلوا فى كتبهم الاقوال المردودة السابعة  
 طبقة المقلدين الذين لا يقدرون على ما ذكر ولا يفرقون بين الفسد والسبى اهدى وفيه أن المجتهد المطلق من جملة  
 السبع وصريح كلام الشارح أن السبع غيره وفى جعل الكل مجتهدين قديمين مالا يخفى فان السابعة مقلدون  
 لا يقدرون على شئ والسادسة كذلك من المقلدين (قوله وأما نحن) هذا هو عين المرتبة السابعة (قوله ما رجوه

خاص بالقاضى المجتهد وأما المقلد فلا يتخذ  
 قضاءه بخلاف مذهبه أصلاً كما  
 فى القضاة قلت ولا سيما فى زمانها فان السلطان  
 ينص فى منشوره على نهيه عن القضاء  
 بالاقتوال الضعفة فكيف بخلاف مذهبه  
 فيكون معزولاً بالنسبة لغير المعتمد من مذهبه  
 فلا يتخذ قضاءه فيه ويقتضى كتاب طافى قضاء  
 القمى والجبر والتمرو وغيرهما قال فى البرهان  
 وهذا صريح الحق الذى بعض عليه بالتواجد  
 نعم أمر الامير متى صادف فضلاً مجتهداً فيه  
 نفذ أمره كما فى سير التواريخ ونشر السير  
 الكبير فليحفظ وقد ذكرنا أن المجتهد المطلق قد  
 نفذ وأما المقلد فله سبع مراتب مشهورة  
 وأما نحن فعليها اتباع ما رجوه ما صحه وه

فما صممه ( المراد الترجيح بأي لفظ كان من علامات الاقتناء لا خصوص لفظ الترجيح وهو المراد من قوله وما صممه فالصنف مرادف ( قوله كما لو اقتوا ) أي كتابا عناهم لو اقتوا في حياتهم ونحن موجودون وهذا الشارة إلى التسليم وعدم المعارضة باستظهار أو بدليل آخر ( قوله فان قلت الخ ) وأرد على قوله ضللتنا اتباع طابعه الخ وصاحبه أنه لا يظهر اتباع المراج إلا إذا وجد ترجيح لقول واحد وأما إذا لم يوجد ترجيح أصلاً أو اختلف ترجيحهم فلا ( قوله من اعتبار تغير العرف ) ظاهره أنه يعتبر في الاقتناء العرف ولو خاصاً وهو قول البعض ( قوله وأحوال الناس ) عطف تفسير ( قوله وما هو الأرفق ) أي للعامة بعدم التضييق فيه عليهم كقول الصاحبين في مسئلة البراءة وقت فيها فإن لم يدروا وقت وقوعها ( قوله وما ظهر عليه التعامل ) هذا يرجع إلى اعتبار العرف فهو تكرر ( قوله وما قوى وجهه ) أي دليله هذا مبني على ما في الحاوي من اعتبار قول القائل والمشهور الترتيب السابق ( قوله الوجود ) أي الموجودون عن عقل من بنى آدم فأطلق الوجود على الموجود لا أنه عينه أي ليس وصفاً لذاته عليه ( قوله يميز هذا ) أي الأرفق وما ظهر عليه التعامل وما قوى وجهه من غيره ( قوله حقيقة يحتل رجوعه لغيره أو لجهة التي ( قوله وعلى من لم يميز الخ ) فيه أن الرجوع إلى الميزان يصير لكونه في بلد آخر أو إقليم آخر فلا يضبط اعتبار الترتيب السابق ( قوله لبراءة ذمته ) أي من الاقتناء بغير القوي مثلاً وهو قوله لقوله يرجع ( قوله فسأل الله تعالى ) الأولى التعبير بالواو ( قوله التوفيق ) هو خلق قدرة الطاعة في العبد فان أريد بالقدرة المقارنة للفعل لا يحتاج في التعريف إلى زيادة وتسهيل سبيل الخير إليه وان أريد به الاستطاعة يحتاج إليها ( قوله والقبول ) أي هذا التأليف ( قوله بجاء الرسول ) أي متوسلاً في ذلك بهذا الجاء العظيم ( قوله كيف لا ) أي كيف لا يقبل وقد وصف بما ذكره ذلك علامة القبول ( قوله ابتداء تبينه ) أي هذا الشرح ( قوله صاحب الرسالة ) أي الموصوف بها وأول في الرسالة للكمال لأنها أكرم رسالة ( قوله وسائر الكمال ) أي جميع الشرف ( قوله والبسالة ) تطلق على الشدة والنجاسة أي على الكفار كما قال تعالى محمد رسول الله والذين معه أشذاء على الكفار والباسل والمقتل من أسماء الأسد كما أضافه في القاموس ( قوله وضعية ) متنى ضبيع فضيل بمعنى فاعل أي المضاجعة ( قوله الجليلين ) أي العظيمين ( قوله الضرعين ) ثنية ضرعهم بوزن جعفر يطلق على الأسد والنمل القوى والرجل الشديد كافي القاموس ويصح إرادة كل لكن في الأسيرين حقيقة وفيها قبل على الاستعارة ( قوله الكاملين ) أي في الفضائل والقواضل حكيك وقد اختصا بمتنفة المضاجعة صلى الله عليه وسلم ( قوله رضى الله تعالى عنهما ) الرضا صفة قديمة قائمة بذاته تعالى بناء على المشهور في المذهب من أن صفات الأفعال قديمة قائمة بذاته تعالى ( قوله ومن سائر الصابية ) أي باقيهم ( قوله ووالدينا ) يحتمل قراءته جمعاً وهو الأولى وثنى وخصهما لأن سقهما أعظم من حق غيرهما ما لا ينفك الأولى الرضى على الصابية والترحم على من بعدهم ويجوز العكس ذكر الشارح في الخطر والاباحة ( قوله ومقتلهم ) الضمير يرجع إلى الصابية أي المعتدين بهم في أقوالهم وأفعالهم ومن انبهم أو تبسع واحد منهم فقد اعتدى كما قال عليه الصلاة والسلام أصحابي كالنجم بأيهم اقتديتم اعتديتم ( قوله ثم قباه ) عطف على قباه الأثر فلا بداه الحقيقى نجب . صاحب الرسالة صلى الله عليه وسلم والإضافى نجباء الكعبة ( قوله تحت الميزاب ) أي الذى على ظهر الكعبة ( قوله وفى الخطيم ) أي المخطوم حتى به لأنه حطم من البيت وأخرج أو الحاطم لأنه يحطم الذنوب وفيه بعض من البيت ولذا يشترط أن يكون الطواف خارجة كاسياً في ( قوله والمقام ) أي مقام الخليل وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة والسلام حال بناء البيت الشريف وقيل غير ذلك ( قوله ليسر للتمام ) أي المسئلة والأولى التعبير بالاقسام الذى هو فعل العبد وأما التمام لظاوع الاقسام

### ( كتاب الطهارة )

الكتاب اسم للاختصاص الدالة على العالي وهو المختار من وجوه سبعة مذكورة في التراجم اه نهر ( قوله قدمت العبادات ) اعلم أن مدار أمور الدين على الاعتقادات والعبادات والمعاملات والمزاج والاداب والأقوال والآخر ليسا محققين بعده والعبادات خمسة الصلاة والزكاة والصوم والحج والجهاد والمعاملات خمسة المعاوضات المالية والمناكحات والمخاصمات والأمانات والشركات والمزاج خمسة من جراحة النفس وأخذ المال وحمل السرر وحمل العرش وقطع البيضة وقدموا في سائر كتب الفقه العبادات أي غالباً على المعاملات والمزاج لما ذكره

كما لو اقتوا في حياتهم فان قلت قد يصح  
أقوالاً بلا ترجيح وقد يحتلون في التجميع  
قلت يعمل بثلث ما علموا من اعتبار تغير العرف  
وأحوال الناس وما هو الأرفق وما ظهر عليه  
التعامل وما قوى وجهه ولا يحتلوا الوجود عن  
مير هذا حقيقة لا تخاف على من لم يميز أن يرجع  
لمن يميز لبراءة ذمته قد سأل الله تعالى التوفيق  
والقبول . بجاء الرسول . كيف لا وقد يسر  
الله تعالى ابتداء تبينه في الروضة المروسة .  
والقبعة المأنوسة . قباه وجهه صاحب الرسالة .  
وسائر الكمال والباله . وضعية الجليلين  
للمضرعين الكاملين . رضى الله تعالى عنها  
ومن سائر الصابية أجسين . ووالدينا  
ومقتلهم بإحسان إلى يوم الدين . ثم قباه  
الكعبة الشريفة تحت الميزاب وفى الخطيم  
والمقام . والله تعالى الميسر للتمام  
( كتاب الطهارة )

### قدمت العبادات

قول المصنف يطلق على الأسد الخ مسلم  
في الأسد وأما ما بعده فتعنى عبارة  
القاموس أن الذى يطلق عليه هو ضرع غامة  
بوزن جرابة لا ضرعهم بوزن جعفر فراجع  
اه معصه



وفي سير الوهبانية (أي كتاب الجهاد من متظومة ابن وهبان (قوله مع القدم) أي حال كونه معاً جبالاً للصد (قوله  
 خلف) أي اختلاف بين أهل المذهب والمعتد عدم التكفير كما هو ظاهر المذهب بل قالوا لو وجدوا من روي  
 متفقة على تكفير المؤمن ورواية ولو ضيقة بعده يأخذ الملق والقاضي يهادون فيها واختلاف مخصوص  
 بغير فرع الظهيرة أما هو فصلاته واجبة عليه بغير طهارة لآخر الشارع له بذلك (قوله بسطر) أي ينقل في الكتب  
 (قوله ثم هو) أي كتاب الطهارة ثم التقريب الذي ذكرى وقد تأنى للاشتغال (قوله مركب اضافي) أي مركب  
 من كتبتين أحدهما مضاف والاخرى مضاف اليه قالوا له نسبة الى الاضافة (قوله مبتدأ) أي وخبره محذوف  
 تقديره يطلب بيانه أو يعلم ما فيه ورجح بعضهم حذف الخبر بأن المبتدأ هو الخبر لا الاغنى من ركني الاسماء ولا  
 يفقد الخبر بعده فالاولى ايقاظه (قوله أو خبر) أي مبتدأ محذوف وعليه اقتصر صاحب النهر وأبو السعود ورجح  
 بأن الخبر الجزاء المنه القائده (قوله أو فعول لعل محذوف) تقديره أقرأ وأخبره (قوله فان أريد التعداد) أي  
 قد تعدد ادراك الكتب المذكورة في المتن كما بعد الشخص العدد والاشياء ويعد ادراكه هنا لانه يبين (قوله يني  
 على السكون) لشبه الحروف في الاعمال (قوله فخلصا من الساكنين) أي لاجل التخلص من التفتتها وهما  
 الباء والطاء الاولى من الطهارة قال في شرح الملقى ويجوز الفتح على النقل أي نقل قصة الطاء اه وفيه أن قصة  
 الطاء باقية فالاولى أن يكون تخلصا بالفتح (قوله واضافته لامية) أي الاضافة في كتاب الطهارة على معنى اللام  
 أي هذا كتاب وقصص ابيان مسائلها (قوله لامية) بتخفيف النون وتشديد الباء نسبة الى من التي هي حرف جر  
 والاضافة التي على معنى من مجازية لاحقية فاه المؤلف في شرح الملقى وفي المنع وجعلها بمعنى من بعد لان  
 مناطها محضة تفهمها مع صحة الاخبار عن الاول والثاني كخاتمة فضة وهو مفقود هنا لا يصح أن يقال الكتاب  
 طهارة والاوجه أن تكون بمعنى في كافر زائد وان كانت قابله وضابطها أن يكون الثاني نظراً لاول نحو سكر الليل  
 وفيه أن الظرفية هنا غير متامة اللهم الآن يقال الظرفية الادعائية المجازية (قوله يتوقف حقه) أي تعريف  
 كتاب الطهارة لقباً أي من جهة كونه اسماً على هذه المسائل افاده أبو السعود (قوله على معرفة مفردية) أي  
 المضاف والمضاف اليه (قوله الرابع نم) ووجهه أن العلم بالركب بعد العلم بمفرديه ومقابل الرابع أنه لا يتوقف  
 لان التسمية سلبت كلا من جزأيه عن معناه الافرادى اه نهر (قوله فالكتاب) تفريع على الرابع وهو شروع  
 في بيان المفردين وبدلاً من اضافة مراعاة للفظ قال في النهر ثم اختلف فقيل الاول البداءة بالمضاف لسبقه  
 في الذكر وقيل بالمضاف اليه لسبقه في المعنى اذ لا يعلم المضاف من حيث هو مضاف حتى يعلم ما أضيف اليه  
 وهو أحسن لأن المعنى أقدم من اللفظ كذا قرره الامام الابي من المالكية وهو حسن طالما تفحصت عنه اه  
 (قوله مصدر) أي لكتب وله مصدران آخران كتابية وكتاباً كذا ذكره في البحر والنهر (قوله بمعنى الجمع) وهو ضم  
 الشيء الى الشيء ومنه كتبت البطل اذ اجعت بين شفرهما بشرة اه نهر وقول صاحب البحر وهو جمع  
 الحروف لاحظ فيه المذاق المعنى القوي (قوله جعل شرعاً) أي عند أهل الشرع والتشديد بالشرع لقرن المقام  
 لان التعبير لا يخص أهل الشرع وان كان هو الغالب عندهم فالاولى التعبير بالاصطلاح بدل قوله شرعاً (قوله  
 عنونا) أي عبارة يذكر صدر الكلام (قوله مسائل مستقلة) أي لالفاظ مخصوصة مستقلة على مسائل مجموعة  
 ويجوز لبعض المحققين كونه عبارة عن النقوش الدالة عليها توسط تلك الالفاظ وهي احتمالات سبع أشهرها  
 الاول ومعنى الاستقلال عدم توقفه ومسايقه على شيء قبله وبعده وكتاب الطهارة كذلك لا الاحالة بمعنى  
 عدم التبعية أصلاً لعدم محته فان الطهارة تابعة للصلاة وخرج بالمساكن جمع الحروف والكلمات التي ليست  
 بمساكن وخرج الباب والقصل لعدم استتلاها ما لدخولها ما تحت كتاب وشمل ما كان نوعاً واحداً من المسائل  
 في كتاب اللغاة أو أنواعاً كتاب البيوع افاده في البحر (قوله بمعنى المكتوب) راجع لقوله فالكتاب مصدر  
 فهو مصدر مراد به اسم المفعول كما في النهر أو ان مسبقه فعال فجي وهو مضاف الى المفعول (قوله والطهارة) أي  
 أي بفتح الطاء مصدر وبكسر ها الالة ويضمها فاضل ما يتطهر به ذكره في البحر والنهر (قوله بالفتح) أي بفتح الهاء  
 وظاهر الشرح أنه الالة (قوله ويضم) زاد في شرح الملقى ويكسر (قوله التفتة) قال في النهر عن الادغام  
 حسية كالا نجام أو معنوية كالعبوب والذوق فقيل الثاني مجاز وقيل حسية وقد استعملت فيه ما شرط  
 اذا حدثت نفس حكمتي والتجاسة الحقيقية ونس حقيق وزواها طهارة اه (قوله وان أفردا) أي لكونها

وفي سير الوهبانية  
 قولي كونه من على غير طهارة  
 مع العدد خلف في الروايات بسطر  
 ثم هو من كتب اضافي مبتدأ أو خبر  
 أو فعول لعل محذوف فان أريد التعداد  
 بقي على السكون وكسر فخلصا من الساكنين  
 واضافته لامية لا منية وهل يتوقف حقه  
 لقبها على معرفة مفردية الرابع نم فالكتاب  
 مصدر بمعنى الجمع لفة جعل شرعاً عنونا  
 مسائل مستقلة في المكتوب والطهارة  
 مصدر وها بالفتح ويضم معنى الطهارة

جاءها الفرد هذا لأن الأصل فيه الأفراد كما في النهر (قوله وشرا) منصوب هو وأمثاله على التبيين كما ذكره  
ابن هشام في رسالة خاصة (قوله النظافة من حدث أو خبث) هو معنى قول صاحب النهر وأصطلاح  
الغاية المخل من النجاسة حقيقة كانت أو محسوسة قال في النهر وهذا أولى من تعريفها بزوال حدث أو خبث  
كما في البحر لوجهين ظاهرين انتهى أحدهما اشتغال تعريف صاحب البحر على أو المصداق المتظاهر الثالث  
ثانيهما أن هذا العلم باحث من أفعال المكلفين فالأولى التعريف بالأزالة دون الزوال أي بقول السعدية فالأجل  
صاحب النهر قلت وفي هذا البيان نظرين وجهين أملا الوجه الأول فلان أو المذكورة في التعريف للتوسيع  
لأنه لا وهي غير مفسدة على أنها وقعت في تعريف صاحب النهر وأما الوجه الثاني فقد اعترض صاحب  
البحر على من عبر بالأزالة حيث قال وقول بعضهم إنها إزالة الحدث أو الخبث غير جامع لخروج الزوال بدون  
الأزالة كما إذا وقع المطر على أهنا الموضو من غير قصد فاته طهارة وليس بأزالة لعدم الصنع مع أن هذا يرد على  
صاحب النهر أيضا حيث عبر بنظافة ولم يعبر بتنظيف الذي هو فاته في القاع والى الفاعل وتأمل (تبيينه) لا فرق في المظهر  
في ذلك التعريف بين أن يكون له نظير بالصلاة كالنوب والبدن والمكان أو لا كالأواني والأطعمة وأورد  
على ما روي في الوضوء على الوضوء فاته ليس بنظافة حدث أو خبث وأوجب بأن نسبته طهارة بجهار باعتبار  
إزالة الأكل المحدث والحدث والتعريف للحقيقة أعم (قوله لا نواهي) أي باعتبار متعلقها من الحدث والخبث  
وأنه ليس من الماء والأتربة أي نهر (قوله وحكمها) يكسر الحاء جمع حكمه أي ما شرعت لأجله (قوله شهيرة)  
منها مكفر الذنوب ومنع الشيطان عنه (قوله وحكمها) أي الحكم الذي يترتب عليها (قوله استباحة) السنين  
والسنة زائدتان أو للصبرورة قال في البحر ولم يذكر من حكمها الثواب لأنه ليس بلازم فيه التوقف على النية  
وهي ليست شرطاً فيها أه (قوله ما لا يصلح) أي نفسه (قوله أي سبب وجوبها) قدر الشايع المضاعف  
أظهروا أن الصلاة ليست سبباً لوجود الطهارة أه حلي (قوله ما لا يصلح) أي أراد ما لا يصلح وهذا الغرض  
اختار مما صاحب البحر آخر أو جعل يكسر الحاء ضد حرم (قوله فرضاً كان أو غيره) نعيم في قوله فله (قوله  
كالصلاة) فيها القسمان الفرض وغيره (قوله ومن المصنف) قاصر على غير الفرض أه حلي لأن الطهارة  
لها وجبة لأن الآية وهي لا يمسها إلا الطهرون محتملة كما سبأني (قوله بعد سرد الأقوال) أي ذكرها وهي  
أربعة أصنافها الخارج لحدوها أن السبب الحدث أو الخبث فأنها أنه إقامة الصلاة مالم تكن إرادة الصلاة  
رابعة أو وجوب الصلاة لا وجودها (قوله ونقل كلام الكمال) في الرد على من يورد على القول الأول بأن  
الحدث والخبث يتقاضان فكيف وجبنا وفي رد القول الثالث بأن السبب إرادة الصلاة وحده ضرورة  
الاشكال على الأول أنهما يتقاضان ما كان وجوبان ماسكون فلا مناقلة وطعن في رد الثالث أنه مقتضاه أنه إذا  
أريد للصلاة ولم يتوضأ بآثم ولو لم يسل والواقع خلافه لأنه لم يسل به أبعد (قوله الظاهر) أي من الأقوال  
في السبب (قوله هو الإرادة) أي إرادة الصلاة في الفرض والنقل وفيه قصور لأنه لم يشمل إرادته المصنف  
فلو علم في الإرادة لكان أولى (قوله أكن يترك الإرادة للنقل الخ) هو جواب عن السؤال الذي أورد الكمال على  
القول الثالث وقد يشاهد في سائر الأصول أن الوجوب في النقل يسقط بترك إرادته أي الوجوب  
في الفرض من موع إلى آخر الوقت وقد ذكر صاحب البحر جواباً غير هذا وهو الإجابة بأن السبب الإرادة المستلقة  
للتشروع فلا يرد ما ذكر عليها (قوله ذكره الزيلعي) أي هذا الاستدلال حيث قال إيمان إراد الصلاة وجبت عليه  
الطهارة فإذا رجع وترك النقل سقطت الطهارة لأن وجوبه بالإجابة أه (قوله في الظاهر) أي في شرح قوله  
وعوده عزومه في وطئها أه حلي (قوله المصنف) أي من الأقوال وهو أظهر مما في البحر لأنه يقتضي أن لا يأت  
على ترك الوضوء إذا خرج الوقت ولم يرد الصلاة بل على تقويت الصلاة وأنه إذا أراد صلاة الظهر مثلاً قبل دخول  
وقتها يجب عليه الوضوء قبل دخول الوقت وكلاهما باطل أه حلي ويرى بطلان المراد بالإرادة المعبرة شرعاً  
على أن ما أوردته على صاحب البحر يرد على العلامة قاصم في قوله أو أراد ما لا يصلح (قوله وجوب الصلاة) أي  
لا وجود حالاً ولا وجوده مشروطاً فإمكان متأخر أو متأخر لا يكون سبباً في المتقدم وظاهرهما أنه بدخول الوقت  
يجب الطهارة ما لم تكن موع كوجوب الصلاة فإذا شاق الوقت صار للوجوب فيها مضيقاً ثم إن هذا القول  
لا يشمل سبب الطهارة للصلاة لأن الأصل في وجوبه حاله ككون سبب الطهارة اللهم الآن يبال أنه دخل

وشرا النظافة من حدث أو خبث ومن جم  
نظر لا فوائدها وهي ككثرة وحكمها  
شهيرة وحكمها استباحة ما لا يصلح بدونها  
(وسببها) أي سبب وجوبها (ما لا يصلح) فعله  
فرضاً كان أو غيره كالصلاة ومن لم يصف  
(الابطل) أي بالطهارة صاحب البحر قال  
بعد سرد الأقوال ونقل كلام الكمال  
بطلان أن السبب هو الإرادة في الفرض  
والنقل لكن يترك إرادته في الظاهر  
الوجوب في ذلك كونه الزيلعي في الظاهر  
وقال العلامة قاصم في نيته المصنف أن  
سبب وجوب الطهارة وجوب الصلاة  
أو إرادة ما لا يصلح الإجابة



في قوله أو لاردة ما لا يصلح مع ملاحظة الاستدلال (قوله شرعي) أي حكمه الشرع (قوله يصلح) أي الكسرة والضم  
ويجوز في الجمع ومصدره الحلق والحلول والحلل كافي القاسوس (قوله في الأضواء) أي من أضواء الوضوء  
والفصل كما أن الحدث أهم من الأصغر والأكبر منه بانه وصفه بديل على أنه والمطلوبه ضدان (قوله ومما قيل)  
قائه صاحب البحر (قوله بانه) أي كونه مانعاً من الصلاة ومن المصنف ولا يظهر أن يقال مانع شرعي  
(قوله شرعية) أي اعتبارها الشرع مانعاً (قوله إلى غاية استعمال الخ) الإضافة للبيان والبيان والتأنيد كان  
(قوله المنزل) وهو طبعي كقوله شرعي كالترايب (قوله تعريف بالحكم) وانما عرفه من عرفه بذلك لا به  
أظهار الفرقها (قوله في الحقيقة) مرتبة كانت أولاً (قوله مستفظة) أي غيبة جماعاً (قوله شرعاً) خروج بذلك  
ما استقدر طبعاً وكان طاهراً كالحا طوالبتم (قوله وقيل بينها) هو القول الرابع في الشرع (قوله ونسباً) أي  
القول بأن السبب الحدث وان ثبت أو القيام إلى الصلاة الحلي (قوله إلى أهل الظاهر) هم الذين يأخذون  
بظاهر الآيات والأحاديث وفيه أن المنسوب إليهم هو القول الثاني كقوله البحر وغيره وأما القول الأول فنسب  
إلى أهل الطرد فتالانهم لم يدروا أن معهوداً وتسببه في المنع إلى الشرعي أخا ديفضه الحلي (قوله)  
وفسادهما ظاهر ببيان القاصدي الأول أنه قد يوجد الحدث ولا يجب الوضوء كما قاله الاتفاق وقد يدفع بانه  
يجب به الوضوء مثلاً وجوباً وسما إلى القيام إلى الصلاة ولا يتم بالتأخير للإجماع على عدمه لكن هذا لا يظهر  
فيما إذا أحدث قبل الوقت مرة أيضاً بأنهم ما نقصانها فكيف وجبنا فيكون الشيء مفضياً إلى ذلك نفسه وبانه  
أن الحدث مفضى إلى الوجوب والوجوب إلى الوجود والمفضى إلى المفضى إلى الشيء مفضى إلى ذلك الشيء  
فالحديث مفضى إلى الوجود للظاهرة ووجودها مفضى إلى زوال الحدث فالحدث مفضى إلى زواله وفيه أن هذا  
لا يضر إلا إذا كان هذا اللزوم عقلياً وهذا ليس كذلك إذ لا يلزم من وجوب الطهارة وجودها وبين الفساد  
في الثاني أن يصح الاكتفاء بوضوء واحد لصلوات ما دام متطهراً ولو اعتبرنا القيام سبباً لها لا وجبنا لكل صلاة  
أنه أو قد يدفع بانه بان القيام سبب بشرط الحدث فلا يلزم ما ذكره وصاوه هو ظاهر الآية ووجهه صاحب  
الخلاصة كإرجاع القول الشرعي وموافقة أهل الظاهر وغيره في هذه الأقوال غير مادية كما أوضحه صاحب  
النهر لكن يلزم عليه أنه إذا كان محدثاً لا يجب الطهارة إلا بالقيام إلى الصلاة فان لو حلت الإرادة وجع إلى  
ما استظهره صاحب البحر (قوله أن أثر الخلاف) أي فرة الاختلاف في السبب (قوله في نحو التعاليق) أي  
التهاليق ونحوها كالأخبار بوجوب الطهارة (قوله فموان وجب عليك طهارة الخ) تطلق بإرادة الصلاة على  
ما استظهره صاحب البحر وبالحدث وان ثبت على ما رجحه الشرعي وبالقيام إلى الصلاة كما رجحه صاحب  
الخلاصة وبالوجوب على ما رجحه قاسم (قوله بالتأخير عن الحدث) أي أو ان ثبت أو من إرادة الصلاة أو القيام  
إليها (قوله ذكره) أي ذكر الإجماع على عدم الانتم (قوله وبه) أي بما في التوسيع (قوله من اثبات المقرة) أي على  
الخلاف المتقدم ومما نقله الشارح من السراج نقل في البحر خلافة عنه فقد نقل عنه قول الكلام على سبب الطهارة  
الإجماع على عدم الانتم بالتأخير عن الحدث (قوله بل وجوبها) أي الطهارة (قوله موسع) خبراً قبله وبخبره خبر  
ثان (قوله فيها) أي في الطهارة وقول الصلاة (قوله وشراطها) جمع شريطة بمعنى الشرط وهو ما يلزم من عدمه عدم  
ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم ذاته (قوله شراط وجوبها) أي الطهارة أهم من الصغرى والكبرى وشراط  
الوجوب هي ما إذا اجتمعت وجبت الطهارة على الشخص (قوله وشراطها) وهي ما لا تصح الطهارة إلا بها  
ولا يلزم من فقد شرط الوجوب فقد شرط العصة ألا ترى أن للصبي إذا تطهر صحت طهارته مع أنها غير واجبة  
عليه وأعلم أن شرطين من هذه الشراطين من شراطين الوجوب والمصنوع وهما عدم الحيض والنفس  
والجسدية مختلفة فالوجوب من حيث الطلب والمصنوع من حيث أداء الواجب (قوله لشرط الوجوب) مفرقة  
مضاف فيم وهو مبدأ أخيه قوله العقل الخ (قوله العقل) فلا يجب على مجنون (قوله والاحكام) فلا يجب على  
الكاثر بناء على المنهوي ومن أن الكفار غير مخاطبين بفروع الشريعة (قوله وقدمه) أي المقدرة على استعمال  
المطهر فلا يجب على من قطع يده من المرقين ورجلا من الكعيبين وهو التورين (قوله ماء) هو الشرط الرابع  
وهو ما رفع حذف منه العاطف وفيه قصور إذ لم يتكلم على الترابية (قوله والاحتلام) أنه البلوغ أطلقه عليه  
لأنه ملزومه ونرجح به ما سبى فلا وجوب عليه ولو عزوا لغايه من جهته لا يقال (قوله وحدث) أي وجود حدث

(قوله) أي بالحدث في الحقيقة وهو  
وصف شرعي يصلح في الأضواء بربيل  
الطهارة ويطهر على أنه سائبة شرعية فاقعة  
بالأضواء إلى غاية استعمال المنزل  
فمعرفة بالحكم (والثبوت) في الحقيقة  
موجودين مستفظة شرعاً وقيل بينهما القيام  
إلى الصلاة ونسباً إلى أهل الظاهر وفسادها  
ظاهر وأعلم أن أثر الخلاف إنما يظهر  
في نحو التعاليق فموان وجب عليك طهارة  
فأنت طاهر دون الانتم للإجماع على صحتها  
فأنت طاهر من الحدث ذكره في التوسيع وبه  
ثباتاً خبير من الحديث ذكره في إثبات المقرة من  
الندفع على السراج من اثبات المقرة  
سببه الانتم بل وجوبها هو صحت دخول  
الوقت كالمسألة فإذا ضاع الوقت صار  
الوجوب فيها ماضياً وشراطها ثلاث  
عشرة على ما في التوسيع من وجوبها  
تسع وثلاث ماضية أربع ونظمتها شيخ  
الاحكام شيخنا العلامة على القصد في  
تأريخ نظم الكفر فقال  
شرط الوجوب العقل والاحكام  
وقدر ما موالا احتلام





وحدثتني بعض وعلمت  
تفاسها وبقية وقتها هجم  
وشريط صوته عوم البشرة  
عما له الطهور في الممر

فقد رخصها واوصفها بأن  
يزول كل مانع عن البذل  
وجعلها بمنزلة أربعة شرط وجودها  
الحق وجود المزيل والمزيل عنه والقدرة  
على الإزالة وشرط وجودها الشرعي كون  
المزيل مشروع الاستعمال في مشقة وشرط  
وجوده التكليف والمحدث وشرط عدم  
صدور المطور من أهله في محله مع فقد مانعه  
وقد يافئال بغير شرط والوضوح  
مقتضى في أربع وثمان

مفتوح ووجود الحرس منها ثلاثة  
سلامة أعضاء وقدرة إمكان

استعمل الماء القراح وهو ماء  
منير ما وجد التبرع خذ الماء معان

فصل في بيان ما في كتابه من فوائد كثيرة  
منها ما في كتابه من فوائد كثيرة  
منها ما في كتابه من فوائد كثيرة

وشرط وجوب وهو ان يكون  
مع الحدث التمييز بين الفعل  
المعصية والواجب

وشرط التعديج هو  
يعد اتصال الماء بين  
شئ لم يمتلئ به  
شئ من الماء

تشمع ورمص  
وضو مناف با نظم  
و من افضاء تناظر  
و من الذي الذي

وزيد على مبلغ ١٠٠٠٠٠  
مع الضمانات

الأول (قوله فرض) أي تعالى (قوله لصلاة) أي فرضها وظهور (قوله تعالى ومن المصطفى) حكمه بغير المشقة  
أي تحته وجزم بالوجوب في شرح الملتقى وسنرى التالي الاتراض يقتصر عليه (قوله لقول) أنه تعالى وجوبه  
لن المصنف (قوله بأن المظهرين الملائكة) أي في قوله تعالى لا يحسبوا الملائكة المظهرين والمراد المقرونين ولا الملائكة  
كلهم مظهرين والمقصود أنه معصون عن غير المقربين من الملائكة فلا يظنون عليه فالمراد بالكتاب الموعود  
المحفوظ وبالله لا يحسب صفته وقبل عليه أكثر المفسرين أن المراد بالكتاب القرآن الموصوف من الاتصال  
والمراد بالقول الدالة عليه وظهور هذا كذا أن الآية غير قطعية الملائكة فمن قال بأقرض الطهارة للمفسر  
أراد القرض العملي والمراد من المظهرين من هو على طهارة من الناس (قوله وسنة) أي مؤكدة بخلاف أخذ  
من مقابلة التدويب (قوله في نيف) قال في المختار النيف وزن الهيف الزيادة يصف ويشد ويقال عشرة  
ونيف ومائة ونيف وكل ما زاد على العدة ونيف حتى يبلغ العدة الثاني اهـ ولعل الحكمة في استنباط هذه  
الاشياء تكفير ما كان صغيراً وتكفير ما كان كبيراً (قوله بعد كذب) هو حرام والظاهر أنه من الله غافر الا اذا  
ترتب عليه مفاسد وهو بائز في القزو واصلاح ذات الدين وعلى الزوجة ولا حياء معه وبعضهم قال ان بائز  
في هذه الاشياء التعريض لا الكذب الحقيقي وقد أوضح ذلك أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله وخيبة) ذكر  
الشارح في الخطر أنهم اذا لم تبلغ من قبلت فيه بكفرها التوبة وان بلغته فلا يكفرها الا الاشتغال (قوله وقهقهة)  
أي خارج الصلاة وذلك لانها مكرهة لان ضحكها عليه الصلاة والسلام التسمي وانما اشبهت المنهى عنه  
وهو الواقع منها في الصلاة وتقصيرها أفادت الوضوء والصلاة (قوله وأكل جزور) أي لحم جزور يقول بعضهم  
بوجوب الوضوء منه نظر لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام أمر من أكل لحم جزور بالوضوء وقد نسي راحة كربة  
وقام للصلاة فقاموا وادعاهم أنهم أكلوا لحم جزور فأنما أمر الجمل بالوضوء ولم يمين من أخرج الریح ستر عليه وهذا  
يطلق في عموم قوله بعد والفروج من خلاف العلماء (قوله وشعر) ظاهره وان لم يكن فيه صنف وذلك لكرهه لما  
ورد من قوله عليه الصلاة والسلام لان يتلى جوف أحدكم قميصاً من أن يتلى شعر أو حمل ما ذكر ما لم يكن مدحاً  
فيه عليه الصلاة والسلام وأجمعه الحكم مثلاً (قوله وبعد كل خطبة) عطف عام على خاص والخطبة أهم من  
الصغيرة والكبيرة (قوله والفروج من خلاف العلماء) كما اذا من ذكره أو من امرأة فان وضوءه لا ينفذ عن عندنا  
ويقتض عند الامام الثاني رضى الله تعالى عنه فيندب الوضوء بعد ذلك مراعاة لقوله (قوله) يندب الوضوء  
بعد غسل الميت وحده ولو قبل كل صلاة وقبل غسل الجنابة وقبل جنب عند أكل وشرب وقوم ووطئ ونفس وقرأه  
قرآن وحديث وروايته ودراسة علم وأذان وقراءة وتلبية وزيارة النبي صلى الله عليه وسلم ووقوف وسعي ونظر  
الى محاسن امرأة ولاجل غسل ميت اهـ وأبو السعود عن الشرب لالة (قوله وركعتا غسل الخ) قال في الصواب ركانها  
في الحدث الا صغر غسل الاعضاء الثلاثة ومسح ربيع الرأس وفي الاكبر غسل جميع البدن وفي التماسا الحقيقية  
المزجية ازالة عينها وفي غير المزمية غسل محلها ثلاثاً والعصر في كل مرة ان كان مما يتصور والتجفيف فيما لا يتصور  
اهـ وقد دخل كل ذلك تحت قول الشارح غسل ومسح وزوال نجس وانما يذكر العصر والتجفيف لانهما شرطان  
(قوله وقهقهة) من مانع من بل ويسر أرض ومسح خف وسأقي للشارح عند المظهرات (قوله ودليلها) أي  
الطهارة أهم من الصغرى والكبرى والمائية والتراية فان الآية استوت على ذلك جميعه (لطيفة) الطهارة من  
الاحكام التعبدية الواقعة على خلاف مقتضى العقول البشرية بحيث لا يقبل من جنس التعبير وتفسيل الاعضاء  
الطاهرة وقد أبدى لها حكم باهرة اهـ در شتى بعض تفسير (قوله وهي مدينة) وذلك لانها من المائدة وهي من آخر  
القرآن نزولاً (فائدة) المدينة ما نزل بعد الهجرة وان كان في غير المدينة والمكي ما نزل قبلها وان كان في غير مكة  
وهو الاصح من أقوال ثلاثة حكاه السيوطي في الاتفاق (قوله أهل الديار) هم الذين تكلموا في عقاربهم ولهم الوالد  
ومفاته صلى الله عليه وسلم وهي بكسر السين وفتح اليا جمع ميرة (قوله فراضك) وزعم ابن جهم المالكي أنه  
كان مندوباً قبل الهجرة وابن حزم أنه لم يشرع الا في المدينة ورده عليهم ما القطلاني والسبلي بما صح أن يجزى بل  
عليه السلام صلى الله عليه وسلم الوضوء في أول ما أرى اليه ونقل ابن عبد البر اتفاق أهل الديار أن غلى  
الجنابة فرض عليه صلى الله عليه وسلم وهو مكة كما افترضت الصلاة اهـ من الدراية (قوله بمكة) أي في مكة (قوله)  
أنه عليه الصلاة والسلام الخ) يخاف على أن الوضوء وهو جواب عن سؤال خاضه من المأثر أن يكون قد ضل

وصفتها فرض الصلاة وواجب الطواف وقيل  
وسبب المصنف لقول بأن المظهرين الملائكة  
وسبب لقول وسندوب في نيف وثلاثين موضعاً  
ذكرتها في الخزانة منها بعد كذب وخيبة  
وقهقهة وقهقهة من كل جزور وبعد كل خطبة  
والفروج من خلاف العلماء وركعتا غسل  
ومسح وزوال نجس والتماسا وزاب  
وقهقهة ودليلها آية اذا قمتم الى الصلاة  
وهي مدينة اجتمعوا وجميع أهل الديار  
الوضوء والفصل فراضك مع فرض الصلاة  
يتطلب جبريل عليه السلام وأنه عليه الصلاة  
والسلام لم يعمل قط الا بوضوء

غيره من أن يكون ظاهراً أم جلياً (قوله بل هو الخ) اتفقوا (قوله من قبلنا) بظاهره أن الام السابعة كانوا  
 يتوضئون عليه حيث يقبضهم من على الأنبياء قلت هذا يعني يضل في جانبه على الله عليه وسلم فانه قال وضوء  
 بل قنيتهم لكونهم المشركين وقيل غير ذلك كما بسط في الجواب وشرحها وسيأتي طرف مما يتعلق بذلك (قوله  
 في الاصول) أي أصول الفقه (قوله شرع لنا) فليتنا العمل به (قوله اذا قصه الله تعالى) أي في كتابه العزيز كقوله  
 تعالى وكتبنا عليهم فيها الآية (قوله برسوله) عليه السلام في احاديثه كسوم عاشوراء (قوله من غير انكار)  
 الا على الاقتصار على الثاني لان الشرع بعد لا ينكر عليها ويحتل أن المراد الانكار على من فعله من هذه الامة  
 (قوله فتأخر نزول الآية) جواب عن سؤال قد راجع اذا كان الوضوء فرض يحكم مع فرض الصلاة وهو شرع  
 من قبلنا غير منكر ولا منسوخ فما الفائدة في نزول الآية المائدة بالمدينة فأجاب بما ذكر (قوله تقرير الحكم الثابت) أي  
 حجية فانه لم يكن عبادة مستقلة بل تابعة للصلاة احتل أن لا تنهى الامة بشأنه ونسألهون في مراعاة شرائعه  
 وأركانه لطول العهد وانقراض الشافلين بخلاف ما ذاب بالانص المتواتر السابق في كل زمان على كل لسان  
 أم متخ والحكم هو الفرضية وثبوتها من جهتين من جهة كونها شرعاً عالم قبلنا ومن جهة قرينة بطلانها (قوله  
 وبإني) منصوب بأن مضمر عطفاً على تقرير رأي وفائدة نزول الآية انباء ولا يصح عطفه على تقرير من غير هذا  
 التاويل لأن المصدر كاذ كروا لإيشيه الفعل فليس من مصدر وقوله واعطف على اسم شبه فصل فعلا  
 ولأن الاخبار لا يصح حثث في نسخة وتأتي وهو مصدر تأتي والعطف عليها ظاهر (قوله اختلاف العلماء) أي في  
 حددها فافهم من قال انها أربع ومنهم من قال انها أكثر ومنهم من جعل التمس فيها على الجاع ومنهم من جعله  
 على التمس ووقع الاختلاف في المسح هل هو الكل أو اربع أو ما قل (قوله الذي هو روضة) لقوله صلى الله عليه  
 وسلم اختلاف أمتي روضة (قوله كيف وقد اشقت) أي كيف لا يكون في نزولها فائدة والحال أنها اشقت (قوله  
 سكتا) أنها أحكام الوضوء وأحكام التيمم والغسل وغير ذلك (قوله كلها) أي الثمانية أي كل واحد منها فيه شيئ  
 فالجمله ستة عشر (قوله طهارتين) تنزيه طهارة بالمعنى المصدوي (قوله والغسل) يضم التيمم اسم لغسل تمام  
 الجسد (قوله وحكمين) تنزيه حكمين معنى محكوم به أي أمور به وهو الغسل في ثلاثة أعضاء الوضوء وغسل  
 جميع البدن في نحو الجنابة (قوله والمسح) أي في الرأس والتيمم (قوله وموجبين) بكسر الجيم فانه ما موجب  
 للطهارة (قوله المرض والسفر) أي في قوله تعالى وان كنتم مرضى أو على سفر (قوله ودليلين) تنزيه دليلين  
 دال أي دليلين على الوضوء والغسل (قوله التفصيل في الوضوء) وهو قوله تعالى فاغسلوا وجوهكم وأيديكم إلى  
 المرافق واسموا برؤسكم وأرجلكم إلى الكعبين (قوله والاجالتي) أي بقوله وان كنتم جنباً فاطهروا (قوله  
 وكائنين) تنزيه كناية بمعنى مكفي به (قوله الفائط) هو في الاصل المهل المتفرض فاطلق على الخارج من الانسان  
 لأن العرب من عادتهم اذا أرادوا قضاء الحاجة يذهبون إلى المهل المتفرض فالعلاقة بالجمادة وأحوالها والمحل  
 (قوله والملاسة) فانهما كناية عن الجماع وبيانها أن من أراد الجماع توجه إلى المهل المتفرض فاطلق  
 الوضوء وأريد المقصد (قوله وكائنين) أي من الله تعالى لمبادء المؤمنين (قوله تطهير الذنوب) أي في قوله تعالى  
 ليظهركم (قوله واعمال النعمة) أي في قوله وليتم نعمته عليكم (قوله من داوم على الوضوء الخ) مداومة هي أن  
 يظهر كلما حدث ويوجب ذلك نسبة الملقق وسعة الرزق ومحبة الحفظة وداوم البغض للمعاصي والمهلكات  
 فقلبها الوضوء ملاح المؤمنين وهو مجرب ذكره المصنف أحذر في في نصيبته (قوله ليعلم كل من آمن) فعناء  
 حيث ذاب أي الذين آمنوا بالايان وهذا بخلاف آمنتم لانه خطاب للموجود حال نزولها (قوله وكأنه) أي ما في  
 الضياء قوله المتعاني أي من الخطاب إلى الغيبة (قوله والتحقيق خلافة) فان الذين من الاسماء الظاهرة وهي  
 من قبيل الغيبة بل لو قال آمنتم لعم لأن الخطاب يتعلق بالمدوم وجوده كقوله وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة  
 وكقوله يا أيها النبي اذا طلقتم النساء ولأن الحق تعالى يخاطب الموجود والمدوم فان قلت ان فيه التفاضل على  
 مذهب السكاكي فانه لا يشترط تخالف التعبير بل مخالفة مقتضى الظاهر أو باعتبار أيامه فان التفاضل يخاطب  
 قلبه جوابه ما تقدم وهو أن الخطاب ليس خاصراً على الموجود والمندى بحسب اللفظ ظاهر والظاهر من قبيل  
 الغيبة (قوله التحقضية) أي الدالة على تحقيق ما غلب عليه فالباون غير الغالب قد تقع وقع ان كتمه  
 (قوله التشكيكية) أي الدالة على أن ما دخل عليه من كونه في غير محقق الوقوع (قوله لا إشارة إلى أن الصلاة)

بل هو شرعاً من قبلنا بدليل هذا وضوء  
 وضوء الانبياء من قبلنا وقد تقرر في الاصول  
 أن شرع من قبلنا شرع لنا اذا قصه الله تعالى  
 ورؤيه من غير انكار ولم يلهو ونسبه فقلنا  
 نزول الآية تقرير الحكم الثابت وبإني  
 اختلاف العلماء الذي هو روضة كيف وقد  
 اشقت على نيف وسبعين بجما بسوطة في  
 تبسم الضياء عن فوائد الهداية وعلى ثمانية  
 أمورك كلها مشق ظاهراً وفي الوضوء والغسل  
 ومكارم من الماء والصمد وحكمين الغسل  
 والمسح وموجبين الحدث والجنابة ومبينين  
 المرض والسفر ودليلين التفصيل في  
 الوضوء والاجالتي في الغسل وكائنين الفائط  
 والملاسة وكائنين طهارة الذنوب واعمال  
 النعمة أي بوجه شهيد الحديث من داوم على  
 الوضوء مات شهيداً ذكره في الجوهره وانما  
 قال آمنوا بالغيبة دون آمنتم ليعلم كل من  
 آمن إلى يوم القيامة فإلى في الضياء وكأنه  
 صفي على أن في الآية التفاضل والتحقيق  
 خلافة وأني في الوضوء ما إذا التحقضية وفي  
 الجباية بان التشكيكية لا إشارة إلى أن الصلاة  
 من الأمور

أي التي دخلت عليها إذا (قوله اللازمة) أي التي لا بد منها مع تكررها في اليوم والليلة خمس مرات (قوله والجملة  
 من الأمور المأخوذة) أي التي يمكن أن لا تقع أصلا (قوله وصريح ذكر الحديث في الأصل) حيث قال وأن كنت  
 جنباً فاطهروا (قوله والجملة) حيث قال تعالى أوجباً أحد منكم من الغائط أو لمستم النساء الآية (قوله ليحتمل  
 أن الموضوع الخ) وهو الذي لا يكون من حدث وهذا يدل على أن قوله تعالى فاطهروا الخ مستعمل في الوجوب  
 والتدبير الوجوب في الحدث والتدبير في غيره وهو مخالف لما ذكره من أن الحدث في الآية مراد به يؤخذ منه  
 أن التيمم والفعل لا يكونان إلا فرضاً التصريح بالحدث فيهما وفيه أن الفصل يشدب في مواضع ومسن في آخر  
 وكذا يقرم التيمم مقام الوضوء لتصوره ودخول سبب فلا يشترط فيهما أن يكونا فرضاً (قوله فورا الخ) فوراً  
 أي ذا فور يعني أنه سبب للتور على الصراط أو في القبر أو نفس التور مبالغة أو بمعنى اسم الفاعل والمقصود ما مر  
 (قوله أركان الخ) جمع ركن وهو في اللغة الجانب القوي من الشيء أه منفع قال تعالى أو أرى إلى ركن عديد  
 والاضافة يائية أو بمعنى اللام (قوله الوضوء) أنه فيه للاستغراق فيعم الوضوء القرض والمندوب كالواقف قبل  
 التوم أه در سنن وقد تم على الفصل لأن الحاجة إليه أكثر ولا تخرج من محل الفصل أو لا تقتضيه عليه  
 في القرآن وفي تعليم جبريل أه بمر وهو مأخوذ من الوضوء وهي الثقافة والحسن وهو بالضم المصدر وبالفتح  
 الماء الذي يشرب به وفي الاصطلاح غسل الأعضاء الثلاثة ومسح الرأس وأعلم أن الفعل كالوضوء والماء لا يطلق  
 على المعنى الذي هو وصف لقاعل موجود كالهبة المسماة بالماء من القيام وبقي الأرض مكان ويسمى الفعل  
 الحاصل بالمصدر والتكليف يتطرق به إذا ويطبق على نفس ايقاع الفاعل هذا المعنى ويسمى المعنى المصدرية  
 ولا يتعلق به تكليف لأنه اعتباري لا وجودي في الخارج إذ لو كان وجوده مكانه موقع فيكون له أيقاع وهكذا  
 فيلزم التسلسل المحال وذكر الجلال في الخصائص أن الوضوء من خصوصيات هذه الأمة وهو الأصح ووجوده  
 من الأنبياء كإدله عليه قوله عليه السلام وضوء الأنبياء من قبل لا يدل على وجوده من أهمهم لاحتمال  
 الخصوصية وفيه أن الأصل عدمها ويمكن أن يقال إن خصوصيته بهذه الأمة من حيث بدنه غير محققين من  
 آثاره فلا ينافي بوجوده في غيرهم وهم بغير هذه الخصوصية قال فوح أفندي وهو العيصم (قوله لأنه) أي التعبير  
 المأخوذ من عبر (قوله أفيد) وذلك لأن الركن أخص ولينبه على أن مراد من عبر بالقروض الأركان أه منفع  
 وأما كذا الأركان أخص لأنها القروض المأخوذة في الماهية بخلاف القروض وأفيد بالماء قال في المختار فادت  
 له فائدة من باب باع وكذا فائدة مال أي ثبت وأدلت المال أه عليه أو استفادته وأما فاد الموموز فهو غير هذا الخال  
 فاد زيدا أي أصاب فواده ومنه القواد كافي القاموس (قوله مع سلامة) أي مع سلامة التعبير بالأركان (قوله  
 بما يقال) أي على التعبير بقروض الوضوء (قوله القطعي) هو ما قطع بلزومه حتى يكفر بإحده (قوله المسوح) أي  
 العضو المسوح وهو الرأس (قوله بالربع) أي فإن التقدير به غير قطعي ولذا وقع الاختلاف فيه بين الأمة (قوله وان  
 أريد العملي) وهو ما تضمنت البصيرة بقوة كالمقدار والاجتهاد في القروض أي وان أريد أمعا يلزم عموم المشترك  
 أو إرادة الحقيقة والجواز ونحن لا نقول بذلك كما ذكره في شرح الملتقى (قوله يرد المفسول) أي العضو المفسول  
 والمراد جنس المفسول فيشمل الأعضاء الثلاثة فأنها قطعية (قوله عنه) أي عما يقال من الأشكال الواردة على  
 التعبير بالقروض (قوله بما تضمنته في شرح الملتقى) من أنه من عموم الجواز والفرق بينه وبين الجمع بين الحقيقة  
 والجواز أن الحقيقة في الأول تحصل فرداً من الأفراد بأن يراد معنى يتحقق في كل الأفراد بخلاف الثاني فإن  
 الحقيقة يراد بها الوضع الأصلي والجواز يراد به الوضع الثانوي فهما انتعما لأن متباينان أو من أن المراد القطعي  
 ويصاحبه من إيراد المسوح بأن المراد أصل المسح فيه وذلك قطعي للثبوت بالكتاب أو العمل ويجواب عن إيراد  
 المفسول بأن المراد التقدير في الكل ولا شك أنه من هذه الحقيقة على خلاف زفر في المرتفين والكهين وأبي يوسف  
 فها بين العذار والأذن (قوله ثم الركن) ترتيب أخباري (قوله ما يكون فرضاً الخ) هذا معناه الاصطلاح وقد  
 مر بيان معناه اللغوي (قوله الماهية) أي الحقيقة وانما سميت ماهية لأنه يسأل عنها بما هو وما هي (قوله  
 فما يكون خارجاً) الأول أن يقول فما يصحكون فرضاً خارجاً لا يعني أن يظهر التفريع في قوله فالقروض وبين  
 القرض والركن المقصود المطلق (قوله فالقروض الخ) القرض يأتي في اللغة تكليف وتلاين معنى كافي نهاية  
 التوبة والمشهور أنه مشترك وقال الأصوليون أنه حقيقة في الملتزم بخلاف غيره إذ هو أولى من الاشتراك

اللازمة والجملة من الأمور المأخوذة  
 وصريح يذكر الحديث في الفصل والتيمم دون  
 الوضوء ليحتمل أن الموضوع  
 والحدث شرطاً لا في الأول فيكون الفصل  
 على الفصل والتيمم على التيمم من الوضوء  
 على الوضوء نورا على نور (أركان الوضوء  
 أريد) عبر الأركان لأنه أفيد مع سلامته عما  
 يقال إن أريد بالفرض القطعي يرد تقدير  
 المسوح بالربع وان أريد العملي يرد المفسول  
 وان أجيب عنه بما تضمنته في شرح الملتقى  
 الركن ما يكون فرضاً داخل الماهية وأما  
 الشرط بما يكون خارجاً فالقروض أهم منهم

بل لا يشترط احتياج إلى غير شي بخلاف الحال فردد في البحر برهان القرينة في المسترسل واحدة وانما تستد  
 بعد ذلك على البدل (قوله ما قطع بلزومه) هو من فرض بمعنى قطع قال في البحر والظاهر من كلامهم  
 في الامور والقروح أن المرض على نوعين قطعي وظني هو في قوة القطعي في العمل بحيث يفوت الجوانب فواته  
 ما قصد إلى مسح الرأس من قبيل الثاني وعند الاطلاق ينصرف إلى الاول كجمله ثم قال والمارق بين الظني  
 اقوى المثلث للفرض وبين الظني المثلث للواجب اصطلاحا خصوص المقام وفي التمر ما يفيد أن دليل الفرض  
 العمل اقوى وفيه وقد قسموا الادلة السبعة أربعة أنواع قطعي الثبوت والدلالة كالنصوص المتوازية وقطعي  
 الثبوت فاسي الدلالة كالات المؤثرة وظني الثبوت قطعي الدلالة كالخبار الاسناد التي مفهومها قطعي  
 بوطنيها ما وثبتوا الفرض بالاول واثبتوا بالثاني والثالث الواجب وبالرابع السنة والاستصحاب وأرادوا بالواجب  
 فيما يشمل الفرض العملي ومن هنا قال بعض المتأخرين إن الفرض العملي اقوى نوعي الواجب وأضعف نوعي  
 الفرض اه (قوله حتى يكفر) يصح بناء على الفاعل أي يكون كافرا ولم يعول أي يفتي إلى الكفر (قوله كاصل مسح  
 الرأس) المدلول عليه بقوله تعالى واسموا برؤسكم فكنتم متكررا قطعي من الكتاب وهو كافر (قوله وقد يطلق الخ)  
 اشار به إلى أن اطلاقه على الاول حقيقة وعلى الثاني مجاز لأن الاول هو المتبادر عند الاطلاق كما قاله صاحب  
 البصر والتبادر من علامة الحقيقة (قوله على العملي) أي المفترض عللا لا اعتقادا فانه لا يفترض على الانسان  
 اعتقادا ففرض مسح الربع (قوله مانفوت العصاة بفواته) تعبير بالعصاة أولى من تعبير بعضهم بالجواز لأن عدم  
 الجواز يصدق بعدم العصاة وعدم الحل مع العصاة ولا يحتاج في التعريف إلى زيادة ولا ينحصر بمجاز لأن المسند  
 لا ينحصر به فهو (قوله كالمقدار الاجتهادي) أي الذي هو مسح ربع الرأس ودخول المرفقين والكعبين والعدا  
 وما في الغاية من أن المرفوض في مسح الرأس قطعي لأن خبر الواحد اذا التحق بيا بالجملة كان احكامكم بعده  
 مضافا للجملة دون البيان والمحل من الكتاب والكتاب دليل قطعي ضعيف اه بحر (قوله فلا يكفر باحده) أي  
 لا يلزم منه كفر الجاحد ومنع ذلك الاكل بأن الجاحد لا يكون وتروا المانع من تكفيره فاما ما وجب  
 الاقل كالتأخي أو الامتناع كالتأويل يعتمد شبهة قوية وقوة الشبهة تمنع التكفير من الجاهل لا ترى  
 أن أهل البدع لم يكفروا بجماعة عمدا على عليه الدليل القطعي في نظر أهل السنة لتأويلهم بحر (تفة) الفرض  
 قسما فرض عين وهو ما يجب على كل مكلف ولا يستعطف عن البعض باقامة البعض كالإيمان والصلاة وفرض  
 كفاية وهو ما يلزم جميع المكلفين فاذا قام به البعض سقط عن الباقي كسلاة الجازة وقد يستعمل الفرض  
 بمعنى الواجب وبالعكس اه أبو السعود (قوله غسل الوجه) مصدر مضاف إلى مفعوله والفاعل محذوف  
 والتقدير غسل المتوضي وجهه أبو السعود والغسل يفتح الغين لغة ازالة الوسخ عن الشيء بأجر الماء عليه  
 ويضعها اسم اغسل تمام الجسد والماء الذي يغسل به وبمسحها ما يغسل به الرأس من خطمي وضوءه اه بحر  
 (قوله مع التقاطر) قال في التمر حذرا لاسالة أن يتقاطر الماء وبه عرف أن ذكر التقاطر مع الاسالة في التعريف  
 كما جرى عليه كثير مما لا حاجة اليه لأنه حيث أخذ في مفهومه لم يصدق بدونه اه فلولم يسئل الماء بأن استعمل  
 استعمال الدين لم يجر في ظاهر الرواية ولو توضح بالتج ولم يقتر لم يميز وما ذكر من اشتراط التقاطر قوله ما وعن  
 أبي يوسف هو مجرد بل المحل بالماء سال أول يسئل ثم على القولين ذلك ليس من مفهومه وانما هو مندوب  
 وفي الخلاصة انه سنة وحده أمر الابداع على الاعضاء المفسدة (قائدة) ينبغي في الشتاء أن يبل أعضاءه بالماء  
 شبه الدين ثم يسئل الماء عليه لأن الماء يتصافى عن الاعضاء في الشتاء اه بحر والظاهر أن الانبعاث للندب  
 (قوله ولو قطرة) على هذا يكون التقاطر بمعنى أصل الفعل اه حلي (قوله وفي الغرض) هو الشيخ برهان الدين  
 الكركي اه مخ (قوله اقله) أي التقاطر (قوله قطرتان) ويدل عليه صفة التناعل اه حلي ثم الظاهر أنه اذا  
 سأل الماء وتقطر القطرتين لا يكون تقتير في الوضوء ويحتمل أن هذا بيان لماء العصاة وان كان الاقتصار عليه  
 مكروها ويحذر (قوله لأن الامر) أي في قوله تعالى فاعسلوا اه مخ والغسلان الاخيرتان سنة واحدة أو كل  
 واحدة سنة (قوله مشتق الخ) لو قدم هذه العبارة عند ذكر الوجه لكان أسلك ومشتق خبرا قل وقول المصنف  
 من مبتدأ خبر ثان وفي الحلي المباد بالاشتقاق لاخذ مجازا وذلك لأن الاشتقاق هو أخذ أحد هذه الاشياء  
 العشرة من المصدر وهي الماضي والمضارع والامر واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وافتل التفضيل

وهو ما قطع بلزومه حتى يكفر باحده كاصل  
 مسح الرأس وقد يطلق على العملي وهو  
 مانفوت العصاة بفواته كالمقدار الاجتهادي  
 في القروض فلا يكفر باحده (غسل الوجه)  
 أي اسالة الماء مع التقاطر ولو قطرة وفي الغرض  
 اقله قطرتان في الامر (متر) لا ينشأ من  
 لا يقتضي التكبير (وهو) المشتق من  
 الواجبة



واسم للمكان والآلة والوجه ليس واحدا من هذه الفئتين حلي. واعلم أن الاشتقاق لا بد أن يكون  
 جميعها من المناسبة وهو أصغر إذا نسبوا في المادة مع الترتيب وكبير إذا وافق في كل الحروف ولو مع خيرة ترتيب  
 كعذب وجهد وأكبر إذا وافق في أغلب الحروف كقسم وقسم وكل واحد أمر مما قبله وقد يقال أصغر وهو  
 وكبير (قوله اشتقاق) مبتدأ وشأنه خبره (قوله إذا احسب) أي إذا كان المزيد أشهر في الحق  
 المذكور للفتيان (قوله من الارتعاد) وهو الاضطراب أخذ منه الرعد لا اضطرابه في السماء (قوله من التجميم) وهو  
 القصد خذ منه التيم وهو البحر لكونه مقصودا فأداه الحلي (قوله سطح جبهة) أي أعلاها (قوله بقرينة المقام)  
 وهي تكون المتوضي أو المكلف فاعل المصدر الذي هو غسل لأنه مفاد من الوضوء اه أبو السعود (قوله السفل)  
 العميق ولم يظهر وجه لمنع الثاني (قوله ذقنه) بفتح الذال والفتاف وهي مجمع عليه اه حلي (قوله أي منبت)  
 قال في القاموس المنبت كجلس موضع النبات وهو شاذ والقياس كقعد اه أبو السعود (قوله السفل)  
 وهو الذي دون العنقة (قوله طولا) منصوب على التمييز (قوله كان عليه) أي على سطح الجبهة (قوله شعر)  
 بالمكان العين وتحرى كها ما ينبت الجسم بحاليس يصوف ولاوبر للأنسان وغيره اه أبو السعود (قوله معدل)  
 عن قولهم أي المصنف عن قول بعض الفقهاء في تعريف الوجه طولا كالكتف والمفتي (قوله قصاص)  
 بثلاث القاص والضم أعلاها حيث انتهى نيانه في الرأس وهذا الحد لم يذكر في ظاهر الرواية (قوله الجماري)  
 صفة اقوله (قوله على الغالب) أي في الأشخاص إذا الغالب فيهم طالع الشعر من مبدأ سطح الجبهة ومن غير  
 الغالب الاغم وأخرا (قوله إلى المطرد) أي العاتم لجميع الأفراد (قوله ليعم الاغم) هو الذي سأل شعر رأسه  
 حتى ضيق جبهته (قوله والاصلح) هو الذي انحسر شعر مقدم رأسه (قوله والازرع) هو الذي انحسر شعره من  
 جانبي جبهته ذكررت هذه التعاريف في جامع اللغة اه حلي قال في النهر الزعتان بفتح النون والزاى ولك  
 اسكانها وهما الموضعان المختطان بالناسية في جانب العينين اللذان ينحسر الشعر عنهما في بعض الناس  
 منهم من الرأس ولا يشال للرأى تسمى بل زعوى والعرب به تمدح لانه آية الذكاء والسعادة وتندم بالضم لانه  
 بالضد اه قال الشاعر

ولا تنكحني ان فترق الدهر بيننا • اغتم القفا والوجه ليس بانزعا

(قوله شصقي الاذنين) الاذن بضم الذال ولك اسكانها حقيقة وكذا كل ما جاء على فعل من الاذن بضمهتين وهو  
 الاسقاع وشصمتا لان منها اه نهر (قوله وحيدند) أي حين اذ علمت حد الوجه طولا وعرضا (قوله فيجب  
 غسل الملاق) أي يفترض والملاقى مالا في الوجه من النجاسة قال عصام ان غسل ظاهرها الملاقى للوجه فرض  
 اه حلي قال ويحتل أن يراد بالملاقى مالا من حدود الوجه الذي هو جزء من الرأس وأسفل الذقن وشصقي  
 الاذنين لان ما لا يتم الواجب الا به فهو واجب اه وهو مخالف لما في الدر المنثور من أن الحد لا يدخل في الحدود  
 على الاصح وفي أبي السعود عن شصقه قد استفيد من قوله في التنوير والدر وما بين شصقي الاذنين عرضا عدم  
 فرضية غسل شيء من الشصمتين فيقال لا بد من غسل شيء من الشصمتين لان ما لا يتم الفرض الا به فهو فرض  
 مشله مجازف ومحترج بلا شبهة وما استدلل به غير صالح هنا وفيه القام بدون غسل شيء منهما مكابرة واتكار  
 لحسوس حصوله بدون ما ذكر بأن جعل على الشصمتين ما يمنع وصول الماء الى شيء منهما كشمع ونحوه ولا سند له  
 في قول الشيخ حسن في نور الابيضاح ويدخل في الفايين جزء منهما للاتصال بالفرض لانه لا يدل قطعا  
 على اقتران غسل جزء من الاذنين اه (قوله وما يظهر من الشفة) أي يفترض غسله على المعقد وقبله انه  
 كالم أقاده في النهر (قوله عند انضمامها) أشار بصيغة الافعال الى أن المراد ما يظهر عند انضمامها الطبيعي  
 لا عند ضمها بشدة وتكلف اه حلي (قوله وما بين العذار) وهو البياض الذي بين العذار والاذن ونسبته عارضا  
 للجواردة والعارض صفة اتخذ اه أبو السعود (قوله وبه يفتي) أي بالدخول ومقابله قول أبي يوسف بعدم  
 وجوب دخوله في الملقى كما في المتن ومسكين وجعل في البحر والنهر ذلك منه رواية أما الكوسج والامر والمرأة  
 فيجب عليهم غسله اتفاقا كما قاله المؤلف في شرح المتن (قوله لا غسل باطن الخ) هو جواب عن سؤال وارد على  
 التعريف حاصله أنه يلزم على هذا الحد غسل هذه الاشياء وحاصل الجواب بأنه انما سقط غسلها للخرج ولا بأس  
 بغسل الوجه مفرضا عينيه ويجوز الغسل ولو غمضهما شديدا في ظاهر الرواية كما في الشربلالية ولو رعدت

واشتقاق الثلاث من المزيد إذا كان أشهر في  
 الملقى شائع كاشتقاق الرعد من الارتعاد واليم  
 من التجميم (من مبدأ سطح جبهته) أي  
 المتوضي بقرينة المقام (طولا) كان عليه شعر  
 منبت أمثاله السفل (طولا) كان عليه شعر  
 أو لا غسل من قولهم من قام من شعره الجماري  
 على الغالب إلى المطرد ليعم الاغم والاه  
 والازرع (وما بين شصقي الاذنين عرضا)  
 وحيدند (فيجب غسل الملاقى) وما يظهر من  
 الشفة عند انضمامها (وما بين العذار والاذن)  
 لدخوله في الحد وبه يفتي (لا يغسل باطن  
 العينين)



فيمنع من شئ يجب اتصال المامقة الرمح ان ينحني خارجا يفض العين والافلااء بمر وظاهره انه لا يجب غسل  
 باطن العينين ولو اكمل بكمل نجس (قوله وأصول شعر الحاجبين) يحصل هذا على ما اذا كانا كتيبتين أما  
 انجابته البثرة فيجب كما يأتي في قريها عن البرهان وكذلك يقال في العيبة والشارب ونقطة الحلبي عن مصام  
 الدين شادح الهداية (قوله ووثيق خباب) أي خرته (قوله للرج) راجع للكل وظاهره أن انوسم لا يمنع  
 ولو تفتق عدم وصول الماء لعله المذكورة (قوله أسقط لفظ فرادى) تعرض بصاحب الدور حيث ذكره  
 وانه غناء غسل كل يد منفردة عن الأخرى (قوله لعدم تقييد الفرض) أي فرض غسلهما (قوله بالانفراد)  
 فهو أدخلهما ماصح الوضوء (قوله الباديتين) أي الظاهرتين اللتين لا خلف عليهما (قوله فان المخرجين الخ)  
 على التقييد بالقبضين السابقين على سبيل الف والشر المشوش (قوله وتظفنه) الأولى وتظفنه (قوله  
 المسح) ولكنه محتاج للكيفية كما يأتي وهو في أحدهما خلف وفي الآخر بدل (قوله لما من) أي من أن الأمر  
 لا يقتضي التكرار (قوله مع المرفقين) عبر مع المقيدة للمصاحبة في الفصل ليفيد المدخول ناصح ما فيه  
 من الإيماء إلى أن في الآية معنى مع كقوله تعالى ويردكم قوته إلى قوتكم فان قلت انه يقتضي أن جميع اليد  
 مغموسة مع المرفق والحكم ليس كذلك قلت قد يدفع بأن ما زاد على المرفقين خارج بالإجماع والمرفقين تنبيه  
 مرفق بكسر الميم وفتح الفاء في الأصح وباء هكس أضامن اللسان والهاء أعلى الذراع وأسفل العضد سمى  
 بذلك لأنه يرتفع به الإنسان في الاتكاء عليه ونحوه اه ثم رويته لفظة نالته وهي فتح الميم والقسم معا كما في كشف  
 الرمز وفي المتن ثلث وشر مرتب فتوله مع المرفقين يرجع إلى اليدين وقوله والكعبين يرجع إلى الرجلين اه  
 (قوله على المذهب) مقابلة قول زفر من قال بقوله من أهل الظاهر أن المرفقين والكعبين لا يدخلان حال  
 في البحر وهو مجموع بالإجماع والمراد بالكعبين العظامان الساتتان أي المرتفعان في جانبي القدمين وهذا هو  
 المنقول عن أهل اللغة وأنكر الأصمعي قول الناس أن الكعب في ظهر القدم ومن ثم قال القدوري لا خلاف  
 بين أصحابنا في تفسيره بما ذكرناه وأما ما رواه هشام عن محمد أنه الفصل الذي في وسط القدم عند عقد الشراة  
 فاتفق الشارحون تبعاً لما في الأصول أنه سمونه وما قاله محمد إنما هو في المحرم إذا لم يجد نعلين فإنه يقطع خفيه  
 أسفل من كعبه بالعنق الذي رواه هشام وقامه في النهر (قوله بعبارة النعل) أي بصريحه المسوقة (قوله غسل  
 يد الخ) وذلك لأن مقابلة الجمع بالجمع تقتضي القسمة على الاتحاد (قوله بدلاته) والثابت بها هو الذي يفهم من  
 النص بطريق المساواة (قوله ومن البعث في إلى) أي في كونهما تدخل الغاية أو لا تدخلها أو لا امر محتمل  
 والمرجع القرائن وغير ذلك مما أطال به في البحر (قوله القراءتين) بالجر والنصب في أرجلكم وحاصل البحث أن قراءة  
 البقرة متواترة كقراءة النصب فتقتضي الجمع بين القراءتين أما التخيير بين الفصل والمصح كما قالت النسبة أو حل  
 النصب على حالة التحني والجزء على حالة التصف كما قال به بعض أهل السنة والتحقيق فيما أن يقال أن قراءة البقرة  
 ظاهره امتزاج الإجماع لأن من قال بالمسح لم يجعله مقابلاً للكعبين والجزء فيها البوار كما في بحر ضرب خرب وتظيره  
 كثير في القرآن والشعر أفاده أبو العمود (قوله قال في الصراخ) خبر ما في قوله وما ذكره (قوله لا طائل تحته)  
 أي لا فائدة فيه (قوله بعد انعقاد الإجماع الخ) اعترض بأن هذه الأحكام ثابتة في عهد الرسول صلى الله عليه  
 وسلم والإجماع ثمة لا يعتبر لأن العبرة ببقاءه على الله عليه وسلم ويمكن أن يقال أن الفعل يوجب القطع بالنظر في  
 شافيه وأما نحن فلا يثبت في حقنا الاتواتر ولم يوجد فيعتبر الإجماع في حقنا أو دلالة النص أفاده المصنف  
 (قوله وصح ربيع الرأس) أي من أي جهة كان والمسح أصابة اليد المبتهل العضو والتقدير بالربع أصح رواية  
 وديهة أما الأولى فلا تفاق للمتون عليها ولنقل المتقدمين لها كابي الحسن الكرخي وأبي جعفر الطحاوي وأما  
 الثاني فلما اختاره المحققون من أن الباء للإصاق وهي إذا دخلت على الفعل تعدى الفعل إلى الالة فالتقدير  
 بواصضوا أيديكم برؤسكم فيقتضي استيعاب اليد دون الرأس واستيعابها لمصلحة الرأس لا يستغرق غالباً سوى  
 ربهه فتعين مراد من الآية وهو المطلوب وأما رواية ثلاث أصابع فقد ذكر في البدائع أنها رواية الأصول وفي غاية  
 البيان أنها ظاهر الرواية وفي معراج الدراية أنها ظاهر المذهب واختارها جماعة المحققين من أصحابنا وصحبها  
 في شرح القدوري وقال في الظهيرية وعليه الفتوى اه بمرور في الأمر قال بعض المتأخرين أنها رواية ابن دسمن  
 بن نويرة وغاية ما يلزم من ذكرها في الأصول أن تكون ظاهرة الرواية عن محمد لأن الإمام كما جده في الفتح

والاتفت والقدم وأصول شعر الحاجبين والعيبة  
 والشارب ووثيق خباب للبرج (وغسل اليدين)  
 أسقط لفظ فرادى لعدم تقييد الفرض بالانفراد  
 (والرجلين) الباديتين بالسليتين فان  
 المخرجين والمستورين بالخلف وتظفنه  
 المسح (مرة) لما مر (مع المرفقين والكعبين)  
 على المذهب وما ذكره من أن الثالث بعبارة  
 النص غسل يدي ورجلي والأخرى بدلاته ومن  
 البحث في إلى وفي القراءتين في أرجلكم قال في  
 البحر لا طائل تحته بعد انعقاد الإجماع على  
 ذلك (ومسح ربيع الرأس مرة)

توقفاً له وكيفية تناقل (قوله فوق الأذنين) أي فلا يحسب أن وما حولهما من الجلد المتضرع عنك من  
الربع لأنهم ما لبسوا من الرأس وقوة صلى الله عليه وسلم الأذنان من الرأس المراد منه أن ذلك في حكم مخصوص  
وهو مسحهما بماءه كافي الحلي (قوله ولو بأصابعه مطر) وذلك لأن الآلة لم تصد إلا لا يصل إلى الحلق فإذا  
أصابه من المطر قد قدر الفرض أجزاءه بجزء (قوله أو ببل باقى الخ) أما لو مسح يبل في يده أخذه من عضو  
لم يميز مطلقاً كافي الهندية (قوله على المشهور) مقابلة قول الحاكم بالمنع وفي النهر ما يؤيد صحة فراجع (قوله  
لا بعد مسح الآن يتقاطر) لم يحو في شرح المتن للمؤلف ولم أر هذا الاستثناء لغيره مع ذكر المسئلة في المطولات  
كالبصر والنهر والهندية ولعل هذا مسمى اليه من مسئلة ذكرها في البصر ونصه ولو مسح بأطراف أصابعه  
والماء متقاطر جازون لم يكن متقاطراً لا يجوز لأن الماء إذا كان يتقاطر قائماً ينزل من أصابعه إلى  
أطرافها فإذا مدت صارت كآلة أخذها مجديداً اه نه رأيت صاحب الفروض ذكره في المتن (قوله لم يميز) لأن  
المسح حصل بوضع الأصبع وبمدها انفصلت البلية عن المحل المسوح كما فصار مستعملاً فالمسح  
بعده يكون بماء غير مطهر وكذا في جميع الأجزاء (قوله الآن يمسحون مع الكف) لعله مقترع على رواية الثلاث  
والأفهام هذا القدر لا يبلغ مقدار الربع اللهم إلا أن يقال أنه بالمدي يبلغ ذلك لأنه يفرق بين المذوق والموضع (قوله  
أو بالأصابع أو باليدين) مع ما بينهما هذا أيضاً تفرع على رواية الثلاث قال في الهندية ولو مسح بالسبابة  
والإبهام مفتوحتين فضعهما مع ما بينهما من الكف على الرأس فحينئذ يجوز لأنهما أصبعان وما بينهما  
من الكف قدر أن أصبح فتحة ثلاث أصابع اه (قوله أو بيمينه) أي بأن يكثر الوضع بماء وهذا يصلح أن يتعلق  
بالثلاثين ولا يقيها التفرع على رواية الثلاث كما هو ظاهر (قوله أجزاء) أي أن أصاب الماء الداخل قدر الفرض  
أن يجزأ الإدخال لا يعتبر (قوله ولم يصبر الماء مستعملاً) أي الماء الباقي في الأناة لأن المسح هو الإصابة لا الإسالة  
لأن الذي يوصف بالاستعمال هو المسال وذلك في الفصل لا الحساب الذي هو في المسح وأوضح الكلام ابن شعبان  
في شرحه يجمع فقال إن فرض المسح يتأذى بأصل البلية إذا مسح الإصابة دون الإسالة فلم يزل شيء من الحدث  
إلى الماء الباقي في الأناة وانما زال إلى البلية أفاده الحلي (قوله اتفاقاً) أي بين الثاني والثالث اه حلي عن البصر  
(قوله على الصحيح) اعلم أنه لا خلاف بينهم ما في عدم الاستعمال عند عدم التنية أي نية المسح وأما إذا نوى  
استعمال أيضاً على قول الثاني واختلف المشايخ على قول الثالث والصحيح من مذهبه أنه يجوز ولا يصبر الماء  
مستعملاً أفاده في البصر فقوله اتفاقاً على الصحيح يرجع إلى قوله وإن نوى ولو غسل رأسه مع الوجه أجزاءه من  
المسح مع كراهة التنية لترك الترتيب ولو مسحت المرأة على الخمار لا يجوز إلا إذا كان الماء متقاطراً بحيث  
يصل إلى الشعر فيجوز إذا تعلق الماء بالوجه الخمار اه هندية (قوله جميع البلية) بكسر الهمزة وقصها اه  
نهر (قوله يعني علمياً) أي بالاعتناء دفعاً لما يتوهم من إطلاق الفرض أنه القطعي (قوله أيضاً) أي كأن مسح ربيع  
الرأس كذلك (قوله وما عدا هذه الرواية) وهي روايات ست مسح السكت أو الربع أو الثالث أو غسل الربع أو غسل  
الثالث أو عدم الفصل والمسح ولكن الروايات جميعاً اتفقت على عدم وصول الماء إلى ما تحت البلية قال في الدرر  
والقرو والعدا لا يقطع حكم ما وراء بل ينقل حكم ما تحته إليه أي المذراع حتى يجب غسله كالكأرب  
والحاجب حيث يتقلان حكم ما تحته ما اليه ما حتى يجب غسله ما ولا يجب إيصال الماء إلى ما تحتهما والبلية  
تتله أي حكم ما تحته إلى ما يلاقى البلية منها أي من البلية وهو أظهر الروايات اه قال في الترمذية وأطلق  
البلية فتدل الكشافة وغيرها وهو صريح مانق له المتفبع بعد عن المحيط ومثله في البدائع ونسب إلى عامة المشايخ  
والمتأثر أن الشعر أن كان كثيفاً يسهل غسل ما تحته اه ملخصاً (تقنة) في شرح الارشاد البلية الشعر النسب  
يعد مع التبيين وأما من ما بينها وبين العذار والمذراع والمذراع الذي لا يذعن يصل من الأعلى إلى الصدر ومن  
الأسفل إلى العارض اه بصر (قوله لا خلاف) أي بين أهل المذهب على جميع الروايات (قوله المستعمل) أي من  
أداة الوجه كذا في المتن (قوله بل يسكن) أي المسح لكونه الأقرب لمرجع الضمير وعبارة التنية صريحة في ذلك  
كذا في الحلي (قوله وإن الخفيفة) أي ولا خلاف في أن الخفيفة الخ فعل الخفيف السابق في الكشافة ويقال  
بكثرة هي بناحية ما تقدم قريبا من التربة لاني (قوله نوى بشعرها) أي يصرها الرائي القريب (قوله يجب) أي  
يفترض (قوله لم يسترها الشعر) أما المستورقة فاقطع غسله بالبرج (قوله ولا يعاد الوضوء الخ) وذلك لأن

فوق الأذنين ولو بأصابعه مطر أو إلى باقى بصره  
فصل على المشهور لا يفرض مسح إلا أن يتقاطر  
ولو قد أصاب أو أصبعين لم يجز إلا أن يكون  
مع الكف أو باليدين أو باليدين مع ما بينهما  
أو بيمينه ولو أذن غسل رأسه الأناة أو خفيه  
أو جبينه وهو محدث أجزاءه ولم يصبر الماء  
مستعملاً وإن نوى اتفاقاً على الصحيح كافي  
البصر في البدائع (وغسل جميع البلية فرض)  
يضي عليه (أيضا) على المذهب الصحيح الحق  
المرجوع إليه وما عدا هذه الرواية مرجوع  
عنه كافي البدائع ثم لا خلاف أن المستعمل  
لا يجب غسله ولا مسحه بل يسكن وأن الخفيفة  
التي تزي بشرتها يلزم غسل بشرتها لم يسترها  
النهر وفي البدائع يجب غسل بشرة في الخمار ولا  
الشعر كجب وشارب (بل ولا بل الحلق رأسه  
ولينيه)

المسح على شعر الرأس ليس بدلائل المسح على البشرة لانه يجوز مع القدرة على مسح البشرة ولو كان بدلائل يجوز  
 كذا في الجهر (قوله ولا الوضوء) لاجابة الى التصريح لعلم حكمه بالطريق الاعلى والاولى في حل المستفاد  
 يعود الضمير الى الوضوء لانه هو المذكور ولا (قوله ظفركه) مثلث الظاهر (قوله وكشط جلده) أي بعضه والكشط  
 بالكاف والقاف الازالة كما في شرح الفقه العراقي ولا حاجة الى ذكر هذا الفرع لانه يعلم من المسئلة التي ذكرها  
 المصنف بعد (قوله على أعضاء وضوئه) الاعضاء جمع العضو يضم العين وكسر هاء كل لحم واقر بعظمه كذا  
 في القاموس (قوله قرحة) أي جراحة (قوله كالدمل) ما خوذ من دمل بالفتح معني اصله يقال دملت بين  
 القوم معني اصلحت كما في الصحاح وصلحها ما يبرئها فتسبح القرحة دملًا تنفأ ولا يبرئها كالقشافة والمفازة  
 (قوله ان تألم بالنزع) أي بنزع الجلدة اذا لم يخرج منه دم ومفهومه لزوم الاعادة عند عدم التألم قال الحاجي  
 لانه بمنزلة الشمة المصقة يبدنه وفيه خلاف وتوضيح المسئلة كما في الهندية انه اذا كان على بعض أعضاء  
 وضوئه قرحة فهو المقتل وشبهه وعليه جلدة رقيقة فتوضأ وأمر الماء على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه  
 غسل ما تحت الجلدة قال ان نزع الجلدة بعد ما برئ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع وان  
 نزع قبل البرء بحيث يتألم بذلك ان خرج منها شيء وسال تقضى الوضوء وان لم يخرج لا يلزمه غسل ذلك  
 الموضع والاشبه أنه لا يلزمه الغسل في الموضعين جميعاً اهـ فالاولى للشارح أن يقول وان لم يتألم بالنزع على  
 الاشبه لانه عند التألم لا خلاف في عدم لزوم الغسل ثانياً (قوله لعدم البدلية) علمه لعدم الاعادة في المسائل  
 كلها (قوله بخلاف نزع الخلف) أي فانه بنزعه يغسل ما تحته لانه بدل عن الغسل لظلاله فلما نزع سرى  
 الحدث الى القدم (قوله كالوضوء) تشبيه في المسائل الاول (قوله ثم حته) أي الخلف أي من الخلف منه (قوله  
 شقاق) هو بالضم تنشق بسبب أرساغ الدواب كما في القاموس فأطلقه على الشقوق التي في أعضاء الانسان  
 مجازاً والشقاق بالكسر الخلف والاولى للشارح أن يعبر بشقوقه وجمع شق والفعل منه شق بمعنى جدد  
 وله معان أخر مذكورة في القاموس (قوله والاصح) أي ان قدر كما مر في سابقه (قوله والتركه)  
 أي ترك مسح ذلك الموضع وغسل ما حوله اهـ هندية (قوله ولو يده) مفرد مضاف فبعض اليدين اذ لو كانت  
 بدصية لتهين الغسل بها (قوله ولو قطع من المرفق الخ) قال في الجهر ولو قطعت يده أو رجله فليبق من المرفق  
 والكعب حتى يسقط الغسل ولو بقي وجب اهـ (قوله ولو خلق له يدان الخ) أي من أعلى المرفق والكعب (قوله  
 فلو يبطش) بالضم والكسر كما في القاموس والبطش قاصر على اليدين فلو قال ويضربهما نظر الى الرجلين  
 لكان حسناً (قوله ولو باحداهما الخ) أي ولو يبطش باحداهما ففي الأصلية والاخرى زائدة لا يجب غسلها  
 ونظايره ولو كانت تامة وفي النهر ولم أر حركتها كالتا تامين متصلتين أو منفصلتين والظاهر وجوب  
 غسلها في الاول وواحدة في الثاني اهـ فلم يعتبر البطش والظاهر أنه يعتبر البطش أولاً فان بطش بهما وجب  
 غسلهما والا فان كانتا تامين متصلتين وجب غسلهما وان كانتا منفصلتين لا يجب غسل الاصلية  
 التي يبطش بها وهو حسن جمع بين العبارتين (قوله وكذا الزائدة) أي اليد الزائدة قال في الهندية ويجب  
 غسل ما كان مربكاً على أعضاء الوضوء والكف الزائدة اهـ (قوله والا فاحاذي الخ) أي ان لا تنبت في محل الفرض  
 غسل ما حاذى محل الفرض منها وفي الجهر ولو خلق له يدان على المنكعب فالتامة هي الأصلية يجب غسلها  
 والاخرى زائدة فاحاذي منها محل الفرض وجب غسله وما لا فلا يلزمت به (قوله أقاد) أي يذكر السنن  
 عقب الاركان هنا وفي الغسل (قوله ولا للغسل) فويل عما يأتي (قوله لتقدمه) أي الواجب لانه أقوى من السنة  
 فتقتضي الصناعة تقدمه أما الوضوء نفسه فيكون فرضاً للصلاة ولونفلاً وجنابة وواجباً لطواف وسنة للتوم  
 ومندوباً في مواضع كثيرة من بعضها (قوله لأن كل سنة مستقلة الخ) أما الاركان فدل عليها واحد وهو الآية فان  
 قلت مقتضى هذا التحليل أن يقول وركعتي الوضوء لا تصح اذا دلل قلت التكت لا تطرد ولا تنكس (قوله  
 وحكم) فيه أن الحكم الذي ذكره بعد متصرفي كلها وقد يجاب بأن المراد بالحكم الحكم الاخرى وهو الثواب  
 فلو أتى بسنة وترك الأخرى ائيب على الذي أتى به بخلاف ما لو ترك ركعاً فانه لا يثاب على ما أتى به منها (قوله ما يؤجر  
 الخ) الحكم الثابت لها الاجر واللام على الفعل والترك وليس الحكم ما يؤجر لانه ما واقعته على السنة فتأمل  
 (قوله وبلام) أي بصائب لا بما يقاب كذا في الجهر وأيده بعض المتأخرين بأنه المعنى المناسب للمقام اهـ ينهر

كما لا يعاد لغسل العمل ولا الوضوء (بحلق  
 شاربه وحاجبه وقلم ظفركه) وكشط جلده  
 وكذا لو كان على أعضاء وضوئه قرحة  
 كالدمية (وعاينها جلدة رقيقة فتوضأ وأمر  
 الماء عليها ثم نزعها لا يلزمه إعادة الغسل على  
 ما تحتها) ان تألم بالنزع على الاشبه لعدم  
 البدلية بخلاف نزع الخلف نصار كالوضوء  
 شقته ثم حته أو قشره فروع في أعضاء  
 شقها فتغسله ان قدر والاصح والتركه  
 ولو يده ولا يده على المائيم ولو قطع من  
 المرفق غسل محل القطع ولو خلق له يدان  
 ورجلان فلو يبطش بهما أو كذا الزائدة  
 باحداهما ففي الأصلية ففصلها وكف  
 ان نبت في محل الفرض كاصبع وكف  
 زائدة في والا فاحاذي منها محل الفرض غسله  
 وما لا فلا تكن يندب مجتبي (وسنة) أقاد أنه  
 لا واجب للوضوء ولا للغسل والا فقدمه  
 وجهه بالأن كل سنة مستقلة بدليل وحكم  
 وحكمها ما يؤجر على فعله وبلام على تركه

(قوله وكثيرا ما يعرفون به) أي بالحكم وزيدت مائتا كيد الكثرة (قوله لانه محط مواقع الخ) أي الحكم هو المقصود لائقها فلذا يعرفون به ككثيرا والاضافة لبيان فالحط موقع النظر أو مواقع جتمع موقع معنى ايضاح أي العمل الذي يقع نظرهم عليه والانتظار جتمع نظر بمعنى التأمل والتفكر (قوله وعرفها النعمى) أي عرف السنة اصطلاحا ما هي لغة فالطريقة مطلقا ولو قبيحة (قوله أو بفعله) يعني زيادة أو تقريره والتعريف داخل في الفعل لانه عدم التهي عما يقع بين يديه عليه الصلاة والسلام يعني أنه كف والكف فعل من افعال النفس (قوله وليس واجب) مراده به ما يعين الفرض (قوله لمطلقا) أي لمطلق السنة الشامل للمؤكد والمستحب وتبع في الاستدلال صاحب النبروات خبير بأنه أخرج المستحب بقوله ولا مستحب (قوله ولو حكا) كعدم الانكار على من لم يفعل لانه ينزل منزلة الترك حقيقة فدخل الاعتكاف في العشر الاخير من رمضان لانه عليه السلام وان اطاب عليه من غير ترك ومقتضاها وجوب الاعتكاف لكن لما لم يشكر عليه الصلاة والسلام على من لم يعتكف كان ذلك منزلة الترك حقيقة والمراد أيضا المواظبة ولو حكا تدخل التراخي فانه صلى الله عليه وسلم بين العذر في الضعف عنها وهو خوف أن تفرض علينا اه أبو السعود (قوله لكن شأن الشروط الخ) وذلك لانها لبيان المباحية والشروط خارجة عنها (قوله وأورد عليه) أي على تعريف النعمى (قوله بناء على ما هو المنصور) أي حال كون صاحب الجبر بانيها اشكاله على القول المنصور أي المؤيد من أقوال ثلاثة الحظروا الاباحة والتوقف (قوله التوقف) أي فلا يعرف اباحة المباح الا بقوة أو بفعله صلى الله عليه وسلم فقد ساوى التعريف المذكور للسنة وكذا ايرد المباح على القول بأن الأصل الحظر (قوله الآن الفقهاء) جواب من الاراد (قوله كثيرا ما يلهجون) أي يلعنون قال في الصحاح الملهج بالشيء الولوع به وقد لوج به بالكسر يلهج لهجا اذا غوى به اه والمعنى أنهم يتطقون به كثيرا (قوله فالتعريف بناء عليه) ومحط الجواب يعني أن تعريف النعمى مبنى على هذا القول فعلم اباحة المباح من الأصل لا من جهة الشارع واختار في البحر تعريف السنة الاقل وبه صدر عليه اقتصر المصنف في المنع أنها الطريقة المسلوكة في الدين من غير لزوم على سبيل المواظبة ليخرج غير الهدود الثاني وعليه اقتصر في النهر فة قال والذي ظهر للعبد الضعيف أن السنة ما اطاب عليه النبي صلى الله عليه وسلم لكن ان كانت لامع الترك فهي دليل السنة المؤكدة وان كانت مع الترك احيانا فهي دليل غير المؤكدة وان اقررت بالانكار على من لم يفعله فهي دليل الوجوب وهذا في غير الواجب المختص به صلى الله عليه وسلم أما هو فقد لا يشكر على تركه مع وجوبه في حقه كصلاة الضعي قافهم هذا فان التوفيق يحصل به وفي التساوي أن مطلق المواظبة لا يدل على الوجوب وهذا مذهب أصولي والافهم مصرحون في غير موضع من الفروع أنها تفيد اه (قوله البداية) مصدر بدأ حال المطرزي كالقراءة فهو بكسر الباء وموؤب ابن بكري الضم وهما على غير قياس والبداءة فعل الشيء أو لا وتقديمه اه مخ (قوله بالنية) هي لفة عزم القلب على الشيء واصطلاحا قصد الطاعة والتقرب الى الله تعالى في ايجاد الفعل ودخل في ذلك المنهيات فان المكلف به الفعل الذي هو كف النفس والفرق بين العزم والقصد والنية أن العزم اسم للمعقود على الفعل والقصد اسم للمعقود بالفعل والنية اسم للمعقود بالفعل مع دخوله تحت العلم بالمتوى اه بحر (قوله أي نية عبادة الخ) هو على تقديره مضاف وهو اقامة أو استباحة وفي البحر قالوا المعتبر قد رفع الحدث أو اقامة الصلاة أو استباحة أو امتثال الامر ولا يتأق الا خيرا لا بعد دخول الوقت اذ ليس مأمورا به الا بعد اه وفيه نظر فانه مأمور به على طريق الذنب قبل الوقت وهو احدى الثلاث التي المتدوب فيها أفضل من الفرض وتكفي نية الطهارة كما في الهندية وكذا نية الوضوء كما جزم به في الفتح قال بل هي أولى من نية رفع الحدث لتزوجه اه وما في البحر من أن نية الطهارة لا تكفي في تحصيل السنة كانه لانها مستنوعة الى ازالة الحدث وان ثبت فلم ينو خموص الطهارة الصغرى فيه نظر فان الحدث مشتق الى أكبر وأصغر وقد كفي نية رفعه في تحصيل السنة (قوله لا تعصم) الاولى لا تحل كما في الفتح ليشمل مس المصنف والطواف (قوله أو وضوء) أي كنية وضوء وهو تنظير (قوله بأنه بدونها) أي الوضوء بدون النية (قوله ليس بعبادة) فلا يثاب عليه لاناطة الثواب بالنية وفي بسوط شيخ الاسلام لا يكلام في أن الوضوء المأمور به لا يحصل بدون النية لكن صحة الصلاة لا تتوقف عليه لأن الوضوء المأمور به غير مقصود وانما المقصود الطهارة وهي تحصل بالمأمور به

وكثيرا ما يعرفون به لانه محط مواقع أنظارهم وعرفها النعمى بما ثبت بشيئ عليه السلام أو بفعله وليس بواجب ولا مستحب لكنه تعريف لمطلقها والشروط في المؤكدة مواظبة مع ترك ولو حكا لكن شأن الشروط أن لا تذكر في التعاريف وأورد عليه في البصر المباح بناء على ما هو المنصور من أن الأصل في الأشياء التوقف الآن الفقهاء كثيرا ما يلهجون بأن الأصل اباحة فالتعريف بناء عليه (البداية بالنية) أي نية عبادة لأنصح الأبطال طهارة كوضوء أو رفع حدث أو امتثال أمر واسترحوا بأنه بدوهم ليس بعبادة

وغيره لأن الماء مطهر بالطبع (قوله وبأن يتركها) الحاصل أن نارك السنة المؤكدة هل يأثم أو لا خلاف ووفق  
 في النهي يحمل الاسم على اعتبار الترتيب وعدمه على عدمه (قوله وبأن يفرض الخ) أفاد في التمر أنه لا بد أن تذكر  
 النية من جملة الفرائض في المأمورية إذا لم يتعارض معها في أن الوضوء المأمورية لا يصح بدون النية إلا أن زعمهم  
 في وقت الصلاة على الوضوء المأمورية إلى ذلك أشار الكرخي ويبحث فيه الحلبي بأن الفرض ما يشاب على فعله  
 وبما قبل على تركه والنية في المأمورية ليست كذلك فلا تكون فرضا والرد أن يقال إنها شرط في كون الوضوء  
 عبادة (قول في الوضوء المأمورية) أي الذي أمر به الشارع ورتب عليه الثواب (قوله بسؤر حمار) كأنه لأن  
 ظهوره الماء ضعف بالشك فتقوى بالنية (قوله وينبذ عمر) هذا معنى على ضعف والعقد عدم جواز الوضوء  
 به (قوله كالتيوم) أي كأنهم افترض في التيمم وانما لم تكن النية في الوضوء الذي هو مفتاح الصلاة شرط لعدم  
 تعليلهم الأعراب مع جهله فلو كانت فرضا لعلموا على الله عليه وسلم (قوله وبأن وقتها) عطف على قوله  
 بأنه بدون الخ (قوله ينبغي) أي يستحب (قوله أن تكون عند غسل اليدين) قال في الأشياء ليس بالثواب  
 السنن يؤيد ما في الأشياء ما ذكره نوح أفندي حيث قال وانما حال البدء بالنية ولم يقل النية كما قال غيره  
 إشارة إلى أن محالها ابتداء الوضوء فيقرنها بأول سنة ويستدعيها إلى غسل الوجه الذي هو أول أركانه هذا هو  
 الاظهر لأن ما تقدم بدونها لا ثواب فينبغي تقديمها أو بالمرء وهذا حاصل الاستدراك (قوله قبل سائر  
 السنن) أي باقي لا يعني جميع والأمر بتقديم النية على نفسها لكونها من السنن أفاده الحلبي (قوله كما يفرض الخ)  
 تشبيه في النية (قوله انتهى) أي ما في القهستاني (قوله لذي القهضم) الجار متعلق بأن في القهضم الادراك  
 (قوله حكى) أي تذكر (قوله في النية) متعلق بحكي أو يعلم وفي معنى الباء أي لكل عالم بما يتعلق بالنية  
 (قوله حقيقة) هي قصد الطاعة والتقرب إلى الله تعالى في إيجاد الفعل مع المقارنة واطلاقها على التي  
 قبل الفعل فيه مجاز الأول اه حلبي (قوله حكى) هو السنية في الوضوء الغير المأمورية والغسل والفرصة  
 في الوضوء بسؤر حمار وفي المقاصد من العبادات وفي المأمورية اه ح (قوله يحمل) هو القلب وأما التلخيص  
 به فبعدمه في جميع العبادات وانما يصح لمن لم يجمع عزيمته كما صرح به في حج البحر اه حلبي (قوله  
 وزمن) هو قبل سائر السنن في نحو الوضوء والغسل في الصلاة أن تكون عند التكبير وقبله من غير فاصل  
 بين الباء (قوله وشرطها) هو الاسلام والقل (قوله والقصد) مصدر بمعنى اسم المفعول والمقصود منها  
 تمييز العبادات عن العادات أو تمييز بعض العبادات عن بعض اه حلبي (قوله والكيفية) هي أن يقصد  
 العبادة حالها أي عبادة هي اه حلبي أي فلا يكفي مطلق قصد الطاعة والترتيب من غير تخصيص (قوله  
 والبداء الخ) قدرها إشارة إلى مطلوبية البداء هنا أيضا كما في غسل اليدين والاعتناء بينهما وذلك لأن النية  
 محلها القلب والسمعة محلها اللسان وغسل اليدين بالقل هل والى دفع الثاني أشار المؤلف بقوله قولاً (قوله  
 بكل ذكر) فلو هلل أو كبر كان مقبولا لئلا كذا في التمر (قوله لكن الوارد الخ) أفاد أنه مرفوع إلى النبي صلى الله  
 عليه وسلم وقيل أنه منقول عن السلف كما في البحر (قوله بسم الله العظيم) كذا ذكره الطحاوي عن السلف وقيل  
 أن الأفضل بسم الله الرحمن الرحيم بعد الله وذو كذا زاهد أي أنه يجتمع بينهما كذا في التمر (قوله دين الاسلام)  
 الاضافة للبيان (قوله قبل الاستنجاء) لأن الاستنجاء ملحق بالوضوء من حيث أنه طهارة كما في غاية البيان  
 وصح أنه عليه الصلاة والسلام كان يقول عند دخوله الخلاء اللهم اني أعوذ بك من الخبث والخبائث يعني  
 ذكر الشياطين وانما هم نهر وانما يجمع خبث المؤذي من الجن والشياطين ويرى خبث بسكون الباء  
 مصدر بمعنى التمر اه أبو الوعد (قوله وبعد) لأنه ابتداء طهارة كما في غاية البيان (قوله الاحال انكشاف)  
 أي فلا يصح سواء كان قبل الاستنجاء أو بعده قبل التيمم كذا يفاد من المنع (قوله لا تفصل السنة) وذلك انوات  
 محلها وهو الابتداء (قوله بل المندوب) لتلاخ الوضوء عنها كذا في السراج (قوله واما الاكل) أي تفصل  
 إذا شها في ابتداءه وأما في خلافه والفرق أن الوضوء عمل واحد بخلاف الاكل فان كل لقمة فعل مبتدأ كذا  
 في البحر (قوله لا في فاقات) تنبيه للسكال بمخا (قوله ويلق الخ) قال صاحب التمر رأيت في الشمال الترمذية من  
 حديث عائشة رضي الله تعالى عنها قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا أكل أحدكم فليقل أن يذكر الله  
 تعالى على طعامه فليقل بسم الله أو له وآخر اه وظاهر الحديث الشريف أن السنة تفصل في الأول فذكر

وبأن يتركها وبأن يفرض في الوضوء  
 المأمورية وفي التوضي بسؤر حمار وينبذ عمر  
 كالتيوم وبأن وقتها عند غسل الوجه وفي  
 الأشياء ينبغي أن تكون عند غسل اليدين  
 للرسول ليس بالثواب السنن قلت لا يمكن  
 في القهستاني ومحالها قبل سائر السنن كما في  
 التصفة فلا تسن عندنا قبل غسل الوجه كما  
 يفرض عند الشافعي اه وفيها سبع سوالات  
 مشهورة تطهرها العراقي فقال  
 سبع سوالات في الفهم أنت  
 تحكي لكل عالم في النية

حقيقة حكيم محله وزمن  
 وترطها والقصد والكيفية  
 (و) البداء (بالسمعة) قولاً وتفصل بكل  
 ذكر لكن الوارد عنه عليه الصلاة والسلام  
 بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام  
 (قوله الاستنجاء وبعد) الاحال انكشاف  
 وفي محل نجاسة فيسمى بقله ولونسيها في  
 في صلاة لا تفصل السنة في باقيه لا في فاقات  
 الاكل تفصل السنة في باقيه لا في فاقات  
 وليقل بسم الله أو له وآخر

الاول فيه وهو خلاف ما بعثه ابن الهمام فتدبر قال بعضهم وفائدة ان الشيطان يتقاي ما كاه قبل التسمية  
(قوله الطاهرين) اما غسل التبتين ففرض (قوله ثلاثا) فلا يكون آتيا بسنة الغسل فيه ما حتى يثبته وفيه ان  
المصنف ذكر ان التبتين سنة مستقلة فلا حاجة الى ذكره هنا (قوله قبل الاستنجاء وبعده) قال في البحر واختلف  
في ان غسلهما قبل سنة قبل الاستنجاء فقط وقبل بعده فقط وقبل قبله وبعده واليه ذهب الاصح كنه كافي  
الجبني وصحة فاضى خان في فتاواه اه وقد اوضح الدليل على ثبوته في الحالتين فان قلت ان البداءة ظاهرة في  
الذي قبل الاستنجاء واما الذي بعده فلا بداءة فيه قلت اجاب في النهر بأن البداءة كما يطلق على الحقيقي يطلق على  
الاضافي (فرع) كل من الغسلين الاخيرين سنة لا هما سنة واحدة كذا في النهر (قوله وقيد الاستنقاظ) أي الواقع  
في عبارة صاحب الهداية وغيره كافي البحر (قوله اتفاقا) أي وقع اتفاقا لا بقصد الاحتراز لان من حكي  
وضو رسول الله صلى الله عليه وسلم كمران مولى عثمان بن عفان وغيره قدم فيه البداءة بغسل اليدين  
من غير تقييد بكونه من نوم كذا في البحر (قوله ولذا) أي لصكون هذا القيد اتفاقا وان الغسل مطلوب  
مطلقا (قوله لتلايتهم الخ) أي لان التقييد به من الظرف ربما يؤهم ان الغسل انما يطلب خوف ان تكون  
على يده نجاسة فيفسد أنه لو تحققت الطهارة لا يطلب الغسل وليس كذلك فلذا لم يذكر وفي الحلبي الاصح  
الذي عليه الاكثر أنه سنة مطلقا لكنه عند قوم النجاسة كما اذا نام لا عن استنجاء أو كان على يده نجاسة  
تكون مؤكدة وعند عدم نوحها كما اذا نام لا عن شيء من ذلك أو لم يكن نائما تكون غير مؤكدة وعند  
تحققها يكون فرضا فقول المصنف وغسل اليدين مختص بغير الاخير ومراعاة بالسنة ما يعين المؤكدة  
وغيرها اه (قوله لان مفاهيم الكتب) عليه تعلية في قوله ولا الم يقل والمفاهيم جمع مفهومات ما يفهم من  
اللفظ لا في محل النطق والظاهر ان المراد كتب ظاهر الرواية (قوله جهة) أطلق في مثل مفاهيم الموافقة  
والخالفات كذا في الحلبي (قوله بخلاف أكثر مفاهيم النصوص) أي فلا يعتبر لان المقصود من النصوص  
الاخذ بالاحكام الدالة عليها صريحا والمراد مفاهيم الخاتمة أمام مفاهيم الموافقة فتسيرة كذا في الحلبي  
وقيد بالاكتر لان الأقل كفهوم العقوبة معتبر كما يأتي للقوسنتاني (قوله وفيه من الحج) أي في النهر من كتاب  
الحج (قوله في الروايات) أي عن الامام وأصحابه سواء كان مفهوم مخالفة أو موافقة (قوله ومنه) أي من  
الذي يعتبر مفهومه اتفاقا (قوله تقييده) أي ما ذكر من اعتبار المفهوم في أقوال الصحابة (قوله بما يدرك  
بالرأى) أي ما لا يعتدل فيه بحال وتصرف (قوله لا ما يدرك به) أي لانه في حكم المرفوع والمرفوع نص  
والنص لا يعتبر مفهومه (قوله عن حدود النهاية) أي كتاب الحدود ومنها (قوله في نص العقوبة) لا ينقص  
ما في النهر لانه من الأقل (قوله كلاهم) أي القبار المذكور صفته في الآيات قبلها ومفهوم التقييد بهم  
ان المؤمنين لا يجيبون عن رقبته تبارك وتعالى (قوله ما كثرى لا كفى) يناقض ما قدمه عن المرفوع وتدفق  
المنافضة بتقدير أكثر في قوله المفهوم معتبر في الروايات (قوله الى الرسفين) بالسيف والصاد كافي شرح النقاية  
العلامة قاله وفي النهر الرسخ يضم الراء مفصل الكف في الذراع والقدم في الساق (قوله مفصل) يقع  
الميم وكسر الصاد العضو بكسر الميم على وزن مقود اللسان وكسرت الميم تشبيها باماء الآلة (قوله قال)  
أي الشاء وروناهلوا في حذف فاعله لانه معلوم لانه لا يقول النظم الاشاعر (قوله الاجام) أي من اليدين  
(قوله لنقصه) أي الشخص المعلوم من المقام (قوله ما وسط) أي قوس بين الكوع والكروع (قوله ملقب)  
أي مسمى (قوله بالملم) الباء زائدة أي أخذ العلم من أهله أو هو مصدر مبدى في اسم المفعول أي أخذ هذه  
المعلومات وحفظها (قوله واحذر من الغلط) أي من أن تغلط في تلك الاشياء المذكورة لتقارب ألفاظها  
أو احذر مطلقا (قوله ثم ان لم يكن) مقابل لحذوف يفاد من البحر وعبارته وكيفية غسلها ما انه ان كان الاناء  
صغيرا بحيث يمكن رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصبه على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثا ثم يأخذ الاناء  
بيمينه ويصبه على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثا ثم ان لم يكن الخ (قوله أدخل أصابع الخ) هذا ان لم يكن معه  
أصابع فان كان معه فعل مثل ما ذكرناه سابقا فان قلت ان إدخال الاصابع في الاناء مخالف للهديث الوارد اذا  
استنقظ أحدكم من منامه فلا يغمس يده في الاناء حتى يغسلها فإنه لا يدري أين باتت يده قلت النهي محمول على  
الاناء الصغير والكبير اذا وجد الصغير معه أما الكبير عند عدم وجود الصغير فلا ينهي عن إدخال الكف فيه

(في البداءة) (بغسل اليدين) الطاهرين  
ولا ما قبل الاستنجاء وبعده وقيد الاستنقاظ  
اتفاقا ولا الم يقل قبل ادخالهما الاناء  
لتلايتهم اختيارا من السنة بوقت الحاجة  
لان مفاهيم الكتب بخلاف أكثر مفاهيم  
النصوص كذا في النهر وفيه من الحج  
لغيره من مفاهيم الروايات اتفاقا ومنه  
أقوال الصحابة قال ويبنى تقييده بما يدرك  
بالرأى لا ما يدرك به اه وفي القوسنتاني  
عن حدود النهاية المفهوم معتبر في نص  
العقوبة كما في قوله تعالى كلاهم من ربه  
ومثلهم يربون واما اعتباره في الرواية  
فأكثر من لا كفى (الى الرسفين) بالنهم  
مفصل الكف بين الكوع والكروع واما  
التبوع ففي الرجل قال  
ونظم على الاجام كوع وما يلي  
لنقصه الكروع والكروع وما يلي  
وعظم على اجسام رجل ملقب  
يوع فخذ بالملم واحذر من الغلط  
ثم ان لم يكن رفع الاناء أدخل أصابع يمينه



كذا في البحر (قوله مضمومة) فائدة الضم رفع الماء بها اهبطي (قوله وصب على اليمنى) أي ثم يدخل اليمنى في الاناء ويغسل اليسرى كذا في البحر (قوله لا جيل التيامن) أي لا لأن الجمع بين اليدين في كل مرة غير مستحسن كما عمل به صاحب المحيط بل هو سنة كما تنفذه الأحاديث بل العلة ما ذكر كذا في البحر (قوله إن أراد الغسل) أي غسل الكعب (قوله ما را الماء مستعملا) أي الماء الملاقى للكعب إذا انقلب لاجتماع الماء بكافي البحر (قوله وإن أراد الاغتراف) أي ولو كان جنباً ومثله إذا وقع الكوز في الحب فأدخل يده إلى المرفق لا يصير مستعملاً أفاده في البحر (قوله لا) أي لا يصير الملاقى مستعملاً وإن وجدت علة الاستعمال وهي القرية أو رفع الحدث للضرورة ووضعهما مستثناة أفاده الحلبي والحاصل أن الماء الذي في الاناء غير الملاقى غير مستعمل مطلقاً والملاقى للكعب أن نوى الغسل استعماله واختلاطه بما في الاناء لا يضر بقلته وإن نوى الاغتراف لا يستعمل (قوله ولو لم يمكنه الاغتراف بشئ الخ) توضيح ذلك كما في المضمرات أنه إذا لم يكن معه ما يغترف به ويده نجسة فإنه يأمر غيره أن يغترف بيديه ويصب عليهم ما ليس لهم ما وإن لم يجد يرسل في الماء منديلاً ويأخذ طرفه بيده ثم يخرج من الاناء فيغسل اليد اليمنى بقطرانها ثم يغسل اليد اليسرى أو يأخذ الثوب بأسنانه فيغسل يديه بالماء الذي يتقاطر ثلاثاً فإن لم يجد رفع الماء بضمه فيغسل يديه وإن لم يجد رفاقته يتيمم ويصلي ولا إعادة عليه اه وفي استعمال المرفوع بالقسم خلاف الصحيح الاستعمال فيزيل ما على اليدين من الخبث ثم يغسلهما للوضوء (قوله وهو) أي غسل اليدين - وإن كان عند قوم النجاسة أم لا اه حلبي (قوله سنة) أراد بهما مطلقاً الشامل لاه وكدة وغيرها اه حلبي (قوله كما أن الفاتحة) أي قراءتها في الصلاة تنوب عن القرض قال في الجرا علم أن في غسل اليدين ثلاثة أقوال قيل أنه فرض وتقدم سنة واختاره في فتح القدير والمعراج والخيارية واليه يشير قول محمد في الأصل ثم يغسل ذراعيه ولم يغسل يديه فلا يجب غسلهما ثانياً وقيل أنه سنة تنوب عن الفرض كالفاتحة فأنها واجبة تنوب عن الفرض واختاره في الكافي وقال السرخسي أنه سنة لا ينوب عن الفرض فيه مدغمهما ظاهرهما وباطنهما قال وهو الأصح عندي واستشكله في الذخيرة بأن المقصود التطهير فبأي طريق حصل حصل المقصود وظاهر كلام المشايخ أن المذهب الأول (قوله عن الفرض) هو بالنسبة لليدين غسلهما وللشافعية القراءة (قوله أيضاً) أي ثانياً بعد غسلهما الأول وفيه أن من قال أنه سنة ينوب عن الفرض لا يقول باستثنائ الغسل ثانياً بل الغسل ثانياً هو قول السرخسي ففي كلامه خلط قولين وما في الشرح هو الموافق لما في التمهيد عن الآثار الأشرفية من أن السنة مندغم غسل الذراعين أن يغسل يديه ثلاثاً أيضاً اه (قوله والسوال) يجوز رفعه وجزءه وهو الاظهر ليفيد أن الابتدائية سنة أيضاً أي بدءاً أضافها والسوال بمعنى الاستئذان وبأنها لغتية كذا ذكره ابن فارس اه بحر (قوله سنة مؤكدة) هذا بين قراءته بالرفع وتكون سنة أحد قولين معصومين والثاني الاستصحاب وادعى الكمال أنه الحق (قوله عند المفضضة) هو قول الأصحاب وهو الأول لأنه أكمل في الانقضاء (قوله وهو للوضوء عندنا) وعند الشافعي له صلاة وتظهر الفرة فيمن صلى بوضوء واحد صلوات وقد استأذنه تكون كل صلاة بسبعين صلاة من غير سواك عندنا وعند الشافعي لا يحصل الا إذا استأذنه لكل صلاة أفاده في البحر (قوله الا إذا نسبه فيندب) في البحر عن فتح القدير ما نسبه وليس هو من خصائص الوضوء بل يستحب في مواضع اصرار السن وتغير الرائحة والقيام من النوم والقيام إلى الصلاة وأول ما يدخل البيت وعند اجتماع الناس وعند قراءة القرآن ثم قال لكن قوله لم يستحب عند القيام إلى الصلاة ثانياً ما نقلوه من أنه عندنا للوضوء لا للصلاة خلافاً للشافعي وعلة السراج الهندي في شرح الهداية أنه إذا استأذنه للصلاة وبما يخرج دم وهو نجس بالاجماع وإن لم يكن ناقضاً عند الشافعي قال في التمهيد نقل هذا كله أقول يمكن أن يحجب عنه بما نقله في السراج بعد ذلك حيث قال وأما إذا نسى السوال للظهر ثم ذكره بعد ذلك فإنه يستحب له أن يتأذنه حتى يدرك فضيلته وتسكون صلاته بسوال اجماعاً اه إذا علمت ذلك فالسراج يعني كلامه على ما استظهره صاحب التمهيد فالأولى التنبه على ذلك فإن ظاهر عبارته يفيد أن هذا هو المذهب (قوله وتغير رائحة) أي رائحة الفم (قوله وقراءة قرآن) إنما كان مندوباً في هذه المحلات لأن ظاهر السنة يفيد المواظبة عليه وفي أبي داود كان عليه الصلاة والسلام لا يستيقظ من ليل أو نهار الا تسوّل قبل أن يتوضأ وفي الطبراني

مضمومة وصب على اليمنى لاجل التيامن  
ولو أدخل الكعبان أراد الغسل صار الماء  
مستعملاً وإن أراد الاغتراف لا ولو لم يمكنه  
الاغتراف بشئ ويده نجستان يتيمم ويصلي  
ولم يعد (وهو) سنة كما أن الفاتحة واجبة  
(ينوب عن الفرض) ويحسن غسلهما أيضاً  
مع الذراعين (والسوال) سنة مؤكدة  
كما في الجوهرة عند المفضضة وقيل قبلها  
وهو للوضوء عندنا الا إذا نسبه فيندب  
للصلاة كما يندب لاصفرارسن وتغير رائحة  
وقراءة قرآن

ما كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يخرج من بيته لشيء من الصلاة حتى يستاك افاده في النهر (قوله وأقله)  
 أي السوال بجميع الاستيكاك (قوله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسفل) أي من جهة اليمن أو لاثم من جهة اليسار (قوله وثلاث  
 في الاسفل) من جهة اليمن أو لاثم اليسار كذا في البحر من شرح منية المصلي (قوله بيماء) هذه غير بيماء المضمضة  
 بأن يغسل السوال ثلاثا ثلاث المضمضة يأتي الكلام عليه في قوله وغسل فم (قوله ونذب امساكه بيماء)  
 بأن يجعل الخنصر أسفله والابهام أسفله وبقي الاصابع فوقه هكذا جاء عن ابن مسعود لانه من أعمال  
 الطهارة وقياس أن فيه إزالة الأذى أن يكون باليسرى وقد رأيت قولاً غيراً صحاحنا من (قوله وكونه لنا) المراد  
 به المحل الذي يدخل في الفم لا كاه (قوله مستويا) أي معتدلاً (قوله بلا عقد) وذلك لانه أسهل في الاستعمال  
 (قوله في غلظ خنصر) أي نذب كونه في غلظ خنصر وهل المراد خنصر المستعمل أو الخنصر الوسط الذي  
 ليس برقيق جداً ولا غليظ جداً وكذا يقال لعمدة في الشبر يحزر (فرع) يستاك بكل فود الزمان والقص  
 وأفضله الأرائيم الزيتون روى الطبراني ثم السوال الزيتون من شجرة مباركة وهو سواكي وسوال الانبياء  
 من قبلي اه نهر قلت والحديث يفيد أفضلية الزيتون على الأرائك (قوله ويستاك عرضاً لا طولاً) لانه يخرج  
 لحم الاسنان وعن الفزوني يستاك طولاً لا عرضاً ولا اكثر من على الأول بحر (قوله فانه يورث الخ) علة لجأوه  
 فقط (قوله كبر) في القاموس كبر كرم كبراً كعقب وكبر بالضم وكبار بالفتح تقيض من كبر وكبر كعقب  
 وكبراً كعقب طعن في السن اه فقههم منه أن كبر كعقب في السن وكعبرم ضد صغير وكبر كعقب يكون  
 مصدر الهماء وقد روي الأول بكبر بالضم وكبار بالفتح قراءة كبر في الشرح بوزن عنب وبضم الكاف  
 لانه لم يكن في السن (قوله الطحال) في القاموس كتاب طم مفرد وجمعه ككعب اه (قوله ولا يقبضه) أي  
 ييده بأن يترك الهبة المستونة في مسكه (قوله يمسكه) أي السوال بجميع الخشبة (قوله فانه) أي المس  
 (قوله العمى) مقصور بكتب بالياء وهو فقد البصر عن شأنه أن يكون بصيراً (قوله والافستاك الشيطان به)  
 لا مانع من جملة على الحقيقة أي وموضع نه خبيث (قوله فالشيطان يركب عليه) لعل المراد من ذلك أنه  
 ينسبه استعماله أو يوسوس له (قوله بل نصيبه) بأن يسند منه تدلالي شيء (قوله ولا انقطر الجنون) الخطر  
 كما في القاموس النهر والسبق والمراد الثاني أي يسبقه الجنون بهذا الفعل ويأتي اليه (قوله وبكره) أي  
 تحريماً لا إطلاق (قوله يؤذ) أي كالقصب الفارسي (قوله بذى سم) من الخشب وغيره (قوله ومن منافعه)  
 في النهر وصلت منافعه است وثلاثين أدناها ما طاة الأذى واعلاها تذكير الشهادة عند الموت رزقنا الله  
 ذلك عنه وكرمه وفي أبي السعود أنه يشد المنة ويحذ البصر ويبطئ بالنسب ويسرع في المشي على الصراط (قوله  
 أو الاصبع) في الهندية تقييد الاصبع باليمنى وهذا انما يظهر من جهة اليسرى فقط ولذا قال في البحر والافضل  
 أن يبدأ بالسبابة اليسرى ثم باليمنى اه أي لأن اليسرى لجهة اليمن واليمنى لجهة اليسرى وفي شرح المنية عن  
 المحيط قال على رضي الله تعالى عنه التشويش بالمسحة والابهام سوال اه (قوله مقامه) أي في تحصيل  
 الثواب كما في النهر وغيره (قوله العلك) نوع من اللبمان (قوله مقامه) أي في الثواب اذا وجدت النية وذلك أن  
 المراقبة عليه تضعف استئانها فيستحب لها فعله كذا في البحر وظاهره أنه لا يتقيد بحال المضمضة (قوله ولذا عبر  
 بالفضل) أفاد أن الاستيعاب يفا بالفضل دون المضمضة وفيه نظر فان المضمضة كذلك فانها اصطلاحاً استيعاب الماء  
 بجميع العم كذا في البحر واجاب في النهر بما حصله أن الغسل ادل على الاستيعاب من المضمضة (قوله وللاختصار)  
 عطف على قوله ولذا عبر أي قاله أحد شيتين اما الدلالة على الاستيعاب أو الاختصار ونوع في ذلك بأن  
 الاختصار وان طالب لم يكن بشرط أن لا تفوت به فائدة مهمة ولا شك أن المضمضة ادارة الماء في الفم ثم بجه  
 والاستنشاق جذب الماء بالنفس والغسل لا يدل على ذلك وكان هذا وجه قول العيني وما قيل انه للاختصار  
 فليس بشيء على أنه لا تفاوت بينهما الا بحرف واحد في الاستنشاق اللهم إلا أن يعتبر المضمضة والاستنشاق جميعاً  
 مع قوله غسل الفم والنف فان الثاني ينقص عن الاول أربعة احرف وفيه أنه ذكر بيماء فيها (قوله بيماء ثلاثه)  
 انما قال بيماء ولم يقل ثلاثاً لئلا يدل على أن المسنون الثلاث بيماء جديدة افاده في المنع (قوله والنف) أي غسل  
 الانف وهو عبارة عن الاستنشاق (قوله المارن) أي مارت الانف وهو ما لان منه كما في البحر (قوله بيماء) ما وقع  
 هنا من ذكر الميساء في الموضوعين بدل على تجديده الماء في كل منهما وهو ما جاء في حديث الطبراني صححه انه عليه

وأقله ثلاث في الاعالي وثلاث في الاسفل  
 (عياه) ثلاثه (و) نذب امساكه (بيماء)  
 وكونه ايما مستويا بلا عقد في غلظ خنصر  
 وطول شبر ويستاك عرضاً لا طولاً  
 ولا يمسكه بافانه يورث كبر الطحال ولا يقبضه  
 فانه يورث الباسور ولا يمسكه فانه يورث العمى  
 ثم يشده والافستاك الشيطان به ولا يركب  
 على الشبر والافستاك الشيطان به ولا يركب عليه  
 ولا يمسكه بل يشده ولا يركب عليه ولا يركب  
 قهستاني ويكره يؤذ ويحرم بذى سم ومن  
 منافعه أنه شفاء للمادون الموت ومنه كبر  
 للشهادة عنده وعند فقده أو فقد أسنانه تقوم  
 انحرقة النشوة أو الاصبع مقامه كما يقوم  
 الملك مقامه للمرأة مع القدرة عليه (وغسل  
 الفم) أي استيعابه ولذا عبر بالفضل  
 أو للاختصار (عياه) ثلاثه (والنف) يلوغ  
 الماء المارن (عياه)

الصلاة والسلام تفضل ثلاثا واستثنى ثلاثا أخذنا كل مرة ماء جديدا (قوله وهماستان مؤكدتان) فان  
 ترك المضمضة أو الاستنشاق اثم على الصحيح لان السنة المؤكدة في قوة الواجب وجميع من حكم وضوء عليه  
 الصلاة والسلام اثنان وعشرون محاسبا كلهم ذكر هذه ما فيه كذا في البحر من الفتح (قوله على ستن حسن)  
 فباقرارهما تكون السنن سبعة (قوله الترتيب) فاذا قدم وأخر فيهما فانه سنة الترتيب فقط (قوله التثليث) أي  
 ولو ماء واحدا لاجل أن يكون ترك التعبد بعد فائدة (قوله وتجدد الماء) أي أخذهما جديدا في التثليث سنة  
 عندنا لا عند الشافعي كذا في البحر (قوله وفعله ما بالي) ويعطى الحائط باليسرى كذا في المبسوط وغيره  
 وفي المنية انه يستثنى باليسرى كذا في البحر (قوله والمبالغة) هي السنة الخامسة ولم يذكر المص في البحر  
 ولو تفضل وابتلع الماء ولم يجبه اجزاء لان المص ليس من حقيقته والافضل أن يلقه لانه ما مستعمل اه (قوله  
 بالغرغرة) راجع للمضمضة (قوله ويجاوز المارن) راجع الى غسل الاتف (قوله لاحتمال الفساد) أي بسبق  
 الماء من أحدهما ويرى أصحاب السنن الأربع بالغ في المضمضة والاستنشاق الآن تكون صائغا (قوله وسر  
 تقديمهما) أي حكمة تقديمهما بالنسبة لما بعدهما والافضل هو الذية وغسل اليدين والسؤال (قوله اعتبار  
 أوصاف الماء) أي اعتبار المكاف أوصافه أي الوقوف على كيفية (قوله لانه الخ) هذا لا يصلح دليلا على  
 المدعى لان الكلام في غسل القدم والاتف مع انه لا يظهر في فائدة البصر (قوله ويديه) أي اذا حدث فيه راحة فلم  
 بالاتف وليس المعنى أن الماء يخرج لفقداه في فيه (قوله ولو عند ماء) في البحر عن المعراج ترك التكرار لا يكره  
 مع الامكان ثم قال قال استاذنا يتبين به أن من عنده ماء يكفي للفصل مرة مع المضمضة والاستنشاق وثلاثا  
 بدون ما يغسل مرة معهما اه (قوله غسل مرة) لان ترك التكرار لا يكره مع الامكان وجميع من حكم وضوء  
 عليه الصلاة والسلام ذكره ما فيه وأما الوضوء مرة واحدة فقد ثبت فعله وقال هذا وضوء لا يقبل الله الصلاة  
 بدونه اغاده الحلبي (قوله وعكسه) وهو ما اذا قدم الاستنشاق لا يجوز له البصر مرة واحدة مستعملا كذا في البحر  
 لان الاتف لا يطبق على الماء بخلاف القدم فانه يطبق على بعض الماء فلا يصبر السابق مستعملا اه أبو السعود  
 (قوله لا) أي لا يجوز له وتعبير الشارح أولى من تعبیر غيره بلا يجوز لانه يحتاج الى تأويل عدم الجواز بعد  
 الاجزاء أو يحمل على المضمضة والاستنشاق في الغسل الواجب كذا في البحر (قوله الاولى نم) ظاهره ولو من تركا  
 لاحتمال أن يخل من اجزاء السؤال شي أو يبيق اثر طعام لا يخرج السوال ويجوز (قوله وتخليل) هو انشاء  
 المضمضة بعمل الشئ في الخلل الذي هو الفرجة بين الشين والجمع خلل كبيل وجبال اه صحاح وتخليل الحية  
 تفرق شرها من أسفل الى فوق كذا في البحر (قوله لغیر المحرم) وله مكره كما في النهر وسنة التخليل قولهما  
 وعند الامام مندوب كما حكاه في خبر مطلوب (قوله بعد التثليث) أي تثليث غسل الوجه كذا في الحلبي (قوله  
 ويجعل ظهر كفه) في المنع وكيفية على وجه السنة أن يدخل أصابع اليد في فروجها التي بين شعراته من أسفل  
 الى فوق بحيث يكون كصف اليد الخارج وظهورها الى المتوضي اد وقبده في السراج بأن يكون عمامة مقاطر  
 كما في البحر (قوله وتخليل الاصابع) قال في النهر وادخل بعضهما في بعض عمامة مقاطر وبقى عنه ادخالها  
 في الماء ولو غير جار وهر سنة مؤكدة اتفاقا اه ونوزع دعوى الاتفاق بما في الشرب لانه سنة عند أبي يوسف  
 وهما بفضلانه وزج في المبسوط قول الثاني اه أبو السعود (قوله اليدين) أي أصابع اليدين (قوله بالتشبيك)  
 أي تشبيك الاصابع بعضها في بعض والتخليل انما هو بعد التثليث لانه سنة التثليث بصر (قوله بخصريده  
 اليسرى) اغاد الحلبي انه جاء من رواية ابن ماجه التخليل بالخصر اما كونه بخصر اليسرى أو من أسفل فانه  
 اعلم به كذا في النهر قال في البحر وبشكل كونه بخصر اليسرى أن هذه من الطهارة المستحب في فعلها أن  
 تكون اليمنى قلت قد ورد في حديث بغيره أنه لا يغسل الرجل اليمنى واللفظ الحديث في الجامع الصغير من طريق  
 ابن عدي عن أبي هريرة اذا وضأ أحدكم فلا يغسل أسفل رجله يده اليمنى وسألت الشارح عن غسل الرجلين  
 باليسار من المستحبات واعل الحكمة في كونه بالخصر كونه ادق الاصابع فهي بالتخليل أنسب كذا في شرح  
 المنية (قوله بادنا بخصر) ونحاشا بخصر رجله اليسرى والتخليل من الأسفل ان يده من أسفل الاصابع  
 الى فوق من ظهر القدم وقيل المراد من أسفل الاصبع من باطن القدم كما جزم به في السراج الوهاج والاول  
 أقرب كذا في البحر (قوله وهذا) أي كون التخليل سنة (قوله فرض) ظاهره أن ضميره يرجع الى التخليل فيفقد

وهماستان مؤكدتان مشتملتان على سنن  
 خمس الترتيب والتثليث وتجدد الماء  
 وفعله ما بالي (والمبالغة فيهما) بالغرغرة  
 ويجاوز المارن (لغير الصائم) لاحتمال  
 التساوي وتقدمت فيهما اعتبارا ووصاف الماء  
 لان لونه يدرك بالبصر وطعمه بالشم وريحه  
 بالاتف ولو عند ماء يكفي لأقل مرة معهما  
 وثلاثا بغير ماء غسل مرة ولو أخذ ما تفضل  
 ببعضه واستثنى ياقبه اجزاء وعكسه  
 لا وهل يدخل اصبعه في فيه وأفعه الاولى نم  
 قه ساق (وتخليل الحية) لغیر المحرم بعد  
 التثليث ويجعل ظهر كفه الى عنقه (و) تخليل  
 (الاصابع) اليدين بالتشبيك والرجلين  
 بخصريده اليسرى بادنا بخصر رجله اليمنى  
 وهذا بعد دخول الماء خلاها فلو مضمضة  
 فرض

فرضية التخليل مع أن الفرض حيثما انما هو الفصل قال في البصر من الفتح لانه اذا لم يصل يكون الفصل فرضا  
 وليس التخليل غلا لا لا يفتي اه وصحتمل أن ضميمه يرجع الى الدخول (قوله وتثلث الفصل) أى تكراره  
 ثلاثا سنة الاولى فرض والاخيرتان سنتان مؤكداً على الصحيح كذا في البصر من السراج وهو المناسب  
 لاستدلالهم على السنية بأنه عليه الصلاة والسلام لما قوضا مرتين مرتين قال هذا وضوء من يضاعفه  
 الاجرة مرتين وذلك أنه جعل للثانية جزءاً مستقلاً وهذا يؤذن باستقلالها لانها جزء سنة حتى لا يشاب عليها  
 وحدها كذا في التبر وشرح بقيد الفصل المسح فان تنديسه لا يكون سنة ولا مندوباً ولا دليل على كراهته  
 كما في البصر (قوله المستوعب) يعنى أن السنة تكرار الفصول المستوعبات لا الغرفات كذا في البصر فلو غسل  
 في المزة الاولى وبقي موضع يابس ثم في المزة الثانية صبب الماء بفضه ثم في المزة الثالثة يصب موضع وضوء  
 فهذا لا يكون غسل الاضواء ثلاث مرات كذا في الهندية (قوله اذا اعتاده اثم) هذا أحد أقوال ثلاثة  
 قال في التبر ولو أقصر على الاولى ففى اثمه قولان قيل بآثم ترك السنة المشهورة وقيل لانه قد أدى بها ما أمر به كذا  
 في السراج واختار في الخلاصة أنه ان اعتاده اثم والا لا يؤنبى أن يكون هذا القول محل القولين قال في البصر  
 وينبى ترجيح عدم الاثم لقولهم والوحيد لعدم رؤيته الثلاث سنة فلا اثم بنفس الترتيل لما احتج الى هذا الجدل اه  
 (قوله لطماً بنية القلب) أى عند الشك وكذا اذا قصر لعزة الماء أو لغيره أو لم حاجة لا يكره كذا في الهندية  
 (قوله وأقصه وضوء) ظاهره أن ينع وضوء آخر مضمومة في الغرفة الرابعة أو الخامسة ولا كراهة والحديث  
 يدل على غير هذا (قوله لا بأس به) الاولى أن يقول لحسن لما عمل به في البصر بأنه فوراً على فور واستفاد من هذا  
 أن وضوءه على الوضوء في مجلس طالع كافي للخلاصة وفيه اثمهم صريحاً جواباً عن تكرار الوضوء في مجلس واحد  
 لا يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف في الماء كذا في البصر من السراج واجاب في التبر بأنه لا تدفع في كلامهم - م  
 لاختلاف الموضوع وذلك أن ما في الخلاصة فيما اذا اعادته مرة واحدة وما في السراج فيما اذا كثر مراراً وهو  
 صريح ما في السراج وعبارته لو كثر الوضوء في مجلس واحد مراراً لم يستحب بل يكره لما فيه من الاسراف  
 فتدبر اه وظاهره أن الكراهة تحريمية لما كان الاسراف (قوله وحديث فقد تعدي) وارده على قوله ولو زاد  
 لطماً بنية القلب والحديث مذكور في البصر وهو أن رسول الله صلى الله عليه وسلم توضأ مرة ثمرة وقال هذا وضوء  
 لا يقبل الله الصلاة الا به وضوءاً مرتين مرتين وقال هذا وضوء من يضاعفه الاجرة مرتين وضوءاً ثلاثاً ثلاثاً  
 وقال هذا وضوء في وضوءه الاتية من قبل فني زاد على هذا أو نقص فقد تعدي وظلم (قوله محمول على الاحتقاد)  
 هو ما جزم به في الهداية وقال في البذائع انه الاصح فلا يثم الا اذا اعتقد أن الوضوء لا يجوز الا بالزيادة أقول انه  
 يأنى بالاسراف ولو اعتقد سنية الثلاث فقط فلذا قالوا في المفهوم حتى لو رأى حنية العدد وزاد لقصد الوضوء على  
 الوضوء أو ما مما بنية القلب أو نقص لحاجة فلا بأس به ولو كان كما ذكر لا تكره الزيادة مطلقاً وقبل ان الحديث  
 محمول على الزيادة على حدود الوضوء ورد بأن اطالة الغزوة مطلوبة وهي بالزيادة المذكورة وقوله في الحديث فقد  
 تعدي راجع الى الزيادة وقوله وظلم راجع الى النقص ففسره ان وشعر مرتب كذا في البصر من غاية البيان (قوله  
 ولعل كراهتهم) أى الفقهاء أى به جواباً عما أورد على قوله وأقصه وضوءه على الوضوء وهذا بناء من الشارح على  
 أن الوضوء اذا تكرره مرتين يكره كما هو ظاهر جوباً عما عرفت قوله وأقصه وضوءه وقد علمت ما ذكره صاحب التبر  
 من أن الكراهة في تكراره ثلاثاً كما هو صريح عبارة السراج وان حملت عبارة الشارح على التكرار مراراً كما قاله  
 الحلبي فقيه انه اسراف ومن المعلوم أن الاسراف مكروه تحريمياً لا تنزيهاً (قوله بل في التهستاني) جواب بالترقي  
 عن الارادتين الواردين على قوله ولو زاد وعلى قوله وأقصه وضوءه (قوله معزياً) بصيغة اسم الفاعل حال  
 من التهستاني أو بفتح الميم وسكون العين وكسر الزاي وتشديد الهمزة وهو اسم فاعول أصله معزياً واجعت الواو  
 والياء وسبقت احدهما بالسكون فلبت ياء وادغم (قوله الاسراف في الماء) أى فان زاد ولو لم يقصد طمأ بنية  
 ولا وضوءاً على وضوء يكون جائزاً ولكن هذا أقصر على الجارى وما تقدم اعم (قوله جائز) ضعيف بل هو مكروه  
 سواء كان في وسط الماء أو في ضفته حيث كان لغير حاجة اه الحلبي (قوله لانه) أى التوضي المأخوذ من المقام (قوله  
 غير ضبيع) أى لانه يهون اليه ثباتاً فلا يخرج الماء خارجه يكره اتفاقاً (قوله فتأمل) اشار به الى توجيهه كذا  
 في الحلبي (قوله ومسح كل رأسه مرة) وذلك لما روى الترمذي في جامعه أن علياً رضي الله تعالى عنه توضأ وغسل

(وتثلث الفصل) المستوعب ولا عبادة  
 للغرفات ولو اكتفى بمزة اذا اعتاده اثم والا لا  
 ولو زاد لطماً بنية القلب وأقصه وضوءه  
 على الوضوء لا بأس به وحديث فقد تعدي  
 محمول على الاعتقاد بل في التهستاني معزياً  
 في مجلس تنزيهية بل في التهستاني معزياً  
 للجواهر الاسراف في الماء الجارى جائز لانه  
 غير مضيق فتأمل (ومسح كل رأسه مرة)

أما في ثلاث مساح رأسه مرة وقال هذا وضوء رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله مرة) لأن التكرار في الفصل  
لا يجعل المبالغة في التنظيف ولا يجعل ذلك بالمسح وما روى من ثلثيته محمول على ما إذا كان جماعة واحدا وهو  
م شروع على ما روى الحسن من الامام وفي النهاية ككيف يكثر المسح وقد صار الجبل مستعملا مرة الاولى  
واجب بأنه يوصف بالاستعمال اذا اقيم به فرض آخر اذا اقيم به السنة لانها سبع لفرض لا سيما وهي بعينها  
لم يتغير عملها وفيه نظر والظاهر في كيفية المسح أن يضع كفيه وأصابعه على مقدم رأسه ويعددهما الى الخلف  
الى وجهه يستوعب جميع الرأس ثم يمسح أذنيه بأصبعه ولا يكون الماء مستعملا في هذا كذا في البحر عن الزبلي  
وما قاله بعضهم من أنه يجافي كفيه حال المسح ردة في البحر (قوله وداوم عليه ثم) هذا هو ثالث الأقوال  
كما قد مضى (قوله معا) اشار به الى أنه لا يمان فيهما (قوله ولوعائنه) اشار به الى خلاف الشافعي القائل ان السنة  
لا تحصل الا بماء جديدا ودولنا قوله عليه السلام الاذان من الرأس فان المراد بيان الحكم لا بيان الحقيقة  
والانطاقة لأن الشارع يثبت لبيان الاحكام لا لبيان الحقائق والخلق كذا في النهر وكيفيته أن يمسح  
بالسبطين داخلهما وبالأصابع خارجهما وهو المختار معراج وعن الحلواني وشيخ الاسلام يدخل  
الخنصرين في أذنيه ويحزهما (قوله لكن الخ) استدل الله على المبالغة (قوله والترتيب) هو سنة مؤكدة على  
الصحيح فيكون معي ثابتا (قوله المذكور في النص) أي الذي ذكره الله تعالى في نص القرآن ومعدل  
عن قول الكثر المنصوص لما ردد عليه أن الترتيب لم يكن منصوبا عليه وإن أجيب عنه بأنه منصوص  
عليه من العلماء كذا في مدام المنع وغيرها (قوله وعند الشافعي) زاد في شرح الملق وأحمد (قوله وهو مطالب  
بالدليل) قال في البحر بعد ذكر الأدلة والبرهان فيها والحاصل أنه لا حاجة الى إقامة الدليل على عدم الافتراض  
لأنه الأصل ومذهبه مطالب به قال وما استدلل به الثوري بأن الله تعالى ذكره مسوحا من مقسولات والأصل  
جمع التمساة على نسق واحد ثم عطف غيرها ولا يخرج عن ذلك القاعدة وهي هنا وجوب الترتيب  
فقد أجيب عنه بأن القاعدة التيسر على وجوب الافتداء في صب الماء على الأرجل لما أنها مظنة الاسراف  
كما في الكشف وغيره اهـ (قوله والولاء) اسم مصدر والمصدر الموالاة قال الجوهري لا تتحق الموالاة الا بعد غسل  
الوجه اهـ وفيه تأمل اذا ما ذكرنا ما يقصده أن لو كانت الموالاة معتبرة في جانب فرائض الوضوء فقط وهو خلاف  
الظاهر كذا في أبي السعود (قوله بكسر الواو) وأما بقصدها فوصفة توجب لمن قامت به التحصيل  
اعتقه مثلا (قوله غسل المتأخر) عطف الزبلي والولاء بأنه غسل العضو الثاني قبل جفاف الأول زاد الحدادي  
مع اعتدال الهواء والبدن وعدم العذر حتى لو في ماؤه فذهب لطلبه لأبأس به على الاستحسان وعرفته الاكل  
بالتتابع في الافعال من غير أن يتخللها باجفاف عضو مع اعتدال الهواء وثمرة الخلاف أنه لو جف الأول قبل  
غسل الآخر وإن كان ما قبل الأخير لم يجب يكون ولا على الأول دون الثاني والظاهر أنه لا يكون ولا ويجعل  
الثاني في عبارة الزبلي على ما بعد الأول لا على ما يلي الأول كذا في التمرق الشارح أو تضي ما يجنبه صاحب النهر  
إسكن في الهندية ما يدل على أن المراد بالثاني ما يلي الأول ونسها ومنها الموالاة وهي التتابع وحده أن لا يجب  
الماسح على العضو قبل أن يغسل ما بعده في زمن معتدل ولا اعتبار بشدة الحر والرياح ولا شدة البرد ويعتبر أيضا  
استواء حال التوضي اهـ (قوله أو مصبه) أي مسح المتأخر كما إذا كان مخففا أو ذاهبا على رجليه (قوله  
لأبأس به) يعني لا شيء عليه (قوله ومنه الفصل الخ) أي مثل الوضوء في حكم الولا وتعرفه الفصل والتميم  
وفي أن التيم لا يتأخر فيه جفاف ويغسل الأعضاء قبل غسل القدمين فيه ترك الولا وفي النهر مقتضى تعريف  
لولا أنه لو وضوءا أو مسحوا غسل فيه العضو الثاني قبل جفاف الأول يكون آتيا بسنة الولا (قوله لذلك)  
هو امرار اليد على العضو الممسوح (قوله وترك الاسراف) سبأ في أن الاسراف مكره فحرم ما يقتضيه أن يكون  
تركه واجبا (قوله وترك لطم الوجه) لأنه ليس من الأدب (قوله وغسل فرجها الخارج) قال الحلبي لأنه كالطم  
فكما أن التيم يسر غسله في الوضوء ويجب في الفصل فكذا الفرج اهـ وظاهره أن ذلك بطالب في حال الوضوء ولو بعد  
الاستبراء وهو يبدل الظاهر أن ذلك حال الاستبراء فقط (قوله ومنه) السنين والتأخران أي المنيحوب  
فيه والمحبوب في اللغة ضد المكروه واما ملاحا ما يثاب على فعله ولا يلام على تركه كما في شرح الملق (قوله ويسمى  
مندوبا) أي لأن الشارع بين قوايه من نيب الميت وهو تعدد محاسنه وكون المندوب هو المنصب ما قاله

مستوعبة فلو تركه وداوم عليه انهم (وأذنيه)  
معا ولو (بأنه) لكن لو مسح عاتقه فلا بد من  
ماء جديد (والترتيب) المذكور في النص  
وعند الشافعي رضي الله عنه فرض وهو  
مطالب بالدليل (والولاء) بكسر الواو غسل  
المتأخر أو مصبه قبل جفاف الأول بلا عذر  
حتى لو في ماؤه فغسل لطلبه لأبأس به ومنه  
الفصل والتميم ومنه ملك فرض ومن السنن  
والدليل وترك الاسراف وترك لطم الوجه بالاء  
وغسل فرجها الخارج (ومنه) ويسمى

الاصوليون وعند الفقهاء المستحب ما فعله النبي صلى الله عليه وسلم مرة واحدة أو مرتين تعليما للجواز كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريفا للمستحب جعله في المحيطات وفي المندوب كذا في البحر (قوله وأدبا) لأن فعله أدب مع الشارع (قوله وفعلته) أي لأن فعله يفضل تركه فهو بمعنى فاضل أولاته يصير فاعله ذات فضيلة بالثواب ويسمى فعلا لأنه زائد على الفرض والواجب وتطوعا لأن فاعله متطوع به اه أبو السعود (قوله وما أحب السلف) قال أبو السعود إذا كان ما أحب السلف متطوعا فلا يمكن ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى اه (قوله التيامن) هو لغة الذهاب ذات العين كما في القاموس والمراد البدء بالتيامن لما في الكتب الستة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنهله وترجله اه والطهور يرضم الطاهر والتخل ليس التطين والترجل تسريح الشعر مذكوره القاري في شرح النقاية (قوله ولومصحا) كما إذا كان متخففا أو مجرورا (قوله لا الاذنين) أي فيمسحهما معان أمكنه حتى إذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه على ولا يصح مسحه ما عايد بالاذن البني ثم باليسرى كما في الهندية (قوله بظهر يديه) لعدم استعمال يدهما ودليله ما روى أنه عليه السلام مسح ظاهر رقبته مع مسح الرأس (قوله لأنه بدعة) هي إذا أطلقت تنصرف الى السيئة (قوله ومن آدابه) عذمتها المصنف خمسة عشر ولو قال أو لا ومن مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) أي القليلة للتبعض (قوله أوصلها في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزاع خاتم عليه اسمه له أو اسم فيه حال الاستجماع وكون آتيته من خرف فأن يفصل عروة الابريق ثلاثا ووضع على يساره وأن كانا بافتقر منه فعن عينه ووضع يده على الفسل على عروته لأرأسه واستصحاب النية في جميع أفعاله والتأني وهو عدم الاستجماع في الوضوء كما في الهندية وهل آتيته استعدادا قال في البحر ينبغي تقييده بما إذا لم يكن الوضوء من النهر أو الخوض لأن الوضوء منهما أيسر من الاناء والامتناع بالشمع عند الاستنشاق ويكره باليمين والزيادة على ثلاث أي مسكروحة قال في البحر الاماقتلناه من قصد الطمأنينة أو قصد الوضوء على الوضوء وبالماء المتبرك ومنها غسل ما تحت الحاجبين والشارب لعدم الخرج وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه وفي مسح الرأس بمقدمه وفي اليد والرجل بأطراف الاصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لأنه إما عبادة أو مقدمة عبادة فيضار له خيرا له ليس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح المنية والفصل لما كان القالب فيه كشف العورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله وذلك أعضائه) ذكره في المنسوبات وفي الخلاصة أنه صفة عندنا وهو ما تقدمه الشارح خصوصا في الشاة كما قاله الكمال لأن الجلد مشكك (قوله وادخال خنصره) خمسة لأنه أدق (قوله وتقدم الخ) في شرح المنية عندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لأنه قد ورد لفعل الصلاة (قوله وهذه) أي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعده فرض) لكنه موضع أول الوقت مضيق في آخره (قوله انظاره) أي الى الميسرة (قوله الواجب) أي بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وظاهر صنيع الشارح أن المراد بانوجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) أي كفاية (قوله ونظمه) أي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال) أي من الكمال واجزاؤه متقاعن دخل بعض اجزائه الاضمار (قوله من تطوع عابد) قالوا إن الفرض أفضل من النفل بدسب بين ضمه (قوله ولو) الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى أن جاء بمنزلة والاولى أولى (قوله لمنه باكثر) الجبر ومثله ما ذكره في الفرض أو منه في بقاء والضمير في تطوع وأمسككم بالتصديق كعصر في البيت الثاني (قوله التطهر) الاولى التماهير لأن الكلام في غسل الفاعل وسهله ضرورة الشعر وفيه أنه مصدر تطهر كما أن التطهير مصدر تطهر (قوله قبل وقت) أي لغیر المعذور (قوله وابتداء) يوقف عليه بدون همز في المصراع الاول ويؤتى بالهمز مع التنوين في أول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) يقطع الهمزة لأنه مصدر والرامي وهو مقصور (قوله ومثله المفرط) لا ينبغي أن تحريك القمط لاحتلاله ذكره هنا وإنما محله الفصل اه أبو السعود (قوله ان لم) قيد في الاستحباب (قوله فرض) أي اتصال الماء بالتحريك أو بانزع (قوله الامتنع) كتبت الاناء أو مرض به (قوله فلتعلم الجواز) وذلك منه صلى الله عليه وسلم أفضل من المستحب وقد يكون واجبا كما أشار اليه صاحب النهر ساجا (قوله الحاجة) فان دعت الحاجة بخاف فوتم أثير كالم يمكن في الكلام ترك الأدب كما في البحر عن شرح المنية (قوله فخرزا عن الماء المستعمل) أي لوقوع الخلاف في نجاسته

وأدبا وفعله عليه الصلاة والسلام مرة واحدة أو مرتين تعليما للجواز كذا في شرح النقاية ويرد عليه ما رغب فيه ولم يفعله وما جعله تعريفا للمستحب جعله في المحيطات وفي المندوب كذا في البحر (قوله وأدبا) لأن فعله أدب مع الشارع (قوله وفعلته) أي لأن فعله يفضل تركه فهو بمعنى فاضل أولاته يصير فاعله ذات فضيلة بالثواب ويسمى فعلا لأنه زائد على الفرض والواجب وتطوعا لأن فاعله متطوع به اه أبو السعود (قوله وما أحب السلف) قال أبو السعود إذا كان ما أحب السلف متطوعا فلا يمكن ما رغب فيه عليه الصلاة والسلام ولم يفعله بالاولى اه (قوله التيامن) هو لغة الذهاب ذات العين كما في القاموس والمراد البدء بالتيامن لما في الكتب الستة كان عليه السلام يحب التيامن في كل شيء حتى في طهوره وتنهله وترجله اه والطهور يرضم الطاهر والتخل ليس التطين والترجل تسريح الشعر مذكوره القاري في شرح النقاية (قوله ولومصحا) كما إذا كان متخففا أو مجرورا (قوله لا الاذنين) أي فيمسحهما معان أمكنه حتى إذا لم يكن له الايدى واحدة أو باحدى يديه على ولا يصح مسحه ما عايد بالاذن البني ثم باليسرى كما في الهندية (قوله بظهر يديه) لعدم استعمال يدهما ودليله ما روى أنه عليه السلام مسح ظاهر رقبته مع مسح الرأس (قوله لأنه بدعة) هي إذا أطلقت تنصرف الى السيئة (قوله ومن آدابه) عذمتها المصنف خمسة عشر ولو قال أو لا ومن مستحباته لاستغنى عن هذا (قوله عبرين) أي القليلة للتبعض (قوله أوصلها في الفتح الخ) منها زيادة على ما في المصنف والشارح نزاع خاتم عليه اسمه له أو اسم فيه حال الاستجماع وكون آتيته من خرف فأن يفصل عروة الابريق ثلاثا ووضع على يساره وأن كانا بافتقر منه فعن عينه ووضع يده على الفسل على عروته لأرأسه واستصحاب النية في جميع أفعاله والتأني وهو عدم الاستجماع في الوضوء كما في الهندية وهل آتيته استعدادا قال في البحر ينبغي تقييده بما إذا لم يكن الوضوء من النهر أو الخوض لأن الوضوء منهما أيسر من الاناء والامتناع بالشمع عند الاستنشاق ويكره باليمين والزيادة على ثلاث أي مسكروحة قال في البحر الاماقتلناه من قصد الطمأنينة أو قصد الوضوء على الوضوء وبالماء المتبرك ومنها غسل ما تحت الحاجبين والشارب لعدم الخرج وأن يبدأ في غسل الوجه من أعلاه وفي مسح الرأس بمقدمه وفي اليد والرجل بأطراف الاصابع كما في المعراج (قوله استقبال القبلة) لأنه إما عبادة أو مقدمة عبادة فيضار له خيرا له ليس وهو ما استقبل به القبلة كذا في شرح المنية والفصل لما كان القالب فيه كشف العورة لم يستحب فيه الاستقبال (قوله وذلك أعضائه) ذكره في المنسوبات وفي الخلاصة أنه صفة عندنا وهو ما تقدمه الشارح خصوصا في الشاة كما قاله الكمال لأن الجلد مشكك (قوله وادخال خنصره) خمسة لأنه أدق (قوله وتقدم الخ) في شرح المنية عندي أنه من آداب الصلاة لا الوضوء لأنه قد ورد لفعل الصلاة (قوله وهذه) أي تقديم الوضوء على الوقت (قوله وبعده فرض) لكنه موضع أول الوقت مضيق في آخره (قوله انظاره) أي الى الميسرة (قوله الواجب) أي بقوله تعالى وإن كان ذو عسرة فنظرة الى ميسرة وظاهر صنيع الشارح أن المراد بانوجب هنا الفرض (قوله وهو فرض) أي كفاية (قوله ونظمه) أي نظم ما ذكر من المسائل (قوله من قال) أي من الكمال واجزاؤه متقاعن دخل بعض اجزائه الاضمار (قوله من تطوع عابد) قالوا إن الفرض أفضل من النفل بدسب بين ضمه (قوله ولو) الواو زائدة أو عاطفة على محذوف تقديره حتى أن جاء بمنزلة والاولى أولى (قوله لمنه باكثر) الجبر ومثله ما ذكره في الفرض أو منه في بقاء والضمير في تطوع وأمسككم بالتصديق كعصر في البيت الثاني (قوله التطهر) الاولى التماهير لأن الكلام في غسل الفاعل وسهله ضرورة الشعر وفيه أنه مصدر تطهر كما أن التطهير مصدر تطهر (قوله قبل وقت) أي لغیر المعذور (قوله وابتداء) يوقف عليه بدون همز في المصراع الاول ويؤتى بالهمز مع التنوين في أول المصراع الثاني للضرورة (قوله ابرا) يقطع الهمزة لأنه مصدر والرامي وهو مقصور (قوله ومثله المفرط) لا ينبغي أن تحريك القمط لاحتلاله ذكره هنا وإنما محله الفصل اه أبو السعود (قوله ان لم) قيد في الاستحباب (قوله فرض) أي اتصال الماء بالتحريك أو بانزع (قوله الامتنع) كتبت الاناء أو مرض به (قوله فلتعلم الجواز) وذلك منه صلى الله عليه وسلم أفضل من المستحب وقد يكون واجبا كما أشار اليه صاحب النهر ساجا (قوله الحاجة) فان دعت الحاجة بخاف فوتم أثير كالم يمكن في الكلام ترك الأدب كما في البحر عن شرح المنية (قوله فخرزا عن الماء المستعمل) أي لوقوع الخلاف في نجاسته



وان كان الاصح طهارته (قوله وبارة الكمال الى آخره) هي المراد بعبارة المصنف لا خصوص الجلووم في مكان  
مرتفع قاله أبو السدود (قوله اشمل) أي أعم وأيضا لا تمة قد يكون مستهليا ولا يتفظ (قوله هذه) أي الجمع وانت  
الضمير نظر الخبر (قوله وسطى الخ) يتأمل في كون الجمع رتبة وسطى اللهم الآن يقال ان الاحتياط رتبة بن  
الامتثال والكرامة فيكون المعنى هذه أي الجمع أي القول باحتياطه (قوله من من) أي من قال بنية التلظظ  
كالأمام الشافعي (قوله كما تر) أي بالسيف الواردة وهي بسم الله العظيم والحمد لله على دين الاسلام (قوله  
والدعاء بالوارد) قال صاحب البحر الادعية المذكورة في كتب الفقه والوضوء لا أصل لها كما قاله النووي والثابت  
الشهادة بعد الفراغ من الوضوء وأقره عليه السراج الهندي في التوشيح والادعية أن يقول عند الخوض  
اللهم أعني على تلاوة القرآن وذكرك وشكرك وحسن عبادتك وعند الاستنشاق اللهم أرحمني رائحة الجنة  
وعند غسل الوجه اللهم يضي وجهي يوم تبيض وجوه وأليساك وعند غسل العين اللهم أعطني ككتابي  
يعيني وحادي بني حسابي سيراً وعند غسل يديه اليسرى اللهم لا تعطيني كافي بشمال ولا يروا ظهري وعند  
مسح رأسه اللهم أغلني تحت ظل عرشك يوم لا ظل الا ظلك وعند مسح أذنيه اللهم اجعلني من الذين  
يسعون القول فيتبعون أحسنه وعند مسح عنقه اللهم أعني رقبتي من النار وعند غسل رجليه اللهم  
ثبت قدمي على الصراط يوم تزل الأقدام اه منع عن من لا خير الدين الرمي الخفي (قوله في فضائل الاعمال) أي بهذا الحديث  
ما ذكره المصنف وعند غسل رجله اليسرى اللهم اجعل ذنبي مغفورا وسعي مشكورا ويجوز في أن يروى  
(قوله من طرق) أي يقوى بعضها بعضا فارتقى الى مرتبة الحسن (قوله قال بحق الشافعية) وصفه بذلك  
لأنه لو قال الرمي مقتصر الا وهم أنه خير الدين الرمي الخفي (قوله في فضائل الاعمال) أي بهذا الحديث  
لاجل تحصيل فضيلة المرتبة على الاعمال قال ابن حجر في شرح الاربعين لأنه ان كان محصيا في نفس الامر  
فقد أعطى حقه من العمل والالام يترتب على العمل به مفسدة تحليل ولا يحرم ولا ضياع حتى لا يغرو في حديث  
ضعيف من بلغه عن ثواب عمل ففعله حصل له أجره وان لم يكن قلته أو كما قال اه (قوله عدم شدة ضعفه) شديد  
الضعف هو الذي لا يصلح طريق من طريقه من كذاب أو متهم بالكذب قاله ابن حجر (قوله وأن يدخل تحت أصل  
عام) وذلك الأصل هنا هو مطلوبة الدعاء فانه عام في كل وقت (قوله وأن لا يعتقد) أي ييقن الضاعل (قوله شدة  
ذلك) أي وروده عن النبي صلى الله عليه وسلم فعلا أو قولاً وأما على مبدل الاحتمال فلا مانع (قوله الموضوع) أي  
المكذوب على رسول الله صلى الله عليه وسلم وهو محرم اجساما بل حال بعضهم انه كفر قال عليه الصلاة والسلام  
من قال علي ما لم يقل فلان فمعه من النار (قوله بجال) أي حيث كان مخالفا لقواعد الشريعة وأما لو كان  
داخلا في أصل عام فلا مانع منه لا لعله حديثا بل لدخوله تحت الأصل المعلوم والله اعلم (قوله الاذا قرن)  
الاولى قرنت أي الرواية وانما ذكره لتأويل الرواية بالقتل (قوله أي بعد الوضوء) الاظهر من عبارة المصنف أن  
يرجع لكل عضو وحصل ما استدركه من كلام الزيلعي ولكنه تبسع في هذا المثل الدور والمصنف أخاه  
الحلي (قوله وان يقول بعده) في الهندية أو في خلافة (قوله القوا بين) هم الذين كلما أذنوا بتأويل المتطهرو  
الذين لا ذنب لهم وقد تم التواين فيه وفي الآية جبر الله فلو أنروا لا زاد ذلكهم وتكبر المتطهرون والمقصود  
أن يجعده من إحدى الطائفتين قالوا اوبعني أو يعني السائل تحصيل صفة التواين في المستقبل أو اعطاء  
ثواب فاعلمها أو اعطاه منزلة المتطهرو وثوابه (قوله وأن يشرب الخ) في الهندية ويشرب طر من فضل وضوئه  
مستقبل الله تعالى (قوله فائما) بالغض الماء الذي يتوضأ منه أي من الذي زاد في الأناجاروى من على رضى  
الله تعالى عنه أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعله والظاهر أن محل هذا في غير الماء الموقوف الآن قال انه  
من نواحي الوضوء فيقتصره الواقف (قوله كما زعم) الاول تأخير عن قوله مستقبل القبلة فائما لأن التشبيه فم  
(قوله أو فاعدا) أو التخصيص كما أفاده الحلي وفي البحر ما فيه ضعف هذا التخصيص حيث قال في نقل كلام الفقهاء قبل وان  
شا فاعدا (قوله بكرة فائما) لقوله عليه الصلاة والسلام لا يشرب أحدكم فائما في نسي قلبتي كذا لا يبي السوء  
(قوله تنزيها) قال أبو السدود أجمع العلماء على ان هذه الكرامة تنزيهية لأن الامر طيب لا لا مردني اه (قوله  
وعن ابن عمر) قصد بذلك بيان حكم الأكل فافادوا في ذكره ذكر الشرب (قوله كذا الخ) هذا التعبير يدل  
على الاعتقاد على قول وقوله ونحن غشي جله حالية وكذا يقال فيما بعده وقد صح أنه صلى الله عليه وسلم شرب

وبارة الكمال وحفظ شيابه عن التناطروهي  
اشمل (والجمع بينية القلب وفيل الانسان)  
هذه رتبة وسطى بين من من التلظظ بالنية  
ومن كرهه عدم نقله من السلف (والتمسية)  
كما تر (عند غسل كل عضو) وكذا الامسح  
(والدعاء بالوارد) ابن حبان وغيره عنه عليه الصلاة  
وقد رواه ابن حبان وغيره عنه الشافعية الى  
والاسلام من طرق قال الامال وان أجكره  
فيه عمل به في فضائل الاعمال وان أجكره  
النوي فائما شرط العمل بالحديث  
الضعيف عدم شدة ضعفه وأن يدخل تحت  
أصل عام وأن لا يعتقد شدة ذلك الحديث  
وأما الموضوع فلا يجوز العمل به بجال ولا  
روايه الا اذا قرن ببيان وضعه (والصلاة  
والاسلام على النبي بعده) أي بعد الوضوء  
لكن في الزيلعي أي بعد كل عضو (وان  
يقول بعده) أي الوضوء (اللهم اجعلني من  
التواين واجعاني من المتطهرين وان يشرب  
به من فضل وضوئه) كما زعم (مستقبل  
القبلة فائما) أو فاعدا فاعدا بكرة فائما  
تنزيها عن ابن عمر كما نقل على عهد النبي  
صلى الله عليه وسلم ونحن غشي جله حالية

فأما في غير ما تقدم من أم ثابت فالتدخل على عليه السلام فشرب من قربة معلقه فثبت إلى فيه فمقطعه  
 لا تبرك به وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى باب الرحمة فشرب قائما وقال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 فعل كما رأيتموني فعلت أه أبو الهود (قوله شربه ماشيا) لأن حاله غريب على السرعة والجهل (قوله تعاود  
 موقبه) الموق آخر العين من جهة الألف وتعاودها بوضع الماء عليها (قوله وعرقويه) أي عقيقه وما علاها  
 أقوله صلى الله عليه وسلم ويل للأعقاب من النار أي التي لم يتعاود غسلها (قوله وانصب) ما تسفل من  
 باطن القدم لأنه ربما بقي فيه لمة فلا يتم الوضوء (قوله وإطالة غزته) لقوله عليه السلام من استطاع منكم  
 أن يطيل غزته فليطيل (قوله فليطيل في المسابيح وإطالة الغزوة تكون بازاءة على الحلة المحدودة كذا في البحر  
 (قوله وتجبيل) بالرفع عطفا على إطالة والتجبيل في السابح ولم ينكلم على زيادة الفس في الذراعين  
 هل هو مطلوب أولا ويحترز عن رأي في شرح الشريعة لعل زاد ما به يشدب غسل الذراعين منه فالفصل بين  
 الرجلين نصف السابح ويحتمل أن يقرأ وتجبيل بالجره عطفا على الغزوة (قوله يساره) للنص الثابت  
 ما لم يكن بها عذر (قوله وبها) أي الرجلين والذي في الهندية تعميم البلى لأعضائها ونفسها من خلف  
 ابن أيوب أنه قال ينبغي المتوضي في الشتاء أن يبل أعضائه بالماء شبه الماء من يسيل الماء عليها لأن الماء  
 ينحفي عن الأعضاء في الشتاء كذا في البدائع (قوله والتسبح) أي مسح موضع الاستسباح بغير فرك كذا في فتح  
 القدير وفي الهندية ولا يسح سائر أعضائه بالترفة التي يسح بها موضع الاستسباح فلا ينافي أنه يسح بغيرها  
 وفي المراجعي ينبغي أن لا يستغنى ويبلغ في المسح (قوله وعدم نفض يده) لأنه يشترط كراهة أمر الطهارة  
 والتبري منها (قوله سورة القدر) أي مرة أو مرتين أو ثلاثا لما روي أن من قرأها في أثر الوضوء غفرت ذنوبه سبعين  
 سنة قاله شارح المنية (قوله وصلاة ركعتين) لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى ركعتين وضوءه وضوء  
 ثم يقوم فيصلي ركعتين مقبلا عليه مساقبه ووجهه الأوجبت له الجنة كذا في شرح المنية (قوله في غروقت  
 كراهة) هي الاوقات الخمسة الطلوع وما قبله والاستواء والغروب وما قبله بعد صلاة العصر وذلك لأن تزل  
 المكروه أولى من فعل المندوب كما في شرح المنية (قوله ومكروهه) هم كراهة التعويم والتزبه (قوله والتستبر  
 بأن يشرب إلى حد الدهن بل ينبغي أن يكون غلابة في كل مرة من الثلاث والشارح جعله من قسم  
 المكروه فصرح بما شارح المنية جهله من الآداب (قوله والاراف) هو الزد على قدر الحاجة (قوله الزيادة  
 على الثلاث) أي الاطمأئنه أو قصد الوضوء على الوضوء كما في إطلاقهم بذلك صاحب البحر (قوله فيه) أي  
 في الوضوء ولا حاجة إلى التقييد به إلا من جهة أن الكلام فيه لا للاحتراز عن القس (قوله تضرعا) هي عين  
 الحرام عند محمد وضوءه إلى الحرام أقرب قسبته إلى الحرام كسبة الواجب إلى الفرض كما ذكره المصنف  
 أو الحظر (قوله لوجاء النهر) فالأراف غير مطلوب ولو على شط نهر أي جانب لقوله تعالى ولا تذر نذيرا  
 ولما روي عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه مر على سعد وهو يتوضأ فقال ما هذا السرف يا سعد قال أوفى  
 الوضوء سرف قال نعم ولو كنت على شفة نهر جاروا الضفة بالضاد المحجمة مفتوحة وهـ كسورة تو بالفاء ما به  
 أه من شرح المنية للعلامة (قوله غرام) أي من غير خلاف لأنه إنما يوفى لمن يتوضأ الوضوء الشرعي كذا  
 في البحر (قوله فندوب أو مسنون) قال المصنف كذا ذكر في التبيين وليس في عبارة الدرر ما يفيد أحدهما  
 لأنه ربما نل ذلك لعدم محافظته غالباً من النجاسة لخص دينه ونهـ هذا يدل على أن الكراهة تنزيهية  
 (قوله لأن الماء الوضوء الخ) والموقوف من النجاسة برش الماء عليه (قوله أوفى المسجد) فعله فيه مكروه تحريرا  
 لوجوب صلاته عما يذره وإن كان طاهرا (قوله أوفى موضع اعتدال ذلك) كنفية ومبذلة (قوله والقاء الضامة)  
 مكروه تنزيها لعدده في المستحبات وكذا الاحتياط (قوله ينفضه) لما فرغ من القرائن ومكملاتها  
 شرع فيما يرفع عنه كراهة وجودها ولا يخاف أن ترفع الشيء بعقبه والنفض في الأجسام إبطال تركيبتها  
 وفي المغاني آخرها دعاء هو المطلوب كاستباحة الصلاة للوضوء قبل الأولى حقيقة والثاني مجاز يجامع  
 الإبطال وقيل مشتقة كافي كشف الرحمن (قوله خروج) لم يقل تجسس خارج أعيان إلى أن الناقض اغما هو الخروج  
 لا النجس إذ لو نقض لما سلت طهارة الشخص إذا الإنسان ملو بالما كذا قالوا لا يمكن القاهر أن الناقض

ورحمن المسافر شربه ماشيا ومن الآداب  
 تعاود موقبه وكعبه وعرقويه وانصبه  
 وإطالة غزته وتجبيله وغسل رجله يساره  
 وبها عند ابتداء الوضوء في الشتاء والتسبح  
 بغير يبل وعدم نفض يده وقرأ سورة القدر  
 وصلاة ركعتين في غير وقت كراهة (ومكروهه  
 لعلم الوجه) أو غيره (بالماء) تنزيها والتستبر  
 (والأراف) ومنه الزيادة على الثلاث (فيه)  
 فتنزع لوجاء النهر والجلوك له أما الموقف  
 على من يظهره وضوءه ما المداير فحرام  
 (وتبلي المسح) جاء جليدي (أما بما واحده  
 فتدوب أو مسنون ومن منبائه التوضؤ  
 فنضل ماء المرأه أوفى موضع فخر لأن الماء  
 الوضوء حرمة أوفى المسجد الأوفى الماء أوفى  
 موضع اعتدال ذلك والقاء الضامة والاحتياط  
 في الماء (وينفضه خروج)

الماء الخارج لا يخرج من كونه البصر مؤثرا للتفرض مع أن الفسخ هو المؤثر في دفع ضده  
والخروج شرط فقط ولا وجود له شرطه كذا في البصر عن الكمال (قوله كل خارج) زاده دفع نوعه  
أن الإضافة في المستف من إضافة الصفة إلى الموصوف أي بصر ذي خروج مع أن ذلك هو المطلوب لكنه تبع  
المصنف ذلك (قوله نجس) بفتح الجيم اسم لعين النجاسة وبكسر هاء المالا يكون طاهرا فهو أعم خبيص كما ذكره  
الشارح ضبطه في المصنف بغير ما غير أن الفسخ البصر بعدد من التكلف ولا فرق بينه الفسخ في النهر (قوله أي  
من المتوضي) حقيقة أو التوضي الذي هو مرجع الخبيص مأخوذاً من قوله فاضل  
الوضوء أو طواع وضائه وانما قلنا ذلك لأنه لو حمل على المتوضي حقيقة لما كان لتقييد الشارح بالحلي فائدة  
لخروج الميت به ولكن يلزم على هذا استعمال اللفظ وهو متوضي في حقيقة ويجازيه وإن قيل أنه مشترك  
لفظي فالمتروك اللفظي لا يحوم له كما ذكره في البصر (قوله الحلي) استرا عن الميت فانه لو خرجت منه نجاسة  
لم بعد وضوءه بل يفسل موضع النجاسة فقط ويقامه في النهر (قوله عند أول) وذلك لأن الله تعالى قال  
أوبأ أحد منكم من الفائط فأطلق الفائط وهو المجل استغل وأراد ملزومه وهو الحدث كناية فالحمل على  
الأعم وهو الخارج نهما. طلقاً أولى فبعبه الاجتياح على ما لا يرضى الله تعالى عنه في تقييده بالمقتاد  
فأدعى البصر (قوله من السيلان) دليل الشارح من غير ما عوم بأدواء الدار فلفظ الوضوء مما خرج  
وأيضا داخل (قوله حكم التطهير) حكمه اما الوجوب كما إذا سال على ظاهر الجسد واما التحديق كما إذا نزل  
الدم إلى ما اشتد من الاتف فانه ينقض الوضوء لتدب فسهل بالبالغة في الاستساق وكان أنزل الدم إلى  
صماخ الأذن ينقض وأيضا ذلك لا لكونه تدب تطهيره في الفسل ومن اقتصر في بيان حكم التطهير  
على الوجوب أراد الثبوت ليعلم التدب ومن قال أن الدم إذا نزل إلى قصبة الاتف لا ينقض محمول في أنه لم  
يصل إلى ما يستأصل الماء إليه في الاستساق فهو في حكم الباطن كذا في البصر ووجهه في النهر وجزم بأن  
المراد بالحكم الوجوب فقط وأنه في مسئلة الاتف والصماخ بلقهما التطهير وجوباً في الفسل والمراد من  
القصبة ما لا نهما والمراد بالصماخ النحر الذي يجب إصصال الماء إليه في الجنابة وحمل الوجوب على  
الثبوت مما لا دأحه أقول ما في البصر أحوط قتائل (قوله مجرد الظهور) من إضافة الصفة إلى الموصوف أي  
الظهور المجزئ من السيلان فلونزل البول إلى قصبة الدم لا ينقض إدم ظهوه بخلاف القلقة فانه ينزله  
إليها فنقض الوضوء وعدم وجوب غسله المخرج لانه في حكم الباطن كما قاله الكمال (قوله عين السيلان)  
اختلف في حد السيلان فمن أبي يوسف فحده أن يعلو فيصدر وهو الصحيح وعن محمد إذا انتفض على رأس الجرح  
فظهره قبح وهو منقض أي وإن لم يصدرو في الدابة طول محمد أصح وشارحه الموضي وقال الكمال أنه الأولى  
(قوله لما قالوا) عملة للبالغة (قوله لو مسح الدم الخ) وكذا لو ألقى عليه رماد أو زبابة ثم ظهر ثانياً وتزبه ثم و  
ينقض كذا في الهندية قال في البصر وانما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى أما إذا كان في مجلس  
مختلف لا يجمع اه (قوله كالوصال) تشبيه في التني وهو عدم التنض وهو محترق قوله بلقهما حكم التطهير  
ولذا قال في النهر وفائدة ذكر الحكم دفع ورود داخل العينين وباطن الجرح إذ حقيقة التطهير فيهما ممكنة وإن  
الساقط حكمه (قوله أوجرح) في القاموس جرحه كجسه كله والاسم الجرح بالضم (قوله وكدمع) أي فاته  
لا ينقض و مراده الخارج لانه أذى لما يأتي (قوله على ما سبذ كره المصنف) أي في مسائل شق آخر الكتاب  
(قوله ولنا فيه كلام) حاصله أنه قول ضعيف وقهري مجرب فلا يعول عليه (قوله وخروج غير نجس) عطف  
على قوله خروج كل خارج نجس (قوله مثل ريج) فانه ناقض مع كونه طاهرة على الصحيح حتى لو لبس  
سراويله مبتلة أو ابتل من البقية الموضع الذي يمتز به الريح نفريح الريح لا ينقض وهو قول العامة وما نقل  
عن الحلواني أنه كان لا يصلح سراويله فخرج منه كذا في البصر (قوله أودودة) ولو من فرج بالاجماع على  
ما في السراج والناقض ما عليها واختاره الزيلعي وكذا يقال في الحصة وهذا يقتضي أن ذكره  
بعد قوله وينقض خروج نجس مستدركه فان الناقض إذا كان ما عليها من النجاسة صدق أنه خارج نجس  
فسد دخل نفسه ولا يصحكون خار جاً قوله إلى ما يطهر لأن ما عليها من النجاسة وإن قل خرج إلى ما يطهر  
كأن قيل البول والفائط قطعي هذا يكون العطف عليه من قبيل عطف الخاص على العام كما لا يخفى

مثل خارج (نجس) بالفتح وبكسر (منه) أي  
من المتوضي الحلي عند أول من السيلان  
أولا (إلى ما يطهر) بالبناء لينعزل أي بلفظه  
حكم التطهير المراد بالخروج من السيلان  
بمجرد الظهور وفي غيرهما عين السيلان  
ولو بالنزول لا قالوا الوضوء كما نزل في باطن عين  
إسأل ينقض والا لا كالوصال في باطن عين  
أو جرح أو ذكر ولم يخرج وكدمع وعرق  
اللامع من الحرق ناقض على ما سبذ كره  
المصنف ولنا فيه كلام (و) خروج غير نجس  
مثل ريج أودودة أو حصة من دبر

أخرج (قوله خروج ذلك) أي المذكور من الثلاثة فالحلبي وهو يقتضي أن الريح يخرج من الجرح وهو كذلك  
كما في التمهيدان وحكم الدودة مكرز مع قول المستنصف بدودة ودم من جرح (قوله لا يخرج من قبل) فالحلبي  
لا ينتقض على الصحيح كذا في البحر (قوله فيسندب لها الوضوء) ولا يجب لأن اليقين لا يزول بالشك (قوله وقيل  
يجب) فائدة محمد وهو واحد روايتين عنه فيه أخذ أبو-فص الكبير للاحتياط ووجه الكمال بأن الفتاب  
في الريح كونها من الدبر بل لا نسبة لكونها من القبل فيفسد غلبة الظن التي تقرب من اليقين وهو في موضع  
الاحتياط لحكم اليقين فخرج الوجوب قال صاحب البحر ينبغي ترجيح الوجوب فيما إذا اختلط السيلان  
وحينئذ ذلك كان آخران أيضا لو طلقت ثلاثا وترجعت بأخر لا يحصل الأول حال محصل لاحتمال أن الدودة  
في الدبر الثاني يحرم على وجهها جازما إلا أن يمكنه إثباتها في قبلها من غير أنه إذا اختلط مجرى  
البول بسلك الجماع فلا يجب عليها الوضوء بالريح الخارجة لأن الصحيح عدم النقض بالريح الخارجة من  
الفرج والحكم لا يثبتان فيها على هذا المعنى اه وفيه أن الحكم الأول جازم لاحتمال الوطء في مسلك البول  
دون مسلك الجماع والوطء ما يجملها إذا وقع في التفرج اللهم إلا أن يقال أن مسلك البول لصيقه لا يثبت  
فيوطء (قوله وقيل لومتنة) حاصل هذا القول التفصيل في وصف الريح فان كانت متنة وجب الوضوء  
لأنه دليل أنه من الدبر وان كانت غير متنة فلا يجب الوضوء لأن ذلك دليل أنها من القبل (قوله لأنه اختلاجه)  
أي لأن هذا الريح بسبب اضطراب الأعضاء وليست بريح خارجة ولو سلم أنها ريح كانت قوله الأطباء  
فليست بمنعشة عن محل النجاسة والريح لا ينقض إلا ذلك لا لأن فيها نجاسة لأن الصحيح طهارة عينها  
كذا في الصرود كذا كره بعد القبل لا حاجة إليه لأن القبل يشمله كإشتماله استعمالهم (قوله وهو يعلم)  
أو الوبال والماراد بالمعلم غلبة الظن لأنها تعطي حكم اليقين في أحكام الفقه فالحلبي ومفهومه  
أنه يعلم أنه من الأصل أو لم يعلم شيئا لا نقض فيها وصحارة المنع وقيل في الخلاصة النقض بالريح إذا  
خرج من الأصل أما إذا لم يعلم ذلك فهو اختلاف لا وضوء فيه اه وجه يلزم أي ريح خرجت من الدبر وليست  
بناجسة (قوله منها) أي من القبل والذي ذكر (قوله ناقض) أي ما عليها (قوله لا خروج دودة الخ) لأنها متولدة  
من لحم طاهر ولو سلم لا ينقض كذا ما يتولد منه بخلاف الخارجة من الدبر لأنها متولدة من النجاسة  
كذا في المنع (قوله منه) أي من الجرح (قوله طهارتها) أي الدودة والجمع وطهارة اللحم بالنسبة له فقد قالوا  
ما أبيض من الحي ككيفية الأفي حق نفسه حتى لا تنفس صلاته إذا جله فسقط اشكال الحلبي بأن اللحم  
يخرج لا طاهر (قوله وعدم السيلان) عطف على مدخول الامم وكأني جواب مؤخر الحاصل إذا كان طاهرا  
ولا يشترط أن يكون النقض عما عليها فاجاب عن ذلك بأن شرط النقض وهو السيلان معدوم وهل يعتبر  
السيلان بالقوة بحيث لو خرج ما علم ما منقردا يسيل يزرر (قوله فيما عليها) أي من البلية بكسر الباء كما  
قاله أبو السعود (قوله وهو منطاط للنقض) أي السيلان يعني في غير السيلان حله للنقض (قوله حكم النقض)  
الإضافة للسيلان (قوله قال) أي صاحب البرازية (قوله لأن في الإخراج خروجها) المعنى أن الخروج لازم  
للإخراج حتى تحقق الإخراج تحقق الخروج أقول إن هذا مما لا يشك كل على أحد انما المقصود التفرقة في الحكم  
بين الخارج بنفسه والخارج بالذات فلا يصح هذا التعليل ومقابل المصنف أن الخارج لا ينقض والخارج  
بنفسه ينقض وهو مختار صاحب الهداية ويترتب عليه أن الخارج لا يكون نجسا (قوله كالفصد) فانه ناقض  
انفسا تامع ان الدم فيه يخرج وانما قلنا انفسا قاله لا يلزم انفسا لا يمتنع عليه (قوله أنه الاصح) وجهه بأنه  
لا يظهر كون الإخراج حله في هذا الحكم بل كونه خارجا نجسا وذلك ليمتنع مع الإخراج كما يمتنع مع عدمه  
وبجميع الأدلة الموردة من السنن والقياس فيسند تطبيق النقض بالخارج النجس وهو ثابت في الخارج كذا  
في البحر (قوله واعتقده) أي التمسك به بين الخارج والخارج (قوله بالتصريح بدوابة) أي بالذي نص عليه من  
بسمه الرواية وهو القصد بأن الرواية فيه النقض وفيه إخراج (قوله والراجح دراية) بالكسر عطف على المتضمن  
والرواية النقل والدراية الادراك العقل وانما شبه الراجح لما قاله من أن في الإخراج خروجها يقتضي ادراك العقل  
فما يوجبها (قوله فيكون) تدرج من الشارح على القول المتقدم (قوله في) فرد بالذات وان كان ذلك  
فما يوجبها (قوله فيكون) تدرج من الشارح على القول المتقدم (قوله في) فرد بالذات وان كان ذلك

(لا) خروج ذلك من جرح ولا خروج (سبحان)  
قبل (غيره) فضاء ما هي فيسندب لها الوضوء  
وقيل يجب وقيل لو متنة (وذكر) لأنه  
اختلاجه حتى لو خرج ريح من الدبر وهو  
يعلم أنه لم يكن من الأعلى فهو اختلاف  
فلا ينقض وانما قيد بالريح لأن خروج الدودة  
والخاصة منها ناقض أجماعا كما في الجوهر  
(ولا) خروج (دودة من جرح أو أذن أو أنف)  
أو دم (وكذا لحم سقط منه) الطهارة ما وعدهم  
السيلان فيما عليها (والخارج) بنفسه (سبان  
(والفرج) بعصر (والخارج) بنفسه (سبان  
في حكم النقض على المختار كما في البرازية قال  
لأن في الإخراج خروجها فصار كالنجس  
وفي القمع عن الكافي أنه الأصح واعتقده  
التمهيدان وفي القصة وجامع التلوي  
أنه الأشبه وعنده أنه الأشبه بالنجس  
رواية والراجح دراية فيكون القدر على  
(و) ينقض (في)

فليست تعرفوا بيتوا انفسه فيث وهو ذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من  
 طأطأ وفتق في صلاته فليست تعرفوا بيتوا انفسه فيث وهو ذهب العشرة المبشرين بالجنة ومن تابعهم وفي حديث آخر من  
 بالضم لغة قليلة والاسم الرعاف وهو خروج الدم من الاثني والقي مصدر طأطأ والاصل قبا فخرت سكنت العين  
 وانفتح ما قبلها واصل ضارعه يقبأ بوزن يفتح نغلت حركة العين الى الساكن الضمير قبلها وقلت كسرة  
 المناسبة الياء التي سكنت بعد نقل حركتها كذا في أبي السعود (قوله فاه) وفي نسخة فاه وانما اشتراط في التي  
 مل القم لان مل القم من قعر المعدة وهو نجس ودونه من أعلاه فلا يستحب التماسه ولان القم شبيه شيها  
 بالباطن حتى لو ابتلع لصا ثم ريقه لا يفسد صومه كما لو ابتلع التماسه من محل الى آخر في الجوف لا تبطل  
 طهارته وشبهنا الظاهر حتى لا يفسد الصوم بادخال الماء فيه فراعينا الشبهين فلا ينقض القليل ملاحظة  
 للباطن ونية منقضة لا كثير ملاحظة لاخر كذا في البحر (قوله بأن يضبط) أي يمسك ويصحح في النسيج أنه  
 ما لا يقدر على امساكه (قوله بالكسر) أي كسر الميم كذا في شرح الملتقى (قوله أي صفراء) وهي ماء صفراء احد  
 الاخلاط الاربعة الدم والمزجة الصفراء والمزجة السوداء والبلغم وقدير اذ بالمزجة ما يقابل الصفراء فاذا هو السوداء  
 (قوله أو علق) في القساء ومن العلق محركة الدم عامة أو الشد يد الحرة أو الغليظ أو الجليد والمراد الاخير (قوله  
 أي سوداء) الا قول دأب الصفراوى وهذا دأب السوداء واما قيد بالعلق وهو الدم الجاهل لانه لو كان سائلا  
 نقض وان قل واعتبره محمد بالي ورجه في الوجيز كذا في أبي السعود (قوله فغير فاقض) تبع الشارح  
 في هذا صاحب التبرر والصواب حذف غير كما دل عليه كلام الزيلعي وعبد الله ولو فاه ما انزل من الرأس  
 نقض قل أكثر ما جاع أصحابنا اه أبو السعود وكذا في الشر بن لالة والذي في المتن وشرحه بالعلبي عدم  
 النقض بالجاهل اتفاقا فله مل مافي الزيلعي والشر بن لالة يحول على المانع (قوله اذا وصل الخ) فهو هو  
 حاصر حبه الشارح بعد في قوله ولو هو في المرى (قوله وان لم يستقر) وقال الحسن اذا تناول جامعا أو ما شئت  
 من سائر لا ينقض لانه طاهر حيث لم يستقر وانما اتصل به قليل اني فلا يكون حذافا فلا يكون نجسا كذا  
 في البحر وهو المختار كذا في الجنبى ذكر في التبرر وصحبه في المعراج فهم اقولان معصيان (قوله وهو نجس  
 مغلق) أي التي وقبل انه لا يتنجس الثوب الا اذا اغس (قوله لمخالطة النجاسة) حصة النجاسة مطلقا (قوله  
 ولو هو في المرى) المرى يجرى العام والشراب كذا في الحلبي وقيل يجرى النفس كما ذكره في الذبائح (قوله  
 لطهارته) قال في البحر وقد يقال ينبغي على قول من حكم بنجاسة الدود أن ينقض اذا مسلا القم وظاهر  
 التشبيه أن عدم النقض متفق عليه وأفراد الضمير لان العطف بأو (قوله في نفسه) أي وما عليهم ما قيل  
 لا يعل القم فلا يفسد بالقضاء (قوله مطلقا) أي سواء انزل من الرأس أو صلا من الجوف وسواء كان أصفر  
 متنا أم لا ومقابل الاطلاقة ما اختاره أبو نصر أنه اذا عدم من الجوف بأن كان أصفر أو متناهي ~~كون بمنزلة~~  
 اني ولو نزل من الرأس فطاهر (قوله به يفتي) أي بطهارته مطلقا يفتي ولذا اقال في التبيين انه طاهر كيف  
 ما كان وعليه الفتوى (قوله فانه نجس) أي ولو قليلا بدليل التشبيه (قوله اقلته) عليه لقوله لم ينقض (قوله  
 بنجاسته) له لقوله كفي المشبه بما فيها الميت النجس (قوله لا بالجاردة) بخلاف التي من ساعته فانه انما  
 تنجس بالجاردة فلذا اشترط فيه مل القم (قوله في من يلزم) شاء في النازل من الرأس والمساعد من الجوف  
 وقوله على المعقد راجع الى الثاني لان الاول بالاتفاق على الصحيح وفي اطلاق التي على النازل من الرأس التي  
 ليست محل النجاسة طر حوى عن البر بنسدى (قوله أصلا) أي ما نازل من الرأس أو صمد من الجوف  
 جلا القم أو لا اختلط بطعام أولا اذا كان الطعام مل القم كذا في البحر والمخ (قوله فيه شرب الغالب)  
 الاولى فيه اعتبار مل القم من الطعام كما حدته صاحب البحر ليشمل ما اذا كان الطعام مغلوبا ومع ذلك يلا القم  
 ولذلك بين صاحب البحر غلبة الطعام بقوة بحيث لو اتفرد ملا القم فاحفظه (قوله فكل على حدة) فان كان  
 الطعام جلا القم نقض والا فلا (قوله مانع) أما لو كان حلقا متعبدا يعتبر فيه مل القم بالاتفاق لانه سوداء  
 محترقة كذا في البحر (قوله من جوف أو فم الخ) انشأ به الى عدم الفرق بين المذكورين عند قلبه البراق  
 وهو غلبه الطلاق للشاويين وقيل ابن مالك الاتفة في على أن الدم الخارج من الجوف المتصلا لا ينقض  
 ولو كان يخرج من غير حلقه يفتي فاعتبر به بالي وصحبه في المحيط والشراب وعند هذا ان مال بقوله نفسه

لا فاه (من مزة) بالكسر  
 أي صفراء (أو علق) أي سوداء وأما العلق  
 النازل من الرأس فغير ناقض (أو طعمام  
 أو ماء) اذا وصل الى معدته وان لم يستقر  
 وهو نجس فلو لم يصب ساعته ارتضاءه  
 هو الصحيح فخالطة النجاسة ذكره الحلبي  
 ولوه وفي المرى فلا نقض اتفاقا كفي حبة  
 أو دود كثير لطهارته في نفسه كما قدم  
 الناصر فانه طاهر مطلقا به يفتي بخلاف ما  
 فم الميت فانه نجس كفي من غير ادول  
 وان لم ينقض لقائه لنجاسته بالاصالة  
 لا بالجاردة (لا) ينقض في (من يلزم) على  
 المعقد (أصلا) الا انما لو بطعام فيعتبر  
 الغالب ولو استويا فكل على حدة  
 (و) ينقضه (دم) مانع من جوف أو فم



فمن الوضوء وان كان قليلا لان العدة ليست بمحل الدم فتكون من قرح سطح او يعلوه في الدم الخ قال ربه الخ  
 طاعة المشايخ اعاد في البحر (قوله على راق) هو بالزاي والسين والصاد كما في شرح التبية (قوله حكم القالب)  
 لانه انقض (قوله أو سواء) علامة ستكون الدم قابلا أو سائيا بان يكون الزاوي آخر وضوءه فوضوءه بوضوءه  
 ان يكون أصغر كذا في البحر (قوله استباطا) علامة لتقضى حال المساواة وذلك لانه يحتمل ان يكون من علامة  
 يتقضى أو أسالة غيره فوجد الحديث من وجه فرفعنا جانبها لوجود استباطا بخلاف ما اذا شك في الحديث  
 فانه لم يوجد الا مجرد الشك ولا عبارة مع اليقين كذا في الخطب (قوله لا ينقض الخ) لان العلة البزائية  
 والحكم لم تكن كما يراق (قوله والقبح كالم) أي غالباً ومطوياً وسائياً والقبح المدة التي ليس فيها دم (قوله)  
 والاختلاط بالخطب الخ) وما نقل عن الثاني من نجاسة الخطب فضعف حكمه في البرازية كسكر راحة  
 الصلاة على خرقة عند همالان المصلي معظم والصلاة عليها لا تلزم فيها كذا في النهر والمصلي يضع للدم  
 لشدة حر (قوله عاقلة) إضافة النقص اليه لانه واقع بظهوره في القاموس الطقعة دويعة في المطايع  
 الدم (قوله وامثلة) لا حاجة لهذا القيد لان المداور على غلبة الظن بان هذا الدم الذي فيها يكون  
 عتقاً واما الدم بقيد في البحر (قوله القراد) كقرباب دويعة كالقرد بالضم والجمع قردان (قوله ان كان)  
 أي القراد والعلق كما يؤخذ من قول الشارح بعد والاول الخ (قوله كذلك) أي كبيرين (قوله ككبحوض) لعدم  
 من محض أو البعوض جمع بعوضة وهو البق كما في القاموس (قوله في القهستان الخ) نقل في البحر تطهيره  
 عن بسوط شيخ الاسلام حيث قال تورم رأس جرح فظهر به قيح وهو لا ينقض ما لم يتجاوز اليوم لانه  
 لا يجب غسل موضع اليوم فلم يتجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اهـ ويظهر ان ذلك فيما اذا كان الفصل  
 يضره والاوجب عليه ومحمل ذكر هذه المسئلة والتي بعدها عند قوله وينقضه خروج نجس الى ما يظهر  
 الخ (قوله ما يخرج من الحصة) ناقض على ما هو الصحيح من عدم الفرق بين الخارج والمخرج وارضى الشرياني  
 في آخر رسالته الموضوعية في الحصة من مبالٍ يرجع الى أن هناك فرقا بين الخارج والمخرج ونقل سبكي عند  
 الفتي التابلي عن البيهقي شرح القديوي أن الماء العاصي الخارج من النخلة لا ينقض ثم ذكر أن الحسن  
 روى ذلك عن الامام وعز الخزانة الفتاوى انه لو سال من النخلة ماء لا ينقض قال الحلواني وفيه ضعف لانه  
 جدوى أو جرب فقال منه عدم النقص رواية وذهب أن يحكم بها في كل الحصة وان ما يخرج منها لا ينقض  
 وان تجاوز الى موضع يلحقه حكم التطهير اذا كان ما عاصياً ما غير الصافي بان كان غلو طابدم أو قيح أو صديد  
 فانه ناقض اذا وجد السيلان بان تجاوز العصابة والام ينقض ما دامت الحصة في موضع الكي بحصة بالعصابة  
 وان امتلأت ما أوقى صا لم يسل عن حول العصابة أو ينفذ منها دم أو قيح وأما ظهوره في بقرة الحصة من  
 غير أن يتجاوز فكله وورذلك من الجرح نفسه وهو غير ناقض اهـ أو الودود مختصراً (قوله تنقض) قال في دفع  
 القدر يجب أن يكون معناه اذا كان بحيث لو لا رابط السال لان القيح من لوزة في الجرح قابل لا يغيب  
 ما لم يكن كذلك لانه ليس يحدث كذا في البحر (قوله متفرق التي) من إضافة الصفة لوصفها أي التي  
 المتفرقة (قوله وهو القشبان) أي مثلاً فانه قد يكون بنحو ضرب وتنكيس بعد امتلاء المعدة خفي وضبط  
 الخوي القشبان فتح القين المضممة والياء المثلثة والياء المثلثة الغنية وبضم القين وممستكون الثامن فنت  
 نفسه هابت واضطربت ممرح به في الصباح والمراد هنا أمر حادث في مزاج الانسان منشوئ مقبل للبحر من  
 احساس التنقن المكروه كذا في أبي الودود (قوله إضافة الاحكام) كالنقص وجوب بنحو السيلان وتفرقة  
 لاسبابها كالقشبان والتلاوة (قوله الامانع) أي كضرورة ذلك كافي معدة التلاوة اذا تكررت فيها إلى مجلس  
 واحد اذ لو اعتبر السبب لاسن التداخل لان كل تلاوة سبب ومقابل الاضغ ما قاله أبو يوسف من اشتداد  
 المجلس فيعشيراً لمعاد لان المجلس اترافي جميع المتفرقات ولهذا تنجس الاقوال المتفرقة في البيح والفتاح  
 وضائر العقوبة بانعاد المجلس قال في النهر فلو قال في المجلس واشتغل بما يفترق المجلس ثم قال ما يراه وجهه كذا  
 لا يجمع عنده لان ما احتوى عليه المجلس لم يجمع وهذه المسئلة هي لزومة وجه الخللان بعد السبب والمجلس  
 لو شغل أو رعد الاول دون الثاني لم يجمع على التلب في الاول يجمع الثاني لا يجمع الثاني لا يجمع الثاني لا يجمع  
 يجمع عليه دون الثاني وفي الرابع يجمع عند أبي يوسف دون محمد وقد نقل الخلاف فيمنع من كل ما يجمع عليه

[illegible]



في مسئلة الغيب وهي ما لوزع رجل خائفا أو قلنسة من آخر وهو قائم ثم أعلد منزع ان أعاده في تلك  
 النوم يبرأ من الضمان اجماعا وان تكررت نوم وبقته فمرة في مجلس آخر لم يبرأ من الضمان اجماعا لا اختلاف  
 السبب والمجلس وان استيقظ قبل ان يعيده ثم نام في موضعه فأعاده في النوم الثانية لا يبرأ من الضمان عند  
 أبي يوسف لا اختلاف السبب ويبرأ عند محمد لا اتحاد المجلس وان انتقل من موضعه من غير استيقاظ يبرأ عند  
 أبي يوسف ولا يبرأ عند محمد ولم يذكر الامام قول والعصم من مذهبه أنه لا يضمن الا بالتقول أبو السعود عن  
 الشربلية بقليل زيادة (قوله أصلا) أي من كل وجه احتزبه على يخرج من صاحب العذر قبل خروج  
 الوقت فإنه وان كان غير حدث في حقه فهو نجس لكونه حدثا في حق غيره فهو بالتقدير بقوله أصلا  
 غير داخل تحت هذه الكيفية (قوله بقرينة زيادته) لان زيادته بتدليل على حوم الذي في الخبر (قوله كفى  
 قليل) لانه من أعلى المدة وهي ليست محل التمسك بحكم الزن كذا في المنع ومجمل في غيره  
 خروج قول فانه ما وان قلنا نجس بالاصالة (قوله ودم لوزنك لم يسئل) لقوله تعالى أو دما مسقوما فغير  
 المذموم لا يكون محزما فلا يصحكون نجسا وهو غير السائل سواء كان من آدمي وغيره لا إطلاق النص  
 اه مخ (قوله ليس نجس) فيلزم من انتفاء كونه حدثا انتفاء كونه نجسا ولا يتعكس ذلك حال ما لا يكون  
 نجسا لا يكون حدثا فان النوم والاعمال والاربع صلبت بنجسة وهي أحداث (قوله وقتا بأصحاب القروح)  
 فلا يكون قليل الدم منهم نجسا (قوله خلافا لمحمد) فانه يقول ان الذي والدم القليل نجسان وذلك لانه  
 لا أثر للسائل في النجاسة فاذا كان السائل نجسا غير السائل يكون كذلك كذا في الفتح وهذه غير رواية  
 الاصول وظاهر الرواية منه غير هذه كما في النهر (قوله ما نسا) كذا ما يجرى أي ويقتضي قول أبي يوسف فيما اذا  
 أصاب الجامدات كالتياب والابدان كذا في المنع (قوله حكما) أشاره الى أن المصنف شرع يحكم على النواقض  
 الحكمية به الحقيقة (قوله نوم) هو فترة طبيعية تحدث في الانسان بلا اختيار منه ووقع الحواس والتأثر  
 والباطنة عن العمل مع سلامتها واستعمال العقل مع قيامه فيميز البعد عن أداء الحقوق والعمالي في النوم  
 طريقتان احدهما أن النوم ليس بشاقص وانما الشاقص ما لا يخلو عنه النائم فان المسكة اذا زالت لا يعرى عن  
 خروج شيء عادة والثابت عادة كالتيقن حكاه الثانية أن عينه ناقص وصح في السراج الاولى واخبرها الزيلعي  
 مقتصر عليها لانه لو كان ناقصا لاستوى وجوده في الصلاة وخارجها فأعاده في البحر والمنع وفي النهر أقول ينبغي  
 أن لا يكون عينه ناقصا اتفاقا فيمن به انفلات ربح اذا ما لا يخلو عنه النائم ولو تحقق وجوده لم ينقض فالوهوم  
 أولى وفي حاشية الشبلي سئل عن شخص به انفلات ربح هل ينقض وضوءه بالنوم فأجبت بعدم التقص بناء  
 على ما هو الصحيح أن النوم نفسه ليس بشاقص وانما الشاقص ما يخرج ومن ذهب الى أن النوم نفسه ناقص لزم  
 نقض وضوءه من به انفلات الربح بالنوم والله أعلم (قوله مسكه) المسكه بالنعم ما يتسك به والعقل الوافر ومثل  
 لمريض اذا نام في صلاته مضطجعا وفيه خلاف والصحيح النقض كذا في البحر (قوله المسكه) أي عن خروج  
 الربح منه (قوله بحيث) الباء التصوير النوم الذي تزول معه القوة (قوله أو ركه) أي أو النوم على أحد ركه  
 وهو قنية ركب بفتح الواو وكسر الراء ما فوق الفخذ كما في الحلبي وكذا اذا كان معنعا على أحد رقبته كما في  
 البحر وأما اذا بسط قدميه من جانب وألقى اليه بالارض فهذا غير ناقض كما في الخلاصة (قوله على المختار)  
 راجع الى الصلاة وعن أبي يوسف اذا نعد النوم في الصلاة تقصض (قوله كالنوم) مثال للنوم الذي لا يزال  
 المسكه (قوله أو ساجدا) أو قائما أو راكعا (قوله على الهيئة المسنونة) أي الهيئة المسنونة بأن يكون رافعا  
 بطنه عن تخذه بجناحيه عن جنيبه وذلك لان الاستسقاء بالاق والاستطلاق منه عدم كذا في البحر  
 وظاهره أن المراد الهيئة المسنونة في حق الرجل لا المرأة (قوله على المعتمد) اعلم أن في النوم ساجدا خلافا  
 قال بعضهم انه لا ينقض في الصلاة مطلقا في غيرها ان كان على الهيئة المسنونة والقيام في الصلاة  
 كذلك الا انما تركناه بالنص فيها كذا في البدائع وصريح الزيلعي بأننا لا سمع ومجدة التلاوة في هذا كالميلية  
 وكذا سجد السهو وقال في النهر ما في البحر من تعصم الزيلعي لهذا فهو سهو في فقد القران انما لا يفرد  
 الوضوء بتوم الساجد في الصلاة اذا كان على الهيئة المسنونة فبديه في المحيط هو الصحيح اه وقال في الملتقى  
 بشرحه للموقف لا ينقض نوم قائم أو قاعدا أو راكعا أو ساجدا على هيئة السجود المعتمدها في الصلاة

(و) كل (ماليس يحدث) أصلا بقرينة زيادة  
 الباء كفى قليل ودم لوزنك لم يسئل (ليس  
 نجس) عند الثاني وهو الصحيح وقتا بأصحاب  
 القروح خلافا لمحمد (و) بتقصه حكما (نوم)  
 محذورا لمصاب ما (و) أي قوته المسكه بحيث تزول  
 يزول مسكه (لا) يتقص وان تعدده  
 مقعده من الارض وهو النوم على أحد  
 جنبه أو ركه أو قاعدا أو ركه (و) أي  
 وان لم يزل مسكه (لا) يتقص وان تعدده  
 في الصلاة أو غيرها على المختار كالنوم قاعدا  
 ولو مستندا الى ما لا يزال لسطع على المذهب  
 أو ساجدا على الهيئة المسنونة ولو في غير  
 الصلاة على المقدر ذكره الحلبي

او خراجها على المعتدلة المستفجرة الله تعالى ٨١ (قوله او متوركا) التوركا ان يسطق عليه من جبال  
ويطوق اليه بالارض (قوله او عتيا) أي واضعا جبينه والحيوة أن يجمع بين ظهره وساقه بصا منته أوديا  
كذلك القاموس (قوله وراسه على ركبته) الواو واللام والياء اذ المنكب راسه كذلك (قوله اوشبه المنكب)  
وهو من تمام واقعه اليه على عقبه وبعته على فخذه ومما يشبه المنكب على وجهه أقاله صاحب الجبروت  
نظر (قوله اوفي حمل) أي اذا نام خلفا أو تعاذا في الخلاصة (قوله او الكفه) بدعنا به برقع الحار وهو  
ككباب وغراب والمصدر لا يكف حاله صاحب القاموس (قوله مرانا) الظاهر أن يقال مثل ذلك في الموكفة  
لظهور الاله فيه في البحر التعبير بمرانة وقل في المقرب فرس عري لا سرج عليه ولا لبد وجهه اهر او لا يقل  
فرس عربان ٨٢ خطت لأن هذا الاستعمال غير عربي بل يقال معروري كما في حديث ركب الحار معروريا  
(قوله فان حال الهبوط) أي التزول من علو الى سفلى (قوله والام) بأن كان حال السجود والاستواء (قوله  
حين سقط) أي قبل أن يصيب جنبه الارض أو عند لصاية جنبه الارض بلا فصل (قوله كناسهم فهمهم)  
ظاهر أنه لا يكتفى في السماع بدون فهم وفي النهاية ما يفيد خلاصه حيث قال فيها أما النعاس في حالة  
الاضطجاع لا يتلو ثلثا أن يكون ثقيلا أو خفيفا فان كان ثقيلا فهو حدث وان كان خفيفا لا يكون حدثا  
والفصل بين الخفيف والثقيل أنه ان كان يسمع ما قبل عنده فهو خفيف وان كان يفتي عليه عانة ما قبل  
عنده فهو ثقيل اه فظاهر تعبيره يسمع اشتراط السماع فقه (قوله والعنه) هو لغة فوجب الاختلال في العقل  
بصيرت بصير الشخص محتاط الكلام فاسد التدبير الا أنه لا يضرب ولا يشتم بحر وانما كان وضوءه مما يحكمهم  
على عبادته بالصحة وان لم يكن مكلفا بالالحاقه بالصبي لالان عقله قد زال أو السجود وفي البحر ووضع منه  
الخطاب وقيل الا في العبادات احتياطا في أصول البسطة أن المعتوه ليس بمكاتب بأداء العبادات كالسبي  
العاقل الا أنه اذا زال الله توجه عليه الخطاب بالاداء حاله بقتضا ما مضى اذا لم يكن فيه سرج كالقليل فقد  
صرح بأنه يقتضي القابل دون الكثير وان لم يكن مخاطبا فمقابل كالتائم وهو القريب الى التحقيق كذا في شرح  
المفاتيح الهندية (قوله كنوم الانبياء عليهم الصلاة والسلام) صرح في القصة بأنه من خصوصياتهم ولهذا دوره  
في الصبيح أن النبي صلى الله عليه وسلم نام حتى فتح ثم قام الى الصلاة ولم يتوضأ لما ورد في حديث آخر ان النبي  
تنام ولا ينام قباي ولا يشكل عليه ما ورد في الصحيح من أنه نام ليلة التعرّيس حتى طالت الشمس لان القلب  
يقظان يصبر بالحديث ويثربه وليس طلوع الشمس والفجر من ذلك فلا يدرك بالقلب وانما يدرك بالعين وهي  
ناغة وهذا هو المشهور في كتب المحدثين والفقهاء بحر عن شرح المذهب على أنه لا خصوصية للنوم بل غيره من  
النواقض كذلك ولهذا استدرك عليه شيخنا عبارة التهستاني حيث قال ولا تنقض من الانبياء عليهم السلام  
فلا حاجة الى تخصيص النوم بدم النقص وسبب نفي كون وضوءهم تشرية باللام ويستثنى من ذلك  
اغماؤهم وعشيم اه أبو السجود وظاهره أن الاغماؤ والعشيم نفسهما النقصان لاما لا يظنون منه والالكاما  
غير ناقضين في فهمهم أيضا (قوله اغماؤهم) أي الانبياء عليهم الصلاة والسلام والالكاما ضرب من المرض  
يضعف القوة ولا يزيل الطبأ أي العقل بل يستره بخلاف الجنون فإنه يزيله (قوله وعشيم) هو تعطيل القوى  
الحركة والحاسة لضعف القلب من الجوع أو غيره قهستاني وهو كما في شرح ابن وهبان يفتح الغين  
وسكون الشين ويكسرهما مع تشديد الياء ثم نقل عن حدود المتكلمين ضم الغين وعليه اقتصر في النهار  
أو السجود وهو كل نوم في فوت الاختيار وفوت استعمال القدرة حتى يطلعت عماراته بل أشد منه لان النوم  
فترة أصلية والاعما الذي منه القنبي مارض لا يتنبه صاحبه اذا نبتة كان حدثا بأكبر حال (قوله ومنه الغشي)  
أي من الاعما فهو نوع منه كافي القاسوس وهو الموافق لما في حدود المتكلمين الآن المنقها بفرغون بينهما  
كالاطباء نهروا وود أن يقتضى ما تقدم أن لا يكون الغشي وضوء ناقضا لا لولا لان الناقض الحقيقي من خبرهم  
لا يقتضى منهم فأولى الحكمة ثم ان هذا في ما ذكره الملا على الناري في شرح النظام من الاجماع على أنه  
صلى الله عليه وسلم في نواقض الوضوء كالاتة الاما صرح من استثناء النوم لانه كان صلى الله عليه وسلم تمام عينه  
ولا ينام عليه وقد حكى في الشفا حرين بالطهارة والنجاسة في الحديث من صلى الله عليه وسلم (قوله ويصنون)  
هو زوال العقل وتقمضه ظاهرا باعتبار هدمها لانه وقية الحدث من غيره لانه يصبر صليبا فمن هذا المعنى

١ او متوركا او محتملا او راسه على ركبته  
٢ اوشبه المنكب اوفي حمل او سرج او كفافه  
٣ او الدابة بحر فيناظان حال الهبوط ففهم  
٤ والالاولونام فاهذا احتياطا فيسقط ان تنبيه  
٥ سجنه ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم ففهم  
٦ كنوم ما قبل عنده والعنه لا يقتضي كنوم  
٧ الاغماؤ عليهم الصلاة والسلام وهذا تنقض  
٨ وعشيم وعشيم ظاهرا كلام الجبروتانم  
(و) تنقضه (اغماؤ) ومنه الغشي (ويصنون)

الانحياز على الانبياء عليهم الصلاة والسلام دون الجنون انتهى معنى (قوله وسكر) أي ويتنفس سكر وهو سرور  
 يغلب على العقل بسبب كثرة بعض الأسباب الموجبة فيفتح الانسان عن العمل بموجب عقله من غير أن يزله ولا  
 ينقل العقل لطلب وهو التصديق وقيل انه يزله وتكليفه مع زوال عقله بطريق الإبر عليه وسعى السكر سكر الخمر  
 الغلبة من الاحتداد بنور العقل لأن العقل في الرأس وشعاع في الصدر والقلب فإذا شرب الخمر خلص أثرها  
 إلى الصدر يقال منه وبين نور العقل فيبقى الصدر مظلماً فيقطع القلب بنور العقل كذا في البحر (قوله يدخل)  
 العبارة فيها حذف الجواز والمجرور أي به ويدخل معنى لفاعل من دخل قال في التبر واختلاف في حقه هنا  
 وفي الإيمان والحديد قال الامام انه سرور يزول العقل فلا يعرف به السماء من الارض ولا الطول من العرض  
 وخو طير زجره وقال لا يغلب عليه نهذي في أكثر كلامه ولا شك أنه اذا وصل الى هذه الحالة فقد دخل  
 في مشيئة اختلال والتقييد بالاكثر فيضد أن التصف من كلامه واستقام لا يكون سكران وقد رجحوا قولهما  
 في الابواب الثلاثة حال في حدود الفتح واكثر المشايخ على قولهما واختاره لفتوى وفي نواقض الجنبى الصحيح  
 قولهما اه (قوله ولولا كل الحشيشة) هو بحث لصاحب التبر لم يكن منصرفاً واستدل به بما في مقد الفران  
 أنهم حكموا بوقوع عطالة اذا سكر منها زجره اه (قوله وقه قه) هي في اللغة أن يقول قهق واصطلاحاً  
 ساذج الشارح وفيه اختلاف قيل انها من الاحداث وقيل لا وتلجيب الوضوء منها عقوبة وزجر وهو القياس  
 لانها ليست بضرر جسيم بل هي صوت كالبكاء وينبغي ترجيح الثاني لموافقة القياس وسلامته عما يقال  
 انها ليست بضرر ولا سيما موافقة الاحاديث فانها على ما رووا ليس فيها الا الاصر باعادة الوضوء والصلاة  
 ولا يلزم منه كونها من الاحداث كذا في البحر وأثر الخلاف يظهر في من المصحف فعلى انها حدث لا يجوز وعلى  
 أنها المزجر يجوز لقول وينبغي أن يظهر أيضاً في كتابة القرآن وأما حصل الطراف بهذا الوضوء فقبه تردد  
 والحلقة بالصلوات دون بانه لا يجوز فتدبره كذا في التبر أقول والذي ينبغي ترجيحه الاول لانه على الثاني يلزم أنه  
 لو أدى به صلاة لم يكن فيه الا الحرمة فقط ويجب عليه الاعادة لتأخر الاحاديث فقط وهذا ابطال لاصل المذهب  
 وموافقة القياس لانه متى التزم بالصلوات في غالب المسائل على خلافه (قوله هي ما يسمع جبرانه)  
 احتز بذلك عن الفصل وهو ما كان مسجوعاً فقط وحكمه أنه لا ينقض الوضوء بل يبطل الصلاة وأما التيسر  
 وهو ما لا صوت فيه أصلاً بل تدبر وأسنانه فقط فحكمه أنه لا يبطلها لانه صلى الله عليه وسلم تيسر في الصلاة  
 حين أناه جبريل عليه السلام وأخبره أن من صلى عليك حرة صلى الله عليه عشر الكافي البدائع وقال جابر  
 ابن عبد الله ما رأي رسول الله صلى الله عليه وسلم الا تيسر ولو في الصلاة كما في النهاية ونظائر كلامهم أن التيسر  
 في الصلاة غير مكره ولذا قال في الاختيار ولا حكم للتيسر كذا في البحر (قوله بالغ) أما الصبي فقهقهته  
 لا تنقض وضوءه ولكن تبطل صلاته وهو المعتمد من أقوال ثلاثة وهذا للتقيد بما يؤيد أن النقص زجر ويمكن أن  
 يقال ان لما مر به الاعادة للمنفون فاعتبرها الشارع حدثاً في حقهم دون من عداهم وان كان الاصل العموم  
 وبالحلقة فغسله لانه قهقهته من المشكلات (قوله ولواصره) وذلك لان النساء شقائق الرجال في التكليف (قوله  
 سهواً) من مدخول المبالغة والنقص في حال السهو أحد قولين مبرم الزيلعي (قوله كالباقي) أي اذا قهقهته  
 في ذهابه للوضوء (قوله فلا يبطل وضوءه في ضمن للفصل) أي المندرج فيه أما اذا أوضأ أولاً ثم اغتسل فالوضوء  
 مستقل كما هو الظاهر (قوله لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر الخ) الذي في النهر وهو الذي رجحه المتأخرون  
 وهذا ليس ترجيحاً منه اللهم الا أن يقال انه حيث لم يتعقبه فقد مال الى ترجيحه (قوله النقص عقوبة) انما ذكر  
 النقص لان بطلان الصلوات بما لا خلاف فيه كجانبه عليه في المضمرات (قوله كماله) أي ذات ركوع ومجبود  
 أو ما يقوم مقامهما من الأعيان لعذر أو راجحاً يوجب بالنقل أو بالعرض حيث يجوز لانه لا تنقض القهقهة في صلاة  
 الجنان وسجدة التلاوة ولكن يبطلان وتيسرنا حيث يجوز لانه لو كان راجحاً يوجب بالتعاقب في الممر أو في  
 المقربة فقهقهته لا ينتقض وضوءه لعدم جواز صلاته عند الامام خلافاً للثاني بحر وقوله وسجدة تلاوة أي خارج  
 الصلاة كما في الشك (قوله ولو عند السلام) أي في سجود السهو كما في المحيط (قوله عدا) من مدخول المبالغة أي  
 ولو عدا بوقبه ليكون الخرج يصنع فلا تبطل به الصلاة ويبطل الوضوء لو قهقهه في جزمها (قوله الصلاة)  
 لانه يخرج بصلته (قوله فلا تنقض) أي للوضوء لانه قهقهته وقت بعدية لان الصلاة بقهقهة الامام (قوله

وسكر) يدخل في مشيئة مما بل ولولا كل  
 الحشيشة (وقهقهة) هي ما يسمع جبرانه  
 (بالغ) ولواصره سوا (يقظان) فلا يبطل  
 وضوءه (وأنتم بل صلاتهم ما بقي) ولو تيسر  
 ولو سكر كالباقي (بطلارة مجري) ولو تيسر  
 صلاة (مستقلة) فلا يبطل وضوءه في ضمن  
 الفصل لكن رجع في الخاتمة والفتح والنهر  
 النقص عقوبة (عليه الجهر وسكر في الذات  
 الانترفية) صلاة كاملة (ولو عند السلام  
 عدا فان تبطل الوضوء لا الصلاة خلافاً لفرق  
 كما مره في التبر بلانية ولو قهقهه امامه  
 أو أحدث عداً فقهقهة المؤتم ولو سبوا

فلا تنقض

بجلائها) أي بخلاف فقهه المأموم بعد كلامه أي الامام عدا (قوله في الاصح) صحة الكمال قال في البحر  
والفرق بينهما أن الكلام قاطع للصلاة لا مفسد لها اذ لم يفوت شرط الطهارة وهو الطهارة فمفسد به شيء من  
صلاة المأمومين بخلاف حديث محمد التميمي الطهارة فأنسد جواز إيلائه فيفسد من صلاة المأمومين كذلك  
فقههم بعد ذلك تكون بعد الخروج من الصلاة فلا تنقض (قوله ومن مسائل الامتحان) أي الاختيار  
من السائل للمسؤول هل عنده علم بحكمه (قوله ولو نسي الباقى) أي على صلاته أي مرید البناء والاولى حذف  
الاولاه مبتدأ مؤخر خبره قوله من مسائل الامتحان (قوله المسح) أي مسح الرأس والخلف وكذا لو نسي  
غسل بعض أعضائه اذ المسح ليس قيدا على ما يظهر (قوله قبل قيامه للصلاة) أي شروعه فيها (قوله  
اتقن) وذلك لأن اتقنه وجبت في أثناء الصلاة وهي مفسدة للصلاة ناقضة للوضوء (قوله لا بعده) أي  
لا يتقن اذا قتمه بعد القيام الى الصلاة ووجه الامتحان فيها أن يلتزم أي فقهه لئلا صدرت في الصلاة  
لا تكون ناقضة واذا صدرت خارجها خفت أو لا يورد أي مع أن الأمر بالعكس واطلاق النقص وعنده  
على هذه الطهارة إنما هو على قولهما بناء على أن الفقهمة تبطل ما غسل من أعضاء الوضوء لا عند أبي يوسف  
لأن الفقهمة لا تبطل ذلك عنده (قوله فاحشة) المراد بالغسل التطهر ولا الغسل الذي نهي عنه الشارع  
لأن ذلك قد يكون بين الرجل وامرأته أو المعنى فاحشة أن لو كانت مع الأجنبية أو باعتبار أخاها صورها  
لأنها تكون بين المرأة والرجل والرجل والرجل والغلام نهي من الناقض الحكمي (قوله بنحو القرجين)  
الباء للتصوير والتماس التلاني واشترط التماس هو الظاهر رواية وصحة الاسيحي في وفي ظاهر الرواية  
لا يشترط ذلك أفاده في البحر (قوله والرجلين) صادق بنحو ذكر كبري سماعين ذكر أحدهما بـ لا آخر  
(قوله مع الانتشار) في أنه ندية عن القضية لا به براتشاراة الرجل في انتقاض طهارة المرأة (قوله ولو لا بطل)  
وذلك لأنه يندو عدم مدى مع هذه الحالة والغالب كالتحقق في مقام وجوب الاحتياط والاصل أن السبب  
الظاهر يقوم مقام الأمر الباطن وذلك بطريق قيام هذه المباشرة مقام خروج النفس بغير عن الصبي (قوله على  
المعتمد) هو قولهما وقال محمد وهو رواية عن أصحابنا أنه لا ينقض ما لم يظهر شيء وقد صححه صاحب الحقائق  
ولا يعتمد على هذا الصحيح فقد صرح في النخبة كما نقله شارح المنية أن الصحيح قولهما وهو المذكور في التون بغير  
(قوله لا ينقضه من ذكر) وذلك لارواه أصحاب السنن الا ابن ماجه عن ملازم بن عمرو عن عبد الله بن بدر عن  
قيس بن طلق بن علي عن أبيه عن النبي صلى الله عليه وسلم سئل عن الرجل يس ذكره في الصلاة فقال على هو الا  
بضعة منك والبضعة بفتح الموحدة القطعة من اللحم قال الترمذي هذا الحديث أحسن شيء يروي في هذا  
الباب واصلح ورواه الطحاوي أيضا وقال هذا حديث غير مضطرب في إسناده ومنه في عارض حديث  
بسرقة بنت صفوان الدال على النقص ويرجع حديث طلق على حديث بسرة بأن حديث الرجال أقوى  
لأنهم أحفظ للعلم وأضبط ولهذا جعلت شهادة امرأتين بشهادة رجل وقد أسند الطحاوي إلى ابن المديني أنه قال  
حديث ملازم بن عمرو أحسن من حديث بسرة وعن عمرو بن علي الفلاس أنه قال حديث طلق عندنا أثبت من  
حديث بسرة بنت صفوان وقد ضعف حديث بسرة جماعة حتى قال يحيى بن معين ثلاثة أحاديث لم تصح  
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم منها حديث مس الذكر وفي شرح الآثار للطحاوي لأنهم أخذوا من الأصابة  
أفنى بالوضوء من مس الذكر الا ابن عمرو وقد خالفه في ذلك أكثرهم وأسند عن ابن عيينة أنه عذبا جماعة لم يكونوا  
يعرفون حديث بسرة وقد ثبت عن علي وعمر بن ياسر وعبد الله بن مسعود وعبد الله بن عباس وحذيفة  
ابن اليمان وعمران بن الحصين وأبي الدرداء وسعد بن أبي وقاص أنهم لا يرون النقص أفاده ذلك في البحر ومثل  
الذكر الفرج والدير (قوله لكن يفضل يده) أي من المس وهو أحد ما جعل عليه حديث بسرة كما في قوله الوضوء  
قبل الطعام ينقى الفقر ويغسل يدي اللهم ومثل الذب اذا استنجى بالاجار خشية التلويث دون الماء نهر ومباركة  
المسوفة نذبه مطلقا (قوله وامرأة) ولو يشهوة وهو مذهب على وابن عباس وجماعة من التابعين ودليلنا  
أن المس اذا قرن بالنساء راد به الجماع وحديث عائشة الصحيح الذي رواه مسلم في صحيحه في كتاب الصلاة قالت  
فقدت رسول الله صلى الله عليه وسلم من الفراش فالتسته فوكت يدي على بطن قدميه وهو في سجوده وجماعة  
منهم من قال وهو يقول اللهم أني أعوذ بك من الضلالة من حفظك إلى آخر الدعاء وحديث عائشة أيضا الذي في الصحيحين

بجلائها بعد كلامه محمد في الاصح  
مسائل الامتحان ولو نسي الباقى المسح فقهه  
قبل قيامه للصلاة اتقن لا بعده لطلانها  
بالقيام اليها (ومباشرة فاحشة) بنحو  
القرجين ولو بين المرأتين والرجلين مع  
الاتسار (العائيتين) المباشرة والمباشرة ولو لا  
بطل على المعتمد (لا) ينقضه (مس ذكر) لكن  
يفضل يده نذبا (وامرأة) وأمر

في شيء من مقتضى الله عليه وسلم كان يلى وهي معترضة بينه وبين القبله فاذا اراد ان يسجد فخرز بطلها فقهها  
 من غير حق (لكن يجب الخ) قال في البصر وهذه المسئلة قد وقع الاختلاف فيها في الصدر الاول وهو اختلاف  
 متبرخ حتى قال بعض مشايخنا ينبغي ان يؤتمر ان يمتاط فيه وعبارة الشارح اولى لانها افادت التنبه لغير الامام  
 ايضا (قوله لا سيما الامام) لانه يقتدى به اهل مذهبه وغيرهم (قوله لكن بشرط) استدلال على ما فهم من  
 الكلام من ان الامام يراه مذهب من يقتدى به سواء كان في هذه المسئلة او في غيرها والا فالراجحة في المذكور  
 هنا ليس فيها ارتكاب مكروه في مذهبه احسب (قوله عدم لزوم ارتكاب مكروه في مذهبه) قال في النهر الا ان  
 عر اقبه فختلف بحسب قوة دليل الخائف وضعفه اه وهل المراد ما بين الكراهتين او التعريفة فقط لان المكروه  
 اذا اطلق ينصرف الى ما سكراته غيرية يجوز والتاخر ان محل ذلك عند عدم ارادة التخليد كما تقدم (قوله  
 وثديه) هو فلا دهي بمنزلة الضرر للسبوان غيره (قوله وغيره) أي غير ما ذكر من الماء كقبح وصدي زل من السرة  
 (قوله لانه دليل الجرح) أي لان الخرج يوجب علامة على ان الخارج اذا خرج عن جرح والجرح يضم الجرح  
 أما بقية ما خصدر جرحه جرحا فادامه بالعود ثم ما ذكره المصنف هو ما ذكره الزيلعي في التبيين قال في البحر  
 وفيه نظر بل الظاهر انه اذا كان الخارج قبيحا أو صديدا ينقض سواء كان مع وجع أو بدونه لانهم مالا يخرج ان الا  
 عن حله ثم هذا التعميل حسن فيما اذا كان الخارج ما ليس غيراه وأقول لم لا يجوز ان يكون القبح الخارج من  
 الاذن من جرح يرى وعلامته عدم التالم فالصريح من وجع وقد جزم الحدادي بما في الشرح اه ثم وقوله في الهندية  
 من المحيط والخبرة وذكر ان عليه قنوى شخص الاثمة الخلو ان (قوله فدمع) أي اذا علمت ان النفس بماتة قد  
 ليس الا لكونه خارجا عن وجع قد دمع الخ ينقض لكونه خارجا عن وجع (قوله رمد) الرمد بالتحريك هيان العين  
 كالارمد اذ كذا في القاموس (قوله أو عشم) العشم هو ضعف الرؤية مع سيلان الدمع في أكثر الاوقات اه  
 قاموس (قوله ناقض) في النهر ولو في عينه رمد أو عشم والدمع من ايسل قالوا يؤمر بالوضوء كل وقت صلاة  
 لاحتمال أن يكون قبيحا أو صديدا قال في البصر مقتضى التعليل انه أمر نيب وأقول فموقع اذا الامر للوجوب  
 حقيقة وهذا الاحتمال راجع للمريض ثم رأيت كذلك في فتح القدير وعمله في الجنب بقوله لاحتمال أن يكون  
 من جرح من الجفون اه مختصرا (قوله احليله) بكسر الهمزة مجرى البول من الذكرك كما في البحر (قول وابتل  
 الطرف الظاهر) اشتراط البله عند تعيب البعض فقط وأما عند تعيب الكل اذا خرج منقض مطلقا في البحر  
 من الوالدية كل شيء اذا غيبه ثم أخرجه أو خرج فقلبه الوضوء وقضاء الوضوء لانه كان داخلا مطلقا فترتب  
 عليه الخروج وكل شيء اذا دخل بعضه وطرفه خارج لا ينقض الوضوء وليس عليه قضاء الصوم لانه غير داخل  
 مطلقا فلا يترتب عليه الخروج والكلية الثانية مفيدة بعدم البله كما في المحيط ولكن الذي في المنية وشرحها  
 أنها اذا غابت ثم خرجت يابسة لا ينقض فيها (قوله هذا الوالدية عالية) أي هذا الحكم بالنقض لو كانت  
 القاعة عالية أو محاذية لوجود الخروج (قوله لا ينقض) لعدم الخروج كذا في البحر (قوله والقرج الداخل)  
 أما الخارج فقال في منية المصل وان كان في القرج الخارج فابتل داخل المشوات تنقض نفذا ولم ينفذ كذا في البحر  
 (قوله والا لا) وان كانت متسفلة على ما في المنية وشرحها (قوله وكذا لو أدخل أصبعه) قال في البحر لو أدخل  
 أصبعه في دبره ولم يغيبها فانه تعتبر فيه البله والرائحة وهو الصحيح لانه ليس بداخل من كل وجه وكذا الذباب  
 اذا طار ودخل في الدبر وخرج من غير بله لا ينقض وكذا الحفنة اذا أدخلها ثم أخرجهما ان لم يكن عليها بله  
 لا ينقض والاحوط أن يتوضأ كذا في منية المصل (قوله فان غيبها) قال في البحر واستفيد من كلام قاضي خان  
 أنه اذا غيبها نقض مطلقا (قوله بطل وضوءه) لانه باخراجهما يخرجها من الدبر اه حلي (قوله وضوءه)  
 لان ادخالها حال الاستنجاء يستلزم دخول الماء الى جوفه بخلاف اليابسة كما يأتي في كتاب الصوم مستأه حلي  
 وفي كلام الشارح تف وتشر مرتب فبطلان الوضوء يرجع الى قوله ولو غيبها وضوءه وضوءه يرجع الى قوله أو  
 أدخلها عند الاستنجاء (قوله فروع) جمع فرع وهو الاعلى من كل شيء ومن القوم ثريفة فالمراد أعلى المسائل  
 وأشرف المسائل على طريق الاستعارة وهم في الغالب يعقدون التنبه على مسائل فانهم أو مستغربات  
 تناسب المقام (قوله ان ربه الشيطان) أي شكك وسوسة بانزال شيء منه (قوله ويجب) أي يفترض وقوله ان  
 كان لا ينقطع أي لا يندثر المحلوم من المقام وقوله الا به أي بالاحتشاء القهوم من أن يحتشى (قوله قد رما يلى)

لكن يجب للدروج من الخلاف لا سيما  
 للامام لكن بشرط عدم لزوم ارتكاب مكروه  
 في مذهبه (كما لا ينقض) (لو خرج من أذنه)  
 وقوهما كمنه ونديه (فيم) وقوه كمنه  
 وما سرة وغيره (لا يوجب وان) (خرج به)  
 أي يوجب (نقض) لانه دليل الجرح فدمع من  
 جرحه رمد أو عشم ناقض فان احتزم صار  
 ذا عذر مجتبي والناس عنه خائفون (كما)  
 ينقض (لو حشا احليله بقطنة وابتل الطرف  
 الظاهر) هذه الوالدية عالية أو محاذية  
 الاحليل وان متسفلة عنه لا ينقض وكذا  
 الحكم في الدبر والقرج الداخل (وان ابتل)  
 الطرف (الداخل لا) ينقض ولو سقطت فان  
 رطبة انتقض والا لا وكذا لو أدخل أصبعه  
 في دبره ولم يغيبها فان غيبها أو أدخلها عند  
 الاستنجاء بطل وضوءه وضوءه (فروع)  
 يستحب للرجل أن يحتشى ان ربه الشيطان  
 ويجب ان كان لا ينقطع الا به قد رما يلى



ليؤدى الصلاة بالطهارة المقدورة عليه لا قوله يديه) أو بخرقة كافي البصر (قوله انتقض وضوءه) لأنه لا يتحقق فيه  
 شيء من الصامة بصر (قوله وان دخل بنفسه) كأن طهر فدخل بصر (قوله لا) أي إلا إذا ظهر منه شيء أي  
 لا ينتقض وقال الجواهر أن نيقن خروج اليد ينتقض طهارة بخرق الصامة من البطلان إلى الطهارة كذا  
 في البصر (قوله فدخلت) الأولى حذفه ليكون التشبيه في طرفي الإدخال والدخول (قوله راسان) أي حذوها  
 يخرج منها يسيل في مجرى البول والتالي يخرج منه ما ليسيل في مجرى البول حذوية (قوله بخرقة الجرح)  
 أي فلا تنقض بالظهور منه ما ليسيل وإنما الذي يخرج منه البول المعتاد فهو بخرقة الإحليل إذا ظهر البول على  
 رأسه ينقض الوضوء حذوية (قوله بخرقة الجرح) فلا ينقض الخارج منه ما ليسيل وبخرق في الفم وغيره  
 وأكثرهم على إيجاب الوضوء عليه فاصله أن لا ينقض بخرق وضوء بخرق البول من فخرجه جميعا سائل أولا  
 تبين حاله أولا قال في التهرتلا عن الزيلعي إلا أن الذي ينبغي التعويل عليه هو الأول (قوله والتسليم) هو الذي  
 لم تنضم ذكره ولا أوثقه بعلامة من العلامات للذكر قبل البلوغ وبمدها وانما حاله مشكل ولم يقل  
 مشكلة فليسالب الباب الأشراف ولأن الأصل للذكرية لأن حواء خلقت من آدم اسطفا من كتاب التلخيص  
 (قوله بكل) أي بالخارج من كل مجزء الطهور عملا بالاحوط كما في التوضيح (قوله إن انتكر الوضوء للصلاة ثم)  
 لأنه تكذيب للقرآن حال تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا قمتم إلى الصلاة فاغ (قوله ولغيره) أي ظاهره ولو لم ينسب  
 لوقوع الخلاف في آية كأمير (قوله شك) الشك استواء الطرفين وتقييدهم فخرج الوضوء عنه لأنه لا يعتبر إذا عبرة  
 في مسائل الفقه على التلخيص فلا يعتبر ما قبله وقوله في بعض وضوءه أي فعله سواء كان فضلا أو سجا (قوله أعاد  
 ما شك فيه) أي غسل ما شك فيه أو سجه (قوله لو في خلافه) أي لو كان الشك في أثناء الوضوء (قوله ولم يكن  
 المشكك علة) بأن لم يكن حصة أصلا (قوله والا لا) أي والابتك في خلافه بأن كان بعده سواء كان عادة  
 أم لا لو كان عادة سواء كان في خلافه أو بعده لا يعد ويجعل على أنه فعل كاردى من محمد أن الحدث إذا أخذ  
 الكرو ودخل في التوضوء لم يتوضأ ثم شك أنه هل توضأ أو لا فإنه يجعل متوضأ كما في المنع وهذه ترد نقضا على  
 قواهم البقية لا يزول بالشك وفي الهندية من شك في بعض وضوءه وهو أول ما شك غسل الموضع الذي شك فيه  
 فان وقع ذلك كثيرا لم يفت إليه هذا إذا كان الشك في خلال الوضوء فان كان بعد الفراغ من الوضوء لم يفت  
 إليه (قوله لانه آخر العمل) وهو أقرب إلى التيسار وهذه ترد نقضا على قولهم البقية لا يزول بالشك أبو العود  
 بقى الكلام فيما إذا يقن غسل الأخرى وللشك بها الطهارة أو يعتبر الاستمرار الذي قبله وهكذا (قوله وشك  
 بالحدث) أي شك في حصوله (قوله أخذ باليقين) وهو الطهارة في الأول والحدث في الثاني لأن اليقين لا يزول  
 بالشك (قوله فهو متطهر) لأن الغالب أن الطهارة تتبع الحدث (قوله ومثله التيمم) أي مثل التطهر بالماء في  
 أحكام انتقض وأحكام الشك المتيمم إذا فرق بينهما لأن كلا طهارة ثابتة بالكاتب (قوله وقامه في الأنباء)  
 قال فيها ومنه الوثائق هل طلق أم لا لم يقع شك أنه طلق واحدة أو أكثر بنى على الأقل كذا كره الاستصحاب إلا أن  
 يتيقن بالأكثر أو يكون أكبر فله في خلافه وان قال الزوج عزمت على أنه ثلاث يتركها وان أخبره عدول  
 حضر واذلك المجلس بأنها واحدة وصدهم أخذ بقولهم وعن الإمام الثاني حلف بطلاقها ولا يدري أن ثلاث أم  
 أقل يختص وان استمر العمل بأشذ ذلك عليه كذا في البرازية (قوله وقرض النسل) أو الاستتاف أو العطف  
 على قوله أو كان الوضوء والقرض مصدر بمعنى المفروض لأن المصدر كرواية الزمان والمكان وانما حصل  
 والمفعول كافي الحسكشاف وغيره من قال شيئا لا حاجة إليه لأنه ما بين المتقولات الشرعية طالة العلامة  
 سري الدين والمحق الشرعي له ما يثبت الجواز وضوءه أو السجود أو الفسل من الوضوء لما قلناه في الوضوء  
 والفسل بالضم اسم مصدر من الاغتسال وهو غام غسل الجسد واسم الماء الذي يغسل به أيضا قال النووي  
 أنه يقع الغنى وضوءها والمعنى أضع وأشهر عند أهل اللغة والضم هو الذي يستعمله الفقهاء والمعنى الاصطلاح  
 للفصل هو المعنى الأول المفروق أقاده في البصر (قوله أراد به مايم العمل) أي أراد بالقرض المعنى الذي يعم  
 المعنى وهو ما يثبت الجواز وضوءه قال في المنع المراد به هنا ما يثبت القرض للاعتقادى والعمل وهو ما يثبت  
 الجواز وضوءه وانما كان المراد ذلك لأن المضغ والاستتاف ليسا عقدين لقول الشافعي بينهما اه حلى  
 (قوله كلتم) أي في الوضوء أي من أن لا تقترض بشئ الاعتقادى والعمل (قوله وبالفصل المفروض)

باب سوى شرح دبره ان أدخله يده انتقض  
 وضوءه وان دخل بنفسه لا وكذا لو خرج  
 بعض الأودة فدخلت من ذكره أو أسان  
 فالذى لا يخرج منه البول المعتاد بخرقة  
 الجرح التلخيص غير المتكسر بخرقة الجرح  
 كالجرح والمشكك ينقض وضوءه بكل  
 الوضوء على بقران انتكر الوضوء للصلاة ثم  
 ولغيره لا شك في بعض وضوءه أعاد ما شك  
 فيه لو في خلافه ولم يكن الشك عادة والا لا  
 فيه لو في خلافه ولم يكن الشك في تعيينه  
 ولو لم أنه لم يغسل وضوءه آخر العمل ولو يقن  
 غسل وجهه اليسرى لا آخر العمل ولو أخذ  
 بالطهارة وشك بالحدث أو بالهكس أخذ  
 باليقين ولو يتيقن ما شك في السابق فهو  
 متطهر ومثله التيمم ولو شك في نجاسة ماء  
 أو ثوب أو إطلاق أو متى لم يتغير وقامه في  
 الأنباء (قوله قرض النسل) أراد به مايم العمل  
 كما تروى بالنسب المفروض كافي الجوهرة



أي على العهد وهو على الجنب والخض والثلث من مخ من السراج (قوله وظاهره) أي ظاهره في الجمهور  
 من أن المراد بالفضل المقصود من (قوله يعني الخ) هذا التقيد استبعاد من المخ حيث قل بعد نقل كلام الجروف  
 نظر لانه ان أراد أن كلامه ليس بغيره في الاتصال المذمومة تعلم وان أراد أنهما ليسا بشرط في فصل السنة  
 فمنه فعمل مراد صاحب السراج الأول ولا كلام فيه اه والمراد بعدم القرضية أن جهة الفصل لا توقف  
 عليها وأنه لا يجرم عليه تركها وظاهر كلامه أنها اذا تركها لا يكون آتيا بفصل السنون وفيه نظر لانه من  
 الجائز أن يقال انه أي سنة وتكون سنة كما اذا تخلف وترى الاستشاق (قوله غسل كل فنه) أشار بتقدير كل الى  
 أن الاضافة للعموم والمراد الغضفة والاستشاق فهذا الاطلاق مجاز علاقته الاطلاق والتقيد جوى (قوله  
 ويصحب في الشرب بها) أي يقوم مقام الغضفة في فصل القرض والصب شرب الماء أو الجرح أو تشابهه  
 كافي القاموس والمراد الاخير أو أخرج الشرب مصانفا لا يميزه كافي الجرح وهل يكون هو الالة الماء آتيا بسنة  
 التثنية بجزر (قوله لان الج ليس بشرط) ولكن أهو كما في الخلاصة ووجهه أن المباح خارج عن العهدة  
 يتبع بخلاف غيره وهذا هو معنى الاحتياط نهر (قوله حتى ماتحت الدون) حال في البصر والدون البابير  
 في الاق كالخيز المضوغ والخبين يمنع غام الاعتقال (قوله وباقي بدنه) أي ظاهره وباطنه وبالباطن كداخل  
 العين لكن سقط ذلك لما فيه من المخرج البين اه مخ (قوله لكن في المغرب) استدراك على ظاهر المصنف حيث  
 أطلق البدن على الجسد لان المراد ما بين الاطراف والذي في القاموس البدن محرك من الجسد ما سوى الرأس  
 (قوله من التصبك) بفتح الميم وهو كافي القاموس مجتمع رأس الكتف والعضد (قوله الى الالة) هي البهجة  
 أو ما دكب العجز من شحم أو لحم قاموس (قوله داخله تبعا شرعا) هو جواب عن المصنف (قوله لانه متم) أي  
 للفصل الذي هو سائلة الماء (قوله فيكون مستحبا) تفريع على العلة (قوله خلا فالحالك) أي وأي يوسف في رواية  
 الامالى عنه والمزني من الشافعية كاذكره التوروي والدلك هو امرار البدن على الاعضاء المفصلة فلو قلنا فاض الماء  
 فوصل الى جميع بدنه ولم يصبه يده أو أجزأه غلظه وكذا وضوءه مخ (قوله أي يفرض) دفع هذا التفسير ارادة  
 الوجوب بالمعنى المشهور (قوله غسل كل ما يمكن) لقوله تعالى فاطهروا الدال على المباحة في الفعل الذي  
 هو الاطهر (قوله بالارج) خرج ما يمكن يخرج كعين ونحوها عما يأتي (قوله مرة) لان الامر بالتطهير لا يقتضي  
 التكرار (قوله كان الخ) وكذا يفصل البراجم ومفاصلها وما يمتنع من الوسخ في معاطف الاذن وقعر الصماخ  
 فيزيله بالمسح وكذا جميع الاوساخ بجر والبراجم بجرعة بنم الجيم عقد الاصابع أبو السعود (قوله وسرة)  
 ويغني الجنب أن يدل اشبعه في سرتة عند الاعتقال وان علم وصول الماء من غير ادخال اجزاء أبو السعود عن  
 عزى زاده (قوله وشارب وساجب) أي الاصول وما استعمل عليها (قوله واثنا عليه) قال في الهندية ويجب  
 على الرجل اصال الماء الى اثناء التيمم كما يجب الى اصولها (قوله ولو متلبدا) انما غيبه لانه ربما يتوهم سقوطه  
 بمسح المنة في تفكيكه (قوله لما في فاطهروا) علة لقوله ويجب (قوله من المباحة) لانه من باب التفعيل لان  
 اطهروا يفتح الطاء والهاء المشددة من باب التفعيل أصله تطهروا قلبت التاء طاء لبعدها من الطاء  
 في الصفة وقربها منها في المخرج ثم ادغمت الطاء في الطاء لاتحادهما في الذات فاجتلبت همزة الوصل ليتوصل  
 بها الى التطق بالساكن لان المدغم ساكن والابتداء بالساكن متعذر أو متعسر أو يقال في المصدر اطهر بكسر  
 الهمزة وفتح الطاء المشددة وتوهم الهاء المشددة أصله تطهر فعل به ما فعل بفعله ومن قال والاطهار غسل جميع  
 البدن فقد سها قاله نوح أفندي ذكر ذلك أبو السعود مع بيان وجه السهو (قوله لانه باطن) أي والباطن ساخط  
 للمصدر وقوله ولا تدخل اصبعها في قلبها) أي الداخل فهي عن ذلك لانه وبما حصلت الشهوة وأزلت قد تناقض  
 الفصل وهذا لما فيه من مظاهر عبارة الشارح وهي عبارة البحر بمينها وفي الهندية ولا تدخل المرأة اصبعها في  
 فربها عند الفصل وهو المختار كذا في التارخانية اذا علمت ذلك فاعلم انما هو من الشر بلاني من أن المراد في  
 وجوب الاتصال لا يلزم الا اذا كان من أهل المذهب ولم يذكر هذا المسمى فيما اطلعت عليه حيث قد من البحر والهر  
 والهندية ولا يلزم والى والى وغيرها (قوله كمين) فانه لا يورثها المعنى ومن هنا ذكر الحانوف أن الاعى يلزمه غسل  
 عينه قال العلامة سري الدين والعله العيصية أن يقال انه بضره وان لم يورث المعنى فيسقط حتى عن الاعى  
 أبو السعود ويذهب من شكك ذلك كابر قبان وابن عمر بجر (قوله وان اكتمل الخ) لان العين نعم فلا تقبل

وظاهره عدم شرطية غسل فيه وانفسه  
 في السنون كذا في الجريفي عدم فرضيتها  
 فيه والافه ما شرط في تحصيل السنة  
 (فصل) كل (فه) ويكنى الشرب بالان  
 الميم ليس بشرط في الاصح (واتقه) حتى  
 ماتحت الدون (و) باقى ربه) لكن في المغرب  
 وغزة البدن من المنكب الى الالة وحيث  
 قال رأس والعنق واليد والرجل خارجة لقلة  
 داخله تبعا شرعا (لادله) لانه متم  
 فيكون مستحبا لا شرطا خلا فالحالك  
 (ويجب) أي يفرض (غسل) كل ما يمكن  
 من البدن بلا حرج مرة (لينة) وشعر  
 وشارب وساجب (و) اثناء (لينة) وشعر  
 رأس ولو متلبدا لما في فاطهروا من المباحة  
 (وفرح خارج) لانه كالقلم لا داخل لانه باطن  
 ولا تدخل اصبعها في قلبها به يفتى (لا) يجب  
 (غسل ما فيه حرج كمين) وان اكتمل بكمل  
 نجس  
 قوله التفعيل هكذا في الاصل ولعل صوابه  
 التفعيل كما لا يخفى وقوله بعد ذلك ويقال في  
 المصدر اطهر الخ لعله مصدر ساجب ولافتتاح  
 اطهروا بكسر الطاء وفتح الاء المشددة في  
 يستفاد من عبارة القاموس ونصها والاطهر  
 اطهرا أصله تطهروا أو ادغمت التاء في  
 الطاء واجتلبت الف الوصل هو يرتد اليه  
 قوله بعد ومن قال والاطهار الخ قد ير اه  
 معجمه

الماء خضع (قوله وثقب) لان في اصال الماء اليه حربا (قوله كلفه) بالقاف والفتح الجملدة التي يقطعها الخفاف  
 أبو السعود وهي بالهمزة وتقرن كافي القاموس (قوله بل يندب) أي غسل داخلها (قوله وعمله) أي عدم وجوب  
 ضلها (قوله بالخرج) أي المشقة حتى لو أمكنه بدونها افتراض لان لها داخل القلفة حكم الخرج ولها هذا التفتت  
 الطهارة بوصول البول اليها أبو السعود (قوله فسد الاشكال) أي اذا كانت العلة هي الخرج سقط اشكال  
 الزبلي وحاصله أن القول بعدم وجوب ادخال الماء داخل القلفة مشكل لانه اذا وصل البول الى القلفة انتقض  
 وضوءه فجعله كخارج في هذا الحكم وفي حق الفسل كاداخل حتى لا يجب اصال الماء اليه وحاصل ما أشار  
 اليه الشارح من الدفع أن العلة في السقوط الخرج لا لكونه خلقة أصلية كقصة الذكر وانما نشأ الاشكال  
 من تعليله عدم الوجوب بانه خلقة كقصة الذكر (قوله وفي المسعودي) هو الذي ارتضاه الشربلاني واليه يشير  
 كلام الكمال لانه قيد السقوط بالخرج فمع عدمه لا سقوط أبو السعود (قوله وكفى) أي المرأة عن غسل رأسها  
 (قوله بل أصل صغيرتها) المراد بنفس الصادق بجميع الضغائر (قوله أي شعر المرأة المضمور) اشار به الى أن  
 صغيرة فعيلة بمعنى مفعولة من الضرب بالضاد المجبة وهو قتل الشعر وادخال بعضه في بعض ولا يقال بالقفا  
 والاصل فيه ما رواه مسلم وغيره عن أم سلمة قالت قلت يا رسول الله اني امرأة أشد خفرا أي أفأقتضه لفصل  
 الجنابة فقال نعم كفيك أن تخطي على رأسك ثلاث حشيات ثم تيمضين عليك الماء فتطهرين قال في فتح  
 القدير وهو يقتضي عدم وجوب الاصال الى الامول وانما شرط تبليغ الماء أصول الشعر بحيث حذيفة  
 كان يجلس الى جنب امرأته اذا اعتسلت ويقول يا هذه أبلغني الماء أصول شعرك رهي بجمع عظام الرأس وليس  
 عليها بل ذواتها ولا اصال الماء الى الاثناء مخ ونهر وحكي في البحر ثلاثة أقوال في هذه المسئلة الأول  
 الاكتفاء بالوصول الى الأصول متقوضا كان أو معة وما هو ظاهر المذهب كما هو ظاهر الذخيرة ويدل عليه  
 الاحاديث الواردة في هذا الباب الثاني الاكتفاء بالوصول الى الأصول اذا كان مضمورا ووجوب الاصال  
 الى أثنائه اذا كان مكشوبا منقوضا ومشي عليه جماعة منهم صاحب المحيط والبدائع والكنز والثالث وجوب  
 بل الذوائب مع العصر وجمع (قوله للخرج) علة القول المصنف وكفى (قوله أما المذموم) محترز قوله صغيرتها  
 (قوله كله) أي أصوله وأثنائه على القول الاوسط وهو المشهور (قوله اثنا) عورض بأن ظاهر الرواية  
 الاكتفاء ببل الأصول فقط متقوضا كان أو معة وقصا وهو القول الأول من الاقوال الثلاثة فلا وجه لمكتابة  
 الاتفاق (قوله ولولم يتل أصلها) بأن كان متلبدا أو مضمورا خفرا شديد الاغتذاء فيه الماء (قوله مطلقا)  
 سواء كان فيه حرج أم لا (قوله والصحيح) مقابله أنه لا بد من عصر الشعر ثلاثا بعد غسله مطلقا منقوضا  
 أو معة وصا (قوله ولوضر ما غسل رأسها) أي في اغتسالها (قوله تركه) المناسب زيادة ولا تمنع ليقابل ما بعده  
 (قوله ولا تمنع نفسها من زوجها) أي اذا أراد جاعها لانه حقها ولها مندوحة عن غسل الرأس اما تركه  
 واما بجمعه (قوله وجوبا) أي افتراضا (قوله لا مكان حلقه) أي ولا يلحقه نقص به ولا بد من هذه الزيادة والا  
 فامكان الحلق ثبات في النساء غير أنه يشقوهن (قوله لم يصل الماء تحتها) وذلك لعدم امكان الاحتراز عنه  
 (قوله ولو جرمه) أي الجنابة لكن لا بد أن يصل الماء تحتها واما اذا لم يصل لاتصح الطهارة ولذا قال في البحر ولو  
 أزفت المرأة رأسها بالطيب بحيث لا يصل الماء الى أصول الشعر وجب عليها الزالة (قوله ودون) في القاموس  
 الدون الوسخ أو التلطيح به وفعله دون كفرح وأدرك (قوله ولوفى ظفر) غيابه اتوهم أن هذا المحل ضيق لا يشذ فيه  
 الماء وخالفه الشافعي في ذلك (قوله في الاصح) وجهه أن الماء ينفذ فيه (قوله بخلاف صحيحين) من خير مضموع  
 ودون يابس في الاتف وجلدهم كافي البحر (قوله ولا يمنع ما على ظفر صباغ) للضرورة قال في المختصرات وعليه  
 الفتوى والقول الثاني أنه يمنع به صدق في البحر واطهار أن هذا الخلاف يجري في الجنابة (قوله ولا طامع بين  
 أسنانه) لان الماء اللطيف يصل الى كل موضع غالبا كذا في التيميم والاحتياط أن يصرجه ويجري الماء عليه بجر  
 عن القنية وقاوى الفضلى (قوله وقيل ان صلبا) يعني ان كان الطعام صلبا أي بياسا شديد يمنع فقلل الماء  
 والصلب بضم الصاد الشديد حلي من القاموس (قوله هو الاصح) تقدم في رسم الفتى أن ما به الفتوى مقدم  
 على الاصح وغيره (قوله وجوبا) أي افتراضا لا يصير حقة (قوله كفرط) بضم القاف ما يتعلق بشهامة أذن المرأة  
 أي فانه ان كان ضيقا يجب تحريكه كذا في البحر (قوله ولا يتكلف) أي بعد دخول الماء ومعاودة البحر ولا يتكلف

(وثقب انضم) وادخل قلفة) بل يندب هو  
 الاصح فانه السكال وعمله بالخرج فسقط  
 الامكان وفي المسعودي ان أمكن فسح  
 القلفة بلا متفحيب والا لا (وكفى بل أصل  
 صغيرتها) أي شعر المرأة المضمور للخرج  
 أما المضمور فمضمور غل كذا اتفاقا ولولم  
 يتل أصلها يجب نقضها مطلقا هو الصحيح  
 ولو وضرها غسل رأسها تركه وقيل تحبها  
 ولا تمنع نفسها من زوجها وسجي في التيميم  
 (لا) بكفى بل (صغيرة) فنقضها وجوبا  
 (ولو علوا أو تركا) لا مكان حلقه (ولا يمنع)  
 الطهارة (ونيم) أي نزع ذباب وبرغوث  
 فمجلس الماء تحتها (وجاء) ولو جرمه وبه يقتضي  
 (فقد رن ورمخ) عطف نفسه وكذا دهن  
 قدسومة (وزاب) وطين ولو (في ظفر مطلقا)  
 أي قرويا أو مدينا في الاصح بخلاف صحيحين  
 (ولا يمنع) ما على ظفر صباغ (ولا طامع بين  
 أسنانه) أوفى سنه المجوف به يفتي وقيل ان  
 صلبا منع وهو الاصح (ولو) كان خاتمه ضيقا  
 بجمعه أو حركه (وجوبا) كفرط ولولم يكن  
 يتقرب أذنه كفرط فدخل الماء فيه أي النقب  
 (عند مرون) على أذنه (أجزأ كسرة)  
 وأذن دخله الماء (والا) يدخل (أدخله)  
 ولو باجمعه ولا يتكلف بجنب ونحوه والمعتبر  
 غلبة طهارة بالوصول

في حلقه شيء سوى الماء من خشب ونحوه (قوله نسي المضمضة) أي في الفسل المرفوض (قوله فلو نسي الماء بعد) وأما الفرض فيطالب بأدائه لعدم انعقاده (قوله لا يده) لعدم العذر في تركه (قوله وإن رآه) والحكمة على التعمد للنظر (قوله تؤخره) لأن هذا من جملة الأعداء لها (قوله لا بين نساء فقط) وذلك لأن تطر الجنس إلى الجنس أخف (قوله واختف الخ) ظاهره يقتضي أن المسئلة نصت في المذهب وقد وقع فيها خلاف وليس كذلك كما استقف عليه (قوله كما بسطه ابن النخعي) أي في شرحه للوهبانية حيث نقل عن شرح ناظمها أنه لم يقف فيها على نقل وأن القياس أن يؤخر الرجل بين النساء أو بين الرجال والنساء لأنه يقتضي في الجنس مع جنسه ما لا يقتضي مع غيره وأما الخفي فلا ينبغي أن يكشف عورته عند أحد أصلا لأنه ان كشف عند ذكر احتيل أنه أتى وان كشف عند أنثى احتيل أنه ذكر صار الحاصل أن مريد الاحتفال مع وجود أحد غيره على الماء أما ذكر أو أنثى أو خفي ولا يقتضي إلا الرجل بين الرجال والمرأة بين النساء لا في غير هاتين صورتين وذكره الحلبي مبسوطا (قوله ويغني لها) أي للمرأة ومثل المرأة فيما يظهر الرجل بين النساء وبين الرجال (قوله أن تنيم) هذا استظهار وهو خلاف ما يظهر من قوله تؤخره فإنه يقتضي عدم التيمم (قوله مطلقا) سواء كان بين رجال أو نساء أو بينهما (قوله والفرق لا يخفى) الفرق صحة الصلاة مع الحقيقة فيما إذا لم تكن أكثر من قدر الدرهم وعدم صحتها مع الحكمة رأيا ٥١ حلي وما ذكره أبو السعود من الفرق في غير جملة ثم ظاهر تعبير الحلبي أنه إذا كانت أكثر من قدر الدرهم يكشف عورته ولكن الذي في النية وشرعها ولا يكشف عورته عند أحد فان كشفها حرام والاستبراء بالماء أفضل إن أمكنه أي الاستبراء به من غير كشف عند أحد فان لم يمكنه ذلك يكفي الاستبراء بالابحار أو أي يجب عليه أن يكتفي بالابحار ولا يرتكب المحرم والتقسيد بقوله إذا لم تكن النجاسة أكثر من قدر الدرهم لا ينبغي أن يعمل بمضمومه وهو أنها كانت أكثر من قدر الدرهم يجوز الكشف بل لا يجوز الكشف عند أحد أصلا لأنه حرام بعذبه في ثلث طهارة النجاسة إذا لم يمكن إزالته من غير كشفها (قوله وسننه) أفاد أنه لا واجب له واتفق العلماء على عدم وجوب الوضوء في الفسل إذا دأبوا بطهارة ومن سننه البداءة بالنية أي نية عبادة أو نية غسل أو رفع حدث أو امتثال أمر وهو يد ونه ليس بعبادة ووقتها قبل السنن ليسال أبواب السنن والدليل على سننه الوضوء فيه ما روى الجماعة عن ميمونة قالت وضعت للنبى صلى الله عليه وسلم ماء يغتسل به فأفرغ على يديه فغسله ما مرتين أو ثلاثا ثم أفرغ بيئته على شماله فغسل هذا كبره ثم ذلك يديه بالأرض ثم تمضمض واستنشق ثم غسل وجهه ويديه ثم غسل رأسه ثلاثا ثم أفرغ على جسده ثم تيمم عن مقامه فغسل قدميه فهذا الحديث مشتمل على بيان السنه والفرصة وفي الحديث ثم أتته بمنديل فردته والمنقولة في معراج الدراية وغيرها أنه لا بأس بالتيمم بالمنديل المتوضوء والمغسل إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ ويستقصي فيبقى أثر الوضوء على أعضائه ولم أر من صرح باستحبابه إلا صاحب منية المصلي فقال ويستحب أن يجمع عند غسل الفسل بغير الوضوء كلام غير هذا ذكره فيه فارجع إليه أن شئت (قوله سوى الترتيب) أي الترتيب المفهوم في الوضوء والألف فسله ترتيب آخر بينه المصنف بقوله ياد الخ أبو السعود (قوله وآداب كآداب) من ذلك الأعضاء مواد خال خضره صماخ أذنيه أي بعد تعميمه بالماء فان غسله فيه فرض ولا يظهر أن يقال تقديمه على الوقت أقبر المذخور بل يحل به مطلقا ويحرم خاتمه الواسع والتلفظ بالنية والجلوس في مكان مرتفع للمعظم من الرشاش وعدم الاستعانة فيه وعدم التكلم بكلام الناس وأما الدعاء فهو مكروه كافي نور الإيضاح ومثل الدعاء التسمية على كل عضو والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بعده ومن آداب الوضوء الشرب من فضل الوضوء وظاهره أن ذلك مطلوب في الفسل وفي نور الإيضاح وكرويه ككرويه من لطم الوجه أو غيره بالماء والتفتير والاسراف (قوله لأنه يكون الخ) هذا التعليل يفيد ندب استقبال القبلة حيث لم يكن مكشوف العورة أبو السعود (قوله ماء جار) اشتراطه ليكون بدلا عن السبب المشتراط عند أبي يوسف (قوله أو حوض كبير) هو ما بعده فاسه صاحب البصر على الماء الجارى (قوله فقد أكل السنه) أي التي تليق به كالتسليم والدلك وأما نحو التلفظ بالنية فلا يكون آتيا به (قوله البداءة بفسل يديه) وهو غير الفسل الذي في الوضوء المسنون كافي نور الإيضاح (قوله وفرجه) مثله الدبر كافي النهر (قوله اتباعا للعديت) أي حديث ميمونة المتقدم لأن تقديم غسل الفرج لم يخصص كونه للنجاسة بل لها ولأنه لو غسله في أثناء غسله تنقض طهارته منسمن يرى ذلك كما أشار إليه القاضي عياض واخر وج

• فروع • نسي المضمضة أو جزءا من قدمه فعلى  
ثم ذكر فلو نسي الماء بعد عدم صحة شروعه • عليه  
غسل وجهه رجال لا يدهه وإن رآه والمرأة بين  
رجال أو رجال ونساء تؤخره لا بين نساء فقط •  
واختلف في الرجل بين رجال ونساء أو نساء  
فقط كما بسطه ابن النخعي لا يخفى (وسننه) كسنت  
ونصلي العجزها شرعا من الماء وأما الاستبراء  
فتترك مطلقا والفرق لا يخفى (وسننه) كسنت  
الوضوء سوى الترتيب وآداب كآداب سوى  
استقبال القبلة لأنه لا يكون غالبا مع كشف  
العورة وقالوا لو بكت في ما جارا أو حوض  
السنة (البداءة بفسل يديه وفرجه) وإن لم  
يكن به خشب اتباعا للعديت

من الخلاف مستحب عندنا (قوله ان كان عليه حبس) فان لم يكن حبس لا يطلب منه سوى ما تقدم (قوله اطلقه)  
 أي الوضوء المأخوذ من قولهم ثم توضأ وأتى بهم إشارة إلى أن الوضوء لا يفعل الا بعد ما تقدم وفيه إشارة إلى أنه  
 جسيم رأسه في هذا الوضوء وهو الصحيح لانه روى أنه صلى الله عليه وسلم توضأ وضوءه للصلاة وهو اسم للفعل  
 والمسح وفيه إشارة أيضا إلى أن جميع السنن والمنومات ثابتة في هذا الوضوء كما قاله صاحب البحر يعني  
 سوى ما تقدم (قوله فلا يؤخر) هو قول بعض مشايخنا وهو الاسع من مذهب الشافعي وقيل يؤخر مطلقا  
 وقيل يصل بين كونه في مستمتع الماء أولا وهو ما في المبسوط والهداية (قوله على أنه الخ) الحاصل  
 أن في تجزئ الحديث روايتين أما على رواية عدم التجزئ فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد اغتساله من جميع  
 أصلا لعدم الزوال بعد وأما على رواية التجزئ فلا يوصف هذا الماء بالاستعمال الا بعد اغتساله من جميع  
 البدن فالماء الذي أصاب القدمين غير مستعمل لأن البدن كله في الغسل ككاهن واحد حتى يجوز نقل  
 اليد فيه من عضو إلى عضو فيستحب لأحاجة إلى غسلهما ثانيا على سبيل التيمم والافضلية فقوله  
 على أنه الخ مبنى على رواية التجزئ وفائدة اختلاف الروايتين أنه لو تخضع الجنب أو غسل يديه هل يجعل له  
 قراءة القرآن ومن المصنف في رواية التجزئ يحمل زوال الجنابة عنه وعلى رواية عدم التجزئ لا يحمل لعدم  
 الزوال الآن وقد صححت هذه الرواية واتفقوا على أن القرض سقط بالفعل المتقصد ولكن هل زالت الجنابة  
 عنهما أو هو موقوف على غسل الباقي الروايتان أعاده في البحر (قوله فغسل) أي حين اذ علمت أن الماء  
 لم يوصف بالاستعمال (قوله لأحاجة إلى غسلهما) أي الأمل على سبيل التيمم والافضلية (قوله الا اذا كان الخ)  
 أي في عدم غسلهما لازالة الجنابة لا الحديث لزواله (قوله لغسل الخ) البحث اما صاحب البحر (قوله لا يأتي به  
 ثانيا) أي بعد الغسل (قوله للغسل) هذا التقييد لصاحب البحر قيد به كلام النووي وذكر الاتفاق واقع  
 في كلام النووي (قوله أتموا وضوءا ثانيا) هو بحث لصاحب البحر وقد تقدم أن الوضوء على الوضوء ولو في مجلس  
 واحد فور على زوال الذي بعد أسرافا الوضوء الثالث كما تقدم تحصيله لصاحب البحر (قوله ثم يفيض) أي يتم  
 للإشارة إلى الترتيب وأن في الماء العهد كما أشار إليه الشارح وانما لم يقل ثم تمضمض ويستشق ثم يفيض للإشارة  
 إلى أن فعلهما في الوضوء كاف عن فعلهما في الغسل فالسنة هنا ثابت من باب القرض (قوله على كل بدنه) زاد  
 ككل لدفع توهم عدم إعادة غسل أعضاء الوضوء لرفع الحدث عنها (قوله ثلاثا) الأولى فرض والثلاثان  
 ستان على الصحيح كذا في السراج الوهاج هندية (قوله مستوعبا) يشترط الاستيعاب كل مرة تحصل سنة  
 التثليث (قوله وهو غائبة أرمال) أي بالرجل البغدادى وهو مائة وثلاثون درهما وهي صاع وذلك لأنهم  
 قدروه بمائتين الف وأربعين درهما من ماش أو عدس وهو مقدار ابريق ماء ازيد من المتعارف والتقدير بالصاع  
 في حق الغسل وأما في الوضوء فقدر مئة والصاع أربعة أمداد هكذا كان يفعل عليه الصلاة والسلام  
 في غسله وضوئه (قوله وقبل المقصود) ظاهره ضعفه وقد اعتمد التبريلاني في منته وقال في البحر وليس  
 بتقدير لازم حتى أن من أسبغ به دون ذلك أجزأه وإن لم يكفه زاد عليه لأن طبايع الناس وأحوالهم مختلفة كذا في  
 البدائع ونقل النووي الإجماع على عدم لزوم التقدير (قوله وفي الجواهر الخ) ضعيف (قوله مع ذلك)  
 فيده في نية المصلي وغيرها بالمرّة الأولى قال صاحب البحر وله ليكونها سابقة في الوجود على ما بعد هاهنا  
 بالمرّة الأولى لأن السبق من أحباب الترجيح اه أقول هذا الابداء حكمته والا فالدليل فعل الشارع صلى الله  
 عليه وسلم (قوله والأحاديث) بالمرّة أى وظاهر الأحاديث بوالجنس قال في البحر وظاهر حديث ميمونة المتقدم  
 فليس هناك الأحاديث ميمونة (قوله وبه) أي بكونه ظاهرا للرواية وظاهر لما حديث ميمونة المتقدم وهذا هو  
 مرجع الضمير في عبارة صاحب البحر (قوله صحيح الدور) أي من أنه يؤخر الرأس (قوله نقل به) من غير  
 انفصال بأناء والا كانت مستعملة وأما الوضوء في يده فهل بعد انقضاء الوقت قضى أن البدن فيه كعضو واحد والبدن  
 منه أن لا يكون الماء مستعملا (قوله به) بكسر الباء أو السهو (قوله بشرط التقاطر) والظاهر أنه بشرط  
 ذلك في النقل في عضو واحد في الوضوء وهو المصنف هذا التقييد للقوائد التاجية (قوله لما تم) على قوله سمع  
 وكان الأولى تقديمه على قوله لا في الوضوء (قوله كعضو واحد) يعني بخلاف الوضوء فإنه أربعة أعضاء فلا يجوز  
 النقل فيه وقد تقدم الشارح أنه يجوز مسح الرأس ببلل باقي بعد غسل الأصابع وهو ليس بنقل (قوله عند خروج)  
 لم يقل بخروج لأن السبب هو ما لا يحصل مع الجنابة حكما اختاره في فتح القدير وإنما قد خرج دون الزوال

(ونحبس بدنه ان كان) عليه حبس ثلاثين  
 (ثم توضأ) أطلقه فانصرف إلى السكامل  
 فلا يؤخر قدميه ولو في جميع الماء لما أن المقصد  
 طهارة الماء المستعمل على أنه لا يوصف  
 بالاستعمال الا بعد اغتساله من كل البدن  
 لأنه في الغسل كعضو واحد فيستحب لأحاجة  
 إلى غسلهما ثانيا الا اذا كان يديه خبت  
 ولعل القائلين بتأخير غسلهما لما اغتسلوه  
 لم يكون البدن مستعملين بأعضاء الوضوء وقالوا  
 لتوضؤا أولا لا يأتي به ثانيا لانه لا يستحب  
 وضوءه ان للغسل انتفاضا أو لمواظبة  
 الغسل واختلاف الجاهل على مذهبه أو فصل  
 بينهما بصلوة كقول الشافعية فيستحب  
 (ثم يفيض الماء) على كل بدنه ثلاثين  
 من الماء المهدوق في الشروع للوضوء والغسل  
 وهو غائبة أرمال وقبل المقصود عدم  
 الاسراف وفي الجواهر لا اسراف في الماء  
 الجاري لانه غير مضمع وقد تقدم مناه عن  
 القهستاني (بأنه لا يجزئ به الا من ثم الا يسر  
 برأيه ثم) على (نية بدنه مع ذلك) ندبا وقبل  
 ينو بالأسر وقيل يبدأ بالأسر وهو الأصح  
 وظاهر الرواية والأحاديث قال في البحر وبه  
 يضع تصحيح الدور (ومع نقل به عضوا)  
 عضو (آخريه) بشرط التقاطر (لا في  
 الوضوء) لما تأن البدن كله كعضو واحد  
 (وغرض) الغسل (مد) خروج









متشكك في أخذها بأثر أو متى أو ودي ولم يتذكر الاحتلام فيه ما وهذا التعبد به وإن لم أجده فيما رأيت لكنه يقتضي  
 عباراتهم أنما هو صاحب البحر ويطلق بذلك ما إذا شك في الثلاثة مع التذكر أو لا في التذكر يجب اتفاقا وفي عدمه  
 يجب عندهما لا عند الثاني حكمهما هو صريح النهر وقد اتفقت المصنف من هذه الصور على أربع بحسب  
 ما اتفق إذا لا يلزمه بيان جميع الجزئيات لاسيما إذا كانت نادرة الوجود (قوله الاحتلام) افتعال من الحلم  
 يضم الحلم أو اسكان اللام وهو ما يراه النائم في المنامات يقال حلم في نومه بفتح الحاء واللام واحتلم وحلت  
 بحكم هذا أصله ثم جعل اسم الحلماء النائم من الجماع فيحدث عنه انزال المني غالبا فطلب لهذا الاحتلام  
 في هذا دون غيره من أنواع المنام الكثرة الاستعمال منه (قوله الا اذا علم) انما عبر بالعلم لأن التيقن متعذر  
 مع النوم كما في فتح القدير ولذا قال في النهر وغيره خلاف أن التعبير بالعلم أولى من التيقن كقوله الا اذا علم  
 على غلبة الظن عند الضيق ما لمادة هنا تعذر المعنى الحقيقي مع النوم اهـ (قوله أنه مذى) أى مع عدم  
 التذكر فهو راجع للمعطوف المذكور كما قد مرناه أى فلا يجب الفصل اتفاقا (قوله أو شك أنه الخ)  
 هو أيضا متعلق بكلام المصنف الآخر وهو لم يتذكر الاحتلام واقفها يقتضون عطف المستثنى  
 المتقطع على المتصل وعكسه اذ ليس المقام الا لا فائدة الاحكام على أنه قيل ان الاحتلام حقيقة فيهما (قوله  
 أو كان ذكره مستترا) عطفها على ما قبلها لا اتحاد حكم الجميع وهذه المسئلة معقولة فيما إذا شك في الذي  
 وجده على احليله أنه منى أو مذى كما في البحر عن الثانية وأما إذا كان ذكره مرتجيا فيجب الفصل كما في مسكين  
 (قوله كالوذى) فإنه لا غسل فيه اتفاقا تذكر أو لا (قوله الا اذا نام مضطجعا) فيجب الفصل فعمل عدم الوجوب  
 اذا نام قائما أو قاعدا كما في مسكين وانما وجب الفصل اذا نام مضطجعا لأنه نوم استراحة فيغلب كون النازل  
 منيا (قوله أو تذكر حلا) أى مع شك أنه منى أو مذى لا احتمال أنه منى رقة الهواء (قوله والناس عنه) أى عن  
 حكم هذا المعنى غافلون لعدم السؤال عن حكمه لندرة وقوعه (قوله ولو مع اللذة والاتزال) أى مع  
 تذكرهما وليس المعنى أنه أنزل لأن الموضوع أنه لم ير بللا (قوله ولم ير) تعبيرا بالهوية أولى من التعبير  
 بالوجود ووجه الأولوية ثم قوله لما الواحلت وحلت بغير وجه الى الفرج الخارج فبازنها لفصل وان كان  
 لا وجوده في الخارج اهـ وهو ظاهر في أن رأى عليه لا بصيرة أبو السعود (قوله اجاعا) من الشجين ومحمد  
 والخلاف انما هو في المرأة (قوله مثل الرجل) أى في هذا الحكم وهو على حذف أى التفسيرية بيان لعنى الكاف  
 (قوله على المذهب) أى العقيدة عند الجميع وأما الرواية التي رويت عن محمد بوجوب الفصل لا يقول عليها  
 حتى قيل عن شمس الأئمة الحلواني أنه قال لا يؤخذ بهذه الرواية (قوله بين الزوجين) هذا من الاتفاقيات  
 فالاجنبى والاجنبية كذلك وانظر حكم ما إذا كانا رجلين أو امرأتين والتأخر اتحاد الحكم (قوله ولا يجوز)  
 بأن لم يظهر غلظه ورقته ولا يضاؤه ولا صفته ولم يظهر كونه وقع طولا أو عرضا كما ذكره في البحر (قوله  
 ولا تذكر) أى منهما أما لو تذكر أحدهما فقط كان الوجوب عليه وحده فزير أبو السعود (قوله ولا نام قبلهما  
 غيرهما) أما اذا نام غيرهما وكان المني المرقى يابسا فظاهر أنه لا يجب الفصل على واحد منهما بغير بصا وهو  
 تقييد حسن (قوله اغتسلا) صممه في الظهيرة والقياس أنه لا يجب الفصل على واحد منهما لوقوع الشك  
 (قوله ان وجد الخ) وقيل يجب مطلقا لأنه يسمى موبلا وقال بعضهم لا يجب مطلقا فائدة في البحر والاصح  
 التفصيل كما في المنع (قوله والا) أى وان لم يجد اللذة والحرارة من (قوله والاحوط الوجوب) أى وجوب الفصل  
 في الوجهين بحر (قوله وعند انقطاع حبض الخ) ظاهره أن الوجوب يتحقق عند تحقق الانقطاع بالامهله وليس  
 كذلك فلو قال وبعد انقطاع لكان أولى والدليل على وجوب الفصل من الحيض الاجماع كما نقله صاحب البدائع  
 والتروى في شرح المذهب واستدل بعضهم عليه بالأية الشريفة وهي قوله تعالى حتى يطهرن وبين وجهه  
 الدلالة في البحر (قوله ونفاس) في البدائع لأنص في النفاس وانما عرف بالاجماع ثم اجاعهم يجوز أن يكون  
 على خبر في الباب لكنهم تركوا نقله اكتفاء بالاجماع ويجوز أن يكون بالقياس على دم الحيض أكون كل منهما  
 فصارا من الرحم اهـ والمذكور في الاصول أن الاجماع في كل حادثة لا يتوقف على نص في الاصح بحر (قوله  
 هذا) الاشارة راجعة الى انقطاع الحيض والنفاس حلي (قوله وما قبله) أراد به الاشياء الثلاثة خروج المني  
 والايلاج ووقية مستتة فلا حلي (قوله من اضافة الحكم) وهو وجوب الفصل الى الشرط وهو الانقطاع

الا اذا علم أنه مذى أو شك أنه مذى أو ودى  
 أو كان ذكره متشككا قبل النوم فلا غسل عليه  
 اتفاقا كالوذى سكن في الجواهر الا اذا نام  
 مضطجعا أو نيقس أنه منى أو تذكر حلا فيه  
 الفصل والناس عنه غافلون (لا يفرض  
 ان تذكر ولو مع اللذة) والاتزال (ولم ير) على  
 رأس الذكر (بللا) اجاعا (وكذا المرأة) مثل  
 الرجل على المذهب ولو وجد بين الزوجين ماء  
 ولا يميز ولا يذكر ولا نام قبلهما غيرهما اغتسلا  
 (أو لم يخشفته) أو قدرها (مخوفة بغير فرق ان  
 وجد لذة) الجماع (وجب) الفصل (والالا)  
 على الاصح والاحوط الوجوب (و) عند  
 انقطاع حبض ونفاس (هذا وما قبله من  
 اضافة الحكم الى الشرط أى يجب عنده ذبه

وما قبله والجار والمهرور خبير المبتدا بتقدير قبل المبتدأ أي اضافة وجوب الفسل الى هذا وما قبله  
من اضافة الخ وليس المراد بالاضافة نحو بديل المراد التقوية وهي الاسناد كما تقدم الحلي واعلم أنهم  
اختلفوا هل الفسل يجب بخروج الدم بشرط الانقطاع أو يجب بنقص الانقطاع رجع بمشهور الشافعي  
بان الجنب اسم دم مخصوص والجوهر لا يكون ميالاً له في واستبعد الزيلعي فيكون الانقطاع سبباً لا  
ليس فيه الا الطهارة ومن المبال أن وجوب الطهارة الطهارة وانما وجوبها بالطمس ويدفع هذا الاستبعاد بان  
الانقطاع نفسه ليس بظهر اذ الطهر الحالة المستمرة عقيبها ولو سلم فليس بعيداً أيضاً لأنه لما كان الانقطاع  
لا بد منه في وجوب الفسل اذ لا فائدة في الفسل بدونه نسبت السببية اليه وان كان السبب في الحقيقة  
خروج الدم قال في البحر والحق غير القولين بل انما يجب وجوب الصلاة ولا يظهر القرعة في الاثم والحقن  
في التعاقب وفيما اذا استشهدت الحنفية التي رأت الدم ثلاثاً ماتت قبل انقطاعه فن قال السبب نفس  
الحض قال انما الفسل لان الشهادة لا تدفع ما وجب قبل الموت ككسب الجنب ومعه في الهداية ومن قال  
ان السبب انقطاعه قال لا تغسل لدم وجوب الفسل قبل الموت (قوله كما مر) أي في الوضوء (قوله لا عند  
مذي) أي لا يفرض عند مذي اجماعاً الا في رواية عن الامام أحمد ان الودي والمذي يجب منهما الفسل  
أبو العود عن العناية والذي يوزن علي على الانصاع وفيه الكسر مع التخييف والتشديد وقيل هما الخ  
ما روي في أيض يخرج عند الشهوة لهما وهو في النساء أغلب ومنه يسمى قذياً بختن حنين نهر (قوله وودي)  
بهمزة ساكنة وباء مخففة عند الجاهل وهو حكى الجوهرى كسر الدال مع تشديد الياء قال ابن مكي ليس بصواب  
وقال أبو عبيدة الصواب واهم الدال شاذ ما تخين أيض يخرج عقب البول (قوله بل الوضوء منه) أي  
من الودي (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية وهذا نظر كالرعا بعد البول ومكسبه فلو حلف لا يتوضأ  
من رعا فرفع ثم بال أو عكسه فالوضوء منه ما في حيث وهكذا لو حلفت لا تغسل من جنبه أو حنن  
بجانبها فرفعها لم حلفت فاعتلت فهو منهما وحلفت كذا في البحر وقال الجرجاني الطهارة من الأول دون  
الثاني فلهذا اتفق بينهما أو اختلفا وفصل الهندواني فقال ان اتحد كان بال مرتين في الأول وان اختلفا  
فهما وقد رجع المحقق الكمال قول الجرجاني من زيادة ثم ما ذكره الشارح أحد أجوبة خمسة ذكرها في البحر  
حيث قال فان قيل ما فائدة ايجاب الوضوء بالودي وقد وجب بالبول السابق عليه قلنا عن ذلك أجوبة أحدها  
فائدة فيسبب البول فان الودي ينقض وضوءه دون البول ثانياً من فوضأ عقب البول قبل خروج الودي  
ثم خرج الودي فيجب به الوضوء ثالثاً لا يجب الوضوء لونه ورا لا تنقض به كافتوح أو حنيفة مسائل المزارعة لو  
كان يقول بجوازها قال في العناية وفيه ضعف ورايهما الودي ما يخرج بعد الاعتقال من الجماع وبعد البول  
وهو نفي لزج كذا افسره في الخزانة والتبيين فلا إشكال عليه انما يريد على من اقصر في نفسه على ما يخرج بعد  
البول والخامس المذكور هنا (قوله ولا عند ادخال اصبع الخ) محترز الحشفة فيما تقدم (قوله وذكر خنثي) لاحتمال  
أنه أتى بأن هذا المذكور كذا لا يصح (قوله وميت) بالتخفيف من مات بالفعل وبالتشديد القابل للموت (قوله  
وميت لا يشتهي) وأما المراهق فيجب على من فعل به ويؤمر هو به بالتخليق (قوله من نحو خنثي) كتنظيفه  
سرياً على هيئة الذكر (قوله على المختار) بخلافه من جهة الترجيح في القبل ما ذكره فوح أفندي ونسبه قال  
في التبيين رجل أدخل اصبعه في دبره وهو صائم اختلفوا في وجوب الغسل والقضاء والمختار أنه لا يجب الغسل  
ولا القضاء لان الاصبع ليس آلة الجماع فصارت فولة الحشفة وقيد بالبر لان المختار وجوب الفسل في القبل لذا  
قدمت الاستقناع لان الشهوة تهيئ غالبية فيقام السبب مقام المذنب دون المبرر لعدمها اه فقد اختلف الترجيح  
في القبل أبو العود (قوله ولا عند وطء بجمعة) محترز قوله سابقاً أدى في قوله أحد سبيل آدمي (قوله أو ميتة)  
محترز قوله حي (قوله أو ميتة الخ) محترز قوله يجماع مثلاً (قوله بأن تدره فضاة) هذا التفصيل الاصح وهو  
الجماع لقولي الاطلاق بالوجوب وعدمه (قوله وان قابت الحشفة) وذلك لتصور الادعى كذا في النهر (قوله  
الفرج) أي الداخل أما الخارج فرطوبته طاهرة باتفاق بدليل جعلهم غسله سنة في الوضوء ولو كانت نجسة  
مذمومة لفرس عنه له - اي (قوله عند) أي الامام (قوله فتبه) أشاره الى دقة هذا الحمل وقوله للماء الحنيفة  
بما حصله أن قولهم بطهارة وطوبه الفرج يناق لزوم غسل الذكر اذا ولج في الصغيرة الغير المشبهة اذ مقتضاها

بل بوجوب الصلاة أو ارادة ما لا يصل كما مر  
(لا) عند (مذي وودي) بل الوضوء منه  
ومن البول جماع على الظاهر (و) لا عند  
ادخال اصبع ونحوه كذا في فرائد وذاكر  
خنثي وميت وصبي لا يشتهي وما يمنع من  
لحوشنثي (في الذكر أو القبل) على المختار  
(و) لا عند (وطء بجمعة أو ميتة أو صغيرة غير  
مشبهة) بأن تدره فضاة فالوطء وان قابت  
الحشفة ولا ينقض الوضوء فلا يلزم الاغسل  
المذكور في عن النظم ومجيبي ان رطوبته  
الفرج طاهرة عند رقبته

أن لا يفسد ما في القبر ضاؤه لم ينزل ويمكن أن يجاب بأن لزوم غسله على قولهما خلافاً لقوله الجلي (قوله  
 المقصود الشهوة) على عدم وجوب الغسل فيه تقدم ما عدا وضع الأصبع في الدبر فإنه لا شهوة فيه أصلاً (قوله  
 أما في غسل عليه) يعني أما فعل هذه الأشياء المصاحب للانزال فيصالح وجوب الغسل على الانزال والمقصود أنه  
 حديثه هو المنظر واليه والمقصود في الوجوب كالحال عليه فإنه المقصود بالمطالبة (قوله عذراء) يسكون المصيبة  
 المذكور (قوله فأنما تمنع الخ) أي وإذا تمتعت التواءهما لم يجب الغسل والتخايفان للرجل والمرأة وفيه تغليب لآفة  
 في المرأة يقال له خفاض والمراد بالتقاءهما مجاورتهما لأن ختان الرجل هو موضع القطع وهو ما دون  
 حزة الخشفة وختان المرأة موضع قطعة جلدة منها كطرف الديك فوق الفرج وذلك لأن مدخل الذكر  
 هو مخرج المسنى والولد والحض وفوق مدخل الذكر يخرج البول كحليل الرجل وبينهما جلدة  
 رقيقة يقطع منها في الختان فتعصب أن ختان المرأة تستغل تحت مخرج البول وتحت مخرج البول مدخل  
 الذكر فإذا غابت الخشفة في الفرج فقد ساذى ختانه ختانهما يمر (قوله إذا حبلى) أي فيجب عليها الغسل  
 لو جرد الانزال منها (قوله وتعيدها صلت) لأنه ظهر أنها صلت بغير طهارة يمر (قوله وفيه قطر) أي في قولهم  
 بوجوب الغسل (قوله ولم يوجد) أي فإذا اغسل عليها ولو حبلى فغسله أن العذراء لا يجب عليها الغسل  
 مطلقاً وإن حبلى بناء على ما هو الأصح من أن وجوب الغسل عليها بانزالها مقيد بوصوله إلى الفرج الخارج  
 وأما هو فيلزمه الغسل لأن ظهوره جلياً آية انزاله وان خفى عليه اه قاله أبو السعود قلت والنظر لا يتم  
 إلا إذا كانت البكارة تنسح من خروج المني والامر بخلاف ذلك فنخرج المني من ذلك المحل فلا كان الغالب  
 في تلك الحالة النزول خصوصاً وقد ظهر الحبل وهو أكبر دليل عليه اعتبروه وأقاموا اللازم مقام المألوم ومن  
 يعرف مواقع الفقه لا يستبعد ذلك والله أعلم (قوله أي يفرض) أشار به إلى أنه ليس المراد بالوجوب هنا  
 المصطلح عليه عندنا فكان الأولى فيه وفيما بعده التعبير بفرض اه حلي واقتراضه بالاجماع وهل يشترط  
 لهذا الغسل التوبة الظاهر أنه يشترط لاسقاط وجوبه عن المكف لا تحصيل طهارته وحصة الصلاة عليه يمر  
 من فتح القدير (قوله المسلمين) خصهم جرياً على القول بأنهم المخاطبون بفروع الشريعة (قوله أن يغسلوا)  
 أي على الوجه المطلوب (قوله الميت) هو بالتخصيف من حله الموت وبالتشديد من سيوت قال الخليل أنشد  
 أبو عمرو

أبا سائلي تفسير ميت وميت • فدونك قد فسرمت إن كنت نعقل

فن كان ذا روح فذلك ميت • وما الميت إلا من إلى القبر يحمل

(قوله المسلم) أما الكافر إذا لم يوجد له الأوليه المسلم فيسب عليه الماء كمنفعة النجاسة من غير ملاحظة السنة (قوله  
 الاغتسل) استثناء من الميت (قوله فيم) وقيل يغسل في ثيابه والأول أولى يمر (قوله كما يجب) أي يفرض  
 (قوله على من أسلم) تميز به على أولى من تعبير الكثرة للإمام (قوله جنباً) لأنه يعنى الواحد والمتعدد والمذكور والمؤنث  
 (قوله أو حائضاً) بدون نالته من خصوصيات وصف المؤنث (قوله ولو بعد الانقطاع) أي انقطاع الحيض  
 والنفاس (قوله على الأصح) وقال شمس الأئمة لا يغسل عليها بخلاف الجنب والفرق أن صفة الجنابة باقية بعد  
 الإسلام فكان أنه أجنب بعده والانقطاع في الحيض هو السبب ولم يقتض بعداً بمر (قوله وعلة) أي على وجوب  
 الغسل على الحائض والنفساء ولو بعد الانقطاع (قوله يمتأه الحدث الحكمي) أي ولا يمكن أداء المنسوط وطرواله  
 إلا بالغسل منه فيفترض (قوله أو بلغ) عطف على أسلم أي وكما يجب على من بلغ لابس وسن البلوغ في الغلام  
 والجارية خمس عشرة سنة على الفتى به (قوله بل بانزال) عام في الغلام والجارية والحض فاصرها كالأولادة  
 (قوله أو بعضه وخفى مكانها) أي فيجب غسله كله وأورد عليه أن الثوب إذا خفي موضع النجاسة في تقيس بعضه  
 فغسل بعضه ولو من غير تحيز يظهر فلم يجب على البدن مثله (قوله راجع للجميع) ظاهره جريان الخلاف في صورة  
 البدن ولم يحل في البحر خلافاً في ذلك ونقل الشرنبلالي في إمداد الفتاح أن الغسل في نجاسة البهائم مندوب  
 ليكون في المسألة طولان بالوجوب والتدب والأصح الأول (قوله وهو مخالف ما يأتي) حيث قال المصنف  
 وتجب الجنون اتفاقاً من المندوبات (قوله إلا أن يعمل) أي القول بالوجوب (قوله أنه رأى شيئاً) أي على  
 أنه رأى حتى نوبه أو أحليه شيئاً بعد الأئمة ويحمل القول بالتدب على عدم رؤية ذلك (قوله مستند ذلك)

(ولا انزال) لقصور الشهوة أما في حال عليه  
 (كما) لا يغسل (لو أن عذراء ولم يزل عذرتها)  
 بضم فسكون البكارة فأنما تمنع التواء الختانين  
 إلا إذا حبلى لانزالها وتعيدها صلت قبل  
 الغسل كذا قالوا وفيه نظر لأن خروج منها  
 من فرجها لا يدخل شرط لوجوب الغسل  
 على المتحيز به ولم يوجد قاله الجلي (وجيب)  
 كما يفرض (على الأحياء) المسلمة (كفاية)  
 إجماعاً (أن يغسلوا) بالتخصيف (الميت) المسلم  
 الاغتسل المشكل فيم (كما يجب على من أسلم)  
 جنباً أو حائضاً أو متأه الحدث الحكمي من الزمان  
 على الأصح كافي الشرنبلالي من الزمان  
 وعلة ابن الكمال يمتأه الحدث الحكمي (أو يمتأه)  
 لا بسن بل بانزال أو حض أو ولد ولم تر  
 دماً أو أصابت كل بدنه نجاسة أو بعضه وخفى  
 مكانها (على الأصح) راجع للجميع وفي  
 التاتارخانية معزى العناية والفتار وجوب  
 على الجنون اتفاقاً قلت وهو مخالف ما يأتي  
 من أن لا يعمل أنه رأى شيئاً وهو مخالف ما يأتي  
 والمغنى عليه كذا.



من وقته أن الفـل الواحد يكتفي لشئتين اجتمعا كالجمعة والعيد والجنابة والحض فلم ينب غسل واحد  
 من هذين الفـلين (قوله لرى الجـرة) وهى واحدة فى ذلك اليوم فقط (قوله وكذا البقية الرى) أى فى الأيام  
 الثلاثة بعد يوم النـر ويرى كل يوم ثلاث جرات فيندب له الاغتسال كل يوم منها (قوله وعند دخوله مكة  
 لمواظ الزيادة) فيؤدى الفرض باكل الطهارتين ويقوم بتعظيم حرمة المكان وكذا عند دخوله لالتسك  
 كذا فى امداد الفتاح (قوله ولعلامة كسوف وخسوف) الكسوف للشمس والخسوف للقمر وقد يطلق كل  
 على الآخر فى القاموس والشمس والقمر كسفا احتجبا كأنكسفا واقه تعالى أجهما والا حسن فى القمر خسف  
 وفى الشمس كسف وقال فى فصل الخلاء من باب الفاء خسف القمر كسف أو كسف للشمس وخسف للقمر  
 أو الخسوف اذا ذهب بعضهما أو الكسوف كلهما وهما آياتان لتعريف العباد بهما وأقرب أسوال الابتهاال  
 الطهارة الكاملة فى الصلاة لهما امداد الفتاح (قوله واستسقاء) لطلب استئزال القيثرة للخلق بالاستغفار  
 والتضرع والصلاة بالطهارة الكاملة امداد الفتاح (قوله وفزع) من أى شئ كان التجاء الى عفواقه تعالى وكرمه  
 بالوقوف بين يديه بالذلة والافتقار لكشف الكبر مع الطهارة الكاملة امداد بزيادة (قوله وظلته) حصلت نهارا  
 امداد (قوله ويرج شديد) فى أى وقت لأن الله تعالى أهلك بالريح من طنى كقوم عاد فيلصق الناس الى الله تعالى  
 وأقرب أحوالهم الوقوف فى الصلاة باكل الطهارتين امداد الفتاح (قوله وكذا دخول المدينة) أى مدينة  
 الرسول صلى الله عليه وسلم تعظيما لحرمتها وقدومه على حضرة المطفى صلى الله عليه وسلم (قوله ولحضور  
 جميع الناس) جميعا بمن غلبه ودرأحة كريمة وظاهره أن ذلك مخصوص فى المذهب وقال فى الجـرة قاله النور  
 ولم أجده لا تحتمل (قوله ولن لبس نوباجديدا) سواء كان ملاصقا للجسد أم لا كما يفيد الاطلاق (قوله أو غسل  
 مبتا) لأنه يورث فتورا فيدفع بالنفس (قوله أو براد قله) أى بمجد أو قاص أو ظلا لأجل أن يموت طاهرا فيكون  
 شهيدا (قوله ولتأب من ذنب) أى لتوافق الطهارة الظاهرية الطهارة الباطنية اذ هى لا تنفع إلا بها قال  
 الشرنبلالى شرطت الطهارة الشرعية ليصير العبد أهلا لعبودية والقيام بمجدة الربوبية ولا يفعله ذلك حقيقة  
 إلا باخلاص الطوبى وتطهيرها عن الأدناس المصنوية اذ هى أضرت من النجاسة الحقيقية كالفل والحقد والبغض  
 والحسد (قوله ولتأب من ذنب) أى من نحو البغض والنفاس لما فى (قوله ولو غنية) وما فى الخلاصة من التفصيل  
 بين الغنية وغيره اذ ضعف (قوله فصار كالشرب) أى فصار كل من الوضوء والنفس كالشرب فى الاحتياج  
 اليه فيلزمه (قوله فأجرة الحمام عليه) فى المنع قال مولانا صاحب البحر بعد نقله لكلام الخلاصة به علم أن أجرة  
 الحمام عليه لأن ثمن ماء الاغتسال عليه اه قاذ كره الشارح بحث لصاحب البحر وفيه نظر لانه قد يكون ثمن ماء  
 الاغتسال فى المنزل أقل كلفة من أجرة الحمام فلا يظهر هذا التعرير (قوله بل لازالة الشعث) محو كإغفار  
 الرأس كفى القاموس والشعث هو الوسخ كاذ كره الجلال فى سورة الحج فهو أعم مما قبله (قوله قال شيخنا) هو خير  
 الدين الرملى قاله الحلبي (قوله الظاهر أنه لا يلزمه) لانه ليس من الوازم وانما هو من قبيل نفاة الجسد ويؤخذ  
 منه عدم وجوب ثمن دهن الرأس وأجرة المشاطة (قوله ويحرم) خالف المصنف صاحب الكنز حيث ذكر هذه  
 الأحكام هنا وذكرها صاحب الكنز فى الحيض والنفاس وغيرهما (قوله لا مصلى عيد وجنازة) لانه ليس له ما حكم  
 المسجد على الأصح نهر عن الخلاصة (قوله ويرباط) هو خاتك الصوفية اه حلبي وهو متعبدهم وفى كلام ابن وفى  
 فنعنا الله به ما يفيد أنها بالانفاق فانه قال الخلق فى اللغة البضيق وانفاق الطريق الضيق ومنه سميت الزاوية  
 التى يسكنها صوفية الروم الخائفاء لتضييقهم على أنفسهم بالشروط التى يلزمونها فى ملازمتها ويقولون فيها أيضا  
 من غاب عن الحضور غاب نفسه الأهل الخوائف وهى مضائق (قوله فهى مسجد) قطعى أحكام المسجد  
 وقتنا المسجد حكم المسجد فى حق جواز الاقتداء وان لم تتصل الصفوف لافى حرمة دخوله نهر (قوله ولو  
 للعبور) لا إطلاق لقوله عليه السلام لا أحل المسجد لغيره ولا يجب والعبور المراد (قوله بحيث لا يمكنه غيره)  
 تصوير الضرورة وضمير عكته يعود للمحدث حدثنا كبر المصالح من المقام هذا لبيان مكان طريقه المسجد

قوله أجهما هكذا فى الأصل وصوابه  
 أجهما بدون الف ونص القاموس هكذا  
 وكسفه يكسفه قطعه وعرفوه صرقه  
 والشمس والقمر كسوا احتجبا كأنكسفا  
 واقه أياهما أجهما والا حسن فى القمر  
 خسف وفى الشمس كسف اه قلبا راجع  
 اه محبة

لرى الجـرة وكذا البقية الرى (وعند دخوله  
 مكة لمواظ الزيادة) ولعلنا نذكر كسوف  
 وخسوف (واستسقاء) وفزع وظلته ودرج  
 المسند) وكذا دخول المدينة ولحضور  
 جميع الناس ولن لبس نوباجديدا أو غسل  
 مبتا أو براد قله ولتأب من ذنب ولتأب من  
 من سفر ولتأب من ذنب ولتأب من  
 اغتسالها ووضوئها عليه) أى الزوج  
 ولو غنية كفى الفتح لانه لا بد لها من غفار  
 كالشرب فأجرة الحمام عليه ولو كان  
 الاغتسال لاحت جنازة وحضيل لازالة  
 الشعث والشعث قال شيخنا الظاهر أنه  
 لا يلزمه (ويحرم) الحدوث (الأكبر دخول  
 المسجد) لا مصلى عيد وجنازة ويرباط  
 ومدرسة ذكره المصنف وغيره فى الحيض  
 وقيل الوتر لكن فى وقت القنينة المدرسة  
 اذ لم يمنع أهلها الناس من الصلاة فيها فهى  
 مسجد (ولو العبور) خلافا للشافعى  
 (الضرورية) بحيث لا يمكنه غيره

لا خير كمال في الدنيا المتقى والتقيد بفرا الضرورة له صاحب الدرر قال في البصر وهو حسن ولو كان خالفا لطلاق  
المتأخر أقول وينبغي أن يقيد بأن لا يتمكن من تحويل بابه وأن لا يقصد على السكنى في غيره شهر (قوله  
ولو احتل فيه) أي في المسجد ومنه المدرسة كما مر (قوله يتيم ندبا) وعليه يحمل ما في منية المصلي من قوله ولو احتل  
في المسجد يتيم وخرج ان لم يحق (قوله تلطف) أي خوف ضرر في بدنه أو ماله منية (قوله فوجوبا) أي فيقيم  
وجوبا وعليه يحمل ما في المحيط فان ظاهره وجوب التيمم أعاده في التيمم (قوله ولا يصلي) لأن شرط التيمم المسح  
بالصلاة أن يكون لعبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والجلوس في المسجد ليس كذلك (قوله ولودون آية)  
عما يسمى به فارتنا ولذا قالوا لا يصح كره التيمم بالقرآن ولا خفاء أنه بالتعليم كلة لا يصح فارتنا فارتنا لهذا  
التقيد المقيد شهر (قوله على المختار) هو قول الكرخي ووجهه غير واحد ونسبه في البدائع إلى العبادة  
لما رواه الترمذي وحسنه لا يقرأ الجنب والخائف شيئا من القرآن والتكررة في سياق النبي ثم وأباح للمساوي  
في رواية ما دون الآية ووجهه في الخلاصة ونسبه الزاهد إلى الأصح كثر فها هو لولان معصمان شهر زيادة  
(قوله فلو قصد الدعاء) قال في العيون قراءة الفاتحة على وجه الدعاء أو شيء من الآيات التي فيها معنى الدعاء  
ولم يرد القراءة لأبأس به وفي الغاية أنه المختار واختاره الحلواني لكن قال الهندواني أن لا أتقى به وإن روى  
عن الإمام واستظهره صاحب البصر في نحو الفاتحة ووجهه بأنه لم يزل قرأنا فها هو معنى مجزأ مقصود به  
بخلاف نحو الحمد لله قال في التيمم كونه قرأنا في الأصل لا يمنع من إخراجها عن القرآنية بالقصد ثم ظاهر  
تقيد صاحب العيون بالآيات التي فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كسورة أبي لهب لا يؤثر فيها  
قصد غير القرآنية لكن لم أر التصريح به في كلامهم (قوله أو التناهي) كابتداء الفاتحة إلى أياك نعبد ولا خلاف  
في جواز التسجعة كما قاله صاحب التيمم (قوله أو اقتراح أمر) بأن يقول الحمد لله الخ عند اقتراح الدعاء وانظر  
هل يقيد بالآيات التي فصل للاقتراح (قوله أو التعليم) أي وكان المعلم حاضرا أو جنبا (قوله ولحق كلة) قد مر  
في الخلاصة بما إذا لم يكن من قصد قراءة آية تامة والأولى أن يقول ولم يكن من قصد قراءة القرآن بمر  
ثم بحث فيه بأنه إذا كان بقصد التعليم لا يتقيد بالكلمة الواحدة (قوله حل في الأصح) لكنه خلاف الأولى  
كما يؤخذ من عبارة الخلاصة حيث عبر بالأبأس (قوله حتى لو قصد بالفاتحة الخ) تفريع على قوله أو التناهي  
ولو أخر التناهي وقرع عليه لكان أولى (قوله إذا الخ) هذا الاستثناء مرتبط بمحذوف وتقدير الكلام لغرضها  
بقصد التناهي عن القرآن إلا الخ وهو جواب عن سؤال حاصله أنه لو صح إخراجها عن القرآنية بالقصد  
لما أجزأت الفاتحة في صلاة بقصد التناهي لكنها تجزئ وأجيب بأنها في محلها فلم يؤثر قصد غير ما فيها غير وقوله  
يصلي أي الصلاة الكاملة (قوله فانها تجزئ) الضمائر ترجع إلى القراءة المعلومة من المقام أو إلى الفاتحة (قوله  
فلا يغير حكمها) الذي هو صحة الصلاة وأجزاؤها بقصد أي التناهي (قوله ومس معصفا) أي قرآن غير  
منسوخ لفظه أما المنسوخ فذكره الرمي بقوله مثل هل يجوز في المنسوخ أن يسه المحدث أو يتلو الجنب أيا  
فيه تردد والاشبه بجوازه فيما نسخ تلاوته وأقر حكمه لأنه ليس بقرآن إجماعا كذا في شرح مختصر أصول ابن  
الحنبل في المغنن وإذا كان هذا فيما أقر حكمه من باب أولى فيما نسخها معاه (قوله مستدرك) أي مدرك  
بالاعتراض والمعنى أنه معترض فانه يفتى عنه وفيه أنه لا يعترض بالتأخر على المتقدم لوقوعه في مركبه (قوله  
بما بعده) أي من قول المصنف وبالأصغر من معصفا (قوله وما قبله) وهو تلاوة قرآن بقصد (قوله ساقط  
من نسخ الشرح) أي من نسخ المتن الذي شرح عليه المصنف (قوله وكأنه) أي المصنف انما أسقطه لأنه ذكره  
أي المس وما قبله في الحيز وهذا لا يظهر في المس فانه مذكور بعد (قوله لوجوب الطهارة فيه) حتى لو لم يكن  
تمة مسجد لا يعمل فله بدنها والدليل على ذلك ما في الصحيحين أنه عليه الصلاة والسلام قال لصائفة رضى الله  
تعالى عنها لما حاضت بسرف اتقى ما يقضى الحاج غير أن لا تطوف بالبيت حتى تغتسل فكان طوافها حراما ولو  
فعلته كانت عاصية معاقبة وتصل بطواف الزيارة وعليها دم كطواف الجنب كما سيأتي منع وارتكبت محرمين  
بدخول المسجد والطواف والمراد بالبدنة (قوله مس معصفا) ولو كان مكتوبا بالقارسية أجماعا هو المعصية  
بأنما عند الإمام فظاهر وأما عندهما فلتعلق بجواز الصلاة في حق من لا يحسن العربية كذا في التمهيد  
القبض (قوله ما فيه آية) فأراد المصنف بالمعصية مطلقا كتب فيه قرآن بقيد كونه آية فهو محرم وعلاوة

ولو احتل فيه أن يخرج مسرعا يتيم ندبا وإن  
مكثت تلطف فوجوبا ولا يصلي ولا يقرأ  
(و) يصوم به (تلاوة قرآن) ولودون آية على  
المختار (بقصده) فلو قصد الدعاء أو التناهي  
أو اقتراح أمر أو التعليم ولحق كلة حل  
في الأصح حتى لو قصد بالتناهي فاصدا  
في الجنائز لم يكره إلا إذا قرأ المصلي فاصدا  
التناهي فانها تجزئ لانهما في محلها فلا يفسد  
حكمها بقصده (ومس معصفا) مستدرك  
بما بعده وهو ما قبله ساقط من نسخ  
الشرح وسكانه لأنه ذكره في المختار  
(و) يصوم به (طواف) لوجوب الطهارة فيه  
(و) يصوم به (ب) أي بالأصغر (وبالأصغر  
مس معصفا) أي أو ما فيه آية كدرهم  
وجدار



الاطلاق والافرق بين موضع الكتابة وغيرها وقيل يجوز من غيره قال في النهاية وهذا أقرب الى القياس  
 الا ان المتع الرب الى التحريم وحمل الخلاف في المصنف أما غيره فلا يحرم منه الا المكتوب كذا في باب الحيض  
 من المهر (قوله ظاهر كلامهم لا) قال في المهر ولم أرفق كلامهم حكم من باقى الكتب كالتوراة ونحوها وظاهر  
 المصنف لا لهم بل الآية أعني قوله تعالى لا يسه الا الطهرون بناء على أن الجلالة صفة للقرآن يقتضي اختصاص المتع  
 به ١٥ والذي في التفسيرات من الذخيرة الكراهة في من مالم يبدل منها ونحوها في الحلبي (قوله غير مشرر)  
 تفسير لمصنف وهو المتفصل كالتريطة ونحوها وهو الأصح وفي السراج وعليه الفتوى وقيل المتجاني بم  
 المشرر قال في الكافي وهو الأصح وعلمه بأن المس المحترم اسم للبشارة بلا حائل ويجعله في المحيط قول الجهور  
 أفاده في المهر فها قولان معجمان واختلف في مسه بالكم فعلى ما في الكافي يجوز على ما في السراج يكره قال  
 في الهداية وهو الصحيح وفي الخلاصة وعليه عامة المشايخ والمراد كراهة التحريم خبر عن الفتح ومثل الحكم  
 النسي من الثوب الذي على المس در منق (قوله وحل قلبه بعد) لعدم صدق المس عليه (قوله بغير  
 أعضاء الطهارة) هذا لا يظهر الا في الأصغر وأما في الأكبر فالأعضاء كلها أعضاء طهارة (قوله وفي القراءة  
 بعد المضمضة) أى في الحدث الأكبر (قوله والمتع أصح) بناء على رواية عدم تجزى الحدث وصحة المشايخ  
 وسقائل هذا رواية التجزى فيلزم زوال الجنابة عنه كذا في الجبر وظاهر التمييز أن المقابل صحيح يجوز الاقتناء  
 به ويجزى (قوله ولا يكره النظر الخ) لأن الدليل انما منع المس (قوله لأن الجنابة لا تحل العين) بكسر الحاء  
 وضمة واذا كان كذلك فلا يحرم النظر لكن تقدم ما يفيد أن الجنابة تحلها وسقط غسلها للمرج (قوله  
 كما لا تكراه أدعية) أى ذكر أدعية قال في المهر ولا خلاف في حل الأذكار واختلف في دعاء القنوت والفتوى  
 على عدم كراهة أى تحريمها أو الألفوضه لذكراته مطلقا عند دواب وتر كراهة خلاف الأولى وهو مرجع كراهة  
 التعزية في المهر من أن تركه المندوب لا يوجب الكراهة مطلقا ممنوع ١٥ وقد يقال إن كراهة التعزية انما  
 هي في مقابلة المؤكدة أما خلاف الأولى فلا كراهة فيه أصلا (قوله ولوح) أى فيه قرآن (قوله ولا بأس بدفعه)  
 أى دفعه البالغ المتطهر المصنف أو اللوح الى الصبي الغير المتطهر ١٥ لحق وهذا صريح في أن دفعه للحدث  
 البالغ لا يجوز نهر وظاهره ولو كان متعلما (قوله وطلبه) أى المذكور من المصنف واللوح (قوله للضرورة)  
 لأن في تكليف البيان بالوضوء مرجعهم منع (قوله إذا حفظ) طه لحدوف تقديره وفي تأخيره الى البلوغ  
 تقليل حفظ القرآن كما أشار الى ذلك المصنف وكلامهم يقتضي منع الدفع والطلب من الصبي إذا لم يكن معلى  
 (قوله في المهر) أى مادون البلوغ وقت التمييز (قوله كالنقش في الحجر) في شدة التأثير والبقاء حتى لا يزول  
 وبهذا تقر الأشياء فان الحفظ في الكبير كالنقش في الماء (قوله أو اللوح) فيه أنه لا يحتاج لوضعه على الأرض  
 إذا لوحه ووضع يده على غير المكتوب منه لا يحرم (قوله عند الثاني) قال في الفتح وهو أقرب لما أنه في هذه الحالة  
 ما من بالظن وهو واسطة منفصلة فكان كتب منفصل إلا أن يسه يده (قوله على العصفية) قيد بها لأن نحو  
 اللوح لا يعلى حكم العصفية لأنه لا يحرم الاسم المكتوب منه (قوله قاله الحلبي) أقول والذي يظهر وتبين  
 أن تركه يحمل قول الثاني على نقي الكراهة التعزية وقول الثالث على التعزية بدليل عبارة الامام محمد أحب  
 اليه أن لا يكتب (قوله ويكره قراءة تورا الخ) قال في فتح القدير معزيا الى الفتاوى الظهيرية لا ينبغي للسائق  
 والجنب أن يقرأ التوراة ولا يتجمل كذا روى عن محمد والحماوى لا يسلم هذه الرواية قال رضى الله تعالى عنه  
 وبه يقتضى منع (قوله ونحوها في المهر عالم يبدل) بنافه قوله وما يبدل غير معين ولا يظهر التخصيص الا اذا كان  
 نعتيا (قوله لا قراءة قنوت) أى تحريمها أما كراهة التعزية فتامة وقال في المنع أى لا تكراه قراءة وعلمه الفتوى  
 وقيل تكراه لأن ما يجعله من القرآن سورتين الأولى من آية الى قوله اللهم مالك ومنها الى آخره أخرى وظاهر  
 المذهب ما قلناه كما أفاده الكمال في نهي وظاهر القول الثاني اثبات كراهة التحريم نظرا الى قرآن يسه  
 (قوله ولا) أى الجنب والأولى التحريم به (قوله بعد غسل يده) واقتصر في الفتح على المضمضة ولعله ترك  
 غسل اليد لأنه مطلوب للأكل مطلقا وهم منه أنهم لا يحملان قبله ما فيه بالنظر الى الأكل نظرا أما الشرب  
 فتبيد عدم الحل فيه في البراءة بالعب حيث قال وإن شرب لاهلى وجه السنة بأن شرب حيا لا يصل لأنه شارب  
 الماء المستعمل وهو يخرج على نجاسة الماء المستعمل واستعماله أيضا بناء على رواية تجزى الحدث وأما على

وحل من نحو التوراة كذا لا يظهر كلامهم لا  
 (الا بخلاف متعاف) غير مشرر أو بصريه  
 يقتضى وحل قلبه بعدوا واختلفوا في مسه بغير  
 أعضاء الطهارة وبما غسل منها وفي القراءة  
 بعد المضمضة والمتع أصح (ولا يكره النظر  
 اليه) أى القرآن (الجنب وحاشا) ونساء  
 لأن الجنابة لا تحل العين (كما لا تكراه أدعية)  
 أى تحريمها أو الألفوضه لطلق الذكر مندوب  
 وتركه خلاف الأولى وهو مرجع كراهة  
 التعزية (ولا يكره) (مس صبي) المصنف ولوح  
 ولا بأس بدفعه اليه وطلبه منه بغير الضرورة  
 إذا حفظ في المهر ككالتنقش في الحجر  
 (ولا لا تكراه) كتابة قرآن والعصفية أو اللوح  
 على الأرض عند الثاني) خلافا لمحمد وبنينا  
 أن يقال إن وضعه على العصفية ما يجعله فيها  
 وبين يده يوشخ بقول الثاني والأقوال  
 الثالث قاله الحلبي (ويكره قراءة تورا  
 والمجمل وزبور) لأن الكل  
 وما يبدل غير معين وحرم العصفى في شرح  
 الجمع بالمسنة ونحوها في المهر عالم يبدل  
 (لا قراءة قنوت) ولا أكله ونحوه بعد  
 غسل يده

رواية الطهارة فعمل وهي المشهورة ولذلك نقل في التهر عن الخليفة أن ذلك مستحب حتى إذا تركه ما لا بأس  
 به ثم قال واختلوا في الحائض هل هي فحسك الجنب قبل نم وقبل لا يستحب لها ذلك إذا غسل لا تزول نجاسة  
 الحائض بخلاف الجنابة (قوله ولا معاودة أهل) أي ولا يكره للجنب بمعاينة من يصل بها معاينة أن يقتل  
 (قوله لم يأت أهل) الأولى التعبير بلا وعادة القبح عن المتيقن أنه أن يعاود أهل قبل الغسل إلا إذا احتلم فلا يأتى  
 أهل ما لم يقتل اه (قوله اغتافه والندب) أي نذب الاغتسال بعد الاحتلام وسلم العلامة فوح عدم المنع  
 لكنه أنكره على الحلبي قوله ظاهر الأحاديث الخ بأنه لم ينف في الاحتلام على حديث واحد فدل عن أحاديث  
 ثم قال وأما الاحتلام فله في حق من القول والفعل على أن الورد من جهة الفعل محال لأن الآية صلوات  
 الله عليهم معصومون منه (قوله المقام من كلامه) أي الكمال في قصه عن المتيقن وهي العبارة السابقة وهو  
 بالنصب صفة للنقي وهذا المنع من الشارح غير مناسب لأنه لم يقدم للغير مرجعاً (قوله والتفسير كتحف)  
 فيصرح منه مطلقاً أو كان قليلاً أو كثيراً أو مساوياً (قوله لا الكتب الشرعية) من فهو الحديث  
 والفقه وفي التهر عن الخلاصة كراهة معارضة الإمام لا عندهما (قوله فانه رخص بها) الغير للشان  
 وترخص بها للمحدث لا ينافي إزالة الحديث لها على وجه الاستصحاب كما أفادته عبارة السراج الآية  
 (قوله المستحب أن لا يأخذ الخ) بل يجتهد في الموضوع كله أحدث وهذا أقرب للتعظيم من (قوله تعظيماً) أي  
 لما فيها من العلم قال الحلواني ما أخذت الكفاة إلا بهارة والإمام السرخسي كان مبطوناً في ليله وكان يكرر  
 درس كتابه قسراً ثلث الليالي سبع عشرة مرة من (قوله لكن في الأشياء) استدراك على المصنف (قوله ربح  
 الحرام) أي غلب وهي الواقعة من صاحب الأشياء (قوله وقد جاوز أصحابنا الخ) الجملة مستند أخيره قوله  
 في الأشياء (قوله للمحدث) أي مطلقاً ولو أكبر (قوله اعتباراً للغالب) وسكت عن المساوي (قوله قلت لكنه  
 يخالف الخ) لأحاجة إليه لهم المضافة من الاستدراك الأول ويعني عامراً في المصنف (قوله قدبر) أي  
 تعلم السواب والحاصل أن لاهل المذهب عبارتين مطلقتين بالمنع والجواز وظاهر ما في الأشياء أن الجواز قول  
 الأشياخ والأصحاب جميعاً فيفيد أن ما في الدرر لا يقول عليه لشذوذ قائده عن إجماعهم واقعه أعلم ونقل العلامة  
 فوح عن الجوهرية والسراج أن كتب التفسير لا يجوز من موضع القرآن منها أنه أن يمس غيرها بخلاف المصنف  
 لأن جميع ذلك تبع له اه وقال في حل عبارة الدرر التي نقلها السراج ناقلاً عن فتح القدير قالوا يكره من كتب  
 التفسير والفقه والسنن لأنها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا التعليق يمنع من شروح الصور أيضاً اه وفي منية  
 المعلى ويكره أي للمحدث وغيره من كتب تفسير القرآن وكتب الفقه أيضاً اه فأنبت ترى كلامهم في التفسير  
 انما هو من جهة الكراهة لا المنع فيقول صاحب الدرر لا التفسير أي لا يرخس من به بل يكره وليس  
 المعنى على الحرمة كما فهمه المصنف فانه لا نص عليه وقول الكمال هذا التعليق يقتضي المنع الأول أن  
 يقول يقتضي كراهة من شروح الأصول لأن الموضوع الكراهة لأنه أفاد أن الكراهة للتعريم قلت وأولى العبارات  
 ما في الجوهرية والسراج فانه أوفق بالقواعد (قوله لا يقرأ فيه) اضغف خطه أو تزيقه (قوله يدفن) أي في عمل  
 غير ممن لا يوطأ بالأرجل وفي الحظر والاباحة من هذا الكتاب الكتب التي لا ينتفع بها باسم الله تعالى  
 وملائكته ورسوله ويحرف الباقي ولا بأس بأن تلقى في ما جاز كاهي أو تدفن وهو أحسن كما في الأشياء اه (قوله  
 ويمنع النصرائي من به) لو قال ويمنع الكافر لكان أولى إذا نصرائي ليس بقيد فيما يظهر والضعيف من به  
 يرجع للمصنف مطلقاً كما هو في نسخة (قوله ويجوز عهداً إذا اقتضى) الظاهر اعتماد الأول لانفراد محمد بهذا (قوله  
 ولا بأس بتعليقه) التعبير بلا بأس يفيد أنه غير الأولى وقوله عسى يندى يفيد أولوية التعليم وهو في مقام العلة  
 لما قبله (قوله ويكره وضع المصنف) وهل التفسير والكتب الشرعية كذلك يحرر (قوله اللفظ) أي لا يقصد  
 حفظه من السارق عند النوم (قوله والمقلدة) محل الأقلام أي يكره وضعها على الكتاب أي كتاب كان كما يفيد  
 إطلاقه (قوله الالكاتب) أي الألفي حال كونه كاتباً وأطلق في الكتابة فم ما إذا كان يكتب منه أولاً (قوله ويوضع  
 الخ) لم يبين حكم هذا الوضع هل هو التندب أو الوجوب والظاهر الأول (قوله الصور) أي كتب علم الصور ويقال  
 في المعاطيف مثل ذلك (قوله ثم التعبير) أي تعبير الرؤيا كما بن ميرن وابن شاهين لأفضليته لكونه تفسيراً لما  
 هو من ستة وأربعين جزءاً من النبوة وهو الرؤيا (قوله ثم الكلام) أي التوحيد (قوله ثم الفقه) قد يقال أنه علم

ولا معاودة أهل قبل اغتساله إلا إذا احتلم  
 لم يأت أهل قال الحلبي ظاهر الأحاديث انما  
 تفيد التندب لا تقي الجواز المقاد من كلامه  
 (والتفسير كتحف لا الكتب الشرعية)  
 فانه رخص بها باليد لا التفسير كما في اليد  
 من جميع الفتاوى وفي السراج المستحب أن  
 لا يأخذ الكتب الشرعية بالكم أيضاً تعظيماً  
 لكن في الأشياء من قاعدة إذا اجتمع  
 الحلال والحرام ربح الحرام وقد جاوز  
 أصحابنا من كتب التفسير للمحدث  
 ولم يسلوا بين كون الاستدراك لكان جسيماً قلت  
 ولو قيل به اعتباراً للغالب لكان جسيماً قلت  
 لكن جسيماً ما تزدبره فروع المصنف  
 إذا صار يصل لا يقرأ فيه يدفن كالمسلم ويمنع  
 النصرائي من به وجوز عهداً إذا اقتضى  
 ولا بأس بتعليقه القرآن والنسخة عسى  
 يندى ويكره وضع المصنف كتب رأسه  
 الالبظ والمقلدة على الكتاب الالكاتب  
 ويوضع الصور ثم فوقه التبريد ثم الكلام  
 ثم الفقه

الكلام أفضل لان العلم يشرف بشرف موضوعه ووضوح الكلام ذات الله وذات الرسل من حيث أقسام الحكم المقتضى لموضوع الفقه أفصال المكلفين ولذا سمى علم الكلام أصول الدين وعلم الفقه علم الفروع وسعى الامام الاعظم مؤلفه في الكلام الفقه الاكبر (قوله ثم الاخبار) أى أحاديث رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله والمواظ) أى مافيه وعظ وتذكير للنفس وحفظه بالواو يقتضى عدم الترتيب بينهما (قوله ثم التفسير) لم يذكر المصنف وهو أعلى التحل (قوله عليه آية) لينظر حكم مادونها (قوله الا اذا كسره) لمقتضى لا يكره له عدم الالهانة حيث تفرقت الحروف واذا جعلت الالية قسداً أقاد أن مادون الالية لا يكره ولو لم يكره كانه لأن الالية حرمة عظيمة حتى جاز من مادونها (قوله رقية في غلاف) الرقية التسمية كالاهبة التي تلبس وفي الحديث ارق ما لم يكن كفراً او كلام المنية وشرحها فيها هو أعم من الرقية كالادعية وغيرها المتباني هو غير المشرى على ما مر وظاهره أن غير المتباني يكره لاتصاله به حتى يدخل في بيعه تبعاً من غير ذلك كروى قال فوح أقنذى ولو كان مافيه شيء من القرآن أو من أسماءه تعالى في غلاف متصل عنه أو في جيبه فلا بأس به والاحتراز عن مثله أفضل ان أمكن اه وفي شرح العلامة العزري على الجامع الصغير وقد أجمع العلماء على جوازها عند اجتماع ثلاثة شروط أن تكون بكلام الله تعالى وصفاته وباللسان العربي أو بما يعرف معناه من غيره وأن يعتقد أن الرقية لا تؤثر بذاته بل بتقدير الله تعالى وقال القرطبي الرقية ثلاثة أقسام أحدها ما كان يرقى به في الجاهلية بما لا يعقل معناه فيجب اجتنابه لئلا يكون فيه شرك أو يؤذى الى شرك الثاني ما كان بكلام الله أو باسمائه فيجوز فان كان مأثوراً فيستحب ومن المأثور بسم الله أرقبك من كل شيء يؤذيكم من شرك كل نفس أو غير حامداً لله بشريك ومنه أيضاً بسم الله أرقبك والله يشفيك من كل ما يأتيك من شر النفاثات في العقد ومن شر حاسد اذا حسد الثالث ما كان بغير اسماء الله تعالى من ملك أو صالح أو معتم من المخلوقات كالعرش فهذا ليس من الواجب اجتنابه ولا من المشرع الذي يتبعن الاتقاء الى الله تعالى والتبرك باسمائه فيكون تركه أولى الآن بتضمن تعظيم المرقى به فينبغي أن يجنب كالحلف بغير الله تعالى (قوله لم يكره) أى تحرر بما يدل قوله والاحتراز أفضل (قوله يجوز في راية القلم الجديد) لانه لم يوجد منه ما يقتضى احترامه (قوله ولا ترى راية القلم المستعمل) أى في محل يحل بالتعظيم وأطلق في المستعمل فعلم المستعمل في علم وغيره لانه قد يكتب اسم الله تعالى والرسل عليهم الصلاة والسلام على أن الحروف في ذاتها لها احترام (قائدة) ينبى عدم وطء راية القلم لما روى عن الامام على حسين أصابه ألم في بعض الوقعات أنه قال ما لبست السراويل على القدم وما قطعت طبع الغنم وما وطئت راية القلم فمن أين جاء هذا الالم ذكره على زاده شارح الشريعة (قوله كشيش المسجد) أى التابت فيه (قوله وكأسته) بالضم القامة قاموس (قوله لا تلقى) أى كل من الحشيش والكأسة والاولى تنبيه الضمير ويصح جعل كأسة مبتدأ (قوله في موضع يحل بالتعظيم) كالكتيب والمزايل (قوله في كاغد) الكاغد القرطاس معرب قاموس (قوله وفي كتب الطب يجوز) الظاهر أن التصغير لعلق بالآيات والمنطق كذلك ويجوز (قوله ولو فيه اسم الله والرسول) الواو معنى أو والتصغير يرجع الى الكاغد والطب على تقدير مضاف أى كتبه وهل اذا طمس الحروف يصح به بعد محو ويجوز (قوله ومحو بعض الكتابة) ظاهره ولو قرأنا وقيد بالبعث لاخراج اسم الله فقد نهى عن محوه بالبراق والكتابة صدر رأيه المفعول (قوله وقد ورد النهى الخ) فهو مكره تحريراً وأما لعنقه بلسانه واتلاعه فالظاهر جوازه (قوله ومن فيمن) ظاهره يعنى النبي عليه الصلاة والسلام والمسئلة ذات خلاف والاحوط الوقت وعبر عن الموضوع للعاقل لان غيره تبع له ولعل ذكره هذا الحديث للاشارة الى أن القرآن يلحق باسم الله في النهى عن محوه بالبراق فينبض قوة ومحو بعض الكتابة الخ بغير القرآن أيضاً فليست أصل (قوله في ميت) المراد محل الميتة (قوله فيه مصنف مستور) ظاهر تقييده بعدم جوازه اذا لم يستتر (قوله أو غيره) كوسادة (قوله واستعماله) من عطف العام (قوله لا تعليقه للزينة) أفراد الضمير لان العطف بأو (قوله مطلقاً) ولو استعمل (قوله وقيل يكره مجرد الحروف) ظاهره ولو مفرقة (قوله وظاهره) أى ظاهره في البحر (قوله مجرد تعظيمه) أى بتعظيمه المجزء عن الاستعمال (قوله وهل ما يكتب) ما مبتدأ وقوله كذا خبر أى هل عر في حكم البساط (قوله يجوز) سباق في الفروع قبيل التور والذواغل مافيه ولا ينبى الكتابة على جدران

• (باب المياه) •

ثم الاخبار والمواظ ثم التفسير بذكره اذ اية درهم عليه آية الا اذا كسره وقية في غلاف تصاف لم يكره دخول المسلم فيه والاحتراز أفضل براءة القلم الجديد ولا ترى راية القلم المستعمل لاحتراجه كشيش المسجد وكأسته لا تلقى في موضع يحل بالتعظيم ولا يجوز نقب في كاغده فيه فقه وفي كتب الطب يجوز ولو فيه اسم الله والرسول فيجوز محو ما يلف فيه محو ومحو بعض الكتابة بالبراق ويجوز النهى في مجواس الله بالبراق وعنه عليه الصلاة والسلام القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض ومن فيمن • يجوز من المرأة في بيت فيه مصحف مستوره بباط أو غيره • كتب عليه الملك قه بكره بساطه واستعماله لا تعليقه للزينة وينبى أن لا يكره كلام الناس مطلقاً وقيل يكره مجرد الحروف والاول أوسع وقامه في البحرقات وظاهره اتقاء الكرامة بمجرد تعظيمه وحفظه على أو لا زينة به أو لا وهل ما يكتب على المراوح وجدران الجوامع كذا يجوز والله أعلم (باب المياه)

شروع في بيان ما تحصل به الطهارة السابق بيانها أبو السعود عن التبر واللباب اصطلاحاً عبارة عن مسائل  
فقهاء تغيرت أحكامها بالنسبة إلى ما قبلها وإلى ما بعدها فغير مترجمة بكتاب ولا فصل منع والمياه جمع كسنة  
ويجمع على أمواه بحر (قوله ويقصر) أشار بتغيير التعبير إلى قلته ولذا قال في التبر ومن بعضهم قصره (قوله  
أصله موه) وهو أصل مرفوض فيما أبدل من الهاء أبدالاً لازماً فإن الهمزة فيه مبدلة من الهاء في موضع اللام  
منع (قوله لطيف) أي لا يجيب البصر غالباً (قوله به حياة كل نام) أي بالعذب منه كما عبر به الشعر بل لا يخرج  
المخ وفي أبي السعود عن والده لا يقال إن التعريف غير صادق على المخ لأننا نقول الأصل فيه العذوبة وحياة  
كل نام والموتة وعدم حياة كل نام عارضان اه والناهي بيم الحيوان والنبات (قوله يرفع الحدث) هذا  
التعبير أولى من قول الكثر وتوضاً والحدث ما نعمة شرعية قائمة بالأعضاء إلى غاية استعمال المزيل منع (قوله  
مطلقاً) أي سواء كان أكبر أو أصغر (قوله وهو ما يتبادر) أي ما يدرك بالذهن فهمه بمجرد سماعه مطلقاً وهو  
بمعنى قول المخ هو الباقي على أوصاف خلقته ولم يخالطه نجاسة ولم يغلب عليه شيء اه (قوله كما سماه) الإضافة  
للتشريف بخلاف الماء المتقد فان القيد لازم له لا يطلق الماء عليه بدونه كما أورد بحر (قوله وأودية) جمع واد  
يطاق على الماء الذي في الصاري والبطاح (قوله وعيون) جمع عين وهو مشتركون بين الشمس والينبوع وهو المراد  
والذهب والديار والمال والنقد والجلسوس والمطرو وولد بقر الوحش وخيار الثني وقص الثني والناس  
القليل وسرف من حروف المعجم وما عمن عين قبله العراق وعين في الجلد وغير ذلك بحر (قوله ويصارع) جمع بحر  
سعى بذلك للوحته لقوله سم ما بحر أي ملح فيقتصر بالمخ أولسنته وانبساطه ومنه أن فلان البحر أي واسع  
المعروف بنهر وأبو السعود فلا يختص به ويجمع على بحور وبحار وبحر وبحر من قال  
أن ماء البحر ليس بماء حتى حكى عن ابن ٤ ر أنه قال في ماء البحر التيم أحب إلى منه بحر من السراج (قوله بحيث  
يتقاطر) هو المعقد وعن أبي يوسف يجوز أن لم يتقاطر أفاده في البحر (قوله ويرد) يفتح الراء حب الغمام (قوله  
وجد) يفتح الجيم والميم الماء الجامد حلي عن القاموس وحكمه كالنج فلا يجوز به الطهارة إلا إذا تقاطر (قوله  
هذا) أي ما ذكره المصنف من تقسيم المياه (قوله والا فالكل من السماء) أي بأن قطرات الواقع لا يصح لأن الكل  
من السماء فنعطف ما بعده عليه من عطف الخاص على العام وهو كثير ومن عطف المفاريج بحسب ما يشاهد والدليل  
لجواز الطهارة بماء السماء هو الدليل لما بعده كذا في المخ (قوله لقوله تعالى) تعليل لكون الكل من السماء وروح  
العله قوله والتكررة الخ (قوله الآية) أي اقرأ الآية وهي نسلكه شايع في الأرض (قوله والتكررة الخ) جواب  
عن سؤال حاشيه ليس في الآية ما يفيد أن جميع المياه تنزل من السماء لأن ما تكررة في الآيات ومعلوم أنها لا تنم  
أفاده صاحب البحر (قوله في مقام الامتنان تم) فلو لم تدل على العموم لفات المطالب بحر وفيه أن التعصيم  
يظهر من قوله بعد فسلكه شايع وأما النازل فاه واحد لا تعصيم فيه والامتنان ذكره انتم من المتم قبل كل  
ماء في الأرض فهو من السماء ينزل منها إلى المضرة ثم يقسمه الله تعالى غير (قوله وما زعم) بالصرف وعدمه  
وخصه مع دخوله في ماء الآبار لشرفه ووقوع الخلاف في كراهة استعماله (قوله بلاكراهة) أطلقها فم الصريحية  
والترهيبية لثبوت الزافة في الأثر (قوله وبما) بالمد والتسوين (قوله قصد تشبيهه) قيده لأنه لم يقصد  
لم يكره اتفاقاً أبو السعود (قوله طيبة) أي لكونه يورث البرص والنصوص عن مشايخ مذهبه أنه مما اجتمع فيه  
الكرهاتان الشرعية والطبية بشرط أن يكون في أثناء شمس في قطرحا وأن لا يبرد بعد ذلك وفيه أن الكراهة  
عنده لا تختص بقصد التشخيص الذي هو موضوع المسئلة (قوله ويرفع) أي الحدث مطلقاً وقوله بماء بالمسلة  
والتنوين أيضاً (قوله بتعديده ملح) أي مهياً لأن يشق ملها (قوله لا بماء ملح) وهو الذي يصعد في الصف ويذوب  
في الشتاء عكس الماء بحر (قوله على طبيعته الأصلية) أي حقيقة الخلق عليها (قوله على طبيعة المحية) وهي  
غيره لا تمه للمائية فيكون ماؤه بعد الذوبان كما الذهب والفضة أبو السعود عن الوائي (قوله ولا بصير) فعيل  
بمعنى مفعول واليه أشار بقوله أي معصم (قوله من تبخر) كالرياس بالكسر وقال العلامة الوائي الر يباس  
نبت له ساق منجم حاض جذاً ثبت في الجبال يقشر ويؤكل اه وهو ينفع من الحصة والجذري والطاهون  
وعصارتة تحق البصر كالأفاموس (قوله أوثر) كالعنب (قوله لأنه مفيد) أي الماء المختصر عما ذكره ماء مفيد  
وإس عطاق فلا يجوز الوضوء به لأن الحصة منقول إلى التيم من فقد الماء المطلق بلا واسطة بينهما بحر

جمع ما بالمد ويقصر أصله موه قلبت الواو  
ألفاً والهاء همزة وهو جسيم لطيف سبيل به  
حياة كل نام (يرفع الحدث) مطلقاً (عامة مطلق  
وهو ما يتبادر عند الإطلاق) كما سماه وأودية  
وعيون وآبار وبحار ونيل مذهب بحيث  
يتقاطر ويرد وجد وفي هذا تقسيم باعتبار  
ما يشاهد والا فالكل من السماء ماء الآية والتكررة  
الم تر أن الله أنزل من السماء ماء زمزم  
ولو مشقة في مقام الامتنان تم (وما زعم) تم  
بلاكراهة وعن أحد بكره (وبما قصد تشبيهه  
بلاكراهة) وكراهته عند الشافعية طيبة  
وكره أحد المشيخين بالصباغة (و) يرفع (بما  
يقصد به ملح لا بماء) حاصله في بيان (ملح)  
لبقاء الأول على طبيعته الأصلية وانقلاب  
الثاني إلى طبيعة المحية (و) لا (بصير نبات)  
أي مختصر من تبخر أوثر لأنه مفيد

(قوله من الكرم) أي شجر العنب وورد في الأحاديث النهي عن تسميتها بذلك فإن الكرم الرجل المؤمن لأنه من مادة تدل على التعظيم وانما نهي عن ذلك لأن الخمر يخرج منها فربما يدع هذا الاسم إلى شربها فأفاده على زاده شارح الشريعة (قوله أو الفواكه) من حطب المبين ويراد به ما هذا العنب (قوله وهو الاظهر) وهو المصرح به في كثير من الكتب واقتصر عليه قاضي خان في الفتاوى وصاحب المحط وصدر به في الكافي وذكر الجواز بصيغة قيل وفي شرح المنية الأشبه عدم الجواز فكان هو الاول لما أنه كل امتزاجه كذا في البحر (قوله والاعتصار الخ) فالمراد به الخروج (قوله كماء الكرم) أي القاطر بنفسه وهو تمثيل للكمي (قوله وكذا ماء الدابوقة) أي مثل ماء الكرم في أن الاظهر عدم جواز رفع الحدث به قال الخطي ولم أجد تفسير الدابوقة فيما عندي من كتب اللغة اه وأخبر بعض من يسكن بلد الخليل عليه الصلاة والسلام أنهم يخرجون عروق حطب من الارض يضعونها في الماء فيصير فيد بغيره به الجلد ويسمونه هذا الاسم ونحوه ماء الدبقة الاحمر الذي يضعونه في القناديل بمصر للزينة (قوله والبطيخ) فتح الباطن وكسر هاءه يقال البطيخ (قوله وكذلك هذا النهر) فهو على الخلاف والمعتد عدم الجواز (قوله ولا بما مغلوب الخ) اطلق عبارته عن تقييد الغلبة بكونها بالاجزاء أو بالوزن لكثرة الخلاف في عباراتهم وقيدها بالمغلوب لانه اذا لم يكن مغلوبا يجوز رفعه به كما سيأتي من اختيار المتأخرين كصاحب البحر والنهر والنخ ما اختاره الزيلعي من الضابط الذي ذكره الشارح بقوله والغلبة الخ (قوله يشرب نبات) متعلق بكالم وسواء خرج بعلاج أم لا كما في البحر وهو القسم الاول عما كان فيه الغلبة بكالم الامتزاج (قوله أو بطيخ) هو القسم الثاني منه (قوله بما لا يقصده التنظيف) كاشنان وصابون فإنه اذا كان كذلك لا يمنع الطهارة الا اذا أخرجه عن رقبته وسيلانه (قوله فبخضانه) أي فالغلبة بخضانه الماء بأن تقتني رقبته ويعدم جريانه على الاعضاء بغير (قوله ما لم يزل الاسم) أي اسم الماء منه وهذا تقييد ذكره صاحب البحر وقال أبو السعود ما ذكره في البحر مأخوذ من صريح كلام الزيلعي فتفسير صاحب التهرية بما يفيد أن الشارح لم يذ كر ذلك وأن هذا التقييد لا يجدي نفعا ساقط (قوله كنبذ النهر) فإنه زال عنه اسم الماء ومثل ذلك الزعفران اذا خلط الماء بحيث يصبغ به فليس بما مطلق من غير نظر إلى الخفاء فان اسم الماء قد زال عنه أفاده صاحب البحر (قوله ولو ما نعا) عطف على قوله فلو جامد أي ولو كان الخاطا ما نعا وما نعا أعم من أن يكون ميا نعا لجميع الارصاف أو لبعضها أو ليس بميان أصلا فلهذا ما عطف (قوله فلو ما نعا لا وما نعه) كتلثل (قوله أو موافقا) أي لبعض الارصاف أو الماء دون بعض والاولى أن لو قال أو ميا نعا ببعض الارصاف (قوله كلب) فإنه موافق في عدم الراتحة ومباين في الطعم واللون فغلبة مثله بظهور أحد الوصفين والضعيف في قوة فباحدهما لا مرجع له ولم يذكر ما اذا كان الخلاف في وصف واحد وذكر في البحر حيث قال وان خالف في وصف واحد أو وصفين فالعبارة لغلبة ما به الخلاف فاللبن يخالفه في اللون والطعم فان كان لون اللبن أو طعمه هو الغالب فيه لم يجوز الوضوء به والاجازة كماء البطيخ يخالفه في الطعم فتعبر الغلبة فيه بالطعم اه وكون المخالفة بين الماء والبطيخ في الطعم قطع ليس على اطلاقه بل بالنظر لبعض أنواعه أبو السعود (قوله كاستعمل) على القول المقتضى بطهارته وكالماء الذي يؤخذ من لسان الثور وماء الورد الذي انقطع رائحته بغير (قوله فبالاجزاء) فان كان المطلق أكثر جاز الوضوء بالكل وان كان مغلوبا لا يجوز وان استويا لم يذ كر في ظاهر الرواية وفي البدائع قالوا حكمه حكم الماء المغلوب احتياطا اه بجزاذا علمت ذلك فقول الشارح والاختصاص صورتان ما اذا كان المستعمل أكثر أو مساويا وقد نشر ليل في ذلك ثلاثة أروطال فان كان رطلان ما مطلقا ورطل مستعمل جاز الوضوء بالكل (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الماء المستعمل (قوله الملق) أي الماء المستعمل الذي يلقى في الطهور ويختلط به وهو بصيغة اسم المفعول (قوله والملاقى) أي الماء الملاقى بصيغة اسم المفعول أيضا وهو الماء الطهور الذي انغمس فيه شخص أفاده في البحر (قوله في الفساق) أي الحياض كالنضات وهذا تفريع على ما تقدم من جواز الوضوء اذا كان المطلق أكثر وعدمه في غير ذلك (قوله على ما حققه في البحر والنهر) أي من جواز الوضوء بالماء الذي اختلط به ما مستعمل قليل قال في البحر ويبدل عليه ما ذكره الشيخ سراج الدين قاري الهداية في فتاويه الذي جعلها تلبيذ ختم الحقين الكمال بن الهمام بما نقله مسئل من فقيهة صغيرة بتوضيحها الناس وينزل فيها الماء المستعمل وفي كل يوم ينزل فيها ماء جديد هل يجوز الوضوء فيها أجب

(بخلاف ما يطر من الكرم) أو الفواكه  
(بنفسه) فإنه يرفع الحدث وقيل لا وهو  
الاظهر كما في الترتيب لانه من البرهان  
واعقده القهستاني فقال ولا اعتبار به  
الحقيقي والكمي كماء الكرم وكذا ان يذ  
الدابوقة والبطيخ بلا استخراج وكذا ان يذ  
القسم (و) لا بما (مغلوب) حتى (ظاهر)  
الغلبة ما بكالم الامتزاج يشرب نبات  
أو بطيخ بما لا يقصده التنظيف وما بغلبة  
الخاطا فلو جامد افشانة ما لم يزل الاسم  
كنبذ النهر ولو ما نعا فلو ميانا لا وصافه  
فيتعبر أكثرها أو موافقا كلب فباحدهما  
أو بما تلا كاستعمل فبالاجزاء فان المطلق  
أكثر من الحف جاز التطهير بالكل والا  
وهذا ايم الملق والملاقى في الفساق يجوز  
الوضوء ما لم يسلم تساوى المستعمل على  
ما حققه في البحر والنهر والنخ



أذا لم يقع فيها غير الماء المذكور لا يضربها بهي وأما اذا وقعت فيها نجاسة تنصبت لصغرها اهـ (قوله فرق بينهما)  
 أي بين الملقى والملاقى وعبارته وما ذكره من أن الاستعمال بالجزء الذي يلاقى جسده دون باقي الماء فيصير ذلك  
 الجزء مستعمل كغيره وهو مردود لسريان الاستعمال في الجميع حكوا وليس كالثالب بسبب القليل من الماء  
 المستعمل فيه ولكن هذا التوهم قد ذكره في البحر وأعرض عنه حيث قال وإذا عرفت هذا فاعلم ذلك  
 ضعف قول من يقول في عصر فإن الماء المستعمل اذا صب على الماء المطلق وكان المطلق غالباً يجوز الوضوء  
 بالكل وإذا توضأ في فسقة صار الكل مستعملاً لا معنى للفرق بين المستثنين وما قد يتوهم في الفرق  
 من أنه في الوضوء يشيع الاستعمال في الجميع بخلافه في الصب مدفوع بأن الشروع والاختلاط  
 في صورتين سواء بل لثبوت أن يقول الغناء الفسقة من خارج أقوى تأثيراً من غيره لتعين المستعمل  
 فيه بالمعينة والتشخص وتنحصر الاتصال وبالجملة فلا يعقل فرق بين صورتين من جهة الحكم  
 فالجواب أنه يجوز الوضوء من القساق الصفار ما لم يغلب على ظنه أن الماء المستعمل أكثر أو مساوياً يغلب  
 على ظنه وقوع نجاسة اهـ ولعدم ظهور الفرق أشار الشارح بقوله متأملاً (قوله ويجوز) الجواز يطلق تارة بمعنى  
 الحل وتارة بمعنى الصحة وهي لازمة للأول من غير عكس والغالب ارادة الأول في الأفعال والثاني في العقود  
 والمراد هنا الأول ومن قال بصوم المشترك استعمل الجواز هنا بالعنيين بصر (قوله بما ذكر) أي من  
 أقسام الماء المطلق (قوله غير دموي) هو الذي لا دم فيه سائل والدليل على الجواز ما رواه البخاري أن رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم قال اذا وقع الذباب في اناء أحدكم فليغمسه ثم لينزعه فان في أحد جناحيه داء وفي الآخر  
 شفاء ووجه الاستدلال أن الطعام قد يكون حاراً فيغوث بالقمص فيه فلو كان يفسده بغمسه لما أمر النبي صلى  
 الله عليه وسلم به ليكون شفاءً لتأذاً أكلناه واذا ثبت الحكم في الذباب ثبت في غيره وهو بمناء كالبق والناير  
 والقرب والبعوض والحراد والخنافس والنمل والصرصر والجعلان وبنات وردان والبرغوث والقمل واحترز  
 بغير الدموي عن الدموي وفيه تفصيل أما الدموي المائي ففيه خلاف وظاهر الرواية أنه لا ينجسه وهو الذي  
 يعين في الماء ويكون تولده ومثواه به وأما الدموي غير المائي ففيه تفصيل القليل من الماء فان قيل لو كان النجس  
 هو الدم يلزم أن يكون الدموي من الحيوان نجساً سواء كان قبل الحياة أو بعد حاله يشغل على الدم في كلتا  
 الحالتين قلنا الدم حال الحياة في معدته والدم في معدته لا ينجس بخلاف الدم الذي بعد الموت فلا ينجس  
 في معدته لا نجس به من مجاربه أهاده في البحر (قوله كزبور) بضم الزاي فاعلم وكل ما كان على هذا الوزن فهو  
 بضم الفاء الاصغور فانه جاء بالفتح وأما صندوق فغير عربي حموي وفي النهر الزبور أنواع منها النحل (قوله أي  
 بعوض) في البحر وغيره هو كباد البعوض والبعوض الناموس وواحدة بقعة وقد يسمى به القميص في بعض  
 الجهات وهو حيوان كآقرا شديد التن كذا في شرح منية المولى (قوله بن الخشب) وهو السوس (قوله أنه  
 يفسد) أي ينجس الماء (قوله ومنه) أي من حكم العلق اذا مضى يعلم حكمه في الخ وهو الانسداد وهو من كلام  
 الجعفي لامن الشارح كما يدل عليه عبارة النهر وفيه الترجيع في العلق ترجيع في البني اذا دم فيها مستعار (قوله  
 وحلم) في النهر الجملة ثلاثة أنواع قراد وحناة وحلم فالقراد أصغر ما والحناة أوسطها والجملة أكبرها ولها دم ساكن  
 اهـ وفي الجعفي الجملة دودة تقع في جلد النساة فاذا دبغ يكون ذلك الموضع رقيقاً جامع اللغة (قوله دود القز) الذي  
 يتولد منه الحرير (قوله وماؤه) المراد به الذي يغلي به عند استخراج الحرير كافي الحلبي عن شرح الوهبانية (قوله  
 ويزر) هو الذي ينشأ منه الدود (قوله كدودة) أي فانها ظاهرة ولو خرجت من الدبر والنقص انما هو لما عليها  
 لا ذاتها (قوله وماتى مولد) سمع في هذا صاحب الهداية حيث جعل هاتين الاليتين الأولى موت ما لا نجس له سائلة  
 والثانية ماتى مولد ولم يقل كالكثرة وموت ما لا دم الخ مقتصر عليه لانه وان كان أخضر مما هنا الا أنه يرد عليه  
 ما كان ماتى المولد والمعاش وله دم ساكن فانه لا ينجس في ظاهرها رواية فلذا جع بينهما (قوله ولو كلب الماء) قال في  
 البحر وفي الكلب المائي اختلاف المشايخ كذا في معراج الدراية من غير ترجيح لكن قال في الخلاصة اكلب المائي  
 واختير المائي اذا ماتا في الماء أجمعوا على أنه لا يفسد الماء فكانت له بغير القول الضعيف بصر (قوله أو خنزيره)  
 في النهر أما الخنزير فاجعوا على عدم التنجس به كذا في الخلاصة اهـ وفي ذلك نوع إشارة الى أن الاجماع في عبارة  
 الخلاصة السابقة واجعوا الى الخنزير فقط (قوله كسمك) بسائر أنواعه وان كان طافياً وكونه لا يترك شي آخر فاقوم

لكن الشرب لا يفي في شرب الوهبانية فرق  
 بينهم فراجع متأملاً (ويجوز) رفع الحدث  
 (بما ذكره) وان مات فيه أي الماء ولو قلبه لا  
 (غير دموي) كزبور وعقرب وبن (أي  
 بعوض) وقيل بن الخشب وفي الجعفي الاصح  
 في علق من الدم أنه يفسد ومنه يعلم حكمه بن  
 وقراد وحلم وفي الوهبانية دود القز وماؤه  
 ويزره وخرقه ظاهر كدودة متولدة من نجاسة  
 (وطائى مولد) ولو كلب الماء أو خنزيره  
 (كسمك)



الطماوى من استثنائه فقلت نهر (قوله وسرطان) هو من خلق الماء ويعيش في البر أيضا وهو جيد الماشى مربع  
 العذوة ويكنى ومخالب وأظفار حداد ~~كثيرا~~ لا سنان صلب الظهر من رآه رأى حيوانا بلا رأس ولا ذنب  
 عينا في كفيه وفي صدره فكه مسنويان من جابين وله غماية أرجل وهو عيش على جانب واحد ويستشق  
 الماء وهو ماء معادى ويرى ويسمى عقرب البحر وسكنته أبو جحر أبو السعود (قوله وضفدع) بكسر الصاد  
 والذال وقد تنقح الدال والكسر أنصح فوح أفندى وفي النهر بكسر الصاد في الأصح والفتح ضعيف والانشي  
 ضفدعة بالفتح (قوله الأبرياء) قال ابن أمير حاج محل عدم الفساد في البرى الذى جزم في الهداية بعدم الفرق  
 بينه وبين الماء إذا لم يكن له نفس سائلة فإن كان أفندى على الأصح نهر (قوله وهو) أى البرى (قوله مالا ستره)   
 بخلاف البحرى فلا ستره كفى أرجل الأوز (قوله ان له ادم) أى سائل كفى المنع (قوله والا) أى ان لم يكن له ادم  
 سائل بأن لا يكون له ادم أصلا وله ادم غير سائل لا ينحس (قوله ما ذكر) من ماء المولد وغير المولى (قوله  
 لحرمة له) قال في النهر روى عن محمد ~~صكر~~ راهبة شرب الماء الذى تنقح فيه ضفدع لا نجاسته بل لحرمة  
 لحرمة وقد صارت أجزاءه في الماء وهذا يؤذن بأنها محرمة ولذا عرفت التحريم بالحرمة واقفه الموقى (قوله  
 القليل) أما الكثير فلا ينحس الا بظهور أحد الاوصاف (قوله واوز) قال في القاموس اوز بكسر الهمزة  
 وفتح الواو وتشديد الزاى القمير الغليظ والبطة وحيدة فلا قاعدة في ذكره بعد البطة أى يقال ان الأوز  
 لا يعيش من الماء وانما يسبح في البحر فقط وليس هذا معاش أو تعيش في الماء وغيره وحينئذ فليس معاش  
 معاش فقط (قوله في عصير) أى في حوض فيه عصير (قوله مع العصير) أى الجارى (قوله لا ينحس) ما لم يظهر  
 أحد الاوصاف الثلاثة (قوله وبغير) عطف على موت ماء فكون متعلقا بغير المذكور (قوله ينحس  
 الكثير) أفاد بذلك أن ينحس فعل مضارع والكثير فاعل وحينئذ فقوله بغير متعلق بغير وهذا غير صواب  
 لما عرفت من تعلقه بغير الأول وفيه أيضا حذف الفاعل من غير ما يدل عليه وأيضا لم يعلم المغير أظاهرو  
 أو ينحس فالأولى أن يقرأ قول المصنف ينحس بالياء الموحدة ويكون الجار والجر وروى عنه ما يتغير ويدل عليه  
 حل المذهب حيث قال في حل منه أى وان كان كثيرا أو جارا بغير ينحس بغير أحد أوصافه من طم أو لون أو ريح  
 ينحس فقد أفاد تعليق ينحس بقوله تغير فلو صرح الشارح بالمتعلق الأول وقال وينحس الكثير بغير أحد  
 أوصافه ينحس لم من هذا كله لكن يكون حكم الماء القليل مسكونا منه انظر حللى (قوله اجماعا) اعلم أن  
 العلماء أجمعوا على أن الماء اذا تغير أحد أوصافه بالنجاسة لا يتجزأ الطهارة به قليلا كان الماء أو كثيرا جارا  
 كان أو غير جار هكذا نقل الاجماع في كتبتنا ونقله النووي أيضا وان لم يتغير بها فانفق عامة العلماء على أن  
 القليل ينحس بهادون الكثير لكنهم اختلفوا في الحد الفاصل بين القليل والكثير بغير (قوله خلافا لما لك) راجع  
 الى المعطوف المذكور لا المعطوف عليه المحذوف وهو ان تغير لكن يرد عليه أن الذى لا يتغير كثير عنده لا قليل  
 كما أفاده في البحر (قوله لا لتغير) عطف على قوله موت أى ينحس بالموت لا لتغير ويصح عطفه على قول المصنف  
 ينحس أى ينحس بغير أحد أوصافه ينحس لا لتغير بطول مكث وهذا مما يدل على أن المصنف ينحس بالياء  
 الموحدة والمراد بالتغير الاثنان وعبري الكثير بأن (قوله بطول مكث) أى بمكث طويل والمكث الإقامة والدوام  
 وهو تثبت الميم مصدر مكث بضم الكاف وقصها آقام وفي المصدر رابعة وهى فتح الكاف والميم قبل وقد قرئ  
 بها في قوله تعالى لتقرأ على الناس على مكث (قوله فلو علم) هذا مفهوم المصنف في النهر فبديه لأنه لو علم تغيره  
 بنجاسة لم يجزه (قوله ولو شك) في المغير أهو المكث أو النجاسة (قوله فالاصل الطهارة) أى فيصل على أصله ولا  
 يلزمه السؤال كفى المنع (قوله أفضل من النهر) أى أكثر نوابا (قوله ونحما للمعزلة) أى ارغاما واذلالا لهم وهذا بناء  
 على مسئلة الجزء الذى لا يتجزأ وأصورته ما لو وقعت نجاسة في الحوض الكبير فانما تنجسه عندهم وان قلت لانها  
 لا تنهاى تجزئتها فكان في كل قطرات الماء نجاسة وعندها لا ينحس البتة لثبوت الجزء الذى لا يتجزأ فتنهاى  
 اجزاء النجاسة الى جزء لا يمكن تجزئته فيكون باقى الحوض طاهرا سليما وأفاد في البحر أن التوضي من الحوض  
 إنما يكون أفضل اذا تمحق الارغام في مكان لا يتحقق ذلك فيه النهر أفضل وعزاه الى الفتح وقيل في هذا التقرير  
 بغير وجهه أن المعزلة جنفيون في القروع وقائلون بالجزء الذى لا يتجزأ أحواجه البناء والرمم واجيب بأنه  
 محقق على أمر محقق فيه يمتدحهم وهو أن الجزء يتنجس بالنجاسة عندهم ولا يتنجس بالنجاسة عندنا بل

وسرطان) وضفدع الأبرياء وم سائل وهو  
 مالا ستره بين أصابعه فيفسد في الأصح مكث  
 برية ان له ادم والا (وكذا) الحكم  
 (لومات) ما ذكر (خارجة والى فيه)  
 في الأصح فلو تنقح فيه وضفدع جاز  
 الموضوع لا شربه لحرمة له (وينحس)  
 الماء القليل (موت ماء معاش يرى  
 مولد) في الأصح (كيت واوز) وحكم سائر  
 الحوادث كالماء في الأصح حتى لو وقع بوله  
 في عصر عشرين في عشر لم يفسد ولو سالد  
 رجله مع العصر لا ينحس خلافا لمجذره  
 الشئى وغيره (ويتغير أحد أوصافه) من  
 لون أو طعم أو ريح (ينحس) الكثير ولو جارا  
 اجماعا أما القليل فينجس وان لم يتغير خلافا  
 لما لا (لا لتغير بطول مكث) فلو علم تنقه  
 بنجاسة لم يجزه ولو شك فالاصل الطهارة  
 والتوضي من الحوض أفضل من النهر ونحما  
 للمعزلة

بالسريان فاذا ظهر أثرها فيه علم أنها سارت الى جميع اجزاء الماء بحكم نجاسة الكل واذا لم يظهر أثرها فيه  
علم أنها لم تسر الى جميع اجزاء الماء بل الى بعضها فلزم أن يكون بعض الاجزاء منه طاهرا لا يمكن لم تفرق  
الاجزاء الطاهرة من الاجزاء النجسة بحكم بقاء الكل لانها الاصل (قوله وكذا يجوز نجاسة) بالذوق والتذوق  
(قوله مطلقا) سواء كان المختلط من جنس الارض كالتراب أو قصد بخلطه التذوق كالاشنان والمطبوخ  
أو يكون شيئا آخر كالزعفران عند الامام كذا في المنع (قوله كاشنان) بالضم والكسر مع روف نافع للبرص  
والحمى جلاء منق مدر للطحس مسقط للاجنة قاموس (قوله به) أي بالماء المخلوط بما تقدم (قوله يجوز)  
لما تقدم أن اسم الماء زال عنه والنسبة في حكمه كافي اول التنبيهات من الجبر (قوله وان غير كل أو صافيه)  
لان المنقول عن الاساتذة أنهم كانوا يتوضئون من الحياض التي يقع فيها الاوراق مع تفسير كل الاوصاف من  
غير تكبير من عن النهاية (قوله في الاصح) مقابلة ما في الجبر من محمد بن ابراهيم المدياني أن الماء المتغير بكثرة  
الاوراق ان ظهر لونها في الكف لا يتوضأ به لأنه ينسرب (قوله واصله) وأما اذا زال اسم الماء عنه كما  
الزعفران اذا كان يصبغ به فلا يتوضأ به لانه يقال له صبغ كنيذ غر (قوله لما سرت) أي في حل قوله ولا مغلوب  
بطاهر حيث قال الشارح فلو جامد افخضه ما لم يزل الاسم كنيذ القرح حلي (قوله بجار وقعت فيه نجاسة)  
ولا يتنجس موضع الوقوع كذا لأنه في موضع الوقوع منه ولا فرق بين المروية وغيرها وهو  
المروي عن أبي يوسف وبه أخذ مشايخ بخاري وهو المختار عندهم وهو الذي ينبغي تعميمه كما في القبح  
وفي النصاب وعليه الفتوى كذا في شرح منية المفق بجر (قوله عرفا) مرتبط بقوله بعد وهو منصوب على التمييز  
(قوله ما يذهب بنية) ما نكرة ومفت بجملة يذهب ومعنى يذهب يجري ويصيح أن تكون موصولة وما أورد عليه  
من أن الماء يذهب بها من غير أن يذهب على الماء الجاري لتقدم ذكره ويذهب ملته كذا في النهر والتام من  
قوله بنية للوحدة (قوله والاول اظهر) وأصح كافي الجبر والنهر تعويله على العرف والجريانه على قاعدة الامام  
من النظر الى المبتليز (قوله بمدد) أي بما عده موزيد (قوله في الاصح) صححه صاحب السراج وصاحب التبيين  
في الهداية ومقابلته ما في القبح أن جريانه لا بد وأن يكون مدد كافي العين والبر هو المختار بجر فهما قولان  
مصححان (قوله جاز) وان كان فيه نجاسة ما لم يظهر أحد أو صافها (قوله وكذا لو حفر نهر من حوض صغير)  
فأجرى الماء في النهر وتوضأ بذلك الماء في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان واستقر فيه فحفر رجل آخر نهر  
من ذلك المكان وأجرى فيه الماء وتوضأ به في حال جريانه فاجتمع ذلك الماء في مكان آخر أيضا فعمل رجل آخر  
كذلك جازا لوضو للكل لان كل واحد منهم انما توضأ بالماء حال جريانه والماء الجاري لا يجمعل النجاسة ما لم يتغير  
بصور الماء المجمع طاهر وطه وران استعماله محل في حال جريانه والماء الجاري لا يصير استعماله هكذا  
حكى عن الشيخ الزاهد أبي الحسن الرستغني قال العلامة قوح وهذا الفرع مبنى على نجاسة الماء المستعمل  
والفتوى على طهارته (قوله ونم) الواو داخل على محذوف معطوف عليه ثم قد يدخل حرف العطف على مثله  
أي ويجازي فوضوه ثالثا ورابعا خامسا سادسا والقصد التكثير (قوله أي يعلم أنه) بالطريق الموضوع لعله  
كل ذوق والشم والابصار وقال في العناية أي يبصر وأراد به الابصار بالبصرة نهر (قوله فلو فيه نجاسة أو بال)  
أشاره الى أنه لا فرق بين المروية وغيرها (قوله من أسفله) أي أسفل المكان الذي وقعت فيه الجيفة أو البول  
والجيفة بكسر الجيم كافي القاموس (قوله ظاهره) أي المصنف حيث جعل نجاسة الماء الجاري منوطه  
بظهور الاثر فقط وهو عام في الجيفة وغيرها (قوله يجم الجيفة) سواء جرى على كلها أو بعضها وقوله وغيرها أي  
من النجاسة غير المروية ذكره العلامة قاسم في رسالته (قوله وقواه في النهر) حيث قال أقول قد تقرر أن الجاري  
وما في حكمه لا يتأثر بوقوع النجاسة فيه ما لم تغلب عليه بأن يظهر أثرها فيه فغير ذلك يبق بوجود النجاسة لا أثره  
(قوله وقبل الخ) وهو المذكور في عامة الفتاوى (قوله حوض الحمام) أي في كونه لا يتنجس بوقوع النجاسة فيه  
الا يظهر أثره لو دخلت القعدة النجسة فيه والبد النجسة لا يتنجس بجر (قوله والغرف متداركا) أي متناجيا  
وتفسيره أن لا يسكر وجه الماء فيما بين الفرقين بجر (قوله مطلقا) أي سواء كان أربعا في أربع أو أقل أو أكثر من  
ذلك وقيل ان كان أكثر من ذلك تنجس حلي من البصر (قوله وكمن هو جنس لرضي) أي فانه يجوز منها للوضوء  
من كل ثلث أو ثلثين بل نفس لانها محل النزاع أما ما دونها فلا يتنجس ايضا لولا كونه لان القليل يمتنع في جميعه

(وكذا يجوز عبادة طاهر جامد) مطلقا  
(كاشنان وزعفران) لكن في الجبر من  
القعدة ان أمكر السبع به لم يجز كنيذ غر  
(وقا كوة ووقد شجر) وان غير كل أو صافيه  
(في الاصح ان بقيت رفته) أي واصله لما سرت  
(و يجوز) جازا لوضو في نجاسة (و) الجاري  
(هو ما يذهب بها) مرقا وقبل ما يذهب بنية  
والاول آناه والنسبة أشهر (وان) وصلية  
(لم يكن جريانه مدد) في الاصح فلو سدت النهر  
من فوق فتوضأ رجل بغيره من حوض  
جازا لانه جار وكذا لو حفر نهر من حوض  
صغير أو صب رفته الماء في طرفه سداب  
وقضأ فيه وعند طرفة الآخر انما يجمع الماء  
جازا لوضو به فانيا وشم وغمامه في الجبر ان  
لم يجرى في نهر (أثره) فلو فيه نجاسة أو بال فيه  
رجل توضأ آخر من أسفله جازا لم يرف  
أهله أثره (وهو) اما طاهر أو لون أو ربح  
ظاهرة يجم الجيفة وغيرها وهو ما رجه  
الكمال وقال تلميذه قاسم انه المختار وقواه  
في النهر وأقره المصنف وفي القهستان في  
المضمرات من النصاب وعليه الفتوى وقيل  
ان جرى عليها فقه فأنه لم ينجس وهو أحوط  
والحق في الجارية حوض صغير بدله  
مازلا والغرف متداركا كحوض صغير بجز  
الماء من جانب ويخرج من آخر فيجوز  
التوضؤ من كل الجانب مطلقا به يفتي  
وكمن هو جنس لرضي يجمع الماء منه به  
ينقي قهستان في ثلثين

التيج بخلاف ما إذا كان ستافاً كان طحوساً الخ غير فيجبر لانزواء بعض النجاسة فيه وفي منية المصل  
مع شربها المبلى عين الماء إذا كان وسعها خسافاً خسر وكان الماء يصرح عنها أي من يشربها ان حصكان  
يغزك الماء سرکه ظاهر من جانب المصين وهو أي الماء يستعين بالحركة على الخروج من منته العين يجوز  
الوضوء فيها لان الظاهر ان الماء المستعمل لا يستقر لشدة اندفاع الماء في خروجه من ينبوع وان لم يكن الماء  
بهذه الصفة لا يجوز الوضوء فيها اه وهذا بناء على نجاسة المستعمل (قوله لم يرأه) أي لم يعلم (قوله به  
يشق) واختار بعضهم أنه يخرى فان وقع فخره على أن النجاسة لم تخلص فوضأ والا قال ابن أمير حاج وهو  
الاصح ورجح الصكرخي وغيره التخصيص وفي البدائع أنه ظاهر الرواية ومعناه أنه يترك من موضع النجاسة  
مقدار أربعة أذرع في مثلها ومشايخ يضاري وما وراء النهر قالوا في غير الرتبة يتوضأ من موضع الوقوع  
وهو الاصح وقد علمت أن الأقوال جميعها مع غير أن المقتضى به هو المذكور في الشرح وقال في فتح القدير هو  
الذي ينبغي تعميمه أخاه في النهر (قوله والمعتبر في مقدار الراكد) أي الذي لا ينحس الا بظهور أثر النجاسة فيه  
(قوله اكبر رأى المبلى) يعني به غلبة الطين لانها في حكم اليقين والاولى حذف اكبر ليظهر التخصيص بعده (قوله  
جاز) أي التحريم به (قوله والا لا) أي ان لا يقلب على ظنه ذلك بل غلب الخلو أو كان الامر ان على حد سواء  
لا يجوز التطهير به (قوله وحقق في البصرة المذهب) بعشرة قول ذكرها فيه ثم قال وأما ما اختاره كثير من  
مشايخنا المتأخرين بل عامهم كما نقله في معراج الدرر من اعتبار العشر في العشر فقد علمت أنه ليس بمذهب  
أصحابنا وأن محمداً وان كان قد ربه رجع منه كما نقله الاثمة الثقات الذين هم أعلم بذهب أصحابنا وعلى تقدير عدم  
رجوع محمد عن هذا التقدير فاختاره لا يستلزم تقديره الا في نظره وهو لا يلزم غيره وهذا لا يلزم ما وجب كونه  
ما استكثره المبلى فاستكثر واحد لا يلزم غيره بل يختلف باختلاف ما يقع في قلب كل واحد من الاثمة  
التي يجب فيها على العاصي تقليد المذهب ذكره الكمال (قوله ورد الخ) أي وود صاحب البحر ما أجاب به  
صدر الشريعة في شرح الوفاية وحاصله أنه انما قد ربه بالشر بناء على قوله صلى الله عليه وسلم من حفر بئرًا  
سواه أربعون ذراعاً فيكون له حريمها من كل جانب عشرة فقههم من هذا أنه إذا أراد أن يحفر في حريمها  
بئرًا يمنع منه لأنه يجذب الماء اليها فينقص عن البئر الأولى وإذا أراد أن يحفر بئرًا بالوعة يمنع أيضاً السراية  
النجاسة الى البئر الأولى وتخص ماؤها ولا يمنع فيها وراء الحرم وهو عشر في مشرق قسم أن الشرع اعتبر العشر  
في العشر في عدم سراية النجاسة حتى لو كانت النجاسة تسري حكم بان منع وحاصل الرد من ثلاثة أوجه الاول  
أن كون حريم البئر عشرة أذرع من كل جانب قول البعض والعصم أنه أربعون من كل جانب الثاني أن قوام  
الأرض أضاف قوام الماء فخصه عليها في مقدار عدم السراية غير مستقيم الثالث أن المختار المحقق في البعد  
بالبالوعة والبئر وذاك لثمة ان تغير لونه أو ريحه أو طعمه تنجس والا فلا في التثنية أن الجواب يحتج  
باختلاف ملاباة الأرض ورشاوتها اه (قوله لكن في النهر الخ) الوجه مع صاحب البحر وإذا اطلعت عليها  
جزمت بذلك ولقد تعرض صاحب البحر لما ذكره أخوه وأعرض عنه (قوله أي في المربع الخ) هذا الصنيع  
من الشاويح ليس على ما ينبغي لأن الضمير الاول يتعين رجوعه الى العشرة فلا يناسب التخصيص فيه بعد ولو صرح  
كمنع العشر بئر يقول وهذا في المربع أما في المدور الخ فكان أنسب وفي الخلاصة وصورة الخوض الكبير المقدّر  
بعشرة في عشرة أن يكون كل جانب من جوانب الخوض عشرة وحول الماء أربعون ذراعاً ووجه الماء مائة  
ذراع هذا مقدار الطول والعرض اه وبهذا علم ما في عبارة بعضهم حيث يقول وهو بئر عليه هذا الحساب  
وأهل الهندسة فانه يقتضي أن المراد غير ذلك وليس كذلك بل المراد ظاهره قال عليه الصلاة والسلام تأمته آمنة  
لا تنكث ولا تحسب أي لا يتعلل أمر دناء بحساب النجوم وغوامض فنه بل أمر الشريعة ظاهر يعرفه من الطمع  
عليه انحصار منهم والعام (قوله وفي المدور) كظاهرة الاحكام الحسين وشقيقته السدة قريب والمارستان وقصوها  
(قوله بستة وثلاثين) هو الذي رجحه في الظهيرة وذكر في غيرها أنه بستة وأربعين والاحوط اعتبار ثمانية  
وأربعين (قوله وفي الثلث) الذي على ثلاث زوايا عشدة (قوله وبما وخسا) لاجابة الى زيادة الخس  
وفي نسخة بأولها لانه لان علوم الحساب والهندسة يقينية لا يشك فيها أخاه شيخنا الجليل في رسالته  
المنطقية بالحاشي حال الكيل والسكل تحسكات غير لازمة انما الصحيح ما قدمناه من عدم التحكم بتقدير معين ولغا

(وكذا) يجوز (راكد) كثير (كذلك) أي  
وقع فيه نفس لم يرأه ولو وقع وضع وقوع  
المرتبة به يعني بجر (والمتبر) في مقدار  
الراكد (أكبر رأى المبلى) أي وصول  
على غلته عدم خلو (النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا لا)  
(النجاسة الى الجانب الاخر جاز والا لا)  
هذا ظاهر الرواية من الامام واليه رجع  
محمد وهو لا يصح كافي الغاية وغيره وحقق  
في البصرة المذهب به يعمل وأن التقدير  
بشرف في عشر لا يرجع الى أصل يعقد عليه  
ورد ما أجاب به صدر الشريعة لكن في النهر  
وأنت شير بان اعتبار العشر أضبط ولا سيما  
في حق من لا رأى له من العوام فلذا أفق به  
المتأخرون الاعلام أي في المربع بأربعين  
وفي المدور بستة وثلاثين وفي الثلث من كل  
جانب خمسة عشر وربعاً وخسا

احتج الى هذا القدر لتبلغ مساحته مائة ذراع يانه أن يضرب أحد جوانبه في نفسه فاصح يؤخذ ثلثه وحشوا  
فهو مساحته وتجدد في هذه الصورة مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع وهذا قريب له  
من مائة ذراع ووجه ذلك أن تضرب خمسة عشر ورعا في مثله يكون الحاصل مائتين واثنين وثلاثين وتسعة  
أجزاء من مائة عشر جزءا من ذراع وذلك نصف ذراع وسدس ثمن ذراع وعشرة ثلاثة وعشرون ذراعا واحدا  
وأربعون جزءا من مائة وستين جزءا من ذراع وذلك ربع ذراع ونصف ثمن ذراع فإذا جمعت الثلث والعشر  
وجدته مائة ذراع وثلاثة أرباع ذراع وشيا قليلا لا يبلغ ربع ذراع اه فوح اقندى (قوله بذراع الكرباس)  
هو المختار من أقوال ثلاثة كما في التبيين وفي التهرؤل المختار ذراع الكرباس أو المساحة أو في كل مكان وزمان  
بما به يذرون أقوال كلها صحيحة والاشبه الانسب (قوله لكنه يبلغ عشر في عشر) أي لو كسر صار عشرة  
في عشر نمر (قوله ولو أعلاه) أي الحوض مثلا (قوله جاز) التوضي فيه ومثله الاقتسال بحر (قوله حتى يبلغ  
الاقل) أي فلا يتوضأ منه ولكن يفترق منه ويتوضأ كذا في البحر وهذا الفرع ونحوه بناء على نجاسة الماء  
المستعمل وأما على طهارته فلا كلام فيه وإذا وقعت فيه نجاسة في تلك الحالة فلا على طاهر إلى أن يبلغ الاقل  
فينجس وإذا وقعت النجاسة فيه وهو ناقص تنجس قطعا فإذا امتلا لا يظهر أصلا قال في منية المصلي وشرحها  
ولو أن ماء الحوض إذا كان مشريا في عشر ففسل فصار سبعة في سبع فوقعت النجاسة فيه تنجس وان  
امتلا صار نجسا لأن العبارة لوقت وقوع النجاسة وقيل لا يصير نجسا ووجهه غير ظاهر اه (قوله ولو لم يكن  
بأن كان أحلاه ضيقا وأسفله عشرا) (قوله حتى يبلغ العشر) فإذا بلغها جاز قال السراج الهندي وهو الاشبه  
وإذا وقعت فيه نجاسة حيث جاز التطهير به فإذا امتلا حتى بلغ المكان الضيق قال الحلبي لم أجدهم كعه  
والظاهر التنجس لأن النجاسة تحقق وقوعها وانما يجوزنا التطهير به لسعته وقد ذهب وهذا بناء على اعتبار  
للعشر في العشر وأما على أصل المذهب فيعتبر أصغر من المبتلى (قوله منفصلا من الجسد) أي منفصلا  
عنه والجسد الماء الجسد كما في القاموس (قوله لانه كالمسقف) أي كما تحت سقف والعبارة للماء لاسقفه  
(قوله وان منفصلا) يعني ان كان الماء متصلا بالجسد صار هذا كماء في قصعة فينجس بتقليل النجاسة  
(قوله لا لو وقع فيه الخ) أي لا ينجس الماء في هذه الصورة لو وقع فيه كلب حتى تم مات لانه لثقه يتسفل في أصل  
الماء وهو كثير فلا ينجس الا يظهر واحد الاوصاف الثلاثة (قوله بمزدجياته) وقيل حتى يخرج كله وقيل  
حتى يخرج ثلاثة أمثاله وعبارة صادقة بما إذا دخل الماء من خارج وبما إذا ثقب وأجرى منه نبي والثانية  
ليست مرادة قال في البحر واعلم أن عبارة كثير منهم في هذه المسئلة تفيد أن الحكم بطهارة الحوض إذا كان  
الخروج حال الدخول وهو كذلك فيما يظهر لانه حيث يشد يكون في المعنى جارا وكذا إذا كان ناقضا ودخل  
الماء عليه واستقر جارا عليه حتى خرج بعضه ثم كلاههم يشعروا أن الخارج منه نجس قبل الحكم على الحوض  
بالطهارة وهو كذلك كما هو ظاهر كذا في شرح منية المصلي (قوله وكذا البئر) أي إذا وقعت فيه نجاسة فخرى  
طهره والا لا بحر عن الهندي (قوله وحوض الحمام) أي إذا وقعت فيه نجاسة ثم جرى وتقدم للشارح ما نصه  
والحقوا بانجاري حوض الحمام إذا كان الماء نازلا والعرف متداركا (قوله ذراع الكرباس) الكرباس بالكسر  
نوب من القطن الأبيض معرب فارسيته بالفتح قاموس (قوله فقط) وأما ذراع المساحة فسبع قبضات فوق كل  
قبضة أصبع قائمة (قوله فيكون ثمانية الخ) وذلك لأن العشرة في سبعة بسبعين والثمانية في مثله بأربعة وستين  
قبضة والثمانية في ثلاثة أصابع بأربع وعشرين أصبعاً وهي ست قبضات فست سبعين قبضة وقوله بذراع زمانا  
ليس ذلك بمتعارف عندنا بمصر (قوله على القول المفتي به) أي الذي أتق به المتأخرون وقد علمت أصل المذهب  
(قوله ولو حكما) تكرار مع قوله سابقا ولوله طول لا عرض لكنه يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا وقوله في الأصح  
ربحه قوام الدين الكاكي في عبون المذاهب ووجهه صاحب المحيط والاختيار وغيرهما لأن اعتبار الطول لا  
ينجسه واعتبار العرض ينجسه فوقع الشك في تنجسه والأصل فيه هو الطهارة فيبقى طاهرا على أصله إذ البق  
لا يزول بالثلث ومقابل الأصح أنه ينجس ونسب فاضى خان هذا القول إلى عامة المشايخ واختاره الكيال وقال  
نليذه العلامة قاسم الأصم أنه ينجس فما قولان معصمان (قوله عقماء عشر) المعنى شفع العين الموهلة وشيها  
وبعضين غير الحوض ونحوه أبو السعود وهو في القاموس (قوله وحيث فلا وماؤها) أي حين إذا اعتبر المعنى

بذراع الكرباس ولوله طول لا عرض لانه  
يبلغ عشر في عشر جاز تيسيرا ولو أعلاه عشر  
وأسنه أقل جاز حتى يبلغ الأقل ولو بمكة  
فوقع فيه نجس لم يجز حتى يبلغ العشر ولو  
جد ماؤه فتشرب ان الماء منفصلا من الجسد  
جاز لانه كالمسقف وان متصلا لانه كالمسقف  
حتى لو وقع فيه كلب تنجس لا لو وقع فيه  
فلم تنسفه ثم انما طهارة التنجس بمزدج  
جربانه وحكمه كذا البئر حوض الحمام هذا  
وفي القهستاني والمختار ذراع الكرباس وهو  
سبع قبضات فقط فيكون ثمانية الخ  
بذراع زمانا ثمانية قبضات وثلاث أصابع  
على القول المفتي به بالعشر أي ولو حكما لم  
ماله طول لا عرض في الأصح وحديثه فلا وماؤها  
عقماء عشر في الأصح وحديثه فلا وماؤها  
بقدره عشر لم ينجس كما في الآية

(قوله وحيتار) أى حين اذ كان البئر العميق مثل الكبر والاولى وعق خسر أصابع وحذف قوله وحيتار (قوله  
 فعق خسر أصابع) الحاصل أن مقدار العمق في العشر فيه خلاف ففي الهداية والمعتبر في العمق أن يكون  
 بحال لا ينصرف بالاعتراف هو الصحيح أى لا ينكشف حتى لو انكشف ثم اتصل به سد ذلك لا يتوضأ منه  
 وعليه الفتوى كذا في معراج الدراية وفي البدائع اذا أخذ الماء بوجه الارض يكفي ولا تقدير فيه في ظاهر  
 الرواية وهو الصحيح اهـ وهو الاوجه لما عرف من أصول الامام بحرقه وقوله لا يتوضأ بناء على أن الماء المستعمل  
 نجس أو يحمل على ما اذا وقعت فيه نجاسة والشارح قد رده بخمس أصابع فوافق أحد القولين اللهم  
 إلا أن يقال انه بيان لما أخذ به صاحب الهداية (قوله تقريباً) أى لا يتحقق وهو راجع لما بعده من التقدير  
 (قوله من) المن وبشال من كصا كما في تنبيه المقصور والمدود من الاشرفى وطلان فيكون بالارطال  
 ستة آلاف وسقاة وأربعة وعشر بن رطلا (قوله وبسعه غدير) أى مربع (قوله كل ضلع) أى جانب (قوله  
 وعرضاً) المراد به مساحة وجه الماء من الضلع الى الضلع (قوله اهـ) أى ما في القهستاني (قوله وفيه كلام)  
 أى فيما قاله القهستاني من اعتبار العمق نظر والمراد عدم تسليبه (قوله اذ المعتمد الخ) قال في البحر نقلاً  
 عن المفتي والوجه خلاف جعله كثيراً لأن مدار الكثرة عند الامام على تحكّم الرأى في عدم خلوص الجباسة  
 الى الجانب الآخر وعند تقارب الجوانب لاشك في غلبة الوصول اليه والاستعمال انما هو من السطح  
 لامن العمق فأقرب الامور الحكم بوصول الجباسة الى الجانب الآخر من عرضه وبه خالف حكم الكثير  
 اذ ليس حكم الكثير تجب الجبابة الاخرى فوطها في مقابله دون تغير اهـ (قوله زال طبعه) أى وصفه  
 الذى خلقه الله تعالى عليه (قوله والانباء) اقتصر الوأى عليه لاستزاه الارواء دون العكس فان الاثرية  
 زوى ولا تنبت والماء المالح طبعه الانبىء الا أنه عدم منه له عارض كالماء الحار وقد قدّمناه (قوله بسبب طبع)  
 لا يقال يدخل في ذلك الماء المسخن لاننا نقول ان الطبع يشعر بالخلط ويجرد تسخين الماء بدون خلط لا يسمى  
 طبعاً أبو السعود (قوله وما باقلا) هو القول اذا شدت قصرت واذا خفت مدت كما في الصحاح واذا وجد  
 مكتوباً بالالف تعين المد والتخفيف أبو السعود عن عزى زاده (قوله كاشنان) أدخلت الكاف السدرة وقد  
 ذكر في البحر (قوله وقته) أى وسيلته كما في البحر (قوله أو بما استعمال) بالمد اعلم أن الكلام في الماء المستعمل  
 يقع في أربعة مواضع الاول في سببه وقد أشار اليه بقوله لقربة أو رفع حدث الثاني في وقت ثبوته وقد أشار اليه  
 بقوله اذ انفصل الثالث في صفته وقد بينا بقوله طاهر الرابع في حكمه وقد بينه بقوله لا يطهر (قوله لاجل قرية)  
 هذا باتفاق الجميع سواء كانت وحدها أو مع رفع حدث وقوله أى قواب غير طاهر لان القرية ما يستحق به  
 الثواب (قوله أو من مجز) أى عاقل ولو لم يبلغ على المختار كما في البحر عن الخلاصة (قوله لعادة عبادة) العبادة  
 نعم الفرض والنفل أما الاستعمال لعادة الفرائض فظاهر لانهم صرحوا باستحباب الوضوء للمنافع لكل  
 فريضة وأن تجلس في مصلاهارة رهاك كملاتسى عادتها وأما التسفل فقال في الترمذي كذا مهم  
 اختصاص ذلك بالفريضة وينبغي أنها لو فوضت تهجد عادى لها أو صلاة نصى وجلبت في مصلاه أن يصير  
 مستعملاً ولم أدهم اهـ والشارح أطلق في العبارة وساقها مساق المنصوص وما كان ينبغي (قوله أو غسل  
 مت) أى فهو طاهر اذا لم يكن على يده نجاسة وهو الأصح وقبل نجاسته نجاسة خبث فتكون ضالفة نجاسة  
 ونجس أيضاً وانما أطلق محمد القول بنجاسة ماء غسله لان غسله لا تخلو عن النجاسة غالباً بغير (قوله أو يد لا كل)  
 قد ربه لانه لو غسل يده من الوسخ لا يصير مستعملاً لهدم ازالة الحدث واقامة القرية كذا في المحيط وهذا التحليل  
 بقيد أنه كان متوضئاً ولا بد منه كما لا يخفى (قوله بنية السنة) أى الواردة في قوله صلى الله عليه وسلم بركة الطعام  
 الوضوء قبله وبعده ولا يكون مستعملاً دون تلك السنة كما أفاده في البحر قال في الترمذي عليه فينبغي اشتراطه  
 في كل سنة كفضل الاتق والقيم وغيرهما في ذلك تردد اهـ (تنبيه) انما استعمال الماء بالقرية كالوضوء على الوضوء  
 لانه لما نوى القرية فقد ازداد طهارة على طهارة فلا تكون طهارة جديدة الا بازالة النجاسة المحكمة حكماً  
 فصلت الطهارة على الطهارة وعلى الحدث سواء أفاده صاحب البحر (قوله كوضوء محدث) فانه بنية القرية  
 يجتمع فيه الامر ان (قوله ولو للتبرد) بمالفة على المصنف وحيتار في فرد رفع الحدث وهذا باتفاق بين الثلاثة  
 كما ذكره الجرجاني وقبل هذا عند همدون محمد كما ذكره الرازي قال في المحيط وهذا الخلاف صحيح وعلى كل

وحيتار فعمق خسر أصابع تقريباً ثلاثة  
 آلاف وثلاثمائة وأثنى عشر من الماء  
 الصافي ووضوءه غدير كل ضلع منه ذراع  
 وعرضه وعقاده ذراعان وثلاثة أرباع ذراع  
 ونصف أصابع تقريباً لى ذراع أربع  
 وعشرون أصابعاً انتهى قلت وفيه كلام  
 اذ لم يحدد عدم اعتبار العمق وحده تبين  
 (ولا يوجب) بالمد (زال طبعه) وهو  
 السيلان والارواء والانبىء (بسبب طبع  
 كثر) وما باقلا لا بما قصد به التنظيف  
 كاشنان وصواب فيميزان بقى وقته (أو بما  
 استعمال) أجل (قرية) أى ثواب ولو مع  
 رفع حدث أو من مجز أو ما قصد به عادة عبادة  
 أو غسل ميتة أو يد لا شئ أو منه بنية السنة  
 (أو) لاجل (رفع حدث) ولو مع قرية  
 كوضوء محدث ولو للتبريد



حال فالمعقد الاستعمال (قوله فلو وضأ متوضئ) فترجع على تقييد الاستعمال بأحد الشئين وانما لم يصير  
 مستعملا لعدم تحقق القرية وهي ما يستحق به الثواب لعدم النية اذ لا ثواب الا بهما ولعدم رفع الحدث (قوله  
 أو اعمام) فان قلت ان التعليم قرية فاذا قصد اقامة القرية ينبغي أن يصير الماء مستعملا لان القرية ما يتعلق  
 به حكم شرعي وهو استحقاق الثواب ولا شك أن في التعليم المقصود ثوابا يجب عنه بأن هذا الماء لم يستعمل  
 لقرية لان القرية فيه ليست بسبب استعماله انما هي بسبب تعليمه ولذا الوجه بالقول استغنى عن هذا القول  
 (قوله أو لطيف) مثله المجهين والدون وغسل شعر غيرها المتصل بشعرها كما في الهندية (قوله بلانية قرية) أي  
 وضوء وان أراد الزيادة على الوضوء الاول اختلف فيه فقال بعضهم لا يصير مستعملا لان الزيادة من باب التعمد  
 بالنس وقال بعضهم يصير مستعملا لان الزيادة في معنى الوضوء على الوضوء اهـ منح وقال في الصراخ الوضوء  
 على الوضوء لا يكون قرية الا اذا اختلف المجلس فينبذ يكون الماء مستعملا اما اذا اختلف المجلس فلا يكون  
 قرية بل مكروه ما فيكون الماء غير مستعمل اهـ أقول قد مر أن المكروه الثلاث في مجلس واحد لا الوضوء ان  
 (قوله وكفى لغو غلغ) أي من غير أعضاء الوضوء وهو محدث حدثنا أصغر لا كبر وهو الاسع كما في البصر  
 وعلى مقابلة يصير مستعملا فان قلت كيف صار مستعملا ولم يوجد واحد من الثلاثة رفع الحدث والقرية  
 واسقاط فرض قلت الظاهر أن هذه التثنيات الى خلاف آخر هو أن الحدث الاصغر اذا وجد هل يحصل بكل  
 البدن وجعل غسل أعضاء الوضوء رافعا عن الكل فلهذا أوجب أعضاء الوضوء فقط قولان وكان الرابع هو  
 الثاني ولذا لم يصير الماء مستعملا بخلافه على الاول نهر (قوله أو فوب) مثله الا انما الطاهر كما في المنع (قوله أو دابة  
 تؤكل) هذا اتفاق وانظر اذا غسل نحو الكب هل يكون الحكم كذلك بناء على المتقدم من طهارة عينه واذا  
 كان كذلك فلا وجه لتقييد تؤكل (قوله أو لاجل اسقاط فرض) قال في البحر ما طهره ان الماء يصير مستعملا  
 بواحد من ثلاثة اشياء اما بآزلة الحدث كان معه تقرب أو لا أو اقامة القرية كان معها ارتفاع حدث أو لا واسقاط  
 فرض لقوله سم من أدخل يديه الى المرفقين في اجابة أو احدى رجله يصير مستعملا وفي هذا الميزان الحدث  
 ولم توجد نية القرية وانما سقط الفرض عن العضو المقبول قال صاحب النهر وانما يتم بزيادة بقية بر أن  
 اسقاط الفرض لا ثواب فيه والا كانت قرية اهـ وفيه أن الفرض يسقط بفعل المكلف ولو من غير نية وعند  
 عدم النية لا ثواب فيه فكيف يكون قرية (قوله هو الاصل في الاستعمال) وهو موجود في رفع الحدث  
 حقيقة وفي القرية حكما لكونها بمنزلة الاسقاط ثانيا وقد مر (قوله بأن يغسل بعض أعضائه) سواء كان في الحدث  
 الاصغر أو الاكبر ويشترط عضو تام لضرورة الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى  
 كذا في المحيط وبإدخال اصبع أو اصبعين لا يصير مستعملا أي ولو سقط الفرض عما ذكر وبإدخال الكف يستعمل  
 هندية أي يستعمل ما لا في الكف لا كل الماء كما سبب أي التنبيه عليه (قوله في حب) الحب الجزة أو الغضفة  
 منها أو المشيمات الا ربع موضع عالم الجزة ذات العروتين والكرامة غطاء الجزة ومنه حباً وكرامة اهـ فاموس  
 (قوله لغير اعتراف) بل قصد غسل يده من طين أو عجين وأفهم قصيده أنه اذا كان بقصد الاعتراف لا يستعمل  
 شيء للضرورة وقوة ونحوه كزيادة لخراج كوزاً وزول في بئر لاخراج دلوقاته لا يستعمل (قوله اتفاقاً) بين من  
 قال بجزى الحدث ومن قال بعدمه (قوله وان لم يزل حدث عضوه) أي في الاصغر وقوله أو جنباً به أي في الاكبر  
 ولا تلازم بين سقوط الفرض وارتفاع الحدث فسقوط الفرض مثلاً عن اليد يقتضي أن لا يجب إعادة غسلها مع  
 بقية الأعضاء ويكون ارتفاع الحدث موقوفاً على غسل الباقي كذا في البحر فان قلت يمكن أن يقال ان الحدث زال  
 عن هذا العضو والاموقوف بالاستعمال لرفع الحدث قلنا المطلق به في كتاب الحسن عن الامام اسقاط الفرض  
 لا ازالة الحدث (قوله زوالاً وثبوتاً) تميزان محمولان عن المضاف اليه أي لعدم تجزئ زوالهما وثبوتهما فاذا ازالا  
 زال جميعاً واذا اثبتا ثبتا جميعاً (قوله على المعتمد) مقابلة القول بالتجزئ قال الشيخ قاسم في حواشي الجمع الحدث  
 يقال بمعنىين معنى المانعة الشرعية لما لا يصل بدون الطهارة وهذا لا يتجزئ بخلاف بين الامام وصاحبيه  
 ومعنى النجاسة الحكمية وهذا يتجزئ بثبوت ارتفاعه بخلاف كذلك وصيرورة الماء مستعملاً بازالة الثانية ثم  
 قال هذا هو التحقيق خذ فانه بالاختصاص (قوله ويغني أن يزداد أوسنة) فيصير المعنى أو اسقاط سنة ولكن  
 هذا يغني عنه القرية لانه لا يكون آتياً بالسنة الا بالنية وهي بها قرية اهـ حلي ولا معنى للوجه الاول المذكور

فلو وضأ متوضئ لا يزداد وتعليم أو لطيف يده  
 لم يصير مستعملاً انما كما كبرية على الثلاث  
 بلانية قرية وكفى لغو غلغ (اسقاط فرض)  
 أو دابة تؤكل (أو لاجل اسقاط الكمال  
 هو الاصل في الاستعمال كما به عليه الكمال  
 بان يغسل بعض أعضائه أو يدخل يده  
 أو يدخل في حب أو غير اعتراف ونحوه كرفع  
 الكوز فانه يصير مستعملاً لا سقوط الفرض  
 اتفاقاً وان لم يزل حدث عضوه أو جنباً به  
 عالم يتم لعدم تجزئهما زوالاً وثبوتاً على  
 المعتمد قلت ويغني أن يزداد أوسنة ليعتم  
 المضمضة والاستنشاق فتأمل (انما لا تصل  
 من عضو وان لم يستقر) في شيء على المذهب



فيه بعد قول الشارح أوسنة (قوله وقيل إذا استقر) فانه بعض من مشايخ طبرستان واختاره لغير الاسلام وصاحب  
 الخلاصة وغيرهما كما في النهروني البصر عن المحيط أن القائل بالاشتراط الاستقر ارضيان فقط دون أهل المذهب  
 وقوله إذا استقر أي في مكان من أرض أو كثف أو ثوب ويمكن من التحرك وحذف ذلك لأنه أراد بالاستقرار  
 التام ثم وقائدة الخلاف تظهر فيما إذا انفصل ولم يستقر بل هو في الهواء فسقط على عضو انسان وجري فيه  
 من غير أن يأخذه بكفه فعلى قول العامة لا يصح وضوءه وعلى قول البعض يصح كذا في البحر (قوله العرج)  
 لأنه يصيب الماء فيه فيجب منه بناء على القول بجساسة المستعمل (قوله عفو أضافا) أي منهما ومن محمد  
 أما عند محمد فالماء المستعمل طاهر عنده وهو المختار والتعبير بالعفو بالنظر إلى قوله غير مناسب وعندهما وإن  
 كان نجسا على بعض الروايات فسقط اعتبار نجاسته ههنا لمكان الضرورة بغير زيادة (قوله وهو طاهر)  
 عند الكل كما عليه مشايخ العراق وقيل هذا قول محمد وروى عن الإمام وقيل نجس مغفورا ورواه الحسن  
 عنه وأخذه وقيل مخفف ورواه عنه أبو يوسف وأخذه (قوله في الظاهر) استظهره في الذخيرة وصح  
 المشايخ هذه الرواية حتى قال في المجتبى وقد صحت الروايات عن الكل أنه طاهر غير طهور إلا الحسن وقال  
 لغير الاسلام هو المختار عنده وهو المذهب كوفي عامة الكتب لمحمد عن أحمد وأبا واخترها المحققون من مشايخ  
 ماوراء النهر وفي المحيط هو المشهور عن الإمام وفي كثير من الكتب وعليه الفتوى من غير تفصيل بين المحدث  
 والجنب (قوله لكن يكره شربه) لما كان يتوهم من طهارته عدم كراهة شربه والامر بخلاف ذلك أثبت الكراهة  
 بالاستدراك (قوله تنزيها) مرطبا يكره وهذا ما ذكره في البحر بما لا يقول الخلاصة ويكره شرب الماء  
 المستعمل (قوله للاستفاد) وكذا هو العلة في كراهة التوضي في المسجد في غير ما عده فانه مستفاد طبعيا  
 فيجب تنزيه المسجد عنه كما يجب تنزيهه عن الخايط والبلغم (تقنة) الماء إذا وقعت فيه نجاسة فان تغير وصف الماء  
 لا يجوز والاتعا به جهال وإن لم يتغير الماء جاز الاتعا به لبل طين وسقي دواب بحر (قوله وعلى رواية نجاسته)  
 هذا موقوف على معلوم من المقام كأنه قال هذا على رواية طهارته (قوله تنزيها) أي يكره شربه والجهنم به  
 كراهة تحريم وفي البحر أما على رواية النجاسة فحرام لقوله تعالى ويحرم عليهم الانجاس والتنجس منها اه  
 والشارح جرى على ما منه محمد من أن كراهة التحريم هي عين الحرام فأطلقها عليه (قوله لحدث) وهذا اتفاق  
 بينهم (قوله على الراجح للمعتمد) راجع إلى قوله بل نثبت وحده رواية محمد عن الإمام ومحمد يقول لا تظهر الحقيقة  
 إلا بالطلق كالحكمية فغاية الامر أن محمد وإن أخذ برواية الطهارة لأنه خاف في كونه مزيا للاختيارات ثم  
 وبهذا يدفع ما توهمه بعض الطلبة في عصرنا أن الماء المستعمل يزيل الانجاس عند محمد لما أنه يقول بطهارته  
 فانه حفظ شيئا وغابت عنه أشياء وان دفع أيضا ما توهمه بعض المستغلين أن الماء المستعمل لا يزيل الانجاس  
 اتفاقا لما أنه عند الإمام وأبي يوسف نجس فلا يزيل ويحرم وإن كان يقول بطهارته فعنده لا يزيل إلا الماء المطلق  
 كما قد نالاه حفظ رواية النجاسة عن الإمام وروى رواية الطهارة عنه التي اختارها المحققون وأفتوا بها البحر  
 (قوله لحدث) يعم الحديث الأكبر من جنابة وحض ونفاس إذا نزلت فيه الحائض والنفساء بعد الانقطاع  
 أما قبل الانقطاع وليس على أعضاءها نجاسة فأنهما كلطاهرا إذا انغمس للبرد لأنهما لا يخرج من الحيض  
 والنفاس بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا كذا في الخاتمة والخلاصة (قوله في يتر) أي دون عشر في عشرة اه  
 سائر (قوله لدو) أي لأخرجه (قوله أو تبرد) انما قيد بهما لأنه لو انغمس لغسل للاغتسال قالوا صار  
 الماء مستعملا اتفاقا لوجود ازالة الحدث ونية التبريد لكن ينبغي أن لا يزيل حدثه عند أبي يوسف لما نقلوا عنه  
 أن الحب شرط عنده في غير الماء البارد وما هو في حكمه لاسقاط القرص ولم أر من صرح به كذا في البحر (قوله  
 مستحبيا للماء) مفهومه أنه لو كان مستحبيا بالاجبار تجبس الماء اتفاقا لكن هذا ينبغي على أن الجبر في الاستحباب  
 مخفف لا مظهر وهو المختار كما ذكره صاحب الهداية في التجنب ويشكل تجبس الماء على القول بأن الجبر مظهر  
 (قوله ولا تجس على بدنه) هذا من عطف العام على الخاص فلا يعترض ذكره وأيضا هو متفق على اشتراطه أي  
 اشتراط زوال النجاسة في غير محل الاستحباب أما محل الاستحباب ففيه خلاف فأجاب بعضه الحلبي (قوله ولم ينو)  
 لا حاجة لذكره بعد قوله لا ولو تبرد اللهم إلا أن يعمل على أنه لم ينو بعد حال استقراره في الماء (قوله ولم يدل)  
 في البحر قصد المستعمل في المحيط والخلاصة بعدم التذلل ولم يبين ما فهمه والظاهر منه أنه إذا نزل للدلو وتذلل

وقيل إذا استقر ورجح للشرح وروايات  
 ما يجب من بدل التوضي ونسب به  
 اتفاقا وإن كثر (وهو طاهر) ولو من جنب  
 على الظاهر لكن يكره شربه والجهنم به تنزيها  
 للاستفاد وعلى رواية نجاسته تحريم  
 (و) حكمه أنه (ليس بطهور) لحدث بل  
 نثبت على الراجح للمعتمد فرع اختلاف  
 في حديث التمس في برء أو تبرد مستحبيا  
 للماء ولا تجس على بدنه ولم ينو ولم يدل

في الماء صار الماء مستعملاً لا تنقضه إلا ذلك فعل منه قائم مقام نية الاغتسال فصار كالنزل للاغتسال (قوله)  
والاصح أنه طاهر الخ) مقابلة قولان الاول أن الماء والرجل نجسان وهو رواية عن الامام ووجهها أن القرض  
قد سقط من بعض الاعضاء بأول الالتقاء وإذا سقط القرض صار الماء مستعملاً فينجس الماء بناء على رواية الخامسة  
الماء المستعمل والرجل باق على حاله لبقاء الحدث في بقية الاعضاء وقيل نجاسة الرجل بنجاسة الماء المستعمل  
وقاعدة الخلاف تظهر في تلاوة القرآن ودخول المسجد إذا اغتضمض واستنشق وفي قساوى قاضى خان الاظهر  
أنه يخرج من النجاسة ثم يتجسس بالماء النجس حتى لو غضمض واستنشق حتى لا قراءة القرآن ودخول المسجد  
اه وقوله ودخول المسجد لا يظهر لانه يحرم ادخال النجاسة فيه وبدنه نجس القول الثاني أن الماء طاهر مطهر  
والرجل محدث على حاله وهو رواية أبي يوسف ووجهها أن المصير شرط لا سقوط القرض عنده في غير الماء الجاري  
وما في حكمه ولم يوجد فكان الرجل محدثاً بحاله فإذا لم يسقط القرض ولو لم يجد وقع الحدث ولا يسهل القربة  
فلا يصير الماء مستعملاً بل يبقى على حاله والظاهر في قول الشارح أنه طاهر للحدث وهو رواية محمد ووجهها  
على ما هو الصحيح عنه أن الصب ليس بشرط عنده فكان الرجل طاهر اولاً يصير الماء مستعملاً وان أزيل به  
حدث للضرورة كذا في الترمذي وغيره (قوله والماء مستعمل) هذا على ما قاله بعض وأما على ما قلناه فلا استعمال  
أصلاً للضرورة وصار كالمحدث إذا اغترف الماء بكفه فإنه لا يصير الماء مستعملاً بخلاف كذا في البصر (قوله)  
لا تراط الاغتسال) ظاهره أنه يوصف بالاستعمال بعد اتزاع الرجل منه وهو شاق ما قلناه من أنه  
لا استعمال أصلاً للضرورة وهذا التعليل أنى للشارح من عبارة في البصر حيث قال فيه وعن أبي حنيفة أن  
الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الاغتسال من الضوأة وهذا بناء على رواية نجاسة  
المستعمل فليراجع (قوله ما أتى بالاعضاء) أي ما لا قها (قوله لا كل الماء) أي وليس المستعمل بجمع ماء البئر  
لأن المستعمل هو ما يسقط عن الاعضاء وهو مغلوب بالنسبة الى الماء الذي لم يستعمله فاحفظ هذا وكرر  
على ذكره. نه ينفعك ان شاء الله تعالى بجر (قوله على ما ترم) أي من أن العبرة للاكتفاء بما رواه في قوله في  
الفساق يجوز التوضي ما لم يمتسوى المستعمل (قوله وكل اهاب الخ) لما كان يتعلق بدباغ الاهاب الثلاثة  
مطاب طهارته وهي تتعلق بكتاب الصيد والصلاة فيه وهي تتعلق بكتاب الصلاة والوضوء منه بأن يجعل  
قربة وهو يتعلق بالماء ذكره في بحث المياه لا فائدة جواز الوضوء منه والاهاب الجلد غير المدبوغ والجمع اهاب  
يضمين وشمل كلامه جلد المأكول وغيره وهو بكسر الهمزة وأما بقصها فاسم موضع قرب المدينة  
وبعضها صحابي كذا في القساموس (قوله ومثله الثالثة) أي في كونها تطهر بالدباغة والثالثة كما في القساموس  
وضع الولد أو البول (قوله والكروش) بالكسر وكشف لكل محترقة بمنزلة المعدة للانسان قاموس وقال أبو يوسف  
في الاملاء ان الكروش لا يطهر لانه كاللحم كذا في البصر (قوله فالاولى وما) أي حيث كان الحكم غير قاصر على  
الاهاب فالاولى الاثنيان على الدالة على العموم (قوله ديبغ) الدبغ ما جمع هو الفساد الى الجلد عند حصول  
الماء فيه بجر (قوله ولو بشمس) اعلم أن الدباغ على ضربين حقيق وحكمي فالحقيق أن يدبغ بشي له قيمة  
كالشيب والقرظ والشب بالشين المجعة وضبطه بعضهم بالثاء الثالثة وهو نبات طيب الرائحة من الطحتم يدبغ به  
ذكره الجوهرى والقرظ بالطاء لا باضاد ورق شجر السلم يرفع السين واللام نيت بنواحي تهامة كذا في شرح  
المهذب للتووى والحكمي أن يدبغ بالشمس والترييب والالتقاء في الریح لا يجتد التصفيف والتوعان مستويان  
في سائر الاحكام الا في حكم واحد وهو أنه لو أصاب الماء بعد الدباغ الحقيق لا يعود نجاسة ما في الروايات  
وبعد الحكمي فيه روايتان قاله في البصر (قوله وهو يحفظها) أي الدباغة المأخوذة من دبغ والمراد الدباغة  
الحقيقية ولا حاجة اليه لان الاهاب يتناول كل جلد يستعمل الدباغة لا ما لا يستعملها أفاده في البصر اللهم الا أن  
يقال انما أتى به ليرتب عليه ما بعده (قوله طهر) يضم الهاء والفتح أفصح حوى وذلك الحديث ابن عباس أنه  
عليه الصلاة والسلام قال أيما اهاب دبغ فقد طهر وأي تكرة وصفت بصفة عامة قطع ما يؤكل وما لا يؤكل  
أبو السهود وطهارته طاهر ارباطنا عندنا خلافاً لذلك (قوله فيصلى) الاولى الاقتصار على الوضوء لان المقام له  
وجواز الصلاة فيه لازمة لجواز الوضوء منه (قوله وعليه) أي على ما ذكر من أن ما لا يستعمل الدباغة لا يطهر  
(قوله جلد حبة صغيرة) أي لهادم أتماماً لادم لها فهي طاهرة لعدم حلول الحياة فيها ويعلم مما مر أفاده المحلى

والاصح أنه طاهر والماء مستعمل لا تراط  
الاغتسال فلا استعمال والمراد أن ما اتصل  
بعضائه وانفصل عنها مستعمل لا كل الماء  
على ما ترم (وهو ككل اهاب) ومثله الثالثة  
والكروش قال الله ستافى فالاولى وما  
(ديبغ) ولو بشمس (وهو يحفظها طاهر)  
فبلى به ويتوضأ منه (وما لا) يستعملها  
(خلا) وعليه (فلا يطهر جلد حبة صغيرة)  
ذكره الزيلعي



(قوله وحفرها) وكذا ظاهرها (قوله انما عليه عن السومة) الظاهر رجوعه بجمع ما قبله فخرج بذلك  
الشعر المتوفى وما بعده اذا كان في حد سومة فيكون نجسا لما عليه لا لانه (قوله وكذا كل ما لا تقطع الحياة) اعم  
من اجزاء الميت فانه محكوم بظهوره بحدوث ما هو جزؤه بمر (قوله حق النجاسة) بكسر الهمزة وفتح  
القاف وقد تكسر وهي ما يكون في معدة الرضيع من اجزاء اللبن طاهرة عند الامام اذا خرجت من شاة ميتة  
سواء كانت جعدة او ملقة وتعد ههنا الماشقة نجسة والجمادة متنجسة تظهر بالفسل اما لو خرجت  
من مذقة بلا خلاف في ظهورها له شرح المتيسر في المحشى الانجسة يكسر الهمزة وقد تشدد الحماة  
وقد تكسر القاف والنجاسة والنجاسة شي واحد يخرج من بطن الجدي الراضع اصغر فيعصر في صوفة فيخلط  
به اللبن فاذا اكل الجدي فهو كرش قاموس اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدتم ما  
طاهرة وما يفعله الناس الان من تحميم اللبن بوضع القث فيه نجسه من ههنا خلافا لمحمد وقال ابو السعود  
وما يفعله من التحميم بالكروش الذي فيه القث بعد غسله بطهره ويصفونه ثم يجهنون به فانه طيب  
ما علت من الطهارة اذا اخلاص فرثه حتى ان من له خبيرة اخبرني انهم يطهرونه بوات بالماء الحار وانه  
لا يدخل ما في الكرش الذي كان آفصة حال شرب اللبن بل اكل المرفى في التجهين وانهم يشامون ببقاء  
الفرث فاذا ماتت بهيمة من بقيه اضافوا الذبابة بموتها الى قصيره قال ومن انما من تأخذ قطعة جلدة  
تندعها في اللبن وتخرجها ولا يبق فيها به بل تحفظها لتجهين ما رزقه هذا اخرى والقث بوزن فلس السرجين  
مذاق في الكرش ودعك من باب قطع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالتخلص بتقليد مذهب الامام مالك فانه يجعله  
ظاهر الاقما كل له فبره وورثه طاهر عنده او لاخذ بغيره بمحمد فانه يوافق ومن الاجزاء الطاهرة الرئيس  
والمنقار والبقيض الضعيف القشر والجلين بضم الجيم والباء وقد تشدد الذوق وقد تسكن الباء (قائدة) قال  
في المقاموس اذا علفت الاناخ لاسما الارنب على اتمام المحوم شي (قوله والابن على الرابع) وهو قول الامام  
وعندهما نجس لجسارته القشاة نجس (قوله وشعر الانسان) ولو ميتا لانه لا تقطع الحياة وعدم جواز بيعه  
لكرامته والدليل على طهارته انه عليه السلام نلول شعره طهارة ففرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زبلي  
(قوله غير المتوفى) اما لا خوف نجس لجلدة ما اتصل به من قليل البشرة ابو السعود (قوله وسنه مطلقا) اي  
سواء قلنا انه عظم او طرف عصب يابس لان العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق  
بين سنه وسن غيره بمر (قوله على المذهب) مقابل رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر  
فيها ان ما بين من الحي ان كان فيه دم كليله والاذن والالف فهو نجس اجاعا نهر (قوله وفي الخاتمة لا) عليه  
في التجهين بان ما ليس يلهم لا يجعل الموت واشتراكه في الجهر اعم من البدائع نهر وحل ابو السعود ملق البدائع  
من النجاسة على ما اذا اجاعا غير المقطوع منه مسهة هذه العبارة الموثقة بقوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا  
التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحي) اي مما تقطع الحياة (قوله فظاهر) الظاهر ان الحكم بظهوره  
المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص جلد في الصلاة لا بالنظر الى تحول الماء والافيش كل فان الماء  
يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر او بالجلود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) اي او قشره وبعد  
كثير لان الجلد والقشر من جلد علم الادعي كذا في البحر وفهم منه ان الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوفى  
منه ان لم يلمح قد اراد الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) اي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب بمر  
(قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس يدم حقيقة بدلي انه يبيض اذ لجمه مخ (قوله ليس الكلب نجس الحسين) بل  
عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه اقله في البحر (قوله وعليه القثوي) واخذه الصديق الشهيد  
وفي البدائع انه الصحيح وهو اقرب القواين الى الصواب وفي التجهين والزيد انه الاصح مخ (قوله وان رجع دهنهم  
النجاسة) كذا زهدي في التيسر والنجاسة في الميت حال المنف اذا سقطت التامل في الترويع التيسر اعترافه  
والجمع بين ما يخرج على قوله ما يتقوله (قوله وبؤبر) بخلاف السنور لان السنور لا يدم بمر من عدة القثي  
(قوله ويضمن) لو اخطئه انسان (قوله ويخذ جلده صلى) صلى عليه لظهوره بالباغة او الذكاة (قوله في الماشقة)  
برفع الاقل ونصبه الثاني (قوله ما لم يرضه) خال الظفر لا يرضى سواء كان سلاصبا او غصيانا وهو النجاسة وخلافه  
الابتلال ان لو اخذ يده بتبديل يده ولا يجزئ ان الحكم بالتبصلة فيه يذبح على القولين اما على القول بالتبلة

قوله اقول ليس في القاموس ما يفيد هذا الضبط ثم قال وجلدتم ما  
طاهرة وما يفعله الناس الان من تحميم اللبن بوضع القث فيه نجسه من ههنا خلافا لمحمد وقال ابو السعود  
وما يفعله من التحميم بالكروش الذي فيه القث بعد غسله بطهره ويصفونه ثم يجهنون به فانه طيب  
ما علت من الطهارة اذا اخلاص فرثه حتى ان من له خبيرة اخبرني انهم يطهرونه بوات بالماء الحار وانه  
لا يدخل ما في الكرش الذي كان آفصة حال شرب اللبن بل اكل المرفى في التجهين وانهم يشامون ببقاء  
الفرث فاذا ماتت بهيمة من بقيه اضافوا الذبابة بموتها الى قصيره قال ومن انما من تأخذ قطعة جلدة  
تندعها في اللبن وتخرجها ولا يبق فيها به بل تحفظها لتجهين ما رزقه هذا اخرى والقث بوزن فلس السرجين  
مذاق في الكرش ودعك من باب قطع قلت واذا تحقق وضع ذلك فالتخلص بتقليد مذهب الامام مالك فانه يجعله  
ظاهر الاقما كل له فبره وورثه طاهر عنده او لاخذ بغيره بمحمد فانه يوافق ومن الاجزاء الطاهرة الرئيس  
والمنقار والبقيض الضعيف القشر والجلين بضم الجيم والباء وقد تشدد الذوق وقد تسكن الباء (قائدة) قال  
في المقاموس اذا علفت الاناخ لاسما الارنب على اتمام المحوم شي (قوله والابن على الرابع) وهو قول الامام  
وعندهما نجس لجسارته القشاة نجس (قوله وشعر الانسان) ولو ميتا لانه لا تقطع الحياة وعدم جواز بيعه  
لكرامته والدليل على طهارته انه عليه السلام نلول شعره طهارة ففرقه بين الناس فلو كان نجسا لما فعل زبلي  
(قوله غير المتوفى) اما لا خوف نجس لجلدة ما اتصل به من قليل البشرة ابو السعود (قوله وسنه مطلقا) اي  
سواء قلنا انه عظم او طرف عصب يابس لان العظم لا يحدث في الانسان بعد الولادة وهذا يحدث بعدها ولا فرق  
بين سنه وسن غيره بمر (قوله على المذهب) مقابل رواية نجاسة شعره وسنه (قوله في البدائع نجسة) لانه ذكر  
فيها ان ما بين من الحي ان كان فيه دم كليله والاذن والالف فهو نجس اجاعا نهر (قوله وفي الخاتمة لا) عليه  
في التجهين بان ما ليس يلهم لا يجعل الموت واشتراكه في الجهر اعم من البدائع نهر وحل ابو السعود ملق البدائع  
من النجاسة على ما اذا اجاعا غير المقطوع منه مسهة هذه العبارة الموثقة بقوله وفي الاشياء الخ وان تم هذا  
التوفيق فهو حسن (قوله المنفصل من الحي) اي مما تقطع الحياة (قوله فظاهر) الظاهر ان الحكم بظهوره  
المنفصل في حق صاحبه انما هو بالنظر الى خصوص جلد في الصلاة لا بالنظر الى تحول الماء والافيش كل فان الماء  
يفسد بوقوع قدر الظفر من جلده لا بالظفر او بالجلود (قوله بوقوع قدر الظفر من جلده) اي او قشره وبعد  
كثير لان الجلد والقشر من جلد علم الادعي كذا في البحر وفهم منه ان الذي خرج من الجلد مع الشعر المتوفى  
منه ان لم يلمح قد اراد الظفر لا يفسد الماء (قوله لا بالظفر) اي لا يفسد الماء بوقوع الظفر نفسه لانه عصب بمر  
(قوله ودم السمك طاهر) لانه ليس يدم حقيقة بدلي انه يبيض اذ لجمه مخ (قوله ليس الكلب نجس الحسين) بل  
عظمه وشعره وعصبه وما لا يؤكل منه طاهر لانه اقله في البحر (قوله وعليه القثوي) واخذه الصديق الشهيد  
وفي البدائع انه الصحيح وهو اقرب القواين الى الصواب وفي التجهين والزيد انه الاصح مخ (قوله وان رجع دهنهم  
النجاسة) كذا زهدي في التيسر والنجاسة في الميت حال المنف اذا سقطت التامل في الترويع التيسر اعترافه  
والجمع بين ما يخرج على قوله ما يتقوله (قوله وبؤبر) بخلاف السنور لان السنور لا يدم بمر من عدة القثي  
(قوله ويضمن) لو اخطئه انسان (قوله ويخذ جلده صلى) صلى عليه لظهوره بالباغة او الذكاة (قوله في الماشقة)

مظاهروا سأل على القول بظاهرها منه لأن لصاحبه نفس قوله من لحم نجس أخاه صاحب البحر (قوله ولو كبر) فيه إشارة إلى الرد على صاحب البحر حيث فهم من تفهيد الاستصحاب بالصغير فيما إذا أصلي وهو حامل جرد أن لا تصح الصلاة في الكبير مطلقا لأنه وإن لم يكن لحم العين فهو متنجس لأن مأواه النجاسات والشارح تبع في ذلك صاحب البحر حيث قال ولعلنا لم نعلم بل قيل وبالله غير لبيان التصوير مكونه في كنه (قوله بشرط الحلو في شدة) بحيث لا يصل لعابه إلى ثوبه لأن ظاهر كل حيوان طاهر لا يتنجس إلا بالموت ونجاسة باطنه في معدته فلا يظن حركتها كنجاسة باطن المصلي كذا في البحر (قوله ولا خلاف في نجاسة لجه) فقد قالوا إن سوره نجس لما أنه مختلط بدعايه ولعابه يتولد من لحمه وهو نجس لا يختلط الدم المسفوح بأجزائه حال الحياة مع حرمة أكله فاندفع ما توهم اشكالا وهو أنه كيف يكون سوره نجسا على القول بظاهرها عينه فإن هذا غلطه عظيمة عن فهم كلامهم فإن قولهم بظاهرها عينه لا يستلزم طهارة كل جزء منه ثم هذا لا يظن لما تنقذ من الخلاف في طهارة لحم المذكي فإن كان متافهوا وغيره سواء الجواب عن ذلك أن لحمه وإن كان نجسا بالاتفاق لكنه يطهر بالذكاة على الخلاف فاندفع الإشكال (قوله وطهارة شعره) فلا خلاف فيه بين من قال بظاهرها ومن قال بنجاسته (قوله حلال يؤكل) على حذف أي التفسيرية واغراضا فلفظ حلال لأنه لا يلزم من الطهارة الحل أي حل الأكل فإن التراب طاهر غير حلال الأكل لا إذا أوقعه بكل حال أي يجعل في الأطعمة والأدوية وسواء كان اضروية أم لا قال في القاموس ومن فوائده أكله أنه مقو للقلب شجع للسوداوى نافع للنفقان والرياح الغليظة في الأمعاء والسعوم (قوله وكذا نالجته) هي الجلدة تكون عند السرة من بعض الغزلان في بعض الأماكن يجتمع فيها الدم ثم يستحيل طيبا وهي تفتح السماء كما في المنع (قوله مطلقا) مقابلة التخصيص الذي ذكره الزيلعي حيث قال وبقية المسك إن كانت بحال لو أصابها الماء لم تنفسد فهي طاهرة والخلاف في المأخوذ من الميتة أمان الميتة فهي طاهرة بالاتفاق أبو السعود ويرد عليه أن المنفصل من الحي كيمته يقتضاه جريان الخلاف في المأخوذ من الميتة (قوله وكذا الزباد) فإنه طاهر حلال وهو بوزن صاحب الطيب وهو صحيح يجتمع تحت ذنبها أي ذنب السنور على المخرج فتسلك الدابة وتقع الاضطراب ويطلب ذلك الوسخ المجتمع هناك بليطة أو خرقة وغلط من فسر الزباد بالدابة فإنه في القاموس (قوله لاستحالاته) أي كل من المسك والزباد إلى الطيبة فلا يضر كون أصل المسك الدم والزباد عرقا لا يؤكل (قوله وطهره محمد) وعلى قوله فلا يضر الماء بوقوعه إذا غلب على الماء فيخرج من أن يكون طهورا (قوله أصلا) مصدره وكذا لا تغتسل الشرب أو حال من التيمم في شرب أي انتهى الشرب استفا كليا أو انتهى ما يشرب ملتصقا بالكية فلا يشرب في حال من الأحوال ولا تدواى أبو السعود عن الجوى فقوله لا لتدواى ولا لغيره بيان للتميم في قوله أصلا (قوله عند أبي حنيفة) وعند محمد يجوز مطلقا طهارته وقال أبو يوسف يجوز للتدواى (قوله اختلف في التدواى) حال في النهاية عن الأخيرة والاستشفاء بالماء حرام يجوز إذا علم أن فيه شفا ولم يعلم دواء آخر وفي فتاوى حاشي خان معزى إلى نصر بن سلام معنى قوله عليه السلام إن الله لم يجعل شفا لم فيما حرم عليكم محمول على الأشياء التي لا يكون فيها شفا فاما إذا كان فيه شفا فلا بأس به ألا ترى أن العطشان حل له شرب الخمر للضرورة اه وكذا اختاره صاحب الهداية في التبيين فقال إذا سال الدم من أنف إنسان يكتب فائمة الكتاب بالدم على جبهته وأخيه ويجوز ذلك للاستشفاء والمعالجة ولو كتب بالبول إن لم أن فيه شفا لا بأس بذلك لكن لم ينقل وهذا لأن الحرمة مساقطة عند الاستشفاء ألا ترى أن العطشان يجوز له شرب الخمر والجائع يحل له أكل الميتة اه قوله في البحر ونقل الجوى أن لحم النمر لا يجوز التدواى به وإن تعين ولوا اختلط بغيره ولو كان الغيرة الباعية ونقل ذلك من الصالحين والمرضى تاني وأن ذلك في التارخانية عن الثقة (قوله وهذا عن الحواى) أي المقدسى الذي في الحواى وهو الموافق للنقل المتضمن معا معالفي النهاية عدم التقييد بعدم دواء آخر وبأنه كما نقلها المصنف إذا سال الدم من أنف إنسان ولا يتقطع حتى يشفى عليه الموت وقد علم أنه لو كتب فائمة الكتاب أو الاخلاص بذلك الدم على جبهته يقطع فلا يرخص له فيه وقيل يرخص كل من شرب الخمر للعطشان في أكل الميتة في الخصة وهو الفتوى اه إلا أن يكون الشارح أخذ هذا القيد من الترمذي القيس عليه ما كان محله ما عند عدم وجود غيرهما ومن عبارة النهاية السابقة (قوله فملي)

ولو كبر أو بشرط الحلو في شدة ولا خلاف في نجاسة لحمه وطهارة شعره (والمسك طاهر حلال) يؤكل بكل حال (وكذا ما نجسه) طاهرة (مطلقا على الأصح) فتح وكذا الزباد استحالة لاستحالاته إلى الطيبة (بول ما كحل اللحم) نجاسة مختصة (أصلا) لا وطهره محمد (ولا يشرب) بوله (أصلا) لا لتدواى ولا لغيره عند أبي حنيفة وفرع اختلف في التدواى بالحرث وظاهر المذهب المنع كما في رضاع البحر لكن نقل المصنف عنه وعن من الحواى وقيل يرخص إذا علم فيه الشفا ولم يعلم دواء آخر كما رخص التيمم للعطشان وعليه الفتوى (فملي)

أى في بيان أحكام الأبار لا ذكر حكم القليل أنه ينصب كله عند وقوع النجاسة فيه حتى يراقى كله ورد عليه ما في البحر  
فما كان لا ينزح كله في بعض الصور فذكر أحكامه والمراد بنزح البئر من مائه من إطلاق اسم الحمل على الجبال  
كقولهم جرى الميزاب وما إلى الوادى والمراد ما مل فيه الماء في أخرج جميع ما فيها (قوله ليست بغيره)  
وأما أحكام الحيوان الواقع فيها فتأتى مفصلة (قوله ولو عطفة) وذلك لأنه لا فرق في الملبس بين الخففة والمخلطة  
وهل إذا انصب الماء بخففة فأصاب نحو ثوب هل تعتبر هذه النجاسة بالخففة وهو الظاهر أو بالمخلطة  
يجوز (قوله أو قطرة بول) من حيوان ولو ما كولا على المعقد وسأقينا وشاوشا ولا تنزح في بول غارة في الأصح  
ولا بجزء حرام الخ فتأمل (قوله أو ذنب غارة لم يسمع) وذلك لسريان النجاسة من محل القطع (قوله ففيه  
ما في الفأرة) فينزح منها عشرة دلو أو لم ينزح أو يتفح أو يتفح (قوله في بئر) وزن فعل فالهمزة في العين  
ثم انهم لما جعوه على آبار قد مو الله همزة التي بعد الباء عليها وقيل أن السالمية تقرأ أنه إذا سكن ثانی  
الهمزة من أبداً ألفاً فوزنه على هذا أعفان بتقديم العين على الهاء كما أفاده في الصباح قال فيه ما نصه البئر  
اتقى أى مؤنثة ويجوز تحقير الهمزة وجمع القلة اثنتان أو تسكن الباء على أفعال ومن العرب من يقاب  
الهمزة التي هي عين الكلمة ويقدمها على الباء ويقول الأبار فيجتمع هـ ران فتقلب الثانية أضافاً والثاني  
أبوزم مثل أفلس قال القزواء ويجوز القلب فيقال أبر وجمع الكثرة بشار مثل كآب وقته غيره بويره بالهاء وتضاف  
بئر إلى ما يخصها فنه بئر مونة وبئر حاسلى لفظ حرف الحاء موضع بالمدينة مستقبلاً المجدد وهي التي  
وقتها أو طالحة الأنصاري وهو بئر مائة بالمدينة اه شيعنا أجد المجامع رحمه الله تعالى (قوله على ما مر)  
من أن المتعبر فيه أكبر رأى المبلى به أو ما كان عشر في عشر الخ (قوله ولا عبرة بالعمق على المعقد) وقيل هذا  
إذا لم يكن عمقه عشر في عشر فإن كان لا ينصب إلا بالتفسير كذا في المتنق وعزاء القزواني في شرحه  
لا يوضح ويجزم به الزاهدي وقواد بن وهبان مخالفاً لما أطلقه جهور أصحاب وخزجه في عقد الفرائد على قول  
من اعتبر الماء من غير إحصاء الطول والعرض غير قال صاحب البحر ولا يخفى أن هذا التصحيح لو ثبت لانهى  
مسائل أصحابنا المذكورة في كتبهم (قوله ولو فأرة يابسة على المعقد) مقابله ما في خزائنه الفشوى من أن الفأرة  
اليابسة لا تنصبها إلا أن اليسر دباغة (قوله التنظيف) أى من دمه لأنه وإن كان طاهر إلا أنه في حقه خاصة (قوله  
والمسلم المفسول) أما قبل غسله فيفسد بجر وأعله محمول على أن نجاسة نجاسة خبث أو أنه انما حكم بذلك بناء  
على أن الغالب في دمه وقتئذ النجس والافتقار قد تم قريبا أن غسله الميت مستعمله (قوله مطلقاً) غسل أو لا غا  
ينظر هذا الإطلاق على نجاسة الخبث لا الحدث ولا يقال إن ذلك لكفره لأنه نجاسة اعتقادية إلا أن يجاب بأن  
التكريم بظاهره بالفصل خاص بالمؤمن ففصل الكافر لا يبره ما بهارة (قوله كسما) ظاهره ولو استبان بعض  
خلقه وهو شافى ما تقرر من أنه حكم الولد فالذى ينبغي التفصيل بين غسله وعدمه اللهم إلا أن يقال إن النجاسة  
إما عليه من البله المصاحبة له الناقضة لوضوئها وفيه أن هذا الجواب لا يظهر إذا غسل قالوا في الجواب أن  
يقال أنه لا يعطى حكم الولد من كل الجزئيات (قوله حيوان دموى) فذهب لأن غير الدموى لا ينصبها وإن انتفخ  
أو تنفس في الماء أو العصير مخ (قوله غير مائى) أما المائى ولو دموى لا ينصبها (قوله لما مر) أى في قول المصنف  
ويجوز ما ذكر وإن مات فيه غير دموى كزبد وروماتى موك (قوله وانتفخ) سواء صغر الحيوان أو كبر لا تشار  
البله في أجزاء الماء لأنه عند انتفاخه تنفصل بلة وهي نجاسة مائعة (قوله أو عطفة) بأن زال شعره (قوله أو تنفس)  
النفخ أن يتفرق عضو أو عضو (قوله ينزح كل ما فيها) ولا يجب نزح الطين في شئ من الصور لأن الأمانا وردت  
بنزح الماء ولا يطعن المجدد بطلانها احتياطاً بجر (قوله الذى كان فيها وقت الوقوع) فلوزاد شئ قبل النزح على ما كان  
فيها حين الوقوع لا ينزح كما يفيد ظاهر هذا التقيد وسأقينا ما يفيد (قوله بعد انخراجه) أما قبل الانخراجه  
فلا يفيد النزح شيئاً لأن الواقع فيها سبب نجاستها ومع بقائه لا يمكن الحكم بالهارة أفاده صاحب البحر (قوله إلا  
إذا اعتذر كخشبة الخ) قال في السراج لو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة من ثوب نجس وتعد انخراجهما  
وتفحيت فيها طهرت النجاسة والقطعة من الثوب تبعاً لها هارة البئر (قوله فنزح) بالباء الموحدة وهو متعلق بظهور  
بعده (قوله لا يعلل) فله في الدلو وفي الجنبى وهو راجع الدراية ونزحها أن يقل ماؤها حتى لا يمتلئ الله منه أو أكثر  
(قوله يظهر الشكل) من الدلو والرشاء والبكرة ونواحي البئر وما المستقى تبعاً لأن نجاسة هذه الأشياء بنجاسة البئر

في البئر إذا وقعت نجاسة ليست بغيره  
ولو عطفة صفة أو قطرة بول أو دم أو ذنب غارة  
لم يسمع ولو شمع نجسه ما في الفأرة (قوله في بئر  
دون المقدار الكثير) على ما مر ولا عبرة بالعمق  
على المعقد (أو مات فيها) أو خارجها أو أنى  
فيها ولو فأرة يابسة على المعقد إلا الشهيد  
التنظيف والمسلم المفسول أما الكافر  
فنجسها مطلقاً كقط (حيوان دموى)  
غير مائى لما مر (وانتفخ) أو عطفة (أو تنفس)  
غير مائى خارجها ثم وقع فيها ذكره الوانى  
ولو تنفس خارجها ثم وقع فيها وقت الوقوع  
(ينزح كل ما فيها) الذى كان فيها وقت الوقوع  
ذكره ابن الكمال (بعد انخراجه) إلا إذا  
تعدت خشبة أو خرقة متنجسة فنزح الماء  
إلى حدة لا يعلل نصف الدلو يظهر الشكل تبعاً



فظهر بطهارته العرج كذا في الخبر بطهر بها اذا صار خلا وكذا المستحب في طهارة الحمل وصحة العروة  
 الابري اذا كان في يده نجاسة رطبة فجعل يده عليها كما صاب على اليد فاذا غسل اليد ثلاثا طهرت العروة  
 بطهارة اليد ولو سال التمس على الاتجرم وصل الى الماء فزحها بطهارة الكل **كذا في البصر** (قوله نزع قدر  
 الباقي في الصحيح) هذا بناء على عدم اشتراط التوالى وهو المختار وقيل يشترط فلا بد من نزع كل الماء (قوله  
 وليس نجس العين) اما لو كان نجس العين كالخزير والكلب على القول بأنه نجس العين فينجس البثرات  
 او لم يثبت أصاب فيه الماء أو لم يصب وعلى القول بأن الكلب ليس نجس العين لا ينجسه اذا لم يصل فيه الماء  
 وهو الاصح وقيل بوجه منقلب الى الخارج فلهذا يفسد الماء بخلاف غيره من الحيوانات واما سائر الحيوانات  
 فان لم يبدى نجاسة توجب الماء وان لم يصل فيه الماء وقيدنا بالعلم لانهم قالوا في البقر ونحوه يخرج حيا  
 لا يجب نزع شيء وان كان الظاهر اشتمال بولها على انقاذها للكل فكيف يحفل طهارتها بان سقطت عقب دخولها  
 ما كثيرا هذا مع أن الاصل الطهارة وان لم يعلم ولم يصل فيه الى الماء فان كان مما يؤكل لحمه فلا يوجب التيميم  
 أصلا وان كان مما لا يؤكل لحمه من السباع والطيور وفيه اختلاف المشايخ والاصح عدم التيميم كذا في البصر  
 (قوله ولا بد) لعل ذكره هنا مبنى على رواية نجاسة المستعمل (قوله نزع الكل) أي وما تاتوا  
 (قوله والا) بأن كان طاهرا أو مكروها أو مشكوكا (قوله يندب عشرة في المشكوك) أو أكثر كما في النجاسة  
 وقيل يجب نزع الجميع وكل ذلك احتياط (قوله وعشرين في الفارة) أي التي أخرجت حبة وعلمه في التهر  
 بأن سورها مكروه والغالب أصابة الماشع والواقع (قوله وأربعين في سنور ودجاجة) لانه مكروه وفي القهستاني  
 وخسة في المكروه ولعل فيه روايتين ونخرج غير الخلا فلا يندب وبه صرح في التهر والدجاجة بثبوت الدال  
 وتأوها الواحدة لا للتأنيث (قوله كادى محمد) لعل ذلك مراعاة لرواية نجاسة المستعمل (قوله ثم هذا) أي  
 الحكم المذكور فيما اذا أخرج الواقع من البثر حيا وليس نجس العين وهو عدم نزع ما في البثر (قوله مطلقا)  
 أي أصاب فيه الماء أولا (قوله على خلافه) وهو عدم نزع شيء (قوله لا في بواهاشكا) فيه نظر لاقتضائه  
 النجاسة ان تحقق ذلك وليس كذلك في الفارة اذا المتبادر من عبارة التيميم عدم النجاسة ببولها مطلقا فاللائق  
 بكلام التيميم التعليل فيها بأن البثر لا تيميم ببول الفارة على الرابع صرح بذلك في الفرض وفي الشرب لا لا  
 عن الفرض وفي بول الفارة لو وقع في البرق ولان أهمهما عدم التيميم في المسئلة قولان في الشارح تعليله  
 على أحدهما (قوله فان تعذر نزعها) بحيث لا يمكن الا يخرج عظيم كذا في شرح المنية (قوله لكونه معينا)  
 أخذ من ذلك أن البثر يطلق على العين وغيره كذا في التهر (قوله وقت ابتداء الترح) والزائد لا يلزم نزعها كما مر  
 والذي قدمه من ابن السكال اعتبار وقت الوقوع (قوله يؤخذ في ذلك بقول رجلين) فاذا قدره بشي وجب نزع  
 ذلك القدر لكونه انساب الشهادة المزمعة بجر وظاهر ما في النجاسة الا اكتفاء بواحد لانه أمر ديني فيكفي بواحد  
 رأ أكثر الكتب على الاول (قوله لها مبادرة) اشترط ذلك باعتبار أن الاحكام انما تستفاد من علم أصله قوله تعالى  
 طاسوا أهل الذکر ان كنتم لاتعلمون (قوله وقيل يفتى بما تيسر الخ) هو مروى عن محمد وأبي به حين شاهد آثار  
 بغداد فان غاب آثاره لا يزید على ثلثمائة بصر (قوله وهذا أبسر) أي أسهل على الناس لكن لا يفتى بضعفه  
 اذا الحكم الشرعي نزع جميع الماء للحكم بخاصته فالقول بطهارة البثر لا يقتصر على نزع عدد مخصوص من الدلاء  
 يتوقف على معنى يتقدمه وفي ذلك بل المأثور عن ابن عباس وابن الزبير خلافه بجر (قوله وذلك) أي ما في المصنف  
 أحوط لكونه موافقا للمأثور (قوله فان كان كادى) أي مثله في الجنة ان قيل ان مسائل الآثار مبنية على اتباع  
 الآثار والنص ورد في الفارة والدجاجة والا كادى فكيف قسم ما عدلها بما قلنا بعد ما استحكم هذا الامر  
 صار كذا يثبت على وفق القياس في حق التفرع عليه كافي الاجابة وسائر العقود التي يأتي القياس جوازها  
 ولا يفتى ما فيه فانه ظاهر في أن للرأي مدخلا في بعض مسائل الآثار وليس كذلك فالاولى أن يقال ان هذا  
 الحاق يطرقه الدلالة بالقياس كما اختاره في معراج الدراية (قوله وكذا سقط) الاولى حذف كذا وان يقول  
 من نحو سقط ويكون بيان الكفاية التي بمعنى مثل (قوله وسقط) وله الشاة ما كان وجهه سقط وسقط وسقط  
 كما مر (قوله نزع كاه) أي ان أسكن والا فلي مأمّر (قوله الى ستين دنيا) اعلم أن القدر المستحب لم يصرح  
 في ظاهر الرواية وانما فهمه بعض المشايخ من عبارة محمد رحمه الله تعالى حيث قال يترجى في الفارة عشرة

ولو نزع بعضه ثم زاد في القدر نزع قدر الباقي  
 في الصحيح خلافاً لقوله لا بد من نزع كل الماء  
 حيا وليس نجس العين ولا بد من نزع كل الماء  
 لم يترجى شيء الا أن يدخل فيه الماء فزحها  
 فان نجح نزع الكل والالا هو الصحيح فسم  
 يندب عشرة في المشكوك لا لاجل الطهورة  
 كما في النجاسة زاد في التيميم عشرة  
 في الفارة وأربعين في سنور ودجاجة خلافاً  
 كادى محمد ثم هذا اذا لم تكن الفارة  
 هاربة من مرق ولا الهز هارباً من كادى  
 الشاة من سبع فان كان نزع كادى مطلقاً كافي  
 الجوهرة تكن في التهر عن التيميم (فان تعذر)  
 على حلقه لان في بواهاشكا (فان تعذر)  
 نزع كاه الكونه معينا (فبقدر ما فيها) وقت  
 ابتداء الترح فله الخلق (لها مبادرة بالماء)  
 بقول رجلين عدلين (لها مبادرة بالماء)  
 به يفتى وقيل يفتى بما تيسر الخ (فان تعذر)  
 أسرو ذلك أحوط (فاذا أخرج الحيوان  
 غير متفزع ولا متفزع) ولا سقط (فان)  
 كان (كادى) وكذا سقط (كاه) (كاه)  
 واخذ كبير (نزع كاه) (نزع كاه) (نزع كاه)  
 وهذه (نزع أربعين من الدلاء) وجوباً إلى  
 ستين دنيا

أو ثلاثون وفي الهزة أربعون أو خمسون فلم يرد به التفسير بل أراد به من الواجب والمستحب وليس هذا الفهم  
 بل لازم بل يحتمل أنه لما قال ذلك لا اختلاف الحيوانات في الصفو والكبر في الصغير ينزع الاقل وفي الكبير  
 ينزع الاكثر وقد اختلفوا في هذا بعضهم كما نقل في البدائع قاله في البحر وتلطف به أشوه في النهر وأيد ما فهمه المشايخ  
 والابطل أحمر الأبار المني على الأبار فتأكل (قوله وفارة) بجمه فأركذا في الصحاح وقيل اسم جمع وقيل اسم  
 جنس جمع وهو المختار وهذا الخلاف يجري في كل ما يفرق بينه وبين واحد بلزامة أبو السعود (قوله كما زر)  
 أي من أن العشرين وجوب والثلاثين ندب وأعلم أن ظاهر كلام المصنف أنه لو مات في البحر الحيوان الذي  
 هو أصغر من الصفو والصورة عماله دم سائل هو الحلية وهذه الفارة يكون عضو الكلى المذكور في الخلاصة  
 من الاحكام ينزع فيه عشرة وعشرون أو ثلاثون من الحيوانات المذكورة في الشرح نزع العشرين  
 في ذنب الفارة المشيع فتزحه فيأخذ كراولى (قوله وهذا) أي الحكم المذكور في الحيوانات الواقعة في البحر  
 (قوله المعين) يجوز أن تكون الميم زائدة من عنت أي بلغت العيون ويجوز أن تكون أصلية من أمنت الأرض  
 أي روت وما معين أي جاز أبو السعود (قوله وغيرها) أدخل في الغير بعض أهل العصر الصريح فأفتى في فارة  
 وقت فيه بنزع مشرين منه كذا في النهر وهذا ابتداء على أن اسم البئر بجمه (قوله بخلاف خصوصه) أي فانه  
 لا يدخل في غير المعينة وهذا انما يتم إذا كان الصهر بجمه ليس من معنى البئر في كذا في النهر والصهر بجمه  
 بوزن قنديل وعلايط حوض يجتمع فيه الماء كذا في القاموس (قوله وحب) في الصحاح الحب الخلية  
 الكبيرة كذا في النهر (قوله يراق) أي يراق (قوله لتخصيص الأبار بالآثار) أي على خلاف القياس فلا يلقى  
 بها غيرها نهر (قوله ونحوه) أي نحو ما في البحر والنهر (قوله ونقل) أي المصنف (قوله أن حكم الركية كالبر) الركية  
 بوزن عنية وجمعه ركايا كطبايا وهي من أسماء البئر وعليه فلا يظهر التشبيه اللهم إلا أن يراد بها الحفرة  
 يقال ركي بمعنى حفر كافي القاموس ومن أسماء البئر عادية وهي التي حفرت على عهد عاد وطوى وهي التي  
 طويت أي غبت بالجار والاجر وأما المطوية بالخشب فلا تعططويا وزورا وهي التي فيها عروج فأعاد سبدي  
 أحمد الصحاح فقدمه الله برحمته (قوله ومن الفوائد) أي ونقل المصنف عن الفوائد (قوله المطورا أكثره)  
 أي المدفون أكثره (قوله كالبر) أي في الاكتفاء بنزع القدر الواجب ومفهومة أنه إذا طمر نفسه أو أقله  
 لا يعتبر بها (قوله وعليه) أي على ما في الفوائد (قوله ينزع منه كالبر) أي الصهر بجمه فيفهم حكمه بالاولى والوزير  
 بطريق المساواة أن غيرنا بينهما وأما أن كتلت لير من أفراد الحب فالأمر ظاهر وحينئذ لا يحتاج إلى التبيين  
 عليه (قوله انتهى) أي ما نقله المصنف (قوله فان لم يكن) عطف على محذوف تقديره هذا إذا كان لهادلو (قوله  
 غابص صاعا) هو ثمانية أطلال وقيل عشرة أطلال كل رطل مائة وثلاثون درهما وهو البغدادي والاول  
 أصح لتقديرهم الصاع بما يبيع العاوار به يزد درهما من عدس أو ماش وذلك ثمانية أطلال (قوله وغيره)  
 أي غير الدلو المذكور بأن كان أصغرا أو أكبر (قوله يستحب به) فالوزن القدر الواجب بدلو واحد كبير أجرا  
 وحكم بطهارته ولو ظهر المذهب لانه قد حصل القصور وهو أخرج القدر الواجب كذا في البحر ولو نزع بدلو  
 صغيرا نسب بالكبير وبكفي ملأ كذا الدلو لأن لا أكثر حكم الكل (قوله وان قل) ثم إن عاد لا يجب شيء كذا  
 في النهر (قوله ويرى بعضه) بأن كان لها عينان يخرج الماء من هذين يخرج في هذه أو سفر لها منفذ فصار الماء  
 يخرج منه حتى خرج بعضه ظهرت لوجوده بظهور الطهارة وهو جريان الماء وصار كالطوفان إذا تنفس فأجرى  
 فيه الماء حتى خرج بعضه بحر (قوله وغوران قدر الواجب) ولا يعود نجسا إذا جف أسفلها أما إذا غاور لم يصف  
 أسفلها فالاصح العود بجر من السراج الواجب (قوله بطريق الدلالة) فانه يفهم من النص نزع العشرين مثلا فاما  
 زاد من جثة الفارة ولم يبلغ جثة النور بالاولى وفيه إشارة لما قدمنا من السؤال والجواب (قوله كفارة مع هزة)  
 قال في السراج الواجب لو أن هزة أخذت فارة فوتمتاجيما في البر أن أخرجا حينئذ لم ينزع شيء أو سبطين نزع  
 أربعون أو الفارة ممتعة فقط فعشرون وان مجرودة أو بالثلاث نزع جميع الماء أنه نهر وفي قوله أو بالثلاث ما قدمنا  
 (قوله والست كشاة على الظاهر) أنه صاحب البحر من أجل الثلاثة كالهزة فان الهزتين كذا وقوله على الظاهر  
 أي ظاهر الرواية كافي المذهب وطويه أخذ محمد ومقابله قول أبي يوسف وبينه في البحر (قوله منقطة) هو حكمه  
 أو كان الواقع فارة أو غيرها (قوله من وقت الوقوع) أي وقوع الفارة أو الدجاجة (قوله ان علم) المراد به ما ينع

(قوله منقطة) وهو الفارة (قوله منقطة) وهو الفارة (قوله منقطة) وهو الفارة (قوله منقطة) وهو الفارة  
 إلى ثلاثين كما مر وهذا بجمه المعين وغيرها  
 بنحو خلاف فحوصه بجمه وحب  
 المدة كله لتخصيص الأبار بالآثار بجمه  
 قال المصنف في - وأشبه على الكثر الركية  
 في انتق ونقل عن الفوائد أن الحكم الركية  
 كالبر ومن الفوائد أن الحكم الركية  
 في الأرض كالبر وعليه فاطمروا في البحر  
 الكبير بنزع منه كالبر فاعلم هذا الصهر  
 انتهى (قوله ولو ساء) وهو دلو نك لتبر فان لم  
 يكن فابسط صاعا وغيره يستحب به وبكفي  
 على أكثر الدلو ونزع ما وجد وان قل ويرى أن  
 بعضه وغوران قدر الواجب (قوله كذا في الحكم) كذا في  
 وفارة في الجنة (قوله كذا في الحكم) كذا في  
 ما بين دجاجة ممتعة وثلاثة كذا في الحكم  
 بارتفاع الدلالة بالأصغر كما أدخل الأقل في  
 بارتفاع الدلالة بارتفاعه ونحو الهزتين كشاة  
 الأكثر كفارة مع هزة ونحو الهزتين كشاة  
 اتفاقا ونحو الفارة بجمه كفارة والثلاث إلى  
 الخمس كدرة والست كشاة على الظاهر  
 (قوله ويحكم نصا) منقطة (من وقت  
 الوقوع ان علم

غلبة الظن (قوله والاول) بأن لم يعلم ولم يطلب على الظن كذا في النهر (قوله ان لم يتفح) أي ولم يتفح ولم يتفح ولم يتفح (قوله  
وهذا) أي الحكم بنجاسة البئر وما وليه (قوله والغسل) أشار به كره إلى أن الاقتصار على الوضوء انتفاخي  
وقوله قطع للكلاب) واستأثره في البدائع وجزم به بسفغة قاله شافعي بطعم للكلاب وقال بعضهم يعلق  
المواشي (قوله من شافعي) أي أو داودي المذهب كافي الجبر والذي يظهر أن ذلك لكونه ما يقولون بتنجسها  
في الحال وحسنه في معتد مذهب الصاحبين في حكمهما (قوله أما في حق غيره) أي غير ما ذكر من الفروع  
الثلاثة (قوله كغسل ثوب) أي من نجاسة كأيافي (قوله فيحكم بنجاسته في الحال) من غير امتداد لانه وجد  
النجاسة في الثوب ومن وجد في ثوبه نجاسة أكثر من قدر الدرهم ولم يدرك أصابته لا بعد شيئا لا تنافي وهو  
الصحيح كذا في المحيط والتيبير جرح قال الحلي إذا كان يلزمهم غسل الثياب لكونها مفسولة بنجاء البئر مع تقدم  
حال الماء يشق على البئر على الفارة وما وليه أو ثلاثة أيام كيف يكون الحكم بنجاسة الثياب مقتصر الاستدلال  
فهذا لا يتجه على قول الإمام لانه يوجب مع الغسل الاعادة ولا على قولهما لانه لا يوجب غسل الثوب  
أصلا كذا في النهر على أن نجاسة الثوب متحقة والتطهير مشكوك فيه فقطضاء اجزاءه على النجاسة  
الاصيلة واعادة الصلاة التي صليت به بعد غسله وقوله مع تقدم حال العلم الخ فيه نظر (قوله وهذا) أي ما تقدم  
من الحكم بالتنجس في الوضوء والغسل مستند اوفي الثوب مقتصر (قوله لو ظهر من حدث) بعم لوضوء  
والغسل (قوله أو غسل) أي الثوب عن خبث ولا يظهر هذا التفصيل في المجهول فذكر (قوله والاول يلزم ثوب) أي  
أي أن وضوء أو اغتسل من غير حدث وغسل الثوب لانه نجاسة لا يلزمه اعادة صلاة ولا غسل ثوب لأن مقتضى  
اصحة الصلاة وجدوه الطهارة الاولى في المنع شك لأن الماء صار مشكوكا في طهارته ونجاسته والصلاة  
لا تبطل بالشك بخلاف الاول فان المانع ثبت فيه يقين وهو الحدث الاصغر والا كبر ونجاسة الثوب وفي المنزل  
شك فإداه أبو السعود (قوله بلياليها) أنه ذلك من ذكر الايام بلفظ الجمع لأن كلاً منهما إذا ذكر بصيغة الجمع  
شمل الآخر (قوله أو تفصح) انما لم يقتصر على أحد هـ لانه لو اقتصر على التبعح لادهم اعادة أقل من هذه  
المدة عند الاتفاخ ولو اقتصر على الاتفاخ لادهم اعادة الاكثر في التفصح لان افساد الماء معه أكثر من  
(قوله استسنا) هو طلب الاحسن من الامور وقيل ترك القياس والاخذ بما هو الارفق للناس وقيل هو  
طلب السهولة في الاحكام فيما ينبت به الخاص العام وحاصل هذه العبارات أنه ترك العسر اليسر قال الله  
نعالى يريد الله بكم اليسر ولا يريد بكم العسر وقال عليه الصلاة والسلام خير دينكم اليسر وقال صلى الله  
عليه وسلم لما ذوى على يسر ولا تعسرا اهـ ما قاله بعض المشايخ ودليل قول الامام أن في ذلك احالة على السبب  
الظاهر وهو الوقوع في الماء عند خفاء السبب وذلك واجب فيجب اعتباره دون الموهوم وهو الموت بسبب آخر  
والاتفاخ دليل التقادم فيه ثلث وعدم الاتفاخ دليل قرب العهد فقد رناه يوم وليه (قوله وقالان من  
وقت العلم) وهو التماس لأن اليقين هو يتقن الطهارة فيباضى لا يزول بالشك وهو العبادة لاحتمال أنها  
ماتت في غير البئر ثم ألقوا الریح العاصفة أو بعض السفهاء أو الصبيان أو الطيور وقاسوا على النجاسة اذا رآها  
في ثوبه وعلى المرأة اذا رأت الدم في كرسفها ولا تدري متى نزل فاته يقتصر على وقت الرؤية (قوله قبله) أي قبل  
العلم (قوله قبل ويهتق) فانه العتاي حيث قال ان قولهم ما هو المهنار وانما عبقيل لرد العلامة قاسمه  
لخالقه لعامة الكتب فقد رجع دليله في كثير منها وهو الا حوط نهر والاولى للشارح أن يقول قبل وهو المختار  
لانه لا يلزم من الاختيار الاقتناء وحيث وجبت الاعادة على قول الامام فالعباد الصلوات الخمس والوتر  
وسنة الفجر أتماعا على القول بوجودها فالامر ظاهر وعلى القول بغيرها فيستأنظر الى القول بالوجوب (تتمة)  
في الذخيرة لا بأس برش الماء النجس في الطريق ولا يسقى للبهائم وفي خزائن الفتاوى لا بأس بأن يسقى الماء النجس  
للبيرو والابل والغنم (قوله أعاد من آخر احتلام) أي أوجاع كذا في البدائع ومراده بالاحتلام النوم لانه سببه  
بدليل ما نقله في المحيط عن ابن رستم أنه بعد من آخر فومة نامها فيه اهـ جرح وفي التمرح لقف ونشر مرتب (قوله  
ورعاف) هذا ظاهر اذا وقع لعرفان ولم يبينوا حكم ما اذا لم يقع له ولاجل هذا واقعه أعلم روى ابن رستم أن الدم  
لا يجيد فيه لانه دم غيره قد يصبه والظاهر أن الاصابة لم تتقدم زمان وجوده بخلاف ما في "فان من غيره لا يصب  
ثوبه فالتظاهر أنه منه فيعين وجوده من وقت وجوده بسبب خروجه حتى لو كان الثوب مما يابس هو وغيره

والاخذ يوم وليه ان لم يتفح) وهذا (في حق  
الوضوء) والغسل وما عجب به فيطعمهم  
للكلاب وقيل يباع من شافعي أما في حق  
غيره كغسل ثوب فيحكم بنجاسته في الحال  
وهذا لو ظهر من حدث أو غسل من خبث  
والاول يلزم من اجابا و مرة (ودله ثلاثة  
أيام) بلياليها (ان اتفح أو تفصح) استسنا  
وقالان وقت العلم فلا يلزم من قبله قبل  
ويهتق ففوجع وجد في ثوبه فادعاف  
أو دما أعاد من آخر احتلام وبول ودعاف

يستوعبه حكم الحق والدم واختار في المحيط ما رواه ابن وسيم ذكره في البحر وقوله والخامس أن الأصابع  
 الخ لا يظهر في الجفاف (قوله ولو وجد في جيبه) أي مضرته (قوله فان لا تلبس فيها) أي منفذته خل من مثله  
 المارة لا مطلقا كما لا يخفى (قوله أعاد) أي الصلاة وجوبه واللازمة (قوله مذ وضع القطن) أي أن استدام لبسها  
 (قوله فتلاوة أيام لو متنتفة) هذا التقييد لصاحب النهر حيث قال وينبغي تقييده بكونها متنتفة أو ناشفة  
 وإن لم يكن أعاد وما وليه والذي في التبيين والمحيط إعادة التلاوة مطلقا (قوله في الأصبع قبض) ومقابل  
 الأصبع الذول بالتبين عند تحقق بواها (قوله بجفء) انظر بالفتح واحد انطروا بالنهم مثل قرء وقرء ومن  
 الجوهري أنه بالنهم كجسد وجنود والواو بعد الراء غلط وعبارة المصنف صادقة بأن يكون عدم الترح  
 اظهارة أو لغوه للضرورة لتعذر الترح مع كونه نجسا وهو ما قولان ولم يذكر واغادة هذا الاختلاف  
 لانهم اتفقوا على سقوط حكم النجاسة وأقول يمكن أن تظهر فيها لو وجد نجسا على توب أو مكان ونعمة ما هو  
 خال عنه لا يجوز الصلاة فيه على الثاني لا تنفاه الضرورة وتجهز على الأول نهر وفيه نظر اذ مقتضاه  
 عدم جواز التطهر بهذا الماء حيث وجد غيره والا قوى الطهارة والدليل عليها الاجماع العملي فانها في المسجد  
 الحرام مقبلة بما يكون منها من غير تكبير من أحد من العلماء مع ورود الأمر بتطهير المساجد وروى أبو أمامة  
 الباهلي أن النبي صلى الله عليه وسلم شكر الحمامة فقال انها أكرت على باب الفار فجزاها الله تعالى بأن جعل  
 المساجد ما واهها (قوله وكذا أصابع طبرقي الأصح) صححه في المبسوط وقيل نجس وصححه قاضي خان كافي النهر  
 (قوله تعذر صونها) هذا التعليق يدل على أنه معفو لا طاهر وقد علت المعتقد (قوله كرؤس ابر) ومثل الرؤس  
 الجملة الأخرى (قوله وغبار نجس) بالاضافة وعدمها وفي الجيم الفتح والكسر (قوله وبهرق ايل) استحصانا  
 والقياس أن يتنجس الماء مطلقا لوقوع النجاسة في الماء التليل وجه الاستحصان أن آثار القملوات ليس لها  
 باهرق فتأخذ الرياح ما بهرته المواشي حواها وتلقه فيها فجعل القليل عفوا للضرورة والصحيح عدم الفرق بين  
 الامصار والنفقات لشمول الضرورة في الجملة ولا فرق في هذا بين الرطب واليابس والصحيح والمنكسر والروث  
 والبرص والنجس فالتقييد بالأيل والغنم وبالبرص ليس احترازا يا وانجس بالكسر وأحد الاختلاف وهو ما يكون  
 لذي ظلف كالبرص من شئ البرص من باب ضرب وبهرق من حدة منع والروث للقرس والبغل والحمار من راث  
 يروث من حدة نصر (قوله في محلب) بكسر الميم ما يحلب فيه صحاح (قوله وقت الحلب) وذلك للضرورة لانها  
 تهر عند الحلب عادة لا خياورا ذلك كذا في النهر (قوله فربيتا) أي البعرتان فبديه تبعال للجبتي وفهم  
 منه أن حكم الثلاث ليس كذلك منع والذي في الهداية والنهاية وغاية البيان والمعراج التعبير بالبرص مطلقا  
 كما يؤخذ من البحر وفي الشريعة لا يلبس عن القبض ولو وقع البرص في الحلب عند الحلب فربما من ساعته لا يفسد  
 اه أبو السعود والذي يظهر عدم الاحتراز بالتقييد لان هذه النصوص مطلقة وما حكماء المصنف أخذ  
 بالمفهوم والصريح أولى ثم التقييد بالبرص في الحلب لا بد منه فاما الخلق اذا وقع نجس لكونه مائعا (قوله  
 فورا) فعدم التنجيس مقيد بعدم المكث اه أبو السعود (قوله قبل تهنت) أي اذا تانت فنجس لسريان أجزاء  
 النجاسة فيه ومن هنا أخذ النجاسة بالثني (قوله وتلون) ينبغي ذكر الاثر مطلقا غير مقيد باللون اه أبو السعود  
 (قوله والتعبير بالبرصين اتفاق) أما بالنظر الى البرق فظاهر وذلك لانه اختلف في الحد القاصد بين القليل  
 والكثير على أقوال صحح منها أن الكثير ما لا يخلو لو من برة ما في المصنف قال في البحر فظهر بهذا أن ما  
 ذكره في المتن من البرصين لا يشابه الى أن الثلاث تنجس مبني على قول ضعيف بناء على أن مفهوم العدد  
 الواقع في عبارة محمد في الجامع الصغير معتبر ولا يتم هذا أن لواقصر محمد على التعبير بالبرصين ولم يقتصر  
 فانه قال اذا وقعت برة أو بعرتان في البئر لا يفسد ما لم يكن كسيرا فاحشا والثلث ليس بكتيرا فاحشا اه وأما  
 بالنظر للصليب فقد علت ما تقدم من الهداية وغيرها ونقله الشريعة لاني عن القبض (قوله لان ما فوق ذلك  
 كذلك) أي ما فوق البرصين لا ينجس (قوله ولذا) أي لكون التعبير بالبرصين اتفاقا والمراد القليل وأنت خير  
 بأن المصنف حكى قولين واعتقد الأخير خافعه الشارح من جعل سابق المذهب ولا حقه قول واحد عملا لا ينبغي  
 (قوله قبل القليل الخ) كتابه يشهد ليس تضعيفه وشايله ما لا يخلو كل دلو من برة وجميع وقيل غير ذلك  
 وعلى كل حال الأولى للمصنف حذف قبل لانه يقتضي أن التقييد بالبرصين قول محمد وقد علت ضعفه (قوله

ولو وجد في جيبه غارة ميتة فان لا تلبس فيها  
 أعاد مذ وضع القطن والافسلة أيام  
 لو متنتفة أو ناشفة والافسلة قبض ولا  
 (ولاح) في قول فارة في الأصح قبض ولا  
 (بجفء) حامة وعصفور وكذا أصابع طبرقي  
 في الأصح تعذر صونها عنه (و) لا يتأخر  
 بول كرؤس ابر وغنم كما يعني (لو وقتنا  
 (و) وقتنا ايل وغنم كما يعني (لو وقتنا  
 في محلب وقت الحلب فربيتا) فورا قبل  
 تفنت وتلون والتعبير بالبرصين اتفاق  
 لان ما فوق ذلك كذلك ذكره في القبض  
 وغيره (و) لذا قال (قبل القليل المختصه

قوله أن لو اتهمه فكذا في الأصل ولعل  
 صوابه الا لو اتهمه تأمل اه

أيسقط الخطأ المسمى والتا لثبته أي ما يفسد الخطأ إلى القلة (قوله وتعليه الاعتقاد) ولم يخرج  
 من هذه المختارة (قوله قد وحال يظهر للنفس أثر) هو قول الخطأ وتعبيره بالآثر أي من اقتضاه صاحب  
 الخ على الطعم والريح فإن لم يكن في ماء البئر أثر فهو طاهر وإن كان ينهض ما يباع والافه ونجس وإن كان  
 ينهض طرفة أذرع وقيل يذرع ونجسة أذرع وقيل بسبعة (قوله ويصير سور الخ) لما فرغ من بيان فساد  
 الماء وعده به باعتبار وقوع نفس الحيوان فيه ذكرهما باعتبار ما يتولد منها والسورة هو السور العين  
 التي يصبه الشارب في الآف أو في الخوض ثم استعمل بقية الطعام وغيره (قوله اسم فاعل) قياسي والسماح  
 ما ترشح (قوله لا تخلطه بلعابه) أنه لا يجزأ ولعابه منوله من لجه فاعتبره طهارة ونجاسة وسكراهة  
 كشكا منح (قوله فسور آدمي) إنما كان طاهر إلا أن لعابه منوله من لحم طاهر وإنما لا يؤكل لكرائه به  
 (قوله ولو جنباً) فإن قيل ينبغي أن نجس سور الجنب على القول بنجاسة المستعمل لسقوط الفرض بهذا  
 الشرب على الراجح قلنا المستعمل هو المشروب لا ما بين (قوله أو كفراً) لأن نجاستهم اعتقادية لاحسية  
 فكيف النبي صلى الله عليه وسلم يأهم من الميت في المسجد أفاده صاحب البحر (قوله أو امرأة) ولو حائضاً  
 أو نفساء لما روى مسلم وغيره عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت كنت أشرب وأنا حائض فأناؤه النبي  
 صلى الله عليه وسلم فيضع فاه على موضع في (قوله نعم بكرة) يخيد إطلاقه الكراهة أنها لقومية (قوله  
 للاستلزام) هذا إذا كان أحدهما أجنبياً من الآخر فلو كانت زوجته أو أمته لم يكره قال شيخنا ويستفاد  
 منه كراهة الحلاق إذا وجد الملقوق رأسه من اللذة ما يريد على ما لو كان ملصقاً اه فكراهة التكبس  
 في الحمام إذا كان المكبس أمراً بالاولى اه أبو الهود ومثله كراهة القمير للرجلين واليدين من الأحمراء (قوله  
 واستعمال ريق الغير) غير ناف أن التعليل به يشمل ما إذا استعمل رجل سور رجل آخر والمرأة سور امرأة  
 أخرى مع أنه لا استلزام إذا قلنا قصر على التعليل الأول هو الطاهر ولهذا واقعه أعلم اقتصر عليه في التهراتين  
 أبو الهود (قوله وهو لا يجوز) يؤيد كراهة التحريم (قوله وما كول لحم) يستثنى منه الإبل والبقر الجلالة  
 والدجاجة الخلة كافي البحر فإن سوره أمكروه (قوله ومنه الفرس في الأصح) وهو ظاهر الرواية عن الإمام  
 وهو قولهما وكراهة لجه عنده لاحترامه لأنه آله الجهاد لا نجاسته فلا يؤثر في كراهة سوره بحر والفرس اسم  
 جنس كالحمار بهم الذكروا لا أنثى (قوله ومثله ما لادم) أي سائل سواه مكان يعش في الماء أو في غيره بحر  
 (قوله طاهر اللحم) محترز ما يأتي من قوله وشارب خراج (قوله قيد السك) لا آدمي وما كول اللحم وما لادم له  
 (قوله طاهر) أي في ذاته طاهر رأى مطهر أغير من الأحداث والأخبار (قوله بلا كراهة) أي مطلقاً ولو تزنية  
 لا إذا التمس في سياق النفي نعم (قوله وسور خنزير) إنما كان نجاسة نجاسة عنه أقوله تعالى أولم خنزير فانه  
 رجس والرجس النفس والصغير عائده إليه لقربه بحر وقد را الشايع أنف سوره إشارة إلى أن أنف خنزير بحر ورجس  
 أن يكون بالعطف على ما قبله وهو لا يجوز زالزم العطف على معمولي عاملين الأول من المعمولين آدمي والثاني  
 طاهر الأول معمول للأضافة على ما قبل والثاني معمول للبهن الذي هو سور فيكون خنزير معطوفاً على  
 آدمي ونجس معطوفاً على طاهر ويحتمل أن يكون جزمياً بإضاف الحذف بإبقاء عمله بعد الحذف وهو وإن جاز قليل  
 فالأولى الزم على حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه فهو من عطف الجمل (قوله وكلب) سوره نجس  
 عند أصحابنا جميعاً أم على القول بنجاسة عنه فطاهر وأما على القول المصحح بطهارة عنه فلأن لجه نجس ولعابه  
 منوله من لحم ولا يلزم من طهارة عنه طهارة سوره لنجاسة لجه ولا يلزم من نجاسة سوره نجاسة عنه كذا  
 في البحر (قوله وسباع بهائم) لثبته صلى الله عليه وسلم عن أكل كل ذي ناب من السباع وأن طاهر كونه للنجاسة  
 والمراد بالسباع هو الأسد والثهد والقر (قوله فور شربها) أما لو مكث قدر ما يقبل فيه بلعابه ثم شرب لا ينجس  
 ويبرئهم بقوله أن ترد في فيه من البراق بحيث لو كان ذلك الخمر على ثوب طهرها ذلك البراق طهره عند  
 الإمام ولبي يومف وسقط اعتبار الصب عنه للضرورة وكذا لو أصاب عضو نجاسة فحسبها حتى لم يبق أثرها أو فاه  
 الصغرى على ردى أنه ثم صبه حتى زال الأثر طهرها خلافاً لما في جبهها (قوله لا يستوعبه اللسان) أي لا يعمه  
 (قوله فوراً كل فائز) أما إذا اعتقت فها حتى غلب طهرها طهر سوره (قوله مفاط) وقيل مختلف كقول ما يؤكل  
 ونفسه ينهر ترجيح الأول بحر (قوله بخلافة) أي غير محبوس وقد يغيب بلعابه وهي التي تأكل الجمل والنجاسات فاه

ما يستقله الناظر والكثير بعبثه وعليه  
 الاعتقاد كافي الهداية وغيره لأن آبا  
 حنيفة لا يقدرون على ما لا يظهر للنفس أثر  
 البذر البالوعة بقدر ما لا يظهر للنفس أثر  
 (ويصير سور بحر) اسم فاعل من أثارى  
 أي لا تخلطه بلعابه (فسور آدمي) مطلقاً  
 ولو جنباً أو كافراً أو امرأة ثم يكره سورها  
 للاستلزام لا يستلزام استعمال ريق  
 للرجل كعكسه (وما كول لحم)  
 القيد هو لا يجوز مجتبي (وما كول لحم)  
 ومنه الفرس في الأصح ومثله ما لادم له  
 (طاهر اللحم) قيد للكل (طاهر) طهورة بلا  
 سراهة (و) سور (خنزير وكلب وسباع بهائم)  
 ومنه الوثق البنية (وشارب خمر فور شربها)  
 ولو شربه طهره بلا يستوعبه اللسان فنجس  
 ولو بعد زمان (وهو فوراً كل فائز نجس)  
 مفاط (و) سور فوراً (دجاجة بخلافة)

أبو السعود فيه بعد (قوله جلالة) هي التي تاكل الجلالة بالفتح وهي في الأصل البعوضة وقد يكتفى بها عن العذرة  
وهي هنا من هذا القبيل كما أشار إليه في المغرب بمررتني الكراهة بحسبها فإذا حبست في بيت وعلقت فيه  
فلا كراهة لعدم النجاسة ونحوها دجاجة تحبس ثلاثة أيام والثاة أربعة أيام والابل والبقرة عشرة وهو المختار على  
الظاهر (قوله وسباع طير) هي كالصقور والباري والقياس نجاسته لنجاسة لحم الحمرمة أكله ووجه الاستعانة  
أنها تشرب بمنقارها وهو عظم جاف طاهر لكنها تأكل الميتات والجيف غالباً فثبتت الدجاجة الخجلة فأورث  
الكراهة بجر (قوله لم يعلم ربه) إشارة إلى رواية أبي يوسف المختارة أن الكراهة لتوهم  
النجاسة في منقارها لا لوصول لعابها إلى الماسح ولو سككت بحبوسة يعلم صاحبها أنه لا قدر في منقارها  
لا يكره التوضي بسورها واستحسن المتأخرون هذه الرواية وأقواها (قوله وسواكن البيوت) كالخبيبة والفأرة  
(قوله للضرورة) بيان ذلك أن القياس النجاسة لحمة لحمها لكنها سقطت بعلة الطواف المذكورة في الهرة  
وثبتت الكراهة لتوهم النجاسة والعلية في الهرة ما روي أنها من الطوافين ~~عليهم~~ والطوافات ومضاه أن  
الطوافين من الخدم والصغار الذين سقط في حقهم الحجاب والاستئذان في غير الاوقات الثلاثة التي هي  
قبل الفجر وبعد العشاء وحسن الظهيرة التي ذكرها الله تعالى إنما سقط في حقهم دون غيرهم للضرورة  
وكرهه من أخلطهم بخلاف الأحرار البالغين فكذلك يعني عن الهرة للعاجلة اه بجر (قوله معكروه) إذا أطلق  
المكروه في كلامهم فالمراد منه التحريم إلا أن ينص على كراهة لتسريته قال أبو يوسف قلت لابي حنيفة رحمه  
الله تعالى إذا قلت في شيء أنكروه فما رأيك فيه قال التحريم اه منح (قوله تنزيم في الأصح) وهو ظاهر  
ما في الأصل حيث قال فان توضحاً بغيره فهو أحب إلى وبذلك قال الصكرخي ومال الطحاوي إلى كراهة  
التحريم نظر إلى حرمة لحمها (قوله كما كاه لغيره) أي ككل صورها والمراد منه ما يقتضيه من طعام وخبر  
خلقه لا يكره فالكراهة إنما هي في حق الفتي لأنه يقدّر على غيره (خرج) نكرو الصلاة مع حمل مأسوره مكروه  
(فائدة) ستة أشياء ذكرت النسيان أكل سورة الفأرة والقضاء الفقه له نجاسة البول في الماء الراكد وقطع القطار  
ومضغ العلق وأكل التفاح ومنهم من ذكره حديثاً لكن قال أبو الفرج بن الجوزي أنه موضوع (قوله وسور  
حمام) الحمام اسم جنس يعم الذكور والإناث (قوله في الأصح) غايته القول بنجاسته لأنه يشتم ببول الأناث ووجه  
الأصح أن تشتم البول أمر موهوم لا يغلب وجوده فلا يؤثر في إزالة الثابت (قوله أنه حارة) الأولى أن لأن  
حمام يستعمل للذكور والموت بلاناء ووجه ما ذكر أن الأم هي المنتهية في الحكم (قوله فطاهر) الأولى أن يقول  
فغير مشكوك فيه قال في البحر ولا يكره لحم البغل المتولد من ما كماروى عن محمد وفيه عن الرازي البغال أربعة  
بغل يؤكل بالاجماع وهو المتولد من حمار وحشي وبقرة وبغل لا يؤكل بالاجماع وهو المتولد من أنان أهلى  
وغل وبغل يؤكل عندهما وهو المتولد من غل وحمار أنان وحشي وبغل يذبح أن يذبح كل عندهما وهو المتولد  
من رمكة وحمار أهلى (قوله ولا عبرة لأغلبة الشبه) أي في تحريم الأكل وتخليه ونجاسة السور وطهارته وفيه  
رد على مسكين حيث اعتبره (قوله بجل) أكل ذئب ولده شاة) ولم أر حكم ما لو ولدت آدمياً والقاعدة وهي  
اعتبار الأم نعمه (قوله يستلزم طهارة السور) أي تكون طهارة السور لازمة لحمل الأصل (قوله وما نقله  
المصنف عن الأشياء) الصواب عن القوائد الناجبة وبعبارة المصنف وفي القوائد الناجبة لا يحمل أكل من  
أحد أبويه ما كور ولا آخر غيرهما كور على الأصح فإذا نزل كلب على شاة لا يؤكل الولد وإذا نزل الحمار على فرس  
فولدت بغي لا يؤكل والاهل إذا نزل على الوحشي فتج لا تجوز الاضحية به اه (قوله قال شيخنا) يريد به  
الرملى عند الإطلاق (قوله أنه غريب) لتعريفه اعتبار الأم المشهورين المحققين (قوله مشكوك في طهوريته)  
الأصح أن دليل الشك والتردد في الضرورة فإن الحمار يربط في الدور والاقية فيشرب من الاواني والضرورة  
أثر في إسقاط النجاسة ~~مك~~ كما في الهرة والفأرة إلا أن الضرورة في الحمام دون الضرورة فيهما لدخولهما  
مضائق البيت بخلاف الحمام ولو لم تكن الضرورة ثابتة أصلاً كما في الكلب والسباع لوجب الحكم بالنجاسة  
بلا إشكال ولو كانت الضرورة فيه مثل الضرورة فيهما لوجب الحكم بإسقاط النجاسة فلما ثبتت الضرورة  
من وجه دون وجه واستوى ما يوجب الطهارة والنجاسة تيسر أقطاراً لما روى فوجب التصريح إلى الأصل  
والأصل هنا شاة أن الطهارة في جانب الماء والنجاسة في جانب اللعاب لأن لعابه نجس كما ينسا وليس أجدهما

وايل وقر جلالة قال الحسن ترك دجاجة بجر  
الابل والبقرة هتانى (وسباع طير) لم يعلم  
وبها طهارة منقارها (وسواكن البيوت)  
ظاهر للضرورة (مكروه) تنزيم في الأصح أن  
وبغيره والاهل يكره أمبلاً كما كاه لغيره  
(و) سور (حمار) أهلى ولو ذكر في الأصح  
(وبغل) أنه حارة فلو نزلها وبقرة ولا عبرة لأغلبة  
المتولد من حمار وحشي وبقرة ولا عبرة لأغلبة  
الشبه بغيره يجهل أصله لا يمكن يستلزم  
شاة اعتباراً للام وجواز الأصل يستلزم  
طهارة السور كما لا يخفى وما نقله المصنف عن  
الاشياء من صحيح عدم الحمل قال شيخنا أنه  
غريب (مشكوك في طهوريته)



بأنه لو لم يكن إلا أن يترك في وجهه طهارة من وجهه فكل الأشكال عند علمنا هذا  
الطريق لا شك في أنه ولا اختلاف العصابة في سورة كذا في البصر (قوله لا في طهارته) وقبل الشك  
في طهارته وقبل فيه ما مع انفساتهم أنه صلى الله عليه وآله لا ينصب الأوب والبيدن والماء ولا يرفع الحدث  
فلذا اتفق في كشف الاسرار أن الاختلاف اظهر لأن من قال الشك في طهارته لا في طهارته أراد أن  
الطاهر لا ينصب به ووجب الجمع بينه وبين القرب لأنه ليس في طهارته شك أصلاً لأن الشك في طهارته  
انما نشأ من الشك في طهارته اهـ ومن يتأمل ما قدمناه عن البصر يجوز بأن الشك في طهارته قطعاً  
(قوله اعتبر بالاجزاء) الماء المستعمل فيجوز الوضوء بالماء ما لم يقلب عليه كذا في النهر (قوله قولان) قد  
عرفت أن المعتقد أن الشك في الطهورة فيكون مطهر النجاسة كاملة عمل ولذا اعتبرت الاجزاء عند  
الخطا وجزا الوضوء ما لم يقلب على الماء وذلك دليل الطهارة (قوله فيوضاً به) لو كان المصنف فيطهر  
به لكان أهم وإن كان الجواز في أحد ههنا يستلزم الجواز في الآخر أعني الوضوء والغسل (قوله أي يجمع  
بينهما احتياطاً في صلاة واحدة الخ) حتى لو توضأ بسورة الحمد وصل في ثم أحدث وتيمم وصل في تلك الصلاة أيضاً  
الجمع بين الوضوء والتيمم في حق صلاة واحدة وهو الصحيح ولو أصاب ماء مطلقاً بعد ما قبلت وضوءه حتى  
ذهب فعليه إعادة التيمم فإن قيل هذا الطريق يستلزم أداء الصلاة بغير طهارة في أحدى المزمين لأجل  
وهو مستلزم للكفر لافضائه إلى الاستغفار بالدين فينبغي أن يجب الجمع في أداء واحد قلنا ذلك فعلاً إذا أدى  
بغير طهارة يتيقن وأما إذا كان أداءه بطهارة من وجهه دون وجهه فلا يكون الأداء بغير طهارة من كل وجهه  
فلا يلزم منه الكفر كالوصل حتى بعد القصد أو الجملة لا تجوز صلاته ولا يكفر ما كان الاختلاف في هذا أولى  
بجفاف ما وصل به البول كذا في البصر عن معراج الدراية واختلفوا في اشتراط النية في الوضوء بسورة الحمد  
والاحوط أن ينوي نهر عن فتح القدير (قوله ان فقد ماء) أما إذا وجد المطلق نعين المبر اليه (قوله في الأصح)  
اعلم أنه إذا توضأ ثم تيمم جاز بالاتفاق وإن عكس يار عندنا خلافاً لا فرقاً لاختلافنا في النية ووجه الأصح  
أن الماء إن كان طهوراً فلا معنى للتيمم فتقدم أو تأخر وإن لم يكن طهوراً فالطهر هو التيمم فتقدم أو تأخر ووجود  
الماء وعدمه بمنزلة واحدة وإنما يجمع بينهما لعدم العلم بالطهر من ماء عينا فكان الاحتياط في الجمع دون الترتيب  
كذا في البصر (قوله لا احتفال طهورية) أي على التطهيرة الأعم من الوضوء والغسل (قوله على المذهب) وهو أحد  
آخره قد تقدم (قوله على نبيذ التمر) أي على التطهيرة الأعم من الوضوء والغسل (قوله على المذهب) وهو أحد  
روايات ثلاث عن الامام وقد رجع الامام جماعها وحقيقة التيمم أن يلقى في الماء تميرات فيسحقها بيسل  
على الأعضاء غير مكره ولا مطبوخ وإنما قلنا ذلك لأنه لو توضأ به قبل خروج المسحاة يجوز بالاختلاف  
وإنما قلنا غير مكره لأنه لو كان مكره لا يجوز الوضوء به بالاختلاف لأنه حرام وإنما قلنا غير مطبوخ لأنه  
لو طبخ فالصحيح أنه لا يتوضأ به بالاختلاف بين الثلاثة كذا في البصر (قوله لان المجتهد الخ) هل لنا استفيد من المقام  
أنه لا يجوز العمل بغير ما ذكر في المصنف (قوله كافي المستعني) قال في البصر قال في المستعني ظاهر المذهب أن  
العرف والعاب مشكوك فيهما اهـ والصلحكم عند اختلاف ما بينه العرف بظاهر اعتبار الاجزاء (قوله عفو في  
الثوب والبدن) ظاهر التقييد بما أنه لا يفي عنه في الماء (قوله أنه طاهر) أي لا نجس معفو عنه وظاهرها  
طهارة الماء الواقع فيه

### • (باب التيمم) •

(قوله ثلث به) جواب عن سؤال حاصله لم تقدم التيمم مع كونه طهارة تربية على المسح مع أنه طهارة مائية (قوله  
تأسي بالكتاب) أي أقدم بالقرآن حيث ذكره بعد بيان فرائض الوضوء وذكر الغسل وإذا ذكر بعد ما لم تأخير  
المسح وأعلم أن التيمم ذكر في القرآن في موضعين في سورة التيسار والمائدة وسبب مشروعيته ما وقع لعائشة  
رضي الله تعالى عنها في غزوة بني المصطلق وهي غزوة البريبيع وهو ما بناه قديدين مع مكة والمدينة  
لما أُنزلت فقد هاجت عليه الصلاة والسلام في طلبه فحالت الصلاة وليس معهم ماء فاعطاه أبو بكر رضي  
عنه رضي الله تعالى عنهما وقال جئت رسول الله صلى الله عليه وسلم والمسلمين على غير ما فترأت آية التيمم  
فجاءت أسيد بن الحنيفة فجعل يقول ما أكثر بركتكم يا آل أبي بكر ورواه الشيخان بسبب وجوبه بسبب وجوب أصله

لا في طهارته) حتى لو وقع في ماء قليل اعتبر  
بالاجزاء وهل يظهر النجس قولان (فتوضأ  
به) أو يغتسل (وتيمم) أي يجمع بينهما  
احتياطاً في صلاة واحدة لا في حالة واحدة  
(ان فقد ماء) مطلقاً (وصح تقديم أحدهما  
شاه) في الأصح ولو تيمم وصل في ثم راقه لزمه  
إعادة التيمم والسلاة لا احتفال طهورية  
(و) يقدم التيمم على نبيذ التمر على المذهب  
الأصح المجتهد لأن المجتهد إذا رجع عن  
قول لا يجوز إلا بخذه (و) حكم (العرق  
كقوله) فعرق الحمار إذا وقع في الماء صار  
مشكوكاً على المذهب كافي المستعني وفي  
الصلح عرق الجلالة عفو في الثوب والبدن  
وفي الثانية أنه طاهر على الظاهر  
(باب التيمم)

ثلاث به تأسي بالكتاب

المتقدم كذا في البحر (قوله وهو من خصائص هذه الالة) فلم يكن شحراً والخشيرة لها وانما شحراً من خشب الخشيرة  
والرخصة فيه من حيث الالة حيث اكتفى بالصعيد الذي هو ملوث وفي محله الالة صار فيه على شرط الامتناع  
(قوله القصد) أي مطلقاً ومنه قوة تعلل ولا يعمم الخبيث أي لا تقصد وأقول الشعر

فلا أدري اذا جئت أرضاً • أريد الخشيرة ما يليق

بخلاف الخلع فإنه القصد إلى معظم انتهى أبو السعود (قوله قصد صعيد) زيف بأن القصد شرط لاركن والحق  
أنه اسم لمسح الوجه واليدين على الصعيد الطاهر والقصد شرط لأنه النية كذا في البحر والصعيد ما يليق  
فاعل وهو ما صعد على وجه الأرض مما يجوز به التيمم (قوله شرط القصد) هذا خلاف ما يفيد المستفاد وإن كان  
هو الواقع (قوله اذا جفت) أي وذهب أثر التماسه منها (قوله كلاً ما المستعمل) أي في أنها طاهرة غير مطهورة  
تجاوز الصلاة عليها لها رتادون التيمم لعدم الطهورية (قوله واستعمال الخ) هو المسح على الوجه واليدين  
(قوله أو حكاً) جواب عن سؤال حاصل أنه يجوز التيمم على الحجر الأملس ولا استعمال فيه وحاصل الجواب  
أنه وجد الاستعمال الحكيم بوضع اليدين عليه وظاهر ما في التهرات الاستعمال فيه حقيق بذلك الوضع  
لا حكمي وعليه فلا حاجة إلى زيادة أو حكاً (قوله بصفة مخصوصة) المراد بها كيفية التيمم وهي  
أن يضرب يديه على الأرض ثم يرفعهما فيمسح بهما وجهه بحيث لا يبقى من الخشيرة شيء ثم يضرب يديه  
ثم يمسح على الأرض ثم يرفعهما فيمسح بهما وجهه وذراعيه كليهما إلى المرفقين كذا في المنع ولا وجه لوقد  
الحلي في المراد من ذلك مع بيان المعنى من صاحب الدار وهو أدري بالذي فيها ويكون بيان الحقيقة الكاملة  
(قوله فإنه لا يصلح به) لأن الشرط في حق جواز الصلاة بنية عبادة مقصودة لا تصح بدون طهارة والتعليم يصح  
بدونها (قوله والاستيعاب) أي التعميم بالمسح لا محذور وإنما أعاد الكلام على ركنية الضربين لاجل أن يعطف  
الاستيعاب عليهم ما (قوله النية) كيفيتها أن تسمى الطهارة أو استباحة الصلاة أو عبادة مقصودة لا تصح بدون  
طهارة ولا يصح بنية التيمم إذا كان قاصداً كما في نور الإيضاح (قوله والمسح) هو حقيقة التيمم لشرطه حلي (قوله  
بثلاث أصابع فأكثر) ولومن غيره فلو أمر غيره فميمه ونوى هو جازم وفي البحر فلو مسح بأصبع واحد أو أصبعين  
لا يجوز ولو ذكر المسح حتى استوعبه (قوله والصعيد) هو جواز الحقيقة لأنها مسح الوجه واليدين على الصعيد  
والمسح بشرط (قوله وقصد الماء) أي مثلاً وإنما اقتصر عليه لأن غالب التيمم يكون بسببه أو أراد القصد الحقيقي  
والحكي (قوله وأقبلهما وأدارهما) أي بعد وضعهما على التراب ثم وكذا يقال في التفرج (قوله وتسمية)  
الظاهر أنها على صفة ما ذكر في الوضوء والعطف بالواو لا يفيد تيمماً لا يراد أن التسمية تكون عند الضرب  
(قوله وترتيب) كما ذكر في القرآن (قوله وولا) بكسر الواو مسح المتأخر عقب المتقدم بحيث لو كان الاستعمال  
بالماء لا يفي المتقدم وهو المراد هنا فكذا القصر في البيان عليه (قوله وزاد ابن وهبان في الشروط الاسلام)  
لكنه أسقط كونه بثلاث أصابع وعده هائلاً أيضاً (قوله فزدته) ظاهر منه أنه عده هائلاً وهو قد ذكرها  
ثمانية بزيادة الضرب والتعميم مع أنه لا ينبغي ذكرها لكونها مكينة على ما قدمه وقد أسقط كونه بثلاث أصابع  
مع عده أولاً (قوله في بيت آخر) ليس من كلام ابن وهبان (قوله وغير شرطية الأولى) يفهم منه أنه أبقى آخر  
الشرطين على قطعه الأصلي وليس كذلك بل التفسير وقع في كل البيت فثبت الوجهانية

وعذر لشرط ضربتان ونية • والاسلام والمسح الصعيد المطهر

(قوله فقلت) من الطويل كماله (قوله والاسلام) بالنقل محافظة على الوزن وهو مبتدأ وشرط خبر (قوله عذر)  
بلا تنوين للوزن والعذر عدم وجدان الماء حقيقة أو حكماً كما في ابن النخعة (قوله ضرب) تبع ابن وهبان في عده  
من الشروط كعد المسح وقد علمت أنها ركناً (قوله ونية) وقتها عند الضرب كما في نور الإيضاح (قوله وتعميم)  
هو الذي عبر عنه سابقاً بالاستيعاب وهو من تمام الحقيقة وقد أغفلوا من الشروط انقطاع ما ساقه من خيض  
ونفاس وذوال ما يمنع المسح على البشرة كشمع وشعر (قوله وبطن) أي انشرب الصعيد بباطن اليدين فلو ضرب  
بنظاها صحت وفاته العمل بالسنة (قوله وفترجن) ولو على حجر أملس وعليهم للتفرج بدخول التراب أثناء  
الأصابع فيصدهم على الحجر الأملس إلا أن يقال إن العلة تعتبر في الجفاس انتهى (قوله ونهض) أي نهض  
الكفين مرة أو مرتين بقدر ما يقتضيه التراب بغير (قوله أقبل وتدبر) بهزة قطع من وجهيهما السامع والتأمر

وهو من خصائص هذه الالة بلا ريب  
(قوله القصد وشرعاً) قصد صعيد (قوله شرط  
قصد لانه النية) (مطهر) خروج الأرض  
لتنحية اذا جفت فانها كالماء المستعمل  
في استعماله (حقيقة أو حكماً) التيمم بالحجر  
الأملس (بصفة مخصوصة) هذا قيدان  
لأمرين وكذا هو الأصل لا يصلح لاجل  
طامة القرية (خرج التيمم لتعليم فإنه لا يصلح  
بدرجته شأن الضربان والاستيعاب  
بشرطه نية التيمم والمسح وكونه بثلاث  
صابع فأكثر والصعيد كونه مطهراً وقد  
لما هو مستعمل في الضربين كما في  
واقبالهما وأدارهما ونهضهما وتفرج  
عاجبه ونهضه وترتيبهما ولا وزاد ابن  
وهبان في الشروط الاسلام فزدته وضمت  
منه الخاتمة في بيت آخر وغربت شرطية  
لا قول فقلت

ولا سلام بشرط عذر وضرب ونية  
ومسح وتعميم صعيد مطهر  
وبسببه سمي وبطن وفترجن  
ونفض وترتب وال أقبل وتدبر

(قوله من جهز) الجهز على فوهين جهز من حيث الصورة والمعنى وجهز من حيث المعنى لأن حيث الصورة فالأول  
 أمثاله بقوله من جهز بعده والثالث أمثاله بقوله أو لم يرض الخ (قوله مبتدأ) المبتدأ اللفظ من فخط لكن  
 لما كان الصلة والموصول كالشيء الواحد تمنع في إطلاق المبتدأ عليهما (قوله المطلق الكافي) أننا المقيد  
 وغير الكافي بفترة العدم ولو وجد ما يكفي لازالة الحدث أو ازالة الصلة المانعة من توبه منه لا غسل به التوب  
 وتيمم الحدث عند عاقبة العلم وإن فوضاه وصلى في النصب أجزاء وكان مسباً كذا في البصر من التخليصية (قوله  
 الصلاة نفوت الى خلت) اللام متعلقة باستعمال كافي الخلق وذلك كالصلوات الخمس فإن خلفها فضاؤها  
 واجبة فإن خلفها أظهر وما لا ينفوت الى خلف كصلاة الجنازة والعديد يتيممه ولو من غير جهز (قوله  
 بعده) الضمير يرجع الى من (قوله ولو مقبلاً) لأن الشرط هو العدم فأينما تحقق جاز التيمم نص عليه في الأمر  
 وفي الثانية قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصراً إنما الفرق بين التقليل  
 والكثير في ثلاثة في قصر الصلاة والانتظار والمسح على الخفين اه وفي المحيط المسافر يطأ جاريته وإن علم  
 أنه لا يجد الماء لأن التراب شرع طهور وحال عدم الماء ولا تتركه الجنازة حال وجود الماء فكذلك حال عدمه  
 (قوله يلا) حقيقة ما وبغالب التلق والميل ألف باع والباع أربعة أذرع والفرسخ ثلاثة أميال والسبيل  
 أربعة فراسخ (قوله أربعة آلاف ذراع) في العيني ومسكين وغيرهما تقدر به بستة آلاف ذراع وبينهما  
 متافاة ثم رأيت في الشريعة ليلية التوفيق بأن يراد بالذراع ما فيه اصبع فاقعة عند كل قبضة منه فيبلغ ذراعاً  
 ولغالب ذراع العامة فلا خلاف حيث شاء أبو السعود ولا يظهر هذا التوفيق مع قول الشارح وهو  
 أربع وعشرون اصبعاً (قوله وهي ست شعيرات) أي الاصبع مقدر عرضها بست شعيرات مقطوعة الطرفين  
 وقوله ظهر البطن أي حال تكون الشعيرات موضوعة ظهر أحداهما البطن الأخرى (قوله وهي ست  
 شعيرات بقل) أي مقدار الشعيرة أن يلف الشعيرة من شعيرات نحو البقل عليها ست حركات (قوله يشتد)  
 لا إطلاق المصنف المرض فعلم أن السبيل لا يبلغ التيمم ولا فرق في الاستعداد بين أن يشتد بالترك كالبطون  
 كما أفاده بقوله ولو بترك أو بالاستعمال كالبدرى وبإزالة التيمم إنما كان لا يجد من فوضه ولا يقدر فوضه  
 وإن وجد حداً ما كبده وولده وأجره لا يجوز التيمم إنما كان نظفه في المحيط كذا في البصر ولو كان معهما يضاف  
 المرض بإزالة التيمم فالأولى للشارح أن يقول يحصل أو يشتد أو يمتد (قوله أو يمتد) أي بطول وانظر أن النظر  
 في الامتداد لما بعد امتداد امراف (قوله بغلبة ظن) يرجع الى كل من يشتد ويمتد (قوله أو قول صادق مسلم)  
 يرجع اليهما أيضاً ونخرج غير الحاذق وغير المسلم فإنه لا يعمل بقوله ما في الديانات (قوله ولو بترك) منطلق  
 يشتد فانه الحلي ولا مانع من تعلقه بيمتد أيضاً لأن الترك قد يكون سبباً في الامتداد كما يكون سبباً في الاشتداد  
 اه (قوله ولو بأجر مثل) وقيل يجوز التيمم قل الأجر أو كثر كافي التعيين وفي المتنق مرض لم يكن أحد فوضه  
 إلا بأجر بإزالة التيمم عند الامام قل الأجر أو كثر وقال لا يتيمم إذا كان الأجر ربع درهم اه وانظر عدم الجواز  
 إذا كان الأجر قليلاً إذا كان كثيراً كذا في البصر وكلامه يعطى أن القليل أجزا المثل والصكوك ثم زاد عليه ثم  
 (قوله لا يجب على أحد الزوجين الخ) قال في البصروان وجد غير خادمه عن لو استعان به أمهانه ولو زوجة فظاهر  
 المذهب أنه لا يتيمم من غير خلاف بين الامام وصاحبيه كما يفيد كلام المصنف وبالدائع وغيرهما  
 وفي التعيين ذكر الخلاف في ذلك وفيما إذا كان مريضاً لا يقدر على الاستقبال أو كان في فرشه نجاسة ولا يقدر  
 على التحول عنه ووجد من يصحله وأما مثله الأعمى إذا وجد فأنه أهمل يلزمه الجدة والحج فالحل في ذلك  
 معروف فعنده لا يفترض ذلك وعندهما يفترض بناء على أن القادر بقدرته القليلة قد قادراً أو لا ولكن حكام  
 الدين يختار قولهما اه (قوله وفي ملوك يجب) لأن السيد لما كان عليه تعاهد العبد في مرضه كان على العبد  
 أن يتعاهده كذلك بخلاف الزوجة فإنها إذا مرضت لا يجب عليه أن يوضهها ولا أن يتعاهد في مرضها فيما  
 يتعلق بالصلاة فلا يجب عليها ذلك إذا مرضت فلا يمتد قادراً عليها فأفاده في البصر (قوله بهلك الجنب) أي يقتله  
 سواء كان في المصراً أو خارجه وجواز المحدث قول به من المشايخ والصحيح أنه لا يجوز له التيمم وذكر المصنف  
 في المعنى أنه لا باجاء بناء على أنه مجرد وهم اه لا يمتد ذلك في الوضوء عادة ه مجرد ذكر الشريعة لا في شرح  
 نور الإيضاح الجواز المحدث فانه لا فرق عند تحقق الضرر واليه يشير تعميل المانع بعدم تحقق الإهلاك

(من جهز) مبتدأ خبره تيمم (من استعمال  
 الماء) المطلق الكافي لظاهره صلاة نفوت  
 الى خلت (بعده) ولو مقبلاً في المصراً (مبداً)  
 أربعة آلاف ذراع وهو أربع وعشرون  
 اصبعاً وهي ست شعيرات تظهر البطن وهي  
 ست شعيرات بقل (أو لم يرض) يشتد أو يمتد  
 بقلية ظن أو قول صادق مسلم ولو بترك  
 أو لم يجد من فوضه فان وجد ولو بأجر مثل  
 وه ذل لا يتيمم في ظاهر المذهب كافي البصر  
 وفيه لا يجب على أحد الزوجين فوضه  
 صاحب ونهذه وفي ملوك يجب (أو يرد)  
 بهلك الجنب أو بضره ولو في المصراً

في الحوض. (قوله اذا لم تكن له ابرة الحمام) ولا يتدر على تسخين الماء فليس له مكان يؤويه وهو المراد بقوله  
 التارح ولا ما فيه حتى قدر على الاحتساب بوجه من الوجوه لا يسبح في التيم اجاما حسكذالة في البحر  
 (قوله انه) أي الخنب الذي يخالف البرد (قوله يعجل بالعدة) بأن يدخل الحمام ويقتل ثم يعطل بعد الخروج  
 بالصرة ويعد بالاعطاء (قوله مما لم يأت به الشرع) لانهم لا يرضون به خوفا اذا حلوا منه هذه الخلة فله  
 في البحر ومن ادعى اباحتها فسلامة تيممه عليه البيان (قوله يلزم الشرع انسية) أي ان امكن والافه العذر  
 (قوله او خوف عذر) العذر يستعمل للمعذور والمجمع سواء كان آدميا او غيره كذا كره بقوله كية (قوله على  
 نفسه) متعلق بخوف (قوله ولومن فاسق) بأن كان عند الماء وخافه المرأة على نفسها كذا في البحر والامر  
 في حكمها فيما يظهر وحكم ما اذا كان الفاسق في طريق الماء كذلك (قوله او جسد غريم) يطلق الغريم  
 على الدائن والمدين والمراد الاول أي ان خاف المدينون المقل من الخبيث جازله التيم وعذر او اما اذا  
 كان غير معسر فلا يجوز لانه يكون ظالميا بطله (قوله او ماله) عطف على نفسه اهـ حلي (قوله ولو امانة)  
 عدا الأمانة ماله باعتبار وضع اليد عليها (قوله ثم انتأ الخوف الخ) في التلاصق وقساوى فاضى خات  
 وغيرهما الاسبق بد العدا اذا منعه الكافر عن الوضوء والصلاة تيمم وصل بالايام ثم يعيد اذا خرج وكذا  
 اذا طال لعبد اذا وضعت جيبك أو قتلته فانه يصل بالتيمم ثم يعيد كالخبيث لان طهارة التيمم لم تطهر في منع  
 وجوب الاعادة وفي التيمم رجل أراد أن يتوضأ فنهضه انسان عن أن يتوضأ او عذ قبل ينبغي أن يتيمم ويصل  
 ثم يعيد الصلاة بعد ما زال عنه لان هذا عذر جازم من قبل العباد فلا يقطع فرض الوضوء عنه فله من أن العذر  
 ان كان من قبل الله تعالى لا يجب الاعادة وان كان من قبل العبد وجبت الاعادة وأما الخوف من الصدوق فيه  
 خلاف قيل هو من الله تعالى فلا يجب الاعادة أو هو سبب العذر فيجب الاعادة ذهب صاحب معراج الدراية  
 الى الاول وذهب صاحب النهاية الى الثاني قال صاحب البحر ولا يخالفه بينهما فان ما في النهاية يجوز  
 على ما اذا حصل وجب من العبد فنام منه الخوف فكان هذا من فصل العباد وما في معراج الدراية يجوز  
 على ما اذا لم يحصل وعبد من العبد أصلا بل حصل خوف منه فكان هذا من قبل الله تعالى اذ لم يتقدم وعبد  
 وصرح ابن ميراج بما استظهره صاحب البحر وهو الذي جرى عليه الشارح فهو ان قضاء منه لما يجنبه صاحب  
 البحر وأقره أخوه (قوله أو عطش) أي أو خوف عطش وذلك لان المحتاج اليه للعطش مشغول بمحاولة  
 والمشغول بالمحاجة كالعدوم (قوله ولو لكلية) تقدمه في البحر والتهرب كلب الماشية والسيد وهو يفيد أن الكلب  
 اذا لم يكن كذلك لا يعطى هذا الحكم وانما هو أن كلب الحراسة للمثل في حكم كلب الماشية والصد (قوله  
 أو رقيق القافلة) أضاف الرقيق الى القافلة إشارة الى أنه ليس المراد به الرقيق الغنطاط بل كل من في القافلة  
 له هذا الحكم (قوله أو ماله) راجع الى العطش ولا معنى لرجوعه الى الرقيق الا ان يراد به حدوث رققة  
 آخر من يسيرون معه فاذا علم احتياجهم الى الماء اجاء اليهم (قوله وكذا العجين) أما الى حاجة الطبخ لا يتيمم  
 لان حاجة الطبخ دون حاجة العطش يجرى في أي السعود سيات مما اذا احتاجه للقهوة فقلت ينبغي  
 أن يفصل ان كان يلحقه بتركها مشقة تيمم والافلا اهـ قلت ينبغي أن يقال هذا التفصيل في الطبخ ايضا  
 (قوله أو ازالة نجس) كاه أو بعضه للتطيل (قوله عطش دوابه) مراده ما يدم الكلب (قوله لعدم الاناء) متعلق  
 بتعذر (قوله للمضطر) أي العطش (قوله أخذته قهرا) أي ان امتنع صاحبه من دفعه وهو غير محتاج اليه للعطش  
 وان كان صاحب الماء محتاجا اليه للعطش للوضوء فهو أولى به من غيره كذا في البحر (قوله فهدر) فلا يخاص  
 فيه ولادية ولا كمارة يجر (قوله ضمن) أي ضمنه وب الماء (قوله بقود) أي بقصاص ان كان القتل عدا كما  
 قتله بعدد (قوله اودية) أي ان كان شبه عدا وخطا او جرى مجرى الخطا والادية على العاقلة وعلى القاتل الكفار  
 أفاده في البحر (قوله أو عدم آلة) وذلك لتحقيق الجوز لانه اذا لم يجد دلو لا يستقي به فوجود البئر وعدمها سواء  
 (قوله طاهرة) فانجسة بغيره لعدم (قوله ولو شاشا) أي أو نحوه كتنديل وثوب فاذا أمكنه ادلاؤه فليس يخرج  
 الماء يله لا يجوز التيمم (قوله وان نقص الخ) هذا ولم يذكره لم يوجد من صوفي المذهب وانما ذكره الشافعية قال  
 في التوضيح وهذا كله مرافق لقواعدنا (قوله قدوة الماء) أي وآلة الاستقاء كما ذكره صاحب المعرى في صور  
 الشق فان زاد النقص في الاولى على غن الماء أو زاد في الثانية على غن الماء وآلة الاستقاء اجاز التيمم بلا عدا

اذا لم تكن له ابرة الحمام ولا ما فيه فاما  
 قيل انه قد ماتا يتعجل بالعدة فما لم يأت  
 به الشرع ثم ان كان له مال غائب يلزم الشرع  
 انسية والا لا (أو خوف عذر) كية أو ماله  
 على نفسه ولومن فاسق أو جسد غريم أو ماله  
 ولو امانة ثم انتأ الخوف بسبب وعبد  
 أعاد الصلاة والا لانه مما رأى (أو ماله)  
 ولو لكلية أو رقيق القافلة حالاً أو ماله  
 وكذا العجين أو ازالة نجس كالجيب وقيد ان  
 الكمال عطش دوابه بتعذر حفظ القافلة  
 لعدم الاناء وعلى السراج المضطر أخذه قهرا  
 وقاله فان قتل وب الماء هدر وان المنظر  
 ضمن بقود اودية (أو عدم آلة) طاهرة  
 يستخرج بها الماء ولو شاشا وان نقص ما دلالة  
 أو شقة من قبل قدوة الماء

(قوله بأجر) أي أجزائه المثل في إزمه ولم يجز التيمم إلا بغير إعادة بجر (قوله لهذا لا يتركها) أي لا أحدعها (قوله حتى لو تيمم) لا يظن من التفرع (قوله ثم مرض الخ) أي والحال أن التيمم لم ينتقض بتناقض وضوءه بأن حضر الماء بعد أن تحقق المرض المبيح للتيمم وإنما إذا لم يحضر الماء لمحقق المرض المبيح فظاهره أن التيمم الأول بطل وقد يقال أن السبب الأول لم يزل إنما اجتمع معه سبب آخر (قوله لم يصل بذلك) أي التيمم الذي كان (قوله لأن اختلاف أسباب الرخصة الخ) الرخصة هنا التيمم وأسبابها ما تقدم من البعد والمرض وخوف الماء والاعطش وفقد الماء (قوله يجمع الاحتساب) أي الاكتفاء (قوله مستوعبا) أي تيمم جميعا مستوعبا فهو رخصة لمصدر محذوف وهو أولى من جعله حالا لأنه يدل على أنه ركن وهو كذلك بخلاف الاحتساب فتدل على الشرط لأن الأحوال شروط على ما عرف بجر (قوله وجهه) فيسمح تحت الحاجتين وفوق العينين ولا يجب عليه مسح اللحية ولا الجبهة كما في البحر عن السراج ومسح العذرا بشرط على ما حكى عن أصحابنا والمنا من غاظون (قوله أو وتره) في القاموس الوتره محركة حرف المضروبة والوترية فهي الحجاب بين التفرعين ويلزم معها أيضا (قوله لم يجز) للزوم الاستيعاب في الأصل فلزم في الخلف بجر (قوله ويديه) مطف بالواو دون ثم إشارة إلى أن الترتيب ليس بشرط فيه كاشه والحكم في البدل الزائدة كالوضوء (قوله والسوار) تغييره به صواب بخلاف تغيير صاحب النهر بالمرط فسبق (قوله أو يجررك) بجر د التمرير لا يكتفى بدلتين من مسحه لانه إنما اكتفى بالتمريك في الوضوء لسريان الماء بخلاف التراب (قوله فيمسحه) أي المرفق المفهوم من المرفقين (قوله القطع) أي من المرفق فلو كان القطع فوق المرفقين لا يجب انفاجا بجر (قوله بضربتين) متعلق بتيمم أو مستوعبا (قوله ولو من غيره) فلو أضر غيره فيمعه ونوى هو جاز كذا في التهر وظاهر ما هنا أنه يكفي من الضرب ضربتان وهو خلاف ما يأتي عن القهستاني (قوله أو ما يقوم مقامهما) أعلم أنه وقع في كثير من الكتب ذكر الضرب والمذكور في الأصل الوضع دون الضرب فذهب ابن شجاع إلى أن الضرب ركن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده لم يجزه وقال الأسدي بليس الضرب بركن فلو أحدث بعد الضرب أو نوى بعده لم يجزه كمن أخذ الماء فأحدث أو نوى بعده قال في الفتح والذي يقتضيه النظر عدم اعتبار ضربه الأرض من معنى التيمم شرعا فان المأمور به المسح في الكتاب ليس بغيره قال الله تعالى قيموا صعيدا طيبا فامسحوا بوجوهكم ويحتمل قوله عليه الصلاة والسلام التيمم ضربتان إنما على إرادة الأعم من المصنفين كما قلنا وأنه خرج بخرج الغالب كذا في الصنفين أشار الشارح بقوله أو ما يقوم مقامهما إلى اختيار ما طاله الكمال (قوله لو حرك رأسه) أي مع وجهه وكذا يقال في قوله أو أدخله لأن العبوة في التيمم للوجه لا للرأس (قوله في موضع الغبار) تنازعه حركه وأدخل (قوله والشرط وجود الفعل منه) أعم من أن يكون مسحا أو ضربا أو غيره كما في البحر أي فهذا لا يدل على ركنية الضرب بل إنما هو أو ما يقوم مقامه من تحريك الرأس أو دخاله في موضع الغبار وفيه أنهم اكتفوا بتيمم الغيرة ولا فعل منه (قوله ولو جنباً) حديث هار بن يار أنه عليه الصلاة والسلام أمره بالتيمم وهو جنب أخرجه الستة كذا في النهر (قوله ظهرت لعادتها) أما إذا ظهرت لدون العادة فلا يحل قربانها وإن اغتسلت فضلا عن التيمم نهر والعادة صادقة بأن تكون أكثر مدة الحيض أو مدونها طبعي وفي كلام النهر تصور لأن المراد التيمم لما هو أهم من القربان كالصلاة وغيرها ولم يبين حكمه فيها وسيأتي أنها تنافي ونسوم ولا يقر بها احتسابا في الكل فالتمسك بالعادة إنما يفيد بالنظر إلى القربان فقط ومثل ما قيل هنا يقال في النساء (قوله أو نساء) قال في النهر الحائض والنفساء ملحقان بالجنب أي في جواز التيمم لهما ولا يشترط التحين بين الحدث والجنب في الصحيح حتى لو تيمم الجنب يريد الوضوء أجزأه نوح أفندي عن التبعين اه أبو السعود (قوله بمظهر) متعلق بتيمم ويجوز أن يتعلق بمستوعبا نهر وعبر بمظهر دون ظاهر ليخرج الأرض النجسة إذا جفت وذهب أثر النجاسة منها لأن الجفاف مقلل لا مستأصل وقيلها مانع في التيمم دون الصلاة ويجوز أن يعتبر القليل مانعا في شيء دون شيء (قوله من جنس الأرض) دخل فيه الحجر والجص والطين والصل على الزرع والمقرة والكبريت وفي الملح الطبعي روايتان والقنوي على الجواز كما في التبعين والباقيون والزبرجد والزمرد والنفوذج والعقيق والجنش والسجدة والابهر المشوي كذا في النهر وخرج الاستبراء والزجاج القطن من الرمل والحاصل أن كل ما لا ينطبع ولا يترمد وهو من جنس الأرض جاز عليه التيمم والاختلاف (قوله وان لم يكن عليه تقع أي غبار) هو وصل بما قبله (قوله لم يخرج إلى ضربة ثلاثة لاختلاف)

كما لو وجد من ينزل إليه بأجر (تيمم) لهنة  
الاخذان كما حتى لو تيمم لعدم الماء ثم مرض  
مرضاً يبيح التيمم لم يصل بذلك التيمم لأن  
اختلاف أسباب الرخصة يمنع الاحتساب  
بالرخصة الأولى ونسب الأولى كان لم تكن  
جامع الفصولين فليقتض (مستوعبا وجهه)  
حتى لو نزل لشجرة أو وتره من غيره لم يجز (ويديه)  
فتخرج الخاتم والسوار ويحرك به يميني (مع  
مرفقيه) فيمسحه بالقطع (ضربتين) ولو  
من غيرهما أو حرك رأسه أو أدخله في موضع  
وغبرها أو حرك رأسه أو أدخله في موضع  
الغبار وفيه التيمم جائز الشرط وجود الفعل  
منه (ولو جنباً أو نساء) ظهرت لعادتها  
يكن عليه تقع (أي غبار) لو لم يدخل بين  
أصابعه لم يخرج إلى ضربة ثلاثة لاختلاف



أى بل يحل من غير ضرورة وليس المراد أنه لا يحل أصلاً لا الاستيعاب من تمام الحقيقة اه قال فى التسمية  
 وشرحها واستيعاب العضو بالمسح واجب أى فرض عند الكرخ وهو ظاهر الرواية عن أصحابنا حتى لو ترك شيئاً  
 قليلاً لم يسه به من مواضع التيمم لا يجزئه التيمم اه وفى الهندية وجب تقليل الأصابع ان لم يدخل بينه أصابع  
 كذا فى التبيين اه ويجب بمعنى يفترض فيها أى ضاهى لمسح الكف الصحيح أنه لا يمسح وضرب الكف بكل كذا  
 فى المضمرات (قوله وعن محمد يحتاج إليها) قال فى البحر وما روى عن محمد من الاحتياج الى ثلاث ضربات فليس  
 افتراضاً للثلاثة لأنها باسئل تقليل الأصابع اذ لم يدخل القبار فيها وهو خلاف النص والمقصود التقليل وهو  
 لا يوقف عليه (قوله نعم لو يم غيرة) يحرر الفرق بين التيمم لنفسه وميم غيره (قوله للوجه الخ) فكل واحد  
 (قوله وبه مطلقاً) أى ويتيمم بانقع مطلقاً (قوله يحرر عن التراب) أى الغليظ (قوله ولا يجران الخ) أشار بذلك  
 الى الرد على صاحب البحر حيث نقل عن الفخ عدم الجواز به وحكم به هو الا فى غاية البيان والتوضيح والعناية  
 والمهبط ومراح الدواية والتبيين من الجواز به قال فى الخ أقول الطاهر أنه ليس بهولاً لأنه اغتنع جواز التيمم به  
 لما قام عنده من أنه يقدّم الماء كاللؤلؤ فان كان الامر كذلك فلا خلاف فى منع الجواز والغالب بالجواز  
 اغتناعه به لما قام عنده من أنه من جلة أجزاء الارض فان كان كذلك فلا كلام فى الجواز (قوله لشبهه بالنبات)  
 فأخذ حكمه وهو عدم الجواز (قوله على ما حزره المصنف) حيث قال فى شرحه والذي دل عليه كلام أهل  
 النظر بالجواز ان له شبهين شبه بالنبات وشبه بالمعادن قال ابن الجوزى ان المرجان متوسط بين عالمي الجماد  
 والنبات فسيمه بالجماد يصبره وشبه بالنبات بكونه اشجاراً ثابتة فى قعر البحرات هروق وأخصان خضر  
 متشعبة قائمة اه (قوله ولا يقطع) هو ما يقطع وبين كالحديد مسخ (قوله وذجاج) ولواقتض من رمل (قوله  
 ولا يترمد) هو كل ما يحترق بالنار فيه برمد ماداً كالشجر (قوله الاراد الخ) كالخض (قوله أو يجمع) وضع  
 عليه الجهر بفتح الجيم وكسر هاء وهو الجبس يلد مسر (قوله غير مدهونة) أو مدهونة بصبغ هومن جنس  
 الارض كما يستفاد من البحر كالدهونة بالطفل أو المقرة (قوله غير مغلوب بماء) أما المغلوب بالماء فلا يجوز به  
 التيمم كذا فى البحر والظاهر من كلامه أن المساوى فى حكم غير المغلوب بالماء والذي يأتى فى قوله والحكم للغالب  
 لو اختلط تراب بغيره أنه لا يجوز بالمساوى (قوله لكن لا ينجى) بل هو خلاف الأولى قال فى النهر ولو فعل جازلانه  
 تيمم بما هو من أجزاء الارض ولا جاز أن يكون من اجزائها فى حال دون حال ومقتضى كونه مثله كراهته  
 فخرى (قوله ومعادن) انما لم يجر التيمم بها لانها ليست ببيع للماء وحده حتى تقوم مقامه ولا للتراب كذلك  
 وانما هى مركبة من العناصر الاربعه فليس لها اختصاص بشئ منها حتى تقوم مقامه بجر (قوله فى محالها)  
 وبالأولى اذا خلط (قوله فيجوز تراب عليها) لوجه التفرع (قوله وقيد الاستيعاب) أى قيد جواز التيمم  
 بالتراب الذى على ما لا يجوز عليه التيمم من المعادن (قوله بأن يستين اثر التراب بعديده) قال فى الهندية وصورة  
 التيمم بالغبار أن يضرب يديه فباليد او بسادة او ما أشبهها من الاعيان الطاهرة التى عليها غبار فاذا وقع  
 القبار على يديه ينجى من قبحه حتى يرتفع غباره فيرفع يده فى القبار فى الهواء فاذا وقع القبار على يديه ينجى  
 كذا فى المحيط (قوله لو اختلط تراب) أى مثلاً والمراد كل ما يجوز عليه التيمم (قوله ولو مسبوكون) تبع فى هذا  
 التعميم المصنف فى شرحه ناقلاً عن البحر عن المحيط والمكن الذى رأته فى البحر عن المحيط التفصيل وعبارته  
 وفى المحيط ولو تيمم بالذهب والفضة ان كان مسبوكة لا يجوز وان لم يكن مسبوكة وكان مختلطاً بالتراب والغلبة  
 للتراب جاز اه ولم يتكلم على ما اذا سبك أحدهما مع التراب وهو غير متأت وفى التبيين ويجوز بالذهب والفضة  
 والحديد والنحاس وما أشبهها مادامت على الارض ولا يصنع منها شئ وبعد السبك لا يجوز اه وهذا يفيد جواز  
 التيمم عليها فى محالها ولو من غير غبار عليها ثم ذكر الفاصل بين ما هو من جنس الارض وغيره وذكر أن ما ينطبق  
 وذوب ليس من جنسها وهو بغيره بدهم الجواز وبوافقه ما ذكرنا (قوله وأرض محترقة) أى احترق ما عليها من  
 النبات واختلط بترابها فحينئذ يعتبر الغالب أما اذا حرق ترابها من غير مخالطة حتى صارت سوداء جاز لان  
 المختبر لون التراب لادانته (قوله فلا تغلبه) بيان ان تولد وانكسر للغالب (قوله ومنه) أى من التقيد بغلبة التراب  
 فى كلام الخاتمة (قوله لم حكم المساوى) وهو عدم جواز التيمم به لتفد غلبة التراب (قوله ولا كثر من فرض)  
 تعبيره بذلك أولى من تعبيره بالكثرة وقوله وفرضين (قوله وجاز لغيره) أى غير الفرض (قوله لانه بدل مطلق)

وعن محمد يحتاج إليها ثم لو يم غيره يضرب  
 ثلاثاً للوجه واليمنى واليسرى فهستافى  
 (قوله مطلقاً) يحرر عن التراب أو لانه تراب  
 وبقين (قوله لا يجوز) بل يجوز ولو مسبوكة  
 من حيوان البحر ولا يجران أيضاً لانه  
 بالنبات لكونه اشجاراً ثابتة فى قعر البحرات  
 ما حزره المصنف ولا (ينقطع) كفضة  
 وزجاج (و) لا (ترمد) بالاحتراق الارصاد  
 الجرفية وزجر مدقوق أو مغسول وحائط  
 مطين أو يجمع وأوان من طين غير مدهونة  
 وطين غير مغلوب بماء لكن لا ينجى التيمم به قبل  
 خوف فوت وقت ذلك لا يصبر مثله لا ضرورية  
 (ومعادن) فى محالها فيجوز تراب عليها وقيد  
 الاستيعاب بأن يستين اثر التراب بعديده  
 عليه وان لم يستين لم يجز وكذا كل ما لا يجوز  
 التيمم عليه كمنطقة وجوخة فليحفظ (والحكم  
 للغالب لو اختلط تراب بغيره) كذهب وفضة  
 ولو مسبوكون وأرض محترقة فلو انقلبت  
 اتراب جاز ولا لا خاتمة ومنه علم حكم  
 المساوى (وجاز قبل الوقت ولا كثر من  
 فرض و) جاز لغيره (قوله لانه بدل مطلق)



أى عند عدم الماء فيرفع به الحدث الى وقت وجود الماء لأنه مبيح للصلاة مع قيام الحدث كذا في البحر (قوله لا ضروري) فيج مع قيام الحدث كما قال الشافعي رضي الله تعالى عنه ثم عندهما البدلية بين الماء والتراب وعند محمد بن القليلين وهما التيمم والوضوء ويتفرع على هذا جواز اقتداء المتوضئ بالتيمم فأجازاه ومنعه بحر (قوله ويجاز خوف فوت صلاة جنازة) أى بعد حضورها وبغير الخوف بقلبة القلق والدليل على الجواز ما روى ابن عدى في السكامل عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم قال إذا فاجأتك الجنازة وأنت على غير وضوء فتميم ولا فرق بين الولى وغيره على المعتد كما يفاد من البحر ولو لم يخف فكان لم يوجد الا واحد اذا ذهب للوضوء فتنظر لاياح له التيمم (قوله أى كل تكبيراً ما) فان كان رجواً يدرى البعض لا يتيمم لانه لا يخاف الفوت اذ يمكنه أداء الباقي وحده بحر عن البدائع (قوله أو حائضاً) وكذلك النساء اذا انقطع دمها على المدة (قوله أعاد التيمم) أى اتفاقاً كما في البحر عن الحسن وقوله والا لا أى ان لم يتمكن لا يبعد عندهما ويعد عند محمد فقوله به يقتضي راجع الى الثانية (قوله أو فوت عيبد) أى كلهما فان كان المقتدى بحيث يدرى بعضهما مع الامام ولو تضرعاً لا يتيمم كذا في البحر (قوله بفراغ امام) في حق المقتدى وقوله أو زوال شمس في حق الامام ثم روي عن الحلبي الثاني في الامام والمأموم (قوله ولو كان يني بناء) أشار بهذا التقدير الى أن بناء فعل مطلق ونص على البناء لانه يترجم عدم الجواز به وقال صاحبان لا يجوز البناء بالتيمم كافي البحر وهو راجع الى الجنازة أيضاً (قوله في الاصح) يرجع الى قوله بعد شروعه متوضئاً والى قوله بلا فرق ومقابل الاصح في الاول قولهما ومقابل في الثاني ما روى الحسن عن الامام أن الامام لا يتيمم (قوله لان النشاط) يعنى العمدة والمدار (قوله خوف الفوت) أى فوت الاداء لا الى بدل (قوله لجاز لكسوف) تفريع على التعليل وممراده ما يميم كسوف وهذا ما بعده بحث الحلبي شارح المانية (قوله وسقروا تب) كالسنن التي بعد الظهر والمغرب اذا أخرها ولو تضرعات وقتها فله التيمم والظاهر أن المستحب كذلك لفوته بفوت وقته كما اذا ضاقت وقت الضيق عنه وعن الوضوء فيتيمم له (قوله خاف فوتها وحدها) قيد به لانه لو خاف فوتها مع الفرض لا يتيمم لانها تقتضى معه وصورة المسئلة أن يعلم أنه لو تضرعاً فوته السنة لضيق الوقت ولو تيمم صلاها مع الفرض لم يكن يلزم من هذا صلاة الفرض بذلك التيمم مع أن التيمم عند وجود الماء لخوف فوت العبادة لا يكتفى في عبادة أخرى الا اذا كانت الثانية يخاف فوتها بالابدل وليس بين العبادتين فاصل يسع الطهارة وفرض الصبح هنا يفوت الى بدل فلا يجوز أدائه بذلك التيمم وان أزمناه بالطهارة بالماء بعد ذلك يفوت أداء فرض الصبح فيلزم تقويت الفرض لاجل السنة وهو باطل اه حلبي ويمكن تصويرها على قول محمد بفضلها بعد الارتفاع بأن أخرها الى قبيل الزوال بحيث لو تضرعاً زالت ولو تيمم أمكن فعلها فيتيمم ويقطعها وصورها بعض بأن تيمم للفرض افتقد الماء وشرع يصلى سنة الغيم لحضر الماء قبل القعود قدر التشهد ولم يبق من الوقت الا ما يسع الوضوء وروى كفى الفرض فانه يتم السنة بتيممه ويتوضأ ويصلى الفرض ولا يقطعها بوجود الماء اذ لو فعل ذلك فاته سنة الغيم وحدها وقبه أن سبب الرخصة اختلف فان السبب الاول عدم الماء والثاني ضيق الوقت (قوله وان لم تجز الصلاة به) فان التيمم لها لا بد أن يكون مع فقد الماء حقيقة أو حكماً وأن ينوى عبادة مقصودة لا تحل بدون طهارة أو غيرها كقراءة القرآن للجنب فالتيمم به جهتان جهة صحته للصلاة وقد ذكرناها وجهة صحته في ذاته فتوقف على مطلق التيمم سواء نوى عبادة مقصودة أو غيرها ولا يجوز لان الا بالطهارة أو عبادة غير مقصودة كذلك كدخول المسجد للجنب أو غسل كدخوله للمعدة أو مقصودة تحل بدون الطهارة كقراءة القرآن للمحدث اه حلبي (قوله وكذا السك مالاً تشترط له الطهارة) أى فانه يجوز له التيمم مع وجود الماء (قوله ويجاز دخوله مسجد) أى جاز التيمم لمحدث حدثاً أصغراً ودخول مسجد (قوله لكن في التهر الخ) عبارته أنت خير بأن ما في المبتنى ان كان معناه للجنب كما هو الظاهر امتنع هذا التفريع اه فانت تراهم قد تردد في المعنى وقوله كما هو الظاهر لا يسلّم ولذا نظر فيه الحلبي بأنه لا يجوز ما أن يكون الماء الموجود خارج المسجد وهو باطل لعدم جواز دخوله جنباً مع وجود الماء خارجاً باتفاق عندنا وأما أن يكون الماء داخله وهو صحيح الا أنه بعيد من العبارة بدليل قوله والنوم فيه وممراده بالدليل كلام المبتنى الدال على جواز التيمم مع وجود الماء

لا ضروري (و) جاز (لخوف فوت صلاة جنازة) أى كل تكبيراتها ولو جنباً أو حائضاً ولو حيضاً بآخرى ان أمكنه التوضئ بينهما ثم زال فمكنه أعاد التيمم والا لا به يقتضى (أو) فوت (عبد) بفراغ امام أو زوال شمس (ولو) كان يني (بناء) بعد شروعه متوضئاً وسبق حدثه (بلا فرق بين كونه اماماً ولا) في الاصح لان النشاط خوف الفوت لا الى بدل لجاز لكسوف وسقروا تب ولو سنة فخر خاف فوتها وحدها ولنوم وسكلام ورده وان لم يجز الصلاة به قال في البحر وكذا السك مالاً تشترط له الطهارة لا في المبتنى ويجاز دخوله مسجد مع وجود الماء والنوم فيه وأقره المصنف لكن في التهر الظاهر أن مراد المبتنى للجنب فقط الدليل

(قوله قلت) تأييد لصاحب النهر (قوله ليس بشئ) يجعل في دخول المسجد على أنه جنب فلا ينافي ما في المبني  
 (قوله لانه) أي دخول المسجد ومن المصحف وأورد الضمير باعتبار المذكور (قوله ليس بعبادة بخلاف فوتها)  
 أي والتيمع مع وجود الماء لا يجوز إلا للعبادة التي يخاف فوتها وهو مردود بما يأتي (قوله لكن في القهستاني)  
 استدل بالذهلي ما يفهم من كلام المنية من أن كل عبادة لا يخاف فوتها لا يتيمع لها (قوله المختار جواز  
 لسجدة التلاوة) أي وهي مما يشترط له الطهارة ولا يخاف فوتها قال الحلبي وهو نقل ضعيف مصادم  
 للقاعدة لأن سجدة التلاوة لا تحل إلا بالطهارة وتنفوت إلى خلف (قوله لكن سيجي) أي في الفروع الآتية اهـ  
 حلبي (قوله تقييده) أي تقييد جواز التيمع لسجدة التلاوة مع وجود الماء بالسفر فلا يصح في الحضر  
 قال الحلبي وهذا التفصيل ذكره القهستاني مفروضاً عند عدم الماء والقرض هنا أن الماء موجود اهـ وأنت  
 خير بأن الماء إذا كان معدوماً لا وجه للتقييد بالسفر (قوله ثم رأيت في الشريعة) أي شرعة الاسلام للعلامة  
 أبي بكر الصاري (قوله وشروحها) قلت قد رأيت ذلك منقولاً في شرح الفاضل على زاده (قوله وان لم تجز  
 الصلاة به) وذلك لأن شرط صحتها بالتيمع أن ينوي عبادة مقصودة لا تحل إلا بالطهارة وهذه الاشياء فقد فيها  
 الامران أو أحدهما (قوله أنه يجوز) بدل من الضابط (قوله فلا يجوز) أي التيمع سواء كان عن حدث أصغر أو  
 أكبر (قوله فكلا قول) أي ما لا يشترط له الطهارة فيتيمع به مع وجود الماء (قوله فكلا الثاني) وهو ما يشترط له الطهارة  
 (قوله لدخول مسجد) اتهم لم تجز الصلاة به لانه ان كان عن حدث أصغر فقد الامران كونه عبادة مقصودة  
 وكون تلك العبادة لا تحل بدون طهارة وان كان عن حدث أكبر فقد الأول حلبي (قوله أو لقراءة) أي ان كان  
 عن حدث لفقد الثاني ولا يراد الجنب لانه اذا تيمع لها جاز به الصلاة كما يأتي (قوله أو مسه) لم تجز الصلاة به لانه قد  
 كونه عبادة مقصودة سواء كان عن حدث أصغر أو أكبر (قوله أو كتابته) اتهم لم تجز الصلاة به لفقد كونه عبادة  
 كما في المس هذا اذا كتب والصيغة فيده أما اذا كتب والصيغة على الارض فقد عدم الامران حلبي (قوله  
 أو تعلية) لانه ان كان التيمع له عن حدث فعدم صحتها به لفقد الثاني وان كان عن جنبه فان مسكناً يعلم كلة  
 كلمة فلفقد الثاني أيضاً أما اذا كان التعليم أكبر من الكلمة كان من باب القراءة واذا تيمع عن جنبه لها  
 صحت به الصلاة (قوله أو زيارة قبور) العلة في عدم صحة الصلاة بالتيمع لها لفقد الثاني وكذا يقال في الثلاثة  
 بعده (قوله أو أذان) العلة في عدم الصحة به ان كان عن جنبه فقد الأول وان كان عن حدث أصغر فقد الامرين  
 (قوله أو إقامة) العلة فقد الأول سواء كان التيمع عن حدث أصغر أو أكبر اهـ حلبي (قوله أو اسلام) جرى فيه على  
 مذهب أبي يوسف رحمه الله تعالى القائل بعينه في ذاته وصحة الصلاة به وأما أبو حنيفة ومحمد وجمهورهما الله تعالى  
 فلا يعتبرانه أصلاً لعدم صحة النية من الكافر قال في امداد الفتاح قال أبو يوسف تصح صلاته بتيمعه لدخوله  
 في الاسلام لانه نوى قرينة مقصودة تصح منه في الحال فيصير تيمعه اذ الاسلام رأس القرب واعتباراً سايراً به  
 بخلاف تيمع الكافر للصلاة لعدم صحتها منه في الحال ولم يعتبره الامام ومحمد للاسلام وهو الاصح اهـ حلبي وفيه  
 أنه حينئذ لا يصح قول الشارع بعدم تجز الصلاة به بالنظر للاسلام بخصوصه لان أبي يوسف يجز الصلاة به والذي  
 في الجواز أن عدم صحة الصلاة به متفق عليه وأبو يوسف اتهم قال بصحة للاسلام فقط (قوله بخلاف صلاة جنازة)  
 أي فان الصلاة تصح بتيمعها اذا كان عند فقد الماء أما اذا تيمع لها عند وجود الماء فلا تصح الصلاة به ولا صلاة  
 جنازة أخرى اذا كان بينهما فاصل يسع الطهارة أفاده الحلبي (قوله أو سجدة تلاوة) تصح الصلاة بالتيمع لها  
 عند عدم الماء أما عند وجوده فلا يصح التيمع لها المسألة من أنها تنفوت إلى بدل (قوله وظاهره) أي ظهر ما في  
 الفتاوى (قوله أنه يجوز له فعل ذلك) أي التيمع لسجدة التلاوة (قوله فتأمل) تأملناه فوجدناه صحيحاً اهـ حلبي  
 أقول ان كان مراد الشارع جواز التيمع لها مع وجود الماء فعدم الجواز متفق عليه وان كان المراد عدم الماء  
 فالجواز كذلك فلا وجه لقوله قلت الخ (قوله ولو وقت وتر) لانه فرض عتي تنفوت الحصة بفوتها (قوله لفواتها) أي  
 هذه المذكرات إلى بدل الاوقات والوتر القضاء وبطل الجملة الظاهر فان قلت ان هذا لا ينافي الا على مذهب  
 زفر أما على المذهب فانه ظهر أصل قلت الظاهر خلاف ضرورة أصل معنى والاولى أن يقال لانها تنفوت إلى ما يقوم  
 مقامها من وجز (قوله وقبل تيمع لفوت الوقت) هو كما في القنية رواية عن شيخنا وفتح عليها أنه لو كان في سطح  
 ليلا وفي يتسما لكنه يخاف في القلة اذا دخل البيت يتيمع ان خاف فوت الوقت وكذا الخوف البق أو البرد أو المطر

قلت وفي الآية وشروحها تيمع لدخول مسجد  
 ومن مصنف ومع وجود الماء ليس بشئ بل  
 هو عدم لانه ليس بعبادة يخاف فوتها لكن  
 في القهستاني عن المختار جوازهم مع  
 الماء لسجدة التلاوة لكن سيجي تقييده بالضر  
 لا الحضر ثم رأيت في الشريعة تقييده بالضر  
 ما يقيه كلام الجرح والظاهر البازية جواز  
 تسع مع وجود الماء وان لم تجز الصلاة به  
 قلت بل لعشر بل أكثر لما مر من الضابط أنه  
 يجوز لكل ما لا يشترط له في شرط فقد الماء  
 وجود الماء وأما ما يشترط له في شرط فقد الماء وأما  
 تيمع ليس مصنف فلا يجوز لو وجد الماء وأما  
 للقراءة فان محدثاً فلا كلاً أو جنباً فكذا الثاني  
 وقالوا بالتيمع لدخول مسجد أو لقراءة أو زيارة  
 مصنف أو مسه أو كتابته أو تعلية أو أذان  
 قبور أو عبادة من يرضى أو دفن ميت أو أذان  
 أو إقامة أو اسلام أو سلام أو دعه لم تجز الصلاة  
 به عند العامة بخلاف صلاة جنازة أو سجدة  
 تلاوة فتأوى شيخنا خبر الدين الرملي قلت  
 وظاهره أنه يجوز له فعل ذلك فتأمل (لا) يتيمع  
 لفوت الجمعة وقت (واو) وقت وتر لفواتها  
 إلى بدل وقبل تيمع لفوت الوقت

أو الحار الشديد حيث خاف فوت الوقت بجر (قوله قال الحلبي) شارح النية (قوله ثم بعيد) أي بوضوء بعد الوقت  
 (قوله ويجب) أي على المسافر أما التيمم فالوجوب لا تفصيل فيه لأن العمرات من مظنة وجود الماء لأن قيام  
 أهلها به كذا في البحر (قوله طلبه) أي الماء (قوله ولو برسولة) أي أن طلب رسولة يكفيه عن الطلب بنفسه  
 كما في النهر (قوله ثلاثة ذراع) أي أربعة أمتة قال في المنع عن الذخيرة والمقرب وظاهر ما في الخفائي أنه  
 لا يلزمه المشي بل يكفيه النظر في هذه الجهات وهو في مكانه وهذا إذا كان ما حواله لا يستتر عنه فان  
 سكن بقرية جبل صغير وضوءه معه ونظر حواله ان لم يحفظ ضررا على نفسه أو ماله الذي معه أو الخلف  
 في رحله فان خاف لم يلزمه السجود والمشى بجر عن التوشيح (قوله من كل جانب) الذي في الشرب ليلية عن  
 البرهان اعتبار الفلوة من جانب ظنه فقط لا من كل الجوانب ويؤيده ما في القهستاني عن التمر تاشي حيث  
 قال ويجب أي يفترض طلبه في الفلاة بئنة أو بئرة أو قدومه كما في التمر تاشي قد عرفناه فيعمل قول الشارح  
 من كل جانب على أن المراد جانب ظن قربه فيه ويخصر بغير الخلف لأنه قد مر عليه وعرف فقد الماء فيه  
 (قوله ورفقت) الأولى التعبير بأول لأن ضررا أحدهما يبيح ذلك اه حلبي (قوله ظنا قويا) الفرق بين الظن وغالب  
 الظن أن أحد الطرفين إذا قوى وترجع على الآخر ولم يأخذ القلب ما ترجع ولم يلجأ إلا تخففوا الظن وإذا  
 عقد القلب على أحدهما وترك الآخر فهو أكبر الظن وغالب الرأي (قوله دون ميل) قيده لأن الميل وما فوقه  
 بعيد لا يوجب الطلب (قوله بأمانة) متعلق بظن وهو مثل حومان طير وخضرة (قوله أو أخبار عدل) يفهم  
 منه أن أخبار القاص والمستور الحال لا يوجب الطلب (قوله ولا يغلب على ظنه) بأن شك أو ظن ظنا  
 غير قوي كما في النهر (قوله والا لا) أي أن لا يرجح الماء لا يستحب له الطلب لأنه لا فائدة فيه إذا لم يكن على رجا  
 منه كذا في البحر (قوله أعاد والا لا) مقتضى ما في البحر عن السراج من أنه لو تيمم من غير طلب وكان الطلب  
 واجبا وصلى ثم طلبه فلم يجده وجبت عليه الإعادة عندهما مطلقا سواء أخبر بذلك بالماء أم لا خلافا لابي  
 يوسف أبو السعود وذكر أن يلى ما وافق المذكور هنا من وجوب الإعادة (قوله في حق جواز الصلاة) وأما  
 في حق غيره كالسلام وريده فتكفي نية التيمم كذا في البحر (قوله نية عبادة) مثلها نية الطهارة أو استحباب الصلاة  
 أو رفع الحدث أو الجنابة والنية المقصود والارادة الحادثة فلهذا لا يقال الله تعالى ناو كذا في البحر (قوله أو سجدة  
 تلاوة) لأن كلامها مقربة مقصودة والمراد بالقربة المقصودة أن لا تجب في ضمن شيء آخر بطريق التبعية ولا شئ  
 أن مجرد التلاوة أو غيرها ابتدأ بقرت بالي الله تعالى من غير أن يكون تبعا لغيره بخلاف دخول المسجد  
 ونحوه (قوله في الأصح) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه أتماع على قولهما أنها مستحبة وبه يقتضى كما يأتي  
 في باب سجود التلاوة فينبغي صحته وحصة الصلاة به اه حلبي (قوله خرج دخول مسجد) لأنه ليس بعبادة  
 مقصودة لا يقال أن دخول المسجد عبادة وان لم يكن للصلاة فلا متكاف لا نقول العبادة هي الاعتكاف  
 ودخول المسجد تبعة فكانت عبادة غير مقصودة بل لا يلزم أن يكون عبادة وسواء كان داخل المسجد  
 جنباً أو محضاً (قوله ومس مصف) أي ولو غلب فانه وان كان لا يجزئ إلا بالطهارة لأنه وسيلة للقراءة  
 وأما القراءة فالحق فيها التفصيل فان تيمم لها وهو جنب جاز له أن يصلى به سائر الصلوات كذا في البدائع  
 (قوله خرج السلام ورد) فانهم ما وان كانا عبادة لكنهما يجزئان بدون الطهارة (قوله فلغا) تفريع على  
 اشتراط النية في التيمم ولغا معناه بطل (قوله لا يصح منه) وهذا لأن النية تصير الفعل منتزعا سببا للشباب  
 ولا فعل يقع من الكافر كذلك حال كفره كذا في البحر (قوله نية الوضوء) أي يريد به طهارة الوضوء كما في البحر  
 (قوله به يفتي) مقابلة أنه لا بد من التمييز لأن التيمم له ما يقع على صفة واحدة فميز بالنية كصلوات الفرض وليس  
 بصحيح (قوله ونذير راجيه) نائب الفاعل يعود على التيمم وعلى الصلاة به كما في الحلبي (قوله رجا قويا) خرج  
 بذلك الخطر وبالبال قال في البحر وإذا لم يكن رجا وطمع فلا فائدة في الانتظار وهذا إذا كان بينه وبين الماء  
 ميل أو أكثر فان كان أقل منه لا يجزئ التيمم وان خاف فوت الوقت (قوله آخر الوقت المستحب) وان كان  
 لا يرجو لا يؤخر الصلاة وقتها المأمور أي وقت الاحتياط وهو أول النصف الأخير من الوقت في الصلاة  
 التي يستحب تأخيرها بجر وهذا لا يظهر في المساء فان تأخيرها إلى النصف الثاني مكروه ثم رجا وسبعين الثالث  
 الأول والنصف الأخير مباح قال العلامة فوح المراد من آخر الوقت هو بعيد الوقت المستحب إلى قبل الوقت

قال الحلبي قال لا حوط أن يتيمم ويصلي ثم بعيد  
 (ويجب) أي يفترض (طلبه) ولو برسولة قد مر  
 (غلبة) ثلثمائة ذراع من كل جانب ذكره الحلبي  
 وفي البدائع الأصح طلبه قدر ما لا يضرب نفسه  
 ورفقته بالانتظار (ان ظن) ظنا قويا (قوله)  
 دون ميل بأمانة أو أخبار عدل (والا) يغلب  
 على ظنه قربة (لا) يجب بل يندب ان رجا والا  
 لا يوصلى يتيمم وغلة من يسأله ثم أخبره بالماء  
 اطعمه الا لا (وشروطه) أي التيمم في حق جواز  
 الصلاة (نية عبادة) ولو صلاة جنازة أو سجدة  
 تلاوة لا يشكر في الأصح (مقصودة) أي  
 دخول مسجد ومس مصف (النيب) بدون  
 لا تدخل ليعتم قراءة القرآن (فلغا) أي  
 طهارة) خرج السلام ورد (فلغا) أي  
 لا وضوء) لأنه ليس بأهل لنية فافترض بها  
 لا يصح منه وضع يمين جنب نية الوضوء  
 بقية (ونذير راجيه) رجا قويا (آخر الوقت  
 المستحب) ولو لم يؤخر وتيمم وصلى جاز لو كان  
 بينه وبين الماء ميل والا لا

المكروه وأما الوصول إليه فالظاهر أنه مكروه فأنى له الاستصحاب والمراد بالرجاء هنا هو اليقين أو الظن يعني إذا  
غلب على ظنه أو يتيقن أنه يجسد الماء في آخر الوقت يستحب له تأخير الصلاة إليه لكن هذا الاستصحاب إذا كان  
بينه وبين موضع رجوه ميسل أو أكثر وان كان أقل منه لا يجوز التيمم وإن خاف فوت وقت الصلاة  
وان لم يكن له رجاء بالمعنى المذكور لا يؤخر عن أول الوقت المستحب وهذه المسئلة أول واقعة خلف الإمام  
فيها استاذ جاد افتقد روى أنهم ما خرجوا لتشييع الأعشى ففقدوا الماء فصلى جادا بالتيمم أول الوقت وآخر  
الإمام الصلاة لآخر الوقت المستحب فوجد الماء فأدى الصلاة بكل الطهارتين وكان ذلك من اجتهاد  
منه فقبلها الله وصوبه فيها وكانت صلاة المغرب استحبهم لم يذكروا للمغرب وقت استصحاب ولو علم أنه إن  
أخر الصلاة إلى آخر الوقت بقرب من الماء بمسافة أقل من ميسل لكن لا يمتنع من الصلاة بالوضوء  
في الوقت الأولى أن يصلى في أول الوقت مراعاة لحق الوقت وتجنباً عن الخلاف كذا في البحر (قوله صلى)  
أي أتم الصلاة ولم يذكر الماء أما لو ذكره وهو في الصلاة قطع وأعاد اجاباً كذا في المنع (قوله من ليس في العمران)  
سواء كان مسافراً أم قتيماً من أمان في العمران فحب عليه إعادة (قوله ونسى الماء في رحله) أفاد بذلك أنه  
سابق علم به بأن وضعه بنفسه أو غيره بعلمه أو بالوضوء غيره بغير علمه لا يعيد اجاباً سواء كان عبداً أو أجنبياً  
لأن المرء لا يخاطب بفعل الغير أبو السعود وقيد بالتيسر وبالماء لأنه لوطن فناء الماء أو كان ذلك التيسر  
في التوب فله حكم يذكركم بعدد والرحل للبعير بمنزلة السرج للفرس ويقال لمنزل الإنسان ومأواه والمراد  
هنا مأواه الأعم نهر (قوله وهو مما ينسى عادة) مفهومه ما ذكره الشارح بقوله كالونسيه في عنقه (قوله  
لا إعادة عليه) أي لا في الوقت ولا بعده (قوله ولوطن فناء الماء) مثل الظن الشك (تنبيه) أعلم أن ثبوت النسبة  
وتفها أن لم يكونا في الذهن أصلاً فهو سهل بسيط وإن حصل فيه أحدهما فإن لم يجوز العقل أن يكون الواقع  
هو الطرف الآخر فهو جزم سواء كان مطابقاً للواقع أم لا فإن لم يكن مطابقاً لمسمى جهلاً مركباً وان جاوز  
العقل أن يكون الواقع الطرف الآخر فإن كان كلا الطرفين عنده على السواء فهو شك وإن كان أحد الطرفين  
راجحاً والآخر مرجوحاً فالراجح ظن والمرجوح وهم جوى (قوله أعاد اتقافاً) أي إذا تبين خلاف ظنه (قوله  
في عنقه أو ظهره) الضميران يرجعان للناسي (قوله أو في مقدمه) ضميره وضمة يرموز به رجوعاً إلى البعير  
وما ذكره متفق عليه بينهم وأما لو كان سابقاً للماء في المقدم أو راجحاً وهو في المؤخر فعلى الاختلاف فلا يعيد  
عندهما ويعد عند أبي يوسف وكذا إذا كان قائداً مطلقاً (قوله توب نجس) أي بخاصة مانعة (قوله أو مع  
نجس) كشر الخنزير (قوله ومعه ما يزيله) أي مانع قاطع طاهر يزيله سواء كان ما مطلقاً أم لا فإما وصول أو تذكيرة  
موصوفة ولا يقر بأل (قوله أو توضعاً نجس) مثل ذلك ما إذا نسي بعض أعضاء الوضوء وبعض البدن  
في الغسل (قوله أعاد اجاباً) يرجع إلى كل مانعة تقدمت في حكاية الإجماع في بعض الصور نظراً لعدم رجوعه إلى البحر  
والمنع (قوله وطلبه الخ) أطلقه وفصل في الوافي فقال مع رفيقه ما فطن أنه إن سأله أعطاه لم يجوز التيمم وإن كان  
عنده أنه لا يعطيه تيمم وإن شك في الإعطاء وتيمم وصلى فسأله فاعطاه يعيد (قوله وجوباً) أراد به الافتراض  
بدليل قوله وقبل طلبه لا يتيمم ظناً بل (قوله على الظاهر) الأولى حذفه لأن قول المصنف فيما يأتي على الظاهر  
راجع إلى هذا كما أفاده في المنع (قوله من رفيقه) الأولى حذفه وإشياء المصنف على عمومها ولذا قال  
أبو السعود قلنا عن الجوى عن البحر جدي قوله من رفيقه جرى مجرى العادة والأفكل من يحضرو وقت  
الصلاة في حكمه كذلك رفيقاً كان أم لا (قوله بان استهلكه) أو استهلك البعض والباقي غير كاف (قوله  
وأن لم يعطه) أي الماء السكافي للظهور كذا في النهر (قوله بمن مثله) في أقرب موضع يعز فيه المأمور (قوله أو يفتن  
يسير) وهو ما كان دون ضعف القيمة أخذاً من تعريف الفاحش (قوله له) أي لطالب الماء من (قوله فاضلاً عن  
ساحته) أي الأصلية وإن لم يكن في يده بل في ملكه نهر لأنه إذا كان له مال غائب وأمكنه الشراء بمن موجد  
وجب عليه الشراء كذا في البحر (قوله لا يتيمم) لتعق القدرة فإن القدرة على البدل قدرة على الماء من (قوله  
وهو ضعف قيمته) هذا ما في النوادر وعليه اقتصر في البدائع والنهاية فكان هو الأولى بغير لكنه خاص به إذا  
الباب لما يأتي في شراء الوصى أن العين الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم القومين اهـ حلي (قوله عن ذلك) الأولى  
حذف عن لأن اسم الإشارة راجع إليه لا إلى الماء (قوله تيمم) أماني الأولى فلو جرد الضمير بالعين الفاحش

(صلى) من ليس في العمران بالتيمم (ونسى الماء)  
في رحله) وهو مما ينسى عادة (لا إعادة عليه)  
ولوطن فناء الماء أعاد اتقافاً كالونسيه في عنقه  
أو ظهره أو في مقدمه ركباً أو مؤخره سابقاً  
أو نسي فيه وصلى عسراً أو في توضعاً نجس  
أو مع نجس وسعه ما يزيله أو توضعاً نجس (وطلبه)  
أو صلى بمحذو نائم ذكر أعاد اجاباً (وطلبه)  
وجوباً على الظاهر (من) لا يفقه (من) تيمم  
فان منعه (ولو دلالة بان استهلكه تيمم)  
لتعق بجزءه (وأن لم يعطه) لا يتيمم  
يسير (وله ذلك) فاضلاً عن حاجته (لا يتيمم)  
ولو أعطاه (بأكثر) يعني بغير فاحش وهو  
ضعف قيمته في ذلك المكان (أو ليس له) ممن  
(ذلك تيمم)





لو تجميع ما علق بأيدي المتيممين يجوز عليه التيمم (قوله ولا يضاف العطش) أما عند شؤفه فيجوز التيمم وإن لم يخطئه لاستئصال الماء بهاجته الأصلية (قوله بما يقبله) أي بشئ يقبله أو ساويه كما ورد وضوءه (قوله أوجب) بفتح الهاء كافي القاموس (قوله على وجه يمنع الرجوع) أصل العبارة لصاحب التعيين وهو صاحب الهداية والمزيد لكن لم يقيد الهبة بهذا القيد فاعترض بأنه يلزمه شراؤه بغير المثل إذا سكن مكان غيره فإذا تمكن من الرجوع في مال نفسه كيف يجوز له التيمم وأجاب الكمال بأن الرجوع في الهبة مذكور في غير ما هو مطلوب لعدم شراؤه من الماء معه وما في حقه وإن قدر عليه بالرجوع اه قلت وعدم التقيد أولى لأنه إذا كان يجب على هذا الوجه لا تعود عليه فائدة فالأولى أن يتنفع به لنفسه (قوله ولو غلب) تميم للأصل أي أصل التيمم اعلم أن كل ما تنقض الفسل تنقض الوضوء كاللحي وأيسر كل ما تنقض الوضوء تنقض الفسل فكانت ناقض الفسل أخص من ناقض الوضوء حيث لا يشعل الا مثل المسح وناقض الوضوء أعم حيث يشعل مثل الحلق ويترى عليه مثل الخارج التيمم فالتعبير بنقض الوضوء مساو للتعبير بنقض الأصل فترده صاحب البحر والحاصل أن التيمم مطلقا سواء سكن أو حدث أصغر أو أكبر يتنقض بنقض الوضوء مطلقا سواء كان ناقض الوضوء وحده أو ناقض الوضوء والفسل ثم إذا انتقض التيمم بنقض الفسل ينتقض باعتبار الجنابة فيصير جنبا لا محذور سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة وإذا انتقض بنقض الوضوء كالبول ينتقض باعتبار الحدث فيصير محدثا لا جنبا اه حلي مختصرا عند التأمل يظهر تصويب ما في المصنف لأن من عبر بنقض الوضوء يقيد أن تيمم الفسل ينتقض بنقض الوضوء وليس كذلك بخلاف تعبير المصنف وقوله فيصير جنبا لا محذور لأنه متى صار جنبا صار محدثا لأن ناقض الأكبر ينقض الأصغر وقوله سواء كان ذلك التيمم عن حدث أو جنابة أفاده أن تيمم الوضوء يكتفي بالفسل وعكسه وقد مر (قوله فلو تيمم الخ) اعلم أن المصنف أفاد أن التيمم إن كان عن حدث أصغر تنقض بنقض الوضوء ومن المعلوم أن ناقض الفسل ناقض للوضوء فيدخل فيه وأن التيمم إن كان عن جنابة تنقض بنقض أصله وهو الفسل وسكت عما إذا أتى في هذه الصورة بنقض الوضوء وهو محقق لوجهين الأول أنه لا ينتقض أصلا والثاني أنه لا ينتقض من جهة الجنابة وينتقض من جهة الحدث وهذا هو المراد إذا علمت احتمال المصنف للوجهين فلا وجه لتفريع الشارح هذه المسئلة على ما قبلها والأولى أن الإنسان بالو أو أفاده الحلي وفيه أن المصنف شامل لما إذا تيمم عن الأصلين معاً ثم أحدث حدثاً أصغر فإنه ينتقض باعتبار أحد الأصلين وهو الأصغر وهو عين التفريع فليتأمل (قوله في وضوء) أي حيث وجد ماء كافياً للوضوء فقط ولو مرة مرة (قوله وينزع خفيه) يعني وقد لبسهما على طهارة كلمة قبل أن يجب كافي تصوير الزيلعي عند قول الكزني باب المسح لاجنباً وانما ينزع خفيه لأن الجنابة لا يمنعها الخلف كما يأتي في باب المسح على الخفين اه حلي (قوله ثم بعده) أي بعد الوضوء المفهوم من يتوضأ (قوله يمسح عليه) الأولى بالساق عليهما وإن كانت إرادة الجنس ظاهرة (قوله ما لم يتر الماء) غاية لقوله يمسح وأراد الماء الكافي للفسل فإنه إذا مر به انتقض تيممه للجنابة ثم إذا جاوزه يتيمم للجنابة لنقض الأول برؤية الماء الكافي فإذا أحدث حدثاً أصغر وجد ماء يكفيه للوضوء فإنه لا يمسح بل ينزع ويقل قدميه لأن الجنابة قد حلت ما ثم يلبس الخفين ويمسح إذا أحدث (قوله تقع في عبارة صدر الشريعة الخ) أي في أول باب التيمم منه حيث قال أما إذا كان مع الجنابة حدث وجب الوضوء يجب عليه الوضوء أي إذا وجد الحدث بعد التيمم للجنابة كما نص عليه القهستاني وظاهر هذا أنه إذا وجد جن التيمم المذكور ماء يكتفي للوضوء لا يتوضأ به للاستغناء به عن التيمم عنه وانما يستعمله إذا وجد الحدث بعد ذلك وهو صريح عبارة القهستاني حيث قال الجناب إن كان له ما يكتفي به من أعضائه أو للوضوء يتيمم ولم يجب عليه صرة إليه إلا إذا تيمم للجنابة ثم وقع منه حدث موجب للوضوء فإنه يجب عليه الوضوء حينئذ لأنه قدر على ماء كافٍ (قوله إن مع العصر يسرا) أي بعد العصر اليسر والبعدية ظاهرة وانما أتى بجمع إشارة إلى قربهم مساواة لازمة ما حتى كأنهم ممتقار بان وفيه التبشير بالصبرين (قوله وقدرة ماء) كذا في بعض نسخ المصنف وفي نسخة وقد رثه على ماء كافٍ وكتب عليها المصنف في شرحه والتعبير بالقدرة أولى من التيمم بالرؤية لأن الرؤية لا تعبر إلا مع القدرة وليس التيمم يرد أو مرض فإنه يتيمم مع رؤية الماء وإذا زال المانع بطل تيممه لقدرته وإن لم ير الماء واحتقر بالقدرة عما لو مره الخاتم

نحوه جواز تيمم من معه ماء زهره  
ولا يضاف العطش أن يخطئه بما يقبله أو غيره  
على وجه يمنع الرجوع (وقوله ناقض  
الأصل) ولو غلبه فلو تيمم للجنابة ثم أحدث  
صار محدثاً لا جناباً يتوضأ وينزع خفيه ثم  
بعد يمسح عليه ما لم يتر الماء وقع في عبارة  
صدر الشريعة بمعنى بعد كافي أن مع العصر  
يسر الخاتم (وقدرته) على (ماء) يسقط





عليه فيه زكاة (قوله أو خراج) بأن أذى خراج الأرض من الخراج ونوى في  
 فلا زكاة فيه وكذا لو لم يؤد العشر أو الخراج فإن زكاة التجارة لا تصح فيه  
 ما ذكره الشارح بالأرض التي أذى خراجها ثم نوى فيها التجارة وحال عليها  
 أو فطرة) بأن كان له عبيد للتجارة وحال عليها الحول فقيمهم الزكاة وليس على  
 في هذه الأربعة ستة ثلاثة في اجتماع الزكاة مع غيرها وواحد في العشر مع الخراج وترك اثنين الخراج مع  
 الفطرة والعشر مع الفطرة لعدم تصورهما لأن الفطرة على الرأس والعشر والخراج على الأرض حلي (قوله  
 ولا عشم مع خراج) وذلك لأن الأرض إما مضمرة أو خراجية (قوله ولا فدية وصوم) عدم الاجتماع من أحد  
 الجانبين وهو أنه إذا صام لا يقضى وأما إذا قضى من الصوم ثم قدر عليه يجب عليه الصوم حلي وفيه أنه حيث  
 قدر على الصوم خرج ما أدام عن كونه فدية لأن شرائها للجزء الدائم إلى الموت فتكون نافذة فلا يصدق عليه  
 أنه جمع بين الفدية والصوم الأصح (قوله أو قصاص) سقط من قلم الناسخ ذكر الكفارة وذكر هافي البصر  
 وعبارته ولا بين القصاص والكفارة وذلك لأن القصاص إنما يتحقق في العمد ولا كفارة فيه والكفارة إنما هي  
 في شبه العمد والخطأ وما جرى مجراه ولا قصاص فيها (قوله ولا ضمان وقطع) عدم الاجتماع من أحد الجانبين  
 فانه إذا قطع لا يضمن العين مطلقاًها السكة أو مستهلكة وأما إذا ضمنها قبل القطع فلا مانع منه اهـ حلي (قوله  
 أو أبر) أي ولا ضمان وأجر فان المتأجر إذا سلم الدابة وجب عليه الأبر ولا ضمان وإذا لم يسلمها ثم استملكها  
 وجب الضمان ولا أبر أما لو أدى الأجر ثم استملكها وجب الضمان حينئذ اهـ حلي (قوله ولا جلد مع رجم) لأن  
 حد البكر الجلد و حد المحسن الرجم حلي (قوله أو نقي) أي لا يجمع بين جلد ونقي أي تقرب إلى الأبرام  
 وأما الجلد والميسر فيجمع بينهما (قوله ولا مهر ومثمة) أي واجبة وذلك لأن المطلقة قبل الدخول أن يسمى لها  
 مهر يجب نصفه وان لم يسم لها مهر تجب المنة لا تزاد على نصف مهر المثل ولا تنقص عن خمسة دراهم التي هي  
 نصف أقل المهر (قوله أو حد) أي ولا مهر وحدان الوطء ان كان مهيأاً وعن شبهة فالمرء ولا حد وان كان زناً  
 فالحد ولا مهر حلي (قوله أو ضمان فضاها) أي ولا يجمع مع بين مهر وضمانه فان الزوج إذا أنفق زوجته  
 أو أمانتها من جماعه لا ضمان عليه وإنما عليه المهر فقط حلي ولم يذكر ما إذا فضاها أو أمانتها من جماعه وهو غير  
 زوج ومقتضاه لزوم الضمان ثم انما يظهر الضمان في الافضاء بأن تقوم بغير من جماعها رقيقة سليمة من  
 هذا العيب وتقوم وهوها فبقدر التفاوت يضمن من الدية وأما في موتها من جماعه فالظاهر أنه من قبيل شبهة  
 العمد وليتزر (قوله ولا مهر ومثل وتسمية) وذلك لأنه إذا سمى الجنازة من المهر وجب وان لم يسم أصلاً أو سمى  
 ما لا يجوز كتشيز وشتر وجب مهر المثل (قوله ولا وصية وميراث) أي عند عدم إجازة الورثة الوصية لما ورد  
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال لا وصية لوارث ولا إقرار له بدين (قوله وغيرها ما يصح) ذكر الجوى  
 في شرحه منها جلة القصاص مع الدية وأجر القسمة مع نصيبه إذا قسم أحد الشركاء وظاهر مع الجمعية الأعلى  
 قول الثاني في مصر تعددت فيه الجمعية والشهادة مع اليقين الأعلى قول وجهه أن المترك مجهول لجهل  
 الحال في الناس فالخصم يخلط النعم ودواته ككاح مع ملك العين إلا إذا كان للاحتياط لا حقال الجزية  
 والأجر مع الشركه فيما إذا استأجر أحد الشركاء أحدهم لحل المشترك لعله لأجره والحد مع قيمة أمة  
 مملوكة زنى بها فافضاها أو قتلها والقيمة مع الفتن والحد مع اللعان وأجر تظن الناظر إذا عمل مع العملة فانه أبر  
 العمل لا النظارة اهـ حلي بقابل زيادة (قوله عن غريب الرواية) له كتاب جهت فيه روايات الأحام التي  
 لم تكن في كتب ظاهر الرواية أو هو من إضافة الصفة أي الرواية الغريبة (نوع) ليس للمراة في هذه الحالة  
 أن تمنع زوجها إذا أراد وطأها بل عليها الإجابة ونعم أفاده المنصف (قوله فرض مسحه) أي الرأس والرأس  
 من الأعضاء التي تذكر معها ابن مالك في قوله

أو خراج أو فطرة ولا عشم مع خراج ولا فدية  
 وصوم أو قصاص ولا ضمان وقطع أو أبر ولا  
 جلد مع رجم أو نقي ولا مهر ومثمة أو حد  
 أو ضمان فضاها أو موتها من جماعه ولا مهر  
 مثل وتسمية ولا وصية وميراث وغيرها ما  
 يصح في عمله ان شاء الله تعالى (من يدرج  
 رأس لا يستطيع مع مسحه) محدث لا غرض  
 جنباً في النقص من غريب الرواية يجمع  
 وأفق قارى الهداية أنه (يقط) منه  
 (فرض مسحه)

باسم تلاميذ كوفي الفسق • لا غيرة عن صادق لك يجبر  
 رأس الفقي وجينته وسواده • والشفر من الشهر من القفر  
 والبطن والقم ثم ظفر بعده • ناب وخش بالحياء يعفر  
 والشدي والشبر المزيدي نأجد • والباع والذفن الذي لا ينكر

هذه الجوارح لا تؤثما فاما \* فيه لها حظ اذا ما ذكر

(قوله قولان) أظهرهما الوجوب لأن المسح هنا أصل مندوس عليه ولا مانع من إقامة بدل عنه وقال  
شمس الأئمة لا يجب لأن المسح بدل الغسل والبدل لا يدل له بالرأى حلي (قوله وكذا يسقط غسله) أي الرأس  
في الغسل (قوله ولو على جسيمة) ويجب شدة هان لم تكن مشدودة (قوله حكما) تميز أي يجعل عادما من  
جهة الحكم فيجوز عليه حكم العدوم وليس معدوما حقيقة

\*(باب المسح على الخفين)\*

انما في اشارة الى أنه لا يجوز المسح على خف واحد وانما لم يقبل وغيرهما لان مسح الجسيمة مذكور تبعها  
فهل سأل وهو من خصائص هذه الامة أو اليهود والخف مأخوذ من الخفة لان الحال خفيه من الغسل  
الى المسح بصرونه (قوله أخرى) أي عن التيمم (قوله لتبوت بالسنه) أي على الصحيح وقبل انه ثبت بالكتاب  
بقراءة الجفر في قوله تعالى وأرسلناكم أي وأما التيمم فنثبت بالكتاب بلا خلاف فيكون أقوى فقدم (قوله  
وهو لغة امرأ اليد) أي المسح مطلقا لا يقيد كونه على الخفين وقوله وشراخ تعرف للمقيد بمافى العبارة  
شبه استخدام (قوله اصابة البله الخ) هو أولى بمافى البصر عن السراج أنه في الاصطلاح عبارة عن رخصة  
مقدرة جعلت للمقيم وما وليه والمسافر ثلاثة أيام ولياليها ووجه الاولوية أن المذكور في البحر يان صفته  
والمذكور هنا تبعاً للبريان للعقيقة ثم ان الاصابة اتمام اليمين أو ما يقوم مقامها كما طرئ على ما  
وتقو ذلك (قوله تلف مخصوص) اللام زائدة لان اصابة الذي مصدره الاصابة يعزى بنفسه والخف  
المخصوص ما فيه الشروط الاتية (قوله في زمن مخصوص) وهو يوم وليه للمقيم وثلاثة أيام ولياليها للمسافر  
ويوجد في بعض النسخ زيادة في محل مخصوص والمراد به أن يكون على ظاهرهما (قوله وضوء) مما اجتمع  
فيه الشروط الاتية (قوله شرط مسحه) عذ شروطة في نور الايضاح سبعة ليسوما على طهارة وسترهما للكعبين  
وامكان متابعة المنى وخلو كل منهما عن الخرق المانع واستمسكهما على الرجلين من غير شدة ومنعهما  
وصول الماء الى الرجل وأن يبقى من القدم قدر ثلاث أصابع من أصغر أصابع القدم فلو فقد هذا المسح  
ولو كان عقب القدم موجودا اه (قوله القدم) بدل من محل حلي (قوله أو يكون) منصوب بأن مقدرة  
والمسبك معطوف على كونه الاقل وقوله نقصانه الخ أي نقصان كل واحد من الخفين فلا يعتبر الخرق  
الاجتمع منهما (قوله الخرق) بالضم الموضع المقطوع وبالفخ المصدر اه حلي والظاهر ارادة الاول (قوله فيجوز  
على الزبول) تفريع على ما فهم مما قبله أن النقصان عن الخرق المانع لا يمنع المسح والزبول المركوب الذي  
يقام على العقب بلغة أهل مصر وقوله لو مشدود افيه فلو وجوه أن شرط المسح على الخف أن يستمكن  
بنفسه من غير شدة فقطاه عدم جواز المسح على الزبول الا أن يقال ان شدة لستره الكعبين وما قاربهما  
لاستمسكهما فانه يحصل بدون شدة (قوله وجوز مشايخ صنفه باللقافة) هذا ضعيف والمقدم عليه  
أهل بغداد من أنه لا يجوز الا اذا خبط بنجين بحيث لا يثبت الماء بكوخ وضوء حلي (قوله ولم يقدم قدمه اليه)  
أما اذا قدم قدمه اليه ومسح عليه جاز ولو زال بعد ذلك لا يضر لان المصنف خرج القدم أو أكثره من جميع محل  
يمكن المسح عليه وهنا وان خرج عن محل المسح بالفعل لم يضر من موضع يمكن المسح عليه حلي عن شيخه  
وفي الهندية عن السراج ولا يعتبر المسح على موضع خال من القدم فلو جعل رجلاه في الخافي وضع جاز وان  
أزال رجلاه بعد ذلك من ذلك الموضع أعاد المسح اه حلي (قوله المعتاد) والمنى غير المعتاد لا يعتبر وقوله فمضا  
ذكر للتقيد بفي طشية الهداية وفي المحيط وهو شرعا ما يستر الكعب وأمكن السقر به اه (قوله فليجوز على خنثى  
من زجاج الخ) لعدم امكان متابعة المنى المعتاد فيه (قوله جاز) أي ثابت بما تارقرية من التوارق هتاف  
(قوله الائمة) أي تهمة الرض والخروج فان الرافض والخوارج لا يرونه وظاهره أن هذا هو المذهب وليس  
كذلك بل المذهب أن الغسل أفضل مطلقا قال في البحر من اعتمر جوارحه ولم يفعله كان أفضل لاتبانه بالغسل  
أقهر أشق على البدن قال في التوشيح وهذا مذهبنا اه وفي التهمة مافى عن الكرماني أن المسح أولى لاظهار  
الاعتقاد ودفع تهمة البدعة والفعل بقراءة البكر لكن في المضمرات وغيرها أن الغسل أفضل وهو الصحيح كما  
في الزاهد ع (قوله بل ينبغي وجوبه الخ) قال في البحر بعد ذكر مافى الشرح ولم أر من منحه من اعتنا

ولو عليه جسيمة نقي مسها قولان وكذا يسقط  
غسله فيمسحه ولو على جسيمة لم يضره  
والاسقط أصلا وجهل عاد ماله للعضو  
حكما كما في العدوم حقيقة والله أعلم  
\*(باب المسح على الخفين)\*  
أخره لثبوت بالسنه وهو لغة امرأ اليد على  
الشي مؤنثا اصابة البله الخف مخصوص  
في زمن مخصوص والخف شرعا السائر  
للخفين فليكثر من جلد وضوء (شرط مسحه)  
ثلاثة أمور الاول (كونه ساترا) محل فرض  
الغسل (القدم مع الكعب) أو يكون نقصانه  
أقل من الخرق المانع فيجوز على الزبول لو  
مشدود الا أن يظهر قدر ثلاثة أصابع ويجوز  
مشايخ صنفه باللقافة (و) الثاني  
(كونه مشدودا) فمسح على الزائد ولم يقدم  
الحدث فلو واسعا فمسح على الزائد ولم يقدم  
قدمه اليه لم يجز ولا يضر رؤية رجلاه من  
أعلاه (و) الثالث (كونه مما يمكن متابعة  
المنى) المعتاد فيه (فرضنا) كونه مما يمكن  
متابعة من زجاج الخ (قوله جاز) أي ثابت بما  
بل ينبغي وجوبه

لكن رأيت في كتب الشافعية وقواعدنا لا تأباه (قوله على من ليس معه ماء يكفيه) أي يغسل وجهه ويكفيه لمسح الخفين (قوله أو خوف فوت وقت) أي لو غسل وجهه والاولى أو خوف ويكون معطوفاً على ليس (قوله أو وقوف عرفة) قال في النهر وظاهر أن المعنى فيه ولو مسح وجهه أدرك الوقوف والصلاة معا إذ لو كان لا يدركه لا يجب عليه الغسل فضلاً عن المسح لما قالوه في الحج لو كان مكان بحيث لو صلى فاته الوقوف قدم الوقوف المشقة اهـ (قوله أنه رخصة مسقطه للعزيمة) أي مسقطه لشرعيتها بمعنى أن العزيمة لا تبقى مشروعة معها واحتراز بقوله مسقطه عن رخصة الترتيب فإن العزيمة تبقى معها مشروعة أي مع بقاء سبب الرخصة كالصوم في السفر والرخصة ما بنى على أعذار العباد ويقابلها العزيمة وهي ما كان سبباً أصلياً غير مبني على أعذار العباد وهو الاصح في نحر يفهمها الحلبي (قوله ينبغي أن يصير آتما) أي ولا يصح غسله وذلك لما في تسمية الفتاوى الصغرى عن ابن الفضل لو ابتل قدمه لا يفتقض مسحه لان استئثار القدم بالخف يمنع سراية الحدث الى الرجل فلا يقع هذا غسله مستبرأ فلا يوجب بطلان المسح ونقل الزاهد عن العاصمي أنه لا ييطل وان بلغ الماء الركبة قال في النهر ثم رأيت في السراج وضاً وغسل وجهه وأمس خفيه ثم أحدث ومسح فدخل الماء في أحد خفيه قال بعضهم ان غسل الماء جميعها مع الكعبين وجب غسل الأخرى وقال بعضهم لا يفتقض المسح أصلاً وهو الاظهر اهـ ويجب عليه غسل رجله ثانية بعد المدة لعمل الحدث السابق عمله من السراية الى الرجلين فيحتاج الى من يزيل أبو السعود وما في الحلبي عن الشربلاني ضعيف (قوله مشهورة) المشهور أن يكون رواية أكثر من اثنين في كل طبقة من طبقات الرواة ولم يصل الى حد التواتر كما في الغيبة الحلبي وقال الامام ما قلت بالمسح حتى جاءني فيه مثل ضوء النيران وروعه أخاف الكفر على من لم يرا المسح على الخفين لأن الأثر الذي جاءني فيه في حديث التواتر (قوله فتذكره مبتدع) لما روى عن الامام حين سئل عن مذهب أهل السنة والجماعة فقال هو أن تفضل الشيخين وتجب الختمين وتري المسح على الخفين (قوله وعلى رأي الثاني كافر) لأن المشهور عنده في حكم التواتر فقهستاني (قوله وقيل بالكتاب) أي ثبوت المسح بالكتاب عملاً بقراءة الخبر فانهم لما عارضت قراءة النص حملت على ما إذا كان مقتضاه وحلت قراءة النص على ما إذا لم يكن كذلك وهذا القول مقابل لما في المصنف (قوله وروى) أي هذا القول بأنه أي المسح غيره قسماً بالكعبين أي وقد ذكر الكعبان في الآية غاية للأعمال وردت الشبهة للرازي بأنه ما المانع أن يكون غاية للعمل الذي يجوز عليه المسح فلا يلزم المسح الى الكعبين (قوله فالحج الجوار) جواب عن قراءة الخبر وحاصله أنه معطوف على المقسول ومقتضاه التسبيل كنه لما جاور الحجر ورجز كقوله سم بحر ضرب خرب (قوله لمحدث) متعلق بقوله جائز وأطلقه فشمس المذكور واللاتي قاله المصنف (قوله ظاهره) البحث والجواب للقهستاني (قوله القربة بذلك) أي التقرب الى الله تعالى بذلك. التبريد (قوله لا لجنب) لجنب اسم جنس يستوي فيه المفرد والمثنى والجمع مذكور ومؤنث والدليل على عدم جواز له ما روى عن صفوان قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا حفاً أن لا تنزع خفافنا ثلاثاً أيام ولياليها لا عن جنابة ولكن عن بول وغائط ونوم (قوله وحائض) ذكر الحائض جار على قول الثاني لأن أقل الحيض عنده يومان وأكثر الثالث فإذا كانت المرأة وضأت ابتداء مدة السفر وليست الخف ثم حاضت هذا المقدار فقد بقي من المدة نحو خمس ساعات فلا يجوز لها المسح فيها لعدم نيابته في هذا الحدث عن غسل الرجلين لعدم منع الخف سراية الحدث المذكور الى الرجل شرعاً وإجماعاً جعلت مسئلة الحائض على قول الثاني نظره وأنه لا يتأتى على أصلهما لأن أقل الحيض ثلاثاً أيام فإذا وضأت وليست ثم حاضت وذلك في السفر فإن مدة المسح تنقضي مع مدة أقل الحيض ولم يذكروا التفسا وصورتهم بأنهم ليست على طهارة ثم نفست وانقطع قبل ثلاثة وهي مسافرة أو قبل يوم وإبله وهي مقبلة حلبي عن الجبر (قوله والمثنى) أي الحكم المثنى أي المنوع لا يلزم تصويره لعدم الاحتياج اليه وعدم لزوم تصويره لا ينافي امكانه (قوله وقبه أن النبي الشري) البحث للقهستاني وقيد بالشري احترازاً عن العقلي كقوله الشري يكفيه تعالى فلا يفترق الى اثبات عقلي والمراد بالاثبات التصور بوجه وفيه أنهم مرسوفاً به أيضاً بالتصور الذهني لثباته فيه وحينئذ فالاولى عدم التقييد (قوله يفترق الى اثبات عقلي) أي تصور عقلي لأن في الشيء فرع عن تصوره قال الحلبي وهو الحق

على من ليس معه ماء يكفيه أو خوف فوت وقت أو وقوف عرفة جبر وفي القهستاني أنه رخصة مسقطه للعزيمة ولهذا الوصف المأثورة في خفيه فإنه يغسل ينبغي أن يصير آتما (بسته مشهورة) فتذكره مبتدع وعلى رأي الثاني كافر وفي الضفة ثبوتها بالإجماع بل بالتواتر رواه أكثر من ثمانية منهم غير قسماً بالكعبين وقيل بالكتاب وروى بأنه غير قسماً بالكعبين إجماعاً فالحج الجوار (لحديث) ظاهره عدم جواز له بعد الوضوء إلا أن يقال لما به صلاية القربة بذلك صار كأنه محدث (للاجنب) وحائض والمثنى لا يلزم تصويره وقبه أن النبي الشري يفترق الى اثبات عقلي



عليه كافي الخبايا (قوله لم يجز) لانه مسح في غير محل الحدث بجر (قوله يسكون التون) يسبح فيه صاحب النهر  
التابع للمعراج وفي البحر وتبعه المصنف في شرب ماء جواز التشديد واستشهاده بما لا شاهد فيه وقد أوضحه في النهر  
(قوله ما جعل على أسفله جلدة) الى القدم دون الكعبين (قوله والمجلدين) هو ما جعل على أعلاه وأسفله الجلدة  
كذا في النهر (قوله مرة) وتكراره خلاف المستون أقاده المصنف (قوله ولو امرأة) وذلك لاطلاق النص وص  
والخطاب الوارد في أحدهما يكون واردا في الآخر مخ (قوله لم يوسين) حال من قوله خفيه وما عطف عليه  
والتعريف به أولى من تعبير بعضهم بأن لبسهما يشتمل ما إذا غسل رجله أولاً وليس خفيه ثم غم الوضوء وأحدث  
أو توضأ وغسل إحدى الرجلين وليس خفها ثم غسل الأخرى وليس خفها فيصيح فيها أن يقال هما لم يوسين  
على طهارة كاملة وقت الحدث ولا يقال لبسهما على طهارة كاملة وقت الحدث لان الفعل دال على الحدث  
والاسم على الدوام والاستقرار كما حققه شارح الوقاية فانه المصنف (قوله على طهر) شمل ذلك الوضوء المنفرد  
والمنذور تحت الفصل والمنوى وغيره (قوله لا يسبح عليه) لانه لم يلبس على طهارة بل يتعين المسح على الخلف  
لكونه ليس عليها (قوله كلعمة) أي كتقص لعمدة من الأعضاء لم يصبها الماء (قوله كتيم) رأى الماء معذور  
بعد الوقت يسبح السابح في ذلك المصباح الز يلبس وهو عرض بأنه لا تقص فيه ما بقي شرطهما وانما لم يسبح  
الكتيم بعد وضوء الماء والمعدور بعد الوقت لظهور الحدث السابق حيث قد على القدم والمسح انما يلبس  
بالمسح لا بالقدم ولا يجوز تأذي العذر المسح في الوقت كلما وضأ الحدث الذي ابتلى به اذا كان السيلان  
مقارنا للوضوء واللبس أبو السعود عن النهر ومروسة التيم أن يتيم لفق الماء وليس الخلف فلا يجوز له المسح عند  
وجوده وأما اذا وضأ وليس الخلف ثم أحدث ولم يجد ما يقتيم ثم وجد الماء في المدة أن يسبح الى تمامها (قوله  
فكالمصيح) اعلم أن صاحب العذر اذا وضأ وليس خفيه فهذا على أربعة أوجه اما أن يكون العذر منقطعاً وقت  
الوضوء واللبس أو موجوداً في الحالين أو منقطعاً وقت الوضوء وجود وقت اللبس أو موجوداً وقت الوضوء  
منقطعاً وقت اللبس فان انقطع في الحالين فحكمه كالأصحاء لان السيلان وجد عقب اللبس فكان اللبس على  
طهارة كاملة فتجوز الخلف سرية الحدث للقدمين مادامت المدة باقية وفي الأصول الثلاثة يسبح مادام الوقت باقياً  
فاذا خرج الوقت نزع خفيه وغسل رجله كذا في البحر (قوله عند الحدث) لفظه عند يقيد الجسورة وهو أولى من  
عبر وقت الحدث وشمل كلامه صوراً منها أن يسد أبغسل رجله ثم يلبسها ثم يكمل الوضوء ومنها أن يتوضأ  
الرجل ثم يغسل واحدة وليس خفها ثم يغسل الأخرى وليس ومنها أن يسد أبغسل الخفين ثم يتوضأ الرجلين  
ثم يتوضأ الماء قبل رجلاه مع الكعبين أو ابتلت رجلاه ثم وضأ في جميع هذه الصور يجوز له المسح اذا أحدث  
لتام الطهارة وقت الحدث وان لم يوجد وقت اللبس (قوله يوماً وليلة) العامل فيها أحد الضعيفين اللذين  
في قول المصنف وهو جائز وانما جاز عمل الضعيف باعتبار مرجعه فانه يعود على المسح فعمله ويجوز أن يكون  
معه ولا مصدر الصريح الذي في قول المصنف شرط مسحه (قوله لم يقيم) مراده ما بين الاتي (قوله وليلتها)  
لوحظ فيه ما ضرر لان يذكر أحدهما بلقنا الجمع ينتظم الاخر لكنه انما ذكره ليناسب ذكر الليلة في جانب المقيم (قوله  
وابتداء المدة) قدره ليفيد أن من الواقعة في كلام المصنف ابتداءً وأن الجواز والجرور خبر لابتداء المحذور وهو  
ذلك المقدّر (قوله فقد يسبح المقيم سناً) كما اذا أخر الظهور الى آخر الوقت ثم أحدث وصلى بالمسح فيه ثم صلى الظهر  
من الغد في آتية هتاتى (قوله فلما شهد أحدث) فانه لا يمكنه صلاة الفجر من الغد لا مقرأ من الحدث آخر  
صلاته هتاتى قلت وينبغي أن يكون عدم الامكان في هذه المسئلة على قول الامام فانها من الاثني عشرية  
كليا بقى (قوله لا يجوز على عامة) هي ما تلف على الرأس وقال الامام أحمد اذا لبس العمامة على طهر جاز مسحها  
أبو السعود عن العمدة العتيق (قوله وقلبسوة) بفتح القاف وضم السين ما تلف عليه العمامة فانه أبو السعود  
(قوله وبرقع) بضم الباء وسكون الراء وضم القاف وقصها ببعضهم هم أنكر القمحات ثمة المرأة وبها كذا  
في أبي السعود وهو أولى مما في المخ أنه الحمار لان المشهور أن الحمار ما تختم به الرأس خاصة (قوله وقفازين)  
بفتح القاف وتشديد الفاء وضبطه الحلبي بضم القاف ما يدخل على اليدين وقد يحس بطن وزير بأزار  
على الساعدين تلبسه المرأة على يديها من البرد وقد يفضله السبادون من جلدة أولبديتي به نحو محالب المقر  
أبو السعود وصوره المسح أن يأمر غيره بمسحه (قوله لهدم الحرج) ملة لهدم حجة المسح على ما ذكره لان المسح

ولو نزع موقيه أو عاد مسح خفيه ولو نزع أحدهما  
مسح الخلف والموقى الباقي ولو أدخل يده  
تحت ثوبه أو مسح خفيه لم يجز (والمتعلقين)  
يسكون التون ما جعل على أسفله جلدة  
(والمجلدين مرة ولو امرأة) أو خشي (ملبوسين)  
على طهر) فلو أحدث ومسح بخفيه أو لم يسبح  
فلبس موقيه لا يسبح عليه (زاتم) نرج  
التاقص حقيقة كلعمة أو بمعنى كتيم ومعه نور  
فانه يسبح في الوقت فقط (عند الحدث) فلو  
على الانقطاع فكالمصيح (عند الحدث) فلو  
تختلف الحدث ثم خاض الماء فابتل قدماه  
ثم قسم وضوءه ثم أحدث جاز أن يسبح يوماً  
وليلة المقيم وثلاثة أيام وليلتها للمسافر) وابتداء  
المدة (من وقت الحدث) فقد يسبح المقيم سناً  
وقد لا يمكن إلا من أربع كن وضأ وتختلف  
قبل الفجر فلما طلع صلى فلما شهد أحدث (لا)  
يجوز (على عامة) وقلسوة وبرقع وقفازين  
أهدم الحرج



على الخلف ثبت بالنص على خلاف القياس فلا يلحق به غيره زيلعي (قوله قدر ثلاث أصابع اليد) هو المعتمد وذلك  
 لأن العبرة لا بالتمسح وهي اليد والاثلاث أكثرها (قوله أصغرها) يدل من الأصابع والمراد بالأصغر الجندس  
 الصادق بالتمتع (قوله طولاً وعرضاً) أي الفرض قدر طول الأصابع الثلاث وعرضها وسواء ابتداء التمسح من  
 طول الخلف من الأصابع أو الساق أو في عرضه يمينا وشمالا (قوله من كل رجل) أفاد أنه لو قطعت إحدى رجله  
 وبقي منها أقل من هذا القدر أو بقي هذا القدر لكن من العقب لا من موضع التمسح فليس على العصبية والمقطعة  
 لا يمسح لجوب غسل ذلك الباقي كما لو قطعت من الكعب حيث يجب غسل الجميع ولا يمسح بجرح (قوله لا من  
 الخلف) أفاد لو كان المراد ثلاث أصابع من كل خلف لجاز التمسح على الزائد من الخلف إذا كان كبيراً وهو لا يجوز  
 الحلبي (قوله فتقوا) تقر بع على المصنف وقوله هذا الأصبع يعني به مذكراً أصبع واحدة على الخلف حتى يتل  
 بالتمتع ثلاث أصابع قال في البحر واستد منه أنه لو مسح بأصبع واحدة ومذها حتى يبلغ مقدار الثلاث من غير  
 أن يأخذ ما يجد يد الإيجوز ولو مسح بأصبع واحدة ثلاث مرات وأخذ لكل مرة ما جاز أن مسح بكل مرة  
 موضعاً غير الذي مسحه (قوله فلو مسح برؤس أصابعه) أي ومذها حتى يبلغ مقدار الثلاث (قوله لم يجز) لأنه  
 كذا الأصبع المتقدم وبذلك لا يحصل فرض التمسح (قوله إلا أن يتل الخ) أي فيجوز لحصول الفرض بغيره  
 مستعملة (قوله إن المامستقطار جاز) لأن المداد على حصول الفرض بغيره مستعملة (قوله إن بقي من  
 ظهره) فبذلك لا يحل التمسح فلا اعتبار بما بقي من العقب (قوله خلف مقصوب) المراد به المستعمل على وجه  
 محرم سواء كان غصبا أو سرقة أو اختلاسا ومثله فيما يظهر إذا كان من حرير واجتعت فيه الشروط (قوله  
 كما جاز غسل رجل مقصوبة) إطلاق الغصب على ذلك معاملة وصورته استحق قطع رجله لسرقة أو قصاص  
 فهو رب وصار يتوضأ عليها (قوله والخرق) بفتح الخاء المعجمة وسكون الراء قاله الحلبي وفيه أنه بهذا الضبط المصدر  
 الذي هو فعل الفاعل وليس مراداً فالأحسن ضبطه بضمهم له بضم الخاء لأنه عبارة عن المحل المخروق (قوله  
 بموجدة أو مثلية) الذي في شرح منية المصلي عن خواهر زاده الصحيح أن الرواية بالباء الموحدة لأنه في الكتب  
 المنفصل تستعمل الكثرة والقلة وفي الكتب المتصلة يستعمل الكسر والصغر والخلف كتم منهن فلا يذكروا الكبير  
 لا الكثرة ولعل وجه المثلية أن العرب قد تستعمل الكثرة في الاتساع فيمكن أن يراد منه هنا والمعنى الخرق المتسع  
 ويمكن أن يجعل في حكم التفصيل لمكان الخروق (قوله قدر ثلاث أصابع) هو المعتمد وقيل بالاعتبار بالأفامل  
 والتقييد بالقدم احتراز عن القول باعتبار أصابع اليد من رمية أو مفرجة على خلاف في هذا القول قاله الحلبي  
 (قوله يعتبر بأصابع مماثلة) أي في الخلقة وهذا التعبير أولى من تعبير غيره بالغير لأنه قد يكون أصابع الغير  
 أكبر من أصابعه (قوله إلا أن يكون فوقه خف آخر) لأن العبرة للأعلى حيث لم تنظر لوظيفة على الأسفل  
 (قوله وهذا) أي اعتبار الأصابع بوصف الصغر (قوله ويرى ما تحته) قيد ثالث المنع وأنى الشارح بالمقاهيم  
 على سبيل التشر المربوب والصغير في تحته يرجع إلى الخرق (قوله ولو جازاً) أي ولا يعتبر بالأصغر لأن كل أصبع  
 أصل بنفسه فلا يعتبر بغيرها حتى لو انكشف الإبهام مع جازتها وهما قدر ثلاث أصابع من أصغرها يجوز التمسح  
 وإن كان مع جازتها لا يجوز على الأصح ثم التناوى (قوله ولو عليه) أي على العقب اعتبر بقاى ظهره وأكثره  
 هذا ما اقتصر عليه فاضى خان في شرح الجامع الصغير وظاهر المتن وهو الذي اختاره السكاك والمروخسي  
 اعتبار الثلاث فيه وفي غيره (قوله ولو لم ير القدر المانع عند المشي) أي عند رفع القدم عن الأرض وبه صرح  
 الحلبي وهذا صادق بعدم الرؤية في الحالتين وبالرؤية عند وضع القدم لا عند رفعها فأمّا عكس هذه أو رؤيته  
 في الحالتين فنافع (قوله كما لو انفتحت الظهارة دون البطانة) بأن كان في داخلها بطانة من جلد أو خرقنة  
 مخروزة بالخلف فإن التمسح لا يمتنع (قوله في خف) وإذا امتنع التمسح على أحدهما لم يجز الخروق المتفرقة فيه امتنع  
 التمسح على الآخر حتى يلبس مكان الخرق ما يجوز التمسح عليه كذا في البحر (قوله لا فيهما) حتى لو كان الخرق  
 في خف واحد قدر أصبعين في موضع أو في موضعين وفي الآخر قدر أصبع جاز التمسح عليه ما (قوله بشرط) متعلق  
 بعمدة التمسح التي استلزمها قوله لا فيهما اهـ الحلبي أي فيصحب التمسح عليه ما بشرط الخ وهذا الاشتراط استظهار  
 لصاحب المنية وبه في البحر (قوله يجمع) أي مع خرق آخر (قوله المسح الحالى) أي الذي يراد وقوعه  
 حالاً والاستقبال الذي يراد إيقاعه فيما بعد الزمن الحاضر (قوله كما ينقض الماضي) صورته إذا مسح

(وفرضه) عملاً (قوله ثلاث أصابع اليد)  
 أصغرها ولا عرضاً من كل رجل لا من  
 الخلف فيه وإفاده هذا الأصبع فلو مسح برؤس  
 أصابعه وجازى أصابعه لم يجز لأن يتل من  
 الخلف عند الوضع قدر النرض قاله المصنف  
 ثم قال وفي الذخيرة إن الماء مستقطار جاز  
 والألا ولو قطع قدمه إن بقي من ظهره قدر  
 الفرض مسح ولا يغسل ممن قطع من كعبه  
 ولوله رجل واحدة مسحها وجزأ مسح خفه  
 مقصوب خلافه مثلاً كما جاز غسل رجل  
 مقصوبة أجماعاً (والخرق الكبير) بموجدة  
 أو مثلية (وهو قدر ثلاث أصابع  
 الأصغر) بكسرها أو مقطوعاً يعتبر بأصابع  
 مماثلة (تخفه) إلا أن يكون فوقه خف آخر  
 أو برقوق فيمسح عليه وهذا الخرق على  
 غير أصابعه وعقبه ويرى ما تحته فلو علمها  
 اعتبر الثلاث ولو كباراً ولو عليه اعتبر بقاى  
 أكثره ولو لم ير القدر المانع عند المشي لا دون  
 لم يمسح وإن كثر كما لو انفتحت الظهارة دون  
 البطانة (وتجمع الخروق في خف) واحدة  
 (لا فيهما) بشرط أن يقع فرضه على الخلف  
 نفسه لا على ما ظهر من خرق يسير (واقف  
 خرق يجمع لينعم) المسح الحالى والاستقبال  
 كما ينقض الماضي فهو ساقى

على خف سليم من الخرق فانه يصح مسحه فاذا عرض الخرق المانع ففرض المسح ورفقه (قوله ومتر) أى فى التيمم  
 (قوله أن ما ينقض التيمم) كوجود الماء والقدرة على استعماله (قوله يمنع) أى ابتداء ويرفع انتهاء اذا عرض أى  
 فالمسح على الخلف كذلك قال الحلي وفى التركيب حرازة لأن الرفع هو النقص فيصير المعنى أن ما ينقض التيمم  
 ينقض التيمم وينعنه وعبارته المنع فى التيمم سالمة من هذا (قوله كجاسة) تنظير لا تقبل والمعنى أن النجاسة للنجاسة  
 تمنع الصلاة ابتداء وترفعها عرضا ومثلها الانكشاف (قوله حتى انعقادها) أى الصلاة وهو منصوب لكونه  
 معطوفاً يفتى على المقبول به المقدور فى الكلام تقديره كجاسة وانكشاف فانه ما يمنعان الصلاة ويرفعانها حتى  
 انعقادها والمراد بالانعقاد الصلوة وانما غلبت الصلوة على شرط وبني على شرطها عدم اشتراط الشروط  
 لها لكن الصحيح اشتراط الشروط لها لكونها ركناً بل لشدة اتصالها بالركن اهـ حلي وانما أطلق الانعقاد على  
 الصلوة لأنها شرط فيه (قوله كما يجب) أى فى باب شروط الصلاة من أنه بشرط الصلوة ما يشترط للصلاة  
 (قوله المسألة) فى القاموس المسألة بكسر الميم مخيط ضم (قوله الحاقاله) أى لملءون المسألة بمواضع الخرز التى  
 هى معقودة اتساقاً (قوله متفرقة) فى خفيه أو فوه أو مكنانه أو فى المجموع كذا فى البصر (قوله وانكشاف)  
 أى متفرقة فى أعضائه العورة كانكشاف ثوب من فرج المرأة وثوب من ظهرها وثوب من خلفها فيصير كالجاسة  
 فيمنع جواز الصلاة لأن المانع فى العورة انكشاف القدر المانع وفى النجاسة كونه حاملاً أو مجاوراً للقدر المانع  
 وقد وجد ذلك حال التفرق (قوله وطيب محرم) فانه يجمع اذا تفرق فى أكثر من عضو حتى يبلغ عضواً كما سبق  
 حلي (قوله وأعلام توب من حرير فانها تجمّع) حتى تزيد على أربع أصابع تحرم اهـ حلي وهذا على المعتمد وقيل  
 أن العلم لا يجمع ولو كان كثيراً فلا يحرم لهه وصحح وألحق به الأساطى السجاف كما ذكره فى الخطر أول فصل  
 اللبس ويجوز لأنسان العمل بالقول الضعيف فى خاصة نفسه اذا كان له رأى بل بالحديث الصحيح المخالف  
 لمذهبه ذكره البيرى شارح الأشباه وأقره عليه أبو السعود (قوله فانها تجمّع) أى هذه الأربعة مطلقاً أى سواء  
 كان التفرق فى موضع واحد أو فى مواضع حلي (قوله وانكشاف فى جمع خروق أدنى أنصبة) قبل تجمّع  
 فى أذنين حتى يبلغ أكثر من واحد فيمنع وقيل لا يجمع الا فى أذن واحدة كما فى الخلف حلي (قوله احتياطاً)  
 فى باب العبادة من (قوله ناقض وضوء) ولو حكى ما كالتهتمة (قوله لانه بعضه) أى وما ينقض الكل فنقض  
 البعض وعلمه بعضه هم بأنه بدل عن غسل الرجلين قال فى البحر وهو لا يظهر لأن البدل هو الذى لا يجوز مع  
 القدرة والمسح يجوز مع القدرة على الأصل وانما هو خلاف (قوله ونزع خف) لأن الحدث السابق سرى الى  
 القدمين ولما كان الخلف اسم جنس يطلق على الواحد والتعدد صح قول الشارح ولو واحد (قوله ومضى المدة)  
 للأساطى الدالة على التوقيت والتأقضى فى هذا وما قبله الحدث السابق لكن لما كان الحدث يظهر عند وجودها  
 أضيف النقص اليها أبو السعود (قوله وان لم يمسح) لأن العبرة من وقت الحدث (قوله ان لم يغسل بقلبة الطن)  
 أشار به الى أنه ليس المراد بانطوف مطلق بل خوف يرتقى الى غلبة الطن وظاهره أن المسح لا يقتضى مسند ذلك  
 وهو تعقب بأن خوف البرد لا أثر له فى منع السراية فغاية الأمر أنه لا ينزع لكن لا يمسح بل يتيم عند خوف البرد  
 كذا فى أبي السعود ورفقه أنهم منعوا التيمم للوضوء عند خوف البرد ولذا نقل الحلي عن القنغ أن الذى ينبغي  
 الاقتراب به اتقاض المسح بالمغنى واستثنى مسح آخر به الخلف كالجاءة فى قول الشارح فيستوجب به المسح أى  
 لا تقاض المسح الأول بعضى المدة هو الذى عليه الاعتماد (قوله للضرورة) على تفهيم قوله ان لم يغسل وهو أنه  
 اذا خشى لا يشق وينه ما متر (قوله كالجيرة) أى فهو الخلق بها لأنه من ماصدقاتها (قوله فيستوجب) أى الخلف  
 بالمسح وهو الأول وان مسح الآخر صح وما قاله صاحب النهر من أن صاحب المراح سرح بوجوب الاستيعاب  
 وهو أبو السعود بأن عبارة المراح تقتضى الأولوية (قوله ولا يوقت) من جهة التزعم على كونه كالجيرة (قوله  
 ولذا) أى للضرورة (قوله مضى فى الاصح) اذا فائدة فى التزعم لأنه الغسل ولا ما جبر (قوله وهو الاشبه) أى  
 بالتمه ومن رواية بالمعقول دراية وعلل بمراية الحدث إلى الرجل لأن عدم الماء لا يمنع السراية فيتيمم له ويصلى  
 كما لو بقى من أعضائه لمعة ولم يجد ما يغسلها به فانه يتيمم (قوله لا غير) وليس عليه إعادة بقية الوضوء لأن الحدث  
 السابق هو الذى حل بقدومه وقد غل بعده ما رالاعضاء وبقيت القدمان فقط فلا يجب عليه الاغسلها  
 ولا معنى لغسل الأعضاء المغسولة ثانياً لأن الفاتت الموالاة وهى ليست بشرط فى الوضوء عندنا كذا فى البحر

قلت ومتر أن ما ينقض التيمم يمنع ويرفع كجاسة  
 وانكشاف حتى انعقادها كما يجب فى قوله  
 (ما تدخل فيه المسألة لا مادونه) الحاقاله  
 بمواضع الخرز (بخلاف نجاسة) متفرقة  
 (وانكشاف) عورة وطيب محرم (وأعلام  
 توب من حرير) فانها تجمّع (ويشترط ترجيح  
 فى جمع خروق أدنى أنصبة) (لأنه  
 الجمع احتياطاً) (وما قلناه ناقض وضوء) (ومضى  
 بعضه) (ونزع خف) (ان لم يغسل) بقلبة الطن  
 (المدة) (وان لم يمسح) (للضرورة فيصير  
 كالجيرة فيستوجب به المسح ولا ما مضى  
 قالوا الوقت المدة وهو فى الصلاة ولا ما مضى  
 فى الادام وقيل نفس التيمم وهو الاشبه  
 (وبعد هذا) أى التزعم والمضى (غسل  
 أى وضوء رجله لا غير)

(قوله لحلول الحدث السابق) استشكل بأنه لا حدث موجود حتى يسرى لأن الحدث السابق حل بالخلف وبالمسح  
قد زال فلا يعود إلا بخارج نجس وفحوه وأجيب بجواز أن يعتبر الشارع ارتفاعه بمسح الخلف مقبداً بعدة منعه  
(قوله الامتناع) لا حاجة إلى هذا الاستثناء لأنه أعني منه قوله أن لم يحض الخ حاي (قوله فينبغي) غير صحيح لأن  
الوطئ من عدم خوف الضرر المسح على الخلف كالجيرة وأن التيمع بما يكون عند مسكون الرجلين كالمعة وهو  
انما يكون عند عدم خوف الضرر وعند عدم الماء حاي (قوله وخروج أكثر قدمه) التقدم من الرسغ إلى  
رؤس الأصابع كذا في البحر (قوله من الخلف الشرعي) وهو من الكعب إلى رؤس الأصابع وما من الكعب  
إلى الركبة مثلاً فهو داخل في مفهوم الخلفا فقط حاي (قوله وكذا إخراج) لا حاجة إليه لأن في الإخراج  
خروج يهود داخل في كلام المصنف وأيضاً إذا علم الحكم في الخروج في الإخراج بطريق الأولى (قوله في الأصح)  
مقابله أقوال أخرت لم يراجعها البهر من أقوال من معصان الأول اعتبار قدر الفرض إذا بقي في الخلف في عدم  
التنقض والثاني أن كان لباقي بحيث يمسح منه الشيء فيه لا يتنقض والالتنقض قال في البحر ولا بأس بالاعتقاد  
عليه (قوله ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله) أي من غير قصد بل لسهته (قوله أنه) أي القهستاني خرق الإجماع  
أي بسبب اختصاره وبعبارة وهذا كله أن يداه أن يزع الخلف فتركه فيه وأما إذا زال لسهة أو غير هاته لا يتنقض  
بالإجماع كافي النهاية وهي واضحة تفيد ما ذكره الشارع وفي الخلف أنه أي القول بالتنقض بخروج العقب  
من غيرنية خرق للإجماع اه وفيه أنه لا وجه للتعبير بالزعم (قوله أيضاً) أي كما يتنقض بالثلاثة المتقدمة (قوله  
لو أدخل) ومثله لو دخل بنفسه أفاده الحلبي (قوله وهو الاظهر) قال القهستاني وفي الاكتفاء الأشعار بأنه إذا  
وصل الماء إلى وجه واحد لم يتنقض وإن بلغ الركبة واليه ذهب أبو بكر العباسي وعلى الالتفاض أكثر المشايخ  
واليه مال أبو النضر وهو الأصح كافي التمهيد وعلى الأصح تصحبه المدة من أول حدث بعده هذا الوضوء وعلى  
مقابله تصحبه من بعد حدث وقع بعده الوضوء الأول ونقل صاحب السراج أن الاظهر الأول فهو ما قولان  
مصححان (قوله كما تر) الذي مر أنه بعد مضى المدة والتمتع بفعل وموضوعه عند عدم وجود غسل في أثناء  
المدة وهناك قد وجد فاشتبه الأمر على الشارع فقال ما قال حاي أقول قد مر عن تمة الفتاوى وعن أبي السعود  
أن هذا الغسل لا يعتبر فلا بد من الغسل بعد المدة قوله وبقي من نواقضه الخرق) مكرز مع قوله سابقاً في الخرق  
كما يتنقض الماضي حاي (قوله وخروج الوقت للمعذور) مكرز مع قوله سابقاً في حل قول المصنف تام ومعهذور  
فانه يمسح في الوقت فقط (قوله بعد حدثه) قيد به لأنه لا عبرة بالمسح للقربة (قوله قافر) بأن جاوز العمران  
مريده خبر (قوله فلو بعد نزع) أي بعد التمام نزع ونوضاً أن كان محدثاً أو لا غسل رجليه فقط (قوله مسح  
ثلاثاً) أي أتم مدة المسح بحيث يكون المجموع ثلاثاً نادر لأنه يسناً قبل المسح ثلاثاً أو بالسعود (قوله نزع) أي  
خفيه لأن رخصة السفر لا تبقى بعده زيلتي لأن العبرة ثلاثاً نادر لأنه يسناً قبل المسح ثلاثاً أو بالسعود (قوله نزع) أي  
(قوله وحكم مسح جبيرة) سواء كانت على البدن أو الرأس غير أنه ان بقي من الرأس ما يجوز المسح عليه مسح عليه  
والأفعلى العصابة كذا في البدائع والجبراً صلاح العظم (قوله يمسح بها الكسر) أي العظام المكسورة (قوله قرحة)  
هي الجراحة كافي المغرب وقدر أدها ما يخرج في البدن من شئ في القاف الضم والضم كذا في النهر (قوله  
وموضع) بالجر عطف على قرحة (قوله كعصابة جراحة) العصابة بالكسر ما يصيبه كالعصاب وفيه أنها هي  
خرقة القرحة اللهم إلا أن يفرق بأن خرقه القرحة نحو الزقة والخرقة الصغيرة والعصابة ما عت العضو مثلاً  
أو المراد بها أولاً المعنى الثاني (قوله فيكون فرضاً) تفريع على التشبيه ولما كان يتوهم من الفرض أنه قطعي  
قال بصق علياً ولا يقال. قضى التشبيه أن يكون فرضاً اعتقادياً لأن التشبيه لا يعطى حكم التشبيه به من  
كل وجه (قوله لنبينه بظني) وهو ما ورد أن علياً كسر أحد زنديه يوم أحد أو شير فأمره عليه الصلاة والسلام  
بالمسح على الجبار وهو ضعيف لكنه نفى به قد طرقه (قوله وهذا) أي الاقتراض (قوله والله رجع الامام)  
عن قوله أولاً بالوجوب المصطلح عليه وأنه إذا صلى بغير مسح عليها وجب عليه أعادتها لقاعدة كل صلاة أقيمت  
مع ترك واجب وجب أعادتها (قوله وقد منّا) أي في رسم المفق (قوله لذكر منها) أفاد أنها أكثر من هذا العدد  
(قوله فلا يتوقت) أي المسح على الجبيرة بوقت معين كالفصل وانما قيد بالوقت المعين لأنه موقت بالبركة كذا  
في البحر (قوله حتى يؤتم لصحاه) لأنه ليس بذي عذر (فرع) في إمامة المنتهدين بغيره أقوال ثمانية أنه لا يؤتم على

لحلول الحدث السابق قد مضى الامتناع كبر  
فنبين حينئذ (وخرج أكثر قدمه) من الخلف  
الشرعي وكذا إخراجيه (نزع) في الأصح  
اعتبار الأقدام ولا عبرة بخروج عقبه ودخوله  
وما روي من التنقيب زوال عقبه فمقبداً إذا  
كان بنسبة نزع الخلف أما إذا لم يكن أي زوال  
عقبه بنية بل لسهة أو غير هاته لا يتنقض  
بالإجماع كما يعلم من البرجيني معزاً بالنهاية  
وكذا القهستاني لكن باختصار حتى زعم  
بعدمهم أنه خرق الإجماع فتدبه (ويتنقض)  
أي بفعل أكثر الرجل فيه (لو أدخل الماء  
خفيه ومسحه غير واحد) وقيل لا يتنقض  
وإن بلغ الماء الركبة (وهو الاظهر) كافي  
البحر من السراج لأن استار القدم بالخلف  
يجمع مبركة الحدث إلى الرجل فلا يقع هذا  
غسل معتبر فلا يوجب بطلان المسح فهو  
في نفسه تاماً ما بعد المدة أو التزع كما تر وبقي  
من نواقضه الخرق وخروج الوقت للمعذور  
(مسح مقبم) بعد حدثه (قافر قبل تمام يوم  
واليلة) فلا بعد نزع (مسح ثلاثاً ولو أقام  
مسافر بعد مضى مدة مقبم نزع والأثناء)  
لأنه صار مقبماً (و) حكم (مسح جبيرة) هي  
عبدان يمسح بها الكسر (ونحو ذلك) كعصابة  
وهو وضع فسد (وكن) (ونحو ذلك) كعصابة  
جراحة ولو برأسه (كفيل لما تحتها) فيكون  
فرضاً في مالم يبرئ بظني وهذا أقوله ما  
والله رجع الامام خلاصة وعليه الفتوى  
شرح مجمع وقد منّا أن لفظ الفتوى أكد في  
التصحيح من القنار والأصح والتصحيح ثم أنه  
يخالف مسح الخلف من وجوه ذكر منها ثلاثة  
عشرة قال (فلا يتوقت) لأنه كالتسليم حق  
زوم الأصحاب

الفور ويؤم بعد زمان وظاهر ما في تساوي قاضي خان الجواز مطلقا كذا في البحر (قوله لم يجب) أي  
 لم يفترض (قوله لا يمنع خفيها) أي مع مسح جبيرة الأخرى للزوم الجمع بين الأصل والبدل (قوله بل خفيها)  
 يعني أن كانت على إحدى رجليه جبيرة فمسحها وغسل الأخرى ثم أيسر خفيها فأحدث بإزالة المسح عليها  
 لا يتفاءل الجمع المتقدم (قوله أي يصح) والجواز بهذا المعنى لا يشاقق الاقتراض خلافا لما توهمه صاحب البحر  
 (قوله ولو شذت بلا وضوء) لو قال بلا طهارة لكان أشمل إذا لفرق في الجبيرة بين الحدين قزوه الشيخ شاهين  
 وبه يستغنى عن زيادة الشارح (قوله وغسل) بضم الغين لفظه بالوضوء ويصح قراءته بالفتح ويكون من  
 عطف العام وأورد الحلبي على المصنف تكراره ذامع قوله الآتي والمحدث والجنب الخ وأجاب بأنه لا تكرار فإن  
 هذه مفروضة فيما إذا شذها على الحدث أو الجذابة وتلك مفروضة فيما إذا أحدث أو أجنب بعد شذها قال  
 وهذا هو الثالث من أوجه المخالفة (قوله دة حاله) أي في الأمر بالوضوء عند شذها ولا في غسل ما تحتها  
 سقط وانتقل إلى الجبيرة بخلاف الخلف كذا في البحر (قوله كالغسل) أي كما يترك الغسل لما تحتها حلبي وهو الرابع  
 (قوله ان ضرر) المراد الضرر الاعتباري لا المطلق لأن العمل لا يخلو عن أدنى ضرر وذلك لا يبيح الترك أبو السعود عن  
 شرح الجمع (قوله والا يترك) قال في البحر عن المحيط إذا زادت الجبيرة على رأس الجرح إن كان حلبي الخرقه  
 وغسل ما تحتها بوضوء الجرح أحد يمسح على الكل تبعاً وان كان الحل والغسل لا يضر إن بالجرح لا يجهز به مسح  
 الخرقه بل يغسل ما حول الجرح ويصح عليها على الخرقه وإن كان بوضوء المسح ولا يضره الحل يمسح على  
 الخرقه التي على رأس الجرح ويغسل حولها ويغسل الخرقه الزائدة إذا التابت بالضرورة يتقذر بعده رها ولو ضره  
 الحل لا المسح يمسح كما شرح به في الدور (قوله وهو مشروط بالخ) هو الخامس (قوله من مسح نفس الموضع)  
 والعجز عن المسح يستلزم العجز عن الغسل حلبي (قوله فان قدر عليه) أي على مسح نفس الموضع وعجز عن  
 غسله (قوله فلا مسح عليها) أي صحح (قوله ولو بجمادات) في الشرع لا يبيح مسحها إن كان لا يضره غسل  
 ما تحتها يلزمه الغسل وإن كان بوضوء الغسل بالماء البارد لا بالحار يلزمه الغسل بالماء الحار أي إن قدر  
 عليه فانه الكمال (قوله فان ضرر) أي غسله ولو بجمادات مسحها اقتراضاً فان ضرر مسحها مسح جبيرة اقتراضاً  
 (قوله على كل عصابة) الصواب أن يقال على كل العصابة لأن كلا إذا دخلت على منكر أفادت استعراق  
 الأفراد وإذا دخلت على معرف أفادت استعراق الأجزاء والمقصود الثاني ثم إن المصنف تبع الصحابي في ذلك  
 والاصح الذي عليه الفتوى الاكتفاء بمسح الأصابع كثر قال في البحر وكان ينبغي للمصنف أن يقول ويصح على  
 أكثر العصابة ونحوها وإن لم يكن تحتها جراحة إن ضرر الحل اهـ وهل الدواء كالجبيرة في هذا الحكم يحزر  
 أفاده الحلبي (قوله مع قرحتها في الاصح) قال في التهريني إصصال الماء إلى الموضع الذي لم تستره العصابة  
 فجزم في الخلاصة بأنه فرض وفي غيرها أنه يكفي بالمسح قال في الذخيرة وهو الاصح لأنه لو كلف ذلك وبها بطلت  
 العصابة ونفذت البله إلى موضع الجرح وهذا من الحسن يمكن اهـ ومنه يعلم أن قوله في الاصح يرجع إلى قوله  
 مع قرحتها (قوله ان ضرر الماء) أي الغسل به أو المسح على المحل (قوله أو حلها) ولو كان بعد البرء بأن التصقت  
 بالمحل بحيث يصعزعها (قوله ومنه) أي من الضرر (قوله فجعل عليه دواء) أو علها أو مرهما أو أدخله  
 ببلدة مرارة كذا في البحر (قوله عن بره) أي لاجل بره كذا في العيني وهو صريح في أن عن معنى لام التعليل  
 على حد قوله تعالى وما كان استغفار إبراهيم لأبيه إلا عن موعدة كفاً فغنى القريب ويجوز أن تكون بمعنى  
 بعد على حد قوله تعالى لترى عجباً من طبقات أي حاله بعد طاعة وإلى كلام القهستاني ما يفيد أن عن بمعنى بقاء  
 السبيبية والبرء بالفتح عند أهل التجاوز والضم عند غيرهم أبو السعود عن الجوى وأعلم أن الجبيرة ان سقطت  
 من غير أن كان طريق الصلاة وهو من طهر غسل موضع الجبيرة ولا يجب عليه غسل باقي الأعضاء وإن كان  
 في الصلاة فإن كان بعد ما قد قدر التشهد هي إحدى المسائل الاثني عشرية الثانية وإن كان قبل التهود  
 غسل موضعه واستقبل الصلاة لأنه ظهر حكم الحدث السابق على الشروع فصار كأنه شرع من غير غسل ذلك  
 الموضع وإن سقطت عن غير بره لم يطل المسح سواء كان في الصلاة أو خارجها حتى أنه إذا كان في الصلاة مضى  
 عليها ولا يستقبل كذا في البحر (قوله فان سقطت في الصلاة) هو الثامن (قوله والا لا) هو السابع من أوجه  
 المخالفة وذلك لأن نزع الخلف مبطل مطابقاً (قوله وكذا الحكم لو سقط الدواء) يعني بفصل فيه بين السقوط

ولو شذها بأخرى أو سقطت العليا لم يجب  
 إعادة المسح بل يندب (ويجمع) مسح جبيرة  
 وجل (معها) أي مع غسل الأخرى لا مسح  
 خفيها بل خفيها (ويجوز) أي يمسح مسحها  
 ولو شذت بلا وضوء (وغسل دفعا للعرج  
 ويترك) المسح كالغسل (ان ضرر والا لا) يترك  
 (وهو) أي مسحها (مشروط بالعجز عن مسح  
 نفس الموضع فان قدر عليه فلا مسح) عليها  
 والحاصل لزوم غسل المحل ولو بجمادات فان  
 ضرر مسحها فان ضرر مسحها فان سقط  
 أصلاً (ويصح) فهو (مفتقد) وجوبه على  
 كل عصابة مع قرحتها في الاصح (ان ضرر)  
 الماء أو (حلها) ومنه أن لا يمكن ربطها  
 بنفسه ولا يبيح من ربطها (أنكسر نظيره فجعل  
 عليه دواء أو وضعه على شقوق رجليه أجرى  
 الماء عليه) ان قدر ولا مسح والترك  
 (والمسح) يبطله سقوطها من بره والا لا  
 (فان) سقطت (في الصلاة) استأنفها وكذا  
 الحكم (لو سقط الدواء)

عن بره و عدمه (قوله أو برئ موضعها ولم تسقط) هو التاسع فان العبرة في الخلف للزعم بالتعلل (قوله فان ضربه) أي أزالها الثالثة لتسوقها بالحل (فرع) في جامع الجوامع رجل به رمق فداواه وأمر أن لا يغسل فهو كالجبيرة أبو السعود (قوله والحدث والجنب الخ) هو العاشر (قوله عليها) أي الجبيرة وعلى قوابلها كثرقة القرحة وموضع الفصد والكتي (قوله ولا يشترط استيعاب) منافع لقوله سابقا ويمح المقصد على ككل عصاية ولو اقتصر على هذا كان أولى لانه هو المقتضى به (قوله وتكرار في الاصح) والخلف لا يشترط فيه التكرار اتفاقا وهو الحادي عشر من أوجه مخالفة من حيث الاتفاق والاختلاف (قوله فيكتفي مسح أكثرها) والفرص في مسح الخلف قدر ثلاث أصابع اليد وهذا هو الثاني عشر (قوله وكذا لا يشترط فيها نسيئة الخ) هو الثالث عشر من حيث الاتفاق والاختلاف وقد ذكر الشارح وجهين زائدين ما إذا بدل الجبيرة بأخرى وما إذا سقطت العليا وزاد في البصر أوجه أربعة إذا سقطت عن بره لا يجب الاغسل ذلك الموضع إذا كان على وضوء بخلاف الخلف فانه يجب غسل الرجلين الثاني إذا مسح عليها ثم شد عليها أخرى أو عصاية جاز المسح على الضوفا في بخلاف الخلف إذا مسح عليه لا يجوز المسح على الضوفا في الثالث إذا دخل الماء فمحتها لا يسطل المسح اتفاقا بخلاف الخلف الرابع إذا كان الباقي من العضو المعصوب أقل من ثلاث أصابع كاليد المقطوعة جاز المسح عليها بخلاف الخلف الخامس أن مسح الجبيرة ليس ثابتا بالكتاب اتفاقا بخلاف الخلف السادس أن مسح الجبيرة يجوز تركه في بعض الروايات بخلاف الخلف وزاد في التمرين وجهها وهو أن مسح الجبيرة ليس خلفا عن غسل ما تحتها ولا بدلا بخلاف الخلف فانه خلف والبديل لا يجوز عند القدرة على الأصل كالتيقن والخلف ما يجوز مسح الخلف وزدت وجهها وهو أن مسح الجبيرة يجوز ولو كانت على غير الرجلين بخلاف الخلف اهـ سبني (قوله وما في نسخ المتن) أي من قوله ويمسح نحو مقصد ويرج على كل عصاية (قوله رجع عنه المصنف) فالأولى عدم ذكره دفعا للاعتراض بالتناقض عنه

(باب الحيض)

(قوله عنون به) أي جعل الحيض عنوانا على ما ذكر في هذا الباب من النفاس والاستحاضة وما يتعلق بهما (قوله وأصله) عطف مرادف على ما قبله فان الأصل يطلق على الكثيرات الب (قوله والافهي ثلاثة) أي الانتقال عما عنون بالحيض لاجل ما ذكر بل لكون المصنف اقتصر عليه فلا يصح لأن المذكور فيه ثلاثة دماء الحيض والنفاس والاستحاضة (قوله السيلان) يقال حاض الوادي إذا سأل وسمى حيضا سيلانه في أوقاته وله خمسة عشر اسماء النواحي في بيتين فقال من البسيط للحيض عشرة أسماء وخمسيتها • حيض يحيض محاض طمث اكبار طمس عزالفر الجمع أذى ضحك • درس دراس نفاس قرء اعصار وذكر في التمهيد أن الحيض لا يكون في غير المرأة الا في الارنب والضبع والخفاش وذكر بعضهم أن ما يحيض من الحيوانات عشرة جمعت في قوله

الحيض يأتي للنساء وتسعة • وهي النياق وضبعها والارنب والوزغ والخفاش بحرة كلبة • والعرس والحيات منها تحسب والبعض زاد سمكة ترعاشة • فاحفظ في حفظ النظائر برغب

(قوله مانعية) أي يمنع عما اشترط له الطهارة كاصلاة ومس المصحف وعن الصوم ودخول المسجد والقرابات ولا يفتي أن هذا تعريف بالحكم (قوله شرعية) أي اعتبرها الشارع مانعا وان لم تكن حسنة (قوله دم من رحم) يقال على هذا التعريف انه يلزم أن لا يسمى حائضا في غير وقت دور الرحم والواقع خلافه (قوله من رحم) هو عواء الولد ويقال له أم الاولاد وفي فض الفسفار أن الله تعالى خلق الرحم على صورة حيوان فاتخذ فاه أشد شئ اشتياقا لقم المني (قوله خرج) أي بالرسم الاستحاضة أي والرعاف ودم الجراحات وما يكون منه لامن آدمية لأن المراد رحم امرأة وما يخرج من البر من الدم فانه ليس بمحيض لا يمكن يستحب لها أن تغسل عند انقطاع الدم منه فان أسلك زوجها عنها فهو أحب إلى بجرع عن الخلاصة (قوله ومنه) أي من الاستحاضة وذكر الضمير نظر الكون هادما (قوله ومشكل) أي خفي مشكل فانه إذا نزل من ذكر معنى

أو (برئ موضعها ولم تسقط) مجتبى وبقي تقيده بما إذا لم يضرب من التماسه فان ضربه لا يجز (والرجل والمرأة والحدث والجنب في المسح عليها وعلى قوابلها سواء) اتفاقا (ولا يشترط) في مسحها (استيعاب وتكرار في الاصح) فيكتفي مسح أكثرها (متر به بقي) وكذا لا يشترط فيما (نية) اتفاقا بخلاف الخلف في قول ومافي نسخ المتن رجع عنه المصنف في شرحه

(باب الحيض)

عنون به ككثرة وأصله والافهي ثلاثة حيض ونفاس واستحاضة (وهو) اقعة السيلان وشرا على القول بأنه من الأحداث ما زمنية شرعية بسبب الدم المذكور وعلى القول بأنه من الانقباس (دم من رحم) خرج الاستحاضة ومنه ما زناه صفة وآية ومشكل



ومن فرجه دم اعتبرنا المني وكان الدم استعاضة بجر وكأنه لأن المني لا يشتبه بغيره بخلاف الحيض فيشتبه بالاستعاضة اهـ حلبي لكن في تسميته مشكلا نظر اللهم الآن يقال باعتبار ما كان وفي تسمية هذا الدم النازل منه استعاضة نظرا أيضا لأن الاستعاضة سيلان الدم من الاتي في غير أوقات الحيض ( قوله خروج النفاس ) فانه وان كان خارجا من الرحم لأنه بسبب داء الولادة والمراد بالرحم السليم عن داء به واعتقادنا بقولنا به لأن مرض السلبية الرحم لا يمنع ككون مازاء في عاداتها مثلا حيضها بجر ( قوله وسببه ابتداء ) أي السبب في حصوله أولا ( قوله ابتداء الله لحواء ) فيه ردة على من قال انه أول ما أرسل على بني اسرائيل فان الحديث دال على عومه بل يجمع بين آدم والحديث أقوى وهو ما روى عن عائشة قالت قال رسول الله صلى الله عليه وسلم في الحيض هذا نبي كتبه الله تعالى على بنات آدم ( قوله لا كل الشجرة ) عليه ثلاثه لا واختلف في الشجرة فقيل هي الخنطة وقيل التين وقيل الكرمل لكن ردة على الأول أن الخنطة من النجم الذي لا ساق له لامن الشجر اللهم الآن يقال يتغير صفته بعد إخراجها من الجنه ( قوله ويركنه بروز الدم ) أي إلى الخارج هو المعتمد وقال محمد بالاحساس وثمرة الخلاف تظهر فيما لو فوضت ووضعتم الكرسف ثم أحست بنزول الدم قبيل الغروب ثم رفعت بعد نصف الصوم عنده خلافا لما يعني إذا لم يحاذ عرف الفرج فان حاذاه كان حضا أو ناسا انفا كما في النهر ( قوله نصاب الطهر ) وهو خمسة عشر يوما ( قوله ولو حكا ) كالمستعاضة فانها طاهرة حكا ( قوله وعدم نقصه ) أي الدم عن أقله وهو ثلاثة أيام كما يأتي ( قوله ووقت نبوته بالبروز ) لا فائدة له بعد قوله ودكته بروز الدم ( قوله فيه ترك الصلاة ) ولا تنتظر مضى أقله ( قوله ولو مبتدأة ) أي رآته في سنن يحكم فيه يلوغها فانها تترك الصلاة والصوم عند أكثر ما يخبر بخاري ( قوله لأن الأصل العضة ) أي عضة الاجسام والمرض يقتضي للاستعاضة عارض وهذا لتعليل لقوله فيه ترك الصلاة ( قوله أقله ) أي مدة أقله أو أقل مدته على طريق الاستدراك فهستاني أي حيث رجع الضمير إلى الحيض في المدة ( قوله ثلاثة أيام ) بالنسبة إلى الظرفية على الأول والرفع على الخبرية على الثاني فهستاني قلت ويجوز الرفع أيضا على الأول ( قوله فالإضافة ) لا وجه للتفريق فالأولى الاتيان بالواو ( قوله لبيان العدد ) أي عدد الأيام وهي كونها ثلاثا مطلقا لا بقيد ككونها ليالي تلك الأيام التي فيها الحيض ( قوله بالساعات ) وهي اثنتان وسبعون ساعة على ما قاله أهل التجهيم فان الساعة عند المتشرعة جزء من الزمان وان قل فلورأت ابتداء الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في اليوم الرابع حين طلع ربعه كالاستعاضة حتى يطلع نصفه ويكون حضا فهستاني ( قوله الملكية ) هي التي كل ساعة منها خمس عشرة درجة وتسمى المقتدلة أيضا واحترز به عن الساعات القوية ومعناها الزمان القليل وعن الساعات الزمانية وتسمى المعوجة وهي التي كل ساعة منها جزء من اثني عشر جزءا من اليوم الذي هو من طلوع الشمس إلى غروبها والليل الذي هو من غروب الشمس إلى طلوعها حلبي ( قوله لا الاختصاص ) بكونها ليالي هذه الأيام ولم يرد استيجاب ساعات الأيام والليالي به لأن انقطاعه ساعة أو ساعتين لا يضر اهـ أبو السعود ( قوله وأكثره عشرة ) يقال فيه ما قبل في قوله وأقله ثلاثة ( قوله كذا رواه الدارقطني وغيره ) فروى من طرق متعددة بها ارتقى إلى مرتبة الحسن نهر ( قوله والنقص ) ولو بشئ قليل ( قوله والزائد على أكثره ) ولو بشئ يسير فالمعتادة بخمسة مثلا إذا رأت الدم حين طلع نصف قرص الشمس وانقطع في الحادي عشر حين طلع ثلثه قال الزائد على الخمسة استعاضة لأنه زاد على العشرة بقدر السدس فهستاني ( قوله ومازاه صغيرة الخ ) نقل في البحر عن بعض المشايخ أن مازاه الصغيرة قبل استحكال تسع سنين دم فساد ولا يقال له استعاضة ( قوله وآيسة ) بجميع ألوانه ( قوله على ظاهر المذهب ) احترزه عن قول من يقول ان رأت دمها قويا كالأسود والاحمر القاني كان حضا حلبي عن البحر ( قوله ولو قبل خروج أكثر أوله ) فتتوضأ ان قدرت في هذه الحالة أو تقيم وتؤتي بالصلاة ولا تؤخر ثم أعذر الصحيح القادر مخ عن المجتبى ( قوله أو النفاس والحيض ) أي إذا استكمل النفاس أكثره ( قوله إجماعا ) أي من العصابة رضئ الله تعالى عنهم أجمعين ( قوله وان استغرق العمر ) صادق بثلاث صور الأولى أن تبلغ بالسن وتبقى بلا دم طول عمرها فتصوم وتصلي ويأتيها زوجها وتنقض عتمة بالاشهر الثانية أن ترى الدم عند البلوغ أو بعده أقل من ثلاثة أيام ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالاولى الثالثة أن ترى ما يصلح حضا

(الولادة) خروج النفاس وسببه ابتداء ابتلاء الله لحواء لا كل الشجرة وركنه بروز الدم من الرحم وشرطه تقدم نصاب الطهر ولو حكا وعدم نقصه من أقله وأوانه بعد التسع ووقت نبوته بالبروز فيه ترك الصلاة ولو مبتدأة في الأصل لأن الأصل العضة والحيض دم عضة نحفي (وأقله ثلاثة أيام بلياليها) الثلاث فالإضافة لبيان العدد المقتدر بالساعات الملكية لا للاختصاص فلا يلزم كونها ليالي تلك الأيام وكذا قوله (وأكثره عشرة) بعشر ليال كذا رواه الدارقطني وغيره (والنقص) من أقله (والزائد) على أكثره أو أكثر النفاس أو على العادة وجاوز أكثره ما (ومازاه) صغيرة دون تسع على المعتد وآيسة على ظاهر المذهب (حاصل) ولو قبل خروج أكثر أوله (استعاضة وأقل الطهر) بين الحيضتين أو النفاس والحيض (خمس عشرة يوما) ولياليها إجماعا (ولا خلاف أكثره) وان استغرق العمر (الأعند) الاحتياج إلى (نصب عادة لها إذا استقر الدم)



ثم يستقر انقطاعه وحكمها كالأولى إلا أنها لا تنقض لها عادة إلا بالحيض إن طرأ الحيض عليها قبل سن  
 الإياس وإن لم يطرأ قبل الأشهر من ابتداء سن الإياس كما يأتي في العدة اهـ حلي (قوله فيعدة لأجل العدة بشهرين)  
 هذا في المعتادة والمغيرة لا في المبتدأة إذ حيضها من كل شهر عشرة من أول ما رأت موانع كانت في العشرة  
 الأولى أو الثانية أو الثالثة وباقيها طهر فلو ابتدئت مع البلوغ في رابع عشر المحرم مثلاً يكون ابتداء حيضها  
 الثاني في رابع عشر صفر وهلم جرا وإذا عرفت هذا فاعلم أنه إن طلتها زوجها في آخر الظهر انقضت  
 بتسعة وستين يوماً ثلاث حيض ثلاثين وطهر إن أحدهما عشرون والآخر تسعة عشر وإن طلقها في أول  
 الظهر انقضت عتقاً بثمانية وتسعة وعشرين ثلاث حيض ثلاثين وثلاثة أطهار أحدها عشرون واثنان  
 كل واحد منهما تسعة عشر أو أحدهما تسعة عشر واثنان كل واحد منهما عشرون وإن طلقها في أول  
 الحيض انقضت عتقاً بثمانية وتسعين أو تسعة وتسعين أربع حيض بأربعين وثلاثة أطهار على نحو ما قدمنا  
 (قوله وعم كلامه الخ) هو صحيح في ذاته لأن قوله لا عند نصب عادة لها إذا استقر الدم صادق بالعشرين  
 في المبتدأة (قوله والمعتادة) أي التي لم تنس عادت ما يقرينة المقابلة وصورتها إذا بلغت برؤية عشرة مثلاً  
 دما وستة طهر ثم استقر بها الدم فقال أبو عصمة والقاضي أبو حازم حيضها مارات وطهرها مارات فتتقضى  
 عتقاً بثلاث سنين وثلاثين يوماً وفي الفهم ستان عن الشهيد أن أكثر الطهر في حقه أشهران وعليه الفتوى  
 لأنه أيسر كما في التباينة قوله وتسمى المغيرة) بفتح الهمزة المثناة تحت أو كسرهما أي حبرها الله تعالى وهي  
 حبرت الفقه ومثله في الوجوه المضلة والضلال ضد الهدى كذا في القاموس حلي (قوله واضلالها)  
 المناسب وتضلها ليناسب مادة المضلة والضلل فيه سهل حلي (قوله اتابعه عدد) صورته نيت عدد أيام  
 حيضها مع علمها أنها تنقضي في كل شهر أي في أول كل شهر مرة لأنها لم تنس الوقت وحكمها أنها تدع الصلاة  
 ثلاثة أيام من أول الاستمرار لتيقن أنها بالحيض ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها في بين الحيض  
 والطهر والخروج من الحيض ثم تنوضاً عشرين يوماً لوقت كل صلاة لتيقن أنها بالطهر وبأنها زوجها حلي  
 (قوله أو يمكن) صورته علمت عدد أيام حيضها ونسبت مكانها وحكمها أنها إن نيت أيامها في ضعفها أو أكثر  
 فلا تيقن بالحيض في شيء منه كالو نيت ثلاثة في ستة أو أكثر من نيت في دون النصف فأنها تيقن بالحيض  
 في شيء منه كالو نيت ثلاثة في خمسة فأنها تيقن بالحيض في اليوم الثالث فالو نيت ثلاثة في عشرة  
 معلومة فوضأت في ثلاثة من أول العشرة لتردد بين الطهر والحيض والدخول في الحيض ثم اغتسلت لكل  
 صلاة إلى آخر العشرة لتردد بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ومثله إذا نيت أربعة أو خمسة في العشرة  
 حيث تنوضاً في الأربعة وتغتسل في الستة وتنوضاً في الخمسة وتغتسل في الخمسة الأخرى ولو نيت ستة  
 فوضأت أربعة وتدع الصلاة يومين لتيقن أنها بالحيض فيهما ثم تغتسل أربعة لكل صلاة وإن نيت سبعة فوضأت  
 ثلاثة وتدع الصلاة أربعة وتغتسل ثلاثة وتغتسل على هذا حلي (قوله أو بهما) أي بالعدد والمكان وحكمها  
 أنها تنقضي وإن لم يكن لها رأي اغتسلت لكل صلاة وتغسل المكتوبات إلى آخر ما ذكره الشارح اهـ حلي (قوله  
 وحاصله أنها تنقضي الخ) اعلم أن حاصل كلامهم في المغيرة أنها متى نيت بالحيض في وقت تركت العبادة  
 والاعتزلت فإن لم يستقر رأيها على شيء بل ترددت بين الحيض والطهر فوضأت لكل صلاة وهو الأصح وصلت  
 الواجبات والسنن المؤكدة وقرأت القدر المفروض والواجب على الرابع وفي الأخيرتين على الصحيح ولا تدخل  
 مسجد ولا غمس معصفاً ولا توطأ بالترى على الأرجح وتعموم رمضان ثم نقضي عشرين يوماً ما نعت أن ابتداءه  
 ليس بالجوهر أن حيضها في كل شهر عشرة أيام فإن قضت عشرة بجوارحه ولو لها في الحيض فتقضي عشرة أخرى  
 وإن علمت أنها قضت اثنين وعشرين يوماً لأن أكثر ما فسد من صومها في الشهر أحد عشر يوماً فتقضي ضعفه  
 احتياطاً وإن لم تعلم شيئاً مع التردد المذكور فمساقة المشايخ على العشرين لأن الحيض لا يزيد على عشرة وقيل  
 اثنين وعشرين احتياطاً لجواز أن يكون بالنهار ولو جرت أنت بطواف الزيارة ثم أعادته بعد عشرة وبالنهار  
 ولا تعيده ولو جرت آية التلاوة فوجدت لا تجب عليها الإعادة لأنها إن كانت طاهرة فقد صح أدؤها إلا لا يلزمها  
 وإن وجدت بعد ذلك أعادته بعد العشرة لاحتمال طهارتها وقت السماع وحديثها وقت السجود وأما قضاء  
 الفرائض فإن قضتها فليعلم أنها بعد عشرة أيام لاحتمال حيضها وقت القضاء وقد طهرها في حق انقضاء

فيعدة لأجل العدة بشهرين به بقى وعم كلامه  
 المبتدأة والمعتادة ومن نيت عادتاً وتسمى  
 المغيرة والمضلة واضلالها ما بعدد أو يمكن  
 أو بهما كما بسط في الجبر والحدوى وحاصله اهـ

المدة بشهرين وعليه الفتوى أبو السعود عن البصر وقوله تحترق فان وقع تحريمه على طهر نطى حكم  
 الطاهر وان على حبس نطى حكمه كذا في الحلبي (قوله ودخول فيه) أى في الحيض (قوله تنوضا لكل  
 صلاة) قبض على معذورة بدم الاستحاضة (قوله وان بينهما) أى بين الحيض والطهر (قوله والدخول فيه) أى  
 في الطهر حلبي (قوله تغسل لكل صلاة) لاحتمال خروجها من الحيض ودخولها في الطهر (قوله وتترك الخ)  
 منعاق بالصورة الثانية حلبي (قوله وجماعا) أى تتركه ولا يمكن زوجهاته (قوله ان علت بداهته ليلا) لانه ان بدأ  
 ليلا ختم ليلا وبين الليلين عشرة أيام فلم يفسد من صومها سوى عشرة أيام في رمضان وعشرة أيام في القضاء  
 اه حلبي (قوله والا فاثنتين وعشرين) يوما أى وان علت بداهته نهارا قصوم اثنتين وعشرين يوما وذلك لانه ان بدأ  
 نهارا ختم نهارا حتى عشر الأول فيفسد أحد عشر يوما من صومها من رمضان ومثله في القضاء اه حلبي  
 (قوله وتغتسل) أى المظلة ومثلها المعتادة مستمرة الدم على ما قاله الحاكم الشهيد (قوله وماتراه من لون) كحمرة  
 وسواد اجعاء وصفرة مشبعة في الاصح وصفرة ضعيفة وخضرة وذلك لما روى أن النساء كن يبعثن الى عائشة  
 رضى الله تعالى عنها بالدرجة فيها الكرسف فيه الصفرة من دم الحيض يسألن عن الصلاة فقول لهن لا تجهلن  
 حتى ترين القصة البيضاء تر يدب ذلك الطهر من الحيض والدرجة بضم الدال وسكون الراء وبالجم فخورقة  
 أو قطة تدخل المرأة في فرجها تعرف هل بقي شيء من أثر الحيض أم لا والقصة بفتح القاف وتشديد الصاد  
 الموحدة وهى الجصة فشبهت الرطوبة الصافية بعد الحيض بالحيض زيلبي وقصر القصة في المغرب بأن تخرج  
 القطة أو الخرقعة التي تحتش بها المرأة كأنها قصة لا يحل لها صفرة ولا تراب وقيل شيء كالخيط الأبيض  
 يخرج بعد انقطاع الدم كله ويجوز أن يراد انتفاء اللون وأن لا يبقى منه أثر البتة فضررت رؤية القصة مثلاً  
 لذلك لان رأى القصة غير راء شيئاً سائر ألوان الحيض اه فقد علت أن القصة مجاز عن الانقطاع وتفسيرها  
 بأنها كخيط ضعيف والاعتبار في البياض وغيره حالة البرزخ لو اصفر بعد ذلك أو أبيض كان طهراً  
 في الأول لا الثاني ويستحب وضع الكرسف للثيب مطلقاً حاضاً كانت أو لا وللكر موضع البكارة في الحيض  
 (قوله في مدته) خرج ما زاده صغيرة وحامل (قوله سوى بياض خالص) فإنه علامة الانقطاع والكلام  
 على حذف مضاف أى ذى بياض (قوله ولو المرقى طهراً) من رأى بهى علم ولا يصح أن يكون من رأى  
 البصرية لان الطهر لا يرى بحاسة البصر (قوله فيها حيض) أى في المدة ومثل الحيض النفاس (قوله وعليه  
 المتون) أى على كون العبرة لا قوله وآخره قياساً على النصاب في الزكاة وأشابه هذا إلى الرد على صاحب البصر  
 حيث قال ان هذه الرواية وان اختارها أصحاب المتون لكن لم تصح في الشروح لما أن قياسها على النصاب  
 غير صحيح لان الدم منقطع في أثناء المدة بالكلية وفي المقيس عليه يشترط بقائه من النصاب في أثناء الحول  
 وانما الذي اشترط وجوده في الابتداء والانتها تمامه اه ووجه الرد ما قاله في النهر لان هذا قياس بل تطير  
 وأن سلم فالدم موجود حكماً وان انعدم حساباً بل ثبت أحكام الحيض في هذه الحالة واعتماد أصحاب المتون  
 على شيء ترجح له اه حلبي وفيه أن الموجود في المقيس عليه الوجود الحسى لا الحكمى (قوله ثم ذكر أحكامه  
 بقوله الخ) ظاهره أن المصنف استوفاه وليس كذلك فقاماً أنه يمنع صحة الطهارة الا ما قصده التنظيف كغسل  
 الاسرام ولا يحترقها فقد قالوا انه يستحب لها أن تنوضاً لوقت كل صلاة وتنعقد على مصلاتها تسبح وتعالى وتكبر  
 وفي رواية يكتب لها أحسن صلاة كانت تصلى ومنها أن العيبة تبلغ به ويتعلق به انقضاء المدة والاستبراء  
 ويوجب الغسل بشرط الانقطاع ولا يقطع التتابع في صوم كفارة القتل والقطر والطهارة بخلاف كفارة البين  
 (قوله يمنع صلاة) أى يمنع وجوبها بالعدم فأنه لا نهال الاداء أو القضاء ولا شيء منها يثبت ويمنع صحتها أيضاً  
 ويحترقها (قوله مطلقاً) أى كلاً أو بعضاً لان منع الشيء منع لا بهامه كذا في النهر (قوله ولو سجدة شكر) أو تلاوة  
 فيمنع صحتها ويحترقها (قوله وصوما) أى يحترق ويمنع صحتها ولا يمنع وجوبها لعلها تعلق الخطاب به لهدم  
 المخرج اذا غاية ما تقتضى في السنة خمسة عشر يوماً اذا كان حاضها عشرة وطهرها خمسة عشر فأما في البحر  
 (قوله وجماعا) أى يحترق وكذا يحترق ما في حكمه وهو قرآن ما نعت الأزار (قوله العرج) على قول المصنف  
 دونها قال في البحر لان في قضاء الصلاة حرجاً بتكررها في كل يوم وتكرار الحيض في كل شهر بخلاف الصوم فإنه  
 يجب في السنة شهراً واحداً ولا يحض عادة في الشهر الامرة فلا حرج وحكمته أن حواء لما رأت الدم أول مرة

ومضى ترددت بين حيض ودخول فيه وطهر  
 تنوضا لكل صلاة وان بينهما والدخول فيه  
 تغسل لكل صلاة وتترك غير مؤكدة ومسجدا  
 وجماعا وتصوم رمضان ثم تقضى شهرين  
 يوما ان علت بداهته ليلا والا فاثنتين وعشرين  
 يوما ان علت بداهته بعد عشرة ولصدر  
 وتماوف لركن ثم تعبد بعد عشرة ولصدر  
 ولا تعبد وتعتدل لطلاق بسبعة أشهر على  
 الملقى به (وماتراه) من لون ككثرة وترية  
 في مدته المعتادة (سوى بياض خالص) قبل  
 ونشئ يشبه الخيط الأبيض (ولو) المرقى (طهراً)  
 مظللاً بين الدمين (فيها حيض) لان العبرة  
 لا قوله وآخره وعليه المتون فليصنف ثم ذكر  
 أحكامه بقوله (يمنع صلاة) مطلقاً ولو سجدة  
 شعراً (وصوما) وجماعا (وتغيبه) لزوما  
 (دونها) العرج

سألت آدم عليه الصلاة والسلام هل صلى أو لا فقال لا أعلم فأوحى الله عز وجل إليه أن ترك الصلاة فلما ظهرت  
سأله عن القضاء فقال لا أعلم فأوحى إليه أن لا تفعل عليه ما رأيته في وقت الصوم فأنه فأمرها بترك الصوم  
وعدم قضائه قياسا على الصلاة فأمرها الله تعالى بقضاء الصوم من قبل أن آدم أمرها بذلك بغير أمر  
الله سبحانه وتعالى وقبل القياس انما صدر من حواء عليها السلام (قوله ولو شرعت تطوعا فبها) أي الصلاة  
والصوم ونحوه لا يتحقق لأن فرض الصلاة لا يفرض في الصوم بقضى (قوله خلافا لما زعمه صدر الشريعة)  
من أنه يجب قضاء مثل الصلاة لأن نقل الصوم إلى حلي (قوله حكم ببعضها مذنات) وهذا الاحتياط فتقضى  
الصلاة التي نلت في وقتها حتى خرج لأن الحوادث تنضاف إلى أقربها وقائما (قوله وبكسه مذنات) أي  
إذا ماتت طائفة وقامت طاهرة حكم بطهرها مذنات قال أبو السعود ولو قال وبطهرها مذنات في عكسه  
لكان أولى إذا المراد هو هذا بأن ماتت في آخر حوضها وقامت طاهرة فانه يحكم بطهرها مذنات احتياطا لقبه  
فان سياق كلامه يعطى أن المراد من قوله وبكسه مذنات أنه يحكم ببعضها مذنات وليس كذلك والحاصل  
أنه استعمل العكس فيما هو الأعم من عكس المسئلة وعكس حكمها رعاية الاختصار اهـ (قوله احتياطا) علة  
للعكس فقط اهـ ح أقول بل هو علة لهما معا كما للثانية في السابق وما يدل عليه عبارة البصر ونحوها ولو وضعت  
الكسوف لا فلا أصبحت رأت الطهر تنقضي العشاء فلو كانت طاهرة قرأت البسلة حين أصبحت تقضيها أيضا  
ان لم تكن صلتها قبل الوضع أرأى لاهل طاهرة في الصورة الأولى من حين وضعه وما تنقضي الثانية حين رفعه  
أخذ بالاحتياط فيما اهـ (قوله ويمنع حل دخول مسجد) انما ذكره دون العصة لأنه لا معنى لثني العصة فيه  
والمراد بالمسجد موضع العبادة المعهود فمثل الكعبة دون مسجد البيت وفيه إشارة إلى أنه لا يدخل المسجد  
من على بطنه فحجاسة وفي النظرة إذا قضي في المسجد لم ير بعضهم به بأسا وقال بعضهم إذا احتاج إليه يخرج  
منه وهو الأصح جوى قد يدخل المسجد للاحتراز عن الجبانة ومصلحة العبد لأنه ليس له ما يحكم المسجد في سعة  
الدخول وان كان له ما يحكمه عند أداء الصلاة حتى صبح الاقتداء وان لم تكن الصفوف متصلة وخروج أيضا  
الرباط والمدرسة وفي البصر من النية المدرسة كالمسجد إذا لم يمنع أهلها الناس من الصلاة في مسجد هارنشاء  
المسجد له حكم المسجد في حق جوارز الاقتداء بالاحكام وان لم تكن الصفوف متصلة والمسجد حلال وللحائض  
والجنب دخوله وظلة بابه كذلك وإطلاقه ينبغي منع المرور أيضا وقيد في الدرر بأن لا يكون ثم ضرورة فان كانت  
كان يكون باب يته إلى المسجد فلا قال في البحر وينبغي أن يقيد بأن لا يشك من تحويل بابه وأن لا يقدر على  
السكنى في غير مدلول المسجد تيم وخروج ان لم يخف وجلس مع التيمم ان خاف الا أنه لا يصل ولا يقرأ وأظاهر  
ما في المحيط وجوب هذا التيمم وفصل في السراج بين أن يخرج سريرا فيجوز تركه أو يكث فيه للوقوف فلا يجوز  
تركه عليه بحمل ما في المحيط اهـ (تمة) خص صلى الله عليه وسلم بدخول المسجد ومكنه فيه جنباً وبه خص على  
ابن أبي طالب لأن بيته كان في المسجد كما خص صلى الله عليه وسلم إلى غير باباحة ليس الحرير لما شك من أذية  
القلل ونحو غيره بغير ذلك وما يطق عن الهوى اهـ أبو السعود (قوله وحل الطواف) انما قيد بالحل فيه  
للاشارة إلى صحة منهاف لو فعلته كانت عاصية معاقبة وتمثل به من احرامه الطواف الزيارة وعليه بدنة  
والطهارة في الطواف واجبة فتر كما حكره قصر جباله لما كان الطواف لا يكون الا في المسجد كان  
حراما من جهته زيارة عليها ولو حاضرت بعد ما دخلت وجب عليها أن لا تطوف وحرم منكم ما بحر بقليل  
زيادة فان قلت اذا كان دخول المسجد حراما فالطواف أولى فما الحاجة إلى ذكره قلت لئلا يتوهم أنه لما جاز  
الوقوف مع أنه أقوى أركان الحج لأن يجوز الطواف أولى كذا في المنع عن العبي (قوله ولو بعد دخوله المسجد)  
المراد أن الطواف لا يحل ولو عرض الحيف بعد دخول المسجد فقدم الحل ذاتي له لانه لا يدخل المسجد (قوله  
وشرعها فيه) من مدخول المبطله وانما ذكره لدفع توهم أنه مما يلزم بالشروع فاذا شرعت فيه تيمم (قوله  
وقربان ماتحت ازار) من اضافة المصدر إلى منعوله والتقدير ويمنع الحيف قربان زوجها ماتحت ازاره اقاله  
في البحر (قوله بمعنى ما بين سرورة وركبة) فيجوز الاستمتاع بالسرورة وما فوقها والركبة وما تحتها والحرثم الاستمتاع  
بما بينهما وما يجوز الاستمتاع بما حدهما ذكر بوط وشره ولو بلا حائل وكذا بما بينهما مما بين بغير الوطء ولو تلطخ  
دما ولا يكره طبعها ولا استعمال ما مسته من عجين أو ماء أو غيره مما لا اذا اوقضت بتصد القرية بما هو المنحب

ولو شرعت تطوعا فبها ما خلافت فتمت ما  
خلافا لما زعمه صدر الشريعة بجهرو في القيس  
ولو كانت طاهرة وقامت طائفة حكم ببعضها  
مذنات وبكسه مذنات احتياطا (د) يمنع  
حل دخول مسجد (د) حل (الطواف) ولو  
بعد دخوله المسجد وشرعها فيه (وقربان  
ماتحت ازار) بمعنى ما بين سرورة وركبة

فانه يصير مستمرا لا وفي فتاوى الولوالجي ولا ينبغي أن يعزل عن فراشها لأن ذلك يشبه فعل اليهود هكذا  
 في البصر (قوله ولو بلاشهوة) أفاد حرمة مشهة بلاشهوة (قوله وحل ماعداء) أي ماعداء القربان المذكور  
 وهو صادق بالنظر إلى ما تحتها زار سواها كان بشهوة أم لا ومصادق باستمتاع بقية البدن سواء كان ذلك  
 الاستمتاع نظرا أم مباشرة بشهوة أم لا حلي وهذا معنى الإطلاق (قوله وهل يحل النظر) أي بشهوة وهو  
 بغيرها لا ترد في جوازها ووجه تردد الشارح في حل النظر ما ذكره الشيطان الأخوان صاحب النهر وصاحب  
 البحر فانه قال في البحر ووقع في بعض العبارات لفظ الاستمتاع وهو يشمل النظر والمسهة وشهوة ووقع في عبارة  
 كثير لفظ المباشرة والقربان ومقتضاها تحريم اللبس بلاشهوة بخلاف النظر ولو بشهوة فينبغي ما عوم  
 وخصوص من وجهه والذي يظهر أن التحريم متوط بالمباشرة ولو بلاشهوة بخلاف النظر ولو بشهوة وليس  
 هو أعظم من تقبيلها في وجهه هاشهوة كما لا يخفى وقال في النهر ولقاتل أن يفرق بينهما بأن النظر إلى هذا  
 الخصاص استمتاع بما لا يحل بخلاف التقبيل في الوجه كما هو ظاهر قال الحلبي يرد على صاحب النهر أنه  
 أن أراد بقوله استمتاع بما لا يحل أنه استمتاع بموضع لا يحل مباشرة ثم سلم لكن لا يلزم من حرمة المباشرة  
 حرمة النظر وإن أراد أنه استمتاع بموضع لا يحل النظر اليه فهو وعين الذي نكح مصادرة والدليل مشرق  
 على مدى صاحب البحر وذلك أن الشارع إنما نهى عن المباشرة وهي أن يتلاقى القربان بلا حائل لكن  
 لما كان للفرج حریم وهو ما بين السرة والركبة منع منه أيضا خشية الوقوع فيما عساه يقع فيه باقتراب  
 هذا الموضع فان من حرم حول المحي يوشك أن يقع فيه أو يقال إن الشارع حكيم وهذه المواضع لا تخلو عن  
 تلوث ونجاسة فنهى عن القرب خشية التلوث فبقى النظر إلى هذه المواضع على أصل الإباحة بازوجية  
 قصره لا دليل عليه فخلص من هذا أنه لا ترد في حل النظر وإنه داخل في قوله وحل ماعداء مطلقا اه (قوله  
 ومباشرتها) سبب تردده في المباشرة تردد صاحب البحر فيها حيث قال ولم أر لهم حكيم مباشرتها ولقاتل  
 أن ينعمه بأنه لما حرم فكيف يمكن من استمتاعه بها حرم فعلها به بالأولى ولقاتل أن يجوز له أن حرمة عليه لكونها حائضا  
 وهو منقود في حقه فحل لها الاستمتاع به ولأن غاية مشهة الذكركه أنه استمتاع بكفها وهو جائز قطعا قال في النهر  
 ومقتضى النظر أن يقال بحرمة مباشرتها له حيث كانت بما بين سرتها وركبتها لا بما بين سرتها وركبتها كما إذا  
 وضعت يدها على فرجها اه وفيه نظر لأن حرمة مباشرتها له بما بين السرة والركبة على ما ادعاه إنما هو لكونه رجلا  
 يكون سببا وباعثا لو طمها لجمع على حرمة وهذا موجود فيها إذا كانت المباشرة بما بين سرتها وركبتها حوى  
 وفيه أن التقبيل بشهوة جائز وهو ما يعتد على الوطء (قوله وقراءة قرآن) أي يمنع الحيض ومثله الجنابة وقراءة  
 قرآن وشمل إطلاقه الآية وما دونها وقول الكرخي وصحبه صاحب الهداية في التنجيس وقاضى خان في شرح  
 الجامع أنه غير الولوالجي في فتواه ومنه على المصنف في المستحق وقراءة الكافي ونسبه صاحب البدائع  
 إلى عامة المشايخ وصحبه مع الإلحاح أن الحديث لم ينفصل بين القبل والكثرة يؤيده ما رواه الدارقطني عن علي  
 رضي الله تعالى عنه قال اقرأوا القرآن ما لم يصب أحدكم جنابة فإن أصابه فلا ولا سرا فواحد أكذا في البحر (قوله  
 بقصده) أما إذا قرأ على قصد التناهي أو اقتناع أمر لا يمنع في أصح الروايات والتسمية لا تمنع اتفاقا إذا كانت على  
 قصد التناهي أو اقتناع أمر خلاصة وفي العيون لا يبيح الله ولو قرأ الفاتحة على يد الدعاء أو شيئا من الآيات التي  
 فيها معنى الدعاء ولم يرد به القراءة فلا بأس به وفي غاية البيان أنه المختار وظاهره في مذهب صاحب العيون بالآيات التي  
 فيها معنى الدعاء يفهم أن ما ليس كذلك كدورة أي لهب لا يورث قصد غير القراءة في حله وهو كذلك لأن مفاهيم  
 الصلوات حجة وحيدة فلا وجه لتوقف صاحب النهر فيه قال في البحر وأما إذا كان كراهة القول بإباحتها مطلقا  
 ويدخل فيها اللهم اهدنا لهذا اللهم انا نتعبدك على ما عليه الفتوى وفي الهداية وغيرها استحباب الوضوء لذكر الله  
 تعالى وتركه خلاف الأولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله ومسه) أي القرآن سواء كان مكتوبا أو في لوح  
 أو درهم أو حائط لا يمكن لا يجوز من المصنف كاه المكتوب وغيره على العقد بخلاف غيره فانه لا يمنع اللبس  
 المكتوب وتكره القراءة في الخرج والمقتل والحام وفي الخلاصة إنما تكرر القراءة في الحمام إذا قرأ بها فإن قرأ  
 في نفسه لا بأس به هو المختار ولو كان على خافه اسم الله تعالى يجوز له النص إلى باطن الكف وإن غسل الخنثى فيه  
 لم يقرأ أو يده ليس أو غسل المحدث يده ليس لم يعلق له المس ولا القراءة للجنب لأن الجنابة والحديث لا يجزآن

ولو بلاشهوة وحل ماعداء مطلقا وهل يحل  
 النظر ومباشرتها فيه تردد (وقرأته قرآن)  
 بقصده (ومسه)

وجود ولا زوالا وكذا لا يقرأ اذا كانت عورته مكشوفة أو امرأ تغتسل مكشوفة أو في الحمام احد مكشوفاً  
 كذا في البحر (قوله ولو مكثوا بالانارسية في الاصح) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والصحيح أم اجمع عليها  
 قال في البحر ولو مكثوا بالانارسية في الاصح) ظاهره جريان الخلاف في المسئلة والصحيح أم اجمع عليها  
 أما عند الامام فظاهره م ذلك عندهما لانه قرآن عندهما حتى يتعلق به جواز الصلاة في حق من لا يحسن  
 العربية (قوله المفضل) كالخريطة ونحوها فلا يحسن المشرك على ما صححه صاحب الهداية وفي السراج  
 أن عليه الفتوى وفي الفتح قال في بعض الاخوان هل يجوز من المصحف بمسح على علقه قلت  
 لا أعلم فيه منقولا والذي يظهر أنه ان كان يبارفه وهو يتحرك بركته فيبقى أن لا يجوز ان كان لا يتحرك  
 بركته فيبقى أن يجوز لا اعتبارهم اياه في الاول تابعه كبده دون الثاني فيا اذا كان بطرف عمامته نجاسة  
 والقائه في الصلاة على الارض وقالوا بركه من كتب التفسير وانقه والسنة لانها لا تخلو عن آيات القرآن وهذا  
 التعليل يشهد كراهته من جيع شرح التوضيح ومثل القرآن ما لم يتدل من التوراة والانجيل والزبور ونهر  
 (قوله وكذا يمنع حله) أقاد الحموى أن المس المباشرة باليد بلا حائل والحامل ليس به وذكر المحشى أنه لا فائدة  
 في ذكره بعد المس (قوله فيه آية) فيدها لانه لو كتب ما دون الآية لا يكرهه كافي الله تعالى (قوله ولا بأس)  
 يشترى أن وضوء الخشب لهذه الاشياء مستحب كوضوء المحدث حتى (قوله وأكل وشرب الخ) أي فلا كراهة  
 فيه ما أصلا به المضمضة والفعل فليس المراد بالباس المسط عليه أنه خلاف الاولى الذي هو مرجع كراهة  
 التنزيه بدليل قول الشارح وأما قبلها ما فكره (قوله فيكره بلنج الخ) لانه بالشرب يقطع الفرض عن الفم  
 فيصير الماء مستعملا وشرب المستعمل مكره ولكن هذا التعليل لا يجري في الاكل حتى (قوله لا حائض) مثلهما  
 انفساء لانه لا يرتفع حد من مقابل الانقطاع (قوله ما لم تطالب بنفسه) وإذا غاب يكون بعده الطهارة  
 الحبيض فيكرهها الاكل والشرب قبل مضضة وغسل يد (قوله بكم) مثله كل ما اتصل بالباس (قوله وصحح  
 في الهداية الكراهة) أي التحريمية (قوله وهو أحوط) لانه أقرب للتعظيم (قوله اذا انقطع حضاها) مثله  
 النفاس ولم يشل دمها لان انقطاع الدم بعد العشرة ليس شرطاً في حل وطئها كما سرح به ابن ملان في شرح  
 الوفاية يؤخذ منه جواز الوطئ حال نزول دم الاستحاضة (قوله بل نديا) فكرهه م كرهه تنزيهاً ويدل له  
 حاشي الله تعالى ستاني حيث قال وهو وان لالا أنه مكره لانها كالجنب ما لم تغتسل كافي المحيط بقوله وان حل  
 ظاهر في كراهة التنزيه أقاده أبو السعود (قوله في آخر الوقت) هل المراد آخر الوقت حقيقة أم المستحب بجزر  
 حاشي وانظروا الثاني لانه ليس حياضاً وأهمل الشارح حكم الجساع ونظره عدم حله بل مسئلة انقطاعه  
 على اقل وهو دون العادة (قوله وان لا قل) اللام بمعنى بعد (قوله لم يحل) وان اغتسلت حاشي عن البحر (قوله  
 وتغتسل) في التمر عن النهاية تأخير اغتسل الى آخر الوقت مستحب فيه اذا انقطع اتمام عاداتها ولا قلها  
 واجب (قوله في الحال) لانه لا اغتسال عليها دم الخطاب بجمرة لا ينتظر في حقها بعد الانقطاع اشارة  
 زائدة ولا يتغير باسلامها بعده لانا حكمنا بجزرها من الحبيض وهذا بناء على عدم خطاب الله م كذا  
 بالفروع وهو أحد أقوال ثلاثة (قوله لا يحل - حتى تغتسل) أي في آخر الوقت المستحب قال في البحر زيا  
 الى المبط اذا انقطع لاقبل من عشرة تنظر الى آخر الوقت المستحب دون م روه نص عليه محمد  
 في الاصل قال فاذا انقطع في وقت العشاء فوخر الى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل اتصاف  
 الليل وما بعد نصف الليل مكره اه (قوله أو تقيم) وليس له أن يفريه قبل الصلاة لانه اجزاء على الاصح  
 وحله الا زواج وانقطاع الرجعة موقوفان على الصلاة على المذهب نهر (قوله بشرطه) وهو الهجر عن  
 استعمال الماء المطبق اليكافي حاشي (قوله وليس الثياب) أقول في أن يكون خلع الثياب لغسل مثله  
 حاشي (قوله يعني من آخر وقت الصلاة) فالمراد أن تطهر في وقت يبقى منه الى خروجه قدر الاغتسال وليس  
 الثياب والتحريم لا أهم من هذا ومن أن تطهر في أوله ويعضى منه هذا المقدار كما غلط فيه بعضهم لا ترى الى  
 تعليلهم بأن الصلاة صارت ديناً في ذمتها وهو انما يتحقق بخروج الوقت وبعبارة المصنف فامة ولكن مراده  
 ما ذكره في تخصص الوطئ بالذكرا اشارة الى أن الحكم بظاهرها الحائض والنفساء يعني الوقت المذكور انما  
 حوق في الوطئ وأما في حق قراءة القرآن فلا كافي الحموى عن البرجندى (قوله هل تعتبر التحريم في الصوم)

ولو مكثوا بالانارسية في الاصح (الاب لا نه)  
 المفضل حاشي (وكذا) يمنع حله) كالح  
 المفضل حاشي (ولا بأس) حاشي حاشي  
 وورق فيه آية (ولا بأس) حاشي حاشي  
 (بقرائة أدعية وسهوا لها وذكر لله تعالى  
 وتسمي) وزايرة قبور ودخول مصلى عيد  
 (وأكل وشرب بعده مضضة وغسل يد) وأما  
 قبلها - انتكره بلنج لا حائض ما لم تطالب  
 بغسل ذكره الحاشي (ولا يكره) تحريم (مس  
 قرآن بكم) عند الجوهري وسيدنا وصح في  
 الهداية الكراهة وهو أحوط (ويحل وطئها  
 اذا انقطع حضاها الاكثرة) بلا غسل وجوبا  
 بل نديا (وان) انقطع لدون أقله تنوشا وتصل  
 في آخر الوقت (ولا قل) فانك لا تدون عاداتها  
 لم يحل وتغتسل وتصل وتسلم استباحا وان  
 لم تنه فان كناية حل في الحال والا لا يحل  
 لعادتها (ل) أو تقيم بشرطه (أو يعضى عليها  
 زمن يسر اغسل) وليس الثياب (والتحريمية  
 يعني من آخر وقت الصلاة لتعلمهم بوجوبها  
 في ذمتها حتى لو طهرت في وقت العشاء بدأ  
 يحصى وقت الطهر كافي السراج وهل تعتبر  
 التحريم في الصوم الاصح لا

قال أبو السعود قوله في البحر وهكذا جراب صومها إذا ظهرت قبل الفجر أي بشرط لوجوب صوم ذلك اليوم  
أن يبقى من الليل بعد الانقطاع ما يمكن فيه من الاعتسال وليس النيب وكذلك بشرط هذا لوجوب  
قضاء العشاء فلا فرق بين الصلاة والصوم إلا في زمن التحريم حيث اختصت الصلاة باعتبار بناء على  
ما سبق من أن عدم اعتباره في حق الصوم هو الأصح (قوله مطلقا) سواء كان الانقطاع لاكثر الحيض  
أو دون ذلك حلي (قوله وكذا الغسل لولا كثرة) الحاصل كما في الشهر أن زمن الغسل من الحيض فيما إذا  
نصرم لاقه ومن الطهر فيما إذا نصرم لاكثره ثلاثين يوما على العشرة وذلك في حق الثريان وانقطاع الرجعة  
وجواز التزوج بها آخر لا في جميع الأحكام ألا ترى أنها لو طهرت عقب غيبوبة الشفق ثم اغتسلت عند الفجر  
الكاذب ثم رأت الدم في الليلة السادسة عشرة بعد زوال الشفق فهو طهر ثمانية وان لم يتم خمسة عشر من وقت  
الاعتسال اه أبو السعود (قوله فتش) أي الصلاة (قوله قدر الغسل والتحريم) أي وليس النيب حلي  
(قوله فقدر التحريم) لأنه بما يدرك الوقت ويكون أداء (قوله كما جزم به غير واحد) أي جماعة منهم صاحب  
المبسوط وصاحب الاختيار وصاحب فتح القدير (قوله وكذا مسجلا وطه الدبر) أي دبر الحليلة أتماد برحمي  
الغلام فانظروا عدم جريان الخلاف في التمسك به وان كان العمل لا إلى ما يظهر فيه أيضا قال الزمخشري  
ولم أرسكم وأطى النساء مسجلا من حيث التكفير (قوله خلاصة) لم يترس لذكر الدبر فيها وقد ذكر  
عبارتها العلامة زين في حجه قوله لأنه حرام لغیره وهو لا يذبح ولا يكفر مسجلا الحرام وعكسه إلا إذا كان  
حراما لعينه وثبت حرمة بدليل مقطوع به أما إذا كان حراما لفعله بدليل مقطوع به أو حراما لعينه بانخبار  
الأستاذ لا يكفر إذا اعتد حله كذا في البحر (قوله ولو رواية ضعيفة) وعلى المقتضى أن يعمل إلى تلك الرواية قاله  
في البحر وافتاء المفتي لا يغير ما عنده من كثر أو إيمان (قوله ثم هو كبيرة) أي الوطء حال الحيض كبيرة يجب  
على فاعله التوبة والاستغفار (قوله لا جاهل الخ) هو على عييل ألف والنسب المشوش والطاهر أن الجهل انما  
يتق كونه كبيرة لا الحرمه الصغيرة فإن الجاهل بعد تمطر طهرا بعد الحيض عاياه (قوله ويندب نصقه  
بدينار ونصفه) قيل بديناران كان أول الحيض ونصفه ان وطئ في آخره كان قاتله رأى أن لا مصفى للتخفيف  
بين القليل والكثير في النوع الواحد وقيل ان كان الدم أسود يتصدق بدينار وان كان أصفر فينصف دينار  
وقيل له ما روى عنه عليه الصلاة والسلام إذا وقع الرجل أهله وهي حائض أن كان دما أجر فليتصدق بدينار  
وان كان أصفر فليتصدق بنصف دينار وانظروا الظاهر لا يخبر لتأييده بالحديث (قوله الطاهر لا) قد يقال أنه يحرم  
عليها التمسك كما يحرم عليه المباشرة فيندب لها التمسك كما يندب له وقوله وهل على المرأة أي ندبا (قوله  
كراف) بضم الراء دم الانف أبو السعود (تمة) دم الاستحاضة أنواعه ستة الدم الناقص عن أقل الحيض  
والناتئ ما زاد على أكثر الحيض والناتئ ما زاد على حيض المبتدأة وحيضها عشرة من كل شهر والرابع  
ما زاد على نفاس المبتدأة وهو أر بعون والخامس ما زاد على العادة فهو ما جاوز أكثرها والسادس ما زاده  
الحامل سوى ودم الأيسة والصغيرة ومريضة الرحم منه أبو السعود وعلامة دمها أنه لا رائحة له ودم الحيض  
ستنق الرائحة بحر (قوله رقنا كاملا) نظرف لقوله دائم والأولى عدم هذا القيد لأنه في حكمه في الدوام وعدمه  
(قوله لا يمنع صوما) وقراءة ومسح ودخول مسجد وكذلك الاعتنع عن الطواف إذا أمئت من اللوث  
فهستاني عن الخزائن (قوله وجمعا) ظاهره جواز في حال سيلانه وان لم يزل منه ثوب وكذا هو ظاهر غيره  
من المتون والشروح وكذلك الحلي ليس المراد أنه يجوز له وطؤها في حال سيلانه لأن كونه عابرا عنه فإنه  
يلزم منه التوث بالنجاسة وهو حرام لفرضه بخلاف نحو الاستنجاء وبدل عليه تعابله منع قر بان  
ما تحت الأزار بأنه مظنة التلوث بالنجاسة وكذا يدل عليه قول الحلي في شرح التبية الكبير في النفاس التلوث  
بالنجاسة مكرره بل مراده أنه إذا كان الدم سائلا بعد العشرة بطوفا في وقت لا يطر فيه الدم بخلاف الحيض  
فانه لا يجل الوطء في أثناءه ولو لم يكن سيلانه وفيه أنها وقت انقطاعه خرجت من كونها مستحاضة  
وفي كلامه تناف لأنه إذا لم يتطهر كيف يكون سائلا وكلام ابن مفلح السابق يفيد جوازه مع السيلان  
وكذا أقولهم يجوز به بآية الحائض فوق الأزار وان لم منه التلويح باند وقال القهستاني عند قول  
الوقاية ولا وطء أنه لا يمنع التنفيذ وغيره من الدواعي وظاهره حرمة الوطء في العرج (قوله حديث توضح الخ)

وهي من الطهر مطلقا وكذا الغسل لولا كثرة  
والألف الحيض فتش مطلقا ان بقي قدر  
الغسل والتحريم ولو عشرة فقد رأت تحريمه  
فتش لثلاثين أيامه على عشرة فليحفظ  
(و) وطؤها (يكفر مستحله) كما جزم به غير  
واحد وكذا مسجلا وطه الدبر عند الجوهري  
مجبى (وقيل لا) يكفر في المسجلين وهو  
الصحيح خلاصة (وعليه القول) لأنه حرام  
لغيره ولا يجبي في المرتد أنه لا يفتي بكفر مسلم  
كان في كونه خلاف ولو رواية ضعيفة ثم هو  
كبيرة لو عامدا اختيارا عالما بالحرمه لا جاهلا  
أو مكرها أو ناسيا قلزمه التوبة ويندب  
تصدق بدينار ونصفه وهو مكره كذا في  
على المرأة تصدق قال في الضياء الطاهر لا  
(ودم استحاضة) حكمه ككراف دائم رقنا  
كاملا لا يمنع صوما وصلاة ولو نفل (وجامعا)  
لمحديث توضح وصلى



ان كانت الدليل أخص من المذبي فان الرسول عليه الصلاة والسلام انما تكلم على الصلاة قلت ثبت بالحديث  
حكم الصلاة بمباركة وسكن الصوم والجماع دلالة أقاده المصنف (قوله وشرا عدم) سبي الدم المذكور به  
خروج النفس التي هي اسم لجلسه الحيوان المولود أو خروج النفس بعد في الدم فانه يسمى نفساً أيضاً لأن  
قوامها بالدم وهو تسمية بالمصدر كالحبض (قوله المعقدنم) وهو قول الامام ومحمده في الظهيرة والسراج وبه  
كان يفتي الصمد الشهد به أخذ أكثر المشايخ فكان هو المذهب فيجب عليها الغسل احتساباً لأن الولادة  
لا تخلو عن قليل دم أقاده الشيخ زين (قوله فلو ولدته من مريتها) بأن كان بها جرح فأنشئت وخروج الولد  
بها (قوله فنفسا) لانه وجد خروج الدم من الرحم عقب الولادة (قوله والافذات جرح) يعنى لا يعنى حكم  
النفساء (قوله وان ثبت له أحكام الولد) من انقضاء العدة ومبرورة الامة به أم ولد ولو علق طلاقها  
بولادتها وقع لوجود الشرط كذا في الفتاوى الظهيرية (قوله لا أقله) أى ان خرج أقل الولد لا يكون حكمها  
حكم النفساء (قوله فتتوضأ) تنزع على قوله لا أقله (قوله وتؤتى بصلاة) ولو لم تصل تكون عاصية لربها ثم كيف  
تصل قالوا يؤتى بقدر فيجعل تحتها يكون ما نزل من الولد فيه أو يصفر لها خضرة ويجلس هنالك ونسلى ككيلا  
يؤذى ولدها (قوله فماعدنم الصحيح القادر) أى في تأخير الصلاة أو تركها أى لا عذر له (قوله الا في سبعة) هي  
البلوغ والاستبراء والعدة وأنه لا حد لأقله وأن أكثره أربعون وأنه يقطع التتابع في صوم الكفارة وأنه لا يحصل  
به الفصل بين طلاق السنة والبعدة حلبي (قوله فقال مضت عذتي) أى ولدت فتوقع الطلاق وانقضت  
عذتي بثلاث حيض بعد النفاس (قوله فعدته الامام) وعلى قوله الفتوى نهر (قوله بخمسة وعشرين) وأقله  
في حق الصوم والصلاة ما يوجد كافي النهاية وانما لم تنقض العدة الا بهذا القدر لانه لو نصب لها دون ذلك  
كعشر ين أدى الى نقض العادة عند عود الدم بعد خمسة عشر يوماً لأن من أصله أن الدم اذا كان في الاربعين  
فأطهر لا يخل فيه لا يفصل طال الظهر أو قصر بخلافه على التقدير بخمسة وعشرين يوماً فانه اذا عاد  
الدم بعد خمسة عشر يوماً يجب حبسه لوقوعه بعد الاربعين التي هي تمام النفاس (قوله مع ثلاث حيض)  
فأدنى مدة تصدق فيها عده خمسة وعشرون يوماً ما ينقطع عن نفاس وخمسة عشر يوماً ما يطهر منه وبين  
الحيض وثلاث حيض بخمسة عشر يوماً ما ينقطع عن نفاس وخمسة عشر يوماً ما يطهر منه وبين  
عشر) أى وقد رآه يوسف أقل النفاس بأحد عشر يوماً ما يكون أكثر من أكثر الحيض فأدنى مدة تصدق فيها  
عنده خمسة وستون يوماً أحد عشر نفاس وخمسة عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام ما ينقطع عن نفاس وثلاثين  
يوماً ما يحل (قوله والثالث بساعة) فأدنى مدة تصدق عنده اربعة وخمسون ساعة فاعده للنفاس وخمسة  
عشر طهر وثلاث حيض بتسعة أيام ما ينقطع عن نفاس وثلاثين يوماً (قوله وأكثره أربعون يوماً) لأن الروح  
لا تدخل في الولد قبل اربعة أشهر فتجتمع الدماء اربعة أشهر واذا دخل الروح صار الدم غذاء للولد فاذا خرج  
الولد خرج ما كان محتبسا من الدماء اربعة أشهر في كل شهر عشرة أيام عشاية (قوله ولا أن أكثره الخ) يعنى  
بالاجماع كما في البحر حتى ان من جعل أكثر الحيض خمسة عشر يوماً جعل أكثر النفاس ستين يوماً (قوله لومبتدأة)  
يعنى انما يعتبر الزائد على الاكثر استحضاضة في حق المبتدأة التي لم تثبت لها عادة (قوله فترد لعادتها) فلو كانت  
عادتها ثلاثين يوماً وزاد الى الخمسين مثلاً فالثلاثون هي النفاس وما بقى استحضاضة (قوله وكذا الحيض)  
يعنى ان زاد على عشرة في المبتدأة فالزائد استحضاضة وترد المعتادة لعادتها (قوله فان انقطع على أكثرهما)  
محذور قوله والرائد الخ (قوله أو قبله) أى قبل الأكثر (قوله ان وليه طهر تام) يرجع الى كل من الحيض والنفاس  
وصورته في الحيض كانت عادتها من كل شهر خمسة مثلاً فرأته ستة كان السادس حيضاً فان طهرت بعد  
ذلك اربعة عشر يوماً ما رأت الدم ردت الى عادتها وكان الزائد استحضاضة وان رأت خمسة عشر يوماً ما كانت  
السبعة عادة لها وصورتها في النفاس كانت عادتها في كل نفاس ثلاثين يوماً ما رأت مرة أحد وثلاثين يوماً ما  
أربعة عشر يوماً ما رأت الدم فانها ردت الى عادتها وهي الثلاثون ويحسب اليوم الزائد من الخمسة عشر التي هي  
طهر حاجي (قوله به بقى) وهو قول أبي يوسف وعندهما لا تثبت الا بعشرين لأنهن من العود اه أبو السعود (قوله)  
وتعامة فيما علقناه على المتيقن ثبوت العادة واتقاهما بجزء مذكور في متن المتيقن لا فيما علقه عليه كما توهمه  
بإورنه ولم يأت في التمرج بشئ يوجب اضبايته اليه حلبي (قوله من الاول) لانه بالولد الاول ظهر احتياج الرحم

وان قطر الدم على الحصة (والنفاس) لفة  
ولادة المرأة وشرا (دم) فلو لم تره على تكون  
نفساء المعقدنم (يخرج) من رحم فلو ولدته  
من مريتها ان سال الدم من الرحم فنفاس  
والافذات جرح وان ثبت له أحكام الولد  
(عقب ولد) أو أكثره ولو مقطعة وأعضاء  
لا أقله فتتوضأ ان قدرت أو تتيم وتؤتى بصلاة  
ولا تؤخر قضاء العذر الصحيح القادر (و) حكمه  
كالحيض في كل شئ الا في سبعة ذكورها  
في الخوازن وشرا على المتيقن منها أنه (لاحق)  
لا أقله الا اذا احتج اليه لعدة كقوله اذا  
ولدت فأنت طالق فقلت مضت عذتي فتدبره  
الامام بخمسة وعشرين يوماً مع ثلاث  
حيض والثاني بأحد عشر والثالث بساعة  
(وأكثره أربعون يوماً) كذا ادناه الترمذي  
وغيره ولا أن أكثره اربعة أمثال أكثر الحيض  
(والزائد) على أكثره (استحضاضة) لومبتدأة  
أما المعتادة فترد لعادتها وكذا الحيض فان  
انقطع على أكثرهما أو قبله فالكل نفاس  
وكذا الحيض ان وليه طهر تام (قوله الخ)  
وهي تثبت وتقبل بجزء بقى وتعامة فيما  
علقناه على المتيقن (والنفاس) لانه بالولد الاول  
الاول) هذا ولد ان يتم مادون نصف حول  
وكذا الاثنتي ولولين الاول والثالث أكثر منه  
في الاصح

فكان المرقى عقبه نفسا وهو المعقد وأقاد المصنف أن ما زاء عقب الثاني أن كان قبل الاربعين فهو نفسا  
 للأول لتماها واستحاضة بعد تمامها فتقتسل وتصلى كما وضعت الثاني وهو الصحيح كذا في البحر (قوله  
 لتعلقه بالفراغ) أي لتعلق انقضاء العدة بفراغ الرحم وهو لا يفرغ الا بفروج كل ما فيه (قوله مثل السين)  
 ولا كذا الكسر كما صرح به القهستاني ونفيده عبارة البحر (قوله أي سقوط) الذي في البحر التعبير بالساقط  
 وهو الحق لقضاؤه معنى أما القضاة فلا سقط لازم لا يدين منه اسم المفعول وأما معنى فلا أن المقصود سقوط  
 الولد وساقط بنفسه أو أسقطه غيره اه حلي (قوله ولا يستين خلقه الخ) في التبرع عن البحر من الز يلى  
 في ثبوت النسب أنه لا يستين خلقه الا في مائة وعشرين يوما والمراد نفع الروح والا قلت شاهد ظهور خلقه  
 قبلها وأقول انما ذكر الز يلى هذا في نكاح الرقيق وسكون المراد به ما ذكره منوع وقد وجهه في البدائع  
 وغيرها بأنه يكون أربعين يوما نطفة وأربعين علقه وأربعين مضغة وعبارة في عقد القران قالوا يباح لها  
 أن تعالج في استئزال الدم مادام الحمل مضغة أو علقه ولم يخلق له عضو وقد رواتك المدة بمائة وعشرين يوما  
 وانما أباحو ذلك لأنه ليس بأدي اه ولا مانع أنه بعد هذه المدة تخلق أعضاء وينفخ فيه الروح اه حلي  
 ويدل عليه ما في القهستاني أنه بعد مضي أربعة أشهر ينفخ فيه الروح وبعده يتم خلقه في شهرين (قوله  
 والامة أم ولد) أي ان ادعاء المولى كافي بشرح الطحاوي والامة خلاف الحرة أصلا أم ولد أو أم ولد أو أم ولد  
 وحذف لالتقاء الساكنين ثم عرفت القهستاني (قوله في تعليقه) أي كل ما علق من الطلاق والعناق  
 وغيرهما بالولادة قهستاني (قوله والاستحاضة) أي عدة الحامل حرة كانت أو أمة مطلقة أو متوفى  
 عنها زوجها قهستاني (قوله والاستحاضة) أي وان لم يدم ثلاثا وثلاثين يوما أو دام ثلاثا ولم يتقدمه  
 طهر تام اه حلي (قوله ولو لم يدر حاله الخ) اختصر عبارة البحر هنا اختصارا لمعنى واقتضى الحال  
 إيرادها وهي وان كان لا يدرى أمستين هو أم لا بأن أسقطت في المخرج واستقر بها الدم ان أسقطت أول أيامها  
 تركت الصلاة قدر عادت بيقين لانها إما حائض أو نفساء ثم تقتل وتصلى عادت بها في الطهر بالشك لاحتمال  
 كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة قدر عادت بيقين لانها إما نفساء أو حائض ثم تقتل وتصلى عادت بها  
 في الطهر بيقين ان كانت استوفت أربعين من وقت الاستنساخ والافبالشك في القدرة والداخل فيها وبقين  
 في الباقي ثم تستمر على ذلك وان أسقطت بعد أيامها فانما تصلى من ذلك الوقت قدر عادت بها في الطهر بالشك ثم  
 تركت الصلاة عادت في الحيض بيقين وحاصل هذا كله أنه لا حكم بالشك ويجب الاحتياط اه ولتمثل مثلا لا يقاس  
 عليه غيره أسقطت أول يوم من المحرم وجهل حال الساقط وكان لها عادة في الحيض ثلاثة أيام وفي الطهر خمسة  
 عشر ووافق أول زمان حيضها أول المحرم فنقول تركت الصلاة الى ثالث المحرم بيقين لانها إما حائض أو نفساء  
 ثم تقتل وتصلى الى ثامن عشر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم تركت الصلاة الى حادى عشر به  
 بيقين لانها إما حائض أو نفساء ثم تقتل وتصلى الى سادس عشر بالشك لاحتمال كونها نفساء أو طاهرة ثم  
 تركت الصلاة الى تاسع عشر بيقين لانها إما حائض أو نفساء ثم تقتل وتصلى يوما بالشك لاحتمال كونها  
 نفساء أو طاهرة ثم تقتل وتصلى الى خمسة عشر بيقين لانها إما حائض أو نفساء أو طاهرة ثم تقتل وتصلى بعد ذلك على عادتها  
 اه حلي (قوله ولا يجهت اياها الخ) هذه رواية عن الامام رضى الله تعالى عنه كافي الفخ من العدة اه حلي (قوله  
 ما لا يحيض مثلها) أي في تركيب البدن والسن والهزال كما يجتهد الكمال (قوله حكم بياها) وفائدة هذا الحكم  
 الاعتداد بالشهر اذا لم ترفى أثناءها ما (قوله وحده) أي المصنف في باب العدة قال في البحر وهو قول مشايخ  
 بخاري وخوارزم حلي (قوله بعد المدة المذكورة) وهي الخمسون على ما عول عليه المصنف هنا والخمسة  
 والخمسون على ما عتمد في العدة (قوله فليس يحيض) ولا يبطل به الاعتداد بالشهر (قوله لكن قبل تمامها)  
 أي تمام العدة بالشهر (قوله لا بعده) أي بعد تمام الاعتداد بالشهر (قوله وسحقه في العدة) عبارة هناك  
 آتية اعتدت بالشهر ثم عادت ما على جاري عادت ما أو حبلت من زوج آخر بطلت عتدتها وفسد نكاحها  
 واستأنفت بالحيض لأن شرط الخلقية تحقق الايام عن الاصل وذلك بالجهز الى الموت وهو ظاهر الرواية  
 كافي النهاية واختاره في الهداية تعين المصير اليه فانه في البحر بعد حكاية ستة أقوال معصية وأقوى المصنف  
 لكن اختار للمنفى ما اختاره الشهيد أن اذا رآه قبل تمام الشهر استأنفت لا بعدها قلت وهو ما اختاره

(و) انقضاء (العدة من الاخير وفاقا) لتعلقه  
 بالفراغ (وسقط) مثلث السين أي سقوط  
 (نظير بعض خلقه كبد أو رجل) أو أصبح  
 أو طفر أو شعر ولا يستين خلقه الا بعد مائة  
 وعشرين يوما (ولد) حكاه (قصر) المرأة (به)  
 نفسها والامة أم ولد ويثبت به في تعليقه  
 (وتقتضى به العدة) فان لم يظهر له شيء فليس  
 بشئ والمرقة حيض ان دام ثلاثا وثلاثين يوما  
 طهر تام والا استحاضة ولو لم يدر حاله ولا عدد  
 أيام حائضها ودام الدم ندع الصلاة أيام حيضها  
 بيقين ثم تقتل ثم تصلى كما عذر (ولا يجهت  
 اياها) بل هو ان تبلغ من السن ما لا يحيض  
 مثلها فيه (فأذا بلغت) وانقطع دمها حكم  
 بياها (فأذا بلغت) بعد الاقطاع (حيض) فبطل  
 الاعتداد بالشهر وتفسد الآية (وقيل) في  
 الخمسين سنة وعليه القول والنسري  
 في زمانها متعجب وغيره (تيسرا) وحده  
 في العدة بخمس وخمسين قال في الفيا وعليه  
 الاعتداد (ومارآه بعد ما) أي بعد المدة  
 المذكورة (فليس يحيض) في ظاهر المذهب  
 الا اذا كان دما خالصا فحيض حتى يبطل به  
 الاعتداد بالشهر لكن قبل تمامها لا بعده  
 حتى لا تفسد الآية وهو المختار والنسري  
 بوجوه وغيرها وسحقه في العدة

صدر الثمينة ومن لا خسر وبالباقى وأقره المهتفى باب الحيض وعليه فالتكاح جائز معتد في المستقبل  
بالحيض كما صححه في الخلاصة وغيره في الجوهر والنجس أنه المصحح المختار وعليه الفتوى وفي تصحيح القدوري  
وهذا التصحيح أولى من تصحيح الهداية وفي التمر أنه أعدل الروايات وقامه فيما علقته على الملتقى اهـ حلي  
(قوله وصاحب عذر) مبني على قوله من به سلس بول الخ غيره وهو الذي لا ينقطع تقاطع بوله لضعف  
في مناسبه أو لقلية البرودة مبني في النهر السلس بفتح اللام نفس الخارج وبكسر هاء من به هذا المرض وعبر  
عن ليم الذكر والانتى والختى واختلاف في كل موضع القصد منه مقنن جاهل هوى حكم المستحاضة  
أولا كافي الحوى عن الفتية (قوله لا يمكنه امساكه) أما إذا أمكنه امساكه خرج عن كونه صاحب عذر كما يأتي  
(قوله أو استطلاق بطن) ليس بالتمام زائدان والطلاق بخرجه غاطقهما (قوله أو انقلاب ربيع) هو من  
لا يمكن جمع مقعدته لا سترها فيها (قوله أو بعينه ومد) قال في القاموس هو هيجان العين وأنت خبير بأنه لا يلزم  
من الرمد هذا المعنى نزول دم فكل عليه أن يقول أو دم مع رمد اهـ حلي (قوله أو عيش) ضعف الرؤية  
مع سيلان الدم في أكثر الأوقات حلي عن القاموس (قوله أو غرب) بفتح الغين وسكون الراء في آخره باء  
موحدة نبرة في العين قاموس ويرد عليه ما أورد على الرمد فكان عليه أن يقول ودم مع غرب (قوله وكذا  
كل ما يخرج بوجع) ظاهره بيم الالتفات أن كم قال في البحر لو كان في جنبه دم يسيل دمه  
يوم بالوضوء لكل وقت لاحتمال كونه صديدا وفي فتح القدير وأقول هذا التعليل يقتضي أنه أمر استحباب  
فإن الشك والاحتمال في كونه ناقضا لا يوجب الحكم بالنقض إذا اليقين لا يزول بالشك ثم إذا علم كونه  
صديدا من طريق غلبة الظن بإخبار الأطباء أو علامات تغلب على ظن المبتلى يجب اهـ وهو حسن لكن  
صرح في السراج الوهلي بأنه صاحب عذر فكان الأمر للاستحباب (قوله وقت صلاة مفروضة) خرج به الوقت  
المحمل وهو ما ليس له صلاة مكنوبة فلا يعتبر ولو حدث العذر في أثناء الوقت بأن رغب أو سال من نحره  
دمية نظر آخر الوقت فإن لم ينقطع الدم فوضأ ووصل قبل خروج الوقت فإن توضأ ووصل ثم خرج الوقت ودخل  
وقت صلاة أخرى رانته مع الدم ودام الانقطاع إلى وقت صلاة أخرى توضأ وأعاد الصلاة وإن لم ينقطع في وقت  
الصلاة الثانية حتى خرج الوقت بازت الصلاة كذا في الظهيرية (قوله ولو حكما) أي ولو كان الاستحباب حكما  
بأن ينقطع شيئا يسيرا لا يمكنه أداء الصلاة خالي عنه (قوله وهذا) أي استحباب العذر تمام وقت صلاة (قوله  
في حق الابتداء) أي في حق ثبوت العذر أو لا (قوله تمام الوقت حقيقة) بأن لا يرى له أثر فيه أصلا ثم إذا انقطع  
ومعادى وقت آخر استمر العذر وقتا كاملا كل صاحب عذر أو انقلابا (قوله وحكمه) أي صاحب العذر  
(قوله الوضوء) المراد به التطهير ليشمل التيم وانما اقتصر عليه لأنه أشرف قسميه حوى وقيد بالوضوء لأن  
الاستحباب غير واجب عليه نهر عن الظهيرية (قوله لا غسل ثوبه) وذلك أن المختار لا يقتوى أنه إذا كان بهال  
لو غسله تجب قبل الفراغ من الصلاة لا يلزمه غسله ونحو الذوب البدن والمكان (قوله لكل فرض) لما كان  
طاهره يفيد التوضؤ لكل فرض ولو تعدد في وقت واحد أجاب عنه بقوله اللام للوقت وقد صرح بذكره  
في حديث المستحاضة وهو المستحاضة تتوضأ لوقت كل صلاة (قوله كافي لدلوله) أي كاللام التي في قوله تعالى  
أقم الصلاة له لولئلا لولئلا الشمس أي زوالها في أنها الوقت (قوله فدخل الواجب بالاولى) لأنه أخف من الفرض وفي  
الحلي وجه الاولوية أنه إذا جازته النفل وهو غير مطالب به فلا يجوز له الواجب وهو مطالب به أولى وأدخل  
صاحب البحر الواجب في النفل حيث قال والمراد بالنفل ما زاد على الفرض فيشمل الواجب (قوله فاذا خرج  
الوقت بطل) هو المعتمد ومقابل قولان معلومان (قوله أي ظهر حدته السابق) أشار به إلى أن البطلان بسبب  
ظهور الحدث السابق لأن ذلك الحدث محكوم بارتفاعه إلى غاية معلومة فيظهر عندهما مقتصران من  
حقق أنه اعتبار شرعي لم يشك عليه مثله بحر (قوله حتى لو وضأ) تنزيح على متبذ من المقام تقديره هذا  
إذا وضأ على السيلان أو وجد السيلان بعد الوضوء حتى لو وضأ الخ (قوله كنهه مسح خفه) أي خف المعذور  
هذا التشبيه يوهم أنه إذا وضأ المعذور على انقطاع ولبس كذلك لا ينقض مسح خفه بخروج الوقت ولكن لو سال  
عذره بعد الوقت أو أحدث حدثا آخر تنقض المسح وليس كذلك فإنه لا ينقض مسحه والحالة هذه لا ينجى  
يوم وليه أو ثلاثة أيام وليها كما صرح به في البحر باب المسح على الخفين عند قول المتن أن لبسهما على طهر تام

(وصاحب عذر من به سلس بول) لا يمكنه  
امساكه (أو استطلاق بطن) أو انقلاب ربيع  
أو استحاضة (أو بعينه ومد) أو عيش أو غرب  
وكذا كل ما يخرج بوجع ولو من أذن وندى  
وسرة (ان استوجب عذره تمام وقت صلاة)  
مفروضة بأن لا يجدي في جميع وقتها شيئا  
ويصل فيه خالي عن الحديث (وإحكام) لأن  
الانقطاع (في حق) (الابتداء وفي حق) (البقاء  
العذر وفي حق) (الوجود في بر من الوقت) ولو مر  
كفي وجوده في بر من الوقت (الزوال بشرط استحباب  
وفي حق) (تمام الوقت حقيقة) لأنه  
الانقطاع (الكل فرض) وحكمه الوضوء لا غسل  
توبه ونحوه (لكل فرض) (اللام للوقت كافي  
لدلول الشمس) (ثم يصل به فيه فرضا ونفلا)  
فدخل الواجب بالاولى (فاذا خرج الوقت  
بطل) أي ظهر حدته السابق حتى لو وضأ على  
الانقطاع ودام إلى خروجه لم يطل بالخروج  
مالم يطرأ حدث آخر أو يسيل كنهه مسح  
خفه



مخصوص بالنجاسة الذاتية لا يستعمل فيما تعرض له النجاسة المبالغة والثاني يستعمل في الذاتية والعرضية  
فهو أعم مطلقا فيقال في نحو العذرة نجس بالفتح والسكر ولا يقال في التوب الذي أصابته النجاسة  
نجس بالفتح وإنما يقال بالسكر شر بلالية باختصار (قوله بيم الحقيق) والخبث يختص به (قوله والحكمي)  
والحدث يختص به (قوله يختص بالاول) وهو الحقيق وأزالته من البدن والتوب والمكان فرض ان كان  
القدر المانع وأمكن ازالته من غير ارتكاب ما هو أشد حتى لو لم يتمكن من ازالته الا بإبداءه وورنه للذات بمسلى  
معه لان كشاف العورة أشد فلا بد اها للزالة فسق اذن استل بين أمرين محظورين عليه أن يرتكب  
أهونهما كذا في الفتح (قوله أو ما كولا) كبر وخيار (قوله أولا) ذكر في الخلاصة اذا نجس مرف من أطراف  
التوب نفسه فغسل طرفا من أطراف التوب من غير تحريمكم بطهارة التوب هو المختار (قوله به يفتي)  
وقال محمد لا يجوز ازالة الاخبثات الا بما تزال به الاحداث (قوله وبكل مائع) خرج الجسد كالتلج قبل ذوبه  
(قوله طاهر) هو المعتد وقيل لا يشترط حتى لو غسل المتنجس بالدم بيول ما يؤكل له زالت نجاسة الدم وبقيت  
نجاسة البول فلا يمنع ما لم يفتش وتظهر مرة الخلاف فيمن حلف ما فيه دم وقد غسله بالبول لا يفتش على  
الضعيف ويبحث على الصحيح كذا في البصر (قوله قالع) أي مزيل (قوله بتعصير بالهصر) تفسير لقالع لا قيد  
آخر أهـ ساجي (قوله كحل) مثله ماء الباقلاء الذي لم يشحن وماء الزعفران والاشجار والاعشار والبطيخ  
(قوله قطره اصبع) من نجاسة بها نجس حتى يذهب الاثر وكذا شارب الخمر اذا ردد ريقه في فيه ثلاثا  
(قوله وندي) فاد عليه الولد وكذا اذا وضعه حتى أزال أثره حتى يذهب (قوله وما قيل ان اللبن) هذا القول مفترع  
على ما روى عن أبي يوسف أنه لو غسل الدم بالدهن حتى ذهب أثره جاز (قوله بخلاف المختار) وجهه في الثاني  
أن سقوط النجاسة حال كون المستعمل في المحل ضرورة التمهيد وليس البول معاهر الاضاد بين الوصفين  
فيتنجس بنجاسة الدم فما ازداد التوب به هذا الاشارة الى جميع المكان المصاب بالبول متنجسا بنجاسة  
الدم وان لم يبق عين الدم ووجهه في الاول وجود الدسومة (قوله ويظهر خف) قبيده لان التوب والبدن  
لا يظهران بالذات الا في المني لان التوب انما يمتد داخله كثيرا من أجزاء النجاسة ولا يخرجها الا بغسل والبدن  
اليسه وورطوبه وما به من العرق لا يفت (قوله يذى جرم) وان كان رطبا على قول الثاني وعليه أكثر المشايخ  
والفتوى بصر (قوله هو ما يرى بعد الجفاف) أي على ظاهره اختلف مثلا كالعذرة والدم وما لا يرى بعد الجفاف  
فليس يذى جرم (قوله أصابه تراب) أو رمل أو ما دنا فتجسد فحسه بالارض حتى تنثر طهر (قوله بذلك)  
بأن يحسه على الارض مثلا مسحا قويا (قوله يزول به أثرها) أي النجاسة والآخر يشمل الاوصاف الثلاثة  
ولو لم يزول الاثر لا يظهر في الجامع الصغير أنه ان حكه بظفر أو شدة به نحو عود وجبر به ما ليس طهر (قوله  
فيغسل) أي ثلاثا مع التجفيف بمر لكن في الحلبي عن القهستاني أنه رصب الماء والتراب الى عدم القطران  
ثلاثا (قوله صقيل) حرج الحديد اذا كان عليه صدأ أو نقش فانه لا يظهر الا بغسل بجر (قوله لا مساملة)  
أخرج به التوب الصقيل لان له مسام حاجي (قوله وظفر) مثله القصب النارسي والحصير المتخذة منه وصفائح  
ذهب وأبنوس (قوله رآية مدهونة) كازبادي المدهونة والفناجين (قوله وخراطين) بفتح الخاء المجهمة والراء  
المشددة بعدها ألف وكسر الطاء المهملة آخره ياء مشددة نسبة الى الخراط وهو خشب يخرطه الخراط بصبر  
صقلا كالأرناط (قوله بجمع) وهو مطهر حقيقته على المعقد ولا فرق بين أن يحسه بتراب أو خرقة أو صرف  
شاة أو غير ذلك كافي البصر عن التناوي واعلم أنه اذا مسح الرجل بحاجبه ثلاث خرافات تطاف فانه يجوز عن  
الفصل وقياسه طهارة ما حول الفصد بالمسح اذا تلخ ويخاف من اعادة الماء سر بانه الى الثقب بصر عن  
الفتح (قوله مطلقا) هذا الاطلاق في التمس أي سواء كان رطبا أو يابسا عذرة أو بيولا كافي البصر (قوله بخلاف  
نحو بياض) كتوب وصغير وبدن فانها لا تظهر بالجفاف بجر بل يجرى عليها الماء الى أن تزول نجاستها (قوله  
يبسها) الدليل عليه أثر عائشة ومحمد بن الحنفية رضي الله تعالى عنهما ما زكاة الارض يبسها (قوله ولو ربح)  
مثلها الشمس والنار والنخل (قوله) لو كانت الارض رطبة لا تطهر الا بغسل فان كانت رخوة تشرب الماء كله  
فانه يصب عليها الماء حتى يغيب على ظنه أنها طهرت ولا توقفت في ذلك وان كانت صلبة ان كانت مخدرة حفر  
في أسفلها حفره وصب عليها الماء فاذا اجتمع في ثلاث الحنفية كبسها أي الحنفية التي فيها الفسالة وان كانت

وهو لغة بيم الحقيق والحكمي  
وعرفا يختص بالاول (يجوز رفع نجاسة  
حقيقية عن محلها) ولو اناه أو أكله  
علم محلها أولا (بما ولو مستعمله لا) به يفتي  
(وبكل مائع طاهر قالع) للنجاسة ينحصر  
بالهصر (كحل وماء ورد) حتى لا يبق تطهر  
جميع وذي نجس ثلاثا (بعض لاف  
نحو ابن) كزيت لانه غير قالع وما قيل ان اللبن  
وبول ما يبق كل مزيل بخلاف المختار (ويطهر  
خف) ونحوه كعمل (تجسس يذى جرم) هو  
كل ما يرى بعد الجفاف ولو من غير ما كثر  
وبول أصابه تراب به يفتي (بذلك) ويطهر  
أثرها (والا) جرم لها (فيغسل) ويطهر  
(صقيل) لا مساملة (كرآة) وظفر وعظم  
وزجاج آية مدهونة وخراطين وصفائح فضة  
غير مدهونة (بجمع يزول به أثرها) مطلقا به  
ينقي (و) تطهر (أرض) بخلاف نحو بياض  
(يبسها) أي جفافها ولو ربح





وزاد شارحها يثاقال وأكل وقسم غسل بعض ونحوه \* ونذف وغلى يجمع بعض تنویر

قال الشرنبلالي فزادت الى ثلاثة وعشرين بهذه الغائية والمسؤل عنه بقول الناطم وأخرج الحنفية قال الشارح وفي عدة مطهر انظر فان الارض المتنجسة باقية على نجاستها وهذه أرض طاهرة جعلت فوقها كما لو فرش فوق النجاسة شيء طاهره (قوله وغلى) أي في الثوب مثلا والمسح في الصقيل والجفاف في الارض والتفت في الخشب وقلب العين في انقلب الخنزير طها والحفر في الارض والذبح في الجلود والتخليل في الخمر اذا خللت بوضع شيء فيها والذكاة في الشاة والتخل في الخمر اذا تخلت بنفسها او التفرق في المني والدلك في الخف والدخول في الحوض النجس اذا دخل فيه ماء طاهر حتى سال من الحوض ولو شامأ قليلا على الصحيح كما تقدم والتغور في البئر والتصرف في البعض في نجس بعض الحنطة والتصرف بيم الاكل والبيع والهبة والصدقة والتدف في القطن ان تنجس أقل من نصفه كما في المساوي الهندية والتزج في البئر والنار في العذرة والغسلي في نحو الزايت بجماء قد رخصه كما في القهستان وغسل البعض في نجس بعض الثوب والتغور في السمسم الجامد اه حلي بزيادة (قوله وبطهر زيت الخ) وذلك لاستحالة العين واستحالة العين تستبعر زوال الوصف المترتب عليها بغير مثله الدهن النجس اذا جعل في الصابون (قوله به يفتي) هو قول محمد (قوله ان لم يظهر فيه أثر النجس) من طم ولون وريح (قوله وعننا) المراد به صحة الصلاة بدون ازالته بغير لا عدم الكراهة لتبوتها (قوله فيجب غسله) ويجوز قطع الصلاة لغسله (قوله وما دونه تنزيها) هو المعتمد ثم ان كان دخل في الصلاة نظرا ان كان في الوقت ساعة فالأفضل ازالته واستقبال الصلاة وان كانت نفوته الجماعه فان كان يجيد الماء ويجيد جماعة آخر من في موضع آخر فكذلك أيضا يكون مؤذيا الصلاة الجائزة يمين وان كان في آخر الوقت أو لا يدرك الجماعة في موضع آخر يضي على صلاته ولا يقطعها بغير ولا يعتبر نفوذ المقدار الى الوجه الآخر اذا كان الثوب واحدا والاتحاد النجاسة بخلاف ما اذا كان ذاتا قبيحة تعدوها فينجع كالوصل مع درهم نجس الوجهين لوجود الفاصل وهو جوهري (فروع) لو جاس الوتر النجس الثوب أو البدن في حجر الصلي وهو يستملك بنفسه أو الجاهم المتنجس على رأسه جازت صلاته لاسلم يكن حامل النجاسة بخلاف ما لو حمل من لا يستملك حيث يصير مضاعفا اليه فلا تجوز صلاته ولو حمل ميتا كافر الا تصح صلاته مطلقا وان مسلما فان لم يغسل فكذلك وان غسل فان استملح صحت والا فلا (قوله في كنيف) هذا توفيق الهندي والى بين قول من اعتبر الوزن مطلقا ومن اعتبر المساحة مطلقا واختار هذا التوفيق كثير من المشايخ وفي البدائع وهو المختار عند مشايخ ما وراء النهر وصححه الزيلعي وأراهدي وأقره في القنح (قوله من مغلظة) متعلق بقوله غصا واعلم أن التغلظ عنده بعدم تعارض نصين وقال به وبعدم الاختلاف من معاصرهم ومن قبلهم في الطهارة والتخفيف بالتعارض عنده وبالاختلاف عندهم في زيادة تفسير الغلظة على كل ولا يلو في اجتنابه قال ابن ملك في شرح الجمع اذا كان النثر الوارد في (قوله) يصفه بمكة بمخافة الاجتهاد عندهما فيثبت به التخفيف فصفه بما اذا ورد نص آخر يصفه بمكة يكون بطريق الاولى اه وأورد على التعريفين سور الجارقات التعارض ورد فيه وقالوا بل هارته والحق فان الاختلاف وجد فيه وحكمه واجبهما بتغلظه (قوله كعذرة آدمي) مثلها نجو الكلب وجميع السباع (قوله وكذا كل ما خرج منه موجبا لوضوء) كبول ومني ومذي وودي وقح وصديد وفي اذا ملا القم لكن يرد على هذه الكلية الريح فانه طاهر (قوله مغلظة) لا حاجة اليه مع قوله كذا (قوله وبول غير مأكول) سواء كان آدميا أو لا (قوله لم يطعم) يفتح الياء أي لم يأكل فلا بد من غسله واكتفى الامام الشافعي رضي الله تعالى عنه بالتوضيح في بول السبي (قوله الا بول الخفاش) بوزن رمان سمى به لصغر عينيه وضعف بصره ورأسه ان أحرق واكتحل به قلع البياض من العين ودمان طلى به على عاتق المراهقين منع الشعر طاموس (قوله وكذا بول الفأرة) أي انه معفو عنه في غير الماء كالتياب والطعام وأما في الماء فيفسده سواء كان في الاواني أو في البئر عند تحقق الوقوع أفاده الحلبي وفيه نظر اذ قد تقدم طهارته في البئر (قوله وعليه الفتوى) مقابلة ما في البرازية وجهه ظاهر الرواية من أنه يفسد الثوب وما في فتاوى قاضي خان حيث قال بول الهرة والفأرة وخروهما نجس في أظهر الروايات يفسد الماء والثوب ومن المعلوم أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (قوله أن خراها لا يفسد) قال في البحر خير وجد

وغسل ومسح والجفاف مطهر  
وتفت وقلب العين والحفر يذكرون  
ودنح وتخليل ذكاة فتخلل  
ونفك وذلك والدخول التغور  
تصرفه في البعض ندف ونزحها  
ونار وغلى غسل بعض تنویر  
(و) يطهر (زيت) تنجس (بجماء صابونا) به يفتي  
للبلوي كتغوروش بجماء نجس لا بأس بالخبز  
فيه (كطابن تنجس بغسل منه كونه بعد جهله  
في النار) يطهر ان لم يظهر وفيه أثر النجس بعده  
الطبخ في الحلي (وعنه) الشارح (عن قدر  
دوهم) وان كره تحريمها فيجب غسله وما دونه  
تنزيها ليس وفوقه يبطل فيفرض والدية  
لوقت الصلاة الاصابة على الاكثر (وهو  
مشة ال) عشرون قيراطا (في) نجس (كنيف  
له جرم) وعرض مقرر الكنف) وهو داخل  
لمناصل الاصابع (في روقي من مغلظة  
كعذرة) آدمي وكذا كل ما خرج منه موجبا  
لوضوء أو غسل مغلظ (وبول غير مأكول  
ولو من صغير لم يطعم) الا بول الخفاش وخرا  
فطاهر وكذا بول الفأرة تعذر التحرز عنه  
وعليه الفتوى كما في التنازعانية وسبغ آخر  
الكتاب أن خراها لا يفسد ما لم يظهر أثره وفي  
الاشياء بول السنيور في غير أواني الماء معفو  
وعليه الفتوى

في خلافه نره انارة فان كان حلياً برى الخرم وكن الخبز لانه طاهر (قوله ودم مسفوح) أي في ذاته فلو جحد  
 المسفوح ولو على اللحم بق نحيماً كذا في منية المصل (قوله الا دم شهيد) ولو مسفوحاً (قوله مادام عليه) حتى  
 لو جحد ملطخاً به في الصلاة صحت وإذا أدين منه ~~سكان~~ نحيماً كذا في البحر (قوله وما بقى الخ) هذه خارجة  
 بقيد المسفوح وما أفاده ظاهره من أن طاهرة ولو كانت مسفوحة فليس مراداً وحينئذ فلا استثناء  
 أفاده الحلبي (قوله مهزول) خصه لتحقيق الدم فيه غالباً والافقير المهزول كذلك وقصره الجوى في حاشية  
 الاشباة فجعل طهارته في حق المرق لا الثوب وغيره (قوله وكبد) أي دم ~~كبد~~ وهو ما يكون بمكانه  
 لا ما كان من غيره بجر (قوله وقاب) حكى طهارته في القنية بقيل (قوله وما لم يسل) أي من بدن الانسان  
 (قوله وقيل وبرغوث وبق) أي وإن ~~كثر~~ كافي البحر (قوله لساعة) صيغة مبالغة للموت من السخ  
 وهو من ذى سم يسمه أو ضربه بآرته أو السخ خاص بالآرة والدغ بالذال المهمله والقين المجهمة بالقسم  
 وتما بالذال المجهمة والعين المهمله نخاص بالنار حلبي (قوله وفي باقي الاشربة) أي المسكرة ولو نبذا  
 على قول محمد الفقيه (قوله وفي النهر الاوسط) واستدل بما في المنية صلى وفي ثوبه دون الكثير القاحش  
 من السكر والمنصف تجزيه في الاصح قال الحلبي وهو نص في التخصيف فكان هو الحق لأن فيه الرجوع  
 الى الفرع المنصوص في المذهب وأما ترجيح صاحب البحر فثبت منه (قوله لا يذوق) بالذال المجهمة أو بإزاي  
 حلبي عن القاموس (قوله كبط أهلى) أما إذا كان يطير ولا يعيش بين الناس فكالحمام يجرى عن البرازية  
 (قوله فان ما كولا) كحمام وعصفور (قوله والاضغف) أي الا يكن ما كولا كالصقر والباز والحدأة  
 فخصف ~~لكنه~~ لا ينحس البرتل عذره وهما عنه كما تقتضى في السر حلبي (قوله وروث) وإن كان روث  
 ما يؤكل كروث بغل أمه بقرة وذئب أمه شاة أبو السعود عن شيخه وفي البحر الروث الحمار والفرس والحلي لا يقر  
 وأما البر للابل والغنات للآدمي (قوله أفاديهما نجاسة خرد كل حيوان) ولو ما كولا كروث الفرس تبع في ذلك  
 صاحب البحر والاولى أن يقول أفاديهما نجاسة الخ ووجه الافادة أن ذلك الحكم ثبت في المأكول  
 فيكون في غير المأكول كذلك بل أولى (قوله وقالوا بخضة) ولومن غيراً كروث حلبي وهو راجع الى الروث والخنى  
 وذكر في البحر قلا عن الكافي الاتفاق على تغليظ نجوا الكلب ورجيع السباع قال ولا يظهر اختلاف في غير  
 الروث والخنى (قوله قوله ما أظهر) لثبوت الاختلاف بين العلماء في النجاسة والطهارة فأورث الخضة  
 وأعموم البلوى لامتلاء المارق بها بخلاف بول الحمار وغيره مما لا يؤكل لحمه لأن الأرض تشفه زيلبي (قوله  
 وطهرهما محمد) حين دخل الرى مع الخليفة وراى بلوى الناس من امتلاء الطرق والسمات بجر (قوله آخر)  
 دفع به اعتراضاً ورد عليه حاصلة قد ذكرت أولاً عنهما التخصيف وشافيه نقل الطهارة عن محمد فاجاب بأن  
 النقل الاول قال به محمد أولاً ثم رجع عنه وقال بالطهارة آخر (قوله وبه قال مالك) لا يظهر لانه يقول ما كل  
 لحمه في بوله ورجيعه طاهر فقط فلا يقول بطهارة روث الحمار (قوله جعلت الخضة تبعاً للغلظة) فحسنى  
 الدرهم وظاهره ولو الخضة أكثر من الغلظة (قوله ثم قى أطلتوا النجاسة الخ) كما لا فقه النجاسة في الاشياء  
 النجسة وفي جلد الحية غير المذبوحة الذى لا يحتمل الدياغ (قوله فطاهره التغليظ) هو صاحب البحر حيث  
 قال والظاهر أنها مغلظة وأنها المرادة عند اطلاقهم (قوله ورجعه في النهر) حيث قال ما فى الكتاب أولى  
 ولا شك أن ربع المصاب ليس كثيراً فضلاً عن أن يكون فاحشاً ولضعف هذا القول لم يعرج عليه في فتح القدير  
 (قوله على التقدير) متعلق بوجهه حلبي (قوله وعليه) أي على التقدير بربع المصاب وفيه أن لفظ القسوى مقدم  
 على غيره حلبي (قوله ومنه) أي من المأكول الفرس أي فان نجاسة بوله مخففة عندهما وإنما كره الامام لحمه  
 اثنان بينهما وأخرج مع اختلاف التعديج لانه آله الجهاد لا لأن لحمه نجس بجر (قوله وطهره محمد) الضمير بجمع  
 الى بول المأكول الذى من جلته الفرس حلبي (قوله ثم الحنة إنما تظهر في غير الماء) مفهومه أن الخضة كالها  
 نجس ويستثنى منه خرد طير لا يؤكل بالنسبة الى البرقائه لا نجسها كما ذكرناه آنفاً حلبي (قوله وعنى دم سمك)  
 لانه ليس يدم على التحقيق وإنما هو دم صوره لانه إذا يس ببيض والدم بسود وسواء كان صغيراً أو كبيراً بجر  
 (قوله والمذهب طهارتها) لما قدمنا فرساً من أن لعابها طاهر قطعاً لأن الشك على المعتمد إنما هو في الطهوية  
 حلبي (قوله وبول انتضخ) أي ترش ولو لا الثوب وسواء كان بوله أو بول غيره وانتضخ بالحاء المهمله والمجهمة

(ودم) مسفوح من سائر الحيوانات الا الدم  
 شهيد مادام عليه وما بقى في لحم مهزول  
 وعرفى وكبد وطحال وقلب وما لم يسل ودم  
 سمك وقيل وبرغوث وبق زاد في السراج وكان  
 سمك وكفى القاموس كثران ودية جراد لساعة  
 فالمستثنى اثناعشر (ونهر) وفي باقي الاشربة  
 روايات التغليظ والتخصيف والطهارة رجع  
 في البحر الاقل وفي النهر الاوسط (ونهر) كل  
 طير لا يذوق في الهواه كبط أهلى (ودجاج)  
 أما ما يذوق فيه فان أفاديهما نجاسة خرد  
 غنغف (وروث وخنثى) أفاديهما طاهر ولا مخففة  
 فكل حيوان غير الطيور وأما طاهرهما  
 وفي الشبهة بلانية قوله ما أظهر وطهرهما  
 آخر البلوى وبه قال مالك (ولو أصابه من)  
 نجاسة (غلظة) نجاسة (خضة) جعلت  
 الخضة تبعاً للغلظة احتياطاً كفى الطهيرة  
 ثم قى أطلتوا النجاسة فطاهره التغليظ (وعنى  
 درن رجع) جميع بدن و (وب) ولو كبيراً هو  
 المختار ذكره الحلبي ووجهه في النهر على التقدير  
 بربع المصاب كذيل وكرم وإن قال في الحقاتي  
 وعليه الفتوى (من) نجاسة (مخففة) كبول  
 ما كولا (ومن) الفرس وطهره محمد (ونهر)  
 طير من السباع أو غيرها (غيراً كولا) وقيل  
 طاهر ومحمد ثم الخضة إنما تظهر في غير الماء  
 فاصف (و) (في) دم سمك ولعاب بغل وحمار  
 والمذهب طهارتها (وبول انتضخ

كافي الصالح (قوله كروا الى الاب) خرج ما اذا كان قد دروس المسال والابر بالكمرو فخرج الباصع ابرة وهذا اذا لم  
ير على الثوب والاوجب غسله اذا صار الجفح عليه اكثر من قدر الدرهم كافي الكرماني وفيه اشارة الى انه  
اذا كان يهين يرى يجمع قهستاني (قوله لكن لو وقع في ماء قليل نجسه) هذا مقيد بما اذا استبان اثره  
على الماء بان يفرج الماء عنده وقوعه او يتحرك والا فلا عبرة به كافي القهستاني عن القرائني ومع هذا  
يستثنى منه ما اذا وقع في البئر فانه لا ينجسه حكما تقدم في البئر حلي وفي شرح المنية لو وقع الشيء المتنجس  
عليه ذلك في ماء قليل لا ينجسه وقبل نجسه وهو الاصح لانه لا حرج فيه (قوله لان طهارة الماء أكد) وربما  
يقال حيث كانت طهارة الماء أكد لا يعتبر قليل النجاسة معها (قوله وفي القية الخ) هذا محمول على ما اذا  
كان يرى على الثوب حالة وقوعه كافي القهستاني عن الكرماني حلي (قوله ينبغي ان يكون كالماء  
النجس اذا اتسب) أي وزاد على قدر الدرهم فيكون مانعا للصلاة (قوله وطين شارع الخ) مبتدأ وعفو  
خبره والشارع الطريق (قوله ويضار نجس) القول بعفوه هو الصحيح (تنبيه) لو اصاب الثوب ما سال  
من الكنيف فالاحب ان يغسله ولا يجب ما لم يكن اكبر رايه انه نجس والمراد بما سال من الكنيف الماء  
الذي يسيل من حوض الماء او الذي على أعلى الكرسي لا الذي يخرج من أسفله لليقين بنجاسته وجملته  
آدمي اذا وقعت في الماء أفدت ان كانت قدر الطفر لا الطفر نفسه ولو استنجى بالماء ولم يمسحه حتى فسا اختلف  
الشافعي فيه وعامة على انه لا ينجس والاصطلح اذا كان حار او على كونه طابق اوبت بالوعة اذا كان  
عليه طابق وتساطرنه لا يغسل ما لم يظهر فيه أثر النجاسة والطين المسرقن والردغة في الطريق فيها نجاسة  
طاهرة الا اذا رأى عين النجاسة يجوز فيه دخان النجاسة اذا اصاب الثوب او البدن فيه اختلاف والصحيح انه  
لا ينجسه (قوله واتضح غسالة) أي غسالة شيء متنجس فهي في حكم البول المتنجس واعلم ان غسالة التمت  
نجسة كذا اطلق محمد في الاصل والاصح انه اذا لم يكن على بدنه نجاسة يصبر الماء مستعملا ولا يكون نجسا  
الا ان محمدا انما اطلق ذلك لان بدن الميت لا يتخلو من نجاسة غالبا (قوله أي جرى) هذا خاص بما اذا جرى على  
أرض أو سطح ولا يشمل ما اذا صب على نجاسة لان العيب لا يبال له جريان مع ان الحكم عام فالاولى ابقاء المصنف  
على عمومه أفاده الحلبي (قوله اذا ورد كله) بان كانت الارض كلها نجسة أو سككات النجاسة عند الميزاب  
وفي البصر ماء المطر اذا مر على العذرات لا ينجس الا ان تكون العذرة أكثر من الارض الطاهرة أو تكون العذرة  
عند الميزاب (قوله ولو أقله) بان كان يترأقل من نصفه عليها (قوله كينة في نهر) فاذا وجدت ميتة في نهر  
أو نجاسة على سطح يرى أقل الماء عليها لا يكون الماء نجسا (قوله لكن قد منا) أي في المياه حلي (قوله  
ان العبرة للآثر) أي فيما اذا جرى ماء قليل على نجاسة وأما اذا كانت دفعة الجارية عشرين في عشرين فان العبرة فيه  
للآثر انما حلي (قوله اجامنا) منا ومن الشافعي ومنى الله تعالى عنه (قوله لكن لا يحكمكم) استدراك  
على قوله نجس فانه يقتضي نجس الماء بمجرد وضع الثوب فيه كما نجس بمجرد وقوع العذرة فيه (قوله ما لم  
يتفصل) قال في البحر اعلم ان القياس يقتضي نجس الماء بأول الملافة للنجاسة لكن سقط للضرورة سواء كان  
الثوب في اجانته أو ورد الماء عليه أو كان الماء فيها أو ورد الثوب المتنجس فيه عند ناهه وطاهر في المحل نجس  
اذا انفصل سواء تغير أو لا وهذا في الثاني اتفاقا أما الثالث فهو نجس عنده لان طهارته في المحل ضرورة  
تطهيره وقد زالت طاهر عندهما اذا انفصل والاولى في غسل الثوب النجس وضعه في الاجانة من غير ماء  
ثم صب الماء عليه لا وضع الماء أولا ثم وضع الثوب فيه نحو جامن خلاف الشافعي فانه يقول بنجاسة الماء حينئذ  
ولا فرق على المتقدمين الثوب المتنجس والعضو (قوله لا رماد قدر) سواء سككات عذرة أو لا في البحر  
السريقين والعذرة تحترة فتصير رماد اطهر عند محمد وعليها الفتوى (قوله والالزم بنجاسة الخبز) هذا انما يظهر  
اذا أتى الرماد على الخبز فاما اذا كان الخبز في نحو تنور البيوت فلا يلزم ذلك لان الخبز في أهله والرماد في أسفله  
(قوله فصار حاة) بفتح المهملة وسكون الميم وفتح الهمزة وهما التأييد الطين الاسود المتين حلي واستفد منه أن  
تنجس الحاة التي أصلها عذرة لا يقتضي نجاستها ومثل ما ذكرنا فدفنت العذرة في موضع حتى صارت زابا كافي البحر  
(قوله لا انقلاب العين) يرجع الى المسائل الثلاث (قوله مطهره) قال الشربلاني يتأمل في الحكم بالطهارة  
مع عدم التعرض في المحل المفصول ولم يعلم للنجاسة محلا لا يقينا ولا ظنا (قوله هو المختار) ردلا اختاره

كروا الى الاب) وكذا اجابها الاثرون كنه  
باصابة الماء للضرورة لكن لو وقع في ماء  
قليل نجسه في الاصح لان طهارة الماء أكد  
جوهره وفي القية لو اتصل وانسبط وزاد  
على قدر الدرهم ينبغي ان يكون كالماء  
النجس اذا اتسب وطين شارع ويضار نجس  
وغير سرقين ومحل كلاب وانتحاح فساله  
لا يظهر موافق قطره في الماء عفو (وماء)  
بالذ (ورد) أي جرى (على نجس نجس) اذا  
وردت كنه أو أكثره ولو أقله لا كينة في نهر  
ورده نجاسة على سطح لكن قد منا أن العبرة  
لا بالمر (كمكة) أي اذا وردت النجاسة  
على الماء تنجس الماء اجامنا لكن لا يحكمكم  
بنجاسته اذا لا في المتنجس فالم يتفصل  
فليصط (لا) يكون نجسا (رماد قدر) والالزم  
نجاسة الخبز في سائر الاماكن (و) لا (ملح كان  
حارا) أو خبزيرا ولا قدر وقع في بئر نصار  
ه أنه لا انقلاب العين به يقي (وغسل طرف  
نوب) أو بدن (اصاب نجاسة محلا منه  
ونسى) المحل (مطهره وان) وقع الفصل (ينبغي  
تختار) هو المختار

في البدائع من وجوب غسل الجميع لأن موضع النجاسة غير معلوم وليس البعض بأولى من البعض وذلك لقوله  
 الاميبابي من اشتراط التعزى ومنه يعلم أن بحث الشرع لا يفتقر إلى دليل عليه لأن محله رجوع إلى هذين  
 القولين (قوله وفي التطهيرة المختار الخ) هذا هو من الشارح تبع فيه صاحب التهرل لأن مسألة التطهيرة غير  
 مسألة الخلاصة وعبارة البحر صريحة في ذلك وصورة ما في التطهيرة مسلم رأى على نوبه نجاسة ولا يدري  
 متى أصابته واختار عند الامام من اختلافات كثيرة أنه لا يبعد إلا الصلاة التي هو فيها حلي (قوله خها  
 لتخليط بولها) حكيم غير هاهيهم بالاولى (قوله كما ترى) أي في الايات المتقدمة حيث عبر بها بقوله تصرّفه  
 في البعض وهو مطلق حلي (قوله حيث يطهره والباقي) رده في التهرل بأن ذلك ليس من المهورات فإن النجاسة  
 باقية وانما يازا لاتساع لوقوع الشك في الوجود أقيت النجاسة فيه أولا لا ترى أن الذهاب لو عاد عادت  
 النجاسة وهذا انما يظهر في غير غسل البعض (قوله لاحتمال وقوع النجاسة في كل طرف) هذا التعليل  
 يقتضي نجاسة الكل والمناسب أن يقول لاحتمال كون النجاسة في الذهاب فيكون الباقي طاهرا  
 كما أنه في مسألة التوب يحتمل أن المغسول هو النجس وفيه اشكال فيه عليه في الاشياء في قاعدة اليقين  
 لا يزول بالشك وخاصة أن النجاسة فيه قديمة والفصل وقع في طرف يعتد به أنه النجس فإذا التها  
 مشكوكا فقتضاه الحكم بعدم الطهارة وهو في الحقيقة بحث الشرع لا في السابق (قوله أما عينها)  
 مفهوم قوله محل نجاسة (قوله بعد جفاف) ظرف لقوله مرتبة لا لقوله يطهر قال في الغاية المراد بالمرق  
 ما يكون مرتبة بعد الجفاف كالدم والعذرة وما ليس بمرق هو ما لا يصبغ كون مرتبة بعد الجفاف (قوله  
 بقائه) في التعبير به ايعا الى عدم اشتراط العصر وهو الصحيح واشتراط العصر قول محمد وعلى الصحيح غايبي  
 في السد من البله بعد زوال عين النجاسة طاهر بقاء طهارة اليد في الاستنجاء بطهارة المحل وله نظائر  
 كحرارة البرق يظهر بطهارة اليد وعلى هذا اذا أصاب خفيه في الاستنجاء من الماء النجس فانما  
 يطهران بطهارة المحل تعاضلت لم يكن بهما خرق أو السعود (قوله ولو رتة) سواء كانت الفسلة في ما جاز  
 أو را كذا كثيرا وبالصب أو في اجانة اه حلي (قوله أو بما فوق الثلاث) أي أن لم تزل بالاول (قوله في الاصح)  
 راجع الى قوله ولو رتة والاولى ذكره بصلته ومقابل القول بايجاب الغسل مرتين بعد زوال عينها أو بايجاب  
 ثلاث كذلك أو بايجاب مرة كذلك اه حلي (قوله ليعم تحو ذلك) كسح ويسر في هذا كله لا يحتاج الى الغسل  
 بل يكفي في ذلك زوال العين من غير غسل بجزء السراج (قوله لون وريح) أما العلم فلا بد من زواله  
 كما في القهستاني فالاولى من لون وريح ومثل ذلك الكوز الذي وضع فيه خمر سواء كان عتيقا أو جديدا فلا يضر  
 بقاء الريح كافي للبر من الفتح (قوله لازم) أي يشق زواله (قوله ونحوه) كشأن (قوله بل يطهر الخ) اضراب  
 انتقاله (قوله نجس) بكسر الجيم اذ لو فرض ان الصبغ أو الخضاب نجس العين فكذلك وجب زوال عينه  
 وطعمه وريحه ولا يضر بقاء لونه كما هو ظاهر أخذ من مسئلة وذلك الميئة فان قلت النجس بكسر الجيم أهم من  
 النجس بقصفا في حق نجس العين قلنا يخصص بأحد معنييه وهو النجس بقرينة مسئلة وذلك الميئة (قوله  
 بقوله ثلاثا) هو المذهب وأما اشتراط انسانية صفو الماء فهو بحث منه وتابعه عليه في الفتح كما في التهرل في  
 البحر من أن عبارة الفتح تؤيد بأن اشتراط الصفو هو المذهب ممنوع اه حلي قلت لا يتبعه المتع فان عبارة قالوا  
 لو صبغ ثوبه أو يده بصبغ أو حنا فنجس غسل الى أن صفو الماء يطهر مع قيام اللون وقيل يغسل بعد ذلك ثلاثا  
 اه قاله بغير ذكره عين أنه المذهب لا سيما وقد حكى مقابله بقيل قلت ولما في الفتح وجه وجيه وذلك أنه ما دام يخرج  
 شيء في الماء تعصبه النجاسة وظاهر من عبارة الفتح أن القول الاول في الشرح لم يقل به أحد لكن مسئلة دسومة  
 النجس الاتمية تؤيده (قوله ولا يضر أن رده الخ) لأن النشر معتق عنه ولأنه طاهر في نفسه وانما ينجس  
 بجسورة النجاسة (قوله الادهن وذلك مية) الاولى أن يقول الادسومة وذلك مية (قوله بل يستصحب به في غير  
 مسجد) لصون المسجد عن النجاسة (قوله بغلبة ظن غاسل الخ) أي بالفصل المصاحب له غلبة الظن بالطهارة فلا  
 تقدره بعدد على المقتضى به فلو غلب على ظنه أنها قد زالت بجزء كما صرح به الكرخي واخاره الاسيبابي  
 (قوله والافستعمل) أي ان لا يكن الغاسل مكافيا بأن يكون صغيرا أو مجنوناً أو ذميا على أحد الأقوال فالفيرة  
 تطلق المستعمل لأنه هو المحتاج (قوله وقد رد ذلك لموسوس) لما كان الموسوس لا غلبة لظنه قال وقد راجع وهذا

ثم لو ظهر أنها في طرف آخر هل يغسل  
 الخلاصة ثم وفي التطهيرة المختار أنه لا يبعد  
 إلا الصلاة التي هو فيها (كالويل من) خصها  
 لتخليط بولها انصافا (حلي) نحو (خطة  
 تدونها فقس) أو غسل بعضه (أو ذهب جهة  
 أو كل أو يصب كذا) (حيث يطهر الباقي)  
 وكذا الذهاب لاحتمال وقوع النجس في كل  
 طرف كمسألة التوب (وكذا يظهر محل  
 نجاسة) أما عينها فلا تقبل الطهارة  
 (مرتبة) بعد جفاف كدم (بقائه) أي  
 بزوال عينها وأثرها ولو رتة أو بما فوق  
 الثلاث في الاصح ولم يقل بفساد البسم نحو  
 ذلك وفرد (ولا يضر بقاء أثر) كاون وريح  
 (لازم) فلا يكفي في إزالته إلا ما جاز  
 أو ما يور ونحوه بل يطهر ما صبغ أو نجس  
 بنجس بفسله ثلاثا والاولى غسله الى أن  
 يصفو الماء ولا يضر أن رده من الادهن وذلك  
 مية لأنه عين النجاسة حتى لا يصبغ به جلد  
 بل يستصحب به في غير مسجد (و) يظهر محل  
 (غيرها) أي غير مرتبة (بغلبة ظن غاسل)  
 لو مكلفوا الاستعمال (طهارة محلها) بلا  
 عدد به بقي (وقدر) ذلك الموسوس

فوفق من صاحب السراج بين قول العراقيين بقلية الطين والحصار بين بالثلاث فقال الظاهر الاول ان لم يكن  
 موصوفا وان كان موصوفا فالثاني واستحسنه في النهر افاده حلق (قوله ثلاثا) يرجع الى كل من الفصل  
 والعصر ومن أبي يوسف ان كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر وان كانت يابسة فلا بد منه وهذا هو المختار سراج  
 (قوله اوسبا) ضعف وفي امداد القناع يندب الفصل سبعامع التريب في نجاسة الكلب خروجا من خلاف  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه حلق (قوله بحيث لا يشترط) تصوير بالمبالغة في العصر واشترط العصر ليس  
 على محو منه لخروج بعض الاشياء عنه كبعض الاواني قال في البحر عازيا الى حاوي القديسي والاولى ثلاثة  
 انواع خرف وخشب وحديد ونحوها وتطهيرها على اربعة اوجه حرق ونحت ومسح وغسل فانه كان الاناء  
 من خرف او حجر وكان جديدا ودخلت النجاسة في اجزائه يحرق وان كان عتيقا يغسل وان كان من خشب  
 جديد نحت ومن قديم يغسل وان كان من حديد او صخر او رصاص او زجاج ونحو ذلك من قبله يمسح وان كان  
 خشبا يغسل وفي الذخيرة حكى عن القتيبة انه اذا اصاب النجاسة البدن يطهر بالفصل ثلاث مزارات متواليات  
 لان العصر متعذر فقام التوالى في الفصل مقام العصر افاده ابو السعود وقوله يحرق الظاهر ان هذه بالنسبة  
 الى الصلاة اذا جعلها واما بالنسبة الى وضع الماء فيه فلا يشترط الحرق فهو تطهير ما قالوا في الموء (قوله  
 دون ذلك الغير) وجهه ان كل واحد يجاطب بما عذره والقادر بقدرة الغير لا يعذر قادرا اه ابو السعود  
 (قوله الاظهر نعم) واختار قاضي خان في مساواه عدم الطهارة (قوله أي انقطاع التقاطع) ولا يشترط  
 فيه اليس بحر ولا يقتصر هناك الاثر وان شق كفا في التبرع من الحلي (قوله مما يشترط الخ)  
 اعلم ان صاحب المحيط فصل فيما لا يغصر بين ما لا يشترط فيه النجس وما يشترط فالاول يطهر بالفصل ثلاثا  
 من غير تجفيف والنسائي يحتاج الى التجفيف فقول الشارح والا فيقلعه أي الا يشترط النجاسة فتقطع بالفصل  
 ولا يشترط التجفيف (قوله وهذا كله) أي الفصل والعصر ثلاثا فيما يغصر والفصل مع ثلاث الخلفاء  
 في غيره (قوله في غدير) أي حفرة فيها ماء كثير (قوله اوصب عليه ماء كثير) قال في البحر واما حكم الصب  
 فانه اذا صب الماء على الثوب النجس ان كثرت الصب بحيث يخرج ما اصاب الثوب من الماء وخلفه غيره  
 ثلاثا فطهر لان الجريان بمنزلة التكرار والعصر كازار الحمام النجس اذا صب عليه ماء كثير بهذا الوجه (قوله  
 وبري) بالاول وفي نسخة بأو وهي الاولى فانه في المحسب جعلها مثله مستقلة حيث قال قالوا البساط اذا  
 نجس فأجرى عليه الماء الى أن يتوه زوالها طهر لان اجراء الماء يقوم مقام العصر (قوله بلا شرط عصر)  
 أي فيما لا يغصر ويجفف فيما لا يغصر وهو وما بعده بيان للاطلاق (فرج) قال في البحر الاناء النجس اذا جعله  
 في النهر وملأه وأخرجه منه طهر أي ان لم يبق فيه أثر النجاسة (قوله ودبس) بالكسر والسكون وبكسرتين  
 غسل الترو و غسل الخل قال في البحر تجب غسل العسل بلقي في قدر و يصب عليه ماء ويغلى حتى يعود الى مقداره  
 الاول هكذا ثلاثا قالوا وصلى هذا الدبس اه قال القهستاني الا أنهم لم يذكروا مقدار الماء في طبخ العسل  
 والدبس لكن وجدت بخط الثقات من أهل الاقتناء أن المنور كانيا لعشرة أمماء اه وهذا مؤيد ما في الحلي  
 عن القهستاني أنه يضاف اليه مقدار خمسة (قوله ودغن) الذي في القهستاني ونحوه في البحر عدم اشتراط  
 الغلي فيه فقد ذكر الاول أن ازالة النجاسة تكون بالخلط كما اذا جعل الدهن في الحلية ثم صب فيه ماء مثله وحركه  
 ثم ترك حتى يعلو فأخذ الدهن أو ثقب أسفله حتى يخرج الماء هكذا يفعل ثلاث مزارات فيطهر كفاي أكثر  
 المتداولات اه وبعبارة البحر خالية عن التقييد بكون الماء مثل الدهن وهو الاول في (قوله يغلى وتبريد ثلاثا) المراد  
 بالتبريد التجفيف ولفظ ثلاثا يرجع الى الغلي والتبريد وهو قول الثاني والمفتي به قول الامام بعدم الطهارة كما يدل  
 عليه ما في البحر حيث قال عازيا الى التجنيس طبخ الخلطة بالنهر قال أبو يوسف تطبخ بالماء ثلاثا وتجفف  
 كل مرة وكذا اللحم وقال الامام اذا طبخت بالنهر لا تطهر أبدا وبقي والتصحيح في الاولى تصحيح في الثانية  
 لا نعماد المشابهة بينهما الدال على اللفظ كذا فليتناقل (قوله وكذا دجاجة الخ) قال في الفتح ولو ألقيت  
 دجاجة جبال الغليان في الماء قيل أن يشق بطنها لتتفأكرش قبل الغسل لا يطهر أبدا لكن على قول أبي يوسف  
 يجب أن يطهر على قانون ما تقدم في اللحم والعلة فيه تشرب النجاسة المتعللة بواسطة الغليان لكن العلة المذكورة  
 فيها وفي اللحم على قول الامام لا تثبت حتى يصل الماء الى جنة الغليان ويمكث فيه اللحم بعد ذلك زمانا يجمع في مثله

(بغسل وعصر ثلاثا) اوسبا (فيما يغصر)  
 صا الفاصحيت لا يشترط ولو كان لعصره غيره  
 قطر طهر بالنسبة اليه دون ذلك الغير ولو لم  
 يسالغ لرقته هل يطهر الا يظهر نعم الضرورة  
 (و) قدر (بتلث جفاف) أي انقطاع  
 التقاطع (في غيره) أي غير من عصر مما يشترط  
 النجاسة والا فيقلعه كما مر وهذا كله اذا  
 غسل في اجانة أو ما لو غسل في غدير أو صبة  
 عليه ماء كثير وبري عليه الماء طهر مطلقا  
 بشرط عصر وتجفيف وتكرار غسل هو  
 المختار ويظهر ان غسل ودبس ودغن يغلى  
 ثلاثا ويلجم طبخ بغير يغلى وتبريد ثلاثا وكذا  
 دجاجة ملقاة حية على النفت



التشرب والدخول في بطن اللحم فالاولى في اللحم المسعوط أن يطهر بالفصل ثلاثا لتجسس سطح الجلد ذلك الى وقد قال شرف الأئمة بهذا في الدجاجة والكروش فالسبط مثلها اه (قوله قبل شقها) أي وإخراج ما فيها من الامعاء فالاولى قبل وضعها في الماء المسخن أن يخرج ما في جوفها وينسل محل الذبح مما عليه من دم مسفوح تجعد (قوله لا تطهر أبدا) هو قول الامام وطهرها أبو يوسف بطبقها بالماء ثلاثا وتجفقيها كل مرة (قوله تنقت وجفت ثلاثا) فيه أنه لا فرق بين المطبوخة بجمر والمتخمفة بيول فإن في كل منهما تشربا تاما فتنقأ عدم الطهارة أصلا عند الامام وطهرتها عند الثاني بما تقدم فإن قلت أن موضوع المسئلة مختلف لاؤ احداهما ذكر فيها الطبخ والاخرى الانتفاخ أي من غير طبخ ولا شل أن الطبخ فيه زيادة تشرب فلذا حكم الامام فيها بعدم الطهارة أصلا دون ما فيها الانتفاخ قلت ~~يه~~ كن أن يقال في كيفية تطهيرها أن تطبخ بالماء ثلاثا أو بالخل أفاده الحلبي (قوله صب فيه خل) ولا يطهر بالفصل كما في البحر (قوله حتى يذهب أثرها) وذلك بأن يقتت في الخل حتى يدخل الخل في أجزائه ومثله اذا صب عليه الخل وهو يجين (فروع) السكين الموقوفة بما تجس غمؤه ثلاثا بطاهر اللحم اذا وقع في مرقه تجس حال الغليان يغلى ثلاثا فيطهر وفي غير حال الغليان ينسل ثلاثا \* دجاجة شويت وخرج من بطنها شيء من الحبوب يتجس موضع الحبوب وتطهره أن يطبخ ويبرد بالماء الطاهر ثلاثا وكذا البعير اذا وجد في جبل مشوى

(فصل الاستبراء)

بالتنوين في فصل والاستبراء مبتدأ خبره قوله ازالة وفي نسخة فصل في الاستبراء فتقول الشارح ازالة الخ خبر حذف مبتدؤه ويصح على الاول اضافته وازالة خبر المحذوف وانما ذكر في الاقياس مع أنه من سنن الوضوء لانه ازالة نجاسة معينة (قوله ازالة نجس) أي يجمع أو غسل والاستبراء مسح موضع النجوة وهو ما يخرج من البطن أو غسله ويجوز أن تكون السين والنساء للطلب أي طلب التجويز لزيادة (قوله فلا يس من دمج) محترز قوله نجس وذلك لان عينها طاهرة وانما اقتضت لانعائهما عن موضع النجاسة حلبي والاستبراء متبادر كما في البحر (قوله وحصة) حاصل ما قبل فيها أنه ان لم يكن عليه بلل أو كان ولم يتلوث منه الدبر فهي خارجة بقوله عن سبيل وان تلوث منها فالاستبراء للنجاسة لا لها حلبي (قوله ونوم) خرج بقوله نجس أيضا (قوله وفصد) على تقدير مضاف أي دم فصدقانه وان كان نجسا لكنه ليس على سبيل فهو خارج بقوله من سبيل اه حلبي (قوله وهو سنة) فلو تركه صحت صلاته كما في البحر أي مع الكراهة التزمية (قوله مطلقا) سواء كان معتادا أم لا رطباً أم لا (قوله وما قبل من اقتراضه) فأنه صاحب السراج حلبي (قوله لصو حوض) كناية ونفاس حلبي (قوله فتساح) وجهه أن غسل السيلين في الحوض وأخويه ان لم يكن عن خبث فهو من باب ازالة الحدث وان كان من خبث فهو من باب التوصل لازالة الحدث بازالة الخبث اذ لو لم يزل الخبث لم تمكن ازالة الحدث وأما اذا جاوز النجس المخرج ففصله ليس بفرض الا اذا زاد على المثال ومقداره واجب ودونه سنة كما هو حكم النجاسة المغفلة وعلى كل لا ينطبق عليه تعريف الاستبراء لانه لم يكن على السبيل فقد ظهر أن الاستبراء ليس له الصورة واحدة وهي ما اذا كان النجس على السبيل ولا يكون الاسنة وهو فيها عدا هذه الصورة سنة يقوم مقام الفرض حلبي (قوله وأركانه أربعة) وذلك لانه ازالة ولا تحقق الاجزيل وهو الشخص ومن ال وهو الخارج ومن ال منه وهو المخرج وآلة ازالة وهو المخرجه (قوله ويجس خارج) كبول وغائط ومدى ومق ودم خارج من أحد السيلين منج (قوله وكذا الوأمايه) أي أحد السيلين قال في النهر لو أصاب موضع الاستبراء نجاسة من خارج ظهرت أيضا أي بالاستبراء (قوله وان قام من موضعه) طاهره أنه من نية المسئلة التي قبله وليس كذلك بل يرجع الى قوله وهو سنة (قوله لا قيمة لها) أي غير الماء كما في أبي السعود (قوله كدر) هو التحريك بجمع مدرة قطعة طين وأدخلت الكاف التراب والعود والخرقة والفلن والجلد المتهن واثبان حائط يتمسح به ومن الارض بالته (فروع) له أن يستنبي بدراستاجرها لا بدرا غير مستأجرة أو غير مخلوكة بحر وأبو السعود (قوله منق) أي منقطة (نقطة) الاولى أن يتعد مسترخيا كل الاسترخاء الا اذا كان صائغا وكان الاستبراء بالماء ولا يتنفس فيه اذا كان صائغا ويحترق من دخول الاصبع الميتة وانما يفصل الصوم اذا بلع الاصبع موضع الحقة وينبغي أن ينشف المحل قبل أن يقوم ويحفظ الثياب من الماء المستعمل

قبل شقها فتم وفي التقنين حنطة طخت في خمر لا تطهر أبدا به يبقى ولو انتفعت من بول تنقت ويقتت ثلاثا ولو جين خبز بجمر صب فيه خل حتى يذهب أثرها قطه رواقه  
أعلم  
(فصل الاستبراء)  
ازالة نجس عن سبيل فلا يس من دمج وحصة ونوم وقصد وهو سنة مؤكدة مطلقا وما قبل من اقتراضه لصو حوض ويجوز مخرج فتساح (وأركانه) أربعة نجس (مستحب) شيء من أحد السيلين وجبر (و) نجس (خارج) من خارج وان قام من مكانه أو أصاب من خارج دبر أو وقت موضعه على المعتقد (ومخرج) دبر أو وقت (نحو حجر) مما هو عين طاهرة طاهرة لا قيمة لها كندر (منق) لانه التصود فيضار الابلق والاسلم من التلوين قوله السبيل والنساء للطلب في بعض النسخ زيادة والهمزة للسلب اه



ويغسل يديه قبل الاستنجاء وبعد ما أفاده الشيخ زين في البحر (قوله ولا يتقيد) من جملة المنزوع على قوله لانه المقصود وما ذكره عام في الرجل والمرأة وقيل كقيته في المقعدة في الصنف للرجل اذ باره بالبحر الاول والثالث واقيه بالتالي وفي الشا بالعمس والمرأة تفعل في جميع الاوقات كما فعل الرجل في الصنف فانه قاضي شأن وتابعه الزبلي واختاره الشنقي (قوله وليس العدد بمنسون) لان المقصود الانتقاء وذكر الثلاث في بعض الاحاديث خرج مخرج الغالب لان الغالب حصول الانتقاء بها (قوله الى ان يقع في قايه) افاد بذلك انه مفوض للرأيه (قوله فيقدر بثلاث) أي التحصيل السنة (قوله كما مر) أي في غير المربة (قوله بعده) الجمع بينهما هي المربة العليا وبليه الماء ثم البحر (قوله أي البحر) أي الاستنجاء به فهو على تقدير مضاف (قوله عند أحد) أي من يهرم عليه جماعة حلبي (قوله أتمامه) أي مع أحد موصوف بما ذكر (قوله كما مر) أي قيل سنن الفسل حيث قال وأما الاستنجاء فتركه مطلقا أه أي سواء كان ذكرا أو أنثى أو خنثى بين رجال أو نساء أو خنثى أو الثلاثة أو اثنين منها فهذه إحدى وعشرون صورة حلبي (قوله فلو كشفه صار فاسقا) قال في البحر وان احتاج الى كشف العورة يستنجي بالبحر ولا يستنجي بالماء لما قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا وكثيرا ما يفعله عوام المصلين في الميضات فضلا عن شاطئ النيل (قوله لاول كشف لاغتسال) في البحر عن شرح النقاية لو وجب غسل على رجل ولم يجد ما يستمره من رجال يروونه يغتسل ولا يؤخر ولو وجب غسل على امرأة لا تجده مستمرة من الرجال تؤخر وان كانت لا تجده مستمرة من النساء كالرجال بين الرجال (قوله أو تغوط) لانه أثر طبيعي لا تفعل كالك عنه حلبي (قوله مطلقا) أي سواء كان في زمان أو زمان الصباية رضوان الله تعالى عليهم أجمعين وقيل سنة في زمانها مستحب في زمانهم لانهم كانوا يهرون بهما وفي زمانها يسلطون لظلمة أي يسلطون رقيضا وهرم باب منع (قوله أي يفرض غسله) أشار الى أن الوجوب بمعنى الاقتراض والى أنه لا يسمى استنجاء لان غسل ما هذا المخرج لا يسمى استنجاء والمراد غسله بأي مانع من بل طاهر أفاده الشيخ زين (قوله ان جاوز المخرج) أطلق في المخرج فم القبل والذبر وهو المعتبر (قوله مانع) اغما احتاج الى تقديره لانه أول يجب يفرض ولو أبقاه على اطلاقه لشمل صورة ما اذا كان المتجاوز قد راد درهم وأيضا قدره ليناسب قول المصنف بعده وبعبارة القدر والمانع (قوله وراء موضع الاستنجاء) أي غيره وأما هو فلا يعتبر مع المتجاوز حتى اذا كان المتجاوز عن المخرج ما على المخرج أكثر من قدر الدرهم فانه لا يمنع وانما هو موضع ليشمل المخرج وما حوله من المخرج وهو يقتضي جميع حلقة الذبر الذي ينطبق كافي الماء باح (قوله وان كثر) أي على قدر الدرهم بأن كانت مقعده كبيرة ثم لم يتجاوزها فلا يمنع اتفاقا به عليه في البحر (قوله لا تكرر الصلاة) أي تحريرا والصلاة لا تكرر الاستنجاء مكرره تنزيها لانه سنة حاوي (قوله وكذا تحريرا) أي في الكل كما نصده عبارة البحر (قوله بعظم) لانه طعام الجن كما في الحديث (قوله وطعام) لانه اسراف واهانة وقد ذكره اوضح المحطة على ان غير الاهانة فهذا أول وسواء كان مائعا أو لا كاللحم بحر (قوله وروث) لانه طعام دواب الجن (قوله يابس) قيده لان الرطب لا يجفف الجباسة أما اليابس فلما كان لا يتصل منه شيء صح الاستنجاء به لانه يجفف ما على البدن من الجباسة (الطبة مع الكراهة) (قوله استنجي به) بالبناء لا بفعل ليم ما لو استنجي بغيره غيره (قوله وآجر) العلة فيه وفيما بعده من الخرف والزجاج ضرر المقعدة بالاستنجاء بها (قوله وشئ محترم) لانه من قبيل تضيق المال في غير محله (قوله ويمين) للشي في الحديث عن الاستنجاء ومن الذكر باليمين فالصواب أن يأخذ الذكر بشماله فيزعه على جدار أو على موضع عال من الارض وان تعذر بقعد ويمسك البحر بيمينه فيزعه على العضو عليه بشماله فان تعذر بأخذ البحر بيمينه ولا يجوز له ويمسك العضو عليه بشماله قال نجيم الدين وفي امسالة البحر بعقبه عسروج وتكاف بل يستنجي بجدار ان أمكن والا يأخذ البحر بيمينه ويستنجي يساره ذكره في البحر (قوله فلو شاوله) أي لو كانت يده اليسرى مشاوله (قوله ولم يجد ماء جاريا) فان وجد دخل فيه وغسل باليمن أو أخذ منه باليمن وغسل ثم غسلها في الجاري وأخذ ماء آخر غسل به الى أن يطهر ومثل الجاري الراكد الكثير حلبي (قوله ولا صابا) فان وجدته غسل بيمينه حلبي (قوله سقط أصلا) أي بالماء والبحر قال الحلبي والظاهر أن سقوطه مقيد بما اذا لم يجد من يحمل جماعه أه أقول قدم الشارح أن أحدنا وجب لا يجب عليه تعاهد الآخر بخلاف المملوك اللهم الا أن يجعل كلامه عليه أما أحدنا حين فلا يمنع السقوط الا ان تبرع ومثل ذلك يقال في المريض والمريضة (قوله وغيم) لانه يضرب بالمقعدة كذا في البحر (قوله

ولا يتقيد بأقبال وادبار شاة وصفا (وليس العدد) ثلاثا (بمنسون فيه) بل مستحب (والفسل) بالماء الى أن يقع في قلبه أنه طاهر (مالم يكن موسوما فيقدر بثلاث) ككلمات (بعده) أي البحر (بلا كشف عورة) عند أحد أتمامه فيتركه كما مر فلو كشفه صار فاسقا لاول كشف لاغتسال (سنة) مطلقا به في جهة ابن الشحنة (سنة) مطلقا به في سراج (ويجب) أي يفرض غسله (ان جاوز المخرج) أي يفرض غسله (ان جاوز الصلاة) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على المخرج) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على الصلاة) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على الطعام وروث) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على الاستنجاء) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على رزق وجش) أي يفرض غسله (ان جاوز ما على ولا عدد يسراه فلو شاوله ولم يجد ماء جاريا ولا صابا ترك الماء ولو شاة سقط أصلا كبريض ومريضة لم يجد من يحمل جماعه (وغيم)

وعلق حيوان) كشيش لان فيه عدم مراعاة النعمة (قوله وحق غير) بكذا غير مستاجر كك ما في مثلاً  
 على قارى ذكره أبو الود (قوله وكل ما ينتفع به) كورق وقصب وقطن وخزقة والورق قبل انه ورق الكتابة  
 وقبل انه ورق الشجر وائى ذلك كان فانه مكروه بغير (قوله مع الكراهة) أى التحريمية في القهستاني من النظم  
 ينبغي أن يستغنى بثلاثة أمداد فان لم يجد قبلاً لا يجار فان لم يجد فيكتب من تراب ولا يستغنى بسوى الثلاثة فانه  
 يورث النقر كما قال صلى الله عليه وسلم (تنبيه) يجوز أن يفسل بالأصابع حله لكن في النظم وغيره أن الرجل  
 يصعد الوسطى قبل ولا يفسل موضعه ثم ينصره ثم يفسل حتى يفسل حتى يفسل حتى يفسل حتى يفسل حتى  
 يحسن والمرأة تنصرها ووطأها أولاً ثم فعل كما فعل وقيل يكفي أن تغسل ما وقع من فرجها على راحتها كما في  
 الزاهدى وسالغ في الشتاء أكثر وهذا إذا كان الماء بارداً والاستغنى به كفى الصنف لكن ثوابه دون  
 ثواب من استغنى بالماء البارد اهـ (قوله زيادة) (قوله لحصول الانتفاء) على القول المصنف أجزاء (قوله  
 وفيه) أى في الأجزاء (قوله فينبغى أن لا يكون مقيماً الخ) فيه نظر للقطع بأن المسنون هو الإزالة ونحو  
 الجبر لم يقصد لئانه بل لانه من بل غاية الأمر أن الإزالة بهذا الغرض منى عنها وإذا لا يتقى كونه من يلا ونظيره  
 لوصلى السنة في أرض مغسوبة كان آتياً بها مع ارتكاب المنهى عنه كذا في التهر (قوله استقبال قبله) من أى  
 جهة كانت وقوله صلى الله عليه وسلم ولكن شترقوا أو غربوا محمول على من لا تكون قبلته اليهما (قوله لم يكره)  
 أى تحررهما على ما اختاره القرائنى أما التزبيعية فتشابة لقول الحلبي تركه أدب حلبي بزيادة من البحر (قوله  
 مستقبلاً لها) وسكتم الاستدبار كذلك كما ذكره في نور الإيضاح (قوله قبالة) بضم القاف بمعنى تجاه فاموس  
 (قوله حتى يغفر له) مثله يحمل على الصغار وظاهر ذلك أن المنهى عنه هو استقبال العينين واستدبارهما لأن  
 انحرافه لا يخرج من الجهة عادة (قوله والافلا باس به) قد تطلق ويراد بها ما كان مباحاً لا ما تركه الأولى إذا  
 بنا ذلك عند عدم التمكن (قوله أمسال صغير) هذه الكراهة تحريرية لانه قد وجد الفعل منها (قوله وكذا  
 مدرجته) هي كراهة تزبيعية (قوله واستقبال شمس وقر) لانها من آيات الله الباهرة كذا في البحر وهذا الحكم  
 في الكبير وفي مسك الصغير يطهرهما (قوله وغائط في ماء) أى الاغترار لانه لا يمكنه الخروج من السفينة لقضاء  
 الحاجة وقد نص على كراهة استدبارهما في المقدمة وشرهما للقرائنى (قوله وعلى طرف نهر) الكراهة فيها  
 وفيما بعد ما تحريرية لما ورد في الأحاديث من النهي عن ذلك (قوله مثرة) الظاهر أن الكراهة تحريرية لما يلزم  
 عليه من ضياع المال إذا وقع عليها وأخرج غير المثرة كما قاله أبو السعود وظاهره أنه لا كراهة في الصلبي فحتها  
 أصلاً وهو محل نظر (قوله ينتفع بالجلوس فيه) مفهومه أنه إذا كان لا ينتفع به كظل بعيد عن العمران لا يكره  
 (قوله ويجنب مسجد) خشية تلوث جدار المسجد ومن يدخله (قوله وفي مقابر) لأن الميت يتأذى بما يتأذى  
 به الحي والظاهر أنها شريعة لانهم نصوا على أن المروى كونه حادثة فيها حرام فهذا أولى (قوله وبين دواب)  
 نكسبة حصول أذية منها ولو لم يتنجس بنحو مشيها حلبي (قوله وفي طريق الناس) هي تحريرية لانها إحدى الملاعن  
 كما في الحديث (قوله وفي مهب ريح) لرجوع الرشاخ عليه بسبب ذلك (قوله وبجر) بتقديم الجيم وذلك لخشية  
 أذية المستقر فيها وأذية منه كما اتفق لبعض العصاة أنه بال في حجر كان الجن ساكنه فرمى منهم بسهمين  
 أما بافتقاده (قوله يعبر عليه أحد) أى يمر عليه أحد فهو في حكم الطريق (قوله ويجنب طريق) خشية تلوث  
 بعض المارين (قوله وفي أسفل الأرض إلى أعلاها) أعود النجاسة عليه (قوله والتكلم عليه ما) فان الله تعالى  
 بمقتضى ذلك أى يفض فاعله ولا يذكر الله تعالى ولا يحمد إذا عطف ولا يشمت عاطفاً ولا يرذ السلاط ولا  
 يجيب المؤذن ولا ينظر لعورته الاحتاج ولا ينظر لما يخرج منه ولا يزيق ولا يشتم ولا يتكلم ولا يكثر الالتفات  
 ولا يبعث يده ولا يرفع رأسه إلى السماء ولا يميل القعود على البول والغائط لانه يورث الباس وروى الكبد  
 ككماروى عن ائمة السلام ويستحب له أن يدخل بثوب غير يوبه الذي يصل فيه ان كان له ذلك والا  
 فيجهد في حفظ ثوبه عن اصابة النجاسة والماء المستعمل ويدخل مستورا رأساً ويقول عند دخوله بسم الله  
 اللهم انى أعوذ بك من الخبث والنجاسات وأعوذ بك من الرجس الخبيث الخبيث الشيطان الرجيم والخبث  
 يسكنون الباء بمعنى الشر وبضمها جمع الخبيث وهو الذك من الشياطين والنجاسات جمع النجاسة وهي الآثى  
 من الشياطين ويكره أن يدخل معه حاتم مكتوب عليه اسم الله تعالى أو شئ من القرآن ويبدأ برجله اليسرى

وعلق حيوان) وحق غير كل ما ينتفع به  
 (قوله فصل أجزاء) مع الكراهة لحصول  
 الانتفاء وفيه نظر لما مر أنه من لا غير فينبغى أن  
 لا يكون مقيماً لها بالنهاى عنه (قوله كراهة)  
 تحريراً (قوله استقبال قبله واستدبارها) أجل  
 (قوله أو غائط) فلو لا استغنى لم يكره (قوله  
 نبيان) لا إطلاق للنهى (قوله جاس مستقبلاً  
 لها) غافلاً (ثم ذكره المحرف) ندياً لحديث  
 الطبري من جلس يبول قبالة القبلة  
 فذكرها فاحرف عنها اجلاً لاله لم يقم من  
 مجلس حتى يغفر له (ان أمكنه والاغلا)  
 بأس به (وكذا بغيره) هذه نتم التحريمية  
 والتزبيعية (قوله المرأة مسكاً صغيراً يبول  
 أو غائط نحو الآية) وكذا مدرجته الآية  
 (قوله استقبال شمس وقرها) أى لا جل بول  
 أو غائط (وبول وغائط في ماء ولو جازياً)  
 في الأصح وفي البحر أنها فى الارض كتحريمية  
 وفي الجارى تزبيعية (وعلى طرف نهر أو بحر  
 أو حوض أو عين أو تحت شجرة مثلاً) أولى  
 (قوله في ظل) يتنفع بالجلوس فيه  
 (ويجنب مسجد) (قوله في مهب ريح)  
 دواب وفي طريق الناس (قوله زاد المحرف)  
 وبجر فارة أو حية أو قملة وثقب) زاد المحرف  
 في موضع يعبر عليه أحداً ويقعد عليه ويجنب  
 طريق أو غائط أو نجاسة وفي أسفل الأرض  
 إلى أعلاها والتكلم عليها

ولا يكشف عورته وهو قائم ويوسخ بين رجليه ويمسح على اليسرى فإذا فرغ قام ويقول الحمد لله الذي دفع عني  
 الازى وعافاني أى بقاء شئ من الطعام لانه لو خرج كذا لك كذا فى البصر (قوله بلا عذر) يرجع الى جميع  
 ما قبله فان كان لعذر فلا بأس به لانه عليه الصلاة والسلام بال فاعلم لوجع فى صلبه اه بخرى شئ استثنى به من  
 وجع الصلب على عادة العرب اه أبو السعود (قوله يتوضأ هو الخ) ظاهره وهو ظاهر الحديث أيضا تخصيصه  
 ببول نفسه ولو قيل بالكراهة مطلقا خشية حصول نجاسة بنضح الماء ماضى وفى الحلبي أن ذلك ثابت بطريق  
 الدلالة (قوله فان عامة الوسواس منه) أفاد أن الوسواس أسبابا كثيرة وهذا أكثر ما يتأتى منه (قوله  
 يجب الاستبراء) أى يفرض إزالة الخارج حتى ينقطع كفى امداد الفتاح وغيره ودليله قوله عليه السلام  
 استزهر من البول فان عامة عذاب القبر منه وفى الصحيحين عن ابن عباس مزيله السلام بغير من فقال  
 انهما بعدان وما بعدان فى كبريا أما أحدهما فكان لا يسترى من البول وأما الآخر فكان يبنى بالتمية  
 فأخذ جريدة رطبة فشقها نصفين ففرز فى كل قبر واحدة فقبيل فى ذلك فقال لعنه يحقن عن سما لم ييسا  
 أبو السعود عن مناعلى قارى (قوله وتضع الخ) الواو معنى أو (قوله ومع طهارة المفسول) أى سواء كان  
 محل الاستبراء أو غيره (قوله ويشترط إزالة الرائحة عنها) أى من البدن ويعلم ذلك بالشئ وعن المخرج ويعلم ذلك  
 بفيلة النلق (قوله انتقض) لأن الغالب أن البدن يخرج على المخرج فتأخذ بعض بدنه منه فينتقض الوضوء بخروجها  
 (قوله نام) أى ففرق (قوله ان ظهر عينها) أى فى أحد جنبه أو قدميه والذي فى نور الابيضاح بدل العين الأثر  
 وهو أولى لعموم الريح والطعم (قوله ولو وقعت فى نهر) مثله الزا كد لأن الغالب أن الرشاش المتصاعد من صدم  
 شئ انما هو من أجزاء الماء لا من أجزاء الشئ المصادم فيصمم بالغالب ما لم يظهر خلافه وبه فهم من هذا  
 التعليل أن الماء القليل لا يتنجس فى أن الوقوع ويترتب عليه أنه لو وقعت نجاسة فى طرف حوض صغير  
 فأخذ ما من طرفه الا خرجت الوقوع بلا فاصل يكون طاهرا ووجهه انهم لما لم يحكموا بغير ان نجاسة فى  
 الرشاش لعدم زمان نسرى فيه مع قربه من النجاسة فعدم نجاسة الطرف المقابل لطرف وقوع النجاسة  
 فى أن الوقوع أولى حلبي (قوله ان طاهر الخ) اعلم أنه اذا لم طاهر فى نجس مبتل بماء واكتسب منه شئاً  
 فلا يخلو اما أن يكون كل منهما بحيث لو انصهر قطره بحيث يتنجس الطاهر انصهارا ولا يكون واحد منهما  
 كذلك وحيث لا ينجس الطاهر اتفاقا ولا يكون الذى بهذه الحالة الطاهر فقط وهو امر عقلى لا واقعى أو النجس  
 فقط والاصح عند الحنابلة فى فهم ما أن العبرة للطاهر المكتسب فان كان بحيث لو انصهر قطره نجس والا لا ويشترط  
 أن لا يكون الاثر طاهرا فى الطاهر وأن لا يكون متنجسا بعين نجاسة بل بتنجس ككفى فى شرح المنية وحيث  
 الشرى لاى موافقا للمصنفين عن بعضهم فقال أن العبرة للنجس المبتل فان كان بحيث لو انصهر قطره نجس  
 الطاهر سواء كان الطاهر لو انصهر قطره أو لا وان كان بحيث لو انصهر قطره لا يتنجس الطاهر وعلمه بأن النجس اذا  
 كان يقطر بالعصر يكون المتصل الى الطاهر قدرا كثيرا من النجاسة وان كان لا يظهر منه شئ بعصره (قوله  
 ان بحيث لو انصهر قطره نجس) الضمما ترجع الى الطاهر (قوله ولو لم يبتل بنحو بول) مفهوم التقيد بالماء  
 ونحو البول كل ما كان عينه نجسة (قوله أو أثره) أى من طم أو لون أو ريح أو ضمير يرجع الى نحو البول (قوله  
 ان متسقة فنجس) لانه يتفصل منها أجزاء بسبب الانتفاخ وانقلاب النحر خلا لا يوجب انقلاب الأجزاء  
 النجسة طاهرة اه حلبي (قوله والا لا) يتأمل فى وجه عدم النجاسة فانه اذا وقع فى بئر فارة وأخرجت قبل  
 الانتفاخ ينزح منها عشرون وجوبا فان قيل ان فيه استصحابا من النحر الى الخلل ورد على ما اذا كانت متسقة  
 وفيه أن العلة عند التفسخ وجود أجزاء نجسة لا تظهر بالخلل (قوله ان قطرة لم يبتل) لأن القطرة لا طم لها ولا  
 ريح يستدل به هاهنا على انقلاب عينها فباعتبار مضى الساعة أفاده الحلبي والطاهر أن المراد بالساعة هنا الزمانية  
 (قوله حل فى الحال) لأن ذهاب طم النحر وريجهما دليل انقلابها لا حلبي (قوله يحمل على القمعة) أى القلة  
 وذلك لأن الحادث بضاف الى أقرب أوقاته حلبي (قوله نضعها الخ) ينبغى أن يكون ذلك فيما لو اختلطت هذه  
 الاشياء ولم يوقف على أى قرينة نزلت منها الفارة ولم يفضل زمن ين ذلك أما اذا تخلل زمن يمكن أن الفارة تزلت  
 فى الاناء الذى اختلطت فيه هذه الاشياء فيعمل على أن الوقوع حصل فيها كالمسألة السابقة لعله المذكورة فيها  
 (قوله والا) أى ان لم يخرج منها الدهن حلبي (قوله بحال الجدد) هو بفتح الجيم والميم الماء الجدد كفى القاموس

(وأن يبول قائما أو مضطجعا أو متجذرا من  
 نوبه بلا عذر) يبول (فى موضع نوحا)  
 هو (أو يقتل فيه) الحديث لا يبول أحدكم  
 فى مستحمه فان عامة الوسواس منه فروع  
 يجب الاستبراء ببنى وتضع ونوم على شقه  
 الا بغير ويختلف بطباع الناس ومع طهارة  
 المفسول تطهر البدن بشرط إزالة الرائحة  
 عنها وعن المخرج الا اذا هجر الناس منه  
 غافلون استحب التوضؤ ان لم يوجه  
 السنة بأن أرغى انتقض والا  
 أو شئ على نجاسة ان ظهر عينها نجس  
 ولا لا ولو وقعت فى نهر فأصاب نوبه  
 ان ظهر أثره نجس والا  
 نجس مبتل بماء ان بحيث لو انصهر قطره نجس  
 والا ولو لم يبتل بنحو بول ان ظهر  
 ندوة أو أثره نجس والا فارة وجدت  
 فى نحر فربما قطن ان متسقة فنجس  
 والا وقع خرفى خل ان قطرة لم يبتل الا  
 بعد ساعة وان كوزا حل فى الحال ان لم  
 يظهر أثره فارة وجدت فى قمعة ولم يدر هل  
 مات فيها أم فى جزاءم فى يدر هل  
 القمعة ثلاث قرب من من وصل  
 ودين أخذ من كل حصة وخط فوجد  
 فيه فارة نضعها فى الثمن فان خرج منها  
 الدهن فمن والا فان بقي بحال الجدد  
 فالهـ

والمراد أن ما عليه صار جامدا أو إضافة حال لما بعده للبيان وإنما كان جوده عليها دليل أنه عمل لأن العمل إذا أصابه الشمس تلاحت أجزاؤه وتعادن بعضها بعضا حتى بزيادة (قوله أو متلظنا) وهو متقطع لأنه ينقطع بعضه عن بعض بحرارة الشمس أفاده الحلبي (قوله بعمل بغير الحرمة في الذبيحة) أي عند تعارض الخبرين لتهاتره ما يرجع إلى الأصل فيها وهو الحرمة لأن الذبيحة تذهب حيوان (قوله ويجوز الحل في ما وطعام) لأن الأصل في الماء والطعام الحل حلبي (قوله يتحيز في نيباب) ثم إذا تحيز في واحد عطف عليه الصلاة فيه كل وقت ولا يجوز له نقض تحيزه بغيره لأن اختلاف التحيز إنما هو في القبلة إلا إذا ظهر فيها تحيز النجاسة أفاده الشرنبلالي (قوله وأوان) أي ويتحيز في أوان واختلطت اختلاطا مجاورا لا مجازاة أكثرها طاهر للطهارة ولو تحيز ثلثة ثلثة أو أوان أحدها نجس صحيح لکنهم لا يقدرون بأحد عدم لاحتمال أنه تطهر بالنجس أفاده الشرنبلالي (قوله الاضرورة شرب) أي فيتحيز ولو الاضرورة نجسا (قوله يجرم كل لحم أتن) لا يذاته لالتجاسة حلبي عن الشرنبلالي (تقنة) لم أر حكم الفسيخ الذي يؤكل بأقليم مصر ولا البطارخ الذي فيه وإن اعتبر تلك العلة بظهور الحكم بغيره ولا يعتبر بربان عادة بعض الأشخاص بأكله لأن العادة لا تفصل حراما فهو كن اعتقاد عدم الحكم بالانحراف وانما قيل أن أذية بعض الناس لا تفتي تحريم ما أصله الحل فهو كالصفر أوى يتأذى بالعل ويحذر (قوله لا نحو من ولبن) بكمين وزيت لانه لا يؤذى حلبي بزيادة (قوله صلب) أما الموجود في المائع لا يؤكل دليل ما يأتي في الخبي ومن هذا علم أن قوله صلب صفة للبعور والروث لا الشهيرة لا يمتنع حينئذ ما فيه من الرطوبة (قوله وفي شئ لا) لانه لا صلاحية فيه كذا في البحر وهذا التعليل يعين ما قلنا أن لفظ صلب صفة للبعور والروث ويشيد أنه لو كان الخبي صلبا كالبحر والروث يكون حكمه كالسابق فتأمل (قوله كبوله) حتى أن من قال بطهارة بول ما كور اللحم قال بطهارة صرارته أفاده في البحر (قوله وجرته كزبله) الجزة يكسر الجيم ما يجرسه نحو البعير من جوفه إلى فيه فيأكله ناسا والزل هو المسمى بالسرقين بجر (قوله حكم العصب حكم الماء) أي في أنه تزال به النجاسة الحقيقية وأنه إذا كان عشرين في عشرين نجس بوقوع النجاسة في الماء حلبي (قوله طاهرة) كسائر رطوبات البدن غير النافضة كالمخاط والبراق والعرق ووسع من رطوبة

للطاهر الخ) هذا ضعيف قال في البحر التوارد طاهر إذا جعل طينا بالماء النجس أو على العكس الصحيح أن الطين نجس أيهما كان وهو اختلاط خفي حان والنفية ونوجيه الخلاصة الطهارة بأنه بالتركيب صار شيئا آخر لا يظهر أذية فتفي أن الأعمه إذا كان ماؤها نجسا أو دهنها أو نحو ذلك أن يكون الطعام طاهرا صيرورته شيئا آخر وعلى هذه سائر المركبات إذا كان بعض مفرداتها نجسا ولا يفتي فساد أفاده الحلبي (قوله مشي في حاتم وصوره) أي كطين والمراد أنه متى حافيا ومنه ما إذا أصاب ثوبه أو بدنه قال في البحر شئ في الطين أو أصابه لا يجب في الحكم غسله فلو صلى به جاز ما لم يبين أثر النجاسة والاحتياط في الصلاة التي هي وجه دينه ومفاتيح رزقه وأول ما يسأل عنه في الموقف الإعادة (قوله الانبوبة) أي البروز (قوله لانه بصير الماء راكدا) أي ماء الحوض الذي نزل من الانبوبة فيه لانه ربما تكون على يده نجاسة تنسقط في الحوض حالة الأخذ فيتنجس أو يسقط الماء المستعمل من يده فيتنجس بناء على أن الماء المستعمل نجس فينبغي أن يجعل ماء الانبوبة نازلا في الحوض ويتابع الغرفات من الحوض حتى يكون بمنزلة الجاري والظاهر أن هذا الفرع على سبيل الأولوية أو بناء على القول بنجاسة المستعمل (قوله مقلوب الكتابة) الأولى مقلوب كان وهو النجس وهو مما ينبغي اسراره ولذا كان من أسماء مسر (قوله وأهل الذمة) مثلهم أهل الحرب (قوله طاهرة) ظاهره جواز الصلاة فيها من غير كراهة وفي التنجيس أن الصلاة في سراويل أهل الذمة مكروهة قال الحلبي ولعله لأنهم لا يستبرئون ولا يستحبون قلت لا مانع من الكراهة في نجاسهم أيضا لعدم تعاصيم النجاسات من مسكرو وغير ذلك فأهلها تلوث بها (قوله لجلهم الخ) ظاهره أن ذلك معلوم يقينا (قوله لبريقه) عليه الجعل (قوله ان غلب على ظنه) وما في البحر من قوله رأى على نوب غيره نجاسة أكثر من قدر الدرهم بخبره ولا يسمعه تركه محمول على هذا (قوله وجب) أي الاخبار المأخوذة من خبره هو بمعنى اقترض (قوله فالأمر بالمعروف) أي والنهي عن المنكر (قوله على هذا) أي المذكور من التفصيل فإذا غلب على ظنه الامتنان وجب والا لا يشترط للوجوب الامتنان

أو متلظنا فالدبس • بعمل بغير الحرمة في الذبيحة ويجوز الحل في ما وطعام • يتحيز في نيباب أقلها طاهر وأوان أكثرها طاهر لا أقلها بل يحكم بالأغلب الاضرورة شرب • يجرم كل لحم أتن لا نحو من ولبن • شعير في بر أو روث صلب يؤكل بعده • وفي شئ لا • مرارة كل حيوان • وطوبى كزبله • حكم العصب حكم الماء • العبد للعبد • الفرج طاهرة خلافا لها • مشي في من تراب أو ماء اختلط به يفتي • مشي في حاتم ونحوه لا ينجس ما لم يدلم أنه غلب النجس • لا ينبغي أخذ الماء من الانبوبة لانه بصير الماء راكدا • التكبير إلى الحمام ليس من المروءة لأن فيه طهارة قلوب الكتابة • نيباب الفسقة وأهل الذمة طاهرة • ديباج أهل فارس نجس لجلهم فيه البول لبريقه • رأى في نوب غيره نجسا ما نفعه ان غلب على ظنه أنه لو أخبره أنزالها وجب والا فلا يصح بالمرور على هذا

على نفسه والاخير ويشترط في التهيى ايضا أن لا يرتكب ما هو أعظم من الذي ينهى عنه وقتئذ والوجوب ثابت  
حق على الناس وان كان أمره أو نهي لا يقيد (قوله أولى) وذلك لعدم المحاطة عن الجاسة في المساجد كما هو  
شاهد (قوله وفي الموقف الصلاة) أى فينبغي الاحتياط في أدائها ولا نها وجهه دينه ومفتاح رزقه ولا ينبغي  
حسن ذكر هذه الجملة قبيل كتاب الصلاة وورد أول ما يقضى بين الناس في الدماء لانها أكبر الكبائر بعد  
الكفر ولا تناقض لأن هذا في حق الخلق والصلاة في حق الحق تعالى قال الحافظ العراقي وظاهر الاخبار أن  
الذي يقع أولا المحاسبة على حق الله تعالى ذكره سيدى محمد الزرقانى في شرح المواهب

### \*(كتاب الصلاة)\*

اختلف في حقيقة تباركها والجهود على أنها حقيقة في الدعاء سميت بها الأفعال المخصوصة لاشتغالها عليه فتكون  
من الأسماء المقيمة أو نقلت عنه إلى الأركان المصنوعة فتكون من الأسماء المنقولة والفرق بين التغير  
والنقل أن المعنى الذى وضعه الواضع ان كان باقيا إلا أنه زيد عليه شئ آخر فالتمييز وان لم يراع المعنى  
الوضعي فيه فالنقل اه نوح أنسدى (قوله بعد بيان الوسيلة) وهى الطهارة (قوله ولم تحصل عنها  
شرعية مرسل) يجوز الحال في الأنبياء غير المرسلين هل هم كذلك (قوله ولما صارت قربة) قال في الدرر النيرة  
ولما صارت قربة بواسطة الميث العظيم كانت دون الإيمان الذى صار قربة بلا واسطة فلذا كانت من فروع  
لامنه اه (قوله بواسطة الكعبة) أى بواسطة استقبالها وانظر لماذا خص هذا الشرط مع أنه لم ينصر  
قربة إلا بوجه سائر شرطها حتى لو صلى محمدنا أو عمرنا أو نوح أو إسماعيل أو أيمن أو يسرى أو من  
غيره لا تكون قربة (قوله لامنه بل من فروع) أى باعتبار الفعل وأما بالنظر لحكمها وهو الافتراض فهى  
منه لأنه من متعلق التصديق بما جاء به رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله تنقلت) أشار به إلى أن الصلاة  
من قبيل المنقول الشرعى وهو الذى لا يكون معناه الوضعي من حقيقة معناه الشرعى وقدمت وهى  
بما زلتوى أو استعارة تصريحية وجهان وباعتبار عرف أهل التشرع حقيقة عرفية (قوله وهو الظاهر)  
أى القول بأنها منقولة هو الظاهر (قوله فى الأئمة والأئمة) ظاهره أن الدعاء يوجد ولا بد فى صلاة غيرها  
وليس كذلك ولذا استحسن صاحب البحر التعليل بكون الدعاء ليس من حقيقتها عن هذا التعليل (قوله  
هى فرض عين) أى الصلاة والمراد بالصلاة الخمس واختص باجتماعه صلى الله عليه وسلم ولم يجتمع لاحد  
وبالعشاء ولم يصلها أحد وبالأذن والإقامة وافتتاح الصلاة بالتكبير والتأمين وبالركوع فيما ذكره جماعة  
من المفسرين ويقول الأئمة ربنا ذلك الحد ويحرم الكلام فى الصلاة أسبوطى فى الاعتودج وقيل أول من صلى  
العشاء موسى حين خرج من مدين وصل الطريق أبو السعود (قوله على كل مكلف) أى بالغ مسلم عاقل  
سواء كان ذكرا أو أنثى حرا أو عبدا (قوله بالاجماع) سنده قوله تعالى أقيموا الصلاة وقوله تعالى فسجدان  
الله حين تسون الآية وغير ذلك من الأحاديث والآيات (قوله سابع عشر رمضان) ما أفاده من أن الأمراء  
والمعراج كانوا فى رمضان أحد قولين مشهورين وقيل هما فى رجب وهو المشهور بين الناس وذكره التتوى  
فى سبب الرخصة (قوله وكانت قبله) أى الاسراء صلاتين ذكر ابن حجر فى شرح الهمزية أنه عليه السلام كان يصلى  
بمكة قطعا وكذا أصابها ولا يمكن اختلاف هل اقترض قبل الخمس صلاة أم لا فقيل إن القرض كان صلاة قبل  
طلوع الشمس وصلاة قبل غروبها وروى أن جبريل عليه السلام بداه صلى الله عليه وسلم فى أحسن صورة  
وأطيب رائحة فقال يا محمد إن الله يقرئك السلام ويقول لك أنت رسول الله والانس والجن وأدعهم إلى قول  
لا اله الا الله ثم ضرب برجله الأرض فنبعث عين ما فتوحا منها جبريل ثم أمره أن يتوضأ وقام جبريل يصلى  
وأمره أن يصلى معه ثم خرج به إلى السماء فرجع عليه السلام لا يتزجج ولا مدد الا وهو يقول عليك السلام  
يا خير رسول الله حتى أتى خديجة وأخبرها فغشى عليها من الفرح ثم أمرها فتوضأت وصلى بها كما صلى به  
جبريل فكان ذلك أول فرضها ركعتين اه أبو السعود (قوله وان رجب) مبالغة على مفهوم قوله كل  
مكلف فكانه قال ولا يفترض على غيره مكلف وان وجب أى على الولي ضرب ابن عشر وذلك ليقول بفعليها  
وبمئاده لا لاقتراضها على وانظر هل الأمر لابن سبع واجب كالضرب لابن عشر وهل الوجوب بالمعنى  
المعظم عليه أو بمعنى الافتراض (قوله يند) قيده فى امداد الفتاح بكونه ثلاث ضربات فقط وبنه منه أنه

حل الصلاة فى زمانها أولى احتياطاً لما ورد  
أول ما يسأل عنه فى القبر الطهارة وفى الموقف  
الصلاة والله تعالى أعلم  
(كتاب الصلاة)

شروع فى المقصود بعد بيان الوسيلة ولم يخل  
منها بشرعية مرسل ولما صارت قربة بواسطة  
الكعبة كانت دون الإيمان لانها بل من  
فروعه وهى لغة الدعاء فنزلت شرعا إلى  
الأئمة وإلى العلوية وهو الظاهر لوجودها  
بدون الدعاء فى الأئمة والأئمة (هى فرض  
عين على كل مكلف) بالاجماع فرضت  
فى الاسراء ليلة السبت سابع عشر  
رمضان قبل الهجرة بسنة ونصف وكانت قبله  
صلاتين قبل طلوع الشمس وقبل غروبها  
ثمضى (وان وجب ضرب ابن عشر عليها يند)

لا يضرب بالعصا في جميع ما أمر به ونهى عنه فليراجع حلي والمتصوم أنه يجوز للمعلم أن يضربه بأذن أبيه  
ثلاث ضربات ضرباً متوسطاً سليماً ولم يقيد بغير العساوإذا مات لزمته دينه العاقلة (قوله لا يجنبه) مقتضى  
قوله يدل أن يراد بالجنب ما هو الأعم منها ومن الوسط (قوله حديث الخ) استدلال على الضرب المطلق وأما  
كون الضرب لا يجنبه فلا أن الضرب بها ورد في جنابة صادرة من المكاف ولا جنابة من الصغير (قوله وهم  
أبناء سبع) هذا يدل على أن الأمر عامهم بعد تمام السبع بأن يكون أول النامنة والضرب أول الحادية  
عشرة إلا أن يقال إن العرف يطلق على من أدرك السابعة ولو يوماً منها أنه ابن سبع وكذا يقال فيما بعده (قوله  
قات والصوم الخ) مراده من هذين النقلين بيان أن الصبي ينبغي أن يؤمر بجميع الأمور وينهى عن  
جميع المنهيات ١٥ حلي فلا خصوصية للصلاة والصوم وانحر كما يرشد إليه التعليل (قوله بدليل قطعي) أي  
لا احتمال فيه وحكم الجاحد لها حكم المرتد فأفاده المصنف (قوله بجانه) الجون أن لا يبالي الإنسان بما صنع وقد  
يجن من باب دخل فهو ماجن وفي القاموس مجن مجنوناً صلباً وغلطاً ومنه الماجن لمن لا يبالي قولاً وفعلًا كأنه  
صلب الوجه وقد جعن مجنوناً وجانه وجاناً بالضم ١٦ منح (قوله أي تكسلاً) تفسير مراد ولا فاجبانه حقيقة  
عدم المبالاة حلي بزيادة (قوله يحبس حتى يصلي) وكذا يفعله في الذي يفطر في رمضان حتى يحدث توبة وتظم  
بعض الفضلاء وأجاد فقال

في حكم من ترك الصلاة وحكمه • ان لم يقربها حكم الكافر  
فاذا أقربها وجاب فعلها • فالحكم فيه للعصام البارز  
ويقول الشافعي ومالك • والجنبلي تمسكاً بالظاهر  
وأبو حنيفة لا يقول بقتله • ويقول بالحبس الشديد الزاجو  
والملكون دماؤهم معصومة • حتى تراق بمسيتير باهر  
مثل الزنا والقتل في شرطهما • وانظر إلى ذلك الحديث السافر  
هذي مقالات الأئمة كلهم • وأصحها ما قلته في الآخر

١٦ منح واعلم أن الامامين مالكا والشافعي رضي الله تعالى عنهما لا يقولان بحكم المقتل الكسلان والامام  
أحمد رضي الله تعالى عنه يحكم بكفره قتله عنه صاحب المواهب (قوله وقيل يضرب) قائله الامام الحنوب  
حلي عن المنح (قوله حدًا) ظاهر حكاية المقابل بتبيل أنه المعتقد عندهم ولذا والله أعلم اقتصر في شرح المقتضى  
عليه (قوله ويحكم بالسلام فاعلمها) لأنها حديث مخصوص بهذه الأئمة منح (قوله في الوقت) أي إذا صلى  
ولو بادر التكبير في الأسماء في الوقت وفيه أن صلاته قضاء مع جماعة مؤتمراً بقيد سلامه إلا أن يقال إن صلاته  
في الوقت تدل على اعتقاده فرضية ما صلاؤه غالباً بخلاف القضاء فإنه يحتدل أنه نفل أو صلاة يعتقدونها  
في وقت القضاء ويؤخذ هذا التقييد من قوله عليه الصلاة والسلام من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا فهو منا  
وذلك لأن صلاة المسلمين الكاملة المرادة عند الإطلاق هي الإتمام (قوله مع جماعة) صادق بكونه اماماً أو مؤتمراً  
فأخرج كونه اماماً بكونه مؤتمراً حلي وذلك لأن الإتمام يدل على اتباع سبيل المؤمنين بخلاف ما لو كان  
اماماً فإنه يحتدل بنية الأفراد فلا جماعة (قوله متمماً) أي صلاته بأن لا يفسدها وظاهره ولو لم يأت بالواجبات  
(قوله في الوقت) قيده في المنح تبعاً لنيجه في الجهر يكون الأذان في المسجد فخرج ما إذا أذن خارج الوقت أو  
المسجد (قوله أو بعد التلاوة) لأنه من خصوصيات هذه الأئمة (قوله أو ذكر الساعة) لأنه من خصوصيات  
هذه الأئمة بخلاف زكاة الأموال فإنها في شرع من قبلنا أيضاً لكن كان الواجب عليهم إخراج أكثر من ربع  
العشر وكذا الوجع على الهيئة الكاملة أو قرأ القرآن فإنه يحكم بسلامه كافي المنح (قوله لا الوصل الخ)  
مره وهم ما سبق في الصلاة على سبيل اللق والنشر المرتب (قوله أو أفسدها) أي صلاة القرض صادق بأن  
يسلم على رأس الركعة في غير الثانية فإنه أفساد للقرض وإن صحت نقلاً وظاهره أن المراد بالانقضاء  
عندم الافساد لا التيسان بالواجبات مثلاً (قوله أو فعل بقية العبادات) كالصوم والحج الذي ليس  
بكمال والصدقة منح ويستثنى من ذلك قراءة القرآن فإنه بها يكون مسلماً كالخج على الهيئة  
الكاملة كما ترقتله عن المصنف (قوله صلى بأقندا) دخل تحت الاقتداء بشرطان الجماعة والاقتداء

لا يجنبه) حديث مروى ولا لكم بالصلاة  
وهم أبناء سبع وأضربوهم وهم أبناء عشر  
قلت والصوم كالمسألة على الصحيح كافي صوم  
الله تعالى عزنا لأزهدى وفي خطر  
الاختيار أنه يؤمر بالصوم والصلاة وينهى  
عن شرب الخمر ليألف الخير ويترك الشر  
(ويكفر جاحداً) لنجوم أبي ليل قاضي  
(ونار كها) عدا (جانه) أي تكسلاً فاسق  
(يحبس حتى يصلي) لأنه يحبس لحق العبد  
نفي الحق حتى وقيل يضرب حتى يسيل  
منه الدم وعند الشافعي يقتل بصلاته وإكراهه  
حداً وقيل كفراً (ويحكم بسلام فاعلمها)  
بشر وطاعة أن يصلي في الوقت (مع جماعة)  
مؤتمراً ما وكذا لو أذن في الوقت أو بعد  
التلاوة أو ذكر الساعة صار مسلماً لا لوماً  
في غير الوقت أو متفرداً أو اماماً أو أفسدها  
أو فعل بقية العبادات لأنها لا تقتض  
بشرعنا وتطمها صاحب التهرق قال  
وكاف في الوقت صلى بأقندا  
متبعاً صلاته لا مفسداً



(قوله أيضا) باسقاط هزتها للضرورة حلي وسواء كان الاذان سفرا أو حضرا كما في البحر (قوله معلنا) المراد به أن يسمعه من تصح شهادته عليه بالسلام وليس المراد أن يؤذن فوق الصلوة أو على سطح يسمعه خلق كثير وهذا لأن الاذان فيه الشهادتان وفي آياته بهما لا يشترط الاعلان على المئذنة وهذا إذا لم يكن عيسوا بآذانها كان عيسوا وهو الذي يشهد لمحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة لكن يخصها بالعرب وهو منسوب إلى عيسى اليهودي الاصقها في فقال في البحر في باب الاذان لا يكون مسلما الا اذا صار عادة وقيل انه مؤذن اه قال الحلي فالمراد بالاعلان في حق العيسوي المداومة ثم ظاهر عبارة البحر أن الحكم بالسلام غير العيسوية بالاذان بحيث لا حيث قال وأما غيرهم فينبغي أن يكون مسلما بنفس الاذان والله الموفق اه (قوله كأن سجد) بسكون الدال للضرورة اوية الوقت وأن مصدرية أي كسجود موالمراد سجود الملائكة وذلك لأن سجودهم لها نظيم للقرآن وتصديق النبي صلى الله عليه وسلم فيما جاء به فكان دليل الاسلام حلي ومعرفة ذلك أن يسجد عند سماعها أو يقر بأنه يسجد لها (قوله تركي) تصكه للوزن وهو حال من ضمير سجد أي كسجودهم للملائكة حال كونه متطهرا عن أرجاس الكفر حلي وهي حال مينة لا مقيدة وذلك لأن السجود نفسه جعل طهارة له من أرجاس الكفر أو مقيدة والمقصود به إخراج سجود الضحية (قوله لمسلم) خبر كافر وزيدت الفاء للضرورة الشعر وانما قال مسلم دون مؤمن وان لا زما شرعا لأن ما ذكر من الاعمال الظاهرة راجع إلى معنى الاسلام أما الايمان فأمر حلي لا يطاع عليه الا الله تعالى (قوله منفرد) بسكون الدال وقف عليه على لغة ربيعة حلي والماسب أن يقول ولا اماما ولا قاضيا ولا مفدا ليقم كل المحترقات لكن النظم ضاق عليه (قوله ولا الزكاة) أي زكاة غير السوائم كما يعلم مما سبق (قوله والصيام) أي سواء صيام فرض أو نفل (قوله الحج) أي الذي ليس على الهيئة الكاملة كما تقدم حلي (قوله بدنية) أي متعلقة بالبدن دون غيره من (قوله محضة) أي غير مركبة من المال والبدن كالحج من (قوله كما جئت في الحج) التفل مطلقا والقرض بشرط الجزاء الدائم إلى الموت (قوله بالفدية) يتعلق بالضمير المستتر في جئت لرجوعه إلى النيابة التي هي مصدر لا بجئت أي كما جئت النيابة بالفدية ويدل عليه تعلق قوله بالنفس بقوله نيابة المذكور في المتن حلي (قوله للفاني) أي الشيخ الايل إلى الفناء والذي قيت قوته وبشرط في صحة فديته عن صومه بحزم الدائم إلى الموت حلي بزيادة (قوله لانها) أي الفدية انما يجوز الخ ولا لأن المقصود من التكليف الا بلاء المشقة وهي في البدنية باقاع النفس والجوارح بالافعال المخصوصة وبفعل نائبه لا تحقق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند الجزاء ولا عند القدوة من (قوله ولم يوجد) أي اذن الشارع بالفدية في الصلاة حلي (قوله سببها الخ) السبب هو المتعنى إلى الحكم من غير تأثير مجرد كراين فرشته أن ههنا وجوب ووجوب أداء ووجود أداء ولكل منها سبب حقيق وظاهري فالوجوب سببه الحقيقي هو الايجاب القديم لله تعالى وكان ذلك غيبا عنا فجعل الظاهري الوقت سببا ظاهريا ووجوب الاداء سببه الحقيقي تعلق الطلب بالفعل وسببه الظاهري هو اللفظ الدال على ذلك ووجود الاداء سببه الحقيقي خلق الله تعالى وارادته وسببه الظاهري استماعه العبد أي قدوره المستجمعة لشرائط التأثير في لا تكون الامع الفعل اه والوجوب الذي هو شغل الذمة لزوم ايقاع الفعل في زمان ما بأن كان في الوقت سعة ووجوب الاداء الذي هو طلب تفريغ الذمة لزومه في زمان خاص بأن شاق الوقت اه أبو السعود (قوله ترادف النعم) أي الدم المترادفة في الوقت بحر (قوله ثم الخطاب) أي كلام الله تعالى المتعلق بطلبها كقوله تعالى أقموا الصلوة وقوله تعالى ان الصلوة كانت على المؤمنين كتابا موقوتا (قوله ثم الوقت) وذلك لأن الوجوب يتجدد بتجدد الاوقات وهو علامة السببية أبو السعود بزيادة (قوله الجزء الاول) والوجوب فيه موسع حتى لا يأتى بالتأخير عن الجزء الاول والثاني والثالث مثلا أبو السعود (قوله والاذا ينحل به) ما هنا عاتة شاملة للجزء الاخير فقوله بعد ذلك والا فالجزء الاخير تكرار وكذا قوله سيم اجزاء اول اتصل به الاداء والاخصر أن يقول سيم اجزاء اتصل به الاداء في الوقت والا جملته حلي (قوله ولو ناقضا) كوقت الاصفر في العصر (قوله حتى يجب) بالرفع لأن حتى هنا للتفريع حلي (قوله أفاها) اعلم أن المنون والمنهي عليه إذا أفاها لا يتناولان شيئا في الوقت ما يسع الحرمة فقط وأما أن يقيما وليس في الوقت ما يسعها وأما أن يقيما في الوقت ما يسع الحرمة والظاهرة في القسم الاول يجب عليهما صلاة ذلك الوقت ولو كنهما

أو اذن أيضا معلنا أو تركي  
سواء كان سجد تركي

فسلم لا بالصلاة منفرد  
ولا الزكاة والصيام الحج زد

(وهي عبادة بدنية محضة فلا نيابة فيها أصلا)  
أي لا بالنفس كما جئت في الحج ولا بالمال كما

جئت في الصوم بالفدية للفاني لأنها انما تجوز  
بأنفس النعم ولم يوجد (سببها) ترادف النعم

ثم الخطاب ثم (الوقت) أي الجزء الاول منه  
(ان اتصل به الاداء والا) ينحل الاداء

الوقت (ينحل به) السبب هو (الجزء الاخير) ولو ناقضا  
يجز (هـ) حتى يجب على مننون ومفهي عليه أفاها

بعضها لأن الوقت سبع التسمية فقط وهما محتاجان إلى الوضوء لا تقاض وضوء ما بالجنون والانهاء  
فلا يكتفي بالاداء حتى القسم التلوي لا يجب عليه أصلاً ذلك الوقت أخذ من الحائض فانها اذا انقطع  
دمها على العشرة وبقي من الوقت ما يسع التسمية ففتوا لا يكاد ذكره الشارح عند قول المتزوج  
وطؤها ان تقطع لا كثره هذا اذ لا زاد الجنون والانهاء على خمس صلوات ولما اذا كان خمس صلوات فاقول  
فانه يجب عليه ما أصلاً ذلك الوقت ولو لم يبق منه ما يسع التسمية بل وما قبله من الصلوات ايضاً كما سيأتي  
وفي القسم الثالث يكتفي بالطهارة والصلوة كلها أو الطهارة والتسمية فانها لا تقضى اذا عرفت  
هذا فالمراد بالجزء الاخير في كلامهم هم من يسع التسمية لا لأن الذي هو جزء لا يتجزأ فانه لا يسع التسمية  
لما أنهما ركعتين حروف وكل حرف يحتاج إلى أن اذا كان دفعياً كالطهارة والى آيات ان حركاتها تدويرها  
كالسين كما حرفي الموقوف وانما فسرنا الجزاء بذلك لما علمت من أن الجنون والمغنى عليه اذا استخرا فأكثر  
من خمس صلوات ثم أقفا وبقي من الوقت ما لا يسع التسمية لا يجب عليه القضاء وكذلك غير الجنون والمغنى  
عليه اذا وقع منه حرف أو حرفان من التسمية في الوقت وبقيا بعد الوقت لا يكون فعله اذا فثبت بهذا  
أن الجزاء الاخير الذي يكون سبب الاداء هو زمان يسع التسمية حلي (قوله طهرنا) أي في الوقت بشرط  
أن يبقى من الوقت ما يسع التسمية فقط أو أكثر ان كان الانقطاع على رأس العشرة والاربعة أو ما يسع  
الفصل وطلع الشياطين ولبسها والتسمية فقط أو أكثر ان كان الانقطاع على أقل من العشرة والاربعة  
حلي (قوله زيادة) أي (قوله وصي بلغ) وكان بين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية أو أكثر كما يفهم من كلامهم  
في الحائض التي طهرت على العشرة حلي (قوله ومرئد أسلم) أي اذا كان بين اسلامه وآخر الوقت ما يسع  
التسمية كما في الحائض المذكورة وحكم الكافر الاصل في حكم المرتد وانما خصه بالذكر لجمع قوله وان  
صلياً في أول الوقت وصورتها في المرتد أن يكون صلياً في أول الوقت فيصلي الفرض ثم يرتد ثم يسلم في آخر الوقت  
وصورة الصبي أن يصلي في أول الوقت صلياً ثم يبلغ آخر الوقت وبين بلوغه وآخر الوقت ما يسع التسمية حلي  
زيادة (قوله وان صلياً في أول الوقت) يعني أن صلاته ما في أوله لا تسقط عنهما الطلب والحالة هذه أما  
في الصبي فليكونها ثلثاً في المرتد فلهبوطها بالارتداد حلي (قوله الى جلته) أي جميعه نهر (قوله بصفة  
الكمال) الاضافة للبيان أي ولو كان السبب الجزء الاخير لكان الواجب ناقصاً فلا يمين قضاؤه في كامل  
(قوله وانه الاصل) الواو للبيان فلهمة أن مكسورة حلي والضم يرجع الى ثبوت الواجب بصفة الكمال  
المرتب على كون السبب هو حله الوقت (قوله حتى يلزمهم) أي يلزم من سبق من الجنون وما بعده (قوله القضاء  
في كامل) فاذا فات عصر اليوم وتذكر في آخر وقت عصر الغد مثلاً قبل الغروب لا يقضيه لأن هذا وقت  
ناقص (قوله وقت صلاة الفجر) عذر المصلي ليصبح الحبل طالع أو السعد وسمى فجر الانقيار الظلام عنه  
نهر واستعمال الفجر في الوقت مجاز مرسل فانه في الاصل ضوء الصبح ثم سمي به الوقت وهذا يقضي بأن الاضافة  
في وقت الفجر للبيان (تمة) أول اليوم الفجر ثم الصباح ثم الغداة ثم الضحى ثم النعومة ثم الهجرة ثم الظهر ثم  
الرواح ثم المساء ثم العصر ثم الاصيل ثم العشاء الاولي ثم العشاء الاخرة عند مغيب الشفق حال القهستاني  
وانما ابتدأ بالوقت لكونه سبباً عند أكثر المشايخ (قوله لا خلاف في طريقه) نقل القهستاني الخلاف في وقت  
الصبح هل أوله الصبح أو انما اشار به الى طلوع شمس من يوم الشمس أو الى أن يرى الراعي موضع بيته ثم  
قال حتى آخره خلاف كما في أوله من قال بعدم الخلاف فن عدم التبع حلي وفي أبي السعد من شيخه وفيه نظر  
اذ القائل بعدم الخلاف في أوله وآخره جمع كثير عن أهم الغاية القصوى في التبع والاساطة بالاقتوال منهم  
صاحب الهداية وصاحب العناية والزبلي والعيني وصاحب الجبر وأخوه أول عبارتيهما ذكر أم آخرهما يترق  
الآن يقال في اثبات الخلاف بعد دفعه مناقضة ظاهرة وجواب بأن المراد لا خلاف في طريقه بين الأئمة أهل  
المذاهب الاربعة لقول الزبلي وقد أجمعت الامة على أن أوله الصبح الصادق وآخره حتى تطلع الشمس فلا يتأخر  
وقرر الخلاف بين أهل مذهبه او كما كان قول المجتهدين وقت الفجر من الصبح الصادق الى طلوع الشمس محتملاً لأن  
يكون المراد أول طلوعه أو انما اشار به ساغ انما يثبت الخلاف في بيان مدلول ما أجمعت عليه الامة اه وفيه أنه  
مع ثبوت الخلاف لأهل مذهبه لا يصدق قول الزبلي أجمعت الامة على أن هذا جواب عن الاول وسكت

وساكن ونفساً طهرنا وصبي بلغ ومرئد  
أسلم وان صلياً في أول الوقت (وبعد  
خروجه بضاف) السبب (الى جلته)  
ليثبت الواجب بصفة الكمال وانه الاصل  
حتى يلزمهم القضاء كما سئل هو الصحيح  
(وقت صلاة الفجر) فذهب لانه لا خلاف  
في طريقه

من الجواب عن الخلاف في الآخر والذي يظهر أن من حكم عدم الخلاف لم يعتبر القول الآخر لضعفه وقبحه كما قال . وليس كل خلاف جامعاً . \* الخلاف له حظ من النظر

(قوله آدم) عليه السلام أي حين أهبط من الجنة بجر (قوله لأنه أوله اظهر وأوينا) هذا بناء على أن إمامة جبريل إنما كانت في الطهر صيغة الاسراء وأن إمامته في الصبح كانت في غير صيغتها والمستثناة فيها روايتان أشهرهما البداية بالظهر أو السجود عن الشيخ شاهين والضمير في أولها يرجع إلى الصلوات المفروضة لصلوة الاسراء فلا يشاق اقتراض ركعتين بالفداء وركعتين بالمشي قبل ذلك وعطف قوله يسأنا على ظهوره من عطف السبب على السبب لا أن بيان جبريل سبب في ظهوره حلي (قوله ولا يخفى نوقت الخ) جواب سؤال حاصله أن الصبح إذا كان أول الخمس وجوباً فكيف تركه النبي صلى الله عليه وسلم صيغة الاسراء مع وجوبه عليه ليلا حلي وهذا إنما يريد على ما هو الاسراء من أن أول صلاة أم فيها جبريل النبي عليه الصلاة والسلام صلاة الظهر أما على مقابلة فلا أبو السجود فإن قلت كيف ثبت الوجوب مع عدم وجوب الاداء قلنا لاستبعاد فان من أسلم في دار الحرب وعلم بالشرائع إجمالا يجب عليه ذلك ولا يجب الاداء (قوله فلذا) أي لتوقف وجوب الاداء على العلم (قوله صيغة ليلة الاسراء) الصبح ياض بحاقه الله تعالى في الوقت المخصوص ابتداء وليس من تأثير الشمس ولا من جنس نورها كما في التفسير الكبير في قوله تعالى فالتقوا الصباح قهستاني (قوله المختار عندنا) لأنه عليه الصلاة والسلام قبل الرسالة في مقام النبوة لم يكن من أمته نبي قط بل كان يعمل بما يظهره من الكشف الصادق من شريعة إبراهيم وغيره وأثبت آخرون تبعه بشرع قديم فقبل بشرعية نوح وقبل إبراهيم وقبل موسى وقبل عيسى عليهم الصلاة والسلام وقبل عيسى أنه شرع كذا في التقرير الأكلي ١٥ فهو وقوله لأنه عليه الصلاة والسلام في مقام النبوة فيه أن الانبياء والرسل بعد موسى ما عدا عيسى كانوا على شريعة موسى فلا مانع من كونه صلى الله عليه وسلم عاملاً بشريعة من قبله (قوله في حركتي) بالمد والقصر والصرف وعدمه وحى في قباه روى ابن اصبغ وغيره أنه عليه الصلاة والسلام كان يخرج إلى حراء في كل عام شهرًا يتسك فيه وكان تنسك من تنسك من قريش في الجاهلية أن يطعم من جاءه من المساكين فإذا انصرف لم يدخل بيته حتى يطوف بالبيت وقبل كانت عبادته الذكروا لله الموفق فهو في القسط لا في الفكر بالقضاء قال بعضهم وأول من أحدث التنسك عبد المطلب (قوله من أول طلوع القمر) هو المعتد والاصوط كذا في القهستاني (قوله المنتشر) في الأفق بمنه وبسرة وهو المسمى بالصبح الصادق لأنه أصدق ظهوراً من المستطيل ويسمى الصبح الأول لأنه أول نور يظهر ككذب السرحان لدقته واستطالته ولأن الضوء في أعلاه دون أسفله وبالصبح الكاذب لأنه يعقبه ظلمة كما في نهاية الادوار ١٥ قهستاني (قوله المستطيل) تفسيره المنتشر في القاموس استطارة تفرق وانتشر انبسط وظاهر أن معنى تفرق وانبط واحد حلي ويمكن أن يقال التفرق بشعر بعد اتصال الأجزاء المتفرقة بخلاف الانبساط (قوله إلى قبيل طلوع ذكاه) أي قبلها بشئ يسير جدًا (قوله بالضم) أي والمدحلي عن القاموس (قوله غير منصرف) لاف التأنيث المدودة (قوله من زواله) الأولى تأنيث الضمير ولا خلاف في أوله لقوله تعالى أقم الصلاة لذلولك الشمس أي زوالها وقبل لغروبها بجر (قوله عن كبد السماء) أي وسط السماء بحسب ما يظهر لنا (قوله إلى بلوغ الظل مثليه) وهو الصبح بدائع وظاهر الرواية وفي المحيط والصحيح قول الامام واختاره المحققين وعزل عليه التفسير وواقفه صدر الشريعة ورجح دليله في الغيبة وهو المختار وفي شرح الجمع اختاره أصحاب المتون وارتضاء النارحون بجر (قوله وعنه) أي عن الامام حلي (قوله مثله) منصوب يلوغ المقدر والتقدير وعن الامام إلى بلوغ الظل مثله حلي (قوله قال الامام الطحاوي الخ) قال في البحر قول الطحاوي وبه نأخذ لا يدل على أنه المذهب بعد ذكر ما قد مضى أي من التصحيح وما ذكره الكركي في الفيض من أنه يبقى بقوله ما في العصر والعشاء مسلم في المشاء فقط على ما فيه أيضا (قوله وهو نص في الباب) أي بيان جبريل عليه السلام قال شيخ الاسلام ان الاحتياط أن لا يؤخر الظهر إلى المثل وأن لا يصلي العصر حتى يبلغ المسلمين ليكون مؤد بالصلتين في وقتها بالاجماع كذا في السراج (قوله سوى في) بوزن شيء وهو الظل بعد الزوال معي به لأنه فاء من المقرب إلى المشرق وما قبل الزوال يسمى ظلاً وقد يسمى بما بعده فهو واستثنى في الزوال

وأول من صلاة آدم وأول الخمس وجوباً  
وقدم محمد الطهر لأنه آراه اظهر وأوينا  
ولا يخفى نوقت وجوب الاداء على العلم  
بالصحة فلذا لم يقض نينا صلى الله عليه  
وسلم القبر صيغة ليلة الاسراء ثم هل كان  
قبل البعثة متعبداً بشرع أحد المختار  
عندنا لا بل كان يعمل بما يظهره من الكشف  
الصادق من شريعة إبراهيم وغيره ومع  
نقصه في حراء بجر (من) أول (طلوع القمر  
الثاني) وهو البياض المنتشر المستطيل  
لا المستطيل (إلى) قبيل (طلوع ذكاه) بالضم  
غير منصرف اسم الشمس (ووقت الظهور من  
زواله) أي قبل ذكاه عن كبد السماء (إلى  
بلوغ الظل مثليه) وعنه مثله وهو قولهما  
وزفر والأئمة الثلاثة قال الامام الطحاوي  
وبه نأخذ وفي غير الزوال كار وهو المأخوذ به  
وفي البرهان وهو الاظهر لبيان جبريل  
وهو نص في الباب وفي الفيض وعليه عمل  
الناس اليوم وبه يقضى (سوى في)



لم ينقض الوقت بالشك ووجهه أيضاً لم يذهب فاسم في تصحيح القدر وروى ثم قال فثبت أن قول الامام هو الاصح  
 اهـ وبهذا ظهر أنه لا يفتى ولا يعمل الا بقول الامام الا العظيم ولا يعدل عنه الى قولهما أو قول أحدهما  
 أو غيرهما الا للضرورة ومن ضعف دليل أو تعامل بخلافه كالمزاحة وان صرح المشايخ بأن الفتوى على  
 قولهما كما في هذه المسئلة وفي السراج قولهما أوسع للناس وقوله أحوط اهـ بصر وقد تعقب نوح أفتدى  
 ما ذكره في الدرر من أن الفتوى على قولهما بأنه لا يجوز الاعتقاد عليه لأنه لا يرجع قولهما على قوله لا يجوز  
 من ضعف دليل أو ضرورة أو تعامل أو اختلاف زمان ولم يوجد شيء من ذلك فالعمل على قوله سواء إذا كان  
 الاحتياط فيما ذهب اليه كما في هذه المسئلة اهـ وفيه أن التعامل على خلافه فان قيل إذا كان الامام  
 في جانب وصاحبه في جانب آخر فالمتقى بالخيار أن شاء أخذ بقوله وان شاء أخذ بقوله ما قلت أجيب عن  
 ذلك بجوابين الاول أنه قد عدا إذا كان المتقى بمحمد أو أمّا إذا لم يكن بمحمد فاقول اصح أنه يفتى بقول  
 الامام مطلقاً كما صرح به في الفتاوى السراجية والثاني أنه قول بعض المشايخ وأما البعض الآخر فلا يرى  
 الاخذ بقولهما مع وجود قوله منهم صاحب الهداية فإنه قال في العنبر الواجب أن يفتى بقول أبي  
 حنيفة على كل حال اهـ قال الخليل بن أحمد راعيت البياض في مكة فما ذهب الابهة نصف الليل اهـ  
 لكن جعل الزيلعي ما روى عن الخليل على يأس الخليل وذلك فيجب آخر الليل وأما يأس الشفق وهو  
 رقيق الحرة فلا يتأخر عنها الا قليلاً قدر ما يتأخر طلوع الحرة عن البياض في العنبر اهـ أبو السعود بن بادة  
 (قوله منه) أي من غروب الشفق على الخلاف فيه بصر (قوله لوجوب الترتيب) أي لزومه فإنه فرض على (قوله)  
 لانهم ما فرضان عند الامام) لكن العشاء قطعي والوتر على وهذا تعليل للحكمين المذكورين في المتن الاول  
 كون ما بين غيبوبة الشفق والعنبر وقتاً له ما معاً الثاني لو صلا قبلهما فان ناسياً سقط الترتيب وان عاددا  
 فهو باطل وقوف على ما يأتي تفصيله في قضاء الفوائت (قوله عند الامام) وعندهما هوسنة ويعادلوأدى  
 ناسياً قبلهما على وجه السنة لا على وجه الوجوب والاشكل الامر كما أفاده في العنبر (قوله كلفان) في القاموس  
 بلفظ ككفر طرقي يعني يضم فسكون والعامة تقول بلغا مدينة الصقالية ضاربة في الشمال شديدة البرد اهـ  
 وتقدم عليهم يقتضي أنه سقط وقت العشاء والوتر فقط وليس كذلك بل فقد وقت الصبح أيضاً لان ابتداء وقت الصبح  
 طلوع العنبر وطلوع العنبر يستدعي سبق الظلام ولا ظلام مع بقاء الشفق حلي وفيه أنه ان أراد مطلق الظلام  
 فهو موجود ووجود العنبر بظهور البياض من منشر من جهة المشرق ولا مانع منه حينئذ وان أراد ظلام الليل  
 الذي هو جوفه بعد مضى وقت العشاء فسلم لكنه يحتاج الى صريح نقل (قوله في أربعينية الشتاء) هذا  
 سهو وصوابه في أقصر ليالي السنة كما عبر به في البحر واما دد الفتح وهو أول الصيف عند حلول الشمس رأس  
 السرطان فإنه حينئذ تحتك الشمس على وجه الارض ثلاثاً وعشرين ساعة مثلاً وتغرب ساعة واحدة على  
 حسب عرض البلاد كما هو مفصل في الهيئة حلي (قوله في قدر لهما) اعلم أن التقدير به معنيان أحدهما  
 ما سألت في تقريره في مسألة الدجال والثاني فيه طريقان الاول أن يتبرأ بقرب البلاد اليهم كما ذكره الشافعية  
 فإذا كانوا في أطول أيام السنة وغربت الشمس ثم طلعت بعد ساعة من غروبها قبل أن يغيب الشفق ينظر الى  
 أقرب بلد اليهم يغيب الشفق الا حرم فيها فإذا كان يغيب فيها الشفق بعد ساعتين من غروب الشمس يكون  
 مغيب الشفق في هذه بعد ساعة من طلوع الشمس فيها فيصلون العشاء والوتر بعد ساعة من طلوع الشمس  
 وعلى هذا قياس الصبح إذا كان يطلع في القوية بعد ثلاث ساعات من غروب الشمس يصلي بعد ساعتين من  
 طلوع الشمس فيها والثانية أن ينظر الى وقت العشاء في القرية منها ما إذا يكون من ليهم فيقدر هذه النسبة  
 بفعل في هؤلاء فان كان السدس جعلنا هو لا سدسه وقت المغرب وبقيته وقت العشاء وان قصر جردا وكذا  
 يقدرون في الصوم ليهم بأقرب بلد ليهم ثم يمشون الى الغروب بأقرب بلد اليهم على ما قاله الزركشي وابن  
 العماد قال ابن حجر ومحمد ما لم يكن مدة ليهم تسع اكل ما يقسم الصائم والاثنين أكلامه فيه وان قصر ولو لم يسع  
 لا قدر المغرب أو كل الصائم تقدم الا كقضى المغرب فيما يظهر اهـ وانما ذكرت كلام الشافعية لأن  
 تصنيف اختار التقدير ولم يبين معناه ولم أره لا تمتنا والله أعلم بحقائق الاحوال اهـ حلي مختصراً (قوله)  
 ولا يتو القضاة) وذلك لأن الفعل لا يسمى قضاء الا إذا كان له وقت أداء وفاته وهذه ليس لها وقت أداء

(و) وقت العشاء والوتر منه الى الصبح (و)  
 لكن (لا) يصح أن (يقدم عليها الوتر)  
 الامام (لوجوب الترتيب) لانهم ما فرضان  
 عند الامام (وفاقد وقتها) كلفان فان فيها  
 بطام العنبر قبل غروب الشفق في أربعينية  
 الشتاء (مكتوب ما في قدر لهما) ولا يتو  
 القضاء التقدير وقت الاداء في أربعينية

الكبير

ولا استبعاد في ذلك فان حصر الأصول في الفعل فيهما اعتبار شرعي لا حقيقي حلي وهذا يشترط أن المراد  
 بالتقدير التقدير بما يقرب من من البلاد على الطريقة الأولى (قوله واختار ما الكمال) حيث قال ومن لم يوجد  
 عندهم وقت العشاء أفق البقال بعدم الوجوب عليهم لعدم السبب كما يسقط غسل اليدين من الوضوء  
 عن مقطوعهما من المرفقين ولا يرتاب متأمل في ثبوت الفرق بين عدم عمل الفرض وبين سببه الجعلي انفي  
 جعل علامة على الوجوب الخلق الثابت في نفس الامر بطوارق تعدد المعوقات للشيء فانتفاء الوقت انتفاء  
 المعرفة وانتفاء الدليل على الشيء لا يستلزم انتفاء بلوا دليل آخر وقد وجد وهو ما نوات عليه أخبار الامراء  
 من فرض الله تعالى الصلوات خمساً بعد امر الله تعالى أن لا يفتنهم ثم استقر الامر على الخمس شرعاً عاماً  
 لاهل الاقلاق لا تفصيل فيه بين قطر وقطر وما روي أنه صلى الله عليه وسلم ذكر الدجال قلنا ما لبثه  
 في الارض قال أربعون يوماً يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسأراياه كما يراهكم قلنا يا رسول الله  
 فذلك اليوم الذي كسنة يكفيناه فيه صلاة يوم قال لا قدر والله رواه مسلم فقد أوجب أكثر من ثلثمائة عصر  
 قبل صيرورة النمل مثلاً ومثلين وقس عليه فاستفدنا أن الواجب في نفس الامر خمس على العموم غلب  
 أن يوزعها على تلك الاوقات عند وجودها ولا يسقط بعدمها الوجوب ولذا قال صلى الله عليه وسلم خمس  
 صلوات كسبهن الله على العباد اه حلي (قوله فزعم المصنف) فيه إشارة الى ضعفه ولذا قال في امداد  
 الفتح بعد نقل عبارة الحلبي وانما ذكرناه بجملة دعائها لوجه به منهم من لا وهو ما في له منتهى فمقداله فقال  
 وقادروا ما مكلف به ما قيل لا اه ومراده البعض صاحب التنوير اه حلي (قوله لعدم سببها)  
 والمسبب يفقد بفساده واه من قبل الصلوة حتى يقال لا يسلم من فقد الدليل فقد المدلول بطوارق  
 تعدد الدلائل (قوله وبه أفق البقال) فانه على من قطعت يده من المرفقين أو وجلاء من الكعبين وذلك  
 لفوات عمل الفرض فيهما (قوله ووافقه الحلواني) بعد أن خالفه حين رفعه السؤال أولاً فافق بالوجوب  
 فرفع بعده الى البقال فأنق بعد ما بلغ الحلواني ذلك أوصل الى البقال من يسأله في عاقبة درسه ما تقول  
 فيمن اسقط فرضاً من فرائض الله تعالى هل يكفر فأدرك الشيخ أن ذلك بسبب افتائه في هذه الحادثة بالسقوط  
 فأجاب بقوله ما تقول فيمن قطعت يده من المرفقين أو وجلاء من الكعبين كم فرائض وضوءه فقال السائل  
 ثلاث قال فكذلك فبلغ الحلواني ذلك فوافقه (قوله وأوسعها المقال) ظاهره أن الشربلالي أوسع مقالاً وليس  
 كذلك وانما أورد كلام الحلبي وقال بعده ما معناه انه بذلك يعلم ضعف من اعتمد التكليف بما وجدته متناً (قوله)  
 ومنها ما ذكره الكمال) نسبة المنع للحلي حق وكذا الشربلالي حيث تابعه لانه نقل عبارته بجردها وأقرها  
 فقد ما نفعنا حاصل ما ذكره الحلبي بجيباً عما ذكره الكمال أنه يقال كما استقر الامر على أن الصلوات خمس فكذا  
 استقر على أن الوجوب أسباباً وشروطاً لا يوجدونها وقوله شرعاً عاماً الخ ان أردت أنه شرع عام على كل من  
 وجد في حقه شروط الوجوب وأسبابه سلمناه ولا يفيد لعدم بعض ذلك في حق من ذكر وان أردت أنه عام لكل  
 فرد من أفراد المكلفين في كل فرد من أفراد الايام مطلقاً فهو ظاهر البطلان فان الحادث لو ظهرت بعد طلوع  
 الشمس مثلاً لم يكن الواجب عليه في ذلك اليوم الا أربع صلوات لا يقال تخلف الوجوب في حقها لفقد شرطه  
 وهو الطهارة لا نقول كذلك تخلف الوجوب في حق هؤلاء لفقد شرطه وسببه وهو الوقت وقياسه على يوم  
 الدجال لا يصح اذ لا مدخل للقياس في وضع الاسباب وأيضاً لا يكون القياس على أمر يخالف القياس وحديث  
 الدجال خالف القياس فلا يقاس غيره عليه حتى قال عباس بن لوكلنا لا اجتهدنا لاكتفينا بالصلوات الخمس اه  
 على أن الاوقات موجودة في أجزاء ذلك الزمان تقدير بحكم الشارع ولا كذلك هنا فلا مساواة حتى يقاس  
 أحدهما على الآخر لان الموجود دائماً وقت للمغرب في حقهم أو وقت للغير بالاجماع فلا فرق بين مستثنى وبين من  
 قطعت يده من المرفقين لفقد الشرط فيهما لان المحال في الطهارة شروط وكما لم يعم دلائل على جعل ما رواه المرفق  
 فانما عن الساقط لم يرد دليل يجعل جزء من وقت الغير خلفاً عن وقت العشاء وكل من الصلوات وأركان الوضوء  
 فرض اجزاء فلا بد من وجود جميع أسباب الوجوب وشروطه فجمع ذلك اه حلي مختصراً وقوى كلام  
 المحقق بما يطول ذكره فراجع ان ثبت (قوله فوات ولا يساعده) هو من جملة ما رده الحلبي على الكمال فالضيق  
 في يساعده لكمال (قوله حديث الدجال) هو ما رواه مسلم عن النعمان بن سفيان قال ذكره رسول الله

واشتهر الكمال وتبعه ابن التمهني في الفارز  
 فزعم المصنف أنه المذهب (وقيل لا)  
 يكلف بها لعدم سببها وبه جزم في الكثر  
 والديدن المتفق وبه أفق البقال ووافقه  
 الحلواني والمرغيناني ووجه الشربلالي  
 والحلي وأوسعها المقال ومنها ما ذكره الكمال  
 قلت ولا يساعده حديث الدجال



صلى الله عليه وسلم الدجال وليلة في الارض أربعين يوما يوم كسنة ويوم كسنة ويوم كسنة وسائر أيامه كأيامكم  
فلما نزل ذلك اليوم الذي كسنة يكفينا فيه صلاة يوم قال لا قدره الله قال الاسنوي ويقاس عليه اليومان  
التاليان قال الرملي ويجوز ذلك فيما لو مكنت الشمس عند قورم مدة حلي تحتصر اقلت وكذلك يقدر  
جميع الاجال كالصوم والازكاة والحج والعتة وآجال البيع والسلم والاجارة وينظر ابتداء اليوم فيقدر كل  
فصل من الفصول الا ربعة بحسب ما يكون من الزيادة والنقص كذا في كتب الاثمة الشافعية ونحن نقول  
بمنه اذا صل التقدير قول به اجماعا في الصلوات حلي شارح المنية (قوله اكثر من ثلثة اظهر الخ) هذا  
لا يظهر الا اذا كانت الليلة التي لهذا اليوم أطول وأما ان كانا متساويين كان الواجب ما بين وسعين ظهرا  
لانه حينئذ من الغروب الى الزوال ثلاثة ارباع اليوم بليته وان كان النهار أطول كان الواجب اقل من ذلك  
حلي والذي وقع في عبارة الكمال قبل العصر اه وفيه ان المذكور طول اليوم لا ليلة والازوال نصف اليوم  
ففيه صلاة نصف السنة ومن الزوال الى باقي اليوم النصف الثاني (قوله وأما فيها) أي العشاء والوتر (قوله فقد  
الامران) أي العلامة والامان هذا ممنوع فان يوم الدجال مقدار سنة فكل أربع وعشرين ساعة  
يصل خمس صلوات ويوم بلغا مع ليلته أربع وعشرون ساعة فيجب ان يصل في خمس صلوات فقد وجد  
الزمان فكان في معنى يوم الدجال فالحق به دلالة قلت والحاصل انهما قولان معصمان غير ان دليل التقدير  
مشرق واخبرني من هو من تلك البلدة انه في اربعينية الصيف يطلع القبر قبل مغيب النفق الاخر وانهم  
في الصوم في مدة الليل باكلون فيها اناء واحدة او مرتين بضائل يسير قبل ظهور القبر واخبرني عن بعض  
بلاد بعيدة عنهم انه لا ظلام فيها أصلا ومن بعض بلاد آخر انهم اذا نماظلة لا نور فيها الا بالاصباح وسبحان العظيم  
بحقائق الاحوال (قوله في القبر) يعني صلاة القرض وفي صلاة السنة قولان كما يأتي للشارح (قوله  
باصفار) سمي به لانه يفر عن الاشياء أي يكشفها (قوله بحيث يرتل أربعين آية) وهي القراءة المستوتة في  
أربعين الحسين الى الستين كما في أبي السعود عن الشرنبلالية وهو تصور يقول المصنف والمستحب الخ  
(قوله لو فسد) أي ظهر فسادها أصلا بان صلى صاحبها عن الطهارة أو وقع الفساد فيها بان فهمه كما في أبي  
السعود (قوله وقيل بخر جذا) لان في الاسفار تكثر الجساعة وتوسيع الحال على النساء والضعف في ادراك  
فضل الجماعة أبو السعود قال في البحر وهو ظاهر اطلاق الكتاب لا يجوزها بحيث يقع الشك في طلوع  
الشمس اه ونقل الحلي عن الفهائي عن الكرماني ان الصحيح الاول (قوله لان الفساد موهوم) أي  
فساد الصلاة بعد ادائها موهوم فلا يقال بتجديد الصلاة أو في الاسفار لاجله (قوله مطلقا) ولو غير من دلفة  
ابناء حاله على السوء وهو في الظلام اتم (قوله وفي غير القبر الخ) بما افهمه ما نقله الحوي عن شرف الاثمة المكي  
الافضل في الصلوات كلها انتظار فرغهم أبو السعود الا ان يراد بكل الكل الجموع الصادق بأربع منها  
(قوله وتأخير ظهور الصيف) في الكلام اشعار باستحباب تعجيل ظهور الربيع والتخريف وهو كذلك وما في البحر  
من انه ينبغي الحاق التخريف بالصيف ويجوز عليه الشرنبلالي على الدرر مختاف للمصريح في جمع الروايات على  
ما ذكره الشرنبلالي في شرحه الكبير على نوو الايضاح ونص عبارة مجمع الروايات وكذلك في الربيع والتخريف  
يجعل بها اه فمافي البحر مختافا لم نقل فيه اه ذكره أبو السعود (قوله بحيث يعيش في الظل) حذو التأخير ان  
يصل قبل المثل في الخزانة الوقت المكروه في الظاهر ان يدخل في حذو الاختلاف واذا اخره حتى صار ظل كحل  
شيء مثله فقد دخل في حذو الاختلاف حوى وهذا أولى مما في الشرح لما أن مثل حيطان مصر له قوا يحدث فيها  
الظل مريعان به عليه الحلي (قوله من اشتراط ذلك) أي شدة الحر وأدائها بجماعة وأن يقصدها الناس من  
بعيد أبو السعود ولم يشترط حرارة البلد (قوله منظور فيه) تبع في التنظير صاحب البحر وهو وجوبه بالنسبة للحر  
وحارة البلد وأما بالنسبة للجماعة فان كانت الجماعة في أوله وآخره أو آخره فقط فلا استحباب لظهور وان فقدت  
الجماعة فمما فعل في البحر الاستحباب لاطلاق الحديث وهو قوله عليه الصلاة والسلام ابردوا بالظهور  
في الصيف فان شدة الحر من فيج جهنم والقمع في الفناء وبالجملة الغلبان من فاحت القدوم والمراد شدة  
حرها على التشبيه أي شدة الحر مثل شدة حر النار وعلى ما في الجوهره لا لعدم أحد الشروط والحق الاول وان  
وجدت الجماعة في أوله دون آخره فعلى ما في البحر الاستحباب وعلى ما في الجوهره لا وهو الحق على ما يظهر لانه

لانه وان وجب اكثر من ثلثة اظهر مشلا  
قبل الزوال ليس كسنة لان المقصود فيه  
السلامة لا الزمان وأما فيه ما فقد  
الامران (والمتحب) للرجل (الابتداء)  
في القبر (باصفار والتمتبه) هو المختار بحيث  
يرتل أربعين آية ثم يعبد بطهارة لو فسد  
وقيل بخر جذا لان الفساد موهوم  
(الاحاج بمنزلة) فانه ليس افضل كرامة  
مطلقا وفي غير القبر الافضل لها السطراف راغ  
الجماعة (وتأخير ظهور الصيف) بحيث يعيش  
في الظل (مطلقا) كذا في الجمع وغيره أي  
بلا اشتراط شدة حر وحرارة بلد وقصد جماعة  
وما في الجوهره وغيره من اشتراط ذلك  
منظوره

يلزم منه ترك الجماعة التي هي واجبة على التحقيق كما سيأتي في الامامة أو سنة موصدة بعاقب على تركها  
في المشهور لأجل المستحب والقواعد تأباه ويدل له كراهتهم تأخير العشاء إلى ما زاد على النصف وعلوه بتعطيل  
الجماعة ففي مسئلتنا ينبغي أن يكون التأخير حراماً حيث تحقق فوت الجماعة - على زيادة من أبي السعود وعن  
أخي زاده وينبغي أن يقال ذلك في المستحبات لا في كالعصر والعشاء وكذا يقال في القبر (قوله أصلاً) أي  
من جهة أصل الوقت وما وقع فيه من الخلاف (قوله واستحباً في الزمانين) أي الشتاء والصيف فيستحب  
تجيلها شتاء ومثله الربيع والخريف وإبقاها قبل المثل صيفاً وذكر في الأشباه من فن الأحكام أنه لا يسق لها  
الابرار فاعل في المسئلة روايتين وقوله لا يمتثل هذه أحد قواين والقول الثاني وهو المشهور أنها فرض  
مستقل آكد من الظهور (قوله توسعة للتوافل) ولرواية أبي داود كان صلى الله عليه وسلم يؤخر العصر ما دامت  
الشمس بيضاء فتبته بحر (قوله بأن لا تحار العين فيها) أي في قرصها وهو الأصح والمراد أن يذهب الضوء فلا يحصل  
للمصر به حيرة ولا عجة لتغير الضوء لأن تغير الضوء يحصل بعد الزوال أبو السعود (قوله في الأصح) وقيل  
أن يتغير الشماع على المحيطان وقيل أن يتغير قرص الشمس على السراج وفيه أن القول الأخير يرجع  
إلى ما في المصنف الآن لا يحصل على مطلق تغير (قوله إلى ثلث الليل) جرى على ذلك في الخلاصة والمختار وغيرهما  
وعبارة القدوري إلى ما قبل ثلث الليل وتزول الخالصة يجعل الغاية داخل في كلام القدوري خارجة  
من كلام المصنف غير لكن في الشرح لا يلية وقد ظفرت بأن في المسئلة روايتين أبو السعود قال الخطي وبه  
يحصل التوفيق (قوله فينبذ بجيلها) وجهه خوف إخراج العشاء عن وقتها بظلمة النوم لنفس الليل اه أبو  
السعود (قوله كره) أي تحريراً كما به عليه المصنف وذكره شيخه في بحره (قوله أما إليه فباح) هذا هو المعتقد  
وقيل ما بعد الثلث مكروه (تحفة) إنما استحب التأخير في العشاء لأن فيه قطع السهر المتهنى عنه قال عليه  
السلام والسلام لا سحر بعد العشاء والمعنى أن يصحكون اختتام الصحيفة بها كما افتتحت بصلاة الصبح ليحصى  
ما حصل بينهما من الزلات قال تعالى إن الحسنات يذهبن السيئات ويكره النوم قبل العشاء لمن يحشى فوت  
الجماعة والحديث بعدهما لغير حاجة والأفلا كقراءة القرآن والذكر وحكايات الصالحين ومذاكرة النعم والحديث  
مع الصنف والعرض شرباً ليلية وفي الظهيرة وبكره الكلام بعد انجبار الصبح وإذا صلى العشاء جازله  
الكلام أبو السعود (قوله فذهبه إليه لا يكره) لأن الاحتراز من الكراهة مع الإقبال على الصلاة معذور بفعل  
عفو الكذا في البحر من الغاية وهذا يؤيد إلى أنه لو أوقع التعريرة قبل التغير ثم تغير لم يكرهه وقد حكوا أخلاقاً  
في تأخير المغرب بقراءة إلى اشتباك النجوم فليكن هنا كذلك إذ لا فرق بينهما الآن يقال ما هنا قنصار على الرابع  
(قوله إلى اشتباك النجوم) ظاهره أنها بقدر ركعتين لا يكره مع أنه يكره أخذ من قوله - بكره ركعتين قبلها  
واستثناء صاحب الفقيه القليل يحصل على ما هو الأقل من قدره - ما توافقنا في كلام الأصحاب نهر عن الكمال  
وفيه عن المبتغي يكره تأخير المغرب في روايته وفي أخرى ما لم يغيب الشفق والأصح الأول الأمن عذر كسر ونحوه  
وفي الكراهة تطويل القراءة خلاف ومقتضى ما مر من أنه إذا شرع في العصر قبل تغير الشمس فذهبه إليه لا يكره  
ترجيح عدمها ويدل عليه ما يأتي من فعل النبي عليه الصلاة والسلام وأعلم أن التأخير بقدر ركعتين مكروه تنزيهاً  
والإشابة بالنجوم محرم ما قلنا فلو روي أنه عليه الصلاة والسلام قرأ سورة الأعراف في صلاة المغرب وذلك  
يدل على أن التأخير ليس بمكروه أجيب بأن الكلام فيما إذا أخر إلى وقت الكراهة ثم شرع والذي فعله عليه  
الصلاة والسلام كان من باب المذموم والمذموم أول الوقت إلى آخره معفو أبو السعود مع زيادة (قوله كره) يرجع إلى  
الثلاثة قبله (قوله لأنه مأثور به) والمأثور به لا يمتثل بالكراهة بل المذكور تركه (قوله كسر) فيصير تأخيرها  
إلى آخر وقتها فيصليها ثم صلى العشاء في أول وقتها وهو يحمل ما روي من جمعه صلى الله عليه وسلم بينهما مسافراً  
(قوله وكون على أكل) ظاهره ولو طال ولم يذكر حضور الطعام الذي تأتت نفسه إليه مع أن الصلاة مع ذلك  
مكروهة فيقدم الأكل عليها وهل ذلك قاصر على المغرب أو يجري فيما قبله أيضاً وفيه أنهم إنما أقصروا على  
المغرب لضيق وقتها بخلاف غيرها (قوله وتأخير الوتر إلى آخر الليل) لقوله صلى الله عليه وسلم اجعلوا آخر  
صلواتكم من الليل وتر ذلك لأن قراءة القرآن في آخر الليل محصورة باللائكة (قوله والاقبل النوم)  
وهو الأفضل في حقه وهذا مفهوم قوله لوائق بالاتباء (قوله فإن أفاق) أي وقد أتى به قبل النوم لعدم وثوقه

(وجهه كطلوع الشمس) ولا واستحباً في الزمانين  
لأنها خلفه (د) تأخير (مصر) صفا وشتاء  
توسعة للتوافل (مالم يتغير ذكاه) بأن لا تحار  
العين فيها في الأصح (د) تأخير (عشاء) إلى  
ثلث الليل (قوله في الغاية) غير ما بالشتاء  
أما في المصنف فينبذ بجيلها (فان أخرها إلى  
ما زاد على النصف (كره) لتقليل الجماعة أما  
إليه فباح (د) أخر (العصر) إلى أصغر  
ذكاه (فلا يشرع فيه قبل التغير فقه الله  
لا يكره (د) أخر (المغرب) إلى اشتباك النجوم  
أي كثرها (كره) أي التأخير لا الفعل لأنه  
مأثور به (تحريراً) لا بعد ذكره فمكون  
على أكل (د) تأخير (الوتر) إلى آخر الليل  
لوائق بالاتباء (والاقبل النوم) فإن أفاق



أن الإنسان مادام يقدر على النظر إلى قرص الشمس في الطلوع لأقل الصلاة فإذا جهز عن النظر حلت وهو  
 مناسب لتفسير التغير المصحح كما قدمناه كذا في البحر (قوله فلا ينعون من فعلها) أي الصلاة حالة الشروق (قوله  
 عند البعض) كالشافعي رضي الله تعالى عنه (قوله واستواء) أي استواء الشمس في كبد السماء فالوقت  
 المكروه عند اتصاف النهار وفي هذا القدر من الزمان لا يمكن أداء صلاة فلفل المراد أنه لا تجوز الصلاة بحيث  
 تقع عجزيتها في هذا الزمان أو المراد هو النهار الشرعي وهو من أول طلوع الصبح إلى غروب الشمس وعلى هذا  
 يكون نصف النهار قبل الزوال بزمان معتدبه جوي وأعلم أن التعبير بالاستواء أولى من التعبير بوقت الزوال  
 لعدم كراهة الصلاة رفته أجماعاً أبو السعود عن النهرومي يمكن تصويرها بأن يكون شرع قبل الاستواء  
 ثم طرأ الاستواء في أنشائها قبل القعود والتشهد فإنه بذلك يفسد الفرض ويكون النفل مكروهاً  
 وأصله هو مراد الجوى بالجواب الثاني (قوله الأقل يوم الجمعة) تخصيصه بالحديث (قوله وغروب)  
 أراد بالغروب التغير كما صرح به فاضى خان في فتاواه حيث قال وعندنا حرار الشمس إلى أن تغيب بحر (قوله  
 العصر يومه) أما عصر رأسه لا يجوز وقت التغير بحر (قوله فلا يكره فعله) لأنه لا تستقيم الكراهة للشيء مع أنه  
 مأثور به قاتلاً خبره المكروه وقيل الأداء مكروه أيضاً اه حلي ونص في شرح الطحاوي والتفصّل والبدائع  
 وغيرها على أنه المذهب من غير حكاية خلاف وهو الوجه الصحيح في الحديث الثابت في صحيح مسلم بحر (قوله لا دأه  
 كما وجب) لأن السبب في العصر آخر الوقت وهو وقت التغير وهو ناقص فإذا دأها فيه إذاها كما وجبت (قوله  
 بخلاف القبر) لأن وقت القبر كله كامل فوجب كاملة قبل بطر الطلوع الذي هو وقت فساد لعدم الملائمة  
 بينهما (قوله والأحاديث تعارضت) قال في البحر فإن قيل روى الجماعة عن أبي هريرة قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم من أدرك ركعة من العصر قبل أن تغرب الشمس فقد أدركها ومن أدرك ركعة من  
 الصبح قبل أن تطلع الشمس فقد أدرك الصبح أوجب بأن التعارض لما وقع بين هذا الحديث وبين النهي  
 عن الصلاة في الأوقات الثلاثة في القبر يرجعنا إلى القياس كما هو حكم التمازض فربحنا حكم هذا  
 الحديث في صلاة العصر وحكم النهي في صلاة القبر كذا في شرح النقاية (قوله وينعقد نفل الخ) أعلم أن  
 ما يسمى صلاة ولو توسعاً إما فرض أو واجب أو نفل والأول على "قطعي" فالعقل "الوتر" والقطعي "ككتابة  
 وعين" فالكتابة صلاة الجنائز والعيون المكتوبات والجمعة والسجدة الصليبية والواجب أما العينة وهو  
 ما يكون بإيجاب الله تعالى أو تفسيره وهو ما يكون بإيجاب العبد فالأولى الوتر وصلاة العبد ونسجدة التلاوة  
 والثاني سجود السهو وركعتا الطواف وقضاء نفل أقسده والمندور والنفل سنة مؤكدة وغيره وكدة وأعلم  
 أن الأوقات المكروهة نوعان الأول الشروق والاستواء والغروب والثاني ما بين الغروب والشمس وما بين صلاة  
 العصر إلى الاصفرار فالنوع الأول لا ينعقد فيه شيء من الصلوات التي ذكرناها إذا انشئت فيه ويظهر أن طرأ  
 عليها الاثنتل والاذر المتقديم أو قضاء النفل الذي أقسده فيها وصلاة جنازة حضرت فيها ركعة ثلاثاً  
 تليت فيها وعصر يومه وانعقاد هذه الستة مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين إلا عصر  
 يومه فإنه لا يجوز قطعه لأنه لا كراهة في فعله وانعقاده إنما الكراهة في تأخيرها على ما مر فلو قطعه قضاء في غير  
 النوع الأول والنوع الثاني ينعقد فيه جميع الصلوات التي ذكرناها من غير كراهة إلا النفل والواجب لغیره  
 فإنه ينعقد مع الكراهة فيجب القطع والقضاء في غير النوعين اه حلي وفي عده الوتر ثانياً من الواجب جرى  
 على إحدى الروايات كما أن عده أو لامن القرائن جرى على رواية أخرى وقوله آخر الواجب لغیره فيجب  
 القطع والقضاء في غير النوعين لا يظهر في سجود السهو ولما كان قول المنف وكراهة صلاة شاملاً للمكروه حقيقة  
 والمنوع أي في هذه الجلالة يائماً لا يجهله ولا يقال إن الواجب استقامه لوقوعه في مركزه (قوله بكرة  
 الحریم) فيجب قطعه وقضائه في كامل والجار والجرور متعلقين بغيره (قوله لعينه) بتقييد مضر لأن الواجب  
 لغیره كالتذوّر والاطلاق الذي لم يقيد بوقت الكراهة والنفل إذا شرع فيه في وقت مستحب ثم أقسده حكمه  
 حكم القرص كما في البحر (قوله كوز) الأولى أن يدخله في الفرض لأنه فرض على "يقوت الجواز بقوته" (قوله  
 لوجوبه كاملاً) أفراد الضمير بإعتبار المذكور من سجدة التلاوة وصلاة الجنائز (قوله وحضرت الجنائز قبل)  
 شعوره للزبطي كمنقله أبو السعود عنه وسوى الاستيعاب بين حضورها في وقت الكراهة وقبله فقال بالعبادة

فلا ينعون من فعلها إلا أنهم يتركونها  
 والأداء الجائز عند البعض أولى من الترك  
 أم لا كما في الفتنة وغيرها (واستواء) الأقل  
 يوم الجمعة على قول الثاني المصحح المعتمد كذا  
 في الأشباه ونقل الحلي عن الحارثي أن عليه  
 الفتوى (وغروب العصر يومه) فلا يكره  
 فعله لاداءه كما وجب بخلاف القبر  
 والأحاديث تعارضت فتساقطت كما بسطه  
 صدر الشريعة (وينعقد نفل بشرع فيها)  
 بكرة الحریم (لا) ينعقد (الفرض) وما  
 هو ملحق به كواجب لعينه كوز (وسجدة  
 ثلاث وصلاة جنازة تليت) الآية (في  
 كامل وحضرت) الجنائز (قبل) لوجوبه  
 كما لا يلائم أي ناقصاً

كذا في البحر وأما صاحب التهر (قوله أي تحريما) أفهم هذا التثنية بثبوت الكراهة التزجيمية (قوله وفي  
 التصفه) هو كالاستدلال على مفهوم قوله أي تحريما فإنه إذا كان الفعل أفضل اتفت الكراهة بتسميها وأما  
 حاشي التصفه صاحب البحر وأخوه (قوله أن لا تؤخر الجنائز) لم يتكلم على سجدة التلاوة فالحكم الأقل وهو كراهة  
 التزجيمية ثابت لها (قوله ومع تطوع) هذا مكرر مع قوله قريبا وشقة تدفن بشروع فيها (قوله بدأ به فيها) فإن بدأ  
 في غير هذا لا يصح فيها (قوله ونذر أدام فيها) أي مع الأثم فيجب أن يصلي في غير ما جهر (قوله وقد نذر فيها) أي أن  
 يؤذيه فيها أما إذا نذر مطلقا فدخل في حكم الفرض كما في البحر (قوله وقضاء تطوع) أي فيها فإنه يخرج بذلك  
 عن العهد ويكون آثما إذا نذر (قوله لوجوبه ناقصا) أي لوجوب هذا الفعل ووجوبه لصيانة المؤذي  
 عن البطالان ليس غير والصون عن البطالان يحصل مع النقصان كذا في البحر (قوله وجوب القطع) أي في  
 المسائل الثلاث كما تفيد عبارة البحر وقول الزبائي الأفضل القطع ضعيف (قوله في كامل) هو الوقت الذي  
 لا كراهة فيه (قوله عن البغية) يضم لباء الموحدة وكسر هاء ما ينبغي فأموص فمناها في الأصل الشيء المبتنى أي  
 المطلوب وهو هنا علم كآب هو مختصر القنية ذكره في البحر في باب شروط الصلاة حلي (قوله الصلاة فيها) أي في  
 أوقات الكراهة مثل الصلاة الدعاء والتسبيح كما في البحر (قوله وكأنه الخ) من كلام البحر (قوله فالأولى) ظاهره  
 ثبوت كراهة التزجيمية ويحالفه قوله سابقا أفضل فإن الفاضل لا كراهة فيه ووجباتها كراهية بكرة التحريم  
 (قوله قصد) احتزبه عما لو صلى آخر الليل فلما صلى ركعة طلع القمر فإن الأفضل إتمامها لأن وقوعه  
 في التطوع بعد الفجر لا عن قصد ولا ينوبان عن سنة الفجر على الأصح حلي عن الهندية (قوله ولو تحية مسجد)  
 أشار به إلى أنه لا فرق بين ما له سبب أو لا كما في البحر خلافا للشافعي فعنده يجوز أن يصلي في هذه الأوقات ما له  
 سبب كالسنن الرواتب وتحية المسجد أو السجود (قوله لا لعينه) وهو ما وجب بإيجاب العبدة (قوله على فعله)  
 أي فعل العبدة والأولى إظهاره من الصلاة الذوقية على التذوق ركعتا الطواف على الطواف وسجدة التلاوة  
 على ترك الواجب الذي هو من جهته (قوله كندور) ظاهره مع ما إذا أقدمه سوا ويحترز (قوله وسجد في سهو)  
 الذي ذكره هو فيما سبق أن كراهة سجود السهو وانما هي في الأوقات الثلاثة فلو سها في صلاة الصبح أو العصر  
 قبل الطلوع والغروب سجده قائل (قوله والذي شرع فيه الخ) في هذا رد على صاحب البحر حيث قال أنه  
 بقضائه فيها لا يسهل من ذمته (قوله ولو سنة الفجر) أي على قول من قال أنه إذا أقيم للفجر وخاف فوت  
 الفرض يشرع في السنة ثم يقطعها ويقضيها قبل الطلوع وهو مردود على كراهة قضاء النفل الذي أفسده  
 في هذا الوقت على أن الأمر بالشروع للقطع فيج شرعا كذا في البحر (قوله بعد صلاة فجر) الكراهة في هذا  
 وما بعده حتى الفرض ليصير الوقت كالمشقة قول به لا معنى في الوقت بغير (قوله ولو الجمعة بعرفة) نص  
 عليه في المخرج معزي إلى المجتبى وفي القنية معزي إلى محمد الدين التبرجاني فقول صاحب البحر عن شرح الحنية  
 لم أقف عليه عجيب نهر (قوله لا يكره قضاء فاتنة) أي إلى قبيل التبرجاني في التهستاني (قوله ولو وتر) لأنه  
 واجب على قوله وأما على قولهما فهو سنة فينبغي أن لا يقضى بعد الفجر لكن في القنية الترتيبية بعد  
 الفجر بالإجماع بخلاف سائر السنن ولا ينبغي ما فيه كذا في البحر ولا وجه للتطير فأنه ما وان قال بسنيته لكن  
 يقولان أنه لا يصح من تعود نظر القول الامام فلا مانع من قولهما بقضائه ذلك وفي إطلاق الوجوب على الوتر  
 جرى على إحدى الروايات والمعتقد أنه فرض على وربما وقع نحو هذه العبارات الواقف عليه في ليس  
 (قوله ولا سجدة تلاوة) لأنها ليست بفعل لأن التنفل بالسجدة غير مشروع فيكون واجبا بإيجابه تعالى  
 وإن كانت التلاوة فعلة تجمع المال فله ووجوب الزكاة بالشرع بحر (قوله لشغل الوقت به) أي  
 بالفجر أي بصلاته في العبادة استخدام ولاجل هذه العلة قال في المجتبى يخفف التزجيمية في ركعة في الفجر  
 فقد كان عليه الصلاة والسلام يقرأ في الأولى بالكافرون وفي الثانية بالإخلاص (قوله بلا تعيين) بناء على  
 الراجح أنه لا يشترط التعيين في السنن والمستحبات بل يكفي إهانة مطلق صلاة (قوله وقبل صلاة المغرب) أي  
 بعد الغروب (قوله لكراهة تأخير) الأولى تأنيث الضمير لأنه يعود إلى الصلاة (قوله لا يسيرا) الركعتان  
 لا تزيد على اليسير إذا تجوز فيهما وفي صحيح البخاري أنه صلى الله عليه وسلم قال صلوا قبل المغرب ركعتين وهو  
 أحسن من سبعين ركعة صاحب التهر لا يظهر لوجود الدليل لا تحريمهما المروي في الصحيح فيصلي كلام ابن ٤ والممنوع

فلو وجب فيها لم يكره فعلهما أي تحريما  
 وفي التصفه الأفضل أن لا تؤخر الجنائز  
 (ومع) مع الكراهة (تطوع بدأ به فيها نذر  
 إذا فيها) وقد نذر فيها (تطوع بدأ به  
 فيها فأفسده) لوجوبه ناقصا (ظاهر الرواية  
 وجوب القطع والقضاء في كامل كما في البحر  
 وفيه عن البغية الصلاة فيها على النبي صلى  
 الله عليه وسلم أفضل من قراءة القرآن وكانت  
 لأنهم من أركان الصلاة فالأولى ترك ما كان  
 كراهة (وكره نفل) قصد أولوية مسجد  
 (وكل ما سكت راجيا) لا لعينه بل (أفسده)  
 وهو ما يتوقف وجوبه على فعله (كندور  
 وركعتي طواف) وسجد في سهو (والذي شرع  
 فيه) في وقت مستحب أو يكره (نم أفسده)  
 ولو سنة الفجر (بعد صلاة فجر) صلاة (مهم)  
 ولو الجمعة بعرفة (لا يكره) قضاء فاتنة  
 ولو وتر (ولا سجدة تلاوة) واجبا لغيره  
 وكذا الحكم من كراهة نفل وواجب لغيره  
 لا فرض وواجب لعينه (بعد طلوع فجر سوى  
 سنته) لشغل الوقت به تقدير راجح لو نوى  
 تطوعا (كان سنة الفجر بلا تعيين) وقبل  
 صلاة (مغرب) لكراهة تأخيرها لا يسيرا

على عدم الاطلاع (تبيينه) يجوز قضاء الفاتحة وصلاة الجنازة ومجدة التلاوة في هذا الوقت من غير كراهة  
ويبدأ صلاة المغرب ثم صلاة الجنازة ثم بالسنة ولعله لبيان الافضية وفي شرح التبيين القسوى على تأخير صلاة  
الجنازة عن سنة الجمعة فعلى هذا تؤخر عن سنة المغرب لأنها كدجهر (قوله الخطبة) قبل الخطبة وبعدھا  
سواء أملك الخطيب عنها أم لا بجهر (قوله وسبحي) أي في باب العبدین وهي خطبة الجمعة وفطر وأضحي  
وثلاث خطب الحج وختم ونكاح واستسقاء وكسوف وفي كلامه نظر من وجوه الاقول أن قوله خروج امام من  
الحجرة لا يشاسب خطبة النكاح وخطبة ختم القرآن الثاني أن قوله الى تمام الصلاة لا يشاسب الاخطبة الجمعة  
وعرفه ان صلاة بعد غيرها ما الثالث أن خطبة الكسوف مذهب الشافعي رضي الله تعالى عنه وخطبة  
الاستسقاء مذهب الساجين وعند الامام هي ثمانية فقط الرابع أنه يقتضي كراهة التنفل في هاتين الخطبتين  
عند الامام مع أنها غير مشروعتين عنده وهذا الوجه لازم لما قبله حليّ بتأويل زيادة ويمكن أن الامام يقول  
بالكراهة لمرعاة الخلاف وقد تبع الشارح في ذلك صاحب البحر وفيه خطبة النكاح مندوبة وفي المجتبى  
الاستسقاء لسائرهما واجب قاله أبو السعود (قوله وقيدھا) أي قيد الفاتحة التي لا تكره حال الخطبة (قوله  
بواجبة الترتيب) أي بالازمة الترتيب (قوله وبه) أي بتعيين المصنف المذكور (قوله بين كلامي النهاية) أي  
صاحب النهاية والصدور صدر الشريعة فان صدر الشريعة يقول تكره الفاتحة وصاحب النهاية يقول لا تكره  
حليّ عن المنع (قوله وكذا يكره تطوع عند إقامة الخ) أي ابتداءه أو أمانا إذا أقيمت في أثناءه فان كانت سنة أو غيرها  
وان كانت تطوعا اقتصر على شفع منها (قوله أي إقامة امام مذهبه) مفهومه أنه اذا أقام مخالفا لا يكره التطوع  
مطلقا سواء علم أنه راى مذهبه أو علم العدم أو شك والمذكور في الجهر أنه اذا علم المراعاة لا يكره الاقتداء وهذا  
يستلزم كراهة التنفل احرار الفضيلة الجماعة التي هي سنة أو واجب اللهم الآن يقال انه لما راعى صار حكمه  
حكم امام مذهبه حليّ ويستفاد مما هنا أن صلاة الدافعة في حال جماعة المخالف غير المراسي أو عقوده من غير  
صلاة أو صلواته بجماعة أخرى لا يكره وفي بعض رسائل صاحب البحر ما يفيد كراهة الصورتين الاولين (قوله  
فلا صلاة الا المكتوبة) أي التي أقيم لها ويستثنى من عمومها الفاتحة واجبة الترتيب فانها تصلي مع الإقامة (قوله  
الاستسقاء) أي قائم انقام مع المكتوبة لقوتها بخلاف سنة الطهر فليس لها من الفضل ما لها (قوله بجماعتها)  
أي المكتوبة (قوله ولو بادر بالتشهدھا) منى في هذا على ما عتقده المصنف والشرع لا يبيحها لكن  
ضعفه في الهر واختار ظاهر المذهب من أنه لا يصلي السنة الا اذا علم أنه يدرك ركعة وسبأ في أدراك الفريضة  
حليّ (قوله فان خاف تركھا أصلا) أي ولا يقضيها قبل الطلوع ولا بعده على المعذور لانها لا تقضى الا مع  
الفرض اذا فات وقضى قبل زوال يومها حليّ (قوله وما ذكر من الحيل) أي لقضاء من أنه يشترع فيها قطعها  
ليقضيهما قبل الطلوع أو يشترع فيها ثم يشترع في الفرض من غير قطعها ثم يقضيها قبل الطلوع اه حليّ (قوله  
مردود) من وجهين الاول أن الامر بالشروع للقطع قبيح شرعا وفي كل من الحيلتين قطع الثاني أن فيه فصل  
الواجب للغير في وقت الجهر وأنه مكروه كانه قد تم حليّ (قوله وكذا يكره غير المكتوبة) أي الوقفية قال للعهده  
فدخل في ذلك النافله ولو سنة والواجب والفاتحة وبهذا اندفع ما يقال أن الفاتحة مكتوبة ومقتضى كلامه  
عدم كراهتها عند ضيق الوقت مع أن الكراهة نافية لسقوط الترتيب بضيق الوقت أفاده الحليّ (قوله عند  
ضيق الوقت) أي فيه للعهده أي الوقت المستحب لأن الترتيب يسقط بضيق الوقت المستحب ولو قال وكذا يكره  
غير الوقفية عند ضيق الوقت المستحب لكان أولى حليّ (قوله مطلقا) سواء كان في المسجد أو في البيت بقرينة  
التفصيل في مقابله (قوله في الاصح) رذ على من يقول لا يكره في البيت مطلقا سواء كان قبلها أو بعدها وعلى  
من يقول لا يكره بعدها مطلقا سواء كان في المسجد أو في البيت حليّ (قوله صلاتي الجمع بعرفة) أي جمع  
العصر مع الظهر في وقت الظهر (قوله ومزدلفة) أي جمع صلاتي المغرب والعشاء في وقت العشاء ما زلدفعة  
(قوله وكذا بعدهما) ضمير الثانية راجع الى صلاتي الجمع الكائن بعرفة فقط لا بمزدلفة أيضا وان أوهمه كلامه  
لعدم كراهة التنفل بعد صلاتي الجمع بمزدلفة وبذلك على أن هذا مراده قوله كما مر فان الذي يترتب عليه ما هو قوله  
ولو اجموعة بعرفة ولو قدم قوله وكذا بعدهما كما مر على قوله ومزدلفة لسل من الاجام ولو أسقطه من البين  
للمن التكرار أيضا حليّ (قوله نأقت نفسه اليه) أي اشتاقت حليّ عن القاموس وأخذ بطريق الفهم

(ومنه خروج امام) من الحجرة أو قيامه  
للسعودان لم يكن له حجة (الخطبة) وتأويله  
أنها عشر (الى تمام صلواته بخلاف فاتحة)  
فانما لا تكره وقيدھا المصنف في الجمعة  
بواجبة الترتيب والافيه كرهه وبه يحصل  
التوفيق بين كلامي النهاية والصدور (وكذا  
يكره تطوع عند إقامة صلاة مكتوبة) أي  
إقامة امام مذهبه لحديث اذا أقيمت الصلاة  
فلا صلاة الا المكتوبة (الاستسقاء) فان خاف  
قوت جماعة ولو بادر بالتشهدھا فان خاف  
تركھا أصلا وما ذكر من الحيل لمرردود  
وكذا يكره غير المكتوبة عند ضيق الوقت  
(وقبل صلاة العبدین مطلقا وبهذهما مسجد  
لا يبيت) في الاصح (وبين صلاتي الجمع بعرفة  
ومزدلفة) وكذا بعدهما كما مر (ومنه  
مدافعة الاغبين) أو أحدهما أو الراجح  
(ووقت حضور طعام نأقت نفسه اليه)



أبنا إذا لم ننتهي إليه انتفت الكراهة وهو ظاهر (قوله وكل ما يشغل باله) عن أفعالها بفتح الغين المجتمة والبال  
 القلب وذلك لأنه يكون سببا في نسيان البعض أو زيادته (قوله ويحتمل) الواو بمعنى أو وعن الخشوع القلب وهو  
 فرض عند أهل الله تعالى وورد في الحديث أن الإنسان ليس له من صلاته إلا بقدر ما استحضرت فيه فتارة يكون  
 له عشرها أو أقل أو أكثر واعلم أن عطف ما يشغل البال على المدافعة وحضور الطعام من عطف العام  
 على الخاص كما أشار إليه الشارح حيث قدر وكذا كل والا حسن في التركيب أن يقول بعد قوله ومن دافعة وعند  
 ما يشغل باله كبول ونحوه ثم يذكر ما ذكره لأن ذكر الحمل وبعده المفصل أو وقع في النفس أفاد بعضه الحلبي (قوله  
 هذه نيف وثلاثون) النيف بفتح النون وكسر التحتية مشددة وقد خفف وفي آخره فاء ما زاد على العقد إلى  
 أن يبلغ العقد الثاني كحما في القاموس والمراد هنا ثلاثة وثلاثون على ما يظهر وهي الشروق والاستواء  
 والغروب وبعد صلاة فجر وبعد صلاة عصر وقبل صلاة فجر وقبل صلاة مغرب على ما فيه وعند الخطيب العشر  
 على ما فيه وعند إقامة مكتوبة وعند ضيق وقتها وقبل صلاة عيد فطر وبعد هاتين في مسجد وقبل صلاة عيد  
 أضحي وبعد هاتين في مسجد وبين جمع التقديم وبين جمع التأخير وعند مدافعة بول وعند مدافعة غائط وعند  
 مدافعة كل منهما وعند مدافعة ريح ووقت حضور طعام تأقت نفسه إليه وعند كل ما يشغل البال  
 وما بعد نصف الليل لإداء العشاء وتأخير المغرب إلى اشتباك النجوم ولو اعتبر ما بعد صلاة عرفة ومقابل  
 الاوقات المستحبة للمساوات كقابل الاسفار في الصبح ومقابل الابراد في ظهر الصيف تزيد على ذلك أفاده  
 الحلبي (تنبيه) الكراهة في الاوقات الثلاثة التي هي الطلوع والاستراة والمغرب المعنى في الوقت وهذا أثر  
 في الفرض والفعل وفي المباني المعنى في غير الوقت ولهذا أثر في النوافل دون القرائن أفاده أبو السعود (قوله  
 كفه في كعبه) وذلك لأن فيه ترك تعظيمها المأمورية وما يكره الصلاة فيه السوق كما في أبي السعود وقد أطلق  
 الشارح الكراهة في كل المذكورات ومقتضاه التحريم ولكنه لا يظهر في بعضها (قوله وفي طريق) لأنه يتوقع  
 نفسه أو المار بين يديه في أثناء المرور بين يدي المصلى انتهى عنه في الحديث (قوله وعزله) بفتح الميم وسكون الزاي  
 وفتح الباء وضهما ما يأتي فيه الزيل حلبي عن القاموس وذلك لأنه مستند شرعا وطبعيا (قوله ومجزرة)  
 مكان الجزر رأى الصرح حلبي عن القاموس (قوله ومقبرة) مثل الباء حلبي عن القاموس وذلك لأن تراب  
 المقابر قد يسبب ما يصبه من مائعات الموتى ويكثر قلبه بجمول أسفله أهلاء ولأن فيه التوجه إلى القبر غالبا  
 والصلاة إليه مكروهة (قوله وحمام) أي داخله لعدم التصالح فيه عن التماسه فهو أفاض ماء على الموضع  
 الذي يصلي فيه انتفت الكراهة أولكونه محل الشياطين فيكره مطلقا وقد نأى باده داخله لأنه لو كان يصلي خارجه  
 في موضع نزع الثياب فلا كراهة أفاده الشربة إلى (قوله وبطن واد) أي ما انخفض من الأرض فإن الغالب  
 احتواؤه على نجاسة يجعلها إليه السبل أو تلقى فيه (قوله ومعاطن ابل) جمع معطن وهو وطن الابل ومبركها  
 حول الحوض كما تنفذه عبارة القاموس وظاهره لك ولو كان بشئ يصلي عليه لكان مستند ذرا فلا يليق  
 بالعبادة (قوله وغنم وبقر) أي تكره الصلاة في معاطن ما وهو ما حول الماء الذي يردانه ويقال في الغنم مريض  
 (قوله ومرباط دواب) يم الابل والبقر والغنم وعطفه على ما قبله مغاير فإن المعاطن لا يربط فيها غالبا وإنما كره  
 ذلك خوف أصابته من بولها وبرجيتها أو أذيتها بفتح رجلها أو كدم بقمها (قوله واصطبل) موضع الخيل  
 وعطفه على ما قبله من عطف الخاص (قوله وطاحون) هي أولى الكراهة من المعاطن لكثرة روث الدواب  
 وبولها ما فيها (قوله وسطوحها) أي هذه الأربعة تلرّوج الرائحة الكريهة على المصلى والذي يظهر في هذا كراهة  
 التنزيه (قوله ومسبل واد) يفتح عنه قوله وبطن واد لأن المسبل يكون في بطن الوادي غالبا (قوله أو للغدير)  
 لا حاجة إليه بعد قوله أو مغبوبة إذا الغصب يستلزمه اللهم إلا أن يكون المراد الصلاة بغير الأذن وإن كان  
 غير غاصب أفاده أبو السعود (قوله أو مزروعة أو مكروبة) أي محروقة ومفهومة أنه عند انتفاء ذلك لا يكره إذا  
 لم تكن مغبوبة (قوله وصحراء) مثلهما المسجد الكبير والصغير والمزبل عند ظن مرواحد (قوله بلاسترة لمار)  
 أي تستر المار عن المصلى بالقدر المطلوب شرعا (قوله ويكره أو م قبل العشاء) محمول على ما إذا لم يبق بالاتباع  
 لها كما في الصريح ففوت وقتها أو جاعها فاه الطحاوي (قوله والكلام المباح بعدها) أي غير المحتاج إليه أما  
 المحتاج إليه فلا يلزم منه كراهة كقراءة القرآن والذكر وسكايات الصالحين ومذاكرة العقه والحديث مع الضيف

(و) كذا قل (ما يشغل باله عن أفعالها  
 ويحل بخشوعها) كأنما كان في نفسه نيف  
 وثلاثون وقتا وكذا كره في أماكن كثر في  
 كعبه وفي طريق ومقبرة ومجزرة ومقبرة  
 ومقتسل وحمام وبطن واد ومعاطن ابل  
 ومسبل واد وفي الكافي ومرباط دواب  
 ومسبل واد وأرض مغبوبة أو الفير لو  
 مزروعة أو مكروبة وصحراء بلاسترة لمار  
 ويكره النوم قبل العشاء والكلام المباح  
 بعدها

بحر (قوله وبعد طلوع الفجر الى أدائه) وبعد جازة الكلام وهل تبطل السنة بالكلام المعقد لا وانما يقتض  
 جوابها كما يأتي (قوله الى ارتفاعها) لعل المراد به ان يكره الى وقت قبل فيه النافذة (قوله وما رواه) مما يقتض  
 جواز الجمع بين صلاتين بهذين فقر ونحوه (قوله محمول على الجمع فعلا) بأن أخر الاولى وجعل الثانية وما روى  
 بصريح خروج الوقت بمحمل على قرب الخروج على حد قوله تعالى فاذا بلغن أجلهن فأمسكوهن من أي قارب  
 بلوغ الاجل أبو السعود من الزيلعي وفيه هم من هذا الحل أنه اذا أخر المغرب في السفر الى آخر وقتها لا كراهة  
 فيه وقد أشرنا اليه فيما سبق (قوله فارجع الخ) تفصيل لما أجعل في قول المصنف ولا جمع الصادق بالفساد  
 أو الطرفة فقط (قوله الاطراح) استثناء من قوله ولا جمع (قوله بعرفة) بشرط الاحرام والامام الاعظم أو نائبه  
 والجماعة بالصلاطين ولا يشترط كل ذلك في جمع مزدلفة (قوله ولا بأس بالتقليد عند الضرورة) ظاهره أنه عند  
 عدمها لا يجوز وهو أحد قوانين المذهب واختار جوازه ولوم غير ضرورة ولبعد الوقوع والتزول كما  
 قدمناه في الغيبة وقد أفردت مسألة التلبس برسائل عديدة على كل من القولين (قوله لكن بشرط أن يلتزم  
 الخ) الذي يوجب مجوز الجمع أن يقدم الاولى ونية الجمع قبل الفراغ من الاولى وعدم الفصل بينهما بما بعد فاصلا  
 عرفا ولا يشترط عنده في جمع التأخير سوى نية الجمع قبل خروج وقت الاولى والافضل جمع التقديم للنازل  
 والتأخير للسائر أبو السعود عن النهر

(باب الاذان)

هو بالقصر صدر اذن أي أعلم وقيل اسم مصدر وأما اذن بالتشديد فصدره التأذين نهر (قوله اعلام مخصوص)  
 أي بالصلاة وقد يطلق على نفس الاقناظ المخصوصة نهر (قوله ليم القاتنة) أي ليم الاذان اذان القاتنة  
 حلبي (قوله وبين يدي الخطيب) أي ولهم الاذان الاذان الذي بين يدي الخطيب فان العلم بالوقت سابق  
 فيه وفيما قبله (قوله على وجه مخصوص) لعل المراد به كونه بصوت مسموع على مكان عال وأن يتمر فيه (قوله  
 بالناظ كذلك أي مخصوصة) أي معينة مرسنة (قوله اذان جبريل) أي بيت المقدس (قوله واقامته) أي جبريل  
 وذلك سبب للاقامة لالاذان (قوله حين امامته) باللائكة وأرواح المؤمنين بحر والحقيق أنه أم الانبياء وهم  
 بأجسامهم وأرواحهم (قوله ثم روي بعد الله بن زيد) فان قلت لماذا وقف النبي عليه الصلاة والسلام  
 في علامته للصلاة بعد سبق جبريل بالاذان قلت طعن عليه الصلاة والسلام أن اذانه تلك الليلة من خصوصيتها  
 حلبي ثم ثبت الاذان بروي بعد الله وانما ثبت بالوحي لما روى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال له امر  
 سبقت بها الوحي نهر (قوله اذان الملك النازل) ومعه ناقوس فقال أتبعه فقال له الملك وماذا تصنع به فقال  
 فضرب به عند صلاتنا وقد بات عبد الله مهمتها بأمر علامته اه بعد تردد الصحابة فيها فن قائل فجعل العلامة  
 الساقوس ومنهم من يقول البوق أو الدف أو النارة لم يجب التي صلى الله عليه وسلم شيء من ذلك فقال الملك  
 أولا ذلك على ما هو خير عنه فأتى فاستقبل القبله قائما وأذن الاذان ثم مكث زمنا وأعاد الاقناظ بزيادة  
 قد قامت الصلاة قال عبد الله فضيت بعد الاتباه الى رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبرته بذلك فقال روي  
 حق ألقها على بلال فانه أمدى منك موتانا لقيتها عليه فقام على أعلى سطح في المدينة فجعل يؤذن اه ودليله  
 قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا اذا نودي للصلاة من يوم الجمعة جهر (قوله وسببه بقائه) تميز بمحلول عن المضاف  
 اليه أي سبب بقائه واستمراره (قوله للرجال) فلا يطلب من النساء والصبان (قوله في مكان عال) كالمسارعة  
 وأقول من أحد نهامة بن محمد الصعاني كما في سيرة الحلبي وكان أمرا على مصر من طرف معاوية اه  
 أبو السعود (قوله هي كالواجب) بل أطلق عليهم بعضهم الوجوب وهذا حال محمد لو اجتمع أهل بلدة على تركه  
 فأتاناهم عليه وعند أبي يوسف يجبرون ويضربون لما يلزم على تركه من خفض اعلام الدين وهو سنة كفاية  
 بمعنى أن الواحد يكتفي عن أهل بلد لا عن البلاد كلها لعدم حصول الانهيار به بحر وهل يكفي الواحد في البلد  
 ولو لم يزل اذانه بجميع نواحي البلد أولا بدتم من الايصال وهل يشترط في سقوطه اذان مكلف أم يكفي اذان الصبي  
 احصه اذانه يتر (قوله للفرانس) دخلت الجمعة حلبي وأراد بها المؤذنين في المساجد فلا يستلها اذا أذنت  
 في البيوت لانه لا يكره تركه المصل في بيته وكذا المصل في المسجد بعد صلاة الجمعة (قوله في وقتها) التقيديه  
 لا يظهر بالنظر لقوله ولو فضاء فالأولى حذفه ليم أوفى بمعنى بعد ويحتمل أن الوقت بمعنى الفصل ووقت القاتنة

وبعد طلوع الفجر الى أدائه ثم لا بأس به شبه  
 لما قبله وقيل يكره الى طلوعه كما وقيل  
 الى ارتفاعه انما يقتض (ولا جمع بين فرضين  
 في وقت بعد) نهر ومطر خلا قال الشافعي  
 وما رواه محمول على الجمع فعلا لا وقتا فان  
 جمع قد لو قدم المرض على وقته (وحرم  
 لو عكس) أي أخره عنه وإن صح بطريق  
 الاقضاء (الاطراح بعرفة ومزدلفة) كما سيجي  
 ولا بأس بالتلبس عند الضرورة كما  
 يشترط أن يلتزم جميع ما يوجب به ذلك  
 الامام لما قدمنا أن الحكم الملتق باطل  
 بالاجماع والله أعلم  
 (باب الاذان)  
 (هو) لغة الاعلام وشراعا اعلام مخصوص  
 لم يقل بدخول الوقت ليم القاتنة وبين يدي  
 الخطيب (على وجه مخصوص) بالناظ  
 كذلك أي مخصوصة (سببه ابتداء اذان  
 جبريل) ليله الاسراء واقامته حين امامته  
 عليه الصلاة والسلام ثم روي بعد الله بن زيد  
 اذان الملك النازل من السماء في السنة  
 الاولى من الهجرة وهي جبريل قبل وقيل  
 (و) سببه (بقائه دخول الوقت وهو سنة)  
 للرجال في مكان عال (مؤكدة) هي  
 كالواجب في ملوك الانتم (للفرائض) الخمس  
 (في وقتها ولو قضاه)

وقت فشاها (قوله حتى يرد به) بالبناء للجهول والاولى حتى يعطى حكمها تخديعا وتأخير اليم الاسفار  
والعصر والعشاء (قوله كعبه) ادخلت الكاف الوتر والجناسه والكسوف والاستسقاء والتراويح والسفن  
الرواتب بحر والاولى حذف الوتر لان الاذان له والعشاء كانه عليه بعد (قوله فيعاد) تفريغ على قوله  
في وقتها (قوله وقع بعضه) وأرى كاه (قوله كالاخامة) أي اذا وقعت قبل الوقت فانه اعادة انما كما في ابن  
ملك ولو حضر الامام بعد الاقامة بساعة وصلى سنة الفجر لا يجب اعادةتها وهو صريح في أنه اذا لم يصل  
على العمود لا تبطل اقامته منع (قوله خلافا للشافعي) هذا راجع الى الاذان فقط فان اياوسف يجوز الاذان قبل  
الفجر بعد نصف الليل حلي (قوله بتريسم تكبير) أي بصوتين كل تكبيرين صوت لا بأربع (قوله وبفتح راء  
أكبر) بتحويل قصة الهمة زوالها للتخلص من الساكن وفي المضمرات أنه بالخيار ان شاء ذكره برفع أو بالجرم  
وان كرا التكبير مراد أي في نحو حريق فالاسم المكرم مرفوع في كل مرة وأكبر فيعاده المرة الأخيرة  
ان شاء رفعه أو بزمه اه أبو السعود (قوله والعواتم بضميرها) قد علمت عن المضمرات جواز الضم فلا وجه  
لما ذكره صاحب الروضة (قوله الطلبة) بكسر اللام ما طلبته والطلبة بالضم السفرة البعيدة فاموس والمراد  
هنا علم الكتاب والسموع فيه الضم الاول (قوله أي مقطوع المدة) فالمراد بالجرم معنى الغوى (قوله فلا يقول  
الله) بالمدة أي ولا أكبر كذلك ولا يعتد الباء (قوله لانه استفهام) وان قصد حقيقة كسر (قوله وأنه لمن شرعي)  
فيكون الاذان به مكروها (قوله أو مقطوع حركة الآخر) وادان كذلك فالحديث محتمل فلا دليل فيه  
لصاحب الروضة وقوله حركة الآخر أي في كل حل التكبير وهي ست في الاذان غاية الامر أن راء أكبر الاولى  
والثالثة والخامسة بحركة بالفتح لا لتقاء الساكنين حيث لم يفت عليها وما سبق ساكن للوقت حلي قلت أما  
الساكن للوقت فلا كلام فيه وغيره يجوز فيه الوجهان كما تقدم عن المضمرات وقول الحلي أي في كل جيل  
التكبير غير امتيادروا المتبادر أنه الأخير الموقوف عليه في كل جلة (قوله ولا ترجيع) هو أن يخفض صوته  
لأنهم اذ ين ثم يرجع فترفع بهم صوته وما ثبت من الترجيع كان باذنه عليه الصلاة والسلام لتعليم الجواز وذلك  
لأن المقصود منه الاعلام وهو لا يحصل بالاختفاء بحر (قوله فانه مكرر) أي تزيدها على الطاهر رتبة على  
صاحب البحر حيث قال وانذاره ما يحاح عند ما ليس بسنة فان نص صاحب المتن واقفه في بالكرامة  
مقدم على الاستظهار افاده الحلي (قوله ولا لمن فيه) اللسان اخرج الحرف عما يجوز له في الاداء من  
نقص من لين حروف أو من كفياتها وهي الحركات والسكان أو زيادة شيء فيه ويطلق على الخطأ في الاعراب  
وصحح زيلعي بكرامته بحر (قوله أي تقوى) يجوز نسيه ورفعه لكن المتعين هنا الثاني لعدم ربه بالالف  
له اتباع محل لامع اسمها ويرد عليه أن المنقوص المجزئ من ال تحذف باؤه في الرسم كالوقوف اذا كان  
مرادها أو بحر وحلي قلت قوله لكن المتعين هنا الثاني فيه نظر فانه ما يمنع أن يكون تفسير اللفظ لمن  
والفكر على طبق المفسر في البناء على الفتح فلا مسطرة على لفظ تقوى تقدير (قوله كالنقش بالقرآن) فانه  
لا يصل قراءة ولا سماعا بل أولى بحر (قوله ولا تغيير) أي والتغني بالثلاثة يرسن فان تغني الصوت مطلوب  
ولا ملازمة بين تحسين الصوت والتغيير بحر (قوله وقيل لا بأس به) فأنه الخلو في قال في البحر وقيد أي حرمة  
الخلو في ما هو ذكره فلا بأس بأدخال المتغني في الحيلتين وتغييره بلا بأس يدل على أن الاولى تركه فاه (قوله  
بسكرته) الباء لتصور الترسل وهذا التفسير هو المشهور وقسرا ترسل في القوائد باطالة كلمات الاذان  
ولم يدرضه افاده الشيخ زين (قوله ويكره تركه) لا امر النبي صلى الله عليه وسلم به ولا المقصود منه الاعلام  
والترسل به البين بحر (قوله وتندب اعادته) قال في الظهيرية ولو جعل الاذان اقامة بعيد الاذان (قوله وكذا  
فيها) أي في الاقامة (قوله مطلقا) كان المحل متمسعا ولا بدليل ما بعد (قوله عينا ويسارا) وذلك لفعل بلال  
ذلك فيه بحر (قوله فقط) فلا يقول وراءه بما ولا يفعلها أمامه لحصول الاعلام في الجلة بتغييرها من كلمات  
الاذان بحر (قوله لتلاية دبر القبلة) تعليل لقوله فقط أي اتع عن الالتفات خلفا لانه يلزم منه استدبار القبلة  
لما يعمل بهمة الامام وقد ذكره صاحب البحر بقوله لحصول الاعلام في الجلة بتغييرها من كلمات الاذان كما مر  
قوله بصلوة وفلاح) لف ونشر مرتب يعني أنه يلتفت عينا بالصلاة وشمالا بالفلاح وهو الصحيح (قوله ولو وحده)  
ولا يحل المنفرد بشي من سننه بحر وأشار به الى رد قول الخلو في أنه لا يلتفت لعدم الحاجة اليه والجواب

لانه سنة للصلاة حتى يرد به لا الوقت (لا)  
يسن (انفسرها) كعبه (فيعاد اذان وقع)  
بعضه (قبله) كالأقامة خلافا للشافعي في الفجر  
(تريسم تكبير في ابدانه) وعن الثاني تتبين  
وبفتح راء أكبر والعواتم بضميرها اروضة لكن  
في الطلبة معنى قوله علام السلام الاذان  
جزم أي مقطوع المدة فلا يقول الله لانه  
استفهام وأنه لمن شرعي أو مقطوع حركة  
الاخر للوقوف فلا يفت بالرفع فانه لمن تقوى  
قواوى السيرية من الباب السادس  
والثلاثين (ولا ترجيع) فانه يكره ملتي (ولا)  
لحن فيه (أي تقوى بتغيير كتابه فانه لا يعمل فعله  
وسامعه كالتغني بالقرآن ولا تغيير حسن وقيل  
لا بأس به في الحيلتين (ويترسل فيه) بسكرة  
بين كل كلمتين ويكره تركه وتندب اعادته  
(وبلغت فيه) وكذا فيها اسطفا وقيل ان  
الحل منه (عينا ويسارا) فقط لا يستدبر  
القبلة (بصلوة وفلاح) ولو وحده أو ولو

ما أشرف إليه الشارح بقوله لانه سنة الاذان مطلقا (قوله مطلقا) للمنفرد وغيره والموالد وغيره (قوله ويستقبل الخ) مقبل لقوله يلتفت والمعنى أنه ان تم الاعلام بتعويل وجهه مع ثبات قدميه يقتصر عليه والابتداء في المنارة كما أفاده صاحب البحر (قوله لومعة) فبدي بسندبر اه حلي (قوله وتخرج رأسه منها) لاعلام الناس (قوله ندبا) بقربة قوله عليه الصلاة والسلام ما أحسن هذا بحر (قوله الصلاة خير من النوم) انما كان النوم مشاركا للصلاة في الخيرة لانه قد يكون عبادة كما اذا كان وسيلة الى تحصيل طاعة أو ترك معصية أولان النوم راحة في الدنيا والصلاة راحة في الآخرة وراحة الآخرة أفضل وكونه بعد الفلاح هو المتقدم وقبل بعد غمسه وهو اختيار الفضل (قوله لانه وقت نوم) وغفله أى نقص بزيادة اعلام دون العشاء فان النوم قبلها مكروه ونادر (قوله ويجعل ندبا) انما ندب لانه به يكون الصوت أرفع وبذلك مندوب (قوله فاذانه به أحسن) لوجه التفرغ (قوله وبدونه حسن) قال في البحر فان قبل ترك السنة كيف يكون حسنا قلنا ان الاذان معه أحسن فاذا تركه بقي الاذان حسنا فالحسن راجع الى الاذان ولو وضع الاصابع فائدة هي أنه ربما يكون بانسان سمع الصوت أو يكون بعد اقبستدل بوضع اصبعيه على أذانه (قوله فيما مر) فبديه لتلايد عليه أن ترك الإقامة يكره في حق المسافر دون الاذان وأن المرأة تقسم ولا تؤذن وأن الاذان أكدر في السنة منها وأراد بما مر أحكام الاذان العشرة المذكورة في المتن وهي أنه سنة للفرائض وأنه بعد ان قد تم على الوقت وأنه يبدأ بأربع تكبيرات وعدم الترجيع وعدم التحن والترسل والالاءات والاستدارة وزيادة الصلاة خير من النوم في أذان الفجر وجعل أصبعيه في أذنيه ثم استنى من هذه العشرة ثلاثة أحكام لا تكون في الإقامة فأبدل الترسل بالحدروا الصلاة خير من النوم بقدمت الصلاة وذكر أنه لا يضيع أصبعيه في أذنيه فثبتت الأحكام السبعة مشتركة ويرد عليه الاستدارة في المنارة فانها لا تكون في الإقامة فكان عليه أن يتعزض لتفها حلي (قوله لنكن هي أى الإقامة) قال الحلي انظر هل هي أفضل أو الامامة اه وقد يقال انها أفضل من الامامة وذلك لانه قد جرى الخلاف في أفضلية الاذان على الامامة فقل ان الامامة أفضل منه والامامة أفضل من الاذان اتفاقا فتكون أفضل من الامامة أماعلى القول بأن الاذان أفضل من الامامة فظاهر وأما على مقابله فلا أنه لا يجري في الإقامة لكونها أفضل من الاذان فليس كل ما جرى على الاذان يجري عليها (قوله وكذا الامامة أفضل منه) وجهه أن النبي صلى الله عليه وسلم والخلفاء بعده كانوا أئمة ولم يكونوا مؤذنين وهم لا يختارون من الامور الا أفضلها وقيل الاذان أفضل لانهم دعاء نزل الله تعالى وأطول الناس اعناقا أى رجا وأتباعا ولا يلزمهم العرق (قوله ويجدد) من باب نصرته (قوله - يتبين) راجع الى قد قامت والى الفلاح (قوله هي فردى) أى الإقامة والاولى ذكره عند قوله وهي كالانابة حلي (قوله ويستقبل الخ) أى في غير الصلاة والفلاح بحر (قوله ويكره تركه تنزيها) بحث لصاحب البحر أخذه من قول صاحب المحيط الاحسن أن يستقبل (قوله أعاد ما قدم) أى في محله (قوله ولورد سلام) قد ورد فيه ولوى نفسه أو بعبارة على الصحيح ومن الكلام التحضير الاتصين صوت بحر (قوله استأنفه) الا اذا كان يسير البحر عن الصلاة (قوله ويتوب) أى المؤذن ويكره من غيره ذكره الشيخ زين (قوله بين الاذان والامامة) بأن يكتم بعد الاذان قدر عشرين آية ثم يتوب ثم يكتم كذلك ثم يقيم بحر ولا يطهر في حق المغرب وقد سبق في به الجوى ثم رأيت في النجاة وشرحها أن المغرب لا تنوب فيها ويجوز فهمه من المصنف بأن يرجع قوله الا في المغرب الى قوله يتوب ويجلس (قوله في الكل) أى كل الصلوات الجموع (قوله للكل) أى لكل المطلق حلي غير تخصيص أمرا ومشتغل بأمر العامة كفاش كما قاله الامام أبو يوسف (قوله بما تمارقوه) ولوربى الحمد لله كما في البحر (قوله ويجلس) لوقته على التتوب لكان أولى لانه قبله غير (قوله ما يحضر) قال في القاموس من حضر كنصر وعلم حضورا وحضارة ضد غاب اه (قوله مراعى الوقت الندب) كالاسفار في الصبح والابراد في ظهر النصف (قوله قد وثلاث آيات قصار) أو ثلاث خطوات أو آية طويلة بحر والمالك واحد (قوله ويكره الوصل) أى بين الاذان والامامة لحديثنا جعل بين اذانك وقامتك قد مضى غالا كل من أكل الخ (قوله فائدة الخ) هي من حسن الحضرة للسيوطي وفي القول البديع للسيوطي أن ابتداء حديثه في مقدمة الفلاح للبحر الطنبرين أيوب وبأمره غير (قوله ثم فيها مؤذنين) لم يكن ذلك في زماننا وليس هو في عبارة السيوطي المنتهية

قول المتن لا وجه للتفريع له بالنظر الى قوله وبدونه حسن كما يعلم من بقية كلامه اه

لانه سنة الاذان مطلقا (ويستدري في المنارة) لومعة ويخرج رأسه منها (ويقول) ندبا (بعدة لاجل أذان الفجر الصلاة خير من النوم) (تزين) لانه وقت نوم (ويجعل) ندبا (المرجبه في) صماخ (أذنيه) فاذانه به أحسن (فيما مر) (لكن حسن) والامامة كالاذان (فما مر) (أفضل منه) (هي) أى الإقامة وكذا الامامة (أذنيه) لانها فتح (ولا يضيع) المقيم (اصبعيه في أذنيه) أى يسرع أخفض (ويجدر) بضم الهمزة (ويزيد فيها) فلو ترسل لم يمدح في الاصح (ويزيد قد قامت الصلاة بعد فلاحها مرتين) وعند الثلاثة هي فردى (ويستقبل) غير الراسب (القبلة جهما) ويكره تركه تنزيها ولو قدم فيها مؤثرا أعاد ما قدم فقط (ولا يتكلم فيها) أصلا ولو رد سلام فان تكلم استأنفه (ويتوب) بين الاذان والامامة في الكل للكل بما تعارفه (ويجلس بينهما) بقدر ما يحضر الملازمين مراعاة الوقت الندب (الافى المغرب) فيسكت فانما قدر ثلاث آيات قصار ويكره الوصل اجاماه فائدة التسليم بعد الاذان حدث في ربيع الاخر سنة سبعمائة واحدة وعثمان بن في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم الجمعة ثم بعد عشرين في عشاء ليلة الاثنين ثم يوم المغرب ثم فيها مؤذنين وهو بدعة حسنة









جواز الاذكاره منه قبل شروعه في الخطبة فلا مانع من الاجابة (قوله انما يجب اذان مسجده) أي بالعدل وهو  
متفرع على قول المصنف كما أشار اليه الشارح سابقا في حل كلامه بقوله كتاباتي واعلم أنه لا ينبغي الاستعجال  
في الاجابة بل يجب كل جملة منه بجملة منه واذا سمع وهو يمشي الارلى أن يفت ساعة ويجب كافي القنية (قوله  
ماذا يجب عليه) هل الاجابة بالقرل أو بالقول ولا يصح ولا يصح (قوله اجابة اذان مسجده) جواب  
السؤال الثاني وقوله بالقول جواب الاول ولا وجه لما في البحر من الفتح (قوله ويجب الاقامة) أي بالقول  
(قوله كالاذان) فيقول عند المصلين لا حول ولا قوة الا بالله العلي العظيم (قوله وقيل) لا ينافي حكاية الاجماع  
على نذب الاجابة لحل النبي على نفي الوجوب (قوله صل السنة) أي على انقيم السنة بعد اقامته سواء كانت  
سنة صحيح أو غيرهما (قوله ويضيق) أي يستحب (قوله ان طال الفصل) بقو غسل (قوله كاكلى) أي  
وشرب وغسله وان قل ويعزى (قوله تعد) لم يبين حكمه واظهاره أنه مندوب وفيه أن قيامه تهو للعبادة  
فلا مانع منه (قوله ما لم يكن شريرا) الطاهر أن الله يحب وجده ولو في غير الرئيس جاز لا انتظار (قوله  
أن يؤذن في مسجدين) الكراهة مقيدة بما اذا صلى في الاول كافي الضرر ويكره أن يجهد نفسه ولا يؤذن  
في المسجد بل يكون على محل عال ويبنى أن يكون المؤذن مهيبا وفيه قد أحوال الناس ويزير المتخلفين عن  
الجماعة (قوله مطلقا) ولو فاقوا القوم كارهون بجر (قوله الأفضل كون الامام هو المؤذن) وكان أبو حنيفة  
رضي الله تعالى عنه كذلك (قوله أذن في غير) وكان راجحا كافي تساوى الرولى

• (باب شروط الصلاة) •

الذى في لا أي شروط صحتها أما شرائط الوجوب فيها التكليف وعدم العجز عنها والوقت (قوله شرط انعقاد) هو ما يشترط  
بالصلاة في كلاً منها ابتداء الصلاة استتم إلى آخر الصلاة ولا حلي (قوله كنية) يمكن أن يحذف منه حقيقة وإن لم يستتر  
الضمير إلى الصلاة كما في قوله (قوله وقت) في غير صلاة الصبح والجمعة والعدين وهو في غير صلاة الصبح (قوله  
يجوز على أن لا يلبس عظمه زقوله وشروط دوام) هو ما يشترط من أول الصلاة إلى آخرها (قوله كطهارة) أعظم من طهارة  
(قوله بالإجماع في الحنث) (قوله وشروط بقاء) هو ما يوجد في اثباتها مستقرا ولو حكما (قوله وهو القراءة) هذه الترتيب في فعل  
الواجب لا يشترط الركعة كالقيام أو في الصلاة كالقعدة الأخيرة (قوله فانه ركع في نفسه شرط في غيره) فيه أنه حيث  
لا أو لم يله قد بدأ وجه لعدته شرطا لأن حقيقة الركن والشروط متباينتان إذا اؤا ما كان داخل الماهية والناسي  
وقيل لا يلزم الشارح بها ولا يدفع الإيراد زيادة في نفسه لأنه لا معنى لتكون الشيء ركعا في نفسه فمثل اللهم الآن يقال  
ولم يمتعها إسلاما بالنظر في أنها ما لا نظر في غيرها كركوع والسجود وفي شرط في صحتها ما يوجب فيه بأن كل ركن  
فصل في الصلاة كذا فانه لو لم يوجد في غيره فلا وجه لتعويض القراءة وقال صاحب الدرر في صفة الصلاة ولم يذكر  
الشرط في ركعة مع أنها من الاجزاء المادية أيضا لا تدخل لها في الجزء المصورى لأن الشرع لم يبين لها محلا مخصوصا  
تتحقق فيه الركن القرضية كما عين لباقى الأركان اه قال العلامة فوح بل هي جزء مادي لا موصورى مخصوص وقال قبل  
وبين أن الركن يتم الركن يتقسم إلى أصلى وزائد وهو ما يبقا في بعض الصور من غير تحقق ضرورة وهو القراءة تنقطع  
جهة حمله الاقتداء عن المدونة في الركوع فلا يخلاف غيرها لا يسلط الا لضرورة فهذا امر يحى في أنها ركن مادي  
الاشارة اقتصر بعضهم لشرط البقاء على الترتيب وذكر الضمير نظر إلى الخبر (قوله لوجوده) أي القراءة وذكر ما عتبار  
بالقصة فقط وهو أنه لكونه شرطا وبعما يضاف منه أنه شرط دوام (قوله لم يميز اختلاف الأمتي) ولو في التشهد  
من عورته ما غلط وهو وجود الشرط فيه فان قلت ان هذا الشرط مفقود في المأموم قلت هو موجود حكما لأن قراءة الامام  
من النظر به (قوله ثم الشرط) مفرد الشرط وهو بالسكون خلافا لما وقع في التهرئة بالفتح (قوله وشرعا الخ)  
اعتبار السجدة والركعة لا لشرط الوجوب وينبغي زيادة وليس فضيا اليه ولا مؤثر فيه لان خارج السبب والعلة  
خمس عشرة (قوله) أخرج الركن (قوله أي جسده) اخلاق عرفت (قوله لأنه غلط) لأنه لا يعنى عن التلليل  
في رواية البشت وانما صرف المالكى لاحدهما للحنث لاجل تحصيل الطهارة من الماهية في الحنث  
فخر (قوله كذلك) أي بنوعه الغلط والحنث (قوله ونوبه) أراد ما يلبس البدن فدخل  
زبد (قوله) كبل في عنقه كلبه أو في سفينته نجبة وطرف  
لأنه يحرز ذلك بجره منع والا لا (قوله كعبى) وسقف غلظه وخيمة نجبة (قوله ان لم يسهل)

وفي ثلثا ثانية انما يجب اذان مسجده  
وسئل عن رجلين عن  
ماذا يجب عليه قال اجابة اذان مسجده  
بالفعل (ويجب الاقامة) غدا بجمعا  
(كالاذان) ويقول عند قاء الصلاة  
آقامها الله وأداءه (وتبيل لا) يجيب ما به  
جزم النبي فروع على السنة بعد الاقامة  
أو حذر الامام بعدها لا يبيها بزيادة ويبنى  
ان طال الفصل أو وجد ما بعد طهارة ككل  
أن تعاد دخل المسجد والمؤذن بغير قد  
الى قيام الامام في صلاة من ليس بالحلة  
لا يقتصر ما لم يكن شريرا والوقت منسج  
يكره أن يؤذن في مسجدين ولاية  
الاخ والائمة لباقي المسجد مطلقا وكذا  
شروطه لو عدل الا فضل كون الامام هو  
المؤذن وفي الضياء أنه عليه الصلاة والسلام  
أذن في سفر بنفسه وأقام وصلى الطهر وقد  
حقتناه في المواقف وأهمل  
• (باب شروط الصلاة) •  
هي ثلاثة أنواع شرط انعقاد كنية وتحرية  
وقت وخطة وشرط دوام كطهارة وستر  
عورة واستقبال قبله وشرط بقاء فلا يشترط  
فيه تقدم ولا مقارفة بابتداء الصلاة وهو  
القراءة فانه ركن في نفسه شرط في غيره  
لوجوده في كل الركعات تسديرا ولذا لم يميز  
استخلاف الامم ثم الشرط لغة السلامة  
اللازمة وشرعا ما يتوقف عليه الشيء ولا  
يدخل فيه (هي) كنية (طهارة بنه) أي  
جسده لدخول الأطراف في الجسد دون  
البدن فليحظ (من حدث) بنوعه وقد  
لأنه غلط (وحنث) مانع كذلك (نوبه)  
وكذا ما يحرز بجره أو بعد طهارة كعبى  
عليه بجماعة ان لم يسهل بنفسه منع والا لا

بفساد  
في الصلاة  
وغيره  
لان الله  
لأنه  
القبول  
في الاول  
من التمهيد  
نعتين  
في نيبا  
الطهر  
عورة الار  
من حذر  
نفسه أو  
إذا صلى

الاول حذف ان وجوبه لانه غنيل لمحموله لحن التعبد ان يقول كعبى عليه ليس لا يستحق بيقفه (قوله ان شذذه) لو قال تكب ان لم يسلم منه ما منع الصلاة لكان اولى لانه لو علم عدم السيلان أو سال منه دون اللانح لا يطل الصلاة وان لم ينسقه حلي وفيه تأمل ولو صلى ومعه بيضة قد صار مجها ما جازت لانه في معذنه بخلاف قارورة فيها بول بصر (فرع) منكر فريضة الطهارة من النجاسة لا يكفر قهستاني (قوله ومكانه) ولا يضرب وقوع اطراف ثيابه على نجاسة ولا صلته على بساط طرفة الا ترفيس كبيرا كان أو صغيرا ولو المخل نجسا يابسة فان بسط عليه ما يصلح سائر العورة صحت وان كانت رطبة فوضع عليها قويا مثليا ان كان يمكن جعل نفسه قويا بين كلبه جاز عند محمد (قوله أى وضع قدميه) هذا باتفاق كذا في البحر (قوله في الاصح) من الامام من أنه لا بد من وضع الجبهة (قوله لا موضع يديه) وصدره وبطنه (قوله على الظاهر) أى ظاهر الرواية واختار أبو الليث الفساد به عدم طهارة موضعهما وصححه في العمود وعليه اطلاق المتن وفي أبي السعود كل ضرر يجب وضعه ولو يديه بشرط طهارة محله (قوله الا اذا جسد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لانه موضع يده بل لانه موضع السجود (قوله من الثاني) قيد ليس ان الواقع لانه لا يتأني في الثوب والمكان حدث (قوله لقوله تعالى) على طهارة الثلاث (قوله وثيابك فطهر) فان الاظهر ان المراد ثيابك المدبوسة في الصلاة ونظيره ما من النجاسة وهو قول الفقهاء وأرجح التفاسير (قوله لانهم ما أزم) وذلك لتصور انفصال الثياب بخلاف البدن والمكان (قوله وستر عورته) أى من غيره ولو حكما فلا تصح في مظل ولا يجب الستر من نفسه عند العامة وهو الصحيح لكنه ليس بأدب والا لزم الستر من الجوانب لامن أسفل فلو رآها انسان من أسفل لا تنفسد أبو العود وصحبت عورة لتقع ظهورها من العود وهو النقص والعيب وأطلق في الملال التبرع بالبرهان معنى في الثاني عند وجوده مباح بشرط أن لا يمسأرا تحتها ولا الواجب (قوله على الصحيح) يخاف ما في الزيادة من تعميم عدم وجوب ما عدا نفسه فقد اختلف التعصيم أبو السعود (قوله وله ليس قوب نجس) لم يترخص لحكم تلويثه بالامام اما أنه مكرره لانه اشتغال بالابقيد وان كان مفسد للثوب أو كان الملوث محتاجا للسنن لم وما في الحلبي لا يقول عليه (قوله ما تحت سترته) أى من غير فاصل وضعف قول من غلبه بن كافي البحر (قوله الى ما تحت ركبته) زاد ما لما قبل ان تحت من الظروف التي لا تصرف كافي الحوكم غير داخل وهذا الحد للعودة في غير الصغير اذا لا عورة فيصور من قبله والنظر اليه لانه عليه الصلاة والا كان يقبل ذكر الحسين ويجوزهما منه من روى حكم العودة في الركبة أخف منه في الفخذ حتى لو رأى ما

الركبة يكره عليه برفق ولا ينافيه ان ألح وتكشف الفخذ يشكر عليه بعنف ولا يضربه ان ألح ومكشوف السواة بأمره ويؤذيه ان ألح وهو في ذلك لكل مسلم التعزير بالضرب بحر (قوله عورة من الامة) ولا يكرهوا سترها بل يذوق ان ينسحب لها ذلك في الصلاة بحر (قوله أو ومكانه) مثلهما حقيقة البعض (قوله مع ظهر الخ) خرج الذكفان والصدر والساقان (قوله قبيح لهما) أى ما يلي البطن تسبع وما يلي الظهر تسبع له أبو السعود (قوله ان استترت) أى بعمل قليل كافي البحر (قوله كما قدرت) أى قبل ادا مكن قال في البحر ولو كانت عاجز عن الستر لم تستر لا تبطل صلاتها (قوله والا لا) أى ان استترت بعمل كثيرا وبعد ادا مكن بحر (قوله علم بعقته أولا) يرجع الى المسئلة بشقيها (قوله على المذهب) مقابله التفصيل بين العلم وعدمه (قوله يذبح القبلة) البعث لصاحب البحر (قوله كما رجوه في الطلاق الدوري) هو أن يقول ان طلقك فأنت طالق قبله فجز طلاقا فوجد الشرط فيقع الثلاث قبله ووقوعه اقبل يقتضي عدم وقوعه فإذا ألقينا الت قال ان طلقك فأنت طالق ثلاثا فيقع واحدة بايقاعه وثمان من المعلق وبطلت الثانية والاصح (قوله حتى شعرها) بالرفع عطف على جميع (قوله النازل) قيد به لان ما على الرأس لا لا (قوله فظهر الكف عورة) أى بالتفريع لان الكف اسم لما بين اليدين فقط على ما فهمه والذي في القساموس أنه اسم للظاهر والباطن فكان الاول له أن يشول يعني بأحتمال ان يظهره (قوله على المذهب) وقيل انه ليس بعورة في الصلاة وقيل انه ليس بعورة مطلقا (قوله والقدن) وقيل عورة وجه وقيل غير ذلك (قوله وصوتها على الراجح) وحر مرقفه خوف الفتنة وقيل انها

كعب وكعب ان شذذه في الاصح (ومكانه) أى موضع قدميه أو واحداهما ان رفع الاخرى ووضع موضع وجوده اتفاق الاصح لا موضع يديه وركبتيه على الظاهر الا اذا جسد على كفه كما يجب (من الثاني) أى ان ثبت بقوله تعالى وثيابك فطهر فبيدنه ان ثبت بقوله تعالى وثيابك فطهر (رابع ستر) ومكانه بالاولى لانهم ما أزم (و) رابع ستر عورة (وجوده عام ولو لم يلبس ثوب نجس الصحيح الاقرض جميع وله ليس ثوب نجس في غير صلاة (وهي لرجل ما تحت سترته الى) ما تحت ركبته بشرط أحدهما والدرقة الواحدة ايضا ومن مالته القبل والدرقة الواحدة ولو شتى عورة منه عورة من الامة) ولو شتى عورة منه عورة من الامة (مع ظهورها أو صدرها أو مكانة أو أم ولد) مع ظهورها وبطنها (أما جنبها) تقع لها ولو أعتقها مملوكة ان استترت كما قدرت صحت والا صحت بعقته أولا على المذهب قال ان صليت صلاة صحيحة فقلت سترتها قبلها صحت بلا داع ينبي الفاء القلبية ووقوع العتق كما رجوه في الطلاق الدوري (والعزة) ولو خشي (جميع بدنها) حتى ظهرها النازل في الاصح (خلا الوجه واليدين) فظهر الكف لوان في النكاح ما على الراجح

الاصح  
الا  
لا

بساد للصلاة عليه لا يعد قلة الكمال (قوله وذراعيها على المرحوح) وهو قول أبي يوسف ورجحه  
في الاختيار والمذهب أنهما عورة (قوله وقمع المرأة) مراده ما بين البكر (قوله الشابة) وقع التقيد به في الجهر  
وغيره مفهومه أن الجوز لا يمنع من ذلك (قوله بين رجال) الأولى عند رجل (قوله كسه) تشبيه في مطلق المنع  
لأن المنع هنا المحاسن (قوله لانه أغلظ) أي من النظر وهو علة لمنع المس عند أمن الشهوة أي بخلاف النظر  
لأنه أخف من غيرها بل هذا يخبر أن قول المصنف لخوف الفتنة معناه عند أمن الشهوة (قوله ثبت به حرمة  
القبل) لانه يستعمل به المخارن للشهوة بخلاف النظر لغير الفرج الداخل فلا تثبت به حرمة المصاهرة مطلقا  
في الأولوية لأن كلاهما عورة والمذكور في المصاهرة أنه فيمن يتشرب بالانتشار أو زيادته ان كان موجودا  
من التعديل وهو يتخيل القلب والذي تضده عبارة ~~ممكن~~ في الحظر أنها ميل القلب مطلقا وله الانسب  
في تشبه حاجي ~~الوجه~~ استدلال على المنع لانه اذا حرم مع الشك فالج مع الوجود حلي (قوله بعدم خشية  
الظهور حتى حق المرأة قوله ثم غلظا) قبل المراد أنه يعتبر الدبر وما حوله من الالبتين والقبل وما حوله يعني أنه يعتبر  
عورة المرأة والرجل من الكبير ويحتمل أنهم ما قبل ذلك من الخفف فالتنظر اليه ما عند عدم الاشتباه أخف اليه ما  
من خسر لانه قبيح كما يتر (قوله ثم كالج) أي عورته تكون بعد العشر ~~ممكن~~ عورة البالغين وفي النهر كان ينبغي  
نفسه أو رفقته أظهرهما بالصلاة اذا بلغنا هذا السبق أبو السعود (قوله الى خمسة عشر سنة) صوابه  
اذا صلى عاريا فان المعدود من وقت مذكور حلي وهذا اذا لم يتحقق بلوغه بغير السن والامنع قبلها وكل ما هو  
الذي في المنع كما ~~ممكن~~ متصلا بهرم النظر اليه منفصلا كذا كرو شعر عانة وعظامها بعده ومهما والصرم أن ينظر  
الى ما فوق كذا ~~ممكن~~ لا ينظر (قوله حسب) أي لا غير قال في المصاح ولما أن تتكلم بحسب مفردة تقول  
الضمير الى السيف في كذا ذلك حسب أي واحد بك فأنعرت هذا فلذلك لم تنزل لأن أردت الاختصاص  
بحقوق على أن ليس غير زيد ليس غير عندي اه وانما قد يرد هذه المسئلة لأنها أقصى مقدرة يبلغ فيها  
(قوله بالاجابة في العقد) (قوله حتى انقضائها) عطف على محذوف أي يمنع صحة الصلاة حتى انقضائها  
ولا يلاحظ انشوف العورة لا تنقض وان لم يكن قد راد اركان كما أفاده الحلبي واذا طرد في اثباتها  
جانبية الاوامر لم قد راد اركان) وهو مقتدر ثلاث نسيجات وأشار بقوله قدراني أنه لا يشترط أداء ركن  
وقوله في قول الثاني ولعل المراد ركن بسنته والا فالركن مقتدر بتضيعة واشترط محمد أداء ركن بالفعل  
ولم يوجب أنما بولانه لو كان التكشف أقل منه لا يضروا لوبقى أكثر من قدر راد اركان ~~ممكن~~ كما أنه اذا انكشف  
فدرك في الصلاة لكن لا يضروا لو كان التكشف أكثر من ربع العضو (قوله بلاصنعه) أما اذا كان يصنعه  
بعضه فليس عليه التكشف أي وان كان أقل من قدر راد اركان حلي قال في العروة هو تقييد غريب (قوله على  
تقصير) أي الغليظة وردت على الكرخي حيث اعتبر فيها ما زاد على قدر الدرهم وقصد الغليظة فاذا هو  
وبين الطرفين لا يصل ذلك وعلى العقد يمنع انكشاف ربعه (قوله والغليظة قبل ودبر) لا يظهر فرق بينها  
وجه حرمانه بوجه الانكشاف المانع للصلاة بل من جهة ما قد مناهم الا من الرقب والغنيف والضرب ومن  
الاشارة ولو ~~ممكن~~ فأنتم في الغليظة أنتم الا أنها لا تنقض بالربع (قوله ما عدا ذلك من الرجل والمرأة) أفرد اسم  
الحلقة فقط بيان واليه يتأويل المذكور (قوله) أعضاء عورة الرجل ثمانية الأول المذكور وما حوله الثاني  
ورنه ما غلظا ~~ممكن~~ الدبر وما حوله الرابع والخامس الالبتان السادس والسابع الفخذان مع  
النظر بعد ذلك هامة الى العانة مع ما يحاذي ذلك من الجنبين والظهر والبطن وان كانت أمة فأعضاء  
لبا والبطن ~~ممكن~~ لان والالبتان والقبل والدبر وما حوله ما والبطن والظهر وما يليه ما من الجنبين ويراد  
من عشرة ~~ممكن~~ العين والتديان المتكسران والاذنان والعضدان مع المرتقنين والذراعان مع الرسغين  
ورقمها ~~ممكن~~ (قوله في رواية الاصل والصدر والرأس والشعر والعنق وظهر الكتفين فهي ثمانية وعشرون  
منع اجزاء) المراد به المكسور والحسابية كالخن مثلا وفي عضو واحد كما اذا انكشف عن فخذه  
النظر ~~ممكن~~ فمن موضع آخر يجمع الثمن الى الثمن حيا يافيكون ردا ولو انكشف عن ثمن ونصف عن  
زيدا ~~ممكن~~ (قوله والا) بأن كل في أعضاءه (قوله في القدر) أي بالاساحة كما اذا انكشف نصف  
الرد

وذراعيها على المرحوح (وتشيع) المرأة الشابة  
(من كشف الوجه بين رجال) لانه عورة بل  
(لخوف الفتنة) كسه وان أمن الشهوة لانه  
أغلظ ولا تثبت به حرمة المصاهرة كما ياتي في  
الحظر ولا يجوز النظر اليه بشهوة كوجه  
أمره) فانه يحرر النظر الى وجهها ووجه  
الاج ~~ممكن~~ لا يثبت في الشهوة أما بدونها فيباح  
ولو جاز ~~ممكن~~ اعتد الكمال قال غسل النظر  
منوط بعدم خشية الشهوة مع عدم العورة  
وفي السراج لا عورة للصغير جذائمه مادام لم  
يسته قبل ودبر ثم غلظ الى عشر سنين ثم  
كجائع وفي الاشياء يدخل على النساء الى  
خمس عشر سنة حسب (ويجمع) حتى  
انقضائها (كشف ربع عضو) قدر راد اركان  
بلاصنعه (من) عورة (غليظة أو خفيفة)  
على المعتد والغليظة قبل ودبر وما حوله ما  
والخفيفة ما عدا ذلك من الرجل والمرأة  
وتجمع بالاجزاء لوقى عضو واحد والاقبال تدبر  
فان بلغ ربع أعضائها كان من منع







عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أصحابه ولا الأئمة الأربعة التلفظ وانما هو بدعة ولكنها حسنة على المعتمد  
 لاسنة فيحتاج حينئذ إلى تأويل المستحب والسنة ومنع المصنف هذا ليس على ما يقتضيه قال في البصائر ما  
 يستحسن لاجتماع العزيمة لا يستحسن لغيره (قوله بل قبل بدعة) فائدة ابن الهمام ولكنها حسنة لاسنة كذا  
 (قوله وفي المحيط الخ) مقابل قوله ويكون بلفظ الماضي قال في التهرذ كذا غير واحد أن هذا خاص بالحج لا بتداده  
 وكثرة مشافهه بخلافها (قوله ويجوز تقديمها على التكبير) لكن الا حوط أن يتوى قارنا لا تكبير مراعاة لخلافه  
 الامام الشافعي والطحاوي رضى الله تعالى عنهما وهذا الا حوط مستحب كافي البصر وقوله على التكبير قاصر  
 على الصلاة ونحوها على جواز تقديمها في جميع العبادات على الصحيح وسواء كانت التنية المتقدمة مطلق تنية أو تنية  
 التعيين (قوله ومفاده) أي كلام البدائع (قوله ويجوز تقديم الاقداء) أي تقديم تنية الاقداء قبل وقوف الامام  
 والمتبادر من عبارة البدائع أن ذلك بعد دخول الوقت وما أفاده الحلبي غير المتبادر منها ثم هذا المقادير عارضه  
 ما ذكره القهستاني أنه لا يصح تقديم تنية الاقداء على قسمة الامام وبغرض أن يكون في نفسه فيستفيض  
 أئمة بخاري وقيل ينوي بعد قول الامام الله قبل قوله أكبر وقال عامة العلماء ينوي حين الوقوف لا يبتأى به  
 الامامة وهذا أجود والاول هو الصحيح اه ولم يترك قولاً بجواز تقديمها قبل وقوف الامام لظاهر أن المراد  
 وعليه فطلب الفرق بين تنية أصل الصلاة وتنية الاقداء (قوله من عمل غير لائق) كالمثل والامام ما أزم  
 حطب كذا في البحر (قوله وهو كل ما يقع البناء) أشار به إلى أن ما لا يقع كالنسي والوضوء في حكمه فلا تصح  
 لا يقطعان داخلها فلا يقطعان خارجها بالاول (قوله قرانها) أي من أول التكبير إلى آخره كما أن أبواب الامن  
 يستدبه غير غافل كما في شرح المذهب (قوله فيندب) قرانها بالتكبير مراعاة لخلافه وخلافه هو النقص  
 وفي القهستاني ولو استضرها مع الاشتغال بمسألة أو غيرها في سائر الاركان لم ينقص أيها لأن لا  
 منه (قوله وجوز الكرخ إلى الركوع) هو أحد تخاريج في كلامه وقيل غايته إلى الرفع منه أو إلى ما كان  
 انتهاء البناء (قوله وان لم يقبل لله) لأن المأمي لا يصلي بغيره تعالى وهو يسان للاطلاق وبغرض بعدد الامام  
 أو سنة أو عدد ولو نوى هذا كثيراً من التفل لم يلزمه أكثر من ركعتين على المشهور ولو نوى شيئاً من  
 التبعين أجزأه عن السنة ونال ثواب التبعين في سنة (قوله وسنة) ولو سنة فخر حتى لو صلى في نوى  
 ثم تبين أنها وقعت بعد طلوع الفجر أو وقع ركعتان بعده من أربع تعبدتاً باتباعها على المقتضى في كل ركعة  
 التفل بعده بخلافها بعد الظهر إذا ضمه لها للفرس لعدم كراهة التفل بعده (قوله وترافح) على ما أورد  
 المراد بالارائة السنة الرائة في اليوم والليل (قوله على المعتمد) يرجع إلى السنة والترافح (قوله وترافح)  
 بوقوعها فإذا وقع المصلي النافذة صدق عليه أنه فعل الفعل المسمى سنة والنبي عليه الصلاة والسلام لم يرد  
 السنة وانما نوى الصلاة ووصف السنة تسمية من الفعل المخصوص لأنه وصف يتوقف الفعل على حده بغيره  
 والتعيين أحوط لا خلاف الصحيح فيه بجر (قوله ولا يضمن التعيين) ولا تنفي عنه تنية أصل الصلاة بل يضمن  
 الملازمة (قوله مند التنية) ويجوز تقديم تنية التعيين كإصل التنية كما مر (قوله فلو جهر بالقراءة) أي البصر  
 الخمس إلا أنه كان يصلح في موافقتها لم يجز وعليه قضاءها لأنه لم ينو القرض معينا (قوله ولو علم) أي أنه لم يكن  
 البصر ونفلة البعض ويدل لهذا قوله ولم يجز الصورة في البحر (قوله جاز) عن القرض بقدره والباقي به أو لا  
 كان لا يعلم أن بعضها غرضية وبعضها سنة فصلى مع الامام ونوى صلاة الامام جازت فان كان يعلم البصر  
 من السن لكن لا يعلم حاف الصلاة من القرائن والسن جازت صلواته كذا في البحر (قوله وكذا لو أتى غير  
 أن نوى من لا يميز بينهما القرض في الكل تكون صلاة المأمومين صحيحة إذا اقتدوا به في صلاة لاسن  
 كالمقرب والعصر والعشاء وروى بأنه قبل العصر والعشاء سنة مندوبة فالاول أن يقال تصح صلاة المأمومين  
 لم يصل قبلها مثلها في ذلك الوقت حلبي وصحة صلاة نفسه معصومة من قوله أن نوى القرض في  
 (تنبيه) لا يشترط التعيين الا عند الشروع أو قبله فقط حتى لو نوى قرضاً معينا وشرع فيه ثم نسي فيه فظن أنه  
 قأقه على ظنه أو عكسه فهو على الاول (قوله أنه ظهر الخ) أي وان لم يفسد على الصحيح لأن الوقت مستحسن  
 إذا كان أداه أما إذا كان قضاء ولم يعلم بالخروج لا يصح والظاهر الصحة عند العلم بالخروج لأن تنية  
 القضاء خلافاً في الحلبي (قوله قرنه باليوم) سواء خرج الوقت أم لا يصل بالخروج أم لا (قوله أو الوقت) كذا

بل قبل بدعة وفي المحيط أنه يقول اللهم اني  
 اريد أن أصلي صلاة كذا فيفسر على وتنبأوا  
 مني وسجني في الحج (ويجوز تقديمها على  
 التكبير) ولو قبل الوقت وفي البدائع خرج  
 من من غير بدعة الجماعة فلما انتهى إلى الامام  
 كبر ولم يشر التنية جاز ومفاده جواز تقديم  
 الاقداء أيضاً فليصنف (مالم يوجد) بينهما  
 (فأما ما من عمل غير لائق بسلاة) وهو كل  
 ما يقع البناء بشرط الشافعي قرانها فيندب  
 ما يقع البناء بشرط الشافعي قرانها فيندب  
 عندنا (ولا عبرة بتنية متأخرة عن الركوع) وهو كل ما يقع  
 وجوز الكرخ إلى الركوع (أنه في سنة) لا يضمن  
 تنية الصلاة وان لم يقبل لله (أنه في سنة) لا يضمن  
 (وترافح) على المعتمد إذ تصحبها بوقوعها  
 وقت الشروع والتعيين أحوط ولا يضمن  
 التعيين عند التنية فلو جهر بالقراءة لم يجز  
 ولو علم ولم يجز القرض من غيره فليأخذ  
 القرض في الكل جاز وكذا لو أتى غيره فليأخذ  
 سنة قبلها (القرض) أنه ظهر أو عصر قرنه  
 مالم يرد أو الوقت أو لا



الوقت فيسبغ في الفخ بعد خروجه الوقت فان خرج ونسبه لا يجزئ في الصلوة اه أي اذا لم يعلم بان خروج  
يكفي في التهور وان علم صح كافي امداد القناع (قوله هو الاصح) راجع الى الثالثة فقط وهي قوله أولى يعني لو نوى  
التهور وأطلق صح في الاصح لكن في الوقت فقط وهو قد لما في الظاهر من أنه لا يصح حلي (قوله لكنه يعين ظاهر  
يوم كذا) سواء سقط الترتيب بكثرة القنات أم لا (قوله على المعتقد) مقابلة سقوط نية التعمين بكثرة القنات  
(قوله والاسهل نية أول ظهر) محله اذا كثرت القنات لأن الأولية والآخرية تقتضي التعميد (قوله وسيجي آخر  
الكتاب) أي متنافي مسائل شتى ونخل الشارح هنا من الزباني أن الاصح الاشتراط (قوله أنه وتر) ولا يصفه  
فوجوب ولا سنة للاختلاف فيه والظاهر أن هذا منصب لمراجعة الخلاف فلو نوى الفرضية فيه اعتقاد المعتقد  
في المذهب كان صواباً ثم رأيت لبعض الأفاضل ما يفيد أن المراد لا يلزمه نية لوجوب وليس المراد أنه ممنوع عن  
نية الواجب (قوله أو وتر) فيعينه بسببه من تصريفه وتعليق بنحوه فضاء لا اختلاف الأسباب ولا يعين إلا بهذا  
الطريق حلي (قوله أو وجود ثلاثة) أي أن هذا السجود الثلاثة دفع المزاحم من سجدة الشكر وهو  
ولا يشترط أن هذه السجدة لهذه الآية كافي البصر (قوله وكذا شكر بخلاف سهو) الصواب عكس العادة  
ولا يكون قد ارتضى ما يحسنه صاحب التهور حيث قال ولم أر في كلامهم نية التعمين في السهو والشكر ونسبني  
في السهو في السهو وفي الشكر اه وفيه أن السهو لا يشترط له أصل النية لأنه جابر لثقل واجب فهو بدله ولا  
يراد في نية أبعاض الصلاة لا يشترط فيها هو بدله وسجدة الشكر ثقل وهو لا يشترط فيه التعمين (قوله لحصولها  
نحوه) أي في التعمين لأن المعتبر جعله كذا ذكره (قوله فلا يضر الخطأ في عددها) لأن ما لا يشترط نية لا يضر  
في ثلاث لأنه لو نوى أظهر ثلاثاً أو الفجر أربعاً جاز وأعلم أنه جاز قضاء النقل وصلاة العبد من تركه في الطواف  
رأى السلف في البحر (قوله لم يقل أيضاً) أي كما قالها صاحب الكتم (قوله ولم يعين الصلاة مع في الاصح) ونية التعمين  
في حلي (قوله لا اقتداء) منسوبة مراعاة للثلاث ويلزم من نية الاقتداء نية أصل الصلاة والافضل أن ينوي الاقتداء  
بوجه لا جازاً المتعارف لتكبير الإمام على قوله أو بعده على قولهما وقوله وان لم يعلم بها لا حاجة إليه لأنه ان علمها كان  
ولا يوجب قوله نفسه أي صلاة نفسه (قوله بخلاف ما لو نوى صلاة الإمام) أي ولم ينو الاقتداء كذا قيد في البحر  
والأداة) فتقدم من تعليله وقوله لعدم نية الاقتداء أي فيلزمه التعمين والقراءة (قوله الا في جمعة الخ) يرجع الى  
سواء في وقت ونوى المقتدى التسابعة فلا يشترط في هذه الثلاثة نية الاقتداء لكن لا بد من التعمين كما ذكره  
في البحر والنهر ولا يكتفي نية أصل الصلاة كأنهمه الحلي (قوله وجنابة) بحث فيه بأنها لا تقتضي بالجماعة  
في المنفرد فلا يثبت نية الاقتداء (قوله ومجيد) الحق في صاحب التهور بالجمعة بجماع ماذ كره الشارح  
في قوله لا يشترط بالجماعة أي فنوى الجماعة أو العبد من فقد نوى الاقتداء منها (قوله مع بقائه)  
لا يوجب لأنه لو نوى في الوقت خارج الوقت فان كان مع العلم بالخروج لا يصح وان كان مع الشك في الخروج  
المركب كما قد مناه عن (باه حلي) وقبل فيما سبق له وهو مخالف لما قد مناه من الزباني من أنه اذا نوى فرض الوقت  
في الوقت قد خرج وهو لا يعلم به لا يصح الآن يفرق بين الشك وعدم العلم فتأمل ولعل الفرق أن الشك المسترد  
في الطريق وعدم العلم أن لا يخطر بالبال شيء وان أضاف الفرض الى اليوم لا يصح سواء حصل في الوقت أو خارجه  
العلم بالخروج أو مع الجهل به (قوله لا نهابدل) أي عن فرض الوقت وليست هي فرض الوقت وان كانت  
متأني تنسبها لغير فرض الوقت انصرف الى الظاهر فلا يكون ناوياً جمعة فلا يصح (قوله في اعتقاده) تفسير  
بأنه فهو على حذف أي (قوله كما هو رأي البعض) هو نذر (قوله ولو في الجمعة) كذا في الشرح لا لنية  
حلي (قوله لا أن يعمل على ما اذا قامت مع الإمام) قوله وهو لا يعلم (احتراز به عما اذا خرج  
الوقت من قبل أصبح حلي عن الشرع لا لنية (قوله ومثله فرض الوقت) في أنه لا يصح بعد خروج الوقت اذا  
كان هو مناف لما قد مناه عن الاشياء من أنه اذا نوى فرض الوقت خارج الوقت وهو لا يعلم  
بانخرجه احد كان عالماً لا يجوز فيلزم حلي قلت يعمل على أن في المسئلة قولين (قوله مطلقاً) أي سواء  
ينخرجه مع العلم بالخروج أو لا حلي (قوله لنية القضاء الخ) كأنه يقول أمافي الوقت فظاهر  
اليلزم أن يكون قضاء نية الاداء وذلك يصح كالموتى في الاستبراء يوم شهر على أنه ومضائق  
فيما أن هذا التعليل إنما يظهروا فانوى الاداء أما اذا انخرجت نية مغللاً (قوله كحكسه) فيما اذا

هو الاصح (ولو) الفرض (قضاء) ككسره  
يعين ظاهر يوم كذا على المعتقد والاسهل  
نية أول ظهر عليه أو آخر ظهر في القهستاني  
عن النية لا يشترط ذلك في الاصح وسيجي آخر  
الكتاب (وواجب) أنه وتر أو نذر أو وجود  
ثلاثة وكذا شكر بخلاف سهو (دون) يعين  
(عدد ركعته) لحصوله بسبعة فلا يضر الخطأ  
في عددها (وينوي) الاقتداء بالإمام أو الخروج  
أيضاً لأنه لو نوى الاقتداء بالإمام أو الخروج  
في صلاة الإمام ولم يعين الصلاة مع في الاصح  
وان لم يعلم بها جعله نفسه تعالى الصلاة بالإمام  
بمخلاف ما لو نوى صلاة الإمام وان انخر  
سجدة وجنابة وبعد على المختار لا يشترطها  
بجمعة (ولو نوى فرض الوقت) مع بقائه  
بالجمعة (لأنه يابدل) (الآن) يكون  
(جازاً لا في الجمعة) (أنها فرض الوقت) كما هو  
منه (في اعتقاده) (ولو نوى ظهر الوقت)  
رأى البعض فتصح (لأنه) (ولو في الجمعة)  
ولو مع عدمه (بأن كان قد خرج) وهو  
لا يعلم لا يصح في الاصح وهو فرض الوقت  
فلا أولى نية ظهر اليوم بل وانه مطابق لنية  
القضاء نية الاداء كحكسه هو المختار

صلى في الوقت قضاء جليل الخروج ٨١ حلي (قوله وصلى الجنازة) شروع في بيان التعميم في صلاة الجنازة  
(قوله ينوي الصلاة تعالى) ولا بد أن ينوي الصلاة على أحد من حضر ان قصده أو على كلهم ان أراد  
التعميم فان أطلق حديثه لم يصح كذا يحسنه الحلبي (قوله وينوي أيضا الدعاء) أي على طريق الاحتياط لأن الدعاء  
بعض الصلاة وهو سنة والاباح والواجب لا يجب أجاده الحلبي (قوله لانه الواجب عليه) أي لان  
ما ذكر من نية الصلاة والدعاء لكنه لا يظهر في الدعاء لانه سنة وقصر الحلبي مرجع التعميم على نية الصلاة  
المقصودة من ينوي فلا يرجع الى نية الدعاء (قوله فيقول أصلي لله تعالى الخ) بيان للنية الكاملة حلي (قوله  
وان اشبه عليه الميت) قال في البحر ولو نوى الصلاة عليه بظنه فلا نفاذ وغيره يصح ولو نوى الصلاة على فلان  
فاذا هو غيره لا يصح ولو نوى الصلاة على هذا الميت الذي هو فلان فاذا هو غيره جاز لانه عزفه بالاشارة فقلت  
التسجيد (قوله ذكر أم الخ) على حذف حمزة الاستفهام (قوله لم يجز) لأن الميت كالامام فانطأ في تعيينه كخطا  
في تعيين الامام حلي (قوله وانه لا يصح تعيين عدد الموق) الصواب أن يقال وانه لا يصح الخطأ في تعيين الخ  
لأن عبارة الاشياء ولم أرسكم ما اذا عين عدد الموق عشر فبيان أنهم أكثر أو أقل وينبغي أن لا يصح الا اذا بان  
أنهم أكثر لان منهم من لم تترو الصلاة عليه وهو الزائد حلي قلت ما في النسخ والاشياء واحد اذا معناه أنه ان ظهر  
خلاف ما عين لا ضرر الا الخ (قوله لعدم نية الزائد) لا يقال مقتضاه أن تصح الصلاة على القدر الذي عينه وهذا  
لانا نقول لما كان كل يوصف بكونه زائدا على الحسين بالمت (قوله والامام ينوي صلاته فقط) أي على سبيل  
الاقتضاء فلا ينافي أن نية الامامة مستترة (قوله بل لئيل التراب) أي لنفسه وهو معطوف على قوله لئيلة  
الاقتضاء (قوله لا قبله) قيل عليه اذا صح تقديم نية الصلاة عليها بل على وقتها وكذا الاقتضاء على ما فهمه صاحب  
النهر فأى مانع من نية الامامة قبل حضور أحد (قوله فلا يصح) أي ديانة وفي القضاء يحسن الا اذا شهد قبل  
المشروع فلا يصح قضاء أيضا حلي عن الاشياء وهذا يخرج على عدم لزوم نية الامامة وفيه خفاء (قوله  
بالله اذا) أي عند وجود شرائطها (قوله بلا التزام) من الامام بنيه (قوله وقيل لا) ظاهرة كالمتلقى ضمنه  
(قوله كجنازة اجماعا) أي في عدم اشتراط نية الامامة (قوله على الاصح) مقابلة القول بالاشتراط فيها وجعله  
في المنع قول الجمهور (قوله وعليه ان لم يتخذ) أي على الاصح وهو راجع الى الجمعة والصدقة لا لاجتنابها  
لان محذوراتها لا تبطل صلاتها ولا صلاة غيرها لان الميت صلاة مطلقة حلي قلت وهو يفهم من قوله  
وعليه لان الخلاف انما هو في الجمعة والعيد لا في الجنازة (قوله والا) أي ان وجدت المحاذاة لانت صلاتها  
اذ لم يلتزم الامام صلاتها والافساد اغني عن بالالتزام وظاهر الشرح أن صلاتها حينئذ تقع فائدة فلما حصل  
أن نية امامتها في الجمعة والعيد لا تستلزم الاعتدال المحاذاة واذا لم يتخذ في اشتراط التمسك خلاف في الجميع فلذا  
لا فرق بين الجمعة والعيد وبين غيرها (قوله مطلقا) سواء كان الفرض احصاء العين أو احصاء الجمعة ومواء كلن  
في العمراء أو في المسجد (قوله فما قبل لو نوى الخ) لا يظهر تفريعه لان المضمر ضمها ونية غير القبلة وهذا لا ينافي  
أنه اذا لم ينو شيئا أصلا لا يصح (قوله أو المقام) أي مقام ابراهيم وهو حجر كان يقوم عليه الخليل عليه الصلاة  
والسلام عند بناء البيت (قوله أو محراب مسجده) وذلك لانه علامة على القبلة لاحقية نها (قوله مفترع على  
الموجوح) أي الشارط لنية (قوله كنية تعيين الامام) من اضافة المصدر الى مفعوله وفيه يقتضي مقتضى  
أن لا يعين الامام عند كثرة القوم كالأربعين الميت (قوله صح) لعدم التعيين وفيه أن الظن منزل منزلة اليقين  
عندهم فلما لم يخط حكمه (قوله الا اذا عينه الخ) أي بانطه تابعا لقلبه فلا يصح لانه حينئذ يكون مقتديا  
بغائب (قوله الا اذا عزته بمكان) أي يصح لان العبرة للعين بالمكان والاشارة لكونها أقوى من التعيين  
بالاصح (قوله لا لادلائل صارفة) أي الا اذا ذكر اسم الاشارة مصاحبا لصفة محتمة فبان بخلافه فانه لا يصح  
الاقتداء لان العبرة حينئذ للصفة الغتة وهي ما لا يوصف بها الوجود حينئذ لا ولا ما لا وهو استثناء  
منقطع لان المجتمع فيه اشارة وصفة وما قبله نسبة واشارة أو نسبة وصفة (قوله فلا يصح) لان الشيخ لا يوصف  
بالنبوية حالا ولا ما لا والاشارة غلتة من حيث كان المشار اليه يقبل التسجيد بالاسم القارن أو الاتصاف بالصفة  
القارنة حالا أو مستقبلا لان زيد امكن تسميته بكوا حالا والشاب يسمى شيئا مستقبلا بخلاف ما لا الذي يقبل  
حالا ولا ما لا كهد المسئلة فلا يصح وحينئذ فلا يعترض بأن العبرة بالاشارة عند اجتماعها مع الاسم الظاهر

(ومعنى الجنازة ينوي الصلاة لله تعالى)  
(١) ينوي أيضا (الدعاء الميت) لانه الواجب  
عليه فيقول أصلي لله تعالى دا بيا للميت (وان  
اقتب عليه الميت) ذكر أم الخ (يقول نويت  
أصلي مع الامام على من يصلي عليه) الامام  
وأة وفي الاشياء بمنزلة الميت لا يصح تعيين  
فبان أنه الخ أو عكسه لم يجز وانه لا يصح تعيين  
عدد الموق الا اذا بان أنهم أكثر منهم عددا  
لعدم نية الزائد (والامام ينوي صلاته فقط)  
ولا يشترط لصحة الاقتداء نية رامة  
المقتدى بل لئيل التراب عند اقتداء أحد به  
لانه كلما يحسنه في الاشياء ولو أتم رجلا فلا  
يجب في لزوم أحد الامام ينو الامامة (وان  
أم نساء فان اقتدت) به المرأة (محذوفه رجل  
في غير صلاة جنازة فلا بد) لصحة صلاتها فلو  
نية امامتها) لا يصح اقتداء بها (فصل  
التزام (وان لم تقتد محذوفه) مختلف فيه) فصل  
يشترط وقبل لا كجنازة اجماعا وكجمعة وعيد  
عن الاصح خلاصة وشاهد عليه ان لم يتخذ  
أحد تمت صلاتها والا لا (ونية استقبال  
القبلة ليست بشرط) سلقا على الرابع فاقبل  
لو نوى بناء الكعبة أو المقام أو محراب مسجده  
لم يجز مفترع على الموجوح (ككنية تعيين  
الامام في صحة الاقتداء) فانهم ليست بشرط  
فلو أنهم يخط سجد فاذا هو بكر مع الا اذا  
مينه باسمه فبان فغيره الا اذا عزفه بكانه  
كالذات في محراب أو اشارة كهذا الامام الذي  
هو زيد الا اذا اشارة محتمة محتمة  
الشاب فاذا هو شيخ فلا يصح وبكسه يصح  
لان الشاب يدعى شيئا

بل في  
أريد  
وفي  
الكس  
من  
كبروا  
الاقت  
(فأما  
ما في  
عندنا  
وجود  
نية ال  
(وزا  
وقنا  
التعي  
ولو  
القرن  
سنة  
مالون



(قوله قنبصر) أمر من التبصر يعني التأمل (قوله وتعرف) بالبناء المحبول ونائب الفاعل خبر يعود إلى القبلة  
 (قوله بالدليل) أي بالعلامة الدالة عليها (قوله محارب الصحابة والتابعين) أي فهي علامة عليهم يجب اتباعها  
 وذكر الزبلي أنه لا يجوز التحري مع المحارب وظاهره ولو محارب غير من ذكره ينافي للشرع بل لا أن ذلك محمول  
 على التماسا بالليل فيصح التحري ولو في مسجد والمحارب جمع محارب سمي به لمحاربة النفس والشيطان  
 فيه (قوله كلقطب) هو نجم صغير يثبت نغم الصغرى بين الفرقدين والبدى إذا جعله الواقف خلف أذنه  
 التي كان مستقبلا للقبلة أن كان ناحية الكوفة وبغداد وهران وقزوين وطبرستان وجران وما والاها  
 إلى نهر الناص وبيعه من بمصر على عاتقه الأيسر ومن العراق على كتفه الأيمن ومن باليمن قبالة محابله جنبه  
 الأيسر ومن بالشام ورام بصر (قوله والافى الأهل) أي إذا فقدت هذه العلامات فتعرف بالاستخبار  
 من أهل المثل أما إذا لم يكن من أهله فلا يقدره لانه كماله يجر وينبغي أن يحمل على ما لا لم يعرفه غيره  
 الأهل بالدليل أما إذا كان من غير الأهل لكنه يعلمها بالدليل فيسألها ولا يحري لانه إذا وجد من يعتبر أخباره  
 وجب سؤاله ولاخذ بقوله ولو خالف رأيه كما في السراج لأن التحري دليل ظاهر والعمل به انما يجب عند عدم  
 دليل أقوى منه والأخبار فوق التحري كما في الهداية فأفاده بعض الأفاضل ويجب الاستخبار ولو من عباد  
 أو أمة ويحري في خبر الناسق والمستور ثم يعمل بفال ظنه كما ذكره الشارح في الخطر (قوله العالم بها)  
 أي بشرط كونه مقبول الشهادة كما يقدره صاحب النهر فالذي والجامع يجوز التحري مع وجودهما  
 (قوله من لو صاح به سمعه) بدل من الأهل وأما إذا كان لا يسمعه يحري (قوله العرصة) هي كل بقعة بين  
 الدور واسعة ليس فيها بناء صحاح والمراد البقعة لانه هذا القيد (قوله فهي الخ) لا يظهر تفرقه على ما قبله  
 وعلم منه أن المصلي في حق الأرض أو في أعلى الجوانب اتصع صلاته (قوله أرض) أو على خشبة في البحر يخاف  
 أن تحرف إلى القبلة غرق أو كان في طين وردغة لا يجسد على الأرض مكانا يابسا وكانت الدابة جوارح أو نزل  
 لا يمكنه الركوب الإجماع من (قوله عند الامام) بناء على أن القادر بقدره لا بعد تدار وعنده ما يلزمه  
 أن وجد موجهها وعليه اقتصر في المنع (قوله أو خوف مال) أي خوف ذهابه بسرقة أو غير هذا أن استقبل  
 وسواء كان المال ملكا له أو أمانة فليس كذلك (قوله وكذا كل من سقط عنه الأركان) أي مع  
 عدم قدرته على التوجه كشخ كبير لا يمكنه أن يركب الإجماع ولا يجده فكما يجوز له الصلاة على الدابة ولو كانت  
 فرضا ونسقط عنه الأركان كذلك يسقط عنه التوجه إلى القبلة إذا لم يمكنه من وهذا ظاهر لا يحتاج  
 إلى ذكره لانه إذا عجز عن التوجه فقط جاز الانحراف فأولى إذا عجز عنه مع العجز عن الأركان (قوله جهة قدرته)  
 وذلك لأن الكعبة لم تعتبر عينها لئلا يتلا وهو حاصل بذلك بحر (قوله بآيما) أي للار كان فيسقط العذر  
 الشرط والركن وفيه أن كلام المصنف في الاستقبال ولا يتأتى الإجماع فيه (قوله لخوف رؤية عدو) أو سبع  
 أو لوس وسواء خاف على نفسه أو على دابته بحر (قوله بجامز) متعلق بعرفة ومما تروى الدليل وهو المحارب  
 والتجوم والسؤال فيسأل العالم بها فان لم يخبر حتى صلى فأخبره لا بعيد ولا يجوز له التحري مع علمه بالعلامات  
 والسماء مصحبة وإذا كان لا يعرفها مع حصول السماء اختلف في جواز التحري وظاهره في البحر ترجع عدم الجواز  
 حيث لا عدم العذر في ذلك وقال ظهير الدين المرفعة في جواز قال في الجوهرة وظاهر كلام القدوري بشرا إلى سائر  
 وفي المضمرات عن الصفة وكذا لو كان لا يعلم الامارات وليس معه من يخبره فعليه أن يعمل بالتحري في هذه الحالة  
 قال في النهر وعليه إطلاق المتن (قوله لما مر) أي أن الطاعة بحسب الطاقة حلي (قوله وان علم به) أي  
 بجانب القبلة (قوله أو يقول رأيه) لا تتبدل الاجتهاد بتبدل التسليم من (قوله ولو بركة) أو امدنية بان كان  
 جوازا ولم يكن يحضره من يسأله فعلى بالتحري ثم تبين أنه أخطأ بحر وهو المعتقد (قوله ولا يلزمه قرع أبواب)  
 لانه ليس له ذلك كما في البحر (قوله ومس جدار) لأن الحائط لو كانت منقوشة لا يمكنه تمييز المحارب من غيره  
 وعسى يكون ثم ما يؤذيه بجارزه التحري بحر ويحفل عدم جواز التحري مع المحارب إذا دخل المسجد ثم سارا كما قاله  
 الشرع بل لا حلي (قوله ولم يقتد الرجل به) أعاده من قال أن المراد به هو المحول له وذلك لانه قد علم خطأ أو لا  
 ولو اقتدى به غيره ممن لم يعلم حاله صح (قوله ولا يحضر تقول) أي وقد علم مريد الاقتداء حاله الأولى كما في البحر  
 (قوله لم يجز) لانه فرض التحري بخلاف ما إذا أصاب الامام لأن المطلوب حصول الاستقبال وقد حصل

قنبصر وتعرف بالدليل وهو في التحري  
 والامام محارب الصحابة والتابعين وفي  
 المقام والجار التحريم كالقطب والافى  
 الاهل العالم بها من لو صاح به سمعه (والعزم)  
 في القبلة (العرصة لا البناء) فهي من الأرض  
 السابعة إلى العرش (وقبله العارضة)  
 لم ينش وان وجد موجهها عند الامام أو خوف  
 حاله وكذا كل من سقط عنه الأركان (جهة  
 قدرته) ولو مضطجعا بآيما ملوف رؤية عدو  
 ولم بعد لان الطاعة بحسب الطاقة (ويعتري)  
 هو قوله الجوهرة دليل المصنف (عاجر عن  
 معرفة القبلة) بجامز (فان ظهر خطؤه لم يعد)  
 لما مر (وان علم به في صلاته أو نحوها) أي  
 ولو في جوده وهو (استدار ورين) حقول النهر  
 كل ركعة لجهة جاز ولو بركة أو مسجد مظلم  
 ولا يلزمه قرع أبواب ومس جدار ولو أعمى  
 فسواء جسد يفي ولم يقتد الرجل به ولا يحضر  
 تقول ولو انتم يحضر بلا تحريم يجوز أن أخطأ  
 الامام

حلي (قوله استدراك المسبوق) لانه متفرد فيما يقضى فلم يكن مؤثرا خالف امامه حلي (قوله واستأنف اللاحق) لانه خالف الامام حكما فبعد مخالفا ولو كان لاحقا مسبوقا فان قضى ما لحق به أولا ونحو قول رايه فيه استأنف وان فيما سبق به استدراك وان قضى ما سبق به أولا ونحو قول رايه واستأنف قضاء ما لحق به استأنف كما اذا انحول فيه وانما اذا لم يستأنف اليه بأن بدله راي امامه فيما لحق به ففيه تردد والطاهر انه يستدير حلي (قوله صلى السكك جهة) وقيل يؤخر وقيل يخير قال في البحر ولو تخير رجل واستنوت الحلات فمده وصلى الى جهة ان ظهر انه اصاب القبلة جاز وان ظهر انه اخطأ فكذلك وان لم يظهر له شيء جازت مسلاته ايضا (قوله استدراك) هذا أحد قولين حكاهما في البحر من غير ترجيح الثاني انه يستأنف وجزم القهستاني بما جزم به الشارح اه حلي قال في سكك الانهر وهو الاوجه (قوله استأنف) لانه ان جدد هذه الجهة كانت لغير القبلة بالنظر الى ركعتها وان تحول صلى لغير قبلته الآن (فرع) يخترى ليجوز الصلاة كذا في البحر ومثلها صلاة الجنائز كذا في الجوهر (قوله وان شرع بلا تخير الخ) اما لو شرع من غير تخير ومن غير شك ان ثبوت اصاب أو كان أكبر رايه أو لم يظهر من حاله شيء حتى ذهب عن الموضوع فصلاته جائزة وان تبين أنه اخطأ أو كان أكبر رايه فعليه الاعادة بغير (قوله لم يميز) سواء علم بالخطأ أو بالموافق في الصلاة أو بعد ها أو لم يعلم شيئا وفي الاخير خلاف أبي يوسف واستثنى الشارح إحدى الصور بقوله الا اذا علم اصابته الخ (قوله فانه يستأنف) لا عراضه عن القبلة وفي كنهه قولان وقوله مطلقا أي سواء علم بالخطأ أو الصواب في الصلاة أو بعد ها أو لم يعلم شيئا خلافا لابي يوسف في العلم بالاصابة في الصلاة وبعد ها حلي (قوله كصل) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قوله فانه يستأنف (قوله لم يميز) تصريح بوجه التشبه ووجه عدم الجواز انه لما حكم بقضاء صلاته بناء على دليل شرعي وهو تخيره فلا يقلب جائزا اذا ظهر خلافه بغير (قوله صلى جماعة) سواء كانوا في مصر أو في قرية أو مفازة على المعتقد أبو السعود (قوله فلو لم تشبه ان اصاب جائز) هذه ليست خاصة بما اذا صلوا جماعة بالتخير بل المنفرد كذلك وهو الذي يشير اليه التعبير بأصاب قال في الفتاوى الهندية ولو كان بمحض من يسأله عنها فلم يسأله وتخترى وصلى فان اصاب القبلة جاز ولا فلا كذا في منية المصلي وشرح الطحاوي حلي بزيادة (قوله فن يقيم منهم) غلبة الظن تعطى حكم اليقين (قوله حالة الاداء) ظرف لقوله يقيم (قوله اما بعده فلا يضر) أي اذا علم المخالفة بعد الاداء فلا تبطل الصلاة وظاهره ولو الوقت باقيا (قوله لا اعتقاده خطأ امامه) لقب وشرحه ترتيب فهذا يرجع الى قول المصنف فن يقيم مخالفة امامه وقوله وتركه فرض المقام يرجع الى قول الشارح أو تقدمه عليه (قوله كالولم يتعين) تشبيه في عدم الجواز المستفاد من قول المصنف لم تجز صلاته والاولى ذكره عنده أو شدائي هذا ما في النهر حيث قال قال في المراج وكذا لو لم يتعين الامام بأن رأى رجلين يصليان فتوى الاقتداء بأحد لا بعينه وكذا اذا لم يتعين فعل الامام اه فتو له وكذا اذا لم يتعين فعل الامام مما يدل على ما قلنا فانه اذا لم يتعين فعل الامام لا يصح الاقتداء (قوله شرط مطلقا) أي في كل العبادات المقاصد من غير خلاف بخلاف تكبير الاحرام ففيها قولان بالشرعية والركنية (قوله ولو عقبا) أي عقب اللفظ الدال عليها (قوله فلو عا يتعلق بأقوال) أي فلو كان المتوكل مما يتوقف تحصيله على التلفظ به كطلاق تطله المشبهة وفيه أن اطلاق يقع باللفظ وان لم ينو حيث كان صريحا أن يقال اشتراط النية بالنظر الى الديانة فان النية تعتبر فيها حتى لو نوى الطلاق عن وثاق لم يقع ديانته ووقع قضاء افاده الحلي (قوله والا لا) أي وان لم يتوقف تحصيله على التلفظ به كالصوم والصلاة فلا تطلها المشبهة حلي (قوله ليس لنا من ينوي خلاف ما يؤدى الخ) الحصر ممنوع لان من أدرك الضرعية قبل الوقت ينوي أداءه ويؤدى بعد الوقت قضاء وكذا من نوى صلاة العصر ثم نوى الإقامة فيها أتم وكذلك من نوى واجبا أو نذرا في رمضان يكون من ومضان اللهم الا أن يقال المراد المخالفة بالزيادة والنقص ولا يظهر في الاولى والثالثة زيادة ولا نقص واما الوسطى فقد نوى فيها الإقامة فلا يقال أذى خلاف ما نوى أو نوى ظهر امتلا والمؤدى ظهر على الحالين (قوله الاعلى قول محمد في الجمعة) صورته أدرك الامام في تشهد الجمعة أو في سجود السهو على القول بطله فيها يقتضى به نأوبا الجمعة اثنا فاذ اسلم الامام وقام يقضى أتمها جماعة عندنا وعند محمد أتمها ظهر افتقار أذى خلاف ما نوى على مذهبه حلي بزيادة (قوله والمعتقد أن العبادات الخ) مقابلة ما عن ابن سبلة من استنصارها في جميعها والعبادة ذات الافعال الصلاة وأما ذات فعل واحد كالصوم فظاهر الاتفاق على اتمامها

ولو سلم فمقول راي مسبوق ولا حق استدراك  
والمسبوق واستأنف اللاحق ومن لم يقع تخيره  
على نفي صلى لئلا جهة متزاخيا طوا ومن  
تخول رايه بالجهة الاولى استدراك (وان شرع بلا  
معدة من الاولى استأنف) تركه فرض التخير  
تخول بغير وان اصاب (لتركه فرض التخير  
الا اذا علم اصابته بعد فرغه فلا بعد اتفاقا  
لأنه مخالف جهة تخير فانه يستأنف  
أو الوقت لم يدخل فان بخلافه لم يميز (مسلي  
جماعة عند اشتباه القبلة) فلو لم تشبه ان  
أصاب جائز (بالتخير مع امام زين أتمهم  
أصاب جائز جماعات تامه فن يقيم) منهم  
صلوا الى جهة في الجهة) أو تقدمه عليه (حالة  
مخالفة امامه في الجهة) لم تجز صلاته  
الاداء) اما بعده فلا يضر (لأنه تجز صلاته)  
لاعتقاده خطأ امامه وأتركه فرض المقام  
(ومن لم يعلم ذلك فصلاته صحيحة) كالولم يتعين  
الامام بأن رأى رجلين يصليان فأتهم بواحد  
لا بعينه فروع النية عندنا شرط مطلقا  
ولو عقبا بمشبهة فلو عا يتعلق بأقوال كخلاف  
وعناق بطل والا لا ليس لنا من ينوي خلاف  
ما يؤدى الاعلى قول محمد في الجمعة وهو  
ضعيف والمعتقد أن العبادات ذات الافعال

فيها (قوله تنصب يتعالى كلها) فيكتفي بوجود التنية في أول العبادة أو بما من غير فاصل منافع (قوله اقتنع خالصا) أي وعكسه واصل أن الرياء محبط للعمل موجب للعقاب وقيل لا يثاب عليها ولا يعاقب عليها والرياء لا يدخل في الصوم وهو أحد ما حل عليه حديث الصوم لي وأنا أبرز به والرياء العمل لبراء الغير والسعة العمل لسمع الغير وإن لم يكن حاضر (قوله فلو توب أصل الصلاة) لأن توب أحسانها حلبي عن الأشياء وظاهره يتم الفرض والنفل (قوله ولا يترك الخوف دخول الرياء) بل بشرع معتد على الله تعالى في دفعه وكذا لا يترك الخوف استهزاء أو تعريض بأذى غير ضرر بمال ولا بدن (قوله لأنه أمر موهوم) قد لا يتحقق فلا يترك الأحسان العاجل له (قوله في حق سقوط الواجب) وأما من جهة ترتيب الثواب عليها أو على تحصيلها فظاهره أنه يدخل (قوله قبل لنقص الخ) هذه المسئلة ذكرها النووي وقواعدنا بأها حلي عن الأشياء (قوله ينبغي أن يجزيه) لأنه أنى بالواجب عليه (قوله ولا يستحق الدينار) لأنه استيصار على واجب كما إذا استأجر الألب أنه للخدمة لا يستحق الأجرة لأنها واجبة عليه حلي (قوله لا وضوء للصوم) الظاهر أن المراد يصل ويجب فواجبها لاختصاصه (قوله لا تنفد) وذلك لأن النقص قد لا يقع وفيضه عليه ثواب صلته يجعله (قوله بل يصل) من التوافل ما شاء أي من غير جهة ثواب فإن عفا عنه تكميلا أو لأرضاء الله تعالى له ثواب صلته لنفسه والأخذ من حسناته فإن فرغت صلب من سيئات المظالم عليه والصدقة مثل الصلاة فيما يظهر (قوله جاء أنه يؤخذ) أي ورد في الآثار (قوله لا تنفد) هو سدس درهم حلي (قوله سبع مائة صلاة بالجماعة) أي من القرائن لأن الجماعة لا تكون إلا فيما لا مخصص شرعيته به من التوافل كالتراويح وثواب الجماعة إن كان خلف الإمام محاذيه ثواب مائة صلاة وإن كان عن يمينه فله ثواب خمس وسبعين صلاة وإن كان عن يساره فله ثواب خمسين صلاة وهذا في الصف الأول ولم يحدده خمس وعشرون أو سبع وعشرون صلاة والذي في المواهب عن القشيري في التعبير سبع مائة صلاة مقبولة ولم يقيد بالجماعة قال شارح المواهب ما حمله أن هذا لا ينافي أن الله تعالى يعفو عن الظالم ويدخله الجنة برحمته (قوله ينوي الفرض) أي ينوي اقتداء فيه أو ينوي الشروع في صلاة الإمام (قوله والاقتنع خلا) أي غير ثابتة في حقه من ركعتين من التراويح لو قومه قبل صلاة العشاء ووقت التراويح بعد صلاتها على المعتمد (قوله فلو مكتوبة) لأنها أقوى لكونها فرض عين وذات ركوع وجود بخلاف الجنائز والضابط أنه إذا جمع بين عبادتين في نية واحدة فإن كانت أحدهما أقوى كان شارعا فيها وإن استويا لفت ولا يكتفون شارعا في واحدة منهما حلي عن الأشياء (قوله ولو مكتوبين) دخل وقت أحدهما ووقت الأخرى لم يدخل (قوله فلو مكتوبة) لأنها تهيئ الإرادة لعدم محبة نية العصر في وقت الظهر مثلا ولو كان في عرفة لأن الظهر واجبة التقديم عليها للترتيب مكانة منزلة فالتنبيه لم يسقط الترتيب بينهما حلي (قوله والاقتناء) لأنه لا يمكن ادواتهما معًا لأن كل منهما مطلوب الفعل على حدة وجعله مؤذيا لأحدهما ترجيح من غير مرجع ولم يعتبر وأولوية الترتيب حتى يكون شارعا في الأولى منهما حلي (قوله فلو كانت في الوقت معهما) وكان ذات ترتيب والافتقار فيه كافي للصحة وإذا ضاق الوقت فلو تهيئ سواها كان ذات ترتيب أولا حلي (قوله فلو فرض) لأنه أقوى (قوله فعنهما) في ثواب ثوابهما وقد يجتمع نية أربع فوافل كتبة تحفة المسجد وسنة الوضوء والضمي والكسوف في ثواب عليها لما جاء ذكره في كلام الشارح نظرا لأن تحفة المسجد لا تطلب في وقت كراهة وأجيب بأن ما هنا على وجه التبعية والمنوع استقلاله أو بأنه محمول على ما إذا كانت السنة مع الفرض فإذا ما تأملها بالسنة والتبعية (قوله فنافله) لقولها يكونها كلمة ثلاث دعاء حلي (قوله ولا تبطل بنية القطع) وكذا بنية الانتقال إلى غيرها (قوله ما لم يكبر بنية مغيرة) بأن يكبرنا وبنا النفل بعد شروع الفرض وعكسه أو القاتنة بعد الوقتية وعكسه أو الاقتداء بعد الانفراد وعكسه وأما إذا كبر بنية موافقة كان نوى الظهر بعد ركعة الظهر من غير تنكها بالنية فإن التنية الأولى لا تبطل ولا يثنى عليها ولو يثنى على الثانية فسدت الصلاة (قوله الصوم) نحوه الاحتكاف ولكن الأولى عدم الاشتغال بغير ما هو فيه

• (باب صفة الصلاة) •

(قوله شروع في الشرط) هذا يفيد أن المراد بالصفة الأوصاف النفسية لها وهي الأجزاء العقلية التي هي أجزاء الهوية من القيام والركوع والسجود لأن ذلك هو الشرط وسبب أن الأولى خلافه (قوله مع سجد) وضعه

تنصب يتعالى كلها اقتنع خالصا  
الرياء اعتبار السابق والرياء أنه لو شاع  
الناس لا يبطل قلوبهم بحسنها وحسنه  
لا فله ثواب أصل الصلاة ولا يترك الخوف  
دخول الرياء لأنه أمر موهوم ولا يترك  
الفرض في حق سقوط الواجب في هذه  
لنقص من الظهور والتدينار في هذه  
التنية ينبغي أن يجزيه ولا يستحق الدينار  
الملة لأرضاء الصوم لا تنفد بل يصل لله  
فان لم ينفذ صومه أخذ من حسناته جاء أنه  
يؤخذ أن ثواب سبع مائة صلاة بالجماعة  
ولو أدرك الصوم في الصلاة ولم يدر أن يؤمن  
أم تراويح بنوى الفرض فإن هم فيه مع وال  
تقع ففلا ولو نوى فرضين مكتوبة وجبارة  
فلا مكتوبة ولو مكتوبين فلو تهيئ ولو كانت  
فلا ولو لم يثنى أهل الترتيب والاقتناء فليصغ  
ولو كانت وقتية فلو كانت في الوقت معهما ولو  
فرض أو فله فرضين ولو كانت في وقت كراهة  
ونحية مسجد ففلا ولو كانت في وقت كراهة  
ولا تبطل بنية القطع ما لم يكبر بنية مغيرة ولو  
نوى في صلاة الصوم مع  
• (باب صفة الصلاة) •  
شروع في الشرط بعد بيان الشرط هي لغة



وصف واصف وصف كونه حدث فاقوه وعرض عنها لها التأنيت وفي البحر الوصف لغة ذكر ما في الموصوف  
من الصفة والصفة هي ما فيه ولا ينكر أنه يطلق الوصف ويراد به الصفة ١٥ وان جل ما ذكره الشارح على أصل  
الصفة وما في البحر على عرفه ازال التأنيت حلي (قوله كيفية) قال في التهر هذا أول من جعلها الاجزاء العقلية  
التي هي اجزاء الهوية ووجه الاولوية انه لا يشمل الواجبات والسنن والمتدوبات ثم ان هذا التعريف لصفة  
الصلاة خاصة لا لطلق صفة وهو على حذف مضاف تقديره صفة اجزاء الصلاة فبعض الاجزاء صفة  
الفرضية كالقيام وبعضها الوجوب كالشهد وبعضها السنية كالمشاورة وبعضها التنب كتنظر الى موضع  
سجود في القيام وانما قد رنا المضاف لان المقام مقام بيان صفة الاجزاء لصفة نفس الصلاة (قوله من  
فرائضها الخ) أتى بمن التبعيضية اشارة الى أن هنالك فرائض أخرى وهو كذلك وهي ما ذكره الشارح بقوله  
وبقي الخ حلي وتعبيره بالفرائض الصادق على الشروط من التعريضة والخروج بسنعه والقعدة لاخبرة  
أولى من الاركان (قوله التعريضة) تأوها للوحدة (قوله قائما) أي أولى القيام اقرب فلو وجد الامام راكعا  
فسكران كان الى القيام اقرب صح والا لا ولو اراد بها تكبير الركوع لفت نيته ويكتفى من الاخرس والاي  
بالنية ولا يلزمها تحريك اللسان لان الواجب حركة بلفظ مخصوص فاذا تضرع نفس الواجب لا به  
بوجوب غيره لا بدليل وفي غير تكبير الاحرام يلزمها التحريك لعدم بدلية شيء عنه كما في التهر حيث  
قال وأما باقي التكبيرات فقال في طلاق الفتح انه يترك لسانه كالقراءة ١٥ وكان الفرق أن تكبيرة الاحرام لها  
شلف وهو النية بخلاف غيرها ١٥ وبعبارة الفتح وطه لاق الاخرس واقع بالاشارة وكذلك اعتناقه  
وبعده وشراؤه سواء قدر على الكتابة أم لا للضرورة لانه لو لم يعتبر منه ذلك لاذى الى موته جوعا وضو ذلك  
ثم رأينا الشرع اعتبرها منه في العبادات ألا ترى انه اذا ترك لسانه بالقراءة والتهكيب كان محجبا ومعتبرا  
فكذلك في المعاملات قلت وهذه العبارة لا تنبذ لزوم التحريك في غير التعريضة على أن لفظ التكبير اذا استعمل  
انما ينصرف الى الكامل وهو تكبير الاحرام ثم لا ينبغي أن ما في الفتح يخرج على قول الفضلي وهو خلاف  
الصحيح ١٥ أقاده بعض الافاضل ثم القيام انما يترط فيما يفرض فيه القيام كالفرض والواجب وسنة  
الغير عند القدرة على القيام وأما في التوافل غير سنة الغير وفي الفرائض عند عدم القدرة على القيام فلا يترط  
لها القيام حلي (قوله في غير جازئة) أما في الفرائض شرط باعتبار الشرع بما هو ممكن باعتبار قيامها  
مقام ركعة كما في تكبيراتها ١٥ ثم لا يلى عن المحيط (قوله على القادر) يخرج به الاى والاخرس كما قد  
(قوله به يفتي) أي بشرطيتها المأخوذة من ذكر الشرط ومقابلة القول بالركعة كنية وهو قول محمد والعلماوى  
حلي عن التمر بلاية (قوله فيجوز الخ) تفرع على الشرطية وانما جاز بناء النفل على النفل لان الكل صلاة  
واحدة بدليل أن القعود لا يترضى الا في آخرها على الصحيح كذا في البحر (قوله وعلى الفرض) لان الفرض  
أقوى فيه فتسبغ النفل لضعفه (قوله وان كره) أي من جهة تأخير السلام عن محله وعدم ابتداء النفل بغيره  
حلي وهي بحرية والجهة الثانية تظهر في بناء النفل على النفل فيه ون قوله وان كره يرجع الى الصورتين  
(قوله لا فرض على فرض) بحث فيه بأن يقتضى الشرطية صحة بناء أى صلاة على أى صلاة كما يجوز بناء أى  
صلاة على طهارة أى صلاة وكذا بقية الشروط وبذلك قال الصد والشهد واجب بأن المنع لا يكون التعريضة  
ركنا لان المطلوب في الفرض تعيينه وتمييزه عن غيره بأخص أو صافه وأن يكون عبادة على حدة ولو بقي على  
غيره لكان مع ذلك الغير لمدة واحدة حلي (قوله أنفل) وجهه انه لا يجوز أن يستمع الشيء ما هو فوقه  
لان فيه جعل الاقوى تابع للادنى انتهى أبو السعود (قوله على الظاهر) أي من المذهب كالية فانما ليست من  
الاوكان ومع هذا لا يجوز اداء الصلاة بنية صلاة أخرى بحر ومقابلة ما قاله الصد والشهد (قوله ولا اتصالها)  
جواب سؤايل صاحبه لو كانت شرطا لما روي فيها ما روي في الاركان من الشروط وحاصل الجواب انها لم تلتصق  
بالاركان وروي فيها ما روي فيها (قوله وقد منه الزباني) أي منع ما ذكر من مراعاة الشروط اذا على من يزعم  
وكنتها تلك المراعاة وعلى المانع لو أحرمت حاملها لخاصة فالتفاهة عند فراغه من التعريضة يسيرا وخبرنا  
عن القبلة فاستقبها عند فراغه منها أو عند شرف العود فترها عند فراغه منها يسيرا وشرع  
في التعريضة قبل الزوال فدخل الوقت عند فراغه منها أو شرع المحدث أو الجنب وهو واقف في الماء فالتفمس

ومرنا كيفية مشقة على فرض واجب  
وسنة ومتدوب (من فرائضها) التي لا يصح  
بدونها (التعريضة) قائما (وهي شرط) في غير  
بناء على القادر به يفتي فيجوز بناء النفل على  
النفل وعلى الفرض وان كره لا فرض على  
فرض أو نفل على الظاهر ولا اتصالها بالاركان  
بشرط الشروط وقد منه الزباني

عند فراغه منها ثم رفع رأسه وصلح في جميع الصور (قوله ثم رجع إليه) أي إلى القول بالمرعاة فيه لم يستل  
 قال ولئن سلم فاعلم يشترط لما يتصل به من الأداء لئلا تنقض الصلاة في جعل هذا وجوباً من  
 الزبط إلى القول بالمرعاة طرأ له من باب التفرع لا الجزم (قوله ثم في التلويح الخ) لما كان يتوهم من قوله  
 ثم رجع إليه أن المرجوع إليه هو المقول عليه استدل عليه بقوله ثم الخ وقوله تقديم المنع أي منع مراعاة  
 الشروط لها المترتب عليه صحة الصور المتقدمة قال في البصر ومراعاة الشروط المذكورة ليس لها بل  
 للقيام المتمثل بها وهو ركنان أن سلماً مراعاتها والا فهو ممنوع فتقديم المنع على التسليم أولى كذا  
 في التلويح فالأولى أن يقال لا نسلم مراعاتها فانه لو أحرم إلى آخر الصور وأثنى عليها في ليست لها بل للقيام  
 المتصل بها وهو ركنان اه وقد قبل الزبني ما هو الأولى (قوله ولكن نقول الخ) استدلوا على ما في التلويح  
 المنفرد أن القول بعدم المراعاة أولى من القول بها (قوله الاحتياط خلافه) وهو القول بالمرعاة والمراد  
 بالاحتياط العمل بالاحتياط اقتراحاً بدلاً مما استشهد به من عبارة البرهان وظاهر ما في البصر والتلويح  
 اعتماد عدم المراعاة (قوله بل باعتبار اتصالها بالقيام) أن أريد القيام الآتي بعدها فنقول يمكن تحقق  
 الشروط فيه دونها كما في الصور السابقة وإن أريد قيامها بالمصاحب لزم تحصيلها كانت الشروط لها  
 لانه شرط قيامها وشرط الشرط شرط (تنبيه) انما هي تكبيراً حرام لانها تنجز الأشياء المباحة التي تنافي  
 الصلاة لا كل مباح كالشيء السابق الحدث (قوله الذي هو ركنها) أي الصلاة (قوله ومنها القيام) يشمل  
 التمام منه وهو الاتصاف مع الاعتدال وغيره التام وهو الاحتذاء قبل أن تتأخر يدها ركنه وقوله بحيث الخ  
 صادق بالصورتين (قوله بقدر القراءة فيه) فهو بقدر رؤية فرض بقدر الفاتحة وسورة أو ثلاث آيات واجب  
 وبقدر ما تقرأه سورة الأعلى والكافرون والحمد لله في الوزن سنة وبقدر طول الفصل وأوسطه وقصاره  
 في محالها مندوب وعند سقوط القراءة بقدر التحديد كالقيام في الشفع الثاني من الفرض لانه لا قراءة فيه  
 فالركن فيه أصل القيام لا امتداده كما في الفقه ستأتي ذكره بعض الأفاضل (قوله فلو كبر فاعلم الخ) يحصل على  
 من لا قراءة عليه ككلاي أو أنه اقتصر على أدنى قراءة ما يحصل به الفرض بما لا يقتضي الوقوف فهو  
 نظر لا يمكن الاتيان به هاوي إلى الركوع أو أنه ترك القراءة في الأولين وأثنى بها في الآخرين لان التعيين  
 في الأولين واجب اه أبو السعود (قوله كذا) أطلقه فتشمل النذر المطلق وهو الذي لم يبين فيه القيام  
 ولا القعود وهذا أحد قولين فيه والثاني التخيير والأولى في القيام أن يكون القدمان على الأرض فلو قام  
 على عقبيه أو أطراف أصابعه أو رافعا إحدى رجله عن الأرض يجزئه ويكره أن كان بغير عذر والاقرب  
 للشروع أن يكون بين قدميه قدر أربع أصابع اليد اه أبو السعود عن الجوى أقول لا يظهر ذلك في السمعين  
 ومما يجب الادرة فالأولى الإطلاق والأخلة على العادة إلا أن يقال إن حالة الضرورة مستثناة وهذا في حال  
 القيام أما في الركوع والسجود فيصاحبهما كما يأتي (قوله وسنة لجر) أما على القول بوجوبهما فظاهر  
 وأما على القول بسننهما فإعادة القول بالوجوب ونقل الشرح إلى في مراعى الفلاح أن الأصح جوازهما من  
 قعود وانظر حكم قضاء النافلة المساعدة هل يفترض القيام فيه أو لا كاصلها (قوله ندب أيماناً فاعدا) تحقيقاً  
 لكونه وسيلة تيزك من فوات ما شرع لاجله وجاز أيماناً فاعداً (قوله وسكذا من يسبل جرحه) يعني ندب  
 أيماناً فاعداً ويجوزها تماماً وليس المراد أنه يجوز له السجود لانه لو سجد لزم فوات الطهارة بلا خلف ولو صلى  
 فاعداً أو فاعداً بالأيام فوات السجود والركوع إلى خلف وهو الأيمان بهما حلبي (قوله كن يسبل جرحه  
 إذا قام) يفترض عليه القعود خلفه من القيام ولا خلف عن الطهارة (قوله أو يسبل بوله) العلة فيه هي العلة  
 فيما قبله (قوله أو يسبل بوجهه) لانه لا خلاف عن السجود والقعود خلف من القيام وكذا إذا يد أربع عضون  
 أهلهاء هو ركنه كما في أبي السعود والأولى الاتصاف عليه لانه الحد المانع (قوله أو يصف من القراءة أجلاً) فينضم  
 القعود وعلم عماد ذكر أن ركنية القراءة أقوى من ركنية القيام وقد يقال إن غاية القيام للقراءة وجود  
 خلفه دونها ومما يرضى عن كركم ونحوه كافي القاء وس وأشار بقوله أصلاً إلى أنه لو قدر على الاتيان  
 بقدر الفرض فاعداً من عليه القيام بقدره (قوله أو عن صوم رمضان) فيستعين عليه القعود ويحصل الصوم  
 لكونه لا خلفه والقدية عنه انما هي عند عدم تأتية بوجهه (قوله الخروج جماعة) أي في المسجد وهو محمول

ثم رجع إليه بقوله وتسلم ثم في التلويح  
 تقديم المنع على التسليم أولى كما كان نقول  
 الاحتياط خلافه وعبارة البرهان وانما  
 لا يشترط لها ما لا يشترط للصلاة لا باعتبار ركنيتها  
 بل باعتبار اتصالها بالقيام الذي هو ركنها  
 (أو) منها (القيام) بحيث لو تنبيه لا يقال  
 وسكنته وسفروته وواجبه ومنونه  
 وسندويه بقدر القراءة فيه فلو كبر فاعلم الخ  
 ولم يبق صحيح لأن ما أتى به من القيام إلى أن  
 بلغ الركوع يكفيه قية (في فرض) وتسلم به  
 كذا وسنقر في الأصح (لقادر عليه) وعلى  
 السجود فلو قدر عليه دون السجود كذا  
 أيماناً فاعداً وكذا من يسبل جرحه لو سجد  
 وقد ينضم القعود كن يسبل جرحه إذا قام  
 أو يسبل بوله أو يد أربع عضون أو يصف من  
 من القراءة أصلاً أو عن صوم رمضان ولو  
 فخصه من القيام بالسجود جماعة على

على ما إذا لم يتيسر الجماعة في بيته أفاده أبو السعود (قوله به يفتي) وجهه أن القيام فرض بخلاف الجماعة  
وقيل يخرج إلى الجماعة ويصلي قاعدا وهو الأصح مجتبي وقيل بشرع فاقطع الإمام ثم يقعد فإذا جاءه  
وقت الركوع يقوم ويركع واختاره في منية الأصل بجر (قوله ومنها القراءة) أي من القرآن المتقول  
عن الرسول عليه الصلاة والسلام من أقرأ بالشواذ وانقرأ بها لا تقصد ولا يستحبها بخلاف  
التوراة والإنجيل فيعتد بهما وإن وجد المفق في القرآن ولا يجوز بالحديث القديمي قهستاني ويؤخذ  
منه أن القراءة بالعشر كافية لأنه لا يقبل لها شواذ واحد والقراءة أن يصح الحروف مع اجتماع نفسه وذكر  
في النهرونة الشارح في الفصل الثاني أنه لو قرأ من التوراة والإنجيل والزبور أن كان قصة أو حكا  
فسدت وإن كان ذكر كسر الألف ولا يجوز اجتماعهما كان قادر على قراءة القرآن أم لا انتهى وهذا يدل  
على أن مراد القهستاني بالاعتداد به عدم الفساد به إن كان غير قصة وحكم لكثرة خلاف المتبادر منه  
(قوله لقادر عليها) خرج الآخر من الأولى الذي اجتمع آناه المبطل وانهار فلم يقدر على العلم وكذا من  
لا يمكنه أداء الحروف بالاجتهاد التام كعصف أهل الهند والترك قهستاني (قوله وهي ركن زائد) اعلم  
أن الركن قسمان أصلي وهو ما لا يقطع الضرورة وزائد وهو ما يسهل في بعض الأمور غير متحقق ضرورة  
وجعلوا القراءة من الثاني لسهولة مقتضى وعن المدر في الركوع ولا تنافي بين الركنية والزيادة  
لأن تسميتها ركنًا باعتبار قيام الصلاة بها في حالة بحيث يستلزم اتفاقها انتفاءها وتسميتها زائدًا لقسامها  
بغيرها في حالة أخرى والزائد ما لا يختلف بدل فلا يقال أن غسل الرجلين والقيام والركوع والسجود أركان  
زائدة لتبسيط مسح الخلف والأيمان عنها (قوله لسهولة بخلاف) إن قات أن قراءة الإمام خلف عن قراءة المؤتم  
لما ورد أن قراءة الإمام قراءة قلت ليس المراد الخلفية بل المراد أن الشارع منعه من القراءة وحكمته  
بقراءة الإمام عنه وفي الحلبي ما أحاطه أن مراد الشارح نفي الخلفية من المقتضى فلا تنافي وجود الخلفية من  
الإمام (قوله بحيث لو تم تديبه الخ) أخذه أنه لا يكتفي طاعة الرأس وحده على ما استحسنه الحلبي شارح المنة  
وفي الخزانة إذا لم يركع وذهب إلى السجود بأن شز كالجمل فهذا الانحياز يجوز من الركوع ثم هذا في الركوع قائما  
وان ركع جالساً ينبغي أن يجازي بجهته ركبته أبو السعود ووقته بعد تمام القراءة وقبل إذا تم حرفاً أو كلمة  
منها حال الضرر ولا بأس به والأول أصح درة شتقي (قوله ومنها السجود) هو لغة الخفض وشرعاً وضع بعض  
الوجه على الأرض مما يضرب فيه فدخل الاتف وخرج الخلف والذقن وما إذا رفع قدميه في السجود فإنه أشبه  
بالتلاعب من التعظيم بجر (قوله بجهته) هو قوله ما والمفق به رجوع الإمام إليه وقال الإمام في رواية قديمة  
يكنى وضع الاتف (تنبيه) وضع جزم من الجهة وإن قل فرض ووضع أكثرها واجب حلي (قوله وقدميه) يجب  
استقامته لأنه يكتفي وضع واحد منهما كما ذكره بعد حلي (قوله شرط) بشرط وضع باطن الأصبع لأرأسها  
حلي ولا ينافيه ما في الهداية أن ترك توجيه الأصابع في السجود مكروه لأن المراد توجيه الكل (قوله وتكراره  
تعبداً) وأصله ثابت بالكتاب والسنة والاجماع وكونه تعبداً هو قول الأكثر من مشايخنا وقيل ترغيباً للشيطان  
حيث أمر بواحدة فأبى فتسجدت فإضافة وقيل الأولى لشكر الإيمان والثانية لبقائه وقيل هما للإشارة إلى  
أنه خلق من الأرض وبعدها إليها وقيل غير ذلك (قوله ثابت بالسنة) والاجماع بجر (قوله كعدد الركعات)  
أي في كل الصلوات (قوله والذي يظهر أنه شرط) إذا لو كان ركناً لوقت الماهية عليه مع أنها لا توقف ولهذا لو  
حلف لا يصلي يحسن بالرفع من السجود ونحوه لا يترهل يقال فيه ما قيل في التعرعة من عدم مراعاة الشروط (قوله  
لأنه شرع للتفريق) أي فلم يكن مقصوداً منه وفيه أن القيام والركوع شرعا للسجود وهما ركنا وقوله للتفريق  
نفي به فوهم أن مشروعية للتشمع لعدم محتمه لأنه يلزم عليه أن ما شرع شيء يكون كذا من ذلك الذي  
إذا لم يقود فرض وقراءة التشمع واجبة (قوله ركن زائد) لسهولة من غير ضرورة لعدم توقف الماهية عليه  
في صورة الخلف وقيل ركن أصلي واليه مال عصام بن يوسف وجهل الشرع بل لا في الخلاف في الركبة  
والشرطة أداءها تماماً فتصح على الثاني لا الأول (قوله بالرفع من السجود) أي الأقل من الركعة الأولى لأن  
السجود الثاني تكرار للأول وحشفي لا يصلي صلاة بالرفع من السجود الأقل من الثانية حلي (قوله لا يكثر  
منكره) أي منكره فزيته للقول بوجوبه كإثباته القهستاني أما منكره أنه فكأنه لكونه مجاهلاً به علم من الدين

به يفتي خلافاً للشاه (و) منها (القراءة) قادر  
عليها كما يجب وهي ركن زائد عند الأكثر  
لسهولة بلا خلاف بالاعتداد (و) منها  
(الركوع) بحيث لو تديبه قال ركنه  
(و) منها (السجود) بجهته وقدميه ووضع  
أصبع واحدة منها ثم طوى تكراره تعبداً ثابت  
بالسنة كعدد الركعات (و) منها (التعود  
الآخر) والذي يظهر أنه شرط لأنه شرع  
للتفريق كالتعمية للرفع وحشفي في البدائع  
أنه ركن زائد يحسن من حلف لا يصلي بالرفع  
من السجود وفي السراجية لا يكثر منكره

ضرورة حلي بها (قوله قدر أدنى قراءة التشهد) أي أدنى زمن يقرأ فيه بأن يكون قدر أسرع ما يكون من  
التلفظ به مع تصحيح اللفظ وليس المراد أن له في نفسه أدنى وأعلى (قوله وعدم فاعل) عطف تفسير على  
ما قبله (قوله صحت) وهل يلزمه سجود السهم ويحترز (قوله بمنه) أي قصد أولو عباد الله أم لا لأنها على  
من الجانبين أبو السعود وعده فرضاً جري على قول الإمام على تخريج البردي بالله أنه أحد بن الحسين أخذوا  
من المسائل الاثني عشرية فإن الإمام لما قال فيها بالبطالان وأركانها تمت ولم يبق الا الخروج دل على أنه فرض  
وهما لما قال بالبيعة فيم ادل على أنه ليس بفرض حلي وإذا نظر إلى أنه لا يؤدى فرض آخر الا بالخروج ترجيح  
قول الإمام لأن ما وقف عليه أداء الفرض فرض وفرضه لا تنافي كراهته لاختلاف الجنية فهو من حيث  
كونه محزياً من الصلاة فرض ومن حيث كونه بفعل لفظ السلام مكروه (قوله كفعلة المتأني لها) كأكمل ونسب  
وكلام ومضى وسلام حلي وأدخلت الكاف في قوله كفعلة القول المتأني ومثله المحض بالكلام والسلام وقيد  
بقوله بعد تمامها لأنه لو كان المتأني قبله بأن كان قبل القعود أو فسدت اتفاقاً (قوله وان كره تخريماً) لكونه مفوضاً  
للوأجب وهو السلام يحرم (قوله اتفاقاً) أي من الإمام ومصاحبه وتخريج البردي غلط وأيسر فيه نص عن  
الإمام لأنه لو كان فرضاً الاختصاص بقراءة وانما حكم الإمام بالقصد في الاثني عشرية باعتبار أن فهم معاني  
مفيدة للفرض حلي وعليه لو سبقه الحدث صحت الصلاة اتفاقاً (قوله وعليه) أي على الصحيح الذي هو قول  
الكرخي المقابل لقول البردي وفائدة الخلاف بينهم ما ظهر فيما إذا سبقه حدث بعد قعود قدر التشهد إذا لم  
يتوضأ ويبقى ويخرج بمنه بطلت على تخريج البردي وصحت على تخريج الكرخي (قوله ويبقى من الفروض  
الخ) وقع بيانها بفعله عليه السلام وبقوله صلوأ كما رأيت في الأصل ولولم يبق الدليل على السنة أو الوجوب في غير  
هذه الفرائض لقلنا باقتراضها (قوله تميز المفروض) بأن يميز السجدة الثانية من الأولى بأن يرفع ولو قلب لا  
أو يكون إلى القسود أو قرب قولان معصيان ونقل الثوري إلى أن أحصية الثانية في الحلبي المراد بالتمييز  
ما فرض عليه من الصلوات مما لم يفرض عليه حتى لو لم يعلم فرضية الجنس إلا أنه كان يصلها في وقتها لا يميزه  
ولو علم أن البعض فرض والبعض سنة فإن نوى الفرض في الكل أو نوى صلاة الإمام عند اقتدائه في الفرض  
ولو لم يعلم الفرضية أصلاً لا يزال ليس المراد بالمفروض المميز أن يميز في الصلاة بوصف الفرضية عن غيره فانه  
لا يشترط أحد (قوله وترتيب القيام الخ) الترتيب جعل كل شيء في مرتبته فعناء تقديم القيام على الركوع والركوع  
على السجود حتى لو خالف فيها فسدت (قوله والقعود الاخير على ما قبله) بحيث يكون آخرها ترتيب فيه تأخير  
وفيما قبله تقديمه والأولى الجريان على وثيرة واحدة بأن يقول وترتيب القيام على الركوع والركوع على السجود  
والسجود على القعود الاخير أو يقول وترتيب الركوع على القيام والسجود على الركوع والقعود الاخير  
على السجود حلي (قوله على ما قبله) أي كل ما قبله حتى لو قدر قدر التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة بطل القعود  
لأن الترتيب فيه فرض ييقن (قوله وانما الصلاة) أي الايمان بها اتفاقاً بأن لا يرتكب شيئاً من فرضها وفيه أن  
هذا لا يريد على اقتراض كل فرض فلا يفي هذه فرضاً مستقلاً حلي قال أبو السعود ويبقى عنه ترتيب القعود  
على ما قبله لأنه يستلزم الاتمام (قوله والاتصال من ركن إلى ركن) الأولى أن يقول والاتصال من فرض إلى فرض  
لعدم الاتصال من السجود إلى القعدة بناء على أنها شرط للخروج وفي هذه فرضاً نظرياً هو واجب فالركوع ركوع  
أو سجدة ثلاثاً وقعد عن النوى الثانية ونحو ذلك مما يتخلل بين الفرضين يكون تاركاً للواجب فيجب عليه  
سجود السهو (قوله ومتابعة لأمارة في الفروض) بأن يأتي بها ولو بعده وقيد بالفروض لأن متابعتها  
في الواجبات والسنن ليست بفرض فلا تفسد الصلاة تركها (قوله وصحة صلاة أمارة في رأيه) لأن العبرة في رأي  
المأموم صحة وفساد على المعتمد فلا يفتى بشاغي من ذكره أو امرأته صحت لا بعد خروج دم أو في زقرة وعدم  
تقدمه عليه) أي في جهته وقيد به لأنه لو تقدم إلى جهة القبلة أكثر منه لكن في غير جهته كما في استقبال الكعبة  
لا يضرب (قوله وعدم مخالفة في الجهة) أي من الفرائض عدم مخالفة في الجهة ورد بأن المقتدى يخالف إمامه  
في الجهة إذا صلاوا داخل الكعبة أو خارجها متعلقين والمضرب في مسئلة تخزي الإمام والقوم القبلة العلم بالخالف  
لا المخالفة حتى إذا خالفوه ولم يعلموا صح اقتداؤهم (قوله بشرطهما) بضمير التثنية أما الأول فهو أن يكون  
حاسب ترتيب وفي الوقت سعة وأما الثاني فهو أن تكون المحاذاة في صلاة مطلقاً متكررة فإدا ونوى

قوله ومثله المحض في نسخة المحض اه

(قوله أدنى قراءة التشهد) إلى عبده  
ورسوله بلا شرط موالاة وعدم فاعل لما في  
القول الجنية على أربعة وجلس لحقة فظنها  
ثلاثاً ناقصاً ثم ذكر فحس ثم تكلم فكان كل  
الجلستين قدر التشهد صحت والا لا (منها)  
(الخروج صحت) كفعلة المتأني لها بعد تمامها  
وان كره تخريماً والصحيح أنه ليس بفرض اتفاقاً  
بأنه لا يلزم وغيره وأقره المصنف وفي المحض  
وعليه المحققون ويبقى من الفروض تمييز  
المفروض وترتيب القيام على الركوع  
والركوع على السجود والقعود الاخير على  
ما قبله وانما الصلاة والاتصال من ركن إلى  
ركن آخر ومناقبته لأمارة في الفروض وصحة  
صلاة أمارة في رأيه وعدم تقدمه عليه وعدم  
مخالفة في الجهة وعدم تذكر فاقته وعدم  
محاذاة أمرأة بشرطهما

الامام امامنا حلي والشرط وان وقع في كلامه مفرد الالة مضاف فيم أبو الوليد (قوله وتعديل الاركان)  
 التعديل التسوية ونشر عاتكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة والجلوس قد رتبته كما في القهستان  
 وهو فرض على كنف القومة والجلوس فلترك أحدهما بطلت لان ما ركان كذلك احدي الطمانينات الاربع  
 حلي (قوله عند الثاني) بل قلنا الحياوي عن علمائنا الثلاثة وهو المختار كما في جميع الانهر من الرمز به ادفع  
 ما في النهر من قرفل خارج العيق لغرابته لم أر من عزج عليه حتى آوله بعض العسرين بالمختار من قولي أي  
 يوسف حلي (قوله أي هذه الفرائض) أفاد أن الاختيار ليس شرطاً في الواجبات ولا في السنن بل ولا  
 في النوازل كالمعدة الأخيرة بناء على القول بشرطيتها كما أفاده الترتيب لاني وحيد في الفرائض في  
 كلامه الاركان (قوله وبه) أي بالاختيار المذكور بعد الاول ذكره بعده حلي (قوله ينفوا عشرين) أراد  
 أحداً وعشرين ثمانية في المتن وثلاثة عشر في الشرح وان فصلت الانتقال الى جريانها وهي الانتقال من القيام  
 الى الركوع ومن الركوع الى السجود ومن السجود الى القعدة كانت ثلاثة وعشرين حلي وفيه أنها عند عدم  
 التفصيل تسعة عشر ولا تكون ثمانية وعشرين إلا بهذا التخصيص (قوله للتصريح عشرين شرطاً) بعضها فيما يتعلق  
 بلفظها وبما يتعلق بروط الصلاة اشترطتها لركبتها أولاً اتصالها بالاركان على ما مر (قوله ولغيرها) وهو الصلاة  
 (قوله شروط) مبتدأ سوغ الابتداء به قصد التعميم حلي وقوله حظيت ببناء الخطاب والبناء للمجهول خبر  
 المبتدأ أي ظفرت هذا ما ذكره الحلي ولا ما وقع من جعل ما ذكر في البيت الاول أوصافاً للشروط وقوله دخول  
 الوقت خبر المبتدأ وقول الحلي سوغ الابتداء به قصد التعميم لا يظهر الا اذا كان بلفظ شرط مفرد ولا حاجة اليه  
 على جعل المذكور بعده أوصافاً (قوله مهيأة) بالرفع خبر به مدحاً وبالنصب حال من الهاء في جمعهما أي  
 مهيأة (قوله حسناً) بالقصر للضرورة تأنيث أحسن صفة شروط أو خبر ثالث وجوز الحلي جعله مصدر نصب  
 على التميز (قوله مدي الدهر) ظرف لحسنه أو لزمهر (قوله تزهير) ينفع التاء من باب خضع والمراد أنها تنفع  
 وتزيل الجهل (قوله دخول الوقت) بدل من شروط أو خبر لمبتدأ محذوف يعني يشترط لصحة تحريم صلاة  
 اتوقت على الوقت كالمكتوبات وسنهاد دخول الوقت (قوله واعتقاد دخوله) ولو بلفظ ظن ولو شك في الدخول  
 لا تجزئه صلاته وان تميز دخوله (قوله وسن) ينبغي اشتراط اعتقاد السحر حتى لو صلى على ظن أنه مكشوف  
 العورة ثم ظهر أنه مستور فلا يجوز له ما بقي في الظاهر حلي بمحا (قوله وطهر) أي من الحدث وان ثبت المانع  
 ويشترط اعتقاده حتى لو صلى في ثوب وعنده أنه نجس ثم ظهر أنه طاهر أو صلى على أنه محدث فظهر أنه  
 متوضئ لا يجوز له لانه لما حكم بفساد صلاته بناء على تحريمه فلا تقابله جازة حلي (قوله والقيام المحتر) أي  
 لقادر عليه في غير النفل وتحريمه فيها أن ينطبق به حال القيام أو قرب منه فمن أدرك الامام راكعاً فكبر  
 منعياً بحيث تنال يده ركبته لا يصح حلي (قوله ونية اتباع الامام) شرط في صحة صلاة المفتدي فيشترط  
 في التحريم تركبتها أولاً اتصالها بالاركان ولو لم يشو المتابعة كان منفرداً فان قرأت صلاته والا كانت فاسدة  
 (قوله ونطقه) بالرفع عطف على دخول واعتراض بأن النطق ركناً فكيف يكون شرطاً وأجيب بأن المراد نطقه  
 في وجه خاص وهو أن يسمع به نفسه في همس بها أو جهرها على قلبه لا تجزئه كذا جميع أقوال الصلاة من  
 التعتوذ وبسبحه وقراءته وتسبيح وتشهد وصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وعقاة وطلاق وعين كما أفاده  
 لناظم (قوله وتعين فرض) أي أنه ظهر أو عصر أو أوقضا والمراد تعيينه بالنية (قوله أو وجوب) يشمل ركعتي  
 الطواف والعدين والوتر والمنذور وقضا نفل أفاده حلي عن الناظم وخرج النفل بأقسامه فانه يصح  
 بطلق النية حتى التراجع عند عامة مشايخنا وهو الصحيح وفي قاضي خان لا بد أن يعينها فلا احتياط  
 في التراجع تعيينها (قوله فيذكر) أي ينطق وذكره وان فهم من قوله ونطقه ليمتثل به ما بعده (قوله بجملة)  
 هذا ظاهر الرواية عن الامام به قالا وروى عنه صحة الشروع بلفظ الجلوس منفرداً وعليه الفتوى لانه مشتق  
 من التالة وهو التصريح به التعظيم وهو مناط الحكم عناية والاستحقاق من تعلقات الالسا فلا يدل على حدوث  
 الذات والاحتياط القول بالارتجال عليه امامنا (قوله خالص) أي عن حاجته وعن الاستغفار والتعتوذ  
 (قوله وبسبب) بالجر مطلقاً على مراده فلا يصح الاقتراح به على الصحيح عناية (قوله عرياناً) نعمت بجملة (قوله ان  
 هو يتدين) فإذا اجتزأ بيل وان لم يعجز كما يأتي للشرح أن الامام يرجع الى قولها في القرائة وجعلها في قوله

وتعديل الاركان عند الثاني والالة الثلاثة  
 قال الحلي وهو المختار وأقرب المسنف  
 وبسطنا في الخزان (ونشر في أدائها) أي  
 هذه الفرائض قلت وبه بلغت ثماناً وعشرين  
 وقد تعلم الترتيب لاني في شرحه لأوهبانية  
 للتصريح عشرين شرطاً ولغيرها ثلاثة عشر  
 فقال  
 شروط تصحيم خطيت بجمعها  
 مهيأة حسناً مدي الدهر تزهير  
 دخول الوقت وأداة ناد دخوله  
 بجملة الامام ونطقه  
 وتعين فرض أو وجوب فيذكر  
 بجملة ذلك خالص عن مراده  
 وبسبب عرياناً ابن هويش قد

في التسمية (قوله ومن تركها) عطف على قوله عن مراد والهاوي الالف الثاني بالذ في اللام الثانية من  
الحلالة فاذا حذفه الحالف والذايح أو المكي للصلة أو حذف الهاء من الحلالة اختلف في انما يصح وسيل  
فيصير وصحة فخرية فلا يترك ذلك احتياطا حلي عن النظم واظهار ان الاحتياط هنا على سبيل الافتراض  
بدليل الاشتراط (قوله أو لها) بالذ واللام زائدة والحلالة انما تعطي جواز الاسم حتى جعل تعظيما للاختلاف  
في قولهم لفظ الحلالة من إضافة ابدال للمدلول (قوله وعن مدحهم) أي في الله واكثر ما يجمع للمنفوق الواحد  
وان قصد الاستفهام الحقيقي كسر (قوله وبأبى كبر) بالذ ورقة أكبر على الحكاية وهو بالجمع كبر وهو الطبل  
فيخرج عن معنى التكبير أو هو اسم للبيض أو اسم للشيطان فيخرج أيضا وان اعتقد مدح كسر (قوله وعن  
فاصل) عطف على قوله عن مراده وصورة الفصل بأن يؤول ثم يثبت بأبى أو بده كبر أو كل ما بين أسنانه وهو  
قدرا خمسة أو تناول شيئا من خارج ولو قليلا أو شرب أو تكلم بكلام وان لم يفهم أو تضح بغير مدح كبر (قوله فعل  
كلام) بدلان من فاصل وهذا قسمان له أي سواء كان الفاصلة بالأزكلا (قوله مبين) نعمت فاصل واحتذبه  
عن الوضوء والمشي الى المسجد بعد النية فلا يصح ان وكذا اذا كبر فيسببه الحدث فذهب الى الوضوء (قوله  
ومن سبق تكبير) قال النظم وسبق التكبير يشعل سبق الامام به فاذا كبر المتقدم وفرغ منه قبل فراغ امامه منه  
لم يصح شروعه وشمل تقديم التكبير على النية فلا يصح الشروع اذا اعتبر النية المتأخرة عن التسمية في ظاهر  
الرواية اه حلي (قوله ومثل بعدد) بالنسبة للفاعل يعني أنت بعدد اذا رأيت معنى بعدد الماخذه من اللفظ فالتك  
من خذوا الناس وخبر الناس من بعدد فإراد القاس العذر من المطلق على تقدمه (قوله فدوئك هذي) أي خذ  
هذه المذكورات حلي (قوله مستغيا القبلة) أي مع القدرة على الاستقبال فيسقط بالعذر عن ركب الدابة  
خارج المصر متغلا وهذا شرط في التسمية وهو ظاهر على القول بركنيتها وأما على القول بشرطيتها  
فلا يتصلها بالاركان أفاده بعضه الحلي (قوله ذلك) دليل على قوله فدوئك (قوله تعظي بالقبول) أي تعظي  
(قوله وتذكر) بالنسبة للمفعول أي عند الله وعند خلقه وهو الاله سبب بقاءه وبالله الفاعل أي تنصير كراهته  
تعلل حيث علمت بعض ما يفرض عليك تعلم أو تذكر في عليه (قوله بل) أي عليه تعالى أو هو على راي من يحرره  
واعتقاد السواد اعتقاد الطهر (قوله الجوارح) أي التي لا تملكها النفس (قوله بل) أي عليه تعالى أو هو على راي من يحرره  
اطلاق مفيد التعميم غير وهم النفس (قوله أي الذي كور من البيا) قاله النظم (قوله بغيرها) أي من الشروط  
وألفها (أي تلك النية) (قوله أي الذي كور من البيا) قاله النظم (قوله بغيرها) أي من الشروط  
أقرب الصريح (قوله ثلاثة عشر) باسكان الشين لغة في قصها وبالتموين للضرورة (قوله للمصلين تطهر) الجور  
متعلق بعباده والمراد أنهم اشترط في صلاتهم (قوله تلبك) ومنه القعود فيما يجوز فيه حلي (قوله في المفروض)  
أي في القيام المفروض فيشمل المفروض والواجب وسنة الفجر حلي (قوله مقدرا بآية) أي على قول الامام وهو  
المعتمد (قوله وتقرأ في اثنين منه) أي من المفروض وهو السجوات الخمس (قوله تغير) أي في ايقاع القراءة في أي  
ركعتين منه والمقام لبيان الفرائض فلا يرد أن تعيين القراءة في الاولين واجب (قوله وفي ركعات الفل) خبر  
مقدم وذلك لأن كل ركعتين منه صلاة وكانه واقعة على أحلم فكانت من الخروج على رأس الركعتين ويمكن أن  
يقال ان الاصل في مشروعية الصلاة كونها منى وزوم الزيادة بعد ذلك انما يثبت في الفرائض فينبغي التعلل على  
أصل المشروعية أفاده بعض الافاضل (قوله والوتر) وجهه أنه ثابته السقم من حيث انه لا يؤذن له ولا يقام  
فأعلى حكمها في القراءة والمندوب في حكم النفل حتى لو نذر أربع ركعات بسليمة واحدة زعمه القراءة في أربعها  
لأنه نفل في نفسه وجوبه عارض حلي (قوله فمن تلك بمنظر) أي يمنع من القراءة تشككه في صحة الصلاة  
الامام له قراءة (قوله فاقرا الجبهة) الفاضل الله وقررا الجبهة بأن يكون ما تحتها لا يقبل الانزواء هل يكنى مجرد أي  
الوضع وان لم يكن معقدا الظاهر لا لقوله لا بد أن يجدهم ما يجد عليه ولا يتأق ذلك الا بالاعتقاد وقد أفاده  
المصنف في شرحه ونقله الحلي في ما يأتي قريب (قوله حلفه) يعني هذا الفاصل بين السجدة التي يكون فيها  
الى المقعود أقرب (قوله ومعد قيام فاركع الخ) إشارة الى ترتيب ما شرع في الركعة فغير مكررة وقوله فسدده تعالى امامه  
النظم السجدة المأمرة على التحقيق بوضع الجبهة واليسدين والركبتين وباطن أصابع الرجلين ووافق السجدة الثالثة  
في ذلك ليل الشيطان الذي حلي (قوله وثانية) مبتدأ وحده قد صرح من الفعل والمفعول شعرون فهو أن يكون  
استمركة فخرية وأداء ونوى

ومن تركها أو لها جلالة  
ومن مدحهم أو بآبى كبر  
ومن فاصل فعل كلام مبين  
ومن سبق تكبير أو من قبله مدح  
فدوئك هذي مستغيا القبلة  
لهذا تعظي بالقبول وتذكر  
بجسمتها المشرونة بل زيد غيرها  
ونظمها بربوا الجوارح فغير  
والحكمة من بعد ذلك بغيرها  
ثلاثة عشر للمصلين  
قيامك في المفروض مقدرا بآية  
وتقرأ في اثنين منه تغير  
وفي ركعات النفل والوتر وشها  
ون كان مؤثما من تلك يستل  
وشرطه وجوده فاقرا الجبهة  
وترب قعود حذو فصل مجز  
ويعد قيامك فاركع تسجدة  
وثانية قد صرح منها فاجز



سأخبركم بما يرجع إلى السجدة الأولى المفهومة من الثانية وهذا بيان لصحة الصلاة مع تأخير السجدة الثانية  
عن السجدة الأولى من أي ركعة ولو إلى آخر الصلاة حلي (قوله على ظهر كعب) متعلق بالمراد من غير الجواز  
ويحتمل أن تطهر الأرض شرط الجواز فإذا سجد على كعبه أو على طرف ثوبه أو كورعائه به يصح إذا طهر محل وضعه  
ويكبره إذا كان بغير عذر وانما اشترط طهارة الأرض لأن السجود واقع عليها والكعب أو طرف الثوب لكونه  
متصلا به لا يمتدحلاتيته وبين النجاسة (قوله سجودك) مبتدأ خبر يفتر والعلى مقدر بـ ص ذراع والذراع  
أربعة ومثرون أصبعها ولا يفترأزيد من ذلك إلا عند الإزدحام وقوله فظهر مشاركة الأولى الثاني بالحواد  
فيكون معنى أو أي إذا سجد على ظهر إنسان صل صلته ساجد على الأرض ولا فرجة هناك يفتر كذا كره ابن  
ميرحاج قال الحلي ولم يشترط المشاركة في التعزية وكأنه ليس بشرط ويراجع اه وقوله لسجدة متعلق  
بمشاركة اللام معنى في والضمير إلى الصلاة وقوله عند الإزدحام متعلق بـ يفتر (قوله وتغير مفروض) وذلك بأن  
يزال من المفروضة عن غيرها أو بتقدم أن جميع ما يؤديه فرائض أو بدلي وقد فوى الترويع مع الإمام في صلاته  
ليس المراد التمييز بين السجرتين لأنه قدمه في قوله وقرب يعود الخ (قوله ويضم أنعال الصلاة مودود) هذا إشارة  
إلى ترتيب القعود على ما قبله حتى لو ترك بعده سجدة صليبية أو تلاوية يتعرض أعلاه بعد أدائها (قوله وفي صنعه  
عند الخروج محذور) قال الشافعي والخروج يصنع المصلي فرض عند الإمام وهو المحذور عند الحقيقة من أثنائها اه  
قد تقدم أنه ليس بفرض حلي (قوله وأزكى صلاة) هذا البيت يوجد في بعض النسخ وهو موجود في منظومة  
اصنف (قوله أي الاستيقاظ) تفسير بالآدم فإنه يلزم من الاختيار الاستيقاظ حلي وليس المراد به الرضى  
بفضله في المأهل (قوله زاهلا) الظاهر أن الزاهل كالأهل حلي ويؤيده حكمهم بعدم نقض وضوئه (قوله فان  
أقبحا) ضميره يرجع إلى الفرائض كضمير أحدها (قوله أو قرأ) اختاره غير الإسلام وصاحب الهداية وغيرهما  
من في المحيط والمبني على أنه الأصح وقال الفقيه به تذهب أنا عما يكتفى بالاختيار أوّل الصلاة وأستوجبوه  
المنقح (قوله أرقعد الأخير) أي القعود الأخير هذا يوافق ما في المنية من وجوب الإعادة في أدائها فاما ويضالقه  
في جامع الفتاوى من الاعتداد وعمله في التحقيق للشيخ عبد العزيز البضاري بأنها ليست بركن ومنهاها  
على الاتراح فلا تها النوم فيجوز أن تصب عن الفرض ويترجى بما رجحه المحقق فيما لو قرأنا عما من الاعتداد  
بصر وإلى التلاف في هذه وما قبلها أشار الشارح بقوله ولو القراءة أو المقدمة على الأصح (قوله لمصوّل الرفع)  
يرجع إلى كل من للركوع والسجود وهذا بنا حلي اشتراط الرفع في الركوع أما على القول بأنه سنة أو واجب  
فلا يظهر (قوله ولها واجبات) الواجب ما ثبت بدليل على قهـ ستاني ولو قال ومن واجباتها كما قال في  
الفرائض لمكان أولى (قوله لا تقصد بتركها) أشار به إلى الرد على القهـ ستاني في قوله تفسديه ولا يتعلق  
بوجوبه أن أتمنا لم يتر في العبادات بين الفساد والمطلان والفساد فترى في المعاملات حلي (قوله  
وعدم وجوبه في العمد) ولا يغير نفسه بالسجود ولا ترك المقدمة الأولى أو ثلث من ركعتين بسبب تفسده  
عمدا ولتأخير إحدى سجدة الأولى إلى آخر الصلاة عمدا أو صلاة على النبي صلى الله عليه وسلم في المقدمة  
الأولى عمدا على المقدمة في كل ذلك وانما وجبت الإعادة لتكون مؤداة على وجه لا تقص فيه فإن لم يدها كانت  
أداة أداء كبره لمكرهه تحريم بصر وحمل وجوب الإعادة إن كان في الوقت سعة أو السجود (قوله إن لم يسجد  
في بقية الإعادة بالنظر للسجود حلي) (قوله يكون فاسقا) لا يكتبه المكروه تحريما وظاهرا أن تركه ترك المكروه  
ثم المصير ينسحب به بعده (قوله وكذا كل صلاة الخ) الظاهر أنه يشمل فهو مدافعة الأخشين محال لا يجب  
بصودا أصلا وأن النقص إذا دخل في صلاة الإمام ولم يجبر وجبت الإعادة على المقتدى أيضا وأنه يستثنى منه  
للمعة والعيد لآذيت مع كراهة التصريح إلا إذا أعادها الإمام والقوم جميعا فراجع حلي (قوله يجب أعادتها)  
سأدلى الوقت بانيلو تندي بعد كما يأتي في الشارح أوّل قضا الفرائض (قوله واختار أنه) أي المعاد جابر للأقول  
من المشايخ من حال إن الفرض هو الثاني حلي والظاهر أنه بالإعادة يرتفع الإثم ولو عمدا (قوله لأن الفرض  
الذكر) في هذا التعليل نظر لأن من حال أن الفرض الثاني لا يلزمه القول بالتكسر أو قد يقال دفعه فوه  
تقول لا يرضى (قوله على ما ذكره) أي لا بالنظر للواقع لأنها كثيرة جدا (قوله قراءة فافقه الكتاب) ولو قصد الدعاء  
هو يقدر) عند التلويح السري ولو قرأ كل القرآن سارا لم يوجع فرضا كما في القهـ ستاني ولو خاف فوت الوقت

على ظهر كعب أو على فضل ثوبه  
إذا تطهر الأرض الجواز مقدر  
سجدة في طهارة ظهره  
سجدة عند الإزدحام  
أدرك أنه مال الصلاة يثقله  
وتغير مفروض على مقدر  
ويجتمه أفعال الصلاة قعوده  
في صنعه عند الخروج محذور  
وإن ركعتي صلاة مع سلام لمصطفى  
في خيرة خلق الله الذين يصر  
الاستيقاظ أو ما لو كان  
الركوع (بجمل الذلول أجزأه) فان  
أو بسجدة وكذا في الركوع  
أقبحا أو بركعتيها بأن قام أو قرأ أو ركع  
أو سجد أو قعد الأخير (فأتمنا لا يثبت) بيان  
أو سجد أو قعد الأخير أو القراءة أو القعدة على الأصح  
(به) بل بعده ولو القراءة أو القعدة على الأصح  
وان لم بعده تفسده بسجدة أو القعدة  
فكان وجوده كعدمه والناس عنه غافلون  
فلو أتى الناظر بركعة نائمة تفسده صلاة لأنه زاد  
ركعة وهي لا تأنى بل الرضى ولو ركع أو سجد  
فنام فيه أجزأه لمصوّل الرفع والوضوع  
بلا اختيار (وأما واجبات) لا تقصد بتركها  
وعدم وجوبه في العمد والسجود إن لم يسجد  
وان لم بعده ها يكون فاسقا أو ما لو كان  
صلاة أذيت مع كراهة التصريح لا يشكرك  
والفتاوى أنه جابر للأقول لأن الفرض لا يشكرك  
(وهي) على ما ذكره أربعة عشر (قراءة فافقه  
الكتاب)



أولاً وقبل ما أتى به آخره فأنه آخره وكذلك المدرج واللاحق نعم بتأني الترتيب بينهما في المسبوق واللاحق كن  
 فاته أولى التبرير وأدرك الثانية ونام فيها حق سلم الامام يعلى الركعة التي نام فيها أولاً بالافراء ثم المسبوق  
 بها بقراءة وان عكس صحيح وأتم ترك الترتيب الواجب ويجب حثه عليه إعادة الصلاة سواء كان عامداً لادائها  
 مع كراهة التحريم أو ساهياً لعدم إمكان الجبر بسجود السهو لأن ختام الصلاة وقع بما لحق فيه واللاحق محجور  
 عن سجود السهو اهـ حلي (قوله حتى لو نسي) تقرير على المصنف وقوله من الأولى ليس بقيد وخصها بالبعدا  
 من الآخر (قوله قبل الكلام) المراد قبل اتيانه بقصد (قوله لكنه تشهد) أي يقرأ التشهد فقط وبته بالصلوات  
 والدعوات في تشهد السهو على الأصح (قوله ثم تشهد) أي وجوباً (قوله لأنه يطل بالعود الخ) أي وتبطل  
 القاعدة لاشتراط الترتيب فيها وبين ما قبلها (قوله والتلاوية) لأنها لما وقعت في الصلاة أعطيت حكم المصلحة  
 بخلاف ما إذا تركها أصلاً (قوله أما السهوية) أي السجدة السهوية والمراد الجنس لأن السهولة صفتان  
 (قوله فترفع التشهد) أي يطله (قوله بخلاف تلك السجدتين) صوابه ينكح حلي (قوله وكذا في الرفع منهما)  
 وكذا انفس الرفع من الركوع والجلوس بين السجدتين كما في الثانية ونفسها المصلي إذا ركع ولم يرفع رأسه من  
 الركوع حتى ختم ما جدها يجوز صلاته في قول الامام ومحمد وعليه السهو اهـ فيه كون حكم الجلوس بين  
 السجدتين كذلك لأن الكلام فيهما واحد بجر (قوله على ما اختاره الكمال) وتبعه تليذه ابن أمير الحاج وذلك  
 عليه عبارة الثانية السابقة وقيل فرض واختاره في الجمع والعين ورواه الطحاوي عن أئمتنا الثلاثة وقيل  
 سنة (قوله لكن المشهور الخ) فينبغي على هذه القاعدة أن تكون القومة والجلوس واجبتين لأنهما يكملان  
 ركوع والسجود وأن يكون التعديل فيهما سنة لأنهما يكملان الواجب وهذه القاعدة لا توافق مختار  
 الكمال لأنه لا وجوب في السكك ولا ما رواه الطحاوي عنهم لأنه الفرض في السكك ولا ما قاله الامام ومحمد لأنه  
 كذا في السكك على تخريج الجرجاني أو الوجوب في السكك على تخريج العكرخي أو الفرض على ما نقله  
 الطحاوي قال الحلي ولا يشرخص مخالفة القاعدة حيث اقتضاه الدليل (قوله وعند الثاني الأربعة فرض)  
 في كل مذهبه بأنه وافق الطرفين على أن الزيادة على الكتاب بخبر الواحد لا تجوز فكيف استقام له القول  
 بالجواز هنا حتى أثبت به فرضية ما ذكر ولهذا قال المحقق بعمل قول أبي يوسف بالفرضية على الفرض العملي  
 وهو الواجب فيرفع الخلاف انتهى بجر والكتاب هو قوله تعالى أركعوا واسجدوا وفي قول الكمال وهو  
 الواجب نظر (قوله في الأصح) راجع إلى القعود الأول في النفل وغير النفل أما النفل فخالف فيه محمد رحمه الله  
 تعالى وقال إن القعود على رأس كل شفع منه فرض وهو القياس لأن كل شفع صلاة على حدة ولذلك افترضت  
 القراءة فيه في كل ركعة قلنا هي انما فرضت للخروج من الصلاة فإذا قام إلى الثالثة تبين أن ما قبلها لم يكن أو أن  
 الخ ج من الصلاة فلم يبق القاعدة فريضة بخلاف القراءة فأنها ركعتين مقصود بنفسه فإذا تركه فسد صلاته كذا في  
 البحر من باب الوتر والتوافل وأما غير النفل فخالف فيه الطحاوي والكرخي وقال أنه سنة حلي (قوله وكذا ترك  
 الزيادة فيه) أي القعود الأول في غير النفل أما النفل فمعد أصلاً سنة الظهر القبليّة وسنة الجمعة مطلقاً فالزيادة فيه  
 مطلوبة (قوله وأراد بالاول غير الأخير) ليشمل ما إذا صلى أثبت ركعة من النفل بتسليم واحدة فان ما هذا  
 لقعود الأخير واجب ومفهومه أن كل قعود أخير في أي صلاة كانت فرض وهو كذلك إلا القعود الذي بعد  
 سجود السهو فإنه واجب لا فرض لأنه يرفع التشهد لا القاعدة ومعلوم أن التشهد يستلزم القاعدة فهي واجبة حلي  
 (قوله لكن يرد عليه الخ) ويرد عليه أيضاً ما إذا اقتدى به في ثنية المغرب أو ثالثته فإن الثاني مما عدا الأخير فرض  
 به بمنازمة الامام ويحجب عن ذلك بما أجاب به الشرح حلي (قوله فرض عليه) لا قرأه على الامام (قوله بأنه  
 عارض) أي بالاستخلاف (قوله والتشهدان) ولو باقظ غير المروي عن ابن مسعود وبحت صاحب البحر وجوب  
 تشهده (قوله بترك بعضه) ظاهره وإن قل (قوله وكذا في كل قعدة) أشار به إلى التورث على المتن في تعبيره  
 التنبيه فانه يشهد في الوجوب في غيرها ولو أفرد كان اسم جنس شاملاً لكل تشهد كما أشار إليه في البحر حلي  
 زيادة (قوله في الأصح) وقيل هو فيما عدا الأخير سنة (قوله في تشهدي المغرب) أي اقتدى به في التشهد الأول  
 من تشهدي المغرب وحينئذ نفسه أدرك في التشهدين وقوله وعليه أي على الامام فهو فسجد أي المأموم معه  
 أي مع الامام لوجوب المتابعة عليه وتشهد أي المأموم مع الامام لأن سجود السهو يرفع التشهد ثم تذكر

حتى لو نسي حصة من الأولى قضاها ولو بعد  
 السلام قبل الكلام لكنه تشهد ثم يسجد  
 للسهو ثم تشهد لأنه يطل بالعود إلى الصلوة  
 والتلاوية أما السهوية فترفع التشهد لا القاعدة  
 حتى لو سلم بغيره ورفعه منها لم يفسد بخلاف  
 تلك السجدتين (وتعديله الأركان) أي  
 تكسب الجوارح قدر تسبيحة في الركوع  
 والسجود وكذا في الرفع منها على ما اختاره  
 الكمال لكن المشهور أن يكمل الفرض  
 واجب ومكمل الواجب سنة وعند الثاني  
 الإلزام فرض (والقعود الأول) ولو قل  
 في الأصح وكذا ترك الزيادة فيه على التشهد  
 وأراد بالاول غير الأخير لكن يرد عليه  
 لو استخلف ما فرضه عليه وقد يجب بانه  
 القعود الأول فرض عليه وبسجد السهو وترك  
 عارض (والتشهدان) وبسجد السهو وترك  
 بعضه كلكه وكذا في كل قعدة في الأصح  
 إذ قد يترك عشر أركان أدرك الامام في  
 تشهدي المغرب وعليه هو فسجد مع  
 وتشهد ثم تذكر سجود السهو وتشهد به ثم ترفع  
 الركعتين تشهدين

أي الامام سجود تلاوة فجد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود التلاوة يرفع القعدة ثم بعد أي المأموم مع الامام السجود لأن سجود السجود لا يعتد به الا اذا وقع خاتما لافعال الصلاة وتشهد أي المأموم معه أي مع الامام لأن سجود السجود يرفع التشهد ثم قضى أي المأموم الركعتين يشهد من المأخذ من أن المسبوق يقضي آخر صلاته من حيث الافعال فمن هذه الحشية ما صلا مع الامام آخر صلاته فاذا أتى بركعة معاه عليه كانت ثانية صلاته فيقعد ثم يأتي بركعة ويقعد انتهى حلي (قوله ووقع له) أي المأموم كذلك أي مثل ما وقع للامام بأن سجد فيها بغيره فسجدته وتشهد ثم تذكر سجود تلاوة فسجدته وتشهد ثم سجود السجود وتشهد حلي (قوله وسئل التلاوية تذكر الصلابة) أي في ابطال القعدة قبلها واعادة سجود السجود (قوله زيد أربع آخر) بأن تذكر الامام الصلابة بعد القعدة الخامسة فسجدها المأموم معه وتشهد لا ارتفاع القعدة ثم سجود السجود وتشهد لما قد مضى ووقع مثل ذلك للمأموم قصير أربع عشرة قعدة لكن هذا انما يكون اذا تراخى ذكر الصلابة عن التلاوية كما هو المقرض ومثله تراخى تذكر التلاوية عن الصلابة وأما اذا تذكرهما معا قبل القعدة فقد الاخير ثم سجود السجود وقعدة وجوبا وكذا اذا كان بعد ما قبل سجود السجود فبعد ما لم يطلها وبأني بالسجود وان كان بعد سجود السجود أعاد القعودين ومثل ذلك في المأموم ويجب الترتيب بين هاتين السجودين فان كانا من ركعة واحدة أو تأخرت الصلابة قدام التلاوية وان كانت الصلابة من ركعة قبلها تقدم الصلابة حلي (قوله لما مر) من أنه يسجد للسجود بعد التلاوية حلي (قوله ولو فرضنا تعدد التلاوية) بأن تذكر هاتر أخرى فقط حلي (قوله زيد ست) صورته تذكر بعد القعدة السابعة صلابة أخرى فسجدها وتشهد ثم قبل أن يسجد للسجود تذكر تلاوية أخرى أيضا فسجدها وتشهد ثم سجود السجود وتشهد فهي ثلاث ومثله المأموم وأما اذا لم يشد كالتلاوية لا بعد تشهد سجود السجود فأنما تصير غنائيا باعتبارهما (قوله ولو فرضنا ادراكا الخ) صورته ادراك الامام وهو في السجود الاولى من الركعة الثانية وقعد من غير سجود معه (قوله فقتضى القواعد) مراده قاعدة من فاته شيء من صلاة بعد اقتدائه أعاد كاللاحق وهذا في حكمه (قوله يقضيها) فاذا قضاهما معا بعد سجود السجود فمدهما ثم أعاد قعود السجود واذا تذكر واحدة بعد السجود أعاد الاصل والسجود ثم تذكر الاخرى بعد ذلك فكذلك فهي أربع فما مجموع القعدات على ما ذكره أربع وعشرين وقد تصور في صلاة واحدة من المكتوبات ثلاث وسبعون قعدة ويا في الحلي (قوله ولفظ السلام) وجوبه أخذ من المواظبة وذلك في الصلاة ذات الركوع والسجود فلا ترد صلاة الجنائز ولا سلام سجود السجود والشكر على القول به سوى (قوله على الاصح) وقيل سنة (قوله دون عليك) وكذا التعويل على ما لا يجر (قوله على المنهون) وقيل لا يخرج الا بهما أبو السعود (قوله وقراءة قوت الخ) من واجبات الترتيب وهذه على قوة وعلى قولها سنة كاحله (قوله وهو مطلق الدعاء) وأما خصوص الامام فان استعملت الى آخره فسنة حتى لو أتى بغيره جازا جازعا أبو السعود (قوله وكذا تكبيرة قنونه) وقيل سنة حلي (قوله وتكبيرة ركوع الثالثة) لا وجود له في الزبلي هنا ولا في سجود السجود وهو غير صحيح أبو السعود (قوله وتكبيرات العيدين) وهي ثلاث في كل ركعة وما يجب أيضا تكبيرات التشرين بعد ثلاث وعشرين صلاة (قوله وكذا أحدها) أفاد به أن كل تكبيرة واجب مستقل (قوله كلفظ التكبير في اقتتاحه) أي اقتتاح صلاة العبد المأخوذ من العيدين (قوله لكن الاشبه الخ) استدركه الى ما أوجهه السابق من تفصيل العبد بهذا الحكم (قوله والجهر للامام) وخبر المفرد فيما يجهر بالجهر أفضل ولا يبالغ لانه لا يسمع غيره ومجمل القراءة لا التثنية والتسجدة والتعوذ (قوله والاسرار لكل) أي الامام اتفاقا ومنفردا على الاصح جهر بقوله فيما يجهر فيه (قوله وهو صلاة الصبح والاوليان من المغرب والعشاء وصلاة العيدين والجمعة والتراويح والوتر في رمضان جهر (قوله ويسر) أي فيما يسر فيما يجهر صلاة الظهر والعصر والثالثة من المغرب والاخران من العشاء وصلاة الكسوف والاستسقاء جهر (قوله فلو أتت القراءة) راجع لقوله أو فرض لانه فيها آخر الفرض وهو الركوع من محله (قوله أو تذكر) يرجع الى الواجب فانه فيها آخر الواجب وهو السورة من محله بسبب ما حصل من الركوع المرفوض وانما رفض لان الترتيب بينه وبين القراءة فرض (قوله أعاد الركوع) على وجه الفرض (قوله وهذا السجود) يرجع الى الصورتين (قوله وتوالت تكرير ركوع الى قوله بين فرضين) مكرر مع قوله اتيان كل واجب أو فرض في محله لماعلمت من أن عدم اتيانه في محله صادق متأخره من محله من غير فصل بفعل أجنبي كشيء التفكير أو مع الفصل كشيء تأخير الجهر عن

وقوعه كذلك قلت ومنسب التلاوية تذكر الصلابة فلو فرضنا تذكرها أيضا لهما زيد أربع آخر لما تر ولو فرضنا تعدد التلاوية والصلابة لهما أيضا زيد ست أيضا ولو فرضنا ادراك الامام ساجدا ولم يسجد هما معه فقتضى القواعد أنه يقضيها فزيد أربع آخر قد بر ولم أر من يبه على ذلك والله اعلم (ولفظ السلام) مرتين فالثاني واجب على (ولفظ السلام) وتقتضي قنونه الاصح رهران دون عليكم على المشهور وعليه فالاول قبل طمئنتكم على المشهور وعليه الشافعية خلافا للتكملة (و) قراءة (قنونه) (الوتر) وهو مطلق الدعاء وكذا تكبيرة قنونه وتكبيرة ركوع الثالثة (قوله وتكبيرات العيدين وكذا أحدها) يجرى في اقتتاحه ركوع ركعة الثانية كلفظ التكبير في اقتتاحه لكن الانب وجوبه في كل صلاة جهر فليفتل (والجهر) للامام (والاسرار) لكل (فما يجهر فيه) (ويسر) ويق من الواجبات اتيان كل واجب أو فرض في محله فلو أتت القراءة فمكثت متفكرا سها أو غير ركع أو تذكر السورة راكعا فاضه أو أتمها أعاد الركوع وسجد السجود وتكرير ركوع

الركوع وتكرر الركوع فيه الفصل بالركوع الثاني بين الأول والسهود وتثليث السجود فيه الفصل بين السجود والقيام أو القعدة وإن زيادة التخلية بين فرضين فيها الفصل بين الفرض الأول والثاني فما تقدم أعم مما هنا هنا تكرر معه ولا تنكته هنا في عطف الخاص على العام على أن تكرار الركوع وتثليث السجود مكرز مع قوله كل زيادة الخ لأنه أسهل من ذلك لأنه عطف الخاص على الخاص فالتخصص وقع موقعه بالنسبة إلى هذا العام لكن علت أنه مكرز بالنسبة إلى العام المتقدم على (قوله أو أربعة) أي في غير الثلاثة وهذا القيد معلوم من قوله أو أربعة لأن الثلاثة لأربعة أي (قوله وكل زيادة تغفل بين فرضين) استفيد منه أنه لو أطال قيام الركوع أو الرفع بين السجودتين أحسن من تسبيحة بقدر تسبيحة ساهبا يلزمه سجود السهو فليتنبه له (قوله وانصت المقتدى) فلو لم ينص وقرأ يجب عليه إعادة الصلاة ولا يتأني في حقه السهو إن قرأ سهوا لأنه لا سهو على المقتدى على (قوله ومتابعة الإمام) أي في الواجب لا في السفل لأنه لا يجب الاتيان بها على وفيه نظر فإن الكلام فيما لو أنى بها الإمام فالوجوب عرض بسبب المتابعة ويؤيده أن المتابعة في غير الواجب الذي لم ينسخ واجبة كما يأتي قريبا وأفاد الحلبي أيضا أن المتابعة في الفرض فرض وليس كذلك بل إن كان المراد الاتيان بذلك الفرض سواء كان معه أو بعده فلم وإن كان المراد المقارنة فهي واجبة قطعاً (قوله في الهمد فيه) وفي المتفق عليه بالاولى واعلم أن المتابعة واجبة في الواجب وفي غير الواجب الذي لم ينسخ كزيادة على الثلاث في تكبيرات العبدین (قوله لا في المقطوع بنسخه أو بعدم سنته) فلا يجب المتابعة بل تكره (قوله كقنوت فجر) فإنه أتما مقطوع بغيره على تقدير أنه كان سنة أو بعدم سنته على تقدير أنه كان دعاء على قوم شهرا كما في الفتح من التوافل فقول فجر كقنوت فجر مثال للمقطوع بنسخه أو بعدم سنته على البدل حلبي (قوله فبلغت أصولها نيفا وأربعين) أي تسعا وأربعين (قوله وبالبسط الخ) اعلم أن الركعتين قد اشتملتا على افتتاح وقعود وتشهد وتسلم واشتملت كل واحدة منهما على قيام وقراءة فاتحة وثلاث آيات وركوع وسجود دين وكل محاذ كراشقل على أسماء واجبة الفعل وأخرى واجبة الترك أو ما لا افتتاح فيه واجب واحد وهو أن يكون بلفظ التكبير أو ما لا فاتحة فيها ثلاثة واجبات الأول قراءتها أو قراءتها أكثرها والثاني إيقاعها في محلها أي في القيام الذي أوقع فيه تكبيرة الافتتاح أو في القيام الحاصل بعد السجدة الثانية من الركعة الأولى فلو كبر لا فتاح ثم ركع ثم قام فقرأها لم يسهو بسجود السهو ولا بإيقاع الفاتحة في غير محلها وكذلك لو قام للثانية فركع ثم قام فقرأها لم يسهو بسجود السهو ولأن الثالث تركه تكريرها قبل قراءة الآيات لما يلزم عليه من تأخير الآيات عن محالها وبه يلزم سجود السهو وفي الركعتين ستة واجبات في الفاتحة وأما قراءة الآيات ففيها أربعة واجبات في كل ركعة الأول الاتيان بها فلو قرأ آية قصيرة لا يكون آتيا بالواجب الثاني إيقاع الآيات بعد الفاتحة فلو قدمها عليها لم أعادتها بعد السهو ولو جوب تقديم الفاتحة الثالث إيقاع الآيات في محلها أي في القيام الذي هو محل الفاتحة فلو أوقعها في قيام الركوع بطل الركوع لا تصحاق القراءة ببعضها تكمilla للواجب ولزمه إعادة الركوع وسجود السهو وفي قولهم تكمilla للواجب إشارة إلى أنه لو قرأ الفاتحة مع الآيات في محلها ثم قرأ في رفع الركوع ثلاث آيات أخر فإنه لا يبطل ركوعه ويلزمه سجود السهو لتأخير السجود عن محله الرابع تركه تكرير الآيات لما فيه من تأخير الركوع عن محله وفيه نظر لأنه لو قرأ القرآن تماما لوقع جميعه فرضا اللهم إلا أن يفرق بين ذلك والتكرير فذلك غاية واجبات في الآيات ويتبع ذلك واجبان البهر إذا كان أمما أداء أو قضاء ولونهارا والامر إذا كان كذلك أداء أو قضاء ولولا ذلك الركوع ففيه أربعة واجبات في كل ركعة الأول إيقاع الركوع بعد القراءة فلو أوقعه قبلها أو فيها لم يسهو بسجود السهو لتقدمه عن محله الثاني تعديله وهو تسكين الجوارح فيه الثالث تعديل الرفع منه وهو أن يكون إلى القيام أقرب وفيه نظر لأن هذا ليس تعديل بل لتعديل الاتصاف التام وهو الذي يدل عليه لفظه الرابع تركه تكريره لعدم مشروعيته ولما يلزم عليه من تأخير السجود وأما السجود ففيه ستة واجبات في كل ركعة الأول إيقاعه بعد الركوع أو قبل الركوع لا يعتد به ويلزم منه تأخير الركوع عن محله وزيادة ذلك السجود فيلزم أن يأتي بالركوع ثم بالسجودتين ويسجد للسهو الثاني إيقاعه على الألف والجمعة معا الثالث تعديله بأن تسكن جوارحه فيه الرابع تعديل الرفع منه بأن يكون إلى القعود أقرب وفيه مائة وخامس تله تثليث السجود لعدم مشروعيته ولما يلزم عليه من تأخير القيام إلى الثالثة أو تأخير القعود عن محله

وترك قعود قبل ثمانية أو أربعة وكل زيادة  
تخلل بين فرضين وانصت المقتدى ومتابعة  
الإمام يعني في الهمد بنسخه لا في المقطوع  
بنسخه أو بعدم سنته كقنوت فجر وأما  
فجر فليكن كقنوت فجر فبلغت أصولها نيفا وأربعين  
في كل ركعة من مائة ألف إذا أحدها نيف  
(٢٩٠) من ضرب خمسة فعدد المغرب  
بتشهدا وتركه نقص منه وزيادة فيه أو عليه  
في (٧٨) كما تروى التسعين في الحصر قصير



السادس تقديم السجدين على الركعة الثانية أو الثالثة أو الأولى بالركعة الثانية قبل السجدين بأن رفع من  
ركوع الأولى وقرا ركع وسجد فاعتنا أن ركعة واحدة زاد فيها ما دون الركعة وهو يقبل الرخص ويلزمه أن يأتي  
بالركعة الثانية ويسجد للسهو ولو أتى بها قبل السجدة الثانية وقعت الأولى صحيحة ويلزمه أن يأتي بالسجدة  
المتركة منها ويسجد للسهو ولو أتى ما قبله وقبل سجدة الثانية أو بين سجديها فعوده باطل إن أتى بما تركه من  
السجود أو يأتي بعود آخر أو يجابته ويسجد للسهو والافضل له باطله لتركه السجود الصلي فقد تضمنت الوجوه  
السنة ثمانية عشر واجبا لأن السجودات أربع كلها أربعة أبقاها بعد الركوعين وأربعة أوضاع على الجهة  
والألف وأربعة تعاديل وتعد بلان للرفع منه وتركه تنبيهها وتقدم من سجديها على ما بعده ومن  
الواجبات قراءة التشهد فلو سلم بعد ما قد قدر التشهد ولم يشهد فانه يشهد ويسلم ويسجد سجدة في السهو ثم يشهد  
ويسلم ومنها إيقاع التشهد في القعود ولو أتى به في السجدة الأخيرة لكان اثباته به في غير محله وبذلك يلزم سجود  
السهو ومنها قراءة التشهد في ابتداء قعوده ولو أتى بشي قبله من قراءة أو دعاء كان مؤثرا للواجب عن محله وبه  
يلزم سجود السهو ومنها ترك القيام في التشهد فان قعد ثم قام فبطل ما قبله لانه ان كان قد قدر التشهد عادلة تشهد  
والسلام ويسجد للسهو وان لم يكن قد قدر التشهد لزمه العود للقعود لفرضيته وتقدم وسلم وسجد للسهو ومنها  
إيقاع السلام مرتين الأولى بانفاق والثانية على الأصح فلو قرأ التشهد ونسي السلام ومكث ساكنا ثم تذكره لزمه  
أن يأتي به ويسجد للسهو ولنا أخيره عن محله وكذا الوصل ما في غير محله أو جرى على لسانه كلمة الشهادة أو التسبيح  
سهوا أو عادليا في جماعه ويسجد لله هو ما لم يخرج من المسجد أو يتكلم إلى هنا خصل النيف والاربعون من  
وجوب كل آية من الصلوة فذلك أربعة عشر واجبا ومنها الآيات الثلاث فكل آية منها واجب كما في غير  
الهندية وفيه نظرا قد عدهما أولا واجبين جوبا على ظاهر المذهب وعلى ما ذكره فقهاءنا من واجبات ومنها تأخير  
قراءة التشهد في القيام بعد الشروع في القراءة فهذاان واجبان نظرا للركعتين وأما قبل القراءة فهي محل التمسك  
ومنها القيام للثانية عقب سجدة الأولى فلو تراخى عنه بقدر أدرك ركع لزمه سجود السهو ولكونه قعودا في موضع  
القيام ومنها ترك القيام بعد سجدة الثانية فلو قام فقد أخر القعود الفرض عن محله فيجب عليه سجود السهو  
ان لم يقيد بالثالثة بسجدة والافضل بطل فرضه ومنها ترك قراءة بعض الآيات في الركوع لما يلزم عليه من تأخير  
القراءة عن محلها ومنها ترك بعض التشهد ومحلها ما إذا قدر التشهد وقرأ بعضه ومنها ترك القيام قبل الصلاة  
فلو قام يلزمه أن يعود ويسلم ويسجد للسهو ومنها سجدة التلاوة عند قراءة آياتها فالجمله الى هنا ثمانية وسبعون  
وإذا ضربنا ذلك في قعدة المغرب مع واجباتها التي ذكرها وهي القعود وقراءة التشهد وعدم التقص منه وعدم  
الزيادة عليه وعدم الزيادة فيه يحصل ثلثمائة وتسعون كما ذكرنا فإذا نظرنا الى مسائل الشغل في الصلاة بقدر أن  
ركن بسكوت سهوا أو تفكرا وجدنا ما اتصل الى أربعة وعشرين وذلك أنه إما أن يكون السكوت قبل الفاتحة  
أو فيها أو بعدها أو في الآيات أو بعدها أو في الركوع أو بعدها أو في السجدة الأولى أو بين السجدين أو في السجدة  
الثانية أو بعد السجدين كل ذلك في الركعتين أو في التشهد أو قبل السلام فهي أربعة وعشرون كما ترى وإذا  
ضمربنا ذلك في الثلثمائة وتسعين يحصل تسعة آلاف وثلثمائة وستون ثم إذا نظرنا لما بقية المقتدى لا ما سبقه ما يبلغ  
سبعة عشر واجبا وهي متأقنة في قيام الركعتين وركوعيهما والرفع منه وسجوديهما الأول والرفع منه  
وسجوديهما الثاني والرفع منه والقعود والسلام وسجود السهو فذلك تسعة عشر وإذا ضربناها في تسعة آلاف  
وثلثمائة وستين تبلغ مائة ألف وتسعة وخمسين ألفا ومائة وعشرين واجبا وذلك أكثر من مائة ألف كما ذكرتم قال  
والتابع يبقى المحصور وذلك لأن ما لم تذكر بقية الواجبات المختصة ببعض الصلوات كالتسبيح والتكبير وتكبيرة الركوع  
فالثمة على ما ذكره وتكبيرات العيدين وتكبير الركوع ثانیتهما وكذا في الرابعة والثالثة ونحو ذلك من سجدة  
التلاوة الصلاة انتهى كلام شيخنا الجليل في رسالته المتعلقة ببيان الواجبات بقليل زيادة (قوله قلت فقلت)  
لا وجه للتفريق (قوله فيلغز أي واجب) المراد به ما يعترض الفرض (قوله يستوجب) أي يقتضي ثلثمائة وتسعين  
واجبا فعلا وتركا (قوله بل إمارة) هذا سبق على أن طاعة الأئمة بالواجب فقط والمصلحة خلافة قال في البحر والذي  
يظهر أنه قد يكون ترك السنة المؤكدة على الصحيح تصير بهم بأنهم من ترك سنن الصلاة الخمس قبل لا ياتم  
وبالصحيح أنه ياتم تصير بهم بالأئمة لأن ترك الجماعة مع إمامة مؤكدة على الصحيح ولا شك أن الأئمة قول

يلغز أي واجب يستوجب (٢٩٠)  
واجبا (ومنها) ترك السنة لا يوجب فسادا  
ولا سهوا بل إمارة

قوله إمارة له من الخطا التمسور والافقه  
نوط لانه من الثلاث كما يعلم براجعة كتب  
اللقه اه صحيحه



بالتسليم بسمه أشد من بعض فالأثم لتناول السنة المؤكدة أخف من الأثم لتناول الواجب (قوله لو عاذا) فهو  
غير عاذا لاسامة حلي (قوله غير مستغف) أي غير متواتر بها أما إذا استغف بأن اعتقد أنها شيء لا يعيأ به في  
قصر الشارع اثم ولو أراد الاستغف بالشارع كثر حلي وفي الزاوية لو لم ير السنة حقا كفر لانه استغف أبو  
السعود (قوله أدون من الكراهة) أي التصريحية لانها المرادة عند الإطلاق والا فلا لاسامة خلاف الأولى وهي  
مرجع كراهة التنزيه كما ذكره الشرح وغيره (قوله على ما ذكره ثلاثة وعشرون) أنت لفظ العدد لحذف المعدود  
حلي وفي كلامه إشارة إلى أنها في الواقع أكثر (قوله للتصريحية) الظاهر أن اللام بمعنى مع ليفيد كون الرفع مقارنا  
للتصريحية وقيل يرفع ثم يكبر وقيل يكبر ثم يرفع أبو السعود (قوله ان اعتاد تركه أثم) عاقل بالآثم في ترك الرفع بناء  
على أنه من سنن الهدى فهو سنة مؤكدة والقائل بعدمه بناء على أنه من سنن الزوائد بمنزلة المنسحب وروى عن  
الامام ما يدل على عدم الآثم فانه قال ان ترك رفع اليدين جاز وان رفع فهو أفضل بجر (قوله أي تركها بجهاها)  
أي لا مضمومة كل الضم ولا مفرجة كل التفريق فانه لا يليق والظاهر أن المراد بالشر نصيبها مع الكف بحيث  
تكون مستقبلية القلب ولا يصحها إلى الكف بجر فيصدق هذا بصحتها مستقبلية لايها القلب (قوله عند التكبير) الظاهر  
أن جميع القيام كذلك (قوله فانه بدعة) أي قبيحة فهو مكره تنزيها لترك السنة (قوله بالتكبير) أي تكبير الاحرام  
والاستقبال (قوله بقدر حاجته) وان زاد كره (قوله للاعلام) اعلم أن الامام اذا كبر لا افتتاح لابد له من صلاة  
من قصد التكبير الاحرام والا فلا صلاة اذا قصد الاعلام فقط فان جمع بين الامرين حسن وكذا المبلغ اذا  
قصد به التبليغ فقط خاليا من الاحرام فلا صلاة ولا لمن يصلي بتبليغه في هذه الحالة لانه اقتداء بمن لم يدخل  
في الصلاة فان قصد الاحرام والتبليغ حسن كذا في فتاوى الفزى ووجهه أن تكبيرة الافتتاح شرط أورك  
فلا بد في تحققها من قصد الاحرام أي الدخول في الصلاة وأما التسليم من الامام والتعبد من المبلغ وتكبيرات  
الاستقبال منها اذا قصد بها ذكر الاعلام فقط فلا فساد للصلاة ولا يقال انه في التسليم حينئذ بمنزلة قوله  
سبح ربي أي وهو ذلك لان قول هو ذكر بصيغته فلا يتغير بعزيمته أبو السعود عن القول بالمبلغ في حكم التبليغ  
سبح الحموى (قوله فيسمع نفسه) لانه ذكر وأفضله ما خفي بجر واعلم أن التبليغ عند عدم الحاجة اليه مكره  
وهو بدعة منكورة في هذه الحالة اتفق على ذلك الاثمة الاربعة وأما عند الاحتياج اليه فمستحب والا حسن أن  
يقول بالاذان والاقامة وان كان القوم مجتمعين عالين بشروع الامام فانه يقتدى به من يستألف من الملائكة  
أبو السعود (قوله والتعوذ والتسمية والتأمين) انظر لورث الفاتحة وقرأ فخور بنا لا تؤاخذنا الخ هل يسئ  
في التسمية والتأمين حموى عن الغنمي أقول مقتضى إطلاقهم سنة التعوذ وما بعده أن يكون الايمان بها  
مقتضاها أي يخصوص السابعة أولا ونحن على هذا الإطلاق حتى نرى تخصيصا وينبغي التفصيل في  
البيان ان كان المقروء يصلح أن يكون دعاء أي به وان كان من القصص والاختيار فلا أبو السعود (قوله وكونه  
سرا) جعل سرا خبر الكون المندوف ليفيد أن الامر اوبى سانه أخرى فعلى هذا أسية الايمان بها تحصل ولو مع ما  
الجمهور بها أبو السعود (قوله وكونه تحت سرته) فالوضع مطلقا سنة وكونه تحت السرته سنة أخرى أبو السعود  
(قوله للرجل) أما المرأة فتضع الكف على الكف تحت يديها كذا يأتي للشرح والذي في النهر والفهستاني تضع  
فوق الصدر (قوله وتغوف اجتماع الدم) قصده ابداء حكمة لا إثبات الحكم ولا شك أن الدم خصوصا عند طول  
الوقوف مجتمع في رؤس الاصابع فيضرب اه حلي (قوله وكذا الرفع) أشار به إلى أن نفس الرفع سنة ولا يصح  
قراءته بالجزء لا فادنه خلاف المراد (قوله بحيث يستوى قائما) وهو التعديل وفي الصبر قد من أن مقتضى الدليل  
الوجوب بالسنة وهو قول عن الامام اه واختاره المحقق الكمال وتليذه الحلي وادعى أن غيره خطأ حيث قال  
وهو الصواب وتقل الطحاوي عن الثلاثة اقتراضه وهو الرواية المشهورة عن الثاني (قوله والتسليم فيه) الأولى  
ذكره بعد قوله وتكبير الركوع كالأيهي وتطيره ما يأتي في السجود اه حلي (قوله ثلاثا) ويكره أن يتقص عن  
الثلاثة تنزيها والتثنية أدنى السنة فمن شاء فليزيد بعد أن يجتم على وتر (قوله والصاق كعبيه) حالة الركوع هذا  
إن تيسره ولا فكيف يتيسره على الظاهر (قوله للرجل) أما المرأة فلا تفرج لبنا حالها على السجود وقوله وتكبير  
السجود أي التكبير الواقع عنده فالإضافة لادنى ملاية حموى (قوله وكذا نفس الرفع منه) يقال فيه ما قيل  
في الرفع من الركوع (قوله والتسليم فيه ثلاثا) ويكره أن يأتي بغير التسليم في الفرض وله أن يدعو في سجود

لو عاذا غير مستغف وقالوا الاسامة أدون  
من الكراهة ثم هي على ما ذكره ثلاثة  
وعشرون (رفع اليدين التصريحية) في الخلاصة  
ان اعتاد تركه أثم (ونشر الاصابع) أي  
تركها بجهاها (وأن لا يطأ على رأسه بمنزلة  
التكبير) فانه بدعة (وجهر الامام بالتكبير)  
بقدر حاجته للاعلام بالدخول والاستقبال  
وكذا بالتسليم والسلام وأما الموتر  
والمفرد فيسمع نفسه (والتناء والتعوذ  
والمطمع والتأمين) وكونه (سرا) ووضع  
عينه على يديه (وكونه تحت السرته)  
للرجل القول على رضى الله عنه من السنة  
وضعهما تحت السرته وتغوف اجتماع الدم  
فه رؤس الاصابع (وتكبير الركوع) وقاما  
كدا (الرفع منه) بحيث يستوى قائما  
(والتسليم فيه ثلاثا) والعاقبة (وأخذ  
ركبته يديه) في الركوع (وتفريق أصابعه)  
للرجل ولا ينبغي التدبيل في الارتفاع  
الاف السجود (وتكبير السجود وكذا)  
نفس الرفع منه (وتكبير السجود)  
كذا (وتكبيره والتسليم فيه ثلاثا)

ووضع يديه وركبتيه في السجدة - لا يلزم  
 طهارة مكانها عندنا جميع الا اذا سجد على  
 تسكفة كاسر (واقتراب رجله اليسرى)  
 في تشهد الرجل (والجلسة) بين السجدين  
 ووضع يديه فيها على خلفيه كالشهد للتواتر  
 وهذه اجزاء غسله اهل المتون والشروح كما  
 فاصح اذا افتتح للشراب لا قلت وباني  
 معزى للمنية فانهم (والسلاة على اليمين)  
 في التسعة الاخيرة وفرض الشافعي قول  
 اللهم صل على محمد وسموه الى الشذوذ  
 ومخالفة الاجماع (والدعاء) بما يستعمل  
 سواه من الصلوات وبقي بقية تكبيرات  
 الاتقالات حتى تكبيرة التثنية بعد قول  
 والتسبيح للامام والتعجيل لغيره وقيل  
 الوجه منه وبسرة السلام (واما آداب)  
 تركه لا يوجب ساءة ولا عيبا كترك سنة  
 الزوائد لكن فعله افضل (نظره الى موضع  
 سجوده حال قيامه والى ظهر قدميه حال  
 ركوعه والى اذنيه حال سجوده والى اليسر  
 حال سجوده والى منكبيه الثانية) تصح  
 عند التسليمة الاولى والثانية) تصح  
 الخشوع (واما ما فيه عند التشاوب) ولو  
 يا خفف فيه بسنة (فان لم يقدر غطاء يظهر  
 يده) اليمنى وقيل باليمين لو غطاهم الا يبارك  
 بجني (او كنه) لان التغطية بلا ضرورة  
 مكروهة

للتأخر فعملها حصل ما ورد انه عليه السلام كان يدهوق سجود (تنبه) لما كان الركوع تذلا لاسباب لا يحسن  
 مقابلة العظمة لله تعالى ولما كان السجود غاية التسفل ناسب ان يجعل مقابلة الطوق لله تعالى وهو القهر والافتقار  
 لا للملوك في المكان تعالى الله عن ذلك علوا كبيرا شرابلية (قوله ووضع يديه وركبتيه) جعله سنة لتعقبات  
 السجود بدون وضعهما فاده الزيلعي والاصح افتراض وضع احدي اليدين والركبتين أبو السعود عن  
 نور الابيض وشرحه (قوله فلا يلزم طهارة مكانها) لان وضعهما ليس بالضرورة فاذ وضعهما على نجس كان  
 كعدم الوضع أصلا وهو لا يضر (قوله الا اذا سجد على كفه) فيشترط طهارة ما تحته لكونه محل السجود فكانه  
 لم يعتبر وضعها تحت الجبهة نيابة عن الارض لا اتصالها بالصلى (قوله كاسر) أي في أول باب شروط الصلاة حلي  
 (قوله واقتراب رجله اليسرى) أي مع نصب اليمنى سواء كان في التسعة الاولى أو الاخرى لانه عليه السلام فعله  
 كذلك وما ورد من قوله عليه السلام محمول على كبره وضعه وكذا يفترش بين السجدين كما في فتاوى الشيخ  
 قاسم وقوله الرجل أخرجه المراء فتتوزع كما يأتي أبو السعود (قوله والجلسة بين السجدين) بحيث يستقر  
 كل عضو في محله وفي المصنف تكرار مع قوله والرفع منه حيث قيده الشرح بقوله بحيث يستقر جالساً فان ذلك  
 عين الجلسة ويقطع النظر عن تقييد الشرح لا تكرار الجلوس يكون من سفل الى علو والقعود عكسه كما يدل  
 عليه كلام اهل الفقه (قوله ووضع يديه فيها الخ) بأن تكون رؤس الايمان عند الركبتين (قوله وباني عزيا  
 للمنية) أي في الفصل الاخير حيث قال ويضع يديه على خلفيه كالشهد منية المصلى وقوله فانهم اشار به الى ارادة  
 على الشراب لا في دعواه اغفال المتون والشروح هذا الحكم مع أنه مذكور في متن بقوله الاطفال حلي (قوله  
 والصلاة على النبي) صلى الله عليه وسلم وذكر في الخزانة أنها واجبة جوى وسأني ما منه يستفاد أنه في القعود  
 الاخير واجبة من حيث ذكر اسم الرسول سنة من حيث الصلاة وتكره في الاول لمناخيه من تأخير القيام عن محله  
 (قوله وسموه الى الشذوذ) نسبته اليه الطحاوي والخطابي والبقوي وابن المنذر وابن جرير الطبري وقوله  
 ومخالفة الاجماع متعقب بأنه روى عن بعض الصحابة وبعض التابعين ما يوافقهم بترك فعله لوجه نسبة الشذوذ  
 اليه حينئذ (قوله والدعاء) أي آخر الصلاة قبل السلام وكان عليه الصلاة والسلام اذا انصرف من صلاته استغفر  
 ثلاثا وقال اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والاكرام ومن السنن قراءة آية الكرسي لقوله  
 عليه السلام من قرأ آية الكرسي فبدر كل صلاة لم ينفعه من دخول الجنة الا الموت ومن قرأها حين يأخذ  
 منبجعه من النوم آمنه الله تعالى على داره ودار جاره وأهل دوراته وحوله ومنها المعوذات دبر كل صلاة ومنها  
 اللهم أعني على ذكرك وشكرك وحسن عبادتك ومن السنة رفع الايدي في الدعاء هذا الصدر وبطونهما على  
 الوجه وختم الدعاء بسبحان ربك الخ وأن يسمع وجهه بيديه ويده عن نفسه والمؤمنين والمؤمنات ولو اديه ان  
 كانا مؤمنين والدعاء بالخبرة للكافر لا يجوز بل اذ في القراني أنه كفر أبو السعود (قوله على قول) هو ضعيف  
 (قوله والتعجيل لغيره) أي الموت ومنعروا المعتد أن المنفرد يجمع بينهما ويستحب للامام أن يستقبل الناس  
 بوجهه أو ينصرف عن عين القبلة أو يسارها أو أن ينصرف لحاجته كما في المنية (قوله لا يوجب ساءة) أي كراهة  
 تنزيه (قوله كترك سنة الزوائد) مثل صلاة الغصبي ورفع اليدين على قول ويصا بها سنن الهدى التي هي المؤكدة  
 القرينية من الواجب كالاذان والاقامة والراتب حلي بزائدة (قوله نظره الى موضع سجوده) الظاهر أنه عند  
 وجود مشغل في هذه المحلات لا ينظر اليها لانه يضيع الخشوع الذي هو أعلى من هذا المنسوب (قوله والى جبهة  
 بكسر الخاء وسكون الجيم ما بين يديك من ثوبك عزى زاده عن القاموس (قوله تصحيل الخشوع) عمله بتجميع  
 ما عليه وأيضا فانه لا تسكت فيه ولو ترك به مرة وقع في هذه المواضع قصد أو لم يقصد أبو السعود (قوله وامساكته  
 عند التشاوب) لما فيه من ضعف الشيطان والتكاسل فيما يلزم فيه النشاط والخشوع والتشاوب بالهمز كما في  
 الجساح وسائر الانبياء يحفظون منه نهر (قوله يظهر يده اليمنى) هذا حكمه في الصلاة لقوله العمل أما خارجها  
 فيظهر كفه اليسرى كما وردت به الآثار (قوله وقيل باليمين لو غطاه الخ) كانه لان التغطية ينبغي أن تكون باليسرى  
 كما لا يخفى فاذ كان قاعدا يسهل عليه ذلك ولم يلزم منه حركة اليدين بخلاف ما اذا كان قائما فانه لا يلزم  
 من التغطية باليسرى حركة اليمنى أيضا لانها حلي (قوله لان التغطية الخ) أنه لكونه لا يقضي يده اليمنى  
 الا عند عدم اسكان كظمه كافي البصر من مكرهات الصلاة حلي وقوله مكروهة الظاهر أنها تارة جبهة

(قوله واخراج كفيه من كبة عند التكبير) أي الاقل فلا يكره في غيره أفاده مسكن وذلك لأنه أقرب لقواضح  
 وأبعد من التشبه بالجلابة وأمكن من نشر الأصابع زيلها وقبده بالرجل لأن المرأة تجعل يديها في كبتها لأنه  
 أمثلها أو السعود (قوله ودفع السعال) هو بالضم كما هو القياس في أسماء الادواء كل كلام أو السعود (قوله  
 لأنه بلا عذر مفسد) أي إذا حصلت منه حروف أو السعود عن العيق (قوله والقيام لا مام ومؤتم الخ)  
 مسارعة لا امتثال أمره والظاهر أنه احتراز عن التأخير لا التقديم حتى لو قام أول الإقامة لا بأس وحزر (قوله  
 خلافا لفر الخ) الذي في مسكن والعيق وقال زفر بن قال قد قامت الصلاة (قوله والافقوم كل صف الخ)  
 أي وإن لم يكن الامام بقرب المحراب بأن كان في موضع آخر من المسجد أو كان خارج المسجد ودخل من خلف  
 اه حلي (قوله فلا يقفوا) أي اتفاقا وربما يؤخذ منه كراهة تقديم الوقوف في البعث السابق (قوله وشروع  
 الامام) وينبغي أن يكون شروع القوم مع شروع بحيث يقارن تكبيرهم تكبيره حوى (قوله أنه الأصح)  
 أي قالوا خذبه أولى لأنه لا يقع اشتباه على المصلين (قوله فتنبه) أمر من التنبه وفي بعض النسخ فتنبه وهو تعريض  
 اه حلي أقول لا يخرج بل هو في الفتنه وعبارتها باختصار المصلون ستة الأول من علم الفروض والسنن  
 وعلم معنى الفرض أنه ما يستحق الثواب بفعله والعقاب بتركه والسنن ما يستحق الثواب بفعله ولا يعاقب على  
 تركها فنوى الظهر أو العصر أو الأجر أو أغنت نية الظهر عن نية الفرض والثاني علم ذلك ونوى الفرض فزاد ولكن  
 لا يعلم ما فيه من الفرائض والسنن يجزئه والثالث نوى الفرض ولا يعلم معناه لا يجزئه والرابع علم أن قيامه عليه  
 الناس فرائض وفواضل فيصلي كما يصلي الناس ولا يعجز الفرائض من التواضيل لا يجزئه وقيل يجزئه ما صلى  
 في الجماعة إذا نوى صلاة الامام الخامس اعتقد أن الكل فرض جازت صلاته والسادس لا يعلم أن الله تعالى  
 على عباده صلوات مفروضة ولكنه كان يصليها لأوقاتها لم يجز انتهى

(فصل)

هو لغة الخارج مصدر بمعنى الفاعل كرجل عدل أي فاعله بن ماذ كركبه وبعده أو بمعنى المفعول أي  
 مفعول عما قبله خبر أو مبتدأ وعرفا طائفة من المسائل (قوله وإذا أراد) المصلي أي العيق أن هذه الواو  
 تأتي من أقوال الشافعي ونسبوا والاقتراح وأعلم أن هذا الفصل مشترك بين المصلين والمختصين بالاعتقاد أن  
 ما ذكره تكبيره تكبيرا مامه فانه أفضل عنده وعندهما يوصله تكبيره أي يوصل ألف اقته برا أكبر وهو أحوط  
 الحق فلا تدرى فضيلة التصريح إلا بالله ~~عنده~~ وعندهما إلى وقت التمام على الأصح وقبل إلى نصف  
 الشافعية أو إلى آخرها وهو اختار ~~وقيل~~ بالركعة الأولى وصح وقيل بالتأنيف على فوات التكبير معه  
 ويجب أن تكون البداية بلفظه الله حتى لو قال ~~عند~~ عرسع عنده أو السعود عن البرازية (قوله لو قادرا)  
 مختاره ما يأتي من قوله ~~ولا يلزم العاجز الخ~~ (قوله للاقتراح) أي اقتراح الصلاة ولا يتم نية ذلك حتى  
 لو أراد الإعلام فقط ~~ين شاعرا~~ (فرع) متى فقد الاقتداء لا يكون / ارعا في صلاة نفسه لأنه قصد المشاركة  
 وهي غير صلاة الافراد (قوله أي قال وجوب الله أكبر) ظاهره أنه لو قال كبير أو الكبير أو الكبار أو الأكبر  
 لا يكون آتيا بالواجب ويجزئ ولو مد ففرغ المأموم قبله يجوز عندهما لا عند أبي يوسف وعامة في التهر (قوله  
 ولا يصير شارعا) الأول التفرع (قوله هو المختار) وهو قول أبي يوسف ومحمد وهو ظاهر الرواية عنه لأن التنظيم  
 الذي هو معنى التكبير حكم على المعظم فلا بد من التبر وقيل يكون شارعا بالمبتدأ أو فائدة الخلاف في تظهير  
 فيما إذا ظهرت على عشر وفي الوقت ما بين الأصابع التبر فقط لا يجب الصلاة على ظاهر الرواية ويجب  
 على مقابلة (قوله فلو قال الله مع الامام الخ) مما يظهر فيه ثمة الخلاف كما في البحر (قوله ولو ذكر الاسم الخ)  
 ذكر مع سابق فان المراد باسمه الظاهر ومع ذلك هو ضعيف مبنى على غير ظاهر الرواية حلي (قوله بالحذف)  
 أي اقتراضا وحذف المصلي أو الحاقا أو التامخ المذ الذي في اللام الثانية من الجلالة أو حذف الهاء اختل  
 قد حقه فخره وانقاد يمينه وحل ذبيحته فلا يترك ذلك احتياطا أو السعود عن التبريلاني (قوله أحد  
 المهمتين) هما هزائه وأكبره مفسد وإن لم يتعمده (قوله وتعمده كفر) أي تعمده المذموم قصد الاستهزام  
 المتضمن بغير الشك أما مجرد قصد المذ لا يوجب ~~كفرا~~ على الظاهر حلي قلت ويؤيده قوله في المنع لأن المذ  
 لا يكون للتقريب (قوله وكذا الباء في الأصح) وقيل لا تحذف كذا ذكره الحلي في شرح التبية وجه الأصح أنه يصبرهم

(واخراج كفيه من كبة عند التكبير)  
 للرجل الاضروزة كبر (ومقع السفل)  
 ما استطاع) لأنه بلا عذر مفسد فيجب  
 (والقيام) لا مام ومؤتم (حين قيل حتى على  
 الفلاح) خلافا لفرغ فتنه عند حلي  
 الصلاة ابن كمال (ان كان الامام بقرب  
 المحراب والافقوم كل صف ينهي التبر  
 الامام على الاظهر) وان دخل من تمام  
 قاموا حين يقع بصرهم عليه الا اذا قام  
 الامام بنفسه في مسجده فلا يقفوا حتى يتم  
 افاتته ظهرية وان شارب عام كل  
 صفة في نية بجم (وشروع الامام في  
 الصلاة) من قبل قد قامت الصلاة ولو أخر  
 حتى أتىها لا بأس به اجابا وهو قول الشافعي  
 والثلاثة وهو أعدل المذهب كما في شرح  
 الجمع للمصنف وفي القهستاني معزا  
 الثلاثة أنه الأصح ~~فرع~~ لو لم يصبر  
 ما في الصلاة من فرائض ومن أجزائه

(فصل)

(واذا أراد التبرع فيها كبر)  
 (للاقتراح) أي قال وجوب الله أكبر  
 ولا يصبر شارعا بالمبتدأ فقط كالتبر ولا بأس  
 فقط هو المختار فلو قال الله مع الامام وأكبر  
 قبله أو أدرك الامام را كما قال الله تعالى  
 وأكبرا كما لم يصح في الأصح كالوقوف من  
 الله قبل الامام ولو ذكر الاسم بلا صفة مع  
 عند الامام خلافا للمذ (بالحذف) أي عند  
 أحد المهمتين قصد وتعمده كفر وكذا  
 الباء في الأصح

كبير التكبير وهو الطبل أو اسم الشيطان كما في الدعاء المتفق ولومذاهب لا يضطر لأشباع ولو لمذاهب مختلف فيه ولو لمذاهب هزلة كبروا والافتقد (قوله ويشترط كونه قائما) أي في القرض وما الخ بق مع القدرة عليه فلو كبر فاعدا ثم قام لم يجز اه در منتي (قوله صح) أي لانه في حكم القيام التام (قوله ولغتنية تكبيرة الركوع) وكانت الافتتاح وان لم يتولد لان المحل محل تكبيرة الافتتاح فنية تكبيرة الركوع فنية تغيير المشروع وليس في قدرته ذلك حلي وهذه الصورة مستثناة من قولهم لا بد أن ينوي تكبيرة الاحرام الدخول في الصلاة (قوله والاجاز) نعم ماذا كان أكبر ربه أنه بعده أو معه وما اذا استوت الحالات جلا لفتحه على السداد (قوله ولو اراد تكبيرة التجب) أي من شيء رآه أو خبره أي ولم يرد الدخول في الصلاة سواء كان اماما أو مؤمنا أو غفرا وقوله أو متابعة المؤذن أي المبلغ أي من غير ارادة دخول في الصلاة ولا بد أن يكون المبلغ دخل بذلك التكبير في الصلاة حتى لو تابعه وأراد الدخول في الصلاة والمبلغ لم يدخل بتكبيره في الصلاة لا يصح اقتداؤه كما مر عن القول البليغ (قوله ويجزى الرأ) أي في كل تكبير في الصلاة (قوله الاذان جزم) هذا أحد ما حل عليه وقيل المعنى أنه قطع لاشك فيه فيرجع الى حذف الهمزات ويؤيده أن التعبير برفع ونصب وجزم حادث (قوله بالنية عند التكبير) فالشروع بها والتكبير أي مطلق ذكر شرط فيه كالتبعية في الحج حلي وفيه أن النية يجوز تقديمها على التكبير (قوله بل هما) ظاهره أن كلا سبب وليس كذلك كما علت (قوله ولا يلزم العاجز عن النطق) أي بتكبير الافتتاح بخلاف باقي التكبير فيسلمه نهى لان تكبيرة الافتتاح لها خلف ونوقش بالقراءة فانه لا خلف لها ولا يلزم التحريك فيها أبو السعود وتقدم ما في كلام النهر من عدم التحريك (قوله فلا يلزم غيره) أي غير الواجب (قوله لكن ينبغي الخ) هو صاحب النهر (قوله القيام) أي فيما يلزم فيه عند القدرة (قوله وعدم تقديمها) على الشروع أي في أفعال الصلاة وان جاز ذلك اطلق تقديمها ولو قبل الوقت (قوله في قاعدة السابغ) باضافة قاعدة الى جلة التابع تابع حلي (قوله فالتبعية لزومه) أي التحريك أفاد أنه المعول عليه لكن يطلب الفرق بين القراءة وغيرها (قوله وقيل معه) قولان معصمان ومال صاحب البحر الى الثاني ومعنى المعية أن يبتدىء الرفع مع التكبير ويختمه معه كما فسره فاضى خان (قوله ما ساء بها نية تهمتي أذنيه) هذا ما لم يكن عليه شعور برئس والرفع الى المناكب كما كان النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه يفعلون ذلك وعلى ذلك حمل ما روى الشافعي رضي الله تعالى عنه أفاده أبو السعود ولو كبر ولم يرفع يديه حتى فرغ من التكبير لم يأت به لقوات محله وان ذكره في أثناء التكبير رفع لانه لم يفت محله وان لم يمكنه الى الموضع المسنون ورفع بقدر الامكان وان لم يمكنه الرفع احدا همارفها وان لم يمكنه الا بزيادة على المسنون فمل بصر (قوله انها هنا) أي في الرفع (قوله وفي غيره كل مرة) كالركوع والسجود والوقوف حال أبو السعود وما في السراج من التفرقة حكاه في الفتنه بقيل فالعمدة ما في البحر (قوله حذاء من كعبها) لانه أستر لها وهو رواية محمد بن مقاتل وصحها في الهداية (قوله وقيل كالرجل) لان كعبها يستابعورة وهي رواية الحسن بصر وهو غير مكثر مع قوله لكن في النهر عن السراج الخ لان ذلك في الامة وهذا في المرأة مطلقا (قوله ومع شروعه) مطلقا في الصدين وغيرهما الا صلاة الجنائز وقوله أيضا أي كما يصح بالتكبير (قوله مع كراهة التحريم) وقيل لا كراهة كذا في البحر (قوله الخالصة لله تعالى) يأتي محترزة (قوله ولو مشتركة كرحيم ذكره في الاصح) وعليه فتوى المرغبانية وما في الذخيرة من عدم صحة الشروع بالرحيم ضعيف ولو أزال الابهام في المنسك كالمسك القادر على كل شيء أو بالرحيم بعباده أو عالم الغيب والشهادة مع اتفاقا (تقنة) ذكر الفزالي أن أخص اسماء الله تعالى القيوم وقيل القديم جوى عن السبكي في تفسير آل عمران (قوله وخمسة الثاني) الاصح قولهما نهر (قوله والبار) بمعنى الكبير كما في القاموس والظاهر جواز تكبيرة عند كذا في اخويه حلي فالالفاظ عنده غامضة (قوله وخمسة البردعي الخ) ضعيف والبردعي بالمال المهمل على الاكثر أجدن الحسين وفارص اسم قلعة نسب اليها قوم والمراد بها لغتهم وهي أشرف اللغات وأظهرها بعد العربية وأقربها اليها أبو السعود وقوله بصديث سطلق عزيتها والفارسية الدورية منسوبة الى الدر بنخ الدال وهو الباب وهي بتشديد الراء بناء على ان المنسوب الى الثاني أيضا وان لم يمكن تانيه لينا والفارسية خمس لغات فسلوية كان يتكلم بها السلوقي بها السهم ودورية يتكلم بها من يباب الملك وفارسية يتكلم بها الموابدة ومن مسكان منسب اليها

ويشترط كونه (قائما) فلو وجد الامام راكعا فكبر مضطرا ان الى القيام أقرب صح ولغتنية تكبيرة الركوع فروع كبر غير قائم بتكبير امامه ان أكبر ربه أنه كبر قبله لم يجز والاجاز محبط ولو اراد بتكبيره التجب أو متابعة المؤذن لم يصح شارعا ويجزى الرأ لقوله صلى الله عليه وسلم الاذان جزم والا طم جزم والتكبير جزم منع ومن في الاذان (و) انما (بصير شارعا بالنية عند التكبير لا به) وحده ولا بها وحدها بل بهما (ولا يلزم العاجز عن النطق) كما نرس وأبجى (تحريك لانه) وكذا في حق القراءة هو الصحيح لعدم الواجب فلا يلزم غيره الا بدليل فتكفي النية لكن ينبغي أن يشترط فيها القيام وعدم تقديمها لقيامها مقام التحريم ولم أره في الاشياء في قاعدة مقام التحريم فالتبعية لزومه في تكبيرة التابع تابع فالتبعية لزومه في تكبيرة التكبير لا قراءة (ورفع يديه) قبل ذلك وقبل معه (ما ساء بها نية تهمتي أذنيه) وهو المراد بالحدادة لانها لا تبين الا بذلك ويستقبل بنفسه القبلة وقيل ختبه (والمرأة) ولوامة كما في البحر لكن في النهر من السراج انها هنا كالرجل وفي غيره تكا المزدود (ترفع) بحيث يكون رؤس أصابعها (حذاء من كعبها) وقيل كالرجل (ومع شروعه) أيضا مع كراهة التحريم (بنيج وتبديل) وتضميد (وسار كالم العظيم) الخالصة لله تعالى ولو مشتركة كرحيم ذكره في الاصح وخمسة الثاني بأكثر وكبر منه راو عزفا زادي الخالصة والتكبير ثلثة ولا تخففا (كما) صح (لوشرع بغير عزيمة) أي لسان كان وخمسة البردعي بالفارسية لمزيتها بعد ثلثة لسان أهل الجنة العربية والفارسية الدورية بتشديد الراء قهستاني

بحسب روية وهي لغة خراسان وبها كان يتكلم الملوكة والاشراف في الخلافة وموضع الاستقراغ وعند التعزى  
 الخدام بوسرية عنده الى سرمان وهو العراق حلي (قوله وشريطا بجزءه) المعقد قوله (قوله وبجميع اذكار  
 الصلاة) من تعوذ وتسبحة وتسبيح وتسميع وسلام تحليل أبو العود (قوله أو آمن) هذا الجزء من الاعيان بحر  
 الامن الامان وهل حكمه كذلك يجوز (قوله أو سلم) أي قال السلام عليكم بها (قوله أو شهد عندنا كم)  
 أو لا من أو حلف لا بد عو خلافا دعاء بالفارسية (قوله ولم أر لو شئت عاطيا) لا يظهر فرق بينه وبين رد السلام  
 حلي (قوله عابرا) اسم فاعل من العجز خلافا للقدرة جوى وهو قد للقرأة فقط وما قبلها يصح بغير  
 العربية مع القدرة عليها اتفاقا (قوله وجعل العيني الشروع كالقرأة) في أنهم لا يجوز بغير العربية للاعتد  
 العجز (قوله ولا سند بقوله) بل الوجه الجواز لأن المقصود التعظيم وهو يحصل بأي لغة كانت (قوله فظاهره)  
 أي جعل التنازلية رجوعهما اليه في جواز الشروع بغير العربية مع القدرة عليها لا هو اليهما أي  
 في الشروع بل في القرأة وقوله ~~ككالمنا~~ أي حيث قال كالوشرع بغير عربية ولم يقيد بقول فيشر إلى الاتفاق  
 (قوله حتى التبريلاني) عطف على كثير فخرج عن القاصر من أو حتى ابتدائية وانحصر بحذف أي انتبه عليه  
 (قوله قرأ بالفارسية) أي مع القدرة على العربية (قوله أو التوراة) عطف على المحذوف المنسوب أي قرأ  
 القرآن بالفارسية أو التوراة حلي ومثل ما ذكرنا بور (قوله ان قصة تفسد وان ذكر الا) هذا التفصيل جمع به  
 بين ما في الهداية من أن ذلك لا يفسد حتى لو قرأ من العرب ما تصح به الصلاة زيادة عليها صحت وبين ما ذكره  
 التسيقي وقاده في خان من الفساد (قوله وألحق به) أي بالمدكور من قرأته بالفارسية الخ الشاذ أي في فصل  
 فيه هذا التفصيل وجمع به بين قول الفساد وعدمه لكن لا يكتفى به (قوله الأوجه أنه لا يفسد ولا يجوز) أي  
 خلافا للقرأة بالفارسية وما بعده فان القرأة معهم القدرة على العربية ليست قرأنا أصلا لانصرافه  
 في عرف الشرع للعربي فاذا قرأه معها كان مشكلا بكلام الناس بخلاف الشاذ فانه قرآن الآن في قرأ يتي  
 لا تصدبه ولو قصة وأول صاحب المحيط قول شمس الأئمة في أصوله بالفساد أي ما إذا اقتصر عليه  
 واستلهم من كلام صاحب النهر أن الشاذ ما زاد على العشر للشك في قرأ يتيه أما ما زاد على السبعة إلى العشرة  
 فهو في حكمها (قوله كانهي) أي كما إذا قرأ القرآن حرفا فافاته لا يفسد ولا يجوز حلي (قوله لا أكثر)  
 كالثلاث فافوق وذات لأن الآية والأية قليل والليل وهو وما زاد كثيرا لا يعني حلي الاضرب وروية والا فلا  
 يخرج (قوله ويكره كتب تفسيره تحتها) وجهها أنه يقع الجهال في فهم كلام الله على خلاف ما هو عليه وهذا  
 التحليل يقتضي أن لا فرق بين الفارسية وغيرها حلي لا سيما وقد ورد الأمر بتعريف صاحب من غير القرآن  
 (قوله مشوب) أي مخلوط (قوله وبسلة) لأنها للتبركة كانه قال بارك لي وظاهر الزيلعي ترجيحه وفي شرح المنية  
 في الأئمة وفي السراج هو الأصح وفي فتاوى المرعشي هو الصحيح وهذه النصوص ظهر أنه لا عبرة بعث  
 لحب الجربا وانه لا بد لجواز ما على الذبيحة وقد اشترط لها الذكر الخالص (قوله واللهم) معناه يا الله وضمة  
 الألف فيه هي الضمة التي يبق عليها التادى والميم موضع عن حرف النداء فلا يجمع بينهما بحر وهو قول  
 البصريين (قوله فانه يجوز ضمها) أي في الشروع والذبح وقوله في الأصح مما قبله عدم الضمة لأن معناه يا الله  
 استأجرا أي قصدناه بحذف حرف النداء والجله اختصارا وأثبت الضمة والميم موضع عن الجمله فيجمع  
 بينهما وبين حرف النداء وهو مذهب الكوفيين ورد بقوله تعالى وأذ قالوا اللهم إن كان هذا هو الحق وإلهذا  
 صبح المشايخ القول الأول وقبل أن الميم مكتوبة من أسماء الله تعالى ويشبهه قول النضر بن شميل من قال  
 اللهم فقد دعا بجميع أسمائه ولهذا قيل أنه الأسم الأعظم بحر (قوله كما أنه) لم يحك خلافا في المنية في صحة  
 الشروع وهو يقتضي الاتفاق على الضمة به نه ويجوز اثبات الألف والهزة وحذفهما وحذف الهزة  
 فقطاه حلي فان قلت أنه مشوب بما حاشته لأن معناه أدعوا لله أجيب بأن الدعاء هنا معناه الدعاء لا طلب  
 حاجته معينة (قوله هو المختار) استحسنه كثير من المشايخ ليكون جامعا بين الأخذ والوضع المروي في السنة  
 فهو في شرح التبريلاني أنه يفعل هذا أمر فوهذا أمر فاما ورد أن النبي عليه السلام فعلهما (قوله وانذني)  
 أي المشكل خبر (قوله تحت ثديها) الذي في القوسات والنهر ترفع فوق الصدر (قوله بلا إرسال يدي الأصح)  
 سقاط أنه يرسلها حال التناهي حتى أن الوضع سنة القرأة حلي (قوله ما هو الأصح) أي من القيام الحقيقي

وشرطا بجزءه وعلى هذا الخلاف انطلقت  
 وجميع اذكار الصلاة وأما ما ذكره بقوله (أو  
 آمن أو لم أو سلم أو سلم أو سلم عند ذبح) أو شهد  
 عندنا كم أو رد سلاما ولم أر لو شئت عاطيا (أو  
 قرأ بها عابرا) بخلاف ما قبله القرأة بها بجزء  
 لأن الأصح رجوعه إلى قولها أو عليه التعزى  
 قلت وجعل العيني الشروع كالقرأة لا سلف  
 له فيه ولا سند بقوله بل جعله التنازلية  
 كالتالية يجوز اتفاقا فظاهره كلف  
 رجوعهما اليه لا هو اليهما فافاته فقد  
 اشتبه على ~~ككالمنا~~ أي حيث قال كالوشرع بغير عربية ولم يقيد بقول فيشر إلى الاتفاق  
 التبريلاني في كل شيء كتبه فتنه (لا يصح  
 أن أذن بها على الأصح) وان علم أنه أذن  
 ذكره الحدادي واعتبار بلغي التعليل  
 في قرأ بالفارسية أو التوراة أو الألفية  
 من لغة تفسد وان ذكر الألف في البحر  
 الشاذ ككالمنا في النهر الأوجه أنه لا يفسد  
 ولا يجوز كانهي ويجوز كتابة آية أو اثنين  
 بالفارسية لا أكثر ويكره كتب تفسيره تحتها  
 بها (ولو شرع) مشوب بما حاشته كنه وذو بجزء  
 وحوله (واللهم اغفر لي) أو ذكر ما عند  
 الذبح لم يجوز خلافا لله (وضع) الرجل (يمينه)  
 فيها في الأصح كما أنه (وضع) الرجل (يمينه)  
 على يساره تحت يمينه أخذ أرففها بيمينه  
 واجهاته هو المختار وتضع المرأة والخنثى  
 الكف على الكف تحت ثديها (كما فرغ  
 من التكبير) بلا إرسال في الأصح (وهو سنة  
 قيام) فافاته أن القاعد لا يجمع ولم أره ثم  
 رأيت في جميع الأنهر المراد من القيام ما هو  
 الأصح لأن القاعد يفعل كذلك

قول الحنفى بلا إرسال يدي ذلك نسخته  
 والافكلمة يدساقطة من نسخ الشارح التي  
 يدى اه



والحكمي فان القعود في النافلة وفي القراءة وما الخلق بها العذر كالقيام (قوله قرار) أي طول وقوله فيه ذكر  
 مسنون يشمل القرآن قال تعالى انما نحن نزلنا الذكر وأراد بالمسنون المشروع فيشمل القراءة ودعاء القنوت  
 حلي (قوله وتكبيرات الجنازة) أي وفيما بينها (قوله لعدم القرار) أي وان كان فيه ذكر مسنون وهو التسبيح  
 والصعيد در (قوله ما يطل القيام فيضع) وظاهره بعم أي قيام طال وعليه فيضع في قيام صلاة التسبيح  
 الذي بين الركوع والسجود (قوله سبحانه الخ) منه وببعض من جنسه أي أسبغ سبغ أي أنزهك تنزهاً  
 وبجسدك أي وأجسدك بجسدك وتبارك أي تكاثرت خيرة اسمك أي اسمائك وتعالى جسدك أي ارتفعت  
 عظمة على عظمة كل عظيم أو عن ادراكها وما ولاه غيرك بنصبها ورفعها ورفع الاول ونصب الثاني  
 وعكسه قهستاني عن الخط (قوله نارك واجل تنازل) أي على سبيل الاولوية بحاقطة على المروي  
 في هذا المجل وفي المنية ان زاده لا يمنع وان تركه لا يؤمر به بحر (قوله الا في الجنازة) نحوه في شرح الملتقى عن  
 الحلبي ولم ينب عليه المصنف في شرحه ولا شجعه في بحر ولا أخوه في نهر ولا القهستاني (قوله مقتصر) مقتصر  
 اسم فاعل حال من فاعل قرأ أو اسم مفعول حال من مفعوله وهو سبحانه الخ حلي (قوله فلا يضم وجهه الخ)  
 ظاهره أنه يأتي به أولاً أي قبل الشروع وليس كذلك بل لا يأتي به أولاً ولا بعد الشروع على المعقد لله  
 إلا أن يراد بقوله لا يضم لا يأتي به (قوله الا في النافلة) أي يأتي به أي مع الشاء لأن منها ما على التوسيع  
 وهو محل ما روى أنه عليه السلام كان يجمع بينهما (قوله في الأصح) وقيل تشديداً له كذب قال في البحر وينبغي  
 أن لا يكون في النية خلاف لما ثبت في صحيح مسلم من الروايتين وتعليل الفساد بأنه كذب حروداً بأنه  
 يكون كذباً إذا كان مخبراً عن نفسه لا تأليفاً إذا كان مخبراً عما فساد عن الكل اه حلي (قوله الا اذا شرع  
 الامام الخ) أفاد بالاستثناء أنه يأتي به الامام والمفتدي والمفتدي قبل شروع الامام في القراءة (قوله وسواء كان  
 امامه يجهر الخ) لما كان قضية المتن جواز الشاء في المخافة وان بدأ الامام بالقراءة وكان ذلك ضعيفاً حول  
 الشارح عبارة المصنف الى القول الصحيح حلي (قوله وقيل في المخافة يني) وجه ضعف هذا القيل  
 امتنع على المأموم قراءة القرآن التي هي فرض في الصلاة عند قراءة الامام القرآن سرّاً أو جهرّاً فلا  
 عليه الشاء وهو نقل أولى بجامع التعليط والتفريط في كل اه حلي (قوله راكعاً أو ساجداً) أي  
 على ما يجتهد صاحب النهر والبحر وقوله أن أكبر أياه الخ يخالفه ما في الشريعة من انما يني عن انما يني  
 في الركوع بحر قائماً ويركع وينزل الشاء وان أدرك في السجود يأتي به بعد التسمية وبسجد الاندالوا  
 في القعدة اه أبو السعود (قوله وكما استفتح تعوذ) أفاد بكأنه لا يترأخى بينهما ولا يأتي بغيرهما بينهما أو أفاد  
 أنه لو قدم التعوذ على الاستفتاح أعاده كما في البحر (قوله بلفظ أعوذ على المذهب) وهو المعقد وقيل بلفظ  
 أستعذ بموافقة لفظ القرآن ورد بأن السين والتاء للطلب وموافقة للفظ مهددة ولا يزيد عليه أنه هو السجود  
 العظيم لأن ما بعده محل القراءة لا الشاء بحر والرجيم صفة ذم لا تخصيص ولم يؤمن شيطان أبداً الا شيطان نية  
 محمد عليه الصلاة والسلام وشيطان نوح عليه السلام اه قاله سيدي علي الأجهوري وقوله سرّاً أصغه لصدر  
 محذوف وهو أولى من جعله سراً لأن جرى عليه الشرح حيث قال قد لا يستفتح لأن وقوع المصدر حالاً وان  
 في شامسي نهر (قوله كالتنازع) لتعلق الشاء والتعوذ به ولم يكن تنازلاً حقيقة لأنه لا يقع في المفعول له والقيام  
 والحال خلافاً لابن معطي حلي (قوله لقراءة) فن يقرأ بآياته ومن لا فلا وهو قول الامام محمد (قوله تركه  
 أي لفوات محله نهر (قوله وينبغي) راجع الى الصورة الثانية فقط وفيه أنه يلزم منه تأخير السورة عن محله  
 وفي البحر من سجود السهو قراءة أكثر الفاتحة ثم أعادتها كقراءتها مرتين اه أي فهو موجب للسهو إلا  
 يقال ما هنا ضرورة وقوع التعوذ قبل الفاتحة وفيه بعد لما يلزم عليه من ترك الواجب لأجل السنة حلي  
 ويمكن أن يقال أنه مغفول لكونه اكلاً لا قطع صلاة القرض لأجل سنة الجماعة (قوله أي لا يسن) هذا المجل  
 لصاحب النهر دفع به اشكال صاحب البحر حيث قال بعد نقله كلام الذخيرة وظاهره أن الاستعاذة لم تشرع  
 الا عند قراءة القرآن وفي الصلاة وفيه نظر اه ووجهه أنه الدفع الوسوسة طلب في كل ما يخاف فيه منها  
 وفي السنة لا ينافي أنه مشروع على وجه الاستصحاب (قوله فيأتي به) أي بالتعوذ المفهوم من تعوذ المسبوق  
 هو الذي فات بعض الركعات اه أبو السعود (قوله لا المفتدي) سواء كان المفتدي أدرك الكل بالجماعة أو لا

(قوله قرار فيه ذكر مسنون فيضع حالة الشاء  
 وفي القنوت وتكبيرات الجنازة لا يسن  
 في قيام بين ركوع وسجود لعدم القرار  
 (و) لا يسن (تكبيرات العبد) لعدم الذكر  
 ما لم يطل القيام فيضع راجع (وقرأ) كما سبغ  
 (تجاءل الله سم) تاركاً وجل تنازل الا في  
 الجنازة (مقتصر عليه) فلا يضم وجهه  
 وجهي الا في النافلة ولا تنفس بقوله وأما  
 أول المسكين في الأصح (الا إذا) شرع الامام  
 في القراءة سواء (كان ساجداً) أو مدركاً  
 (و) سواء كان (لما في النهر عن القهستاني  
 (قوله لا يأتي به) لما في النهر عن القهستاني  
 أدرك الامام في القيام يني ما لم يبدأ بالقراءة  
 وقيل في المخافة يني ولو أدركه راكعاً  
 أو ساجداً ان أكبر أياه أنه يدركه أي به  
 (و) كما استفتح (تعوذ) بلفظ أعوذ على المذهب  
 (قوله لا يستفتح) أي بلفظ أعوذ على المذهب  
 (قوله لا يسن) فلو تذكره بعد الفاتحة تركه ولو قبل  
 أكملها تعوذ وينبغي أن يسنه إذا ذكره الحلبي  
 ولا يتعوذ التليد إذا قرأ على استاذة ذخيرة  
 أي لا يسن فليحفظ (فيأتي به المسبوق عند  
 قيامه قضاء ما فات) لقراءته (لا المفتدي)



أدرك الجماعة أول الصلاة ولم يفارقه في الاحرام أبو السعود (قوله لعدمها) أي القراءة (قوله وكأنه يؤذنى غير المؤتم) هو الامام والمنفرد ولو قد تمها على التعوذ أعادها ولو تذكرها بعد قراءة الفاتحة لا بعد ها ومقتضى ما تقدم أنه اذا تذكر قبل اكمالها أنه يأنى بها ويستأنفها اه أبو السعود (قوله كأي ذبيحة ووضوء) تمثيل للمنى حلي (قوله في أول كل ركعة) لأنها ركعة صلاة مستقلة وإذا وجب أن لا يصل حنث بركعة أبو السعود (قوله ولو جهرية) أشار به الى رد ما في المنية أنه يسمى في السرية لا الجهرية فإنه غلط كما ذكره صاحب البحر وأخوه (قوله لانس بين الفاتحة والسورة) هو قوله ما قال محمد بن الحسن في السرية وفي المستصفي وعليه الفتوى وفي العنانية والمخطط قول محمد هو المختار نهر وأقاده ذكر السورة أنه اذا قرأ آيات من سورة لانس اتفاقا (قوله ولا تكراه اتفاقا) بل لا خلاف في أنه لو سمي لكان حسنا نهر (قوله ضعفه في البحر) الحق أنهم ما قولان مرجحان الأول أن التكون على الأول ووجه الثاني كما في البدائع أنهم من الفاتحة بخبر الواحد وهو يوجب العمل فصار منها عملا فمن لزمه قراءة الفاتحة لزمه التسجدة احتياطا غير (قوله وهي آية) هي لغة السلامة وشرعا ما يتبين أوله وآخره وتقسما من طائفة من كلامه تعالى حمى (قوله أنزلت للفصل بين السور) فكان رسول الله صلى الله عليه وسلم لا يعرف فصل السور حتى ينزل عليه البسلة (قوله في النمل بعض آية) وأول الآية أنه من سليمان وآخرها وأتوني مسلمين وهو تفرج على قوله آية أنزلت للفصل (قوله ولا من كل سورة في الاصح) وقال بعض مشايخنا أنها آية من الفاتحة ومن كل سورة وقبل أنها ليست من القرآن أصلا وهذا ضعيفان كما في البحر (قوله قصرم على الجنب) لأن ما قرآن نظرا الى نواتز كتابتها في النصف المأمور بتجريد هـ ما ليس قرأنا وليس بقرآن نظر الشبهة الاختلاف في قرأتها في الصدر الأول اه حلي وهو تفرج على قوله وهي آية من القرآن (قوله ولم يجز له الصلاة) لأن فرض القراءة ثابت بيقين فلا يسقط بما فيه شبه بحر (قوله احتياطا) علة للتعظيم قبله (قوله لشبهة اختلاف مالك) حيث قال بعدم قرأتها وهو قول لبعض مشايخنا (قوله وقرأ بعد ها وجوبا) الوجوب يرجع الى القراءة والعبادة قال في البحر وتارك الفاتحة اثم أكثر من اثم تارك السورة للاختلاف في ركبتها (قوله انتفت كراهة التحريم) وإذا انتقص عن ثلاث قصارا وآية طوية فقصدا ارتكب كراهة التحريم تركه الواجب وسأق للشرح في التراويح عن الوبري وأبي الفضل أن من اقتصر على آية في الفرض لا يكون آثما حال غاظتك بالنفل ومن لم يكن عالما بأهل زمانه فهو جاهل (قوله إلا بالمسنون) وهو القراءة من طوال المفصل في القبر والظهر وأسطح في العصر والعشاء وقصاره في المغرب (قوله وأتمن) أي قال آمين معرب هـ من وفي الرضى أنه سرياني كفايل وهمايل مبني على الفتح ومعناه أفعول ومن الغريب ما قيل أنه من أسماء الله تعالى حذفت منه يا النداء وليس من الفاتحة من غير خلاف وفي القنية عن مجاهد من الفاتحة أبو السعود وروى عن الغضائ أن آمين أربعة أحرف مقطعة من أسماء الله تعالى وورد أن الله تعالى يخلق من كل حرف ملكا يقول اللهم اغفر لي يقول آمين ذكره بعض شراح الجامع الصغير (قوله بمدة) وهي أشهرها وأقصها وقصر وهي مشهورة ومعناه استجب أبو السعود (قوله وإمالة) أي في المثل لعدم تأنيها في القصر حلي (قوله ولا تنفس بدمع تشديد) لوجوده في قوله تعالى ولا آمين البيت الحرام ولا تحصل السنة بغير الثلاثة الأولى (قوله أو حذف) أو مانعة جمع وخلق فهما قسمان الأول المذموم التشديد من غير حذف الياء وهو ما تشد من الثاني المذموم حذف الياء من غير تشديد وهو ما كان على صيغة الامر من امن لوجوده في قوله تعالى وبلك آمن حلي (قوله بل بقصر مع أحدهما) أي مع التشديد من غير حذف الياء وهو آتين لعدم وجوده في القرآن أو مع حذف الياء من غير تشديد وهو آمن وفيه نظر لوجوده في قوله تعالى فان آمن حلي (قوله وبدمعها) أي مع التشديد وحذف الياء لعدم وجوده في القرآن وحاصل ما ذكره ثمانية أوجه خمسة صحيحة وثلاثة مفسدة وثبت تاسع وهو القصر مع التشديد وحذف الياء وهو مفسد لعدم وجوده في ألفاظ القرآن ولو كان الشرح وبدمع أو قصر معهما لاستوفى حلي (قوله ولو في السرية) وصل بالمأموم فالأولى ذكره بلطقه وهو أحد قولين وقيل لا يؤمن المأموم في السرية ولو مع الإمام لأن ذلك الجهر لا عبرة به حلي (قوله ولو من مثله الخ) لأنه لكثرة الازدحام ربما يكون بعيدا من الإمام فلا يسمع منه ويسمع من جاره

لعدمها (وبدخرو) الإمام التعوذ (من تكبيرات العبد) لقراءته بعدها (و) كما تعوذ (سمى) غير المؤتم بلغة البسلة لا مطلق الذكر كما في ذبيحة ووضوء (في) أول (كل ركعة) ولو جهرية (لا) نسن (بين الفاتحة والسورة مطلقا) ولو سرية ولا تكراه اتفاقا وما صححه الزاهد من وجوبها ضعفه في البحر (وهي آية) واحدة (من القرآن) كلام أنزلت للفصل بين السور (فأق النمل بعض آية اجابا) وليست من الفاتحة ولا من كل سورة (في الاصح) قصرم على الجنب (ولم تجز الصلاة بها) احتياطا (ولم يكفر بأحدهما) أي بغير خلاف مالك (فيها) كما سمي (قرأ) المصلي لو أملا أو منفردا الفاتحة (و) قرأ بعدها وجوبا (سورة أو ثلاث آيات) ولو كانت الآية أو الآيات تعدل ثلاث آيات قصارا انتفت كراهة التحريم ذكره الحلي ولا تنفي التزمية إلا بالمسنون (وأتمن) بدمع أو قصر وإمالة ولا تنفس بدمع تشديد أو حذف ياء بل بقصر مع أحدهما وبدمعها وهذا مأموم تفردت به غيره (الإمام سر) كما مأموم ومنفرد (ولو في السرية) إذا سمعه ولو من مثله في نحو حقه وعبد

وأشار بزيادة نحو إلى أن الحكم لا يختص بالجمعة والعيد بل كل جماعة كثيرة كذلك وقد جهته الخبر بل إلى  
(قوله وأما حديث الخ) وادعى قوله ولو من مثله فإن ظاهر الحديث يقتضي أن لا يؤمن المأموم إلا بجماع  
الامام وقوله بمعلوم الوجود وذلك لأن الشارع طلبه من الامام والظاهر من حال المسلم إتيانه بما أمر به  
الشارع على أنه في الحديث لم يصرح بالسمع فاحتمل أن المراد إذا علمت وقوله بدليل اذ قال الخ بالتأويل  
لأن كوراسي التعارض بين الحديثين وقام الحديث للاول فانه من وافق تأمينة تأمين الملازمة فغيره والاصح  
أن المراد الموافقة في الوقت وقيل في الصفة والتشروع والاختلاف والملازمة هم الحفظه وقيل غيرهم بدليل  
رواية مسلم فانه من وافق قوله قول أهل السماء ويمكن الجمع بأن الحفظه يؤمنون أولا فنهى الى أهل السماء  
فيؤمنون أو أن الحفظه من أهل السماء لانهم من الملازمة الذين يعاقبون في السجود اليها (قوله ثم كافر يكبر)  
بيان للسنة بلام في أول الله وأول أكبر والاضد وآخر كل والاضد بعد آخر الثاني وأخطا بالاول كما في المروي  
كالوترك الام الثانية ومدها صواب الان فخر بن باده أف بهد فأكبره ولا يفسد على المختار منية (قوله مع  
الاضططام) هو الاصح لأنه المروي وثلاثا تخلو حالة الخروجه من الذكر وبعضهم يجعل ابتداء مع ابتداءه وآخره  
مع الاستواء ويمكن رجوعه الى الاول وان خالف بينهما في البصر (قوله ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره) مثله أن  
يقول وأما بعمدة ريك فحدث الله أكبر بكسر الشاء المثلثة لالتقاء الساكنين بل في أي مع إجماع كل من التكبير  
والقراءة في محله (قوله لا بأس به) ضعيف لما يلزم عليه من إجماع القراءة في غير محلها وتأخير التكبير عن محله (قوله  
ويضع يديه) الوضع وأخذ الركنين والتفرع بين سنة أبو السجود الآن التفرع بين محله بالرجال (قوله للتمكن)  
أي ليكون أمكن في أخذ الركنين (قوله ويسن أن يلمس الخ) أي في الركوع والسجود أبو السجود (قوله  
ويصوب سابقه) وجعلها مشابهة القوس كما يفعله كثير من العوام مكره ومن السنة في الركوع استقبال الاصابع  
المقبلة بجم (قوله ويسرى ظهره بجزءه) فلا يرفعه ولا يخفضه ظهر (قوله وأقله ثلاثا) وذلك أدنى أي أدنى كمال  
السنة فيري على خمس أو سبع أو تسع ويصحب بالوتر لا أن يكون اماما فلا يطيل عليهم بجم وأقار أن أصل السنة  
يصل بالوتر والمزتين وثلاثا منصوب برفع انماض أي حاصل ثلاث وهو جماعي ولو أتى المصنف على تركيبه  
اسلم من هذا (قوله كره تنزيها) هو المعتمد وقال أبو مطيع البلخي "تليد الامام باقتراضها ومال الحلبي الى الوجوب  
وروى عن الامام أحمد وجوبه مرة فان تركه عمدا فسدت رسمه واجعله فينا كد الانبياء به خروجا من  
الخلاص (قوله وصكر مقربا طالة ركوع) أما الاستظهار قبل الشروع في غير ما يكبره تأخير كقرب وعند  
ضيق وقت فالظاهر عدم الكراهة ولوله من الاذاثقل على القوم (قوله ان عرفه) عليه حل ما روى عن الامام  
أخشي عليه أمر اعطيا وهو الرأ الذي هو ترك العمل ومن ضرره بخشية الكفر أو الكفر بالفعل كما وقع  
في المجتبى فليس على ما ينبغي كما في البصر وقوله والا فلا بأس به يفيد أنه خلاف الاول والضعيف في يرجع الى  
الطول المأخوذ من الاطالة (قوله ولو اراد به التقرب) أقاد أن الأمور بفما صدها ويظهر أن من التقرب ما  
لو أطال الامام الركوع لادرك المكبر لو رفع الامام رأسه قبل ادراك ركعة منفردا ولفظ ادراك الركعة  
كما يقع لكثير من العوام فيسلم بناء على غرضه ولا يمكن الامام من أمره بالاعادة أو الاتمام (قوله على لزوم  
المتابعة) المراد بالزوم الوجوب ولو عبر به لكان أولى ليوافق ما يأتيه وقوله في الارض كان لا يظهر في قوله  
أنه لو رفع الخ لأن الرفع من الركوع سنة أو واجب وقد قدمنا أن وجوب المتابعة لا يفتقر الى الركوع بل يكون  
في الواجب (قوله وجب متابته) فترك السنة لتصيل الواجب (قوله وكذا عكسه) وهو أن يرفع المأموم رأسه  
من الركوع أو السجود قبل أن يتم الامام التسبيحات حلبي (قوله فعود) أي المتعدي وجوبا ولو لم يعد اتركيب  
كرامة التحريم حلبي (قوله ولا يصير ذلك ركوعين) لأن عوده تقيم للركوع الاول لا ركوع مستقل حلبي (قوله  
لوجوبه) علة غير منجبة فان المتابعة واجبة أيضا (قوله جاز) أي من غير كراهة لانه قد تعارض واجبان فيضيق  
من غير كراهة واستظهر الحلبي حل الجواز على العلة وأثبت كراهة التحريم لأن التشهد يهوت الى الجدل وهو  
يعيد (قوله ثم رفع رأسه من ركوعه) وليس في الرفع دعاء وما ورد يقول على النفل أبو السجود (قوله مسجدا)  
أي عارنا للرفع ولو أخره حتى استوى لا يأتي به وقيل يأتي به بجم والتجميع دعاء من الامام للمؤمنين يقول  
بعدهم انقلب عليه الفيران لهم وضمن مع معنى أجاب فعهده باللام وقيل اللام بمعنى من ذكره التهميشا

وأما حديث اذا آمن الامام فأتوا فمن  
التابع بمعلوم الوجود فلا يتوقف على  
بما عهده منه بل يحصل بتمام الفاتحة بابل  
اذ قال الامام ولا الضالين فقولوا آمين  
(ثم) كافر (يكبر) مع الاضططام (للكوع)  
ولا يكبره وصل القراءة بتكبيره ولو بقي حرف  
وكلمة فأنه حالة الخروجه لا بأس به عند البعض  
سنية الحلبي (ويضع يديه) معقدا ما (على  
وكيفية ويترج أصابه) للتمكن ويسن أن  
يلصق كعبه ويصوب سابقه (ويصوب ظهره)  
ويسوى ظهره بجزءه (غير رافع ولا منكس  
وأسه ويصوب فيه) وأقله (ثلاثا) فلو تركه أو  
انقصه كره تنزيها وكره تحريما طالة ركوع  
أو قراءة لا دوا لك الحاق ان عرفه والام لا بأس  
به ولو اراد به التقرب الى الله تعالى بجم  
اتفقا فالكنة نادر وتسمى مسألة الرأه فينبغي  
التعز عنها (و) اعلم أن مما ينبغي على لزوم  
المتابعة في الاركان أنه (لورفع الامام رأسه)  
من الركوع أو السجود (قبل أن يتم المأموم  
التسبيحات) الثلاث (وجب متابته) وكذا  
عكسه فعود ولا يصير ذلك ركوعين بخلاف  
سلامه أو قيامه لثلاثة (قبل اتمام المؤتم  
الشهد) فانه لا يتابعه بل يهتبه لوجوبه ولو لم  
يته جاز ولو سلم والمؤتم في أدعية التشهد تابعه  
لانها سنة والناس عنه غافلون (ثم يرفع  
رأسه من ركوعه مسجدا)

(قوله لو أبدل التورن لامتد) لانه صار غرا ولو لم يطاوعه لسانه تركه شربلاية ولو سكن الميم من حده  
خسدت (قوله أو تحريك) فيه أنه لا يوقف على متحرك (قوله قولان) هما في الهاء هل هي للسكت أو هاء الضمير  
ويكون عائدا على الله قال العلامة أبو السعود القول بالجزم يشير إلى أن الهاء للسكت والقول بالتحريك يشير  
إلى أن الضمير (قوله ويكتفي به الامام) لما ورد إذا قال الامام سمع الله ان حده فقولوا رسالت الله قد سمع بينهما  
والقسمة تنافي المنزلة بجر (قوله اللهم ربنا ولك الحمد) اختلف في الواو قبل زائدة وقبل عاطفة أي حده قال  
ولك الحمد بجر (قوله ثم حذف اللهم) أي مع اثبات الواو وهي على الترتيب في التفضيل كما أفاده لفظ ثم وبقى  
حذفهما وهي أدنى السكت (قوله على المعتقد) وقيل يسمع فقط وقيل يحذف فقط وصحاح (قوله فيسمع)  
بشد الميم كما في يسه دى يأتي جسم حلي ولا يتعين التشديد في الثاني بخلاف الأول اذ لو خفف لا فاد  
خلاف المراد (قوله لما تزن أنه سنة) أي على قواهما أو واجب أي على ما اختاره الكمال وتليذه أو فرض  
أي على ما قاله أبو يوسف ونقله الطحاوي عن الثلاثة (قوله مع الضرر) أفاد جمع أن السنة المقارنة فلو أخره  
لا يأتي به (قوله واضمار كنيه) أي اليعني ثم اليسرى حوى عن الروضة (قوله الاعداد) كتحذف فانه يضع يديه  
أولا (قوله مقتدا منه) وقيل يقدم الجبهة وقيل يضعهما معا حوى (قوله لما تزن) أي من تقديم الأقرب  
غالا قرب حلي (قوله بن كنيه) بحيث تكون يدها حذاء ذنيه والمرأة تضع حذاء من كنيها وفي الشربلاية  
معز بالبرهان عن بعض المحققين أن السنة تحصل بالوضع مطلقا سواء وضع وجهه بين كنيه أو حذاء  
من كنيه لانه عليه الصلاة والسلام فعل هذا وهذا الكني بين الكني أفضل لما فيه من الجها فاة المسنونة  
أبو السعود (قوله اعتبار الاختار كمة بأولها) يظهر في الأول ويقاس عليها الباقي (قوله ضامنا أصابع يديه)  
ولا يندب الضم الا هنا وقوله لتوجه الى القبلة ولأن الرحمة تنزل عليها لا على الأرض (قوله ويدها كس  
نموضه) بصيغة الفعل المضارع كما هو في الأصل وذلك بأن يرفع أو لا يجبه ثم أنفه ثم يديه ثم كنيه وعن  
الوبري ومثله في المحيط عن الطحاوي لا بأس بأن يعتقد على راحته عند النهوض من غير فصل بين العذر  
وعدمه وسواء كان شيئا أو شيا وهو قول عامة العلماء قال في البحر والأوجه كونه أي عدم الاعتماد سنة (قوله  
ومحذاته) السجود شرعا وضع بعض الوجه على الأرض فخرج بقيد الوجه وضع الخد  
والذقن والصدغ ومقدم الرأس وخرج قولنا مما لا يجبره فيه ما إذا رفع قدميه فانه لا يجوز لانه يشبه التلاعب  
وإذا وضع قدما ورفع أخرى جازم السكر اهتدوا لغير عذر كما نص عليه قاضي خان وأما وضع اليدين والركبتين  
ففيه أقوال ثلاثة الوجوب للمواظبة واختاره المحقق وهو أعدل الأقوال ان شاء الله تعالى لموافقته الأصول  
والاقتراض وصحبه في العمود وصحح الشربلاية في حاشيته وفي شرحه على نور الايضاح اقتراض وضع إحدى  
اليدين والركبتين ولا دليل عليه لأن القطعي انما أفاد وضع بعض الوجه دون بعض اليدين والركبتين والسنة  
وصرح به كثير من مشايخنا (قوله أي على ما صلب منه) وأما ما لا منه فلا يجوز لاقتصار عليه بإجماعهم بجر  
(قوله من الصدغ) يضم الصاد ما بين العين والأذن والشرا المتدلى على هذا الموضع وجمعه أصداغ قاله  
في القاموس (قوله وعرض من أسفل الحاجبين) يخالفه ما في البحر حيث قال والجبهة اسم لما يصيب الأرض  
عما فوق الحاجبين الى قصاص الشرحالة السجود انتهى (قوله الى القحف) بالكسر العظم فوق الدماغ  
وما انفلق من الجبهة فبان ولا يدعى قفا حتى يبين أدين كسر منه شيء يجمعه الخفاف وخوف خاموس  
فليتأمل (قوله ووضع أكثرها واجب) ظاهر كلام الزيلعي فيه أن وضع الاكثر شرط اذ قلنا من نصير  
أنه سئل عن وضع جبهته على حجر صغير فقال ان وضع أكثرها جاز والأفلا فقل ان وضع قدر الانف منها  
ينبغي أن يجوز على قوله فأجاب بأنه عضو كامل يعني وقدره من الجبهة ليس بعضو كامل فلا يجوز شلبي قال  
في البحر وفيه بحث اذ السجود يصدق بوضع بعض الجبهة ولا دليل على اشتراط الاكثر نعم هو واجب للمواظبة  
واستدل بما في الجنبى سجود على طرف من أطراف جبهته جاز وفي المعراج وضع جميع أطراف الجبهة ليس بشرط  
بالاجماع فاذا اقتصر على بعض الجبهة جاز وان قل كذا ذكره أبو جعفر أبو السعود عن النهر (قوله وعليه الفتوى)  
لم يوافق رواية ولا الفتوى من الدراية وهو مشكل لانه يلزم منه الزيادة على الكتاب خبر الواحد وهو أمر تأن  
أصداغ وعما ينما نافي الأصول كالامام ولو حمل على قولهما لا يجوز الاقتصار على الانف الا بغيره على

في الواو الجبهة لو أبدل التورن لامتد  
يقف بجزم أو تحريك قولان (ويكتفي به  
الامام) وقال يضم التعميد سر (د) يكتفي  
بالتعميد الموتى وأفضله اللهم ربنا ولك الحمد  
ثم حذف الواو ثم حذف اللهم فقط (ويجمع  
بينهما الوصف) على المعتقد فيجمع رافعا  
ويحذف مستويا (وبقوة مستويا) لما تزن  
أنه سنة أو واجب أو فرض (ثم يكتفي به)  
اندر بها (في يصبه واضمار كنيه) ثم  
أقربها الأرض (ثم يديه) (الاصغر) ثم  
وجهه (مقتدا منه لما تزن) (بين كنيه)  
اعتبار الاختار كمة بأولها ضامنا أصابع  
يديه لتوجه الى القبلة (ويكسر نموضه وجهه)  
بأنه (أي على ما صلب منه) (وجهه) حذها  
طولا من الصدغ الى الصدغ وعرض من أسفل  
الحاجبين الى القحف ووضع أكثرها واجب  
قل فرض كنيها وان قل (وكره اقتصاره)  
في السجود (على أحدهما) ومنها الاكتفاء  
بالانف بلا عذر واليه ترجعه وعليه  
الفتوى

وجوب الجمع كان أحسن اذ يرفع الخلاف بناء على حمل الكراهة منه على كراهة التحريم فتقول الامام  
بكرهه الاقتصار على الاتف المراد بها كراهة التحريم وهي في مقابلة ترك الواجب وقوله ما بعدم الاجراء  
المراد به عدم الحمل وهو كراهة التحريم فالسجود على الجبهة واجب اتفاقاً لانه مقتضى الحديث والمواظبة بغير  
عن الكمال (قوله كما حزنناه في شرح المتن) حيث قال بعد قول المصنف وقيل لا يجوز الاقتصار على الاتف  
الامن عذروا اليه صح رجوع الامام كافي الشرب لا لينة عن البرهان وعليه الفتوى كافي الجمع وشروحه والوقاية  
وشروحه والجمهورية وصدر الشريعة والعون والبحر والثر وغرها ١١ وانما أكثر من النقل للرد على  
على ابن الهمام في البحث الذي قلناه عنه صاحب البحر قريماً (قوله وفيه) اي شرح المتن (قوله ولو واحدة)  
في التركيب حرازة فتوقال وتكني واحدة لكان أولى وفي ابن أمير حاج انه لابد من وضع باطن الاصابع ولا يكتفي  
بظاهرها وهذا مما الناس عنه غافلون ١٢ وقد قدمنا عن الشرب لا لينة واليه يشير قول الشرح نحو القبلة  
لانه انما يأتي الاستقبال بذلك (قوله تنزيها) لما كان في المصنف اشتباه فانه جعل الكراهة في الاقتصار  
على أحدهما وفي السجود على الكور واحدة وهي في الاولى تحريمية وفي الثانية تنزيهية أشار الى توضيحه وقد  
أفاده في البحر (قوله بكور) الباء بمعنى على كما في أبي السعود وهو بفتح الكاف كما ضبطه في القاموس  
والذي في الشرب لم يأت على المواهب عن عصام انه بالضم وبالفخ شاذ وهو دور العمامة والتعبير بالمراد ليس  
قيدا قال في البحر وأشار بالكور الى أن كل حائض يمتنع من الارض متصل به فان حكمه كذلك فالمدار  
على وجود انجم الارض (قوله الاعداد) كزبرد فلا يكره لان الجي عليه الصلاة والسلام وأصحابه  
كانوا يغسلون لينة الخبز و هذا دليل صحة السجود (قوله عندنا) وقال الشافعي رضي الله تعالى عنه  
لا يجوز (قوله كما تارة) اي في قوله وقيل فرض كبعضه وان قل حلي (قوله أي ولم تصب) الاولى حذف الواو  
لانه بيان لقوله مقتصر او يحصل أن العطف للتفسير وقوله جبهته أي على القول بتعنيها وقوله ولا أنفه  
أي مع الكراهة بناء على عدم تعيين الجبهة (قوله على محله) أي السجود (قوله وأن يجدهم الارض) نفسه  
أن الساجد لو بالغ لا يفسد رأسه أبلغ من ذلك فصح على طنفة وحصى وحذقة وشعر وسرير وبجملته ان  
كانت على الارض لا على ظهر حيوان كبساط مشدودين أو نجار ولو سجده على الارض والذرة لا يجوز عدم  
الاستقرار ولو كانت في جوف القمح والثلج والطين والتبن يصح عليه ان وجد الخبز بغير (قوله والناس عنه  
غافلون) راجع الى أصل المسئلة وهو السجود على الكور مع اشتراط وضعه على الجبهة فانما شاهدنا كثيرا من  
العوام يسجدون على الكور وهو على أعلى الجبهة (قوله فيصنع اتفاقا) مقتضاء أن مكنته على العبادة مقدار  
أداءه يمكن لا يطل ومقتضى قولهم اذا وقعت عليه لمائة وبقيت عليه مقدار اداه ركن بطلت أن يكون  
سجوده عليها كذلك الا أن يفرق بين المكان والتوب بجملة في الشك لا الا قول حلي قلت يشافيه أيضا  
ما يأتي في المفسدات أن سجوده على نجس مفسد لها وان أعاده على طاهر اللهم الا أن يفرق بالخالل هنا وعدمه  
هنا وهو بعيد (قوله وكذا حكم كل متصل) أي بشرط طهارة ما تحت (قوله لو بدذر) وذلك كوجع بظهوره  
ولو بغيره ولا يجوز (قوله لا ركبته) أي عند العذر لكن يكفيه عن الاعمال (قوله لكن صحح الحلي الخ) الخلاف  
سبق على أن الشرط في السجود وضع أكثر الجبهة أو بعضها وان قل وهو معلوم أن الركبة لا تستوي أكثر الجبهة  
وقد علمت أن الأصح هو الثاني فلذلك صحح الحلي الجواز جوي (قوله ذكره) أي تنزيها (قوله بسط ذلك) أي  
الكم أو فاضل الثوب وأفر داس الإشارة لأن العطف بأو (قوله ان لم يكن غنة) أي في موضع السجود (قوله لانه  
ترفع) أي دليله والكراهة مفيدة بقصد ذلك كافي البحر (قوله ولا يكره ترافعا) فيه أن التقابل ليست كما ينبغي بل  
الذي يقتضيه التركيب أن يقول في الاول وقد الترفع بدلا عن قوله لانه ترفع والا أي وان لم يقصد الترفع فان لم  
الخ كما صنع في البحر حلي (قوله كان مباحا) جمع في البحر بهذا التفصيل بين من هرب بالكراهة ولا بأس والاباحة  
(قوله ان لدفع التراب عن وجهه كره) لانه مادام عليه تعصيه الرحمة فلا يزال سبها أي الاغرض صحح (قوله  
بسط الخرقه) أي تحت الوجه وقد فعله الامام (قوله لانه أقرب للتواضع) ولانه أرغم للشيطان بدفع وسوسه  
بالعبادة (قوله للزمام) بكسر الزاي ومعناه الضيق كما في القاموس وهو قيد فلو وجد فرجة لا يجوز ذلك  
(قوله لم أره) أصله للشر لا لينة ويأتي لله ستاني جواز على التخصيص (قوله اصل صلانه) قيدان ولا يشترط

كما حزنناه في شرح المتن وفيه يقتضيه وضع  
اصابع القدم ولو واحدة فتقول (كما يكره)  
والا لم تجز والناس عنه غافلون (وان صح)  
تنزيها (بكور عاتمة) الاعداد (وان صح)  
عندنا (بشرط كونه على جبهته) كما هو (أو بدنها)  
كما تارة (أما اذا كان الكور) على رأسه فخط  
وسجد عليه مقتصر (أي ولم تصب الارض  
جبهته ولا أنفه على القول به) لا يصح لعدم  
السجود على محله وبشرط طهارة المكان  
وان يجدهم الارض والناس عنه غافلون  
(ولو سجده على كره أو فاضل ثوبه صحح الحلي)  
المبسوط عليه ذلك (طاهرا) والاولا لم يهد  
سجوده على طاهر فيصنع اتفاقا وكذا حكم  
كل متصل ولو بعضه ككف في الأصح  
ونفذه لو بدذر لا ركبته لكن صحح الحلي  
انها كنفذه (وكره) بسط ذلك (ان لم يكن غنة)  
ترابا أو حصاة) أو سراجا أو بدلا لانه ترفع (والا)  
يكره ترافعا فان لم يجف أذى (لا) بأس به فبكر  
تنزيها وان خافه كان مباحا وفي الزيلعي  
ان لدفع التراب عن وجهه كره وعن عاتمة لا  
صحح الحلي عدم كراهة بسط الخرقه ولو بسط  
التواضع جعل كنفه تحت قدميه وسجده على ذيله  
لانه أقرب للتواضع (وان سجده للزمام على  
ظاهر) هل هو قيد احترازي لم أره (مصل)  
صلانه التي هو فيها

الاضداد في التسمية والاداء في المفرادين (قوله جازا للضرورة) أي فلا يضرب ارتفاع موضع السجود أكثر من  
 نصف ذراع (قوله وشرط في الكفاية الخ) هذا متفق على أن وضع الركبتين فرض (قوله لكن نقل القهستاني الخ)  
 (الخ) وفيه عن الحلبي أن المستحب التأخير حتى يزول الازدحام (قوله وعلى ظهر غير المصلي) الطاهر أن الظهر  
 ليس بقيد استي لوجهه على مرتفع أكثر من نصف ذراع فكذلك وعلى ما في القهستاني لا يشترط الازدحام  
 (قوله جازا سجوده) هل هو مع الكراهة يجوز (قوله كما مر) أي في السجود على الظهر فانه أرفع من نصف  
 ذراع حلي (قوله ويظهر عضديه) أي يجافيها عن جنبه المورداً أن النبي صلى الله عليه وسلم كان إذا سجد  
 فخرج حتى يدوي بأصابعه (قوله في غير زحمة) بأن يكون مفرداً أو في جماعة لا زحام فيها (قوله ليظهر  
 شكل عضديه) فلا تعقد الاضداد على بعضها ولا تله أشبه بالتواضع وأبغ في تكبير الجبهة والاتفاف من  
 الأرض وأبعد من هيات الكسائي فإن المبسط يشبه الكلب ويشعر حاله بالتمسك بالصلاة وقلة الاعتناء  
 بها (قوله فان المقصود اتحادهم) أي والاتفاق البين بالاتحاد (قوله ويكره) أي تنزيهاً (قوله كما يكره الخ)  
 التظاهر أنهم غير عريضة لانه من العبث (قوله كما مر) أي من أن الله ثلاث وانه لو تركه أو نقصه تركه بها حلي  
 (قوله تخفض) أي تنضم بعض النعم إلى بعض أبو السعود (قوله وتعلق) بالساد والراي قاموس (قوله في خفة  
 وعشرين) منها أنها ترفع يديها إلى منكبيها وتضع يديها تحت ركبتيها ولا تتجاف بطئها عن غنيتها وتضع يديها على  
 فخذيهما بحيث تبلغ الأصابع ركبتيها وهذا بناء على ما نقل عن الحلبي أن الرجل يأخذ الركبة ويؤثر أصابعه  
 كافي الركوع والمعدة خلافه ولا ترفع أصابعها في السجود وتجلس متورك في التشهد ولا تخرج أصابعها في الركوع  
 ولا تؤتم الرجال وتكره جماعة من وقف الامام وسطه ولا تنصب أصابع القدمين وظاهره أنه لا يفترض  
 في حدهما وضع بعض الأصابع فافترضه خاص بالرجال وفيه ما فيه شبه عليه أبو السعود ولا يستحب في حدهما  
 الاسفار بالفجر ولا يستحب في حدهما الجهر بالقراءة في الجهرية ولا تخرج جماعة ولا تؤذن وتؤخر الصلاة عن  
 فراغ امام الرجال ولا تخرج الجمعة وعيدين وتصدق لدفع المار ولا تسبح ولا تستكفي في المسجد قال صاحب  
 البحر والاتباع يقتضي أكثر من هذا فالأحسن عدم الحمد (قوله مكبراً) أخا فيه طلب المقارنة (قوله مع الكراهة)  
 أي التعريفة نظر المن قال بالوجوب كالحق والحلي وان كان أصل المذهب السنة ولا تصح على قول أبي يوسف  
 للاقتراض عنه وليس بين السجدةين ذكر مسنون وهو المذهب عندنا وكذا إذا رُفِعَ من الركوع وما ورد فيها  
 فعمل على التهجيد قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في القريضة أيقول اللهم  
 اغفر لي قال يقول ربنا لك الحمد وسكت ولم ينهه صريحاً عن الاستغفار فتؤذنه احترازه ويعقوب هو أبو يوسف  
 يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد بن جبير بن معاوية الجلي وسعد بن أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم  
 كان فيمن عرض على النبي صلى الله عليه وسلم يوم أحد مع رافع بن خديج وابن عمر رضي الله تعالى عنهم وتوفي  
 سعد بالكوفة وصلى عليه زيد بن أرقم قال أبو يوسف أتى بجدي سعد بن أبي السباع رضي الله عنه وسلم يوم  
 الخندق فاستغفروا ومسح برأسه فثلاث المسحة قبلها في الساعة واتخاذ محمد أبا يوسف بأمه دون كنيته  
 في الجامع الصغير دفع إمام التسوية في التعظيم بين الشيخين لأن الكنية للتعظيم وكان محمد مأموراً  
 من جهة أبي يوسف أن يذكر بأمه حيث يذكر بأحنية فحق هذا قال بعض مشايخنا بجاري من الأدب  
 أن لا يدعوا بعض الطلبة بعضهم بالنظر مولانا عند استاذهم احترازاً عن التسوية في التعظيم بين الاستاذ  
 والتلميذ غاية البيان (قوله كما صحه في المحيط) واختاره في الكافي وهو وجه في قول من قال أنه إذا رفع رأسه  
 مقدار ما عزز الريح يسنه وبين الأرض جاز وصح في البدائع أنه لو كان بحيث لا يشك على الناظر أنه رفع يجوز  
 (قوله بل لو سجد الخ) هذا الفرع لا يخرج على رواية من الروايات لانه لا رفع فيه أصلاً (قوله وصح في الهداية  
 الخ) مفرغ على وجوب الرفع والتعديل كما نقله الطحاوي حلي وأنت خير بأن التعديل هو استواء الجلسة  
 مع تفضيل الجوارح ولم يوجد على هذا القول (قوله تم بالرفع عند محمد) وعند أبي يوسف بالوضع وغرة  
 الخلاف فيما لو أحدث وهو ساجد فذهب وتوضأ بعيد السجدة عند محمد لا عند أبي يوسف وفيما إذا لم يمد  
 على الرابعة وأحدث في السجدة الأولى من الخامسة توضأ وقعد عند محمد وبطلت عند أبي يوسف (قوله  
 كاللواية اتفاقاً) يطلب الفرق (قوله لما مر) من أن الطمأة سنة أو واجب أو فرض حلي (قوله ويصح يديه

(جازا للضرورة) (وان لم يصلها) بل صلى  
 غيرها ولم يصل أصلاً أو كان فوجئة  
 (لا) يصح وشرط في الكفاية كبري ركبتي  
 الساجد على الأرض وشرط في الجنبى سجود  
 السجود عليه على الأرض فالشرط خمسة  
 لكن نقل القهستاني الجواز لو انشأ على  
 ظهر الثالث وعلى ظهر غير المصلي بل على ظهر  
 كل ما كثر بل على غير الظهر كالقندين للعدو  
 (ولو كان موضع سجوده أرفع من موضع  
 القدمين بقدر البتة برصصين جاز) سجوده  
 (وان أكثر) الأربعة كما مر والمراد بنية  
 بخاري وهي رفع ذراع عرض ستة أصابع  
 فقد اراد ارتفاعها نصف ذراعاً عشرة  
 أصابع ذكره الحلبي (ويظهر عضديه) في غير  
 فخذيهما (ويأيد بطنه عن غنيتها) ليظهر كل  
 عضو بنفسه بخلاف الصفوف فان المقصود  
 اتحادهم حتى كأنهم جسد واحد ويستقبل  
 بأطراف أصابع رجليه القبلة ويكره أن لم  
 يفعل ذلك كما يكره لو وضع قدمه ورفع أخرى  
 بلا عذر (ويصح فيه ثلاثاً) كما مر (والمصلي يأنسها  
 تخفض) ولا يبدى عضديه (والمصلي يأنسها  
 بغير خديها) لانه استروحت زنا في الخرائن  
 أنهم اتخذوا الرجل في خفة وعشرين (ثم  
 يرفع رأسه مكبراً ويكني فيه) مع الكراهة  
 (أدنى ما يطلق عليه اسم الرفع) كما صحه  
 في المحيط لتعلق الركبة بالادنى كسائر  
 الأركان بل لو سجد على لوح قذع فجدد بلا  
 رفع أصابعه وصح في الواسطية أنه ان كان  
 إلى القعود أقرب صح والاذن وجهه في أنهر  
 والشرية لانية ثم السجدة الصلاة تتم بالرفع  
 عند محمد وعليه الفتوى كالتلاوة إذا جامع  
 (ويجس من السجدة بين مطشاً) لاسر ويضع  
 يديه على فخذه كالتشهد



فيه المصلى (وليس بينهما ذكرا - ستون وكذا) ليس (بعد رفعه من الركوع) دعاء وكذا لا يأتي في ركوعه ومجوده بغير التسليم (على المذهب) وما ورد محمول على النقل (ويكبر ويصعد) ثانية (مطشما ويكبر للنهوض) على صدوره قدميه (بلا اعتماد وقعود) استراحة ولو فعل لأبأس به ويكره تقديم إحدى رجليه عند النهوض (والركعة الثانية كالاولى) فيما ر ٢٠٤٤ - (غير أنه لا يأتي ببناء وتعود فيها) اذ لم يشرع الا مرة (وليس مؤكدا) (رفع يديه الا في سبع

على تحذيره كالتشهد) ولا يأخذهما كل ارفع على المحدث (قوله من المصل) هذا هو الذي ووجه ذكره فيما تقدم بقوله قلت ويأتي معزيا للثنية حلي (قوله وما ورد محمول على النقل) أي من أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يدعو بعد الركوع وبين الصلوتين بقوله اللهم اغفر لي وارحمني وعافني وأعاف مني وفي الصلوة بعد وجهي لما ذكره خلقه وسوره وشق معه وبصره فنيا ولله الله أحسن الخلقين محمول على النقل فيثبته في ذلك عملا بالوارد (قوله على صدوره قدميه) وما ورد من أنه صلى الله عليه وسلم إذا كان في وتر لم ينهض حتى يستوي فاعدا اقتصر على لبيان الجواز وعند كبريته (قوله ولو فعل لأبأس به) أي لو فعل الاعتماد كافي الصبر وظاهر الشرح وجوبه الى قعود الاستراحة أيضا وفيه أنه يلزم تأخير انقباض من محل وسوا كان شيا أو شيئا وهو قول عامة العلماء قال في البحر والاولى أن يكون ستة فيكبر تركه تنزيها (قوله فيما ر) من الأركان والواجبات والسنن بحسب (قوله غير أنه لا يأتي ببناء) لأنه لا يستفتح (قوله ولا يست مؤكدا) قديده لأنه يستحب في غير ما ذكره كالدعاء كما يأتي (قوله مرأى) المراد ما يعم البقعة كركوعها وركعات والفعل كالمصلاة (قوله كما ورد) أي في حديث الطبري من طريق ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم حال لا ترفع الا يدي الا في سبع مرات حين تفتح الصلاة وحين يدخل المسجد الحرام ينتظر البيت وحين يقوم على الصلوة وحين يقوم على الركعة وحين يقف مع الناس عشية عرفة ويجمع والمفاسين حين يرى البصرة كذا في اعداد الفتاح ولم يذكر في الحديث رفع القنوت والعبود والاستلام قائل دليل المذهب كور لم يتم وإنما أدلة أخرى (قوله نظر السعي) فانه يتم ما وكل شوط منه إليها واحد (قوله وخسة في الحج) صوابه وأربعه لانها تامة السبع وهي بالتفصيل عشر العبدان والجرنان والصفاء والمروة والاستلام وعرفات والافتتاح والقنوت (قوله فتمس) قبيلة من العرب تنطق بالفعل المعتل العين اذ في المفعول بالواو والخالصة فتقول بوع الثوب وتقوم والصلح باصا الممهلة العظيمة من النساء التامة الخلق صحاح (قوله كالتصريح) انما ذكره لان صفته مشهورة وان كانت من الثلاث الاول فيقاس عليها الاخبار (قوله الاول والوسطى) أما الاخرة لا يدع عند هالان الدعاء بعد كل ركعة بعد روى وإذا لا يدع بعد ركعة العفة حلي (قوله والكعبة) أي في الرمي أبو الهود (قوله لانه قبله الدعاء) كالفعل لاصلا فلا يتوهم أن الدعاء جليل وعلا في جهة العلو والرفع عند الركوع ووجهه مكره لا مفسد وما ورد منسوخ كمنع الكلام في الصلاة (قوله ويكون بينهما مفرجة) وان قلت باسطا كفيه أبو الهود (قوله بحجته) من غير عقد خضرو بنصره تحديق (قوله دعاء رغبة) أي عرغوب فيه كسؤال الجنة (قوله ودعاء رغبة) أي خوف شعور ربا اكتشف عنا العذاب انما مؤمنون (قوله كالتصريح من الشيء) كأنه يستغنى عن العذاب (قوله ودعاء تضرع) أي تذل ينحوي العاصي المعترف بالهزيمة والتعظيم فإرادته بالتضرع ذلك والحالتان قبله لا تضلوان من تذل (قوله ما يفعله في نفسه) أي يجبره على قلبه من الدعاء والخضوع والذل القلبى ولم يذكر الدعاء بظهر الكفين وكان أهل المذهب لم يقولوا به ويحذر حلي (قوله بن النبي) تنبيه آية بفتح الهزة حلي وأما بكسرهما فمصدر آتى اذا حلف كما في القاموس والمراد أنه يجعل كل ما أتيه عليها لأنه يوسطها بينهما (قوله في المنصوبة) وقيل بوجه أصابع المخرشة أيضا بالقدر الممكن حلي من القهستاني (قوله هو السنة) فلو روي ذلك أورد مع قد خالف السنة وقوله والنفل هو المعتد وقيل بقصد فيه كيف شام كما في المجتبى عن الجلالى (قوله مفرجة قليلا) بأن يجعلها على خلقها (قوله ولا يأخذ الركبة) أي كما قال الطحاوى لأن الأصابع تكون موجهة الى الارض والنفل للافضلية لاعداد الجوار كما فانه في البحر (قوله كالسكال) حتى حال فالتقول بعدد ما انظر وايت والدراية (قوله انه يشير) بيان لما في قوله ما يحسنه (قوله المتفق به متدنا لا يشير) أي بحجته أي وحدها (قوله خلاف الدراية) وهي كون النفل والاثبات لله في بالاصح موافقا للثاني والاثبات القول والدراية مصدرى أي علم من باب روى وأدله عليه مختار الصحاح والرواية ملرواه محمد في حديثه عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان يشير باصبعه ثم قال فتد على ما فعل النبي صلى الله عليه وسلم ومنع ما صنع وهو قول أبي حنيفة وقولنا (قوله ويقربها بالاصبع الخ) فيه أن من يقول بالاعتقاد يقول بالاشارة بالاصبع فلا يتم الاحتراز حلي (قوله وفي المحيط أنها سنة) يمكن التوفيق بأنها غير مؤكدة (قوله ويقربا) أي وجوبا (قوله تشهدان مسعود) سمى باسمه هذه الاشرف وهو التحيات لله والصلوات والطيبات السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته السلام علينا وعلى عباد الله

مواطن كما ورد بناء على أن للصفاء والمروة واحد فصار السعي ثلاثة في الصلاة (تسوية اقتراح وقنوت وعيدو) خمسة في الحج (استلام) الطبر (والصفاء والمروة وعرفات والبحرات) ويجمعها على هذا الترتيب ياتر نفوس صمغ وبالنظم لابن الفصح فتح قنوت عيد لستم الصفا

مع حصة عرفات والبحرات (والرفع بعد أدنيه) كالتصريح (في الثلاثة الاول) (أما في الاستلام) الرمي عند البحر (الاولى والوسطى) فانه (رفع حذاء من كفيه ويجعل باطنهما نحو) الطبر (الكعبة) (أما عند الصفاء والمروة وعرفات فيرفعهما كلاهما) والرفع فيه وفي الاستقاء مستحب (في سبط يديه) سدا صدق (نحو السماء) لانه قبل الدعاء ويكون بينهما مفرجة والاشارة بحجته لعذر كبره يكفي والمسلم جوده على وجهه متفق الاصح شرجه (٢) وفي ذكر البحر الدعاء أربعة دعاء رغبة رغبة لهما متر ودعاء رغبة يجعل كفيه لوجهه كالتصريح من الشيء ودعاء تضرع بعدة من الخضر والنبصر ويجعل ويشير بحجته ودعاء خفية ما يفعله في نفسه (وبعد فراغه من حلق الركعة الثانية يقترش) الرجل (أرجله اليسرى) فيجعلها بين يديه ويجلس عليه او نصب يده بين يديه (وجه أصابعه) في المصوب (نحو القبلة) هو السنة في المخرش والنفل (ويضع عناء على فخذه اليمنى ويسره على اليسرى ويسط أصابعه) من رغبة لا (باعتلا أطرافها عند ركبته) ولا يأخذ الركبة وهو الاصح لتوجه القبلة (ولا يشير بحجته من الشهادتين عليه) (الاستوى) كافي الموالجبة والتبليس ووجهة المجتبى وجماعة الفتاوى لكن المقدم ما يحسنه للشرح ولا سيما المخرشون كالكامل والخطي والمينس والباغاني وشيخ الاسلام الحنذ وغيرهم أنه يشير له عليه الصلاة والسلام وتسبوا محمدوا الامم بل في متن دوز البصار وشرحه غير الا ذلك لا مفتي به عندنا انه يشير باصبعها ما يحسنه كلهما وفي الشرع بلالية من

المحدثين الصحيح أنه يشير بحجته وسداه رغبها عند النبي وضعها عند الاثبات واحترازنا بالصحيح عاقيل لا يشير لانه خلاف الدراية والرواية وقولنا بالمسجبة مسا قبل وقد عند الاشارة انتهى وفي المتن عن القصة الاصح أن ما يحسنه وفي المحيط أنه سنة (ويقرأ تشهدان من هود) وجوبا كما يحسنه في البحر (٢) قوله والصحيح بل ما صاد الممهلة الخ لا وجوده بالصاد الممهلة في الصحاح ولا في القاموس بل ذكره في فصل المضار الممهلة من باب الجيم فليراجع وقوله بعد ذلك وأما بكسرهما فمصدر إلى الخ لم اعثره في القاموس ولا في الصحاح على أن تنبيه أدلة بالتاء مخوذة بل يحرر منها في التنبيه كائن على في الصحاح اه محصم



المالحين أشهد أن لا إله الا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله وما قيل في معناه التعبدات العبادات القولية  
بكد عاود ذكر وقنوت والصلوات العبادات البدنية كسجود وركوع وقعود والطيئات العبادات المالية من  
صدقة فرض ونافله ونحوهما فهو على مثال من يدخل على المولوية ثم التناثم الخدمة ثم بذل المال وقوله وعلى  
عباد الله المالحين يشمل كل صالح نبي ومليك وغيرهما فينبغي للانسان أن يتصف بهذا الوصف حتى يدخل في هذا  
المراد والعبودية الرضى بما يفعل الحق تبارك وتعالى والعبادة فعل ما يرضى الرب والعبودية أشرف لدوامها  
في العقبى وانقطاع الثانية وفيه نظر اللهم الآن يقال المنقطع التكليف بها فلا ينافى وقوعها من غير كلفة  
والمصالح من قام بحق الله تبارك وتعالى وحق الخلق واعلم أن من ترك التشهد فقد أدخل بمقام الألوهية بترك  
التناء على الله تعالى ومقام النبي بترك الدعاء وبالمؤمنين كذلك واختير لفظ أشهد دون أعلم وأتبعنا لاستعمالها  
في الظاهر والباطن دون ما قلناه من في الباطن فقط (قوله لكن كلام غيره الى آخره) التعبد صاحب التبرج حيث  
قال أقول عبارة بعضهم الاخذ به أولى ونظيره دعاء القنوت فإنه واجب وتخصيصه بالمشهور سنة وقال أبو حنيفة  
لو نقص من تشمده أو زاد فيه كان منكرا وهالان أذكر الصلاة محصورة فلا يزداد عليها وجعل القهستاني ذلك  
في الفرض وجوز في تشهد التغلص غير ذكر خلاف وهذا مما يؤيد به (قوله وجزم شيخ الاسلام الخ) أي فهذا  
يرد بحث صاحب البحر (قوله لا الاخبار) يقرأ بالخز نظر الحل الشارح وبالنصب نظرا للمصنف (قوله وظاهره)  
أي المصنف حيث قال وبقيت الصلاة انشاء (قوله للمعاصرين) من الامام والمؤمن والماتكة كما نقله في النهاية  
عن النووي واستحسنه (قوله لاحكامية سلام الله) الصواب لاحكامية سلام رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله  
أبو رسول الله) ذكر ابن حجر أنه عليه الصلاة والسلام تارة كان يقول ذلك وتارة يقول وأن محمدا عبده ورسوله  
أبو السعود في المواهب وشرحها السيد محمد الزرقاني في قوله لا عن النووي بعد ذكره الفاظ التشهد ما ذكره  
وفي هذا فائدة حسنة وهي أن تشمده عليه السلام بالفاظ تشهد نافعا كان يقول أشهد أن محمدا عبده ورسوله اه  
قال الحافظ ابن حجر وكان النووي يشترى في ذلك ما وقع في الرافعي أنه صلى الله عليه وسلم كان يقول في التشهد  
وأشهد أني رسول الله وتعهده بأنه لم يرو كذلك صريحا وفي تخريج أحاديثه للفاظ ولا أصل لذلك كذلك بل  
الفاظ تشهد متواترة عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول أشهد أن محمدا رسول الله وعبده ورسوله ثم قال  
سيدى محمد فالحاصل أنه قالها في موطن ليس منها التشهد (قوله ولا يزيد في الفرض) أي وما أخلق به كالوتر  
وصلة أظهر القلبية والجمعية القلبية والمعدية وانظر صاحب البحر فيها ولننظر حكم المذود وقضاء التغل  
الذي أفسده والظاهر أنهم في حكم التغل لأن الوجوب فيهما معا من (قوله اجامعا) الاولى التعبير بالاتفاق  
فإن الامام الشافعي وغيره من التابعين قالوا بطلب الصلاة عليه صلى الله عليه وسلم في التشهد الاول اللهم الآن  
يراد اجامع مذهبي (قوله على المذهب) وقيل بها بزيادة وعلى آل محمد وقيل بزيادة حرف أو سرفين وضعفه  
في البحر بأنه سرج (قوله فيترسل) وهو الذي في الفتاوى وبغني الاقتسابه كما في البحر لأن التعدد التي قد هاجع  
الامام وسط صلته فينبغ عن الزيادة والشكر رجلي وقيل بسكت فلا قول أربعة وكما صحت (قوله واكتفى  
المفترض الخ) قد بدله لانه في التغل والواجب تحب القراءة بالفاتحة ونحو السورة وأشار به أيضا الى أنه لا يأتي  
بالتناء والتعوذ في الموضع الثاني من الفرائض والواجبات بحر والظاهر أن التغل المذود في حكم التغل المطلق  
(قوله فانها سنة على الظاهر) لكن القراءة فيها شرعت على سبيل الذكر والتناء حتى قالوا ينوي بها المنكر  
والشامدون القراءة ولذا خوفت بها في سائر الاحوال وهو يقتض بالاذكار واذ اسج بدله لا يكون مسيا  
لأن المقصود التناء وقد حصل ولكن الافضل الفاتحة فبغير بين الافضل والفاضل كالحلق مع التضمير ولو قرأ  
غيرها ان شاء أو ذكر الاكسرها والاكسرة كسورة أبي لهب نهر بمحاو قوله على الظاهر أي ظاهر الرواية (قوله  
ولو زاد لا بأس به) فالاولى الاقتصار عليها وهذا بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن الزيادة عليها مباحة  
لمثبت في صحيح مسلم من حديث أبي سعيد الخدري أنه صلى الله عليه وسلم سكت ان يقرأ في صلاة الظهر  
في الركعتين الاوليين قدر ثلاثين آية وفي الاخرين قدر خمس عشرة آية أو قال نصف ذلك اه قال وانما كانت  
لزيادة خلاف الاولى لما ورد أنه عليه الصلاة والسلام كان يقرأ في الاخرين بخاتمة الكتاب اه ويحتمل أن المراد  
بحديث مسلم أنه كان يقرأ في كل ركعة خمس عشرة آية في كل ركعة فهو سبع آيات وهي مقدار

لكن كلام غيره يفيد أنه وجزم شيخ الاسلام  
الجزبان الخلاف في الافضية ونحوه في مجمع  
الانهر (وبقيت بالفاظ التشهد) معانيها  
مراد له على وجه (الانشاء) مكانه بجبه  
انه تعالى وسلم على نبيه وعلى نفسه وأوليائه  
(لا الاخبار) عن ذلك ذكره في التبرج  
وظاهره أن ضمير علينا للمعاصرين لاحكامية  
سلام الله وكان عليه السلام يقول فيه انه  
رسول الله (ولا يزيد) في الفرض (على التشهد  
في القصة الاولى) اجامعا (فان زاد ما ذكره)  
فتعبد الاضاف (أو ساءها وجب عليه سجود  
السجود إذا قال اللهم متعبد بالخصوص الصلاة  
(على المذهب) المتعبد به لا بخصوص الصلاة  
بل لتأخير القيام ولو فرغ المؤمن قبل امامه  
سكت اتفاقا وأما المسبوق فبترسل لغيره  
فند سلام امامه وقيل يتم وقيل بكثر تركه  
الشهادة (واكتفى) المفترض (فيعلم  
الاولين بالصائغة) فانها سنة على الظاهر  
ولو زاد لا بأس به

الفاصلة فلا جنة فيه (قوله وهو محتمل) أي بين الاختلاف والاضطرار (قوله وصحح العيني وجوبها) حتى وجوبها  
 الحسن من الامام وقد علمت ظاهر الرواية (قوله وفي النهاية قد رسيحة) قال ابن امير حاج عن الكل وهو  
 البقي بالاصول حلي أي لأن الفرض مقدّمها ويمكن الجمع بمحمل ما في النهاية على الافتراض وغيره على  
 الاستصحاب ثم رأيت القهستاني قال وأهل المذکور بيان السنة أو الادب والاقتراض مطلق القيام أي من  
 غير ذكر أصلا كما تقدم وفيه عن التنقيح أن التمسح بقدر الفاصلة (قوله فلا يكون مسببا بالكون) أصلا لأن  
 التفسير حتى بوجهين التفسير بين القراءة والتسليم ولو كانت عمدا أصلا ولا سهو عليه في الصحيح من الروايات وهو  
 الذي في الدراية قد رجمه في الذخيرة والجهنمي واعدة في الغاية والتفسير بين الثلاث وأنه لا يكون مسببا بالكون  
 وهو ظاهر ما في البدائع فالمصنف في عبارته انظر إلى التفسير الأول وحكم بنية الفاصلة والشرح قطر  
 إلى التفسير بين الثلاث ونفي الاساءة بالكون والذي يظهر من كلامهم أن الفاصلة سنة مؤكدة للمواظبة  
 وصرفها عن الوجوب التفسير وهو ظاهر كلام الشرح أولا وأنه يكون مسببا بتركها والا فلا فائدة في اسئتها  
 فان قلت برد التسليم فانه لا كراهة فيه على الوجهين قلت لما كان المقصود بها التماسح فام التسليم مقامها  
 فانتفت الكراهة واعلم أن ما قلناه في التور من الغاية من الاساءة بالكون يخالفه ما في البحر منها من  
 عدم الاساءة به وان تعدد المذموم وفيها اتفق السانفي (قوله لثبوت التفسير عن علي الخ) هو في حكم المرفوع  
 لانه مما لا يدرك بالاراء بهر (قوله وهو الصارف الخ) به سدا يرد على البدر العيني (قوله الافتراض) الاولى  
 حذفه ليم الاحكام المتقدمة فيه (قوله وصل على النبي صلى الله عليه وسلم) قال في البحر الحكمة في أن العبد  
 يسأل الله تعالى الصلاة ولا يصل بنفسه مع أنه مأورب أصلا قصوره عن القيام بهذا الحق كما ينبغي فالمراد  
 من الصلاة في الآية مؤالها فالصلى في الحقيقة هو الله تعالى ونسبها إلى العبد مجاز (قوله وصح زيادة  
 في العالمين) يعني بعد قوله كما صليت على ابراهيم وعلى آل ابراهيم وبعد قوله كما باركت على ابراهيم وعلى  
 آل ابراهيم كما ذكره ابن امير حاج وقوله وتكرار الخ يعني بعد العالمين في الموضوعين ولو قال الشرح وصح تكرار  
 في العالمين لك جديد مجيد لكان أخصروني في قوله في العالمين معني مع وانما ختم الصلاة بهذين الاسمين لأن  
 الصلاة مشقة على الجهد والمجد لا شتمها على تكريم الله تعالى ورفع الذم كرفنا سب أن يحسنهم به لان  
 المطلوب في كل دعاء أن يضمن بأسماء تناسب والمراد بالآل على ما اختاره النووي جميع الائمة (قوله وعدم تكرار  
 الترحم) عطف على فاعل صح وهو المتوارث وعليه أكثر المشايخ وصح الشرح وهو رد على من منعه  
 نوع فان بقصر الالتياء والمعتمد جواز (قوله ولو ابتداء) اعلم أن صاحب البحر قال عازا بالعاقبة ابن جرير  
 أخوه في التهرجل الخلاف في جواز الترحم وعدمه في التسمية لا في الابتداء فلا يجوز اتفاقا ثم قال وأقول  
 عبارة الشرح في آخر الكتاب تقتضي أن الخلاف في الكل قلت وهو الذي في المواهب وعبارة الشرح اختلفوا  
 في الترحم على النبي صلى الله عليه وسلم بأن يقول اللهم ارحم محمدا قال بعضهم لا يجوز لانه ليس فيه ما يدل على  
 التعظيم كالصلاة وقال بعضهم يجوز لانه عليه الصلاة والسلام كان من أشوق العباد إلى عز يد رجة الله تعالى  
 واختاره السرخسي لوروده في الاثر ولا يجب على من اتبع اه (قوله ونديب) بمحمل أن يقرأ بصيغة المصدر  
 عطفا على فاعل صح أو بصيغة المجهول وظاهر الشرح طلبها في نينا وأيه التحليل عايتها الصلاة والسلام  
 لا شتما كما فيها وصيغة الصلاة على هذا اللهم صل على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد كما صليت على  
 سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في الصالحين أنك جديد مجيد وبارك على سيدنا محمد وعلى آل سيدنا محمد  
 كما باركت على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في الصالحين أنك جديد مجيد وترحم على سيدنا محمد وعلى  
 آل سيدنا محمد كما ترحم على سيدنا ابراهيم وعلى آل سيدنا ابراهيم في الصالحين أنك جديد مجيد ولا يخفى أن هذه  
 الزيادة مستحبة حلي (قوله لان زيادة الاخبار الخ) الاولى حذف زيادة (قوله قوله الرمي) فيه أنه ليس  
 من أهل المذهب القهم إلا أن يقال انه مثل هذا لا يختلف فيه (قوله لحن) لان الفعل واوي العين قال الشاعر  
 تضر عصام سرت عصاما وعلمته الكثر والاقلاما

(وهو تفسير بين قراءة) الفاصلة وصحح العيني  
 وجوبها (وتسليم ثلاثا) وسكوت قدر هارفي  
 النهاية قد رسيحة فلا يكون مسببا بالكون  
 (على المذهب) لثبوت التفسير عن علي وابن  
 مسعود وهو الصارف للبوابة من الوجوب  
 (ويفعل في القعود الثاني) الافتراض (كلا أول  
 ونشهد) أيضا (وصل على النبي صلى الله عليه  
 وسلم) وصح زيادة في الصالحين وتكرار الخ  
 سيد مجيد وعدم كراهة الترحم ولو ابتداء  
 ونديب السادة لان زيادة الاخبار بالواقع في  
 سكون الادب فهو أفضل من تركه قوله الرمي  
 الشافعي وغيره مما نقل لا تسودوني في الصلاة  
 فكيف بقوله لا تسيدوني باليه لحن أيضا  
 والنواب بالواو ونص ابراهيم اسلامه  
 علينا أولا نهيا بالاسمين

علي (قوله لانه علينا) أي ليله المخرج حيث قال أبلغ أشرك مني السلام حلي (قوله أولا نهعا لما لمسلمين)  
 كما أخبر تعالى بقوله هو معكم المسلمين من قبل أي في قوله تعالى ومن ذرينا أمة مسلمة لئلا تكون من ذرية

ابراهيم واسماعيل هو سيدنا محمد عليهم الصلاة والسلام والعرب فصلاتنا عليه بحجزة لما وقع منه عليه الصلاة  
عليه السلام (قوله اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خذلا) وقد اتخذ الله خذلا وزاد بالهبة (قوله وعلى الاخير  
خاتمة تسمية ظاهر) لان قصد المشاركة لبراهيم عليه الصلاة والسلام في الخلعة لا ينافي انفراد نبينا صلى الله عليه  
وسلم عنه بما وروا لا توجد فيه لكن يبقى الاشكال في ان التشبيه يقتضي ان الخلعة التي اوتيتها صلى الله عليه وسلم  
دون الخلعة التي اوتيتها ابراهيم عليه الصلاة والسلام وسند كالجواب من ذلك ان شاء الله تعالى حلبي (قوله  
اوراجع لا ك محمد) فيكون المطلوب صلاة على آل محمد مشبهة بملاة ابراهيم ولا ضرورية فان ابراهيم عليه الصلاة  
والسلام افضل من آل محمد عليه الصلاة والسلام ويكون الصلاة على محمد صلى الله عليه وسلم ليس داخل تحت  
التشبيه حلبي (قوله او المشبه به قد يكون أدنى) وسبب التشبيه على هذا كون المشبه به مشهورا عند السامع  
فيقع به تقرير حال المشبه في النفس وتقوية أثر موقع وذلك لان الصلاة على ابراهيم واضحة مشهورة من جميع  
الطوائف فحين ان يطلب الحمد وآله صلاة عليهم مثل ما حصل لبراهيم وآله من ذلك فالمعنى اظهر البركة والصلاة  
على محمد وآله في أصناف العالمين كما اظهرتها على ابراهيم وآله فهو من الحقائق ما لم يشتهر بما يشتهر لا من الحقائق  
الناقصة بالكمال حلبي (قوله مثل قوله كشكاة) فان نور الله تعالى أتم وأقوى لكن لما كان المشبه أمر احسبنا  
من مالوف النفس كان التشبيه أتم من العقليات والمشكاة انطاقة غير السافذة والمراد بها آتوبة القنديل التي  
يوضع فيها المصباح أي كآتوبة فيها مصباح المصباح في زجاجة وهي القنديل أفاده الجلال وقبل المطلوب  
المشاركة في أصل الصلاة لا في قدرها وقبل المطلوب مقابلة الجلالة بالجلالة فان في آل ابراهيم خلقت من الانبياء  
وليس في آل محمد نبي فطلب الحقائق هذه الجملة التي فيها نبي واحد تلك الجملة التي فيها خلقت من الانبياء  
النووي في شرح مسلم (قوله عملا) مفعول لاجله أي انما كانت فرضا لاجل العمل بالامر أفاده الحلبي وهو  
يقتضي ان الفرضية قطعية لا علمية لانه لم يجهله من القرض العملي فيكفره منكروه وسبأ في التصريح بانها  
فرضة نعم (قوله ثانی الهجرة) وقيل لبسلة الاسراء (قوله مرة واحدة انماها) والخلاف فيما زاد انماها  
في الوجوب (قوله فلو بلغ في صلاته) أي صلاة كانت وأوقع الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فيها بعد بلوغه  
والتظاهر كما قال الحلبي أنه لو صلى على النبي صلى الله عليه وسلم في القعدة الاولى أو في أثناء أفعال الصلاة ولم  
يصل في القعدة الأخيرة يكون مؤذيا للفرض وان أتم كالمصلاة في الارض المغسوبة (قوله لا يجب على النبي صلى  
الله عليه وسلم الخ) لانه غير مراد بخطاب صلوا كما هو المتبادر فممكن مراد بالدين أسواقا في التهرب بناء على أن  
بأيها الذين آمنوا لا يتناول الرسول بخلاف بآية الامم باعبادي كما عرف في الاصول اه والحكمة والله أعلم  
في عدم أمر الله تعالى آياه بالصلاة على نفسه صلى الله عليه وسلم أنه لا كلفة فيه عليه لانه كل شخص مجبول على  
الدعاء لنفسه وطلب الخير لها والايجاب من خطاب التكليف لا يكون الا بغيره كامة وشقة على النفس  
ومنافرة لطبعها ليحقق الابتلاء كما ترقى الاصول وأما قوله تعالى ادعوني أستجب لكم فليس ايجابا لما  
ورد من شغل ذكرى عن مستأق أعطيت فوق ما على السائلين حلبي ملخصا (قوله والذاكر) ظاهر حزمه هذا  
أنه المحدث ومن في درر الجوار الوجوب بغير الذكر (قوله والختار عند الطحاوي) ظاهر المصنف أنه مختار أهل  
المذهب فينا في قوله بعد والمذهب استحبابه فدفع الشرح الثاني بقوله عند الطحاوي (قوله ولو اتحد المجلس  
في الاصح) مقابله ما صححه صاحب الكافي من التداخل فتشكي مرة واحدة والذاكر مذنب وهما وجهان  
صححان على قول الطحاوي وانما ترك حكم السلام لانه مفسر بالانقياد ولذا لا يكره افراد عنها في المشهور  
وانما كفي الآية باسنادنا كيد الصلاة باسنادها اليه تعالى والى الملائكة فتدالا وأجبر لتأخيرها وانما  
أضيفت اليه تعالى دونه لما مر من أنه يشعر بالانقياد وهو لا يناسب جلال الحق تبارك وتعالى وفي بسوط شيخ  
الاسلام عن أبي يوسف والطحاوي أنه يستحب الانصات الى قوله صلوا عليه وسلوا فيه أن يصلي ويصلي فظاهره  
وجوب التسليم أيضا وقد علمت من هذا أن الكلام في أصل وجوب السلام ولا خلاف في عدم وجوب تكراره  
لان الاحاديث اعتمد فيها طلب الصلاة فقط عند الذكر لا السلام (قوله وهو الذكر) أي الموجد في قوله عليه  
الصلاة والسلام من ذكرت عنده ونحوه ولم يكن التحصير فرضا عند تكرار الذكر كما كان تكرار الصلاة فرضا  
عند تكرار الاوقات لان حصة الاوقات للصلاة ثبتت بالناطع وهو قوله تعالى ان الصلاة كانت على المؤمنين

قوله لكن لما كان المشبه أمرا ممكنًا  
في الأصل راجع صواب التشبيه فلا يخفى  
اه  
اولان المطلوب صلاة يتخذ بها خذلا وعلى  
الاخير تسمية ظاهر اوراجع لا ك محمد أو  
المشبه به قد يكون أدنى مثل قوله  
كشكاة (وهي فرض) عملا لا من شأن  
ثاني الهجرة (مرة واحدة) انماها (في العمر)  
فلو بلغ في صلاته نابت من الفرض نهزجنا  
وفي المجتبى لا يجب على النبي صلى الله عليه  
وسلم أن يصلي على نفسه (واختلف) الطحاوي  
والكرخي (في وجوبها) على السامع والذاكر  
(كما ذكر) صلى الله عليه وسلم (كما ذكر)  
الطحاوي (تكراره) أي الوجوب (كما ذكر)  
ولو اتحد المجلس في الاصح لان الامر  
يقتضي التكرار بل لانه تعالى وجوبها بوجوب  
مستكرز وهو الذكر فيستكرز به تكرره

كبابه وقوته وقوله تعالى فبصان الله من مفسود الاية بخلاف ما نحن فيه فان سببية الذكر للصلاة تمت  
بالاحاد واعلم ان وجوب الصلاة كفاي لا هيئي وبه صرح القرطبي في شرحه على مقدمة ما في البيت فقال ثم  
ان كونهم امن فروض الكفاية يخرج على قول الطحاوي يعني اذا ذكر النبي صلى الله عليه وسلم عند قوم يفتقرون  
عليهم ان يصلوا فاذا صلى عليه فبعضهم يسقط عن الباقي لحصول المقصود وهو تعطيله واظهار شرفه عند ذكر  
اسمه عليه الصلاة والسلام اه ومراده بالاقتراض الوجوب كما صرح به في البحر العلم بان الطحاوي لم يقل  
بالاقتراض اه حلي (تنبيه) اجل وجوب الصلاة عند ذكره صلى الله عليه وسلم ما اذا مر ذكره في آيات القرآن  
سواء كان في الصلاة او خارجها وسواء ذكر باسمه الظاهر او بضمير ثم رأيت في الهندية وغيرها ان القارئ اذا مر به  
اسمه عليه الصلاة والسلام في القراءة لا يقطع القراءة بل يواصلها وهو مخير بعد ان شاء صلى وان شاء لم يصل (قوله  
كالشعب) التنبيه في الفضا فقط لاني كل الاحتكام لان الصلاة فرض في العسر مرة قطعها والراشد على المرة  
واجب على الصحيح والتنبيه فرض على في كل مجلس مرة وان ارد على الفرة مندوب كما في البحر عن الكافي وقيل  
يجب ان يشتم الى الثلاث كما في الفتح اه حلي (قوله بخلاف ذكره تعالى) اي فلا يقتضي لانه حق الرب وبه انه  
لا يلزم من كونه حق الرب تعالى عدم قضائه الا ترى الى الصلاة والصوم وتعليل الراشد عدم القضاء بان كل  
وقت يجب فيه تناء الله تعالى لتبديدهم الموجهة له فلو ان وقت القضاء مردود بانه ليس حطابا كل وقت بالاداء  
بل رخص له في التردد بان يفريغ ذمته عما عليها بالقضاء اولى وبه اذا وى الصلاة في وجوب القضاء واعلم انه  
لا خلاف في وجوب التنزيه عند جماعته تعالى ولو من نفسه ولو كان كما في اسم كما افاده الحلي بجماعته بكنهه  
مع الشكر ارى مجلس واحد شاموا حد كما في البحر ولما زاد على ذلك مندوب فيصير قول الشرح بخلاف ذكره على  
هذا وهل المراد بوجوب التنزيه الوجوب المصطلح عليه او الاقتراض والظاهر الاول في غير مرة واحدة اتمامي  
فقرض لقوله تعالى فاذا ذكر في اذكاركم (قوله بأحاديث) اي بسبب ما ورد من التوحيد على ترك الصلاة عليه  
صلى الله عليه وسلم في احاديث فان التوحيد بمنزلة هذه الامور على الترتيب من علامات الوجوب (قوله كرم) اي  
في قوله صلى الله عليه وسلم رغم انهم رجل ذكرت عنده فلم يصل علي حلي (قوله وابعد) اي في قوله صلى الله  
عليه وسلم من نسي الصلاة على فقد اخطأ طريق الجنة والمراد بالنسيان الترتيب وبكونه اخطأ طريق الجنة ابعاده  
عنها (قوله وشاف) اي في قوله صلى الله عليه وسلم من ذكرت عنده فلم يصل علي فقد شق اه حلي (قوله ويجعل)  
اي في قوله صلى الله عليه وسلم الجليل من ذكرت عنده فلم يصل علي اه حلي (قوله وجفا) اي في حديث  
من الجفا ان اذكر عند الرجل فلا يصل علي (قوله وحراما عند دفع التاجر متاعه) لانه لم يقصد الصلاة وانما اراد  
الترويج والظاهر عدم وجوب الصلاة بالسماع منه الحاشا حاله بلام السائل فانه لا يجب رده لمقصده به السؤال  
وقوله ونحوه كافتاح الذي يسبح القناع وهو بهذا الشبه به ونحوه من كل مطرب وهو اولى بالمعزة مما قبله  
والظاهر انه يلحق بالتاجر نحو باسم الله للدهاء الى الطعام فانه جعل البسمة توسلة الى دعاء من يأكل وقول الخليل  
يا ليل لاله الا الله لان مقصوده العلم بانه مستيقظ وقول الداخل على جماعة لا علام بنفسه يا الله ونحو ذلك  
(قوله في الصلاة) اي في القعدة الاخيرة من الفرض والواجب وكل قعدة في النفل الا الاولى من سنة الظهر  
القبلية والاولى من سنة الجمعة البعيدة والقبلية (قوله في كل اوقات الامكان) اي الخالصة عن الكراهة  
فالمراد الامكان الشرعي لا العقلي فخرج بذلك وقت الصلاة والجماع (قوله ومكرهة في صلاة) سواء  
كانت فرضا او واجبا وسواء كانت في القعدة الاولى في الفرض والحرة او في القيام أو الركوع أو السجود لان  
كلها منه ما ذكر مسنون غير ما ينكره يلزم الكراهة اتمامي سجود النافلة فلا تنكره لانها دعاء يستعمل عليه من  
الخلق (قوله غير تشهد اخير) اي وغير ثبوت وتر فانه مشروعة في آخره كما في البحر فالاولى ذكره اه حلي (قوله  
فلذا) تفريع على قوله غير تشهد اخير المقيد بانها مكرهة في التشهد الاول في الفرض ونحوه (قوله ما في تشهد  
الاول) اي الذكر الذي في التشهد الاول (قوله وضمن صلاة عليه) بالنسب بحصول الحمد وقيل عليه المذموم  
والتشهير واستثنى ما في ضمن صلاة عليه والجملة معطوفة على جملة فلذا استثنى حلي (قوله لتلاية لحمل) مظهر  
لشأنه فقط ووجه التسلسل انه اذا قال اللهم صل على محمد فقد ذكر اسمه للتشريف في هذه الصلاة فلو وجبت  
صلاة أخرى لم يكرهه التشريف فيها ووجبه صلاة أخرى وهم جاز فيلزم التسلسل وهو محال فلذا

وتصديقه بنسب التلاية في لانه ما في عبد  
كالشعبت بخلاف ذكره تعالى (والذهب  
استنباه) اي الشكر ارى الطحاوي كذا ذكره الاجاقي  
من المذهب قول الطحاوي وغيره وجه في العسر  
فيه المذهب الحلي وغيره وجه في العسر  
بأحاديث الوجود المذكور واجاد وشاف ويجعل  
وجاد في حال فتكون فرضا في العسر واجبا  
كلما ذكر على الصحيح وحراما عند دفع التاجر  
متاعه ونحوه وسنة في الصلاة ومستحبة في كل  
اوقات الامكان ومكرهة في صلاة الطحاوي  
ما في تشهد اهل وضمن صلاة عليه لتلاية تسلسل

والتي هي في الجاهل فتعني لا اجاعا واعلم انه يلزم على قول الطحاوي ان تكون الصلاة في التشهد الاخير واجبة  
من حيث ذكره صلى الله عليه وسلم في التشهد لان حيث انما من واجبات الصلاة فان الواجب الى عبده  
ودنوه وقطعه ترتيب السور فانه واجب للسلامة لا للصلاة فاذا ترك الصلاة في الاخير قضاها بعد ولا يلزم  
سجود سهولانه ليس من واجبات الصلاة انظر حلي وقد يقال ان الواجب في ذمته وهذه صلاة للسنه (قوله  
بل خصه) اضرب ابطالي من قوله على السامع والذاكر وهو نقل غريب مصادم لسائر عباراتهم وبجواب  
ما استدلل به بان المسكوت عنه مساو للمنطوق وهذا لا نه اذا كان المقصود التحليل لا يفرق الحلال بين المذكور  
منه والذكر عنه فيكون الاول ملحقا بالثاني دلالة على (قوله والدعاء يكون بين الجهر والخفاة) واختلاف  
في الذكر هل الجهرية افضل او الامرار واعتمد البعض افضلية الجهرية ان سلم عن ربا وايداه (قوله وحذر انما  
قد تزد) لانما على من جهة الاعمال وحقق بعضهم ان له تعلقين تعلقا بالمصلي وهو حصول الثواب وحكمها انه  
حكمكم سائر الاعمال وتعلقا بالمصلي عليه وهو زيادة الدرجات له صلى الله عليه وسلم ولا تزد من هذا الوجه  
واعلم انه صلى الله عليه وسلم يتفجع بالصلاة عليه لان الكمال يقبل الكمال وفي عبارة بعضهم ان الله تعالى جعل له  
صلى الله عليه وسلم درجات ورتبها على صلاة اتمته عليه والادب ان لا تصد المصلي الاداء بعض ما وجب له صلى  
الله عليه وسلم عليه من الحقوق وامثال قوله تعالى يا ايها الذين آمنوا صلوا عليه وسلموا تسليما (قوله ككلمة  
التوحيد) فانما تزد ولذا ورد في الحديث تقيدها بالاخلاص وهو قوله صلى الله عليه وسلم من قال لا اله الا الله  
خالصا من قلبه دخل الجنة (قوله وافضل) الظاهر ان الافضية والاعظمية ملازمان حلي (قوله الحديث  
الاصحاف) بالقائه والبايع مع فتح الهمة وكسرها وهو قوله قد تزد (قوله بحا الله عنه ذنوبه ثمانين سنة) أي من  
السفائر أي ان عاصيها مكافوا لا يكفر عنه من الكبائر بقدرها والارفع بها درجات (قوله ودعا) استنفا للملأورد  
ان الدعاء بر الصلوات مستجاب والمراد بالبر ما بعد السلام وقبل ما بعد التشهد قبل السلام ولا ملحق  
من ان الاجابة فيهما أفاده في الجهر وانما اقتضت الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم على الدعاء لان من أتى  
باب الملك لا يبدله من الصيغة لخاصته وأخص خواصه تعالى هو النبي صلى الله عليه وسلم وخصيته صلى الله عليه  
وسلم مستجابة والدعاء بعد المستجاب يرجى اجابته لان الكريم بعد اجابته أول المسؤل لا يرد باقية أبو السعود  
من الشرح لا في (قوله وحرم بغيرها) لاشتماله على ما يتا في التعظيم نهر عن القرافي وفي أبي السعود بعد نقل كلام  
الشرح وفيه شيء لانه اذا جاز الشروع في الصلاة بغير العربية وكذا القراءة ولوم القدوة على العربية فكيف  
لا يجوز الدعاء بغير العربية اه وفي قوله ولوم القدوة بالنسبة للقراءة تنظر (قوله لنفسه) قدمه لانه المطلوب  
(قوله وأستاذاه) ادم جنس يم كل من له عليه فضل بالتعليم ويثبت السنة ان لا يضمن المصلي نفسه بالدعاء لقوله  
تعالى واستغفر لذنبك وللمؤمنين والمؤمنات وفي الحديث من صلى صلاة لم يدع فيها للمؤمنين والمؤمنات  
فهو خداج بصير (قوله المؤمنين) بصيغة الجمع لرجوعه للاولين والاستاذ (قوله ويجرم سؤال العافية)  
أي من جميع الامراض كما في النهر لان ككلمة الله تعالى اقتضت حدوث الامراض في الشخص له لمة تمود  
عليه فهو يدعاهم يريد ان يطل حكمه بارئ الذي يعلم ما يتفعله اه حلي وقوله مدى الدهر أفاده ان طلبها  
في بعض الازمان لا مانع منه وعليه يحمل حديث بل الله العافية ونصوه (قوله وخير الدارين) ودفع شرهما  
الان يقضيه انفسه اذ لا بد ان يدرك بعض الشر ولو شررات الموت نهر والمراد بالتدبر والشرع لاغات  
البدن وسنأفرانه وأما سؤال الخير والاستعاذة من الشر بحسب ما علمه الله تعالى في آخر الاثر كذلك قد يكون  
بحر من وفقر وقد ولد لما يترتب عليه من الثواب والشر في ضد هاون ذلك اللهم اني أسألك من الخير كله ما علمت  
منه وما لم أعلم وأعوذ بك من الشر كله ما علمت منه وما لم أعلم (قوله العافية) أي التي تقضي العادة بما تناعها وان  
أمكن شرعا وعقلا وهل يدخل فيه نحو طلب مال كثيرا يلبق بالطالب الظاهر نعم (قوله كقول المائدة) قال  
في النهر الا ان يكون نيا أو وليا وصيحت مائدة لتعز ككلمة (قوله قبل والشرعية) كطلب رؤية الباري في الدنيا  
والغفرة لا كافر والذي يظهر ان هذا أولى بالصريح من المستحيل العادي فلينظر دليل المقابل (قوله والحق حرمه  
الدعاء بالكفر للكافر) أي لا كثره كما قاله القرافي معلا بأنه تكذيبه تعالى في قوله ان الله لا يفر أن بشر ليه  
(قوله لا لكل المؤمنين كل ذنوبهم بصير) وجهه ما قاله زين العرب في شرح المصاحب من بحث الايمان ليس بجهنم

بل خصه في دور الجبر بغيره اذا كثر الحديث  
من ذكرت عنده فليحفظ وانما عاج الاله  
يرفع الصوت جهل وانما على دعاءه والدعاء  
يكون بين الجهر والخفاة ككلمة الاعتد  
الباجي في كثر العقاة وحذر انما قد تزد  
ككلمة التوحيد مع انها أعظم منها وأفضل  
على كثرها لا سيما في غيره عن أنس قال قال  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى على  
مرة واحدة تقبلت منه مائة الف سنة ذنوب  
ثمانين سنة فقيدها المأمول باق (ودعا)  
بالعربية وحرم بغيرها نهر لنفسه وأبو  
وأستاذ المؤمنين ويجرم سؤال العافية  
مدى الدهر وخير الدارين ودفع شرهما  
أو المستحيلات العادية كقول المائدة قبل  
والشرعية والحق حرمه الدعاء بالمفخرة  
ليكفر لكل المؤمنين كل ذنوبهم بصير



عندنا أي أهل السنة أن يدعى النار واحد من الأئمة بل الصفوة من الجميع من جملتهم قوله تعالى ويغفر  
 ما دون ذلك لمن يشاء وقوله تعالى إن الله يغفر الذنوب جميعا اه فيجوز أن يطلب المؤمن من أمر طشفته على  
 شوائه الأمر الجائر الوقوع وإن لم يكن وإنما اه (قوله المذكور في القرآن) وفيه أن لا يفسد القرآنية  
 الكراهة القراء في غير اتقيام (قوله إن احتمال طلبه) منه طلب الرزق المطلق (قوله والاتباع) أي مع كراهة  
 التحريم (قوله ما يذكر) أي سجدة تلاوة أو صليبة أي وسجدهما بغفلة من فساد الصلاة لأن المفسد وقع  
 قبل القعود لبطائه بهما بخلاف السهوية قائما انما ترفع التشهد لا القعدة (قوله ولولعني) بيان لا إطلاق وقبه  
 رد على من أفند الصلاة به ولو قال اللهم اقض ديني فسدت ولو اقض دين والدي لا واستشكل في البحر الأقل  
 بأنه ورد في السنة الدعاء به حال عليه الصلاة والسلام اللهم اقض عنا الدين وأغننا من الفقر (قوله وكذا الرزق)  
 أي المطلق ولو دلل الرزق الحليج أو رزقك لا تفسد كما في البحر لكن إن قصد روية الاستحبة أو المراقبة لاجرم  
 والاحرم ولو قال اللهم العن الظالمين لا تفسد ولو قال العن فلا ينافي في ظالميا قطع الصلاة وقبه أنه يستحيل طلبه  
 من العباد (قوله ونحوه) أي من كل ما لا يستحيل طلبه منهم كغفلة وزوجة (قوله لاستعماله في العباد مجازا)  
 فيقال رزق الامير المجتهد وأطلق القاصد عليه صاحب الهداية وأطلق غير الاسلام الصفة فجعله كالمغفرة وهذا  
 التفصيل لصاحب الخلاصة قال في التهور وهو الذي ينبغي اعتماده (قوله ثم يسلم عن يمينه) والا كل فيه أن يقول  
 السلام عليكم ورحمة الله وبركاته فان قال السلام عليكم أو السلام عليكم أو عليكم السلام أجزأه وكان  
 تاركا للسنة بصر والالتفات يميناً ويساراً (قوله - في يرى) بالبناء للمجهول لا للقاء لمدم ظهوره ولذا  
 وصف ابراهيم وكيفية سلامه صلى الله عليه وسلم بقوله حتى كافي انظر الى يمينه خذيه (قوله ولوعكس الخ)  
 بأن سلم عن يساره أو لا عامداً أو ناسياً بصر (قوله ما لم يستدبر القبلة) أي وما لم يسكن فأن استدبرها أو تكلم لا يأت  
 حيوان لم يخرج من المسجد كما في الفتنة والهندية خلافاً لما في البحر من أنه يأتي به ما لم يخرج من المسجد (قوله  
 وتقاطع الصريحة بتسليمة واحدة) أي بقوله السلام وان لم يقل عليكم فلا يصح الاقترانه به بعد لا انتضاء حكم  
 الصلاة وهذا في غير السليحة أما هو إذا سجد بعد السلام فهو دال على حرمتها (قوله وقدمت) أي في الواجبات  
 حيث قال وتنقض قدوة بالاول (قوله منقضي) بفتح الميم وسكون المثناة أي اثنين وان لم يتكرر فإنه يطلق على هذا  
 كثير او منه قوله تعالى فأنكمروا ما طاب لكم من النساء منقضي أو براد التكرار باعتبار تعدد الصلوات والذي نرى  
 فيها منقضي مع الموالاة السلام والسجود (قوله وتنقض الركعة بسجدة واحدة) حتى إذا زاد على الفرض قبل  
 قعوده الاخير كوعا وسجدة فسدت زيادة الركعة (قوله مع الامام) عبر بجمع ليدل على الغارنه وقبه وهو أصح  
 الروايتين من الامام وانفتحت الروايات عنه عليها في الصريحة وقال لا بعد مفهما والخلاف في الاولوية على الصحيح غير  
 (قوله ان أتم التشهد) أي المؤتم والا فكال التشهد أولى فالكلام في الاولوية (قوله ولا يخرج المؤتم الخ) فظنه  
 أن يسلم وجوبا (قوله وحده عهد) أما الحديث المبني به فلا يخرج عن مرتهاه فيجب على الامام أن يثني بعد  
 ازالة حديثه وتبعه مأموه وهذا بناء على اقتراض الخروج بالصنع (قوله ولو أتمه قبل امامه) أي أو تعدد  
 وان لم يقرأه (قوله فتكلم) قبل امامه أي قبل سلامه سواء أتم الامام التشهد أو ترسل فيه ولم يته والحديث الجمد  
 كالكلام (قوله يار ذكره) اهدم متابعة الامام والاولى التعبير بصح (قوله ولو عرض مناف) أي بغير صفة  
 كافي الاثني عشرية أما الذي يصنع فتم الصلاة به لوجوده بعد القعود قدر التشهد وهو الفروض (قوله تفسد  
 صلاة الامام فقط) أي لا صلاة لما موم لا فشكل صلاته عن صلاة الامام (قوله وصرح الحدادي) تصرع بجمع يعلم  
 التزام من قوله هو السنة (قوله وانه لا يشول هنا) أي في سلام التحليل أما سلام التحية فبأن يها فيه وهو مطلق  
 على قوله بكرة فهو محاصر به الحدادي (قوله وردة الحليج) بورودها في سنن أبي داود من حديث واقتل بن  
 حجر (قوله خصه في التنية بالامام) أي لتصيل جماع من خلفه وهو يحصل بالاولى أما المقدى والتفرد فيه ترى  
 بينهما (قوله ويتولى الامام الخ) لا حاجة السنة فينبغيها كاسرائيل بن السنن بل ذكر شيخ الاسلام انه اذا سلم على أحد خارج  
 الصلاة يتولى السنة (قوله في صلاته) وقبل جميع من في المسجد وقبل جميع المؤمنين والمؤمنات (قوله أو نساء)  
 مثلهن الخ لئلا ينوي ان اقتدى بهن وفي التلها لا ينويهن وان خضرن لكراهة حضورهن (قوله فيهم) أي جميع المؤمنين  
 والمؤمنات جناتاً ونساء وملكا ولذا ورد أنها تم كل عبد لله تعالى صالح في الارض والسما (قوله والحفظة) بالفتح

(بالادعية المذكورة في القرآن والسنة)  
 لا يباين به كلام الناس اضطرب فيه  
 كلامهم ولا سيما المستف والمفتار كما قاله  
 الحليج أن ما هو في القرآن أو في الحديث  
 لا تفسد وما ليس في أحدهما ان احتمال طلبه  
 لا تفسد وما ليس في أحدهما ان احتمال طلبه  
 من الخلق لا يفسد ولا يفسد لو قبل قدر  
 التشهد والاتباع ما لم يتذكر سجدة فلا  
 تفسد بغير الالمفطرة مطلقا ولولعني  
 أو لعمر وكذا الرزق ما لم يقيد بهما ونحوه  
 لا استعماله في العباد مجازا (ثم يسلم عن يمينه  
 ويساره) حتى يرى بياض خده ولو عكس سلم  
 عن يمينه فقط ولو تلفا وجهه سلم عن يساره  
 أخرى ولو نسي اليسار أتى به ما لم يستدبر  
 القبلة في الاصح وتنقطع الصريحة بتسليمة  
 واحدة برهان وقده تروفي التارخية ما شرع  
 في الصلاة منقضي فلو واحد حكمه بالثني وتنقيد  
 التحليل بسلام واحد كما يحصل بالثني وتنقيد  
 للركعة بسجدة واحدة كما تنقيد بسجدة تين  
 (مع الامام) ان أتم التشهد كما لا يخرج  
 المؤتم بغير سلام الامام بل بجهته وحده  
 عهد الا تنفاه حرمتها فلا يسلم ولو أتمه قبل  
 نامة فتكلم بذكره فلو عرض مناف تفسد  
 صلاة الامام فقط (كالصريحة) مع الامام  
 وقالوا لا فضل فيها بسجدة (فان لا السلام  
 عليكم ورحمة الله) هو السنة وصرح الحدادي  
 بكرة عليكم السلام (و) انه لا يشول  
 هنا (وبركاته) وبجمله النووي بدعة وردة  
 الحليج وفي الحديث انه حسن (وسن جبل  
 الناس في اخذ من من الاول) خصه في التنية  
 بالناس في اخذ من من الاول (ويؤتى) الامام  
 بالامام وأقره المستف (ويؤتى) ويساره  
 بخطابه (السلام على من في يمينه ويساره)  
 عن معه في صلاته ولو جانا أو نساء أما سلام  
 التنية بهتم اهدم الخطاب (والحفظة فيهما)



حقه على من وجع حافظ هو بذلك اما حفظهم اعماله فهم الكرام الكاتبون اوداته من الجن واسباب  
 الخطا طلب وينبغي ان يظهر اثر الخلاف في الشيء فعلى الاقل لا يتوى الحفظلة ونحوهم على الثاني نهر (قوله  
 بلاية عدد) وقيل ينوي المليك الكاتبين وقيل الحفظلة الخمسة وفي الحديث ان مع كل مؤمن خمسة منهم واحد  
 من ميمته وواحد عن يساره يكتبان اعماله وواحد امامه يلقنه الخيرات وواحد وراءه يدفع عنه المكروه وواحد  
 على ناميته يكتب صلاته على النبي صلى الله عليه وسلم وقيل ستين وقيل مائة وستين وفي الجامع الكبير  
 للسبوطي وكل المؤمن ستون وثلاثمائة ملك يذبون عنه ما لم يقدر عليه ويرى الشرح على ما ارتضاء صاحب  
 الهداية لان الاخبار في عددهم قد اختلفت فاشبهه الايمان بالانبياء عليهم الصلاة والسلام (قوله كالايمان  
 بالانبياء) ورد في حديث أنهم مائة ألف وأربعة وعشرون ألفا لكنه خبر واحد يقيد القلق في معارض قوله تعالى  
 منهم من قصصنا عليك ومنهم من لم قصص عليك بجر (قوله وقدم القوم الخ) هذا ما قاله نحر الاسلام وقيل  
 لم يقصد التقديم لان الواو ملحق بالجمع من غير ترتيب ولا نية عمل الطلب وهي تنظم الشكل بلا ترتيب واختاره  
 الزيلعي تبعاً لما في البدائع (قوله لان المختار) حاصله انه قسم البشر الى قسمين خواص وعوام كالملائكة وعوام  
 من الفضل على هذا الوجه امران تفضيل جملة البشر على جملة الملائكة وتفضيل خواص الملائكة على عوام  
 البشر وكل صحيح ومقابل المختار قول المصاحفين ان عوام الملائكة افضل من البشر ولم يتق المعاصي حلبي  
 (قوله افضل من عوام الملائكة) وهم ما عدا جبريل واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش والروحانيين  
 يقع الرأى وضما ورضوان ومالك (قوله فقط) من معلق بالشرك فسمي متقى المعاصي ايضاً وهو اولي بالحكم  
 (قوله عن الروضة) هي للامام أبي الحسن البخاري وفيها ان الائمة اجتمعت على ان الانبياء عليهم الصلاة  
 والسلام افضل الخليفة زينباً محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم واتفقوا على ان افضل الخلائق بعد نبينا جبريل  
 واسرافيل وميكائيل وعزرائيل وجملة العرش ومالك ورضوان واجمعو على ان العصاة والتابعين والمنهدة  
 واصالحين افضل من سائر الملائكة واختلفوا ان سائر الناس بعد هؤلاء افضل ام سائر الملائكة فقال ابو خنيفة  
 سائر الناس من المسلمين افضل وقال سائر الملائكة افضل وذكر الدليل لكل ٨١ وفي ذكره الاجماع في بعض  
 المسائل نظر (قوله خواص البشر واساطه الخ) الحاصل انه قسم الملائكة والبشر الى ثلاثة اقسام اعلى  
 وهم الخواص واساط وأدنى فالخواص من البشر افضل من الملائكة مطلقاً وخواص الملائكة افضل من  
 اساط البشر والاساط افضل من الاساط وتزل الادنى من كل منهما لما فيه من اختلاف بين الامام وصاحبيه  
 والصحيح قوله واساط الملائكة افضل من أدنى البشر وأدنى البشر افضل من أدنى الملائكة وهذه العبارة لا تنافي  
 ما تقدم الا في الاساط فان عبارة الروضة المتقولة قريباً تفيد ان عوام البشر افضل من اساط الملائكة  
 حلبي (قوله قولان) الاول تغيير اثنان بالدليل واثنان باتهار كما مشى عليه غير واحد من المفسرين كالنفسه أبي  
 الليث والناهي وقوله غير واحد منهم عن الحسن ومجاهد حديث الصحيحين يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل  
 وملائكة بالنهار ويجتمعون في صلاة الصبح وصلاة العصر فيخرج الذين بانوا فيكم فيسألهم وهو اعلم بهم كيف  
 تركتم عبادي فيقولون اتيانهم وهم يصلون وتركناهم وهم يصلون قد نقل القاضي وغيره عن الجوهري انهم  
 الحفظلة لكن قال القرطبي شارح مسلم الاظهر عندي أنهم غيرهم انتهى وهو كما قال لما سئل عن قريب ان  
 شاء الله تعالى الثاني لا يتغيران عليه مادام حيا حديث أنس أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ان الله  
 تبارك وتعالى وكل بعبد المؤمن ملكين يكتبان عمله فاذا مات فالارسلان قد مات فلان متأذن لانا فنعهد  
 الى السماء فيقول الله عز وجل حماي علوه من ملائكتي يسبحون فيقولون ان تقم في الارض فيقول ارضي  
 علوه ممن خلق يسبحون فيقولان فابن تكون فيقول الله تعالى قوما لي قبر عدي فكبراني وعلاني واذا كراتي  
 واكتب ذلك لعدي الى يوم القيامة كذا في ابن امير حاج ومراد القاضي عياض بالحفظلة الكرام الكاتبون  
 كما صرح به في التهر ومراد ابن امير حاج بقوله لما سئل عن حديث أنس رضي الله تعالى عنه حلبي (قوله وبغافره  
 في كتاب السينات من دجاج وخلا) تتبع الجهر في هذه العبارة والذي في ابن امير حاج شكايته بقيل وجعل  
 المغارقة غير خاصة بكتاب السينات وعن صريح بان القاروق في هذه الحالة الملكان معا اللقاني في شرحه  
 الكبير على الجوهري وزاد انهما يكتبان ما حصل منه بعد فراغه بلامه يجعله الله تعالى لهما ولكن لم يستند الى

بلاية عدد كالايمان بالانبياء وقدم التهر  
 لان المختار ان خواص بني آدم وهم الانبياء  
 افضل من كل الملائكة وعوام بني آدم وهم  
 سائر الملائكة من خواص الملائكة والمراد  
 بالانبياء من اتقى الشرك فقط كالنفسه حلبي  
 البصر من الروضة وأقره المصنف قلت وفي  
 جميع الامر تبعاً للقوساني خواص البشر  
 واساطه افضل من خواص الملائك واساطه  
 عند أكثر المشايخ وهل تنفرد الحفظلة  
 قولان ويضارفه كتاب السينات عند  
 جاع وخلا

دليل فليراجع ما دليلا المفارقة ومن أين أخذ الجرح فخصمه ما يكتب البينات حلي - ملخصا قوله وصلاة) لانه  
 ليس له ما يكتبه وفي هذا التحليل نظر لانه قد يقع من المصلي ما يكون سببه على أنه يلزم أن يفارقه في نحو تلاوة  
 لقراء هذه العلة وأن يفارقه الملك عند النوم وهو بعد حلي - ملخصا (قوله والختم الخ) مقابله ما يأتي  
 وما ذكر في النهر أن اللسان القلم والريق المداد (قوله والمكتوب فيه) بالنصب مطلقا على كيفية (قوله نعم)  
 استدراك على قوله مما استأثر الله تعالى بعلمه ولا يظهر الا بالنسبة للمكتوب فيه (قوله في ريق) بلا حرف فيه كتبونها  
 في العقل) يؤيده ما قاله الغزالي أن المكتوب في اللوح المحفوظ ليس حروفا وانما هو ثبوت المعلومات فيه كتبونها  
 في العقل ورد بأن صرف اللفظ عن ظاهر معناه يحتاج الى صارف والمبادر من آيات الكتاب العزيز وأحاديث  
 الرسول صلى الله عليه وسلم أن المراد من الكتابة المعنى المعهود لا خلافه لكن كيفية ذلك وصورته وجنسه مما  
 لا يعلم الا الله تعالى أو من أطلع الله تعالى على شيء من ذلك ثم هذه الكتابة حكمته من الله تعالى وانما هي ما يشاء  
 من غيبه لمن يشاء من ملائكته وسائر خلقه والا فهو في عن الكتب والاستدراك حلي - عن ابن أمير حاج  
 ملخصا (قوله وهو أحد ما قيل الخ) راجع الى قوله تكتب في ريق فقط (قوله وكتاب) مصدر بمعنى الكتابة بدليل  
 قوله في ريق (قوله أنهما يكتبان كل شيء) كالتفسي الضروري وحركة النبط وسائر العروق واختلاجات  
 الاعضاء حلي - (قوله حتى آتته) هو الصوت الصادر عن طبيعة الشخص في حال المرض لغيره أو تأخذه على  
 ما قرط في جنب الله تعالى (قوله قلت وفي تفسير المصطفى) المقصود منه تعيين الكتاب للمباح فلا يتركز مع  
 سابقه (قوله يكتب المباح) هو ما لم يكن فيه أجر ولا وزر فيشمل الضروريات كالأشياء المذكورة (قوله ويمسى  
 يوم القيامة) هو المختار وقبل آخر النهار وقبل يوم الخميس حلي - عن ابن أمير حاج (قوله وفي تفسير الكاز روى)  
 هو محشى البيضاوي والذي في نسخ النهر المحضة الحازمي وهو بالهاء المهملة والزاى المجهية مفسر ومن النهر  
 نقل الشرح هذه العبارة (قوله الاسم أن الكافر أيضا تكتب أعماله) أى البيضة يشاء على أنه مكلف بالفروع  
 أداها واعتقادا فيعاقب عليه ما هو المعتمد من مذهبا لقوله تعالى لم تكن من المصلين الخ وقوله تعالى الذين  
 لا يؤتون الزكاة وهم ذهب أهل العراق من أئمتنا وقال الصناريون مكلف بالاعتقاد فيعاقب عليه لا بالأداء  
 فلا يعاقب عليه وقال أهل سمرقند ليس مكلفا بواحد منهما قال اللقاني وأما أعماله التي يفتن أنما أحسنه  
 فلا تكتب له حال كفره لانه ليست عبادة أو شرط العبادة والقربة معرفة المتقرب اليه والكافر ليس كذلك  
 نعم ان أسلم يكتب له ثواب ما عمله في الكفر من الحسنات اه حلي - (قوله الا أن كذب البين كالشاهد على كاتب  
 اليسار) فإذا عمل سيئة قال صاحب البين لكاتب السيئات دعه سبع ساعات لعلة سبع أو يستغفر اه  
 والمراد الساعة الفلكية لأن الزمانية لا تنضب شاهين وورد أنه يتصرف يوم فيه تكون ست ساعات (قوله  
 وفي البرهان أن ملائكة الليل الخ) الحديث يتبعون فيكم ملائكة الليل وملائكة النهار والارادهم  
 الحفظة لا الكعبة حلي - (قوله وأن ابليس مع ابن آدم بالنهار) ينافيه أن لكل شخص قرنا من الشياطين  
 وهو من ولده الا أن يقال المراد غير القرين (قوله وولد بالليل) مفرد مضاف فيم وأولاده اتانم انشاء أو من  
 وطء نفسه لانه في إحدى غفيدة ذكر في الأخرى فرجا أو ييض أقوال (قوله قرينه من الجن) ويدله على الشر  
 عكس القرين المذكور (قوله بفتح الميم) فاسلم قرينه صلى الله عليه وسلم وكذا قرين نوح عليه السلام وقيل قرنا  
 الانبياء جميعا كذلك ودلت الأحاديث على أن الفتح الرواية (قوله وضعها) أى بصيغة المضارع بقصد الاستمرار  
 التجدي (قوله التسليمة الاولى) هي التي في جهة اليمن أو الشمال فانه اذا بدأ بها سلم من يمينه ثم لا بعد ها حلي -  
 (قوله والافنى الثانية) صادقة بالمحاذاة وليست مرادة لذكرها بعد حلي - (قوله ونوا فيه مالو محاذيا) لانه ذو حظ  
 من الجانبين (قوله وشوى المنفرد الحفظة) اذا لم يس مع غيرهم بجر (قوله لا كعبة) يبين أن المراد بالحفظة  
 حفظة ذاته من الاسواء لا حفظة الاعمال وهما قولان وقد مر في الثاني أن الصبي تكتب حسنة فقتله أن  
 معه كاتب الحسنات والصحيح أن ثواب حسنة له ولو اديه ثواب التعليم (قوله وأمرى) العلم بالحياة (قوله وفيهم  
 نظر) المراد أن وقوع ذلك منهم محتمل لا متيقن (قوله لا بقدر الله) أنت السلام الخ) أشار به الى حديث مسلم  
 والترمذي عن عائشة رضی الله تعالى عنها قالت كان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا سلم لا يقعد الا مقعدا  
 ما يقول اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام وهو الذي اختاره الكمال وهو قول البقال

وصلاة والمختار أن كيفية الكتابة والكتوب  
 فيه مما استأثر الله بعلمه نعم في حاشية الاشياء  
 تكتب في ريق بلا حرف كتبونها في العقل  
 وهو أحد ما قيل في قوله تعالى والطور وكاتب  
 مسطور في ريق منشور وصحح التيساوري  
 في تهذيبه أنها يكتبان كل شيء حتى آتته  
 قلت وفي تفسير المصطفى في تفسير  
 السيئات ويمسى يوم القيامة وفي تفسير  
 الكاز روى المعروب بالآخرين الأصح أن  
 الكافر أيضا تكتب أعماله الا أن كاتب البين  
 الكافر أيضا تكتب أعماله الا أن كاتب البين  
 كان شاهد على كاتب اليسار وفي البرهان أن  
 ملائكة الليل غير ملائكة النهار وفي جملتهم  
 مع ابن آدم بالنهار وولد بالليل وكل به قرينه من  
 مائتكم من أحد الا وقد وكل به قرينه من  
 الجن وقرينه من الملائكة قالوا وباللهم  
 الله قال وإياي ولكن الله أعانني عليه فأسلم  
 روى بفتح الميم وضعها (وزيد) المؤتم (السلام  
 على امامه في التسليمة الاولى ان كان) الامام  
 (فيما والا فنى الثانية) نوا فيه مالو محاذيا  
 وينوى المنفرد الحفظة فقط لم يقل الكعبة  
 ايتم المميز اذا كسبه وأمرى لانه صار هذا  
 شأنه من المائتة واحدة لا يكاد يتوى أحد  
 شيئا الا ذهبا وفيهم تقاو ويكره تأخير السنة  
 الا بقدر الله أنت السلام الى آخره

فمن يكثر من الزيادة عليه خلاف السنة وقال الشهيد في شرحه ان القيام الى السنة متصلا مستوفى وهو مردود  
 بالحدوث المذكور (قوله وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا) واد (قال الكمال هذا القول لا يعارض القولين قبله  
 لا ان المشهور لا بأس كونه خلاف الاولى فالاولى ان لا يقرأ قبل السنة ولو فعل لا بأس به ولا تسقط السنة به  
 حتى اذا صلى بعد الايراد قطع سنة لا على وجه السنة فتوابعها أقل لانهم قالوا لو تكلم بعد الفرض لانتقض السنة  
 لكن يتقص الثواب في الفصل بالا واد اول (قوله واختاره الكمال) قد علمت ان مختاره هو قول البقال (قوله  
 قال الحلواني الخ) هو عين ما قاله الكمال في كلام الحلواني من عدم المعارضة (قوله ان أريد بأكراهه التزيمية) أي  
 في قول من قال بأكراهه الفصل بالا واد (قوله ارتفع الخلاف) فيرجع الى كلام البقال من أن الزيادة على قدر اللهم  
 أنت السلام تكراهية (قوله على القليلة) أي على الايراد القليلة وكأنه يريد بهذا الكلام أن يبقى قوله بأكراهه على  
 معناه وهو الكراهة التعريضية ويجمع بينهما بطريق آخر وهو أن يحمل كراهة الزيادة على اللهم أنت السلام على  
 الزيادة الكثيرة جدا أو يحمل كراهة الزيادة التزيمية المفهومة من قول الحلواني لا بأس على الكثيرة بالنسبة  
 الى اللهم أنت السلام القليلة بالنسبة الى الكثيرة جدا اه حلي (قوله أن يستغفر ثلاثا) تدارك لما فُتِي  
 في صلته ولا يبلغ أحد مقدار عبادة تعالى وبسطة الاستغفار كما في امداد الفتح استغفرك الله العظيم الذي لا اله  
 الا هو الحلي القيوم وأقرب اليه (قوله والمعوذات) فيه تغليب فان المراد الاخلاص والمعوذتان (قوله ثلاثا  
 وثلاثين) يرجع الى الجمل الثلاث (قوله ويهلل عام المائة) فهي ثقب الصلوات بخمس مائة والحسنة بعشر أمثالها  
 فتكفر من الصغائر خمسة آلاف منها ان كان والا فتكفر من الكبائر بقدر ذلك الصغائر ان كان والا فزيادة في  
 درجاته (قوله ويدهو) لان الدعاء بصلوات مستجاب (قوله بأكراهه) لا امام التنفل الخ أي تزيمها بل يتقدم  
 أو يتأخر أو يصرف ميمنا أو مشلا أو يذهب الى بيته فيقطع غنة وهو أفضل حلي عن المنية (قوله لا لا مؤتم)  
 أي لا يكره تزيم المؤتم التنفل في مكانه بل هو واتقاه على حد سواء لانعدام الاشتباه على الداخل عند معاينة  
 فراغ مكان الامام عنه وهو قول بعض المشايخ حلي عن ابن أمير حاج (قوله وقيل يستحب كسر الصفوف) ليزول  
 الاشتباه عن الداخل المعين لكل في الصلاة البعيد من الامام وذو كسر في البدائع والذخيرة أنه روى عن  
 محمد ومشي عليه رضى الدين في المحيط ناسا على أنه السنة وأحسن من ذلك أن يتطوع في منزله ان لم يحض ما إذا  
 كذا في ابن أمير حاج لكنه جعل الكلام شاملا للمنقرض أيضا تابعا للمنية والشرح أدخل به (قوله وفي الثانية  
 يستحب الخ) اقتضاه على هذا مع جواز الاربعة دليل على أنه أفضل من غيره (قوله وخبر في المنية) هذا  
 للامام بعد فراغه من صلاة بعد هاستنة (قوله وذها به لبيته) أي فيقطع غنة ولا يتطوع في مكانه فانه مكروه  
 (قوله واستقباله الناس بوجهه) هذا للامام في صلاة ليس بعدها سنة فهو مخير ان شاء انصرف عن بجمته وان شاء  
 انصرف عن يساره وان شاء ذهب الى حواججه وان شاء استقبل الناس بوجهه اذ لم يكن بهذا مصل  
 سواء كان المصل في الصف الاول أو في الصف الاخير فان استقبال المصل مكروه (قوله ولودون عشرة) صادق  
 بالواحد لان حرمة المسلم الواحد أربع من حرمة القبلة وردة في امداد الفتح واختاره أنه لا يجوز وجهه الى  
 الجماعة الا اذا كانا عشرة وتقل عن شرح القدير ويجمع الروايات أنه مروي عن أبي حنيفة وأنه ورد  
 في ذلك خبر اه حلي (قوله ولو بعيدا) ولو حالت بينهما الصفوف كما في ابن أمير حاج اه حلي

(فصل)

(قوله يجهر بالامام وجوبا) للمواظبة من النبي صلى الله عليه وسلم وكان صلى الله عليه وسلم يجهر بالقرآن  
 في الصلاة كما بدأه كاسد كره الشرح وكان المشركون يؤذونه ويسبون من أرتنه ومن أنزل عليه فأنزل الله  
 تعالى ولا تجهر بصلواتك ولا تخافت بها أي لا تجهر بها كلها ولا تخافت بها كلها واشتغ بذلك سيدا بأن تجهر  
 بصلوة الليل وتخافت بصلوة النهار فكان يخاف في صلاة الظهر والعصر لاستعدادهم للابتناء  
 في هذين الوقتين ويجهر بالمغرب لانهم كانوا مشغولين بالاكل وفي العشاء والتجهر لكونهم رقادا وفي الجمعة  
 والعيد لا لأنه أقامها بالمدينة وما كان للكفار قوة جهر (قوله بحسب الجماعة) راجع الى الجهر فقط لا لقوله  
 رجوعا فانه مستحب (قوله فان زاد عليه) هذا أحد أقوال الثانی ما حكاه الزاهدی عن أبي جعفر أنه يزيد  
 في الرقع على قدر الحاجة وفي القهستاني أنه أفضل الا اذا أجهد نفسه أو أدى غيره وقيل يجهر بقدر ما يسمع

وقال الحلواني لا بأس بالفصل بالا واد  
 واختاره الكمال قال الحلواني ان أريد بالكراهة  
 التزيمية ارتفع الخلاف قلت وفي حلي  
 حله على القليلة ويستحب ان يستغفر ثلاثا  
 وفي آية الكري والمعوذات ويسم ويحمد  
 ويقرأ ثلاثين ويهلل عام المائة ويدهو  
 ويصلي بجمان يك وفي الجوهرة بأكراهه للامام  
 التنفل في مكانه لا للمؤتم وقيل يستحب كسر  
 الصفوف وفي الثانية يستحب للمصل التنفل أو رد  
 لبعين القبلة يعني يسار الله الى التنفل أو رد  
 وخبر في المنية بين تحويله ميمنا أو مشلا أو ما  
 وخلفا وذهاب لبيته واستقباله الناس بوجهه  
 ولودون عشرة ما لم يكن بجمته مصل ولو  
 بعيدا عن المذهب  
 (فصل يجهر بالامام)  
 وجوبا بحسب الجماعة فان زاد عليه أي

المصنف الاول قال القهستاني ولا يحتلون شي (قوله ولو انتم به بعد الفاتحة الخ) مثله ما اذا خالف الامام بها كذا  
في القهستاني (قوله أعادها جهرا) أي وجوبه بالانه حكم الامام في الصلاة الجهرية ووجهه أن الجهر فيما يلقى صار  
واجبا بالاقتداء والجمع بين الجهر والخفية في ركعة واحدة تنبع بغير العلة تقتضي أنه لو انتم به بعد قراءة بعض  
السورة أنه بعيد الفاتحة والسورة والا لازم الاسرار بعد وجوب الجهر والامر بالتنجس اه حلي (قوله لكن الخ)  
استدل على قوله أعادها جهرا الخ (قوله انتم به بعد الفاتحة) أما لو انتم به بعد قراءة بعضها فالظاهر موافقة  
الاول في الاعداد (قوله بجهرا بالسورة) ضعيف دراية ورواية أما الاول فلما قدمنا من لزوم الامر بالتنجس رأينا  
الرواية فلان ما تقدم منقول في البحر من الخلاصة عن الاصل بخلاف ما في شرح المنية حلي (قوله ان قصد  
الامامة) ضعيف أيضا لانهم لم يعتبروا في الامامة في شيء من الاحكام الا للسلامة اللهم الا أن يقال ان التمييز  
بذلك يخرج من حلق لا يؤتم فلا يجب عليه الجهر حلي (قوله وأولي العشاءين) يفتح الباء الاولى وكسر الثانية  
قهستاني (قوله ووتر بعدها) البعيدة ليست قيد او غامض على الغالب (قوله قلت الخ) قد علمت جوابه (قوله  
وان لم يصل التراويح) مثله ما اذا صلا قبله حلي (قوله نعم في القهستاني الخ) استدل على المصنف في وجوب  
الجهر في العيدين والتراويح والوتر ولا وجه للاستدلال في التراويح والوتر فان القهستاني قال بعد ما نقله الشرح  
الآن الاصح أن يجهر فيها كما في كثير من المتداولات (قوله وبسر في غيرها) وهو الثالثة من المغرب والاخران  
من العشاء وجميع ركعات الظهر والعصر بجهرا (قوله ويخبر المنفرد) أي ولو في التراويح أو السجود (قوله وهو  
أفضل) ليكون الاداء على هيئة الجماعة ولهذا كان أدائه باذان واقامة أفضل وروى في الخبر أن من صلى على  
هيئة الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة منح (قوله وفي السرية يخاف حتما) حتى اذا جهز جدد للسهو  
قاله الكمال ومقابل المذهب معان عمام بن يوسف من الضيق فيما يخاف أيضا بجهرا (قوله فلو انتم) أي في النقل  
ولو غير تراويح الا انه يكره اذا كان على سبيل التداخي وقوله لتبعية النقل لا فرض أي في الجهر ولا في كل حكم  
اعدم الاذان والاقامة له (قوله في وقت الخفافة) وفي وقت الجهرية بجهرا حلي (قوله لكن تعقبه غير واحد) الاولى  
أن يقول لكن رجع غير واحد لأن هذا القول رجع من هو سابق على صاحب الهداية كقاضي خان فكيف  
يتعقبه (قوله كن سبق ركعة من الجمعة) والمغرب والعشاء والفجر كذلك لأن المسبوق متفرد في الاقوال  
(تمة) ما عدا القراءة من الاذان وكان وجب للصلاة كسكبيرة الافتتاح بجهرا به وكذا ما وضع للاعلام كسكبيرة  
الاتصالات لا لامام أما المنفردوا اقتدى فلا يجهران وكذا ان كان يجتمع من بعض الصلاة كسكبيرة العيدين  
وأما ما سوى ذلك كالنقوت والتشهد وآمين والتسبيحات فلا يجهر بها لأنه لا يقصد بها الاعلام أعاده في البحر  
(قوله وأدنى الجهر الخ) ولا حد لأعلاه والمراد بالغير الذي ليس بقربه لما يأتي في الخفافة (قوله وأدنى الخفافة الخ)  
وأعلاها أي أشدها خفاء فحسب الحروف فقط كذا في القهستاني والخفافة مفعلة على غير بابها والاولى  
في المقابلة وأدنى السر (قوله والجهر أن يسمع الكل) مشكل لانه يلزم منه أنه لو كان القوم كثير اجتمع لم يسمع  
الكل يكون خفافة قهستاني (قوله ذلك المذكور) هو اسماع نفسه (قوله لم يسمع في الاصح) هو قول الهندواني  
وعليه أكثر المشايخ وفيه سعة وقال الكرخي أدنى الخفافة تصحح الحروف وصحح (قوله وقيل في نحو البيهقي الخ)  
بحال علماء الدين هو الصحيح عندي وفي الذخيرة عنه الاصح عندي أنه في بعض التصرفات يكتفي بسماعه  
وفي بعض التصرفات يشترط سماع غيره مثلا في البيع لو أدنى المشتري سماعه الى فم لبايع وسمع بكفي ولو أسمع  
البايع نفسه ولم يسمعه المشتري لا يكتفي وفيما اذا احتل لا يكفم فلا فائدة من بعده بحيث لا يسمع لا يفتن نص  
عن هذا في كتاب الايمان لأن شرط الخفاء وجود الكلام معه ولم يوجد بجهرا والمراد بنحو البيهقي واليمين والسلام  
وبالله وجميع العقود وحزفي الشرع لا يلية عن الكافي والمخطأ أن الصحيح الاكتفاء بسماع نفسه ويترتب على ذلك  
أنه لو قال الاخر قبلت في نحو بيع وأسمع نفسه فقط انه قد ولا يجوز للبايع التصرف اذا علم بعد ذلك والحاصل  
أنهم اقوالان محتملان (قوله ولو ترك سورة اولي العشاء) وكذا اذا تركها في احدى اولي المغرب فانه باق في جهات  
الثالثة ولو تركها في اوليها معا في الثالثة بالخفافة والسورة وفات محل الثانية وسجد للسهو ان كان ساهيا ولو  
تركها في اولي الرابعة السرية أي في احدى الاخيرتين أيضا كذا في النهر (قوله مثلا) زاده ليم ما لو تركها في ركعة  
واحدة فيأتي بها في احدى الاخيرتين وهل في الثالثة أو الرابعة يجزئ وليهم غير العشاء والمغرب والظهر (قوله ولو

ولو انتم به بعد الفاتحة أو بعضها استرا أعادها  
جهرا بجهرا لكن في آخر شرح المنية انتم به  
بعد الفاتحة بجهرا بالسورة ان قصد الامامة  
والا فلا يلزمه الجهر (في الفجر وأولي  
العشاءين أدناه وقضاء وجهه وعيدين  
وترويح ووتر بعدها) أي في رمضان فقط  
للتراويح قلت في تقييده بعد ما نظر للجهر فيه  
وان لم يصل التراويح مع على الصحيح كافي بجمع  
الانحراف في القهستاني في جملة القواعد لا سهو  
بالخفافة في غير الفرائض كعيد وترقيم الجهر  
فضل (وبسر في تركه في الظهر والعصر لرفع  
بجهري الكل ثم تركه في النهار) فانه يسر  
أدنى الكفارة كافي (كسفل بالنهار) وبكفي  
(ويخبر المنفرد في الجهر) وهو أفضل وبكفي  
بأدناه (ان أدنى) وفي السرية يخاف حتما  
على المذهب (كسفل بالليل) منقولة بآتم  
جهرا لتبعية النقل للفرض زباني (قوله الجهرية  
المنفرد حتما) أي وجوب (ان قضى) الجهرية  
في وقت الخفافة كان صلى العشاء بعد طلوع  
الشمس كذا ذكره المصنف بعد عز الواجبات  
قلت وهكذا ذكره ابن المالك في شرح المنية  
بحث القضاء (على الاصح) كافي الهداية  
لكن تعقبه غير واحد بجهرا بجهرا (و أدنى  
بركعة من الجمعة فقام يقضيا بجهرا) أدنى  
(الجهر اسماع غيره) أدنى (الفاتحة اسماع  
نفسه) ومن بقربه فلو سمع وجب أو بجلان  
فليس بجهرا والجهر أن يسمع الكل (في كل ما يتعلق  
وبجبري ذلك) المذكور (في كل ما يتعلق  
ينطق كسعة على ذبيحة ووجوب سجدة ثلاثة  
وعناق وطلاق واستثناء) وغير ما فلو طلق أو  
استثنى ولم يسمع نفسه لم يسمع في الاصح وقيل  
في نحو البيهقي بشرط سماع المشتري (ولو ترك  
سورة اولي العشاء) مثلا ولو تركها

هذا) على حذف أي إذا كان سهوا ولو عد الكن في الأقل يجزى بالسجود وفي الثاني يكره قصره بالانتيان  
 كل ما وجب في محله واجب فوجب الاعادة في الوقت لقاعدة كل صلاة أذيت مع كراهة التصريح المخ (قوله قرأها  
 وسجوا) أي على قوله ما وقال الثاني لا يقرأها ولم يصرح بالوجوب أحد وانما أخذوه من تعبير محمد في الجامع  
 الصغير عبارة الاخبار وهو في الوجوب أكد من الامر ورد بأن ذلك فيه ما إذا صدر من الشارع أما من الفقهاء  
 فلا يدل هو ولا الأمر منهم على الوجوب كما وقع لمحمد حيث قال في صفة الصلاة اقترش رجله اليسرى ووضع يده  
 وأمنال ذلك كنية (قوله وقيل ندبا) هو الذي صرح به محمد في الاصل قال الكمال فيجب التعويل عليه قال الشيخ  
 زين فكان المذهب الاستصحاب (قوله مع الفاتحة) أشار به الى شيئين الاول أنه يقدم الفاتحة لأن مع تدخل على  
 المتبوع وهو الذي ينبغي ترجيحه الثاني أنه إذا أراد قضاء السورة ليس له ترك الفاتحة وهل الانتيان بها واجب  
 لأجل السورة أو سنة قولان وينبغي ترجيح عدم الوجوب كما هو الاصل فيها بجهر (قوله جهر) أي فيها ما هو  
 ظاهر الرواية وصححه في الهداية لما علق به الشرح وجمع القرناشي أنه يجزى بالسورة فقط وجعله شيخ الاسلام  
 الطاهر من الجواب وجعله نكرا لاسلام المواب ولا يلزم الجمع لأن السورة تلحق بموضعها تقديرها بجهر (قوله  
 قرأها) أي بعد عودها الى القيام (قوله وأعاد الركوع) لأن ترتيب بين الأركان غير المتكررة فرض (قوله لمزوم  
 تكرر ارجا) ولأن قراءة الفاتحة شرعت على وجه يترتب عليها السورة فلو قضاها في الأخيرين ترتبت الفاتحة  
 على السورة وهو خلاف الموضوع بخلاف ما إذا ترك السورة لأنه أمكن قضاؤها على الوجه المشروع كذا  
 في النهر (قوله قرأها) وتكون فرضا لأن جميع ما يقع من القراءة في الصلاة يكون فرضا (قوله وأعاد السورة) أي  
 وجوب الوجوب الترتيب بينهما (قوله على المذهب) هو قول الامام الاعظم وقال ثلاث آيات أدعدها (قوله هي  
 لغة العلامة) وحجت العلامة من القرآن آية لا تملأ على صدق من أتى بها أو على انقطاع ما قبلها وما بعدها  
 عنها نهر (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في البحر بعض حواشي الكشاف (قوله ولو تقدير) قصد به  
 الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذه التعريف رد عليه قوله تعالى لم يلد فأنما آية وجوز الامام الصلاة بها  
 وهي خمسة أحرف اه وبنى اشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة  
 لا ينهض الرد (قوله كام يلد) أصلها يولد وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفت اه حلي (قوله الا اذا  
 كانت كلمة) نحو هاتان وذكر الاستيعاب صاحب البدائع أنه يجوز من غير ذكر خلاف بين المشايخ بجهر  
 (قوله الا اذا حكم به حاكم) صورته على عتق عبده بصلاته صحيحة فصلي بهما متان غير مكررة أو مكررة قراهما  
 الى الحكم ففرضي بعثته بنا على أنه يرى صحة الصلاة بهما متان مكررا أو لا على صورتين فيكون قضاء بصحة  
 الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لحكم الحاكم في المجتهد فيه برفع الخلاف اه حلي ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة  
 واحدة حتى يبلغ قدر آية تامة فإنه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار عنده بجهر (قوله اتفقا) من  
 الامام وتليذ به (قوله لا يرد الخ) أي لأن المقروء الى آخره وهو تليد للمذهبي لأن نصف الآية الطويلة  
 اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما في قوله أرى ولو قرأ البسلة في ركعة وقصدها ما في النمل سمح  
 لأنها وان كانت بعض آية لكنها أطول من آية قصيرة أما اذا قصدها ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل لا يصح  
 شبهة في قرأتها حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله متين تف بركة المضاف والمضاف اليه (قوله  
 وسنة عين) فهو متعين على كل مسلم اذا قام بحفظه البعض وأما اذا لم يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض على  
 الجميع كفاية اه حلي تنبيهه نسبان القرآن لا يحرم الا اذا نسب من المصنف أيضا كذا في شرح المنية (قوله  
 أفضل من التنفل) لأن القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض وما فيها والاحية ترجع الى كثرة  
 ثواب لأن أدنى مضاعفة الحرف منه عشر حسنات (قوله وتعلم الفاتحة أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر  
 الحاجة والاف وفرض عين وهل التعلیم في حكم التعلم والضعيف منهم ما يرجع الى التنفل وحفظ باقي القرآن بعد  
 قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقص شيء من الواجب) أي قصرها  
 كأنه يكره نقص شيء من السنة فتزنها كما في شرح المنق (قوله ويدعى في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه اذا  
 كان في محله يقرأ أي سورة شاء في حالة الامن والقرار يقرأ في الغبر نحو الانشقاق والبروج لا مكان مراعاة  
 المستمع التفتيح والمظهر كالغبر وفي العصر والعشاء بدون ذلك وفي المغرب بالمصارحة وحاصل الرد أن ذلك

(قرأها وجوبا) وقيل ندبا (مع الفاتحة جهر) في الآخرين لأن الجمع بين جهر ونخافة في ركعة شنيع ولو تركها في ركوعه قرأها وأعاد الركوع (ولو ترك الفاتحة) في الاولين (لا) يقتضيها في الآخرين للزوم تكرارها ولو تذكرها قبل ركوعه قرأها وأعاد السورة (و فرض القراءة آية على المذهب) هي لغة العلامة وعرفا (لو تقدير) كام يلد الا اذا كانت كلمة (قوله وعرفا) أي عند الفقهاء ونقله في البحر بعض حواشي الكشاف (قوله ولو تقدير) قصد به الرد على صاحب البحر حيث قال بعد هذه التعريف رد عليه قوله تعالى لم يلد فأنما آية وجوز الامام الصلاة بها وهي خمسة أحرف اه وبنى اشكال البحر على أن المراد ستة أحرف صورة وقد صرح بعضهم بهذه الزيادة لا ينهض الرد (قوله كام يلد) أصلها يولد وقت الواو بين عدوتها الياء والكسرة فحذفت اه حلي (قوله الا اذا كانت كلمة) نحو هاتان وذكر الاستيعاب صاحب البدائع أنه يجوز من غير ذكر خلاف بين المشايخ بجهر (قوله الا اذا حكم به حاكم) صورته على عتق عبده بصلاته صحيحة فصلي بهما متان غير مكررة أو مكررة قراهما الى الحكم ففرضي بعثته بنا على أنه يرى صحة الصلاة بهما متان مكررا أو لا على صورتين فيكون قضاء بصحة الصلاة ضمنا فتصح اتفاقا لحكم الحاكم في المجتهد فيه برفع الخلاف اه حلي ولو قرأ نصف آية مرتين أو كلمة واحدة حتى يبلغ قدر آية تامة فإنه لا يجوز ومن لا يحسن الآية لا يلزمه التكرار عنده بجهر (قوله اتفقا) من الامام وتليذ به (قوله لا يرد الخ) أي لأن المقروء الى آخره وهو تليد للمذهبي لأن نصف الآية الطويلة اذا كان يزيد على ثلاث آيات قصار يصح على قوله ما في قوله أرى ولو قرأ البسلة في ركعة وقصدها ما في النمل سمح لأنها وان كانت بعض آية لكنها أطول من آية قصيرة أما اذا قصدها ما هو آية من القرآن أنزلت للفصل لا يصح شبهة في قرأتها حلي (قوله فرض عين) أي على كل ذات وقوله متين تف بركة المضاف والمضاف اليه (قوله وسنة عين) فهو متعين على كل مسلم اذا قام بحفظه البعض وأما اذا لم يحفظه أحد فهو باق على أنه فرض على الجميع كفاية اه حلي تنبيهه نسبان القرآن لا يحرم الا اذا نسب من المصنف أيضا كذا في شرح المنية (قوله أفضل من التنفل) لأن القرآن أحب الى الله تعالى من السموات والارض وما فيها والاحية ترجع الى كثرة ثواب لأن أدنى مضاعفة الحرف منه عشر حسنات (قوله وتعلم الفاتحة أفضل منهما) أي تعلم ما زاد على قدر الحاجة والاف وفرض عين وهل التعلیم في حكم التعلم والضعيف منهم ما يرجع الى التنفل وحفظ باقي القرآن بعد قيام البعض به (قوله وسورة) المراد أقصر سورة أو ثلاث آيات (قوله ويكره نقص شيء من الواجب) أي قصرها كأنه يكره نقص شيء من السنة فتزنها كما في شرح المنق (قوله ويدعى في الهداية وغيرها من التفصيل) وهو أنه اذا كان في محله يقرأ أي سورة شاء في حالة الامن والقرار يقرأ في الغبر نحو الانشقاق والبروج لا مكان مراعاة المستمع التفتيح والمظهر كالغبر وفي العصر والعشاء بدون ذلك وفي المغرب بالمصارحة وحاصل الرد أن ذلك



ليس محض يعتقد عليه من جهة الرواية ولا من جهة الدراية أما الأول فلا خلاف في إطلاق الجامع الصغير عليه المتن  
وأما الثاني فلا خلاف إذا كان على أمن وقراءته كالتقديم فكان ينبغي أن يراعى السنة والتصديق بقدر سورة  
البروج والانشقاق في التبر والطهر لا بد له من دليل ولم ينقل فالتأخر لا خلاف ٥١ (قوله ورد في النهر) بأن مراد صاحب  
الهداية بذكر البروج والانشقاق أن تكون القراءة من طوال المفصل وأما كونها بقدرهما فتشأن في ذلك  
لأن القراءة من المفصل سنة والمقدار الخاص من سنة أخرى وقد أمكن مراعاة الأول فأى مانع من الإتيان به  
فاندفع قول صاحب البهران التصديق بسورة البروج لا دليل عليه ويدهم أن السنة لا تثبت إلا بالمواظبة مسلم  
في المؤكدة والكلام في المستحبة وذلك يشهد (قوله الفاتحة) أي سورة الفاتحة فالسورة جزء العلم ويجوز  
مدحونه أن يكون الخاف اليه عما هو متفق (قوله وجوبا) زاده إشارة إلى أن السنة مصحبا لقوله وأى سورة شاء  
وفيه أن قراءة أى سورة واجبة لاسنة اللهم إلا أن يقال المسنون هو المجموع مع التخصيص في السورة في السطر  
وإن كان كل واحد من أفرادها واجبا فقد اشقت الفاتحة والسورة على فرض القراءة وواجبها وسنتها (قوله  
وفي الضرورة بقدر الحال) كضيق وقت وقد ورد أن أبا يوسف أم الإمام في صلاة الصبح وكان الوقت ضيقا فقرأ  
بأية من الفاتحة في كل ركعة فلما تمت الصلاة قال الإمام صابرة فقرأها وكشوف على ماله أو نفسه حلي من  
الهندية (قوله ويسن في المضراخ) هذه الأقسام فقال قبل الإيقاع أما إذا قرأ بالفعل فتقع القراءة ولو بكل  
القرآن فرضا (قوله طوال) بالكسر والضم وعين ابن مالك الكسر جمع طويل وبالضم الرجل الطويل وبالفتح  
المرأة الطويلة (قوله المنسل) هو السبع الأخير من القرآن معنى به كثرة الفصل بين سورة بالجملة فهو متنافي  
أو اقصر الآيات فيه أو قلته المذخور فيه حلي عن النهر (قوله من الجرات) هو ما عليه الأكثر (قوله إلى آخر  
البروج) ذكر الآخر هنا في الأوساط مستدركا على الكافي أن الغائبين فيهما خارجتان فالبروج من الأوساط  
ولم يكن من القصار أما الغاية الأخيرة فداخله كالفاتحة الأولى (قوله قصاره) بكسر القاف ككراهمر (قوله  
عدم التقدير) لكن يستحب كون القراءة من الأقسام الثلاثة كما في البصر (قوله باوقت) ضيقا وانساعا والقوم  
وغيبة وملا لا والامام تأييدا وبجمله في القراءة (قوله بين بين) أي قراءة متوسطة (قوله ليلا) لوجهه للتقيد  
بسرعه فيه بعد أن عدا أقل مدقا قال به القراء والاحرم تركه التبريل المأمورية شرعا (قوله ويجوز بازاءيات السبع)  
لا وجه للتقيد بالسبع بل يجوز في العشر كما نص عليه أهل الأصول (قوله صيانة لدينهم) لأن بعض السفهاء  
ربما يقع في الأثم فلا يقرأ عند العوام ثم يقرأ في جعفر وابن عامر وحجزة والكسافي صيانة لدينهم فرعا  
يستخفون أو يضكون وإن كانت كلها مهيضة فصيحة ومشايخنا اختاروا قراءة أبي عمرو وحسن من ابن  
عامر أو السعدي عن شارح المنية (قوله وتطال أولى التبر) لاهام ومنفرد عنهم ولو قصد ادراك الناس إذا كان  
نظويلا لا يشغل على القوم كذا في المحيط ميزا إلى الفتاوى (قوله بقدر الثالث) أي ثلث المجموع بأن يكون الثلثان  
في الأولى والثالث في الثانية كذا في البصر (قوله وقيل النصف) يرجع إلى ما قبله لأن المراد نصف المقروء في الأولى  
وهو ثلث المجموع فلا وجه لعدهم بطلا (قوله فلو غش) أي الطول في الأولى بأز يد ما ذكره لا بأس به فهو خلاف  
الأولى وقد ورد الأثر به تعليم الجواز (قوله حتى التراويح) أخذ من قول النهر لافرق في ذلك بين الجمعة  
والعبدن وغيرهما وما استدلل به في البصر يدل على تعيين ذلك في الفرض على أنه نقل بعد أن الخلاف في غير  
الجمعة والعبدن أما فهم ما فسروا اتفاقا وعزاء إلى نظم الزندوسقي (قوله وعليه الفتوى) قال ابن أمير حاج بعد  
أن حقق الدليل من الطرفين فيظهر على هذا أن قولهما أحب لاقوله والأولى كون الفتوى على قولهما لاقوله  
(قوله إن تقاربت) أي الآيات حلي (قوله والاعتبار بالحروف والكلمات) أي بأن تباعدت كل كلمة من أهل آتى  
فإن آيات الثانية أطول وذكر الحروف ليس معتبرا بل لأن الكلمات تركب منها فإن كانت الكلمات في الثانية  
تبلغ زائدة عما في الأولى ثلاث آيات بكرة هذا ما ظهر لي (قوله واعتبر بالحلي فخش الطول) نقل ذلك من الفتنة  
ولم يعتبر هو حلي (قوله ما وردت به السنة) وهو قراءة سبع والغاشية في الجمعة والعبدن (قوله عدم الكراهة)  
أي عدم كراهة الحالة الأولى على الثانية والأولى أن يذكر هنا في شرح قوله وتطاول أولى التبر لنا سببها واستظهر  
في النهر التسوية في ركعتي الزمل ونفل الجزم بكراهة الإطالة عن المحيط وغيره ولا يخفى أن التسوية أولى حلي

وردت في النهر وحرر أن طاق الهداية هو المحتر  
(الفاتحة) وجوبا (وأى سورة شاء) وفي  
الضرورة بقدر الحال (و) يسن (في المضراخ)  
لا طام ويشترط ذكره الحلي والناس عنه فانحوت  
طوال المنسل) من الجرات إلى آخر البروج (في  
التبر والطهر) منها إلى آخر لم يكن (أو واسطه  
في العصر والعشاء) بآية (قصاره في القرب)  
أي في كل ركعة بسورة بما ذكره الحلي  
واختار في البدائع عدم التقدير بأنه يختص  
بالوقت والقوم والامام وفي الجلية يقرأ في  
الفرض بالتدليل من قاصر فاف في البراويج  
بين وفي النقل ليلا أن يسير بعد ذلك  
كما يفهم ويجوز بازاءيات السبع لكن لا يرون  
أن لا يقرأ بالقرينة عند العوام صيانة لدينهم  
(وتطال أولى التبر على ما فيها) (فقط)  
وقيل النصف بدافع لغش لا بأس به (فقط)  
وقال محمد أولى السكت حتى التراويح قبل  
وعليه الفتوى (والحالة الثانية على الأولى بكرة  
تتبعها) اجاعا ثلاث آيات (إن تقاربت  
طولا وقصر أو الاعتبار بالحروف والكلمات  
واعبر الحلي فخش الطول لا مدد الآيات  
واستفى في البصر ما وردت به السنة واستظهر  
في النقل عدم الكراهة مطلقا (وان بأقل لا)  
بكرة



وقوله مطاوعا لوجهه اللهم الا أن يجعل على القولين السابقين على ما فيه (قوله لانه عليه الصلاة والسلام صلى  
 بالمعوذتين) والثانية أطول من الاولى بآية ولان في الاحتراز من هذا التفاوت حرجا وهو مدفوع شرعا فيجعل  
 زيادة ما دون الثلاث آيات كالعدم فلا يكره صلى من ابن أمير الحاج (قوله ويكره التعيين) لما فيه من حرج الباقي  
 وأيهام التفضيل والكل من حيث انه كلام الله واحد والظاهر أن التكرار تحريمية لأطلاقها وأصلها إذا كان  
 حافضا غير ما عنه أما إذا كان لا يحفظ الا ما عين أو كان أسهل عليه من غيره أو قرأه لتبرك بقراءته عليه الصلاة  
 والسلام فلا كراهة (قوله كالسجدة وهل أتى) وكقراءة السور الثلاث في الوتر والكافرون والاختلاص في سنة  
 الغبير فينبغي التزكيا حيا فأكراهة التعمين للإمام والنفرد في الفرض وغيره كافي البصر (قوله بل يندب قراءتها  
 أحيانا) ولا يندب في المداومة على الترك كما يفعله حنفية العصر أفاده في الفتح (قوله والمؤتم لا يقرأ) ودعوى أن  
 الاحتياط في القراءة خلقه ممنوعة بل الاحتياط تركها لانه العمل بأقوى الدليلين وقد روى عن عدة من  
 الصحابة نساد الصلاة بالترأة خلفه فأقروا بها المنع بحر (قوله ولا الفاتحة في السرية) نفسه للإطلاق وروى  
 عن محمد استحسانه في السرية وهو ضعيف كما أفاده الشرح بقوله وما نسب الخ فالحق أن قول محمد كقولهما  
 كافي الفتح (قوله كره تعريفا) انما لم يطلقوا اسم الحرمة عليها لما عرف من أصلهم أنهم لا يطلقونه الا إذا كان  
 الدليل قطعيا (قوله ونصح في الاصح) وروى عن عدة من الصحابة فسادها كافي الزاهد والظاهرية وعن ابن  
 مسعود أنه يلاؤه ترابا وعن الشعبي أدركت سبعمين بدريا كاهم قالوا لا يقرأ خلف الإمام كافي الكرماني (قوله  
 وفي درر البحار) مقابل الاصح (قوله ويكون فاسقا) الظاهر أن ذلك عند الاعتدال لانه صغيرة ولا يفسق بجزء  
 (قوله وهو) أي الفساد المأخوذ من نفس (قوله وينت إذا أسرى) تبع في هذا صاحب النهر وفي البحر الانصات  
 لا يخص الجهرية فقط لأنه أعم السرية والجهرية (قوله فتزل وإذا قرئ الخ) أفاد أن الآية تنزلت في الصلاة  
 وهو قول أهل التفسير ومنهم من قال نزلت في الخطبة ولا تنافي بينهما لانهم انما أمروا بها فيها لما فيها من قراءة  
 القرآن كافي والعبرة لعموم اللفظ لا لخصوص السبب ولذا وجب الاستماع لقراءته خارج الصلاة أيضا (فروع)  
 رجل يكتب الفقه ويحبه وجب يقرأ القرآن ولا يمكنه استماع القرآن فالأثم على القارئ ولو قرأ على السطح و  
 الليل جهر والناس ينام يأثم الصبي إذا كان يقرأ القرآن وأهله يستقلون بالاعمال ولا يستمعون ان كانوا اشروعوا  
 في العمل قبل قراءته لا يأتون والاعوان بحر ولو كان القارئ في المكتب وأحد يجب على المادتين الاستماع وان  
 كانوا أكثر ويقع الخلل في الاستماع لا يجب عليهم ويكره للقوم أن يقرأوا القرآن جله لتضمنه آيات الاستماع  
 والانصات وقيل لأبأس به كذا في الفقيه وهذا لا يظهر الا إذا لم يكن هناك مستمع غيرهم والا يكره لما قالوا ان  
 الاستماع فرض كفاية لانه لا فائدة حقه من الالتفات اليه وعدم اضافته وذلك يحصل بانصات البعض كافي رذ  
 السلام حيث كان رعاية حق المسلم كفي فيه البعض عن الكل ويجب على القارئ احترامه بأن لا يقرأ في  
 الاسواق وموضع الاشتغال فان قرأ فيها كان هو المضيق لحرمة فيكون الأثم عليه دون أهل الاشتغال دفعا  
 للخرج في ازاءهم تركه أشغالهم المحتاج اليها وكذا لو قرأ عند من يشتغل بالتدريس أو بتكرار الفقه لانه إذا أبيع  
 تركه الاستماع لضرورة المعاش الذموي فلا نسيح لضرورة الامر الديني أولى فمكون الأثم على القارئ هذا  
 إذا سبق الدرس على القراءة أما إذا كان ابتداء القراءة قبل الدرس فالأثم على المتأخر والفرق بين هذا وبين  
 مواضع الاشتغال حيث يكون الأثم على القارئ وان ابتدأ قبل أخذهم في أعمالهم بأن تلك المواضع معدة لهم  
 بعسر عليهم الاشتغال عنها بخلاف الدرس شرح المنية (قوله آية ترغيب) هي ما كان فيها ذكر الجنة أو الرحمة  
 وآية الترهيب هي ما كان فيها ذكر النار والترهيب التخيوف وفي عبارته رعاية الادب حيث قال يستمع وينصت  
 ولم يقل لا يسأل الجنة ولا يتعوذ من النار بحر (قوله وكذا الامام) أما المنفرد في الفرض كذلك وفي التفل يسأل  
 الجنة ويتعوذ من النار عند ذكرهما بحر (قوله وما ورد) من أنه عليه الصلاة والسلام صلى ومعه حذيفة فقامت  
 بآية فيها ذكر الجنة الاسأل فيها وما مر بآية فيها ذكر النار لا تعوذ (قوله كذا الخطبة) ولو خطبة نكاح وموسم  
 وفيرها والخطبة ذكر الله ورسوله والخلفاء والاتباء والمواظاة وما عداها من ذكر الظلة خارج عن الخطبة اليه  
 أشير في الكشف والدنوم الخطيب أفضل على المعتد وقيل ان التبع بعد أفضل كيلا يسمع مدح الظلة فهستأني  
 (قوله ولو كفاية) وقد روى عن أبي يوسف أنه كان يكتب وقت الخطبة وقوله أو رذ السلام مثله تشعب التماطس

لانه عليه الصلاة والسلام صلى بالمعوذتين  
 (ولا تعين شيء من القرآن لصلاة على طريق  
 الفرض) بل تعين الفاتحة على وجه الوجوب  
 (ويكره التعمين) كقوله السجدة وهل أتى لغبر كل  
 جمعة بل يندب قراءتها حيا (والفوت  
 لا يقرأ مطلقا) ولا الفاتحة في السرية اتفاقا  
 وما نسب لمحمد ضعيف كما بسطه الكمال (فان  
 قرأ كره تعريفا) ونصح في الاصح وفي رذ  
 الجاهل عن مبسوط خوارزمي أنه اتفق  
 على ما سبق (قوله وهو صريح عن عدة من  
 الصحابة فاتفقوا) أحوط (بل يستمع) إذا جهر  
 (فمنعت) إذا أسر لقول أبي هريرة رضي  
 الله عنه كان يقرأ خلف الإمام فتزل وإذا قرئ  
 القرآن فاستمعوا له وأنصتوا (وان) ومصلحة  
 (قرأ الامام آية ترغيب أو ترهيب) وكذا  
 الامام لا يشتغل بقراءة القرآن وما ورد على  
 الأقل منفردا كما مر (كذا الخطبة) فلا يأتي  
 بما يفوت الاستماع ولو كفاية أو رذ السلام

حلي (قوله اذا قرأ آية صلا عليه) في بسوط شيخ الاسلام عن الطحاوي وأبي يوسف أنه ينبغي ألا يلبس المتبول  
 الى قوله صلا عليه وسلموا تسليما فيجب أن يصلي ويكبر في الصلاة (قوله فيمن صلى المصحف) وبعضهم منع وجعل سجدة  
 عليه حافظ الدين في الكثر قال الكمال وهو الاشبه وقوله في نفسه بأن يجزيه على قلبه وقيل يسمع نفسه أو يصيح غريبا  
 الحروف بناء على الخلاف فيما يتعلق بالانفاط (قوله في اقتراض الانصات) وهو في التبر بالوجوب وهو الاولى لأن السب  
 تركه مكروه فحرم (قوله يجب الاستماع للقرآن مطاقا) أي في الصلاة وخارجها وتقدم قريبا أنه فرض كفاية (قوله اذا قرأ  
 لا بأس أن يقرأ سورة الخ) كما روي ذلك من فعله عليه الصلاة والسلام ولما لا بأس بقراءة الكراهة الترتيبية وبها  
 جزم في القسبة وفعله عليه الصلاة والسلام لبيان الجواز هذا اذا لم يضر فإن اضطر بأن قرأ في الاولى على أحواله  
 رب الناس أعادها في الثانية ان لم يضره القرآن في ركعة فإن فعل قرأ في الثانية من البقرة نهر (قوله ولومن  
 سورة) أعادها خلاف الاولى اذا كان ذلك من سورتين أيضا قاله في الثانية ولورأى الاولى من وسط سورة

(وانه على الخطيب على التبع على الله عليه  
 وسلم الا اذا قرأ آية صلا عليه فعلى المستمع  
 سراً في نفسه ويثبت بلسانه عملاً بأمرى  
 صلاوا فاستوا (والبعيد) من الخطيب  
 (والقريب بيان) في اقتراض الانصات  
 وفروع يجب الاستماع للقرآن مطلقا لأن  
 العبرة له بموم اللفظ لا بأس أن يقرأ سورة  
 ومعهها في الصلاة والى التبع ليس يمكن  
 كما يفهم ويجوز أن يقرأ في الصلاة

محل وفي الثانية من آخر ولو من سورة  
 بينهما آيات فأكبر منه كسوا الا اذا ختمت بغيره من  
 قسمة وان يقرأ من كسوا الا في الاولى الكافرون  
 البقرة وفي القسمة قرأ في الاولى الكافرون  
 وفي الثانية لم تركب أو ثبت ثم ذكر بيم وقيل  
 يقطع ويبدأ ولا يكره في التقليل من ذلك  
 وبذلك يبلغ قدر سورة أو سورة أو سورة  
 ماوية وفي سورة ويهض سورة العبرة لا كثر  
 وبسطنا في الخزان والله أعلم

(باب الامامة) •  
 هي صفى وكبرى فالكبرى استحقاق تستحق  
 • ثم على الامام وتحققه في علم الكلام ونسبه  
 أمه الواجب فلهذا قدموه على دفن صاحب  
 المعجزات ويشترط كونه مسلماً حراً ذكراً  
 فلا بالغا قادراً على ما عليه من الامانة

أودن أولها ثم قرأ في الثانية من وسط سورة أخرى أو من أولها أو سورة قصيرة الأصح أنه لا يكره حكمه في الصلاة  
 أن لا يفعل من غير ضرورة أه وقوله ان بينهما آيات فأكبر لان ذلك بمنزلة الفصل واجب بالسورتين وه غير مكروه  
 آتان فصل بالآية واحدة بكرة كالفصل بسورة واحدة (قوله ويكره الفصل في صلاة الصبح بسورة قصيرة) خبره لانه  
 لا يكره بالطويلة ذكره صاحب الجري باب (قوله فيمن صلى المصحف) بان يقرأ في الثانية سورة أهل محارفا  
 في الاولى لان ترتيب السور في القراءة (قوله فيمن صلى المصحف) بان يقرأ في الثانية سورة أهل محارفا  
 الا اذا ختم الخ) ليس هذا تنكيسا (قوله فيمن صلى المصحف) بان يقرأ في الثانية سورة أهل محارفا  
 ثم ذكر بيم لان كراهية تنكيس الفصل بالقصيرة عارضها كراهية ترك السورة بسدا للشروع فيها وترجيح  
 مراعاة عدم هذه الكراهية باللبس بالسورة حلي (قوله ولا يكره في النفل شيء من ذلك) أي من السور  
 والآخرة عليه ان الترتيب من واجبات القراءة ولو خارج الصلاة فكيف لا يكره ذلك في النفل اه حلي ويحكم  
 المدفع بأن النفل لا تساع باه نزات كل ركعة فعلا مستقلا فيكون ركعة واحدة لا يقرأ انسان سورة ثم سكبت برهة  
 من الزمن ثم قرأ ما فارقها فانه لا كراهة فيه (قوله أنزل من آية طوبى له) لعله لان القصد والاعجاز وقوع بذلك  
 القدر لا بالآية واعلم أن الافضلية ترجع الى كثرة الثواب (قوله وفي سورة) الاولى التعقيب بالآية أي والقراءة  
 بسورة تامة أو بهض سورة والبعض صادق بأول السورة وآخرها وما في النهر عن القسمة من ذكر الا ستر مجرد  
 مثال (قوله للاكثر) أي من حيث الآيات على ما يظهر (تتمة) قرأ سورة في ركعتين الأصح أنه لا يكره لكن  
 لا ينبغي أن يفعل في السورة القصيرة التي هي بقدر ست آيات قرأ آخر سورة في ركعة وقرأ آخر أخرى في الثانية  
 النصح أنه لا يكره قاله قاضي خان ويكره الجمع بين سورتين بينهما سور أو سورة في ركعة آتاني ركعتين فان كان  
 بينهما سورة فلا يكره أو سورة قبل يكره وقيل لا نهر

• (باب الامامة) •

(قوله فالكبرى استحقاق الخ) فيه أن هذا أثرها وحقيقة هار باعة عامة لحفظ مصالح الناس دينا ودينا وزجرهم  
 عما يضرهم ولا بد للمسلمين من امام يقوم بتنفيذ أحكامهم وإقامة حدودهم وسد ثغورهم وتجهيز جيوشهم  
 وحماية دينهم وقطع مآذ شرور المتغلبة والمتلصصة وقطاع الطريق وإقامة الجمع والاعباد وأخذ العشور  
 والهدقات وقطع المنازعات وقبول الشهادات وتزويج الصغار والصغار الذين لا أولياء لهم وقسمة الغنائم  
 حلي عن عدة آتت في وقوله عام خرج بذلك الموالى والقضاء والامراء فان رياسهم غير طاعة (قوله على الامام)  
 أي من المسلمين ومن في حكمهم (قوله ونسبه أهم الواجبات) أي من أهم الفرائض لما تقدم (قوله فلذا قدموه  
 على دفن صاحب المعجزات) حيث توفي صلى الله عليه وسلم يوم الاثنين ودفن يوم الثلاثاء وأولاده الاربعاء أو يوم  
 الاربعاء حلي عن المواهب وهذه السنة باقية الى الآن لم يدفن خليفة حتى يولي غيره (قوله كونه مسلماً) لان  
 الكافر لا يلي على المسلم قال الله تعالى ولن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا واشترطت الحرية لان العبد  
 لا ولاية له على نفسه فكيف تكون الولاية على غيره والولاية المتعدية فرع الولاية العاتقة ومثله الصبي  
 والمجنون واشترطت الذكورية لان النساء ممن باقرا في البيوت بقوة تعالى وقرن في ميوتكن فكان منى  
 جاكون على السوء قال عليه الصلاة والسلام كيف يبلغ قوم قتلهم احراة وقوله طابع على تنفيذ الاحكام

وقوله في انساب الطالوم من الطالوم وسد الثغور وحماية البيضة وحفظ حدود الاسلام وجر الصا ~~كروا~~ واما  
 بالمعنى كونه قرش القوله صلى الله عليه وسلم الاثم من قرش وقد سلت الاله ان الخلافة اقرب من هذا الحديث  
 وقوله لاهاشما أى لا يشترط كونه من اولادهاشم كقالت الشيعة توصلا لا بطل امامة أبى بكر وعمر وعثمان  
 ولا شبهة لهم فضلا عن ائمة وقوله علويا أى لا يشترط كونه من اولاد علي بن أبى طالب كما قالت الشيعة نصبا  
 لخلافة بنى العباس وقوله معصوما أى لا يشترط أن يكون معصوما كما قالت به الاسماعيلية والامامية وكان  
 الاولى أن يقول لاهاشما ولا علويا ولا معصوما ليعلم أن مقابل كل واحد قول على حدة اه حلي (قوله ويعزل  
 به) عنونه اشارة الى أنه لا يعزل وهو المختار وقول الاكثرو يعزل بطريان ما يفوت المقصود من الرقة والجنون  
 المطبق وصبرونه أميرا لا يرجى خلاصه والعنى والخمس والصمم والمرض الذى يفسى العلوم وخلعه نفسه عن  
 الامامة ليعززه وأما خلعه بلا سبب فمبهم خلاف اه أبو الهود (قوله الاثنته) لأن شررها فوق ضرر خلعه  
 فيتركب أخف الضررين (قوله ويجب أن يدعى له بالصلاحي) لأن في اصلاحه اصلاح الرعية وظاهره ولو متعلبا  
 (قوله ويصح سلطنة متغلب) ويرتب على العصمة ما يصدق منه من الاحكام وهل يعد متغلبا بصدق أحد  
 الشروط (قوله للضرورة) هي دفع الفتنه والقوله صلى الله عليه وسلم اسمعوا وأطيعوا ولو أمر عليكم بحدس  
 أجدع اه حلي (قوله ويغنى) الطاهر منه الوجوب (قوله أن يفوض) يفوض الواو فاعل التفويض أهل الحل  
 العقد لا الصبي لما يأتى من عدم عصمة ائمة بقضاء وجدة اه حلي (قوله أمور التقليد) أى تقليد القضاء  
 والامارة والعائرو الساعى وغير ذلك (قوله في الرسم) مراد بالصورة الظاهرة (قوله اعدم عصمة ائمة الخ) ائمة  
 ائمة وفي الحقيقة هو الوالى أى لا الصبي (قوله وفيها) أى البرازية (قوله ربط الخ) هكذا نقله صاحب النهر عن  
 أخيه ولا يظهر الاتعريف بالاعتداء وذلك لأن الامامة مصدر المبنى للمجهول لأن الامام هو المتبع ويدل على  
 ذلك تعريف ابن عرفة بأنها اتباع الامام في جزء من صلاته أى أن يتبع وأما الربط المذكور ان كان مصدرا  
 المبنى للمعلوم فهو وصفة المؤتم فيكون معنى الائتم أى الاقتداء وان كان مصدرا للمبنى للمجهول فهو وصفة صلاة  
 المؤتم لانها هى المربوطة وعلى كل حال لا يصلح تعريف الامامة بل للاقتداء اه حلي (قوله بشروط عشرة)  
 اعلم أن هذه الشروط للاقتداء الذى ذكر تعريفه وجعله للامامة وقد عرفت في نورا لايضاح شروط الامامة على  
 سبعة فقال وشروط الامامة للرجال الاصحاب ستة أشياء الاسلام والبلوغ والعقل والذكورة والقراءة والسلامة  
 من الاعذار كرا عاف والفاة والتمتع والنفقة وشروط كراهة وسرعة اه استخرج بالرجال الاصحاب عن  
 النساء الاصحاب فلا يشترط في امامته كراهة ومن الصبيان فلا يشترط في امامتهم البلوغ وعن غير الاصحاب  
 فلا يشترط في امامتهم العصمة لكن يشترط أن يكون حال الامام أقوى من حال المؤتم أو مساويا انتهى حلي  
 (قوله نسبة المؤتم للاقتداء) بالامام أو الشروع في صلاته أو الدخول فيها بخلاف نسبة صلاة الامام وان انتظر  
 فكبيره من غير نسبة اقتداء وشروط نسبة الاقتداء أن تكون متاركة لثلاثة أو متقدمة عليها بشرط أن لا يفصل بينها  
 بين التعريف فاصل أجنى كما تقدم وقد مر ما قلناه عن النهى ستانى فراجع ان شئت (قوله والاتحاد  
 بكانهما) سياتى أن المعتمد اعتبار الائمة بالاتحاد لا بكان (قوله وصلاتهم) عطف على مكانهما وفيه  
 أنه يصح اقتداء المتفعل بالمتعرض والصواب عبارة نورا لايضاح وأن لا يكون مصليا فزاع غير فرضه اه حلي  
 قوله وصحة صلاة امامه) أى فى رأى المؤتم أما اذا علم مفسدا فى رايه كسروج دم فلا يصح الاقتداء وان كان  
 يبره فسد فى اعتقاد الامام وأما اذا علم من الامام ما يفسد الصلاة على زعم الامام كس المرأة والامام لا يدري  
 ذلك فانه يجوز اقتداءه على قول الاكثرو قال طائفة منهم الهندواى لا يجوز لأن الامام يرى بطلان هذه  
 الصلاة فتبطل صلاة المقتدى تبعاله وجه الاول وهو الاصح أن المقتدى يرى جواز صلاة امامه والمعتبر فى حقه  
 أى نفسه فوجب القول بجوازا كما فى التبيين والفتح وانما قيد بقوله والامام لا يدري ذلك ليعلم أن يكون جازما  
 نسبة لانه ان علم به وهو على ائمة ادمذه صا كالتلاعب ولان نسبة كذا فى امداد القناح واعلم أن بعضهم  
 هم من عبارة الهندواى أن مذهبه اعتبار رأى الامام فقط وانما يصح أن مذهبه اعتبار رأى امامه كما صرح به  
 فى رسالته المسماة بنهاية التحقيق حلي (قوله وعدم محاذاة امرأة) فان المحاذاة بشرطها مفسدة  
 له وعدم تقدمه عليه بعقبه فلا يصح تقدم أصحاب القدم وموضع السجود كفى نورا لايضاح لكن فى العصر

ويكره تقليد التماسق ويعزل به الاثنته  
 ويجب أن يدعى له بالصلاحي ويصح سلطنة  
 متغلب للضرورة وكذا صبي ويغنى أن  
 يفوض أمور التقليد الى وال تابع له  
 والسلطان فى الرسم هو الولد وفى الحقيقة  
 هو الوالى لعدم عصمة ائمة بقضاء وجدة كفى  
 الانحلال عن البرزية وفيها لو بلغ الحضان  
 أو الوالى يحتاج الى تقليد جديد والصغرى  
 ربط صلاة المؤتم بالامام بشروط عشرة  
 نسبة المؤتم للاقتداء واتحاد مكانهما وصلاتهم  
 وصحة صلاة امامه وعدم محاذاة امرأته  
 وعدم تقدمه عليه بعقبه

والاصح ما لم يتقدم أكثر من مقتضى لانتفاء صلاته وسيأتي تبيينه من الشرح اهـ حلي (قوله وحله  
 بالتقائه) بأن يراه أو يسمعه أو يرى من خلفه أو يسمعه وإن لم يتعد المسكان (قوله وبصاحه) صورته مقيون  
 أو مسافرون أو محتاطون اقتدوا بإمام في المصروم على ركعتين وهم لا يدرون حله فالتظاهر أنه مقيم على  
 ركعتين فهو وافظلت صلاته وصلاة من خلفه فلا يذم من العلم بجهالة الجاهل بأن يقول لهم اني مسافر قبل الصلاة  
 أو بعدا بخلاف ما اذا صلى أربعا مطلقا أو صلى ركعتين وهو خارج المحصر اهـ حلي (قوله ومشاركته  
 في الأركان) يعني بأن يأتي بها حتى لو لم يأت بركن بطلت صلاته فلم يبق اقتداؤه وصورة ركع ورفع قبل أن يركع  
 امامه وسلم ولم يقض ذلك الركوع فصلاته باطله وانما قيد بقوله ولم يقض ذلك الركوع لانه لو قضاه لا تطل صلاته  
 اهـ حلي (قوله وكونه مثله أو دونه فيها) أي في الأركان مثال الأول اقتداء الركع والساجد بجله والمؤمن بما  
 بجله ومثال الثاني اقتداء المؤمن بالركع والساجد واحترزه عن كونه أقوى حالته فيها كقائد الركع  
 والساجد بالمؤمن بما فانه لا يصح (قوله وفي الشرائط) يحلف على فيها أي وكون المؤمن مثل الامم أو دونه  
 في الشرائط مثال الأول اقتداء مستجمع الشرائط بجله والعارى بجله ومثال الثاني اقتداء العارى بالمكتسب  
 واحترزه عن كونه أقوى حالته كقائد المكتسب بالعارى اهـ حلي (قوله باركعوا مع الركعين) وفي  
 معناه اخضعوا مع الخاضعين قاله البيضاوي (قوله ومن حكمته) أي حكمته شرعية وأشار بمن أن الله  
 حكما أخرى منها دفع حصر النفس أن تشتغل بهذه العبادة وحدها بجم (قوله نظام اللفة) بتخصيل التعاهد  
 باللقاء في أوقات الصلوات بين الجيران بجم واللفة بضم الهمزة اسم من الالتفاف حلي عن القاسموس فاما  
 أبي السعود عن شيخه أنه بكسر هاء خطأ (قوله وتعلم الجاهل من العالم) أي أفعال الصلاة بجم (قوله هي أفق  
 من الأذان) على المعقود وقيل بالأمس وقيل بالمساواة حلي (قوله خلافا للشافعي) يعني فإنه يقول بأذ  
 الأذان (قوله وقول عمر الخ) أي لا يقتضي أنضلية الأذان عليها لانه كان اماما فإرادته الجمع بين المنفرد  
 وانما كانت الخلافة مانعة لأن جنباه على التعظيم والجلال والأذان وإن كان قربة الآله لا يليق بخلفه  
 أن يرفع صوته به فيسمعه الخاصة والعامة وفيهم من يجيب ومن لا يجيب (قوله أخاف) أي أن كنت مقتديا  
 (قوله والجماعة سنة مؤكدة) بالاهمزة ووجه نهر ولا ينبغي الإسراع اليها ولو لم جمعة (قوله أرادوا بالتاكيد  
 الوجوب) لاستدلوا لهم بالخيار الواردة بالوعد الشديد بترك الجماعة وصرح في المحيط بأنه لا يرخص لاحد  
 في تركها بغير عذر ولو تركها أهل مصر أمر وأبهم فانهم اتفقوا والاضل مقاتلهم ويجب التميز على ناركهم من  
 غير عذر وبأنهم الجيران بالسكوت بجم (قوله فسرط) أي انصهروا ما في البحر من أن الجماعة واجبة على القول  
 بوجوبها وسنة على القول بسنيتها لا وجه له مع توقف الصحة عليها (قوله سنة كفاية) انظر هل ذلك في كل  
 مسجد عام أو كل بلد والتاخر الأول لما يأتي (قوله مستحبة على قول) وغير مستحبة على آخر قال الحلي  
 والافضل صلاته في البيت كما يأتي قبيل ادراك الفريضة (قوله على سبيل التداعي) راجع اليهما والتداعي  
 أن يجتمع أربعة فأخذهم على امام ودون ذلك لا يكره اذا صلوا في ناحية من المسجد كذا في القهستاني وكنهه  
 في البحر عن المدرا الشهد وظاهر اطلاقه الكراهة أنها التحريمية (قوله وسحقه) قبيل ادراك الفريضة حلي  
 (قوله في مسجد محله) أي حارة والذي في المجتبى الاطلاق وهو الوجه لما يلزم من الأذان التخليط والتلبس فربما  
 يظن الخطأ في الأذان الأول أما اذا كانت كثر في تفسير أذان فلا كراهة مطلقا وعليه المسلمون (قوله لا في مسجد  
 طريق) أي مسجد على قارة طريق بجم (قوله أو مسجد لا امام له ولا مؤذن) أي ويصل الناس فيه فوجا فوجا  
 فالافضل أن يصل كل فريق بأذان واقامة على حدة بجم (قوله وأقلها اثنان) والطلاق الجماعة عليه ما مجا  
 أو حقيقة عرفية قهستاني وفي أبي السعود مأخوذة من الاجتماع والأثنان أقله وظاهره أنها في محاسبة  
 لغوية (قوله وأحدمع الامام) أي في غير جمعة كما في البحر أما العبد فيكفي فيه واحد معه كما يأتي ان شاء الله تعالى  
 في باب (قوله ولو عجزا) ولا عبرة بغير العاقل بجم ويؤخذ منه أنه يحصل ثواب الجماعة باقتداء المنفرد باختر  
 لأن الصبي يستقل وكذلك المملوك وفي البحر لو حلف لا يصل جماعة وأتم صياحته في بيته ولم أر حاكم اقتداء  
 المنفرد بجله هل يزيد ثوابه على المنفرد فليزور (قوله أو غيره) فلو صلى في بيته بزوجته أو جاريته أو ولد مفقدا  
 بضميله الجماعة بجم (قوله وتنع امامة الجني) لانه مكلف بخلاف امامة المالك فانه متفعل وامامة جبريل

ويحله بالتقائه وبجمله من اقامة وسفر  
 ومشاركته في الأركان وكونه مثله أو دونه فيها  
 وفي الشرائط كما يربط في البحر قبل وثبوتها  
 باركعوا مع الركعين من العالم (هي افضل من  
 الامة وتعلم الجاهل من العالم) قاله العيني  
 الأذان عند اختلاف الشافعي قاله الامام  
 ويقول محرروا لا خلافة لا ذنت أي مع الامة  
 اذا لم يجمع افضل وقال بعضهم أخاف ان تركت  
 الفاتحة أن يعاتبني الشافعي أو غيرهما يعاتبني  
 أبو حنيفة فاشتدت الاحاسنة (والجائفة  
 سنة مؤكدة للرجال) قال الزاهد أي أرادوا  
 فالتاكيد الوجوب الا في جمعة وعيد فسرط  
 وفي التراجم سنة كفاية وفي وتر رمضان  
 مستحبة على قول وفي وتر غيره وتوقع على  
 سبيل التداعي مسجد  
 تكرار الجماعة بأذان واقامة في مسجد  
 محله لا في مسجد طريق أو مسجد لا امام له  
 ولا مؤذن (وأقلها اثنان) واحد مع الامام  
 ولو عجزا أو مملوكا أو جانيا في مسجد أو غيره  
 وتنع امامة الجني أشباه

شخص من التعليم مع احتمال الاعادته صلى الله عليه وسلم (قوله وقيل واجبة) وقيل فرض اما كفاية  
 او عيناً وقيل مستحبة نهر (قوله قال في المعراج) وقال في النهر هو اعدل الاقوال واقواها ولذا قال في الاجتناس  
 لا تتقبل شهادته اذا اثر كها استخفافاً وبجائه آتاسهوا ارتبوا بل ككون الامام من أهل الاهواء اولاً يراى  
 مذهب المقتدى مقبول اه (قوله ثمرة الخ) وثمره من قال بفرض الكفاية سعة وطها بفعل البعض ومن  
 حال بفرضية العين عدم صحة صلواته منفرداً كما في المعراج والغاية ذكره أبو السعود وقوله بتركها مترقن  
 حال بالسنة لا يقول باثم الترك الا اذا اعتاد كجواز الائم المترتب على ترك السنة أدنى من الائم المترتب على ترك  
 الواجب (ثمرة) يجوز اقتداء النبي صلى الله عليه وسلم ببعض آئته بل ما خرج نبي من الدنيا الا بعد أن صلى  
 ثلثين رجباً من آئته وقد ورد أنه عليه الصلاة والسلام صلى الركعة الثانية من الصبح خلف عبد الرحمن بن  
 عوف وقد قدمه لتأخر النبي صلى الله عليه وسلم اه مواجب (قوله على الرجال) أخرج النساء والصبيان  
 وذكر البالغين بعده مستدول به وقيد الاخر أخرج العبد أي ولو أذن لهم فيما يظهر (قوله ولو فاتته نذب  
 طلبها الخ) اعترضه في الشرع لانه بناءً في الوجوب ويجاب بأن الوجوب عند عدم الحرج وفي تتبعها  
 في الاماكن القاصية حرج لا يفتي مع ما في مجاوزة مسجد حبه من مخالفة قوله صلى الله عليه وسلم لا صلاة  
 بخارج المسجد الا في المسجد اه حلي وفيه أن ظاهر إطلاقه النذب ولو الى مكان قريب وقوله مع ما في مجاوزة الخ  
 قد يقال محلها اذا كان فيه جماعة الا ترى أن مسجد الحلي اذا لم تقم فيه الجماعة وتقام في غيره لا يرتاب أحد أن  
 مسجد الجماعة أفضل على أنهم اختلفوا في الأفضل هل جماعة مسجد حبه أو جماعة المسجد الجامع كما في البصر  
 وما يأتي من الحديث يؤيد الثاني (قوله الا المسجد الحرام ويحوى) هو مسجد المدينة ومسجد بيت المقدس فان  
 فضل الصلاة فيها يفوق على فضيلة الجماعة في غيرها الحديث ابن ماجه عن أنس رضي الله تعالى عنه قال قال  
 عليه الصلاة والسلام صلاة الرجل في بيته بصلاة وصلاته في مسجد القبائل بخمس وعشرين وصلاته في المسجد  
 الحدي يجمع فيه بخمس مائة صلاة وصلاته في المسجد الأقصى بخمسة آلاف وصلاته في مسجدى هذا يجمع بين  
 ألف صلاة وصلاته في المسجد الحرام مائة ألف صلاة حلي عن الجامع الصغير (قوله ومقعد) قال في القاموس به  
 قعد واقعداء يقعد فهو مقعد اه حلي (قوله وزمن) من الزمان وهي العاعة التي هي الآفة قاموس وكانها  
 نحو السبل وذات الجنب حلي وفي أبي السعود هي التي يعبر عنها بالقصة (قوله من خلاف) نص على المتروك  
 فاذا كان من جهة واحدة فعدم الوجوب أولى (قوله أو رجب) لوجود الحرج (قوله ومفلوج) هو من به فالج  
 وهو استرخاء لاحد شق الانسان لانه يثقل بقلبي تنسده منه مسالك الروح حلي عن القاموس (قوله  
 وشيخ كبير عاجز) أي لا قوة (قوله وإعنى) وان وجد قائد اتفقا في الجماعة أما الجمعة ففيه الخلاف بين الامام  
 وصاحبيه وهل العبد مثلهما يترجى (قوله ولا على من حال الخ) أي منعه عنها أحد ما ذكر وقوله مطر الظاهر  
 تقييده بالشد كالبرد (قوله كذلك) أي شديدة في الاصح قاله أبو السعود (قوله ويرجى ليل) أي في ليل مظلم نهر  
 عن السراج (قوله أو خوف على ماله) المراد به ما تحت يده ولو أمانته (قوله أو من غريم) أي وكنان مغلطاً  
 لا غنياً كما يزعمون نظائره (قوله أو ظالم) يخافه على نفسه أو ماله (قوله أو سدأفة أحد الاخشين) فلا يباح  
 له الاقدام على صلاة الجماعة بذلك وان كان تركها مكرهاً وتحرراً لان الاقدام معها أشد كراهة لذهاب الخشوع  
 بشغل البال ومثلها ما رجع (قوله وقياسه بمرض) ربما أفاد لفظ القياس أن المريض يختر بذهابه فان لم يتضرر  
 وجبت (قوله تنوقه نفسه) أي تستدشوه وتسههه الى الاكل منه لشغل باله وظاهره وان لم يجد جماعة بعد  
 (قوله وكذا الشغلة بالفقه) عم التعليم والتعلم والتأليف (قوله الا اذا وانطب تكاسلاً) اعلم أنه وقع خلاف  
 في مكرز الفقه المشتغل عن الجماعة فمن قائل يمزور ولا تقبل شهادته ومن قائل يصدق وحل بعضهم القول الاول  
 على التارك تمسكاً بالشأن على غيره وعلى هذا التوفيق اقصر الشرح لأن الاشتغال به قد يعظم ثوابه على  
 الجماعة ان حشيت النية (قوله ولو بأخذ المال) هذا حكم التعزير مطلقاً لا بقيد كونه في تقويت  
 الجماعة (قوله يعنى بجسسه) أي لا بأخذه على وجه التخلي كما قد يتوهم بصره عن البرازية وسياق في التعزير  
 تضعيفه لما فيه من فتح باب للظلمة (قوله ولا تقبل شهادته) أي تارك الجماعة (قوله أو عدم مراعاته) أي الامام  
 مذهب المأموم في الفرائض أو الواجبات (قوله والاحق بالامامة) أي الاولى بها (قوله نقدجا) أي على من

(وقيل واجبة وعليه العائنة) أي عاتنة  
 متاجتاً وبه جرم في الصفه وغيرها قال في  
 العمود والراجح عند أهل المذهب (قدس  
 أو نجيب) ثمرة تظهر في الائم بتركها مترقن  
 الرجال العقلاء البالغين الاحرار القادرين على  
 الصلاة بالجماعة من غير حرج ولو فاتته نذب  
 طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ويحوى  
 طلبها في مسجد آخر الا المسجد الحرام ويحوى  
 (فلا نجيب على مريض ومقعد وزمن وقطز كره  
 يدور على من خلاف) أو دجل قطز كره  
 الخ لانه (ومفلوج وشيخ كبير عاجز) أي  
 وان (قوله فائد) (ولا) على (من حال ينس  
 وينها مطر ويطين ويرشد يد وظلمة كذلك)  
 ويرجى ليل لانه أروخوف على ماله أو من  
 غريم أو ظالم أو سدأفة أحد الاخشين  
 وارادة سفر وقياسه بمرض وخشوع طام  
 تنوقه نفسه ذكره الحدادي وكذا الشغلة  
 بالفقه لا يفهمه كذا جزم به الباقي تبعاً  
 للهنسي أي الا اذا وانطب تكاسلاً فلا يصدق  
 ويعزروا بأخذ المال به في جسسه عنه مدة  
 ولا تقبل شهادته الا بتأويل بدعة الامام  
 أو عدم مراعاته (والاحق بالامامة)

نقدجا



حضر معه (قوله بل نصا) للراتب وبصحت الحلي اعتبارا لافضلته في العكس (قوله الاصل بالحكم)  
 الصلاة انما تقدم على الاقرالاته يفتر البها لركن واحد والعلم يفتر اليه سائر الاركان والعلم افضل من العقل  
 حوى ونص احكام الصلاة لان الزائد عليها غير محتاج اليه هنا (قوله صلا لفسادا) أى مثلا (قوله  
 بشرط اجتنابه للفواحش) وعدم الطعن في دينه وعدم راتب وصاحب منة في غير (قوله وحفظه الخ) جعل  
 في النهر من لوازم كونه أعلم (قوله وقيل واجب) استظهره صاحب البحر لان مقتضى الواجب الاثم بالستر  
 وبورث النقصان في الصلاة (قوله وقيل سنة) جرى عليه الزيلعي وجاعة وهو الاظهر لان هذا التقديم على  
 سبيل الاولوية فالانساب مراعاة السنة (قوله ثم الاحسن تلاوة وتجويدا) أفاد بذلك أن معنى قولهم اقرأ أى  
 أجود لا أكثرهم حفظا وان جعله في البحر متبادرا ومعنى الحسن في التلاوة أن يكون عالما بكيفية الحروف  
 والوقف وما يتعلق بها قهستانى (تبيين) حفظ القرآن من الصعابة أى بن كعب وزيد بن ثابت ومع  
 ابن جبل وأبو زيد الانصارى وعثمان بن عفان واختلف في أى الدرداء وعبادة وتيمم الدارى أبو السعود (قوله  
 أى الاكثر اتقا للشبهات) الشبهة ما اشبهه وهو حرمة ويلزم من الورع التقوى من غير عكس والزهيد  
 شئ من الحلال خوف الوقوع في الشبهة فهو أخص من الورع وليس في السنة ذكر الورع بل الهجرة بين الورع  
 فلما نضجت أريد بها هجرة العاصى بالورع فلا تجب هجرة إلا أن الاعلى من أسلم في دار الحرب تطافى المخرج  
 (قوله أى الاقدم اسلاما) لأن من امتد عمره في الاسلام كان أكثر طاعة لله والذى في المحيط أن الاكبرية لم  
 على الاورع (قوله فيقدم شاب) أى نشأ في الاسلام أو أسلم قبل الشيخ (قوله وعليه) أى الورع (قوله بالضم)  
 أى ضم الخفاء وفي اللام الضم والسكون (قوله أكثرهم حجدا) تفسير بالمزوم وقال في البدائع لاجابة  
 الى هذا التكلف بل يبق على ظاهره لان مباحة الوجه بسبب كثرة الجماعة حلي عن البحر (قوله ثم  
 لصحهم أى أسهمهم وجها) السامحة عبارة عن بشاشته في وجهه من يلقاه وابتناسمه وهذا يغاير  
 الحسن الذى هو تناسب الاعضاء حلي (قوله ثم أكثرهم حسنا) انما يحسن ذكره على تفسير الاحسن  
 وجها بما ذكره الشرح والافه ومكرمه الأهم الآن يراد هنا حسن جميع الاعضاء (قوله ثم الاشراف نسبا)  
 انظر ما اذا اجتمع ذوو أنساب كعباسى وحسنى وحسينى وزبيرى من يقدم (قوله ثم الاحسن صوتا) أى  
 عند التساوى في الصفات السابقة يقدم هذا (قوله ثم الاحسن زوجة) جرى فيه على الغالب فان من كانت  
 زوجته حسنا أحبها فالمراد الهبة فاندفع ما في الحلي وانما تقدم لعفة نفسه عن التطلع لغيرها من النساء (قوله  
 ثم الاكثر مالا) أى لعفة نفسه هذا ان كان حلالا والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثر جها) أى اذا صرفه فيها  
 يرضى والا كان به فاسقا (قوله ثم الاكثر ثوبا) لان النظافة سبب لكثرة الجماعة وقصره بعضهم بالاغنى ثوبا  
 (قوله ثم الاكبر وأساولا صغر عوا) لانه يدل على كبر العقل يعنى مع مناسبة الاعضاء والا فلو غش الرأس  
 كبرا والاعضاء صغرا كان دالا على اختلال تركيب من اجده المستلزم لعدم اعتدال عقله حلي وحل  
 بعضهم العضو على الذكر وربما يؤيده قول صاحب البحر في الاستمراء وسلك الخبر بعقه غير العضو عليه بشماله  
 ووقف العلامة أبو السعود في تفسيره قال وقد نقل بعضهم هنا كلاما لا ينسب أن يذكرفضلا عن أن يكتب  
 ولعله مامز وعليه فيعلم أصغرته باخباره وفي كتب القراسة أن الذكر الطويل الرقيق دليل على الشيب وحسن  
 الخلق والغليظ الطويل يدل على رداءة الطبع وسوء الفهم (قوله ثم المقيم على المسافر) لعله فيما اذا كانوا  
 مقيمين أو محتلين أما اذا كانوا مسافرين جميعا معا عند انضمامهم فلا يظهر أولوية المقيم وقد يقال بأولوية المقيم  
 ليخصوا به في تمام الصلاة الرباعية قائل (قوله ثم الحارز الأصل على المعتق) لشرفه عليه (قوله ثم التميم عن  
 حدث الخ) لعله لكونه عن أخف المدنين بخلاف الآخر (قوله في التراحم) أى في أمر شرعى أو عادى (قوله  
 ومنه) أى من المخرج (قوله والدعوى) أى بين يدي القاضي (قوله وفي طلبه العلم) أى الذين يتعاقبون في الأخذ  
 ومثل العلم القرآن (قوله فان اختلفوا) أى في دعوى السبق (قوله كما في الحرق) التشبيه في أن الترتيب اذا لم  
 يعلم كان كاللعبة لا في القرعة فانها لا تتأ في حيا حلي (قوله ويجعل كأنهم ما توامعا) فلا يثبت أحدهم من الآخر  
 بل يثبت كلا ورثة الاحياء (قوله وقيل ان لم يكن للشيخ معلوم) أى من جهة الوقف أو من الطلبة حلي (قوله  
 جازان يقدم من شاء) لان له حيث شاء أن لا يقرتهم أصلا حلي (قوله فان استروا) المراد بالجمع ما فوق الواحد (قوله  
 أو انما يار الى الدعوى)

بل نصا بجميع الانهر (الاعلم باحكام الصلاة)  
 فقطاحة وفساد بشرط اجتنابه للفواحش  
 الظاهرة وحفظه قدر فرض وقيل واجب  
 وقيل سنة (ثم الاحسن تلاوة) وتجويدا  
 (للقراءة ثم الاورع) أى الاكثر اتقا للشبهات  
 والتقوى اتقا المحرمات (ثم الاسن) أى  
 الاقدم ملاما فيقدم شاب على شيخ أسلم  
 وقالوا يقدم الاقدم ورعا في النهر عن الزاد  
 وعليه بقباس سائر الخصال فيقال يقدم  
 أقدمهم علما وقوة وحسن خلقا بالنص ألفة  
 للقرعة (ثم الاحسن وجها) أكثرهم نهجا  
 بالناس (ثم الاحسن أى أسهمهم وجها) ثم  
 زاد في الزاد ثم أصحهم أى أسهمهم وجها ثم  
 أكثرهم حسنا (ثم الاشراف نسبا) زاد  
 في البهان ثم الاحسن صوتا وفيه ثلاث  
 قيل عن المسئل ثم الاكثر ثوبا ثم  
 ثم الاكثر جها (ثم الاكثر ثوبا) ثم  
 وأساوالا صغر عوا ثم المقيم على المسافر ثم  
 الحارز الأصل على المعتق ثم يقدم أحدي  
 على شميم من جنابة فائدة لا يقدم أحدي  
 التزام حسم الابرج ومنه السبق الى الدرس  
 والاقامة والدعوى فان استروا في الجني اقرب  
 بينهم انتهى كلام الاشياء وفي النضيل ٢٢  
 من خطر التساوى وفي طلبه العلم يقدم  
 السابق فان اختلفوا وفيه بينة فيها والا فتر  
 كجيتهم معا كما في الحرق والفرق اذا لم يعرف  
 الاول ويجعل كأنهم ما توامعا انتهى وفي  
 محاسن التزوا لابن وهبان وقيل ان لم يكن  
 للشيخ معلوم جازان يقدم من شاء  
 من اختلفوا على تقديم السابق وأول من سنة  
 ابن كثير (فان استروا يقرع) بين المستوين  
 (أو انما يار الى الدعوى)



اعتبر أكثرهم) لا يظهر هذا إلا في النصب والافضل على خلف من يختاره (قوله مطلقا) أي وإن اتصف غيره  
بالصفات السابقة وهل الأولوية هنا على سبيل الوجوب (قوله الآن يكون معه) أي مع من ذكر من صاحب  
البيت والراتب (قوله لمعوم ولا يتهما) حتى على رب المنزل والراتب (قوله والمستعير والمستأجر أحق) في تقديم  
المستعير نظر لأن المعير أن يرجع أي وقت شاء بخلاف المؤجر يجوز وأجيب بأنه لما لم يرجع في العارية وقت ارادة  
الصلاة فقد رضى بتلك المنافع للمستعير وقتئذ كان أولى فله عبد الحلي (قوله لما مر) أي من قوله لمعوم  
ولا يتهما ولكنه غير مناسب لأن المراد بمعوم ولا يتهما هو مهال الناس وهذا ليس كذلك فكان عليه أن يقول  
لأن الأولية لهما في هذه الحالة دون المالك حلي (قوله تحريرا) استظهارا لصاحب الجهر واستدفيه للمديث  
(قوله لمديث أبي داود) تبع في ذلك صاحب النهر وهو رواية لبعض الحديث بالمعنى والذي في الجهر من رواية  
أبي داود عن ابن عمر فروعا ثلاثة لا يقبل الله منهم صلاة من تقدم قوما وهم كارهون ورجل أفي الصلاة  
ديار أو رجل اعتد محضره الديار أن يأتيها بعد أن تفوته ومعنى الأخير أنه طلب من عبده العبودية بعد  
ما حرره لمافيهما من الازلال أقاده نوح وقال في المختار الديار بالكمس أن يأتي بالصلاة بعد ما ذهب الوقت  
(قوله والكراهة عليهم) وظاهر ما في الجهر حيث خص التحريم بالامام للمديث السابق أن الكراهة في حقهم  
تنزيها (قوله ويكره امامة عبد الخ) وذلك لقلة رغبة الناس في الاقتداء بهم ولا قيود إلى تقليد الجماعة  
المطاعين فكثيرا ما تكثر الملاجر جهر (قوله تنزيها) أي في الكل لقول محمد في الأصل امامة غيرهم أحب إلى الله  
وبنال فضيلة الجماعة كأي الجهر (قوله امامة عبد) لعدم تفرغه للتعليم جهر (قوله ولومعتقا) يلزمه استعمال اللفظ  
في حقيقته ومجازه فان المعتقد عبد باعتبار ما كان إلا أن يكون من قبيل عموم الجهار بأن يراد من العبد  
من اتصف بالرق وقتا مسوا كان في الحال أو فيما مضى اه حلي (قوله والعله) أي في كراهة امامة  
العبد ولومعتقا (قوله من تقدم الحز) أي من أولوية تقدمه بتقديم العبد عليه خلاف الأول وهو يرجع  
إلى كراهة التنزيه المذكورة هنا إلى ذلك أشار الشرح بقوله قتيبه وقوله إذا كراهة لا حاجة إليه لأنه الموضوع  
فان قلت هل الأفضل الصلاة خلف هؤلاء أو لا نفراد قلت قال في الجهر قبل أما في حق الفاسق فالصلاة  
خلفه أولى لما ذكر في الفتاوى وأما الآخرون فيمكن أن يكون الانفراد أولى بلهملهم بشروط الصلاة ويمكن  
أن يكون على قياس الصلاة خلف الفاسق اه (قوله وأعرابي) لأن الفاسق عليه الجهل والأعرابي من يسكن  
البادية عربيا كان أو جميا وأما من يسكن المدن فهو عربي جهر واختلف في نسبتهم قيل أنهم نسبوا إلى عربية  
بقتنين وهي تهامة لأن أباهم اسمعيل عليه السلام نشأ بها وفيه إشارة إلى أنه لا يكره امامة العربي البلدي  
فهستاني (قوله وفاسق) لأنه لا يهتم لأمر دينه جهر والمراد الفاسق بجارحة بدليل عطف المبندع عليه  
وتكره امامته ولو في جمعة لوجود المندوحة بالاتقال إلى امام آخر فيها لأن المفق به جواز تعدد هاته  
أبو السعود (قوله وتركبان) جبل لا يستوطنون محلا (قوله وعام) من عطف العام (قوله واعى) لأنه لا يتوق  
العباسة (قوله ونحوه الاعشى) هوسي البصر لبلادها وقاموس وهو بحث لصاحب النهر (قوله الآن يكون  
أي غير الفاسق) وهو العبد والاعشى والأعرابي أما الفاسق الاعلم فلا يقدم لأن في تقديمه تعظيمه وقد وجب  
عليهم آهاته شرعا ومقادير كراهة التحريم في تقديمه اه أبو السعود (قوله وهي اعتقاد خلاف المعروف)  
ظاهرا اقتصارها على الاعتقاد وليس كذلك وعرفها الشقي بقوله هي ما أحدث على خلاف الحق الملتقى عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم من علم أو عمل وجعل ديننا قوما وصراطا مستقيما (قوله لا بجماعة) فان عاند  
كفر قطعاً حلي (قوله وكل من كان من قبلتنا الخ) قال في جمع الجوامع وشرحه ولا تكفر أحد من أهل  
القبلة بدعة كتكرى صفات الله تعالى وخلفه أفعال العباد وجواز رؤيته تعالى يوم القيامة ومنهم من  
كفرهم أما من خرج يدينه من أهل القبلة كتكرى حدوث العالم والبعث والحشر للأجسام والعلم بالجزئيات  
فلا نزاع في كفرهم لانكارهم بعض ما علم جى الرسول به ضرورة اه بجره قول الشرح ومنهم من كفرهم راجع  
لكل المبتدعة والمراد أن بعض أهل السنة حكم بكفرهم لابعض المنفعية فقط (قوله لا يكفر بها) نعمت ببدع  
وجعله الشرح خبر الكل ولا ضيفه حلي (قوله وسب أصحاب الرسول) أي ما عدا الشقيين فان سبهما  
أو أحدهما كفر حلي بجنا (قوله ويكرهون الخ) هو وما بعده مذهب المعتزلة لا الخوارج إلا أن يراد بالخوارج

فلو اختلفوا اعتبر أكثرهم ولو قد سوا غير  
الأولى أساسا وبلاخر (و) اعلم أن (صاحب  
البيت) ومثله امام المسجد الراتب (أولى  
بالامامة من غيره) مطلقا (الأن يكون معه  
سلطان وقاض فيقدم عليه) لمعوم ولا يتهما  
وصرح الحدادي بتقديم الوالي على الراتب  
(والمستعير والمستأجر أحق من المالك) لما مر  
(ولو أتم قوما وهم كارهون ان) الكراهة  
(لصا فيه) أولانهم أحق بالامامة منه (و) له  
ذلك نص في الحديث أبي داود ولا يقبل الله  
صلاة من تقدم قوما وهم كارهون (وان  
هو عبد) والكراهة عليهم (ويكره) تنزيها  
(امامة عبد) ولومعتقا فهستاني عن الخلاصة  
والعله ما تقدمت من تقدم الحز الأصلي إذ  
الكراهة تنزيهية قتيبه (وأعرابي) ومثله  
تركبان وأكراد وعاشي (وفاسق واعى) ونحوه  
الاعشى (الأن يكون) أي غير الفاسق  
(أعلم القوم) فهو أولى (ومبندع) أي  
صاحب بدعة وهي اعتقاد خلاف المعروف  
عن الرسول لا بجماعة بل بنوع شبهة وكل من  
كان من قبلتنا (لا يكفر بها) حتى الخوارج  
الذين يستصلون دماءنا وأموالنا وسب  
أصحاب الرسول ونحوه (رون صفاته تعالى  
وجواز رؤيته



عليه السلام في الحديث (قوله ولذا قال الكمال) من كلام الشريفة لاني وقوله الاضروا اي  
 انه يقر بالاضروا (قوله وصح انه عليه الصلاة والسلام) ان به دليلا على انه يصلي بصلاة الاضروا  
 الذي يم ذا الحاجة ولو كان اقل من السنة فان السنة في صلاة الفجر القراءة من طوال الفصل وقد تركه  
 عليه الصلاة والسلام حاجة المرأة (قوله ويكرهه نزع عا جاعة النساء) لان الامام ان تقدمت لزوم زيادة الكشف  
 وان وقتت وسط الصلوة لم ترك الامام مقامه وكل من مكرهه كافي العناية وهذا يقتضي عدم الكراهة  
 لو اقتدت واحدة فقط محاذية لفقد الامر بن ا حلي (قوله في غير صلاة جنازة) لانها فريضة وتركها المتقدم  
 مكرهه فدار الامر بين فعل المكرهه لفعل الفرض وترك الفرض وتركه فوجب الاول بمر وفيه ان فرضها يستلزم  
 بصلاة واحدة قوله لانها لم تشرع مكررة) يعني انها لو تكررت تقع الثانية فلا مكرهها كافي البحر اي لا غير صحيح  
 كما هو في العبارة (قوله تفوتين بفراغ احدهن) فيكون فراغ تلك موجبا لفساد فرضية صلاة الباقيات  
 بمر ولا يقال قد يفرض معالته نادرا حلي (قوله لاتعاد) لانها لو اعيدت لو وقتت فلا مكرهها (قوله الا اذا  
 استغفلها) استثناء من قوله لاتعاد (قوله وخلفه رجال ونساء) ظاهر العلة الاتية يقتضي الفساد ولو كن نساء  
 خلافا لافاده ابو السعود (قوله تفقد صلاة الكل) اما الامام والرجال فلم يفسد صلاة الرجل بالمرأة واما النساء  
 والمقدمة فلا ينفذن دخلن في مكرهه كما لم يفسد صلاة المرأة في مكرهه فانه لم يخرج من فرض الى  
 فرض آخر حلي عن البحر (قوله تنقض الامام) هو من يؤتم به ذكر ا كان او نهي وتركها هو المصواب لانه اسم  
 لا وصف نهر ولا بد من تقدم عقبيه على عقب من خلفها أقول هذا على غير الاصح الا في الوسط هنا  
 به كون السين لا غير وفي الصحاح كل موضع صلح فيه بين فالتسكين بكسبت وسط القوم والافاقية بك  
 بكسبت وسط الدار ورجاء كسر وليس بالوجه انتهى وقيل كل منهما يقع موقع الآخر فانه ابن الاثير وكأنه  
 الاشبه وذكر السيوطي في اشباهه ما نصه

موضع صالح لين فمكن • وفي حركته تراه مبينا  
 بكسبة اوسط الجماعة اذ هم • وسط الدار كلهم جالسين

ابو السعود واذا توسطت لا تزول الكراهة الا أنه أقل كراهية من التقدم قاله في البحر (قوله في فتاوى) (قوله في فتاوى)  
 اذ لو صلى وسطون فسدت صلاته بمحاذاتهن له على تقدير كونه تفقد صلاتهن (قوله في وسطهم الخ) أشار  
 به الى أن التشبيه بين المرأة والنساء ليس من كل وجه بل في الانفراد وقيام الامام وسطهن وأما امرأته فيصالحون  
 فعودوا والنساء قائمات بمر (قوله ولو لجمعة وعيد ووعظ) قال في مجموع النوازل يجوز للزوج أن ياذن لها  
 بالخروج الى زيارة الابوين وعبادتهما وزيارتهما أو أحدهما أو زيارة المأتم فان كانت قابلة أو غائبة أو كان لها  
 على آخر حق أو عليها حق فخرج بالاذن وبغير الاذن والحج على هذا وفيما عدا ذلك من زيارة الاجانب وعبادتهم  
 والولعة لا ياذن لها ولا يخرج ولو اذن لها خرجت كأنها عاصية وتنتع من الحمام وان أرادت أن تخرج الى مجلس  
 العلم بغير رضى الزوج ليس لها ذلك فان وقت لها نازلة ان سأل الزوج من العالم وأخبرها بذلك لا يسهها  
 الخروج وان امتنع من السؤال بسببها لخروج من غير رضى الزوج وان لم يقع لها نازلة وأرادت أن تخرج لمجلس  
 العلم لتعلم المسئلة من مسائل الوضوء والصلاة ان كان الزوج يحفظ المسائل ويذكرها معها له أن يمنعها  
 وان كان لا يحفظها الاولى أن ياذن لها احسانا وان لم ياذن لها فلا شيء عليه ولا يسهها الخروج مالم تقع نازلة ا  
 (قوله ولو يجوزنا) اسم مؤنث غير لازم التاء كافي الرضى وفي القاموس لا يقال يجوزنا أو نفعه رديشة من احدي  
 وخسين الى آخر العدة هستانى وقوله ليلايان الاطلاق أيضا (قوله على المذهب المتفق به) قد يقال هذه  
 الفتوى التي اعقبها المتأخرون مخالفة لمذهب الامام وصاحبه فانهم نقلوا أن الشابة تمنع مطلقا اتفاقا  
 وأما الجوز فلها حضور الجماعة عند الامام في الصلوات الا في الظهر والعصر والجمعة فالأفتاء بمنع المجاز  
 في الكل يخالف الكل وما في الدر المنقح يوافق ما هنا حيث قال وفي الكافي وغيره أضاف زمانا فالتفق به منع  
 الكل في الكل حتى في الوعد ونحوه (قوله لفساد الزمان) ولذا قال عائشة للنساء حين شكون اليها من عر  
 انهن لو هن عن الخروج الى المسجد لولم النبي صلى الله عليه وسلم ما علم عمر ما أذن لكن في الخروج فاستأنى  
 (قوله واستثنى الكمال الخ) قد علمت أنه مذهب الامام (قوله أو زوجته) عطف على رجل (قوله أما اذا كان

ولذا قال الكمال الاضروا وصح انه عليه  
 الصلاة والسلام قرأ بالمؤذنين في الفجر حين  
 سمع بكاء صبي (و) يكرهه نزع عا جاعة  
 النساء ولو في التراويح (في غير صلاة  
 جنازة) لانها لم تشرع مكررة فلو انفردن  
 تفوتين بفراغ احدهن ولو اذن في ارجاء  
 لاتعاد لسقوط الفرض بصلاتها الا اذا  
 استغفلها الامام وخلفه رجال ونساء فقد  
 من كل (فان فعل تنقض الامام وسطهن)  
 فلو تقدمت أتمت الاثنى فيفتقدون  
 (كالعرة) فينويهم امامهم ويكرهه  
 جماعة منهم نزع عا جاعة (مطلقا)  
 الجماعة ولو لجمعة وعيد ووعظ (مطلقا)  
 ولو يجوز البلاء (على المذهب المتفق به) فساد  
 الزمان واستثنى الكمال مجازا المجازة لثباته  
 (كأن كره امامته الرجل ان في بيت ابس  
 معهن رجل غيره ولا يحرم منه) كاخته  
 (او زوجته أو أمته) أما اذا كان معهن واحد  
 بمن ذكر

معون واحد) أي شخص واحد في البيت (قوله أو اثنين في المسجد) أي بابه مفتوح قاله الحلبي جئت (قوله لا يكره) هذا إذا لم يكن في الظنون الا فكره وان حرم ما لكل فاستلحق وهو للمعصية وقوله ان الآن يحمل على المحرم بربضاع أرمضاة (قوله أما الواحدة فتأخر) ولو كان معه رجل واحد أقام الرجل عن يمينه وللزوجة خلفه وأركان رجلان وأمرأة أقام الرجل خلفه والمرأة خلفه ما جرت وأخر الواحدة محله إذا تقدمت رجل واحد مثلها بربضدي (قوله محاذيا) بلا فرجة جللي (قوله فلو غيرا) أي فلو سكتا قدم الامام معبر في القهستاني والعبرة تقدم وقيل انها جارية ما بقي المحاذاة في حق من تقدم والاصح أن العبرة لا كرها كذا في التبية ولو اختلف تقدمه ما في المغرب والكبر فالعبرة للكعب في الاصح اه ظاهره أن الصحيح الاول عند مساواة قدمه ما والتصحیح الثاني عند اختلافهما وظاهره قتل الجوى كالبرأته ما قولان في المسئلة فكلام الشرح لم يوافق واحد منهما (قوله كراهة ما قال) أي تنزيه القول محمدان صلى خلفه جائز وكذا ان وقف عن يساره وهو مسمى ٥٢ (قوله والزائد يتوقف) بم الاثنين ولو رجلا ومديا كما في البحر وفي القهستاني عن الحلبي أن الواحد يتأخر عن البين الى الخلف إذا جاء آخر اه (قوله وقصر عما لو تكفى) لترك الواجب دل على ذلك قوله في الهداية في وجه كراهة امامة القسا لانها لا تنقل عن ادة كتاب محرم وهو قيام الامام وسط الصف وفي كراهة ترك الصف الاول مع امكان الوقوف فيه لاختلاف وفي القضية الاول افضل من الثاني والثاني افضل من الثالث وهكذا في البحر روي في الاخبار أن الله تعالى اذا أنزل الرحمة على الجماعة ينزلها أولا على الامام ثم يجاوز عنه الى من يجذاه في الصف الاول ثم الى اليمين ثم الى الميسر ثم الى الصف الثاني (قوله كراهة اجتماعا) أي للمؤتم وليس على الامام منها شيء وتخلص من الكراهة بالقهقري الى خلف ان لم يكن المحل ضيقا على الظاهر واظهره مع قولهم لو كان مع الامام واحد على الدكان والباقى دونه لا يكره وقد تزل الخصاله بأن تكون الشاية موضوعا إذا كان المؤتم خلفه (قوله وينبغي أن يأمرهم الخ) لقوله عليه الصلاة والسلام اتبعوا العزوف وحاذوا بين المناكب وبتوا الخلال ولينوا بأيديكم اخوانكم لا تذروا فرجات للشيطان من وصل صفا وصله الله ومن قطع صفا قطعه الله (قوله الخلال) هو انفراج ما بين الشيتين فاموس وهو على وزن جبل (قوله ويقف وسطا) والاساء أبو السعد (قوله وخير صفوف الرجال أولها) لقوله صلى الله عليه وسلم يكسب للذي خلف الامام بحذائه مائة صلاة وللذي في الجانب الايمن خمس وسبعون صلاة وللذي في الجانب الايسر خمسون صلاة وللذي في سائر الصفوف خمس وعشرون صلاة (قوله في غير جنازة) أمافهم فاسترها وورد في الحديث أن من صلى عليه ثلاثه صفوف غفر له فاذا كنوا ستة يجلسون صفوا ثلاثة ثلاثة واثنين وواحد (قوله ولو صلى على رقوق المسجد) الرقوق جمع رفق قال في القاموس الرف يشبه الطاق يجعل عليه طراف البيت كالرفرف اه (قوله كراهة) أي تنزيه الاستعلاء (قوله كفيافه في صف الخ) فانه مكروه وهل الكراهة تنزيهية أو تحريمية يحترز ولذا يرشد اليه قوله عليه الصلاة والسلام ومن قطعه قطعه الله الثاني (قوله وهذا الفعل موقوف الخ) ليس مذهبا للذي تنفيذه عبارات المذهب الكراهة فقط ر قوله الذي هو التضعيف الى خمسة وسبعة وعشرين ضعفا (قوله هي مود بركة الكمال) الظاهر أن المراد بها الوضوء التي تنزل بسبب اخلاصه على الحاضرين (قوله لتقصيرهم) أي خفيه سقطت حرمتهم (قوله أليكنكم مناكب في الصلاة) المعنى اذا وضع من يريد الدخول في الصف يده على منكب المصلي لانه أبو السعد عن النساوي (قوله لكن نقل المصنف الخ) الاولى حذف هذا الاستدلال اذا لا وزن لمع الحديث (قوله ما يخالفه) من حاد الصلاة لانه امثل أمر غير الله تعالى قلنا بل امثل أمر الله تعالى على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم الذي لا ينطق عن الهوى (قوله قلت فهل ثم فرق) أقول ان المصنف لم يمز كلام المقنية بل قال عقبه أقول ما تقدم من صحيح صلاة من تأخر عما يفيد صحيح عدم الفساد في مسئلة القضية لا تنفع تأخره بعبه لا فساد صلاة له ولم يفسدوا بكون ذلك بأمره أولا اه (قوله غليظ) حذره الشر بل الى في شرح الوهابية فانه بعد ما ذكر الحديث الذي ذكره الشرح حال به يتدفع ما نقل عن كتاب يسمى المتجانس من أنه اذا قيل للمصلي تحفم فاقدم أو دخل فرجة الصف احد فحيات للذي توسعة فسدت صلاته لانه امثل أمر غير الله في الصلاة وينبغي أن يحكس سعة ثم يتقدم برأيه اه لأن امثاله انما هو لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يضرا ما للشر بل الى

أداة في المسجد لا) بكرة بجر (وقفت الواحد) ولو مديا أما الواحد فتأخر (محاذيا) أي مساويا (لحين امامه) صلى المذهب ولا عبرة بالرا من قبل بالتقدم فلو صغيرا كما لا يصح ما لم يتقدم أكثر قدم المؤتم لا تنزه (طو وفتن من مديا ومكره اتفاقا وكذا) بكرة (بخلقه على الاصح) فخلاصة السنة (وارائد) يتوقف خلفه (طو ووسط اثنين كره تنزيه) وقصر عما لو أكثر ولو تمام واحد يجنب الامام وخلفه صنف كراهة (وصف) أي يصرفهم الامام بان يأمرهم بان يراهم ويوقف وسطا وخسيرا ويسترهم وانما كراهة في غير جنازة ثم وهم صفوف الرجال أو اياه في غير جنازة ثم وهم ولو صلى على رقوق المسجد ان وجد في صفه مكانا كره كفيافه في صف خلف صفه فوجه قلت وبالكراهة أيضا صرح الشافعية وقال السيوطين في بطل الكف في اقام الصف وهذا العمل منقوت افضلية الجماعة الذي هو التضعيف لا اصل بركة الجماعة فتضمنها تقصير بركتها وبركتها هي مود بركة الكامل منهم على الناحي انتهى ولو وجد فرجة في الاول لا يخالف له فرق الثاني فرجة في الحديث من صد فرجة غفر له لانه مود وفي الحديث مناكب في الصلاة وصح خياركم اليكنم مناكب عند دخول ومذاهلم جهل من يستحق منه كما يسط داخل يجنبه في الصف ويعلن أنه ربا كما يسط في البحر لكن نقل المصنف وغيره عن القضية وغيره ما يخالفه ثم نقل صحيح عدم الفساد في مسئلة من جذب من الصف متأخر فهل ثم فرق فليحذر

مما نقل عن الثنية هو عين المباني اه حلي أقول لو قيل بالثنية سبيل بين كونه امتثل أمر الشارع فلا  
تفسد وبين كونه امتثل أمر الداخل مراعاة لظاهره من غير نظر لأمر الشارع فتفسد. لكن حسنا (قوله ظاهره  
بمع العبد) أشار به إلى أن البلوغ مقدم على الحرية لقوله صلى الله عليه وسلم ليلين منكم أولوا الاحلام والنهي  
أي البالغون خلافاً لما نقله ابن أمير حاج حيث قدم الصبيان الاحرار على العبيد البالغين اه حلي نعم يقدم البالغ  
الحر على البالغ العبد والعبي الحرية البالغة على الامة البالغة والعبدية الحرية على العبدية  
الامة اه بجر (قوله فلو واحد دخل في الصف) كذا بجسته في البحر أقول ينبغي أن يكون كل متأخر كذلك الا اذا  
كلت محاذاته لما قبله مفسرة اه حلي (قوله فالواصفوف الممكنة اثنا عشر) لأن المتقدمي اثنا عشر أو اثني  
أو خنتي وعلى كل فالتأنيخ أولاً وعلى كل فالتأنيخ أولاً ولا يقدم الاحرار البالغون ثم الاحرار الصبيان ثم العبيد  
البالغون ثم العبيد الصبيان ثم الاحرار الخنثى الكبار ثم الاحرار الخنثى الصغار ثم الارقاء الخنثى الكبار ثم  
الارقاء الخنثى الصغار ثم الكبار الحرار الصغار ثم الاماء الكبار ثم الاماء الصغار اه ابن أمير حاج (قوله  
لكن لا يلزم صحة كلها) لأنه لا يصح محاذاة الخنثى مثله ولا تأخره عنه لاحتمال ثبوته المتقدم أو احتمال المتأخرين  
وفد كورية الاخر (قوله اما الخنثى بالاضمة) فثبت يجعل الخنثى صفواً واحداً بين كل واحد والآخر فرجة  
أو سائل للاحتقال المتقدم فتكون الصفوف حيث تسمى كذا قاله الشرح إلى وأنت خير بيان الشرح في المحاذاة  
اشتراط التكليف فلا تفسد المحاذاة الا في البالغين والتقدم في حكم المحاذاة فيجعل البالغون احراراً واما صفواً  
واحداً مع للفرجة أو الحائل ثم الخنثى الاحرار الصغار والخنثى الصغار الارقاء متساويات ولا فساد في محاذاتهن  
ولا يقدم بعض على بعض لعدم التكليف حلي يحتمل (قوله واذا حاذته امرأة الخ) اعلم أن المرأة الواحدة تفسد  
صلواته من كل جهة يكون حائلاً بينه وبين الرجال والمرأة ان يفسد ان صلاة أربعة واحد عن يمينه ما وآخر عن  
يساره ما وصالاة اثنين خلفهما محاذاتهما ما لأن المتخلف ليس يجمع تمام فهما كالواحدة فلا يعتد بالفساد الى آخر  
الصفوف وان كثر ثلاثاً فسد من صلاة واحد من يمينه وآخر من يساره من ثلاثاً وثلاثة الى آخر الصفوف وهو  
جواب ظاهر الرواية ودليله قول عمر رضي الله تعالى عنه من كان بينه وبين امامه طريق أو نهر أو وصف من نساء  
فليس هو مع الامام ولو كان صف تام من النساء خلف الامام ووراءهن صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك  
الصفوف كلها ولو كان وراءهن حائط خلفه صفوف لا تفسد صلاتهم على الاسح ولو كان وراءهن صف من  
الرجال ثم الحائط ثم الصفوف فسدت صلاة الكل اه أبو الودود (قوله ولو بعض واحد) ظاهره ولومن الاعضاء  
الاعلى وهو الذي اختاره في البصر قال وهذا لو كان أحدهما على دكان دون القائمة والاخر على الارض  
فسدت صلاته لوجود المحاذاة ببعض بدنها لكونها عن جنبه وليس هناك محاذاة بالساق والكعب  
ولا بالتقدم ثم اتى تفسد المحاذاة اذا كانت في القيام حتى لو كانت قدمها خلف قدم الامام الا أنها طويلاً  
يقع رأسها في السجود قبل رأس الامام جازت صلاتهما (قوله وشخصه الزيلع بالساق والكعب) أي خص  
الفساد بالمحاذاة وقد علمت ما فيه قال في البحر وبه فهم اعتبر القدم وهو قاصر الاقادة فانهم صرحوا  
أن المرأة الواحدة تفسد صلاة ثلاثة اذا رقت في الصف من يمينها وعن يسارها ومن خلفها ولا شك  
أن المحاذاة بالساق والكعب لم تتحقق في خلفها قال التفسير الصحيح للمحاذاة ما في الجنب والمحاذاة المفسدة  
أن تقوم بجنب الرجل من غير حائل أو قدومه (قوله امرأة) المراد بها ما يعم البكر (قوله ولو امة) أو خنتي  
وسواء كانت زوجة أو محرماً أو أجنبية لأن الفساد في المحاذاة من حيث ترك فرض المقام لأن مقامهن التأخير  
لما روى ابن مسعود أخرجهن من حيث أخرهن الله ولا وجه للمبالغة بالامة ولعلها ولو أتمه بها الضمير فخرقت  
ويمكن أن يقال دفعه ما يتوهم من مخالفة الامة للحرية في هذا الحكم كافي كثير من الاحكام (قوله كبرت نسح  
طلننا) يفسره لاسقه قال في البحر واختلفوا في حد المشبهة وصح الشرح وغيره أنه لا اعتبار بالسنة من السمع  
على ما قبل أو التسع وانما المعتبر أن تصل البصاع بأن تكون صلبة خضمة والعبد المرأة التابعة الخلق اه فكللام  
الشرح غير معتد لأنه قد يوجد خصوصاً في هذا الزمان بنت تسع ولا تطبق الوطء ولم يقيد بالعاقلة لأن الجنونة  
لا تصح صلاتهم ان لم يوجد الاشتراط (قوله أغلظة وذراع) خص الذراع لأن أحوال الصلاة القعود فقد رتباه

(الرجال) ظاهره بعم العبد (ثم العبد)  
ظاهره قد هم فلو واحد دخل في الصف  
(ثم الخنثى ثم النساء) فالواصفوف الممكنة  
اثنا عشر لكن لا يلزم صحة كلها المعادلة  
الخنثى بالاضمة (واذا حاذته) ولو بعض  
من صفوفه الزيلع بالساق والكعب  
(ولو امة) (مستثناة) حلا كبرت  
ذراع مطلقاً من سبع لوضعة أو ما ضا  
كيجوز (ولا حائل بينهما) أقله قد ذراع  
في غلط اصبح



الحائل بحر وقته تقرر (قوله أو نرجه) عطف على قوله قد رد راع فالمراد بالحائل ما يمنع الفساد (قوله في صلاة)  
 ولو عيدا أو ورا أو نافله نهر وأخرج بهذا القيد أو السجود المجنونة فإن صلاتها غير معتقدة (قوله كتبنا ظهرا  
 الخ) ومنه ما إذا اقتدت بمنفلة تصدأ خلف مقعرش وانما لم يذكره لظهوره حلي (قوله على الصحيح) متعلقه  
 محذوف تقديره فسدت صلاتها حلي (قوله على المذهب) مقابله قول محمد من عدم صحة الاقتداء فإنه إذا بطل  
 الوصف منه بطل الأصل حلي (قوله وسجي) أي في قوله وإذا فسد الاقتداء لا يصح شروعه وقوله مطلقة  
 أي ذات ركوع وسجود ولو بايعاء عند العذر بحر (قوله خرج الجنازة) فلا تفسد المحاذاة فيها بالنيابة وأما  
 المحاذاة في سجود الثلاثة والشكر والسهو والظاهر عدم الفساد لا اشتراطها المحاذاة في القيام وعدم اتحاد  
 الاداء في بعضها (قوله مكره) اظهر أنها التحريمية لأنها نية الشهوة والكراهة على الطائري (قوله تحريمية)  
 الاشتراك في التحريمية أن تنبئ صلاتها على صلاة من حاذنه أو على صلاة امام من حاذنه وقوله وان سبقت ببعضها  
 أي الصلاة فلا يشترط أن تدرك أول الصلاة في الصحيح بل لو سبقت بركعة أو ركعتين فصلاها فيها أدركت  
 تفسد عليه بحر وسواء كبرت قبل المحاذي أو معه أو بعده حلي (قوله وأداء) بأن يكون أحدهما اما باللاتر  
 أو يكون لهما اما امام فيما يؤذيانه حقيقة كالمدرك وهو الذي أدرك الصلاة جميعها مع الامام بأن تكون تحريمية  
 على تحريمية الامام وأداءه على أدائه أو تدبرا كاللاحق حلي عن مجمع التاخر والاولى أن يقول وتأدية  
 للاتباعهم مقابلته للضماع أنها تفسد في كل صلاة نهر وفي الجرولة كن مشاركة في الاداء بدون  
 المشاركة في التحريمية ولو اقتصر على الاداء لم الاشتراكين فإنه الكمال وفي التبر لا أجده فائدة في ذكر  
 الشرك في التحريمية بل تكفي الشرك في الاداء لم الاشتراكين فإنه الكمال وفي التبر لا أجده فائدة في ذكر  
 في التحريمية قد توجد بدون الشرك في الاداء ثم قال وكأنهم انما ذكروا التحريمية لتوقف المشاركة في الاداء  
 عليها وقرئ ما بين النصيب على الشيء وبين كونه لازما ويمكن أن يقال ان ذكرها وقع في مركزه فلا يستعرض  
 بالمتأخر عليه (قوله كلاً حقين) أي رجل وامرأة لاحقين فغلب الرجل والاشتراف في الاداء موجود فيهما كما  
 (قوله بخلاف المسبوقين) فإن المسبوق منفرد فيما يفتي ومنه المسبوق واللاحق كافي الحلي (قوله والمحاذاة  
 في الطريق) بالجزء عطف على المسبوقين وسواء كانت ذهاباً وإياباً كافي البحر والله لا يبي (قوله لا نهما  
 مستغلاً باصلاح الصلاة لا بحقيقة فاعلمت الشرك أداء وان وجدت تحريمية ولا بد من المجموع لبطان  
 الصلاة حلي (قوله كافي جوف الكعبة) أو خارجها (قوله وليلة مظلة) هل يكنى عدم العلم بانحدار الجهة  
 أو لا بد من العلم بانحدارها بأن علم بانحدار الجهة بعد الفراغ قال أبو السعدي لم أره (قوله فسدت صلاته) ولو  
 اقتدت به مقاومة لتكبيره محاذية له وقد نوى امامتها لم تنعقد تحريمية الامام وهو الصحيح لأن الفساد اذا قارن  
 الشروع منع من الانعقاد بحر (قوله لو مكأ) أما الصبي لو حاذنه وقد نواها لا تفسد صلاته لعدم الاشتراك  
 في التحريمية والاداء لأن اقتداءه به حيث قد قاسم (قوله ان نوى الامام الخ) لا حاجة الى هذا القيد لانه علم من  
 قوله مشترك لأنه لا اشتراك الا بهذه النية اذ لو لم ينو امامتها لم يصح اقتداؤها فلا تفسد صلاته من حاذنه مطلقاً  
 بحر (قوله وقت شروعه) جعل القهستاني السابق كالمعية حيث قال أما السبق بنية امامتها على التحريمية  
 ففسد وهذا القيد يزيد الشرط على ما ذكره (قوله لا بعده) نفاهاً أن صلاتها مع المحاذي صحيحة في هذه  
 الصورة وسكانه لانه يغتفر في البقاء ما لا يغتفر في الابتداء وحسن (قوله على الظاهر) استظهره صاحب  
 البحر وليس المراد أنه نفاهاً الرواية (قوله علمت نيته) فمحاذاة غيره من عينها لا تفسد في الاول ومحاذاة المستتة  
 لا تفسد في الثانية ولو أطلق في نية النساء تفسد المحاذاة لا هراً ولو أتت بعد دخولها في العموم والاكثر على  
 عدم اشتراط نية النساء في الجمعة والعديد كافي النهر (قوله كالأشار إليها) أي الامام بانأخبروا الظاهر أن الامام  
 ليس بقيد (قوله بشرطوا كونها عاقلة) مستغنى عنه بقوله في صلاة لأن المجنونة لا تنعقد صلاتها نهر (قوله  
 وكونها في مكان واحد) خرج به ما إذا اختلف مكانهما كما إذا كان على دكان قدر قامة الرجل وهي على الارض  
 لا تفسد لعدم تحقق المحاذاة وذكره هذا الشرط للايضاح لانه معلوم من لفظ المحاذاة حلي (قوله في ركن كامل)  
 أي قدومه على قول الثاني أو أدائه بالفعل على قول الثالث والذي في الخاتمة المحاذاة مفسدة قلت وأكثر قال  
 في البحر وظاهر إطلاق المصنف اختياره (قوله فالشرط عشرة) أقول بل هي أكثر وهي الاشياء وعدم الحائل

أو نرجه تسع رجلاً (في صلاة) وان لم تعد  
 كتبنا ظهراً على عصر على الصحيح مراح  
 فإنه يصح نقلاً على المذهب بحر وسجي  
 (مطلقة) خرج الجنازة (شركة) محاذاة  
 الصلاة أصل ليس في صلاتها مكره ولا  
 تفسد قطع (تحريمية) وان سبقت ببعضها  
 (وأداء) ولو حكم كلاً حقين بعد فراغ الامام  
 بخلاف المسبوقين والمحاذاة في الطريق  
 (واختلاف الجهة) فلا تختلف كافي جوف  
 الكعبة والية مظلة فلا فسار (فقدت  
 صلاة) لو مكأ (امامتها) وان لم تكن  
 وقت شروعه لا بعده (امامتها) وان لم تكن  
 تخافه على الظاهر ولو نوى امرأته معيئة  
 أو النساء الا هذه علمت نيته (والا) ينوها  
 (فسدت صلاتهم) كالأشار إليها بالأناء خيرة لم  
 بتأخر تركها فرض المقام فتح بشرطوا  
 كونها عاقلة وكونها في مكان واحد في  
 ركن كامل فالشرط عشرة



والصلاة المخلقة وكونها مشتركة فخرعة ومشاركة أداء واجبات الجبهة والتكليف والنية وكونها عاقلة  
 وكونها في مكان واحد وفي دكن كامل فهي أحد عشر وإذا نظر إلى كون النية وقت الشروع أو قبله كانت أكثر  
 (قوله الأمر بالصنيع المشتهى) إنما يذهبها لأنه مظنة الفساد والافتقار بالطريق الأولى ولا تحرم الخلوة معه  
 وانتظر إليه بلا شهوة وقولهم أنه من قرنه إلى قدمه عورة سبق على القول الشاذ الذي يلحقه بالمرأة من (قوله  
 تضعيف لما في جامع المحبوبي) ونحوه وذكر الشيخ الزاهد أبو بكر بن محمد بن يوسف المرعوسي في فؤاد  
 الصلاة عن محمد بن أحمد بن محمد بن أبيه الشبهة بهذه الحادثة فكان الصبي فيها كالمرأة  
 فإن لهم شهوة كشهوة النساء (قوله بل يترك فرض المقام) الذي هو التأخير كما تر (قوله ولا يصح اقتداء رجل الخ)  
 أما صلاة الإمام فمصلحة وقيل بالرجل لأن اقتداء المرأة بغيرها وبالحنثي المشكل صحيح واقتداء الحنثي  
 بالمرأة لا يصح لاحتمال كونه ذكر أبو السعود وفي التقييد بالرجل في كلام المصنف نظر لأنه أن أريد به  
 البالغ اقتضى مفهومه صحة اقتداء الصبي بالمرأة والحنثي وإن أريد به الذكر فأدعى عدم صحة اقتداء الصبي  
 بالصبي وكلاهما غير الواقع وقوله بأمرأة المراد بها الإتي الشاملة للبالغة وغيرها كما أن المراد بالحنثي  
 ما يشمله ما قاله الصواب في العبارة أن يقال ولا يصح اقتداء ذكر باني وحنثي ولا رجلا بصبي حلي عن شخصه  
 السيد علي البصير (قوله وصبي) لأنه ليس له صلاة وإنما يؤمر بها تنجذاً ولهذا وصلت المراجعة بغير قناع  
 فانه يجوز وقيل هي صلاة وإنما يجوز الاقتداء لأنه اقتداء المقرض بالمتقفل نهر (قوله ونفعل) مثل الرواتب  
 القبليّة والبعدية والكسوف والخسوف والاستسقاء عندهما (قوله على الأصح) راجع إلى النفل فقط بالنسبة  
 إلى اقتداء الرجل بالصبي وإنما يجوز مع أنه اقتداء مستقل بمثله لأن نفل البالغ أقوى لأنه مضمون بخلاف نفل  
 الصبي ومقابل الأصح قول أهل بلج بالجو ازيقاً على مسئلة الظان وصورتاً اقتدى مستقل بن فلن أن عليه  
 فرضاً تبين خلافه فالأقضاء صحيح مع أن نفل المقتدى مضمون عليه بالفساد ونفل الإمام ليس مضمون  
 حتى لا يلزمه القضاء بالافساد والجواب أن نفل الظان مجتهد في وجوب قضائه عليه فان زعم يقول بوجوبه  
 عليه فاعتبر الظن العارض عدم ما في حق المقتدى فبقى اقتداء ضامن بضامن وأن هذا العارض غير معتد بخلاف  
 الصبي فانه أصلي فلا يجعل معه وماها كما كي ملخصاً (قوله مطبق) بكسر الباء (قوله أومعة قطع في غير حال افاقته)  
 لعدم تكليفه حاي (قوله ولا طاهر معذور) الأولى أن يقول ولا يصح معذور لأن المعذور طاهر شرعاً وإنما  
 لم يجوز لأن الصحيح أقوى حالاً من المعذور والشئ لا يتضمن ما هو فوقه والإمام ضامن بمعنى أنه تضمن صلاة من  
 خلفه بغير (قوله أو طار عليه بعده) أي وقبل الصلاة (قوله كاقضاء بمقتصد) أي فان الاقتداء به صحيح (قوله أمن  
 خروج الدم) الأولى أن يقول لم يخرج منه دم حال الصلاة لأنه لو لم يأمن واقتدى به ولم يخرج دم صحت الصلاة  
 (قوله وكقضاء امرأة الخ) مفاهيم ما قبله (قوله وذى عذر من) كسلس فان معه حدنا وخشاً (قوله كذى اخلات  
 بذى سلس) تنظير للعكس لا تعميل (قوله لأن مع الإمام حدنا ونجاسة) قال في النهر مقتضى هذا التعليل أن  
 يجوز اقتداء من به السلس بمن به انفلات ربح وليس بالواقع لا اختلاف عذرهما فالأولى أن يعامل بمحض  
 اختلاف عذرهما لا يكون الإمام صاحب عذر من والمقتدى صاحب عذر واحد قدبراه فعلى هذا لا يصح  
 قول الشرح وذى عذر من بذى عذر حلي (قوله وما في المجتبى) إيراد على قوله ومعذور بمثله وهو مبني حذف  
 خبره قدبره لا يرد علينا (قوله الحنثي المشكل) أي بمثله وكذا يقال فيما بعده (قوله أي لاحتمال الحيض) أي  
 في المستحاضة أو الضالة الإمام (قوله فلواتني صخ) بأن يتقن بالاستحاضة فيها لأنه من قبيل التحديد كما في البحر  
 وعمل بهضم كلام المجتبى بعدم تحقق المائنة في كل من الثلاثة لاحتمال أن يكون الدم من أحداهم ادم استحاضة  
 والأخرى دم فساد واحتمال كون الإمام أنى والمؤتم ذكر (قوله ولا حافظاً) التقدير بآية مرور على قول  
 الإمام وهو المقتد (قوله وهو الاتي) منسوب إلى أم لأنه على الحالة التي ولدته أمه عليها من عدم معرفة  
 الكتابة والقراءة وفي المغرب إلى أمته العرب يخلو هان صناعة الكتابة والقراءة ثم استعمل لكل من لا يعرف  
 الكتابة ولا القراءة نهر والفساد اتماماً من الابتداء كما قاله الطحاوي أو من أو أن القراءة كاذب إليه الكرخي أبو  
 السعود (قوله ولا أتى بأخرس) أما اقتداء أخرس بأخرس أو أتى بأخرس أو أتى بأخرس (قوله اقتداء الاتي)  
 مفهومه أنه إذا لم يقدر صبح الاقتداء (قوله ولا مستور عورة بعار) هو أصوب من قول الكنز ولا مستور بعار (قوله

(ومحاذاة الأمر الصبي) المشتهى  
 (لاقتداء على المذهب) تضعيف لما في الجامع  
 المحبوبي ودرر البصار من الفساد لأنه  
 في المرأة غير معلول بالشهوة بل يترك فرض  
 المقام كما حققه ابن الهمام (ولا يصح اقتداء  
 رجل بأمرأة) وحنثي (وصبي مطلقاً) ولو  
 في جنازة ونفل على الأصح (وكذا لا يصح  
 الاقتداء بمجنون مطبق أو منقطع في غير حالة  
 افاقته وسكران) أو معذور ذكره الحلبي  
 (ولا طاهر معذور) هذا (ان قارن الوضوء  
 الحائض أو طار عليه) بعده (وصبح لو وضأ  
 على الاقتداء) وصلي كذلك (كقضاء  
 بمقتصد من خروج الدم وكقضاء امرأة  
 بمثلها وصبي بمثله ومعذور بمثله وذى  
 عذر من بذى عذر لا عكسه كذى انفلات  
 بذى سلس لأن مع الإمام حدنا ونجاسة وما  
 في المجتبى الاقتداء بالمائل صحيح الثلاثة  
 الحنثي المشكل والضالة والمستحاضة أي  
 لاحتمال الحيض فلواتني صخ (ولا حافظاً)  
 آية من القرآن بغير حافظة لها) وهو الاتي  
 ولا أتى بأخرس لقدرة الاتي على  
 التعرّية نصح عكسه (ولا مستور عورة  
 بعار)

فصل الصلاة والجماعة (الخ) بخلاف الاتي اذا تم اشيا واثبات صلاة الكل فائدة عند الامام لان للاتي  
 يمكن أن يجعل صلاته بقرعة اذا اقتدى بشاري لان قراءة الامام له قرعة وليست طهارة الامام وسنة للمأموم  
 سكا فاقترعا بجر (قوله وكذا ذبح بقرعة) تبين في هذا التعبير صاحب البحر والاولى مثله وصحبا فان  
 التقدير وكذا الوأتم ذبح منله وصحبا وأتم تعدي بنفسه حلي (قوله بعاجز عنهما) العبرة للسجود حتى لو جهل  
 عنه وقد رمى الركوع أو ما (قوله ولا مفترض الخ) أي لا يصح على أنه مسقط عنه الفرض فلا يشاق منه فلا  
 (قوله لان اتحاد الصلاتين شرط) وذلك لان الاقتداء مشاركة وموافقة فلا بد من الاتحاد وهو معدوم والاتحاد  
 أن يمكنه الدخول في صلاته بنية صلاة الامام فتكون صلاة الامام مستفظة لصلاة المقتدى وهو المراد بقوله عليه  
 الصلاة والسلام الامام ضامن بجر فدخل في الاتحاد صلاة المقتدى بالمقتضى (قوله وصح أن معاذ الخ) قال  
 في البحر والذي صح عندنا أن معاذ بن جبل كان يصلي مع النبي صلى الله عليه وسلم فلا يقومه فرضه  
 لقوله صلى الله عليه وسلم حين شكا الطويلة اما أن تصلي معي واما أن تحذف على قولك فشرع له أحد الصريين  
 الصلاة معه ولا يصلي بقومه أو الصلاة بقومه على وجه الضعيف ولا يصلي معه هذا حقيقة اللفظ اقل منه من  
 الامامة اذ اولى معه عليه الصلاة والسلام ولا تتنع امامته مطلقا بالاتفاق فعمله أنه منعه من الفرض (قوله  
 ولا ناذر بمنقل) لان النذر واجب فيلزم بناء القوي على الضعيف اه حلي (قوله ولا يفترض) لعدم اتحاد  
 الصلاتين فكان كالمفترض بفترض آخر حلي (قوله لان كلا الخ) علة للاخير فقط حلي (قوله الا اذا نذر أحدهما  
 الخ) بأن يقول نذرت أن أصلي الركعتين التين فذكرهما فلان أبو السعود عن الشلبلي (قوله لان المنذورة أقوى)  
 اذ وجوب المحلوف بها عارض لتحقيق البر بجر (قوله فصع عكسه) لان فيه بناء الضعيف على القوي وهو جائز  
 (قوله وبها تف) عطف على الناذر الذي تضمنه قوله وعكسه والتقدير فصع اقتداء صاحب ناذر وبها تف والغاصح  
 اقتداء الحالف بالحالف لما قدمنا من أن الوجوب في المحلوف بها عارض فكان في الحقيقة اقتداء بمنقل بمنقل  
 حلي عن البحر وصورة الحلف أن يقول والله لا صلين كذا (قوله ومنقل) عطف على قوله وبها تف أي صح  
 اقتداء الحالف بالمنقل لان المحلوف به ما نقل حلي وقد يقال انه اوجبه لتحقيق البر فينبغي أن لا يجوز خلاف  
 المتطوع بجر (قوله ومما يشاركه في طواف كاذرين) فلا يصح اقتداء أحدهما بالآخر لان طواف هذا غير  
 طواف هذا فاختلاف السبب يدفعه أن يصح الاقتداء على القول بنية ركعتي الطواف بجر قال الشربلاني  
 يعارض ما نقله ويوافق ما يجته قول قاضي خان ولو أن رجلين طاف كل واحد منهما أسبوعا فاقضى أحدهما  
 بالآخر صح بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع اه قلت جرى قاضي خان على القول بالنسبة (قوله صح الاقتداء)  
 للاتحاد (قوله لان اقتداءه بفردين) لاختلاف السبب كالواقضى من أفرد من يصلي منذورة بجر  
 (قوله صح) لان الامامة تصح من غيرية فلفت النية وصار كل واحد شارعا في صلاة نفسه كذا في مجمع  
 الانهر أي فان قرأت والافسدت (قوله لان نوبيا الاقتداء) لان كل واحد قصد الاشتراك ولم يصح لاحتالة  
 كون كل واحد مأمورا وما كذا في الحلي عن مجمع الانهر (قوله والفرق لا يحنى) هو ما ذكر (قوله أن الاقتداء  
 في موضع الانفراد الخ) دخل فيه اقتداء المسبوق باللاحق وقوله كك دخل فيه اقتداء الملاحق  
 باللاحق أو مسبوق فان اللاحق اذا قصد الاقتداء بغير امامه كانه انفراد أو لا عن امامه ثم اقتدى فصح أنه  
 انفراد في موضع الاقتداء ودخل فيه المسبوق اذا قام الى قضاء ما سبق به ثم نذر كالا امام أن عليه سجود تلاوة  
 قبل أن يقيد المسبوق ما قام اليه بسجدة ولم يقيد المسبوق الى متابعة الامام قبل أن يقيد ما قام اليه بسجدة  
 منع (قوله فيما يتغير) كالظهر والعصر والعشاء وقيد بما يتغير لان حاله يتغير بصح الاقتداء فيه  
 مطلقا (قوله فاقضى المسافر) عطف على كل من أحرم وخرج اه حلي (قوله بل ان أحرم في الوقت) أي ان  
 أحرم المسافر مقدما بالمقيم ومكان الاول أن يقول بل ان اقتدى في الوقت حلي (قوله فلا يتغير فرضه)  
 لاستحكامه في حقه فلا أثر للتبعية فيه (قوله باقتدائه في شفع أول أو ثان) نذر صرت وهذا ظاهر ان قرأ  
 الامام في الاولين وان قرأ في الآخرين فقط كذلك لان عملها الاوليان فاذا قرأ في الآخرين التبعة بالاوليين  
 خلقت الآخرين عن القراءة فان قلت القعدة في حق الامام واجبة والقراءة سنة فكيف يقول الشرح بمنقل  
 أحجب بأن المراد بالمنقل ما زاد على الفرض فيصدق بالوجوب والسنة حلي (قوله ولا نازل برا كبا الخ) أي

فلو أم الماري مريانا ولا يسف صلاة الامام  
 ومما له جائزة اتصافا وكذا ذبح بقرعة  
 وبصحيح (و) لا ناذر على ركوع وسجود  
 بعاجز عنهما (لينا ان أقوى على الضعيف  
 (و) لا) مفترض بمنقل وفترض فرض آخر  
 لان اتحاد الصلاتين شرط عندنا وصح أن  
 معاذ كان يصلي مع النبي صلى الله عليه  
 وسلم فلا يقومه فرضه (و) لا (ناذر) بمنقل  
 ولا يفترض ولا (يناذر) لان كلاهما  
 يفترض فرض آخر (الا اذا نذر أحدهما عين  
 منذور الآخر) للاتحاد (و) لا (ناذر بمحالف)  
 لان المنذورة أقوى فصع عكسه وبها تف  
 ومنقل ومما يشاركه في طواف كاذرين  
 اشتر كافي فافسد اقتداءه ولو لم يمسك الظاهر  
 لان أفسد احدهم فردين ولو لم يمسك الظاهر  
 وقوى كل امامة الاخر صح لان نوبيا  
 الاقتداء والفرق لا يحنى (و) لا (لاحق و)  
 لا (مسبوق بمنقلهما) لما تقرر أن الاقتداء  
 في وضع الانفراد مفسد كعكسه (و) لا  
 (مسافر يقيد بعد الوقت فيما يتغير بالسفر)  
 كالظهور سواء أحرم المقيم بعد الوقت أو فيه  
 يخرج فاقضى المسافر (بل) ان أحرم  
 في الوقت (فخرج صح) وانتم تبعا لامامه  
 أما بعد الوقت فلا يتغير فرضه فيكون اقتداء  
 بمنقل في حق قعدة أو قرعة باقتدائه في شفع  
 أقل أو ثان (و) لا (نازل برا كبا)  
 ولا راكب برا كبا دابة أخرى

لاستلاب المكان أى فى صورتين عليه أنه لا يشترط اتحاد المكان بل العبرة بالاستبانه وعدمه فليست الأولى  
 تعليل الأولى بأن النازل يركع ويسجد والراكب يوقى فلا يصح بناء القوى على الضعيف (قوله فلو صرح) أى  
 إذا كان خارج العمران فى نفل مطلقاً أو فرض بمذخر (قوله دائماً) أى آفاً الليل وأطراف النهار كما مر من  
 الله سبحانه (قوله حقاً) أى بذلاً حقاً فهو مفروض عليه وصلاته فى حين اجتيازه منفرداً فاسدة على الظاهر  
 فيه من عليه الاقتداء (قوله فلا يؤتم الا مثله) المتبادر المتبادر فى خصوص ما يبلغ فيه فلا يصح اقتداء من يبدل  
 الرأى فينابىن يبدلها لا ما فهو نظير المذود (قوله بمن يحسنه) أى القرآن المعلوم من المقام أى قرأه (قوله  
 أو وجد قدر الفرض مما لا يخفى فيه) أى وتركه قرأ ما فيه اللغو ولا يظهر هذا وما قبله الا اذا صلى منفرداً أو أماً ما  
 مثله (قوله وكذا من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف) أى الابتكار كالفاء وهى الغافاة والتاء وهى  
 التمهقة والتاء وهى النخعة فيخصم عليه بذل جهده فان لم يزل لا يؤتم الا مثله ولا يصح صلاته ان أمكنه  
 الاقتداء بمن يحسنه أو ترك جهده أو وجد قدر الفرض خالصاً ذلك (قوله أو لا يقدر على اخراج الفاء)  
 من حلق الخاص (قوله بأى وجه كان) من الأوجه المذكورة من ابتداء قوله ولا يصح اقتداء من رجل بامرأة  
 الخ (قوله لا يصح شروعه فى صلاة نفسه) ولو على سبيل النفل (قوله وأذى فى الجرائد المذهب) أى عدم صحة  
 الشروع أصلاً وهو مرجع اسم الإشارة فى قوله أن هذا قول محمد (قوله قلت) هو لصاحب التبر وضمير أذى  
 يعود الى صاحب البحر وقوله فيما مر يعنى به عند قول المصنف والمخاد فى صلاة (قوله خلافه) أى خلاف ما ذكره  
 صاحب البحر هنا من عدم صحة الشروع أصلاً وخلافه هو انقلابها نقلاً (قوله أن المذهب انقلابها نقلاً)  
 مؤيداً به تصحيح السراج وهو مفعول أذى والمعنى أن صاحب البحر فيما نقل عن السراج أن المرأة اذا نوت  
 ظهرها مقبدياً صلى عصر وصاوت نفسه صلاته على الصحيح ومن لم يحرم أن صلاتها غير صحيحة فمضاهى كانت غير  
 صحيحة نقلاً لما أفسدت بالمخاد أتم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابها نقلاً وهذا جعل المذهب عدم  
 الانقلاب فلا فقد ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به الى خفاء المقام فان ضمير أذى ظاهر كلامه  
 عوده الى المصنف وقد عرفت أنه راجع الى صاحب البحر (قوله ويستند فلا شبه) أى حين اذ تعارض  
 التصحيح فى المسئلة فيرجع الى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يعمل كل على محله (قوله أنه متى فسد) أى  
 الاقتداء وقوله لقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه  
 فسد فيها ما فقد ركن لا بشرط (قوله كظاهر بمذور) أو رده عليه أن الظاهرة فى المذور وجوده وأجيب بأن  
 المفقود ملهارة خاصة مساوية لظاهرة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كقترضين وناذرين (قوله وثمة)  
 أى هذا التفصيل وهو ثمة الخلاف أيضاً (قوله الاتقاض بالقهقهة) أى ثبوتاً ونفيان قال بعبء الشروع  
 فلا حكم ينقض الوضوء بالقهقهة الواقعة أثناء الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع أصلاً نقاه (قوله صف  
 من النساء) فان كان تأتما كف الرجال أفسد صلاته جميع من خلفه وان كن ثلاثاً أفسد صلاة ثلاث ثلاث الى  
 آخرها وان كانتا اثنتين فثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال فى الجنب لو كان الرجل على ستره أو فى  
 والمرأة قد آتاه فسد سواء كان قدر قامة الرجل أو دونه وهذا اذا لم يكن على الرف ستره أجازا كان عليه ستره  
 قدر ذراع لا تفسد فى جميع الأحوال (قوله أو طريق عزيمته الجبل) أى فاذا أبو السهود من شيء (قوله بقبرى  
 فيه السفن) أى يكسر مثله يقال فى قوله عزيمته الجبل (قوله ولو زورقا) هو القلاد الصغير (قوله أو خلا بالنصر  
 معناه الفراغ وبالذات المتوضا والمكان لاثنى به قاموس (قوله كسجد القدام) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت  
 كالمسجد على الأصح فيصح الاقتداء به بلا اتصال صفوف واعتبار الصفيين هو المعتد واعتبار الحلي مقدار صف  
 وهو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) أى ولو كان هناك طريق أو تم وصورة اتصال الصفوف فى الثرى أن ينفوا  
 على جسر أو موضع فوقه أو على سفن مرسوطة فيه الخ (قوله وكذا الثانى عند الثانى) لانهم اعند كالثلاثة  
 خلافاً لمذمور (قوله صار وجوده كعدمه) فيه تباين المانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص (قوله  
 والمائل لا يمنع) فى مسجد وبيت كن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على التذمة بالاام بسماع ولومن المبلغ  
 بشرط أن ينوى المبلغ تكبيرة الافتتاح الاحرام فقط أو مع نية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السهود  
 ونحوه أو رؤية أى للامام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أى فى غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

فلى مع ص (و) لا (غير التخييه) أى بآك  
 (على الأصح) كما فى البحر من الجنب وحراً  
 الحلي وابن النخعة أنه بعد بذل جهده  
 دائماً حقاً كالائى فلا يؤتم الا مثله ولا يصح  
 صلاته ان أمكنه الاقتداء بمن يحسنه أو ترك  
 جهده أو وجد قدر الفرض مما لا يخفى فيه  
 هذا هو الصحيح المختار فى حكم اللغو وكذا  
 من لا يقدر على التلفظ بحرف من الحروف  
 أو لا يقدر على اخراج الفاء الا بتكرار (و)  
 اعلم أنه (اذا فسد الاقتداء) بأى وجه كان  
 (لا يصح شروعه فى صلاة نفسه) لانه قصد  
 المشاركة وهى غير صلاة الانفراد (على  
 الصحيح محط وأذى فى الجرائد) (المذهب)  
 مؤيداً به تصحيح السراج وهو مفعول أذى والمعنى أن صاحب البحر فيما نقل عن السراج أن المرأة اذا نوت  
 ظهرها مقبدياً صلى عصر وصاوت نفسه صلاته على الصحيح ومن لم يحرم أن صلاتها غير صحيحة فمضاهى كانت غير  
 صحيحة نقلاً لما أفسدت بالمخاد أتم قوى كلام السراج بأن المذهب انقلابها نقلاً وهذا جعل المذهب عدم  
 الانقلاب فلا فقد ناقض نفسه حلي (قوله فتأمل) أشار به الى خفاء المقام فان ضمير أذى ظاهر كلامه  
 عوده الى المصنف وقد عرفت أنه راجع الى صاحب البحر (قوله ويستند فلا شبه) أى حين اذ تعارض  
 التصحيح فى المسئلة فيرجع الى التوفيق بينهما بقدر الامكان بأن يعمل كل على محله (قوله أنه متى فسد) أى  
 الاقتداء وقوله لقد شرط مراده الفرض فيم الركن كعدم حفظ آية وعدم القدرة على الركوع والسجود فانه  
 فسد فيها ما فقد ركن لا بشرط (قوله كظاهر بمذور) أو رده عليه أن الظاهرة فى المذور وجوده وأجيب بأن  
 المفقود ملهارة خاصة مساوية لظاهرة المؤتم (قوله وان لا اختلاف الصلاتين) كقترضين وناذرين (قوله وثمة)  
 أى هذا التفصيل وهو ثمة الخلاف أيضاً (قوله الاتقاض بالقهقهة) أى ثبوتاً ونفيان قال بعبء الشروع  
 فلا حكم ينقض الوضوء بالقهقهة الواقعة أثناء الصلاة ومن قال بعدم صحة الشروع أصلاً نقاه (قوله صف  
 من النساء) فان كان تأتما كف الرجال أفسد صلاته جميع من خلفه وان كن ثلاثاً أفسد صلاة ثلاث ثلاث الى  
 آخرها وان كانتا اثنتين فثنتين فقط خلفهما (قوله قدر ذراع) قال فى الجنب لو كان الرجل على ستره أو فى  
 والمرأة قد آتاه فسد سواء كان قدر قامة الرجل أو دونه وهذا اذا لم يكن على الرف ستره أجازا كان عليه ستره  
 قدر ذراع لا تفسد فى جميع الأحوال (قوله أو طريق عزيمته الجبل) أى فاذا أبو السهود من شيء (قوله بقبرى  
 فيه السفن) أى يكسر مثله يقال فى قوله عزيمته الجبل (قوله ولو زورقا) هو القلاد الصغير (قوله أو خلا بالنصر  
 معناه الفراغ وبالذات المتوضا والمكان لاثنى به قاموس (قوله كسجد القدام) ضعيف والراجح عدم المنع والبيت  
 كالمسجد على الأصح فيصح الاقتداء به بلا اتصال صفوف واعتبار الصفيين هو المعتد واعتبار الحلي مقدار صف  
 وهو مرجوح (قوله فيصح مطلقاً) أى ولو كان هناك طريق أو تم وصورة اتصال الصفوف فى الثرى أن ينفوا  
 على جسر أو موضع فوقه أو على سفن مرسوطة فيه الخ (قوله وكذا الثانى عند الثانى) لانهم اعند كالثلاثة  
 خلافاً لمذمور (قوله صار وجوده كعدمه) فيه تباين المانع بين الامام وبين من خلف ذلك الشخص (قوله  
 والمائل لا يمنع) فى مسجد وبيت كن اقتدى وهو على سطح المسجد أو على التذمة بالاام بسماع ولومن المبلغ  
 بشرط أن ينوى المبلغ تكبيرة الافتتاح الاحرام فقط أو مع نية التبليغ فان نوى التبليغ فقط لم يصح أبو السهود  
 ونحوه أو رؤية أى للامام أو المقتدى (قوله عند اتصال صفوف) أى فى غيرهما (قوله ولو اقتدى من سطح داره

وأما على الجدار الذي بينه وبين المسجد فإنه يجوز اتفاقاً هندية (قوله أن الصحيح اعتبار الاستباه) فيجوز اقتداءه  
 جدار المسجد بامام المسجد وهو في بيته إذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام أو كان وعلى بالصوف هندية (قوله  
 قلت الخ) حاصله أنهم ما قولان صحيحان (قوله وصح اقتداء متوضي) أي عند هاتين بناء على أن الخليفة عندهما  
 بين الاثنين وهما الماء والتراب والطهارة سواء وقال محمد لا يصح بناء على أن الخليفة عندهما بين الطهارة وبين  
 بناء القوي على الضعيف جلي وهذا الخلاف في غير صلاة الجنابة فصح اتفاقاً وفي القهستان صح  
 اقتداء متوضي بغير أي يصح اقتداء من وقع وضوءه صحيحاً من وقع بجمه صحيحاً عند المتوضي فلا يقتلها  
 من قوماً على أن المظاهر من تيم على ظن أنه نجس لان امامه محدث في رزعه كافي التظلم (قوله لا امام معه)  
 أي المقتدى أما إذا كان معه ما فلا يصح الاقتداء سواء ظن علم امامه به أو لا لان امامه قادر على الماخباره نهر  
 خلاف لما في البحر من الفتح من تقيد السطلان بما اذا ظن علم امامه بوجود الماء والمراد بالسطلان بطلان  
 أصل الصلاة بناء على ما تقدم من اختيار الزيلعي أنه إذا فسد الاقتداء لفقد شرط لا تمقد أصلاً جلي من النهر  
 (قوله ولو مع وضوء سورجاده) الظاهر أنه لا يصح الاقتداء الا اذا جيع الامام بين ما أذى الصلاة أما إذا  
 إذاها أو لا بالوضوء فلا يصح الاقتداء به في أداء التيم لان الفرض غير متحقق إذا وفي هذا التيم المنفرد (قوله  
 ولو على جبهة) ظاهره كالجهر أن الماسح على الجبهة داخل تحت قوله بما سح وفيه بهد لا يفتي بل الأولى  
 أن يكون مفهوماً بالأولى لانه كالغسل لما تحته كذا في النهر والمخ (قوله وقائم شاعسد) مراده بالقائم ما يعم  
 الموي (قوله بركع ويسجد) قيد بما ذكره لانه لو أومأ به ما أو بأحد هاتين لا يصح وجواز الاقتداء بهما وعند  
 عهد لا يجوز لبناء القوي على الضعيف وما ورد محمول على الخصوصية لحديث في ذلك ولا يمكن لم يثبت  
 عندهما والاحوط مراعاة الخلاف من لا على قارى (قوله لانه عليه الصلاة والسلام صلى الخ) وذلك أنه أمر  
 أبابكر أن يصلي بالناس فلما دخل أبو بكر في الصلاة توجده صلى الله عليه وسلم في نفسه خفة فقامت يهادي بين  
 القياس وعلى تجلس عن يسار أبي بكر فخصر أبو بكر عن القراءة فتأخر فتقدم النبي صلى الله عليه وسلم فكان  
 عليه الصلاة والسلام يصلي بالناس جالساً وأبو بكر يقتدى بصلاة النبي عليه الصلاة والسلام ويقتدى الناس  
 بصلاة أبي بكر والصلاة صلاة ظهر يوم السبت والأحد وما ذكره فتعني جواز استخلاف من ليس في الصلاة  
 وهو لا يجوز لهم الآن أن يكون تقدمه صلى الله عليه وسلم بعد اقتدائه بأبي بكر رضي الله تعالى عنه (قوله  
 وبه علم) أي قبله أي بكر علم جواز رفع الخ وجواز باجاء إذا كانت الجماعة لا يصل اليهم صوت الامام  
 أما لضعفه أو كثرة الجماعة وفي السيرة الخلية اتفاق المذاهب الاربعة على كراهة التبليغ عند عدم الحاجة  
 وانظر انه بدعة منكردة أبو السعود (قوله فلا يبعد أنه مفسد) لانه غالباً يشغل على حالة الإلحاح والاشتغال بقهر النغم اظهرا  
 وذلك مفسد وكذا ان لم يشغل لانهم يبالغون في الصباح زيادة على حالة الإلحاح والاشتغال بقهر النغم اظهرا  
 للصناعة النخبة والصباح ملحق بالكلام كانه يقول اعجبوا من حسن صوتي وقهر ربي فيه وهذا مفسد  
 ولا أرى ذلك يصدر من يفهم معنى الصلاة والعبادة كما لا أرى قهر بر النغم في الدعاء كما يفعله القراء بسدر من  
 يفهم معنى الدعاء والسؤال وما ذاك الا نوع لعب وخيرية إذ لو صدر ذلك في الشاهد عند سؤالك من مثل هذا  
 خيرية ومقام الحاجة والدعاء التضرع اه بهتاه وهو مردود بما في السراج من أن الامام اذا جهر فوق  
 ساجدة الناس فقد أساء اه والاساءة دون الكراهة لا فوجب فسادا والقياس على من ارتفع بكلامه لصية  
 غير ظاهر لان ما هنا ذكر بسيفته فلا يغير بغيره على أن القياس به الاربعة مائة منقطع فليس لاحد أن  
 يقيس مثله على مثله كذا كراه ابن خيم فانهض أن الحكم بالفساد حيث لم يشغل الرفع على مذهبة الله أو أكبر  
 أو بانه ليس بالفساد واعلم أن ما ادعاه به من الوعظ من عدم اعتبار تبليغ المبلغ وأنه لا بد من رؤية الامام  
 او سماعه باطل مخالف لاجماع العصامة والتابعين والائمة المجتهدين كذا في القول البليغ للسيد المحوي (قوله  
 وقائم بأحدب) القائم صادق بالرائع والساجد بالمويهم ما والحذب خروج الظهور دخول الصدر والبطن  
 من باب فرج قاموس (قوله وغيره أولى) حبتد أو خبر أي غير الأهرج بحر (قوله وموي بمثل) سواء كان الامام  
 موي قائماً أو قاعداً بحر (قوله الآن موي الخ) فانه لا يجوز لقوة حال المأموم بحر (قوله ومتنقل بغير فرض) والقراءة  
 في النقل وان كانت فرضاً في الآخر بين ففلا في الفرض لا تقتضي فساداً لانه بالاقداء صار تبعاً للامام في القراءة

لم يميز لا اختلاف المكان در رجوع وغيرهما  
 وأقتره المصنف لكن تعقبه في النزولانية  
 ونقل عن البرهان وغيره أن الصحيح اعتبار  
 الاستباه فقط قلت وفي الاشياء وزواهر  
 الجواهر ومفتاح السعادة ويجمع الفتاوى  
 والنصاب والخليفة أنه الاصح وفي النهر من  
 أراد أنه اختيار جماعة من المتأخرين (ويصح  
 اقتداء بتوضي) لا امام معه (بجميع) ولو مع  
 وضوء سورجاده مجتبي وجر (بجميع) ولو مع  
 ولو على جبهة (وقائم شاعسد) بركع ويسجد  
 لانه عليه الصلاة والسلام صلى الخ ولانه  
 قاعدا وهم قيام وأبو بكر يلههم تكبيره  
 علم جواز رفع المؤذنين اصواتهم في جمعة  
 وغيره ما يعني أصل الرفع أما ما تعارفوه  
 قد زماناً فلا يبعد أنه مفسد اذا الصباح  
 ملحق بالكلام فتح (و) قائم (بأحدب) وان  
 بلغ حذبه الركون على المعتد وكذا ما عرج  
 وغيره أولى (وموي بمثل) الآن موي  
 الامام متطعماً والقائم قاعداً أو قائماً على  
 القنار (ومتنقل بغير فرض)

فكانت خلافيهما في حقه كما ساء به جبر وقال القهستاني وفيه أي في قول النقاية والمنفل بالمقترض إشارة إلى أنه لا يكره جماعة المنفل إذا أدى الامام المقترض والمنفل والمكروه ما إذا أدى الكل فلاحاجي (قوله في غير التراويج) أما فيها فلا يصح الاقتداء بالمقترض على أنه تراويج والا فلا اقتداء جميع على أنه منفل مطلق ونسبه الشرح تبعاً للبر إلى النقاية وليس فيها بل في مختصر الطهريه حلي (قوله وكأنه لأنه ساءت على هيئة مخصوصة) وهي عدم الاقتداء فيها بغير من يصلها سواء اقتدى بمن يصلها أو وصل بمنفرد الحلي (قوله في تراويج وصفها الخاص) وهو نية التراويج من الامام (قوله للترويج عن العهدة) أي عهدة اقامة السنة والذي يظهر أن هذا القرض مبن على اشتراط اليقظة فيها (قوله ومن يرى الوتر واجبا إلخ) محله على المعقد إذا لم يسلم على ركعتين منه (قوله وهو مقيم) بقية لأنه لو كان مسافراً لا يصح اقتداؤه بعد خروج الوقت بجمع في الرابعة وقوله بعد الغروب ظرف لاقتدى وقوله بن متعلق باقتدى وقوله قبله أي الغروب سواء كان الامام مقيماً أو مسافراً وتظهر هذا من يقتدى في الظاهر معتقداً قول صاحبين بن يصله معتقداً قول الامام ولا يضر اختلاف بالاداء والقضاء (قوله للاختلاف) على الجميع ما قبله من الصور الثلاث أما الأولى قطاها وأما الثانية فلأن ما أتى به كل واحد منهما هو الوتر في نفس الامر واعتقاد أحدهما سائتة والآخر وجوبه أمر عارض لا يوجب اختلاف الصلاة وأما الثالثة فلأن كلامهما عصر يوم واحد ثم صلاة الامام أداء حيث أحرم قبل الغروب وصلاة المقتدى قضاء حيث أحرم بعده وهذا القدر من الاختلاف لا يمنع الاقتداء ألا يرى أن الاداء يصح بنية القضاء وبالعكس حلي (قوله وإذا ظهر حدث امامه) يشهد به التبريد أنه أحدث وصلى قبل أن يتوضأ أو بأخبار العدل من نفسه والاندب (قوله وكذا كل مفسد) أشار بذلك إلى أن تقييد المصنف بالحدث اتفاقاً فلو قال ولو ظهر أن امامه ما يمنع صحة الصلاة أعادها لكان أولى ليشمل ما ذكره الشرح وما لو أدخل بركن أو شرط كظهور أنه توضأ بما منه مستعمل أو خرج منه بعد وضوئه دم أو قبح أو قى فإن الوضوء صحيح عند الامام مالك في جميعها باطل عندنا (قوله بطلت) التعبير به بقوله فيلزم أعادتها مستدركاً بأن البطلان يقتضي سبق الانقضاء كما في التبريد ولفظ الاعادة يوهم أنه للغير لعدم الاجزاء ولو قال لا يجزى بما إذا لم يكن أولى وأقول الحلي بطلت فيبين أنها لم تنعقد ان كان الحدث سابقاً على تكبيرة الاحرام أو مفسراً للتكبيرة المقتدى أو سابقاً عليها بعد تكبيرة الامام وأما إذا كان متأخراً عن تكبيرة المقتدى فأنها تنعقد أولاً ثم تبطل عند وجود الحدث ويلزم عليه استعمال اللفظ في حقيقة ومجازة اللهم إلا أن يقال أنه من عموم المجاز وفي الجبر المراد بالاعادة الاتيان بالقرض لا الاعادة المصطلح عليها (قوله صحة وفساد) أي ولو رأى المقتدى (قوله وقيل لافسقه) محمول على ما إذا قال تعمدت ذلك ويدل على هذا الجمل ما في التبريد عن البرازية وإن احتل أنه قال ذلك ورعاً أعاد (قوله لأن الصلاة دليل الاسلام) الذي تقدم أنه لا يكون مسلماً بالصلاة إلا إذا أدى مقتدياً بامتة والقرض أنه امام فتأثر (قوله لومعينين) وإن عين بعضهم زمة اخباره حلي (قوله والا لا يلزمه) فحتم صورتان عدم التعيين أصلاً وهو المراد وتبين البعض وقد ستر حكمه حلي (قوله مطلقاً) سواء عينوا أو لا (قوله لكونه عن خطأ معفو) فيه أن الخطأ انما يعفى عن ائمة الذي هو امر أخروي وأما الافساد فلا معنى للعفو عنه لأن المأهبة انما تقوم بأجزائها وتعمل بشروطها ومع ذلك فكونه خطأ دائماً غير لازم إذ قد يكون عن عذر فلذا كان هذا القول مرجوحاً (قوله لكن الشروع) استند إليه على ذكر تصحيح جميع الفتاوى وفي المنع ولا يخفى أن الاختصاص بجمعه في المجتبى أولى وأحرى لما فيه من العمل بالاحتياط لاسيما ونقول المتون والشروع تقدم على نقول الفتاوى (قوله وإذا اقتدى أي إلخ) اعلم أن الامم يجب عليه الاجتهاد لكل الاجتهاد في تعلم ما تصح به الصلاة ثم في القدر الواجب والا فهو آثم بجر (قوله فنفسد صلاة الكل) أشار به إلى صحة الشروع فإذا جاء أو أن القراءة تفسد وهو مروي عن الكرخي والصحيح عدم صحة الشروع كافي التبيين عن الذخيرة وروى عن الطحاوي حلي وهذا مذهب الامام وأورد عليه أن القاعدة عنده أن القادر بقدرة الغير لا يعتد قارداً ولهذا لم يوجب الحج والجمعة على المضرروان وجد قائداً فكيف اعتبره قادراً في مسائل الامم قلنا القاعدة محلها اذا تعلق العمل باختيار ذلك الغير والامم قادر على الاقتداء بما يرى من غير اختيار القاري فقلل قادراً على القراءة وعند ما تفسد صلاة القاري وحده كالقاري إذا تم مرة ولا يبين وكذا أثر أصحاب الاعذار إذا أتموا بطل صلاة غير المعذور والفرق

في غير التراويج في الصحيح خاتمة وكأنه  
لأنه ساءت على هيئة مخصوصة في تراويج  
وصفها الخاص للترويج عن العهدة فروع  
صح اقتداء بمنفل بمنفل ومن يرى الوتر  
واجباً بمن يراه سنة ومن اقتدى في العصر  
وهو نية بعد الغروب بمن أحرم قبله للاختلاف  
(وإذا ظهر حدث امامه) وكذا كل مفسد  
في تراويج (بطلت فيلزم أعادتها) فتبين  
مسألة المقتدى صحة وفساد (كما يلزم الامام  
اخبار التبريد إذا أجدهم وهو محدث أو وجب)  
أو فاقه شرطاً أو كن وهل عليهم إعادة ان  
أو فاقه شرطاً أو كن وهل عليهم إعادة ان  
عذر لافهم والاندب وقيل لا فسخه باعتدائه  
ولو زعم أنه كافر لم يقبل منه لأن الصلاة دليل  
الاسلام واجبه عليه (بالقدر الممكن) بطلانه  
أو بكتاب أو رسول على الأصح لو معينين  
والا لا يلزم بجر عن المعراج وصح في جميع  
الفتاوى عدمه مطلقاً لكونه عن خطأ معفو  
منه لكن الشروع مرجحة على الفتاوى  
(وإذا اقتدى أي وإما يرى باقية) فنفسد  
صلاة الكل



للإمام أن قراءة الإمام قراءة المؤمن فتركه مع القدرة عليه مفسد ولا يكون نرا الإمام مسترا للمؤمن حتى لا تكون  
 حودتهم مستورة بستر الإمام وكذلك سائر أصحاب الاعتذار لا يكون الشرط الموجود من الإمام موجودا  
 في حقهم فافتقر حاشي (قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء) الأولى حذف بالاعتداء ليشمل القارئ (قوله سواء  
 علم به أولا) لأن القراءة لا تختلف فيها الحال بين الجهل والعلم وسواء نواه أولا لأن الوجه المذكور وهو ترك  
 الفرض مع القدرة عليه بعد ظهور الرغبة في صلاة الجماعة يوجب الفساد وإن لم ينو بغير (قوله في الآخرين)  
 ذكرهما لبيان محل الخلاف أما الأوليان فالفساد باتفاق أبو السعود (قوله لغرضه بصدقه) وهو الاستخلاف  
 حاشي (قوله تصد صلواتهم) أما صلاة الإمام فلا تنحل كغيره من صلوات القوم مبنية عليها بغير (قوله ولو تقديرا)  
 عطف على محذوف أي تحقيقا ولو تقديرا أي ولا تنذر في حق الإمامي لانعدام الأهلية فقد استخلف من لا يصلح  
 للإمامة ففسدت صلواتهم حاشي (قوله ومحت لوصلي الخ) لأنه لم يظهر منه رغبة في الجماعة كذا في الهداية  
 وهو يقتضي أنه لو صلى أتيان مقدما - مدحهما بالآخر وصلي قارئ وحده أن لا يصح صلاة الاثنين لظهور  
 رغبتهما في الجماعة (قوله بخلاف الخ) هذا الفرع يناقش ما قبله فأفاده الشرع بلبس اللهم إلا أن يحصل الأول على  
 ما إذا شرع الإمامي أولا فإنه يلزم حينئذ من اعتدائه إبطال العمل وهو منهي عنه بخلاف ما إذا حضر بعد افتتاح  
 القارئ الذي هو الفرع الثاني (قوله لما مر) أي من قوله للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقرارئ حاشي (قوله من  
 صلاها كانه) بأن يشارك في جزء من ركوع الركعة الأولى ويسلم بعد القعدة الأخيرة ولا يشترط أن يكبر معه  
 ويسلم معه حاشي وظاهره أنه لا يكون لاحتمال أن يوصف به قال في التمهيد أن مقتضى إمامته ولو  
 من أدرك أول صلاة الإمام أو سبق وهو من لم يدركها وكل منهما قد يكون لاحقا له والتفرقة في المدرس  
 واللاحق اصطلاحية وفي اللغة يصدق كل منهما على الآخر (قوله لكن بعد اعتدائه) ظرف لفاتته وحسنه  
 يكون اعتدائه في أول الصلاة بالنظر لقوله كانه أو أمّا بالنظر لقوله أو بعضها فيحصل اعتدائه في أول الصلاة أيضا  
 وفاته البعض وأدرك البعض ويحصل الاعتداء في الاثنين بعد ما سبق بعضها فيكون لاحقا مسبوقا ومن فاتته  
 كلها مدرسا لاحقا (قوله وزجة) لا يمكن معها أداء الأركان اللاحقة فراغ الإمام من كلها أو بعضها (قوله وسبق  
 حدث) مؤتم وإمام أدى المستخلف بعضها حال الذهاب إلى الوضوء (قوله صلاة خوف) أي في الطائفة الأولى  
 وأما الطائفة الثانية فمسبوقة اه حاشي (قوله ومقيم أتم بمسافر) فهو لاحق بالنظر للآخرين وقد يكون  
 مسبوقا كما إذا فاتته أول صلاة إمامه المسافر (قوله بأن سبق إمامه في ركوع وسجود) أي في كل الركعات فإنه  
 لاحق بركعة لأن الثانية ثابتة عن الأولى والثالثة عن الثانية والرابعة عن الثالثة فثبت عليه ركعة هو لاحق  
 فيها وكذا لو سبقه بركوع وسجود في ركعة وفارقه في الباقي (قوله وحكمه) أي اللاحق حاشي (قوله عكس  
 المسبوق) بالتصحيح حال من فاعل يبدأ أي أن المسبوق يتابع إمامه أولا ثم بعد فراغ إمامه يقوم إلى قضاء  
 ما سبق به ولو عكس تصدح حاشي ونضا لفان في أمور غير ما ذكره في التمهيد لو قال الإمام بعد فراغه  
 من الفجر كنت محدثا في العشاء فسدت صلاة المسبوق ومنها لو خرج وقت الجمعة فسدت صلاة المسبوق أو تذكر  
 المسبوق فاتته فسدت صلاته أو طلعت الشمس في الفجر وفي اللاحق روايتان في جميعها (قوله ثم يتابع) عطف  
 على يبدأ وقوله إن أمكنه قيد لقوله يبدأ والمراد بالادراك الأول في آخر الصلاة وقوله ثم صلى عطف على  
 قوله تابع حاشي (قوله ما نام فيه) أي مثلا وقوله بهما متعلق بصلى وضعية للقراءة حاشي (قوله صح) لأن الترتيب  
 بين الركعات ليس بفرض لأنها فعل مكرور في جميع الصلاة وتقدم أنه لا يتصور ترتيب الركعات إلا في هذه الصورة  
 (قوله وأتم) ويجب عليه إعادة الوعد وكذا لو كان ساهما لعدم جبرها بسجود السهم ولأنه لاحق آخر صلاته وهو  
 مجبور عن سجود السهم (قوله من سبقه الإمام بها) وأدركه في التشهد أو سجود السهم أو تشهد (قوله فلو قبلها)  
 بأن كبرنا أو بالمتابعة به سبقه بركعة مثلاً وقام بقضى هذه الركعة قبل متابعة الإمام وقوله فالظاهر الفساد لأنه  
 انفرد في موضع الاعتداء (قوله في حق قراءة) فهي فرض عليه ولو قرأ الإمام في الآخرين (قوله في حق تشهد)  
 الأولى أن يقول في حق قعوده لأن التشهد واجب قيم ما أمّا القعود فواجب في الأولى فرض في الأخيرة (قوله  
 فذلك ركعة) تفريع على ما قبله (قوله لا يجوز الاعتداء) ولا اعتدائه بأحد حاشي (قوله كما زعم  
 في الأشباه) أي بما صاحب الدرر حيث استثنى من قوله لا يجوز الاعتداء بالسبوق مستثناة استخلافه

للقدرة على القراءة بالاعتداء بالقرارئ سواء  
 علم به أولا نواه أولا على المذهب (أو استخلف  
 الإمام أتياني الآخرين) ولو في التشهد  
 أما بعده فتصح لغرضه بصدقه (تفسد  
 صلواتهم) لأن كل ركعة صلاة فلا تخلو من  
 القراءة ولو تقديرا (ومحت لوصلي كل من  
 الإمامي والقارئ وحده) في العجم (بخلاف  
 شور الإمامي به افتتاح القارئ إذا لم  
 يقبضه وصلي منفردا فانه تصدق في الأصح)  
 لما مر (و) أعلم أن المدرس من صلاها كانه  
 مع الإمام واللاحق من فاتته (الركعات  
 كلها أو بعضها) لكن بعد اعتدائه بعد  
 كفته وزجة وسبق حدث وصلاة خوف  
 ومقيم أتم بمسافر وكذا بلا عذر بأن سبق  
 إمامه في ركوع وسجود فانه يصح كونه  
 وحكمه كونه فلا يأتي بغيره ولا يجوز  
 ولا يتغير فرضه بنية إمامه أن أسكنه  
 عكس المسبوق ثم يتابع إمامه في الصلاة  
 إدراكه والاتباع ثم صلى ما نام فيه بلا عذر  
 ثم ما سبق به من أن كان مسبوقا أيضا  
 ولو عكس صح وأتم ترك الترتيب والمسبوق  
 من سبقه الإمام بها أو بعضها وهو منفرد  
 حتى ينفي ويتعدو بقرآن ثم قرأ مع الإمام  
 لعدم الاعتداد بها كركعاتها مفتاح السعادة  
 (فيما يرضيه) أي بعد متابعتها لإمامه  
 فلو قبلها فالظاهر الفساد وقضى أول  
 صلاته في حق قراءة وآخرها في حق تشهد  
 فذلك ركعة من غير غيرها في ركعتين بضاعة  
 وسورة وتشهد بينهما أو أربعة الرابع  
 بضاعة فقط ولا يبعد قبلها (الأي أربع)  
 فمكة قد أحدها (لا يجوز الاعتداء به)  
 وإن صح استخلافه في حد ذاته لاحالة القضاء  
 فلا استثناء أصلا كما زعم في الأشباه



قال في البحر وهو سهل لأن كلامهم فيما إذا قام إلى قضاء ما سبق به وهو في هذه الحالة لا يصح الاقتداء به أصلا فلا يستتبعه ما حكم عليه بالسهولة في الجرد ذكره في الاشياء مع أنها متأخرة في التأليف عنه (قوله نعم) لا وجه للاستدراك بهذا الفرع لأنه لا اقتداء فيه أصلا (قوله أجماعا) أي مع أن المنفرد لا يأتي به عند الامام وجه الله تعالى (قوله لو كبر نوى استئناف صلته) أي بعدما أدى البعض منفردا عن الامام يصير مستأنفا لأن صلاة المنفرد غير صلاة اقتدى في بعضها وانفرد في بعضها بخلاف المنفرد فان تكبيره مع نية الاستئناف من غير تلفظ بها لا يصير بها مستأنفا (قوله عليه أن يعود) ما لم يقيد بسجدة (قوله وينبغي أن يصير) أي إلى السلام الثاني (قوله ان قبل قعود الامام قدر التشهد) أشار به إلى أن قعود المؤتم قدرا للتشهد لا يعتد به الا اذا وافق قعود الامام قدر التشهد حتى أن المدرك لو رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الأخيرة قبل أن يرفع الامام رأسه ثم رفع الامام رأسه ثم سلم المدرك أو قام بعد قعوده قدر التشهد وقبل قعود الامام قدره لا يصح بل عليه العود ما لم يأت بخلاف وان أتى به بطلت وكذلك في مثلتنا لو رفع المسبوق رأسه من السجدة الثانية من آخر ركعات الامام قبل أن يرفع الامام رأسه من السجدة ثم رفع رأسه ثم قام المسبوق إلى قضاء ما سبق به لا يعتد بما يقضي به بل عليه العود والقعود قدر التشهد ثم القيام إلى القضاء ولو لم يعد حتى قيسد ركعة بسجدة بطلت لانفراد في موضع الاقتداء والركعة لا تقبل الرخص اه حلي (قوله كنف حدث) اه ان من حضر عرض له (قوله وخروج وقت فجر) عطف على حدث (قوله ثم نابه فيه صح) هو ما عليه الفتوى وقيل تفسد لانه اقتداء في موضع الانفراد والجواب أنه وان كان مفسدا لكنه بعد الفراغ فهو كعدمه الحادث في هذه الحالة اه حلي عن البحر (قوله كان عليه أن يسجد) ويكون قضاء السهو والامام (قوله فرضت المتابعة) لأن المتابعة في الفرض فرض أتمافي الصلوة فظاهر وأما في التلاوية فلا ينافي رفع القعدة والقعدة فرض فالتابعة فيها فرض اه حلي (قوله وهذا كله) اسم الإشارة راجع إلى صور المسبوق ومتابعته لمامه في السهوية والصلوة والتلاوية حلي (قوله مطلقا) سواء تابع أولا لأن في المتابعة رفض ما لا يقبل الرخص وهي الركعة وفي تركها ترك فرض المتابعة اه حلي (قوله ان تابع) لما في المتابعة من رفض ما لا يقبل الرخص (قوله والا لا) أي وان لم يتابع فيها لا تصد أتمافي السهوية فلا ينافي ولا يرفع القعدة وانما يرفع التشهد وهو واجب أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يوجب الفساد وأما في التلاوية فلا ينافي أيضا وترك المتابعة في الواجب لا يفسد ورفضها القعدة كان بعد استحكام انفراد المسبوق فلا يلزمه اه حلي (قوله لزم السهو) لانه منفرد في هذه الحالة (قوله والا لا) أي وان سلم معه أو قبله لا يلزمه لانه مقتد في هاتين الحالتين حلي (قوله ان بعد القعود تفسد) لانه اقتداء في محل الانفراد (قوله حتى يقيد الخامسة بسجدة) والقضاء عليه حال عليه وحده وينقلب فلا يضم إلى الخامسة ركعة ليسر الاستقلال كاملا

### • (باب الاختلاف) •

لما كان المقصود من هذا الباب هو الاختلاف وما عداه من بناء المؤتم صلته وبناء المنفرد تابع ذكره في الترجمة دون غيره والاختلاف مصدر المبنى للفاعل أي اختلاف الامام غيره أو المبنى للمفعول أي كون الغير مستخلفا والسبب والتمائم زائدتان لأن المقصود بيان الخطية لطلبها (قوله سماويا) هو ما لا اختيار للعبد فيه ولا في سببه كما اذا خرج منه ربح من غير صنعه وخرج ما للعبد فيه اختيارا كسجدة وعضة ولو منه نفسه وخرج به أيضا ما للعبد في سببه اختيارا كما اذا مشى رجل على سطح فسد بسبب مشيه حجر على المصل فادماه فان سقط الحجر امس باختياره لكن سببه وهو المشي اختيارا اه حلي ومثله اذا تضرع في موضع في المسجد فادماه ولو سقط من المرأة كرفها مبلولا بغير صنعها بنت وبخر يكلها لا يبي عنه خلافا لما جهر (قوله من بدنه) استمر به مما اذا لم يكن من بدنه بأن أصابه من خارج فحجاسة مانعة ويلزم عليه اطلاق الحدث على الحجاسة الخارجية وليس بالواقع اه حلي فلو غسل فحجاسة مانعة أصابته فان كان من سبق الحدث في وان كان من خارج أو بينهما لا يبي ولو أتى الثوب المتنجس وعليه غيره من الشباب أجرا أو بالسعود (قوله غير موجب لغسل) خرج ما إذا قام فاستلم في الصلاة أو أنزل يتركه ونحوه كما يأتي اه حلي (قوله ولا نادى بوجود) خرج القعدة والانباء كذا في البحر (قوله ولم يؤذركا) فلا سبقه الحادث في سجوده فرفع رأسه فاصدا الاداء استقبل

نم لو نسي أحد المسبوقين ففرض ملاحظا للاختلاف اقتداء صح • (و) نابه (يأتي بتكريرات التشريق أجماعا • (و) ثالثها (لو كبر نوى استئناف صلته وقطعها يصير مستأنفا وقاطعا) للاولى بخلاف المنفرد كما سيجي • (و) رابعها (لو قام إلى قضاء ما سبق به وعلى الامام سجدة ناسوا) ولو قبل اقتدائه (فعليه أن يعود) وينبغي أن يصير حتى يفهم أنه لا سهو على الامام ولو قام قبل السلام هل يعتد بأدائه ان قبل قعود الامام قدر التشهد لا وان بعده ثم ذكره تحريرا للاعتراف بخوف حدث وخروج وقت فجر وجعله توجيها ومعدورا ونظام مدة مسح ومس ودعا بين يدي من فزع قبل سلام الامام ثم نابه فيه • (في آخر صلاة) استصحابا لقيد بالسهولة ولأن الامام لو ترك سجدة صلوة أو تلاوية فرضت المتابعة وهذا كله قبل قيد ما قام اليه بسجدة أما بعده تفسد في صلوة مطلقا وكذا في تلاوية وسهوان تابع والا لا ولو سلم ساهيا ان بعد امام لزم السهو والا لا ولو قام امامه لخامسة قبا به ان بعد انفراد تفسد والا لا حتى يقيد بالخامسة بسجدة ولو طعن الامام السهو فبجده قبا به فبان أن لا سهو فالانسبه الفساد لاقتدائه في موضع الانفراد والله أعلم • (باب الاختلاف) •

اعلم أن لجواز البناء ثلاثة عشر شرطاً كون الحدث مما يوجب من بدنه غير موجب لغسل ولا نادى بوجود ولم يؤذركا مع حدث

وكذا لو قرأها بالان سجع على الاصح لانه ليس من الاجزاء (قوله أو سجي) كما اذا قرأ بعد الوضوء آياتها  
يستقبل اه حلي (قوله ولم يفعل منافيا) خرج به ما اذا فعله كالواحد حدث عبد الله السماوي (قوله أو فعله منه  
ب) كالواستي الماء من البئر الى المختار وكان دلوه مضر فاخرزه وكذا لو وجد ماء للوضوء فذهب الى ماء أبعد منه  
من غير عذر التيسار ونحوه الا اذا كان الماء القريب في بئر والا اذا كان قليلا قدر صفين أو جل آية لغیر حاجة  
بيده فلو كان الحاجة لا تفسده طائفا أو يحد واحدة كذلك (قوله ولم يتراخ بلا عذر) فلو مكث قدر آداء ركعتين بغير  
عذر فسدت فلو كان له ذلك كالواحد حدث بالتوم ومكث ساعة ثم اتعبه فانه يبي أو مكث له ذر الرحة أو لعدم انقطاع  
الراح بصر (قوله كفى مدة مسحه) وسيم رأي ماء أو كانت مسحا فخرج الوقت بصر (قوله ولم يشذ  
فاته) أي عليه أو على امامه وهذا و ترتيب وأخرج به ما اذا ذكرها وهو ذو ترتيب فانه يستأنف لطلان  
صلاته هذا ما تقيده عبارة وليس بالواقع فانه لو فوضأ وبني والحالة هذه فصلاته وقوفه ان صلى الفاتحة بعد  
خروج وقت السادسة تعين معها وان صلاها قبل خروج وقت السادسة فانه يبطل وصف الفرضية عندهما  
وتصير قلا وعند محمد يبطل الاصل أيضا حلي بقليل زيادة (قوله ولم يتم المؤتم) شامل للامام المحدث فانه مؤتم  
في هذه الحالة حلي فاذا كان مقتديا عليه أن يعود الى محل الامام ان لم يفرغ الامام وكان بينهما ما حائل يمنع جواز  
الاقتداء فلو كان منفردا خبيرين العود والاقام في مكان الوضوء واختلفوا في الافضل ولو كان مقتديا بفرغ امامه  
فلا يعود ولو عاد اختل وفي فساد صلاته وان لم يكن بينهما مانع فله الاقتداء من مكانه من غير عود اه بصر (قوله  
غير صالح) كاهرأة وصبي فاذا استغفلهما المستقبل (قوله سبق الامام حدث) المراد بالسبق أن يكون معاويا كما  
في البحر (قوله لا اختيار للعبد فيه) صفة كائنه (قوله كسر جله) مثال للمتنق فلا يبي فيها كالحديث من  
العطاس وهو الذي صحبه في البحر خلافا في الحلبي ونحو العطاس التحنن (قوله غير مانع للبناء) هو ما استكمل  
شروطه السابقة (قوله ولو بعد التشهد) ولا رواية في عايتها وقال أبو جعفر انها تعاد كذا في الحلبي وهذا عنده  
وقال انه لا يتوضأ لانه قد خرج بالحديث بعد التشهد ه ستاف (قوله لياق بالسلام) فاته واجب ولو لم يتوضأ  
لياق به فصلاته صحيحة لخروجه بصلته بالقيام مثلا حلي (قوله أي جازله ذلك) والافضل في حق الامام  
والمقتدى البناء صيانة للجماعة والمنفرد الاستئناف على ما صحبه في السراج الوهاج وظاهر كلام المتن أن  
الاستئناف أفضل في حق الكل بحرود كفي التناوي الهندية ما يحصل به التوفيق فانه قال الامام والمأموم اذا  
كانا يجيدان جماعة فلا استئناف أفضل والا فلا بناء (قوله بأشارة) متعلق باسم الاشارة لرجوعه الى الاستئناف  
المفهوم من استئناف حلي (قوله ولو لم يسبق الخ) والمدركة أولى من اللاحق والمسبوق فان قدم المسبوق يتم  
صلاته بعد اتمام صلاة الامام ثم يعيد السلام والخليفة لا يصير اماما بغير النيابة بالاتفاق ويقعد على كل ركعة  
فوقهما محل قعود كما في شرح المتن وظاهر قوله يعيد السلام أن المسبوق يسلم ولا يقرأ ثم مدر كالسليم والمرح  
به فبر هذا كما يأتي له حيث قال قدم مدر كالسلام (قوله وبشير) هذا اذا لم يعلم الخليفة أما اذا علم فلا حاجة الى  
ذلك بصر (قوله لم يسجد) أي ترك سجودا وكذا فيما بعده اه حلي (قوله ومدره) أي يضع يده على صدره فقط  
لسجود سهو كما في البحر والنهر وانما يخص الصدر لان السهون من جهة القلب وهو في الصدر (تحفة) الاستخلاف  
حق الامام فلو اختلف القوم بعد اختلافه فالخليفة خليفة من اقتدى منهم بخليفته فسدت صلاته وان قدم  
القوم واحدا أو تقدم بنفسه اهدم استخلاف الامام جازان قام مقام الاول قبل أن يخرج من المسجد ولو خرج  
منه قبله فسدت صلاة الكل دون الامام الا في خاتمة (قوله ما لم يجاوز الصفوف) أي استخلف مدة عدم مجاوزة  
الصفوف وما كان عالما شاملا لصورة التقدم واعتبار مقدار الصفوف فيه ضعف بقوله ما لم يتقدم  
والحاصل أن حد الصفوف انما يعتبر ان ذهب يمينه أو يسره أو خلفا أو امانا ذهب أما ما خلفه السرة أو موضع  
المسجد اه حلي وفي البحر و شرط جواز صلاة الخليفة والقوم أن يصل الخليفة الى المبراب قبل أن يخرج الامام  
من المسجد اه ولوا استخلف من آخر الصفوف ان نوى الخليفة الامامة من وقته فسدت صلاته من قدامه وتقامه  
في النهر (قوله فخذ السرة) أي ان كان له سرة والا فوضع السجود فالكلام على التوزيع (قوله كانه فرد) أي في أن  
حد السرة أو موضع السجود من كل جهة حتى اذا ظن الحدث تجاوزا السرة أو موضع السجود من بين خلافه  
لا يبي (قوله وما لم يخرج من المسجد) فاذا خرج بطلت الصلاة فلم يصح الاستخلاف ولو كانت الصفوف متعنة

او سجي ولم يفعل منافيا أو فعله منه بد  
ولم يتراخ بلا عذر ركعة ولم ينل حادثة  
السابق كفى مدة مسحه ولم يشذ كفاية  
وهو ذو ترتيب ولم يتم المؤتم في غير مكانه ولم  
يستخلف الامام غير صالح لها (سبق الامام  
حدث) سحاري لا اختيار للعبد فيه ولا في  
سببه كسفر جله من شجرة وكذا من نحو  
عطاس على الصحيح (غير مانع للبناء) كما  
قد مناه (ولو بعد التشهد) لياق بالسلام  
(استخلف) أي جازله ذلك ولو في (جوزة  
بأشارة أو جزع لرب ولو لم يسبق ويتجه  
لبقاء ركعة وباصبعين ركعتين ويضع يده  
على ركبته ترك ركوع وعلى جهته ويسجد  
وعلى قدمه لقراءة وعلى جهته ويسجد  
تلاوة ومدره لهو (ما لم يجاوز الصفوف  
لوفي المصراع) ما لم يتقدم فخذ السرة  
أو موضع السجود على المعتد كانه فرد  
(وما لم يخرج من المسجد) أو الجبانة أو الدار

وهو في اثباتها لأن المناط الخروج اهلي (قوله لو كان يصلي فيه) أي في أحد المذكورات (قوله ولم يتقدم أحد  
 لنفسه) الأولى التعبير بأو يسمى هذا استخلافا حكميا (قوله ناويا) قال في التهراتفت الروايات على أن  
 الخليفة لا يكون اماما مالم ينو الامامة كذا في الدراية (قوله وان لم يجاوز) أي الحد المتقدم لأن الخليفة اذا قام  
 مقام الاول صار الاول مقتديا به خرج من المسجد ولا حق لتذكر قاتته أو تكلم تمسده صلاة القوم مهر (قوله لم  
 يخرج للاختلاف) بل يتوضأ ويرجع الى موضع الامامة وأقادت العبارة أنه لو استخلف صح واليه بشير قول  
 صاحب الصرخ الاختلاف ليس يمين الخ واذ لم يكن في المسجد فلا فضل الاختلاف فانه في الجهر (قوله  
 واستثناه افضل) أي بعد ابطالها بجائزها من الاعمال قهستاني (قوله ان لم يكن تشهد) اما اذا حصلت هذه  
 الاشياء بعد قعوده قدر التشهد فقد تمت الصلاة اهلي (قوله بلحنون) محترز قوله ولا نادر وجود وقوله أو حدث  
 حدث محترزا لساوي (قوله أو نروجه من مسجد بغير حدث) أما اذا لم يخرج فانه يعود ويبنى كما في الجهر وقيد بغير  
 الحدث لأنه لو انصرف منها على ظن أنه اقتصر بغير وضوء أو أن مدة مسحه انقضت أو كان متبعا فقرأ أي سرابطه  
 ماء فانصرف أو كان في الظاهر فانصرف بظن أن القبر عليه أو رأى حرة في ثوبه فظنها نجاسة فانصرف فدون  
 صلاته وان لم يخرج من المسجد لأن الانصراف على سبيل الرضا لا الاختلاف (قوله أو احتلام نوم) الأولى  
 أن يقول أو انزال باحتلام الخ وفي القهستاني الأولى أن يقول أو وجب عليه غسل ليشمل ما اذا احتلم وهو  
 محترز غير موجب للغسل (قوله لندرتها) هذا التعليل فاصرف قاته اغما يظهر في الجنون والمقهمة والاعمال في  
 الاحتلام والحدث لعدم والعلة فيه أنه غير سماوي وأنه موجب للغسل في الاحتلام (قوله اذا احصر) من باب  
 تعب فعلا ومصدر اسبينا للتفاعل ومعناه الى وضيق الصدر ويجوز أن يكون بضم الحاء مبنيا لله فعول من مفتوح  
 الحين من باب فصر فعلا ومصدر اتاحل الاتقاني وبالوجهين حصل في السماع قال في الجهر والوجهان ثابتان  
 كسب اللغة (قوله قدر المروض) أعاد أنه لو قرأ لا يجوز الاختلاف لعدم الحاجة اليه وذكره في المحيط بصيغة  
 قيل قطا هره أن المذهب الاطلاق وهو الذي ينبغي اعتقاده وقيد بالحصر لأنه لو أصاب الامام وسبح في البطل  
 فاستخلف لم يجوز فلو قعد وأتم صلاته جاز بهجر (قوله وقالنا نقصد) لأن ذلك نادر كما قلنا به (قوله ويعكس اختلاف)  
 فيجوز الاختلاف عندهما لا عند الامام شرح الملتقى (قوله لو حصر بيول أو غائظ) ويسمى الاول ساقطان  
 في آخره والثاني حاقبا وحسنة في آخره وبازاي من يدافعهما وفي كلام البعض والحازق من يدافع الرمح قال  
 في التهر وأثبت الاختلاف في البول فقيهما أو في الغائظ أولى (قوله ولو جزع ركوع ومجود) أما لو جزع من  
 القيام فالظاهر عدمه لأن القاعدة يوم القائم (قوله كالقراءة) أشار به الى ترجيح الاختلاف عنده قياسا على  
 القراءة اهلي (قوله أبو السعود) والظاهر أنه لا يستخلف لأنه نادر الوجود (قوله لا يستخلف) أي ولا ينبغي لو كان  
 منفردا لأنه صار أتيا فبطلت صلاة القوم بصر (قوله فلو منه فقط بئ) أما اذا كان منه ومن خارج لا ينبغي بصر  
 (قوله اذ لم يضطر) أفراد الظاهر بالنظر للمصنف صحيح لأن كلامه في شخص كشف عورته وهو يوم الذكر والالتقي  
 وبالنظر للشرح صحيح أيضا لأن الظاهر بأوقته بصره اذ لم يضطر أحد المذكورين بأن قدر الرجل على الاستنجاء  
 من تحت ساتر وقد رت المرأة على الوضوء من غير كشف اهلي (قوله لادائه) نشر على ترتيب اللب اهلي (قوله  
 بخلاف تسبيح) مراده المذكور أعاده أبو السعود (قوله في الاصح) متعلق بقوله قرأ وقيل لو قرأ اذا هب تضد وآيالا  
 وقيل بالعكس اهلي (قوله أو طلب الماء بالاشارة) استشكله في التبريلالية بمسئلة دوه الماء بالاشارة وبما  
 في الزبلي من الغاية طلب من المصلي شيئا فأشار به أو برأسه بنم أو بلا لا تقصد صلاته وما في الجمع من أن ردة  
 السلام باليد مفسد فردود بأن الفساد ليس يثبت في المذهب وقياسه على المصافحة باليد ممنوع لأن المصافحة  
 عمل كثير لا سيما على القول بأن العمل الكثير ما استكره الناظر ولا كذلك الرد باليد أعاده أبو السعود (قوله أو شرأ  
 بالمعاطاة) هذا مبن على أحد تفريي الفصل الكثير شر بلا لينة ومراده به ما لو رآه من بعيد لا يثبث أنه  
 ليس في الصلاة اهلي (قوله أو لئسان) هو ما عطف عليه مهطوف على المستثنى وهو قدر اهلي (قوله لأن  
 الاستقاء يمنع البناء) أي مع وجود ما يملك أمامه عدمه فلا يمنع قال في الهندية ولو استقى من الآماء والبر وهو  
 يحتاج اليه بيازة البناء اهلي (قوله وان لم ينو الاداء) لأنه في حرمته ما وجد منه صالحا لكونه جزءا منها انصرف  
 الى ذلك غير متعبد بالقدوم وأشار به الى دما في الملتقى حيث قال ان لم ينو مقامه الصلاة لا تقصد لانه لم يزد جزأ من

(لو كان يصلي فيه) لانه على امامته مالم يجاوز  
 هذا الحد ولم يتقدم أحد ولو بنفسه مقامه ناويا  
 الامامة وان لم يجاوز حتى لو تذكر قاتته  
 أو تكلم لم تقصد صلاة القوم لأنه صار مقتديا  
 ولو كان الماء في المسجد لم يخرج للاختلاف  
 (واستثناه افضل) محترزا عن الخلاف  
 (ويعين) الاستئناف ان لم يكن تشهد الجنون  
 أو حدث عهد أو نروجه من مسجد بغير  
 حدث (أو احتلام) نوم أو تذكر أو قطر  
 أو من شهوة (أو اغماؤه وقهمة) لندرتها  
 (وكذا) يجوز أنه (يستخلف اذا احصر من  
 قراءة قدر المروض) لحديث أبي بكر  
 الصديق رضي الله تعالى عنه فانه لما أحس  
 بالاحتلام صلى الله عليه وسلم حصر عن القراءة  
 فتأخر عن النبي صلى الله عليه وسلم وأتم  
 الصلاة فلم يكن جائزا لما فعله بدائع وقال  
 تقصد ويعكس الخلاف لو حصر بيول أو غائظ  
 ولو جزع من ركوع ومجود هل يستخلف  
 كالقراءة لم أنه (لنجبل) أي لا جبل نجبل أو  
 خوف اعتداء (لا) يستخلف اجابا (لونسى  
 القراءة أصلا) لأنه صار أتيا (أو أصابه)  
 عطف على المثنى (بول كبير) أي ليس مانع  
 من غير سبق حدثه فلو منه فقط بئ (أو كشف  
 عورته في الاستنجاء) أو المرأة ذراعا للوضوء  
 (اذ لم يضطره) فلو اضطر لم تقصد (أو قرأ  
 في حالة الذهاب أو الرجوع) لا داه ركاع  
 حدث أو منى بخلاف تسبيح في الاصح (أو  
 طلب الماء بالاشارة أو شرأ بالمعاطاة) المناف  
 أو جاوز ما الى آخره لا قدر صفين أو لئسان  
 أو دجة أو كونه بئر الان الاستقاء يمنع البناء  
 على القطار (أو مكث قدرا داه ركن) وان لم  
 ينو الاداء (بعد سبق الحدث) لا العذر

للمصلاة مع الحدث (قوله ودعاف) لم يقطع فانه يكتل الى انقطاعه ثم يتوضأ ويصلي (قوله فوراً) ثلاثاً يكتل من غير مذكور وهو مفسد (قوله ويتم صلاة غة) أي في مكان الوضوء أي قربه (قوله أو يعود) جملة بعضهم أولئك ذكره الشارح (قوله وهذا) أي تخيير المقتدي (قوله لو بينهما ما يمنع الاقتداء) والاباحة الاقتداء من مكان الوضوء (قوله كالمقتدي) أي أصالة وانما قلنا ذلك لأن الامام الذي سبقه الحدث صار مقتدياً (قوله علا بتأنيها) كأنه قهراً بعد فصلاته تامة وان انتقض وضوءه (قوله ولو بعد سبق حدثه) اجماعاً أشار به الى ردة حافي شرح النسبة من اثبات الخلاف بين الامام وصاحبه في هذا الفرع بناء على اقتراض الخروج بصدقه وعدمه قال في البحر وفيه نظير لا يكاد يصح لانه اذا أتى بخلاف بعد سبق الحدث فقد خرج منها بصدقه والشارح لم يكتف بها خلافاً (قوله تمت) المراد بالقيام العدة اذا شئت أنما ناقصة لترك واجبا منها ولو قال المصنف بديل تمت صحت المكان أولى أبو السعود (قوله نعم تعاد) أي وجوباً جبراً للنقص القار فيها بترك السلام وهي حكم كل صلاة أذيت مع كراهة التحريم (قوله ولو وجد المتأني) أي المانع من البناء (قوله بلا صغره) مفهوم قوله وان تعدد عملها بتأنيها (قوله في المسائل الاثني عشرية) هي مشهورة عندهم بهذه التسمية لأن هذا الاستعمال غير جائز من حيث العربية لانه انما ينسب الى صدر المركب بعد كونه علما فيقال في النسبة الى خمسة عشر على رجل أو غيره خشي وأما اذا لم يكن مسجياً به وأريد به العدد فلا ينسب اليه أصلاً (قوله وقالوا صحت) لانه معنى مفسدها ضار كالمحدث والكلام واختلف المشايخ على قول الامام فذهب البردعي الى أنه انما قال بالبطان لأن الخروج يصنع الحلي فرض عنده لانها لا تبطل الا بترك فرض ولم يبق عليه سوى الخروج بصدقه وتعمه الى ذلك العاقبة كما في العناية وذهب الكرخي الى أنه لا خلاف بينهم أن الخروج بصدقه ليس بضرر لقوله صلى الله عليه وسلم لا ين مسعود اذا قلت هذا أو قلت هذا فقد تمت صلاتك فان شئت أن تقوم فقم وان شئت أن تقعد فاقعد وليس فيه نص عن الامام وانما استنبطه البردعي من هذه المسائل وهو غلط لانه لو كان فرضاً كما زعمه لا يخص ما هو قربة وهو السلام وانما حكم الامام بالبطان باعتبار أن هذه المعاني هبة للفرض فاستوى في حدودها أو في الصلاة وأخرها أصله نسبة الاقامة بخلاف الكلام فانه قاطع لا مغير والمحدث المصدوق والفقهاء مبطلة لا مفسدة كذا في البحر ثم أي كلام الكرخي بكلام طويل وأيد الشربلائي البردعي في الرسالة الهيبة على الاثني عشرية أنه سلب (قوله لوقوعه بالقاء الخ) لأن الكاف تقتضي وجود مسائل آخر مشبهة بهذه المسائل في هذا الحكم وليس لنا الا هذه وفيه أن الشربلائي أوصلها الى نحو ما تمسكه (قوله بقدره التيميم على الماء) ولو باخبار عدل وقد بان قدره لانه لو أراد ولم يقدر على استعماله فأنها لا تبطل أبو السعود أي اذا كان تيممه عن مرض (قوله وأما مسألة رؤية المتوضئ الخ) جواب عن إيراد أوردته الى على صاحب الكثرة قوله والتقييد بالتيميم لا يفيد لأن المتوضئ خلف التيميم لو رأى الماء في صلاته بطلت أيضاً لعله أن امامه قادر على الماء باخباره وصلاة الامام تامة لعدم قدرته فلو قال أو المقتدي به لعمه وأجاب في البحر بأن المقتدي لم تبطل صلاته أصلاً بل وصفاً فاقده في التهور بأن المصنف استعمل البطان بالمعنى العام وهو اعدام الفرض بقى الأصل أولاً ثم قال فالاولى ما قاله الحق أن مسألة المقتدي بتيميم ليس فيها الا خلاص زفر ولا خلاف فيها بين الامام وصاحبه والخلاف في هذه المسائل مفروض بين الامام وصاحبه حلي وقد جمع الشرح بين الجوابين (قوله والا فبعضي) تضمنه صورتان عدم وجود الماء أو وجوده مع الخوف والمقرب في الاول بطلان الصلاة وانتقال الوظيفة الى التيميم وفي الثاني انتقاض المسح بالمضي وبطلان الصلاة وبسبب تأنيها آخر على الخلف كسح البيرة وهو الذي حقه في الفتح (قوله كما ترقى باب) هو باب المسح على الخفين (قوله وتعلم أنتي آية) سواء كان اماماً أو منفرداً أو مقتدياً سلب (قوله أي تذكره) انما حله في ذلك لان التيميم لا يذلل من التعليم وذلك لعل يتأني في الصلاة فتم صلاته اتفاقاً وصورة التذكير بان كان يحفظها أولاً ثم نسها ونسيتها أمياً باعتبار حالته الآن وقوله أو حفظه بلا صنع أشار به الى تنويع الخلاف فانه قال في البحر والمراد بالتعلم تذكره اياهما وقيل جميعه بلا اختيار وحفظه بلا صنع بان مع سورة الاخلاص مثلاً من قارئ حفظها من غير احتياج الى التلبس بما يفسد الصلاة من على كثير من كذا الخواص وجمعها الشارح إشارة الى أن ارادة كل صحيفة (قوله على ما عليه الاكثر) لأن الصلاة بالقراءة حقيقة فوفق الصلاة بالقراءة محكماً فلا يمكنه البناء بغيره وقد ينسج بانها من المقتدي القاري ليست الاحكام (قوله نعم)

كنوم ودعاف) واذا سأل في البناء فوجها فوراً بكل سنن من على ما مضى (بلا كراهة) ومن ثم صلاته غة وهو اولي تغللاً للشي (أو يعود اليه مكانه) ليتعلم مكانه (كأنفرد) فانه مخير وهذا (ان فرغ خليفته والا عاد الى مكانه) سابقاً لوقوعه ما يمنع الاقتداء (كالمقتدي اذا سبقه الحدث و) اعلم انه (ان تعدد عملها بتأنيها بعد جلوسه قد رات الشرح) ولو بعد سبق حدثه (تمت) اتمام فرائضها ثم تعاد (بلا صغره) قبل السلام (ولو) وجد المتأني (بلا صغره) في الله بعد بطلت انفاً فاولو (بلا صغره) في المسائل الاثني عشرية منسوبة في الاثني عشر ورجعه الكمال في الاثني عشرية وهي ما ذكره قوله ما بالعدة في الاثني عشرية وهي ما ذكره بقوله (كأنفرد) لوقوعه بالقاء (الماء) وأما المكان أول (بقدره التيميم على الماء) ففيها مسألة رؤية المتوضئ المؤتم بتيميم الماء ففيها خلاف فخر قسط وتقلب نقلاً (ومضى) مدة مسجده ان وجد ماء) ولو لم يجتنب خلف رجله من برد والافضل (على الاصح) كما ترقى باب (وتعلم أنتي آية) أي تذكره أو حفظه بلا صنع (ولو كان الاثني عشرية بتأنيها على ما عليه الاكثر) لكن في التلويح به جمع العدة قال الفقيه وبه تأخذ (وجود العاري سائر) يصح به الصلاة

بأن يكون طاهراً أو نجساً وعنده ما يظهر به أو ليس عنده إلا أن ربه طاهر اه نهر فلو كان الطاهر  
أقل أي كان نجساً لانتقال لأن المأمورية السيرة الطاهر فكان وجوده كعدمه ولو قال يجب فيه الصلاة لكان  
أولى من قوله تصح لأن عبارته تشمل ما لو كان كله نجساً إذ الصلاة تصح فيه مع أنه لو صلى عارياً لا تبطل لانها  
لا يجب فيه بل هو نجس أهاو السجود (قوله ومثله الخ) هي الخاصة من العشرين وما بعده السادسة منها (قوله  
ولم تنقح فوراً) يفيد أن البطالان لا يتوقف على المكث قدر أدرك من غير تنقح وهو وان قبل به لكنه خلاف  
المشهور على ما سبق عند قوله وكشف ربيع سابقها يمنع اه أبو السجود (قوله ونزع الماسح خفه الواحد بعمل  
يسير) بأن كان واسعاً لا يحتاج فيه إلى المعالجة بالترج كافي الجهر والتقييد بالتلف الواحد لأن الماسح يتقش به  
لكن رجاءهم أنه إذا نزع الخفين بعمل يسيراً تم اتفاقاً وليس كذلك بل الحكم واحد (قوله وقدرة موى على  
الأركان) وفسدت عنده لأن آخر صلته أخرى من أولها ولا يجوز لنا القوي على الضعيف (قوله وتذكر فائته)  
ولو وزانهم (قوله أو على إمامه) هي العاشرة من العشرين وهذه الصلاة لا تبطل قطعاً عند الإمام بل هي  
موقوفة إن صلى بعدها خمس صلوات وهو يذكر الفائته فانها تنقلب جائزاً فذكر المصنف لها في سلك الباطل  
اعتماداً على ما ذكره في باب القوائت أفاده صاحب البحر (قوله وهو صاحب ترتيب) الضمير لمن عليه الفائته إماماً  
أو مأموماً (قوله والوقت متسع) وعنده ضيقه وقت اتفاقاً (قوله وتقديم القارئ أمياً) مراده به الاختلاف  
وهو لا يتخلوا ما إن يكون في الأولين أو في الآخرين قبل القعود قدر التشهد أو بعده ففي الأولى مفسد اتفاقاً  
وفي الثانية لا يتخلوا ما إن يكون قرأ في الأولين أو في أحدهما أو لا وفي هاتين الأخيرتين مفسد اتفاقاً  
وفي الأولى مفسد خلافاً زفر وهو رواية عن أبي يوسف وإذا كان بعد التشهد ففيها اختلاف بين الإمام وصاحبه  
إذا عرفت هذا فقول المتن مطلقاً أراد به الشغل لهذه الصور كلها غير أنه يفيد أنه عند الصالحين تصح بصورها  
ولا يصح هذا الماعل أن الصورة الأولى والصورة الثانية بصورتها متفق على الفساد فيها فلا أولى حذف  
مطلقاً على أنه خروج عن الموضوع لأن الموضوع أن يقرأ مفسد بعد التشهد اه حلي (قوله لأنه عمل كثير) أي  
فيه تم الصلاة اتفاقاً فقد خرجت هذه المسئلة من الخلافات (قوله وزوالها في العبد) هي الثالثة عشرة (قوله  
ودخول وقت) فيه ثلاث مسائل من العشرين وقوله من الثلاث يعني بها الطلوع والاستواء والغروب (قوله  
بأن يبقى في عهده) جواب سؤال أوردته في الكافي بقوله فإن قيل كيف يفتق الخلاف في البطالان بدخول وقت  
العصر في الجمعة فإن الدخول عنده إذا صار على كل شيء مثله وعنده ما مثله وحاصل الجواب ما ذكره الشارح  
أفاده الحلي (قوله بأن لم يعد في الوقت الثاني) فإذا انقطع عذره بعد القعود فلا امره وقوف فإن دام وقتاً كاملاً  
بعد الوقت الذي وقع الانقطاع فيه ظهر أنه انقطاع بره فيظهر الفساد عند الإمام فيه ضيقاً لا عندهما (قوله  
وكذا خروج وقته) هي التاسعة عشرة (قوله في هذه المواضع العشرين) لا يتأني ما قدمه من أنها اثنا عشر لأن  
ذلك على ما ذكره القوم وهذا على ما زاده على أن الزيادة ترجع إليها كأنه عليه في البحر فيحصل مسئلة التوب  
النفس ومسئلة صلاة الأمانة بغير قناع راجعتين إلى مسئلة العسارى ومسئلة دخول الأوقات المذكورة راجعة  
إلى طلوع الشمس في الفجر ومسئلة خروج وقت المعذور راجعة إلى مضي المدة لأن في كل ظاهر والحدث السابق  
ويبقى مسئلة زوال الشمس في العبد وهي راجعة إلى طلوع الشمس في الفجر أيضاً ومسئلة تذكر فائته على إمامه  
وهي ترجع إلى تذكر فائته عليه وليس منها رواية المتوضي المؤتم بتيمم الماء كما قدمنا حلي ولو سلم الإمام  
عليه سهو فمرض عليه واحد منها فإن سجد بطلت صلاته والأفلا ولو سلم القوم قبل الإمام بعد ما قعدوا قدس  
التشهد ثم مرض عليه واحد منها بطلت صلاته دون القوم وكذا إذا سجد هو السهو ولم يسجد القوم ثم مرض  
بهر (قوله فيما إذا تذكر فائته) أي عليه أو على إمامه وقد علمت أن الأمر موقوف في تذكر الفائته ولا تنقلب  
خلال الحال اه حلي (قوله ويراد) أي على ما ينقلب فلا وإن كانت ليست من الخلافات حلي (قوله وإظهاره)  
بما استظهره ظاهر لأن الأوقات المذكورة لا تتأني انعقاد النفل ابتداء فكيف بالبناء (قوله ولو استخلف الإمام  
معجوراً) فبقي لهذا المسبوق أن لا يتقدم لهزمه من السلام بهر (قوله صح) لوجود المشاركة في التصريح بهر  
على الحق والمقيم خلف المسافر كالمسبوق في أن الأولى عدم استخلافه ما فلو وقع أشار إليهم الملاحق أن لا يتابعوه  
سقى يفرغ مغلغلة لسان الواجب عليه أن يبدأ بأفانته أولاً ثم يتابعونه فيسلم بهم ويقدم المقيم بعد الركعتين مسافراً

ومثله لو صلى نجاسة فوجد ما ينالها أو عثقت  
الاسنة ولم تنقح فوراً (وترج الماسح خفه)  
الواحد (بعمل يسير) فلو كتبت تم اتفاقاً  
(وقدرة موى على الأركان) وتذكر فائته عليه  
أو على إمامه وهو صاحب ترتيب (والوقت  
متسع) وتقديم القارئ أمياً (بعد التشهد  
لا فساد لو كان) استخلافه (بأن الكافي لأنه على  
بالاجماع وهو الماسح) كافي الكافي لأنه على  
كثير (وطلوع الشمس في الفجر) وزوالها  
في العبد ودخول وقت من الثلاثة على  
مضى القضاء ودخول وقت من الثلاثة على  
بقي في عهده إلى أن صار التقل مثليه  
(فرا الجعة) بخلاف الظاهر فانها لا تبطل  
(فرا الجعة) بخلاف الظاهر فانها لا تبطل  
(فرا الجعة) بخلاف الظاهر فانها لا تبطل  
الثاني وكذا أخر شريحه (وسقوط جعية من  
بره) اعلم أنه (لا تنقلب الصلاة في هذه  
المواضع) العشرين (خلا إذا بطلت إلا  
في ثلاث) فيما إذا تذكر فائته أو طلعت الشمس  
أخرج وقت الظاهر في الجمعة) كافي الجورة  
زاد في الحاوي والموى إذا قدر على الأركان  
ويراد مسئلة المؤتم بتيمم كما قدمنا وإظهاره  
زوالها في العبد ودخول الأوقات المذكورة  
في القضاء كذلك ولم أره (ولو استخلف الإمام  
مسبوقاً) أو لاحقاً أو متتابعاً وهو مسافر (صح)  
والدرك الأولى



يسلم بهم ثم يضيء المقيمين ركعتين منفردين بلا قراءة (قوله ولو جهل الكعبة الخ) اعلم ان المسبوق يتبدل  
من حيث انتهى اليه الامام هذا ان علم كنية صلاة الامام وكانوا كلهم عالمين بان كانوا مدركين وان لم يعلم المسبوق  
ولا القوم الكعبة بان كانوا مسبوقين مثله اتم ركعة وقعد ثم قام واتم صلاة نفسه ولا يتابعه القوم بل يصبرون الى  
فراغه فيصلون ما عليهم وحدانا ويقعد هذا الخليفة على كل ركعة احتياطاً وقبده في الظهيرة بما اذا سبق الامام  
الحديث وهو قائم ونجاء في البحر (قوله احتياطاً) أي للاحتياط في كل ركعة اتم صلاة الامام اه حلي  
(قوله فرضنا القمدين) قاعدة عليه بالنباية عن الامام وقعدته الاخيرة ومثله يقال في القراءة (قوله تنفسد  
صلاته) لوجود المنفسد في خلال صلاته بحر (قوله وكذا تنفسد الخ) ظاهره انها تنفسد صلاة المسبوق مع تقديم  
مدر كمال السلام وليس كذلك لانه حيث قدم مدر كافتقد انفراد المسبوق فيقتصر الفساد عليه (قوله لما قرأ) اتم  
قبيل الاثني عشرية أنه كثر ثم ان لم يفرغ امامه وكف فردان فرغ اه حلي (قوله عند الامام) وعندهما لا تنفسد  
قياساً على الكلام وانطروح من المسجد وللإمام التفرق بين المنهي والفسد اه حلي (قوله الا اذا قدير ركعتي  
بسجدة) بأن ترك متابعة الامام وقضى ركعة وصحبها بحر (قوله لتأكد انفرادهم) حتى لو سجد الامام لسهو  
لا يسجد معه ولا تنفسد صلاته لو فسدت صلاة الامام بعد سجوده بحر وقبلي يتابعه وتنفسد وان لم يتابعه  
في سجود السهو لا تنفسد صلاته (قوله لا مفسدان) أي بخلاف الفقهية والحديث المحدث المحدث فانها مفسدان للجزء  
الذي يلاقيانه من صلاة الامام فيفسد مثله من صلاة المقتدي غير أن الامام لا يحتاج الى البناء والمسبوق يحتاج  
اليه والبناء على الفساد فاسد بحر (قوله ولذا يلزم المدركين السلام) لعدم خروجهم من الصلاة بالمنهي (قوله  
وفي الظهيرة تعدمه) مع العلم بان النائم مثلاً كانه خلف الامام والامام قد غث صلاته فكذلك صلاته النائم تقديره  
بحر (قوله وظاهر البحر) حيث قال لان الامام لم يبق عليه شيء بخلاف الاحق وأقره في النهر (قوله  
ولما دها) أي اذا هما قالا إعادة تجاز عن الاداء لعدم الاعتداد بالمفعول أو لا وهذا باتفاق أما على قول محمد  
فلان تمام الركعة بالاتفاق ولم يوجد وأما على قول الثاني فهو وان تم الآن القومة والجلوس فرض عنده  
ولا يتحقق له ما يغير الاعادة ولو استخلف غيره دام المتقدم على ركوعه أو سجوده لانه يمكنه الاقام بالاستدامة  
أبو السعود عن الزيلعي (قوله ما لم يرفع رأسه) مرطبه قوله بنى (قوله منهما) الاولى الافراد لان العطف بأو  
(قوله ولو لم يرد الاداء) أي يرفع رأسه حلي (قوله وفي الجنبتي) أراد به تأييد رواية الفساد ووجه التأييد أنه جعل  
الرفع مطلقاً مفسداً (قوله ولا يرفع) أي في مكانه فلا يضر الرفع بعده فأداه أبو السعود (قوله ولو تذكر المصلي في  
ركوعه أو سجوده) قديبه لانه لو تذكر في القعدة فسجدها أعادها كذا في التهرأى على سبيل الافتراض سواء  
كانت صلبية أو تلاوية لما زانهم ما يرفعان القعدة لانها ما شرعت الاضافة لافعال الصلاة اه وقيد بالصدقة لانه  
لو تذكر في الركوع أنه لم يقرأ السورة فعاد اليها أعاده على سبيل الافتراض حلي عن النهر (قوله فأنقطع من  
ركوعه) هذا انما يصح على قول محمد وأما على قول أبي يوسف فانه يعيد الركوع على سبيل الافتراض لان القومة  
فرض عنده اه حلي (قوله أو رفع من سجوده) هذا يصح على المذهبين جميعاً ولو أنقطع من سجوده بلا رفع كان  
سجد على لوح فلما تذكرها ازيل اللوح فأنقطع سجدها فانه يعيد الاولى بناءً على عدم وجوبه عند أبي يوسف  
في الركوع اه حلي (قوله أعادها ندبا) انما يظهر على القول بأن الرفع سنة أما على القول بالوجوب فينبغي  
أن يكون واجباً (قوله لسقوطه بالنسيان) جواب عن سؤال حاصله كان ينبغي أن تكون أعادتها واجبة لان  
الترتيب واجب لما أن السجدة فعل مكرر وعرض بأن الترتيب الساقط بعد النسيان انما هو ترتيب الفوائت  
وأما الواجب في الصلاة اذ ازل نسياناً فحكمه سجود السهو واجب بأنهم لم ينعوا سجود السهو وانما الكلام  
في الاعادة لاجل ترك الترتيب فاعمل له عدم لزوم الاعادة لعدم سجود السهو بحر ولذلك قال الشارح وسجد  
للسهو اه حلي وهذا انما يظهر في صورة السجود وقد علم أن الضمير في قوله لسقوطه يرجع الى غير مذكور (قوله  
ولو أخرها الخ) مفهومه قوه فسجدها عقب التذكر (قوله قضاها) أي ولا حرمة عليه فله أن يقضيها عند التذكر  
وله أن ينوترها الى آخر الصلاة ولا يعيد ركوعاً ولا سجوداً افتراضاً ولا ندباً وهذا مع في قول الشارح فقط بل إن  
سجدها أثناء القعدة الاخيرة أو بعدها أعادها افتراضاً لما تقدمناه حلي وعليه سجود السهو لترك الترتيب  
فيما شرع معكراً (قوله كما تر) أي قبيل قوله واستنفاة أفضل (قوله لعدم المزاحم) وللمنعين من جبانة

ولو جهل الكعبة قعد في كل ركعة احتياطاً  
ولو مسبوقاً ركعتين فرضنا التسعدين ولو  
أشاره أنه لم يقرأ في الاولين فرضت القراءة  
في الاربع (فلو أتم) المسبوق (صلاة الامام)  
قدم مدر كمال السلام (ثم) لو (أفي جبانة) أي  
كفحت (تنفسد صلاته دون القوم المدركين)  
لقام أركانها (وكذا تنفسد صلاة من حاله  
كحاله) للمنافي خلالها (وكذا) تنفسد صلاة  
الامام (الاول) المحدثان لم يفرغ فان فرغ  
بأن قوضاً ولم يقضه شو (لا) تنفسد الاصح  
لما مر أنه كثر ثم (وتنفسد صلاة مسبوق) عند  
الامام (بفقهية امامه وحده العهد في) أي  
بعد قعوده قدر التشهد (الا اذا قدير ركعتي  
بسجدة لتأكد انفراده) (ولو نسكلم) امامه  
(أو خرج من مسجده لا) تنفسد اتفاقاً لانها  
مهيان لا مفسدان (ولو لم يكن كمال السلام  
ويقومون في القعدة بالجمعة وقبلي  
المدرك فانه كالا امام اتفاقاً (ولو لاحقاً في  
فساد صلاته تصحيان) صح في السراج  
الفتاد وفي الظهيرة عدمه وظاهر البحر  
والنهر تأييد القول (ولو أحدث الامام)  
لا خصوصية في هذا المقام (في ركوعه  
أو سجوده قوضاً وبني وأعادهما) في البناء على  
سبيل العرض (ما لم يرفع رأسه) منهما (مرتباً  
للاداء) (أما اذا رفع) رأسه (مرتباً به اداء  
وكن فلا) يبق بل تنفسد ولو لم يرد الاداء  
فسر بيان كمال الكافي وفي الجنبتي فبأن  
محمد وبأولاً يرفع مسكوباً بقصد (ولو تذكر)  
المصلي (في ركوعه أو سجوده) أنه ترك  
(سجدة) صلبية أو تلاوية فأنقطع من ركوعه  
بلا رفع أو رفع من سجوده (فسجدها) عقب  
التذكر (أعادهما) أي الركوع والسجود  
(ندبا) لسقوطه بالنسيان وسجد السهو ولو  
أخرها لا تنفسد صلاته قضاها فقط (ولو أتم  
واحدة) فقط فأحدث الامام (أي خرج  
من المسجد والأهوه) على امامته كما تر (نعين  
المأوم الامامة لو صلح لها) أي لامامة  
الامام (بلائية) لعدم المزاحم



الصلاة بصر (قوله فسد صلاة المقتدي) أي الذي هو الصبي ونحوه (قوله لبقاء الامام اماما) لعدم اختلافه  
(قوله فان استخلفه فصلاة الامام الخ) محل ذلك اذا كان قبل القعود قدر التشهد وامان كان بعده فلا تصد  
صلاة الامام لنزوجه بسنعه (قوله لما تم) من قوله لبقاء الامام اماما والمؤتم بلا امام حلي (قوله لما تم) من  
ان التأخير اعذر لا بضر والله تعالى اعلم

(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)

بصر المصطفى (قوله عقب العارض الاضطراري) وهو سبق الحدث وانما قدمه لانه اعرف في  
المعارضية أي هو الاصل في العروض اه حلي (قوله بالاختياري) أو رده عليه كلام الناسي فانه لا اختيار له  
فيه واجيب بأنه انما ذكر هنا المناسبة بين كلام العام والناسي من حيث الحكم وهو افساد الصلاة (قوله  
يفسد بها التكلم) أي الصلاة ومنهله صود السهو والتلاوة والشكر على القول به حوى قال ابن حجر الهيتمي  
كان الكلام جائزا في الصلاة ثم لم يزل يحكى وقيل بالمدينة وصح ما يصح بكل منهما وطريق الجمع انه يزوم  
من اثنين مرة بحكمة الحاجة وحزم بالمدينة مطاوعا اه ملخصا (قوله هو الناق الخ) استظهره صاحب البحر  
والذي في الهندية عن المحيط ونحوه لازي بالي انه اذا تكلم في صلاته ناسيا أو عامدا خطأ أو قدا لا أو كثيرا  
استقبل الصلاة عندنا اه فلم يقيد القليل كالحرف بكونه مفهوما (قوله لا تفسد) لكنه ذكره كذا في القهستاني  
وقوله لانه صوت لا جهالة استشكل بما ذكره زاده أنها تفسد بالنم المسموع بلا حروف وبأنه على كثير  
اصدق الحق عليه لان من سمعه يجوز انه ليس في الصلاة (قوله عمده وسهوه) الفرق بينه وبين النسيان أن السهو  
الحالة عمده قل ان كان يمكنه الملاحظة أي وقت شاعسى ذهولا وسهوا ولا الابد كسب جديده ساعدا  
نهر قال أبو السعود وكلامه يفيد الترادف بين الذهول والسهو (قوله قبل قعوده قدر التشهد بيان) وكذا التوجيه  
فالعمد مقام انتفاها وكذا السهو والذي يفاد منه خلاف ذلك فالاولى حذف بيان ويكون قوله عمده وسهوه  
يدلان التكلم اه حلي وكتب بعض المشايخ ان الكلام السهو ومن المسائل الاثني عشرية وفيه نظر لانها  
لم تصح منها الا أن يقال ان المراد أن حكمها يجري فيها (قوله وانما) جعلوا هذا كلام الناس كالمقتضيان  
وقد سقوا بينهم ما في مسائل منها امر ورأيتهم على الماء وفار الماء وجماع الصائفة وحلق المحرم رأسه وجماع  
الحرمة ووقوع شخص على صيد فقتله ووقوف عرفة ووقوع الولد على والدته فانه يحرم الميراث ونقل  
شخص ووضع تحت جداره فخط عليه فانه لا يجب على الناقل شيء وانقلاب على مال الغير فالثقة فانه  
يضمن ووجود شخص في الخلوة فانه يمنع من صحتها ودخول الزوج على زوجته أو هي عليه في الخلوة والرضاع  
وتلاوة آية السجدة فوجب السجود عليه وعلى سامعه أيضا ونحوه على عدم الكلام فتكلم ومسه المرأة  
وعكسه ثبت الرجعة فانه لا فرق في هذه الاشياء بين أن تصدر من فائم أو يقظان وجمعا بعضهم نظما  
ونقله الشارح في شرح المتنق (قوله أو جاهلا) بأن لم يعلم أن التكلم مفسد حلي (قوله أو غفلا) بأن قصد القراءة  
لغيره على لسانه كلام الناس نهر (تبيينه) الفرق بين السهو والخطأ أن السهو ما يتنبه له صاحبه والخطأ  
ما لا يتنبه به بالتنبه أو يتنبه به بعد انعاب حوى (قوله رفع عن أمي الخ) رواية بالمعنى والموجود من رواية البيهقي  
عن ابن عمر يدل رفع وضع ومن رواية ابن ماجه وابن حبان والحاكم وقال صحيح على شرطهما ان الله وضع عن  
أمي الخ وهذا وارد على قوله أو ناسيا أو غفلا أو مكرها (قوله على رفع الائم) وهو الحكم الاخرى فلا يرد  
الدينوي وهو الفساد لتلازم تعميم المقتضي بصر (قوله وحديث ذي الدين) اسمه الخرباق وكان في يده  
أو أحدهما طول واقفه اقصر الصلاة أم نسبت قال لم أنس ولم تقصر قال بل نسبت يا رسول الله فأقبل على  
القوم فقال اصدق ذو الدين فأومأ أي نعم زياي ملخصا (قوله منسوخ بحديث مسلم) منع التسح بانه رواية أبي  
هريرة وهو متأخر الاسلام فان أجيب بجواز أن يرويه عن غيره ولم يكن حاضرا فغير صحيح لما في صحيح مسلم ينادي  
اصلي مع رسول الله صلى الله عليه وسلم وساق الواقعة وهو صريح في حضوره ولم أر عنه جوابا شافيا بصر (قوله  
بحديث مسلم الخ) هو ما روى معاوية بن الحكم رضى الله تعالى عنه قال صليت خلف رسول الله صلى الله  
عليه وسلم فطس بعض التوم فقاتل رجل الله فماتى التوم يا صا رهم فماتت وانكل أمامه ما رأكم تتلون  
في شروا فحسروا أيديهم على الخاقم فماتت أنهم يفسدون فلما فرغ النبي صلى الله عليه وسلم دعاني فوالله

(والا) يصلح كحلي (فسدت صلاة المقتدي)  
انتفاها (دون الامام صلى الله عليه وسلم) لبقاء  
الامام اماما والمؤتم بلا امام (هذا اذا لم  
يستخلفه فان استخلفه فصلاة الامام  
والستخلف) كليهما (باطلة) اتفاقا (ولو أتم)  
رجل (رجلا فأحد) ثانويان المصنف  
بحر الصلاة الامام وبقى على صلاته وفسدت  
صلاة المقتدي (لما تم) (الخ) وعاف بكت  
الى انقطاعه ثم يتوضأ ويصلي (لما تم) والله  
اعلم  
(باب ما يفسد الصلاة وما يكره فيها)  
عقب العارض الاضطراري (بالاختياري)  
(يفسد بها التكلم) هو النطق بغير قين او بغير  
مفهم كع وقامرا ولو استعطف كلبا أو دابة  
او ساق حمارا لا تفسد لانه صوت لا جهالة  
(عمده وسهوه) قبل قعوده قدر التشهد  
(بيان) وسواء كان ناسيا أو غافا أو جاهلا  
او غفلا أو مكرها هو الغفلة وحديث رفع  
عن أمي الخ الخطأ محمول على رفع الائم وحديث  
ذي الدين منه وخ حديث مسلم ان صلاتنا  
هذه لا يطلع فيها شيء من كلام الناس

ما رأيت معلما أحسن تعليما منه ما نعرف ولا زحرفي ولكن قال ان صلاتنا هذه لا يصلح فيها شيء من كلام  
الناس انما هو التسبيح والتكبير وقراءة القرآن بجر (قوله الا السلام للتعليل) اضيق اليه لانه  
يقتل الاشياء التي حرمت في الصلاة وفسره الشارح بالخروج منها لان ذلك يلزمه (قوله للصحة) أي التعظيم  
وأصل وضعها الدعاء بطول الحدة وسكانوا في الجاهلية يدعون بذلك فأبدلها الشارع بالسلام  
وبقي لها الاسم (قوله او على نطق أنما ترجمحة) صنف على قولة على انسان (قوله أو لم فاعلم الخ) لانه انما  
اغتر السهو به في القعود لانه منطته بخلاف القيام ولذلك اغترسه ومما عفا في صلاة الجنائز لان القيام  
فيها منة السلام حلي (قوله فانه يفسدها) أي في الصور الثلاث أما السلام فاعلم انما لم يفسد ما السلام  
على نطق أنما ترجمحة فانه قصد القطع على الركنين بخلاف ما اذا نطق اكملها وأما السلام على انسان فلا يكون  
كلاما حلي (قوله مطلقا) خاطبه أولا عامدا أولا (قوله بل يكره) أي تنزيها وقوله عليه الصلاة والسلام  
ليسان الجواز وأشار الى الفرق بينه وبين المصاحفة بقوله لانه عمل مكبروذكر الضمير وان كان عائدا الى  
المصاحفة نظر التبرير وقوله بنية السلام نقله في البحر عن الظهيرية والخلصة والتظاهر أنه قيد اتفاق (قوله  
سلامك مكروه) ظاهره التحريم (قوله ما يبدى) أي اظهرت ذكره (قوله يستوي ويشرع) هذا ينافي قوله آخر  
والزيادة تنفع فانه من كلام الصدوق في النهر (قوله خطيب) يم جميع الخطيب (قوله ومن يصني اليهم) أي الى  
من ذكر ولو الى المصل اذا جهر وهو داخل في التام (قوله جالس لقضائه) الظاهر تخصيص الكراهة بهما  
النيلس بالقضاء (قوله ومن يمشوا في العلم) كالذين يطالعون مع بعضهم أو يسألون استهها ما (قوله ايضا) وصل  
المهزة للضرورة (قوله او مقيم) او بمعنى الواو (قوله مدرس) الذي يعلم من عبارة البحر الاتية تخصيصه بالفقهاء  
(قوله الفتيات) هو رفع القاء وتشديد الياء أي الشواب ومفهومه جواز على المجازين غير كراهة (قوله ولما باب  
بجسم اللام جمع لا عب (قوله سطرخ) بالسين المهملة وبالهمزة المكسورة (قوله وشبه) بكسر الشين  
أي مشابهة لهم أي من يشابههم في تلك الصفه وهو من يذهب بالرد والسيعة والطاب والضاية (قوله  
يقنع) الظاهر منه ما يعمد مات الجماع (قوله ومكشوف عورة) ظاهره ولول ضرورة (قوله حال التقوط) مراده  
ما بين البول (قوله اشنع) أن يسلم عليه من غيره (قوله الا اذا كنت الخ) فلا يشرع عليه السلام الا بهذين القيدين  
(قوله وقد نزلت عليه) هو من كلام الصدوق كقوله منه صاحب النهر (قوله والمغنى ومطرا الحمام) هل الكراهة  
قاصرة على وقت التلبس بالغشاء والتعابير أو مطلقه لقصد الازلال يجوز (قوله كذلك اذا نزل) رده السيد بأن  
العصاة كانوا يسألون على النبي صلى الله عليه وسلم حلي (قوله والزيادة تنفع) الذي في النهر أنفع وزاد بعضهم  
تماما من بجره أشياء مذكورة في الهنديه فقال

وزد عبد زيد بن وشيخ مما زح • ولاغ وكذاب بكذب يشيع  
ومن ينظر السوات في السوق عامدا • ومن دأبه صب الانام ويردع  
ومن جلسوا في مسجد اصلاتهم • ونسيهم هذا عن البعض يسمع  
ولا تنس من لبى هناك صرحوا • فكن عارفا بصاح تحظى وترزع

وفي بعضها ما دخله فان الزنديق في حاكم الكافر والتسبيح والتلبية من جملة الذك (قوله بوجوب الرد  
في بعضها) وهو السلام على القارئ فانه وان اثم المسلم ولكن يرد سلامه للقدرة على تحصيل الفضلين رد  
الجواب والقراءة والاستماع وكذا ما ذكره العلم والاذان والاقامة لما ذكره بعلم من التعليل الحكم في بقية  
الماتيل المذكورة اه حلي وفي البحر التصريح بعدم وجوب الرد وعبارته واهل أنه يكره السلام على المصل  
والقارئ والجالس للقضاء أو البعث في الفقه او التضي ولو سلم عليهم لا يجب عليهم الرد لانه في غير جملة كذا ذكره  
السلخ (قوله يجوز الميم) كانه ثمانية السنة فعلى هذا الوردع الميم بلاتون ولا يعرف كان تجزم الميم لخالفه  
السنة أيضا اه حلي ومثله فيما يظهر اذا جبر بين آل والتونين أو اقصر على لفظ السلام وأما طيب بالافراد  
(قوله والتخ) وهو أن يقول اح بالفتح والضم بجر (قوله بجرهين) وبغير حروف مكروه ولا يفسدها اتفاقا  
بجر (قوله بلا عذر) المذروص من بطرا على المكاتب يباح التسهيل عليه (قوله بأن نشأ من طبعه) بأن لا يكون  
شككته (قوله فلا فساد) أي ولا كراهة شلي عن الغاية (قوله والدعاء بما يشبه كلامنا) هو ما • • • • •

(الا السلام) - اه (التعليل) أي فخرج  
من الصلاة (قبل اقامتها على نطق اكملها)  
خلاية - (بخلاف السلام على انسان)  
للصحة او على نطق أنما ترجمحة فلا وسلم فاقا  
في غير جنازة (فانه يفسدها) فسلام الصحة مفسد  
يقبل عليكم (ولو ماها) فسلام الصحة مفسد  
مطلقا و سلام التعليل ان عود (وردة السلام)  
ولو سجد (طباقة) لا يبدى بل يكره على المعتمد  
ثم لو ما في غيبة السلام طالوا فسد كانه لانه  
على كثير في النهر من صدق الدين القزى أنه  
قال سلامك مكروه على من يسمع  
ومن بعد ما يبدى يستوي ويشرع  
مصل وما لا ذكره حدث  
خطيب ومن يصني اليهم ويسمع  
مكروهه جالس لقضائه  
ومن يمشوا في العلم معهم  
حوزن أيضا او مقيم مدرس  
كذلك الاجنبيات الفتيات اشنع  
ولما يب سطرخ وشبه بقوله  
ومن هو مع اهل له يتبع  
ودع كافر أيضا ومكشوف عورة  
ومن هو في حال التقوط اشنع  
ودع اكلا اذا كنت جالسا  
وهو لم منه أنه ليس يقع  
وقد زدت عليه التحفة على استاده كما  
في التبيين والمغنى ومطرا الحمام والختمة  
فقلت  
كذلك استاذ من مطين  
فهذا ختام الزنديق بعضها  
وهو حري في الضياء بوجوب الرد في بعضها  
وبعد منه بقوله سلام على من يجزم الميم  
(والتخ) بجرهين (بلا عذر) أو طيبان  
نشأ من طبعه فلا (او) بلا (غرض صحيح)  
فلو تلبس من صوته او لم يبدى امامه او فساد  
انه في الصلاة فلا فساد على المعجم (والدعاء  
بما يشبه كلامنا) خلافا لاشافي



فلافساد كما يأتي واذا قام فلاخيرين لايسج الماء ولم له لانه لايجوز له الرجوع اذا كان الى القسام اقرب فلم يكن التسبيح مفيدا كذا في البدائع وفي المحتج عن الكرخي تنفسه عندهما افاده في البحر (قوله او الخطاب الخ) هو باتفاق وان اوهم العطف الخلاف ولو انشد شعر او وجد عينه في القرآن مثل قول الشاعر

ارأيت الذي يكذب بالدين فذلك الذي يدع اليتيم

وقوله ويخزهم وينصرهم عليهم \* ويشف صدور قوم مؤمنين

واراد به انشاد الشعر تنفسه هندية عن محيط الشرحي (قوله لمن اسمه يحيي الخ) يغني عنه قول المصنف مخاطب لمن اسمه ذلك والظاهر انه اذا حال يا يحيي خذ الآية وقصد الخطاب بخذ الخ انها تنفسه وان لم يكن معني بهذا الاسم (قوله فصل عليه) أي وسمع نفسه ولو لم يسمع نفسه لا تنفسه ولو لم يسمع المؤذن فقال مثل ما يقول المؤذن ان اراد جوابه تنفسه والا لا وان لم يكن له نية تنفسه لان الظاهر انه اراد به الاجابة اهجر (قوله وقيل لا) هو الذي اقتصر عليه في البحر ولو قال للمبلغ اجهر يا تكبير فظهر فاصدا جوابه فسدت ولو كبر للتخريف فيم لا تنفسه ولو عوذ نفسه بشي من القرآن للعمي ونحوها تنفسه عندهم ولو عوذ له دفع الوسوسة لا تنفسه مطلقا ولو لدغته عتربا واصابه وجع فقال بسم الله لا تنفسه وعليه الفتوى كما في الثواب وفي قوله ولو عوذ لدفع الوسوسة لا تنفسه مطلقا نظر اذا لفرق بينها وبين الحقولة فليست (قوله ولا تنفسه في الكل) عند الثاني (لانه شاء بصيغته فلا يتغير بعزمه أي لانه شاء اصالة فلا يتغير بالارادة قياسا على ما اذا اراد به الاعلام انه في الصلاة زيلي "احلبي" (قوله اودعي لاحدا وعليه) يخالف لما قدمناه من البحر معزالا للظهيرية ومخالف ايضا لما قدمناه من الترتيل لانه لا يوافق في فاضل شان مما قدمناه التفسير بين ان يكون الدعاء قائم تنفسه وان كان لغيرة لا ابو السعود (قوله وقيل له تقدم فتقدم) الفساد فيه ظاهر واما القرع الثاني فالتقدم فيه عدم الفساد (قوله وقصه على غير امامه) لانه لم ونهلم من غير حاجة اه جبر وهو شامل للفح المقته على مثله وعلى المنفرد وعلى غير المصل وعلى امام آخر وللفتح الامام والمنفرد على اي شخص كان ان اراد به التعليم لا التلاوة ونهر قالوا يكره للمقته ان يفتح على امامه من ساعته وكذا يكره الامام ان يلطمهم اليه بان يفسا كما بعد المحصر او يكثر الزاوية بل يركع اذا اجابا وانه وانه بعد قراءة القدر المستحب على الظاهر كما في الفتح او ينقل الى آية أخرى لم يلزم من وصلها ما يفسد الصلاة او ينقل الى سورة أخرى بحيط (قوله فلا قبل تمام الفتح) اما اذا كان بعده تنفسه لان تذكريه يضاف الى الفتح بجر (قوله بكل حال) أي سواء قرأه ما يجوز به الصلاة ام لا انتقل الى آية أخرى أم لا كثره أم لا حلبي (قوله من غير مصل) أي صلاته بان سمعه من غير مصل أصلا ومن مصل غير صلته ولو سمعه من مصل صلته بان سمعه من مقدمه لا تنفسه كما يؤخذ من المفهوم (قوله وبنوي الفتح لا القراءة) لان قراءة المقته منهي عنها والفتح على امامه غير منهي عنه جبر وفي الشلي عن البردعي الممنوع التلاوة المستردة عن الفتح (قوله لانه قرآن) فيه نظرا لانه من كلامه قطعنا وقال في المنع لان هذه في القرآن فجعل منه وجعل الكلام في لفظه نعم فقط وهو أولى ويمكن جريته على رواية جواز القراءة بالفارسية فان المعبر عليه بالمعنى لا اللفظ يصح ضبطه أرى من الرؤية في القرآن أسمع وأرى (قوله مطلقا) سواء كان عامدا او ناسيا لان الصلاة حالة مذكرة بخلاف الصوم بجر (قوله ولو سمعه) على الفساد فاضل فان في الاكل والشرب بانه عمل اليد والقدم واللسان واستشكه الحلبي بما لو أخذ من مسمومة بغيره وقطرة من ماء فابتلعها فانها تنفسه مطلقا ووجه الاستكمال عدم وجود كثرة العمل بجر (قوله ناسيا) بيان لاطلاق (قوله دون المحصة) يكسر الحاء وتشديد الميم مفتوحة او مكسورة اه حلبي اما قدر المحصة ففساد الصوم والملة وهو الصحيح وقيل قدر المحصة لا يفسد الملة بخلاف الصوم والفرق أن فساده لامة عاق به عمل كثير ولم يوجد بخلاف فساد الصوم فانه عاق بوصول المغذى الى جوفه بجر (قوله فانه الباقي) هو تليذ البهني درمشتي (قوله اما المضع ففسد) يعني ان وصل الى حلقه كما في الصوم اه حلبي وبني تقييد بالكثير ليكون عملا كثيرا اما اذا مضع مضعة واحدة فلا تعد كثيرا فلا تنفسه بها الصلاة والظاهر ان المضع الكثير قد وان لم يتلعه لدخوله في حد العمل الكثير بدليل ما في البحر ولو وضع اليك كثيرا فسدت وكذا لو كان في فاهه حبة فلا كفاه فان دخل حلقه من اثني يسير من غير ان يلوها لا تنفسه وان كثر ذلك فسدت اه (قوله يتلعه ذوبه) وان لم يصفه املوا كل شيا

(او الخطاب كقوله لمن اسمه يحيي او موسى يا يحيي خذ الكتاب بقوة) او ما تلك بينك ومن دخله كان آمنا فروع سمع اسم الله تعالى فقال جل جلاله والني صلى الله عليه وسلم صلى عليه او قراءة الامام فقال صدق الله ورسوله تنفسه ان قصد جوابه ولو مع ذكر النسيان فلعنه تنفسه وقيل لا ولو سئل لدفع الوسوسة ان لا موراد ان تنفسه لا الامور الاخرة ولو سقط شي من السطح فبطل اودعي لاحدا وعليه فقال آمين تنفسه ولا تنفسه في الكل عند الثاني والصحيح قوله ما علة قصد التكلم حتى لو امتثل امره غيره فقيل له تقدم فتقدم او تنفسه في الصف احد فوسع له فسدت بل يكسرها ثم تقدم برأيه فمستأنى معزالا زاهدي ومرواي فتنبه وقيد بقصد الجواب لانه لو لم يرد جوابه بل اراد اعلامه بانه في الصلاة لا تنفسه اتفاقا بين مالك وماتني (قوله على غير امامه) الا اذا اراد التلاوة وكذا الاخذ الا اذا تذكر فلا قبل تمام الفتح بخلاف قصه على امامه فانه لا يفسد مطلقا الفتح وأخذ بكل حال الا اذا سمعه المؤتم من غير مصل ففتح به بطل صلاة الكل وبنوي الفتح لا القراءة (ولو جرى على لسانه نعم) او اري (ان كان يمتددها في كلامه تنفسه) لانه من كلامه (والالا) لانه قرآن (واكله وشربه مطلقا) ولو سمعه ناسيا (الا اذا كان بين اسنانه ما كحل) دون المحصة كما في الصوم (والصحيح فانه الباقي) فابناه (اما المضع ففسد كبر في فاهه يتلعه ذوبه)

من الخلوة واتباعه فيها فدخل في الصلاة فوجد سلاطته في فيه وابتلاه بالافتد صلواته بجر (قوله وانتقاله  
 من صلاته الى مغايرتها) قيد بالصلاة لانه لو صلح فصار رمضان وأمسك بعد التبر ثم نوى تسلا لم يخرج عنه  
 بنية التعلل لان الفرض والتفلي في الصلاة جنسان مختلفان لا وجهان لاحدهما على الاخر في الصلوة وهما  
 في الصوم والزكاة جنس واحد بجر (قوله حتى لو كان منفردا الخ) مثله ما اذا شرع في جنازة فجي بأخرى  
 فكبر بنو يهما أو الثانية يصير مستأنفا على الثانية فقط بخلاف ما اذا لم ينوشيا بجر (قوله أو عكسه) بالنصب  
 عطفا على منفردا اهـ حلي (قوله بخلافية الظهر بعد ركعة الظهر) فلا يصير مستأنفا وتفرع عليه ما ذكره  
 الولولي حلي اذا صلى الظهر أربعين لم يترك ركعة واحدة منها ما هي قائم فاستقبل الصلاة وصلى أربعين وسلم  
 وذهب فسد ظهره لأن زيادة دخوله في الظهر ثانيا وقع لغوا فادخل ركعة فقد سخط المكتوبة بالنافذة قبل  
 القرائع من المكتوبة ويتفرع عليه أيضا أنه لا يفسد ما اذا فجع سب تلك الركعة حتى لو لم يقعد فيما بين  
 التعدد الأخيرة باعتبارها فسدت الصلاة بجر (قوله مطلقا) انتقل الى التعدد أو المغايرة اهـ حلي والاولى  
 حذفه لان المغايرة حكمها لا يصح بالتلفظ وعدمه (قوله أي ما فيه قرآن) ولو اهراب فاذا قرأ ما فيه  
 فسدت على الصحيح بجر (قوله مطلقا) قليلا أو كثيرا حافظا لقرآن أو غير حافظا اماما أو منفردا واستثنى  
 الشارح ما اذا كان حافظا ولم يصل وله الفساد وجهان الاول حل المصحف والنظريه وتقليد الاوراق وهو  
 على كثير النالي وهو المصحف أنه تلقى من المصحف فصار كما اذا تلقى من غيره وعليه اقتصر الشارح (قوله  
 واسته رما لحلي) لانه لا يفسد ما إذا لم يفسد في جواز الصلاة وفي حرمة تلاوته على الجنب (قوله وهما يها) أي وجوز  
 الصحابيان بالكره (قوله للتشبه بأهل الكتاب) فانهم يقرؤون من مصاحفهم حال صلاتهم (قوله أي ان  
 قصده) قال في الجهر ثم علم أن التشبه بأهل الكتاب لا يكره في كل شيء فانما كل وشرب كما يفعلون انما الحرام  
 التشبه فيما كان مذموما أو مذموما بقصد التشبه اهـ خاتمة فعلى هذا لو لم يقصد التشبه لا يكره عندهما اهـ أي  
 كراهة التصريح والافكرهاته التبرع مراعاة لقول الامام موجود (قوله وكل عمل كثير) من عطف المأم على  
 الخاص والمراد به ما قبل القول وحكم القول قد سبق أول الباب وانفقوا على أن الكثير مفسد لا القليل لا يمكن  
 الاحتراز عن الكثير لا القليل فان العلى حركات من الطبع وليست من الصلاة فلما اعتبر العمل مطلقا فسد الزم  
 المخرج في إقامة صحتها وهو مدفوع بالنص ثم اختلفوا فيما بين الكثير والقليل على الاقوال بجر (قوله ليس من  
 أعمالها) احتريزه عن الكثير وهو من أعمالها كما وزاد ركوعا وسجدة فانه على كثير غير مفسد لكونه منها غير أنه  
 يرفض لأن هذا يجعل مادون الركعة (قوله ولا اصلاحها) خرج بذلك الموضوع والنسب في سبق الحديث فانما  
 لا يفسد انها (قوله أصحها الخ) ثانيا أن ما يعمل عادة بالدين كثير وان عمل بواحدة وما عمل بواحدة قليل وان عمل  
 بهما نالهما الحركات الثلاث التولية كثير والافقليل رابعها التوفيق الى رأي المصلي خامسها ما كان مقصودا  
 فافعل بأن أفرد على حدة حلي عن البر والتفاوت بيع من المشايخ لم يقتصر على قول واحد وأكفها  
 لم يتصل عن الامام الاعظم واقد صدق صاحب الظهيرية حيث قال ان كل ما لم يرد عن الامام فيه قول بقى كذلك  
 مضطرا الى يوم القيامة كما حكى عن أبي يوسف أنه كان يضطرب في بعض المسائل ويقول كل مسئلة ليس  
 لشيخنا فيها قول قص فيها هكذا (قوله ما لا يشك الناظر) ذكر العلامة الحلبي أن الظاهر أن مراده بالناظر من  
 ليس عنده علم بشروع المصلي في الصلاة بجر (قوله من بعد) تبع فيه صاحب التبر ولم يذكره أخوه ولا المصنف  
 (قوله أم لا) الاولى التبر بأول ركعة لكنه يشك الخ) لا اشكال فان من رأى شخصا قبل امرأة أو بهما يتقن  
 أنه ليس في الصلاة وقد وجدت بهما من نسخة أن هذا الاستدلال لم يوجد في نسخة الاصل حلي وما يدل على أنه  
 ليس في عمله قوة في البر وأما قوامه لم قبل المصلي امرأته بشهوة أو بغيرة شهوة أو مصها بشهوة فسدت ينسب  
 تفرعه على القول الأصح وكذا على قول من فسر العمل الكثير بما يشبهه المصلي اهـ (قوله فلا تفسد) تفرع  
 على الأصح (قوله في تكبيرات الزوائد) المراد بهما رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه كما صرح به في المنع لكن  
 اطلاق تكبيرات الزوائد عليها خلاف المصطلح فان في الاصطلاح تكبيرات العيدين (قوله وما روى من الفساد)  
 وهو ما روى عن كسول والنسب من أبي حنيفة أن رفع اليدين عند الركوع وعند الرفع منه مفسد اهـ حلي (قوله  
 فشد) أي رواية تدور لانه لا يخفى في العمل الكثير ما كرهه ما يقيم باليد بن حلي عن المنع (قوله وجوده)

(و) يفسدها (انتقاله من صلاة الجمعة الى غيرها)  
 ولو من وجه حتى لو كان منفردا فكبيرة شوي  
 الاقتداء أو عكسه صار مستأنفا بخلافية  
 الظهر بعد ركعة الظهر الا اذا تلفظ التنية  
 في صير مستأنفا مطلقا (ومقرأته من مصنف)  
 أي ما فيه قرآن (مطلقا) لانه لم يفسد الا اذا كان  
 حافظا لما قرأه وقرا بالاجل وقيل لا تفسد  
 الا لو استظهره الحاج وجوزة النافذة  
 بغيره وحكم التشبه بأهل الكتاب أي  
 ان قصده فان التشبه بهم لا يكره في كل شيء بل  
 في المذموم وفيما يقصد التشبه كما في الجهر  
 (و) يفسدها (كل عمل كثير) ليس من أعمالها  
 ولا اصلاحها وفيما أقوال خاتمة اصحها  
 ما لا يشك (يسببه) (الناظر) من بعد (ف)  
 فاعله انه ليس فيها (وان شك أنه فيها لم لا يقلل  
 لكنه يشك بالبر والتقيل قائل) (قوله فلا تفسد)  
 برفع يديه في تكبيرات الزوائد (على المذهب  
 وما روى من الفساد فشد) (و) يفسدها  
 (وجوده على نجس)



على نجس لا يقال انه مكروه ما باقى بعد من قول المصنف اذا مر كن او تمكث مع كشف عمرة او نجس مستلث  
هذان من هذا الغم على انه قد وقع في مركزه (قوله وان اعاد على طاهر في الاصح) لان الصلاة لا تنجز او يفسد  
بعضها يفسد كلها ومن ابي يوسف تنفس الصلاة لا الصلاة حتى لو اعادها على موضع طاهر نصح لان اداها  
على نجاسة كالعدم من (قوله بخلاف يديه وركبتيه) أى اذا وضعهما على نجس وان لم يعد وضعهما على طاهر  
فلا تنفس الصلاة وان اوجبت عبرته الا بعدة لان وضعهما على نجس كلا وضع وبترك وضعهما لا يمنع الجواز  
بخلاف الوجه افاده للمنفعة وما قبل الظاهر قول ابي الميثاق عرض طاهر موضع وضعهما لا قراضه منده  
(قوله حقة) حال من الاداء قوله اتخاها من الثاني والثالث (قوله وهو قدر ثلاث تسيصات) اما الوجه في  
الانكشاف المانع في أقل من ذلك أو الانكشاف اليسير في الركن ~~الكثير~~ فانه غير مفيد (قوله مع كشف  
عمرة) مراده به ما يمكث كشف ربيع مضمونه فانه مانع (قوة أو نجاسة) أى أصابته أو قام عليها (قوله لرجعة)  
قيد اتضح (قوله نجس البعثة) أى وكان النجس تحت اليد أو إحدى القدمين (قوله بخلاف في مضرب)  
وان اتصل به من أطرافه وضوء رداءه طائعين والنجاسة في السفلى وفي الملقى وشرحه وصفا كذا نصح  
لوجه على الطرف الظاهر من بساط طرف منه نجس سواء قرتك أحدهما بركه الاستحرام لا لظاهر مكانه  
وكذا على خشبة وجهها الآخر نجس ان كان غلظها بحيث يقبل النجس (قوة أو ربيع) فيه أن يجزئ الربيع  
لا اعتبار به كقول الجواهر في نجاسة بشم وجهه وقد يفرق بين شهما من بعد وبين شهما من قبل مسجد عليه (قوله  
وتحويل صدره) أما تحويل وجهه كله أو بعضه ~~فمكروه~~ من (قوله عن القبلة) أى من جهتها بأن يخرج الى  
المشرق أو الى المغرب (قوله فلو نزل الخ) مفهومه التقييد بالعدر (قوله من المسجد) الظاهر أن البيت في حكمه  
(قوله قدر صف) الذى في البحر من الظهيرة المختار اعتبارا للكثرة وعبارة تعلقا من المنية المنى في الصلاة اذا  
كان مستقبل القبلة لا يفسد اذا لم يكن متلا حقا ولم يخرج من المسجد وفى النجاسة ما لم يخرج من الصفوف  
هذا كله اذا لم يستدير القبلة وأما اذا استديرها ففسدت وفي الظهيرة المختار فى المنى أنه اذا كفر بفسدها  
(قوله وان كثر) لاجابة اليه مع قوله وهكذا (قوله ما لم يختلف المكان) بم البيت والنجاسة والدار فان اختلف  
بان خرج منها ففسدت ونجاسة في الحلبي (قوله وتقبل لا تصد الخ) أى وان اختلف المكان حلبي (قوله ذكره  
القهاء ستافى) أى هذا التقبل وعبارة ومنهم من قال انه غير مفيد صلاة الفرض ما لم يستدير القبلة استسناها وقبل انه  
حالة الغزو والطبع وغيرهما من السفر يكون عبادة كفى الحيطة وقد علمت أن الواقع من القهستاني المتعبر بالغزو  
لا بالعدر (قوله في التلبازية نعم) ظوكن مكروها وساهبا لا تصد (قوله وقال الحلبي لا) الظاهر اعتمادا على ما  
عليه (قوله أو جذبه الدابة خطوات) الذى في البحر وان جذبه الدابة حتى أزالته عن موضع عبوده تفسد  
وفيه ولو أزاله من الشمس فتحوّل الى الظل خطوة أو خطوتين لا تفسد وقبل في الثلاث كذلك والاول أصح (قوله  
أو أخرج من مكان الصلاة) أى مع التحويل من القبلة كفى البحر ولو رفع رجل الحصى عن مكانه ثم وضعه من غير  
أن يحوّل من القبلة لا يفسد (قوله أو مسح يديه الثلاث) هذا التفصيل مذكوره في الصلاة والذى  
أن يخرج من مكان الصلاة لا يفسد (قوله أو مسح يديه الثلاث) هذا التفصيل مذكوره في الصلاة والذى  
في التواجد هو الاصح كما في التبرأة لا بد من نزول اللين في الثلاثة أيضا فاذا افرق بين المعة والثلاث في هذا  
القدس على المعتمد (قوله أو مسح يديه) أى من غير الحصى المحلقة بشهوة لان الكلام في فساد صلاتها  
كما سيظهر وقد بالنسبة لانه يغير الشهوة لا يفسد (قوله أو قبلها بدينها) والفساد بها أولى (قوله لا لوجهه) أى  
لو قبلت المرأة الله على ولم يثبتها لا تفسد صلاته أما اذا اشتهاه ففسدت (قوله والفرق) أى بين جعل تقبيل  
المسألة مفيد صلاتها وان كان بغير شهوة ومن جعل تقبيلها الله على غير مفيد صلاته اذا لم يثبتته وهو جواب  
من صاحب التبرع ما أورد في الفتح حيث قال والله لوجه الفرق وذلك لانه لا يصح للمصلي في الوجهين  
فخضاه عدم المساد فيه ما وان جعلنا التمكن من الفعل بمنزلة الفعل اقتضى الفساد فيها وهو الظاهر على  
اعتبار أن العمل الكثير ما لو نظر الى الظاهر ليقن أنه ليس في الصلاة أو ما استغنى المصلي اتقى وهذه التفرقة  
مذكورة في الخلاصة والذى في شرح الزايدى التسوية في عدم الفساد بالتقبيل (قوله معه بجر الخ) القهستاني  
في المنية لو أخذ بجره ففسد ولو كان معه غيره لا يفسد ولذا أساء انه فظايره التسوية بين الانكشاف  
والظاهر والظاهر أن هذا الفرح يخرج على القول بأن العمل الكذب هو ثلاث ركعات متوالية لا خالفا لغيره

ومن اعاد على طاهر في الاصح بخلاف يديه  
وركبتيه على الطاهر (و) يفسد هار اداء  
ركن حقة اتفاقا (او تمكث) منه سنة  
وهو قدر ثلاث تسيصات مع كشف عمرة  
أو نجاسة مانعة أو وقع لرجعة في صف تساء  
أو أمام امام (ضد الثاني) وهو الثاني  
الكل لانه أسوأ طاهه الحاي (وصلا على  
سلى مضرب نجس البطانة) بخلاف غير  
مضرب ومب وطلى على نجس ان لم يظهر لون  
أوريج (وقبول صدره عن القبلة) إذا  
(بقدر غير) خلاص من مدته فاحشا بالكلية  
علم عدده ان قبل خروجه من المسجد لا تفسد  
وبعد ففسدت فروع منى مستقبل القبلة  
هل تفسد ان قدر صف ثم وقف قدر ركن ثم  
منى ووقف كذلك وهكذا لا تفسد وان قدر  
خالم يختلف المكان وقيل لا تفسد صلاة العذر  
خالم يستدير القبلة استسناها ذكره القهستاني  
هل يشترط في المنى الاختيار في التلبازية نعم  
جدا امامه (قوله دفعه أو جذبه الدابة  
وهو الحلبي لا من اللين ثم غيره) بل من  
خطوات أو وضع عليها أو أخرج من مكان  
الصلاة أو مسح يديه ثلاثا أو تولى ونزل لبها  
أو مسح يديه أو قبلها بدينها ففسدت لا لو  
قبلته ولم يثبتها والفرق أن في تقبيله معنى  
الجماع معه بجره في طاهر الم تفسد



بأنه لا يملك مطلقا ليس في الصلاة (قوله أو ملامية) الظاهر أنها تجري في الطائر أيضا حتى أي والمخالطة على غير  
 طبعه (قوله أو تمدد قلبه) بأدنى الكفر ولو بعد حين أو امتد ما يكون كثيرا (قوله و هو) ثمرة تطهر في اسقاط  
 للصلاة إذا أخر الأداء من أقل وقت الوجوب وتطهر ثمرة الجنود في وجوب أدائها بعد الاقامة (قوله وكل  
 موجب وضوء وغسل) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وفيه نظر لانه قد يكون غيره فسد كالسجود بالحدث  
 بكلمة الأولى ما في الصلوة وكل حدث عدو وجوب غسل كالاستلام والميض اهـ (قوله بلا قضاء) أي بلا فعله  
 وإطلاق القضاء مجاز (قوله بلا عذر) أي أنه لا عذر وجوبه وجود سائر وطهر للصلابة وقدوة على الاستقبال فلا (قوله  
 ومسايق التوت) مما يلحق بترك (كن لان أداءه حينئذ كالأداء والمخالطة على غير ما بها (قوله وسلم مع الامام)  
 لا حاجة اليه (قوله بعد تأكد انفراده) وذلك بتقيد مقام اليه بعبادة (قوله فقبب متابته) وإذا لم يتابع لا تفسد  
 (قوله وعدم إعادة الجلوس) يرجع الى ترك الركن وعدم إعادة ركن إذا ما ناء يرجع الى ترك الشرط وهو الاختيار  
 (قوله وقهامة امام المسبوق) أي فتسد صلاة المسبوق لوقوع المقدس في أثناءها (قوله ومنها ما لا همزة) المراد  
 بالجنس الصادق بالأولى والثانية (قوله بالاحسان) أي التعمات وقوله ان غير المعنى فهو أن يريد فيه همزان أما  
 إذا لم يقدره لأبأس حيث لم يكن (قوله الا في حرف مد ولين إذا غش) أي ففسد وحرف المد واللين هو حرف من  
 حروف الهجاء ما كان قبله حركته من جنسه اهـ أي أما اللين فقط فما كان حرفا ساكنا انفتح ما قبله وظهر  
 قوله إذا غش أنه إذا ما قد الهادى من الجلالة مداخلة فتفسد وقد مر خلافه (قوله ومنها ما لا تدارى) أي وقوع  
 الزلل من القارى في الصلاة ويوجب في بعض النسخ كتابتها بالاحر ولا وجه لعدم وجودها في المصنف (قوله  
 فلو في اعراب) الاولى التعبير بالحركات ليشمل حركات البنية ككسر قواما مكان فتحها وفتح باءه به يمكن ضمها  
 فأنها لا تفسد حيث لم يغير المعنى وأما إذا غش كغيب همزة العلماء وضمها بالالة في قوله تعالى انما يحصى الله  
 من عباده العلماء تفسد على قول المتقدمين واختلف المتأخرون فقال ابن الفضل وابن قاتل وأبو جعفر  
 والخوانساري وابن سلام واهل الزاهد لا تفسد قال في النهر عن الزاد وقول هؤلاء (قوله أو بزيادة حرف)  
 نحو انارادونه (قوله نحو الصراط الذين) فيه زيادة أكثر من حرف مع تشديد الخفيف وقيد في النهر عدم الفساد  
 في الزيادة بعدم تغيير المعنى أما إذا غش كان قرأيس والقرآن الحكيم والذان المرسلين فتفسد لانه جعل جواب  
 القسم قسما ولوجه لتوقف صاحب النهر فيه بعد نقله عن أهل المذهب والصواب للشارح التنبيه عليه (قوله  
 ضويا لا تفسد) بالوقف على ألف ايا ووصل الكاف بعبء (قوله أو بوقف ابتدء) كأن وقف على الحاء من  
 أحسن والفساد من يقامين أو قرأ قوله ولوترى الذين كفروا والملائكة تكتبون على الذين ابتدءوا عبادة  
 (قوله أو نقص حرفا) كما إذا قال جاءهم بديل فجاءتهم لم يفسد هذا لأن يكون الحرف من أصل الكلمة كقوله في عريا  
 ريبا أو عربا تفسد أي إذا غش المعنى إلا أن يفسد آخر أصبح حذفه زحيفا نحو ما مال في بامالك اهـ (قوله  
 نحو من ثمرة الخ) نشر مرتب (قوله تعالى) أي يهدف الالف (قوله آيا بديل آواب) وكذا الواو بديل همزة آياك  
 واو لا تفسد كما في النهر (قوله ما لم يغير المعنى) كما إذا قال انه آيا بديل آواب (قوله الا ما يشق) في البرازية قال غير  
 المخطوب بالنساء أو الذين بالذال أو الظاهر قبل لا تفسد لعدم البلى فإن الهوام لا يعرفون مخارج الحروف  
 وكثير من المشايخ أفتوا به وأطلق البعض الفساد ان تغير المعنى وقال القاضي أبو الحسن والقاضي أبو القاسم  
 ابن تيمية فسد وان جرى على لسانه أو كان لا يعرف التمييز لا تفسد وهو أحد الأقوال اهـ فعلى هذا الفرق  
 في عدم الفساد بين أن يكون بين الحرفين قرب المخارج أو لا خلافا لما ذكره بعضهم من قوله إذا كان بينهما قرب  
 المخارج كالقاف مع الكاف أو كافا من يخرج واحد كالعين مع الصاد لا تفسد لكن اعتبر هذا في المحيط و زاد  
 فيمفيدا وهو أن يجوز ابدال أحدهما من الآخر ولا فهو منقرض بمائل كثيرة وذبح بعض العلماء الى عدم  
 الفساد بغير القارى أصلا ذكره في القضية وحكى عن أبي القاسم الصفار أن الصلاة إذا اجزئت من وجهه وفسدت  
 من وجهه يحكم بالفساد احتياطا لا في باب القراءة لأن ثلثا من في عموم البلى وفي المضمرات قرأ في الصلاة  
 بخطا فحش ثم أعاد وقرأ صحيحا فلهذا جازة قال أبو السعود وهذا يقتضى عدم فساد ما بالخطا في القراءة  
 بطلان تغيير المعنى في أم لا كان للكلمة التي وقع بها الخطأ مثل أولا (قوله وكذا الواو كتر كلمة) أما لو وقع بعض الكلمة  
 من بعض لا تقطع النفس أو نسيان الباقي بأن أراد أن يقول الحمد لله رب العالمين فقال لا تقطع قسمه أو نسي

ولو أنسا لا تفسد كغيره ولو لم يزل لأنه مخصوصة  
 أو نادى أو ملامية وهو عمل كثير ذكره  
 الخلق بقي من الفسادات ارتداد بقلبه  
 وموت وجنون وانما وكل موجب وضوء  
 وغسل وترك ركن بلا قضاء وهو بلا عذر  
 ومسايق التوت لم يكن لم يشارك فيه امامه  
 كان وقع ورفع رأسه قبل امامه ولم يبعده معه  
 أو بعده وسلم مع الامام ومسايق المسبوق  
 امامه في سجود السهو بعد تأكد انفراده  
 أو قبله فقبب متابته وعدم إعادة  
 الجلوس الا بعد بعبء أدائه بعبء صلابة  
 أو الزيادة تذكرها بعد الجلوس وعدم إعادة  
 أو ناء أو قوله وقهامة امام المسبوق بعد  
 الجلوس الا بغير ومنها ما لا همزة في التكثير  
 مما ذكره منها القراءة بالاحسان ان غير المعنى  
 والا لا في حرف مد ولين إذا غش والا  
 بزيادة ومنها ما لا تدارى فلو في اعراب أو  
 نقص مشددا أو عكسه أو بزيادة حرف  
 فاستخرج الصراط الذين أو بوصول حرف  
 بكلمة نحو ما مال في بامالك أو بوقف ابتدء لم تفسد  
 وان غش بغير المعنى في بزيادة التشديد رب  
 العالمين وآياك تفسد بترك تفسد ولو زاد كلمة  
 أو من حرفا أو قدسه أو بديل بآخر لم يفسد  
 ثمرة إذا غش واستعصم تعال جذرنا انفرجت  
 بديل انفرجت آياك بديل آواب لم تفسد ما لم  
 يغير المعنى الا ما يشق في عجزه كالفساد والنساء  
 فأنهم لم يفسدوا وكذا الواو كتر كلمة  
 قوله أنه إذا غش الهادى في نسخة الهاء  
 واجزأ اهـ



(قوله على رقبته من لم يذها) هذا على سبيل المبالغة والافاذية المـ لم يذها على ما اذا لم يكن المرور  
 الا بوط رقبته ويحتر (قوله لانه اسقط حرمة نفسه) أي فلا حرمة في المرور بين يديه أو قتل أذنيه بوط رقبته  
 وفي الثاني انظر (قوله ويحتر ذنبا) انقوله صلى الله عليه وسلم اذا صلى أحدكم فليصل الى سترته ولا يدع أحدا  
 يمر بين يديه والمصارف من الوجوب ما روى أنه عليه الصلاة والسلام صلى في صحراء ليس بين يديه ستره (قوله  
 الامام) وسترته لأمومه (قوله ونحوها) أشار به الى أن ذكر العصاة جرى على الغالب والا فالظاهر كراهة  
 ترك الستره فيما يخاف فيه الرواى موضع كان حلي عن الشرب لبلابة (قوله بقدر ذراع) بيان لاقلها (قوله  
 وظل اصبح) لا اعتبار بالفظ عن المذهب أفاده في البحر (قوله لتبدل للناظر) الاولى لامارة (قوله دون  
 ثلاثة أذرع) الاولى أن يسدل دون بقدر لما في البحر عن الحلبي السنة أن لا يزيد ما بينه وبينها على ثلاثة أذرع  
 (قوله على حذاء أحد حاجبيه) أشار الى أن في المصنف حذف (قوله والايمن أفضل) لانه عليه الصلاة والسلام  
 (قوله ولا يكتفى الوضع) لانه لا يقيد المقصود فافاضه واختاره في الهداية (قوله ولا الخط) عنه ما مر  
 وعليه كثير من المشايخ (قوله وقيل يكتفى) روى عن محمد بن داود فان لم يكن معه صاف فليخط خطا ويرحم به في الفتح  
 وقال ان السنة أولى بالاتباع مع أنه يظهر في الجملة اذ المقصود نجس الخطا ويربط الخطا به لتبديله بغير  
 ويؤخذ منه أنه لو وضع ثوبان ثيابا بين يديه أو نحو كتاب يكون مستورا (قوله فيخط طولا) اختاره النووي  
 لانه يديه ظل الستره (قوله وقيل كالحجاب) بأن يخطه كالحلال بحر (قوله فتركه أفضل) لانه ليس من أعمال  
 الصلاة ورواه الماتريدي عن الامام كقتل الاسودين في الصلاة بحر (قوله خلافا لنا) فانه يجب ضمان الدينة  
 لانه رخص له في قتاله دون قتله فليس فيه قصاص أو السعود وظاهره ولو كان القتل بمحدد (قوله على ما يفهم  
 من كذا) متعلق بقوله خلافا لنا فالحكم ليس من صريح النص وجعله الحلبي مبرط بقوله عند الشافعي  
 والمعنى أن هذه العندية نسبا اليه أهل مذهبه نافع أنه لا يقول بذلك وفيه أنه يقول به بشرط عدم التعرض  
 من المصلي (قوله أو يجهز بقراءة) ولو سرية كما في الشرب لبلابة خلافا في البحر من تقييده بالجهزية (قوله  
 أو إشارة) أي يذ أو يمين بحر (قوله ولا يذ عليها) أي على هذه الاشياء بنحو أخذ ثوب وضرب وجميع فاستأنى  
 (قوله فانه يكره) لان بأحدهما كفاية بحر (قوله تصفق) أي أو تنشير كافي نور الايضاح ولا تسبح ولا تجهر  
 بالقراءة لان صوتها عورة أو تسب أو السعود قلت والمقدمة أنه قد عله فلا يظهر في حق مثلها من الاناث  
 الامراة للقول بأنه عورة (قوله لا يطن على بطن) صادق بظهر على ظهوره كالمسهر اليسرى على بطن اليمنى  
 وليس امر اذ بل المراد أن تصفق بظهر اليمنى على بطن اليسرى حلي عن البحر لانه مع كونه تحكما على  
 أكثر من غيره لان فيه تحويل اليدين وما المانع من إبقاء اليدين على حالهما وتصفق يسطر اليمنى على ظهر اليسرى  
 (قوله للكل) هو الظاهر من كلامهم وقيل الستره وهو نفسه ستره لمن خلفه (قوله والطريق) أي العاتة  
 وقيد به لان الصلاة فيه مكروهة لان فيه منع الناس من المرور والطريق حق الناس أعده للمروفة فلا يجوز  
 شغله بما ليس له حق الشغل كذا في المحيط وظاهره هذا أن الكراهة تحريمية بحر وإذا ابتلى بين الصلاة في الطريق  
 وبين أرض غيره فان كانت مزبوعة فالأفضل أن يصلي في الطريق لان له حقا في الطريق ولا حق له في الأرض  
 وان لم تكن مزبوعة فان كانت لمسلم صلى فيها لان الظاهر أنه يرضى به لانه اذا بلغه يستتره ذلك لانه أحرز اجرا  
 من غير اكتساب منه وفي الطريق لا إذن لان الطريق حق المسلم والكافر وان كانت لكافر صلى على الطريق  
 لانه لا يرضى به بحر (قوله وفعلها أولى) لان فيها كف بصره عما وراءها وجميع خاطره بربط النياط وهو يثبت  
 للسلي (قوله وكذا الخ) كل من الفساد والمكروه عارض الا أنه قد قدم الفساد اقوته (قوله هذه تم) قال في البحر  
 والمكروه في هذا الباب نوعان أحدهما ما يكره تحريما وهو المحل عند اطلاقهم كما ذكر في فتح القدير من كتاب  
 الزكاة وذكر أنه في رتبة الواجب لا يثبت الا بما يثبت به الواجب يعني بالتمهي الظني الثبوت والدلالة فان الواجب  
 يثبت بالامر الظني الثبوت والدلالة ناهية ما المكروه تنزيها ومرجهه الى ما تركه أولى وكثيرا ما يطلقونه كما ذكره  
 العلامة الحلبي فحينئذ اذا ذكرناه مكروها فلا بد من الظن في دليله فان كان نهيا ظنيا يحكم بكرهه التحريم  
 الاصارف للتمهي من التحريم الى التنبه وان لم يكن الدليل نهيا بل كان مضيدا للترك القسريا الجازم فهي تنزيهية  
 اه وبهذا تم الاجمال الذي في عبارة الشارح وفي أبي السعود ثم الفسح اذا كان واجبا أو مافي حكمه

ولو كان فربما قلل اخل أن يمر على رقبته من لم  
 يذها لانه اسقط حرمة نفسه فتنبيه (ويقرن)  
 ذبا بدافع (الامام) وكذا المنفرد (في العصار)  
 ونحوها (ستره بقدر ذراع) طولا (وظل)  
 اصبح (تبدل للناظر) بقرية (دون ثلاثة أذرع)  
 (على) حذاء (أحد حاجبيه) لا بين عينيه  
 واليمين أفضل (ولا يكتفى الوضع ولا الخط)  
 في خط طولا وقيل كالحجاب  
 (ويذعه) كورضة فتركه أفضل بدافع قال  
 البابا في فوضر به ثبات لاشئ عليه عند  
 الشافعي رضي الله تعالى عنه خلافا لنا على  
 ما يفهم من كذا (تسبح أو) جهز بقراءة أو  
 (إشارة) ولا يذ عليها عندنا فاستأنى  
 (لا يما) فانه يكره والمرأة تصفق لا يطن على  
 بطن ولو تصفق أرضه لم تفسد وقد تركا  
 السنة تاريخية (وكفت ستره الامام) للكل  
 (ولو عدم المرور والطريق جازم) (كها)  
 وفعلها أولى (وكره) هذه تم التنزيهية التي  
 صوبها خلاف الأولى فالقاري الدليل

من سنة الهدى وضوحها قال ترك يكره يحرم وان كانت سنة زائدة أو مافي حكمها من الادب وهو يكره تنزيها  
 (قوله والاقتضية) راجع الى قوله ولا صارف فقط أي وان وجد الصارف فتزبيته حلي (قوله سدل ثوبه)  
 يقال سدل الثوب سدا من باب طلب وفسره الكرخي بأن يجعل ثوبه على رأسه أو على كتفيه ويرسل أطرافه  
 من جانبه اذا لم يكن عليه سراويل اه فكرأته لاحتمال كشف العورة وان كان مع السراويل فكأته  
 للتشبه بأهل الكتاب فهو مكروه مطلقا وسواء كان للثيلاء أو غيره بحر وفي القهستاني سدل الارسل حتى  
 يصيب الارض أو وضعه على رأسه أو كتفيه وارسال أطرافه من جوانبه فلا حرج من السدل بدخل البد  
 في الكم وبشد الوسط بالمنطقة وفي العتاي لم يشد بذكره لأنه صريح أهل الكتاب وقوله تحريرا انتهى الاولى  
 تأخير بعد المضاف اليه (قوله وكذا القبا) الاولى ومنه لأنه جعل في البحر ما صدقته والقبا كل متخرج  
 من أمام وأول من أبه نبي الله تعالى سليمان على نبينا وعليه الصلاة والسلام (قوله بكم الى وراء) المراد أنه  
 لم يدخل يديه في كفيه وبه صرح في البحر (قوله كشد) هو وهو الشال الذي يوضع على الكتفين قال في البحر  
 وظاهر كلامهم يقتضي أنه لا فرق بين أن يكون الثوب محفو نظاما من الوقوع أو لا فعلى هذا يكره الطبيب  
 الذي يجعل على الرأس وقد صرح به في شرح الوفاية (قوله فلو من أحدهما لم يكره) بخالف لما في البحر وعبارته  
 قال في الفتح ان السدل يصدق على أن يكون المنديل مرصلا من كتفيه كما يعتاده كثير فينبغي لمن على عاتقه  
 منديل أن يضعه عند الصلاة اه وظاهره أن الشدة الذي يعتاد وضعه على الكتفين اذا أرسل طرفاه على صدره  
 وطرفاه على ظهره لا يخرج من الكراهة فإنه عين الوضع انتهى فهذا نصريح بالكراهة اذا كان الوضع من كتف  
 واحد والشارح أخذ من عبارة الفتح حيث ذكر الكتفين أن الوضع من كتف واحد لا يكره ويحسن أن يقال  
 انه انما يكره بالكتفين لانه يعتاد وضعه عليهما من غير تعيين وليس المراد تقييد الكراهة بوضع عليهما  
 معا (قوله كماله عذر) كبر وحر ولم يكن للتكبر وان كان للتكبر ومكروه مطلقا بحر (قوله في الاصح) راجع  
 الى قوله خارج صلاة كما أفاده في البحر (قوله وفي الخلاصة) أي خلاصة الفتاوى كما في البحر وهو كالاستدراك  
 على قوله وكذا القبا (قوله وهل يرسل الكم) لأن في أماسه كف الثوب ونقل الارسل من فعل فهم الائمة  
 (قوله والاحوط الثاني) لانه أبعد من الخيلاء (قوله ويكره كفه) سواء كان من بين يديه أو من خلفه عند  
 الانحطاط بحر (قوله ولولتراب) وقيل لا يكره (قوله كثر كرم) سواء كان الى المرفق من أو لا على الظاهر كما في البحر  
 لصديق كف الثوب على الكل ولوثهم ما قبل الصلاة ثم دخل فيها الشك في الكراهة كذا في النهر  
 وفي الشربلية ولا يكره مسح جبهته من التراب في الصلاة والعصم أنه يكره الا لا يذاهل بأش به بعد السلام  
 قبل الفراغ والتراب أفضل ويحط صاحب الدرر ويكره مسح الجبهة من التراب يعني بعد الفراغ من الصلاة  
 لأن الملائكة تنسف غفلة ما دام عليها أو السجدة ودلا يكره مسح العرق الذي على جبهته ان دعت اليه حاجة  
 والا كره تنزيها كذا في البحر (قوله وعينه الخ) اللعب فعل فيه غرض ليس بشيء والسفة ما لافرض فيه أصلا  
 فالحنك باليد انما يكون عينا اذا كان فيه حاجة أو ان أكله شيء في بدنه ضرره أو شغله فلا بأس بحكه ولا يكون  
 من اللعب بحر واللعب ما به طرب هو اللعب وقيل اللعب ما لا لذة فيه واللعب ما فيه لذة ودليل الكراهة قوله  
 عليه الصلاة والسلام ان الله كره لكم ثلاثا اللعب في الصلاة والزفت في الصيام والخصك في القبا وقوله عليه  
 الصلاة والسلام ان في الصلاة لثغلا ورأى عليه الصلاة والسلام رجلا يعبث في الصلاة فقال لو شيع قلب  
 هذا لثغشت جوارحه (قوله الا لم حاجة) كسر العرق والحك باليد للضرورة (قوله ولا بأس به خارج الصلاة)  
 قصد به الرد على صاحب الهداية حيث قال لأن اللعب خارج الصلاة حرام فاطنك بالصلاة ولذا قال الدرر وحج  
 وفيه تفراده وخارج الصلاة خلاف الاولى (قوله وصلاته في ثياب بذلة) البذلة بالكسر ما لا يصان من الثياب  
 فاموس أي عن الناس وقيل ما لا يذهبها الى الاكابر وشي عليه الشارح والظاهر أن الكراهة للتنزيه  
 كما في البحر والمستحب أن يعلى الرجل في ثلاثة أبواب قميص وازار وعمامة أو ما لو صلى في ثوب واحد متوشحاه  
 بجميع بدنه كازار الميت يجوز صلاته من غير كراهة وتفسيره ما يفعله القصار في القصرة فان صلى في ازار واحد  
 يجوز ويكره وكذا في السراويل وسر المنكبين في الصلاة مستحب بكره تركه تنزيها عند أصحابنا ويكره مترا قبله بين  
 في السجود بحر (قوله وهنة) أهم مما قبله من وجهه وظاهره مافي المنع أنهم لم يتراد فان وفي القهستاني أن الكراهة

فان فيها نطق الثوب ولا صارف تنزيهية  
 والاقتضية (سدل) تحريرا انتهى (نوب) أي  
 ارساله بلا لبس معار وكذا القبا بكم الى  
 وراء ذكره الخافي كشد ومنديل يرسله من  
 كتفيه فلو من أحدهما لم يكره كماله عذر  
 وخارج صلاة في الاصح وفي الخلاصة اذا لم  
 يدخل اليد في كتم القميص القبا رآه لا يكره  
 وهل يرسل الكم (و) كره (كفه) أي نفسه  
 الثاني قهستاني (و) كره (وعينه) كره  
 ولولتراب كثر كرم أو ذيل (وعينه) ولا بأس  
 بنوب (ويجسده) انتهى الحاجة ولا بأس  
 به خارج الصلاة (وصلاته في ثياب بذلة)  
 يلبسها في يته (وهنة) أي خدمة ان له غيره  
 والا





على الارض وفسره الطحاوى بان يهد على البنية وينصب نخذه ويضم رصص كتيبه الى صدره ويضع يديه  
على الارض وهو الاصح لانه اشبه بما قام الكلب ذليلى أى كون هذا هو المراءى بالحدوث لأن ما قامه الكرخى  
غير مكرره فتحال في البحر وينبى أن تكون الكراهة تحريرية على ما قامه الطحاوى تنزيهية على ما ذكره الكرخى  
لأن الكراهة تترك الجلطة المسنونة كما هلل به في البدائع وسواء كان الاعتناء في التشهد أو بين السجدة  
سوى والاولى عدم التقيد ليشغل ما لو كان يصلى من جهود (قوله واقتراس الرجل) انما قد به لأن المرأة تنفرض  
لانه استر لها بحر (قوله للنهي) انما نهى عنه الشارع لانه صفة الكسلان والمتهاون مع ما فيه من التشبه بالسباع  
والكلاب والظاهر انم تحريرية النهى المذكور ولا صارف بحر (قوله وصلاته الى وجه انسان) سواء كان  
في الصف الاول أو في الصف الاخير وفي البحر من الذخيرة يكره للامام أن يستقبل المصلى ولو كان بينهما مصروف  
وهو ظاهر المذهب من (قوله كراهة استقباله) الضمير يعود الى المصلى وهو من اضافة المصدر لقوله فالكراهة  
تتصق من الجائين ولما كان في كلامه اجمال بينه بما بعده وساحله أن الكراهة على المتعدي والظاهر أن الكراهة  
تحريرية لانه يشبه عبادة الصورة (قوله ولا سائل) أما اذا كان بينهما سائل كخصص ظهره الى وجه المصلى  
لم يكره من (قوله ورد السلام) مكرره تنزيهية لانه عليه الصلاة والسلام وقبل مفسد وهو ضعيف (قوله لا بأس  
بتكلم المصلى) قالوا من منته عن التكلم والجيب والزعير بلا بأس يقتضى أن الاولى مدسه (قوله  
كلو طالب) أى المتكلم المفهوم من التكلم (قوله أم لو قيل له تقدم) هذا هو الذى وعده قبيل قوله وقعه على  
غير امامه وقد مناضفه عن الشرب لالى حلي (قوله خلافا لما مر من البحر) من عدم الفساد وهو المعتبر (قوله  
وكره التربع) انما نهى به لأن صاحب هذه الجلطة قد رجع نفسه أى جعلها أربابا بالسائقين والخذلين وترتيبها  
ادخال بعضها تحت بعض (قوله بغير عذر) ككبر سن ووجع اقدام لأن الواجب يتروك العذر فالسنة اولى (قوله  
ولا يكره خارجها) فيه ردة على من كرهه خارجها والله بأنه جلوس الجارية (قوله والتشاوب) هو تنفس ينفع  
منه الفم لدفع البضارات وهو ناشئ من امتلاء المعدة وثقل البدن فاذا تشاب فليكظم ما استطاع ويرده أو لا فان لم  
يقدر فليضع يده أو كفه على فيه ووضع اليد ثابت في مسلم ووضع الكف بالتباس عليه وان امكن أخذ شفته باسانه  
فتركه وغطى الفم كره كافى للاستلزام لان التغطية انما ليحت للضرورة ولا ضرورة اذا أمكنه التكلم بحر وقطى  
باليمنى وقيل هذا ان كان في حالة القيام وان كان في غيره فليسرى نهر وعما يجزى لدفعه أن يتذكر أنه عليه  
الصلاة والسلام لم يتأب قط (قوله لنهي) هو ما روى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا قام أحدكم  
في الصلاة فلا يغمض عينيه وظاهره أن الكراهة للتصريح وعمله في البدائع بأن السنة أن يرى يصره الى موضع  
صعوده وفي التغمض ترك هذه السنة ولأن كل عضو وطرف له حظ من هذه العبادة فكذلك العين وظاهره كراهة  
التزيه قال في البحر وينبى أن تكون الكراهة تنزيهية اذا كان لغير ضرورة ولا محلة (قوله الا لكامل خشوع)  
أى فلا يكره بل ربما يكون أولى كافي البحر (قوله لان العبرة للقدم) ولذا لو حلف لا يدخل دار فلان حث بوضع  
القدمين وان كان باقى بدنه خارجا (تفة) مثل هذا اذا صلى في غير المحراب الذى فيه الوقت للامام قال الحوى  
رأيت في تناوى الشمس الفزى أنه لم يرنا في المكتب على ذلك والظاهر أنه مكرره لقوات غرض الوقف  
وأن ذلك في الامام الراتب لافى المنفرد ولا غير الراتب (قوله ان علل بالتشبه) هو الذى اقتصر عليه في الهداية  
واختاره الاحام السرخسى وقال انه الاوجه حال في البحر والحاصل أن مقتضى ظاهر الرواية كراهة قيامه  
في المحراب مطلقا سواء اشتبه حال الامام أو لا وكان المحراب من المسجد أو لا (قوله وان علل بالاشتباء)  
أى على المصلين هو الذى رجحه في الفتح حيث قال ولا يفتي أن امتياز الامام مقرر ومطلوب في الشرع في حق  
المكان حتى كان التقدم واجبا عليه وعمايه ما هنا كونه في خصر من مكان ولا أثر لذلك لانه يحاذى وسط  
الصف وهو المطلوب اذ قيامه من غير محاذاته مكرره وعمايه اتفاق المتن في بعض الاحكام ولا بدع فيه على  
أن أهل الكتاب انما يخصونه بالمكان المرتفع على ما قيل فلا تشبه وردة في البحر عمالا لا يقاوموه وقد علمت ظاهر  
الرواية (قوله فلا اشتباء في نفي الكراهة) قد يقال بالتنزيهية مراعاة لظاهر الرواية (قوله على الدكان) هو الدكان  
ينفع الدال لا غير المبنية للباس عليه أو التون قبل أصلية وقيل زائدة (قوله لنهي) هو ما روى الحاكم مرفوعا عن  
رسول الله صلى الله عليه وسلم أن يقوم الامام وتبقى الناس خلفه اه والعله التشبه (قوله وهو الاوجه)

(واقتراس الرجل) (ذراعية) (للهي)  
(وصلاته الى وجه انسان) كراهة استقباله  
قالا استقبال المؤمنين المصلى خال الكراهة عليه والا  
فعلى المستقبل ولو بعيد ولا حائل (ورد)  
السلام يده) أو برأسه كما مره فرع لا بأس  
بتكلم المصلى واجابته برأسه كما لو طالب منه  
شسا أو أرى درهما وقيل أجد قاضيا ومأنيهم  
أولا أو قيل كم صليت فأتا بدينه أنهم صلوا  
وكعبين أتا لو قيل له تقدم فتقدم أو دخل  
أحد الصف فوسع له فورا فسدت ذكره  
والجواب وخبر خلافا لما مر من البحر  
(التربع) تنزيها خارجا لانه عليه الصلاة  
عذر) ولا يكره خارجا لانه عليه الصلاة  
والسلام كان جلوسه مع أصحابه التربع  
وكذا امر رضى الله تعالى عنه (والتشاوب)  
ولو خارجا ذكره مكعب لانه من الشيطان  
والانبياء يصفون من (وتغمض عينيه)  
لأنه على الاكمل خشوع (وقيام الامام)  
في المحراب لا يجوز فيه (وقدمه خارجا)  
لان العبرة للقدم (مطلقا) وان لم يشته حال  
الاحام أن علل بالاشتباء وان علل بالاشتباء  
ولا اشتباء فلا اشتباء في نفي الكراهة (وافراد)  
الامام على الدكان) لنهي وقدر الارتفاع  
بذراع ولا بأس بدونه وقيل ما يقع به الاشتباء  
وهو الاوجه ذكره السكال وغيره

في حكاية الرواية والرواية قد اختلفت في المقدار ولا اخذ بظاهر الرواية أولى (تنبيه) بكرة الانسان أن ينحصر  
 نفسه بمكان في المسجد يصلي فيه لانه به تصير الصلاة طبعاً والعبادة متى صارت كذلك كان سبيلها التعلق  
 بهذه الأكره صوم الأبد أو العود (قوله وكذا عكسه) لما فيه من شبه الازدراء بالامام وهو أولى من التعليل  
 باختلاف المكان ولعل الكراهة تنزيهية لأن النهي ورد في الأول فقط (قوله في الأصح) مقابلة ما للطحاوي  
 من عدم كراهته لعدم التشبه فيه ومشي عليه فاضى خان في فتاواه وعزاه الى التوارد وقال وعليه عامة المشايخ  
 (قوله وهذا كله) أي الكراهة في صورتين (قوله بكهنة) مثال له في الثانية ولكنه لا يظهر لأن بعض القوم  
 مع الامام (قوله كالمكان مع بعض القوم) هذا مفهوم قوله وانفراد الامام على ذلك كان (قوله وبه جرت العادة)  
 أي بقيام الامام وبعض القوم دون الباقيين كذا يخاد من البصر (قوله ومن العذر ارادة التعليم) هذا العذر  
 في الأولى (قوله أو التبليغ) أي من الامام للقوم وقيل التبليغ من المبلغ فإذا انفرد المبلغ بمكان لاجل التبليغ  
 لا تساع المكان وكثرة المصلين لا يكره لكن لا تظهر هنا كراهة وان لم يكن للتبليغ لوجود طائفة مع الامام اللهم  
 الآن يقال المراد في كراهة انفراد المبلغ عن القوم لأن المطلوب الدخول في الصف (قوله في صف خلف صف)  
 يشمل الصف الاخير اذا كانت القرعة في الأول (قوله وكذا القيام منفرداً) أي قيام المؤتم الا لتعدد التبليغ كما مر  
 (قوله ترك الأولى) لكثرة الجهول غرباً ما أدى الى الفساد (قوله فلذا قال الخ) أي فليترك الجذب للمأمر (قوله وليس  
 يوب فيه تماثيل) أطلقه فشمع ما اذا صلى فيه أم لانه يشبه حامل السم وظاهر كلام التتوي في شرح مسلم  
 الاجماع على حرمة تصوير صورة حيوان وهو من الكفار لانه متوعد عليه بوعيد شديد وهو ما في الصحيحين عنه  
 صلى الله عليه وسلم أشد الناس عذاباً يوم القيامة المصورون يقال لهم احيوا ما خلقتم ثم قال وسواء صنعته  
 لما يمن أو لغيره فصنعته حرام بكل حال لان فيه مضاهاة تطلق الله تعالى وسواء كان في يوب أو بساط أو درهم  
 أو دينار أو فلس أو اناه أو حائط أو غيرها اه فينبغي أن يكون حراماً لا مكروهاً ان ثبت الاجماع أو قطعية الدليل  
 بتواتره وجوز في الخلاصة لمن رأى صورة في بيت غيره أن ينلها وينبغي أن يجب عليه ولو استأجر مصوراً  
 فلا أجر عليه لان عمله معصية كذا عن محمد ولو هدم بيتاً فيه تصاوير ضمن قيمته خالياً اه أبو السعود والتقييد  
 باللبس ينبغي أن يسع يوب فيه تصاوير لا يكره وقيل يكره أي يحرر بما يدل ما قيل من رد شهادته اذا المكروه تقتريها  
 لا يوجب رد الشهادة وحيث كان يسهل موجباً وشهادته فخاصة بالأولى فان نسجه تصوير وقوله تماثيل جمع  
 تماثيل ما يصور مشابهاً لخلق الله تعالى من ذوات الروح والصورة أهم من ذلك لحلي عن البحر وقيد بذى الروح  
 لأن تصوير غير ذى الروح لا يكره وظاهر كراهة الصلاة الى الصليب للتشبه وان كان ليس تماثلاً (قوله وأن يكون  
 فوق رأسه) قالوا أشدها كراهة ما يكون على القبلة أمام المصلي والذي يليه ما يكون فوق رأسه والذي يليه  
 ما يكون عن يمينه ويساره على الحائط والذي يليه ما يكون خلفه على الحائط أو السرير بحر مزيد أو يكره جعل  
 الصورة في البيت لما ورد أن الملائكة لا تدخل بيتاً فيه كلب أو صورة نمر (قوله لا مقروشة) فلا يكره للاهانة  
 واتفت الكراهة مع عموم الحديث السابق لوجود تخصيص وهو ما في صحيح ابن حبان استاذن جبريل عليه  
 السلام على النبي صلى الله عليه وسلم فقال ادخل فقال كيف أدخل وبينك فيه تصاوير فان كنت لا بد فاعلا  
 فاقطع رؤسها واقطعها وأسأداً أو اجعلها بساطاً بحر (قوله ولا تظهر الكراهة) وبها صرح محمد في الجامع الصغير  
 وهو آخر كتب محمد تأليفاً فالظاهر أنه لا يكرهه الا ما استقر عليه الحال (قوله ولا يكره) تقديره لا يصح مع قول  
 المتن الاتي لا لا يشكف قالوا في اسقاطه لأن المتن في غيبة عنه حاجي (قوله لانها مهانة) اه للمستلثين (قوله  
 أو في يده) أي المستورة (قوله أو على خاتمه بنقش) دليل عدم الكراهة ما ورد أنه كان على خاتم أبي هريرة رضي الله  
 تعالى عنه ذبابتان ولما وجد خاتم نبي الله تعالى دانيال عليه الصلاة والسلام على عهد عمر رضي الله تعالى عنه  
 كان على فيه صورة أسد ولبوة بينهما صبي يلحسانه فلما نظر اليه عمر رضي الله تعالى عنه اغرورقت عيناه  
 بالدموع ودفعه الى أبي موسى الأشعري وأصل ذلك أن بخت نصر حين استولى أخبر أن بعض من يولد  
 في زمانك يقتل فكان يتبع الصبيان فيقتلهم فلما ولد دانيال عليه السلام ألقت أمه في غنضة رجاء أن ينحو  
 بين القتل فقبض الله تعالى له أسداً يحفظه ولبوة ترضعه وهما يلحسانه فأراد بهذا النقش أن يحفظ منه الله  
 تعالى عليه وكان لابن عباس رضي الله عنه كقوف محفوف بصور صفار تارخانية (قوله أو كانت صغيرة) لأن

(وكره عكسه) في الأصح وهذا كله (عند  
 عدم العذر) بكهنة وعبد فلو قاموا على  
 الرغوف والامام على الأرض أو في المحراب  
 لنبى المكان لم يكره كما لو كان مع بعض  
 القوم في الأصح وبه جرت العادة في جوامع  
 المساجد ومن العذر ارادة التعليم أو التبليغ  
 كما ربطه في البحر وقد ساراه القسام في صف  
 خلفه من غير جهة التمسح وكذا القيام  
 منفرداً من غير جهة التمسح بل يجذب أحد من  
 الصف ذكره ابن الكمال لكن قالوا في زماننا  
 تركه أولى فلذا قال في البحر يكره وحده الا اذا  
 لم يجد فرجة (وليس يوب فيه تماثيل) ذي  
 روح (وأن يكون فوق رأسه أو ينجس  
 أو يجذبه) حنة أو بسم أو يحمل مصوره  
 ولو في وسادة منصوبة لا ضرر فيه  
 (تمثال) ولو في وسادة منصوبة لا ضرر فيه  
 (واختلف فيما اذا كان) التمثال (خلفه  
 والظاهر الكراهة ولا يكره) لو كانت قصراً  
 قدميه أو) محل جلوسه لانها مهانة أو (في  
 يده) عبارة التمسح يده لانها مستورة بشيائه  
 (أو على خاتمه) بنقش غير مستلثين قال في البحر  
 ومفاد كراهة المستلثين لا المستلثين  
 أو صورة أو يوب آخر أو قدز المنصف (أو كانت  
 صغيرة) لا تبين تفاصيل أعضائها

الصغار جدا لا تعبد فليس لها حكم الوثن (قوله لناظر قائما) أي الا يقصر بليغ وتأمل كافي القهسنا  
 أو لناظر من بعد على ما في الكافي (قوله أو مقطوعة الرأس) ومثل القطع طلاؤه بشي وخياطته بخصيطه  
 وقسده وانتفت الكراهة لأنها لا تعبد بدون الرأس عادة وأما قطع الرأس عن الجسد بخصيطه بليغ عليه  
 بقاء الرأس فلا ينفي الكراهة لأن من الطير ما هو مطوق فلا يتحقق القطع بذلك وقيل بالرأس وما بعده لا  
 لا اعتبار بإزالة الطاجين أو العينين لأنها تعبد بدونها ولا يقطع اليدين والرجلين كافي البحر (قوله لا تعبد  
 بدونه) إنما لا تذكر الصلاة اليها لأنها صورة ميت وهو لا يعبد (قوله أو لغير ذي روح) كشجر ولو مشرا خلا  
 لها حد وذلك لما روي أن رجلا جاء إلى ابن عباس فقال اني رجل أصور المور فأقتن فيها فقال له ادن مني قد  
 وكثر هاهنا أخرى حتى وضع يده على رأسه فقال أنشدك بما سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول  
 كل مصور في النار يجعل له بكل صورة صورها نفسا فتعذبه في جهنم قال ابن عباس فان صككت لا بد فاعله  
 فاصنع الشجر وما لا نفس له (قوله لأنها لا تعبد) عليه الجميع ما تقدم (قوله وشجر جبريل) وهو ما أخرجه مسلم عن  
 عائشة رضي الله تعالى عنها وأعد رسول الله صلى الله عليه وسلم جبريل في ساعة يأتيه فيها لحام تلك الساعة  
 ولم يأت في يده عصا فالتقاها وقال ما يخاف الله وعده ولا رسوله ثم التفت فإذا جبريل تحت سريره فقال  
 ما هذا يا عائشة متى دخل هذا الكلب ههنا فقالت واقه ما دريت فأمر به فأخرج فجاء جبريل عليه الصلاة  
 والسلام فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم وأعدتني فجلست لك فلم تأت فقال ما صنعتي الكلب الذي كان  
 في بيتك ألا لا تدخل بيتا به كلب ولا صورة علي عن الفتح وفيه أن حديث جبريل في الدخول وعدمه  
 لا في كراهة الصلاة اليها (قوله مخصوص بغير المهانة) لما تقدم أن جبريل استأذن في الدخول على النبي عليه  
 الصلاة والسلام فقال ادخل فقال كيف أدخل وفي بيتك ستر فيه تصاور فان كنت لا بد فاعلا فاقطع رؤسها  
 أو اقطعها وما شئت واجعلها بباطحلي عن الفتح (قوله كما بسطه ابن الكمال) في نسخة بإسقاط لفظة ابن وهو  
 صحيح لما رأيت من نقله عن الكمال ويحتمل أن يكون ابن الكمال بسطه في شرح الهداية أو غيره من مؤلفاته أو  
 حابي (قوله في امتناع ملائكة الرحمة) قديمهم إذا لم يقطعه لا يفارقون الإنسان الاعتدال الجامع أو الخلاص كذا  
 في شرح الجباري وينبغي أن يراد بالقطعة ما هو أعم من الكرام الكاتبين والذين يحفظونه من الجن نهر (قوله  
 فنفاه عياض) وجعل الأحاديث مخصصة وذكر المقولين في البحر والنهر من غير ترجيح (تق) زاد في نور  
 الإيضاح كراهة التلوي والصلاة لربيبا من العجاسة وبحضرة طعام جميل اليه وأن يكون بين يديه قوم ينام وكان  
 بحيث لو ظهر من النائم صوت يفضلك المصلي أو يجعل النائم إذا اتبه وان أمن ذلك فلا بأس (قوله عذ الأسمي  
 والسور) أما عذ الناس وغيرهم ذكره إنما كافي غاية البيان (قوله باليد) سواء كان بأصابعه أو بخصيطه  
 واعتد باللسان مفسداً لها بغير (قوله فلا يكره) لأنه أسكن للقلب وأجلب للنشاط وأقز للنبي صلى الله عليه  
 وسلم المرأة التي رآها تعبد التسبيح بالحصى (قوله لا بأس باتخاذ المسبحة) لأنه عليه السلام دخل على امرأة وبين  
 يديها نوى أو حصاة تسبح فيه فقال أخبرك بما هو أسرع عليك من هذا وأفضل ألح فلم ينهها عن ذلك وإنما أرشدتها  
 إلى ما هو أفضل وأيسر ولو كان مكروها ليلزم لها ذلك والمسبحة لا تزيد على الحصى إلا بالضم وجعله في شريط ومثل  
 ذلك لا أثر له في المنع الآن يترتب عليه رياء أو سمعة أو أبو السعود عن البحر (قوله لا يكره قتل حية أو عقرب)  
 لحديث العيصين اقتلوا الأسودين في الصلاة الحية والعقرب (قوله ان خاف الأذى) والأفكره كافي النهاية  
 وقيل بالحية والعقرب لأن القمل والبرغوث يذفن ويكره قتله عند الامام وقال محمد القتل أحب إلى وأى ذلك  
 فعل فلا بأس به وأهل الامام إنما اختاروا الدفن لما فيه من التزه عن اصابة الدم يد القاتل أو ثوبه وان كان معفو  
 عنه هذا إذا تعرضت القملة ونحوها بالأذى فان لم تتعرض كره له الأخذ فضلا عن غيره وهذا كله خارج  
 المسجد أما في المسجد فلا بأس بالقتل بشرط تعرضها للأذى ولا يطرسها في المسجد بطريق الدفن أو غيره  
 إلا إذا غلب على ظنه أنه يظفر بها بعد الفراغ من الصلاة وهذا التفصيل يحصل للجمع بين ما سبق من الامام  
 أنه يدفن في الصلاة أي في غير المسجد وبين ما روي عنه أنه لو دفن في المسجد أسأله نهر (قوله إذا لامر لا باحت)  
 جواب سؤال ورد حاصله لما إذا لم يكن قتله ما مضى للامر بالقتل (قوله فلا أولى ترك الحية) أي حيث كان  
 الامر بالقتل لأنه عتينا فما يعني منه الأذى الأولى تركه وهو قتل الحية البية الساكنة منها من الجن وقوله عليه

لناظر قائما وهي على الأرض ذكره الحلي  
 (أو مقطوعة الرأس أو الوجه) أو مقطوعة  
 لا تعبد بدونه (أو لغير ذي روح) لا يكره لأنها  
 لا تعبد وشجر جبريل مخصوص بغير المهانة  
 كما بسطه ابن الكمال واختلف المحدثون في  
 امتناع ملائكة الرحمة بماله التقدير فنفاه  
 عياض وأثبت الترويض (و) هو كره بها  
 (عذ الأسمي والسور) التسبيح باليد في الصلاة  
 مطلقا ولو تفلأ ما خارجهما فلا يكره كعهده  
 بجله أو بغيره أو أنه عليه يصح ما جاء من  
 صلاة التسبيح ورفع لا بأس باتخاذ المسبحة  
 بغير رياء كما بسطه في البحر (لا يكره) قتل حية  
 أو عقرب ان خاف الأذى إذا لامر لا باحت  
 لأنه منفعة لنا فلا أولى ترك الحية البية  
 خلوف الأذى (مطلقا)

الخلافة والسلام اياكم والحية البيضاء بل الاولى أن يحتاط في قتلهم كما في النهاية معزي الى صدور الاسلام حيث  
 خال والصحيح من الجواب أن يحتاط في قتل الحيات حتى لا يقتل جنيا فانهم يؤذونه أذى كثيرا بل اذا رأى  
 حية وشك أنه جنى يقول خل طريق المسلمين ومزقنا مزرقة فان واحدا من اخوتي هو أكبرنا من قتل حية  
 كبيرة بنصف في دارنا فخر به الجن حتى جعلوه زمنا لا تتحرك لربلا من الشمر ثم عالجناه وداوينا  
 بأرضه ابلن حتى تركوه فزال ما به وهذا مما عاينته بعيني اه لكن في القهستاني من شرح التأويلات أنهم  
 أخفف من الانس حتى لا يقدر على انلاف أحد من الانس ولا على سلب أموالهم وفساد طعامهم  
 وشراهم (قوله ولو بعمل كثير) ولو باقتراح من القبلة على الاظهر قاله الشرحي (قوله لكن صحيح الحلي  
 الفساد) وهو ما عليه عامة شروح الجامع الصغير ورواية مبسوط شيخ الاسلام قال الكمال الحلي الفساد  
 فيما يظهر لكن لا يتم بشارته في الصلاة بغيره (قوله الى ظاهر قاعدة) أما الصلاة الى الوجه فمكرهة وقد  
 مر حكمها (قوله يتحدث) أفاد كلامهم هنا أنه لا كراهة على المتحدث ولذا نقل الشرح أن بعض الصحابة كان  
 يصلي والبعض يتذاكر ولم ينههم النبي صلى الله عليه وسلم به والمراد بالحديث ما يعم الذكر الجهر (تنبيه) جاء  
 في الحديث ما اقتضى طلب الجهر فهو وان ذكر في صلاة ذكرته في صلاة غيره منه والذكر في صلاة لا يكون  
 الا عن جهره وهناك أحاديث اقتضت طلب الاسرار والجمع بينهما أن ذلك يختلف باختلاف الأشخاص  
 والاحوال كجامع بين الأحاديث الدالة على طلب الجهر بالقراءة والدالة على الاسرار بها خفي خفي الرباء  
 أو تأذي المسلمين أو التيام فلا خفاء أفضل وعليه يحمل خبر الذي كره الخفي والجهر أفضل حيث خلا عاذ كراهته  
 أو كره علاوته فائدة للمؤمنين ويوقظ قلب الذاكروا ما قرأه تعالى ولا تعتدوا انه لا يجب المعتدين فالراجح  
 في تفسيره أن الامتناء هو التجارعة من المأمورة والاختراع فيما لا أصل له في الشرع وتفسيره بالجهر بالدعاء  
 مرود وما في الخفية من أن رفع الصوت بالذكور محمول على الجهر المضروفي البرازية عن الفتاوى أن الجهر  
 بالذكر في المسجد لا يمنع منه احتراز من الدخول تحت قوله تعالى ومن أظلم ممن منع مساجد الله أن يذكر فيها  
 اسمه أو يوصف (قوله ولا الى مصنف) لأن في تقديمه نظمه وتعظيمه عبادة كما أن الاستغفار به كفر  
 فانضم هذه العبادة الى عبادة أخرى فلا كراهة (قوله أو يوصف) لأنه سلاح مجرور وهذا إذا لم يشغله بغيره والآخره ان لم يكن  
 النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يصلي الى العزة وهي سلاح مجرور وهذا إذا لم يشغله بغيره والآخره ان لم يكن  
 في حال قتال والآخره مطلقا أبو السعود (قوله مطلقا) سواء كان موضوع بين يديه أو معلقا بغيره (قوله أو يوصف)  
 فيه لثان استعمال الناس أخفها وهو السكون والآخره في الميم مجرور في القاموس الشيع بالعرين  
 والسكون موله والذي يستصحب به أو الخارج من العسل اه قال في الصوري ينبغي أن يكون عدم الكراهة  
 متقتنا عليه فيما إذا كان النجس على جانبيه كما هو المعتاد في مصر وغيرها وسنة ليل رمضان (قوله لأن  
 الجهر الخ) اه للثلاثة قبله (قوله لما مر) اه لعدم الكراهة وهو كونها مهانة طهي (قوله يكره اشتغال  
 الصائم) هي إدارة الثوب على الجسد من غير اخراج البدن من الجسد من غير اخراجه منه كالصخرة الصماء  
 والظاهر أن الكراهة تحريمية لقوله عليه الصلاة والسلام إذا كان أحدكم نوبا فليصل فيه ما كان لم يكن  
 الاقرب فليتزوبه ولا يشغل اشتغال اليهود وقيد في البدائع بأن لا يكون عليه سراويل وانما كرهه لأنه لا يؤمن  
 انكشاف العورة أي والنهي الوارد للتشبه باليهود (قوله والاعتبار) وهو أن العمامة حول الرأس وابداء  
 الهامة وقصصه عنه فكرهته تحريمية وعلة في الوالدية بأنه تشبه بأهل الكتاب وهو مكره وهو خارج  
 الصلاة ففيها أولى بحر يقلل زيادة (قوله والتلثم) تغطية الأنف والوجه زيالي وفي القاموس التلثم ما كان  
 على القدم من الثياب واللقام باللقام ما كان على الأربعة منه اه وهو مكره فخره لأنه يشبه فعل الجهرس حال  
 عبادتهم النيران أبو السعود من الزيلعي (قوله والتلثم) أي ان كان بالاحرف والأفصد الاضروفة فهو  
 كالتلثم (قوله وكل عمل قليل) الظاهر أن الكراهة فيه تنزيهية (قوله قبل الاذى) أما بعد فلا بأس به وقد مر  
 مستوفى (قوله وترك كل سنة) كوضع البدن على الأرض قبل الركبتين ورفع الركبتين قبلهما إذا قام  
 الامن مذر وان يرفع رأسه أو ينكسه في الركوع وان يجهر بالسجدة والتأمين وان لا يضع يديه موضعها  
 الامن مذر وان يترك التسيصات في الركوع أو السجود وان ينقص منها وان يأتي بالأذى ككراهة المشروعة

ولو بعمل كثير على الاظهر لكن صحيح الحلي  
 الفساد (و) لا يكره (صلاة الى ظاهر قاعدة)  
 (و) يتحدث (الا اذا خفي الخط  
 بعد بنية (لا الى) مصنف أو سيف مطلقا أو  
 شمع أو سراج) أو فارق قد لا ان الجهرس انما  
 تعبد الجهر لا النار الموقدة فتنبه (أو على بساط  
 فيه غمائل ان لم يصعد عليها) لما مر انتهى  
 وقروعه يكره اشتغال الصائم والاعتبار  
 والتلثم والتلثم وكل عمل قليل بلا عذر  
 تمتع بقلعة قبل الاذى وترك كل سنة

أو مستحب وحل الطفل





لا يحد حق لو كان للمدرس موضع من المسجد يدرس فيه فسبقه غيره اليه ليس له انزعاجه واقامته منه بحر  
 (قوله الا تلوف على مناعه) فلا بأس به في غير اوان الصلاة والمدار على خشية الضرر ولا فرق بين زمانها  
 وغيره وفي نفي البأس اشارة الى أنه لا يجب فعله وقال تاج الشريعة بل يجب ذلك صيانة للآداب والمصاحف  
 شربلاية والتدبير في الفائق لاهل المحلة فانهم اذا اجتمعوا على رجل وجعلوه متوليا بغير امر القاضي يكون  
 متوليا (قوله ويكره تحريم الوطء فيه) وبالأولى فيه قال في الفتح القول بالكراهة هو المطلق لان قوله تعالى  
 ولا تبشروا في الآية يحمل الحرمه للاعتكاف والمسجد فكانت ظنية وعلمها ثبت الكراهة لا الحرمه  
 ويكره مسح الرجل من الطين والرذقة بأسعوانه المسجد أو ساطعه وان مسح بغير ما فاقه في لباسه والأولى  
 أن لا يفعل والمسح بترابيه المجتمع لا بأس به كالسج بخشية وضوغة في المسجد ويكره بالمسح باليد لانها حكم  
 الارض وبصان عن الفاذورات ولوطا حرة فلا يجوز ذلك ويكره البصا في فيه ولا ياتي فوق الحصر ولا تحتها  
 لحديث ان المسجد لينزوي من الخامة كما ينزوي الجلد من النار والازواء حقة وللملائكة وبأخذ الخامة  
 بكمة أو بشئ من ثيابه لما ورد أن رجلا يوم القيامة كاسا لما كان اضمار كانت الخامة فوق الحصر أقل ضررا  
 من تحتها لانها ليست من المسجد وان لم يكن فيه حصص يدنها في التراب فانه كفارتها كما ورد في الحديث ولا يدعها  
 على وجه الارض بحر بغير (قوله والبول والتغوط) ولو محصورا ولو رأى من يبول فيه لا يقيه - في يفرغ  
 خوف الانتشار كما ورد به الحديث (قوله واتخاذ طريقا) ظاهره أن الكراهة لا تثبت بجهة لان الاتخاذ يدل  
 على الاعتقاد وفيه نظر ثم لا يفتق بها لما في القنية ولو توسطه فسد م قبل يخرج من المكان الذي دخل منه  
 وقبل يصلي ثم يتغير وقبل ان كان محدثا خرج من حيث دخل نهر (قوله بغير عذر) أما اذا اضمار الى جعل  
 بعضه طريقا فانه يجوز ويؤخر فيه ما به وبالحائض والكافرا لا الدابة كما سيأتي في الوقف قاله المصنف وظاهره  
 أن الظرف متعلق بالخير ولا مانع من تعلقه بسابقه أيضا (قوله بفسقه) يخرج عنه بنية الاعتكاف  
 وان لم يكت شربلاي (قوله وادخال نجاسة فيه) وان لم تصب المسجد أو السجود (قوله فيه) أفاد بالتصيد  
 أنه يجوز في غيره (قوله ولا تدينه بغير) ولو كان الماء الذي سخط بالطين طاهرا وهي قول من اعتبر الطاهر  
 منهم لا بأس به أفاده في البحر (قوله ويحرم ادخال صبيان) لما أخرجه المنذرى من فروع ابن وهب - ما ذكر  
 صبيانكم وبما ينكم ويحكم وشراكم ورفع اصواتكم وملى سبوقكم واقامة حدوكم وجروها في الجمع وابهلوا  
 على أبواب المظاهر اه واختلاف المشايخ في كراهة اخراج ربيع في المسجد بحر وتقدم أن الاصح منه (قوله  
 وصلاته فيها) أي في الزعل واناف الطاهرين (قوله لا يكره ما ذكر) من الفائق الخ (قوله جعل فيه مسجد)  
 قال في البحر يستحب للرجل والمرأة أن يتخذ في الدار مكانا خاليا للصلاة به أمر النبي صلى الله عليه وسلم  
 (قوله لا في حق غيره) ظاهره أنه يجوز البول والتغلي والوطء في ملى العيد والجنائز ولا يفتق ما فيه فان الباني  
 لم يعد ذلك فيه في أن لا يجوز هذه الثلاثة وان حكمها بكونه غير مسجد وانما تطوره ثدنه في بقية الاحكام  
 التي ذكرناها في ملى دخول الجنب والحائض بحر (قوله به يفتق) مقابله ما ذكرنا من النجاسة أن ملى العيد  
 كالمسجد لانه اعتد لقامة الصلاة فيه بالجماعة لا عظم الجوع على وجه الاعلان الا انه يصح ادخال الدواب  
 فيه ضرورة الخشية على ضياعها وقد يجوز ادخال الدواب في بقعة المسجد كان العذر والضرورة اه (قوله  
 كفناه مسجد الخ) التشبيه فيه من حيث الحكمين السابقين (قوله ومسجد حياض) هي ما طلب ينونها  
 بجنب الحياض للصلاة عليها ومسجد الاسواق حوزة يصلي فيها أهل الاسواق والحوزات التي في الشوارع  
 تعطى حكم المساجد كما أفاده بقوله لا قوارع وهذه الاشياء نادرة في مصر (قوله ولا بأس بشئ من الخ) أفاد  
 المصنف أن الأولى عدمه لحديث ان من أشرط الساعة تزين المساجد اه والذي في البحر في الكراهة أصلا  
 حيث قال واحسانا لولا الجوار من غير كراهة ولا استحباب (قوله لانه يابى المصلى) ربما ينتج أن الكراهة  
 تحريمية (قوله ويكره التكاف الخ) يحتمل أنه تعيد لله منفى أي محلى نفي البأس في التقش اذا لم يتكف دقائقه  
 (قوله وقطوعها) كاختساب فنية وبياض نحو ما يبدأج (قوله دون السفن) يدل يفهمه على كراهة تقش  
 جدرانى المينة والميسرة ويؤيده تعليلهم بأنه يابى المصلى فان حاطى المينة والميسرة اذا كانا منقوشين بليمان  
 وهو قريبه منهما ملى (قوله وظاهره) أي ظاهر التعليل بأنه يابى والبحث للشربلاي (قوله بغير) بالنفع

الا تلوف على مناعه به يفتق (د) يكره  
 تحريميا (الوطء فيه والبول والتغوط)  
 لانه مسجد الى عنان السماء (واتخاذ  
 طريقا بغير عذر) وسرح في القنية بفسقه  
 باعتياده (وادخال نجاسة فيه) وعليه  
 فلا يجوز الاستسباح به من نجس فيه  
 ولا تطينه بنجس (ولا البول) والفساد فيه  
 ولو في اناء) ويحرم ادخال صبيان  
 وشربلاي (قوله بغير عذر) جعل فيه  
 (لا) يكره ما ذكر (قوله يفتق) جعل فيه  
 مسجد) بل ولا فيه لانه ليس بمسجد شرعا  
 (د) أما (التكاف صلاة جنازة أو عيد) فهو  
 مسجد في حق جوارز الاقداه وان اقبل  
 الصفوف رقتا بالناس (لا في حق غيره) به  
 يفتق نية (تخل دخول الجنب والحائض)  
 كفناه مسجد وباطو مدرسة ومسجد  
 حياض واسواق لا قوارع (ولا بأس بشئ من الخ)  
 خلاصه (قوله بغير عذر) لانه يابى المصلى  
 ويكره التكاف بدقائق التقش وقطوعها  
 خصوصاً في جدران القبله قاله المصنف  
 الجنبى وقيل يكره في الممراب دون السفن  
 والمقرا تهى وظاهره أن المراد بالممراب  
 جدران القبله فليست بغير (قوله بغير)

والسكر معرب كج ونسبه العرب قصة (قوله لوجهه الحلال) فلو المال خيئاً وفيه شبهة تطبث بكمه لأن الله تعالى لا يقبل إلا الطيب فيكره ثوبت بينه بما لا يقبله نأج الشريعة (قوله وضعن متوليه) لما فيه من نصيب المال ونفس غير المجدد موجب للضمان إلا إذا كان معذور الاستقلال تزيد الاجرة فلا بأس به بجر (قوله فلا بأس به) الظاهر أن المراد الجواز المستوي الطرفين لأنه خلاف الأول (قوله وتقامه في البحر) حيث قال وأراد لمن المسجد داخله لقول صاحب النهاية لأن في التزيين ترغيب الناس في الاعتكاف والجلوس في المسجد لا انتظار الصلاة وذلك حسن اهتفاد أن تزين خارجة مكروه ومن مال الموقف لا يجوز فعله مطلقاً لعدم الفائدة فيه خصوصاً إذا قصد به حرمان أبواب الوظائف كما شاهدناهم في زماتنا من دهنهم الحيطان الخارجية اهـ (قوله مكة) على حذف مضاف أي مسجد مكة وكذا ما بعده إلى الأقدم حلي والافضلية ترجع إلى كثرة الثواب (قوله ثم قباء) بالقصر والمتمصرف وغير منصرف والقفار مضمومة (قوله ثم الأقرب) فيه أن الأبعد فيه كثرة الخطوات وهي موجهة لكثرة الحسات (قوله أفضل اتفاقاً) أي من الأقدم والاعظم والأقرب لا حرازه فينبغي الصلاة والسماع (قوله أفضل من الجامع) هو أحد قولين في المذهب الثاني أن الجامع أفضل لكثرة الثواب فيه بكثرة المصلين (قوله والصحيح الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم لومئذ مسجدى هذا إلى صنعاء لكان مسجدى كما في المصادر الحسنة وإن تكلم فيه ومزان الأصح ما ذكره النووي من اختصاص الثواب بما كان في زمنه صلى الله عليه وسلم واعتبار الإشارة (قوله وقيل إن تخطى) هو الذي اقتصر عليه الشارح في الخطر حيث قال فرع بكرة أعطاه سائل المسجد إلا إذا لم يتخطر قاب الناس في المختار لأن علياً تصدق بضاقه في الصلاة فذبحه الله تعالى بقوله ويؤتون الزكاة وهم راكعون (قوله وإنشاد ضللة) لقوله عليه الصلاة والسلام إذا رأيتم من يشد ضلالتى في المسجد فقولوا لا إله إلا الله عليه (قوله لا ما فيه ذكر) نحوه الموعظة لأنه كان يشدد التسميعين يديه صلى الله عليه وسلم وهو في المسجد ويأمر حسناً بذلك ذكره متلاعي قارى (قوله لا لا تفتقه) يم المدرس وغيره ويذبح أن يقيد بما إذا لم يقرب عليه إذا وهل الحديث والتفسير كذلك حرره (قوله والوضوء) مثله الفصل الأخير جنابة (قوله وغرس الأشجار) لأنه يشبه البيعة بجر (قوله وتكون المسجد) أي ربيعها ونسبها انقطع (قوله ونوم) اختلف المنايخ فيه والأشبه كما في التعبد أنه يكره لأنه ما اعتدلت وانما يفي لقائمة الصلاة وكذا الجلوس فيه للمصيبة لأنه لم يبين ذلك وعن النقيب لا بأس به لأن النبي صلى الله عليه وسلم جلس في المسجد حين بلغه قتل جعفر وزيد بن حارثة والناس يعزونه ولا يلزم غريمه فيه ولا بأس به للقضاء والندريس والقنوي بجر (قوله ودشول آكل نحو نوم) كبذل وبخل وكذا قال صلى الله عليه وسلم من أكل من هذه الشجرة فلا يقرب من مسجدنا (قوله ويمنع منه) يدل على كراهة التعريم (قوله وكذا كل مؤذ) يم من بفعه نقي أو باطله ومن يؤذى بغيره أو يجرخه فوبه والظاهر أنه إذا كان على باب المسجد وبصل ربحه داخله يمنع منه (قوله ولو بلسان) ككتاب وغام (قوله بشرطه) وهو أن يحتاجه لنفسه أو عياله حلي وأن لا يحضر السلطة في المسجد (قوله بأن يجلس لاجله) أمان جلس للعبادة ثم بعدها تكلم فلا بجر وأقره الكمال ومن المكروه عمل الصنعة فيه ومنه الكتابة بأجر لا بغيره إلا إذا كتبت العلم أو القرآن أما هؤلاء المكتوبون الذين يجتمع عندهم الصبيان واللفظ فلا نهم في صنعة لا عبادة أذهب بقصدون الارتفاق وتعليم الصبيان القرآن كالكتاب أن كان لاجراً وحسبة لا بأس به بجر ملخصاً (قوله الاطلاق أوجه) بحث مخالف للمنقول مع ما فيه من شدة الخرج (قوله وليس له ازعاج غيره) ولا أن يقيه من غير ازعاج (قوله ازعاج القاعد) المراد أنه يأمره بالقيام بطف فإذا عاند أزعجه (قوله ولا لاهل المحلة الخ) ظاهره وان لم يضق ويمكن تعلقه بصدر المستلة (قوله ولهم نصب متول) لأمور المسجد وإن لم يهيمه القاضي ونصب متول الجامع لتناخي بجر (قوله فاستماع العظة أولى) لأنه يعظم ما يورعوا فيهم من القرآن شياً (قوله ولا ينبغي الكتابة على جدرانها) قال في البحر وكذا يكره كتابة الرفاع والصاقها بالابواب ما فيه من الاهانة وفيه عن النهاية ليس يحسن كتابة القرآن على الحاروب والجدران لما يخاف من سقوط الكتابة وإن توطأ اهـ (قوله خفاف) بالضم الوطاط (قوله لتفتته) جواب سؤال طالع أنه صلى الله عليه وسلم قال أقرؤا الطير على مكائهم فإذا لم العن مكروهة لها لفتة الأمر فأجاب بأنه لتفتته وهي مطاوعة فالحديث مخصوص بغير المساجد قال في القاموس وأقرؤا الطير على مكائهم بغير المساجد والكاف وضعها

لوجهه الحلال (لا من مال الوقف) فانه حرام (وضعن متوليه لوفد) القش أو البياض إلا إذا خيف طمع الطلبة فلا بأس به كتاب ولا إذا كان لأحكام البناء أو الواقف قبل متوليه ولهم أهله من الوقف كما كان وقامه في البحر (فروع) أفضل المساجد من الاعظم ثم المدينة ثم القدس ثم قباء ثم الأقدم ثم الاعظم ثم الأقرب ومسجد استاذ مدرسه أو جامع من الأخبار أفضل إذا فارق مسجد حلي أفضل من الجامع والصحيح أن ما الحلي بمسجد المدينة ملحق به في القضية ثم يخفى القول أولى وهو مانع في ما ذكره من ذكره متلاعي في شرح باب التماسك ويحرم فيه السوال ويكره الاعطاء وقيل إن تخطى وإنشاد ضللة الامامية ذكر ورفع صوت بذكر الامامية والوضوء الا في ما اعتدلتا وغرس الانحاء والانعم كقفايل نز وتكون المسجد وكل نحو ونوم الامتكتف وغريب ودشول آكل وكل قوم ويتنعم منه وكذا كل مؤذ ولو لم يمان وكل مسجد الامتكتف بشرطه والكلام المباح وقيل في التهيبة بأن يجلس لاجله لكان في التمر الاطلاق أوجه ونقص من مكان نفسه وليس له ازعاج غيره منه ولو مدرسا وإذا ضاق فلا يصح ازعاج المحلة منع من ليس يقرأه أو درس بل ولا لاهل المحلة متول وجعل منهم من الصلاة فيه ولهم نصب متول لا درس المسجد من واحد وعكسه له صلاة لا درس أو ذكر في المسجد عظة وقرآن فاستماع العظة أولى ولا ينبغي الكتابة على جدرانها ولا بأس بجر عن خفاف وحام تنقيته

## • (باب الوتر والتوافل) •

الوتر بفتح الواو وكسر هاء الضم والتوافل جمع نافله والنفل في لغة الزيادة وفي الشرعة زيادة عبادة شرعت  
 لنا اعلينا (قوله كل سنة نافله) أي دخلت في التوافل فلا يقال لما إذا لم يترجم له أو في الجوى النفل شرعا عبارة  
 عن قرينة زائدة على الفرض والواجبات والسنن فظاهره أنه لا يطلق على السنة ولعل له إطلاقين أحدهما وأخص  
 فيندفع التساني (قوله ولا عكس) أي اقويا وهو الكلي أي ليس كل نفل سنة فإن صلاة الليل مثلا نفل وليست  
 بسنة حلي وفيه أن صلاة الليل سنة مستحبة فالأولى التثنية بفتح لم يبين بوقت (قوله هو فرض عمل الخ)  
 ظاهره اعتقاد هذا التوفيق وهو ظاهر ما في البصر وحكاية في التهرب بقل (قوله وواجب اعتقادا) أي من جهة  
 الاعتقاد أي يجب على المكلف اعتقاد وجوبه وفيه أنهم صرحوا أنه ينوي الوتر لا الوتر الواجب لأنه لا يجب  
 على المكلف اعتقاد وجوبه وفي البصر اعتقاد الوجوب لا يجب على الحنفى ومشي في الكثر على القول بالوجوب  
 مقتصر عليه قال في البصر وهو آخر أقوال الامام وهو الصحيح كما في المحبض والاصح كما في الخاتمة والظاهر  
 من مذهبه كما في البسوطا لكن بشكل على هذا القول فساد صلاة الفجر تذكرة ويمكن دفع الاشكال بما ذكره  
 صاحب الكشف في التحقيق أن الواجب فوعان واجب في قوة الفرض كالوتر عند الامام حتى منع تذكرة صحة  
 الفجر كذكر العشاء وواجب دون الفرض في العمل فوق السنة كعمين الفاتحة حتى وجب سجود السهو  
 بتركه ولكن لا يفسد الصلاة وذكر الكمال أن الفرض العملي أي قسمي الواجب هو هذا يظهر رجوع آخر هو  
 أن من عبر بالواجب اراد الفرض العملي واندفع الاشكال السابق وأما القول بالسنة فاما أن نفعه على الحمل  
 المذكور في المصنف وهو قول مرجوع عنه أخذه صاحباه وعل أن وجوبه لا يختص بالبعث دون البعض  
 بل يتم الناس أجمع من الحزب العبد والذ كروا لاني ان كانوا أهلا للوجوب لعدم الدلائل وحديث الاعراب  
 حيث قال هل على غيرها أي الخس فقال صلى الله عليه وسلم لا إلا أن تعاقب لا يدل على عدم وجوب الوتر لأنه  
 كان في أول الاسلام ثم وجب الوتر بعده بدليل أنه سأل عن العبادة المالية فأخبره بالزكاة ثم سأل عن غيرها فقال لا  
 كما قال في الصلاة فليس فيه دليل للتساني رضي الله تعالى عنه على نفي وجوب الوتر لأن صدقة الفطر فرض  
 عند مفارجه وواجب عنها فوجوبها عنه ولا يلزم من القول بوجوبه الزيادة على الخمس القطعية لأنه ليس بشاخي  
 والفرق بين الواجب والفرض كالفرق بين السماء والارض كما قاله الامام (قوله وسنة ثبوتنا) أي ثبوته علم من  
 جهة السنة وإن كانت السنة تدل على وجوبه لما رواه أبو داود ومروان الوتر حتى فن لم يوتر فليس معنى قوله ثلاثا  
 وما رواه مسلم أو تر وابل أن تصبوا أو الامر بالوجوب (قوله وعليه) أي على هذا الجمع وجعله في المنع تقرير ما على  
 كونه فرضا عمليا لا اعتقاديا (قوله بضم فسكون) لا يلزم هذا التفسير لأنه الأولى لأن عدم التكفر حقيقة لا يعلمه  
 إلا الله تعالى والمأمور به عدم النسبة إلى الكفر (قوله جاحده) أي جاحدا أصل الوتر اتفاقا لأن عدم الاستفاد لازم  
 لحيثية الوجوب كما صرح به في فتح القدير أي والفرض العملي يرجع إلى أحدث شي الواجب كما سبق عن صاحب  
 الكشف لكن بشكل عليه ما يأتي من قول الشارح ترك السنن رآها حقا ثم والا كثر فانه يقتضي أن جاحدا  
 السنة كافر وقد يجاب بأن الانتكار يؤذن بالاستغفاف كما صرح به المصنف في شرحه فعلى هذا إذا لم يقترن  
 بالاستغفاف لا يوجب الكفر اهلي (قوله وتذكرة في الفجر) من جملة المقترن على الفرض العملي كما يفهمه  
 المصنف في شرحه وقوله مفسدة أي فساد أو قرفا (قوله بشرطه) وهو عدم ضيق الوقت والسيان وصيرورتها  
 مستاهلي (قوله خلافا لهما) فلا يمكن بالفساد لأنه سنة عندهما واجبه وأنه لا يجوز بدون نية الوتر وأن  
 القراءة تجب في كل ركعته وتماه في البصر والنهر (قوله ولكنه الخ) استدراك على قوله خلافا لهما لأن مقتضى  
 السنة عدم القضاء وجوازها من قعود وركوب من غير عذر (قوله يقضى) أما على قوله قطارها ما على قولها ما  
 ففقد عليه السلام من نام عن وتر أو نسيه فليدركه كذا في المحيط وفيه نظر إذا جاب القضاء دون الاداء  
 مما لم يهدئ في القهستاني وعنه ما أن القضاء غير واجب كما هو قضية القياس فإن القضاء احتياط الواجب  
 والسنة لم تقصر واجبة الا أنهم تركوه بالغبر (قوله ولا رابكا) لما صرح عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان يتنفل على  
 رجليه من غير عتق في الليل وإذا بلغ الوتر يوتر على الارض بجر (قوله اتفاقا) راجع إلى المسائل الثلاث اهلي

(باب الوتر والتوافل)

كل سنة نافله ولا عكس (هو فرض  
 عملا وواجب اعتقادا وسنة ثبوتنا) بهذا  
 وقد بين الروايات وعليه (فلا يكفر) بضم  
 فسكون أي لا ينسب إلى الكفر (جاحده  
 في الفجر مفسدة) بضم فسكون (يقضى) ولا يصح فاعدا  
 ولا رابكا اتفاقا

(قوله وهو ثلاث ركعات) يقتضين جمع ركعة بالسكون فهو ثانی (قوله كالمغرب) أفاده أن القعدة الأولى فيه واجبة وأنه لا يصلح على النبي صلى الله عليه وسلم فيها وأنه يقتصر في الثالثة على الفاتحة وما كان الأخير غير مسلم استدرك عليه بقوله ولكنه يقرأ الخ (قوله حتى لو نسي) تفريع على قوله كالمغرب ولو كان كالنفل لكان قبل أن يقيد ما قام إليه بالسجود لأن كل ركعة تبين من النفل صلاة على حدة (قوله لا يهود) أي إذا استتم قاعدا أو كان إليه أقرب على الخلاف وإنما لا يهود ولا شتغاله يفرض القيام أفاده الحلبي (قوله كما يجبي) أي في باب سجود السهو حيث قال فلو عاد إلى القعود تفسد صلاته لقض الفرض لما ليس يفرض وصحة الزيادة وقيل لا تفسد لكنه يكون مسيئا ويسجد لتأخير الواجب وهو الاشبه كما حققه الكمال وهو الحق بجزائرتين عبارته شرحا وشتا قاله الحلبي (قوله وسورة) المراد ثلاث آيات لأن المراد القراءة الواجبة (قوله احتياطا) على قوله كالمغرب واقوله وانكته يقرأ الخ فكونه لا يعود إلى القعدة الأولى إذا قام وبه وقد قيل أن يذم قاعدا نظرا إلى القول بالقرضية والوجوب المأخوذ من قوله كالمغرب وكونه يقرأ ما ذكر نظرا إلى القول بالنسبة في النظرين بين الاحتياط (قوله والسنة السور الثلاث) الأعلى والكافرون والاحقاص ونقل في البحر عن النهاية كراهة المواظبة عليها (قوله وكبر) أي وجوبه على المحدث (قوله كما من) أي في دفعه جميعا من أنه يرفعها محاذاة ذنية كافي تنكيره الاقتراح قاله الحلبي (قوله ثم يقرأ) أي يضع بينه على يساره كافي حال القراءة اهـ حلبي وهو الأصح (قوله وقيل كالداعي) اختاره الطحاوي والكرخي ولو مسح بوجهه بعد فراغه قيل تفسد ثم رعن جوامع الفقه (قوله وقت) أي دعا وجوبا وقواهم دعاء القنوت إضافة بيانية أبو السعود ودليل الوجوب قوله صلى الله عليه وسلم بعد ما علمه الدعاء اجمعه في وتره وتمايمه في البحر (قوله ويستدعي الدعاء المشهور) وهو اللهم اناستعينك وتستهديك وتستغفرك وتوب اليك وتؤمن بك وتوكل عليك وتثق عليك الأخير كله نشكره ولا نكفره ونخلع وتره من يفجره اللهم اياك نعبد واليك نصلي ونسجد واليك نهي ونحضر زجور حشك ونخشى عذابك ان عذابك الحد بالكلية لمحق والسين واتا في هذه الالفاظ للطلب وتؤمن بك تصدق رسولك فيما جاء به ونشكره نعرف نعمتك خاضعين ولا نكفره ولا نجحد نعمتك وترتك عطف تفسير على ما قبله ويفجره بعصيان ونسبحي نسرع ونخضع ونخدم ونزجر ونطمع ومحق لاحق والاحسن أن يضم اليه اللهم اهدنا فحين هديت وعافنا فحين عافيت وواثنا فحين وليت وبأهلك لتأفينا ما عطين وقتا شرا قضيت الملك تقضي ولا يقضي عليك وأنه لا يذل من واليت ولا يهزم من عايت تباركت وبتا وتعاليت ثم المشهور عند الحنفية الختم عند قوله لمحق وليس في المشهور كلمة تستهديك ولا كلمة كله ويجوز أن يقتصر في دعاء القنوت على نحو قوله ربنا آتتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار أو يقول يارب ثلاثا أو اللهم اغفر لي ثلاثا لأنه غير وقت في ظاهر الرواية مطلقا سواء كان يحسن الدعاء أو لا أبو السعود (قوله ويصلي على النبي صلى الله عليه وسلم) هو الحق لما رواه النساء بأسناد حسن أن في حديث القنوت وصلي الله على النبي ولما رواه الطبراني عن علي كل دعا محبوب حتى يصلي على محمد وفي الواقيات ويستحب في كل دعا أن تكون فيه الصلاة اللهم صل على محمد وعلى آل محمداه وهو مقتضى أنه يصلي في القنوت بهذه السيفه وهو الأولى بحرف في الحلبي عن نورا لا بضاح وصلى الله على سيدنا محمد النبي وآله وسلم (قوله وصح الحديث) أي ثبت في الاجاديت الصحيحة ذكره قال في البحر لبونه في مراسيل أبي داود (قوله ولمحق لاحق) فهو يكسر الحاء ويجوز الفتح والكسر أفصح وفي الصحاح الفتح صواب نهر (قوله ونحشد) بفتح النون ونحش كسر الفاء من الحشد يعني السرعة ويجوز ضم النون يقال سفد وأحشد فبه بحر (قوله كأنه لأنه كلمة مهملة) تبع فيه صاحب البحر وفيه أنه ورد في صفة البراق له جناحان يحفذهما أي يستعين على السير (قوله محققا على الأصح) ذكر في الذخيرة أن الامام توسط في قراءة القنوت فلا يجوز جدا ولا يضافت جدا حتى يتمكن للتدري أن يقرأ خلفه وهو المختار أبو السعود وفيه آقاويل أخرى مذكورة في البحر (قوله حديث خير الدعاء الخ) أفاد الدليل أن المخافة ليست واجبة (قوله ففي غيره أولى) وجهه الأولوية أن النسبة مخصصة في الفرض والنفل بخلاف الوتر فهي فيه مختلفة (قوله ان لم يتحقق) أي أو يطلب على ظنه (قوله في الأصح) مقابله عدم جواز الاقتداء بالخالف لأنه لا يخرج عن العهدة الا بالاداء جزما وعند الاقتداء بالخالف لا يجزم لا يقال المقدس فلا يخرج عن العهدة بالشك (قوله مثلا) دخل فيه من يستند قول صاحبين (قوله على

(وهو ثلاث ركعات بتساية) كالمغرب  
حتى لو نسي القعود لا يهود ولو عاد يذم في  
الفساد كما يجبي (و) لكنه (يقرأ في كل ركعة  
منه فاتحة الكتاب وسورة) احتياطا والسنة  
السور الثلاث وزيادة الموقدين لم يضرهما  
الجهود (وكبر قبل ركوع الثالثة رافعا يديه)  
كما تزم بفتح وقيل كالداعي (وقت فيه)  
ويستدعي الدعاء المشهور ويصلي على النبي  
الله عليه وسلم به يثني ويصح الحديث بالكلية  
الحق ومحق بمعنى لا حق ونكفد بال مهملة  
بمعنى نسرع فان قرئ بجملة فسدت خاتبة كأنه  
لأنه كلمة مهملة (محققا على الأصح مطلقا)  
ولو أمال الحديث خير الدعاء الخ (وصح  
الاقتداء فيه) ففي غيره أولى ان لم يتحقق منه  
ما يستند على اعتقاده في الأصح كما بسط في  
البحر (بناهي) مثلا (لم يوصله بسلام)  
لان فصله (على الأصح) فيها

الاصح فيهم فقال أبو بكر الرازي يصح وان فعله ويصلي معه بقية الوتر لان امامه لم يخرج بسلامه عنده  
 وهو يجتهد فيه وقال في الارشاد لا يجوز الاقتداء بالشافعي في الوتر باجماع اصحابنا لانه اقتداء المقترض بالمتنفل  
 بصرفه اشار الشرح الى رد قول الرازي بقوله سابقا في اعتقاده في الاصح فان كلام الرازي مبنى على ان المعتبر  
 رايها الامام وهو ضعيف والى رد قول الارشاد بقوله للاختلاف وان اختلاف الاعتقاد حال في البصر فان اعتقاد  
 الوجوب ليس واجب على الخنقي اذ هو في قوله لا يصح الاقتداء ان قطع انه يفسد الاقتداء به سد حجة  
 افلا مانع منه في الابتداء اه حلي مع زيادة (قوله للاتحاد) لان كلا يحتاج الى نية الوتر فلم يختلفا فيها فاهدر  
 الاختلاف الاعتقاد في صفة الصلاة بجر (قوله ولذا ينوي) أي لاجل الاختلاف المفهوم من قوله وان اختلاف  
 الاعتقاد (قوله لا الوتر الواجب) الذي ينبغي ان يفهم من قولهم انه لا ينوي الوتر الواجب انه لا يلزمه تعيين  
 الوجوب لان المراد منه من ان ينوي وجوبه لانه لا يخلو اما ان يكون حنفيا او غير حنفيا فان كان حنفيا ينبغي  
 ان ينويه يطابق اعتقاده وان كان غيره فلا تضره تلك النية بجر (قوله للاختلاف) أي في انما وجبا واجبان  
 أو ستان وهو على للمعدين فقط وعله الوتر قد منها بقوله ولذا ولو حذف هذا ما ضرر لفهمه من الكاف (قوله  
 وبأن المأموم) هو المعصوم في المذهب لانه دعاء حقيقة كسائر الادعية والثناء والتشهد والتسبيحات بجر وظاهر  
 انه واجب في حقه كالامام (قوله ولو بشافعي) يقتض بعد الركوع) فيأتي به مع الامام بعد الركوع والظاهر  
 ان المتابعة في مطلق القنوت لاقى خصوص ما قنت به امامه فقط قوله في الشرب لا لبسة لا ينبغي ان الشافعي  
 يثبت بالله ثم اهدنا را الحنقي بالله ثم استعينك فبافعله فينظر اه ثم رأيت الشيخ عبد الله بن زكريا في حقه  
 حافه منه قاله أبو السعود قلت لا يتوجه اشكال أصلا لان قراءة اللهم انما استعينك لا ينحصر الواجب فيها فلو  
 تابعه في قنوته سقط عنه الواجب (قوله لانه يجتهد فيه) فهو كتكبيرات العبد من (قوله لانه منسوخ) قال أنس  
 رضي الله تعالى عنه قنت رسول الله صلى الله عليه وسلم في الصبح بعد الركوع يدعو على أحياء من العرب وعلى  
 وذ كران وحصة حين قتلوا القزاة وهم سبعون أو ثمانون رجلا ثم زكوا لظهور عليهم فدل على نسخه امداد الصحاح  
 قال الطحاوي انما لا يثبت عندنا في صلاة الفجر في غير بلية أملا ووقعت بلية فلا بأس به وظاهره أنه لو كانت  
 في الفجر ليلية أنه يقتض قبل الركوع أبو السعود من الجوى قلت قد ورد فعله قبله وبه قال الامام مالك وبعده  
 وبه قال الامام الشافعي فقتضى النظر التغيير وذكر الشرب لا لى أنه يقتض بعد الركوع (قوله على الاظهر)  
 وجهه أن فعل الامام يشتمل على مشروع وغير مشروع فما كان مشروعا يتبعه فيه وما كان غير مشروع لا يتبعه  
 وقبل بعد تحقيقا للخاصة لان السالك شريك الداعي بدليل مشاركة الامام في القراءة فاذا قصد فقدت  
 المشاركة اه على وقد يقال ان طول القيام بعد رفع الرأس من الركوع ليس مشروع فلا يتابعه فيه فانه صاحب  
 البصر (قوله من سلايديه) لان الوضع مدة قيام طويل فيه ذكر مسنون وهذا الذكر ليس بمسنون عندنا ودلت  
 المسئلة على جواز الاقتداء بالشافعي لكنته شروطا بأن يخطا في موضع الخلاف بأن لا يتوضأ من قنوتين  
 فيهما المجاسة وأن يغسل ثوبه من الخنقي الرطب ويفرك اليأس أي اذا كان قد رما مائعا وأن يراعى الترتيب بين  
 الفوات وأن يسمح ربع ناصيته وأن يتوضأ من الفهقة والقصد وأن لا يكون الامام صلى الله عليه وسلم في الوقتية قبل الاقتداء  
 به والجامع لهذه الامور أن لا يتحقق منه ما يفسد صلاته في اعتقاده بناء على أن المعتبر هو رأى المقتدى  
 وهو المعصوم الذي عليه الاكثر وقيل رأى الامام وعليه الهندواني وبجامعة قال في النهاية وهو أقدس وعلى هذا  
 فيصح وان لم يخطئ ثم على الاول لو غاب عنه وقد عرف من حاله عدم الاحتياط ثم رأيت على فالاصح صحة  
 الاقتداء به لكن قولهم لو علم منه عدمه لا يصح الاقتداء به قد يرد على هذا سواء علم حاله في خصوص  
 ما يقتدى به أم لا فهو في البصر والحاصل أن الاقتداء بالشافعي على ثلاثة أقسام الاول أن يعلم منه الاحتياط  
 في مذهب الخنقي فلا كراهة بالاقتداء به الثاني أن يعلم منه عدمه فلا حصة لكن اختلفوا هل يشترط أن يعلم منه  
 عدمه في خصوص ما يقتدى به أو في الجملة صح في النهاية الاول وغيره اختار الثاني وفي فتاوى الزاهد  
 اذا رآه احتجهم ثم غاب فالاصح أنه يصح الاقتداء به لانه يجوز أن يتوضأ احتياطا وحسن الظن به أولى الثالث  
 أن لا يعلم شيئا فالكراهة ولا خصوصية لمذهب الشافعي بل اذا صلي حنفي خالف أي يخالف لمذهبه كذلك اه  
 (قوله لقنوت محله) لانه لم يشرع الا في محض القيام فلا يتعدى الى ما هو قيام من وجهه دون وجهه وهو الركوع

للاختلاف وان اختلاف الاعتقاد (ولذا ينوي  
 الوتر لا الوتر الواجب كما في العبد من) للاختلاف  
 (وبأن المأموم يقتنوا الوتر) ولو بشافعي  
 يقتنوا بعد الركوع لانه يجتهد فيه (لا الفجر)  
 لانه منسوخ (بل يقتنوا كمال الاظهر)  
 من سلايديه (لونه) أي القنوت (ثم تذكر  
 في شرحه) علا يقتنوا فيه (انما هو محله)



وأما تكبيرات العبد فلم تقتض بعض القيام لأن تكبيرة الركوع في الثانية يؤتى بها حال الخطأ وهو محسوبة من تكبيرات العبد بإجماع الصحابة فإذا جازوا واحدة منها في غير بعض القيام من غير عذر بلزامة الباقي مع قيام العبد بالأولى - لم يبق عن الجهر (قوله ولا يعود إلى القيام) أراد أنه لا يأتي بالقنوت بعد الرفع مطلقاً إلا إذا أراد الملزوم فيكون عدم العود إلى القيام كناية عن عدم القنوت بعد الركوع ولا يقال إنه يعود إلى القيام حاصل ولا بد أن نقول هذا في اصطلاحهم قومة لا قياماً - حلي (قوله في الأصح) أي من الروايتين عن الإمام الثانية أنه يعود ويقتضي بعد الركوع وإن تذكره بعد الرفع من الركوع لا يعود ما أتاهما بخلاف ما إذا تذكر القراءة فيه ما فإنه يعود إليها أبو السعود عن الجهر (قوله لأن فيه رفض الفرض لوجوب) يعني وهو باطل للصلاة على قول وموجب للاسناد على قول آخر والحق الثاني كما يأتي في مسجد السهر - حلي (قوله تكون ركوعه بعد قراءة فاتة) أشار به إلى الفرق بين هذا وبين تركه القاطعة أو السورة حيث يعود ويقتض ركوعه لأن نقص الركوع في مسألة القراءة لا كماله لأنه يتكامل بقراءة القاطعة والسورة لكونه لا يعتبر بدون القراءة أصلاً وفي مسألة القنوت ليس نقصه لا كماله لأنه لا قنوت في سائر الصلوات والركوع معتبر به فلو نقص لكان نقص الفرض للوجوب وإعادة الركوع لا تفسد أيضاً فلو أدركه رجل في الركوع الثاني كان مدركاً للركعة كذا في الجهر وهذا يقتضي أن الركوع الأول معتبران لم يركع الثاني أما إذا ركع الثاني كان هو المعتبر ووجهه وأنه أعلم أن يقع الترتيب بين القنوت والركوع - حلي - وهذا فهم منه أن قول صاحب الجهر فلو أدركه رجل في الركوع الخ راجع إلى القنوت وهو الظاهر ونهه أبو السعود أنه مرة يطعن على مسألة القراءة فقال ولو عاد لاجل القراءة فقرأ ولم يمد بطلت فلو ركع وأدركه رجل في الركوع الثالث كان مدركاً للركعة (قوله فنت) صادق في ثلاث صور ما إذا قنت في الركوع وما إذا قنت بعد الرفع من الركوع ولم يركع وما إذا قنت بعد الرفع من الركوع ثم ركع وقوله أولاً تحت سورة واحدة وقوله لزواله عن محله يصلح تعليلاً للمورد الأربع أتم في الأولين نظاهراً وأما في الثالثة فلأن محله عقب القراءة وقد فصل بينه وبينها بالركوع الأول وأما في الرابعة فلأن عدم الاتيان به يستلزم عدم الاتيان به في محله - حلي (قوله فاعلمه وتابعه) قال المصنف وشرحه لأن القنوت ليس بعروة ولا مقدر يعني تحت قسراً بعض دعاء القنوت أي بالوجوب (قوله ولو لم يقرأ منه شيئاً) بأن سكت عما أوسعوا حتى ركع الإمام وقوله تركه يقتضي أن مشاركة المقتدى لملمه في جزء من الركن واجب إذ لو لم يكن واجباً بل كان سنة لما ترك القنوت وهو واجب لاجل هذه المتابعة والركن فرضاً لما صرح - حلي - به من أنه إذا ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع يفتدرك ركوعه وأما تبعه في الركوع لأنه لا ضرورة لها لا يدركه فيه إذا قرأ القنوت - حلي - ومقتضى الوجوب في كل التصدير كما قيل في التشهد بل قياس ما تقدم أن يقدم الاتيان بالقنوت لأنه يفتدرك لا إلى بدل (قوله بخلاف التشهد) فإنه يتبع ويتابع أتم في القيام في الأول أو السلام في الثاني والتعميم أولى من قصره على الثاني كما فعله صاحب الدرر والمعلل في ذلك أنه لو ترك التشهد فأتى إلى خلف بخلاف ما لو أتاه فإن القيام بطوله مستدرك أي والسلام أيضاً لا يفتدركه لاتباعه به بعد حلي - بزيادة (قوله لأن المخالفة الخ) تعليل لقوله ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه أن خلف فوت الركوع كما تفيد عبارة الدرر وهو يقتضي أن المشاركة فرض ويدل به عبارة الدرر حيث قال لا ترك المتابعة يفسد الصلاة دون ترك القنوت بخلاف التشهد يعني إذا سلم الإمام قبل فراغ المقتدى من التشهد لا يقطع التشهد ولا يتابعه في السلام إذ لا يلزم ههنا من تركها فساد الصلاة - حلي - وهذا التعليل غير صحيح لما تقدم من نصريحهم بفساد الصلاة من ركع بعد ما رفع الإمام رأسه من الركوع بل الصواب في تعليل مسألة التشهد أن اكمال التشهد واجب ومشاركة السلام في السلام سنة والواجب أولى من السنة (قوله لا في غيرها) أي المخالفة في غير النرائط أو الأركان لا تفسد وهو راجع إلى قوله بخلاف التشهد فإن المخالفة فيه غير مفسدة لكونه من غيرها وأفراد الضمير في قوله لا في غيرها لأن العطف بأو (قوله كثره مع القعود في الأصح) وفي قول لا يفتدرك في الكل أصلاً لأن القنوت في الركعة الثانية والأولى بعده وترك السنة تسهيل من الاتيان بالبدعة والأول أصح لأن القنوت واجب وما تزددين الواجب والسنة يأتى به احتياطاً بهر وأما هذا القول مقرر على قول الصحاحين (قوله بخلاف السالك) أي فإنه لم يعبث بالحل عنده (قوله ويرجع الحلي)

(ولا يعود إلى القيام) في الأصح لأن فيه رفض الفرض للوجوب (فإن عاد إليه وقتب ولم يعد الركوع لم يفسد صلاته) تكون ركوعه بعد قراءة فاتة (ومعبد للسهر) قنت أو لا زواله من محله (ركع الإمام قبل فراغ المقتدى) من القنوت (قطعه وتابعه) ولو لم يقرأ منه شيئاً تركه أن خلف فوت الركوع يفسد صلاته (التمسك لانتهاك مخالفة فساداً) لا في غيرها (درز) أو النرائط مفسدة لا في غيرها (فاتة) أول الترتيب أو ثانيته - حلي - وهو لم يفتدرك كثره مع أتم في الثانية في ثانيته أو في الثالثة كثره مع أتم في الأصح والفرق أن السامع قنت القنوت في الأصح والفرق أن السامع قنت على أنه موضع القنوت فلا يتكسر بخلاف السالك ويرجع الحلي بكثرة ما

تذكره في الصلاة وجوه ما ذكره في البحر قوله لانه اذا كان مع الشك في كونه في محله بعدد لم يقع في محله فيكون  
 يتكون في غير محله أولى أن يعيده كما لو قد بعد الأولى ما حيا لا يمنع أن يقع في الثانية اهـ (قوله وأما المسبوق)  
 يأتي في وثور وضمان بركة أو ركعتين (قوله فيقت مع امامه فقط) ولا يأتي به ثانيا لانه أموريان يقت  
 مع الإمام فذلك موضعه فلو أتى بالثاني كان ذلك تكرارا لقنوت اهـ بجز (قوله وبصير مدرك الخ) فلا يأتي به  
 فيما يقضى لانه يقضى أول صلاته في الأقوال فلو أذاه فلهما أي الركعتين لكان مؤذيا له في غير موضعه (قوله  
 فيقت الإمام في الجمهور) فله في البحر عن شرح النفاية بالعز والى الغاية وكذا نقله الشرنبلالي عن الغاية بلغة  
 الجمهور كما في البحر والذي في أبي السعود عن الشرح المذهب وران نزل بالمسلمين نازلة قنت الإمام في صلاة القبر  
 وهو المتبادر من قول الطحاوي إنما لا يقت عند نافي صلاة القبر في غير بلية أما اذا وقعت بلية فلا بأس ويدل  
 لذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم قنت لليلة في صلاة القبر فقط والذي يظهر لي أن قوله في البحر وران نزل بالمسلمين  
 نازلة قنت الإمام في صلاة الجمهور تحريف من النسخ وصوابه القبر وظاهره قسيده بالإمام كالجهر أن المؤتم  
 لا يتبعه ويجوز وقال العلامة فوح بعد كلام قدمه فعلى هذا لا يكون القنوت في صلاة القبر عند وقوع التوازل  
 منسوخا بل يكون أمرا مستقرا ثابتا ويدل عليه قنوت من قنت من الصحابة بعده صلى الله عليه وسلم فيكون  
 المراد بالنسخ نسخ عموم الحكم لا نسخ نفس الحكم قال في المتن قط قال الطحاوي إنما لا يقت عند نافي صلاة القبر  
 في غير بلية فإن وقعت قنوة أو بلية فلا بأس به وقال بعض الفضلاء هو مذهبنا وعليه الجمهور اهـ وقال  
 الشافعي يفت عند التوازل في المهرات كلها ما روى عنه صلى الله عليه وسلم أنه قنت في الظهر والعشاء  
 على ما في مسلم وأنه قنت في المغرب أيضا على ما في البخاري وكان أئمتنا جاحلوا ما روى من قنوته صلى الله  
 عليه وسلم في غير القبر على النسخ لعدم ورود المواظبة والتكرار الواردين في القبر عنه صلى الله عليه وسلم اهـ  
 وهذا صريح في تخصيص القنوت للتوازل بالقبر (قوله وقيل في الكل) ظاهره أنه قيل به عندنا ونقله في البحر  
 من جمهور أهل الحديث وفي أبي السعود عن حاشية العلامة فوح أنه ليس مذهبنا (قوله يتبع فيها الإمام)  
 أي بغيره المؤتم أن فعلها الإمام والأحلي (قوله قنوت) بناقصة ما ذكره الشرنبلالي في نور الإيضاح  
 من أنه لو ترك الإمام القنوت يأتي به المؤتم أن أمكنه مشاركة الإمام في الركوع والاتباع (قوله وقعود أول) فيه  
 أنهم ذكروا أن المؤتم إذا لم يتم انشده وقام الإمام يتم انشده وقنوته المتابعة في القيام لطوله فلم يقل هنا  
 أنه يقعد لأن القيام طويل فيمكنه ادبها كعصه ولما إذا لم يتم المؤتم بالعود ويسجد للإمام حتى يعلم السهو  
 فيه وقيل أن يستتم قائما (قوله وتكبير عيد) أي إذا لم يزد على الجهد فيه بليل ما بعده وسجد التكبير من الإمام  
 كما في النهر (قوله وأربعة لا يتبع فيها) يرادها القراء (قوله زيادة تكبير عيد) أي على الجهد فيه بدليل ما قبله  
 وهو غانية في كل ركعة كما يأتي في العيدين (قوله وجنازة) ذكره بعض شراح البخاري أنه عليه السلام كبر خسا  
 ثم كبر أربعين مرة فلا يتبع في الزيادة عليه الكون من نسخة (قوله بوركن) زيادة مدلطة عليه وقوله وقيام  
 أي زيادته كما إذا قام بعد القعدة الأخيرة (قوله مطلقا) فعلها الإمام أولا حلي (قوله والثناء) معارض بما ذكرنا  
 أنه إذا دخل الإمام في القراءة ولو سرية لا يأتي به على المعقل لانه إذا كان محجورا عن القراءة وهي فرض فعنه  
 وهو سنة أولى اللهم إلا أن يعمل على ما إذا وقف الإمام ساكنا بعده أو قرأ التوجه (قوله وتكبير انتقال) مفرد  
 مضاف فيه ككل تكبيره (قوله وتسبيح) لا يظهر في المؤتم اللهم إلا أن يقال المراد التكبير أي يأتي بالتعبد  
 سواء ألقى الإمام بالتسبيح أم لا (قوله وتسبيح) أي في الركوع والسجود مادام الإمام فيها (قوله وقراءة تشهد)  
 أي وقد قعد أو إذا لم يقعد الأولى فله أن يتابعه على ما قدمه (قوله وسلام) أي إذا تكلم الإمام أو خرج من المسجد  
 أما إذا أحدث عدا أو قنوته فانه لا يسلم لفساد الجزء الأخير من صلاته (قوله وسن مؤكدا) فلا يجوز تركها  
 ولو صلى وحده بجز عن الهيكل (قوله أربع قبل الظهر) أقوله صلى الله عليه وسلم من ترك أربع قبل الظهر لم تنله  
 شفاعتي يوم (قوله وأربع قبل الجمعة) اختلف هل قبلها أفضل أم بعد بينها كما في القصة تأتي (قوله وأربع  
 بعدها) وتروى جهات في مكان يشك في صحة الجمعة آخر ظهر أدركت وقته ولم أصله بعد وقيل المختار أن يصلي أربع  
 بعده ثم تنواري بعدها سنة ويقرأ في الأولى فاتحة الكتاب ومعوذ كاتظهر قاله البهسي وتليده الباقية  
 يخلل العلامة المقدسي في نور الشريعة المختار أن يقرأ هاتين الأربع فان وقعت الجمعة معجزة انصرفت ثلاث

وأما المسبوق فيقت مع امامه فقط وبصير  
 مدر كاد والركوع الثالثة (ولا يقت القبر)  
 الانازلة فتقت الإمام في الجهرية وقيل في  
 الكل فائدة خسة يتبع فيها الإمام قنوت  
 وقعود أول وتكبير عيد ومجده تلاوة وسهو  
 وأربعة لا يتبع فيها زيادة تكبير عيد وجنازة  
 ويركن وتيام الخامة وغانية تفعل مطلقا الرفع  
 والثناء التكبير انتقال وتسبيح  
 وأربع قبل الظهر وسلام وتكبير تسري (وسن)  
 مؤكدا (أربع قبل الظهر) أربع (قبل الجمعة  
 و) أربع (بعدها تسليمة)

الصلاة الى ما عليه من القضاء ان كان عليه والا كانت نافذة في منقح وقال أبو يوسف يصلي بعد الجمعة ستاسنة  
 وهل يبدأ بالاربع أو الاثنين المعول عليه الاول وقال بعضهم الافضل أن يصلي مرة أربعاً ومرة ستاً جميعاً بين  
 قولهما وقوله أقاده القهستاني (قوله لم تنب) لأن السنة وردت أربعاً والمشقة التي تحصل في الاربع أكثر من  
 المشقة الحاصلة في ركعتين ركعتين (قوله لو نذرهما الخ) أي الاربع مطلقاً لا يخصر من مسكونها سنة ظهور  
 أو جمعة كما يشاهد من اطلاق عبارة البصر في قوله وطول القيام الخ جلي وظاهر هذا أنه لا تنوب مطلقاً  
 بوجوبه بتسليمة واحدة أو أطلق في الثاني نظراً لما للقيام فان نص عليه فلا بد منه والافقيه خلاف ذلك  
 في التبر قاله أبو السعود (قوله وبمكة يخرج) أي لو نذر أربعاً بتسليمتين فأذاها واحدة وهو بمنزلة أن النذر  
 في الاولى بتسليمة واحدة (قوله وركعتان قبل الصبح) القول بسنة ما هو المذكور في أكثر الكتب وقد ذكرنا  
 أحكاماً تدل على وجوبها كما يأتي ذكره في الشرح والسنة فيها أن يقرأ بالكافرون والصعيدية ولا يبطئ فيها  
 القيام وفي القهستاني بأن لم يشره والقيل لرفع كيد العدو ويجوز وكذا ذكره العارف السومري في مجزأته ويأتي  
 بهما أول الوقت وفي بيته والافقي باب المسجد وفي التنزيل ان كان الامام في المصلي وبالعكس ان كان  
 يرجو ادراك الامام وان كان المسجد واحداً يأتي فيهما في ناحية المسجد ولا يصليهما معاً طالما لم يخاله الله ما عا  
 فانه يكره أشد الكراهة ولو نذر في الفرض أنه لم يصلي ركعتي الفجر لم يقطع واذا لم يبع الوقت الا للوتر والفرض  
 أن يوترهما ولو صلى السنة مرتين فالسنة آخرهما لانها أقرب الى المكتوبة والسنة ما يؤدى متصلاً  
 بالمكتوبة وهو مبني على أن الافضل ايلأوها للفرض وقيل تقديمها أول الوقت وبه جزم في الخلاصة وعليه  
 فيجب كون السنة أولاً (قوله لجبر نقصان) لأن العبد وان جلت رتبته لا يخلو عن نقصه حتى ان أحداً  
 لو قد رآه يصلي الفرض من غير تقصير لا يلام على ترك السنة اقال السروحي وفيه نظر فان صلواته عليه السلام  
 في غاية الكمال ولا تقص فيها وقد واطب على هذه السن فحين تأتى بها تأسيباً عليه السلام من غير نظر الى معنى  
 الجبر فان حصل بها الجبر أيضاً فهو من فضله الصميم وقد أكد به من السن وأمر به ولو كان ذلك لمعنى الجبر  
 لا مشورت السن كما اذ ليس بعض الفرائض أولى بدخول النقص فيها وقيل التوافق كلها جوارها ما فات العبد  
 من المكتوبات لما ورد أن العبد يحاسب على الصلوات فان كان تركها شيئاً يقال انظر الى عبادي هل تجدون  
 له ناقلة فان وجدت كملت الفرائض منها شيئاً مختصراً عن الغاية (قوله انقطع طمع الشيطان) فانه يقول  
 انه لم يترك ما ليس بفرض فكيف يترك ما هو فرض (قوله ويستحب أربع) لم تكن هذه وما بعده من الرواتب  
 لانهم لم تذكر في حديث عائشة ولم يوافق الشارع صلى الله عليه وسلم عليها (قوله وقبل العشاء) لأن العشاء ظهر  
 الظاهر في أنه يجوز التطوع قبلها وبعدها كذا في البدائع ولم يلقوا الاستحباباً حديثاً يخصه وفي القهستاني  
 الاربع قبل العصر افضل من التي قبل العشاء (قوله بتسليمة) ظاهر ما في النهر من القبح أنه بالخيار بين أن يؤدوها  
 بعد العشاء بتسليمة أو تسليمتين فاذا اختار أداءها بتسليمتين فلا مانع من تعيين السنة في الشفع الاول والمندوبة  
 في الثاني ذكره أبو السعود عن البعض (قوله وان شاء ركعتين) الظاهر أنه راجع الى الكل فان صاحب البصر  
 صرح بالخيار في الاولى والثالثة وقال في امداد الفتاح يستحب أن يصلي قبل العشاء أربعاً وقيل ركعتين  
 وبعدها ركعتين وقيل أربعاً جلي وفيه أنه اذا اقتصر على الركعتين بعد العشاء لم يأت بالمستحب وكذا يقال  
 في قوله وكذا بعد الظهر على ما فهمه الآن يكون هذا جبراً على غير مختار الكمال من أن المستحبات غير المؤكدات  
 فتأمل (قوله وكذا بعد الظهر) فانه يستحب الاتيان بأربع لما ذكر من الحديث (قوله حرمة الله على  
 النار) فلا يدخلها أحداً ولا ذنوبه تكفر عنه وتبعاته يرضى الله تعالى عنه خصماً فيها ويحتمل أن عدم دخوله بسبب  
 نوبته لا يترتب عليه عقاب أو المراد حرمة التأيد أو حرمة الاحساس مدة الإقامة فيها وهذا ليس خاصين به  
 (قوله من الاثني عشر) جميع أبواب الرجاء الى الله تعالى بالتوبة والاستغفار (قوله والاول اودوم) أي على العمل  
 لانه اذا نواها اذاها أي غالباً وانما قلنا ذلك لانه لا يلزم أداء الكل بالتوبة او لا بل بالشروع في الاشغال (قوله  
 وأشق) أي على النفس لظوله (قوله وهل تحسب المؤكدة) أي في الاربع بعد الظهر وبعدها العشاء والست  
 بعد المغرب بغير (قوله اختار الكمال نعم) أي في الحكمين وهو الاحتمال وكونها بتسليمة واحدة (قوله وحزر  
 بأحق ركعتين الخ) فانه قال وأنكرها كثير من السلف وأصحابنا وما ثبت ثم قال بعد الاستدلال لهم والثابت

فان بتسليمتين لم تنب عن السنة ولذا لو نذرهما  
 لا يخرج عنه بتسليمتين وبه يصح ما يخرج  
 (وركعتان قبل الصبح وبعد الظهر والمغرب  
 والعشاء) ثم عرفت العبدية لجبر نقصان  
 والقبلي لقطع طمع الشيطان (ويستحب  
 أربع قبل العصر وقبل العشاء وبعدها  
 بتسليمة) وان شاء ركعتين وكذا بعد الظهر  
 لحديث الترمذي من حافظ على أربع قبل  
 الظهر وأربع بعد حشره الله على النار  
 (ويستحب بعد المغرب) ليكنية من الخلق  
 (بتسليمة) او تسليمتين او ثلاثاً ولا تملك  
 وأشق وهل تحسب المؤكدة من المستحب  
 ويؤدى العمل بتسليمة اختار الكمال نعم  
 وحزر ما حذر ركعتين خفيفتين قبل المغرب  
 وأقوه في الجبر والمستحب

بمقتضى التي المدوية أمثابوت الكراهة فلا الآن يدل دليل آخر وما ذكر من استلزام تأخير المغرب فقد قدسنا  
من التثنية استثناء القليل والركعتان لا تزيد على القليل إذا تجاوزت فيهما أحلي (قوله والسنن) ذكرها ليرجع  
الضعيف إلى أقرب مذكور (قوله أكدها) في نسخة بألف سوداء وألف حمراء ولا داعي له لأن الهزة الثانية تسهل  
ألفا وأما كانت أكدها في مسلم ركعتا الفجر خبر من الدنيا وما فيها وروى الأمام أحمد وأبو داود عن أبي هريرة  
لا بد عواركتي الفجر وان طردتكم الخليل ولم يتركها صلى الله عليه وسلم في سفر ولا حضر ولا صحة ولا سقم  
ولو وقع الخلاف فيها بالوجوب ولم يقع في غيرها (قوله في الأصح) وقبل الكل سواء وقبل بعد هاتين المغرب  
ثم التي بعد الظهر ثم التي بعد العشاء ثم التي قبل الظهر حلي عن الهندي (قوله لم تله شفاعتي) أصله لا تستغفر  
من التلذ أو شفاعته الخاصة بزيادة الدرجات وأما الشفاعة المظنية فعامتها لكل المخلوقات (قوله انقطاعا) أما  
القاتل بالوجوب فبناؤه هذه الأحكام ظاهر وأما القاتل بالسنية فقال بها مراعاة للقول بالوجوب ولا كذبها  
(قوله على الأصح) قل المصنف عن الخاتمة ومقابله جوازها قاعدا ولو من غير عذر وذكر الاتفاق معارض  
بقوله على الأصح وليس التصحيح راجعا إلى الاتفاق لعدم ذكره في المنع اللهم إلا أن يقال إن الاتفاق معارض  
إلى الركوب وتقبل الشرب لا في شرح نور الإيضاح أن الأصح جوازها من قعود (قوله قلته تركها للحاجة  
الناس إلى قنواء) وهل القاضي وطالب العلم كذلك الظاهر ثم لا سيما إذا كان مدرسا للعلم المذكورة (قوله  
ويحتمى الكفر على منكرها) للقول بوجوبها وانكار الواجب وإن لم يقتض الكفر لكنه يحتمى منه ذلك اقترابه من  
الفرض حلي ولي أبي السعود فنخلص أن في التكفير بمجود أصل كل من الوتر وسنة القبر اختلافان فأن قلت  
كيف لا يكفر بمجود الوتر مع انعقاد الإجماع على مشروعيته قلت قال الزيلعي إنما لا يكفر بأحده لأنه ثبت بخبر  
الواحد فلا يعر عن شبهة اه وفيه أن انكار الجمع عليه المعلوم من الدين ضرورة كفر ولم يضلوا بين ما ثبت  
بخبر الواحد وغيره قال الملقاني في الجوهرية

ومن لم يعلّم ضرورة هذا • من ديننا يقتل كفر ليس حد

ولعلمها طريقة الأشاعرة والماتريدي يفسلون بما قاله الزيلعي قلت هو كذلك كما نص عليه في الدرر وغيرها  
(قوله ونقض) أي إلى قبيل الزوال وقوله مع تنازعه قوله تنقض وفاتت فلا تنقض إلا معه حيث فاتت وقتها  
أما إذا فاتت وحدها لا تنقض ولا تنقض قبل المألوع ولا عند الزوال على الصحيح اه حلي (قوله تجنيس) مقتضى  
كلامه أنه راجع إلى المستثنين وليس كذلك فإن المسئلة الأولى مسألة الخلاصة كما سرح به في المنع والبحر والنهر  
وأما الذي في التجنيس فيها فالأجزاء اه حلي (قوله لأن السنة) تعليل للمسئلة الثانية وأما الأولى فقدم  
الأجزاء فيها فمنع على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال في النهر وترجيح التجنيس في المستثنين أوجه  
وهو الأجزاء في الأولى وعدمه في الثانية فالأصل أن عدم الأجزاء في مسألة المتن غير الأوجه لتفريعه على  
القول بوجوبها وهو ضعيف وأن قول الشارح تجنيس غير صحيح بالنسبة إليها وارجاعه إلى الثانية فقط بعد  
لأن قوله لأن السنة تعليل لمسئلة الشارح التي زادها اه حلي وفيها تعميمان والمقتضى به الأجزاء أبو السعود  
وقول الحلي لتفريعه على القول بوجوبها أي أو على القول بأشراط التعيين في السنن وجمعه غير واحد (قوله  
وتكره الزيادة على أربع) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة زاد  
تعليل الجواز وهذا يفيد أنهم تعريمية أبو السعود عن النهر (قوله وعلى غان ليل) العلة فيه كسابقته كالكرهية  
وقول الشرح لأنه لم يرد تعليل للفرعين قال الزيلعي هذا مذهب الإمام أحمد عندهما فلا يرد بالليل على تسليمة  
واحدة وأصل غان غان سكنت الياء التحفيف فالتقيا كان الأيام والتسوين فخذت الياء والحاصل أن ياء غان  
تقطع مع التسوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس يجمع فيجرى مجرى جوار وما جاء في الشعر  
غير منصرف فهو على فهم أنه جمع حوى عن الصحاح وهي عربية أعرب فأض وقد يلزمه حذف الياء فتعرب  
بحركات ظاهرة على التثنية وهذه ثمان ومثان وثمان وثمانا أبو السعود وقال بعضهم لا تذكر الزيادة  
على ثمان وصحح (قوله قبل به يفتي) فأنه صاحب المعراج وردة الالهامة فاسم بما استدلى به المشايخ للإمام  
من أن الأربع ترجحت لكونها أكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام إنما أيسر لي قدر نصيبك  
والخلاف في غير التراويح والسنن المؤكدة (تنبيه) صلاة الليل أفضل من صلاة النهار قوله تعالى تجافى جنوبهم

(و) السنن (أكد هاتين الفجر) اتفاقا ثم  
الأربع قبل الظهر في الأصح لحديث من تركها  
لم تله شفاعتي ثم الكل سواء (وقبل بوجوبها  
فلا تجوز صلاتها قاعدا) ولا ركا انقطاعا  
(بلا عذر على الأصح ولا يجوز تركها عالم  
صار مرجعا في الفتاوى بخلاف باقي السنن)  
قلته تركها للحاجة الناس إلى قنواء (ويحتمى الكفر  
بغيره) اه حلي (قوله تنقض) مقتضى  
كلامه أنه راجع إلى المستثنين وليس كذلك فإن المسئلة الأولى مسألة الخلاصة كما سرح به في المنع والبحر والنهر  
وأما الذي في التجنيس فيها فالأجزاء اه حلي (قوله لأن السنة) تعليل للمسئلة الثانية وأما الأولى فقدم  
الأجزاء فيها فمنع على القول بوجوبها والصحيح خلافه ولذا قال في النهر وترجيح التجنيس في المستثنين أوجه  
وهو الأجزاء في الأولى وعدمه في الثانية فالأصل أن عدم الأجزاء في مسألة المتن غير الأوجه لتفريعه على  
القول بوجوبها وهو ضعيف وأن قول الشارح تجنيس غير صحيح بالنسبة إليها وارجاعه إلى الثانية فقط بعد  
لأن قوله لأن السنة تعليل لمسئلة الشارح التي زادها اه حلي وفيها تعميمان والمقتضى به الأجزاء أبو السعود  
وقول الحلي لتفريعه على القول بوجوبها أي أو على القول بأشراط التعيين في السنن وجمعه غير واحد (قوله  
وتكره الزيادة على أربع) باتفاق الروايات لأنه لم يرو أنه صلى الله عليه وسلم زاد على ذلك ولولا الكراهة زاد  
تعليل الجواز وهذا يفيد أنهم تعريمية أبو السعود عن النهر (قوله وعلى غان ليل) العلة فيه كسابقته كالكرهية  
وقول الشرح لأنه لم يرد تعليل للفرعين قال الزيلعي هذا مذهب الإمام أحمد عندهما فلا يرد بالليل على تسليمة  
واحدة وأصل غان غان سكنت الياء التحفيف فالتقيا كان الأيام والتسوين فخذت الياء والحاصل أن ياء غان  
تقطع مع التسوين عند الرفع والجر وتثبت عند النصب لأنه ليس يجمع فيجرى مجرى جوار وما جاء في الشعر  
غير منصرف فهو على فهم أنه جمع حوى عن الصحاح وهي عربية أعرب فأض وقد يلزمه حذف الياء فتعرب  
بحركات ظاهرة على التثنية وهذه ثمان ومثان وثمان وثمانا أبو السعود وقال بعضهم لا تذكر الزيادة  
على ثمان وصحح (قوله قبل به يفتي) فأنه صاحب المعراج وردة الالهامة فاسم بما استدلى به المشايخ للإمام  
من أن الأربع ترجحت لكونها أكثر مشقة على النفس وقد قال عليه الصلاة والسلام إنما أيسر لي قدر نصيبك  
والخلاف في غير التراويح والسنن المؤكدة (تنبيه) صلاة الليل أفضل من صلاة النهار قوله تعالى تجافى جنوبهم

الثالثة منها





المسند) في التمر ولو نذر في راقى بالتذوق فهو السنة وقال تاج الدين والمصاحب المحيطة لا يكون آتيا لها لانه لما التزمها صارت أخرى فلا تنوب مناب السنة ورجع في عقد القوائد الاول بأن النذر لا يخرجهما عن كونها سنة الا ترى أن من شرع في سنة الظاهر ثم قطعها ثم أذاها كانت سنة وزادت وصف الوجوب بالقطع (قوله أراد التوافل بنذورها) اينال ثواب الواجب ولانه أبعد عن الزيادة قبل لانه يجد بالنذر ثقل في العبادة وساعة نفس وقال بعض الاكابر الشيطان يحسن للانسان العبادة حتى يذرها ثم يوسوس له فلا يفعلها (قوله والا كثر) أي ان كان مستخفا كما في المنع وان ساقه تعطلا حيث قال كثر لانه استخفاف وانما حوت لنا عبارة لان تكرار السن لا يستلزم الكفر كما تصفه بعبارة ويؤيد ما قلناه ما ذكر الكمال من أن عدم الاكفر لا يلزم السنة والواجب اه حلي (قوله والاصح افضلية ما كان أشنع) بأن لا يكون فيه شغل من رتبة وارتفاع اصوات وقوله وأخلص بأن يكون أبعد من الزيادة والسعة لا تقتصر افضلية جعل منها على الخوض (قوله بعد الوضوء) مثله الغسل شرب لابي (قوله وندب أربع) هو المعقد وقبل لا تندب ومن غمراتها أنها تقوم مقام صلاة الليل وفورث التقى والبركة في الرزق ويؤدى بها صدقات مفاسل الانسان المأمور به في حديث كل سلاحي من الناس عليه صدقة والمستحب أن يقرأ في الاولى والثمن وضعاها وفي الثانية والضحى كما ورد في الحديث وهي غير صلاة الاشراف وهي ركعتان كما ورد في بعض الآثار (قوله من بعد الطلوع) حيث تحمل النافلة (قوله ووقتها المختار أي الافضل) قوله أقلها ركعتان لو ورد الاحاديث بأن من صلاها ركعتين لم يكتب من الغافلين (قوله وأكثرها اثنا عشر) ومن صلاها كذلك بقي له بيت في الجنة (قوله وأوسطها ثمان) ومن صلاها كذلك كتب الله من القانتين ومن صلاها أربعاً كتب من العابدين ومن صلاها ستاً كفي ذلك اليوم كذا ورد في الاحاديث والظاهر اعتماد ما في المثبتة لئلا يصح عليه (قوله كما في الذنائر الاشرقية) كتاب لابن الشحنة (قوله لثبوتها بفعله وقوله عليه الصلاة والسلام) ومثبت بمأوى مما ثبت بأحدهما (قوله وأما أكثرها فقوله فقط قلت قد ورد من أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثني عشرة ركعة لكن حديث الثمانية أصح (قوله وهذا) أي كون الثمانية أفضل (قوله فكما زاد أفضل) أي والزيادة نافلة (قوله كما أفاده ابن جرير شرح البضاري) قال سبدي محمد الزرقاني في شرح المواهب ما صرح مع لفظ المتن نقل الترمذي عن أحمد أن أصح شيء أي حديث ورد في الباب أي باب صلاة الضحى حديث أم هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال الترمذي في الروضة أفضلها ثمان لحة حديثه وأكثرها اثنا عشرة صلاة حديث أنس ففرق بين الاكثر والافضل فانه لما قلنا ان أكثرها لا يتعدى ذلك الا فيمن صلى اثني عشرة ركعة بتسليمة واحدة فقامت تقع فلا مطلقا عند من يقول ان أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فقامت من فصل فانه يكون على الضحى وما زاد على الثمان يكون له فضلا مطلقا ~~فكانت~~ كون صلاة اثني عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أفي بالافضل وزاد ثم قال وذهب آخرون الى أن أفضلها أربع ركعات حكاه الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى من جماعة من أئمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك كحديث عائشة المذكور وحديث الترمذي عن أبي الدرداء وأبي ذر مرفوعا عن الله تعالى ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره وحديث نعيم بن حماد عن النسي وأبي أمامة وعبد الله بن عمر والنواس بن سمعان عند الطبري وحديث أبي موسى رفعه من صلى الضحى أربعين مرة ياتي الله به بيتا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة اقل في كلام ابن جرير لا يوافق مذهبه لان الزيادة على أربع في نفل النهار كبره (قوله ركعتا السفر) لا يلزم أن يكونا في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلهما في المسجد وكذا صلاة القدوم (قوله وصلاة الليل) حيث السنة الشريفة عليها كثيرا وأفادت أن لفاعلهما أجزا عظيمة فقامت ما في صحيح مسلم مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا تندب عن صلاة الليل ولو سلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يفيد أن هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة العشاء قبل النوم وقد تردد الكمال في صلاة الليلة أي سنة في حقا أم تطوع بجر ونقله أبو السهود (قوله ولو جعله أثلاثا) أعمن من كونه جعل ثلثه يوما وثلاثة صلوات ومن كونه جعل ثلثا للثلاث وثلاثا للنوم وثلاثا للصلاة وقوله قالوا سبطا أفضل لانه جوف الليل وأقرب للشرع قلنا المراكبة فيه (قوله والنصف من شعبان) عطف على ليلتي يتدبر ضاف أي واحياء ليلة الله ف من شعبان لفضيلتها (قوله والاول) أي والشر الاول من

أراد التوافل بنذورها بذكرها ثم بصلها وقبل لا ترك السنان وأما حقا التمر والا كثر والافضل في النفل غير التراب والتمل الاندوف شغل عنها والاصح افضلية ما كان أشنع وأخلص (قوله وندب ركعتان بعد الوضوء) بعض قبل الجفاف كما في الشرب ليلية من المواهب (قوله وندب أربع فصاعدا في الضحى) من بعده الطلوع الى الزوال ووقتها المختار بربع النهار وفي المثبتة أقلها ركعتان وأكثرها اثنا عشر وأوسطها ثمان وهو أفضلها كما في الذنائر الاشرقية (قوله لثبوتها بفعله وقوله عليه الصلاة والسلام) ومثبت بمأوى مما ثبت بأحدهما (قوله وأما أكثرها فقوله فقط قلت قد ورد من أم سلمة أن النبي صلى الله عليه وسلم صلاها اثني عشرة ركعة لكن حديث الثمانية أصح (قوله وهذا) أي كون الثمانية أفضل (قوله فكما زاد أفضل) أي والزيادة نافلة (قوله كما أفاده ابن جرير شرح البضاري) قال سبدي محمد الزرقاني في شرح المواهب ما صرح مع لفظ المتن نقل الترمذي عن أحمد أن أصح شيء أي حديث ورد في الباب أي باب صلاة الضحى حديث أم هانئ وهو كما قال لانه متفق عليه ولهذا قال الترمذي في الروضة أفضلها ثمان لحة حديثه وأكثرها اثنا عشرة صلاة حديث أنس ففرق بين الاكثر والافضل فانه لما قلنا ان أكثرها لا يتعدى ذلك الا فيمن صلى اثني عشرة ركعة بتسليمة واحدة فقامت تقع فلا مطلقا عند من يقول ان أكثر سنة الضحى ثمان ركعات فقامت من فصل فانه يكون على الضحى وما زاد على الثمان يكون له فضلا مطلقا ~~فكانت~~ كون صلاة اثني عشرة في حقه أفضل من ثمان لكونه أفي بالافضل وزاد ثم قال وذهب آخرون الى أن أفضلها أربع ركعات حكاه الحاكم في كتابه المفرد في صلاة الضحى من جماعة من أئمة الحديث لكثرة الاحاديث الواردة في ذلك كحديث عائشة المذكور وحديث الترمذي عن أبي الدرداء وأبي ذر مرفوعا عن الله تعالى ابن آدم اركع لي أربع ركعات من أول النهار أكفك آخره وحديث نعيم بن حماد عن النسي وأبي أمامة وعبد الله بن عمر والنواس بن سمعان عند الطبري وحديث أبي موسى رفعه من صلى الضحى أربعين مرة ياتي الله به بيتا في الجنة اه ولعل القول بالزيادة اقل في كلام ابن جرير لا يوافق مذهبه لان الزيادة على أربع في نفل النهار كبره (قوله ركعتا السفر) لا يلزم أن يكونا في المنزل فقد جاء أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يفعلهما في المسجد وكذا صلاة القدوم (قوله وصلاة الليل) حيث السنة الشريفة عليها كثيرا وأفادت أن لفاعلهما أجزا عظيمة فقامت ما في صحيح مسلم مرفوعا أفضل الصيام بعد رمضان شهر الله المحرم وأفضل الصلاة بعد الفريضة صلاة الليل وروى الطبراني مرفوعا لا تندب عن صلاة الليل ولو سلب شاة وما كان بعد صلاة العشاء فهو من الليل وهو يفيد أن هذه السنة تحصل بالنفل بعد صلاة العشاء قبل النوم وقد تردد الكمال في صلاة الليلة أي سنة في حقا أم تطوع بجر ونقله أبو السهود (قوله ولو جعله أثلاثا) أعمن من كونه جعل ثلثه يوما وثلاثة صلوات ومن كونه جعل ثلثا للثلاث وثلاثا للنوم وثلاثا للصلاة وقوله قالوا سبطا أفضل لانه جوف الليل وأقرب للشرع قلنا المراكبة فيه (قوله والنصف من شعبان) عطف على ليلتي يتدبر ضاف أي واحياء ليلة الله ف من شعبان لفضيلتها (قوله والاول) أي والشر الاول من

في الحاجة الى ما يكره الاجتماع على اياه ليله من هذه الليالي في المساجد قال في الحاوي القدسي ولا يضل  
 الطوق بجماعة وما روى من العلوات في الاوقات الشريفة تصلي فرادى ومن هنا جزم اهل الاجماع على صلاة  
 الرغائب التي تفعل في رجب اول ليلة جمعة منه وانها بدعة وما يحتمل اهل الروم من نذر ما تخرج من النفل  
 والكرامة فباطل اجماعهم عن الحلبي (قوله ويكون بكل عبادة الخ) ظاهر ما في البحر كما قاله ابو السعود ان الفضيلة  
 تحصل بمجرد الاتقاء وروى عن ابن عباس ان من صلى العشاء في جماعة ومن يتيه ان يصلي الصبح في جماعة قال  
 ثواب الاحياء (قوله ومنها ركعتا الاستخارة) أي طلب الخير من الله تعالى وهي ما قاله جابر رضي الله تعالى عنه  
 كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يعلمنا الاستخارة في الامور كلها كما يعلمنا السورة من القرآن يقول اذ هم  
 أحدكم بالامر فليركع ركعتين من غير الفريضة ثم ليقل اللهم اني استخيرك بعلمك واستقدرك بقدرتك واسألك  
 من فضلك العظيم فانك تقدر ولا أقدر وتعلم ولا أعلم وأنت علام الغيوب اللهم ان كنت تعلم ان هذا الامر خير لي  
 في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاقدريه لي ويسره لي ثم بارك لي فيه وان كنت تعلم  
 ان هذا الامر شر لي في ديني ومعاشي وعاقبة أمري أو قال عاجل أمري وآجله فاصرفه عني واصرفني عنه  
 واقدر لي الخير حيث كان ثم رضني به قال ويسبح حاجته أي بدل قوله الامر ويخفى أن يجمع بين الاثنين فيقول  
 وعاقبة أمري وعاجله وآجله والاستخارة في الحج والجهاد وجميع أبواب الخير يحتمل على تعيين الوقت لا على نفس  
 الفعل واذا استخار مضى لما يشرح له صدره اهـ حلبي عن امداد الفتاح بشرط أن يقوض الامر لله تعالى  
 وأن لا يكون اليه ميل الى أحد الطرفين ونسب قراءة الكافرون في الاولى والاخلاص في الثانية أو وربك يخلق  
 ما يشاء الى يعلمون في الاولى وفي الثانية وما كان مؤمن ولا مؤمنة الى قوله مينا وفي البخاري فليستخربه سبعاً  
 وقوله فاقدره ضبطه الاصيلي بالسكسرويه وبالضم غيره ومعناه اقض لي به وحيمته أبو السعود (قوله وأربع  
 صلاة التسليم) ذكر صفته في الملتقط بقوله يكبر ويقرأ الشفاء ثم يقول سبحان الله والحمد لله ولا اله الا الله والله أكبر  
 خمس عشرة مرة ثم يتعوذ ويقرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم يقول هذه الكلمات عشر او في الركوع عشر  
 وفي القيام عشر او في كل سجدة عشر او بين السجدين عشر او غيرها بما قبل لابن عباس رضي الله تعالى عنهما  
 هل تعلم لهذه الصلاة سورة قال نعم ألهاكم التكاثر والعصر وقول يا أيها الكافرون وقول هو الله أحد قال الحلبي  
 وبصليها قبل الظهر هندية عن المضمرات وفي البحر انه يجعل الخمسة عشر في آخر الركعة والعشرة في جلسة  
 الاستراحة أو قبل القعود والنظار جواز الامرين لو روي الاحاديث بكل وفي رواية بزيادة ولا حول ولا قوة الا  
 بالله العلي العظيم ذكرها الفزالي (قوله وفضلها عظيم) لقوله صلى الله عليه وسلم لعنه العباس يا عمار ألا أعطيتك  
 ألا أصحك اذا أنت فعلت ذلك فغفر الله ذنبك أو له وآخره قد جرحه وحديثه خطأ وعمده صغيره وصغيره سره  
 وعلايته ثم قال ان استطعت أن تصليها في كل يوم مرة فافعل فان لم تستطع ففي كل جمعة مرة فان لم تفعل  
 ففي كل شهر مرة فان لم تفعل ففي كل سنة مرة فان لم تفعل ففي عمره مرة وادأود وادأود ابن حبان والطبراني  
 وقال في آخره فلو كانت ذنوبك مثل زبد البحر غفرها الله لك قال المندري وقد روى هذا الحديث من طرق كثيرة  
 عن جماعة من الصحابة وقد صححه جماعة أبو السعود (قوله وأربع صلاة الحاجة) ان قلت ان صلاة الاستخارة  
 للحاجة قلت قال في النهر الفرق بينهما ان الاستخارة تفعل في المستقبل والحاجة لما نزل (قوله وقيل ركعتان)  
 عليه اقتصر في امداد الفتاح حيث قال وهي ركعتان عن عبد الله بن أبي أوفى قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من كانت له حاجة الى الله تعالى أو الى أحد من بني آدم فليتوضأ وليحسن الوضوء ثم يركع ركعتين ثم ليأتى على  
 الله تعالى وليصل على النبي صلى الله عليه وسلم ثم ليقل لا اله الا الله العظيم الحليم الكريم سبحان الله رب العرش العظيم  
 الحمد لله رب العالمين أسألك موجبات رحمتك وعزائم مغفرتك والغنيمة من كل بر والسلامة من كل اثم لاتدع  
 لي ذنباً الا غفرته ولا هملاً الا قزجته ولا حاجة لك فيها رضا الا قضيت يا أرحم الراحمين اهـ حلبي (قوله وفي الحاوي  
 الخ) لعل منشأ الخلاف تعدد الروايات عنه صلى الله عليه وسلم (قوله عملاً) فلا يكفر جاحداً أبو السعود واغالم  
 تكن قطعة لوقوع الخلاف فيها فعند أبي بكر الاصم وسفيان الثوري ليست بفرض في الصلاة أصلاً وعند  
 الحسن البصري فرض في ركعة وعندنا في ركعتين وعند مالك في ثلاث وعندنا شافعي في أربع اهـ حلبي (قوله  
 في ركعتي الفرض) لقوله تعالى فافروا ما تدسر من القرآن وهو لا يقتضي التكرار فكان مؤذاه اختراهما

ويكون بكل عبادة تهم الليل أو أسكره ومنها  
 ركعتا الاستخارة وأربع صلاة التسليم بثلثمائة  
 تسبيحة وفضلها عظيم وأربع صلاة الحاجة  
 وقيل ركعتان وفي الحاوي أنها اثنا عشر  
 بسلام واحد وبسبغ الماء في الخزان (ونفرض  
 القراءة عملاً في ركعتي الفرض)

في ركعة الآن الثانية اعتبرت شرعا كالاولى فايحباب القراءة فيها ايحباب فيهما دلالة اه بجر (قوله مطلقا)  
 أي الاولين أو الآخرين أو واحدة أو واحدة (قوله فواجب على المشهور) وقبل فرض وصحبه في التحفة وغيرها  
 وأجمعوا أنه لو قرأ في الآخرين فقط صحت وأنه يجب عليه السجود على هذا فالتحالف انما يظهر في سببه فعل الأول  
 ترك الواجب وعلى الثاني تأخير الفرض عن محله لكن سياتي في السجود أن تأخير الفرض فيه ترك واجب أيضا  
 ويمكن أن يظهر في اختلاف مراتب الأثم على الأول بأن ثم نارك الواجب وعلى الثاني اثم نارك الفرض التام  
 الذي هو أقوى فوجب الواجب انتهى بجر (قوله وكل النفل) أراد به ما بين المؤكدات (قوله للمنفرد) الأول للغير  
 المؤتم ليم الامام حلي (قوله لأن كل شفع صلاة) ولذا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم ويؤتي ويته ولا لأن القيام  
 الى الثالثة كسرية مبتدأة بجر (قوله لكنه) أي هذا التعليل أي فهو قاصر (قوله لايم الرباعية المؤكدة) وذلك  
 لأن القيام الى ثالثها ليس كسرية مثلابل هي صلاة واحدة ولهذا لا يستفتح في الشفع الثاني ولا يصلي في القعدة  
 الاولى ولا يطل خيارها بقيامها فيها الى الشفع الثاني بجر (قوله فتأمل) أشار به الى الجواب وهو أن  
 المؤكدة الرباعية وان كانت صلاة واحدة باعتبار كثير من الاحكام كل شفع منها صلاة في حق بعض  
 الاحكام وهو أنه اذا نواها وشرع فيها لا يلزمه بالشروع الاركانان حتى لو قطعها قضى ركعتين فقط في ظاهر  
 الرواية فنصدي أن كل شفع من الرباعية المؤكدة صلاة وان كان باعتبار بعض الاحكام انتهى حلي فان كان  
 مقتضى ما ذكره من هذا التعليل أن تكون القعدة فرضا في جميع الرباعيات مع أنها تصح بتركها ويصحب  
 السجود ويوجب العود اليها اذا تذكر بعد القيام ما لم يسجد واجب بأن مصحها استحسان لا فاس لأن التطوع  
 شرع أربعا كما شرع ركعة من فاذا ترك القعدة أمكن تخصيصها بجمعها واحدة وعلى هذا فلا يفتى ولا يتعود  
 اذا لم يقعد وهذا الحكم يخص الأربع أمالو في سنا أو غا بنا بقعدة واحدة فالاصح أنها تفسد قياسا واستحسانا  
 بجر موصفا (قوله احتياطا) لأن فيه روائح النفلية فلم فيه الاحتياط في القراءة لانها ركن مقسود لنفسه  
 لا كالقعدة بجر (قوله وزم نفل الى آخره) قرينة المقام تخصص الصلاة وحكم الصوم والحج وغيرها كذلك  
 وقوله شرع فيه أي ولو قطعه للسال في النفل القصدى لا كإفائه الحموى أنه لا يلزمه حتى يضى فيه بأن يقبده  
 بسجدة وقد أورد أبو السعود (قوله أو بقيام لثالثة) أي وقد أدى الأول صحيحا فاذا أفسد الشفع الثاني  
 لزمه قضاءه فقط ولا يسرى الى الأول لأن كل شفع صلاة على حدة بجر (قوله شرعا صحيحا) محترزه ما سياتي  
 من قول الشارح أو أي أو امرأه أو محدث (قوله قصدا) خرج به صلاة الطان كما ذكره الشارح وأخرج أيضا ما اذا  
 صلى الفجر وطلعت الشمس في أثناءه أو تذكر فاتمة في الفريضة أو قدر المومني على الاركن أو رأى المتوضي المؤتم  
 يتيم الماء أو دخل وقت العصر في الجمعة أو دخل أحد الاوقات الثلاثة المكروهة في قضاء الفرض فانها حينئذ  
 تنقلب نفلا ولو قطعه لا يجب قضاؤه لكونه لا عن قصد (قوله الا اذا شرع الى آخره) استثناء من عموم الاحوال  
 ووجهه كافي القبة أن ما شرع فيه يصير مؤدى بأداء الفرض فيكون قطعه لا كماله انتهى بجر وفيه تأمل (قوله  
 أو تطوعا آخر) له لا نالوا وجبنا عليه قضاء مع كونه متنفلا ثانيا بآراء يلزمه سرح والظاهر أن ذلك لا يخص  
 بالمقتضى (قوله أو في صلاة طان) ظاهره أنه معطوف على قوله متنفلا فيقتضى أنه مستثنى وليس كذلك بل هذا  
 محترزه قوله قصدا أي أنه مكر مع مسبأ في المصنف قريبا وصورته رجل شرع في الصلاة على أنها عليه ثم تبين  
 أنها ليست عليه فافسدها فانه لا يجب قضاؤها وهذا هو المراد وان كان المتبادر منه يقتضى أنه اذا اقتضى  
 رجل من فان أن عليه الظاهر مثلا ثم تذكر الامام أنه صلاها فافسده الصلاة ليس على المؤتم القضاء وليس كذلك  
 بل عليه القضاء لأن فعله مضنون دون الامام وقد صرح به صاحب البحر عند قول المصنف وفسد اقتداء رجل  
 بأمر أت حلي (قوله أو أي) الذي ينبغي في الامي وجوب القضاء بناء على ما سبق من أن الشروع يصح ثم تفسد  
 اذا جاء أو ان القراءة أو بالسجود (قوله يعني وأفسده في الحال) راجع الى الطان فقط لأن الصلاة لم تنعقد فيها  
 بعده انتهى حلي والمراد بالحال عند التذكر (قوله أمالوا اختار المضي) في أي السجود عن الحموى أنه  
 لا يكون مختارا للمضي الا اذا قبل الركعة بسجدة (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية حتى لو أفسده بعد ما شرع  
 فيه في أحد هذه الاوقات لزمه قضاؤه وفي غير ظاهر الرواية لا يلزمه قضاؤه كالصوم اذا شرع فيه في وقت كرهه  
 فانه لا قضاء عليه بالافساد والقرن على ظاهر الرواية أنه ينفس الشروع في الصوم يسمى ما غا حتى يحث به الحالف

مطلقا أما تعيين الاولين فواجب على  
 المشهور (وكل النفل) للمنفرد لأن كل شفع  
 صلاة لكنه لايم الرباعية المؤكدة فتأمل (د)  
 كل (الاحتياط) (ويزم نفل شرع فيه)  
 بجر (قوله احتياط) أو قيام لثالثة شرعا  
 بجر (قوله احتياط) الا اذا شرع متنفلا خلف  
 صعبا (قوله) مشتر من قطع واقتدى فاربأ ذلك الفرض  
 بعد تذكره أو تطوعا آخر أو في صلاة طان  
 أو أي أو امرأه أو محدث يعني وأفسده في  
 الحال أمالوا اختار المضي ثم أفسده لزمه  
 القضاء (ولو عند غير وب وطوع واستواء)  
 على الظاهر

على الصوم فيصير مرتكباً للثبتي فيجب إبطاله ولا يجب صيانتة ووجوب القضاء ينبت عليه ولا يصير مرتكباً  
لثبتي بنفس الشروع في الصلاة حتى يتم ركعة واحدة ولهذا لا يثبت به الحاقص على الصلاة فيجب صيانة للوقت  
فكون منجوا بالقضاء انتهى حلي (قوله فان أفسد) راجع الى المصاحبة لا الى اللغاية (قوله لا بعدد)  
كشروعه في وقت مكروه وكلستفاته أحده وفي الجرح ينبغي أن يكون التقطع في الاوقات المكروهة واجبا  
خروجاً عن المكروه وما وليس بإبطال العمل لانه إبطال لبؤذبه على وجهه أكل فلا بعدد إبطالا ولو قضاه  
في وقت مكروه آخر أجزأه لانها وجبت ناقصة وأذاها كما وجبت فيجوز كالأتمه في ذلك الوقت انتهى (قوله  
ووجب قضاؤه) المراد بالوجوب المصطلح عليه لا القرض وسواء كان الأفساد لذراً ولا وقد اتفق أصحابنا على  
زوم القضاء في إفساد الصلاة والصوم سواء كان بعد ركعة في خلاصها أو بغيره وذراً فإنه يعمل الأفساد لذراً  
فيهما وأنه لا يعمل الأفساد في الصلاة بغيره وذراً واختلوا في إباحته في الصوم بغيره وذراً في ظاهر الرواية لا يباح  
انتهى بجر (قوله وسجي) أي في الأيمان علم أن الذر إذا كان منجزاً واجبة فيه الشرط بأن يكون نذراً  
لا بعصية ومن جنسه واجب وأن لا يكون واجبا قبل إيجابه وأن لا يكون أكثر مما يملكه وأن يكون بعبادة  
مقصودة يلزم ويحرم النذر بعصية ولا يلزم نذر مباح ككل وشرب وجماع وطلاق وكذا وضوء وسجدة تلاوة  
وعيادة مريض وتشييع جنازة واعتسال ودخول مسجد ومس مصحف وأذان وبناء وباط ومسجد ولو نذر أن  
يصل ركعة لزمه ركعتان وثلاثاً لزمه أربع وان كان مطلقاً يلزم الوفاء به عند وجود الشرط إذا كان شرطاً يريد  
كونه كطلب منفعة أو دفع مضرة كان شئ الله مريضاً أو مات مدق في فقه على صوم أو صلاة كذا وان كان مطلقاً  
على شرط لا يريد كونه كان دخالت الدار وكذا فلان كان نذراً بيمين الوفاء وكفارة اليمين ولا يجوز تحجيل المعلق قبل  
وجود الشرط ونظامه في الصبر (قوله ويجمعها) أي يجمع النواقل التي تلزم بالشروع فيها والشرع من البسيط وهو  
صدر الدين القزويني (قوله قاله الشارع) هو سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم أخذ من الوحي وفيه الجناس التام  
(قوله طواف) فيلزمه إقام السبع بالشروع فيه (قوله عكوفه) فيه نظر لانه ينبت على القول المرجوح أنه بشرط  
له الصوم مطلقاً وان لم يكن نذراً فأقله على هذا يوم وأما على الرابع من عدم الاشتراط فأقله ساعة فلا ينافي  
القضاء أبو السعود (قوله أحرأه) أي من غير تعرض لسلج أو عورة وبهذا غير الحج والعمرة وان استلزمه فأنفع  
التكرار انتهى حلي (قوله وقضى ركعتين) باتفاق ورجع أبو يوسف عن القول بلزوم الأربع (قوله لو نوى  
أربعاً) قيد بنية الأربع لانه لو لم ينو لا يلزمه الأربع كما أن اتفاقاً وهذا في النفل أما لو نذر صلاة أربع لزمه أربع  
بلا خلاف لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بيمينته بجر (قوله غير مؤكدة) هذا غير ظاهر الرواية فيها  
فالاولى حذفه (قوله على اختيار الحلي وغيره) كالفصل وما صاحب التصانيف فاتهم قالوا فيها بلزوم الأربع لأنها  
صلاة واحدة بدليل أنه لا يستفح الشفع الثاني ولو أخبر الشفع بالبيع فانتقل الى الشفع الثاني لا تبطل شفيعته  
وكذا الأخيرة وتنع صفة الخلو وقد علمت أنه غير ظاهر الرواية (قوله وتفض في خلال الشفع الاول) لعدم شروعه  
في الثاني وقد أفسد ما شرع فيه قبله قضاءً وقيد بقوله في خلال لانه لو تفض بين آخر القعدة الاولى وبين  
القيام الى الثالثة لا يلزمه شئ لأن الشفع الاول قد تم بالقعدة والثاني لم يشرع فيه وقد ذكره المصنف بعد بقوله  
ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم تفض وكذا الاقضاء لو تفض بعد القعود الثاني حلي مع زيادة (قوله أي وتشهد  
للاول) قيد بقوله أو الثاني (قوله والا) أي وان لم يشهد (قوله يفسد الكل اتفاقاً) أي فعلية قضاء أربع أصحة  
شروعه في كل من الشفعين اتفاقاً وانما فسد الاول لانه لا يصير صلاة على حدة الا اذا وجدت القعدة الاولى أما  
اذا لم توجد فالأربع صلاة واحدة فيلزمه قضاءها بالافساد وقد ذكر الشارع ذلك بعد بقوله أو تركه قعوداً أو انتهى  
حلي (قوله الأضرار اقتداء) يعني أن المتطوع لو اقتدى بحمل الظاهر مثلاً قطعها فانه يقضى أربعاً سواء  
اقتدى به في أولها أو في القعدة الأخيرة لانه بالاقداء التزم صلاة الامام وهي أربع حلي من الصبر (قوله أو نذر)  
كما إذا نذر الأربع فانما تلزمه اتفاقاً لأن سبب الوجوب فيه هو النذر بيمينته بيمينته وموضعاً بخلاف الشروع في النفل  
فإن سبب الشروع فيه لم يثبت ومقابل لصيانة المؤدة عن البطالان وهو حاصل بتمام الركعتين فلا يلزم الزيادة بلا  
ضرورة حلي عن الصبر (قوله أو تركه قعوداً) كما إذا نوى أربعاً وصلى ثلاث ركعات ولم يقدم وأفسد خلفاً  
يلزمه أربع ركعات على الصحيح فان قلت كيف يلزمه قضاء الأربع عندهما وينب أن لا يجب عليه عندهما

(فان أفسد) حرم قوله تعالى ولا تبطلوا  
أعمالكم إلا بعدد (وجب قضاؤه) ولو فاده  
بغيره كمن رأى ماء وصلية أو صائفة  
حاضت وأعلم أن ما يجب على الصديق التزامه  
فوعان ما يجب بالقول وهو النذر وسجي  
وما يجب بالفعل وهو الشروع في التواقل  
ويجمعها قوله  
من التواقل سبع تلزم الشارع  
أخذ ذلك من حلي  
صوم صلاة طواف حجة الرابع  
عكوفه مرة أحرأه السابع  
(وقضى ركعتين لو نوى أربعاً) غير مؤكدة  
على اختيار الحلي وغيره (وتتضمن في)  
خلال (الشفع الاول أو الثاني) أي وتضمنه  
للاول ولا يفسد الكل اتفاقاً والاصل أن  
كل شفع صلاة الأضرار اقتداء أو نذر  
أو تركه قعوداً أو

الاختصاص كعين فقط لعدم فساد الشفع الاول بترك الشعود قلت الظاهر أن عدم فساد الشفع الاول بترك الشعود محمول على ما إذا وجد منه الشعود على رأس الرابعة أو السادسة مثلاً أما إذا ترك الشعود أصلاً فإن الفساد يسرى من الثاني إلى الأول بدليل تعليل الفتاوى بأن الحكم بالهبة كان لوقوعها أولى بانضمام الشفع الثاني فلم يوجد علم أنها الأخيرة ففسدت بتركها انتهى قال الطرابلسي هذا التعليل صريح في أن الصلاة إنما تفسد بترك القعدة الأخيرة لا بترك القعدة الأولى أبو السعود مختصراً (قوله كما يقضى) شروع في المسائل الملقبة عند أهل المذهب بالثانية وهي في الحقيقة خمس عشرة صورة تسع منها يجب فيها قضاء ركعتين وهي ترجع إلى ست تدخيل بعضها وست يجب فيها قضاء أربع وهي ترجع إلى صورتين لما ذكره بصورة القراءة في الكل وهي حينئذ صحيحة تصير صورتين عشرة صورة وهذا هو الذي تقتضيه القعدة العقلية كما أوضحه في التهر وتأتي الإشارة إلى ذلك في النسخ (قوله لوترك القراءة في شفعية) اعلم أن الأصل في هذه المسائل كلها أن الشفع الاول متى فسد بترك القراءة بقي التعرّيج عند أبي يوسف لأن القراءة تركت لوجود الصلاة بدونها غير أنه لا هبة للإداء إلا بها وفساد الإداء لا يزيد على تركه فلا تبطل التعرّيج وعند محمد تفسد بتركها فيهما أو في أحدهما لأن القراءة فرض في كل من الركعتين فكما يفسد الشفع بترك القراءة فيهما يفسد بتركه في أحدهما ألم يبق التعرّيج وعند الإمام أن فساد الشفع الاول بترك القراءة فيهما بطلت التعرّيج فلا يصح الشروع في الشفع الثاني وإن فسد بترك القراءة في أحدهما بقيت التعرّيج فصح الشروع في الشفع الثاني ووجهه في البحر رزقروا فافق محمد وأجمع هذه الأقوال قول التسي رحمه الله تعالى

تعرّيج النفل لا يبق إذا تركت • فيها القراءة أصلاً عند نعمان  
وترك في ركعة فسد زفر • كاترك أصلاً وأيضاً شيخ شيبان  
وقال يعقوب يبق كيفما تركت • فيها القراءة فأحفظه باتان

انتهى حلّي (قوله في شفعية) ففسد ههما يقضى الركعتين الأولين لبطان التعرّيج وعنده يقضى أو بعبارة أخرى عند زفر (قوله أو تركها في الأول فقط) فيلزمه قضاء ههما فقط إجماعاً الفساد هما لكن الخلاف في الشفع الثاني فعندهما لم يصح الشروع فيه لبنائه على فاسد حتى لو قهقه فيه لا تنتقض طهارته وعنده أبي يوسف قد صح ولم يفسد لوجود القراءة وهذا إذا تعدل الأولى والأفعلى قضاء الأربع كما ذكره في البحر (قوله أو الثاني) فيلزمه قضاء هما إجماعاً أو الأول صحيح إجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الثاني) تحت صورتي الثالثة والرابعة وعليه قضاء الآخرين إجماعاً الهبة الأولين إجماعاً (قوله أو إحدى ركعتي الأول) تحت صورتي الأولى والثانية فيلزمه قضاء الأولين إجماعاً لكن الخلاف من جهة أخرى فعند محمد تعرّيج الثاني لم يصح فكان بناء القاسد على الفاسد فلا يلزمه لعدم صحة الشروع وانما يلزمه الأول لهبة الشروع فيه مع إفساده وعند هما الثاني صحيح لبقاء التعرّيج كما عرف من أصلهما وفسد الأول بترك القراءة في أحدهما (قوله أو الأول واحد الثاني) فيلزمه قضاء الأولين عندهما والثاني لا يلزمه لعدم صحة شروعه فيه لبنائه على فاسد وعند أبي يوسف يلزمه الأربع لأن ترك القراءة في الأول لا يبطل التعرّيج فصح شروعه فيهما فلزمناه (قوله لأن الأول لما بطل الخ) على قوله أو الأول واحد الثاني لا غير ولا يصلح على ما قبله إلا لقوله أو الأول فقط انتهى حلّي وانت خبير بأنه يصلح على لقوله في شفعية (قوله فلهذه تسع صور) الأولى ترك القراءة في شفعية الثانية تركها في الأول فقط الثالثة ما أشير إليه بقوله أو الثاني الرابعة والخامسة قوله أو إحدى ركعتي الثاني السادسة والسابعة قوله أو إحدى ركعتي الأول الثامنة والتاسعة قوله أو الأول واحد ركعتي الثاني لا غير (قوله في ست صور) أربع في قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع لأن إحدى الأولين صادق بصورتين وكذلك إحدى الآخرين اثنتان في قوله أو في الثاني واحد الأول فإن إحدى الأولين صادق بالاولى والثانية (قوله لوترك القراءة في إحدى كل شفع) هذا على قولهما وعند محمد عليه قضاء الأولين لا غير وما ذكرنا من أن قول أبي يوسف كقول الإمام هو عارواه محمد عنه وأنكرها أبو يوسف وهذه إحدى المسائل التي أنكرها أبو يوسف على محمد وقال ما رويت لك هكذا عن الإمام قبل أن أبا يوسف توقع من محمد أن يروي عنه كتاباً فوضع الجامع الصغير السكا فيه طريق الاستناد بقوله محمد بن يعقوب عن أبي حنيفة فظاهره عليه استحسنه وقال حنيفة أبو عبد الله

(كما يقضى ركعتين (لوترك القراءة) أصلاً  
(في شفعية أو تركها في الأول) فقط (أو  
الثاني أو إحدى) ركعتي (الثاني أو إحدى)  
ركعتي (الأول أو الأول واحد الثاني  
لا غير) لأن الأول لما بطل لم يصح بناء الثاني  
عليه ففسد صورته لزم ركعتين (و) قضى  
(أربع) في ست صور (لوترك القراءة في  
إحدى كل شفع



الاعتصامات فانه أنكر روايتها عنه فطالب محمد أقوال بل حفظها ونسى أولها مسألة القراءة هذه قال إنما  
رويت لك أن يقضى ركعتين الثانية مستحاضة فوشت بعد طلوع الشمس فصلى حتى يخرج الظهر قال إنما  
رويت لك حتى يدخل وقت الظهر الثالثة إذا أجاز المالك عتق المشتري من الغاصب نفذ قال إنما رويت لك  
أنه لا ينفذ الرابعة لا يجوز تنكاح المهاجرة إذا كانت حرة لا قال إنما رويت لك أنه يجوز ولكن لا يقرب الزوج  
حتى تضع الخامسة لو قتل عبدا مولى أو مملوكا ففعل أحدهما بطل الدم عند الإمام وقال لا يدفع ربه إلى شريكه  
أو يدفعه بربع الدية قال إنما رويت لك أن قول الإمام كقولنا وما رويته من الخلاف إنما هو في عبدا قتل مولاه  
عده أوله ولدان فعفا أحدهما وقد ذكر محمد الاختلاف فيهما السادسة مات وترك ابنة له وعبدا لا غير فادى العبد  
العتق في العصة وأدى رجل على الميت ألفا وقيمة العبد ألف فصدقهما الابن سعى العبد في قيمته وهو حر  
فأخذها القريب قال إنما رويت لك أنه بعد ما دام يسقى خبر عن شرح المقي للهندي (قوله أو في الثاني) الخلاف  
فيها كالسابقة (قوله لكن بقى ما إذا لم يقعد) صورتهما قرأ في الأولين ولم يقعد القعدة الأولى وأفسد الآخرين  
وحكمهما أنه يقضى أربعاً أجمعاً كذا في النهر وقد ذكره الشارح مرتين الأولى بقوله أى وتشهد للأول  
والأفسد الكل الثانية بقوله أو ترك القعود أول انتهى حلي (قوله أو قعد ولم يقم لثالثة) أى وقد قرأ في الأولين  
كأن النهر وحكمهما أنه لا يقضى شيئاً أقام الأول وعدم شروعه في الثاني وهذه هي عين قول المصنف بعد  
ولا قضاء لو قعد قدر التشهد ثم نقض (قوله أو قام ولم يقعد ما بسبعة أو قعدا) أى وقد قرأ في الأولين وحكمهما  
أنه يقضى الركعتين الأخيرتين وما نقله الحلي عن صاحب النهر في هذه المسئلة ليس له وجود فيما رأيت  
مشه والصواب ما ذكرنا عنه وأعلم أن هاتين المسئلتين هما عين قول المصنف سابقاً وقضى ركعتين لو نوى أربعاً  
ونقض في خلال الشفع الأول أو الثاني فإن النقض في الثاني يشمل هاتين الصورتين (قوله قتب) لعله للإشارة  
لما قلنا من دخول الصورتين فيما سبق (قوله وميز المتداخل) المراد به ما خلفت صورته وأخذ حكمه وهي  
عبارة العناية حيث جعل سبعاً من الصور داخل في الثمانية الباقية وذلك لأن المذكور في المتن غاي صور  
ست يلزم فيها ركعتان واثنتان يلزم فيها أربع لكن الست الأولى تسع في التفصيل والاثنتان ست فهي خمس  
عشرة ٨ حلي وأنت خير بآناً إذا اعتبرنا الحكم جعلناهما مسئلتين فقط ما يجب فيه قضاء ركعتين وما يجب  
فيه قضاء أربع بل المتداخل في قوله أو إحدى الثانية أو إحدى الأولى أو الأولى وأحدى الثانية قائم بالتفصيل  
ست صورتهما لما قبلها من الثلاث هي تسع وبالأجمال ثلاث تضاف لما قبلها هي ست وكذا قوله وأربعاً  
لو ترك القراءة في إحدى كل شفع أو في الثانية وأحدى الأولى قائم بالتفصيل ست وبالأجمال اثنتان في الحقيقة  
لا تدخل إنما هو أجل وتفصيل (قوله وحكم مؤتم الخ) صورته رجل اقتدى متغلباً بمنقل في دباع فقرأ الإمام  
في إحدى الأولين وأحدى الآخرين فكما يلزم الإمام قضاء الأربع كذلك يلزم المؤتم وقس على ذلك انتهى  
حلي قال في البحر لانه بالاعتداء اترم ما زام الإمام (قوله أو شرع ظناً الخ) تصريح بمفهوم قوله سابقاً شرع فيه  
قصد أقاده المصنف (قوله أو صلى أربعاً) بقراءة في الكل انتهى حلي (قوله احتسبنا) والقياس أن يفسد الشفع  
الأول بترك القعدة لأن مقتضى كون كل شفع صلاة أن يكون كل قعدة فيه فرضاً انتهى حلي (قوله والحاكمة)  
أى القعدة الأخيرة إنما هي الأربع أو الست هي الفريضة فلا يفسد أصلاً أو قعدة على رأس الثالثة فحدث  
ويلزمه قضاء أربع كما قدمناه (قول وفي الترجيع) بالراء وفي نسخة بالواو (قوله صح) لأن القعود إنما افترض  
للخروج فإذا أقام إلى الثالثة ولم يقعدتين أن ما قبلها لم يكن أو ان الخروج كذا جعل الزيلعي هذه المسئلة (قوله  
صح) على أنها ألف وأما التراويح فخارجة عن هذا الحكم لكونها حثيثاً ليست على هيئة المنسوعة وقال الشارح  
في مجود السهو قد قول المصنف ولو ترك القعود الأول في النفل سهواً لم يفسد لانه كما شرع ركعتين  
شرع أربعاً (قوله خلافاً لمحمد) بحكمه بالقياس على القياس أقاده الحلي (قوله ويسجد السهو) سواء ترك  
القعدة عدا أو سهواً في العمدي بمى مجود عذر حلي عن النهر وسألت أن المنة عديم السجود في الصمد  
(قوله ولا يبنى ولا ينفذ) لأنهما لا يكونان إلا في ابتداء صلاة أو الشفع لا يكون صلاة على حدة إلا إذا قعد للأول  
فلا يفسد جعل الكل صلاة واحدة حلي (قوله ويتنفل مع قدرته إلى آخره) هذا ما خلف فيه التنفل الفرائض  
والواجبات وأطلق فيه فشمّل السنة المؤكدة والتراويح لكن ذكرنا في خان في فتاواه من باب التراويح

أو في الثاني وأحدى الأول) وبصورة القراءة  
في الكل يبلغ ستة عشر لكن بقى ما إذا لم يقعد  
أو قعد ولم يقم لثالثة أو قام ولم يقيد ما بسبعة  
أو قعد ما قبله وميز المتداخل وحكم مؤتم  
ولو في تشهد كلام (ولا قضاء) لو نوى أربعاً  
أو قعد قدر التشهد ثم نقض (ظاناً أنه عليه  
في الثاني) أو شرع في فرض (ظاناً أنه عليه)  
فذكر أدناه انقلب فلا غير يعمون لانه شرع  
مستطالاً ملزماً (أو) صلى تراويحاً  
و (لم يقعد بينهما) استسماً لا ينجح  
بجعلها صلاة واحدة بقى واجبة والثالثة  
هي الفريضة وفي الترجيع صلى ألف ركعة  
ولم يقعد إلا في آخرها مع خلافاً لمحمد ويسجد  
للسهو ولا يبنى ولا ينفذ (ويتنفل)  
مع قدرته على القيام فاعداً لا مضطرباً  
الابعد

الاصح ان سنة الفجر لا يجوز اداؤها قاعدا من غير عذر بخلاف التراخي والفرق ان سنة الفجر مؤكدة لا خلاف فيها ولا تراخي في التأكيدها ومنها الا ان القعود فيها مخالف للتواتر وعلى السلف كما قاله حسان بن انتهي بحر (قوله ابتداء وبناء) منصوبان على انها طرفة زمان لتباينهما من الوقت أي وقت ابتداء ووقت بناء قال ابن مالك وقد ينوب عن مكان مصدر . وذلك في طرف الزمان يكثر

أبو الهوداد أنه في الابتداء جاز اتفاقا وفي البناء خلافه صاحب (فرع) النذر اذا لم ينص فيه على القيام لا يلزمه على الصحيح وان نص لزمه اتفاقا (قوله بلا كراهة) ظاهره فيها مطلقا ولو قيل بثبوت التنبيه مراعاة خلافا لما كان حسنا (قوله في الاصح) راجع الى معناه بناء وهو قول الامام كما مر (قوله كما كره) وهو ما اذا ابتداء قاعدا ثم انعم فانما عاته يجوز انما قاله ساروت عائشة رضي الله تعالى عنها أنه صلى الله عليه وسلم كان يفتخ التطوع قاعدا فقرأ ورده حتى اذ بق عشر آيات وشعوا قاعدا وهكذا كان يفعل في الركعة الثانية وذكر في التفسير أن افضل أن يقوم بقراءة شيء ركع ليكون واقفا لئلا يقرأ ولو لم يقرأ ولكنه استوى قائما ثم ركع جازوا لم يستوى قائما وركع لا يجزئه لأنه لا يكون ركوعا قائما ولا ركوعا قاعدا انتهى بحر (قوله أجز غير النبي صلى الله عليه وسلم) أما هو فأجزه مستوفى الحالتين ثم يضاف ما ورد عنه أنه صلى الله عليه وسلم لما قيل له وقد صلى قاعدا أنك حدثت أن صلاة الرجل قاعدا على نصف الصلاة وأنه لم يزل يقرأ في ركعة واحدة حتى كان ركعة واحدة انتهى بحر (قوله الاجذر) أماه فيساوي أجر القائم على الظاهر وقيل بل افضل من صلاة القائم الزايع الساجد لأنه جهد المقل (قوله ولا يصلي الخ) لفظ حديث أو أثر عن ابن عمر (قوله في القراءة) لما كان ظاهره غيره وادلكونه يوم صلاة الفجر حديثه وظهر بعد سنته والعصر بعد سنته الرابعة حاجوا الى تخصيصه بما ذكره هذا المجل لمحمد في الجامع غير قائم ادمنه أن لا يصلي بعد اداء الظهر مثل صلاة ركعتان بركعة واحدة وركعتان بغير قراءة بل يقرأ في جميع ركعات النفل بحر (قوله أو في الجماعة) هذا الاحتمال وما بعده استظهار لقاضي خان كما في البصر وما يستدل به على هذا الوجه ما روى عن ابن عمر أنه قد عد عن الصلاة مع الجماعة فقبل له في ذلك فقال قد صليت اني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول لا تصلي صلاة في يوم مرتين فتكرار الجماعة لشخص واحد مكروه وإجازة الشافعي (قوله ولا تعد عند قوم الفساد) أما عند تحقق خلل بترك واجب أو ارتكاب مكروه فلا عادة غير مكروهة بل واجبة أفاده في البصر (قوله فان صح نقول الخ) هذا يخرج عن احتمال كراهة التثقل بالركعة ثم ان كان الامام ينوي الفرض يدخل في عموم الحديث بالمعنى الثالث لان الصلاة الاولى بعده ان يرتكب الامام فثم مكروهها أو يترك واجبا وان كان ينوي النفل خرج عن الموضوع فلا يبعد هذا الجواب ثم الظاهر أن الامام كان يقرأ في الاخيرتين الفاتحة والسورة فكان الاولى للشرح ذكر ذلك (قوله ويقعد كما في التشهد) هذا بيان للافضلية والجواز لا يتقيد بحال نهر (قوله على المختار) وهو رواية زفر عن الامام قال أبو الليث وعليه الفتوى وقيل يقعد محتيا أو مترعبا ولا خلاف أنه اذا جاء أو ان التشهد جالس كالتشهد سواء كان القعود بعد أو لا نهر (قوله ويتنفل المقيم) نص على المتروك فالسافر من باب الاولى (قوله راجعا) خرج الماشي فلا تجوز صلاته والساجد كالماشي وأفرده للإشارة الى أنهم لو صلوا جماعة فصلاة الامام تامة وصلاة القوم فاسدة ولو كان في محل واحد على دابة واحدة يجوز كما لو كانوا في شق واحد من محل سواء كان قادرا على النزول ام لا بحر (قوله محل القصر) بالنصب بدل من خارج المصر وفائدة شمول خارج القرية وخارج الاخبية انتهى ساجي (قوله موميا) بالهمز والياء أبو الهوداد وجعل ايماء السجود أخفض من ايماء الركوع عن غير أن يضع رأسه على شيء سواء كانت سائرة أو واقفة بحر (قوله اعتبارا بما) فتقول المنية فلا يوجد على السرج لا يجوز لانها اعتاشرت بالاجماع انتهى أي لا يجوز سجود حقيقة بحر (قوله الى أي جهة توجه تدابته) انما لم يقل وجه دابته اليها للإشارة الى أن محل سجودها عليه اذا كانت واقفة أو سارت بنفسها أما اذا كانت بتسيير صاحبها فلا تجوز الصلاة عليها لا فرضا ولا نفلا انتهى أي اذا كان يعمل كثيرا يأتي وأشار به ايضا الى أنه اذا سلى الى غير ما توجهت دابته لا يجوز اهدم الضرورة الى ذلك بحر (قوله ولو ابتداء) يعني أنه لا يشترط استقبال القبلة في الابتداء لأنه لما جازت الصلاة الى غير جهة الكعبة جاز الاقتراح الى غير جهة طالما صلى عن البصر (قوله عندنا) استراخ عن قول الشافعي رضي الله تعالى عنه فإنه يقول بشرط في الابتداء أن يوجههم الى القبلة ساجي عن الشرع بلالية (قوله ولو على سرجه) مثله الركاب

(ابتداء و) كذا (بناء) بعد النزول بلا  
ترجمة في الاصح كما كره بحر وفيه أجر غير  
الذي صلى الله عليه وسلم على التمتع الاجذر  
(ولا يصلي بعد صلاة) مفروضة (مثلها) في  
القراءة أو في الجماعة ولا تعد عند قوم  
الفساد انتهى وما نقل أن الامام قد صلى صلاة  
عمر بن الخطاب في ثلاث فعدت (ويشهد) في كل فله  
اربعا بثلاث فعدت (ويشهد) في كل فله  
(كما في التشهد على المختار) تثقل (التثمين  
واكتناج المصير) محل القصر (موميا) غلو  
بعد اعتبارا بما لانها اعتاشرت بالاجماع (الى  
أي جهة توجهت دابته) ولو ابتداء عندنا  
ولو على سرجه يمين كثير عند الاصح

والدابة لأن فيها ضرورة فسقط اعتبارها وهو ظاهر المذهب وهو الأصح بخلاف ما إذا كانت عليه فتحة  
فانه لا ضرورة الى بقائها فسقط ما في النهر من أن القياس يقتضي عدم المنع عما عليه (قوله بعمل قليل) هذا  
التقييد بحث لصاحب التهرير في قوله إذا سجد لا يجوز صلاته وعمله بقوله إذا سجد رجله أو ضرب دابته  
فلا بأس به إذا لم يكن كثيرا انتهى وفي القهستاني عن المنية إذا لم تسر الا بتيسيره يؤخر الصلاة الى الوقت الثاني  
انتهى ومجمله في الفرض إذا كان يعمل كثيرا ويحتاج الى صوم مثلا أن أوقف دابة للصلاة (قوله ثم نزل) أي بلا عمل  
كثير بأن نفي رجله فانه قد يروى من الجانب الآخر أبو السعود عن الشربة لاية فان قلت يلزم في هذه المسئلة بناه  
لقوى على الضعيف وهو لا يصح كالربض إذا أومأ فصيح قلت أجاب صاحب المحيط بالفرق وهو أن المربض ليس  
له أن يفتح الصلاة بالاياء مع القدرة على الركوع والسجود فذلك إذا قدر عليه ما في خلال صلاته لا يني أما  
الراكب فله أن يفتح الصلاة بالاياء على الدابة مع القدرة فالنزول لا ينتميه من البناء انتهى بجز (قوله لأن الأول  
أدى أي أكل مما وجب) وذلك لأن أحراره انفسد مجزأ الركوع والسجود لقدرته على النزول فإذا أتى به ما صبح  
واسرام النازل انفسد موجبا للركوع والسجود فلا يقدر على ترك ما زمه من غير عذر انتهى - لمجي (قوله أتم على  
الدابة) أي ولو بلغ منزله كما يدعى بمجاها (قوله ويبنى قائما) راجع الى قوله وإذا افتتح راكبا ثم نزل بغير ح ويصح عطفه  
على قول الشرح بل ينزل والحكم فيها واحد (قوله ولو ركب نفسد) يعني في صورة ما إذا افتتح راكبا ثم نزل ويبنى  
فانه إذا ركب بعد ذلك نفسد صلاته لأن الركوب عمل كثير في هذا الوجه شخص ووضع على الدابة لا تنفسد لانه  
لم يوجد منه العمل ففلا عن كونه كثيرا وانما قلنا كلامه على هذه ولم نعمله على صورة ما إذا افتتح نازلا لانفساده  
من وجهين الاول أنه يتكرر مع قوة وفي عكسه لا الثاني أن انفساد فيه ليس مع فلا بالعمل بل لوجه شخص  
وضعه على الدابة ففسد أيضا مع أنه لم يوجد منه الفعل أصلا ففلا عن كونه كثيرا كما صرح به في البصر انتهى  
لمجي (قوله بخلاف النزول) الاولى حذفه لايامه أنه راجع الى أصل المسئلة (ثمة) الفرض لا يجوز على الدابة  
من غير عذر والواجب بأنواعه من الوتر والتمدد وما زمه بالشروع والافساد وصلاة الجنازة والسجدة التي  
تليت آيتها على الارض لعدم لزوم الحرج في النزول (قوله بنفسه) أما إذا كان لا يقدر على النزول الا بمين يجوز  
بالاياء للعذر (قوله إذا كانت واقفة) وأولى إذا كانت سائرة وانما ذكره لقوله الآن تكون عيدان المحمل الخ كما  
نص عليه الشرح لئلا (قوله بأن ركبا الخ) الاولى التمييز بالكاف فانه تنظير لا تصوير (قوله فتجوز في حالة العذر)  
فيه أن الجملة إذا كانت على الارض والدابة واقفة كأن في حكم المحمل إذا ركز تحته خشبة ففكون كالارض  
(قوله المذكور في التيمم) بأن يخاف على ماله أو نفسه أو يخاف المرأة من فاسق (قوله لافي غيرها) أي في غير حالة  
العذر لمجي (قوله وطبق يقيب فيه الوجه) فقيه لانه إذا لم يكن كذلك بأن كانت الارض ندية فانه يصل هناك  
كافي الخلاصة بجز (قوله ولو عرجا) مثله الزوج فاذا حل امرأته من القرية الى المصر كان لها أن تصل المرض  
على الدابة في الطريق إذا كانت لا تقدر على الركوب والنزول بنفسها بجز (قوله حتى لو كان مع أمة) الاولى جعله  
مسئلة مستقلة لعدم ظهور تفرقه على ما قبله (قوله جازله أيضا) هو بحث لصاحب البصر وعبارته ولم اوسكم  
ملا إذا كان راكبا مع امرأته أو معه كما وقع للفقير مع امه في سفر الحج ولم تقدر المرأة على النزول والركوب أي يجوز  
للمحمل المعدل لها أن يصلي الفرض على الدابة كما يجوز للمرأة إذا كانت لا تتكمن من النزول وحدها لميل المحمل  
بنزوله وحده ويبنى أن يكون له ذلك (قوله وان لم يكن طرف الجملة الخ) انظر هل المراد الخشبة المتصلة بها أو على  
الدواب أو ما يمين الحمل (قوله لو واقفة) لاسايرة ولو كان يسير نفسها بأن كانت منحدرة أو يسير شخص لها (قوله  
هذا كله) أي اشتراط عدم القدرة على النزول ووضع خشبة تحت الحمل أو عدم كون طرف الجملة على الدابة انتهى  
لمجي (قوله والواجب بأنواعه) أي سواء كان واجبا لعنه أو لغيره فالمراد بالجميع ما فوق الواحد (قوله وستة التيمم)  
اجتبايا لقول بوجودها (قوله والا) أي أن لم يمكنه لا يطاق للقبلة بأن أمكنه لغبرها ولم يمكنه أصلا (قوله ثلاثا  
يختلف الخ) علته لقوله بشرط ايقافها انتهى لمجي (قوله مطلقا) أي سواء كانت واقفة أو سائرة على القبلة أو لا هاددا  
على النزول أو لا طرف الجملة على الدابة أولا - لمجي (قوله لا يجامعة) على المعقد (قوله الاعلى دابة واحدة) ولو  
في شق محمل عليها (قوله ربح الفرض) وأجزأهم ولا يثاب على التمل بخلاف ما إذا نوى تحية مسجد وستة وضوء  
وضعي وكسوف بصلاة واحدة فانه يثاب على الجميع (قوله عنده) فيه عود الضمير على غير المذكور وغير معلوم

ولو سجد ما يعمل قليل لا بأس به (وإذا افتتح)  
الانزل (راكبا ثم نزل بغير عكسه لا) لأن  
بعكسه (ولو افتتحها خارج المصر ثم دخل  
المهرا ثم على الدابة) بآيائه (وقيل لا) بل  
ينزل وعليه الأكثر قاله الحافظ وقيل يتم راكبا  
ما لم يبلغ منزله فتهتاف ويبنى قائما الى القبلة  
أو قائما ولو ركب نفسد لانه على دابة في شق  
ببخلاف النزول (ولو صلى على دابة في شق  
(عمل وهو يقدر على النزول) بنفسه (لا يجوز  
صلاته عليه إذا كانت واقفة الآن تكون  
عيدان المحمل على الارض) بأن ذكر تحته  
خشبة (وأما الصلاة على الجملة ان كان  
طرف الجملة على الدابة وهي تسير  
(فهي صلاة على الدابة فتجوز في حالة العذر  
المذكور في التيمم (لا في غيرها) ومن العذر  
المطروطين يقيب فيه الوجه وذهب الرضا  
ودابة لا تركب الا بعناء وجعين ولو عرجا  
قدرة التيمم لا تعتبر حتى لو كان مع أمة مثلا  
في شق محمل وإذا انزلت لم تقدر تركب وحدها  
جازله أيضا كما أفاده في البصر فليحفظ (وان لم  
يكن طرف الجملة على الدابة جاز) لو واقفة  
لعلها بأن كالمسير (هذا) كله (في  
الفرض) والواجب بأنواعه وستة التيمم  
بشرط ايقافها للقبلة ان أمكنه والا فتقدر  
بلا مكان ثلاثا يختلف بسببها المكان (وأما في  
التفصيل فتجوز على المحمل والجملة مطلقا)  
قراي لا يجامعة الاعلى دابة واحدة  
(ولو جمع بين نية فرض ونفل) ولو خشية (ربح  
الفرض) لقوته وأباليها محمد والائمة الثلاثة  
(ولو نذر ركعتين بغير طهر زمانه عنده)

لان المتعارف في مثله ان يرجع الضمير الى الامام وهذا بحث لصاحب البحر قال لانه يقول بمشروعيته الفاسد  
 الجمهورين وفي شرح الجمع لم ينفه الاتفاق على لزومه باظهاره (قوله كالونذر بغير قراءة) ان قلت شرط النذر  
 ان يكون بمباداة اجيب بان الصلاة بغير قراءة بمباداة كمسألة المأموم والامحى فاقده في البحر (قوله أو عبرانيا)  
 لانها بغير ثوب بمباداة لمعاده بغير وفيه انه انما صار بمباداة للضرورة وظاهر قوله لم يشرط النذر ان يستثنى  
 بمباداة كونها بمباداة مطلقا اللهم الا ان يحمل على المباداة ولو في الجملة (قوله أو ركعة) فيلزمه ركعتان ولو نذر  
 ثلاثا لم يلزمه أربع قال صاحب البحر لان ذكر ما لا يتميز كذكر كراه (قوله وكذا نصف ركعة) فانه يلزمه ركعتان  
 بحر (قوله فاذا في أقل من شرفه جاز) أي في مكان شرفه أقل من شرف الميعين في النذر كما اذا نذر ان يصلي  
 في البيت الحرام فاذا في بيت المقدس وقال زفر لا يجوز ان يؤداه الا فيه أو في أشرف منه كما لو نذر ركعتين  
 في القدس فاذا في مسجد الحرام منح (قوله جاز) ظاهره ولو اذا في بيته وفي القضية أو جب على نفسه صلاة  
 في وقت بعينه بعين ولو فات بغيرها كالصوم ولو نذر ان يصلي أربعين تسليمة يصلي في التمسك ويستفتح اذا قام  
 الى الثالثة ولو قال لله على ان أصلي صلاة أو على صلاة لزمه ركعتان كما في القضية ولو نذر صلاة شهر فعليه صلاة  
 شهر كالفروضات مع الوتر دون السنن لكنه يصلي الوتر والمغرب أربعين بحر (قوله والتراويح) جمع ترويجة هي  
 في الأصل بمعنى الاستراحة سميت بالاربع ركعات المخصوصة فعلى هذا تكون الترويجة اسماء لثلاث الساعات التي يستراح فيها  
 ترويجة لاستراحة القوم بعد كل أربع ركعات فعلى هذا تكون الترويجة اسماء لثلاث الساعات التي يستراح فيها  
 فأضيفت الى الصلاة للاختصاص وتسميتها بها على الاول مأخوذة من قوله عليه الصلاة والسلام أرحنا  
 بالصلاة يا بلال جوى وفي الشرح لبلالية معزالا لكال مانسه وقد بل سميت بها لراحة الجنة أبو السعود  
 (قوله سنة مؤكدة) ذكر في فتح القدير ما سألناه أن الدليل يقتضي أن تكون السنة من العشرين مانعه صلى الله  
 عليه وسلم منها ثم تركه خشية أن يكتب علينا والباقي مستبعد وقد ثبت أن ذلك كان إحدى عشرة ركعة بالوتر  
 كما ثبت في الصحيحين من حديث عائشة فاذا يكون المنون على أصول مشايخنا في منها والمستحب اثني عشرة  
 انتهى بحر وروى ابن أبي شيبة من حديث ابن عباس كان صلى الله عليه وسلم يصلي في رمضان عشرين ركعة  
 والوتر وامتناده ضعف كما ذكره صاحب المواهب في هذا تكون الشرون ثابتة من فعله صلى الله عليه وسلم  
 واعترض قوله ثم تركه خشية أن يكتب علينا بأنه كيف يخشى ذلك وهو عليه السلام قد آمن الزيادة بقوله سبحانه  
 بعد فرض الخمس لا يبدل القول لدى وأجيب بأن المنوع زيادة الاوقات ونقصانها لازمة عند الركعات  
 ونقصانها لا ترى أن الصلاة فرضت ركعتين فأثرت في السفر وزيدت في الحضرة أبو السعود عن النبي وبأن  
 صلاة الليل كانت واجبة عليه صلى الله عليه وسلم ويجب على الأمة الاقتداء به في أفعاله الشرعية فتترك الخروج  
 اليهم لئلا يخل ذلك في الواجب من طريق الامر بالاقتداء به لا من طريق انشاء فرض جديد زائد على الخمس  
 وهذا كما يجب المرء على نفسه صلاة نذر يجب عليه ولا يلزم من ذلك زيادة فرض في أصل الشرع وبأن الله تعالى  
 قد فرض الصلاة خمسين ثم حط معظمها بشاعة نبيه صلى الله عليه وسلم فاذا عادت الآية فيما استنوبها  
 والتمس ما استنى في أهم نبيهم عليه الصلاة والسلام منه لم يستذكر أن يثبت ذلك فرضا عليهم وبأن الخوف  
 اقتران قيام الليل على الكفاية لاهل الاعيان فلا يكون زائدا على الخمس المفروضة على الاعيان فتكون نظير  
 الوتر في أنه لم يكر زائدا على القرائن وبأن الخوف اقتران قيام رمضان خاصة فترفع الاشكال لان قيام  
 رمضان لا يتكرر كل يوم بل في السنة فلا يكون قدرا زائدا على الخمس وهذا لأجوبة أخرى تطالب من المواهب  
 وشرحها (تنبيه) قام صلى الله عليه وسلم في شهر رمضان ليلة ثلاث وعشرين بالصلاة الى ثلث الليل الاول وليلة  
 خمس وعشرين الى نصف الليل وليلة سبع وعشرين حتى ظفروا أنهم لا يدركون السجود (قوله لمواظبة الخلقاء  
 الراشدين) أي معظمهم والافأوبكر لم يفعلها وهي سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لقوله عليه الصلاة والسلام  
 ان الله تعالى فرض عليكم صيامه وسنت لكم قيامه كافي وشار في كتاب الكراهية من البرازية الى أنه لو قال  
 بالتراويح سنة عمر كقولنا استخفاف وهو كلام الروافض وفيه نظر فقد صرح في كثير من المتداولات المعتبرة  
 بأنها سنة عمر لان النبي عليه الصلاة والسلام لم يصليها عشرين بل ثمانين ولم يوجب على ذلك وصلاها عمر بعده  
 عشرين ووافقه الصحابة على ذلك ودعوى الاستخفاف في حيز المنع جوى (قوله للرجال والنساء) لما روى سعيد

كالونذر بغير قراءة أو عبرانيا أو ركعة ركعا  
 نيف ركعة عند أبي يوسف وهو المختار  
 (واحد ركعة الثالث) أي محمد (أو) نذر بمباداة  
 (في مكان كذا فاذا في أقل من شرفه جاز)  
 لان المقصود الترويجة خلافاً لفرود الثلاثة (ولو  
 نذر صلاة) كصوم وصلاة (في عند غاضت  
 لا الوجوب) نذر بها (يوم حضهالا)  
 لا نذر بمعية (والتراويح سنة) مفردة  
 لمواظبة الخلقاء الراشدين (للرجال  
 والنساء) اجابا

ابن منصور من طريق مروية أن عمر جمع الناس على أبي بن كعب فكان يصلي بالرجال وكان يتم الذي يصلي  
بالنساء مواهب وقوله إجماعهم يقول بعض الروافض أنهم أساءوا الرجال دون النساء (قوله بعض صلاة العشاء)  
أي بعد الخروج منها ومن سنها فلا يصح البناء عليها (قوله في الأصح) وقيل بين العشاء والوتر ورجح وقال  
بجماعة وقتها الليل كله قبل العشاء والوتر وبهدهما (قوله فلو فاته بعضها) أصلا بعد الوتر أو نسي البعض وتذكره  
بعد الوتر فأنى يكون آتيا بها (قوله ولا تتركه بعده) أصلا قال في التهر واستخف فيما بعده أي النصف والأصح  
عدم الكراهة لأن صلاة الليل والفضل فيها آخره به يعلم ما في الحلبي (قوله في الأصح) وقيل فكره لأنها تتبع  
للعشاء فصارت كسنة العشاء والجواب أنها وإن كانت تبع للعشاء لكنها صلاة الليل والفضل فيها آخره  
فلا يكره تأخير ما هو من صلاة الليل ولكن الأحسن أن لا يوتر إليه خشية النوات حلبي عن الأمداد (قوله  
ولو وحده) بيان لقوله أصلا أي لا يجماعة ولا وحده (قوله في الأصح) وقيل يقضيها منفردا (قوله كسنة المغرب  
والعشاء) إذا قلنا (قوله سنة كفاية في الأصح) محصيه صاحب المحيط والخاتمة واختاره في الهداية وهو قول  
أكثر المشايخ (قوله فلو تركها أهل مسجد أعوا) ظاهره أنها سنة كفاية في كل مسجد وأق مسجد واحد من البلدة  
لو تركها أهل المسجد أعوا بالتعريف ولم أره في الجملة تطلب كفاية في كل مسجد وأق مسجد واحد من البلدة  
والظاهر الثاني ما في البحر أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتختلف عنها أفراد الناس وصلى في بيته لم يكن  
سببا لأن أفراد العصابة كان غير مختلف انتهى ومعلوم أن المدينة ليس فيها إلا مسجد واحد وأطلق المصنف  
في الجماعة ولم يقيد بها بالمسجد لما في الكافي والصحيح أن الجماعة في بيته فضيلة والجماعة في المسجد فضيلة أخرى  
انتهى ولو اقتدى بالأمم في التراويح وهو قد صلى مرة لا بأس به ويكون هذا اقتداء المتأخرين بمن صلى السنة  
ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا نائبا يصلون فرادى يجرى ولو اقتدى فيها بمن يصلي مكتوبة أو وقرأ أو نافله  
لا يصح على الأصح انتهى وهذا في النافلة مبنى على أنه لا تناسب بطلان السنة أو السجود عن التهر (قوله المكمل)  
بكسر الميم وهو التراويح للمكمل يقتضها وهي القرائن مع الوتر ولا مانع أن تكمل الوتر وإن صليت قبله وفي التهر  
ولا يخفى أن الرواتب وإن كملت أيضا إلا أن هذا الشهر لمزيد كماله زيد فيه هذا المكمل فتكمل انتهى (قوله بمشعر  
تسليكات) هو التوارث بجر (قوله صحت بكرة) وفي المحيط لوصلي التراويح كلها بتسليكة واحدة وقد قعد على رأس  
كل ركعتين فالأصح أنه يجوز عن الكل لأنه أكل الصلاة ولم يخل بشيء من الأركان إلا أنه جمع المتفرق واستدام  
الضرورة فكان أولى بالموافاة لأنه أشق وأتعب للبدن وظاهره أنه لا يكره به صريح في التنية وقال صاحب البحر  
لا يخفى ما فيه من مخالفة التوارث مع التصريح بكرة الزيادة على ثمان في مطلق الطالع ليلافه ذلك انقل الحلبي  
عن المصنف والخزانة تصحيح أن ذلك يكره مع التعمد قلت ويذفي اتباعه انتهى أبو السعود (قوله والائيات من  
شفع واحد) أي من التراويح وما يفي بحسبها فافله مطلقا وذلك لموافق ما قدمه من أنه إذا صلى أحد ركعة من  
غير تشهد بينها تحسب له (قوله بين كل أربعة) تركيب فاسد والتركيب الصحيح أن يقول بين كل ركعتين كما في  
الدرر وأبعد كل أربع كما في الكزانتى - لبي (قوله وكذا بين الخامسة والوتر) لكن في الخلاصة أكثرهم على عدم  
الاستحباب وهو الصحيح نهر (قوله ويجزىون بين تسبيح) في التهستاني يقول سبحانه ذي الملك والملكوت سبحانه  
ذو العزة والجلالة والقدرة والكبرياء والجليلون سبحانه الملك الحق الذي لا يموت سبحانه قدوس رب الملائكة  
والروح لا اله الا الله نشفعه الله تعالى الجنة ونعوذ بك من النار كما في مناهج العباد (قوله وصلاة) أفاد أنها غير  
مكرهة وهو ظاهر ما في السراج وأهل مكة يطوفون سبعا ويصلون ركعتين وأهل المدينة يصلون أربعة نهر وإذا  
شكوا أنهم صلوا تسليكات أو عشر تسليكات ففقه اختلاف والصحيح أنهم يصلون تسليكة أخرى فرادى ولو سلم  
الامام على رأس ركعة ساهيا في الشفع الأول ثم صلى ما بقي على وجهه أقال مشايخ بخاري يقضي الشفع الأول  
لا غير بجر (قوله لم تتركه) لأنه خلاف التوارث (قوله والخطم مرة) بأن يقرأ في كل ركعة عشر آيات أذكر ركعات  
الشهر سقاة وآي القرآن ستة آلاف ونيف فإذا قرأ في كل ركعة عشر يحصل الخطم ويختم ليلة السابع والعشرين  
لكثرة الأخبار أنها ليلة القدر بجر وفيه تأمل لأن القرآن يزيد على عدد الركعات باعتبار هذا التقسيم وفي المحيط  
إذا ختم في التراويح مرة لم يبدل التراويح بحسبة الشهر ويجوز من غير كراهة لأن التراويح ما شرعت لخلق نفسها  
بل التزم فيها وقد حصل ذكره من لا مسكين وفيه فطر اذ لم يثبت أن النبي صلى الله عليه وسلم قرأ القرآن في الليالي

(ووقتها بعد) صلاة (العشاء) إلى التعبير (قبل  
الوتر وبهده) في الأصح فلو فاته بعضها وقام  
الامام للوتر أو ترعه ثم لم يأتها (ويستحب  
تأخيرها إلى ثلث الليل) أو نصفه ولا تتركه  
بعده في الأصح (ولا تقضى إذا قانت أصلا)  
ولو وحده في الأصح (فان قضاها كان نقلا  
مستجابا ليس بتراويح) (كسنة كفاية في  
والعشاء) والجماعة فيها سنة كفاية في  
الأصح فلو تركها أهل مسجد أعوا (قوله  
بعضهم وكل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه  
أفضل قاله الحلبي) (وهي سنة كفاية في  
سكنت مساواة المكمل للمكمل) (بعضهم  
تسليكات) فان فعلها بتسليكة فان قصد لكل  
شفع صحت بكرة والائيات من شفيع واحد  
تدبني (يخلص) ندبا (بين كل أربعة بقدرها  
وكذا بين الخامسة والوتر) ويجزىون بين  
تسبيح وراءة وسكوت وصلاة فرادى ثم تتركه  
صلاة ركعتين بعد كل ركعتين (والخطم مرة)



سنة وثمانين فضيلة وثلاثاً أفضل (ولا يترك)  
 الختم (لكن في القوم) لكن في الاختيار  
 الأفضل في زماننا قدر ما لا يشغل عليهم وأقره  
 المصنف وغيره وفي المجتبى من الامام لو قرأ ثلاثاً  
 قصاراً أو آية طويلة في الفرض فقد أحسن  
 ولم يسيئ فاعلمك بالتراويح وفي فضائل رمضان  
 لأزهدى أنتى أبو الفضل الكرمانى والوبرى  
 أنه إذا قرأ في التراويح الفاتحة وآية أو آيتين  
 لا يكره ومن لم يكن عالماً بأهل زمانه فهو جاهل  
 (وباقى الامام والقوم بالناس في كل شفع  
 ويريد) الامام (على التشهد الآن على القوم  
 فباقي بالصلوات) ويكتفى بالله تعالى على محمد  
 لأنه الفرض عند الشافعي (ويترك الدعوات)  
 ويجتنب المنكرات هذه من القراءات تؤخر تؤخر  
 وتسبى وطماً بنية وتسمع واستراحة (وتكره  
 قاعدة) زيادة تأكد ما حتى قبل لا تصح (مع  
 القدرة على القيام) كما يكره تأخير القيام الى  
 ركوع الإمام للشبه بالناسقين (ولو تركوا  
 في الفرض لم يصلوا التراويح جماعة)  
 لأنها تسبى فضيلة وحده يصلها معه (ولو  
 لم يصلها) أي التراويح (بالامام) أو صلاها مع  
 غيره أن (يصل الوتر) معه حتى لو تركها الكل  
 هل يصلون الوتر جماعة فليراجع (ولا يصل  
 الوتر) لا (التراويح جماعة خارج رمضان)  
 أي يكره ذلك لو على سبيل التداخي بأن  
 يقتدى أربعة بواحد كافي المرد ولا خلاف  
 في صحة الاقتداء إذا لم يمنع غير وفي الاشياء  
 عن البرازية يكره الاقتداء في صلاة وفاتح  
 وبرائة وقد رآنا إذا حال نذر كذا ركعة بهذا  
 الامام بالجماعة انتهى قلت وتقدم عبارة  
 البرازية من الامامة ولا ينبغي أن يشك كل  
 هذا التكلف لا حرم مكره وفي التاخر خاتمة  
 لو لم ينو الامامة لا كراهة على الامام فليحفظ  
 (وفي) أي رمضان (يصل الوتر وقامه بها)  
 وهل الأفضل في الوتر بالجماعة أم المنفرد  
 تصحان لكن نقل شارح الوهبانية ما يقتضي  
 أن المذهب الثاني وأقره المصنف وغيره

• (باب ادراك الفريضة) •

(شرع فيها اداء) خرج النافلة والمنسوبة  
 وانصافه لا يقطعهما

فحق صلاحها فيها (ثمة) جميع آي القرآن ستة آلاف وسقاة وست وستون آية ألف وهد وألف وعبد وألف أمر  
 وألف نهي وألف قص وألف خبر وخمسة مائة حلال وحرام ومائة دعا وتسبيح وست وستون ناسح ونسوح وتلبي  
 من المكشاف (قوله الأفضل في زماننا قدر ما لا يشغل عليهم) لأن تكثير الجمع أفضل من تطويل القراءة بجزء (قوله  
 في الفرض) ولو جازوا ظهر أو قوله فقد أحسن أي ولم يتركب مكره وما يترك سنة القراءة من طوال الفصل  
 أو أو طوله وقصاره (قوله فاعلمك بالتراويح) قال في المجتبى والمتأخرون كانوا يفتنون في زماننا بثلاث آيات قصار  
 أو آية طويلة حتى لا يمل التزم ولا يلزم تعطيلها وهذا أحسن نقله في البحر (قوله وآية أو آيتين) قال في مجمع الانهر  
 وفيه بقاء وظاهر إطلاق الشرح مع الآية القصيرة كآيات المذتر قال في البحر والأفضل التعديل في القراءة بين  
 التسليكات كما روى عن الامام فان أفضل البعض على البعض فلا بأس أما التسليمة الواحدة ان فضل الركعة الثانية  
 على الاولى لاشك أنه لا يستحب وان فضل الاولى على الثانية فهو على الخلاف بحر (قوله ويريد الامام) أي  
 الصلوات والدعاء (قوله الآن على) بابه علم (قوله فباقي بالصلوات) كذا ذكره في البحر والنهر ولم يذكر قوله ويكتفى  
 الى آخره فظاهرهما أنه يأتى بالصلاة المسنونة بقامها ويجزى (قوله هذه ركعة) بفتح الهاء وسكون الذال المجبة وفتح  
 الراء سرعة الكلام والقراءة قاموس وهو منصوب على البدلية من المنكرات ويجوز القطع انتهى حلي وظاهر  
 أن الكراهة فيما عدا الطمأنينة والهزيمة تنزيهية (قوله واستراحة) أي تركها بعد كل أربعة (قوله حتى قبل  
 لا تصح) استدلل القائل بما روى الحسن عن الامام لوصلى سنة الفجر فاعدا من غير عذر لا يجوز فكذا التراويح  
 اذ كل واحدة منهم ماسة مؤكدة (قوله كما يكره تأخير القيام) ظاهره أنها تحريمية لأنه المذكرة وفي البحر فاعدا من  
 انما يكرهه مقتضى أن يقتدى التراويح فإذا أراد الامام أن يركع يقوم لأن فيه مظهراً للتكاسل في الصلاة  
 والتشبه بالناسقين قال تعالى وإذا قاموا الى الصلاة قاموا كسالى (قوله ولو تركوا الجماعة في الفرض) عيب بالجمع  
 لأن المنفرد لو صلى العشاء وحده قل أنه يأتى التراويح مع الامام من غير أن يكون تعليل الشرح يتم المنفرد (قوله  
 فليراجع) قضية التعليل في المثل السابقة بقوله لا يمتنع أن يأتى الوتر بجماعة في هذه الصورة لأنه ليس يتبع  
 التراويح ولا انشاء عند الامام رحمه الله تعالى انتهى حلي (قوله ولا يصل) أي لا يجوز أن يصل بجماعة وان صح  
 وقد أفاده الشرح بقوله أي يكره (قوله لو على سبيل التداخي) راجع اليهما كالتفدية عبارة البحر والتداخي مبيح  
 الاجتماع لأن اجتماعهم على ذلك لا يمتنع من راحهم الى الدخول معهم وهل الاقتداء في النافلة يحصل به فضيلة  
 الجماعة فيه ولا يجوز (قوله في صلاة وغائب) جمع غيبة بمعنى مرغوب في نوابها كصلاة التسابيح (قوله وبرائة)  
 هي ليلة النصف من شعبان (قوله إذا حال) لأنه لا خروج عنها الا بالجماعة وظاهر ما في الشرح أن النذر  
 وحده من مقتضى فقط دون الامام وهو كذلك والا كان اقتداء الناذر بالناذر وهو لا يجوز فان قيل يلزم  
 في اقتداء الناذر بالمتنزل بناء القوي على الضعيف قلت بناء القوي على الضعيف انما يمنع حيث كانت القوة  
 ذاتية أما اذا لم تكن كما هنا فلا نهي عن النذر ومن هنا قال الحلبي النذر كالنذر أبو السعود (قوله لا مكره  
 مكره) فيه منافاة للاستثناء فان مقتضى عدم الكراهة ومراعاة بالتكليف المذكور وقد يقال إن المكره هو  
 الاجتماع والاستثناء من كراهة الاقتداء فلا منافاة (قوله لا كراهة على الامام) لأن الكراهة انما تتحقق فيه بنية  
 أما اذا نوى النقل منفرداً فاقضى به فلا تلزم الكراهة بفعل غيره وهل اذا اقتدى منق " فوي سنة الجمعة  
 البعدية بشافعي يصل الظهر بعد ما يكره نظر الاعتقاد الحنفى لأنها نقل عنده على المعتمد ولا يكره نظر الاعتقاد  
 الامام - ترره (قوله يصل الوتر) أي استحباً بما في البحر وظاهر ما سبأ في أنه فانه سنة كالتراويح (قوله  
 تصحان) وجمع الكمال الجماعة بأنه صلى الله عليه وسلم كان أو ترهم ثم بين العذر في تأخره مثل ما صنع  
 في التراويح فالوتر كالتراويح فكأن الجماعة فيها سنة فكذلك الوتر بحر (قوله لكن نقل الى آخره) وهو الذي  
 في النهر والخبره وقال الحلبي مقتضى ما تقدم للشرح فريامن قوله كل ما شرع بجماعة فالمسجد فيه أفضل  
 أن يكون الراجح الاول

• (باب ادراك الفريضة) •

أي تفصيلها بالجماعة فلهذا الباب يذكر فيه كيفية تحصيل الجماعة إذا كان شاوياً غير ما ترجم بذلك لأنه  
 المقصود وغيره تتبع وحق هذا الباب أن يترجم بمثل شق (قوله خرج النافذة والمنسوبة) أي بالضمير وقوله والقضاء



أي يقول المصنف أدا فالتأفة بينهما ركعتين وبتم السنة ومحل في القضاء إذا لم يكن الإمام فيه أما إذا كان فيه  
فيقطع ويقضى حكم ما جزم به الشريفي لا في وجهه في البحر قال أبو السعد وهو مقتضى التحليل بحر أفضلية  
الجماعة (قوله منفردا) أما لو كان مقتديا ولو بصرفه لا يقطع على ما يظهر ومحل القطع إذا كان الإمام على  
مذهبه أو خلافه ويراعى والظاهر القطع عند الشك في المراجعة لتصريحهم بوجوب الجماعة وكراهة التخي عنده  
الشك كما ذكره صاحب البحر في رسالته خاصة (قوله أي شرع) بالبناء للمجهول حلي فالمراد بالاقامة الفعل  
كأقبر الصلاة وقوله في الفريضة أي التي شرع المنفرد فيها (قوله في صلاة) فلما أقيمت في المسجد وهو في البيت  
أو مكان في مسجد فأقيمت في آخر لا يقطع مطلقا كما ذكره الشرح وغيره وفيه أنهم سرحوا بطلب الجماعة  
في مسجدان فأنته فيها هو فيه وإن الجماعة واجبة ولم يقيد بجمعة وأن القطع لا كمال فلا يظهر فرق حينئذ  
(قوله لا إقامة المؤذن) فإنه لا يقطع صلاته إذا أقام المؤذن وإن لم يقيد بالمسجد بل يتها ركعتين كما في غاية البيان  
بحر وهو مرفوع عطف على معنى قوله شرع في الفريضة في صلاة فكانت قال المراد بالاقامة الشروع في الفريضة  
لا إقامة المؤذن (قوله يقطعها) قال في المنع جازئ من الصلاة منفردا إلا حرا بالجماعة انتهى وظاهر الاستصحاب  
لما ذكره من العلة وليس المراد الجواز المستوي الطرفين وقديقال أن حرا بالجماعة واجب على أعدل الأقوال  
فمقتضى أن يكون القطع واجبا وقديقال أنه عارضه الشروع في العمل (قوله لعذر حراز) الإضافة للبيان  
وذلك لأن النقص لا كمال معني كنقص المسجد لا صلاح ونقص الظاهر للجمعة وكن أصاب بجبهته شوك  
في سجوده فرفع ثم وضع لم يجعل مسجدتين بحر (قوله كالوئدت دابته) تشبيهه بالجواز أقامه في البحر وسواء كان  
مسافرا أو متصفا وما في البحر من التقيد بالمسافر فالظاهر أنه انفساق ثم إن هذا كثر مع ما قدمه في المكرهات  
(قوله أرخاف ضياع) بفتح الضاد بوزن سحاب وقوله درهم ليس يقيد بل مادونه كذلك على الأرجح كما في إمداد  
المفصاح قاله الحلي (قوله من مال) من غير أنه ركعتي بعض النسخ وهو الموافق لقوله في المكرهات وضياح  
ما قيمته درهم له أو غيره حلي (قوله وخاف فوتها) أي بتمامها (قوله لا مكان قضاءه) هذا التعليل يقيد بجواز قطع  
الفرض للبرازة حلي عن إمداد الفتح قلت عارضه أن الفرض أقوى منه بخلاف النفل (قوله ويجب) الظاهر  
أن المراد الافتراض (قوله فهو واجب غريق) كتردي أي في شروخ أخرج إنسان من فم سبع (قوله لا يجيبه)  
ظاهرة حرمة الإجابة علم أنه في الصلاة أولا (قوله إلا أن يستغث به) أي يطلب منه الفوت والاعانة وظاهره  
ولو في أمر غيرهما واستغاثه غير الأبوين كذلك كما مر (قوله لا يجيبه) عبارة البحر عن الوالدية وهو الذي  
سبق للشرح لأبأس أن لا يجيبه وهي تقتضي أن الإجابة أفضل تأمل انتهى حلي (قوله والأجابه) الظاهر  
منه الوجوب لأنه حيث كان الأولى حال العلم الإجابة فعند عدمه تجب (قوله هو الأسع غاية) هذا الخلاف  
انما ذكره فيما إذا أقام إلى الثالثة ولم يقيد بها بجمعة أما إذا كان القيام في الأولى فالظاهر أنه لا خلاف  
في أنه يقطعها فأما على رابعه من أنه دون الركعة وهو محل الركن وعبارة البحر سريرة في أن هذا الخلاف  
في القيام إلى الثالثة حيث قال ويخبر أن شاء قعد وسلم وإن شاء كبر قائما ينوي الدخول في صلاة الإمام  
هداية وفي المحط أنه يقطع قائما بسلسلة واحدة لأن القعود مشروط للتحلل وهذا قطع وليس بصل فإن التحلل  
عن الظاهر لا يكون على رأس الركعتين ويكتفيه واحدة للقطع انتهى وهكذا صححه في غاية البيان معزيا إلى نفي  
الاسلام واختلافوا فيما إذا عاذهل يبعد التشهد قبل فم لأن الأول لم يكن قعودا ثم وقبل يكفيه ذلك التشهد  
لأنه لما قعد ارتفع ذلك القيام فكانه لم يقم (قوله وهذا إن لم يقيد بالخ) حاصل هذه المسئلة شرع  
في فرض فأقيم قبل أن يسجد الأولى قطع واقتدى فان سجدها فان في رباي آتم شفعا واقتدى ما لم يسجد  
للتالثة فان سجدها آتم واقتدى إلى العصر وان في غيره قطع واقتدى ما لم يسجد للتالية فان سجدها آتم ولم يقيد  
انتهى حلي (قوله في غير رابعة) هو التجر والمغرب لأنه لو أمر بقيام ركعتين لمت في التجر وحصل شبه القيام  
بحصول الأكثر في المغرب (قوله ولكن ضم إليها ركعة أخرى) لا كان يقيد من ظاهر العطف القطع استدراك  
ولو حذفه ماضر (قوله وجوبا) صيانة للمؤدى عن البطلان وفي البحر والنهر ويؤخذ من هذا التحليل أن الركعة  
الواحدة باطله خلا لبعض حنفية عصرنا وبجته الشريفي لا بانه من الجائز أن يكون البطلان ترك القعدة  
لا كونها واحدة وظاهر بجته أنه لو قعد عليها صحت (قوله حراز للنفل والجماعة) لقب ونشر مرتب في التحليل

(منفردا ثم أقيمت) أي شرع في الفريضة في  
مسجد لا إقامة المؤذن ولا الشروع في مكان  
وهو في غيره (يقطعها) لعذر حراز الجماعة  
كالوئدت دابته أو فارقدها أو خاف ضياع  
درهم من مال أو كان في النفل فجى بمجانزة  
وخاف فوتها فقطعها لا مكان قضاءه ويجب  
القطع لصوابه غريق أو حريق أو حرق  
أحد أو بوبه في الفرض لا يجيب الصلاة فداء  
به وفي النفل إن علم أنه في الصلاة فداء  
لا يجيبه والأجابه (فائما) لأن القعود  
مشروط للتحلل وهذا قطع لا لتحلل ويكتفى  
ركعة واحدة هو الأصح غاية (ويقتدى  
بالإمام) وهذا (إن لم يقيد الركعة الأولى  
بسجدة أو يقيد بها) جيا (في غير رابعة أو فيها  
و) لكن ضم إليها ركعة (أخرى) وجوبا  
ثم ياتى حراز للنفل والجماعة

فان قلت القطع على ركعتين يستلزم بطلان الاصل عند محمد فهذا ذكر واخلافه قلت قول محمد فيما اذا لم يتمكن  
 من اخراج نفسه عن العهدة بالمضي كما اذا قيد خامسة الطهر بسجدة ولم يكن قد اذبح الاخيرية اما اذا كان متمكنا  
 من المضي لكن اذن له الشارع في عدمه فلا يبطل أصله ابل تبقى نفلا اذا ضم الثانية كما صرح به في البحر الحاي  
 (قوله ثم اقتدى) على سبيل الافضية كما في مجمع الانهر (قوله متنفلا) هو المعنى الحديث لا يبطل بعد صلاة  
 مثلها وقيل ينوي الفرض وقيل ينوي اكمال الفضيلة أو يفترض الامر اليه تعالى وأورد بأن جماعة النقل خارج  
 رمضان مكرهه قلت نعم اذا كان الامام واقوم متنفلين وكان على سبيل التداخي انتهى حلي عن البحر (قوله  
 ويدرك بذلك) أي بالاعتداء متنفلا لفضيلة الجماعة أي في الفرض الذي اذا منفرد أي نوابها وهو المضاعفة  
 والامام أولى بذلك وفيه أن المقتدى لم ينو الفرض فكيف تحصل له المضاعفة فيه (قوله لكرهه النقل بعده) أي  
 تحريرا كما مرودره المفردة مقدم على جلب المصلحة (قوله لا يقطع مطلقا) سواء قيد بسجدة أم لا (قوله وبتمه  
 ركعتين) شامل لما اذا شرع في الشفع الثاني من رباعيته لأن كل ركعتين شفع على حدة (قوله اذا أقيمت أو خطب  
 الامام) لقب ونشر حرره كما أفاده في الدر المنقي (قوله لا نه صلاة واحدة) بدليل اثبات أحكام الصلاة الواحدة  
 لها من عدم الاستفتاح والتعوذ في الشفع الثاني بحر (قوله وليس القطع للاكمال) لانه لو قطعها لصلها  
 كما يصلها أول مرة بخلاف الفرض فانه اذا قطعه منفردا يصلها بالجماعة اهـ حلي (قوله خلافا لما رجحه الكمال)  
 من أنه يقطع على رأس ركعتين لانه يتمكن من القضاء بعد الفرض ولا يباطل في التسليم على رأس الركعتين  
 ولا يقوت الاستماع والاداء على الوجه الاكل بلا سبب بحر (قوله للامام) الوارد في ابن ماجه من أدرك الاذان  
 في المسجد ثم خرج لم يخرج لحاجة وهو لا يريد الرجوع فهو منافق بحر وان لم يكن متطهرا فظاهر وعاد كما في مجمع  
 الانهر (قوله والمراد دخول الوقت) بحث لصاحب البحر قال كما أن الظاهر من الخروج من غير صلاة عدم  
 الصلاة مع الجماعة سواء خرج أو كان ماضيا في المسجد من غير صلاة كما نشاهد في زماننا من بعض القسقة  
 حتى لو كان الجماعة يؤخرون الى الوقت المستحب كالصبح مثلا يخرج انسان من المسجد بعد دخول الوقت  
 ثم يرجع وصلى مع الجماعة ينبغي أن لا يكون مكره وهاولم أدركه منقولا انتهى وهل اذا دخل الوقت وهو خارج  
 المسجد ثم دخل هل يكره خروجه ذكر في النهر أنه يكره خروجه أيضا (قوله أسرى ينظم به أمر جماعة) بأن كان  
 مؤذنا أو اماما في مسجد تنفرق الجماعة بغيبته فله الخروج بعد النداء لانه ترك صورة تكميل معنى (قوله أو كان  
 الخروج لمسجد حبه) أي وان لم يكن اماما ولا مؤذنا كما في النهاية واستشكله في البحر بقوله ولا ينبغي ما فيه  
 اذا خروجه مكره تحريرا والصلاة في مسجد حبه مندوبة ولا يرتكب المكره لاجل المندوب ولا دليل يدل  
 على تنييد الخارج بغير المؤذن والامام انتهى وهو مبنى على أن الصلاة في مسجد حبه أفضل وهو أحد قواين  
 (قوله ولم يصلوا فيه) قيد زاده صاحب النهر وهو معلوم من القام وفي الجوى عن البرجندي اذا غابته الجماعة  
 في مسجد حبه يتخير ان شاء ذهب الى مسجد آخر ليصل فيه بالجماعة وان شاء على وحده في مسجد حبه وان شاء  
 ذهب الى منزله فلي بأهله (قوله أو لا سآذ له درسه) ظاهره وان لم يكن في مسجد وما ذكره صاحب البحر من  
 الاشكال في مسجد الحى يأتي هنا ذكره أبو السعود وفيه أن الدرس قد يكون فرضا اذا تعلق بما يفترض تعلمه ثم  
 في الوعظ البحث ظاهر وظاهره أنه يجوز له ذلك ولو علم أنه لا يفوته شيء من الدرس أو الوعظ بصلافة في ذلك المسجد  
 (قوله أو لحاجة) بحث لصاحب النهر أخذ من خبر لا يخرج من المسجد بعد النداء الامتناع أو رجع يخرج  
 لحاجة يريد الرجوع (قوله ومن عزمه أن يعود) متعلق بالاخير فقط انتهى حلي (قوله فلا يكره له الخروج)  
 لانه أجاب داعي الله مرة فلا يلزمه ثانيا (فائدة) ادخال ال على مرة لغة أعجمية سرت الى العرب عدوى في حاشية  
 الاخضرى (قوله بل ترك الجماعة) بحث لصاحب البحر حيث قال والظاهر أن مرادهم عدم المصراة  
 في الخروج لاعدائها مطلقا لان من صلى وحده فقد ارتكب المكره وهو ترك الجماعة لانه على الصحيح اما سنة  
 مؤكدة أو واجبة ولم أر من نه عليه (قوله الا عند الشروع في الإقامة فبكره) ظاهره وان كان مقيم جماعة أخرى  
 فقال أبو السعود وهو المذكور في كثر من الفتاوى وذكر صدر الشريعة أن المقيم لجماعة أخرى لا يكره له الخروج  
 وان أقيمت وبشرا اليه قول الشرح بلا عذر وفيه أنه قد أدى الفرض منفردا فلا يقال انه مقيم جماعة أخرى (قوله  
 لما حق) أي من قواه احرأ النقل والجماعة انتهى حلي (قوله وان أقيمت) بيان للاطلاق (قوله لكرهه النقل بعد

(وان صلى ثلاثا منها) أي الرابعة (انتم)  
 منفردا (ثم اقتدى) بالامام (متنفلا ويدرك)  
 بذلك (فضيلة الجماعة) حاوي (الافى العصر)  
 فلا يقتدى لكرهه النقل بعده (والشارع)  
 في نقل لا يقطع مطلقا) وبتمه ركعتين (وكذا  
 سنة الظهور) سنة (الجمعة اذا أقيمت أو  
 خطب الامام) بتمه أربعها (على) القول  
 (الراجح) لانها صلاة واحدة وليس القطع  
 الا بطلان خلافا لما رجحه الكمال  
 (ذكره) بحسب الامام (خروج من لم يصل من  
 مسجد اذن فيه) جرى على الغالب والمراد  
 دخول الوقت اذن فيه أولا (الامن ينتظم  
 به أمر جماعة أخرى) أو كان الخروج لمسجد  
 حبه ولم يصلوا فيه أو لا سآذ له درسه أو  
 لجماع الوعظ أو لحاجة ومن عزمه أن يعود  
 نهر (و) الا (من صلى الظهر والعشاء) وحده  
 (مرة) فلا يكره له الخروج بل ترك الجماعة  
 (الا عند) الشروع في (الإقامة) فبكره  
 لغا الفقه الجماعة بلا عذر بل يقتدى متنفلا  
 لما مر (و) الا (من صلى الفجر والعصر  
 والمغرب مرة) فيخرج مطلقا (وان أقيمت)  
 لكرهه النقل بعد الاولين

(الاولين) هذا يرى على المعقد اما على قول من قال انه ينوي الفرض فلا يكره وفيه أنه وان نوى الفرض يقع نقلا (قوله وفي المغرب) أي وفي الاقتداء في المغرب (قوله البتراء) تصغير البتراء وهي الركعة الواحدة التي لا ثمانية لها والثلاث تستلزمها لكن ان كانت واحدة فقط فهي باطلة كما صرح به في البصائر ان كانت ثلاثا مع الامام فقبل فاسدة فبعد ها أربعة والصحيح انهما كروية تحريرا انتهى حلي وفي كلام الشرح تقدير أي الصلاة البتراء (قوله بالانعام) متعلق بمخالفة فلو فرض أنه شرع به بها أربعة لان مخالفة الامام مشروعة في الجملة ومخالفة السنة لم تنسخ أصلا انتهى حلي (قوله أشد) لان مخالفة الجماعة وزرع عظم محيط ولانه يؤذى الى العظم في الامام (قوله قلت) وارد على قوله وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو على قوله أشد فانه يقتضي بفهمه أن الصلاة مع الامام فيها كراهة شديدة وهي التعريضة قال الحلي ما في التهستان مردود لتصريح صاحب الهداية بالكرهية وصاحب غاية البيان بأنها بدعة وقاضى خان في شرح الجامع الصغير بأنها حرام قال في البصائر والظاهر ما في الهداية لان المشايخ يستدلون بأنه صلى الله عليه وسلم نهي عن البتراء وهو من قبيل ظني الثبوت قطعي الدلالة فزيد كراهة التحريم على أصولنا (قوله وفي المضمرات الخ) من كلام التهستان في قصده تأييد ما ادعاه من كون الكراهة تنزيهية الذي هو معنى الاساءة انتهى حلي (قوله واذا خاف الى آخره) علم منه ما اذا غلب على ظنه بالاولى فهو سر واذ اتركت لخوف فوث الجماعة فأولى أن تترك لخوف خروج الوقت أبو السعود (قوله تركها) في تعبير المصنف بالترك دون القطع ايماء الى أن المراد من قوله ومن خاف الى آخره أي قبل الشروع أما بعده فلا يقطع فقوله في النهي بقطع ولو قيد الثانية منها أي من سنة الفجر بالسجدة مخالفا لما قدمه من قوله وقيد بالظهر لانه لو شرع في نافلة فقيت الظهور لا يقطعها أبو السعود (قوله لتكون الجماعة اكمل) لورود الوعد والوعدها بالسنة وان ورد فيها الوعد لم يرد الوعيد بتركها ولان ثواب الجماعة أعظم لانها كلمة ذاتية والسنة ممكنة لخارجية والذاتية أقوى بجز (تنبيه) انما اختصت هذه السنة بهذا الحكم لان لها فضيلة عظيمة قال عليه الصلاة والسلام ركعتا الفجر خير من الدنيا وما فيها (قوله وقيل في التشهد) قال في الشريفة لاية الذي تحرر عندى أنه يأتي بالسنة اذا كان يذكره ولو في التشهد باتفاق بين محمد وشيخيه ولا يتقيد بأدراك الركعة وتفريع الخلاف هنا على خلافهم في مدرك تشهد الجمعة غير ظاهرا لان المداد هنا على ادراك فضل الجماعة وهو يحصل بأدراك التشهد بالاتفاق كما نص عليه الكل فافظنه بهضهم من أنه لم يجرز فضاه عند محمد لقوله في مدرك أقل الركعة الثانية من الجماعة لم يدرك الجماعة وبتمظهرها غير ظاهرا لانه انما قال بذلك في الجمعة لان الجماعة شرطها فقال بذلك احتياطا (قوله لكن ضعفه في النهي) بأنه يخرج على رأى ضعف أي وهو رأى محمد أن الجمعة لا تدرك الا بركعة انتهى وأنت خير بان الخرج على هذا الرأى ظاهر الرواية لا هذا القيل فتأمل (قوله بل يصلها الى آخره) قال في البصائر ثم السنة في السن أن يأتي بها في بيته أو عند باب المسجد وان لم يكن في المسجد الخارج وان كان المسجد واحدا خلف الاسطوانة ونحو ذلك أو في آخر المسجد بعيدا عن الصفوف في ناحية منه وتكره في موضعين الاول أن يصلها على المصطفى مخالفا للجماعة الثاني أن يكون خلف الصف من غير حائل بينه وبين الصف والاول أشد كراهة (قوله لان ترك المكره) وهو فعلها بين الجماعة والالباس على الداخل (قوله وما قيل) فاقوله اسمعيل الزاهد وقوله بشرع الخ ليتمكن من القضاء بعد الفجر (قوله مردود بان در المفسدة) وهي ابطال العمل مقدم على جلب المصلحة وهي الاتيان بالسنة بعد ذلك انتهى حلي ورد أيضا بما ذكره الامام السرخسي بأن ما وجب بالشروع لا يكون أقوى مما يجب بالندور وقد نص محمد أن المندورة لا تؤدى بعد الفجر قبل طلوع الشمس وما ذكره قاضى خان في شرح الجامع الصغير بأن المشايخ أنكروا عليه ذلك لان هذا أمر بالصلاة على قصد أن يقطع الصلاة ولا يتم وانه غير مستحسن (قوله الا بطريق التبعية) ويأتى به اقبله وصدق عليها أنها تابعة لانه لو لم يأتى به ما نصحت ولإطلاق القضاء عليها مجاز وعند الامام ما لا يأتي به بعده وأفاد الكلام أنها لا تنضى قبل طلوع الشمس وحدها أصلا ولا بعد الطلوع وهو المعقد وقال محمد تنضى بعده (قوله لورود الخبر بضائها) هو أنه عليه الصلاة والسلام قضاها مع الفرض صبيحة ليلة التمرس انتهى والتعريس النزول آخر الليل للاستراحة أو النوم فوح أفندي (قوله بخلاف القياس) متعلق بضائها وذلك لان القضاء قاصر على الواجبات وهذه سنة وهذا القضاء باتفاق بين من قال بسنيتها ووجوبها (قوله فغيره عليه لا يقاس) الذي يرجع الى الوقت الماهل (قوله يتركها) يقتضى (قوله أفاد أنه لم

قول المتن ومن خاف الخ الذي في عبارة المصنف واذا خاف الخ والمصنف سهل اه  
معته  
وفي المغرب أحد المخطوبين البتراء أو مخالفة الامام بالاقام وفي النهي ينبغي أن يجب خروجه لان كراهة مكنته بلا صلاة أشد قلت أفاد التهستان أن كراهة التثفل بالثلاث كراهية وفي المضمرات لو اقتضى فيه لاساءة (واذا خاف غوث) ركعتي (الفجر لا تشغله يستتار تركها) لكون الجماعة اكمل (والا بأن وجاد الركعة في ظاهر المذهب وقيل في التشهد واعتده المصنف والجمهور لا يتركها قبل تبع الفجر لكن ضعفه في النهي لا يتركها قبل يصلها عند باب المسجد ان وجد مكانا والا تركها لان ترك المكره مقدم على فعل السنة وما قيل بشرع فيها ثم يكبر للفريضة أو ثم يقطعها ويقتضيهام مردود بان در المفسدة مقدم على جلب المصلحة (فرضا قبل الزوال بطريق التبعية) قضاء (فرضا قبل الزوال لا بعده) في الاصح لورود الخبر بضائها في الوقت الماهل بخلاف القياس فغيره عليه لا يقاس (بخلاف سنة النهار) وكذا الجمعة (قوله ان خاف غوث ركعة) يتركها) يقتضى



ولو فوات تلك المسجدة الواحدة ركوع لا الاقتراح جاز ولقد ثبت من الصحاح (قوله لأن المشاركة في التيمم)  
 فيه فلو كان له أدركه فقام ولم يركع معه حتى دفع الإمام رأسه فأتى بالركعة معتمداً فقام فركع (قوله)  
 فيكون مسبوقة) وعند زفر لا حق في أن يأتى بها قبله (قوله فيأتي بها قبله) الأولى أن يقول قبل متابعة للأمام  
 لأن هذا حكم الملاحة وإن صلاها بعد فراغه بحيث لا ترتب الركعات ليس يفرض في حق المذنب إلا الحق  
 فهو من القبلة لا يعتبر إعادته أو السجود (قوله فلو لم يدرك) هي عين قوله متى لم يدرك الركوع إلى آخره وإنما  
 أعاده إمامية العز والى الجنبين (قوله ولوركع) أو سجداً أو قاماً ولقد (قوله فلو لم يدرك) الظاهر في شرطه  
 في الجزء الذي وقت فيه المشاركة أن يكون بقدر نسيئة (قوله وركعاً) لقوله صلى الله عليه وسلم لا بدوني  
 بالركوع والسجود وقوله عليه السلام أما يخشى الذي يركع قبل الإمام ويرفع أن يقول الله رأسه رأسه  
 انتهى والظاهر أن الواو في الحديث بمعنى أو (قوله أن قرأ الإمام قدر القرع) امتطوا له أحب التهور وبارنه  
 قال في الذخيرة ولوركع بعد ما أمم الإمام ثلاث آيات ثم أدركه فيه صح ولونى الإمام السجدة فساد ولم يبعد  
 المقتضى أجراً انتهى والتقدير بثلاث آيات يفيد أن أوانه بعد الواجب وكان ينبغي اعتبار الآية وأنه لو ركع بعد  
 ما قرأها الإمام فأدركه فيه أنه يصح انتهى (قوله والا لا) أى وإن لم يطقه إمامه فيه بأن يرفع رأسه قبل أن يركع  
 الإمام أو يلقه ولكن كان ركوع المقتضى قبل أن يقرأ الإمام مقدار الفرض لا يجزئه انتهى حلق (قوله وتقامه  
 في الخلاصة) قال في الخلاصة إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة قلن المقتضى  
 أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً والإمام في السجدة الأولى أن يوفى متابعة الإمام أو نوى السجدة التي  
 فيها الإمام أو نوى السجدة الأولى جاز وإن نوى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى فرفع الإمام رأسه من  
 السجدة وانقطع للسجدة الثانية قبل أن يضع الإمام وجهه على الأرض للسجدة ورفع المقتضى من الثانية لا يجوز سجدة  
 المقتضى وكان عليه إعادة تلك السجدة ولو لم يمد يده فلا كفارة البصر (فروع) المقتضى لو أتى بالركوع  
 والسجود قبل الإمام فالمسئلة على خمسة أوجه إما أن يأتى بها قبله في كل الركعات أو بعده أو بالركوع معه  
 والسجود قبله أو بعده أو يأتى بها قبله ويدركه الإمام في كل الركعات في الوجه الأول بقضى ركعة وفي الثالث  
 ركعتين وفي الرابع أربعاً بقراءة في الكل ولا شيء عليه في الثاني والثالث انتهى أما قضاء ركعة فيما إذا أتى بهما  
 قبله فلا نكح والركوع والسجود في الركعة الأولى قبل الإمام لم يكونا معتبرين فلان في الثانية انتقل  
 الركوع والسجود إلى الركعة الأولى فتصير ركعة مائة وكذلك الركوع والسجود في الثالثة ينتقلان إلى الثانية  
 فتصير ركعتين وينتقل ما في الرابعة إلى الثالثة فتصير ثلاث ركعات بحيث الرابعة بغير ركوع وسجود فيصلى  
 ركعة بغير قراءة ونتم صلاته وأما قضاء الركعتين إذا ركع مع الإمام وسجد قبله فوجهه أنه لما ركع في الأولى  
 معه اعتبر ركوعه فإذا سجد قبل الإمام لم يمتد بسجوده ثم لاركع في الثانية مع الإمام وسجد قبله لم يعتبر ركوعه  
 لكونه عقب ركوع الركعة الأولى بلا سجود فيها فانتقل سجود الثانية إلى الأولى فكان عليه قضاء الثانية  
 ثم ركوعه في الثالثة معتبراً لكونه مع الإمام وسجوده فيها قبله فتمت ثلثات الثانية من السجود فادخل  
 في الرابعة كذلك انتقل سجودها إلى الثالثة وبطل الركوع في الرابعة فله قضاء الرابعة وأما قضاء الأربع فيما  
 إذا ركع قبل الإمام وسجد معه فوجهه أن الركوع قبل الإمام غير معتبر فلا يكون السجود معه معتبراً إذا لم  
 يتقدمه ركوع مع الإمام وقد يقال لماذا لم يجعل السجود في الثانية قضاء عن سجود الأولى كل ركوع ولا يضرب  
 مشاركة الإمام في السجود ولا شيء عليه في الخامسة إلا الكراهة أبو السعود عن الثانية والفتح

• (باب قضاء الفوات) •

أى في أحكام قضاء الفوات والأحكام تتم كيفية القضاء وغيرها (قوله لم يقبل التروكات إلى آخره) وذلك  
 لأن الترك بغير ما قصد بخلاف الفاتحة فأنه تارة بعد ما لم لا يتركه بعد ما قصد بغير ضرب ضرب  
 شديد حتى يسبيل منه الدم ويحبس حتى يسبيلها وكذلك تارة الصوم رمضان ولا يقبل إلا إذا جهد أو استغنى  
 وقال الإمام أحمد وجماعة من أهل العلم أنه بالترك لا يتركه ولا يكون كافراً فله عنه صاحب المواهب في مقتضى  
 قيامه صلى الله عليه وسلم (قوله إذا تأخير) هذه العملية (قوله لا تزول بالقضاء) وما غار زول جامم الترخيل لا يتركه  
 على عدمه لفضل ما كان يحب إلى تأخيرها (قوله بل بالتوبة) أي بشرطها والظاهر أنه لا يقبل من التوبة

لا في المشاركة في بصر من الركن شرط ولم  
 توجد فيكون سبوقاً في بصره ففراغ  
 الإمام بخلاف ما لو أدركه في القيام ولم يركع  
 معه فإنه يصير مدركاً لها فيكون لا حقاً في  
 بصره ففراغ وقى لم يدرك الركوع معه  
 فيجب المتابعة في السجدة الثانية وإن لم يجزئها  
 ولا تصح بدلتها فلو لم يدرك ركعة ولم  
 يتابعه لكنه لا يسلم الإمام تمام في ركعة  
 فسلانه تامة وقد ترك واجبا ثم من السجدة  
 (ولوركع) قبل الإمام (فلحقه إمامه فيه صح)  
 ركوعه وسجوده تعريفاً أن قرأ الإمام قدر  
 الفرض (والا لا) يجزئه ولو سجد الموترين  
 والامام في الأولى لم يجزئ سجدة عن الثانية  
 وتقامه في الخلاصة  
 (باب قضاء الفوات)  
 لم يقبل التروكات فلما لم يسلم خير إذا تأخير  
 بلا عذر مكسب لا تزول بالقضاء بل بالتوبة

القول الثاني (قوله الواجب) أنه على أن المبرور منه يكفر بالكثرة وسبق تمامه في الجميع إن شاء الله تعالى (قوله المندرج)  
 في المبرور منه الذي لا يكتفه الفعل مع وجوده ولو خاف أن لو قام أو قد برأه العذر قبل جده وما لا يراه ومثله خوف  
 بالمعنى من المبرور منه وقناع الطريق أبو السعود في شرح نور الإيضاح (قوله وخوف القبالة موت الولد)  
 لما إذا تمت ذلك يجب عليها التأخير أبو السعود في الشرح المذكور (قوله لأنه عليه الصلاة والسلام)  
 دليل على أن التأخير عند وجود العذر وذلك أنه صلى الله عليه وسلم شغلته المشركون من أدب مع صلوات يوم  
 سفر الخندق حتى ذهب من الليل ما شاء الله تعالى فأمر بلالاً فأذن ثم أقام فبلى الظهر ثم أقام فصل العصر  
 ثم أقام فصل المغرب ثم أقام فصل المشاء صلى من الفجر وروى أنه أذن لكل صلاة فلهذا يتبين قلنا بالتصريح  
 في الأذان في باب العادة الأولى (قوله ثم الاداء فعل الواجب إلى آخره) داعية ذلك أن المصنف  
 شرع بين القضاء بعد سببه الاداء وقدم الاداء لأنه أكل والاداء أنواع أداء كل كالمسألة يجامعة في المكتوبات  
 والموت في رمضان والترديد وقاصر كالمسألة منفرد القوات الوصف المرفوع فيه وأداء شبيه بالقضاء وهو فعل  
 اللاحق بعد فراغ الامام أمأته اداء طبقاً الوقت وأما أنه شبيه بالقضاء فلا أنه قد التزمه مع الامام وقد فاته ذلك  
 الملتزم لأن الاداء مع الامام حيث لا امام محال أبو السعود عن ابن مالك والاداء أحد أقسام المأمورية ثانياً  
 القضاء ثانياً الا إعادة انتهى حلي (قوله في وقته) أي المقيد به سواء كان ذلك الوقت العدم أو غيره وقد يتأخر  
 لا حاجة إلى التقييد بقوله في وقته لأن قوله فعل الواجب يقتضي أنه لا يمكن أن يكون له في غير وقته  
 كان مثلاً لا عينا ويجاب بأن التقييد بذلك يتجه على القول بأن القضاء واجب بالسبب الذي وجب به الاداء فكل  
 من الاداء والقضاء تسليم عين الواجب إلا أن الاداء تسليم عين الواجب في وقته والقضاء تسليم عين الواجب  
 بعد خروج وقته وهذا هو الرابع وقيل يجب القضاء بسبب جديد وليس لهذا الخلاف مرة ذكره أبو السعود (قوله  
 وبالضرورة فقط الخ) لما كان قوله فعل الواجب في وقته يقتضي أنه لا يكون أداء الا إذا وقع كل الواجب في الوقت  
 مع أن وقوع التعرification فيه كاف أبعده بقوله وبالضرورة إلى آخره وهو متعلق بقوله يكون والبناء للجمعية والبناء  
 في قوله بالوقت بمعنى في متعلق بقوله بالتعريف لما فيه من معنى الحدث حال المؤقت في شرحه للمتنق (مهمة)  
 لو أدرك ركعة من فرض غير الغير في الوقت ثم خرج الوقت هل تكون هذه الصلاة أداء أو قضاء أو ما في الوقت  
 أداء وما بعده قضاء أقوال أصحها أوله أو تظهر الغيرة في نية المسافر الأقامة قيد ناخبة الغير لأن فيه تطل بلوغ  
 الشمس وقيد بركعة لأن ما دونها يكون قضاء قاله الهنسي وتليذه الباقي لكن نقلت في شرح المنار من حيث  
 الاداء عن ابن نجيم معز بالتعريف بأنه بالتعريف في الوقت يكون أداء عندنا وركعة عند الشافعي رضي الله تعالى  
 عنه (قوله والاعادة فعل مثله) وأما عين الواجب فقد سقط بالاداء الأول وقوله في وقته الأولى اسقاطه لأنه  
 لو فصل مثله لخلل غير الفساد خارج الوقت لكن إعادة أضاف إليه في قول الشرح وأما بعده فتدبأ أي فتعداد  
 تدبأ قاله الحلي وفيه أنه قد صرح هو فيما بعد أن القضاء وأخويه من المأمورية والمأمورية حقيقة هو الواجب  
 كما لم يعلل ولا تكون الاعادة واجبة إلا في الوقت (قوله غير الفساد) زاد في البحر تبعا للتعريف وعدم صحة  
 التسرع به في غير عدم صحة التسرع لأنه إذا لم يصح التسرع ثم فعله فإن كان في الوقت كان أداء وإن كان بعده  
 كان قضاء وخرج في الحالتين من سميت إعادة وترك الشرح هذا القيد لأنه أراد بالفساد المنق ما هو  
 اللازم من أن تكون منعقدة ثم تفسد أو لم تنعقد أصلاً ومن الثاني قول الكثر وقد اقتداء وجعل بامراً حلي  
 زيادة أقول لا حاجة إلى هذين القيدين إذا اختل الشئ يؤذن ببقائه ولا وجوده فيما ذكر واختلف هل هي قسم  
 من الاداء أو مستقل قولان نهر (قوله لقولهم كل صلاة الخ) ملة لقوله والاعادة الخ فإن قواهم أثبت يقتضي  
 فعل الفرض أو لا وقوله في التعريف فعل مثله يؤخذ من قولهم فداء وقوله لخلل غير الفساد يؤخذ من قولهم  
 مع فساده التصريح (قوله مع كراهة التصريح) ومع كراهة التقرية تعاد بنا وظاهر إطلاق الشرع بإطلاق  
 في الاحاد يوم الوقت وهذه انتهى حلي (قوله فتدبأ) أي فتعدادنا بإطلاق الاعادة على التسدوب مجاز كما يعلم  
 بامورنا إذ المصلحة في الوقت استقر الاثم عليه كافي الظهور وظاهره أن الاعادة بعد الوقت لا تزفده فلاقرة لها حينئذ  
 لم يلائم أن يقال بها يجب الاثم (قوله فعل الواجب) هو المعتمد قاله سبب في الاداء والقضاء واحد وقيل لا يلزم  
 له بل على رتبة سبب به (قوله وإطلاقه إلى آخره) هذا الكلام يقتضي أن إطلاق القضاء على سنة الغير

أو الحج ومن العذر المندرج وخوف القبالة  
 موت الولد لأنه عليه الصلاة والسلام أخرها  
 يوم الخندق ثم الاداء فعل الواجب في وقته  
 وبالضرورة فقط بالوقت يكون أداء عندنا  
 وركعة عند الشافعي والإعادة فعل مثله في  
 وقته لخلل غير الفساد لقولهم كل صلاة أدبت  
 مع كراهة التصريح في أداء أي وجوباً في الوقت  
 في كل صلاة أو غيرها من الواجب على كل من قبل  
 في نواحيه على غير الواجب كل من قبل  
 الظهور ببيان



في كل يوم على الزوال مع فرضها وهو كذلك لأن القضاء كما حرمه قسم من الأمور وهو ما يشبه حقيقة  
 الواجب كما علم في عمله على هذا الاوقف السنة بأحد هذه الألقاب الثلاثة وإن أراد بالأمور ما يشتمل التخل  
 مجازاً بذلك الواجب بالعبادة وقتنا لا دام فعل العباد في وقتها والاعادة فعل مثلها لخلل غير الفساد وغيره  
 صحة التسرع والقضاء فعلها بعد وقتها تكون السنة التي تعمل في وقتها أداء وما أذن الشارع في فعله منها  
 في غير وقت قضاء كسنة الفجر وأما سنة الظهر فاطلاق القضاء عليها جاز على كل حال لأنها مضمومة  
 في وقتها فقول المستنف لا في وقضاء الفرض إلى آخره جاز على هذا الوجه أو مجازاً انتهى جلي (قوله وقضاء)  
 الواجب في أو ما نفعه التخل في شمل ثلاثاً وربما إذا كان الكل قضاء أو البعض قضاء والبعض أداء والكل أداء  
 كالعشاء مع الوتر (قوله لازم) لم يقل فرض كما قال صدر الشريعة لأنه لا تصرف المطلق منه إلى القطعي ولا شرط  
 كما في المحبط لأن الشرط حقيقة لا يثبت بالتسليم وهذا به يسقط ولا واجب كما في المراج لأنه لا يقوت  
 الجواز بقوته وهذا به يقوت فلا اختلفت عبارات المشايخ في المستنف بل يفتى أن يتلى على كل منها  
 أقاده أبو السعود عند قول الكثر منهن (قوله يقوت الجواز بقوته) أي تتقدم صحة غير المرتب بقوته  
 أي بسبب قوت الترتيب وليس المراد بالجل إذا لم يخل قط فتأمل (قوله من نام من صلاة) قام الحديث أنفسهم  
 فلم يذكرها إلا وهو صلى مع الإمام فليصل التي هو فيها ثم يقض الذي ذكر ثم يبعد التي صلى مع الإمام اهـ جلي  
 عن الدرر وأخذ من الحديث أن الإنسان إذا تذكر الفاتحة وهو مع الإمام لا يقطع صلاة الإمام بل يقرأها  
 وهي نافذة (فروع) لو علم أنه ترك صلاة من يوم ولا يدرى أي صلاة هي قضى خصالاً صلاة اليوم كانت واجبة  
 بيقين فلا يخرج من هذه الواجب بالمثل وفي الحاوي تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة من صلاة يوم وليلة  
 قضى الفجر والوتر وجهه أن ترك القراءة في ركعة واحدة لا يطلها في سائر الصلوات إلا الفجر والوتر وينبغي  
 تفسيده بغيرها فقرأها وفي قضى خصالاً في كل الصلوات وبغير الجمعة ولو شك أصلي أم لا فإن  
 في الوقت وجبت الاعادة لا بعده أبو السعود عن الجسر والتهرقلت ويقتضي في المسافر إعادة ما عدا المغرب وفي  
 يوم الجمعة إذا كان اماماً إعادة ثلاث صلوات الفجر والوتر والظهر (قوله وبه ثبت الفرض العملي) لأنه غلط في الق  
 قطعي الدلالة انتهى جلي (قوله والواجب) كالتدوير والحلوف عليها وقضاء النفل الذي أنسه (قوله وقت  
 للقضاء) أي لصحة القضاء فيها وإن كان قضاء الصلاة فوراً لا العذر (قوله إلا الثلاثة المنبهة) وهي الطلوع  
 والاستواء والغروب وهي محل أيضاً للنفل الذي شرع فيه عند هاتم أنسه (قوله كما تر) أي في أوقات الصلاة  
 انتهى جلي (قوله فلم يجز جراح) وفساده موقوف كما يأتي (قوله لوجوبه عنده) المراد به الافتراض العملي (قوله  
 فلا يلزم الترتيب إذا ضاق الوقت) أي بين الفاتحة والوقبة لأن الفوات بعضها مع بعض ليس لها وقت مخصوص  
 - في يقال إن الترتيب فيها يقطع بضيقة أبو السعود (قوله إذا ضاق الوقت المستحب) فالوقدّم الفاتحة في هذه  
 الحالة صح وبأنه انتهى وقيل المستحب أصل الوقت والجميع وان اختلف لكن اعتبار الوقت المستحب أوج كما  
 يستفاد من الجروحة والخلاف يظهر فيما لو تذكر وقت العصر أنه لم يصل الظهر وعلم أنه لو اشتغل بالظهر يقع قبل  
 التغيير ويقع العصر أو بعضه في التغيير فلي القول الأول يصل العصر ثم الظهر بعد الغروب وعلى الثاني يصل  
 الظهر ثم العصر ثم ضيق الوقت يعتبر عند التسرع - في لو شرع في الوقبة مع تذكر الفاتحة وأطال القراءة فيها حتى  
 ضاق الوقت لا تجوز صلته إلا أن يقطعها ويشرع فيها ولو ناسى أو ناسى المسئلة بها أو ناسى ذكرها عند ضيق الوقت  
 جازت صلته ولا يلزمه القطع لأنه لو شرع فيها في هذه الحالة كانت جائزة فالبقاء أولى لأنه أسهل من الابتداء اهـ  
 (قوله حقيقة) تميز لتسببه ضاق أي ضاق من جهة الحقيقة ونفس الامر فلا يكتفي بضيقة بحسب الظن انتهى  
 جلي فلو علم من عليه العشاء أن وقت الفجر قد ضاق فعلى الفجر ثم بين أنه كان في الوقت ساعة بطل الفجر فيظهر  
 أن كان في الوقت ساعة يصل العشاء ثم يعيد الفجر وإن لم يكن فيه ساعة يعيد الفجر فقط فإن أعاد الفجر قسباً أيضاً  
 أنه كان في الوقت ساعة بطل فان كان الوقت بهما صلاة ما والا أعاد الفجر وهكذا يفعل مرة بعد أخرى  
 لم يلح وفرض ما يلي الدواع وما قبله فاقع أبو السعود عن العصر (قوله أذ ليس الخ) تعليل لقوله فلا يلزم الترتيب  
 إذا ضاق الوقت وهذا التعليل بظاهره انما يناسب اعتبار أصل الوقت لا الوقت المستحب ويمكن أن يقال  
 بأن معناه تقويت الوقبة عن وقتها المستحب انتهى جلي (قوله ولو لم يسع الوقت كل الفوات) صحه عنه جلي

الترتيب بين الفروض الخمسة والوتر إذا  
 وقضاء لازم يقوت الجواز بقوته للنسب  
 الشهود من نام من صلاة وجه ثبت الفروض  
 العملي (وقضاء الفرض والواجب والسنة  
 فرض واجب وسنة) ثبت وتشر من تب  
 فرض وأوقات العمود وقت للقضاء إلا الثلاثة  
 وجب أوقات العمود (قوله لم يجز) فترجع على غير  
 المنبهة كما تر (قوله لم يجز) فترجع على غير  
 من تذكر أنه لم يوتر لوجوبه عنده (الأن)  
 استثناء من اللزوم فلا يلزم الترتيب إذا ضاق  
 الوقت المستحب حقيقة إذا ليس من الحكمة  
 نفويت الوقبة لتسارده الفاتحة ولو لم يسع  
 الوقت كل الفوات فالاصح وأما الوقبة

الاعتناء بالوقت مثلاً لم يصل القبر حتى بقي من الوقت ما يسع الوتر مثلاً وفرض الصبح فقط ولا يسع المسحوات  
 الثلاث قطار كلاً منهم ترجيح أنه لا يجوز صلاة الصبح ما لم يصل الوتر وصريح في المجتبى بأن الأصح جواز الوتيرة  
 حلي عن البحر (قوله وفيه) أي في المجتبى وهي من فروع ضيق الوقت حقيقة انتهى حلي (قوله فصلها) أي  
 صلاة القبر وقوله وفيه سعة أي لصلاة الفجر فقط باعتبار قلته (قوله أو نسبت) التيسار هو عدم تذكر الترتيب  
 وقت حاجته انتهى حلي (قوله لأنه مذهب) قال في البحر وهو مذهب سبأوى مسقط للتكليف لأنه ليس في وسعه  
 ولا في الوقت وقت لفائته بالتذكر وما لم يذكر لا يكون وقتاً لها انتهى وبه قط التيسار الترتيب سواء وقع  
 بين فائتين أو فائته ووقته أو بين وقتيتين كأن صلى الوتر ناسياً العشاء ثم تذكر بعد صلاة الوتر أنه لم يصل العشاء  
 فصلها لم يلزمه إعادة الوتر ولو صلى العشاء من غير وضوء ناسياً صلى الوتر والسنة بوضوء أعاد العشاء وسقطها  
 لا الوتر الأعلى قول الساحين لأنه سنة عندهما انتهى حلي (قوله أو فائت ست) يعني لا يلزم الترتيب بين الفائتين  
 والوقته وبين الفوائت إذا كانت الفوائت مستساكداً في التمرأ ما بين الوقتين كالوتر والعشاء فلا يلزم قط الترتيب  
 بهذا المسقط كما لا يخفى انتهى حلي (قوله اعتقادية) خرج العمل وهو الوتر فإن الترتيب بينه وبين غيره وإن كان  
 فرضاً لكنه لا يجب مع الفوائت انتهى حلي وكأنه لأنه لا وقت له باستقلاله (قوله في حد التكرار) أي في عدد  
 يقتضي التكرار فإنها إذا كانت سنة لا بد وأن يتكرر فيها من من الخمسة وأما ما دون السنة فقد لا يقتضي  
 التكرار كما لو أتى يوم وليلة (قوله المقضى للرجح) أي المؤدى للرجح فيها لو قلنا بل يوم الترتيب وفي نسخة المقضى  
 (قوله على الأصح) احتراز عما روي عن محمد من اعتبار دخول وقت السادسة وعما في الكراج الوهاج من اعتبار  
 دخول وقت السابعة حلي عن البحر (قوله ولو متفرقة) أعلم أن الفوائت إما حقيقة أو حكمية نص على ذلك  
 في إمداد الفتاح أما الحكمية فخالها ما إذا ترك فرضاً وصلى بعده خمس صلوات ذكر أنه كما صرح به القهستاني  
 وتظهر من تمثيله للحكمية أن إطلاق الحكمية عليه تغليباً ولأن كل حقيق حكيم وهذا لأن المتركة فائت  
 حقيقة وحكمية وإن لم تكن الواقعة فائتة حكمية فقط وأما الحقيقة فأن تكون مجموعة أو متفرقة فإن كانت مجموعة كما  
 إذا ترك صبح يوم وصبح ثانيه وما بينهما حكمية ما ظهر وإن كانت متفرقة وصلى ما بينهما غير ذلك كما إذا ترك صبح يوم  
 صرح به الشربلاني في رسالته جداول الزلال فإن كانت مستساكداً كما إذا ترك صلاة صبح مثلاً ستة أيام وصلى ما بينهما  
 ناسياً لها سقط الترتيب اتفاقاً وإن كانت أقل من ستة حكمية لو تذكر فائته بعد شهر اختلافوا فيه فمن اعتبر  
 في سقوط الترتيب كون الاوقات المتخللة مستساكداً هنا بسقوط الترتيب لأن الاوقات هنا أكثر من ذلك ومن اعتبر  
 كون الفوائت مستساكداً بالفعل لم يقل بسقوطه لأن الفائت واحدة وهو الصحيح وتظهر الفرق بين هذه المسئلة وبين  
 مسئلة السنة الحكمية المتقدمة بالتذكر وعدمه فإنه في الحكمية صلى الخمس ذكراً للمتركة وفي مسئلة صلى  
 صلاة الشهر غير ذكراً لفائته كما قلناه عن الشربلاني وبديل عليه عبارة البحر حيث قال لو تذكر فائته بعد شهر  
 كما ذكرناه انتهى حلي (قوله أو قديمة) مثلاً ترك صلاة شهر نسقاًم أقبل على الصلاة ثم ترك فائته حادثة فإن الوقية  
 جائزة مع تذكر الفائت الحادثة لأنها ماضية إلى الفوائت القديمة وهي كثيرة فلم يجب الترتيب وقال بعضهم  
 إن السقط الفوائت الحديثة وأما القديمة فلا تسقط ويجعل الماضي كأن لم يكن حلي عن البحر (قوله على المعتقد)  
 راجع إلى كل من المتفرقة والقديمة انتهى حلي (قوله لأنه) أي الحال والشأن متى اختلف الترجيح كما هنا  
 في اعتبار القديمة والحديثة (قوله رجع إطلاق المتون) وقد أطلقوا في اعتبار السنة (قوله أو تان نظاماً معتبراً)  
 ذكر في المخ هذه الجملة بعد قوله أو نسبت وهو المناسب لتصريح البحر بأن الظن المعتبر ملحق بالتيسار وأعلم أن  
 موضوع المسئلة في جاهل صلى حكمياً ذكر ولم يقل مجتهداً ولم يستفت فيها فصلانه صحيحة لمصادفها مجتهداً  
 فيه أمالو كان مقلداً لأبي حنيفة رحمه الله تعالى فلا عبرة لقلته المخالف لمذهب أممه وإذا كان مقلداً للأشاعري  
 رحمه الله تعالى فلا فساد في صلاته ولا توقف معها على شيء هكذا ينبغي حل هذا الحل والافضال له مأسياً في  
 من توقف صحة المؤداة بعد المتركة على خروج وقت الخامسة منها حتى لو قضاها قبل ذلك بطل ما صلاه بعدها  
 حلي عن الشربلاني وقال في البحر والحق أن المجتهد لا كلام فيه أصلاً وإن ظن أنه معتبر مطلقاً سواء كانت  
 بقاء الفائت وجب أعادتها بالاجماع أولاً لا يلزمه اجتهداً أبي حنيفة ولا غيره فإن كان مقلداً لأبي حنيفة فلا  
 عبرة لآراءه المخالف لمذهب أممه فيلزمه إعادة المتركة أيضاً وإذا كان مقلداً للأشاعري فلا يلزمه إعادة العصر أيضاً

وفيها من عليه العشاء ضيق وقت الفجر  
 فصلها وفيه سعة يكثر رها في الظهور  
 وفيه خلاص (أو وسية) الفائت لا مذهب  
 (أو كسرة) اعتقادية كدخولها في حصة  
 السكران المقضى للرجح (جروج وقت  
 السادسة) على الأصح ولو متفرقة أو قديمة  
 على المعتقد لأنه متى اختلف الترجيح رجع  
 إطلاق المتون مجتهداً أو تان نظاماً معتبراً أي  
 يسقط لزوم الترتيب أيضاً بالظن المعتبر

وان كان عاميا ليس له مذهب معين فذهب قنوي فقيه كما صرحوا به فان اقتناه حتى أعاد العصر والمغرب وان  
أقتناه شافعي فلا يبعد عما ولا عبرة برأيه وان لم يستفت أحد او صادف المصنف على مذهب مجتهد آخر أو لا قاعدة  
عليه انتهى وأخرج المستفت بقيد المتبرع به كقول الحق "عدم وجوبه" (قوله كن صلى الظهر) ذكر في البحر من  
شرح الهداية تفصيلا في هذه المسئلة يستفاد من عبارته ونصها ذكر شارح الهداية كصاحب النهاية وفتح  
القدير أن فساد الصلاة ان كان قويا كعدم الطهارة استتبع الصلاة التي بعده وان كان ضعيفا كعدم الترتيب  
لا يستتبع وفزعوا على ذلك فرعين أحدهما لو صلى الظهر بغير طهارة ثم صلى العصر ذكر لها وجوب عليه إعادة  
العصر لأن فساد الظهر قنوي لعدم الطهارة فأوجب فساد العصر وان ظن عدم وجوب الترتيب نأيهما لو صلى  
الظهر بعد العصر ولم يعد العصر حتى صلى المغرب ذاك حكايا لما قاله القريب محبة اذا ظن عدم وجوب الترتيب  
لأن فساد العصر ضعيف لقول بعض الأئمة بعدم الترتيب فلا يستتبع فساد المغرب وذكر الامام الاسيمايني  
له أصلا فقال اذا صلى وهو ذاك للفتنة وهو يرى أنه يميزه فانه ينظر ان كان الفتنة وجبا عاداتها بالاجماع أعاد  
التي صلى وهو ذاك كلها وان كان عليه الاعادة عندنا وفي قول بعض العلماء ليس عليه وهو يرى أن ذلك يميزه فلا  
اعادة عليه وذكر القريين السابقين انتهى ونظيره أن ذلك لا يقتصر على العاصي بل يشمل مقلداً أي حقيقة فليتناقل  
(قوله ذاك المظهر) بناء على أن الترتيب غير لازم عليه بدليل قوله اذا الفتنة الخ (قوله لانه) أي أداء العصر مجتهد  
فيه فقال البعض بصحته أو هو على اعتبار ظنه (قوله وفي الجنب من جهل الخ) الظاهر أنه سقط خامس غير  
الفتنة لأن الفتنة فيه ادراكه والمراد هنا بالجهل البسيط وهو خلق الذهن الذي ليس فيه ادراكه لوجوب الترتيب ولا  
اعدمه اه حلي (قوله يلحق بالناسي) وهو رواية الحسن عن الامام وبه اخذ الاكثر وانتهى بجمع الانهر ومقابل  
وجوب الترتيب وان لم يكن عالميا (قوله وعليه) أي على مافي الجنب من الالتحاق (قوله يخرج مافي الفتنة)  
فصاحب الفتنة انما حكم على المصلي بذلك لأن الغالب عليه الجهل كما في النهر (قوله بلخ) أي ولم يصل الغبير (قوله  
بهذا العذر) أي بسبب هذا العذر وهو الجهل وفي نسخة بهذا القدر رأى من البلوغ لانه لا يسع التعليم (قوله  
بكثرتها) متعلق بسقوطه وقوله يعود الفوات متعلق بقوله ولا يعود وقوله بالقضاء متعلق بقوله يعود الفوات  
الى الفتنة (قوله بسبب القضاء بعضها) كما اذا ترك رجل صلاة شهر مثلاً ثم قضاها الصلاة ثم صلى الوقتية ذكر لها  
فانها صحيحة انتهى بحر (قوله على المعتد) اختاره السرخسي واليزدي وصححه في الكافي والمحيط وفي المراج  
وغیره وعليه الفتوى ومقابلته أنه يعود وليس هو من قبيل عود الساقط بل من قبيل زوال المانع كمن الحضاة اذا  
ثبت للام ثم تزوجت ثم ارتفعت الزوجية فانه يعود لها انتهى بحر (قوله لأن الساقط لا يعود) أي وليس هو من  
قبيل زوال المانع في التصديق لأن مقتضى الترتيب مع كثرة الفوات ليس بوجود أصلاً ولذا اتفقت كلهم متونا  
وشرحا على أن الترتيب يسقط بشلثة أشياء فصرح الكل بالسقوط والساقط لا يعود انشاقا بخلاف حق  
الحضائفة فان مقتضى لها موجود مع الزوج لانه القرابة المحرمة مع صغر الولد وقد منع الزوج من عمل مقتضى  
فاذا زال الزوج زال المانع فعمل مقتضى عمله فالقاري بين البابين وجود مقتضى وعدمه انتهى بحر (قوله حتى  
لو خرج) تفريع على عدم عود الترتيب قال في الجنب ولو سقط الترتيب لصح الوقت ثم خرج الوقت لا يعود  
على الاصح حتى لو خرج في خلال الوقتية لا تفسد على الاصح وهو مؤد على الاصح لا خاص وهذا كذا الوسيط  
مع التسيان ثم تذكر لا يعود ولو نسي الظهر واغتصب العصر ثم ذكره عند اجراء الشمس يعني اضيق الوقت وكذا  
لو غربت أو اقصتها عند الاصفر اذا ذكر ان غربت انتهى حلي (قوله هو الاصح) وقيل مافي الوقت أداء  
ومافي خارجه قضاء وقيل لا يكون أداء الا بركة وقيل يقع كله قضاء (قوله لكن في النهر والسراج الخ) في ذكر  
الاتفاق في هذا النقل على العود مع نقل عدم العود في هذين المصنفين إشارة الى أن لكل محملا وأن الخلاف  
للقنوي في ضيق الوقت فان من حكم بالعود فيه حكم به عند ظهوره في الوقت ومن حكم فيه بعدم العود حكم به  
عند خروج الوقت وكذلك في التذكر بعد التسيان فان كلام الجنب محمول على ما اذا تذكر بعد الفراغ من الصلاة  
وكلام الدراية محمول على ما اذا تذكر قبل الفراغ منها انتهى حلي (قوله عن الدراية) كذا في النهر والذي في البحر  
معراج الدراية انتهى حلي (قوله فليعذر) الذي يظهر أن الصبر هو دفع الخلاف بما ذكرناه من الجهل وفي التحقيق  
ضيق الوقت ليس بسقط حقيقة وانما قدمت الوقتية عند الجنب عن الجمع بينهما ما عرفت من قبله الترتيب

كن صلى الظهر ذاك لترك الغبير فله ظهر  
فاذا قضى الغبير ثم صلى العصر ذاك الظاهر  
بأن العصر اذا فتنة عليه في ظنه حال أداء  
العصر وهو ظن معتبر لانه مجتهد فيه وفي  
الجنب من جهل فرضية الترتيب يلحق  
بالناسي واختاره جماعة من أئمة بخاري  
وعليه يخرج مافي الفتنة مبيح بلغ وقت  
الغبير وصلى الظهر مع تذكره جاز ولا يلزم  
الترتيب بهذا العذر (ولان ذكره)  
الترتيب (بعد سقوط كثرتها) بسبب القضاء  
(يعود الفوات الى الفتنة) بسبب القضاء  
لبنها على المعتد لأن الساقط لا يعود  
(وكذا لا يعود) الترتيب (بعد سقوطه يافي  
المسقطات) السابقة من التسيان والضيق  
حتى لو خرج الوقت في خلال الوقتية لا تفسد  
وهو مؤد هو الاصح مجتبي لكان في النهر  
والسراج ثم تذكر واتسع الوقت يعود انشاقا  
ولمعه في الاشياء في بيان الساقط لا يعود  
فليعذر



خو لا يباح وشرحه للشرع أي السعور (قوله ولو لم يتكلم مالا) أو تركه ولو لم يوص وتبرع عنه ولو ربه أو أجنبي جاز ولو في كفارة قتل أو عين الاعتق لما فيه من الزام الولاء على الغير وهو الميت زيلعي والمراد بالقتل قتل النفس لا النفس لانه لا طعام فيها نور الا يباح وشرحه لابي السعور (قوله يستقرض وارثه) أي على سبيل التبرع لا الوجوب والاستقراض والوارث ليس بقيد حتى لو دفع من ماله أو دفع غير الوارث مع (قوله مثلاً) يعني أي أو أكثر أقل لانه لا يكتفى (قوله للوارث) أي أو لأجنبي كما في شرح نور الا يباح لابي السعور فبايع على الأجنبي من تدوير الكفارة بين الحاضرين وكل يقول للأخر وحب هذه الدواهم لاستقامتها على ذمة كلان من التسليم أو الصيام ويقبله الآخر صحيح ثم لو أخذها أحدهم عند قبضها ولم يدفعها واستقل بها فبوزبها على الظاهر والاولى بعد تدويرها أن يتساووا فيها لانهم انما حضروا ليعطوا منها فقتلوا منهم متشوقة للأخذ لا سيما المسكين منهم (قوله ثم وثم) الوارث داخله على محذوف كالعاطف قبله أي ثم الوارث لانه فقير والفقير كل الوارث للفقير (قوله حتى يتم) أي اخراج ما عليه (قوله ولو قضاها) أي الصلوات ومثلها الصيام وقوله ورثته أي الوارث (قوله لا يباح) أي بطلان كل مكلف أن يعملها يدينه فلا يغلها بغيره (قوله مثله اذا كان بغير الأمر) (قوله لانها عبادة بدنية) أي بطلان كل مكلف أن يعملها يدينه فلا يغلها بغيره (قوله بخلاف الحج) فانه بسقط الفرض عن الميت وان لم يوص به لما ورد أن امرأة سألت الرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم فقالت ان فرضه الحج أدركت والدي وهو شيخ كبير لا يثبت على الرحلة ومات ولم يصح فحوز له عليه السلام الحج عنه ولم يذكر الوصية فيه (قوله لانه يقبل النيابة) ليس المراد بالنيابة الأمر والتوكيل بل المراد القيام مقامه في فعلها وان كان بغير أمره (قوله ولو أعطاه الكل جاز) بخلاف كفارة العين حيث لا يجوز أن يدفع لواحد أكثر من نصف صاع لان العدد منصوب عليه بقوله تعالى فكفارته اطعام عشرة مساكين وهل يمكنني الا باحة في القدية قولان المشهور واعتمد الكمال أبو السعور وفي المنع أن كفارة المسلاة تفارق كفارة العين في أنها لا يشترط فيها العدد ووافقة لها من حيث أنه لو أدى أقل من نصف صاع إلى فقير واحد لا يجوز (قوله لا يصح) فيجب عليه الوصية (قوله بخلاف الصوم) فانه يجوز ان يرضى في المرض وظاهره وان لم يكن غائبا لكن انما تحقق صحته بدمونه وأصله الشيخ الثاني فانه يجوز له أن يخرج قديته كل عام واذا قدر على الصيام بطل ما أذاه (قوله لعذر السبي) الاضافة للبيان (قوله على العيال) أي من الزوجة والولد واذا نظر بفرصة يقضى وينبغي أن لا يهمل (قوله وفي الخواج) أي مما قبله أي ما يحتاجه نفسه من جلب نفع ودفع ضرر وما النفل فقال في المختصرات الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من النوافل الاستيفاء لفرضه وصلاة الضحى وصلاة التسبيح والصلوات التي رويت فيها الاخبار انتهى (قوله وسجدة التلاوة) أي غير السلاتية (قوله والنذر المطلق) أي ما المعين فيجب ادائه في وقتهم ان كان معلقا وفي غير وقتهم يكون قضاء (قوله وضيق الخلوأى) والعامرى فجعلنا الوجوب في ذلك مضيقا والخلوأتى بفتح الحاء وسكون اللام نسبة الى الخلوأى غير قياسية لان أبا كان يبيعها وكان يعطى للطلبة ويقول ادعوا الولد فيقدهم ثم يسجل له الحظ الوافر من العلم (قوله بالجهل) أي بأحكام الشريعة (قوله أسلمت) أما في سنة ٩١١ هـ فلا يبعد كإبوت خدمت المساكين (قوله فلاقضاء عليه) كالأقضاء على مجنون حالة جنونه لما فاته حال عقله لما فاته حال جنونه ولا مقضى له أو مريض عن الإتمام لما فاته في تلك الحالة وزادت الفوائت على يوم وليلة يجوز (قوله بالعلم) أي سواء كان في دار الحرب أو دار الاسلام انتهى (قوله أو بدله) أي مظنة العلم أي في دار الاسلام فان دار الاسلام مظنة العلم فلا يبعد رجوعه بل ينزل عالمها ما يحتاج بقضاء الصلاة انتهى (قوله لم يوجد) الاولى الى الافراد لان العطف بأو (قوله زمنها) منصوب ظرف لما فاته انتهى (قوله ولا ما قبلها) عطف على ما فاته أي ولا يقضى مرثما فاته قبل الردة انتهى (قوله) ربح المصنف والشرح في باب المرتبة أنه يطالب بالقضاء وعمله الشرح هناك بأن الترك موصية والمعصية لا يزيل بالردة (قوله لانه بالردة) تعطيل للأحكام المتقدمة لكنه لا يظهر الا في حكمين الاول عدم قضاء ما فاته حال كفره والثاني قضاء الحج والمراد فعله لان الكافر لم يفعله أولا ولا يظهر في قوله ولا ما قبلها لان الاسلام لم يصدق منه في وقت قبل هذا (قوله ولذا) أي لكونه كالكافر الاصل (قوله لانه حبط بالردة) حله لازوم الاعادة والحوط الى طلاق (قوله وخالف الشافعي) فقال لا يلزم الاعادة لقوله تعالى ومن يرتد منكم الآية مطلق احباط العمل بأبوت على الردة لم يوجد انتهى (قوله قلنا) جواب بالمنع (قوله فأخذت حلين) الاول ومن يرتد والثاني فبعت

انترك مالا يستقرض وارثه نصف صاع  
ويدفعه فقير ثم يدفعه الفقير لوارث ثم  
تدبره (ولو قضاها ورثته بأمره لم يجز)  
عبادة بدنية (بخلاف الحج) لانه يقبل  
به ولو أدى الى التسفير أقل من نصف  
لم يجز ولو أعطاه الكل جاز ولو فدى  
ملأه في مرضه لا يصح بخلاف الصوم  
وزنا غير الفوائت وان وجبت على  
لعذر السبي على العيال وفي الخواج  
لا يصح) وسجدة التلاوة والنذر المطلق  
رمان موضع وضيق الخلوأتى كذا  
ويجوز بالجهل لان الخطاب بها  
معدة فلا قضاء عليه) لان الخطاب بها  
لم أو بدله ولم يوجد (كما لا يقضى  
ما فاته زمنها) ولا ما قبلها الا الحج لانه  
مير كالكافر الاصل (ولذا) يلزم  
رضى) أذاه ثم (ارتد عقبه وتاب)  
ا (في الوقت) لانه حبط بالردة قال  
ين يكفر بالايمان فقد حبط عمله  
التا في بديل فيمت وهو كافر قلنا  
الين وجزاه بن



وهو كافر (قوله احباط العمل والخلود في النار) بالنصب بدلان من برأين (قوله فلا احباط بالردة) في الآية  
 انما يشر مررب ومما يؤيد ذلك اعادة اسم الاشارة ثانيا حيث قال فأولئك حببت أفعالهم في الدنيا والآخرة  
 وأولئك أصحاب النار ولم يقل وأصحاب النار الخ (قوله احتمل) أي بلغ (قوله بعد صلاة العشاء) أي بعد صلواته  
 العشاء (قوله واستنقذ بعد القبر) أما قبله فمليه قضاء العشاء بالاجماع بجر (قوله لزمه قضاؤها) لأن صلواته  
 أول الوقت وقعت نافله وخوطب بعده والوقت باقي والنوم لا يمنع الخطاب وهذا هو المختار وقيل ليس عليه  
 قضاؤها كذا في الجبر (قوله صلى في مرضه الخ) انما صح لأن ذلك عذر وما اذا خلا من الاعذار فيبقى كما فاته  
 قال في الجبر ومن حكمه أي القضاء أن الفاتمة تقضي على الصفة التي فاتت عنه الالعذر وضرورة فيقضي  
 المسافر في السفر ما فاته في الحضر من الرباعي أو بعوا والمقيم في الإقامة ما فاته في السفر من ركعتين (قوله نوى أول  
 ظهر الخ) فإذا نوى الأول وصلى فابليه يصير أولاً وكذا لو نوى آخر ظهره عليه وصلى فاقبها يصير آخراً وكذا  
 الصوم فلو كان ما عليه من القضاء من رمضان ينوي أول صوم عليه من رمضان الأول أو الثاني أو آخر صوم  
 عليه من رمضان الأول أو الثاني فإن لم يكن من رمضانين لا يحتاج إلى التعيين حتى لو كان عليه قضاء يومين من  
 رمضان واحد فقضى يوماً لم يكن جازلاً لأن السبب في الصوم واحد وهو الشهر وفي الصلاة يختلف وهو الوقت  
 وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التقييد ودر وهذا التفصيل الذي ذكره في الدرر هو الأصح أبو  
 السعود (قوله لو من رمضانين) ولا يجوز ما لم يكن أنه صائم من رمضان سنة كذا أبو السعود عن الترمذي بلالة  
 وقد عرفت حكم المفهوم من النقل السابق (قوله وينبغي) يحترز المراد به هل هو التذب أو الوجوب وقوله أن  
 لا يطلع غيره قال في المنع هذا أهم من قيدها بالمسجد لأن المنوع هو قضاؤها مع الاطلاع عليه سواء كان  
 بالمسجد أو غيره لا يمكن حال العبارة من واحد لأن من منع قضاؤها في المسجد انما منع لانه يطلع عليه غالباً  
 لا لكونها في المسجد انتهى وقوله لأن المنوع الخ ينزل على أن الإبقاء للوجوب (قوله لأن التأخير عسبية) أي  
 الشأن فيه ذلك والافتقار يكون لعذر (قوله فلا يظهرها) قال أبو السعود في الشرح وينوخذ من ذلك  
 مدم رفع اليد في الوتر والله تعالى أعلم وينوخذ منه أيضاً وجوب الاخفاء والظاهر أن ذلك اذا وجبت  
 قرينة تدل على أنه قضاء كاقرب فأنها تكون ثلاثاً مسلم أنها قضاء أو ما لو كانت رباعية في وقت الضحى مثلاً  
 فلا يظن ذلك غالباً الاحتمال الغلبة

#### (باب سجود السهو)

(قوله من اضافة الحكم الى سببه) اعترض بأن السجود ليس حكماً وانما الحكم الوجوب وأجيب بأن هناك مضافاً  
 مقدراً أي وجوب سجود السهو فالمضاف المقدر هو الحكم أفاده الحلبي وفيه أنه لا يدفع الإيراد الا اذا كان  
 التعبير باب وجوب السهو والواقع هنا أن الوجوب مضاف الى السجود ولو قال من اضافة الفعل الى سببه لكان  
 أولى وقال في الجبر ومن قيل اضافة الحكم وتبع الشرح في تعبيره صاحب النهر (قوله وأولاه بالقنوات)  
 الاولى وأولى القنوات به (قوله لانه لا صلاح ما فات) فأشبهه قضاء القنوات في مطلق اصلاح والاولة أن يقال  
 لما فرغ من ذكر الصلاة فلهما فرضها أداء وقضاء شرع فيما يكون جابر النقصان يقع فيها أفاده صاحب الجبر  
 (قوله واحد عند الفقهاء) أي من حيث الحكم فيثبت السجود في الشك كما يأتي آخر الباب وفرق بينهم أهل  
 اللغة بأن الشك هو التردد بين الطرفين من غير ترجيح والتسبيح عدم احتضار الشيء في وقت الحاجة ثم ذكر  
 في النهر برآه لافرق في اللغة بين التسبيح والسهو وهو عدم الاحتضار في وقت الحاجة وفرق بينهما في السراج  
 الوهاج بأن التسبيح عزوب الشيء عن النفس بعد حضوره والسهو قد يكون عما كان الانسان عالماً ولا يكون  
 عالماً (قوله والظن الطرف الرابع) رجاء توهم هذه العبارة حيث تكلم فيها على حقيقة الظن والوهم أن قوله  
 قبل ذلك والشك والتسبيح واحد عند الفقهاء من حيث الحقيقة وليس كذلك (قوله يجب له الخ) (رواية ثوبان  
 عن النبي صلى الله عليه وسلم من سها في الصلاة فليسجد سجدة واحدة ولانه شرع لجبر النقصان وهو واجب كالدعاء  
 في الحج غير أنه لما كان المال مدخل فيه كان الجبر فيه بالدعاء بخلاف الصلاة لأن شأن الجبر أن يكون من جنس  
 المكسر وظاهر كلامهم أنه لو لم يسجد أم ترك الواجب وترك سجود السهو وقوله أي لله والمقيد بكونه عن  
 ترك الواجب كما يأتي حلبي (قوله بعد سلام واحد) تعارض في سجوده رواية فعله عليه السلام قبله وبعده فربحنا

احباط العمل والخلود في النار فلا احباط  
 بالردة والخلود بما أوتى عليه فلا يحفظه فروع  
 صبي احتمل بعد صلاة العشاء واستنقذ بعد  
 القبر لزمه قضاؤها صلى في مرضه بالتيمم  
 والأيام ما فاته في صحته صحيح ولا يرد لو صح  
 كثرت القنوات نوى أول ظهر عليه أو آخره  
 وكذا الصوم لو من رمضانين هو الأصح  
 ونسب لا يطلع غيره على قضاؤه لأن  
 التأخير عسبية لا يظهرها واقعه أعلم  
 (باب سجود السهو)  
 من اضافة الحكم الى سببه وأولاه بالقنوات  
 لانه لا صلاح ما فات والشك والتسبيح  
 واحد عند الفقهاء والظن الطرف الرابع  
 والوهم الطرف المرجوح (بجيب له بعد سلام  
 واحد)



الى قوله عليه السلام اكل سهو سجدتان بعد السلام لاربعية القول على الفعل والخلاف في الامور ثلاثة في جسد  
 قبل السلام لا بعده لانه لو اعادة يتكرر وهو خلاف الاجماع ويتابع المؤتم الحنفى من يسجد قبله وانما كان الاول  
 التأخير لان سجود السهو مما لا يتكرر فلو فرض من السلام حتى لو سها عن السلام ايضا بغيره وصورة السهو  
 عن السلام انه يقوم الى الخامسة ما هيا فليزله السهو التأخير السلام او يبقى قاعدا على ثلثي ان سلم ثم تين انه  
 لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو ولو سها في سجود السهو لا يسجد به وحكي ان محمد بن الحسن قال للكشاف وهو  
 ابن شاذان لم لا تستغل بالفقه فقال من احكم علمنا هذا اليد الى سائر العلوم فقال محمد رحمه الله تعالى اما  
 اني عليك شيا من مسائل الفقه فخرج جوابه من النحو فقال هات فقال ما تقول فحين سها في سجود السهو  
 فنظر ساعة ثم قال لا سهو عليه فقال من اي باب من النواحي خرجت هذا الجواب فقال من باب ان المفسر لا يسفر  
 فتجب من فطنته (قوله واحد من عينه) صححه الزاهد في المجتبى قال صاحب البحر والذي ينبغي الاعتماد عليه  
 تصحيح المجتبى انه يسلم من عينه فقط لان السلام من العين معهود به يحصل التحليل فلا حاجة الى غيره انتهى وهذا  
 أحد أقوال ثانياً انه يكون بعد تسليته الاول تلقاء وجهه ولا ينصرف قال في المحيط انه الاصول لان الاول  
 للتحليل والثاني للتحية وهذا السلام للتحليل لا التحية فكان ضم الثاني الى الاول عبثا واختاره حافظ الدين  
 في الكافي وقال ان عليه الجمهور واليه أشار في الاصل وهو الصواب ثالثاً ان يكون بعد التسليتين فقد ظهر  
 ان الثاني هو الاكثر تصحيحاً بل جزم البعض بأنه الصواب والصواب لا يعدل عنه فكان على الشرح ان يجري  
 المدف عليه فان عبارته قابلة له وتصحيح الزاهد لا يوازي ما تقدم من التصحيح (قوله فقط) تأكيد لقوله  
 واحد انتهى حلي (قوله لانه المهود) أي في الصلاة فيه إشارة الى البحث في القول الثاني انه يسلم تلقاء وجهه  
 بأنه غير معهود (قوله وعليه لو أني) أي ويتفرع عليه وهذا التفريع استظهره صاحب النهر على القول الاول  
 والثاني (قوله جاز) هو ظاهر الرواية فان خلاف في الاول وقبل لا يجوز (قوله قبله في النقصان) لانه جبر النقصان  
 أو السعود (قوله وبعدة في الزيادة) لانه رغم الشيطان وأزمه ابو يوسف بما لو كان عنهما في مجلس هرون الرشيد  
 فخير والمذكور في كتب المالكية انه اذا اجتمع سهوان عن زيادة ونقصان سجد قبل السلام ١٥ أو السعود  
 (قوله سجدتان) فقولهم سجود السهو مفرد مضاف بهم (قوله ويجب أيضا الخ) لم يذكر تكبير السجود وتسييحه  
 ثلاثاً له لم يتركه من ماسنون بغير عن المحيط وغيره (قوله يرفع التشهد) والسلام بغير (قوله لفتوها) بكونها  
 فرضاً والواجب لا يرفع الفرض فلو سجد هماً لم يقصد لم تفسد لانه لان القعود ليس بركن بغير (قوله فانها  
 ترفعهما) لانها لم يقصدا وقعهما اذ هو آخر الصلاة واذا سجد الصلوة تين وقعهما ما أثناء ما بطلا (قوله  
 وكذا التلاوة) فانها ترفعهما لانها اثر القراءة وهي ركن فاخذت حكمهما بغير وفي رواية انها كالسهوية  
 وكان وجهه أنها واجبة كسجود السهو ولا فرض انتهى حلي (قوله في القعود الاخير) لانه عملهما وقوله  
 في المختار رأى ضد عامة أهل النظر وأهل المذهب وصححه في البدائع والهداية واختار الثاني الطحاوي وجرم به  
 في منية المصل وقيل يأتي بهما في الاول فقط وصححه الشرح معزياً بالمفيد وأكثر التصحيح للاول لكنه يجوز  
 العمل بأي قول منهما لتعديده (قوله اذا كان الوقت صالحاً) أي للدلالة عليه (قوله أو اجرت في القضاء) احتج  
 به عملوا كان في أداء العصر فانه اذا اجرت الشمس فيه لا يسقط ما عليه من سجود السهو أو السعود (قوله  
 أو وجد ما يقطع البناء) كالتفهمة والكلام وتعمد الحدث أو السعود (قوله لم يسجد) أي في الفرض وسجد في  
 آخر النفل فلا ينافي ما يأتي من قوله وضم اليها سادسة لتعريف الركنين له خلا وسجد للسهو فانه في النفل على فرض  
 سها فيه ١٥ حلي أو حصل ما هنا على البناء القصد وما يأتي له على غيره (قوله بترك واجب) قيد به لانه  
 لا يجب بترك سنة كالنشاء والتعوذ والتسمية وان كان المترول فرضاً فسدت الصلاة ١٥ والمراد وان لم يتحقق ترك  
 الواجب لما ساقى من انه يسجد في صور ذلك السهو ولم يتحقق فيما تركه (قوله بما جرى في صفة الصلاة) هو  
 باطلاقة شامل للتقديم والتأخير والتحيز وشامل لترك التشهد أو نقصه ومنه تكبير الفتن وتكبير الركوع  
 في الركعة الثانية من صلاة العيد زيلي ونقل صاحب البحر الخلاف في تكبير الفتن قال وينبغي ترجيح عدم  
 الوجوب بخلاف تكبيرات العدين فانه يسجد بتركها أو بعضها من غير خلاف ومنه ترك الفاتحة أو أجزائها  
 وقبل يجب بترك أقلها ولو آية ومنه تكرارها الا اذا قرأها مرتين وقبل ينسحب بالسجدة ولو تركها في الاخير

١ من عينه فقط لانه المهود وبه يحصل  
 التحليل وهو الاصح بغير عن المجتبى وعليه  
 لو أني تسليتين سقط عنه السهو ولو سجد  
 قبل السلام جاز ذكره ترجيحاً وعند مالك قبله  
 في النقصان وبعدة في الزيادة فيعتبر القاف  
 بالقاف والدال بالهال (سجدتان) ويجب  
 أيضا (تشهد وسلام) لان سجود السهو يرفع  
 التشهد من القعدة لقوتها بخلاف الصلوة  
 قائم بارتفاعها وكذا التلاوة في غير المختار  
 ويأتي بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم  
 والدعاء في القعود الاخير في المختار وقبل  
 فيها احتياطاً اذا كان الوقت صالحاً فلو  
 طلعت الشمس في التجبر أو اجرت في القضاء  
 أو وجد ما يقطع البناء بعد السلام سقط عنه  
 فتح وفي القبة لو بقي النفل على فرض سها فيه  
 يسجد (ترك) متعلق يجب (واجب) مما  
 يترق صفة الصلاة (سهو)

لا شيء عليه لأنها مائة في الصحيح كذا قاله الربيع ومنه إذا قدم السورة أو حرأمنها على الفاتحة ولو ضم سورة  
 إلى الفاتحة في الآخرين لا شيء عليه في الأصح ولو ترك السلام سهواً بأن أطل القعدة ووقع عنده أنه خرج من  
 الصلاة ثم علم ذلك يسلم ويسجد لأنه أخر واجباً كذا في التبيين ولو تشهد في قيامه قبل الفاتحة لا سهو عليه  
 لأنه محل التناهي وبعد ما عليه السهو لأن آخر السورة وهو الأصح اهـ أبو السعود قلت وينبغي تخصيصه بالأولى  
 أبو السائلة من ربيعة السائلة للعلامة المذكورة ولو كثر التشهد في القعدة الثانية لا شيء عليه لأنها محل الذكر  
 والله عاونه منه ترك الاستدال لأنه واجب على المذهب كما في البحر ومنه ركوعان مثل البان أو ثلاث سجودات  
 أو تكبيرتان للتحريم بأن شك فيها فأعادها ثم تذكر أنه أتى بها فأنها توجب السهو على ما في المحيط واختلف هذا  
 المعتبر الركوع الثاني أو الأول وينبغي أن يكون الباقي على مثل هذا الخلاف فهستاني قال في البحر المعتبر  
 الركوع الأول لكونه صادف محل وقوع الثاني مكرراً (قوله فلا سجود في العمد) لأن ما عرفنا جابر بن الشريع  
 السهو منه ما مثل لهذا الثالث لا فوقه والعمد أعلى من السهو فلا يكون ما جبر الادي جابر الملا على أفاده في البحر  
 (قوله قبل الألف أربع) زيد عليها ترك الفاتحة عمداً على ما نقله الشيخ شاهين عن الجواهر معزاً بالبغية الغنية اهـ  
 أبو السعود وحكاية بصيغة القربض لضعفه وكذا ضعفه في نور الإيضاح ويسعى سجود عذر عند القتال به اهـ  
 على أي سجود ابتدى اعتذاراً عما وقع وليس المعنى أن سببه العذر لأنه لا عذر في ذلك لكونه عمداً (قوله وتأخير  
 سجدة الركعة الأولى) الظاهر أن هذا القيد اتفاقاً عند القائل به والألفا تفرق بين الركعة الأولى وغيرها  
 تحكم وكذا لا يظهر لقوله إلى آخر الصلاة وجه لأنه لو أنزل إلى الركعة الثانية لكان كذلك عنده على ما يظهر (قوله  
 لأن تكراره غير مشروع) فيه أن السجود يسجد مع إمامه سهواً ثم إذا سها فمما يقضيه سجدة أيضاً فقد تكرر  
 في صلاة واحدة اللهم إلا أن يقال نزل قضاؤه بمنزلة صلاة مستقلة لأنه في حكم المنفرد فيما يقضى وقد رأيت  
 في البحر عن البدائع الجواب بذلك به كتابته فقد أجد (قوله متعلق بترك واجب) أي على أنه تخيل له وليس المراد  
 التعلق بالصوى (قوله قبل قراءة الواجب) مثل ترك آية من الثلاث آيات بعد الفاتحة كما يؤخذ من الظهور به  
 ولو قدم الركوع على القراءة المقرضة (وهو السجود ولكن لا يعتد بالركوع فيفترض إعادته بعد القراءة بجزء) قوله  
 انما يتحقق الترك أي ترك القراءة (قوله عاد) أي إلى القراءة (قوله ثم أعاد الركوع) أي افتراضاً (قوله بعد  
 السورة) أي لاجل الترتيب بينهما وفي البحر عن المحيط لو ترك السورة فذكرها قبل السجود عاد وقرأها وكذا  
 لو ترك الفاتحة فذكرها قبل السجود وبعد السورة لأنها تقع فرضاً بالقراءة بخلاف ما لو تذكر القنوت في الركوع  
 فإنه لا يعود متى عاد في الكل فإنه بعد ركوعه لا يرتفعه وفي الخلاصة ويسجد للسهو فيما إذا عاد ولم يعد إلى  
 القراءة اهـ (قوله أيضاً) أي كما بعد الركوع (قوله وتأخير قيام إلى الثالثة) في الفرض غير الثاني وفي الرابعة  
 المؤكدة على الأصح (قوله بقدر ركن) ظاهره ولو بلا سنة والركن بقدر ركن الله وبجده كما قدره الحلبي سابقاً  
 (قوله الأصح وجوبه الخ) وقيل لا يجب حتى يقول وعلى آل محمد وذكر في البدائع أنه يجب عليه السهو وعنده  
 وعندهما لا يجب لأنه لو وجب لوجب جبراً نقصان ولا يعقل نقصان في الصلاة على رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم وجه قول الإمام أنه لا يجب السهو بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بل تأخير الفرض وهو القيام  
 إلا أن التأخير صل بالصلاة وقد حكى في المناقب أن الإمام رضي الله تعالى عنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم  
 في المنام فقال له كيف أصبحت على من صلى على سجد السهو فأجاب بكونه صلى عليه ماها فاستحسنه منه  
 يمر وفي القهستاني عن الروضة وقول صاحبين أن في بعض أهل زماننا في المحيط استتبع محمد السهو  
 لاجل الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم ونعم ما قال روح الله وروحه لكن في المضمرات أن الفتوى على قول  
 الإمام اهـ (قوله والجهر فيما يخاف من الإمام) في العبارة قلب ومواب العبارة فيما يخاف لكل محل وعكسه  
 للإمام اهـ (قوله والأصح تقديره بقدر ما تجوز به الصلاة في الفصلين) وذلك لأن البس من الجهر والاختفاء  
 لا يمكن إلا تزامنه ومن الكثير يمكن وما تصح به الصلاة ككثير وهو آية عنده وثلاث آيات عندهما قال  
 القهستاني والتبادر أن يكون هذا في صورة يندى أن عليه المخافة فيجهر صمداً وأما إذا علم أن عليه المخافة  
 فيجهر تبين الحكمة فليس عليه شيء وقيل بالجهر وسواء بخلاف المخافة فإن الموجب السهو وقراءة  
 ما تجوز به الصلاة قاله الصدوق الشهيد وهو الصحيح وقال أبو علي التستبي أن المخافة كالجهر في الأصح فيجب السهو

قوله سجود في العمد قبل الألف أربع تركه  
 القعدة الأولى وصلاته فيه على التبع صلى  
 الله عليه وسلم وتكرره هذا حتى شغل عن  
 ركن وتأخير سجدة الركعة الأولى إلى آخر  
 الصلاة نهر (وأن تكرره) لأن تكراره غير  
 مشروع (كر كدع) متعلق بترك واجب  
 (قبل قراءة) الواجب لوجوب تقديراً  
 (قوله بالنبوة) بالنبوة ولو بعد  
 الرقع من سجود عاد ثم أعاد الركوع لأنه  
 في ترك الفاتحة بعد السورة أيضاً وتأخير  
 قيام إلى الثالثة بزيادة على التشهد بقدر  
 ركن وقيل بصرفه في الزمان الأصح  
 وجوبه بالهم صل على محمد (والجهر فيما  
 يخاف من الإمام) (وعكسه) لكل محل  
 في الأصح والأصح تقديره (قد رما تجوز به  
 الصلاة في الفصلين وقيل) فأنه فاضى خان  
 (يجب) السهو (بهما) أي بالجهر والمخافة  
 (مطلقاً) أي قل أو كتب

بمناقضة كلمة لصكن فيه شدة اه وفي البحر من الهداية وهو ظاهر الرواية كما في القهستاني أن المنفردة فيها لا يلزمه شيء ونخص هذا الحكم بالامام وفي العناية أن الاختصاص ليس بواجب على المنفرد قوله وهو ظاهر الرواية قال في البحر وينبغي عدم العدول عن ظاهر الرواية الذي نقله الثقات من أصحاب الفتاوى وصح القهستاني التفصيل ونقل صاحب البحر عن الولوالجية أحسينه (تبيينه) صرحوا بأنه إذا جهر بهواشي من الادعية والثناء ولو تشبه الايجاب عليه السجود بجر (قوله بهو امامه) سبب آخر لوجوب السجود ولو اقتدى به بعد ما سجده واحدة منه يتابعه في الاخرى ولا يقضي الاولى كما أنه لا يقضيها ولو اقتدى به بعد ما سجدها (قوله ان سجدا امامه) أما لو سقط عن الامام بسبب من الاسباب بأن تكلم أو أحدث متعمدا أو خرج من المسجد فإنه يستقط عن المقتدى بجر (قوله لوجوب المتابعة) لانه عليه الصلاة والسلام سجده وتبعه القوم بجر (قوله لا بهو هو أصلا) أي لا قبل السلام ولا بعده قال في البحر وانما يلزم المأموم بهو نفسه لانه لو سجده وحده كان مخالفا لامامه ان سجده قبل السلام وان أخره بعد سلام الامام خرج من الصلاة بسلام الامام لانه سلام عدا عن لاسهوه عليه ولو تابعه الامام يتقلب التبع أصلا اه (قوله والمسبوق يسجد مع امامه) ولا يسلم معه بل يقوم الى القضاء فان سلم عدا فسدت والا لا ولا سجود عليه ان سلم قبل الامام أو معه وان سلم بعده لم يضره لانفراد بجر (قوله ثم يقضي ما فاتته) اقتراضا على الأصح حتى لو بدأ بما عليه بعد الدخول مع الامام فسدت ولو لم يتابع المسبوق امامه وقام الى قضاء ما سبق به بسجدة آخر صلاته اختصاصا لان التعرعة مفصلة لجعل كأنها صلاة واحدة بجر (قوله ولو سها فبه سجدة ثانيا) لانها سهو وان في صلاتين حكما فلم يكن تكرارا ولو سها فيما يقضي ولم يسجد لسهو والامام كفاه سجدة ثان بجر (قوله وكذا اللاحق) فإنه يجب عليه بهو امامه (قوله لكنه يسجد في آخر صلاته) لان اللاحق التزم متابعة الامام فيما اقتدى به على نحو ما يصلي الامام والامام أذى الاول فالاول وسجد لسهو في آخر صلاته فكذا اللاحق (قوله ولو سجده مع امامه أعاده) لانه في غير أوانه ولا تفسد به صلاته لانه ما زاد الا بسجدة بجر (قوله والمقيم خلف المسافر) أي اذا قام الى تمام صلاته وسها بجر والظاهر رجاء هذا الخلاف فيما اذا سها امامه وسجد له على الركعتين (قوله كالمسبوق) فيلزمه السجود وصححه في البدائع لانه انما اقتدى بالامام بقدر صلاة الامام فإذا انقضت صلاة الامام صار منفردا فيما وراء ذلك وانما لا يقرأ فيما بين لان القراءة فرض في الاولين وقد قرأ الامام فيه ما بجر (قوله وقيل كالاخ) اذا سها فيما يؤديه قائلة الكرخي فلا سجود عليه بدليل أنه لا يقرأ بجر (قوله ولو عمليا) كالوتر فلا يعود فيه اذا استتم قائما وعلى قولهما يعود لانه من النقل (قوله وأما النقل) ولو الرابعة المؤكدة نهر (قوله فيعود) لأن كل شئ صلاة على حدة في حق القراءة فأمرنا بالعود الى القعدة احتياطا ومعنى عادتين أن القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض فيجوز وقيل لا يعود لانه صار كالفرض حاي عن البحر (قوله مالم يقبده) أي ما قام اليه بسجدة (قوله ولا سهو عليه في الاصح) كذا ذكره في الهداية ونفع القدير والعناية والتبيين والبرهان وهو اختيار الفضلي أبو السعود عن الشرنبلالية وفي رواية اذا قام على ركبتيه لينهض بقعدو عليه السهو بجر (قوله وهو الاصح) وقيل يعود مالم يكن الى القيام أقرب اه حلي عن البحر (قوله والا أي وان استتم قائما) لاناغية دخلت على قوله لم يستتم وهو النقي فكان اثباتا فصح ما قاله الشرح (قوله بعد ذلك) أي بعد أن استتم قائما (قوله وصححه الزيلعي) قال الكمال في النفس من التصحيح شيء وذلك لان غاية الامر في الرجوع الى القعدة الاولى أن تكون زيادة قيام في الصلاة وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل لما عرف أن زيادة قيام دون ركعة لا تفسد الا أن يفرق باقتراح هذه الزيادة بارفض لكن قد يقال المستحق لزوم الاثم أيضا بارفض أما الفساد فلم يظهر وجه استلزامه اياه فترجع هذا البث القول المقابل للمصحح وفي التهر عن ابن النخعي عن خط السير أي سكاية الخلاف فيما اذا لم يستتم قائما أما اذا استتم قائما فلا خلاف في الفساد كما ذكره ابن عوف والوزني في شرحهما للتقديري (قوله يكون ميبيا) ظاهر عبارة الكمال الحرمية حيث قال وهو وان كان لا يحل فهو بالصلاة لا يحل ثم اذا عاد قبل ينشده لنفسه بالقيام والصحيح أنه لا ينشده ويقوم ولا ينقض قيامه بقعود لم يؤمر به بجر (قوله ويسجد لتأخير الواجب) الاولى أن يقول لتأخير الفرض وهو القيام أو يقول لترك الواجب وهو القعود (قوله وهذا في غير المؤتم) أي هذا التفصيل من أنه ان لم يستتم عاد وان استتم لا (قوله أما المؤتم فيعود الخ)

(وهو ظاهر الرواية) واعتمده الخ لوائى  
(على منفرد) متعلق بيجب (ومقتد بهو  
امامه ان سجدا امامه) لوجوب المتابعة  
(لا بهو هو) أصلا (والمسبوق يسجد مع  
امامه مطلقا) سواء كان السهو قبل الاقتداء  
أو بعده (ثم يقضي ما فاتته) ولو سها فيه بسجدة  
ثانيا (وكذا اللاحق) لكنه يسجد في آخر  
صلاته ولو سجده مع امامه أعاده والمقيم  
خلف المسافر كالمسبوق وقيل كالاخ  
نقل المسافر كالمسبوق وقيل كالاخ  
(مما من القعود الاول من الفرض)  
ولو عمليا وأما النقل فيعود مالم يقبده  
بالسجدة (ثم تذكره عاد اليه) وتسهولا  
سهو عليه في الاصح (مالم يستتم قائما) في  
ظاهر المذهب وهو الاصح فتح (قوله أي  
وان استتم قائما لا) يعود لا يشترط بجر  
القيام (وسجد له هو) لترك الواجب (فلو  
عاد الى القعود) بعد ذلك (تفسد صلاته)  
لفرض الفرض لما ليس بفرض وصححه  
الزيلعي (وقيل لا) تفسد لكنه يكون ميبيا  
ويسجد لتأخير الواجب (وهو الاشبه) كما  
سقطه الكمال وهو الحق بجر وهذا في غير  
المؤتم أما المؤتم فيعود سها

بحسب رتبة تشهد الامام وقام من القعدة الاولى الى الثالثة قسسى بعض من خلفه تشهد حتى قام فعلى من لم  
يتشهد ان يعود ويتشهد ثم تسبى امامه وان خاف ان تفوت الركعة الثالثة لانه تسبى لامامه فيلزمه ان يتشهد  
بطريق المتابعة وهذا بخلاف المنفرد لان تشهد الاول في حقه سنة وبعد ما اشتغل بفرض القيام لا يعود الى  
السنة وهما تشهد فرض عليه بحكم المتابعة بجر من السراج وفي كون تشهد الاول سنة نظر والمعتقد انه  
واجب (قوله وان خاف فوت الركعة) أى الثالثة مع الامام (قوله وظاهره) أى تعطيل السراج بأن التعود  
فرض (قوله وظاهره) أنها واجبة الخ لم يبين حكمها في السنن والظاهر السنة لان السنن المطلوبة في الصلاة  
بشئ فيها الامام والمنفرد والمقتدى غالباً وقوله فرض في الفرض معناه ان يأتي بذلك الفرض ولو بعد اتيان  
الامام لا قبله وليس المراد المشاركة في جزمه (قوله حاقلة) أى جامعة (قوله عن القعود الاخير) أراد بالآخر  
الفرض ليشمل ما فيه قعدة واحدة كالقبض (قوله أو بعضه) بأن قعدة نصف تشهد ثم قام (قوله ما لم يقبدها)  
أى الركعة بسجدة أفاد أنه أتى بركوع وسجود وأما إذا سجد من غير ركوع فإنه يعود واذ اثنى الحكم في السهو  
في العمد أولى ومن ثم سوى في الخلاصة بينهما وأفاد فيه أنه لا فرق أى في فساد الفرض بالتقصيد بين ما إذا قرأ  
في الخامسة أو لا واستشكاه في الجريان المتعدد هو الخلط ولم يوجد لفساد الركعة بخلافها عن القراءة وتوحيده  
ما حرر أن السجود الخالي عن الركوع لا يعتد به فكذا الخالي عن القراءة إلا أن يفرق بأنه قد عده انعام الركعة  
بدون القراءة كما في المقتدى بخلاف الخالية عن الركوع نهر (قوله وسجد للسهو) لم يفصل هنا بين ما إذا كان  
مستقماً للقيام أو لا ويبنى أن لا يسجد في الثانية كما روى في تشهد الاول (قوله لتأخير القعود) أشار به الى الرد  
على من قال ان السبب ترك واجب السلام لانه لم يؤخره عن محله لانه بعد القعود ولم يقعد (قوله عند محمد)  
ظاهره أنه راجع الى كل المتن فيكون محمد قائلاً بقوله لا يسجد في الثانية كذا لبيان القرصية وكما يدل على الفرض  
عنده بطل الأصل فتعين أن يكون راجعاً الى قوله برفعه فيكون المتن اختصاراً لقول الامام رضى الله تعالى عنه  
وأبى يوسف في عدم بطلان الأصل وقول محمد ان السجدة لا تتم الا برفع اليد حلي وفيه أنه قدّم أن محمد لا يطل  
الأصل بطلان الوصف الا اذا لم يمكن الخروج عن العدة كأن طامت الشمس في القبر ما هنا فقد أمكنه بضم  
السادسة ليصير الكل نفلاً والقصد عنده في هذه الصورة من جهة أنه يفترض القعود على رأس كل شفع  
في النافلة ولم يقعد على رأس الاربعة والى ذلك تشير عبارته في شرح الملتقى (قوله لان غمام الشئ ماخره) أى  
والرفع آخر السجدة اذا الشئ انما ينشئ بعده ولذا لو سجد قبل امامه فأدركه امامه فيه جاز ولو قتل بالوضع لما جاز  
لان كل ركن اذا قبل الامام لا يجوز بجر (قوله فلو سبقه الحدث) أى في مثله المصنف (قوله وبني) أى على  
صلاة الفرض بأن يقعد ويسلم حلي (قوله خلافاً لابي يوسف) فإنه قال لا يعود الى القعود وبطل فرضه بجر (قوله  
حتى قال) أى أبو يوسف لما أخبر بجر بجر (قوله زه) بازاء المكسورة وهي كلمة تقولها الاعماء عند  
استحسان شئ وقد تستعمل في الحكم كما يقال لمن أساء أحدثت قهستاني وهذا التهج بفتحها يتبع بالتلفيق من  
مذهب ما هنا قوله فسدت لا يسلم محمد وقوله اصلها الحدث لا يقول به أبو يوسف رضى الله تعالى عنه حلي وقيل  
الواب في الزاى الضم والزاى ليست بخالصة بجر عن المغرب والهاء مكسورة كما هو في لغتهم وبعضهم ضبطه  
بسكونها على وزن قف (قوله والعبرة للامام) في القعود قبل التقيد وفي عدمه (قوله لم تفسد صلاتهم) لانه  
لما عاد الامام الى القعدة ارتفض وصومه فترفض ركوع القوم أيضاً لانه صبي عليه فيهم زيادة  
سجدة وذلك لا يفسد الصلاة بجر عن المحيط وهذا انما يظهر لور كع الامام فلو عاد قبل الركوع وركع القوم  
وسجدوا فسدت زياتهم ركعة على ما يظهر وفي القم ولا يتابعونه اذا قاموا اذا عاد لا يعودون للتشهد (قوله  
ما لم يعمدوا) والافسد لا تفردهم في محل الاقتداء (قوله وبدا الخامسة بسجدة) أى بحسب الصورة  
والافلاخامة لا ترفض قيامهم وركوعهم يارتفاض قيام الامام وركوعه (قوله ومنهم سادسة) وقيل  
لا يضم حلي عن الجهر (قوله ولو في العصر) وجه المبالغة أن التنفل معه مكروه ورد بأنه لم يؤد العصر فالتنفل  
واقع قبله وهو جائز من غير كراهة كذا أورده صاحب التهر قال ثم وسددة عن لي حين أقرأ هذا المجل بالجامع  
الازهر أنه يمكن سجدة على ما إذا كان يقضى عصر أو ظهر أو بعد العصر فإنه يضم كما هو ظاهر وجهه تسع المبالغة  
(قوله والقبر) فيه من المسامحة ما لا يخفى اذا المناسب للرابطة اه حلي وانما ترك المغرب لانه لا يأتي على

وان خاف فوت الركعة لان القعود فرض  
عليه بحكم المتابعة سراج وظاهره أنه لو لم يعد  
بذلك بجر قلت وفيه كلام والظاهر أنهم  
واجبة في الواجب فرض في الفرض نهر  
ولنا فيها رسالة حاقلة فراجعها (ولو سجد من  
القعود الاخير) كله أو بعضه (عاد) ويكتفى  
كون كذا الجلستين قدر التثنية (ما لم يقبدها)  
(وسجد للسهو) لتأخير القعود (وان قبدها  
بسجدة) عامداً أو ناسياً (قوله لان غمام  
برفعه) الجبهة عند سجدة الحدث قبل رفعه  
الشيء ماخره فلو سبقه الحدث حتى قال زه  
فوضاً وبني خلافاً لابي يوسف حتى قال زه  
صلاة فسدت أصلها الحدث والعبرة للامام  
حتى لو عاد ولم يسلم به القوم حتى يسجدوا  
لم تفسد صلاتهم ما لم يعمدوا بالسجود وقيل  
يلغز أي مصل ترك القعود الاخير وقيل  
الخامسة بسجدة ولم يبطل فرضه (وضم  
سادسة) ولو في العصر والقبر

الركعة الزائدة بشئ (قوله ان شاء) أشار به الى أن الضم مندوب وهو الاظهر وقيل واجب وسيلقى أنه لو قلنا  
على رأس الرابعة وقام الى الخامسة وقيد هاب بصد فانه يضم سادسة ولو في الاوقات المصنوعة فينبغي  
أن لا يكره هنا أيضا على الصحيح اذ لا فرق بينهما اهـ بحرويه الى ذلك قول الشرح لاختصاص الكراهة  
والانتماء بالصدق (قوله لاختصاص الكراهة) راجع الى قوله ولو في العصر والتجبر وقوله والانتماء أي وجوب  
الانتماء راجع الى قوله ان شاء وقوله بالصدق أي بالشروع قصد في النفل (نقطة) اذ اقتدى به انسان في الخامسة  
ثم أقصد هاهنا الى قول محمد لا يتصور القضاء ومعه ما يقضى من الشريعة في شريعة الست بخلاف ما اذا عاد  
الامام قبل السجدة فانه يقتضي أربعا (قوله لان النقصان) أي الحاصل بترك القعدة لا يصير سجود السهو  
فان قلت انه وان فسدت فربما فقد صح نقلا من ترك القعدة في النفل ساهيا وجب عليه سجود السهو فلماذا  
لم يجب عليه السجود نظر هذا الوجه قلت انه في حال ترك القعدة لم يكن نقلا عما تحقققت النية بتقيد  
الركعة بسجدة والضم فهي عارضة (قوله مثلا) أي أو قصد في الثالثة الثلاثي أو في ثمانية الثلاثي اهـ حلي (قوله  
عاد وسلم) لان التسليم في حالة القيام غير مشروع وأمكنه اقامته على وجهه بالفرد وما دون الركعة محل الرض  
ثم اذا عاد لا يبعد التشهد بحرويه واستفاد من التعليق أن العود واجب فسلامه قائما مكرره (قوله ثم الاصح  
أن القوم الخ) مقابله ما قبل انهم تبعونه فان عاد عادوا معه وان مضى في السابعة السجدة لان صلاتهم تمت  
بالقعدة بحرويه الاصح أنه لا اتباع في البدعة (قوله تبعوه) أي في السلام فقط (قوله اذ لم يبق عليه السلام)  
أشار به الى أن معنى تمام فرضه عدم قساده والا فقلنا ناقصة كما سيأتي في قوله لنقصان فرضه بتأخير السلام  
اليه أشار في العصر حلي (قوله وضم الخ) أي بما على الاظهر وقيل وجوب حلي عن العصر (قوله ولو في العصر)  
أشار به الى أنه لا فرق في الانتماء فلا بين الاوقات المكررة وغيرها في العصر اطلق في الضم فتشمل ماذا كان  
في وقت مكرره كما به العصر والتجبر لان التطوع انما يكره فيما اذا كان من اختياره وماذا لم يكن من اختياره  
فلا يؤخذ عليه الاعتماد كذا في الخامسة وهو الصحيح وعليه الفتوى وهي رواية هشام اهـ بحرويه (قوله يفتي) أشار به  
الى الرد على الزبلي حيث حكم بكراهة الضم في التجبر دون العصر حلي عن العصر وفي الجنبس الفتوى على  
رواية هشام من عدم الفرق بين الصحيح والعصر في عدم كراهة الضم (قوله والضم هنا أكد) لان فرضه قد تم  
فلو قطع هاتين الركعتين بأن لا يسجد لسهو ولم ترك الواجب ولو جلس من القيام وسجد لسهو لم يؤذ سجود  
السهو على الوجه المذكور فلا بد من ضم سادسة ويجلس على الركعتين ويسجد لسهو وبخلاف المسئلة الاولى  
فان الفرضية لم تنبج احتياج الى تدارك نقصانها حلي عن الرد (قوله ولا عهد لقطع) لانه غير مقصود انهي  
حلي (قوله ولا بأس بانتماء الخ) أشار به الى أن انتماءه حينئذ خلاف الاولى حلي عن العصر ومقتضى ما مر  
جريان الخلاف في الضم أنه مندوب أو واجب لأنه خلاف الاولى (قوله في الصورتين) الصورة الاولى عاد وسلم  
والصورة الثانية وضم اليها سادسة اهـ حلي (قوله وترك في الثانية) أي ترك سلام الفرض الخاص به وهو  
ما يكون بينه وبين قعدة الفرض صلاة وهذا وان كان سلامه على رأس الست يخرج من جميع الصلاة لكنه  
قائه السلام المخصوص اهـ حلي (قوله في الاصح) وهو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابن عباس اهـ حلي  
عن الله - ستاتي (قوله ولو اقتدى به الخ) أي لو اقتدى بنجس بالذي قد عد على الرابعة ثم قام وضم سادسة  
صلاهما أي الركعتين أيضا أي مع الاربع والاولى أن يقول على الاربع أيضا لان صلاة الركعتين محل وفاق  
وهذا قول محمد لانه لم يقطع احرام الفرض لانه صار شارعا في النفل من غير تكبيرة جديدة ولما بقيت التسمية  
صار شارعا في الكل وعند أبي يوسف يلزمه ركعتان حال في المنع والاصح قول محمد ولو اقتدى به من فرض في قيام  
الخامسة بعد التعمود قدر التشهد لا يصح اقتداؤه ولو عاد الى القعدة لانه لما قام الى الخامسة فقد شرع في النفل  
فكان اقتداؤه من فرض بالنفل ولو لم يقعد قدر التشهد لم يصح الاقتداؤه لانه لم يخرج من الفرض قبل أن يقعد  
بسجدة بحرويه (قوله وان أقصد) أي النفل الذي اقتدى فيه فضاها هو قول أبي يوسف وقال محمد لا يلزمه شئ  
(قوله يفتي) راجع الى المسئلة في البصر والحاصل أن المصحف قول محمد في كونه يصل ستا وقول أبي  
يوسف في زوم ركعتين وفي السراج وعليه الفتوى (قوله سها) يحتاج اليه بالنظر الى قوله بسجد لا بالنظر  
الى قوله لم يفسد وعدم الفساد استحسان لانه بقيامه جعلها صلاة واحدة فثبت القعدة واجبة وانما اقتضى

(ان شاء) لاختصاص الكراهة والانتماء  
بالصدق (ولا يسجد لسهو على الاصح) لان  
النقصان بالفساد لا يصير (ثم قام عاد  
في الرابعة) مثلا قدر التشهد (ثم قام عاد  
وسلم) ولو سلم قائما صح ثم الاصح أن القوم  
ينتظرونه فان عاد تبعوه (وان سجد  
للتاسعة) لاولائه (ثم فرضه) اذ لم يبق  
عليه الا السلام (وضم اليها سادسة) ولو في  
العصر وخامسة في المغرب ورابعة في التجبر  
به يفتي (ليصير ركعتان له فلا) والضم هنا  
أكد ولا عهد لقطع ولا بأس بانتماء  
في وقت كراهة على المعتقد (ويجوز هنا)  
في اله وركعتين لنقصان فرضه بتأخير الضم  
في الاولى وتركه في الثانية (و) الركعتان  
(لا ينوبان عن السنة الرابعة) بعد الفرض  
في الاصح لان المواظبة عليه انما كانت  
بتعريه بسجدة ولو اقتدى به فيهما ما لا بد  
أيضا وان أقصد هاهنا يفتي ثمانية (ولو  
ترك القعود الاولى في النفل سها) واجب ولم  
يقتضه استقامتا



حتى انقضى له حلي في الجهر اذا قام الى الثالثة من غير قعدة فانه يعود ولو استتم قائما لم يقبدها بسجدة  
 اخرى مادام ان القعدة وقعت فرضا فيكون رفض الفرض لمكان الفرض اه مخ (قوله ايضا) الاولى حذفها  
 لفهمها من كأي وهو بضمها جعلها صلاة واحدة فبقي القعدة واجبة والحائض هي الفريضة (قوله وقد  
 قد منا) أي عند قول المصنف من القعود الاول اه (قوله وقيل لا) لانه صار كالقرض مخ (قوله فرضا  
 أو نفلا) أشار به الى أن هذا التعبير لعمومه اولى من قول الكثر ولو سها عن شئ التعاقب (قوله بعد السلام)  
 وكذا قبله وانما ذكر السجدة لانها اولى (قوله عليه) أي على ماصلي (قوله أي يكرهه تحريما) استظهر  
 لصاحب الجروسوا نوافه ركعتين أولا وأربعا قال الحلبي عن شيخه هذا في البناء على النقل وأما البناء على  
 الفرض فبني كراهتان آخر بان الاولى تأخير سلام المكتوبة والثانية المدخول في النقل بلا قصرية مبتدأة وهذا  
 الاخير يظهر في بناء النقل على مثله اذا كان نوى أو لا ركعتين (قوله ثلاثا يبطل سجوده بلا ضرورة) أي وباطال  
 الواجب لا يجوز الا اذا استلزم تحصيله نقض ما فوقه كأي مسألة المسافر الآتية (قوله اذا نوى الإقامة) بعد  
 ما سجد له هو فيلزمه الاربع (قوله لانه لو لم يكن) أي وقد لزمه الاقامة بنية الإقامة بطلت صلاة الفرض وفي البناء  
 نقض الواجب ونقض الواجب أدنى فيحصل دفعا لا على جهر (قوله والمسافر) ظاهره أن في إعادة سجود السهو  
 للمسافر خلافا لبايل قول المصنف على المختار المنسحب عليه مع أنه لا خلاف فيه كما يؤخذ من الجهر والاولى  
 تأخير بعد قوله على المختار ويجعله مشابها كما فعل في الجهر (قوله على المختار) وقيل لا يبيده لانه لما وقع  
 جارا فبنيته انتهي حلي (قوله يخرج من الصلاة الخ) هذا عندهما وقال محمد وزفر لا يخرج من الصلاة  
 أصلا تحقق الجهر بالسجود في احوال الصلاة حلي عن الامداد (قوله وعلى هذا) أي على ما ذكر من أنه  
 يعود اليها اذا سجد وعند محمد وزفر يصح الاقتداء بطلها كذا في النهر (قوله والصواب أنه لا يبطل وضوءه)  
 أي عندهما لان القعدة لم تصادف حرمة الصلاة فلا تنقض الطهارة وتعد العود الى السجود بعد القعدة  
 وعند محمد تنقض مطلقا اه حلي مختصرا (قوله لسقوط السجود بالقعدة) لما فاتهم اله حلي (قوله وكذا  
 بالنية) فان الحكم اذا نوى الإقامة قبل السجود أن لا يتغير فرضه عندهما ويسقط السجود لانه لو سجد عاد الى  
 حرمة الصلاة فبنيته فرضه أربعا فيقع سجوده في خلال الصلاة فلا يعتد به فلا فائدة في الاشتغال به بجهر وقال  
 في معراج الدراية انه عندهما لا يتغير فرضه سوا سجد السهو وألا لانه لو تغير قبل السجود اصبحت النية قبل  
 السجود ولو صحت لو وقعت السجدة في وسط الصلاة فصار كأنه لم يسجد أصلا لو صحت لصحت بلا سجود ولا وجهه  
 عندهما لانه يحصل بعد الخروج فلا يتغير فرضه اه وقيد بكونه نوى الإقامة قبل السجود لانه لو نواه بعد  
 ما سجد بسجدة أو سجدتين تغير فرضه اتفاقا وسجد في آخرها للسهو لان النية صادفت حرمة الصلاة فصار مقبلا  
 كذا في المحيط اه وأدعى الشرنبلالي أنه يتغير فرضه بنية الإقامة قبل السجود اذا سجد واستدل بما ينفع مدعاه  
 (قوله ثلاثا في خلال الصلاة) أو رده عليه أن هذا لازم أيضا في اذا نواه في السجود فالاولى في التعليل ما ذكره  
 صاحب المعراج من أنه لو تغير الخ (قوله ويسجد للسهو ولو لمع سلامة للقطع) قيد بالسهو لانه لو لمع عليه صلابة  
 وتلاوية وهو ذلك لا حداثا فسدت أما في الصلابة فظاهر لانه سلم عام اذا كراهه ركعتين عليه وأما  
 في التلاوية فهو ظاهر الرواية وقد علل محمد الفاضل ما بأنه لا يستطيع أن يقضي ما هوذا ذكره بعد تسليمه  
 بخلاف ما اذا كان ناسيا حيث لا تنفس لكنه اذا تذكرهما أي بالصلابة أو التلاوية ولو كان عليه تلاوية فقط  
 فلم يذكرهما كان سلامة فاطعا وقطعت عنه التلاوية والسهو أما التلاوية فلان الصلاة لا تنقض خارجها  
 والسهو بالتبع لها فأقاده في الجهر (قوله لأن نية تغيير المشرع) أي بالقطع والمشرع سجود السهو لغو كنية  
 الابانة بصرح الإطلاق وكنية الظهور ستا بخلاف ما اذا نوى الكفر ولو بجزية فانه يحكم بكفره ولو بالاعتقاد  
 (قوله لبطان الصرية) على المفهوم قوله ما لم يتحول أو يتكلم (قوله ولو نسي السهو الخ) منطوق هذا الكلام صحيح  
 ومفهومه أنه لو لم يذكر السهوية أو الصلابة أو التلاوية لا يلزمه وهو غير صحيح في السهوية كما هو ظاهر وصحيح  
 في الأخيرين لكن في تذكر الصلابة نقض الصلاة لا في التلاوية صريح به في الجهر اه حلي (قوله ما دام في المسجد)  
 ظاهره ولو يتحول عن القبلة ولم يذكر حكم الجهر اه حلي (قوله ما دام في المسجد)  
 بيان الحروف خلفه أمانة أو دسرة فسدت في الصلابة وتقرر النقض وعدم الجهر في التلاوية وان مشى أمامه

لانه كما نزع ركعتين شرع أربعا أيضا  
 وقد قد منا أنه يعود ما لم يقبدها بالشك  
 بسجدة وقيل لا (وإذا أصلى ركعتين) فرضا  
 أو نفلا (وهو ما نزع عليه لم يكن له ذلك) البناء أي  
 أراد بنا شئ عليه لم يكن له ذلك البناء أي  
 يكرهه تحريما لا يبطل سجوده بلا ضرورة  
 (بخلاف المسافر) اذا نوى الإقامة لانه لو لم  
 يبين بطلت (ولو نزل ما لم يسهل) من البناء  
 (مخ) بناء (للبقاء الصرية وبعبارة) هو  
 والمسافر (سجود السهو على المختار) لبطانه  
 بوقوعه في خلال الصلاة (سلام من عليه  
 سجود السهو) من الصلاة خروجا  
 (موقوف) ان سجدة عاد اليها والاوى هذا  
 (فيه) الاقتداء به ويبطل وضوءه بالقعدة  
 ويصير فرضه أربعا بنية الإقامة ان سجد  
 للسهو في المسائل الثلاث (والا) يسجد  
 (لا) تثبت الاحكام المذكورة كذا في غاية  
 البيان وهو غلط في الأخيرين والصواب أنه  
 لا يبطل وضوءه ولا يتغير فرضه سجدة  
 أو لا يسقط السجود بالقعدة وكذا بالنية  
 ان لا يقع في خلال الصلاة وقدمه في الجهر  
 والنهر (ويسجد للسهو ولو لمع سلامة) فاولا  
 (للقطع) لأن نية تغيير المشرع لغو (مالم  
 يتحول عن القبلة أو يتكلم) لبطان  
 الصرية ولو نسي السهو أو سجدة صلية  
 أو تلاوية يلزمه ذلك ما دام في المسجد



فان كان له ستره بنى ما لم يجاوزها وان لم يكن له ستره فان جاوز موضع السجود لا يسجد وهو الامع (قوله فوجها) مفعول لاجله او يقال فيه ما قيل في زيد عدل (قوله لانه دعاء من وجه) لانه يطلب به الامان على المؤمن بنى والدعاء غير قاطع للصلاة • تنبيه • وقع السهو منه صلى الله عليه وسلم فلم ينه عن ركعتين ودليله حديث ذى الدين وكانت صلاة العشاء قال شارح المشارق مند قوله عليه السلام انما انابشر انسى كما تشرون فاذا نسيت فذكرنى في الحديث ما يدل على جواز السهو على الانبياء وقالت طائفة لا يجوز لانه غفلة وهم منزهون عنها والجواب ان السهو مجتمع عليهم في الاخبار عن الله تعالى بالاحكام وغير حاله هو الذي قامت عليه المجيزة وفيما ليس سيده البلاغ يجوز وسهو نيتا عليه الصلاة والسلام كان مقام شغله بالله تعالى عن الصلاة وفي هذا المعنى قيل

يا سائلي عن رسول الله كيف سها • والسهو عن كل قلب غافل لاهي  
قد غاب عن كل شيء سرة فها • عما سوى الله في التنظيم لله

أبو السعود (قوله في الاولين) الطاهر ان الجمع الكثير في سواهما كذلك وقد بحثه بعض (قوله وبه جزم في الدرر) لكنه قد عده محتسبها الوافي بما اذا حضر جمع كثير ما اذا لم يحضر فيها جمع فالظاهر السجود لعدم الداعي الى الترك وهو التثويب اه • أبو السعود (قوله واذا شك) الشك تساوى الامر بين بحر (قوله في صلته) قديما فاخرج الحج وفيه خلاف كما ياتي وقوله عادة له هو قول شمس الائمة السرخسي واعتبر نفي الاسلام السهو في هذه الصلاة فالاقوال بما في الشرح ثلاثة وعرة الخلاف فيها انه اذا سها في صلته اول مرة واستقبل ثم لم يسه ستين ثم سها فعلى قول شمس الائمة يستأنف لانه لم يكن من عادته وانما حصل له مرة واحدة والعادتا ما هي من المعادة وهكذا على ما ذكره مغر الاسلام لانه اول سهو وقع له في هذه الصلاة ويتجوز على قول الاكثر فقط وهذا هو الصواب خلافا لما في السراج وما قلته في التبر من البحر سهو وأشار بقوله في صلته ايضا الى أن الشك قبل الفراغ منها فلو شك بعد الفراغ منها انه صلى ثلاثا وأربعاً لا شيء عليه ويجعل كانه صلى أربعاً سجلاً لا مرم على الصلاح والمراد بالفراغ منها الفراغ من أربعاً سواها • كان قبل السلام أو بعده ولو تركه تركاً وشك في تعيينه فالواجب سجدة واحدة ثم يقوم فيصلي ركعة بسجدين ثم يقعد ثم يسجد السهو اه • بحر (قوله كم صلى) أشار بكم الى أن الشك في العدد مع اتحاد الصفة فلو كان الشك في الصفة كما اذا صلى ركعة من الظهر بنيت ثم شك في الثانية انه في العصر ثم شك في الثالثة انه في التطوع ثم شك في الرابعة انه في الظهر فالوا يكون في الظهر والشك ليس بشيء ولو كان الشك في سجود بأن تذكر صلى العصر انه ترك سجدة ولا يدري انه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فانه يتجوز فان لم يقع تجزئه على نية يوم العصر ويسجد سجدة واحدة لاحتمال انه تركها من العصر ثم يعيد الظهر احتياطاً ثم يعيد العصر فان لم يعد فلا شيء عليه بحر (قوله به حمل) واستئنافه بالنية لقولنا يخرج بها من الصلاة ولو لم يأت بمناف وانما على غالب غلبه لم تبطل الا انهما تكونان تلازمهما أداء النقص لو كانت الصلاة التي شك فيها فرضاً فلو كانت فلا ينبغي أن يلزمه قضاءه وان اكملها لوجب الاستئناف بحر بحثنا (قوله وان كثر شك الخ) الكثرة على قول الاكثر تحصل مجزة ثانية وعلى قول شمس الائمة السرخسي بالاعتقاد وعلى قول نفي الاسلام مجزة ثانية في هذه الصلاة واعلم انه روى أحاديث ثلاثة كل حديث دل على حكم من هذه الاحكام الثلاثة فاعلمنا الجميع بهذا التفصيل وهو اولى من احوال البعض (قوله بضال النطق) وبه عنه بأكثر الراى وقد يعبرون بالتجزي وهو طلب الاخرى وقد يعبرون بالنطق (قوله للشرح) ان ائزماً بالاستقبال في كل شك عرض له فلولم يأخذ بأكثره بان غلب على ظنه انه في الرابعة فأتعها وقعد وضرم اليها اخرى وهذا احتياطاً فهو مسمى (قوله وقعد في كل موضع الخ) هذا في البناء على الأقل فقط قال في البحر وعند البناء على الأقل يفتدى في شكل موضع توهم انه محل قعوده فوضا كان القعود أو واجباً كسلا يكون نازكاً فرض القعدة أو واجباً فان وقع في رباي انه الاولى أو الثانية يعيدها الاولى ثم يقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد ثم يقوم فيصلي ركعة أخرى ويقعد في أربع قعدتات فعدتان مفروضتان وهي الثالثة والرابعة وقد دان واجبتان انتمى (قوله) لا يصير نازكاً فرض القعود) عمله للمعطوف مع المعطوف عليه المحذوف تقديره اذا كان فرضاً

(سلم صلى الظهر) مثلاً على رأس الركعتين  
فوجها) انما هما (أنتما) أربعاً (وسجد للسهو)  
لاق السلام ساهياً لا يبطل لانه دعاء من وجه  
(بجلاف ما لو سلم على نطق) أن فرض الظهر  
ركعتان بأن نطق (انه مسافر أو أنها الجمعة  
أو كان فرضاً بعد الصلاة فظن أن فرض  
الظهر ركعتان أو كان في صلاة العشاء فظن  
أنها التراويح فسلم) أو سلم إذا كان عليه وكذا  
حيث تبطل لانه سلام عمد وقبل حتى يلى حتى  
يقعد به خطاب آدمي (والسهو في صلاة)  
العبد والجمعة المكتوبة والتأخير سواء  
والخيار عند التأخير من عدمه في الاولين  
لمدفع الفتنة كما في جمعة البحر وأقره المصنف  
وبه جزم في الدرر (واذا شك) في صلته (من  
لم يكن ذلك) أي الشك (عادة له) وقبل من لم  
يشك في صلاة قط بعد بلوغه وعليه أكثر  
المشايخ بحر عن الخلاصة (كم صلى)  
استأنف بعمل مناف وبالسلام فاعداً أولى  
لانه المحال (وان كثر) شك (عمل بضال  
النطق ان كان) له نطق للشرح (والأخذ  
بالأقل) لتيقنه (وقعد في كل موضع توهمه  
موضع قعوده) ولو واجبه الثلاث يصير نازكاً  
فرض القعود أو واجباً



الحقيقي "ما يتعسر معه القيام كافي التبرر" أما الحكمي "فلا يتعسر لكنه يستتبعه المرض أو يعتد بهذا المرض في الحكمي" من تفسير المرض الحقيقي "بما يتعسر معه القيام" (قوله وحده) أي المرض الحقيقي "كافي الجز خلافا لما في الحلبي" وفي المجتبى حد المرض المسقط للقيام والجمعة والمسيح للأفطار والقيام زيادة العلة أو استداه المرض أو اشتداده أو يجده وجمعا (قوله أي في الفريضة) أي وما ألحق بها كعبدة ووزن ونذر نص على القيام فيه (قوله أو حكمي) إنما كان حكما لأن القيام لا يتعسر عليه وقت الصلاة ويبحث فيه الجوى بأنه مريض حقيقة تعذر قيامه حكما لا مريض حكما (قوله بأن خاف زيادته) أما بجزية أو بأخبار طيب حاذق مسلم (قوله بقيامه) متعلق بقوله بطل برئته وحذف من القول قلده (قوله أو دوران رأسه) أي وإن لم يكن مريضا بأن كان في سفينة وهو بالنصب عطفاء على قوله زيادته (قوله أو وجد لقيامه الماشددا) فيه أن هذا امر يف للمرض الحقيقي السابق في قوله وحده الخ (قوله سلس) كضرح (قوله أو تعذر عليه الصوم) أي لو صلى قائما ولا يقدر عليه إلا بالنظر فإنه يصوم ويصلي فاعدا ولو قدر على القيام لا السجود صلى فاعدا ولو كان يجبت لو صلى قائما رآه العدو أو كان في خيمة لا يستطيع أن يقيم عليه فيها وإن خرج لم يستطع أن يصلي من الطين والمطر يصلي فاعدا وكذا لو كان به وجع الشقيقة أو وجع الضرس أو الزم ولا يستطيع القيام بسببها كافي القهستاني ومن به أدنى علة وهو في طريق تخاف أن نزل من الحمل للصلاة بقى في الطريق فإنه يجوز أن يصلي الفرائض على محله وكذا المريض الزاكب إذا لم يقدر على التزول ولا على من يركبه يجر (قوله كما تتر) أي في شروط الصلاة حيث قال وقد ينضم القعود كن يسيل جرحه إذا قام أو سلس بوله أو يبدو ريع عورته أو يضعف عن اقراء أصلا أو عن صوم رمضان ولو أضعفه من القيام الخروج لجماعة صلى في بيته منفردا به يفتي خلافا للأشياء حلي (قوله أو فاسد) المراد به الخادم وبه عير في الصيانة ورفع القدر وفيه أن التصادق بقدره القبر عاجز عند الامام اللهم إلا أن يراد بالغير غير الخادم اه حلي قلت هذه المساعدة ليست عامة بدليل أنه يلزم الوضوء إذا قدر عليه بأنه أو رقيقه لا بزوجته والام لا يمتد فاعدا على القراءة بالقارئ على ما تقدم من الجائز أن يخص منها الخادم أيضا (قوله ذلك) أي الاستناد المفهوم من مستندا (قوله على المختار) ظاهره كالتبرر أن المسئلة خلافية ولم يحك صاحب الجروا والتهست في خلافا (قوله كيف شاء) أي تربع أو وحيث أو كالتشهد (قوله على المذهب) به جزم صاحب الفروان لا يسرد عدم التقييد بكيفية منح (قوله قاله آت أولي) فيه أنه اغما سقطت الأركان لتعسر ها ولا كذا ذلك الهيات (قوله قيل وبه يفتي) فائده صاحب الخلاصة وصاحب التمهيس قال في التبرر والخلاف في غير حالة التشهد أي أنما في جلستها المعتادة نفسها وفيه أن العلة التي ذكرها الشارح تظهر فيها (قوله بركوع) متعلق بقوله صلى (نقطة) ادليل على صلاة المريض ما أخرجه الجماعة الا التماسي من حديث عمران بن حصين قال كانت بي بواسير فسألت النبي صلى الله عليه وسلم عن الصلاة فقال صلى قائما فان لم تستطع فساءد فان لم تستطع ففلي جنبك وثبت في رواية فان لم تستطع ففسيقا لا يكلف الله نفسا الا وسعها (قوله على المذهب) لا يروى من أصحابنا خلافا يجر (قوله لأن البعض معتبرا بكل) فمن قدر على كل القيام أتى به كذلك من قدر على بعضه (قوله بل تذر السجود كاف) كما إذا كان في حلقه خراج ولا يقدر على السجود ويشتر على غيره من الاعمال (قوله لا القيام) أي لا يكون تذر القيام كافي في ترك الركوع بل لا بد حينئذ أن ياتي به من السجود والاولى في تفسيره أن يقال أي لم يتعذر عليه القيام قال الحلبي "بني ما لو قدر على السجود وهزم من الركوع" قال في التبرر وهذا لا يتصور فأن من هزم عن الركوع هزم عن السجود اه أقول في فرض ضرورة ينبغي أن لا يسقط لأن الركوع وسيلة اليه ولا يسقط المقصد عند تذر الوسيلة كما يسقط الركوع والسجود عند تذر القيام اه (قوله بالهزم) قال في القاموس وما إليه كوضع أشار كذا أو ما انتهى فأوما مهموز اللام فمن كتبه بالياء على صورة أعلى فقد أخطأ كما لا يخفى فوح ولو كان جبهة وأنته مذوب على بالياء ولو كان الجرح بجبهته فقط لم يجره الإيماء وعليه أن يسجد على أنه كذا في الجرو ويكتفي في الإيماء أدنى الايماء للركوع ثم دونه للسجود ولا يلزمه تقرب الجبهة إلى الأرض بأصم ما يمكنه (قوله لقربه من الأرض) أي فيكون أشبه بالسجود قاله المنصف (قوله لزوما) مرتبط بقوله يجره بل فلو سقاهه الميجز (قوله ولا يرفع إلى وجهه شيئا) كسجود ومادة وفيه إشارة إلى أنه لو وجد على موضوع على الأرض من غير رخص لا يكره

وحده أن يلحقه بالقيام ضرره يفتي (علمها) أو فيها) أي في الفريضة (أو) حكمي بأن (خاف زيادته أو بطل برئته قيامه أو دوران رأسه أو وجد لقيامه الماشددا) أو كان لو صلى قائما سلس بوله أو تعذر عليه الصوم كما تتر (صلى فاعدا) ولو مستند إلى وسادة أو إنسان فإنه يلزمه ذلك على المختار (كيف شاء) على المذهب لأن المرض أسقط عنه الأركان قاله آت أولي وقال في التبرر (قوله قيل وبه يفتي) بركوع وسجود وان كان في بعض القيام) ولو شككنا على عسا أو حاطا (قام) لزوما يسجد وما يسجد ولو قدر رؤية أو تكبيره على المذهب لأن البعض معتبر بالأكمل (وان تعذرا) ليس تعذرها مترطلا بل تعذرا للسجود كلف (لا القيام أو ما) بالهزم (فأعدا) وهو أفضل من الإيماء قائما لقربه من الأرض (ويجعل سجوده أخفض من ركوعه) لزوما (ولا يرفع) إلى وجهه شيئا يسجد عليه

كافة للمصطفى (قوله فانه يكره تحريما) لئلا عليه الصلاة والسلام عن ذلك روى أن عبداً من عباده  
دخل على أخيه جوده فوجد به صلى ورفع اليه جوده يسجد عليه ففرغ ذلك من يده من سكران في يده وقال هذا  
شيء منكم لعلكم به الشيطان أوم لسجودك وروى أن ابن عمر رأى ذلك من مريض فقال أتخذون مع الله آية  
بهر (قوله بالبناء للمجهول) هذا ليس بلازم بل التبادر من قول المصنف ولا يرفع الى وجهه شيئاً أن يقرأ  
بالبناء للفاعل المسمى إلا أن يقال انما قيد به لانه لو رفعه بنفسه ربما كان عملاً كثيراً يفسد (قوله  
وهو يخفف برأيه) الباء زائدة لأن تخفف يتعدى بنفسه (قوله على أنه إيمان) فلا يصح اقتداء من يركع ويسجد به  
بهر (قوله إلا أن يجدهم قوة الأرض) الأولى حذف هم كما حذف في شرح المتن ثم إن هذا الاستثناء  
لم يصادف محلاً لانه إذا رفع اليه شيء أو رفع هو لا يتأتى أن يجدهم قوة الأرض انما هو استثناء من مثله أخرى  
وهو أنه إذا سجد المريض على شيء موضوع على الأرض صح على أنه سجودان وجد قوة الأرض وكان ارتفاعه  
أقل من نصف ذراع والافواه إيماناً فله الطلبي وقوله وكان ارتفاعه أقل من نصف ذراع ظاهره أن الارتفاع  
نصف ذراع مضرب في السجود وليس كذلك بل المضرب ما كان أكثر عند عدم الضرورة قال أبو السعود ولو سجد على  
ما يجدهم من وسادة لم يكن ارتفاعها القدر المانع بأن كان قدر ابنة أوليتين جاز على أنها ركوع وسجود  
اتمى وقال في شرح المتن إلا أن يجدهم قوة الأرض فتكون صلاته بالركوع والسجود كما أفاده المصنف  
واستبعد من هذين النصين أن الركوع في هذه المسئلة حقيقي كالسجود (قوله لعدم الإيماء) أي للسجود وهو  
فرض عليه وبتركه تركب محرم ماله أن يكون مبطلاً للعمل وإبطال العمل منهي عنه بالنص (قوله ولو حكاً) كالأمر  
بغير طاعة ربه أن يستلحق إيماءاً على ظهره لينزع الماء من عينه ونهاه عن القعود والسجود أجزاء أن يستلحق  
وروى في كتابه أن مدة الاضام كرامة التفرغ كذا في البدائع (قوله لكرامة الرجل إلى القبلة) هي كرامة  
تقره به عند الإمام أمه يسيراً حتى يكون شبه القاعد ليقطن من الإيماء بالركوع والسجود لأن حقيقة  
الاستلقاء في هذا إذا جاز الإيماء فكيف بالمرض (قوله أو على جنبه الأيمن) وهو أفضل من الأيسر أبو السعود  
(قوله والأيسر) لأن الإشارة المستلحق تقع على هواء الكعبة وهو قبله إلى عنان السماء وإشارة المضطجع  
إلى جانبه (قوله على المعقد) قائله أنه لا يجوز الاضطجاع على أحد الجنين إلا إذا تعذر الاستلقاء (قوله  
وكرهت الاستلقاء) في البصر من السراج أن هذه المسئلة على أربعة أوجه إن دام به المرض أكثر من يوم وليست  
وهو لا يضى إجماعاً وإن أقل من يوم وليست أو يوماً وليست وهو يعقل قضى إجماعاً وإن كان أكثر وهو يعقل  
أو أكثر وهو لا يعقل فهو محل الاختلاف (قوله بأن زادت على يوم وليست) أي بالساعات أو بالوفات على وزان  
ما سبق في مسئلة الجنون اهـ طبق (قوله في ظاهر الرواية) وقيل تؤخر ولا تسقط وصح (قوله وعليه الفتوى)  
راجح في الغيبة لا لأنه غيباً عليه وهو إذا لم يفهم فانه لا يتخفى فيه إجماعاً ومحل الخلاف فيما إذا برئ من مرضه  
أما ما مات منه فانه يلحق الله تعالى ولا شيء عليه باتفاق وينبغي أن يكون محله ما إذا لم يقدر في مرضه على الإيماء  
بالرأس أما أن قدومه عليه بعد عجزه فانه يلزمه التضام وان سكران النضام يجب موصاهة تطهر فأنه في الإيماء  
بالاطعام عنه بهر (قوله سقراط الشرائط عند العجز) فلو سكران وجه المريض إلى غير القبلة ولم يقدر على  
التحول إليها بنفسه ولا يقدر على وجه استطاعته لانه ليس في وسعه الا ذلك فان وجد أحد يحمله فلم يأمره  
وحمل إلى غير القبلة جاز عند الإمام وكذا الوصل على فراش نجس ووجد أحد يحمله إلى مكان طاهر ولو لم يمكنه  
الوضوء ولا التيمم وجب على من حمله فعل ذلك كمنه بخلاف الزوجين ولو حضرة الصلاة ولا يجزئ مكاناً طاهراً  
أو ما تم به بهر (قوله بالأولى) لأن الشرائط أدنى من الاركان لكونها كالوسائل (قوله ولا بعيد)  
لعدم الاعادة فيها أو أعلى وهو الاركان (فرع) لو اعتزل لسانه يوماً وليست ففعل صلاة الأخرى ثم انطلق  
لساكتة تزعمه لا عاد بهر (قوله ينبغي أن يجزئ) قد يقال أنه تعليم وتلم وهو مفسد كما ذكرنا من المصحف  
أو حمله انسان الترامه وهو في الصلاة (قوله ولم يؤم الخ) حديث عمران وابن عمر فان لم يستطع الإيماء برأيه فانه  
أحق بقبول العذوبة بهر (قوله خلافاً لفر) فانه يجوز الإيماء بما يجيبه فان لم يستطع فبغيره فان لم  
يستطع فبقلبه بهر (قوله يتم بما قدر) يعني فاعدا ركع ويسجد أو مومناً فغداً أو مستلقاً لم يقدر لانه  
بناء الإيماء على الأيمن ركن ركضه ونصر قاموس وكفرح فهو أقدر (قوله على المعقد) وجهه أنه إذا بقي كان

فانه يكره تحريماً (فان فعل) بالبناء للمجهول  
ذكره العيني (وهو يخفف برأيه) سجود  
أكثر من ركوعه صح على أنه إيماء لا سجود  
إلا أن يجدهم قوة الأرض (والا) أي  
وان لم يخفف برأيه بل وضع المرفوع على  
جنبته (لا) يصح لعدم الإيماء (ولو تعذر  
القعود) ولو حكاً (أو باستلقاء) على ظهره  
(وربما هو القبلة) غير أنه يجب تركه  
لكرامة الرجل إلى القبلة ورفع رأسه  
بسرير وجهه إليها (أو على جنبه)  
الأيسر (أو يسيراً) وجهه إليها (والأولى  
افضل) على المعقد (وان تعذر الإيماء) برأيه  
(وكرهت القوائم) بأن زادت على يوم  
وليلة (سقط القضاء عنه) وان كان يفهم  
في ظاهر الرواية (وعليه الفتوى) كافي  
الطهري لان مجرد العقل لا يكفي لتوجيه  
الخطاب وأما بسقوط الاركان سقوط  
الشرائط عند العجز بالأولى ولا يبعد في ظاهر  
الرواية بدائع (ولو اشتبه على مريض أعداد  
الركعات والسجودات لغاس بقلبه لا يلزمه  
الاداء) ولو أنها بتلقين غيره ينبغي أن يجزئ  
كذا في التنبيه (ولو عجز له مريض في صلاته  
بتم بما قدر) على المعقد

بعض الصلاة كمالا وبعضها ناقصا وإذا استقبل كانت كلها ناقصة فلا تنبؤ في بعضها كمالا ولا في بعضها  
 وروى عن أبي يوسف أنه يستقبل لأن قصره منتهى انقضاء وجبة الركوع والسجود فلا يجوز بدونهما اهـ حلي  
 (قوله يني) وعند محمد لا يني بناء على أن اقتداء القائم بالقاعد يجوز عندنا لا عند اهـ حلي (قوله ولو كان  
 يصلي بالإيماء) أي قائما أو قاعدا أو مستلقيا أو مضطجعا كما هو قضية الإطلاق اهـ حلي (قوله فصيح) أي قدر  
 على الركوع والسجود قائما أو قاعدا اهـ حلي (قوله لا يني) لأنه لا يجوز اقتداء الركوع والسجود بالمروى  
 فكذا البناء اهـ حلي (قوله إذا صبح قبل أن يوشى الخ) لأنه لم يؤدركا بالإيماء وانما هو مجرد ضرورة فلا يكون  
 بناء القوي على الضعيف وهذا ظاهر فيما إذا افتتح قائما أو قاعدا بقصد الإيماء ثم قدر قبل الإيماء على الركوع  
 والسجود قائما أو قاعدا أما إذا افتتح مستلقيا أو مضطجعا ثم قدر قبل الإيماء على الركوع والسجود قائما أو قاعدا  
 فإنه يستأنف كما يؤخذ من قول الشارح لأن حالة القعود أقوى اهـ حلي (قوله لأن حالة القعود أقوى) أي  
 لأن الإيماء حالة القعود أقوى (قوله وللشروط) قديله لأن المفترض إذا لم يقدر على القيام الإيماء (قوله  
 الاتكاء على شيء) يعني إذا شرع في النقل قائما ثم أراد القعود أو الاتكاء فلا يخلو أن يكون له عذر  
 أولا فإن كان له عذر كالإعياء جاز كل منتهى ما من غير كراهة انقضاء وان لم يكن له عذر فالقعود مبطل والاتكاء  
 مكروه عندهما وعند كراهة الاتكاء لأنه إساءة أدب وعدم كراهة القعود وهو الصحيح من الروايات عنه اهـ حلي  
 (قوله مع الإيماء) يأتي مصدر لازم والمتعدي يقال أعيى الرجل في المشي إذا تعب وأعياء الله تعالى قال  
 في الدراية والنهر والمراد اللازم ذكره أبو السعود (قوله وبدونه يكره) لأنه إساءة أدب بحر فالكرهية تنزيهية (قوله  
 بلا كراهة) ظاهره يعم التحريمية والتنزيهية (قوله مطلقا) سواء أعيى أم لا حلي (قوله هو الأصح) (قوله وأما  
 قولها ما بالبطان عند عدم الإيماء من قول بعض المشايخ أنه يكره القعود عند الإيماء اللهم إلا أن يراد  
 قوله في ذلك) الفلان السفينة للواحد والجمع ويفرق بينهما بالقرينة والضممة التي في المفرد إذ قدر عليه بأنه أو رفيقه  
 كضمة أسد وقد نظم بعضهم ما تقدمه لفظ المفرد والجمع فقال  
 فلن هجان دلاص باقي وكذا شمال الجمع والافراد متحد  
 والدلاص الذراع البراقة والكسرة التي في المفرد ككسرة كتاب والتي في الجمع ككسرة كرام وح (قوله  
 ناقة كازونوق كاز أي مكترة اللهم وكذا يراد امام اهـ أبو السعود (قوله قاعدا) أي ركع وح (قوله  
 بخلاف الدابة) (قوله لقلبة الهجز) بسبب دوران الرأس قال في البحر للإمام أن الدابة فيها دابة  
 كلتحقق الآن القيام أفضل لأنه أبعد عن شبهة الخلف والخروج منها أفضل إن أمكنه لأنه (قوله  
 (قوله وأساء) أفاد أن الكراهة تنزيهية (قوله وهو الاظهر) وأيد الشريلائي كلام الامام بكلام طوي  
 ان شئت (قوله كالشط) فلا يجوز الصلاة فيها قاعدا انشاقا حلي عن النهر ثم ظاهر الهداية والنهاية والـ  
 جواز الصلاة في المربوطة في الشط مطلقا وفي الايضاح فان كانت موقوفة في الشط وهي على قراو الارض (قوله  
 قائما جاز لأنها إذا استقرت على الارض حكمها كالارض وان كانت مربوطة أي وهي غير مستقرة وهي في  
 الخروج لم تجز الصلاة فيها لانها لم تستقر في حكمها كالذابة بخلاف ما إذا استقرت قائما حينئذ كالسجود  
 واختاره في المحيط والخلاصة اهـ بحر وقول الشيخ شاهين لم أمن جمع ما في المحيط بركة فصيح صاحب  
 الخلاصة (قوله في الاصح) وقال بعضهم تصح الصلاة فيها قاعدا العذر مع الكراهة عندهم خلافا لما كان عليه  
 حلي عن النهر وقوله لعذر صوابه لغير عذر لأن حالة العذر لا كلام فيها (قوله والافسكاواقفة) أي ان كان  
 لا يجزئها أصلا أو يجزئها بغير كراهة غير شديدة يعني فلا تصح الصلاة فيها قاعدا اهـ حلي والظاهر أنه لا يلزمه  
 الخروج إن أمكنه (قوله ويلزم استقبال القبلة) أي في الفرض والتفيل وإن لم يمكنه الاستقبال أخرت عنه إلى  
 الامكان أفاده الشريلائي في شرح نور الايضاح (قوله ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح) لاتحاد المكان حكم  
 بخلاف ما إذا كانا على الدابتين اهـ قال في الشريلائية وعن محمد استحسن أنه يجوز اقتداءهم إذا كانت  
 دوابهم بالقرب من دابة الامام على وجه لا تكون الفرجة بينهم وبين الامام الا بقدر الضيق فيسكن على صلاة  
 الارض كافي المعراج اهـ ولو كان المقتدى على الشط والامام في السفينة أو على العكس ان كان بينهما طريق  
 أو طائفة من النهر أو ما يكون ما من الاقتداء لم يجوز درر قال في الشريلائية اطلق في الطائفة كافي المعراج

(ولو صلى قاعدا ركع وسجود فصيح يني ولو  
 كان) يعني (بالإيماء) فصيح (لا) يعني (لا إذا  
 صبح قبل أن يوشى بالركوع والسجود) كما  
 لو كان يوشى مضطجعا ثم قدر على القعود  
 ولم يقدر على الركوع والسجود) فإنه  
 يستأنف (على المختار) لأن حالة القعود  
 أقوى فلم يجز تناوله على الضعيف (ولا تنقطع  
 الاتكاء على شيء) كما هو جدار (صح  
 الإيماء) أي التعب بلا كراهة (قوله  
 (قوله) (القعود) بلا كراهة (قوله في ذلك)  
 ذكره السكاك وغيره (على الفرض في ذلك)  
 جاز (قاعدا بلا عذر صح) لقلبة الهجز  
 (وأساء) وقال لا يصح الا بعددوه والاطهر  
 برهان (والمربوطة في الشط كالشط)  
 في الاصح (والمربوطة بطنه البحران كان الربيع  
 يجزئها شديد افسكاواقفة) (قوله  
 ويلزم استقبال القبلة عند الاقتراح وكما  
 دارت ولو أم قوماني فليكن مربوطين صح  
 والا لا



وقيد في البحر بعد ان نهره عظيم والمراد بالعظيم ما يجري فيه الزورق (فرع) لو فرق والماء يميزه فان وجد حديثا  
 يتعلق به مقدار ما يصلح بالاجماع لا يباح له التأخير وان لم يجد يباح حتى لو خرج الوقت بلا صلاة فبات صارت  
 الصلاة ديناً عليه فهدت في الروضة (قوله ومن جن أو أغنى عليه) الجنون آفة تلحق العقل والاعمال آفة  
 تستر وتبويه بين الجنون والاعمال في الصلاة فقط أما في الصوم فيمنع ما فرق فانه اذا أغنى عليه قبل شهر رمضان  
 حتى مضى ومنه ان كله ثم أفاق فانه يلزمه قضاء شهر رمضان ولو جن قبل رمضان وأفاق بعد ما مضى شهر رمضان  
 لا يلزمه قضاء الصوم بجر (قوله من سبع) يضم الباء وقصرها وسكونها سعي بذلك لئلا يكتفى في بطن أنه سبعة أشهر  
 ولانه لا يلو الذكر على الاتي الا بعد سبعة أعوام ولا تلد الاثنى الاسبعة أبطن في كل بطن واحد (قوله وقت)  
 مرفوع على أنه فاعل زاد أو منصوب على أنه ظرف زاد وفاعل زاد ضمير الجنون اه قهستاني وقوله صلاة  
 سادسة هذا قول محمد ومند أبي يوسف ان زاد على اليوم واليلة ساعة لا يقضى وثمرة الخلاف تطهر فيما اذا جن  
 عند الزوال وأفاق في الغد بعد الزوال بساعة فند محمد يقضى وعند أبي يوسف لا يقضى اه - أبي - والظاهر  
 أن المراد بالساعة الساعة الزمانية لا الفلكية ثم رأيت العلامة فواصلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن  
 أن الاصح قول محمد (قوله فان لاقاه وقت مع يوم) مثل أن يحق عنه المرض عند الصبح مثلاً فيبقى قليلاً  
 ثم يساوده فيفمى عليه فتعبر هذه الاقافة قبطل ما قبلها من حكم الاعمال اذا كان أقل من يوم وليلة وان لم يكن  
 لاقاه وقت معلوم لكنه يفيق بفترة فيكلم بكلام الاعمال ثم يقضى عليه فلا عبرة بهذه الاقافة حاشي عن البحر  
 (قوله بين) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة قد روت مسببت محبب للعقل بمنسكن للاوجاع والاورام  
 والبنور ووجع الاذن وأخذه الاسود ثم الاحمر واسطه الايض اه قاموس ثم اعلم انه اذا زال عنه بالجر لا يسقط  
 عنه القضاء وان طال انفا قال انه حصل بما هو معصية فلا يجب التعذير ولو اذيق طلاقاً وأما في غيره  
 فلا يسقط عند الامام أيضاً لان النص ورد في الاعمال حصل بأقافة سماوية فلا يكون وارداً في الاعمال حصل بصنع  
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير له الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط القضاء اذا كان أكثر لانه  
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط وربما يؤخذ من قوله لان النص يلحق أن العباس بسبب انشوق  
 المتعارف لا يشهد فاعله لان النص انما ورد في عظام مماوى فلا يـ يكون وارداً في عظام حصل بصنع  
 العباد ومما يدل عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه من زكاه فلا يشهد (قوله كأنوم) فانه لا يسقط القضاء  
 ولو طال بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال ولا فرق بين الجنون الاصل والعارض عند محمد (قوله ولا تيمم)  
 بصيغة المصدر وهو من عطف الناص ويستط عنه مسح رأسه لمدام الامكان أو تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه  
 غسل موضع القطع) أي اذا وجد من بوضه أي وبغسل وجهه ومسح رأسه وان لم يجد وضع وجهه ورأسه  
 والماء وموضع القطع على جدار من ع التارخانية وفي قوله وبغسل وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في الماء  
 أقام مع قول المصنف بوجهه جراحة وهذا القولان مقابلان للاصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه فلا تلزمه  
 بالصح منه كالساج والساقب أي الذي يضرب بالسيف في الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله والا لا) أي  
 له الاداء أما القضاء فيلزمه والثمره اخراج الفدية عنها وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط عنه القضاء  
 الحسية عليه (قوله الطيب) أي الخاذق المسلم العدل أو المستور (قوله لبزغ الماء) بزغ الباء الموحدة وسكون  
 الهمزة والميم وبالفين المجهمة قال في القاموس بزغ الحاجم شرطاً فاعنى بشرط الماء الذي على عينه ويجوز  
 ان يكون بالنون والعين المهملة أي لاخراج الماء الذي على عينه حلياً بإيضاح (قوله مريض) بيم - الطريق  
 فيه عبر في البحر (قوله من ساعته) أي بحيث لا يمكنه الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث النفس قبل الشروع  
 فيها أو في اثنتها أما اذا أمكنه أدائها تامة على طهارة لم يزمه على أحد أقوال (قوله مشقة بغير يكة) بأن كان  
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

التلاوة مصدر تلا أي قرأ أو ما تلا بمعنى تبع فصدره التلو قال في القاموس تلاوته كدعونه ورميته تلوا كسـ  
 تبعته وتركه ضد وخذله كتلوت عنه في الكل والقرآن أو كل كلام تلاوة ككتابه قرأته وفي ذكر التلاوة  
 اجماع الى انه لو كتبها أو تنهاها لم يجب ولا تفسد الصلاة بالتعجب لوجوده في القرآن بجر (قوله من اضافة الحكم

(ومن جن أو أغنى عليه) ولو بغيره من سبع  
 أو أدنى (يوما أو ليلة قضى الخس وان زاد  
 وقت صلاة سادسة لا) للخرج ولو أفاق  
 في المدة فان لاقاه وقت معلوم قضى والا لا  
 (قوله بين) بالكسر الاصل وبالفتح قرية بسمرة  
 وان طال انفا قال انه حصل بما هو معصية فلا  
 يـ يكون وارداً في عظام حصل بصنع  
 العباد لان العذر اذا جاء من جهة غير له  
 الحق لا يسقط الحق وقال محمد يسقط  
 القضاء اذا كان أكثر لانه  
 انما حصل بما هو مباح كذا في المحيط  
 وربما يؤخذ من قوله لان النص يلحق  
 أن العباس بسبب انشوق المتعارف لا  
 يشهد فاعله لان النص انما ورد في  
 عظام مماوى فلا يـ يكون وارداً في  
 عظام حصل بصنع العباد ومما يدل  
 عليه أنه اذا زاد على ثلاث علم أنه  
 من زكاه فلا يشهد (قوله كأنوم)  
 فانه لا يسقط القضاء ولو طال  
 بخلاف ما تقدم من الجنون والاعمال  
 ولا فرق بين الجنون الاصل والعارض  
 عند محمد (قوله ولا تيمم) بصيغة  
 المصدر وهو من عطف الناص ويستط  
 عنه مسح رأسه لمدام الامكان أو  
 تبعه الاكثر (قوله وقيل يلزمه  
 غسل موضع القطع) أي اذا وجد من  
 بوضه أي وبغسل وجهه ومسح رأسه  
 وان لم يجد وضع وجهه ورأسه في  
 الماء وموضع القطع على جدار من  
 ع التارخانية وفي قوله وبغسل  
 وجهه وقوله وضع وجهه ورأسه في  
 الماء أقام مع قول المصنف بوجهه  
 جراحة وهذا القولان مقابلان  
 للاصح (قوله بلا عمل كثير) أمابه  
 فلا تلزمه بالصح منه كالساج  
 والساقب أي الذي يضرب بالسيف في  
 الجهاد كذا ذكره في البحر (قوله  
 والا لا) أي له الاداء أما القضاء  
 فيلزمه والثمره اخراج الفدية عنها  
 وقد يقال ان الاداء سقط عنه فيسقط  
 عنه القضاء الحسية عليه (قوله  
 الطيب) أي الخاذق المسلم العدل أو  
 المستور (قوله لبزغ الماء) بزغ  
 الباء الموحدة وسكون الهمزة  
 والميم وبالفين المجهمة قال في  
 القاموس بزغ الحاجم شرطاً فاعنى  
 بشرط الماء الذي على عينه ويجوز  
 ان يكون بالنون والعين المهملة  
 أي لاخراج الماء الذي على عينه  
 حلياً بإيضاح (قوله مريض) بيم -  
 الطريق فيه عبر في البحر (قوله  
 من ساعته) أي بحيث لا يمكنه  
 الصلاة عليها طاهرة بأن يحدث  
 النفس قبل الشروع فيها أو في  
 اثنتها أما اذا أمكنه أدائها تامة  
 على طهارة لم يزمه على أحد أقوال  
 (قوله مشقة بغير يكة) بأن كان  
 يزاد مرضه كذا في البحر

(باب سجود التلاوة)

من اضافة الحكم الى سببه



الى سببه) الحكم هو وجوب السجود لا السجود فلو قال من اضافة الفعل اليه سببه لكان أولى أو أنه الحكيم  
 بمعنى المحكوم به (قوله يجب) لقوله عليه الصلاة والسلام السجدة على من سمعها وعلى اللزائم من (قوله بسبب  
 تلاوة) أفاد أن السبب هو التلاوة وهو ما مشى عليه صاحب الكنزى كانه وقيل الاسباب ثلاثة التلاوة  
 والسماع والاعتداء من تلاها وان لم يسمع (قوله أى أكثرها) فلو قرأ الحرف الذى يسجد فيه وحده  
 لا يسجد اه وفي مختصر الجرجوري أو وجد ولم يقل واقترب يلزمه السجدة أبو السعود عن الزيلعي ولعله ضعيف  
 (قوله مع حرف السجدة) المراد بالحرف الكلمة التى فيها حروف السجدة فلو تلا أكثرها من غير كلمة السجدة  
 لا تجب (قوله من أربع عشرة) بالكسر والكون فى شين عشرة المركبة مع ما قبلها فى المؤنث وبعضهم  
 يقتضها على الأصل الآن الأصح التسكين وهو لغة الحجاز وأما فى التذكير فالتنين مفتوحة لا غير وقد تسكن  
 عين عشر نحو واحد عشر وأخواته لتوالى الحركات وبها قرأ أبو جعفر حوى والسجود فى التل عند قوله  
 تعالى رب العرش العظيم وفى من عند قوله تعالى فى حم السجدة عند قوله تعالى ان كنتم اياه تعبدون  
 وفى الاشتقاق عند قوله تعالى لا يسجدون اه أبو السعود (قوله منها أول الحج) ذكرها ما بعده ليعلم  
 الخلاف بيننا وبين الامام الشافعى رضى الله تعالى عن الجميع (قوله فصلانية) صوابه صلوية وسبأى ما فيه  
 أى فالمراد بسجود الصلاة لا بسجود المرتب على التلاوة ويؤيد ذلك ذكر الركوع معه (قوله خلافا للشافعى) فإنه  
 نقي السجود فى من وأثبتته فى ثمانية الحج فكل المذهبين اتفقا على الأربع عشرة سجدة وفى التبيين السالى  
 والسماع ينظر كل منهما الى اعتقاد نفسه فالسجدة الثانية فى سورة الحج ليست بموضع السجدة عندنا خلافا  
 للشافعى لأن السامع ليس بشايع لتالى تحقيقا حتى يلزمه العمل برأيه لأنه لا شركة بينهما بحسب وقوله لأنه  
 لا شركة بينهما ظاهره أن لا يخرج الصلاة أما اذا كانا فى صلاة وسجدة لثانية الحج تبعه لوجود المشاركة  
 (قوله سجود المفصل) وهو فى ثلاثة مواضع فى التيمم والانشاق والقلم اه حلى (قوله فالسبب التلاوة الحج)  
 أشار به الى أن التلاوة سبب فى التالى أيضا فى المصنف قصور حيث لم يعلم منه حكم التالى ولو أتى بالواو وكان  
 الفاء لكان أولى لعدم ظهور التفرع فى التالى (قوله وان لم يوجد السماع) مراده السماع بالفعل كما يدل عليه  
 قوله كتلاوة الأصم والا فكونه بحيث يسمع نفسه لولا العوارض أو يسمعه من قزب أذنه الى أنه شرط كما هو  
 مذهب الهندوانى وهو الصحيح خلافا للكرخى المكتنى بتصحيح الحروف اه حلى (قوله فى حق غير التالى) فيه  
 نظر لمدقه بالمؤتم مع أن الشرط فى حقه الاعتداء وسجود الامام وان لم يسمعه بل وان لم يكن حاضرا عند  
 تلاوة الامام كما ساقى حلى عن شيخه (قوله ولو بالفارسية) مبالغة على قوله والسماع شرط وأما التالى بها  
 فيجب عليه بالاتفاق فهم أولم يفهم بحر (قوله اذا أخبر) أما اذا لم يخبر فهو معذور ويؤيد به فهم الوجوب عليه  
 بالفهم (قوله أو بشرط الائتمام) أى وسجود الامام اه حلى وفى البدائع يكره للامام أن يتلأ بالسجدة  
 فى صلاة يخاف فيها القراءة لأنه لا ينتك عن مكروه من ترك السجدة ان لم يسجد أو التيسر على القوم ان يسجد  
 انتهى وكذا لا ينبغي أن يقرأها فى الجمعة والعيدين سراج وقيد الكراهة فى النهر بما إذا لم تكن آية السجدة آخر  
 القراءة فى الجميع (قوله فانه سبب الحج) ظاهر العبارة أن الضمير راجع الى الائتمام وهو خطأ لان الائتمام  
 ليس سببا للسجود وانما السبب تلاوة الامام والائتمام شرط كما هو صريح المتن وصريح تقدير الشرح لفظة  
 شرط اه حلى (قوله أيضا) أى كالتلاوة (قوله للمتابعة) ظاهره أنه يجب عليه متابعة الشافعى فى سجود  
 الثانية من سورة الحج لوجود الشركة بخلاف خارج الصلاة وتقدم (قوله لم يسجد المولى) المراد به التالى نفسه  
 وامامه والمؤتم بامامه ولو قال المولى معه صلواته لكان أظهر (قوله ولا بعدها) أى عندها لأنه محجور عن  
 القراءة وقال محمد يسجد ونه الان السبب قد تقرروا لانع اه بحر (قوله بخلاف الخارج) صادق بامام غير  
 امامه ويقتدى بامام غير امامه ويقتدر ويغيره صل أصلا اه حلى (قوله) عن الامام رضى الله تعالى عنه  
 لو تلاها الامام فوق المنبر نزل وسجد وسجد الناس معه لما روى فى الموطأ أنه عليه الصلاة والسلام قرأ آية السجدة  
 وهو على المنبر يوم الجمعة فنزل وسجد وسجد الناس معه فتح القدير (قوله ولا تجب الحج) هو المعتمد وقال المرغينانى  
 يجب ونؤذى فيه بحر (قوله بشرط الصلاة) منها الوقت وهو فى الصلاة الثانية مدة الصلاة أو بعدها وقبل التالى  
 وفى غيرها العدم وبشرط أن لا تكون فى وقت من الاوقات الثلاثة الا اذا تليت فيها وأذيت فيها (قوله

يجب بسبب تلاوة آية) أى أكثرها سماع  
 حرف السجدة (من أربع عشرة آية) أربع  
 فى النصف الأول وعشر فى التالى (منها أول  
 الحج) أما ما ثبتته من ثلاثة لا فترانها بالركوع  
 (ومن) خلافا للشافعى وأحمد ونفى ماله  
 سجود المفصل (بشرط سماعها) فالسبب  
 التلاوة وان لم يوجد السماع كتلاوة الأصم  
 والسماع شرط فى حق غير التالى ولو بالفارسية  
 اذا أخبر (أو) بشرط (الائتمام) أى  
 الاعتداء (من تلاها) فله سبب سجودها  
 أيضا وان لم يسمعها ولم يضرها للمتابعة  
 (ولو تلا المؤتم لم يسجد) المولى (أصلا) لافى  
 الصلاة ولا بعدها (بخلاف الخارج) لان  
 الجبر ثبت لعين فلا يبعد وهم حتى لو دخل  
 معهم سقط ولا تجب على من تلا فى ركوعه  
 أو سجوده أو تشهد العبر فيها من القراءة  
 (بشرط الصلاة) المتقدمة

فخلا التعرّية) لانها التوحيد الافعال المختلفة ولم يوجد بغيره ان هذه حكمة النية على أنه قد وجد الاختلاف  
فقد تكون للشكر على القول بها فتأمل (قوله ونية التعيين) أي تعيين أن السجدة عن آية كذا كما في القصة  
وأما تعيينه لكونه للتلاوة فلا كلام فيه لأن فيه المزاجية للشكر والسهو (قوله ما يفسدها) انشاقا على ظاهر  
البواب كما في الخاتمة قبل هذا أقول مجد لان العبرة عنده انقام الركن وهو الرفع ولم يحصل بعد فاما عند أبي  
يوسف فقد حصل قبل هذه العوارض لان العبرة عنده للوضع فينبغي أن لا يفسدها ومحاذاة المرأة لا تفسدها  
ولو نام فيها لا تنتقض طهارته كالصلية وكذا الاوضاء عليه بالفقهاء بجسر (قوله وركنها السجود) ظاهره  
أنه يشترط فيها ما يشترط في السجود من توجيه أحد الاصابع وفي الجبر ونحوه لصاحب الثمر وأبي السعود ركنها  
وضع البهية على الارض أو ما يقوم مقامه اهـ (قوله كركوع مصل) أي الذي هو كركوع الصلاة أو ركوع  
على حدة غير كركوع الصلاة كما سألني اهـ حلي (قوله وراكب) أي على الدابة خارج المصر اذا تلاها أو سمعها  
والقياس أن لا يجزئها الايمان على الرحلة لانها واجبة فلا يجوز أداؤها على الرحلة من غير عذر كما  
استحسنوه لان التلاوة أمر دائم بخلاف التطوع فكان في اشتراط النزول حرج بخلاف الفرض والمنذور  
وما وجب من السجدة على الارض لا يجوز على الدابة وما وجب على الدابة يجوز على الارض لان ما وجبت  
على الارض وجبت تامة فلا تقطع بالايحاء ولو تلاها على الدابة تنزل ثم ركع فأذا ما بالايحاء جاز اهـ بجسر  
(قوله بين تكبيرتين) تكبيرة الوضع وتكبيرة الرفع (قوله جهرا) يسمع نفسه به منفردا ومن خلفه اذا كان معه  
غيره (قوله وبين قائلين مستحيين) قال في الجبر عما يجب لادائها أن يقوم فيسجد لان الخرو وسقوط من  
القيام والقرآن ورد به في قوله تعالى خروا سجدا وقوله تعالى يخزون للاذقان وهو مروى عن عائشة  
وفي المنعرات يستحب أن يقوم ويسجد ويقوم بعد الرفع من السجدة ولا يقعد أو أفاد في القصة أنه يقوم لها  
وان كانت كثيرة ومن المستحب أن يتقدم التالي ويصف التوم خلفه فيسجدون ويستحب أن لا يرفع  
القوم رؤسهم قبله وليس هو اقتداء حقيقة لانه لو فسدت سجدة الامام بسبب لا يتعدى اليهم والمرأة تصل امامها  
لرجل فيها واذا أراد السجود ينويها بقلبه ويقول بلسانه أَسْجُدُ لِلَّهِ سَجْدَةً تَلَاوَةً أَقْبَرُ (قوله بالرفع  
يد) لان هذا التكبير مفعول لاجل الاخطا لا للتعريفة بجسر (قوله وتشهد وتسلم) انما لا يفعل السلام لانه  
للتعليل وهو بدعي حتى يثبت التعريفة وهي معدومة وأيضا انما شرع التسليم بعد التشهد غالبا (قوله في الاصح)  
قال في الجبر ينبغي أن لا يكون ما صحح على عومه فان كانت السجدة في الصلاة فان كانت فريضة قال سبحانه ربي  
الاهل أو نقلا قال ما شاء مما ورد كسجود وجهي الذي خلقه وصوره وشق سمعه وبصره بجوده وقوته فتبارك الله  
أحسن الخالقين وقوله اللهم اكسب لي عندك ليها أجزا وضع على بها وزرا واجعلها لي عندك ذخرا وتقبلها مني  
كما تقبلها من عبدك لادود وان كان خارج الصلاة قال كل ما أئتمن ذلك كذا في فتح القدير (قوله على  
من كان الخ) ويجب عليه أن يوصي بالقدية على المعتقدان تركها (قوله لانهم من أجزائها) فيشترط لوجوبها  
أهلية وجوب الصلاة من الاسلام والعقل والبلوغ والطهارة من الحيض والنفس اهـ بجسر والاولى في التعبير  
لانها تجزئ من أجزائها (قوله كالاصم) انما ذكره ليدل على حكم غيره بالطريق الاولى اهـ حلي (قوله والسكران)  
لان عقله اعتبر حاضر اذ جرح النهر (قوله والنائم) قال قاضي خان وان سمعها من قائم اختلفوا فيه والصحيح  
الوجوب وتبعه صاحب الخلاصة وقال الحدادي في شرحه القدوري أصحها ما لا يجب وهل يجب على النائم  
فيه روايتان وجه الرواية القائلة بالوجوب وجود الاهلية وعدم اشتراط قصد السماع أو التلاوة ووجه الرواية  
القائلة بعدم الوجوب صدور التلاوة عنه من غير معرفة وتعمير فتلاوة كالتلاوة أفاده العلامة نوح ثم ان النائم  
لا يتعين أن يكون من أهل القضاء فقد يكون أهلا للاداء بأن يستيقظ في الوقت وكذا يقال في الجنب والسكران  
(قوله فلا تجب على كافر) بناء على أنه غير مخاطب بفروع الشريعة وهو أحد أقوال (قوله لانهم ليسوا أهلا لها)  
الاولى أن يقول لانهم ليسوا أهلا له أي لوجوب الصلاة لانه هو الذي قدمه (قوله وتجب بتلاوتهم) على من  
سمعه حلي (قوله لا الجنون المطبق) هو من جن جنون أو أكثر حلي عن الشرب لبلالة وهو قول  
محمد وقال أبو يوسف أن يزيد على يوم وليلة ولو ساعة ذكر العلامة نوح (قوله فلا تجب بتلاوته) أي فلا تجب على  
السامع منه بسبب تلاوته أي كالتجيب على نفس هذا الجنون قرا أو سمع اهـ حلي (قوله لعدم أهليته) فيه أن

(خلا التعرّية) ونية التعيين ونفسها  
ما يفسدها وركنها السجود أو بدله كركوع  
مصل وایحاء صريض وراكب (وهي سجدة  
بين تكبيرتين) مستويين جهرا وبين  
قيامين مستحيين (بالرفع يد وتشهد وتسلم  
وفيهما) (سجود) في الاصح (على من  
كان) بمعنى (أهلا لوجوب الصلاة)  
لانهم من أجزائها (أداء) كالاصم اذا تلاها  
(أو قضا) كالجنب والسكران والنائم (فلا  
تجب على كافر وصبي وجنون وحائض  
ونفساء) قرا أو سمعوا لانهم ليسوا أهلا لها  
(وتجب بتلاوتهم) يعني المذكورين (خلا  
الجنون المطبق) فلا تجب بتلاوته لعدم  
أهليته

هذا التعديل يظهر في الصبي ومأمعه وقد وجبت على السامع منه (قوله تلزمه) لانها في حكم الصلاة وهي الزم  
 في هذه المدة (قوله أو سمع) وتلزم من سمع منه حلي (قوله وان أكثر) وكان غير مطبق كما يأتي في نقل الدرر (قوله  
 على ما حذر به خسرو) حاصل تحريره أنه قل من تلخيص الجوامع الكبير عدم الوجوب بالسماع من الجنون وعن  
 الخاتبة الوجوب به وأثبت التناهي بينهما وأجاب بحمل ما في تلخيص الجوامع على المطبق وما في الخاتبة على  
 غيره وقسم الجنون أقساماً ثلاثة قاصراً وكاملاً غير مطبق وهو الذي يكون أكثر من القاصر وكملاً  
 مطبقاً وهو ما لا يزول فالأقل يلزمه السجود ويلزم من سمع منه والثاني لا يلزمه بتلاوته ويلزم السامع منه  
 والثالث لا يلزمه بتلاوته ولا غيره بالسماع منه اهـ حلي (قوله لكن جزم الشربلاني) أي في حاشية الدرر  
 (قوله باختلاف الرواية) حيث قال وقد حكى تصحيح كل من لزوم السجود وعدمه بالسماع من الجنون فيحصل  
 كلام قاضي خان على رواية وكلام التلخيص على أخرى وهذا هو الوجه في التوفيق لما قاله المصنف من تقديم  
 الجنون الى ثلاث مراتب بل هو على قسمين مطبق وغيره وان اختلف في تفسير المطبق وما جعله ثالثاً لاقسام  
 الجنون وهو المطبق الذي لا يزول غير مسلم لانه ما من ساعة الا ويرى زواله فهو القسم الثاني وتفسير المطبق  
 عند أبي يوسف أن يمكث أكثر السنة وفي رواية عنه أكثر من يوم وليلة وقال محمد أولاً شهر ثم رجع عنه وقال  
 سنة وقول الامام الاعظم رضي الله تعالى عن الجميع شهر وبه يفتى لا محالة لكن في الصلوات يعتبرت صلوات  
 وفي الصوم والزكاة على هذا الخلاف اهـ المراد منه اذا عرفت هذا قالوا بالجنون في قول المتن فلا تجب على  
 كافر ومسيح ومجنون المطبق فان غيره يجب عليه اذا سمع أو تلا اهـ حلي (قوله من الجنون) أي غير المطبق  
 وعليه يحمل عبارتهم حلي وجعل العلامة نوح أن اختلاف الرواية في السماع من الجنون المطبق حيث  
 قال فالجنون الغير المطبق اذا تلا آية السجدة يجب عليه وعلى من سمعها منه السجود والجنون المطبق اذا تلا  
 آية السجدة لا يجب عليه السجود اجماعاً وفي وجوبه على من سمعها منه رواية ثان وكلام قاضي خان محمول  
 على رواية عدم الوجوب اهـ المراد منه (قوله من الصدى) هو ما يعارض الصوت في الاماكن الخالية  
 انتهى بحجج وجوب السماع من الجنون كما نقله أبو السعود عن والده بمثل (قوله أو الطير) وقيل يجب وصحبه في الخفة  
 معللاً بأنه سمع كلام الله تعالى فقد اختلف التصحيح (قوله ومن كل نال حرفاً) تكرار مع ما يأتي من تناو كانه ذكره  
 هنا تنبيهاً على أن الاول اذ يذكره هنا اهـ حلي لانه يحمل تعدداً لا تجب فيها (قوله ولا بالتبجي) ولا  
 ولا تفسيده الصلاة لوجوده في القرآن ولا تجب بالكتابة بحج (قوله لو كان السامع في صلواته) اما ما  
 أو أموما اهـ حلي (قوله كما مر) في قوله ولو تلا المؤمن لم يسجد اهـ لا (قوله على التراخي) لان دلائل الوجوب  
 مطلقة من تعيين الوقت فيجب في جزء من الوقت غير عينه وبين ذلك بتعيينه فعلاً واعتباراً فيجب عليه الوجوب  
 في آخر عمره كما في سائر الواجبات الموسعة بحج (قوله على المختار) وهو قول محمد ورواية عن الامام رضي الله  
 تعالى عنه حلي عن الامداد (قوله تنزيها) لان الواكيات تحريرية لكان وجوبها على الفور وليس كذلك بحج  
 (قوله ويكون مؤدياً) هذا على المختار المتقدم وعند أبي يوسف على الفور وتظهر غررة الخلاف في الاثم  
 وعدمه حتى لو اذاعها بعد مدة كان مؤدياً اتفاقاً لا قاضياً كذا في التهر وفيه نظر بل الظاهر على قول أبي يوسف  
 أن يكون قاضياً لانه الظاهر من الفورية (قوله وتسقط بالحضر) أي العارض في الصلاة حلي وشعره  
 في الهندية وما في أبي السعود عن الخاتبة حيث قال ومصر حوا بأن ما أخرتها حتى حانت تسقط فمدح على  
 هذا (قوله والرذة) فيه أن وقتها العمومي ما بقي وقته لا يسقط عنه اذا لم كالمج وكلاهما في الوقت وان أدى  
 صلواته قبل الرذة فليأتها وأجاب بعض الحذاق بأن السبب في الصلاة قد تحقق بعد الاسلام ولا كذلك سجود  
 التلاوة وكذلك تفسير القدرة على الزاد والراحلة في الحج بعد الاسلام (قوله فعلى الفور) جواب شرط مقتدر  
 تقديره فان كانت صلوة فعلى الفور اجماعاً وإذا أخرها حتى طالت القراءة صارت قضاء لانها ما وجبت بما هو  
 من أفعال الصلاة وهو القراءة التحقت بأفعال الصلاة وصارت جزءاً من أجزائها واذا التحقت وجب ادائها  
 مضيقاً كسائر الصلاة ثم عن البدائع وبذلك لم يرد ما نقله أبو السعود عن الشربلاني من قوله ويجوز أن يقال  
 تجب الصلاة موسعاً بالنسبة لتمامها كالتلاوة في أول صلاته وسجدتها في آخرها اهـ وفي قوله اذا أخرها حتى  
 طالت القراءة صارت قضاء الخ نظر لانه لو أخر القراءة عن محلها ولو على القول بفرضيتها في الاولين لا يمكن

ولو قصر جنونه فكان يؤاويله أو أقل  
 تلزمه تلاوة سمع وان أكثر لا تلزمه بل تلزم  
 من سمعه على ما حذر به خسرو ولكن جزم  
 الشربلاني باختلاف الرواية وتقول  
 الوجوب بالسماع من الجنون فتناو  
 الصغرى والجوهرة قلت وبه جزم  
 (لا تجب) سمعاً من الصدى أو الطير  
 ومن كل نال حرفاً ولا بالتبجي أشباه (ولا  
 من المؤتم) كان السامع (في صلواته) أي  
 صلاة المؤتم بخلاف الخارج كما مر (وهي  
 على التراخي) على المختار ويكره تأخيرها  
 تنزيهاً ويكفيه أن يسجد عدداً عليه بلا  
 تعيين ويكون مؤدياً وتسقط بالحضر والرذة  
 (ان لم تكن صلوة) فعلى الفور اجماعاً  
 جزاً منها فأيها تنزيهاً

فما في كذا ما لا يخفى فكيف تكون قضاؤه إذا أطالها قاتل (قوله) وقضيا ما دام في حرمته الصلاة قبل الايمان  
 بخلافه فينبغي أن يقيد قوله الصلاة لا تقضى خارجها بما إذا كان يراى بان الخارج الخارج عن حرمته شر بلائحة  
 عن البصر (قوله ثم هذه النسبة) أي الكائنة في صلوة وهي رد الالف واوا وحذف التاء لانهم حذفوها في نسبة  
 المذموم الى المؤث كدسبة الرجل الى بصره فقالوا بصري لا بصري كيلا يجتمع ثاثن في نسبة المؤث  
 فيه ولون بصريته منع مختصرا (قوله وقوله صلاتية خطأ) أي من جهتين الاولى عدم قلب الالف واوا  
 الثانية الجمع بين التامين (قوله خير من صواب نادر) لأن قصدهم افادة الاحكام بالاماني والاشهر في التعبير  
 ما جرى على اللسان قال في التبريد ذكر هذا الجواب وفيه ما لا يخفى (قوله ومن سمعها الخ) وكذا لو لم يسمع بل  
 وان لم يكن وقت الصلاة حاضرا (قوله ولو باقتدائه به) مباينة على قوله امام أي ولو كونه اماما بسبب اقتداء  
 السامع به فمثل الامام عند السماع ومن هو منفرد عند السماع ثم صار اماما بسبب اقتداء السامع به حلي  
 (قوله سجدة معه) قيد بقوله مع لأن الامام لو لم يسجد لا يسجد المأموم وان سمعها لانه اذا سجد في الصلاة وحده  
 خالف امامه وهي صلاتية لا تقضى خارجها بغير (قوله أصلا) أي سواء اقتدى به في الركعة التي تلافيها  
 أو في غيرها (قوله تبع الأصل) لانها بالاعتداء صارت صلاتية لا تقضى خارجها ثم زوال الأصل من كتب محمد  
 ومثاله ما يأتي عن البردوي (قوله وكذا) المناسب أن يقول وقيل الخ لتظهر المقابلة (قوله على ما اختاره  
 البردوي) وحصل إطلاق الأصل على الاقتداء في الاولى نهر (قوله ولو تلاها) أي الامام أو المنفرد أما المؤتم  
 فلا يسجد فيها ولا خارجها كما تركه اه حلي (قوله سجدة فيها الخ) لأن السجدة المتلوة في الصلاة أفضل  
 من غيرها لأن قراءة القرآن في الصلاة أفضل منها في غيرها فلم يجز أدائها خارج الصلاة لأن الكامل لا يتأدى  
 بالتناقص اه بجزو المراد بالسجود فيها ما يتم السجود في حرمها كما تقدمه الشارح والمراد بقوله لا خارجها ما يخرج  
 عن الصلاة وحرمها ما لم يمتد من صيرورتها اجزا من الصلاة اه حلي (قوله ثم) لأنه لم يؤد الواجب ولم يمكن  
 قضاؤها وفيه يقرر الاثم على المكلف والخروج له عنه التوبة كسائر الذنوب اه بجزو (قوله الا اذا فسدت) أي  
 قبل سجودها والافساد كالفساد (قوله فلو لم تسقط) لأن الحيض أسقط الفرض فتبطل الواجب (قوله في سجدها  
 خارجها) ولا يسجد فيها قضاء ثلاث الصلاة لأن التلاوة لم تحقق في القضاء فلو ضاعها فيه لم أدامها مكان  
 خارج الصلاة فيها (قوله لا يجوز تلاوة) أي تلاوة مجزئة عن الصلاة (قوله لم يعدها) لأنه بالنقص لا يسجد بجميع  
 أجزاء الصلاة وانما يسجد الجزء المقارن فيفتح البناء عليه بجزء عن القضية (قوله ويحالفه الخ) البعث والجواب  
 اصحاب التبريد (قوله إلا أن يجعل الخ) هذا الجواب عن قول في الفتاوى الهندية عن فتاوى قاضي خان مصل  
 التطوع اذا قرأ آية وسجد لم يفسد صلاته وجب عليه قضاؤها ولا تلزمه إعادة تلك السجدة اه حلي (قوله  
 وتؤدى بركوع) أي قياسا لاستحسانا لما فيه من معنى الخضوع قال محمد وبالقياص تأخذ والفرق بين القياس  
 والاستحسان أن ما ظهر من المعاني فقياس وما خفي فاستحسان ولا ترجيح للخفي لظاهره ولا لظاهره لظهوره  
 فيرجع في طلب الرجحان الى ما اقترن بهما من المعاني فحق قوى الخفي أخذوا به ومتى قوى الظاهر أخذوا به وهما  
 قوى دليل القياس فأخذوا به لما روى عن ابن مسعود وابن عمر أنها جاز أن يركع للسجود في الصلاة ولم يرو عن  
 غيرها خلافا فكان كالاجماع بجزو (قوله وسجد) الواو بمعنى أو ثم اذا سجد لها وقام بركعه أن يركع كما رفع  
 رأسه سواء كان آية السجدة في وسط السورة أو عند ختمها أو بقي بعدها الى الختم قدر آيتين أو ثلاث فينبغي أن يقرأ  
 ثم يركع فينظر ان كانت الآية في الوسط فإنه ينبغي أن يحتملها ثم يركع وان كانت عند الختم فينبغي أن يقرأ آيات  
 من سورة أخرى ثم يركع وان بقي الى الختم قدر آيتين أو ثلاث كما في بني اسرائيل واذا السماء انشقت فينبغي أن يقرأ  
 بقية السورة ثم يركع وان وصل اليها سورة أخرى فهو أفضل بجزو (قوله ينوب عنها الركوع) هذا ليس بسديد  
 بل لا يجوز به ذلك قياسا واستحسانا لأن الركوع خارج الصلاة لم يجعل قربة فلا ينوب عن ركعة القربة واختاره قاضي  
 خان أن الركوع خارج الصلاة ينوب عنها بجزو ذلك عليه بأن عبارة قاضي خان دجل قرأ آية من السجدة خارج  
 الصلاة فأراد أن يركع للسجدة روى أنه يجوز ذلك اه وحلي لا تفيد الاختيار بل تفيد ضعفه وما قاله أبو السعود  
 من شينه لن الاختيار فهم من الاقتصار على الجواز فيعيد (قوله لها أي للتلاوة) فلو أخر الشارح قوله  
 سابقا فغيره يسجد ركوع الصلاة وسجودها الى هنا مكان أول (قوله على الظاهر) نقله في البحر من بعض

وقضيا ما دام في حرمته الصلاة ولو بعد  
 السلام فتح ثم هذه النسبة هي الصواب  
 وقوله سجدة صلاتية خطأ قاله المنفرد لكن  
 في العناية أنه خطأ مستعمل وهو عند  
 الفقهاء خير من صواب نادر (ومن سمعها  
 من امام) ولو باقتدائه به (فانتم به قبل  
 أن يسجد) الامام لها (سجدة) ولو انتم  
 (بعدها) يسجد أصلا كذا أطلق في  
 السكت تبع الأصل (وان لم يقتد به) أصلا  
 (سجدة) وكذا الواقدي في ركعة أخرى  
 (سجدة) ولو تلاها في الصلاة سجدة فيها  
 لا خارجها (كما ترى في البدائع) وإذا لم  
 يسجد ثم قلزمه التوبة (الا ان افسدت  
 الصلاة بغير الحيض) فلو لم تسقط منها  
 السجدة ذلك (لانها ما افسدت لم يثبت الاجتزاد  
 خارجها) لا تلاوة فلو لم تكن صلوة ولو بعد ما سجدها  
 لم يعدها ذكره في القضية وبخالفه ما في النهاية  
 تلاها في نقل فأنفده قضاء دون السجدة  
 الاثني يجعل على ما اذا كان بعد سجودها  
 (وتؤدى بركوع وسجد) غير ركوع الصلاة  
 وسجودها (في الصلاة) وكذا في خارجها  
 ينوب عنها الركوع في ظاهر المروى بترائية  
 (لها) أي للتلاوة (و) تؤدى (بركوع صلاة)  
 اذا كان الركوع (على الدور من قراءة آية)  
 أو آيتين وكذا الثلاث على الظاهر كما في البحر

الشيخ وقال قبله وأكثر المشايخ لم يقدروا طول القراءة شيئا فكان الظاهر أنهم قوضوا ذلك إلى رأي الجمهور  
 فإذا طالت القراءة لم يجز الركوع وإن نواه عنها وكذا السجدة السليبية لأنها صارت دينا لوجوبها مضيقا والدين  
 يهضي بحاله لا بما عليه والركوع والسجود عليه فلا يتأذى بهما الدين (قوله على الرابع) وقيل لأحاجة إلى التنية  
 عند القعود وجهه القهستاني رواية عن محمد **أهـ** حلي والظاهر أنه لا بد من نية ركوع الصلاة أيضا ولا كان  
 للتلاوة فقط لأنما تؤدى بركوع فيها فليجوز ويجوز أن يقال إن محل نية التلاوة فقط إذا لم تكن السجدة فورية  
 (قوله ولو نواه في ركوعه) أي عقب التلاوة حلي عن البحر (قوله لم يجزه) أي لم ينبجس بركوعه المؤتم عنها لأن  
 الإمام لما نواه في الركوع تدبر لها وقبل يجزيه كافي القهستاني (قوله ويسجد) أي المؤتم إذا سلم وبعلم ذلك  
 بأخبار الإمام قبل أن يكلم المؤتم أو يخرج من المسجد **أهـ** حلي (قوله ولو تركها) أي القعدة حلي (قوله  
 فسدت صلاته) لأن التلاوة ترفع القعدة فلم يعد لها فوات فرض من فرائض الصلاة (قوله وينبغي حله) أي  
 ما في القنية من قوله ويسجد إذا سلم إلى آخره على الجهرية وأما في السرية فلا يتأتى أن يسجد لأنه لا يعلم أن امامه  
 قرأ آية التلاوة ويرد عليه أنه يمكن أن يخبره الإمام بعد السلام قبل تكلم المقتدى وخروجه من المسجد أنه قرأها  
 ونواه في الركوع فيجب على المقتدى أن يسجد ثم اعلم أن السجود لها الاستقلال ولو كانت بقرب الركوع أفضل  
 حيث كانت القراءة سرية فينبغي أن ينويها في السجود لأنه لا يفتن الجماعة فإن من رآه رعايا فليفتن أنه يسجد  
 للصلاة فاسيا للركوع ومن لا يراه رعايا فليفتن أنه ركع فركع فإذا نواه في السجود سلم من المحدثين حلي بإيضاح  
 (قوله نعم) استدلاله على قوله لم يجزه يعني أن عدم الاجزاء للمؤتم فيما إذا نواه الإمام في الركوع أما إذا لم ينوها  
 فيه بأن نواه في سجوده أو لم ينوها فلا شيء على المؤتم نواه **أهـ** حلي (قوله لها) الأولى حذفه لأنه أما  
 أن يتعلق بركع أو يسجد أو بهما لا جاز أن يتعلق بركع لأنه غير عبارة القنية ولا بهما لأنه لا يملك لها تأديت بالركوع  
 فنبتها في السجود لقوة ترجع إلى عبارة القنية فتعين أن يكون متعلقا بسجدة فقط لكن فيه قصور فإنه على  
 هذا التقدير يستفاد منه أن الاجزاء مخصوص بما إذا نواه الإمام في السجود وقد علمت أنه لا فرق بين أن ينويها  
 في السجود ولا **أهـ** حلي (قوله فورا) أي بعد قراءة آية أو آيتين أو ثلاث قال الحلي والأولى حذفه لأنه  
 موضوع المسئلة (قوله ناب) أي ناب بسجود المقتدى عن سجود التلاوة تبعا لسجود امامه (قوله بلانية) متعلق  
 بناب أي سواء نوى المقتدى بسجوده التلاوة أم لا **أهـ** حلي (قوله ولو سجدها) هذا هو الموافق لعبارة البحر  
 وفي بعض النسخ ولو ركع لها وهو تحريف من التامع **أهـ** حلي (قوله لأنه انفرد بركعة) فسجدة للتلاوة وسجدة  
 قبلت بها الركعة (قوله الملهي) سواء كان اماما أم مؤتما أم منفردا **أهـ** حلي (قوله من غيره) أراد بالغير من ليس معه  
 في الصلاة سواء كان اماما غير امامه أو مؤتما فلا بد الإمام أو منفردا أو غير متصل أصلا **أهـ** حلي (قوله لم يسجد  
 فيها) فإن قيل يجب أن يسجد قبل الفراغ لأن سبب الوجوب السماع وقد وجد في الصلاة قلنا نعم وجد فيها لكنه  
 محل بناء على التلاوة والتلاوة حصلت خارج الصلاة فتؤدى خارجها بخبر وثبت وقال منبجس على أن يجب  
 السماع لا التلاوة والجواب بعكسه (قوله لأنما غير صلاتية) فادخلها في الصلاة منهي عنه لأن المصلح عند  
 اشتغالها بسجدة التلاوة كان مأمورا بإتمام ركن هو فيه أو بالانتقال إلى ركن آخر فيكون منهيها عن هذه السجدة  
 بحر (قوله لسماعها من غير محجور) أما إذا سمعها من محجور وكثرتم فإن كان في صلاته لا يسجد ولا يسجد لها  
 لأن المحجورين لا ينعين فلا يبعد وهم (قوله لأنها ناقصة للنهي) لأن حكم التلاوة مؤخر إلى ما بعد الفراغ  
 من الصلاة فلا تصير سببا لابعده فلا يجوز تقديمه على سببه بخلاف ما لو تلاها في الأوقات المكروهة حيث  
 يجوز أدائها في ما وإن كانت ناقصة لتحقيق السبب للسأل **أهـ** بحر (قوله لما تم) من أنه ناقص فلا يتأذى به  
 الكامل (قوله غير المؤتم) صادق بالإمام والمنفرد واحد تزبه عن المؤتم فإنه يسجد ها بعد الصلاة ولا تصير  
 صلاته لأن التي تلاها لا يعتد بها فلا تنسج الخارجية **أهـ** حلي (قوله ولو بعد سماعها) اعلم أنه إذا قرأها  
 فإن كانت تلاوتها سابقة على سماعها أو سجدها البرأت عنها في ظاهر الرواية لأن تلاوة الأولى من أفعال  
 الصلاة والثانية لا تحصل الثانية تكرار الأولى من حيث الأصل والأولى باقية لفعل وصف الأولى والثانية  
 فصارت من الصلاة فيكتفي بسجدة واحدة وإن سمعها من أجنبي ثم تلاها المصلح وسجد لها ففيه روايتان ويجوز

(إن نواه) أي كون الركوع لسجود التلاوة  
 على الرابع (و) تؤدى (بسجودها كذلك)  
 أي على الفور (وإن لم ينو) بالاجماع  
 ولو نواه في ركوعه ولم ينو المؤتم لم يجزه  
 ويسجد إذا سلم الإمام وبعد القعدة وفي حله على  
 فسدت صلاته كذا في القنية وفي حله على  
 الجهرية ثم لو ركع وسجد لها فليفتن أن يسجد  
 ولو سجدها فليفتن أن يسجد ولو سجدها فليفتن  
 دفعه وسجد لها ومن ركع وسجد وسجدتين  
 اجزأه عنها ومن ركع وسجدتين  
 فسدت صلاته لأنه انفرد بركعة فائتة  
 (ولو مع المصلح) السجدة (من غيره) لم يسجد  
 فيها لأنها غير صلاتية (بل) يسجد (بعدها)  
 لسماعها من غير محجور (ولو سجدها فيها  
 لم يجزه) لأنها ناقصة للنهي فلا يتأذى بها  
 التكامل (وإعادته) أي السجود لما أصرا إذا  
 تلاها المصلح غير المؤتم ولو بعد سماعها مخرج





(قوله لأن تركها) على حذف تقديره وانما نقل انه تدخل في الحكم مع وجود السبب لأن تركها للعبادة  
 الى آخره (قوله قد اخلت السجدة) كلامه يفيد أن المراد بالحكم المحكوم عليه بالوجوب (قوله وهو ينزح  
 بواحدة) أي بمقربة واحدة (قوله فيحصل المقصود) وهو الأثر بغير خلاف العبادة فان المقصود منها تعظيم  
 المصود وهو مطالب به دائما (قوله والكريم يعفو) أشار به الى أن حكم الأثرة كذا في فلا يؤخذ بما زاد على  
 العقوبة الواحدة ان شاء الله تعالى (قوله وأقاد الفرق) وجه الفرق انه لما جعلنا الأولى سببا والباقى تبعها لها  
 مكانا إنما جعله بعد السبب بخلافه في الثاني فان الأسباب فيه على حالها فلا بد من السجود بعد تعلم  
 الأسباب حلبي (قوله حتى لو زنى الخ) بخلاف حد القذف إذا أقيم مرة ثم قذف مرارا لم يحذف لأن القذف انقطع  
 بالاول اظهر كذبه بجر (قوله ذاهبا وآييا) أما اذا سكن بدير السدى على الدائرة وهو جالس في مكان  
 واحدة لا يتكسر الوجوب بجر (قوله وانتقاله من غصن الى آخر) القصن ما تشعب على ساق الشجرة فاقصها  
 وغلاظها أو المستغبر منها قاموس وسواء كان قريبا أو بعيدا على الصحيح وفي الوقعات الحسامية رجل ثلاثية  
 السجدة على غصن شجرة ثم انتقل الى غصن آخر فأعادها ان كان يمكنه الانتقال بدون نزول من الاول كقته  
 سجدة واحدة لأن المجلس مقصود وان كان لا يمكنه الانتقال الا بالنزول من الاول سجدة سجدة لأن المجلس  
 غير مقصود اه وهذا ما أفتى به شمس الأئمة الحلواني وغيره من الأئمة شلبي في حاشية الزيلعي (قوله أو حوض)  
 أي كبير أما الحوض متداني الأطراف كالمسجد يكتفي فيه واحدة فأداه القهستاني وانظر لو كان السدى  
 أو الشجرة أو الحوض في المسجد لم يبدل أولا نظر الى اتحاد البقعة (قوله للمجلس) أي في حق التالي (قوله  
 أو الآية) أي في حق السامع اه شرح الملقى (قوله بخلاف زوايا مسجد) ولو كبر على المعتد (قوله وبين)  
 ولو كان دار السلطان عند أبي يوسف خلافا لمحمد وعليه يخرج قوله في الشهر اذا كان كبيرا كدار السلطان  
 (قوله وسفينة سائرة) لأن سيره غير مضاف اليه قال تعالى وجرى بهم دوروا الواقعة بالطريق الأولى (قوله  
 ككل لقمتين) ومنه خطوتين وتكلم بكلمتين (قوله وقيام) بخلاف ما اذا نام مضطجعا أو باع أو أرضعت صبيا  
 فان المجلس يتبدل (قوله وكذا دابة) أي سائرة حلبي (قوله لأن الصلاة تجمع الاماكن) اذا حكم بصحة الصلاة  
 دليل اتحاد المكان وهذا اذا كان في ركعة واحدة وأما اذا كثرها في ركعتين فالقياس أن تكفيها واحدة  
 وهو قول أبي يوسف الاخير وفي الاحتسان يلزمه لكل تلاوة سجدة وهو قول محمد وأبي يوسف الاول ولوسعها  
 المصلي الراكب من رجل ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة ثم سارت الدابة سجدة واحدة هي سجدة واحدة ولو سارت  
 الدابة ثم نزلت تلاها أخرى لم يجرع الخط (قوله ولو لم يصل تكرر) لأن سيرها مضاف اليه حتى يجب  
 عليه ثمان ما ألفت حلبي عن الدور (قوله كما تكرر) أي على السامع دون التالي وفي عكسه (قوله  
 وغلامه) مراده ما يم الحز (قوله تكرر على القلام) اتبدل المجلس في حقه بخلاف الراكب فان الصلاة تجمع  
 المتفرق (قوله على الملقى) راجع الى صورة العكس فقط واختره عن قول صاحب الكافي بالتمسك بمرعى  
 السامع في صورة العكس اه حلبي (قوله وهذا يفيد الخ) أي هذا القول بالتكرار على السامع في الأولى مع  
 اتحاد مجلس التلاوة وبعدم التكرار عليه في الثانية مع تبدل مجلس التلاوة يفيد ترجيح سببية السماع اذ لو كانت  
 التلاوة سببا لا عكس الحكم في حق السامع فيصير كالتالي وهو أحد قولين وقد قدم أن حافظ الدين اختار أن  
 السماع شرط وهو المختار واجاب عن تكسره على السامع دون التالي بأن الشرع أبطل تعدد التلاوة  
 المتكررة في حق التالي حكما لا اتحاد مجلسه لاحقيقة ولم يظهر ذلك في حق السامع فاعتبر حقيقة التلاوة فكرر  
 الوجوب واختار في الثانية تكرر عليه أيضا اعتبارا لمجلس التلاوة وعليه فلا اشكال وعلى الصحيح من عدم  
 التكرار عليه يمكن أن يجاب بأن السبب في حقه وان تعدد لكن الشرع أبطل تعدده حكما نظر الاتحاد بمجلسه  
 كالتلاوة اه حلبي (قوله وآيات الصلاة على الرسول) في القهستاني اه لم أن تكرر اسم النبي من الانبياء  
 في حكم الصلاة عليه مثل تكرار الآية في السجدة اه وفيه أن الدليل الوارد بالصلاة عليه صلى الله عليه وسلم  
 خاص من اين جاء التعميم (قوله وكذلك عند المتقدمين) قياسا على آية السجدة (قوله اذا تدخل في حقوق  
 العباد) وهو جفاه كما ورد في الحديث وقد منازجه بجر (قوله فالاصح انه ان زاد الخ) وقيل مرة وقيل  
 الى العشر وقيل كلما طس اه حلبي (قوله لا يثبت) لما روى عن محمد بن عبد الله قال لما طس

وهو التي بالعبادة لأن تركها مع وجود سببها  
 شنيع (لا) تدخل في الحكم (في الحكم) بأن يجعل  
 كل تلاوة سببا للسجدة فقد اخلت السجدة  
 فالتكفي بواحدة لانه البق بالعبادة لانها  
 للزجر وهو ينزح بواحدة فيحصل المقصود  
 والكريم يعفو مع قيام سبب العقوبة وأقاد  
 الفرق بقوله (قنوب الواحدة) في تدخل  
 السبب (عما قبلها وعما بعدها) ولا تنوب  
 في تدخل الحكم الاما قبلها حتى لو زنى تحت  
 ثم زنى في المجلس حدثا ثانيا (واحدة الثوب)  
 ذاهبا وآييا (وانتقاله من غصن) شجرة  
 (الى) غصن (آخر وسببه في شجرة) سجدة  
 يتبدل للمجلس أو الآية (فيجب) سجدة  
 أو سجدة (أخرى) بخلاف زوايا مسجد  
 ويت وسفينة سائرة وقيل قليل تسكن على  
 لقمتين وقيام ورد سلام وكذا دابة يسكن عليها  
 لأن الصلاة تجمع الاماكن ولو لم يصل تكرر  
 (كما) تكرر (لو تبدل مجلس سماع دون قال)  
 حتى لو كثرها (كما) يسكن (لا) تكرر  
 تكرر على القلام لا الراكب (لا) تكرر  
 (في عكسه) وهو تبدل مجلس التلاوة  
 السامع على الملقى وهذا يفيد ترجيح  
 سببية السماع وأما الصلاة على الرسول  
 فكذلك عند المتقدمين وقال المتأخرون  
 تكرر اذا تدخل في حقوق العباد وأما  
 الطاس فالاصح انه ان زاد على الثلاث  
 لا يثبت خلاص

في مجلسه بعد الثلاث ثم فاشترط فالتكريم والظاهر ولو حلى فاصل في المجلس (قوله لأن فيه قطع الخ)  
 لأن فيه الاستسكان عنها بجر ولا في فيه جبر شيء من القرآن وذلك ليس من أعمال المسلمين ذكره محمد  
 في الجامع الصغير ولأنه فرار من السجدة وذلك ليس من أخلاق المؤمنين نهر (قوله وتغير تأليفه) عطف  
 تفسيره حلي (قوله مأمورية) قال الله تعالى فإذا قرأناه فاتبع قرآنه أي تأليفه بجر (قوله ومفاده) هو  
 لصاحب التمر وهو منقول عن البدائع (قوله لا يكره عكسه) أي تحرر بما لا يكره تزجيم بديل قوله ونذب الخ  
 حلي ثم عدم الكراهة في غير الصلاة أما فيها فأكروه ههنا (قوله قبلها أو بعدها) أو آية قبلها وآية بعدها كما  
 تدل عليه عبارة الخاتمة (قوله لدفع وهم التفضيل) ولأنه أبلغ في اظهار الابعاز ههنا (قوله واستحالة على  
 صفات) فالفضيلة بالاعتبار المذكور لا باعتبار من حيث هو قرآن بجر (قوله غير متبهي للسجود) بأن كان  
 محذورا أو علم أنه يشق عليهم أداء السجدة ويذني أنه إذا لم يعلم بها لم يمتنع من أداء السجدة (قوله لا يكره عكسه) لكن  
 شيئا ربما يتكلمون في أدائه فيكون في العصبية بجر (قوله والراجح الوجوب) وفي المنع الأصح عدم الوجوب  
 لعدم وجود الشرط وهو السماع أو السبب بناء على أنه سبب في حق السامع اهـ (قوله من كل واحد حرفا)  
 لما تقدم أن الموجب للسجدة تلاوة أحكمت الآية مع حرف السجدة والظاهر أن المراد بالحرف الكلمة ويكون  
 الحرف الحقيقي مفهوما بالاولى اهـ حلي ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لا يسجد إلا أن يقرأ أكثر آية  
 السجدة يصرف السجدة (قوله فقد أفاد) أي صاحب الخاتمة بتعليقه (قوله مهمة لكل مهمة) أي فائدة ينبغي  
 أن يهتم بها الكل مهمة أي لكل أمر موقع في العلم أو العمل أو إزالة (قوله أهمه) يأتي ثلاثيا  
 ورابعيا (قوله ويحتمل أن يسجد الخ) هو الاول لما تقدم أن تأخيرها مكره وتزجيمها لا يرفع اشكال الشكال  
 بأن فيه تغيير نظم القرآن لأن السجود فاصل (قوله وهو غير مكره) ما تقدم أنه يندب ضم آية أو آيتين معها  
 يبعد أن اثرادها خلاف الاول فيضم معها آية أو آيتين أفاده الحلي قلت كونه خلاف الاول ليس متققا  
 عليه لأن الجهر لو قرأ آية السجدة من بين السورة لم يضر ذلك لأن من القرآن وقرأه ما هو من القرآن طاعة  
 كقراءة سورة من بين السور (قوله وسجدة الشكر) الاولى تأخير الكلام عليها بعد الكلام على سجدة التلاوة  
 (قوله مستحبة) أي عندهما حلي (قوله به يفتي) مقابله قول الامام بكرهما اهـ حلي وفي فروق الاشياء  
 قال سجدة الشكر جائزة عند الامام رحمه الله تعالى لا واجبة وهو معنى ما روى عنه أنه ليس مشروعة أي  
 وجوبا وفي القاعدة الاولى من الاشياء والاعتقاد أن الخلاف في نسبتها الى الجواز شرعا لا في صورته أن من  
 يجزئ عنه عليه نعمة ظاهرة أو رزقه الله تعالى ولدا أو مالا أو زوجة أو نعمة نعمة أو شئ له مريض  
 أو قديم غائب يستحب أن يفعلها كسجدة التلاوة وأما إذا سجد بغير سبب فليس بقرينة ولا مكره هندية  
 (قوله لكنهما) أي سجدة الشكر الخ هذا لا يظهر الا في الاعتقاد والمداومة وسجدة الشكر ليست كذلك والذي أفاده  
 في شرح الملتقى أن هذه مسئلة أخرى وهو أولى وعبارته والفتوى على أن سجدة الشكر جائزة بل مستحبة  
 لا واجبة ولا مكره وما به من عقب الصلاة فأكروه (قوله يؤدي اليه) أي الى ما ذكر من اعتقاد الدنيا  
 أو الوجوب (قوله فأكروه) الظاهر أنها التعويذ لانه يدخل في الدين ما ليس منه (قوله أن يقرأها) أي آية  
 السجدة حلي (قوله في مخالفة) للتيسر على من معه (قوله ونحو جملة) من كل ما يؤدي لجمع عظيم ولو مكتوبة  
 غيرها حلي (قوله إلا أن تكون بحيث تؤدى الخ) بأن لا يفصل أربع آيات بين آياتها أو الركوع ويغني أن لا ينويها  
 في الركوع لمخافه من المحذور المتقدم من القنينة اهـ حلي وهو عدم نية المقتدى لها فيطالب بأدائها بعد  
 سلام الامام وإعادة القعدة (قوله سجد) أي على الارض أن لم يشك من السجود على المنبر ذكره ابن حجر  
 في شرح البقاري وقواعدنا لا تأباه اهـ شرح الملتقى وتقدم عن الفتح من رواية الامام أنه ينزل الى الارض  
 من غير تفصيل وهو الذي ينبغي التعويل عليه

• (باب صلاة المسافر) •

نقل القسطلاني في شرح البقاري عن تفسير الثعلبي قال ابن عباس أول صلاة قصيرة صلاة الله صرصرها  
 النبي صلى الله عليه وسلم بمكان في غزوة أغمار اهـ وقد اشرح صلاة لانها المقصودة من الباب والصغير  
 لغة قطع المسافة من غير تقدير والاراضة فرخاص وهو الذي تخبر به الاحكام من قصر الصلاة واجبة القطعي

(وكرر ترك آية في ذكره وقراءة باقي السورة) لأن  
 فيه قطع نظم القرآن وتغيير تأليفه واتساع  
 النظم والتأليف مأمورية بدائع ومفاده أن  
 الكراهة تحريرية (لا يكره عكسه) لكن  
 (ندب ضم آية أو آيتين اليها) قبلها أو بعدها  
 لدفع وهم التفضيل إذا لكل من حيث أنه  
 كلام الله في رتبة وإن كان له فيها زيادة فضيلة  
 باستحالة على ضلالت الله تعالى واستحسن  
 انشاؤها من سامع غير مرتبي للسجود  
 واختلاف التحجيج في وجوبها على متباغ  
 بعمل ولم يسمها والراجح الوجوب زجرا  
 عن تركها عن كلام الله فنزل سامع لانه  
 بعرضه على السامع (ولو ضم آية سجدة) من قوم  
 (من كل واحد) منهم (حرفا لم يسجد) لانه  
 لم يسمها من نال خاتمة فقد أفاد أن اعتقاد  
 التالي شرطه مهمة لكل مهمة في الكافي  
 قبل من قرأ أي السجدة كلها في مجلس  
 وسجد لكل منها كفاه الله ما أهمه وظاهره  
 أنه يقرأها ولا يتم سجدة ويحتمل أن يسجد  
 لكل بعد قراءتها وهو غير مكره وسجدة  
 الشكر مستحبة به يفتي لكنها تكرر بعد الصلاة  
 لأن الجمل يفتقدونها سنة أو واجبة وكل  
 ما يح يؤدى اليه فأكروه ويكره للامام أن  
 يقرأها في مخالفة ونحو جملة وعيد الا أن  
 تكون بحيث تؤدى بركون الصلاة  
 أو سجودها ولو تلا على المنبر سجد وسجد  
 السامعون  
 (باب صلاة المسافر)

واحتد امددة المسح الى ثلاثة ايام وسقوط وجوب الجمعة والعيد والاختصة وحرمه الخروج على الحرمتين على  
 محرم أبو السعود عن العناية (قوله من اضافة الشيء) وهو لفظ الملاحة (قوله الى شرطه) وهو المسافر فانه يشترط  
 للصلاة الخوض المعقود لها الباب وهي المقصورة اه حلي وفيه أن الشرط السفر لا المسافر أبو السعود عن  
 الجوى (قوله ارجله) فان المسافر محل لها وان شئت قلت من اضافة الفعل الى فاعله لان كمال محله  
 ولا عكس افاده الحلي (قوله ولا يخفى) شروع في وجه تأخير من التلاوة ويعلم منه المناسبة وهي العرو من  
 في كل (قوله هو عبادة) أي لا يعارض رياء أو سمعة كذا في البحر (قوله لا يعارض) كاللحج والجهاد فانه حيث  
 يكون عبادة وقد يكون معصية فالاصل في التلاوة العبادة والاصل في السفر الاباحة والعبادة أشرف والى ذلك  
 أشار بقوله فلذا آخر (قوله لا يضر) يقع الياء من الثلاث وما في ايضاح المفصل أنه لم يجر منه ففعل ثلاثي  
 بمعنى فقد رده كلام الجوهري واليه في "تهستاني" (قوله عن أخلاق الرجال) أولانه يضر من وجه الارض أي  
 يكشف وعليهما فالمبالغة بمعنى أصل الفعل ويجوز أن تكون المبالغة على بابها باعتبار أن السفر لا يكون الا من  
 اتيزفا كثر غايبا في كل منها يضر عن أخلاق صاحبه أو أنه ينكشف للارض وهي تنكشف اه حلي  
 (قوله من خرج) يشمل الكافر اذا أسلم على المختار وقوله من عارة الخ الاولى أن يبدل بيوت ليشمل الاخبية وبه  
 عبر في نور الايضاح فان المعنى حتى أهلها يجاوزتها اه حلي (قوله موضع اقامته) يدخل فيه ربه وهو  
 ما حول المدينة من بيوت ومساكن ويقال لحريم المسجد ربه أيضا وصح قاضي خان أنه لا بد من مجاوزة  
 القرية المتصلة برض المصر بخلاف القرية المتصلة بقضاء المصر فانه يتبرمجوازة القضاء لا القرية بجر (قوله من  
 جانب خروجه) فان كان من جهته محلة منفصلة عن المصر وفي القديم كانت متصلة بالمصر لا يقصر الصلاة حتى  
 يجاوز تلك المحلة بجر عن التلاوة ولا يشترط مجاوزة البساتين ولو متصلة بالعمران ولو كان أهل البلدي يخرجون  
 اليها في أكثر السنة أبو السعود (قوله وفي الغلابة الخ) حاصل ما تخر من كلام الشربلالي في رسالته تحفة  
 أعيان القضاة الجمعة والعيد في القضاة من امداد الفتاح وغيره أنه اذا كان في جانب خروجه جبل أو بصر  
 أو مزارع متصل كل منها بالعمران قصر مجر مجاوزة العمران وعليه يحمل قول المتن وغيره من خرج من  
 بيوت مقامه واذا كان في جانب خروجه ربه وهو ما حول المدينة من بيوت ومساكن لا بد من مجاوزة أيضا  
 ومن مجاوزة القرية المتصلة به واذا كان في جانب خروجه فناء وهو المكان المعد لمصالح البلد كركض  
 الدواب ودفن الموتى والقضاء التراب فهو على ما قاله الشارح من الشرطين بخلاف الجمعة حيث تصح في القضاء قرب  
 أو بعد فصل عرايع أو لا لان الجمعة من مصالح البلد بخلاف السفر كما حققه الشربلالي في رسالته المذكورة  
 حلي (قوله أقل من غلوة) ذكر في المجتبى أن قدر الغلوة ثلثائة ذراع الى أربعة مائة وهو الاصح واذا اعاد من  
 سفره الى مصره لا يتم حتى يدخل العمران بجر (قوله يشترط مجاوزته) يشترط مجاوزة جميع القرية بقصر  
 لوجود الشرطين (قوله فاصدا) أشار به مع قوله خرج الى أنه لو خرج ولم يقصد أو قصد ولم يخرج لا يكون مسافرا  
 اه حلي وأشار به الى أن النية لا بد وأن تكون قبل الصلاة ولذا قال في التبيين اذا افتتح الصلاة في السفينة حال  
 اقامته في طرف البحر فنقلها الى الرمح وهو في السفينة ونوى السفر يتم صلاة المقيم عند أبي يوسف خلا فانه لا  
 اجتمع في هذه الصلاة ما يوجب الأربع وما يمنع فربما ما يوجب الأربع احتياطاً اه (قوله ولو كافر) صورته كافر  
 خرج فاصدا مسيرة ثلاثة ايام في أثناها أسلم قصر فباني بخلاف الصبي اذا بلغ في أثناها فانه لا يقصر حلي  
 عن البحر وقبل ثمان وقبل يقصر ان أبو السعود (قوله بلا قصد) أي ثلاثة مائة بأن قصد بلدة بينه وبينها يومان  
 للاقامة بها قلما بلغها بداه أن يذهب الى بلدة بينه وبينها يومان وهم جراحلي (قوله لم يقصر) كما مر خرج مع  
 جيشه في طلب العدو ولم يعلم أين يدركهم فانهم يسألون صلاة الاقامة في الذهاب وان طالت المدة وكذا المكث  
 في ذلك المكان أما في الرجوع فان كانت مدة سفر قصر واجبر (قوله مسيرة ثلاثة ايام) المسيرة هي المسافة  
 والمسافة البعد وتطلق على المكان البعيد من السوق بالفتح وهو النسم لان الدليل في القلابة بنم التراب يعلم  
 أنه على الطريق أو لا تهستاني عن القاموس (قوله وليساها) انما ذكرت لانها تابعة للايام ولا يشترط السير  
 فيها بل قصد السفر فيها وان لم يسافر افاده أبو السعود (قوله من أقصر ايام السنة) ظاهره ولو كان السفر واقعاً  
 في أطولها وفي التهستاني وقيل يعتبر الايام المتصلة بين الطول والقصر كزمان ككون الشمس في الجبل

من اضافة الشيء الى شرطه أو محله ولا يخفى  
 أن التلاوة عارض هو عبادة والسفر عارض  
 مباح الا يعارض فلذا آخر ويسمى به لانه يضر  
 عن أخلاق الرجال (من خرج من عارة  
 موضع اقامته) من جانب خروجه وان لم  
 يجاوز من الجانب الآخر في الغلابة ان كان  
 بين القضاء والمصر ربه والا فلا (فاصدا)  
 من ربه يشترط مجاوزته والا فلا (فاصدا)  
 ولو كافر او من طاف الدنيا بلا قصد لم يقصر  
 (مسيرة ثلاثة ايام وليساها) من آخر ايام  
 السنة

والميزان (قوله ولا يشترط سفر كل يوم) لا فرق بين البر والبحر أبو السعود لأن المسافر لا يتبدل من النزول لاستراحة نفسه وجداً به فلا يشترط أن يسافر من القبر إلى القبر لأن الدابة لا تطيق ذلك قال آدمي "أولى فالنصف مدة الاستراحة بمدة السفر ضرورة محيطة (قوله بل إلى الزوال) لأن الزوال أصغر النهار الشرعي الذي هو من القبر إلى الغروب وهو نصف النهار الفلكي الذي هو من الطلوع إلى الغروب ثم إن من القبر إلى الزوال في أقصر أيام السنة في مصر وماسا واه في العرض سبع ساعات الأربع فجمعوا الثلاثة أيام عشرون ساعة وربع ساعة ويختلف باختلاف البلدان في العرض ويلزم عليه أن مسافة السفر في بقاثة ثلاث ساعات أو أقل لأن أقصر أيام السنة عندهم قديماً تكون ساعة أو أقل اهـ حلي "قلت المشهور في بلغار أن نهارها أطول من ليالها فقد يكون نهارها ثلاثاً وعشرين ساعة وهو الذي قدمه الحلبي معترضاً به على الشارح فلعل هذا سبق قلم وبه يعلم أن المسافر بر أو بحر إلى زيارة العارف بالله تعالى سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى عنه يقصر لأن مسافته تبلغ هذا المقدار وزيادته (قوله ولا يعتبر الفراسخ) الفراسخ اثنا عشر ألف خطوة وهو ربع البريد والميل ثلثه (قوله على المذهب) مقابله ما عن الإمام رضي الله تعالى عنه أنه يعتبر مسافة ثلاث مراحل كل مرحلة خمسة فراسخ أو خمسة وثلاث أو ستة أو سبعة حلي "عن القهستاني قال في البحر وأنا أتجيب من فتاواه في هذا وأما ما جازم يخالف مذهب الإمام خصوصاً الخائف للنص الصريح اهـ (قوله بالسير الوسط) وهو أن يكون بالابل ومشى الاقدام والمراد بالابل ابل القافلة ومشى الاقدام فيها دون البريد وتخرج بذلك سير البقر بجوز الجملة ونحوه لأنه أبطأ السير كما أن أسرع سير الفرس والبريد اهـ أبو السعود ويجوز به بطل ما للمؤلف في شرح الملتقى من اعتباره بسير البقر بجوز الجملة (قوله المعتادة) هي معلومة عند الناس فيرجع اليهم عند الاشتباه أفاده الشيخ زين (قوله في يومين) أو يوم كافٍ النهار وأطال فوصل في شهر من غير تحصيل إقامة بموضع (قوله ولولو موضع الخ) أي فيعتبر الطريق المذكور كونه سهوً وصعوبةً ويعتبر في البصر اعتدال الرياح (قوله صلى الله عليه وسلم في ركعتين) والقراءة فيهما فرض فلواتم وقرأ في الآخرين ولم ينو الإقامة لم يصح بجوز قيد بالفرض لأنه لا قصر في الوتر والسنة وأخرج بالرباعي القبر والمغرب (قوله وجوبا) أي اقتراضاً حتى لو أتته أربعا ولم ينو إقامة ولم يبقه على رأس الركعتين فسد فرضه (قوله لقول ابن عباس الخ) ولما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما أن صلاة المسافر ركعتان تمام غير قصر على لسان بيكهم وعن ابن عباس لا تقولوا قصر فإن الذي فرضه في الحضرة أربعا فرضها في السعة ركعتين وعن ابن عمر صلاة المسافر ركعتان ومن خالف السنة كفر وعن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من صلى الصلاة في السفر ركعة قصر في الحضرة اهـ قهستاني (قوله ولذا) أي لكون فرض المسافر ركعتين (قوله ليستأقصر حقيقة عندنا) ومن حكى خلافاً بين الشارحين في أن القصر عندنا زينة أو رخصة فقد غلط لأن من قال رخصة في رخصة الاسقاط وهي العزيمة ونسبتها رخصة مجاز وهذا حيث لا ينبغي على أحد قلة الكمال (قوله والاكمال ليس رخصة) فمن توهم أن الاكمال رخصة فقد أبعد فإن الأقرب توهمهم ككون القصر رخصة ترفيه كما قال الإمام الشافعي رضي الله تعالى عن الجميع والا فالأربع أصعب من الركعتين فكيف ينطبق عليها تعريف الرخصة وهو التغير من صعوبة إلى سهولة أفاده صاحب البحر (قوله بل السادة) سبأ في تفسيرها بالانتم ووجهها عند قوله فلواتم مسافر اهـ حلي (قوله زيدت) أي ينزل الوسخ عليه صلى الله عليه وسلم يوم الثلاثاء باتمام الصلاة فقال أيها الناس اقبلوا فريضة ربكم فانه قد أكلت الصلاة للمقيم فزيدت في صلاة الحضرة ركعتان وقيل إنها فرضت أربعا ثم خفف عن المسافر نظراً عن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وقيل فرضت في الحضرة أربعا وفي السفر ركعتين اهـ أبو السعود عن شرح ألفية العراقي لما ورد (قوله لانها وتر النهار) هذا يقتضي أن المغرب من صلاة النهار وبشكل مما ورد من قوله عليه الصلاة والسلام صلاة النهار بجمعا أي لا يسمع فيها قراءة مصباح وهذا قال العلامة عزى فليتامس في التوفيق أبو السعود (قوله فلما استقر فرض الرباعية) أي سفر أو حضر بأدليل قوله خفف (قوله خفف الخ) هذا بظاهره يشهد للشافعي رحمه الله تعالى ويعارض حديث ابن عباس المتقدم ثم تأمل اهـ أقول قد أفاد في المواهب وشرها أن الأدلة قائمة للطرفين ثم لا مانع أن يحمل التخفيف على رخصة الاسقاط على ما قدمه قال الحلبي والآية تشهد له أيضاً فان لفظة لا جناح تذكيراً للإباحة دون الوجوب اهـ قلت هذا أغلبي كقوله تعالى

ولا يشترط سفر كل يوم إلى الليل بل إلى الزوال ولا يعتبر الفراسخ على المذهب (بالسير الوسط مع الاستراحات المعتادة) حتى لو أسرع فوصل في يومين قصر ولو لم يضع طريقاً أحد مما مدة السفر والاكثر أقل قصر في الأول لا الثاني (صلى الله عليه وسلم) أن الله ركعتين وجوباً لقول ابن عباس أن الله فرض ركعتين لبيان بيكهم صلاة المقيم أو بما في ركعتين ركعتين ولذا عدل المستنف من قوله قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة ولهم قصر لأن الركعتين ليستا قصر حقيقة عندنا بل هما تمام فرضه والاكمال ليس رخصة في حقه بل السادة قلت وفي شروح الصاوي ان الصلاة فرضت ليلة الايام والمغرب فلما جاز ركعتين سفر أو حضر الا المغرب فلما جاز عليه الصلاة والسلام والمطمان بالمدينة زيدت الا القبر بطول القراءة فيها والمغرب لانها وتر النهار فلا استقر فرض الرباعية خفف منها في السفر عند نزول قوله تعالى فليس عليكم جناح أن تقصروا من الصلاة

فلا جناح عليه أن يعاقب به ما على أنه كما ذكره وأجاب عنه في العناية بأن الله تعالى قال إن تقصروا من الصلاة إن خفت عاقب القصير بالتخوف وهو ليس بشرط قصر الصلاة باتفاق ولا بد من إعماله فكانت متعلقة بقصر الأوصاف من ترك القيام إلى القعود أو ترك الركوع والسجود إلى الإيماء بالتخوف عذره ونحوه وعندنا قصر الأوصاف عند التخوف مباح لا واجب اهـ (قوله في السنة الرابعة) في صلاة العصر في غزوة أنمار (قوله وبهذا) أي بالنقل عن شروح البخاري بعد النقل عن ابن عباس اهـ حلي (قوله فتجتمع الأدلة) أي الشاهدة لنا وللشافعي فقول ابن عباس أن صلاة المسافر ركعتان الذي هو دليلنا نظر إلى ما لم يخط عليه الحال وقول الشافعي أنه يجوز له الانعام وتكون الصلاة في حقه أربعة نظر الزيادة بها بعد الهجرة هذا ما ظهر لي (قوله لأن القبح الجوار) أعلم أن قبح الشيء إما لعينه وضعا كالركعة فإن واضع اللغة وضعه لفعل قبح في ذاته عقلا من غير توقف على ورود الشرع لأن قبح كفران المنعم مذكور في العقول كما أن حسن شكره كذلك أو شرعا كبيع الخمر لأن العقل يجوز به كافي قصة يوسف عليه الصلاة والسلام وما للغيره وضعا كصوم يوم النحر فإنه ليس قبيحا لعينه لأنه يوم كسائر الأيام وإنما قبح لما فيه من الأعراض عن ضيافة الله تعالى وهو لا يقبل الانتكاس فإنه متى صام فيه ~~كان~~ معروضا وبالعكس أو مجاورا كالبيع وقت النداء فإنه ليس قبيحا لعينه وإنما قبح لترك السعي وهو قابل للانتكاس إذ قد يوجد ترك السعي بدون البيع وبالعكس كذا في شروح المناسخ وما نحن فيه من قبيل القسم الرابع وهو الجوار لا مكان العصيان بلا سفر وبالعكس اهـ حلي (قوله حتى يدخل موضع مقامه) أي أو ما ألحق به كالريض أفاده القهستاني وسواء نوى الإقامة به أو لا وشمل ما إذا كان في الصلاة كما إذا سبقه الحدث وليس عنده ما قد دخل الماء أما اللاحق إذا حدث ودخل مدرسه ليتوضأ لا يلزمه الانعام ولا يصير مقبلا بدخول المصر بجر من الظهيرية (قوله إن سار) قيد في قوله حتى يدخل أي انما يتم بالدخول بقيد صيرته ثلاثة أيام بالتقدير السابق وما في الحلي من اعتبار المراحل فقير المذهب على ما تقدم (قوله فيتم) ولو في مفازة بجر (قوله لعدم استحكام السفر) بحث فيه بأن العلة في القصر مفارقة البيوت فاصدا مسيرة ثلاثة أيام وليست استحكال السفر ثلاثة أيام بدليل ثبوت حكم السفر بمجرد ذلك فيثبت حكمه ما لم يثبت علة حكم الإقامة وهي الدخول في المصر وهو بحث قوي ولما خاف الأمر على صاحب البحر قال الذي يظهر أنه لا بد من دخول المصر مطلقا قال صاحب التمر وأنت خبير بأن إبطال الدليل المعين لا يستلزم إبطال المدلول فإستأمل (قوله ولو في الصلاة) سواء كان في أولها أو وسطها أو آخرها أو كان منفردا أو مع مقيدا أو مدركا أو مسبوقا بجر وصادق على ما إذا كان قبل السلام واحتزبه عما لو سلم فإنه لا تصلح إقامة حينئذ ولو كان عليه مهو ح أي إذا نواه قبله أي فيه يخرج من الصلاة عند الإمام وأبي يوسف لأن التوقف في قوله سلام من عليه السهو يخرج منه موقفا لمكانه أدام سجود السهو ولو عاد لا يكمه إلا لأنه يقع في وسط الصلاة جوى عن الواقعات (قوله إذا لم يخرج وقتها) فإن خرج وهو فيها فندى الإقامة فلا يتحول فرضه إلى الأربع في حق تلك الصلاة بجر (قوله ولم يك لاحقا) حذف الواو من يك لالتقاء الساكنين والثون تخفيفا واحتزبه عن اللاحق فإنه إذا أدرك أول الصلاة والإمام مسافر فحدث أو نام فاتبه بعد فراغ الإمام ونوى الإقامة لم يتم لأن اللاحق في الحكم كآته خلف الإمام فإذا فرغ الإمام فقد استحكم الفرض فلا يتغير في حق الإمام فكذا في حق اللاحق بجر فقيد حكم اللاحق بأن ~~يكون~~ بعد فراغ الإمام اهـ حلي (قوله نصف شهر) يعني خمسة عشر يوما إذا الشهر ثلاثون يوما عند العرب واليهيم كافي المقاييس فلا يشك بأن الشهر قد يكون تسعة وعشرين يوما قهستاني (قوله حقيقة) راجع إلى قوله أو نوى (قوله لما في البرازية) علة لقوله أو حكاه (قوله ولودخل الحاج) أي في شؤال أو قبله حلي (قوله لأنه كذاوى الإقامة) أقول عزمه على أن لا يخرج الامعهم وقد علم أنهم انما يخرجون بعد خمسة عشر يوما ليس بالإشارة عن نية الإقامة فجعله ناويا لها حكاه لا حقيقة فيه نظر أبو السعود (قوله صالح لها) محل هذا الشرط إذا سار ثلاثة أيام أما إذا لم يسرها فتصح نيتها ولو في المفازة بجر (قوله أو صحراء دارنا) احتراز عن صحراء دار أهل الحرب فحكمهم حيث نزلت حكمهم العسكر الدخول في أرضهم (قوله وهو من أهل الأضيحة) قيد في قوله أو صحراء دارنا فما إذا نوى الإقامة في الصحراء ولو في الأضيحة وهو ليس من أهلها فإنه بقصر بجر (قوله في أقل منه) ظاهره ولو بساعة واحدة وهذا شروع في محترضا تقدم (قوله أو نوى فيه) أي نوى الإقامة

وكان قصره في السنة الرابعة من الهجرة  
ففيه هذا مجتمع الأدلة انتهى كذا هو -م فلينظر  
(ولو) كان (عاصيا بغيره) لأن القبح الجوار  
لا يعدم المشروعية (حتى يدخل موضع  
مقامه) إن سار مدة السفر والأضيحة بمحترضا  
العود لعدم استحكام السفر (أو نوى) ولو  
في الصلاة إذا لم يخرج وقتها ولم يك لاحقا  
(إقامة نصف شهر) حقيقة فتعلم كمالها  
في البرازية وغيرها ولو دخل المفازة في نصف  
وصل أنه لا يخرج الامع الإقامة (موضع)  
شؤال أنه لا نوى كذاوى الإقامة (موضع)  
واحد (صالح لها) من مصر أو قرية أو صحراء  
دارنا وهو من أهل الأضيحة (فبعلى ركعتين  
ان نوى الإقامة) في أقل منه (أي من نصف  
شهر) (أو نوى) فيه لكن في غير صالح



فالملاح مسافر الا عند الحسن ومفتته ليست بوطن له أبو السعود عن البحر  
 (قوله أو نوى فيه) أي في صالح (قوله بموضعين مستقلين) لا فرق بين المصرين والقرتين والمصر والقوية بحر  
 (قوله وفي) الغالب على في التذكير والمصرف جوى عن الفتاح وتكتب بالالف والياء مغرب واقتصر  
 في النهاية على الف أبو السعود (قوله أيام العشر) أي عشر ذى الحجة وهو تفرج على عدم صحة الإقامة بمكة  
 ومعنى وأما إذا دخلها قبل العشر بحيث يتم له خمسة عشر يوما قبل الخرج صحت نيّة الإقامة (قوله وبعد عوده  
 من منى نصح) قيل ان هذه المسئلة كانت من باب التفقه عيسى بن ابيان وذلك انه كان مشغولا بطلب الحديث  
 قال فدخله في أول العشر من ذى الحجة مع صاحب في وعزمت على الإقامة شهرًا فجعلت أتم الصلاة  
 فلقيني بعض اصحاب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فقال لي أخطأت فإني تفرج إلى منى وعرفات فلما رجعت  
 من منى بدا لصاحبي أن يخرج وعزمت على أن أصاحبه وجعلت أقصر الصلاة فقال لي صاحب أبي حنيفة  
 أخطأت فإني تقيم بمكة فإني تخرج منها لا تقيم مسافرًا فقلت أخطأت في مسئلة في موضعين فرحلت إلى مجلس  
 محمد واشتغلت بالفتنة قال في البدائع وانما أوردنا هذه الحكاية ليعلم مبلغ العلم في صيرميته للطلبة على طلبه  
 اهجر (قوله كالنوى مبيتة بأحدهما) ولا يتم حتى يدخل الذي نوى المبيت فيه ويجز وجه إلى الموضع الآخر  
 لا يكون مسافرًا حلي عن البحر والهندية وسواء دخله أو لم يدخله (قوله أو كان أحدهما متعلقًا بالآخر) كالقوية  
 التي قربت من المصر بحيث تسمع النداء على ما يأتي في الجملة وفي البحر لو كان الموضعان من مصر واحد أو قربة  
 واحدة فلهما مبيتة لأنهما متحدان حكمًا لا ترى أنه لو خرج اليه مسافرًا لم يقصر (قوله بمكة تجب الخ)  
 حنيفة تفيد بقتبعية حلي (قوله أو لم يكن مستقلاً برأيه) عطف على قوله ان نوى أقل منه وصورة نوى السابح  
 الإقامة ولم ينوها التسبوع أو لم يدركه فانه لا يتم اه حلي (قوله كعبه) أي غير مكاتب حلي (قصة) الا بـ  
 لو انزلت من أيدي الكفار وتوطن في غار ونوى الإقامة خمسة عشر يومًا لم يصير مقبلاً كالو علم أهل الحرب  
 بإسلامه فحرب منهم يريد السفر ثلاثة أيام ولياليها لم تعتبر بته وحكم الاسير في دار الحرب حكم العبد لا تعتبر  
 بته والرجل الذي يبعث إليه الوالي والخطابة ليؤتيه فهو بمنزلة الاسير بحر (قوله وأمرأة) أي وفيت بمبجل  
 مهرها كما يأتي حلي (قوله ولم ينوها) ليس بقيد لما قال في البحر تاجر دخل مدينة لحاجة ونوى أن يقيم  
 خمسة عشر يومًا لقضاء تلك الحاجة لا يصير مقبلاً لأنه متردد بين أن يقضى حاجته فيرجع وبين أن لا يرجع فيقيم  
 فلا تكون نيته مستقرة فإذنية الإقامة لقضاء الحاجة لا تعتبر اه وقوله فإذنية الإقامة لقضاء الحاجة يفيد  
 انه اذا نواها لا لذلك يتم (قوله على ذلك) أي الترتيب (قوله كما مر) أي في مسئلة البرازية حلي (قوله أو حاصر  
 حصانها) أشار به إلى أنه لا فرق في المحاصرة بين أن تكون المدينة أو الحصن بعد ما دخلوا المدينة كما في البحر  
 ومثل ذلك لو كانت المحاصرة للمصر على سطح البحر فان لسطح البحر حكم دار الحرب جوى عن نرح  
 النظم الهاملي (قوله فانه يتم) لان أهل الحرب لا يتم رضونه لاجل الامان به من التهابة (قوله أهل البني)  
 هم قوم مسلطون ترجوا عن طاعة الامام نهر (قوله في دارنا في غير مصر) كل من الجازين متعلق بمحاصر  
 ويلزم عليه نعلق حرفي برمتصدى الافظ والمقعى بمامل واحد وهو لا يجوز ويمكن أن يجاب بأن الجاز الثاني  
 متعلق بالعمال بعد تقييده بالجواز الأول أبو السعود عن الجوى أي فاختلف حال العمال فيها بالاملاقي  
 والتقييد فان الجاز الثاني متعلق به بعد تقييده بالاول قال في الترتيب لالة من بالاعتناء بالتعليل يدل على أن  
 قوله في غير المصر ليس بقيد حتى لو نزلوا مدينة أهل البني وحاصروهم في الحصن لم تصح نيّتهم أيضا لان مدّتهم  
 كالمفازة عند حصول المقصود لا يقيون فيها بئى أن يقال ليس المراد بقيد المصر ما يشمل المفازة لما قد مشاه  
 من أن صلاحية الموضع شرط نيّة الإقامة أبو السعود (قوله لا ترد) فخالفهم فقالت عزيّتهم وهو علم لما ذكر  
 من قوله أو لم يكن مستقلاً برأيه الخ (قوله بخلاف أهل الخبيّة) جمع خبياء البيت من صوف أو ورغان كان من  
 شعرة ليس بخبياء كذا في ضياء الخلو وفي المغرب هو الخبيّة من الووف والمراد هنا ما هو أعم بحر (قوله وتركان)  
 مثلهم الاكراد والأتزان والراعاة المرافقة حلي عن القهستاني (قوله في المفازة) هي الموضع الملهة مأخوذ  
 من فوز بالتشديد اذا مات لانها مظنة الموت وقيل من فاز اذا انقبأ وسلم بميتته تغاؤلا بالسلامة أبو السعود  
 عن المسباح (قوله في الاصح) وقيل يقصرون لانه ليس موضع الإقامة اه حلي (قوله والكللا) بالقصر على

ك(بحر اوجيزة أو) نوى فيه لكن بموضعين  
 مستقلين) ككة وفي فلو دخل الحاج مكة  
 أيام العشر لم تصح نيّة لانه يخرج إلى منى  
 وعرفة فصار كنيّة الإقامة في غير موضعها  
 وبمسعوده من منى نصح كالنوى مبيتة  
 بأحدهما أو كان أحدهما متعلقًا بالآخر بحيث  
 تجب الجملة على ساكنه لا لا تخاد حكمًا (أو لم  
 يكن مستقلاً برأيه) كعبه وامرأه (أو دخل  
 بلدة ولم ينوها) أي مدة الإقامة (بل ترقب  
 السفر) غدا أو بعده (ولو بقي) على ذلك  
 (قوله لا أن يعلم تأخر القافلة نصف شهر كما  
 مر وكذا) بجلى ركعتين (مسكردنل أرض  
 حرب أو حاصر حصانها) بخلاف من  
 دخلها بأمان فانه يتم (أو حاصر أهل البني  
 في دارنا في غير مصر مع نيّة الإقامة مذنبًا  
 لا ترد بين القرار والقرار (بخلاف أهل  
 الخبيّة) كعرب وتر (في الاصح) وبه بقي اذا  
 كان حاصروهم من الما والكللا وما يفتهم مذنبًا



وزن جبل ما يرى من الخشيم (قوله لان الاقامة اصل) أي فلا تبطل بالانتقال من مرمى الى آخر بحر وهو  
 على لقوله تصح (قوله ان فوا سقرا) فيه ما يجمع مع قوله الا اذا قصدوا الخ حلي (قوله لم يصح في الاصح) وروى  
 عن أبي يوسف انه يصير متهما حلي من البحر (قوله سنة) لا ينافي ما في النهر من جعلها خمسة فانه جعلها شرطا  
 فنية والقاعدة ستاتي جعل الشرط الاقامة فكانت النية هي الشرط السادس ويزاد ان لا يكون دخول الحمل  
 الذي نوى الاقامة به ملحاجة وان لا يكون حاله مترددا بين القرار والقرار اخذ من مسئلة المخاصة أبو السعود  
 (قوله وترك السير) حتى لو نوى الاقامة وهو سير لا يصح وانما اكتفى بالنية في الاقامة واشترط العمل معها  
 في السفر لما أن في السفر الحاجة الى الفعل وهو لا يكتبه بمجرد النية ما لم يقارنها عمل من ركوب أو مشي كالصائم  
 اذا نوى الاطعام لا يكون مفطرا وفي الاقامة الحاجة الى ترك الفعل وفي الترك يكفي بمجرد النية ككعبه  
 التجارة اذا نوى الخدمة بحر (قوله وصلاحيته) أي للاقامة (قوله فلو انتم صافرا الخ) لا يقتضيه الحكم المذكور  
 بين أن شوى في الاول أربعة أو دكتين خلافا لما أفاده في الدرر من اشتراطيه الركعتين فانه مردودا ولا يشترط  
 نية عدد الركعات أبو السعود من الشرع لا في (قوله ان تعد القعدة الاولى) أي وقرأ في الاولين فلو تركهما  
 فيهما أو في احدهما وقرأ في الاخرين لم يصح فرضه اه بحر (قوله ولكنه اساء) لما كان يتوهم من قوله تم فرضه  
 انه لا كراهة فيه دفعه بالاستدراك فاما اراد بالقيام الحصة (قوله لتأخير السلام) أي سلام الفرض (قوله وترك  
 واجب القصر) أي القصر الواجب والمراد بالواجب الفرض (قوله وواجب تصح ككبرية افتتاح النفل) المراد  
 بالوجوب المصطلح عليه لا الاقتراض والا كان فاسدا ويؤخذ منه أن بناء النفل على النفل مكروه ثم ربما يتقدم  
 خلافه (قوله وهذا) أي ما ذكر من الاربعة (قوله بعد أن ذكر أساء بأنهم) فهو لصاحب البحر (قوله واضع النار)  
 أي العذاب جهان لم يبق أو يصف الله تعالى عنه (قوله وما زاد نفل) ولا يتوابع عن سنة الظهور أو له في حق  
 عن البرجندى ومن قاضى خان أنه ما يتوابع عن في السفر خاصة أبو السعود (قوله وصار الكل نفلا) أي  
 عندهما خلافا لجهاد اه حلي (قوله لترك القعدة) على اطلاق الفرض لا يقال ان القعدة فرض في النفل أيضا  
 لا نقول لا تصير فرضا قبله الا على ما وان لم يفعلها تكون واجبة الحاقالة بالفريضة لانه كما شرع ركعتين شرع  
 اربعها (قوله الا اذا نوى الاقامة) لم يبين الشرح المقام تفصيلا وقد ذكر ذلك في البحر ومضا وعبارته وهذا كله  
 اذا لم ينو الاقامة فان نواها قال الاستيعاب لو صلى المسافر ركعتين وقرأ فيهما وثشهد ثم نوى الاقامة قبل  
 التسليم أو بعد ما قام الى الثالثة قبل أن يقيد بالسجدة فانه يتحول فرضه الى الاربعة الا انه بعد القيام والركوع  
 لانه فعله نية التطوع فلا ينوب عن الفرض وهو يخبر في القراءة فلو قعد بها بسجدة ثم نواها لم يتحول فرضه  
 ويضيف اليها أخرى ولو أفسد هالشي عليه ولو لم يشهد وقام الى الثانية ثم نوى الاقامة يتحول فرضه اربعها  
 اتفاقا وان لم يتم عليه عاد الى التشهد وان اقامه لا يبرأ ويخبر في القراءة ولو قام الى الثالثة ثم نوى قبل  
 السجدة يتحول فرضه وبعد القيام والركوع ولو قعد بالسجدة فقد تأن كذا الفساد فيضيف اليها الاخرى فيكون  
 الاربعة ناقرا على قوله اه خلافا لجهاد فعنده لا يتقلب بعد الفساد فلو عاد ولو ترك القراءة وان بالثشهد ثم نوى  
 الاقامة قبل أن يسلم وقام الى الثالثة ثم نوى الاقامة قبل أن يقيد بالسجدة فانه يتحول الى الاربعة ويقرأ  
 في الاخرين قضاء اه من الاولين ولو قعد الثالثة بسجدة ثم نوى فسدت اتفاقا ويضيف رابعة لتكون تطوعا  
 عندهما فتقول البرجندى راجع الى صورتين وهما صورنا القعود وعدمه (قوله ولو نوى في السجدة  
 صار نفلا به) هذا قاصر على ما اذا لم يقعد وما اذا قعد فانه لا يتحول فرضه وان كانه يضيف اليها أخرى  
 ولو أفرد (قوله لا نفي عليه لانه لم يشرع ملتزم ان هذا جرى على ما ذهب أبي يوسف من أن السجدة تم بالوضع  
 في السجدة) مذهب محمد أنها لا تتم الا بالرفع في هذه الصورة يتقلب فرضه اربعها حلي فانه لم يتم التقيد بالسجدة  
 فلا يقال على قوله انه زاد ركعة فتنفسد الصلاة (قوله وصح اقتداء المقيم بالسافر) لان صلاة المسافر في الحائض  
 واحدة والقعدة فرض في حق غير فرض في حق المقتدى وبناء الضيف على القوي جاز ولو قام المقتدى المقيم  
 في صلاة الامام فتوى الامام الاقامة ان كان بعد ما قعد ركعته بسجدة لا يتابعه فلو تابعه فسدت وان قبله  
 انقض ما أتى به وتابعه فان لم يفعل وسجد فسدت ثانية في السجدة ساقطه لانه قد تقدمت بقيامه صلاة  
 الامام وبنائه في آخر وقتهم صافرا ولم يتم المقيم صلته وفي الخلاصة مسافر لم يقرأ في وقتهم مباحا

لان الاقامة اصل الا اذا قصدوا موضعا  
 بينهما مدة السفر فيصرون ان نوا سقرا  
 والا لا ولو نوى غيرهم الاقامة معهم لم يصح  
 في الاصح والحاصل أن شروط الاقامة ستة  
 النية والمدة واستقلال الرأي وترك السير  
 واقتمام الموضع وصلاحيته فستاتي (قوله  
 انتم مسافران قعد) القعدة الاولى تم فرضه  
 (ولكنه اساء) لو عاد التأخير السلام  
 وترك واجب القصر وواجب تكبيرة افتتاح  
 النفل وخطا النفل بالفرض وهذا لا يجل كما  
 حذر القعدة ستاتي بعد ان ذكر أساء بأنهم  
 واضع النار (وما زاد نفل) وصار الكل  
 اربعها (وان لم يقعد بطل فرضه) الا اذا نوى  
 فلا تترك القعدة المقروضة الا اذا نوى  
 الاقامة قبل أن يقيد الثالثة بسجدة لكنه  
 بعد القيام والركوع ولو قعد خلافا فلا ينوب  
 عن الفرض ولو نوى في السجدة صار نفلا  
 (وصح اقتداء المقيم بالسافر في الوقت) وهذه  
 فاذا قام المقيم (الى الاقامة لا يقرأ) ولا  
 يسجد للسهر

آخر فتروها الاقامة الثاني لا يجب على القوم ان يصلوا اربعا (قوله في الاصح) وقال المسحوق في بقرائه ستان  
 وقدم الشرح في مجرد السهو قولاً بأنه بسجدة احسبى (قوله وقيل لا) أي قيل ان القعدة الاولى ليست فرضاً  
 عليه احسبى (قوله ونذب) انما كان قول الامام ذلك مستجاباً لم يمكن واجبا لانه لم يمتنع معرفته  
 صلواته لم فانه ينبغي ان يتوانى بسأله احسبى عن البصر (قوله وغیرها) أي من التساوى أفاده في البصر (قوله ان  
 العلم) بفتح الهمزة بدل من الخاتمة على حذف مضاف أي كلام الخاتمة ووجه المخالفة أن كلام المصنف يقتضي  
 انه لا يشترط العلم بمحاله لان هذا القول انما هو مستحب بعد السلام وكلام الخاتمة وغيرهما مريح في الاشتراط  
 (قوله لكن في حاشية الهداية للهندي) جواب بدفع المخالفة وهو لا يتم في دفع المخالفة لان عبارة الهندي  
 تفيد الاشتراط مطلقاً فلا محل ماقى المصنف على ما اذا علم حاله ومافى الخاتمة وغيره اعلى عدم العلم لكان اول  
 في التوفيق (قوله في الجملة) أي في الابتداء والانتهاى وعليه يعمل مافى الخاتمة وانما يشترط العلم بمحاله اذا صلى  
 ركعتين لا اربعا تظهروا حاله ثم اشتراط العلم بمحاله فيها اذا صلى في مصر او قرية ركعتين وهم لا يدرون حاله  
 فصلاهم فاسدة وان كانوا مسافرين لان الظاهر من حال من كان بموضع الإقامة انه مقيم والبناء على  
 لظاهروا واجب حتى يتبين خلافه اما اذا صلى خارج المصر لا تغد ويجوز الاشتداد بالظاهر وهو السفر في مثله  
 حاسبى عن البصر (قوله ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه) أي يستحب لاحتمال أن يكون خلقه من لا يعرف حاله  
 ولا يتيسر له الاجتماع به قبل ذهابه فينبذ بحكم فساد صلاة نفسه ببناء منه على ظن إقامة الامام ثم فساد  
 صلواته على رأس ركعتين (قوله في الاصح) وقيل بعد الاولى قال المقدسى في الرمز ويبنى ترجمه في زمانها  
 (قوله اغوا صلاتكم) بصيغة الجمع للتبرك بمحاله صلى الله عليه وسلم في عام حجة الوداع لاهل مكة اه قهستانى  
 وظاهره ان يقول ذلك ولو واحد (قوله لم يصرفها) فلا يتقلب فرضه اربعا بصر (قوله فيصح في الوقت) ولو خرج  
 بعد اقتدائه لا يصير (قوله ويتم) لانه يتغير فرضه الى الرابع بالتبعية كما يتغير بنية الإقامة لاتصال المقرب بالديب  
 وهو الوقت ويستثنى من ذلك ما لو سبق الامام المسافر حدث فاستخلف مقيماً فانه لا يتغير فرضه المستخلف  
 لانه لما كان المؤتم خليفة عن المسافر كان المسافر كاه الامام فاحذ الخليفة صفة الاول حتى لو لم يقعد على رأس  
 للركعتين فسدت صلاة الكل ولو لم يقعد الامام المقرب على رأس الركعتين لا تغد صلاة المسافر خلفه على  
 الاصح لسيرورتها اربعا ولو كان الامام مسافراً سوى الإقامة لزم المأموم المسافر الاقام ولو تكلم المأموم  
 المسافر على رأس الركعتين او قام وذهب ان كان قبل نية الإقامة تحت صلواته لعروضها بعد انقضاء  
 وان كان بعد هافسدت ولزمه صلاة مفترجه (قوله لا بعده) مقيد بكونها فائتة في حق الامام والمأموم  
 فلو كانت فائتة في حق الامام مؤداة في حق المأموم صحت كالواقدي حتى في الظهر يثافي بعد المشل قبل  
 اثنتين نهر عن السراج او كان الامام يرى قوله المأموم يرى قوله فانه يجوز دخوله معه في الظهر رجوى عن  
 شرح النظم الماهلى وافاده في البصر وغيره (قوله فيما يتغير) اما ما لا يتغير كالثاني والثلاثى فالحكم لا يختلف  
 فيها أداء وقضاء (قوله بالمتنفل) المراد ما قبل المفترض فيم الواجب فان القعدة الاولى واجبة (قوله  
 او القراءة) فانها سنة في حق الامام فان كان الامام في الشفع الاول بفقرائة واقدي به في الشفع الثاني  
 فقبه روايتان ومقتضى المتن عدم العصمة مطلقاً لان القراءة في الاخيرين قضاء عن الاولين والقضاء يلحق  
 بمحله فلا يبق للاخيرين قراءة اه ولو اقتدى به في القعدة الاخيرة امتنع لاجل الصلابة لان تحريمه للمسافر  
 أقوى لكونها متضمنة لفرض فقط وتحريمه المقيم متضمنة لفرض والنقل والمراد بالنقل القعدة والقراءة  
 وبالفرض والتنفل في جانب المقيم القعدة ثان والقراءة في جميع الركعات وقد تجتمع الثلاثة أي اقتداء المفترض  
 بالمتنفل في حق القعدة والقراءة والتحريم فيها اذا أدرك في القعدة الاول أبو السعود (قوله وقرار) الاولى التعبير  
 بأد (قوله قبل الاسنة الغبر) وقيل وسنة المقرب أيضاً وقيل بانى جهاد مطلقاً وقيل لا مطلقاً وقيل بانى جهاد حالة النزول  
 لاجل الكوب حاسبى من الامداد (قوله وهو) أي آخر الوقت (قوله لانه المعتبر في الديب) أي الاخر وفائدة  
 اضافته الى الجزء الاخير اعتبار حال المكلف فيه فلو بلغ صبي أو لم كافراً أو كافراً مجنوناً أو طهرت الحائض  
 والتفاسق آخر الوقت بعده حتى الاكثريه عليهم الصلاة ولو كان له في قد صلاها في أوله وبمكس لو جرت  
 أو حاجت أو نشت فيه لم يجب عليه لفقد الاهلية عند وجود السبب مخ (قوله عند عدم الاداء قبله)

(في الاصح) لانه كالا حق والقعدة ثان فرض  
 عليه وقيل لا قنسية (ونذب للامام) هذا  
 بخالف الخاتمة وغيرها ان العلم بحال الامام  
 شرط لكن في حاشية الهداية للهندي الشرط  
 شرط لكن في الجملة لا في حال الابتداء وفي  
 العلم بمحاله في الجملة لا في حال الابتداء وفي  
 شرح الارشاد ينبغي ان يخبرهم قبل شروعه  
 والا فسد سلامه (ان يقول) بعد التسليتين  
 (قوله اغوا صلاتكم) فانى مسافر) لا تقع  
 فلوهم انه سافر ولو نوى الإقامة لا تصحها بل  
 ايتهم صلاة المفترضين بصر مقيماً او ما اقتداه  
 المسافر بالمقيم فيصح في الوقت ويتم لا بعده  
 فيما يتغير لانه اقتداء المفترض بالمتنفل في حق  
 القعدة لواقدي في الاولين او القراءة في  
 الاخيرين (وبأنى) المسافر (بالسنة) ان كان  
 في حال أمن وقرار والا بان كان في خوفه  
 وقرار (لا) بانى جهاد المسافر لانه ترك العذر  
 بخبرين قبل الاسنة الغبر (والمعتبر في تغيير  
 الفرض آخر الوقت) وهو قد مر ما يسح  
 الصلابة (فان كان) المكلف (في آخره مسافراً  
 وجب ركعتان والا فاربعة) لانه المعتبر  
 في الصلابة عند عدم الاداء قبله

أما إذا أدى قبله فالحزب الذي وقع فيه الاداء هو السبب وان لم يؤد في الوقت أصلا يضاف السبب الى كاد وقتئذ  
 أنه لا يجوز قضاء يوم في اليوم الا في حال الغروب ولو كان السبب الاخير جاز في البحر قد جاء عدم  
 الاداء اول الوقت لانه لو صلى صلاة السفر اول الوقت ثم أقام في الوقت لا يتغير فرضه والكلام في الصلاة  
 في الصوم فالصوم فيه أول جزء من اليوم حتى لو أكل بعد طلوع الفجر لا يلزمه صوم ذلك اليوم لكونه مضى  
 (قوله الوطن الاصل) ويسمى الاهل ووطن الفطرة والقرار حلي عن القهستاني (قوله اوتاهله) أي تزوجه  
 وقيل لا يصير الوطن أصليا به وانفقوا على انهم صير مقية بتزوجها قهستاهي ولو كان له أهل بالكونة وأهل  
 بالبصرة فأتاه أهل بالبصرة ربي له دور ومقاريق ووطنه لانها سككات ووطنه بالأهل والمدارج  
 فبزوال أحدهما لا يرتفع الوطن كوطن الإقامة يبقى بقاء النخل وان أقام بموضع آخر وهو أحد قولين ذكرهما  
 في البحر (قوله اوتاهله) بأن اتخذها ارا وليس من قسده الارض حال تنهال التعس بها وان لم يتاهل بها كما هو  
 قضية العطف (قوله يطل بطله) سواء كان ينهامة سفر أم لا اهلي وقيد بقوله مثله لانه لو باع وطنه وخرج  
 من بلده ليتوطن بلدا ثم بدله أن يتوطن بلدا أخرى غير ما قصدها أو لا تزيله التي كان متوطنا بها فانه يتم  
 لانه لم يتوطن كذا في البحر (قوله بل يتم فيها) بمجرد الدخول وان لم يتو اقامة (قوله ويطل وطن الإقامة)  
 ويسمى الوطن المستعار والحادث قهستاني (قوله بطله) سواء كان ينهامة سفر أم لا كذا روى ابن جماعة عن  
 محمد وهو المختار عند الاكثرين وروى عنه أن المسافة شرط حلي عن القهستاني (قوله وبالوطن الاصل) ولو لم  
 يكن ينهامة سفر فلو عاد اليه لا يتم الابدية الإقامة (قوله وبانشاء سفر) أي من موضع الإقامة فإذا انشأ السفر  
 منه ولم يذهب الى الاصل ولا الى وطن الإقامة ثم مزيه غير ناو لا إقامة فانه بقصر لانه صدق عليه انه أنشأ  
 سفرا (قوله والاصل أن الشيء يطل بطله) كما يطل الوطن الاصل بالوطن الاصل وكما يطل وطن الإقامة  
 بوطن الإقامة وبانشاء السفر وكما يطل وطن السكنى بوطن السكنى حلي (قوله وبما فوقه) كما يطل وطن  
 الإقامة بالوطن الاصل وكما يطل وطن السكنى بالوطن الاصل وبوطن الإقامة وبانشاء السفر اهـ (قوله  
 لا يبادونه) كما لم يطل الوطن الاصل بوطن الإقامة ولا بوطن السكنى ولا بانشاء السفر وكما لم يطل وطن الإقامة  
 بوطن السكنى اهـ حلي (قوله وما صور الزيلعي) حيث قال رجل خرج من مصر الى قرية لم حاجة ولم يقصد  
 السفر ونوى أن يقيم فيها أقل من خمسة عشر يوما فانه يتم فيها لانه مقيم ثم خرج من القرية لالسفر ثم بدله أن  
 يسافر قبل أن يدخل مصر وقيل أن يقيم ليلة في موضع آخر فسافر فانه بقصر ولو مزلت القرية ودخلها  
 أتم لانه لم يوجد منه ما يطله مما هو فوقه أو مثله اهـ حلي (قوله رذه في البحر) بأن السفر باق لم يوجد ما يطله  
 وهو مطل لوطن السكنى على تقدير اعتباره لان السفر يطل وطن الإقامة فكيف لا يطل وطن السكنى فقوله  
 لانه لم يوجد ما يطله ممنوع اهـ وصح في السراج وشرح الجمع عدم اعتباره ونسب القهستاني ذلك الى  
 الحقين واعتراض العلامة السيد على صاحب البحر بأن المطل اهـ ما سفر مبتدأ منهم ما وأما اذا خرج منهم الى  
 ما دون مسدة السفر ثم أنشأ سفرا فانه لا يطل لان ما دام في ما اتم اهـ قال فليخرج وهو وجبه فان من نوى  
 الإقامة بموضع نصف شهر ثم خرج منه لا يريد السفر ثم عاد يريد السفر ومثل ذلك الموضع اتم مع انه انشأ سفرا  
 بعد اتخاذ هذا الموضع دار إقامة فثبت أن انشأ السفر لا يطل وطن الإقامة الا اذا انشأ السفر منه فليكن  
 وطن السكنى كذلك فاصوره الزيلعي صح ومن تصوره علم انه لا بد أن يكون بين الوطن الاصل وبين  
 وطن السكنى أقل من مسدة سفر وكذا بين وطن الإقامة ووطن السكنى اهـ وقد علمت ما علمه الحقون على انه  
 لم يتم من رقه قوله في البحر لان السفر باق لم يوجد ما يطله وما أيده الوجاهة لم أر من نص عليه (قوله لانه الاصل)  
 كالمتمسك من الإقامة والسفر يدخل في ذلك الحامل مع محموله وأما الاصح مع قائده فان كان القائل أجرا  
 فليكن الوجه الاصح وان سلكوا بمنزلة قال في التهور وبني أن يقال في الحامل مثل ذلك (قوله وفاهها  
 مهرها المجل) أما اذا لم يوفها فلا تكون بطله قبل الدخول لانه لا يمكن من المسافة بها وكذا بطله عند  
 الامام رضي الله تعالى عنه لان له أن تمنع نفسها عنه أو الهود عن الزيلعي (قوله غير مكاتب) دخل في الغير  
 القرن والمدبر وأم الولد كما في البحر وهذا التصيد لساحب النهر قال وأما المكاتب فينبغي أن لا يمسكون بها  
 لانه السفر بغير إذن المولى فلا يلزم طاعته اهـ (قوله وجندي) بضم الجيم نسبة الى الجنود وهم المختار

(الوطن الاصل) هو موضع ولادته أو تاهله  
 أو وطنه (يطل بطله) إذا لم يكن له بالاول أهل  
 فلو بقي لم يطل بل يتم فيها (لا غير) يطل  
 (وطن الإقامة بطله) بالوطن الاصل  
 (بانشاء السفر) والاصل أن الشيء يطل  
 بطله وبما فوقه لا يبادونه ولم يذكر وطن السكنى  
 وهو ما نوى فيه أقل من خمسة عشر يوما  
 قائده وما صور الزيلعي رذه في البحر (والقبر  
 نية المتزوج) لانه الاصل (لا التابع كاسرة)  
 وفاهها مهرها المجل (وهي) غير مكاتب  
 (وجندي)

(قوله يرتزق الخ) أما إذا كان رزقه في ماله فالحال بمنزلة أن يذهب حيث شاء اطالب الرزق بجر (قوله وأسير)  
قال في المحيط مسلم أسره العدو وان كان مسلم العدو ثلاثة أيام يتصرف وان كان دون ذلك يتم وان لم يعلم يسأل فان لم  
يجبر ان كان مقيما قبل ذلك صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين فاذا صاحبه الصبر  
(قوله وغيره) أي موسى قال في البحر ولو دخل مسافرا صرا فاخذته غريمه وجبسه فان كان معسرا قصر لانه  
لم يشو الاقامة ولا يحمل للطالب حبسه وان كان موسرا ان عزم أن يقضى دينه أو لم يعزم شيئا قصر وان عزم  
واعقد أن لا يقضيه أتم اه حلي (قوله وتليذ) انظر هل المراد به مطلق المعلم مع معلمه أو خصوص طالب العلم  
مع شيخه والمراد التليذ الذي يضره ضرر شديدا ويفرحه فرحاً والافضل تليذ لا يعطى هذا الحكم  
لما قد يشاهد منهم من شدة المغالبة والخلاف (قوله وسأجر) كما على الشارح أن يزيد في مقابلة ما زاده وآسر  
ودائن وأسناد اه حلي (قوله قلت الخ) هذا بقائه لا فائدة له العلم من المناسم صريحا (قوله وبه بان جواب  
حادثة جزيرة كريد) بكسر الكاف المجهلة المتوسطة بين الكاف العربية والجيم حلي ولم أقف على حادثة في شيء  
مما طعنت عليه وأعلمها جند مع أمير أو نحو ذلك (قوله عثمان وألف) لعل هذه ملحقة من المواقف بعد التأليف  
لأنه فرع من تأليفه سنة احدى وسبعين وألف كما ذكره آخر الكتاب أو الحاق من بعض السلاسل وفي  
مقتودة في بعض النسخ (قوله دفعه للضرر عنه) يعني أنه لو صار فرضه أرباعا باقامة الاصل وهو لا يشعر به  
لحقه ضرر عظيم من جهة غيره بكل وجه وهو منقبي بجر (قوله عباد أتم ولا الخ) مثلهما في البناء على الضيف  
لو كان العبد مع مولاه في سفر فباعه من مقيم والعبد في الصلاة بنقاب فرضه أرباعا حتى لو سلم على رأس  
ركعتين كان عليه إعادة تلك الصلاة (قوله والالا) أي وان لم يتم وأصح صلاة واحدة منها ما يطلن صلاة العبد  
حيث لم يتم فرضه وصلاة مولاه بناء عليه اه حلي (قوله بنى على غير الاصح) محل الخلاف عند عدم العلم  
أما إذا علم العبد فلا خلاف في الحكم المذكور وفي أن يكون هذا الشرط في الاقامة بعد السفر أو السفر  
بعد الاقامة وفي البحر من الخلاصة العبد اذا خرج مع مولاه ولا يعلم مسير المولى فانه يسأله ان أخبره أن سيره مدة  
السفر على صلاة المسافرين وان كان دون ذلك صلى صلاة الاقامة وان لم يخبره بذلك ان كان مقيما قبل ذلك  
صلى صلاة الاقامة وان كان مسافرا قبل صلى صلاة المسافرين (قوله غير أن المريض الخ) لتعقيل العذر فيه  
وتعقيل فائدة المرض في الصحة كصلاة الاحياء والوال العذر والاولى بهل هذا فرع عامة لا اذ لا وجه للاستثناء  
(قوله لساير السلطان) أي سفر اشترعا وانما ذكره لرفع فهم أن السلاسل كما تحت امارته فكذا في بلاد  
واحد (قوله صار متبعيا على الاوجه) أقوله عليه الصلاة والسلام من تروى من بلدة فهو منها بجر ويدبر مقيما  
بفس التروى وان لم يتخذها وما لم يتخذها الاقامة ومحل الخلاف في الرجل أما المسافر فانها تسير حقيقة بنفس  
التروى انما حلي عن التمسك في حكي الزباني هذا الاوجه بقيل فظاهره ترجيح المتأخر وقد اختلف  
الترجيح (قوله تتم في الصحيح) كأنه لسقوط الصلاة عنها فقامضى لم يعتبر حكم السفر فيه فلا تأملت للازداء  
اعتبر من رفته (قوله كصبي الخ) أي في أثناء الطريق وقربى فقصده أقل من ثلاثة أيام فانه يتم ولا يتبر ما مضى  
لعدم تكليفه فيه (قوله بخلاف كافر أسلم) أي فانه ينصرف فيما بقي وقيل يتم وقد مر الخلاف فيه وفي الصحيح والذي  
يظهر أن مسئلة الكافر مبنية على أنه مخاطب بفروع الشريعة وهو الاصح (قوله والاي فرض عليه القعود  
القر) نظر للمسافر ويتم نظر للمقيم وقوله احتياط يرجع الى الحكمين واحصل هذا توفيق بين قولين من قال  
انه يصير مقيما ومن قال انه يصير مسافرا وقد حكاهما في البحر (قوله أصلا) أي لاني الوقت ولا بعده لاني الشفع  
الاول ولا الثاني اه حلي وأورد عليه أنه ان كان مقيما جاز في الوقت وبعده وان كان مسافرا جاز في الوقت وبعده  
وأجيب بأنه يلزم بناء القوي على الضعيف في القعدة الاولى وبشبهه أن يكون منزلة بين منزلتين المقيم والمسافر  
(قوله وهو عايل الخ) أي من جهات فيقال أي شخص يصلي فرضه أرباعا ويفرض عليه القعود الاول كالشاني  
وأى شخص لا يصح التمسك بأوله بالقبض في الوقت وأى شخص ليس عقيم ولا عايل فيقال في صورة التمسك بأى  
شخص يتم يوما ويصير يوما (قوله سبعة عشر) الاولى سبع عشرة لأن المعداد موزنة وهو لفظ ركعة وكذا يقال  
فيما بعده الا أن يقال انه نظرا الى كون المعداد ومخدوقا وان كان مذكورا قبل (قوله لان الاولى نمت  
الوقت) وهي صادقة لانه فرض على ويحمل القرص في كلام الزوج على ما يلزم فله ليم العمل (قوله والثالثة

يرتزق من الامير أو بيت المال (وأجير) وأسير  
وغيره وتليذ (مع زوج ومولى وأسير  
ومتأجر) انظر من ترتب قلت فقيده المنة  
ملاحظة في تحقق التبعة مع ملاحظة شرط  
آخر محقق لذلك وهو الأرتزاق في مسئلة  
الجسدي ووفاء المهر في المرأة وعدم كتابة  
العبد وبه بان جواب حادثة جزيرة كريد  
فانين وألف (ولا بد من علم التابع فية المتبوع  
فلو نوى المتبوع الاقامة ولم يعلم التابع فهو  
مسافر حتى يعلم على الاصح) كافي المحيط  
وغيره دفعه للضرر عنه فاني الخلاصة بعد  
أتم مولاه فنوى المولى الاقامة ان أتم صحت  
صلا (والالا فبني على غير الاصح  
والقضاء بغيره) أي بشا به (الادامه فورا  
وحضرا) لانه بعد ما تقرر لا يتغير غير ان  
المريض يقضى فائدة الصحة في مرضه باقدار  
وفروع مسافر السلطان قصر تروى المسافر  
يلد صار متبعيا على الاوجه طهرت الخاض  
وتبقى انقصدها بومان تتم في الصحيح كصبي  
بلخ بخلاف كافر أسلم عايل مشترك بين مقيم  
ومسافر ان تبايا قصر في نوبة المسافر والا  
يفرض عليه القعود الاول ويتم احتياط  
ولا ياتم بغيره أصلا وهو عايل فيقال لانه  
من لم تدر من سكن كم ركعة فرض يوم وليلة  
فهو طالق فقالت احدها من عشرة  
والثانية سبعة عشر والثالثة خمسة عشر  
والرابعة أحد عشر لم يطق لان الاولى  
نمت الوقت والثانية تركته والثالثة  
ليوم الجمعة والرابعة العايل والله أعلم

## ليوم الجمعة) ولم تصف التوروكذا الرابعة

## (باب الجمعة)

هي من الاجتماع كالفرقة من الافتراق أضيق اليه اليوم والصلاة ثم كثر الاستعمال حتى حذف منها المضاف  
سميت بها لاجتماع الناس فيها أو لاجاء من جمع خلق آدم فيه أو جمعه مع حواء في الارض ويسمى يوم  
العروبة من الاعراب وهو التحسين للذين الناس فيه ومنه قوله تعالى عراباً أي محسنات لبه ولهن والاكثر  
على أنها فرضت بالمدنية لأن آيتها مدنية وقال أبو حامد مكة وهو غريب ويومها أفضل من لياليها لأن فضل  
تلك الليلة لصلاة الجمعة وهي في اليوم كذا في المصنفات ووجه مناسبة هذا الباب لما قبله تنصيف الصلاة  
لأعراض الآن التنصيف هنا في خاص من الصلاة وهو الظهور فيما قبله في كمال رباعية وتقديم العام  
هو الوجه ولما نعتي أن الجمعة تنصيف الظهور بعينه بل هي فرض ابتدأه تنصيفه التنصيف منها كذا في البحر (قوله  
بتثليث الميم) الضم وهو لغة الخجاز في القهستاني الضم تثقيل للسكون والفتح وهو لغة بني قيس بمعنى الساعل  
أي اليوم الجامع للناس قاله البدري في شرح البخاري والكسري وبه قرئ كالفتح شذوذاً (قوله والسكون)  
وهي حيث شذ عن المقبول أي اليوم الجموع فيه قاله البدري في الشرح المذكور (قوله هي فرض عين) بالكتاب  
والسنة والاجماع بجر (قوله بالبدليل النطقي) هو قوله تعالى يا أيها الذين آمنوا إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة  
فاسعوا فأن المصلاة بالجمعة اجاباً (قوله مستعمل) أي بنفسه خلافاً لما ينسب إليه الجهلة إلى الخفية  
من عدم اقتراضها أخذ من قول الشاذوري ومن على الظهور في منزلة يوم الجمعة ولا مذرله ~~مكره~~ وجازت  
الصلاة وليس كما فهموا بل المراد بالكره الحُرمة تركه العرض وسند ذكر وجه صحة صلاة الظهور قاله صاحب البحر  
عن الكمال (قوله أكد من الظهور) نسبة الكمال إلى أصحاب المذهب والأكاديمية لا تظهر من حيث الأكاد  
فإن انكار كل مذهب وانما تظهروا من حيث كثرة الثواب لها واشتراط شروط زائدة لها لا تنطبق في الظهور  
بالجماعة والمصر والسلطان (قوله وليست بدلائله) انظر هذا مع قولهم أنه إذا نوى فرض الوقت لا يجوز  
عندهم جميعاً إلا أن لفرض الأصلي هو الظهور فأى مانع أن يكون فرض الوقت الظهور بدليل فضاء ما به  
إذا قامت الآن الله تعالى أمرنا بإسقاط هذا الفرض بفرض آخر وهو الجمعة (قوله لسرى) السرى الشريف  
والشحنة المحاطة على البلاد (قوله وقد أقيمت مراراً) هذا كلام مرتبط بكلام قبله للكمال فإنه قال وانما أكثرنا فيه  
أي فرض الجمعة نوعاً من الأكسار لما سمع من بعض الجهلة أنهم ينسبون إلى مذهب الإمام عدم اقتراضها قال  
صاحب البحر وقد كثر ذلك من جهلة زماننا أيضاً ومن شأنهم بعد الصلاة الأربع بعد الجمعة بنسبة الظهور وانما  
وضعه البعض المتأخرين عند الشك في صحة الجمعة بسبب رواية عدم تعددها في مصر واحد وأبنت هذه الرواية  
بالختارة وليس هذا القول أعني اختيار الأربع بعد هاء ويا عن الإمام وصاحبيه حتى وقع في أني أقيمت مراراً  
بعد صلاتها خوفاً على اعتقاد الجهلة أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض ~~أه~~ (قوله بنسبة آخر ظهروا)  
أدركت وقته ولم أصل به سدوقاً لهذه الجملة أن الجمعة ان وقعت متأخرة كان عليه صلاتها ظهراً فتوجب هذه  
الصلاة عنها وان وقعت صحيحة بأن سبقت فصريرها غيرا تنسب هذه الصلاة عن ظهر في ذمتها ان كان والا فهي  
أفضل وهي غير السنة البعيدة (قوله خوف اعتقاد عدم) أي اعتقاد الجهلة فهو من إضافة المصدر إلى فعله  
(قوله وهو الاحتياط) أي عدم صلاة الأربع (قوله وأما من لا يخاف عليه مفسدة) وهو من لا يعتقد أنها ليست  
بفرض وأن الظهور هو الفرض (قوله فالأولى الخ) لمراعاة القول الثاني (قوله ويشترط الخ) قال في التمهيد  
شروط وجوب وأداء منها ما هو في المصلى ومنها ما هو في غيره والفرق أن الأداء لا يصح باتفاء شرطه ويصح  
باتثناء شرط الوجوب وتقطع بالجمعة فقال

ويستصحى بالبلوغ مذكور • مقیم وذو عقل اشترط وجوبها

ومصر وسلطان ووقت وخطبة • واذن كذا جمع اشترط أدائها

أبو الهود (قوله للناس) أي البلد المسور المحدد فإن المصر الخ كافي المقدرات قهستاني (قوله وهو ما لا يبع  
الخ) هذا يصدق على كثير من القرى (قوله المكافين بها) أحقره من أصحاب الأهل هذا مثل النساء والمهملين  
والساخرين قهستاني (قوله وعليه فتوى أكثر الفقهاء) قال السيد ابن نجيب هذا أحسن ما قيل فيه

(باب الجمعة)  
بتثليث الميم والسكون (هي فرض عين)  
(بكره ما جدها) أي جرت به بدليل القطعي  
كما حققه الكمال وهي فرض مستقل أكد  
من الظهور وليست بدلائله كما تراه بالفاقي  
من السرى الذين بنوا الجمعة  
وقد أقيمت مراراً بعد صلاة الأربع بعد هاء  
بنسبة آخر ظهروا خوفاً اعتقاداً من جهة  
الجمعة وهو الاحتياط في زماننا وأما من  
لا يخاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون  
في بيته خفية (ويشترط اعتقاد أهله  
المصر وهو ما لا يبع أكبر ما جده أهله  
المكافين بها) وعليه فتوى أكثر الفقهاء

وفي الولوالجية وهو صحيح وقال البلخي هذا أحسن شيء سمعته واعتمده برهان الزمير بقهر (قوله) ظهور التواني في الاحكام) أي تواني الحكماء في الاحكام أي المشتربة في تعريف المصر بأنه كل موضع له أمير وقاض يتفقد الاحكام ويقيم الحدود وفيه أن المراد أن الشأن ذلك وأن لم يمهله بالفعل وهو المفاد من قوله بعد بقدر على اقامة الحدود فالاولى حذف هذا التعديل (قوله وظاهر المذهب الخ) قال القهستاني بعد ذكر التعريف السابق الأنهم قالوا إن هذا المذهب صحيح عند الحقين والخذ الصحيح المعقول عليه أنه مدينة تنفذ فيها الاحكام وتقام فيها الحدود وكافي الجواهر (قوله أمير وقاض) ولا يكونان إلا في بلد له رسالتين واسواق وسكان ولم يذكر المقتضى اكتفاء به كرا القاضى لأن القضاء في الصدر الاقول كان وظيفة المجتهدين حتى لو لم يكن الوالي أو القاضى مقتضايا لشرط المقتضى كافي الخلاصة وفي الصحيح القدوري أنه يكفي بالقاضي عن الأمير حاجي عن شرح الملتقى وهو ما حزره فيه (قوله بقدر على اقامة الحدود) أي وإن لم يمهله بالفعل وعبر في شرح الملتقى بالقدرة أيضا وبه إذا تسلم رد ما يقوله ويمتدده بعض جهلة الخنفية من العرب والتروك أن الجملة ساقطة لأن عدم تنفيذ الاحكام بالفعل واقتصر على اقامة الحدود لأن من أقامها يتفقد الاحكام فاستغنى بها عن ذكرها وفي الملتقى ولا اعتبار بقباض يأتي أحبا نايسمى قاضى الناحية (قوله أذن الحاكم) أي الوالي أو القاضى كذا في القهستاني والرسالتين هي القرى التابعة للمصر يدل على ذلك ما في العتابة من باب طلب الشفاعة أبو السعود وهو يفيد أن مجرد الاذن بالبناء للجامع أذن بالجمعة وعبارة القهستاني تفيد أنه لا بد من الاذن بالبناء وأداء الجمعة ونصها والكلام يشير إلى أن فرض الوقت والظهور في حق المعذور وغيره لكنه ما مور باسقاطه بالجمعة حقا وإلى أنها تقع فرضا في الفصبات والقرى الصغيرة التي فيها الاسواق قال أبو القاسم هذا بلا خلاف إذا أذن الوالي أو القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعها عليه اهـ وإذا لم يأذن بذلك لا تصح اقامتها فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تصح في قرية ولا مفاظة لقول علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير أهل مصر (قوله على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني أبو القاسم (قوله أو فناءه) الفناء مسعة أمام البيت وقيل ما امتد من جوانبه اهـ مغرب والمراد هنا ما امتد من جوانب المصر والانساع المحتاج اليه من جوانبه فأطلق عن التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) أما بقضها فالعدم (قوله كدفن الموتى) وجع العساكر وصلاة الجمعة أو بالسدود ودوري السهام كافي الدار الملتقى (قوله وركض النبل) أي جريها (قوله واختار للفتوى الخ) حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة أعيان الفتاوى بجمعة الجمعة والعبد في الفتاوى أن الصحيح في السناء التعريف الذي ذكره المصنف هذا وأما التحديد بغلوة أو ميلين أو ثلاثة أميال أو فرسخين أو ثلاثة فراسخ أو سماع الصوت إذا صاح في المصر أو سماع الاذان من المصر فمحمول كل منها على بلديته نسبة اذ الفتاوى يختلف بكبر المصر وصغره اهـ أما القرى القريبة من المصر ففي الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التجنيس وإن قربت وابتعدت في المضمرات واختار في البدائع ما قاله بعضهم أنه إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكاليف تجب عليه الجمعة والا فلا قال وهذا أحسن اهـ فاختار الصحيح ولعل الاحوط ما في البدائع بخروذك الشرنبلالي أن الجمعة تصح بسبيل إعلان بفناء مصر وهو بالنون أبو السعود (قوله والسلطان) إنما اشترط لأنها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجيز الامر والسلطان لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير أغلب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال قضت به السلطان أي السلطنة قاله ابن الأباري والراجح وجاعة قال في مجمع الفتاوى أغلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعباد وبصر القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا وأيا مسلم اهـ من مفتاح السعادة وفي كفاية المبتدئين وهداية الامة في سئل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهد في مسلم نصبه أمير الكفار والساقي الديار هل يصير والساقي اقامة الجمعة والاعباد كتنها يصير والساقي اقامة الجمعة والاعباد (قوله أو امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا لانغلب المقتد في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على النارج أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتطلب امرأة حلي والمراد بالغلب من فقد فيه شرط من شروط الامامة وإن رضى به القوم وفي الخلاصة والغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له ان كان سيده فعيانين

تظهر التواني في الاحكام وظاهر المذهب  
أنه كل موضع له أمير وقاض بقدر على اقامة  
الجمعة حقا وإلى أنها تقع فرضا في الفصبات والقرى الصغيرة التي فيها الاسواق قال أبو القاسم هذا بلا خلاف إذا أذن الوالي أو القاضي ببناء المسجد الجامع وأداء الجمعة لأن هذا مجتهد فيه فاذا اتصل به الحكم صار مجعها عليه اهـ وإذا لم يأذن بذلك لا تصح اقامتها فيها وعليه يحمل ما في البحر لا تصح في قرية ولا مفاظة لقول علي رضي الله تعالى عنه لا جمعة ولا تشرى ولا صلاة فطر ولا أضحي إلا في مصر جامع أو مدينة عظيمة ثم قال فلا تجب على غير أهل مصر (قوله على ما قاله السرخسي) الذي في القهستاني أبو القاسم (قوله أو فناءه) الفناء مسعة أمام البيت وقيل ما امتد من جوانبه اهـ مغرب والمراد هنا ما امتد من جوانب المصر والانساع المحتاج اليه من جوانبه فأطلق عن التقييد بالبيت (قوله بكسر الفاء) أما بقضها فالعدم (قوله كدفن الموتى) وجع العساكر وصلاة الجمعة أو بالسدود ودوري السهام كافي الدار الملتقى (قوله وركض النبل) أي جريها (قوله واختار للفتوى الخ) حاصل ما ذكره الشرنبلالي في رسالته تحفة أعيان الفتاوى بجمعة الجمعة والعبد في الفتاوى أن الصحيح في السناء التعريف الذي ذكره المصنف هذا وأما التحديد بغلوة أو ميلين أو ثلاثة أميال أو فرسخين أو ثلاثة فراسخ أو سماع الصوت إذا صاح في المصر أو سماع الاذان من المصر فمحمول كل منها على بلديته نسبة اذ الفتاوى يختلف بكبر المصر وصغره اهـ أما القرى القريبة من المصر ففي الجمعة على ساكنها خلاف في الوجوب في التجنيس وإن قربت وابتعدت في المضمرات واختار في البدائع ما قاله بعضهم أنه إن أمكنه أن يحضر الجمعة ويبيت بأهله من غير تكاليف تجب عليه الجمعة والا فلا قال وهذا أحسن اهـ فاختار الصحيح ولعل الاحوط ما في البدائع بخروذك الشرنبلالي أن الجمعة تصح بسبيل إعلان بفناء مصر وهو بالنون أبو السعود (قوله والسلطان) إنما اشترط لأنها تقام بجمع عظيم وقد تقع المنازعة في التقديم والتقدم وقد يقع في غيره فلا بد منه تنجيز الامر والسلطان لغة الحجة والبرهان والولاية والسلطنة والتذكير أغلب عند الخذاق وقد يؤتى فيقال قضت به السلطان أي السلطنة قاله ابن الأباري والراجح وجاعة قال في مجمع الفتاوى أغلب على المسلمين ولاية الكفار يجوز للمسلمين اقامة الجمعة والاعباد وبصر القاضى قاضيا بتراضى المسلمين ويجب عليهم أن يلتزموا وأيا مسلم اهـ من مفتاح السعادة وفي كفاية المبتدئين وهداية الامة في سئل الامام علاء الدين ونجم الدين الزاهد في مسلم نصبه أمير الكفار والساقي الديار هل يصير والساقي اقامة الجمعة والاعباد كتنها يصير والساقي اقامة الجمعة والاعباد (قوله أو امرأة) اعلم أن المرأة لا تكون سلطانا لانغلب المقتد في باب الامامة من اشتراط الذكورة في الامام فكان على النارج أن يقول ولو امرأة أي ولو كان ذلك المتطلب امرأة حلي والمراد بالغلب من فقد فيه شرط من شروط الامامة وإن رضى به القوم وفي الخلاصة والغلب الذي لا عهد له أي لا منشور له ان كان سيده فعيانين



الرعية سيرة الامراء ويحكم بينهم بحكم الولاية فجوز الجمعة بحضوره بحر (قوله باقامتها) أي اقامة الجمعة وقوله  
لا اقامتها أي لا اقامة المرأة الجمعة اهـ حلي (قوله أو ما مورده باقامتها) والدبرة لاهلية النسابة وقت الصلاة  
لا وقت الاستسابة حتى لو أمر الحلي أو الذموي وفوض اليهما الجمعة قبل يوم الجمعة فبلغ الحلي وأسلم التصرف  
كان لهما أن يعلما الجمعة والراجح أن المستبر لاهلية وقت الاستسابة بحر (قوله وان لم تجز النكحة وأفضيته) لانها  
يعقدان الولاية ولا ولاية على نفسه فضلا عن غيره ولان شرط القضاء الجزية (قوله أو من جهة نائبه) كالباشا  
وقاضي القضاة (قوله فقبل لا مطلقا) لان الخطبة والامامة بعدهما من أعمال السلطان كالقضاء فلم يجوز لغيره  
الابادة فاذا لم يوجد لم يجوز اهـ أبو السعود وفي الضرر قد عمل بذلك بعض القضاة في زماننا حتى أخرج خطيبا  
من وظيفة بسبب استنابته من غير إذن اهـ (قوله وقيل ان لضرورة الخ) يصلح هذا في قباين القوانين السابق  
واللاحق (قوله بلا ضرر) الاولى أن يقول ولو بلا ضرورة ليتضح معنى الإطلاق (قوله لانه) أي فرض الجمعة  
(قوله على شرف الموات) أي قرب الفوات (قوله لتوقته) عليه لالة (قوله فكان الامر به) أي باقامته اذنا  
بالاستخلاف وجه ذلك أن المقصود من الامر باقامته تخصيصه في وقته والحظ عليه وفي جواز الاستسابة مطلقا  
المحافظة على التحصيل (قوله ولا كذلك القضاء) فانه ليس مقيد بوقت مخصوص بل يتحصل في كل وقت فكان  
الامر به ليس اذنا بالاستخلاف دلالة (قوله كل من ملك الخ) هو صريح في جواز الاستسابة للخطيب مطلقا  
أو كما صرح فيه بحر (قوله النجعة) بضم النون ومكون الجيم طلب الكل في موضعه فامس وهو هنا علم  
الكتاب اهـ حلي (قوله لابن جرير) بضم الجيم والراء اهـ حلي وهو أحد شيوخ مشايخ صاحب البحر (قوله  
بل الاذن مستحب لكل خطيب) المراد أن كل خطيب له أن يذمه لغيره في الخطبة والصلاة وفي أحداهما كما  
صرح به في امداد الصالح واما المراد أن كل شخص مأذون بالصلاة في أي مسجد أراد كما قد يتوهم من تركيبه  
اهـ حلي قال أبو السعود بعد عبارة ابن جرير فيكون الاذن مستحبا لتولية النظائر الخطباء واطامة الخطيب  
نائبيا ولا يشترط الاذن لكل خطيب ونقل عن خط الشيخ عبد الحلي ما نصه أي ان اذن السلطان أو تولى في المسجد  
الذي أذن في اقامة الجمعة فيه يكون اذنا لكل خطيب أي بعد تواليته الخطابة من النظائر لانه يقيمها من غير  
انابة كما قد توهم واتفق به من لا معرفة بالمرجع من الخطبة اعتمادا على مثل هذه العبارة الموهمة فغير اهـ  
(قوله ونماه في البحر) حيث قال من جلة كلام واذ قد عرفت هذا فيتمشى عليه ما يقع في زماننا هذا من استئذان  
السلطان في اقامة الجمعة فيجب تحريث من الجوامع فان اذنه باقامتها في ذلك الموضع لم يصح لاذن رب الجامع  
لمن يقيم خطيبا ولا اذن ذلك الخطيب ان عساه أن يستقيم ولا يصح كون ذلك اذنا له لانه لا بد أن يسأل  
السلطان في ذلك شخص معين بالضرورة لنفسه أو لغيره فيروز الاذن يكون على وجه التعمين لان الاذن ان كان  
للسائل فظاهر وان كان لغيره فكذلك لان اذنه يقع اذنا للسؤل وهو معلوم عند السائل معين له (قوله وما قيده  
الزيلي) حيث قال لا يجوز لاستخلاف الا اذا أحدث حلي عن البحر (قوله لا دليل عليه) رده أبو السعود  
بأنه مبنى على القول بالاستسابة عند الضرورة (قوله وما ذكره من لا خير وغيره) من أنه ليس له الاستسابة  
الا اذا فوض اليه ذلك اهـ حلي وهو القول الاول في المصنف (قوله بره في أعلى الجواز) أي جواز الاستسابة  
بلا شرط اذنه (قوله وابدع) أن أتى بما لم يأت به غيره والمعنى أنه أجاز في كلامه (قوله ولكن الخ) الدم زنة  
لان اودع يتهدد بنفسه (قوله انه) أي الاستخلاف وبه صرح في الكتاب المذكور (قوله مطلقا) سواء كان  
لضرورة أم لا كما يعلم من عبارة مجمع الأنهر اهـ حلي (قوله ان عام) أي لكل خطيب أن يستتيب لالكل شخص  
أن يصلي في أي مسجد أراد اهـ حلي وذ كر فاضى خان اذا خطب رجل بغير اذن الخطيب وهو حاضر لا يجوز  
الا اذا أمر بذلك اهـ قال أبو السعود ويذهب منه أنه لو خطب بغير صريح اذن الخطيب لفيته جاز وكن كانت  
غيته اذنا دلالة اهـ أقول قول السراجية الا في لا يجوز يظل ذلك (قوله الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة)  
شغل الخطيب المأذون وذلك لان الاقتداء به اذن دلالة بخلاف ما لو حضر ولم يذمه عليه فعمل عبارة الخطابية  
السابقة (قوله ويؤيد ذلك) أي عدم الجواز حيث لم يقتد به من له ولاية الجمعة أنها حادثة لتفسيره فلا في حق  
الامام والمأمومين والجماعة فيه على سبيل التداي مكررة بحر بما رفيه أن ذلك اذا شرعوا في النذر والشروع  
هنا بنية الضرر وانما صار فلا بد من شرط ولذا قال الحلي لم يظهر وجه التأييد فتأمل (قوله مات والى مصر)

باقامتها لا اقامتها (أو ما مورده باقامتها) ولو  
عبد اول عمل ناحية وان لم تجز النكحة  
وأفضيته (واختلفوا في الخطيب المقتدر من  
جهة الامام الاظم أو من جهة نائبه هل  
يملك الاستسابة في الخطبة فقبل لا مطلقا) أي  
لضرورة ولا الا أن يفوض اليه ذلك (وقيل  
ان لضرورة جاز) والا (وقيل نعم) يجوز  
(مطلقا) بلا ضرورة لانه على شرف الفوات  
لتوقته فكان الامر به اذنا بالاستخلاف دلالة  
ولا كذلك القضاء (وهو الظاهر) من عباراتهم  
ففي البدائع كل من ملك الجمعة لا يشترط  
غيره وفي الصفة في تعداد الجمعة لا يشترط  
انما يشترط الاذن باقامتها اعتمادا على ما  
لا يشترط بعد ذلك بل الاذن مستحب لكل  
خطيب وغناه في البحر وما قيده الزيلي  
لا دليل عليه وما ذكره من لا خير وغيره رده  
ابن النجاشي في رسالة خاصة برهن فيها على  
الجواز بلا شرط وأطلب فيها وأبدع واكتبر  
من الفوائد اودع وفي مجمع الأنهر أنه جاز  
مطلقا في زماننا لا في وقت وقوعه في تاريخ حسن  
وأر به في وقته مما اذن عام وعليه الفتوى  
وفي السراجية لو صلى أحد بغير اذن الخطيب  
لا يجوز الا اذا اقتدى به من له ولاية الجمعة  
ويؤيد ذلك أنه يلزم اداء التفصيل بجماعة  
وأقر شيخ الاسلام (مات والى مصر)

أي الذي ولاه الخليفة ولم يول عليهم أحد بعده حتى مضت جمعة وأجمع بغير قليل زيادة (قوله بجمع خليفته) أي خليفة الميت بأن استخلف شخصاً عليهم قبل أن يموت (قوله أو صاحب الشرع) ويجوز له إقامة الجمعة وإن لم يؤمر بها كذا في البحر (قوله بفتنتين) جمع شرطى كتركى وجهى حلى عن القاموس (قوله حاكم السياسة) السياسة معرفة أحكام الخلق على وجه يتقانونه وهي شرع مغلط وإياى بيانه في الحدود إن شاء الله تعالى (قوله المأذون له) ولولا لالة وإذا لم يؤمر بها لا يصلحها لهم كذا في البحر (قوله أذن بذلك) أي بأقامتها لأنهم أغما ولوا الانتظام أمور المسلمين وهذه من أهم أمورهم (قوله بالشام) أي مثلاً (قوله وأن يولى الخطباء) كما أن له أن يستخلف القضاء وإن لم يؤذن له صريحاً ودلى كلامه أن النائب إذا عزل قبل الشروع في الصلاة ليس له إقامتها لأنه لم يبق نائباً لكن شرطوا أن يأتيه الكتاب بعزله أو يقدم عليه الأمير الشافى فإن وجد أحدهما فله إقامتها لأنه باطله وإن صلى صاحب الشرع جاز لأن عماله هم على حالهم حتى يميزوا كذا في الخلاصة وبه علم أن الباشا يصير إذا عزل فالتطباء على حالهم ولا يحتاجون إلى إذن جديد إلا إذا عزلهم أحد بغير (قوله وقالوا بيقينها الخ) انظر ما حكم هذا الترتيب وفيه أن الأذن حيث تحقق لكل فلا ترتيب (قوله ثم من ولاه قاضى القضاة) أي ولاه إقامتها (قوله ونصب القضاة الخطيب) من غير إذن من القاضى ولا خليفة الميت كذا في البحر (قوله في الموسم فقط) هذا على المتقدم قبل يجوز فيها في جميع الأيام وعلى المتقدم قصر مصر في أيام الموسم وقرية في غيرها قال في الفتح وهذا ينفذ أن الأولى في قرى مصر أن لا تصح فيها الاحال حضور المتولى فإذا حضر صحت وإذا غاب امتنع اه (قوله لوجود الخليفة) أي الاعظم وفي النهاية في هذا اللفظ دلالة على أن السلطان إذا كان يطوف في ولايته كان عليه إقامة الجمعة لأن إقامة غيره بإمره تجوز فقامته أولى وإن كان مسافراً اه أبو السعود أي بإمره بإقامتها وإن كانت ساقطة عنه بسفاره (قوله أو أمير الجاز) فسر صاحب الدرر سلطان مكة وسجنه مذمك ومكروم مع قوله أو مكة والأولى أن يجعل أمير الجاز من كان منزلياً على جميع أرضه ومن عماله أمير مكة (قوله أو العراق) بكاشاف عدد (قوله ووجود الاسواق) عطف على قوله لوجود الخليفة (قوله وعدم التعبد الخ) جواب عن سؤال حاصله لو كانت في مصر الصلى بها صلاة العيد من وجبت عليه كامل مكة فأجاب بما حاصله أن عدم التعبد بهم إلا لأنها ليست مصر ابل لا شغل الحاج بأداء مناسك الحج فيقطر التعبد للتعفيف أفاده أبو السعود (قوله لا تجوز لأمر الموسم) هو الذى أمر بتسوية أمور الحاج لا غير بغير قال الحلبي يطلب الفرق بينه وبين أمير العراق ويمكن أن يقال لا يلزم من أمير العراق أن يكون أمير الحاج لاحقال تولية أمر الحاج لشخص آخر من طرفه أو من جهة الخليفة أو المراد بأمير العراق أميراً بإقامتها وتسوية أهول الحاج (قوله سقى لأذنه) أي من جهة أمير العراق أو أمير مكة بغير (قوله ولا يعرفات) سميت بذلك لأنها ومغت لادم عليه السلام فلما رآها عرفها وقيل التي فيها آدم وحوا عليها السلام فتعارفا وقيل غير ذلك أبو السعود عن العتيق (قوله لأنها مفازة) من فوزيا للتشديد بمعنى موت أو من الفوز وهو النجاة أي بخلاف معنى فانها بنية (قوله بمواضع كثيرة) وقيل في موضعين لا أكثر (قوله مطلقاً) سواء كان هناك ضرورة أم لا فصل بين جاني البلد نهراً لا (قوله على المذهب) لا إطلاق الخبر وهو لاجعة الأولى مصر فشرط المصرفة (قوله دفع العرج) وذلك لأن في الزام اتحاد الموضع حرجاً بنا لا استدعائه تطويل المسافة على أكثر الحاضرين ولم يوجد دليل عدم جواز التمدد بل قضية الضرورة عدم اشتراطه لا سيما إذا كان مصر كبيراً كصرنا كما قاله الكمال وقد قال تعالى لا يكلف الله نفساً الا وسعها وما جعل عليكم في الدين من حرج (قوله وعلى المروج) وهو قول الشافى بعدم جواز التعبد في غير موضعين كما في النهر (قوله لمن سبق خريجة) هذه والمقدم من مذهبه وقيل لمن سبق فراغه وقيل لمن سبق بهما كذا في البحر (قوله ونفسد بالمعية) أي بالمقارنة في التخرية (قوله فيصلى بعدها) أي وبعد سنتها قال الحلبي والأولى أن يصلى بعد الجمعة سنتها ثم الأربع بهذه التنية ثم ركعتين سنة الوقت فإن صحت الجمعة كان قد أدى سنتها على وجهها والاقتداسى الظاهر مع سنة أبو السعود (قوله كما حزره في البحر) حيث ذكر أن صلاة الأربعة مبنية على الضعف المتخالف للمذهب فليس الاستنباط في فعلها لأنه العمل بأقوى الدليلين وقد علمت أن مقتضى الدليل هو الاطلاق مع ما يلزم من فعلها في زمانها من المنفعة العظيمة وهو اعتقاد الجهلة أن الجمعة ليست بضرر لما يشاهدونه

فجمع خليفته أو صاحب الشرع بفتنتين حاكم السياسة (أو القاضى المأذون له في ذلك جاز) لأن تفويض أمر القاعة اليهم اذن بذلك دلالة فللقاضى القضاء بالشام أن يقيمها وأن يولى الخطباء بلا إذن صريح ولا تقرير الباشا وقالوا بيقينها أمير البلد ثم الشرطى ثم القاضى ثم من ولاه قاضى القضاة (ونصب القضاة الخطيب غير معتبر مع وجود من ذكر) أجمع عليهم فيجوز قضيتهم (والجاءت الجمعة بمعنى في الموسم) فلا يجوز للخطبة أو أمير الجاز أو العراق أو مكة ووجود الاسواق والسكن وكذا كل أفضة نزل بها الخليفة وعدم التعبد بمعنى للتعفيف (لا تجوز) لا أمير الموسم لقصور ولايته على أمور الحج حتى لو أذن له جاز (ولا يعرفات) لأنها مفازة (وتؤدى في مصر واحد بمواضع كثيرة) مطلقاً على المذهب وعلى المتوى شرح الجمع للعتيق وأما دفع القدر بدفع الحج وعلى المروج فالجمعة لمن سبق في خريجة ونفسد بالمعية والاشتباه فيصلى بعدها آخره وتقل ذلك خلاف المذهب فلا يقول عليه كما حزره في البحر

من صلاة الظهر فظنوا أنها الفرض وأن الجمعة ليست بفرض فستكاسلون عن أداء الجمعة فكان الاحتياط  
في تركها وعلى تقدير فعلها من لا يضاف عليه مفسدة منها فالأولى أن تكون في بيته خفية خوفا من مفسدة  
فعلها اه (قوله والاحوط نية آخر ظهر الخ) وبقتصر في الجمعة الأولى على التشهد ولا تقصد بتركها ولا يستغنى  
في الشفع الثاني وهل يقتصر على ضم السورة في الأولين أو يضمها في الكل خلافاً قال الحلبي وينبغي ضمها  
في الكل أن لم يكن عليه قضاء فإن وقعت فرضا فالسورة لا تضر وإن وقعت نقلاً فالضم واجب ومفهوم قوله  
أن لم يكن عليه قضاء أنه أن كان عليه قضاء لا يضم في الأخيرين لأنها فرض البتة ومراعاة الترتيب بينهما وبين  
المعصر أحوط ويكره الايمان لها بالأقامة وليس لها أصل في المذهب وإنما وضعها بعض المتأخرين عند المشكك  
في صحة الجمعة باب رواية عدم جواز تعدد هاء في مصر واحد وقد زعم بعض الموالى عدم صحة الجمعة الآن مع ملا  
بقصد بعض شرائط الاداء وهو المصرف عنه عبارة عن حكاية بلدة فيها وال وقاض يتخذان الاحكام ويقعيان  
الحدود وهما موقوفان فلا تصح الجمعة ويتعين صلاة الظهر وقد تبعه على ذلك كثير من الاروام وما قاله هذا  
البعض ضلال في الدين فإن تنفيذ الاحكام واقامة الحدود موجودان في الجمعة على أن العلامة نوحاً أقسدى  
تقدمه الله برحمته ذكر في رسالة له ما يقتضاه عدم اشتراط تنفيذ الاحكام واقامة الحدود بالفعل فالشرط مجزئ  
القدرة فقط ونص عبارته دفع الظلم عن المظلومين ليس بشرط في تحقق المصير بل الشرط في تحققها القدرة على  
الدفع وما يدل على عدم اشتراط الدفع بالفعل أن جماعة من الصحابة صلوا خلف الحجاج بن يوسف الثقفي مع أنه  
كان من أنظم خلق الله تعالى اه أبو السعود وقد مناه في ذلك (قوله لأن وجوبه عليه الخ) تبع في هذا التعليق  
صاحب البحر ولا وجه له لأن الوجوب انما هو بأول الوقت ولذا والله أعلم لم يذكره في التمهيد (قوله فتتبعه) أشار به الى  
بيان التمرة في نية آخر ظهر أدركت وقته وذلك أنه إذا نوى ظهر هذا الوقت الحاضر ربما ينظر صحة صلاة الجمعة  
بكونها سبق تحريمه فإن كان عليه ظهر قضاء لم تب عنه هذه الصلاة بخلاف ما إذا أداها بهذه النية فإنها  
تنوب عنه (قوله والثالث وقت الظهر) حتى لو خرج لا تقضى جمعة بل ظهر فلا تصح بعده كما لا تصح قبله لأنه  
لم يصلها عليه الصلاة والسلام خارج الوقت ثبت اشتراطه ولم يرد دليل يدل على نفي اشتراطه (قوله قسبطل  
بخروجه) ولو بعد الله وقد رتبته لوقت شرطها ولا يبنى عليها ظهور الاختلاف الصلاتين قدرا واحدا  
واحد وهذا عند الامام وتصح عندهما وتصور الجمع بين القولين في صلاتها قد رتبته الشارح في الاثنى عشرية  
وبتقلب فلا عند الامام وعندهما تبطل أصلا وقد خالف أبو يوسف أصله فانه موافق للامام في أنه إذا بطل  
الوصف لا يبطل الأصل بجر (قوله على المذهب) وقلنا في النوادر من أن المتقدم إذا رجع الناس فلم يستطع  
الركوع والوجود حتى فرغ الامام ودخل وقت المصرفة يتم الجمعة بغير قراءة حلي عن البحر (قوله شرط الاداء)  
أي أداء الجمعة بتمامها (قوله الخطبة) فلهذا بمعنى المفعول من الخطب بالفتح وهو في الأصل كلام ثابن اثنين  
كافي القهستاني عن الزاهد (قوله فيه) أي وقت الظهر (قوله كونها قبلها) وانما كانت شرطا لأن  
التي صلى الله عليه وسلم ما صلاها دون الخطبة قبلها (قوله تنعقد الجمعة بهم) بأن يكونوا ذكورا بالغين عاقلين  
ولو كانوا معدودين بفسر أو مرض (قوله ولو كانوا أصما أو نياما) لأن المأمور به السعي الى الذكر وقد حصل  
وسمعه بعد ذلك شيء آخر (قوله على الأصح) مقابله ما في الفتح والقهستاني من جواز الخطبة وحده (قوله ليس  
اللاستماع) رجاء ينافي المصنف فإن الأصم والناسم لا استماع عندهما (قوله وجرم في الخلاصة) هذا هو  
الذي مشى عليه في نواياضها وقال في امداد الفتاح وانما تبعت الخلاصة لأنه منطوق فيسقط على المفهوم  
اه يعني مفهوم كلام الزيلعي الذي ذكره المصنف بقوله بمحضرة جماعة تنعقد بهم فانه يقتضي أنه لا يكفي حضور  
الواحد اه حلي (قوله وكفت تحميدة الخ) لا إطلاق المذكور في الآية الشريفة فقال الامام بفرض ذلك نظرا  
للقاطع وقال بالخطبتين استأنافا لعله عليه الصلاة والسلام (قوله مع الكراهة) ظاهرا لملاقاة أنها التحريمية  
وفي القهستاني ما يفيد التزبه فانه قال الآن المكتنى به مخفى ومضى للسنة كافي الاختيار فالتسبب ما قاله  
انه ما يسعي بالخطبة عادة من الصميد والصلاة والاعاء اه (قوله الواجب) وصف كشف وهو الى عبده ورسوله  
(قوله بنيتها) أي الخطبة (قوله أو تنجبا) الأولى أن يقول أو سجع تنجبا (قوله على المذهب) وروى عن الامام أنه  
يجز به اه حلي (قوله لكنه الخ) استدركه على قول المصنف فلو سجد اعطاه (قوله ذكر في الذبايح انه يثوب)

وفي جميع الاثر معزى بالمداد والاحوط  
نية آخر ظهر أدركت وقته لأن وجوبه عليه  
فأما خبر الوقت فتتبعه (و) الثالث (وقت  
الظهر) قسبطل الجمعة (بخروجه) مطلقا  
ولو لا حقا بمذنب أو زوجة على المذهب  
لأن الوقت شرط الاداء لا شرط الاقتراح  
(و) الرابع (الخطبة فيه) فلو خطب قبله  
وصلى فيه لم تصح (و) الخامس (كونها  
قبلها) لأن شرط الشيء سابق عليه (و) خبر  
جماعة تنعقد الجمعة (بهم ولو) كانوا أصما  
أو نياما فلو خطب وحده لم يجز على الأصح  
كافي البحر عن الظهيرية لأن الأصم بالسي  
لذلك رتب الاستماع والمأمور به وجرم  
في الخلاصة بأنه يكفي حضور واحد وكفت  
تحميدة أو تنجبا أو تسجعة (الخطبة  
المفروضة مع الكراهة) وقال لا بد من ذكر  
طويل وأقله قدر التشهد الواجب (بنيتها)  
فلو سجد اعطاه (أو تنجبا) لم يثب عنها على  
المذهب (كافي التسمية على الذبيحة لكنه ذكر  
في الذبايح أنه يثوب)

حيث قال ولو حضر عند الذبح فقال الحمد لله لا يحمل في الأصح بخلاف الخطبة فإن قوله بخلاف الخطبة يفيد أن  
 هذا الصواب يكفي لها (قوله قائل) إشارته إلى أنه يمكن أن يقال إن الحنف جري في الذباح على ما روى  
 عن الإمام أن هذا الصواب ينوب عنها (قوله وبين خطبتان) يبدأ في الأولى بحمد الله تعالى والثناء عليه  
 بما هو عليه والشهادتين والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والعظة والتذكير وبعد في الخطبة الثانية الحمد  
 والثناء والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وأما المسقع فقال في التجنيس الرسم في زماننا أن القوم يستقبلون  
 القبلة يحاولون أن يستقبلوا الإمام يخرجون من نسوية الصفوف ويحرم في الخلاصة بأنه يستحب استقباله  
 أن يسكن المسقع أمام الإمام وإن كان عن يمين الإمام أو عن يساره فربما يسل من الإمام يعرف إلى الإمام  
 منة السماع اه بجر (قوله على المذهب) وعند الطحاوي مقدار ما يحس موضع جلوسه من المنبر (قوله  
 كثره قراءة الخ) لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قرأ فيها سورة العصر ومرة أخرى لا يستوي أصحاب النار  
 وأصحاب الجنة ومرة ونادوا يا مالك بجر (قوله ويجهر بالثانية) بقدر ما يسمع القوم الخطبة فإن لم يسمع أجزأه بجر  
 (قوله ويبدأ) أي قبل الخطبة الأولى (قوله ويستحب ذكر المخطباء) ويبدأ فيها الدعاء للمؤمنين والمؤمنات  
 بدل الوعظ في الأولى ولا يذم فيها ويستحب فيها قراءة آية كذا في البصر (قوله والعين) هما الحزبة والعباس (قوله  
 وجوز القهستاني) أي نقل جوارحه وعبارته ثم يدعو لسلطان الزمان بالعدل والاحسان متجنباً في مدح  
 عما قالوا أنه كفر وشمران كافي الترغيب والترهيب اه وهو المناسب لما تقدم في الإمامة من وجوب الدعاء  
 بالصالح فقوله الشرح لا الدعاء للسلطان فيه ما فيه حلي بقبيل زيادة والشرح يسع في ذلك صاحب البصر  
 حيث قال وأما الدعاء للسلطان فلا يستحب لما روى من عطاء حين سئل عن ذلك فقال أنه محدث وإنما كانت  
 الخطبة تذكراً وفي الخلاصة وغيرها لا تؤمن الإمام أفضل من التباعد على الصحيح ومنهم من اختار التباعد  
 حتى لا يسمع مدح الظلة في الخطبة ولهذا اختار بعضهم أن الخطيب مادام في الحد والمواظفة عليهم الاستماع  
 فإذا أخذ في مدح الظلة والثناء عليهم فلا بأس بالكلام حيث شاء اه قلت ما قدمه الشرح في الإمامة لا يشاق  
 ما هنا لأن الكراهة إنما هي في خصوص الخطبة فلا ينافي الوجوب خارجها (قوله ويكره تحريم) لأنه كذب  
 (قوله وصفه بما ليس فيه) كالمجازي ولم يقر (قوله ويكره تكلمه) أطلق الكراهة فظاهره التحريم (قوله لأنه منها)  
 أي لأن الأهرام المعروف من جنس الخطبة قال القهستاني ينبغي أن يكون في مجلس الوعظ الخوف والرجاء  
 ولا يجهله كله خوفاً ولا كله رجاءاً لأنه قد ورد النهي عن ذلك ولأن الأول يقضي إلى القنوط والثاني إلى الأمن  
 فيجمع بينهما وقال أبو بكر يجب أن يتكلم في الرحمة والرجاء لقوله صلى الله عليه وسلم يسروا ولا تعسروا وبشروا  
 ولا تنفروا اه أي فينبغي للخطيب ذلك (قوله في محذره) فإن لم يكن في جهته بجر (قوله وليس السواد) اقتداء  
 بالخطباء للتوارث في الأعصار والامصار بجر عن الحماوي وهو مروي في هذه الأزمان (قوله وترك السلام الخ)  
 ومن القريب ما في السراج أنه يستحب للإمام إذا صعد المنبر وأقبل على الناس أن يسلم عليهم لأنه استدبرهم  
 في صعوده (قوله وطهارة) وكرهت للمحدث والجنب وقال أبو يوسف لا تجوز (قوله قائماً) فلو خطب قاعداً  
 كافي العيني أو مضطجاً كافي القهستاني جاز ويكره أبو السعود (قوله الأصح لا) لأنه لا يشترط لها شروط الصلاة  
 من استقبال القبلة والطهارة وغير ذلك وقيل فائده مقامها لأنها لا تجوز إلا بعد دخول الوقت بجر (قوله  
 بل كشرها) أي صلاة الجمعة فيثبت للإمام والسامع نصف ثواب صلاة الجمعة كما ثبت لهم ثوابها بتمامها  
 ومن لم يحضرها لم ينله ثوابها (قوله جاز) ولا بعد الفصل فاصلاً لأنه من أعمال الصلاة كافي البصر (قوله فإن طال)  
 الظاهر أنه يرجع في الطول إلى نظر المبتلى (قوله لكن سيجي الخ) فلو استتاب شخصاً للصلاة صح ولا حاجة إلى  
 إعادة الخطبة وذكر في النهر هذا الفرع مسئله مستقلة لا استدراكاً وهو الذي يظهر اه حلي وفي البصر عن  
 الخلاصة أنه لو خطب سبي ياذن السلطان وصلى الجمعة رجل بالغ بجر ويرأى (قوله وأقلها ثلاثة رجال) أطلق  
 فيهم فتمل العبيد والمسافرين والمرضى والأتين والخمرى لصلاحتهم للإمامة في الجمعة أما الكل أحد أول  
 هو مثل حالهم في الأي والأخرى فصلان يقتديان بفرقه ما واحترز بالرجال عن النساء والصبيان فإن  
 الجمعة لا تصح بهم وحدهم لعدم صلاحيتهم للإمامة فيها بحال بجر (قوله ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة)  
 الأولى أن يقول ولو غير من حضر الخطبة لثاني جريانه على قول من قال يكفي واحد أو اثنين وقد اعتمد إلا أنه

قائل (وبين خطبتان) خفتان وتكون  
 زيادة ما على قدر سورة من طوال الفصل  
 (بجاسة بينهما) بقدر ثلاث آيات على  
 المذهب وتاركها مسمى على الأصح كركه  
 قراءة قدر ثلاث آيات ويجهر بالثانية  
 لا كالأولى ويبدأ بالتعظيم أو يندب ذكر  
 الخلفاء الراشدين والعين لا الدعاء للسلطان  
 ويجوز كونه سبباً ويكره تحريمه في الأصح  
 بما ليس فيه ويكره تركه فيها إلا ما  
 يعرف لأنه منها ومن السنة جلوسه في  
 محذره عن يمين المنبر وليس السواد وترك  
 السلام من خروجه إلى دخوله في الصلاة  
 وقال الشافعي إذا استوى على المنبر سلم  
 بجنبي (وطهارة وسر) مودة (قائماً) وهل  
 هي قائمة مقام ركعتين الأصح لا ذكره  
 الزيلعي بل كشرها في الثواب ولو خطب  
 جنباً ثم أقبل وصلى جاز ولو فصل بجنبي  
 فإن طال بأن رجس لبيته فتعذر أو جامع  
 واعتسل استقبال خلاصة أي زوجه  
 إبطال الخطبة سراج السكن سيجي آه  
 لا يشترط اعتقاد الإمام والخطيب (و)  
 السادس الجماعة وأقلها ثلاثة رجال ولو  
 غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة

فذلك جارى المصنف حيث اشترط فيما تقدم حضور جماعة لصحة الخطبة اهـ حلي (قوله سوى الامام) وقوله  
 أبو يوسف ثلاثة به وصحح كما في مسكن (قوله لانه لا بد الخ) ولان الجماعة شرط على حدة وكذا الامام فلا يعتبر  
 أجدهما بالآخر أبو السعود (قوله تبين فاسهوا) لابي يوسف أن الامام ساع الى ذكره تعالى وهو مع ذلك  
 يحصل واشترط وجوده اكر غير الثلاثة لانص في الآية عليه (قوله قبل مجوده) أى وقد دخلوا معه في الصلوة  
 أما اذا لم يدخلوا معه في الصلوة ونفروا فالصلاة متفق عليه أبو السعود (قوله وقال قبل الصلوة) فائدة  
 الخلاف أنهم لو نفروا بعد الصلوة قبل تقيد الركعة بالسجدة فسدت الجمعة ويستقبل الظهر عنده وعندهما يتم  
 الجمعة بجر (قوله بطلت) أى وبأنه لا يظفر لآن ما دون الركعة غير معتبر فهتاف (قوله ولذا) أى لتكون المراد  
 الرجل أنى بالقاء فأخاد أنه لو بقى ثلاثة من النساء أو الصبيان ولو كان معهم رجل أو رجلان لا يعتبر فلو قال فان  
 نفروا أحدهم لكان أولى أقاده صاحب الجبر بقى أن يقال ان المعدود اذا حذف يجوز تذكير العدد وتأنيينه  
 فلا دلالة على اشتراط الذكور به من لفظ ثلاثة ولو سلم ذلك فاعنا بدل التام على مطلق الذكور به لا بقيد الرجولية  
 (قوله أو نفروا بعد مجوده) لان الجماعة ليست بشرط البقاء ومن فروع المسئلة ما لو أصرم الامام ولم يخرجوا  
 حتى قرأ أو ركع فأمر موا بعد ما ركع فان أدركوه في الركوع صحت الجمعة لوجود المشاركة في الركعة الاولى والا  
 فلا بعد مها بجر (قوله أو نفروا) هذا يقتضى عنه قوله سابقا ولو غير الثلاثة الذين حضروا الخطبة (قوله وأتمها بجمعة)  
 منفردا لوجود المشاركة لانها شرط انعقاد الاداء وهو بتقيد الركعة بالسجدة بجر (قوله الاذن العام) لانها  
 من شعائر الاسلام وخصائص الدين فيجب اقامتها على سبيل الاشهاد ذكره الشيخ زين واستتر بالعام من الاذن  
 الخاص بجماعة فيه لا تنفع اقامتها (قوله من الامام) مثله نائبه الذى يملك اقامتها (قوله وهو يحصل الخ)  
 أشار به الى أنه لا يشترط صريح الاذن (قوله للواردين) أى من المكلفين بها فلا يضر منع نحو النساء ملوف الفتنة  
 (قوله فلا يضر) تفريع على التقيد بالجامع (قوله مقترلا له) حتى لو أرادوا الصلاة داخلها ودخلوها جميعا  
 قبل القفل لم يمتنعوا (قوله يمنع العدق) أى أو للعادة والبالا السببية وفي نسخة باللام (قوله لكان أحسن) هذا  
 اذا كان القفل للعادة القديمة أما اذا كان لمنع عذر يمتنع دخوله وهم في الصلاة فالظاهر وجوب القفل اهـ حلي  
 (قوله وهذا أولى عما في الجبر) من أنه اذا غلق أبواب الحصن وصلى بعسكره وأهله لا يجوز وهو الذى نقله المصنف  
 بعدد وجه الاولوية أنه اطلاق في محل التقيد فلا بد من حله على ما اذا منع الناس من الصلاة حلي (قوله  
 لم تنعقد) يحصل على ما اذا منع الناس لا ما اذا كان منع عذرا ولقد مر عادة وقدم (قوله وكه) لأنه لم يقض  
 حتى المسجد الجامع منخ وفيها وان صلاها في الجامع الا أنه أغلق باب المقصورة ولم يأذن للناس اختلافا فيه  
 وكذا لو جمع في قصره بجمعه ولم يفتح الباب ولم يمنع أحد الا أن الناس لم يعلموا بذلك فترأى (قوله الى الصلاة  
 محتاج) كاحتياج العامة اليه بجر (قوله فسبحان من تنزه عن الاحتياج) بل كل أحد اليه محتاج غير (قوله  
 وشرط لا اقتراضها الخ) أخر هذه الشروط عن شروط الاداء مع أن الواجب تقديمها كإفعل في النفاذ اذا الوجوب  
 مقدم على الاداء اقتداء بالسلف قاله المولى (قوله تقتضى) انما وصف التسعة بالاختصاص لان المذكور  
 في المتن أحد عشر لكن العقل والبلوغ منها ليسا خاصين بكتابه عليه الشرح حلي (قوله اقامة) خرج المسافر  
 وقوله بجر أخرج الإقامة في غيره الاما استثنى بقوله فان كان يجمع النداء حلي (قوله عند محمد) جعله الكمال  
 وغيره رواية عن أبي يوسف ويمكن حله على اختلاف الروايتين عنهما حلي (قوله وصحة) خرج بها المريض  
 الذى ساء مزاجه وأمكن علاجه وحينئذ فطفت سلامة العينين والرجلين مضارب وجهه أبو السعود ومن  
 عطف الخاص (قوله وألحق بالمريض المترض) أى ان بقى المريض ضائعا بغير وجهه غير (قوله والشيخ القائل)  
 وقع اختلاف فيما اذا وجد ما يركبه كالاعى اذا وجد القائد غير (قوله والأصح وجوبها الخ) ذكر في الجبر والنهر  
 عدم الوجوب عليهما وما لا بعد تصحيح السراج ولا يفتى ما فيه فالاولى ابقاء المصنف على اطلاقه (قوله وأجيب)  
 وليس له منعه على ما قال الدقاق وظاهر المتن بشهده بجر وقال أبو حفص له منعه ولا تجب على العبد الذى  
 حضر مع مولاه باب المسجد لحفظه الدابة ولم يحصل بالحفظ وله صلاته على الأصح ولا على العبد الذى يؤدى  
 الضريبة لكن هل له صلاتها بغير اذن المولى قال في التبيين واذا أراد العبد أن يخرج الى الجمعة أو الى العبدین  
 بغير اذن مولاه ان كان يعلم أن مولاه يرضى بذلك جاز ولا فلا يحل له الخروج بغير اذنه لان الحق له في ذلك ولوراء

(سوى الامام) بالنسب لانه لا بد من الذاكر  
 وهو الخطيب وثلاثة سواء بنسب فاسهوا الى  
 ذكره (فان نفروا قبل مجوده) وقال قبل  
 الصلوة (بطلت وان بقى ثلاثة) رجال ولذا  
 أنى بالقاء (أو) نفروا (بعد مجوده) أو عادوا  
 وأدركوه راكعا أو نفروا بعد الخطبة وصلى  
 فأنى بجر (لا) بطل (وأتمها) جمعة (و)  
 السابغ (الاذن العام) من الامام وهو  
 يحصل بفتح أبواب الجامع للواردين كفى فلا  
 يضر تخلف باب الخطبة لعدم اتمامها وقدم  
 لان الاذن العام مقترلا له وغلقه بجمع  
 العدو ولا المولى نعم لم يفتى لكان أحسن  
 كما في مجمع الانهر من باب النسخ  
 المذهب قال وهذا أولى عما في الجبر والنسخ  
 فليست (فلو دخل أحد بجر) أو قصره  
 (وأغلق بابا وصلى بأصحابه لم تنعقد) ولو قصره  
 وأذن للناس بالدخول جاز ذكره فالامام في  
 دينه ودينه الى العامة محتاج فبيان من  
 تنزه عن الاحتياج (وشرط لا اقتراضها)  
 تسعة تقتضى بها (اقامة بجر) وأما التفصيل  
 منه فان كان يسمع النداء تجب عليه عند محمد  
 وجه يفتى كذا فى المتن وقد مناعن الولي بالنية  
 تقديمه بغير منخ ورجح في الجبر اعتبار مجوده  
 بنية بلا كلمة (وصحة) وألحق بالمريض  
 المترض والشيخ القائل (وحرية) والأصح  
 وجوبها على مكاتبه به بضر وأجبر وبسط  
 من الاجر بحسب ما لو بعدوا والا



فحكمت سلة الخروج اليه لان السكون بمنزلة الرضى بصر (قوله ولو اذن له مولا) أى بالصلاة وليس المراد  
 المأذون بالصلاة فإنه لا تجب عليه اتفاقا كما يعلم من عبارة البحر الحلي (قوله ويرجع في البحر الصغير) حيث قال  
 وجرم في الظهيرة في العبد الذي اذن له مولا بالتخير وهو اليق بالقواعد حلي (قوله محققة) فلا تجب على  
 الخلفى المشكل نهر وضوء في البرجندى ومقتضى معاملته بالاضمان تجب عليه لاحتمال ذكره لان المجنون يخرج  
 ولا يحاذى مصليا لاحتمال انوثته أبو السعود (قوله وعقل) هو وان كان عاملا لاحاجة الى ذكره لان المجنون يخرج  
 بقيد العصة لان المجنون نوع من المرض أبو السعود عن الجوى (قوله ووجود بصر) فلا تجب على الاعمى  
 مطلقا سواء كان له قائد أم لا متبع كما كان أبو جروان كان له ما يستأجر به عند الامام لان الصادر بقدره الصغير  
 لا يعتد فادراهم وكذا لا تجب اذا كان له محلول بقوله قاله أبو السعود عن شيخه ووقف صاحب البحر في وجوبها  
 عليه اذا كان حاضرا في المسجد وفي بعض الهوامش عن التحريرى الظاهر الوجوب كما يؤخذ من كلام الشارح  
 اه (قوله بأن سلامة أحدهما) أى أحد الرجلين اه حلي (قوله لكن قال الشافعى الخ) في هذا الاستدراك نظر  
 اذا ما في البحر يعمل على ما اذا أصاب الاخرى مجرد عرج غير مانع من قدرة المشي عليها وما في الشافعى على  
 ما اذا كان لا يستطيع المشي عليها فاده أبو السعود (قوله وعدم حبس) دخل تحته الاختفاء من السلطان  
 الظالم وجعله في البحر عين الحبس وكذا الخلفاء من اللصوص كما في المنع (قوله أى هذه الشروط) يعنى شروط  
 الوجوب (قوله ان اختار العزيمة) أى على غيرها وسما عزيمة باعتبار أصل المشروعية (قوله بالغ عاقل)  
 تفسير للمكلف وخروج به العبي فأنها تقع منه نفلا والمجنون فأنها لا تقع منه أصلا (قوله عن الوقت) وهو الظاهر  
 وهذه إشارة الى أن فرض الوقت هو الظاهر الا أنا أمورون باسقاطه بالجمعة وقيل بالعكس كذا في القهستاني  
 وهذا عند غير ذرأ ما عنده فرض الوقت الجمعة وقرة اختلاف تطهر فمما لو نوى فرض الوقت مكانا شاعرا  
 في الظاهر عندنا خلافا له أما لو نواها كان شاعرا فيها على الأصح وهذه الثمرة تظهر فيما اذا كان اماما ومنفردا  
 زعم أن الجمعة تنعقد من المنفرد وزعم أنها تؤدى بنية فرض الوقت فاذا شرع فيها بناء على هذا الزعم بنية فرض  
 الوقت يكون شاعرا في الظاهر واذا سلم على رأس الركعتين زعم أنها الجمعة يفسد ظاهره ونظامه في أبي السعود  
 (قوله لتلا بعد على موضوعه بالنقص) يعنى لو لم تقل بوقوعها فخر ضايل الزمناه بصلاة الظهر لم ياد على  
 موضوعه ما بالنقص وذلك لأن صلاة الظهر في حقه رخصة تسهلا فاذا اتى بالعزيمة وتجهل المشقة وجع  
 فلما ألتزمنا بالظهور بعد الحائض مشقة ونقضنا الموضوع في حقه وهو التسهيل اه حلي وفي جانب العبد  
 لو لم يجوزوا وقد علمت من ادعاءه على المولى لوجب عليه الظاهر فتعطل عليه منافعه ثانيا فينقلب النظر  
 ضرر او ليس بحكمة فتبين في الاخرة أن النظر في الحكم بالجواز فصار مأذونا لالة اه بحر (قوله الا للمرأة)  
 هو بحث لصاحب البحر والله بأن صلاتها في بيتها أفضل (قوله فجازت لاسافر) أى الامامة لا لاصرا أو وصي  
 لان العبي لم يوجب الاهلية والمرأة لا تصلح اماما للرجال وقال الشافعى رضى الله تعالى عنه تنعقد بجم  
 ولا يصلحون أئمة (قوله بالمبارق بن الاولى) لانهم لما صلحوا أئمة صلحوا امامين بالاولى (قوله وحرم لمن لا عدوله  
 الخ) عدل عن قول القدورى ومن به وكه لقول ابن الهمام صلاة الظهر تستلزم تفويت الجمعة وتفويتها  
 حرام وما أدى الى الحرام حرام وقال في البحر وقد ظهر للعبد الضعيف محبة كلام القدورى ومن به  
 في التعبير بالكره لان صلاة الظهر قبل أداء الجمعة من الامام ليست مفقودة بالجمعة حتى تكون حراما  
 المفقوت له عدم سببه فان سببه بد صلاة الظهر اليه فخر فان لم يسع فقد قوتها فخر عليه ذلك وامام صلاة  
 الظاهر فأنها مكرهة فقط باعتبار أنها قد تكون سببا للتفويت باعتبار اعتقاده عليها قال في النهر وهو حسن  
 (قوله لمن لا عدوله) قديبه لان المذود وهو من لا تجب عليه الجمعة اذا صلى الظهر قبل الامام فلا كراهة اتفاقا  
 بحر وعلل المنبهة التحريمية في القهستاني يستحب له التأخير الى أن يفرغ الامام من الجمعة وقبل الى أن يعلم  
 أنها لا تدركه وقبل التجهيل والتأخير سواء والاول أشبه كما في القرائنى (قوله صلاة الظهر) أى في الظاهر لا بعيد  
 أى ظهر هذا اليوم فيكون احترازا عن الظاهر القضاء فلا كراهة فيه (قوله فلا يكره) أى صلاة الظهر وأما تفويت  
 الجمعة فحرام بحر (قوله في يومها) لاحاجة اليه فان صلاة الظهر قبل صلاة الجمعة لا يكون الا في يوم الجمعة اه  
 حلي (قوله بصر) أما اقربى لهذا اليوم فيهم كسائر الايام قهستاني عن المحيط (قوله لكونه ميبا الخ)

ولو اذن له مولا وجبت وتلي بخير جوهره  
 ويرجع في البحر الصغير (وذكره) محققة  
 (ويخرج وعقل) ذكره الزيلعي وغيره وليس  
 خاصين (ووجود بصر) فتجب على الاعور  
 (وقدره على المشي) جزم في البحر بان  
 سلامة أحدهما كافية للوجوب بل كن قال  
 الشافعى وغيره لا تجب على من لا يمشي  
 ولا يمشي (وعدم حبس) عدم  
 (خوف) عدم (مطر شديد) ورجل  
 ونحوها (وفاقدتها) أى هذه الشروط أو  
 بقها (ان) اختار العزيمة (صلاها وهو  
 مكاتب) بالغ عاقل (وقت فرضا) عن الوقت  
 لا بعد على موضوعه بالنقص وفي البحر  
 هي أفضل الاما قديها فجازت لاسافر وعبد  
 من صلح اماما قديها (جم) أى  
 وصريش وتنقذ (الجمعة الاولى) وحرم لمن  
 بجوزهم بالمطهرت الاولى (وحرمان  
 لا عدوله صلاة الظهر قبلها) أما بعد ها فلا  
 بكرة غاية (في يومها بحر) لكونه ميبا  
 لتفويت الجمعة وهو حرام



قد علمت ما فيه من بحث صاحب البحر اهـ - حلي (قوله فان فعل) أي غير المَعذور بِأن صلى الظهر (قوله ثم قدم) حبره إشارة الى أنه ينبغي التمسك على فعل المعصية وذلك هو الغالب من حال المسلم (قوله عبره) أي بالسعي المتقضي للهرب ولتَمَع أن المطلوب المشي بالسكينة والوقار اهـ - حلي (قوله اتباعاً للآية) وعبره فيها إشارة الى المبادرة وعدم الاشتغال فيه بشئ آخر (قوله ولو كان في المسجد) بأن صلى الظهر فيه (قوله لانه لو خرج لحاجة الخ) ولو شرب فيها فالعبرة بالآداب كإيفاد من البحر (قوله أولم يقصها) أي الامام (قوله فالبطالان الخ) تفريع على المستثنى الأخيرين (قوله بأن انفصل عن باب داره) فلا يبطل قبله في المختار لأن السعي الرافض له هو السعي اليها على الخصوص ومثل ذلك السعي انما يكون بعد خروجه من باب داره بجر (قوله فالاصح أنه لا يبطل) تنقيح البطلان بإمكان ادراكها وفي القبح والجوهرة أنها تبطل باختلاف التصحيح كذا في بعض الهوامش فتسلا عن الشرب سلاسة والذي في البحر عن السراج البطلان قال وهو قول البلنسين فيموافق ما في الجوهرة وتبع الشرح في هذا الموضع صاحب النهر (قوله لا أصل الصلاة) فتقلب نهلاً بجر (قوله من اقتدى به) أي بالذي سعى حلي لأن بطلانه في حق الامام بعد الفراغ فلا يبطل المأموم وفيها يلغز أي صلاة فندت على الامام ولم تقصد على المأموم (قوله أدركها) أي بالفعل أولاً وهذا يدفع التساوي بين ما هنا وبين قوله فالبطالان مقيد بإمكان ادراكها ويفترض عليه حينئذ أداء الظهر ثانياً (قوله بالفرق بين معذور وغيره) أي في البطلان بالسعي لافي الحرمة واستشكاله في البحر بأن المَعذور ليس مأموراً بالسعي اليها مطلقاً فكيف يبطل به فينبغي أن لا يبطل الظهر بالسعي ولا بشرؤه في صلاة الجمعة لأن الفرض قد سقط عنه ولم يكن مأموراً بقضائه فتكون الجمعة منه فلا كما قال به زفر وظاهر ما في المحيط أن ظهره انما يبطل بحضوره الجمعة لا بمجرد سعيه كما في غير المَعذور وهو أخف اشكالاً اهـ (قوله على المذهب) مقابله قول زفر السابق (قوله وكذا في غيرهما) وجهه أنه يؤذى الى تقليل الجماعة المطلوبة (قوله ومسجون) انما صرح به مع دخوله في المَعذور للفرق فيه في السراج يلزمه الحضور مطلقاً لما أوله فلو لمالامكان ارضاء الخصوم في الاول والاستغناء في الثاني وهو ضعيف (قوله ومسافر) عطف خاص على المَعذور (قوله أدا ظهر بجماعة) وكذا يكره الاذان والاقامة كما في البحر من اولوا حلي (قوله في ممر) أما في حق أهل السواد فغير مكروه لانه لاجعة عليهم وكذا ان كان المكان بعيداً أي عن المسجد وجهها في البحر مستثناة (قوله وبعدها) ولو بعد خروج الوقت كما في أبي السعود عن شيخه وبه قول المصنف أدا ظهر والتعليل الذي ذكره الشرح (قوله لتقليل الجماعة) الذي في البحر والنهر لأن المَعذور قد يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها أي في حق المقتدى فيلزم تقليل الجماعة خال العبارتين واحد (قوله وصورة المعارضة) باقامة غيرها نهر وهاتان العلتان تظهران في القلبية والبعدية أما القلبية فان الوقت قد دخل وهو لها بأداء الظهر تنقل الجماعة وتحصل المعارضة وأما البعدية فلأن المعارضة تحصل بادائهم في وقتها وتنقل الجماعة بانظار من رآهم الصلاة معهم لورآهم قبلها وقصر الحلي العلة الاولى على القلبية (قوله وأفاد) أي المصنف أي حيث حكم على أداء الظهر جماعة بالكرامة (قوله أن المساجد) أي التي لا يتخطب فيها وقوله يوم الجمعة ثمة علقها لا تظهر وقت العصر ولو قال الى وقت العصر لكان حسناً ووجه الاقادة أن المساجد محل الجماعة غالباً فنفسها يؤدى الى الاجتماع فيها وقوله الا لجامع مراده ما تنقام فيه الجمعة (قوله بغير اذان ولا اقامة) هذا لم يذكر في المشبه به وان كان الحكم فيه كذلك كما مر (قوله ويستحب للمريض الخ) وكذا كل مَعذور كما في القهستاني (قوله تأخيرها) أي صلاة الظهر الى فراغ الامام لاحتمال أن يقتدى به غيره فيؤدى الى تركها أو يعافى فيحضرها بجر وقيل الى أن يعلم أنها لا تدرك وقد تقدم (قوله وكذا لم يؤخر) أي تأخيرها لانه في مقابلة المستحب (قوله هو الصحيح) وقيل التجمل والتأخير سواء (قوله أو سجودها أو تشهدا على القول به فيها) والمختار عند المتأخرين أن لا يسجد لاسم وفي الجمعة والعيدين ابجر وليس المراد عدم جواز بل الاولى تركه لتلايق الناس في تسنن أبو السعود عن عزى زاده (قوله بتجماعه) وهو تخفيف في القراءة ان شاء جهر وان شاء خافت بجر (قوله خلافاً لمحمد) فعنده يصل أربعاً اعتباراً بالظهر ويقعد لا بحالة على رأس الركعتين اعتباراً بالجمعة ويقرأ في الآخرين لاحتمال التقلية بجر وان أدرك الركعة الثانية ثم جمعة اتفاقاً (قوله لكن في السراج الى آخره) استدر على حكاية الاتفاق وفي الظاهر به ما يبيد أن حكاية الاتفاق فيها

(فان فعل ثم) نذم و (سقى) عبر به اتساعا  
للآية ولو كان في المسجد لم يتصل إلا  
بالشروع فيه بقوله (الها) لأنه لو خرج لحاجة  
أو مع فراغ فالإمام أولم يقمها أصلا لم يتصل  
في الأصح فالإعلان به مقيد بامتناع  
ادراكها (بأن انفصل عن) باب (داره)  
والإمام فيها ولو لم يدركها بعد المسافة  
فالأصح أنه لا يتصل سراج (بطل) ظهره  
فالأصح أنه لا يتصل من اقتدى به ولم يسع  
لأصل الصلاة ولا يظهر من اقتدى به وغيره  
(أدركها أولا) بالفرق بينه وبين غيره  
على المذهب (وكره) يخرج بها (المذور  
ومسجون) ومسافر (أدركها) قبل الجماعة  
مصر) قبل الجمعة وبعد هاتين قبل الجمعة  
وصورة المعارضة وأفاد أن المساجد تغلق  
يوم الجمعة إلا الجامع (وكذا أهل مصر  
قائمتهم الجمعة بجماعة) فانهم يصلون الظهور  
بغير أذان ولا إقامة ولا جماعة ويستحب  
للمريض تأخيرها إلى فراغ الإمام وكره أن لم  
يؤخرها الصحيح (ومن أدركها في تشهد  
أو سجدة وسوى) أو تشهد على القول به فيها  
(بتمهاجمة) خلافا لعدم (مسك) ما يتم  
(في المبدأ) انتهى كما يكفي عبد الفتاح لكن في  
السراج أنه عند محمد

خلاف وأن الصحيح اتفاقهم ونسبها الصحيح أنه يتم بحمد اتفاقهم الذم التناهي بين ما في الفتح والسراج  
 ختام (قوله لم يصمدركاه) أي وبها خلافا على كيفية صلاة العيد (قوله وبني) أي من أدركها  
 في التشهد أو صعد وهو (قوله اتفاقا) أي منهما ومن محدوان كان بقولهما ظاهرا (قوله لم يصمدركاه)  
 أي اتفاقا (قوله ثم الظاهر أنه لا فرق بين المسافر الخ) اعلم أن صاحب الظهيرية قال إن المسافر يصلي أربعاً  
 فحل إتمام الجمعة على ما قاله إذا كانت واجبة أما إذا كانت غير واجبة كافي حتى المسافر فيتم ظهره وجعل  
 صاحب البحر ما في الظهيرية من صلا المتون قال صاحب التهرات قول الظاهر أن هذا يخرج على قول محمد  
 غاية الأمر أنه يجرى به لا اختياره إياه اه قال الجوى ما في الظهيرية بمحمل التخصيص والجريان على قول محمد  
 (قوله وإذا أخرج الإمام الخ) أشار بالتعبير بالإمام دون الخطيب إلى أن الأولى اتحادهما قهستانى والجزء مكان  
 يتخذ لجلوس الإمام فيه يوم الجمعة (قوله إن كان) ذكر باعتبار المكان (قوله فلا صلاة) أي جائزة بل حرام  
 أو مكروهة كراهة تحريم على الخلاف أبو السعود عن الجوى (قوله ولا كلام) أي من جنس كلام الناس  
 أما التسبيح ونحوه فلا يكره وهو الأصح كافي النهاية والعناية ومحمل الخلاف قبل الشروع أما بعده فالكلام  
 مكروه مخير بما يقاسمه كافي البدائع قاله في البحر والنهر (تنبيه) بمطلب التكبير يوم الجمعة إلى المساجد فقد ورد  
 أن المبكر للجمعة كهدي البدنة والذي بعده كهدي البقرة والذي بعده كهدي الشاة والذي بعده كهدي  
 الدجاجة والذي بعده كهدي البيضة (قوله إلى تمامها) وجوز أبو يوسف في الجدة وسبأ (قوله في الأصح)  
 وقيل يجوز الكلام حال ذكرهم وتقدم (قوله خلاصاً فائتة) استثناء من قوله فلا صلاة (قوله فإنها لا تكرر)  
 بل يجب فعلها ويدل على ذلك قوله بعد ضرورة صحة الجمعة وأما قلنا يجب ولم يقل يفترض لانه إذا صلاها تكرر  
 إلى مضي خمس بعد الفاتحة انقلب صحته عند الإمام (قوله والا لا) أي وإن سقط الترتيب يكره اه حلي  
 (قوله يتم) أما في الأولى فلا تنجز صلاة واحدة واجبة بحر وأما في الثانية فلا تنجز في الشرع في العمل وإتمامه  
 حرام بالنص (قوله في الأصح) رد على صاحب الدرر في اختياره القطع على رأس ركعتين في السنة اه حلي  
 (قوله ويخفف القراءة) بأن يقتصر على الواجب (قوله حرم فيها) ولو بعد على الأصح الاحوط بحر (قوله  
 أو أمراً بحر) إذا كان من الإمام لما روى أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يخطف يوم الجمعة فدخل عثمان  
 فقال له أبة ساعة هذه فقال ما زدت حين سمعت النداء يا أمير المؤمنين على أن توفضات فقال والوضوء أيضاً  
 وقد علمت أن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمر بالاعتساف فأخذه في البحر (قوله بل يجب عليه أن يستمع) ظاهره  
 أنه يكره الاشتغال بما يشق السماع وإن لم يكره كلاماً به صرح القهستاني حيث قال إذا استمع فرض  
 كافي المحيط أو واجب كافي صلاة المسعودية أو سنة وفيه إشعار بأن النوم عند الخطبة مكروه إذا غلب عليه  
 كافي الزاهدي (قوله في الأصح) وقيل لا بأس بالكلام إذا بعد حلي عن القهستاني (قوله ولا يرد) أي على قوله  
 وكل ما حرم الخ والأولى جعله مستأنفاً لأن ذلك ليس حراماً في الصلاة غير أنه يبطلها (قوله خيف هلاكه) كان رأى  
 رجلاً لا يترخف وقوعه فيها أو رأى مقرراً يذهب إلى أن يجره أن يجذره وقت الخطبة بحر (قوله  
 ومبناه) أي بناؤه على المسامحة لاستغفائه تبارك وتعالى اللهم اوف به (قوله وكان أبو يوسف الخ) قال  
 في البحر وأما دراسة الفقه والنظر في كتبه فقيهه اختلاف وعن أبي يوسف أنه كان يتطرق كتابه ويصحه وقت  
 الخطبة اه والمعتمد الحزمة للقاعدة كل ما حرم في الصلاة (قوله بأن يشي) والتكلم به من غير الإمام حرام (قوله  
 عند سماع اسمه) ظاهره ولو في غير الآية والذي مر أن ذلك عند سماع الآية وهي أن الله وملائكته الخ قال  
 الكمال الأشبه عدمه مطلقاً وعليه ظاهر عبارة الكثر في الامامة (قوله ولا يجب تسميت عاتس) وأما الحمد  
 فقال في التهرات محمد في نفسه (قوله وختم) أي ختم القرآن كقولهم الحمد لله رب العالمين حمد الصابرين الخ  
 وأما هداية الثواب من القارئ كقوله اللهم اجعل ثواب ما قرأناه فلا يجب على الظاهر لانه من الدعاء (قوله  
 عند الثاني) راجع إلى قوله وإذا جلس (قوله والخلاف) هذا أحد قولين والأصح كافي النهاية والعناية أنه لا يكره  
 نحو التسبيح عنده أيضاً (قوله وعلى هذا) أي على قوله والخلاف الخ وقد علمت الأصح (قوله فالترقية المتعارفة)  
 سئل الإمام محمد البراءة تونى من حكم الترقية فقال إنه بادرة حسنة استحسنها المسلمون وقال صلى الله  
 عليه وسلم ما رأه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن اه وفي صحيح البخاري في باب حجة الوداع عن أبي زرعة

لم يصمدركاه (وبني جمعة لاظهرا)  
 اتفاقاً فافلنوى الظاهر لم يصمدركاه  
 الظاهر أنه لا فرق بين المسافر وغيره  
 (وإذا أخرج الإمام) من الجزة أن كان والا  
 قسامة للسعودي مع الجمع (فلا صلاة ولا  
 كلام إلى تمامها) وإن كان فيها ذكر الطائفة  
 في الأصح (خلاصاً فائتة) لم يسقط الترتيب  
 بين أدبين الوقتية (فإنها لا تكرر) وهو  
 لضرورة صحة الجمعة والأولى لو خرج وهو  
 في السنة أو بعد قسامه لثلاثة التفتي يتم في  
 الأصح ويخفف القراءة (وكل ما حرم في  
 العمل لا يكره فيها) أي في الخطبة خلاصة  
 (قوله لا يكره فيها) أي في الخطبة خلاصة  
 أو رد سلام أو أمراً بحر (بلا فرق بين قريب  
 أن يستمع ويسكت (بلا فرق بين قريب  
 وبعد) في الأصح محيط ولا يرد نص من  
 خيف هلاكه لانه يجب لحق الله تعالى ومبناه  
 محتاج إليه ولا أنصاف لحق الله تعالى ومبناه  
 على المسامحة وكان أبو يوسف يتطرق كتابه  
 ويصحه والأصح أنه لا بأس بأن يتغير برأيه  
 أو يده عند رؤية منكره والواجب أنه يسلي  
 على النبي صلى الله عليه وسلم عند سماع اسمه  
 في نفسه ولا يجب تسميت عاتس ولا رد  
 سلام به يفتي وكذا يجب الاستماع بأسر  
 الخطبة كخطبة نكاح وختم وعيد على المعتد  
 وقال لا بأس بالكلام قبل الخطبة وبعدها  
 وإذا جلس عند الثاني والخلاف في كلام  
 يتعلق بالآخرة أما غيره فمكره أجازا وعلى  
 هذا فالترقية المتعارفة في زمانها تكرر عنده  
 لا عندهما وأما ما يفعله المؤذنون حال  
 الخطبة من الترضي

ابن عرب بن جبر ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حجة الوداع ليرر استنصت الناس كذا رأيت في هامش  
 البصر وأما الاذان فأصل وضعه أن يكون إذا رقي الخطيب المنبر كما كان عليه النبي صلى الله عليه وسلم والشيخان  
 رضى الله تعالى عنهما فكان عثمان وكثير الناس زاد النداء الثالث ونسبته ثالثا لأن الأمانة تسمى  
 أذنا كما في الحديث بين كل أذانين صلاة قاله الكمال حلي وأما تلقين الاذان من شخص لا تحرى دكة المسجد  
 فلا ورود له في السنة والظاهر أن ذلك استحدث في المساجد الكبار ليسمع كل مؤذن جماعة ثم جرى  
 الى المساجد جميعا (قوله ونحوه) كالدعاء حال جلسة الامام بصوت مرتفع والصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم بأصوات مرتفعة مجمعة والدعاء بصوت مرتفع للسلطان بالنصر (قوله اتفاه) هذا أظهر مما في البحر  
 حيث قصر الكراهة على قول الامام رضى الله تعالى عنه (قوله وقامه في البحر) لم يذكر في البحر بعده الاما فأخذه  
 بقوله والحب (قوله ينهى عن الامر بالمعروف) أى بقوله فقد لغوت لأن اللغوم منسى عنه قلت لا يجب وذلك  
 لأن النهى حال الخطبة بدليل قوله والامام يضبط وهو في حال قوله أنه سئل ما وجد الخطبة فلم يخالف لما نهى  
 عنه (قوله قلت إلا أن يجعل على قوله ما) بناء على أن الخلاف بينهم في كلام الآخرة أما على أن محل الخلاف كلام  
 الدنيا فهو قول الجميع فتأمل (قوله ووجب السعي الخ) قال في البحر ولم يجعل السعي قرضا مع أنه كذلك  
 للاختلاف في وقته أهو الاذان الاول أو الثاني أو العبرة بدخول الوقت اه وفيه أن وقوع الخلاف في وقته  
 لا يمنع القول بفرضيته وكذا قال بوقت العصر شاهدا اه وفيه أن الذي حكم عليه صاحب البحر بالوجوب  
 السعي المقيد بالاذان الاول لا مطلقه بدليل قوله مع أنه كذلك وقباسة على وقت العصر قياس مع الفارق لأن  
 الوقت سبب موصل الى الاداء ولا كذلك السعي على أن الخلاف في وقت العصر أصله عن النبي صلى الله عليه  
 وسلم بسبب اختلاف صلاة جبريل في يومين والمقول في السعي خلاف الواقع لأن فان السعي في زمنه صلى الله  
 عليه وسلم كان بالاذان الذي يزيده صلى الله عليه وسلم (قوله وتترك بيع) المراد من البيع ما يثقل عن السعي  
 البهاقي لو اشتغل بعمل فيه سوى البيع فهو مكروه أيضا بحر (قوله ولو مع السعي) وصرح في السراج بعدمها  
 إذا لم يشغله قال في الترمذي ونحوه التعويل على الاول (قوله وفي المسجد) أو على بابه (قوله في الاصح) وقيل العبرة  
 للاذان الثاني الذي يكون بين يدي المنبر لأنه لم يكن في زمنه صلى الله عليه وسلم حلي عن البحر (قوله صحة  
 اطلاق الحرمة الخ) كما أطلقوا على البيع يوم الجمعة مع أنه مكروه تحريرا على المعقد حلي (قوله أفاد بوحدة  
 الفعل) هذه الافادة انما تظهر إذا قرئ الفعل بالبناء للفعل أما إذا قرئ بالناس للفعول وهو الظاهر فلا تظهر  
 (قوله ولا يجتمعون) يناهيه ما في الحلي عن العناية أن المتوارث في أذان الجمعة اجتماع المؤذنين لتبلغ أصواتهم  
 أطراف المصر الجامع اه قلت هذه الالة انما تظهر عند عدم تعدد المساجد أما إذا تعددت في مساجد  
 كما هو الواقع الآن فلا على أن ذلك في أذان المنارة وكلام المستف فيما بين يدي الخطيب (قوله المنبر)  
 بكسر الميم ما ارتفع واشتغل على درجات من التبر وهو الرفع ويسن أن يصنع بسا والقبلة ويقرأ سورة الجمعة  
 والمنافقون ولو قرأ غيرهما لم يكرهه وذكر الزاهدى أنه يقرأ فيها سورة الاعلى والفاشية وفي البحر  
 أنه لا يواظب على ذلك كيلا يؤذى الى هجر الباقي ويلبس أحسن ثيابه ويقف على الصف الاول وهو  
 الذي خلف الامام مما يليه ويستحب في الثياب أن تكون بيضا وأن يسكر لها ولا بأس بالاحتباء وقرب  
 من الخطيب لا جمل الاستماع بحر وقوله في الثياب أن تكون بيضا يخالف قول الشرح سابقا وليس السواد  
 الا أن يقال إن ذلك في حق الامام بخلاف ما خالفه في المأموم وفي حديث سلمان أنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم لا يظهر رجل ولا يظهر ما استطاع من طهر ويذهن من دهنه ويمس من طيب ريشته ثم يخرج  
 فلا يفرق بين اثنين ثم يعلى ما كتب له ثم يموت إذا تكلم الامام الاغفر له ما بينه وبين الجمعة الاخرى قهستانى  
 (قوله فاذا أتم) أى الامام الخطبة اه حلي (قوله ويكره الفصل بأمر الدنيا) يفهم منه أنه لا يكره الفصل بأمر  
 الآخرة كذا هو كذلك لأن الخلاف على الاصح انما هو في كلام الدنيا كما قد مناه غير مرة ولكن  
 ما لم يلزم منه تأخر (قوله لا ينبغي) الظاهر أن اختلافهما مكروه تنزيها (قوله لانهما) أى الخطبة والصلاة  
 وقوله كثر واحد كونهما شرطا ومنشروطا ولا تحقق المشروط بدون شرطه فالمتناسب أن يكون فاعلهما  
 واحدا (قوله فان فعل) بالبناء للفعول وقوله صبي ذكره لانه يتوهم عدم جواز خطبته وقوله باذن السلطان عام

ووجه فكره اتفاه وقامه في البحر والحب  
 من المرقى ينهى عن الامر بالمعروف يقتضى  
 حديثه ثم يقول أنه متوارى حكم الله قلت الا  
 أن يجعل على قوله ما يقتضيه (ووجب السعي  
 اليه وترك بيع) ولو مع السعي في الاصح  
 أمظم فذرا (بالاذن الاول) في الاصح  
 وان لم يكن في زمن الرسول بل في زمن  
 عثمان وأخذه في البحر صحة اطلاق الحرمة  
 على المكروه تحريرا (ويؤذن) سئل  
 (بين يديه) أى الخطيب أفاد بوحدة  
 الفعل أن المؤذن ان كان أكثر من واحد  
 أذنا وواحد ابعده واحد ولا يجتمعون  
 كما في الجلاية والقرنائى ذكره القهستانى  
 (إذا جلس على المنبر) فاذا أتم أقمته ويكره  
 الفصل بأمر الدنيا ذكره العيني (لا ينبغي أن  
 يصلى غير الخطيب) لانها كثر واحد فان  
 فعل بأن خطب مسجى باذن السلطان وصلى  
 بالغ جاز هو الخطيب

في السعي وغيره فالاول حذفه اللهم الا ان يقال اشار به كرهنا وعدم ذكره في الصلاة الى ان الاذن انما يشترط في الخطبة دون الصلاة وفي الحلبي الظاهر ان الصلاة بالاذن ايضا فتد الاذن مراعى فيها ثم رأيت في رسالة ابن الكيال ما يوافق الاول وعبارته بنى هناك قسمة أخرى وهي ان اقامة الجمعة عبارة عن أمرين الخطبة والصلاة والموقف على الاذن هو الاول دون الثاني اذ لا حاجة فيه الى الاذن اه فله الحمد ثم بعد ظهر لي من تعليلهم اشتراط السلطان او نائبه بأنها مقام بجميع من قد يقع التنازع في التقديم والتقديم فلا بد منه تفصيلا لأمريها ان الاذن منه لا بد منه في الصلاة ايضا وابن الكيال امتنع فيما ذكره الى صحة جواز استخلاف الخطيب اذا سبقه الحدث من يعلى بالجماعة ولم يوجد الاذن صريحا ولا دلالة اه وهذا لا يصلح وجهها فان الاذن موجود دلالة للضرورة سبق الحدث فتأمل (قوله كذا في الثانية) استشكل ما نسيه بان اعتبار آخر الوقت انما يكون فيما يتقدم بآدائه وهو سائر الصلوات فاما الجمعة فلا يتقدم بآدائها وانما يؤتيها مع الامام والناس فيه في ان يعتبر وقت أدائها حتى اذا كان لا يخرج من المصطفى اداءه الناس بنى ان يلزمه شهود الجمعة قاله أبو السعدي (قوله وقال في شرح المنية) تأييد لما في الطهيرية واغاديه ان ما في الثانية ضعيف (قوله القروي) بفتح القاف نسبة الى القرية والمراد به المقيم أما المسافر فلا الجمعة عليه اه حلبي (قوله لكن في التبر) اخذ من عبارة شرح المنية المذكورة بعد (قوله ان نوى الخروج) الاول ان لم يخرج الا بعد لانه اذا نوى الخروج بعد وقد خرج قبل فلا شيء عليه واذا نوى الخروج قبل لكتبه تأخر الى ان دخل الوقت لزمه فالمدار في لزومه وعدمه على الخروج وعدمه لا على التوبة وعدمه ومثل ذلك يقال في عبارة المصنف وعبارة شرح المنية (قوله على مزم ان لا يخرج يومها) ومن باب أولى اذا عزم على الخروج فيه (قوله ولم ينو الاقامة) فان نواها وجبت (قوله بسيف) أي حديد متعلقه بالخشب والحكمة في مشروعيته أولا ان نوى منهم انهم اذا رجعوا عن الاسلام فحاربهم بالسيف فانه مازال بأيدينا (قوله وهو مشكى عليه) قال في التبر يمكن الجمع بأن يتقدم مع الاتكاء (قوله وفي الخلاصة الخ) وجهه مخالفة المأثور (قوله تركه) أي الاكل (قوله ان خاف فوت الجمعة) لانها فرض لا يمكن تداركه الا في وقتها (قوله أو مكتوبة) صورته بان أخر الاذان لا تحرق المكتوبة (قوله لا جماعة) ظاهره ولو على القول بوجودها وسواء علم بوجود جماعة أخرى أم لا (قوله رستاق) نسبة الى الرستاق وهو السواد أي الريف (قوله نال ثواب السعي) أما الصلاة فينال ثوابها على كل حال (قوله من شرب في عبادته) كالمغفر للتجارة والحج (قوله الافضل خلق الله) ثم الظاهر بعد هذا لانها يشهد ان له يوم القيامة بفعلها وتفعل أبو السعدي عن شيخه قطعا في قلم الاخلاق وقال

في قص الاضفار يوم السبت آكلة • تسد ورفعا يليه تذهب البركة والعز والجاه يسد وعند تلوهما • وان يكن في التلاوة فاحذر الهلكة وسوء الاخلاق يد وعند آربها • وفي الخميس القس في باقي المن سلكه والعلم والحلم زاد في عروبتهما • عن النبي رويانا فاقسوا نسله

اه ونسبة هذه الايات الى الحافظ العدة لاني لا اصل لها كما نبه عليه العلامة الزرقاني في شرح المواهب وبه فهم روي اثر ضعيف فيه فضيلة للقص في كل يوم من أيام الاسبوع وورد في بعض الآثار انه في قص الاضفار يوم الاربعاء وأنه يورث البرص وعن ابن الحاج صاحب المدخل أنه هم بقص اظفاره يوم الاربعاء فتذكر ذلك فتذكر ثم رأى ان قص الاضفار سنة حاضرة ولم يصح عنده التبري فقصها فخطفه البرص فقرأ النبي صلى الله عليه وسلم في النوم فقال ألم تسمع نبي عن ذلك فقال يا رسول الله لم يصح عندي ذلك فقال يكفك ان تسمع ثم مسح صلى الله عليه وسلم بيده على بطنه فزال البرص جميعا قال ابن الحاج فجذبت مع الله فوبة أي لا أخالف ما سمعت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أبدا وفي ابن ماجه والحاكم مرفوعا لا يدوج ذمام ولا برص الا يوم الاربعاء وفي منهاج الحلبي وشعب الایمان أن الدعاء مستجاب يوم الاربعاء بعد الزوال قبل وقت العصر لانه صلى الله عليه وسلم استجاب له على الاجراب في ذلك اليوم في ذلك الوقت وصح ان جابر ينص في ذلك الدعاء في مهماته وذكر أنه ما يدعى بشي يوم الاربعاء الا تم فتنبي البداية فهو التدريس فيه ذكره بعضهم (قوله لا بأس بالتقصي) الى الصف الاول أو ما يليه لان البركة تنزل على المتقدين ثم على من بعده (قوله ما لم يأخذ الاحام

(لا بأس بالصبر يومها اذا خرج من عران المصطفى قبل خروج وقت الظهر) كذا في الثانية اكن عبارة الطهيرية وغيرها بلفظ دخول بدل خروج وقال في شرح المنية والصحيح أنه يكره السفر بعد الزوال قبل أن يصلح ولا يكره قبل الزوال (القروي) اذا دخل المصطفى منها ان نوى المكتبة ذلك اليوم لزمه (الجمعة) فاذا نوى الخروج من ذلك اليوم قبل وقتها أو بعده لا يلزمه لكن في التبر ان نوى المكتبة الى وقتها وفي التبر ان نوى المكتبة لا يلزم (لو قدم مسافر لزمه وقيل لا) لانهم ان لا يخرج يومها (ولم ينو يومها) على مزم ان لا يخرج يومها (الامام الاقامة) نصف شهر (يخطب) الامام (بسيف في بلدة قصته) كسكة (والالا) كاللينة وفي الحاوي القدسي اذا فرغ المؤذن قام الامام والسيف يساره وهو مشكى عليه وفي الخلاصة ويكره ان يسكنه على قوس أو عصا فروع جمع النداء وهو يا كل تركه ان خاف فوت الجمعة أو مكتوبة لاجتماع رستاق وهي يريد الجمعة وسواها ان معظم مقفه وده الجمعة قال ثواب الله اليها وبهذا يعلم ان من شرب في عبادته فاعبره للاغلب • الافضل خلق الله ولم للظفر بعد هذا لا بأس بالتقصي ما لم يأخذ الامام في الخطبة

في الخطبة فان فيه غالباً اشتغالا من اسماها (قوله ولم يؤذ احد) أي وما لم يؤذ احد ابان لا باثنا ولا بجنا  
 كما في الخبر اما ان أدى احد احرم ولو في غير وقت الخطبة (قوله الا ان لا يجد الخ) امتناع من السابقين أي لخطبة  
 يجوز ان يخطب ولو في الخطبة ولو لم منه أذية وقد عبر الشارح فيما تقدم بقوله انه يجوز على رتبة من لم يسد لها  
 (قوله وبكره التخطي الخ) اعلم انهم اختلفوا في جواز السؤال في المسجد وفي جواز دفع اليه واختار ان السائل  
 اذا كان لا يميز بين يدي المصل ولا يخطي الرقاب ولا يسأل الخافيل لا امر لا بد منه فلا بأس بالسؤال والدفع  
 اليه بغير وظاهر عدم جواز التصديق عليه ان كان يسأل الخافوا وهو خلاف ما جزم به في عدة المتفق  
 والمستفي ونصه المكدي الذي يسأل الناس الخافوا بكل امر اغابوا على الصدقة عليه ما لم يتيقن أنه بصرة  
 على المصيبة ومنه صلى الله عليه وسلم أنه لما قيل له اذا كثرت السائل فن نعطى قال من ريق قلبك عليه اه  
 أبو السعود وقد يقال ان كلام صاحب النهى في الاطراف في المسجد لا ملطنا (قوله وهو الصحيح) وهو ما في  
 مسلم وأبي داود عن أبي موسى مر قوما وحيت شذبه هو بطله كما افاده الشرح بلاني وقيل هي آخرة  
 في يوم الجمعة ورواه مالك واحد وأبو داود والنسائي والترمذي وصححه هو وابن خزيمة وابن حبان والحاكم وقال  
 على شرط الشيخين عن ابن سلام والحاكم باسناد حسن عن جابر وابن جرير عن أبي هريرة وهذا القولان  
 مرجحان من اثنين وأربعين قولاً فيها واختار صاحب الهدى أنها مضمرة في أحد الوقتين وان أحدهما  
 لا يعارض الآخر لاحتمال أنه صلى الله عليه وسلم دل على أحدهما في وقت وعلى الآخر في وقت آخر قال ابن  
 عبد البر الذي ينبغي الدعاء في الوقتين المذكورين وسبقه ما الى نحو ذلك أحد وهو أولى في طريق الجمع فانه سيدي  
 محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله فقال يومها) لأن الليلة انما فاضلت لاجل الصلاة وهي في اليوم والليل  
 تابع في الفضيلة وأما في غيرها فالليل أفضل على الصحيح لأنه محل سلوك السالكين ووصول المحبين الى رب العالمين  
 (قوله وذكر في أحكامها) يخرج الهمزة جمع أحكام فان زاجه في فن الجمع والفرق القول في أحكام السفر القول  
 في أحكام المسجد ونحو ذلك ومن جملتها أحكام يوم الجمعة اه حلي (قوله قراءة الكهف فيه) فانه من قراءاته  
 كان مخصوصاً من الجمعة الى الجمعة وزيادة ثلاثة أيام ويجعل له فوراً من محله الى البيت الشيق (قوله وبكره افراده  
 بالصوم) هو المعتمد وقد أمر به أولاً ثم نهى عنه (قوله فقد وهم) ولذا ترجمه بانه يرتبها يعلم موضع الوهم وما فيها  
 من الفوائد وان كان بعضها علم عاتقهم وهي أحكام يوم الجمعة اختص بأحكام لزوم صلاة الجمعة واشتراط  
 الجماعة لها وكونها ثلاثة سوى الامام وكونها قبلها شرط وقراءة السورة المخصوصة بينها وتحريم السفر  
 قبلها بشرطه واستئذان الغسل لها والتطيب وليس الا حسن وتقليم الاظفار وخلق الشعر وكن بعدها  
 أفضل والجنور في المسجد والتبكير لها والاشتغال بالعبادة الى خروج الخطيب ولا يستحب الا برادها وبكره  
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام وقراءة الكهف فيه ونفي كراهة النافذة وقت الاستواء على قول أبي  
 يوسف المصحح المعتمد وهو خير أيام الاسبوع ويوم عيد وفيه ساعة اجابة وتجتمع فيه الارواح وتزار القبور ويأمن  
 الميت فيه من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى ليلته آمن من قنعة القبر وعذابه ولا تسجرف فيه جهنم وفيه خلق  
 آدم عليه السلام وفيه أخرج من الجنة وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه وتعالى وقوله ولا تسجرف فيه جهنم  
 قال في جامع اللغة سحر التنوير اه حلي وقوله السورة المخصوصة مراده الجمعة والمنافقون أو الاعملى  
 والفاشية كما مر وقوله ولا يستحب لها الا برادها فيه قول الشارح والمصنف فيما تقدم بجمعة كظهر أصلاً واستحباً  
 في الزمان لأنها خلفه اه ويمكن أن في المسئلة روايتين (قوله وفيه تجتمع الارواح) أي مع بعضها في البرزخ (قوله  
 ريان الميت من عذاب القبر) ظاهره ولو كان كافراً (قوله آمن من عذاب القبر) ويكون من شهداء الآخرة  
 ولا يسأل أصلاً وسؤال الاعتقاد وذكر الشيخ عبد السلام في شرح الجوهرية ونحوه لئلا على قارى في شرح الفقه  
 الا كبرائه قيل ان المؤمن اذا مات فيه أوفى ليلته يعذب ساعة ثم لا يعود اليه العذاب وأما الكافر فيعود اليه  
 وأما القارى أن هذا غير محقق الثبوت (قوله وفيه يزور أهل الجنة ربه) المراد بالزيارة الرقبة تعالى وهذا  
 باعتبار بعض الأشخاص والبعض يراه في أقل من ذلك والبعض في أكثره حتى قال بعضهم ان الساء لا يبرته  
 الا في مثل أيام الاعياد عند التجملي العام وقال في سفر السعادة كان من عوائده التكريمة صلى الله عليه وسلم أن  
 يعظم يوم الجمعة غاية التعظيم ويخصه بأنواع التشريف والتكريم وجاء ان أهل الجنة يباشرون في الجنة يوم

ولم يؤذ احد الا ان لا يجد الا فرجة امامه  
 فيخطي اليها للضرورة ويكره التخطي  
 للسؤال بكل حال ومصلحة عليه السلام عن  
 ساعة الاجابة فقال ما بين جالس الامام الى  
 ان يتم الصلاة وهو الصحيح وقيل وقت  
 الدهر واليه ذهب المشايخ كما في التارخاية  
 وفيها سئل بعض المشايخ ليلته (قوله  
 أفهمل أم يومها فقال يومها واذكر  
 أحكام الاشياء مما اختص به يومها وقراءة  
 الكهف فيه ومن فهم عطفه على قوله وبكره  
 افرادها بالصوم وافراد ليلته بالقيام فقد وهم  
 وفيه تجتمع الارواح وتزار القبور ويأمن  
 الميت من عذاب القبر ومن مات فيه أوفى  
 ليلته آمن من عذاب القبر ولا تسجرف فيه  
 جهنم وفيه يزور أهل الجنة ربه سبحانه  
 وتعالى



الجمعة كما يشتر أهل الدنيا واسمهم يوم المزي لان الله تعالى يجعل عليهم في ذلك اليوم ويعطيهم كل ما يشئونه فهم يحبون يوم الجمعة لما يعطيهم فيه وهم من الخير فان قيل ان الجنة لا ليل فيها فكيف يعرف يوم الجمعة فيها أجيب بأنه يمكن نصب علامة لهم غير محبة في مقدار كل جمعة من جماع الدنيا

• (باب العبدین) •

تنسب عبداً وأصله عود قلبت الواو اليه لسكونها به كسرة الهاء والمراد العبدان وما يتعلق بهما أو بأحدهما كتكثير التثنية وذكرة عقب الجمعة لغيران غالب شروطها فيه ولادامتها على جميع عظيم وقدمها لثبوتها بالكتاب وجعلها أعياداً ولم يجمع على أحواد مع أنه وأوى لأنه من العود لزم الياء في المفرد أو لفرق بين هذا الجمع وجمع عود الله وقآن جمعه أحواداً وأما عود الخشب لجمعه عيذاناً فأفاده في التثنية وقد نبع في ذلك كناية صاحب البحر البدر الصبي والذي في الصحاح أن عود الخشب يجمع على أحواد وبشبهه قول الشاعر

لقد نعت الارضون اذ قام من يقى • تخيم خليب فوق أحواد منبر

(قوله معني به) بين المراد فيه لم منه حكم المتن (قوله لان قد فيه عوائد الاحسان) ان قلت ان احسانه تعالى متكرر علينا كل حين أجيب بأن على التسمية لا تقتضي التسمية (قوله ولعوده بالسور وغالباً) يرجع الى ما قبله عند التأمل (قوله غالباً) باعتبار الاختصاص والازمان (قوله أو تقاؤلاً) أي بأنه يعود ويتركز كما سميت القافلة قافلة تقاؤلاً لا بقولها أي رجوعها بجر (قوله في كل يوم فيه مسرة) المراد القطعة من الزمان ولو لئلا (قوله ولذا قيل) أي ان هذا الشر الذي هو من البسطة من هذا الاستعمال والمعنى أن تصعبه وفهم معناه على هذا الاستعمال (قوله وجه الحبيب) فيه أن وجه الحبيب ليس من الزمان فلا يصح الاستدلال بالنظر اليه وأجيب بأن فيه حذفاً أي يوم رؤية وجه الحبيب والحبيب فعيل بمعنى مفعول (قوله والجمعة) لفظ اليوم صلتها عليها (قوله ولو اجتمعما) أي يوم العيد والجمعة المذكوران في التثنية وفي بعض النسخ بالقائه والظاهر الواد (قوله الترتائي) بضم التاء المشناة فوق والميم وسكون الراء كما تقدم (قوله عن الغير) أي غير مذهبننا ويؤيده ما هن الجامع الصغير عيدان اجتمع في يوم واحد فالاول سنة والثاني فريضة ولا يترك واحد منهما أبو السعود (قوله وبسيفه الترييض) الواو والسال فهو ضعيف عند غيرنا فقل القهستاني له بمحلا غير صواب والى ذلك أشار بقوله فتنبه (قوله وشرع في الاولى) روى أبو داود عن أنس قال قدم النبي صلى الله عليه وسلم المدينة ولم يسم يومان بلعبون فيهما فقال ما هذان اليومان قالوا كنا لعب فيهما في الجاهلية فقال عليه الصلاة والسلام ان الله ابتليكم به ما شئتم من يوم الاضحي ويوم القطر أبو السعود (قوله في الاصح) هو المختار وقول الاكثر وهو الذي يدل عليه ما في الاصل وفي رواية أخرى أنها سنة قال في غاية البيان وهو أظهر لانه المذكور في الجامع الصغير وهو آخر تأليف محمد بن قافه هو المعقول عليه قلت الظاهر أنه لا خلاف لان المراد من السنة السنة المؤكدة وقد ذكرنا أنها بمنزلة الواجب ولهذا كان الاصح أنه بأثر ترك المؤكدة كالواجب وهذا أولى مما في النهر (قوله على من يجب عليه الجمعة) فلا يجب على العبد وان اذن له مولاه أن يسهل ابلاد ان اذا حضر مع مولاه ولم يحل بمقط ما له فلي الاصح لافرق في عدم وجوب الصلاة على العبد ولو مع الاذن بين الجمعة والعيد أبو السعود (قوله بشرائطها) اعلم أن لها شروطاً وأدائها وشروط وجوب فيين الثاني بقوله على من يجب عليه الجمعة أي المزمع المقيم الصحيح وبين الاول بقوله بشرائطها قال في المتن وشرحه وشرائط الوجوب والاداء والجواز ثبتت في المبدئين له حتى الاذن العام كما في التثنية أن من شرائطها الجماعة التي هي جمع والواحد من الجماعة الامام جماعة فكيف يصح أن يقال بشرائطها (قوله سوى الخطبة) في ذاتها وفي كونها قبل الصلاة حتى لو لم يطلب أصلاً مع وأساء ترك السنة ولو قدمها على الصلاة صحت وأساء ولا تصاد الصلاة أفاده في البحر (قوله صلاة العبد) ومثلها الجمعة حلي (قوله بما لا يصح) أي على أنه عبداً ولا فهو نقل مكرره لادائه بالجماعة حلي (قوله لانه واجب الخ) المراد بالواجب ما يلزم فعله أما على سبيل الوجوب المصطلح عليه وذلك في العبد وأما على طريق القرضية وذلك في الجنائز فهو من عموم الجنائز (قوله والجنائز كفاية) فيه أن العبدان ترجح على الجنائز العينة في مترجسة عليه بالقرضية فالاولى أن يعمل بأن العبد تؤدى بجميع عظيم يخشى تفرقه ان اشتغل الامام بالجنائز اه حلي

قوله والذي في الصحاح الخ وصرح أيضاً بأنه يجمع على عيذان أيضاً وقوله من يقى في نسخة من بنى سدوس اه

• (باب العبدین) •

معناه لان الله فيه عوائد الاحسان وعوده (قوله غالباً أو تقاؤلاً) لا يستعمل في كل يوم فيه مسرة ولا قيل وجه الحبيب ويوم العيد والجمعة ولو اجتمعما يلزم الصلاة أحدهما وقيل الاولى صلاة الجمعة وقيل صلاة اميد كذا في التهستاني من الترتائي قلت قد راجعت الترتائي فقرأته حكاية عن الصغير وبسيفه الترييض فتنبه وشرع في الاولى من الهجرة رجب صلاتهما في الاصح (على من يجب عليه الجمعة بشرائطها) المتقدمة (سوى الخطبة) فأنها سنة بهداه وفي القنية صلاة العبد في الأرى تتركه تحريراً أي لانه اشتغال بما لا يصح لان المصروط الصفة (وقد تقدم) صلاتها (على صلاة الجنائز اذا اجتمعنا) لانه واجب علينا والجنائز كفاية (وقد تقدم) صلاة الجنائز



(قوله على الخطبة) أي خطبة العيد وذلك لفرضها وسنة الخطبة وكذا يقال في سنة المغرب (قوله وغيرها)  
 كسنة العشاء والظهر البعيدة (قوله والعيد على الكسوف) لوجوبه وسنة الكسوف واشتركا في أدائها جميع  
 عظيم اه حلي وذكر علماء الهيئة أن العيد والكسوف لا يجتمعان (قوله على تأخير الجنازة عن السنة)  
 الظاهر أن المراد من السنة المغرب ووجهه ظاهر وهو أن وقت المغرب المستحب ضيق وتأخير سنة المغرب  
 إلى الوقت المكروه مكروه ~~مكتنا~~ خيرا الفرض كما تقدم في الأوقات فكذا لا تقدم الجنازة على فرض المغرب  
 لا تقدم على سننها اه حلي (قوله اما) أي للسنة (قوله لكن) استدراك على الاستدراك وعلى قول المصنف  
 وتقدم على صلاة الجنازة (قوله حتى على الفرض) ولو المغرب والجمعة وكذا العيد فينا في ما في البحر المذكور  
 قريبا وما في المصنف من قوله وتقدم على صلاة الجنازة وفي الحلي مراد الاشياء بالفرض غير الجمعة وهو ظاهر  
 وغير المغرب لما يشير إليه قوله ما لم يضق وقته أي المستحب وحيد لا يتنافى بين القول والى ذلك الإشارة بقوله  
 قتنه اه والذي يظهر لي أن الأول هو المعتمد لانه نص صريح وما في الاشياء بحث لا يعارض النص وبعبارة  
 الاشياء اجتمعت - جنازة وسنة قدمت الجنازة وأما إذا اجتمع كسوف وجمعة أو فرض وقت لم أره وينبغي تقديم  
 الفرض ان ضاق الوقت والا فالكسوف لانه يحتسب قوته بالانحلال ولو اجتمع عيد وكسوف وجنازة ينبغي تقديم  
 الجنازة وكذا الواجب مع فرض وجمعة ولم ينفخ خروج وقته وينبغي أيضا تقديم الكسوف على الوتر والارواح  
 اه واذا علمت كلام الاشياء متاقلات تعلم أنه لا يصح ما وقته الحسني وانما الوجه ما قلنا (قوله وتنب يوم القطر الخ)  
 التنب قول البعض وهذا المصنف الفصل سابقا من السنن والصحيح أن الكل سنة لخصوص الرجال فهو متناهي  
 من الزا هدي (قوله حلوا) قال في التهر يندب أن يكون حلوا أو غرا عدد وتر وفيه تأمل لانه ينبغي أن لا يعدل  
 عن القرأى غيره عند وجوده لانه المأثور عنه عليه الصلاة والسلام ففي التهر بلاية عن الكمال كان عليه  
 الصلاة والسلام لا يفقد ويوم القطر حتى يأكل ثمرات ورا أبو السعود وفي البحر وما يفد حل من خط التهر بالبن  
 يوم العيد فلا أصل له (قوله ولو قروا) فيه تأمل اذ المندوب تقديم الاكل على الخروج إلى المصلى كما سبق  
 والقروى لا صلاة عليه أبو السعود اللهم إلا أن يقال ان ذلك سنة اليوم فتعمر ويكون قول الشارح ولو قروا  
 منقطعاً عن قول المصنف قبل صلاتها (قوله واستياكة) لانه مندوب اليه في سائر المناسبات اختيار وظاهره  
 أن المراد الاستياكة في الوضوء لانه هو المندوب لكل صلاة وظاهر عباراتهم يفيد أنه استياكة غير استياكة الوضوء  
 والا كان غير مفيد (قوله واعتسالة) الاصح أنه منته نهر وقد سبق عن القهستاني (قوله بماله ربح لا لون) كسك  
 ويجوز نهر عن الدراية (قوله أحسن ثيابه) جديدة أو غسيلة وقيل الحلال قهستاني (قوله ولو غير أبيض) لانه  
 صلى الله عليه وسلم كان يلبس برودة جردا في كل عيد والمراد أن فيها أسطوطا حرا وخضر إلا أنها خالصة الحمرة  
 والشمس يلا في رسالة في لبس الاجرسكي فيها ثمانية أقوال منها أنه مستحب والبردة كسا صغير مريح والكساء  
 ما يسترأ على البدن ضد الأزار أبو السعود (قوله وأدام قطرنه) احتفاء للفقير عن السؤال وتقريفا لقلبه عن هم  
 العيال اه من الدر المنثور (قوله صم عطفه) جواب سؤال تقديره كيف صح صم عطفه أداء القطرة على المندوبات  
 مع وجوبه فأجاب بأن الكلام هنا في الاداء قبل الخروج والواجب مطلق الاداء اه حلي (قوله ومن ثم) أي من  
 أجل كون هذه الاحكام قبل الخروج (قوله أي بكاءه ثم) هذه الافادة تؤذيها القاء بل هي الاولى لان السنة  
 التكبير وهو المسارعة إلى المصلى كما في البحر (قوله ليفيد تراخيه الخ) قد علمت ما فيه والاولى الا ان بالواو فيقول  
 وليفيد فان ثم تفيد شيئين تقدم ما قبلها عليها وتراخي ما بعدها عما قبلها (قوله ماشيا) لأن النبي صلى الله  
 عليه وسلم ما ركب في عيد ولا جنازة وسئل القهستاني عن الشباب وأما المشايخ فالمندوب لهم الركوب (قوله  
 المصلى العام) هو الذي يكون في العصر - أقاده في البحر (قوله والواجب - طلق التوجه) ذكره إيرتب عليه قوله  
 والخروج إليها الخ وللإشارة إلى الجواب عما ورد في عدم الخروج من المندوبات (قوله سنة) فلولي توجه إليها  
 فقدرت السنة بحر (قوله ولا بأس بالخارج - نسب) قد تطلق هذه اللفظة ويراد منها الاباحة وهو الظاهر  
 هنا (قوله لا بأس ببنائه) هو المروى عن الامام قال العلامة شواهر زاده وهو أحسن في زماننا (قوله  
 ولا بأس بعوده راكبا) لانه غير فاصد قربة بحر (قوله من طريق آخر) لهذه الطريقان أوليتي صدق علي  
 فقرائهما وينبغي أن يكون ذلك في الواقع مع غرض البصر كذا في القهستاني (قوله واكثر الصدقة) بحسب

على الخطبة) وعلى سنة المغرب وغيرها  
 والعيد على الكسوف لكن في البحر قيل  
 الاذان عن الحلي القسوي على تأخير  
 الجنازة عن السنة وأقره المصنف كانه  
 الحلقاها بالصلاة لكن في آخر احكام دين  
 الاشياء ينبغي تقديم الجنازة والكسوف  
 حتى على الفرض ما لم يضق وقته تأمل  
 وتنب يوم القطر اه - ولو اتر ولو قروا  
 وتنب يوم الفطر اه - صلاتها واستياكة  
 (قبل) خروجه الى صلاتها واستياكة  
 واعتسالة وطيبه بماله ربح لا لون  
 احسن ثيابه ولو غير أبيض  
 فطرته صم عطفه على كلكه لان الكلام كله  
 قبل الخروج ومن ثم أي بكاءه ثم خروجه  
 ماشيا الى  
 ليفيد تراخيه من جميع ما تر  
 الجنازة وهي المصلى العام والواجب مطاق  
 الجنازة (واخرجوا إليها) أي الجنازة للصلاة  
 التوجه (واخرجوا إليها) أي الجنازة للصلاة  
 العيد (سنة وان وسعهم المسجد الجامع) هو  
 الصحيح (ولا بأس بالخارج منبذ إليها) لكن  
 في الكلاصة لا بأس ببنائه دون آخر اه  
 ولا بأس بعوده راكبا وتنب كونه من طهريق  
 آخر واطهار الباشة واكثر الصدقة



أي المذكور في قوله تعالى كلاً لئن لم ينته لنسفنا بالناصية الخ (قوله من الارتفاع) المراد به بياضها حتى تخرج  
عن حد الكراهة (قوله قد ورع) هو شاعر شر وأمراده وقت حل النافذة فلا مباحة بينهما خلافاً لما في  
القيستاني (قوله بل تكون فلا محزماً) لوقوعه في وقت الطلوع والجماعة في النفل وفي الحلبي ما سألته أن  
الأوقات المكروهة لا تتعد فيها الفرائض والواجب لعينه والعبد واجب لعينه فكيف ينقض فلا محزماً  
قلت يمكن أن يقال قولهم لا تتعد أي واجباً فلا ينافي أنها تتعد فلا محزماً وأنه مبني على القول بأن ما سألته  
وقد صحح (قوله باسقاط الغاية) فالزوال ليس وقتها إلا الصلاة الواجبة لا تتعد عند قيامه قهستاني وهذا  
يرشد إلى أن المراد بالزوال الاستواء وأطلق عليه للمباورة (قوله فسدت) أي فسدت الوصف وانقلبت فلا فان  
كان الزوال قبل القعود قدر التشهد فالتسليم متفق عليه وإن كان بعده يمكن على رأي الامام (قوله كما في الجمعة)  
إذا دخل وقت العصر فيها (قوله ويصلي الامام بهم الخ) ويكتفي في جماعتها واحد كما في النهر (قوله متتابع قبل  
الزوائد) لأن مشروعية النساء في افتتاح الصلاة وأما التعوذ فيأتي به بعد هالائه تبع للقراءة (قوله وهي ثلاث)  
نعمين الثلاث على طريق الأولوية فيجوز العمل بالأقوال الأخرى فإداه صاحب المجرر والثلاث أقلها باتفاق الجميع  
(قوله إلى ستة عشر) أي في مجموع الركعتين (قوله لأنه مأثور) أي عن النبي صلى الله عليه وسلم وإنما أخذنا بالآقل  
لأن التكبير ورفع الأيدي خلاف المجهود فكان الأخذ بالآقل أحوط وفيه نظر إذ في مثله يعتبر غالب أحواله  
عليه الصلاة والسلام (قوله فيأتي بالكل) وإن كثرت احتياطات احتمال الغلط من المكبرين ولهذا قيل ينوي بكل  
تكبيرة الافتتاح لاحتمال التقدّم على الامام في كل تكبيرة بجزء (قوله ويؤلى ندبا) فلو لم يؤلى ندبا فإنه المستحب ولو بدأ  
بالقراءة سهواً ثم تذكر فإن فرغ من قراءة الصلوة في صلاة واحدة لم يقرأ إلا الصلوة كبراً عاد  
القراءة ولما لأن القراءة إذا لم تتم ~~فكان~~ امتناعاً عن الاتمام لأرضاء الفرض بجزء (قوله ويقرأ كالجمعة) أي  
الصلوة وسورة الأعلى والقاشية استحباً قهستاني (قوله برأى نفسه) فإن كان حنفياً كبر ثلاثاً وإن كبر امامه  
أكثر وقوله لأنه مسبوق أي وهو يفتي برأيه ولكنه هنا يفتي حال اقتدائه لا بعد فراغ الامام (قوله لأنه  
مسبوق) أما لاحق فإنه يكبر برأى امامه لأنه خلف الامام حكما بجزء (قوله ثلاثاً إلى التكبير) ولم يقل به  
أحد من الصحابة ولو بدأ بالقراءة بصيرة فله موافقة القول على ~~فكان~~ أولى كذا في المحيط وهو مختصر لقولهم  
أن المسبوق يفتي أول صلاته في حق الأذكار بجزء (قوله فلو لم يكبر) أي وقد أدرك في القيام كما في المنع (قوله  
ويكبر في الركوع) جرى على المرجوح والذي في البحر لا يكبر في الركوع على الصحيح وفي النهر ولو أدرك في القيام  
فلم يكبر حتى ركب لا يأتي به في الركوع على الأصح أنه كانه لأن التعمير جاء من جهة (قوله فالألتسان بالواجب)  
وهو التكبير أولى من المنون وهو التسميع وقد علمت ما فيه ولو خشى المدرك في الركوع أن يرفع الامام  
رأسه لو كبر قائماً في جهار كما بجزء وبها مشه أي مادام الامام راكعاً قال الشيخ زين في شرح المنار وإنما  
شرطنا بقاء الامام راكعاً لانه ان رفع الامام رأسه سقط عنه ما بقي من التكبير فتدعي بالمتابعة المقروضة  
على الواجبة اه وفي التعليل نظر (قوله كالركوع الامام) ظاهره ولو عاددا (قوله ولا يعود) يخالفه ما لا شيخ  
زين في شرح المنار فتقلاص الكنف أن الامام إذا سها عنها فركع ثم تذكر لا يأتي بها فيه بل يعود إلى  
القيام اتفاقاً لانه قادر على حقيقة الاداء فلا يمل بشيئه حتى لو كان المسبوق يرجو ادراكه فيه لو أتى بها  
فأتمها فإنه يأتي بها قائماً كذا في بعض التقارير (قوله فلو عاد يفتي بالفساد) تبع فيه صاحب النهر وقدم  
صاحب النهر في المسألة وما يخالف كلامه هنا حيث قال هناك ولو تذكرها يعني تكبيرات العبد بين في ركوعه عاد  
إلى القيام لانه قادر على الاداء حقيقة اه إلا أن يحتمل على غير ظاهر الرواية وقال الحلبي الصحيح عدم الفساد  
لأن غاية ما فيه رفض الفرض لأجل الواجب وهو أن كان لا يهل فهو بالصلوة لا يهل (قوله ويرفع يديه) ما سأل  
بابها فيه أذنيه (قوله ذلك) أي الرفع (قوله سنة في محله) أي والرفع سنة في غير محله وصاحب المحل أولى (قوله  
ولذا يرسل يديه) لأن الوضع سنة قيام طويل فيه ذكر مسنون (قوله هذا يختلف الخ) قال السرخسي لأن المقصود  
منه إزالة الاشتباه (قوله فلو خطب قبلها) مثله لو تركها (قوله وما يسن في الجمعة) أي في خطبتها أي الا التكبير فإنه  
يسن في خطبة العبد ومنها والجلوس قبل الشروع فإنه لا يسن هنا (قوله بل عشر) فإنه لا خطبة في الاستسقاء  
والكسوف لما يأتي اه جلي (قوله يداً بالتعميد) أي بهذا التعوذ سراً كما تقدم (قوله كذلك) أي بدو خطبة بالتعميد

(ووقت ما من الارتفاع) قد ورد في فلا تصح قوله  
بل تكون فلا محزماً (إلى الزوال) باسقاط  
الغاية (فلو زالت الشمس وهو في أثناءها  
فسدت) كما في الجمعة كذا في السراج  
وقد مناه في الاثنى عشرية (ويصلي الامام  
بهم وكعتين متتابعين الزوائد وهي ثلاث)  
تكميلات (في كل ركعة) ولو زاد تابعه إلى  
ستة عشر لأنه مأثور إلا أن يسمع من المكبرين  
فتأتي بالكل (ويؤلى ندبا) بين القراءتين  
ويقرأ كالجمعة (ولو أدرك) المزمع (الامام في  
القيام) بعد ما كبر (كبر) في الحال برأى  
نفسه لأنه مسبوق ولو سبق بركعة يقرأ ثم  
يكبر ثلاثاً إلى التكبير (فلو لم يكبر حتى ركب  
الامام قبل أن يكبر) المزمع (الركوع)  
القيام (و) أكن (يركع ويكبر في الركوع)  
على الصحيح لأن للركوع حكم القيام فالألتسان  
بالواجب أولى من المنون (فلو ركع ولا  
قبل أن يكبر فإن الامام يكبر في الركوع ولا  
يعود إلى القيام ليكبر في ظاهر الرواية فلو  
عاد يفتي بالفساد (ويرفع يديه في الزوائد)  
وإن لم يراعه ذلك (الأذا كبراً كما) كما  
مؤلاً يرفع يديه على المختار لأن أخذاً ركبتين  
سنة في محله (وليس بين تكبيراته ذكر مسنون)  
ولذا يرسل يديه (ويستكن بين كل تكبيرتين  
سنة أو ثلاث تسميعاً) هذا يختلف بكثرة  
الركعات وقته (ويخطب بعدها خطبتين)  
وهما سنة (فلو خطب قبلها صح وأساء) ترك  
السنة وما يسن في الجمعة ويكره يسن فيها  
ويكره (و) الخطب ثمان بل عشر (يبدأ  
بالتعميد) في ثلاث (خطبة جمعة واستسقاء  
ونكاح) وينبغي أن تكون خطبة الكسوف  
وختم القرآن كذلك ولم أره

(قوله خطبة العبدین) ویكون التكبير فی الاضحية اکثر من الفمار (قوله الا أن القیمة وعرفة الخ) وأما القیمة  
 یعنی حادی عشر ذی الحجة فلیس فیها تلبة لان التلبية تقطع بأول رمی (قوله ویستحب أن یستفتح) هذا علی غیر  
 ظاهر الروایة لما فی الخاطیة ولیس له مدد فی ظاهر الروایة ثم حکى ما فی المصنف یقبل (قوله وإذا صعد لا یجلس)  
 وهذا بخلاف الجمعة فإنه یجلس لیؤذن یرید به (قوله ویعلم الناس فیها أحكام صدقة الفطر) وهی خمسة علی من  
 یحب وإن یحب ومتی یحب وکم یحب وم یحب الأول الخ المذموم الثالث النصاب والثانی الفقراء والمساكين  
 والثالث بیع لوع یجریوم الفطر والاربع نصف صاع من بر أو صاع من غر أو شعیر أو زبیب والخامس الاشیاء  
 الاربعة المذکورة وما سواها یمتد بالتیمه یجری ولم یدکر لها أذان وإقامة لعدم نقله عن (قوله لیؤذنها الخ) جواب  
 عما ورد أن المندوب أدا الفطرة قبل الخروج الی المصلی فلا فائدة فی هذا التعلیم (قوله ولم أره) هو صاحب  
 البحر قال بعده والعلم أمانة فی عنق العلماء ویقوی هذا البصی ما یأتی فی صدقة الفطر أنه صلی الله علیه وسلم  
 کان یخطب قبل العید یوم من خطبة ینبئ فیها أحكام صدقة الفطر (قوله وهكذا الخ) هو من تمة كلام البحر  
 حیث قال ویستفاد من كلامهم أن الخطیب إذا رأى بهم حاجة الی معرفة بعض الأحكام فإنه یعلمهم ایامها  
 فی خطبة الجمعة خصوصاً فی زمانها لکثرة الجهل وقلة العلم فینبئ أن یعلمهم فیها أحكام الصلاة کما لا یجوز (قوله  
 ولا یصلیوا وحده الخ) وعلیه الاثم لترك الواجب من غیر عذر یجوز (قوله فی الاصح) مقابله حکایة قول لابی  
 یوسف بالقضاء وقد ذکره صاحب البحر هنا (قوله وفيها) أى مودة الافساد وقوله واجبة زیادة فی الاغفار  
 لا لاختلاف النفل فإنه یجب قضاءه بالافساد (قوله اتفاقاً) والخلاف اتفاقاً هو فی الجمعة یجوز (قوله صلی أربعاً)  
 أى استحباً کما رعن القهستانی ویس هذا قضاءه لانه لم یکن علی کیفیتهما (قوله فطر) وکلا لوشهد وبروقیة  
 الهلال بعد الزوال قهستانی (قوله فقط) راجع الی قوله بعد فلا تؤخر من غیر عذر والی قوله الی الزوال فلا تصح  
 بعده والی قوله من الغد فلا تصح فیما بعده ولو بعد ذکر فی البحر (قوله قوانین) بالقضاء والاداء قال ولعله مبنی  
 علی اختلاف الروایتین اهـ (قوله وأحكامها) أى صلاة بعد الفطر صفة ووقتاً وشرطاً وبأدائها نهرونیة  
 أن وقتها الثلاثة أيام بخلاف صلاة الفطر ولا یرد هنا لا تنشاء المصنف (قوله لکن هنا یجوز) وكذا لا صدقة فطر  
 فیها ویختار الایام الاقرب فیها ویكون خروجه بعد ارتفاع الشمس بقدر روح حتى لا یحتاج الی انتظار القوم  
 ویستحب تعیل صلاته وتأخیر الاضحية أفاده القهستانی وأما الفطر فینبئ التكبرها والانتظار وصلاة الفداة  
 فی مسجد الخی كافی البحر وقوله یجوز فیه أن الکراهة تنزیهية (قوله الی ثالث أيام العمر) وحکم التخصیة ینتبه  
 الزیلعی فقال لولم یصل الایام العید فی الیوم الاول أخر والتخصیة الی الزوال ولا تجز بهم التخصیة فی الیوم  
 الاول الا بعد الزوال وكذا فی الیوم الثانی لا تجز بهم قبل الزوال الا إذا كانوا لا یرجون أن یصلی غیثه تجز بهم  
 وإن ظهر الغلط فی العیدین بأن صلاتهما بعد الزوال فمن الایام ثلاث روايات ثالثاً أنهم یجوزون للاضحية  
 ابقاء وقته ولا یجوزون للفطر لقوائمه أبو السعود ثم أن صلاتهما لا تكون الا قبل الزوال فی أى یوم یمکن  
 (قوله فالعذر هنا) أى اشتراطه فی الاضحية (قوله ویکبر جهراً) اظهار الشعار الاسلام یجوز (قوله فی الطريق)  
 فإذا انتهى الی المصلی تركه وبه جزم فی البدائع (قوله فی المصلی) ما لم یفتح الایام الصلاة یجوز (قوله وعلیه عمل  
 الناس الیوم) قد یقال انه الاول دفعا للغیبة ونحوها (قوله لابی البیت) فیکره کذا استظهره صاحب البحر  
 والنهر أخذاً من تقيید الکتاب للطریق قلت الظاهر أنه مباح ولادعی للکراهة (قوله ویندب تأخیراً کله)  
 أى یندب الایام الصلاة عما یفطر الصائم من صیحه الی أن یصلی فإن الاخبار عن الصحابة تواترت فی منعه الیه بیان  
 عن الاکل والاطفال عن الرضا عن غداة الاضحية قهستانی عن الزاهدی (قوله وان لم یضغ فی الاصح) وقیل انه  
 لا یستحب التأخیر فی حقته وشمل من کان فی المصر والسواد وقیده فی الغایة بالمصری أما القروی فإنه بأکل من  
 حین یصبح ولا یجوز کما فی عید الفطر لان الاضحية تذبح فی القری من الصباح اهـ یجوز (قوله لم یکره) لانه لا یلزم  
 من ترك المنع ثبوت الکراهة اذ لا بد لها من دلیل خاص یجوز (قوله ویعلم الاضحية) ینکسر الهمزة وضعها  
 ما یضحي قهستانی (قوله وتکبیر التشریق) ینبئ للخطیب أن یعلمهم أحكامه فی الجمعة التي قبل عید الاضحية  
 لان تکبیر التشریق یشهد فی یوم عرفة وهو سابق علی الخطبة یجزمها (قوله یوم عرفة) الاضافة ینبئ  
 فان عرفة اسم للیوم وعرفات اسم للمکان قاله الترمذی (قوله تشبهاً) فیده لانه لو عرض ما یوجب الوقوف

(ویدأ بالتکبیر فی خمس) خطبة العیدین  
 وثلاث خطب الحج الا أن القیمة وعرفة  
 یدأ فیها بالتکبیر ثم بالتلبية ثم بالخطبة کذا  
 فی خزائن آی البیت (ویستحب أن یستفتح  
 الاول بضع تکبیرات تدری) أى متتابعات  
 (والثانیة بسبع) هو السنة (و) أن ینکبر  
 قبل نزوله من التبرأ بضع عشرة وإذا صعد  
 علیه (لا یجلس) عند نفاذ عرج (ویعلم الناس  
 فیها أحكام صدقة الفطر) لیؤذنها لمن  
 یؤذنها ویفیه فی تعلیمهم فی الجمعة التي قبلها  
 لیضربوها فی محالها ولم أره وهكذا اکل حکم  
 احسب لانه لا یخطبة شرعت للتعلیم  
 (و) یخطبها ویخبره ان فات مع الامام) ولو  
 بالافساد اتفاقاً فی الاصح کما فی تلمیح البحر فیها  
 بلغز أى رجل أفسد صلاة واجبة علیه ولا قضاء  
 علیه (و) لو أمکنه الذهاب الی امام آخر فعل  
 لانها (تؤدی بحصر) واحد (بما ضاع) کثيرة  
 (اتفاقاً) فان تجز صلی أربعاً (کما فی  
 (وتؤخر بعد فطر الی الزوال من الغد فقط)  
 فوقيتهم من الثانی کما لاول وتكون قضاء  
 إذا کما یجوز فی الاضحية وحکی القهستانی  
 قولین (وأحكامها) حکام الاضحية لکن  
 هنا یجوز تأخیرها الی ثالث أيام العید  
 عذر مع الکراهة (و) أى بالمدبر (و) یومها  
 قاله المدبره لابی الکراهة فی الفطر لا یجوز  
 (ویکبر جهراً) اتفاقاً (فی الطريق) قبل وفی  
 المصلی وعلیه عمل الناس الیوم لابی البیت  
 (ویندب تأخیراً کله عنها) وان لم یضغ فی  
 الاصح ولو اکل لم یکره أى تعریها (و) یعلم  
 الاضحية وتکبیر التشریق) فی الخطبة  
 (ووقوف الناس یوم عرفة فی غیرها تشبهاً  
 بالوقوفین

في ذلك اليوم كالاستسقاء لم يكرهه (قوله ليس بشئ) من أنواع العبادة (قوله وقال الباقى الخ) قال في النهر  
والحاصل أن عبارتهم ناطقة بترجيح الكراهة وشذوذ غيره اهـ وعبارته أولا تفيد تشديد الكراهة عما إذا كان  
يكشف رأس فأفاد أنه إذا كان بغير ذلك لا يكره فيهوافق ما للباقي (فروع) لا يجوز الطواف حول سائر  
نهب بالطواف حول الكعبة ولو طاف حول مسجد سوى الكعبة يخشى عليه الكفره التضحية بالدين أو بالدجاج  
في أيام التضحية بمن لا أضحية عليه احسنه بطريق التشبه بالضحية مكرهه لأن هذا من رسوم الجوس اهـ (قوله  
تكبير التشريق) قال في البدائع التشريق في اللغة كإطلاق على القيام لحوم الاضاحي بالشرقة أى الشمس يطلق  
على رفع الصوت بالتكبير والاضافة على الثاني بيانه أى التكبير الذى هو التشريق فإن التكبير لا يسمى تشريقا  
الا إذا كان تلك الالفاظ في شئ من الأيام المخصوصة بحروف القهستاني انما هي تشريقا لأن التشريق تفديد  
الليم وفيه تفديد لحوم الاضاحي بالشمس اهـ (قوله في الاصح) وقيل منه قال في البحر والحق كما قد مره صراحتا أن  
السنة المؤكدة والواجب منساويان في الرتبة فلذا تارة يصرحون في الشئ بأنه سنة ويصرحون فيه بعينه بأنه  
واجب لعدم التفاوت في استحقاق الاثم بتركه اهـ (قوله للامر به) في قوله تعالى واذكروا الله في أيام معدودات  
وقوله تعالى وذكروا اسم الله في أيام معلومات على القول بأنهما كلاهما أيام التشريق وقيل المعدودات أيام  
التشريق والمعلومات أيام عشر ذي الحجة وقيل غير ذلك وبيانه في البحر (قوله وان زاد الخ) ذكر التشريق لئلا  
في امداد الفتاح أنه يزيد على هذا ان شاء الله أكبر كبيرا والحمد لله كثيرا الخ لكن يعكر عليه ما قد مره من  
الكافي من أن الاختراع في الدين لا يجوز واليه يشتر ما نقله الى يد الجوى عن القراء احصارى من أن الاتيان به  
مرتين خلاف السنة قال السيد أبو السعود (قوله صفته الخ) فهو تيسل بين أربع تكبيرات ثم تحميدة  
والجهرية واجب وقيل سنة قهستاني (قوله هو المأثور عن الخليل) وأصله أن جبريل عليه السلام لما جاء بالهداية  
خاف الخجلة على إبراهيم فقال الله أكبر لله أكبر فلما رآه إبراهيم عليه الصلاة والسلام قال لا اله الا الله والله أكبر  
فلما علم الهداية قال الله أكبر لله أكبر فله الحمد كذا ذكره الفقهاء ولم يثبت عند المحققين كافي الفتح بحر (قوله  
والحق أن الذبيح اهـ عيل) ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه أشبهه بالكتاب والسنة  
أما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه باحق نبيا بعد قوله وقد بشاه بذي عظيم فان المتبادر من الآية المغايرة  
بين اصحق والمقدى بالذبح وأما الخبر في ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال أنا ابن الذي يحسن معنى أيام عبد الله  
واسمه عيل وافقه الاثمة انه كان من ولد اسمعيل كذا في البحر زيادة وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى  
ومن وراء اسمعيل بقية قوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه باتيان بقية قوب من صاحب اصحق لا يتم استلواؤه  
بذبحه لعدم فائدته حينئذ كما صرح به الشهاب الخداجي في شرح الشفاء اهـ حلي وفيه أنه ما المانع أن يكون  
اصحق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اصحق وصحح لا ثار وردت  
فيه والحاصل أنهم ما قولان صحيحان كما ذكره سيدى محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وهما مطيع الله)  
أى بالعربية (قوله عتب كل فرض) أى من الملوات الخمس ولا يكبر عقب الجنائز وان كانت مكتوبة بغير  
وخرج الوتر كافي الحلي وأشار الشارح لانراج الاقل بقوله عتبى (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالاكل والشرب  
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومجاورة المفوف في العصر او لوسبقه الحدث بعد السلام فالاصح  
أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفترق اليها فخر وجهها فاطع لا ثور بحر (قوله أو قضى  
فيها الخ) الفعل مبنى للجهول عطف على أذى والمسئلة رابعة فائتة غير العيد فضاها في أيام العيد فائتة أيام  
العيد فضاها في غير أيام العيد فائتة أيام العيد فضاها في أيام العيد من عام آخر فائتة أيام العيد فضاها  
أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخرة فقط كذا في البحر فقوله أو قضى فيها أى في أيام العيد احترامه من  
الثانية وقوله منها أى حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احترامه من الاولى وقوله من عامه أى حال  
كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام القوت احترامه من الثالثة اهـ حلي  
(قوله لقيام وقته) اهـ توجب تكبير التشريق في القضاء المذكور اهـ حلي (قوله لا العيد) لأن الحزبية  
لها شرط على الاصح حتى لو أم العيد قوما واجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله أوله من فجر عرفة) أى  
من صلاة الفجر ولا خلاف في أن أوله ذلك على الاصح (قوله فهمي عثمان) باظهار الاعراب أو بأعراب المنقوص

(ليس بشئ) هو تكرر في موضع النفي قطع  
أنواع العبادة من فرض وواجب ومستحب  
فصيد الايامه وقيل ينصب ذلك كذا في  
مستكين وقال الباقي تواجبهوا التشريق  
ذاته اليوم ولجماع الوعاء بلا وقف وكشف  
وأمن جائز لا كراهة انما قال (تج) وان  
التشريق في الاصح للامر به (تج) وان  
زاد عليها يكون فضلا قاله العيني صفته  
(الله أكبر لله أكبر) هو المأثور عن  
الله أكبر لله أكبر (قوله في الاصل عتبى  
والحق أن الذبيح اهـ عيل) ورجحه الامام أبو الليث السمرقندي في البستان بأنه أشبهه بالكتاب والسنة  
أما الكتاب فقوله تعالى وبشرناه باحق نبيا بعد قوله وقد بشاه بذي عظيم فان المتبادر من الآية المغايرة  
بين اصحق والمقدى بالذبح وأما الخبر في ما روى عنه عليه الصلاة والسلام انه قال أنا ابن الذي يحسن معنى أيام عبد الله  
واسمه عيل وافقه الاثمة انه كان من ولد اسمعيل كذا في البحر زيادة وأحسن منه الاستدلال بقوله تعالى  
ومن وراء اسمعيل بقية قوب فانه مع اخبار الله تعالى اياه باتيان بقية قوب من صاحب اصحق لا يتم استلواؤه  
بذبحه لعدم فائدته حينئذ كما صرح به الشهاب الخداجي في شرح الشفاء اهـ حلي وفيه أنه ما المانع أن يكون  
اصحق هو الذبيح بعد خروج يعقوب من صلبه والابتلاء حاصل وقال بعضهم انه اصحق وصحح لا ثار وردت  
فيه والحاصل أنهم ما قولان صحيحان كما ذكره سيدى محمد الزرقاني في شرح المواهب (قوله وهما مطيع الله)  
أى بالعربية (قوله عتب كل فرض) أى من الملوات الخمس ولا يكبر عقب الجنائز وان كانت مكتوبة بغير  
وخرج الوتر كافي الحلي وأشار الشارح لانراج الاقل بقوله عتبى (قوله بلا فصل يمنع البناء) كالاكل والشرب  
والكلام والحدث والخروج من المسجد ومجاورة المفوف في العصر او لوسبقه الحدث بعد السلام فالاصح  
أنه يكبر ولا يخرج من المسجد للطهارة لانه لا يفترق اليها فخر وجهها فاطع لا ثور بحر (قوله أو قضى  
فيها الخ) الفعل مبنى للجهول عطف على أذى والمسئلة رابعة فائتة غير العيد فضاها في أيام العيد فائتة أيام  
العيد فضاها في غير أيام العيد فائتة أيام العيد فضاها في أيام العيد من عام آخر فائتة أيام العيد فضاها  
أيام العيد من عامه ذلك ولا يكبر الا في الاخرة فقط كذا في البحر فقوله أو قضى فيها أى في أيام العيد احترامه من  
الثانية وقوله منها أى حال كون المقضية في أيام العيد من أيام العيد احترامه من الاولى وقوله من عامه أى حال  
كون أيام العيد التي تقضى فيها الصلاة التي فاتت في أيام العيد من عام القوت احترامه من الثالثة اهـ حلي  
(قوله لقيام وقته) اهـ توجب تكبير التشريق في القضاء المذكور اهـ حلي (قوله لا العيد) لأن الحزبية  
لها شرط على الاصح حتى لو أم العيد قوما واجب عليه وعليهم التكبير بحر (قوله أوله من فجر عرفة) أى  
من صلاة الفجر ولا خلاف في أن أوله ذلك على الاصح (قوله فهمي عثمان) باظهار الاعراب أو بأعراب المنقوص



(قوله على امام مقبم) استر عن المسافرة لا تكبير عليه ولو صلى المسافرون في مصر جماعة على الاصح بجمع  
 البدائع ولعل مراده الاصح من مذهب الامام والا فالعقد بخبرهما كما يأتي (قوله بالتبعية) راجع الى الثلاثة  
 (قوله لكن المرأة تخافت) لتكون صوتهم اقنعة على العقد (قوله فور كل فرض) بأن يأتي به بلا فصل يمنع البناء  
 كما مر (قوله لانه تباع للمكتوبة) وهي عليهم جمة فيكون تكبير التشرية كذلك (قوله الى عصر اليوم الخامس)  
 بادخال الغاية (قوله وعليه الاعتماد الخ) هذا بناء على أنه اذا اختلف الامام رضى الله تعالى عنه وصاحبه  
 فالعبرة بقوة الدليل وهو الاصح كما في آخر الحاوي القدسي أو مبني على أن قوله ما في كل مسئلة مروية  
 عنه أيضا كما ذكر في الحاوي أيضا ولا فكيف يفتي بقول غير صاحب المذهب وبه اندفع ما ذكره في فتح القدير  
 من ترجيح قوله هنا ورد فتوى المشايخ بقوله ما يجر (قوله ولا بأس) قد تستعمل للإباحة وهو المراد هنا الآن  
 قوله بعد فوجب يفيد السند (قوله لان المسلمين توارثوه) أي ولم يكن في عصر الصحابة والا كانت سنة لانهم  
 لا يتدعون من أنفسهم شيئا (قوله فوجب) الظاهر أن المراد بالوجوب الثبوت لا الوجوب المصطلح عليه  
 وفي البحر عن المجتبى والبلخيون يكبرون عقب صلاة العيد لانهم اتوا في جماعة فأنشئت الجماعة وهو  
 يفيد الوجوب المصطلح عليه (قوله ولا يمنع العاقبة) في البحر عن الفقيه أبي جعفر قال سمعت أن مشايخنا  
 كانوا يرون التكبير في الأسواق في الايام العشر والتبادر منه الاحتجاب (قوله بجمع مجتبى) الاولى بجمع من  
 المجتبى فانه عزاه اليه (قوله لادائه بعد الصلاة) فلا يعتد به بخلاف الامام بخلاف جود السهو فانه يتركه اذا تركه  
 الامام لانه يؤدى في حرمة الصلاة (قوله قال أبو يوسف الخ) استنبط من هذه الواقعة أشياء منها هذا الحكم  
 وهو ارشاد المؤتم الامام لدار المساهمة ومنها أن تنظيم الاستاذ في طاعته لا في طاعته لان أبي يوسف  
 مقدم بأمر الامام ومنها أنه بذى للاستاذ اذا تفرس في بعض أصحابه الخيران بقدمه وبخطمه عند الناس حتى  
 يعظموه ومنها أن التلبذ لا ينبغي له أن يفسى حرمة استاذه وان عظمه الاستاذ الا ترى أن أبي يوسف شغل ذلك  
 عن التكبير (قوله ولو تكبر) أي سواء كان مسبوقا أو لاحقا (قوله لا تقصد) وهل يعيده الظاهر نعم  
 لو قرعه منه في غير محله (قوله ولو لم يفسدت) لانها خطاب مع الخليل عليه الصلاة والسلام لان الله تعالى  
 أذن لل خليل أن يؤذن بالجمع فصعد بأقبيس وقال يا أيها الناس جوايت بركم فأجاب كل من قدر له الحج بلبسك  
 (قوله لوجوبه في تحريمها) ولذا يصح الاقتداء فيه (قوله لوجوبه في حرمتها) فانه يؤدى في حرمتها ولو تغير  
 طهارة (قوله سقط السجود والتكبير) لانه خطاب مع الخليل وهو يقطع الحرمة والحرمة وفيه أنه ما المانع  
 أن تكون التلبية خطابا مع الله تعالى حينئذ فلا يقطع تحريمه ولا حرمة والله سبحانه وتعالى أعلم

### • (باب الكسوف) •

أي صلاته والكسوف مصدر اللازم والكسف مصدر المتعدي يقال كسفت الشمس كسفا وكسفها الله  
 كسفا بجر (قوله آمان حيث الاتحاد) فان الكسوف والعيد يؤقيان بجمع عظيم نهان من غير أذان ولا إقامة  
 فالمراد الاتحاد في بعض الهيئات (قوله أو التضاد) أي من حيث أن الجماعة شرط في العيدين والجهرة واجب  
 بخلاف الكسوف أي طهي والاولى أن يكون التضاد من حيث أن العيد وقته سرور وأمن غالبا والكسوف  
 وقته حزن وخوف غالبا (قوله ثم الجهور الخ) قال القسطلاني في شرح المصباح الكسوف هو التغير  
 الى السواد ومنه كسف وجهه اذا تغير والخروف نقصان قال الاصمعي والخسف أيضا الخلل والجهور  
 على أنها يكونان لذهاب ضوء الشمس والقمر بالكسبة وزعم بعض علماء الهيئة أن كسوف الشمس لا حقيقة  
 له فانها لا تنفرد في نفسها وانما القمر يحول يدنا ويدها ونورها باق وأما كسوف القمر فحقيق فان ضوءه من  
 ضوء الشمس وكسوفه بجهالة طل الارض بين الشمس وبينه وأبطله ابن العربي بأنهم زعموا أن الشمس  
 أضواء القمر فكيف يجب الاصفر الاكبر اذا غاب وفي الكسوف فوائدها تظهر والتصرف في هذين الخلقين  
 العظيمين وانعاج القلوب الغافلة وايقاظها ويرى الناس غرض القياسة وكونها يفعل بهم ما ذلك ثم يعادان  
 فيكون نسيها على خوف المكرور وبها العفو والاعلام بانه قد يؤخذ من لاذنبة فكيف بمن له ذنبا وهي  
 ناسبة بالكتاب وهو قوله تعالى وما ترسل بالآيات الا تحقير الله تعالى انما يحق عبادته وترك المعاصي  
 ويرجع الى طاعته التي فيها فوزهم وأقرب أسوال العبد في الرجوع الى ربه حال الصلاة وبالسنة وهي قوله

وجوبه (على امام مقبم) بجمع  
 مقتد مسافرا وقروى أو امرأة بالتبعية  
 لكن المرأة تخافت ويجب على مقبم اقتدى  
 بمسافر (وقالا بوجوبه فور كل فرض  
 مطلقا) ولو مسفرا أو مسافرا أو امرأة  
 لانه تباع للمكتوبة (الى) عصر اليوم  
 الخامس (آخر أيام التشرية) وعليه  
 الاعتماد والعمل والفتوى في عاقبة  
 الامصار وكافة الامصار ولا بأس به عقب  
 التشرية (ابن تواتره) فوجب اتباعهم  
 وعليه التمسك ولا يمنع العاقبة من التكبير  
 في الأسواق في الايام العشر وبها (وجوب) وان  
 ومجتبى وغيره (ويأتي المؤتم به) وجوب (وان  
 ترك امامه) لادائه بعد الصلاة قال أبو  
 يوسف حلت بهم القرب يوم مرفة فسيبوت  
 أن أكبر فكم بهم أبو حنيفة (والسجود  
 يكبر وجوبا) كالأحق لكن (عقب القضاء)  
 لما فاته ولو كبر مع الامام بسجود السجود  
 فسدت (ويبدأ الامام بسجود السجود)  
 لوجوبه في قصرينها (ثم بالتكبير) لوجوبه  
 في حرمتها (ثم بالتلبية لو حرما) لعدمها  
 خلاصة وفي الوالدية لو بدأ بالتلبية سقط  
 السجود والتكبير واقعه أعلم  
 (باب الكسوف)  
 مناسبته آمان حيث الاتحاد والتضاد  
 ثم الجهور بالكتاب وانما الشمس والقمر

عليه الصلاة والسلام اذا رايت شيئا من هذه الافراز فافزعوا الى الصلاة وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه وسلم وباجتماع فقد اجعت الامة اليها سراج وفي حديث البخاري ان الشمس والقمر لا يتكفان لموت أحد من الناس ولكنهما آيتان من آيات الله تعالى اذا رايتوهما فاقوما وضعا في رواية فادعوا بصبر (قوله من يترك إقامة الجمعة) وهو السلطان أو القاضي ومن وليها (قوله بيان للمسحب) وهو الاجتماع وليس المراد أن المسحب في الاجتماع أن يكون ممن يملك الخ بسل إذا قدم من يملك ذلك يصلونهم بأفراد كأفاده صاحب البحر والنهر وغيرهما ويكره أن يجمع في كل ناحية والاولى أن يكون في مصل العبد كما ذكره في البحر (قوله رده في البحر) بتصريح الاستيعاب بأن الامام ونحوه مستحب لا شرطا وأجاب في النهر عن السراج بحمل قوله لا بد من شرائط الجمعة على أنها شرائط في تحصيل السنة أي في تحصيل كمالها وهو يمد (قوله ركعتين) الأفضل فيها أربع كذلك في الحوى عن النهاية (قوله أي ركوع واحد) وقال الشافعي بركوعين (قوله في غير وقت مكروه) في الحوى عن البرجندی عن الملقط اذا تكلفت بعد العصر أو نصف النهار دعوا ولم يصلوا أبو السعود (قوله بلا أذان) تصريح بما علم من قوله كالأفضل (قوله ولا جهر) وقالا يجهر (قوله ولا خطبة) اجماعا من أصحابنا لأنه لم يثقل فيها أثر وخبايته صلى الله عليه وسلم لما كسفت الشمس يوم موت ولده صلى الله عليه وسلم إبراهيم ليست الا للرد على من توهم أنها كسفت لونه أبو السعود عن الهر والشربلالية (قوله الصلاة جامعة) ينصهم الا قول مفعول لحدوف تقديره احضروا وايشان حال من الصلاة اه حلي ويصح دفعه ما مبدا وخبر وتكون الجملة انشائية مع (قوله ليجمعوهوا) ان لم يكونوا اجتمعوا بحر ومفعولهم أنهم اذا اجتمعوا الا يقال لهدم فائده الا أن يقال انه تلميل لاصل المنروعية ثم صار سنة متبعة (قوله والقراءة) فتكون في الاولى بقدر البقرة والثانية بال عمران أي ان كان يحفظهما أو ما بعد لهما من غيرهما ان لم يحفظهما اشرب لالية عن الجوهرة واعلم أن المسنون استيعاب الوقت بالصلاة والدعاء فاذا خفف أحدهما حاقول الآخر وأما الركوع والسجود فان شاء حاقولهما وان شاء قصرهما حوى عن البرجندی وفي البحر ولا يكره تطويل القيام والركوع والسجود اه فتول الشارح وببطل الركوع والسجود أي ان شاء (قوله والذي هو من خصائص الشافعية) في البحر الذي بدون او (قوله أو قانما مستقبل الناس) هذا أحسن ولو اعتمد على قوس أو عصا كان حسنا ولا يصعد المنبر للدعاء أبو السعود عن النهر (قوله حتى تجل الشمس) كمال الاقبلا واليه اشارة قوله كلاهما فان لم تجل وغربت ينزل للدعاء حوى وهذا يخرجون في اليوم الثاني ان دام الكسوف يتردد قوله وان لم يحضر الامام للجمعة المراد به من يلا اقامتها ولو بالانابة (قوله صلى الناس) حتى انقضاء (قوله في منازلهم) على ما في شرح الطحاوي أو في مساجدهم على ما في الظهيرية فتقول النمر بن لاسي ليس المراد بفرادي أن يأخذ كل شخص ناحية غير الناحية التي أخذها الاخر بل يجتمعون للصلاة والدعاء فرادى اه مبق على ما في الظهيرية وفيها أيضا اذا امر امام الجمعة والعبد من القوم بالصلاة جاز أن يصلوا بالجماعة في مساجدهم يؤتم فيها امام جهم كما نقله الحوى عن البرجندی وهذا مخالف لما في البحر من أنه يكره أن يجمع في كل ناحية الا أن يجعل على ما اذا كان بدون امر امام الجمعة فتقول الخليفة أبو السعود (قوله تحترزان الفتنة) عند اجتماع هذا الجمع الغفيم (قوله والفزع الغالب) من طف العام (قوله كالازل) وانتشار الكواكب نهر (قوله الدائمين) لانها حينئذ من الابل لا الرحمة (قوله ومنه الدعاء) الاولى أن يقول ومنها الطاعون أي من الامراض فيطلب ما يطلب لها وهو الذي تعطيه عبادة النهر وظاهر الشرع أنه يقتصر على الدعاء وفي النهر فاذا اجتمعوا صلى كل واحد ركعتين ينوي بهما رقه وليس دعاء برفع الشهادة لانها أثر لا عين اه وقد ذكر الطحاوي في مشكل الآثار في تأويل حديث الطاعون أرسل على طائفة من بني اسرائيل فاذا سمعته بأرض فلا تقدموا عليه واذا وقع بأرض رأتم بها فلا تحرجوا فرار عنه فقال ان كان يحال لودخل وابتسلي به وقع عنده أنه ابتلى بدخوله ولو خرج فنجنا وقع عنده أنه نجنا فخر وجهه لا يدخل ولا يخرج صيانة لا اعتقاد فاما اذا كان يعلم أن كل شيء قد رآه تعالى وأنه لا يصيبه الا ما كتبه الله فلا بأس بأن يدخل ويخرج قال شيخنا من أدلة مشروعية أن غاية أمره أن يكون كالأقاة العدو وقد ثبت سؤاؤه عليه السلام العافية منه فيكون دعاء برفع المنشا أبو السعود (قوله وقول ابن حجر) هو لصاحب النهر (قوله وكل طاعون وباء ولا عكس) لان الوباء ابرم

(يصل بالناس من بيان إقامة الجمعة) بيان للمسحب وما في السراج لا بد من شرائط الجمعة الا الخطبة رده في البحر (عند الكسوف ركعتين) بيان لا قائلها وان شاء أربعاً أو أكثر كل ركعتين يساوية أو كل أربع مجتبي وصفتم (كأنه ل) أي بركوع واحد في غير وقت مكروه (بلا أذان ولا إقامة ولا جهر ولا خطبة) ويأدى الصلاة جامعة ليجمعوا (وخطب فيهما) الركوع والسجود (القراءة) وأما سنة والاذكار والذي هو من خصائص الشافعية ثم يدعو بعد ما جالس مستقبل القبلة أو قانما مستقبل الناس والقوم يؤمنون (حتى تجل الشمس) كلها (وان لم يحضر الامام للجمعة) صلى الناس فرادى في منازلهم تحترزان الفتنة (كأنه سوف) لا قهر (والريح) الشديدة مطلنا (والفزع) القوية نهارا والضعف القوي ليلا (والفزع) الغالب ونحو ذلك من الايات القوية كان لازل والدواعي والتلج والطار الدائمين ومنه الامراض ومنه الدعاء برفع الطاعون وقول ابن حجر يدعى أي حسنة وكل طاعون وباء ولا عكس ونعامة في الاشياء

لكل مرض عام نهرو الطاهرون المرض العام بسبب وشرا الجن اه حلي أي طعنهم (قوله واختار في الاسرار وجوبها) وتسميتها نافله على ما أخذ من كلام محمد لا يتقن الوجوب لانها الزيادة وكل واجب على القرائن زائد نهرو الدليل على الوجوب أمره صلى الله عليه وسلم بقوله اذا رأيتم شيئا من هذه الايات فافزعوا الى الصلاة واستظفروا الكمال أن الامر للتدب ويؤيده ما في التبريلالية من أنه صلاها قوم مع النبي صلى الله عليه وسلم وتأخر آخرون ولم ينقل أنه أنكر على من تخلف (قوله حسنة) كذا في النهرو عن العيني وقال الهوي ينظر ما المراد بكونها حسنة والطاهر أن المراد أن لا يتدفع فاعلمها الاستقصان المسلمين ذلك وما رآه المسلمون حسنة فهو عند الله حسن أو السعود (قوله وكذا البقية) أي صلاة الرجوع وما عطف عليها فانها حسنة اه حلي (قوله واختلف في استئذان صلاة الاستسقاء) أي بجماعة وأما أصلها فانها ثابتة ومناسبة ذكر الاستسقاء عقبه أن كلام من صلاة الكسوف والاستسقاء على صفة الاجتماع والحضور وان كانت صلاته فرادى

### (باب الاستسقاء)

هو لغة طلب سقي الماء من الغير ونشر عاظم المطر من الله عند حصول الجذب على وجه مخصوص قال العلامة الهوي ويعني ما قبل

خرجوا اليه سنة وافقت لهم ففوا • دعي ثوب لكم عن الانواء  
قالوا صدقت في دموعكم مفتح • ليكنها جزوجة بدماء

وهو مشروع في موضع لا يكون لاهله أو دية وأنما يشربون منها وبسبب ذورهم أو يكون ولا يكتفى لهم فان كان لهم فلا يخرجون للاستسقاء جوي عن البرجندی وهذا ظاهر في أن قول الشارح كصاحب الهر وهو طلب السقيان لله في اللغوى وسقى وأسقى بمعنى واحد وقيل سقى ناوله يشرب وأسقاء جعله ثيابا يشرب منه اه أبو السعود واستفيد من هذا الاستسقاء لتوقف النيل (قوله هو دعاء) أي يدعوا الامام قائما مستقبلا القبلة رافعا يديه والناس تعود مستقبلي القبلة ويؤتمنون على دعائه يقول اللهم اسقنا غيثا مغنيا ههنا مرينا ما يرعا غدا فاعلموا لا غير راث بمجالاتها طبقاتا وما أشبهه سراجهم راشريلالية عن البرهان وقوله غيثا أي مطرا وغياضهم الميم أي غيث الخلق فيرويه ويشتبههم والهي الذي لا ضرر فيه والمرى بالهمز الحمد والعاقبة والسمين للعيوان ومرى بعايض الميم وسكون الراء وكسر الباء الموحدة من الربيع وروى مرتعا بالهاء المجمة من فوق وهو ما رجع فيه الأبل وطبقا هو الذي طبق الأرض والبلاد مطره وغدا بفتح الدال الكثير الماء والخير وقيل ما طرأته كإرضاء الطل وغير راث أي غير مبعث والجلل السحاب الذي يجلس الأرض أي بعلمها وقوله سها أي سائل من فوق روى عن أنس قال دخل رجل المسجد يوم الجمعة من باب كان نحو دار القضاء ورسول الله صلى الله عليه وسلم يخطب فاستقبله ثم قال يا رسول الله هلكت المواشي والأبل وانقطعت السبل فادع الله تعالى أن يغيثنا قال فرفع صلى الله عليه وسلم يديه ثم قال اللهم أغثنا اللهم أغثنا اللهم أغثنا قال أنس فلا والله ما ترى من مصاب ولا قرعة وما يئسنا وبين سلع من بيت ولاد اراذ طلمت من ورائه حياية من على الترس فلما توسطت السماء انقشرت فأمطرت قال أنس فواقه ما رأينا الشمس سبنا أي جمعة ثم دخل من ذلك الباب في الجمعة المقبلة ورسول الله صلى الله عليه وسلم قائم يخطب فاستقبله قائما فقال يا رسول الله هلكت الاموال وانقطعت السبل فادع الله تعالى يسكنهم اعنا فرفع رسول الله صلى الله عليه وسلم يديه فقال اللهم حو الشاد لا علينا اللهم على الأسكام وانطراب وبطون الاودية ومنابت الشجر قال فأقلت وخرجنا تمشي في الشمس قال شريك فسألت أنسا أهو الرجل الا قال لا أدري وانما سميت دار القضاء لانها بيعت في قضاء ابن عمر الذي كتبه على نفسه ليث مال المسامين وهو ثمانية وعشرون ألفا اشتراها معاوية والأسكام جمع الكتموهي الراية والتل المرتفع من الأرض والطراب جمع للطرب وهي الروابي والجبال الصغار وقوله وما يئسنا وبين سلع من دارنا كيد لقوله وما ترى في السماء من مصاب ولا قرعة اذ لو كان بينهم وبين سلع دار جاز أن تكون القرعة موجودة حال دونها دار والقرعة القطعة من السحاب وسلع جبل بالمدينة أبو السعود (قوله واستغفار) من عطف الخاص على العام اذا استغفار الدعاء بخصوص المغفرة أو يراد بالدعاء طلب الخير خاصة فهو من قيل عطف الغاير (نقطة) قال في المصايب انه عليه الصلاة والسلام كان لا يرضع يده

وفي العيني صلاة الكسوف سنة واختار في  
الاصح وجوب او صلاة الكسوف حسنة  
وكذا الكسوف في الفتح واختلف في استئذان  
صلاة الاستسقاء قلنا أخر والله تعالى أعلم  
(باب الاستسقاء)  
(هو دعاء واستسقاء)

في شيء من دعائه الا في الاستسقاء رفع يديه حتى يرى بياض ابطيه أي كان لا يرفع يديه كل الرفع بحيث يرى  
بياض ابطيه لولم يكن عليه ثوب الا في الاستسقاء لانه ثبت رفع اليدين في الادعية كلها وروى انه صلى الله  
عليه وسلم دعا في الاستسقاء قائما رافعا يديه قبل وجهه لا يجبا وزيم مارأه أبو السعد (قوله فاته السبب الخ)  
قال الله تعالى استغفروا ربكم انه كان عفارا يرسل السماء عليكم مدرارا فرتب ارسال المطر على الاستغفار  
(قوله بلا جماعة) الاولى أن يقول وصلاة بلا جماعة (قوله مسنونة الخ) هو ما عليه شيخ الاسلام وقبل الخلاف  
في أصل المشروعية وبؤيد الا قول ما في البدائع حيث قال ظاهر الرواية أنه لا صلاة في الاستسقاء أي بجماعة  
بدل ما روى عن الثاني سألت الامام عن الاستسقاء أنه صلاة أو دعاء موقت أو خطبة فقال أما بجماعة فلا  
ولكن الدعاء والاستغفار وهو يفيد أن الجماعة فيه مكروهة أبو السعد (قوله وبلا خطبة) عند الامام وما تقدم  
من رواية أنس لا يثبت الخطبة لأن السؤال وقع له صلى الله عليه وسلم وهو يخاطب فمضى سابقه (قوله كالعبد)  
أفاد أن بعد الصلاة وبه صرح الشريفي أبي السعد ويكون معظم الخطبة الاستغفار كما في الجوهرية (قوله  
خلاف) نقل الجوزي عن قرا حصارى ما أنه قال محمد بن علي الامام ركعتين بجماعة وتكبيرات الزوائد وجهه  
بالقراءة وخطبتين لانه صلى الله عليه وسلم صلى بها أي بالجماعة ركعتين كصلاة العبد أبو السعد (قوله وبلا قلب  
رداه) عند الامام لانه دعاء فمضى بسائر الادعية وما روى من فعله عليه الصلاة والسلام له كان تفاؤلا واعتراض  
بأنه لم لا يتفاد من ابنتي تأسيه عليه الصلاة والسلام وأجيب بأنه علم بالوحى أن الحال تنقلب بقلب الرداء  
وهذا ما لا يتأق في غيره فلا فائدة في التأسي نهاية وفيه بحث اذا الاصل في أخفاله صلى الله عليه وسلم كونها  
شرعا ما حتى يثبت دليل المصوح من نهر (قوله خلافا لمحمد) فاته قال بقلبه يجعل أعلاه أسفله ان كان  
مربعا وان كان مدورا كالجية جعل اليدين يسارا لانه صلى الله عليه وسلم فعل كذلك نهر (قوله وبلا حضور ذي)  
لانه لا يتقرب الى الله تعالى بأعدائه والاستسقاء لاستئصال الرحمة وانما تنزل عليهم اللعنة زيلبي ونظا هره أنهم  
لا ينعون من الخروج وحدهم وليس كذلك بل ينعون لاحتمال أن يسقوا فتقتن به ضغائن العوام كذا قاله  
الكامل فان قلت ان هذه رحمة عامة للمؤمن والكافر لانه غيب والكافر من أهل ما فلا مانع من حضورهم  
قلت هو وان كان رحمة عامة لكن قد تنزل به المغفرة خصوصا اذا كان مع التوبة وتقديم العبادتهم وهم  
وان جاز أن يسقوا محل تنزل اللعنة في كل وقت ولا شك أنه يكره الكون في جمع يكون كذلك بل وأن يتر  
في أمكنهم الا أن يروى ويسرع وقد وردت بذلك آثار وحديثه كره أن يجتمع جمعهم الى جمع المسلمين  
أبو السعد عن الشريفي بلاية (قوله قد يستجاب) لاسبابا اذا كان مغلوما (قوله في الاخرة) وذلك لأن الآية  
في أحوال الاخرة مودرها وقال الذين في النار خزنة جهنم ادعوا ربكم يخفف عنا يوم من العذاب قالوا ولم  
نك تأتكم رسلكم بالنبات قالوا بلى قالوا فادعوا وما دعاء الكافرين الا في ضلال (قوله ويخرجون) أي في غير  
الاما كن الثلاثة كما يأتي (قوله ثلاثة أيام) ولا يرد عليها لانها مدة ضربت لابلالة الاعذار دور قبل الابلالة  
بالا الموحدة للافتاء والمعتد في معناه ما فاته في الاساس ابلتبه عذرا اذا ابنته بيا نالوم عليك بعده  
أبو السعد عن عزى زاده (قوله أن يأمرهم بسلام ثلاثة أيام) لأن الصوم من أعظم العبادات ورفقة القلوب به  
(قوله وبالتوبة) التي من شروطها ردة الظالم الى أهله (قوله ثم يخرج بهم) بيان للمذهب فان خرجوا وحدهم جاز  
(قوله غسيله) أي خلقة (قوله متواضعين) التواضع الاستسلام للحق وترك الاعتراض على الحكم من الحاكم  
وقيل هو خفض الجناح للخلق ولين الجانب لهم وقيل قبول الحق عن صككان صغرا أو كبيرا شريفا أو وضيعا  
سرا أو عبدا ذكرا أو أنثى قال أبو زيد مادام العبد يظن أن في الخلق من هو شر منه فهو متكبر وقال بعضهم رأيت  
في المطاف انسا فابن يديه شاكرا ينعون الناس لاجله عن الطواف ثم رأيت به بعد ذلك على جسر بغداد يسأل  
الناس فتعجب منه فقال لي في ذلك كبريت في موضع يتواضع الناس فيه فابته لاني الله تعالى بالذل  
في موضع يرتفع الناس فيه وقال بعضهم الشرف في التواضع والعز في التقوى والخيرة في القناعة اه عزيرى  
(قوله خاشعين لله) الخشوع في الاعضاء والخشوع في القلب (قوله ناكسي رؤسهم) بأن يميلوها (قوله  
ويبتدون التوبة) يفيد أنهم يجتهدون اكل يوم من أيام الخروج (قوله ويستغفرون الخ) وهو دعاء بظهر القسي  
وهو أرفع الدعاء اجابة فاذ اغفر لهم رؤسهم (قوله ويستسقون بالضعفاء والسيوخ) انظر الى معناه بقية مجموع

قائه السبب لارسال الامطار (بلا جماعة)  
مسنونة بل هي جائزة (و) بلا (خطبة) وقال  
بذل قاله دوهل بك برلز واندخله (و) بلا  
(قلب رداه) خلافا لمحمد (و) بلا (حضور  
ذمي) وان كان الرابع أن دعاء الكافر قد  
يستجاب استند راجا وما قوله تعالى وما  
دعاه الكافر من الاخرة ضلال في  
شروع مجمع (وان سلوا فادى جال)  
مسنونة لا تسترد وقول التعفة وغيرهما من  
مسنونة لا صلاة أي بجماعة (و) يخرجون  
لرواية لا صلاة لانه لم يقبل أن يأمرهم  
ثلاثة أيام) ويستحب للامام أن يأمرهم  
(مستاهات) ويستحب للامام أن يأمرهم  
بسلام ثلاثة أيام قبل الخروج وبالتوبة ثم  
يخرجهم في الرابع (مشاة في باب غسيلة  
أوسرة من ثلثين شواضين خاشعين لله  
ما كسي رؤسهم ويبتدون التوبة  
يوم قبل خروجهم ويستسقون بالضعفاء  
والسيوخ) والهيئزوا الصليان

عليهم كلنا نافع أو يقولون بنا أسحقنا كراما لهؤلاء وقد ورد ما معناه هل ترزقون وتنهرون الابضعفاتكم والمراد بالتحريج المستجاب في العمل لانهم أقل حصصة وأبعد شهرة لقرب قدومهم على الآخرة (قوله ويعدون الاطفال عن أهماتهم) أي فيكون فيصير له سلطان الرحمة وتنطفيئ نار العنق (قوله ويستحب اخراج الدواب) لانه قد تكون السقايب بينهم لما قيل ان سليمان عليه الصلاة والسلام كما هو ميم في رواية الامام أحمد خرج بالناس يستسق فاذ هن غلة رافعة بعض قوائمه الى السماء فقال ارجعوا فقد استجب لكم من أجل هذه الغلة رواء الحاكم عن أبي هريرة زاد في رواية ولولا البهايم لم تظفروا أبو السعود ولعل العود شرع سليمان عليه الصلاة والسلام والا فني شرعنا يخرجون وان سقوا اشكرا كما يأتي (قوله كانه لضيقه) قال في امداد الفتاح هو غير ظاهر لان من هو مقبيل بالمدينة المنورة لا يبلغ قدر الحاج وعند اجتماعهم بجهتهم فيه وشاهد اتساع المسجد الشريف في أطرافه وشدة الزحام في الروضة وما قارب الرغبة في زيادة الفضل وطلب القرب من المصطفى صلى الله عليه وسلم لتبليغ الراسائل والتوسل الى جنابه الكريم بصاحبه أي بكره ورضي الله تعالى عنهما من كل سائل فلا يمنع الاجتماع للاستسقاء ولا إيقاف الدواب بالباب كما يلزم إيقافها كذلك بالمسجد الحرام والمسجد الأقصى أه (قوله بجبهه) أي هنا لا مطلقا لانه من سوء الادب واليه الاشارة بقول الشارح وصرفه حيث يقع (فائدة) يستحب الدعاء عند نزول الفيت لقوله صلى الله عليه وسلم اطلبوا استجابة الدعاء عند ثلاثة التقاء الجيوش واقامة الصلاة ونزول الفيت وروى عنه صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا جاء المطر خرج حتى يصيب جسده منه واذ اسأل الوادي قال لا يصحبه اخرجوا بنا الى هذا الذي سماه الله طهورا فيبتطهر منه ويحمد الله عليه وعن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه كان اذا نزل المطر يأمر أن يخرج فراشه الى المطر فتقبل له في ذلك فقال اما قرأت وأزلت من السماء ماء مباركا فأجاب أن يشالني من ركنه ويستحب لا غسل الخشب أن يدعوا لاهل الجذب ويستحب لمن مع الرعد أن يقول سبحان من يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته قال عمر بن الخطاب قال ذلك حين يسبح الرعد عوفي وقال ابن عباس رضي الله عنهما من سمع صوت الرعد فقال سبحان الذي يسبح الرعد بحمده والملائكة من خيفته وهو على شكل شيء قد عرفان أصابته صاعقة فعل دينه وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان اذا سمع الرعد والصواعق قال اللهم لا تقتلنا بغضبك ولا تهلكنا بعذابك وعافنا من قبل ذلك اه سراج

### • (باب صلاة الخوف) •

مناسبته أن كلامهما يفعل حالة الفزع (قوله من اضافة الشيء الى شرطه) أي باعتبار ما بعده صلواته صلى الله عليه وسلم ومن قال من اضافة الشيء الى سببه نظر الى أصل مشروعيته ونظر هذا مع ما في الجبر أن أصل الخوف ليس بشرط (قوله هي جائزة بعده) لان الصحابة رضوان الله تعالى عليهم صلوا ما بعد النبي صلى الله عليه وسلم (قوله خلافا للثاني) فقصره على زمنه صلى الله عليه وسلم لقوله سبحانه وتعالى واذا كنت فيهم فأقت لهم من الاكلة الآية (قوله بشرط حضور عدو) فلو خافوا قبل حضوره ليس لهم صلاتها واعلم ان اشتداد الخوف يلى الخوف نفسه ايسر قيد الكافي البحر من العناية والحنفية ونظر الاسلام وخوف الفرق والحرق كالسمع أبو السعود عن الجوهرية (قوله على ظنه) أي ظن حضور العدو (قوله قبيل خلافة) أما اذا لم يبين حاله هل كان عدوا أو غيره فقتضى قوله بقينا أنهم بعيدون (قوله أوسع) هو من عطف المبين لان المراد بالعدو قنوا دم فسقط الاعتراض بأنه خاص بشرط عطف الخاص على العام أن يكون بالواو أو حتى (قوله ونحوها) كحرق وغرق (قوله وحان خروج الوقت) أي قرب خروجه (قوله فليصنف) قلت لا يفتن لضعفه (قوله حال التمام الحرب) فهي مقيدة بتيسر دين عند هذا البعض قرب خروج الوقت وحال التمام الحرب وهو ضعيف كما أفاده الحلبي وأبو السعود (قوله فيصير الامام الخ) ذكر في شرح نور الايضاح أنه ورد في صلاة الخوف روايات كثيرة وصلاها صلى الله عليه وسلم أربعين وعشرين مرة والاولى والاخرى من ظاهر القرآن ما ذكرنا اه أبو السعود وذكر في المجتبى أن الكل جائز وانما الخلاف في الاولى والاخرى بين ما اذا كان العدو في جهة القبلة أولا ولا في المعتد (قوله ومنه الجمعة) وصلاة المسافر وقوله والعبد أشار به الى أمه لا تقتصر على الفرائض (قوله ورهنتين في غيره) ولو تلاها كالغرب حتى لو عكس فسدت كافي التمر واليه أشار بقوله زوما (قوله وذهب) بعد رفع الامام

ويعدون الاطفال عن أهماتهم ويستحب اخراج الدواب والاول خروج الامام معهم وان خرجوا باذنه أو بغير اذنه جائز (ويجوزون في المسجد مكة وبين المقدس) ولم يذكر المدينة كانه لضيقه (وان دام) المطر (حتى اضرب فلا بأس بالدعاء بجبهه) وسره حيث يقع وان سقوا قبل خروجهم نيب أن يخرجوا اشكرا لله تعالى • (باب صلاة الخوف) • (قوله بشرطه) هي جائزة بعده عليه السلام (قوله هما) أي ضد أبي خبيثة وعمر رجهما الله تعالى خلافا للثاني (بشرط حضور عدو) بقينا فلو صلا على ظنه قبيل خلافة أعادوا (أوسع) وجبة عطفية ونحوها وحان خروج الوقت كافي في جميع الاثر ولم أره لغيره فليصنف قلت شرأيت في شرح البصائر للعيني أنه ليس بشرط الاعتدال بعض حال التمام الحرب (فيصير الامام طائفة بازاء العتق) اربابا له (وبلى يا نرى) وكهنتين في الثاني (ومنه الجمعة والعبد) وركعتين في غيره (زوما) وذهب اليه وجاءت الاخرى فعلى جميع ما في وسلم وحده



وأسمه من السجدة الثانية في الشافعي في غيره إذا قام الإمام من التشهد الأول إلى الثالثة طأه أبو السحر  
 وتذهب مائبة فلور كبروا بطلت صلاتهم نهر (قوله وذهب إليه ذبا) طأه أو صلاتهم لم يكن صحتهم مع (قوله  
 وجاءت الطائفة الأولى) بجبهتها ليس متعيناً حتى لو أتت مكاناً أو وقتاً الطائفة للذهاب بأزاء العذر مع وهل  
 الإقام في مكان الصلاة أفضل أو في محل الوقوف قولان كافين سبقه الحدث أقاده أبو السعود (قوله لأنهم  
 لاحقون) لهذا لو حاذت امرأة كانت معهم فسدت صلاتهم بخلاف الطائفة المسبوقه ومن أدرك ركعة من  
 الشفع الأول فهو من الأولى والأفهم من الثانية أقاده صاحب البحر (قوله وإن اشتد خوفهم) أراد بالاشتداد  
 أن لا ينهيهم أن يزول عن الدابة بجر من غاية البيان فقول الشارح ومجوزاً عن التزول قصد به بيان المنصب  
 (قوله ركعاً) أي في غير المهر أمافيه أوسع المشي مطلقاً لا يصح (قوله فرادى) جمع فريده على غير قياس  
 صحاح منه وبعلى الحال المتداخلة أو المترادفة وتجب حمل السلاح عند الخوف في الصلاة وأوجب الشافعي  
 أبو الورد (قوله للضرورة) علماً لاستفيد من قوله إلى جهة قدرتهم من سقوط الاستقبال (قوله لغير اصطفا)  
 أي بأزاء العذر وكافي الشر لئلا يلايه ولا وجه لما في الحلبي (قوله وركوب) أي من إحدى الطائفتين وقدر وقوله  
 مطلقاً أي ذهاباً وإياباً حلبي (قوله كربة سهم) فانه عمل قليل وهو غير مقصود في كونها من العمل القليل قل  
 فان من رآه يرمي بالقوس يضيق أنه خارج الصلاة (قوله واللاتصم) وسقط الطلب لتعق العذر (قوله وهو  
 يضرب) لا حاجة إليه لأن سائفاً فاعل حقيقة في الملابس بالفعل وفي القاموس رجل ساق ذو سيف  
 وسيف صاحبه والجح سيفاً وفيه معنى عني متروك كثر ما شئت وأهتدى ومنه نوراً غشوت به وعلى  
 تسليم الاحتياج إليه فالسبب أن يقول أيضاً وهو عني ليرجع إلى المشي فأنمل (قوله تصح صلاته) لأن  
 السير ضمن الدابة حقيقة وإنما أضيف إليه معنى لتيسيره فإذا جاء العذر انقطعت الإضافة إليه بجر (قوله  
 أعدم خوفه) فكان المشي فعلاً وهو مناف للصلاة اه بجر (قوله لم يجزأهم) زال سبب الرخصة  
 أبو السعود (قوله جائز) أي أهم الانحراف في أو أنه لو جرد الضرورة أبو السعود (قوله لا تنزع صلاة الخوف  
 للعاصي) لأن العاصي في السفر عذر واقع وهو مشروعة لغيره عند حضوره أقاده أبو السعود عن شيخه (قوله  
 ذات الرضاع) أي غزوة ذات الرضاع وكانت في الحرم على رأس سبعة وعشرين شهراً من الهجرة وهي قبل الخندق  
 اختار أصحاب ذات الرضاع لأنهم رجعوا راياتهم وقبل ذات الرضاع شجرة بذلك الموضع أبو السعود عن ابن هشام  
 وأصح الأقوال فيما ذكره السهيلي «مارواه البزار» عن أبي موسى الأشعري قال خرجنا مع رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم ونحن ستة نفر بيننا وبينهم نعتيقه فنقت أمة أمنا ونقت قدامي ومقت أظفاري فكانت على  
 أرجلنا انفرق فسميت غزوة ذات الرضاع لما كنا نعب على أرجلنا من الخرق أه من المواهب اللدنية (قوله ويطن  
 الخيل) بالخاء المعجمة اسم موضع (قوله وعصفان) بوزن عثمان فأموس (قوله وذى قرد) وتعرف بغزوة الغابة  
 وقرد يقع الثفاف والراء وبالذال المهلة وهو ماء على بر يد من المدينة وكانت في ربيع الأول سنة ست قبل  
 الحديدي يقهى من الغزوات اه من المواهب ثم ظاهر كلامه هذا ينافى ما قد ساء عن شرح نور الإيضاح  
 أنه صلى الله عليه وسلم صلاها أربعاً وعشرين مرة اللهم الآن يقال إن العشرين السابقة صلاها في غير  
 الغزوات أو تكرر فله في كل غزوة

• (باب صلاة الجنائزة) •

مناسبة ما قبله أن الخوف والتقال يفرضان إلى الموت وهذه مناسبة خاصة ومناسبة ما من حيث الصلاة  
 كونها صلاة من وجه لا مطلق وكل متعلق به عارض إلا أن الجنائزة تعلقت به عارض هو احترام بعض الشيء  
 في دار التكليف وهو الذي اقتضى تأخيرها (قوله إلى سببه) هو الجنائزة بالفتح بمعنى الميت (قوله وهي بالفتح  
 الميت) قال النووي في شرح مسلم الجنائزة مشتقة من جفراً إذا ستر ذكره ابن فارس وغيره والمضارع يجزئكم  
 الآون والجنائزة يكسر الجسيم وقصها أو الكسر أفصح ويقال للميت بالفتح وبالكسر النعش عليه ميت ويقال  
 مكسه حكاه صاحب المطالع والجمع جنازة بالفتح لا غير (قوله وقيل لفتان) أي فهمها (قوله خافت خذاً طبعاً  
 ويشهد له قوة تعالى الذي خلق الموت والحياة والمقابلة يتم ما من مقابلة الضدين الذين هما الأمران الموجودان  
 اللذين بينهما غاية الخلاف لا يجتمعان وقد يرفعان (قوله وقيل مسلمية) لأنه قطع مواد الغلبة عن الجح

وذهب إليه (قوله وجاءت الطائفة الأولى  
 وأتوا صلاتهم بالأقراءة) لأنهم لاحقون  
 (وسلو أنهم جاءت) الطائفة (الأخرى وأتوا  
 صلاتهم بقرأة) لأنهم مسبقون وهذا  
 تنازع حولي الصلاة خلف واحد والآخر لا فضل  
 أن يصلي بكل طائفة امام (وان اشتد  
 خوفهم) ومجوزاً عن النزول (صلاها ركعاً  
 فرادى) إلا إذا كان ردنياً للإمام فيصح  
 الاقتداء (بالإيماء إلى جهة قدرتهم)  
 للضرورة (وفسدت بشيء) لغير اصطفا  
 وسبق حدث (وركوب) من الخيل (قوله  
 لا تجل كربة سهم) (والسيف) من الخيل  
 أمكن أن يرسل أعضاءه ساعه صلى بالجماعة  
 (والألا) تصح كرساة الماشي والسائق  
 وهو يضرب بالسيف فروع الركبان  
 كان مطاً أو يصح صلاته وإن كان طالباً  
 لا أعدم خوفه شرعاً وإن زهد المدرك بجر  
 انصرف عنهم وبكسر جاز لا تنزع صلاة  
 الخوف للعاصي في سفره كما في الظهيرية  
 وعليه فلا تصح من البشارة مع أنه عليه السلام  
 صلاها في أربع ذات الرضاع ويطن فصيل  
 وعصفان وذى قرد  
 • (باب صلاة الجنائزة) •

من إضافة الشيء إلى سببه وهي بالفتح الميت  
 وبالكسر السرير وقيل لفتان والموت صفة  
 وجودة خلقة خذاً طبعاً وقيل مسلمية

بالمشاهدة عليه من مقابلة العدم والملكة (قوله بوجه المختصر) على سبيل السنة كافي الوفاة والمختصر على  
 نتيجة المفعول الميت حتى به لأن الوفاة حضرة أو ملائكة الموت أفاده أبو السعود والمراد هنا من قرب موته  
 (قوله وعلامته) أي علامة الاحتضار المفهوم من المختصر (قوله مضره) بفتح الميم وكسر الهمزة وخضمها  
 وضعهما وفي البحر زيادة على ما هنا أن عمدة الخصبة لأن الخصبة تتعلق بالموت وتتبدل جلدتها ومن علامة  
 السعادت قرع الجبين ودفع العين ومن علامة الشقاوة والبذاءة تعالى أن يزيد الشدة وأن يحدو كالخزور  
 وأن يرد الوجه أي يتغير لونه إلى نحو الرماد (قوله ويجاز الاستلقاء) واختاره مشايخ ما وراء النهر لأنه أيسر  
 لخروج الروح وتقبه في فتح القدير وغيره بأنه لم يذكرك فيه وجه ولم يعرف الانقلاب وأما علم الأيسر منه فما  
 ولكنه أيسر لتغيره وضده عليه وأمنع من تقوس أعضائه بحر (قوله ليتوجه إلى القبلة) أي ليتوجه وجهه  
 إلى القبلة دون السجاء بحر (قوله كما تيسر) أي كيف تيسر أي على الجانب الأيمن أو الأيسر أو مستلقياً بعد  
 كونه مستقبل القبلة وبهذا التأويل خالف ما بعده (قوله صححه في المبني) بالفتح المضممة والباء الموحدة لا بالنون  
 والشاف كافي البحر (قوله لا بوجه) زجره (قوله ويلقن نذبا وقيل وجوبا) نظاهره أن الخلاف ثابت في المذهب  
 وليس كذلك لما في النهر وهذا التلقين مستحب بالإجماع كذا في الدراية ثمانية القصة الواجب على أخوانه  
 وأصدقائه أن يلتزموا تجوزاه وينبغي أن يكون الملقن غير متمم بالمسرة بعونه وأن يكون ممن يعتقد فيه الخير  
 (قوله يذكرا الشهادتين) ليكون آخر كلامه قد ورد في الحديث الصحيح من كان آخر كلامه لا اله الا الله دخل  
 الجنة أي مع السابقين والافكل مؤمن يدخل الجنة وإن لم يلقها عند الموت حاشي عن امداد الشراح (قوله لأن  
 الأولى لا تقبل الخ) فيه أن هذا في حق الكافر إذا أراد الاسلام أما إذا أسلم فتكفيه الأولى المذكورة في الحديث  
 السابق اه حاشي وقوله هذا في حق الكافر في سدا شرط التلقظ بالشهادتين والمقصود لاهل المذهب  
 أنه لا يشترط حتى لو قال الكافر آمنت بالله ورسوله كفي كما ذكره شرح الفقه الأكبر (قوله قبل القرعرة) لأنها  
 تكون قرب ككون الروح في الحلقوم وحديث لا يمكنه النطق بهما (قوله واختلف في قبول توبة اليائس)  
 بأن بلغت روحه الحلقوم وهزئت جوارحه عن الافعال وقلبه عن الاذكار وقيل لا تقبل كأيما به كالأية بسلان  
 بعد الموت قال تعالى وليست التوبة للذين يعملون السيئات حتى إذا حضر أحدهم الموت قال اني تبت الآن  
 ولا الذين يموتون وهم كفار سوى بين من تاب حال الاحتضار ومن مات على الكفر في انتفاء التوبة عنهما فاقبل  
 هذا الوقت أي قبل حضور الموت هو وقت القبول وهو المراد بالقرب في قوله تعالى ثم يتوبون من قريب وعليه  
 الجهر ومن الشافعية والمالكية والحنفية من المعتبرة وأهل السنة أبو السعود عن شرح الفقه الأكبر (قوله  
 واختار) لم يذكر في التمهيد هذا الاختيار وإنما ذكر القولين عن البرازية ثم قال نقلنا عن البرازي والمسطور  
 في الفتاوى وذكرنا ذكره الشارح وكونه في الفتاوى كذلك لا يقتضي اختياره بل الذي تدل عليه عبارة العلامة  
 القاري عدم القبول فيه ما كما هو ظاهر العبارة السابقة وأيد ما ذكره الشارح بقوله تعالى وهو الذي يقبل  
 التوبة عن عباده ويعفو عن السيئات وقوله تعالى قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة  
 الله إن الله يغفر الذنوب جميعا وأجيب عن آية النسا وغيرها بأنها غير قطعية في عدم القبول لا مكان جل التوبة  
 فيها على التوبة عن الكفر مفرقة قوله تعالى يعملون سوءا يجوهة فان الجهل هو الكفر أبو السعود عن  
 شرح الفقه الأكبر لا على قارى (قوله والفرق في البرازية وغيرها) وهو ما ذكره في النهر بقوله لأن الكافر  
 أجنبي غير عارف بالله تعالى ويبتدئ إيمانا وعرفانا والفاسق عارف وحاله حال البقاء والبقاء أسهل (قوله  
 من غير أمره) أي الميت قوم من الاضافة إلى المفعول (قوله لا يضر) بسبب ضيق نفسه في هذه الحالة (قوله  
 ولا يكثر عليه ما لم يتكلم) لأنه لما أكره على ابن المباركة عند الوفاة قال إذا قلت ذلك مرة فأنما على ذلك ما لم أتكلم  
 لأن الغرض من التلقين أن يكون لا اله الا الله آخر قوله اه بحر (قوله ليكون آخر كلامه الخ) على تحذوف علوم  
 من المقام أي فيكثر عليه (قوله والعدد) استحسنه بعض التابعين نهر (قوله ولا يلحق) أي لا يؤمر به وإن فعل  
 لا ينهي عنه قال في التمهيد واختلفوا في تلقينه بعد الموت فتبيل يلحق نظاهره قوله عليه الصلاة والسلام لقنوا  
 موتاكم شيئا فإنه لا اله الا الله وقيل لا يلحق وهو نظاهر الرواية إذا المراد بما ذكرتم في الحديث من قرب من الموت  
 فيلحق (قوله وفي الجوهرة أنه منبر وع) لأن الله تعالى يحسه في القبر وفي المزيد والتجنيس التلقين بعد الموت فلهذا

(وجه المختصر) وعلامته استرخاء قدسه  
 واعوجاج مفره وانخفاض صدغه (القبلة)  
 على عيت هو السنة (وجاز الاستلقاء) على  
 ظهره (وقد ما اليها) وهو المضاد في زمانها  
 (و) لكن (يرفع رأسه قليلا) ليتوجه إلى  
 القبلة (وقيل يوضع كذا ييسر على الأصح)  
 (و) (وإن شق عليه تركه على  
 حاله) والمراد لا بوجه معراج (ويلقن)  
 نذبا وقيل وجوبا (بذكر الشهادتين) لأن  
 الأولى لا تقبل بدون الثانية (عنده) قبل  
 الفرسفة واختلاف في قبول توبة اليائس  
 والفتار قبول توبته لا إيمانه والفتار في  
 البرازية وغيرها (من غير أمره) ما لم  
 ينهض وإذا قالها مرة كفا ولا يكثر عليه ما لم  
 يتكلم أي يكون آخر كلامه لا اله الا الله عليه ما لم  
 قريبه يس والعدد (ولا يلحق بعد تلقينه) وإن  
 فعل لا ينهي عنه وفي الجوهرة أنه منبر وع  
 عند أهل السنة ويكفي قول يا خلا

بعض مشايخنا (قوله يا ابن فلان) صريح في نسبته إليه بامه العلم وهو ظاهر ان علم اما اذا جعل  
 فالظاهر ان يقال ابن عبد الله او نسب الى حواء كما في جهول الاسم وورد ان الدعاء يوم القيامة يسألون  
 ابن فلانة فقيل ستر على ولد الزنا وقيل اكرام العيسى ابن مريم على نبينا وعليه وعلى جميع الانبياء والملائكة  
 والصالحين الصلاة والسلام (قوله اذكر ما كنت عليه) أي من الايمان بالله تعالى ورسوله أي وأوجب به الملكين  
 (قوله فان لم يعرف اسمه) حواء كان ذكر اأم أنى ينسب الى حواء بلفظ ابن حواء أو بنت حواء (قوله ومن  
 لا يسأل) كالانبياء والشهداء والمرابطين والمطهرون والميت يوم الساعة وأوليتها ومن يقرأ تبارك الملك كل ليلة  
 (قوله ينبغي أن لا يلقن) أي يستحب والسؤال لا يختص بهذه الامة ضد عامة المتقدمين وقيل لهذه الامة خاصة  
 وفي البرازية السؤال فيما يستقر فيه الميت حتى لو أكله سبع فالسؤال في بطنه فان جعل في تابوت أو اما لنقله  
 الى مكان آخر لا يسأل ما لم يدفن أبو السعود عن الشريعة (قوله لا يسألون) لانهم يسأل عنهم فكيف يسألون  
 (قوله ولا أطفال المؤمنين) في الشريعة لا يسألون في قبرهم من بني آدم يسأل في القبر باجماع أهل السنة  
 أي حتى الأطفال لكنه يلقنه الملك فيقول له من ربك ثم يقول قل الله ربى ثم يقول له ما ديتك ثم يقول قل ديني  
 الاسلام ثم يقول له من نبيك ثم يقول له قل نبي محمد صلى الله عليه وسلم وقال بعضهم لا يلقنه بل يلهمه الله تعالى  
 حتى يجيب كما ألهم عيسى عليه الصلاة والسلام في المهداء وحكاية الاجماع من الشريعة لا يمعن ارضة بقول  
 الشارح والاصح الخ أفاده أبو السعود والحق أنهم ما قولان كما هو مذكور في المواهب وشرها للعلامة الزرقاني  
 ثم السؤال مرة واحدة وقيل يشكر ثلاثة أيام وقيل سبعا وقيل الكافر يسأل أربعين صباحا تعذيبا له ويختلف  
 شدة وتعذيبا بحسب الاختصاص (قوله وتوقف الامام في أطفال المشركين) ظاهرا أنه توقف في سؤالهم وليس  
 كذلك بل التوقف في دخولهم الجنة وهو الذي يفيد قوله وقيل هم خدام أهل الجنة وبه ورد الحديث وقيل هم  
 فيم اولى وبخدمه وقيل في الاعراف وقيل في النوازل وقيل ترفع لهم نار ويؤمرون بدخولها فان دخلوها كانت عليهم  
 بردا والا دخلوها كرها وقيل غير ذلك (قوله ويكره) أي تحريما أشار اليه في التمهيد وقوله تمنى الموت أي لضرر نزل به  
 كما في النهر من ضيق حبس أو خوف ظالم أو عذوفاً ومن مرض أماً للوقوف على الدين بغيره (قوله وقامه في النهر)  
 حيث قال فان كان ولا بد فقل اللهم أحسني ما دامت الحياة خيرا الى روفي اذا كانت الوفاة خيرا الى كذا  
 في السراج وانما كره تحسبه لانه يكون به فارقا من قضاء الله والمطلوب الرضى به والحياة خير لا طاع زيادة حسنة  
 والله اعلم لاحال توبته ورجوعه اليه تعالى (قوله وسيجي) أي في الكراهية والاستحسان انتهى حلي  
 (قوله يقتصر في حقه) فلا يحكم بكفره كما في البحر والنهر (قوله جلا على أنه الخ) هذا بحسب ظاهر الشرع وحكمه  
 في الباطن موكل الى الله تعالى (قوله ولذا اختار الخ) أي لخوف وقوع كلمات الكفر منه كذا يضاف من عبارة  
 البحر فلا يحكم بكفره واختار بعضهم قيامه حال الموت كذا في البحر أيضا (قوله شذ الحياه) بفتح اللام تنبيه على  
 بفتح اللام وهو نبت اللحية من الانسان أو العظم الذي عليه الاسنان جهر (قوله ويقضم) من التفمض  
 أي يطبق أجفانه ما قهستاني (قوله تحسبنا) اذ لوتر له على حاله يبق قطيع المنظر ولا يؤمن من دخول الهوام  
 في جوفه والما عند غده وبه جرى التوارث أيضا أبو السعود (قوله ويقول مغمضه بسم الله) عن أم سلمة أن النبي  
 صلى الله عليه وسلم دخل على أبي سلمة بعد الوفاة وقد شق بصره أي شخص فأغمضه ثم قال ان الروح اذا قبض تبعه  
 البصر أي ذهب أو شخص ناظر الى الروح أين تذهب ذكره الشريعة لا في ثم قال اللهم اغفر لابي سلمة وارفع  
 درجته في المهديين واخلفه في عقبه في الغابرين واغفر لنا وله يا رب العالمين واوسع له في قبره ونوره فيه قال  
 في المتهنى وينبغي أن يحفظه كل مسلم فبده به عند الحاجة بجر وقوله باسم الله أي حال كونك مصليا باسم الله  
 أو حال كونك متبركا باسم الله تعالى وقوله وعلى ملا رسول الله أي خرجت روحك خريجة في الانشاء (قوله اللهم يسر  
 عليه أمره) من التجهيز والتكفين ومن يجهله (قوله وسئل عليه ما بعده) من السؤال والاهوال (قوله بلغناك)  
 الباء التعدي أي اجعل لنا مسعدا (قوله واجعل ما خرج اليه) وهو القبر (قوله خيرا ما خرج منه) بأن توسعه  
 عليه مع النور والخضرة والريحان (قوله ثم يمد أعضائه) خوف أن تيسر (قوله ويوضع على بطنه سيف) أو مرآة  
 وعليها اقصر الحوى فهذه الاشياء تمنع الانتفاخ بالخاصة (قوله ويخرج من عنده الحائض) كذا في النهر  
 لان الملائكة لا تدخل بيتا فيه أحد هؤلاء حلي عن الامداد وهو أولى بما في البحر من أنه لا يجتمع حضور الجانب

يا ابن فلان اذكر ما كنت عليه وقل وضيت  
 بالله ربنا وبالا سلام ديننا وعمد نبينا قبل  
 نأمره ولأفاده فان لم يعرف اسمه قال ينسب الى  
 حواء ومن لا يسأل ينبغي أن لا يلقن والاصح  
 ان الانبياء لا يسألون ولا أطفال المؤمنين  
 وتوقف الامام في أطفال المشركين وقيل هم  
 خدام أهل الجنة ويكره تمنى الموت وقوله  
 في النهر وسجي (وما ظهر منه من كلمات  
 كثرية يقتصر في حقه وبما لا يحسن ان ي  
 الحاي) جلا على أنه في حال زوال عقله وقوله  
 اختار بعضهم زوال عقله قبل موته ذكره  
 الكمال (واذا مات شذ الحياه ويقضم عليه  
 تحسبنا) ويقول مغمضه باسم الله وعلى ملا  
 رسول الله اللهم يسر عليه أمره وسئل عليه  
 ما بعده وأمسده بلفظك واجعل ما خرج اليه  
 خيرا ما خرج عنه ثم يمد أعضائه ويوضع على  
 بطنه سيف أو مرآة لا يفتن ويحضر عنده  
 الطبيب ويخرج من عنده الحائض والنساء  
 والجانب



ما يخص به الاتيساء (قوله كائنات) لأن الثياب تسمى عليه فيسرع اليه الفساد بمرارة قوله ويوضأ من يؤمن  
 بالصلاة (قوله) فالحي الذي لا يعقل الصلاة لا يوضأ زعمى قال في التبريد هذا يقتضى أن من بلغ جنونا لا يوضأ أبداً  
 ولم أره لهم وأنه لا يوضأ الا من بلغ سببه الا أنه يؤمر بالصلاة - فخذوا فزهر الجوى انتهى أبو السعود وبهذا فيه  
 بأنه ما المانع أن يكون الوضوء سنة الفصل في ذاته أفاده فوح أقنذى (قوله للرج) لأن إخراج الما من فم الميت  
 وأنه لا يمكن في تركه أن أبو السعود (قوله وقيل في ملان) بأن يجعل الفاسل خرفة في أصبعه يمسح بها أصابعه  
 ولهاته ولنته ويدخل في مفرجه أيضاً انتهى وفي المجتبى وعليه العمل اليوم واختلافه وإقائه المجتاهة فعندنا لا حرام وضو  
 الله تعالى منه بغيره مثل ما كان يستحب حتى لأن موضع الاستبراء لا يتناول عن التماسه فلا بد من إزالتها اعتباراً  
 بحالة الحياة ولا يمس عورته لأن من العورة حرام ولكن ياب خرفة على يده فيفصل حتى يظهر الموضع  
 وقال أبو يوسف لا ينبغي أبو السعود (قوله فعدلات اتفاقاً) فيه نظر ظاهر وقد راجعت الشربلية والاحداد  
 فزأيت كلامه فيه ما خالني عن ذكر الافة اتفاق مقتصر على قوله بعد قول المصنف بلامنصنة واستشاق الا اذا كان  
 جنباً كذا نقل عن المقدسى انتهى وفي الشلبي وما ذكره الخلفاء أى في شرح القدورى من أن الجنب يمسح  
 ويستنشق غريباً بمخالفة الكتيب أبو السعود (قوله ويدير أوجهه) أى لا يديه ولا يوزع غسل رجلية بصر  
 (قوله ويجمع رأسه) أى في الوضوء وهو ظاهر الرواية بمر (قوله ويصب عليه ماء) قال الجوى لم أره الا أن  
 يكون حلواً أو ملها انتهى قلت الذى ينبغي في ديارنا الخلو لاستعمالهم الصابون في غسله (قوله) بضم الميم اسم  
 مفعول من الاغلا لا من الفسل والغلابان لانه لازم واسم المفعول اغيايى من المتهذى انتهى حلى واغاطب  
 فمضمونه مبالغة في التنظيف فان قلت ان التحسين يوجب اغلال ما في الباطن فيكثر الخارج قلت ذلك داع  
 لا مانع ان يحصل باستفراغ ما في الباطن تمام النظافة والا مانع من ثلويث الكفن عند حركة الحماة له فعندنا  
 الماء الطار أفضل على كل حال بمر أى سواء كان به ومع أم لا نهر (قوله ورق النبق) ويطلق على الشجر نفسه  
 وعلى الفاسول نهر (قوله أو حرض) أو مانعة خلق تجوزا لبحر كاذكره الجوى (قوله فسكون) ويجوز الضم  
 شربلية (قوله الاشنان) أى قبل الطعن جوهره وهو عروق صغرة يتقلب بها أهل المدينة أنفسهم وكذا  
 نفل به الثياب الهندية بمر (قوله مغلى) أى اغلا وسطاً لأن الميت يتأذى بما يتأذى به الحي (قوله بالخطمى)  
 بكسر الظاء والفتح لغة ضعيفة واقتصر بها من على الفتح نهر والياء مشددة معجاء وانفسل به بعد الوضوء  
 قبل الفسل بالاجماع لانه ابلغ في استفراغ الوضوء أبو السعود (قوله نبت بالعراق) طيب الرائحة يعمل على  
 الصابون في التثقيب نهر (قوله وضوءه) كاذكره بمر (قوله هذا) أى غسلها بالخطمى الخ (قوله أو أجرد) أى  
 من الشعر (قوله ويصنع) هذا قول الفسل المرتب وأما قوله وصب عليه ماء مغلى الخ وقوله والا فالقراح وقوله  
 وغسل رأسه بالخطمى بفعل قبل الترتيب الاتى وبعبارة الشربلية ويفعل هذا قبل الترتيب الاتى ليلت ما عليه  
 من الدون اه أبو السعود (قوله ليبدأ بيمينه) لما في البخارى من حديث أم عطية قالت لما غسلنا ابنته صلى الله  
 عليه وسلم قال ابدأ من يمينها نهر (قوله الى مايلي الخ) بالطاء المبهمة وهو السرر والذى يليه هو جنبه الا فسل  
 ولو صرح به لكان أولى بأن يقال فيفصل حتى يعم الماء جنبه الا فسل وقوله منه لا حاجة اليه على هذا المعنى  
 حتى يصل الماء الى الجنب الذى يلي الخ (قوله ثم على يمينه كذلك) أى فيفصل حتى يعم الماء جنبه الا فسل وهذه  
 هي الفسل الثانية كافي أبي السعد ويغفرهم منه ومن قول الشارح بعد هذه غسله ثالثة أنه يعم جسمها بالماء  
 كل مرة (قوله بالبناء للمفعول) راجع الى قوله مستند والاصطلاح أن يقال اسم مفعول لأن البناء للمفعول  
 لا يقال الا في الافعال حلى ويحق أن قوله بالبناء للمفعول راجع الى مجلس ونائب القائل ضمير يعود الى الميت  
 (قوله وهذه غسل ثالثة) الحاصل أن السنة اذا فرغ من وضوءه غسل رأسه وجنبه بالخطمى من غير تسريح  
 ثم يصبه على شقه الايسر ويغسله وهذه مرة ثم على الايمن كذلك وهذه ثالثة ثم يصبه ويصنع بطه كاذكره  
 يصبه على شقه الايسر صب الماء عليه وهذه ثالثة انتهى بمر (قوله لما تم) من قوله ليصل المستنون (قوله بجزر)  
 أى صح لاجل والانه ما سرف ينفق ويحكم فيه ما كراهة التعريم (قوله) ينسئ أن يكون الفاسل طاهراً  
 ويحسب أن يكون جنباً أو سائداً والاوى أن يكون الفاسل اقرب الناس الى الميت فان لم يحسن الفسل فاعمل  
 الامانة والورع فلو كفروه وبقي عضو لم يفسل ونسل العضو بخلاف الاصبع فتح وضوء الميت من الماء الاقل

(كائنات) وغسله عليه السلام في نفسه من  
 شواحه (ويوضأ) من يؤمر بالصلاة (بلا  
 منقضة واستشاق) للرج وقيل في ملان  
 بخرقة رجليه غسل العمل اليوم ولو كان جنباً  
 أو سائداً أو سائداً فعلا اتصافاً تقيماً بالطهارة  
 كما في امداد الفتح مستنداً من شرح  
 المقدسى ويدير أوجهه ويصنع رأسه  
 (ويصنع عليه ما مغلى بيدر) ورق النبق  
 (أو حرض) بضم فسكون والاشنان (ان  
 نهر والاشنان) مغلى (ويدير أوجهه)  
 نهر (قوله الاشنان) نبت بالعراق (ان وجبت  
 وجنبه بالخطمى) نبت بالعراق (ان وجبت  
 والا فبالصابون وضوءه) هذا لو كان به ما شعر  
 حتى لو كان أجرد أو أجرد لا يفعل (ويصنع  
 حتى لو كان أجرد أو أجرد لا يفعل حتى يصل  
 على يمينه) ليبدأ بيمينه (فيفصل كذلك  
 الماء الى مايلي الخ) بالبناء للمفعول (اليه  
 ثم يجلس مستنداً) بالبناء للمفعول (ثم  
 ويصنع بيمينه رقيقاً وما خرج منه يغسله  
 بعد اقعاده) يصبه على شقه الايسر ويغسله  
 وهذه) غسله (ثالثة) ليصل المستنون  
 (ويصنع عليه الماء عند كل اجتماع ثلاث  
 نوات) لما تروان زاد عليها) أو نقص  
 (جاز) اذا لو أوجب مرة



والثاني والثالث اذا استنقع في موضع فاصاب شيئا نجسه لانه نجس واد اصاب ثوب الغسل فامر شر من طيبه  
 مما لا يجد بقاءه ولا يمكنه الامتناع عنه لا ينصب له وم البلوى وعدم امكان الصلوة عنه جوى عن الواقعان  
 ذكر ما بوالسعود وهذا انه على ان نجاسة الميت نجاسة خبيث وتقدم انها طاهرة حيث خلافه من الاقدار وهو  
 معنى على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله ولا يبعد غسله ولا وضوءه بالخارج) لانه عرف وتقصا وقد حصل نهر  
 ومقتضى التعليل ان لا يبعد غسله اذا جتمع ولم ادره فانه ابو السعود والغسل ينضم الفقيه بل وبالفتح ايضا وقيل  
 ان اضيف الى المفسر ونحوه الى غيره ضم (قوله لان غسله الخ) هذا التعليل معنى على ان نجاسة الميت نجاسة  
 لحث (قوله لبقائه بالموت) أى بقاء الحدث بالموت فلما لم يؤثر الموت في الوضوء وهو موجود لم يؤثر الخارج  
 المارض بمر بقليل زيادة (قوله الا ان المسلم يظهر بالغسل) فلو لم يظهر انسان وصلى به صحت صلاته وهذا في غير  
 الشهيد اما هو فظاهر وان لم يغسل والكافر لا يظهر وان غسل لانه ليس اهل للكرامة وقوله تعالى ولقد كرمنا نبي  
 آدم ليس فصافي طهارته بعد موته بل يحفل التكرم بالثمن والعقل أو الاكل بالايدي لا بالقلم كالبهايم وهو احد ما قيل  
 في الآية (قوله وقد حمل) أى الغسل وبطرق النجاسة بعد ذلك لا يبعد بل يغسل موضعهما (قوله وغتف) نشف  
 ان كان بمعنى شرب فبكسر الشين من حدث لم كافي الصالح وان كان بمعنى اخذ فبقعه وان حدث ضرب كافي النهاية  
 واعلم ان نشف يندى ولا يندى كافي المصباح أبو السعود وظاهره انه يقرأ غتف بالتخفيف (قوله في ثوب)  
 ثلاث قبل اكنافه وفي المخرج من الثوب الجلية المندبل الذي يمسح به الميت بمسد الغسل كالمندبل الذي يمسح به الحي  
 يعني أنه طاهر انتهى (قوله ويجعل الخنوط) استحبابا وكذا يوضع في القبر لانه عليه الصلاة والسلام فعل ذلك يانه  
 ابراهيم أبو السعود عن الجوى عن الروضة (قوله الطيبة) أى طيبة الرائحة أبو السعود (قوله لكرامتها)  
 أى فخرها كما يدل عليه قول بصرة وردت في المزمع الرجال انتهى ولا يكره النساء أبو السعود عن المعنى  
 (قوله وجعلها مائى المكفن) عند رأس الميت كما يفعل في زماننا جعل بجر (قوله ندبا) يرجع الى قوله ويجعل  
 والاولى ذكره بانه (قوله والكافور على ساجده) أى واضع سجود جمع مسجد بالغ في لغة وهي الجبهة  
 والانتف والبدان والركبتان والقدر ما يروى ذلك عن ابن مسعود نهر وخص الكافور لان الديان تهرب  
 من رائحته أبو السعود (قوله كرامة لها) لانه لما كان يسجد بها خضت بزيادة كرامة لها من سرعة الفساد  
 نهر (قوله ولا يشرح شعره) أى الميت الا هم من الذكروا في الشعر يريم اللحية وكما يجوز نشر شعر الشعر  
 لا يجوز قطع شئ منه سواء كان شاربا أو غيره ولا يقرأ القرآن وقت الغسل جهرا وكذا الادعية ولا بأس بها  
 سر أو يكره بقراءة القرآن امام الجنائز وكذا الذكروا المسح بالسمت جوى عن المفتاح وقوله ولا يقرأ الخ معنى  
 على ان نجاسته نجاسة حدث (قوله أى يكره ذلك قريبا) لقول القتيبة أما التزيين بعد موته او الامة شاط  
 وقطع الشعر فلا يجوز نهر لان هذه الاشياء لم تكن مستغنى عنها والمأصل أنه لا يغسل به ما هو للزينة  
 أبو السعود (قوله الامكسور) فلا بأس بأن يؤخذ ويرى يروى ذلك عن الشيخين بجر (قوله ولا يمتحن) على قول  
 أبي يوسف وبه يفتى أبو السعود (قوله ولا بأس بجعل القطن على وجهه) قال في الظهيرية واستحب عامة العلماء  
 شرب ليلية عن الفتح (قوله ومسها) قال في البحر ولا بأس بتقبيل الميت اه وقد روى أنه عليه الصلاة والسلام قبل  
 عثمان بن مظعون بعد موته وكذا قبل الصديق النبي عليه الصلاة والسلام وظاهر قوله مسها أنه يحرم قبيلها  
 فيحصل المنع على ما اذا اختلط الجنس فلا ينافي الوارد (قوله لا من النظر اليها) قد يقال ان التعليل بانقضاء  
 الزوجية يقتضى تحريمه أيضا فليحذر الفرق بين المس والنظر (قوله قلنا هذا محمول الخ) أى فهو خاص بمن كان  
 نحو على من ناسبه على الله عليه وسلم ودليل الخصم من الحديث وفيه أنه لو اعتبر ذلك لما جاز لي تزوج بحرم  
 لفساطمة وقد ثبت أنه تزوج بنت اختها من قبله ومنها وأما الحديث فهو في الآخرة كما ستف عليه  
 وأيضا فان عثمان تزوج البنت الثانية له على الله عليه وسلم (قوله سبب ونسب الخ) أخرجه الطبراني  
 والحاكم والبيهقي ذكره السيوطي في جامعه الصغير وفسر شارحه العزري السبب بالاسلام والتقوى والنسب  
 بالانساب ولولا المساهرة والرضاع اه ولا يعارض هذا الحديث قوله عليه الصلاة والسلام لاهل بيته لا أعنى  
 جنسكم من الله شيئا لان معناه أنه لا يملك لهم نعم الله تعالى بملكته فتعهم بالشفاعة فهو لا يملك  
 الا ان يملكه اه مناوى وذكر الحافظ الهندي في كتابه استجلاب ارتضاء القربى بحب اقرباء الرسول

(ولا يبعد غسله ولا وضوءه بالخارج منه)  
 لان غسله ما وجب رفع الحدث لبقائه بالموت  
 بل اتصه بالموت كما اثر الحيوات الدموية  
 الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له وقد حمل  
 بمر وشرح مجمع (ويغتف في ثوب ويجعل)  
 الخنوط وهو شمع الماء (الطر المركبة  
 الاشياء الدائبة غير زعفران وورس)  
 لكرامتها للرجال وجعلها مائى المكفن جعل  
 (على رأسه وبأنيته) ندبا (والكافور على  
 ساجده) كرامة لها (ولا يشرح شعره)  
 أى جسر ذلك قريبا (ولا يغتسل ولا بأس  
 الا المكسور) ولا شعره ولا يمتحن ولا بأس  
 بجعل القطن على وجهه وفي تخارقه كدبر  
 وقبل وأذن وفم ويوضع يداه في باطنيه لا على  
 صدره لانه من عمل الكفار ابن كثير (ويجس  
 زوجها من غشاءها ومسها لا من النظر اليها  
 على الامم) منية وقاطبة الاثمة الثلاثة بيد  
 لان عليا غسل فاطمة رضي الله عنهم ما قلنا  
 فانه محمول على بقاء الزوجية لقوله عليه  
 الصلاة والسلام كل سبب ونسب يقطع  
 بالموت الا سببي ونسبي مع ان بعض الصحابة  
 افكر عليه شرح المجمع للعيني

وذوي الشرف هذا الحديث يلهظ كل سبب ونسب منقطع يوم القيامة الا- يعني وذوي الشرف فانهم سوا سوا في الدنيا  
والآخرة انتهى قال عمر فتزوجت أم كلثوم بنت علي - تلك التي يظهر من هذا أن قوله تعالى فاذا انقضى في الصورة  
فلا أنساب بينهم مخصوص بغير نسبه صلى الله عليه وسلم والمعنى أن النسب يوم القيامة لا يتبع الانساب صلى الله  
عليه وسلم فهو نافع لمن اتسب إليه ولو بصاهرة أو رضاع (قوله وهي لا تتبع من ذلك) أي الفسل سواء دخل  
بها أم لا كما في الجبر وله لها في حكم النكاح لانها في العدة بخلافها اذا ماتت فاته لعدة عليه بطوار نكاح  
أربع له بعد موته وانكاح أخيه فان قلت ان أم الولد تعتد بعد موت السيد بالحيض أوجب بانه لم يسبق  
عقد النكاح بينهما حتى يبقى أثره في الفسل بخلاف الزوجة (قوله ولو ذمية) فان قلت لا تعرف سنة الفسل تعلم  
أخاذه في الجبر قلت يرد عليه أن غسل الميت فرض كساية على المسلمين فلا يقطع عنهم بفعل الذمية الا أن يقال  
أن الكلام في الجواز لا في إسقاط الفرض بشرط بقاء الزوجة حتى لو كانت مبانة بالطلاق وهي في العدة  
أو عزمة بردة أو رضاع أو مصاهرة لم تقبله أو ارتدت بعد الموت أو قبلت ابنه أو وطئت بشبهة جهر (قوله  
فلا يفسلونه) تبع في هذا التعبير صاحب النهر وصوابه يفسله حلبي زيادة (قوله في الزوجة) صوابه في الزوجة  
لان الصلاحية للزوجة لا للزوجة (قوله لو باتت قبل موته) فيه أنها حينئذ لا تصلح حال الموت ولا حال الفسل  
فالاولى الاقتصار على المصنف (قوله أو ارتدت بعده) لان زوجية انقطعتم بها ولو اعتبر حال الموت لحاز  
غسلها الصلاحية حينئذ (قوله أو مات ابنه بشبهة) أي بعد الموت قبل الفسل لعدم صلاحيتها حلبي (قوله  
زوال النكاح) حله للمساكن الثلاث (قوله لمحل مسها حينئذ) أي حين إذ أكلت فاعتبرنا حالة الفسل ولو اعتبرنا  
حالة الموت لم نعت لانها كانت مجوسية في حالة (قوله اعتبارا بحالة الحياة) فانها لو أكلت بعده وكان حيا سبق  
النكاح (قوله ولو بلأرأس) أو النصف ومعه الرأس كما في النهر (قوله وينبغي أن يكون حكم الجلال الخ) قال  
في مختصر الظهيرية وأجرة الحاملين والدة فان من رأس المال ونحوه في البحر قال في الشرع بلائية وهو شامل  
لكنف المرأة ونحوه وليس هو المختار لانه على الزوج قاله أبو السعود وهو مفروض فيما اذا جازا لاجروه وهو عند  
عدم التعيين لانه التعيين لانه قام بواجب عليه حينئذ وليس من قام بواجب أخذ الاجرة عليه (قوله لا لا إسقاط  
الفرض الخ) فالتوبة لا بد منها لذلك وقد نقل ذلك صاحب النهر عن التعيين حيث قال قال في التعيين ولا بد  
من التوبة في غسله في الظاهر اه يعني لا إسقاط وجوبه ولا ينافيه ما في الخاتمة لوقوله أهله من غيرنية الفسل  
يجوز عند ما فانه محمول على جواز الطهارة لا على إسقاط الفرض اه قلت الذي في البحر من الخاتمة اجزا هم  
ذلك وهو ظاهر في إسقاط الفرض عنهم واه تظهر الكمال ما في التعيين وعارضه في البحر نص الخاتمة المذكور  
واختاره الاسيحياني والاكل ما في الخاتمة لان غسل الخ لا يشترطه التوبة فكذلك غسل الميت اه ووجه  
التوفيق بأن في المسئلة روايتين (قوله ولدا) أي لا شترط التوبة في إسقاط الفرض عن ذمة المكلفين قد يقال  
ان اشتراط الفسل هنا لعدم وقوعه منهم أولا بخلاف المسئلة السابقة (قوله لا نأمرنا بالفسل الخ) بناء صاحب  
الفتح على ما قاله صاحب التعيين (قوله وتعليه) أي الكمال بقوله لا نأمرنا الخ وهو لصاحب النهر اه لا يوم  
في التعليق لانه لم يظهر (قوله فتدبره) أقول الذي ينبغي التعويل عليه أنهم اذا غسلا فسد الفرض عنهم  
وان لم تكن لهم نية كما في الخاتمة وارتضاء الاكل والاسيحياني وان وجدوه في ما فلا بد من التوبة في غسله لا إسقاط  
المأمور به ولا تنقاس احدي المستثنين الى الاخرى للفرق البين بينهما (قوله الاكل فيه) أي في غسله (قوله لا تفسيل الملائكة)  
استفاد منه أنه شرعية قديمة وأن الواجب نفس الفسل وان لم يكن الفسل مكلفا وله الم بعد أولادنا  
آدم عليه الصلاة والسلام غسله أبو السعود (قوله ولا علامة الخ) نص على ما هو المعتبر من الخلاف أن العبرة  
للمكان عند فقد العلامة وأما اذا كان به علامة فيعمل بها انقضاء وانما علة جواز المكمل عند فقد العلامة لان دلالة  
المكان تحصل بها غلبة الظن بكونه مسلما (قوله والا) أي بأن كان في داو الحرب أي ولا علامة كجاءه الموضح  
وان كان هناك علامة عمل بها كما في أي السعد وقوله لا أي لا يفسل ولا يسل عليه (قوله لا يفسل ولا يسل عليه) كجاءه الموضح  
ولا علامة في البدايع علامة المسلمين أربعة الخضب والحنان وأيس السواد وحلق العانة نهر قال المتوفى  
في كون لبس السواد من العلامة نظر اذ ابيه لا يفسل من المسلمين حتى يكون علامة قلت بل الغالب الا أن لبسه  
أقرب المسلمين (قوله اعتبارا لا كثر) فان كان الاكثر من المسلمين يفسلون ويصلى عليهم وينزى المسلمون بالجماعة وان كان

(وهي لا تتبع من ذلك) ولو ذمية بشرط بقاء  
الزوجة (بخلاف أم الولد) والمذبة والكساية  
فلا يفسلونه ولا يفسلون على المنه ويرتدي  
(والاعتبر) في الزوجة (صلاحيتها) حاله  
الموت فتقطع من غسله لو  
بات قبل موته أو (ارتدت بعده) ثم است  
(أو ماتت بشبهة) زوال النكاح (وبما  
لها) غسله (لو أسلم) زوج المجوسية (فان  
فاسلت) بعده لمحل مسها حينئذ اعتبارا  
بحالة الحياة (وجذر أس آدمي) أو أحد  
شقيقه (لا يفسل ولا يسل عليه) بل يفسن الا  
أن يوجد أكثر من نفسه ولو بلأرأس  
(والا فخل أن يفسل) الميت (بجنايات ان يفسن  
الفاصل الاجريان كان ثمة شخصيه الا  
لتعنيه عليه وينبغي أن يكون غسل الميت  
والخيار كذلك سراج (ولو غسل) الميت  
(بفسرية قبرا) أي طهارة لا إسقاط  
الفرض من ذمة المكلفين (و) لذا قال  
(لو وجد ميت في الماء فلا بد من غسله ثلاثا)  
لأننا امرنا بالفسل في تركه في الماء بنية الفسل  
ثلاثا ففتح وتعليه يفيد أنهم لو صلوا عليه بلا  
إعادة غسله صح وان لم يسلط وجوبه عنهم  
قد بره في الاختيار الاصل فيه تفسيل  
الملائكة لا دم عليه السلام وقالوا اليوم  
هذه سنة موناكم فروع لو لم يدركه سلم  
أم كافر ولا علامة فان في دارنا غسل وصلى  
عليه والا لا اختا طونا بكما رواه  
ولاية اعتبارا لا كثر فان استروا غلبوا

الكفار أكثر من الكلى أبو السعود وكيفية العلم بذلك أن يصحى عدد المسلمين ويعلم ما ذهب منهم وبعد الموق  
 فيظهر الحال (قوله واختلف في الصلاة عليهم) حكى قولير في البحر من غير ترجيح (قوله ومحل الدفن) أى  
 اختلف المشايخ فيه ولا رواية عن الامام وصاحبه فقبل يدقنون في مقابر المسلمين وقال الهندواي يتخذ لهم  
 مقبرة على حدة وهذا حوط أبو السعود عن الجوى (قوله كدفن ذمية) تشبيه في وقوع الخلاف أقاده  
 أبو السعود (قوله لأن وجه الولد يظهرها) والولد مسلم تعالى به فيوجه الى القبلة بهذه الصفة (قوله يجه)  
 أى الميت الامم من الذكور والاتي وانما كان كذلك لأن من شرط الفاسل أن يحصل له النظر الى المفسول فلا يغفل  
 الرجل المرأة ولا المرأة الرجل الفصل والجوب وانطوى وقوله المحرم أى بغير حائل على يده في حق الرجل والمرأة  
 وهذا اذا كانت حرة وان كانت أمة يمه الاجنبي بغير ثوب ومثل المحرم للرجل أمته وزوجته قاله في البحر لكن  
 فيه نظر بالنسبة الى الزوجة قائم اتفقه كما هو الذي في النهر (قوله فان لم يكن) المحرم يكن تامه (قوله  
 فالاجنبي) أى فالنصف الاجنبي الصادق بالاتي بالنسبة الى الرجل وبالرجل بالنسبة الى الاتي وقوله بخرقة  
 المراد بها حائل يمنع المس (قوله ويمن الخنثي) أى على الظاهر من الرواية أشار اليه في البحر وقيل بغسل في نوبه  
 (قوله والا) أى الا يكن الخنثي مرافقاً بان لم يبلغ حد الشهوة كما في النهر وقد روي في الاصل بما قبل التكلم وقوله  
 فكفره أى من الصفار والصفار لانه ليس لاهضاته ما حكم العورة وعن أبي يوسف أكره أن يغسله الاجنبي  
 أبو السعود عن الخانية (فروع) لومات في بيته فقات الورثة لا ترضى بغسله فيه ليس لهم ذلك لأن غلته  
 في بيته من حوائجه وهي مقدمة على الورثة ولومات عنها وهي حامل فوضعت لا تغسله وليس على من غسل  
 مستأغسل ولا وضوء بهر أى وجوباً بل ندباً (قوله ويسن في الكفن الخ) أما غسله ففرض كفاية بالنظر لما سأل  
 المسلمين شرباً ليلية ويجوز تكفين الرجل في كل ما يجوز لباسه لو كان حياً وكذا المرأة وأجبه البياض  
 والجديد وغيره سواء بعد أن يكون نظيفاً واعلم أن الكفن والحنوط وسائر تجهيزه مقدم على الدين الى قدواله  
 ما لم يتعلق بعينه حق القرماء كالحرق والمبيع قبل القبض فان تعلّق به ذلك فالباقي والمرتمن أحق به من كل أحد  
 نهر وانما سن التلث لما ورد أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كفن في ثلاثة أبواب بهولية وهو بفتح السين  
 وضهماً نسبة الى حصول قربة باليمن أو الذي يتصر الثياب فانه يسمى حصولاً كما في المواهب (قوله ازار) هو من  
 القرن الى القدم كالإضافة كذا قالوا ويبحث فيه الكمال بأنه ينبغي أن يكون ازار الميت كازار الحي من السرة  
 الى الركبة لانه صلى الله عليه وسلم أعلى اللاتي غلن ابنته حقوه وهو في الاصل معقد الازار وقال عليه  
 الصلاة والسلام في المحرم الذي مات كفنوه في ثوبيه وهما ثوباً احرامه ازاره ورداؤه ومعلوم أن ازاره من  
 الحقن نهر وجهر وما قاله الجوى بأنه يحفل أن يكون ذلك لعدم ملك المحرم غير ازار احرامه وردانه فيكون من  
 كفن الضرورة لا يدفع البحث لأن مخالفة في الازار بين الحي والميت لا بد لها من دليل وحيث لم يرد دليل مخالفة  
 كان ينبغي التسوية بين ازارهما اذ هو الاصل عند عدم ورود دليل لمخالفة أبو السعود وقد كان يحطري  
 ذلك كثيراً حتى رأيت هذا (قوله وقبص) هو من المنكب الى القدم بلا دنار يص لا نه تغسل في قبص الحي  
 لتبع أسفله للمشي وبلا جيب ركين ولا يكف أطرافه ولو كفن في قبص الحياة قطع جيبه وكما كذا في التمين  
 والمراد بالجيب الشق النازل على الصدر بهر (قوله ولصافه) قال الجوى وهي التي تده على الارض أولاً  
 وهي الرداء كما في البرجندی أبو السعود (قوله وتكره العمامة) أى على رأسه داخل اللقافة وهي محل الخلاف  
 وأما ما فعل على الخشبة من العمامة والزينة بعض حلى فهو من المكروه بلا خلاف لما تقدم أنه يكره فيه  
 كل ما كان للزينة (قوله واستحسنها المتأخرون للعلماء الخ) ويجعل الذنب على وجهه كما فعل ابن عمر وقيل تدار  
 يميناً ويقلب ذنبه على كوره من جهة يمينه كما في القوس ستافى واحترز بالعلماء عن الاوساطة لا يعمون كما في النهر  
 من السراج (قوله والاشراف) زاد في الظهيرة الملوحة أى أولاده على (قوله ولا بأس بالزيادة) هذا هو المذكور  
 في غاية البيان كما في النهر ثم قال فلاقتصار على الثلاث انفي كون الاقل سنوا وصرح في المجتبى بـ كراهة  
 الزيادة فان حلت الكراهة في عبارته على التنزيه كان المال واحداً ثم قوله فلاقتصار الخ لا يظهر لأن هذا هو  
 الحقول في كنهه صلى الله عليه وسلم فالسنة هي الثلاث ومخالفتها تتركها واستثنى من الكراهة في روضة  
 الزندوسى ما إذا أوصى بأن يكفن في أربعة أو خمسة فانه يجوز بخلاف ما إذا أوصى أن يكفن في ثوبين فانه يكفن

واختلف في الصلاة عليهم ومحل الدفن كدفن  
 ذمية حلى من مسلم قالوا والا حوط دقها  
 على حدة ويجعل طهرها الى القبلة لأن وجه  
 الولد يظهرها مات بين رجال أو هو بين نساء  
 يجه المحرم فان لم يكن فالاجنبي بخرقة ويمن  
 الخنثي المشكل لو مرافقاً ولا تكفيره فيغسله  
 الرجل والنساء يـ لم تقدم ما وصلى عليه ثم  
 وجب له ازار وقبص ولقافة وتكره العمامة  
 الكفن (في الاصح) مجتبى واستحسنها  
 المتأخرون للعلماء والاشراف ولا بأس بالزيادة  
 على الثلاثة

في ثلاثة ولو أوصى أن يكفن بألف درهم كفن كفننا ومطاهير والباقي بعده ميراث أبو السعود وفي الظاهرية  
ويكفن في كفن مثله وهو أن ينظر إلى ثيابه في حياته للبيعة والعبد في المرأة ما قبله لزيادة أوجه سراج  
فقول الحدادي وتكره المبالاة في الكفن يعني زيادة على كفن المثل غير (قوله ويحسن الكفن) مع عدم الزيادة  
على كفن المثل وعدم الزينة (قوله فانهم يتزاورون فيما بينهم) ان قلت ان الزائر الروح ولا كفن عليه ساقط المقصود  
هو قوله ويتناخرون ان قلت ان التناخر مذكور وهو لا يصح كون في الآخرة والقبر أول سفرته منها أجب  
بأن المراد السرور والفرح لاحقية التناخر واعلم ان محل ذلك في الكفن الحلال (قوله ولها) أي للاثني  
ولو رقيقة (قوله دوع) بوجهه وهو مذكر بخلاف درع الحديد فانه مؤنث نهر من غابة البليان (قوله أي قميص)  
انما فسر به دفعة لما يترجم أنه هو الذي يلبس فوق القميص كما في المغرب قال في الجبر والتعبير بالقميص  
أولى لان ذكر ما لا يورثهم أولى من الموهوم (قوله وخمار) بكسر الخاء ما تغطي به المرأة رأسها قال العلامة بكسر  
الخاء ثلاثة أذرع بذراع الكبراس يجعل على وجهها اه أبو السعود عن الحموي (قوله وخرقة) الأولى  
أن تكون من التديين إلى الفخذين نهر عن الخافية (قوله وكفايته الخ) هو أولى اذا كان بالمال قلة وبالورثة كثرة  
وكفن السنة أولى في عكسه ويكره أن يكفن في ثوب واحد حال الاختيار لانه في حال حياته تجوز صلاته في ثوب  
واحد مع الكراهة في كونه الاقتصار عليه في الموت ولو كان ثوبين لم يلبس به دين لا يباع شيء منها له  
لا في حال حياته ولا موته بجر (قوله في الأصح) وقبل قبض ولفافة نهر ولا كراهة في كفن الكتابة كما في الجبر (قوله  
ولها ثوبان) هما للفاقة والازار (قوله ويكره أقل من ذلك) ظاهر اطلاقه أنها نهر عينة ويدل عليه ما في الجبر  
عن التبيين أن ما دون الثلاث في حقها كفن الضرورة ولا بصار له الا بغير السنة والكفاية (قوله وأقله ما يبرم  
البدن) استعمله بحديث مصعب حيث مات ولم يكن عنده الا غرة أي كساء فيه خطوط سود ويصنف فكان  
اذا غطي رأسه بثوب رجلاه وبالعكس فأمر النبي صلى الله عليه وسلم بتغطية رأسه بها ورجليه بالأذخر فلو كان  
يكفي ستر العورة لما أمر بتغطية رجليه بالأذخر (قوله ويلق بشاره نهر عينة) الضعيفان للازار وأشابه إلى أن كلا  
من الازار والفاقة يلف لفاقة مستقلة لانه أمكن في السر (قوله ليكون الايمن على الايسر) علة للترتيب المفاد  
بشم (قوله صغيرتين) ظاهره أنه يضفر ويحغل أن المراد به قسمين (قوله تحت للفاقة) انما اقتصر عليها لانها  
مبسوطة هي والازار معا فها كالشيء الواحد ولو قال تحت الازار وضمهم منه أنه تحت للفاقة لكان أولى  
ولم يذكر الخرق في الجبر ثم الخرق فوق الاكفان وفي الجوهرة موضع الخرق تحت للفاقة وفوق الازار والتميم  
وهو الظاهر اه (قوله كما مر) أي من أنه يلف بشاره نهر عينة (قوله ويعقد) من أعلاه وأسفله صيانة عن الكشف  
(قوله كما مر آتية) الا أنه يجب الحرير والمصفر والمزعر احتياطاً نهر (قوله والمهرم كالحلال) في غطي رأسه  
ويطيب (قوله والمراحم كالبالغ) المذكور كذا كرو والاثني حلي (قوله ومن لم يراحم) أي من الذكور  
(قوله ان كفن في واحد) والأولى تكفينه في ازار وورده كما تفيد عبارة الجبر وما غير المراهقة فمن محمد كفنهما  
ثلاثة وهذا أكثر بجر (قوله والسقط) ظاهره ولو لم يستبين المطلق (قوله ولا يكفن) أي لا يراعى فيه سنة الكفن  
(قوله كالعضو) أي كما اذا وجد عضو من ميت ولو كان ذلك الميت كفن أولاً أو كان المصروف قديماً (قوله منبوش)  
أي ضاع كفته وأقارب قوله طري أن البابس لا بعد كفته أي على وجه السنة بل يلف ويحصر (قوله لم يتنسخ)  
الأولى حذفه لتصریح المصنف به (قوله يكفن) فان كان قد قسم الميراث أوجب القاضى الورثة أن يكفوه من  
الميراث وان كان عليه دين فان لم يكن قبضه الغرماء يبدأ بالكفن لانه بقي على ملك الميت والكفن مقدم على الدين  
وان قبضوه لا يستر منهم بل على الورثة لانه زال عنه ملك الميت بخلاف الميراث بجر (قوله أحد عشر) ذكرها  
في الجبر وهي الرجل والمرأة والمراحم المستثنى والمراهقة كذلك والصبي الذي لم يراحم والمصيبة التي  
لم تراحم والسقط والثنى المشكل والمهرم والمنبوش الطري والمنبوش المتنسخ انتهى والمؤلف أسقط من لم يراحم  
من الاناث وقد ثبت عليه وعلم منه أن قوله والمراحم كالبالغ تحت صوته وان قول المصنف وآدمي منبوش  
الخ تحت صوته وان أيضاً (قوله يبرود) هي ما تخذ من الصوف واستعمال لأبأس هنا بمعنى الاباحة لا لما سخله  
أولى منه (قوله وفي النساء) أي في أكتافهن (قوله لجواز) أي التكنيف المفهوم من الكفن (قوله بما يجوز  
لبسه حال الحياة) فلا يجوز للرجال كفن الحرير (قوله أو ما كان يلبس فيه) مروى عن ابن المبارك (قوله على من

ويحسن الكفن لمحدث حسناً كفن  
الموت فانهم يتزاورون فيما بينهم ويتناخرون  
بجسناً كفنهم ظاهرياً (ولها درع) أي  
قبض (وازار وخمار ولفافة وخرقة تزيدها  
تديها) ويطبقها (وكفايته لزار ولفافة)  
في الأصح (ولها ثوبان وخمار) ويكره  
أقل من ذلك (وكفن الضرورة لهما ما يبرج)  
وأقله ما يبرم البدن وعند الشافعي ما يستر  
العورة كالحلي (تيسر للفاقة) أو لا (نهر يسط  
الازار عليها ويضم ويوضع على الازار  
ويلق بشاره نهر عينة ثم الاضافة كذلك)  
ليكون لا يمس على الايسر (وهي تلبس الدرع  
ويجعل شعرها صغيرتين على صدرها فوقه)  
أي الدرع (والنار فوقه) أي شجرة كفن  
الانافة) ثم يصفى كافر (ويستدل الكفن ان  
خيف انتشاره وخنثي مشكل كما مر آتية)  
أي الكفن والمهرم كالحلال والمراحم  
كالبالغ ومن لم يراحم ان كفن في واحد  
تجاوز السقط يلف ولا يكفن كالعضو من الميت  
(وآدمي منبوش طري) لم يتنسخ (يكفن)  
كالذي لم يلبس (مزة بعد أخرى) وان تنسخ  
كفن في ثوب واحد وإلى هنا صار الكفنون  
أحد عشر والثاني عشر الشهيد ذكرها  
في المجتبى (ولا بأس في الكفن يبرود) لجوازه  
وفي النساء بجر ومنه عفر ومعه مفر) لجوازه  
بما يجوز لبسه حال الحياة وأحب البياض  
أو ما كان يلبس فيه (وكفن من لا مال له على  
من يجب عليه نفقة)

تجب عليه نفقته) أي وكسوته. نها وكفن العبد على سيده والمرهون على الراهن والمبيع في يد البائع عليه كنفقته  
 مخ (قوله فان تعددوا) كاخوة أشقاء وأخوات كذلك (قوله فلي قدر ميراثهم) فلي الذي كضع ما على الاتي  
 (قوله واختلف في الزوج) أي هل يجب كفن زوجته عليه (قوله والقنوى على وجوب كنفها عليه) غنية  
 كانت أو فقيرة غنيا كان أو فقيرا وصحة الولو الجلي في فتاوا من النفقات وقيل يجب في بيت المال وقيل يجب  
 عليه ان كان موسرا وانظر لو أراد الزوج التمسك بكن الكفاية هل يطالب بكن السنة ونظام قولهم  
 ان كفن الكفاية لا كراهة فيه أنه لا يطالب بأكثر منه (قوله فان لم يكن بيت المال معمورا) بأن لم يكن فيه شيء  
 (قوله أو منتظما) أي مستقما بأن كان عامرا أو لا يصرف مصارفه (قوله فلي السلين) أي العائين به وهو فرض  
 كفاية يأثم بتركه جميع من علم به (قوله فان لم يقدروا) أي من علم منهم بأن كانوا اقتراسا لو الناس أي الأغنياء  
 وهذا بخلاف الخي اذ لم يجدوا يصلي فيه ليس على الناس أن يسألوا له فبالا الخي يقدر على السؤال بنفسه  
 والميت عاجز أبو السعود عن الجهر (قوله والا كفن به مثله) أي الا يعلم وانه ما ذاع لم يقبل الفضل (قوله  
 والا تصدق) أي الا يوجد محتاج الى الكفن (قوله وظاهره) أي ظاهر قوله ثوبا (قوله ولو كان في مكان  
 الخ) قال في الجرحي مريان وميت ومعهما ثوب واحد فان كان للحي ثوبه ليس ولا يكفن به الميت لانه محتاج  
 اليه وان كان في مكان الميت والحي وارثه يكفن به الميت ولا يلزمه لان الكفن مقدم على الميراث اه أبو السعود  
 (قوله والصلاة عليه الخ) قبل هي من خصائص هذه الامة كلومية بالثالث ورد به حيث ان آدم عليه السلام  
 لما حضرته الوفاة نزلت الملائكة وغسلوه وكفوه في وتر من الثياب وصلوا عليه ولحد أي بمكة كما ذكر ابن  
 العماد وقالوا لولده هذه سنة من بعده فان صح ما يدل على الخصوصية تعين حله على أنه بالنسبة لجزء التكبير  
 والكيفية ولم تنزع يوم موت خديجة وماتت قبل الهجرة بثلاث سنين وفي النهر من بعض الشافعية لم أرها  
 صريحا في أنها هل شرعت بمكة أو بالمدينة ودعت حواء عند آدم كافي النهاية وكان الامام في صلواتها  
 شيت وعناه أيض الرأس وفي المشكلات أول من صلى عليه صلاة الجنائزة هابيل حين قتله أخوه قابيل  
 على تزويج اقليما وكانت أخت هابيل فأدخله في كتيب رمل من مخافة آدم ثم أخرجه جبريل آدم عليه  
 السلام فأخرجه وجع أولاده للصلاة عليه فدخل ايليس تحت التابوت وغنى أن يركع آدم أو يسجد أو يوحى  
 برأيه فنزل جبريل وأمر آدم بالصلاة قائما وسبب وجوب الميت فلذا استكثر تركه ويشترط نفسه أن لا يكون  
 فائلا أحد أبويه ولا فاطم طريق ولا مكبرا ولا خناقا فإفاده في شرح الملقى (قوله صفته بفرض كفاية) لأن  
 في إيجابها على الجميع استعماله أو حرجا وما أفسد الصلاة أفسدها الا انما إذا وتكره في الاوقات المكروهة ومع  
 الاستقلال فيها جرحه على الكبير أفضل من الصغير فمستأنى (قوله لانه أنكر الاجماع) أي الامر اجمع عليه  
 المعلوم من الدين بالضرورة (قوله اسلام الميت) اما بنفسه أو بامام أحد أبويه أو بتعيينه الدار واذا استوصف  
 البالغ الاسلام فليصغه ومات لا يصل عليه أبو السعود عن الظهيرية (قوله وطهارته) أي طهارة بدنه وثوبه  
 ومكانه (قوله مالم يهل عليه التراب) ولودفن ولم يهل عليه التراب يخرج ويفسل ويصلى عليه (قوله استحصانا)  
 وجهه أن الأولى فاسدة لادائها على غير طهارة مع القدرة وقد سقطت الطهارة حينئذ لم يذرها وقيل تنقلب  
 الأولى صحيحة عند تحقق الهز فلا تعاد (قوله ومكان) فان كان الميت على السرير وهو طاهر جازت وان كان على  
 الارض وهي نجسة جازت أيضا على ما في الفوائد ويرى في القنية بعدمه نهر ووجه الجواز ان الكفن حائل بين  
 الميت والارض ووجه العدم أن الكفن تابع فلا يعتد به الا والحاصل أن المراد بالمكان الذي استترت طهارته  
 اما السرير والارض ان لم يكن سريرا فاذ اوضع على السرير لا تستر طهارة الارض انتافا أو بالعود ويشترط  
 طهارة الكفن الا اذا شق ذلك لما في النظر انه ان تنجس الكفن بنجاسة الميت لا يصح دفع النجس بخلاف  
 الكفن المتنجس ابتداء (قوله أعيدت) لانه لا صحة لهابدين الطهارة قائم تصح صلاة الامام تصح صلاة القوم  
 جهر (قوله كالأوت امرأة) أي رجالا (قوله لم يقطر من ماء واحد) فلما زاد تكررت ولم تشرع مكررة قال  
 في الجرحي بذلك أن الجماعة فيها ليست بشرط (قوله تأمل) أشار به الى وجه اشتراط البلوغ وذلك أن صلاة  
 الجنائزة لا تتقبل بها والصبي لا يقع فعله فمخافة لا تصح صلاة من اقتدى به لعدم صحة اقتداء المفترض بالتفصيل  
 لأصلاته لعدم وقوعها فرضا اه حلي وباعتبار هذا الشرط وشتر العورة والطهارة بقاسمها في الامام

فان تعددوا فلي قدر ميراثهم (واختلاف  
 الزوج والقنوى على وجوب كنفها عليه)  
 عند الثاني (وان تركت مالا) ثانية ووجهه في  
 الجبريانه الطاهر لانه ككسوتها (وان لم يكن  
 ثمة من يجب عليه نفقته فلي بيت المال فان لم  
 يكن بيت المال معه ورأى منتظما (فلي  
 السليل تنقفيه) فان لم يقدروا سألوا الناس  
 له ثوبا فان فضل شيء رد للمستحق ان علم والا  
 كفن به مثله ولا تصدق به بجني وظاهره انهم  
 لا يجب عليهم الاسوال كفن من الضرورة  
 لا الكفاية ولو كان في مكان ليس له الاثوب لا يلزمه  
 (قوله لو كان في مكان ليس له الاثوب لا يلزمه)  
 تكفنه به من الخارج الكفن عن مكان التبرع  
 (والصلاة عليه) صفها (فرض كفاية)  
 بالاجماع فيكفر منكرها لانه أنكر الاجماع  
 قنقه (ككفته) وغسله وتجهيزه فانها فرض  
 كفاية (وشروطها) سنة (اسلام الميت  
 وطهارته) مالم يهل عليه التراب فيصلى على  
 قدره بالغسل وان صلى عليه أو لا استحصانا وفي  
 القنية الطهارة من التعاسة في ثوبه وبدن  
 ونكاحه ونزاعه ونزاعه في حق الميت والامام  
 جميعا فلو لم يلا طهارة والقوم بها أعيدت  
 وبكسوته لا كالأوت امرأة ولو أتمت له قنوه  
 فرضها بواحد وثني من السر وطهارة الامام  
 تأمل



والسبب تزييد الشروط على ستة (قوله حضوره) أي كاه أو كثره كالنصف مع الرأس برهان (قوله ووضعه) أي على الأرض أو على الأيدي قريباً منها فاستأنى من المحيط ولا يصلي عليه محمولاً على الاتساق والطاهر أن اشتراط وضعه بالنظر إلى المذرك الذي لم يقته شيء من التكبير خلف الأمام من غير خلاف أما المسبوق ففي كون الوضع شرطاً أيضاً خلاف ألا ترى إلى ما سبأق من أنها إذا رفعت قبل أن يقضى ما عليه من التكبير فإنه يأتي بها عالم قدامه على قول اه أبو السعود (قوله فلا تصح على غائب) محترز الحضور ولو قال فلا تصح على كافر وغير متطهر وغير مستور ولا إمامة صبي لاستوفى محترزات الشروط (قوله ومحمل على نحو الدابة) محمول على الاعتاق والموضوع خلفه وكذلك لو كان الموضوع ألقه (قوله لأنه كالأمام من وجهه) فإذا اشترط طهارته وإسلامه وسنهورته وكونه جهة القبلة (قوله لصحة على الصبي) أي ولو كان إماماً من كل وجه لما صحت الصلاة عليه (قوله وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم) جواب عما أورد على قوله فلا تصح على غائب والتجاني بكسر التون وقها واصله أحصمة وهو ملك الحبشة نعا النبي صلى الله عليه وسلم لأصحابه وصلى عليه معهم حين أعلمه الله تعالى بموته وقوله لغوية فهي مجزدة صاء (قوله أو خصوصية) أي صلى الله عليه وسلم أودع سريره ورواه النبي صلى الله عليه وسلم وروية الإمام تكتي وان لم يره القوم قال في البحر وقد أقام الكمال في الفتح الدليل على كل منهما (قوله ولو وضعوا الرأس موضع الرجلين) بأن وضعوا الرأس جهة يسار الإمام وقوله وأساؤا أقاد أنه مكروه تنزيهاً (قوله ولو أخطوا القبلة محترزة قوله وكونه للقبلة) (قوله صحت أن تحترزوا) قال الصري فرض ولو تركوه بعد الانصاح (قوله أيضاً) أي بكافي التكبيرات (قوله فلذا) أي لكونها ركناً لا شرطاً لم يجز بناء أخرى عليها لأنه لو نواها للآخرى أيضاً يصير مكبراً ثلاثاً ما وانه لا يجوز بحر (قوله التحية والثناء) اختلف فيما يقوله بعد التكبير الأولى فقبيل بحمد في ظاهر الرواية وقال بعضهم يقول سبحانه اللهم وبحمدك الخ وبحصل في الجوهر عطف الثناء على الحمد من عطف التفسير ونظائر ما ذكرناه لا يقول وجل شأرك وهو خلاف المحفوظ وفي البرجندى عن الخزانة لأبأس بقراءة الفاتحة بنسبة الثناء وان قرأها بنية القراءة كرهه قريشاً وما يجهل به الشرع لا يـ من أنه لا مانع من قراءتها بنية القراءة مراعاة لخلاف الشافعي فإنه يقول بفرضتها مردود بانه إنما ينسحب المراعاة إذا لم يرتكب مكروه مذهبه وبما في البحر من أن قراءتها لم تنب عنه عليه الصلاة والسلام وفي النقص لما غسل وكفن ووضع على السرير صلى الله عليه وسلم دخل أبو بكر وعمر ومعهما نفر من المهاجرين والأنصار بعد رمابيع البيت فقالوا السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته وسلم المهاجرون والأنصار مثلهم ثم صفوا صفوا لا يؤمهم أحد وأبو بكر وعمر في الصف الأول وقالوا لا يزال رسول الله صلى الله عليه وسلم اللهم إنا نشهد أنه بلغ ما أنزل الله ونصحه لأمته وسأله في سبيل الله حتى أزاله دمه وقت كلمته وآمن به وحده لا شريك له فاجعلنا الهناعم يتبع القول الذي أنزل به واجمع بيننا وبينه حتى نعرفه بنا وتعرفنا به فإنه كان بالموءنيز رؤفاً رحماً لا يفتني بالآيمان بدلاً ولا يشترى به غناً أبداً وبؤن الناس على دعايتهم ويخربون ويدخل آخرون حتى صلى الرجال ثم النساء ثم الصبيان وقد قبل أنهم صلوا عليه من بعد الزوال يوم الاثنين إلى مثله من يوم الثلاثاء وقبل أنهم كانوا ثلاثة أيام يصلون عليه وهذا الصنيع وهو صلاتهم عليه فرادى لم يؤمهم أحداً مرجع عليه اه أبو السعود (قوله من أن الدعاء ركن) لقواهم أن حقيقة ما المقصود منها الدعاء (قوله والتكبير الأولى شرط) قال لأنها تكبيرية الأحرام (قوله رده في البحر بتصريرهم بخلافه) فقد صرح صاحب المحيط بأن الدعاء سنة وقوله في المسبوق يقضى التكبير تسعاً بغير دعاء يدل عليه وبه دم جواز بناء أخرى عليهم ولو كانت شرطاً لماز وفي الغاية لم يروى فان قلت التكبير الأولى للأحرام وهي شرط وقد تقدم أنه يجوز بناء الصلاة على التصرية الأولى لكونها غير ركن قبل في الجواب التكبيرات الأربع في صلاة الجنائز متفقة مقام أربع ركعات بخلاف المكتوبة وصلاة النافلة اه (قوله بقاء) روى أن علياً كرم الله سبحانه وتعالى وجهه لم يصل عليهم ولم يشكر عليه فكان إجماعاً من (قوله وقطاع طريق) لأنهم بمنزلة البقاء من (قوله فلا يفسلوا) زجر اللهم وانما صرح بعدم الفسل لأن ظاهر كلامه يفيد أن المنى الصلاة لا الفصل والأولى فلا يفسلون بآيات التون وفي ذلك تنفير من مثل فعلهم فتعود منه ذلك على عامة المسلمين (قوله ولو بعد) بأن أخذوا وقتاً بعدهم وبهذا التفصيل حال الصد والشهد قال الزبلي وهذا تفصيل حسن أخذ به الكبار من المشايخ وروى من محمد عدم الفرق بين

وشرطها أيضاً حضوره (وضعه) وكونه هو أو أكثره (إمام المحلى) وكونه للقبلة فلا تصح على غائب ومحمل على نحو دابة وهو موضوع خلفه لأنه كالأمام من وجه دون وجه لصحتها على الصبي وصلاة النبي صلى الله عليه وسلم على الصبي لغوية أو خصوصية وصحت على الصبي لغوية أو خصوصية الرجلين وأساؤا أن لو وضعوا الرأس موضع الرجلين صحت أن تحترزوا تحسبوا ولو أخطوا القبلة صحت أن تحترزوا والألا مفتاح السعادة (الاستحباب) ثمان (التكبيرات) الأربع فالأولى ركنها عليها أيضاً لا شرط فلهذا لم يجز بناء أخرى عليها (واقيام) فلم تحترزوا بعد الإلهاد (وسنتها) ثلاث (التعميد والثناء والدعاء فيها) ذكره الزاهدى وغيره وما فهمه السكال من أن الدعاء ركن والتكبير الأولى شرط رده في البحر بتصريرهم بخلافه (وهي) فرض (بقائه) ما ع كل مسلم مات بخلاف أربع (بقائه) ما ع طريق) فلا يفسلوا ولا يصل عليهم (إذا قبلوا في الحرب) ولو بعدهم صلى عليهم

بطلانين منع (قوله لانه حذ) نيل هذا التعليل الموت من أي حد كان كالموت من حد الشرب والغذف والسرقة  
 بأن قطع له ساق أو جلد للزناغات أفاده أبو السعود (قوله ~~و~~ كذا أهل عصبة) بضم العين وسكون الصاد  
 المهملة في القاسوس العصبة بالضم من الرجال والخيل ما بين العشرة إلى الأربعين واعتصموا صاروا عصبة  
 اه وذلك كالأبازي وديروازي وسعد وحرام عصر وقبس وبين بعض البلاد (قوله بصلاح) أما إذا كان  
 بغير صلاح فلا يعطى حكم طاع الطريق كما يفيد هذا التقييد (قوله خنق غير مرة) فصار عادة له أما إذا خنق  
 مرة واحدة فلا يعطى هذا الحكم ولا يقتل بل الذية فيه على العاقلة وذكر الشرياني أن أهل العصبة والمكابر  
 واخذ ما يقتلون (قوله ولو عهدا) أفاد بالمبالغة أن قاتل نفسه خطأه هذا الحكم قال في البحر وهو شهيد  
 فبطل الثواب في الآخرة لانه قصد العدو ولا نفسه (قوله ورجح الكمال قول الثاني) يعني أبا يوسف فاختلف  
 التصحيح (قوله وألحقه في النهر بالبغاة) فلا يمتدحها (قوله يرفع يديه في الأولى) كما يرفع في الصلوة وهذا ظاهر  
 الرواية كافي البحر (قوله وهو سبحانه اللهم الخ) أي الشئ المفهوم من يثني (قوله كافي الشاهد) بأن يذكر الصلاة  
 والبركة والرحمة مع زيادة السيادة وتكرار ان جسد مجيد وفي القهستاني عن الجلابي يعطى بما يحضره اه  
 واتباع المسنون أول (قوله بعد الثانية) قال أبو السعود بمقتضى تدب الصلاة بعد الدعاء الاتي لقوله عليه  
 الصلاة والسلام الأعمال موقوفة والدعوات محبوسة حتى يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم أولا وآخرا (قوله  
 لأن تقد يماسه الدعاء) قلت وكذا أنا خبرها وهذا ما يؤيد البحث السابق (قوله ويدعو) أي لنفسه أولا ثم للميت  
 والمؤمنين والمؤمنات لانه هو المقصود منها بصر (قوله والمأثور أولي) وهو كافي حديث ابراهيم الأشهل عن أبيه  
 قال كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا صلى على جنازة قال اللهم اغفر لحينا وميتنا وشاهدا وغائبنا وصغيرنا  
 وكبيرنا وذكرنا وأئمتنا ورواه الترمذي والنسائي ورواه أبو سلمة عن أبي هريرة عن النبي صلى الله عليه وسلم وزاد  
 فيه اللهم من أحبيته منا فاجبه على الاسلام ومن توفيته منا فتوفه على الايمان وفي رواية أخرى ومن توفيته منا  
 فتوفه على الاسلام اللهم لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده اه فتح القدير والمراد بالشاهد الحاضر يدل مقابله  
 بالغياب وقوله وصغيرنا أي لمغفره ذنبا اقترعه بعد بلوغه أو المراد الصغير في الأعمال أو الفرض الاستصحاب  
 والمعنى اغفر للمسلمين كلهم أبو السعود عن القهستاني وفي الاون نظرفان الصغير بعد البلوغ داخل في الكبير  
 ومن المأثور حديث عوف بن مالك أنه صلى مع رسول الله صلى الله عليه وسلم على جنازة قال حفظت من دعائه  
 اللهم اغفر له وارحمه وعافه واعف عنه وأكرم نزله ووسع مدخله واغسله بالماء والثلج والبرد ونقه من الخطايا  
 كما ينقى الثوب الأبيض من الدنس وأبدله دارا خيرا من داره وأهلا خيرا من أهله وزوجا خيرا من زوجة وأدخله  
 الجنة وأعد من عذاب القبر وعذاب النار قال عوف - حتى تختمت أن أكون ذلك الميت ومن لا يحسن الدعاء  
 يقول اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات بصر عن الجحش (قوله وقدم فيه الاسلام الخ) قال العلامة الوائلي  
 لا يحسن مناسبة الاسلام بالحياة ومناسبة الايمان بالموت فان الاسلام به يكون بالأعمال المكافها  
 وذلك لا يكون الا في الحياة وصحة البدن والايمان مداره الاعتقاد وذلك هو المعبر عنه الموت أبو السعود  
 (قوله مع أنه الايمان) اعلم أن الاسلام على وجهين شرعي وهو معنى الايمان ولغوي وهو معنى الاستسلام  
 والانتقاد كافي شرح العمدة للنسفي فقول الشرح مع أنه الايمان ناظر الى المعنى الشرعي للاسلام وقوله  
 لانه مني ناظر الى المعنى لغوي وقوله فكانه دعاء في حال الحياة بالايمان هو معنى الاسلام الشرعي وقوله  
 والانتقاد أي الذي هو معنى الاسلام لغوي اه حطبي (قوله وهو العمل) تفسير الانتقاد بالعمل لا يظهر  
 قتائل (قوله بلا دعاء) هو ظاهر المذهب وقيل يقول ربنا لا ترغ قلوبنا الخ أو سبحانه ربك رب العزة الخ أو اللهم  
 لا تحرمنا أجره ولا تفتنا بعده واغفر لنا ونهر (قوله ناويا الميت الخ) كذا في التبيين والفتح وفي الظهيرية ولا ينوي  
 الميت به ما بل ينوي من في يمينه بالأولى ومن في يساره بالثانية اه وهو ظاهر لان الميت لا يحاطب بالسلام  
 حتى ينوي به اذ ليس أهلا بجره وأقره في النهر قلت الظاهر الأول لان المقصود منه طلب الايمان من الله تعالى  
 وهو أهل للايمان بل هو أحوج من غيره لو حدثه وغرته كيف وقد ثبت أنه صلى الله عليه وسلم كان إذا دخل  
 على القابر يقول السلام عليكم دار قوم صالحين وأنا أنشأ الله قبكم لاحقون (قوله وبسر الكل) أي التثنية  
 أو الدلالة والدعاء بالسلام وظاهره ولو ممكن أن اما ما (قوله لكن في البدائع العمل في زماننا) انما هو عليه

لانه حذ أو قاسوس (وكذا) أهل عصبة  
 و (مكابر في مصر) لا بصلاح و خناق خنق  
 غير مرة فتعصبهم كالبغاة (من قتل نفسه) ولو  
 عهدا يعطى ويصل عليه (به يثني وان كان  
 أعظم وزرا من قاتل غيره ورجح الكمال قول  
 الثاني كافي مسلم أنه عليه السلام أتى برجل  
 قتل نفسه فلم يصل عليه (لا) يصل على (قاتل  
 نفسه) اه انقله وألحقه في النهر بالبغاة  
 (وهو الذي يثني) كل تكبيرة فاعلم مقام  
 ركعة (يرفع يديه في الأولى فقط) وقال انما يبلغ  
 قركها (ويثني بعد دعا) وهو سبحانه اللهم  
 وبمحمد بك وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم  
 وكافي الشاهد (بعد الثانية) لأن تقد يماس  
 سنة الدعاء (ويدعو بعد الثالثة) بأمر  
 الاخر (والمأثور أولي) وقدم فيه الاسلام مع  
 أنه لا يمان لانه مني من الانتقاد فكانه دعاء  
 في حال الحياة بالايمان والانتقاد أو ما في حال  
 الوفاة فالانتقاد وهو العمل غير موجود  
 (وبسر) بلا دعاء (بعد الرابعة) تسليتين ناويا  
 الميت مع القوم وبسر الكل الا التكبير زليحي  
 وغيره لكن في البدائع العمل في زماننا

لانه لم ينص على ذلك في ظاهر الرواية (تسهيان) الاول في القوائد الساجية اذا سلم على ظن انه انتم التكبير ثم علم  
 انه لم ينص فانه يبقى لانه سلم في محله وهو اقسام فيكون معذور الثاني في الظهيرة وغيره جازي كبر على جنازة  
 حتى يجازاة اخرى فكبر شيئا ونوى أن لا يكبر على الاول فقد خرج من الاول الى صلاته الثانية وان كبر الثانية  
 ينوي بها عليهما لم يكن خارجا بغير (قوله على الجهر بالتسليم) ويسن خفض الثانية (قوله في الاول)  
 أي بعد التكبير الاول (قوله ويكره) أي تحريما كاسم (قوله وأفضل صفوة لها) والاولى أن تكون ثلاثة صفوف  
 لما ورد أنه من صلى عليه ذلك غفر له كافي القهستاني وجمع الانهر (قوله اظهرا للتواضع) أي فيكون ذلك  
 أدى لقبول شفاعة (قوله لانه منسوخ) أي التكبير الزائد على الاربع منسوخ لان الاستحالة اختلقت في فعل  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم فروى الحسن والسبع والتسع واكثر من ذلك الا أن أثر فعله عليه الصلاة والسلام  
 كان أربع تكبيرات فكان ما مضى ما قبله كذا في الحلبي عن الامداد وفي الزيلعي أنه صلى الله عليه وسلم حين صلى  
 على النجاشي كبر أربع تكبيرات وبنت عليا إلى أن توفي فتسخت ما قبلها أبو السعود (قوله فيكث المؤتم الخ)  
 لما كان قول المصنف لم يتبع ما دنا بالقطع وبالا انتظارا ودفنه ببيان المراد منه (قوله به يفتي) برجمه في فتح القدير  
 بأن البقاء في حرمة الصلاة بعد فراغها ليس بخطأ مطلقا إنما الخطأ في المتابعة في الخامسة بغير وروي عن الامام  
 أنه يسلم للعالم ولا ينظر تحفيقا للصلوة (قوله هذا) أي عدم المتابعة (قوله وينوي الافتتاح بكل تكبيرة)  
 لجواز أن تكبيرة الامام للافتتاح الا أن وأخطأ بالمبلغ بغير (قوله وكذا في العيد) فانه اذا زاد على المشروع ولم يكن  
 مع من الامام فانه يتابع فيما زاد على ذلك وينوي بكل تكبيرة الافتتاح (قوله ولا يستغفر فيها لصبي الخ) أي لا يأتي  
 باستغفار وزيادة على دعاء الباقين والمراد بالجنون والمعتوه والامليان فان العارضين لا يستغفرون الا بعد  
 السابقة انتهى الحلبي (قوله بعد دعاء الباقين) أعاد أنه يأتي به وهو ما في الجمع عن شارح المنية وما في الحلبي  
 من أن دعاء الباقين فيه استغفار له في فتاوى قول المصنف ولا يستغفر فيها لصبي الا أن يراد بالدعاء إنشاء  
 والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم بخلاف المنقول وقوله فيه استغفار للصبي فتاوى قول المصنف ولا يستغفر  
 الخ مرد وبيان المغير يحفل أن المراد به الذنب الصغير أو المراد بالتعميم كما مر وبأن المراد لا يستغفر فيه تخفيا  
 زائدا على ما في دعاء الباقين (قوله أي سابقا الى الخوض) حله على معنى الاغوى والذي في النهر وغيره تفسيره  
 بالمتقدم ايهي مصالح والديه في دار القرار وقيل هو الاجر المتقدم له الذي وغيره (قوله وهو) أي قوله اللهم  
 اجعله لنا فرطا الخ دعاءه أي لصبي أيضا أي كما هو دعاء الوالديه والمصلين لانه لا يهيى المالدفع الظما أو صالح  
 والديه في دار القرار الا من مكان متقدما في الخير وهو جواب عن سؤال حاصله أن هذا دعاء للاحياء ولا تقع  
 له ميت فيه (قوله لا سيما وقد قالوا الخ) أي فهذا مما يقتضي تقدمه في الخير وقوله حسنات الصبي أي نواحيها وقوله  
 لا لا يوجب وقيل هي لها ما وقوله بل لها التظاهر أن عمله الخير كوالديه (قوله واجعله ذكرا) الذي في الكتروا قره  
 شارحه واجعله لنا أجرا واجعله لنا ذكرا وفي النهر قيل الفرق بين الاجر والثواب أن الثواب هو الحاصل  
 باصول الشرع والاجر هو الحاصل بالمصكولات لان الثواب لغت بدل العين والاجر بدل المنفعة وهي تابعة  
 للعين ولا ينكر إطلاق أحدهما على الآخر (قوله ذخيرة) بيان معنى ذكر من ذكره الشيء أذخره بالفتح وهو  
 معنى قول بعضهم خير اياي خيرا (قوله وشافعا) أي اخبره نهر (قوله مشفعا) بفتح الفاء قبول الشفاعة وفي بعض  
 الكتب بقول اللهم اجعله لوالديه فرضا حلقا وذخرا وعظما واعتبارا وشفيعا وأجر او ثقل به موافقتهما وأفرغ  
 السيرة على قلوبهما ولا تقنعهما بهدوا وغفرا لنا وله (قوله ندبا) أي مسكونه بالقرب من الصدور مندوب  
 والا فهاذا جبر من الميت لا بد منه قهستاني عن الصفه حال شيئا ويظهر أن هذا في الامام لا غير أبو السعود  
 أي في المؤتم لانهم قد يكونون مغفوا فيخرجون من حد المقابلة وهذا اذا تعدد الموقف والوقت عند صدر  
 أحدهم فقط ولا يلزم ذلك في الكل ولا يبعد عن الميت كافي النهر (قوله للرجل والمثواة) ينتظر حكم القسام  
 من الصغير والصغيرة جوى وهذا ظاهر في أن المراد بالرجل والمرأة متصوفا وليس كذلك للرجل والمرأة المذكور  
 والانتى للشمائل للصغيرة والمغير من باب ذكر الخاص وإرادة العام بخلاف أبو السعود (قوله والشفاعة لاجله)  
 أي في القيام عنده إشارة الى أنه العلة للشفاعة في الشفاعة نهر (قوله والمسبوق الخ) أي الذي لم يستمكن  
 ساخر التكبير الامام السابق (قوله ببعض التكبيرات) صادق بالاقول والاكثر (قوله لا يكبر في الحال) ولو لم يستمكن

على الجهر بالتسليم وفي جواهر الفناوي  
 بغير بواحدة (ولا قراءة ولا تشهد فيها)  
 فحينئذ في القامحة في الاول ويجوز  
 عندنا بنية الدعاء ويكره بنية القراءة لعدم  
 ثبوتها فيها عنه عليه السلام وأفضل  
 صفوفها آخرها اظهرا للتواضع (ولو  
 صفوفها آخرها لم يتبع) لانه منسوخ  
 كبر امامه خالصا لم يتبع  
 (فيكث) المؤتم (حتى يسلم معه اذا سلم) به  
 به في هذا اذا مع من الامام ولو من المبلغ  
 تابعه وينوي الافتتاح بكل تكبيرة وكذا في  
 العيد (ولا يستغفر فيها لصبي ويحتمل  
 وعنه عدم تكليفه) بل فيكث في كل  
 الباقين اللهم اجعله لنا فرطا يقتضيان  
 ما يقال الى الخوض ليهي الماء وهو دعاءه أيضا  
 متقدما في الخير لا سيما وقد قالوا حسنات  
 السجدة لا لا يوجب بل لها ما وقوله بل لها  
 ذكرا) بضم الذال المجهمة ذخيرة (وشافعا  
 مشفعا) مقبول الشفاعة (وقوله الامام) ندبا  
 (بجاء الصدور مطلقا) للرجل والمثواة (والمسبوق)  
 محل الايمان وشفاعة لاجله (والمسبوق)  
 ببعض التكبيرات لا يكبر في الحال بل (ينظر)  
 تكبيرا الامام ليكبره (هـ) للافتتاح لما مر من  
 بكل تكبيرة كركعة

وكبر لا تفقد أي تكبيره منه مدحهما الحسن ما إذا مغيره من خلاصة وتبعه في القبح وليس المراد من عدم اعتبار ملائذ أنه لا يكون شارباً للمراد أنه لا يجزى به وعليه أن يعيد بعد فراغ الامام بمنزلة المسبوق إذا أدرك الامام في السجود وتابعه فيه حيث لا يجزى به وعليه إعادة إذا أقام إلى إضائه ما سبق به فكذلك إذا أواله ود وعرضه للمعوى (قوله والمسبوق) ومن ثمة التعليق بكونه لم ينتظر لكان كالمسبوق الذي شرع في قضاء ما سبق به قبل الفراغ من الاقتداء (قوله وقال أبو يوسف يكبر بين يمينه) وجهه أن التكبيرة الأولى للاقتراح والمسبوق يأتي بها فصار كمن كان حاضر أو قف فحرمه الامام (قوله لا ينتظر الحاضر في حال التصريحية) أفاد بتقييده بالتصريحية أن من حضر بعد عاقبة الامام لا يكبر وحده بل ينتظر (قوله لأنه كالمدرك) ألا ترى أنه لو كبر تكبيرة الاقتراح بعد الامام يقع أداء القضاء بحر (قوله ثم يكبران) أي المسبوق الذي انتظر تكبير الامام والحاضر تكبيرة الاقتراح (قوله بلا دعاء) بيان لقوله تترى الأولى زيادة وثنا وصلاة (قوله أن خشياً رافع الميت) يفيد أنه إذا أمكن الاتيان بالدعاء فعل شرباً ليلية والمسبوق يتابع الامام فان كان في الثانية صلى وإن كان في الثالثة دعاءه يقضى ما فات ولا يجزى به ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه يقتصر في ظاهر الرواية بجر من الظهيرة ولا يجزى به ما يأتي من أنها لا تصح إذا كان الميت على أيدي الناس لأنه يقتصر في البقاء ما لا يقتصر في الابتداء أبو السعود عن الشرب ليلية (قوله وما في الجنب من أن المدرك) أي الحاضر تكبير الامام (قوله فاشد) كمال الحال ولو فاتته الثانية والثالثة والرابعة فانه يكبر ويقضى ما فات في الحال كافي الجهر عنه (قوله فاشد) فاشد لظاهر الرواية من أنه يؤخر وأما اللاحق فيها فهو كالأحق في سائر المرات فلو كبر مع الامام الأولى دون الثانية والثالثة قال في الوقايع كبراً ولا يبدأ بما فاتته ثم ما بقي مع الامام غير موضحاً (قوله فلو جاء المسبوق) هذه مرة الخلاف بين ما وبين أبي يوسف (قوله لتعذر الدخول) بعدم تكبير الامام والاصل عندهما أن المتقدم يدخل في تكبيرة الامام فإذا فرغ الامام من الرابعة تعذر عليه الدخول وعند أبي يوسف يدخل إذا بقيت التصريحية بدائع (قوله كافي الحاضر) أشار به إلى الرد على صاحب البحر حيث جعل قول أبي يوسف قاصراً على الحاضر ولا يعم مسئلة المسبوق قال في النهر وأنت خير بأن مسئلة الحاضر لا خلاف فيها فكيف تنسب إلى أبي يوسف وحده ولذا ذكر المسئلة في غاية البيان غير معزوة إليه اه فأنشأ الشرح بقوله كالحاضر إلى أن هذا متفق عليه ولذا جعله مشبهاً به (قوله أولى من الجمع) لأن الجمع مختلف فيه من (قوله وتقديم الأفضل) تقديم الأكره قرأنا أرحمنا أو صلاحاً (قوله وفهم عند أفضلهم) أي عند صدره (قوله وان جعلها درجاً) بأن يجعل رأس كل واحد أسفل من رأس صاحبه واستحسنه الامام لأن النبي صلى الله عليه وسلم وصاحبه رضي الله تعالى عنهما قد فوضا هكذا فلو وضع الصلاة كذلك اه وفي التعليق نظر إذ هو قياس مع الفارق ألا ترى أن الأفضل يكون مما يلي الامام في الصلاة وفي الدفن مما يلي القبلة فافقه اه لم يصح وروده عن الامام ثم هذا عند التفاوت في التفضل وان لم يقع تفاوت ينبغي أن لا يعدل عن المأذاة من (قوله لمصلحة المقصود) وهو الصلاة على الجميع وهو عمله للتخيير بين الكيفيات الثلاث وعلى يكتفي بدعاء واحد أو يفرد كل واحد بدعاء ويقدم بالقول شرباً ليلية وقد يقال أن الجمع في الصلاة يقتضي الاكتفاء بدعاء واحد أبو السعود عن شيخه (قوله وراعى الترتيب) الظاهر أن هذا مندوب (قوله والصبى الحز) أفاد أن الحز البالغ يقدم بالأولى وهو المشهور وروى الحسن عن الامام رضي الله تعالى عنه أن العبد إذا كان أصغر قدم من (قوله لضرورة) اتفاقاً به لأنه لا يدين أنثن في قبره لم يصح إلا في قبره حيث يشاء البناء عليه والزرع لا ضرورة فيوضع بينهما ترتيب أولي لمصير كقبرين ويجعل الرجل مما يلي القبلة ثم للفلام ثم الخنثى متقى وشرحه للمؤلف وفي الفسخ يكبره الذي في الفساق قال في البحر لوجوه عدم المسدود فن جاحته بضرورة واختلاط الرجال بالنساء بلا حائل وتخصيصها بنهر (قوله ويقدم في الصلاة عليه السلطان) أي الخليفة الأعظم لأن في التقدم عليه اهنة في تعظيمه واجب نهر (قوله أو نائبه) الأولى ثم نائبه وهاهنا في النهر (قوله وهو أمير المصير) كتاب مصر والناس من (قوله ثم صاحب الشرط) هو بالسكون والحركة خياراً والخدم والمراد أمير البلد كأمير حضارى كذا في جمع الأنهر عن المصراع وصرح به في النهر وفيه أنه بهذا التفسير يتكرر مع نائب السلطان الآن يجعل على أن أمير البلد هو المولى عن نائب السلطان لامن السلطان (قوله ثم خليفة القاضي) هذا الترتيب نقله الغضيه أبو جعفر

والمسبوق لا يبدأ بما فاتته وقال أبو يوسف يكبر حين يحضر (لا) ينتظر (الحاضر) في حال التصريحية بل يكبر اتفاقاً للتصريحية لأنه كالمدرك ثم يكبران ما فاتهما بعد الفراغ تترى بلا دعاء أن خشياً رافع الميت على الاعتناق وما في الجنب من أن المدرك يكبر الكل للحال فتشأ نهر (قوله) المسبوق (بعد تكبيرة الامام الرابعة فاتته الصلاة) تعذر الدخول في تكبيرة الامام وعند أبي يوسف يدخل إضائه التصريحية فإذا سلم الامام كبر ثلاثاً كما في الحاضر وعليه الفتوى ذكره الحلبي وغيره (واذا اجتمع المشايخ فافراد الصلاة) على كل واحد (أولى من الجمع) وتقديم الأفضل (الأكبر من جمع) جازي ثم شاء جعل الجنب من صف واحد أو فقام عند أفضلهم وان شاء جعلها صفاً على القبلة (واحد اختلف واحد) بحيث يكون صدر كل جنازة (عما يلي الامام) يقوم بهذا مصدر الكل وان جعلها درجاً بحيث لا يكون للمصدر المقصود (وراى الترتيب) المهود خلقه حالة الحياة فترتب منه الأفضل فالأفضل الرجل مما يليه فالصبى فالتدنى فالبالغة فالراقصة والصبى الحز يقتلهم على العبد والعبد على المرأة وأما ترتيبهم في قبر واحد فترتب على قبضهم (ويقدم في الصلاة على أفضلهم على القبلة) ففتح (ويقدم في الصلاة على المصير) ثم القاضي (ثم القاضي) وهو أمير المصير ثم خليفة القاضي صاحب الشرط ثم خليفة القاضي

وهو المذکور فی التبيين وشرحه واقصر عليه الكمال في شرح الهداية فكان هو المذهب منج (قوله)  
ثم امام الحنفي أي الطائفة وهو امام المسجد الخاص بالحنابلة وانما كان أولى لأن الميت وصي بالصلاة خلفه حال  
حياته يهر (قوله فيه) أي كلام المصنف حيث صنف امام الحنفي على ما قبله مع اختلاف الحكم ايها القسرية  
(قوله مندوب) انما كان مندوباً لأنه في التقدم عليه لا يلزم اقتصاد امر العامة يهر (قوله بشرط أن يكون  
أفضل من الولي) هذا الشرط نقله في البحر عن الفتاوى والجنبي واستحسنه (قوله امام المسجد الجامع)  
واما امام مصلى الجنائز فتعال في البحر وقد وقع الاشتباه في امام المصلى المبنية لصلاة الاموات في الامصار  
فان الباني بشرط لها اماماً خاصاً ويحصل له معلوماً من وقته فهل هو مقدم على الولي الخافه امام الحنفي  
أولاً والذي يظهر لي انه ان كان مقرراً من جهة القاضي فهو كتابه وان كان المقرره هو الناظر فكالاجنبي اه  
مختصراً (قوله ثم الولي بترتيب محصوره بالانكاح) فلا ولاية للنساء ولا للزوج الا أنه أحق من الاجنبي وفي الكلام  
ومن اني أن الابدأ أحق من الاقرب الغائب وحد الغيبة هنا ان يكون بمكان فتوفته الصلاة اذا حضر  
فهو ساقى (قوله الاب لا بغيره) لان الاب فضيلة على الابن وزيادة سن والفضيلة تعتبر بوجها في استحقاق  
الامامة منج عن البحر والابن يقدم عليه في ولاية الانكاح عند الشيعين بجمع الانهر ولومات امرأة ولها اب  
وابن بالغ عاقل وزوج فالاب أحق بهما ثم الابن ان كان من غير الزوج فان كان منه فالزوج أحق من الولد ولومات  
ابن وله اب واب فالولاية لابييه وانما يكون بغيره (قوله الا ان يكون عالماً والاب جاهلاً)  
فينبغي أن يقدم الابن وقد يقال ان صفة العلم لا توجب التقديم في صلاة الجنائز لعدم احتياجه اليه وأقول  
بل صفة العلم توجب التقديم فيها أيضاً لا ترى الى ما مر من أن امام الحنفي انما يقدم على الولي اذا كان أفضل  
منه نعم على القدوري صكرامة تقديم الابن على أبيه بأن فيه استحقاقاً وهذا يقتضي وجوب تقديمه مطلقاً  
وفي الفتح لا يبعد أن يقال ان تقديمه واجب بالسنة اه نهر (قوله والاسن أولى) أي اذا حصلت المساواة  
في الدرجة والقرب والقوة كائناً أياً من غير فالاسن أولى الا أن يكون غير الاسن أفضل اه حلي بخنا  
فان أراد الاسن أن يقدم أحد اكان للاصغر ان يمنع فان قدم كل واحد منهما رجلاً آخر فاذي قدمه الاسن أولى  
وان كان الاخ الاصغر شقيقاً والاكبر لاب فالاصغر أولى كافي الميراث بجر (قوله ثم الجيران) الذي في النهر والزوج  
والجيران أولى من الاجنبي فظاهره أنهم في رتبة واحدة وما فعله الشارح أولى لأن للزوج اتصالاً أكثر من الجار  
وفي القهستاني ما يوافقه حيث قال الزوج أحق من الاجنبي فان ظاهره تقديمه عليه ولو الاجنبي جارا (قوله  
من ابنه) الذي في البحر من أبيه والحكم واحد فيما يظهر (قوله بقاءه ملك) في هذا التحليل نظروا ان يريد الملك  
الحكمي باعتبار الارث فقيه ان ارثه انما يكون بعد من ذكر وان اريد العبد الرقيق فالتعارف فيه التعبير بالسيد  
لا بالمولى وعليه فالحنفية المبنية ملك له وتظهر القرعة في الصلاة والايان (قوله والقنوي على بطلان الوصية بنفسه  
والصلاة عليه) أي بأن نفسه فلا أن وبسلي عليه فلا في النهر ولو أوصى بأن يصلي غيرهم أي غير من له حق  
التقدم فالقنوي على بطلانها فالبطلان مقيد بذلك أما اذا لم يكن من له حق التقدم وأوصى بأن يصلي عليه فلا  
فلا تسقط كباية عليه كلامه (قوله ومثله كل من يقدم عليه) من السلطان الى امام الحنفي (قوله من باب أولى) وجه  
الاولوية أنهم أقوى منه لتقدمهم عليه فيثبت لهم ما ثبت له بالاولي (قوله الاذن لغيره فيها) أي في الصلاة وكذا  
أن يأذن لغيره في الانصراف قبل الدفن وفي الكافي ان قرعوا فمليهم أن يمشوا خلف الجنائز الى أن ينفوا الى القبر  
ولا يرجع أحد بلا اذن فمال يؤذن لهم فقد يجرعون فالاولي الاذن (قوله فملاك ابطاله) مسك في البحر والنهر  
والاسن بالمقام فملاك التصرف فيه (قوله من يساويه) أي يساوي من يعطى الاذن (قوله فليس له المتع) أي من  
اذن القريب اذا كان القريب حاضراً اما اذا كان غائباً فله المتع ويدل له ما في البحر فان كان الاخ لام واب غائباً  
وكتب الى انسان ليتقدم فلا يخ لا ب أن يمنعه ثم قال والمريض في المصيبة الصبي يقدم من شاء وليس للابد  
منه اه (قوله فان صلى الخ) الاخضر أن يقول فان صلى من ليس له حق التقدم ولم يتابعه أعاد من له حق التقدم  
انتمى حلي وظاهره ولو امام الحنفي (قوله حق التقدم) الاضافة للبيان (قوله لاجل حقه) على قوله أعاد (قوله  
للاسقاط الفرض) فاذا لم يعد الولي لا يأثم أحد لما أن الفرض وهو حق الميت قد تأدى بصلاة الاجنبي وأشار به  
الى الرد على ما في غاية البيان من أن حكم الصلاة التي صليت بلا اذن الولي موقوف ان أعاد الولي تبين

(ثم امام الحنفي) فيه ايها وذلك أن تقدم  
الولاية واجب وتقدم امام الحنفي مندوب فقط  
بشرط أن يكون أفضل من الولي والا فالولي  
أولى كافي الغنبي وشرح المجمع لمسنه وفي  
الدرية امام المسجد الجامع أولى من امام  
الحنفي اي مسجد محتمل نهر (ثم الولي) بترتيب  
محصوره بالانكاح الا الاب فيقدم على الابن  
انما قال الا أن يكون عالماً والاب جاهلاً والاسن  
أولى فان لم يمكن من ابنة الجيران  
ومولى العبد أولى من ابنة الحر لبقاء ملكه  
والقنوي على بطلان الوصية بنفسه  
عليه (وله) أي الولي ومثله في  
عليه من باب أولى (الاذن لغيره فيها) لانه  
حقه فملاك ابطاله (الا) أنه اذا كان هنالك  
من يساويه (له) أي لذلك المساوي ولو أصغر  
سناً (المتع) لما ركنه في الحق اما البعيد  
فليس له المتع فان صلى غيره أي الولي من ليس  
له حق التقدم على الولي ولم يتابعه الولي أعاد  
الولي ولو على قبره ان شاء لاجل حقه  
للاسقاط الفرض



هذا الفرض ماضى الولي وان لم يعد بقا الفرض بالاولى بحر (قوله ولذا) أى لكون الاعادة ملحة للاسقاط  
 الفرض (قوله قلنا ليس الخ) ولو كان لاسقاط الفرض لاعاد لان الاولى لم تصادف (قوله لان تكرارها الخ)  
 ظاهره ولومن غير المضى اولاً وانظر هذا مع ما قدمناه من تكرار لصحابة الصلاة على النبي صلى الله عليه  
 وسلم ثم رأيت في أبي لهرد أن ذلك من خصوصياته صلى الله عليه وسلم اهـ وكأنه اهدم اعتدائهم على نصب امام  
 (قوله لانهم اولى) الاولى أن يقول أيضاً ولأن متابعتهم اذن بالصلاة ليكون له الحق في حق التقدم  
 وتابعه الولي (قوله كما في المجتبى وغيره) كالتأدية والعناية وفي النافع ليس له الاعادة وبه جزم في السراج ونفاية  
 البيان وحل في البحر ما في النهاية وغيره على ما اذا حضر السلطان وقتما رماف السراج وغيره على ما اذا لم يكن  
 حاضر وقت الصلاة وحضره بعد ما ونظر فيه صاحب التهربان كلهم متفقة على أنه لاحق لا حق له السلطان عند عدم  
 حضوره ووقع الخلاف عند حضوره (قوله كعدم الصلاة) أى بالنظر لان له الولاية حتى كان له حق الاعادة  
 للاسقاط الفرض فلا يثنى في قوله سابقاً أعاد الولي ان شاأ فاده الحلبي (قوله وأهيل عليه التراب) فان لم يهل  
 أخرج وصلى عليه فتح (قوله وأهيل بلا غل) استعنا بالان الصلاة الاولى لم يعتد بها الترتيب الشرط مع الامكان  
 والآن زال الامكان فسقط فرضية العمل قال في النهر هذا الولي على غاية البيان من عدم الصلاة عليه لانها  
 بدون الغسل غير شروعة (قوله أو بمن لا ولاية له) هذا كزعم قوله وحكم صلاة من لا ولاية له كعدم الصلاة  
 (قوله صلى على قبره) أى اقراضا في الاولين يجوز ان في الثالثة لانها خلق الولي اهـ حلبي وبهذا الحل وان بحث  
 فيه بأنه من استعمال المشترك في معنييه قط ما للهوى أن قوله أو بمن لا ولاية له لا يناسب قوله صلى على قبره  
 اذ المراد منه وجوب الصلاة بدليل قول الزياهي اقامة لواجب بقدر الامكان (قوله ما لم يغلب على الظن  
 تفسيحه) ويختلف باختلاف الاوقات في الحز والبرد وباختلاف حال الميت في السمن والهزال وباختلاف  
 الامكنة بحر (قوله والاصح) وقيل صلى عليه الى ثلاثة أيام وقيل الى عشرة وقيل الى شهر حوى (قوله  
 وظاهره) أى ظاهر قوله ما لم يغلب على الظن تفسيحه فانه في ذلك لم يغلب على الظن النسخ (قوله كأنه تقديم)  
 النسخ بحذف أى كأنه قال ذلك تفسيحاً وهو عبارة النهر وبإضاها انه دار الامر بين التفسيح المقضي عدم  
 الصلاة وبين عدمه الموجب لها باعتبارنا المانع وهو التفسيح (قوله ولم يجز الصلاة عليها راكبا) لانها صلاة  
 من وجه لوجود التحريمه حلبي (قوله بغير عذر) راجع الى صورتين أما اذا صلى راكبا لتعذر التزول بسبب  
 طبع أو طريقت وكذا اذا تعذر القيام لمرض بمعنى لو كان ولي الميت مريضاً في فاعداه صلى الناس خلفه  
 قياماً بجزأهم عند الشجنتين والظاهر أن المراد بالولي من له حق الصلاة وهو لا تراعى غير من ليس له حق  
 التقدم حتى لو صلى غيره اما ما من قعود لم يسقط الفرض بصلاته ان كان قعوده بذكر كاستفاد من مائة  
 كلام الجوهرة أبو السعود وكأنه لانه لا ضرورة في تقدمه للعد للامامة وفيه أن صلاة المأذون تصح خلف  
 القاعد بعد من غير ضرورة فأولى هذه (قوله وقيل تنزيها) وجه الكمال والخلاف في غير حالة العذر كطرح  
 أما بالعذر لا يكون مكروهاً جامعاً أبو السعود عن المفتاح (قوله في مسجد جماعة) هو أعم من المسجد الجامع  
 ومسجد الحى وهو أعم تراعى من مسجد بنى لها كفى المنع وتجاوز الكروم والحدود فقهية فى وقيد الوالى اخلاق  
 كراهة الصلاة على الميت فيه بما اذا لم يكن معتاداً فان اعتاد أهل بيته الصلاة عليه في المسجد لم يكره لان لبس  
 المسجد حيث شذ على ذلك اهـ وهذا مما يظهر اذا اطلع الباني على تلك العادة أو تيق بعد البناء حيا حتى اطلع  
 على عاداتهم ولم يمنع أبو السعود فاذا لم يحصل أحد المذكورين كافى الجامع الاثر فيكره فيه لاسيما اذا كان  
 مع رفع الاصوات أمام الجنائز ودخول الحفلة فيه الا لا يكرهه تنذير المسجد غالباً والظاهر أن كل كلام الوالى  
 اذا لم تقم قرينة على انتعاشه اذا قامت القرينة بينا صلى لها بجوار المسجد فلا كلام فيه (قوله أو مع القوم)  
 أى كلاً أو بضائبا على أن آل في القوم جنسية اهـ حلبي (قوله والفتنار الكراهة) أى على من كان داخله  
 لامن كان خارجه باتفاق أقامه في النهر وقوله مطلقاً أى في جميع الصور المتقدمه (قوله بناء على أن المسجد  
 الخ) اهـ اذا لمناجى في المسجد فلا يكره اذا كان الميت خارج المسجد وده أو مع بعض القوم  
 اهـ حلبي (قوله فلا صلاة) التي متوجه الى الكمال وفي رواية فلا أجره وفي رواية فلا شئ له ثم ان لفظ في المسجد  
 الواقع في الحديث يحتمل أن يكون ظرفاً صلى أو لبس أو لهما على الاقل لا يكره كون الميت فيه والصلاة خارجه

ولذا قلنا ليس ان صلى عليه أن يعيد مع الولي  
 لان تكرارها غير مشروع (والا) أى وان صلى  
 من له حق التقدم كقاض أو نائبه أو امام  
 أو من ليس له حق التقدم وتابعه الولي (لا)  
 بعد لانهم اولى بالصلاة منه (وان صلى هو)  
 أى الولي (بحق) بأن لم يحضرون يقدم عليه  
 (لا يبدى فيه بعده) وان حضروا له التقدم  
 ومنها بحق أمالوه الى الولي بحضوره  
 السلطان مثلاً أعاد السلطان كفى المجتبى  
 وغيره وفيه حكم صلاة من لا ولاية له كعدم  
 الصلاة أصلاً في صلى على قبره أى ان شاأ ما لم  
 يتزق (وان دفن) وأهيل عليه التراب (بغير  
 عذر) أو بغيره (ما لم يغلب على الظن  
 تفسيحه) من غير تنذير هو الاصح وظاهره  
 أنه لو شك في تفسيحه صلى عليه لكن في النهر  
 عن محمد لا كأنه تقديم المانع (ولم يجز) الصلاة  
 (عليها راكبا) ولا فاعداً (بغير عذر) استعنا  
 (وكرهت تنزيها) وقيل تنزيها (في مسجد  
 جماعة هو) أى الميت (فيه وحده أو مع القوم  
 واختلاف في الخارج) عن المسجد وده أو مع  
 بعض القوم (والفتنار الكراهة) مطلقاً  
 خلاصة بناء على أن المسجد انما يكره للمكذوبة  
 وقوله كراهة وذكره تدرس علم وهو  
 الموافق لاطلاق حديث أبي داود من صلى  
 على ميت في مسجد فلا صلاة له

وعلى الثاني تكراه الصلاة خارجه اذا كان فيه وعلى الثالث لا تحقق الكراهة الوجود الميت والصلاة فيه فلا يقيد الحديث اطلاق الكراهة (قوله ومن ولدغات) أقاد بالفاء أن الحياة تحققت وأعظم الموت فلا وجه لذلك قوله بعد ان استهل لأن المقصود منه تحقق الحياة وعبارة الكراهة من هذا حديث قال ومن استهل على عليه (قوله ويسعى) لا كراهه لانه من بنى آدم ويجوز أن يكون له مال يحتاج أبوه أن يذكر اسمه عند الدعوى بجر (قوله بالبناء للفاعل) كذا ضبطه الاكل وأما البناء للمفعول فنعناه أبصر الهلال (أى وجد الخ) هذا بيان لعناء الشرعى وأما معناه لفظة هو أن يرفع صوته بالبكاء عند ولادته اه بجر (قوله ما يدل على حياته) من رفع صوت أو حركة عضو ولو بطرف عينه وعند الاختلاف فيه لا يقبل فيه الاثمهارة رجلين أو رجل واحد اثنين لأن الصباح والحركة يطلع عليه ما الرجال وغالبا يقبل فيه قول النساء لأن هذا المشهد لا يشهد الرجال وقول القابلة العدة كاتمه مقبول فى حق الصلاة أما فى الميراث فلا يقبل قول الامام اجما على تركها المفسم الى نفسها بجر ويقبل قول القابلة العدة فى الميراث عندهما ولا عبرة بسط اليد وقبضها لأن هذه الاشياء محركة المذبوح ولا عبرة بها حتى لو ذبح رجل فأتى أبوه وهو يتحرك لم ير منه المذبوح لانه فى هذه الحالة فى حكم الميت أبو السعود عن الجوهرة (قوله بعد خروج أكثره) حسابه اذا قيد أغفله المصنف ولا بد منه لما فى المحيط قال الامام اذا خرج بعض الولد وتحرل ثم مات فان كان خرج أكثره على عليه وان كان أقله لم يوصل عليه اه وهذا لا كثر من قبل الرأس صدره ومن قبل الرجل سترته نهر عن منية المفق (قوله حتى لو خرج رأسه) هذا التبريع غير صحيح فان المقام مقام الاستدراك على ما قبله فكأنه قال بشرط فى الصلاة عليه خروج أكثره جهاذا اذا انفصل بنفسه أما اذا انفصل كاهاتين المستثنين فلا اه حابى (قوله فعليه الغزاة) هى خمسةائة رهم أو خسون دينار أو قورث عنه ويرث لأن الشارع زله منزلة الحى (قوله فغات) أى بسبب تلك الجناية (قوله فعليه الدية) أى فى حاله لانه قد قتل ويصلى عليه فى هاتين الصورتين وهل المراد دية الأذن لانه لم يتحقق كونه موته بقطعها أو دية النفس بجر (قوله وان لم يستهل غسل الخ) هو باطلا فمشمول لما لم يكن تام المخلق نهر والماصل أنه لا خلاف فى غسله اذا كان تام المخلق فان لم يتم خنقه اختلف فى غسله واختار أنه يغسل ويكفر فى خرقه ولا يصلى عليه ككافى المعراج والفتح وقاضى خان والبرازية والظاهرية ووفق الشربلى بأن من نقي غسله أراد الفصل المرامى فيه وجه السنة ومن أثبتته أراد الفصل فى الجلة كسبب المصاعبة من غير وضوء وتزيب لفعله أبو السعود (قوله عند الثاني) هذا الخلاف فحين كان غير تام المخلق وغير مستهل (قوله اكراما الخ) علة للمصنف (قوله وحشر) وترعى شفاعته قال عليه الصلاة والسلام ان السقط ليقف محبب طاع على باب الجنة فيقول لا دخل حتى يدخل ابواى أبو السعود عن الزبلى وفى مرافى الفلاح عن شرح المقدسى ان شيخ فيه الروح حشر والا (قوله هو المختار) ففى البحر عن شرح الجمع من نقل الاجماع على عدم غسله مردود (قوله ولم يصل عليه) سواء كان تام المخلق أم لا (قوله ان انفصل بنفسه) فأما اذا فصل فهو من جلة الورثة بيانه اذا ضرب انسان بطنها فالتقت جبينها ميتا فهذا الجنين من جلة الورثة لأن الشارع أوجب على الضارب الغزاة ووجوب النعمان بالجناية على الحى دون الميت فاذا حكمنا بحياته كان له الميراث ويورث نصيبه كما يورث عنه بدل نفسه وهو الغزاة اه بجر (قوله كفى سبي) مع أحد أبويه) وبالأولى اذا سبي معهما معا والمجنون البالغ كالسبي كفى الشربلى والى فى اللغة الاسرى وفى ضياء الخلو السبي الاسرى المحمولون من بلاد الى بلدة بجر ولا فرق بين كون السبي غير مجزأ ومجزأ والابن موته فى دار الاسلام أو دار الحرب ولا بين كون السابي مسلما أو ذميا لانه مع وجود الابن لا عبرة للدار ولا للسابي ل هو تابع لاحد أبويه الى البلوغ ما لم يحدث اسلاما اه حابى (قوله لا يلى عليه) أى ويغسل كالسكران (قوله لا العقبى) والا كانوا فى النار مثلهم وهو أحد ما قيل فيهم ونقله فى شرح المقاصد عن الأكثرين وقوله لما سألهم أنهم خدم أهل الجنة بذلك ورد أثر وقيل ان كانوا قالوا بلى فى عالم المذبذب عن اعتقاد فى الجنة والافق النار وفى المسيرة ترددهم أبو حنيفة وغيره ووردت فيهم أخبار متعارضة فالسبيل تفويض أمرهم الى الله تعالى وقال محمد اعلم أن الله تعالى لا يعذب أحدا بغير ذنب قال فى الترمذي وهذه إحدى المسائل التى توقف فيها الامام رضى الله تعالى عنه وقد جمعها بعضهم فى قوله

ورع الامام الاعظم النعمان . سبب التوقف فى جواب عثمان

(ومن ولدغات يقبل ويصلى عليه) ويرث ويورث ويسمى (ان استهل) بالبناء للفاعل أى وجدته ما يدل على حياته بعد خروج أكثره حتى لو خرج رأسه فقط وهو يسبح فذبحه رجل فعليه الغزاة (والا) أى وان لم يستهل حياته فعليه الدية (والا) أى وان لم يستهل (غسل ويسمى) عند الثاني وهو الأصح فيبقى به على خلاف ظاهر الرواية اكراما لى آدم كما فى ملتقى البحار وفى الترمذي الطهيرية واذا استبان بعض خلقه غسل وحشره والمختار (وادرج فى خرقه ودفن ولم يصل عليه) وكذا لا يرث ان انفصل بنفسه (كسبي) أى فى أحد أبويه) لا يصلى عليه لانه تبع له أى فى أحد الأبوين لا العقبى لما سألهم خدم أهل الجنة

سور الحارث فاضل جلاله \* وثواب جنى على الايمان  
والدهر والكلب المعلم ثم مع \* ذرية الكفار وقت ختان

وفي التقييد بالكفار اجماع الى انه لم يتوقف في اطفال المؤمنين وما في الخلاصة من انه توقف فيهم فقريب اه وفي ذكر  
الناظم الدهر معر فانتظر لان الامام انما توقف في المنكر اه ابو السعود والمذكور في النظم سمع مسائل (قوله  
ولوسي بدونه) أي بدون أحد أبويه بأن لم يكن معه واحد منهما اه حلي (قوله تعالى لا تأكلوا أموالكم بينكم بالباطل) اه لم أنه اذا  
لم يسب مع الصبي أحد أبويه فلا يخلو اما أن يموت في دار الحرب أو في دار الاسلام وعلى كل اما أن يكون السبي  
مسلمًا أو ذميًا وعلى كل اما أن يموت مجزأ أو غير مجزأ فان كان السبي مسلماً فالصبي مسلم تعالى السبي سواء كان في دار  
الحرب أو في دار الاسلام وسواء كان مجزأ أو غير مجزأ كما هو ظاهر اطلاقهم الصبي وان كان السبي ذميًا فان مات  
الولد في دار الاسلام يملى عليه لانه مسلم تعالى الدار كما صرح به في العبر وان مات في دار الحرب يذبح أن لا يصلى  
عليه لتكون الدار دار حرب والبس يد ذى قلب راجع اه حلي (قوله أبويه) أي بأحد أبويه والباقي مع اه حلي  
(قوله فأسلم هو) أي أحد أبويه اه حلي (قوله أي ابن سبع سنين) وقيل أن يعقل المنافع والمضار وان الاسلام  
هدى واتباعه خبره ذكره في العناية وفسره في فتح القدير بأن يعقل صفة الاسلام وهو ما في الحديث أن تؤمن  
بالله أي بوجوده ووربيته لكل شيء ولا تكتنه أي بوجودهم وكتبه أي انزالها وورسله أي ارسالها لهم عليهم الصلاة  
والسلام واليوم الاستراى البعث بعد الموت والقدرة خير وشتره من الله تعالى وهذا دليل على أن مجرد قول لا اله  
الا الله لا يوجب الحكم بالاسلام ما لم يؤمن بما ذكره اه قالوا واشترى أمة أو تزوج امرأة فاستوفوها الاسلام  
فلم تعرفه بأن جهلته أصلاً لا تكون مسلمة وليس المراد أنهم توقف في بيان الحقيقة والباطل عامر بالتوحيد  
أي كما هو شأن كثير من العوام فهم انما يستنعون ظناهم أن جواب هذه الاشياء لا يكون الا بكلام خاص منظوم  
وعبارة خاصة فينبأون عن الجواب افاده في البحر وهو يفيد عدم الاكتفاء بالاقرار بالصفة دلالة وأنه لا بد  
من الاقرار به انما وبخالفه ما في اتفق الوسائل حيث قال فان قلت يجب أن لا يحكم بالاسلام اليهودي والنصراني  
وان أقرب رسالة محمد صلى الله عليه وسلم ودخل في دين الاسلام وتبرأ من دينه ما لم يؤمن بالله وملائكته وكتبه  
ورسله ويعترف بالبعث والقدر خير وشتره من الله تعالى قلنا الاقرار بهذه الاشياء ان لم يوجد تصادف وجد دلالة لا يفي  
لما أقرب دخوله في دين الاسلام فقد التزم ما هو شرط صحة الاسلام وكما يثبت ذلك بالتصريح يثبت بالدلالة اه  
وحديث أم حنت أن اقاتل الناس الخ يفيد أن قول لا اله الا الله اقربا بالصفة دلالة فان شرط الاقرار به ما صرح  
أودلالة (تمة) اختلاف في المقيط فقبل يعتبر المكان وقيل الواجد سوى عن المفتاح قال ومعنى اعتبار المكان  
أنه ان وجد في محله الكفار لا يصلى عليه وان وجد في محله المسلمين يصلى عليه فلو وجد بين دور المسلمين والكفار  
لم أره والظاهر أن يغلب المانع كما في نظائره أو يعتبر الواجد في هذه الصورة اتفاقا اه ابو السعود (قوله ولا يضمر  
توقفه الخ) فان العوام قد يقولون لا نعرفه وهم من التوحيد والاقرار وانظروا في النوار وطلب الجنة يمكن  
وكانهم يظنون أن جواب هذه الاشياء انما يكون بكلام خاص منظوم وعبارة عالية خاصة فيجعمون عن الجواب  
بحر (قوله وبغسل المسلم الخ) لانه سنة عامة في بني آدم ولانه حال رجوعه الى الله تعالى ويكون ذلك حجة عليه  
لا تعبر به حتى لو وقع في الماء فسد شره بلالية عن المعراج وهذا التفسير جائز لا واجب لان شرط وجوبه كون  
الميت مسلماً بل لا بأس أن يفعله معه كذلك نهر وقوله كنهاله أشار الى أن المراد باقريب ما يشتمل ذوى الارحام  
وقوله الكافر الاصلى قيده القهستاني عن الجلابي في باب الشهيد بغير الحرق (قوله فيلق في حفرة) فلا يغسل  
ولا يكفن ولا يدفع الي من اتقى الى دينهم بحر (قوله عند الاحتياج) قيد بلوا والغسل لا لوجوبه لما عات (قوله  
من غير مراعاة السنة) أي في غسل وكفن ودفن (قوله فيغسله غسل الثوب الجبس) أي من غير وضوء ولا بدأة  
بالماء من ولا يكون الغسل طهارة له حتى لو سلمه انسان وصلى لم تجز صلاته بحر (قوله ويلقيه في حفرة) أي من غير  
لحد ولا قوسعة نهر (قوله وليس للكافر الخ) فيجهزه المسلمون ويكره أن يدخل الكافر قبر قريبه المسلم ليدفنه بحر  
وروى أنه أسلم يهودى عند موته وله أب فقال صلى الله عليه وسلم لا صحابه تولوا احاكم نهر (قوله واذا اجل الجنائز  
الخ) في القهستاني يكره أن يكون الحامل أقل من أربعة وانما يكون من الرجال والجنائز سنة أما الجمل والدفن  
ففرص كفاية اه (قوله بكسر الدال) فهو من قدم الم لازم معنى تقدم حلي (قوله وكذا المؤخر) أي بالفتح والكسر

(ولوسي بدونه) فهو مسلم تعالى الدار والسبي  
(أوبه فأسلم هو أو) اسلم (الصبي) وهو عاقل  
أي ابن سبع سنين (صلى عليه) لم يورثه  
مسلمًا قالوا ولا يذبح أن يسأل العاقل عن  
عن الاسلام بل يذكر عنده حقيقة وما يجب  
الايمان به ثم يقال له هل أنت مصدق بهذا  
فإذا قال نعم اتقنى به ولا يضمر توقفه في جواب  
الايمان ما بالاسلام فتح (وبغسل المسلم  
ويكفن) حريه (كناله) الكافر الاصلى  
أما المرتد فيلق في حفرة (كالكذب) عند  
الاحتياج) قلوه قريب فالأولى تركه لهم  
من غير مراعاة السنة (فيغسله غسل الثوب  
الجبس ويلقيه في حفرة ويلقيه في حفرة) وليس  
للكافر غسل قريبه المسلم (واذا اجل الجنائز  
وضع) ندبا (مقتضاها) بكسر الدال وتفتح  
وكذا المؤخر على عينه عشر خطوات



فيما رفع صوت) أي نهر بما كافي البحر والقهستاني وقوله بذكر أو قراءة وغيرهما كافي البحر كالكلال المباح  
 وفي القهستانية أراد أن يذكر الله تعالى بذكره في نفسه لقوله تعالى أنه لا يجب للمعتدين أي الجاهرين بالذات (قوله  
 ويحضر قبره) القهستانية الميت طوله على قدر طول الميت وعرضه على قدر نصف طوله قهستاني (قوله في غير داره)  
 لا ختمه من سنة الدفن في الدور بالانبياء من (قوله فان زاد غسن) فلو كان على قدر فامته فهو أحسن قهستاني  
 وفي النهر في بني أن يحال - قد عثر على ما هو المتعارف اه (قوله ويلحد) لحديث اللحد لنا والشق لغبرنا قال طلدت  
 الميت وألحدت لقنان واللحد بفتح اللام وضعها عناية وهو أن يحضر القبر بقامه ثم يحفر في جانب القبلة منه حفرة  
 يوضع فيها الميت ويجعل ذلك كالبيت المسقف والشق أن يحفر حفرة في وسط القبر يوضع فيها الميت بجر (قوله الا  
 في أرض رخوة) فيضرب بين الشق واتخاذ تابوت درمنقي (قوله مضرية) محشوة بخرق من بل السنة كافي القاية  
 أن يضرش فيه التراب (قوله وما روى عن علي) وفي البحر لنهر عن الطهيري عاتشة أي من وضع المضرية (قوله  
 فغير مشهور) أن قلت أن الشهرة لا تقتضي تسليمه أجيب بأن المراد أنه غير مشهور بين العصاة إذ لو كان مشهورا  
 بينهم وأقربوه لكان إجماعهم على الجواز (قوله ولا بأس باتخاذ تابوت) ليس المراد به أنه خلاف الأولى بل دليل قوله  
 عند الحاجة (قوله ويسن أن يضرش فيه التراب) ويجعل اللبن الخفيف عن عين الميت ويساره ونطين الطبقة  
 العليا بما يلي الميت لئلا يبرك بالعدو - الثاني (قوله ان لم يكن قريبا) هذا هو الذي في البحر عن الفتح وهو أولى من  
 قول صاحب النهر ولم يتمكنوا من الوصول إلى البر (قوله بأن يوضع من جهتها) لأن جانب القبلة معظم فيستحب  
 الإدخال منه بجر (قوله فيلحد) وينزل برجليه إن أمكن لا رأسه لأن ما يؤذى الحى يؤذى الميت (قوله وأن يقول  
 واضعه) يدبدر منق وفي أفراد الواضع اشعار بأن الشفع غير لازم وذو الرحم المحرم أولى بالراة وعند فقد الحرم  
 الشيوخ ثم - حباب الصلحاء قهستاني ولا يحتاج إلى التماس في الوضع بجر (قوله بسم الله) وضعه على مله  
 رسول الله أسلمنا وليس هذا دعاء للميت لأنه إذا مات على له رسول الله صلى الله عليه وسلم لم يكن عليه تبدل  
 عنها إلى غير هذا وإن مات على غير ذلك لم يتبدل إلى له رسول الله صلى الله عليه وسلم ولكن المؤمنون كثر إله الله في  
 الأرض يشهدون بوفاته على الملأ وعلى هذا جرت السنة بجر (قوله وجوبا) أخذه من قول المصنف وغيره بذلك  
 أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم لأن الأصل في الأمر الوجوب (قوله ولا ينش) إذا أهيل عليه التراب أما لو بقي  
 فيه متاع لأنسان فلا بأس بنشه لأخراج المتاع بجر (قوله للاستغناء عنها) وقوع الأمن من الانتشار بجر (قوله  
 وأقصب) أنى بالواو المنيعة للمصاحبة إشارة إلى إباحة الجمع كافي القهستاني وقد جعل على قبره صلى الله عليه  
 وسلم اللبن ومان من قصب واللبن واحد لبنة ككامة وكل ما يتخذ من اللبن والمان بضم الماء الحزمة بجر (قوله  
 لا الأجر والخشب) لأن ما لا يحكم البناء والقبر موضع البلاء ولأن أثر النار بالأجر يظهر ملازم بخلاف الماء  
 المحض له وقوله المطبوخ وصف كلش (قوله فلا يكره) لأنه يكون عصمة من السبع بجر (قوله وبازنات) أي  
 الأجر والخشب كافي النهر (قوله ويسجي قبرها) حتى يروى اللبن قهستاني عن الكافي لأن معنى حاله على السر  
 وسال الرجال على الكشف بجر (قوله ولو خشي) معاملة بالأحوط (قوله كطر) أدخلت الكاف البرد والحر والثلج  
 وبها صرح القهستاني (قوله ويحال التراب عليه) أي على الميت الأعم من الذكر والأنثى (قوله وتكره الزيادة الخ)  
 الظاهر أن التثنية والتعليل ربما يقيد التحريم (قوله ويستحب حشيه) الأولى حشوه لأنه وادى وبه عبر أبو السعود  
 حيث قال ويندب حشوه من قبل رأسه ثلاثا اقتداء به صلى الله عليه وسلم ويقول في الأولى منها خلقناكم وفي الثانية  
 وفيها نصيحتكم وفي الثالثة ومنهم أنفركم تارة أخرى وقيل يقول في الأولى اللهم جاف الأرض من جنبيه وفي الثانية  
 اللهم افتح أبواب السموات ورحه وفي الثالثة ثم روجه من الحور العين وإن كانت امرأة تعالى في الثالثة اللهم أدخلها  
 الجنة برحمتك جوهرة وفي كتاب النورين من أخذ من تراب القبر بيده وقرأ عليه سورة القدر رجا وتكره في القبر لم  
 يذهب صاحب القبراه (قوله وجلس ساعة) لأنه يستأنس عند السؤال بمن كان حاضرا (قوله لدعاء) اللام بمعنى  
 مع أي مع دعاءه بالتثنية لما روى أنه صلى الله عليه وسلم قال ادعوا لأخيتكم فإنه لا ينسأل (قوله وقراءة) وينبغي  
 أن يمدى ثواب القراءة له وأخذ منه جواز القراءة على القبر وهو المعقد ويجوز إيقاف شيء على ذلك كما علم من  
 حواشي الشبام (قوله ولا بأس برش الماء) يعني أنه مطلوب لا خلاف الأولى (قوله للنهي) لأنه من منبذ أهل  
 المكاتب والتنبه بهم فبما منه بذكره من (قوله ويسن) أي يرفع القبر غير مسطح قهستاني (رواية البخاري عن

(ويحفره برة) في غير داره (مقدار نصف فامة)  
 فان زاد غسن (ويلحد ولا يشق) إلا في أرض  
 رخوة (ولا يجوز أن يوضع فيه مضرية)  
 وما روى عن علي فغير مشهور ولا يترخص به  
 طهيري (ولا بأس باتخاذ تابوت) ولو من حجر  
 أو حديد (له عند الحاجة) كرخوة لأرض  
 (و) يستأن أن يضرش فيه التراب مات في  
 سفينة غفل وكفن وصلى عليه وألقي في البحر  
 ان لم يكن قريبا من البر) فنجح (ولا ينبغي أن  
 يدفن) الميت (في الدار ولو) كان (مغبرا)  
 لا ختمه من هذه السنة بالانبياء وأقصب  
 (ولا يستحب أن) يدخل من قبل القبلة (بأن  
 يوضع تحت جبهتها ثم يمد يده إلى القبلة) (و) أن  
 يضرش واضعه بسم الله (وبالله) وعلى مله  
 رسول الله ويوجه إليها (وجوبا وينبغي كونه  
 على شقه الأيمن ولا ينش لبوجه إليها) (ويجوز  
 القدح) للاستغناء عنها (ويجوز) (والخشب)  
 والقصب لا الأجر (المطبوخ) (والخشب)  
 لو حوّل الميت أما فوقه فلا يكره ذكره ابن  
 ملك فائدة - عدد لبنات الحمد التي عليه  
 السلام تسع مئتي (وجاز) ذلك حوله  
 بأرض رخوة (كان تابوت) (ويسجي) أي  
 يغطي (قبرها) ولو خشني (لا يقبره) إلا أنه ذكر  
 كطاهر (ويحال التراب عليه وتكره الزيادة على ما  
 نرج منه) من التراب لأنه بمنزلة البناء  
 ويستحب حشيه من قبل رأسه ثلاثا وجوباً  
 ساعة بعد دفنه لدعاء وقراءة بقرآن ما يعثر  
 الجزور ويفترق له (ولا بأس برش الماء عليه)  
 حفظا لثوابه عن الأندلس (ولا يردع) للنهي  
 عنه (ويسن)



مفدان أنه رأى قبره عليه الصلاة والسلام مستغانم (قوله نديا) هو أولى من القول بالوجوب نهر (قوله قدوشير)  
 هذا ظاهر الرواية وفي رواية بتباح الزيادة على ذلك هـ ستاني (قوله ولا يخصص) التخصيص على البناء بالخص  
 بالكسر والفتح بحر (قوله للنبي عنه) في حديث جابر بن عبد الله صلى الله عليه وسلم أن يخصص القبر وأن يقعد  
 عليه وأن يبنى عليه وأن يكتب عليه وأن يوطأ به بحر (قوله ولا يطين) أي الاضرورة كما إذا كان فيه منافذ تخرج  
 الرائحة منها وفي القهستاني روى عنه عليه الصلاة والسلام أنه قال صفق الرياح وقطر المطر على قبر المؤمن  
 كفارة لذنوبه اهـ (قوله ولا يرفع عليه بناء) في الشرع لا يلبس البرهان يحرم البناء عليه للزينة ويكرهه لأحكام  
 بهد الدفن لا الدفن في مكان يبنى فيه قبله ويدل القبر بعلامة أبو السعود (قوله وقيل لا بأس به) يعني تقييد الجواز  
 على هذا القول بما إذا كان من مال حلال ولم يقصد به الزينة والتفاخر والاغلاصية في الحرمة كما يفضل الآن من  
 بناء الحجارة الرخام المذهبة (قوله ولا بأس بالكتابة) هذا التفصيل لصاحب المحيط فحل النبي في الحديث على  
 غير حالة الاحتياج (قوله ولا يخرج منه) شامل لما لو دفن في غير بلد حتى لو حضرت أمه لثقله لا بأس بهما ذلك  
 ويجوز بعض شواذ المتأخرين ذلك لا يلتفت إليه قاله الكمال أما قبل الدفن فلا بأس به ما لم يكن إلى فوق الملبس  
 فيكره ظهريه وما في التجنب لائمه في النقل من بلد إلى بلد لأن يعقوب عليه السلام مات بمصر فنقل إلى الشام  
 وموسى عليه السلام نقل تابوت يوسف عليه السلام بعد ما أتى عليه زمان من مصر إلى الشام ليكون مع آتائه  
 هذه الكمال أنه شرع من قبلنا على أن غير الأنبياء عليهم الصلاة والسلام لا يقاس عليهم لأنهم أطيب ما يكون  
 في الموت كالحياة لا يعترهم تغير أبو السعود وفيه أن شرع من قبلنا شرع لنا إذا لم يظهر نكته ولم يكره عليه  
 من كتاب أو سنة ولذا والله تعالى أعلم اقتصر صاحب البحر على ما في التجنب (قوله ومساواة بالارض) ليتفع  
 بظاهره كما في شرحه للمتن (قوله كما جاز زرع الخ) وجاز حينئذ دفن غيره في قبره وليس من الغصب ما إذا دفن  
 في قبر غيره القبر ليدفن فيه فلا يئس وتضمن قيمة الخبز شرعية ليلية عن الفتح وتؤخذ من تركته والألف بيت المال  
 أبو السعود عن امتداد الفتاح وينبش القبر لئلا فيه أو إذا كمن شوب مقصوب أو دفن معه مال أحيا لمحق  
 المحتاج فقد أباح النبي صلى الله عليه وسلم بنش قبر أبي رغال لغضب من ذهب معه ويكره قطع الخشب والخشب  
 من المقبرة إلا إذا كان يابس بحر (قوله شق بطنها) لأحيا النفس والظاهر أنه فرض (قوله قطع) أي الولد للضرورة  
 (قوله لومينا) لوجهه بعد قوله ولو بالعكس (قوله والاولى ثم) لأن احترامه يسقط عنه ذنبه والاختلاف  
 في شقه مقيد بما إذا لم يكن له مال ولم يترك مالا ولا يثق بالاتفاق أبو السعود (قوله الاتباع أفضل من التوافل)  
 لأنه بر الحى والميت فالقواب المترتب عليه أكثر (قوله أو جوار) الطاهر أن حذاه إلى الأربعين كما في حديث وإيس  
 المراد به جار الشفعة وهو يكسر الجيم وشهه أتما الجيران فيكسر الجيم لا غير وظاهره أنه إذا اتقت هذه الأشياء  
 كان النقل أفضل من الاتباع (قوله يندب دفته في جهته موته) قال في النهر ولا خلاف أن دفته في الموضع الذي  
 مات فيه مندوب وليس المراد إداره لما مر من النبي عنه بل المراد أنه إذا تعددت جهات الدفن وفي جهته مونه  
 محل دفن قريب يكون أولى من البعيد (قوله وسترو موضع غسله) بفتح باب عليه مثالا لا يظهر منه ما يشبهه  
 (قوله اذكروا محاسن موتاكم) أي المودة في الحياة والموت وكذا يقال في المساوي (قوله ولا بأس بنقله)  
 أي مطلقا كما جوزه بعضهم وبعضهم قدره بميل أو ميلين ويكره فيما زاد قال في عقد القرائد وهو الظاهر نهر (قوله  
 وبالأعلام بموته) ولو بالنداء في الأسواق درمتني (قوله وبارئانه) تبع في هذا التعبير صاحب التمر قال الحلبي  
 ومقتضاه أنه رباعي وليس كذلك في القاموس وثبت الميت رثا ورثا ورثا بكسر هاء ومرثاة مخففة  
 ورثوته بكسبه وعددت محاسنه كثرته وثبته ورثته وثبته وثبته فيه شعرا اهـ (قوله لكن يكره الافراط) كما كان عليه  
 الجاهلية من ذكر ما يشبه المحال بحر (قوله من تعزى بجزا الجاهلية) أي من قبل كقطعهم في العزاء والعزاء  
 اله برا وحسنه كما في القاموس وقامه فأعضوه من أبيه ولا تكونوا والهن الذكر أي قولوا له اعرض على ذكر أبيك  
 والمراد تقييده واللوم عليه (قوله وشعرية أهله) قال في شرح المتن هي سنة قبل الدفن لقوله صلى الله عليه وسلم  
 من عزى مع ابائه مثل أجرة (قوله وباتخاذ طعام لهم) قال في شرح المتن ويستحب لجيران أهل الميت والاقرباء  
 ثمينة طعام لهم يشبههم يومهم وليعلم اهـ وفي البحر عن الثانية وإن اتخذوا الميت طعاما للفقراء كان حسنا إذا  
 كانوا يالفين وإن كان في الورثة صغير لم يتخذ ذلك من التركة اهـ ورده من ذلك حكم السبع والمواد والجمع وما يصنع

ندبا في الظهريه وجوبا قدوشير (ولا يخصص)  
 للنبي عنه (ولا يطين ولا يرفع عليه بناء وقيل  
 لا بأس به وهو المختار) كما في كراهة السراجية  
 وفي جنازتها ولا بأس بالكتابة إن احتج إليها  
 حتى لا يذهب التراب (ال) لحق آدم (ان)  
 بعد امالة التراب (ال) أخذت شفعة)  
 تكون الارض مفسوبة أو أخذت شفعة)  
 ويجوز للمالائين انخرجه ومساواة بالارض  
 كما جاز زرعها والبناء عليه إذا طوى وصارت ربا  
 ز يلى (حامل مات ولدها حتى) يخصص  
 (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها)  
 (شق بطنها) من الابسر (ويخرج ولدها)  
 بالعكس وشق على الام قطع وأخرج لومينا  
 والاكافى كراهة الاختيار ولو لمع مال غيره  
 ومات هل يثنى قولان والاولى ثم فروع  
 الاتباع أفضل من التوافل لو اقربا أو جوار  
 أو فيه صلاح معروف يندب دفته في جهته  
 مونه ونجمله وسترو موضع غسله فلا يبرأ  
 الاغاسله ومن بعينه وإن رأى به ما يكره لم يجز  
 ذكره لحديث اذكروا محاسن موتاكم وقيل دفتح  
 عن مساويهم ولا بأس بنقله قبل دفنهم  
 وبالأعلام بموته وبارئانه بشعرا وغيره لكن  
 يكره الافراط في مدحه ولا سيما عند جنازته  
 لحديث من تعزى بجزا الجاهلية وتعزى أهله  
 وترغيبهم في السبر وباتخاذ طعام لهم

من نحو حشمتك فانه لا يفعل حيث كان في الورثة صغير من قبله يكون ضامنا وعن أنس مرفوعا لا عقر  
في الاسلام أي لا تعقر بقرة أو شاة عند القبر فانه من أفعال الجاهلية (قوله وبالجلوس لها) من غير ارتكاب  
مظنور من فرش البساط والاطعمة من أهل الميت لانها اتخذت عند السرور بجر (قوله في غير مسجد) اعلم  
أن صاحب البصر تضارب كلامه فأفاد أولا جواز في المسجد وأخر كراهته وعبارته قال الباقي ولا بأس  
بالجلوس للعرض ثلاثة أيام في بيت أو مسجد وقد جلس رسول الله صلى الله عليه وسلم أي في المسجد لما قتل جعفر  
وزيد بن حارثة والناس يأوته ويعزونه والتعزية في اليوم الاول أفضل والجلوس في المسجد ثلاثة أيام للتعزية  
مكروه وفي غيره جازت الرخصة ثلاثة أيام للرجال وتركها أحسن اه (قوله وتكره بعدها) لانها تجدد الحزن مخ  
والظاهر أنها تنزه بهيمة (قوله الانعاب) أي الا أن يكون المعزى أو المعزى غائبا فلا بأس بها منع (قوله وعند باب  
الدار) قال في النهر وتكونه على باب الدار مع فرش بساط على قوارع الطريق من أقبح القبائح وفي القهستاني اعلم  
أنه اذا فرغ من دفنه ورجع الناس فليتنفروا ويشتغلوا بأمرهم وهو بأمره ويكره اجتماعهم عنده للتعزية اه  
(قوله ويقول عظم الله أجرك) أو يقول كافي شرح الملتقى ألهمك الله عند المسائب صبيرا وأجرل لنا ولكم بالصبر  
أجرا إن الله ما أخذ الله ما أعطى وكل شيء عنده بأجل مسمى (قوله وبزيارة القبور) أي لا بأس بها وبالذعاء  
للأموات إن كانوا مؤمنين من غير وطء القبر وفي الجنبى ذب الزيارة وفي فتح القدير ويكره عند القبر كل ما لم يهد  
من السنة والمعهود منها ليس الا زيارتها والدعاء عندها فاما كما كان يفعل صلى الله عليه وسلم في الخروج الى البقيع  
بجر وفي القهستاني ويدعو حذاء وجهه وفي شرح الملتقى من البدع وضع اليد على القبر (قوله ولوللناس) وقيل  
تقرم عليهم. الاصح أن الرخصة ثابتة لهم ما بجر (قوله ويقول السلام عليكم) نحوه في شرح الملتقى والذي في البحر  
والنهر وكان صلى الله عليه وسلم يعلم السلام على الموقى السلام عليكم أيها الدارين المؤمنين والمسلمين وانا  
إن شاء الله بكم لاحقون أنتم لنا فرط ونحن لكم سبع نسأل الله العافية (قوله دار قوم) لعل القطة دار زائدة أو هو  
من ذكر اللازم لانه اذا سلم على الدار قالوا ساكنها (قوله وانا إن شاء الله بكم لاحقون) ذكر المشيئة للتعزية  
لأن اللعوق محقق أو المراد اللعوق على أتم الحالات فتصح المشيئة (قوله ويقرأ سورة يس) لما ورد من دخل  
المقابر فقرأ سورة يس خفف الله عنهم يومئذ وكان له بهد من فيها حسنات بجر (قوله من قرأ الاخلاص)  
ظاهره وان لم يقرأ بالاموات كأن كان في بيته وروى من حديث أنس خادم رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال  
قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا قرأ المؤمن آية الكرسي وجعل نوابها لاهل القبور وأدخل الله تعالى في كل  
قبر من المشرق والمغرب نوراً ووسع عليهم مضاجعهم وأعطى الله لأقاربي نواب ستين نبيا ورفع له بكل ميت درجة  
وكتب له بكل ميت عشر حسنات ذكره القرطبي في تذكرته ونقله أمير غنى في شرح صلاة ابن مشيش قال  
وظاهره ولو كان في بيته وفضل مولانا لا يحصر اه (قوله أحد عشر مرة) صوابه احدى عشرة مرة جلبي  
لأن المعدود مؤنث فتؤنث له احدى وعشرة (قوله ويحفر قبر النفس) لانه من الاستعداد للقاء الله تعالى (قوله  
وقيل بكره) لقوله تعالى وما تدرى نفس بأى أرض تموت قلت حفرة لا ينافى الآية لنعفه في الجله ولو اقره (قوله  
والذى يغنى الخ) كذا وقع له في شرح الملتقى ونقله عنه أبو السعود وأقره (قوله بكره المشي) وكذا الجلوس  
والنوم والبول والتغوط والصلاة عليه وعنده للنهي ومن هذا يعلم حكم زوار القبور ويحسبون أنهم على شيء اه  
شرح الملتقى (قوله نأق أنه محدث) وان لم يقع ذلك في ضريحه فلا بأس بأن يغشى فيه بجر (قوله حتى اذا لم يصل الخ)  
هذا التفريع للكمال حيث قال وحيد شافعا تصنع الناس عن دفنت آثاره ثم دفنت حوا اليهم م خلق من وطء تلك  
القبور الى أن يصل الى قبر قريه مكروه اه (قوله ولا يكره الدفن ليلا) والمصحب نهارا شرح الملتقى (قوله ولا  
اجلاس القارئ عند القبر) قال في البحر ولا بأس بقراءة القرآن عند القبور ويرى ما تكون أفضل من غيرها ويجوز  
أن يحذف الله عن أهل القبور شيئا من عذاب القبر أو يسطعه عند دله القارئ وتلاوته اه (قوله عظم الذنبي)  
محترم) قال في الدرر لا تكسر عظام اليهود اذا وجدت في قبورهم اه لأن الذنبي لما حرم ايذائه في حياته لذاته  
يجب حيائه عن الكسر بهد مونه بجر عن الواضحات وهو يفيد أنه خاص بأهل الذمة دون الحربين شره لاياله  
(قوله انما يهذب الميت بيكا أهله) المراد به الصباح والنوح انما تجزى اخراج الدمع وحزن القلب فليس محزما (قوله  
اذا أوصى الخ) في البحر من الطهيرة وهل يهذب الميت بيكا أهله عليه فقال بعضهم يهذب بقوله عليه

وبالجلوس لها في غير مسجد ثلاثة أيام وآزاه  
أفضل وتكره بعدها الانعاب وتكره التعزية  
نايا وعند القبر عند باب الدار ويقول لهم  
الله أجرك وأحسن عزاءك وغفر لمتيك  
ونزل القبور ولو للناس الحديث كنتم سكران  
عن زيارة القبور لا أفزروها ويقول الله بكم  
عليكم دار قوم مؤمنين وانا إن شاء الله بكم  
لاحقون ويقرأ سورة يس وفي الحديث من قرأ  
الاخلاص أخرج من الأجر بعدد الاموات  
لاموات أعطى من الأجر بعدد الاموات  
ويحضر قبر النفس وقيل بكره والذي يغنى أنه  
لا يكره تهمة نحو الكفن بخلاف القبر بكره  
المشي في طريق ظن أنه محدث حتى اذا لم  
يصل الى قبره الا بوطء قبره ولا يكره الدفن  
ليلا ولا اجلاس القارئ عند القبر وهو المختار  
عظم الذنبي محترم انما يهذب الميت بيكا أهله  
اذا أوصى بذلك

السلام ان الميت يعذب بكاهله عليه وقال عاتة العلاء لا يعذب لقوله تعالى ولا تزر وازرة وزر اخرى وتأويل  
الحديث أنهم في ذلك الزمان كانوا يوصون بالنوح فقال عليه السلام ذلك اه وفي المسئلة خلاف كثيره بسوط  
في المواهب اللدنية (قوله كتب على جبهة الخ) أخذ من ذلك جواز الكتابة ولو بالقرآن ولم يعتبروا كون ما  
الى التخصيص بما يسيل من الميت وانظر هذا مع كراهتهم الكتابة على المراح وجدرا الما جد (قوله عهد فانه) يقع  
الميم وسكون الهاء ومعناه بالقارسية الرسالة والمعنى رسالة العهد والمعنى أن يكتبني بماء على  
على العهد الازل الذي بينه وبين ربه يوم أخذ الميثاق من الايمان والتوحيد والتبرك بأسمائه وهو ذلك اه  
حلي كان يكتب اللهم الى شهدك بانك انت الله الواحد الذي لا اله الا انت وأن محمد عبدك ورسولك اللهم  
الى أخذ بذلك عندك عهد اني تغلفه فيه وفيه اذكار طويلة وقصيرة بمجموعة (قوله ومصدره) الواو بمعنى أو بدل  
قوله فلما رأوا مكتوبا على جبهتي ويحتمل أن الكتابة عليهم ما جميعا وانصرفت الملائكة بروية ما على الجبهة للبدن أولا

• (باب الشهيد) •

أخرجه عن صلاة الجنائز مبقو باله مع أن مقتول ميت باجله لا ختمه امة بالفضيلة التي ليست اقرب (قوله ففعل)  
حاصل ما قيل فيه انه اما بمعنى فاعل لشهوده أي حضوره حيا يرزق عند ربه على المعنى الذي يصح أو لان عليه  
شاهد يشهده وهو دمه وجرسه وشبهه أو لان روحه شهدت دار الامم وروح غيره لا تشهد هذا اليوم القيامة  
أو لقسمه بشهادة الحق حتى قتل أو لانه يشهد عند خروج روحه ماله من الثواب أو بمعنى فاعول اما انه مشهود له  
بالجنة أو لان الملائكة تشهد له اكرامه نهر وفي القهستاني عن الشهود أي الحضور أو من الشهادة أي الحضور  
مع المشاهدة بالبصر أو بالبعيدة ثم سمي به من قتل في سبيل الله اما الحضور الملائكة اياه تنزل عليهم الملائكة  
واما الحضور روحه عنده والشهادة عند ربه سمى كافي المفردات فهو على الاول بمعنى المفعول وعلى الثاني بمعنى  
الفاعل ولد أطلق الشهيد بطريق الاتساع على الفريقين والحريق والمبطون والمطعون والغريب والعاشق وذات  
الطلق وذات الجنب وغيرهم ممن كان لهم ثواب القتلين كما أشير اليه في المبسوط وغيره وهم شهداء في أحكام  
الآخرة بين الشهيد الحقيقي شرعا وهو الشهيد في أحكام الدنيا اه (قوله لانه مشهود له) أفاد أنه من باب الحذف  
والايبصال حذف اللام فاستتر الضمير الجورر اه حلي (قوله كل مكاف) أي بالغ عاقل ولو أدخل فيه المسلم  
لكان أولى وخارج بذلك الصبي فبطل لان السيف كفي عن الغسل في حق شهداء أحد بوصف كونه مطهرة  
ولا ذنب للصبي فلم يكن في معناهم ولان الشهادة صفة مدح يستحقها الانسان بفعل ولا عقيل للصبي يعتد به  
وهو عند الامام غير شهيد في أحكام الآخرة وانما يفسد البالغ لانه يخاصم من قتله فيبقى عليه أثره ليكون  
شاهدا بخلاف الصبي فانه لا يخاصم نفسه بل أبوه يخاصم عنه فلا حاجة الى ابقاء الاثر وخارج بقيد العاقل  
الجنون فانه يفسد لما تقدم في الصبي اه قهستاني وغيره (قوله مسلم) احترزه عن الكافر فغسل وفيه أنه لا يجب  
غسل كافر أصلا وانما يباح غسل كافر غير حر بي له ولي مسلم قهستاني عن المضمرات فيحصل قوله فيفسد  
على الجواز لا الوجوب (قوله طاهر) أي ليس به جنابة ولا حيض ولا نفاس فاذا استشهد الجنب يفسد عنده  
خلافها وما اذا انقطع الحيض والنفاس فاستشهدت فعلى هذا الخلاف واذا استشهدت قبل الانقطاع فغسل  
على أصح الروايتين عنه قهستاني عن المضمرات (قوله فالحائض) الانصب في التعبير عن رأت الدم لانه اذا انقطع  
قبل الثلاث لا تكون حائضا كما هو صريح قوله بعد لعدم كونها حائضا والنفاس لا يقيد به لانه لا حد  
لاقله كافي البصر (قوله لم يعد عليه الصلاة والسلام الخ) جواب سؤال ورد على قول المصنف طاهر حاصل لو كانت  
الطهارة شرطا في الشهيد لكان حنظلة غير شهيد لانه قتل جنبا فيجب اغسله ولم يفسد صلى الله عليه وسلم  
فدل على أنه شهيد فلم تكن الطهارة شرطا وحاصل الجواب ما ذكره الشارح وقد استشهد حنظلة يوم أحد ففصلته  
الملائكة وقال عليه الصلاة والسلام رأيت الملائكة تغسل حنظلة بن أبي عامر بين السماء والارض بما المزين  
في صحائف الفضة قال أبو أسيد فذهبوا فطرنا اليه فاذا رأوه يطعمونه فأرسل صلى الله عليه وسلم الى امرأته  
وسألها فاخبرته أنه خرج وهو جنب وأولاده يمضون أولاد غسيل الملائكة بن بلقي ووازن السحاب جمع مزنة  
جلالين وفي الصحاح المزنة السحابة البيضاء أبو السعود (قوله بدليل قصة آدم) جواب عما أورد على قول الامام  
من أنه لو كان الغسل واجبا لوجب في المكافين فله وقد اكتفى في غسل حنظلة بفعل الملائكة وحاصل الجواب

يكتب على جبهة الميت أو عاتة أو كفه عهد  
فانه يبرح أن يغفر الله للميت أو صلى بعضهم  
أن يكتب في جبهته ومصدره بسم الله الرحمن  
الرحيم ففعل ثم دعى في المنام ففعل فقال لما  
وضعت في القبر جاءني ملائكة العذاب فلما  
رأوا مكتوبا على جبهتي بسم الله الرحمن الرحيم  
قالوا أنت من عذاب الله تعالى والله تعالى

أعلم • (باب الشهيد) •  
فعل بمعنى فاعول لانه مشهود له بالجنة أو  
فاعل لانه من عند ربه فهو شاهد (هو كل  
مكلف مسلم طاهر) فالحائض ان رأت ثلاثة  
أيام غسلت والا لا لعدم كونها حائضا ولم يعد  
عليه الصلاة والسلام غسل حنظلة لمصلحة  
بفعل الملائكة بدليل قصة آدم

ثم الواجب نفس النفس ولا تنظر الى الفاسل فان آدم عليه السلام لما مات غسلته الملائكة ولم يعد اولاده غله  
 لتأدية الواجب والحديث حدثنا نصراني يفسل كما في البحر (قوله قتل ظلم) قيد بالقتل لانه لو مات حتف أنفه  
 أو ترك من موضع أو احترق بالنار أو مات بهدم أو غرق لا يكون شهيداً أي في حكم الدنيا والانه شهيداً لا آخره  
 بحر ومجتزاً للتبديد بالنظم يأتي في قول المصنف أو قتل بحد أو قصاص (قوله بغير حق) تفسير للظلم (قوله بجوارحه)  
 خرج المقتول بمنقل ودخل المقتول مدافعاً نفسه أو ماله أو المسلمين أو أهل الذمة درمتمنى ومحل في غير قبيل  
 البغاة وأهل الحرب كما يعلم من العطف (قوله ولم يجب بنفس القتل مال) قيده لانه لا من قتله مسلم خطأ أو عداً بالمنقل  
 أو غيره فليس بشهيد لوجوب الدية بقتله وكذا لو وجد مذبحاً لم يعلم قاتله أو وجد في محلة مقتولاً ولم يعلم قاتله  
 لانه لا يدرى قتل ظلماً أو مظلوماً عداً أو خطأ بحر (قوله بل قصاص) انما يمكن وجوب القصاص عوضاً مانعاً  
 لان القصاص للميت من وجه والوارث من وجه وهو تنقي الصدر والمصلحة العامة وهو ما في شرعيته من حياة  
 الانفس فلم يكن عوضاً مانعاً فلا تبطل الشهادة بالشك بحر (قوله حتى لو وجب الخ) مفهوم قوله بنفس القتل  
 (قوله كالصالح) في القتل الامد (قوله ابنة) أو شخصاً آخر وارثه ابنة بحر (قوله لانسقط الشهادة) لان نفس القتل  
 لم يوجب الدية بل يوجب القصاص وانما سقط الصلح أو الشبهة (قوله فلوارثت) قال في القاموس وارثت على  
 الجهد وحل من المعركة رئيساً أي جرحاً وبه رفق اه حلتي (قوله لوقته باغ) مباشرة أو تباعاً كقتل أهل الحرب  
 لانه لما كان القتال مع البغاة وقطاع الطريق ما موراه الحق يقتل أهل الحرب فعمت الالة كما عت هنالك  
 مع راج وقال يدة وبأشواً ما قتل أهل البغي بعضهم بعضاً وكذا اقطاع الطريق فلا يهدأ ان يهدأ المقتول منهم  
 شهيداً نهر (قوله أو حرب) نسبة الى الحرب وهو حقيقة عرفية في المشرق والافال بغاة وقطاع الطريق حريون  
 أي أهل حرب (قوله ولونديبا) عطف على محذوف تقديره هذا اذا كان القتل مباشرة ومثاله ما لو وطئت دابة  
 مسلماً أو نقر دابة مسلم فرمته أو رموه من السور أو ألحقوا عليه حائطاً أو رءوا رءاً فحرقوا أو سبوا فمقتل  
 دابة مشرك ليس عليها أحد فوطئت مسلماً أو رمى مسلماً الى الكفار فأصاب مسلماً أو نقرت دابة مسلم من سواد  
 الكفار أو نقر المسلمون منهم فألجؤهم الى خندق أو نار أو فوهة أو جعلوا حولهم الشوك فقتل عليه مسلم فمات  
 بذلك لم يكن شهيداً بحر (قوله فان مقتولهم) أي هؤلاء الثلاثة (قوله أو وجد جريحاً) الاولى ما قاله حافظ الدين  
 في الكفر أو وجد في المعركة قبه أثر (قوله في معركتهم) قيده لانه لو وجد في عسكر المسلمين قبل لقاء العدو وقيل  
 لا يكون شهيداً لانه ليس قتل العدو ولهذا يجب فيه القسامة والدية بخلاف ما اذا كان بعد لقاءهم فانه قتلهم  
 ظاهراً بحر (قوله كدروج الدم) وكذا لو كان به أثر كدم أو صدم جوى أو كدم من ظلم شهيداً لانه لا يرضى أو خندق  
 أبو السعود من البحر (قوله أو حلقه) لانه من قرحة في الباطن قال الكمال وفيه أنه لا يلزم من كونه سائلاً مرتقباً  
 من قرحة في الجوف أن يكون من جراحة حادثه وقوله صافياً أي في قوله أو حلقه فقط كجاءه كما في البحر ساجي  
 (قوله لا من أنفه) لان الدم يخرج من هذه الفواق من غير ضرب عادة فلا يدل على انه قتل فان الانسان يتلى  
 بالراح والجبان يبول دماً أحياناً صاحب الباسور يخرج الدم من دبره وقد يموت الجبان من غير ضرب  
 فزعا أبو السعود عن الزبلي (قوله أو حلقه بامدا) لانه سوداء أو صفراء احترقت (قوله ما لا يصلح للكفن) ان  
 وجد غيره من جنس الكفن والادفن به أبو السعود عن الشربلالية وينزع عنه الخلف والقلنسوة والسلاح بحر  
 والاشبه أن لا ينزع عنه السراويل قهستاني (قوله عن كفن السنة) هو الاصح وقيل معناه يزاد ثوب جديد  
 تكرر عليه قهستاني (قوله ويصلى عليه) لصلاته صلى الله عليه وسلم على حزة وغيره يوم أحد وما قبل من أنهم أحياء  
 والحي لا يصلح عليه دفن فخرج به حكم آخرى لا دنيوى دليل ثبوت أحكام الموقلهم من قسمة تركاتهم وبينونة  
 نسائهم الى غير ذلك وما قبل انها الامة فقاروهم مغفوراً بهم فتنقض بالتبني صلى الله عليه وسلم والحي بحر عن  
 الهداية (قوله بلا غسل) لما في السنة أنه عليه الصلاة والسلام أمره بتلى أحد أن ينزع عنهم الحديد والجلود  
 وأن يدفنوا بدمائهم وثيابهم (قوله وثيابه) ويكره نزع ثيابه وتجديد الكفن نهر (قوله لحديث زتلوهم بكمومهم)  
 قلناه فانه ما من جريح يجرى في سبيل الله الا وهو يأتي يوم القيامة وأوداجه انضبط ما لا لون لون الدم والريح  
 يريح المسك هداية قال الكمال هو غريب لكن في الشربلالية روى أجابيت صحه في عدم غسل شهيد والكفر  
 جمع كل الجروح وتشعب بابه قطع ونصر معناه فقيرى والتميز بل الق ببالثوب (قوله ويغسل من وجد الخ) لان

(قتل ظلماً) بغير حق (بجوارحه) أي بما يوجب  
 القصاص (ولم يجب بنفس القتل مال)  
 بل قصاص حتى لو وجب المال بعرض  
 كاصح أو قتل الابنة لانسقط الشهادة  
 (ولم يرت) فلوارثت غسل كما سيجي (وكذا)  
 (بغير حق) (لوقته باغ) أو حرباً أو قطع  
 طريق ولو نديبا (أو بغير القتل بحد) فان  
 مقتولهم شهيداً أي آله قتلوه لان الاصل فيه  
 شهاده أحد ولم يكن كاهن قتل سلاح (أو  
 وجد جريحاً مشافى معركتهم) المراد بالجراحة  
 علامة القتل كتمزج الدم من عينه أو أدنه  
 أو حلقه صافياً لا من أنفه أو فوهة كره أدنه  
 أو حلقه جامداً (فينزع عنه ما لا يصلح للكفن  
 ويراد) ان قس ما عليه من كفن السنة  
 (موقن) ان زاد (أ) أجل أن (بتم كفته)  
 المسنون (ويصلى عليه بلا غسل ويدفن بدمه  
 وبيابه) لحديث زتلوهم بكمومهم (ويغسل  
 من وجد قبلاً في مصر) أو غريب

الواجب فيه التسمية والدية تحذف أثر الظلم بغير المراد بالمرء العمران وما يقرب منه ولو قرينة ولو وجد بمعاذة ليس  
بقر بها عمران لا يجب فيه دية ولا قسامة ولا يغفل لو وجد به أثر القتل معراج الدفابة (قوله فيما يجب فيه الدية) لم  
يذكر القسامة لبطل القتل الموجود في المواقف والشوارع فإن الدية ثابتة في بيت المال ولا قسامة (قوله ولم يعلم  
قائله) لأنه لم يفتى كونه مظلوما ولو كان قتله بمحمد بن محمد وحاصل ما في الآية من قتل بغير الحد وعلم قائله  
لا يكون شهيدا عند الإمام وإن لم يعلم قائله فكذلك مطلقا ليعتد به عند وجوب الدية (قوله ولم يجب  
القصاص) كالقتل بمنقل من غير شهود البقاء (قوله فإن وجب) كأن وقع بمحمد بن محمد وعلم القاتل ولو في الجمل (قوله  
بمن قتله الموصي) تنظر لا تغفل فإنه لا يشرط المحدث ويبدل عليه ما في الصحيحين قال ولو نزل عليه الموصي  
لجاء في المصير فقتل بصلاح أو غيره أو قتله فلما عاين الطريق خارج المصير بصلاح أو غيره فهو شهيد لأن القتل لم يخلط  
في هذه المواضع بدلا هو مال اه (قوله لا علم الخ) أي وحال لا يجب أن لا يعلم القاتل بغير (قوله أو قتل بمحمد) لأنه  
صح أنه صلى الله عليه وسلم غلب ما عزا ولا نه بذ نفسه لمن واجب عليه فلم يكن في معنى شهادة أحد بغيره ومن  
من ذكر لو دعا على قوم فقتلوه (قوله وارث) هو في اللغة من الرث وهو الشيء السالبي يسمى من ثلثه لأنه صار خلقا  
في حكم الشهادة والمرث شرعا من خرج عن صفة القتلى وصار إلى حال الدنيا بأن جرى عليه شيء من أحكامها  
أو وصل إلى شيء من منافعها وهو شهيد في حكم الآخرة فيقال الثواب الموعود للشهداء بغير (قوله ولو قليلا)  
يرجع إلى الأربعة قبله أفاده في المصير (قوله أو آوى) من الآيوا أو من الوأى وهو معتد بالآي أو بنفسه وقصص  
الآزهرى تعديته اه وفي المصير أو آوى وهو في مكانه والافهى مثله النقل من الحركة اه ويعد وقصر (قوله  
وهو يعقل) فلو مضى الوقت وهو لا يعقل لا يغفل وإن زاد على يوم وإليه أو نزل من الحركة لعدم الانتفاع بمكانه  
ولو أحر هذا القيد بدو ذكر الكل كما فعل في المصير كان أولى (قوله وبه در على آياتها) حتى يجب القضاء بتركها  
زيلي قال النكاح والله أعلم بهذه القيد (قوله أو نزل من الحركة) ذكرت جرياً على العادة والأخلاق لنسب نقل  
من مكانه بل لو نزل منه أو قام كذلك نقله القهستاني عن شرح الطحاوي (قوله لا تخوف وط الخليل) لأنه ما كان  
شياً من أراحته كذا في الهداية وقصبة في الغاية بألا نسلم أن الحبل من المصير ليس بديل راحة اه وصرح  
في البدائع بأن النزل من الحركة يزبد منه فواجب حدوث الآلام لم يحدث لولا النشر والموت حصل عقب  
ترادف الآلام فيكون النزل مشاركا للراحة في إثارة الموت فلم يثبت بغير الجراحة بقينا فلذلك لم يقطع الفل  
بالشك اه فاختص المخط صاحب الغاية وصاحب البدائع (قوله وإن بأمور الآخرة لا) ذكر أبو بكر الرازي  
أما لو أكثر من كلامه في الوصية وطال غسل لأن الوصية شيء من أمرا المات فإذا طالت أشبهت بأمور الدنيا بغير  
(قوله وهو الأصح) مقابلة قول الثاني أنه يكون من تشبه بأمور الآخرة في المصير والظاهر أنه لا خلاف لجواب  
أي يوسف أنه يكون من تشبه بأمور الدنيا بواجب محمد بعده فيما إذا كان بأمور الآخرة فيوصي  
بما يمكن به ويخلص رقبته ويرد جلد من النار وبذلك خرج نفسه من الآخرة كجافي وصية سعد بن الربيع بغير  
وهي كافي بسيرة الشامي له ما أنه دوى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم حال من ينظر إلى ما فعل سعد بن الربيع  
أفي الأحياء هو أفي الأموات فإني رأيت أني عشر رجلا شرعا ليسه قنهم رجس من الأحياء وهو محمد بن سلة  
أو أبي بن كعب فظن في القتلى فناداه ثلاثا فلم يجبه فقال إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر  
إلى خبرك فأجابه بصوت ضعيف وفي رواية زيد بن عتيق رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم أحد طلب سعد بن الربيع  
وقال إن رأيتني فأقرنه مني السلام وقل له كيف تجدك قال فأصبت وهو في آخر رمق وبه سبعون ضربة  
ما بين طعنة برمح وضربة بسيف ودمية بهم فقلت إن رسول الله صلى الله عليه وسلم أمرني أن أنظر إلى الأحياء  
أنت أم في الأموات فقال أفي في الأموات أبلغ رسول الله صلى الله عليه وسلم عن السلام وقل له أنت سعد  
ابن الربيع يقول جزا الله هذا خبرا ما جرى بيدي من أخيه وقل له إني أجدر من الجنة وأبلغ قومك عن السلام وقل  
لهم إن سعد بن الربيع يقول لكم أنه لا عذر لكم عند الله أن تخلصوا رسول الله صلى الله عليه وسلم وكروه ومنكم  
عز تطرف ثم لم يبرح أن مات فجاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأخبره خبره (قوله لأنه من أحكام الأموات)  
أي الأحياء بأمور الآخرة (قوله وهذا) أي ما ذكر من جميع ما ينقص الشهادة (قوله وكل ذلك) أي ما تقدم  
من الشروط التي من جملتها عدم الارتثاق وهي ست كافي البدائع القتلى والبلوغ والقتل علما وأن لا يجب

قوله من الوأى هكذا في الأصل ولعل موافق  
من الوأى كما لا يخفى انتهى  
(قوله) أي في موضع (تجب فيه الدية)  
ولو في بيت المال كما تقول في جامع وشمارع  
(قوله لم يعلم قائله) أو علم ولم يجب القصاص  
فان وجب مكان شهادة كونه دية  
القصاص لولا في المصير فانه لا قسامة ولا دية  
فيه لا نسلم أن قائله الموصي غاية الأمر  
أن عنه لم تعلم فليظن أن الناس عنه غافلون  
(أو قتل بمحمد أو قاصص) أي يغفل وكذا  
تعزيز أو اقتراض ببيع (أو جرح وارث)  
وذلا (بأن أكل أو شرب أو نام أو نكح أو دوى)  
ولو قليلا (أو آوى خيمة أو مضى عليه وقت  
صلاة وهو يعقل) ويعد على آياتها (أو نزل  
من الحركة) وهو يعقل سواء وصل حيا  
أو مات إلى الأيدي وكذا الوفاة من مكانه  
إلى مكان آخر بدائع (لا تخوف وط الخليل)  
أو وصي بأمور الدنيا وإن بأمور الآخرة لا  
يصير من تشبه بأمور الدنيا وهو الأصح جوهره  
لأنه من أحكام الأموات (أو باع أو اشتري  
أو نكح بكلام كثير) والافلاوه إذا كان  
(بعد انتفاء الحرب ولو في) أي في الحرب  
(لا) يصير من تشبه بأمور الدنيا كرو كل ذلك



عوض ما في الطهارة عن الحدث الاكبر وعدم الارتثا (قوله في الشهيد الكامل) وهو شهيد الدنيا والاخرة  
 وشهادة الدنيا بعدم الغسل الاتجاسة أصابته غير ممة كافي أبي السعور وشهادة الاخرة قبل الثواب الموعود  
 للشهادة (قوله والثغاة) ظاهره سواء مات وقت الوضع أو بعده قبل انقضاء مدة النفاس (قوله  
 ليلة الجمعة) وروى في بعض الآثار ما أنه يعذب ساعة ثم لا يعود أبداً ان كان مسلماً ونظر فيه الثار في شرح الفقه  
 الاكبر (قوله وصاحب ذات الجنب) من به داء الاستسقاء وفي الفقه الثاني من ذوات الطلق والمراد به من مات  
 قبل خروج أكثر الولد والارجعت الى النفاس (قوله وهو يطلب العلم) بأن كل له اشتغال به تأله أو تدريساً  
 أو حضوراً فيما يظهر ولو كل يوم درساً وليس المراد الا انه مالك (قوله ردة عنهم السبوطي) أي في التثبت  
 نحو الثلاثين فقال من مات بالبطن واختلف فيه هل المراد به الاستسقاء أو الاسهال قولان ولا مانع من القول  
 أو الفرق أو الهدم أو بالجانب وهي قروح تحدث في داخل الجنب بوجع شديد لم تنفتح في الجنب أو بالجمع بالضم  
 بمعنى المجموع كالأخرى بمعنى المذخور وكسر الكاف في الجنب والمعنى أنه مات من شيء يجمع فيها غير منفصل عنها  
 من حل أو بكارة وقد نفخ الجنب أي ضاع على قلة قال صلى الله عليه وسلم أي ما امرأته ماتت بجمع فهي شهيدة أو بالسل  
 وهو داء يصيب الرئة يأخذ البدن منه في النقصان والاصفرار أو في الغربة أو بالصرع أو بالجن أو دون أهله  
 أو ماله أو ماله أو مظلة أو بالمشق مع العنفاء والكنم وان كان سببه حراماً أو بالشرق أو باقتراض السبع أو بجس  
 سلطان ظلماً أو بالضرب أو متوارياً أو لغيره هامة أو مات على طلب العلم الشرعي أو مؤذناً بحسب أو تاجر صادراً  
 ومن سعى على أمر أنه وولده وما ملك يمينه بقيم فيهم أمر الله تعالى وبطعمهم من حلال كان حقاً على الله تعالى  
 أن يجعله مع الشهداء في درجاتهم يوم القيامة والمات في البحر أي الذي حصل له غشيان والذي يمد به التي له  
 أجر شهيد يوم مات صابرة على الفقرة لها أجر شهيد من قال كل يوم غسلاً وعرين مرة لله بارئ في الموت  
 وفيما بعد الموت ثم مات على فراشه أعطاه الله تعالى أجر شهيد من صلى الصلوة وصام ثلاثة أيام من كل شهر ولم  
 يترك الزوجة سقراً ولا حضراً كتب له أجر شهيد المتكسب بسنق عند فساد أتقى له أجر شهيد من قال في مرضه أربعين  
 مرة لا اله الا انت سبحانك اني كنت من الظالمين مات أعلى أجر شهيد وان برئ برئ مغفور له قال وحذفت  
 أدلة ذلك طلباً للاختصار اه ملخصاً

• (باب الصلاة في الكعبة) •

ختم به هذا الباب كتاب الصلاة ليكون الختم بصلاة متبرئاً بها حالاً ومكاناً وسجدة كعبة لا رضاء عنها أو لربيعها  
 أو لكونها منزهة وأمل ذلك من الاعلام الغالبة ولذا يعرف باللام قهستاني (قوله في الباب زيادة) وهي الصلاة  
 عليها وحولها (قوله وهو حسن) والمعيب أن يترجم لشيء ولا يذكره (قوله يصح فرس) سواء كان أداءه قضاء  
 نهر (قوله ونذر) أي نفل كان حر (قوله فيها) وذلك لأن الواجب استقبال شطرها لا استقبالها من الزيادة والواجب  
 استقبال جزء من الكعبة غير عين ونمايتين الجزء قبله بالشرع في الصلاة والتوجه اليه متى صار قبله  
 فاستداره في الصلاة من غير ضرورة يكونه فسد أو فوصل ركعة الى جهة وركعة الى جهة أخرى لا تصح صلواته  
 لانه صار مستدير بالجهة التي صارت قبله في حقه يمين من غير ضرورة بخلاف المتحرى فإنه لا تعين عنده  
 بجهة ولم يطل ما أدى بالاجتهاد الاول لأن ما مضى باجتهاد لا ينقض باجتهاد منسله أبو السعود عن الشافعي  
 مختصراً (قوله وفوقها) أي على سطحها وهو منصوب بتقدير في حوى (قوله عندنا) وعند الشافعي اسم للبناء  
 والبقعة حوى (قوله العرصة والهواء) فلو صلى على أبي قيس جاز ولا بناء بين يديه بحر أو بين السماء والارض  
 أو تحتها والعرصة بسكون الراء كل تقع من الدور واسعة ليس فيها بناء جلبي عن القاسموس (قوله الى عنان  
 السماء) بفتح العين المهملة نواحياً وكسرها ما يملك منها اذا نظر منها قاموس (قوله للشيء) لان من السبع  
 التي غشي عنار شول الله صلى الله عليه وسلم وجعلها الطرسوس في قوله

نهي الرسول أحد خير البشر • من الصلاة في بناع تعتبر

معاطن الجبال ثم المقبرة • من طلة طريقة هم ويجزوه

وفوق بيت الله والحمام • والحمد لله على التمام

اه من شرح الملتقى (قوله وترك التعظيم) من عطف العلم (قوله وان اختلفت وجوههم) صادق في جعل وجهه

في الشهيد الكامل والا ظلمت شهيد الاخرة  
 وكذا الجنب ونحوه ومن قعد العدو وأصاب  
 نفسه واقرق والحريق والغريب والمهدو  
 عليه والمبطون والطعون والنفاس والميت  
 المات بجمعة وصاحب ذات الجنب ومن مات  
 وهو يطلب العلم ردة عنهم السبوطي نحو  
 الثلاثين والله تعالى أعلم  
 • (باب الصلاة في الكعبة) •  
 في الباب زيادة على الترجمة وهو حسن (يصح  
 فرض ونفل فيها وفوقها) ولولا استرة لأن  
 القبلة عندنا هي العرصة والهواء الى عنان  
 السماء (وان ذكره الثاني) للشيء وترك التعظيم  
 (منفرداً أو بجماعة وان) وصلى (اختلفت

الى وجه امامه ودخل تحته أيضا ما اذا كان وجهه الى جانب الامام منح (قوله في التوجه الى الكعبة) فانه  
للإشارة الى أنه ليس المراد اختلاف وجوههم بعضها عن بعض لانه على هذا التقدير لا يشمل صورة المواجهة  
مع أنه يشملها تقدم ويشمل من جعل ظهره الى امامه (قوله ويكره جعل وجهه الخ) قال في شرح المتن  
لانه يشبه عبادة الصورة وفي القهستاني عن الجلابي وينبغي أن يجعل بينه وبين الامام ستره بأن يملق قطعا  
أو ثوبا (قوله في أربع) وجهه الى وجهه وهي مكروهة وجهه الى جنبه وهي جائزة من غير كراهة وجهه  
الى ظهره وهي كالتى قبلها ظهره الى وجهه وهي غير جائزة وانظر ما لوجه الامام وجهه الى جنبه والظاهر  
الجواز لانه استقبل غير جهة امامه وجهه الخ الحلي شاملا ست عشرة صورة حاصلة من ضرب أربعة وجهه  
المؤمن وقضاء ويمينه ويساره في مثلها من الامام فقوله في أربع فيه قصور (قوله لتأخره حسكا) على لقوله  
وتصح لو تحلقوا والضمير للمأموم لان التقدم والتأخر لا يظهر الاعتدال لجهة من كان وجهه الى الجهة  
التي توجه الامام اليها وهو عن يمينه أو عن يساره وتقدم عليه بأن كان أقرب الى الحائط من الامام فهو غير  
صحيح لتقدمه بغير (قوله مسامتا ركن) والامام في وسط الجهة مثلا (قوله وكان أقرب) أى الى الركن (قوله يا امام  
فيها) سواء كان معه بعض القوم أم لا (قوله والباب مفتوح) قال الشرنبلالي في شرحه الكبير ولعل اشتراط  
فتح الباب ليحل اتصال الامام بالنظر اليه فلو سمع اتصاله بالتبليغ والباب مفتوح لا مانع من صحة الاقتداء  
لعدم المانع منه كما تقدم في شروط صحة الاقتداء (قوله صح) أى مع الكراهة لا ارتفاع مكان الامام قدر  
القائمة كأنه راده على المكان ان لم يكن معه أحد اه حلي

• (كتاب الزكاة) •

اعتزل في العنوان العشرون غيره لانه داخل فيه تغليبا أو تبعاً قهستاني عن الزمخشري (قوله قرنهما) بصيغة  
المصدر مبتدأ وقوله دليل الخ خبره وجواب سؤال حاصله كان ينبغي تقديم الصوم عليه لكونه عبادة بدنية  
كالصلاة فأجاب بأنه تبع القرآن والحديث أماده أبو السعود وفي القهستاني ذكرت بعد الصلاة لأنها أفضل  
العبادات بعدها اه وفي نسخة قرأناها (قوله في اثنين وثمانين موضعا) تبع فيه صاحب النهر والمنع وتبعاً  
صاحب البحر عزى الى المتعاقب البرازية وصوابه اثنين وثلاثين كما عده شيخنا السيد اه حلي بزيادة (قوله  
في التزويل) مصدر بمعنى اسم المفعول اسم القرآن (قوله في كمال الاتصال) من إضافة ما كان صفة أو على  
معنى اللام أى واذا كان كذا كذا تعاقب بينهما كما فعل المصنف في غاية الذكاء بجز (قوله وفرضت في السنة  
الثانية) والصوم كذلك أبو السعود (قوله قبل فرض رمضان) هذا ما يحسن تقديمها على الصوم (قوله ولا يجب  
على الانبياء) لأنهم لا ملأ اللههم مع الله تعالى أنما كانوا يشاهدون ما في أيديهم ودائع عندهم يذوقونه في أو ان  
بذله ويمنعونه عن غير محله ولأن الزكاة طهارة من عساء أن يتدنسوا والانبياء مبرقون من الدنس لهم منهم اه  
أبو السعود (قوله الطهارة والنفاء) لأنها سبب النماء المال بالخلف قال الله تعالى وما أنفقتم من شيء فهو  
يخلقوه وهي طهارة لصاحبها من الذنوب قال الله تعالى خذ من أموالهم صدقة تطهرهم وتزكيهم بها وإلهمهم  
آخر البركة يقال زكت البقرة إذا بورك فيها والمدح يقال زكى نفسه إذا مدحها والثناء الجليل يقال زكى  
الشاهد إذا ثنى عليه وتسمى صدقة دلالتها على صدق العبد في العبودية منح (قوله عليك) هو ما عليه الحقون  
من أهل الأصول لأنها وصفت بالوجوب الذي هو من صفات الأفعال وموضوع علم الفقه فعل المكلف حوى  
واطلائها على القدر المخرج مما شرعى وقوله تعالى آتوا الزكاة منه أو المراد إخراجها من العدم الى الوجود  
كما في أقوم الصلاة وفي أبي السعود الايتاء أى الذى هو التليك معنى مصدرى والفرق بينه وبين المعنى الحاصل  
بالمصدر أن المعنى المصدرى هو الايقاع والمعنى الحاصل بالمصدر هو الهيئة الواقعة اه (قوله خرج الإباحة)  
أى فلا تنكح فيها ونرجعت المسكنة فإن الشرط فيها التمكن الصادق بالتليك والإباحة اه بجز (قوله  
لا تجزئه) لانه إباحة (قوله لا إذا دفع الخ) قيل جذاذ لم يكن أبوه غنيا لانه بعد غنياً ففى آية بخلاف الدفع  
الى زوجة الغير حيث يجوز مطلقاً اه أبو السعود ومنه علم أنه لا يشترط في المدفع اليه البلوغ بل ولا العقل  
لان تليك الصبي صحيح لكن ان لم يكن عاقلاً فانه يقبض عنه وصيه أو أبوه أو من يعوله قريباً أو أجنبياً أو الملتصفاً  
هنا كان عاقلاً فقبض من ذكره وكذا قبضه بنفسه بجز (قوله كالوكساء) أى كميزته لو كساه اه بجز (قوله)

في التوجه الى الكعبة (الا إذا جعل قفاه  
الى وجه امامه) فلا يصح اقتدائه (لتقدمه  
عليه) ويكره جعل وجهه لوجهه بلا حائل  
ولو جنبه لم يكره ففى أربع (و) تصح لو تحلقوا  
حولها ولو كان بعضهم أقرب اليها من امامه  
ان لم يكره في جانب (لتأخره سكا ولو وقف  
مسامتا ركن في جنب الامام وكان أقرب  
لم أده وينبغي الفساد احتياطاً لترجيح جهة  
الامام وهذه صورته

(وكذا لو اقتداه من خارجه يا امام فيم والباب  
مأموم  
مفتوح صح) لانه كذا في المهراب  
• (كتاب الزكاة) •  
قرنهما بالصلاة في اثنين وثمانين موضعا  
في التزويل دليل على كمال الاتصال بينهما  
وفرضت في السنة الثانية قبل فرض رمضان  
ولا يجب على الانبياء اجبا (هى) انفة  
الطهارة والنفاء وشرعا (عليك) خرج الإباحة  
فلو أطعم ثيابا أو بالزكاة لا تجزئه الا إذا دفع  
اليه المظوم كالوكساء

بشرط أن يعقل القبض) بأن لا يرى به ولا يتجدد عنه وهو قيد الدفع والكسوة كافي الحاي وحكم الجنون  
 المطلق معلوم من حكم العبي الذي لا يعقل اه بجر (قوله اذا حكم الخ) أي فلا يجوز لانه استثناء  
 من الاثبات وهذه مسئلة مغايرة لما تقدم لان هذا في الاقارب وما تقدم أمه وعما به مدارس الكلام بعضه  
 ببعض ضمير الجمع في قوله بنفقتهم وقوله فيهما في البصر وعبارته وأشار الى أن الدفع الى كل قريب ليس بأصيل  
 ولا فرع جائز وهو قيد بمافي الولوالجية رجل يقول أخته أو أخته أو عمه فأراد أن يعطيه الزكاة فإن لم يفرض  
 القاضي عليه النفقة جاز لان القليل بصفة القرية يتحقق من ككل وجه وان فرض عليه النفقة لماته  
 ان لم يحتسب من نفقتهم جاز وان كان يحتسب لا يجوز لان هذا أداء الواجب عن واجب آخر وكان على الشارح  
 أن يقول الا اذا لم يحتسب عليهم كما علم على الجبر فأفاده الحلبي (قوله جز مال) المال ما يقول أو يدخر الحاجة  
 وهو خاص بالاعيان اه ولذا أخرج الشارح به النفقة (قوله ناديا) أنه عن الزكاة بجر (قوله لا يجوز) لان النفقة  
 ليست بهين متقدمة بجر (قوله عنه) أي الجزء لا المال بدليل قول الشارح وهو ربع عشر اه حلبي (قوله  
 وهو ربع عشر نصاب) أي أو ما يقوم مقامه من صدقات السوائم كما أشار اليه في البصر (قوله خرج النافله) لعدم  
 التعيين فيها اه حلبي (قوله والنفقة) فانه وان كانت مبنية الا أنها لم تكن ربع عشر فالمراد تعيين  
 خاص (قوله من سلم) متعلق بتلك اه حلبي (قوله غير حاشي) احتراز لجميع ما ذكره عن الكافر والفقير  
 والهاشمي ومولاه والمراد عند العلم بمصالحهم كما سيأتي في المصنف اه حلبي (قوله وهذا) أي قول المصنف  
 تلك بجز مال عنه الشارح (قوله مع قطع) متعلق بتلك وقوله من كل وجه متعلق بقطع (قوله لاصله)  
 وان علا وفرعه وان سفل وأحد الزوجين للاخر وعنده ومكاتبه لانه بالدفع الى هؤلاء لم تقطع النفقة من كل  
 وجه أبو السعود (قوله لله) متعلق بتلك (قوله لا شترط النية) وهي شرط بالايجاع في مقاصد العبادات  
 كلها بجر (قوله وشرط اقتراضها) هو أولى من التصبر بالوجوب لانها فرضة محكمة قطعية أجمع العلماء  
 على تكفير جاسدها مخ (قوله عقل) اعلم أنه لا خلاف أنه في الجنون الاصل يعتبر ابتداء الحول من وقت  
 افاقته كوقت البلوغ أما العارض فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ودواية  
 عن الثاني وان لم يستوعب انما في الترتيب لانه لا زكاة على الجنون اذا جرت السنة كلها فان أفان بعض الحول  
 اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط افاقته أول السنة لانفسقاد الحول وآخرها الجواب بالاداء وعن  
 أبي يوسف تغيب الافاقته في أكثر الحول وعند محمد في جز من السنة اه وفي البصر عن المجتبى المفسر  
 عليه كالصحيح (قوله بلوغ) قال في البصر وخرج الجنون والعسبي فلا زكاة في ماله ما خلا الصلاة عليها  
 للحدث الحروف رفع القلم عن ثلاث وأما ايجاب النفقات والغرامات في ماله ما خلا منها من حقوق العباد لعدم  
 التوقف على النية وأما ايجاب العشر والخراج وصدقة التطرف فلا تنها ليست عبادة محضة اه (قوله واسلام) خرج  
 الكافر لعدم خطابه بالفرع سواء كان أصليا أو مرتدا فلو أسلم المرتد لا يطالب بنس من العبادات أيام رذته  
 ثم الاسلام كما هو شرط لا وجوب شرط لبقاء الزكاة عند ناحتي لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بجر (قوله  
 وحزيرة) احتراز بها عن العبد والمذبر وأم الولد والمكاتب والمستعبي لعدم الملك أصلا فماعد المكاتب والمستعبي  
 ولعنتم ثمانية فيها بجر (قوله والعلم به) أي بالاقتراض اه حلبي وانما يذكر المصنف لانه شرط اكل  
 عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضا بجر (قوله ملك نصاب) مثلث  
 الميراث من إضافة الصفة الى الموصوف أي نصاب مملوك أو من إضافة المصدر الى مفعوله أي وملكه نصابا  
 وفي الحوى المال هو الدب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سيأتي بيانه في زكاة المال وفي القهستاني  
 النصاب لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب فماده زكاة (قوله حولى) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والثمار  
 أبو السعود عن الحوى (قوله نسبة للحول) أي القمري وقيل الشمسي حلبي من القهستاني (قوله لحولانه  
 عليه) ونهى حول لان الاحوال تتحول فيه وانما اشترط حولان الحول لان النماء شرط وهو باطن فأدير الحكم  
 على زمن يتحقق فيه النقص وهو الحول لا شمله على الفصول الاربع التي لها تأثير في زيادة النقص والبيع والشراء  
 وزيادة الانعام بالدر والتسل وبزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل أبو السعود  
 من الحوى بزيادة (قوله تام) بالتاء المشددة من فوق من التام قال القهستاني بأن يصحكون في بدء أو يد أمينه

بشرط أن يعقل القبض الا اذا حكم عليه  
 بنفقتهم (جز مال) خرج النفقة فلو استثنى  
 فقرا داه سنة ما ولا يجوز به (عنه الشارح)  
 وهو ربع عشر نصاب حولى ولو معنوها (غير  
 والنفقة) من مسلم فقير ولو معنوها (غير  
 هاشمي ولا مولاه) أي مائة وعشرون  
 قول الكفر تلك المال أي الموهود اخرج  
 بشرط بلوغ (قوله عقل) اعلم أنه لا خلاف أنه في الجنون الاصل يعتبر ابتداء الحول من وقت  
 افاقته كوقت البلوغ أما العارض فان استوعب كل الحول فكذلك في ظاهر الرواية وهو قول محمد ودواية  
 عن الثاني وان لم يستوعب انما في الترتيب لانه لا زكاة على الجنون اذا جرت السنة كلها فان أفان بعض الحول  
 اختلفوا والصحيح عند الامام اشتراط افاقته أول السنة لانفسقاد الحول وآخرها الجواب بالاداء وعن  
 أبي يوسف تغيب الافاقته في أكثر الحول وعند محمد في جز من السنة اه وفي البصر عن المجتبى المفسر  
 عليه كالصحيح (قوله بلوغ) قال في البصر وخرج الجنون والعسبي فلا زكاة في ماله ما خلا الصلاة عليها  
 للحدث الحروف رفع القلم عن ثلاث وأما ايجاب النفقات والغرامات في ماله ما خلا منها من حقوق العباد لعدم  
 التوقف على النية وأما ايجاب العشر والخراج وصدقة التطرف فلا تنها ليست عبادة محضة اه (قوله واسلام) خرج  
 الكافر لعدم خطابه بالفرع سواء كان أصليا أو مرتدا فلو أسلم المرتد لا يطالب بنس من العبادات أيام رذته  
 ثم الاسلام كما هو شرط لا وجوب شرط لبقاء الزكاة عند ناحتي لو ارتد بعد وجوبها سقطت كافي الموت بجر (قوله  
 وحزيرة) احتراز بها عن العبد والمذبر وأم الولد والمكاتب والمستعبي لعدم الملك أصلا فماعد المكاتب والمستعبي  
 ولعنتم ثمانية فيها بجر (قوله والعلم به) أي بالاقتراض اه حلبي وانما يذكر المصنف لانه شرط اكل  
 عبادة وقد يقال انه ذكر الشروط العامة هنا كالاسلام والتكليف فينبغي ذكره أيضا بجر (قوله ملك نصاب) مثلث  
 الميراث من إضافة الصفة الى الموصوف أي نصاب مملوك أو من إضافة المصدر الى مفعوله أي وملكه نصابا  
 وفي الحوى المال هو الدب وملك النصاب هو الشرط (قوله نصاب) سيأتي بيانه في زكاة المال وفي القهستاني  
 النصاب لغة الاصل وفي الشريعة ما لا يجب فماده زكاة (قوله حولى) هذا مخصوص بما عدا زكاة الزرع والثمار  
 أبو السعود عن الحوى (قوله نسبة للحول) أي القمري وقيل الشمسي حلبي من القهستاني (قوله لحولانه  
 عليه) ونهى حول لان الاحوال تتحول فيه وانما اشترط حولان الحول لان النماء شرط وهو باطن فأدير الحكم  
 على زمن يتحقق فيه النقص وهو الحول لا شمله على الفصول الاربع التي لها تأثير في زيادة النقص والبيع والشراء  
 وزيادة الانعام بالدر والتسل وبزيادة القيمة في عروض التجارة باعتبار تفاوت الرغبات في كل فصل أبو السعود  
 من الحوى بزيادة (قوله تام) بالتاء المشددة من فوق من التام قال القهستاني بأن يصحكون في بدء أو يد أمينه

كالمضارب أو يد غيرهما كالمسقرض المذموم وكفى النظم (قوله خرج المكاتب) لأنه وإن ثبت له الملك إلا أنه ليس  
بتام لوجود المتأني ولأن المال الذي يده دائر بينه وبين المولى أن أدى مال المكاتب تسلم له وإن هجره لم يرد له  
فكما لا يجب على المولى فيه شيء فكذلك لا يجب على المكاتب أبو السعود عن الشربلالية وقطير ذلك لو أقر رجل  
لرجل بدين ألف درهم ودفع الالف إليه ثم تصاد فابعد الحول أنه لم يكن عليه دين لأزكاة على واحد منهما وكذا  
لو وهب رجل لرجل ألفا ودفع الالف إليه ثم رجع في الهبة بعد الحول بقضاء أو بغير قضاء واسترد الالف لأزكاة  
على واحد منهما (قوله أقول أنه يخرج الخ) كما أخرجه به صاحب البحر والنهر فلا حاجة إلى ذكر التسليم (قوله على أن  
المطلق) زيادة ترقى في الاستغناء عن قيد التسليم يعني أن المصنف أطلق في الملك فينصرف للكمال ولذا قال في البحر  
أطلق في الملك فانصرف للكمال ويحتد فيخرج ملك المكاتب بقوله ملك أيضا لأنه ليس ملكه كاملا وخروج  
به المشتري قبل قبضه فلا يجب على مشتر به للتجارة زكاة وكذلك لا يجب على المولى في عبده المعد للتجارة  
إذا أبى لعدم اليد والمال المنصوب والجمود إذا عاد إلى صاحبه والرهن إذا كان في يد المرتهن لعدم ملك اليد  
أما كسب المأذون المديون بحسب فلا زكاة فيه على أحد بالاتفاق والافكسب لمولاه عليه زكاة إذا تم الحول  
وأخذه من يد العبداء وأفاد الحلبي أن قوله على أن المطلق الخ متعلق بخروج يعني أن خروج المكاتب بقيد الحرية  
بناء على أن المطلق وهو الحرية ينصرف للكمال وهو الحرية وقبة ويد أو المكاتب حريدا فقط (قوله ودخل)  
أي في النصاب واجب الزكاة (قوله بسبب خيبت) هو هذا المطلق (قوله خلطه) قيد في تحقق الملكية ولا بد أن  
يكون بحيث يصير تميزه أما إذا لم يخلطه أصلا أو خلطه خلطا لا يصير تميزه فلا زكاة في المنصوب وفي القهستاني  
والمبادر أن يكون النصاب مالا حلالا فلا يكون حراما فإن كان له خصم حاشره فواجب الرد والافواجب التصديق  
إلى الفقير ولا يحمل منه شيء كافي التفت ومثله في المنفعة فلا زكاة في المنصوب والماله لو شرا فاستداه قال في البحر  
وهذا عند الإمام أما عندهما فاختلط ليس استملا كالا يشبه به الملك وقوله أرفق بالناس إذ قلنا يخلو مال عن  
غصب (قوله إذا كان له غيره) أو أبرأه عنه أصحاب الأموال كافي المبتنى (قوله من فصل عنه) نقل أبو السعود عن  
الشربلالية أنه متى فصل عن المال المنصوب قدر نصاب مواء كان مخلوطا لم لا يجب الزكاة اهـ وحينئذ فالانضال  
ليس قيد إلا أنه ذكره لاقادة أن جميع المنصوب حينئذ يزكى (قوله يوفى دينه) أي كله أو بعضه فزكى ما زاد  
والمراد بالدين ما ترتب في ذمته من مثل المنصوب (قوله من دين) ولو حاد ثانيا في الحول قال في المحيط وأما الدين  
المعترض في خلال الحول فإنه يمنع وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد فلو أبرأه صاحبه منه بسبب تأني حولا  
جديدا وأما الحادث بعد الحول فلا يسقط الزكاة اتفاقا وعلى هذا من ضمن در كافي بيع فاستحق المبيع بعد الحول  
لم تسقط الزكاة لأن الدين انما واجب عليه بعد الاحتفاظ بحره وبهذا اتفق لم يطلان ما في القهستاني من جعل  
الدين الحادث بعد الحول يمنع وجوب الزكاة (قوله له مطالب) أي بالخبر والمجلس وقوله من جهة العباد  
أي طلبا واقامة من جهة عبدهما وأما الامام في الأموال الظاهرة أي السوائم أو المالك في الأموال الباطنة أي  
العروض والحجرين أو الدائن في دين العباد اهـ قهستاني وفي أبي السعود أن الامام كان يأخذ الزكوات إلى زمن  
عثمان فوضها إلى أربابها في الأموال الباطنة قطعا لقطع الظلمة فكان ذلك توكيلا منه لأربابها دور وذلك  
لا يسقط طلب الامام لأن ظاهر قوله تعالى خذ من أموالهم صدقة الخ يوجب أن حق أخذ الزكاة مطلقا لا لامام  
اهـ (قوله زكاة) مثاله لو كان له نصاب حال عليه حولا ولم يزك فيه ما لأزكاة عليه في الحول الثاني ولو كان له  
خمس وعشرون من الأبل لم يزكها حواين كان عليه في الحول الأول بنت مخاض وللحول الثاني أربع شياه  
ولو كان له نصاب حال عليه الحول فلم يزك ثم استهلكه ثم استفاذ غيره وحال على النصاب المستفاد الحول  
لأزكاة فيه لا لشغال خمسة منه بدين المستهلك بخلاف ما لو كان الأول هالكا فإنه يجب في المستفاد لسقوط زكاة  
الأول بالهلاك وبخلاف ما لو استهلك قبل الحول حيث لا يجب شيء (فائدة) ياع نصاب الساعة قبل الحول يوم  
بساعة منها أو من جنس آخر أو بدواهم يريده القرار من الصدقة أو لا يريده لا يجب عليه الزكاة في البطل  
الاجمحل جديد أو أن يكون له ما يضمنه في صورة الدراهم (قوله وخراج) أي فدينه يمنع الزكاة لأنه يطلب به  
العباد لكرهه حق المقاتلة وكذا إذا صار له شريد ينافي الذمة بأن ألتف الطعام العشري صاحبه وصار العشر  
دينا في ذمته منقضا فنصاب قائما وجوب العشر فلا يمنع لانه متعلق بالطعام وهو ليس من مال التجارة بصم

خرج المكاتب أقول أنه يخرج باشتراط الحرية  
على أن المطلق ينصرف للكمال ودخل  
حاملا بسبب خيبت كمنصوب بخلطه إذا كان  
له غيره فصل عنه يوفى دينه (فأخرج عن دين  
له مطالب من جهة العباد) سواء كان له زكاة  
وخراج أو العبد

(قوله ولو كفالة) مبالغة في دين العبد قال في المحيط لو استقرض ألفاً ففك كل منه عشرة ولكل ألف في يده وسال  
الحول فلا زكاة على واحد منهم لشغله بدين الكفالة لأنه أن يأخذ من أجم شاء بجره قال الشرنبلالي وهذا الفرع  
ظاهر على القول بأن الكفالة ضم ذمة إلى ذمة في الدين أما على الصحيح من أنها في المطالبة فقط ففيه تأمل اه  
أبو السعود (قوله المؤجل) وقيل المهر المؤجل لا يمنع لأنه غير مطالب به عادة بخلاف المهر وقيل إن كان الزوج  
مزم على الأداء منع والأفلا لأنه لا يعتد به من غاية البيان وفي التهستاني والصحيح أن المؤجل غير مانع  
كافي الجواهر وقوله للفراق متعلق بالمؤجل وسواء كان الفراق بطلاق أو موت كما في البحر (قوله أو نفقة) بالنصب  
عطفها على كفالة بتقدير مضاف فيهما أي دين كفالة ودين نفقة وقد بقوله زمة لأنها الم تلازم لا تكون ديناً  
لأنه لا مطالب لهما من جهة العباد (قوله بقضاء أو رضاء) سواء كانت هذه النفقة للزوجة فتجب مطلقاً بالقضاء  
أو الرضاء الواقع قبل مضي المدة ولو طالت المدة أم كانت للأقارب بشرط قصر المدة أما إذا طالت تسقط نفقتهم  
ولو مقضية أو متراضى عليها كما في باب النفقة وفي النهر والفراق بين الصغيرة والطيولة الشهر ومادونه فادونه قصر  
والرضاء الواقع بعد مضي المدة لا يلزم الزوج شيئاً كما أفاده صاحب المنع في النفقات والرضاء بصروية (قوله  
بخلاف دين نذر) أطلقه فم المطلق والمقيد (قوله وكفارة) أي بأنواعها حلي وأى وان كان بطالب به يوم القيامة  
وهدي المنعة والاضحية بجر (قوله لعدم المطالب) أي من العباد اه حلي وأى وان كان بطالب به يوم القيامة  
(قوله ولا يمنع الدين الخ) هذه المسئلة ليست من هذا الباب بل استطردها الشارح اه حلي (قوله وجوب  
عشر وخراج) لتعلقها بالخارج (قوله وكفارة) لتعلقها بالذمة فلا يمنعها الدين فتجب عليه الكفارة  
مع وجوب الدين عليه ولو كان فقيراً نظراً إلى المسيرة (قوله وعن حاجته) متعلق بخارج الأول الذي هو صفة  
لنصاب أي بشرط في النصاب ذهباً أو فضة أو بغيره الزكاة فيه أن لا يحتاج إلى انفاقه في الحاجة الأصلية ومما ي  
يأتيها وهو يفيد أنه إن كان معه دراهم أسكه للنفقة لأزكاته فيها ولو حال عليها الحول قال في البحر وخالفه  
ما في معراج الدراية والبدائع أن الزكاة تجب في التصدق كيف أسكه للتفاء أو للنفقة أم لا يصح أن الدين داخل  
تحت الحاجة الأصلية لأنه لما كان فيه تفصيل خصه بالذكر فتهستاني (قوله لأن المشغول بها كالعهدوم) نظيره  
المأستحق للأعاش كالعهدوم يباح معه التيمم بجر (قوله وفسره) أي ما ذكر من الحاجة الأصلية والأولى  
وفسرها به عبر صاحب البحر (قوله كتابه) المحتاج إليها الدفع الحز أو البرد وكالنفقة ودور السكنى وآلات الحرب  
والحرفة وآلات المنزل ودواب الركوب وكتب العلم لأهلها أما لغير أهلها فليست من الحوائج الأصلية وإن كانت  
الزكاة لا تجب على صاحبها بدوئية التجارة أفاده في البحر والنهر وقال الحلبي قد علمت أن مراده أن يكون  
النصاب فارغاً عن الصرف في هذه الأشياء أما وجود هذه الأشياء من دور السكنى وغيرها فلا تجب فيها  
الزكاة ولو زادت عن الحاجة الأصلية ما لم ينوبها التجارة اه (قوله أو تقدير كدبته) فإنه إن لم يدفعه لأجله  
فقد تجاوز ولكنه يفكر فيه لئلا يذل به نهاراً ولا يعطى قرضاً وما ل هذا إلى الهلاك الحقيقي (قوله تام) التاء  
في اللغة بالزيادة والتعريض مع الهمز خطأ يقال غي الماء بغي غماء أو يغوغوا وأغماء الله كذا في المغرب بجر (قوله  
ولو تقدير) هو بقتنه من الزيادة يكون المال في يده أو يدناقه وهو قيمان خلق وفعل فأنطلق الذهب والفضة  
لأنها تصلح للاقتطاع بأعيانها أي في دفع الحوائج فلا حاجة إلى الأعداد من العبد للتجارة بالنسيئة تعينها لها  
بأصل الخلقة فتجب الزكاة فيها ما نوى التجارة أو لم ينو أصلاً ونوى النفقة والفعل فيما سوى الذهب والفضة  
وإنما يكون الأعداد للتجارة فيه بالنسيئة إذا كانت عروضاً أو بنية الاسامة إن كانت سائمة بجر (قوله فلا زكاة على  
مكاتب) ولا على سيده ولو قال فلا زكاة في كسب مكاتب لكان أولى (قوله لعدم الملك التام) في حق السيد  
لعدم اليد وفي حق المكاتب لعدم ملك الرقبة فإذا تحقق المال للمولى بالتجبر والمكاتب بأداء بدل الكتابة  
لا يترك من السنين الماضية بل يستأنف حوله لا يجدد اه حلي (قوله ولا في كسب مأذون) أي لا عليه ولا على  
سيده مادام في يد المأذون ولم يكن مستقراً بدينه فإن أخذ السيد ولم يكن مستقراً فزكاة له لما مضى من السنين  
إن وجبت فيه وإن كان مستقراً فكله أو بعضه ولم يكن قدر نصاب فلا زكاة لعدم وجوبها وإن كان على الشارح أن يزد  
قبل قبضه أي قبض السيد الكسب لما علم اه حلي بزيادة (قوله ولا في مرهون) أي لا على المرتين لعدم طلبه  
الرقبة ولا على الرهن لعدم اليد وإن السيرة الرهن لا يترك عن السنين الماضية وهو معنى قول الشارح بعد قبضه

ولو كفالة أو مؤجلاً ولو صدق زوجته  
المؤجل للفراق أو نفقة زمة بقضاء أو رضاء  
بخلاف دين نذر وكفارة رجع لعدم المطالب  
ولا يمنع الدين الخ (قوله وجوب عشر وخراج  
و) فارجح (قوله حاجته الأصلية) لأن المشغول  
بها كالعهدوم وفسره ابن التمام بدفع عنه  
الهلاك الحقيقي كتابه أو تقدير كدبته (تام  
ولو تقدير) بالقدر على الاستثناء ولو شأبه  
ثم فرغ على سببه بقوله (فلا زكاة على مكاتب)  
لعدم الملك التام ولا في كسب مأذون (ولا في  
مرهون) بعد قبضه ولا في ما اشتراه بعبارة



ويدل عليه قول البصريين من مواع الوجوب الزهني اه حلي وظاهره ولو كان الزهني من الدين (قوله قبل قبضه) وانما بعد قبضه فوجب زكاة قيمه ماضية كالدين القوي بغير ثم ان قوله فلا زكاة على مكاتب محترز قوله نام وقلم اشكال الشارح فيه بأنه خارج بالحرية وقوله ومسدون للعبد محترز قوله فارغ عن الدين الخ وقوله ولا في ثياب البدن الخ محترز قوله ومن حاجته الاصلية وقوله ومال مفقود محترز قوله نام تأمل (قوله للعبد) الاولى ومسدون بدين يطالب العبد به فان دين الزكاة والخراج يمنع وهو لله تعالى لانه مطالب من جهة العباد كما مر وما ذكره الشارح فاصبر على ما اذا كان الدين والمطالبة جميعا للعبد (قوله وعروض الدين) أي المستغرق في أثناء الحول ومثله المتفحص للنصاب ولم يتم آخر الحول وانما الحادث بعد الحول لا يعتبر انضافا (قوله كالهلال عند محمد) فيمنع وجوب الزكاة وقال أبو يوسف لا يمنع كنفصان النصاب (قوله ووجهه في البصر) قال في البصر وتقدم قول محمد بن عمر بترجيحه وهو كذلك كما لا يخفى وفائدة الخلاف تظهر فيما اذا أبرأ فعند محمد يستأنف حول الجديد الا عند أبي يوسف محيط اه حلي (قوله ولوله نصب) كان يكون عنده دراهم ودينار وعروض التجارة وسواهم اه حلي (قوله صرف الدين لا يسرها قضاء) فيصرف الى الدراهم والدينار غير ثم الى عروض التجارة تمامي السواهم حلي عن البصر (قوله ولو اجناسا) بأن كانت عنده سواهم اجناسا بأن كان عنده ابل وبقرة وغنم أو فروعان منها انتهى حلي (قوله صرف لاقها زكاة) فيصرف الى الشياه (قوله خير) ان كان كل منهما ماني فان وفي أحدهما دون الآخر تعين صرفه الى الذي يني (قوله المحتاج اليها) ليس قيد اذ ان الله عنها لازكاة فيه الا اذا نوي فيه التجارة عند الشراء أو اتجر بالفعل أما المال المحتاج اليه لتعويضة فعلى ما في ابن مالك لازكاة فيه وتجب على ما في المخرج قال الحلبي والحق ما في ابن مالك لانه مستغن عن الصرف الى حوائجه (قوله واثاث المنزل) أي أمتعة البيت من نحو أبسطه وأكسية كذا في الجلالين (قوله ونحوها) كخوابات وخانات يستغلها (قوله وان لم تكن لاهلها) هو الذي عنده بما فيها دراية أو يريد تحصيله على الظاهر والظاهر أنه لو كان أهلا للبعض وغير أهلا للبعض أنه لا يجوز له أخذ الزكاة اذا كان ما عنده مما هو غير أهلا له يبلغ نمابا (قوله اذا لم تنو التجارة) بالشرط الاتي في نية التجارة وظاهره أن نية التجارة تعمل وان كان محتاجا اليها (قوله الا أن تكون غير مفرقة الخ) ككتب الطب والصور والنجوم فانها معتبرة في المتع مطلقا أبو السعود عن الشريفة ليلية وجعل الكمال المحقق وعلم الكلام الغير المخلوط بالاراء والقصور وأصول الفقه ملحقات بالفقه ووجهه ظاهر فاه الحلبي لأن المصنف أولى من التفسير وعلم السلام تتوقف عليه العقيدة فهو أولى من الفقه والصور آلة ملازمة لفهم هذه لكن يخالفه في الصور ما ذكره الشريفة لاني فان كان يحتاجا للشرية لاني فصحت الكمال فيه أقوى (قوله أو تزيد على نصفين منها) هو المختار بأن يكون عنده ثلاث وهذا ضعيف بل المعتبر في المتع ما زاد على نصف واحد على المختار كما قاله في التهر وعبارته وانما يفتقر الحال بين الأهل وغيره أن الأهل اذا كانوا محتاجين لها للتدبير ونحوه لا يخرجون بها عن الفقروا مساوت نصابهم أن يأخذوا الزكاة الا أن يفضل من حاجتهم نسخ مساوي نصابا كان يكون عنده من كل صنف نصفان وقيل بل ثلاث والمختار الاول بخلاف غير الأهل فانهم يجرمون بها أخذ الزكاة اذا حرمان يتعلق بمالك قدر نصاب غير محتاج اليه وان لم يكن ناميا وانما النامى يوجب عليه الزكاة اه (قوله وكذلك آلات المسترفين) أي لا تجب فيه الزكاة الا اذا نوي بها التجارة والمراد ما لا يستعمل عنه كالتدوم وهو بالتخفيف على ما في المختار أو يستعمل لكن لا يتق عنه كصاوين وحرض لغسال حال عليه الحول ويساوي نصابا لان المأخوذ فيه ليس بمقابل العين أبو السعود (قوله الا ما يتي عنه) كالعصفور والغراني لصباغ والدهن والعنق لم تبلغ قيمته نصابا فوجب فيه ان يساوي نصابا لان المأخوذ فيه بمقابل العين فكان ذلك بمنزلة عروض التجارة وانما يلزم الخيل والحمير المستقرة للتجارة ومقاودها وجلالها ان كان من غرض المشتري بيعها بها فقيها الزكاة وان كانت لحفظ الدواب فلا زكاة فيها فغ والحوال اذا اشتراها للجارة لا للتجارة لازكاة فيها وان بلغت قيمته نصابا وحال عليها الحول اه والحوال هي السكاك جمع سكية بمعنى مسكوب ما فيها وقول المعاتمة زكاة كتاب فخر يرف سهله قرب مخزى السنين والراي (تنبيه) زكاة المال في مكان المال وزكاة الفطر في مكان المملوك كذا في المختار وبأقنائه (قوله الفقه لا يكون غنيا الخ) فيمنع له أخذ الصدقة وان كان فقيرا ما بقي درهم كاف في الملتقط وكذا لو كان له من كل كتاب لنجستان في نام بصره قال نصير معهما هذه الكتب لعلمكم لا تجدون استلذا غيرها

قبل قبضه (ومسدون للعبد بقدر دينه) فيزكى  
اوانه ان بلغ نصابا وعروض الدين كالهلال  
عند محمد ووجهه في البصر ولوله نصب صرف  
الدين لا يسرها قضاء ولو اجناسا صرف  
لاقلها زكاة فان استويا كاربعة شاة ونجس  
ابل خمر ولا في ثياب البدن (وفاة المخلوق دور  
الحول والبرد ابن مالك) ركذا الكسوة فيكون  
السكنى ونحوها) ركذا الكسوة فيكون  
لاهلها اذا لم تنو التجارة غير أن الأهل له أخذ  
الزكاة وان ساوت نصابا الا أن تكون غير مفرقة  
وحديث وتفسير أو تزيد على نصفين منها هو  
المختار وكذلك آلات المسترفين الا ما يتي عنه  
كالعنق لم يبلغ الجلد ففيه الزكاة بخلاف ما لا  
يقي كصاوين يساوي نصابا وان حال الحول  
وفي الاثبات الفقه لا يكون غنيا

جوابي وهذا يصلح مقيداً لقول المختار (قوله بكتبه المحتاج إليها) فمصر الحاجة في شخص التكبري بقوله ما يحتاج إليه لحفظ ودراسة وتجميع من فقه وحديث وآداب لانها كتب ليس اه والمراد المحتاج اليها في دينه فلا يشاء ما تقدم من أنه يكون غنياً بكتب الطب والنجوم فصرم عليه الزكاة (قوله الا في دين العباد) قال في الوعاية وشرها

ويجوز ذوالكتب الصحاح المحترمة على الدين اذ بالكتب ما هو

مسئلة البيت من القضية وعبارتها فقيه لحقه دين وله كتب على بعضه اعد على استاذة وأصلح بعضها بنفسه فهو موسر في حق قضاء الدين حتى لحقه الحبس وان كان فقيراً في حق الصدقة وجوب الزكاة اه (قوله ولا في مال مفقود) لانه ضار (قوله استخريه) الاولى وجد له ومه (قوله بعدها) أي بعد سنين (قوله فلوله) فيه فجب للمامضى) يعني أن يجري هنا ما يأتي مصححاً من محمد من أنه لا زكاة فيه لان البيئة قد لا تقبل فيه اه حلي والظاهر في القول بلوجب أن يكتمه حكم الدين القوي (قوله فلا تجب) لعدم تحقق الاسامة عنه (قوله ومدفون ببرية) لانها غير حرز ولعدم امكان الوصول اليه اه فلو صار في يده بعد ذلك فلا بد من حول جديد لعدم الشرط وهو التجر (قوله وكذا الوديعة عند غير معارفه) اذ انفسها تم تذكرها بعد حول فأكثر لا تجب زكاتها وان كانت عنده عارفه وجبت الزكاة لتقريطه بالتصيان في غير محله بجر (قوله بخلاف المدفون في حرز) سواء كان داره أم دار غيره بجر لا يمكن التوصل اليه بالحرز متفق (قوله واختلف في المدفون في كرم) وجهه من قال بالوجوب أن يفرج جميع الارض يمكن فلا يتذر الوصول اليه ووجه من قال بدمه أن في فريجه عسرا ورجا وهو موضوع حتى لو كان داراً عظيمة فالمدفون فيها يكون ضميراً اه يجمع الانهر (قوله ولا يئنه عليه) بل ولو كان عليه يئنه على الصحيح كما يأتي (قوله ثم صارت له) أي البيئة (قوله بما اذا حلقه عليه عند القاضى) اعلم أنه اذا كان الصحيح عدم وجوب الزكاة مع وجود البيئة فلا يولى أن لا تجب اذ لا يمكن له يئنه سواء حلقه القاضى أم لا أبو السعود ملخصاً (قوله وما أخذته مادرة) المادرة أن يأمره بأن يأتي بالمال والغصب أخذ المال مباشرة على وجه الفهر فلا تتكرر هذه مع قوله ومفصوب لا يئنه عليه أخذه الحلي (قوله ادم الحق) على لقوله ولا في مال مفقود الخ (قوله لا زكاة في مال الضمار) مأخوذ من قوله سمع بغير ضام اذا كان لا ينفع به له زاله أو من الضمار وهو الاضمار وهو الغيب اه منع ومنه أضمر في قلبه شيئاً بجر (قوله وهو ما لا يمكن الانتفاع به) أي مال غيره قد ورا الانتفاع به (قوله على مقزلى) فمبلى بمعنى الفاعل هو الفنى وانما وجبت لا يمكن الوصول اليه ابتداءً أو بواسطة التعديل أى في العصر بجر موضحاً (قوله أو مفلس) بفتح اللام المشددة اه حلي وهو من فدى عليه بين الناس بأنه مفلس ووجوبه عند الامام لان التفليس عنده غير صحيح فكان وجوده كعدمه لان المال غادر وان لا يكون كلها سالكة يجمع الانهر وقال في الجبر والحكم به انما يصح عندهما لا عند غير أن أبا يوسف وان قال بجملة الحكم به قال بوجوب الزكاة هناعية بلطاب الفقهاء (قوله وهو الصحيح) صححه في الصفة والثانية (قوله لان البيئة الخ) ولان القاضى قد لا يبدل وقد لا يظفر بالمصومة بين يديه لمائع فيكون في حكم الهالك بجر (قوله سيجى) أي في كتاب القضاء (قوله مدم القضاء يعلم القاضى) أي عدم صحة قضاء القاضى اعتماداً على علمه فلو علم بالبحرود وقضى به لا يجب أن يركى للمامضى (قوله وسنفل الدين) الى قوى ووسط وضعيف (قوله وجب لزوم أدائها) هذا هو السبب الحقيقي وما تقدم من قوله ومبيه ملك له اب الخ هو السبب الظاهري كذا والظاهر (قوله توجه الخطاب) أي التعليل المتوجه الى المكاتبين بالامر بالاداء (قوله آتوا الزكاة) يصح ارادة الجزم من المال أى أعطوا هذا القدر لمستحقه ويصح أن يراد بالزكاة الايتاء والمعنى أوجدوا الايتاء كاقبوا الصلاة (قوله وشرطه الخ) ما تقدم في المصنف في قوله وشرط اقتراضها على الخ شروط في رب المال وما هنا شرط في نفس المال المزكى (قوله حولان الحول) ويشرط تمام النصاب في طرفي الحول ولا يشترط الحول في زكاة الزروع والخمار (قوله وهو في ملكه) أي التام فخرج الضمار (قوله كادراهم) أدخلت الكاف الحلى والتبر كما يأتي (قوله بأصل النلقه) أي أن الله تعالى خلقها اثماناً (قوله ولوللنفقة) هذاوافق ما في معراج الدرابة والبدائع ويختلف خلقاين ملك كما ترحلي (قوله بقيدها) أي البائقة المفهومة من الصوم وهو الاكتفاء بالزنى في أكثر العام

بكتبه المحتاج إليها الا في دين العباد يتباخ له (ولا في مال مفقود) وجد بعد سنين (وساقط في بحر) استخريه بعدها (ومفصوب لا يئنه عليه) فلوله يئنه فجب للمامضى الا في غصب السائمة فلا تجب وان كان الغاصب مقراً كما في الثانية (ومدفون ببرية) كما في تنكره وكذا الوديعة عند غير معارفه بخلاف المدفون في حرز واختلف في المدفون في كرم وأرض مملوكة (ودين) كان (بجده اديون سنين) ولا يئنه عليه (ثم) صارت له بأن أكثر بعدها عند قوم (وقيد في مصرف النلقية بما اذا حلقه عليه عند القاضى أم لا) أي ظاهراً (ثم) (قوله لا يئنه عليه عند القاضى) لعدم التوصل والاصل فيه وصل (قوله لا زكاة في مال غيره) وهو ما لا يمكن حديث لا زكاة في مال غيره (ولو كان الدين على الانتفاع به مع بقائه الملك) أي مقزلى (أو) على مقز (معسر أو مفلس) أي محكوم بافلاسه (أو) على (باجد عليه يئنه) ومن محمد لا زكاة وهو الصحيح ذكره ابن ملك وغيره لان البيئة قد لا تقبل (أو علم به قاض) وسببى أن القاضى به عدم القضاء يعلم القاضى (قوله وصل الى ملكه لزم زكاة مامضى) وسنفل (قوله الدين في زكاة المال) (وسبب لزوم أدائها) وهو في ملكه (وعنية المال كادراهم والبدائع) لتعين التجارة بأصل النلقه قانم الزكاة (قوله وأول الصوم) بقيدها الا في

لنقصه الدار والذل حلي فلا بد فيها من نية الاسامة لذلك لانها كما تصلح للدار والنيل تصلح للعمل والركوب  
ولا تعتبر هذه النية ما لم تصل بفعل الاسامة (قوله ولا بد من مقارنتها لعقد التجارة) بأن ينوي عند العقد  
أن يكون الملوكة للتجارة سواء كان ذلك العقد شراء أو اجارة وسواء كان ذلك النية من النقد أو من العروض  
فلو نوى أن يكون لبدلة لا يكون للتجارة وان كان النية من النقد وخرج ما ملكه بغير عقد كالميراث فلا يصح فيه  
نية التجارة اذا كان من غير النقد أو ملكه بمقتضى مبادلة مال بغير مال كالميراث وبذل الخلع والصلح عن دم  
العقد وبذل العتق فإنه لا يصح فيه نية التجارة ولو اشترى عروضا للبذلة والمهنة فنوى أن تكون للتجارة بعد ذلك  
لا تصير للتجارة ما لم يبيعها فيكون بدلها للتجارة لان التجارة عمل فلا تتم بمجرد الدية بخلاف ما اذا احتسب كان للتجارة  
فنوى أن يكون للبذلة خرج عن التجارة بالنية وان لم يستعمله لانه سلك العمل فتمت بها بجر (قوله كما يجب)  
في آخر هذا الباب اه حلي (قوله بلاية مصرحاً) هو المذكور في الاصل وفي الجامع الصغير ما يدل على  
التوقف على النية ومصحح ذلك مشايخ بلخ لان العين وان كانت للتجارة فقد يستبدل منها فقه المتبعة فتؤثر  
الداية لتنفق عليها والدار للعمارة فلا تصير للتجارة مع التردد الابالية والجامع الصغير آخرها تأليفاً ظاهر  
انه لا يترك فيه الا ما لم يخط عليه الامر لا سيما وقد صححه مشايخ بلخ وما في الاصل لم يصحح فالواجب على الشارح  
ذكر القول الاتي وتترك ما سواه فاستأمل (قوله واستثنوا الخ) هي من النية دلالة فلا حاجة الى استثنائها  
(قوله مطلقاً) سواء نوى التجارة أم لا أو نوى الشراء لانفة حتى لو اشترى عبداً لم يملك المضاربة ثم اشترى لهم  
كسوة وطعاماً لنفسه كان ذلك للتجارة وتجب الزكاة في الكل لانه لا يملك الا الشراء للتجارة بماله وان نص  
على النفقة بجر (قوله غيرها) أي غير الشراء للتجارة (قوله فيما يخرج من أرضه العشرية) لان الملك ثبت فيها  
بالايات ولا اختياره فيه (قوله والمستأجرة أو المستعارة) يعني وكانت الارض عشرية فإن العشر على  
المستعارة انما هو على المستأجر على قوامها المأخوذة وأما اذا كانتا خارجيتين فإن الخارج على رب الارض  
فاذا نوى المستعارة والمستأجر في الخارج التجارة يصح لانه لا يجمع حقان اه حلي (قوله لا يجمع الحقان) علة  
لكل ما قبله (قوله وشروط صحة أدائها) قد علم اشترط النية من قوله وتلافة تعالى لكن ذكرنا هذا البيان تفصيلاً  
(قوله نية مقارنة له) هو الاصل كما في سائر العبادات وانما اكتفى بالنية عند العزل كما سبق في لان الدفع يتفرق  
فيه تخرج باستحضار النية عند كل دفع فاكفي بوجودها حالة العزل دفعا للعرج بجر والمراد أنه ما تم الدفع  
الى الفقير وأما المقارنة لدفع الى الوكيل فهي من الحكمة كما يأتي (قوله كما يدفع) أي الزكاة الى مصنفها  
(قوله والمال قائم) ظاهره ولو بعد أيام ولو كان بعد هلاكه لا يميزه كافي البصر (قوله أو دفعها للذي) خصه بالذكر  
وان دخل في عموم الوكيل لدفع فهو أنه لا يجوز تركه فيها (قوله لان المستعينة الاصر) علة للمستثنى ولو أذى  
زكاة غيره بغير أمره فبلغه فأجاز لم يميز بل تنفذ على المتصدق ولو تصدق عنه بأمره جاز ويرجع عما دفع عند أبي  
يوسف وان لم يشترط الرجوع كالامر بفضاء الدين وعند محمد لا يرجع الا بالشرط بجر (قوله ولذا) أي لكون  
المستعينة الاصر (قوله لو قال هذا انطرح) ونظيره حكمه (قوله قبل دفع الوكيل) يفيد أنه لو نوى بعد دفع الوكيل  
لا تعتبر النية الثانية ولو كان المال قائماً في يد الفقير (قوله موكل به) بصيغة التثنية كما فرض المثال في البصر  
كذلك اه حلي (قوله نحن وكان مسترخاً) لانه بالخط ملكه عند الامام فيكون مسترخاً بال نفسه وكذلك  
لو كان في يد رجل أو قاف محتل فخلط أموال الاوقاف وكذلك البياع والسمسار والعلمان الا في موضع يكون  
العلمان مأذوناً بالخلط عرفاً (قوله الا اذا وكله الفقراء) أي في الفض من الاصرين مثلاً فلا ضمان عليه بالخلط  
وما اذا لم يوجب عن زكاة الاصرين فان فعل الوكيل كعمل الموكل فكان الفقير هو الذي خلط الزكاة بين  
ولا ضيق فيه (قوله لولده) سواء كان صغيراً أو كبيراً اه حلي وهو مقيد في الصغيرة بقراءة الاب اما اذا كان أبوه وهو  
الوكيل المدافع غنياً لا يجوز لان الولد الصغير بعد غنياً بنى أبيه أبو السعود (قوله وزوجته) يعني المحتاجة بجر  
(قوله الا اذا قال الخ) يعني وكان مصرفاً لها بالاول ولو قاله (قوله ولو تصدق بدراهم نفسه الخ) صورته على  
ما يفهم منه دفع دراهم لافساده فأنه ما دفع من دراهم نفسه فان كانت دراهم  
الاصرها لكانت مستهلكة كان دفعه تبرعاً ولا يرجع به وما استهلكه دين في ذمته وان كانت فائضة فان دفع على نية  
الرجوع والمراد أنه نوى أخذ دراهم الاصر بدله اصح الدفع ولم يكن مسترخاً ما وان لم يكن على نية الرجوع بان نوى

(أولية التجارة) في العروض انما صرح بها  
ولا بد من مقارنتها لعقد التجارة كما يجب  
أولاً لانه بان يشترى عبداً بغير نية التجارة  
يؤثر دارة التي للتجارة بجر نية للتجارة  
بلاية صريحاً واستثنوا من اشترط النية ما  
يشترط فيه المضاربة فانه يكون للتجارة  
لانه لا يملكها غيرها ولا تصير نية التجارة  
فيما يخرج من أرضه العشرية أو الخراجية  
أو المستأجرة أو المستعارة فلا يجمع مع الحقان  
(وشرط صحة أدائها مقارنة له) أي لا يجمع  
(ولو) كانت المقارنة (حكم) كالودع بلاية ثم  
نوى والمال قائم في يد الفقير أو نوى أن يكون  
الدفع للوكيل ثم دفع الوكيل بلاية أو دفعها  
للذي لديه فقراً جاز لان المستعينة  
الاصر ولو قال هذا انطرح أو من كفارتي  
ثم نواه من الزكاة قبل دفع الوكيل مع ولو خلط  
زكاة موكل به ضمن وكان مسترخاً الا اذا وكله  
الفقراء ولو كان مسترخاً لا يدفع بدراهمها  
حيث ثبت ولو تصدق بدراهم نفسه جزء  
ان كان على نية الرجوع وكانت دراهم الوكيل  
فائضة

التبرع أو لم يوشك على الرجوع له (تبييه) يؤخذ من الشرائط أنه ليس للفقير أن يأخذ مال المزكى بشرطه  
ولو كان غير ميسر في آثاره أو حرج منه وإن أخذه كل صاحب المال أن يستردّه قائماً ويضمنه إن كان  
هالكاً والقريب يبرح له فيما بينه وبين الله تعالى أن يحل له الأخذ ولو مات من عليه الزكاة لا تؤخذ تركته  
استد شرط صحتها وهو التوبة إلا إذا أوصى به مقتضى من التمس ولو امتنع من دفعها فأخذت منه كرهاً فالتفت به  
التوبة بل إن كان في الأموال الظاهرة فإنه يسقط الفرض عن أربابهم إذا أخذ السلطان أو نائبه لأن ولاية الأخذ له  
فبعد ذلك إن لم يضعها السلطان موضعها لا يطل أخذه عنه وإن كان في الأموال الباطنة فإنه لا يسقط الفرض  
لأنه ليس للسلطان ولاية أخذ زكاة الأموال الباطنة فلم يجمع أخذهم بصر عن التجسس والواقعات والولوية الجدية  
ولا يشترط الدفع من عين مال الزكاة لأنه لو أمر السائل بالدفع عنه أجزأه وظاهر ما في الظاهرية جواز ما إذا دفع  
من مال خبيث عن نصاب الزكاة واستدل بقوله لم يبرح مسلم له خرفوك لثباتها عما من دعي فله لم أن يعرف  
هذا الفن للفقير من زكاة ماله اه ولو نوى الزكاة والتطوع جميعاً يقع عند أبي يوسف عنها وعند محمد عن النفل  
(قوله أو مقارنة بعزل ما واجب) الباطن في الآدم وظاهره أنه لا تكن التوبة إذا عزل بعض الدراهم وكانت أكثر من  
الواجب ونوى عند العزل فقط أخراج الواجب منها (قوله أو بعضه) ونوى في الباقي عند أدائه أو عزله كما نوى  
في الذي أخرجه (قوله بل بالأداء) فلا أثر من النصاب خمسة ثم ضاعت لا تسقط عنه الزكاة ولو مات بعد إفرازها  
كثرت الخمسة مرة ما عنه بخلاف ما إذا ضاعت من يد الساعي لأن يد كيد الفقراء بحر (قوله أو تصدق بأكاه)  
لدرول الجزاء الواجب فيه فلا حاجة إلى التعيين استصفاً ولا فرق بين أن ينوي النفل أو لم تحضره التوبة  
أو السعور والتقييد بالتصدق يشير إلى أنه لو وجب النصاب لغيره بعد الوجوب ضمن الواجب وهو أصح الروايتين  
نحوه في كلام المصنف مؤخذة لفظية وهي إيلاء كل المضافة إلى الضمير العوالم اللفظية (قوله فيهم) أي يقع  
عما نوى بحر (قوله لا تسقط حصته) أي المصدق به أما حصته الباقي فالتقاء على عدم السقوط فأخذه في البحر  
(قوله خلافاً لثالث) فقال إن حصته تسقط اعتبار الجزاء بالكل وفي العنايه روى أن الإمام مع محمد  
في هذه المسئلة وهذا كله صحيح بأرجح منه أبو السعود عن شيخه (قوله وأطلقه) أي التصديق (قوله حتى) تفريع  
على عموم إطلاق الدين اه سلب وقيد بالقرينة لأنه لو وجب لغيره لغيره ثواباً الصدقة بعد الحلوف فيه روايتان أحدهما  
الضمان بحر عن المحيط (قوله عن الدين) أطلقه والمراد دين لا يقبض كدركه صاحب البصر عن شرح الطحاوي  
والى التقييد بشير الشارح بقوله بعد عن دين سبقه صورته ما تقدم من إبراء الفقير عن النصاب الذي هو  
دين لا يقبض حيث يسقط بالبراء وسواء نوى الزكاة أم لا ولو أبرأه عن البعض سقطت زكاة ذلك البعض  
ولا تسقط عنه زكاة الباقي ولو نوى بالأداء عنه لأن الباقي بصره عينا لا يقبض فيه بصر مؤثراً الدين عن الدين  
كذا في البحر (قوله والدين عن العين) كذهب حاضر عن ذهب كذلك وكهرض تجارة عن عروضها (قوله وعن  
الدين) صورته دفع عما في يده عن الدين التي له (قوله وأداعا الدين عن الدين الخ) يستثنى منه مالاً أو فقيراً  
يقبض دين له على آخره أو عن زكاة عين عنده فانه يجوز لأن الفقير يقبض عينا فكان عينا عن عين بصر (قوله  
وعن دين سبقه) صورته ما تقدم من إبرائه عن بعض الدين فأداه زكاة الباقي الذي سبقه (قوله وحيلة  
الجواز) أي في حصته إقامة الدين عن الدين أو عن دين سبقه (قوله ثم يأخذها) أي الزكاة بمعنى المفعول أي  
المزكى (قوله لكونه ظفر بحسن حقه) والظاهر أن الذهب والفضة فيه جنس واحد فيؤخذ أحدهما عن الآخر  
بمصلبه (قوله فان مانعه) المفاصلة على غير بابها (قوله ثم هو) أي الفقير يكف أي أن شاء وإن امتنع لا يجبر لأنه  
خالص حقه (قوله فيكون الثواب لهما) أي ثواب الزكاة للمزكى وثواب التكفين للفقير وقد يقال إن ثواب  
التكفين يثبت للمزكى أيضاً لأن الدال على الخير كماله وإن اختلف الثواب كما وكيفا (قوله وعلمه في حيل  
الاشباه) ذكر فيها حيلة أخرى وهي أن يوكل المديون خدام الدائن يقبض الزكاة ثم يقضاه دينه فيقبض  
الوكيل صار ملكاً للموكل ولا يملك المال للوكيل إلا في غيبة المديون لاحتمال أن يعزله عن وكلة قضاء دينه  
حال القبض قبل الدفع وفيها وإن كان الطالب شريك في الدين يخاف أن يشاركه في القبض فالحيلة أن يتصدق  
الدائن بالدين ويهب المديون ما قبضه للدائن فلا مشاركة اه (تمة) من له نصاب وأراد منع الوجوب عنه فالحيلة  
أن يتصدق بدينه قبل التمام أو يهب النصاب لآيه الصغير قبل التمام يوم واختلفوا في الكراهة ومشايجنا

(أو مقارنة بعزل ما واجب) كله أو بعضه  
ولا يخرج من العهدة بالعزل بل بالأداء للفقراء  
(أو تصدق بأكاه) إلا إذا نوى نذراً أو واجباً  
آخر فيصنع ويضمن الزكاة ولو تصدق ببعضه  
لا تسقط حصته عند الثاني خلافاً لثالث  
وأطلقه فيم العين والدين في لو أبرأ الفقير  
عن النصاب مع ونسقط منه والعين عن الدين  
عن الدين والعين عن الدين وعن دين سبقه  
يجوز وأداعا الدين من الدين من الدين  
لا يجوز وحيلة الجواز أن يهمل مديونه  
الفقير زكاة ثم يأخذها منه عن دينه ولو امتنع  
المديون متديونه وأخذها لكونه ظفر بحسن  
حقه فان مانعه دفعه للقاضي وحيلة التكفين  
بها التصديق على فقير ثم هو يكف فيكون  
لثواب لهما وكذا في تعمير ما يهدو وقامه  
في حيل الاشياء

(واقترضاها عري) أي على التراخي ومعه  
الباقية وغيره (وقيل فوري) أي واجب  
على الفور (وعليه الفتوى) كما في شرح  
الوجهانية (فيما نرى تأخيرها) بلا مذر (وترد  
شهادته) لأن الأمر بالمصرف إلى الفقير معه  
قربة الفوري وهي أنه يدفع حاجته وهي مجلبة  
في لم يقب على الفور لم يحصل المقصود من  
الاجاب على وجه التام وقامه في الفتح  
(لا يبقى للتجارة ما) أي مبدئيا (لا اشتراطها  
قوي) بعد ذلك (خدمته ثم) ما نواه للخدمة  
(لا يبيع للتجارة) وإن نواه لها ما لم يبيع  
ما فيه الزكاة والفرق أن التجارة على فلا يبيع  
بغير الزكاة بخلاف الأول فإنه ترك العمل فيه  
بم (وما اشتراطها) أي للتجارة (كان لها)  
لمقارنة النية لعدم التجارة (لا ما ورثه ونواه  
لها) لعدم المقدار إذا تصرف فيه أي ناولا  
تجب الزكاة لا قتران النية بالعمل (لا يبيع  
والقصة) والساعة لما في الخاتمة ولو كان  
زوجه زكاتها بعد حصول نواه أولا (وما ملكه  
بصحة كهيبة أو وصية أو نكاح أو صلح  
من قود) بقيد القود لأن العبد للتجارة إذا  
قله عسدا خطأ ودفع به كان المدفوع للتجارة  
شأنه وكذلك ما به تعويض مال للتجارة فإنه  
يكون لها بلانية كما تر (وفوا لها كان لها عند  
الثاني والاصح) أنه (لا) يكون لها جهر  
من البدائع وفي أوائل الاتباع ولو فارت  
النية ما ليس بدل مال بحال لا تصح على الصحيح  
(لا زكاة في اللاتك والجواهر) وإن ساوت  
الما انفاها (الأن تكون للتجارة) والاصل  
أن ما عدا الجهرين والسواثم إنما يركب نية  
التجارة بشرط عدم المانع المؤدى إلى النفي  
وبشرط مقارنتها بعد التجارة وهو كسب  
المال بالمال بعد شراء أو جارة أو استقراض  
فلو نوى التجارة بعد العدة أو اشتري شيئا  
للقنية نافي لأنه أن يجد ويبيع بإيجاه

أخذوا يقول محمد فعلا للضرر عن الفقهاء اه (قوله واقترضاها عري) هو المأخوذ من الضر والشر لا لئلا  
فلا يضمن بل لا انصاب بهذا التفسير والدليل القرآني لا يدل على الفور وإنما يدل عليه المعنى الذي نقله الشارح  
عن الفتح وهو نفي عيبه الوجوب اه حلي (قوله أي واجب على الفور) كذا في بعض النسخ وسقط في أكثرها  
والانقب في المقابلة التعبير بالاقتراض لأن ذكر الواجب يوجب المصطلح عليه وعلى هذا فمطلها بعد  
وقتها قضاء واختار الكمال أن الزكاة فريضة وفوريته واجبة ويصلح هذا فريضة بين القولين (قوله وترد شهادته)  
وإن أخره عاملا واحدا بخلاف الحج فلا ترد شهادته إلا بالاصرار ولذا قال في الخاتمة الفتوى على سوط العدالة  
تأخير الزكاة من غير عذر ولو حق الفقهاء دون الحج اه (قوله لأن الأمر بالبيع) لم يجعل الأمر بذاته إلا على الفور  
لأن المختار في الأصول أن مطلق الأمر لا يقتضي الفور ولا التراخي بل يجوز طلب الأمر به فيجوز للمكف كل  
من التراخي والتفوي في الامتنال لأنه لم يطلب منه الفعل مقيدا بأحدهما فيبقى على الخيار اه منح (قوله أنه)  
أي الصرف وقوله يدفع حاجته أي الفقير (قوله وهي مجلبة) الأولى وهو مجمل أي دفع حاجة الفقير مجمل أي  
أمر الشارع بدفع حاجته عاجلا (قوله فحق لم يجب) أي الوجوب الاصطلاحي لأنه مختار الكمال وهذه العبارة  
(قوله لم يحصل المقصود) وهو تعجيل دفع حاجة الفقير (فروع) لا يمكن دفع الزكاة أن يترك بلا ذنء أمر بالدفع  
إلى معين فدفع إلى غيره لا يضمن على المعقود شك أركى أم لا يعطى الذي مما إذا شئت أصلي أم لا بعد ذهاب الوقت  
لأن العمركا وقت الأداء الزكاة ففسار بمنزلة الشك في العائن أشبه خروج وقتها والافضل في باب الزكاة  
الاعلان بخلاف صدقة التطوع جهر عن الفتح لأن كتمان شيئا لا يوجب ولا ينافيها بخلاف صدقة النفل وهو  
مقيد بما إذا لم يكن ثمة ظلة يبيعون أرباب الأموال فأخذونها ويضعونها في غير أهلها فان كان قايما فخير أفضل  
أبو السعود ولو شك هل أدى جميع ما عليه من الزكاة أم لا بانه كتم وتوهم ذلك فاولا يشبهه ومقتضى ما ذكره  
الاعادة حيث لم يغلب على ظنه قدر معين لأنه ثابت في ذمته إذا كان يخرج من العهدة بالشك جهر (قوله أي  
عبد) خصه ليناسب قوله بعد فتوى خدمته (قوله ثم ما نواه للخدمة) سواء كانت النية حال الشراء أو اشتراء  
للتجارة ثم نواه للخدمة (قوله يبيع ما فيه الزكاة) فلو دفعه لامرأته في مهرها أو دفعه بصلح من قود أو دفعته  
نخلع زوجها لا زكاة لأن هذه الاشياء لم تكن جنس ما فيه الزكاة أما إذا باعه بجنس ما فيه الزكاة ثم حال الحول  
وجبت (قوله والفرق) أي بين التجارة حيث لا تحقق الإباحة وبين عدمها بأن نواه للخدمة حيث تحقق بمجرد  
النية (قوله فيتم بها) لأن التركة كلها يكتفي فيها بالنية (قوله يجب الزكاة) إذا حال الحول على البدل (قوله ألا  
الذهب والفضة) لتعين ما للتجارة بأصل الخلقة يجب الزكاة فيها ما نوى التجارة أو النفقة أو لم ينو أصلا منح  
وبشرط الحول أن لم يكن عند نصاب والإيضاح إليه لأنه مستفاد أن تتأخر (قوله بعد حول) أي من وقت  
الاستحقاق (قوله فواء أولا) أي نوى السوم أولا لأنها كانت ساعة فتبقى على ما كانت وإن لم ينو اه خاتمة (قوله  
أو نكاح) كالمذموم لها مهر (قوله ودفع به) أي دفع السيد العبد الجاني ولم يحرره فداءه وكذا إذا دفع عرضا بده  
وأفاد بذكر القود أنه لو صرح به عن الخطأ ونواه للتجارة تصح انفاها وقد يقال إن أحد البدلين لم يكن مالا ولا مقتضا  
عدم صحة النية كما هو صريح عبارة الاشياء الاتية (قوله كان المدفوع للتجارة) أي بلانية اه حلي (قوله كما تر)  
أي في شرح قوله أو نية التجارة اه حلي (قوله والاصح أنه لا يكون لها) لأن التجارة كسب المال يبدل هو مال  
والقبول هنا أي في هذه العقود اكتساب المال بغير بدل أصلا فلم يكن من باب التجارة فلم تكن النية مقارنة لعمل  
التجارة (قوله وفي أوائل الاشياء) أي به تأييد الاصح (قوله والجواهر) كاللؤلؤ والياقوت والزبد وأمثالها  
منع لأنها غير هذه الثمنية شائعة (قوله أن ما عدا الجهرين) هما ما بالقلية على الذهب والفضة وما عداهما  
العروض والجواهر (قوله بشرط عدم المانع المؤدى إلى النفي) كالارض العشرية إذا اشتراها بنية التجارة فلا  
زكاة فيها والتي بكسر المنة وقع النوى في آخره ألف منه ضرورة وهو أخذ الصدقة في عام مرتين فأومس (قوله  
وبشرط مقارنتها) بالجزء عطا على شرط الأول أي أو كانت متأخرة وقصر ف كما تر (قوله وأجارة) كما إذا أجر  
داره للخدمة للتجارة بعرض فإن تلك العروض تكون للتجارة على ما مر (قوله أو استقراض) هو أحد قولين قال  
في المنع ولو استقرض عرضا ونوى أن تكون للتجارة اختلف المشايخ فيه والظاهر أنها تكون للتجارة وأشوا إليه  
في الجامع كافي البديائع فإن قلت لا وجه لعدم ما عرض عبارة الزكوة وهو مدون بينهما والمديون





(قوله قبل يوم) الضمير يرجع الى المرحوم على حذف حرف الجر والجراد باليوم المسمى في قبل ان ياتي المرحوم  
 بالخطبة ولا حاجة اليه بعد ذكر الوصية المعنى المتقدم كما لا يخفى الا ان يكون معنى بل ويكون مقربا من المصنف  
 بالاعراب عن الجزاء الميم الى الجزاء المعين الذي هو آخر المرحوم على (قوله يفسرها) كمال بان  
 وظاهره ولو اتحد النصاب كخمس وعشرين مثله (قوله ولا تعد عنده) اما اذا كان عنده فتدركه كان بالاول  
 المرحول فان ذلك يضم اليه (قوله فانه يستقبل حولا آخر) معلوم من قوله كما لو باع الساعة (قوله ليس في سرائر  
 الوقت) كبرائم السواقي الوقت المعدة لاجراء الماء (قوله المسيلة) أي المفعولة ليغاري عليها الى سبل الله  
 تعالى وهذا التفصيل عند الاحكام اما عند هذا فلا يفي في الخليل مطلقا (قوله ولا في الموائع العسني) بجره  
 في الجوهره ونقل في الظهيرة فيها روايتين وظاهر قوله في البحر وهل كلام المصنف الا هي والمرضى والامراض  
 في العدد ولا يؤخذ في الزكاة اه ان الوجوب والراجح يلزمه ووجه المشمول ان التمكن من الوقت  
 متصور ولو لمع العنى بان تقاد احوال السعود (قوله لانهم ليست بساعة) بل ينقل اليها العلق بحيث لا يجب  
 الزكاة اتفاقا

• (باب) •

بالتنوين مشددا حذف خبره او بالعكس ونصاب مبتدأ وخمس خبره والذي في المصحف نصاب الابل بغير ياب (قوله  
 مؤنثة) بدليل التصغير على آية نهر وقال السيد الخوئي لان اسماء الجموع التي لا واحد لها من لفظها اذا كانت  
 لغرا لا دمين فالتأنيث لها لازم (قوله بفتح الباء) وانما لم تكسر لانه لا يتولى كسر ابى السعود عن البحر (قوله  
 سميت به) أي هذا الاسم (قوله لانها سبوت على انفاذها) فيه اشارة الى ان بينهما اشتقاقا كبيرا وهو اشتراك  
 الكلمتين في أصل كثر الخروف مع التناسب في المعنى هنا على (قوله بحث) بالجزء بدل من قوله الى خمس  
 وعشرين والاولى نفسه على التميز (قوله الى مختصر) يضم الباء وسكون الخاء المجهدة وفتح التاء المشددة فوق  
 والنون والصاد المهملة المشددة في آخره واصل مركب تركيب مزيج على ملك اه حلي ومعه ابن الصنع  
 لانه وجد منه ولم يعرف له أب نسب الى نصر والفت الابن معرب بوخت حوى عن العصام (قوله او عراب)  
 جمع عربي للبهائم ولاناسي عرب فقرأوا بينهما في الجمع وفروا بين الفت والعراب في الايمان لبسائهم على  
 العرف لو حلف لا يركب أو لا يأكل من البقي لا يفت اذا ركب أو أكل من العراب وكذا العكس بخلاف  
 ما لو عقد بينه على الابل فانه بحث بكل من يؤميه أبو السعود (قوله شاة) ذكرنا كان أو أثنى وان لم يطعن  
 في الثانية على ظاهر المصنف والشر بلالية خلافا لما في الخوئي من اشتراط الطعن فيها ولا يؤخذ بالذبح وهو  
 الذي أتى عليه ستة أشهر وان كان يجرى في الاضحية فان قيل الاصل في الزكاة أنه يجب في كل نوع منه  
 فكيف وجبت الشاة في الابل قلت ثبوته بالنص على خلاف القياس فهو امر توقيفي ليس بمقتول المعنى  
 أبو السعود (قوله عفو) أي عفا الشارع عنه فلم يوجب فيه شيئا وعفو مصدر بمعنى اسم المفعول (قوله وفيها  
 أي الخمس والعشرين) سواء كانت ذكورا أو إناثا لان الشرع ورد بصاحبها اسم الابل والبقر والغنم واسم الجنس  
 تناول جميع الانواع بأي صفة كانت وسواء كان متولدا من الاهلين أو من أهل وحشي بعد أن تكون بالام  
 أهلية وشمل الصغار والكبار لكن بشرط أن لا يكون الكل صفارا وشمل الحان والبهائم لكن قالوا اذا كان له  
 خمس من الابل مهاتر بل وجب فيها شاة بقدره في بيان معرفة ذلك في البحر (قوله بنت مخاض) أي ومطام  
 قهستاني ثم ان ذلك خرج مخرج العادة لا يخرج الشرط فالمراد السن لان تكون أمها مخاضا أو لبوا ببحر وقيد  
 بالانثى لماسيحيه أنه لا يجوز دفع الذكور فيها الا بطريق القية وذلك لان الشرع جعل الواجب في نصاب الابل  
 الصغار دون الكبار فكان ذلك تيسيرا لارباب المواشي وجعل الواجب من الامات لان الاوثنة تعد فضلا  
 في الابل فصار الواجب ومطام لم تعد الاوثنة في البقر والغنم لان الاوثنة فيها مالاته فضلا أبو السعود  
 والمخاض وجع الولادة والنوق الخوامق في الاساس كلها مجاز وحقيقته اضطراب في مانع في عتامة قهستاني  
 (قوله في السنة الثانية) على لغة ما أتى عليه حولان ونثر بعة حول واحد اه في شرط الطعن في الحقيقة  
 (قوله سميت بذلك) أي سميت بالبحر ومن غير القالب قد عرفت أو لا تحتمل (قوله حوى سن وثلاثين) ذكر القاعد  
 مجرد من التمام وهم ان الواجب في الابل انما يفتق اذا كانت انما مع أنه ليس كذلك فالتقييد بكثرة الحدة

اه قول الحاشي بحث بالجزء بدل الخ لا يخفى ما فيه  
 من التماسه ومقتضى النظر ان يقال ان  
 قوله بحث او عراب بدل من مجموع قوله خمس  
 وخمس ويحتمل من مقصود منه التعميم في  
 الطريقين يعني المبدلوا انتهى أي وما بينهما  
 وأما ما جعله أول فيلزم عليه خلق المبدل من  
 هذه العائلة وهي قصد التعميم فيحتاج الى  
 تكلف دعوى الحذف عن الاوائل دلالة  
 للتو ان تأمل اه معناه  
 أو قبله يوم يفسرها آية بفتح  
 ج لا تعد عنده أو بفروا من تولى بها التجارة  
 فانه يستقبل حولا لا يخرجوهرة وفيها ليس  
 في سرائر الوقت والليل المسيلة زكاة لعدم  
 التمكن من المواشي العسني ولا مقطوعة  
 للقوائم لانهم ليست بساعة

• (باب) •

(نصاب الابل) بكسر الباء وتسكن مؤنثة  
 لا واحد لها من لفظها والنسبة اليها ابل بفتح  
 الياء سميت به لانها سبوت على انفاذها (خبر  
 فيؤخذ من كل خمس) منها الى خمس وعشرين  
 بحث جمع بحق وهو ما يستمان منسوب  
 الى بحثه لانه أول من جمع بين العربي  
 والعجمي قوله منهم اول فسمى بفتح (أو عراب  
 شاة) وبابن التمامين عفو (وتبها) أي  
 الجنس والعشرين (بنت مخاض وهي التي  
 طعت في) السنة (الثانية) سميت به لان  
 أمها غالباً تكون مخاضاً أي حاملاً بآخرى  
 (وفي سن وثلاثين) الى خمس وأربعين

بأن الحجاز لا يورثه إلا هو وبأنه أن الحجاز له حصة خاصة لا يدخل على غيره من الأندلس  
 (قوله بنت لبون) أي وسطا (قوله وهي التي طعنت في الثالثة) في القهستانى ما أتى منه ستان  
 علم بشرط الطعن في الثالثة والظاهر أن المراد الطعن ولو برز من قبل كبرم فلا خلاف في الحقيقة (قوله لاخرى)  
 أي لفت أخرى (قوله حقة) والذكر من الأبل حق إذ يبلغ السن المذكور فأقاده صاحب البصر (قوله وحق  
 ذكوبها) بيان له التسعة (قوله وهي التي طعنت في الخامسة) ما تقدم من التقدير بالسنة في بنت مخاض  
 وما بعدها قال في البصر أنه في اللغة وفي الشريعة المراد بنت مخاض ماتت لها سنة وبنت لبون ماتت لها ستان  
 وبالحقة ماتت لها ثلاث وبالحقة ماتت لها أربع ذكره الزيلعي في فصل المحرمات والجذع أعلى سن في الزكاة  
 وانما من أدنى سن وبعدها أسنان أخر كانت في البازل والسدس لم يذكرها لأنه لا مدخل للزكاة فيها لأن هذه  
 الأسنان الأربعة هي نهاية الأبل في الحسن والدر والنسل وما زاد فهو رجوع إلى الكبر والهرم ويقال بزل البعير  
 يعزى بزل ولا خطر ما به أي انشق فهو بازل بالزاي لا بالذال ذكر أكل أو أبق وذلك في السنة التاسعة ورجا بزل في السنة  
 الثامنة أبو السعود (قوله لا تمجدع الخ) أولانها أطاف الجذع أي الحبس عن العلف اهتبر (قوله كذا كتب  
 النبي صلى الله عليه وسلم) كتب مبتدأ مضاف وكذا خبره اه حابي (قوله وأبي بكر) عطف على النبي صلى الله  
 عليه وسلم حابي (قوله ثم في كل مائة وخمس وأربعين الخ) الأولى حذف كل كما أن الأولى حذفها فيما بعده وفي نسخ  
 يذفها (قوله بنت مخاض) وجبت في الخمس والعشرين الزائدة على المائة والعشرين (قوله ثلاث حقائق)  
 قلبي عليه بنت لبون وهو الفارق بينه وبين ما بعده من الاستئناف (قوله أربع حقائق) ولا جذعة فيها (قوله إلى  
 مائتين) هو مخير فيها أن شاء أدى فيها أربع حقائق في كل خمسين حقة وإن شاء أدى خمس بنات لبون في كل أربعين  
 بنت لبون (قوله أبدا) أي لا تغبر عن هذا الاستئناف (قوله كانت في الخمسين الخ) انما قيد بذلك ليعلم أنه  
 ليس بالاستئناف الذي بعد المائة والعشرين والفرق بينهما أن في الاستئناف الثاني يجب بنت لبون وحقة  
 وفي الاستئناف الأول لم يكن لانعدام نصها فان زاد على المائتين خمس ففيها مائة مع الأربع حقائق أو الخمس بنات  
 لبون وفي خمس شاتان وفي خمس عشرة ثلاث شيا معها وفي عشرين أربع معها فإذا بلغت خمسا وعشرين ففيها  
 بنت مخاض معها إلى ست وثلاثين بنت لبون معها إلى ست وأربعين ففيها خمس حقائق إلى مائتين وخمسين  
 ثم استأنف كذلك ففي مائتين وست وتسعين ست حقائق إلى ثلثمائة وهكذا يمر (قوله في كل خمسين حقة)  
 ولا يبلغ إلى الجذعة بل استأنف بعدها (قوله للأنات) نعت للقيمة أي القيمة الكائنة للأنات اه حابي (قوله  
 فان المال مخير) لعدم فضل الأنوة فيها على الذكورة

• (باب زكاة البقر) •

(قوله لا يشق الأرض) ومنه قيل لحمد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب البقر لأنه بقر العلم فدخل فيه  
 من دخل بليغا ووصل منه غاية مرضية اه نهر (قوله كالنور) أي كالشمس النور نور أو الأولى التعبيبه (قوله لا يشق  
 الأرض) أي يشقها (قوله والثناء للوحدة) لا لتأنيث في شغل الذكر والانثى أبو السعود (قوله والجاموس) هو  
 فرج من البقر شق في حكم الأضحية والربا ويكمل نصاب البقر به وتؤخذ الزكاة من أغلها ومنه الاستواء  
 يؤخذ على الأدنى وأدنى الأعلى والجاموس معرب كاموس أبو السعود (قوله ولومتلوا الخ) فان العبارة لا تم  
 (قوله ووجش بقروهم) عطف على عكسه فلا بد في النصاب وان صارت مألوفة بيننا كذا في البصر (قوله غير  
 مشتركة) فالمتروك لا يركب إلا أن يبلغ نصيب كل منهما نصبا فان بلغ نصيب أحدهما نصبا زاد كادون الآخر  
 ولو سكنان بينه وبين ثمانين رجلا فان شاة لا شيء عليه لأنه لا يتقسم خلافا لابي يوسف ملحق وشرحه  
 المؤلف (قوله لا يبيع أمه) أولان قرنه يبيع أذنيه وترقوته نهر (قوله مسن) يضم الميم وكسر السين مأخوذ  
 من الأسنان وهو طلع السن في هذه السنة لا الكبرهستانى عن ابن الأثير (قوله بحسابه) ففي الواحدة ربع  
 بحسب مستقيم في الاثنين نصف عشر مستقيم في الأثر (قوله في ظاهر الرقابة) أخرج الشارح كلام المصنف عن  
 ظاهره ليقضى على المقتد (قوله وهو قولهما) راجع إلى عدم الوجوب في الزائد على الأربعين إلى الستين (قوله  
 ثم في كل ثلاثين الخ) فيغير الواجب بكل عشرة في سبعين يبيع ومسته في مائتين مستان وفي تسعين ثلاثة  
 تسعة وفي مائة تسعين تسعة ثملي ما ذكره مدان الحاسب على الثلاثين والاربعين فاستأنف (قوله

بنت لبون وهي التي طعنت في الثالثة) لأن  
 أمها تكون ذات لبن لاخرى غالبا (وقد ست  
 وأربعين) إلى ستين (حقة بالكسر) وهي التي  
 طعنت في الرابعة) وحق ركوبها (وفي إحدى  
 وستين) إلى خمس وستين (جذعة) يفتح  
 الذال المجه (وهي التي طعنت في الخامسة)  
 لأنم تجذع أي تقلع أسنان اللبن (وفي ست  
 وستين) التسعين بنات لبون وفي إحدى  
 وقد عين حقتان إلى مائة وعشرين) كذا كتب  
 النبي صلى الله عليه وسلم وأبي بكر (ثم تستأنف  
 القربضة) عندنا (فيؤخذ في كل خمس شاة)  
 مع الحقائق (ثم في كل مائة وخمس وأربعين بنت  
 مخاض وحقتان ثم في مائة وخمسين ثلاث حقائق  
 ثم تستأنف القربضة) بعد المائة والخمسين  
 (ففي كل خمس شاة) مع الثلاث حقائق (ثم في  
 خمس وعشرين بنت مخاض) مع الحقائق (ثم  
 في ثلاثين بنت لبون) ثم في مائة  
 وفي مائة وخمسين أربع حقائق إلى مائتين ثم  
 تستأنف القربضة) بعد المائتين (أذا كان  
 تستأنف في الخمسين التي بعد المائة والخمسين)  
 حتى يجب في كل خمسين حقة ولا تجزى ذكر  
 الأبل إلا بالقيمة للأنات بخلاف البقر والحمير  
 فان المال مخير

• (باب زكاة البقر) •

من البقر بالسكون وهو النسخ يسمى بالأن  
 يشق الأرض كالثور لأنه يشق الأرض  
 ومفرده بقرة والثناء للوحدة (نصاب البقر  
 والجاموس) ولومتلوا من وحش وأطرية  
 بخلاف عكسه ووجش بقروهم وشرحه  
 فانه لا يعتد في النصاب (ثلاثون) مائة غير  
 مشتركة (وفيها يبيع) لأنه يبيع أمه (ذو شاة)  
 كاملة (أو تسعة) أثناء (وفي أربعين مسن) في  
 ستين أو مائة سنة ولما زاد على الأربعين  
 (بحسابه) في ظاهر الرواية عن الإمام ومثله  
 لا شيء فيما زاد (إلى ستين ففيها نصف ملق  
 ثلاثين) وهو قولهما والثلاثة وعليه النووي  
 بمرجع البناء وتجميع التقدير (ثم في كل  
 ثلاثين يبيع وفي كل أربعين مسنة)

لا يرد عليه من أن النهر والفتن كانا قد دبتا أن يعلني من هذا وأهله (قوله وحده)  
يرجع إلى المسئف ولا حاجة إليه لهم من هذا من لفظ كل

• (باب زكاة الفتن) •

الفتن اسم جنس يطلق على القليل والكثير والذكر والأنثى كافي بجمع الأنهر (قوله مشتق) هذا مبني على أن اسم  
العين مشتق من المصدر والشهور خلافه (قوله لأنه ليس الخ) هذه مقدمة على معاولها وقوله آله الدفاع  
أي الدفع عن نفسها ولا يخفى وجود آله لها غير دافعة كقرونها (قوله فكانت غنية) فعله بمعنى مفعولة  
أي باعتبار المال قال في النهر وقول العامة في مقدرها غنية وتخصيصهم إياها بأن خطأ (قوله ضاها أو معزها)  
يسكون الهمزة والعين وقصدهما جمع ضائق وما عز كذا في المقاموس والكشاف وهو مذهب الأخفش والصحيح  
مذهب البسيوي به أن كلامهما اسم جنس يقع على القليل والكثير والذكر والأنثى والضأن ما سكن من  
ذوات الصوف والمعز من ذوات الشعر فهستاني (قوله لأنه ما سوا الخ) لأن النص ورد باسم الشاة والفتن وهو  
شامل لهما فكأن جسا واحدا أه أبو السموذوقه في تكميل النصاب أي إذا كان من أحدهما ثلاثون  
ومن الآخر عشرة فبضافتان إلى بعضهما وتجب الزكاة وقوله والاضحية أي أنها تجوز من مال لكن يختلفان من  
حيث أن الجذع من الضأن يجزئ لأن المعز وقوله والربا أي لا يجوز بيع لحم الضأن بلحم المعز متفاضلا (قوله  
لا في أداء الواجب) أي إذا كان عندك نصاب من الضأن لا يؤدى شاة من المعز وفي الجوى عن شرح التلخيص  
في إطلاق قولهم لا في أداء الواجب نظر لأن يحمل على ما إذا كانت الغلبة للضأن أما إذا احتسبوا بقوتى  
من أعماشاه وهذا أولى بحال الخبيث وقوله والايمن فإن من حلف لا يأكل لحم الضأن لا يبحث بأكل لحم المعز  
للعرف أه حلي (قوله شاة) اسم تأنيذ للأفراد يقع على الضأن والمعز لأن العرف يخصها بالضأن كافي للتصوير  
وفي المقاموس الشاة واحدة من الفتن للذكر والأنثى وتكون من الضأن والمعز والقطيع والبقرة والنعام وحجر  
الوحش والمرأة فهستاني (قوله وفي مائتين وواحدة) إلى ثلثمائة وتسعة وتسعين فهستاني (قوله ثلاث شياه)  
بالكسر جمع شاة وأصله شوهة قلبت الواو ألفا وحذف الهاء مشدود فهستاني ولو كان لرجل مائة وعشرون شاة  
سقى وجبت فيها شاة ليس للساعي أن يفرقها ويبيعها أربعين أو سبعين فأي أخذ ثلاث شياه لأنه باعها بمائة  
صار الكل نصابا ولو كان بين رجلين أربعين شاة لا يجب على واحد منهما الزكاة وليس للساعي أن يجمعها  
ويبيعها فصابا يأخذ الزكاة منها لأن كل واحد منهما قاصر عن النصاب وفي الجفاف إن كانت شاة توسط  
تعتبت والأقواحدة من أفضلها أه بحر (قوله الثاني) لقول علي كرم الله تعالى وجهه لا يجوز في الزكاة  
إلا التي قصده البحر (قوله الأباقية) ظاهره أنه يجوز أن تساوت قيمة شيء ويدفع الساعي أو المالك إن زادت  
أو نقصت (قوله وهو ما أتى عليه أكثرها) وقيل ثمانية أشهر وقيل سبعة أشهر وذكر الأقطع سنة واستظهره في البحر  
أه حلي (قوله على الظاهر) راجع إلى قوله لا الجذع فإن عدم أجزاء الجذع هو ظاهر الرواية كما سترحه في البعرا  
حلي (قوله جواز الجذع من الضأن) أما من المعز فلا يجوز رواية واحدة حلي عن البحر والمراد بالجذع من  
المعز هو ما تقدم الخلاف فيه لا ما روى عن الأزهري أن الجذع من المعز مائة سنة فانه لا خلاف في أجزاءه وقوله  
والدليل برجه) وهو قول عمرو بن لحي أنه تعالى عنه نأخذ الجذعة والثنية قال في الفتن وأما ما روى عن علي فغير  
(قوله ولا نفي في خيل سائمة) اشتقاق الخيل من الخيل لا حوى تليها في نفسها أو أوكها وهو اسم جمع للعراب  
والبراذين لا واحدة كالفتن والأبل وقيد بالسائمة لأنها محل الخلاف أما التي قوى فيها التجارة فتبذ كذا العبارة  
فيها اتفاقا كافي النهر (قوله عندهما وعليه الفتوى) وقال الإمام إن كانت سائمة للذكر والقتل كذا أو أوكها  
وحال عليها الحول وجب فيها الزكاة غير أنها إن كانت من أفراس العرب خبر بين أن يدفع عن كل واحدة دينار  
وبين أن يقرها ويدفع عن كل مائتي درهم خمسة وإن كانت من أفراس غيرهم قوما لا خبر وإن كانت كذا  
خط أو أوكها ففروا بأن أشهرهما عدم الوجوب كذا في المحط وفي الفتن المراجع في الذكور عنده وفي الامت  
الوجوب ورجع شمس الأئمة وصاحب التلخيص وقوله وأجمعوا أنها لو كانت للعلل والركوب أو لخدمة فلا نفي فيها  
وأن الإمام لا يأخذها جبرا أفاده صاحب النهر (قوله الأصح لا) وقيل ثلاث وقيل خمس فهستاني (قوله  
ولا في بقال وجير) لقوله على الله عليه وسلم لم ينزل على فيها ما لا هنة إلا به الجماعه فمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره

الأداة الخلافة وخبر بن خضير بن أدريج  
أربعة وثلاث مسئلت وهكذا أو أوكها علم  
• (باب زكاة الفتن) •  
مشتق من الفتن لأنه ليس لها آله الدفاع  
فكانت غنية لكل طالب (نصاب الفتن ضاها  
أو معزها) لأنها سواها في تكميل النصاب  
والاضحية والربا في أداء الواجب والايمن  
(أربعون وفيها شاة) نعم الذكر والأنثى (وفي  
ما ذكره حلي وخبر بن شاة) وفي مائتين  
واحدة ثلاث شياه وفي أربعة مائة أربعين  
وما بينهما خمر (ثم) بعد بلوغها أربعين  
كل مائة شاة إلى غير مائة (ويؤخذ في زكاتها)  
أي القسم (الثاني) من الضأن والمعز وهو  
مائتي سنة لا الجذع (الأباقية) وهو ما أتى  
على أكثرها على الظاهر وعنه جواز الجذع  
من الضأن وهو قواها والدليل برجه ذكره  
الكمال والثاني من البقر ابن سبعة ومن  
الغنم والجدع من البقر ابن ستة ومن  
الأبل ابن أربع (ولا نفي في خيل) سائمة  
عندهما وعليه الفتوى ثانية وغيرهما عنك  
الإمام هل أه أنه اب قد راسح لعدم  
الغنى بالتقدير (ولا في بقال وجير)

لمن يعمل مثقال ذرة خيرا يره و استدلال في غاية البيان على نفي الوجوب بقوله صلى الله عليه وسلم ليس في الجنة  
ولا في الكعبة ولا في النخلة الا اقل الخليل والناسي الجيد الثالث البقر العوامل اه نهر (قوله ليست  
للتجارة) أي هذه الثلاثة (قوله فلا كلام) أي لا كلام يتعلق بنفي زكاة التجارة موجود اه حلي (قوله  
ولا في عوامل) ولو كانت سائمة كما في الضرورية التجارة في العوامل لاتصح لشغلها بالحاجة الاصلية اه حلي  
(قوله وعلاوة) بفتح العين ما علف من الغنم وغيرها الواحد والجمع سواء والعلاوة بالضم جمع علف يقال  
علفت الدابة ولا يقال اعلفتها والدابة معلوفة وعلافة البيان (قوله وحمل وحمل ويعمل) هي الصغار  
التي لم يتم عليها الحول بقرينة ما صورته بقوله وصورته الخ وفي النهر الفصيل ولد الناقة قبل أن يصير ابن مخاض  
والجول ولد البقرة الى شهر (قوله وصورته أن يموت الخ) أي اذا كانت له سوائم كما رفضت ستة أشهر مثلا فولدت  
اولاد ان ماتت الامهات وبقيت الاولاد وتم الحول عليها صغار الاتجب الزكاة فيها على الاصح وقال أبو يوسف  
تجب واحدة منها (قوله الاتبع الكبير) صورته تسعة وثلاثون سجلا ومن تجب الزكاة فان كانت المسنة وسطا  
أخذت بحر (قوله ما لم يكن جيدا) فان شكان جدا لم تؤخذ ويؤذى صاحب المال ثمانية وسطا وان كانت  
دون الوسط لاتجب الا هذه بحر (قوله وهلاكه بسقطها) أي ان هلك الكبير بعد الحول بعامل الواجب كله عندهما  
لان الصغار كانت تبعا للكبار وعند أبي يوسف يجب في البقرة تسعة وثلاثون جرا من أر بعين جزأ من حمل (قوله  
ولو تعدت الواجب الخ) بيانه اذا شكان له مسنتان ومائة وثلاثة عشر حلا فانه يجب مسنتان في قوله اما  
اذا كان له مسنة ومائة وعشرون سجلا يجب مسنة واحدة عندهما وعند أبي يوسف تجب مسنة وحمل وكذلك  
تسعة وخمسون سجلا وتبيع يؤخذ لتبيع بحسب عندهما لانه ليس فيها ما يجرى عن الواجب غيره وقال  
أبو يوسف يؤخذ لتبيع وحمل معه اه بحر (قوله وهو) أي شرعا وهو لغة مشتركة بين أفضل المال وأفضل المربي  
والأخروف والاعلاء من غير مسئلة والفاضل من النفقة والمكان الذي لم يوطأ أو الضعف والاعراض عن عقوبة  
المنزب بحر (قوله ما بين النصب) كالاربعة الزائدة على الخمسة الى العشر في الابل وكالمسنة الزائدة على خمس  
وعشرين فيها فعند هذا الزكاة في النصاب لافي العفو وعند محمد وزفر فيها حتى لو هلك العفو وفي النصاب يبقى  
كل الواجب عندهما ويسقط بقدره عند الأخير ولو كان تسعة من الابل أو مائة وعشرون من الغنم فهلك  
بعد الحول من الابل اربعة ومن الغنم ثمانون لم يسقط شيء من الزكاة عندهما وعند محمد وزفر يسقط في الاول  
اربعة اضعاف ثمانية وفي الثاني ثلثا ثمانية بحر (قوله وخصاء) أي صاحبان كما في الجرح فلي هذا أبو يوسف مع الامام  
رضي الله تعالى عنه في أن وجوب الزكاة يتعلق بالنصب فقط دون العفو ومع محمد في قصر العفو على السوائم  
اه أبو الهود فوجب فيما زاد في غير السوائم بحسبه وعند الامام رضي الله تعالى عنه لاتجب ما لم يبلغ الزائد  
أربعين درهما كما سألني فحصل ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ولا في هالك) أي كلال قول الشارح بعد وان هلك  
بعضه الخ وانما سقط الواجب لان اصل أن الواجب متى كان بصفة اليسر فدام القدرة شرط ودام الواجب  
لان الحق متى وجب بصفة لا يبق الاستلاك الصفة وأما الواجب بالقدرة الممكنة كصدقة الفطر فلا يشترط دوام  
القدرة ودام الواجب فلهذا لاتجب الزكاة اذا هلك النصاب وتجب صدقة الفطر حوى وسواء تمكن من الاداء  
بان وجد الفقير في الباطنة والساعي في الظاهرة وآخرها حتى هلك أم لا نهر (قوله ومنع الساعي) بالجر عطف  
على وجوبها اه حلي موضعا قال في النهر واختلف فيما لو منع الامام أو الساعي حق هلك والصحيح الذي عليه  
المعانة أنها لاتجب اه (قوله تعلقها بالعين) يدل عليه قوله تعالى وفي أموالهم حق معلوم للسائل والمحروم وقوله  
صلى الله عليه وسلم في أربعين شاة ثمانية نهر (قوله لا بالذمة) وفي قول للشافعي أنها تتعلق بالذمة والعين مرتبة  
عليه بحر (قوله ويصرف الهالك الى العفو ولا الخ) هذا مذهب الامام الاعظم رضي الله تعالى عنه وعند  
أبي يوسف يصرف الهالك الى العفو ثم الى النصاب شاة وعند محمد وزفر الى النصاب والعفو معا فلو هلك خمسة  
عشر من أربعين غير اتجب بنت هخاص عند الامام رضي الله تعالى عنه ويصرف الهالك الى العفو وهو الاربعة  
للازمنة على نصاب بنت لبون ثم الى نصاب بنت لبون وما بقي يجب فيه ما ذكره عند أبي يوسف الواجب خمسة  
عشر من أربعين جرا من ستة وثلاثين جرا من بنت لبون لان الهالك يصرف الى النصاب شاة بعد العفو والنصاب  
لثلاثين قالوا يجب ما ذكره عند محمد وزفر نصف بنت لبون وفيها لان الهالك يصرف الى النصاب والعفو

سائمة اجاعا (ليست للتجارة) فلو اؤا فلا كلام  
لانها من العروض (و) لافي (عوامل وعلاوة)  
ما لم تكن العلوفة للتجارة (و) لافي (حمل)  
بتقنين ولد الثاة (وفصيل) ولد الثاة  
(و) بحول (وزن شتور ولد البقرة وصورته  
أن يموت كل الكبار وبنت الحول على اولادها  
على الاستيعاب الكبير) ولو واحد او يجب ذلك  
الواحد لا يمكن جيدا فليزم الوسط وهلاكه  
يسقطها ولو تعدد الواجب وجب الكبار فقط  
ولا يكمل من الشغار خلافا للشافعي (و) لافي  
(عفو وهو ما بين النصب) في كل الاموال  
وخفاء بالسوائم (و) لافي (هالك بعد  
وجوبها) ومنع الساعي في الاصح تعلقوا  
بالعين لا بالذمة وان هلك بعضه سقط كله  
ويصرف الهالك الى العفو ولا يزم التصلب  
عليه نهر



معاقب الواجب خمسة أثمان من بنت لبون ويسقط ثلاثة أثمان بئلاك الخنسة عشر ومن المعلوم أنه عند عدم التعديل لا يعدل عن قول صاحب المذهب (قوله بخلاف المستلزم) أي بفعل رب المال مثلاً وقوله لوجود التعدي هذه المفهوم من المقام وهو قبح الزكاة فيه (قوله ومثله) أي من الاستهلاك المفهوم من المستهلك (قوله فيضمن) قال في التهر هو أحد قولين والقول الآخر أنه لا يضمن لأنه لو دل ذلك في الوديعة لا يضمن فكذلك هذا والذي يقع في نفسى ترجيح الأقل ثم رأيت في البدائع جزم به ولم يحك غيره اهـ (قوله والتوى) مبتدأ خبره قوله بعد هـ لا (قوله بعد القرض) صورته حال الحلول على النصاب فاقرضه فتوى لا بعد مستهلكاً فلا شيء عليه اهـ حلي ورومان يموت المستقرض لا عن تركه أو بجد ولا يضمن عليه وحلف (قوله والاعارة) بالجر صاعداً على القرض يعني إذا حال الحلول على عروض التجارة فأعارها فهلك لا يكون استهلاكاً فلا شيء عليه اهـ حلي (قوله واستبدال) مجرور أيضاً صاعداً على القرض اهـ حلي والاولى جعله مرفوعاً صاعداً على التوى لأن عبارة النهر وغيره أن الاستبدال نفسه بعد هـ لا كمن غرذ كذا التوى فعلى هذا لا تحقق الزكاة في عروض التجارة إذا حال عليها الحلول ولم يستبدلها حتى أخرج زكاتها وهل الاستبدال المذكور يتم استبدال العروض بالتقود واستبدال التقود بعضها ببعض كما في الصيارف والكلام هنا في الاستبدال بعد الحلول وهل هو قبل الحلول كذلك يجرى ثم رأيت في درر البحار وشروحها أنه إذا استبدل ساعة وساعة أخرى قبل تمام الحلول وتم على المبدل حلول المبدل لا زكاة على المستبدل الا عند زفر قال شارحهما بخلاف عروض التجارة لأن وجوب الزكاة باعتبار كونه مالاً نامياً وبالأستبدال يتحقق كونه مالاً نامياً وان تبدلت العروض فلا يتقطع حكم الحلول ببقاء ما هو مطلق الزكاة وأقاد أنه إذا استبدل الذهب بالفضة لا يتقطع حكم الحلول اتفاقاً اهـ وفي الهندية عن محط السر حسي لو استبدل مال التجارة أو النقدين بغير جنسها لا يتقطع حكم الحلول ولو استبدل الساعة بغير جنسها أو بغير جنسها يتقطع حكم الحلول (قوله بمال التجارة) ولو اختلفت العروض أي إذا استبدل عروض تجارة بمثلها بعد الحلول لا بعد استهلاكها فلا شيء عليه الا إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله كأن تجاوز عمالاً يدخل تحت تقويم المقومين فإنه يضمن قدر زكاة المحاباة قال في التهر واستبدال مال التجارة بمال التجارة ليس استهلاكاً ولا خلاف سواء استبدلها بغير جنسها أو بجنسها الا أنه إذا حاي فيه بما لا يتغابن الناس في مثله فإنه يضمن قدر زكاة المحاباة وبغير التجارة استهلاكاً وقيد في فتح القدير بما إذا توى في البديل عدم التجارة أما إذا لم يتوقع المبدل للتجارة اهـ (قوله وبغير مال التجارة) معطوف على قوله بمال التجارة أي واستبدال مال التجارة بعد الحلول بغير مال التجارة استهلاكاً أي فيجب زكاة له ولو توى البديل بعد ذلك وهو مقيد بما إذا توى بالبديل عدم التجارة أما إذا لم يتوشأ أصلاً فإنه يكون للتجارة دلالة كما تقدم عن الفتح أي فيرجع حكمه إلى حكم استبدال مال التجارة بمال التجارة فيعد هـ لا كالأشياء زكاة وهذا يقتضي اعتبار حلول جديد في البديل فقوله قبل ذكر الساعة وكذا ما قوبض به مال التجارة يكون للتجارة أي وبعبارة حول جديد (قوله والساعة بالساعة) أي بعد الحلول أما قبل الحلول فلا تجب فيه كأمز من البصر وبيان ما ذكره المؤلف في التهر حيث قال واستبدال الساعة بالساعة ان كان بخلاف جنسها بأن باع الأبل بالبقرة والبقر بالغنم استهلاكاً باعاً ما وان بجنسها فكذلك عند أصحابنا خلافاً لفرق الفرق أن الواجب في مال التجارة متعلق بالمعنى وهو المادية أو القيمة وفي الساعة بالعين لا بالمعنى ثم إذا حضر المصدق وقت البيع خير بين أخذ القيمة من البائع وأعضاء البيع وبين أخذ الواجب من العين المتباعدة ويطلب البيع بقدر الواجب بخلاف ما إذا باع الطعام العشري فإن المصدق يأخذه من البائع إن شاء أو من المشتري حضر قبل الافتراق أو بعده لأن تعلق العشر بالعين أكثر من تعلق الزكاة اهـ مختصراً ولو أخرج مال الزكاة عن ملكه بغير عوض كطهية من غير القيمة والوصية أو بعرض ليس بمال بأن تزوجه به امرأة أو صالح به عن دم العمد أو اختلفت به المرأة فهو استهلاكاً فيضمن به الزكاة (قوله ويجاز دفع القيمة) أي مكان العين في الصور المذكورة فالواجب ما بالعين أو القيمة من بخلاف الأعضاء والهدايا لا معنى للقيمة فيها مارة الدم وذلك لا يتقوم ولا يحنى أنه في الأعضاء ما بقيدياً أيام الضرر وما بعد هـ فغيره دفع القيمة كما عرف في الانصبة أبو السعود (قوله ونذر) كما إذا نذر التصديق بصاع من برز جاز دفع قيمته سواء كان معلقاً أم لا (قوله وكفارة) بالنزوين وغيره الاعتناق نفسه وانما استغنى الاعتناق لأن معنى القرية فيه اتلاف المال وفي الرق وذلك لا يتقوم حلي

(بخلاف المستهلك) بعد الحلول لوجود التعدي ومنه ما لو جسد من العلف أو الملاء سقى هلك قيمته بدائع والتوى بعد القرض والاعارة واستبدال مال التجارة بمثل التجارة يستهلكه لا كما وبغيره بطل التجارة في زكاة خالصاً استهلاكاً (ويجوز دفع القيمة في زكاة قنبر) ونراج وقطرة (ونذر كفارة غير الاعناق) ونمبر القيمة يوم الوجوب وطال يوم الاداء

عن التبرئة لآلية (قوله في السواثم يوم الاداء) فلو أدى ثلاث شياه ممان من أربع وسط أو بعض فت لبون  
 من بات مخاض جاز أبو السعود عن البحر (قوله وهو الاصح) أي الاجماع منهم هو الاصح وروى عن الامام  
 اعتبار يوم الوجوب وفي البحر اختلف على قوله في السواثم فتقبل يوم الوجوب وقيل يوم الاداء (قوله ويقوم الخ)  
 هذا أولى عما في التبيين من أنه يقوم في البلد الذي يصير اليه أبو السعود (قوله في أقرب الامصار اليه) الاولى  
 اليه الآن الضمير يعود الى المنازعة وقد يجاب بأنه ذكره باعتبار المكان (قوله والمصدق) قال في الغاية المصدق  
 بتخفيف الصاد وكسر الدال المشددة أخذ الصدقة وهو الساعي وأما المال فالمشهور فيه تشديد هما  
 وكسر الدال وقيل بتخفيف الصاد وقال الخطابي يفتح الدال شربلاية (قوله الا الوسط) ولا يأخذ كرائم  
 الاموال للتمسك عن ذلك فلا يأخذ الرب بضم اراء وتشديد الباء مقصورة وهي التي تربي ولدها ولا الاكرلة وهي  
 السمينة ولا الماخض وهي التي في بطنها ولد ولا تمل الغنم لانها من الكرائم ولا يأخذ الهرم ولا ذات حوار  
 الا أن يشاء المصدق بحر (قوله ولو كان جبهه الجيد) قال في الفتاوى الظهيرية اذا كان لرجل نخيل تمر برقي ودقل  
 قال الامام يؤخذ من كل نخلة خمسة من القرو وقال محمد بن خذمن الوسط اذا كانت أصنافا ثلاثة جيد ووسط  
 ووردي اه وهذا يقتضي أن أخذ الوسط انما هو فيما اذا اشتمل المال على جيد ووسط ووردي أو على صنفين منها  
 أما لو كان المال كام جديرا كاربعةين شاة أو كولة فانه يجب شاة من الكرائم لاشارة وسط عند الامام خلافا لحمد  
 كما لا يخفى بحر (قوله وكذا ان وجد) فتعارف ثابت مع وجود الدين الواجب بحر (قوله اتفاق) أي لانه وم له  
 (قوله من سن) ذكر المصنف السن وأراد ذات السن كما قدره الشارح وهو مجاز من اطلاق اسم البعض على الكل  
 وهذا الاطلاق انما يكون في الحيوان لاني الانسان لان عمر الدواب انما يكون بالسن غير (قوله مع الفضل) أي  
 مع دفع الفضل (قوله أو دفع) أي المالك الاعلى وقوله ورد أي الساعي الفضل فقيه تستيت الضمائر (قوله  
 بلا جبر) هو ما عليه صاحب الهداية مع اللامع في الشرح وتبعه في التبيين والذي في المحيط أن الخيار فيه مال للمالك  
 دون الساعي وتبعه في غاية البيان منقبا صاحب الهداية بأن الزكاة وجبت بطريق اليسر فاذا كان للساعي  
 ولاية الامتناع من قبول الاعلى يلزم العسر وفي ذلك العود على الموضوع بالنقض اه (قوله لانه شراء الخ) رده  
 في البحر بأنه ليس شراء حقيقة ولا يلزم من الاجبار ضرر بالساعي لانه عامل غيره فالظاهر اطلاق الخيار للمالك  
 فيهما اه ملخصا (قوله هو الصحيح) وقيل الخيار للمصدق مطلقا وقيل الخيار لرب المال مطلقا ولا خيار للساعي  
 الا اذا أراد المالك دفع بعض العين (قوله جاز) لان الجودعة معتبرة في غير الربويات فتقوم مقام الشاة الرابعة  
 بخلاف مالو كان مثليا بان أدى أربعة أقفزة جيدة عن خمسة وسط وهي تساويها لا يجوز أن أدى ثوبا  
 يعادل ثوبين لم يجز الاعن ثوب واحد أو ثوبين من ثوبين أو يعتن عشرين وسطين فأهدى شاة أو أعتن عبدا  
 يساوي كل منهما وسطين لا يجوز بيانه في البحر (قوله والمستفاد) السين والثاء زائدة تان أي المال المقاد (قوله  
 ولون من هبة) مثل ما ذكر الشراء والوصية وما كان حاصلا من الاصل كالاولاد والاربع من غير (قوله وسط الحول)  
 بالسكون ليعم حذونه أي وقت منه وهذا على ما قدمه المحشي واذا نظر لكون الموضوع صالحا في يجوز (قوله  
 لمن نصاب) فبديه لانه لو كان النصاب ناقصا وكل بالاستفاد فان الحول ينقص عليه عند الكمال بخلاف مالو كان له  
 نصاب في أول الحول فله ذلك بمضه في أثناء الحول فاستفاد تمام النصاب أو أكثر يضمن أيضا عند نالان نقصان  
 النصاب في أثناء الحول لا يقطع حكم الحول وأشار به الى أنه لا بد من تمام النصاب المضمون اليه فلو وهب له ألف  
 ثم استفاد ألفا قبل الحول ثم رجع الواهب في الهبة بقضه قاض فلا زكاة عليه في الالف الفائدة حتى يمضي حول  
 من حين ملكه لانه بطل حول الاصل وهو الموهوب فيمضي في حق التسبوع وكذا لو ضاع الاصل غير أنه ان وجد  
 د وهما من دراهم الاصل قبل الحول يوم ضمه الى ما عنده فزكى الكل لانه بالبيع لا يتقدم أصل الملك وانما  
 يتقدم يده وتصره فاذا ارتفع ذلك قبل كمال الحول صار كأنه البيع لم يكن بحر (قوله من جنسه) فبديه  
 لان المستفاد من خلاف الجنس كابل مع شياه لا يضمن (قوله ثم اشترى به ساعة) أي بذلك النقود وعنده ساعة  
 لم يتم حوله لا يضمن هذه الساعة المشتراة الى تلك الساعة عند قيام حول السواثم الاصلية لوجود المنافع  
 وهو الثمن وهو منبهي منه بقوله عليه الصلاة والسلام لا تثنى في الصدقة على شيء وهو في البحر (قوله لا يضمن) عنده  
 وعندهما يضمن ولو جعل الساعة عارضة بعد ما زكاهما ثم باهها يضمن ثمنها الى ما عنده ثم وجب من مال الزكاة

وفي السواثم يوم الاداء اجبا عا وهو الاصح  
 ويقوم في بلد المال الذي فيه ولو في سفارة في  
 أقرب الامصار اليه فتح (والمصدق)  
 على الجيد (لا الوسط) وهو أعلى الادنى  
 ولا يأخذ الا على ولو كان جبهه الجيد (وان لم  
 جيد) المصدق وكذا ان وجد فالقيد اتفاقا  
 (ما وجب من) ذات (من دفع) المالان  
 (الادنى مع الفضل) جبر على الساعي لانه  
 دفع بالقيمة (أو دفع الاعلى ورد الفضل) بلا  
 جبر لانه شراء فيشترط فيه الرضا والجمع  
 سراج (أو دفع القيمة) ولو دفع ثلاث شياه  
 تمان من أربع وسط جاز (والمستفاد) ولو من  
 هبة أو وارث (وسط الحول يضمن الى نصاب من  
 جنسه) فبديه لانه لو اشترى به ساعة لا يضمن  
 ثمنه ثم اشترى به ساعة لا يضمن

فصار كمال آخر فلم يؤد إلى التثني وكذا لو جعل العبد المؤدى زكاة الخدمة ثم باعه بضم فقهه إلى ما عنده ولو أفتى  
 مسدقة الطر عن عبد الخدمة أو أدى عشر طعامه ثم باعه بضم فقهه إلى ما عنده (قوله نصابان) أي من جنس  
 واحد (قوله مما يضم أحدهما) لا يخرج من التثني (قوله كفن ساعة) ولو ذبحها لأنها جنس واحد باعتبار  
 قيمتها كذا يضاف من الجهر (قوله نعت إلى أقربها حولا) لأنهما استويا في علم الضم وترجع أحدهما باعتبار  
 القرب لكونه أنفع للفقراء بجر (قوله ويصح كل الخ) هذا في مقام الاستثناء على قوله أقربها فإن الرمح وكذا الولد  
 يضمن إلى أصلهما وإن كان أبعد حولا لأنه يترجح باعتبار التفريق والتولد لأنه تبع وهو لا يقطع عن الأصل  
 (تنبيه) قال في المحيط لو كان له ما تادروهم ديناً فاستفاد في خلال الحول مائة درهم فانه يضم المستفاد إلى الدين  
 في حوله بالإجماع وإذا تم الحول على الدين فعند الامام رضى الله تعالى عنه لا يلزمه الاداء من المستفاد ما لم  
 يقبض أربعين درهماً وعندهما يلزمه وإن لم يقبض من الدين شيئاً وفائدة الخلاف تظهر فيما إذا مات من عليه  
 الدين مفلساً سقط عنه زكاة المستفاد عنده وعند هذا يجب بجر (قوله أخذ البقرة الخ) لا أخذ ليس قيداً احترازاً  
 حتى لو لم يأخذوا منه الخراج وغيره سنين وهو عندهم لم يؤخذ منه شيء أيضاً شريطة أن لا يلقى والبقرة تؤم  
 مسلمون خرجوا عن طاعة الامام الحق بأن ظهر وأخذوا ذلك أهلهم بخلاف ما إذا تركهم فعشروه حيث  
 يؤخذ منه ثانياً إذا امتز على أهل العدل لأن التقصير من جهته حيث مرق عليهم لا من الامام أبو السعود (قوله  
 لا إعادة على أربابها) سواء نوى بالرفع التصديق عليهم أم لم ينو أبو السعود لأن الامام لم يجمعهم بالجباية بالجباية  
 بجر (قوله لا في ذكره) في المصروف (قوله إعادة غير الخراج) لأن غير الخراج مصرفه الفقراء وهم لا يصرفونه  
 إليهم بجر (قوله لأنهم مصارفه) ماله لم يذهب أو تقديره أما الخراج فلا يفتنون باعائه لأنه لا يملك مصارفه إذا أهل الخ  
 لقاتلون أهل الحرب والخراج حق المقاتلة شرح الملتقى (قوله المفق به عدم الاجراء) أي عند التوبة ومن باب أولى  
 عند عدمه وهذا هو ما في التجنب (قوله الصدقة عليه) صوابه عليهم وهو كذلك في نسخ وكذلك  
 ما يؤخذ من جبايات الظلم والمصادرات إذا نوى بالرفع الصدقة عليهم بجرهما نوى فانه العتيق والمهينس وفي  
 الخاتمة أوصى بثلث ماله للفقراء فندفع للسلطان الجواز وهذا ظاهر في أنه يجوز للفرار ج والسلاطين الجائرة  
 أن يأخذوا الزكوات ويصرفوها إلى حوائجهم من الدين الملتقى عن ابن الكمال (قوله لأنهم على علمهم) حله  
 مقدمة على المعلوم (قوله من التبعات) جمع تسعة كفرحة لشيء الذي لا فيه بقية شبه علامة طلبة عن  
 القاموس وفي الشلبي عن المصباح التسعة وزن كمة ما طلبه من علامة ونحوها (قوله فقراء) لأن الذي عليهم  
 فوق الذي لهم بل هم أسوأ حالاً منهم فلو لم تكن الصدقة عليهم من التبعات (قوله حتى أفتى) بالبناء للجهول والفتى  
 بذلك محمد بن سنان وأما بطلان هو موسى بن عيسى بن هاشم والى خراسان وكان أميراً بطلان عن كفارة بينه فأنشأ  
 بذلك فجعل يكي ويقول بلشبهه أنهم يقولون لي ما عليك من التبعات فوق مالك من المال فكفارتك كفارة بين  
 من لا يملك شيئاً قال في الفتح فأنكروهم على يحيى بن يحيى فليد مالاً حيث أفتى بعض ملوك المغاربة في كفارة عليه  
 بالصوم غير أنه لا يلزم بلواز أن يكون للاعتبار الذي ذكرناه من فقرهم لا لكونه أشق عليه من الاعتاق وكونهم أهم  
 مال وما أخذوه خلطوه به وذلك استهلاك إذا كان لا يميزه عنه عند الامام رضى الله تعالى عنه فليكن  
 ويجب عليه الضمان غير مضر لا اشتغال ذمتهم مثله والمديون بقدر ما في يده فقراءه أخاذه صاحب الجهر وماله  
 يكن فاضلاً عما عليهم مقدار ما يفتحق به وجوب الزكاة ونحوه كما يأتي في قوله ولو خلط الخ (قوله ولو أخذها)  
 أي زكاة السوائم بقرينة قوله السامى (قوله لأن الأكرام لا ينافى الاختيار) أي لا يسلبه وبه عبر في البصرين  
 الطواعية فيتحقق الاداء عن اختيار (قوله لكن) استدراك على قوله وفي المبسوط الأصح أخاذه المؤلف  
 في شرح الملتقى (قوله لا الباطنة وإن نوى كافي النهر) حيث قال أما لو صادره ونوى بالرفع اليد إليه الزكاة قال  
 المتأخرون أنه يجوز والعصم أنه لا يجوز وبه يفتى وهذا كذا رجع في الولو الجباية والاختصاص صدره وليس قيدا  
 بل إذا نوى الصدقة عليهم لا يكتفي بما في النسخ من الواقعات السلطان إذا أخذ الصدقات قبل أن نوى بأدائها إلى  
 السلطان الصدقة عليه لا يؤخر بالاداء ثانياً لأنه فقير حقيقة ومنهم من قال لا حوط أن يفتى بالاداء ثانياً  
 كما لو لم يتولاهم الفقراء هو الاختيار الصحيح اهـ (قوله بجاه) أما إذا لم يكن له مال وغصب أموال الناس وخلطها  
 ببعضها فلا زكاة عليه ويجب عليه تقرب بقرينة بقرينة بقرينة إلى أربابه ان علوا والى الفقراء أبو السعود (قوله لا في

ولو نصابان مما لم يضم أحدهما كفن ساعة  
 من زكاة وألف درهم وورث أنضمت إلى  
 أقربها حولا ويرجع كل يضم إلى أصله  
 (أخذ البقرة) والسلطان الجائر (زكاة)  
 (السوائم والعشر)  
 (الاموال الظاهرة) لا أربابها إن صرف  
 والخراج لا إعادة على أربابها (ولا) صرف  
 (في محله) لا في ذكره (ولا) إعادة  
 (عليهم) ديانة غير ما يجمع وبين الله إعادة  
 غير الخراج لأنهم مصارفه واختلف في  
 الاموال الباطنة في الولو الجباية ونسخ  
 الوهابية المقتضى بعدم الاجراء في زكاة  
 الأصح العتقة إذا نوى بالرفع لظاهرة زمانها  
 الصدقة عليه لأنهم على علمهم من التبعات  
 فقر حتى أفتى أمير بطلان بالسيام فكفارة عن  
 بينه ولو أخذها السامى جبراً لم تقع زكاة  
 لكونها بلا اختيار لكن بغيره بالحبس المؤدى  
 بنفسه لأن الأكرام لا ينافى الاختيار وإن كان في  
 التجنب المقتضى به سنة وطهارة في الاموال  
 الظاهرة لا الباطنة وإن نوى كافي النهر (ولو  
 خلط السلطان المال المقصوب بماله ملكه  
 فوجب الزكاة فيه ويورث عنه) لأن الخلط  
 استهلاك



بعد وجود السبب وبعد عدم جواز قبله لأن النصاب إلى عدم جواز تجهيل العشر قبل الزرع أو قبل الغرس واختلاف في تجهيل قبل النبات بعد الزرع أو بعد غرس الشجر قبل خروح الثمرة فعند محمد لا يجوز لأن التجهيل للعادت لا لا بد من حدث شيء وجوزه أبو يوسف لأن السبب الأرض النامية وبعد الزراعة هي نامية ووجه محمد بأن السبب النامية بحقيقة النما فيكون التجهيل قبلها واقعا قبل السبب فلا يجوز ولو الجسدية ولا يفتي أن الأفضل لصاحب المال عدم التجهيل لأن اختلاف في التجهيل عند العلماء ولم أره منقولاً ٥١ (قوله قبل النبات) بالتكبير وفي نسخ قبيل وعليه ما كتب الحلبي قال وفيه دليل على أنه إن أذى العشر عن سنين مستقبله لا يجزيه اتفاقاً (قوله وكذا لو جهل خراج رأسه) أي فانه يصح لوجود السبب وهو رأس والتقييده بما لا يفتي أن لو جهل خراج أرضه عن سنين جاز كما ذكره القهستاني في باب العشر والخراج وعلمه بوجود السبب وهو الأرض النامية لكن يجب حمل كلامه على الوظائف المتعلقة بالقصدرة على النماء فيكون سببه الأرض النامية بما كان النماء لا بحقيقته كالعشر وخراج المقامعة تأقل اه حلبي (قوله وقامه في الثمر) حيث قال ولو زرع يوم يوم معين فجهله جاز عند الثاني خلافاً لمحمد وعلى هذا الخلاف الصلاة والاعتكاف ولو نذر ربح سنة كذا فأنى به قبلها جاز عندهما خلافاً لمحمد كذا في السراج اه حلبي (قوله وقت الصرف إليه) فتي صح الأداء إليه لا يتقضى بالعراض (قوله ولو غرس الخ) هذه مسئلة استظهرها ومحلها العشر والخراج (قوله قال يقر الكرم الخ) يعني إذا غرس كرمًا متصلاً في أرض يدفع خراج الزرع إلى أن يقر الكرم فإذا أنقر أدى خراج الكرم وخراج الزرع في كل جريب صاع ودرهم وفي جريب الكرم المتصل عشرة دراهم اه (قوله بفتح اللام) استيعاش التوالى الكسرين مع بقاء النسبة من (قوله وتكسر) وهو دليل أفاده المصنف (قوله لبقى تغلب) الأولى حذف بنى فان النسبة تغلب وهو أبو القليل كما في المنع (قوله قوم من نصارى العرب) طاب لهم عررضى الله تعالى عنه بالجسدية فأبوا فوافقوا على الصدقة مضاعفة فموا على ذلك فقال عررضى الله تعالى عنه هذا جريبكم فسموها ما نذرتم من (قوله وعلى المرأة ما على الرجل منهم) وهو نصف العشر اه حلبي (قوله وبزخذ الوسط) نكرار مع قوله فيما تقدم والمصدق يأخذ الوسط اه حلبي (قوله بغير وصيته) وعليه أن يوصى بالأداء عنه من (قوله الآن تجبر الورثة) فيخرج من كل المركة (قوله وسيجب الفرق في العنين) عبارة مع المتزواج سنة قرية بالاهلة على المذهب وهي ثلثمائة وأربع وخسون وفي بعض يوم وقيل نسبة بالايام وهي أربعين يوماً اه ثم إن هذا الغلط إذا كان الملك في ابتداء الاهلة فالو ملكه في أثناء الشهر قبل يعتبر بالايام وقيل يكمل الاقل من الاخير ويمنع ما بينهما بالاهلة فظهر ما قالوه في العدة (قوله لأن وقتها العبر) فظهر لو شك في أداء الصلاة والوقت باق بخلاف ما إذا خرج فانه لا يعيد

### • (باب زكاة المال) •

المال كل ما يملكه الناس من نقد وعروض وحيوان وغيره من (قوله أن فيه للعهد) وفي نسخ لاهود وكل صحيح والمعهود هو النقدان والعروض وقدمها على غرس الركاز والعشر لأنهما كالمتقدم فقدم النذرين على العروض لأنهما أصلان لسائر الاموال في معرفة القيمة أبو السعود (قوله فان المراد به الخ) حله لقوله للعهد (قوله غير مقدرة به) أي بربع العشر (قوله نصاب الذهب) الذهب هو الحجر الاصفر الرزين مضر وبما كان أو غيره وانما سمى به لكونه ذاهباً بلا بقاء فهستانی والمناسب تقديم الكلام على الفضة اقتداء بكتب رسول الله صلى الله عليه وسلم ولانها أكثر تداولاً ولا يرى أن المهر ونصاب السرفه وقيم المستهلكات تقدمها واعلم أن الدرهم الشرعي أربعة عشر قيراطاً والدرهم المتعارف ستة عشر قيراطاً وأن زنة الريال بالدرهم المتعارف تسعة دراهم وقيراط واحد فتكون زنة الريال بالدرهم المتعارف مائة وخمسة وأربعين قيراطاً ويكون مقدار النصاب من الريال تسعة عشر ريالاً وثلاثة دراهم متعارفة الاثلاثة قيراط ووزنه كل واحد من البندقي والفضة قل والجزري ثمانية عشر قيراطاً مقدار النصاب منها اثنان وعشرون ديناراً وتسعة اثنان ووزنه المحبوب أربعة عشر قيراطاً فيكون النصاب منه ثمانية وعشرين ديناراً ونصف دينار ونصف سبع دينار وهذا هو المشهور وقيل يعتبر في أهل كل بلدة دراهمهم وأفتى بذلك جماعة من المتأخرين قال في الفتح وهو الحق فعلى هذا يكون النصاب من الدراهم المتعارفة ما تاتي درهم وعلى القول الاول مائة وخمسة وسبعين منها كذا جزره بعض مشايخي

قبل النبات وطلوع الثمرة والظاهر عدم الجواز وكذا لو جهل خراج رأسه وقامه في الثمر (وان) وصلة (أبصر الفقه قبل عام الحول) ذلك لأن (المشركونه) أومات أو ارتدوا لا بعده ولو غرس مصر فاوقت الصرف إليه لا بعده ولو غرس في أرض الخراج كرمًا فالمراد به الكرم كان عليه خراج الزرع يجمع الفتاوى (ولا يفتي في مال صبي تغلب) بفتح اللام وتكسر نسبة إلى تغلب بكسر هاء قوم من نصارى العرب (وعلى المرأة ما على الرجل منهم) لأن الصالح وقع منهم كذلك (وبزخذ) في زكاة السائل (ولا تؤخذ) (الوسط) لا الهرم ولا الكرام فقد شرطها وهو من تركه بغير وصيته (لا تعتبر من الثلث) الا النية (وان أوصى بها اعتبر من الثلث) (قرى) أن تجيز الورثة (وحولها) أي الزكاة (قرى) بجر من القنية (لا تسمى) وسيجب الفرق في العنين (ثم أنه أدى الزكاة ولا يؤدى بها) لأن وقتها اله مرأشاه

### (باب زكاة المال)

ألف فيه للعهد في حديثها وأربع عشر لله والكم فان المراد به غير السائمة لأن زكاتها غير مقدرة به (نصاب الذهب)



(قوله عشرون مثقالا) وما دون ذلك لازكاة فيه ولو كان نقصا ناسيرا يدخل بين الوزنين لانه وقع الشك في كمال  
النصاب فلا يحكم بكماله مع الشك. يجرى عن البدائع والمنقال لغة ما يوزن به قليلا كان أو كثيرا وعرفا ما ياتي (قوله  
والفضة مائتا درهم) الفضة هو الجرا لا يبيض الرزبن ولو غير مضروب وانما سمي به لأزالة الكبرية عن  
مالكها من الفضة وهو التفريق والدرهم يفتح الهاء وكسرها ويرعا قالوا درهم لغة اسم مضروب مدق ومن الفضة  
والمثهور أن تدويره في زمن الفاروق وكان قبله على شبه النواة بالانقش ثم انقش في زمان ابن الزبير على أحد  
وجهيه بكلمة من الله وعلى الآخر بالبركة ثم غيره الجراح فبقيت فيه سورة الاخلاص وقيل اسمه وقيل غير ذلك  
قوله في موضعها وفي شرح المتن أول من ضرب الدرهم عبد الملك بن مروان سنة أربع وسبعين في العراق  
ثم في النواحي سنة ست وسبعين وقيل أول من ضربها مصعب بن الزبير سنة سبعين على ضرب الاكاسرة ثم غيرها  
الجراح (قوله كل عشرة دراهم وزن سبعة) اعلم أن الدراهم كانت في عهد عمر رضي الله تعالى عنه مختلفة فها  
عشرة دراهم على وزن عشرة مثاقيل وعشرة على ستة مثاقيل وعشرة على خمسة مثاقيل فأخذ عمر رضي الله  
تعالى عنه من كل نوع ثلثا كيلا تظهر المصومة في الاخذ والعطاء فثالث عشرة ثلاثة وثلاث وثلاث وستة اثنان  
وثلاث خمسة درهم وثلاثان فالجميع سبعة وان شئت فاجمع الجميع فيكون أحد عشر درهمين فثالث الجميع  
سبعة ولذا كانت الدراهم العشرة وزن سبعة وهذا يجري في كل شيء حتى في الزكاة ونصاب السرقة والمهر  
وتقدير الديارات اه مخ (قوله خمس شعيرات) متوسط غير مقشورة مقطوعة ما تمتد من طرفها قهستانى (قوله  
فهو درهم وثلاثة أسباع درهم) وعصر الاثنان درهم ونصف قاله المؤلف في الدر المنثور ناقلا عن شرح الترتيب  
(قوله وقيل يفتى في كل باد بوزنهم) وجرى به في الولوجية والطلاصة واختاره في المجتبى وجمع النوازل والعيون  
قال في الفتح وهو الحق ولكن أقول ينبغي أن يفيد بما إذا كان له درهم لا تنقص من أقل وزن كان في زمنه صلى الله  
عليه وسلم قال في السراج الا أن كون الدرهم أربعة عشر قيراطا عليه الجمة الغيرة والجهور الكثير وإطباق كتب  
المتقدمين والمتأخرين اه حلي عن التهر (قوله وسحقه الخ) الذي حقه هناك لا يتعلق باز كة بل بالعقود  
فاذا أطلق اسم الدرهم في العقد انصرف الى المتعارف وكذلك إذا أطلقه الواقف اه حلي (قوله والمعتبر  
وزنهما) أى النصاب والواجب أداءا ووجوب أى من حيث الاداء والوجوب يعنى باعتبار الوزن في النصاب  
للاوجوب بإجماع فلا يعتبر العدد والقيمة حتى لو كان له ابريق فضة وزنه مائة وخمسون وقيمتها مائتان فلا زكاة  
فيه سا وكذا الذهب يعتبر الوزن في الواجب المؤدى عند الامام وأبي يوسف وقال زفر تعتبر القيمة وقال محمد يعتبر  
الانفع للفقراء حتى لو أدى من خمسة دراهم جيا خسة زيو فاقية ثار بعة جيا دجاز عند الامامين خلافا لمحمد  
وزفر ولو أدى أربعة جيا داقية خسة رديشة عن خسة رديشة لا يجوز الا عند زفر ولو كان له ابريق فضة  
وزنه مائتان وقيمتها بصيغته ثلثمائة ان أدى من العين يؤدى ربع عشره وهو خسة قيمتها سبعة ونصف وان  
أدى خسة قيمتها خسة جاز عندهما وقال محمد وزفر لا يجوز الا أن يؤدى الفضل ولو أدى من خلاف نفسه  
تعتبر القيمة بالاجماع يجرى قال الحلي قول الشارح لا قيمتها انى اقول زفر باعتبار القيمة في الاداء وكان على  
الشارح أن يزيد ولا الانفع للفقراء نفي لقول محمد رحمه الله تعالى وفي البدائع لو كانت الفضة مشتركة بين اثنين  
فان كان يقع نصيب كل واحد مقدارا للنصاب نجب الزكاة والا فلا ويعتبر في حال الشراكة ما يعتبر حال الانفراد  
اه (قوله مضروب كل) أى ما جعل دراهم يتعامل بهما أو ذنانير (قوله ومعه ماله) أراد الحلي وشيخه من القمام  
والجواهر وأغطية القل وطرز الفناجين وحلية المصاحف والسلاح وخاتم الاصبع (قوله ولو تبرأ) قال في ضياء  
العلوم التبرأ الذهب والفضة قبل أن يمتاعا في القهستانى وقد يطلق على غيرهما من المعدييات كالنحاس  
والحديد الا أنه بالذهب أكثر اختصاصا وقيل فيه حقيفة وفي غيره مجازاه اذا علمت ذلك فلا يصح ذكره هنا لانه  
لا يصدق عليه المضروب ولا المعمول بل كان عليه أن يقول بعد قوله معلنا وتبرأ بمختلف عبارة الكثر حيث قال  
يجب في مائتي درهم وعشرين مثقالا ربع العشر ولو تبرأ فانه داخل فيما قبله اه أقاد بعضه الحلي (قوله أو حليا)  
بضم الحاء وكسرها وتشد اليا بجمع حلى بفتح الحاء واسكان اللام حوى وقوله تعالى من حلهم يقرأ بالواحد  
والجمع أبو السعد عن الجسر (قوله مطلقا) شامل لحلى الخليل وحلية السيف والمصنف والمطابقة والجسم والسرير  
بالاوائى ان تخلصت نوى التجارة أو التجميل أو لم ينوشها أو أبو السعد (قوله مباح الاستعمال) كالحلى للنساء

(عشرون مثقالا والفضة مائتا درهم) سئل  
عشرة دراهم وزن سبعة مثاقيل والدينار  
عشرون قيراطا والدرهم أربعة عشر قيراطا  
والدينار خمس شعيرات فيكون الدرهم  
الشرعى سبعة عشر مثاقيل والمثقال مائة شعيرة  
فهو درهم وثلاثة أسباع درهم وقيل يفتى  
في كل باد بوزنهم وسحقه في مثاقيل  
البيع (والمعتبر وزنهما أداءا ووجوباً) لا قيمتهما  
(واللازم) مبتدأ (في مضروب كل) منها  
(ومعه ماله ولو تبرأ أو حليا مطلقا) مباح  
الاستعمال أولا

ولو ذهب وهو السيف وقوله أولا كلتي الرجال الاما استثنى (قوله ولو للجميل) أي التزين بهما في البيوت من غير استعمال (قوله والنفقة) أحد وجهين والثاني وهو ما عليه ابن مالك أنه لا زكاة فيها لأنها الحاجة الأصلية وتقدم أنه الصواب (قوله وفي عرض تجارة) هو يسكون الزاء المتاع وكل شيء فهو عرض سوى الدراهم والدنانير غير من الصالح فيدخل فيه الحيوانات التي نوى بها التجارة والعرض يقتضي حطام الدنيا والعرض ينضم العين يطلق على جانب الشيء وعلى ما قابل الطول والعرض بكسر العين ما يحمله الرجل ويضم أبو السعدي (قوله وهو هنا ما ليس بنقد) وقال أبو عبيدة هو كل أمتعة لا يدخلها كيل ولا وزن ولا يكون حيوانا ولا عقارا (نهر) (فرع) الفلوس ان كانت أثمانا راجحة أو سلعا للتجارة تجب الزكاة في قيمتها والأقلا شربلا لية (قوله وأما عدم حصة النسيئة الخ) تعرض بالزبني حيث ورد عليهم الأرض الخراجية فإنه لا يجب فيها الزكاة وان نوى عند شرائها بالتجارة مع أنهم ما من العروض وبصاحب المدد وحيث أجاب بأنهم ليست من العروض بناء على تفسير أبي عبيدة السابق وحاصل التعريض بهما والرد عليهم ما أن الصواب تفسير العرض بما ليس بنقد وعدم وجوب الزكاة في الخراجية لقيام المانع اه حلي عن البصر وكذا لا يرد ما لو اشترى بذرا للتجارة وزرعه فإنه لا زكاة فيه وأما فيه العشر لأن بذره في الأرض أبطل كونه للتجارة فكان ذلك كنية الخدمة في عبادة التجارة بل أولى ولو لم يزرعه تجب أفاده صاحب البصر (قوله من ذهب أو ورق) أي بأشارة إلى أنه مخيران شاء مقوما بالفضة وان شاء بالذهب لأن الثمين في نقد يرفع الأشياء ما سواه كذا في البصر وفي الحوى عن القاموس الورق مثلثة وككتف وجبل الدراهم المضروبة (قوله فأعاد) تفرع على تفسير الورق بالفضة المضروبة (قوله إنما يكون المسكول) بالدين المهملة أي المضروب على السكة وهي حديدة منقوشة بضرب عليها الدراهم خاموس ووجه الأفادة ظاهر من الورق أما الذهب فلا كالا يخفى الآن يقال لما اقترن بالاضروب من الفضة كان المراد به المضروب اه حلي (قوله مقوما بأحدهما) ذكر ارفع قوله من ذهب أو ورق لأن أومعها التخصيص ومحل التخصيص إذا استويا فقط أما إذا اختلفا قوم بالانفع اه حلي (قوله ان استويا) أي رواجيا ولو غلب نصاب بدليل ما بعده فمأكل (قوله تعين التكوين به) في المصر الذي هو فيه حتى لو بيعت عبدا للتجارة في بلد أخرى قوم في ذلك البلد الذي فيه العبد بجر (قوله ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا) بيانه كما في شرح المصلي أنه إذا قومها بالدراهم بلغت مائتين وأربعين درهما وإذا قومها بالدينار تبلغ ثلاثين وعشرين مثقالا فإنه بقومها بالدراهم لأنه يجب عليه ستة دراهم ولو قومها بالدينار تبلغ عليه نصف مثقال وهو لا يساوي ستة دراهم لأن قيمة المثقال عندهم عشرة دراهم فان كان لوقومها بالدينار تبلغ أربعة وعشرين مثقالا ولو قومها بالدراهم تبلغ مائتين وستة وثلاثين درهما فإنه بقومها بالدينار لأنه لا ينفع للمساكين (قوله وفي كل خمس بهسابه) ولا تنضم إحدى الزادتين إلى الأخرى أي الزيادة على نصاب الفضة لا تنضم إلى الزيادة على نصاب الذهب ليم أربعين أو أربعة مثاقيل عند الامام ومنه الله تعالى عنها لأنها لا تجب في الكسور وعنده وعندنا تنضم لأنها تجب فيها عندهما أبو السعدي عن البصر (قوله وما بين الخمس إلى الخمس عفو) فإذا ملك نصابا وتسعة وسبعين درهما فعليه ستة دراهم والباقي عفو بجر (قوله وقال ما زاد بهسابه) يفتي على هذا الخلاف لو كان له مائتان وخمسة دراهم مضى عليها ما كان فعنده عليه عشرة وعندها خمسة لأنه وجب عليه في العام الأول خمسة وعشرون في الثاني مائتان والباقي عفو بجر (قوله لا تمن درهم ولا تجب فيه الزكاة) وعنده الزكاة في الكسور وفي الثاني مائتين ففيها خمسة أخرى فله الكمال ويفتي على الخلاف أيضا أنه إذا ملك عشرون من مائتي درهم بعد الحول حتى بق من النصاب أربعة أو خمسة أخماس ونصف خمس فعنده الواجب أربعة دراهم وعندهما أربعة ونصف بجر موضعا (قوله وغالب الفضة الخ) لأن الدراهم لا تخلو من قليل فليس لائم الانضمام إليه لجعلنا الغلبة فاصلة نهر ومثلهما الذهب (قوله فضة وذهب) تجب زكاتها لا زكاة العروض وان أعدهما للتجارة أفاده صاحب النهر (قوله وتشرط فيه النية) أي نية التجارة عند الشراء الخ (قوله وعنده ما يتم به) من عروض تجارة أو أحد النقدين وهو شرط بقوله أو أقل (قوله وبلغت) أي بالقيمة كما في البصر (قوله من أدى نقد) ان تعددت النقود في البلد (قوله تجب) أي وان لم ينو فيها التجارة والحاصل أن ما غلب غشسه ان كان ثمنها راجحا اعتبر بقيمة فان بلغت نصابا وجب زكاتها والا لا وان لم يكن ثمنها كان في حكم العروض ان نوى التجارة فيه وان لم ينوها اعتبر بما يخص منه فلن يطلع ما يخص

ولو للجميل والنفقة لأنها خلتا أثمانا في كبر ما  
كيف كانا (و) (قوله) عرض تجارة قيمته نصاب  
الجله صفة عرض وهو هنا ما ليس بنقد وأما  
عدم حصة النسيئة في نحو الأرض الخراجية  
فلقيام المانع كما قد مر لا لأن الأرض ليست  
من العروض فقه (من ذهب أو ورق) أي فضة  
مضروبة فأعاد أن التكوين إنما يكون بالمسكول  
علا بالعرف (مقوما بأحدهما) ان استويا  
فلو أحدهما أو ربح تعين التكوين به  
فلو أحدهما نصابا دون الآخر أو بالآخر أقل  
بأحدهما نصابا وخسا وبالآخر أقل  
ولو بلغ بأحدهما نصابا وخسا (ربع عشر) خبر  
قوله ما لا ينفع للفقير سراج (ربع عشر) بضم الخاء  
قوله لا لازم (وفي كل خمس) بضم الخاء  
(بهسابه) في كل أربعين درهما درهم وفي  
كل أربعة مثاقيل قيراطان وما بين الخمس  
إلى الخمس عفو وقال الفضة والذهب فضة  
عشلة الكسور (وغالب الفضة) من (يقوم)  
وزهب وما غلب غشسه (منه) (يقوم)  
كالعروض وتشرط فيه النية الا اذا كان  
مخصص منه ما بلغ نصابا أو أقل وعنده ما يتم به  
أو كانت أثمانا راجحة وبلغت نصابا من أدنى  
نقد تجب زكاته تجب والا فلا

لهما وجبت والا لا هكذا به تنافس من الزهلي والعيني والزهري وقول الشارح الا اذا كان بخلص الخ فيد انية  
 التصارة لا تعتبر الا عند عدم الخلو من اما اذا كانت تخلص وبلغت نصابا بالوزن تلزم الزكاة نوى التصارة  
 او لا وهو صريح كلام مسكين والهداية فاعلم في المسئلة قواين (قوله والمثارة وزومها) أي الزكاة قول من غيرية  
 تجارة وقيل لا تجب نهر قال في الثمر بلاية والاظهر عدم الوجوب لعدم الغلبة المشروطة فيه ما قولان  
 مرجحان وقيل يجب درهمان ونصف نظرا الى وجهي الوجوب وعدمه كذا ذكره أبو السعود (قوله ولذا) أي  
 الاحتياط وفي نسخة وكذلك الكاف وبها عبر صاحب المعرو والمصنف وقوله لا تباع الا وزنا لترز عن الربا  
 (قوله وأما الذهب الخ) محتمر زكوة وغالب الفضة الى آخره فان ذلك مفروض فيما اذا كان الخس لا غشا (قوله  
 فان غلب الذهب فذهب الخ) احتوى هذا التركيب على أربع صور لانه اما أن يبلغ كل منهما نصابه أولا  
 يلقه واحد منهما أو يلقه الذهب الغالب فقط دون الفضة المغلوبة أو يلقه الفضة المغلوبة فقط دون الذهب  
 الغالب وكلها صحيحة الا الرابعة فمنته لان الفضة وهي مغلوبة متى بلغت النصاب بالذهب الغالب  
 الذي نصابه دون نصابها وزنا بالاولى والصورة الاولى والثالثة تركيبيه من كذا الذهب عن الذهب والفضة  
 جميعا بقول الشافعي ولو سبك الذهب مع الفضة فان بلغ الذهب نصابا تركي الجيع زكاة الذهب سواء كان غالبا  
 أو مغلوبا لانه أمران لم يبلغ للذهب نصابه فان بلغت الفضة نصابا تركي الجيع زكاة الفضة اه والصورة  
 الثانية اذا لم يكن النصاب لا يكمل الا من أحدهما منضم الى الآخر من أحدهما بلغ وجبت فيه ويضمن قيمة  
 كما ينبغي عليه المصنف وان لم يكمل منهما معا فلا شيء فيهما ما دام لم يكن عنده غيرهما (قوله والا فان بلغ الذهب)  
 أي الا يغلب الذهب واحتوى هذا على صورتين الصورة الاولى أن تغلب الفضة الذهب وتحتة مثل الصور  
 الاربع السابقة فان بلغ الذهب نصابه تركي الجيع زكاة الذهب لما مر من الشافعي سواء بلغته الفضة أيضا  
 أم لا وان بلغته الفضة دون الذهب تركي الجيع زكاة الفضة لما مر من الشافعي أيضا وان لم يبلغه واحد منهما فاطمكم  
 ما مر من الضم وعدمه فتقول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت تحتة صورتان ما اذا بلغ كل منهما نصابه  
 أو الذهب فقط وحينئذ تركي ما زكاة الذهب لما مر وقوله أو الفضة فيما اذا بلغت الفضة نصابا دون الذهب  
 فكلام الشارح فيه توزع الصورة الثانية أن يتساوى فيها الصور السابقة بعينها فاذا بلغ كل نصابه أو الذهب  
 دون الفضة تركي الجيع زكاة الذهب وقد خلافت قول الشارح فان بلغ الذهب نصابه وجبت وبلغ الفضة  
 نصابا مع عدم بلوغ الذهب نصابه وهما متساويان تمنع واذا لم يبلغ واحد منهما النصاب فالحكم ما مر من  
 الضم وعدمه ففي الصورة الثانية وهي المساواة لا يتأتى قول الشارح أو الفضة لان مراده أو الفضة فقط دون  
 الذهب وقد علت امتناعه فيها تأمل (قوله وشرط كمال النصاب الخ) ولو حكما كالوكان جند غنم للتجارة تساوى  
 نصابا مات قبل الحول فدينغ بلودها وتم الحول عليها كل عليه الزكاة ان باقت نصابا أو لو تخمر صدر التجارة  
 أثناء الحول ثم عاد خلا آخره لازكاة عليه والفرق أن النصاب في الاول باق لبقاء الجملدة لم يمتد بغيره في الثاني  
 ولو مات الرجل في وسط الحول انقطع حكم الحول ولم يبق الوارث على ذلك الحول بل يستأنف حولا جديدا  
 (قوله للانقطاع) أي انقطاع السبب أي تحققه بتلك النصاب (قوله لا وجوب) أي تحقق الوجوب عليه (قوله  
 فلا يضرب نقصانه بينهما) أما نقصان قيمة العروض بعد الحول عن النصاب يسقط عند الامام وقال عليه زكاة  
 ما بقي نهر (قوله فلو هلك كله) أي أصلا أو وصفا كالوجع السائمة علوفة في أثناء الحول لان زوال الخوصف  
 كزوال العين نهر (قوله وأما الدين فلا يقطع) أي ان لحقه في وسط الحول سواء استغرق جميع ما في يده  
 أم لا ولم يدفعه ثم أيسر قبل تمام الحول ففرض دينه وقد بقي بعده نصاب فيجب عليه زكاة ولا نظر لاستغراق  
 الدين ما في يده لعدم دفعه أو ما لو دفعه وقد تجرد عن المال أصلا ثم حدث اليسار فيعتبر ابتداء الحول من وقت  
 يساره وفي الجهر من الجهتي الدين في خلال الحول لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وظل زفر يقطع  
 اه وهو يناق ما سبق له أول كتاب الزكاة عن المحيط من قوله وأما الدين المعترض في خلال الحول فانه يمنع  
 وجوب الزكاة بمنزلة هلاكه عند محمد وعند أبي يوسف لا يمنع بمنزلة نقصانه اه وتقديرهم قول محمد يشترط رجوعه  
 فهو كذلك كالا يضي اه فقد جعل الخلاف بين محمد وأبي يوسف وجهه الى الخالف هنا فزاهم الا أن يقال  
 ما في المحيط في غير المستغرق لقول أبي يوسف انه بمنزلة النقصان وما في الجهتي من خلاف زفر في المستغرق (قوله

(واستأنف في الغنم) المساوى والقتار  
 لزومها احتياطاً خاتمة ولذا لا تباع الا وزنا  
 وأما الذهب الخلو بفضة فان غلب الذهب  
 فذهب والا فان بلغ الذهب أو الفضة نصابه  
 وجب (وشرط كمال النصاب) ولو سائمة (في  
 الحول) لا يقطع حكم الحول وان كان مستغرقا وظل زفر يقطع  
 الحكم ولو لم يستغرق

وقية العرض تضم الى الثنين) وله أن يقوم أحد المتدين ويضعه الى قية العروض خلافاً لما وقائدهم  
 فيمن له حصة للتجارة قيمتها مائة درهم وعنده خمسة دنانير قيمتها مائة درهم تجب الزكاة عنه خلافاً لما  
 زاهدي ولا يشاي هذا ما تقدم من قول المصنف والمعتبرينهما إذا ووجوب بالانحطاط ما إذا تم نصاب كل  
 بقية قواهم هذا والذهب الى الفضة قية (قوله وحدهما) يرجع الى الثنين وجعلنا الى العروض أي بوضع الله  
 تعالى ويجعل العبد (قوله بجامع الخفية) فيه ما يجري على أحدهما يجري على الآخر وقوله قية أي من جهة  
 القيمة فمن كان له مائة درهم وخمسة مثاقيل تبلغ قيمتها مائة درهم فعليه الزكاة عنه خلافاً لما ولو كان له اربعة  
 فضة وزنه مائة وقيته بسبب ما ثبنتان لا تجب الزكاة باعتبار القيمة لأن الجودة والصنعة في أموال الرابا لقيمة لها  
 عند أفرادها ولا عند المقابلة فيفسها ثم لا فرق بين ضم الأقل الى الأكثر كما ذكره وعكسه كما لو كان له مائة وخمسون  
 درهما وخمسة دنانير وقيمة الدنانير لا تساوي خمسين درهما تجب على الصحيح عنه ويضم الاكثر الى الأقل لأن  
 المائة والتجدين بخمسة عشر ديناراً وهذا دليل على أنه لا اعتبار بتكامل الاجزاء عنده وانما يضم أحد الثنين  
 الى الآخر قية بغير (قوله وقال بالاجزاء) فان كان من هذا ثلاثة أرباع نصاب ومن الآخر ربع ضم أو النصف من  
 كل أو الثالث من أحدهما والثالثان من الآخر فيخرج من كل جزء بمصاهبه حتى انه في صورة الشارح يخرج من  
 كل نصف ربع عشرة كما ذكره صاحب البحر (قوله فافهم) أشار به الى رد ما ذهبه صاحب الكافي أنه عند تكامل  
 الاجزاء كما لو كان له مائة درهم وعشرة دنانير قيمتها أقل من مائة درهم لا تعتبر القيمة عند غلظ أن يجاب الزكاة  
 فيها لتكامل الاجزاء لا باعتبار القيمة وليس كما ظن بل لا يجاب باعتبار القيمة من جهة كل من الثنين لأن  
 جهة أحدهما عيناً فانه ان لم يتم باعتبار قيمة الذهب بالفضة يتم باعتبار قيمة الفضة بالذهب والمائة درهم  
 في المسئلة مقومة بعشرة دنانير تجب فيها الزكاة لهذا التقويم (قوله ولا تجب في نصاب مشترك) لأن أحد  
 الشر يكتفي ما لا يكفى بعض النصاب وقال عليه الصلاة والسلام لا صدقة الا من ظهر غنى ومالك بعض النصاب  
 ليس بقى منخ (قوله وان صحت) انما غايته لانه محل الخلاف بيننا وبين الشافعي فإذا لم تصح الخلطة لا تجب  
 اتفاقاً كما في المنع (قوله باقتداد) متعلق بصحت فأفاد أن هذه الاسباب لا يمتنعها لخصه الخلط عندنا وليس كذلك بل  
 هذه المذكورات شروط لوجوب الزكاة عند الشافعي رضي الله تعالى عنه في نصاب الساعة المشتركة فالنصاب  
 أن يقول بمد قوله صحت الخلطة وقال الشافعي تجب الزكاة اذا صحت الخلطة باقتداد اسباب الاسامة التسعة (قوله  
 أوص من يشفع) الا ان اشارة الى الشرط الاول وهو أهلية كل من الشريكين لوجوب الزكاة والواو الى اشتراط  
 وجود الاختلاط في أول السنة والامداد الى اشتراط قصد الاختلاط فيهما فلا يخلط بغير فعلهما لا تجب والام  
 الى اشتراط المخرج بأن يكون ذهبا ماليا الى الرعي من مكان واحد والنون الى اتحاد الشيء الذي يهلل فيه ويسمى  
 الحلب والياء المنتاة تحت الى اتحاد الراعي والشن الى اتحاد المشرب بأن يكون شريكين من ماء واحد من أوثر  
 أو غدير أو نحرها والفاء اشارة الى اتحاد الفعل الذي يتزعمها والعين الى اتحاد المرعى حلي متغير عن شرح نظم  
 الجمع للعيني (قوله ويأنه في الحاموي) بينه قاضي خان أتم بيان من الحاموي حيث قال صورته أن يكون لهما  
 مائة وثلاث وعشرون شاة لا أحدهما الثلاثان وللا شرا ثلاث فالواجب في ذلك شاتان فباخذ من كل شاة فزوج  
 صاحب الثنتين بالثلثين من الشاة التي دفعها صاحب الثالث ويرجع صاحب الثالث بالثلث من شاة دفعها  
 صاحب الثنتين في مقام ثلثه في مقام ثلث من الثنتين المطالب بهما ويبقى ثلث شاة فيطالب به صاحب ثلثي المال  
 وكما لو كان بين رجلين احدي وستون من الابل لا أحدهما ست وثلاثون وللآخر خمس وعشرون فاذا أخذ المصدق  
 منهما بنت مخاض وبنت لبون فان كلا منهما يرجع على شريكه بحصة ما أخذ السامي من ملكه كذا شريكه له  
 (قوله فان بلغ نصيب أحدهما نصيباً) صورته ستون شاة بين رجلين لا أحدهما ثلثا وللآخر ثلثا هازن كي صاحب  
 الثنتين فان دفع واحدة من غير هافيهما وان دفع منها رجوع صاحب الثالث بقية ثلثه (قوله ولوينه وبين ثمانين  
 وجلا الخ) بأن كان له من كل شاة نصفها فبضم الانصاف الى بعضها تبلغ أربعين وكل نصف شاة لخص من  
 الثمانين وكذا لو كان بينه وبين ستين رجلا ستون بقرة اه حلي (قوله لانه مما لا يسم) اذ في القسمة ثلاثها  
 (قوله عند الامام) وعندهما الديون كلها سواء فقبر زكاتها ويؤدى من بعض شيئا قليلاً أو كثيراً الا دين الكفيلة  
 والسعاية والدية في رواية بغير (قوله وحال الحول) ولو في ذمة المدين في القوى والوسط وبعد قبضه في الضعيف

(وقية العرض) للتجارة (تضم الى الثنين)  
 لأن الكل للتجارة وضعا وجعلاً (و) يضم  
 (الذهب الى الفضة) وعكسه بجامع الخفية  
 (قوة) وقال بالاجزاء فلوله مائة درهم وعشرة  
 دنانير قيمتها مائة وأربعون تجب ستة عشر  
 وخمسة عندهما فافهم (ولا تجب) الزكاة  
 عندنا (في نصاب) مشترك (من مائة) ومال  
 تجارة وان (صحت الخلطة فيه) باقتداد اسباب  
 الاسامة التسعة التي يجتمعها وان تعدد  
 يشفع ويأنه في شرح الجمع وان تعدد  
 النصاب تجب اجاعاً وتراجعان بالجمع  
 ويأنه في الحاموي فان بلغ نصيب أحدهما  
 نصاباً زكاه دون الآخر ولو بينه وبين ثمانين  
 رجلاً ثمانون شاة لا تثنى عليه لانه مما لا يقسم  
 خلافاً للثاني سراج (و) اعلم أن الديون عند  
 الامام ثلاثة قوى ومتوسط وضعيف  
 (زجب) زكاتها اذا تم نصابها وحال الحول تكن  
 لا غورا بل (عند قبض أربعين درهما من)  
 الدين القوى كقرض

(قوله وبذل مال تجارة) ولو أجزعه بده أو داره بصلاب أن لم يكن بالتجارة لا تجب ما لم يهل الحول بعد القبض في قوله وإن كان بالتجارة كان حكمه كالقوي لأن أجرة مال التجارة كغن مال التجارة في صحيح الرواية اهـ والمبيع قبل القبض يكون نصيبا على المبيع لأنه عوض من مال كانت يده بأية عليه وقد أمكنه احتواء اليد على العوض فتعبر به بأية على التصيب باعتبار التحسين شرعا وحكمه كالدين القوي بجر (قوله فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم) وفيما إذا ذهب بجر (قوله كغن ساعة) كان ديناً على مشتريه ثم قبضه البائع (قوله كطعام) أي كغن طعام (قوله وأملك) من عطف المصنف على الخاص لأنه جمع ملك بمعنى جملة هذا بالنظر إلى اللغة أما في العرف فخاص بالمتعارف فيكون عطف مفاراه حلي (قوله ويعتبر ما مضى الخ) صورته ألف دين قوي أو متوسط مضى عليها حول ونصف وقبضها وزكى عن الحول فإذا مضت ستة أشهر بعد القبض زكاهما أيضاً وقبل لا تزكى ثانياً إلا إذا مضى حول من وقت القبض (قوله ومثله) أي مثل الدين المتوسط ما لو ورث ديناً على رجل أي وقد حال الحول منذ ورثه وهو في ذمة المدين وروى أنه كالفصح (قوله كهر) مثل ما ذكر الوصية والصلح عن دم العمد وبذل السعاية بجر (قوله إذا كان عنده الخ) فإن كان عنده مال آخر للتجارة يصير المقبوض من الدين الضعيف مضطراً إلى ما عنده فيجب فيها الزكاة وإن لم يبلغ نصيباً بجر والاولى أن يقول ما مضى إليه الضعيف وقوله حكماً ترى في قوله ويضم مستفاد (قوله وقيد) أي قيد عدم الزكاة فيه إذا أبرأ الدين المدين (قوله بالمرء) أي بالمدين المعسر فكان الأبراء بمنزلة الهالك (قوله فهو استلاك) فيجب زكاته (قوله أنه تقييد للإطلاق) أي للمدين المطلق يعني بأقسامه الثلاثة (قوله وهو غير صحيح في الضعيف) لأن الضعيف لا تجب فيه الزكاة بعد القبض ما لم يمس حول فيكون إبراء الموصوفيه استلاكاً قبل الوجوب اهـ حلي (قوله من نقد) يؤخذ منه أنه إذا كان المهر مروضاً ونوفت التجارة ومضى الحول والمسئلة بها أنها لا تزكى المردود لتعنيها وعدم صحة نية التجارة (قوله من ألف) متعلق بقوله نصف مهر على أنه صفة وقوله ثم ردت النصف لأحاجة إليه بعد قوله مردود وقوله إطلاق متعلق بقوله مردود ونظر المصنف (قوله قزكى الكل) وخالف فيه زفر (قوله لما تقر أن النقود لا تنعني في الفسوخ والعقود) فلم يجب عليها أن ترد نصف ما قبضته بعينه بل يجب عليها أن ترد نصف الألف ديناً عليها فصار الاستحقاق غير وارد على ما وجب فيه الزكاة فلا تسقط بعد وجوبها من (قوله أو غيره) خلافاً لفرقه فانه يقول يجب على الموهوب له فانه محتار فكان تليكاً قلنا بل غير مختار لأنه لو امتنع عن الرد أجزأ بالقضاء بجر عن الكمال (قوله على من الموهوب) لأن الرجوع في الهبة فسخ من الأصل في الجملة ومنه يعلم الفرق بين مسئلة المهر والهبة (قوله اتفاقاً) حتى من زفر (قوله وهي من الحيل) قال في البحر ثم اعلم أنه لو وهب التصيب في خلال الحول ثم تم الحول عند الموهوب له ثم رجع الواهب بقضاء أو غيره فلا زكاة على واحد منهما كما في الخاتمة وهي من حيل إسقاط الزكاة قبل الوجوب وفي المعراج ولو باع السوا ثم قبل تمام الحول يوم فرا من الوجوب قال محمد بن بكره وقال أبو يوسف لا يكره وهو الأصح ولو باعها للنفقة لا يكره بالإجماع ولو احتال لإسقاط الواجب يكره بالإجماع ولو فز من الوجوب بخلاف لا تأثم بأكبره بالإجماع اهـ (قوله ومنها) أي من الحيل المسئلة للزكاة (قوله أن يهبه الخ) فيسه أنه لا رجوع في هذه الهبة لكونها القريب ذي رحم محرم فهي حيلة تنفع في سقوط الزكاة وتضرب في خروج المال عن ملكه من غير قدرة على الإعادة إلى ملكه اهـ حلي (موضحاً تنبيه) من الغريب ما نقله بعض الحنفية في رسالة سماها القول المشيد في صحة رجوع الوالد فيما وهب للولد عن صدر الشريعة والأكل من أن الوالد أن يرجع فيما وهب للولد ونص الأول لا يرجع الواهب في هبته إلا لو ادفعها بغير لولده وهذا لفظ الحديث الشريف وقد ذكره الشارح دليلاً للشافعي ونحن نقول به أي لا يفتي أن يرجع إلا لو ادفعه بغير لولده اهـ ونص الثاني يعني لا يستبد الواهب بالرجوع في الهبة ولا يفرده بغير قضاء أو رضا إلا لو ادفعه ذلك إذا احتاج إليه اهـ قلت وهذا أن النصف لا يفيد أن المذموم لا يملكه بائناً باج إلا بخرج ذلك من الهبة إلى النفقة

• (باب العاشر) •

لما كان بعض ما يأخذ العاشر زكاة ألحق هذا الباب بها ولما كان غير متضمن لها آخره منها وقد فقه على الركا لا في معنى العباد ما أخذ من منرت القوم أعشرهم عشرًا بالضم إذا أخذت عشر أمه والهم

(وبذل مال تجارة) فكلما قبض أربعين درهما يلزمه درهم (و) عند قبض (ماتين) (منه لغيرها) أي من بذل مال لغير تجارة وهو المتوسط كغن ساعة ويجب له خدمة ونحوهما مما هو مشغول به أو نجبة الأصلية كطعام وشراب وأملك ويقبض ما مضى من الحول قبل القبض في الأصح ومثله ما لو ورث ديناً على رجل (و) عند قبض (ماتين مع) حولان (الحول بعده) أي بعد القبض (من) (ليس بغيره وهو) بذل غير مال (كهرودية) ويدل على صحة ما قلناه من أن الزكاة لا تكون إلا على الدين المدين إلى الضعيف كما مر ولو أبرأ الدين المدين بعد الحول فلا زكاة وإن كان قد كان عنده ما يضمنه ضامته وقد مر في المحيط بالعصر ما الموصوفيه استهلاكاً فلا يفتي بجره قال في النهر وهذا ظاهر في أنه تقيد للإطلاق وهو غير صحيح في الضعيف كما لا يخفى (وتجب عليها) أي المرأة (زكاة نصف مهر) من نقد (مردود بعد) مضى (الحول من ألف) كانت (قبضته مهر) ثم ردت النصف (إطلاق قبل الدخول) قزكى الكل لما تقر أن النقود لا تنعني في الفسوخ والعقود (وتسقط) الزكاة (عن موهوبه في) نصاب (مرجوع) فيه (مطلقاً) سواء رجع بقضاء أو غيره (بعد الحول) لو ردد الاستحقاق على من الموهوب ولذا لا رجوع بعده هلاكه قيدياً لأنه لا زكاة على الواهب اتفاقاً لعدم الملك وهي من الحيل ومنها أن يهبه لطفه قبل التام يوم • (باب العاشر) •



أبو السعود (قوله قبل هذا من حجية الخ) جواب عن سؤال حاصله أن هذا الباب محتوم على بيان أخذ العشر ونصفه ور به فلماذا اقتصر على العاشر وحقيقته من يأخذ العشر فقط وحاصل الجواب أنه من نسية الشيء وهو العامل باسم بعض أحواله وهو حال أخذ العشر والزيادة على الترجمة لا تضرب (قوله مطاقا) مشراكا أنصفه أو ربه أبو السعود عن الثهر (قوله أي علم جنس) وهو ما وضع باراء الماهية بقيد حضورها في الذهن أبو السعود (قوله هو حق) فلا يصح أن يكون عبد العدم الولاية بغير (قوله مسلم) فلا يصح أن يكون كافرا لأنه لا يلي على المسلم لا ية بغير (قوله بهذا تعلم حرمة تولية اليهود) أي باشتراط الاسلام الخ رد عليه أقوله تعالى ولن يجعل الله لكافرين على المؤمنين سبيلا ونقل أبو السعود حرمة تولية الفاسق هذا العمل قال في الجبر ومن الشروط وجوب الزكاة لأن المأخوذ كآفة فبراعى شرائطها كلها اهـ (قوله لما فيه من شبهة الزكاة) وهو ممنوع عن أخذها فأعطى شبهها حكمها (قوله قادر على الحاية) فلا شيء لو غلب الخوارج على مصر أو قرية وأخذوا منهم الصدقات اهـ بغير (قوله نصبه الإمام) أي أو نائبه (قوله للمساقرين) ليأمنوا به ويشتروا حضور المال والمالك فلا حضور للمال مع الاستبضع أو حضور المال وأخبر بما في بيته فلا أخذ بغير (قوله خرج الساعي) أي بقوله على الطريق (قوله ليأخذ صدقة المواشي) أعلم أن مال الزكاة نوعان ظاهر وهو المواشي والمال الذي يتر به التاجر على العاشر وباطن وهو الذهب والفضة وأموال التجارة في مواضعها أما الطاعة فلا مال وطوبى وهم المستدقون من السعاة والعشار ولاية الاختلا لا ية خذ من أموالهم صدقة ولما اشتر من بعده عليه الصلاة والسلام للقبائل من يأخذ الزكاة وكذا الخلفاء بعده حتى قال الصديق ما نفي الزكاة وأما الباطل فتوض أمره إلى أبواب الأموال (قوله تغلبا للعبادة) ربي ما يؤخذ من المسلم وقوله على غيرها هو ما يؤخذ من الذمى والحرى اهـ حلي (قوله يوزن بخار) أي بضم التاء وتشديد الجيم ويصح كسر التاء وتحقيق الجيم جمع تاجر قهستاني (قوله والباطنة) أي التي معه أما التي في بيته فليس له ولاية أخذ صدقتها (قوله وما ورد من ذم العاشر) كلفه وورداذا القيم عاشر فاقتلوه (قوله محمول على الاختلال) كعشار زما تساقا القهستاني العاشر مأجور فانه أمر جليل قد دفعه للمصاحبة نصب الرسول والخلفاء صلوات الله عليه وعليهم اهـ وذكر في البحر أن عمر أراد أن يستعمل أنس بن مالك على هذا العمل فقال له أتعلمني على المكس من علمك فقال ألا ترى أن أقتل ما قلدني رسول الله صلى الله عليه وسلم وفي الخاتمة من قسم الجبايات والمؤمن بين الناس على السوية يكون مأجورا اهـ (قوله في أنكر تمام الحول) أي على ما فيه وعلى ما في بيته فلو كان في بيته مال آخر قد حال عليه الحول وما ز به لم يعمل عليه الحول واتخذ الجنس فان العاشر لا يفت إليه لوجوب الضم في متحد الجنس إلا ما ذم بغير (قوله أو قال لم أنو القسارة) أو قال ليس هذا المال لي بل هو ربه أو بضاعة أو مضاربة أو أنا جبر فيه أو مكانب أو عبد مأذون زبلي (قوله أو منقص للصاب) لأن المنقص له مانع من الوجوب كالحيط (قوله لأن ما يأخذ زكاة) هذا التعليل لا يظهر في غير المسلم (قوله وهو الحق) راجع إلى قوله أو منقص اهـ حلي (قوله ولذا) أي لتكون الدين عاتلا للحيط والمنقص (قوله وكان) فان لم يكن لا يصدق لليقن بكذبه نهر (قوله محقق) فان لم يدر الحال لا يصدق لأن الأصل عدمه نهر (قوله لا بعد الخروج) فلو قال أذيت بعد خروجي لا يصدق لا يقال ولاية الدفع في الباطنة بعد خروجي إلى الامام ثم روي غيره (قوله لما يأتي) أي في قوله بعد إخراجها اهـ حلي (قوله وحلف صدق) قيل عليه أن الزكاة عبادة خالصة فكأن بمنزلة الصوم والصلاة لا يشترط للتصدق فيهما الحلف وأجيب بأنها وإن كانت عبادة لكن تعلق بها حق العاشر في الأخذ وحق الفقير في الاتفا عها والعاشر يدعى معنى لو أنزله لزمه فيستغلف لرجاء التكلول كما في سائر الدعاوى بخلاف الصوم والصلاة فانهم ما لم يتعلق به ما حق العبد أفاده الاكل والاعتقاف (قوله بلا إخراج براءة) وهي العلامة اسم لخط الأبرام من يرى من الدين والعيب براءة والجمع برأت والبراءات عاتية عنابة عن المقرب (قوله في الأصح) وهو ظاهر الرواية وهو المذكور في الجامع الصغير ويترط في الأصل إخراج البراءة لأنه ادعى ولصدق دعواه علامة فيجب إرازها ثم على هذا القول هل يشترط العين قولان حلي عن البحر (قوله لا شبهة الخط) أي بسبب تشابه بعضه لبعض فلا يمتنع علامة (قوله حتى لو أن الخ) تفريع على قوله بلا إخراج براءة (قوله أخذت منه) لأن حق الأخذ ثابت فلا يسقط باليمين الكاذبة بغير وهذا في غير الحربي أما فيه فسيأتي أنه إذا دخل دار الحرب ثم خرج لا يؤخذ منه لما مضى اهـ حلي (قوله الألف السواثم)

قيل هذا من نسجية الضمى باسم بعض أسواقه  
ولا حاجة اليه بل العشر علم لما يأخذ العاشر  
مطلقاً ذكره سعدى أى علم جنس (هو حر  
مسلم) بهذا علم حرمة تولية اليهود على  
الأعمال (غير هاشمى) المانية من شبهة الزكاة  
(قادر على الحياية) من الأمور والنطاق  
لأن الجباية بالجباية (نصبه) الامام على  
الماريق) للمسافر من خرج الساعى فانه الذى  
يسمى فى القبايل يأخذ صدقة الموائى فى  
أما كتبها (لأخذ الصدقات) نقلياً للأبادة  
على غيرها (من التجار) بوزن بخارها <sup>المائى</sup> <sup>(عليه السلام)</sup>  
بأوامهم (الظاهرة والباطنة) لا أخذ ظلاً  
ورد من ذم العاشر يحمل على الأخذ ظلاً  
(فن أتكر غمام الحول أذ قال) لم أنو التجارة  
(أو على دين) محبط أو متقص للنصاب لأن  
مأياً أخذ من كذا معراج وهو الحق بجزولها  
أما لله المصنف (أو قال) أذيت الى عاشر  
آخر وكان عاشر آخر محقق (أو قال) أذيت  
أنا الى الفقراء فى المصر) لا بعد الخروج لما  
باقى (وحلف صدق) فى الشكل بلا إخراج  
براهة فى الأصح لا شبهة انطى حلو أى بها  
على خلافه اسم ذلالت العاشر وحلف صدق  
وعدت عدما ولو ظهر كذبه بعد سنين أخذت  
منه (الاف السواثم والأموال الباطنة)

فلا يصح في قوله آذيت بنفسى الى الفسقرا في المصرا لا حق الاخذ للسلطان فلا يملك ابطاله بغير (قوله  
 بعد اخراجها) متعلق بالاموال الباطنة حلي (قوله فكان الاخذ فيها) أى فى الاموال الباطنة اذا اخرجت  
 بالامام فلا يصدق وان حلف وليس المراد من عدم تصديقه تكذيبه بل عدم الاجزاء لما اذا علم على فرض صدقه  
 انه قد صدقته فانما كن عليه الجزية أو انخراج اذا صرفه الى المقاتلة بنفسه وكن اوصى بذلك ماله للفقراء وعين  
 شخصه يصرف ذلك اليهم فصرفه وارث بنفسه لا يجوز أبو السعود عن الدرر (قوله والاول يقلب نقلا)  
 وقيل الزكاة هو الاول والثاني سياسة ولولم يأخذ ثانياً لم يأت به في برائة ذمته اختلاف في جامع أبي اليسر  
 لو اجاز الامام اعطاه لم يكن به بأس لانه اذا اذن له في الاستدعاء جاز فكذلك اذا اجاز بعد الاعطاء أبو السعود (قوله  
 بواخذها) أى يأخذها من الزكاة (قوله بقوله) أى المتركى (قوله لا تبشوا على الناس متاعهم) النبى ابراز  
 المستور وكشف الشيء عن الشيء كذا في القاموس وبابه فصرف كذا في جامع اللغة اه حلي وفي الصرح نقل عن عمر  
 انه قال لعمركم لا تشعروا على الناس متاعهم بالثمن والمغنى واحد (قوله لكنه) أى العائش يملكه أى رب المال  
 (قوله مما من) بيان لما في كل ما قال الحلي والذي مر هو انكار قيام الحول وما بعده (قوله لان لهم ماله) وليست  
 الهة ان المأخوذ منه ضعف المأخوذ من المسلم فباعى فيه شرائطه كما قاله في الهداية لان المأخوذ من المسلم  
 زكاة بخلاف المأخوذ من الذمى (قوله لعدم ولا يصدق) قال في التبيين ما يؤخذ من الذمى جزية وفي الجزية  
 لا يصدق اذا قال آذيتها مالا لان فقراء أهل الذمة ليسوا بمصارف لهذا الحق وليس له ولاية الصرف الى مستحقه  
 وهو مصالح المسلمين اه قال في البراءى حكم المأخوذ منه حكم الجزية من كونه يصرف مصارفها لانه جزية  
 حتى لا يسقط جزية ترأسه في تلك السنة نص عليه الاسيهاى الا في بنى تغلب فاذا أخذ العائش ما عليهم سقطت  
 عنهم الجزية لان عرصاتهم من الجزية على الصدقة المضاعفة اه (قوله لا يصدق حوى الخ) أى لا يلتفت الى  
 قوله ولو ثبت صدقه بينة عادة أفاده الكمال (قوله في شئ) بيان للمستثنى منه المحذوف حوى (قوله الا في أم  
 ولده) ولو تمتددت كما في الصرح وظاهره وان مات ولدها وقيد بأن الولد لانه لو أقر متديبر عبده لا يصدق لان التدبير  
 لا يصح في دار الحرب بغير (قوله لغلام) ليس بثابت النسب من غيره ولم يكن به على قياس ما ذكره واثبت  
 النسب (قوله لتقصد المالية) الهة للمستثنى أى والاخذ لا يجب الا من المال من (قوله لانه أقر بالعق) أى فيجوز  
 عليه حكمه وهذا تعليل لقوله عتق عليه وقوله فلا يصدق في حق غيره وهو العائش والمسلمون لتعليل لقوله وعشر  
 (قوله ثلاث الخ) الهة لمحذوف وهو قوله فيصدق (قوله بغير ماله لا يصدق) لم يوجد هذا الجزم في الدرر (قوله  
 والغاية) أى غاية البيان للالتفات (قوله ورجحه في النهر) بأنه كلام أهل المذهب فهو اسحق ما ليسه يذهب وفيه  
 أن الذين جزموا بالتدبير من أهل المذهب أيضاً وقواعد المذهب تقتضى ما قالوا قوله الحوى أقول ان مراد  
 صاحب النهر أن ما ذكره السرخسى وتبعه من بعده باقظ ينبغي هو بحث مصادم للتقول أشد اليه أبو السعود  
 (قوله وأخذنا الخ) بالبناء للجهول كأيدي عليه آخر العبارة قال في البحر والمأخوذ من المسلم زكاة ومن الذمى  
 صدقة مضاعفة تصرف مصارف الجزية وليست بجزية حقيقة ومن الحرب بطريق الحامية وبصرف مصارف  
 الجزية بغير من غاية البيان (قوله ومن الذمى الخ) أى مع مراعاة الشروط من الحول والنصاب والفراغ عن الدين  
 وكونه للتجارة ففتح القدير (قوله بذلك) أى بهذه الاقسام الثلاثة أمره وسعته (قوله لان مادونه حق) أى ما في المسلم  
 والذى قضاها وما في الحرب فلعدم احتياجه الى الحامية لقلته حلي من النهر (قوله وبشرط جهلنا) هذا  
 قيد في الحرب فقط اه حلي (قوله بقدر ما أخذنا منا) لو قال ما أخذنا من الحرب من الفيد أنه قاصر على أهل  
 الحرب لكان أولى لان حليفه بدون ذلك على ما قبله بغيره أنه متعلق بالثلاثة كالمعطوف عليه وليس كذلك (قوله  
 مجازاة) ليس المراد أن أخذنا بغيره أخذهم لان أخذهم أموالنا ظلم وأخذنا أموالهم حق ولكن المقصود  
 انما اذا علمناهم بثل ما يعاملونا كان أقرب الى المقصود من الامان وإيصال التجارات أبو السعود أو صورته  
 ضرورة المجازاة لان أخذنا يتبع أخذهم قلة وكثرة الاغنياء دون النصاب (قوله ابقا الامان) لان ابقا ما يملكه  
 ما منه في ابقا الامان الذي أخذنا منا (قوله ليس قروا عليه) أى على عدم الاخذ منا حلي (قوله من مال صبي  
 حربي) وكذا لصبي الذمى والمسلم (قوله الا اذا عاد) لان ما يؤخذ بطريق الامان وقد استفاد في كل مرة بغير  
 (قوله بلا تجديد حول) ولا يمكن أن يقيم حولاً في دارنا فاذا أقام ثم خرج الى داره ما على العائش عشره ثانياً

بعد اخراجها من البلد) لانها مالا خارجا عن الحق  
 بالاموال الظاهرة فكان الاخذ فيها بالامام  
 فيكون هو الزكاة والاول يقلب نقلا وبأخذها  
 منه بقوله لقول عمر لا تبشوا على الناس  
 متاعهم لانك يملكه اذا اتهم (وكل ما صدق  
 فيه مسلم) مما مر (صدق فيه ذمى) لان لهم  
 ماله (الا في قوله آذيت) اما الى فقير لعدم  
 ولا يصدق ذلك (لا يصدق حربي) في شئ الا في  
 أم ولده وقوله لغلام يؤخذ من المسلم  
 لتقصد المالية فان لم يؤخذ من عليه وعشر لانه  
 أقر بالعق ولا يصدق في حق غيره (و الا في  
 قوله آذيت الهة عائش آخره عشرة آخر ثلاث  
 وذكره الزبلي تبع السرخسى باقظ ينبغي كذا  
 نقله المصنف من البحر لكن جزم في الغاية  
 والغاية به م تصديقه ورجحه في النهر (وأخذ  
 من أربع عشر ومن الذمى) سواء كان نقلا  
 أو لم يكن كما في البرجندى عن الظهيري مضفه  
 ومن الحرب عشر بذلك أمر عمر (بشرط كون  
 المال) لكل واحد (نصاباً) لان ما يؤخذ من  
 (و بشرط جهلنا) بقدر ما أخذنا من الكل  
 علم أخذنا (بمجازاة الا اذا أخذنا والكل  
 فلان أخذنا) بل قوله ما يملكه ما منه ابقا  
 للامان) ولان أخذنا منهم ما اذا لم يبلغ مالهم  
 نصاباً وان أخذنا منا في الاصغر لانه ظلم  
 ولا متابعة عليه (أو لم يأخذوا منا) اي قروا  
 عليه ولان ما حق بالمكاتب (ولا يؤخذ) العائش  
 (من مال صبي حربي الا ان يكونوا يأخذون  
 من أموال صبياتنا) شيئاً بغير أخذ من الحرب  
 مرة لا يؤخذ منه ثانياً في تلك السنة الا اذا عاد  
 الى دار الحرب) لعدم جواز الاخذ بلا تجديد  
 حول

أوعهد (ولو من الحرب) بغيره ولم يمل به  
 العائنه (حتى دخل) دار الحرب (ثم خرج)  
 مانيا (لم يشتره لما في) لقطه باقيا  
 الولاية (بجلاء المسلم الذي) لعدم المسقط  
 ذكره الزبلي (ويؤخذ نصف عشر من قيمة  
 في شربه لو (للتجارة) وبلغ نصيبا (و) يؤخذ  
 (عشر القيمة من حرب) بلائيه فبارة ولا يؤخذ  
 من المسلم في (انفاقا لا) يؤخذ (من خنزيره)  
 مطلقا لا في قيمته كقيمة غيره  
 الشفعة لا تؤخذ بأخذ الشفع بغيره  
 يعطى حقه أصلا في ضرر وموضع الضرر  
 مستثناء ذكره عددي (و) لا يؤخذ (بضاعة)  
 (مال في بيته) مطلقا (و) لا من مال (مضاربة)  
 إلا أن تكون ماري (و) لا من مال (مضاربة)  
 إلا أن يربح المضارب في غير نصيبه أن يبيع  
 نصيبا (و) لا من (كسب ما دون مدون بدو  
 محبط) بانه ورقته (أو) ما دون غير مدون  
 لكن (ليس معه مولا)

ورده الى دار الاسلام نهر (قوله أو عهد) أي أمان بدخوله دارهم ثم خروجه اليها (لطيفة) روى أن حرييا نصرانيا  
 مر على حائر عمر رضى الله تعالى عنه بغرس لبيبة قيمته عشرون ألف درهم فأخذ منه ألفين ثم لم يتفق له بيبه  
 فربح ومز عليه عائدا الى دار الحرب فطلب منه العشر فقال إن أدبت عشره كلما روت عليك لم يقل منه شي  
 فترك الغرس عنده وجاء الى عمر فوجده في المسجد مع أصحابه ينظرون كتاب فوقف في باب المسجد وقال أنا الشيخ  
 النصراني فقال عمر أنا الشيخ الحنفي ما وراءك فقص عليه قصته فعاد عمر الى ما كان فيه فظن النصراني  
 أنه لم يلتفت الى ظلامته فعزم على أداء العشر ثانيا فلما انتهى الى العائنه وجد كتاب عمر قد سبقه وفيه الخ  
 إذا أخذت منه مرة فلا تأخذ منه مرة أخرى قال النصراني إن ديننا يكون فيه العدل هكذا الحق أن يكون  
 حقا فأسلم اه (بين قوله حتى دخل دار الحرب) أي بعد أن دخل دار الاسلام وخرج منها (قوله بخلاف المسلم  
 والذي) فإن العائنه أخذت من الماضي من مزارات المدرو عليه بالشروط المتقدمة (قوله لعدم المسقط) أي  
 لأن الوجوب قد ثبت والمسقط لم يوجد بهر (قوله من قيمة غير) تعرف قيمته بقول فاسقين تابا وذميين أسلما  
 وفي الكافي ويعرف ذلك بالرجوع الى أهل الذمة بهر أو ثوليهم بها ويؤخذ من أثمانها فإن أمير المؤمنين  
 عمر رضى الله تعالى عنه قال ولو هم يبيعها وأخذوا العشر من أثمانها (قوله بجلاء مدية) فيه أن جلاء مدية من  
 قبيل القبي وسياق أن أخذ قيمته كأخذ عينه وكونه مالا في الأبداء ويصير مالا في الانتهاء كغيره مما لا تأثيره  
 في الحكم لأنهم لم يجعلوا ذلك له عشر النهر وإنما جعلوا العلة كونه ماليا اه حلي قلت ما عطل به صاحب البحر  
 ثانيا في عشر الخمر يظهر فيها حيث قال ولأن حق الأخذ منها للمدعية والمسلم يبيع خمر نفسه لتخليل فصح كذا  
 بهمجا على غيره اه فيقال مثله في جلاء المدية (قوله كذا أقر المصنف منه) أي في إطلاق الكافر فيعير الحرب  
 وليس الحكم فيه ما ذكر بل يؤخذ منه العشر وان لم يتوالتجارة فلا كان هذا الإطلاق شحا حله الشارح على الذي  
 وبين حكم الحرب بقوله ويؤخذ عشر القيمة من حرب بلائيه فبارة أعاده الحلي (قوله وبلغ نصيبا) وذلك لانه  
 بشرط فيها شروط الزكاة وان كان مصر فمصر الجزية كما مر (قوله ولا يؤخذ من المسلم شي اتفاقا) لانه منهي  
 عن غلظتها وأخذ العشر منه يعقوى وضع يده عليها (قوله مطلقا) أي سواء كان مضموما الى التبرام لا وقال  
 أبو يوسف يعشره مضموما الى التبرع بها وقال زفر يعشره مطلقا لانه مال عندهم كغيره وقال الامام الشافعي  
 رضى الله تعالى عنه لا يعشره ما لانهم ليسوا بمال حتى لو أنقلب ذبي خردى أو خنزيره لا يضمن عنده كذا  
 في الهداية اه حلي (قوله أخذ قيمته كعينه) لأن الاداء لا يمكن الا من حيث التعيين بها كذا في أبي السعود  
 (قوله بخلاف الشفعة) صورته اشترى ذبي من ذبي داره بغير أو خنزيره وشفعه بمسلم أخذها بغيره الخمر  
 أو الخنزير اه حلي ولا يقال فيه ان أخذ شفعة الخنزير كأخذ عينه لما ذكره الشارح وفيه أن الشفع يدفع قيمة  
 الخنزير وليس بأخذ شفعة الشفعة لو أخذ الكافر قيمة خنزيره الذي استهلكه كافر ورضي به دين مسلم فانه يطيب  
 للمسلم لأن الاختلاف في السبب باختلاف العين شرعا وملة المسلم سبب آخر وهو قبضه عن الدين أعاده في النهر  
 (قوله لانه لو لم يأخذ الشفع) أي المسلم الدار المشفوعة (قوله ولا يؤخذ أيضا) أي كالا يؤخذ من قيمة الخنزير  
 (قوله في بيته) الضعيف يرجع الى من مر على العائنه مسلما أو ذميا أو حرييا كما مر به الشارح في قوله مطلقا اه  
 حلي (قوله ولا من مال بضاعة) البضاعة لقة القطعة من المال وعرفا ما يدفعه المالك لمن يتجر فيه ليكون الربح  
 كله للمالك لانه ليس بمالك ولا نائب عنه ولو جبر بالامانة كصدرا الشريعة لا غناه عما بعده نهر (قوله إلا أن تكون  
 لحري) قال الزبلي وإن أدى أي الحرب أنه بضاعة أو نحوها فلا حرمة لمساها ولا أمان وانما الأمان  
 لذبي في يده اه فالحكم ليس قاصرا على البضاعة (قوله ولا من مال مضاربة) أراد به رأس مالها لانه فيه ليس  
 بمالك ولا نائب أبو السعود عن الزبلي (قوله بدو محبط بانه ورقته) انما يقيد به لانه محل الخلاف بين الامام  
 رضى الله تعالى عنه وصاحبه فعنده لا يملك مولا ما في يده من كسبه وعندهما مالك حتى لا يتقدمه في  
 عبده المأذون عنده وعندهما ينقد كافي باب المأذون من الزبلي فاذ أمّر على العائنه والحالة هذه لا يؤخذ منه  
 سواء كان مولا معه أم لا ما إذا كان معه مولا فلا تعد أم ماله المولى عنده ولشغل عندهما كذا في البحر  
 وأما إذا لم يكن معه مولا فظاهر اه حلي (قوله أو مأذون غير مدون) أو مدون بغير محبط بل هو أولى (قوله  
 ليس معه مولا) أما إذا كان معه مولا ولم يكن دين أملا في أخذ العائنه حقه أو كان عليه دين غير مستغرق

ان يبق بعد الدين قد نصاب والحاصل ان المأذون اتمان يكون مديونا غنيط او بغير محبط او غير مديون أصلا  
 وفي كل اتمان يكون مولاه معه أولا فان احاط الدين بماله ورقبته لا بعشر مطلقا واذا احتسب ان غير مديون أصلا  
 او مديونا بغير محبط فان لم يكن معه مولاه فلا شيء عليه وان كان معه مولاه عشر حيث يبق بعد وفاء الدين نصاب  
 (قوله على الصحيح في الثلاثة) أي في مجموعها وهو المضاربة وكسب المأذون أما البضاعة فلا خلاف فيها وكان  
 الامام رضي الله تعالى عنه يقول أو لا بعشر المضاربة وكسب المأذون لأن المضارب كالمالك حتى جاز يبيع  
 من ربح المال وليس لرب المال عزله بعد ما صار المال عروضا والمأذون يتصرف لنفسه حتى لا يرجع بالهبة  
 على المولى ولا يتقيد بنوع من التصاريح اذ اقتبده المولى بخلاف المضارب فكان أولى بالحكم من المضارب ثم يرجع  
 فيها على الصحيح اهـ حلي (قوله ومكاتب) لأنه لا ملك له تام اذ يجوز ان يجهز نفسه فيكون ما يبيده للمولى (قوله  
 أخذته ثانيا) ظاهره وان لم يكن له طريق الا هذه والله تبعه الا ان يقال انه اعتبر في الجنس (قوله بخلاف  
 ما لو غلبوا على بلد) فأخذوا الزكاة سواء كانت زكاة سواهم أم غيرها أبو العود لان ائمة صير من الامام غير (قوله  
 من نصاب رطاب التجارة) صورته ان يشتري بنصاب قرب مضى الجول عليه شيئا من الخضروات للتجارة فيتم  
 الجول عليه حلي عن الشربة ليلية (قوله ونحوه) كقنار وخيار (قوله لا بعشر عند الامام) رضي الله تعالى عنه  
 لكنه يأمر المالك بأدائه بنفسه وعند هذه ما يشترط دخوله تحت حياية الامام حلي عن الشربة ليلية (قوله غير  
 بجنا) وأصله للكمال وان لم يعزه صاحب النهر اليه قال في الشربة ليلية قال الكمال في تعليل قول الامام رضي الله  
 تعالى عنه لا يؤخذ منها لانها تنفذ بالاستبقا وليس عنده فقر في البر ليدفع لهم فاذا بقيت ليعدهم فسدت  
 فيقول المقصود فلو كانوا عنده أو أخذوا ليصرف الى عماله كان له ذلك اهـ

• (باب الركاز) •

(قوله الحق قوله الخ) جواب سؤال حاصله حتى هذا الباب ان يذكر في السبلان المأخوذ منه يصرف مصرف الغنمة  
 وحاصل الجواب أنهم اغا الحق قوله بال. كانه لكونه من الوظائف المالية فأشبهها وقدمه على العشر لان العشر مونة  
 فيها معنى القربة والركاز قربة محضة (قوله من الركز) أي مأخوذ منه لا مشتق لان أسماء الاميان جامدة (قوله  
 أي الاتيان) يقال شئ راكزا أي ثابت مقرب (قوله بمعنى الركوز) فهو بمعنى اسم المفعول وهو شئ ثاب لقوله هو  
 وليس نفس الاتيان كما لا يخفى حلي بتعليل زيادة ولو قال وبمعنى الركوز فيفيد أنه مع شئ ثاب لكان أولى (قوله  
 وشرا الخ) ظاهره أنه ليس معنى اقربا في المنع عن المقرب هو المعدن أو الكثرة لان كلامه ما مر كوز في الارض  
 وان اختلف الركاز وظاهره أنه حقيقة في ما مشتركا اشتراكا معنويا وليس خاصا بالدين اهـ قال في التمر  
 وعلى هذا فيكون متواطفا وهذا هو الملامح لترجمة المصنف ولا يجوز ان يكون حقيقة في المعدن مجازا في الكثر  
 لانه تنازع الجمع بينهما بلفظ واحد والباب معقود لهما اهـ (قوله فلذا) أي لاجل عموم (قوله معدن) هو وضع الميم  
 وكسر الدال وقصها من معدن بالمكان أقام به فاصل المعدن المكان بقية الاستقرار فيه فتح (قوله خلق) بكسر  
 الخاء نسبة الى الخلقة وبفتحها نسبة الى الخلق حلي موضحا (قوله ومن كثر) مأخوذ من كثر المال اذا جمعه  
 أبو السعود (قوله لانه الذي يغمس) تعليل تخصيصه المدفون المطلق في المتن بمدفون الكفار اهـ حلي وأما  
 مدفون المسلمين فهو في حكم اللقطة (قوله وجد من أودى) قيد بها لان الحربى والمستأمن اذا عملا بغير إذن  
 الامام لم يكن لهما شئ اذا لاحق لهما في الغنمة منع ويصير حبه المصنف (قوله معدن نقد) أي ذهب أو فضة بغير  
 (قوله ونحو حديد) أي حديد ونحوه وهو من محط العام على الخاص اهـ حلي (قوله وهو كل جامد الى آخره)  
 كالرماس والقصاص والنفير بغيره قال المصنف في شرحه واعلم ان المستخرج من المعدن ثلاثة أنواع جامد  
 ينوب وينطبع كالنقدين والحديد وجامد لا ينطبع كالخمس والتورة والكميل والزربخ وسائر الاجزاء كالباقيات  
 والمخ والمليس بجامد كالماء والقبور والنقطة ولا يجب الخمس الا في النوع الاول اهـ (قوله ينطبع) أي يبين (قوله  
 ومنه الزريق) لانه ينطبع مع غيره فكان كالفضة وهو بالياء وقد همز والباء على الاقل مفتوحة وعلى الثاني  
 مفتوحة اهـ حلي عن التمر قال في البصرة بجر ينطبع فيسبل منه الزريق وقيل هو حيوان ذو حمر يتخذ  
 بالارادة وله ذبقتل كذا في المراج (قوله كنفط) بكسر النون وقد تفتح فاموس وهو دهن يعلو الماء كما سبك  
 المشايخ في باب العشر اهـ حلي (قوله وقار) القار والقير والزفت شئ يطل به السفن اهـ حلي (قوله كنفطون)

على الصحيح في الثلاثة اهدم ملكهم ولذا  
 لا يؤخذ الا شربن الوصى اذا قال هذا مال  
 اليتيم ولا من عبده ومكاتب (مر على عاشر  
 الخواريج في شربن من مر على عاشر اهل اهل  
 أخذته ثانيا) لقوله بغيره بغيره بغيره بغيره  
 ما لو غلبوا على بلد فرع من نصاب رطاب  
 للتجارة كبطيخ ونحوه لا بعشر عند الامام  
 الا ان كان عند المانعة فقرا فاقبأ أخذها يدفع

• (باب الركاز) •  
 اهدم ملكهم ولذا  
 (هو) لقوله من الركز أي الاتيان بمعنى الركوز  
 وشرا (مال) مركوز (نحت أرض) أهم  
 (من) كون ركز الخالق أو الخلق فلذا قال  
 (معدن خلق) خلقه الله تعالى (و) من (كفر)  
 أي مال (مدفون) دقته الكفار لانه الذي  
 يغمس (وجد من أودى) ولو قنار بغير  
 أو أودى (معدن نقد ونحو حديد) وهو كل  
 جامد ينطبع بالاروسه الزريق فنخرج المائع  
 كنفط وقار وغيره ينطبع كعادن الاجار

الاجل كالجس والنورة والجواهر كالباقوت والغير ونحوه والزمره فلا شيء فيها بصر (قوله في لوم خراجية) أي  
 لغيره لما يأتي من أنه لا شيء في المعدن الذي في أرضه على الرواية المختارة (قوله يخرج الدار) المراد بها ما اصطلاح عليه  
 في عرفنا قديم هذا الاعتبار البيت والمثل والدار الحانوت كما أفاده في النهر وأشار بقوله يخرج الدار إلى فائدة  
 التقيد بالخراجية والعشرية وجوز البرجندى كون التقيد للاحتراز عن الموجود في دار الحرب فإن أرضها  
 ليست أرض خراج ولا عشر أبو السعد وعن الحموي (قوله لا المفاضة) أي لا يخرج المفاضة من هذا الحكم  
 لدخولها بالاولى أي من حيث الحكم والمفاضة لا يتناولها العشرية والخراجية ووجه الاولوية كما في النهر  
 أنه اذا وجب في الأرض مع الزكاة فيها فلا شيء يجب في الغلبة منها أولى ويدخل في المفاضة الجبل (قوله خمس)  
 مبنى للجهول من خمس القوم اذا أخذ خمس أموالهم وبابه طلب حلي عن البحر (قوله محققا) ومعنى المشتد  
 كلهم خمسة بنفسه ولا معنى له هنا (قوله وفي الركان الخمس) الحديث الشريف كما في النهر الجعما جبار والبرجبار  
 والمعدن جبار وفي الركان الخمس (قوله وهو يوم المعدن) تباع في ذلك صاحب النهر وفيه أن الحديث صريح في أن  
 المعدن جبار فلا دليل في المعدن غير هذا الحديث (قوله كما تر) أي من قوله أعم من كون راكمه الخالق جلي بجلاله  
 أو الخلق (قوله والأكبيل ومفاضة) هذا التقسيم فاسد لأنه يقتضي أن الجبل والمفاضة من مصدقات العشرية  
 أو الخراجية وليس كذلك بل هما أرض مباحة ليست بأشربة ولا خراجية واعلم أن الأرض على أربعة أقسام  
 الاول مباحة والخمس فيها لبيت المال والباقي للواجد الثاني أرض ملوكة لمعين فيها الخمس لبيت المال والباقي  
 للمالك الثالث الأرض الموقوفة سواء كانت خراجية أو عشرية والخمس فيها لبيت المال كما نقله الحموي عن  
 البرجندى ولم يبين حكم الباقي وانما هو أنه لا يوجد المالك الرابع أرض ملوكة لغير معين كإرضى مصر  
 لغير الموقوفة فانها وان كانت خراجية الاصل الا انها آلت إلى بيت المال لموت المالكين من غير وارث كما صرح به  
 صاحب الجرفي الصفه المرضية في الاراضى المصرية فهي ملوكة لبيع المسلمين تصرف في مصارفهم المعلومة  
 ولم أر حكم هذا الذي يظهر أن الكل لبيت المال أما الخمس فظاهر وأما الباقي فوجود المالك وهو جميع المسلمين  
 فبأخذه وكيلهم وهو السلطان اه حلي (قوله والمعدن لا شيء فيه الخ) لأنه من تواع الأرض بدل دخوله  
 في البيع بغير تسمية فيكون من أجزائها واحترز بالمعدن عن الكفر فيجب فيه الخمس لأنه غير مركب فيه بأشار  
 إليه في البحر وسواء كان المالك مسلما أو ذميا (قوله وأرضه) هو قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال لا يجب  
 الخمس في داره وأرضه لا إطلاق الحديث (قوله في رواية الاصل) وفي رواية الجامع الصغير يجب حلي عن البحر  
 (قوله زود) بالضمان وتشديد الراء وبالذال المجعلة الزجر حلي عن القاموس وقيل غيره زرقاني في شرح  
 الواهب (قوله وفيروزج) بحر مريض يوجد في الجبال بحر (قوله ونحوها) كراج قهستان (قوله في جبل) ليس  
 بقيد كما هو صريح قوله سابقا وغيره المتطبع كما دان الاجار له احوال الشارح العبارة إلى قوله أي في معادنها  
 وانما يجب فيها ما ورد في الحديث لا خمس في البحر (قوله أي في معادنها) الموجودة فيها بأصل الخلقة وقوله  
 ولو وجدت دفن الجاهلية بمخرز قوله أي في معادنها أفاده صاحب البحر ودفن أهل الاسلام لقطة (قوله لكونه  
 غنمة) لأنه كان في أيدي الكفار وحوته أيدينا بحر (قوله أن الكثر) أي من غير المسلم (قوله كيف كان) أي سواء  
 كان ينطبع أم لا لأنه لا يشترط في الكثرة المالية ويستثنى من ذلك الكثر الموجود في قعر البحر كما يأتي (قوله هو  
 مطر اليبس) يقع في الصدف فيصير لؤلؤا والصدف حيوان يخلق فيه اللؤلؤ اه بحر (قوله حديث في البحر)  
 بمنزلة الحديث في البر وقيل صمغ شجرة وقيل زبد البحر وقيل خثي البحر العوي وقيل روث غيره كرماني وقيل  
 ق دابة وقال ابن سينا ان الكل بعيد والحق أنه ما يخرج من عين في البحر ويطفو ويرى بالساحل فاستثنى عن  
 الموحز (قوله وكذا جميع ما يستخرج من البحر) فانه لا يخص عند الامام ومحمد رضي الله تعالى عنهما لأن قعر  
 البحر لا يرد عليه قهر أحد فانعدمت اليد وهي شرط لوجوبه وقال أبو يوسف يجب في جميع ما يخرج من البحر  
 لأنه مما تنحو يمد الملوكة بحر (قوله كان كثر) أي يصنع العباد شربلاية (قوله لانه) أي الشأن لا يرد عليه الضمير  
 يعود إلى البحر (قوله وما عليه من الاسلام) أي علامته كالكتوب عليه كلمة الشهادة أو نقش آخر معروف  
 للمسلمين (قوله أو غيره) كأنه في شمس علت أنها للمسلمين (قوله فلقطة) لأن مال المسلمين لا يغم بحر (قوله يسمي)  
 حكمها) وهو أنه ينادى عليها أبواب المساجد والأسواق إلى أن يظن عدم الطلب ثم يصرها إلى نفسه

(في أرض خراجية أو عشرية) يخرج الدار  
 لا المفاضة لدخولها بالاولى (خمس) محققا أي  
 أخذ خمسة لحديث وفي الركان الخمس (خمس) وهو يوم  
 المعدن كما تر (واقية لما ألكها ان ملكك والا)  
 كجبل ومفاضة (فلا واجد والمعدن لا شيء فيه  
 ان وجدته في داره) وحقه (وأرضه في رواية)  
 الاصل واختارها في الكثر (ولا شيء في ياقوت  
 وزمرد وغيره) ونحوها (وجدت في جبل)  
 أي في معادنها (ولو) وجدت (دفن) المسلمين  
 أي كثر (خمس) الصكون غنمة وان كان  
 ان الكثر غنمة من كيف كان والمعدن ان كان  
 ينطبع (ولا في) (الزود) هو مطر اليبس (وضرب)  
 حديث في البحر أو خثي دابة (وكذا جميع  
 ما يستخرج من البحر من حلية) ولو زدها كان  
 كثر في قعر البحر لأنه لا يرد عليه القهر  
 قلم بكن غنمة (وما عليه من الاسلام من  
 الكثر) قد أوقفه (فلقطة) سيجي حكمها





العشر واحدة لاجراء العشرة بغير رأيا بالعشر ما يذب اليه لتسجل التربة نصف العشر وضعفه جوى وانما ذكره في الزكاة لانه يصرف مصارفها واخره لانه ليس بعبادة محضة بل موقفة بمعنى العبادة ولهذا وجب في أرض الصبي والمجنون وورثته القليل ومبيد الارض النامية بالخارج تحقيقا وشرطه ابتداء الايام والعلم بالوجوب كغيره من العبادات وشرط الاداء فيه كذا كذا وقيل لا يلزم للخارج وحده لانه يضمنه بتسليمه بخلاف الاستهلاك فان استهلكه غير المالك اخذ الضمان منه واذا في العشر وان استهلكه المالك ضمن عشره وصار دينا في ذمته نهرو بغير (قوله يجب العشر) أي يفترض لقوله تعالى وأخواته يوم حصاده لانه على قول عامة أهل التأويل هو عشر ولقوله عليه السلام ما سقته السماء ففيه العشر وما سقى بغرب أو دابة ففيه نصف العشر وللإجماع (قوله في عمل) بغير تنوين وقوله وان قل معترض بين المضاف والمضاف اليه ولا حاجة اليه فان قوله بلا شرط نصاب مضمّن فيه كما فيه عليه بقوله راجع الى الكل اه طيبي والعسل اهاب الفصل وفي حكمه للمتن الواقع على الشوك الاخر في قول اه قهستاني ودليله قوله صلى الله عليه وسلم في العسل العشر ولان أهل يتناولون من الاوراق والاعمار وفيهم العشر فكذلك انما يتولده منها بخلاف دود القران لا يتناول الاوراق ولا عشر فيها او صاحب الارض يملك العسل الذي فيها وان لم يقضه ماله حتى كان له أن يأخذه عن أخذه منها بخلاف الطير اذا فرخ في أرض رجل لجامه رجل وأخذه لان الطير لا يفرخ في أرض لست تركه بل ليطير في بصر صاحب الارض محمدا لفرخ بملك اه بجر (قوله لا يجتمع الخ) علة لحدوف وهو لا عشر فيها (قوله في ثمره جبل) يدخل فيه النطن لان الفراسم لشيئ متفرع من أصل يصلح للاكل واللباس كرماني وفي القاموس أنه اسم لملح الشجر والمشهور ما في المقررات أنه اسم لكل ما يستعمل من أجناس الشجر ويجب العشر ولو كان الشجر غير مأكل ولم يبالغه أحد وخرج به ثمره بغير دار رجل ولو يستأجر داره لانه تسع للدار كذا في الثانية اه قهستاني (قوله ان جاء الامام) الضمير عائدا الى الماذكور وهو العسل والثمره والظاهر أن المراءد الحامية من أهل الحرب والبغاة وقطاع الطريق لآمن كل أحد فان ثمر الجبال مباح لا يجوز منع المسلمين عنه وقال أبو يوسف لا شيء فيها يوجب الجبال لان الارض ليست مملوكة ولها ما أن المقصود من ملكها التمام وقد حصل اه طيبي (قوله لانه مال مقصود) أي مقصود للامام بالحفظ (قوله مسقى سماء أي مطر) محسن بذلك مجازا من تسمية التي يابس حمله (قوله كثر) وذلك كالنبل وهو اسم نهر في الروم ومن فهم أنه ييل مصرفه غلظا فاحشا ومصرفه راجية عندهما عشرة عند محمد فتح (قوله بلا شرط نصاب) بشرط أن يبلغ صاعا وقيل نصفه نهر (قوله وبلا شرط بقائه) فيجب في الخضراوات اه (قوله وحولان حول) حتى لو أخرجت الارض مرارا وجب في كل مرة (قوله لان فيه) أي في العشر معنى المنة أي مؤنة الارض أي أجرها فلا يس بعبادة محضة (قوله ولهذا) أي تكون فيه معنى المؤنة (قوله أخذ جبرا) ويسقط عن صاحب الارض الا أنه لا ثواب له الا اذا أدى اختيارا اه بجر (قوله وفي أرض صغير ومجنون) من مدخول العلة فلا يشترط في وجوبه العقل والبلوغ بجر (قوله ومكانه) أخاذ بذلك أنه لا يشترط في الارض العشرة الملك بجر (قوله مجاز) لانها لو كانت زكاة حقيقة قلنا أخذت من ذكر والوجه الجامع بينهما أنه يصرف مصارفها (قوله الا في الاصل داخ) فهو موهوم قول النسخ آخر العبارة حتى لو شغل الخ (قوله وقصب) هو كل نبات يكون ساقه أنابيب وكهوبها والكدوب العقد والانبوب ما بين الكعبين والقارسي هو ما يتخذ منه بعض الاقلام والقصب ثلاثة أنواع هذا ولا عشر فيه وقصب السكر وفيه العشر وفي المعراج يجب في سله دون خشبه وقصب الذريرة وهو قصب السنبل وهو من أفضل الادوية لحرق النار مع دهن وورد وخل وترفع من أورام المعدة والكبد مع العسل ومن الاستسقاء مضادا انتفاقي والضميد المشتبه الضماد وهي العصاية كذا في الصحاح (قوله وسعف) بفتح السين والعين المهمتين جريد القل أو ورقة حلي عن القاموس (قوله وقطران) بفتح القاف أو كسرهما مع سكون الطاء المهملة وفتح القاف وكسر الطاء مصارة الارض ونحوه والارز شجر الصنوبر حلي عن القاموس (قوله وخطمي) بفتح طيب الرمح يخرج بالعراق (قوله واشنان) بفتح الهمزة وكسرهما حلي عن القاموس (قوله وشجر قطن) والقطن نفسه فيه العشر كما مر (قوله وبأذنان) عطف على قطن فلا يجب في شجره ويجب في الخسارج منه (قوله ويزر بطيخ) لا يلايه يسكون خلا على الزراعة الا لاجل غيره أو السهود أما البطيخ نفسه ففيه العشر لانه من الخضراوات وقد زوجه فيها (قوله وقلة)

(يجب) العشر (في عمل) ان قل (أرض غير  
المعراج) ولو غير عشرة كجبل ومغارة بخلاف  
المعراجية لا يجتمع العشر والمعراج  
(و) كذا يجب العشر (في ثمره جبل أو مغارة  
ان جاء الامام) لانه مال مقصود لان لم  
يجمعه لانه كالصيد (و) يجب في (مسقى سماء)  
أي مطر (أو سقي) كثر (بلا شرط نصاب)  
راجع لكل (و) بلا شرط (بقائه)  
حول لان فيه معنى المؤنة وله ذلك لان المقصود  
أخذه جبرا ويؤخذ من التركة ويجب مع  
الدين وفي أرض صغير ومجنون ومكانه  
وما دون ورقه وتسميته زكاة مجاز (الافى)  
حالا يقصد به استغلال الارض (محو خطب  
وقصب) فارسي (وحشيش) ونين وسعف  
وصنع وقطران وخطمي واشنان وشجر قطن  
وبأذنان ويزر بطيخ وقنا

أحد من غنائه على بطيخ ويقال فيه ما قيل في ساجه (قوله كلبية) بضم الحاء حلي عن القاموس (قوله  
 وشونين) بضم الشين الحية السودا حلي عن القاموس بخلاف العصفرو الكنان وبرزه خمر (قوله حق لوشغل  
 الخ) قال في شرح الملتقى الا ان قصد الزرع أو شغل أرضه بشئ مما ذكر فيجب العشر اه قطا حره أن الموجب  
 للعشر أحد الشئين فبالشغل بهذه الاشياء يجب (قوله أي دلو كبير) يتي بها على البعير قيل هو الجلد التمام  
 من جلود الابل أو البقر ومن أعماء الدلو ركوة وهي من آدم أي جلد يشرب فيها ويحلب فيها البض والخيل  
 وجمل وذئوب بوزن رسول ولا يسي ذئوبا حتى تكون مخلوطة ماء وتذكر وتؤث (قوله دولا ب) بضم الدال وقصها  
 ناعورة يستقي بماء حلي عن القاموس (قوله لكثرة المؤنة) علة لا يجب النصف لأكثر منه (قوله فقصه)  
 لوقوع الشك في ثبوت النصف الآخر وعدم ثبوته فلا يثبت اه حلي (قوله وقيل ثلاثة أرباعه) وهو ظاهر الغاية  
 كافي بالبر وجهه أن النصف الآخر وقع الشك في ثبوته وعدمه فينصف والذي رجحه الزيلعي الأول قياسا  
 على الساعه اذ ارجعت نصف الحول وعلفت نصفه ولذلك اختاره الشرح اه حلي (قوله بلا ربع مؤن) أي  
 لا تحسب أجرة العمال ونفقة البقر وكرى الانعام وأجرة الحافظ وغير ذلك لأن النبي صلى الله عليه وسلم  
 حكم بتفاوت الواجب لتفاوت المؤنة فلامعنى لرفهها أطلقه فمثل ما فيه العشر وما فيه نصفه بجر (قوله  
 انصبر بهم بالعشر) أي وضعفه ونصفه (قوله وضعفه) وهو الخمس ولم يفسلوا بين كونها ماضية بغرب  
 أو مسيعة وقضى الصلح الواقع أن يؤخذ منهم نصف المأخوذ منها مطلقا (قوله تغلي) منسوب الى تغلب  
 وهو يفتح المشاة من فوق ويسكون الغبن المجهمة وكسر اللام وقد تفتح بل قبل الفتح أنصح استقيا حائوا كسرتين  
 مع باء السب كما نسبوا الى غريفة الميم المكسورة وهم قوم من فمارى العرب بقرب الروم قالوا لا امير المؤمنين  
 عيرين انطاب رضى الله تعالى عنه نحن قوم لنا شوكة نأخذ من المؤمنين الجزية فنفسه ما يرضى  
 من المسلمين فصالحهم على ذلك أبو السهود (قوله وان كان طنلا) لانه حيث وجب في أرضي أطفال المسلمين فهم  
 أولى بهر وسواء كانت الأرض للتغلي أصالة أو وروثة أو نولها الايدي من تغلي الى تغلي اه حلي (قوله  
 أو أسلم) أي التغلي وفي ملكه أرض تضعيفه فانه بقي على وظيفتها عند ما عند أبي يوسف نعوذ الى عشر  
 واحد ولو ادعى الى التضعيف وهو الكفر اه حلي ومثله يقال فيما اذا ابتاعها منه مسلم (قوله أو ابتاعها  
 من مسلم) أي اذا اشترى التغلي أرضا عشرية من مسلم تصير تضعيفه عندهما وعند محمد تبقى عشرية لأن  
 الوظيفه لا تتغير بتغير المالك اه حلي (قوله أو ذمتي) أي اذا اشترى ذمتي أرضا تضعيفه من التغلي تبقى  
 تضعيفه اتفاقا اه حلي (قوله فلا يتدل) هذا في الخراج مطلقا اتفاقا وفي التضعيف كذلك الا عند  
 أبي يوسف فيما اذا اشترى المسلم أو أسلم فانه ائرد عشرية لفقد الداعي كما قدمناه اه حلي (قوله وأخذ  
 الخراج الخ) حاصل هذه المسائل كافي الجران الأرض ما عشرية أو خراجية أو تضعيفه والمشترون مسلم وذمتي  
 وتغلي فأسلم اذا اشترى العشرية أو الخراجية بقيت على حالها أو التضعيفه فكذلك عند الامام ومحمد وقال  
 أبو يوسف ترجع الى عشر واحد واذا اشترى التغلي خراجية بقيت خراجية أو التضعيفه فهي تضعيفه  
 أو العشرية من مسلم ضوعف عليه العشر عندهما خلافا ل محمد واذا اشترى ذمتي غير تغلي خراجية أو تضعيفه  
 بقيت على حالها أو عشرية نصارت خراجية ان استقرت في ملكه عنده اه (قوله من ذمتي) أي عندهما ما عند  
 محمد تبقى عشرية لأن الوظيفه لا تتغير عنده بتغير المالك كما قدمناه اه حلي (قوله غير تغلي) قيد به لأن العشرية  
 انصفت عليه عندهما خلافا ل محمد (قوله وقضها منه) قيد به لأن الخراج لا يجب الا بالتمكن من الزراعه وذلك  
 بالقبض حلي عن الجر (قوله لتتاني) علة لقوله وأخذ الخراج يعني انما وجب الخراج لا العشر لأن في العشر  
 معنى العبادة والكفر يتأفها اه حلي (قوله تصول الصفة اليه) فكأنه اشتراها من المسلم ابتداء (قوله  
 أو بغير شرط) لانه بالرد والفسخ جعل البيع كأن لم يصح لأن حتى المسلم وهو المانع لم ينقطع بهذا البيع  
 ليصير كونه ممتنع للرد اه بصر ومثله يقال في خيار الرقبة (قوله أو عيب) استفيد من هذا أن للذمتي أن يردّها  
 بعيب ولا يصح كون وجوب الخراج عليها عيبا احداثا لانه يرتفع بالفسخ بالقضاء فلا يمنع الرد بصر (قوله لانه  
 ما قاله) أي لأن الرد بغير قضاء اعالة أي وهي فسخ في حق المتعاقدين بيع جديدي في ثالت وهو ممتنع الخراج  
 حكما في المانع حيث قد اشترى ما اقتتل اليه بوظيفتها (قوله جعلت بستانا) هو أرض يحوط عليها جائط وفيها

وأدوية كلبية وشونين حتى لو شغل أرضه بها  
 يجب العشر ويجب (نصفه في مسقي غريب)  
 أي دلو كبير (ودالية) أي دولا بلكثرة المؤنة  
 وفي كتاب الشافعية أو مقام بقاء اشتراه  
 وقوله لا تأباه ولو مسقي سجا وبأه اعنبر  
 الب وواحد أو ياقصه وقيل ثلاثة أرباعه  
 (جبهة) أي كف (الزرع) وبلا خارج  
 البذر انصبر بهم بالعشر في كل الخارج  
 (و) يجب (ضعفه في أرض عشرية تغلي)  
 مطلقا وان كان مافلا أو اتى أو (أسلم أو  
 ابتاعها من مسلم أو ابتاعها منه مسلم أو ذمتي)  
 لأن التضعيف كالخراج فلا يتدل (وأخذ  
 الخراج من ذمتي) غير تغلي (اشترى) أرضا  
 (عشرية من مسلم) وقضها منه فتتاني  
 (و) أخذ الخراج من مسلم أخذها منه (أو  
 الذمتي) (بشفعة) تصول الصفة اليه (أو  
 ردت عليه بفساد البيع) أو بغير شرط أو  
 روية مطلقا أو عيب بقضاء ولو بغيره بقيت  
 خراجية لانه اقاله لا فسخ (وأخذ خراج  
 من دار جعلت بستانا)

أشياء ومتفرقة قد يجعلها يستأنلانه لولم يجعلها يستأنلنا وفيها نخل ثقل أكرار الأثر فيها بحر (قوله مطلقاً)  
 سقاها بما العشر أو الخراج لأن الذي أهل له كافي البحر (قوله بماه) أي الخراج (قوله لرضاء به) جواب عن  
 اشكال العتاي وجوب الخراج على المسلم ابتداء حتى نقل في غلبه البيان ما نصه أن الامام السرخسي ذكر  
 في كتاب الجامع أن عليه العشر بكل حال لأنه أحق بالشر من الخراج وهو الاظهر اه وحاصل الجواب  
 أن المنوع وضع الخراج عليه ابتداء جبراً ما باختياره فيجوز وقد اختاره هنا حيث سقاها بما الخراج فهو  
 كما إذا أحيا أرضاً مئونة باذن الامام وسقاها بما الخراج فانه يجب عليه الخراج أفاده صاحب البحر (قوله  
 أو بهما) ظاهره ولو كان ماء الخراج أكثر (قوله لانه) أي العشر (قوله أليق به) أي أنسب لحاله لأنه من معنى  
 العبادة (قوله ولا شيء في دار) لأن عمر رضى الله تعالى عنه جعل المساكين معزواً عليه إجماع الصحابة اه  
 بحر (قوله ولو لم يمت) مثله الجوسى كافي البحر هل ذلك في الدور والمقابر القديمة أو يوم ما يتحدث (قوله  
 ولا في عين قبر) لانه ليس من ازال الأرض وانما هو عين قوارة كعين الماء فلا عشر فيها ولا خراج اه بحر  
 (قوله ونقط) بالفتح والتكسر وهو أنفع بحر (قوله الصالح للزراعة) وان لم يزرعه بالفعل لما يأتي (قوله لا فيها) أي  
 لا في نفس العين فلا يجمع موضعها لعدم صلاحية الزراعة وقال بعض المشايخ يجمع لأن موضع القبر تبع  
 للأرض فيمنع معها كما أرض في بعض جوانبها سبعة فان السبعة تسمع مع الأرض ويوضع عليها الخراج  
 لكونها تابعة لما يصلح للزراعة (تقنة) أرض العرب كلها عشرية وهي أرض الجوازوتها مسنة واليمن ومكة  
 والطائف والبرية وكذا ما أسلم أهلها طوعاً أو قهرت قهرت بين الغنمين وأما ما فتح قهرت وتركت في أيدي  
 أربابها وأرض تسمى بخرى تغلب والموات التي أحياها ذمتي مطلقاً ومسلم وسقاها بما الخراج غراسي  
 وما الخراج هو ما الانهار الصغار التي حفرها الاعاجم عملياً دخل تحت الأيدي وما العيون والفتحات  
 المستنبطة من مال بيت المال وما العشر هو ما السماء والآبار والعيون والانهار النظام التي لا تدخل  
 تحت الأيدي كبحون وجيخون ودجلة والفرات والنيل نهر بالروم كافي النهر احدم اثبات يد عليها وعن أبي  
 يوسف أنها خراجية لا مكان اثبات اليد عليها يستند اليه بعضا إلى بعض حتى يصير شبه التنظرة وفي المتن  
 وشرحه وما السماء وما البئر التي حفرت في أرض العشر والعين التي ظهرت فيها وما البحر الذي لا يدخل  
 تحت ولاية أحد عشري وأما ما حفر أو ظهر في أرض الخراج وما أنها حفرها من ماء الخراج بعض مملوك  
 العجم كشذاه وخراحي وكذا سيحون نهر الترك والهند وجيخون نهر بلخ أو ترمد ودجلة نهر بغداد والفرات  
 نهر الكوفة والعراق عند أبي حنيفة وأبي يوسف كما نقله ابن الكمال عن الكافي لانه يتخذ عليه القناطر والاصل  
 أن كل نهر يحتاج إلى العمارة فعشري والخراجي خلافاً لحمد في رواية والاولى الانهار الخمسة فان النيل على  
 هذا الخلاف كثير يذهب من هذه الانهر كافي المعراج وفي صحيح مسلم عن أبي هريرة قال قال رسول الله صلى الله  
 عليه وسلم سيحان وجيخان والفرات والنيل كل من أنهار الجنة ذكره الاتفاق في وقته اه (قوله لتعلق الخراج  
 بالمكن) على لقوله الصالح لها وهذا انما يظهر في الخراج الموقوف وأما خراج المقاسمة فحكمه كالعشر (قوله لتعلقه  
 بالخراج) فلا يكتفى لوجوبه التمكن من الزراعة (قوله ويؤخذ العشر عند الامام الخ) وعند أبي يوسف وقت  
 الادراك وعند محمد وقت تفضيحه وحصوله في الخطيرة وعمره الخلاف يظهر في وجوب الضمان بالاتلاف رطب  
 والخطيرة بالنظام والصاد هو جرن القرو المحيط بالنسي مخسباً كان أو غصباً وظاهره أن الامام له أخذ الواجب  
 حينئذ ولا يكون الا بالقبض وجعل صاحب النهر هذا الخلاف في وقت الوجوب لا في وقت الاخذ وجعل الفترة  
 في وجوب الضمان بالاتلاف فهو وجوب موضع الى وقت بيعه في الجرين (قوله ولا يبعد لصاحب أرض  
 خراجية) الظاهر أن المراد بها ما خراجها مقاسمة لتعلق الخراج بعين الخراج حينئذ كافي العشر وبطل عليه  
 ما ذكره الشارح في السبب من شرح المتن حيث قال حكم خراج المقاسمة حكم العشر لكنه يسرق مصرف  
 الخراج كافي الجوهره اها وفي العشر لا ياباً كل ما لم يؤد كما ذكره الشرح فكذلك في خراج المقاسمة فبطل هذا  
 يجوز أن كل الفقه قبل أداء الخراج الوظيفه له منه بالذمة اه سلبى وفي الوقعات من البرازية لا يجعل الاكل من الفقه  
 قبل أداء الخراج وكذا قبل أداء العشر الا اذا كان المالك عازماً على أداء العشر وهو تقييد حسن ومنه يعلم  
 أخذ الفريك من الزرع قبل أداء ما عليه فلا يجوز الا اذا نوى الاداء أو كان من الخراج الموقوف (قوله وان أكل

أو مشروحة (ان) كانت (لذمه) مطلقاً (أو  
 مسلم) وقد سقاها بما (لرضاء به) (و) أخذ  
 (عشر ان سقاها) المسلم (بماه) أو بهما لانه  
 أليق به (ولا شيء في) دار (أو مقبرة) ولو لم يمت  
 (و) لا في (عين قبر) أي زفت (ونقط) دهن  
 (و) لا في (مطلقاً) أي في أرض عشر أو  
 بصلو الماء (مطلقاً) أي في حريمها الصالح للزراعة  
 خراج (و) لكن (في حريمها) الصالح للزراعة  
 من أرض الخراج (خارج) لا في حريمها  
 الخراج بالتمسك من الزراعة والا  
 فيصيب في حريمها العشري ان زرعه والا  
 لتعلقه بالملك (ويؤخذ) العشر عند  
 الامام (عند ظهور الفقه) وبدون ملاحها  
 برهان وشرط في النهر من فسادها (أو غلتها)  
 يجعل لصاحب أرض خراجية (أو غلتها)  
 قبل أداء خراجها ولا يأكل من طعام  
 العشر حتى يؤدى العشر وان أكل ضمن  
 منه يجمع الفتاوى

(عشر عشر) لو قال أو عشرة بعد قوله خراجية لاستثنى من هذه الجملة فإنه في كل من العشر وخارج المقاسمة  
 لا يحل الاكل ولو أكل ضمن اه حلي وفي شرح الملتقى عن المضمرة ان اذا أكل قليلا بالمعروف لا شيء عليه قال  
 الفقيه وبه نأخذ (قوله للخراج) أي الموقوف لثبوت في الذمة فيستعين على دفعه بامسالة الخارج أما خارج  
 المقاسمة والعشر فيصير على القسمة وبأخذ المستحق (قوله ومن منع الخراج سبعين) ظاهره ولو في أرض مصر  
 لأنها خراجية حقيقة وان قالوا ان المأخوذ الآن أجرة لان الخلاف في التسوية ولا يزد على الخراج فيه عطى  
 حكمه كما قاله الشارح في شرح الملتقى من كتاب السير (قوله أو خراج) أي بشيبه (قوله وفي رواية) أي عن الامام  
 (قوله وجب الخراج) أي الخراج الموقوف أما خارج المقاسمة فيتماق بالخارج كالعشر قال الشارح في سير  
 الملتقى والخراج نوعان خراج مقاسمة فيستحق بالخارج كالعشر فلا يتعلق بالتقن من الزراعة بل بالخارج حتى  
 لو عطلها قصد المبيع شيء والحاصل ان حكمه حكم العشر لكنه يصرف بمصرف الخراج اه شرحا ومقتنا (قوله  
 بوسعة طان) أي العشر وخارج المقاسمة بهلاك الخارج لتعلقهما بعين الخارج أما الموقوف ففي الواقعات عن  
 البرازية هلاك الخارج بعد الحصاد لا يسقط وقبل الحصاد انما يسقط اذا كان باقة لا تدفع كالحرق والغرق  
 بواكل الجراد والحتر والبرد وما اذا أكلته الدابة فلا لأنه يمكن الحفظ عن الدابة غالبا لا عن غيرها هذا اذا هلك  
 بالكل أما اذا بقي البعض ان مقدار قفيزين ودرهمين ففقد زورهم ولا يسقط شيء وان أقل يجب نصفه وانما يسقط  
 اذا لم يبق من السنة ما يمكن فيه من زراعة تمامه (قوله والخراج على الغاصب الخ) قال في الهندية أرض  
 خراجها وظيفة اغتصبها غاصب جاحد ولا يئنه للمالك ان لم يزرعها الغاصب فلا خراج على احد وان زرعتها  
 الغاصب ولم تنقصها الزراعة فالخراج على الغاصب وان كان الغاصب مقرا بالغصب أو كان للمالك يئنه  
 ولم تنقصها الزراعة فالخراج على رب الأرض وان تنقصها الزراعة فالخراج عند الامام رضي الله  
 تعالى عنه على رب الأرض قل النقصان أو كثر كانه أجرها من الغاصب بضمان النقصان وان غصب عشرة  
 فزرعها ان لم تنقصها الزراعة فلا عشر على رب الأرض وان تنقصها الزراعة كان العشر على رب الأرض  
 كانه أجرها بالنقصان كذا في فتاوى فاضل خان اه وظاهر ان حكمه بذات خراج المقاسمة كالعشرية اه حلي  
 (قوله والخراج في بيع الوفاء) هو المشروط فيه رجوع البيع الى البائع حين يأتي بالثمن وسياق مع الاقوال  
 في حقيقته في البيع ان شاء الله تعالى اه حلي (قوله ان بقي في يده) أما اذا قبضها المشتري فالمشتري بمنزلة  
 الغاصب حلي عن الهندية (قوله فالعشر على المشتري) الظاهر ان حكم خراج المقاسمة كذلك كما يعلم من  
 القاعدة التي قد منها هاو أما خارج الوظيفة اذا باع الأرض فبذوقه المشتري ان قبضها وبقي من السنة ثلاثة أشهر  
 على المفق به والا فلي البائع ذكره الشارح في سير شرح الملتقى اه حلي (قوله كخراج موقوف) فانه على المؤجر  
 والمجير اتفاقا قال في الفتاوى الهندية وان أبر أرضه الخراجية أو أعارها كان الخراج على رب الأرض اه فان  
 مراده بالخراجية التي خراجها موظف أما ما خراجها مقاسمة لحكمها حكم العشرية كما ذكرناه غير مودة  
 اه حلي (قوله كستعير مسلم) أما لو أعارها من كافر فالعشر على المعير عند الامام رضي الله تعالى عنه وعندهما  
 على الكافر ولكن عند محمد عشر واحد وعند أبي يوسف عشران اه حلي عن الهندية (قوله وفي الحاوي) أي  
 القدسي اه حلي (قوله وفي المزارعة الخ) اعلم ان حقيقة المزارعة أن يكون الأرض والبذر والبقرة والعمل  
 لبعضهم من شخص والبعض الآخر من آخر وهي باطله بجميع أنواعها عند الامام رضي الله تعالى عنه وعندهما  
 محصية في ثلاث صور الاول أن يكون الأرض والبذر من رجل والعمل والبقرة من آخره الثانية الأرض لرجل  
 والبذر من آخره الثالثة العمل من رجل والبذر من آخره وماعدا هذه الثلاثة باطله عندهما أيضا ثم ان  
 بمباراة البصر وكذا التمساني وفي المزارعة على قولهما العشر عليهما بالحصصة وعلى قوله على رب الأرض لئلا  
 يجب في حصته في عينه وفي حصته المزارع يكون دينا في ذمته اه وهي عبارة واضحة أما على قولهما فظاهر  
 بها ما على قوله فلا نه ان كان البذر لرب الأرض فلا شبهة في وجوب العشر عليه وأما اذا كان البذر لآخر فلا  
 يجب على رب الأرض مؤجروا ومذهب أن العشر على المؤجر وينتزع على كون حصته الشريك في الذمة عدم سقوطها  
 بهلاك الخراج وما ذكره الشرح من التفصيل لا ينشئ على قوله ولا على قولهما لئلا العشر على رب الأرض  
 في قوله مطلقا وعلى قولهما عليهما بالحصصة اه حلي (قوله ومن له حظ) أي نصيب في بيت المال أي بيت من

والامام حلي بالخارج للخراج ومن منع  
 الخراج سبعين لا يؤخذ لما مضى عند أبي  
 حنيفة خاتبة وفيها (من عليه عشر أو خراج  
 اذا مات أخذ من تركته وفي رواية لا) بل  
 يسقط بالموت والاقل ظاهر الرواية فروع  
 يمكن ولم يزرع وجب الخراج والخراج على  
 ويسقطان بهلاك الخارج والخراج على  
 الغاصب ان زرعتها وكان جاحدا ولا يئنه  
 الخراج في بيع الوفاء على البائع ان  
 بقي في يده المزارعة ان قبضها المشتري  
 فالعشر على المشتري ولو بعد فمضى البائع  
 والعشر على المؤجر كستعير مسلم وفي الحاوي  
 على المستأجر كستعير مسلم وفي الحاوي  
 وبه لو انا أخذ في المزارعة ان كان البذر  
 من رب الأرض فعليه ولو من العامل  
 فعليه بالحصصة ومن له حظ في بيت المال



البيوت الأربعة الأربعة مع بيان مستحقها في النظم (قوله بما هو موجه له) أي بما أعطاه كان ينظر  
 بيت الخراج وهو من المقابلة اهـ حلبي (قوله والمودع) بفتح الدال (قوله لنفسه) أي أن كل فقيرا (قوله من  
 المعارف) ومصرف الزكاة التي لا وارث لها جهات المسلمين (قوله دفع الناقبة والظلم الخ) قال صاحب النهر  
 في الكفالة ومن أصحابنا من قال الأفضل أن يتساوى مع أهل محله في إعطاء الناقبة قال القاضي هذا كان  
 في زمانهم لانه اعانة على الحاجة والجهد وأما في زماننا فكذا النوايب تؤخذ ظلالا ومن تمكن من دفع الظلم  
 عن نفسه فهو خير له اهـ وان حل كل كلام القاضي على ما إذا لم يحصل حسنه باقيم محل التوفيق (قوله حسنه)  
 مضمون محمول وباقيم فاعلم به في الان لازم من عدم محمول الظلم محمول القوم له حينئذ ينبغي أن يحصل معهم  
 وبعينهم اهـ حلبي (قوله وتصح الكفالة فيها) أي بالناقبة سواء كانت بحق ككسرها النهر المشترك للعامة  
 وأجرة الحارس لمحله المسمى بدار مصر الخفير وما وظف للإمام ليجوز به الجيوش وقضاء الاسارى بان احتياج  
 الى ذلك ولم يكن في بيت المال شيء فوظف على الناس ذلك والكفالة به جائزة انصافا أو كانت بغير حق كجبايات  
 زماننا فانها في المطالبة كاد يكون بل فوقها حتى لو أخذت من الاكافرة الرجوع على مالك الارض وعليه  
 الفتوى وقبده شمس الأنعمه بما إذا أمر به طاعة أو مكرها في الامر لم يعتبر أمره بالرجوع ذكره الشرح  
 وصاحب النهر في الكفالة (قوله ويؤجر) فلا يفتى حيث عدل وهو نادى ذكره الشرح في الكفالة (قوله وهذا  
 يعرف) أي يعلم ولا يعلم أي لا يفتى به بل لا ينبغي اظهاره وفيه أنه بالنظر الى الكفيل والمكفول عنه يعرف  
 ويعترف وأما بالنسبة الى الظالم والكفيل فيفتى بحرمة الاخذ منه والتباعد عنه وهذا يعرف ويعترف أيضا  
 فلا وجه حيث نقول وهذا يعرف الخ (قوله كفا) أي لاجل الكف والامتناع (قوله لمادة الظلم) أي لما يذهب  
 الظلم وية قوى والمراد قطع الماهية الظلم (قوله يجوز ترك الخراج للمالك) عند الثاني خلافا لمذكوره الخارج  
 في سير المشتق ولو كان المالك غنيا ضاع السلطان مثله لبيت المال كذا في النهر ويحصل لرب الارض لمصرفا  
 والاتصاف به به يبقى وما في الحساوى من ترجيح حله لغير مصرف خلاف المشهور ذكره الشرح في العشر من  
 هذا الكتاب (قوله لا العشر) أي لو تركه للأمام العشر لا يجوز اجماعا ويخرجه بنفسه للفقراء ذكره الشرح  
 فيما يأتي (قوله ابن التمهنة) هو والد شارح منظومة ابن وهبان حلبي عن الشربلاني ولا يفتى مناسبة  
 ذكر الشرح هذه الايات هنا فانها مناسبة بالعشر وامتناسبة بالمصرف المذكور بعدها وهي  
 من بحر الوافر (قوله لكل مصارف) أي أشياء تصرف فيها أولها فهي أهم من كونها أشخاصا (قوله القنائم)  
 على تقدير مضائق أي بيت مال القنائم وكذا يقال فيما بعده (قوله والمكتون) أي كنوز الجاهلية (قوله ركاز)  
 من عطف العام يحذف حرف العطف للضرورة حلبي (قوله بعدها المتصدقون) مبتدأ وخبر وأرفقه للعهد  
 وهم الذين يتصدقون بالزكاة المفروضة وهو القسم الثاني وفيه أنه عطفه على قوله القنائم وهو غير حسن لأن  
 قوله قصر في الاقارب بعد ذلك لا يناسبه لان الذي يصرف الصدقة لا المتصدق فهو على تقدير مضاف صدقة  
 المتصدقين والمواقع في ذلك ضرورة النظم والضمير في بعدها يرجع الى الثلاثة المذكورة قبله (قوله خراج مع  
 عشور) الذي في الزبالي وغيره أن العشر المأخوذ من الذي يضاف الى الخراج في المصرف وربع العشر يضاف  
 الى الزكاة في المصرف والاطلاق ينافي ذلك اهـ حلبي عن الشربلاني (قوله وجالية) هي الجزية وتطلق على أهل  
 الذمة كما في القاموس لان محمد رضى الله تعالى عنه أجلاهم من جزيرة العرب اهـ (قوله يليها العام لونا) أي يتولى  
 قبضها العامل عليهم (قوله الضوائع) جمع ضائعة كقطعة لم يبين صاحبها (قوله مثل ما لا يهككون) ما واقعة  
 على تركه (قوله مصرف الاقارب) بالنقل لا وزن أي الكثر وزوال كثره الثاني ان كذا المفعول وضمة والنصر في القول  
 هو الوارد في الغنية لانهم ما يصرفان مصارفهما والنص في الثاني قوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية ونص  
 الغنية قوله تعالى واعلموا أن ما غنمتم من شيء الآية (قوله وثالثها حواء مقائلون) فيه قصور وراجع اختصاص  
 المقائلين بالخراج والعشر والجالبية ونحوها وليس مراد اقله مصرف لمصالح المسلمين كسنة الثغور وبناء  
 القناطر والجسور وكفاية العلماء والقضاة والعمال ووزق المقابلة وذراى الجميع اهـ حلبي عن الشربلاني  
 (قوله مصرفة جهات) فيصرف الى المرضى والزمى والاقطوع سارة القناطر والرباطات والثغور والمساجيد  
 وما أشبه ذلك وقد تبع الساتم في ذلك ابن الضياء في شرح الفزوية معز بالبرزوى وهو مخالف لما في الهداية

وظفر بما هو موجه له أخذه ديانة والمودع  
 صرف ودبعة مات ربه ولا وارث لنفسه  
 أو غيره من المعارف دفع الناقبة والظلم عن  
 نفسه أو لا إذا فعل حسنه باقيم وتصح  
 الكفالة بها وبغير من قام بتوزيعها بالعدل  
 وان كان الاخذ بالاول وهذا يعرف ولا يعرف  
 كفا المدة الظلم ويجوز ترك الخراج للمالك  
 لا العشر وسيتم ما في بيان بيوت المال  
 ومصارفها في الجهاد ونظمها ابن التمهنة  
 فقال

بيوت المال أربعة لكل  
 مصارف يتبها العالمونا

فأولها القنائم مع كنوز  
 ركاز بعدها المتصدقون

وثانيها خراج مع عشور  
 وجالية يليها

ورابعها الضوائع مثل مالا  
 يهككون له آمان وارثونا

مصرف الاقارب في نص  
 وثالثها حواء مقائلونا

ورابعها مصرف جهات  
 تساوى النفع فيها السلونا

قوله وفيه أنه عطفه على قوله القنائم  
 لا يفتى ما فيه بعد قوله مبتدأ وخبر فليأت

اهـ معجمه

والزيتون اه حلي وقوله تساوى فعل ماض والتفع منصوب الى التمييز كطبقت النفس أى تساوى المسكون فيها  
من جهة التفع اه حلي

• (باب المصرف) •

عرق اللغة المعدل قال الله تعالى ولم يجدوا عنها مصرفا أى معدلا كذا فى الصرع ضياء العلوم وعرفيه  
القهستاني اصطلاحا بقوله مسلم يصح في الشريعة مصرف الصدقة اليه فالمصرف اسم مكان اه (قوله أى  
مصرف الزكاة والعشر) يشير به الى أن ال في المصرف عوض عن المضاف اليه جوى والمراد بالعشر العشر  
بوصفة الكاذب يؤخذ ان من أرض المسلم وبيع العشر الذى يؤخذ منه إذا مر على العاشر اه حلي وزاد  
القهستاني على ما فى الشرح صدقة الفطر والكفارة والنذور وغير ذلك من الصدقات الواجبة (قوله وأما خمس  
المعدن) تبع فى هذا التفسير صاحب البحر والنور والاولى كما قاله المصنف خمس الركاز ليشمل الكنز لانه كالعدن  
فى الصرف كما ذكر (قوله نصرفه كالقناتم) أى وتذكر فى الجهاد (قوله هو فقير وما عطف عليه خبر عن هو  
يجعل العطف سابقا على الاخبار جوى وقدمه اقتداء بقوله تعالى انما الصدقات للفقراء الآية تنهر ولان الفقر  
شرط فى جميع الاصناف الا العامل والمكاتب وابن السبيل (قوله أو قدر نصاب الخ) جمع الشرح تفسير النقاية  
الى تفسير الهداية وهو ما فى المصنف فى تحقق فيه هذا أو هذا فهو فقير فحقه قسمة وفى شرح المتن ويجوز  
الدفع اليه ولو كان محصيا مكنتا كفى العناية للمكان فى المراج أنه لا يطيعه الاخذ لانه لا يلزم من جواز  
الدفع جواز الاخذ كلتن الفنى فقيرا اه وهو غير صحيح لتصريحهم بجواز أخذ ما لم يملك نصابا نعم الاولى  
عدم الاخذ لانه سداد من عيش كذا فى البدائع ومن له دين مؤجل على انسان اذا احتاج الى النفقة يجوز له  
أن يأخذ من الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل وان كان الدين غير مؤجل فان كان من ماله الذى  
مصرف يجوز له أخذ الزكاة فى أصح الاقوال لانه بمنزلة ابن السبيل وان كان المدين مؤسرا معترقا لا يعمل له  
أخذ الزكاة وكذا اذا كان جاحدا وله عليه ينة عادلة لا يعمل له أخذ الزكاة ما لم يرفع الامر الى القاضي فيطلقه  
فاذا حلقه بعد ذلك يعمل له أخذ الزكاة اه والمراد من الدين ما يبلغ نصابا بجر وسبق فى الشرح الاشارة اليه  
(قوله غير نام الخ) كنز له الذى يساوى نصابا ومليبه كذلك (قوله مستغرق فى الحاجة) أما اذا لم يكن محتاجا  
اليه قصر مصرفه الزكاة ولا تجب عليه بل تجب عليه صدقة الفطر (قوله ومسكين) من السكون فكانه ساكن  
من الجهد غير متحرك وهو مفعول يستوى فيه المذكور والمؤثرت وقد يقال مسكينة قهستاني واعلم انه فى الزكاة  
يجوز الدفع الى صنف واحد كما يأتى لأن المقصود به ما دفع الحاجة وهى تحصل بالدفع اليه ولو أوصى بثلاث ماله  
للاصناف السبعة لا يجوز مصرف الى صنف واحد على الصحيح وأما ما عطف أنهم ما صنفان كما هو ظاهر الآية  
ولا خلاف فى الزكاة أنهم ما كذلك على الصحيح وانه اختلاف فى الوصية والنذور والوقف فقال الامام رضى الله  
تعالى عنه أنهم ما صنفان وهو الصحيح وقال أبو يوسف أنهم ما صنف واحد وفائدة الخلاف تظهر فيما لو أوصى بثلاث  
ماله لقلان وللفقراء والمساكين فعلى الصحيح لقلان ثلاث الثلث وعلى قول أبي يوسف نصف الثلث (قوله على  
المذهب) وقيل على العكس كما فى البحر (قوله لقوله تعالى الخ) وتخصيصه فى قوله تعالى فاطعام متين مسكينا  
وقال الشاعر أما الفقير الذى كانت حلوبته سماه فقرا مع أن له حلوبة أبو السعود (قوله ذامقبة) أى ألصق  
بطنه بالقراب من الجوع أبو السعود (قوله وآية السفينة) جواب عما استدلل به الشافعى رضى الله تعالى عنه  
على مدعاه من أن الفقير أسوأ حالا من المسكين (قوله للترحم) فكانوا أغنياء وقيل لهم ذلك كما يقال لمن ابتلى  
بيلية مسكين أو لانهم كانوا مقهورين بقر المالك أو كانوا فيه أجراء أقاده الزيلعى (قوله وعامل) مشتق من العمل  
وهو فعل الانسان بقصد فهو وأخص من الفعل ولذا لم يستعمل فى الحيوان قهستاني (قوله يرم السامى) هو  
من يرمى فى القبائل جمع صدقة السوائم والعاشر من نصبه الامام على الطرق ليأخذ العشر ونحوه من المارة  
(قوله فيعطى) أى ما يكفيه وأمواله بالوسط مدة ذهابهم وإياهم مادام المال باقيا ولا يجوز له أن يبيع شهوره  
فى الماء كل والشرب والملبس فهو حرام لكونه اسرا فاحضوا على الامام أن يبع من رضى بالوسط ولو أخذ  
الصدقة فضاقت فى يده بطلت عماله ولا يعطى من يت المالى شيئا وإذا استغرقت كفايته الزكاة فلا يزاد على  
التمت لان التمسك من الانصاف بجر وفى القهستاني عن المحيط وغيره أنه يعطى ما يكفيه وعمله

• (باب المصرف) •  
أى مصرف الزكاة والعشر وأما خمس المعدن  
نصرفه كالقناتم (هو فقير وهو من له أدنى  
شيء) أى دون نصاب أو قدر نصاب غير تام  
على المذهبين (الحاجة) ومسكين من لا شيء له  
وآية السفينة لقوله تعالى أو مسكينا ذامقبة  
والعاشر (يعطى)

وأحواله في ذهابهم ومجيئهم ولولولثة أربع العشرة (قوله ولو غنيا) لأن ما يأخذ نفسه بالاجرة ومثبه  
 بالصدقة فلا قول يحمل للفق ولا يعطى لوهلك المال وإذا ما صاحب المال إلى الامام وللثاني لا يحمل للماشي  
 ويسقط الواجب عن أرباب الاموال لو هلك المال في يده لأن يده كيد الامام بصر (قوله لا هاشيا) في النهاية  
 ما يفيد صحة قوله وعبارتها استعمال الماشي على الصدقة فأجرى له من رزق لا ينسب له أخذه ولو عمل  
 ورزق من غير ما فلا بأس به قال في النهر لكن ما مر أن من شرائط السامعي يعني ومثبه العامل أن لا يكون  
 هاشيا هو الذي ينبغي أن يقول عليه اه موضوعا وعلى رواية أبي عصبة من جواز ذهابها للماشي يجوز لو ليس  
 عليه ما يأخذ الاجر (قوله لانه فرغ نفسه الخ) عليه لقوله ولو غنيا كما أفاده صاحب البحر وهذا التعليل يفيد  
 استحقاق الجزاء بالناس ما يبلغ سواء هلك في يده أم لا وهو غير التحقيق والتحقيق ما قد سئنا من أنه شبيه الخ  
 ذكره صاحب البحر (قوله وبهذا التعليل) قد علمت أنه غير التحقيق ولا ينتج دعواه فلا تقوى به دعوى أخرى  
 (قوله مانسب للواقعات) لم يرها المصنف وانما آراءه يحط ثقة منسوب اليها (قوله من أن طالب العلم) أي  
 ولو هاشيا على رواية أبي عصبة (قوله ولو غنيا) ولا يبعد غنيا بكتبه التي تساوي نصابا وهو من أهلها  
 للعاجلة لان زادت على الحاجة أو كان جاهلا مخ (قوله اذا فرغ نفسه) المراد أنه لا تعلق له بغير ذلك فهو  
 البطالات المعلومه وما يجلب له النشاط من مذاهب الاموم لا ينال في التفرغ بل هو سبي في أسباب التصيل  
 (قوله واستعادته) لعل الواجب في أو المانعة الخلق (قوله للجزء الخ) أنه يجوز الاخذ (قوله والحاجة داعية الخ)  
 الواو الحال والمعنى أن الانسان يحتاج الى أشياء لا غنى له عنها فحينئذ اذا لم يجزه قبول الزكاة مع عدم اكتسابه  
 الحق ما عنده ومعه كسحت محتا جافية قطع عن الافادة والاستفادة فيضعف الدين لعدم من يتحصله وهذا الفرع  
 يخالف لاطلاقهم الحرمة في الفقه ولم يعمده أحد (قوله ما يكتفيه) مفعول لقول المصنف فيعطى (قوله ومكاتب)  
 هو معنى قوله تعالى وفي الرقاب عند أكثر أهل العلم ولا فرق بين الصغير والكبير خلافا لتقييد الحدادي  
 بالكبير أبو السعود (قوله لغير هاشي) لأن المالك يقع للمولى من وجه والشبهة ملحقه بالحقيقة في حقهم بحيث  
 (قوله ولو يجز) ولو يجز بزيادة (قوله حل اولاه) وهل يجوز للمكاتب دفع ما أخذه من الزكاة لغير المولى توقف  
 فيه صاحب النهر والبحر ثم نقل صاحب البحر ما يفيد المنع حيث قال لأن المالك يقع للمولى من وجه فان مراده  
 به هذه اللة كما قاله العلامة توح أفندي الاستدلال على أن المكاتب ليس له صرف المال الى غيره هذه الجهة  
 (قوله وسكت عن المؤلفة قلوبهم) كانوا أصنافا ثلاثة صنف كان يتألفهم عليه الصلاة والسلام ليسوا وصنف  
 يعطيهم لدفع شرهم وصنف أسلوا في اسلامهم ضعف فيزيدهم بذلك تقريرا على الاسلام كل ذلك كان جهلدا  
 منه صلى الله عليه وسلم لعله كلمة الله تعالى لان الجهاد يكون نارة باللسان ونارة بالسان ونارة بالاحسان  
 وكان يعطيهم كثيرا حتى أعطى أبا عبيان وصفوان والاقرع وعبيدة وعباس بن مرداس كل واحد مائة من  
 الابل وقال صفوان بن أمية لقد أعطاني ما أعطاني وهو أغنى عن الناس الى ما زال يعطيني حتى صار أحب الناس  
 الى ثم في أيام العديق جاء عبيدة والاقرع بن حابس يطلبان أرضا فكتب لهما ما سألوا ثم رزق الصك كتاب  
 فقال ان الله تعالى أعز الاسلام وأعنى عنكم فان نعيم عليه والافيشنا وبينكم السيف فانصرفا لا يكره وقال  
 أنت الخليفة أم هو فقال هو ان شاء ولم يشكر عليه ما فعل فأنعته قد الأجاع زبلي لا يقال كيف يجوز صرف  
 الصدقة للفقراء لان الشرع اذا غرض على الصرف اليهم كان هو المشرع ففتح (قوله اما برزوال العلة) فهو من قبيل  
 انتهاء الحكم لا انتهاء علة وهو باعزاز دين الله تعالى فلما أعز الله الاسلام وأعنى عنهم سقطوا بصر (قوله  
 أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم الخ) وهو مودة تد الاجاع وجعل في الصرم تد الاجاع قوله تعالى وقال  
 الحق من ربكم فمن شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وانما جعل النسخ بالنسخ ليدل الاجاع لان النسخ أن النسخ به  
 لا يكون لان النسخ لا يكون الا في حياء النبي صلى الله عليه وسلم والاجاع ليس بمجبة في إزاله الاجاع  
 بدون رأيه والرجوع اليه فرض وان وجد منه البيان فالموجب له هو البيان المجموع منه وانما صار الاجاع  
 واجب العمل لم يبق النسخ مشروعا له من (قوله لما د) وقد بعثه عاملا على الصدقة فيحصل أن هذا كان  
 آخر الامر منه عليه الصلاة والسلام واليه أشار في النهر (قوله ورزقها في فقراتهم) أي امره فاعلمهم فقرهم  
 ما يسم الا صنف السبعة وانما خص الفقراء لانهم أكثر الاصناف أو لتحق الفقر في الجميع الا في العامل وهو

ولو غنيا لا هاشيا لانه فرغ نفسه لهذا العمل  
 فيحتاج الى الكفاية والغنى لا يمنع من تناولها  
 عند الحاجة كالمسكين البيل بصر عن البدائع  
 وبهذا التعليل يقوى مانسب للواقعات ان  
 طالب العلم يجوز له اخذ الزكاة ولو غنيا اذا  
 فرغ نفسه لا فادة العلم واستفادته ليجز عن  
 الكسب والحاجة داعية الى ما لا يمتنع كذا  
 ذكره المصنف (قوله رعله) ما يكتفه هو اعوانه  
 بالوسط الصك لا يزداد على نفسه من  
 (قوله مكاتب) اغير هاشي ولو يجز حل للمولى  
 ولو غنيا كغيره استغنى وابن سبيل وصل لاله  
 وسكت عن المؤلفة قلوبهم لسقوطهم اما برزوان  
 العلة أو نسخ بقوله صلى الله عليه وسلم لعاد  
 في آخر الامر خذها من أغنيائهم وقد هاهنا  
 في فقراتهم

(قوله مديون) هو المراد بالظاير في الآية ويطلق في الدائن أي الذي له دين على الثامن لا يقدر على أخذه  
وليس عليه مناسبات والقرين ضيق بعض فاعلى بعض مفعول فيه هذا كره بالموهري تعالى في النهر لأن الظاهر  
هو المديون وإنما جاز الدائن المذكور لأنه فقير لأنه غارم اه (قوله لا يملك نصيبا) ويشترط أن لا يكون حاشيا  
جوى (قوله ادفع للمديون الخ) لاحتياجه الى دفع دينه والى نفقة نفسه وعياله (قوله وهو منقطع الفقرة)  
بفتح الطاء ههنا وفي المسباح منقطع التي بصفة البناء للمفعول حيث فتهى اليه طرفه فهو منقطع  
الوادى والرميل والطريق والمنقطع بالسكر التي نفسه فهو واسم عين والنزوح اسم معنى اه نقله الشهاب  
في شرح النفاذ وبه يستفاد أنه هنا بالكسر لأن المراد الأشخاص المنقطعون والفقراء جمع الفاعلى أى الذين  
يجوز ان السوق يجيش الاسلام لمقرهم ببلد النفقة والاداية أو غيرهما فكل لهم الصدقة وان كانوا  
كلمين اذ الكسب يقدمهم عن الجهاد ههنا وفى الاستحقاق أوسع وأولى زيادة الحاجة بالفقر والانتفاع  
زبطى وهذا التفسير اختيارى يوسف قال في غاية البيان وهو لا يظهر وقال الاستيعاب انه الصحيح نهر واستشكل  
صاحب النهاية قد علم أنه ان لم يكن له في وطنه مال فهو فقير والافه وابن سبيل فكيف تكون  
الانعام سبعة قلت هو فقير لأنه زاد عليه بالانتفاع في عبادة الله تعالى فكان فقيرا للفقير المماثل الخ لى  
عن هذا السيد اه بحر (قوله وقيل الحاج) أى منافع الحاج وهو قول محمد (قوله وقيل طالبة العلم) عليه  
اقتصروا الفقيرة وقيل له القرآن الفقراء منقرات (قوله بجميع القرب) فدخل في كل من سعى  
في طاعة الله تعالى وسبيل الخير اذا كان محتاجا بحر (قوله وغرة الخلف الخ) أى ولا تظهر في الزكاة لأن  
الفرق شرط الجميع كفى البحر فيوزا مصرف لكل أتاخو الوقت والوسيلة في سبيل الله فقته غيرة القرة  
وقد علم أن المختار قول أبي يوسف (قوله وابن السبيل) هو المسافر وأما قوله لا تفي ملاينة وكل من كان  
مسافرا يسمى ابن سبيل كفى وللازمة له انزل ابناءها (قوله وهو كل من له مال لامعه) سواء كان ذلك  
الشخص في غير وطنه أم في وطنه وله ديون لا يقدر على أخذها إلا أن الشارح جعل من في الوطن ملحقا به أفاده  
صاحب النهر ولوله ما يكفي لوطنه لا يجزى الدفع اليه وكذا لو كان كسوبا على مازوى من أصحابنا  
كانت له القهستانى من الكرماتى والاولى أن يستقرض ان قدره واذا قدر على ماله لا يلزمه التصدق بما فضل  
كالفقير اذا استغنى والمكتاتب اذا جهز اه من شرح الملقى (قوله ومنه ماله كان ماله موجلا) أى واحتاج  
الى النفقة يجوز له أخذ الزكاة قدر كفايته الى حلول الاجل نهر عن الخاتمة (قوله أو على غائب) ولو كان حالا  
لعدم تمكنه منه (قوله أو بمصر) أى ولو كان حالا فيجوز له الأخذ في أمه الا قايلا لأنه بمنزلة ابن السبيل نهر  
(قوله أو باحد ولوله مئة) أى مائة اذ ليس كل فاض بعدل ولا كل مئة تعدل وفي المتن بين يدي القاضي ذل  
وكل أحد لا يختار فقلت قال السرخسى وهو الصحيح وفي النهر وينبغى أن يقول على هذا كما في مقدم الفرائد اه  
وهذا يخالف ما تقدمناه من الخاتمة من التفصيل (قوله أو الى بعضهم) لما ورد أن النبي صلى الله عليه وسلم أتاه مال  
من الصدقة فأعطاه للمؤلفة فأتاه مال آخر فأعطاه للفقراء من اه وروى عن كثير من الصحابة عدم التعيين نهر  
(قوله لأن الجنبية) أى الدالة على الجنس أى الحقيقة قال الحاشي وهذا قيل بطوارا لاقتصار على فرد  
من كل صنف من الاصناف السبعة وأما يجوز لاقتصار على بعض الاصناف فعليه أن المراد بالآية بيان  
الاصناف التي يجوز دفع اليهم لا تعيين الدفع اليهم بحر (قوله عليك) فلا يكتفى فيها الاطعام الا بطريق التملك  
ولو أطمعه عنه نأوا بالزكاة لا تكتفى (قوله كما تر) أى فى أقل كلب الزكاة (قوله لا يصرف الى بناء فهو مسجد)  
مستحبنا مقطورة واصلاح الطرقات وكرى الانهار والحج والجهاد وكل ما لا يملك فيه أبو السعود عن الدرر  
وذلك لعدم التملك الذى هو الزك كن بحر (قوله ولا الى كفن) لعدم جهة التملك منه ولذا كان الكفن على ذلك  
المتبرع حتى لو اقترن الميت سبع كان الكفن للمتبرع لا لورثة الميت بحر (قوله وقضاء دينه) أى الميت لعدم  
التملك دليل أنه لو قضى دين غيره ثم صادق الدائن بالمديون على ماله رجع للمتبرع على الدائن لا على المديون  
أجل أن بغير أمره أما اذا كان بأمره فهو عليه لئلا يرد على الدائن والمبايع جمع على المديون وعنده مالم  
يتوب منه إلا قلنا أى الى الدائن فنبغى أن لا يرجع فيها كما يحتمل المحقق في فتح القدير بحر (قوله فيجوز لو بأمره)  
لا يمكن أن يكون الدائن المتعاضد كذا قيل في بعض الصدقة ثم يبرأ بالثمن اه حلى من النهر (قوله ولو أن)

(ومديون لا يملك نصيبا) فاضلا عن دينه (وقى  
الظهيرية الدافع للمديون أولى منه للفقير (وقى  
سبيل الله وهو منقطع الفقرة) وقيل الحاج  
وقيل طالبة العلم وفسره في البدائع بجميع  
القرب وغرة الخلف تظهر في نحو الأوقاف  
وابن السبيل وهو كل (من له مال لامعه)  
ومن ماله كان ماله مؤبلا أو على غائب  
أو مسافر أو واحد من (الى كاهن أو)  
أو واحد من (الى كاهن أو)  
أو الجنبية تطل الجنبية بشرط الشافعي  
أو الجنبية من كل صنف ويشترط أن يكون  
الصرف (عليك) لا يامنه كما تر (لا) يعرف  
البناء) فهو مسجد (لا) كفن ميت  
وقضاء دينه) أما من الحى الفقير فيجوز  
لوا يأمه ولو اذن فوات

أى المدحون بقضاء دينه (قوله فاطماتى الكتاب) أى القديري لأنه المراءى عند الإطلاق مع كل أنه المكمل  
 فلن أطلقه بقيد ذلك أيضا وكذا انطلاصه (قوله وهو الوجه نهر) قال فيه لأنه لا بد من كونه قلبا وهو  
 لا جمع عند أمره بل عند ادخاله أمور وقبض الثواب وحينئذ لم يكن المديون أهلا لنفسه بوجهه وبظاهر  
 ما في المحيط والمفيد والثانية الجواز (قوله لعدم التعلق) والاعتاق اسقاط لا تعلق بصر (قوله وقدما أن الجيلة)  
 أى فى اجزاء الدفع الى هذه الاشياء من الزكاة (قوله ثمر بأمره) أعاد بتم كإوقع التعبير بما فى البحر والنهر تأخير  
 الأمر عن نية التصديق أما إذا أمره أتولا به سكوت وكبلا عنه فى الدفع فلا يميز منها حال فى البحر ويكون  
 اصحاب المال ثواب الزكاة والفقير ثواب هذه القرب (قوله لم أره) البت والاسطرار واصحاب النهر (قوله  
 والتأخر ثم) لأنه مقتضى صحة التعلق (قوله ولا الى من بينهم ولاد) بالكسر مصدر بولد أى لا يجوز الصرف الى  
 والدوان من جهة الأباء والالتهات والولد وان مغل يخفى الغناء من باب طلب والضم خطأ لأنه من السقاة  
 وهى انطاسة كفى المغرب وذلك لأن الواجب عليه الاخراج عن ذكره رقة ومنفعة ولم يوجد فى الأصول  
 والفروع الاخراج عن ملكه منفعة وان وجد رقة وهذا الحكم لا يخص الزكاة بل كل صدقة واجبة كالكفارات  
 وصدقة الفطر والتذو ولا يجوز دفعها اليهم ومن سوى ما ذكر يجوز الدفع اليهم كالأخوة والأشوات والأهلام  
 والعصاة والأخوال والبنات الفقرا بل هم أولى لما فيه من المصلحة مع الصدقة ثم بعد الاقارب الموالى ثم الميراث  
 وأما خمس المعادن وصدقة التطوع فيجوز دفعها الى الأصول والفروع بل هم أولى من غيرهم بصر (قوله انفق)  
 من مدخول المبالغة بالأولى إذا كان مملوكا كالفقير (قوله أو بين ما زوجية) أى لا يدفع هوز وجهه انفا فأولا  
 تدفع زوجته عند الامام والملة عدم قطع المنفعة عن المولى من كل وجه (قصة) تعتبر زوجية فى شهادة  
 أحدهما لا تنزوت الادام فى عدم الرجوع فى الهبة وقت الهبة وفى الوصية وقت الموت وفى الاقرار لها  
 فى المرض وقت الاقرار وفى السرقة كلا الطرفين نهر (قوله ولو مائة) أى فى العدة ولو مائة لا سراج (قوله  
 ولا تدفع من الى زوجها) لقوله صلى الله عليه وسلم لا امرأ إذا برت مسعود حتى أرادت التصديق بصل لها زوجها  
 وذلك أحق من تسديت عليهم ولا مام أن المنفعة لم تنقطع عن المولى حتى لو جرد الاتصال والاشتراك  
 فى المنافع ولهذا يستغنى عن كل واحد منهما بما مال الآخر عادة قال الله تعالى ووجدها عائلا فأغنى أى مال  
 خديجة وزوجه صلى الله عليه وسلم وحل الحديث على صدقة التطوع ولهذا تصدقت بكل الحلى أبو السعود  
 ويدل لذكر الولد مع الزوج فانه باجتماع لا يجوز دفع الزكاة اليه (قوله ولا الى مملوك المولى) أما فى العبد والمولى  
 فاعدم التعلق وأما فى المكاتب فلا فى كسبه حقا فلا يميز التعلق زبلى ولذا التوزيع بأمة مكاتبه لم يميز بخلاف  
 تزوجه بأمة نفسه بصر (قوله ولو مكاتب) جعل المملوك شريكا للمكاتب مخالف لما قاله فى باب الخلف بالمعنى  
 أن المولى لا يتناول المكاتب لأنه ليس مملوكا مطلقا لأنه ماله يد أو لما كان مملوكا قال فى الكفر بعبده  
 ومكاتبه أبو السعود عن الشربلا ليسة (قوله سواء كان كاهن) وأعتق جزأ منه لأن مقتضى البعض عقلة المكاتب  
 (قوله وبين ابنه) وان سفل (قوله معصرا) حال من الأب (قوله لا يدفع له) ذكره ليعلم له والافيقى منه قول  
 المصنف ولا الى عبد الخ (قوله لأنه مكاتبه) أى على تقدير أن يكون مكاتبه (قوله أو مكاتب ابنه) ولا يجوز الدفع  
 اليه كالأب يجوز الدفع الى نفس الابن كذا فى البحر وهذا راجع الى ما إذا كان مشتركا بينه وبين ابنه وكان معصرا  
 واختار الابن استسعاؤه أما إذا كان موسرا ووجهه الابن كان العبد مكاتب الأب (قوله فحكمه علم عامر) قال  
 فى البحر ولو سكنان بين اثنين فأعتق أحدهما حسنه وهو معصرا واختار السالك الاستسعاؤه فلم يقتض الدفع  
 لأنه مكاتب لغيره وليس لساكت الدفع لأنه مكاتبه وان كان المعنى موسرا واختار السالك تضمينه  
 فليس كالدفع الى العبد لأنه أجزأ عنه وليس للمعنى الدفع اذا اختار بعد تضمينه استسعاؤه لأنه لا يغير بعد  
 الضمان بين اعتاق الباقي والاستسعاؤه وقوله علم عامر تبع فيه صاحب النهر حيث قال علم عامر أول الباب  
 ولم يتقدم له ذكر هنا (قوله أما مكاتب نفسه) أى فيما إذا كان موسرا ووجهه شريكه اه حلقى (قوله أو غيره)  
 أى فيما إذا كان المعنى معصرا واعتسى الغير العبد قال فى النهر فان قلت كيف يتصور دفع الزكاة من المعسر  
 قلت يتصور بأن يكون ذكاه مال مستهلك قبل الاعتاق ويكون عند الاعتاق فقيرا (قوله ولا يجوز) هذا  
 الخلاف مبنى على أن الاعتاق ذوال الملك فيتميز بجنده ومندهم ذوال الرق فلا يميز به اه حلقى (قوله مطلقا)

فأما لاى الكتاب فينبه عدم الجواز وهو  
 الوجه نهر (و) لا الى (عن ما) أى قن (يعنى)  
 لعدم التعلق وهو الركن وقد مر أن الحيلة  
 أن يستغنى عن الفقر ثمر بأمره بل هذه  
 الاشياء وحل له أن يجانس أمره لم أره والتأخر  
 نعم (ولا الى من بينهم ولاد) ولو لم يكن  
 (أو) بينهما (زوجية) ولو لم يكن (أو)  
 هو الذى زوجها (أو) لا الى (مملوك المولى) ولو  
 مكاتباً أو مديراً (أو) لا الى (مملوك المولى)  
 بعينه (سواء كان كاهن أو غيره) ولا يجوز  
 إلا بطلب معصرا لا يدفع له ولا مكاتباً  
 أو مكاتب ابنه أو ماله المشترك بينهما وبينه  
 فحكمه علم عامر لأنه ماله مشترك بينهما وبينه  
 ولا يجوز مطلقا



الحق سواء كان الحق موسراً أو معسراً له حلق (قوله لأنه حر كله) أي غير مديون وهو فيما إذا كان الحق  
موسراً وضعه الساكت اه حلق (قوله أو حر مديون) يعني فيما إذا كان الحق معسراً فإن العبد يسمى لساكت  
وهو حر وإعلم أن الساكت غير من أن يعتق نصيبه أو يديره أو يكتبه أو يستعصمه إن كان الحق معسراً له التعيين  
أرضان كان موسراً هذا عنده أو معسراً فليس له إلا الاستعصاف في العسار والتعيين في اليسار كما يأتي في كتاب  
العتاق اه حلق (قوله ولا إلى غنى) إلا المكاتب وابن السبيل والعامل فهما في "وشمل الغنى" السلطان على  
الامسح كما تقدم وسواء كان الغنى غنياً حقيقياً أو في حكمه كالودع قوم زكاتهم إلى من يصومه الفقير فاجتمع عند  
الاستحدا أكثر من مائتين فإن كان بهما بادن الفقير لحكمه أن من دفع له قبل بلوغ ما يجعه مائتين جازوا إلا لاله  
وكيل الفقير فاجتمع عنده بملكه الفقير وبالنصاب يكون غنياً إلا أن يكون الفقير مديوناً فيعتبر هذا التفصيل في  
مائتين أفضل بعدد ينه وإن كان الجمع بغير أمر الفقير جازاً يدفع مطلقاً بغير وليس الغنى أن يقبل جازة السلطان من  
يت المال وإن أعطاه من موروته جازوا أما الفقير فله ذلك إن كان السلطان يأخذ من الناس ما يجوز له أخذه من  
عن السراج والغنى أن يشترى الصدقة الواجبة من الفقير وبها كلها وكذا الوهب له لأن تبدل الملك كبديل العين  
ولو أن يباح له ولم يملكها منه لأقل له على الرابع وقيد بالزكاة لأن التفل يجوز للغنى كمالها شئ كما في البصر (قوله  
يملك قدر نصاب) اعلم أن النصب ثلاثة نصاب تام سالم من الدين فاضل عن الحوائج الأصلية وهو موجب لكل  
حلق كل كارة والكفارات بأنواعها ونصاب ليس بنام فارغ عما ذكره يتعلق به وجوب الأصحية وصدقة الفطر  
ونفقة الأقارب وحرملن أخذ الزكاة ونصاب يتعلق به حرمة السؤال وهو من يملك قوت يومه والمراد الاتزان  
وإطلاق النصاب على الثالث مجاز شرعي (قوله فارغ عن حاجته الأصلية) أمالو كان مستغرقاً لم يحل  
فقبل لمن ملك كتاباً تساوى نصاباً وهو من أهلها العاجلة لأن زادت على قدرها أو كان جاهلاً وانقصه غنى  
بكتبه لقضاء دينه ولو كان محتاجاً إليها قباؤه وقيل لمن له دار وحواليه تساوى نصاباً وهو محتاج لظنهما  
لنفقته ونفقة عياله وإن عند مطلق سنة يساوى نصاباً لعياله على ما هو الظاهر بخلاف قضاء الدين فإنه  
يجب عليه بيع قوته الأقوت يومه وحل لمن له نصاب وعليه دين مستغرق أو منقص والمزارع إذا كان له  
نوران لأن زاده وبلغ نصاباً (قوله لمن أي مال كان) نقداً أو عروضاً قياراً أو سائمة (قوله كمن له نصاب سائمة الخ)  
اعلم أنه روي عن محمد بن أبيان في النصاب الحرزم لزم كاهل المعتبر فيه الوزن أو القيمة في المسطوع من محمد بن أبيان  
القيمة وفي الظهيرة منه اعتبار الوزن وغرة الخسلاف تظهر في مائة تسعة عشر ديناراً قيمتها ثلثمائة درهم  
مشلا فيصرم عليه أخذها على مافي المحيط ويحصل على مافي الظهيرة والظاهر أن اعتبار الوزن انما هو  
في الموزون لتأنيبه في أمال المبدود كالأمانة فيعتبر فيها العدد على تلك الرواية إذا عرفت هذا فاعلم أن من عنده  
نصاب سائمة لا يبلغ مائتي درهم تحل له الزكاة على مافي المحيط وتحرم على مافي الظهيرة في مافي البحر والنهر والمنح  
منه وعلى مافي الظهيرة تحصرم عليه الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة ومافي الوهبانية وتبعها الشربلاني مرور  
على اعتبار القيمة وهو مافي المحيط تحل له الزكاة ويجب عليه زكاة السائمة نظر العدد ها وبما ذابندفع الثاني بين  
كلام القوم على ما ظهر في واقع سجانه ونعالى أعلم (قوله كما جزم به في البصر) حيث قال فيه وتبعه أخوه وتلذه  
المصنف ودخل تحت النصاب السائمة المذكور الخ من الأبل السائمة فإنه من ملكها أو نصاباً من السوائم من  
أي مال كان لا يجوز دفع الزكاة سواء كان يساوى مائتي درهم أم لا وقد صرح به سراج الهداية عند قوله من  
أي مال كان اه (قوله وبه) أي بما جزم به في البحر والنهر من تحصرم أخذ الزكاة على من ملك نصاباً من  
السائمة لا يبلغ القيمة مائتي درهم (قوله لكن اعتماد الخ) واستشهد بكلام المرغيناني حيث قال إذا كان له خمس  
من الأبل قيمتها أقل من مائتي درهم تحل له الزكاة ويجب عليه اه حلق وكلام المرغيناني مفرغ على  
بافي المحيط على ما ذكرنا من الجمع السابق (قوله وهم) يفتح الهاء أي غلط وسببه ما قال في العناية ولا يجوز دفع  
الزكاة في من يملك نصاباً سواء كان من النقود أو العروض أو السوائم وأهم صاحب البحر قال في الشربلانية  
وهو مديون لأن قول العناية سواء الخ فيستدبر النصاب بالقيمة سواء كان من العروض أو السوائم لما أن  
العروض ليس نصاباً إلا ما يبلغ قيمته مائتي درهم اه وفيه أن عبارة العناية لا تدل على اعتبار القيمة في السوائم  
ولما اعتبرا في العروض لأنه لا طريق لوجوب الزكاة فيها إلا اعتبار القيمة بخلاف السوائم فيما لهدى

لأنه حر كله وحر مديون فانهم (و لا إلى  
(قوله) يملك قدر نصاب فارغ عن حاجته  
الأصلية من أي مال كان كمن له نصاب سائمة  
لا يساوى مائتي درهم كما جزم به في البحر  
أنه حر مديون فانهم (و لا إلى  
مافي الوهبانية وشرهما من أنه تحل له الزكاة  
وتلزمه الزكاة انتهى لكن اعتبره في  
الشربلانية مافي الوهبانية وحر مديون فانهم  
مافي البحر وهم (و لا إلى) محلوكم

وعلى تقدير اختيار القيمة يخرج على إحدى الروايتين فليأتنا (قوله أي الفتي) احترازه عن ملوك القصور فيجوز  
 دفعها إليه كما في سنة المفتي وقيد بالملوك لأن أب الفتي وزوجته يجوز دفع اليهما كما سأل سوا فرض لهما  
 نفقة أم لا بغير ومثل الزكاة غيرهما من الواجبات (قوله ولو مدبرا) مثله أم الولد (قوله أو زمنا إلخ) ولو لم يجد  
 ما يتفقه على نفسه كما في البحر والنهر (قوله في المذهب) راجع إلى الأخير وروى عن أبي يوسف جواز دفع اليه  
 واشتارته في الذخيرة لأنه عند غيبة مولاه الفتي وسدده قدرته على الكسب لا ينزل عن حال ابن السبيل وبه  
 الظاهر أن الملك هنا يقع للمولى وهو ليس بمصرف أما ابن السبيل فمصرف حلبي عن البحر (قوله غير المكاتب)  
 أما مكاتبه فيجوز دفعها له ليعان في ذنوبه لأن كسابه مملوك له ولم يعتبروا بتأرقع الملك لئلا يسه من وجهه كما  
 مر لأن الشبهة لا تعتبر مع النص (قوله والمأذون المديون غيبا) أي لما في يده ورقت أي عدم ملك المولى أكسابه  
 وهذا عند الإمام أما عندهما فلا يجوز لأن المولى يملك أكسابه حلبي عن البحر (قوله ولا إلى طفله) ذكر أن كان  
 أو اتقى في ماله أولا على الأصح لأنه بعد غيبته في أيه على الأصح نهر والمراد بالمال الذي لم يبلغ حال في التقاية  
 وشرحهما لا يقتضي أن طفله أي الفتي فيصرف إلى البالغ ولو ذكر أصحنا نقابل الطفل بالبالغ (قوله بخلاف  
 ولده الكبير) ولو زعمنا قبل فرض نفقته أجماعا وبعده عند محمد خلا فالثاني وفي بنت الفتي ذات الزوج خلاف  
 والأصح الجواز وهو قولهما ورواية عن الثاني نهر (قوله وأبيه) مثله بل أولى سائر أقاربه الذين تلزمه نفقتهم كما في  
 النهر (قوله وطفل الفتي) ولما أوجبوا ماله لا بعد غيبته بقائها ولو انحاز إليها (قوله لا تنفاه المانع) على الجميع  
 والمانع أن الطفل بعد غيبته في أيه بخلاف الكبير فإنه لا بعد غيبته في أيه ولا الأب في أيه ولا الزوجة  
 في أيه زوجها ولا الطفل بعد غيبته أمه ولو لم يكن له أب فأتى المانع فيها اه حلبي عن البحر (قوله ولا إلى بنتي هاشم)  
 من الهشم وهو كسر الشئ الخ وروى به عمرو بن عبد مناف - ثم عليه الصلاة والسلام - لأنه أول من هشم  
 القرية لاهل الحرم فهاشم تافى ونسبه صلى الله عليه وسلم الجميع عليه ينتهي إلى عدنان وهو محمد بن عبد الله  
 ابن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف بن قصي بن كلاب بن مرة بن كعب بن لؤي بن غالب بن فهر بن مالك  
 ابن النضر بن كنانة بن خزيمة بن مدركة بن إلياس بن مضر بن نزار بن معد بن عدنان أبو السعود وأعلم أن عبد  
 مناف وهو الأب الرابع للنبي صلى الله عليه وسلم أعقب أربعة هاشم والمطلب ونوفل وعبد شمس وهاشم أعقب  
 أربعة انقطع نسل الكل إلا عبد المطلب فإنه أعقب اثني عشر تصرف الزكاة إلى أولاد كل أن كانوا مسلمين فقراء  
 إلا أولاد عباس وحارث وأولاد أبي طالب علي وجعفر وعقيل إذا عرفت هذا فاطلاق بني هاشم مما لا ينبغي  
 لا تقطاع نسل الكل ما عدا عبد المطلب ذكره القهستاني والأولى البحث بأن أولاد هاشم ليسوا جميعا بمن يحرم  
 عليهم الزكاة والألما لوجود منهم من بني هاشم والى دفع هذا السؤال أشار الشارح بقوله الأمن أبطل النص قرأته  
 وأما حرم عليهم لقوله صلى الله عليه وسلم يا بني هاشم إن الله تعالى حرم عليكم غسالة الناس وأوساخهم وعوض  
 عنهم خمس الخمس هداية وقوله عليه الصلاة والسلام نحن آل البيت لا نحمل لنا الصدقة وروى أبو داود ومولى القوم  
 من أنفسهم وأنا نحمل لنا الصدقة وذلك كرامة لهم حيث قصروا في جاهليتهم وأسلامهم منع وعقيل مكبر على  
 وزن كريم أبو السعود وكان لأبي طالب أربعة من الأولاد ولده طالب ومات ولم يعقب وكان بينه وبين عقيل عشر  
 سنين وبين عقيل وجعفر عشر سنين وبين جعفر وعلي عشر سنين وأتتهم فاطمة بنت أم عبد بن هاشم بن عبد  
 مناف غاية البيان (قوله الأمن أبطل النص قرأته) وهو قوله عليه الصلاة والسلام لا قرابة بيني وبين أبي لهب  
 (قوله لبني المطلب) أي لمن أسلم منهم والمطلب أخو هاشم (قوله إطلاق المنع) أي في كل الأزمان وسواء في ذلك دفع  
 بعضهم لبعض ودفع غيرهم لهم وجوز أبو يوسف دفع بعضهم لبعض وهو رواية عن الإمام نهر وروى أبو عبيدة  
 عن الإمام أنه يجوز الدفع إلى بني هاشم في زمانه لأن عوضها وهو خمس الخمس لم يصل إليهم لأنه حال الناس أمر  
 القنائم وأيسالها إلى خبيث يستحقها فإذا لم يصل إليهم العوض عادوا إلى العوض واختاره الطحاوي وأقره  
 القهستاني كذا في شرح المتن (قوله والهاشمي) يجوز له دفع زكاته الله غام العبارة عند أبي حنيفة خلا لا ي  
 يوسف كذا في النهر وسنشدنا يصح حملها على قول أبي يوسف (قوله أي تقائهم) وليس المراد مولى الموالات  
 فأنما يحل له (قوله فأرأوهم أولى) أي يمنع الزكاة لأنه تابع له حالا وما لا يخلط للمعقوق فأنه يحل له الإرث  
 إذا لم يكن المعقوق وارث اه (قوله مولى القوم منهم) أي في حل الصدقة وشرعها والأخرى القوم ليس منهم

أي الفتي ولو مدبرا أو زمنا ليس في عيال  
 مولا أو كان مولا غائبا على المذهب لأن  
 المانع وقوع المال لمولاه (غير المكاتب)  
 بالمأذون المديون بمحض فيجوز (و) لا إلى  
 طفله بخلاف ولده الكبير وأبيه وأمراته  
 لغيره وطفل الفتي فيجوز لا تنفاه المانع  
 (و) لا إلى (بني هاشم) الأمن أبطل النص  
 قرأته وهم بنو أبي لهب قتلوا النبي  
 فأنزل الله عليهم لعنة الملائكة ثم دفع  
 المنع وقول العيني والهاشمي يجوز نهر (و) لا إلى  
 كانه منسوبة صوابه لا يجوز نهر (و) لا إلى  
 موالهم (م) أي تقائهم فأرأوهم أولى  
 لمديث مولى القوم منهم

من جميع الوجوه التي ترى أنه ليس مستكفراً لهم وأن مولى المسلم إذا كان كافراً أو شذمه الجزية وإن كان مولى  
 التخلي ذمياً أو شذمه الجزية لا المضاعفة بجر (قوله وهل كانت تحمل الخ) قال أبو السعود في حاشية الأشياء  
 وتكلم الناس في حق سائر الأنبياء عليهم الصلاة والسلام فمنهم من قال لا تحمل الصدقة لسائر الأنبياء أيضاً  
 ولكن تحمل أقربائهم وإن الله تعالى أكرم نبينا بأن حرم الصدقة على أقربائه أطهار الفضيلة وقيل بل كانت  
 الصدقة تحمل لسائر الأنبياء وهذه خصوصية لنبينا عليه الصلاة والسلام وأما الصدقة على أزواجه عليه الصلاة  
 والسلام ففي شرح البضاري لا يثبت أن الفقهاء اتفقوا على أن أزواجه عليه الصلاة والسلام لا يدخلن  
 في الذين حرمت عليهم الصدقات وقال ابن قدامة روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها أنها قالت إن آل محمد  
 لا تحمل لنا الصدقة ثم قال فهذا يدل على تحريمها عليهم سوى (قوله لآلهم) لقوله في الحديث وحرم  
 عليكم أوساخ الناس ولا تلبسوا بالثياب منزّهون عن ذلك نهر (قوله وبازت التطوعات) أي صدقة النافلة  
 وفي النهاية عن العنابي الإجماع على جواز ذلك لهم وتبعه صاحب المعراج واختاره في المحيط مقتصر عليه  
 وعزاه إلى النوادر ومضى عليه الإجماع في شرح القدوري واختاره في غاية البيان ولم ينقل غيره شارح الجمع  
 فكان هو المذهب بجر وخرج بذلك الواجبات ككفارة اليمين والظهار والقتل وجزاء العبد وعشر الأراضي  
 فلا يجوز دفعها إليهم على من القمع الأخس الركا فيجوز دفعه إليهم كأي النهر من السراج (قوله كما حقه في  
 القمع) الذي حقه في القمع يقتضي حرمة النافلة والوقف فانه قال والحق الذي يقتضيه النظر إجراء صدقة  
 الوقف بجرى النافلة فان ثبت في النافلة جواز الدفع ثبت جواز دفع الوقف والانطلاق لا شك في أن الوقف  
 متبرع بنفسه بالوقف إذا لا إيقاف واجب وكان منشأ الغلط وجوب دفعها على الناظر وبذلك لم تنصر صدقة  
 واجبة على المال بل غاية الأمر أنه وجوب اتباع شرط الوقف على الناظر فوجوب الاداء نفس هذا الوجوب  
 فلتستكم على النافلة ثم يعطى مثلهما الوقف ففي شرح الكوكب في بين صدقة الواجب والتطوع ثم قال وقال بعض  
 محل لهم التطوع اه فقد أثبت الخلاف على وجهه بمرتب جرح حرمة النافلة وهو الموافق لاهومات فوجب  
 جرحه فلا تدفع إليهم النافلة الأعلى وجه الهبة مع الادب وخض الجناح تكريمه لاهل بيت رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وأقرب الأشياء اليك حديث بريرة في الذي تصدق به عليه السلام يأكله حتى اعتبره هدية منها  
 فقال هو عليه الصلاة والسلام ولما ساهدية وظهار أنها كانت صدقة نافلة لانه لا تحميم للعمومات الابدال اه  
 فهذا من الكمال نصريح بجرمة النافلة والوقف فكيف يسوغ الشرح أن يجعل جوازها من تحتها  
 كما هو موجود في بعض النسخ وفي بعض النسخ لم يوجد بها ذلك وهو الاول وصدقة الوقف ان اعتبر واجبة  
 حرمت الا بالشرط وهو ما عليه البرزلي والقرطبي ونص عليه في شرح الطحاوي وان اعتبرها صدقة نافلة  
 جازت لهم على المذهب (قوله ان سماهم جاز) أي بأن شرطهم الوقف خاصة وأول خلفهم في جرح المستحقين  
 (قوله وجعله محشي الأشياء) الشيخ صالح الغزي ابن المصنف وكذا البيهقي شارح الأشياء وخبر جعله يرجع  
 إلى القول الفصل الذي في السراج وغيره (قوله محل القولين) فالقول بعدم جواز الدفع لهم محمول على ما إذا  
 لم يسمهم والقول بالجواز على ما إذا سماهم ويصح حملهما على الاعتبارين السابقين من أنها واجبة أو نافلة  
 (قوله وهل تحمل الخ) كذا يوجد في بعض النسخ وهو مستكبر مع قوله قرباً وهل كانت تحمل لسائر الأنبياء  
 والصواب النسخ التي لم تذكر فيها قاله الحلبي (قوله حديث معاذ) وهو أخذها من أغنيائهم وردت في فقراتهم  
 فالصرف إلى غيرهم تركه للإمام اه مع (قوله وغير العشر) لأن مصرفه مصرف الزكاة مع (قوله والخراج)  
 قد تقدم بيان مصرفه (قوله خلافاً للثاني) فقال عدم جواز دفع الصدقة الواجبة إليه (قوله ويقول به في)  
 وظاهره أن يلقى ترجيح الاول أبو السعود (قوله لا يجوز له) لقوله تعالى أنما ينالها كماله عن الدين فأنزلهم في الدين  
 بجر (قوله وغيرها) لم يذكر في البصر الا الذي في الغاية (قوله لكن جزم الزيلعي الخ) تبع في هذا صاحب المهر قال  
 أبو السعود والظاهر أنه سهواً لا وجوده فيه اه وفي البصر من معراج الدراية اتهم بجر عدم جواز التطوع  
 إليه (قوله دفع) أي الزكاة ومثلها العشر سوى وقوله بجر العشر أي فاقطع الطلب والابتغاء ويراد دفع الترخي الا  
 أن الاول يستعمل في المعاملات والثاني في العبادات وعرفا طلب الشيء بطلب الظن عند عدم الوقوف  
 على حقيقته كأي النهر والتخري غير الشك والظن فالشك استواء في العلم والجهل والظن ترجيح أحدهما من غير

وهل كانت تحمل لسائر الأنبياء خلاف واعتد  
 في النهر حكمها لأقربائهم لآلهم (وبازت  
 التطوعات من الصدقات) غلة (الوقوف  
 لهم) أي لبي حاشم سواء سماهم الوقف أو لا  
 على ما هو المحقق في الحقيقة لا يمكن في  
 السراج وغيره ان سماهم جاز ولا قلت  
 وجهه محشي الأشياء محل القولين ثم قل من  
 البصر عن المذهب وهل تحمل الصدقة لسائر  
 الأنبياء (قوله) وهذه خصوصية لنبينا صلى  
 الله عليه وسلم وقيل لا بل تحمل لأقربائهم فهي  
 خصوصية لأقربائهم لنبينا كراماً وأهلها  
 لفضيلته صلى الله عليه وسلم فليصفاً (ولا  
 تدفع إلى ذمتي) حديث معاذ (وبازت) دفع  
 (غيرها وغير العشر) والخراج (إليه) أي  
 الذمتي ولو واجبا كنذر وكفارة وفطرة خلافاً  
 للثاني ويقول به في حاشي  
 الحرب ولو متناً لجميع الصدقات لا يجوز  
 له أن يأخذ بجر من الغاية وغيرها لكن جزم  
 الزيلعي بجواز التطوع له (دفع محشر) لم يظنه  
 مصرفاً



في ذات الله حيث جعلوا الله تعالى جوهرًا ولا يجوز دفع الهم اتفادًا كذا في حاشية الاشياء للعلامة أبي  
 السعود (قوله وكذا المشبهة في الصفات) أي لا يجوز دفع الزكاة لهم على المختار وهم الذين يجوزون قيام  
 الحوادث به حلي رأوا السعود فيجعلون بعض صفاته حاشية كصفات الحوادث (قوله لأن مفقوت المعرفة من  
 جهة الذات) أي لأن الشخص الفوت الخ في العبارة طلب لأن المشبهة في الصفات أقل من المشبهة في الذات  
 وهم الكرامية أفاده أبو السعود في الحاشية المذكورة (قوله كما لا يجوز دفع زكاة الزاني لولده منه) مثل الزكاة  
 كل صدقة واجبة الاخرس الركاك في حاشية الاشياء المذكورة (قوله وكذا الذي نفاه) كولد أم الولد إذا نفاه  
 كذا في البصر ومثله المنفى باللعان كما يأتي في باب وهل مثله ولد فقته إذا سكنت عنه أو نفاه فلما راجع اهـ (قوله  
 إلا إذا كان الولد من ذات زوج معروف) لأن الولد ينبت من الزوج فتقطع النسبة عنه وفي المنع عن الفوائد  
 الزنية الولد من الزنا لا يثبت نسبه في شيء إلا في الشهادة لا تقبل للزاني إلا إذا كان من امرأة لها زوج معروف  
 كذا في جامع الفصولين قال أبو السعود في حاشية الاشياء أميل الوجه فيه أنه إذا كان لها زوج معروف ينبت  
 الولد منه لمن الزاني كما صرح حوايه فتقطع النسبة عنه ثم قال مقتضا أن يحمل له تزوج بنته من الزنا والمصرح به  
 في كتاب النكاح أنها تحرم عليه مع فلا بد بأنها بنته لغة ونطقًا في قوله تعالى وبناتكم باعثوا الفسقة بل صرحوا  
 أيضًا بحرمة بنت ابنه من الزنا كذا يحيط بعض الأفاضل أقول هذا مقتضى لا يسلم لأن الزاني بها يحرم فسروها  
 على الزاني (قوله ولا يحمل أن يسأل الخ) لقوله صلى الله عليه وسلم من سأل وعنده ما يغنيه فأنما يستكسر من جهر  
 جهنم قالوا يا رسول الله ما يغنيه قال ما يغنيه وما يغنيه وفي الغاية القدرة على الغذاء والعشاء تحترم سؤال  
 الغذاء والعشاء أبو السعود (قوله من له قوت يومه) بالنفس ما يقوم به بدن الإنسان جوى (قوله كالصحيح  
 المكتسب) حرمة السؤال منه غير متفق عليه كما في الشريعة (قوله وبأنه معطيه) وليس له الرجوع فيه إلا بقوله  
 أنها شبهة فتثبت أحكام الهبة فيصح الرجوع لأن قواهم الصدقة على الفنى هبة فله الرجوع بحله الغنى الذي يملك  
 نصابًا كما أخصه في الجهر (قوله ولو سأل للكسوة جاز) وفي أبي السعود عن الزيلعي ويجوز معها سؤال الهبة  
 والكسوة ويجوز لصاحب الأوقية من الذهب والخمسين درهمًا سؤال ما يحتاج إليه من الزيادة وجب في الخبر حرمة  
 السؤال على من يملك خمسين درهمًا وروى على من يملك أوقية وعلى من يكون صهيحًا مكسبًا اهـ وقوله وجب في  
 الخبر حرمة الخ محمول على سؤال ما لا يحتاج إليه بقرينة ما قبله وفي الجهر وقيد بالسؤال لأن الأشد أن ملك أقل  
 من نصاب جائز لسؤال وقيد به لأنه لا يملك السؤال لمن له قوت يومه جاز (قوله ولا يشتغله عن المكسب  
 بالجهد) وإن قواها مكسبًا مخ (قوله ما يغنيه يومه) أي يوم الادم جوى (قوله واعتبار حاله من حاجة وعيال)  
 هذه العبارة تنافي ما قبله لأن من اعتبر اليوم لا يعتبر الحال وعكسه ويميل عليه ما نقله أبو السعود  
 عن التهر وعبارته في مثل هذا اليوم أي يوم الادم جوى والمراد الاغناء بادن قوت يومه والاطلاق أولى  
 من التقيد باليوم لسأله فبني أنه يتطرق إلى ما يقتضيه الحال في كل فقير من عيال أو حاجة كدبر رغب واقضى  
 كلامه أن الكثير لو أحد أولى من توزيعه على جماعة تهرق لاقتصاره على العبارة الأخيرة أولى (قوله فقرامكان  
 المال) لا مكان المال (قوله مكان المؤدى) لا مكان المخرج عنه بحر (قوله عند محمد) وقال الشيخان يعتبر مكان  
 المؤدى عنه مراعاة لا يجب الحسم في محل وجوده اهـ حلي قال في البصر واختلف التصحيح فوجب  
 التمسك عن ظاهر الرواية والرجوع إليها فالمتقول في النهاية معزى إلى البسوط أن العبارة مكان من يجب عليه  
 لا يمكن المخرج عنه موافق لتصحيح المحيط فكان هو المذهب ولذا اختاره قاضي خان في فتاواه مقتصر عليه  
 اهـ (قوله لأن رؤسهم الخ) علة لمخدوف أي ولا يعتبر رأس المخرج عنهم لأن الخ (قوله إلى مبيات أقرانته)  
 أي الذين يبعثون القبر وهم الذين لا يخذعون بأخذها كما تهرق البصر (قوله برسم عبد) أي عادة عبد اهـ حلي  
 (قوله أو إلى بشر) بخو ولا تهرق قوله أو مهدى البيا كورة هي الثمرة التي تدرك أولًا حلي عن القاموس وفيه  
 أن مهدى البيا كورة أعاد دفعها إلى أخذ منه أضاع فتمم فهو من قبيل البيع بالمطاي فكيف ينوب عن الزكاة  
 أو يقال الثمن المعتاد مثلها لا ينوب عن الزكاة وما زاد عنه ينوب عنها اللهم إلا أن ينزل المهدى منزلة الواهب  
 (قوله إلا إذا نس على التعويض) أي نص على أن ما دفعه في مقابلة الهبة والسرو الذي حصل له بالبشارة  
 والتهنئة التي حصلت له من المبيات اهـ حلي (قوله ولودفعها لاخته الخ) قال في الوالدية وجب دفع زكاة ماله

وكذا المشبهة في الصفات في المختار لأن مفقوت  
 المعرفة من جهة الصفات بل مفقوت المعرفة  
 من جهة الذات بجميع الفتاوى (كما لا يجوز دفع  
 زكاة الزاني لولده منه) أي من الزنا وكذا  
 الذي نفاه اشياء (الا إذا كان الولد من  
 ذات زوج معروف) فهو لين والكلي في  
 (ولا يحمل أن يسأل) يسأل من  
 أنفق حرم له قوت يومه (بالفعل أو بالقوة  
 كالصحيح المكتسب وبأنه معطيه) علة  
 لا على المحرم (ولو سأل للكسوة)  
 ولا يشتغله عن المكسب بالجهد أو طلب العلم  
 (جاز) لو محتاجه فروع يشد دفع ما يغنيه  
 يومه عن السؤال واعتبار حاله من حاجة  
 وعيال واعتبر في الزكاة فقرا مكان المال وفي  
 الوصية مكان الوصى وفي الفطرة مكان  
 المؤدى عند محمد وهو الأصح لأن رؤسهم تبع  
 رأسه دفع زكاة إلى مبيات أقرانته برسم عبد  
 أو إلى بشر أو مهدى البيا كورة جاز إلا إذا  
 نص على التعويض ولودفعها لاخته



الى اخوته وهي تحت زوج ان كان مهر عا دون مائتي درهم أو أكثر لكن المهر أقل أو أكثر الزوج معه سرحد المذبح  
اليه ما هو أعظم لاجل انها فقيرة قرية أما لو كان المهر مائتي درهم فصاعدا والزوج موسر فعند الامام في قوله  
الا تترك ذلك الجواب وعنده لا يجهل بناء على أن المهر قبل القبض هل تكون نصابا وجوب الاضحية وصدقة  
الفطر عليه على هذا التفصيل اهـ وبطل ما ينقضي للاحتياط كما في البرازية ومنه يعلم ما في عبارة المؤلف  
من عدم بيان الخلاف فأوهم الاتفاق (قوله ولها على زوجها مهر) أي مجهول فان المذبح لا يمنع كاتفيه عبارة  
الولولجية (قوله والا) أي وان لم يكن لها على زوجها مهر او كان ولم يكن مجهلا أو كان ولم يبلغ نصابا أو بلغ ولم يكن  
الزوج مليا أو كان ولم يكن مقرا أو كان وامتنع عن الاداء أو مات في الامتناع عن الاداء فأقاده لا يفرق بين  
أن يكون لها ينة أو لا كما به على نظيره عند قوله وابن السبيل اهـ حلي (قوله ولودفعها العلم ظليفة) أي من هو  
قائب عنه وتظيره اذ ادفعها المورث من استأجره أو الشيخ ان يحضره (قوله صح) لانه تمحض تبرعا فاذا نوى به  
الزكاة صح (قوله والا) لان المدفوع حينئذ يكون بغير العوض (قوله فاتها بها الفقراء جاز) ويكون تمليكهم  
والثمة سابقة عند العزل وكذا اذا لم ينو ثم نوى به بعد اتمامها وهو قائم في يد الفقراء كما تقدم نظيره (قوله ان كان  
يعرفه) أي بالفقراء لا يترتب على معرفة النسب ثمرة واقعه سبحانه وتعالى أعلم

### • (باب صدقة الفطر) •

لما كان لها مناسبة بالزكاة كونه عابدة ماله وبالصوم لان شرط وجوبها الفطر بعد الصوم ذكرها بينهما  
والصدقة العطية التي يراد بها المثوبة عنده تعالى هي بمقتضاها انما تظهر صدق رغبة الرجل في تلك المثوبة  
كما صدق يظهر به صدق رغبة الزوج في الزوجة ولم يقل صدقة الرأس بخبره ضاع على الاداء في يوم الفطر  
اذ المراد به يومه كيوم النحر لا الفطر لغوى المحصورة في كل الاله اشار في الدراية نهر (قوله من اضافة الحكم  
لشرطه) المراد بالحكم وجوب الصدقة لانه هو الحكم الشرعي فيكون على حذف مضاف والمراد بالوجوب  
وجوب الاداء لانه هو الذي شرطه الفطر لنفس الوجوب الذي مناطه وجود السبب وهو الرأس اهـ حلي  
والاولى كما في البحر من اضافة الشيء الى شرطه وهي مجازية لان الحقيقة اضافة الحكم الى سببه وهو الرأس اهـ  
موضعا (قوله والفطر لفظ اسلامي) أي كلمة مولدة لا عربية ولا مقربة بل هي اصطلاح للفقهاء فتكون حقيقة  
شرعية أو بالسعود وفي البحر والنهر والفطر لفظ اسلامي اصطلاح عليه ائمة لها كانه من الفطرة بمعنى انطلقت اهـ  
أقول الظاهر أن معنى كونه اسلاميا أنه يتكلم به الصديق الاول من أهل الاسلام النبي صلى الله عليه وسلم  
وأصحابه وهم أفصح أهل اللغة واذ علمت ذلك فلا ينافي كونه اسلاميا بهذا المعنى ما نقله المحقق عن القاموس  
من قوله فطر الصائم اكل وشرب كما فطر وقال في حرف الميم الصوم الامساك عن الاكل والشرب والكلام اهـ  
ثم قال الحلبي فليستظر ما معنى كونه اسلاميا بعد ثبوته في كتب اللغة وقول نوح أفندي متعبا صاحب  
القاموس ان ذلك المخرج يوم العيد لم يعرف الا من الشارع فكيف نسب الى أهل اللغة الجاهل به فهذا منه  
خطا للحقيقة الشرعية بالحقيقة اللغوية وهو كثير كلامه مردود بان الكلام في مجرد اللفظ لا في مدلوله  
على أن المخرج يوم العيد مدلول الصدقة لا الفطر الذي الكلام فيه (قوله والفطرة مولد) أي لا عربي ولا عرب  
تبع الشرح في هذه العبارة صاحب النهر وابطله الحلبي بقول النقاية فصل الفطرة من حين برت قال الفهستاني  
يحذف المضاف مثل الخلق وذا معنى فالمراد صدقة انسان مخلوق فبساوى قوله سم صدقة الرأس اهـ فبطل  
كونه مولدا أو لغويا اهـ أقول ذكر الفطرة في النقاية وتفسير الفهستاني لها لا يدل على أنه عربي والانسيب الرد  
بقوله تعالى فطرة الله التي فطر الناس عليها فان ذلك صريح في أن الفطرة من فصح كلام العرب (قوله وأمر بها)  
أي في شهر شعبان كما رواه الطبراني عن قتادة وذكر العلامة نوح أنه أمر بها قبل العيد يومئذ وكان ذلك  
على رأس ثمانية عشر شهرا من الهجرة أبو السعود (قوله قبل الزكاة) اعلم ان الصوم والزكاة فرضا في السنة  
الثانية من الهجرة الا ان اقتراض الصوم والا مريض بصدقة الفطر قبل اقتراض الزكاة على الصحيح أبو السعود  
وتقدم للشرح أن الزكاة فرضت قبل الصوم (قوله قبل الفطر) أي قبل يوم الفطر بأمر بانها يوم هذا الحديث  
يتقوى ما يشبه صاحب البحر سابقا في باب صلاة العيدين من أنه ينبغي ان يقدم احكام صدقة الفطر في خطبة  
قبل يوم العيد لاجل ان يتمكنوا من اخراجها قبل الذهاب الى المصلى (قوله وحديث فرض الخ) باضافة

ولها على زوجها مهر يبلغ نصابا وهو على  
مقر ولو طلبت لم يمنع عن الاداء لا يجوز والا  
تجاوز ولودفعها العلم ظليفة ان كان بحيث  
يعمل له ولو يعلمه صح والا ولو وضعه على  
كفه فاتها بها الفقراء جاز ولو سقط مال فرفعه  
فقير فرضي به جاز ان كان يعرفه والمال فأنتم  
خلاصة

• (باب صدقة الفطر) •  
من اضافة الحكم لشرطه والفطر لفظ اسلامي  
والفطرة مولد بل قبل الحن وأمر بها في  
التي فرض فيها رمضان قبل الزكاة وكان عليه  
الصلاة والسلام بخطبة قبل الفطرة رغبة  
بأمر بانها فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وحدثت فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم

الحديث الى الجلة اضافة بيانية وهو جواب سؤال تقديره لم عبر المصنف بالوجوب مع ان الحديث عبر بالقرض  
اه حلي (قوله زكاة الفطر) تمامه كما في التهرطيرة للمصنف من القهر والرفق وطاعة للمساكين من اذاها  
قبل الصلاة فهي زكاة مقبولة ومن اذاها بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات رواه ابو داود وغيره اه  
والطعمة بالضم الطعام وطعم بالكسر طعما بضم الطاء اذا اكل وذاق فهو طاعم ويقال فلان قل طعمه أي  
أكله ابو السعود عن المختار وأخذ من الحديث الشريف أن العطلة فيها أحد شيئين تطهير الصائم وإطعام المساكين  
وهما يظهران في المكاتب ويظهر في الطفل ومن لم يصم الثانية فلا يقال كيف يجب الإخراج منهم مع عدم  
الصوم (قوله معناه قدر) يدل عليه قوله عليه الصلاة والسلام آخر الحديث ومن اذاها بعد الصلاة فهي  
صدقة من الصدقات ثم ان معناه والله تعالى أعلم أنهم لم تقع موقعها التام والأفهي كافية عنها كما يأتي (قوله  
للاجماع الى آخره) هذا انما يتق كونها فرضا قطعيًا لانه الذي يكفر بإحاده لا علميا وما ذكره صاحب البحر أولى  
فانه قال وأراد به الوجوب المصطلح عليه عندنا وان كان ورد في السنة لفظ فرض رسول الله صلى الله عليه وسلم  
زكاة الفطر لانه معناه امر أو إيجاب والامر الثابت بظني انما يفيد الوجوب والاجماع المتعذر على وجوبها  
ليس قطعيا ليكون الثابت الفرض لانه لم يقل فواتر اوله هذا قالوا من أنكروا وجوبها لا يكفر اه فأقول فرض بامر  
أمر إيجاب وجعل ما ذكره الشرح على لكون الاجماع ليس قطعيا (قوله معللا) أي صاحب البدائع كما تقدم  
عبارة البحر (قوله مطلق) أي عن الوقت فلا تضيق الا في آخر العمر بحرقه أنه صلى الله عليه وسلم قال ومن اذاها  
بعد الصلاة فهي صدقة من الصدقات فانه يفيد بظاهر أنها لم تقع عنها الا ان إيجابها عندئذ (قوله على قول)  
أي على القول الذي صححه الفقيه رقد سر أول كتاب الزكاة وقد نص ابن هشام على أن الفتوى على التصديق  
اه حلي أقول الذي تحترز هناك أن افترضها عمري وفوري بها واجبة فليراجع (قوله فاذاها وارثه) أي متبرعا  
والوارث ليس يفيد بيا يظهر (قوله جاز) أي ويسقط عنه الطلب في العاقبة ولو أوصى بها واجب إخراجها  
من الثلث (قوله عينا) أي حال كون يوم الفطر معينا للملاد وهو تأكيد لقوله مضيقا (قوله فبعدد يكون قضاء)  
وعلى الاول يكون أدائها هي ثمرة الخلاف (قوله واختاره الكمال) ورد القول الاول في تقريره بأنه من قبيل  
المقيد بالوقت لا المطلق لقوله عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة فبعدد قضاء اه وحل  
الاصرف في البدائع على التندب وصرح في التمهيد بهدم كراهة التأخير أي تحريرا خبر قال المقدسي لو تعرب يوم  
الفطر لها الماصح فقد يها عليه حينئذ وأجيب عنه بأنه لا يحمل بعد تحقق السبب وهو الرأس وهو ما ذكره في الزكاة  
اذا عملها بعد ذلك النصاب ولذا نقل في البحر عن البرازية أنه لو جعل صدقة الفطر قبل ملأ النصاب ثم ملكه مع  
لأن السبب هو الرأس (قوله على كل حال) خرج به العبد لانه لا يملك وان ملأ فكيف يملك (قوله مسلم) خرج  
الكافر لانه ليس من أهل العبادة فلا يجب عليه ولوله عبد مسلم أو ولد مسلم بحر والمساقر والمريض اذا أفطر في  
رمضان لا تبطل عنهم صدقة الفطر لأن سبب الوجوب موجود في حقهم ما هو طوع الفطر يوم الفطر وفي  
الخلاصة يجب صدقة الفطر على من يسقط عنه الصوم كمن جن أو كبر أو وانا السبب طوع فطر يوم الفطر يظهر  
الجواب عن إيجابها في مال الصبي (قوله ولو صغيرا أو مجنوننا) فيجب على الولي أو الوصي إخراجها من ماله  
وكما يخرج الولي من ماله منه يخرج من عبده للخدمة بحر عن الظهيرية (قوله وجب) أي على الصبي اذا بلغ  
والمجنون اذا أفاق (قوله بهد البلوغ) تبع في هذا التعبير صاحب البحر والمناسب كما قال الحلي زيادة وبعد الاقامة  
الترجع الى المجنون (قوله ذي نصاب) انما اشترط النصاب لانها انما وجبت لا غنا الفقير طبع أغنوهم في هذا  
اليوم عن المسئلة والاعنا من غير الفنى لا يكون والفنى الشرعي مقدرا للنصاب بحر (قوله فامل عن حاجته  
الاصلية) لأن المستحق بالحاجة كالمعسر كالماء المستحق للعطش وخرج به النصاب المشغول بالدين (قوله  
وحوائج عياله) فان حوائج عياله الاصلية كحوائجه (قوله وان لم يمت) يقال غنى يمتى ويغنى كذا في الاساطي فهو  
مجزوم بحذف الياء أو الواو (قوله كما ترى) أي في قوله وغنى يملك قدر نصاب اه حلي (قوله كما ترى) أي  
في قوله وغنى أيضا (قوله نفقة المحارم) اعلم أن نفقة القريب انما تجب بالبحر عن الكسب لا بمجرد الفقر بخلاف  
الاب حيث يكتفى فيه بمجرد الفقر وان قدر على الكسب وهذا في الأقارب بالنسبة للرجال فقط لأن صفة الاقربة  
يخرج أبو السعود والراجع أنه يتفق عليهم من فاضل كسبه واختاره الكمال والزيلعي وصاحب الخلاصة حلي

زكاة الفطر ومعناه قدر للاجماع على أن منكرها  
لا يكفر (موسع في العمر) عند أصحابنا وهو  
الصحيح بحر عن البدائع معللا بأن الأص  
باداتها مطلق كزكاة على قول كما ترى ولومات  
فاذاها وارثه جاز (وقيل مضيقا في يوم الفطر  
عينا) فبعدد يكون قضاء واختاره الكمال  
في قوله حرم كبره في تنوير البصائر (على كل  
جزء مسلم) ولو صغيرا أو مجنوننا حتى لو  
يخرجها وإلها ما وجب الاداء بعد البلوغ  
(ذي نصاب فاضل عن حاجته الاصلية  
كدينه وحوائج عياله (وان لم يمت) كما  
(وه) أي جسد النصاب (تحرر الصدقة  
كما ترى في القولان (و- وبها  
لم يشترط القولان (و- وبها

فالتقيد بالنصاب على أحد قولين مرجحين أرجحهما ما في الناحية (قوله بقدره ممكنة) اعلم  
أن القدرة التي يحصل بها التمكن للعبد من أداء المأمور به نوعان لأن التمكن الذي يعتبر فيها اتحاداً بينه وبين  
الميسر أولاً فإن لم يعتبر فهو المطلق ويسمى القدرة الممكنة لكونه وسيلة إلى مجرد التمكن أي تمكن المأمور من أداء  
مازومه بدنياً كان أو مالياً أو مراكباً منها والاعتدال على الفعل من غير اعتبار ميسر وذلك كالزاد والراحلة في الحج  
والنصاب في صدقة الفطر وإن اعتبر معه الميسر فهو الكمال ويسمى القدرة الميسرة كالتقاء (قوله هي ما يجب  
بمجرد التمكن) هذا التعريف غير صحيح فإن ضمير راجع إلى القدرة الممكنة وتعريف القدرة الممكنة هو أدنى  
ما يتمكن به المأمور من أداء مازومه كما في التوضيح والتعريف الذي ذكره الناحية إنما يصلح تعريفه للمأمور به  
المشروط بالقدرة الممكنة كما لا يخفى والممكنة بكسر الكاف المشددة هـ حلي وهو من إضافة الصفة إلى  
الموصوف أي التمكن المجزئ عن اعتبار صفة الميسر معه ولا شك أن المال غير الثاني يمكن من إخراج صدقة الفطر  
(قوله من النحل) وهذا إخراج صدقة الفطر (قوله فلا يشترط بقاؤها) أي القدرة أي ما يقتدر به على الإخراج  
وهو المال (قوله لبقاء الوجوب) فلو ذلك النصاب بعد بغير الفطر لأن سقط صدقة الفطر ولو بعد متى يوم الفطر  
على الأصح الرابع وقال الحسن بن زياد تسقط بعض يوم الفطر (قوله لأنها شرط محض) قال أبو السعود في حاشية  
الاشياء نقلها عن المرأة شرح الرفعة لملاخسر يفرق ما بين القدرتين أن الممكنة شرط محض ليس فيها معنى العلة  
والميسرة شرط في معنى العلة أما الأول فلا يشترط القدرة الممكنة ليس إلا التمكن من الفعل ولا يمكن إثبات  
الواجب بدونه فهو لا يفرضه الواجب إذا البقاء غير الوجود وشرط الوجود لا يلزم أن يكون شرط البقاء  
كالشروط في النكاح شرط الاعتقاد دون البقاء وأما الثاني فلا لأنها لما اعتبرت لتيسر أمكن إثبات الواجب  
بدون تلك الصفة مع صفة العسر فإذا اشترطت غير صفة الواجب من العسر إلى اليسر فكانت في معنى  
العلة التأثير فيها فاشترط دوامها والدوام الواجب لا معنى الشرطية بل معنى العلة لأن هذه مما لا يمكن إبقاء  
الحكم بدونه ألا يشترط اليسر بدون القدرة الميسرة ولا الواجب بدون صفة اليسر لأنه لم يشترط الابتلاء  
الصفة فلهذا شرط بقاء القدرة الميسرة دون الممكنة إبقاء الواجب مع أن الفاعل يقتضي العكس إذا الفعل  
لا يشترط بدون الامتلاك ويتصور بدون اليسر اهـ (قوله هي ما يجب بعد التمكن بصمة اليسر) فيه ما تقدم  
في قسمه من الاعتراض فإن هذا التعريف يصلح تعريفه للمأمور به المشروط بالقدرة الميسرة وأما تعريف القدرة  
الميسرة فهي ما يوجب اليسر على الأداء كالتقاء في الزكاة كما في التوضيح والميسرة بكسر الميم المشددة هـ حلي  
(قوله ففسرته من العسر إلى اليسر) قال ابن مالك في شرح المنار ليس معناه أن المأمور به كان واجبا بالعسر  
بقدره ممكنة ثم تغير باشتراط هذه القدرة إلى اليسر بل معناه أنه لو أوجب الله تعالى بقدره ممكنة لكان جائزاً  
كما أن العبادات الواجبة هي أفعال توفى الوجوب في بعض الواجبات على هذه القدرة ما كانت تغير من العسر  
إلى اليسر بواسطة اهـ حلي (قوله لأنها شرط في معنى العلة) أي والحكم بدور مع علة وجوده وعدمه (قوله  
فلا تسقط الفطرة) لعدم اشتراط اليسر ولا يشترط حولان الحول أبو السعود (قوله وكذا الحج) لأن الاستطاعة  
التي هي شرطه لا تحصل للناسي عن الكعبة أي البعيد الأجازاد والراحلة على ما هو المعتاد أدبونه ما يتحقق  
إلا لائحاباً فاشترطها أي الاستطاعة للتمكن من السفر لا تقيدها إذا اليسر لا يحصل إلا بمراكب وأهوان  
وخدم وليست شرطاً بالإجماع أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله كما لا يخفى على المتبحرين عتوت اليهود)  
لأن اليهود شرط الاعتقاد دون البقاء (قوله بخلاف الزكاة) فأنما تسقط لئلا المال بعد الحول يعني صراه  
تمكن من الأداء أم لأن الشرع علق الوجوب بقدره ميسرة والمعلق بقدره ميسرة لا يبقى بدونها حوى وقال  
العلامة البيري أشار بقوله تسقط لئلا المال بعد الحول إلى أن الزكاة واجبة في الذمة لكن الحمل هو المال  
والشي لا يبقى بعد فوات الحمل كالمعبر إلى الحيات إذا مات والنقص الذي فيه النفعة إذا صار مجرداً كما في شرح  
الخلاطى أبو السعود في حاشية الاشياء (قوله والعسر) فأنه حكم الزكاة كالمز (قوله وإخراج)  
أي إخراج المقاسمة فهو كالعسر إلا في المصروف وأما إخراج الموقوف إذا زرع ثم ملك فعلى التعميل الذي قدسنا  
عن الوقاعات (قوله لا يشترط بقاء الميسرة) علة لمساائل الثلاث (قوله عن نفسه) شروع في بيان السبب  
وهو رأسه وما كان في معناه بمن يورثه وبلى عليه ولاية كالهـ مطلقة للحدث أدوا عن قومون وما بعد من يكون

قدرة ممكنة (قوله هي ما يجب بمجرد التمكن من  
الفعل فلا يشترط بقاؤه لبقاء الوجوب  
لأنها شرط محض (لا) بقدره (ميسرة) هي  
ما يجب بعد التمكن بصفة اليسر ففسرته من  
العسر إلى اليسر في شرط بقاؤها لأنها شرط  
في معنى العلة وقد حذرناه فيما علة أنه على  
المنار ثم نزع علة (قوله كذا لا يحل  
الحج) لئلا المال بعد الوجوب (قوله لا يشترط  
النكاح عتوت اليهود) بخلاف (قوله عتوت)  
والعسر وإخراج لا يشترط بقاء الميسرة (عن  
نفسه) متعلق يجب

سببها قبلها بجر (قوله وان لم يصم لعذر) أي كسفر ومرض وكبر كافي القهر في دفعه ومعه أنه اذا ترك الصوم  
لا لعذر لا يجب وهو مخالف لاطلاقهم اهـ حلي (قوله وطفله) المراد به غير البالغ سواء كان طفلاً أم لا ويدل  
عليه مقابلته بالكبر اهـ حلي وأطلق الطفل فتشمل الذكروا نثى لوجوب نفقته عليه وثبوت الولاية الكاملة  
عليه وخرج الولد الكبير لعدم الولاية بجر (قوله الفقير) احتريزه عما اذا كان غنياً فإن الأب أو وصيه أو جده  
أو وصيه يخرج صدقة فطره وصدقة فطر رقيقه من ماله عند أبي حنيفة وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما حديثه  
وقال محمد لا يجب على الصغير الفتي ومن ما قبل في الصغير الفتي يقال في الجنون الكبير الفتي والتظاهر أن الكبير  
المعتوه الفتي في حكم الجنون اهـ حلي وما استظهره ذكره في الهندي بقوله والمعتوه والجنون بمنزلة الصغير ونفقة  
الطفل الفتي في ماله كافي البصر (قوله والكبير الجنون) أي الفقير فصدقة فطره على أبيه سواء بلغ جنوناً أو جن  
بعد بلوغه خلاف ما عن محمد في الثاني وفي عكس المسئلة بأن الأب فقير اجنونا صدقة فطره واجبة على ابنه  
كافي الاختيار أما الاقارب ولو في عياله أو صغير يمونه لوجه الله تعالى فلا يجب عليه صدقة فطرهم بجر (قوله  
فعلى كل فطرة) أي كماله عند أبي يوسف لأن البقرة ثابتة في حق كل منهما كمالاً لأن ثبوت انفس لا يتجزأ ولهذا  
لومات أحدهما كان للباقي منهما وقال محمد عليه ما صدقة واحدة لأن الولاية لهم ما والموتة عليهم ما وكذا الصدقة  
لأن قابله لا تجزى كالموتة زيلي ولو كان أحد الأبام وميرادون السابقين فعليه صدقة تامة عندهما شره لالامة  
عن الفقه حال ولا تجب مرة واحدة على أحد لعدم الملك التام أبو السعود (قوله ولورق طفتله) أي الفقيرة أما  
الفقيرة فهي في ماله تزوجت أولاً حلي (قوله الصالحة لخدمة الزوج) كذا في النهر عن الفقيه وظاهر ما في  
البصر عن الخلاصة يفيد عدم الوجوب وان لم تصلح لخدمة الزوج أبو السعود فلعن في المسئلة روايتين أو يحمل  
المطلق على المقيد اذا التقيد ينسج (قوله فلا فطرة) أي على أحد أماء عليها فانقرها وأما على زوجها فطاساً في  
في قوله لا عن زوجته وأما على أبيه فلا لأنه لا يجوز أن ولي عليها اهـ حلي (قوله والجد كالأب) اعلم أنهم  
جعلوا السبب في وجوب صدقة الفطر رأساً يمونه وولي عليه ولاية مطلقة كما في التنبية عليه فأورد عليه الجذ  
اذا كانت نواقله صغاراً في ماله موت الأب أو فقره حيث لا يجب عليه الاخراج في ظاهر الرواية فقد تحقق  
السبب ولم يجب وما قبل في دفع الاراد من انتفاء السبب لأن الولاية غير تامة لا تنقله من الأب فكانت  
كولاية الوصي فقير سيد الوصي لا يمونه من ماله اذا لم يكن له مال بخلاف الجد اذا لم يكن له مال فكان لأب  
قال الكمال ولا يخلص عن الاراد الا بترجيح رواية الحسن من أنهم على الجد فصح السببية كذا كروه واختارها في  
الاختيار وجرى عليها الشرح (تمت) خالف الجد الأب في مسائل منها هذه على ظاهر الرواية لا على رواية الحسن  
ومنها التبعية في الاسلام وجزء الولاء أفاده في البصر والنهر (قوله وعبد للخدمة) احتريزه عن عبادة الجوار ولا  
يجب عليه فمهم لأن ايجاب ما يؤدى الى التناء أبو السعود (قوله ولومديونا) بان كان مازد ونامديونا (قوله أو  
مستأجراً) أي عبد مستأجراً أما النفقة فعلى المستأجر غير (قوله اذا كان عنده) أي الراهن (قوله وفاء بالدين)  
أي وفاء بعد الدين فصاب كافي الهندي واذا لم يكن كذلك لا يلزم أحد فطرته لأن المرتن أحق به حتى اذا هلك  
هلك دينه والفرق بين المديون والمرهون حيث لا يشترط في المديون أن يكون عند المولى وفاء بالدين أن الدين  
على العبد وفي المرهون على السيد حلي عن الزيلي ومثل من مازكر العبد المتذوّر بالتصدق به قبل اخراجه  
للتذوّر والمعلق حقه بجي يوم الفطر أبو السعود (قوله كالعبد العارية والوديعة) فان صدقة فطره على المعبر  
والمودع (قوله والجاني) أي العبد الجاني سواء كان جنسانه عمداً أو خطأ فان صدقة فطره على مالك رقبته بجر  
(قوله وقول الزيلي) راجع الى قوله وأما الموصى بمجتمه فقط وعبارة الزيلي والعبد الموصى برقبته لانه ان  
لا يجب فطرته اهـ (قوله سبق قلم) يمكن حمل كلامه على نفي الوجوب عن الموصى وحله الشلبي محشى الزيلي على ما  
اذا مات السيد الموصى ولم يقبل الموصى له ولم يرد (قوله ومديره) المراد ما ينحل المدبرة (قوله وأتم ولده) ولو  
حرية غير كفاية لخدمة استبدال الكافرة وأتم الولد الحرية وان كان لا يحل استبدالها فعدم الحل لا يستلزم عدم حصة  
الاستبدال وانما قدمت الحرية بغير الكفاية لأن الكفاية يسع استبدالها مطلقاً (قوله ولو كان) أي العبد كان والمراد  
بالعبد المملوك ولو أنى (قوله وهو رأس يمونه) أي مؤنة واجبة كاملة مطلقة خرج بالاقول مؤنة الاجنبي لله تعالى  
وخرج بالثاني العبد المشترك وخرج بالثالث الزوجة بأنها ضرورية لاجل انتظام مصالح المكاح لهذا لا يجب عليه

وان لم يصم لعذر (وطفله الفقير) والكبير  
الجنون ولو تعدد الأب فعلى كل فطرة  
ولو تزوج طفله الصالحة لخدمة الزوج فلا  
فطرة والجد كالأب عند فقده أو فقره كما  
اختاره في الاختيار (وعبد للخدمة)  
ولو مديونا أو مستأجراً أو موهناً أو كان  
عنده وفاء بالدين وأما الموصى بخدمته  
أو بخدمته وبرقبته لا خرفة فطرته على مالك  
ورقبته من ماله العارية والوديعة والجاني  
وقول الزيلي لا يجب سبق قلم فتح (ومديره  
وأتم ولده ولو) كان (كافراً) تحقق السبب  
وهو رأس يمونه

غير الراتب فهو الادوية حلي بقليل زيادة (قوله وبلى عليه) أي ولاية مال سواء كان معها ولاية انكاح أم لا  
 فإذا ولي عليها ولاية انكاح فقط فلا تجب عليه كإن العلم لبنت عمه القاصرة قال في البصر وخرج الاطاريب  
 ولوفي عياله أي فلا تجب عليه صدقة فطرهم (قوله لاهن زوجته) لقصور المؤنة والولاية اذ لا يلى عليها في غير  
 حقوق الزوجة ولا يجب عليه أن يمونها في غير الراتب نهر (قوله وولده الكبير) أي الفقير لهدم السبب في حقه  
 نهر (قوله العاقل) والجنون قد مر حكمه (قوله أجزأ استعسانا) قال في البصر تبعه أخوه ظاهر ما في الظهيرة  
 أنه لو أذى عن في عياله بغير أمره جازم مطلقا من غير تشديد بالزوجة والولاء (قوله للاذن عادة) أي لوجود الاذن  
 من الزوجة والولد لانه تفويض الامر غالبا الى الزوج والوالد (قوله أي لوفي عياله) احتريزه عن الزوجة  
 الناشئة والصغيرة التي لم تزف وعن الابن الكبير الذي لم يكن في عياله فإنه لا يجوز عنهم الابالامر كما يفيد  
 القهستاني وهل حكم الاجنبي اذا كان في عياله حكم الولد الكبير ومقتضى ما في البصر عن الظهيرة الجواز (قوله  
 وعنده الا بئ) لعدم الولاية القائمة (قوله والمأسور) لانه خارج عن يده ونصرته فأشبهه المكاتب نهر (قوله ان لم  
 تكن عليه ينة) مقتضى التصحيح الذي مر في الزكاة أن لا تجب ولو كانت عليه ينة لانه ليس كل فاض يعدل ولا كل  
 ينة تقبل (قوله لا بعد عوده) راجع الى الا بئ كما في النهر والمنع والى المقصود أيضا كما في البصر قال الحلبي  
 والظاهر أن المسور كذلك ولذلك قدره الشرح مطايع حكم قرينه اه (قوله فيجب للماضى) أي من السنين  
 قهستاني (قوله ولا عن مكاتبه) ومثله المستسى لعدم الولاية نهر (قوله ولا تجب عليه) أي على المكاتب أن  
 يضرها عما في يده (قوله لأن ما في يده لمولاه) أي اذا هجر نفسه أمّا قبل التجيز فهو أحق باكساب نفسه وأنه  
 لمولاه أي من وجه يدل أنه لا يجوز له أن يتزوج أمة مكاتبه كامة نفسه كما مر (قوله وعبيد مشتركة) انصهر  
 (الولاية والمؤنة في حق كل واحد منهما وهذا عند الامام وقالوا تجب في العبيد المشتركة على كل من الشريكين  
 فطرة ما يخصه من الرؤس ودون الاشخاص نهر ولو كانت العبيد تسعة تجب عندهما في الثمانية فقط شرح الملتقى  
 (قوله ووجد الوقت) وهو طالع فجر الفطر (قوله فجب في قول) المتبادر منه وهو الظاهر لمسموم الاطلاق  
 في العبيد المشتركة وحينئذ فالاولى حذف هذا الفرع (قوله ونوقف الخ) لأن الملك والولاية موقوفان فكذا  
 ما يبنى عليهما يجر ومثلها زكاة التجارة فإذا تم الحول في مدة الخيار فيضم الى من يسميه ان كان عنده نصاب  
 والنفقة على من له الملك حالا ولا ترق لان الحاجة المولدة فلوقفت لما نوجعوا ولو الخيار الى المشتري فالنفقة  
 عليه لانهم وان لم يدخل في ملكه مع خروجه عن ملك البائع الا أنه في نصرته والبائع لا يملك التصرف فيه  
 حينئذ يجر لنفسه (قوله لو بيعا بخيار) للبائع أو للمشتري أولهما وان لم يكن في البيع خيار الا أنه لم يقبضه المشتري  
 حتى مر يوم الفطر فالامر موقوف فان قبضه المشتري فالفطرة عليه ولورده به به بقضاء أو غيره فعلى البائع لانه  
 عاد اليه مقدم ملكه متفعا به وان مات قبل قبضه فلا صدقة على أحد لقصور ملك المشتري وعوده على البائع  
 فكان كالأبى بل أشد وفي الموقوف في بيع الفضولى ان أجاز المالك البيع بعد يوم الفطر فعلى المبيع وقامه في البصر  
 (قوله نصف صاع) أي مقدار نصف ما يكال بالصاع قهستاني (قوله فاعل يجب) مبني على قراءة الفعل بالياء  
 الضمة أما اذا قرئ بالياء القوية فالرفع على أنه خبر مبتدأ محذوف أو على جهة الابدال من الضمير المستتر  
 فجب أبو السعود (قوله أو دقية أو سويقه) الاولى أن يراعى فيها القدر والقيمة بأن يعطى نصف صاع دقيق  
 حنطة أو صاع دقيق شعير يساويان الواجب أي نصف صاع بر وصاع شعير لا أقل ودقيق الشعير وسويقه في  
 حكمه وقد ربح بعض مشايخي نصف الصاع بقدر سدس بالمصري وعن انه فري تقديره بقدر ثلث وعليه  
 فاربح المصري يكنى عن ثلاث (قوله أو زبيب) لما ورد في الخبر أو نصف صاع من زبيب ولانه والبر يتقاربان لأن  
 كل واحد منهما يؤكل بجميع أجزائه ولا يرمى من البر الصالة ومن الزبيب الحب الا المترهبون بخلاف التمر والشعير  
 فإنه يرمى منهما النوى والصالة أبو السعود (قوله وجعلاه كالتمر) لانه يقاربه من حيث المقصود وهو التفتك  
 والاولى أن يعتبر فيه القدر والقيمة نهر (قوله ولو ردينا) أما لو أذى عينا أو به عيب أذى النقصان وان أذى قيمة  
 الردي أذى الفضل يجر من الظهيرة ولو أذى وزنا لا يجوز الا ان يقن أنه يبلغ نصف صاع ولا يجوز نصف صاع من  
 التمر ودية من الحنطة وان أذى نصف صاع من شعير ونصف صاع من تمر ونصف صاع تمر ومنا واحد من الحنطة  
 أو نصف صاع شعير وربع صاع حنطة جاز عندنا يجر (قوله كذرة) أدخلت الكاف غير ما من الحبوب ومثلها

وبلى عليه (لا من زوجته) وولده الكبير  
 العاقل ولو أذى عنهما بلا إذن أجزأ استعسانا  
 للاذن عادة أي لوفي عياله والا فلا قهستاني  
 عن المحيط فلينظر (وعنده الا بئ) ان لم تكن عليه ينة  
 والمقصود الجسد (ان لم تكن عليه ينة  
 خلاصة) (لا بعد عوده) لان ما في يده  
 من مكاتب ولا تجب عليه (الا اذا كان عبد بين  
 لمولاه) (وعبيد مشتركة) (الوقت في قول) (قوله  
 اثنين وثم اياه ووجد الوقت في قول) (قوله  
 فجب في قول) (ونوقف الخ) (قوله ونوقف الخ)  
 المسألة (مبيع بخيار) فإذا مر يوم الفطر  
 والخيار باق تلزم من يسميه (نصف صاع)  
 فاعل يجب (من بر أو دقية أو سويقه  
 أو زبيب) وجعلاه كالتمر وهو رواية عن  
 الامام ومصلها الهندى وغيره وفي الحقائق  
 والنسب لانه عن البرهان وبما يقين (أوصاع  
 تمر وشعير) ولو ردينا وما لم ينص عليه كذرة



الاقية بجر (قوله وخبر) جواز رفعه على الصحيح بجر (قوله ما يسع ألفا وأربعين) وذلك أن أبا يوسف قال الساع ما يسع خمسة أرطال وثلاثة وقال محمد ما يسع ثمانية أرطال وبه عبر السكالك وساقط الدين والشرع بلاني ولا خلاف بينهم ما يكفي الفخ لا أن محمد أدرى بمجده ولم يتقل عنه خلافاً لفراد أبي يوسف رطل المدينة وهو ثلاثون استاراً بكسر الهمزة وضم الراء مد رطل العراق وهو عشرون استاراً فيكون المجموع على القولين مائة وستين استاراً كما في البحر والاستار ستة دراهم ونصف كفاي المخ والشرع بلاني فإذا ضربنا ستة ونصف في مائة وستين كان الحاصل ألفاً وأربعين اهـ حلي والرمال العرق مائة وثلاثون درهماً (قوله من مائتين) قال في القاموس المائتين حب معروف معتدل وخطه محمود نافع للعدوم والمزكوم ملين فإذا طبخ الخل نفع للجرع المتقرح وضعاؤه يقوى الأعضاء الواهية حلي (قوله أو عدس) أشار بأولى أن التقدير بأحد هما كاف لأنهما متقربان تساويان كما قيل تساويان وزناً وبالنسبة حلي (قوله انما قدومها) أي بأحد هما بدليل العطف بأواها حلي (قوله لتساويهما ما كيلاً ووزناً) يعني أن أفراد المائتين بعضها مع بعض وكذا العدس متساوية فإذا ملائنا من مائتين ثم وزنته وحفظت مقدار رقبته ثم ملأته من مائتين آخر ووزنته كان مثل وزن الأول ولما ذلك لعدم التفاوت بين مائتين ومائتين وكذا العدس وبذلك على أن مراد الشارح بهذا المعنى ما في الدرر وعبارته انما قدومها قلته التفاوت بين حياتهما عظيمة وصغرتا مختلفتاً ولا كذا في اختلاف غيرهما من الحبوب فإن التفاوت فيها في غاية الكثرة اهـ فقوله بين حياتهما أي بين حيات كل منهما مع بعض وبين حيات كل وحيات الآخر فأداه الحلي (قوله أي الدراهم) مثلاً الفلوس ولعمري من كفاي المخ قوله أفضل أي لتنوع حاجة الفقير إلى ما كوله وغيره قال في الهندية ثم الدقيق أول من البر ولدرهم أدنى من الدقيق لدفع الحاجة اهـ (قوله على المذهب المتأخري) مقابله ما قال في المضمرات دفع المصلحة في صدقة الفطر أفضل في الأحوال كلها اهـ كانت أيام السنة لم تكن لأن في هذا موافقة السنة وعليه الفتوى حيث قد اختلف الاقناع (قوله وهذا) أي دفع القيمة (قوله بطاوع فجر الفطر) الثاني هندية (قوله فن مات قبله) أو افتقر هندية (قوله أو ولد بعده) أو أبسر هندية (قوله فلا بأس به ونفعه عليه الصلاة والسلام) وهو ما روي من حديث الحسن أن كان يأمر نارسول الله صلى الله عليه وسلم أن يخرج صدقة الفطر قبل الصلاة وكان يضعها قبل أن يصرف إلى المصلي ويقول أغنوهم عن الطواف في هذا اليوم ولومات ولده الصغير أو مملوكه يوم الفطر لا تقطع عنه بجر (قوله إذا قدمه) ولولم يشرع من أو أكثر كفاي الفقه متأنى أي على المعتمد (قوله اعتباراً بالزكاة) بمعنى أنه لا يفرق فهو من باب الإلحاق لأنه قياس فادفع به ما في الفقه من أن حكم الأصل على خلاف القياس فلا يقاس عليه بجر (قوله أذهو الرأس) أي الذي يموت ويلى عليه أبو السعود (قوله وبه يفتى في جوهرة بجر) قال في البحر واختلف التبعج لكن تأييداً لتقييد بدخول رمضان بأن الفتوى عليه فليكن العمل عليه (قوله وصححه غير واحد) منهم حافظ الدين في الكافي وصاحب الهداية والتبيين وشروح الهداية وقاضي خازن في فتاواه (قوله ويرجحه في النهر) حيث قال وتابع الهداية أولى (قوله قلت فكان هو المذهب) فيه أنهم ذهبوا على أن ما به الفتوى مقدم على غيره ولو ظاهر الرواية (نزع) لودفعها الفقير على اعتقاد الوجوب لم تضع عنه بل تقع فلا تخله الأسقاط في حاشية مسكين (قوله إلى مسكينين) يعني عنه ما بعده لله به بالاولى والاولى الاغتناء في هذا اليوم عن المسئلة (قوله على ما عليه الاكثر) قال في البحر وظاهر ما في التبيين وقبح القدير أن المذهب المنع وأن لما قيل بالحواراة ما هو الكرخي (قوله من غير ذكر خلاف) له لا يعنبر الخلفاء (قوله كتفريق الزكاة) فإنه يجوز على معتقدين ولو اكل انسان فلان (قوله والا مرفى حديث أغنوهم) جواب عما ورد على قول المصنف وجاز في كل شخص فطرته إلى مسكين وحاصله أنه لا اغنا فيه وحاصل الجواب أنه للتدب ومخالفته التدب لا تنفي الصحة (قوله لا يكره التأخير) أي ولو كان قوله صلى الله عليه وسلم أغنوهم في هذا اليوم عن الطواف للوجوب لكره أي نزعوا كراهة التثنية ثابتة وهذا بناء على أن وقت العمر وبخوات يوم الفطر لا تكون قضاء والتصديق أنه بعد اليوم الاول يكون فاضياً لا مؤذياً لأنه من قبيل المقدب بالوقت فإنه قال عليه الصلاة والسلام أغنوهم في هذا اليوم عن المسئلة ومقتضاه أنه يأثم بالتأخير عن اليوم الاول قاله صاحب البحر (قوله إلى مسكين واحد) أي إذا لم يصل ما دفع إليه التساب ما إذا بلغه لا يصح دفع من أدى إليه بعده لصبر ورته غنياً (قوله بلا خلاف يعنقه) اعلم أن صاحب البحر في الخلاف وبه المصنف وفي مواهب الرحمن

وخبره فيه القية (وهو) أي الساع المتجدد (ما يسع ألفاً وأربعين درهماً من مائتين) (وودفع القيمة) أي الدراهم (أفضل من دفع الدين على المذهب) المتأخري (وهذا في السعة أمافي السنة فندفع الظهيرة) (كلا لا يخفى في) (الوجع فجر الفطر) (العين أفضل كمالاً لا يخفى في) (ما مات قبله) أي القيسر (متعلق يجب) (فن مات قبله) عليه ويستحب (أو ولد بعده) أو أسلم لا يجب عليه ولا يطوع (أخرجه قبل المخرج إلى المصلي بهذا طالع فجر الفطر) (علا بما مره ونفعه عليه الصلاة والسلام) (وضع) (كذلك ما إذا قدمه على يوم الفطر أو أخره) (بشرط دخول رمضان) موجوداً وهو (أي مسئلة التقديم) (بشرط دخول رمضان) يفتى (جوهرة بجر) عن التقديم مطلقاً (الدين والشرع) على جهة التقديم مطلقاً (وصححه غير واحد) (ورجحه في النهر) (قلت فكان هو الواجبية أنه ظاهر الرواية) (قلت فكان هو المذهب) (وجاز دفع كل شخص فطرته إلى مسكينين أو) (مسكينين على) (ما عليه الاكثر) (وبه يفتى في الواجبية) (والخاتمة والبداية) (والجهد وتبعهم الزيلعي في الظاهر من غير ذلك خلاف وصححه في البرهان فكان هو (المذهب) كتفريق الزكاة والاولى ولذا قال في أغنوهم للتدب فيعيد الاولوية ولا يجوز (سكاجاز) (الظهيرية لا يكره) (أخبار أي نزعها) (سكاجاز) (دفع صدقة جماعة إلى مسكين واحد) (بلا خلاف) (يعنقه)

ان ذلك على الاصح فاقضى ثبوت الخلاف فتوجه الاعتراض على صاحب البحر ومن تبعه وأجاب الشارح بأن معنى كلامهم بالاختلاف يعتد به فلا يشافي وجود مخالف واه وقيل أن مقابل الاصح صحيح يجوز اتباعه بل قدمه بعضهم على الاصح للاتفاق على تعميمه اللهم الا ان يقال انه لا يلزم أن يكون الصحيح مقابل الاصح داغابيل فديق قابل الاصح الضعيف وكثيرا ما يقع ذلك في عباراتهم (قوله أمرها زوجها بالخ) أفاد أنهم ان أدت عنه بدون اذنه لا يجوز به أبو السعود (قوله بغير اذن الزوج) أما إذا كان باذنه لا تغلظ فيجزي عنه (قوله ودفعته الى فقير) أو الى قراء (قوله لما مر أن الاختلاط عند الامام استهلاك) الاولى أن يعبر بالخلط وهو كذلك في نسخ لان الاختلاط يقع من غير صنع كبيرين متجاورين المتخلط فلا يصح كون ذلك استهلاكا بل يكونان شر يكتنر أما الخلط فيقع بالصنع فيكون استهلاكا كاختلاطه وتصرفت في خالص ملكها وضمت للزوج خطبه (قوله ولو بالعكس) بأن أمرته بأداء فطرته اختلطت خطبتها بجنطته (قوله قال في التهرل أنه) ذكر في الهندية ما يفاد منه حكم القرع فقال رجل له أولاد وأمرأة فكال الخطه لاجل كل واحد منهم حتى يعطى صدقة الفطر ثم يجمع ودفع الى الفقير فيسبغهم يجوز عندهم اه ووجه الافادة أنه اذا جاز الاداء حاله الخلط بغير أمرهم فلا يجوز زيادتهم أولى (قوله ومقتضى ما مر) أي من قوله ولو أدى عنها بلا اذن جاز استحسانا لا لاذن عادة حلبي (قوله جوازها عنها) أي من زوجته وفي بعض النسخ عنهم ما بضمير التثنية وهو وان كان صحيحا لكن الافراد أولى لان جوازها عنه معلوم اه حلبي (قوله بلا ايجازتها) أي في الخلط والاولى حذفه لانه موضوع المسئلة (قوله لم يفعل) أي البعث (قوله في المصارف) ذكر في البحر أن الأفضل في صرفهما الاخوة الفقراء ثم الى اخوانه ثم الى اولاد اخوته واخوانه المسلمين ثم الى أهل مصر اه (قوله في كل حال) دفعوا ومنعوا (قوله الا في جواز الدفع الى ذمتي) وفي الزكاة يعتبر محل المال وفي صدقة الفطر محل المخرج لا المخرج عنه (قوله وقدمت) أي كل من سحما أما جواز الدفع الى الذمتي ففي باب المصروف وأما عدم سقوطها بهلاك المال ففي هذا الباب اه حلبي (قوله وان كانت نفقة تاعليه) فيه أن نفقة زوجة العبد على العبد ويبيع فيها مرة بعد أخرى (قوله واجبات الاسلام) ان أراد المشرك منها فقير مسلم لانه فاته صلاة لعبددين والجماعة وغيرهما وان أراد مطلق واجب في الصلاة والحج وغيرهما واجبات لا تخصي ومراعاة بالواجب ما يعم الواجب ديانة لانه ذكر منها خدمة المرأة زوجها وهي واجبة ديانة لما نصوا عليه من أن وضوءه لا يجب عليها وقالوا لا يجب على كل من الزوجين تعاهد الآخر (قوله الفطرة) أي صدقة الفطرة وفيها فوائده قبول الصوم والفلاح والتجراح والنجاة من سكرات الموت وعذاب القبر أبو السعود عن منية الفتى (قوله ونفقة ذي رحم) أي المحرم عند الفقر والهجر في غير الوالدين والاناث وفيه ذكر عند الاول فقط (قوله ووتر) هو فرض على يفتوت ابوا وبنوته على المشهور فيكون في عتده من الواجبات جرى على قول أو مراده بالواجب ما يعم النذر وكذا النفقة فرض (قوله وأنصبة) أي على المتقدم (قوله وعمره) عتدها من الواجبات جرى على ما صححه الحدادي في الجوهره وسأني أن المذهب سببها اه حلبي (فروع) اذا مات من عليه زكاة أو فطرة أو كفارة أو نذر لم يؤخذ من تركته عندنا لان تبرع ورثته بذلك وهم من أهل التبرع فان امتنعوا لم يجبروا عليه وان أوصى بذلك يجوزون من ثلث ماله هندية ولا وصي أن يعطى صدقة فطر النبي من مال النبي ولا يصح عن النبي في ظاهر الرواية وكذا الاب لا يصح عن الصغير من مال الصغير فان نص من مال نفسه يكون متبرعا أبو السعود

### • (كتاب الصوم) •

اغنا ذكره بعد الزكاة لما تقر في أصول القوم أن أفضل الاعمال بعد الزكاة الصوم فهو ساني وقدمه على الحج لأفراد وترتيب الحج من المال والبدن جميعا نهر (قوله قيل) فائله صاحب البحر حلبي (قوله لو قال) أي من غير الصوم وهو صاحب الكثر (قوله لكان أولى) لانه أنواع ثلاثة الفرض والواجب والنفسل والذي يدل على هذا العدد لنظام الصوم (قوله لانه ثلاث أيام) أي فقد دل لنظام الصوم على العدد بخلاف الصوم (قوله ونعقب) أي تعقبه صاحب التهر (قوله بأن الصوم له أنواع) أي يعم الأنواع لعدم تخصيصه بنوع منها تحقق حقيقة في كل نوع ومراده أن الأنواع المحروطة سواء صبر بصيام أو بوضوء فالتعبد بصبره ما فلا وجه لمحل الأنواع مشعولة لاسد همدون الآخر (قوله على أن ال تبطل معنى الجمع) يعني على تسليم أن الأنواع تستفاد

(خلطت) امرأة أمرها زوجها بأداء فطرته  
(خطبته) بجنطتها بغير اذن الزوج ودفعته  
الى فقير جاز عنها لا عنه (لما مر أن الاختلاط  
عند الامام استهلاك) يقطع حق صاحبه  
وهو سندهم حاله لا يقطع فيجوز أن أجاز الزوج  
تطهيره ولو بالهكس من قال في التهرل أنه  
وهو مقتضى ما مر جوازها عنها بلا ايجازتها (ولا  
يبعث الامام على صدقة الفطر ساعيا) لانه  
عليه السلام لم يفعل به ادفع (وهذا الفطر  
كله في المصارف) في كل حال (الافى)  
جواز (الدفع الى ذمتي) وعدم سقوطها  
بهلاك المال وقدمت (ولو دفع صدقة فطره  
الى زوجة عبده جاز) وان كانت نفقة تاعليه  
نعمدة الفتاوى للتهديد ونفقة ذي رحم ووتر  
واضعية وعمره وخدمة أبو به والمرأة زوجها  
حدادي والله تعالى اعلم  
(كتاب الصوم)

قيل لو قال الصيام لكان أولى لما في الظاهرية  
لو قال لله على صوم لانه يوم ولو قال صيام  
لانه ثلاثة أيام كافي قوله تعالى فعدة من صيام  
ونهقب بأن الصوم له أنواع على أن ال تبطل  
• معنى الجمع •

من لفظ صيام لأن صوم محله عند عدم دخول آل على صيام أما عند دخوله عليه فلا دلالة على الأنواع بل  
تكون آل الصيغة بقطع النظر عن الأنواع هذا ما تعطيه عبارة شرح من غير نظر إلى ما في النهر وقال الحلبي  
في تركيب الشارح ظل أذى البه عدم التأثر في مباركة النهر ونسها وتوهم في الصبر أن الصيغة لها دلالة  
على التعدد ولا شك أن الصوم له أنواع ثلاثة أي الفرض والواجب والنفل فادعى أن الأولى صيام وهو ممنوع  
فقد قال القاضي في نفس الآية وهي قوله تعالى من صيام أو صدقة بيان الجنس القديمة وأما قدرها من العدد  
فبينه عليه الصلاة والسلام في حديث كعب فان قلت صرنا بأن صياما جابجا لصائم قلت لا يصح هذا مرادا  
في الآية ولا في الترجمة كما يدركه الذوق السليم والطبع المستقيم على أن آل الداخلة على الجمع تطل معنى الجمع  
فتدبر ووجه الظل أن قول صاحب النهر ولا شك أن الصوم له ثلاثة أنواع ليس اعتراضا على صاحب النهر  
بل بيان للسبب الحامل لصاحب النهر على كون استعمال اللفظ الدال على التعدد أولى والشارح توهم  
أن هذا من صاحب النهر رد على أخيه فقال ما قال اهـ وقد يقال إن صياما على ما قاله صاحب النهر انما يدل  
على ثلاثة أيام لا ثلاثة أنواع فلا تظهر أولوية ذكره بدل الصوم (قوله على أن آل تطل معنى الجمع) هذا انقل يعني  
لأن لم أن لفظ صيام جمع ولو سلم فالجنسية أبطلت جميعه اهـ حاجي لا نهاتدل على الحقيقة بقطع النظر عن  
الأفراد (قوله والاصح أنه لا يكره قول رمضان) نجسته في الأحاديث الصحيحة كقوله من صام رمضان  
أيما فاعا واحدا باغضره ما تقدم من ذنبه وقال بعضهم الصحيح ما رواه محمد بن مجاهد ولم يحك خلافة أنه زعم  
أن يقال جاز رمضان وذهب رمضان لأنه اسم من أسماءه تعالى وأجيب بأنه لم يثبت في المشاهير كونه من  
أسمائه تعالى ولئن ثبت فهو من الأسماء المشتركة كالحكيم حاجي عن النهر وقد أظفروا على أن العلم في ثلاثة أشهر  
بمجموع المضاف والمضاف إليه شهر رمضان وبيع الأول وبيع الآخر حذف بعض  
الكلمة لأنهم جوزوه لأنهم أجروا مثل هذا العلم مجرى المضاف والمضاف إليه حيث أعربوا الجزين ذكره  
السعد في شرح الكشف (قوله وفرض بعد صرف الخ) وشرعه الله تعالى لقوائمهنا الحل على التقوى وإذا  
خفت آيته بقوله تعالى لعلكم تتقون وشكر النعمة وإلى ذلك أشير بقوله تعالى لعلكم تشكرون والأخصاف بصغة  
الملائكة والعلم بحال الفقير لرحمة وأعظم فوائده سكون النفس الأمارة بالسوء وكسر شهواتها في الفضول المتعلقة  
بجميع الجوارح من العين واللسان والاذن والفرج فانه يصف حركاتها في محرماتها ولهذا قيل إذا جاءت  
النفس شبت الأعضاء وإذا شبت النفس جاءت الأعضاء (قوله أمساك مطلقا) أي عن طعام أو كلام أو سير  
وظاهره أنه حقيقة لغوية في الجميع وهو ما نصيده عبارة الصحاح وفي المغرب هو أمساك الإنسان عن الأكل  
والشرب ومن مجازة صام الفرس إذا لم يتلف وقول النابغة خيل صيام وخيل غير صائمة نهر وانما عبر به  
دون ترك لأن المأمورية فعل المكلف وهو الأمساك بجر (قوله عن المضطرات) الأولى أن يقول عن الاكل الخ  
لأنه الدور في تعريفه إذا المضطرات مفادات الصوم فتوقف معرفتها على معرفة الصوم فتوقف معرفته  
عليها فهتاني (قوله الآية) وهي الأكل والشرب والجماع بجر (قوله كى أكل ناسيا) أدخلت الكاف من  
شرب ومن جامع ناسيا (قوله في وقت مخصوص) خرج الليل ولذا ذكره الوصال منع (قوله وهو اليوم) أي من أول  
زمان الصبح الصادق إلى المغرب أي زمان غيبوبة تمام حرم الشمس بحيث تظلم الظلمة في جهة المشرق وفي  
الضاري عنه عليه السلام إذا قبل الليل من هنا فقد أفطر الصائم أي إذا وجد الظلمة حاص في جهة المشرق فقد  
دخل في وقت الفطر وأما مضطرات في الحكم لأن الليل ليس طرفا للصوم فهتاني (قوله من شخص مخصوص)  
وهو من اجتمع فيه شروط العصة الثلاثة وهي الاسلام والطهارة عن الحيض والنفساء والنية منع وذكره الشارح  
والاسلام والطهارة شرطا وجوب ومحنة وقوله كائن في دارنا الخ من شرط الوجوب وقد زاده الكمال ولا يشترط  
فيه العلم بالوجوب لتعديده بعدم السؤال (قوله أو عالم بالوجوب) فالخبر في إذا أسلم في دار الحرب ولم يعلم بضرورة  
رمضان ثم علم ليس عليه قضاء ما مضى منع (قوله طاهر عن حيض ونفساء) وإن لم تنقسل منهما بجر (قوله  
المهودة) وهي التي تكون من الأهل في الحل فلا أمسكت الحائض أو النفساء مع النية أو نوى بعد الضحوة  
الكبرى أو لم تكن معينة معينة في القضاء والكفارات لا تعتبر (قوله وأما البلوغ الخ) ظاهره أن الشروط المتقدمة  
للعصاة فقط مع أن الاسلام والطهارة شرطا لها ولو وجوب كما تقدم (قوله والافاقة) أي من جنون وانغماء (قوله

والاصح أنه لا يكره قول رمضان وفرض بعد  
صرف القبلة إلى الكعبة لغرض من بيان بعد  
الهجرة بسنة ونصف (هو) لفظه أمساك مطلقا  
وشربا (أمساك) كمن أكل ناسيا فانه محك  
(حقيقة أو حكم) كمن أكل ناسيا فانه محك  
حكم (في وقت مخصوص) وهو اليوم (من  
شخص مخصوص) مسلم كائن في دارنا أو عالم  
بالوجوب طاهر عن حيض ونفساء (مع  
النية) المهودة وأما البلوغ والافاقة

فليس من شرط الصلة بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على  
المقتضى عليه والناثم بعد الافاقة والاتباع بعد مضي بعض الشهر أو كله وكذا المجنون إذا أفاق في بعض الشهر  
يجز (قوله لصوم المصبي) وينتاب عليه بجز (قوله بعد النية) أي بعد ما نواه في محل النية أي ولو كان العقل  
والافاقة من شروط الصلة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) أي الاخرى وأما حكمه الذي يورث  
فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بجز (قوله ولو منها عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى له في مجاور  
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المقصود بذكره في الشهر  
رأى على صاحب الجهر في قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب التور (قوله  
ولذا لو عين الخ) أدل لكون السبب في المنذور النذر لا شهود بجز من المنذور (قوله ويأقوا التعمين) من هذا يؤخذ  
انه لو نذر يوم الخميس والاثنين من كل أسبوع يصح صوم غيره ما عنيهما رطاهما كلامه أن التعمين يعلق ولو علق  
بشرط براد كونه كان شقي الله تعالى مريض لا صوم من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فلهذا  
ما ذكره الشارح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) أي بسبب صوم الكفارات (قوله الخ) أي  
في كفارة البمين وقوله والقتل أي في نيل الخطا والصيد بجز ما يورث ثلاثة أخرى ككفارة الظهار السبب  
في صومها لعزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق بجز ما عذر اذا اشتد  
الصوم والسبب في صومها المطلق سببي (قوله رمضان) هو في الاصل من رمضان اذا احترق في بيته لان الذنوب  
تحترق فيه وهو غير منصرف للعبادة والالتفات والتون وكذا اجاب في لابل التائيبات المصروفة وبصرف ما عداها  
قال ابو هري يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منزع زيادة (قوله شهود بجز الخ) هذا سبب  
الصوم كذا شهود كل يوم بسبب لوجود أدائه لان الصوم عبادة متفرقة ككثرة الصلوات في الاوقات  
بل أشد لتقليل زمر لا يصلح للصوم وهو الليل أبو السعود فان قلت ان المصبي الذي بلغ إنشاء الشهر شهود بجز  
منه فقتضاء وجوب قضاء ما منى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما منى وهو البلوغ بجز (قوله  
انه الجهر) أي الذي لا يتجزأه من كل يوم بسبب لصوم ذلك اليوم بجز (قوله الذي يمكن إنشاء الصوم فيه)  
وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل لفظة الكبرى أما الليل والنصرة وما بعده لا يمكن إنشاء الصوم  
فيها والموجود في الليل بجز النية لا إنشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الانهر ان السبب الجز الاول  
من كل يوم لا كماله والايام أن يجب كل يوم بعد غام ذلك اليوم ولا بجز المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه  
الحي اه حلي (قوله حتى لو أفاق) بأن زال جميع ما به من الجنون فأما اذا أصاب في بعض كلامه فلا هندية  
وغرة الخلاف المذكورة في الشارح ذكرها صاحب البحر والمهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره الهندي أن  
المحفوظ (وم القضاء في أفاق ليلام حن ولا خلاف فيه) (قوله أوفى أيامه بعد الزوال) عبارة امد اد السباح  
أو فيما بعد الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله انه الجز الذي يمكن إنشاء الصوم فيه فانه لا يجز آخر يوم  
بل كل يوم لا يمكن إنشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب كما ياتي وفيه تعلم  
انه كان ينبغي له أن يقول أو نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب والا فالعبارة تقتضي أنه يمكن إنشاء  
الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض وواجب  
وسنة ومكرره وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان أدا) اقتراضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع  
منع (قوله كصومه قضاء) بسبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود بجز من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان  
فرضا شيئا بالافطاح منع الآن الاجماع لم ينعقد على فرضيتها كما في شرح المتق وعده صاحب المتق من  
الواجب كالتذوق (قوله كالتذوق المعين) كقوله على أن الصوم يوم الخميس والخلق كقوله على أن الصوم يوما  
منع (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن النذر ثبت طلبه بالافطاح وهو قوله تعالى وليؤفوا  
تذوقهم فينبغي أن يكون فرضا حاصلا الجواب كما في المنع أن النص الوارد مخصوص اذ خص منه المنذور  
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المربى وما ليس بمقصود في العبادة كالتذوق بالوضوء في صلاة  
والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الآية بمجوزة قطعاً كالآية الموقوفة وخبر الواحد (قوله) من  
الواجب صوم الفطار بعد الشروع فيه وصوم قضاؤه عند الافساد وصوم الاعتكاف بجز عن البعد انع

فليس من شرط الصلة بل هما من شروط وجوب الاداء على ما عليه المشايخ مستدلين بوجوب القضاء على  
المقتضى عليه والناثم بعد الافاقة والاتباع بعد مضي بعض الشهر أو كله وكذا المجنون إذا أفاق في بعض الشهر  
يجز (قوله لصوم المصبي) وينتاب عليه بجز (قوله بعد النية) أي بعد ما نواه في محل النية أي ولو كان العقل  
والافاقة من شروط الصلة لما صح صوم من ذكر (قوله وحكمه نيل الثواب) أي الاخرى وأما حكمه الذي يورث  
فهو سقوط الواجب ان كان صوما لازما بجز (قوله ولو منها عنه) كصوم الايام الخمسة اذا انتهى له في مجاور  
وهو الاعراض عن ضيافة الله تعالى وهو يفيد أن في صومها ثوابا كالصلاة في الارض المقصود بذكره في الشهر  
رأى على صاحب الجهر في قوله انه لا ثواب في صوم الايام المنهية فكلام الشارح بحث لصاحب التور (قوله  
ولذا لو عين الخ) أدل لكون السبب في المنذور النذر لا شهود بجز من المنذور (قوله ويأقوا التعمين) من هذا يؤخذ  
انه لو نذر يوم الخميس والاثنين من كل أسبوع يصح صوم غيره ما عنيهما رطاهما كلامه أن التعمين يعلق ولو علق  
بشرط براد كونه كان شقي الله تعالى مريض لا صوم من شهر كذا وقد نصوا على تعيين الزمان في مثله فلهذا  
ما ذكره الشارح محمول على غير هذه الصورة (قوله والكفارات) أي بسبب صوم الكفارات (قوله الخ) أي  
في كفارة البمين وقوله والقتل أي في نيل الخطا والصيد بجز ما يورث ثلاثة أخرى ككفارة الظهار السبب  
في صومها لعزم على العود وكفارة الافطار والسبب في صومها الافطار وكفارة الحلق بجز ما عذر اذا اشتد  
الصوم والسبب في صومها المطلق سببي (قوله رمضان) هو في الاصل من رمضان اذا احترق في بيته لان الذنوب  
تحترق فيه وهو غير منصرف للعبادة والالتفات والتون وكذا اجاب في لابل التائيبات المصروفة وبصرف ما عداها  
قال ابو هري يجمع على أرمضاء ورمضانات ورماضين كسلاطين منزع زيادة (قوله شهود بجز الخ) هذا سبب  
الصوم كذا شهود كل يوم بسبب لوجود أدائه لان الصوم عبادة متفرقة ككثرة الصلوات في الاوقات  
بل أشد لتقليل زمر لا يصلح للصوم وهو الليل أبو السعود فان قلت ان المصبي الذي بلغ إنشاء الشهر شهود بجز  
منه فقتضاء وجوب قضاء ما منى منه قبل البلوغ قلت لم يوجد شرط الوجوب فيما منى وهو البلوغ بجز (قوله  
انه الجهر) أي الذي لا يتجزأه من كل يوم بسبب لصوم ذلك اليوم بجز (قوله الذي يمكن إنشاء الصوم فيه)  
وهو ما كان من طلوع الفجر الصادق الى قبيل لفظة الكبرى أما الليل والنصرة وما بعده لا يمكن إنشاء الصوم  
فيها والموجود في الليل بجز النية لا إنشاء الصوم (قوله من كل يوم) قال في مجمع الانهر ان السبب الجز الاول  
من كل يوم لا كماله والايام أن يجب كل يوم بعد غام ذلك اليوم ولا بجز المطلق والالوجب صوم يوم بلغ فيه  
الحي اه حلي (قوله حتى لو أفاق) بأن زال جميع ما به من الجنون فأما اذا أصاب في بعض كلامه فلا هندية  
وغرة الخلاف المذكورة في الشارح ذكرها صاحب البحر والمهر والمخ والهندية فلا وجه لما ذكره الهندي أن  
المحفوظ (وم القضاء في أفاق ليلام حن ولا خلاف فيه) (قوله أوفى أيامه بعد الزوال) عبارة امد اد السباح  
أو فيما بعد الزوال من يوم منه اه وهي الحق بدليل قوله انه الجز الذي يمكن إنشاء الصوم فيه فانه لا يجز آخر يوم  
بل كل يوم لا يمكن إنشاء الصوم في بعضه وهو نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب كما ياتي وفيه تعلم  
انه كان ينبغي له أن يقول أو نصف النهار الشرعي وما بعده الى القروب والا فالعبارة تقتضي أنه يمكن إنشاء  
الصوم قبل الزوال ولو بعد نصف النهار الشرعي وهو باطل اه حلي (قوله وهو اقسام ثمانية) فرض وواجب  
وسنة ومكرره وكل واحد قسمان (قوله كصوم رمضان أدا) اقتراضه ثبت بالدليل القطعي المؤيد بالاجماع  
منع (قوله كصومه قضاء) بسبب القضاء هو سبب الاداء وهو شهود بجز من الشهر (قوله لكنه فرض عملا) انما كان  
فرضا شيئا بالافطاح منع الآن الاجماع لم ينعقد على فرضيتها كما في شرح المتق وعده صاحب المتق من  
الواجب كالتذوق (قوله كالتذوق المعين) كقوله على أن الصوم يوم الخميس والخلق كقوله على أن الصوم يوما  
منع (قوله وأما قوله تعالى الخ) جواب عن سؤال حاصله أن النذر ثبت طلبه بالافطاح وهو قوله تعالى وليؤفوا  
تذوقهم فينبغي أن يكون فرضا حاصلا الجواب كما في المنع أن النص الوارد مخصوص اذ خص منه المنذور  
الذي ليس من جنسه واجب شرعا كعبادة المربى وما ليس بمقصود في العبادة كالتذوق بالوضوء في صلاة  
والنذر بالمعصية فلما خصت هذه المواضع بقيت الآية بمجوزة قطعاً كالآية الموقوفة وخبر الواحد (قوله) من  
الواجب صوم الفطار بعد الشروع فيه وصوم قضاؤه عند الافساد وصوم الاعتكاف بجز عن البعد انع

(قوله فأنه الاكل) الذي في البحر والتمرد والشرية لالية وغيرها أن فأنه الكمال فلعن الشارح سبق قوله تشابه  
 الفطنين ويدل عليه أن الاكل قز في العناية الوجوب اللهم إلا أن يكون وقع في غير هذا الموضع من العناية  
 أو في مكانه المسمى بالتقريب في الاصول فليراجع اه حلي (قوله لكنه تعقبه) أي القول بالفرضية والاولى  
 تأخير به بقول المصنف هو فرض على الاظهر (قوله بالفرق بأن الخ) حاصله أن الفرض يقضى بعد العبر  
 ولو ترا من غير كراهة وتكره المنذورة بعد صلاته وماذا الا لانها في حكم النافذة وانما فرض عليها الوجوب  
 بايجاب العبد (قوله لان مطلق الاجماع) على حذف أي لا قطعاً (قوله كما بسطه خسرو) حامل كلامه  
 في الدرر أنهم أجعوا على لزومه والاجماع على الزوم لا يستلزم الاجماع على الفرضية أي الاعتقادية بل لا تثبت  
 الفرضية الا بالاجماع عليها حلي بقابل زيادة وتخصيص أن في المنذورة قوانين معينين بالوجوب والافتراض  
 (قوله ونقل) مراده ما زاد على الفرض والواجب فيشمل المستنون بقسميه والمكروه بقسميه وفي المنع ونقل  
 كغيرهما أي غير ما ذكر من الفرض والواجب أعم من أن يكون سنة أو مندوباً أو مكروهاً وفي اطلاق  
 النقل اصطلاحاً على المكروه نظرهم بشمله بعنايه اللغوي (قوله لا يعلم السنة) أي المؤكدة بتدليل مقابلتها بالمندوب  
 (قوله كصوم عاشوراء) ورد أنه يكفر ذنوب السنة الماضية وأما صوم يوم عرفة فيكفر ذنوب سنتين الماضية  
 والآتية لانه شرع محمدي بخلاف الاول فانه شرع موسوي فالمستحب هنا افضل من المؤكدة وروى الشيخان  
 وغيرهما عن ابن عباس أنه عليه الصلاة والسلام لما قدم المدينة رأى اليهود يصومونه فقال ما هذا اليوم  
 الذي تصومونه وهو سؤال عن السبب فلا ينافي ما يأتي فقالوا هذا يوم عظيم أنجي الله تعالى فيه موسى وبني  
 اسرائيل من عدوهم وأغرق فرعون وقومه فصامه موسى شكراً فخص نعوته فقال صلى الله عليه  
 وسلم فخص اولي وأحق بموسى منكم فصامه وأمر عليه الصلاة والسلام بصيامه وكان عليه الصلاة والسلام  
 بمكة يصومه ولا يأمر به وصك كانت فريش تصومه في الجاهلية ثم لما فرض رمضان تركه وقال انه من أيام الله  
 تعالى فمن شاء صامه ومن شاء تركه ثم عزم آخر عمره أن يضم إليه التاسع أبو السعود مختصراً عن شرح الشمايل  
 لابن حجر (قوله والمندوب) هو المستحب واحد والبعض فرق بينهما (قوله كأيام البيض) أي أيام الليالي البيض  
 وهي الثالث عشر والرابع عشر والخامس عشر اه حلي (قوله ويوم الجمعة) فلا يكره عند العاقبة  
 لما في النهر صوم يوم الجمعة مفرد ثبت بالسنة طلبه والوعده عليه فافتراض الشيخ حسن على الدرر بما في البرهان  
 من أن صوم يوم الجمعة مفرد وكذا السبت مكروه ساقط أبو السعود ودلت ثبت بالسنة طلبه وانتهى عنه  
 والآخر منه ما انتهى كما وضع في شراح الجامع الصغير لأن فيه غلطاً فلهذا إذا صامه ضعف عن فعلها ومن  
 المندوب صوم الاثنين والخميس والاجماع ان كان يصفه فيه عليه أبو السعود (قوله والمكروه) بالنصب عطفاً  
 على السنة (قوله كأيام العدين) وأيام التشریق بجر (قوله كعاشوراء وحده) أي مفرداً عن التاسع والحادى عشر  
 حتى عن امداد الفتاح (فرع) الست من شوال صومها مكروه عند الامام متفرقة أو متتابعة لا يمكن عادة  
 المتأخرين لم يروا به بأساً بجر (قوله وسبت وحده) للتشبه بالهود بجر وهذه العلة تفيد كراهة التحريم الا أن يقال  
 انما ثبت بقصد التشبه كما مر نظيره (قوله ونبروز) بفتح النون وسكون الهمزة ضم الراء معرب نوروز ومعناه  
 اليوم الجديد فتوجه في الجديد وروز يعني اليوم والمراد منه يوم تعل فيه الشمس برج الحمل اه حلي (قوله  
 ومهرجاني) معرب مهر كان والمراد منه أول حلول الشمس في الميزان وهذا ان يومان عيدان للفرض حلي  
 (قوله ان تعدده) أي الصوم في الايام الثلاثة أثمان وافق صوماً يعتقد فلا كراهة وامتنع في عدة الفتاوى من  
 كراهة صوم النبروز والمهرجاني ما إذا صام يوماً قبلها فلا يكره كما في يوم السبت بجر (قوله وصوم صمت) وهو ان  
 يصوم ولا يتكلم ينفي فعله أن يتكلم بخير ولحاجة دعته اليه كما في امداد الفتاح اه حلي (قوله ووصال)  
 وهو أن يصوم ولا يفطر بعد القرب أصلاً حتى يتم صوم القدي بالامس كما في نور الايض وهذا في غيره صلى  
 الله عليه وسلم أما هو فلا يكره وظاهر الشارح أن هذه الاشياء مكروهة تنزيهاً وفي بعضها نظر (قوله ودهر) لانه  
 يضعفه أو يهين طبعا حلي عن امداد الفتاح (قوله وان أفطر الايام الخمسة) يوماً العيدين وأيام التشریق  
 (قوله وهذا) أي كراهة صوم الدهر عند أبي يوسف ومعه أنه أن الامام رضى الله تعالى عنه ومحمد لا يقولان  
 بها (قوله خمس عشر) ثلاثة في المصنف الفرض والواجب والثقل والشافعي في الشرح أولها قوله كصوم

(وقيل) فأنه الاكل  
 الشرية لانية لكنه تعقبه سعدى بالفرق بأن  
 المنذورة لا تؤدى بعد صلاة العصر بخلاف  
 العامة (هو فرض على الاظهر) كالكفارات  
 يعني عملاً لأن طلاق الاجماع لا يفيد الفرض  
 القطعي كما بسطه خسرو (ونقل كغيرهما)  
 حيث السنة كصوم عاشوراء مع التاسع  
 والمندوب كأيام البيض من كل شهر ويوم  
 الجمعة ولو منفرداً وعرفة ولو لم يصفه  
 والمكروه قريماً كالعيدين وتنزيهاً  
 كعاشوراء وحده وسبت وحده ونبروز  
 ومهرجاني ان تعدده وصوم صمت ووصال  
 ودهر وان أفطر الايام الخمسة وهذا عند أبي  
 يوسف كما في المحيط فهي خمسة عشر وأنواعه  
 ثلاثة عشر



عاشوراء أو آخرها وهو في داخله في القسم الثالث من المصنف على ما تقدم وفيه أن الشارع قد عذّب أكثر  
الاقسام الأخرى ولم يستوف فإن الكفارات أنواع وكذا المنذور والقرض والواجب ينقسم قسمين وقد ترك  
من المنذور صوم داود والست من شوال على ما عليه العامة فالأولى للشارح حذف هذه الجملة (قوله سبعة  
متتابعة) أعلم أنه إذا أفطروا ما فيجب فيه التتابع لأجل القعل وهو صوم كفارة القتل والظهار واليمين  
والأفطار يطق به النذر المعلق إذا ذكر التتابع فيه أو فواء استقبل الصوم وكل صوم يؤمر به بالتتابع لأجل  
الوقت لا يستقبل ويجب عليه قضاء ما أفطره كرمضان والنذر المعين واليمين بصوم معين أفاده صاحب البحر  
وصورة اليمين أن يقول والله لأصوم من رجب فقد زاد صاحب البحر على أقسام الشارع فيما يجب فيه التتابع  
النذر المطلق إذا ذكر فيه التتابع أو نواه واليمين المعين أفاده الحلبي (قوله وصوم متعة) أي وقرآن إذا لم يجد  
ما يذبح لهما فإنه يصوم ثلاثا قبل الحج وسبعها إذا رجع (قوله وفدية حلق وجزأ صيد) إذا اختار الصيام فيهما  
(قوله ونذر مطلق) من ذكر التتابع ونيته (قوله إذا تقرر هذا) أي ما ذكر من التقسيم (قوله فيصم إذا صوم  
رمضان الحج) هو مناط على النذر المعين والنفل أيضا فان قضاء النذر المعين المعلق على شرط يراى كونه وقضاء  
النفل الذي أفطره بشرط فيهما التعيين والتبعية وانما يصح تأخير النية في رمضان لقوله صلى الله عليه وسلم  
لرجل بعد أن شهد أعرابي برؤية أهلال أذن في الناس من أكل فليسك بنية يومه ومن لم يكن أكل فليصم  
وأما قوله عليه الصلاة والسلام لا صيام لمن لم يبيت الصيام من الليل فمعمول على نفي الفضيلة كقوله عليه  
الصلاة والسلام لا صلاة لجار المسجد إلا في المسجد أو هو محمول على ما إذا لم يشأ أنه صائم من الليل فإنه لو نوى قبل غروب  
الشمس أن يصوم غذا لا يصح أو هو محمول على ما إذا لم يشأ أنه صائم من الليل بل نوى أنه صائم وقت أن نوى من  
النها أو بالعود من الزبلي والنذر المعين في حكمه شأن لتعين الوقت فيهما (قوله والنفل) المراد به ما عدا  
القرض والواجب أهم من أن يكون سنة أو مندوبا أو مكروها بجر (قوله بنية) محلها القلب والتلفظ بها سنة  
حدادي والتسهر في رمضان نية ولو نوى من الليل ثم رجع عن نيته قبل طلوع الفجر صرح رجوعه في الصيامات  
كأها وان نوى أن يفطر غدا إن دعى إلى دعوة وان لم يدع يصم لا يصبر صائما هذه النية فان أصبح في رمضان  
لا يشي صوما ولا يفطر وهو يعلم أنه رمضان الاظهر أنه لا يصبر صائما ومن تسهرا كبر الراى لا بأس به إذا كان  
الرجل لا يفتنى عليه مثل ذلك وان كان عن يفتنى عليه فسميله أن يدع الأكل ولا يجوز الإفطار بالتعزّي في ظاهر  
الرواية وان أراد أن يعتمد في التسهر على صباح الديك أنكر ذلك بعض مشايخنا وقال بهضم لا بأس به إذا كان  
قد جرت به مرارا وظهر أنه يصيب الوقت هندية وقديستأنس بفرع الديك على قول البعض بالعدل بيت الأبرة  
في الاستقبال إذا كان مجزبا (قوله فلا تصص قبل الغروب) فلو نوى قبل أن تغيب الشمس أن يكون صائما غدا  
ثم نام أو أغشى عليه أو غفل حتى زالت الشمس من الغد لم يجز وان نوى بعد غروب الشمس بآخذ نية (قوله إلى  
الخصوة الكبرى) القابلة ليست داخلية في الحياء والمراد به نصف النهار التبرهي من استطارة الضوء  
في أفق المشرق إلى غروب الشمس ومثله اليوم وفي غاية البيان جعل أول النهار من طلوع الفجر لفسدة وقتها  
وانما اعتبروا وجود النية قبلها ليكون أكثر اليوم متوينا ولا فرق بين الصحيح والمرضى والمقيم والمسافر وقال  
زفر لا يجوز الصوم للمسافر والمرضى الأبنية من الليل بجر وانما تجوز قبل الخصوة إذا لم يوجد قبلها ما ينافي  
الصوم كالأكل وشرب وجماع ولو ناسيا فان وجد ذلك بعد طلوع الفجر لا تجوز هندية عن شرح الطحاوي  
(قوله اعتبارا لا أكثر اليوم) علمه للمسائل الثلاث (قوله أي نية الصوم) أي ولم يعترض لصفته (قوله قال بدل  
الحج) فلا يقال إن مطلق النية بصدد نية أي عبادة كانت كما لوهمه البعض فاعترض (قوله ونية نفل)  
لم يقل ونية مباحة لأن النفل والنذر المعين لا يمان نية واجب آخر فيقع عما نوى ولا يلزم من نية النفل  
في رمضان التكفر كما قاله الأكل في تقريره لأنه لا ملازمة بين نية النفل واعتقاد عدم القرصية أو نية فقد  
يكون معتقدا للقرصية ومع ذلك ينوي النفل أما إذا انضم إلى نية النفل اعتقاد أن رمضان نفل أو نية التكفر  
أفاده صاحب البحر (قوله ويجزأ) هبة بطننا بالمسلم خبرا ولا فالعمدة (قوله فقط) أي دون النفل والنذر  
المعين فلا يمان نية واجب آخر بل يقع عما نوى وسبق ويأتى (قوله بتعيين الشارع) أي في قوله عليه الصلاة  
والسلام إذا أفسح شعبان فلا صوم إلا رمضان بخلاف النذر فانما جعل بولاية النذور له إبطال صلاحية طه

سبعة متتابعة رمضان وكفارة ظهار وقيل  
وجوبه وأفطار رمضان ونذر معين واعتكاف  
واجب وستة جبر فيها نفل وقضاء رمضان  
وصوم متعة وفدية حلق وجزأ صيد ونذر  
مطلق إذا تقرر هذا (فيصم) إذا صوم  
رمضان والنذر المعين والنفل بنية من الليل  
فلا يصح قبل الغروب ولا عند (عندها) اعتبارا لا أكثر  
الكبرى (لا) بعدها ولا (عندها) أي نية الصوم قال بدل  
اليوم (ومطلق النية) أي نية الصوم قال بدل  
من المضاف إليه (ونية نفل) لعدم المزاحم  
(ويجزي وصف) كنية واجب آخر (في  
أدب رمضان) فقط لنيته بتعيين الشارع

منح (قوله الا اذا وقعت النية) أي نية النفل والواجب كما صرح به الشارح بعد فان صومهما ينصرف الى ما نواه من نفل أو واجب (قوله حيث يحتاج) أي كل منهما وانما أفرد لان العطف بأو والحينية للتعليل أي انما وقع صومهما في رمضان مما نواه لأن رمضان لم يتعين في صومهما على وجه الزوم الا بتعيينهما فاذا لم يتبيناه بل عيناه انصرف الى ذلك الغير واعترض الأكل في التقرب بمسئلة المريض بأن المريض الذي لا يضره الصوم غير منحصر في الفطر عند أمة الفقه كما حدث كتبهم بذلك فن لا يضره الصوم صحيح وليس الكلام فيه ذكره في البحر وأجيب بأنه يظهر فيما لو نوى تفلا على نفل قدرته فلما أمسك به من غير ان تمام فافطر فانه يلزمه قضاءه قتاتل (قوله بل يقع) أي صوم كل (قوله من نفل أو واجب) أما لو أطلقا النية كان عن رمضان على جميع الروايات حلي من اعداد الفتحاح (قوله وهو الاصح) مقابله ما نقله في البحر الاصح في مسافر نوى النفل وقوعه عن رمضان وقال في المريض ينبغي أن يقع من رمضان في النفل على الصحيح كما قد سناه اه فالتصحيح اختلف في بينهما فلا (قوله لكن في أوائل الاشياء) في بحث تعيين المنوى ونص عبارتها وان كان وقتها معيارا لها بما في أنه لا يصح غيرها كالصوم في رمضان فان التعيين ليس بشرط ان كان الصائم محصيا مقيما فيصح بطلان النية ونية النفل وواجب آخر لا يقع في المتعين لغروان مكان مريض فقيه روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان سواء نوى واجبا آخر أو تفلا وأما المسافر فان نوى عن واجب آخر وقع عما نواه لا عن رمضان وفي النفل روايتان والصحيح وقوعه عن رمضان اه (قوله سوى مسافر نوى واجبا آخر) هذا قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال ابو قرة عن رمضان أفاده صاحب الهندية (قوله والنذر المعين الخ) لما كان كلام المصنف فيه حرازة أصله الشارح (قوله مطلقا) سواء كان مسافرا أو مقيما من (قوله فرقا بين تعيين الشارع والعبد) اعترض بأن كلاً ثابت بدليل من القرآن وهو من شهد منكم الشهر فليصمه وقوله تعالى وليوفوا نذورهم ولا عبية بالاسباب فان المطالب به الفرق بين التعيين وأيضا فان الترتيبه الوقت وهو من الشارع مع أنه واجب والكفارات أسبابها فعل العبد وهي فرض أفاده صاحب النهر وفي جملة الترتيب واجبا ثلث فان الحق أنه فرض على كمال الظهور أن النذر فرض على كماله كالكفارات (قوله ولو لم يله) الاولى حذف الواو لان العالم تقدم قرى في قوله ويجزى في وصف (تمة) واشتبه على المأثور شهر رمضان فصام مخترا بان كان بعده نوى ايلاموى يوم العيد واما التثنية في جاز ولا يجوز قبله ولا يشترط نية القضاء وهو الصحيح لانه نوى ما عليه من صوم رمضان فاذا وافق صومه شر الا فان كانا كاملين أو ناقصين فليصمه قضاء يوم وان كان رمضان كاملا وشوال ناقصا فليصمه قضاء يومين وان كان رمضان ناقصا وشوال كاملا لا يلزمه شيء ولو وافق صومه ذال الحجة فان كانا كاملين أو ناقصين فليصمه قضاء أربعة أيام وان كان ناقصا وذال الحجة كاملا فلا ثلاثة أيام وان كان كاملا وذو الحجة ناقصا خمسة أيام وان وافق صومه ذال القعدة أو شهر آخر فان كانا كاملين أو ناقصين أو الشهر الآخر كاملا لم يلزمه شيء وان كان كاملا والآخر ناقصا فيوم هندية قال في البحر ولم من هذا أن من فاته رمضان وكان ناقصا يلزمه قضاء وبعده الايام لاشهر كامل ولو كان كاملا وصامه بالهلال ناقصا يلزمه يوم لان القضاء على قدر الفاتت اه (قوله فلا صوم الا عن رمضان) أي لا يمتنع فيه صوم غيره ومحله فحين تعين عليه فلا يرد المسافر اذا نوى واجبا آخر (قوله عن العادة) أي عادة الاسالحية أو لغيره (قوله وقال زفر) لم يوافق أحد من أهل المذهب من نسب اليهم قوله فقد خلا من (قوله فلنا فساد البعض الخ) لان صوم كل يوم عبادة بنفسه لا تهامة بالليل بخلاف الصلاة فانما عبادة واحدة ومنه والمراد أنه قياس مع الفارق (قوله والشرط للباقي من الصيام) أي صوم قضاء رمضان والنذر الغير المعين والنفل بعد افساده والكفارات وما ألحق بها من جزاء الصيد والخلق والتمة (قوله قران النية للغير) هو الاصل فيها وانما جاز بالمتقدم مقلد في الحرج (قوله للغير) أي لا قبل جزئ منه (قوله وهو الخ) الضمير راجع الى القران الحكيم حلي (قوله تبين النية) فنوى تلك الصيامات ثم ارا كان تطوعا وانما هو مستحب ولا قضاء بافطاره والتبني في الاصل كل فصل بديل لافه ستاتي (قوله لغيره) عليه لاكتفاء بالقران الحكيم اذ تحزى وقت التجرع ايشق والحرج مدفوع اه حلي (قوله وتعيينها) حلف على قول الشارح قران النية للغير ولا يصح عطفه على حيث لاقتضاه أن التعيين من التبني الحكيم فليست كل وجباين على اشتراط التعيين أنه لو نوى الكفارة والقضاء جميعا لم يكن شارعا في واحد منهما

(الا اذا وقعت النية) (من مريض أو مسافر)  
 حيث يحتاج الى التعيين لعدم تعيينه في  
 صومهما فلا يقع من رمضان (بل يقع عما نوى)  
 من نفل أو واجب (على ما عليه الاكثر) بحر  
 وهو الاصح سراج وقيل بأنه ظاهر الرواية  
 ولذا اختاره المصنف تبعا لادرر لكن في  
 أوائل الاشياء الصحيح وقوع الكل عن  
 رمضان سوى مسافر نوى واجبا آخر  
 واختاره ابن الكمال وفي الشرح لآلية عن  
 البرهان أنه الاصح (والنذر المعين) لا يصح نية  
 واجب آخر بل (يقع عن واجب نواه) مطلقا  
 فرقا بين تعيين الشارع والعبد (ولو صام  
 مقيم عن غير رمضان) لا عما نوى لحدوث اذاجاه  
 رمضان (وهو منه) لا عما نوى لحدوث اذاجاه  
 رمضان فلا صوم الا عن رمضان (ولو صحبا  
 صوم كل يوم من رمضان عن العادة وقال زفر ومات  
 مقيم بميزة العبادة عن العادة قالنا فساد البعض  
 تكفي نية واحدة كالصلاة قالنا فساد البعض  
 لا يوجب فساد الكل بخلاف الصلاة  
 (والشرط للباقي) من الصيام قران النية  
 للغير ولو حكاوه (تبين النية) لا ضرورة  
 (وتعيينها)

فيكون مستغلا وقال أبو يوسف انه قاض كذا في شرح الملتقى (قوله لعدم تعيين الوقت) وذلك لأن الواجب ثابت في الحقيقة وكل زمان صالح لا دانه ولا تنقل فلم يقع عمن في ذمته إلا بالتعيين (قوله والشرط الخ) هذا لازم للنسبة التي هي نوع من الارادة لا يمكن ارادة شيء إلا بعد العلم به حلي (قوله والسنة) أي سنة المشايخ لا النبي صلى الله عليه وسلم لعدم ورود التقاطع به اعنه اه حلي (قوله ولا تبطل بالمشيئة) لأن المشيئة إنما تبطل اللفظ والنسبة فعل القلب بجر ولا يبطل النية لئلا كله أو شره أو جماعه بعدهما أبو السهود (قوله بأن يعزم لبلا على القطر) ثم اذا أفطر لا شيء عليه ان لم يكن رمضان ولو مضى عليه لا يجوز له لأن تلك النية انقطعت بالرجوع منع (قوله لغو) كنية التكلم في الصلاة بجر (قوله ونية الصوم في الصلاة) لئلا وأقبل النضوة الكبرى نهارا (قوله لأن الجهل في دارنا) أشار به الى الرذيلة على السكالك حيث قيد لزوم القضاء بما اذا علم أن صومه عن القضاء لا يصح بالنسبة نهارا اما اذا لم يعلم فلا يلزم بالشروع كما في المظنون وأيد الاول صاحب التمر بأن الجهل بالاحكام في دار الاسلام ليس بمعتبر لاسيما وهي متفق عليها فإظهاره فليس كالمظنون (قوله ولا يصح ما عدا ما على نطق أنه عليه من حين خلافه فانه يصير غير مضمون حتى لو أقسده لا يجب قضاؤه حلي (قوله ولا يصام يوم الشك) قال في الهندية هو اذا لم ير علامة ليلة الثلاثين والسما متغيرة أو شهد واحد فردت شهادته أو شاهدان فاسقان فردت شهادتهما ما اه وفي شرح المختار وان يتحدث الناس بالرؤية ولا تثبت أبو السهود والشك استواء طرفي الادراك من النفي والاثبات (قوله هو يوم الثلاثين من شعبان) ظاهر هذا التقييد أنه لا يصح صوم التاسع من ذي الحجة عند الشك في أنه يوم النحر والظاهر الكراهة (قوله وان لم يكن علمه) بالسما من نحو غبار وغيره (قوله لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى) أي فيلزم البلدة التي لم يرقها هلاله (قوله بعدم اختلاف المطالع) على حذف مضاف والتقدير بعدم اعتبار اختلاف المطالع والافلاخلاف في اختلاف المطالع وبديل على ما قلنا قوالهم ولا عبرة باختلاف المطالع اه حلي (قوله وأما على مقابله) وهو من اعتبر فلا يلزم أهل بلد برؤية أهل بلد آخر (قوله فليس بشك) وقول الهندية فاما اذا كانت السما مصيبة ولم ير الهلال أحد فليس يوم الشك كما في الزاهدى بمحول على هذا القول (قوله ولا يصام أصلا) أي عن رمضان أو عن واجب آخر أو باجتماع النية أو إطلاقها أو نقلا واستثنى الأخيرة من هذا التعميم والضم في يصام ليوم الشك (قوله ويكره غيره) أما تحريمها أو تنزيها على ما يأتي (قوله تنزيها) هي التي مرجعها خلاف الاولى لأن النهي عن التقدم خاص بما اذا نوى أنه من صوم رمضان لكنه كرهه لأنه على صورة المنهي عنه وسياق ما فيه (قوله ويكره غيرها) للتشبه بأهل الكتاب لانهم زادوا في صومهم وعليه حل حديث النهي عن التقدم بصوم يوم أو يومين بجر (قوله ويقع عنه) أي عن الواجب (قوله لو مقيما) أما المسافر فيقع عما نواه ولو في رمضان المحقق كما مر (قوله أو صام من آخر شعبان ثلاثة) وبالأولى اذا صام شعبان كله هندية (قوله لا تقدموا) بحذف إحدى التامين أي لا تقدموا ولفظ الحديث كما في البهر لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين إلا أن يوافق صوما كان يصومه أحدكم اه وانما كرهه خوف أن يظن أنه من رمضان والحاصل أن من له عادة فلا كراهة في حقه مطلقا ومن ليس له عادة فلا كراهة في التقدم به لأنه فاكر ويكره في اليوم واليومين وهذا تعلم رد ما نقله أبو السهود عن الشربلاني من قوله والمراد بقوله عليه السلام لا تقدموا الخ التقدم على قدس أن يكون من رمضان لأن التقدم بالشئ على الشئ أن يشوبه قبل حينه وأوانه وشعبان وقت التطوع فاذا صامه عن شعبان لم يأت بصوم رمضان قبل زمانه وأوانه فلا يكون هذا تقدم ما عليه اه لأن فيه مخالفة لصريح الحديث وتعليله قابل للتدبر لكن ما ذكره الشربلاني من قول من الفوائد والعناية والدراية والابضاح والكره مطلقا ذكرها صاحب التصفه واستوجه الكمال ما ذكره ما وعليه بما ذكرنا فالجواب أن الكراهة لصوم يوم أو يومين ثابتة مطلقا على ما في التصفه ومقتضاها اذا نوى أن ذلك من رمضان على ما ذكره الاكثر (قوله وأما حديث من صام الخ) وكذا حديث لا يصام اليوم الذي شك فيه الا تطوعا وقد ذكرها صاحب الهداية (قوله فلا أصل له) ذكر ذلك الزيلعي وقال انه يروى موقوفا وقال الحافظ ابن حجر لم أجده مصرحاً برفعه وانما أخرجه أصحاب السنن الاربعة وابن حبان والحاكم والبيهقي من طريق صلة بن زفر كذا عند غماري اليوم الذي شك فيه فأنى بشاة مصلية تنفي بعض القوم فقال من صام هذا اليوم فقد عصى أبا القاسم

أعدم تعيين الوقت والشرط فيما أن يعلم قلبه أي صوم بصومه قال الحداوى والسنة أن يتلفظ بها ولا تبطل بالمشيئة بل بالرجوع عنها بأن يعزم لبلا على أنه طروية السام الفطر لغو ونية الصوم في الصلاة صحيحة ولا تصددها ولا تافط ولو نوى القضاء نهارا صار نفلا فقصه لو أقسده لأن الجهل في دارنا غير معتبر فلم يكن كالمظنون بجر ولا يصام يوم الشك (قوله أي على القول بعدم اختلاف المطالع) على أي على القول بعدم اختلاف المطالع عليه أي على القول بعدم اختلاف المطالع عليه لجواز تحقق الرؤية في بلدة أخرى وأما على مقابله فليس بشك ولا يصام أصلا شرح الجميع لا يجزى من الزاهدى (الاطقوعا) ويكره غيره (ولو صامه لو أجاب آخر كره) تنزيها ولو جزم بكونه من رمضان كرهه تنزيها (ويقع عنه في الأصح ان لم تظهر رمضان فيه) (ولا) بأن ظهرت (نعمه) لو مقيما (والتمثل فيه أحب) أي أفضل اتفاقا (ان وافق صوما يعتاده) أو صام من آخر شعبان بصوم يوم لأقل الحديث لا تقدموا رمضان بصوم يوم أو يومين وأما حديث من صام يوم الشك فقد عصى أبا القاسم فلا أصل له

صحبه الله ارفعني وقال ابن عبد البر لا يختلفون في أنه مستند وعلقه البخاري فقال وقال مسلم بن عماراه وقال  
 الشيخ قاسم بن قطلوبغا ذكره البخاري تعلقا ورواه الخمسة وصحبه ابن خزيمة وابن حبان اه وقال الشيخ  
 قاسم أيضا في تخرجه أحاديث الاختيار أن الحديث لا أثر له أصل بدون الاستئذان رواه أبو حنيفة عن أبي سعيد  
 الخدري أن النبي صلى الله عليه وسلم نهى عن صيام اليوم الذي يشك فيه أنه من رمضان أخرجه الحارثي  
 في المستند وقال الحافظ ابن حجر لم أجده بهذا اللفظ ومعناه يخرج من حديثين فعلم من هذا أنه أصل من جهة  
 الحق وإن لم يكن له أصل من جهة اللفظ وعلم أيضا أن الحديث الأول له أصل أصيل فلا عبرة بما جاءه الزيلعي ومن  
 تبعه ومعه من صام يوم الشك من رمضان فقد عصى أبا القاسم لأنه ارتكب ما نهى ويحصل كلام الزيلعي  
 في الحديث الآخر على أنه لا أصل له من جهة اللفظ أفاده العلامة نوح لغده أنه تعالى برحمة (قوله والا  
 يصومه) أي أن لا يوافق صوماً يتأده ولم يصم ثلاثة قبل رمضان اختل في أفضل صومه وقطره والختار  
 حافي المصنف من التصديق كافي الهندي والبروقشيل صاحب النهر عن السراج أن المأني به التلوم ثم الاضطرار  
 وإن كان من الخواص فراجع ما قبله قال في البحر ولا ينوي الصوم ما لم يقرب انتصاف النهار (قوله بعد  
 الزوال) ليس هذا التيسيد في عبارة شخصه والذي في الهندي وبقي العوام بالتلوم إلى ما قبل الزوال لا محال  
 ثبوت الشهر وبعد ذلك لا صوم اه والاولى أن يقول بعد الخصومة الكبرى فإنه قدم في وقت النية (قوله  
 نفي الهمزة النية) أي لجهة ارتكاب النية منه وهو على قوله ويفطر غيرهم وهذا يظهر في الخواص أيضا (قوله  
 وكل من علم كيفية الخ) والكيفية هي قوله والنية الخ ودفع بذلك توهم أن المراد بالخواص من لم يقرب  
 وتقوى ((قوله على سبيل الجزم) هو أن لا يضطر إليه الخ أفاده في البحر (قوله من لا يصاد صوم ذلك اليوم)  
 فلا وليس المراد أنه يصاد صوم يوم الشك كل عام على أي صفة كانت (قوله لحكمه من) وهو عدم الكراهة  
 وحله إذا لم يضطر بوجوده أنه ان كان من رمضان فهو عنه والانتفاء الكراهة فيما يظهر (قوله ولا يضطر الخ) يعني  
 عن قول الشارح على سبيل الجزم ومن الغريب حافي البحر عن الظهيرية عن محمد بن أبي بكر أن يعزم ليلة يوم الشك  
 على أنه ان كان غدا من رمضان فهو ما ثم عن رمضان وإن لم يكن من رمضان فليس بصائم وهذا مذهب  
 أصحابنا اه (قوله لعدم الجزم) فقد ذكرنا النية (قوله مع الكراهة) أي التنزيهية لأن كراهة التحريم لا تثبت  
 الا إذا جزم أنه من رمضان كما أفاده الشارح سابقا (قوله للتردد بين مكروهين) كراهة أحدهما تحريمية والآخر  
 تنزيهية وهو تعطيل للمسئلة الأولى وقوله أو مكروه وغير مكروه تعطيل للثانية (قوله أي في نية  
 الواجب ونية الفضل) وأما لم يكن من الواجب لعدم الجزم به وأما لم يضمن بالافساد في صورة الفضل لدخول  
 الاسقاط في عزيمته من وجه وهو نية عن رمضان لأنه من هذا الوجه شرع مسقطا لا مقترنا (قوله أكل المتلوم)  
 أي المتلوم ثبوت الهلال يوم الشك (قوله ككأكله بعدها) فلو ظهر وقت رمضان بعد كأكاه مع امساكه  
 ولا يجب عليه القضاء (قوله وهو الصحيح) مقابله حافي الهندي عن الظهيرية أنه لا يجوز (قوله رأى مكلف)  
 سواء كان ممن تقبل شهادته أم لا يجوز ونرج بالمكلف المحي والجنون فلا يؤمران بالصوم (قوله بدليل شرعي)  
 وهو ما تقدم أو غلط في الرواية أبو السعود (قوله صام) وكذا يصوم صدقه إذا أخبره برؤيته أن صدقه  
 ولا يفطر وإن أضر لا كرامة عليه بصر (قوله مطلقا) سواء كان في هلال رمضان أو الفطر لأنه في الأول شهد الشهر  
 ولا احتياط في الثاني زيلعي ولأن النبي صلى الله عليه وسلم قال فطركم يوم فطروا والناس لم يفطروا في هذا  
 اليوم فوجب عليه موافقتهم وسواء كان الرائي الحاكم أو غيره ولهذا قالوا لا ينبغي للإمام إذا رآه وحده أن يأمر  
 الناس بالصوم وكذا في الفطر بل حكمه حكم غيره فليس له أن يخرج إلى المدينة لرؤيته وحده وله أن يصوم وحده  
 إذا رآه بصر لكن في النية بلالية عن الجوهر والهندي عن السراج ما يخالفه من أنه لو رأى هلال رمضان للإمام  
 أو القاضي وحده فهو بالخيار بين أن ينصب من يشهد عنده وبين أن يأمر الناس بالصوم بخلاف هلال شوال  
 إذا رآه الإمام وحده أو القاضي فإنه لا يخرج إلى المصل ولا يأمر الناس بالخروج ولا يفطر لاسر ولا جهر  
 وقال بعضهم ان يتنقأ فطر سراً وهو الذي جرى عليه المذهب فيما يأتي (قوله وجوبا) به جزم الزيلعي من غير  
 إذ خلاف وهو الصحيح أو السعدي والمراد بالوجوب الافتراض فيما يظهر اه حلي (قوله لشبهة الرد) هذا  
 إنما يسلم تعطيل لعدم الكفارة في مسئلة هلال رمضان أما في روية شوال فاعمالا لا يجب الكفارة لأنه يوم عيد عنده

(والايصومه الخواص ويفطر غيرهم بعد  
 الزوال) به يفتي نفي الهمزة النية (وكل من علم  
 كيفية صوم الشك فهو من الخواص والافق  
 العوام والنية) المتبعة هنا (أن ينوي  
 التطوع) على سبيل الجزم (من لا يصاد صوم  
 ذلك اليوم) أما المعتاد لحكمه من (ولا يضطر  
 إليه) أنه ان كان من رمضان فعنه (ذكره أخى  
 زاده) وأيسر بصائم لو تردد في أصل النية بأن  
 (نوى أن يصوم غدا) ان كان من رمضان (لا  
 يصاد) لعدم الجزم في العزم (كما) أنه ليس  
 بصائم (لو نوى أنه لم يجد غدا فهو صائم  
 والا فطر ويصير صائما مع الكراهة لو ردها  
 في وصفها بأن (نوى أن كان من رمضان فعنه  
 والافق واجب آخر وكذا) يكره (لو قال أنا  
 صائم ان كان من رمضان والافق نفل)  
 للتردد بين مكروهين أو مكروه وغير مكروه (فان  
 ظهر رمضان فعنه والافق نفل) (غير مضعون بالقضاء) لعدم  
 الواجب والنفل (أكل المتلوم) ما قبل النية  
 انتقل قصد أكل المتلوم ما قبل النية  
 كما كاه بعدها وهو الصحيح نرج وهبانية  
 (رأى) مكلف (هلال رمضان أو الفطر)  
 (قوله بدليل شرعي) (صام) مطلقا وجوبا  
 (فان أظفره قضاء فقط) فيها شبهة  
 الرد

فيكون شبهة كذا في امداد الفتاح أي وهذه الكفارة تدور على الشهادتين لأنها ألحقت بالعقوبات باعتبار  
أن معنى العقوبة فيها أغلب بدليل عدم وجوبها على المذنب والمخطئ بخلاف بنية لكفارات (قوله لشهادته)  
متعلق بقوله الرذ (قوله لأن ما رآه الخ) ولأنه يوم مختلف في وجوب صومه فإن الحسن وابن سيرين وعطاء  
قلوباً بأنه لا يصوم إلا مع الإمام قال الحلي وهذا النماذج تعليل لعدم الكفارة في هلال رمضان أما في هلال  
شوال فإنما لا يجب لأنه يوم عيده عندنا على نسق ما تقدم اه (قوله وأما بعد قبوله) أي في هلال رمضان (قوله  
فوجب الكفارة) أي على المفطر سواء كان راياً أو غيره من الناس لأنه يوم صيام الناس (قوله في الأصح)  
خلافاً لما ذهب إليه جعفر بن شاذان على أنه لا يجوز القضاء بشهادة الفاسق عنده حلي فلو كان عدلاً لكانت  
في وجوب الكفارة خلاف جعفر (تنبيه) في الملتقى يجب على الناس التماس الهلال في وقت الغروب في التاسع  
والعشرين من شعبان وكذا من رمضان اه وإعلم أن رمضان يتقص ويكمل ونوايهما واحد في الصوم المترتب  
على رمضان من غير نظر لايامه أما ما يترتب على صوم الثلاثين من صومه ومندوبه عنده صوره وفطره فهو زيادة  
يفوق الكامل بها التامص وصام عليه الصلاة والسلام تسعين أربعاً منها ناقصة وما بقي كامل وقيل لم يصم  
كاملًا الا شهر واحد أو قيل شهرين كما جاء الاجمعي والحكمة في ذلك زيادة طمأنينة نفوسهم على مساواة  
الناس للكمال قيادة مناه أبو السعود ومختصراً (قوله بلا دعوى) قال في الفتاوى الفقهية أن هذا على  
قوله ما أتا على قول الإمام رضي الله تعالى عنه فينبغي أن يشترط المدعى بجره وإذا ثبت ضمان بقول الواحد  
يتبعه في الثبوت ما يتعلق به كالاتفاق المعلق والعق واليمان وحلول الأجل وغيره أضماً وان كان شيء منها  
لا يثبت بغير الواحد قصد أبو السعود (قوله وبلا نقض أشهد) خلافاً للشيخ الاسلام جعفر (قوله وبلا حكم) حتى  
أنه لو شهد عند الحاكم بجمع رجل شهادته عند الحاكم وهو ظاهر العدالة وجب على السامع أن يصوم ولا يحتاج  
إلى حكم الحاكم هندية (قوله لأنه خبر) قال في البحر لأن صوم رمضان أمر ديني فأشبهه رواية الأخبار (قوله كفيهم  
وغبار) مخوفاً للدخان كما في النهر (قوله خبر عدل) حقيقة العدالة ملزمة بالعمل على ملازمة التقوى والمروءة  
والشرط أدانها وهو ترك الكبر والاصرار على الصغار وما يخل بالمروءة ويلزم أن يكون مسلماً عاقلاً بالغاً بجهن  
وفي الهندية لا تقبل شهادة المراهق (قوله أو مستور) هو مجهول الحال وهو الذي لم يعرف بالعدالة ولا بالعدالة  
أبو السعود (قوله على خلاف ظاهر) أعاد به أن ظاهر الرواية أنه لا يقبل خبر المستور وهو الموقول عليه (قوله  
اتفاقاً) بين أهل المذهب وماتسبه الاكل إلى الطحاوي من أن شهادة الفاسق في هلال رمضان تقبل فهي نسبة  
غير صحيحة كما أن صحه صاحب النهر (قوله ربما قبله) فيصح قبول القاضي له وإن كان غير جازحلي وفي البحر قول  
الفاسق في الديانات التي يمكن تلقيها من العدول غير مقبول كالأهل والرواية الأخبار ولو لم تكن كفاً فحين فاكتم  
(قوله أو مستور) في قذف (قوله في رواية أبي بكر) بعد ما تاب وكان قد حذ في قذف جعفر (قوله على المذهب) وقال  
الإمام الفضلي أنما يقبل خبر الواحد العدل إذا فسر وقال رأيت خارج البلد في العصراء ويقول رأيت في البلدة  
من بين خلل النصاب أما بدون هذا التفسير فلا يقبل حلي عن البحر (قوله وتقبل شهادة واحد على آخر)  
بخلاف الشهادة على الشهادة في سائر الأحكام حيث لا تقبل ما لم يشهد على شهادة كل رجل وجعل أو رجل  
وأمر أمان حلي (قوله ولو على مثلها) أعاد أن شهادتهما على من يأنلهما بخبر ذكره قوله وتوقف فيه صاحب  
النهر ويبحث القبول (قوله ويجب على الجارية) والحكم في غيرها بالاولى وأما ظاهر أن محل ذلك عند توقف اثبات  
الرؤية عليها والافلا (قوله في اليمين) أي الرؤية (قوله وشرطه طراخ) لأنه تعلق به نفع العباد وهو الفطر فأشبهه  
سائرهم في شرطه ما يشترط فيه من العدالة والحرية والعدد وعدم الحذف في قذف ولقطة الشهادة والمدعى  
على خلاف فيه جعفر (قوله مع العلة المتقدمة) وهي القيم أو الغبار والدخان (قوله نصاب الشهادة) وهو رجلان  
أو رجل وأمر أمان (قوله تعلق الخ) قد علم أنه على لقوله شرط (قوله لا يشترط المدعى) يجوز به  
في الوقاية والقررة صرح في الخاتمة مخ (قوله كافي عتق الأمة) فإن الشهادة تقبل فيه حسبة من غير دعوى  
وكذا عتق العبد عنده ما لا يندرج في زيادة (قوله وطلاق الحرة) لأنه ما يقبل فيه الشهادة حسبة ومفهوم  
الحرة أن الزوجة الرقيقة بشرط أنها المدعى والذي في جامع النصولين الاطلاق لكنه يشترطه أحضروا الزوجة  
والسيد في العتق (قوله لا حاكم فيها) أي لا قاضي ولا والى هندية (قوله صاموا الخ) أي اقترأوا كما يدل عليه كلام

(واختلف المشايخ) لعدم الرواية عن المتقدمين (فما إذا فطر قبل الرد) لشهادته  
(والراجح عدم وجوب الكفارة) وصحة غير  
واحد لأن ما رآه يخل أن يكون خالاً لا  
هلالاً وأما بعد قبوله فوجب الكفارة ولو فاسقاً  
في الأصح (وقيل بلا دعوى) بلا (نقد  
أنه) وبلا حكم ويجلس قضاء لأنه خبر  
لا شهادة (الصوم مع علة كقيم) وغبار (خبر  
عدل) أو مستور على ما صحه البزازي على  
اختلاف ظاهر الرواية لافاسق اتفقوا على أنه  
أن يشهد مع علة بنفسه قال البزازي ثم لأن  
القاضي ربما قبله (ولو) كان العدل (قضاء  
أش) أو مستور في قذف تاب (بين كيفية الرؤية  
أولاً على المذهب وتقبل شهادة واحد على آخر  
كعبه وأش) ولو على مثله ما وجب على  
الجارية المنقذة أن تخرج في اليمين بلا إذن  
مولاها وتشهد كما في الحاقطة (وشرط  
لفطر) مع العلة المتقدمة والعدالة (نصاب  
الشهادة ولقطة أشهد) وعدم الحذف في قذف  
لتعلق نفع العبد أكن (لا) يشترط (الدعوى  
كما) لا يشترط (في عتق الأمة) وطلاق الحرة  
(ولو كانوا يملكونها) لا حاكم فيها صاموا بطل ثقة



المستحق في شرحه حيث قال وعليهم أن يصوموا بقوله إذا كان عدلاً اهـ (قوله وأفطروا) ظاهر ما في المنع  
والهتدية الجواز لا الوجوب قائم بما عدا بلا بأس لا أن يضطروا (قوله مع العلة) أجمع عدمها فلا يضطرون  
لأن عدم رؤية غيرهم مع التشوق اليها دليل غلطهم كما يعطيه مفهوم كلامه (قوله للضرورة) أي إنما فعلوا ذلك  
استقلالاً للضرورة وهي عدم الحاصكم والظاهر أنه كذلك فيما إذا كان الحاكم بعيداً عنها (قوله بين نصب  
شاهد) الظاهر أن معناه أن يحمله الحاكم الشهادة ثم شهد فيقول قد أخبرني رجل أنه رأى وحلياً الشهادة  
بذلك اهـ حلي (قوله بخلاف العبد) أي هلال العبد إذا رآه الامام وحده أو القاضي فإنه لا يبيح حلي المحلي  
ولا يأمر الناس بالنزوح ولا يفطر لاسر ولا جهراً أبو السعود (قوله ولا عبرة بقول الموقنين) ولولا أنفسهم قال  
في الهندية ولا يجوز للحنجم أن يعمل بحساب نفسه كما في معراج الدراية (قوله على المذهب) قال ابن الشحنة  
بعد نقل الخلاف فاذن اتفق أصحابنا إلا النادر أنه لا اعتماد على قول المجتبعين وذكر شمس الأئمة السرخسي  
في كتاب الصوم أن قول من قال يرجع إلى قول أهل الحساب عند الاشتباه بعيد فإن النبي صلى الله عليه وسلم  
قال من أكل كاهناً أو عزاً فافسده بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد وفي الاستدلال نظر لأن المراد بالكاهن  
والعزاف في الحديث من يجبر الغيب أو يدعي معرفته فإما كان هذا سبيله لا يجوز ويكون قصده كفر أو أمراً  
الاهله فليس من هذا القبيل إذ معتمد فيه الحساب القطعي فليس من الأخبار عن الغيب أو دعوى معرفته  
في شيء ألا ترى إلى قوله تعالى والقمر نوراً وقدره منازل لتعلموا عدد السنين والحساب اهـ حلي ملخصاً وقد علمت  
ما قاله عامة أهل المذهب وهذا بحث في الدليل لا ينقض الحكم (قوله وقول أولى التوقيت) يعني علماء  
التوقيت ليس بموجب شرعاً صوماً ولا فطراً وقبل يعمل به مطلقاً قالوا أو كثروا وأوجب البعض العمل به أن كان  
يكثر منهم بأن يتظاهروا عليه (تمة) ما صكك من البيانات يكفي فيه جبر الواحد العدل كهلل ورمضان  
وما كان من حقوق العباد وفيه الزام بحق كالبيع والاملا لا فطرته العدد والعدالة وافظ الشهادة مع باقي  
شروطها ومنه الفطر إلا أن يكون المأذون غير مسلم فلا يشترط في الشاهد الاسلام وما لا يطلع عليه الرجال كالبيارة  
والولادة والعيوب في العورة لا حدود ولا ذكورة وما لا الزام فيه كالأخبار بالوكلات والمضاربات والأذن  
في التجارات والرسالات والهدايا والشركات لا يشترط فيه سوى التمييز مع تصديق القلب وما كان فيه الزام من  
وجه كزول الوكيل وجبر المأذون وفتح الشركة والمضاربة والوكيل الحكم فيه كالذي قبله عندهما  
وشروط الامام العدد أو العدة بغير عن التحرير (قوله وقبل بلاعه الخ) ذكر في التلخيص أنه لا بد من لفظ الشهادة  
هنا وفي شرح الشيخ حسن علي نور البصاح معز بالكمال لا يشترط الاطلاع في أخبار هذا الجمع لأن المتواتر  
لا يبالي فيه بكفر التأخير فضلاً عن فسقهم أبو السعود ولا يشترط الحزبة ولا دعوى قهستاني وهذا الحكم  
عام في رمضان والفطر اهـ حلي وغيرهما من الاهله لا يقبل فيه الشهادة رجلين أو رجل وامرأتين عدول  
أحرار غير محمد ودين هندية عن الجهر الرائق (قوله جمع عظيم) فلا يقبل خبر الواحد لأن التفرد من بين الجتم  
الغفير بالروية مع توجههم طالين لما توجه هو إليه مع فرض عدم المانع وسلامة الابصار وان تفاوت الابصار  
في الحدة ظاهر في غلظه بجر (قوله بقرع العلم الشرعي) مراده الشرعي المصطلح عليه في الأصول فيشمل غالب  
الطقن والأفالع في فن التوحيد أيضاً شرعي ولا عبرة بالطقن هنا حلي (قوله إلى رأى الامام) أو نأيه (قوله  
على المذهب) وقبل الجمع العظيم أهل الحلة وعن أبي يوسف خسون كالقسامة وعن خلف خسمائة يبلغ قليل  
وقال بعضهم من كل جماعة واحد أو اثنان وقال البقالى الألف يصارى قليل وقال الكمال الحق ماروى عن  
محمد وأبي يوسف أيضاً أن العبرة لتواتر الخبر ومجتمعه من كل جانب حلي عن امداد الفتاح (قوله واختاره  
في الجهر) حيث قال وروى الحسن عن الامام رضى الله تعالى عنه أنه يقبل فيه شهادة رجلين أو رجل وامرأتين  
سواء كان بالسجاء علة أم لا كما روى في هلال رمضان كذا في البدائع ولم أر من رجحها من المشايخ ويذهب  
للعمل عليها في زماننا لأن الناس تكاسلت عن ترائي الاهله فأتى قولهم مع توجههم طالين ما توجه هو إليه  
فكان التفرد غير ظاهر في الغلط ولهذا وقع في زماننا في ستة خمس وخمسين وتعمامة أن أهل مصر اترفوا  
قرعة بينهم من صيام ومنهم من لم يصم وهكذا وقع لهم في الفطر بسبب أن جاء قليل منهم وأخذوا قاضي القضاة  
اغتنقوا ولم يكن بالسجاء علة فلم يقبلهم فصاموا وتبعهم جمع كثير على الصوم وأمر هو الناس بالنظر وهذا كذا

وأفطروا بأخبار عدلين مع العلة  
(الضرورة) ولولا رآه الحاكم وحده خبر في الصوم  
بين نصب شاهد وبين أمرهم بالصوم بخلاف  
العبد كالحلي بالضرورة ولا عبرة بقول الموقنين  
ولو عد ولا على المذهب قال في الوهبانية  
وقول أولى التوقيت ليس بموجب  
وقيل نعم والبعض أن كان يكفي  
(و) قبل بلاعه جمع عظيم بقرع العلم الشرعي  
وهو غلبة الطن بغيرهم وهو مقترن إلى  
رأى الامام من غير تقدير بعدد حلي  
المذهب وعن الامام أنه يكفي باتنين واختاره  
في الجهر

في هلال الفطر حتى ان بعض مشايخ الشافعية صلى العيد بجماعة دون غالب أهل البلد وانكر عليه ذلك  
لخالفته الامام اهلبى (قوله واختاره ظهير الدين) لكن في البحر والهندية أنه لا يقبل خبر الواحد مطلقا في ظاهر  
الرواية كما في غاية البيان وفتح القدير (قوله وطريق اثبات) انما يحتاج لهذه الكيفية على مذهب الامام رضي الله  
تعالى عنه الذي يشترط الدعوى وأما على مذهب ما فلا حاجة الى هذا التكلف لقبول الشهادة عندهما  
وان لم يتقدمها الدعوى أبو السعود وسكن في جامع الفصولين اختلاف الرواية عن الامام في اشتراطها  
وما في الكمال من قوله وبصام برؤية الهلال أو كمال شعبان لأن الصوم لا يتوقف على الثبوت معناه أنه لا يشترط  
فيه الدعوى (قوله أن يدعى وكالة) بان يدعى شخص على مدعيون شخص آخر أن الدائن قال لي اذا جازره ضامن  
أو شوال فقد وكلت بقبض الدين الذي لي على فلان فبقيت المديون بثبوت الدين بذمته وبوكالة ويترك دخول  
رمضان أو شوال ثم ان كانت هذه حقا فالامر بظاهره والا كانت كذبا فيكون المسوخ لها اثبات حتى الشارع  
في رمضان أو الخلق في الفطر (قوله بقبض دين) متعلق بوكالة والمراد بالخاص المصم الذي حضره مجلس  
الدعوى (قوله فيقبض عليه) أي على المديون الخاص به أي بالدين أي بدفعه (قوله ضمنا) أي غير مقصود  
بالحكم (قوله لعدم دخوله) أي ما ذكر من دخول الشهر تحت الحكم لانه من الديانات (قوله شهدا) ضمير  
التثنية على ما هو في غالب النسخ ويشهد له قوله قضى القاضي بشهادتهما اهلبى (قوله في ليلة كذا) لابد  
من هذا التأتى الا لزام بصوم يومها (قوله ووجد شرائط الدعوى) هذا على مذهب الامام القائل بالشرائط  
الدعوى في هلال رمضان والفطر كما قد متنا ذلك بان يكون الخصمان في مجلس الحكم وثبت الحق بينة أو اقرار  
كاسبق (قوله أي جاز) يفيد أن القضاء على الثاني ليس واجبا وتعديل الشارع يفيد الوجوب (قوله وقد  
شهدوا به) المراد بالجمع ما فوق الواحد ولو عبر بالثنى لكان أولى لموافق قول المصنف شهدا وكذا يقال في قوله  
بعد لا تشهد واحلبى بزيادة (قوله لانه حكاية) أي ان هؤلاء الجماعة لم يشهدوا بالرؤية ولا على شهادة غيرهم  
وانما حكموا برؤية غيرهم مخ (قوله نعم لو استفاض) أي كثر الخبر واشتهر ولم يمدحوا حقا والظاهر أنه يعتبر فيه  
تحدث غالب أهل البلد به أو نصفهم (قوله على الصحيح) من أنه لا عبرة باختلاف المطالع (قوله حل الفطر) اذا  
كانت السماء مستغنية في أول رمضان وهذا باتفاق ان كان بها غيم في هلال شوال وان كانت مصحبة بفطرون على  
الصحيح هندية أما اذا كانت مصحبة في هلال رمضان فلا يقبل شهادة العدلين الاعلى رواية الحسن التي اختارها  
صاحب البحر ومضى عليها في جموع النوازل وصحها الامام الاجل ناصر الدين كافي الحلبي (قوله لوجود الخ)  
على لقول المصنف حل الفطر (قوله حيث يجوز) حينة تقيد بهي ان كانت السماء مستغنية ليلة هلال رمضان  
وأما اذا كانت مصحبة ليلة هلال رمضان لا يحل الفطر بأكمال العدة سواء كانت ليلة الحادى والثلاثين  
مصحبة أو مستغنية اتفاقا كما هو ظاهر من كلامهم ووجهه أنه في الصوم لا بد من الجمع العظيم فلا عبرة بشهادة  
الفرد حلبى (قوله ونعم هلال الفطر) الوال للعمال وقيد به لاجل قوله خلافا لما لا بد لأن خلافه اغا هو فيه أما اذا لم يتم  
فلا يحل الفطر اتفاقا حلبى (قوله لكان الخ) استدراك على حكاية الخلاف (قوله ان غم هلال الفطر  
حل اتفاقا) هو الذي ارتضاه في نور الابضاح وحرره في امداد الفتاح ونقل عن الحلواني أن خلاف محمد فيما اذا  
لم يروا هلال شوال والسماء مصحبة فعندهما لا يفطرون وعند محمد يفطرون حلبى (قوله وفي الزيلى الخ)  
لا يخرج ما في الزيلى عن كلام الذخيرة حلبى وفيه أن الزيلى لم يتعرض لذكر الاتفاق ولا عدمه (قوله وبضية)  
بالرفع صفا على هلال (قوله كالفطر) فلا بد من رجلين أو رجل واحد في القيم ومن جمع عظيم في الصوم اه  
حلبى ويأتى ما صححه صاحب البحر من قبول العدلين في الصوم وانما كان كالفطر لانه تعالى نفع السيد وهو  
التوسع بطعم الاضاحى كاذكره المصنف (قوله على المذهب) وروى عن الامام رضي الله تعالى عنه أنه كهل هلال  
رمضان وصحها في الضفة حلبى من امداد الفتاح (قوله مطلقا) يعنى سواء كان في الصوم أو في الفطر وسواء كان  
قدام الشمس أو خلفها وسواء قبل الزوال أو بعده اهلبى (قوله على المذهب) وقال أبو يوسف ان رؤى  
قبل الزوال للمأضية حتى لو كان هلال فطر أظروا وان كان هلال رمضان صاموا لأن النبي يأخذكم ما قريب منه  
فالهلال اذا رآه قبل الزوال يكون قريبا لليلة الماضية وان رآه بعده يكون قريبا لليلة المستقبلية ومن الامام  
رضي الله تعالى عنه ان رآه أمام الشمس فهو ليلة الماضية وان رآه خلفها فهو ليلة المستقبلية وتفسير الامام

وصح في الاقضية الاتقاء بواحد ان جاء من  
خارج البلد وسكان على مكان مرتفع  
واختاره ظهير الدين قالوا وطريق اثبات  
ومضان والعيد أن يدعى وكالة معلقة  
يدخوله بقبض دين على الحاضر فيقر بالدين  
والوكالة ويترك الدخول فيشهد الشهود  
برؤية الهلال فيقبض عليه وينت دخول  
الشهر ضمنا لعدم دخوله تحت الحكم (شهدا  
أنه شهد عند قاضي مصر كذا شاهدان  
برؤية الهلال) في ليلة كذا (وقضى) القاضي  
(به ووجد) استحباب (شرايط الدعوى  
قضى) أي جاز هذا (القاضي) أن يحكم  
(بشهادتهما) لأن قضاء القاضي جهة وكالة  
شهدوا به لا لو شهدوا برؤية غيرهم لانه حكاية  
نعم لو استفاض المسير في البلدة الاخرى  
لزمهم على الصحيح من المذهب مجتبى وغيره  
(وبعد صوم ثلاثين بقول عدلين حل  
الفطر) البام متعاقبة بصوم وبعد متعاقبة  
بحل لوجود نصيب التمام (و) لو صاموا  
(بقول عدل) حيث يجوز ونعم هلال الفطر  
(لا) يحل على المذهب خلافا لمحمد كذا  
ذكره المصنف لكن نقل ابن الكمال عن  
الذخيرة أنه ان غم هلال الفطر حل اتفاقا وفي  
الزيلى الاشبه ان غم حل والا لا (و) هلال  
(الانصوح) وبضية الاشهر التسعة (كالفطر)  
على المذهب ورؤيته بالتمار ليلة الاثنية  
مطلقا على المذهب ذكره الحدادى

أن يمشي من المشرق والمغرب إلى المشرق والمغرب لأن سير السيارة إلى المشرق فالتقير إذا جاوز الشمس يرى الهلال في جهة المشرق حلي من القهستاني (قوله واختلاف المطالع) جمع مطلع بكسر اللام موضع الطلوع جهر عن ضياء الخلود (قوله ورؤيته نهارا) بالرفع مطلقا إلى اختلاف ومعنى عدم اعتبار رؤيته نهارا وقبل الزوال بعده عدم اعتبار من الليلة الماضية بل يكون ليلة الآتية والقصد به الرد على أبي يوسف في قوله السابق وهذه الجملة سقطت من بعض النسخ وهو الظاهر لتقدم هذا الحكم في قوله ورؤيته بالنهار ليلة الآتية مطلقا على المذهب حلي (زيادة قوله على ظاهر المذهب) وقيل يعتبر لأن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار كما في دخول الوقت وخروجه حتى إذا زالت الشمس في المشرق لا يلزم منه أن تزول في المغرب وكذلك طلوع القمر وغروب الشمس بل كلما تكرر هكتات الشمس درجة فذلك طلوع فجر تقوم وطلوع خمس لا تحرم وغروب بعض نصف ليل لا تحرم وهذا مثبت في علم الافلاك والهيئة بحيث وأطلق المصنف فنهى ما إذا كان بينهما متساويت بحيث يختلف المطالع أو لا جهر وفصل بعض بالتفاوت وعدمه وحدت التفاوت شهر فصاعدا اعتبارا بقصة ملحق عليه الصلاة والسلام فإنه قد انتقل كل غدو ورواح من إقليم إلى إقليم وبين كل منهما مسيرة شهر قهستاني والغد والسبع من أول النهار إلى الزوال والرواح السبع من الزوال إلى الغروب أو السعد (تنبيه) الذي مشى عليه المصنف هنا موافق لما مشى عليه في الصلاة من تصحيح وجوب الوتر والعشاء على من لم يجد وقتها وأما على قياس من اعتبر باختلاف المطالع عدم وجوبهما (قوله فيلزم) ضمه يعود إلى ثبوت الهلال سواء كان هلال الصوم أو الفطر وأهل المشرق مفعوله (قوله إذا ثبت عندهم) أي عند أهل المشرق والمراد عندهم تأخر صومه (قوله بطريق موجب) كان يهمل إثبات الشهادة أو يشهد على حكم القاضي أو يستفيض الخبر بخلاف ما إذا أخبر أن أهل بلدة كذا رأوه لانه حكاية اه حلي فلا يباح لهم به فطر الغد ولا تزل ترايح هذه الآية جهر (قوله كما من) أي عند قوله شهد أنه شهد حلي (قوله قال الزياحي الخ) مقابل ظاهر الرواية وعلمه ما سبق من أن انفصال الهلال من شعاع الشمس يختلف باختلاف الاقطار (قوله أحوط) أي لمعوم الخطاب في قوله صلى الله عليه وسلم صومه والرؤية مطلقا للرؤية وهي حاصلة برؤية قوم فيثبت عموم الحكم احتياطاً حلي (قوله يكره) ظاهر العلة أنها تنزيهية وظاهره ولو بوجه مدد لانه لم يره

• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

لما فرغ من بيان الصوم شرع في العوارض العارضة عليه نهر (قوله الفساد الخ) فهم ما أخرجهما عما هو المطلوب منها وقصد بالعبادات لاختلافها في المعاملات فإن لم يترتب أثرها عليه علمها بعدم الملك بالقبض فهو البطلان وإن ترتب فإن كان مطلوب التفاضل نهر عافه والفساد والافه والعصه حلي بقيل زيادة (قوله إذا أكل الخ) الدليل على عدم فطره بهذه الأشياء ما أخرجه الحاكم من حديث أبي هريرة أنه عليه الصلاة والسلام قال من أفطرني رمضان ناسيا فلا قضاء عليه ولا كفارة اه وهو عام في الأكل والشرب والجماع نهر (قوله في الفرض) ولو قضاء أو كفارة نهر (قوله قبل النية أو بعدها) نقله في النهر عن القنية أيضا قال أبو السعد وفيه نظر لأن كلام المصنف ليس بمطابق آتية يده بقوله فإن أكل الصائم واسم الصائم حقيقة في المتلبس بالفعل ومن هنا جرم في الشرب لانه عن القدوري بأنه إذا أكل ناسيا قبل النية ثم نوى الصوم لا يجوز صومه اه وقد تقدم من الهندية أن شرط صحة النية قبل الضورة أن لا يأكل ولا يشرب قبلها ولا أكل ناسيا قبل النية في النفل غير ظاهر والذي يقتضيه النظر التعويل على ما في الهندية والشرب لانه وانفراد القنية به حكم مخالف لا يعتبر (قوله على الصحيح) وقال أبو يوسف أنه يفسد الصوم مطلقا فيقضى وقال مالك مفسد لفرض لا للنفل حلي من القهستاني (قوله فلم يترك) بل استقرم تذكر فقد أفطر عند الامام والثاني وهو الصحيح لما أنه أخبر بأن الأكل حرام وخبر الواحد صحة في البيانات نهر ومجمله إذا سمع ولم يقع في قلبه صدق أخباره أما إذا لم يسمع فهو في حكم الناسي فیه يظهر ولم يتكلموا على حكم الكفارة والظاهر عدم وجوبها لعدم تفاخس الجنابة بعدم التذكر ويجوز (قوله ويذكره) أي لا وما كماله الوالو الجي ويكره فصرح أن لم يذكره قال الحلي ومثله الثامن من الوقت لكن الناسي أو الثامن غير قادر فسطا لانه عنهم ما وجب على من لم يعلم حاله ما تذكر الناسي وإيقاظ الثامن الا في حق الضعيف من جهة اه آمن من علم حاله ما يفسد المرض أو بادل الناسي الصلاة فلا وجوب عليه (قوله والا لا) أي لا يمكن

(واختلاف المطالع) ورؤيته نهارا قبل الزوال  
وبعد (غير معتبر على) ظاهر (المذهب)  
وعليه أكثر الشافعي وعليه الفتوى جهر عن  
التلاصة (فيلزم) أهل المشرق برؤية أهل  
المغرب إذا ثبت عندهم رؤية أو ثبت بطريق  
موجب كما مر طال الزياحي الاشبه أنه يعتبر  
لكن قال الكمال الاخذ بظاهر الرواية لم يوط  
• فرع • إذا رآه الهلال يكره أن يشربوا  
السب لانه من عمل الجاهلية كما في السراجية  
• (باب ما يفسد الصوم وما لا يفسده) •

الفساد والبطلان في العبادات سببان (إذا)  
أكل الصائم أو شرب أو جامع) حال كونه  
(ناسيا) في الفرض والنفل قبل النية أو  
بعد ما على الصحيح جهر عن القنية الآن  
تذكره لم يتركه لو قويا والا لا

قويما كان شيئا أو شابا ضعيفا من عند لا يذره أي بسعه تركه قال في الفتح وبسعه أن لا يجنبه (قوله وليس) أي  
 التيسار وهو عدم استحضار الشيء في وقت حاجته (قوله عذرا في حقوق العباد) حتى لو أودع رديعة أو استأجر  
 شيئا ونسب إليه ضمانه وأما في حقوقه تعالى فمدرسة لا لا ثم وأما الحكم في حقوقه تعالى فقال في الجيران كان  
 في موضع مذكرة ولا داعي إليه كاكل المصلي لم يسقط لتفصيله بخلاف سلامة في القعدة فساقط لوجود الداعي وإن  
 لم يكن مع مذكرة معه داع كاكل الصائم يسقط وإن فقد الداعي أيضا فأولى بالسقوط كترك الذابح التسجعة سهوا  
 أفاد بعبثه الحلبي (قوله أو دخل حلقه غبار) به عرف حكم من صناعته الغريبة أو الأشياء التي يلزمها الغبار  
 وهو عدم فساد الصوم وفي شرح الملتقى عن الشرنبلالي لو وجد بدنة من طعام ما يدخل غبارا في حلقه أفسد  
 لو فعل (قوله لهدم مكان الصر زعنه) فيه في الضرورة (قوله ومقاده) أي مقادير قوله دخل (قوله أنه لو أدخل  
 حلقه الدخان) كأن يجبر بوضوفا شتم دخانه وأدخله في حلقه إذا كرا الصومه فسد صومه لا مكان الصر زعنه ولا يوجبهم  
 أنه كشم الورد وماتته والمسك لوضوح الفرق بين هواه تطيب برائح المسك وشبهه وبين جوهر دخان وصل إلى جوفه  
 بفعله شرنبلالية وفي إمداد الفتح لا يبعد لزوم الكفارة أيضا للتفريع والتداوي قال وكذا الدخان الحادث شربه  
 وابتدع بهذا الزمان اه من شرح الملتقى ولو دخل حلقه دمومه أو عرقه أو دم وعافه أو مطرا أو تلج فسد صومه  
 لتيسر طبقه وفقهه أحبا نافع الاحتراز عن الدخول وإذا ابتلعه عذرا منه الكفارة بجر وهذا الإطلاق  
 في الدمع والرق محمول على ما إذا كان يجرد ما وسنه في حلقه أبو السعود عن الزيلعي (قوله أو أذهن) بغير زيت  
 أذهن لازم حتى لو قيل أذهن رأسه أو شارب به فهو خطأ مسكين وإنما لم يفسد لدم وجود المفطر صورة ومعنى  
 والدخول من المسام لا من المسالك فلا ينافي الصوم كالواغتسل بالماء البارد ووجد برده في كبده وإنما كره الإمام  
 رضي الله تعالى عنه الدخول في الماء والتلف بالتوب الملبول لما فيه من إظهار الضجر في إقامة العبادة لآلانه  
 قريب من الانطراف (قوله أو احتجم) هو مكروه الصائم إذا كان يصفعه عن الصوم أما إذا كان لا يخافه فلا بأس  
 به بجر (قوله أو اكمل) كذا الوصف في عينه لبنا أو دواء مع الدهن فوجد طعمه أو حرارته في حلقه لا يفسد  
 صومه بجر (قوله وإن وجد طعمه في حلقه) لأن الموجود أثره لا عينه وكذا لو برقي فوجد لونه في الأصم بجر  
 (قوله ولم ينزل) لعدم المنافي صورة ومعنى ولو أنزل أو لم ينزل أو لم يخاله فوجد معه الحرارة فأنزل أو أنزل بالمباشرة  
 الفاحشة ولو بين ذكرين أفطرا واستغنى بكفه فأنزل ولا يخل له ذلك إلا إذا غلبته الشهوة ولم يجد من لم يخل له  
 وطؤه وخاف الوقوع في الزنا ولو لم يستغنى فأنزل فلا فساد ولو قبلته فوجدت لذته لا تزال لكنها لم ترمأ فسد صومه  
 عند أبي يوسف لا عند محمد نهر (قوله أو احتلم) لقوله صلى الله عليه وسلم لا يفطر الصائم التي والجمامة والاحتلام  
 أبو السعود عن العناية (قوله أو أنزل بنظر) أو لمس حجمة أو تساقق المرأتان ولم ينزلا وإذا أنزلت عليه القضاء بجر  
 (قوله أو يتفكر) عطف على قوله بنظر (قوله كظم أدوية) وجدته في حلقه وقد وضعه في جرحه مثلاً أو ابتلعه ليلاً  
 ووجد طعمه نهاراً (قوله ومن هليلج) بفتح اللام وكسر هاء قال في البحر ولو من الهليلج وجعل يعضها فدخل  
 البزاق حلقه ولا يدخل عينه في جوفه لا يفسد صومه اه (قوله بخلاف نحو سكر) كفايد فانه إذا مضى ما  
 يلزمه القضاء والكفارة بجر (قوله على المختار) اختاره في الهداية وصرح به الوالوي وفي الثانية التفصيل  
 بين الدخول والادخال فصح الفساد في الثاني ووجه الكمال فحصل أن في الفساد بادخال الماء بفعله قولين  
 صحيحين فالأحوط تجنبه نهاراً وإذا وقع بيل أذنه إلى الماء (قوله كالو حلك أذنه بعدد) حكى في شرح الملتقى  
 الإجماع على عدم الفساد به (قوله أو ابتلع ما بين أسنانه) أي من غير إخراج من فيه أمالو أخرجه ثم ابتلعه فسد  
 صومه ولا كسفرة فيه عند الثاني خلافاً لفرع ويجوز عليه ما يأتي أنه لو مضغ لقمة ناسيا قد كرها فخرجها  
 ثم ابتلها فلا كفارة عليه في الأصح لأن الطبع يعاقب ذلك قال في الفتح والتحقق أن المقتضى ينظر في صاحب  
 الواقعة أن رأى أن طبعه يعاقب ذلك أخذ بقول أبي يوسف والافق بول زفر نهر وقيد بما بين أسنانه للاحتراز  
 عما إذا تناول محسمة أو حبة حنطة من خارج وابتلعه فسد صومه وإن مضى ما لا يفسد إلا إذا وجد طعمها  
 في حلقه كذا في الكافي والهيوط قال في الفتح وهذا حسن جداً فليكن الأصل في كل قليل مضغه بجر (قوله وهو  
 دون الحصة) سواء ابتلعه أو مضغه ومواء قصد ابتلاعه أم لا وكون القليل مادون الحصة والكثير قدرها  
 هو ما اختاره الشهيد وقال الدبوسي هذا التقریب والتحقق أن الكثير ما يحتاج إلى ابتلاعه إلى استعانة بالريق

وليس عذرا في حقوق العباد (أو أدخل  
 حلقه غباراً أو ذباباً أو دخاناً) ولو ذكرا  
 استصفاً لعدم إمكان التصرز عنه ومقاده أنه  
 لو أدخل حلقه الدخان أفطرا أي دخان كان  
 ولو عوداً أو غباراً ولو ذكراً لا مكان الصر زعنه  
 منه فليجنبه كما يسطر الشرنبلالي  
 (أو أذهن أو احتجم أو اكمل) وإن وجد  
 طعمه في حلقه (أو قبل) ولم ينزل (أو احتلم  
 أو أنزل بنظر) ولو إلى فرجها مراً أو يتفكر  
 ولو طال بجمع (أو برقي بل في فيه بعد المضغ  
 وابتلعه مع الريق) كظم أدوية ومن هليلج  
 بخلاف نحو سكر (أو دخل الماء في أذنه وإن  
 كان بفعله) على المختار كالحلح أذنه بعود  
 أخرجه وعليه درن ثم أدخله ولو مراً  
 (أو ابتلع ما بين أسنانه) وهو دون الحصة لأنه  
 يسع لريقه ولو قدرها

فإنه يتصل به في فتح القدر لأن المانع من الحكم بالاختصاص هو كون لا يسهل الاحتراز عنه وذلك  
 في الجهرى بنفسه مع الرق إلى الجوف لا يمتد في ادخاله لأنه خير مضار فيه خير ولو ابتلع جبة غيب بعد  
 مضغها قضى وكفروا بابتلاعها من غير مضغها لم يكن معها ما يثبت ثبوتها من بقية الحقود فعليه القضاء  
 والكفارة بالاتفاق والاختلاف في الصحيح بحر (قوله أظفر) أى ولا كفارة فيه كما يأتي للمصنف (قوله كما  
 سيجي) قيل قوله ذكره ذوق شئ حلي (قوله يعنى ولم يعمل إلى جوفه) كذا ذكره المصنف في شرحه ولم أظفر به  
 في عبارة صاحب البحر ولا التهر ولا الهندية وبيت الوهابية مع شرح الشربلاني دم الحق فالمغلوب غير مغطر  
 وغالب ريق والمساوى مغطر صورته إذا خرج دم من أسنان المصنف ودخل حلقه فان كانت الغلبة  
 للبصاق لا يضرمه إذا لم يجد مالم الدم وان ساوى أو غلب الدم بطل مومه بابتلاعه وعليه القضاء دون الكفارة  
 اه فان كان المراد أنه دخل حلقه ثم خرج فالامر ظاهر ولا يخص الدم وان كان المراد أنه وصل إلى جوفه  
 فهي عين ما بعده فالأولى الاقتصاد عليها (قوله فسد) هو الذي عليه المشايخ وفي السراج عن الوجيز  
 لو كان الدم غالباً لا يضر وهو الصحيح الحاشية بما بين الأسان بجماع عدم الاحتراز عنه خير فقد اختلف  
 الترجيح وبطل حكم المساوى مما ذكره بالاولى (قوله وسيجي) أى قيل قوله ذكره ذوق شئ اه حلي (قوله  
 أو طعن برح) فوصل إلى جوفه في المنع تقديم هذه الجملة على قوله أو ابتلع ما يبر أسنانه حلي (قوله وان بقي  
 في جوفه) أى بقي الزج كما صرح به القهستاني حيث قال وانما شرط كونه ما فيه صلاح البدن احترازاً عما إذا  
 طعن برح فإنه غير مفسد وان بقي الزج في جوفه اه حلي (قوله كما لو ألقى) يعنى للمعهول يدل عليه تعليق  
 البحر مثله الرخ بقوله لأنه لم يوجد منه القمل ولم يصل إليه ما فيه ملاحه اه حلي وعلى هذا فالصواب رفع حجر  
 على أنه نائب فاعل وهو كذلك في بعض النسخ (قوله ولو بقي النصل في جوفه فسد) فيه نظر فإنه لا فرق بين نصل  
 السهم وزج الرخ وقد تقدم أن بقاء زج الرخ غير مفسد فيجب أن يكون نصل السهم كذلك وصرح في التبيين  
 بأن كلاهما مفسد وصرح القهستاني بأن دخول الحجر في الجافة مفسد فيكون في كل من زج الرخ  
 وحجر الجافة قولان الصحيح منه عدم الفساد ولم يكتف في نصل السهم خلافاً لما رأيت بل أطلقوا القول  
 بالفساد وعبارة التهر تفيد عدم الخلاف أيضاً حيث قال وان بقي النصل في جوفه فسد واختلقوا فيما لو بقي  
 الرخ والصحيح أنه لا يفسد اه فليراجع حلي (قوله وان غيبه) بحيث لا يبقى منه شئ خارج (قوله وكذا لو ابتلع  
 خشبة) أى فأنه على هذا التفصيل (قوله ومفاده) أى هذا الفرع ووجه الاقادة أنهم حكموا فيه بعدم الفساد  
 منه عدم اتصال شئ وماذا لا لعدم الاتصال وحكموا بالفساد عند انفصال شئ لوجود الاستقرار (قوله  
 أى دبره) فالصحيح راجع إلى المقعدة السابقة في كلام المصنف بتأويل الدبر فصح تزكيره (قوله أو فرجها)  
 الاقعدة في التعبير وكذا لو أدخلت أصبعها اليابسة فرجها فان ظاهر كلامه يقتضى أن الذي أدخل في فرجها  
 بالرجل والحكم واحد (قوله ولو مبتله) بدنه أو ماء بحر (قوله فسد) لوصول الماء أو الدهن بهر ومعه إذا كان  
 ذا الكرموم والافلا فساد كما في الهندية عن الزاهدي (قوله حتى يبلغ موضع الحقنة) وهو الموضع الذي منه  
 ينصب دواؤها إلى الأمعاء وهو مرتفع عن حلقه الدبر (قوله وهذا) أى بلوغ موضع الحقنة (قوله فيورث داء  
 عظيماً) أشار به إلى أنه لا ينبغي فعله (قوله ناسياً) مرتباً بالجماع وقوله في الحال مرتباً بيزع (قوله عند ذكره)  
 أى عند تذكره صائم (قوله وكذا عند طلوع الفجر) أى نزع منده (قوله ولو مكث) محترق وقوله في الحال عند  
 ذكره (قوله حتى أمي) ليس شرطاً في افساد الصوم حلي عن امداد الفتاح (قوله وان حرّك نفسه) ظاهره  
 وان لم يزل وهو ظاهر ما في الهندية ونسها وان بقي أى لم يزع فعليه القضاء والكفارة في ظاهر الرواية كذا  
 في البدائع فإنه محمول على ما إذا حرّك نفسه وما في القم يبدل إلى الانزال فإنه قال ولو بد بالجماع ناسياً فذكر  
 ان نزع من ساعته لم يضر وان دام على ذلك حتى أنزل فعليه القضاء ثم قيل لا كفارة عليه وقيل هذا إذا لم يحرك  
 نفسه بعد التذكر حتى أنزل فان حرّك نفسه بعد هذا فعليه الكفارة اه فان قوله فان حرّك نفسه أى مع  
 الانزال ليوافق ما قبله (قوله كما لو نزع ثم أوبخ) لأنه استبداه فعل وظاهره وان لم يزل (قوله أو روى المقعدة  
 من فيه) أى بعد سبق أكل ناسياً لا دخال في القم لا يضرم (قوله وبعده لا) أى لقذارته وأقده على ما قاله  
 السكال من التصديق (قوله ولم يزل) أما إذا أنزل كان عليه القضاء دون الكفارة هندية (قوله يعنى في غير

أظفر كما سيجي) (أو نزع الدم من بين أسنانه  
 ودخل حلقه) يعنى ولم يصل إلى جوفه أمالو  
 وصل فان غلب الدم أو نساوا يفسد والا لا  
 إذا وجد طعمه برزاً واستحسنه المصنف  
 وهو ما عليه الاكثر وسيجي) (أو طعن برح  
 فوصل إلى جوفه) وان بقي في جوفه كالمو  
 ألقى حجر في الجافة أو نخل السهم من الجانب  
 الأخر ولو بقي النصل في جوفه فسد (أو  
 أدخل عوداً) أو نحوه (في مقعدة وطرفه  
 خارج) وان غيبه فسد وكذا لو ابتلع خشبة  
 أو خيطاً ولو فيه لقمة مربوطة إلا أن يتصل  
 منه شئ ومفاده أن استقرار الدخا إلى  
 الجوف شرط للفساد بدائع (أو أدخل أصبعه  
 اليابسة فيه) أى دبره أو فرجها ولو مبتله  
 فسد ولو أدخلت قطعة ان غابت فسد وان  
 بقي طرفها في فرجها الخارج لا يوجب في  
 الاستصحاب حتى يبلغ موضع الحقنة فسد وهذا  
 قلما يكون ولو كان فيورث داء عظيماً (أو نزع  
 الجماع) حال كونه (ناسياً في الحال مند  
 ذكره) وكذا عند طلوع الفجر وان أمي بعد  
 الفجر لأنه كالأستلام ولو مكث حتى أمي  
 ولم يحرك نفسه قطع وان حرّك نفسه قضى  
 وكفركا لو نزع ثم أوبخ (أو روى المقعدة  
 من فيه) عند ذكره أو طلوع الفجر ولو  
 ابتلعها ان قبل ان يراها ككفر وبعده  
 لا (أو جامع فبادر من الفرج ولم يزل) يعنى في  
 غير السبيلين كسيرة ونحو



السلطان) فقول المصنف فيما دون الفرج غير مستقيم لانه يوم الله وبر يقتضى انه لا يفسد الصوم بالاحتياط  
 فيه مع ان حكم الفرج (قوله وكذا الاستئنا بالكف) التشبيه في عدم الفساد ومثل ذلك اذا لم ينزل  
 اما اذا انزل فعليه القضاء على قول العامة وهو المختار عندية كما اذا عالجته زوجته يدعا حتى انزل (قوله  
 ناكح الكف ملعون) اى مطرود عن منازل الابراء واذا الحديث لعنه على العموم ولعن المعين لا يجوز  
 وورد ان الكف نجى يوم القيامة حبل وانه يخلق خلق من ذلك الماء لا راس له بطالب فاعل ذلك باتمام خلقه  
 تعذيبه (قوله ولو خاف الزنا) مثله القواطع لم يجد من يحمل له وطؤه (قوله يرجي أن لا وبال عليه) قال الكراهة  
 اذا كان لقضاء الشهوة لا لتسكينها قسائى (قوله من غير انزال) اما اذا انزل فعليه القضاء دون الكفارة  
 هندية (قوله فانزل) فلا يفسد صومه اجماعا (قوله في احليله) هو مجرى البول من الذر منخ ويطلق على  
 مخرج اللبن من الثدي كما في البحر (قوله وان وصل الى المثانة) هذه لانه ليس بين المثانة والخصوف منفذ  
 ووصول البول من المعدة الى المثانة بالترشح وقال ابو يوسف يفسد لوجود المنفذ بينهما (قوله واما في قبلها) اى  
 واما الاقطار في قبلها ففسد اجماعا على الصحيح بمرجح غاية البيان (قوله من الغيبة) هي ذكر كذا خالك بما يكره  
 قال صلى الله عليه وسلم اندرون ما الغيبة قالوا الله ورسوله اعلم قال ذكر كذا خالك بما يكره قيل ارايت ان كان  
 في اخي ما اقول قال ان كان فيه ما تقول فقد اغتبته وان لم يكن فيه ما تقول فقد بهته والحاصل ان من تكلم  
 خلف اذن من مستور بما يفسد لومعه ان كان صدقا يسمى غيبة وان كان كذبا يسمى بهتان واما المتجاهر  
 فلا غيبة له اى بالسوء من العلامة نوح وقوله خلف انسان ليس قيد ابل الامر كذلك ان كان حاضرا وقوله  
 واما المتجاهر فلا غيبة له مقيد بان يذكر ما تجاهر به لا ما ستره وان لا يقصد به التشفي وانما يقصد به نصيح المسلمين  
 (قوله فدخل حلقه) ولوعلى تعدد منه لانه غزلة الرين الا ان يجعله على كفه ثم يبتلعه فيكون عليه القضاء  
 ولو به على يخرج الماء من فيه ثم يدخل ويذهب في الحلق لا يفسد صومه كذا في الهندية (قوله وان نزل لاس اننه)  
 لانه كابتلال الشفتين بالبراق (قوله كالتورطت شفتاه) وكالوجع الرين قصد ان ابتلعه لا يفسد صومه في أصح  
 الوجهين من (قوله ونحوه) كعادته وذكر (قوله فاستشفه) الاولى لجذبه لانه الاستشفاء يكون بالانف وفي نسخ  
 فاستشفه بتام مشناه فوق وفاء اى جذبه بشفتيه وهو ظاهر (قوله ولو عمدا) يرجع الى الثلاث مسائل (قوله  
 خلافا لشافعي) فانه يقول بفساد الصوم بابتلاع النضامة (قوله فنبني الاحتياط) بعدم ابتلاع النضامة حتى  
 لا يفسد صومه على قول مجتهد من (قوله وان كره) اى الاعدوكا يأتى (قوله لم يقطر) يروى بالتشديد والتخفيف  
 فعلى الاول يكون مسندا الى الاكل وما يضاهاه وعلى الثاني يكون مسندا الى الصائم اى بالسوء (قوله وان بقي  
 فيه) اى في الخيط (قوله عقد البراق) اى البراق الذى كالعقد (قوله الا ان يكون مصبوغا الخ) قال في الهندية  
 صائم عمل الابرئسم في فيه ونجرت منه خضرة الصبغ أو صفرة أو حرته واختلط بالريق فصار الريق اصفر أو  
 اخضر أو احمر فابتلعه وهوذا كرسومه فسد صومه خلاصة (قوله وتلقه ابن الشحنة) مغبرا نظم الوجاهية وهو  
 وقال خيطا بالذى بل ريقه اذا عاد لم يقطر وقيل يقطر

(قوله مكثور) مبتدأ وقوله بالريق متعلق قيل وقوله بادخاله متعلق بغير المبتدأ الذى هو قوله لا يتضرر روجه  
 انه غزلة الرين على انه اذا لم ينقطع كافي شرح الشربلاى (قوله وعن بعضهم) هو الزندوبى (قوله بعدذا)  
 اى بعد تركه (قوله يضر) اى الصوم وبفسده لان اخرجه غزلة انقطاع البراق التذلى كذا في شرح  
 الشربلاى (قوله كصبغ) اى كما يضر اى بلع الصبغ وهذا الاختلاف فيه (قوله لونه) اى الصبغ فيه اى الرين  
 وهو متعلق بيطهر (قوله كان غمض) أو استنشق كافي الهندية (قوله فسبقه الماء) اى وهوذا كرسومه ففسد  
 صومه وعليه النضامة وان لم يكن هذا كرا لا يفسد صومه كذا في الخلاصة وعليه الاعتماد هندية والخطي هو اذا ك  
 الصوم غير فاسد القطر نهر (قوله أو شرب ناعما) ليس هو كناناسى لان النائم اذا ذهب العقل اذا لم لا يترك  
 ذبيحته وتوكل ذبيحة نامى التسبى بهر (قوله أو تسهر) مكثرمع ما يأتى في المصنف مفصلا (قوله أو جامع على  
 طلق الخ) مثله الجماع خطابا بانشرها مباشرة فاحشة فتوارت حشمته ومن صور الخطا اذا اكل يوم الشك  
 ظهر أنه من رمضان كذا في التمه و قوله على طلق يرجع الى المستثنين (قوله أو أوجر) اى صبت في حلقه حتى  
 وانما اتى به لاجل قوله أو ناعما والافلوا يرد على أن يشرب بنفسه فشرب كان الحكم كذا لا كما يدل عليه الاختلاف

وكذا الاستئنا بالكف وان كرهه فغيره الحديث  
 ناكح الكف ملعون ولو خاف الزنا يرجي  
 أن لا وبال عليه (أو أدخل في بهيمة) أو صبغة  
 (من غير انزال) أو من فرج بهيمة أو قبلها  
 فانزل (أو أقطر في احليله) ماء أو دهاوان  
 وصل الى المثانة على المذهب واما في قبلها  
 ففسد اجماعا لانه كالحلقنة (أو أصبح جنباً)  
 وان بقي كل اليوم (أو اقتصاب) من الغيبة  
 (أو أدخل اننه) مما فاستشفه فدخل حلقه  
 وان نزل لاس اننه كالتورطت شفتاه بالبراق  
 عند الكلام ونحوه فابتلعه أو سال ريقه الى  
 ذقنه كالحيط ولم ينقطع فاستشفه (ولو عمدا)  
 ناعما لشافعي في القادر على ج النضامة  
 فينبغي الاحتياط أو ذاق شيأ فيفمه) وان كره  
 (لم يقطر) جراب الشرط وكذا لو قتل الخيط  
 بريقه من ارا وان بقي فيه عقد البراق الا ان  
 يكون مصبوغا وظهر لونه في ريقه وابتلعه  
 ذكر او تلقه ابن الشحنة فقال  
 مكثر بل الخيط بالريق فأنالا  
 بادخاله في فيه لا يتضرر  
 وعن بعضهم ان يبلغ الرين بعدذا  
 يضر كصبغ لونه فيه يظهر  
 (وان أقطر خطا) كان غمض فسبقه الماء  
 أو شرب ناعما أو تسهر أو جامع على طلق عدم  
 الفجر (أو أوجر) (مكثورا) أو ناعما

فلو قال أو أوجرنا ثم كان أولى (قوله فالمراد رفع الاثم) وهو الحكم الاخرى لا الدنيوى أيضا وهو السداد  
 لانه من باب المقضى ولا عموم (قوله جائزة) أى عقلا وان لم تقع لورود النص بعدم المزاخذة (قوله أو كل  
 ناسيا) انما سقطت الكفارة لانه ظن في موضع الاشتباه بالنظر وهو الاكل بعد الان اكل مضاد للسوم ساهيا  
 أو عامدا فأورث شبهة مع الشرب مثل الاكل (قوله أو احتمل) وجه الشبهة فيه أنه شبه الجوع في قضاء الشهوة  
 مع وكذا يقال فيما بعده (قوله أو ذرعه النى) أى خرج غير صنعه ووجه الشبهة أن النى والاستقاء متساويان  
 لأن يخرجهما من القم مخ (قوله نظن أنه أظفر) أى وفد صومه وإذا أمسك لا يحسب له (قوله فأكل عدا)  
 أى تناول فطرا (قوله لا شبهة) على الكلى ما قبله وقد بيناها (قوله ولو علم عد فطره) أى بهذه الاشياء (قوله  
 زمت الكفارة) لانه لم توجد شبهة الاشتباه ولا شبهة الاختلاف مخ (قوله الا في مسئلة المتقن) وهى الاكل  
 ومثلهما الجوع والشرب لأن عدم الكفارة خلاف مالك وخلافه فى الاكل والشرب والجماع كافى الزيلى  
 والهداية وغيرهما على (قوله مطلنا) أى سواء لم أنه لم يفطر بأن بلغه حديث عدم الفطرة بها أم لا مخ (قوله  
 لشبهة خلاف مالك) فإنه يقول بفساد الصوم اذا أسكل أو شرب أو جامع ناسيا فتدبر الكفارة لما فيه من معنى  
 العقوبة بهذه الشبهة (قوله خلافا لهما) فجعلنا مسئلة المصنف كغيرها (قوله تقيدها المتقن) أى فى قول المصنف  
 ظن وهو جواب عن سؤال حاصله اذا تعد الفطر بعد الاكل ونحوه ناسيا لا يكثر مطلقا فى الفطر أولا فلا وجه  
 لتقيده المصنف بقوله فظن أنه أظفر وحاصل الجواب أنه انما ذكره لانه متفق عليه بين الامام وصاحبيه (قوله  
 أو استحق أو استعطا) لرواية فيه ما بالبناء لفاعل من حق المريض داواه بالحنث أو عالج به رصبا وهو ط  
 أى الدواء فى الانف ويناؤه لافعل غير جائز ثم ولو استعطا لا يخرج نهارا لا يفطر (قوله أو أقارب) فى المغرب  
 فطر المأصبة تقطير أو قطره مثله قطر أو قطره لغة انتهى وهو مبنى لافعال ليعرف فى الافعال قبله وانصب دهننا (قوله  
 دهننا) انما ذكره لانه لا خلاف فى الافطار به وإنما الماء فاشترى الهداية وشروها ولو لم يجرى عدم  
 الافطار مطلقا دخل بنفسه أو أدخله ونصل قاضى خان بين الادخال قصد افطاره بالصوم والدخول فلم يفسد  
 قال فى الجرح لم ذاب لم حكم الغسل وهو صائم اذا دخل الماء فى أذنه وقدم (قوله أو دأوى الخ) أطلق فى الدواء  
 فشمل الرطب واليابس لان العبرة للوصول لا لكونه رطبا أو يابسا وانما بشرط القدورى الرطب لان الرطب  
 هو الذى يصل الى الجوف عادة حتى لو علم أن الرطب لم يصل لم يفسد ولو علم أن اليابس وصل فسد بجرع العناية  
 (قوله جائزة) أى جراحة فى بطنه ثم (قوله أو آتمة) بالمذوى الجراحة فى الرأس من أتمته بالعصا ضربت  
 أتم رأسه وهى الجلدة التى هى مجمع الرأس وقيل للشجة آتمة على معنى ذات أم كعيشة راضية ثم (قوله فوصل  
 الدواء حقيقة) أما اذا شك فى الوصول وعدمه فإن كان الدواء رطبا فعند الامام يفطر للوصول عادة وقال  
 لا لعدم العلم به فلا يطر بالشك بخلاف ما اذا كان الدواء يابسا فلا يفطر انتفاها فتح (قوله الى جوفه ودماعه) لف  
 ونشر مرتب قال فى البحر والتحقيق أن بين جوف الرأس وجوف المدة منفذا أصلا انما وصل الى جوف الرأس  
 يصل الى جوف البطن اه (قوله ونحوها) كالحديد فيجب القضاء لوجود صورة الفطر ولا كفارة لعدم معناه  
 وهو يصل ما فيه نفع البدن الى الجوف فتصرفت الجناية وهى لا تجب الا بكالها وكذا ما لا يتغذى به ولا  
 يتدأوى كالطير والتراب والقيق على الاصع والارز والخبث والمخ الا اذا اعتدأ كله وحده والتواء والقطن  
 والكاغذ والسفرجل اذا لم يدرك ولم يطبخ ولا تجب فى ابتلاع الجوزة الرطبة وتجب لومضتها أو وضع اليابسة  
 والرمان والبيضة كالجوزة ويابس اللوز والبندق والفستق ان ابتلعه لا تجب وان خضع وجبت كما تجب فى ابتلاع  
 اللوزة الرطبة وفى ابتلاع البطيخة الصغيرة والخوخة الصغيرة والهليجة وروى عن محمد وجوب الكفارة وتجب باكل  
 اللحم النى وان كان ميتة متنا لا تجب ان تدور تجب باكل اللحم والخنطة وقضها لان مضعه فجبه للتلاشى  
 وتجب باكل الشعير اذا كان مقليا أو بالطين الارمنى وبغيره على من يعتاد كالهلى بالطفل لاعلى من لم يعتده  
 ولا باكل الدم وان أكل ورق الشجر فان كان مما يؤكل كورق الكرم فله الكفارة وان كان مما لا يؤكل كورق  
 الكرم اذا عظم فعله النضادون الكفارة ولو أكل كل شجر البطح ان كان يابسا وكان يحال يتقذره فلا كفارة وان  
 كان طريا لا يتقذره فله الكفارة وان أكل كافورا أو مسكاً أو زعفرانا فله الكفارة بحر (قوله أو يد تقذره)  
 الاستعداد بطلب الاعانة فالكافور واحد ولذا اقتصر فى النظم على المستقذر (قوله ومستقذر) أى ما يعده الطبع

وأما حديث رفع عن أمى الخطأ فالمراد رفع  
 الاثم فى التصبر المأخذة بالخطأ جائزة عندنا  
 خلافا للمثلية (أو أسكل) أو جامع (ناسيا)  
 أو أكل أو أزال بنظر أو ذرعه النى (نظن  
 أنه أظفر فأكل عدا) للشبهة ولو علم عدم فطره  
 زمت الكفارة الا فى مسئلة المتقن فلا كفارة  
 مطلقا على المذهب لشبهة خلاف مالك خلافا  
 لهما كما فى الجمع ونحوه فقيدا ظن انما  
 هو بيان الاتفاق (أراد حتم أو استعطا) فى  
 افقه شيار أو أظفر فى أذنه دهننا أو دأوى جراحة  
 أو آتمة) فوصل الدواء حقيقة الى جوفه  
 ودماعه (أو ابتلع حساة) ونحوها عمالا  
 ياكله الانسان أو يعافه أو يستقذره وتعلمه  
 ابن النخعي فقال

مستقذرا (قوله مع غيره) كقول مثلنا) كاتنين وبعض الصور التي قد ماها (قوله فني) الفاء زائدة والجاء والهمزة  
 منه لانه ان بقوله يجبر والتكدير مبتدأ خبره الجمله بعده والجمله خبر المبتدأ الذي هو مستقذرو وجازا لا يتبداه  
 مع أنه نكرة انتصا التعميم ويجبر مرادف ليلقي أي لا تحب فيه كفارة (قوله أول يومين رمضان) أي في أيامه  
 وقد نوى أول ليلة منه صومه وأما اذالم ينو قوله أيضا فقدم الكفارة لعدم تحقق الصوم (قوله لشبهة خلاف  
 زفر) فإن النية عند زفر لا تسترط في رمضان على الصحيح المقيم وقال بذلك مجاهد وعطاء كما نقله القسطلاني عنهم  
 فيكون ما أنما وفيه أنه لا تأثير لكونه صائما عند في إسقاط الكفارة عند تأجيل الصلاة أن الكفارة لا تحب  
 الأعلى شخص أظنه بعد أن كان صائما وهذا ما يوجد الصيام من أصله ويدل على ذلك تمثيل امداد الفتاح بقوله  
 لفقد شرط الصحة اه وهو حسن (قوله قبل الزوال) متعلق بالنية وهو يفيد أنه لو نوى بعد الفجر أو زفرها قبل  
 الزوال صح وليس كذلك فالأولى كما قاله الحلبي أن يقول قبل نصف النهار الشرعي (قوله لشبهة خلاف  
 الشافعي) فإن الصوم لا يصح عنده بشبه النهار كما لا يصح بطلان النية اه حلي فلم يكن صائما عنده فتعاطيه المظفر  
 لا يوجب كفارة لانها لا تتحقق الا بعد تحققه (قوله ومضاده) نقله في البحر عن الظهيرية بالنظر في أن لا تلزمه  
 الكفارة لمكان الشبهة ومثل ما ذكرنا في نية مخالفة فيه اظهر (قوله بنفسه) بأن رفع وجهه قد دخل وإن كان  
 بادخله ثبت الذناب والكفارة وكذا لو تناب فرفع رأسه فوقع في حلقه قطرة ماء انصب من ميزاب يفسد صومه  
 هو الصحيح هندية (قوله عنه) أفرد لان العطف بأو (قوله بخلاف شعر الغبار) قال في الهندية ولو دخل حلقه  
 غبار الطاحونة أو ما من الادوية أو غبار اهدس وأشباهاه أو الدخان أو ما سطع من غبار التراب بالريح أو جوارف  
 الدواب وأشباها ذلك لم ينظر اه (قوله والقطرتين) لدخولهما على حلقه والثلث كما يأتي (قوله في جميعه) فنه  
 جهذا تخرج القطرة والقطرتان فانه وإن وجد الملوحة لكن لا يجدها في جميع الفم فأفاده في التمر (قوله واجتمع شيء  
 كثير) كاربعة قطرات فاكثروا الظاهر أن الثلاث لا تملأ هذا الحكم كما تدل عليه عبارة الخلاصة وهذه الجمله  
 لازمة لما قبلها لانه لا يجدها الملوحة في جميع الفم الا اذا اجتمع فيه شيء كثير (قوله خلاصة) عبارتها كما في الهندية  
 الموضع اذا دخلت فم الصائم ان كان قليلا كقطرة أو القطرتين أو نحوهما لا يفسد صومه وإن كان كثيرا حتى وجد  
 ملوحته في جميعه واجتمع شيء كثير فابتلع يفسد صومه وكذا لو عرق الوجه اذا دخل فم الصائم اه (قوله  
 أو وطئ امرأة الخ) انما لم يجب الكفارة فيه وفيما بعده لانها ليست مما يشتهى عادة كما في النهر (قوله لا تشتهي)  
 ظاهرا إطلاقه وإن لم تصر مفضاة بالوطء (قوله أو أخذ الخ) انما لم يجب لانعدام الجماع صورة وفسد صومه  
 لوجوده معي بجر (قوله ولو قبله فاحشة) أي تلك المبالغة اشارة الى أن يجزى هادون ازال لا يوجب القضاء  
 وقوله ولو جئت الأولى المبالغة بعدم الحاقه لانه الذي يتوهم فيه القضاء بدون ازال (قوله أو يمس) يفتح الميم  
 (قوله أو استنى الخ) الأولى أن يقول أو عبت بذكره أو مباشر مباشرة فاحشة لان ازال ذكر بعد الآن يجعل  
 السبح والتسليم للطلب (قوله قيد لكل) من قوله أو وطئ امرأة ميتة (قوله كما ت) أي في أول هذا الباب اه حلي  
 (قوله غير صوم رمضان) ينصب غير صفة لهذوف أي صوما غير صوم رمضان ولو كان قضاء وليس المراد غير  
 الصوم ولو من صلاة وحج فانه لا يتوهم فيه كفارة والقرينة على هذا التقدير أن الكلام في الصوم أفاده الحلبي  
 (قوله لا خصاصها) أي الكفارة هي تلك رمضان لانه لا يجوز اخلاؤه من الصوم بخلاف غيره من (قوله بأن  
 أصبحت ساعة فحنت) جواب عن سؤال حاصله أن الجنون ينافي الصوم فلا يصح تصويره هذا الفرع وحاصل  
 الجواب أن الجنون لا ينافي الصوم انما ينافي شرطه أعني النية وهي قد وجدت وصورة ما ذكره الشارح  
 قال الحلبي وهذا التصور غير لازم بل الحكم كذلك فيما اذا فوحت بالليل فجاءه هاترا كما في النهر وفيما اذا  
 فوحت هاترا قبل الفجر الكبري فحنت فجامعها اه (قوله أي الوقت) أشار به الى أن مراد المصنف باليوم القطعة  
 من الزمن الصادقة ببعض الليل وبعض النهار (قوله لف ونشر) أي مرتب (قوله ويكفي الشك في الأول) أي  
 في إسقاط الكفارة في التمسح لان الأصل بقاء الليل فلا يخرج بالشك كذا في امداد الفتاح فكان على المتر أن يجبر  
 هنا بالشك كما عبر به في فورا لا يوضح حيث قال أو تسحرا أو جامع شاك في طلوع الفجر وهو طالع ثم يقول أو ظن  
 الغروب قال في النهر ولا يصح أن يراد بالظن هنا الشك كما زعم في البحر لعدم صحته في الشك الثاني فانه لا يكفي فيه  
 الشك والصواب إبقاء الظن على بابه غاية الامر أن يكون المتر ساكنا من الشك ولا ضير فيه حلي (قوله دون

ومستقذرا مع غيره ما كقول مثلنا  
 في آكله التكفير بالغي ويجبر  
 (أول يومين رمضان) كاه صوما ولا فطر (مع  
 الامساك لشبهة خلاف زفر) أو أصبح غير نادر  
 للصوم فأكمل عددا ولو بعد النية قبل الزوال  
 لشبهة خلاف الشافعي ومضاده أن الصوم  
 بطان النية كذلك (أو دخل حلقه مطر أو  
 تلج) بنفسه لا يمكن التمسح من دمومه  
 بخلاف نحو القبار والقطرتين من دمومه  
 أو عرقه وأما في الاكثر فإن وجد الملوحة في  
 جميعه واجتمع شيء كثير أو بقله  
 والاخلاصة (أو وطئ امرأة ميتة) أو صغيرة  
 لا تشتهي نهر أو بجملة أو بغيره أو بجملة  
 ولو قبله فاحشة بأن يغيره أو بجملة  
 (أو اس) ولو جئت الأولى لا يمنع الحرارة أو استنى  
 بكفه أو مباشرة فاحشة ولو بين المرأتين  
 (أو أنزل) قيد لكل حتى لو لم ينزل لم ينظر كما  
 مر (أو أنسد غير صوم رمضان) أو وطئت فاحشة  
 لا خصاصها بجملة رمضان (أو وطئت فاحشة  
 أو بجملة) بأن أصبحت ساعة فحنت الذي  
 تسحرا أو فطر بطن اليوم) أي الوقت الذي  
 آكل فيه (لبلاو) الحال أن التمسح طالع  
 والشك لم تقرب لف ونشر ويكفي الشك  
 في الأول دون الثاني عملا بالأصل فيهما

الثاني وهو المظنور فإنه لا يكتفى فيه الشك في إسقاط الكدرة بل لابد من ظن الغروب لأن الأصل بقاء النهار حتى  
 عن الامداد (قوله لم يقض) أي في المستلزم كما صرح به الزبلي ولم يحد فيه خلافاً ومثله في البحر فقول الشارح  
 في ظاهر الرواية وهم سري إليه من مسألة ذكرها الزبلي وصاحب البحر وهي ما إذا غلب على ظنه طلوع الفجر  
 فاكل ثم يتبين شيء فانه لا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى احتياطاً وسد كرهاً في الأقسام اهـ حلي (قوله  
 تنفزع إلى ستة وثلاثين) تبع فيه صاحب التمهيد وذلك لأنه آمن أن يغلب على ظنه أو يظن أو يحد وكل من الثلاثة  
 آمن أن يكون في وجود المذبح أو قيام المحترم في ستة وكل منها على ثلاثة آمن أن يتبين صحة ما بدله أو يطلانه أو لم  
 يتبين شيء وكل من الثلاثة عشر آمن أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه فهي ستة وثلاثون وفيه نظر لأنه فرق  
 في التقسيم الأول بين الظن وغلبته ولا فائدة لهذا التفريق لا اتحادهما كما وان اختلافهما هو ما كان يجوز ترجيح  
 أحد طرفي الحكم عند العقل هو أصل الظن فان زاد ذلك الترخيص حتى قرب من اليقين سمى غلبة الظن وأما كبر الرأي  
 فلذا جعل صاحب البحر المهور أربعة وعشرين وأيضاً رد على تقسيمه ما ورد على صاحب البحر من أن جعل  
 الشك نارة في وجود المذبح ونارة في قيام المحترم لا وجه له لعدم ترجيح أحد الطرفين فيه شيء شك في طلوع الفجر  
 احتمال وجود الليل ووجود النهار في ذلك الوقت على السواء بخلاف الظن فإنه إذا تعلق بوجود الليل لا يكون  
 متعلقاً بوجود النهار وبالعكس فالحق في التقسيم كادل عليه منيع الزبلي أن يقال آمن أن يظن وجود المذبح  
 أو وجود المحرم أو يشك ركل منها آمن أن يكون في ابتداء الصوم أو في انتهائه وفي كل من الستة آمن أن يتبين  
 وجود المذبح أو وجود المحرم أو لا يتبين شيء فهذه ثمانية عشر سنة في ابتداء الصوم ونسعة في انتهائه وذكر  
 أحكامها الزبلي وهي أن تسهر على ظن بقاء الليل فان تبيّن بقاء الليل فلا شيء عليه وإن تبيّن طلوع  
 الفجر فعليه القضاء فقط ومثله الشك في طلوع الفجر وإن تسهر على ظن طلوع الفجر فإن تبيّن طلوع الفجر فعليه  
 القضاء فقط وإن لم يتبين شيء فلا شيء عليه في ظاهر الرواية وقيل يقضى فقط وإن تبيّن بقاء الليل فلا شيء عليه  
 وهذه تسعة في الابتداء وإن ظن غروب الشمس فان تبيّن عدم الغروب فعليه القضاء فقط وإن تبيّن الغروب  
 أو لم يتبين شيء فلا شيء عليه وإن شك في الغروب فان لم يتبين شيء فعليه القضاء وفي الكفارة روايتان وإن تبيّن بقاء  
 النهار فعليه القضاء والكفارة وإن تبيّن الغروب فلا شيء عليه وإن ظن عدم الغروب فان تبيّن بقاء النهار أو لم يتبين  
 شيء فعليه القضاء والكفارة وإن تبيّن الغروب فلا شيء عليه وهذه التسعة التي في الانتهاء والحاصل أنه لا يجب  
 عليه شيء في عشر صور ويجب القضاء فقط في أربع صور والقضاء والكفارة في أربع أصناف ملخصاً بقليل زيادة  
 (قوله كالوشهد الخ) فان الكفارة لا تلزمه لعدم جنيته لأنه اعتمد على شهادة الأثبات (قوله لأن شهادة النفي  
 الخ) وهي شهادة عدم الطلوع فيجب عليه العمل بشهادة الآخرين في حالها صالحة لا ينافي وجبت عليه  
 الكفارة وهو عمله الأول أيضاً فان شهادة الأثبات فيها سقطت عنه الكفارة (قوله لا تعارض شهادة  
 الأثبات) لأن البيّنات للأثبات لا للنفي فتقبل شهادة المثبت لا النافي بجر (قوله ما اتنى فيه الكفارة) كالأفطار  
 بتراب أو مدو (قوله محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد أخرى) ظاهره أنه بالمرة الثانية يجب عليه الكفارة ولو  
 حمل فاصل بأيام (قوله لا جل قصد المعصية) وهي الإفطار ومفهومه أنه إذا لم يقصد المعصية لا يلزمه التكفير  
 (قوله والاخبار) كان وهو من أكل بظن بقاء الليل فوجد الفجر طالعاً ومن أفطر بظن غروب الشمس فإذا  
 هي باقية ولا وجه لخصمه ما بل هذا الحكم يجري في غالب المسائل السابقة (قوله وجوباً) أخذ من قول محمد  
 في المسئلةين فليصم بقية يومه كذا استدلل به الصغار قال في المصحح هو مستقيم على تقدير أن الأمر من نفسه  
 يفيد الوجوب وهو الذي صرح به صاحب البحر في آخر كتاب الحج وهو الظاهر ولا يستقيم على ما ذكره في كتاب  
 الصلاة أن الأمر من الله لا يدل على الوجوب (قوله على الأصح) صححه في عامة المعتبرات وصرح به في شرح  
 النظم الوهابي وذكر أنه المختار وعن السيد بن شعاع أنه مستحب (قوله لأن الفطر) أي في رمضان والمراد تناول  
 صورة المفطر والأفطار فاستدل قبل تعاطيه مفطراً وهذا قياس من الشك في الأقل حد فذكت كبراً ونظمه  
 القطر في رمضان فجميع شرعاً وكل فجميع شرعاً يجب تركه ففطر رمضان يجب تركه شرعاً فقول الشارح وترك الصبيح  
 واجب إشارة إلى التبعة (قوله كسافر أقام) الأصل في هذا أن كل من صار على حالة في آخر النهار لو كان عليها  
 أو لم يلزمه الصوم لزمه الأصل قضاء حتى الوقت تشبهاً بالصائمين مع (قوله وحائض) قال محمد لا يستصن

ولو لم يتبين الحال لم يقض في ظاهر الرواية  
 والمسئلة تنفزع إلى ستة وثلاثين محلهما  
 المعقولات (قضى) في الصور كلها (فقط) كالق  
 شهد على الغروب وآخران على عدمه فافطر  
 قطره عدمه ولو كان ذلك في طلوع الفجر  
 قضى وكفر لأن شهادة النفي لا تعارض  
 في شهادة الأثبات وأما لم أن كل ما اتنى فيه  
 الكفارة محله ما إذا لم يقع منه ذلك مرة بعد  
 أخرى لا جل قصد المعصية فان فعله وجبت  
 زجره بذلك أفق أئمة الأمصار وعليه  
 الفتوى فتبين هذا حسن نهر (والاخبار  
 على كان بقية يومه ما وجوباً على الأصح) لأن  
 الفطر جميع وترك الصبيح شرعاً واجب كسافر  
 أقام وحائض وقضاء طهرنا ومجنون أفاق  
 ومريض مع

لهما الاكل فيكون قيصا شرا والقبح يجب تركه وفي حكمه النفساء (قوله ومفطر) أي غير المصبي والكافر  
لم يأت في (قوله أو خطا) في حكمه من أفطار يوم الشك ثم ظهرت رمضانيته فانه يجب عليه الامساك فوج أفندي  
(قوله وكلهم) أي اتسع المذكورون بقطع النظر من زيادة الشارح (قوله لعدم أهليتهما) بخلاف الحائض  
والنفساء فانهما أهل للوجوب وان لم يكونا أهلا للاداء (قوله وهو السبب في الصوم) بخلاف الصلاة  
فان السبب فيها هو الجزاء المقارن للاداء أو جزاء بعده يسع الطهارة والتقصير مع (قوله لكن لو نوى) أي من  
أداء رمضان وهو استدراك على عموم قوله الا لاخيرين (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الفصوة الكبرى أي بعد  
الاسلام والبلوغ (قوله قبل الزوال) الصواب قبل الفصوة الكبرى (قوله صبح عن الفرض) أي لتأهل المسافر  
والمرضى أول الوقت للوجوب وللازالة والجهنم متأهل للوجوب عند زوال هذا العارض وفيه تأمل (قوله  
ولو نوى الحائض والنفساء) أي التان طهرتا قبل الفصوة الكبرى الصوم من رمضان (قوله لم يسع أصلا)  
لا غرض ولا نفلا (قوله وهو لا يتجزأ) أي الصوم فاذا تنقضى المقدس في جزء منه أفندي بأكمله (قوله وبومر المصبي)  
أي بأمره ووليته أو وصيه واطاها منه الوجوب (قوله بالصوم) بل كل مأثور شرعا أي ما عهد الحج والزكاة (قوله  
إذا أطاها) فترى ما بين سبع والمشاهد في صيدان زمانا قدام اطاعتهم الصوم في هذا السن (قوله ويضرب) أي يبد  
لا يخشع كما قيل به في الصلاة وكذلك ينهى عن المنكرات لئلا يفتن الخمر ويترك الشر (قوله المكاف) خرج المصبي  
فانه لا كفارة عليه لعدم خطايه بالصوم ولا بد أن يكون المهل مشتمل على الكمال فلا تحجب الكفارة لوجوب  
جمعة أو مئة ولو أنزل أبو السعود (قوله آدميا) أي طاعة ما غير نفسه أما إذا أكل جنيا أو مكرها فعلا أو مفعولا  
أو جامع نفسه فلا كفارة أفاد بعضه أبو السعود ولو أكرمت زوجها في رمضان على الجماع فجامعها مكرها  
فلا يصح أنه لا تحجب الكفارة لانه يستكرها في ذلك وعاءه الفتوى ولو حلت اللواحية بعد ابتداء الفعل  
بالأكرام لا تلزم الكفارة لأنها حصلت بعد الاضطرار (قوله مشتمل) أخرج الحديث التي لا تشتمل عندهما  
خلافا لابي يوسف وقيل لا تحجب بالأجماع قال في الزهر وهو الوجه أبو السعود (قوله لماسر) من أن الكفارة إنما  
وجبت له تلك رمضان (قوله وتوارت الخشعة) أي غابت وهذا بيان لحقيقة الجماع لانه لا يكون الا بذلك  
(قوله في أحد السيلين) بانفاق حتى في الدبر على المختار انكامل الجنابة بقضاء الشهوة وأطلق المصنف في قوله  
جامع أو جامع ليعيد انه لا فرق في وجوب الكفارة بين الذكر والأنثى والحز والعبد والسيّد وغيره ولهذا  
قال في البرازية إذا أزم الكفارة على السلطان وهو مومر بماله الحلال وليس عليه جمعة لا حديثي بأعتاق الرقة  
وقال أبو نصر محمد بن سلام يفتي بصيام شهرين لان المقصود من الكفارة الانزجار وبهول عليه افطار شهر  
واعتاق رقبة ولا يحصل الزجر اهجر والكفارة عند ابراهيم النخعي صوم ثلاثة آلاف يوم وعند بعضهم لا يخرج  
عن العودة ولو صام الدهر كله ذكره القهستاني من بالنظم (قوله أنزل أولا) فالانزال ليس بشرط لان أحكام  
الجماع كالحد والاعتقال وغيرهما تتعلق بالتقاء الختانين وفساد الصوم ووجوب الكفارة منها أبو السعود عن  
الزبيدي (نفقة) ذنب الافطار عند الايرتفاع بالتوبة بل لا بد من التمسك فمداية فهو كجنابة السرقة والزنا  
حيث لا يرتفعان بمجرد التوبة بل بالحد وهذا يقتضي عدم الارتفاع بظاهر أمتافيا منه وبين انه تعالى فترتفع  
بجبرّد التوبة أما القاضي بعد ما رفع اليه الزاني لا يقبل منه التوبة ويقيم عليه الحد بجرّد قبول التوبة في بصر  
الكلام بما إذا لم يكن للزاني بها زوج فان كان فلا بد من اعلامه لكونه حتى عيّد ولا بد من ابرائه منه اه (قوله  
ما يتقضى به) أي ما شأنه أن يصير به البدن متغذيا كالخطة وانما جزاء اللحم ولو شرب الخمر كفر مع القضاء والتعزير  
والحد كما لو زنى لا خلاف الاسباب قهستاني (قوله ما يتقضى به) وهو ما يؤثر في البدن بالكيفية فقط قهستاني  
(قوله وصول ما فيه صلاح بدنه) هو ما كان يميل اليه الطبع وتنقضى به شهوة البطن أم لا اه (قوله ومنه يريق  
حيده) أما براق غيره فيقضى ولا تحجب الكفارة لا عاقبة ثم (قوله لوجوده في صلاح البدن) باطفاؤه شوقه الذي  
لو زاد عليه وجب أهله (قوله وما نقله الشرنبلالي) عن الحدادي صاحب الجوهرية حيث قال اختلفوا في  
معنى التقضى قال بعضهم أن يميل الطبع الى أكله وتنقضى به شهوة البطن وقال بعضهم ما يعود دفعه الى صلاح  
البدن وقائده فيما إذا مضى لقمته ثم أخرجهما ثم ابتلاه فاعلى القول الثاني تحجب الكفارة وعلى الاول لا تحجب  
وفي الحقيقة على الاول تحجب وعلى الثاني لا تحجب لان الطبع يميل اليها وتنقضى به شهوة البطن ولا صلاح

ومفطر ولو مكرها أو خطا (وصحي) بلغ  
وصحافرا أسلم وكلهم يقضون ما فاتهم  
(الا لاخيرين) وان أنظر لعدم أهليتهما  
في الجزاء الأول من اليوم وهو السبب في  
الصوم لكن لو نوى قبل الزوال كان نفلا  
فمنه يبادفساد كما في الشرنبلالية عن  
الثانية ولو نوى المسافر والجهنم والمرضى  
قبل الزوال صبح عن الفرض ولو نوى الحائض  
والنفساء لم يصح أصلا ما في أول الوقت  
وهو لا يتجزأ وبومر المصبي بالصوم إذا  
أطافه ويضرب عليه ابن عمر كالمسألة  
في الأصح (وان جامع) المكاف آدميا مشتمل  
(في رمضان أداء) لما مر (أو جامع)  
(في رمضان أداء) في أحد السيلين أنزل أولا  
وتوارت الخشعة (في أحد السيلين) بكسر القين وبالذال  
(أو أكل أو شرب غدا) بكسر القين وبالذال  
(أو أدوا) المجتهدين والمثقف ما يتقضى به  
تأنيدا أو يبدنه والضابط وصول ما فيه صلاح  
بدنه بلوغه ومنه يريق حيده فيكفر لوجود  
معنى صلاح البدن فيه دراية وغيرها وما نقله  
الشرنبلالي عن الحدادي رده في التهر



فيها ليدن قال في البرهنة ككلام الجوهرية وهو بعيد عن التحقيق اذ يتقديره يكون قوله هم اودوا وحشوا  
والذي ذكره المحققون ان معنى الفطر وصول ما فيه صلاح البدن الى الجوف اعم من كونه غذا او دواء  
ويقابلة القول الاول وهذا هو المناسب في تحقيق محل الخلاف اه فحصل كلامه ان الخلاف في معنى الفطر  
لا التغذية (قوله عدا) خرج به الناسي والمخطئ (قوله راجع للكل) من قوله او جامع الى آخره (قوله اي فعل)  
اشار به الى ان الحكم ليس قاصرا على الجملة (قوله بلا انزال) اما لو انزل ثم اكل عدا كما هو الموضوع فلا كفارة  
عليه لانه اكل وهو مفطر وقال في الهندية ولو جامع بهيمة او ميتة فظن ان ذلك فطره فأكل منه عدا ففطره  
الكفارة ان كان عالما وان كان جاهلا فله القضاء دون الكفارة اه وجوب الكفارة محمول على ما اذا لم ينزل  
(قوله او ادخال اصبع في دبر) اي يابسة كما تقدم اه حاي اما ادخال المني اذ اكل بعده فلا كفارة لانه يفطر  
بذلك الفل فيكون قد اكل بعد تحقق الاغتسال (قوله ونحو ذلك) كما اذا اصبع جنبا او اغتسل او ذاق شايهم  
او جعل عودا في استه وطرفه خارج (قوله قضى الخ) ترك بيان وقت وجوب القضاء والكفارة ليدل على  
الترخي كما قال محمد وهو الصحيح وقيل على الفور ويندب تقديم القضاء على الكفارة ويستحب فيه التسابع اه  
من الدر المنقى (قوله حق لو اثناء مفت) خاص بقوله احتجم وما بعده مما ذكره الشارح كما في امداد الفتاح ومثله  
قوله او مع حديثا فاذا اثناء مفت بفساد الصوم في هذه الصور ثم اكمل فحتم لا كفارة عليه لان الواجب  
على العائتي الاخذ بقوى المفتي قد صدر الفتوى شبهة في حقه وان كانت خطأ في نفسها كما في المنع وهو تفرغ  
على معصوم قوله لانه ظن في غير محله أي فلو كان الظن في محله فلا كفارة حتى الخ (قوله يعقد) بالبناء للمعاصر فلا يندب  
ان يكون معقدا عليه عند المفتي سواء كان معقدا عليه في نفس الامر ام لا وهو الظاهر قاله الحلبي وسريخ  
البصري يقتضي بناءه للمجهول فانه قال وبشره ان يكون المفتي بمن يؤخذ منه الفقه ويعقد على فتواه في البلدة  
وحينئذ تصير فتواه شبهة ولا معتبر بغيره اه (قوله او مع حديثا) كان سمع قوله صلى الله عليه وسلم افطر الحاجم  
والمحجم واعقد على ظاهره قال محمد لا تجب الكفارة لان قول الرسول صلى الله عليه وسلم لا يكون أدنى درجة  
من قول المفتي وهو اذا صلح عذرا لقول الرسول أولى وأقله بنقص الثواب لانه عليه السلام مولى بين الحاجم  
والمحجم ولا خلاف في أنه لا يفسد صوم الحاجم وفي العيني أنه منسوخ مخ مع زيادة (قوله ولم يعلم تأويله) اما اذا  
عليه ككفر كالايجني (قوله ولم يثبت الاثر) عطف على خطأ المفتي أي وان لم يثبت الاثر اه حاي (قوله  
الافى الاذهان) استثناء من قوله لم يكفر فيجب عليه الكفارة اذا اكل بعد الاذهان وان ابقى بالفطر او سمع  
حديثا وقد تبع في ذلك الكمال ويحالفه ما في قاضي خان حيث قال فيها وكذا الذي اكمل اودهن نفسه وأشار به  
ثم اكل عدا عليه الكفارة الا اذا كان جاهلا فاستفتي فأفتى به بالفطر فحتم لا كفارة الكفارة اه فعلى  
هذا يكون قولنا اذا اثناء فتيه شاة لانه مثل دهن الشارب اه امداد الفتاح وهو كما ترى مرجع امدد  
الاستثناء فالاولى للشارح تركه حاي تختصرا (قوله وكذا القية) لان الفطر بها يهالف القياس والحديث  
وهو قوله صلى الله عليه وسلم القية فطر الصائم مؤثر بالاجماع بنهاب الثواب بخلاف حديث الجماعة  
فان بعض العلماء اخذ بظاهره كالوازي والامام احمد حاي عن الامداد (قوله ورجحه في البحر) في المسئلة  
تصحيحه ان (قوله كفارة الظاهر) أي في الترتيب حديث أبي هريرة جاء رجل الى النبي صلى الله عليه وسلم وهو  
سلمة بن مضر البياضي الانصاري كما في الكاكي فقال هلكت بارمول الله قال وما اهلكك قال وقعت على امرأتي  
في رمضان قال هل تجد ما تعتق قال لا قال هل تستطيع ان تصوم شهرين متتابعين قال لا قال فهل تجد  
ما تطعم ستين مسكينا قال لا ثم جلس فأبى النبي صلى الله عليه وسلم بعرق وهو بالعين مكمل يسع خمسة عشر  
صاعا فيه تمر قال تصدق ذاق قال أعلى أفقر منا فابن لآبها أهل بيت اخرج من أهل بيتي فضحك صلى الله  
عليه وسلم حتى بدت أنيابا فقال اذهب فاطعمه أهلك شخص الاعرابي يجوز الاطعام مع القدرة على الصيام  
وصرفه الى نفسه والا كفارة بخمسة عشر صاعا عيني وقوله لا أستطيع صوم شهرين متتابعين أي لا واقع فيها  
نهارا أو السهود وقوله بالعين الذي في القاموس الفرق الطريق في شعر الرأس وطائر الصككتان ومكالم  
بالمدية يسع ثلاثة أصع ويحتمل أو هو الأصح أو يسع ستة عشر مثالا أو أربعة ارباع والجمع فرقان كبطنان اه  
وأما العرق فهو شئ الارض يقال عرق الارض خاصة يعرقها شاة او قد افاده فيه أيضا فاعتين أنه بالنساء والراء

(عددا) راجع النخل (أو احتجم) أي فعل مالا  
يظن الظاهر كفصد وكل وليس وجامع  
بهيمة بلا انزال أو ادخال اصبع في دبر ونحو  
ذلك (فنان فطر به قائل) لانه ظن في غير محله حق  
الصور كما (وكفر) لانه ظن في غير محله حق  
لو اثناء مفت بعقد عليه أو مع حديثا ولم  
تأويله لم يكفر للشبهة وان اخطأ المفتي ولم  
يثبت الاثر الا في الاذهان وكذا القية عند  
العامية زيلعي لكن جعله في المفتي كالكفارة الظاهر  
وهو جهة في الجواز للشبهة (ككفارة الظاهر)  
السابقة بالكتاب وأما عده فبلسنة

قول المحشي وأما العرق المخ اصل المسئلة  
التي نقل منها في اله زق بالزاي تحريف من  
التساخ فبفعل ما بناء من أن العرق  
لا يناسب الخدام وأن للتعين الفرق بالنساء  
والراء وهو بناء على غير أساس فانه ورد عرق  
بالعين والراء المهملتين أيضا وفسر في  
القاموس بأنه السفة المنسوجة من الخوص  
وبالزاييل ونحوه في الصحاح وصرح منهم ما في  
المقصود عبارة المصباح ونسها والعرق  
يقضين ضحية تسج من خوص وهو المكمل  
والزاييل ويقال انه يسع خمسة عشر صاعا اه  
وهذا تعلم أنه لا يتعين أن يكون بالنساء والراء  
فتنه اه معجمه

المهملة (قوله ومن ثم) أي من أجل ثبوت كفاية الطهارة بالكتاب وثبوت كفاية الإفطار بالسنة شهرا  
 كفارة الإفطار لكونها أدنى حالا بكفارة الطهارة لقوتها بثبوتها بالكتاب (قوله ان نوى ليلا) فان نوى نهارا  
 ثم أفطر فلا كفارة الشبهة خلاف الشافعي رضى الله تعالى عنه فإنه لا يجوز الصوم بنية من النهار ويشترط أيضا  
 التحسين فان الشافعي يشترطه كما تقدم في هذا الباب حلي (قوله ولم يكن مكرها) فان أكره فسد صومه ولا كفارة  
 عليه (قوله كرض وحض) أي وجد بعد الإفطار (قوله أو سوف فيه مكرها) انقضت الروايات على عدم  
 سقوطها فيها لو سافر طائعا بغيره بعد ما أفطر أو لم أفطر بعد ما سافر لم يجب أبو الهود (قوله والمعتذر ومها)  
 لأنه بفعل العبد فلا يؤثر في إسقاط حق الشرع وقيل إذا مرض بغير نفسه تسقط كما إذا مرض ابتداء وقال  
 زفران سوف فيه مكرها تسقط حلي (قوله وفي المعتاد الخ) عطف على قوله فيما لو مرض أي واختلاف في المعتاد  
 وقوله حتى بغير تنوين منصوب بقصة على ألف التانيث المقصورة على أنه معمول المعتاد وقوله وحضام معطوف  
 عليه اه حلي والمراد أنه نوى ليلا مينا أما إذا لم ينو الصوم من أول النهار فهو داخل في عموم قوله انما يكفر  
 ان نوى ليلا ولو نوى نهارا أوليلا من غير تعيين فلا يكفره الا القضاء كما سبق (قوله والمتيقن) بالجزء على صفة اسم  
 الفاعل وقيل عدو بالتصريف معوله حلي (قوله يكفيه واحدة) لأن الغالب في هذه الكفارة العقوبة وشأنها  
 التداخل بشرط اتحاد السبب عند غير محمد وعدم التكفير قبله أبو الهود (قوله وعليه الاعتماد) وفي ظاهر  
 الرواية كفارتان وهو الصحيح حلي عن البحر قال أبو الهود والترحيم اختلف (قوله ان الفطر) ان شرطية  
 حلي وهذا في رمضان لأن الخلاف فيها (قوله بغير الجماع تداخل والا) لأن جنابة الجماع أغش ولذا أوجب  
 الشافعي الكفارة به دون غيره والظاهر أن محل التداخل قبل التكفير أما إذا كفر ثم جامع فالتداخل (قوله  
 وتماه في شرح الوهبانية) قال في الوهبانية ولو اكل الانسان عدا وشهرة ولا عذر فيها قبل بالقتل يؤمر  
 قال الشريفي لا في صورتها لعدم لاعتذاره الاكل جهارا يقتل لأنه مستهزئ بالدين أو منكر لما ثبت منه  
 بالضرورة ولا خلاف في حل قتلها والامرية تعبير المثل قبل ليس بلازم الضعف اه حلي (قوله ولو ذرعه  
 القى) أي خرج بلا صفة الحاصل أن المسئلة تنفخ الى أربع وعشرين سورة لأنه انما ان يقى أو يستقى موفى كل  
 آتاءن يلا القم أو دونه وكل من الأربعة آتاءن يخرج أو يعيده أو يعود وكل آتاءن كرا الصوم أولا ولا فطر في  
 الكل في الأصح الا في الاعادة والاستقاء بشرط المال مع التذكر اهن شرح الملقى (قوله لا يفطر مطلقا) لحديث  
 السنن من ذرعه القى وهو صائم فليس عليه قضاء وان امتقا فليقض بجر (قوله ولو هو مل القم) لاجابة الى  
 زيادة تلفته لومن الشارح لأن حكم الأقل يفهم من المصنف بطريق الاولى (قوله مع تذكره) ومع عدمه  
 لا فساد بالاول (قوله خلافا للثاني) والصحيح ما في المصنف وهو قول محمد لعدم صورة الفطر وهو الابتلاع  
 وكذا معناه لأنه لا يتغذى به بل النفس تعافه بجر (قوله أو قدر حصته منه) آتاءن هذا المعطوف خطأ من  
 وجوه الاول أن الإفطار باعادة القليل قول محمد والمختار قول أبي يوسف أنه لا يفطر الثاني أنه لا يصح حينئذ  
 قول المتن اجاعا الثالث أنه يناقض قول المتن والا لا فاصراب اسقاطه اه حلي (قوله ولا كفارة فيه)  
 لأنه معاتافه النفس (قوله هو المختار) وهو مذهب أبي يوسف وقال محمد يفطر اه حلي (قوله أي منذ كرا)  
 أشار به الى الرد على صاحب غاية البيان حيث قال ان ذكر العمد مع الاستقاء تأكيد لأنه لا يكون الامع العمد  
 وحاصل الرد أن المراد بالعمد تذكر الصوم لا تعد القى فهو مخرج لما إذا قل ذلك ناسيا فإنه لا يفطر أفاده  
 صاحب البحر (قوله مطلقا) أي سواء أعاد أو أعاده أولا ولا اه حلي (قوله وان أقل لا) أي ان لم يعد ولم يعده  
 بدليل قوله فان عاد بنفسه الخ حلي (قوله لم يفطر) أي على غير ظاهر الرواية المتقدمة (قوله فقه روايتان)  
 أي عن أبي يوسف (قوله وهذا كله) أي التفصيل المتقدم (قوله فان كان باغما) أي وقد استقام كما في فتح  
 القدير قال في البحر وتعبيره بالاستقاء في اللفظ أولى مما في الشرح وغيره من التعبير بالقي كالاجتناب اه  
 (قوله مطلقا) أي ملا القم أو لا فاه أو استقاء عاد بنفسه أو أعاده أو لا وفيما نزل منه من الرأس الصور  
 كلها فالصور في اللفظ أربع وعشرون وكما لا يفطر (قوله خلافا للثاني) بناء على الاختلاف في اتقاض  
 الطهارة به فنصدهم الا يتقض وعنده ينقض (قوله واستحسنه الكمال) أي قول الثاني حيث قال وقول  
 أبي يوسف هنا أحسن وقوله ما في عدم التقض به أحسن لأن الفطر انما يطى بايدخل أو بالقى عدا من غير

ومن ثم فهو هاهنا انما يكفر ان نوى ليلا  
 ولم يكن مكرها ولم يمار أسقط كرض  
 وحض واختلف فيما لو مرض بغير نفسه  
 أو سوف فيه مكرها والمعتذر زوجه وفي  
 المعتاد هو وحض والمعتذر قتال عدو ولو  
 أفطر ولم يحصل العذر والمعتذر سقط وطه ولو  
 تكثر فطره ولم يكسر الاول بكفه واحدة ولو  
 في رمضان عند محمد وعليه الاعتماد برؤية  
 ومجي في غيره ما واختار به منهم للتقوى ان  
 الفطر بغير الجماع تداخل والا ولو اكل  
 عدا وشهرة بلا عذر تداخل وقامه في شرح  
 الوهبانية (ولو ذرعه القى ونخرج) ولم يظن  
 لا يفطر مطلقا جلا أولا (فان عاد) بلا  
 صفة (ولو هو مل القم مع تذكره) وم  
 صفة (ولو هو مل القم مع تذكره) وم  
 لا يفطر خلافا للثاني (وان أعاده) أو قدر  
 حصته منه فأكبر حادي (أفطار اجاعا) ولا  
 كفارة فيه (ان ملا القم والا) هو المختار  
 (وان استقاء) أي طلب القى (عامدا) أي  
 متذكرا الصوم (ان كان مل القم فسد  
 بالاجاع) مطلقا (وان أقل لا) عند الثاني  
 وهو الصحيح لكن ظاهر الرواية كقول محمد أنه  
 يفسد كما في الفتح من الكافي (فان عاد بنفسه  
 لم ينظر وان أعاده فقه روايتان) أحدهما  
 لا يفطر محض (وهذا كله) في في طعام أو  
 ماء أو مرتة أو دم (فان كان باغما فغير  
 مفسد) مطلقا خلافا للثاني واستحسنه الكمال

نظر إلى طهارة ونجاسة ولا فرق بين البلم وغيره بخلاف نقض الطهارة بغير محل الخلاف بينهم في الصاعد من  
الجوف أما النازل من الرأس فلا خلاف في عدم افساد الصوم به كالاخلاف في عدم نقضه الطهارة كذا  
في الشريعة لالية (قوله وغيره) مراده به صاحب البحر والنهر والثرى لالية فانهم لما أفزوه فقد استحسنوه حلي  
(قوله حصة) بكسر الحاء وتشديد الميم مع الفتح عند الكوفيين والكسرة عند البصريين وكون الحصة وما فوقها  
كثيرا هو ما جرى عليه بعضهم وقال الدبوسي هذا التعريب والتحقيق أن ~~البحر~~ كثير ما يحتاج في ابتلاعه إلى  
الاستعانة بالريق واستحسنه في الفتح لأن المانع من الحكم بالافطار بعد تحقق الوصول كونه لا يسهل الاحتراز  
عنه وذلك فيما يجري بنفسه مع الريق إلى الجوف لا فيما يتعمد إدخاله لانه غير مضطر إليه أبو السعود وقدمناه  
(قوله لأن النفس تعافه) لو قيل هنا كما قال الكمال في النامة إذا أخرجهما ثم ابتلهما من أن المقتضى نظر إلى حال  
المستفتى فان كان مثله يعاف ذلك أخيره بعدم ~~الكفر~~ فارة والا أخبره بالكفر فارة لكان حسنا (قوله كما مر) أي  
في شرح قوله أو خرج الدم من بين أسنانه أحلي (قوله واستحسنه الكمال) أي عن القول بأنه لو مضغه لا يفيد  
لأنه امتلاشى إذا كان قدر الحصة كما في البحر (قوله وهو) أي وجود الطعم في الحلق (قوله الأصل) أي  
القاعدة في الافطار أن وجد وجد وان عدم عدم (قوله في كل شيء) أي قليل كما في البحر (قوله وكراهة ذوق شيء)  
ومن المكروه فيه المبالغة في الاستبراء وأن يفسد أو يضر ما في الماء وأن تصوم المرأة تطوعا بغير إذن زوجها إلا أن  
يكون مريضا أو صائما أو محرما بجم أو عورة كما ينبغي التصريح ببعض ذلك وليس لأبعد والامة أن يصوم  
تطوعا إلا بإذن المولى كيف ما كان وكذا المدبر والمديرة وآم الولد فان صام أحد من هؤلاء فله زوج أن يفطر  
المرأة ولا مولى أن يفطره بدو الامة وتقضى المرأة إذا أدن لها زوجها أو بآبنت ويقضى العبد إذا أدن له المولى  
أو أعتق وأما إذا كان الزوج مريضا أو صائما أو محرما لم يكن له منع الزوجة من ذلك ولها أن تصوم ولا كذلك  
العبد والامة فان للمولى منه ما على كل حال كذا في الجوهر النيرة وكل صوم وجب على المالك بسبب بانه  
كما تطوع الصوم الظاهر خلاصة ولا يصوم الا بغير تطوعا إلا بإذن المستأجر إن كان صومه يضربه في الخدمة  
وان كان لا يضربه فله أن يصوم بغير إذنه وأما بنت الرجل وأمه وأخته فينطق عن بغير إذنه هندية وانما كراهة  
لذوق لسانه من تعرضه إلى الفساد ولا يفسد صومه لعدم القطر صورة ومعنى بحر (قوله قاله الصبي)  
مخالفا لما زلني حيث أفاد أنه راجع إلى الثاني (قوله ~~ككون~~ زوجها الخ) تمثيل للعذر في الاول ومن العذر  
في الثاني أن لا تجتمع من بعض الطعام أصيبا من حائض ونفساء أو غيرهما ممن لا يصوم ولم تجد طيبا ولا لينا حليبا  
هندية (قوله وفي كراهة الذوق) أي ذوق العسل مثلا عند الشراء ليعرف الجيد من الردي (قوله ووفق  
في النهر) بين قول الكراهة وعدمها وعبارته وينبغي حل الاول على ما إذا وجد بدو والثاني على ما إذا لم يجده وقد  
خشى الغبن (قوله بانه ان وجد بدو) أي غنى عن شرائه كالتفدية عبارة الجبتي سواء خشى غبنا أم لا كما تفديه  
بعبارة النهر ولا تنفي الكراهة إلا بقيد الاول أن لا يجده بدو الثاني أن يخشى الغبن وقد خالف الشارح  
ما في النهر فان ظاهر قوله والإلا أنه إذا لم يجده بدو أو وجدته وخشى الغبن أن تنفي الكراهة فليأتا (قوله وهذا)  
أي الحكم بكراهة الذوق أو بالمضغ بغير عذر (قوله وفيه كلام) البحث لصاحب البحر (قوله طرمة الفطرية  
بلا عذر) أي فما كان تعرضا للفطر يكره لان الكلام عند عدم العذر بحر (قوله على المذهب) أمّا على رواية  
الحسن فسلم إذا غايه ما يفيض إلى الفساد ونعمه جائز فافض إلى اولي نهر وهي رواية شاذة بحر (قوله وكراهة  
مضغ علك) لما فيه من تعرض الصوم على الفساد ولأنه يهتم بالافطار والله المصطفى وقيل اللبان الذي يقال له  
الكندر ومضغه يورث هزال البنين أبو السعود (قوله مضوغ) أي مضغه غيره كما في البحر وهو قبل الوقت  
وقد خرج وهو في فيه (قوله ولا يفطر) أي بأن كان أسودا طلقا مضغ أو لا لأن الأسود يذوب بالمضغ أو كان  
أبيض غير مضوغ أو كان مضوغا وهو غير ملتئم وهذا التفصيل للمؤخرين واطلاق محمد يدل على أن الكل سواء  
في عدم الافطار واختار الكمال كلام المتأخرين لان اطلاق محمد محمول عليه للقطع بانه معطل بعدم الوصول  
فلذا عرف في بعض المالك الوصول منه عادة وجب الحكم فيه بالفساد لانه كالتقنين بحر (قوله ويكره للمفطرين)  
ونظروا في الفتح أنها كراهة تحريم وهبانه والاولى ~~الكراهة~~ للرجال إلا للجماعة لأن الدليل أعنى التشبه  
بالنساء يقتضيها في حقهم خالبا عن المعارضة (قوله الا في الخلوة بمذنب) كسهيل أخرجه عن وتقليل بغير غمه

وغیره (ولو اكل لما بين أسنانه) ان (مثل  
حصة) فاكتر (قضى فقط وفي أقل منها لا)  
يفطر (الا اذا أخرجه) من (فأكله) ولا  
كفارة لأن النفس تعافه (واكل مثل  
حصة) من خارج (يفطر) ويكفر في الأصح  
(الا اذا مضغ بحيث ثلاث في فقه) الا ان  
وجد الطعم في حلقه كما مر واستحسنه الكمال  
فأما وهو الأصل في كل شيء مضغه (وكراهة  
ذوق شيء) كذا (مضغه بلا عذر) فبها  
قاله الصبي ككون زوجها أو سببها سي  
الخلق فذاقت في الثمراته ان وجد بدو ولم يخف  
قولان ووفق في الثمراته ان وجد بدو لا التفل كذا  
غباركرو والا لا وهذا في الفرض لا العذر على  
قالوا ليه كلام لحرمة الفطرية بلا عذر على  
المذهب جفتي الكراهة (وكره) (مضغ علك)  
أبيض مضوغ ملتئم ولا يفطر ويكفر  
للمفطرين الا في الخلوة بمذنب

وأفاد أن القصة لا تنتمي إلى البقيد من الخلو والعدو (قوله وقيل يباح) قاله نحر الاسلام قال ولكن يجب  
لرجال تركه (قوله لانه سوا كهن) اضعف لثباته عن استعمال الخشب وظاهره أنه يقوم مقام السؤال ولو في  
غير حالة الوضوء والظاهر أن لا يصلح الثواب الموعود على السؤال الا بالنية (قوله وكذا قبله الخ) التفصيل  
في غير القبلة الفاحشة أتمامى وهي أن يمس شفتيهما بأكبره على الاطلاق والجماع فجادون الفرج **القبلة**  
في ظاهر الرواية هندية (قوله ومما عانقه) فيجرب فيها الفصيل على المشهور ونهر (قوله ومباشرة فاحشة) هي  
أن يتعانقا وهما متجردان وليس فرجها فرجها وظاهره أنها على هذا التفصيل وفي الهندية الصحيح أن  
المباشرة الفاحشة تكبره وإن أمن بل نقل عن الهنود عدم الخلاف في كراهتها (قوله إن لم يأمن الفساد) أي الجماع  
والانزال فلا بد من الايمان منها حتى تثبت الكراهة فان شئ أحدهما ثابت **المرأة** قاله أبو السعود  
(قوله وإن أمن لا بأس) فلا دلي على عدمها (قوله لا يكبره دهن شارب الخ) لانه نوع ارتفاق وليس من محظور  
الصوم وقد نذب صلى الله عليه وسلم الى الاكتمال يوم عاشوراء بصروالدهن والسكك بالفتح فيهما مصدران  
أو الضم اسمان والمعنى عليه لا يكبره استعمالهما (قوله اذالم يقصد الزينة) فان قصد كراهته فهو علم أنه لا تلازم  
بين قصد الجمال وقصد الزينة فالقصد الاول لدفع الشين وإقامة ما به الوفا والظهار النعمة شكرا لانفرا وهو  
أثر ادب النفس وشهامتها والثاني أن يرضعها وقالوا بالخطاب وردت السنة ولم يكن لفساد الزينة ثم بعد  
ذلك ان حملت زينة فقد حصلت في ضمن قصد مطلوب فلا يضره اذالم **يكن** ملتصقا ليه يجر عن السكك  
(فرع) لبس الثياب الجميلة يباح اذالم يتكبر والاحرم وعدم الكبر أن يكون كما كان قبلا (قوله أو تطويل اللحية)  
أما اذ قصد مكره (قوله اذا كانت بقدر المنون) أما اذ لم تكن بقدر المنون فلا يكبره دهنها التصله (قوله وهو  
القبضة) روى أن ابن عمر كان يقبض على طبعه فيقطع ما زاد على الكف رواه أبو داود في سننه (قوله وصرح  
في النهاية بوجوب الخ) وفيها ولا يفعل لتطويل اللحية اذا كانت بقدر المنون وهو يقتضي أن الدهن لهذا  
القصدي كرهه تحريما لانه يفضي الى المكروه تحريما ولو كان **محرما** رواه ترمذي المصنف بقوله ولا يفعل الخ قال  
في الحروري في الصحيحين عنه عليه السلام لا ذوالسلام اسفوا الثواب واعفوا اللحي فهدول على اعضائهم  
أن يأخذ كاهها أو خالبها (قوله بالضم) أي والفتح واقتصر على الذم لانه لا كراهة في الحابي عن القاموس وهي  
بالفتح مصدر بمعنى اسم المنحول كقوله تعالى فقبضت قبضة (قوله ومقتضاء) البحث صاحب البحر (قوله الآن  
يحمل الوجوب على الثبوت) قال في النهر ومقتضى بعض أعمام الموالى أن قول النهاية يجب بالمال الموهلة ولا  
بأس به قلت وهو الذي في الشريعة لانه **يكن** عبارة النهاية قريبة الى فهم الوجوب منها التعبد به بكان المقيدة  
للمواظبة المقيدة للوجوب ونصها كما في النهر يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه كان يأخذ من  
اللحية من طولها وعرضها **اه** (قوله ومحنة الرجال) قال في القاموس خنثى خنثى عاقفة ومنه الخنثى حلي أي  
لوجود المين في أعضائه (قوله فعل يهود الهند) والتشبه بهم حرام كما يقع من كثير من الناس (قوله وحديث  
التوسعة الخ) وهو من وسع على عياله يوم عاشوراء وسع الله عليه السنة كما قال جابر جزيته أربعين عاما  
فلم يتلف (قوله صحيح) قال أبو السعود وله طرق أسانيدها كلها ضعيفة ولكن اذا انضم بعضها الى بعض أفادت  
قوة وصح بعضها الحافظ ابن ناصر وأقره الزين العراقي قال وهو حسن عند ابن حبان وله طرق على شرط  
مسلم وهي أصح طرقه فقول ابن الجوزي انه موضوع ليس في محله **اه** ابن حجر على الشهابيل (قوله وأحاديث  
الاكتمال) منها كما في شرح الملتقى من اكتمل يوم عاشوراء لم تزد عيناه أبدا حلي وخمسة الفاضل الزرقاني  
بالاثم أبو السعود وهو الكمل المشهور وقبل الاصفهاني وما في القصة من أن الكمل وجب تركه يوم عاشوراء  
لا يقول عليه لان القصة ليست من كتب المذهب المعتمدة فلا يعارض ما في الفتح والنهاية والعناية (تنبيه)  
لا يجوز للمحدث أن يقول قال رسول الله صلى الله عليه وسلم الا اذا صح الحديث في الضعيف يقول روى عنه  
عليه السلام ويظهره أبو السعود (قوله كما زعم ابن عبد العزيز) الذي في النهر ابن العزق قال انه لم يضع عنه صلى الله  
عليه وسلم في يوم عاشوراء غير صومه وانما الروايف لما ابتدعوا القاسمة الماتمة واطهار الحزن يوم عاشوراء  
أكون الحسين قتل فيه ابتدع جهلة أهل السنة اظهروا السرور واتخاذ الحبوب والاطعمة والاكتمال ورووا  
أحاديث موضوعة في الاكتمال وردة في التهربان أحاديث الاكتمال ضعيفة لاموضوعة كيف وقد خربها

وقيل يباح ويستحب للنساء لانه سوا كهن  
فتح (و) كره (قبلة) ومن ومما عانقه ومباشرة  
فاحشة (ان لم يأمن) الفساد (ان لا بأس  
(لا) يكبره (دهن شارب و) لا (كحل) اذالم  
يقصد الزينة أو تطويل اللحية اذا كانت بقدر  
المنون وهو القبضة وصرح في النهاية  
بوجوب قطع ما زاد على القبضة بالضم  
ومقتضاء الاثم تركه الا أن يجعل الوجوب  
على الثبوت وأما الاخذتها وهي دون ذلك  
كما يفعله بعض المغاربة ومحنة الرجال فلم يجه  
أحد وأخذ كلها ففعل يوم الهند وجوس  
الاجام فتح وحديث التوسعة على الشهابيل  
يوم عاشوراء صحيح وأحاديث الاكتمال فيها  
ضعيفة لاموضوعة كما زعم ابن عبد العزيز

في المنع ثم قال فهذه عدة طرق ان لم يحجج واحد منها فالجمع يحجج به والما حديث التوسعة فرواء الثقات والمأثم  
عند العرب التسامح من في الخير والشر وعند العامة الصبية أبو السعود (قوله ولا سوالك) في ال والعشر  
خصل بشدة الله ونفى الخسرة ويقطع البطم ويذهب المزة ويذهب النكهة وتقام الوضوء ومرضاة الرب ويزيد  
في الحسنات ويصحح الجسم ويوافق السنة أبو السعود عن الزبلي (قوله ولوعشا) وهو ما بعد الزوال من (قوله  
أورطبا بالماء) وقيل ~~بسكره~~ بله بالماء ولا وجه له لأنه يمتعض بالماء فكيف يكره له استعمال العود والطب  
وليس فيه من الماء قدر ما يفي في نفسه من البلل من أثر المضغنة اه قال الحموي قد يفرق بين ادخال الماء  
للمضغنة وادخاله لالاسنة المضغنة لا تتأذى بدون ادخال الماء وأما الاستنبال فينبأ بدونه أبو السعود  
وفي الهندية عن الخانية أن السوال بالطب الأخضر لا بأس به عند الكل حلي (قوله على المذهب) خلافا  
لأبي يوسف وهو ما قدمناه عنه (قوله وذكره الشافعي) لقوله صلى الله عليه وسلم لخلف ثم الصائم عند الله  
أطيب من ريح المسك الاذفر ولا نفيه ازالة الاثر المحمود ولنا ما روي أنه صلى الله عليه وسلم كان يستاك  
وهو صائم ما لا يعتد ولا يحصى والنصوص الواردة فيه كلها مطلقة فلا يجوز تقييدها بالرائي وليس فيما روي  
دلالة على أنه لا يستاك ولمدحه صلى الله عليه وسلم لخلف لانهم كانوا يمتحنون عن الكلام معه لغيرهم  
فهم عن ذلك بذلك ككرشاه زبلي والخلف بضم الخاء المجمة وهو الصواب وقيل المشهور وغير المشهور  
الفتح وهو ما تحلف بعد الطعام من رائحة كريهة بخلاف المدة من الطعام أبو السعود عن العلامة فوحده معنى  
كون الخلف عند الله أطيب أه يناب السائم عليه أكثر مما يناب على الطبيب بالمسك في المواضع التي  
يطلب فيها الطبيب بالرائحة الطيبة كروم الجمعة والعبدن وقيل معناه أطيب عند الله من ريح المسك عندكم  
والراد اقرب منه أي أنه يقرب من الله تعالى أي مرسته ونوابه كأن الطبيب مقرب عندكم أو على تقدير  
مضاف أي عند ملائكة الله فانهم يدركونه شعأ أطيب من ريح المسك (قوله وكذا لا يكره حجامه) أي اذالم  
تضعفه ضعفا يؤدى الى الافطار حلي عن امداد الفتاح وفي الهندية ينبغي له أن يؤخرها الى وقت الغروب  
والفصد لطرا لحجامة كذا في المحيط (قوله ومضغنة واستنشق) أي لغريوضه ومثله الاستنقاغ في الماء  
أما ابتلاعه ريقه بعد جمعه في فمه يكره هندية (قوله وبه يفتي) لما روي أن النبي صلى الله عليه وسلم صب على رأسه  
ماء من شدة ما طر وهو صائم ولا نفيه اظهارة ضعف بيته وهجر بشرته فان الانسان خلق ضعيفا وليس  
المقصود اظهارة الضعف بجر (قوله ويستحب السحور) بضم السين وهو الاكل صراوا الماء كقول سمي  
سحورا بفتح السين اه حلي وفي شرح الملتقى السحور بالفتح ما يؤكل في السحور الاخير من الليل وبالضم جمع  
سحور ذكره ازا هدى أن من سنن الصوم التسحر وتأخير وتجهيل الافطار ويستحب الافطار قبل الصلاة  
وفي البحر التجهيل المستحب التجهيل قبل استنبال الصوم ولم أر في كلامهم أن الماسوحده يكون محصلا لاسنة  
لصوم ورواه الحديث يفيد وهو رواء أحد عن أبي سعيد مسند السحور كله بركة فلا تدعوه ولو أن يجرع  
أحدكم جرعة من ماء فان الله عز وجل وملائكته يصلون على المتسحرين اه ومعنى كونه بركة أنه زيادة قوة  
على الصوم واباحة في الاكل والشرب ولو وقوعه في الوقت الذي يستجاب فيه الدعاء لما يقع من المتسحر من  
الذكر والاستغفار فيه ومن السنة أن يقول عند الافطار اللهم لك صمت ولك آمنت وعليك توكلت وفي رزقك  
أفطرت وصوم القدمين شهر رمضان نويت فاغفر لي ما قدمت وأخرت اه (قوله وتجهيل القطر) عبره مع أن  
الحديث الافطار اشارة الى استعماله ثلاثا ورباعيا حلي عن القاموس (قوله الحديث الخ) والحديث لا تزال  
أنتي بخير ما أخرت السحور ووجعلوا الضحى من شره الملتقى ويكره تأخير السحور الى وقت يقع فيه الشك  
هندية (قوله من اخلاق المرسلين) أي من صفاتهم اللازمة لهم (قوله والسوالك) كان يكتم منه صلى الله عليه  
وسلم حتى كان يضعه فريامه اذ انام فاذا اتبه استن به (قوله كذب بأقصر أيام الشتاء) فيه ظفر فان الاسطر  
يحدث في الزمانين غلاء وخصاف مما يحتاج في الصيف الى عمل أكثر من عمل الشتاء ليقوم بما عليه من  
التفقات وربما حدث عليه في الصيف من تلزمه نفقة وفي الحلي عن شيخه قد يكون ما يأتيه في أقصر أيام  
الشتاء يأتيه في جميع يوم الصيف متفرقا بعضه أول النهار وبعضه آخره فلا ولي أن يدار الحكم على نفس الامر  
لاه (قوله وأن أجهد الحز) بضم الحاء قال في الوهبانية

(ولا سوالك ولوعشا) أورطبا بالماء على  
المذهب وذكره الشافعي بعد الزوال وكذا لا  
لا يكره حجامه وتلف بنوب مبتل ومضغنة  
واستنشق أو اغتسل التبريد عند الناق وبه  
قوله شرب لالية عن البرهان ويستحب السحور  
وتأخيره وتجهيل القطر الحديث ثلاث  
من اخلاق المرسلين تجهيل الافطار وتأخير  
السحور والسوالك فروع لا يجوز أن يعمل  
عمل لا يصل به الى الضعف فيضرب نصف النهار  
ويستريح الباقي فان قال لا يكفيني كذبه  
بأقصر أيام الشتاء وان أجهد الحز نفسه  
بالعمل حتى مرض فأنظر في كونه  
قولان قسنة وفي البرازية لو صام مجز عن اقيام  
صام وصلى فاعدا جمابين العبادتين



وان اجهد الانسان بالشغل نفسه • فأشرف التكفير بقولهم سألوا

قال الشربلاني صورته صائم أتعب نفسه في عمل حتى أجهد العيش فأفطر زمته السكامة وقيل لا تلتزم به  
أفق البخالي وهذا بخلاف الأمة إذ اجهدت نفسها لأنها مذكورة تحت قهر المولى وله أن تمتنع من ذلك وكذا  
العبداء حلي وظاهره وهو الذي في الشربلانية عن المشتق ترجيح وجوب الكفارة

### • (فصل في العوارض) •

هي جدرة بالتأخير جمع عارض وهو كل ما استقبلت منه عارض عطرنا وهو الصاب والعارض للباب  
والنذر وعرض له عارض أي آفة من كبر أو مرض • كذا في ضياء الخلووم ولما كان إفساد الصوم يضره  
بوجوب تأخير ولا يوجب احتياج إلى بيان الأعداء المسقطه نهر (قوله وقد ذكر المصنف منها خمسة) أي من  
العوارض وهي ثمانية تطهرها العلامة المقدسي في بيت واحد فقال

سقم واكراه وحمل وسفر • رضع وجوع ثم عطش وكبر

أبو السعود وما ذكره المصنف السفر والحمل والارضاع والمرض والحجز (قوله وخوف هلاك) أي على نفسه  
أو عضو من أعضائه وليس المراد من انطوف مجزء الوهم بل هو غلبة الظن عن أمانة أو تجربة أو بأخبار طبيب  
مسلم غرطاهر الفسق بجر (قوله أو نقصان عقل) عطف على هلاك حلي (قوله ولو بعطش) كذا في ذهب به  
متوكل السلطان إلى العمارة في الأيام الحارة والعمل الحديث إذا خشي الهلاك أو نقصان العقل بسبب عطش  
أو جوع والغاري إذا علم يقيناً أنه يقاتل العدو في شهر رمضان ويضاف الضعف أن لم يفطر يفطر قبل الحرب  
مسافراً كان أو مقبلاً بجر بقليل زيادة (قوله أو لضعف حجة) عطف على عطش المتعلق بقوله وخوف هلاك  
حلي يعني أن الرجل إذا دخل في حجة فأنظر أيشرب الدواء قالوا إن كان ذلك يتعمقه فلا بأس به وفي الظهيرة  
رضيع يبطلون يخاف موته من هذا الداء وزعم الأطباء أن العثر إذا شربت دواء كذا برئ الصغير ونحتاج  
النظر أن تشرب ذلك ثم أرفى رمضان قيل لها ذلك إذا قال ذلك الأطباء الحديث بجر (قوله لمسافر الخ) أشار  
باللام إلى أنه مخير بين الصوم والفطر لكن الفطر رخصة والصوم عزيمة فكان أفضل إذا خاف الهلاك فلا فطر  
واجب بجر (قوله سفر اشريعاً) هو الذي يحل فيه قصر الصلاة وهو سفر ثلاثة أيام ولياليها (قوله ولو بعصية)  
لأن القبح الجاور لا يعدم المشروعية كما قدمه الشارح في صلاة المسافر (قوله أو حامل) دليله قوله عليه الصلاة  
والسلام إن الله وضع عن المسافر الصوم وشطر الصلاة وعن الحامل والمرضع الصوم اهـ والحامل التي  
في بطنها حل يفتح الحامل أي ولد الحامل التي على رأسها أو ظهرها حل بكسر الحاء أبو السعود عن التبر (قوله  
أو مرضع) هذا الحكم ثابت لكل من ماعلى الانفراد والمرضع التي شأنها الارضاع تعمي به ولو في غير حال  
المباشرة والمرضة التي هي في حال الارضاع ملزمة نديم الصبي ذكره صاحب الكشاف وبه اندفع ما قيل  
أنه لا يجوز إدخال النساء فيه كما تضمن وطائق لأنه من الصفات الثابتة إلا إذا أريد الحدوث فيعوز أن يقال  
حائضة الآن أو غداً أبو السعود عن التبر (قوله أو كانت أو ظنراً) أما العثرة لأن الارضاع واجب عليها  
بالعد ولو كان العدة مد في رمضان كما في البرجسدي خلافاً لما في صدر الشريعة من تقييد حل الإفطار بما  
إذا صدر قبل رمضان أبو السعود وأما الأم فلا وجوب عليه أدبانه مطلقاً وقضاء إذا كان الأب معصراً أو كان  
الولد لا يرضع من غيرها (قوله) لا يجوز له الإفطار إذا أكرهه لانه لا بد من الإفطار في الأكره من فعل من  
ليس له الحق فلا يعذر لصيانة نفسه غيره بخلاف الحامل والمرضع بجر (قوله على الظاهر) أي ظاهر الرواية (قوله)  
خافت على نفسها) شامل للحامل والمرضع حلي (قوله بغلبة الظن) أما تجربة أو بأخبار طبيب حاذق مسلم كما في  
البحر (قوله أو ولدها) ولو رضاء غنم الحمل الظن كافي البصر وحذف مفعول الخوف ليشمل نقصان العقل فإذا خافت  
نقصان العقل أفطرت أو أخافه في الشربلانية (قوله بما إذا نعت) قد يقال لاسجاعة إلى التقييد لأن خوفها على  
الولد إنما يتحقق عندئذ منها للارضاع إنما قد الظن ولا عسار الزوج أو لعدم أخذ الولد في غيرها أبو السعود  
(قوله أو مريض) لقوله تعالى فمن كان منكم مريضاً أو على سفر فعدة من أيام أخر (قوله خاف الزيادة) أو إبطاء  
البرء أو فساد عضو بجر أو وجع العين أو جراحة أو صداعاً أو غيره ومشله ما إذا كان يمرض المريض ثم سألني  
(قوله خاف المرض) المراد بالخوف غلبة الظن كما أرادها المصنف في قوله أو مريض خاف الزيادة (قوله وشادمة)

### • (فصل في العوارض) •

المجبة لعدم الصوم وقد ذكر المصنف منها  
خمس وبقي الأكره وخوف هلاك أو نقصان  
عقل ولو بعطش أو جوع شديد أو لضعف حجة  
(مسافر) سفر اشريعاً ولو بعصية (أو حامل  
أو مرضع) أما كانت أو ظنراً على الظاهر  
(خافت) بغلبة الظن (على نفسها أو ولدها)  
فقيده النهي تبعه الإجماع الكمال بما في  
تعميت الارضاع (أو مريض خاف الزيادة)  
لمرضه وصحيح خاف المرض وخادمة خافت  
الضعف

ذكر التمسائي عن الخزانة معانسه ان الخمر الخادم أو العبد أو المذهب لسد الثهر أو كرمه اذا اشتد الخمر وخاف  
 الهلاك في الاطوار كخزاة أو مئة ضغمت للطبخ أو غسل التوب (قوله بقلبة الطن) تزعج خاف الذي في المصنف  
 وخاف وخافت الثن في الشرح (قوله بامارة) ظهرت له باجتهاده والاجتهاد غير مجرد الوهم فأفاده في البصر (قوله  
 أو تجرية) ولو كذبت من غير المرض عند اتحاد المرض أو البعد (قوله حاذق) أي له معرفة تامة في الطب فلا  
 يجوز تقليد من له أدنى معرفة فيه (قوله مسلم) أما الكافر فلا يعقد على قوله لاحتمال أن غرضه افساد العبادة  
 كسلم شرعي في الصلاة بالتييم فوعده كإعطاء الماء فانه لا يقطع الصلاة لما قلنا بجور (قوله مستور) وقبل عدائه  
 شرط وجوبه الزيلعي وظاهر ما في الجبر والنهر ضعه (قوله وأفاد في النهر) أخذ من تعليل المسئلة السابقة  
 باحتمال أن يكون غرض الكافر افساد العبادة وبعبارة الجبر وفيه إشارة إلى أن المريض يجوز له أن يستطب  
 بالكافر فيما عدا ابطال العبادة (قوله لا عندهم) أي الكفار المذمومين من الكافر (قوله نصع المسلم) يطب  
 وغيره (قوله نأني يطيب بهم) أي فكيف يتداوى بكلامهم وهو استفهام بمعنى النبي أي لا يجوز ذلك قال الحلبي  
 وأيد ذلك شيخنا بانه من الدر المنثور للعلامة السبوطي من قوله صلى الله عليه وسلم ما خلا كافر علم الاعزم  
 على قتله اه (قوله للامة الخ) وكذا العبد وتعبيره باللام يفيد أن لها الخيارات ان شامت امتثلت فاذا ضعفت  
 أظفرت ولها أن تمتنع وقد ترمي يفيد (قوله الفطر) ولو بعد الشروع (قوله الا لافر) استثناء من عموم العذن  
 أي فلا يعمل للمساير الا فطر لان السفر لا يبيح الفطر وانما يبيح عدم الشروع في الصوم لكن اذا فطر لا كفارة  
 عليه بخلاف ما لو كان مسافرا قنذ كرسيا فندسه في منزله فدخل مسره فافطر ثم خرج فانه يكثر شره بلالية عن  
 الجبر وتعبيره بقوله ثم خرج يعلم وجوب الكفارة عند عدم خروجه بالاولى أبو السعود (قوله كما يجيء) أي من  
 قول المتر كما يجيء على مقيم انما يوم منه مسافر فيه حلبي (قوله وقضوا) أي من تقدم حق الحامل والمرضع  
 وغلب الذكور فأتى بغيرهم (قوله ما قدروا) مفهومة قوله الا ترى فان ما أوقال في الجبر ولم أر من صرح  
 بأن الحامل والمرضع اذا ما تقابل أن يزول خوفهما على الولد أو النفس أنه لا يلزمهما القضاء كالمرضع  
 والمسافر لكن صرح في البدائع بأن للقضاء شرائط منها القدرة على القضاء وهو به موه يتناول الحامل والمرضع  
 فعلى هذا اذا زال الخوف أو ما لا زهما ما يقدره ولا خصوصية فان كل من أفطر لمذروماتة حل زواله لا يلزمه شيء  
 فيدخل المكره والاقسام الثمانية المتقدمة حلبي (قوله بلا فدية) لانها أوردت في الشيخ الثاني بخلاف انقياس  
 فقهر عليه لا يقاس حلبي عن المنع (قوله وبلا ولا) بكسر الواو وفي المتابعة ومن فسر بانه يتابع فقدها  
 لان المتابعة فعل المكاتب دون المتابع أبو السعود عن الجوى (قوله لانه) أي القضاء المفهوم من قضوا (قوله  
 على التراخي) لان الامر فيه مطلق وهو على التراخي وفي التراخي عدم تعيين الزمن الاول لفعل في أي وقت  
 شرع فيه كان ممثلا ولا اثم له بالتأخير وتضييق عليه الوجوب في آخر عمره في زمن يتمكن فيه من الاداء  
 قبل موته بجبر (قوله ولذا) أي لكونه على التراخي (قوله جاز التوقع قبله) ولو كان الوجوب على الفور لمكره له  
 التطرق قبل القضاء لانه يكون تأخير الواجب عن وقته المضيق بجبر (قوله بخلاف قضاء الصلاة) أي  
 فانه على الفور لقوله صلى الله عليه وسلم من نام عن صلاة أو نسىها فليصلها اذا ذكرها لا تجزاء الشرط لا يتأخر  
 عنه أبو السعود وظاهره انه يكره التسفل بالصلاة لمن عليه الفوائت ولم أره نهر قلت قد منحه في قضاء  
 الفوائت وهو الكراهة الا في الراتب والغائب فليراجع (قوله قدم الاداء) أي ينبغي له ذلك والا فلو قدم  
 القضاء وقع عن الاداء أبو السعود عن التهر (قوله على القضاء) لان وقته العمر أبو السعود (قوله ولا فدية)  
 أطلقه فم ما لو كان التأخير لغير عذر أبو السعود (قوله لما من) أي من قوله لانه على التراخي كما علم به في الهداية  
 حلبي (قوله خلافا لشافعي) ظاهره وجوب الفدية عليه مطلقا وليس كذلك بل اذا كان لغيره عذر أبو السعود  
 عن الزيلعي فوجب مع القضاء لكل يوم اطعام مسكين اه حلبي (قوله لا يأن تصوموا الخ) ولان رمضان  
 أفضل المراتب فكان الاداء أفضل وأما قوله صلى الله عليه وسلم ليس من البر الصيام في السفر وروى في مسافر  
 من الصوم زيلعي (قوله لا أفضل تفصيل) لاقتضائه أن الاطراف فيه خبر مع أنه مباح وفيه أنه ورد أن الله  
 يحب أن توفى رخصة كما يجب ان توفى مناته ومحبة الله ترجع الى الانية فيفيد أن رخصة الاطراف فيها  
 قواطع لكن المزمة أكثر وأبواب يمكن حل الحديث على من أيت نفسه الرخصة (قوله ان لم يضرمه) أراد بالضم

بقلبة الطن بامارة أو تجرية أو اخبار طبيب  
 حاذق سلم مستور وأفاد في النهر تبصر  
 جواز التطيب بالكافر فيا ليس فيه ابطال  
 عبادة قلت وفيه كلام لان عندهم نصع  
 المسلم كرس فأتى يطيبهم من امتثال امر  
 الطهيرة لانه أن تمتنع من امتثال امر  
 الجوى اذا كانت يجزها عن إقامة القرائن  
 لانها بقاء على أصل المترية في القرائن  
 (الافطر) يوم العذر الا السفر كما يجيء  
 (وقضا) لزوما (ما قدر بلا فدية) بلا  
 (ولا) لانه على التراخي ولذا جاز التطوع  
 قبله بخلاف قضاء الصلاة (قوله ولا فدية)  
 الثاني (قدم الاداء على القضاء) ولا فدية  
 من خلافا لشافعي (ويذهب لسافر الصوم)  
 لا يأن تصوموا وانما في البر لا أفضل  
 تفصيل (ان لم يضرمه)

الضرر الذي ليس فيه خوف هلاك لأن ما فيه خوف الهلاك يجب الصوم فالانقطاع في مثله واجب لأنه  
أفضل بغيره وكذا يجب الفطر أيضا لو كره المريض أو المسافر على الفطر بالقتل ولو صبر حتى قتل بأم بخلاف  
الصحيح المقيم إذا كره بقتل نفسه فصر حتى قتل كان حشايا أما إذا كره بقتل ابنه لا يحاح الفطر كقوله لتشرب  
النهر أو لاقتل ولدك أو والدك عن النهر (قوله فاشق عليه الخ) صرح في الخلاصة بكره الصوم إذا أجهد  
(قوله أو على رفقته) أي بأن لم يكونوا صائمين حلي (قوله لموافقة الجماعة) عدل إليه عن قول البصر إذا كانت  
النفقة مشتركة فالتفطر أفضل لما أن ضرر المال كضرر النفس لما قاله في النهر أن التفطر لموافقة الجماعة  
أولى وأما زوم ضرر المال لضياحه بصومه فمنع أهلي أي لجواز أن يأخذ نصيبه ويقيه (قوله فان ماؤا)  
أي المذروون (قوله بالفدية) اسم من الفداء بمعنى البذل الذي يخلص به عن مكروه يتوجه إليه قهستاني  
(قوله لعدم ادراكهم الخ) فلم يلزمهم القضاء وجوب الوصية فرع لزوم القضاء وانما يجب الوصية إذا كان له  
مال كما في شرح الملتقى وينبغي أن يفدى قبل الدفن وإن جاز بعده وكيفيته أن يسقط من عمره اثنتي عشرة سنة  
ومن عمره ثمانية ثم يدفع عن الباقي من العمر إلى مسكين من ملكه دفعة واحدة إن كان الثلث وأقيا بالقضية  
والأفدية البسه ما يملكه فية بضم ثم يبيته من الدافع فيقبضه ثم يدفعه إلى مسكين ثم وثم إلى أن ينقضي عمره وإن لم  
يملك شيئا استقرض وارثه وبنى أن يقول الدافع للمسكين كل مرة أدفع لك كذا الفدية صوم فلان بن فلان  
ويقول المسكين قبلت قهستاني (فرع) أن تذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجيئه الشهر لا يلزمه شيء ولو صام  
بعضه ثم مات يلزمه الأيضا بجملي من الشهر وأما المريض إذا تذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه شيء بخلاف  
وإن مات بعد ما صوم يوم أو يومين من الأيضا بالجميع عندهما عند محمد بن عبد الله بن ماجه (تنبيه) ينبغي أن يستثنى الأيام  
التي فيها إذا أقام فيها المسافر أو صرح فيها المريض لما سأل أن أداء الواجب لا يجوز فيها كما في القهستاني والجمهور  
عن البرجندي أبو السعود (قوله فوجوبه عليه بالاولى) لادلة على الأولوية لا تنافي في حقه ولذا قال  
القهستاني وفي الكلام رمز إلى أنه لو تفرق أدائها باطاعة النفس وخداغ الشيطان ثم ند في آخر عمره وأوصى  
بالفداء لم يجز يمكن في دياحة المستحق دلالة على الإجراء اه (قوله وليه) أي ولي ذلك الميت والاولى  
كما في المجلي وفدى عنهم ولهم (قوله الذي يصرف في ماله) أشار به إلى أن المراد بالولي ما يشمل الوصي حلي  
عن البحر (قوله قدرا) أشار به إلى أن التسمية من حيث التقدر فقط والافال فطرة لا بد منها من التملك وهناك  
تكفي الاباحة بغير (قوله بعد قدرته) أي الميت المذموم بعد من الاعتذار الثانية (قوله بوصيته) فشرط لزوم  
على الولي الأيضا إلا إذا مات قبل أن يردى العشر فانه يؤخذ من تركه من غير إيصاله ثلثة تعلق العشر بالعين  
اه صغ (قوله وهذا) أي كون الوصية من الثلث (قوله وتبرع وليه) أي بالفداء والوارث واللاجبي في جواز  
التبرع سواء كان في امداد الفتاح (قوله ان شاء الله) المشبهة لا ترجع للجواز وانما هي منوطة بالقبول وكذا سائر  
الأعمال فإن قبوله امعاق على المشبهة (قوله لا) أي لا ينوب عن الميت وإن صح فعلا للصائم (قوله أو قتل)  
المراد به قتل الصلدا قتل النفس لأنه ليس في كفارة قتل النفس اطعام أبو السعود واعلم أنه في كفارة قتل  
السيد يخبرين أن يشتري بقيقه هديا يذبح في الحرم أو طعاما يتصدق به على كل فقير نصف صاع أو بصوم  
عن كل نصف صاع يوما فإذا أوصى بالأطعام المذكور وجب على الولي وإن تبرع به جاز (قوله باطعام أو كسوة)  
بدل من الكفارة (قوله بلارضاء) لأنه لغة كلمة النسب ولا يحمل نسب شخص على شخص بغير رضاه فكذا  
يقال فيما مثله (قوله ولو ترا) لأنه فرض عند الامام بغير عن الغاية (قوله على المذهب) وما روى عن محمد  
ابن مقاتل من اعتباره كل صلاة يوم بصومه فرجوع عنه حلي عن النهر (قوله وكذا الفطرة) أي يخرجها الولي  
بوصيته حلي (قوله والاعتكاف الواجب) كأن تذر موات فيطعم عنه لكل يوم نصف صاع من حنطة لأنه وقع  
اليأس عن أدائه فوجب القضاء كالصوم والصلاة بغير (قوله كل ما كان عبادة بدنية) قال في البحر وأشار  
أي المصنف صاحب الكفر إلى أن سائر حقوقه تعالى كذلك أي كالصوم في الفدية ما لا كان أو بدنية عبادة  
محضة أو فيه معنى المؤنة كصدقة الفطر أو عكسه كالعشر أو مؤنة محضة كالنفقات أو فيه معنى العقوبة  
كالكفارات اه بإيضاح (قوله يطعم عنه) وجوبه إذا أوصى ونذ بأن لم يوص (قوله كالفطرة) أي من جهة الضرر  
(قوله يخرج عنه القدر الواجب) من الثالث أن أوصى (قوله والمركب) الاولى والمركبة أي والعبادة المركبة

فان شق عليه أو على رفقته فالتفطر أفضل  
لموافقة الجماعة (فان ماؤا فيه) أي في ذلك  
الذبح (فلا يجب) عليهم (الوصية بالفدية)  
لعدم ادراكهم عدة من أيام آخر (ولو ماؤا)  
بعد زوال العذر وجبت الوصية بقدر  
ادراكهم عدة من أيام آخر (وقد ي) زوما  
محمد فوجوبه عليه بالاولى (الذي يصرف  
عنه) أي من الميت (ولي) الذي يصرف  
في ماله (كالفطرة) قدرا (بعد قدرته عليه)  
أي فوت (وقوله) أي فوت  
أي على قضاء الصوم (وقوله) أي فوت  
القضاء بالموت أو فاته عشرة أيام فتدبر على  
نحوه ففداها فقط (بوصيته من الثلث)  
متعلق بشدي وهذا قوله وارث ولا من  
الكل قهستاني (وان لم يوص وتبرع وليه)  
جان (ان شاء الله تعالى ويكون الثواب للولي)  
اختيار (وان صام أو ولي عنه) الرق (لا)  
لمدني التمسأ لا يصوم أحد عن أحد ولا  
يسلي أحد من أحد ولكن يطعم (وكذا يجوز  
لو تبرع عنه) وليه (بكفارة عين أو قتل)  
باطعام أو كسوة (بغير الاعتان) لما فيه من  
الزام الولاء للميت بالأرضاء (وقد ي كل صلاة  
ولو ترا) كما ترى قضاء الفرائض (كصوم  
يوم) على المذهب وكذا الفطرة والاعتكاف  
الواجب يطعم عنه لكل يوم كالفطرة ذكره في  
الاولوية والحاصل أن كل ما كان عبادة  
بدنية فان الوصي يطعم عنه بعده وتنه عن كل  
واجب كالفطرة والماله كان كذا يخرج عنه  
القدر الواجب والمركب كالحج

من المدين والمال وزكيتها بسبب الظاهر والا فالحال شرطها (قوله يجمع عنه رجلا) أي اذا ارصى ويخرج  
من الثلث لانه محل نفاذ التولية ان كل هنالك وارث والاحتجاج من يتبعه ولو تبرع بالدفع صح بل لو صح بنسبه  
لنفسه أو دفع الزكاة من مال نفسه تجزئه بلا خلاف قهستاني (قوله والشيخ الثاني) وهو الذي كل يوم في نفس  
التي أن يموت ويحى به اما لانه قرب من الفناء اولاه فثبت قوته وانما لزمته باعتبار شهوده الشهر حتى لو حصل  
المسقة وصام سكانه مؤذيا وانما أبيع له الفطر لاجل الخرج وعذره ليس يعارض الزوال حتى يصار الى القضاء  
فوجب الفدية لكل يوم نصف صاع من بر أو زبيب أو صاع من تمر أو شعير كمسقة الفطر اه بجر وأعاد  
لقهستاني عن الكرماني أن المريض اذا تحقق اليأس من العفة فعليه الفدية لكل يوم من المرض اه وفي البحر  
لو تدرصوم الا بدفعه عن الصوم لاشغاله بالمشقة أن يعطى ويظفر لانه استيقن أن لا يقدر على قضاءه وان لم  
يقدر لشدته لم يكن له أن يظفر ويقضيه في الشتاء اذا لم يكن ندرا لا بد ولقد قدم وما معناه فلم يصح حتى صار قانسا  
بمازته الفدية اه (قوله العاجز) أما القادر عليه ولو في زمان الشتاء دون الحزب فليظفره لزمه وأشار به الى أن  
المدام على العجز خلافا لما قدره القهستاني حيث قال وهو من جاوز الحزب والهجور الكبيرة التي لا ترجى قدرتها  
على الصوم كالشيخ الثاني جوى عن البرجندی قال القهستاني ويلحق بالشيخ الثاني من كان في معناه وأيسر  
من حياته بمعنى وان كان شابا والظاهر أن مراده بالحيلة التي وقع اليأس منها خصوص الحياة التي يكون معها  
القدرة على الصوم لا مطلق الحياة أبو السعود قدّمناه (قوله وبغدي) بفتح الباء أبو السعود (قوله ولو في أول  
الشهر) في البحر ان شاء أعطى الفدية من أول رمضان مرة وان شاء أعطى ما في آخره مرة (قوله وبلا تعدد) أي  
لا يشترط في المدفع اليه العدد ولودفع أقل من نصف صاع لم يجز به بفتح كذا في أيام الصغرى وانما  
اشترط العدد في كفارة العين لانه عليه في الآية ولو غداهم وأعطى كل واحد مدافقته روايتان واقتصر في  
البدائع على الجواز لانه جمع بين شيئين جائزين على الانفراد وان غداهم وأعطاهم قيمة العشاء أو عشاءهم  
وأعطاهم قيمة الفداء يجوز لتكميل أحدهما بالآخر أبو السعود (قوله لوموسرا) شرط في قول المصنف بغدي  
(قوله والا) أي وان لم يقدر على الاطعام اعم به بجر (قوله هذا) أي جواز الفدية عن الصوم (قوله أصلا  
بأنفسه) مفهومه مصرح به في قوله حتى لو زمه الصوم (قوله وخوطب بأدائه) بأن كان مسلمانا لا بالغا مقبلا  
أما اذا فقد أحد هذه فلا فدية وكذا اذا أخره عن حاله كان بقدر على أدائه فمما تجوز الفدية من رمضان وقضائه  
والنذر بجر (قوله حتى لو زمه الصوم) أي حالا ولم يجد ما يكفربه وهو شيخ كبير عاجز عن الصوم أو ماضيا بأن  
آخره حتى صار شيخا كبيرا (قوله أو قتل) أي خطأ أو شبهها به (قوله لم تجز) من الجواز أي لا يجوز اقامة الفدية  
مقامه أو من الاجراء فلودفعها كانت نفلا (قوله من غيره) وهو في العين أحد الاشياء الثلاثة التي هي الاعتاق  
والاطعام والاكسوة وفي الخطا العتق وانظر حكمه هل يتوب ويستغفر لكن التوبة انما تظهر اذا أخر وكان فارا  
أما اذا كان عاجزا أو وجبت حالا وكان عاجزا فلا اثم عليه بقوله الصوم (قوله ولو كان مسافرا) أي الشيخ الثاني  
وهو محترز قوله وخوطب بأدائه قال في البحر الشيخ الثاني لو كان مسافرا فمات قبل الاقامة لا يجب عليه  
الاية ما يامه لانه يخالف غيره في التخصيف لافي التقييد اه حلي (قوله ومتى قدر) أي الثاني ومن في حكمه  
على الصوم (قوله لان استقرار العجز) أي الى الموت (قوله شرط الخلقية) أي في الصوم أي شرط صحة وقوعها  
الموقع وانما قيد بالصوم ليخرج المتيم اذا قدر على الماء لا تبطل الصلوات المؤداة بالتييم لان خلقية التيم مشروطة  
بجهد العجز عن الماء لا بقصد دوامه وكذا خلقية الاشهر عن الاقراء في الاعتدال مشروطة بانقطاع الدم مع سن  
الايأس لا بشرط دوامه حتى لا تبطل الأنكحة الماضية بعود الدم أفاده صاحب البحر (قوله المشهور) وانما حصلت  
الإباحة في الفدية والكفارات دون الزكاة والعشرون لورود الاطعام في الكفارات والفدية وهو حقيقة في التمكين  
من الطعام وانما جاز التليك باعتبار أنه تمكين أما الواجب في الزكاة الايتاء في صدقة الفطر الاداء وهما التليك  
حقيقة فان قلت هل المباح له الطعام يستهلكه على ملك المبيع او على ملك نفسه قلت اذا صار مأكولا زال ملك  
المبيع ولا يدخل في ملك أحد بدائع أبو السعود (قوله لازم نقل) أي نقل الصوم على جهة الوجوب حتى لو أفسده  
بعد الشروع فقد ارتكب مكروها وایس بجرام لان الدليل ليس قطعي الدلالة بجر (قوله فافطر) والاحسن  
أن يغمغ منغ وانما قيد بالنقل لانه لو شرع في صوم الكفارة ثم أيسر في خلافه فافطر منع من قضاءه عليه بجر

يجمع عنه رجلا من مال الميت بجر (والشيخ  
الثاني العاجز عن الصوم) الفطر (وبغدي)  
وجوبه ولو في أول الشهر وبلا تعدد فقير كالنظر  
لوموسرا والا فبستغفر الله هذا اذا كان  
الصوم أصلا بنفسه وخوطب بأدائه حتى  
لو زمه الصوم لكفارة بين أو قتل ثم يجرى  
تجزئ الفدية لان الصوم هنا يدل عن غيره ولو  
كان مسافرا فمات قبل الاقامة لم يجب الاية  
ومتى قدر قضى لان استقرار العجز شرط  
الخلقية وهل تنكح الاباحة في الفدية  
قولان المشهور نعم واعتده الكمال (ولزم  
نقل شرع فيه قسدا) كما تنفي الصلاة فلو  
شرع ظنا فافطر أي فورا

وظاهر قوله أفطر أنه تعاطى مفطرا بالفعل فلو نوى الفطر ومكث ساعة يلزمه (قوله فلا قضاء) يرد عليه مع  
نوى الصوم للقضاء حين لا تمنع نية القضاء بسبب صائم أو أن أفطر يلزمه القضاء كما إذا نوى الصوم ابتداء فأفاده في  
البحر (قوله أما لو مضى ساعة الخ) قال في البحر أنه لما مضى عليه ساعة صار مكثا نوى في هذه الساعة فإذا  
كان قبل الزوال صار شارعا في صوم انتاق فوجب عليه اه والاصواب قبل الضحوة كما ترتبط به صارا ومفهومه  
أنه إذا كان بعد الزوال أي بعد نصف النهار الشرعي لا يجب عليه القضاء إذا قطعه سوا قطعه حالا أو بعد ساعة  
هـ حلي مع زيادة والمراد بالساعة القطعة من الزمن والمراد أن غضي تلك اللحظة بعد ذلك لأن لا شيء عليه  
وظاهر التعديل أنه إذا نوى الفطر بعد ذلك كأن لا شيء عليه لا يلزمه شيء وهو يمارض البحث السابق ويؤيده  
أن نية الفطر في الصوم من غير تناول مفطرا هو (قوله أي يجب إقامته) تفسير قوله لازم وقوله أداء (قوله  
ولو يعرفه من حيث) فلا فرق في المفسرين كونه اختياريا أولا (قوله وجب القضاء) أي في غير الأيام الخمسة  
الآتية وهو راجع إلى قوله قضاء هـ حلي (قوله وأيام التشريق) وهي الثلاثة التي بعد يوم النحر (قوله فلا يلزم)  
أي أدائها ولا قضاؤها أن أفدها (قوله فيصير مرتكبا للثمن) فلا تجب صيافته بل يجب إبطائه ووجوب  
القضاء يثبت على وجوب الصيانة فلم يجب قضاء كل يوم يجب أداءه بخلاف ما إذا نذر صيام هذه الأيام فإنه يلزمه  
ويقتضيه في غير حاله لم يصرف بنفس النذر مرتكبا للثمن وإنما التزم طاعة الله تعالى والمعصية بالفعل فكأن  
من ضرورات المباشرة لأن ضرورات إيجاب المباشرة مخ مع زيادة (قوله أما الصلاة) جواب عن سؤال حاصله  
أنه ينبغي أن لا تجب الصلاة بالشروع في الأوقات المكروهة كالأجيب الصوم في هذه الأيام وحاصل الجواب  
أنما لا نسلم هذا القياس فإنه لا يكون مباشرة للمعصية بمجرد الشروع فيها بل إلى أن يسجد بدليل من حلف  
أنه لا يصلي فإنه لا يثبت ما لم يسجد بخلاف الصوم في تلك الأيام فيبشر المعصية بمجرد الشروع فيها وروى عن  
الامام رضى الله تعالى عنه أنه لا يجب عليه القضاء إذا دخل في الصلاة عند الاستسواء ثم أفده لأنه ممنوع من  
الدخول وما بهد بناء عليه ولا يظهر الوجوب مخ وفيه أنهم عدوه شارعا فيهم بمجرد الاحرام حتى لو أفده  
حينئذ وجب قضاءه فقد تحققت بمجرد الشروع وأما مسألة الأيمن فهي مبنية على العرف (قوله بدليل مسألة  
الأيمن) راجع إلى الصوم والصلاة فإنه إذا قال واقعه لا الصوم حينئذ بمجرد الشروع وإذا قال واقعه لا أصلي لا يثبت  
ما لم يسجد حلي بزيادة (قوله ولا يفطر الخ) الأولى في التمهيد أن يقول ولا متطوع الفطر بلا عذر في رواية أبي عبد  
أن أصل المذهب عدم الفطر وهو ظاهر الرواية كما في المنع ووجهها ما ورد من قوله صلى الله عليه وسلم إذا دعى  
أحدكم إلى الطعام فليجب فإن كان مفطرا فليأكل كل وإن كان صائما فليصل أي فليدع فلو كان الفطر جائزا لكان  
الأفضل الفطر لا لاجبة الدعوة التي هي سنة (قوله بلا عذر) أما بذكر كسب ونفاس وخوف هلاك أو نقصان  
مقل مجموع أو عطش شديد فيجوز لجواز قطع الفرض به فأولى غيره (قوله وفي أخرى يحمل) تقدم عن البحر  
أنها شاذة ووجهها ما روى عن عائشة قالت دخل صلى الله عليه وسلم ذات يوم فقال هل عندكم شيء فقلنا  
لا فقال اني صائم ثم أتى يوما فقلنا يا رسول الله أهدى الحيس فقال أرينيه فقلنا أصبحت صائما فاكل رواء مسلم  
زاد ان ساء وان كان الصوم يوما مأكلا وصحبت هذه الزيادة والحيس تمر بنزع فواء ويدق مع الاقط ويجهتان  
بالسمن ثم يذلك باليد حتى يبقى كالتريد وهو في الأصل مصدر يقال حاس الرجل حيسا إذا اتخذ ذلك أبو السعود  
عن المصباح (قوله بشرط أن يكون من نية القضاء) منه ومنه أنه إذا عزم على عدم القضاء أو لم ينو قضاء  
ولاعده أنه لا يجوز (قوله واختارها السكال) قال وهي أوجه لأن الأدلة تطافرت عليها (قوله وصدرها)  
أي صدر الشريعة وقوله في الوقاية وشرعها متعلق باختار المصنف على صدرها وهما وهذا النقل ليس بالواقع  
فإنه إنما حكى الخلاف وعبارته المصنف مع شرحه ولا يفطر بلا عذر في رواية أي إذا شرع في صوم التطوع لا يجوز  
له الإفطار بلا عذر لأنه إبطال العمل وفي رواية أخرى يجوز لأن القضاء خلفه اه ولا يجوز أن يكون  
صدور فعل ما ضل أنه لم تصدر هذه الرواية لاقى الوقاية ولا في شرحها والشرح تبع صاحب النهر فأفاده الحلي  
(قوله والخيافة عذر) أي في النقل فقط قال في الهنذية الخيافة ليست بعذر في الصوم الواجب اه أي  
كأنقضاء والتذرع الكفاية وروى عن أبي يوسف أنها عذر فيه أيضا والدليل على أنها عذر ما روى أن أبا سعيد  
الخدري صنع طه ما فده عال النبي صلى الله عليه وسلم وأصحابه فلما جئ بالطعام تنهى أحدهم فقال

فلا قضاء أما لو مضى ساعة لزمه القضاء لانه  
بجانب ما صار كانه نوى المضى عليه في هذه  
الساعة فيجب وجبتي (أداء وقضاء) أي  
يجب إقامته فان فسد ولو يعرفه من حيث  
في الأصح وجب القضاء (الأيمن) العبد في أيام  
التشريق فلا يلزم له سبب ونية صائما بنفس  
الشروع فيصير مرتكبا للثمن أما الصلاة فلا  
يكون حليا ما لم يسجد بدليل مسألة الجنب  
(ولا يفطر) الشارع في نفل (بلا عذر في  
رواية) وهي العجدة وفي أخرى يحمل بشرط  
أن يكون من نية القضاء واختارها السكال  
وناف الشريعة وصدرها في الوقاية وشرعها  
(والخيافة عذر)



صلى الله عليه وسلم ما لئ فقال اني ما ثم فقال صلى الله عليه وسلم تكلفوا الخول ومبغ طعما ثم تقول اني  
صائم كل يوم وما مكانه أبو الهود عن العلامة نوح (قوله للضيف) هو في الاصل مصدر ضفته قال في  
القاموس ضفته أضفه ضيفا وضيفة بالكسر زيات عليه ضيفا ثم أطلق على النازل ضيفا فأعاد بعضه الحلبي  
(قوله للضيف) بفتح الميم أصله مضبوط استنقلت الضجة على الماء فالتقى ساكنا فحذفت الواو  
لا تمام الساكنين ثم كسرت الضاد لئلا يسهل الياء (قوله بمجرد حضوره) أي بحضوره المجزء عن الاكل (قوله  
ويتأذى) عطف غايب لانه لا يلزم من عدم الرضى التأذى والاولى الاقتصار على الجملة الثانية لانه يلزم من  
التأذى عدم الرضى غالبا (قوله هو الصحيح من المذهب) وقيل عذر مطلقا وقيل ليست بعذر مطلقا وقيل عذر  
قبل الزوال لا بعده وقيل عذر ان رفق من نفسه بالقضاء فيطرده فعلا لا ذي عن أخيه المسلم وان كان لا يثق  
لا يطرده وان كان في تركه الاطمار أذى أخيه المسلم قال شمس الأئمة الحلواني وهو أحسن ما قيل في هذا الباب  
بهر (قوله بطلاق امرأته) ظاهره ولو رجعا وما صورته في البحر من الطلاق الثلاث فاتفق وهل التناق كذا  
حزره (قوله بطلاق امرأته) أي الرجل الخالف (قوله ان لم يطر) أي الخلو فله (قوله أنظر) أي الخلو فله  
ما به نداء فالتأذى أخيه المسلم (قوله ولا يحتثه) مشكل بما هو مصرح به من أنه في الخلف على ما لا يملك يبر  
بجزة القول فيبر قوله أنظر ويحكم التوفيق بحمل ما هنا بما يقتضي أنه ان لم يطر يحتث على ما اذا كان  
الخلف بطريق التعليل أو يحتمل على ما اذا لم يأمره بالفعل أبو الهود موضوعا (قوله على المعقبة بزازية) لم يذكر  
الاعتقاد في البزازية (قوله هذا) أي جواز الفطر وهو يرجع الى مسألة الضيافة واليمين كما تلوح اليه عبارة النهر  
ويكون جازيا في الضيافة على أحد الأقوال المتقدمة (قوله قبل الزوال) صوابه قبل نهف النهار الشرعي اه  
لمجي (قوله أما بعده) أي أوفيه للتصريح بالقبلة في مقابلة (قوله فلا) أي لا تكون الضيافة واليمين عذرا  
في الاطمار (قوله الا لا أحد أبويه) أي لا يطر الا اذا لم يتركه عقوق الوالدين أو أحدهما كما في النهر (قوله دعاه  
أحد اخوانه) أي اصداقانه كما في حاشية الاشياء لابي السعود (قوله لا يكره فطره) أي في النفل قبل الزوال  
أبو السعود في حاشيتها (قوله لو صائما غير قضاء رمضان) أما هو فيكره فطره لانه حكم رمضان كما في الفتاوى  
الطهريية ونظاها اقتصاره على استثناء قضاء رمضان أنه لا يكرهه الفطر في صوم الكفارة والنذر بعذر الضيافة  
وهو رواية عن أبي يوسف لكنه لم يستثن قضاء رمضان قال العلامة الفقيه ستاني عند قول المتن ويفطر في النفل  
بعذر الضيافة وفي الكلام إشارة الى أنه في غير النفل لا يطر كما في المحيط وعن أبي يوسف أنه في صوم القضاء  
والكفارة والنذر يطره اه فأنزل تراهم لم يستثن قضاء رمضان والظاهر من المصنف أنه جرى على رواية أبي يوسف  
فكان ينبغي له أن لا يستثنى قضاء رمضان سوى في حاشيتها بصرف (قوله ولا تصوم المرأة نفلا) ظاهره  
أنها تصوم القضاء بغير إذنه وهو خلاف ما في البحر حيث قال وتقتضي المرأة اذا نزلها الزوج أو بآت منه  
ومقتضاء كما قاله أبو السعود أنها ما لو شرع في القضاء بغير إذنه كان له أن يطرهما فالتجمل ذلك في غير قضاء  
رمضان لما في البحر عن القنية لزوج أن يمنع زوجته عن كل ما كان الايجاب من جهتها كالتماقع والنذر واليمين  
دون ما كان من جهته تعالى كقضاء رمضان وكذا العبد اذا اظلم من امرأته لا يجره من كفارة الظهار  
بالصوم لتعلق حق المرأة به (قوله الاعتد عدم الضرر به) بأن كان صائما أو مريضا فلهما أن تصوم وليس له  
منعهما لانه ليس فيه ابطال حقه وفي الطهريية لم يستثن قال في البحر والظاهر اطلاق ما في الطهريية في المرأة  
والعبد لان الصوم يضرب بدن المرأة ويهزلها وان لم يكن الزوج الاثن يطوها والعبد منافع للمولى فليس له  
الصوم والتعلق مطلقا بغير إذنه ولو كان المولى غائبا خلا قالما في الثانية فانه لم يكن مبق على أصل الحرية في  
الامارات الا في الفرائض وأما في النوافل فلا اه بتقليل زيادة تفهم منه (قوله أو بعد البيوتة) أي الصغرى  
أو الكبرى ومفهوما أنها لا تقضى في الرجعي ولو فصل هنا كما فصل في الحداد من كون الرجعة مرجوة أو لا لكان  
حسنا (قوله وما في حكمه) الاولى ومن لانها لما قال وهو المذموم أو الى حد قوله تعالى فما ملكت أيمانكم (قوله لم يجز)  
هو الاظهر وقيل الا اذا كان غائبا ولا ضرر عليه في ذلك بغير من الثانية (قوله ولو نوى مسافر الفطر) انما صحت  
نية الصوم مع ذلك لان نية الاطمار لا عبرة بمبديل ما يأتي أنه لو نوى الصائم الفطر ولم يطره لا يعتبر أقاده في البحر  
(قوله أو لم ينو) حكمه ما في الصوم بالاولى لان الصحة اذا تحقققت مع نية الفطر فمع عدمه الاولى (قوله قبل الزوال)

للضيف والمضيف ان كان صاحبها من  
لا يرضى بمجرد حضوره ويتأذى بتركه  
الاطمار فيطره (والالا) هو الصحيح من  
المذهب طهريية (ولو حلف) رجل على  
الصائم (بطلاق امرأته ان لم يطره) فطره ولو  
كان صائما (قضاء) ولا يحتثه (على المعقبة)  
ببزازية وفي النهر عن الذخيرة وغيره اه  
كان قبل الزوال أما بعده فلا الا لا أحد أبويه  
الى العصر لا بعده وفي الاشياء دعاه أحد  
اخوانه لا يكره فطره لو صائما غير قضاء  
رمضان ولا تصوم المرأة نفلا الا بان الزوج  
الاعتد عدم الضرر به ولو فطرها وجب  
القضاء باذنه أو بعد البيوتة ولو صام للعبد  
وما في حكمه بلائذ المولى كالأجير لم يجز  
وان فطره قضى باذنه أو بعد العتق (ولو نوى  
مسافر الفطر) أو لم ينو (فأما ونوى الصوم  
في وقتها) قبل الزوال

صوابه قبل اتصاف التمار الشرعي كما به غيره (قوله صح) لأن السفر لا ينافي أهلية الوجوب ولا صحة الشرع  
 بحر (قوله مطلقا) أي سواء كان نفلا أو نذرا معيناً أو أداً من رمضان أي حلي وبه علم أن محل ذلك في صوم  
 لا يشترط فيه التبيت فلو نوى وقتله ما يشترط فيه التبيت وقع فلا كما تقدم ما يفيد به (قوله ويجب عليه الصوم)  
 أي تحصيله بنيت حيث أقام وقت انشائها (قوله كما يجب على مقيم الخ) ويجب على مسافر نوى الصوم لئلا  
 وأصبح من غير أن يتقضى هزيمته قبل الفجر فلا يحل فطره في ذلك اليوم ولو أفطره لا كفارة عليه (قوله أقام صوم  
 يوم منه) انما يقيد بقوله منه مع أنه يلزمه أقام أي صوم كان لمكان قره ولا كفارة (قوله للشبهة في أوله وآخره)  
 لقب ونشر مرتب (قوله الا اذا دخل مصره) يعني قبل أن يستحكم سفره بقطع مدة السفر بأن سافر في نهار رمضان  
 ثم رجع فيه فأكل في بلد فانه يكفر لا يتقضى سفره برجوعه حلي موضعاً عن البحر وظاهر قوله سم اذا دخل  
 مصره أنه اذا فطر قبل استحكام السفر في السفر ثم دخل مصره لا تجب عليه الكفارة (قوله كما متى)  
 أي قبيل قوله ولا يصام يوم الشك الا تطوعاً على حلي (قوله وفيه خلاف الثاني) قال محشي أقول كيف  
 يكون تكلماً عند الشافعي لو نواه ولم يستحكم مع لن المنقول عنه أن الصلاة لا تفسد بالكلام ناسياً فليراجع  
 ١٥ حلي قلت يمكن الفرق بين الكلام ناسياً وبين الكلام عمد والمقدم من مذهبه عدم الفساد (قوله وقضى أيام  
 انغمائه) اعلم أن الا عذار أربعة أقسام ما لا يمتد غالباً بالعبادة شيء من العبادات لعدم الحرج ولهذا لا يجب  
 عليه ولاية لا حد بسببه كالنوم وما يمتد خافه كالصلاة فيسقط به جميع العبادات يدفع الحرج عنه وما يمتد وقت  
 الصلاة لا وقت الصوم غالباً كالانغماء فان امتد في الصلاة بأن زاد على يوم وليلة جعل عذراً دفعاً للحرج لكونه  
 غالباً ولم يجعل عذراً في الصوم لأن امتداده شهران فادركه يمكن في ايحاجه حرج رادليل على أنه لا يمتد طويلاً  
 لا بأكل ولا بشرب ولو امتد طويلاً لهلك لأن بقائه حياته بدوهم نادراً ولا حرج في التوادروا يمتد وقت الصلاة  
 والصوم وقد لا يمتد وهو الجنون فان امتد فيه ما سقطهما والا فانه لا يلبى والانغماء مرض يضعف القوى  
 ولا يزال اطواراً وهو مذرف في التأخير في الاسقاط كسائر الامراض (قوله سوى يوم حدث الانغماء فيه) لوجود  
 الصوم فيه وهو الامسالة المتعين بالنية اذا اطار وجودها منه ويقضى ما بعده لانه دام النية بحر (قوله  
 الا اذا علم أنه لم ينو) قال الشافعي عدم القضاء اذا لم يذكر أنه نوى أولاً ما اذا علم أنه نوى فلا شك في الصحة وان علم  
 أنه لم ينو فلا شك في عدمها واهو علم منه أنه لو حدث في شعبان واستغرق رمضان قضاء كله لعدم النية يقينا  
 بحر ولو كان متعكفاً بعد ادا الأكل في رمضان أو مسافراً قضاءه لم يدر ما يدل على وجود النية بحر (قوله  
 وفي الجنون الخ) متعلق بقضى الآتي (قوله ان لم يستوعب الشهر) بأن أفاق في وقت يصح انشاء الصوم فيه  
 ولو في آخر يوم منه فانه يجب عليه قضاءه بتمامه فالمراد بالاستيعاب أن لا يضيء مقدراً ما يمكنه انشاء الصوم فيه  
 بقوله وان استوعب جميع ما يمكنه انشاء الصوم الخ وهو ما بين أول طلوع الفجر إلى نصف النهار من كل يوم ١٥  
 فالأفاقة بعد هذا الوقت إلى قبيل طلوع الفجر ولو من كل يوم لا تعتبر (قوله على ما متى) أي عند قوله وبسبب صوم  
 رمضان شهود جزء من الشهر حلي (قوله لا يقضى مطلقاً) أي سواء كان الجنون أصلياً بأن بلغ مجنوناً أو عارضاً  
 وجعل محمد الأصل كالصبا فاذا بلغ مجنوناً ثم أفاق قبل مضي شهر رمضان أو قبل تمام يوم وليس له فانه لا يجب  
 عليه قضاء ما مضى من شهر رمضان وما فاته من الصلاة عنده بخلاف العارض وفي الشربة لئلا يسهل من البرهان  
 والعناية أن الأصح قول محمد أبو السعود (قوله ولو نذر صوم الايام المنبهة) انما أخر الكلام على النذر تأخيراً لما  
 أوجبه العبد على نفسه عما أوجبه عليه الحق جل وعلا بشرط لزوم النذر كون المنذر وليس بمعية لنفسه  
 كالزنى وشرب الخمر أما المعصية لغيره كشذير يوم النذر فانه معصية لما فيه من الاعراض عن ضيافته تعالى فانه  
 صحيح وأن يكون من جنسه واجب ويفهم من هذا الشرط أنه ليس واجباً قبل النذر وكونه مقصوداً لنفسه وان  
 لا يكون مستحيل الكون وان لا يكون ما في يده أقل مما نذر فخرج بالاول النذر بالمعصية وبالثاني فهو عبادة  
 المريض وخرج بصود التلاوة وتكفين الميت فلا يصح نذرهما لكون الأول واجباً قبل نذره والثاني فرض كفاية  
 وهو أعلى من الواجب وبالثالث ما كان مقصوداً لغيره كالوضوء لكل صلاة وبالرابع ما لو نذر صوم أمس  
 او اعتكاف شهر مضى فانه لا يصح نذره وبالحامس ما لو نذر أن يتصدق بمائتي دينار وليس في يده الا دينار مثلاً  
 فلا يلزمه الا هو كما سبأ في توضيحه في الايمان ونذر المعصية وان كان لا يصح الا أنه يتقصد فيما وجباً للكفارة

(صح) مطلقاً (ويجب عليه) الصوم (لو كان  
 في رمضان) لزوال المرحس (كما يجب على  
 مقيم اقام) صوم (يوم منه) أي رمضان  
 (مسافر فيه) أي في ذلك اليوم (و) (المكن  
 لا كفارة لو أفطر فيه ما) للشبهة في أوله وآخره  
 الا اذا دخل مصره متى نسيه فافطر فانه  
 يكفر (ولو نوى الصائم الفطر لم يكن مفطراً)  
 كما مر (كالنوى التكلم في صلاته ولم يتكلم)  
 شرح الوهابية حال وفيه خلاف الشافعي  
 (وقضى أيام انغمائه ولو) (كان انغماء  
 مستغرقاً للشهر) لندرة امتداده (سوى يوم  
 حدث الانغماء فيه أو في ليلته) فلا يقضيه  
 الا اذا علم أنه لم ينو (وفي الجنون ان لم  
 يستوعب) الشهر (قضى) ما مضى (وان  
 استوعب) جميع ما يمكنه انشاء الصوم فيه على  
 ما متى (لا) يقضى مطلقاً المرحس (ولو نذر صوم  
 الايام المنبهة)

ما لم يثبت ولو قيل نفس المنذور عصى والمحل النذر كالحلق بالعصية أفاده في الجبر واعلم أن نذر صوم الأيام المنهية  
يصح سواء صرح بذكر المنهى عنه أولا كان قال نذرت أن أصوم غدا فإذا هو يوم النحر وهذا معنى قوله لا أتق  
مطلقا أفاده الحلبي (قوله أو صوم هذه السنة) أشابه إلى أنه لا فرق بين أن يذكره أصالة كما تقدمناه أو بالتبعية منلى  
أن يندرج صوم هذه السنة أو سنة متتابعة أو أبدا حلبي عن القهستاني (قوله صح) لأنه نذر بصوم - شروع وإنهى  
لغيره وهو ترك إجابة دعوة الله تعالى فيه صح نذره لكنه يطرأ احترازا من العصية الجائرة ثم يقتضى إسقاطا للوجوب  
وإن ضام فيه يخرج عن العهدة لأنه إذا ما التزم (قوله مطلقا) صرح بذكر المنهى عنه أولا كما تقدمناه وسواء قصد  
ما نلفظ به أم لا ولهذا ذكر الوالحي في فتاواه رجل أراد أن يقول لله على صوم يوم جفري على لسانه صوم شهر  
كلن عليه صوم شهر حاي من البصر (قوله على المختار) هو ظاهر الرواية وروى الثاني عن الإمام عدم صحة نذرها  
وبه قال زفر وروى الحسن عنه أنه إن عين لا يصح وإن قال غدا أفواقي يوم الغرض حلبي عن التهر (قوله وفرقوا  
بين النذر والشروع فيها) حيث فالواصح نذرها ويقضيها ولو شرع فيها وأفسدها لا يقضيها (قوله بأن نفس  
الشروع معصية) لأنه به يسمى صائما حتى يحث به الخالق على الصوم فيصير من تكاليفه فلا تجب صيائمه  
بل يجب إبطاله وجوب القضاء يثبت على وجوب الصيانة وتقر النذر طاعة فتجب صيائمه بتضيائه (قوله وجوبا)  
ومن غير بالولاية كما أحب التها به فقد ناسأه (قوله خصاما عن المعصية) أى الجبلورة وهي الأضرار عن إجابة  
دعوة الله تعالى (قوله وقضاها) اقتصر على قضائها إشارة إلى أنه لا يلزمه قضاء رمضان الذي صامه لأنه لم يصح  
التزامه بالنذر لأن صومه مستحق عليه بجهة أخرى بجر (قوله خرج من العهدة) لأنه إذا ما كما التزم بجر (قوله  
وهذا) أى قضاء الأيام المنهية في صورة نذر صوم السنة المعينة (قوله فلو بعد ما) بأن وقع النذر منه خمس عشر  
ذى الحجة مثلا (قوله لم يقض شيئا) لعدم لزوم شيء عليه من الماضي منها (قوله وانما يلزمه باقى السنة) وهو خمسة  
عشر يوما تمام شهر ذى الحجة الحرام (قوله على ما هو الصواب) لأن كل سنة عربية معصية عبارة عن مائة معصية  
فاذا قال هذه السنة فأنما تنفد الإشارة السنة التي هو فيها حقيقة كلامه أنه نذر المدة الماضية والمستقبله فيلغو  
في حق الماضي كما يلغو في قوله لله على صوم أممراه وأشار به الخارج إلى رد كلام الزيلعي فإنه حكم على صاحب  
الغاية بالسهو - حيث ذكر أنه يلزمه ما بقى منها ورده السكال بأنه هو الساهي لأن المسئلة كافي الغاية والخلاصة  
وانتائية في صورة التعيين كهذه السنة وهذا الشهر إلى آخر ما تقدمناه أفاده في التهر (قوله وكذا الحكم لو نكر  
السنة) فأنما كالعينة (قوله فيفطرها) بيان معنى كذا وأن صامها أخرج عن العهدة لأنه إذا ما كما التزمها أفاده  
الحلبي (قوله لكنه يقضيها هنا متتابعة) أى موصولة بآخر السنة من غير فاصل تحقيقا للتتابع بقدر الإمكان  
حلبي - وموضا عن البصر (قوله ويبعد لو أفطر يوما) أى يعيد الأيام التي صامها قبل اليوم الذي أفطر فيه اه حلبي  
ولو كان آخر الأيام (قوله بخلاف المعينة) أى فإنه لا يجب عليه قضاء الأيام المنهية فيها متتابعة لأن التتابع فيها  
مفروضة تعين الوقت حلبي - ولذا لو أفطر يوما فإلزامه بالقضاء (قوله يقضى خمسة وثلاثين) هي رمضان والخمسة  
المنية - لبي - لأن صومه في هذه الخمسة ناقص فلا يجزيه عن الكامل وشهر رمضان لا يكون إلا عنه فيجب التغطية  
بقدره وينبغي أن يصل ذلك بماضى وإن لم يصل يخرج عن العهدة على الصحيح بجر (قوله ولا يجزى بصوم هذه  
الخمسة) لأنه ناقص فلا ينوب عن الكامل (قوله يحتمل العين) أى صاحبها للنذر ومنفرد عنه (قوله كانت ست  
صور) انما صارت مستلزمة مرة ما إذا لم ينوشيا أصلا وتكون نذرا (قوله بنذره) أى بالصيغة الدالة عليه (قوله فقط)  
أى من غير تعرض للعين نفيا وإشبا وهو المراد بقوله دون العين بخلاف المسئلة التي بعدها فإنه تعرض للعين بنفسه  
(قوله عملا بصيغته) لأنه نذر بالصيغة فتعين النذر في الوجه الأول بلانية لكونه - حقيقة كلامه وكذا في الوجه  
الثاني بالطريق الأولى لأنه قرر لنذره بمرغمته وفي الثالث أولى وأحرى لكونه مراد لأنه قرر لنذره بمرغمته ونفى  
أن يكون غيره مرادا أبو الهود على الاتفاقى (قوله عملا بعينه) وذلك لأن العين محتمل كلامه لأن اللام تحجب  
بمعنى الباء كقوله تعالى أتمم له أى به وقد عين المحتمل بنيته ونفى غيره فصار المحتمل هو المراد غاية البيان فتقدير  
قوله لله على صوم يوم التصراى بإقته أبو الهود (قوله عملا بصوم الجاني) هذا جواب لصاحب الكفر عما أورد  
على محسكون الصيغة له ما من لزوم الثاني وذلك لأن الوجوب الذى يقتضيه اليز وجوب يلزم بترك متعلقه  
الكفاية والوجوب الذى هو وجوب النذر لا يلزم بترك متعلقه ذلك وتنا فى اللوازم أقل ما يقتضى التغاير فلا بد

(أو) صوم هذه (السنة صح) مطلقا على  
النحر وفرقوا بين النذر والشروع فيها بأن  
نفس الشروع معصية ونفس النذر طاعة  
فصح (و) لكنه (أفطر) الأيام المنهية (وجوبا)  
خصاما عن المعصية (وقضاها) إسقاطا  
للواجب (وإن صامها أخرج عن العهدة)  
مع الكراهة وهذا إذا نذر قبل الأيام المنهية  
فلو بعد ما لم يقض شيئا وانما يلزمه باقى السنة  
على ما هو الصواب وكذا الحكم لو نكر السنة  
ونشر التتابع فيفطرها لكنه يقضيها هنا  
متابعة ويبعد لو أفطر يوما بخلاف العين  
ولو لم يشترط التتابع يقضى خمسة وثلاثين ولا  
يجزى بصوم هذه الخمسة في هذه الصورة  
واعلم أن صيغة النذر تحتمل العين فلذا كانت  
ست صور ذكرها بقوله (فإن لم ينو) بنذره  
الصوم (شيئا) ونوى النذر فقط (دون العين  
(أو) نوى (النذر ونوى أن) لا (يكون عينيا  
كان) في هذه الثلاث - وير (نذرا فقط) اجاعا  
عملا بصيغته (وإن نوى العين أن لا يكون  
نذرا كان) في هذه الصورة (عينيا) فقط اجاعا  
عملا بعينه (وعليه كفارة) عين (إن أفطر)  
لنشته (وإن نواه ما أو) نوى (العين) بلا تقي  
النذر (كان) في الوردتين (نذرا وعينا) فقد  
لوا فطر يجب القضاء للنذر والكفارة للعين  
عملا بصوم الجان

أن لا يراد باللفظ واحد وأجاب السرخسي بجواب آخر هو أن اليمين أريد بلفظ قه والنذر يعني أن أصوم كذا  
 وجواب القسم محذوف مدلول عليه بذكر النذرة كقائه قال لله لا صومن وعلى أن أصوم فلم يراد باللفظ واحد  
 (قوله خلافاً للثاني) فإنه يوجب في الأولى النذرة فقط وفي الثانية اليمين فقط لترجح الحقيقة في الأولى وتعين الجواز  
 بيته في الثانية بجر (قوله ونذر تفريق صوم الست من شوال) قال القهستاني صوم الست من شوال يكره  
 مطلقاً عنده ومتتابعاً عند أبي يوسف وعن الحسن لا يكره كما قال المتأخرون إلا أنهم أخذوا بهل التتابع أفضل  
 أم التفريق وقال الطحاوي يستحب صومها إذا أكل بعد العيد أياماً كما في المنكرات وذكري التلم أنه يستحب  
 التفريق في كل أسبوع يؤمن لطف أهل الكتاب إذا عرفت هذا في المتن على قول به من المتأخرين اهـ حلي  
 (قوله على المختار) أي من خلاف المتأخرين (قوله والاتباع المكروه) أي تحريم التشبه بأهل الكتاب في  
 الزيادة على صومهم وللأعراس في اليوم الأول عن إجابة دعوة الله تعالى (قوله أن يصوم الفطر) أي يوم الفطر  
 (قوله ويسن) إن كان المراد السنة غير المؤكدة فهو عين ما قبله وإن كان المراد المؤكدة فهو ما قبله (قوله ولو نذر  
 صوم شهر الخ) ويلزمه صومه بالعدد لا بالأشهر المعين هلالي كما سيجي عن الفتح (قوله متتابعاً) قال في البحر  
 لو أوجب على نفسه صوماً متتابعاً فصامه متفرقاً لم يجز وعلى من كسبه جازاه وفي المنع لو قال لله على صوم مثل  
 شهر رمضان إن أراد مثله في الوجوب فله أن يفترق وإن أراد مثله في التتابع فله أن يتابع وإن لم يمكن له نية  
 فله أن يصوم متفرقاً اهـ حلي (قوله فافطر) عطف على محذوف أي فصامه فافطر يوماً (قوله لأنه أدخل بالوصف)  
 وهو التتابع (قوله مع خلوشه) هذا يرجع إلى قوله ولو من الأيام المنية (قوله بخلاف السنة) أي المنكرة  
 المشروط فيها التتابع فإنه يفطر الأيام المنية وينقضها مثله كما تقدم لأنه لا يمكن خلوها عنها (قوله في نذر شهر  
 معين) أي وإن كان لا يتعين بالتعيين لأنه لا يتعين بالتعيين إلا إذا كان معلقاً بالمكان والفقير والدرهم (قوله لئلا  
 يقع كله) هذا لما يظهر إذا فطر اليوم الأخير منه أمالو فطر العاشر منه مثلاً فلا تظهر اهـ (قوله من اعتكاف)  
 بأن قال لله تعالى أن اعتكف هذا الشهر في هذا المسجد فاعتكف غيره في غيره (قوله أوج) كقوله لله على أن  
 أجمع سنة كذا أجمع قبلها أو بعدها (قوله أو صلاة) كان قال لله على أن أصلي في الحرم المكي ركعتين فصلها  
 في غيره (قوله أو صيام) كان قال لله على أن أصوم رجب فصام شهره أو بعده جاز وكذا لو نذر صوم الاثنين  
 والخميس فله أن يعوضه ما بغيرهما (قوله أو غيرها) كالمصدق بأن قال لله على أن أنصدق بهذا الدرهم على هذا  
 الفقير فصدق بغيره على غيره (قوله لا يختص) أي في قول أبي يوسف لأنه إضافة خلافاً لمحمد بجر (قوله فلو نذر  
 التصديق) مثال للتعيين في الأربعة على النذر المرتب (قوله تخالف) في بعضها أو كلها (قوله وكذا الوجه) هو عما  
 تحقق فيه المخالفة وعدم الاختصاص (قوله أو صلاة) بالتدوين ويوم منسوب على الطرية اهـ حلي ولما أضافه  
 زعمه مثل صلاة اليوم غير أنه يتم المقرب والوتر أربعا وقد تقدمت (قوله لأنه تجبيل بعد وجود السبب) علمه للجبيل  
 وأما المبدئ كالتأخير لأن أمره ظاهر ولا يوصف بكونه قضاء فيما يظهر (قوله فإنه لا يجوز تجبيله) لأن المعلق لا يكون  
 مسبباً قبل الشرط بجر وفيه فهم منه أنه يتعين زمانه ومكانه وفقيره ودرهمه فإن خالف في الزمان والدرهم  
 وفد ضاع كان قضاء ولا يخرج عن الهدية في المكان والفقير إلا بالاداء فيه وإليه (قوله ولم يصح) أتما إذا صامه  
 فلا يلزمه شيء حلي وهذا ينافي إطلاق البحر الأتقي وإطلاق النهر أيضاً (قوله على الصحيح) وهو قول الامام  
 وأبي يوسف رضي الله تعالى عنهما وقال محمد زعمه أن يرضى بقدر ما صح كما يرضى إذا فاته صوم رمضان ثم صح  
 من (قوله كالصحيح) أي أن حكم المريض كالصحيح لأن النذر مضاف إلى وقت الصحة معنى فكأنه قال بعد الصحة  
 لله على أن أصوم شهره ثم مات قال في البحر والحاصل أن الصحيح لو نذر صوم شهر معين ثم مات قبل مجي الشهر  
 لا يلزمه شيء ولو صام بعضه ثم مات يلزمه الإيصاء بما بقي من الشهر وأما المريض إذا نذر ثم مات قبل الصحة لا يلزمه  
 شيء بخلاف وإن مات بعد ما صح يوماً زعمه الإيصاء بالجميع عندهما وعند محمد بقدر ما صح اهـ وظاهر قوله وإن  
 مات بعد ما صح يوماً زعم الإيصاء وإن صامه (قوله بخلاف القضاء) أي فيما إذا فاته رمضان لعذر ثم أدرك بعض  
 العدة ولم يصح زعمه الإيصاء بقدر ما فاته أتما فاعلى الصحيح خلافاً لما زعمه الطحاوي أن الخلاف في هذه المسئلة  
 حلي وقد أروضه في النهر فقوله فإن سببه ادراك العدة فيشترط قدره كافي المنع (قوله بل إن صام خنت) لأن  
 المضارع المبتدئ لا يكون جواب القسم الأموكدا بالنون فإذا لم توجد وجب تقدير الثاني اهـ حلي قال المقدسي

خلافاً للثاني (ونذر تفريق صوم الست من شوال) ولا يكره التتابع على المختار خلافاً  
 للثاني حلي والاتباع المكروه أن يصوم الفطر  
 وخمسة بعده فلو أضاف الفطر لا يكره بل يستحب  
 ويسن ابن كمال (ولو نذر صوم شهر غيره معين  
 متتابعاً فافطر يوماً) ولو من الأيام المنية  
 (استقبل) لأنه أدخل بالوصف مع خلوشه  
 من أيام مني شهر بخلاف السنة (لا) يستقبل  
 (في) نذر شهر (معين) لا يقع كله في غير  
 الوقت (والنذر) من اعتكاف أوج أو صلاة  
 أو صيام أو غيرها (غير المعلق) لا يقتصر بزمان  
 ومكان ودرهم وقيمة فلو نذر التصديق يوم  
 ومكان ودرهم على فلان تخالف  
 الجملة بركة بهذا الدرهم على فلان تخالف  
 جاز وكذا الوجه قبله فلو عين شهر الاعتكاف  
 أو الصوم فقبل قبله منه صح وكذا لو نذر أن  
 يجمع سنة كذا أجمع سنة قبلها صح أو صلاة يوم  
 كذا ففعلها فله لأنه تجبيل بعد وجود السبب  
 وهو النذر قبله والتعيين شرط لآلية فليحفظ  
 (بخلاف) النذر (المعلق) فإنه لا يجوز تجبيله  
 قبل وجود الشرط كما سيجي في الأيمان ولو  
 قال مريض لله على أن أصوم شهره فمات قبل  
 أن يصح لا شيء عليه وإن صح (ولو) يوم ولم  
 يصح (زعمه الوصية بجميعه) على الصحيح  
 كالصحيح إذا نذر ذلك ومات قبل تمام الشهر  
 زعم الوصية بالجميع بالإجماع كافي البخارية  
 بخلاف النساء فإن سببه ادراك العدة  
 ففروع قال واقه أصوم لأصوم عليه بل  
 إن صام خنت كما سيجي في الأيمان

على هذا أكثر ما يقع من العوام بالنفس باقية تعالى لا يكون ميمنا على الإثبات لعدم اللام والنون فلا كفاية لهم  
 في عدم الفعل وينبغي أن تزعم الصكفارة أن لم يقعوا في حق قولهم والله أفعل لتعارفهم الحلف بذلك وقول  
 بعض الناس أنه بصادم المتقول يجب عنه بأن هذا المتقول كان قبل تغير اللغة وأما الآن فلا يكون في مثبت  
 القسم باللان والنون أصلا ويقرن بين الإثبات والتثني بوجود لا وجودها وما اصطلاحهم على هذا الاكسلاص  
 لغة القوم ونحوها في الإيمان أقاده المحنى في الإيمان (قوله أفطر ورضي) انما يظهر هذا في النذر المطلق  
 أما غيره فلا يتعين بالزمان كما زعموا (قوله أو صوم) عطف على صوم رجب حلي (قوله كما من) أي في  
 الشيخ الثاني من أنه يعلم نصف صاع من حنطة الخ وهذا إذا كان قادرا ولا فيستغفر الله تعالى والاولى للشارح  
 أن يعبر بغير ذلك لأنه لما ليس صار في من الثاني وفي الله ستاني ولو أخر القضاء حتى صار شيخا فانيا أو كان  
 النذر بسيما الأبد فجزأ اشتغاله بالاميشة لكونه طاعة شاقة فلا أن يفطر ويصوم لكل يوم مسكينا حلي (قوله  
 أو الزوال) الصواب بعد نصف النهار الشرعي (قوله خلا فالثالث) قال في النهرو لو قدم بعد الزوال قال محمد لا شيء  
 عليه ولا رواية فيه من غيره قال الصرخسي والظاهر التسوية بينهما أي بين التقدم بعد الأكل والتقدم بعد  
 الزوال فالشارح جرى في القرع الثاني على ذلك الاستظهار (قوله فلا قضاء متفقا) لأنه تبين أن نذره وقع عن  
 رمضان ومن نذر رمضان فلا شيء عليه حلي (قوله ولو عني به اليمين) أي وقدم في يوم من رمضان بجر (قوله كفر  
 فقط) أي من غير قضاء لأنه لم يوجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله عنه) أي عن نذره (قوله بر) أي في  
 مینه لو وجد شرط البر وهو الصوم بنية الشكر بجر (قوله ووقع عن رمضان) كالأصام رمضان بنية التطوع ولو  
 قدم ليلا لا يجب عليه شيء لأن اليوم إذا قرن به ما يخص بالنهار كالصوم راد به بياض النهار وإذا كان كذلك لم  
 يوجد الوقت الذي أوجب فيه الصوم وهو النهار ولو قدم قبل الزوال ولم يأكل صامه وإن قدم قبل الزوال وأكل  
 فيه أوبه الزوال ولم يأكل فيه صام ذلك اليوم في المستقبل ولا به يوم يومه ذلك بجر والمراد بالزوال في كلامه  
 القيصة الكبرى (قوله لزمه كمالا) أي يقتضيه حتى شام بالعدد لا هلالا والشهر المعين هلالا كذا في فتح القدير (قوله  
 فبقية) لأنه ذكر الشهر معزفا فنصرف إلى المعهود بالحضور وأن نوى شهرا كاملا فهو كإنوى لأنه نوى محتمل  
 كلامه بجر (قوله فالاسبوع) سواء أراد أيام الجمعة أو لم يكن له نية أصلا ولا يلزمه أن يتدبى يوم الجمعة ولا يحتتم  
 بها ولو قال جمع هذا الشهر فعليه أن يصوم كل يوم جمعة بجر في هذا الشهر على الأصح ولو نذر صوم الاثنين أو الخميس  
 صام ذلك مرة كفاه الآن نوى الأبد ولو قال بضعة عشر يلزمه ثلاثة عشر ولو قال إن عوفيت صمت كذا فني  
 الاستحسان يلزم به وفي القياس لا يلزم به ما لم يقل لله ولو قال لله على صوم آخر يوم من أول الشهر وأول يوم من  
 آخر الشهر لزم الخامس عشر والسادس عشر (قوله صام سبتين) كأنه قال السبت الكائن في ثمانية أيام وهو مبتدئ  
 قال في المنع ولا ينبغي أن هذا إذا لم يكن له نية أما إذا وجدت لزمه ما نوى اه (قوله فعمل على العدد) أي عدد  
 الإصابات بجر (قوله بخلاف الأول) أي فإن السبت يتكرر فيه فأريد المتكرر في العدد المذكور ولو قال لله على  
 أيام الأيام ولا نية له كان عليه صيام عشرة عند الإمام رضي الله تعالى عنه ولو قال على صيام أيام لزمه ثلاثة لأنه  
 جمع قليل ولو قال صيام الشهر فبضعة عشر وكذا السنون ولو قال صيام الزمن أو الحين فسنة أشهر بجر (قوله واعلم أن  
 النذر الذي يقع للأموال من أكثر العوام) كان يكون لإنسان منهم فائب أو مريض أو له حاجة ضرورية فيأق  
 بعض الهلأ فيجعل ستره على رأسه ويقول يا سدي فلان إن رقت عايني أو عوفي مريض أو قضيت حاجتي فذاك من  
 الذهب كذا أو من الفضة كذا أو من الطعام كذا أو من الشمع أو الزيت كذا بجر (قوله وما يؤخذ الخ) قال في البحر  
 ولا يجوز نذر خدم الشيخ أخذه ولا أكله ولا التصرف فيه بوجه من الوجوه إلا أن يكون فقيرا وله عيال فقراء  
 عاجزون عن الكسب وهم مضطرون فبأخذونه على سبيل الصدقة المبندة وأخذها أيضا مكروه ما لم يصد التذاذر  
 التقرب إلى الله تعالى وصرفه إلى الفقراء ويقطع النظر من نذر الشيخ اه (قوله باطل وحرام) لوجوه منها أنه نذر  
 مخلوق ولا يجوز لانه عبادة والعبادة لا تكون مخلوق ومنها أن المنذور له ميت والميت لا يملك ومنها أنه ظن أن الميت  
 يصرف في الأمر دون الله تعالى واعتقاد ذلك كفر اللهم إلا أن يقول بالله في نذره لأن شئت مريض أو  
 رددت غائب أو قضيت حاجتي أن أطعم الفقراء الذين يلبسهم السدة نفيسة أو الفقراء الذين يلبسهم الآمام الشافعي  
 أو الامام الملبث أو اشترى حصر المساجد أو زيارته أو غيرها أو درهم لمن يقوم بشعائرها إلى غير ذلك مما يكون

نذر صوم رجب قد دخل وهو مريض أفطر  
 وقضى ككفر مضار أو صوم الأبد فذهب  
 لا شغل بالاميشة أو ككفر كما زعموا يوم  
 يقدم فلا نذر تقدم بعد الأكل أو الزوال  
 أو بغيره فاقضى عند الثاني خلا فالثالث ولو  
 قدم في رمضان فلا قضاء متفقا ولو عني به  
 اليمين ككفر فقط إذا قدم قبل نذره فبجر  
 بربانية ووقع عن رمضان ولو نذر شهر رزقه  
 كاملا أو الشهر فبقية أو جمعة فالاسبوع إلا  
 أن ينوى اليوم ولو نذر صوم يوم السبت  
 ثمانية أيام صام سبتين ولو قال سبعة فبجر  
 أسبب والفرق أن السبت لا يتكرر في  
 السبعة فعمل على العدد بخلاف الأول واه لم  
 أن النذر الذي يقع للأموال من أكثر  
 العوام وما يؤخذ من الدراهم والشمع  
 والزيت ونحوها إلى شرائح الأولياء الأكرام  
 أو بالهيمه وبالإجماع باطل وحرام



فيه نفع للفقراء والتذرة لله عز وجل وذكر الشيخ أغا ميريان محل صرف التذرة لنفسه القاطنين برابطه أو مسجد  
فيجوز بهذا الاعتبار أنه صرف التذرة للفقراء وقد وجد ولا يجوز أن يصرف ذلك لغنى غير محتاج إليه ولا لشرف  
منه لأنه لا يجعل له الاخذ ما يمكن محتاجا فقيرا ولا لذي نسب لاجل نسبه ما لم يكن فقيرا ولا لذي علم  
لاجل علمه ما لم يكن فقيرا ولم يثبت في الشرع جواز الصرف للاغنياء للاجتماع على حرمة التذرة للخلق ولا يتعد  
ولا تشغل به الذمة وأنه حرام بل سحت اه (قوله ما لم يقصد واصرفه الفقراء الانام) أي وقد صدر التذرة بالصفة  
الذكرورة عن الجورساقا (قوله ولا سيما في هذه الاعصار) ولا سيما في مولد سيدي أحمد البدوي رضي الله تعالى  
عنه كما في النهر واعلم أن بيان الاحكام الشرعية مما يجب على العلماء وليس في ذلك تنقيص الولي كما يظنه بعض  
من لا خلاق له بل هذا مما يرضى الولي ولو كان حيا وسئل عن ذلك لاجاب بالحق وأغضبه نسبة التائيه وتأمل  
قوله تعالى في حق السديسي عليه الصلاة والسلام ان هو الا عبد الله تعالى عليه (قوله ولذا قال الخ) التعليل  
لما بهم من المقام من أن العوام يفعلون الحرام المجمع عليه وينظرونه قربة ويحمدون ابن الحسن الشيباني تليذ  
الامام ومدون المذهب (قوله لو كان العوام عبيدي لاعتقبتهم) أي فكيف وهم عبيد أكرم الاكرمين ولذا كان  
العوام حشوا الجنة (قوله وأسقطت ولاي) أشار بذلك الى عدم المؤاخذه بالكلية والاغلا لا بسقط بالاستقاط  
كالتسبب (قوله لانهم لا يهتدون) أي الى الاحكام الشرعية ولا الى ما فيه نفعهم (قوله فاكل بهم يتعبدون) ذكرت  
هذه العبارة في النهر أي كل الخلق يتقون بهم ويرتكبهم عارهم وفيه أن العوام من جلة الكل وظاهره يقتضي  
غير ذلك والكامل منهم لا يعبر بالنقص اذ لا تزدوا زرة وزر أخرى ولينظر من المعبر فيبعد أن يكون الله تعالى  
أو الملائكة اذ هذا التعبير من الظلم ولو كان فاكل بهم يتعبدون وهو كون جمع كامل لا يظهروه وجه أيضا  
الآن يكون المعنى انما اعتقبتهم وأسقطت ولاي لان الاسياد والموالي الكاملين يتعبدون بعبيدهم الصالحين ويمكن  
ضبطهم بضم الباء الموحدة جمع همة وهو الفارس الذي لا يدري من أين يؤتى كافي الصحاح يعني أنهم لا يدرون  
الضرر يدخل عليهم من أي جهة والمراد بالكل على هذا كل العوام أو وقع الباس جمع همة بفتحها وهي أولاد  
الضأن كافي الصحاح يعني أن الحسارة والمغار لازم لهم والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب

#### • (باب الاعتكاف) •

هو لغة اقتران من عكف اللازم أي أقبل على الشيء وأقام به من حد طلب ومصدره العكوف ومنه بعكفون  
على أمثالهم والمتعدي بمعنى الحبس والمنع من باب ضرب ومصدره العكف ومنه والهدى معكوكا غير  
وهو من الشرائع القديمة لقوله تعالى أن طهرا يتيقظا تقيين والمالكين أبو العود (قوله وجه المناسبة) أي  
مناسبة الاعتكاف للصوم (قوله والتأخير) بالجر مطعنا على المناسبة أفاده المصنف فالتأخير يقتضي ذكرهما  
متتابعين من غير نظر الى تقديم وتأخير (قوله اشتراط الصوم الخ) والشرط يتقدم على المشروط وهذا يقع  
المتتابعين (قوله في بعضه) أي في فرد منه وهو الواجب (قوله والطلب) بالرفع عطفا على اشتراط فيطلب اعتكاف  
العشر الاخير من رمضان طلبا أكيدا على وجه السنة أي فناسب ذكره بعده لانه يقع في آخره وهذا يخرج  
المناسبة والتأخير أيضا وسببه التذران كان واجبا والشايط الداعي الى طلب الثواب ان كان تطوعا وحكمه  
سقوط الواجب ونيل الثواب ان كان واجبا والشايط فقط ان كان نة لا ومحاسنه كثيرة لان فيه تفرغ القلب  
عن أمور الدنيا وتسليم النفس الى المولى والتحصن بحصن حصين وملازمة بيت كريم فهو كمن احتاج الى عظيم  
فلازمه حتى قضى ما ربه فهو يلزم بيت ربه بيقظه كافي وهو من أشرف الاعمال ان كان عن اخلاص بجر (قوله  
الثبت) هذا المعنى شالسب المتعدي واللازم (قوله ذكر) ظاهره أن الاعتكاف في مسجد الجماعة لا يتحقق من  
المرأة وليس كذلك بل هي مثل الذكرفيه ومسجد سبها أفضل من المسجد الاظم كما ذكره المصنف فالاولى التعبير  
بتخصر لبعدها (قوله ولو عجزا) أشار به الى أن البلوغ ليس بشرط كما يستفاد من عبارة من لا خسر وفيصح  
اعتكاف النبي العاقل ولا يشترط الحزبه فيصح من العبد وكذا المرأة باذن الزوج والمولى أقله المصنف (قوله  
في مسجد جماعة) انما شرط لقول حذيفة لا اعتكاف الا في مسجد جماعة منع وأفضله ما كان في المسجد الحرام  
ثم في مسجده صلى الله عليه وسلم ثم في المسجد الاقصى ثم في الجامع الاقصى ثم في الجامع قبل اذا كان يصلي فيه  
جماعة فان لم يكن في مسجد ما فضل لثلا يحتاج الى الخروج ثم ما كان أهله أكد نهر واعلم أن المذهبين

ما لم يقصد واصرفه الفقراء الانام وقد ابي  
الناس بذلك ولا سيما في هذه الاعصار وقد  
بسطة العلامة فاسم في شرح درر الاصار ولذا  
قال محمد لو كان العوام عبيدي لاعتقبتهم  
وأسقطت ولاي وذلك لانهم لا يهتدون  
فالكل بهم يتعبدون  
• (باب الاعتكاف) •  
• وجه المناسبة • والتأخير اشتراط الصوم  
في بعضه والطلب الاسكفي لغرض الاخير (هو)  
لغة اللبث وشرا (لبث) بفتح اللام ونضم  
المكث (ذكر) ولو عجزا (في مسجد جماعة)  
هو ما له امام ومؤذن

بالشروع فيه فليس له أن ينقل إلى مسجد آخر من غير عذر أبو السعود عن الجوى (قوله أدب فيه الخمس  
أولا) هذا الإطلاق لم يكن في عبارة النهر والبحر ولا غيرهما ما اطلعت عليه والظاهر أنه أخذه من إطلاق عبارة  
الخانية ونصها في كل مسجد له أذان واقامة هو الصحيح اه قلت المانع أن يكون المراد بالمسجد الذي له أذان  
واقامة ما تقام فيه الخمس كما رواه الحسن عن الامام وصححه بعض المنايخ كما قاله الكمال فيرجع هذا القول  
إلى ما بعده هل أنه إذا كان له امام ومؤذن زم أداء الخمس فيه عادة وان كان بها فقط (قوله وقال لا يصح في كل  
مسجد) في القهستاني من الخلاصة ويبنى أن لا يصح في مسجد الحياض ومسجد قوارع الطريق ويبنى  
أن لا يصح في مصلى العيد والجانزة اه فالمراد بالمسجد عند ما غير ما ذكر (قوله وصححه السروجي) في الغاية  
لاطلاق قوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد نهر (قوله مطلقا) وإن لم يصر فيه الصلوات كلها  
حلي عن البحر وظاهره أن مسجد الجماعة غير الجامع مع أنه أعم (قوله في مسجديتها) ولو نذرت هي أو العبد  
فلن له الحق المنع وبقيانه بعد زوال الولاية بالطلاق البائن للعق وأما المكاتب فليس للمولى منه ولو طوعا  
ولو أذن لها لم يكن له الرجوع لكونه ملكها من دفع الاستتاع بما هو من أهل الملك بخلاف المملوك لأنه ليس  
من أهله وقد أعاده مشافعه وللمعبر الرجوع لكنه يكرهه خلق الوعد بغير عن البدائع وكذا لو أذن لها  
في صوم شهر يمينه وصامت فيه متبعا ليس له منعها لأنه أذن لها في التسامع (قوله ويكره في المسجد) إلا أنه جائز  
بلا خلاف بين أصحابنا وظاهر ما في النهاية أنها كراهة تنزيه ويبنى على قياس ما مر من أن المختار منهن  
من الخروج في الصلوات كلها أن لا يتردد في منعهن من الاعتكاف في المسجد أبو السعود (قوله كما إذا لم يكن  
فيه مسجد) أي محل أعدته لصلواتها ويبنى أن يكون أظلم البيت لأنه أستر (قوله ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت)  
فأخرجت بلا عذر يفسد وهذا في الواجب بالنذر أما في الفضل فلا يفسد بل ينهي أبو السعود ولا يأتيه من وجها  
ولو حاضرت خرجت ولا يلزمها الاستقبال قهستاني (قوله وهل يصح الخ) البعث صاحب النهر اه حلي (قوله  
والظاهر) لأنه على تقدير أنوته يصح في المسجد مع الكراهة وعلى تقدير كونه لا يصح في البيت بوجه اه  
حلي (قوله بنية) الباء للمصاحبة ولا يشترط استقرارها (قوله فالثب الخ) تغريب على قوله هو لثب الخ (قوله من  
مسلم عاقل) قال في النهر ولا يخفى أن صحة النية تتوقف على العقل والاسلام فلا ساجدة إلى ذكرهما في الشروط  
اه (قوله طاهر من جنابة) قال في ضاقي الفلاح ولا يشترط الطهارة من الجنابة لصحة الصوم معها ولو في المنذور اه  
بل هي شرط الحل كإبائه عليه صاحب النهر (قوله وجبض ونفاس) ينبغي أن يكون هذا على رواية اشتراط  
الصوم في نفله أما على عدمه فينبغي أن يكونا من شرائط الحل فقط نهر (قوله بلسانه) متعلق بالنذر فلا يكتفي  
لايجابه النية منع (قوله وبالشروع) عطف على قوله بالنذر ولكنه ضعيف المسألة في قولنا أن لا يصر بالشروع  
مذترع على قول ضعيف منع وهو اشتراط الصوم في النقل أقاده الحلبي (قوله وبالتعلق) عطف على قوله بالنذر  
وهذا يضي أن صورة التعليق ليست بذل لأن العطف يقتضي المضاربة مع أنها نذر فلا أولى أن يقول واجب  
بالنذر منجز أو معلقا كما عبره في إمداد القناع اه حلي (قوله وسنة مؤكدة في العشر الاخير) لما ورد أنه عليه  
الصلوة والسلام اعتكف العشر الاوسط فلما فرغ آناه جبريل عليه السلام فقال ان الذي تطلب أمامك يعني ليلة  
القدر فاعتكف العشر الاخير ومن هذا ذهب الاكثر إلى أن ما في العشر الاخير من رمضان فتم من  
قال في ليلة احدى وعشرين ومنهم من قال في ليلة سبع وعشرين وقيل غير ذلك وورد أنه صلى الله عليه وسلم قال  
التسوها في العشر الاواخر والتسوها في كل وتر وعن الامام رضي الله تعالى عنه أنها في رمضان ومن  
علامتها أنها ليلة أي ضيقة مشرفة وساكنة لاحارة ولاقارة تطلع الشمس صبيحتها بلا شعاع كأنها طست  
أي في البياض وفي الشهر وعن الامام رضي الله تعالى عنه أنها تدر في السنة في رمضان وغيره أبو السعود  
عن الشربلاية (قوله أي سنة كناية) إذا قام بها البعض ولو فرد اسقطت عن الباقي ولم يتركه صلى الله عليه  
وسلم الا بعد زقد ورد أنه أذن أمثله فيه فضربت لها قبة فسميت حفصة ففعلت كذلك ثم زب فامر  
صلى الله عليه وسلم بترها فزمت وركب الاعتكاف في رمضان ثم اعتكف العشر الاول من شوال (قوله  
على من لم ينعل) أي الاعتكاف وهذا أعاني في الوجوب لالسنة المؤكدة (قوله في غيره) أي غير المذكور  
من الواجب والمستنون (قوله وشروط صوم لصفة الاول) وهو الواجب بالنذر منجز اده معلقا فلو نذر اعتكاف يوم

أدب فيه الخمس أولا وعن الامام اشتراط  
أداء الخمس فيه وصححه بعضهم وقال لا يصح  
في كل مسجد وصححه السروجي وأما الجامع  
فيصحب فيه مطلقا اتفاقا (أو) لثب (أمر أنه في  
مسجديتها) ويكره في المسجد ولا يصح في  
غير موضع صلاته من بيتها كما إذا لم يكن فيه  
مسجد ولا يخرج من بيتها إذا اعتكفت فيه  
وهل يصح من الخنثى في بيته لم أره والظاهر  
لا احتمال ذكره (فنية) فالثب هو الركن  
والكون في المسجد والنية من مسلم عاقل  
طاهر من جنابة وجبض ونفاس شرطان  
وهو ثلاثة أقسام (واجب بالنذر) بلسانه  
وبالشروع وبالتعلق ذكره ابن النجاشي (وسنة  
مؤكدة في العشر الاخير من رمضان)  
أي سنة كناية كافي البرهان وغيره لا قدرانها  
بعدم الانكار على من لم يفعل من العصابة  
(ومستحب في غيره من الايام) بمعنى غير  
المؤكدة (وشروط صوم) صفة الاول  
اتفاقا (نقط)

قد أكل فيه لم يصح ولا يلزم شيء لأنه لا يصح بدون الصوم ولو قال الله تعالى "أن اعتكف شهر" أبيض صوم فعليه  
 أن يعتكف ويصوم بجر (قوله على المذهب) يرجع إلى قوله فقط أي أن الاعتكاف لا يشترط في غير الواجب على  
 المذهب لقول محمد إذا دخل المسجد بنية الاعتكاف فهو معتكف ما أقام تاركاً له إذا خرج بجر وروى الحسن  
 أن الصوم في التعاقب شرطية على أن اعتكف التعاقب. وقد روي حماد (قوله فلونذراخ) تفريع على اشتراط  
 الصوم في القسم الأول منع (قوله صبح) فيه أن الليلة صريح في ظلام الليل والصريح لا يعمل فيه النية وفي البحر  
 عن أبي يوسف أنه إن نوى ليلة يومها زمة (قوله والفرق لا يفتي) هو أنه في الأول لما جعل اليوم تابعاً لليلة  
 قد بطل نذرته في المتبوع وهو الليلة بما لا نذرته في السابق وهو اليوم وفي الثانية أطلق الليلة وأراد اليوم بما إذا  
 مر سلاخين فانه أطلقها من ظلام الليل إلى مطلع الزمان ثم أراد بها اليوم الذي هو زمن خاص فكان اليوم  
 مقصوداً حلياً. موضعاً (قوله فانه يصح) فيلزمه أن يعتكف ليلة وليلته وأجره (قوله لانه يدخل الليل تبعاً)  
 ولا يشترط لتسبغ ما يشترط للأصل بجر (قوله مرابعة وجوده) أي يكون لم يقصد للاعتكاف (قوله فلونذر  
 اعتكاف شهر رمضان الخ) الظاهر أن مثله ما إذا نذر صوم شهر معين ثم نذر اعتكاف ذلك الشهر أو نذر صوم  
 الأبد ثم نذر اعتكافاً حلياً (قوله لكن الخ) قال في القمع ومن التفريعات أنه لو أصبح صائماً متوقفاً أو غير ناو  
 للصوم ثم قال الله تعالى "أن اعتكف هذا اليوم" لا يصح وإن كان في وقت تصح منه نية الصوم لعدم استيعاب النهار  
 وعند أبي يوسف أنه إذا كثرت النوافل كان قاله قبل نصف النهار زمة فان لم يشكفه قضاءه أو قد ظهر أن علة  
 عدم الصلة عدم استيعاب الاعتكاف بالنهار لا تعذر جعل التطوع واجباً وأنه لا محل للالتزام بالنهار المتبادل لكن  
 لـ هو مشكلة متعلقة لا تتعلق لها بما في المتن اه حلياً "فلو قال الله تعالى" أعتكف هذا اليوم عند طلوع القمر  
 ونوى صوم هذا اليوم تطوعاً أجزأه لاستيعاب النهار بالاعتكاف والصوم (قوله لعدم شرطه) أي الاعتكاف  
 وقوله إلى الكمال الأصلي وهو الصوم المقصود (قوله فلم يجز) تفريع على عود شرطه إلى الكمال الأصلي (قوله  
 سوى قضاء رمضان) لأن الله الاتصال بصوم الشهر ما لم يقض ولو قضا وقدر وجد (قوله لم يفتي في الأصول)  
 قال ابن اللث في شرح المنار ما يجب القضاء بصوم مكة ودان النذر كان وجباً للصوم إذا الاعتكاف  
 بدونه وهذا لو نذر أن يعتكف ليلة واحدة لا يصح لعدم شرطه وهو الصوم ولكن منقطع الصوم المقصود  
 أن عرف الوقت ولما انفصل الاعتكاف عن صوم الوقت بأن يترك كلف صار ذلك النذر بمنزلة نذر مطلق من  
 الوقت فعاد شرطه إلى الكمال بأن وجب الاعتكاف بصوم مقصود زال المانع وهو رمضان فان قلت على  
 هذا يعني أن لا يتأذى ذلك الاعتكاف في صوم قضاء ذلك الشهر كما لو نذر مطلقاً قلت العلة الاتصال بصوم  
 شهر مطلقاً وهو وجوده فان قلت الشرط يراعى وجوده ولا يجب كونه مقصوداً كما لو نذر أو لا يتعد نذر زمة  
 الصلاة ورمضان الثاني على هذه الصفة قلت حدوث صفة الكمال منع الشرط عن مقتضاه فلا بد أن يكون  
 مقصوداً اه حلياً أقول هذا كله إنما يظهر في الاعتكاف إذا نذر مطلقاً أما إذا لم يعلق لا يختص بزمان كما مر  
 في قضاءه أن يصح في غير رمضان المعين وقضائه (قوله وهو ظاهر الرواية) مقابلة رواية الحسن السابقة (قوله  
 على المساحة) أي المساحة فلذا أجازت صلاته فاعداً وأجراً خارجاً المصروع قدرته على القيام والقول بجر (قوله  
 جزء من الزمان) وار قل (قوله لا جزء من أربعة وعشرين) وهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله فلو شرع)  
 تفريع على قوله وأقله فلا ساعة (قوله لا يلزم قضاءه) الأولى في التعبير أن يقول يتبعه (قوله وما في بعض  
 لمعتبرات) من جعلها ما قدمه عن ابن الكمال - حلياً (قوله فترج على الضيق) وهو القول باشتراط الصوم  
 في النفل فيكون أقله يوماً (قوله وحرم عليه الخروج) حديث عائشة كان صلى الله عليه وسلم لا يخرج من  
 معتكفه إلا حاجة الإنسان بجر (قوله لانه منهي) أي لأن الخروج مقيم للنفل (قوله كما مر) أي من قول المصنف  
 وأقله فلا ساعة (قوله الخروج) أي من المعتكف ولو مسجد البيت في حق المرأة (قوله الحاجة للإنسان  
 الخ) لأن هذه الأشياء مستثناة للعلم بتوابعها وعدم الاستغناء عنها ولا يمكن بعده فراغه من الطهور ولا يلزمه  
 أن يأتيه صديقه أو يبيت بغيره أو يبيت في بيت كان له بيتان فأقرب البعيد منهما قبله - وقيل لا ينبغي أن يخرج  
 إلى الزاوية ما لو ترك بيت الخلاء للمسجد القريب وأقربه شهر (قوله طبعية) أي سواء كانت طبيعة أي  
 يحتاج إليها الإنسان بما به ولذهب بعد أن خرج إلى العبادة المربوض أو الصلاة بخلافه من غير أن يكون ذلك

على المذهب (فلونذر اعتكاف ليلة لم يصح)  
 وإن نوى معها اليوم لعدم محبتها للصوم  
 أما لو نوى بها اليوم صبح والفرق لا يفتي  
 (بجواب ما لو قال) في نذرته (ليلا ونهاراً فانه  
 يصح) إن لم يصح أن (الشرط) في الصوم  
 (يدخل الليل بها) أعلم أن (المشروط) قد ا  
 مراعاة (وجوده لا يجزأه) للمشرط (أجره)  
 (فلونذر اعتكاف شهر رمضان) لكن  
 صوم رمضان (عن صوم الاعتكاف) ذلك اليوم  
 قالوا الوصام تطوعاً ثم نذر اعتكاف ذلك اليوم  
 لم يصح لانه قضاءه من أوله تطوعاً فانه نذر به  
 واجبا (وإن لم يعتكف) رمضان المعين (ففي  
 من و) غيره (بصوم مقصود) لعدم شرطه إلى  
 الكمال الأصلي فلم يجز في رمضان آخر ولا في  
 واجب سوى قضاء رمضان القول لانه خلف  
 عنه وثقة فيه في الأصول في بحث الأمر  
 (وأقله فلا ساعة) من ليل أو نهار عند محمد  
 وهو ظاهر الرواية عن الأيام لبناء النفل على  
 المساحة وبه يفتي والساعة في عرف الفقهاء  
 جزء من الزمان لا جزء من أربعة وعشرين كما  
 بقوله المصنفون كذا في غير الأجزاء قضاءه  
 (قوله شرع في نفل ثم قطع) لا يلزم (على الظاهر) من  
 لانه لا يشترط له الصوم (على الظاهر) من  
 المذهب وما في بعض المعبرات أنه يأنز  
 بالشرع فترج على المصنف قاله المصنف  
 وغيره (وحرم عليه) أي على المعتكف اعتكافاً  
 واجبا أو النفل لانه الخروج لانه منهي له  
 لا يبطل كما مر الخروج إلا حاجة الإنسان  
 طبعية كقول وعاطف

فقد اجاز خلاف ما اذا خرج لحاجة الانسان ومكث بعد فراغه فانه ينتقض اعتكافه عند الامام بجر (قوله  
وغسل لواحلم) فيه نظر فان الغسل من الشرعية كما لا يخفى حايي قلت قد هم اياه من الطبيعية باعتبار  
سببه (قوله ولا يمكنه الاعتكاف في المسجد) يقتضي انه ادعاه الامكان والتظاهر ان التقيد بذلك مما يخرج على  
القول بانفساد اذا كان له زمان فاقى البعد منه ما أبو السعود (قوله أو شرعية) عطف على طبيعية ولقد  
أومن المتن والواو في قوله والجمعة من الشرح اه حلي (قوله كعبه) لم يذكر الحج وذكره في العرفة قال أما الحج  
لواحرمة العتكاف به أو بعمرة أقام في اعتكافه انه أن يفرغ منه ثم عني في إحرامه لانه أمكنه إقامة الامر من كان  
خاف فوث الحج بدع الاعتكاف ويصح ثم يستعمل الاعتكاف لأن الحج أهم من الاعتكاف لانه يغوث بمعنى يوم  
عرفة وأدراكه في سنة أخرى موهم وانما يستعمله لأن هذا الخروج وان وجب شرعا فأنما وجب بعد  
واجب به وعنده لم يكن معلوم الوقوع فلا يصير مستقنى في الاعتكاف اه (قوله لو مؤذنا) هذا قول ضعيف والعصم  
انه لا فرق بين المؤذن وغيره كما في الجهر واداد الفتح اه حلي (قوله وباب المنارة خارج المسجد) أما اذا كان باب  
المنارة داخل المسجد فكذلك بالاولى قال في الجهر ومورد المأذنة ان كان بابها في المسجد لا يفسد الاعتكاف  
وان كان بابها خارج المسجد فكذلك في ظاهر الرواية اه ولو قال الشارح وأذن ولو غير مؤذن وباب المنارة خارج  
المسجد لكان أولى اه حلي (قوله والجمعة وقت الزوال) ان قرب معتكفه بدليل المقابله لأن الخطاب يتوجه بعده  
(قوله أي معتكفه) والاولى التعمير به وقد يقال انما عبر به ليشمل المرأة اذا اعتكفت في منزله أو أرادت الخروج  
الى الجمعة (قوله مع منتهى) أي الاربع ولا يحتاج الى زيادة فحجة المسجد كما وقع لبعضهم لأن فعل السنة به  
أو الدخول بقية الفرض يتوب عنها وهذا مسلم سقوط ما في التمر عن السكالك من قوله أن كون الوقت مما يسع  
وقوع السنة والفرض فيه بعد قطع المسافة مما يعرف تحته مينا لا قطعاً فقد يدخل قبل الزوال اعدم مطابقة ظنه  
فلا يمكنه أن يبدأ بالسنة بل يبدأ بالجمعة اه فليست كل (قوله يحكم) من التكيم أي يعتبر في ذلك اجتهاده (قوله  
على الخلاف) بين الامام وصاحبه فأنما قالوا بزيادة ركعتين بعد الأربع المؤكدة وقد ظهر بذلك أن الأربع  
التي هي في بعد الجمعة ويؤى بها آخر ظهر عليه لا أصل لها في المذهب والا اعتبروا أداءها مع السنة ولا ينبغي  
الافتقار إليها في زمانها لأنهم تطرقوا منها الى التسكالك عن الجمعة بل ربما وقع عندهم أن الجمعة ليست فرضاً  
وأن التطوركاف ولا خلاف في كفر من اعتقد ذلك فلذا ثبت عليه من إقراره صاحب الجهر (قوله ولو مكث أكثر)  
أي أو أمه كفي الحلي عن الهداية (قوله لانه) أي المسجد الثاني محل له أي للاعتكاف (قوله وكذا تنزيها)  
فالرجوع الى الاول أفضل لأن الأقسام في محل واحد أشق على النفس نهر أي فالتواب فيه أكثر وبه الجوى  
وفيه مخالفة لما قدمه من البرجندى من أن المسجد ينعين بالشروع فيه فليس له أن يقتل الى مسجد آخر من  
غير عذر اه الا أن يقال خروجه لصلاته الجمعة هو العذر المبيح لا يقال الى غيره فتدبر أبو السعود (قوله بلا  
ضرورة) متفق بخلافه فانه لا يفسد اعتكافه لانه ليس بخروج الا ترى أنه لو حلف لا يخرج من الدار فقل ذلك لا يحنث  
ثم ان الفساد لا يتصور الا في الواجب واذا فسد وجب عليه القضاء بالصوم عند القدرة جبر المفاقاة بجر (قوله  
ولو ناسيا) أو مكراً أو لانداهام المسجد أو تفرق أهله أو أخرجه ظالم أو خاف على مشاعه أو خرج لجنائزته وان  
نعيت عليه أو لغيره عام أو لعذر المرض أو لانتفاذ غريق أو حريق أو لاداء شهادة يفوت حق المدعى بعدمها  
وان وجب عليه الخروج في هذه الثلاثة (قوله كما مر) أي عند قوله وأقله فلا ساعة حلي (قوله بلا عذر) المراد  
بالعذر الموضع التي قد هجر (قوله فسد) ولو وقع ذلك للمرأة وهو في مكنتها ولو طلقت وهي فيه لها أن  
ترجع الى بيتها وتبقى على اعتكافها اه وفيه أن يكون مفسداً على ما اختاره القاضي لانه لا يفلب وقوعه بجر  
(قوله فيقتضيه) بالصوم عند القدرة جبر المفاقاة غير أن المندوران كان اعتكاف شهر بعينه يقتضي قدر ما فسد  
لا غير ولا يلزمه الاستقبال كافي صوم ومضار وان سكن اعتكاف شهر بغيره يمينه يلزمه الاستقبال لانه لزمه  
متتابعاً فإما في فيه صفة انتابع وسواها فسد بصدقه بغير عذر كالخروج والجماع والاكل والشرب في النهار  
أو فسد بصدقه له ذكر كما ذكرنا من فاحتاج الى الخروج فخرج أو بغيره من رأسه كالحيض والجنون والاعماء  
العلوي بجر (قوله اذا أفسده بالردة) فأنما تأسد ما رجب عليه قبله بإيجاب الله تعالى أو إيجابه والنذر

وغسل لواحلم ولا يمكنه الاعتكاف الا في المسجد  
كد في النهار (أو) شرعية كعبه وأذن لو مؤذنا  
وباب المنارة خارج المسجد والجمعة وقت  
الزوال ومن بعد منزله أي معتكفه (خرج  
في وقت يدركها) مع سنتها يتحكم في ذلك رأيه  
ويستبعد ما أربعا أو سبعة على الخلاف ولو  
مكث أكثر لم يفسد لانه محل له وكذا تنزيها  
فخالفه ما التزمه بلا ضرورة (قوله فخرج) ولو  
ناسيا (ساعة) زمانية لا رملية كما مر (بلا عذر  
فسد) فيقتضيه الا اذا أفسده بالردة





والقاهر أن المباح عند الحاجة إليه خير لا عند عدمه وهو محل ما في الفتح قبيل الوتر أنه مكروه في المسجد بأكل  
الحسنات كائنات كل النار الحطب وبهذا التفرع اندفع ما في البحر من أن الأولى تفسير الخبر بما فيه ثواب يعني أن  
المعتكف يكرهه التكلم بالمباح بخلاف غيره إذ لا شك في عدم استغنائه عنه فأين يكرهه مطلقا اهـ (قوله  
وتدريس في سير الرسول) صلى الله عليه وسلم الذي في البحر وتدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم هو أولى  
لعموم التدريس وسير الرسول صلى الله عليه وسلم ما وقع له في غار به (قوله وحكايات الصالحين) أي المتعلقة  
بذكر أخلاقهم وأفعالهم فخرج بذلك الحكايات الملهية (قوله وكاتبه) ورأى الدين) كاتفقه والتوحيد والحديث  
والتفسير وما يتبع ذلك من الآله (قوله وبطل بوطه) ويحرم عليه وكذا دواحه كافي المخرج والاعتبار بخلاف  
الحديث والصوم فلا يحرم الدواحي وإنما حرم ذلك لقوله تعالى ولا تبشروهن وأنتم عاكفون في المساجد بجر  
فان قلت المعتكف في المسجد لا يتباهى بالوطء قلت تأويله أن يخرج لمباحة فبطا لأن اسم المعتكف لا يراد منه  
بذلك الخروج ويحتمل أن تكون الزوجة معتكفة في بيتها لا الزوج فيمكن الوطء في غير المسجد وحينئذ فيبطل  
اعتكاف الزوجة حموي وفي شرح التأويلات كانوا يخرجون ويقضون حاجتهم في الجامع ثم يقضون غير جعون  
إلى معتكفهم فقلت الآية أبو السعود وله في هذا محمول على الاعتكاف الواجب أو الواقع في شهر رمضان  
وأما النفل فيقطع بغيره المعتكف (قوله في فرج) الدر مثله أبو السعود (قوله في الأصح) وروى ابن جماعة عن  
أصحابنا عدم الفساد في التسليم اعتبارا له بالصوم أبو السعود (قوله لأن حاله مذكرة) لكونه في المسجد فهو  
كحالة الإحرام والصلاة بخلاف الصوم (قوله وبطل بانزال بطل) لأنه بالانزال صلي في معنى الجامع نهر (قوله  
لم يبطل) لعدم معنى الجامع ولأنه لم يفسد الصوم نهر (قوله لعدم المخرج) على الحرمة أي لعدم المخرج في اجتناب  
الدواحي ولو من غير انزال والذي في البحر أن حرمة الوطء لما ثبتت بصريح النص قويت فتعدت إلى الدواحي  
ثم قال بخلاف الحيض والصوم حيث لا يحرم الدواحي فيها لأن حرمة الوطء لم تثبت بصريح النهي وللكثرة  
الوقوع فلو حرم الدواحي لزم المخرج وهو مدفوع اهـ (قوله لبقاء الصوم) قال في البحر الأصل أن ما كان من  
محظورات الاعتكاف وهو ما منع منه لاجل الاعتكاف لا لاجل الصوم لا يختلف فيه العمدة والسهو والتهل  
والليل كجامع والخروج وما كان من محظورات الصوم وهو ما منع منه لاجل الصوم يختلف فيه العمدة والسهو  
والتهل والليل كالأكل والشرب (قوله وردته) فأنما تبطل لأنها تسقط ما وجب عليه ولو بإيجابه (قوله إن دام  
أياها) المراد بالأيام أن يفوته صوم بسبب عدم إمكان النية حينئذ ويقضيه في الأعوام كالجنون (قوله سنة)  
المراد به المباعدة حلبي (قوله قضه) أي بعد الاقاقة حلبي قال في المنع فان تناول الجنون سنين ثم أفاق هل  
يجب عليه أن يقضي في القياس لا يكفي صوم رمضان وفي الاستحسان يقضي لأن سقوط القضاء في صوم  
رمضان إنما كان لدفع المخرج لأن الجنون إذا طال قلما يزول فينبغي كراهية صوم رمضان فيخرج في قضاءه  
وهذا المعنى لا يخفى في الاعتكاف (قوله ولزمه الليالي الخ) حاصله أن ما يأتي بلفظ المفرد أو المثنى أو المجموع  
وكل منها إما أن يكون في الأيام أو الليالي فهي سنة وفي كل منها إما أن ينوي الحقيقة أو المجاز أو نويها أو لم تكن  
له نية فهي أربعة وعشرون وحكم المثنى والمجموع مذكور في المنصف وأما المفرد بأن قال الله على اعتكاف يوم  
لزمه قط سواء نواه قط أو لم تكن له نية ولا تدخل ليلته ويدخل المسجد قبل الفجر ويخرج بعده الغروب فان نوى  
الليلة معه لزمه وتعامه في البحر (قوله بلسانه) أشار به إلى أن نية القلب من غير تلفظ لا توجب شيئا وقد تقدم  
(قوله ولزمه) حال من الليالي والأصل أنه متى دخل الليل والتهل في اعتكافه فإنه يلزمه متابعا ولا يجزئه لو فرق  
بجر (قوله كركه) وهو نذر اعتكاف الليالي قلزمه الأيام (قوله العديدين) هما الليالي والأيام (قوله بلفظ الجمع)  
سواء كان صريحا كأيام والليالي أو تخمينا كثلاثين يوما أو ليلة أفاده صاحب البحر (قوله وكذا التنبيه)  
فأنما في حكم الجمع من كل وجه (قوله يتناول الآخر) دليله قصة ذكر ياءه على نيينا وعليه وعلى سائر النية  
الحالة والسلام فان الله تعالى قال آيتك أن لا تكلم الناس ثلاثة أيام إلا رمزا أو قال في آية أخرى أن لا تكلم  
الناس ثلاث ليال سويا والقصة واحدة والرمز الإشارة باليد أو بالأس أو بغيرهما بجر (قوله فلو نوى) لا وجه  
للتفرع بل هو حكم مستقل قال في البحر مشير إلى أن أول أحد العديدين الآخر وهذا عند نية أو عدم النية  
أما لو نوى في الأيام التمر خاصة محتمل لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما إذا نوى بالأيام الليالي خاصة حيث

وتدريس في سير الرسول عليه السلام وقصص  
الأنبياء وحكايات الصالحين وكاتبه أمور الدين  
(وبطل بوطه في فرج) أنزل أولا (ولو) كانه  
وطء خارج المسجد (ليلا أو نهارا) عامدا  
أو ناسيا في الإسهل لأن حاله مذكرة (قوله  
بأنزال بطل أو اس) أو قضيه ولو لم ينزل  
لم يبطل وإن حرم الكل لعدم الحرمة ولا يبطل  
بانزال بفساد أو تقربا لا بفساد ولا بآكل  
فاسد البقاء الصوم بخلاف أكله عند بوردته  
وسكنا النحر وجنونه إن دام أياها  
فإن دام جنونه سنة قضاءه إفسا نارا ولزمه  
الليالي بغيره بلسانه (اعتكاف أيام ولزمه)  
أي متتابعة وإن لم يشترط التسامع (كركه)  
لأن ذكر أحد العديدين بلفظ الجمع وكذا  
التثنية يتناول الآخر (فلو نوى في نذر  
الأيام التمر خاصة محتمل لانه نوى حقيقة كلامه بخلاف ما إذا نوى بالأيام الليالي خاصة حيث

لم تعمل نيته ولامه اللبالي والنهر لانه نوى ما لا يحتمل كلامه اه (قوله لنية الحقيقة) اعترض بأن اللفظ ينصرف  
الى الحقيقة بدون قرينة أو نية فواجه قوله لنية الحقيقة قلت كأنه اختار ما ذكره البعض من أن اليوم مشترك  
بين ياحض النهار ومطلق الوقت وأحد معني المشترك يحتاج الى ذلك لتعيين الدلالة للنفس للدلالة وعلى تقدير  
أن يكون مختاراً معاً لا يكون وهو أنه مجازي مطلق الوقت بخلافه أن ذكر الأيام على سبيل الجمع صارف  
عن الحقيقة كما تقدم فحتاج الى النية دفعا للصارف عن الحقيقة لا للدلالة عليها عنابة (قوله لا) أي لا تضع  
نيته لانه نوى ما لا يحتمل كلامه بجر (قوله صبح) أي لو نذر أن يشكف شهر أو استثنى الأيام لا يجب عليه شيء لأن  
الباقي اللبالي المجزأة فلا يصح الاعتكاف المندرج فيها ما شرطه وهو الصوم ونسب ذلك لو نذر ثلاثين ليلة  
ونوى اللبالي خاصة صبح لانه نوى الحقيقة ولا يلزمه شيء لأن اللبالي ليست محل الصوم بجر وهذا التعطيل هو  
المراد بقوله الماستر (قوله واهلم أن اللبالي تابعة للأيام) فالليلة سابقة على يومها وأما قوله تعالى ولا دليل سابق  
النهار فقال الامام غير الدين الرازي تفسيره أن سلطان الليل وهو القمر ليس يسبق الشمس وهي سلطان النهار  
وقيل تفسيره أن الليل لا يدخل وقت النهار (قوله الليلة معرفة) أي فأنها تابعة ليوم التروية كما في البحر والنهر  
فيكون ليوم التروية ليلتان حيث تدور في البحر ليلة الصبر ووجه التبعية صحة الوقوف فيها كما صرح في اليوم  
الذي قبلها (قوله وليالي النحر) أي اللبالي السابقة على أيام النحر في العرف وهي ثلاث تكون تابعة للأيام  
التي قبلها في الحكم يدل على هذا ما قاله في البحر والنهر والله الصبر تابعة ليوم معرفة فلذلك لم تجز الاضحية بعد  
الغروب من ليلة النحر ولو كانت تابعة لليوم الذي بعدها لجازت الاضحية فيها وأما الليلتان الباقيات لا يصح  
تبعيتهما لليوم الذي بعدهما فإن كلام الدينين واليوم يصح فيها الصبر فلا وجه لتبعيتهما لما قبلهما  
وتحصل أن يوم النحر لا يلبس له وما تصح فيه النجاسة ليلتان وثلاثة أيام (قوله رة فاقبالناس) فإن فيه فوسعة على  
الناس بصحة وقوفهم ليلة النحر وهذا لا يتم إلا لتعليل لا لول ليلة من ليالي النحر فتأمل (قوله دائرة في رمضان  
اتدافا) فيه أن معنى دورانه تقدمها تارة وأخرها أخرى وهذا قول الامام فقط لا قولهما أيضا فالصواب  
استقاط دائرة احطبي ويعلم من البحر (قوله ألا أنها تقدم وتؤخر) وأجاب الامام رضي الله تعالى عنه عن الادلة  
المفيدة لكونها في العشر الاواخر بأن ذلك كان في رمضان الذي كان صلى الله عليه وسلم يلتمسها فيه والسيقات  
تدل عليه لمن تأمل طرق الحديث والفاظها كقول جبريل الذي تطلب إمامك وأما كان يطلب ليلة القدر  
من تلك السنة وأما أخفيت ليحتمل في طلبه أفيئال بذلك أجزا لجهندين في العبادة كما أخفى سبحانه وتعالى الداعة  
ليكونوا على وجل من قيامها بغتة بجر (قوله وغمرته) أي الخلاف بين الامام وصاحبه (قوله في الاقول)  
أي في رمضان الاقول (قوله ولا خلاف أنه لو قال) أي أنت حر وأنت طالق (قوله والفتوى على قول الامام)  
وذكر حاشي خان أن المشهور عن الامام أنه اندور في السنة وقد تكون في رمضان وقد تكون في غيره (قوله لكن  
قيد) أي قيد صاحب المحيط الاقرب بقرول الامام (قوله فقبها) أي عا وقع في تلك الليلة من الاختلاف هذا  
ما ظهر (قوله والا) بأن كان عاشيا اه بجر والله سبحانه وتعالى أعلم

### • (كتاب الحج) •

لما كان مركبا من المال والبدن وكان واجبا في العمر مرة ومؤخر في حديث بنى الاسلام على خمس أخرى  
وختم به العبادة لكن في قوله -م أنه مركب ظاهر بل هو عبادة بدنية محضة والمال انما هو شرط في وجوبه لأنه  
جزء مفهومه أفاده في النهر وتوقعه الحارثي بأنه لو كان بدنيا محضا لما ساق في التباية لأن البدن في المحض  
لا يجوز فيه التباية اه إلا أن يقال انما جازت على خلاف القياس لو رددنا التزمير بها وهو حديث الخدمية  
وغيرها وعنون الكتاب بالحج دون العمرة وإن ذكرت فيه لشرفه وفي القهستاني ما يفيد إطلاق الحج على  
العمرة فإنه قال الحج نوعان الحج الأصغر حج الاسلام والحج الأصغر العمرة فلم يكن العنوان من التخصيص  
في شيء والصحيح أنه لم يجب الا على هذه الأمة ديري فكان من قبلنا من الامم يحبون تبرعاً كان صلى الله عليه وسلم  
يجي وهو مكة كل سنة إلا أن عنده ما منع وكانت جهته الفريضة بعد ما هاجر سنة عشر ورج أبو بكر رضي الله تعالى  
عنه في السنة التي قبلها سنة تسع وفيه ما فرض الحج وحج بالناس سنة ثمان وهي عام الفتح عتاب بن أسيد الذي  
ولاه النبي صلى الله عليه وسلم أميراً مكة بعد الفتح أبو الهود وشرايط وجوبه الاسلام والعقل والبلوغ

نية الحقيقة (وان نوى بها) أي الأيام  
(اللبالي لا) بل يلزمه كلاهما (كالنذر  
اعتكاف شهر ونوى النهر خاصة أو) نوى  
(عكسه) أي الليل خاصة فإنه لا يصح فيه  
لأن التبرع لا يستثنى اللبالي فيقتض  
فلا يحتمل مادونه إلا أن يستثنى اللبالي فيقتض  
بالنهر ولو استثنى الأيام صح ولا نوى عليه ما  
والنهر ولو استثنى الأيام صح ولا نوى عليه ما  
وللبالي التروية سبع للنهر المنضمين فبقا بالناس  
كما في الضحية لولولية هذا وليلة القدر دائرة  
فإن رمضان انقطاعا لا أنها تقدم وتؤخر خلافا  
لها وغمرته فحين قال بعد ليلة منه أنت حر  
وأنت ضالقة لنية القدر فمعه لا يقع -في  
ينال شهر رمضان الا في لجواز كونها في  
الاول في الاولى وفي الاخرى في الاخرى ولا  
يقع اذا ضاع مثل تلك الليلة في الاخرى ولا  
خلاف أنه لو قال قبل دخول رمضان وقع  
بضبه حال في المحيط والفتوى على قول  
الامام لكن قيده بكون الحائث فقهه يعرف  
الاختلاف والا فهي ليلة السابع والعشرين

### • (كتاب الحج) •

والحرية والوقت والقدرة على الزاد والراحلة والعلم يكون الحج فرضا وشرايط وجوب أدائه صحة البدن وزوال  
 الموانع الحسية عن الذهاب الى الحج وأمن الطريق وعدم قيام العدة في حق المرأة وخروج الزوج أو المحرم  
 معها وشرايط صحته الاحرام والوقت المخصوص والمكان المخصوص والاسلام واعلم أن لريدا الحج مهمات  
 ينبغي الاعتناء بها وهي البراءة بشروطها من ردة المظالم الى أهلها عند الامكان فان لم يمكن ردة المظالم الى أهلها  
 بان مات المستحق ولا وارث له فإنه يتصدق بقدر ما عليه ليكون ودبعة عند الله تعالى ليوصله الى خصمه يوم  
 القيامة **كذلك في منية الحق** وقصصا ما قصر في فعله من العبادات والندم على تقربته فيه والعزم على عدم  
 العود الى مثله والاستقلال من ذوى الخصومات والاملاط ورضى من يكره السفر بغير رضا قال في العيون  
 اذا أراد الابن أن يخرج الى الحج وأبوه كاره لذلك اذا **كان الابن مستغنيا عن خدمته** فلا بأس به وان كان  
 محتاجا بكماله وكذا الأم وفي السفر الكبير اذا لم يحتج عليه الضعيف فلا بأس به **وكذلك** يذكره ان كرهت زوجته  
 خروجه ومن عليه نفقته وفي النوازل أن الابن اذا كان أمرا صبيح الوجه فلا بأس أن يمنعه من الخروج ولو من  
 بيته ولو كان بالغاً كما لا يخرج بنته لان البنت يشبهها الرجال فقط والامر صبيح الوجه تشبهه الرجال والقصاص  
 فالفتنة فيه من الجانبين وان كان الطريق مخوفاً لا يخرج وان لم يكن أمراً والابن اذا راد والجدات كالابوين  
 عند فقدهما ويكره الخروج للزوجة والحج لمدون وان لم يكن له ما لا يقضى به دينه الا أن يأذن الغريم فان كان  
 بالدين كفيل بإذنه لا يخرج الا بإذنه ما وان كان بغير إذنه فبإذن الطالب وحده وما تقدم في حج الغرض أمانج  
 النفل **فقط** علة الوالدين أولى مطلقا **كذلك في المنتقى** ويشاوره رأى ثم يستره الله تعالى في أنه هل يشترى  
 أو يكتري وهل يسافر برأ أو بجرا وهل يرافقه فلاناً ولا لان الاستخارة في الواجب والمكروه والحرام لا يحمل لها  
 نهر ومفاده أن ذلك في حجة الاسلام أما النفل فلا مانع من الاستخارة فيه وكيفيتها أن يصلى ركعتين يقرأ فيهما  
 بالكافرون والاخلاص ثم يدعو بالدعاء المعروف ويجتهد في تحصيل نفقة حلال فإنه لا يقبل بالنفقة الحرام  
 كما ورد في الحديث وان سقط الغرض عنه فلا تنافي بين سقوط الغرض وعدم قبوله فلا يشاب لعدم القبول  
 ولا يعاقب عقاب تارك الحج ولا بد منه من رفيق صالح يذكركه اذا نسى ويصبره اذا جزع ويعينه اذا عجز وكونه  
 من الجانب أولى تباعد من القطيعة ويرى المكاري ما يحمله ولا يحمله اكثر منه الا باذنه وذكر عن بعض  
 السلف أنه دفع اليه بطاقة ليوصلها الى انسان فامتنع من حملها بدون إذن المكاري ورعا **ككونه** لم يشارطه  
 على ذلك **وكذلك** احتزم من تحصيل الهدية فوق ما تطيق ومن تقليل ماله في المعتاد بالضرورة وتجزيده السفر  
 عن التجارة احسن ولو انقرض لا ينقص ثوابه كالفارز اذا انقرض وهذا محمول على ما اذا لم يحمله التجارة على السفر  
 والتجزيه عن الرياء والسعة وانقرض ظاهر او باطنا فرض والركوب في الحمل كرهه بعضهم خوفا مما ذكره ولم يكرهه  
 بعضهم اذا تجرد عن ذلك في التحقيق لاختلاف المذهب افضل من الركوب بل يطقه ولا بأس بمخلقه  
 وأما ما جازى صلى الله عليه وسلم راكبا فلانه القدوة فكانت الحاجة ماسة لا ظهوره ليراه الناس ولا بما كسر  
 في شرع الزاد والادوات ويستحب ان يجعل خروجه يوم الخميس او يوم الاثنين ويفعل ما ذكره العلماء  
 من آداب السفر يجرى واول السجود بصرته (قوله بفتح الحاء وكسرها) بما قرئ في السبع وقيل الاول الاسم  
 والثاني المصدر وقيل عليه منعه ونهر (قوله الى معظم) هذا تقييد من الكمال لا طيلة لاهم وامتنع عليه  
 بقول الشاعر

واشهد من عوف حولا كثيرة • • • • • يحجون سب الزرقان المزعفر

السب العامة والزرقان بكسر الزاي والراء وسكون الواو مكونة واحدة كافي لب الباب في الاصل القمر لقب به حسين  
 ابن بدر بن عمار والمزعر المسبوع بالزعران وهو صفة لسب وسكنات سادة العرب ثم يبع عمارها به وكان  
 الزرقان يرفع له بيت من عمار وثياب مصبوغة بالزعران وكانت بنو عوف تخرج ذلك البيت معظمين له قال  
 ابن السكيت هذا معناه الاصل ثم تعرف استعماله في القصد الى مكة لتلك تقول حجبت البيت أحبه  
 جباناً فاحاج نهر واول السجود (قوله كما نطسه بعضهم) هو الزيلعي فجعله كاتيم كافي البحر وكذا وقع لبعض أهل  
 اللغة قال في التهرولة القصد كذلك في غير كتاب من اللغة وقيد في القفح الى كونه معظما (قوله زيادة الخ) هذا  
 التعريف اولى من تعريفه بالقصد لان القصد شرطه والزيادة فعل فهو بهذا التعريف يوافق بقية العبادات

(هو) بفتح الحاء وكسر هاء القصد الى معظم  
 لا يطلق القصد كما نطسه بعضهم وشرعا (بارة)

فإن الصلاة اسم لأفعال مخصوصة والزكاة اسم للأيام المخصوصة والصوم اسم للأيام سالها الناس فليكن  
الحج اسما لأفعال مخصوصة ولا يراد بالزيارة زيارة البيت فقط فإنه عليه بصير الحج لهما للطواف فقط وليس  
سكنا ذلك فإن ركنه شيان الطواف بالبيت والوقوف بعرفة بالشرط المعلوم وهو الاحرام أقاده في البحر  
(قوله أي طواف ووقوف) هذا تفسير مراد والافاز بزيارة لغة الذهاب (قوله مكان مخصوص) المراد بالبيت  
الصادق بتعدد (قوله في الطواف الحج) هذا أولى عما وقع لابي السعود من تفسير الزمن بأشهر الحج (قوله إلى آخر  
العمر) وأما كونه في أيام التعريف واجب (قوله من زوال شمس عرفة المجر) اللام بمعنى إلى والجمع بين جزء من  
النهار والميل واجب (قوله بأن يكون محرما) تبع فيه صاحب التمهيد بعبارة ما ورد على تفسير الحج بالفعل  
الذي هو الزيادة من أن ذكر الفعل المخصوص عليه بصير حشا والآن المعنى يزول إلى أن الحج فعل بفعل  
وقساده لا يخفى وحاصل الجواب أن المراد بالفعل الثاني الاحرام وبه بصير الثاني غير الأول ويلزم عليه ادخال  
الشرط في التعريف فلا يبقى الزيادة على معناها اللغوي وفسر الفعل المخصوص بالوقوف والطواف لكان أولى  
فليتأمل (قوله بنية الحج) انما اقتصر عليه لأن الكلام في الحج الأكبر والأقل لا بد لهما من النية (قوله  
سابقا) أي على الوقوف والطواف أما كونها من الميقات فواجب (قوله كما يصح) من أنه شرط ابتداء حكم  
الركن اتهام حتى لم يميز لفات الحج استدانة ليقتضى من قابل بل يتصل بعرفة ويقضى من قابل ولو كان شرطا  
لصح استدانة (قوله من أركان الدين) التي هي الصوم والحج والاعادة والركن الثاني وكلمة التوحيد حلي (قوله  
فرض) أي بقوله تعالى والله على الناس جميع البيت الآية والمراد بالناس المؤمنون بقرينة ومن كفر نهر وأما قوله  
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ففعل سنة لا فاعل لم تثبت به الفرضية بل انما ثبت به وجوب الاقام  
بالشروع حلي عن الزيلعي (قوله لعذر) وهو أن آيته نزلت بعد فوات الوقت وأيد الشايع بما ذكره ابن القيم من  
أن الصحيح أن الحج فرض في أوخر سنة تسع بقوله تعالى والله على الناس الآية ونزلت عام الوفود سنة تسع  
وانه عليه السلام لم يؤخر الحج بعد فرضه عاما وهذا هو الاصح عليه وسلم وأما ما قاله بعضهم  
من أنه صلى الله عليه وسلم علم أنه يدرك الحج قبل موته ليعلم الناس مناسكهم تكمilla للتبليغ كما في النهر وغيره  
قال العيني أنه ليس بسديد ويحتمل أن العذر والخوف من المشركين على أهل المدينة أو على نفسه عليه الصلاة  
والسلام أو زعم مخالطة المشركين في نسكهم أو كان لهم عهد في ذلك الوقت فأخر الحج حتى بعث أبا بكر وعليه  
فنادى أن لا يحج بعد العام مشرك ولا يطوف بالبيت عريان ثم حج بعد (قوله مع علمه) متعلق بمحذوف صفة  
لعذر أي هذا العذر صاحب العلم صلى الله عليه وسلم وجعل الشرح بين الاجابة بذكر العذر والعلم (قوله  
ليكمل التبليغ) علمه ليعلم ببقائه صلى الله عليه وسلم حلي (قوله لأن سبب البيت) وقوله صلى الله عليه  
وسلم للأقرع بن حابس لما سأله حين أخبره عليه السلام بفرض الله الحج في كل عام أم في العمر قال لا  
في العمر ولو قلتم الوجبت اه وانما تجب لو قالها لانه الشارع وهو نص الاسباب نهر (قوله وهو واحد)  
اعترض به كثرة وجوب الزكاة مع اتحاد المال واجب بان اختلافه باختلاف النعم ولو تقدير المال مع هذا  
النعماء غير مع غاؤه آخر فهو متعدد حكما (قوله والزيادة تطوع) لقوله صلى الله عليه وسلم من زاد فهو تطوع (قوله  
كما إذا جاوز الميقات) أو أحرم منه لتعدد دخول الحرم سواء أحرم معية الحج أو معهما فإنه يتعبد بالوجوب  
ولا داعي إلى العدول عن ذلك إلى ما ذكرنا في الهداية ثم لا تفتي إلى المراقبة على قصد دخول  
مكة عليه أن يحرم قصد الحج والعمرة عندنا ولم يقصد لقوله صلى الله عليه وسلم لا يجاوز أحد الميقات الا محرما  
ولأن وجوب الاحرام لتعظيم هذه البقعة الثمينة يستوى فيه الساجد والمعتز وغيرهما فحصل من هذا ان  
الحج والعمرة لا يكونان نفلا من الاطلاق وانما يكونان نفلا من البستان والحرم اه (قوله فان اختار الحج  
انصف بالوجوب) فيكون من قبيل الواجب الخيرة أي وان اختار العمرة انصف بالوجوب وانما لم يسم  
اقتضاء المقام اياه حلي (قوله من يجب استئذانه) كالأب المحتاج لخدمة ابنه وكالزوجة وكل من عليه ثقته  
فقد رآه يكون فرضا واجبا ونفلا وحراما ومكروها وانما هو انه لا يتصف بالاباحية لانه عبادة فوضعا اه  
(قوله فلا بد منه) من الحج بل من الخروج من البيت كما مر (قوله على الفور) هو الاتيان به في اول وقتها  
الا مكان من فارت القدرة غلت استعير للسرعة ثم اطلق على الحالة التي لا تراخي فيها جازا من سلا نهر وهو متعلق

أي طواف ووقوف (مكان مخصوص) أي  
السكينة وعرفة (في زمن مخصوص) في  
الطواف من طلوع فجر النحر إلى آخره -  
وفي الوقوف من زوال شمس عرفة لغجر النحر  
(فعل مخصوص) بأن يكون محرما بنية الحج  
سابقا كما يصح لم يقل لاداء ركن من أركان  
الدين ليمتج الفعل (فرض) سنة تسع وانما  
آخره عليه السلام لعذر عذر مع علمه ببقاء  
حياته ليكمل التبليغ (مرة) لأن سبب البيت  
وهو واحد والزيادة تطوع وقد يجب كما إذا  
جاوز الميقات بلا احرام فإنه كما يصح يجب  
عليه احدا التمكن فان اختار الحج انصف  
بالوجوب وقد يتصف بالحرمه كما الحج بحال  
يرام وبالكراهة كالحج بلا إذن من يجب  
استئذانه وفي التوازل لو كان الابن صبيحا  
فلا بد منه حتى يلحق (على الفور)

بمخذوف يعلم من الشرح أى ويجب على الفور (قوله فى العام الاول) لأن الاستصحاب فى تعيين أول سنى الامكان  
لأن الحج له وقت معين فى السنة والموت فى سنة غير نادر فقام خبره من وقته بعد التمكن من بعض له على الفوات  
فلا يجوز ورود من أراد الحج فليجمل فان الانسان قد يمر من الراحة قد تطل والحاجة قد تعرض (قوله وأصح  
الروايتين) لا يصلح معطوفاً إلا على قوله الشافى فيصير التقدير وعند أصح الروايتين وفيه من الركاة كما لا يخفى  
وعبارة البحر وهو قول أبى يوسف وأصح الروايتين الحج ولا غبار عليها حلياً ويصح جعل الواو داخله على مبتدأ  
محذوف أى وهو أصح (قوله ومالك وأحمد) عطف على الشافى أى وعند مالك وأحمد وإن ثبت أن عن كل منهما  
روايتين صح عطفه على الامام فليراجع حلياً وعبارته فى شرح المتن تعين العطف على الامام وعند محمد يجب  
على التراخي والتجمل أفضل (قوله فيفسق) أى عند ههنا فهو آثم وعند محمد لا وإذا حج فى آخر عمره ارتفع الاثم  
انقضاء بحر (قوله وترد شهادته) عطف مسبب على سبب (قوله تأخيره) أى المكلف الحج (قوله أى سنيها) بحث  
لصاحب البحر حيث قال ويثبت أن لا يصير فاسقاً من أول سنة على المذهب الصحيح بل لا بد أن يتوالى عليه  
سنوات لأن التأخير فى هذه الحالة صغيرة لأنه مكره فخر عما لا يصير فاسقاً بارتكابها مرة بل لا بد من الاصرار  
عليه وهو مقتضى قولهم بأن الفور واجب وأجرى الشارح سنيها مجرى حين فتوته وتعبيره بالجمع فيبعد أن  
الاصرار لا بد فيه من ثلاث مرات فأكثر اهـ حلياً قلت قول صاحب البحر آخر اهـ لا يصير فاسقاً بارتكابها  
مرة فيبعد أنه يفسق بالمرتين غير ادب بالجمع فى قوله أو لا بل لا بد أن يتوالى عليه سنوات ما فوق الواحد وهو صريح  
ما فى شرح المتن فإنه قال فيفسق وترد شهادته تأخيره عن العام الاول بلا عذر (قوله وبارئ كتابه) أى الذنب  
الصغير وانما ذكر الصغير باعتبار أن الصغيرة ذنب ولا يرجع الصغير الى التأخير لأن المقصود الاستدلال بالامر  
الكلى وهو أن كل صغيرة لا يفسق مرتكبها بمرة واحدة (قوله الا بالاصرار) أى يمكن بالاصرار فهو استثناء  
منقطع لعدم دخول الاصرار تحت المرة حلياً (قوله ووجهه) أى وجهه كون التأخير صغيرة وليس من الكبائر  
(قوله لأن دليل الاحتياط) أى المقتضى للفورية الذى استدلاله عليها طائفة والكبيرة لا تثبت الا بدليل قطعى  
والدليل هو ما تقدم من أن الحج له وقت معين فى السنة والموت فى سنة غير نادر الخ واستدل محمد على التراخي  
بعدم اقتضاء الامر الفورى وأنه صلى الله عليه وسلم حج سنة عشر وقريضة الله فكانت سنة تسع حلياً  
ينصرف (قوله وسعه أن يستقرض) وفى التراخي عن أبى يوسف يلزمه الاستقراض اهـ ودرى منقى (قوله  
أن لا يؤاخذ الله تعالى) أى اذا مات قبل قضاءه وقوله بذلك أى الاستقراض أى ذنب الاقدام عليه لأنه هو  
الذى حق الله تعالى وأما المال فجعله الله تعالى حق العبد ويحتمل أنه لا يؤاخذ بنفس المال أيضاً بأن يرضى الحق  
تبارك وتعالى غريمه عنه (قوله أى لو نأوا وياؤه) أما اذا لم ينو ذلك فكان من الماثل المزمع وورد أن الله  
تعالى مع الدائن حتى يوفى دينه ما لم يكن دينه فيما يكره الله (قوله على مسلم) فلو ملك الكافر ما به الاستطاعة  
ثم أسلم بعد ما افتقر لا يجب عليه نية تلك الاستطاعة بخلاف ما لو ملكه مسلماً لم يوجب حتى افتقر حيث يتقرر  
وجوبه ديناً فى ذمته فتح وهو ظاهر على القول بالفورية لا التراخي نهر (قوله لأن الكافر غير مخاطب الخ) مفهوم  
التقييد بالاداء أنه مكلف باعتقاد الوجوب وهو مذهب البصريين ومن ذهب العراقيين وجوب الاعتقاد  
والاداء وهو المذهب كما حذر به صاحب البحر فى شرح المنار ومذهب أهل حمرقند عدم وجوب واحد منهما  
وهو الذى عليه أكثر الفقهاء (قوله من) فلاح على عبس ولو مدبراً أو امرأة أو مكاتباً أو بهماً وما ذواله فى  
الحج ولو كان بمكة لعدم ملكه بخلاف الصلاة والصوم لأن الحج لا يتأق الا بالمال غالباً بخلافهما ولقوات حق المولى  
فى مدة طويته وحق العبد مقدم باذن الشرع والمولى وإن أذنه فقد أعاره منافعهم والحج لا يجب بقدره عارية  
بحر (قوله مكلف) أى بالغ عاقل فلا يجب على صبي ولا مجنون وفى المتروك خلاف فى الاصول فذهب  
لغير الاسلام الى أنه يوضع عنه الخطاب كالمصبي فلا يجب عليه نية من العبادات وذهب المدبوسى فى التقوم  
الى أنه مخاطب بالعبادات احتياطاً (قوله اما بالكون فى دارنا) سواء علم بالفرضية أم لا نشأ على الاسلام فيها  
أم لا بحر (قوله أو مستورين) أو وجب وأمر آتين وعندهما لا تشترط العدالة والبلوغ والحزبة فذهب صاحب البحر  
(قوله صحيح البدن) فخرج به من بدنه غير سالم من الآفات المانعة عن القيام بما لا بد منه فى السفر فلا يجب  
على مقعد ومفلوج وشيخ كبير لا يثبت على الراحة بنفسه ويطبق بهم المحبوس والمخالف من السلطان الذى يمنع

فى العام الاول عند الشافى وأصح الروايتين  
عن الامام ومالك وأحمد ففسق وترد شهادته  
تأخيره أى سنيها لأن تأخيره صغيرة  
وبارئ كتابه مرة لا يفسق الا بالاصرار بحر  
ووجهه أن الفورية طينة لا بد من دليل الاحتياط  
ووجهه أن لا يؤاخذ الله تعالى  
طائفة ولذا أجسروا أنه لو تراخي كان أداه  
وان آثم بكونه قبله وطأ الوالم يحج حتى اتان  
ماه وسعه أن يستقرض ويحج ولو غير قادر  
على وقائه ويرجى أن لا يؤاخذ الله تعالى  
بذلك أى لو نأوا وياؤه اذا قدس كراهية  
فى الطهريه (على مسلم) لأن الكافر غير  
مخاطب بفروع الايمان فى حق الاداء وقد  
مقتضاء فيما علقناه على المنار (حرم مكلف)  
عالم بضره اما بالكون فى دارنا أو بأخبار  
عمل أو مستورين (صحيح) البدن



الناس من الخروج الى الحج كما ذكره الشارح وكذلك الاجاب الاجاب منهم وظاهر الرواية عن حواجبه  
 على هؤلاء اذا ملكوا الزاد والراحلة وقوة من يرفعهم ويضعهم ويقودهم الى المناسك واذا وجب الاصل وجب  
 البدل وهو الاجاب ويجزئهم ما استقر العجز فان زال أعادوا واختار في الحصة والخلاف مبنى على أن الحصة  
 من شرائط الوجوب وبه قال أو وجوب الاداء وبه قالوا وأثر الخلاف يظهر في الاجاب والايضا وحمل الخلاف  
 اذا لم يقدر على الحج وهو صحيح فان قدر عليه ثم زالت القدرة وجب الاجاب انشاؤها وكلام أنهم لو تكفروا الحج  
 سقط عنهم لان عدم وجوبه عليهم للعرج فاذا تحملوه وقع عن حجة الاسلام كالذوق اذا حج بحر ونهر (قوله بصير)  
 فلا يجب على الاعمي وان وجد قائد الى المشهور عن الامام لان القادر بقدرة الغير لا يعد قادرا (قوله يمنع منه)  
 أي من الحج أي الخروج اليه (قوله يصح بدنه) يضم اليه وكسر الصاد الموهلة وتشديد الحاء الموهلة وضمه الى  
 الزاد وفي نسخة يصح بدنه (قوله وجب) يضم اليه وتخفيف التثنية وتشديد هاء وقد تسكن الباء واعلم أن القدرة  
 لا تثبت بالاباحة وهو شرط عام في حق كل أحد حتى أهل مكة (قوله وراحلة) القدرة عليها تثبت بالملك  
 أو الاجارة لا بالعارية والاباحة هي شرط في حق غير المكي ولو قادرا على المشي أما هو فلا ومن حولها كأهلها  
 لانهم لا يطعمهم مشقة بالمشي اليه فاشبهه السبي الى الجمعة أما اذا كان لا يستطیع المشي أصلا فلا بد منه في حقه  
 أيضا بحر (قوله محتمة) أمان أم أمكنه أن يكثرى عقبة بأن يكثرى اثنان راحلة يعقبان عليه يركب أحدهما  
 مرحلة والاخر مرحلة فلا يجب عليه لانه غير قادر على الراحة في جميع الطريق وهو الشرط سواء كان قادرا  
 على المشي أم لا بحر (قوله وهو المسمى بالمتعب) يضم اليه اسم مفعول أي ذو القتب وهو كافي القاموس الا كاف  
 الصغير حول السنام حلي (قوله والا) أي لا يقدر على ركوب المتعب لكونه مترفها (قوله فشرط القدرة على  
 المارة) هي شبه اليهودج حلي عن القاموس قال في البحر والابان كان مترفها فلا بد أن يقدر على شق حمل وهو  
 المسمى في عرفنا بحمار أو مواشيه وثق الحمل جائبه لان العمل جائين ويكتفى أحد جانبيه وقد رأيت في كتب  
 الشافعية لا بد أن يجرد من ركب في الجانب الآخر وهو المسمى بالمعادل فان لم يجد لا يجب عليه الحج ولم أره  
 لا تشاء وأعلمه م انما لم يذكره لما أنه ليس بشرط لا يمكن أن يضع زاده وقربه وأمنته في الجانب الآخر (قوله  
 لم يجب) فيه نظر فان المراد بالراحلة ما يركب وان كانت في الاصل اسم البعير قال القهستاني وراحلة أي ما تحمله  
 وما يحتاج اليه من الطعام وغيره ذهابا وايابا وهي في الاصل البعير القوي على الاسفار والاجال اه وقال  
 في المسالك المتقسط شرح المسلك المتوسط والتفكير من الراحة من يعبر أو خيل أو بغل الا أنه كره ركوب الحمار  
 في المسافة البعيدة لعدم تحمله المشقة الشديدة اه حلي (قوله وانما صرحوا بالكرامة) أي انتزيمية  
 كما استظهره صاحب الجرد دليل فضيلة مقابله وفي حاشية الاشياء لابي السعدي انما كره على الحمار لان الشيطان  
 يتراى له كثيرا ومن ثم تدب الاستعاذة من الشيطان عند نهيقه وخص بعضهم الكرامة بحالة الوقوف اه  
 (قوله به يفي) بذلك يعلم من وجوبه ما قد مناه عن البحر من أن الحج ماشيا بل بيطيه ولا يسيء خلقه أفضل منه  
 راكبا أو محمول على من لا يطيقه أو يسيء خلقه وفي الوهبانية وشرحها للشرع بل لا يأنج الغني أفضل من حج  
 الفقير لان ابتداء فعل الا قول فرض بخلاف الثاني (قوله أفضل من المارة) خوفا من الرياء والفخر ولم يكرهه بعضهم  
 اذا تجرد عن ذلك بحر وقد مر (قوله منا) المتى رطلان وفي عبارة المن أربعمائة استاروا واستارته دراهم ونصف  
 (قوله وظاهره أن البغل كالحمار) نفع نفسه صاحب النهر وفيه ما فيه حلي واستظهر الحوى أن البغل يقدر  
 على ضعف ما يحمله الحمار وفيه أنه باعتبار ذلك يزاحم البغل على حمل الجمل وفيه ما فيه (قوله ولو وهب الارب  
 لانيه) أو عكسه واذا علم الحكم فبين لامة منه يعلم بالطريق الاولى فيمن شأنه الامتنان كالاجنبي ولو قبل المباح  
 هل صرفه الى غير ذلك الوجه لم أره والظاهر أن له ذلك على قول محمد أبو السعدي ملزمة (قوله وهذا من باب) أي  
 القدرة على الزاد والراحلة (قوله خلافا للاصوليين) فضاوا انهم من شرط وجوب الاداء وانما لم يوافق الفقهاء  
 أهل الاصول في ذلك لانه لا فائدة في جعله من شرائط وجوب الاداء لان الفائدة لزوم الايضا به عند الموت  
 وعدمه والفقهاء لا يأتون فيه ذلك بحر (قوله فضلا عما لا بد منه) كفره وسلاحه وقيامه وعبد خدمته وقضاء  
 ديونه ولو اصدقته ثأنه وقيل لا تنفع ويغني قصر الخلاف على المؤجل منها اه نهر (قوله كما ترفى الزكاة)  
 من بيان ما لا بد منه من الطوائف الاصلية وهو ما يدفع عنه الهلاك حقيقة أو تفقدا (قوله ومنه) أي عما لا بد منه

(بصير) غير محصور وناقص من سلطان يمنع  
 منه (ذي زاد) يصح بدنه فالاعذار لهم  
 وضوؤه اذا قدر على خشيته لا يعد قادرا  
 (وراحلة) مختصة به وهو المسمى بالمتعب ان  
 قدره لا يقتصر على القدرة على المارة لا فاق  
 لا يمكنه يستطيع المشي لثبته بالسي للجمعة  
 وأما أنه لو قدر على غير الراحة من بغل  
 أو حمار لم يجب قال في البحر ولم أره سريحا  
 وانما صرحوا بالكرامة وفي السراجية الحج  
 راكبا أفضل منه ماشيا به يفي والمتعب أفضل  
 من المارة وفي جارة الخلاصة حمل الجمل  
 حاتان وأربعمائة من المواشيت وخمسون  
 وظاهره أن البغل كالحمار ولو وهب الارب  
 لانيه ما لا يجب به لم يجب قبوله لان شرائط  
 الوجوب لا يجب تحصيلها وهذا من باب  
 الفقهاء خلافا للاصوليين (فصل في الاعمال لا بد  
 منه) كما ترى الزكاة ومنه المسكن ومرتبة  
 ولو كبير يمكنه الاستغناء ببعضه والحج  
 بالفاضل فانه لا يلزمه بيع الزائد

وقوله المسكن أى المحتاج اليه للسكنى أما الدار التى لا يسكنها والعبد الذى لا يستخدمه فعليه أن يبيعه ويحج  
ومثله التاع الذى لا يتن بجر وأبو السعود (قوله نعم هو أفضل) أى يبيعه الزائد أو يبيع جميعه وشراء قدر حاجته  
أفضل بجر (قوله وعلم به) أى يبيعه لزوم بيع الزائد (قوله والاكتفاء) بالجزم عطاء على بيع (قوله لا يلزمه)  
لأنه هذا المال مشغول بالحاجة الأصلية (قوله وحزنى النهر) حيث قال أما المحترف إذا ملك قدر ما يبيع به  
ونفقة عياله وذهابه وإيابه فعليه الحج اتفاقا لأنه غير محتاج الى رأس مال لتسيام حرقته وينسب أن يقيد بجرقة  
لا تحتاج الى آلة أما المحتاجة اليها فيشترط أن يبيعه قدر ما تنسرى به اه ويشترط أن يفضل أيضا مال بقدر رأس  
مال العبارة بعد الحج ان كان تاجر أو كذا الدهقان والمزارع ورأس المال ان كان تاجر اختلف باختلاف الناس  
بجر (قوله معه ألف) المراد أن عنده ما يهتكفى للحج (قوله ولو وقته زمة الحج) امتثل بكل بعضهم تقديم الحج  
على التزج بأن المصرح به لزوم الحج شرائط منها أن تلك قدر نفقة الذهاب والاياب فاضله عن حوائجه الأصلية  
ومن المعاصم أن النكاح من الحوائج الأصلية حتى صرحوا بوجوبه عند التوفيق ولو ينفق الزنا الابه فرض  
فكيف يلزمه الحج تلك الاف مع كونها مشغولة بحاجة النكاح فان قلت يجاب بما اذا لم يكن له رغبة في التزج  
قلت هذا الجواب ياباه قول المصنف وهو يخاف العزوبة أو بالسعود في حاشية الاشياء وفى البحر لو ملك ما به  
الاستطاعة قبل أشهر الحج كان في سعة من صرفها الى غيره وأما هذا قيد فى صبرونه دينا اذا افقره وان يكون  
ماله كافى أشهر الحج فلم يوجب والاولى أن يقال اذا كان قادرا وقت خروج أهل بلده ان كانوا يخرجون قبل أشهر  
الحج بعد المسافة أو قادرا فى أشهر الحج ان كانوا يخرجون فيها حتى افقره تفرديا وان ملك فى غيرها وصرفه  
الى غيره لائى عليه فانه فى الفتح (قوله وفضل عن نفقة عياله) دخل تحت نفقتهم ممتلكاتهم وكسوتهم  
فان النفقة تشمل الطعام والكسوة والسكنى بجر وان لم يكن ذارحهم محرم منه كفى الايهاف والمراد بالنفقة  
الوسط من غير اسراف ولا تقصير وقد يقال اعتبار الوسط فى نفقة الزوجة بخلاف للمنفق به فيها فان القنوى على  
اعتبار حالهما فالوسط انما يعتبر فيما اذا كان أحدهما غنيا والآخر فقيرا كما يأتى فى النفقات بجر والعيال بكسر  
العين جمع عيل كفى شرح الملتقى (قوله لتقدم حق العبد) باذن الشرع لاقته ارضه على حق الحق لاستغنائه (قوله الى  
حين عوده) لا بعد العود فى ظاهر الرواية بجر (قوله وقيل بعده يوم) روى عن الامام رضى الله تعالى عنه (قوله  
وقيل بشهر) كذا روى عن أبى يوسف (قوله بظلمة السلامة) أى برأ أو بجره احدى عن البحر قيل هو شرط لوجوب  
الحج وهو مروي عن الامام لان الاستطاعة منفية بدون الامن وقيل هو شرط لادائه لانه عليه الصلاة والسلام  
فسر الاستطاعة بالزاد والراحلة لا غير وفائدة الخلاف تظهر فى وجوب الايسار فعلى القول الاول لا يجب وعلى  
الثانى يجب قال الكمال الذى يظهر أن بعض غلبة السلامة عدم غلبة الخوف حتى لو غلب الخوف على  
القلوب من المحاربين لوقوع النيب منهم مرارا أو مرة وأن طائفة تعرضت لطريق ولهم شوكمة والناس  
مستضعفون عنهم لا يجب اه واختلف فى سقوط الحج اذا لم يكن بد من ركوب البحر قال الكمال (قوله ان كان  
الغالب فى البحر السلامة من موضع جرت العادة بركوبه يجب والا لا وهو الاصح) تنبيه) سيجون وجميعون  
والفرات والنيل أنهما لا يجازيان كفى الحديث سيجان وجميعان والفرات والنيل كل من أنهما الجنة كذا فى البحر  
قال عيسى الارسل

يرى بلاد الروم تسبحان سائحا • وبالناسم يلقى جاريانهم سيجون

ويلقى بأرض الديس جيجان جاري • وفى أرض بلخ قد جرى نهر جيجون

وفى الصحاح سيجان نهر بالناسم وسيجون نهر بالهند وساحين نهر بالبصرة وقد استفيد أن سيجان وجيجان  
المذكوران فى الحديث غير سيجون وجيجون أبو السعود (قوله ولو بارشوة على ما حققه الكمال) حيث أفاد  
أن الرشوة اذا اتفققت تجب والائتم على الاخذ على ما عرف من تقسيم الرشوة فى كتاب القضاء ورد بعض  
المتأخرين بأن محلها اذا كان المعطى مضطرا بأن لزمه الاطعام ضرورة عن نفسه أو ماله أما اذا كان بالالتزام  
منه فلا اطعام يأثم أيضا وما نحن فيه من هذا القبيل نهر ورد بأنه مضطر لا سقاط الفرض عن نفسه فلذا جزم  
الشارح بما فى الفتح أفاده أبو السعود وفى البحر الرشوة فى مثل هذا جائزة اه لانها دفع ظلم الظالم عن نفسه  
لا اضرا ارجس (قوله ان قتل بعض الججاج) أى فى كل عام وفى غالب الاعوام وحينئذ فلا تكون السلامة

نعم هو أفضل وعلم به عدم لزوم بيع الكل  
والاكتفاء بسكنى الاجارة بالاولى وكذا  
لو كان عنده مال واشترى به مسكنا وخادما  
لا يبيعه ما يملك فى الحج لا يلزمه خلاصة  
وحزنى النهر أنه يشترط بقائه رأس المال  
لمقرته ان اجتاحت لذاته والا لا وفى الاشياء  
معه ألف ويضاف العزوبة ان كان قبل خروج  
أهل بلده فله التزوج ولو وقته لزومه الحج  
(و) فضلا عن نفقة عياله) ممن تازمه نفقته  
لتقدم حق العبد (الى) حين (عوده) وقيل  
بعدم يوم وقيل بشهر (مع أمن الطريق)  
بقايسة السلامة ولو بالرشوة على ما حققه  
الكمال وسيجى آخر الكتاب أن قتل بعض  
الججاج عذر

غالبه اه حلي (قوله وانقذارة) أي ما يدفع لاجلها وهي الحفظ كالذي يأخذ من بعضهم من قطاع الطريق  
 (قوله وعليه) أي على كون العقد عدم كونه مذكرا فيصيب الخ اه حلي (قوله أو محرر) هو من لا يجوز له  
 من اكتتاع على التأيد بقراءة أو رضاع أو مصاهرة ولا يشترط ذلك في - في المهاجرة من بلاد الكفر إلى بلاد الإسلام  
 والمأبودة الفارة لعدم قصد ههما فربايل المأمن ولا يكتفي في السفر بجمع النساء وتحرر المخلوة بالأجنبية وإن كان  
 معها غيرها من النساء بجر (قوله ولو عبدا) واجمع لكل من الزوج والمحرر وقوله أو ذقيا أو رضاع مختص  
 بالمحرر كما لا يخفى حلي وفي البرازية لا تسافر بأشهر رضاء في زما شاء كره قبل التاسع في النفقات أبو السعود  
 فيبلغ تقيد أو في التهر وأدخل في الظهيرة بنت موطاة من الزنا حيث يكون محرما لها وفيه دليل على ثبوت  
 المحرمية بالوطء المحرم وبما ثبت به حرمة المصاهرة كذا في الخاتمة (قوله قبلهما) أي للزوج والمحرر (قوله  
 كافي التهر يمنا) حيث قال ويضيق أن يشترط في الزوج ما يشترط في المحرم وقد اشترط في المحرم العقل والبلوغ اه  
 لكن على الشارح أن يؤخره عن قوله عاقل وهذا البحث نقله القهستاني عن شرح الطحاوي اه حلي وفي البحر  
 لم أر من شرط في الزوج شروط المحرم ويضيق أن لا فرق لأن الزوج إذا لم يكن مأمونا أو كان صبيا أو مجنونا  
 لم يوجد منه ما هو المقصود اه فزاد فيه الامن (قوله والمراحم كالتغ) اعتراض بين النعوت حلي (قوله غير  
 مجوسي) مختص بالمحرر إذ لا يتصور في زوج الحاجة أن يكون مجوسيا فليس لها السفر مع أيها المجوسي  
 كما في البرازية لأن المجوسي يعتقد باحثة تكاها أفاده صاحب التهر (قوله ولا فاسق) يم "الزوج والمحرر حلي"  
 (قوله اعدم حفظهما) أي الفاسق والمجوسي وكذا المجنون والعصبى الذي لم يراحم (قوله مع وجوب النفقة  
 لمحررها) قال الزبلي "اختلفوا في أن الزوج أو المحرم شرط الوجوب أم شرط وجوب الاداء وتظهر القرعة  
 وجوب الوصية وفي وجوب نفقة المحرم وراحته إذا أبي أن يحجج معها الأبالا زاد منها والراحلة وفي وجوب التزويج  
 عليها الصبح بها أن لم تجده محرما فن قال هو شرط الوجوب وصحبه في البدائع قال لا يجب عليها شيء لأن شرط  
 الوجوب لا يجب تحصيله ومن قال أنه شرط وجوب الاداء وصحبه في النهاية تعاقتا في خان واختاره في الفتح كما  
 في التهر أو يجب عليها جميع ذلك كره أبو السعود فالحنف والشافعي جريا على أحدهما القواين (قوله لأنه مجوس  
 عليها) أي لاجلها ومن حبس لاجل إنسان وجب عليه نفقته (قوله لامرأة) هي البالغة لأن الكلام فحين يجب  
 عليه الحج أما العيبة التي لم تبلغ حد الشهوة تسافر بلا محرم فان بلغت يحاطب وإياها بأن يمتنعها من السفر إلا بمحرر  
 فان لم يكن لها ولي لا تنسحب في السفر بجر والنكح المشكل كالمرأة في اشتراط المحرم كما أفاده في الأشباه والتطهير  
 هل هو في الاحرام كالمرأة أم كالأبلى قال المحوى لم أره ولا يجبر الزوج والمحرر على السفر وفي تخصيص المرأة  
 اشعار بوجوبه على الأمر بالمعروف الوجه بلا شرط كون قريبه معه لكن لا بد أن يمتنع عنه حتى يلتقي كذا  
 في شرح الملتقى (قوله حرة) أفاده أن الأمة لها أن تخرج بغير زوج ومحرر إذا قصدت الحج أو سفرات مع إذن  
 السيد لها وإن كان الحج غير واجب عليها لعدم ما تملكه (قوله ولو مجوزا) لا إطلاق التصوص بجر (قوله في سفر)  
 وهو ثلاثة أيام وليا لها وقيد به لأنه يساح لها الخروج إلى ما دون ذلك لحاجة بغير محرم بجر (قوله وليس عبدا بمحرر  
 لها) ولو خصها كافي البرازية أي لا يقوم مقامه فيصير عليها الخروج معه إلى سفر (قوله وليس زوجها معها) أي  
 إذا وجد المحرم فلهما أن تخرج حجة الإسلام من غير أنه بخلاف بيع التطوع والمذكور كافي البحر (قوله مع الكراهة)  
 أي التحريمية للنهي الوارد في حديث العيصين لا تسافر امرأة ثلاثا إلا ومعها محرم زاد ما لم في رواية أو زوج (قوله  
 أبة عدة كانت) أي سواء كانت عدة وفاة أو طلاق بائن أو رجعي حلي (قوله المانعة من سفرها) أما الواقعة  
 في السفر فان كان الطلاق رجعي لا يشارفها زوجها أو يأنسا فان كان إلى كل من بلد هامة أقل من مدة السفر  
 تحبث أو إلى أحدهما سفر دون الآخر نزعين أن نصرا إلى الآخر أو كل منهما مسافرتا كانت في مصر قرنت فيه  
 إلى أن تنقضي عدتها ولا تخرج وإن وجدت محرما خلافا لهما وإن كانت في قرية أو مفازة لا تأمن على نفسها  
 فلهما أن تضي إلى موضع امن ولا تخرج منه حتى تنقضي عدتها وإن وجدت محرما عنده خلافا لهما من (قوله  
 وقت) ظرف متعلق بمحذوف خبر العبرة أي ثابتة وقت خروج أهل بلدها ولو قبل أشهر الحج لبعده المسافة (قوله  
 وصح كذا في الشروط) أي تعتبر وقت خروج أهل البلد ومن جلت العقل والحريية (قوله فلو أحرمت الخ) تفرغ  
 على اشتراط البلوغ والحريية نهر (قوله أو أحرمت عنه أبوه) القاهر أنه ليس بشيد لأن الرقيق يحرم عن رقيقه المقتضى

وهل ما يؤخذ في الطريق من المكس والخفارة  
 عدة ولأن العقد لا يكفي القننة والجنبي  
 وعليه فيصيب في الفاضل مما لا بد منه  
 القدرة على المكس ونحوه كافي من اسك  
 الطرا بلسي (و) مع (زوج أو محرر) ولو عبدا  
 أو ذقيا أو رضاع (بالغ) قبلهما كافي التهر  
 مجنا (عاقل والمراحم كالتغ) جوهرة (غير  
 مجوسي ولا فاسق) لعدم حفظهما (مع)  
 وجوب (النفقة) لمحررها (عليها) لأنه  
 مجوس عليها (لامرأة) حرة ولو مجوزا  
 (في سفر) وهل يلزمها التزويج قولان وليس  
 عبدا بمحرر لها وليس زوجها معها من حجة  
 الإسلام ولو يجب ولا محرم باز مع الكراهة  
 (و) مع عدم عدة عليا مطلقا) أبة عدة كانت  
 ابن ملان (والعبرة بوجوبها) أي العدة  
 المانعة من سفره (وقت خروج أهل بلدها)  
 بجر وكذا في الشروط بجر (فلو أحرمت  
 مسبي عاقل) أو أحرمت عنه أبوه صار محرما

عليه فلهذا أولى ويجزى (قوله ويضي أن يجزى قبله) أي قبل إحرامه بنفسه أو إحرامه عنه والظاهر أن الانبعاث  
 هنا الوجوب على الولي لكونه ليس من محظورات الإحرام (قوله وظاهره) أي ما في المذهب وسط كافى التمهيد (قوله  
 أن إحرامه) أي الأب عنه أي العبي (قوله قبل الوقوف) راجع إلى كل من بلغ وعق (قوله فخصي كل) أي  
 لم يجزدا إحرامه بجهة الإسلام (قوله لا انعقاد فلا) أي إذا كان الإحرام بشرط فينبغي أن يجوز أداء الفرض  
 بإحرام النفل كخصي فوضأه بلغ بالسن جازة أن يصلى الفرض بذلك الوضوء وحاصل الجواب أنه شرط يشبه  
 الركن من حيث اتصال الاداء به كان يحرم وهو واقف بعرفة فلا يؤدى بما انعقد منه للنفل بشرط محض من  
 حيث أنه لا يلزم اتصال الاداء به فراعينا الشبهين نهر بقتيل زيادة (قوله فلو جدد العبي الإحرام) بأن يرجع  
 إلى صفات من المواقف ويجزى التلبية بالمحج كفى شرح الملتقى قلت والظاهر أن الرجوع ليس بلازم لأن انقضاء  
 الإحرام من المواقف واجب فقط كإيائى (قوله ونوى بجهة الإسلام) مصطف تغيير (قوله لم يجزى) أي عن جهة  
 الإسلام (قوله لا انعقاد) أي إحرام العبد فلا يلزم أن يخرج عنه بغير (قوله بخلاف العبي) أي فإن  
 إحرامه لم ينقذ لازماً في حقه فيمكنه الخروج عنه والتجديد (قوله والكافر) فلو أحرم كافر فأسلم فجذد الإحرام  
 أجزأه لعدم انعقاد الإحرام الأول لعدم الأهلية كفى البدائع ولا يصير الكافر بأفعال المحج مسلماً وجزى  
 في البحر بإسلامه إذا أتى بساتراً لافصال ضيف نهر (قوله والمجنون) أي إذا أحرم عنه ولبه ثم أفاق فجذد  
 الإحرام بجهة الإسلام قال في التمهيد والظاهر أن مقتضى جهة إحرام الولي عن العبي الذي لم يعقل صحت عن المجنون  
 بجماع عدم العقل في كل ما وبسبب انعقاد ذلك من عبارة البدائع وفيه رد على أخيه في قوله كيف يتصور إحرام  
 المجنون فإنه لا يتصور منه إحرام بنفسه وكون وليه أحرم عنه يحتاج إلى نقل صريح يفيد أن المجنون البالغ كالعبي  
 في هذه (قوله فرضه الإحرام المحج) عبر بالفرض يشمل الشرط والركن (قوله وهو شرط ابتداء) حتى صرح  
 بتقديره على أشهر المالح وان كره كما سألني (قوله انتهاء) أي بقاء (قوله حتى لم يجزى المحج) تفريع على شبهة  
 بالركن يعني أن فاق المحج لا يجوز استدامة الإحرام بل عليه التحلل بمسرة والقضاء من قابل كما يأتي ولو كان  
 شرطاً محضاً لم يلزم الاستدامة (قوله أي بقاء) أي به الإحرام السابق المستدام (قوله في  
 أوله) وهو من زوال يوم عرفة إلى قبل طلوع فجر النحر (قوله سميت به لأن آدم المحج) أو لأنها وصفت لآدم فلما  
 رآها عرفها (قوله تعارفها) أي بعد نزولها من الجنة منقذين (قوله ومعظم طواف الزيارة) وهو أربعة أشواط  
 وباقه واجب كما يأتي (قوله وهما ركعتان) يشكل عليه ما قالوا أن الأمور بالمحج إذا مات بعده أو وقوف بعرفة قبل  
 طواف الزيارة يكون مجزياً عن الإحرام فقتضى ركعتي الطواف أن لا يجزى به إذ لا وجود للمحج الإجماع في ركعتيه  
 ويدل على الركعتين أن الأمور لو رجعت قبل الطواف لا يجزى عن الإحرام فينبغي أن لا يجزى إلا شمساً أو ركعتين  
 الأمور وأوجب أقامه صاحب البحر (قوله ينف وعشرون) أي خمس وعشرون باعتبار زيادة الشارح (قوله  
 وقوف جمع) يقع الجيم وسكون الميم (قوله بذلك) أي بجمع ومن دلف وأفراد اسم الإشارة باعتبار المذكر (قوله  
 لأن آدم المحج) أنتم مرتب (قوله أي دناء) يعني قرب قرباً تاماً كما تدل عليه مادة الاعتقال وهو بالجماع وأغیره  
 يجزى (قوله سمي به المحج) وقيل إن الصفا اسم رجل والمرأة اسم امرأة زينا في الكعبة فحفظه ما الله تعالى مجزى  
 ووضع هذان الاحمان عليه الاعتبار لئلا يذكر الله ووردى وعلى ما في الشارح اشتق للجمع اسم من مادة  
 الحال فيه (قوله ولذا) أي لكون الجالس عليها امرأة والابق في التعبير أن يقول في جانب الصفا ولذا ذكر (قوله  
 ورمى الجمار) أن اعتبار الرمي في كل يوم زاد الواجبات على خمس وعشرين (قوله لكل من حج) سواء كان فارداً  
 أو مجتمعاً ومفرداً أو خرج المعتمر (قوله وطواف الصدر) يقع الدال أي الانتقال من مكة (قوله لا ذائق) أي ما لم يكن  
 والبستانى فلا يطوفاه (قوله غير الحائض) أي ما لم تكن في طهر (قوله طواف الصدر) أي ما لم يكن في طهر (قوله طواف الصدر) أي ما لم يكن في طهر  
 (قوله والحلق والتقصير) واجب واحد يذبح الحرم بينهما والحلق أفضل للرجل (قوله من المقات) يدخل تحت الحرم  
 للمكي ومن في حكمه كقتل لم يبق الهدى (قوله إلى القروب) ليعمل جزءاً من الليل فإن الجمع بين جزء من النهار  
 وجزء من الليل واجب (قوله على الأشبه) أي القول الأشبه بالنصوص رواية والحق قول دراية (قوله أو طائفته  
 عليه الصلاة والسلام) فيه أنه تقدم أن المواظبة من غير نهي عن التردد لا تفيد الوجوب (قوله لمن ليس له عذر) أي  
 من به عذر كخصي عليه فطاف به (قوله زحفاً) أي على ألبته (قوله لزمه ماشياً) وألقى الوصف لأن هذا التذرع ليس

ويضي أن يجزى قبله وبإيه أزار وأورد  
 مذهب وطواظره أن إحرامه عنه مع عقل  
 صحيح فخص عدمه أولى (قوله أو جددت) أي  
 قبل الوقوف (فخصي) شكل على إحرامه  
 (لم يستطع فرضها) لا انعقاد فلا (قوله جدد  
 العبي الإحرام قبل وقوفه بعرفة ونوى بجهة  
 الإسلام أجزأه ولو فعل) العبد (الاعتق  
 ذلك التجديد) المذكور (لم يجزى) لا انعقاد  
 لازم بخلاف العبي والكافر والمجنون (و)  
 المحج (فرضه) ثلاثة (الإحرام) وهو شرط  
 ابتداء وهو حكم الركن انتهاء حتى لم يجز  
 لفائت المحج استدامة ليقضى به من قابل  
 (والوقوف بعرفة) فداؤه سميت بها لأن  
 آدم وحواً تعارفها (و) معظم (طواف  
 الزيارة) وهما ركعتان (وواجبه) ينف  
 وعشرون (وقوف جمع) وهو المزدلفة  
 سميت بذلك لأن آدم أجمع بمكة وأزاد  
 إليها أي دناء (والسبي) وعند الأئمة الثلاثة  
 هو ركعتان (بين الصفا) سمي به لأنه جلس عليه  
 آدم صفة الله تعالى (والمرأة) لأنه جلس  
 عليها امرأته وهي حواء ولذا آتت (ورمي  
 الجمار) لكل مرج (وطواف الصدر)  
 أي الدواع (الذائق) غير الحائض (والحلق  
 أو التقصير) أو النساء الإحرام من ألبته  
 وهذا الوقوف بعرفة إلى القروب) أن وقف  
 بمسار (والبداء) طواف من الجمر  
 الأسود) على الأشبه أو طائفته عليه الصلاة  
 والسلام وقبل فرض وقبل بينة (والتيمم  
 فيه) أي في الطواف في الأصح (والمشي فيه  
 لمن ليس له عذر) ينعنه منه ولو نذر طوافاً  
 زحفاً لم يجرى ماشياً ولو نذر طوافاً

فيه أفضل (والطهارة) فيه من النجاسة  
الحكمية على اذهب قبل والحقبة من  
قوب وبدن ومكان طواف والاكثر على أنه  
سنة. وكذا في شرح باب المناسك (وستر  
العورة) فيه ويكشف برقع العضو فأكثر كما في  
الصلاة يجب الدخول وبداية السجدة بين الصفا  
والمرودة من الصفا) ولويد بالمرودة لا يعتد  
بالشوط الاول في الاصح (والتي فيه) في  
السجدة (لمن ليس له عذر) كما تر (وذي الشاة  
لتقارن والمفتح وصلاة ركعتين لكل اسبوع)  
من أي طواف كان فلو تركها اهل عليه دم قبل  
أن يوصي به (والترتيب) ألا في بيانه (بين  
الرى والخلق والمفتح يوم النحر) وأما الترتيب  
بين الطواف وبين الرى والخلق فسنه فلو طاف  
قبل المفتح والخلق لاشئ عليه ويكره لباب  
وسجى. أن المقر لا يجمع عليه وسنقه  
(وفعل طواف الاضحية) أملا لزيارة (في)  
يوم من (أيام النحر) ومن الواجب ان يكون  
الطواف وراء الخطيم وكون السجدة بعد  
طواف معتد به ووقت الخلق بالمكان  
والزمان وترك المخطور كالمعتد بعد الوقوف  
وبس الخيط وتغطية الرأس والوجه والضابط  
أن كل ما يجب بركه دم فهو واجب صرح  
به في المتن ويستضع في الجنائيات (وغيرها من  
وآداب) كان يتوسع في النفقة ويحافظ على  
الطهارة وعلى صون لسانه ويستأذن أبويه  
ودائمه وكفيه ويؤدع المسجد ركعتين  
ومعارفه ويستعملهم ويأقن دعاءهم ويصدق  
بشيء عند خروجه ويخرج يوم الخميس فبسه  
خرج عليه السلام في حجة الوداع والأثنين  
أو الجمعة بعد التوبة والاستغارة أي في أنه  
هل يشترى أو يكرى وهل يسافر راسا ويحج  
وهل يرافق فلانا أولا لان الاستغارة في  
الواجب والمكروه لا محل لها وتما في النهر  
(وأشهره شوال وذو القعدة) بفتح الشاف  
وتكسر (وعشر ذي الحجة) بكسر الحاء  
وتفتح وعند الشافعي ليس منها يوم النحر  
وعند مالك ذو الحجة كله هلا بالآية قلنا  
اسم الجمع يشترك فيه ما وراء الواحد وقاعدة  
التأنيث أنه لو فصل شيان أفعال الجمع  
خارجها لا يجزيه (و) أنه (بكره الإجماع  
له قبلها) وإن أمن

من جنسه واجب بهذا الوصف (قوله فبسه أفضل) والظاهر البناء على ما رجع (قوله من النجاسة الحكمية)  
بتسليم (قوله على المذهب) وقيل سنة وانتفا على وجوب الكفارة فالخلاف لفظي حلي عن البحر (قوله من  
نوب) الاولى لنوب أو في نوب (قوله وستر العورة فيه) أي في الطواف (قوله كما في الصلاة) فيعتبر برقع أصغر  
الاعضاء المنكشفة (قوله لا يعتد بالشوط الاول) فيأقن بئان ومنه أنه شريط لا ترك الواجب لا يهدم المأهية  
ومقابل الاصح الاعتداد به (قوله كما تر) أي في الطواف (قوله لتقارن والمفتح) أن عداوا واجبوا واحدا كلفت  
الواجبات أربعة وعشرين (قوله وصلاة ركعتين) وهل يتعين المسجد له ما قولان (قوله من أي طواف كان)  
ولو تفلا (قوله قيل نعم) ليس مراده التضعيف فانه جرم به في شرح المفتح عند قوله فصل وإذا أراد دخول مكة  
حلي (قوله فيوصي به) يعني إذا أدركه الموت قبل الذبح (قوله بين الرى الخ) كان عليه أن يقدم الذبح على الخلق  
في الذكر ليوافق ما بينهما من الترتيب في نفس الامر اه حلي فانها على ترتيب حروف رذخ (قوله وأما الترتيب بين  
الطواف وبين الرى) انما ترك الذبح اعدم وجوبه على المقر وكلامه فيه والا فلا ترتيب بينه وبين الذبح أيضا لانه  
إذا لم يكن بينه وبين الرى المتقدم على الذبح فلا أن لا يكون بينه وبين الذبح ترتيب أولى حلي (قوله ويكره) أي  
تنزيها لانها في مقابلة السنة (قوله وسنقه) أي في باب الجنائيات عند قوله أو قدم نكاحي آخر اه حلي (قوله  
كون الطواف وراء الخطيم) لان فيه بعضا من البيت وقوله وكون السجدة بعد طواف معتد به (وهو أن يكون  
أربعة أشواط فأكثروا طوافه طاهرا أو محمدا أو جنبا وإعادة الطواف بعد السجدة فيما إذا فقهه وكذلك  
لغيره انصان لا لا تنفسا الخ) حلي عن البحر (قوله بالمكان والزمان) الاول الحرم والثاني أيام النحر (قوله  
وترك المخطور) مثل جميع الجنائيات غير المفردة (قوله بعد الوقوف) أملا لغيره (قوله وليس الخيط) أيضا  
معتاد أي ما كاملا أوليه (قوله وتغطية الرأس) بما ينطى به عادة يوما كاملا وأوليه (قوله والضابط الخ) انما قال  
ذلك لانه لم يستوف الواجبات اذ منها الاضحية من عرفات مع الامام ولم يذكرها (قوله وغيرها من آداب)  
ظاهر كلامه أنه استوفى الواجبات ذكر اوله كذلك فلو قال وغيره ما لم يجب فيه دم الخ لكان أولى (قوله كان  
يتوسع في النفقة) ما ورد أن النفقة فيه كالنفقة في سبيل الله والمراد النفقة من الحلال (قوله ويحافظ على  
الطهارة) فان ادمان الوضوء واجب سعة الخلق وسعة الرزق ومحبة الخطة ودوام اليقظ لله معاصي والمهلكات  
فقد جاء الوضوء سلاح المؤمن ذكره المعارف بالله تعالى سيدي أحمد زروق في النجاسة الكافية وهي مندوبة  
مطلقة إلا أنها لها أكل (قوله وعلى صون لسانه) أي بتأكله ذلك في الحج قال الله تعالى في فرض فيه  
الحج فلا رفث ولا فسوق ولا جدال في الحج (قوله ويستأذن أبويه) المحتاجين له في حج القرض وخدمتهما أفضل  
من النفل (قوله ودائمه) أي وإن لم يكن له مال يوفى منه (قوله وكفيه) أي يستأذنه أن كفل بامرء والا لا (قوله  
ويؤدع المسجد) أي الذي يسلي فيه (قوله ومعارفه) ليسد عهده بالخير (قوله ويستعملهم) أي يطلب من معارفه  
أن يجعلوه في سل مما فرط منه فيهم (قوله ويصدق بشي) لانها تدفع البلاء وتدفع الرزق (قوله ويخرج يوم الخميس)  
أي أن أمكنه والا وافق الناس (قوله فبسه خرج عليه السلام) أملا لمقابل (قوله بعد التوبة) متعلق بخروج  
(قوله والاستغارة) بصفة السنة المتقدمة في النوافل (قوله في الواجب) مراده ما يعم الفرض كما أن المراد بذكره  
ما يعم الحرام (قوله شوال الخ) انما سميت هذه الشهر وبه هذه الأسماء لانهم لما تقاضوا الشهر وعن اللغة القديمة سموها  
بما وافق تلك الأسماء فمهم يحجبون ويقعدون عن الحرب ويقفون عن مواضع يقال شال زيد إذا انتقل عن مكانه  
فهستافى (قوله رفتح) الاولى الاقتصار على الكسر اعدم سمع القمح كما في المنع والقهستاني عن المطرزي (قوله  
ليس منها يوم النحر) هو قول أبي يوسف وقال الجرجاني والرازي هو منها وظاهر المصنف يحمله ما كان المحدث  
إذا حذف جارتها كذا بعد دواتيه (قوله علاما بالآية) وهي قوله تعالى الحج أشهر معلومات فان الأشهر جمع وأقله  
ثلاث (قوله قلنا اسم الجمع) الاولى لفظ الجمع (قوله يشترك فيه ما وراء الواحد) أي ما به الواحد والاثان وبعض  
الثالث من جملة ما وراء الواحد ودليله قوله تعالى فقد مضت فلو بكافان المراد المتني ذكره الزنجشري وهذا  
الجواب مبني على ضعف لا يليق بصفة القرآن بل هو من باب المجاز حيث أطلق على بعض الشهر شهر قهستاني  
(قوله لا يجزيه) الاولى لا يجل له وذلك لان الاحرام قبلها صحيح مع الكراهة وكذا الخلق والرى والطواف بعدها  
ولا حرمه إذا أدقها أيام النحر وبعبارة القهستاني ولا يجله شيء من أعمال الحج في غير هذه الأشهر (قوله وإن أمن



على نفسه) وعند أبي يوسف لا يكره حينئذ هستانى (قوله كما من) عند قوله وفرضه الاحرام حلي (قوله يفيد  
 التحريم) وبه صرح الفهستانى من شرح الطحاوى (قوله والعمرة) اسم من الاعتمار وهى لغة القصد الى مكان  
 عامر مغرب (قوله في العمرة) بنى ابي هاشم مرة فقد اطم السنة غير مقيد بوقت غير ما ثبت النبي عنها فيه الا انها  
 في رمضان افضل من غير (قوله على المذهب) وعن اصحابنا انهم اقرض كفاية كافي (قوله وصح في الجوهره وجوبها)  
 اختاره صاحب البدائع وقال انه مذهب اصحابنا من (قوله قلنا الخ) افاد ظاهره ان من قال بالوجوب استدل  
 بقوله تعالى واقيموا الحج والعمرة لله والامر يقتضى الوجوب وفي المخ ما يفيد ان هذا جواب عن سؤال مستأنف  
 وعبارته فان قلت ما جوازك عن قوله تعالى واقيموا الحج والعمرة لله فانه امر وهو يفيد الافتراض اه (قوله وذلك  
 بعد الشروع) فيه ان الصحابة فسرت الاتمام بان يحرم به من ديرة اهل ومن الاماكن القاصية كما باقى  
 اصحاب البحر فهذا ما يقتضى القول بالوجوب (قوله وغيرهما واجب) الاول زيادة وسن وآداب تاركها سمي  
 كما قال الفهستانى (قوله هو المختار) وقيل السمي وكن فيها قهستانى (قوله يفعل فيها كفعل الحاج) يعنى  
 ان كيفية الاحرام والطواف والسعي فيها كافي للحج حلي. ويجنب فيها ما يجنبه في الحج واذا استلم الحجر قطع  
 التلبية في اصح الروايات واذا حلق يخرج عن احرامها قهستانى (قوله وجازت في كل السنة) يلو في أشهر الحج  
 لغيره مكي وهذا بخلاف ما كان عليه الجاهلية من ان العمرة في أشهر الحج من اكبر الكبائر واختار الكمال  
 منع المكي من العمرة في أشهر الحج وان لم يحج في البحر عند قول المصنف ولا تمتع ولا قران لمكي ان الاعتقاد  
 في أشهر الحج للمكي معصية كافي البدائع لكنه قال وهو محمول على ما اذا حج من عامه افاد به هذه الحلي (قوله  
 وكرهت يوم عرفة واربعة بعده) أى في حق المحرم للحج أو مرید الحج وهو الاظهر وعن أبي يوسف انه لا يكره  
 في يوم عرفة قبل الزوال فان اهل بيته في الايام الخمسة رفضها وعليه دم وان مضى عليها صح وزمه دم للجمع بينهما  
 اتما في الاحرام أو الافعال الباقية اه حلي (قوله كقارن) تنظر لا تقبل حلي قلت ما المانع ان يكون تقبلا  
 فان القارن يعقر بالاحرام السابق لها (قوله وعليه) أى على ما في السراج من ان المكره الانشاء لا فعلها بالاحرام  
 سابق (قوله فاستثناء الثانية القارن) حيث قال فيها انكره العمرة في خمسة ايام لغير القارن اه فالمراد الاستثناء  
 الواقع معنى لان مراده الا للقارن فلا يكره (قوله منقطع) وجهه ان قوله اول انكره العمرة في خمسة ايام معناه  
 كما افاده السراج يكره انشاءها في تلك الخمسة والقارن المستثنى لم ينشئ بل احرامه بها سابق (قوله فلا يختص  
 بيوم عرفة) نضرب على قوله أى كره انشاءها بالاحرام الخ (قوله كما توهمه في البحر) حيث قال بعد عبارة الثانية  
 مشيرا الى قولها لغير القارن وهو تقييد حسن وينبغى ان يكون راجعا الى يوم عرفة لا الى الخمسة كما لا يخفى  
 وان يلحق المتمتع بالقارن اه (قوله أى المواضع) اطلاق الميقات على المواضع مجاز وليس مستتر كابين الوقت  
 والمكان كما توهمه في البحر والعلاقة توقف الفعل على كل من الزمان والمكان افاده في النهر (قوله مرید مكة)  
 اطلق فيه فشم لما اذا كان فاصدا عند الجسرة الحج أو العمرة أو التجارة أو القتال أو غير ذلك لان الاحرام  
 لتعظيم هذه البقعة فاستوى فيه الكل بحر (قوله الاحراما) أى يحج أو عمره قوله ذو الحليفة) مصغر وهو ابعد  
 المواقيت اما لعظم أمور أهل المدينة واما لكونها اقرب الى مكة من سائر الاقاليم فبهذا موضع احرامها (قوله  
 على ستة ايام من المدينة) وقيل سبعة كما ذكره القاضي عياض وقيل أربعة كافي الفهستانى (قوله وعشر  
 مراحل من مكة) أو تسع كما في البحر وفي الفهستانى وعلى مائة ميل من مكة (قوله تسميها العوام) أى تسمى الايام  
 التي بتلك المكان كافي البحر (قوله على مرحلتين من مكة) وفي الفهستانى أرض نجدة على ستة واربعين ميلا من  
 مكة وانما سمي بها لان فيها جبلا صغيرا يسمى بالعرق (قوله وبجفة) سميت بذلك لان السبل نزل بها أو بجف أهلها  
 أى استأصلهم وهى قرية بين المغرب والشمال من مكة من طريق تولد لكن قيل ان الجفة قد ذهبت اعلامها  
 ولم يبق لها الا رسوم خفية لا يكاد يعرفها الا بعض سكان تلك البوادي فلذا والله أصلم اختار الناس الاحرام  
 من المكان المسمى براض وبعضهم يجعله بالغين احتياطاً لانه قبل الجفة بنصف مرحلة أو قريب من ذلك بحر  
 (قوله وقرن) بسكون الراء اتفاق بين أهل اللغة والفقهاء وغيرهم نهر (قوله وفتح الراء الخ) وقع ذلك لليوهرى  
 في صحاحه (قوله خطأ آخر) بل هو منسوب الى قبيلة يقال لها بنو قرن بطن من مراد (قوله جبل) أى من جبال  
 تهامة (قوله والعراق) نسبة للعراق بلاد يذكرون موضع المولود قهستانى وكذا الخمراساني وأهل ما وراء

على نفسه من الخطور لشبهه بالركن  
 كما ذكره واطلاقها يفيد التحريم (والعمرة) في  
 العمرة (سنة مؤكدة) على المذهب وصح  
 في الجوهره وجوبها قلنا الامور وفي الآية  
 الاتمام وذلك بعد الشروع وبه يقول  
 (وهي) احرام و (طواف وسعي) وحلق  
 أو تقصير فالاحرام شرط وعظم الطواف  
 ركن وغيرهما واجب هو المختار ويفعل فيها  
 كفعل الحاج (وجازت في كل السنة) ونذبت  
 في رده فثان له وكرهت تحريمها (يوم عرفة  
 واربعة بعده) أى كره انشاءها بالاحرام  
 حتى يلزمه دم وان رفضها لاداءتها فيها  
 بالاحرام السابق كقارن فانه الحج فاعقر فيها  
 لم يكره سراج وعليه فاستثناء الثانية القارن  
 منقطع فلا يختص بيوم عرفة كما توهمه في البحر  
 (والمواقيت) أى المواضع التي لا يجاوزها  
 مرید مكة الا بحر ما خمسة (ذو الحليفة) بضم  
 ففتح مكان على ستة ايام من المدينة وعشر  
 مراحل من مكة تسميها العوام أى يارب على  
 يزعمون انه قاتل الجن في بعضها وهو كذب  
 (وذات عرق) بكسر فسكون على مرحلتين  
 من مكة (وبجفة) على ثلاث مراحل يقرب  
 رابغ (قرن) على مرحلتين وفتح الراء خطأ  
 ونسبة اويس اليه خطأ آخر (وبيلم) جبل  
 على مرحلتين أيضاً (المديني والعراقي

النهر ووقت صلى الله عليه وسلم ذات عرق لاهل العراق قبل اسلامهم لعلمه وحيا به اه (قوله والشامي) وميقاته  
للهصري والمصري ايضا (قوله الفير المان بالمدينة) الاولى حذفه لانه يوهن ان الشامي المار بها الاصرم الامن ذي  
الحليفة وليس كذلك بل لا يجب عليه ولا على المذني الاحرام. ثم سألوا قال في البحر فلا يجب على المذني ان يحرم  
من ميقاته وان كان هو الافضل وانما يجب عليه ان يحرم من آخرها عندنا ووه لم منه ان الشامي اذا مر على ذي  
الحليفة في ذهابه لا يلزمه الاحرام منه بالطريق الاولى وانما عليه ان يحرم من الحليفة كما صرى اه (قوله  
والنجدى) نسبة الى نجد اسم عشرة مواضع مرتفعة فاصلة بين اليمن وتهامة وهما اهلها والعراق والشام  
أهلها واولها من ناحية الجبال ذات عرق كذا في تقويم البلدان (قوله وبجميعها قوله) أي الشاعرين بحر  
الكامل (قوله وكذا هي لمن مرقها) لقوله صلى الله عليه وسلم من لهن ولهن أي عليهن من غير أهلهن (قوله وغيره)  
أشاره كره الى أنها مثل انتفاقية (قوله وعبارة الباب سقط عنه الدم) هذه أخسر مما قبلها فان قوله لا تنق  
عليه أي أصلا أو ما لا يجاوز له الاقل يلزمه الدم ثم يقطع بالاحرام من الثاني ولا بد في ذلك لوجود نظيره  
وهو من طواف جنباته يلزمه دم فان أعاد الطواف طاهرا سقط وعبارة البحر السابقة صريحة في عدم اللزوم  
لانه غير عدم وجوب الاحرام من الاول (قوله ولولم يترجها) سواء كان في بر أو بحر (قوله اذا حاذاه أحدها) انما  
تعتبر المحاذاة المذكورة اذا لم يترقب نفس الميقات فلا يرد ما قيل ان الاحرام لا يلزم من رابغ بل من خالص القرية  
المعروفة فانه محاذ لا غير المواقيت وهو قرن المنازل (قوله فان لم يكن بحيث يحاذي الخ) يتأخيه مافي  
القهة متافى من فتح الباري أنه لا تخلو بقعة من البقاع الا أن تعاذي ميقاتها من المواقيت اه المهم الا أن يجعل  
مافي الشرح على ما اذا لم يده تحريمه على شيء (قوله أي الاقافي) سياتي حكم غيره في المصنف (قوله يعني الحرم)  
وان لم يقصد دخول الابنية (قوله موضعه من الحل) أي وهو داخل الميقات (قوله لم يرد ذلك) أي دخول  
الحرم بلا احرام واعلم أنه يلزمه لكل ما جاوز الميقات فاصدا مكة احراما تاما بحجة أو عمرة ولو خرج من عامه ذلك  
الى الميقات واحرم بحجة أو عمرة سقط ما وجب عليه لاجل الجواز الاخير ولا يقطع ما قبلها (قوله الا لا مهور  
بالج) فلا ينبغي أن تجوز له هذه الحيلة لانه حينئذ لم يكن سفره للبعج ولانه مأثور بحجة آفاقية واذا دخل مكة  
بغير احرام صارت حجة مكية فكان مخالفا وهذه المسئلة يكثر وقوعها فيمن يسافر من البصر الملح وهو مأثور بالبحج  
ويكون ذلك في وسط السنة فعلى ذلك ليس له أن يقصد البندر المعروف بحجة ليدخل مكة بغير احرام  
حتى لا يطول الاحرام عليه لو أحرم بالبحج وليس له أن يحرم بالعسرة بل يكون بها مخالفا أفاده في البحر وانظر  
لوقصد البندر المعروف بحجة ثم لما قرب الحج خرج الى أحد المواقيت واحرم منها وظاهر التمسك الاول وهو أنه  
لم يكن سفره للبعج أن يكون مخالفا وان كانت حجة حينئذ آفاقية (قوله بل هو الافضل) والافضل من دويرة أهله  
بعد الاشهر لان التأخير الى الميقات بطريق الترخيص فيما كان فيه المشقة أكثر كان الثواب فيه أكثر بحر  
وقه سأنى (قوله ان في أشهر الحج) أما التقديم عليها فأجدها أنه مكروه ومن غير تفصيل بين خوف الوقوع  
في محذور الاحرام أولا كذا في البحر وشافيه ما قدمنا عن القهستاني أن أبابوصف لا يقول بالكراهة ان أس  
(قوله وحل لاهل داخلها) تحمل المقيم بمكة والمقيم بالواقيت حكمه كذلك كما في البحر (قوله للخرج) وذلك لعدم  
استفنائهم عن الدخول كثيرا وإيجاب الاحرام في كل مرة خرج وهو مد فوع بالنصر (قوله كالمواظرة) أي مكة  
فاذا جاوز الحرم للعاجلة أن يدخل مكة بغير احرام بشرط أن لا يكون جاوز الميقات للآفاق فان جاوزه فليس له  
أن يدخل مكة بغير احرام لانه صار آفاقيا اه بحر وفي الحلبي معز ياشي زاده أن الضمير راجع الى المواقيت  
والظاهر مافي البحر (قوله فهذا) أي من كان داخلها أو كان ساكنا فيها اذا أراد نسكا (قوله الحل) بكسر الحاء  
الموضع الذي بين المواقيت والحرم وذلك لان خارج الحرم كله مكان واحد في حقه والحرم حديق حقه كالميقات  
للافاق فان لا يدخل الحرم عند قصد التمسك الاحراما بحر (قوله والميقات ان بمكة الخ) ولو خالف فيه ما وجب  
عليه دم بحر (قوله يعني من بداخل الحرم) يعني سواء كان بمكة أم لا من أهلها أم لا (قوله الحرم) فلهم أن يحرموا  
من دورهم قهة ان (قوله ليتحقق نوع سفر) علة للميقاتين وبيان أن الحج بعرفة وهي حل فاسب أن يكون  
الاحرام من الحرم ليتحقق نوع سفر والعسرة في الحرم فاسب أن يكون احرامها من الحل ليتحقق نوع  
سفر بلجي (قوله والتسليم أفضل) هو موضع قريب من مكة عند مسجد عائشة أبو السعود وهو أقرب موضع

والشامي الفير المان بالمدينة بشرية ما يأتي  
(والنجدى واليمني) لقب ونشر مرتب  
ويجوزها قوله  
عرق العراق يلزم الميقات  
وبذي الحليفة يحرم المذني  
لشام بحجة ان صررت بها  
ولا هل نجد قرن فاستين  
(وكذا هي ان مرقها من غير أهلها) كالشامي  
يترقبات أهل المدينة فهو ميقاته قاله  
النووي الشامي وغيره وقالوا ولو لم  
يجزها من احرامه من الابدع أفضل ولو أخره  
الى الثاني لا تنق عليه على الذهب وعبارة  
الابنية سقط عنه الدم ولولم يترجها فترجها  
اذا حاذاه أحدها أو بعده (وسم تأخير  
بحيث يحاذي فعلى مرتبتين) (قوله لا قافي) قصد  
الاحرام منها) كاهل (ان) أي لا قافي (قصد  
دخول مكة) يعني الحرم (ولو لم يترجها) غير  
الحج أمالوقصد موضعا من الحل فتخلص  
وجدة حل له بجوازها بلا احرام فاذا حل به  
التحق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو  
الحيلة لم يرد ذلك الا لما مهور بالحج فخالفت (لا)  
يحرم (التقديم) الاحرام (عليها) بل هو  
الافضل ان في أشهر الحج وأمن على نفسه  
(وحل لاهل داخلها) يعني لكل من وجد في  
داخل الواقيت (دخول مكة غير محرم) مالم  
يرد نسكا للخرج كالمواظرة ما خطا بمكة  
(فهذا ميقاته الحل) الذي بين المواقيت  
والبحر (ه) الميقات (من بمكة) يعني من  
بداخل الحرم (للبحج الحرم والعسرة الحل)  
ليتحقق نوع سفر والتسليم أفضل وتنظيم حدود  
لأبواب الميقاتين

من الحل قهستاني وانما مكان افضل لامره صلى الله عليه وسلم بالا حرام اياه منه (قوله وللعزم التحديد الخ)  
انما كانت هذه حدود لما اخرجها الزرق من حسين بن القاسم قال سمعت به من اهل العلم يقول لما قال آدم  
عليه الصلاة والسلام على نفسه من الشيطان استمدا ما قاله تعالى فامر بل ملائكة حقا وانك من كل جانب  
ووقفوا حولها فختم الله الحرم من حيث وقفت الملائكة اه (تذييل) حوالى طرف منسوب بالياء لانه تنبيه  
حوال والنون محذوفة لاجل الاضافة وفيه خمس اقسام حوال وحول وحوالى وحولى واحوال وكلها نظرم  
عامة التصرف واحوال جمع حول وحول وحوالى تنبيه حوال وليس المراد حقيقة التنبيه والجمع بل هو على  
سورة ذلك مع اتحاد المعنى في الكل ذكره أبو السعود (قوله من أرض طيبة) أى من جهتها (قوله وسبعة  
اميال عراق وطائف) لو قال ومن بين سبع عراق وطائف لاستوفى واستغنى عما ذكره صاحب البصر من البيت  
لثالث وهو

ومن بين سبع تقديم بينها • وقد كتبت فاشكر لربك احسانه

أفاده الحلبي عن الشربلاي (قوله جعرانه) باسكان العين وتخفيف الراء أفصح من كسر العين مع تشبيل الراء  
وان كان المتعين في النظم لانه من العاويل وعليه أكثر المحدثين وجعل الشافعي والخطابي التشديد خطأ كما في  
المصباح والجعرانه في طريق طائف على ستة فراع من مكة وذلك كسر السهيل أن هذا الموضع سمي باسم  
امراة كانت تغلب بالجعرانه واسمها ربيعة بنت سعد بن زيد وقيل هي من قريش ومن فضايلها أنه اعتمر بها  
ثلاثة نساء حتى وصلى في مسجد الخيف سبعون نيدا بالجعرانه ما شديد العذوبة يقال انه صلى الله عليه وسلم  
لخص موضع الماء بيده المباركة فانبجس فشرب منه عليه الصلاة والسلام وسقى الناس ويقال انه غرز فيه رمح  
فتسبح الماء من موضعه أبو السعود بتصريف

### • (فصل في الاحرام) •

مناسبة ذكره بعد ذكر المواقيت التي لا يجوز للانسان أن يجاوزها الا محرما طيبة والاحرام مصدر أحرم  
مشتراك بين معان يقال أحرم اذا دخل في حرمه لا تنهك من ذمة وغيبها وأحرم الحج وأحرم دخول الحرم  
أوفي الأشهر الحرم وانما سمي به لانه يحرم عليه ما يحل لغيره من الصيد والنساء ونحو ذلك (قوله وصفة الفرد  
بالحج) من عطف الخاص على العام وذكره هنا ليس بذي كرا القنع والقرا ن بعده وقدمه لانه بمنزلة الفرد من  
المركب حلبي (قوله من شاء الاحرام) هو في الشريعة نية التمسك من حج أو عمره مع الذكر أو موق الهدى كذا يفاد  
من الجبر وعرفه الكمال بأنه الدخول في حرمان مخصوصة أى التزامها غير أنه لا يتحقق شرعا الا بالنية مع الذكر  
أو النية ومعية فهم ما شرطان في تحققه لاجراما ما هيته (قوله وهو شرط صحة التمسك) التمسك العبادة ثم غلب على  
عبادة الحج والعمرة (قوله ككبيرة لاقتراح) فانها شرط صحة الصلاة والمراد بالكبيرة مطلق الذكر الخالي عن  
الحاجة لما علم أن لفظ التمسك كبير غير شرط بل هو واجب (قوله فالصلاة الخ) التعريض بظاهر ظاهر بالنسبة للتعريض  
لالتحليل (قوله أقوى من وجهين) أى من الصلاة انما يقيد بالوجهين لدفع توهم أنه لكثرة مشقته أفضل من  
الصلاة مطلقا فانهم تصورا أن أعظم أركان الدين الصلاة ثم الزكاة ثم الصوم كما تقدم نقله عن القهستاني (قوله  
ولو نظنونا) بيان للاطلاق فلو أحرم بالحج على ظن أنه عليه ثم ظهر خلافه وجب المضى فيه والقضاء ان أبطله  
بخلاف القانون في الصلاة فانه لا قضاء له بعد (قوله انه اذا أتم الاحرام) الاولى اذا شرع في احرام حج أو عمرة  
(قوله لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به) بخلاف الصلاة فانه قد يخرج ببعض ما فاء كما اذا شرع فادبا أربع ركعات  
فانه لو سلم على رأس ركعتين مع ولا شيء عليه (قوله وان أفداه) لانه يجب عليه المضى في صحبه كغضده  
بخلاف الصلاة فيصير عليه المضى بعد أفداه (قوله الا في الفوات) استثناء من قوله لا يخرج الى آخره يعنى  
انه اذا أفداه الحج بفوات الوقوف فانه يخرج منه بعمل غيره لانه يتصل منه بعمره وعليه الحج من قابل (قوله  
والا الا حصار) أى والا اذا فاته الحج بسبب احصاءه بمرض أو ذهاب ثم شقه فانه يتصل بارسال هدى يذبح  
في الحرم فيتحلل من الاحرام بعد ذبحه ولا يتأق له المضى في هاتين الصورتين لذهاب الوقت في الاولى ووجود  
الاحصار في الثانية (قوله وغلبه أحب) يعنى أن السنة في هذا الباب احدى الطهارتين مع التفاوت بينهما  
في الفضيلة حموى من ابن الكمال (قوله في حق حائض ونفساء) المراد بهما التلبستان بالمحيض والنفساء فيصح

وللعزم التحديد من أرض طيبة  
ثلاثة أميال اذا رث انتقامه  
وسبعة أميال عراق وطائف  
وجدة عشر ثم تسع جعرانه  
• (فصل) •  
في الاحرام وصفة الفرد بالحج (من شاء  
الاحرام) وهو شرط صحة التمسك ككبيرة  
الاقتراح فالصلاة والحج لهما تعريض وتحميل  
بخلاف الصوم والزكاة ثم الحج أقوى من  
وجهين الاول انه يقضى مطلقا ولو مظنونا  
بخلاف الصلاة الثانية انه اذا أتم الاحرام بهج  
أو عمرة لا يخرج عنه الا بعمل ما أحرم به وان  
أفداه الا في الفوات فعبد العمرة والا  
الاحصار فيخرج الهدى (نوشا وغلبه أحب  
وهو للظانفة) لا لظاهره (فجيب) جهاء  
مؤله (في حق حائض ونفساء)

التفرع فان غسلها او وضوءها حينئذ ليس بطهارة لعدم استحسانها ولا تنظافه اما الاثنان انقطع  
 منهما الطهارة والنفاس فزول مدتهما بالاغتسال فلا يصح التفرع حينئذ وورد أنه صلى الله عليه وسلم أمر  
 أبابكر - بن نضرت زوجته أسماء بانه يحذر أن يأمرها بالاغتسال وأن يحرم بالمح (قوله ومضى) طهارة على ما قبله  
 صحيح بالنسبة الى الاغتسال لأن السبي لا يشايه أما بالنظر الى الوضوء فبغيره نظر لتصور الحدث الاضطراري  
 في السبي حيث لم يمنع صلته معه حلي وأشار الشارح بذكر السبي الى ما قاله في التبريحنا أنه يندب الغسل أيضا  
 لمن أهل عنه رفقة أو أبوه أمه فلهما ان الاحرام قائم بالمحلى عليه والمغسل لا ينعى آفة وقد استقرت به لكل  
 محرم اه (قوله والتيمم) أي للاحرام وهو عطف على المقتنع اه حلي (قوله لانه ملوث) وانما جعل طهارة  
 في نحو الصلاة للضرورة وقد اتفقت هنا (قوله بخلاف جمعة وعيد) حيث شرع فيها التيمم عند العجز عن  
 الاغتسال بالماء حلي موضحا (قوله لكن سوي في الكافي بينهما) أي في عدم مشروعية التيمم لتحصيل سنة  
 الغسل لهما لانه لا ضرر في عدمه بخلاف ما اذا كان جنبا فيتميم لتحصيل الطهارة ووجه التسوية  
 أن مشروعيته في المذكورات للتنظيف (قوله وزججه في التبر) حيث قال وهو التقيح لان التقارب لا أثره  
 في تحصيل التنظاف (قوله وشرط اتيل السنة) بالبناء للمجهول أو مبتدأ خبره أن يحرم أو البناء للفعل وضمير  
 لصاحب التبر أي نقل اشتراطه عن البناء ووجه الاشتراط أنه انما شرع لاجله فلا يغتسل فاحد ثم أحرم  
 قنوزا لم يزل فضله (قوله ازالة نظره) وتباطبه والسنة في العناية الحلق ويجوز انتق والنقص والتوبة  
 والاول أفضل حموى (قوله ان اعتاده) أي أو أراد كافي الجهر وينسب ازالة الشعر والوضوء عنه وعن بدنه  
 بالطمس والاشتان ونحوهما بجر (قوله وجماع زوجته) هو من السنة بجر (قوله ولا مانع) وادع الصالح (قوله  
 فلبس ازار) في بعض النسخ بجزاز فيقرأ لبس مصدرا وفي بعضها بفسه بقرأ لبس فعلا ما ضيا والازار يذكرو  
 ويؤثت كافي ضياء الحلووم وهذا اذا وجد والا فليسق مرأوبه وبأثره أو يقصه ويرتدي به وفيه اشارة الى  
 أنه لا يلبس السر او لب والسياب والقميص ولا بأس بلبس القباء اذا لم يدخل يديه في كبة فهاستاني (قوله على  
 ظهره) أي وكفيه وصدرة وشفة فوق السرة وان غرز طرفه في ازاره فلا بأس به بجر (قوله وبسن أن يدخله  
 الخ) جملة الله استاني خلاف الاولى وفي الجهر عند قوله وطاف لقدم مضطجعا أنه لا يطلب منه كشف  
 المشكك الا عند الطواف ليكون مضطجعا (قوله أو خله) بنحو مسلة كافي الجهر (قوله أو عقده) بأن شقه على  
 نفسه بجبل بجر (قوله جديدين) قدومه اشارة الى أفضلته دفعا لقول بعض السلف بذكر اهنة غير التبريد  
 هذا في حق الرجال (قوله أو غسيلين) وفي ترك غسل الثوب العتيق ترك المستحب بجر (قوله ككفن الكفاية)  
 التشبيه في العدد والصفة (قوله وها) أي الازار والرداء (قوله وطيب بدنه) قبيل الاحرام سوا كان الطيب  
 مما يتق عنه كالمسك والغالية أو لا يتق لحديث عائشة كنت أطيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لم لأحرامه  
 قبل أن يحرم كافي أنظر الى ويص الطيب في مفرقه عليه الصلاة والسلام والويس البرق واللعان (قوله ان  
 كان عنده) أشار به الى أنه اذا لم يكن عنده لا يطلبه والى أنه من سنن الزوائد الهدى غير (قوله مما يتق عنه)  
 ويجوز بما لا يتق عنه وانما منع الاول لان المقصود من استنائه حصول الارتفاق به حال المنع منه وهو يحصل  
 بما في البدن فاعني من تجوز في الثوب لا كما في البدن تابع وما في الثوب منه فصل كذا يفاد من  
 الجهر وعلق قوله بما يتق عنه بقوله وطيب بدنه أيضا واذا اجاز به فيه فأولى بما لا يتق عنه (قوله هو الاصح)  
 وقال محمد لا يجوز في البدن أيضا بما يتق عنه وروى عن الشيخين انه يجوز في الثوب بما يتق منه حلي  
 (قوله ومضى بعد ذلك) أشار به الى أن الاولى التعبير بمثل التي تعين الترتيب واسم الاشارة يرجع الى اللبس  
 والتطيب باعتبار المذكور (قوله شفعا) أي في موضع الاحرام يقرأ فيها ما شاء والا فضل الكافرون  
 والا خلاصه فهاستاني (قوله وتجز به المكتوبة) فهي تحية المسجد بجر (قوله مطا بقا لجنازة) أي لما فيه من  
 العزم على الفعل وهذا القول استحب العلماء ليكون معينا على استحضار القلب (قوله اللهم اني أريد الحج) لم يقيد  
 بالفرض اشارة الى أن حجة القرض نصاب بمطلق النية ويضرب فيها نية لمخيار كل تغل أفاده صاحب الجهر (قوله  
 لمشقة) لانه اذا في أزممة من ذرة وأما كن متباعدة فناسب سؤال التيسير فيه (قوله لقول ابراهيم واسماعيل)  
 فيه أن قوله اذ لك للبناء لا الحج (قوله وكذا المعمر) فيطلب الدعاء لوجود المشقة فيها وان كانت أدنى من مشقة

وهي (والتيمم عند العجز) عن الماء (ليس  
 بمشروع) لانه ملوث بخلاف جمعة وعيد ذكره  
 الزباجي وغيره لكن سوي في الكافي بينهما وبين  
 الاحرام وزججه في التبريد (وكذا ينسب) لزيد  
 يحرم وهو على طهارته وشاربه وعاتيه وحلي  
 الاحرام ازالة نظره وشاربه وعاتيه وجامع  
 رأسه ان اعتاده والاقبصر حله وجامع  
 زوجته وأبنته لومعه ولا مانع منه (وإذا  
 لبس ازار) من السرة للركبة (ورداه)  
 على ظهره وبسن أن يدخله تحت عيته ويلقيه  
 على كتفه الا بستر فان زرد أو خله أو عقده  
 أساء ولادم عليه (جديدين أو غسيلين  
 ظاهرين) أي يبين ككفن الكفاية وهذا بيان  
 السنة والافتراء المودة كاف (وطيب بدنه)  
 ان كان عنده لا يوجب مما يتق عنه هو الاصح  
 (وهي ثوبا) بعد ذلك شفعا يعني ركعتين  
 في غير وقت مكرره وتجز به المكتوبة (وقال  
 المعمر بالحج) بلسانه مطا بقا لجنازة (لأنه تم  
 اني أريد الحج فيسره) لشقته وطول مقته  
 (وتقبله مني) لقول ابراهيم واسماعيل ربنا  
 تقبل منا وكذا المعمر

الجميع (تجدة) اعترض على الله عليه وسلم أربع مرات اعترض عام سنة وهي حجة الوداع وفيها هذه المشركون عن  
 الحرم وقيل واعترض سنة سبع واعترض من الجمرات حيث قسم غنائم حنين واعترض حجة الوداع لانه كان قارنا  
 وأحرم بالجميع في ذي القعدة (قوله والقارن) ويجمع بين الحج والعمرة في الدعاء بالتبسيرو القبول بل هو أولى  
 لشكره مشقة وترك التمتع لانه يفرد الاحرام بالعمرة ثم يفرد الاحرام بالحج فهو داخل فيما قبله (قوله لان مدتها  
 بسيرة) وما زال التمييز انما يكون في العبر لا في اليسير (قوله وقيل يقول كذلك) فانه صاحب القعدة  
 والقبلة فسلام من محمد (قوله وما في الهداية أولى) من انه لا يقولها في الصلاة وسكت عن عبادته طولها متوسط  
 كالصوم وسكتا الامتناف الواجب والظاهر طلبها وقا قال زبلي (قوله ثم لي دبر) بضم الباء وتسكينها (قوله  
 يا وياي الحج) فيه ايماء الى ان التنية لا تحصل بالتلبية لان التلفظ أمر آخر وراه الارادة وهي العزم على الشيء  
 كما للبرزاي (قوله بيان الاكل) راجع الى قوله لي وقوله دبر لانه ايضا وان قصره الشارح على الاقل فلو ذكر  
 ذكر آخر غيرها أو ابي بعد ما استوت به راحلته جاز (قوله فيصح الحج بطلق التنية) وذلك لان وقت الحج له شبه  
 بالمعيار باعتبار عدم حجة معين فيه وله شبه بالنظر باعتبار ان افعاله لا تستغرق أزنته فبالاعتبار الاول  
 يتأذى فرض الحج بطلق التنية وبالاختبار الثاني لا يتأذى بنية التسفل بخلاف فرض الظهر حيث لا يتأذى  
 بواحد منهما لان وقته ظرف من كل وجه وبخلاف صوم رمضان فانه يتأذى بكل منهما لان وقته ميسار من كل  
 وجه اه حلي (قوله ولو قبله) اشار به الى ان التلفظ بالتنية لا يشترط نهر (قوله على المذهب) أي بخلاف  
 الصلاة لان باب الحج أوسع من باب الصلاة حتى قام غير ذلك كرمقاه كتقليد البدن حلي عن الشربة لالة وفيه  
 ان الشرع في الصلاة ينصق بالفارسية ولومع القدرة على العربية وقدّمه الشارح ونبه على ما وقع للشرية لاني  
 وغيره من الاشتباه حيث جعلوا الشرع كالقراءة وهل يشترط الاتيان هنا بالجله ومقتضى ما تقدم عن الامام  
 في حجة الشرع بالمفرد صحته في باب الحج (قوله وهي ليك) في مشروعية التنية تنبيه على كرام الله  
 تعالى لعباده بان وفودهم اغما كان باستدعائهم تعالى واختلاف في الداعي فقيل هو الله تعالى وقيل هو  
 الرسول صلى الله عليه وسلم والاظهر انه الخليل لانه اتم البيت أمر بعبادة الناس الى الحج فبعد ما بقيس  
 ودعاهم فبلغ الله تعالى صوته الناس في اصلا بآبائهم وأرحام أمهاتهم فن أجابه حج على حسب جوابه ان  
 أجاب مرة حج وان أكثر فأكثر وفيه نظير لان الخطاب في ابيك على هذا الخليل والخطاب بالله هو الله تعالى  
 وكذا الخطاب في الباقي ولا يجوز الخطاب في كلام واحد مع اثنين بل فليكن الآن يقال لما كان دعاء الخليل  
 عليه السلام بأمر الله تعالى فكان الخطاب كله مع الله تعالى وفي غاية البيان روي أن ابراهيم لما أمره الله  
 تعالى ببناء البيت بناء من خمسة أطوار بينا وطور زيبا وبينان والجودي وأسس من سماء فوقف  
 في المقام ونادى عباد الله بجوابات الله وأجيبوا داعي الله فأبغ صوته أهل المشرق والمغرب حتى أسمع النطق  
 في الاصلا بآبائهم من كتب الحج ففهم من قال ليك مرة فحج مرة ومنهم من زاد في التلبية  
 فذلك قوله تعالى وأذن في الناس بالحج يأتون رجالا وعلى كل ضامر اه والضاير الموزول وفي مناسك  
 الطبري عن الازرق في صفة تلبية الانبياء عليهم الصلاة والسلام منهم من قال ليك مرة فقال ليك مرة فحج مرة ففهم من زاد في التلبية  
 فزاج الكربة ومنهم من قال ليك مرة فحج مرة ففهم من قال ليك مرة فحج مرة ففهم من زاد في التلبية  
 أصله لين حذفت النون للاضافة والتنية للتكرير منسحب من الالف وهو الاضافة أريد بها التكرير والمبالغة  
 ملزوم الاضافة والنصب بفعل مضمر من غير لفظة كأنه يقول داومت وأتت ولا يحسن تقدير فعله ألب اذ ليس  
 لهذه المصادر أفعال مستعملة وأما في قصده التلبية لا الالف ومعناه زوم واما ما اعتك بعد لزوم وقيل معناه  
 اجتباي وقصدى اليك من قولهم دأوى بلب دار له أي توجهها وقيل محبتي لك من قولهم امرأة لبة اذا  
 كانت محبة لزوجها أو عاطفة على ولدها وقيل معناه الاخلاص لك وقيل الخشوع من قولهم أنا ملب بين يديك  
 أي خاضع وقيل قرب بآنك وطاعة لان الالباب القرب أبو الودود (قوله ليك) أعاده تأكيد المبالغة (قوله  
 لا شريك لك) في عبادتنا (قوله بكسر الهمزة رفخ) الاولى أن يحمد على الاستئناف لان تعليق الاجابة التي  
 لانهاية ما بالذات أولى منه باعتبار الصفة وهو كون الحمد والنعمة له وهو معنى القبح والكسر اختيار الامام  
 والفتح اختيار الشافعي رضي الله تعالى عنهم كما ذكره صاحب الكشاف فأخذه في البحر (قوله والنعمة) بكسر

والقارن بخلاف الصلاة لان مقتضى اية - مبررة  
كذا في الهداية وقيل يقول كذلك في الصلاة  
وعنه الزيلعي في كل عبادة وما في الهداية  
أولى (ثم لم يذكر صلاة نوافلها) بالتلبية  
(الحج) بيان للاكل والافيهج الحج يطلق  
التبعية ولو قلته لكن بشرط فنادتها بك  
يقصد به التعظيم كسبيح وتهليل ولو بالغارسية  
وان احسن العربية والتلبية على المذهب  
(وهي ابيك اللهم ابيك لا شريك لك لبيك ان  
الحمد بكسر الهمزة وتفتح) (والنعمة لان)



بالفتح أو مبتدأ وخبر (والملك لا يربكك وزد)  
 ندبا (فيها) أي عليها لا في خلافها (ولا تنهض)  
 منها فانه مكرمه أي تحريمها قوله هم انما مرة  
 شرط والزيادة سنة ويكون مسبا يتركها  
 وتترك رفع الصوت بها (واذا البني نوبا) انسا  
 (أرساق الهدى أو قلد) أي ربط قلادة على  
 عنق (بدنة تذلل أو جزاء صيد) قوله في الحرم  
 أو في احرام سابق (ونحوه) كجناية (يريد الحج)  
 وقران (وفوجبه) (والمحال انه يريد الحج)  
 وهل المعصية كذلك يثبت في نم (أو بعثها) ثم  
 فوجبه (ولحقها) قبل المقات (أو بعثها المتعة)  
 الاحرام بالتبعية من المقات (في أشهره)  
 أو قران وكان التقليد والتوجه (ووجبه بنية  
 والالم يصير محرما حتى يلحقها) (فقد أحرم)  
 الاحرام وان لم يلحقها) انحصارها (فقد أحرم)  
 لان الاجابة كما تكون بكل ذكركم فظني تكون  
 بكل فعل يخص بالاحرام ثم صفة الاحرام  
 لا توقف على نية تلك لانه لو أنهم الاحرام  
 حتى طاف شوطا واحدا صرغ فله مرة ولو  
 أطلق نية للحج صرف لفرض ولو من نفسها  
 فنقل وان لم يكن حج الترض شرعا لانه عن  
 الفتح (ولو أشهرها) بجرح سنامها الايسر  
 (أو جملها) بوضع الجمل (أو ولد شاة) يكون  
 وقران (وليلتها) كما تر (أو ولد شاة) يكون  
 محرما اعدم اختصاصه بالتك (وبعده) أي

الاحرام

اتون اسم للمتم به ومصدر بمعنى الانصاف وعلى الاول هي كل ما يصل الى المطلق من النفع أو كل ملائم قصده  
 عاقبة فانكافره نعم عليه على الاول لا الثاني وجمع بين الحد والنعمة لان الحد منقطعها وأورد الملك اشارة  
 الى استقلاله ذكر لتصديق أن النعمة كلها له لانه صاحب الملك (قوله بالفتح) هو المتعين عند وجهه والتصوين  
 لان العطف قبل أن تأخذ ان خبرها وأجابه عنهم الرفع وعليه يخرج الاحتمال الثاني أفاده أبو السعود (قوله  
 والملك) بضم الميم سعة المقدور على ما في النهر أو إيجاب الاشياء على ما في الجوى (قوله وزد فيها) الظاهر أن  
 المراد مطلق زيادة مشقة على شاة وان لم تكن مأثورة نهر (قوله أي عليها الخ) تتبع فيه صاحب النهر وهو ليس  
 بقيد بل تصح الزيادة في اثنا شيئا كما نقل صاحب النهر عن ابن عمر (قوله لقوا هم انما مرة شرط) تتبع فيه صاحب  
 النهر وفيه تعريض بالرد على صاحب البحر حيث قال وخصوص التلبية سنة فإذا تر كها أصلا ارتكبت كراهة  
 التنزيه فإذا انقصر منها ذلك بالاولى فقول حافظ الدين في الكافي لا يجوز فيه نظر ظاهر وتبع صاحب  
 النهر الكمال حيث قال في الفتح التلبية مرة شرط والزيادة سنة حتى يلزم الامامة بتركها وأجاب صاحب  
 البحر بقوله وقول من قال أن التلبية شرط مرادة ذكر بقصده التعظيم لا خصوصها وقد غفل الشارح أيضا  
 عما قدمه قريبا من قوله فيصح الحج عطلق النية لكن بشرط مقارنتها بذكر قصد التعظيم كتنسيق وتهليل  
 ولو بالنار سببة وان أحسن العربية والتلبية على المذهب ومقتضى اشتراط التلبية ان قصها يحل بالنسك  
 لا الكراهة وبالجمله أن المقام لم يحوزه الشارح (قوله ويكون مسبا يتركها) أي الزيادة وأفاده كلامه انها سنة  
 مؤكدة وفي الكافي انها سنة وصريح الحلبي في مناسكها بالاحتساب (قوله بها) أي بالتلبية وفي العبارة  
 تشبث الضمائر (قوله وإذا البني نوبا الخ) الاولى أن يقول وإذا نوى لميلان عبارة تنفيده أنه يصير شارعا  
 بالتلبية بشرط النية والواقع ~~عكس~~ ذلك أفاده الجوى وقوله فسكانه أن نية النسك ابتداء ليس قيدا كما  
 يصير في المصنف (قوله أرساق الهدى) ولو لم يكن (قوله أو قلد) ولو المقلد أحد جماعة اشتر كوا فانه ان كان  
 بأمرهم وسار واماها صاروا محرمين نهر (قوله أو في احرام سابق) قيد به لان هذا الاحرام لا يمتد شرعه فيه  
 الا بهذا التقليد (قوله كجناية) بارتكاب محظور احرام (قوله والمحال انه يريد الحج) انما كفاء ذلك لان النية  
 اذا صادفت التقليد مع التوجيه صار شارعا لاتصال النية بفعل هو من خصائص الاحرام لان التقليد مع  
 السوق من أفعال الحج ونقل في البحر من الاستيعاب انه لو ساق هديا فاصدا الى مكة صار محرما بالسوق فوى  
 الاحرام أولا (قوله يثبت في نم) أقول بل هي أولى لانه اذا جاز ما ذكر مع فرض الحج فلا يجوز بهما وهي غير  
 فرض أولى (قوله أو بعثها ملحقها) لا يظهر الحاق في المتعة والقران لانه لا يشترط فيها استحصانا كما سباني  
 اللهم الآن يخص الحاق بغير هديهما (قوله لزمه الاحرام بالتلبية من المقات) وما بعثه على ملكه والمراد بالتلبية  
 مطلق الذكر وخصها لانها السنة (قوله والتوجه في أشهره) أشار به الى أن الاولى له صنف فأخبر قوله في أشهره  
 بعد قوله وفوجبه بنية الاحرام (قوله والالم يصير الخ) أي بأن لم يوجد البعث والتوجه في الأشهر أو وجد التوجه  
 دون البعث وقوله حتى يلحقها أي قبل المقات (قوله وفوجبه بنية الاحرام) أفاد أن هذه الاشياء انما قامت  
 مقام المذكور دون النية (قوله فقد أحرم) جواب وإذا البني نوبا الخ ذكر صاحب البحر أن التلبية والتبعية بين  
 الاحرام شرعا وذكروا حرام الدين الشهيد أنه يصير شارعا بالتبعية لكن عند التلبية كما يصير شارعا في الصلاة  
 بالنية لكن عند التكبير لا بالتكبير ولا يصير شارعا بالتبعية وحدها قياما على الصلاة اه وهذا القول هو الموافق  
 لما أسلفنا (قوله لان الاجابة) على لغة الاحرام بهذه الافعال ومن اقتصر فيه على التلبية أراد ما بعث المذكور  
 والقول قاله في البحر (قوله لو أجسم الاحرام) بان لم يبعث ما أحرم به وعليه التبيين قبل أن يشترع في الافعال  
 أبو السعود (قوله حتى طاف شوطا واحدا) التقيده بليفهم حكم ما زاد بالاولى وظاهره أنه لا يصح تعيينه  
 لغیر العدة ولو أحصر قبل الافعال والتعيين فصل بدم تعين للعمرة حتى يجب عليه قضاءها الاقضاء جهة وكذا  
 اذا جامع فأنسد ووجب المعنى في القاسم فأنما يجب عليه المعنى في حرمة أبو السعود (قوله ولو أطلق نية الحج)  
 عن وصف الفرضية والتبعية (قوله يخرج سنامها) الباء للتصوير وهو مكرمه عند الامام لان كل أحد لا يحسنه  
 فليكن الحيوان به تعذيب كما يأتي (قوله بوضع الجمل) أي على ظهرها والجمل بضم الجيم كما في الصحاح (قوله  
 ولم يلحقها كما تر) أي لحوقا كالحوق الذي مر وهو كونه قبل المقات وهذا محتمل وقوله ولحقها (قوله أو ولد شاة)

محترم قوله بدنة (قوله بلامهلة) أخذه من المقام والمناسبات الغير بالفاء كما عبر حافظ الدين في الكتمز قوله يتي  
 الرث (قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته والمراد أن ذلك من  
 ابتداء الاحرام لانه لا يسمى حاجا قبله أشار اليه صاحب النهر (قوله أي الجماع) وكذا دواحيه كافي القهستاني  
 (قوله أود كره بحضرة النساء) وقيل الكلام الفاحش قال في النهر والخلاف في المراد في الآية والا فالكل ممنوع  
 وظاهر منيع خبر واحد ترجيح ما عن ابن عباس في تفسير الآية وهو الجماع (قوله أي الخروج) أشار به الى أن  
 الفسوق مصدر وهو المناسب لفظا لما قبله ولما بعده ومعنى لأن الجمع ليس مراداً إذ انتهى عنه انما هو إيجاد  
 الفسق لا بقيد كونه جماعاً ومن جعله جماعاً جعل مفرداً فسق كعلم وعلم أفاده صاحب النهر وفيه أن آل  
 الجنسية تبطل معنى الجمع فلا تظهر المناسبة المعنوية الا ان يقال ان صورة اللفظ ما زالت توهم الجمع والفسق  
 منتهى عنه في الاحرام وغيره الا أنه في الاحرام أشد كلبس الحرير في الصلاة والتطير في القراءة (قوله  
 والجدا) انحصرت مع الرقعة والخدم والمكارين ومن ذكره من الشارحين أن المراد به مجادلة المشركين بتقديم  
 وقت الحج وتأخيرها أو التأخير بذكر الآباء حتى أفشى ذلك الى القتال فاعلم باناسب تفسير الجدال في الآية  
 لا الجدال في كلام القهستاني فلذا اقتصرنا على الأقل بجر (قوله فانه من المحرم أشنع) أي الجدال لأن الضمير يرجع  
 الى أقرب مسد كور والاولى ترجيعه الى المذكور من الفسوق والجدال والرث بناء على أن المراد به الكلام  
 الفاحش وتطيره قوله تعالى فلا تغفلوا فمع أنفسكم أي في الأشهر الحرم فنهيه سبحانه وتعالى عن الظلم في الأشهر  
 الحرم ليس استعرازا بل لأن الظلم فيها أقبح منه في غيرها (قوله وقتل صيد) انما عبر بالقتل لا الذبح لأن المحرم لا يحل  
 له القتل بأي وجه كان ومن عبر بذي فقد قصر لأن الصيد لا يشترط فيه الذبح اذ كان ضرورة خلافا لما  
 في الترمذي أن صيد مصدر مراد به اسم المفعول بدليل اسناد القتل اليه ويستثنى منه القواسق الآية كذا  
 في القهستاني (قوله لا الجبر) حله بالآية (قوله والاشارة اليه) والاعانة عليه كافي القهستاني (قوله ومحل  
 نحر يهما) أي الاشارة والدلالة (قوله اذ لم يعلم المحرم) أي اشار أو المدلول أما اذا كان عالما قبل الاشارة  
 والدلالة لا يحرم على المحرم الدال أو المتبرع وقول الشارح المحرم كصاحب النهر ليس بقيد بل الحلال كذلك  
 والظاهر أنه وان لم يحرم الآية مكرهه مراعاة للخلاف لأن فيه نوع اعانة (قوله والتطيب) أي بالطيب وهو ماله  
 رائحة طيبة كالزعفران والبنفسج والياسمين والفضائية والورد والورس والمراد به استعماله في التوب والبدن  
 حتى لو لبس أزارا مجزئ الاشئ عليه لانه ليس بمستعمل لجزء من الطيب ومن ثم قال في النهاية لو دخل بيتا قد جبر  
 وانصل بتوبه شئ منه لم يكن عليه شئ نهر (قوله وان لم يقصده) أي شئ أن لا يمس الطيب وان كان لا يقصد  
 الطيب بأن مسه لقصد شر أمثلا (قوله ويكره شمه) وكذا شم الریحان والبخار الطيبة قهستاني (قوله وقلم الظفر)  
 أي قطعه ولو واحد اسوا فله بنفسه أو غيره بأمره أو قلم ظفر غيره الا اذا ~~كسر~~ كسر بحيث لا يتغير فلا بأس به  
 حيث ذكره قهستاني (قوله كاه أو بعضه) فلو غطي ربيع رأسه أو وجهه يوما فعليه دم لأن ما يعلق بالأس والوجه من  
 الجناية فلا ريب منه حكم الكل كالحلق وكذا الوغط المرأة ولم تجاف عن وجهها لأن تغطية الوجه حرام  
 عليها كالرجل وفيه نظر لانه عليه السلام لم يشرع للمرأة كشف الوجه في الاحرام خصوصاً عند خوف  
 الفتنة وانما ورد النبي من الثياب والقفازين كافي البصري وأما قول ابن عمر احرام المرأة في وجهها لا يدل  
 على الكشف اذ المراد باحرام وجهها عدم ستره بالمفصل على قدره كالنقاب والبرقع كما يحرم ستر اليد بالمفصل  
 على قدرها وقد ورد أن أسماء بنت أبي بكر كانت تغطي وجهها فاذا علم بالسنة أن وجهها كبد الرجل  
 في حرمة المفصل على قدره لا الستر بالكم والمحفة والخارجي من ابن الكمال ولو غطي رأس محرم نائم يوما  
 زمه دم لأن الستر حرام لمخافه من معنى الارتفاق وهو حاصل بفعل الغير أبو الهود (قوله نم في الخاتمة) لا وجه  
 للاستدلال وأما فلا بأس أن تركه أولى (قوله والراس) هذا في الذكر خاصة أما المرأة فلا يجوز لها كشفه أفاده  
 القهستاني (قوله بخلاف الميت) يعني اذا مات محرم بحيث يغطي رأسه ووجهه لبطان احرامه بموته تقوله  
 صلى الله عليه وسلم اذا مات ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث والاحرام هل فيكون منقطعاً على من الجبر وأما  
 حديث الاعرابي الذي وقسته ناقته وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تقمروا رأسه ولا وجهه فانه يوم  
 القيامة ملباناً غصوبة يا خبر النبي صلى الله عليه وسلم يبقاء احرامه وهو في غيره مفقود اهـ بجزا أعمال

بلامهلة (يتي الرث) أي الجماع أود كره  
 بحضرة النساء (والفسوق) أي الخروج عن  
 طاعة الله تعالى (والجدال) فانه من المحرم  
 أشنع (وقتل صيد) لا الجبر (والاشارة  
 اليه) في الجاضر (والدلالة عليه) في الغائب  
 ومحل نحر يهما ما اذا لم يعلم المحرم أما اذا علم  
 فلا في الاسع (والتطيب) وان لم يقصده  
 ويكره شمه (وقلم الظفر وستر الوجه) كاه  
 أو بعضه كفه وذقنه نم في الخاتمة لا بأس  
 بوضع يده على أنفه (والراس) بخلاف الميت

الحدتين أولى من أعمال أحدهما (قوله وبقيّة البدن) فإنه لا شيء بعده ولو لم يصرح إلا أنه في هذه الجملة يكره  
 أفاده في النهر (قوله ولو حمل على رأسه ثيابا الخ) قال في الخاتمة لو حمل الحرم على رأسه شيئا يلبسه الناس يكون  
 لا بأس وان كان لا يلبسه الناس كالأجانة ونحوها لم يصحكن لا بأس به (قوله ما لم يمتد يوما وليلة) الواو بمعنى  
 أولان ليس المعتاد يوما وليلة موجب للدم فغير المعتاد كذلك موجب للصدقة (قوله كره) ظاهر إطلاقه أنها  
 تحريرية (قوله والأفلا بأس) أي لا يصيب رأسه أو وجهه (قوله بخضامتي) بكسر الخاء ثبت بفعل به الرأس  
 فإنه راحة طيبة وإن لم تكن ذكية كذا قاله الإمام بحر ونهر (قوله لأنه طيب) أي عند الإمام فيجب به دم  
 (قوله أو يقتل الهوام) أي ويأمن الشعر أي عندهما قبح به صدقة فأولح كناية الخلاف فيتنق على كلا القولين  
 وإن اختلف الواجب واختلف انما نشأ من الاشتباه فيه ولذا قال بعضهم لا خلاف في خطي العراق لأنه  
 راحة طيبة أفاده صاحب النهر (قوله ودلون) بفتح الدال قال الحلبي "هو دقيق العدم فصل به الأيدي كذا فاق  
 (قوله وأشنان) ثبت منخلف (قوله وسدر) هو ورق النبق اه حلبي (قوله وهو مشكل) وجه الاشكال ما ذكره  
 في المنع بقوله فإن كلا منهما أي من الخطي "والسدر يقتل الهوام ويأمن الشعر فكان ينبغي وجوب الصدقة  
 عندهما اه وهذا الاشكال في الصابون أقوى لأنه بهذه الحالة أيضا يزيد بطيب ريحه وظاهر قول الشارع  
 بخلاف صابون الخ الاتفاق على عدم وجوب شيء به أضلا والذي في النهر كالأخلاف في عدم وجوب الدم  
 فيه لو غدل بالصابون أو بالخرص أو لأشنان وهذا التعبير لا يتق وجوب الصدقة فليأتمل (قوله وقها) اه  
 مثله الشارب (قوله وإزالة شعر يده) أي جسده فذكره بعد ما تقدم من ذكر صكر العمام بعد الخصاص قال  
 في البحر والمراد إزالة شعره كيف ما كان حلقة وقصا وتقاوتن وأمر أقام أي مكان كان من الرأس والبدن  
 مباشرة أو تمكينا اه (قوله وليس قميص) لو قال وليس مخيط لا غناء ذلك عن ذكر السراويل والقباء إلا أنه  
 أراد اتباع الحديث وهو قوله صلى الله عليه وسلم لا تلبسوا القمص ولا السراويلات ولا العمام ولا البراقير  
 ولا الأخفاف إلا أن يكون أحدا ليس له إعلان فليلبس الخفين وليقطع أسفل من الكعبين ولا تلبسوا شيئا من  
 زعفران ولا ورس اه (قوله وسراويل) أجمعية والجمع سراويلات منصرف في أحد استعماليه ذكره بوزن  
 بحر فسراويل مفرد يقال بالنون بدل اللام وبالنون أيضا بدل المهملة وما في النهر من أنه جمع سراويل فطريقة  
 غير جائزة (قوله كل ممول الخ) بحيث يستق عليه بنفسه بخياطة أو زرق أو غيرها نهر (قوله كزردية) هي  
 الدرع الحديد اه حلبي (قوله وقباء) بالمدة المنفرد من أمام (قوله ولو لم يدخل يديه في كبة) قال في الوفاة  
 وشرحه القهستاني وليس مخيط لباس معتادا كما إذا أدخل اليد في كم القباء والقميص والجبة مثلا فلما وردت  
 بها أو تزربا السراويل ليس عليه شيء اه ويفهم منه أن كل لبس غير معتاد لا يوجب دما (قوله إلا أن يزوره  
 أو يخله) أي فيلزمه دم على ما يظن ولأنه من قبيل المعتاد (قوله ويلتصق به) أي يمسك كرم القمص والجبة  
 (قوله وعمامة وقندوة) لا حاجة إلى ذكرهما لما تقدم أن ستر الرأس ممنوع منه ويمكن أن ذكر العمامة إشارة  
 إلى أن لباسا يحرم وإن كان وسط الرأس مكشورا أبو السعود (قوله وخفين) المنع من لبسهما الرجال لا النساء  
 أبو السعود عن الخزانة (قوله إلا أن لا يجد نعلين) أفاده أنه لو وجد ما لا يقطع لمسا فيه من اتلاف المال بغير حاجة  
 أفاده في البحر وإن لبسهما قبل القطع فعليه دم قاله الكرماني (قوله عند المقدس) وهو المفصل الذي  
 في وسط القدم كذا روي هشام عن محمد بخلافه في الوضوء فإنه العظم الثاني أي المرتفع ولم يبين في الحديث  
 أحدهما لكن لما كان الكعب يطلق عليه وعلى الثاني حمل عليه احتياطا لأن الاحوط فيما كان أكثر كنهنا  
 بحر (قوله فيجوز لبس الزرمرزة) هي الصرمة المتعارفة وجعل في البحر الزاوي الأولى حينما وفي النهر الزاوي الثانية  
 جيبا (قوله وثوب صبيغ) أي وليس ثوب فهو على حذف مضاف (قوله وهو السكرم) تبع فيه العيني وهو غير  
 مسلم لما في القاموس الورس ثياب كالشمس ليس إلا بالين يزرق فيبقى فهو عشرين سنة نافع للكاف طلاء وللهوق  
 شربا اه والسكرم ميدان صفر كعبدلن الرقيقيل يجلب من الهند أبو السعود (قوله بحيث لا ينفوخ في الأصم)  
 وقبل بحيث لا يتناثر وهو غير صحيح لأن العبرة للتطيب لا للتناثر ألا ترى أنه لو كان ثوب مصبوغه راحة طيبة  
 ولا يتناثر منه شيء فإن الحرم يمنع منه كافي المستصحب بحر (قوله لا يبق الاستحمام) المراد أنه لا يهرم دخول الحمام  
 والغسل بالماء الحار وأما إزالة الوسخ فمكرهه كافي الخزانة والقهستاني ويؤيد ذلك قوله صلى الله عليه

وبقيّة البدن ولو حمل على رأسه ثيابا  
 نفطية لأجل عدل وطبق ما لم يمتد يوما وليلة  
 فتزمره صدقة وقالوا لو دخل تحت ستر  
 الكعبة فأصاب رأسه أو وجهه كره والأفلا  
 بأس به (وقيل رأسه ولبسته بخطي) لأنه  
 طيب أو يقتل الهوام بخلاف صابون ودلون  
 وأشنان اتفاقا زاده في الجوهره وسدر وهو  
 مشكل (وقها) أي اللحية (وسلق رأسه  
 و) إزالة شعر يده (الاستحمام) الثابت في العين  
 فلا شيء فيه عندنا (وليس قميص وسراويل)  
 أي كل معمول على قدر يده أو يبعده كزردية  
 عورنس (وقباء) ولو لم يدخل يديه في كبة جاز  
 عندنا إلا أن يزوره أو يخله ويجوز أن يرتدى  
 بقميص وجبة ويلتصق به في نوم وغيره اتفاقا  
 (وعمامة) وقندوة (وخفين) الأن لا يجبد  
 نعلين في قطعهما أسفل من الكعبين  
 عند المقدس الشرايط فيجوز لبس الزرمرزة  
 لا الجوربين (وثوب صبيغ) عال طيب كورس  
 وهو السكرم وعه ستر وهو زهر القرمطم  
 (الاستحمام) بحيث لا ينفوخ في الأصم  
 عليه السلام

وسلم الجاهل الشفت التقل اه والشفت بكسر العين غير الرأس والتقل بكسر الفاء تارة الطيب (قوله دخل الحمام في الخفة) وقال ما يعبا الله بأوساخنا نهر وهو ضعيف جدا لانه صلى الله عليه وسلم لم يدخله أصلا ولم يحدث على عهده في جزيرة العرب كائن عليه الحفاظ الا أن يحمل فعله على الاقتسال بالماء المضم لأن الحمام يطلق عليه ثم ظاهر هذا الحديث ينافي ما تقدم عن الخزانة والقهستاني ولقد انظرنا ويضيق للحرم أن لا يزال الشفت عن نفسه اه ولذا انظر فيه البرجسدي ونقل الجوى عن الصحاح أن الشفت في المناسك ما كان من نحو قص الاظفار والشارب وحلق العانة وحمل الشفت المذكور في الخزانة على هذا وعليه فإزالة الوسخ غير مكرهة وصريح القهستاني الكراهة فانه قال ولا يتي الحمام أى الاعتسال لكن بحيث لا يزال الوسخ اه (قوله والاستقلال بيت) هو في الأصل الخيمة من العوف والشعر ثم أطلق على المسقف سمى به لانه يات فيه وفي مناه فاع أو نوب من فروع على عود بحيث يحكى الاستقلال به جوى المروى أنه صلى الله عليه وسلم استقر من الخزانة حتى رعى جرة العقبة ثم وكن كان على شجرة نوب يستظل به ونصب لعثمان فطاط اه شرح الجمع (قوله ويحمل) ففتح الميم الاولى وكسر الثانية وعكسه بحر (قوله كما تر) أى في شرح قوله والرأس (قوله وشدهميان) ما يجعل فيه الدراهم ويشد على الحقوم من الماء والماء مع يمي هيها اذا سال سمي به لانه يمي ما فيه ولا فرق في ذلك بين نفقته ونفقة غيره نهر (قوله بكسر الهاء) لا غير فالفتح غلط نهر (قوله ومنطقة) بكسر الميم (قوله وسيف) أى وتقلد سيف أو يراد بالشدة طاق الاستعمال فيمناسبه على حد وزجج الجواب واليهونا (قوله ويختم) هو ما به عطف على شد وجزر الجواردة الجور أو أنهن مع عطف على ما قبله مما والعنى عليه لا يتي شد تختم واكتحال أو يراد بالشدة الاستعمال من ذكر المقيد واردة المطلق مجازا ولو قال وتختما واكتحال الاعطاف على ذلك لم من هذه التكاليف أفاد بعضه الطيبي (قوله لعدم التغطية) يرجع الى الاستقلال بالبيت والمحمل (قوله والبس) راجع الى قوله وشدهميان وما بعده (قوله ولو كثيرا) أى ثلاثا فأكثركا هو مفهوم من القابلة اه الطيبي (قوله ان خاف سقوط شعر) وان لم يحف ذلك فلا بأس بالكل الشديد بحر (قوله فان في الواحدة) أى من القدم سواء قتلها أو ألغها أو ألقى الثوب في الشمس لقوت أو دل عليها واسم ان ضمير الشأن محذوف (قوله وفي الثلاثة كف) وفي الزائد عليها نصف صاع كما يأتي (قوله وأكثر التلبية) وبه ذهب أن يكبرها كلما أخذ فيها ثلاث مرات ولا ولاية طاعة بالكلام ولوردة السلام في خلالها اجاز وان كره السلام عليه واذا رأى شيئا يجهجه قال ليس ان العيش عيش الاخرة وبصلى على النبي صلى الله عليه وسلم عقب التلبية سرا ويسأل الله الجنة ويتعوذ من النار (قوله ندبا) بل استئنا كما في شرح المتن (قوله ولو نقلا) ونقصها الطحاوي بالمتكورات قبا على تكبير التشريق (قوله أو علا شرفا) يقتضين معنى مكانا مرتفعاً وضبط بضم الشين جمع شرفة والاول أنسب (قوله أو هبط وادبا) المراد به المكان المنخفض من الارض جوى (قوله جمع ركب) فيه ناز بل هو اسم جمع والركب أصحاب الابل في السفردون غيرها من الدواب ولا يطلق على ما دون العشرة والقيود المأخوذة في مفهومه ليست احترازية كما أفاده الشارح بقوله أو جمعاً مشاة كذا أبو خذ من أبي السعود (قوله أو أهر) الدهر السدس الاخير من الليل ونقصه لانه محل اجابة الدعاء وهذه المواضع كان صلى الله عليه وسلم يلج فيها قال الزيلعي وعند كل ركوب ونزول وكذا الواستعطف دابته وعند استيقاظه من منامه وأخرج الحاكم ما من ملاب يلبى الابهى ما عن يمينه وشماله قال الكمال وهذا دليل نذب الاكثر غير مقيد بتفسير الحالات أبو السعود (قوله كالتكبير في الصلاة) فكأن التكبير في الصلاة يؤتى به عند الانتقال من حال الى حال كذلك التلبية (قوله رافعا استئنا) لقوله صلى الله عليه وسلم أنا في جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالاعلال والتلبية ولأن التلبية في حكم ما يتعلق بالغبر لانها اجابة لدعاء الخليل فكانت كالأذان الذي للاسلام والخطبة التي يقصد بها الوعظ والتعليم ويستحب في الدعاء والاذكار الاخفا لا اذا تعلق باعلامه مقصود شرب لالية (قوله بلا جهود) ثلاثة ضمير أبو السعود (قوله واذا دخل مكة) أى من التلبية العليا وهي تبة كذا من أعلى مكة على درب الاعلى وطريق الابطح وكذا بالمد والفتح التلبية العليا بأعلى مكة عند المقبرة ولا ينصرف العلمية والتأنيث وتسمى تلك الجهة المعلى ومكة اسم البلد ويقال لها مكة وقيل هي بالنساء المجد وبأسم البلد سميت بذلك لانها منسوب للزوب أى مذهبا أولان الناس يتباكون أي يزدجون فيها عند الطواف نهر وأصحابها نحو

دخل الحمام في الخفة (والاستقلال بيت  
ويحمل لا يعبر رأسه أو وجهه فلو أصاب  
أحدهما كره) كما تر (وشدهميان) بكسر  
الهاء (في وسطه ومنطقة وسيف والبس  
وتختم) زباني لعدم التغطية واللبس  
(واكتحال بغير مطيب) فلو اكتحل بمطيب  
مزة أو ترين فطيبه صدقة ولو كثيرا فطيبه دم  
سراجية (ولا يتي) شتاناً وصدوا وجماعة  
وقطع فريسه وجبر كسر وحك رأسه وبيده  
لكن برقى ان خاف سقوط شعر أو قلته فان في  
الواحدة يتعدى يتي وفي الثلاثة كف من  
طعام غرر اذ كسر (وأكثر) الحرم (التلبية)  
ندبا (نبي صلى الله عليه وسلم) أو علا شرفاً أو هبط  
وادبا (نبي صلى الله عليه وسلم) جمع ركب أو هبط  
وكذا الواقي بعضهم بعضاً (أو أهر) دخل في  
الدهر اذ التلبية في الاحرام كالتكبير في  
الصلاة رافعا (استئنا) صوتها (بلا جهود  
كما ينفعه العوام) واذا دخل مكة بدأ بالمسجد

الحرام

مائة بل أزيد جوى والمسيح في وسط مكة ذرعه مائة ألف وعشرون ذراعا وطا قاته مائة وسبعة وأربعون  
 واسطوا قاته أربعة وعشرون وأربعمائة كلها من حرمر أو حرام قهستاني (قوله بعد ما يأتي من الخ) متعلق بعبدا  
 وذلك بأن يضعها في حذر نبلالية (قوله من باب السلام) وهو باب بن ثيبة أحد الأبواب الأربعة التي على  
 الجانب الشرقى تجاه الكعبة (قوله ثم أراد بها) وما روى عن ابن عمر أنه كان ينهى عن الدخول ليلا فليس تفسيرها  
 للسنة بل شفقة على الحاج من السراق أو السوء (قوله جلالة البقعة) أي عظمها (قوله لدخولها) أي مكة  
 حلي عن البصر (قوله وهو للظنافة) فلا يقوم التيمم مقامه (قوله فيجب) بالحاء المهملة حلي (قوله ومن شاهد  
 البيت الحرام) هو علم المكان الشريف الذي في وسط المسجدين سقفان ومن سطحه ثمانية عشر في خمسة عشر  
 ذراعا محيطه إلى السماء سبعة وعشرون ذراعا وعرضه ذراعا ومن للركن الشامي إلى العراق اثنتان  
 وعشرون ذراعا ومنه إلى البياض أربعة وعشرون ومنه إلى الجمر أحد وعشرون وشبر قهستاني (قوله  
 ومعناه الله أكبر من الكعبة) تبع في هذا غاية البيلد والاولى كافي الجبر والنهر الله أكبر من كل كبير وحذف  
 المفضل عليه للتعميم فيدخل ضمنه الكعبة المنة (قوله ثلاثين نوع شرك) فناء التبري عن عبادة غيره  
 تعالى ويلزمه التبري عن عبادة البيت المشاهد ولم يذكر المصنف ولا غيره من المتون الدعاء عند مشاهدة البيت  
 يقال في الجبر وهي غفلة عما لا يغفل منه فان الدعاء عندها مستجاب ولم يبين محمدي الاصل لمشاهد الحج شيئا من  
 الدعوات لان التوقيت يذهب بالركة وان تتركها بالقول منها الحسن اه والماثور اللهم أنت السلام ومنك  
 السلام فحينئذ يسألك السلام اللهم زدني بذلك هذا تعظيما ونشروا تكميلا ومهابة وزد من شرفه وعظمه وكرمه  
 عن حجه أو آخره ثم يقرأ وتكبر بما تعظيما ويرى ذلك من عسريده هو عباد الله ومن عطاء الله صلى الله  
 عليه وسلم كان اذا أيقن بالبيت يقول أعوذ بركن البيت من الدين والفقر ومن ضيق الصدر وعذاب القبر ومن  
 أهم الادعية طلب الجنة بالاحساب ومن أهم الاذكار الصلاة على النبي المختار وأوصى الامام رجلا بأن يدعو  
 عند مشاهدة البيت باستجابة الدعاء ليصير محجبا الدعوة (قوله ثم ابتدأ بالطواف) واستلام الركن (قوله  
 ما لم يحذف المكتوبة) أي بقوات وقتها وكان الامام في الصلاة فيقدم كل ذلك على الطواف أبو السعود  
 زاد في النهر أو دخل في وقت منع الناس فيه من الطواف أو كان عليه فائتة (قوله أو سنة راتبة) كان دخل  
 بعد ظهور القمر بحيث لو طاف لا يسع الوقت الا ركعتي الفرض وان لم يطف أذابه سنة (قوله فاستقبل الجمر)  
 المرقى منه قدر شبر وأربعة أصابع وكان مضيا ما بين المشرق والمغرب ثم صار أسودا ليصحب أهل الدنيا عن  
 زينة العقبى قهستاني قال في النهر وهو أسود باعتبار ما هو عليه الآن وقد نزل من الجنة وهو أشد سوادا من  
 الابن فودته خطا ما بين آدم قال العسقلاني وطفن بعض المحدثين ككيف سوده انطابا ولم يبيحه الطاعات  
 أجيب عنه بأن الله تعالى أجرى عادته أن السواد يصيب ولا يصيب وبأن في ذلك عظة ظاهرة هي تأنيب الذنوب  
 في الجوارح بالسواد فالقول أولى (قوله مكبرا مهلا) يقال فيها ما تقدم (قوله كالصلاة) في محاذاة اسمها  
 لا ذنبه (قوله وقبله بلا صوت) لانه المروى في السنة عن عمر أنه كان يقبل الجمر ويقول اني أعلم أنك جبر لا تضمر  
 ولا تنزع ولولا اني رأيته عليه الصلاة والسلام يقبل ما قبلتك رواه الجماعة زاد الا زرقى فقال له على يا أمير  
 المؤمنين هو يضمر وينزع قال وبم قلت ذلك قال بحسب كتاب الله تعالى قال وابن ذلك في كتاب الله تعالى قال  
 قال الله تعالى واذا أخذوك من بنى آدم من ظهورهم ذرهم ذر باتهم وأشهدهم على أنفسهم الست بركم قالوا بل  
 قال فلما خلق الله عز وجل آدم عليه السلام مسح على ظهره فأخرج ذرته من ظهره فقرأهم أنه الرب وأنهم  
 العبيد ثم كتب مبناهم في رقبته وكان لهذا الجبر عينان ولسان وقال افترج فأنفقته ذلك وجعله في هذا الموضع  
 وقال أشهدك أن لا اله الا الله فقال عمر أو ذبا لله أن أعيش في قوم استقيم يا أبا الحسن وانما  
 قال ذلك لانه الناس كانوا حديث عهد بعبادة الاصنام فخشى أن يظن الجاهل أن استلام الحجر من ذلك فيمن  
 أنه لا يقصده الا تعظيم الله تعالى وعلى لم يخالفه من ذلك الوجه وعلم ينكر رفعه من الوجه الذي فيه على  
 أبو السعود عن الزبلي (قمة) قال ابن الملقن في شرح المدة لا يشرع التقبيل الا للجر الاسود والمصنف وأيدي  
 الصالحين من العلماء وغيرهم وللقاء مسين من سفر بشرط أن لا يكون أمر دولاً أمر محترمة ولو جوده الموق  
 الصالحين ومن نطق بعلم أو حكمه بدمعهم أو كل ذلك قد ثبت في الاحاديث العديدة وفعل السلف فاما تقبيل

بعد ما يأتي من على امتعته داخل الامن باب  
 السلام ثم أراد بها ملباسا واضحا شاعرا  
 ملاحظا لجلالة البقعة وبين الفضل لدخولها  
 وهو للظنافة فيجب طهارة ونفاس (رحم  
 شاهد البيت الحرام) (كبر) ثلاثا وهو عطاء الله  
 أكبر من الكعبة (وهل) ثلاثا في نوع شرك  
 (ثم) ابتدأ بالطواف لانه تحية البيت ما لم  
 يحذف المكتوبة أو جاعتها أو الوتر أو سنة  
 راتبة (استقبل الجمر مكبرا مهلا رافعا  
 يديه) كالصلاة (واستلمه) بكفيه وقبله بلا صوت



للاجبار والقبور والجدران والستور وأيدي النمل والفسقة واستلام ذلك جميعه فلا يجوز ولو كانت أحجار  
الكعبة أو القبر الشريف أو ستورها أو حضرة بيت المقدس فإن التقبيل والاستلام ولهما من تعظيم والتعظيم  
خاص بآله تعالى لا يجوز إلا فيما أذن فيه اهـ شلي وظاهر اقراره كلام ابن الملقن أن مذهبنا لا يأبى ذلك  
(قوله قيل نعم) ظاهره ضعفه وفي البحر ما يخالفه ونفسه فإن أمكن أن يسجد على الحجر فعلى الله عليه الصلاة  
والسلام والشارع بعده وقول العلامة الشاكي الأولى عندنا أن لا يسجد بضعف اهـ (قوله بلا إذا) أي  
لن يزاحم بل يتلطف به ويرجمه لانه ما زعت الرحمة الامن قلب شقي أبو السعود (قوله وترك الا إذا) واجب  
أي فلا يعلل فصل السنة وأورد أن كف النظر عن العورة واجب وقد ترك لأقامة سنة الختان وأجيب بأنه من  
سنن الهدى وبأنه لا خلاف في الاستلام ولأن وجوب الكف مفيد بغير الضرورة ومنها الختان أبو السعود  
(قوله ولا يمكن ذلك) أي استلام الحجر وتقبيله كما قاله الشارح (قوله ليس) بفتح الميم أو بضم الياء وكسر الميم من  
الامساس (قوله يماطن مكفيه) وظاهرهما فهو وجهه هكذا المأثور (قوله وطاف بالبيت طواف القدوم)  
ولو وراء السوراء وزعمه ويقال له طواف المشاء وطواف أول عهد بالبيت وهو تحية المسجد كما أن طواف  
الحلال كذلك وإن دخل في يوم النحر بعد الوقوف فطواف الفرض يغني عن طواف التحية وكذا طواف العمرة  
ولا يستحق في حقه طواف القدوم وأطلق المصنف في الطواف فأفاد أنه لا يكره في الاوقات التي تكرر الصلاة فيها  
لأن الطواف ليس بصلاة حقيقة وهذا أجمع الكلام فيه كما ورد في الحديث ولا تبطل المأذنة أفاده صاحب البحر  
(قوله ويستحب هذا الطواف) كذا في غائبة الكتب وفي خزائنه المصنفين أنه واجب على الأصح فاستثنى (قوله  
للافتاق) فلا يستحب للمكي إذا قدم له ويستحب لاهل المواقيت ودخلها فاستثنى (قوله وأخذ الطائف عن يمينه)  
وجوبها بحر وأشار به إلى أن افتتاحه من الحجر الأسود وهو واجب لأنه صلى الله عليه وسلم لم يترك قط وقيل شرط  
ليأمنه عليه الصلاة والسلام وفي الفتح ظاهر الرواية السنة والوجه الوجوب للمواظبة والاقتراض بعيد عن  
الاصول للزوم الزيادة على القطعي بخبر الواحد قال القهستاني وباب البيت من الساج مضرب بالقضه عرضه  
أربعة أذرع وطوله ستة أذرع وعشرة أصابع (قوله لأن الطائف كالمؤتم بها) وقيل لأن القلب في الجانب  
اليسرى فيكون في جهتها وقيل ليكون السبب في أول طوافه لقوله تعالى وأول البيوت من أبوابها (قوله  
ولو تمسك) محترز قوله عن يمينه (قوله أعاد) وجوباً والاول صحيح مع الاثم بحر (قوله فلورجع) إلى بلده أي من  
غير إعادة (قوله كما تم) أي في عدة الواجبات اهـ حلي (قوله قالوا) التصديقه التقوى لا التبرى (قوله ويمر بجميع  
بدنه) المعنى أنه لا يلدأ طوافه من نصف الحجر أو من آخر جزء منه حتى يكون في صحة طوافه خلاف فأن قال  
بإشراط البداء من الحجر بقوله به رمحه فبالبحر ولما كان الابتداء من الحجر واجبا كان ابتداء الطواف  
واجبا من الجهة التي فيها الركن اليماني قرية من الحجر الأسود متعينا ليكون ما تجميع بدنه على جميع الحجر  
الأسود وكثيراً من العوام شاهد ناهم يتدئون الطواف ويهض الحجر خارج عن طوافهم فاحذره (قوله قبل  
شروعه) الأولى قبل شروعه ليفيد القرب قال في البحر ونسبي أن يفعله قبل الشروع في الطواف بقيل (قوله  
تحت أبطه اليمن) فيكون العضد اليمين مكشوفاً (قوله استئنا) ذكره أخيراً ليفيد أن الجعل بهذه الكيفية هو  
السنة لفعله عليه الصلاة والسلام ولو تركه كالممل لا شئ عليه بالإجماع (قوله وراء الحطيم) قال الزحشرى  
الوراء اسم للجهة التي يوازيها الشخص من خلف أو قدام ظهر والحطيم العرصة ومن فسر بالبناء فقد تسامح  
وله ثلاثة أسماء هذا والحجر والحطيرة وهوا من موضع متصل بالبيت من الجانب الغربي بين وبين البيت فرجة معي  
حطيماً لأنه حطم من البيت أي كسر فبيل بمعنى مضعول أو لأن من دعا على من ظله فيه حطمه الله كما جاء  
في الحديث فهو بمعنى فاعل بحر (قوله ويجوز) فلور تركه يؤمر بإعادة الطواف من الاصل أو أعادته على الحطيم  
مادام بمكة ويدخل من الفرجة في إعادة ولو لم يدخل بل لما وصل إلى الفرجة عاد وراءه من جهة الغرب أجزاء  
كافي العيسى ولورجع إلى بلده ولم بعده لزمه دم وأعمال يكن الطواف به مرضاً لانه اغاثت كونه من البيت بخبر  
الواحد بحر وأبو السعود (قوله لأن منه سنة أذرع من البيت) لفظ منه خبر أن مقدم وستة أسماء مؤخر ومن  
البيت صفة سنة والتقدير لأن سنة أذرع كائنه من البيت ثابتة منه أو منه حال من سنة فمأ عليه ومن البيت  
خبر وهو جائز كقوله لينة موحنا طلال وقوله ستة أذرع أي وشراً وكان البيت ثلاثين ذراعاً في ثمانية عشر أذرعاً

وهل يسجد عليه قبل تم (بلا إذا) لأنه سنة  
وترك الا إذا واجب فإن لم يقدر يضعهما ثم  
يقبها أو أحدهما (والا) يكره ذلك (ليس)  
بالبحر (شياً في يده) ولو صا (ثم قبله) أي  
النبي (ون يحضر عنهما) أي الاستلام  
والامساس (استقبله) مشيراً إليه يماطن  
كفيه كأنه واضعهما عليه (وكبر وحمل وحده  
الله صلى الله عليه وسلم) ثم  
يقبل كفيه وفي بقية الرقع في الحج يجعل كفيه  
للسجدة لا عند الجمرتين للكعبة (وطاف  
بالبيت طواف القدوم ويستحب) هذا  
الطواف (للافتاق) لأنه القادام (وأخذ)  
الطائف (عن يمينه عما يلي الباب) فتصير  
الكعبة عن يساره لأن الطائف كالمؤتم بها  
والواحد يقف عن يمين الامام ولو لم يكن أعاد  
مادام بمكة فلورجع فله دم وكذا لو ابتدأ  
من غير الحجر كما تروا أو يمر بجميع بدنه على  
جميع الحجر (جاءه) قبل شروعه (رداه  
تحت أبطه اليمن) ملقياً طرفه على مكفه  
الابيس (استئنا) وراء الحطيم) وجوباً لأن  
منه سنة أذرع من البيت

قريش الخطيم منه وقت عمارته لعدم قدرتهم على النفقة الطيبة كافي فتح الياري يروي أنه عاتته رضى الله تعالى  
عنها ذوت ان فتح الله مكة على رسول الله صلى الله عليه وسلم أن تولى في البيت وكعقبة فبنيها حادثة البيت  
أي خدمته فأخذ عليه الصلاة والسلام يدها وأدخلها الخطيم وقال لها صلي هنا فان الخطيم من البيت  
الآن قومك قصرت بهم النفقة فأخرجوه من البيت ولولا حد ثمان قومك بالجاهلية أي قربهم منهم بل هو  
بكسر الحاء المهمة لتفقت بناء الكعبة وأظهرت بناء الخليل وأدخلت الخطيم بالبيت وألصقت العتبة بالأرض  
وجعلت لها بابا شرقيا وبابا غربيا ولئن عشت إلى قابل لأخعلن ذلك فلم يعش ولم يتفرغ ذلك أحد من الخلفاء  
الراشدين حتى كان زمن عبد الله بن الزبير وكان مع الحديث منها فقه ذلك وأظهر قراعا الخليل وبني البيت  
عليها وأدخل الخطيم في البيت فلما قتله الجحاج كره بناء البيت على ما فعله ابن الزبير فنقض بناء الكعبة وأعادها  
على ما كان عليه في الجاهلية وحكى أن الرشيد سأل ما لكان يهدم الكعبة ويردها إلى بناء الخليل فقال له يا أمير  
المؤمنين أتجعل هذا البيت ملجأ للملوك وتذهب هيبته من صدور الناس قال ابن مالك وفيه دلالة على جوان  
ترك الملجأ خوفا من المقدسة أبو السعود (قوله لم يجر) ظاهره أنه لا يصح بدال قوله كاستقباله وليس الحكم  
كذلك لأن الطواف وداء واجب حتى لو تركه ولم يعد لم يعدم كافي الجبر وأجاب الخطي بأن التشبيه في عدم  
الجواز يحسن عدم الحل وإن كان الطواف من داخل الفريضة مهيئا للصلاة إلى الخطيم غير محببة (قوله  
استباحا) بيانه أن فرضية التوجه ثبتت بنص الكتاب فلا يأتى بجائز فيها الواحد (قوله وبه قبر) يجعل قراعه  
اسما وفيه لا يلبس (قوله سبع أشواط) الشوط من الجري إلى الحجر (قوله فالصحيح أنه يلزمه انعام الاسبوع)  
وقيل لا يلزمه (قوله للشرع) أنه لا يخلو من هذا التعليل أنه إذا لم يخطريه شيء لا يلزمه انعامه (قوله أي لأنه  
شرح فيه التزما) يؤخذ من هذا التعليل أنه إذا لم يخطريه شيء لا يلزمه انعامه (قوله بخلاف ما لوطن) الظاهر  
أن التزما مثله (قوله بخلاف الحج) أي حيث يجب المضي فيه وإن كان مظلونا حلي وقد خالف سائر العبادات  
في هذا الحكم شر بلاية (قوله داخل) بالرفع لأن الخبر عنه ظرف أيضا وكذا قوله لا خارجه قاله الخطي (قوله  
لا بالبيت) لأن - وأما المسجد فتقول بينه وبين البيت محيط (قوله ولو خرج منه) أي من الطواف وظاهره ولو  
عن المسجد (قوله إلى جنازة) أي صلاتها وهل تشييعها كذلك الظاهر ثم وظاهره أنه لو خرج لغير هذه الأشياء  
يطلان فلا يفي (قوله ويجازفهم) ما أكل ويبيع واقتاه ظاهره أن الحكم متحد في جميع ما ذكره والذي في البحر  
ويكره انشاد الشعر فيه والحديث لغير حاجة والبيع وأما قراءة القرآن فيه فباحة ولا يرفع بها صوته اه وظاهر  
إطلاق الكراهة أنها تعرية وذكر الكرماني نحو ما في البحر وقال المراد من كراهة الكلام فضوله لا ما يحتاج  
إليه ولا بأس أن يشرب ماء إن احتاج إليه ولا يلي في الطواف (قوله لكن الذكر أفضل منها) يروي أبو هريرة  
عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لا يركب طواف بالبيت سبع ولا يتكلم إلا سبحان الله والحمد لله ولا اله إلا الله والله أكبر  
ولا حول ولا قوة إلا بالله بحيث منه عشر مسائل وتكتب له عشر حسنات ورفع له سبع عشر درجات بهر  
ومن القريب ما في القوس ستاني عن النظم أنه لا يدع وفيه لأنه صلاة (قوله وفي سنك التوى) أي به لقوله وأما  
غيره لما توفى لقراءة أفضل وأما مدرهاتنصوص أهل المذهب (قوله ورم) فله صلى الله عليه وسلم في حجة  
الوداع وذلك أنه لما قدم مكة بأصحابه وقد لقوا من الحى شدة أمرهم عليه الصلاة والسلام أن يرموا ثلاثة أشواط  
ليرى المشركون جلداهم فلما فعلوا قال المشركون هؤلاء الذين زعمتم أن الحى وهنهم أجلد من كذا وكذا ولما  
رأت تلك العلة يعطل بأنه لتد كبير زمة الأمن بعد الخوف لي شكر عليها وقد أمر الله تعالى بذلك في مواضع من  
كتابه وما أمرنا بذلك إلا لشكرها ويحوز أن يثبت الحكم يعطل متبادلة كارتفع نفعه أصالة استكشاف الكافر  
عن العبادة ثم صار له حكم الشرع برقه وان أسلم من قال في الرمل أن ملته زالت وبقى حكمه مرة عليه  
بأن الحكم ملزوم لوجوده وله ووجود الملزوم بدون اللازم محال لكن قال الكمال إن ذلك في العمل العقلية  
أما في الأحكام الشرعية فتستغنى عن قيام العلة في بنائها وانما تقرر اليها في ابتدائها (قوله أي متى يسرع)  
هذا هو الموافق لما في كتب اللغة قال في ضياء العلوم الرمل الهزولة وقيل هو أن يجر في حشيتة الكتفين كالبلطوز  
يتصتر بين الصفتين كافي الهداية (قوله وهو كنفه) فعل ماض معطوف على متى لا على رمل لأنه من تمام تفسير  
الرمل أو مصدر مجرور مطلقا على تقارب حلي ولا يرمي إلا في طواف بعد مضي غلوا وأراد تأخير السعي إلى طواف

فلوطاف من الترجمة لم يميز كاستقباله  
احتياطاً وبه قراءه على وهما ج (سبعة  
أشواط) نقط (فلوطاف تامنا مع عليه)  
قاله صحيح أنه (يلزمه انعام الاسبوع للشرع)  
أي لأنه شرع فيه ملتزما بخلاف ما لوطن أنه  
سابع للشرع ومقتضا لا ملتزما بخلاف الحج  
وأعلم أن كان الطواف داخل المسجد ولو  
وراءه زعيم لا خارجه لم يدره طائفا بالمسجد  
لا بالبيت ولو خرج منه أو من السعي إلى  
جنازة أو مكتوبة أو تعبدية أو شرعية  
وجازفهم ما كل ويبع واقتاه وقراءة لكن  
الذكر أفضل منها وفي سنك التوى  
الذكر المأثور أفضل وأما في غير المأثور فالقراءة  
أفضل فليأتهم (ورمل) أي متى يسرع  
مع تقارب الخطي وهو كنفه (في الثلاثة  
الاول)

انما لا يرسل في طواف القدوم ولو كان فارقام يرسل في طواف القدوم ان سكتان رمل في طواف العمرة  
 وهل يشترط الطواف التبعة قولان ولو طاف طابا القرية أو هاربا من عدو لم يجز بلا خلاف لانه نوى شيئا آخر  
 خاله المؤلف في شرح الملقى (قوله استثنانا) وعجل ليس بسنة كما روى عن ابن عباس (قوله ولو في الثلاثة)  
 ولو في الاول لا يرسل الا في الشوطين بعده وهو اشارة بقوله أو نسيه الى أن تركه في الصورة الاولى كان عددا وقوله  
 لم يرسل وجهه أن تولد الرملة في الاربعه الاخيره سنة فلورمل فيها المكان تارك السنتين وترك احداهما أهمل  
 ولو رمل في الكل - فيبقى أن يكره تنزيها للثلاثة سنة بحر والرمل بقرب البيت أفضل فان لم يقدر فهو في البعد  
 عن البيت أفضل من الطواف بالرمل مع القرب منه (قوله ولو زجه الناس وقف) وقيل يعني حتى يجد الرمل  
 قهستاني من شرح الطحاوي (قوله بخلاف الاستلام) أي فانه لا يقف له حتى يحمله لأن له بدلا وهو استقبال  
 الطير والرمل لا بدله (قوله من الجهر الى الجهر) رده على من قال ان الرمل ينتهي الى الركن اليماني (قوله كلما مر  
 فعل الخ) وقيل انما يسن الاستلام في الابتداء والانهاء وفيه دليل على ذلك أدب كذا في المصط (قوله واستلم الركن  
 اليماني) قال ابن الكمال الاستلام افعال من السلام وهو القصبة ولهذا يسعون أهل اليمن الهبالان الناس  
 يصوبونه فانه الأزهرى وفي ديوان الادب استلم الجراد المسبحه قبله أو تناوله والاصل في النسبة الى اليمن والناس  
 يعني وشأى ثم حذفوا إحدى ياءي التسمية وعوضوا منها ألفا فاقوالوا اليماني والشأى بالتغفيف وبعضهم يشذرو  
 بحر من الصحاح (قوله والله لا تجل توبه) فروى ابن عباس أنه كان صلى الله عليه وسلم يقبله وكذا روى البضاوي  
 في التارخ ويروى مسلم وأبو داود عن ابن عمر قبيلا الجرو الركن لرؤيته النبي صلى الله عليه وسلم يقبلهما (قوله  
 ويكره استلام غيرهما) من العراقي والشأى لأن الركن الذي فيه الحجر نصبتين سكون الحجر فيه وكونه  
 على قواعد الخليل وللشأن الثانية فقط أما الاخباران فلم يكونا على القواعد لأنهما من بناء الجراح ويستثنى  
 عتبة الكعبة فيطلب استلامها كافي الشأى عن الجمع (قوله وختم الطواف) أي طواف كان قهستاني (قوله  
 ثم صلى شفعاً) يقرأ في الركعة الاولى قل يا أيها الكافرون وفي الثانية قل هو الله أحد تبركاً بفعله رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم وان قرأ غيرهما جاز ثم يدع الصلوات والمؤمنين والمؤمنات وان وصل طوافا آخر قبل الصلاة كره  
 نصر على الكراهة وصل الاسابيع عندهما خلافا لابي يوسف فيما اذا انصرف عن وتر واختلف مقيد بغير وقت  
 الكراهة فان كان لم يكره اجماعا نهى وكره بعض أصحابنا الطواف بعد صلاة الصبح والعصر اذا تجاوز الصلاة  
 بعدهما والمشهور وعدم الكراهة ويؤخر الصلاة الى ما بعد الطلوع والقرب برجندی (قوله على الصبح) وقيل  
 سنة قهستاني وهي على التراخي ما لم يرد أن يطوف اسبوعا آخر فتكون على الفور لما تقدمه من كراهة وصل  
 الاسابيع بحر (قوله جواره ظهر فيها أثر قدى الخليل) كان يقوم عليها عند نزوله وركوبه حين يأتي الى زيارة  
 اسمعيل وهاجر وقيل هو الموضع الذي سكتان فيه الجرحين وضع عليه قدميه ودعا الناس الى الحج وقيل  
 هو ما كان يقف عليه لرفع بناء البيت وفي شرح الملقى طواف عشرة اشبار وهو سبعة وهو موضعه الآن بحر  
 ونهر من البضاوي وقيل هو الحرم كله (قوله وهل يتعين المسبح قولان) المعتقد أن تعينه على سبيل  
 الافضلية فلو صلاهما به درجوه الى أهله أجزاء لأنهما على التراخي وهذا قول الامام وأصحابه وقال أبو طاهر  
 ان ترك مسلاتهما في المسجد وجب عليه دم وقواء صاحب النهر ولا وجه لاعدول عن مذهب الامام وأصحابه  
 (قوله ثم التزم) بصيغة الماضي أي وقف متشبها بالمتزم وهو جدار البيت الذي بين الحجر الاسود والبلبل ملتصقا  
 (قوله وعاد) أي الى الحجر بحر (قوله ان أراد السبي) فلم يرد له لا يعود بعد ركعتي الطواف بحر (قوله وخرج  
 وعليه السكنة من باب الصفاذبا) كذا في السراج والقهستاني عن العقدة وفي البحر أنه مخير في الخروج  
 من أي باب لأن المقصود يحصل به وانما خرج صلى الله عليه وسلم من باب بني غزوم المسمى الآن بباب الصفا  
 لانه أقرب الابواب اليه فكان اتفاقا لا قصدا فلا يكون سنة وفي كلامه اشارة الى تراخي السبي عن الطواف  
 ظومي ثم طاف أماده لأن السبي تبع ولا يجوز تقدمه التبع على الاصل ومخرج في المحيط بأن تقدم الطواف شرط  
 احسن السبي فالسبي لا يجب بعد الطواف فوراً بل لو أتى به ولو بعد زمان طويل لاشئ عليه لكن الاتصال سنة  
 كالمطاهرة فيه فصع سبي الحائض والجنب والافضل المساجح أن لا يسبي بعد طواف القدوم لأن السبي واجب  
 لا يلحق بان يكون تبعا لسنة بل يؤخر الى طواف الزيارة ليكون تبعا للقرض لكن العلماء اخصوا في الاتيان به

استثنانا (فقط) فلوتركه أو نسيه ولو في الثلاثة  
 لم يرسل في الباقي ولو زجه الناس وقف حتى  
 يجد فرجة فيرسل بخلاف الاستلام لأنه  
 يدل (من الجهر الى الجهر) في كل شوط (وكذا  
 من الجهر فعل ما ذكر) من الاستلام  
 (واسلم الركن اليماني وهو شذوب) لكن  
 بلا تقبيل وقال محمد هو سنة ويقبله  
 والدلائل توبه ويكره استلام غيرهما  
 (وختم الطواف باستلام الجهر) استثنانا (ثم  
 صلى شفعاً) في وقت صباح (يجب) بليل على  
 الصبح (بعد كل أسبوع عند المقام) جواره  
 ظهر فيها أثر قدى الخليل (أو لحديه من  
 المسجد) وهل يتعين المسبح قولان (ثم)  
 التزم الاستم وشرب من ماء زمزم و (عاد)  
 ان أراد السبي (واسلم الحجر وكبر وحلل  
 وخرج) وعليه السكنة من باب الصفاذبا

عقب طواف القدوم تخفيفاً على الناس للاستغفار يوم النحر يقرأ ما هو في وجهه من الاستغفار فلا  
 المكمل لا يطلب منه طواف القدوم (قوله فصعد الصفا) ويكره أن لا يصعد عليه والمطهر أن يركب قدراً ما يقرب  
 سورة من الفصل كما في العدة والصفا في اللغة الطير الالمس وهو المروءة جبلان معروفان بمكة قال صاحب  
 الكشف كان على الصفا من يدي أساف وعلى الثاني آخر يدي نائم زوى أنهما كانا جبالاً واسراً في الكعبة  
 فبما جبرين فوضعا عليهما ليصيرهما فطال المدة عبد (قوله من الباب) أي باب الصفا (قوله وكبروه) أي  
 المحيط تقديم حمد الله تعالى والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم قبل التهليل والتكبير (قوله ورفع يديه) أي إلى  
 هذا منكبيه كما في شرح الملتقى وقوله فصور السماء أي في دعاء الرغبة وأما دعاء الرهبة فيجوز أن يكون  
 صدره كما أنه يدفع البلاء عن نفسه قاله الولوالجي (قوله تخفقه العبادة) جواب عن سؤال حاصله لم يذكر الدعاء  
 في الاستلام وحاصل الجواب أن تلك الحالة ابتداء العبادة وهذه حال خفها وهي محل الدعاء كذا أفاده صاحب  
 النهر وقوله أن الصعود على الصفا ليس شاقاً عبادة الطواف بل هو من متعلقات السي (قوله بما شاء) متعلق  
 بدعاء (قوله لم يعب شيئاً) لمشاهد الحج وقوله لأنه يذهب بالرقة وجهه أنه يشبه المعتاد وفي الولوالجية من فصل  
 القراءة المصلي ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجري على لسانه ما يشبه كلام  
 الناس فتفسد صلاته وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء ينعيمه  
 عن الرقة (قوله ثم مشى نحو المروة) المشى فيه واجب فالوجهي راكناً ومحوراً كما أفاده القهستاني من غير عذر  
 زعمه كما إذا ترك أصل السي فانه واجب جبهه فلو ترك ألة تصدق (قوله ساعياً بين الميادين الأخضرين) استئنافاً  
 بقدر ما يقرأ القارئ خمساً وعشرين آية من البقرة كما في الزاهدي وهو مطلب للذكر وللنساء والميادين  
 هما شيان على شكل الميل فمخوتان من نفس جدار المسجد الحرام إلا أنهما من فصلان عنه وهو ما علمت أن  
 أوضاع المروة في عز بطى الوادي بين الصفا والمروة مغرب وكسبهما السبل إلا أن فهم تاف وفي قوله  
 الأخضرين تغليب قان أحدهما أحمر كما في النهاية وأصفر كما في المضمرات (قوله التذنين) وفي نسخة التهوئين  
 (قوله وفعل ما فعله على الصفا) من المدة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم والتكبير والتهليل والكل سنة  
 (قوله ويختم بالمروة) فيه إشارة إلى أن الذهاب إلى المروة شوط والعود منها إلى الصفا شوط وهو الصحيح وقال  
 الطحاوي أن الذهاب إلى المروة والرجوع منها إلى الصفا شوط قياساً على الطواف فانه من الجوارى إلى الجوارى  
 وتعامه في الجاهلي (قوله لم يمتد بالاول) فخالفه الأمر وهو قوله صلى الله عليه وسلم ابدؤا بإياد الله به اه وقد قال  
 الله تعالى أن الصفا والمروة الآية (تمة) قيل في سبب مشروعية السي أن إبراهيم عليه السلام لما تركها جبر  
 واسمعيل عناء عطش اسمعيل فصعدت الصفا تتطهر بالوضع ماء فلم تر شيئاً فزلت فعدت في بطن الوادي حتى  
 خرجت منه إلى جهة المروة لأنها توارت بالوادي عن ولدها فسعت شفقة عليه فجعل ذلك نكسها لظهور الشرفها  
 وتغيباً لأمرها وعن ابن عباس أن إبراهيم عليه السلام لما أمر بالمشاة عرض له الشيطان عند السي  
 فسأته فسبته إبراهيم عليه السلام وقيل أنما سعى رسول الله صلى الله عليه وسلم بين الميادين لظهور الجلال والقوة  
 للمشركون الناظرين إليه (قوله كنتم الطواف) تشبيهه في مطلق الخدم والأصالة الطواف واجبة (تنبه) من  
 المستحب دخول البيت أن لم يؤذ أحد أو ينبغي أن يقصد معلى النبي صلى الله عليه وسلم قبل وجهه وقد جعل  
 الباب قبل ظهره حتى يكون بينه وبين الجدار الذي قبل وجهه نحو ثلاثة أذرع فإذا صلى إلى الجدار المذكور رضع  
 خداه عليه ويسبح الله ويحمد ثم يأتي الأركان فيصعد ويهلل ويسبح ويكبر ويسأل الله تعالى ما شاء ويلزم الأدب  
 ما استطاع بظاهره وباطنه (قوله ثم سكن بمكة محرماً) إنما عبر بالسكنى دون الإقامة لإيهامها الإقامة الشرعية  
 وهي لا تصح لما قال في البحر من باب المسافر إذا دخل الحاج مكة في أيام العشر ونوى الإقامة نصف شهر لا يصح  
 لأنه لا بد له من الخروج إلى عرفات فلا يتحقق اتحاد الموضع الذي هو شرط صحة نية الإقامة (قوله بالحج) انما ذكره  
 وإن كان القاصد والمقصد الذي ساق الهدى كذلك لأن الباب معقود للأفراد (قوله ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة  
 عندنا) بأن يتحلل عن أحراره بأفعال العمرة وما في العمرة من أنه عليه الصلاة والسلام أمر بذلك أصحابه إلا  
 من ساق منهم الهدى فهو مخصوص بهم لما في صحيح مسلم عن أبي ذر أن أئمة كانت لأصحاب محمد صلى الله عليه  
 وسلم خاصة وفي بعض الشروح أنها شرعت عموماً ثم نسخت كتمة النكاح أو معارض ما في الصحيحين أيضاً أن من

(فصعد الصفا) يعني يرى الكعبة من الباب  
 (واستقل البيت وكبروه) صلى على النبي  
 صلى الله عليه وسلم بصوت مرتفع خاصة  
 (ورفع يديه) فهو والسماء (ودعا) تخفقه العبادة  
 (بما شاء) لأن حمد المريد شيئاً لأنه يذهب برقة  
 القاب وإن ترك بالمتأخرين (ثم مشى نحو  
 المروة ساعياً بين الميادين الأخضرين) التذنين  
 في سبب الجاهلي (وصعد عليها وفعل ما فعله  
 على الصفا) فعل هكذا سبباً أي بالصفا ويختم  
 الشوط السابع (بالمروة) فلو بدأ بالمروة لم يعد  
 بالاول هو الأصح وندب ختمه بركة متين  
 في المسجد كنتم الطواف (ثم سكن بمكة محرماً)  
 بالحج ولا يجوز فسخ الحج بالعمرة عندنا

أهل الحج والعمرة لم يخالوا إلى يوم النحر جهر وجوز ابن عباس الفسخ (قوله وطاف بالبيت) قربا منه  
 أن يؤذ أحد أو الأفضل للمرأة أن تكون في حاشية المطاف ونسب أن يكون طوافه وراء الناذروان كيلا  
 يكون بعض طوافه باليب بناء على أنه منه وقال الكرمانى الناذروان ليس من البيت عندنا وعند الشافعي  
 منه حتى لا يجوز الطواف عليه وهو تلك الزيادة المصقة بالبيت من الجهر الأسود إلى فرجة الحجر قبل بق منه حين  
 همرته قريب من وضيقته (قوله بلا رمل وسى) لأنها لا يكثر زان وجوبا ولا تقلا جهر (قوله وقوله للمكي) توسعة  
 للآفاقين (قوله بمن الموسم) وهو زمن إقامة الحاج بمكة قوله والافطواف أفضل مطلقا لما روى الطبراني  
 في كبيره أن الله تعالى ينزل على أهل هذا المسجد مسجد مكة في كل يوم وليلة عشرين ومائة درجة ستين لظاقتين  
 وأربعين للمسلمين وعشرين للناظرين (قوله أولى خطب الحج) نأيتها بعرفات يوم عرفة وثالثها بعني في اليوم  
 الحادى عشر في فصل بين كل خطبتين يوم ولا يجلس في وسطها الا خطبة عرفة فانها خطبتان يجلس بينهما  
 وكلها بعد الزوال بعد صلاة الظهر الا خطبة عرفة فانها بعد الزوال قبل الصلاة ويدأى في الجميع بالتكبير  
 ثم التلبية ثم التصدية وهذه الخطبة واجبة قاله أبو السعود وظاهره أن الخطيب المأذون له فيها اذا اختلف عنها  
 ولم يستبكره (قوله وكه قبله) مخالفة السنة قوله وعلم فيها المناسك) وهي الخروج الى منى والصلاة فيها  
 والوقوف والافاضة بجهر والمناسك في الاصل جمع منك مصدر نك الله تعالى اذا ذبح لوجهه الكرم ثم قيل  
 لكل عبادة منك اطلاقا للناس على العام ثم اشترى هذا العام في عبادة الحج أبو السعود (قوله فاذا صلى بمكة  
 القبر الخ) الاصح كافي البصر أنه يخرج اليها بعد ما طلعت الشمس لما ثبت من فعله صلى الله عليه وسلم (قوله يوم  
 القروية) سمى بذلك اتمالان الناس كانوا يرون بالهم فيه استعداد للوقوف واتمالان رؤيا تحليل عليه السلام  
 كانت في ليلته وتروى فيه أى تفكر هل الذى رآه من الله تعالى فيمنته أو لا فيجتنبه أو لان الامام يروى للناس  
 مناسكهم قال القسطلانى في شرح البخارى وما عدا الاول شاذ ومبارة المغرب بعين الثانى حدث قال وأصلها  
 المهرمز وأخذ من الرواية منظور فيه ثم تصرف (قوله فريضة من الحرم) والقالب عليها التدبير والصرف  
 وقد كتبت بأن جهر عن المغرب ونقل الجوى عن الجوهري أن القالب على أسماء البلدان التانيث وترك  
 الصرف (قوله وتكتب بها الى فجر عرفة) فيبات بها استنفاذا فلو لم يخرج من مكة الا يوم عرفة أجزأ ولكنه أضاف  
 بترك السنة ولا فرق في الخروج يوم القروية بين كونه يوم جعة قبل الزوال لا بعده أو لا بينى أن لا يترك التلبية  
 في الاحوال كلها حال الإقامة بمكة داخل المسجد الحرام وخارجه الاحال الطواف ويلجى عند الخروج الى منى  
 ويدعى بما شاء ويستحب أن ينزل بالقرب من مسجد الخيف (قوله ثم بعد طلوع الشمس راح الى عرفات) صوابه  
 كما هو في متن الكثر ثم بعد ما صلى القبر الخ وهذا بيان الأفضل فلا يذهب قبل طلوع القبر اليها كما يفعلها الحجاج  
 في زمانها فان أكثرهم لا يبيت بمكة وهم الضمر من السراق جاز وعرفات جمع سمى به كاذرات وكسروفتون  
 مع اجتماع عتين فيه وهما العلية والتانيث لان تنوين الجمع تنوين مقابلة لا عوض وقال الزمخشري  
 انه مصروف لان ناء ليست التانيث وانما هي والالف للجمع ولا يصح تقدير ناء غيرها لان هذه الناء  
 لاختصاصها بجميع الموزن تاني ذلك وجه وان كان موضعا واحدا لان كل جزء منه يسمى عرفة قاله التوروى  
 وسعى بذلك لان تحليل عليه السلام عرف فيه أن الحلم من الله تعالى أولان جبريل عزفه فيه المناسك  
 أولان آدم وحواة رافيه بعد الهبوط الى الارض (قوله على طريق ضب) ويعود على طريق المأزنين  
 تنبيه مأزوم وهى الطريق بين الجبلين قال ابن جماعة وما فعله جهلة العوام من ايقاد الشعوع الى عرفة فضلالة  
 فاحشة وبعدة ظاهرة جعت أو اعا من القبايح وتشغل عن الذكر والدعاء المطلوبين في ذلك الوقت الشريف  
 ويجب على روى الامر صانه الله تعالى وعلى كل من تمكن من ازالة البدع انكارها وازالتها جوى (قوله كلها  
 موقف) بكسر القاف أى موضع وقوف نهر (قوله الابطن عرفة) استثناء منقطع لان عرفات حل وعرفة حرم  
 وهو واد بعرفات قال بعضهم لو سقط الجدار الغربي من مسجد عرفة لقطع فيه ولا يجوز الوقوف بها على  
 المشهور خلافا لما أجاز مع الكراهة لقوله صلى الله عليه وسلم عرفة كلها موقف وارتفعوا عن بطن عرفة والمزدلفة  
 كلها وقت وارتفعوا عن بطن محسر وشعاب مكة كلها محضر تنبيه • يقبى في عرفة السزول مع الناس  
 ويصحبونه بقرب الجبل أفضل فزوله وحده أو على الطريق مكروه لان الانفراد يجبروا المتأمام مقام خضوع وقبح

(وطاف بالبيت تلامشا) بلا رمل وسعى  
 وهو أفضل من الصلاة فاقلة للآفاقى وقابيه  
 للمكي وفى البصر يبنى تقيد بمن الموسم  
 والا فالطواف أفضل من الصلاة مطلقا  
 (وخطب الاحام) أولى خطب الحج الثلاث  
 (سابع ذى الحجة بعد الزوال) بعد (صلاة)  
 الظهر وكه قبله (وعلم فيها المناسك فاذا  
 صلى بمكة القبر) يوم القروية (فامن التهر خرج  
 الى منى) قرية من الحرم على فرسخ من مكة  
 (ومكث بها الى فجر عرفة ثم) بعد طواف  
 الشمس (راح الى عرفات) على طريق ضب  
 (و) عرفات (كلها موقف الابطن عرفة) يفتح  
 الزاء وضها وادى من الحرم غربى مسجد



أى سرور وبسبب، وإمام أن ينزل مرة لأن نزوله عليه السلام بها لا نزاع فيه وهو المسجد المعروف بمسجد  
 إبراهيم الخليل عليه الصلاة والسلام لا إبراهيم المضاف إليه باب إبراهيم أحد أبواب الحرم خلافاً لمن وهم في ذلك  
 قاله ابن حجر (قوله فبعد الزوال قبل الظهر خطب) ولو خطب قبل الزوال جاز بصر (قوله كالجعة) التشبيه  
 في أنه يجلس بين الخطبتين وأن المؤذنين يؤذنون بين يدي المتبر بصر (قوله وعلم فيها المناسك) التي هي إلى الخطبة  
 الثالثة وهي الوقوف بعرفة والمزدانة والأفاضة منهم ما ورد في جرة العتبة يوم النحر والذبح والحلق وطواف الزيارة  
 بصر وهذه الخطبة ليست شرطاً في صحة الجمع (قوله وصلى بهم الظهر والعصر) أى بالحاجين ولومن أهل مكة  
 خلافاً لما نقله بعض الشافعية عن المذهب من عدم جواز الجمع إلا من سافر سراً طويلاً وفي معراج الدواية  
 ونحوه طقاسي خان في شرح الجامع الصغير أنه يؤخر هذا الجمع إلى آخر وقت الظهر ولا بد فيه من صحة صلاة الظهر  
 فلو صلاهما ثم نسين فساد الظهر أعادهما جميعاً لأن القاسم عدم شرطاً (قوله وأقامتين) إقامة العصر لأنها تؤدى  
 قبل وقتها الممتد فتفتردهم اللاعلام بصر (قوله ولم يصل بينهما شيئاً) ولو ألتفت الراتب (قوله على المذهب) مقابله  
 ما في الذخيرة والهيكل والكافي أنه يأتي بالعبدية نهر ولو أتى بالسنة أو بنقل بينهما كره وأعاد الاذان للعصر  
 لا قطع فوراً فصار كالأشتغال بينهما بهمل آخر بصر وانظر أن ذلك في حق الإمام أتماع المقتدى وحده  
 لا يسرى على بقية الجمع (قوله ولا بعد أداء العصر) كإقامة التفضل بهما (قوله وشرط لصحة هذا الجمع)  
 استتره عن جمع المزدلفة فإنه لا يشترط فيه سوى المكان والأحرام شرعياً في أوقات الصلاة وسياً في ما قبله  
 (قوله الإمام الخ) أى والمكان وهو عرفة والزمان وهو ما بعد الزوال ولا يشترط الإمام بالجمع أداء الظهر حتى  
 لو أدرك جزأه منه جاز الجمع بصر وسواء كان الإمام مقيماً مسافراً (قوله أو نائبه) كقاضى قهستانى  
 ولا يجوز الجمع مع إمام غيرهما والجماعة شرط الجمع عند الإمام في حق المقتدين أتماع في حق الإمام فلا  
 حتى لو فرغ الناس يعرفات صلى الإمام الصلاتين جاز ولو ماتت الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته لأن التواب  
 لا ينفك من موت الخليفة أعاده صاحب بصر وفي النهر كلام غير هذا فراجع ان شئت وهذا الجمع سنة (قوله  
 والاصل واحدنا) تبع في هذا التعسير صاحب النهر وهو يقتضى أمرين الأول صحة صلاتهم العصر في وقت  
 الظهر والحالة هذه الثاني أنهم لا يصلون جماعة وكذا الأمرين غير صحيح أما الأول فلقول الزياتي ولو مات الإمام  
 وهو الخليفة جمع نائبه أو صاحب شرطته ولو لم يكن له نائب ولا صاحب شرطه صلوا كل واحد منهما في وقتها  
 وأما الثاني فلأنه لا مانع من الصلاة جماعة فإن هذه الشروط شروط الجمع لا الجماعة اهـ حلي قالوا أن يقول  
 والالم يجمعوا (قوله والأحرام بالجمع فيها) فلو كان محرماً بالعمرة في الظهر ومحرماً بالجمع في العصر لا يجوز له  
 الجمع عندهما كما إذا لم يكن محرماً أصلاً في الظهر وأشار به إلى أن شرط الأحرام حصوله عند أداء الصلاتين  
 ولو أحرم بعد الزوال على الصحيح (قوله فلا يجوز العصر) محتمل التقييد بالإمام (قوله فلو صلى وحده) أى الظهر  
 ومثله إذا صلى الظهر مع الإمام ولم يصل العصر معه لا يصلها إلا في وقتها اهـ حلي (قوله لم يصل العصر مع الإمام)  
 بل يلزم في وقتها حلي (قوله ولا يجوز العصر) محتمل التقييد بالأحرام فيها (قوله قبل أحرام الحج) صادق  
 بعدم الأحرام أصلاً وبالاحرام بالعمرة فقط (قوله ثم أحرم) أى بالجمع قبل أداء العصر (قوله إلا في وقته) أى العصر  
 (قوله إلا الأحرام) فلا يشترط الإمام لأن جواز الجمع للصلاة إلى امتداد الوقوف والمفرد يحتاج إليه قلنا  
 الحاجة على الوقت فرض بالنص فلا يجوز تركها إلا فيما ورد النص به ولا نسلم أن جواز التقديم لحاجة امتداد  
 الوقوف بل لصيانة الجماعة لأنه يعسر عليهم الاجتماع بعد التفرق في الموقف زياتي (قوله وهو لا يظهر) له  
 لما فيه من التخصيف في هذا الوقت لا القوة دليل اقتضت أظهرته على قوله وأنى ذلك وأين التريمان يدل المتناول  
 هذا وفي الهندية عن الزياتي والبدائع أن قوله هو الصحيح (قوله ثم ذهب) أى الإمام مع الناس قهستانى  
 (قوله إلى الموقف) وهو موضع من عرفات على أربعة فراسخ من مكة يسمى بالموقف الأعظم قهستانى وحده  
 عرفة ما بين الجبل المشرف على بطن غرة إلى الجبال المقابلة لها عينا وشمالاً أبو السعود (قوله بفصل) أى  
 بفصل للذهاب والجمع قهستانى والفصل أفضل من الوضوء (قوله ووقف الإمام على ناقته) وكذلك غيره  
 فإن الأفضل أن يكون راكباً إن أمكنه قريباً من الإمام داعياً بعد الحمد والصلاة والتليل والتكبير قهستانى  
 بقليل زيادة من النهر (قوله يقرب جبل الرحمة) ويقال له الال كهلل (قوله عند الحضرات الكبار) أى السود

(قوله الزوال قبل) صلاة (الظهر والخطب  
 الإمام) في المسجد (خطبتين كالجعة وعلم  
 فيها المناسك) بعد الخطبة (صلى بهم الظهر  
 والعصر بأذان وأقامتين) وقراءة سرية ولم  
 يصل بينهما شيئاً على المذهب ولا بد أداء  
 العصر في وقت الظهر (وشرط) لصحة هذا  
 الجمع (الإمام) الأعظم أو نائبه (فيمما)  
 صلوا وحدهما (والأحرام) بالجمع (فيهما)  
 أى الصلاتين (فلا يجوز العصر المنفرد في  
 أحدهما) فلو صلى وحده لم يصل العصر  
 الإمام (ولا) يجوز له صر (أن صلى الظهر  
 بجماعة) قبل أحرام الحج (ثم أحرم إلا  
 وقته) لا لا يشترط لصحة العصر إلا  
 الأحرام (فإن قالت الثلاثة وهو لا يظهر  
 شرعية من البرهان) ثم ذهب إلى الوقت  
 بفصل سنن ووقف الإمام على ناقته يقرب  
 جبل الرحمة عند الحضرات الكبار

فانه موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم وأما ما اشتهر عند العوام من الاعتناء بالوقوف على جبل الرحمة الذي هو بوسط عرفات وترجيهم له على غيره فخطا ظاهر ويخالف السنة ولم يذكرا أحدا ممن يعتد به في صعود هذا الجبل فضيلة يخص به بل له حكم سائر أراضي عرفات غير موقوف رسول الله صلى الله عليه وسلم فانه أفضل وأما ما خاله الماوردي والطبري من استحباب قصد هذا الجبل وهو موقف الانبياء فلا أصل له ولم يرد فيه حديث صحيح ولا ضعيف يجرى عن الأوروى في شرح المذهب (قوله مستقبلا) مجهول الوقوف عقب صلاة الجمعة مفطر الكوفة أهون على العامة متوضعا لانه أكل حاضر القلب فأرغما من الامور الشاغلة تجتنب الطريق القوافل وغيرهم (قائمة) الطواف أفضل من الوقوف لانه عبادة مقصودة ولهذا يقتل به دون الوقوف بجر وقوله عليه الصلاة والسلام الحج عرفة لا ينافي ذلك لان المراد أن من أدرك الوقوف فقد أدرك الحج تعين وقته بخلاف الطواف (قوله لان الشربة الكينونة فيه) أي التحقق فيه وان لم يتأن فيه دل عليه قوله ووقوف يجتاز (قوله ودعا) لا يوبه وأهله وأخوانه وأصحابه ومعارفه وجيرانه وبلغ في الدعاء مع قوة الرجاء ويجهت في أن يقامر من عنده قطرات من الدموع فانه دليل القبول شرب ليلية وقوله جهر رايت فيه ما في الهندية عن الجوهرة أن السنة أن يحقن صوته بالدعاء (قوله بجهده) أي بجهته ومن السنة أن يكفر من الدعاء والتهليل والتكبير والتلبية والاستغفار وقراءة القرآن والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم وليذكر كل الحذر من التقصير في شيء من هذا فان هذا اليوم لا يمكن تداركه ويكثر من التلطف بالتوبة من جميع الخصال مع التندم بالقلب وأن يكثر بالكلام مع الذكر فهناك تكب العبرات وتستقال العثرات وترقى الطلبات وانه لجميع عظيم وموقف جسيم تجتمع فيه خصال عباد الله الصالحين وأوابه المخلصين وهو أعظم مجامع الدنيا وليذكر كل الحذر من الخفاصة والمشاقة والمنافرة والكلام القبيح بل ومن المباح أيضا في مثل هذا اليوم بجر (قوله وعلم) أي الامام أي أن أمكن من غير ابداء (قوله باكين) في الهندية فهو غير التحليم الذي سبق في الخطبة (قوله بقره) أي الامام أي أن أمكن من غير ابداء (قوله باكين) أومتباكين (قوله وهو) أي هذا الموقف (قوله وهي بمكة خمسة عشر) الاولى حذف مكة لان الموقفين ومنى وري الجمار ليست بمكة اللهم الا أن يقال ما قارب النبي كالتشي (قوله نطمها صاحب النهر) من بجر الطويل (قوله فقال دعاء البرايا الخ) بعض المذكورات مقيدة بأمر لم يذكر هنا وقد استوفىها النقاش مقيدة بدعائها وتطمها الشيخ عبد الملك بن جبال الدين بن منلا زاده العصامي حيث قال

قد ذكر النقاش في المناسك • وهو امرى عدة للمناسك  
 أن الدعاء في خمسة وعشر • بمكة يقبل من ذكره  
 وهو المظاف مطلقا والمعتزم • بنصف ليل فهو شرط ملتزم  
 ودخل البيت بوقت العصر • بين يدي جذبه إذا فاستقر  
 ونحت صيرابه بوقت العصر • وهكذا خلف المقام المقصود  
 وعند شرب زمزم شرب الفصول • إذا دنت شمس التمار لا فلول  
 ثم الصفا ومروة والمسعى • بوقت عصر فهو قيد يري  
 كذا منى في ليلة البدر إذا • أنتصف الليل لخذ ما يحدى  
 ثم لدى الجمار والمزدلفته • عند طلوع الشمس ثم عرفه  
 لموقف عند مقبب الشمس قبل • ثم لدى السدرة ظهر أوكل  
 وقد روى هذا الوقوف طرا • من غير تقييد بما قدمنا  
 بجر العلوم الحسن البصري عن • خير الورى ذاتا ووصفا وسنن  
 صلى الله عليه وسلم • وآله والصحب ما غيثهما

أه حلي عن الشرب ليلية (قوله كذا الجبر) داخل فيما بعده لانه مما يطاق به (قوله مروتين) فيه تغليب المؤنث على المذكر لضرورة (قوله مقام) أي خلقه كما مر (قوله جارك) ظاهره بيم الجمار كلها والذي في التظلم السابق انما يظهر عند الجمرة الاولى لتقييده بوقت الطلوع فان بقية الجمار بعد الزوال (قوله زادي الليل) أي لباب المناسك للطرابسي (قوله وعند السدرة) لم أر من بين محليها (قوله ليلة البدر) وهي ليلة الرابع عشر من

(مستقبلا) القبلة (والقيام والنسبة فيه) أي الوقوف (ليست بشرط ولا واجب فلو كان بالاجازة) ذلك لان (الشرط الكينونة فيه) فصيح ووقوف يجتاز وهارب وطالب غريم ونائم ومجنون وسكران (ودعاه جهر) بجهده (وعلم المناسك) ووقف الناس خلفه بقره مستقبلين القبلة سامعين لقوله خاتمين باكين وهو من مواضع الاجابة وهي بمكة خمسة عشر تظلمها صاحب النهر فقال دعاء البرايا استحباب بمكة وملتزم والموقفين كذا الجبر طواف وسعي مروتين وزمزم مقام وميزاب مارك تعبير زادي الباب وعند رؤى السكة وعند السدرة والركن البعدي وفي الجبر وفي سني في استقباله البدر

ذی الجبة التي يفرلون فيها الا لآن (قوله واذا غربت الشمس الخ) هذا بيان الواجب فلو وقع قبل الغروب ونحو ذلك  
 حدود معرفة لرسدهم ولو ابطأ الامام بالرفع بعد الغروب افاض الناس لانه لا موافقة فيه باختلاف السنة ولو مكث  
 بعد الغروب وقد دفع الامام فان كل من قبل لا ينفرد الزحام فلا بأس به وان كثرا ساء لمخالفة السنة وان خاف الزحام  
 فتجمل في الذهاب قبل غروب الشمس فلا بأس به اذا لم يخرج من حدود معرفة قبل غروب الشمس (قوله مزدلفة)  
 يضم الميم وسكون الازاي وهي على ثلاثة اميال من مسجد معرفة هستانى وفي الجوى ان فتح الميم أشهر  
 والازدلاف الاجتماع سميت بذلك لاجتماع الناس أو آدم وحواء فصار قوله ويستحب أن يأتيها ماشيا على هيئة  
 لما روى أسامة بن زيد أنه صلى الله عليه وسلم حين أفاض من عرفات كان يسيرا معنق وهو يفتحن سريه  
 في سرعة ليس بالشديد فاذا وجد فجوة نيس الفجوة الفريجة والنسر رفع السير ومنه عليه السلام أنه لما أفاض  
 من عرفات رأى أصحابه يسارعون في الدوق والمشي فقال عليه السلام ليس البر في ايجاف الخليل ولا ابضاع  
 الا بل عليكم بالسكينة والوقار والايحاف نوع من هير الخليل والابل والابضاع الاسراع في السير أبو السعود  
 (قوله وأن يكبر) ويكثر الاستغفار في طريقها هذان قولان فاساعة (أشار بالعلماء الى التعقيب من غير هله) (قوله  
 الا وادى محصر) يضم الميم وفتح المهملة وكسر السين المهمة المشددة وبالرسمى به لأن قبل أصحاب الفيل  
 حصر فيه أى عبي وكل بحر أولانه لا يوقف فيه بل يمشى منه سريعا فكانت أذهب نفسه والتصير الاتعاب  
 هستانى ومزدلفة من الحرم (قوله وهو واد الخ) فليس من المزدلفة فالاستثناء فيه منقطع وهو خمسة وعشرون  
 وأربعون ذراعا بحر (قوله على المشهور) مقابله ما سبق عن البدائع (قوله عند جعل فزح) الاضافة يائية اذ هو  
 علم على الجبل والظاهر أنه من اضافة المسمى الى الاسم أبو السعود عن الجوى وفي المطالع أنه موقف قريب في  
 الجاهلية اذ كانت لا تقف بعرفة نهر (قوله والاصح أنه المشعر الحرام) المذكور في الآية وقبل انه جميع المزدلفة  
 (قوله يبقده) بكسر الميم وقلب الواو يا وقياسه الفتح والواو لانه واوى الاصل (قوله وصلى المشاءين) في أول  
 وقت المشاء الاخرة هستانى وينبغي أن ينسخ جماله ويصلى الفرض قبل حط رحاله (قوله فلم تنج للاعلام)  
 أى باقامة ثمانية (قوله كمالا احتياجا هذا للامام) وفي النهاية لا يشترط لهذا الجمع الاحرام وفي الهندية  
 ولا يشترط في جمع المزدلفة الخطبة والجماعة والسلطان والاحرام اه وبما ذكره تعلم سقوط قول صاحب النهر  
 ينبغي اشتراط الاحرام والميعة حتى سنة كما في الهندية فان مترجها بعد طلوع الفجر من غير أن يبيت بها فلا شيء  
 عليه ويكون مسببا بترك السنة بدائع (قوله أو العشاء) أى قبل المغرب ولا يتكرر هذا مع قول المصنف الا ترى  
 ولو صلى المشاء قبل المغرب بمزدلفة لان أداء العشاء هنا في الطريق وهذا في المزدلفة (قوله أعاد ما صلى)  
 مغربا أو عشاء قال في البحر وعبر بالاعادة اشارة الى العصة ولو كانت باطله لكانت أداء ان كان في الوقت  
 وقضاء ان كان خارجا (قوله الصلاة أمامك) الجلة في محل جبر بدل من الحديث وتطابق به صلى الله عليه  
 وسلم أسامة لما نزل عليه السلام بالشعب فبال ووضأ فقال أسامة الصلاة يا رسول الله ومعنى الحديث ونهها  
 الجائزا ومكانها نهر (قوله فإزمان ليلة النحر) قد مر أن هذه الليلة ليوم عرفة للنحر الا أنه جرى على المتعارف  
 (قوله لم يصل المغرب) أى لا يحمل له صلاتها وان صحت بطولوع الفجر (قوله قدم لي لفرمان وجوه) فيقال أى  
 عشاء أذيت قبل المغرب من صاحب ترتيب وصحت هي عشاء المزدلفة اذا صلاها في وقتها ثم طلع الفجر ولم يدها  
 وأى صلاة لا يطلب لها اذان ولا اقامة هي عشاء المزدلفة اذ الميقتل بينها وبين المغرب به اصل وأى صلاة تصلى  
 في غير وقتها المتعارف وهي أداء هي مغرب المزدلفة وأى صلاة اذا صليت في وقتها وجب اعادتها هي مغرب  
 المزدلفة وأى صلاة يجب أن تفعل في مكان مخصوص فغرب المزدلفة وعشاؤها حلبي بزيادة (قوله فبعد)  
 أى ما صلاه سواء كان مغربا أو عشا قبلها في وقتها (قوله وهذا) أى وجوب الاعادة اذا صلا في الطريق  
 (قوله صلاهما) لانه لو لم يصلهما لصار قضاء بحر (قوله ولو صلى العشاء) أى في وقتها (قوله ثم أعاد العشاء)  
 فحينئذ تكون الاولى نفلا (قوله أعاد العشاء الى الجواز) لا فرق في هذا بين أن يكون صاحب ترتيب أو لا فتراد  
 هذه على مسقطات الترتيب أبو السعود (قوله وينوي المغرب أداءه) كذا في النهر من السراج خلافا لما في البحر  
 من أن المغرب قضاء (قوله ويترك سنها) أى المغرب على الصحيح فلو تعلق بينهما ولو بها أعاد الاقامة كما واشتغل  
 بينهما بعمل آخر بحر (قوله ويحييها) أى ليلة عرفة بالصلاة والتلاوة والذكر والتضرع لانها اجعت شرف الزمان

(واذا غربت الشمس الخ) على طريق  
 المازين (مزدلفة) وحدها من مازى عرفة  
 الى مازى محصر (ويستحب أن يأتيها ماشيا  
 وأن يكبر ويصل ويصعد ويبلغ ساعة فساعة)  
 والمزدلفة (كاهامو) وقت الا وادى محصر  
 وهو واد بين مقي ومزدلفة فلو وقع به أو  
 بين مرفة وبين مقي على المشهور (وزل عند  
 جبل فزح) يضم فتح لا ينصرف للخطبة  
 والعدل من فزح بمعنى مرتفع والاصح أنه  
 المشعر الحرام وعليه يبقده قبل كانون آدم  
 (وصل العشاء بن اذان واقامة) لاق العشاء  
 في وقتها فلم تنج للاسلام كالا احتياجا هذا  
 للامام (ولو صلى المغرب والعشاء في  
 الطريق أو في عرفات أعاد ما صلى) الحديث  
 الصلاة أمامك فتوقفا بالزمان والمكان  
 والوقت من ليلة النحر والمكان مزدلفة  
 والوقت وقت العشاء حتى لو وصل الى مزدلفة  
 قبل العشاء لم يصل المغرب حتى يدخل وقت  
 العشاء فتصل لفزمان وجوه (ما لم يطلع  
 الفجر) فيعيد الى الجواز وهذا اذا لم يمت  
 طلوع الفجر في الطريق فان خافه صلاهما  
 (ولو صلى العشاء قبل المغرب بمزدلفة صلى  
 المغرب ثم أعاد العشاء فان لم يعد هاتحي  
 ظهر الفجر أعاد العشاء الى الجواز) وينوي  
 المغرب أداءه ويترك سنها ويحييها

وأما كان أقدم صاحب البحر أما الزمان فكانوا ليلة العبد وأما المكان فكانوا بالمرزقة وفي عبارة الشارح  
 تحت النصارى (قوله فأنها) أي ليلة النحر في حداثتها لا في حق من كان بمزدلفة حلي وقوله أشرف من ليلة  
 القدر أي وهي ما موربها جياتهم بالمكان كان أشرف منها وأول بذلك والاشرفية باعتبار أن العمل الذي يقع فيها  
 أكثر نوايا من العمل الذي يقع في ليلة القدر وقد ورد ما يدل على أن قيام ليلة من هذا العشر كقيام ليلة  
 القدر يخرج البراءة من رواية جابر بن عبد الله أفضل أيام الدنيا أيام العشر قال الأبياري في شرحه أي لا يجتمع  
 أمتها العبد فيها وهي الأيام التي أقسم الله بها في قوله وليال عشر ولهذا من الأكثا ومن التهليل والتكبير  
 والتعبد فيها أما أيام الآخرة فأفضلها يوم المزيد وهو اليوم الذي يتقبل الله فيه لاهل الجنة ويرزقهم اه وذكر  
 بعض الشافعية أن أفضل الليالي ليلة مولده صلى الله عليه وسلم ثم ليلة القدر ثم ليلة الاسراء والمعراج ثم ليلة عرفة  
 ثم ليلة الجمعة ثم ليلة النصف من شعبان ثم ليلة العبد وأفضل الأيام يوم عرفة ثم يوم نصف شعبان ثم يوم الجمعة  
 ذكره الرحاني في حاشية التبريد وذكر أهل المذهب ما يفيد أن يوم الجمعة أفضل من يوم النصف فأنهم قالوا إن  
 يوم الجمعة أفضل من ليلة لانهما فثبت لصلاة الجمعة وهي في اليوم وإذا كانت ليلة الجمعة أفضل من ليلة النصف  
 فيومها أفضل من يومها (قوله كما أفتى به صاحب التهر وغيره) عبارة التهر وقد وقع السؤال في شرفها على ليلة  
 الجمعة وكنت عن مال إلى ذلك ثم رأيت في الجوهر أنها أفضل ليالي السنة اه وكلامه كما ترى في تفضيلها على  
 ليلة الجمعة لا على ليلة القدر نعم ما في الجوهر شاملا ليلة القدر لا يمكن هذا القدر ولا يدور على أن يقال أفتى به  
 صاحب التهر اه حلي (قوله بأن شرذمة أهل الجنة أفضل الخ) لما ورد فيه من الأحاديث الدالة على كثرة نواب  
 العمل فيه على العشر الاخير من رمضان وذكر المناوي في شرحه المغرب في حديث أفضل أيام الدنيا أيام  
 العشر ما قصه لا يجتمع أمتها العبد فيها وهي الأيام التي أقسم الله تعالى بها بقوله العشر وليال عشر فهي  
 أفضل من أيام العشر الاخير من رمضان على ما اقتضاه هذا الخبر وأخذ به بعضهم لكن الجملة هو روى خلافه  
 انتهى وقال في الكبير ما قصه ولهذا ذهب جميع إلى أنه أفضل من العشر الاخير من رمضان لكن خالف آخرون  
 فسكبان اختيار القرض لهذا والنفل لهذا يدل على أفضلته عليه وغرة الخلاف تظهر فيه بالوفاق فهو مطلق  
 أو تدر بأفضل الاعشار والأيام قال ابن القيم والصواب أن ليالي العشر الاخير من رمضان أفضل من ليالي  
 عشر ذي الحجة لانهما أفضل ليوم النحر وعرفة وعشر رمضان انما أفضل ليلة القدر اه (قوله وصلى القبر  
 بفلس) الفلس غلام آخر الليل والمراد منه طلوع القبر الثاني من غير تأخير قبل أن يزول الظلام وفيه نشر الضوء  
 أبو السعود عن الحلبي (قوله لاجل الوقوف) أي حاجة الوقوف بمزدلفة على جبل قزح ان أمكن والا فبقربه  
 كما هو السنة (قوله ولو ما زنا) في أي جزء منها بجز (قوله لكن لو تركه بغير الخ) لا يخص هذا الواجب بل  
 كل واجب إذا تركه لا مذر لاني عليه فاه في البحر (قوله كرحمة) ولوللرجال مع بعضهم أو كان به ضعف أو علة  
 (قوله ودعا) رافعا يديه إلى السماء هندية (قوله وإذا أسفر جنتا) فاهل أسفر اليوم والصبح وفاعله مما لا يذكر  
 ذكره قراصاري قال الجوى ولم أفت على ما ذكره من أن فاعله هذا الفعل مما لا يذكر في شيء من كتب النحوي  
 واللغة التي اطلعت عليها اه وفسر الامام رضي الله تعالى عنه الاسفار بحيث لا يثبت إلى طلوع الشمس  
 الا مقدار ما يصلي ركعتين وان دفع طلوع الشمس أو قبل أن يصلي الناس القبر فقد أساء ولا شيء عليه هندية  
 (قوله مهلا) حال من فاعله أي (قوله أسرع) ان كان ماشيا وحز لانه ان كان راكبا بجز (قوله قدر رمية  
 بجز) مراده التقرب لا التصديد والمراد أنه يسرع قدر خمسمائة ذراع وخمسة وأربعين ذراعا لأن ذلك مسافة  
 وادي محسر (قوله لانه موقف النصارى) هم أصحاب القيل حلي عن الشربة لالية (قوله وري جرة العقبة)  
 قد بالي لانه موضع وضعا لم يجزى أثر الواجب والجمرة جمعها جارحى بها المواضع التي ترى بالجمرات لما  
 بينهم من الملاسة وقبل تجمع ما هنالك من الحصان تجمر القوم إذا اجتمعوا وجرشعره جمعه على قضاء بجز  
 هجرة العقبة ثالث الجمرات على حذق من جهة مكة وليست من مقي ويقال لها الجمرة الكبرى والجمرة الاخيرة  
 كهناتني (قوله من بطن الوادي) أي من أسفل إلى أعلاه فوق حاجبه الايمن متوجها إلى الجمرة جاعلا الكعبة  
 بين يساره ومنى عن يمينه واضعا يديه هذا منكبيه كهناتني (قوله ويكره تزيم من فوق) وانما جاز من فوق  
 لأن ما جاز لها موضع التبرك بطني (قوله سبعا) أي سبع حصيات الحاروي عن ابن مسعود انه انتهى إلى الجمرة

فأنهم أشرف من ليلة القدر كما أفتى به  
 صاحب التهر وغيره وجزم شراح النصارى  
 سبعا لطلوعه بأن عشر ذي الحجة أفضل  
 من العشر الاخير من رمضان (وصلى القبر  
 بفلس) لاجل الوقوف (ثم وقف) بمزدلفة  
 ووقف من طلوع النحر إلى طلوع الشمس ولو  
 ما زنا كما في عرفة لكن لو تركه بغير الخ  
 عليه (وكبر وحلل ولي صلى) على المصطفى  
 صلى الله عليه وسلم (ودعا وإذا أسفر) جدا  
 (أنى منى) مهلا مصليا فإذا بلغ بطن محسر  
 أسرع قدر رمية بجز لانه موقف النصارى  
 وري جرة العقبة من بطن الوادي (ويكره

الكبرى لجعل البيت عن يساره ومضى من بينمورى بسبع وقال ~~ههنا~~ كذا روى من أنزلت عليه سورة البقرة  
اه وانما خمس سورة البقرة لأن معظم الناس لم يذكروها ومقدار الحصة مقدارا التواتر أو التواضع والتقدير  
بمسا الخذف لبيان الاكل فلو روى بأكثر منه جاز لم يحول المقصود غير أنه لا يرى بالكبار من الجارة كبرياتا في  
بغيره ولو روى صح وكره في التبره الحصة مقدار الحصة أو التواتر أو الألفه أقوال (قوله بعجبتين) الأولى  
مفتوحة والثانية ساكنة مع دروى قهستاني والخذف بالمهملتين يكون بالعصا أو بالسعود عن العيص  
(قوله أى برؤس الاصابع) هذا بيان الأفضل أما الجواز فلا يتقيد به شيء دون هيئة بل يجوز كيف كان حوزة  
وقيل كقيته أن تضع طرف الإبهام على طرف السبابة وصححه الولواجي لأنه أكثر أهلية للشيطان (قوله  
ويكون بينهما) أى بين الرأى والجارة اه طي (قوله خسة أذرع) أى فضاء أحوى وقهستاني وفى الصريح  
الظهير وجوب التقدير بخسة أذرع وله للمخ الأقل لا الزيادة قال شارح الوفاة لأن مادون ذلك يكون  
وضعا فلا يجوز وأطره فيجوز مع الامعاء فضالة السنة قال وأطلاقه يدل على جواز مبه راكبا وغير  
راكب (قوله جاز) لأن هذا القدر لا يمكن الاحتراز عنه فجعل القريب صفوا أبو السعود مؤنثا (قوله والالا)  
أى وان لم تقع من فوق ظهره بنفسها بل يصير ك الرجل أو الجمل لا يجوز فيه يدها كالوقت بنفسها بعيدا  
من الجارة فأفاده القهستاني (قوله وثلاثة أذرع) أى بين الحصة والجارة بعيدة لا يكتفى هذا الرأى وان كان دون  
ذلك لا يضرب فكتفى وهذا بيان لما أحله في قوله ان وقعت بقرب الجارة جاز والافضل أتمل (قوله وكبر بكل حصة)  
هذا بيان الأفضل فلو لم يذكر كراهه أصلا أو سيج أو هل أجرا أو انما لم يذكر الدعاء بعد هذا الرأى ادم وروده عنه  
صلى الله عليه وسلم ولأنه لو دعا دعا واقفا فيتمتر المارون للرأى في هذا الوقت لكثرة الناس قاله صاحب البحر  
(قوله أى مع كل) فالباء للمصاحبة كفى النهر وجوزة فلا مـ كين كونهم للملابسة والمصاحبة لا تخرج  
عنها وما فى أبى السعود من أنها للاستعانة فسبق فلم (قوله وقطع التلبية بأولها) أى مع أولها غلب الشيعين لم يزل  
صلى الله عليه وسلم يلى حتى روى جرة العقبة وكذا يقطعها الوقت طواف الزيارة على الرأى والخلق والذبح  
أو قدم الخلق على الرأى أو قدم الذبح على الرأى وهو متفق أو تارن لا مفرد (تمة) المقترق يقطع التلبية إذا سلم  
الحج وكذا من فاته الوقوف بمرفة لأنه يتصل بعمره فحكمه حكم العمرة ابتداء أو المحصر يقطعها إذا فرغ من هديه  
والقارن ان فاته الحج يقطع حين يأخذ في الطواف الثاني (قوله كالخبر) والنورة والزرنج والمخ الجبل والكليل  
والاجار النقية كالياقوت والزمر ذو الزبرجد والجنس والفيروزج والبلور والعقيق زبلى (قوله ولو لو كبر)  
تبع في هذا التعبير صاحب النهر والتقيدها بالاحتراز عن الصغار بل لأن الكراهى التى يتأى الرأى بها فلا فرق  
في عدم الجواز بين الكبار والصغار بل أن يعلم بأنهم إلى شمن أجزاء الارض أبو السعود (قوله وجواهر)  
هكذا فى الزبلى وهو يتأى ما قد مناه عنه فرياس تجوز به بالاجار النقية كالياقوت والزمر ذو زبلى باسمه العقيق  
فيه وقول الشارح وقيل يجوز زيد على أن فى المسئلة قولين وينبغى أن يكون القولان فى الاجار النقية  
والجواهر والتفرقة بينهما محكم قاله أبو السعود ثم فى عطف الجواهر على اللؤلؤ الكبار نظر لما قالوا ان الجواهر  
اللائى الكبار وقد يقال ان المراد بالجواهر ما هو أعم (قوله لانه اعزاز) ولأن الخشب والعنبر ليسا من  
أجزاء الارض والمقصود منه وغم الشيطان إذا صله رى الخليل عليه السلام اياه عند الجمار لما عرض له عندها  
بالاغواء للحضافة فى ذبح الولد فأفاده المصنف (قوله لانه يسمى شارا) أى رميهم لانه لا يسميها ليسا من جنس  
الارض (قوله من جوازها بالبحر) عليه بأن المقصود أهانة الشيطان واستحقاقه ولم يعم ذلك الى أحد (قوله  
خلاف المذهب) بل قاله بعض المتقشفة قال فى النهاية وبعض المتقشفة يقولون ان روى بالبعرة أجزاء لأن  
المقصود أهانة الشيطان وهو بالبعرة يحصل ولنا نقول به اه على أن أحسن المتحققين على أنها أمور تعبدية  
لا يشتغل بالمعنى فيها كفى القبح ولم يبين المصنف الموضع الذى تؤخذ منه الجمرات وقد تأول انه يجوز أخذها من  
أى موضع شاء فبأخذها من مزدلفة أو فاعرة الطريق وتعين الاخذ من مزدلفة ليس مذهبا قاله الكرملى  
(قوله لانها مردودة) أى فينشأ من يأخذها (قوله لحديث من قبلت بعنه رفعت جمرته) أى دفعها الى الله  
بأمره تعالى والموجود عند الجمار مع طول مدة الرأى قبل انها سبعة آلاف سنة قد خسة أحوال ومع المذركين  
قد قبل لبازوا عليها فى الدنيا ويؤيده ما رواه الامام أحمد ومسلم عن أنس أنه صلى الله عليه وسلم قال ان الله تعالى

بعجبتين أى برؤس الاصابع ويكون بينهما  
خسة أذرع ولو وقعت على ظهر رجل أو رجل  
ان وقعت بنفسها بقرب الجارة جاز والالا  
وثلاثة أذرع بعيدا مادونه قريب جوهرة  
(وكبر بكل حصة) أى مع كل (منها وقطع  
التلبية بأولها فلو روى بأكثر منها) أى  
السبع (جاز لا لوروى بالاقول) فالتقييد  
بالسبع لتسع القص لا الزيادة (وجاز الرأى  
يكتفى ما كان من جنس الارض كالخبر والمذهب)  
والطين والمقرة (و) كل (ما يجوز التيمم به  
ولو كظم تراب) فيقوم مقام حصة واحدة  
لا (لا) (بجنب وعبر ولو لو) كبر  
(و) (لانه اعزاز لا أهانة وقيل يجوز  
وذهب وضحة) لانه يسمى شارا لا رميا (وبعض)  
لانه ليس من جنس الارض وما فى فروق  
الاشياء من جوازها بالبحر خلاف المذهب  
(ويكره) أخذها (من عند الجارة) لانها  
مردودة لحديث من قبلت بعنه رفعت جمرته



لا يظلم المؤمن حسنة يعطى عليها في الدنيا ويشتب عليها في الآخرة وأما الكافر فيظلم بحسنة في الدنيا حتى إذا أفضى إلى الآخرة لم يكن له حسنة يعطى بها خيرا (قوله ويكره أن يلتقط حجرا واحدا) قال الكمال كما يفعله كثير من الناس اليوم (قوله وأن يرى بتنجسه ييقن) وعند الشك الأصل الطهارة قال القهستاني وينبغي أن يكون الحصاصا ولا (قوله ووقته) أي وقت جواز وقوله من القبر أي جاز الصرا إلى القبر الذي يعلمه حتى لو رى قبل طلوع فجر الصبح لم يصح اتقا قاولوا آخره حتى طلع القبر في اليوم الثاني لزمه دم عند الامام خلا فالحصا بصر (قوله ويسن) أي يستحب فان هذا الوقت وقت الاستحباب كما في البحر (قوله ويباح لغروبها) هو ما عليه الا كثر وجعل في الظاهرية المباح من المكروه فالأوقات عليه ثلاثة (قوله ويكره للتفجير) أي من القرب إلى القبر وكذا يكره قبل طلوع الشمس من يوم النحر (قوله لانه مفرد) نهليل لما استفيد من التفسير بقوله ان شاء والذبح له أفضل ويجب على القارئ والمتنع وأما الاضحية فان كان مسافرا فلا أضحية عليه والا فله كالمكي وثبت في حديث جابر أنه صلى الله عليه وسلم نحر بيده ثلاثا وستين بدنة وأمر عليا بنصر ما بقي من المائة وأشركه في هديه قال ابن حبان الحكمة في نحره صلى الله عليه وسلم بيده هذا العدد أنه عاش قدومه من السنين فحصر لكل سنة بدنة (قوله ثم قصر) ويستحب قص أطفاره وشاربه استعدادا بعد حلق رأسه ولا يأخذ من لحته شيئا ولو فعل لا يجب عليه شيء هندية (قوله بان يأخذ من كل شعرة الخ) أي من كل الرأس ندبا ومن الرقب وجوب باقي البدائع قالوا يجب أن يزدي في التقصير على قدر الاغلة حتى يستوفي قدر الاغلة من كل شعرة برأسه لان أطراف الشعر غير متساوية عادة واستحسنه الحلبي (قوله قدر الاغلة) واحدة الا نامل بفتح الهجزة والميم وضم الميم لغة مشهورة ومن خطأ راوينا فقد أخطأ بجر (قوله ويجب اجراء المومي) أي على الأصح وقيل يستحب هندية (قوله على أفرع) مثله اذا جاء وقت الحلق ولم يكن على رأسه شعر بأن حلق قبل ذلك ولها وجب اجراء المومي لانه يجز عن الحلق والتقصير يجب عليه التشبه بالخالق كما المفطر في شهر رمضان يجب عليه التشبه بالصائم ولان الواجب عليه اجراء المومي وأخذ الشعر فما يجر عنه سقط وما لم يجر عنه يلزمه (قوله ان أمكن) أي اجراء المومي (قوله والاسقط) أي ان لا يمكن اجراء المومي سقط ليجزئه عن الحلق والتقصير والاحسن له أن يؤخر الاحلال إلى آخر الوقت من أيام النحر وان لم يؤخر فلا شيء عليه وان لم يكن به قروح ولكنه خرج إلى بعض البرادى ولا يجد مومي أو من يخلق له فلا يجزئه الا الحلق أو التقصير وبأس هذا عذر هندية (قوله ومتى تعذرا أحدهما) الانسب تأخير هذه الجملة بعد قوله وحلقه أفضل قال في البحر ثم التفسير بين الحلق والتقصير انما هو عدم العذر فلو تعذرا الحلق لعارض تعين التقصير أو التقصير تعين الحلق (قوله تعين الحلق) ولو كان بحيث لو حلق رمد أو صدع تعين التقصير (قوله وحلقه الكل أفضل) أما الواجب فالربع والتقصير أولى منه لانه يسهل بمحق الربع ولا سيما في التقصير كما في النهر بحثا وانما كان الحلق أفضل الله عليه السلام ولانه دعا صلى الله عليه وسلم للملقين بالرحمة فقبل والمقصرون في الرابعة قال والمقصرون (تقنة) الحلق في كل جهة مستحب كما في الفتية ويستحب دفن شعره وان رماه فلا بأس به ويكره القساوة في الكنيف بجر ويكره حلق به من وابقاء بعض لقوله صلى الله عليه وسلم حلقه كله أو اتركه كله (لطيفة) قال وكيع قال لي أبو حنيفة أخطأت في سنة أبواب من الناسك فتبينت عليه اجماع وذلك اني حين أردت أن أحلق رأسي وقتت على حجام فقلت بكم تخلق رأسي فقال أعراقي أنت فقلت نعم قال الناسك لا يشارط عليه اجلس فجلست مضطرا فاعتق القبله فقال لي سؤل وجهك إلى القبلة فقلت وأردت أن يخلق رأسي من الجانب الايسر فقال لي أدر الشق الايمن من رأسك فأدبرته فجعل يخلق وأنا ساكت فقال لي كبر فجعلت أكبر حتى قلت لاذهب فقال لي أين تريد فقلت إلى دجلي قال ادفن شعرك ثم صل ركعتين ثم امض فقلت من أين لك ما أمرتني به فقال رأيت عطاء بن أبي رباح يفعل هذا وأنا ما ذكره أكرهاني من أن مذهب الامام يبدأ بيمين الحلاق ويسار الحلق وذكره في البحر برده صاحب غاية البيان بقوله ذلك مستحضر ذلك بعض أصحابنا ولم يعزه لاحد واتباع السنة أولى وهو من الأدب فقد روى أنس عنه صلى الله عليه وسلم قال للحلاق خذوا شاربا إلى جانبه الايمن ثم الايسر ثم جعل يعطيه الناس ورواه مسلم وأبو داود وأحمد وقد كان يحب التيامن في شأنه كله وقد أخذ الامام في ذلك بقول الجليلي ولم يشكوه ولو كان مذهبه خلاف ذلك لموافق مع كونه جماعا قال الكمال والبداءة بالايمن هي الصواب (قوله

(و) يكره (أن يلتقط حجرا واحدا فيكسره سبعين حجرا صغيرا) وأن يرى بتنجسه ييقن ووقته من القبر إلى القبر ويسن من طلوع ذلك لزو الهاء ويباح لغروبها ويكره للتفجير (ثم قصر) بعد الرمي (دعي ان شاء) لانه مفرد (ثم قصر) بأن يأخذ من كل شعرة قدر الاغلة وجوبا وتقصر الكل مندوب والربع واجب ويجب اجراء المومي على أفرع وذى قروح ان أمكن والاسقط متى تعذرا أحدهما العارض تعين الآخرة فلو لبده بيمينه بحيث تعذرا التقصير تعين الحلق بيمينه (و حلقه) الكل (أفضل)

ولو أزاله بفحوة جاز (فالإزالة لا تقتصر بالموسى وانما هي به مستحبة كما في البصر لائق السنة وردت به) قوله  
 وحل له كل شئ من محظورات الاحرام كبس الثياب وقص الاظفار (قوله الا النساء) أى الجماع اهن وكذا  
 لا يحل له دواى الجماع ولا القران فيمادون للفرج هندية (قوله قبل والطيب) هو في الخاوية وحرم في البصر  
 بضعة لقول عائشة رضي الله تعالى عنها طيب رسول الله صلى الله عليه وسلم لحرمه حين أحرم وحله حين  
 أحل قبل أن يطوف بالبيت (قوله والصيد) قاله أبو الليث وضعفه لا يحنى قاله في النهر (قوله ثم طواف للزيارة)  
 وينسب هذا الطواف اليها ويسمى طواف الركن وطواف يوم النحر ويجب أن يكون قائما ماشيا ولو طواف  
 ناصيا أنصاف ساقه فقط أو محمولا أو راكبا أو سى كذلك لزمه دم ويخرج الحامل من طواف عليه كما جزم به  
 الكمال وغيره وقيل لا قال في البصر ومن طيف به محمولا أبرأه ذلك الطواف من الحامل والمحمول جميعا سواء  
 قوى الحامل الطواف عن نفسه وعن المحمول أو لم ينو أو كان الحامل طواف العسرة وللمحمول طواف الحج  
 أو عكسه أو كان الحامل ليس بمحرم والمحمول عما أوجبه أحرامه أو قال في النهر والخلاف مقيد بأن لا يصدحل  
 المحمول فان قصده لم يقع عن نفسه انتهى أى قصده فقط أما إذا قصده مع قصد طوافه أبرأه ككراهات عليه  
 عبارة البصر المذكورة وفي الهندية ولو طواف منكوسا بأن أخذ من يسار الكعبة وطواف كذلك سبعة أشواط  
 يعتد بطوافه في حق التصلل وعليه الاعادة ما دام بمكة (قوله من أيام النحر الثلاثة) ويقال لا يوم الثاني يوم  
 النحر ولثالث يوم النحر الأول بالسكون والرابع النحر الثاني وهو يوم تشريق فقط فهتافى (قوله بيان لوقته  
 الواجب) لأن الله تعالى قال ويذكر الله في أيام منى ولعمامة على ما رزقهم من بهيمة الانعام فذكر اسمها  
 ما طعموا البائس الفتيهم ليعضوا فتهتم ويلبسونها بالبيت العتيق فطوف الطواف على الذبح  
 والذبح موقت بأيام النحر فكذا الطواف لأن العطش يقتضى المشاورة في الحكم بين المعطوف والمعطوف عليه  
 إذا كان يعرف الواو والمراد من الذكر والله تعالى أعلم التسمية على ما ينصرف لقوله تعالى على ما رزقهم من بهيمة  
 الانعام وقوله تعالى فكلوا ليس بأمر لازم فمن شاء كل من أضحيت من شاء ياكل والياقر الذى ناله اليوس  
 وهو شدة الفقر يقال يؤس الرجل ويؤس إذا صار ذا يؤس والعتيق القديم لقوله تعالى ان أول بيت وضع للناس  
 للذى يكنى به مبارك وكذا قيل لأنه أعنى من الفرق يوم الطوفان أو لأنه أعنى من الجبارة فلم يقبل عليه جبار  
 وقيل لأنه لم يذعه أحد من الناس أبو السعود عن الغاية وفي القول الثاني نظرا لأن كلامهم يدل على أن  
 الطوفان عنه فانهم قالوا ان طينته صلى الله عليه وسلم كانت بالكعبة فتوجه الطوفان حتى أتى بها محل  
 مدقته الشريف وأن الجبار الأسود استودع الله تعالى أبا قيس لتلاجه بوجه الطوفان فلما جنى الخليل البيت  
 دل عليه (قوله بيان للاكمل) هذا التعبير أولى من التعبير بقوله بيان للواجب لأنه يفيد أن الكل واجب مع  
 أن السبعة استوت على القرض والواجب بخلاف ما عبر به فانه أليق باعتبار أن الواجب والقرض أكل من  
 الاقتصار على القرض قتاتل (قوله بلارمل) في الثلاثة الأولى من الطواف (قوله ان كان سى) قد سبق  
 أن الأفضل تأخير السى ليكون تبعاً للقرض (قوله لأن تكرارهما) على لقوله بلارمل وسى الخ (قوله في يوم  
 النحر) انما صرح به ثلاثيهم عود الضمير إلى أول وقته (قوله أفضل) حديث مسلم أنه صلى الله عليه وسلم أقاض  
 يوم النحر ثم رجع فعلى الظاهر معنى كذا في الدر المنشق وقوله أقاض أى طاف طواف الأفاضة (قوله وحل له  
 النساء) أى بعد فعل الركن منه وهو أربعة أشواط بجر ولو لم يطف أسلا لا يحل له النساء وان طال ومضت  
 سنون باجاء كذا في الهندية (قوله بالخلق السابق) أى لا بالطواف لأن الخلق هو المحلل دون الطواف غير أنه  
 آخر عمله في حق النساء إلى ما بعد الطواف فاذا طاف عمل الخلق عمله كالطواف الرسمى آخر عمله الإبانة إلى انقضاء  
 العلة لما جته إلى الاستعداد فن قال ان للرجل احلائين أحدهما بالخلق والثاني بالطواف لم يصب (قوله كان  
 جنابة) ولو قصد به التحليل (قوله لأنه لا يخرج الخ) الأولى حذفه لأنه الموضوع (قوله فان آخره) لو قال فان  
 آخرهما المكان أولى ليعيد أن حكم الخلق كالطواف فيما ذكر كذا يفاد من البحر (قوله ولياها منها) ميتدا  
 وخبر وليس معطوفا على أيام النحر شاع لفظ منها حيث ذكر والمراد بلبلة كل يوم من أيام النحر اللبلة التي تعقب  
 ذلك اليوم في الوجود كما أن ليلة يوم عرفة اللبلة التي تعقبه في الوجود اه حلى بإيضاح وتقدم ما يتعلق بذلك  
 آخر الاعتكاف (قوله ووجب دم) أى عند الامام رضى الله تعالى عنه خلافا لما أبو السعود (قوله وهذا) أى

ولو أزاله بفحوة جاز (وحل له كل شئ  
 الا النساء) قبل والطيب والصيد (ثم طاف  
 للزيارة يوم من أيام النحر) الثلاثة بيان لوقته  
 الواجب (سبعة) بيان للاكمل والاقل ركن  
 أربعة (بلارمل) لا سى ان كان سى قبل  
 هذا الطواف (والأفضل) لأن تكرارهما لم  
 يصرح (و) طواف (الزيارة) أول وقته بعد  
 طواف النحر يوم النحر وهو فيه (أى الطواف  
 في يوم النحر الأول) أفضل (ويجوز وقته إلى آخر  
 العدة) وحل له النساء (بالخلق السابق) حتى  
 لو طاف قبل الخلق لم يحل له شئ فلو لم تظهر  
 مثلا (قوله لا يخرج الخ) أى أيام النحر  
 الا بالخلق (قوله نحره) نحره (ووجب دم)  
 ولياها منها (كره) تحريمها (ووجب دم)  
 ترك الواجب وهذا عند الامكان

الكرامة ووجوب الدم بالتأخير (قوله ان قدر أربعة أشواط) أي ان بقي الى غروب الشمس من اليوم الثالث  
 من أيام النضر ما يسع طواف أربعة أشواط والظاهر أنه يشترط مع ذلك زمن يسع خلع ثيابه واعتساله وراجع  
 أنه خلي على لباس جسده ينبغي أن يشترط زمن قطع المسافة أن لو كانت في بيتها (قوله لم دم) منسلة  
 الى حاضرت بعد ما قدرت على الطواف فلم تطف حتى مضى الوقت فليزهدا لم لانها مقرطة تنقص بها بحر  
 (قوله والالا) أي بأن لم تظهر أصلا أو ظهرت أقل من الأربعة (قوله فيبيت بها) أي استئنا ويكره أن يبيت  
 في غير منى في أيام منى كما في شرح الطحاوي فإن بات في غير منى بعد الفلاحة عليه عندنا هندية (قوله وبعد  
 الزوال ثاني النضر) هذا وقت الرمي في ثاني النحر وثالثه حتى لورمى قبل الزوال لا يجوز في ظاهر الرواية ويست  
 الى الغروب كما في الهندية وأخروقه الى طلوع الشمس من الغد فلورمى ليلا كره كما في البحر (قوله رمى الجمار  
 التي بينه وبين مكة عند كل حصة فية ول بسم الله والله أكبر ونعم للشيخان وحبه ويقول اللهم اجعل عبي  
 معروذا وسعي مشكورا وذنب مغفورا هندية (قوله يدا استئنا) القول بالنسبة في الترتيب هو اختيار كما في المحيط  
 واعتقده الكمال حتى لو بدأ بحجرة العتبة ثم بالوسطى ثم بالتيح تلي المسجد فان أعاده على الوسطى ثم على العتبة  
 في يومه لم يفسد وان لم بعد أجزاء نهر (قوله من بعد الخفيف) بفتح الخاء المجهدة وسكون الياء وهو المكان المرتفع  
 فهو ستاني (قوله الوسطى) بدل من ما وبينهما ثلثمائة ذراع وخسة أذرع وبينها وبين جرة العتبة أربع مائة  
 وثمانون ذراعا فهو ستاني (قوله سبع مائة) لو قال سبع مائة من التكرار على مذهب الكوفيين فهو ستاني (تمة)  
 من كان مريضا لا يستطيع الرمي يوضع في يده ويرمى بها أو يرمي منه غيره وكذا المغمى عليه ولورمى بمصنتين  
 احدهما لنفسه والاخرى للآخرى لا تجزأ ويكره بحر (قوله ودق حامدا) أي في المقام الذي يقوم فيه الناس  
 وهو أعلى الوادي وقوله مصليا أي على النبي صلى الله عليه وسلم هندية (قوله قدر قراءة البقرة) نحوه في النهي  
 وفي القهستاني عن المضمرات قدر عشرين آية وهو أيسر (قوله فلا يقف بعد الثالثة) أي في الأيام الثلاثة لثلاث  
 تضيق الطريق بالمارة (قوله ودعا لنفسه) بقضاء حاجته وغيره فيستغفر لا يوبى وأقاربه ومعارفه لحديث اللهم  
 اغفر للعاج ولبن استغفره الحاج أفاده الشيخ زين (قوله أو القبله) هو ظاهر الرواية كما في النهي والاول مروي  
 عن الثاني فأوفى كلامه بحكاية الخلاف لا للتخيير (قوله ثم رمى غدا كذلك) وهو اليوم الثالث من أيام النحر  
 وأول وقت الرمي فيه حصة وكراهة وآخره مثل اليوم الذي قبله (قوله ان مكث) قيد في قوله ثم بعده كذلك فقط  
 حلي وأشار به الى التخيير بين المكث وعدمه لقوله تعالى فمن تعجل في يومين فلاثم عليه الآية نهر (قوله وهو  
 أفضل) أي المكث أفضل اقتداء به عليه الصلاة والسلام والتخيير بين الفضل والافضل كالمسافر في رمضان  
 حيث خير بين الصوم والافطار والاول أفضل ان لم يشتره اتفاقا نهر ولو أخر رمى الجمار كلها الى اليوم الرابع  
 وماها على التأليف لأن أيام التشريق كلها وقت الرمي فيقضى مرتبا كالمسنون وعليه دم واحد عند الامام  
 لأن الجنابات اجتمعت من جنس واحد فتعلق بها كفارة واحدة ولو تركها حتى غابت الشمس من آخر أيام  
 التشريق سقط الرمي لانقضاء وقته وعليه دم واحد اتفاقا (قوله جاز) أي مع الكراهة عند الامام ولا يجوز  
 هذهما بحر (قوله للغروب) اللام معنى الى لان المقصود الانتهاء (قوله من الزوال الى طلوع ذكاه) والوقت  
 المسنون بعد الزوال الى الغروب ويكره في الباقي فالرمي هناله وقتان بخلاف الرمي في اليوم الاول فله أربعة  
 أوقات كما قدمه الشرح وما بعد الغروب من اليوم الرابع وقت رمى اليوم الثالث ورمي اليوم الرابع قاله الحلبي الا  
 أنه مع الكراهة (قوله لا بعده) فالأامة طلوع الغروب يوم الرابع موجهة للرمي فيه ولا فرق بين المكي والاشفاقي  
 في هذه الاحكام بحر (قوله وجاز الرمي كله رابكا) وهو الافضل عند الامام ومحمد على ما في الخانية (قوله والوسطى)  
 جعلها أولى بالنسبة لما بعده (قوله ماشيا أفضل) هذا التفصيل مروي عن أبي يوسف فإنه قد ذكر ابن الجراح  
 وهو أكبر تلامذة عطاء بن أبي رباح تلميذ ابن عباس وكان عالما بالناسك أنه قال دخلت على أبي يوسف وقد  
 انعمي عليه فأفاق ظمأه فقال يا ابا راهيم ما تقول في رمى الجمار برميها امحاح ماشيا أو رابكا فقلت برميها ماشيا  
 فقال أخطأت فقلت برميها رابكا فقال أخطأت قلت فما يقول الامام فقال كل رمي بعده رمي برميها ماشيا  
 لورمى ليس بعده رمي برميها رابكا فخرجت من عنده فسمعت بكاء الناس في داره فقبل لي فقضى أبو يوسف  
 فتهببت من حرصه على العلم في مثل هذه الحالة قال الاتقاني فينبغي للانسان أن يستكون حريصا في اشتغاله

فلو ظهرت الحائض ان قدر أربعة أشواط ولم  
 تفعل لم دم والا لا (ثم أي منى) فيبيت بها  
 للرمي (وبعد الزوال ثاني النضر) رمى الجمار  
 الثلاث يدا (استئنا) أي بالي مسجد الخيف  
 ثم باليه (الوسطى) ثم بالعتبة سبع مائة  
 ووقف) حامدا لله ولا يكبر امصليا قدر قراءة  
 البقرة (بعد) غمام كل (رمي بعده رمي فقط)  
 فلا يقف بعد الثالثة (لا بد) بعده رمي يوم  
 النحر (لأنه ليس بعده رمي (ودعا) لنفسه  
 وغيره رافعا كصية نحو السماء أو القبله (ثم)  
 رمي غدا كذلك ثم بعده كذلك ان مكث وهو  
 أفضل وان قدم الرمي فيه (أي في اليوم  
 الرابع) على الزوال جاز (فان وقت الرمي  
 فيه من الغروب والقرب واما في الثاني والثالث  
 من الزوال الى طلوع غدا كراهة (قوله النضر) من  
 منى (قبل طلوع فجر الرابع لا بعده) لا دخول  
 وقت الرمي (وجاز الرمي) كله (أو جاز رمي  
 لئكنه (في الاوليين) أي الاولى والوسطى  
 (ماشيا أفضل)



بالبيت بصر (قوله ومن في حكمهم) كاهل داخل المواقيت أو من اتخذ مكة دارا فلا طواف عليها إذا أراد  
 الخروج وقال أبو يوسف أحب إلى أن يطوف المكي طواف الصدرة لانه وضع نظم أفعال الحج وهذا المعنى  
 موجود في قهقم (قوله بل يندب) اضربا انتقالا (قوله فلو طاف هاربا الخ) وقد تجوز عن نية الطواف  
 وانظر ما لو فاهما هل يعتبر معظم النية (قوله لكن يكني أصلها) أي مجردة من وصف القرنية أو الوجوب (قوله  
 فلو طاف الخ) الجاصل أن كل من طاف طوافا في وقته وقع عنه بعد أن ينوي أصل الطواف فواء بينه أولا  
 أو نوى طوافا آخر لأن النية تعتبر في الاحرام لانه مقدم على الاداء فلا تعتبر في الاداء نهر (قوله نية التطوع)  
 أو التذرع نهر (قوله شرب من ماء زمزم) تقديم الشرب على التزام التزم هو المختار وكيفية الشرب كما في البحر  
 أن يأق زمزم فيستقي بنفسه الماء ويشرب مستقبل القبلة ويضلع منه ويغفر منه مرات ويرفع بصره في كل  
 مرة وينظر إلى البيت ويسبح به وجهه ورأسه وجسده ويصحب عليه أن يفسر وفي البرجندى أن زمزم محقة انبع  
 وستون ذراعا وعرض رأسها أربع أذرع بالذراع التي هي أربع وعشرون أصبعها سميت بها لكثرة ما شربها  
 اه وماؤها أفضل من ماء الكوثر لانه غسل به صدره النبي صلى الله عليه وسلم ولا يفضل إلا بفضل المياه  
 ولا يكره التوضي به والاعتسال أبو السعد (قوله على التزم) هو ما بين الركن والباب بصر ومساكنه  
 كما في الفهستان أربعة أذرع ويرفع يده اليمنى إلى عتبة الباب ويقول السائل يا بك يسألك من فضلك مغفرتك  
 ويرجو رحمتك ويلتزم ساعة يئكي كما في الهندية (قوله وتثبت) بالثبته آخره أي تعلق (قوله كما تستفتح بها)  
 أي بالكعبة فان من يلصق بالسان يعلق بياها (قوله ودعا مجتهدا) بهذا التكبير والتهليل والصلاة عليه صلى الله  
 عليه وسلم ثم يمسح بالخرق ويكبر الله تعالى هندية (قوله أدية اكن) أي يتكلم بالكعبة فانه في أجل بقعة هي  
 محل الرحات والبكاء والتبكي يستعمل به الرحمة (قوله أي إلى خلف) ويجعل وجهه إلى البيت لكن يفعله إلى  
 وجهه لا يحصل منه ضرر أو وطء لاحد وهو بالتمسك على فراق البيت الشريف بصر (قوله وسقط طواف  
 القدوم) لو قال ولم يطف للقدوم من لم يدخل مكة ووقف بعرفة لكان أولى لأن القوط يستدعي سبق الخطاب  
 بالساقط وهذا ليس كذلك لأن طلب طواف القدوم يتوقف على دخول المسجد لانه تحيته ولأن السقوط  
 بشعر مدم كراهته وليس كذلك فانه الجوى وأيضاً القوط انما يكون فيما هو لازم وطواف القدوم ليس يلزم  
 (قوله ولا شيء عليه بتركه) من دم وحرمه وقضاء (قوله وأساء) فهو مكره تنزيهاً لمحل ثبوتها إذا لم يكن  
 معذوراً في الترك بأن ضاق الوقت على الوقوف حال في البحر وهذا في حق المفرد أما الفارن إذا لم يدخل مكة  
 ووقف بعرفة صار إذا فعله بعمرته فيلزمه دم لرفضه وقضاؤها (قوله عرفية) أي في متعارف اللغة أما العرف  
 الآن فهي المقدرة بخمس عشرة درجة (قوله من زوال يومها الخ) لانه عليه الصلاة والسلام وقف بعد الزوال  
 وقال من أدرك عرفة بليل فقد أدرك الحج فكان فعله بالاول وقت وقوله بليل بالانتهاء بصر (قوله أو اجتاز  
 مسرعاً) لأن المشي السريع لا يخلو عن قبيل وقوف نهر (قوله أو نائماً) أو سكران أو جنباً أو حائضاً لأن الوقوف  
 بمس عبادة مقصودة بليل أنه لا يتنفل به أولاًه يؤدي به أثناء الاحرام فأغث النية عند الاحرام عن تجديدها  
 عنه بخلاف الطواف فانه يؤدي به بعد ما تحلل بالخلق لكن لما كان محرماً من وجهه دون وجه لعدم حل النساء  
 قبله اشترطه أصل انية دون التعيين عملاً بالنهيين (قوله وكذا لو أهل عنه رقبته) أي أحرم سواء كان بأمره  
 أم لا عند الامام فإذا قوى الرقيق ولبي صار المغمى عليه محرماً لا الرقيق لا تتقال الاحرام اليه ويجوز للرقيق بعده  
 أن يحرم عن نفسه ويصح منه عن المغمى عليه ولو كان محرماً لنفسه ولا يلزم النائب التبرع عن الخطي لاجل  
 احرامه عن المغمى عليه ولو أحرم عن نفسه وعن رقبته وارنكب محظوراً حرامه لم يجرأ واحد من علم الرقيق  
 بمقاصده المغمى عليه شوبه فانه لم يمل فنبقى أن لا يجوز له الاحرام بهما فإنا بل بالعمدة أو الحج فان ضاق  
 وقت الحج بأن غلب على الظن أن دخول مكة من المقاتلة ليله الوقوف من الاثنين الاحرام بالحج منه والابان  
 دخلوا أثناء السنة قبله مرة لأن الاعانة نعمات تكون بما ينفع لا يفيده وعلى هذا فيجب أن لو أحرم بالعمدة  
 والوقت الحج أن لا يصح وهذا فقه حسن لم أر من أضع عنه نهر بصحاح مخالف لاخيه في بجنه جواز الاطلاق  
 في النية (قوله وكذا غير رقبته) وان لم يكن مسافراً في القافلة على ما يؤخذ من أطراف كلام صاحب  
 البحر ومكفي المنع بأن هذا من باب الاعانة لا الولاية ولا لالة الاعانة فاعمة عند كل من علم قصد رقبته كان أولاً

ومن في حكمهم فلا يجب بل يندب أن مكث  
 بعده ثم السية الطواف شرط فلو طاف هاربا  
 أو طاف بالمحرم لكن يكني أصلها فلو طاف  
 بعد ادراة السرة ونوى التطوع أجزأه عن  
 الصدركا لو طاف بنية التطوع في أيام النحر  
 وقع عن القرص (ثم) بعد ركعتيه (نرب  
 من ماء زمزم وقبل الغنبة) تغطيا للكعبة  
 (ووضع صدره ووجهه على التزم وثبت  
 بالاستسار ساعة) كما تستفتح بها ولو لم يمسها  
 يضع يديه على رأسه بـ وطنين على الجدار  
 قائمين والتصق بالجدار (ودعا مجتهدا ويكفي)  
 أو يسبحا (و يرجع القهقري) أي إلى  
 خلف (حتى يخرج من المسجد) وبصره  
 ملاحظ للبيت) وسقط طواف القدوم عن  
 وقف بعرفة ساعة قبل دخول مكة ولا شيء  
 عليه بتركه) لانه سنة وأساء (ومن وقف بعرفة  
 ساعة) عرفة وهو اليسير من الزمان وهو  
 الحمل عند الطلاق العتاه (من زوال يومها)  
 أي عرفة (إلى طلوع فجر يوم النحر أو اجتاز)  
 مسرعاً أو نائماً أو مغمى عليه (وكذا لو  
 أهل عنه رقبته) وكذا غير رقبته فتح



لجائز النياحة فيه بعد وجوب دية العباد منه عند خروجه من بلده (تتمه) ثبت الاذن دلالة في مسائل منها  
 هذه ومنه اذ يخ شاة تصلب شذها للذبح لا ضمان عليه لاولم يشدها ومنها ذبح اخصيه غيره في ايامها بلا اذنه  
 وقد اخصها ربه بالذبح ومنها اذ اوضح القدر على كونه وفيه اللهم ووضع الخطب تحتها فقد اشر الناس وطبع  
 لا ضمان عليه ومنها اذ اجعل بره في زورق الطاحون وربط الحمار فساقه رجل حتى طعنه فلا ضمان عليه ومنها  
 اذا سقط حمل في الطريق فحمله بلا اذن ربه قتلت الدابة فلا ضمان عليه ومنها اذ ارفع جرة نفسه فأعانه رجل  
 على الرفع فانكسرت فلا ضمان عليه ومنها اذا احضر فله الهدم داره فهدم آخر بلا اذنه لم يضمن استصافا بجر  
 (قوله به أي بالحي) انما خصه لان الكلام فيه والا فالعمره كذلك (قوله فاذا التبه) أي التام أو افاق أي  
 المقضي عليه (قوله جاز) لانه تبين أن عجزه كان في الاحرام فقط فصحت النياحة عنه ثم يجري هو على وجبه وقال  
 المصاحبان انه بدون الامر لا يجوز فلما امر انسانا أن يحرم عنه اذا انعم عليه أو بام فاحر المأمور عنه صح  
 اجبا حتى لو افاق أو استيقظ أو في بانه مال الحي جاز اجبا عندية (قوله وان بني الاعضاء) انما لم يذكر النوم  
 لانه لا يعتد غالبا (قوله طيف به المناسك) لانه هو القاعل وقد سبقت النية منه ويشترط بهم الطواف اذا حلوه  
 كما يشترط بنيه بجر (قوله اكتفى بما شرعهم) لان هذه العبادة مما تجوز فيها النياحة عند العجز بجر والاولى أن  
 يشهدوا به المشاهدين ثم واطاها أنهم ان باشره أو باقصره يحتاج الى وقوفين أي الى نية وقوف له وقوف للمهل  
 عنه ورعين وسعين وغير ذلك من أفعال الحج ويجز (قوله ولم أر الخ) هو صاحب النهر (قوله يفيد الجواز)  
 انما لم يقل صريح الجواز لان ما في القفح في المنة وعبارته عن المتني عن محمد أحرم وهو صحيح ثم أصابه منه  
 فقهى به أصابه المناسك ووقوا به كذلك فكثرت سنين ثم افاق أجزاء ذلك عن حجة الاسلام قال في النهر  
 وهذا ربما يوجب الى الجواز أي في الجنون وفي الجرح قال ودل كلامه أن للاب أن يحرم عن ولده الصبي والجنون  
 لم يفتى به المناسك كما بالاولى اه ولا فرق بين الاب وغيره فيما يظهر وفي الهندية يقضي ان أحرم عن الصبي  
 أن يجزده ويلبسه فوبين ازارا ورواءه ويجنبه ما يجنبه المحرم في احرامه فان فعل شيئا من محظورات الاحرام  
 لاشئ عليه ولا على واه لاجله ولو افسده لا قضاء عليه وكذا اذا أصاب صبيدا في الحرم لاشئ عليه ولا يحرم منه  
 من كان اليه أقرب فاذا كان مع أبيه وأخيه يحرم عنه الاب كمال الخاتمة (قوله الحج عرفة) أي معظم ركنيه  
 الوقوف بعرفة باعتبار الان من البطلان عند فعله لان كل وجه فلا يشاء أن الطواف أفضل (قوله وتحمل  
 بأفعال العورة) انما ذكره وان اغشاء ما قبله منه لذكر التحلل والتحليل بها واجب كما في البدائع ولا فوات لها  
 لعدم فوقتها بالاجماع منع وبالفوات لم يفتى الاحرام فلو أحرم بحجة أخرى بعد الفوات وجب رفضها عنده  
 لان الجمع بين الاحرامين بدعة هتاتى (قوله فيما ترمز) أي من أحكام الحج (قوله له وم الخطاب) كل مكلف  
 وهي مكلفة (قوله لم يقر دليل النعم ومن) كما في الجهاد والجمعة ونحوها وجعل الطلاق للرجال (قوله لكنهما  
 تكشف وجهها) لو قال غير أنها لا تكشف رأسها واقتصر عليه للسكان أولى لان المرأة لا تحالف الرجل  
 في كشف الوجه فكان ذكره تطويلا لا فائدة فيه أبو السعود قال صلى الله عليه وسلم احرام الرجل في رأسه  
 واحرام المرأة في وجهها (قوله ولو سدت) سدل باقي ثلاثيا وباعبار السدل واجب كما في التمهتاتى وذكره  
 المكيال والبرجندى وصاحب الهداية والمحقق (قوله وجافته عنه) أخذ من ذلك سخر اه البرقع لانه  
 يماس الوجه وبه صرح في الصبر وقد جعلوا أعرادا كالقبة توضع على الوجه وتسدل فوقها الثوب ودلت المسئلة  
 على أن ما منية عن ابداء وجهها للاجانب بالضرورة أبو السعود (قوله دفعا للفتنة) أي بسماع صوتها والعله  
 تعتبر في الجنس فلا يشاء ان صوت بعض النساء كصوت الرجال أو أشد (قوله ولا تزل) لانه محل بستر العورة  
 ولأنه لا يغلب منها اظهار الجليل لأن بنيةها غير صالحة للعرب زبلهى (قوله ولا تضطبع) لانه سنة الرمل ولا رمل  
 عليها (قوله ولا تسمى بين الميلىن) أي لا تهرول بينهم وفي التمهتاتى أنما لا تصعد على الصفا والمروة الا أن تصعد  
 خلوا (قوله ولا تخلق) لانه في حقها مثل تخلق الحية بصر (قوله من رجع شعرها) وتنبه ما الكل أفضل هتاتى  
 (قوله كما ترمز) عند قوله ثم قصر حلى (قوله وتلبس الخيط) غير المصبرغ بوس أو زعفران الا أن يكون غسبلا  
 لان هتاتى ترمز من دواعي الجماع وهي ممنوعة عن ذلك في الاحرام أبو السعود ويجوز لها لبس الحرير هندية  
 (قوله ولا تقرب الجرفى الزحام) وان كان يمكنها تقبيل من غير ايداء أبو السعود (قوله فيما ذكر) بل في جميع

(به) أو بالحج مع احرامه عن نفسه فاذا  
 اتبه أن افاق وأنى بأفعال الحج جاز وان بقي  
 الانهاء ان لا انهاء بعد احرامه طيف به المناسك  
 وان أحرمه واعتد استفى بما شرعهم ولم أرسلو  
 جتن فاحره واعنه وطاقوا به المناسك وكلام  
 الفتح يفيد الجواز (أو جهل أنها عرفة صح)  
 جبه لان الشرط الصكينة لا النية (ومن  
 لم يفتى فيها فاق حجة) الحديث الحج عرفة  
 لم يفتى فيها فاق حجة (أو فعل العترة) (وقضى)  
 (قطاف وسعى وتحلل) (من قابل) ولادم  
 ولو جهه تدر أو تقوما (من قابل) لعدم  
 عليه رواراة فيما ترمز (كالرجل) لعدم  
 الخطاب ما لم يقيم دليل النعم ومن (سكتها  
 تكشف وجهها لا راءها ولو سدت نسبا  
 عليه وجهه (باز) بل يسدل ولا تاج  
 جهرا) بل - مع خسم ادفع الفتنة وما قبل  
 انه عورة ضد عيف (ولا ترمز) ولا تضطبع  
 (ولا تسمى بين الميلىن) ولا تخلق بل تقصر  
 من رجع شعرها (كما ترمز) وتلبس الخيط  
 والخطين والحلى (ولا تقرب الجرفى الزحام)  
 لانه من جملة الرجال (وانتفى المشكل  
 كلمة فيما ذكر) احتياطا

الاحكام الا في مسائل لا يلبس جبر ولا ذهاب ولا فسخ ولا يرقح ولا ينفق في صف النساء أو الرجال ولا يحذفه ولا يخلو بامرأة ولا رجل ولا يقع عتق او طلاق من عاقبة ما على ولا دنيا حتى أؤذ كر أو دنياه ولا يدخل في قوله كل امرأة أم لكها فهي حرة فلا يفتق وفي المنوى ولا يقصر في الحج بل يحلق لانهم علماء اقدم الحلق في المرأة يكونه مثله كخلق اللحية وهذه لا تنافي في الخلق وفيه نظير التقصير في حقه أولى تقديلا لا لا نكشف على أن التقصير جائز للرجال والنساء وهو لا يخلو حاله عن كونه من أحده ما قطع عنه بخلاف النصوص (قوله لا يمنع نسكا) أي عبادة من عبادات الحج (قوله الا الطواف) أي بأقسامه وأغرب القهه تاتي حيث زاد السي (قوله ولا تنفي طهرا) أي من دم وحرمة (قوله وهو) أي الحيز بعد حصول ركنه أي ركني الحج في الثمات ترشيت - لحي (قوله يسقط طواف الصدور) لأن الواجبات تسقط بالا عذار (قوله من ابل وبقر) لحديث جابر كانت تصير البدن من سبعة فقيل والبقرة فقال وهل هي الا من البدن ذكره مسلم في صحيحه وأما قوله صلى الله عليه وسلم من راح يوم الجمعة في الساعة الاولى فكأنما قرب بدنة ومن راح في الثانية فكأنما قرب بقرة المقيد التقارير بينهم ما جوا به أنه أريد بالبدنة الواحدة من الابل خاصة من اطلاق العام وإرادة الخاص وعند الامام الشافعي هي من الابل خاصة وثمة الخلاف فيما اذا التزم بدنة فان نوى شيئا فهو على ما نوى لأن المنوى ان كان من محتملات كلامه فهو كالصريح به وان لم يكن لهية فعليه بقرة أو جزور يصح ما حيث شاء ويلزمه الامام الشافعي من الابل (قوله والهدى) يختص بمكة اتفاقا جبر

• (باب القران) •

هو مصدر قرن من باب نصر وفعل بجي مصدر من الثلاثي كلباس وفي لغة من باب شرب كما في المسباح وآخره عن الافراد وان كان أفضل لتوقف معرفته على معرفة الافراد (قوله هو أفضل) حذف المفضل عليه مع لزومه اذا ذكر أفضل التفضل غير معرف وغير مضاف لكونه معلوما كآله كبروا فأكثر منك مالا وأعز نفرا وهو اذا كان كذلك جاز حذفه فالعق أفضل كل نسك وهو أفضل من الحج مفردا ومن الاعتقاد مفردا من غير ضم فعمل حج ومن فعله ما يسفرين لأن فيه جمعا بين العبادتين فأشبه الصوم مع الاعتكاف والحرام في سبيل الله مع صلاة الليل ولأن فيه اراقة الدم وامتداد اسرامها بخلاف التمتع والقرن وغيره مصاد والخلق خروج عن العبادة فلا يترجح الافراد به ما عن القران وقال الامام الشافعي افراد كل من الحج والعمرة أفضل من الجمع بينهما لأن فيه زيادة الاحرام والسفر والخلق وأصل الاختلاف هنا الاختلاف في جهة صلى الله عليه وسلم وقد أكثر الناس الكلام فيه وأوسعهم نفسا في ذلك الامام الطحاوي فإنه تكلم في ذلك زيادة على ألف ورقة ورجع علماء زمانه كان فارقا لما ذكره الشرح ولأنه بتقديمه يمكن الجمع بين الروايات بأن من روى الافراد سمعه بلي بالحج وحده ومن روى التمتع سمعه بلي بالعمرة وحدها ومن روى القران سمعه بلي بهما معا (قوله الحديث أناني هذا الحديث في الصحيح عن عرف قال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم ينادي بالحق يقول أناني القيلة آت من ربى عز وجل فقال صلى في هذا الوادي المباركة ركنين وقل حجة في عمرة بحر ونهر وقوله في عمرة أي مع عمرة كقوله تعالى قال ادخلوا في أمم (قوله وأنا بالحق) ليس هذا من الحديث كما رأيت وقد تبع في ذلك صاحب المنح وليست هذه الرواية في أصله (قوله فقال) ظاهره أن ضميره يرجع الى الآتي وليس كذلك بل هو الى النبي صلى الله عليه وسلم أي أنا وأمره بالقران فقال عليه الصلاة والسلام يا آل محمد الخ كما هو صريح المنح وأما لفظ الحديث فقد علمته (قوله ولأنه أشق) لكونه أدوم اسراما وأسرع الى العبادة وفيه جمع بين التمسك بمنح (قوله والصواب الخ) نقله في البحر عن النووي في شرح المذهب (قوله لبيان الجواز) انما قال ذلك لأنه مكره كما يأتي (قوله ثم التمتع) أي بضمه أي سواء ساق الهدى أم لا (قوله ثم الافراد) أي بالحج أفضل من العمرة وحدها كذا في النهر (قوله الجمع بين شيئين) أعم من الحج والعمرة وهو ما في الصحاح فإنه قال قرن بين الحج والعمرة قرنا بالاكسر وقرنت البعيرين أقرنهما قرنا اذا جمعتما في جبل واحد وذلك الجبل يسمى القران اه وفي القهه استأنف عن الاساس أنما في صدر قرن بين الحج والعمرة أي جمع بينهما وما مثله في النهر عن المقرب فيعمل ما في الصحاح على أصل اللغة وما في غيره على متعارفها (قوله أي يرفع صوته بالتلبية) أي استصباحا فقط والافرفع الصوت بها غير محتاج اليه في الاحرام وقيد بالتلبية خروجا من خلاف أبي يوسف فإنه يقول لا يدخل في الاحرام الا بها - لحي

(وحيثما لا يمنع) نسكا (الا الطواف) ولا شيء عليها بتأخيرها اذا لم تظهر الا بعد أيام التعر فلو ظهرت فيها بقدر أكثر الطواف لزمها الدم بتأخيرها لباب (وهو بعد حصول ركنه يسقط طواف الصدور) ومنه النفاس (والبدن) جمع بدنة (من ابل وبقرة والهدى) منها ومن الغنم كما سيجي

• (باب القران) •

(هو أفضل) لحديث أناني آت من رب وأنا بالحق فقال يا آل محمد أهلو بالصحة وعمرة مما ولأنه أشق والصواب أنه عليه السلام أحرم بالحج ثم أدخل عليه العمرة لبيان الجواز فصار طارفا (ثم التمتع) ثم الافراد والقران لفظة الجمع بين شيئين غير عار أن يهل أي يرفع صوته بالتلبية (بضمه) وعمرة معا

من الثمرات لانية (قوله حقيقة) راجع الى الحقيقة ومعنى كونها حقيقة أن يكون زمن الاحرام لها واحد وانما بان  
يقول ليس بحقيقة وعرفه أو حكم أي لأن الاجتماع انما حصل بعد تنزيل منزلة حصول الاحرام له ما في زمن  
واحد (قوله قبل أن يطوف لها أربعة أشواط) فان أحرم بالحج بعد الأربعة كان متمتعا حلبي (قوله وان أساءه)  
أي بتقدمه احرام الحج على احرام العمرة لانها مقدمة فعلا فكذلك احراما ولهذا تقدمت العمرة في الذكر اذا أحرم  
بهما أبو السعود ووجه الاسماء في شرح الوفاية بأن الله تعالى جعل الحج نهاية أي في قوله فمن تمتع بالعمرة الى  
الحج فان المراد بالتمتع القران (قوله وان لم يمه دم) أي لكونه سبباً بمخالفة السنة كما في البصر من باب إضافة  
الاحرام الى الاحرام وهذا الدم دم جبر على ما صحه في الهداية ودم شكر على ما اختاره السرخسي والكمال  
وقوا بأن طواف القدوم ليس من سنن الحج بل هو سنة قدوم المسجد الحرام كرمي التبة لغيره من المساجد  
ولهذا سقط طواف آخر من مشروعات الوقت كما في البصر اه حلبي (قوله من الميقات) أراد به غير مكة وما في  
حكمها فيهم الميقات حقيقة ودورية أهله فالتعبد به لاخراج من كان داخل الميقات كما أشار اليه الشرح  
فدهوى الزبلي أنه قيد اتفاق لا يسلم لاقتضائهما أن القارن قد يكون من أهل داخل الميقات (قوله اذا القارن  
لا يكون الا آتيا) أي والاتفاق انما يجرى من الميقات أو قبله ولا يهل بمجاوزته بغير احرام فان فعل لم يمه دم مالم  
يعد اليه محرما اه حلبي (قوله أو قبله) هو الأفضل لأن العصابة وضوان الله تعالى عليهم فسروا اتمام الحج في قوله  
تعالى وأتموا الحج والعمرة لله بأن يجرى من دورته أهله (قوله أو قبلها) أي قبل أشهر الحج أي مع الكراهة  
وان أمن على نفسه لأن احرام الحج له شبه بالركن كما تقدم حلبي بقليل زيادة (قوله اما بالنسب) أي عطفا على  
بيل حلبي (قوله والمراد به) أي بالقول المنسك النية أي لا التلفظ فيكون من تمام تعريف القران أفاده في البصر  
فالمراد بالقول القول النفسي أي يقول في نفسه اللهم اني أريد الحج ونظر فيه صاحب التهري بأن الارادة أي  
الكاتبة في قوله اللهم اني أريد الحج غير النية فليس من الحديث في شيء وردة الجوى بأن صاحب البصر لم يتدع أن  
الارادة هي النية بل المراد منها النية وفرق ما بينهما اه وأنت خير بأن الذي يذكر في الحديث اجراء الماهية والنية  
من الشروط (قوله والمراد به بيان السنة) أي سنة العلماء لما قدمناه في أول الفصل من عدم ثبوت التلفظ بالنية  
في عبادة تمام النبي صلى الله عليه وسلم اه حلبي وفيه أنه تقدم قويا أنه سمع منه صلى الله عليه وسلم التلفظ  
بالتلبية كما تقدم في طريق الجمع (قوله بعد الصلاة) أي صلاة ركعتين بعد الوضوء أو الغسل (قوله ويستحب تقديم  
العمرة في الذكر) وبعضهم اختار تقديم الحج لقوله تعالى وأتموا الحج والعمرة لله ولكل وجهة أبو السعود (قوله  
وجوبا) لقوله تعالى فمن تمتع بالعمرة الى الحج جعل الحج غاية وهو شامل للقران والتمتع بجر (قوله لا يقع الا لها)  
وبينه لقوله لا يمه دم لأن التقديم والتأخير في المناك لا يوجب الدم أبو السعود وفيه نظر لأن هذا مذهب  
الصاحبين بل العلة فيه ما يأتي للشارح من الاصل (قوله سبعة أشواط) بشرط أن يقع أربعة منها في أشهر الحج كما  
في المسكا في وهو الحق خلافا لما في المحيط من عدم الاشتراط (قوله وبسي) أي مهر ولا ين الملبين الاخيرين  
أبو السعود (قوله لم يهل من عمرته) لأن أوان الحلق فيه يوم النحر كما في البصر (قوله ولزمه دمان) لجنايته على  
احرامه (قوله فيطوف للقدم) أي ويرمل وقد ذكره الشرح وصاحب البصر في التمتع ولا فرق بينه وبين القارن  
أفاده الحلبي (قوله وبسي بعده ان شاء) وان شاء بعد طواف الأفاضة وهو أفضل كما تقدم (قوله ثم سعين)  
التعبير به أولى من تعبیر الكتبا لولا لانها المطلق الجمع فلا تعبد تأخير السعين عن الطوافين به عليه صاحب البصر  
(قوله وأسأه) أي لتقديم طواف التبة وتأخير سعي العمرة اه وقوله لتقديم طواف التبة أي على سعي العمرة (قوله  
ولاد دم عليه) أماعدهما فلا تن التقديم والتأخير في المناك لا يوجب الدم وأما عندهم فطواف التبة سنة وتركه  
لا يوجب الدم فتدبره أولى والسعي بتأخير بالاشتغال بعمل آخر لا يوجب الدم فكذلك الاشتغال بالطواف  
بجر (قوله وذبح) أي شاة أو بدنة أو أعطي سبع بدنة ان اشترك سبعة للقرب ليس فيهم من يقصد اللحم والاشتراك  
في البقرة أفضل من الشاة ان كان السبع أكثر قيمة من الشاة والجوزو أفضل من البقرة وكل دم وجب جبر الا بكني  
فيه سبع البدنة بخلاف دم الشكر وهذا الدم واجب لقوله تعالى فما استيسر من الهدى والا فضل للقران  
أن يسوق الهدى مع نفسه بجر وغيره (قوله وهو دم شكره تعالى) حيث وفقه لاداء التسكين (قوله فباكل  
منه) بخلاف دم الجناية أفاده صاحب البصر (قوله لوجب الترتيب) أي انما فيه الترتيب بكونه بعد الذي لوجب

حقيقة أو سببا بان يجرى بالعمرة أو لا ثم  
بالحج قبل أن يطوف لها أربعة أشواط  
أو عكسه بأن يدخل احرام العمرة على الحج  
قبل أن يطوف للقدم وان أساءه أو بعده وان  
لزمه دم (من الميقات) اذا القارن لا يكون  
الا آتيا (أو قبله) في أشهر الحج أو لها  
اتما بالنسب والمراد به بيان السنة اذا التبة  
أو سببا في والمراد به بيان السنة اذا التبة  
بشأنه تكفي كالمسألة تجبى (بعد الصلاة اللهم  
ان أريد الحج والعمرة فيسرها لي وتقبلها  
منى) وتقديم العمرة في الذكر تقدمه  
في الله ووطاف للعمرة أو لا وجوبا حتى  
لونهاء الحج لا يقع الا لها (سبعة أشواط  
يرمل في الثلاثة الاول وبسي بلا حلق) فلا  
حلق لم يهل من عمرته ولزمه دمان (ثم سعي  
سكنا تر) فيطوف للقدم وبسي بعده ان شاء  
(فان أي بطوافين) سوا البين (ثم سعين) لهما  
جاءوا أسأه) ولاد دم عليه (وذبح للقران) وهو  
دم شكره تعالى فباكل منه (بعد رمي يوم  
النحر) لوجب الترتيب

التعريب بينهما وذلك لا يجوز الذي قبله ويذكر قبل المطلق لأن الترتيب بينها على ترتيب صرف وذو الرأى يرى  
والجاء في الجمع والحق المطلق فان خلق قبل الذبح زمه دم عند الامام ويذكر الهدى في يوم من أيام النحر (قوله  
وان هجرام الخ) المراد بالهجر الضيق فلا يجب الدم الا على التقى واختلاف أصحابنا في هذا التقى قال بعضهم يعتبر  
فيه قوت شهر فان كان عنده أقل من قوت شهر جاز له الصوم وقال محمد بن مقاتل من كان عنده قوت يوم لم يجزه  
الصوم ان كان الطعام الذي عنده مقدار ما هو واجب عليه وعن الامام اذا كان عنده قدر ما يشتري به دما  
وجب عليه وقال بعضهم في العاجل يديه يسك قوت يومه ويكفر بالباقي ومن لم يعمل يسك قوت شهر لانه بعد  
غنيته عرفا أبو السعود عن مختصر الظهيرية وأول وقت الصوم بعد الاحرام بالعمره في أشهر الحج وشرط جوازه  
وجود الاحرام وأن يكون الصوم في أشهر الحج لأن كونه متعاشرا بالنسب وقيل الاحرام لا يشترط سببه فلا  
يجوز بل في (قوله آخرها يوم عرفه) فيستثنى عدم كراهة صوم عرفه الحاج العاجز عن الهدى من اطلاق كراهة  
صومه للحاج شربا لانية (قوله بعده لا يجز به) أي ان لم يصم حتى فات يوم عرفه ودخل يوم النحر لا يجز به  
الصوم أصلا وصار الدم ميمنا لأن الصوم بدل والابدال لا تنصب الا شرعا والنسب خصه بوقت الحج بهر (قوله  
فيه كلام) تبع صاحب النهر في هذا التنظير ولا كلام فيه لانه لو لم يكن لبيان الاصل لزم عدم صحة الصوم قبله  
مع أنه جائز مع تركه الاصل وانما كان الاصل تأخيرها الى الثلاثة الأخيرة لرجاء وجود الهدى فقول المنع كالصبر  
بيان للافضل راجع الى تأخير الصوم الى يوم عرفه لانه لا يكون قبل أيام النحر وأما ذلك صاحب البحر حلبي  
يتصرف (قوله بعد تمام أيام حجه) أشار بذلك الى المراد من قوله تعالى وسبعة اذ ارجعتم فان معناه اذا فرغتم  
من أعمال الحج فاطلق الرجوع من الحج على الفراغ من عمله لانه سبب الرجوع فذكر المسبب وأريد السبب بما اذا  
بدليل أنه لو لم يكن له وطن واستقر على السياحة وجب عليه صومها بهذا النص وفهم الامام الشافعي الرجوع  
بالرجوع الى الاهل وقوله تعالى تلك عشرة فائدة الاخبار به والله تعالى أعلم دفع قوم كون الواو في سبعة بمعنى  
أو وقوله كماله أي في الثواب بهر ونحو غيرها (قوله وهو) أي تمام أيام حجه (قوله أين شاء) أي سواء صام بحكة  
أو غيرها (قوله لكن أيام التشريق لا يجز به) لا يحسن هذا الاستدلال بعد قوله وهو بمعنى أيام التشريق  
حلبي وقد يقال انما أتى به دفع قوم أنه لو صامها تجز به مع الكراهة (قوله لقوله تعالى الخ) أي فانه تعالى  
جعل الصوم بعد الفراغ ولا فراغ الا بمضيها (قوله ثم من وطنه مني) تفريع على تفسير الرجوع بالفراغ من  
أعماله فلا نظر للمكانة تذييل صومها بعد الفراغ من استوطن مني وان لم يرجع الى أهله وفيه إشارة الى خلاف  
الامام الشافعي (قوله وان فأت الثلاثة) ذكرها دون السبعة لعدم تقييد السبعة بزمان بخلاف الثلاثة فزمنها  
من الاحرام الى يوم عرفه (قوله تعين الدم) لأن الهدى أصل وعند تذييله الشرعي يصار اليه من (قوله وعليه  
دمان) دم القران ودم التحلل قبل الذبح زبني ولادم عليه بترك الصوم أبو السعود (قوله ولو قدر الخ) نظيره  
لو قدر عليه في خلال الصوم أو بعده قبل يوم النحر فانه يلزمه ويطل الصوم ولو صام مع وجود الهدى ان بقي الى  
يوم النحر لم يجز والا جاز أبو السعود (قوله في أيام النحر) أما اذا مضت أيامه ولم يخلق ولم يحل ثم وجد فصومه  
ماض ولا شيء عليه كذا في البحر (قوله قبل المطلق) قيد به لانه لو وجد بعد ما حاق وحل قبل أن يصوم السبعة صح  
صومه ولا يجب عليه ذبح الهدى بهر (قوله بطل صومه) أي الثلاثة أيام السابقة لقوله فان وقف القارن الخ  
سواء دخل مكة ولم يطف لها أو لم يدخلها أصلا وقد بالوقوف لانه لا يكون رافضا لها بمجرد التوجه الى عرفات  
على الصحيح ولم يقيد الوقوف بكونه بعد الزوال لأن الوقوف قبل وقته لا اعتبار به (قوله قبل أكثر طواف العمرة)  
صادق بعدم الطواف أصلا وما اذا طاف الاقل ثم وقف فانه كالمعدم وبصير رافضا كافي البحر (قوله بطلت عمرته)  
لانه تعذر عليه أدائها اذ لو اذها بعد الوقوف لصار بانها أفعال العمرة على أفعال الحج وذلك خلاف المشروع  
(قوله فلو أني الخ) مفهوم قوله قبل أكثر طواف العمرة (قوله لم يطل) اذ قد أتى بركتها ولم يبق الا واجباتها  
من أقل الطواف والسعي (قوله ورتها) أي العمرة بأن يتم طوافها وسعي لها وهو قارن على حاله (قوله والاصل  
أن المأني به) كطواف القدوم والتطوع هنا وقوله من جنس حال (قوله ما هو متلبس به) أي التلبس الذي  
تلبس به بعد الاحرام وهو هنا العمرة لكن لما كان ما تلبس به عاتلا له والحج لانه قارن أخرجه الحج بقوله  
في وقت يصلح هو العمرة في يرجع الى التلبس المتلبس به أي حال كون المأني به في وقت يصلح للتلبس الذي تلبس

(وان هجرام ثلاثة) أيام ولو منفرقة (آخرها  
يوم عرفه) ذبا رجاء القدرة على الاصل فبعده  
لا يجز به قول المنع كالصبر بيان للافضل فيه  
كلام (وسبعة بعد) تمام أيام (حجه) فرضا  
أو واجبا وهو بمعنى أيام التشريق (أين  
شاء) لكن أيام التشريق لا تجز به قوله تعالى  
وسبعة اذ ارجعتم أي فرغتم من أفعال الحج  
فهم من وطنه مني أو اتخذها موطنًا (وان  
فأت الثلاثة تعين الدم) فلو لم يقدد وتصل  
وعليه دمان ولو قدر عليه في أيام النحر قبل  
المطلق بطل صومه (فان وقف) آثاره بعرفة  
(قبل) أكثر طواف (العمرة بطات) عبرته  
فلو أني بأربعة أشواط ولو بقصد القدوم  
أو التمتع لم يطل ورتها يوم النحر والاصل  
أن المأني به من جنس ما هو متلبس به في وقت  
يصلح

به (قوله بتصرف) خبر أن أي يتصرف المأني به لنفسه الذي ليس بأحراره وهو العمرة لأنه لا يملك لها شيء  
لو طاف وصحى للبحر ثم طاف وصحى للعمرة كان الأول لها والثاني له ولا شيء عليه كأي البحر (قوله بشر وعرفها)  
أي بسبب شرعها لأن الشرع ملزم كالنشد (قوله ووجب دم الرض) لأن كل من تخلل بغير طواف يجب  
عليه دم بحر (قوله للتسكين) أي للجمع بينهما ولا فهو باق بالعمره قضاء موافقة تعالى أعلم

### • (باب التمتع) •

ذكر عقب القرآن لا تقرأه حاقا بمعنى الاستماع بالتسكين وقدم القرآن أزيد فضله نهر (قوله من المتاع) أي  
مشتق منه لأن التمتع مصدر ومن يد والجزء أصل المزيد وفي الحلبي من الزباني التمتع من المتاع أو المتعة وهو  
الاستمتاع أو التمتع قال الشاعر

وقفت على قبر غريب بقرعة • متاع قليل من حبيب مفارقة

جعل الإنسان بالقبور متاعا والمتعة مصدر ويجوز أيضا (قوله أن يفعل العمرة) أي الطواف وليس لها ركن إلا هو  
على الصحيح وقيل السعي أيضا ولم يقيد أحرامها بأشهر الحج لأنه ليس بشرط ولا يشترط أن يكون التمتع في عام  
الأحرام بالعمرة بل من عام فعلها حتى لو أحرمت بعمرة في رمضان وأقام على أحرامه إلى شوال من العام الفضائل  
تم حج من عامه ذلك كان متعنا (قوله في أشهر الحج) فلو طافه قبله لم يكن متعنا قال في التهر والحيلة لمن دخل  
مكة بحر ما بعمره قبل أشهر الحج يريد التمتع أنه لا يطوف بل يصبر إلى أن تدخل أشهر الحج ثم يطوف فانه متى  
طاف وقع من العمرة ثم لو أحرمت بأخرى بعد دخول أشهر الحج وج من عامه لم يكن متعنا في قول السكك  
لأنه صار في حكم أهل مكة بدليل أن بقائه بمكة منهم (قوله مثلا) المراد أنه طاف ذلك قبل أشهر الحج سواء في  
ذلك رمضان وغيره (قوله من عامه) أي عام الطواف (قوله فلتغير النسخ) أراد بالنسخ ما وجدته في متن مجزئ من  
قوله هو أن يحرم بعمرة من الميقات في أشهر الحج ويطوف اه فبعد الأحرام بكونه من الميقات وهو ليس بقيد  
بل لو قدمه صح وكذا لو أخره وان زعمه دم إذا لم يعد إلى الميقات وأطلق في الميقات مع أنه يشمل الحرم في حق  
المكي لأن ميقات كل محرم ما يناسبه كما قاله الشرنبلالي مع أن التمتع لا يصح للمكي وقيد الأحرام بكونه  
في أشهر الحج وهو ليس بقيد بل لو قدمه صح من غير كراهة وأطلق الطواف فقتضاه أنه لا بد أن يقع جميعه  
في أشهر الحج لأنه شرط أن يكون الأحرام في أشهر الحج والطواف لا يكون إلا بعد الأحرام مع أنه يكفي وجود  
أكثر الطواف في أشهر الحج فلذلك أمر المصنف بتغيير النسخ إلى النسخة التي اعتمد عليها في زيادة (قوله إلى  
هذا التعريف) وهو قوله أن يفعل العمرة أو أكثر أو طوافها في أشهر الحج عن أحرامها فيها أو قبلها ويطوف  
الحج هكذا شرح عليها في المنع والنسخ أسقط منها قوله عن أحرامها قبلها أو فيها اه على (قوله ويطوف) لا حاجة  
إليه لما علمت من أن المراد بالعمرة الطواف (قوله وبسعي) ظاهره أن السعي ركن من أركانها وهو ما عليه  
المحققين الصفة والقنية والصحيح وجوبه لأنه إذا كان في الحج واجبا فوجوبه في العمرة أولى أبو السعود (قوله  
كما قرأ) أي من أنه يرمي في أشواط ثلاثة من الطواف وبسعي مهر ولا بين الميقاتين الأخضرين (قوله ويحلق) إنما  
ذكر الحلق لبيان تمام العمرة لأنه شرط في التمتع لأنه مخير بينه وبين بقائه محرما إلى أن يدخل أحرام الحج  
وأفاده الشرح بقوله أن شاء (قوله أو بغيره) هذا التغيير إذا لم يكن شعرة ملبدة أو موه قوصا ومضفرا فان كان  
كذلك يتعين الحلق ولا يتخير لأن التقصير لا يتهيأ إلا بالنقص وذلك متعذر كما في المبسوط وجهه أنه إذا نقصه  
تناثر بعض الشعرة فيكون جناية على أحرامه قبل أن يحل منه (قوله ويقطع التلبية في أول طوافه) أفاده عليه  
السلام والسلام ولا يسن في حقه طواف قدوم لأن المعتمر متأكد من أدائه ما حين وصل إلى البيت وأما الحاج  
فغير متأكد من طواف الزيارة لعدم وقته فيسن له طواف القدوم إلى أن يجي وقته والطواف ركن معظم في  
العمرة فلا يترك في العمرة كالوقوف في الحج (قوله وأقام بمكة حلالا) هذا ليس يلزم في التمتع بل أن أقام بمكة حاج  
كأنها أيقظاته الحرم وأن أقام بالمواقيت أو دخلها حج كأنها أيقظاته الحلال وأن أقام خارج المواقيت أحرمتها  
كذا في القهستاني فقوله ثم يحرم بالحج يجري على هذا التفصيل (قوله ثم يحرم للحج) فيه دلالة على أنه بسعي  
للحج ويرمى في طوافه والذي أتى به أولا إنما هو للعمرة بهر رأى فيمنه ليعيد أن أحرامه عقب الفراغ من أفعالها  
غير شرط نهر (قوله في سفر واحد الحج) أي به ليعيد أنه حج في عام أفعال العمرة (قوله حقيقة) بأن لا يلزم بأفعالها أصلا

يتصرف المتكسب به (وقضيت) بشرعه  
فيها (ووجب دم الرض) للعمرة (وسقط دم  
القرآن) لأنه لم يوفق للتسكين  
• (باب التمتع) •

(م) لغة من المتاع أو المتعة ونهر عار أن يفعل  
العمرة أو أكثر أو طوافها في أشهر الحج أو  
طواف الأقل في رمضان مثلا ثم طاف الباقي  
في شوال ثم حج من عامه كان متعنا فتح قال  
المصنف فلتغير النسخ إلى هذا التعريف  
(ويطوف وبسعي) كما قرأ (ويحلق أو يقصر)  
أن شاء (ويقطع التلبية في أول طوافه)  
للعمره وأقام بمكة حلالا (ثم يحرم للحج) في  
سفر واحد حقيقة أو مجازا



بان يأتى حلالا حلي (قوله بان يأتى بأهله المأخوذ به صحيح) بان يكون العود الى مكة مطلوباً منه انما يسوقه  
 الهندي وانما بان يأتى بأهله قبل ان يحلق أتماني الاول ثلاث حدي به منة من الفصل قبل يوم النحر وأتماني الثاني  
 ثلاث العود الى الحرم مستحق عليه للحلق في الحرم وجوباً عند هذا واستغناءً عند أبي يوسف فالامام الصحيح  
 أن يأتى بأهله بعد أن حلق في الحرم ولم يكن ساقى الهدى لتكون المود غير مطلوب منه والاولى للشارح أن يقول  
 بان لا يأتى بأهله المأخوذ به ليشمل ما إذا كان كوفياً فاعلمنا بما عسر الم بالمصرة اه وفيه أن هذا الاول يصدق بعدم  
 الامام أصلاً وهو من السفر الحقيقي فيلزم التكرار في بعض الصور قوله يوم التروية من مكة وكونه من المهدد  
 أفضل ومكة أفضل من باقي الحرم (قوله وقبله أفضل) سارعة الى الخير (قوله انك يرمي الخ) لما كانت قوله  
 ويصح كالمفرد فيبذل أنه يطوف للقدوم ويرمل فيه والحال أنه لا طواف للقدوم فيه أني هذا الاستدلال (قوله  
 ان لم يكن قد تم ما بعد الاحرام) بان تغفل بطواف بعد طواف العمرة وسعى بعده لحقته فلا يفعل ما نأينا لعدم  
 مشروعية تكرارهما أفاده صاحب التمر (قوله بعد الاحرام) أي بالحج اه حلي (قوله كأنه ان) أشار به  
 الى أنه واجب عليه (قوله ولم تنب الاضحية عنه) لأنه أنى بغیر الواجب اذا الاضحية غير واجبة عليه لسفره سواء  
 كان رجلاً أو امرأة ولو تغفل بعد ما مضى يجب عليه دم ان ذمه ودم الفصل قبل الذبح زيلني فهذا الدم  
 يحتاج الى التوبة وفيه أن الطواف مع كونه ركناً لو اذاه بنية التطوع أجراً فينبغي أن يكون الدم وهو دونه أولى بمحو  
 وأجاب الشرح لاني بان الطواف لما كان متعيناً في أيام النحر وجوباً كان التطور لا يقام مقامه عنه وتفاوتية  
 غيره وأما الاضحية فهي متعينة في ذلك الزمان كالمدة فلا تقع الاضحية مع تعيينها في غيرها حلي ونحوه للهوى  
 وفيه أن قوله وأما الاضحية فهي متعينة ان أراد أنها متعينة في غير ذلك المتعينة في لم ولا كلام نفسه وان أراد أنها  
 متعينة في حقه أبناً فلا يسلم اذ هي غير واجبة عليه لكونه مسافراً أما المدة فهي متعينة عليه فساوت الطواف  
 من حيث التعين فزال السؤال واراداً وليست اهل (قوله بعد احرامها) لأنه اذا بعد السبب لأن بيته التمتع أي  
 الترفق والعمرة هي السبب لانها هي التي تحقق بها الترفق ونزل احرامها منزلة فعلها بخيار الصوم بعده ولو بعد  
 الاحلال منها قبل احرام الحج (قوله لكن في أشهر الحج) فبديه لان الصوم قبل أشهر الحج لا يجوز ولو بعد  
 ما أحرم للعمرة كما يؤخذ من البصر (قوله ونأخيراً أفضل) بحيث يكون آخرها يوم عرفة كما مر في القارن (قوله  
 وان أراد المتع (السوق) هذا هو القسم الثاني من التمتع وخمس السوق لأنه أفضل من القود (قوله وهو أفضل)  
 أي من القسم الاول لما فيه من الموافقة لمعل رسول الله صلى الله عليه وسلم (قوله أحرم) أي بالنسبة والتلبية  
 غير وهذا هو الأفضل والأفضل السوق يقوم مقام التلبية (قوله معه) أشار به الى أنه تعالى ذلك بنفسه تعظيماً  
 لعبادة به وهذا بيان الأفضل والأفضل به ثم لحقه كني كما يؤخذ ذلك مما تقدم في فصل الاحرام قال في الهندية  
 ولو كان ساقى الهدى ومن يته التمتع فلما فرغ من العمرة بالله أن لا يتبع كان له ذلك وفيه بهديه ماشاء (قوله وهو  
 أولى من قوده) أي السوق المقهور من ساقى أولى لأنه عليه الصلاة والسلام فعل كذلك بذى الحليفة نهر (قوله  
 الا اذا كانت لتساق) لا ذيتها أو صوبتها أو ذها (قوله وقاد بدته) قيد بالبدته لأن الشاة لا يزين تقليد لها  
 والتقليد جعل الشيء قلاباً في العنق ويقلدها قطعة من نعل أو من اداة وهي قطعة من آدم قوله وهو أولى من  
 التصيل لان ذكر في القرآن قال الله تعالى ولا الهدي ولا القلائد ولا تدولان التقليد اذ به التقرب والتصيل  
 قد يكونان في شئ ونحوها (قوله وكذا الاشعار) قال الطحاوي انما كره الامام الاشعار المحدث الذي يفعل على  
 وجه المبالغة ويخاف منه السراية الى الموت لا مطلق الاشعار واختاره الاتقاني وصحبه وقال الكمال انه أولى  
 من ساقى قول الامام على كراهته مطقة لشبوته بفعله عليه الصلاة والسلام في حج التوداع (قوله وهو شق سنامها)  
 أي بطرية حتى يخرج الدم فيلطح به سنامها نهر وفي اللغة الاهلام بان البدنة هدى كذا في البحر وفي النهر  
 أنه لغة الجرح حتى يسيل منه الدم (قوله أو الابين) أو لحكاية الخلاف واختاره هذا القول الله دوي والاول  
 أشبه بالمراب تهر (قوله فلا بأس به) أراد أنه مستحب لما قدمناه (قوله واعتمر) أي طاف أكثرها (قوله  
 ولا يخلل منها) لأن سقوه الهدي بمنه منه ولو حلق رأسه والمسئلة بها لم يلزمه دم بل مقتضاه أن يلزمه  
 بموجب كل جناية على الاحرام بمحو (قوله كما مر) أي يوم التروية وقبله أفضل (قوله حل من احرامه) حله  
 بكونه من غير احرام حتى يطوف فأحرام العمرة باق بعد الوقوف بجمعة الى الحلق وقوله على الظاهر أي من عبارة

بان يأتى بأهله المأخوذ به صحيح (يوم التروية وفيه  
 أفضل ويصح كالقود) لكنه يرمي في طواف  
 الزيارة ويسعى بعده ان لم يكن قد تم ما بعد  
 الاحرام (وذكر) ككافة ارض (ولم تنب  
 الاضحية عنه فان حج من دم صام كالقارن  
 وباز صوم الثلاثة بعد احرامها أي العمرة  
 لكن في أشهر الحج (لا قبله) أي الاحرام  
 (وتأخيراً أفضل) رجاء وجود الهدي كما مر  
 (وان أراد) التمتع (السوق) لا هدي (وهو  
 أفضل) أحرم ثم ساقى هديه معه (وهو أولى  
 من قوده الا اذا كانت لتساق) فيقودها  
 (وقاد بدته وهو أولى من التصيل وكره  
 الاشعار وهو شق سنامها من الابين  
 أو الابين لان كل واحد لا يحسنه فأنما بين  
 أحسنه بان قطع الجملد فقط فلا بأس به (واعتمر  
 ولا يخلل منها) حتى يخر (ثم أحرم الحج كما مر)  
 فعين لم يسق (وحلق يوم النحر) اذا حلق  
 (حل من احرامه) على الظاهر

المشايع نهر لانه منليس باحراره فهو في حكم القارن فاذا جامع بعد الوقوف لزمه بدنة تلج وشاة لعصرة وبعد  
الحلق قبل الطواف شاتان كذا ذكره الزبلي في القارن وقال شيخ الاسلام وتبعه صاحب التبيين ان احرام  
العصرة ينتهي بالوقوف في حق ما رآه لا احكام وانما سبق في حق التحلل لا غير كاحرام الحج ينتهي بالحلق يوم النحر  
ولا يبق الا في حق النساء خاصة فلا يجب عليه بالجماع الا بدنة قبل الحلق وشاة بعده كالنحر (قوله ومن في حكمه)  
المراد به من كان داخل المواقيت وان كان بينهم وبين مكة مسيرة سفر فانهم في حكم حاضري المسجد الحرام  
بصر (قوله بفرد فقط) لقوله تعالى ذلك أي التمتع ان لم يكن أهله حاضري المسجد الحرام واسم الاشارة هنا  
للمسجد ذكر التمتع سبق من ذكر الهدى وأبعد منه على أنه لو اراد به الهدى لقليل ذلك على من لم يكن أهله  
الآية واختلف في قرآن المكي ونحوه ومتنعه فقيل لا يصحان وقيل لا يصحان مع العصة وبه جزم في غاية البيان  
والنهر قال في البصر متعين أن يكون المراد بالنهر في قوله لا تمتع ولا قرآن المكي في الحل لا العصة ولا فرق  
في عدم حل التمتع بين أن يسوق الهدى أولا واشترط عدم الائتم فيعابدين بحجة التمتع وجه انما هو للتمتع الذي  
ينتهض سببا للثواب المترتب عليه وجود الدم للشكر ولا بد من رفض أحد هاتين طواف لعمرته ثلاثة أشواط  
ثم أكرم بالحج رفض الحج عند الامام لانه استناع وهو أسهل من الابطال وعند ما رفض العمره ولو طواف لها  
أربعة أشواط ثم أكرم بالحج انما هو عليه دم لان كتاب المنهي عنه سواء كان في أشهر الحج أم لا (قوله بآزواساء)  
أراد بآزواص والاولى التفسير به لانه حرام مع العصة قال في البصر فاذا جامع قد استحل وزاد ارتكبت محظورا  
فلم يزد دم كفارة محظورا لآل آية لا كراهة التنزيه (قوله وعليه دم جبر) ولا يباح له الا كل منه بصر (قوله ولا  
يجز به الصوم) لان الصوم اقامه الشارع بدل من دم الشكر وهذا دم بنيانية (قوله ثم بعد عمرته) أي طواف  
عمرته بنامه أو أهله فلو طاف الأقل لا يطل تمتعه لان العود مستحق عليه (قوله وحلق) قيده لانه من  
وأجباؤها وبه التحلل فلو عاد به سوطا فقبل الحلق ثم حج من عامه قبل أن يحلق في أهله فهو متنع لان العود  
مستحق عليه (قوله فقد أم الماسا محجبا) لعدم استحقاق العود عليه (قوله فبطل تمتعه) فيه قبو ظاهر اذ بطلان  
الشي فرع وجوده ولا وجود له مع فقد شرطه فلو قال فلم يكن مقتضا لكان أولى نهر (قوله تمتع) أي كان له أن تمتع  
اذا أراد فلو بدله بعد العمره أن لا يجمع من عامه لا يؤخذ بذلك لانه لم يحرم بالحج واذا حج الهدى أو امر به بجمعه  
يكون تطوعا وان أراد أن ينصره عليه ويحل ولا يرجع الى أهله ويجمع من عامه ذلك لم يكن له ذلك لانه مقسم  
على جزم التمتع فيمنعه الهدى من الاطلاق فلو عمل ذلك قبل أن يرجع الى أهله لزمه دم لقتعه لانه لم يلم بأهله من  
النسب كمن وعليه دم آخر لانه حل قبل يوم النحر ولو رجع الى أهله ثم حج لاشي عليه لانه غير متنع بصر (قوله  
كالقارن) أي أن القارن لا يطل قرانه بعوده نهر (قوله فقد تمتع) مثل المنة القران فيشترط أن يوجد أكثر  
طوافا في أشهر الحج كافي المحيط قال في البصر والاصل أن كل ما يتعلق بالاحرام من الاعمال في حكم أكثر  
حكمه فيمنعه في الجواز ومنع القساد (قوله ولو طواف أربعة قبلها) ولو جنباً أو محدثاً لان طواف الحديث  
لا يرتفع بالعادة وكذا طواف الجنب على قول الكرخي وهذا مذهبهم قوله أول الباب هو أن يفعل العمره  
أو أكثر أشواطها في أشهر الحج واعلم أن الاعتقاد في سنة قبل أشهر الحج مانع من التمتع في سنته سواء أتى بعمره  
أخرى في أشهر الحج أم لا كما أوضحه صاحب النهر (قوله اعتبار الأكثر) على المستثنين (قوله أي آفاق) أشار  
به الى أن ذكر الكوفي مجزئ من قال (قوله أي الانهر) قيده لانه لو احترق قبلها لا يكون مقتضا انشاقا بصر (قوله  
أو بصره) المراد بها مكان لأهل به لساكه التمتع والقران سواء كان البصره أو غيرها سواء نوى الإقامة  
فيها خمسة عشر يوما أم لا والبصره بضم الباء وكسر هاء والنسبة اليها بالوجهين أبو السعود والمذ كوفي كتب  
النص أن الباء منها مثلثة والنسبة اليها بالكسر والفتح لا بالضم لاشتباكه بالنسب الى بصري الشام قال  
الطحاوي هذا الفرع على قول الامام رضي الله تعالى عنه وقال صاحباه بطل تمتعه لان التمتع حتمه مكبة  
وفي هذه المسئلة السكان ميقاتيان وكثير من مشايخنا صوب ما قاله الطحاوي وغلطه الخاص وجعل المسئلة  
انفاقة لحكاية محمد اياها بالاختلاف وصوبه أبو اليسر قال الصغار في ما جاز بنا الطحاوي فلم يقدح غاظا  
وكثيرا ما جاز بنا الحصاص فوجدناه غاظا والحاصل أنه متنع اما انشاقا أو على قول صاحب المذهب وأمر  
الخلاف بظاهر في وجوب الدم (قوله ولو أفسدها) أي في أشهر الحج بأن جامع قبل انفصالها أو ما أفسدها قبلها

(والمكي ومن في حكمه فرد فقط) ولو قرن  
أو تمتع بآزواساء وعليه دم جبر ولا يجز به الصوم  
(نهر) (ومن اعتبر بلا صوف) هدى (نهر)  
بعد عمرته (عاد الى بلده) وحلق (فقد أم)  
الماسا محجبا بطل تمتعه (ومع سوط تمتع)  
كالقارن (وان طاف لها أقل من أربعة قبل  
أشهر الحج وانما فيها وجب فقد تمتع ولو طاف  
أربعة قبلها لام اعتبار ذلك كذا (كوفي)  
حل من عمرته فيها أي الانهر  
أي غير بلده (وجب) من عامه (متنع) لبقائه  
منه (ولو أفسدها ورجع من البصره) الى مكة

ثم خرج قبل أشهر الحج وقضاها فيها وج من عامه كان مقتماً اتفاقاً نهى (قوله وقضاها وج لا يكون مقتماً) أي عند الامام لأنه لما أسد عمرته التقى بأهل مكة على وجوب المقام بها يقضى عمرته فلا يصير مقتماً إذ لا تمتع لهم ولهذا الولي يخرج من مكة حتى قضاها وج من عامه ذلك لم يكن مقتماً اتفاقاً لأن عمرته تكون مكة والواجب في الممتع أن تكون عمرته بمقائمة ومعه مكة بخلاف ما لو عاد إلى الكوفة بعد إفساد العمرة لأنه لم يأتها ولم يخرج من أن يكون في حكم المكي - وقال لا يكون مقتماً لأن السفر الأول يصل بأقامته بالبصرة فلما أتته فمنا سقرا أصبح فيه بين النسيك كان مقتماً اهـ شرح الجميع لا بد من ذلك (قوله الا اذا لم يأتها) بعدما أسد ها وحل منها ثم وجع فقضاها وج من عامه (قوله وأتى بها) أي بالعمره من الميقات والحج من مكة أما لوجع بينهما من الميقات كلن فارنا فيها يظهر (قوله لأنه سفر آخر) لانتها السفر الاول وقد اجتمع له نسيك كان معصان فيه ويحكون مقتماً في قولهم جميعاً هداية (قوله ولا يصير كون العمرة قضاء) أي ان قوى بها القضاء وان ابتدأ عمرة أخرى فلم يثوبه قضاء فالأمر ظاهر (قوله أنه) لأنه لا يمكنه الخروج من هذه الاحرام الا بالافعال بحج (قوله بلادم للمتع) لأنه لم يتنفع بأداء نسيك معصين في سفر واحد وهو السبب في وجوبه بحج (قوله بل للفساد) وفساد الحج بالجماع قبل الوقوف والعمره به قبل طواف الاكثر والله سبحانه وتعالى أعلم

باب الجنائيات

لما كانت الجنائيات من العوارض أخرها وقتها على الفوات والاحصار لأن الاداء القاصر أفضل من العدم (قوله الجنائيات هنا) وأما الجنائيات في عرف الشرع مطلقاً فهي ما حل بحال أو نفس مما يحرم شرعاً إلا أن الفقههاء خصوا لفظ الجنائيات بالفعل في النفوس والأطراف وخصوها في المال باسم الغصب وأما معناه الفقهية فهي ما يمتنع من شئ أي يحدته وهو عام الآتية خص بما يحرم من النفل وأصلها من جنى الفرو وهو أخذ من الشجرة (قوله ما تكون حرمة بسبب الاحرام) أي فصل ثبت حرمة شئ في مصدر وجعت باعتبار أنواعها وحاصل الجنائيات التي تكون بسبب الاحرام أنها الطيب وبأس الخيط وقطعة الرأس والوجه وإزالة الشعر من البدن وقص الأظفار والجماع صورة ومعنى أو معنى قطع وتزك واجب من واجبات الحج والتعرض للصيد بحجر بزياة (قوله أو الحرم) حاصل الجنائيات فيه التعرض لصيد الحرم وشجره بحجر وخروج قوله بسبب الاحرام أو الحرم ذكر الجماع بمحضرة النساء لأنه منهي عنه مطلقاً أي ولو في غيرهما فلا يوجب الدم حلي عن الجهر وفيه أن ذكره انما ينهي عنه مطلقاً بمحضرة من لا يجوز قربانه أما مع الحلائل فلا يمنع منه الا المحرم وهو داخل فيها تكون حرمة بسبب الاحرام وان كان لا يجب فيه عليه شئ (قوله وقد يجب دمان) بجنائيات القارن والمتمتع الذي ساق الهدى بعد أن تلبس بأحرام الحج (قوله أو دم) كبعض جنائيات المفرد بحد النسيك (قوله أو صوم) أو هنا وفيما بعده للتصريح وهو فيما إذا جنى على الصيد فيضرب بين أن يشترى بقتله هدياً أو طغاه المساكين أو يصوم عن طعام كل مسكين يوماً (قوله أو صدقة) هي عند الإطلاق برأسها نصف صاع من بر إلا أن بعض الجنائيات يوجب مادونه كقتل قتل أو جرادته فيكون أريد بالصدقة ما هو أهم أو أن مادون نصف الصاع نادر فاعتبر الاكثر وما في الحلبي من قوله هي عند الإطلاق برادهم اصاع سبق قلم أو سقط من الناسخ (قوله ففصلها الخ) أي فلما اختلفت أنواعها فصلها بقوله الخ (قوله الواجب دم) أي بما وجب كقتل فيه شاة الا في موضعين طواف الركن جنباً والجماع بعد الوقوف قبل الخلق حلي وأراد بالدم الشاة فقط فان سبع البهائم لا يكفي الا في الشكر كما في البصر (قوله على محرم) أطلق فيه قيم المذكور والاشي هندية (قوله فلا شئ على الصبي) فلما أن صبيته أحرم عنه أبوه وجنبه ما يجنب المحرم فلبس الصبي ثوباً وأصاب طيباً أو صيداً فلا شئ عليه لأن احرامه لا تقرب لالا يجلب والصبي لا يجب عليه شئ من العبادات منع (قوله خلافاً للشافعي) حيث أوجب على الصبي مقتضى جنائياته تعظيماً لأن الاحرام كالبايع وتامنا تقدم (قوله ولو ناسياً) لأن حالة الاحرام مذكرة كالأكل فاساق الصلاة (قوله أو جاهلاً) بأنه محذور أو وجوبه (قوله فيجب) تفريع على ما يفهم من المقام من عدم اشتراط الاختيار الذي أفاده ذكر الناسي والمكره وقد تبين الشارح فيه المصنف وقوله على تأم الخ وجهه أن الارتفاق حلية وعدم الإختيار أسقط الائم منه كالتأثم إذا تلف شيئاً منع (قوله ان طيب محضاً) خرج ما إذا طيب قبل الاحرام ثم لم يتقبل بعد من مكان إلى مكان من بدنه فإنه لا شئ عليه اتفاقاً بحجر ولا بأس أن يجلس في ساقون محذور

(وقضاها وج لا يكون مقتماً لأنه كالمسافر  
الا اذا لم يأتها ثم رجع و (أتى بها) لأنه  
سفر آخر ولا يصير كون العمرة قضاء  
عما أسداه (وأي) النسيك (أسداه) المتمتع  
(أنه بلادم) للمتع بل للفساد والله أعلم  
باب الجنائيات

الجنائيات هنا ما تكون حرمة بسبب الاحرام  
أو الحبرم وقد يجب دمان أو دم أو صوم  
أو صدقة ففصلها بقوله (الواجب دم على  
محرم بالغ) فلا شئ على الصبي خلافاً للشافعي  
(ولو ناسياً) أو جاهلاً أو مكرهاً فيجب على تأثم  
على رأسه (ان طيب محضاً)

أو موضع يتصرفه إلا أنه يكره إذا كان الجلوس حالاً لا شغلاً الراحة والطيب كل جسم له رائحة طيبة مستلذة وبهذه العقلاء طيباً قال أصحابنا الأشياء التي تستعمل في البدن من ثلاثة أنواع فروعها طيب محض معد للطيب به كالسك والكاغور والعنبر وغير ذلك فيصيبه الكفاة على أي وجه استعمل حتى ظنوا لو داوى عنه بطيب يجب عليه الكفاة ونوع ليس بطيب نفسه ولا فيه معنى الطيب ولا يصير طيباً وجهه ما كان النعم فلا يجب به الكفاة سواء أكله أو أذهن به أو جعل في شقوق الرجل ونوع ليس بطيب نفسه ولكن أصل الطيب يستعمل على وجه الطيب وعلى وجه الدواء كالزيت والشرج وبصرفه الاستعمال فان استعمل استعمال الادمان في البدن يعطى له حكم الطيب وان استعمل في ما كور أو شق في رجل لا يعطى له حكم الطيب هندية والمراد العضو الكبير كالرأس والساقي والفخذ واليد أما لو طيب مثل الأذن والاتف فلا شيء عليه من زيادة واعتبار العضو ما جرى عليه بعض المشايخ أخذ من قول محمد بن الحسن لكنه لا يظهر في الثوب والقرش والآن كل واحد منهم اعتبر الكثرة في نفس الطيب أخذ من كلام محمد بن أحمد وأيضاً وفق بعض المشايخ بين القولين بأن الطيب ان كان قليلاً فالعبرة بالعضو لا بالطيب فان طيب عضو كماله لازم دم وان كان أقل فصدقه وان كان الطيب كثيراً فالعبرة بالطيب لا بالعضو حتى لو طيب به ربع عضو يلزمه دم وفيما دونه صدقة ومحمه في المحيط وغيره قال في فتح القدر ان التوفيق هو التوفيق وعقل عليه صاحب النهر أول كلامه وآخره وكذا أبو خذ من أطراف كلام صاحب البصر فيمكن هو المعبر وان كان أكثر التفرع على اعتبار العضو المرجع في الفرق بين القليل والكثير العرفان كان والا فابقع عند المبتلى كافي البصر وقال الحلبي في مناسك الكثر ما بعده العارف العدل كثير أو القليل ما عداه ثم لا فرق بين أن يلتزم بشبهه عنه أو رائحته فكذا صرحوا بأنه لو جرح في اليد بالضرر فعلق به كثير منه فعليه دم وإن كان قليلاً فصدقه لأنه انتفاع بالطيب ولو ربط مسكاً أو كافوراً أو عنبراً في طرف أذنه لم يمتد الفدية وان ربط العود فلا شيء عليه ولو كان يجرد رائحته ولو اكتمل كعمل ليس فيه طيب فلا بأس به وان كان فيه طيب فعليه صدقة إلا أن يكون مرتين فما أكثر فعليه دم (قوله كاملاً) رد لما عثره بعض المشايخ من اعتبار ربع العضو كافي الهندية والمراد أنه طيب عضو نفسه لا غيره فإنه لا شيء عليه بالاجماع وكذا إذا ألبسه أو قتل فلا عليه (قوله ولو غلب كل طيب كبير) أي ولو كان العضو غلبه أن طيبه لازم دم والشارح في هذه العبارة خلط القوانين فاعتبر العضو والكثرة والمنصوص عليه في الغم اعتبار كثرة الطيب وعبارة البصر وسكت إذا كان كل طيباً كثيراً وهو ما يلتزم به أكثره فطعم الدم قال الكمال وهذا يشهد بعدم اعتبار العضو مطلقاً لزوم الدم بل ذلك إذا لم يبلغ مبلغ الكثرة في نفسه على ما قلناه اهـ (قوله أو ما يبلغ عضواً) عطف على أي أو طيب موضع لوجعت تبلغ عضواً كاملاً فإنه يجب عليه الدم ولا نس ما مر من أن المراد بالعضو الكبير لا مطلق عضو واحد من غير أن يعلق على النقص أطلق في العضو وفي البصر وان داوى قرحة يد أو فيه طيب ثم خربت قرحة أخرى فداواها مع الأولى فليس عليه إلا كفاة واحدة ما لم تبق الأولى (قوله فكل طيب كفاة) يعني ان مثل عضواً كثيراً كثر سوء كفاة للأول عندهما أم لا وقال محمد عليه كفاة واحدة ما لم يكفر للأول اهـ الحلبي عن البصر (قوله ولو ذبح ولم ير له الخ) فالذبح لا يمنع بقاءه لأنه معصية فلا بد من الإقلاع عنها (قوله لازم دم) لأن اشتداه كان محظوراً فيكون لبقائه حكم ابتدائه وهو أظهر القولين واختاره في المحيط (قوله المذهب أكثره) المعتبر في الثوب كثرة الطيب وقلته لعدم اعتبار العضو فيه والمرجع في الفرق بين القليل والكثير ما قلناه وأما صاحب النهر أن ذلك متفق عليه وأقره في الهندية فالأولى للشارح حذف قوله أكثره (قوله لزوم الدم) أي دم التطبيق لأن المقام فيه وسكت عن دم القس للمعجم ساسياً في (قوله دوام لده يوماً) ذكره التقييد به صاحب المجرد (قوله أو خضب رأسه بهنأ) انه صرح بالحناء مع أنه طيباً فلو لم يلقه عليه لم يمتد الحناء طيباً للاختلاف فيه وإنما اقتصر على الرأس ليضدان خضب بهنأ فراه كاف في لزوم الدم وكذا لو خضب بهنأ فلو لم يلقه عليه لم يمتد الحناء طيباً بالوجه وهو يكسر السيق وسكونها فيه وأن الواجب في ذلك صدقة رده صاحب النهر ويذهب الحناء لأنه لو خضب بالوجه وهو يكسر السيق وسكونها بهنأ بخضب بوجهه فليس عليه دم ولكن ان شاف أن يقتل الهوام أطعم شيئاً لا فيه معنى الحناء من هذا الوجه والحناء ممسوف لأنه لا فائدة له حتى ينع صرغه (قوله فقيه دمان) دم ليطيب مطلقاً ودم لتطرية ان دلم يوماً وليلة وغلى الكل ولو كان التلبيد بغير الحناء كصنع لدهم كان البصر مانعاً من كونه يجب الدم به تطيباً

كاملاً ولو غلبه بكل طيب كثيراً وما يبلغ عضواً لوجع والبدن كله كعضو واحد ان اشتد البصر والا فكل طيب كفاة ولو ذبح ولم ير له دم آخر لم يمتد كفاة الثوب المذهب (قوله فقيه دمان) دم ليطيب مطلقاً ودم لتطرية ان دلم يوماً وليلة وغلى الكل ولو كان التلبيد بغير الحناء كصنع لدهم كان البصر مانعاً من كونه يجب الدم به تطيباً

الحشاش مع أصغر نفهم بأن التغطية بما ليس بمعتاد لا توجب شيئا وبالمعتاد يجب قلت المراد بالمعتاد في التغطية ما لا نأكل حتى فله تعرض صحيح والحمام والوسمة كذلك لانهم ما لا تداوى من نحو صداع وفيه أن التغطية بالمحوالتى والابخانة قد تكون لغرض صحيح كدفع الحز والبرد وقد نصوا أنه لا شئ في ذلك (قوله أو اذهن بزيت) مفهومة ما صرح به المصنف بقوله فلو أكله الخ (قوله زيت أو حل) قيد به ما لا يخرج بقية الادهان كالشحم والسمين فلا يلزم الجزاء بها نهر (قوله بفتح المهملة) واللام مشددة (قوله الشبرج) هو ذهن السمسم (قوله ولو كانا خالصين) أى على قول الامام وقال لا يجب صدقة قوله لانها اصل الطيب (باعتبار أنه يلقى فيه ما الانوار كالورد والبنفسج فصبغ طيبا ولا يخلو ان عن نوع طيب و يقتلان الهوام وبما يلين الشعر ويزول الخشوش والشعث (قوله أو استعطه) أى استشفه في أنفه وأفرد الضمير لان العطف في قوله زيت أو حل يأو (قوله ولو على وجهه التداوى) لكنه يخبر بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله فلا شئ فيه) أى على المحرم سواء كان يجدر انجته أم لا هندية ولو جعله فيما يشرب فان الطيب غالب ادم والافسدة الا أن يشرب مما راغب دم فان كان تداويا خيري الكفار بين الدم والصوم والاطعام نهر (قوله وكان مغلوبا) قال الحلبي لم أرهم تعترضوا بما اذا تعبر الغلبة ولم يفسلوا بين القليل والكثير والظاهر أنه ان وجد من الخصال راحة الطيب كما كانت قبل الخلط فهو غالب والافه ومغلوب واذا كان غالباً فان كل منه أو شرب كثيرا وجب عليه الدم والكثير ما يعتده العارف العدل كثير والقليل ما عدا مولوا كل ما يتخذ من الحلواء المجزأة ونحوه فلا شئ عليه غير أنه ان وجدت الرائحة منه كره بخلاف الحلواء المضاف الى أجزائها ماء الورد والمسك فان في كل الكثير دما والقليل صدقة نهر (قوله كره أكله) أى اذا وجدت منه الرائحة كافي النهر والهندية والظاهر أنها تنزهية (قوله كشم طيب) التذية في الكرامة قال في الهندية ولا يلزمه شئ بشم الريحان والطيب والبخار الطيبة مع كرامة شمه اه (قوله أو ليس محيطا) سواء وجد غيره أم لا حتى اذا لم يجد الا السراويل فلبسه ولم يفتقه يجب الدم وسواء لبس ثوبا واحدا أو جمع اللباس كله كالتميص والعامة والخفين ولذا لم يقل ثوبا وحده ما اذا لم يتعد سبب اللبس فان تعدد كما اذا اضطر الى لبس ثوب فلبس ثوبين فان لبسهما على موضع الضرورة فعليه كفارة واحدة يخبر فيه وان لبسه على موضع الضرورة وغيره لم يكره كفارة واحدة يخبر فيها بالضرورة فقط (قوله ولو اتزره) أى الخيط مثله ما لو ارتدى بالقيص أو اتنع به فلا بأس به لانه لم يلبسه لبس المحيط لعدم الاشتغال به (قوله أو وضعه على كتفيه) كالوا دخل منكبيه في القيام ولم يدخل يديه في كفيه ولم يزره لعدم الاشتغال أما اذا أدخل يديه أو زره فهو لبس المحيط ولو اتزر بالرداء لا ينبغي أن يعقده بجعل أو غيره ومع هذا الوفاء فلا شئ عليه لانه لم يلبسه لبس المحيط لعدم الاشتغال (قوله أو ستر رأسه) بين ستر الرأس ولبس المحيط هو وخموص فيجوز ما في التغطية بنحو المرقبة المحظطة ونفرد المستر بوضع نحو الشاش بما ليس محيطا على الرأس وينفرد لبس المحيط بما اذا كان على البدن وهذا كاف في صحة التغافر فذلك عطفه عليه لان الحكم فيهما واحد من حيث التقدير بالزمان فان قوله يوم ما يرجع الى اللبس والتغطية نهر ويجوز ألا أنهما جعلوا العموم والخصوص مطلقا (قوله بمعتاد) كالتسوية والعمامة وأراد بالأس عضوا يحرم تغطيته على المحرم فدخل الوجه فلو غطي ربه لزمه دم ولا مكان أو امر أو خرج ما لا يحرم تغطيته فلو عصب شئ أمن جسده غير رأسه ولو كثرة فلا شئ عليه لكنه يكره من غير عذر كعقد الازار وتخليل الرداء بغير لكن محله في المرأة ما اذا غطته بمعتاد كبرقع وخمار أو ما جعلت عليه نحو القبة فهو والمسحب كما مر (قوله فلا شئ عليه) أى من دم وصدقة ولو أدخل المحرم رأسه تحت ستر الكعبة فان كان يصيب رأسه أو وجهه فهو مكروه ولا شئ عليه والا فلا بأس به بغير (قوله أوليلة كاملة) لان الارتفاق الكامل الحاصل في اليوم حاصل في الليلة (قوله وفي الاقل صدقة) أى الاقل من يوم أوليلة ولو بساعة وشمل ما اذا غطي ساعة أو دونها خلافا لما في خزانة الاكل أنه في ساعة نصف صاع وفي الاقل من الساعة قبضة من بر (قوله وان زعمه ليلا الخ) مثله عكسه (قوله ولو جميع ما لبس) فهو في حكم جنابة واحدة (قوله تعدد الجزاء) فانه بقية الترك صاوبسا مستانفاذ يمكن في حكم الاقل (فرع) لو لبس قميص الوديمة من غير ان المودع فزعه لبس لا لزوم فمفرق ان كان من قصده لبسه من الغد لا يعتد تاركه فيضن وان قصد أن لا يلبسه من الغد كان عائد الى الوفاق فلا يضمن بغير (قوله كثر للاول أولا) خلافا لمحمد (قوله لانه محظور) أى اللبس بعد الاحرام (قوله كانشانه بعدم)

(أو اذهن بزيت أو حل) بفتح المهملة الشبرج (ولو) كانا (خالصين) لانها اصل الطيب بخلاف بقية الادهان (فلو أكله) أو استعطه (أو داوى به) جراحة أو شئ وقد قيل به أو قطر في أذنه لا يجب دم ولا صدقة اتفاقا (بخلاف المسك والعنبر والغالية والكافور وضوحها) مما هو طيب بنفسه (فانه يلزمه الجزاء بالاستسقاء) ولو (على وجهه التداوى) ولو جعل في طعام قد طبخ فلا شئ فيه وان لم يطبخ وكان مغلوبا كره أكله كشم طيب وتغاف (أو ليس محيطا) لبس معتادا ولو اتزره أو وضعه على كتفيه لا شئ عليه (أو ستر رأسه) بمعتاد اما بجعل ألبلة أو ليلة كاملة وفي فلا شئ عليه (يوما كاملا) على اليوم (كاليوم) الاقل صدقة (والزائد) على اليوم (كاليوم) وان زعمه ليلا أو حاد نهرا ولو جميع ما لبس (ما لم يعزم على الترك) للبس (عند التزعم فان عزم عليه) أى الترك (ثم لبس تعدد الجزاء كثر للاول أولا وكذا) بتعدد الجزاء (لو لبس يوما فأرات دما) للبس (ثم دام على لبسه يوما آخر فعليه الجزاء) أيضا لانه محظور فمكأن لدوامه لا يسه كانشانه بعده



فإن لبسه يوما كاملا فله دم هندية (قوله ولو مكرها أو نائما) مثلها الجاهل كافي البحر (قوله ولو نعتد بغير  
 اللبس) كما إذا كان به حتى فاحتاج إلى اللبس لها فزالت وأصابه من أمر أو شيء غيره وليس فعله كضارته  
 كفر لا قول أول أو إذا حضره العدو فاحتاج إلى اللبس للقتال أيا ما لبسها إذا خرج إليه ونزعهما إذا رجع فعله  
 كفارة واحدة ما لم يذهب هذا العدو وفان ذهب وجاء عدو غيره لمزمه كفارة أخرى ومقتضى ذلك كما قال الحلي  
 أنه إذا لبس شيئا من الخيط لم يذهب عنه دم صار ينزع ويلبس كذلك ثم زال ذلك العدو وأصابه بردي غير الاقل عرف ذلك  
 بوجه من الوجوه المفيدة لعرفته فليس لذلك أنه يجب عليه كفارة إن جرد وقواه في النهر (قوله فليس فيه من)  
 أفاد بذلك أنه لبس ما على موضع الضرورة أما لو لبس ما على موضعين مستقلين موضع الضرورة وغيره كما إذا  
 اضطر إلى لبس العمامة فلبسها مع القميص أو غير ذلك فعليه كفارة إن كفارة الضرورة وبغيرها وكفارة الاختيار  
 ولا يضر فيها والاصل في جنس هذه المسائل أن الزيادة في موضع الضرورة لا تعتبر جنبا فيقتضى أنه لا يجعل الكل  
 للضرورة والزيادة في غير موضع الضرورة تعتبر جنبا مبتدأة هندية (قوله وأن) لأنه لبس الزائد من غير ضرورة  
 قال في البحر والخاص لا أن لا يتم إذا كان له ذنوب أو يأثم إن كان لغيره ولم أره من صريحه هل ذبح الدم أو التصديق  
 مكفر لهذا الذنب من قبله من غير قوة أو لا بد منهائه وينبغي أن يكون مبنيا على الاختلاف في الحدود هل هي  
 مكفرة أو لا وهل يخرج الحلي عن أن يكون مبرورا أو مكفرا للذنوب وهو موقوف بعد دم الزنح ونحوه فحق الحديث  
 ٥٤ قلت الظاهر أنه لا يكون مبرورا لأن المبرور هو المكفر للذنوب وهو موقوف بعد دم الزنح ونحوه فحق الحديث  
 من حج ولم يرفه ولم ينفق يخرج من ذنوبه كيوم ولدته أمه (قوله ولو يفس الخ) أما ما دام في شك من زوال الضرورة  
 لا يجب عليه الكفارة الضرورة هندية (قوله كفر أخرى) كفارة اختيار هندية (قوله كالكل) هو المصحح  
 كافي الهندية والراجح رواية فلو عصب رأسه بعصابة فأخذت قدر الراجح من الرأس لمزمه دم وإن أقل فصدقة بحر  
 (قوله ووضع) عطف على قوله بتغطية (قوله بلا ثوب) كذا ذكره في البحر ولم يبين حكم ما إذا كان الوضع ثوب  
 وظاهره كراهة التصريم وأما لزوم الدم فلم يتحقق وجبه لأن أقل ما يوجب تغطية ربيع الوجه والانتفاح بخصومه  
 لا يصل الراجح (قوله أي أزال) أفاد أن حكم التنف والخصر والطلاء بالنورة والظلم بالأسنان حكم الملق وهو  
 كذلك كافي الهندية (قوله ربيع رأسه) سواء بقي بعد ذلك شيء من الرأس أم لا كما صلب ليس على رأسه الامتداد  
 الراجح ولو لم يزل بل تناثر بعرض أو نازلا شيء عليه لأنه ليس للزينة بل هو دين وقيد اعتبار الراجح بالأسن واللبسة  
 للإشارة إلى أنه لا يتبرى غيره مما لا يجب الدم إلا بخلق كل القنذ والساق والعدو لا يربعا كافي البحر (قوله  
 أو حلق مجاهجه) جمع محجمة بفتح الميم موضع المحجمة من العنق وبالكسر قارورة الحجام وكذا المحجم يطرح الهواء  
 بحر (قوله والافصدقة) أي أن لم يجمع بين الملق والحجامة وهو صادق بما إذا لم يخلق ولم ينجس ولا شيء فيه وما  
 إذا احتجم ولم يخلق ولا شيء فيه أيضا لأن المحرم لا يتق الحجامه كما مر وما إذا حلقه ولم ينجس وهي المرادة أهلي  
 (قوله كافي البحر من القنح) قال في النهر لم أر ذلك في نسختي من القنح (قوله أو حلق إحدى أبطيه) ذكر هنا الملق  
 بحر في الأصل التنف وهو لسنة كافي البحر ولو بقي من الأبط شيء لا يزمه الدم وإن كان قليلا ولذا أحال الاستيعاب  
 ولو خلق من أحد الأبط أكثر وجبت الصدقة وما في المحيط والثمانية ضيف كما أوضحه في النهر (قوله أو عاتته)  
 أي أو خلق عاتته والخلق فيها هو السنة لما في الحديث عشر من السنة ثم الاستعداد وفسره خلق العاتة بالحديد  
 بحر (قوله كما) ضميره يرجع إلى التسلافة قبله وإنما قيد به لأن الراجح من هذه الأعضاء لا يعتبر بالكل لأن العادة  
 لم تجز في هذه الأعضاء بالاقصار على البعض فلا يكون خلق البعض أو تضاعفا كاملا بخلاف ربيع الرأس والعمامة  
 فإنه معتاد لبعض الناس بالعراق وأرض العرب (قوله فلو تمسدد بالجلس) بأن قص في كل مجلس عضوا معتد  
 الدم لمزمه أربعة دماء لأن الغالب في هذه الكفارة معنى العبادة فيتمسدد التداخل بالتمسدد بالجلس كما في أي  
 السبعة سواء كفر للأول أو لا وفي الأقل خلاف محمد سلمي من البحر (قوله لا إذا التمسد المحل) أي فيتمسدد الجزاء  
 وإن اختلف المجلس بحر (قوله خلق أبطيه) لا رواية فيه ولما قيل أن يقول يتمسدد الجزاء نظر إلى تمسدد المحل  
 وتماه في الحلبي (قوله أو رأسه في أربعة) قال في الهندية ولو خلق في مجلس واحد ربيع رأسه وفي مجلس آخر  
 ربيع ثم وثم يلزمه دم واحد ما لم يكفر للأول (قوله أو يد أو رجل) فلو تم بعد ذلك يد أخرى أو رجلان كلن  
 في مجلس واحد فعليه دم واحد وإن كان في مجلسين فعليه دم واحد ولو أنكر منظر المحرم وتملق فأخله لا شيء عليه

ولو مكرها أو نائما ولو نعتد بسبب اللبس تعدد  
 الجزاء ولو اضطر إلى لبس فليس فيه دم وإن لم  
 قلته ولو لبسها مع عمامة لمزمه دم وإن لم  
 يتيقن زوال الضرورة فاستقر كفر أخرى  
 يتيقن زوال الرأس أو الوجه كالكل ولا  
 وتغطية ربيع الرأس أو الوجه ووضع يده على  
 بأش بتغطية أذنيه وقفاه ووضع يده على  
 أنفه بلا ثوب (أو حلق) أي أزال (ربيع  
 رأسه) أو ربيع لحية (أو حلق) مجاهجه  
 يعني واحتجم والافصدقة كافي البحر من  
 الفتح (أو حلق) إحدى أبطيه أو عاتته  
 أو رقبته (أو حلق) أو قص أو حلق أو حلق  
 رجليه أو الكل (في مجلس واحد) فلو  
 تعدد المجلس تعدد الدم لا إذا التمسد المحل  
 خلق أبطيه في مجلسين أو رأسه في أربعة  
 (أو يد أو رجل) إذا ربيع كالكل

حندي يقولوا خنشار به فالاصح أنه يجب نصف صاع لأن هذا الامام ما لا يجب فيه الدم يجب فيه الصدقة نهر  
 (قوله أو طواف للقدم) لخصوصية الطواف للقدم بل ظاهر كلامهم يقتضي وجوب الشاة فيما إذا  
 طاف للتطوع جنباً كما في البحر لوجود العلة المذكورة (قوله لوجوبه بالشروع) جواب سؤال مقدّم سبق  
 مصاق التعليل تقدير السؤال كيف سوا بين القدم والصدر في وجوب الدم بالطواف جنباً مع أن الأول  
 سنة والثاني واجب فأجاب بأن الأول وجب بالشروع فساوى الثاني واعتز به في البحر بقوله وقد يقال إن  
 ما وجب ابتداءً وهو الصدر أقوى مما وجب بالشروع اهـ وأجب بأنه إن لم يساوي بينهما جعل الصدر في حكم  
 طوافه الزيادة يرد السؤال بأن أحدهما فرض والثاني واجب فأجاب بالمتفاوتين أعني التسوية بين طواف  
 الزيادة والقدم لازم فالتمس أهونهما وهو التسوية بين الواجب ابتداءً والواجب بعد الشروع نهر وأجاب  
 الحلبي بأن العبرة بوجوب الدم حال تلبسه بالطواف وهو جنب لا لما قبل ذلك فلا تأثير لقوة أحدهما بكونه واجباً  
 بإيجابه تعالى والاخر بإيجاب العبداء وفيه أن اللازم من كلامه تساوى الدم في جنس الطواف جنباً وليس  
 كذلك لانه إذا طاف الركن جنباً في بدنة أو أمانا السعي محدثاً أو جنباً فلا يوجب شيئاً سواه كل سعي حج أو عمرة  
 لانه عبادة تؤدى في غير المسجد والاصل أن كل عبادة تؤدى في غير المسجد في أحكام المناسك لا تجب الطهارة لها  
 كالسعي والوقوف بعرفة والمزدلفة وروى الجار (قوله أو للقرض محدثاً) وذلك لانه أدخل مقاصاً في الركن  
 فصار كتركاً لشرط فيه وقيد بالحدث لانه لو طاف وعلى قربة أو على بدنة نجاسة كقرص قدر الدرهم فإنه  
 لا يلزمه شيء لكنه يكره لادخال نجاسة المسجد ولو طاف مكتشف العورة قد وما لا يجوز الصلاة معه فإنه يلزمه  
 دم لترك الواجب وقيد بالفرض وهو الاكثر لانه لو طاف أقله محدثاً ولم يعد وجب عليه لكل شوط نصف صاع  
 من حنطة الا إذا بلغت قيمته دماً فإنه ينقص منه ما شاء بحر (قوله ولو جنباً فبدنة) أي ولو طاف للقرض جنباً  
 فالواجب عليه بدنة لأن الجنابة أغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهار التفاوت بين الحدثين والحيض والتفريق  
 كالجنابة وقيد بالفرض لانه لو طاف الأقل جنباً ولم يعد وجب عليه شاة (قوله ان لم يعد) أي الطواف الشاة في  
 للقدم والصدر والقرض فإن أعاده فلا شيء عليه فإنه متى طاف أي طواف مع أي حدث ثم أعاده سقط  
 وجوبه اهـ حلبي قال في البحر الواجب أحد الشئين إما زوم الدم أو الاعادة أو الاعادة هي الاصل مادام يمكن  
 ليكون الجابر من جنس الجبر ويرفعه أفضل من الدم (قوله والاصح وجوباً) أي وجوب الاعادة المفهومة من  
 قوله بعده وهذا أيضاً شاشاً للقدم والصدر والقرض قال في البحر لو طاف للقدم جنباً لزمه الاعادة اهـ وإذا  
 وجبت الاعادة في القدم ففي الصدر والقرض أولى اهـ حلبي وإذا أعاد طواف الركن بعد أيام النحر لزمه دم  
 للتأخير عند الايام بحر (قوله ونجها في الحدث) انصراحاً بالبدنة (قوله وأن المعتبر الأقل) عطف على وجوبها  
 وهو قول الكرخي وذهب الرازي الى أن الثاني هو المعتبر وعمرة الخلاف ما ذكره الشارح من اعادة السعي  
 وإن قال في البحر لا عمرة له ومحل الخلاف في الحدث الاكبر أما الاصغر فإنه قوا على أنه إذا أعاده أن المعتبر هو  
 الأقل والثاني جابر له وأن كل طواف هو تطوع حكمه حكم طواف القدم حلبي من الشرع لا بد (قوله لو  
 طاف للعمرة) أي كله أو أكثره أما لو طاف أقله محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة الا إذا بلغت  
 قيمته دماً فتمت منه ما شاء ولو طاف أقله جنباً وجب عليه دم ونجس الاعادة في الاكبر وتسحب في الاصغر  
 والقياس أن لا يكتفى بالشاة فيما إذا طاف لها جنباً لأن حكم الجنابة أغلظ من الحدث لكن اكتفى بها استصساناً  
 (قوله فعليه دم) ما لم يعد فلما أعاد الطواف طاهر الا يلزمه شيء لارتفاع النقصان بالاعادة والاقل أن يعيد  
 السعي لانه تسع للطواف وان لم يعد فلا شيء عليه وهو الصحيح ومحل اعادة طوافها في غير القارن أما القارن إذا  
 دخل يوم النحر فلا أعادة عليه كما أوضحه صاحب البحر (قوله لانه لا مدخل للصدقة في العمرة) فيه أنه إذا طاف  
 أقل طوافها محدثاً وجب عليه لكل شوط نصف صاع من حنطة كما مر (قوله ولو نيت بهيمه) فلا فرق في وجوب  
 الدم بين أن تكون الاقضية باختياره أو لا كأن كانت بتدبيره كقائه في التوبة والتذبح التورن وتسد يد الدال  
 المهمة الهروب اهـ حلبي وفيه أن التذبح ولا يحفظ المال واجب كفظ النفس وحكم الواجب سقوط الدم  
 فيه للعدو ولم يمتد به هنا (قوله قبل الامام) أو ادباً لا قاضية قبله الدم من هزات قبل غروب الشمس سواء كان  
 مع الامام أو وحده وسواء كان الامام أو غيره لأن استدامة الوقوف الى غروب الشمس واجبة وهذا الواجب

(أو طواف للقدم) لوجوبه بالشروع  
 (أو الصدر جنباً) أو طوافاً (أو للقرض محدثاً)  
 ولو جنباً فبدنة ان لم يعد والاصح وجوبها  
 في الجنابة ونجها في الحدث وأن المعتبر الأول  
 والثاني جابر له فلا يجب اعادة السعي جوهره  
 وفي الفتح لو طاف للعمرة جنباً أو محدثاً فاعاد  
 دم وحنطاً ولو نزل من طوافه شوطاً  
 لانه لا مدخل للصدقة في العمرة ولو أقام  
 من عرفة ولو نيت بهيمه (قبيل الايام)

والفردية

أصاها في حق من وقف نهاراً أماناً وقف ليلة فلا شيء عليه اتفاقاً لان الجزء الاول من وقوفه اعتبر حركته  
والجزء الثاني اعتبر واجباً بحرقه والغروب قصد به أن مرادهم بالفاضة قبل الامام الفاضلة قبل الغروب  
لما قدمنا (قوله ويسقط الدم بالعود) لانه استدرك المتروك (قوله ولو بعده في الاصح) أي بعد الغروب والخلاف  
جاء فينا اذا عاد قبله أيضاً كما في البحر (قوله سيع الفرض) يفتح السين واساقته الى الفرض سيائية أي سيح هي  
الفرض أي حصة بذلك والا فالفرض منها أربعة حلبي قال الكمال الذي ندين الله به أن لا يجزى أقل من  
الربع ولا يجبر بفضه شيء قال صاحب البحر وهذا من إجماعه الخالفة لاهل المذهب فاطنو وقال العلامة قاسم  
تليد الكمال لا يقول على ما خالفه المنقول من إجماع شيخنا (قوله ما يكمله) وهو ثلاثة أشواط سواء كان ذلك  
في أيام النحر أو بعده ولكن فيما اذا طاف للصدر بعده هازمه صدقة لتأخير بعض طواف الركن عن أيام النحر  
حلبي عن الهندية (قوله ثم ان بقى أقل ٣ الصدور) أي بذنته وهو الذي أخذ للركن صدقة وقوله والا أي وان بقى  
بذنته أكثره بأن طاف ستة أشواط للصدر فانتقلت للركن ثلاثة فالباقى بذنته أربعة أشواط بالتوسط المتروك  
قدم والحاصل أن عليه في ترك الأقل من طواف الزبارة وما وفي تأخير صدقة وفي ترك الأقل أكثر من طواف  
الصدر وما وفي ترك الأقل صدقة (قوله وبتركاً أكثره بقى محرماً) لأن ذلك كتركه حكم الكل كانه لم يطف أصلاً  
أو السعود (قوله في حق النساء) وما عداهن من محظورات الاطعام أجمع بالحق (قوله حتى بطوف) ولو طاف  
الصدر لانه ينقل اليه كما تقدم قال في الدر المنثور ولو ترك كل طواف العمرة بقى محرماً كذلك لانه ركن  
كما في القهستاني (قوله الا ان يقصد الرض) أي فيلزمه حينئذ دم واحد قال في الهندية ولو جامع مرة بعد  
أخرى على وجه الرض والاحلال فلا يلزمه ذلك أكثر من دم واحد سواء كان ذلك في مجلس واحد أو بمجلسين  
متعددين وقال في البحر رنية الرض باطله لانه لا يخرج عن الحج الا بالاحمال لكن لما كانت المحظورات مستتدة  
بأن قصد واحد وهو تعجيل الاحلال كانت فعدة فكفاه دم واحد ولهذا نص في ظاهر الرواية أن المحرم اذا  
جامع النساء ورفض اسراعه وأقام يصنع ما يصنع الحلال من الجماع والطيب وقتل الصيد عليه أن يعود  
كما كان حرماً ويلزمه دم واحد اه (قوله ولا يتحقق الترك الخ) لانه غير موقت فندية (قوله بلا عذر) راجع الى  
قوله أو تركه والى قوله أو ركب فلو تركه لم يركب وذلك لاشي عليه ثم في غير حالة العذر انما يلزمه الدم بالركوب  
ادلم بعده ما شياً أملاً أو أعاده بعد ما حل وجامع لم يلزمه دم لأن السعي غير موقت في نفسه بل الشرط أن يأتي به  
بعد الطواف وقد وجد بحر (قوله أو الوقوف بجمع) أي بغير عذر أو ما أدرك به فلا دم عليه بحر (قوله أو الرمي  
كله) انما وجب فيه دم واحد لان الجنس متحد وانما يتحقق الترك بفرض الشمس من آخر أيام الرمي وهو الرابع  
لانه لم يعرف قربة الا فيها وما دامت الايام باقية فالعادة ممكنة فيرميها على التأليف ثم تأخيرها يجب دم عند  
الامام خلافاً لها (قوله أو في يوم واحد) ولو يوم النحر لانه نسك تام (قوله أو الرمي الاول) تكرار محض لا فائدة  
فيه بل فيه ضرر من جهة فهم مود الضمير في قوله أكثره اليه مع أنه عائد الى الرمي في أي يوم حلبي (قوله  
أو أكثره) بأن يترك أربعة من الاول أو إحدى عشرة حصاة من أي يوم من الايام الثلاثة بعده لأن ذلك كتركه حكم  
الكل بحر (قوله أو حلق في حل الخ) وذلك لان الحلق يتوقف بالزمان والمكان عند الامام في حق الضمان بالدم  
لا في حق التحليل (قوله فدمان) دم للمكان ودم للزمان (قوله لا خصاص الحلق) أي لهما بالحرم وللج باليوم النحر  
(قوله ثم قصر) أي أو حلق في الحرم (قوله وكذا الحاج) أشار به الى أن ذكر العمرة في كلامه اتفاقاً (قوله أو  
قبل) أطلق فيها وفي اللبس فم ما لو صدر في اجنبية أو زوجته أو أمته والظاهر أن الامر في حكم الاجنبية وان  
وقف في الجوى وأخرج به ما انظر الى فرق امرأة يشم وقامق فانه لا شيء عليه كالتوكل ولو طال النظر أو  
تكرر وكذا الاحتلام لا يوجب شيئاً هندية (قوله أنزل أو لا) هو الموافق لما في الأصل واختاره في الهداية تبعاً  
للكرخي بشرط ان الجماعة الصغيرة لا تزال وصحة فاضى شأن في شرحه ليكون جامعاً من وجه فان المحرم هو الجامع  
صورة ومعنى أو معنى فقط وهو بالاراء ويجزى هذان القولان فيما اذا جامع فيما دون الفرج ونظائر كلامهم  
لزم الدم سواء وقع ذلك قبل الوقوف أو بعده قبل الحلق أو بعده الحلق قبل الطواف ولا يضر مساواة الدواي  
للجماع حقيقة في الثالثة وان اختلفت وجهها في صورتين الاولى فان الجماعة في الاولى فسد وفي الثانية  
موجب للبدنة قال في البحر وانما لم يفسد الحج بالدواي كما يفسد بها الصوم لأن فسادهما معلق بالجماع حقيقة

أو يسقط الدم بالعود ولو بعده في الاصح غاية  
(أو ترك أقل سبع الفرض) يعني ولم يطف  
غيره حق الوطاف للصدر وانتقل الى الفرض  
نما يكمله ثم ان بقى أقل الصدرة صدقة والا  
قدم ويترك أقل صدقة بقى محرماً أي حتى  
النساء (حتى يطوف) فتكلم جامع لزمه دم  
اذا تعدد المجلس الا ان يقصد الرض فتح (أو  
ترك طواف الصدر أو أربعة منه) ولا يتحقق  
الترك الا بالمرج من مكة (أو ترك السعي)  
أو أكثره أو ركب فيه بلا عذر (أو الوقوف  
بجمع) يعني من دلت (أو الرمي كلها في يوم  
واحد أو الرمي الاول أو أكثره) أي أكثر  
وفي يوم (أو حلق في حل الحج) في أيام النحر  
فلو بعد خلافه مان (أو مرة) لا اختصاص  
بالحق بالحرم (لا دم) في معقر) خرج (ثم رجع  
من حل الى الحرم) ثم قصر (وكذا الحاج  
ان رجع في أيام النحر والاداء للتأخير) أو  
قبل (عطف على حلق) أو واجب بشيء أو أنزل  
أولاً في الاصح

بالنظر والجماع معنى دون غير طوبى (قوله وأتزل) قد لا مستحق فان لم ينزل فيه ما فلا شيء عليه ولم يفسد جمعه  
 بجماع المبيحة مع الاتزال كما يفاد من البحر (قوله أو آخر الحاج الخلق) هذا عند الامام وعندهما لا يلزم  
 بالتأخير في المسائل شيئا وقيد بالحاج لان حلق المعتر لا يتوقف بازمان كما مر وكذا طوافه فلا يلزم تأخير ما شيئا  
 (قوله أو طواف الفرض) أي بغير عذر فلو كانت حائضا أو غائبا فطهرت بعد أيام النحر فلا شيء عليها وهذا  
 اذا حاضت قبلها أما اذا حاضت فيها بعد التمكن من الطواف وجب الدم للتفريط فيا تفتد أم أبو السعود وانما قيد  
 بطواف الفرض لان طواف الصدر والسعي لا يلزم تأخيرهما شيئا لعدم توقفهما بازمان (قوله فيجب) لوجه  
 للتفريط فالاولى جعلها مستقلة كما فعل غيره وهذا الترتيب واجب عندنا وعند مالك وأحمد (قوله الرمي) أي رمي  
 بجرة العقبة (قوله لغير المقد) وهو القارن والمتمتع أما المقد فانه ثلاثة الرمي والخلق والطواف وأما ذبحه  
 فليس بواجب فلا يضرب تقديمه وتأخيره بحر (قوله قبل الرمي) وكذا لو طاف القارن والمتمتع قبل الذبح لان  
 الطواف اذا كان لا يلزم بتقديمه على الرمي المتقدم على الذبح شيء فمن باب أولى ان لا يلزم في تقدمه على الذبح  
 الواجب في القارن والمتمتع وقول الحلبي انما لم يذكر الذبح لان كلامه في المقد فيه نظرا فانه ذكر الاشياء الاربع  
 وهي تصتفي في غيره (قوله والخلق) أي ان طواف قبل الخلق لا شيء عليه لكن لا يحمل بهذا الطواف بل حتى يخلق  
 وانما يلزم الدم ان خلق قبل الرمي مطلقا أو ذبح قبل الرمي وكان قارنا أو متعتا كما في البحر وغيره (قوله نعم بكره)  
 أي كراهة تنزيه كما يفاد مما تقدم (قوله كمالا لشيء على المقد) من دم وصدقة وهذا مما يرد على الحلبي في قوله  
 السابق انما لم يذكر الذبح الخ (قوله على المذهب) وقيل يلزمه ثلاثة دماء كما مشى عليه ما يجب الهداية في بعض  
 المواضع (قوله كما حذر المصنف) هو قد اقطع بعض عبارة صاحب البحر في نسبة التصريح الى المصنف وهو  
 ناقله نظر وأجاب صاحب البحر عن صاحب الهداية بأنه جرى على قول بعض مشايخنا وان كان خلاف المذهب  
 وادعى الاتفاق أن في كماله خطأ وتناقضا وقال الكمال انه سبق قلم (قوله وبه ادفع الخ) الضمير وارجع  
 الى غير مذكور هنا وهو راجع الى نص محمد في الجامع الصغير على أن أحد الميز للقران والاخر لتأخير النسك  
 عن وقته كما نقله في البحر (قوله ما توهمه بعضهم) صاحب الهداية (قوله من جعل الدين للنبية) وجهه  
 صاحب الهداية بأنه يجب عليه دم بالخلق في غير أوانه لان أوانه بعد الذبح ودم لتأخير الذبح عن الخلق (قوله  
 أقل من عضو) ولو أكثر كما مر (قوله في الخزانة الى آخره) ضعيف كما أفاده صاحب البحر فالاولى حذفة (قوله  
 قبضة) بضم القاف وقسمها (قوله وظاهره الخ) لانه قال وفيما دونها لانه لو اراد ان ما يسه لا يتأتى له ما دون  
 (قوله أو خلق شارب) سمي شارباً بجاز أو وجوب الصدقة فيه هو المذهب لانه عضو صغير سواء خلق بعضه  
 أو كله (تم) ورد في الحديث الشريف اسقوا الشواب واعفوا النبي واحفوا بضم الهمزة والقاء أمر من حفا  
 الشارب خروا بغضها من أحنى لان حفا وأحنى لغتان قاموس واعفوا بضم الهمزة أمر من عفا الشيء  
 بعد غوصه اذا كثرت بغضها من أمر من أعفى الشيء بعفيه اعفاء كثره ووفره فالفعل متعد ولازم والسنة  
 في اللبسة ان تكون قدر القبضة فازاد يقطع والمراد باحفاء الشارب قطع ما طال عن الشفتين منه حتى يسد  
 الشفة العليا ويستحب الانسداب بقص الجهة اليمنى من الشارب لحديث كان يجب التيامن في تطهره وترجله  
 وتنعله وفي شأنه كله واختلافوا في كسفية قص الشارب هل بقص طرفاه أيضا وهما المسميان بالسبيلين  
 أم بتركه كما يفعله كثير من الناس قيل لا بأس بتركه ما قبل بتركه لما فيه من التشبه بالجنوس وذكر رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم الجنوس فقال انهم يوفرون سبيلهم ويحلقون ملأهم نعالقوهم أبو السعود عن السلامة  
 فوح وظاهره أن نظير السبيل مكر ومكر عاقل تشبه المذكور (قوله أو بعض رقبته) ولو أكثرها (قوله أنظافه)  
 جمع نظف وهو من الانسان وكل حيوان بالظاء وسكون الفاء وتضم ولا تكسر الظاء وحكي أبو علي كسرهما  
 مع اسكان الفاء ذكره المنذرى في شرح أبي داود أبو السعود (قوله الى ستة عشر) اغازاده وان غير معنى المصنف  
 لانه لم يسمه حكمة صورة المصنف بالاولى (قوله وقد استقر الخ) هذا هو الموافق لما في المختبران كالهداية  
 وشروحا خلافا لما في الوفاية وتبعها في الدرر وايضاح الاصلاح من الاكتفاء بصدقة واحدة للجميع أفاده  
 العلامة نوح (قوله فينقص ما شاء) هو المعقول عليه وما في البحر اخراته بنقص نصف صاع فضيف (قوله  
 أو طواف القدوم) أو طوعا (قوله أو واحد الجار الثلاث) التي فيه يوم النحر (قوله فكثر) أي ينقص ما شاء

أو استقر بكفه أو جامع حجة وأتزل (أو آخر)  
 الحاج (الخلق أو طواف الفرض عن أيام  
 النحر) توقفها ما (أو قدم نسكا على آخر)  
 فيجب في يوم النحر أربعة أشياء الرمي ثم الذبح  
 لغير المقد ثم الخلق ثم الطواف لكن لا شيء  
 على من طاف قبل الرمي والخلق نعم بكره  
 لباب وقد تقدم كمالا لشيء على المقد اذا  
 خلق قبل الرمي لان ذبحه لا يجب (بد يجب  
 دمان على قارن خلق قبل ذبحه) دم للتأخير  
 ودم للترتان على المذهب كما حذر المصنف  
 قال نوبه اندفع ما توهمه بعضهم من جعل  
 الدين للنبية (وان طيب) جوابه قوله لا شيء  
 تصدق (أقل من عضو أو شارب رأسه أو ليس  
 أقل من يوم) في الخزانة في الساعة نصف  
 صاع وفيما دونها قبضة وظاهره أن الساعة  
 فلكية (أو خلق) شارب أو (أقل من ربع  
 رأسه) أو رقبته أو بعض رقبته (أو قص  
 أقل من خمسة أنظافه أو خبيث) الى ستة  
 عشر (منقرفة) من كل عضو أو بعضه وقد  
 استقر أن لكل نظف نصف صاع إلا أن يبلغ  
 دما فنقص ما شاء (أو طواف القدوم أو لا سدر  
 محذرا أو ترك ثلاثة من سبع المقد) ويجب  
 لكل شوط منه ومن السعي نصف صاع  
 (أو واحد الجار الثلاث) ويجب لكل  
 ساعة صدقة إلا أن يبلغ دما كما مر

سلي (قوله وأقاد الخذاي) هو عين مافي البحر الزاخر وقد تم تضمينه (قوله أو سلق رأس محرم أو حلال) أي  
 أن المستلزم بالقيمة العقلية على أربعة أقسام أحدها أن يكونا محرمين فيجب على الخالق الصدقة وعلى الخالق الدم  
 أو الخالق حلالا والخلق محرم ما فكذلك الحكم فيه وانما صار بمثابة من الخالق الحلال باعتبار أن شعرا المحرم  
 استحق الامن وقد أزاله عنه فكان جائزا أو كان الخالق محرم ما والخلق حلالا فيجب على الخالق الصدقة وهي  
 غير مقدرة بنصف الصاع أو كانا لادين فلا شيء عليه - ما وقوله أو حلال ظاهره أنه يلزمه في هذه نصف صاع مع  
 أنما غير مقدرة به كما قدمناه في كلامه نحو من أقاده ما أحب النهر (قوله بخلاف ما لو طيب عضو غيره) ظاهره  
 ولو القبر محرم (قوله كالنمرة) أفاد أن التقيد بنصف الصاع من البرزاق في غير ما يخرج الصاع من القبر  
 والشعر كذا في التمهيد (قوله أو حاق) أو قصر كافي البحر (قوله لعذر) كذا في الهلاك من برد أو مرض  
 أو بفسد السلاح لاقتال خاتمة والظاهر أن المراد بالخوف الفلق لا الوهم فيجوز للعذر تقطيع رأسه مثلا أو ستر بدنه  
 بالخطاب لكن بشرط أن لا يتعدى موضع الضرورة فيطلى رأسه ما يقتضيه فقط ان اندفعت الضرورة به ما لو  
 العمامة عليها حرام غير موجب للدم خلافا لما في البحر من زومه كآب عليه المشر بلاني (قوله ذبح) أشار به  
 إلى أنه يخرج من المهددة بالذبح حتى لو هلك المذبح أو سرق لاشي عليه بخلاف ما إذا سرق وهو حي فإنه يلزمه  
 غيره ويلزم التصديق بجميع لحمه ولا يجوز الاكل منه (قوله في الحرم) فإن ذبح في غيره لا يجوز به عن الذبح لكن  
 إذا تصدق بلحمه على ستمسكين على كل واحد منهم قدر قيمة نصف صاع من حنطة فإنه يجوز بله من الاطعام  
 ولا يخص بزبان (قوله أو تصدق) أي على وجه التخليص على قول الامام ومحمد ووجه ابن الهمام (قوله أو صوم)  
 على وزن أرجل جمع صاع (قوله على ستمسكين) ظاهر كلامهم أنه لا بد من التصديق على ستمسكين لكل  
 مسكين نصف صاع حتى لو تصدق بالثلاثة على أقل من ستة أو أكثر لا يجوز لأن العدد منصوص عليه  
 في الحديث (قوله أين شاء) سواء مسكين في الحرم على أهله أولا أو في غيره والتصدق على فقرا ممكن أفضل  
 كما في المحيط (قوله أو صام ثلاثة أيام) في أي موضع شاء لانه عبادة في كل مكان (قوله ووطؤه) ولو بالباح  
 حشفته من غير انزال بحر (قوله في أحد السيلين) السيل يذكر ويؤنث وما اختاره المصنف من الفساد بالجماع  
 في الدبر هو قوله ما وأصح الرايين عن الامام (قوله من آدمي) أما وطؤه بالجمعة فلا يفسد مطلقا لمصوره بحر  
 (قوله أو كرها) ولا رجوع له على المكروه كما ذكره الاسي جاني وشمل المزرع العبد لكن العبد يلزمه الهدى والنج  
 بعد العتق (قوله لكن لادم ولا قضاء عليه) أي على الصبي والمجنون وانما أفرد الضمير لأن العطف بأوقاله الخلق  
 وما في القبح من أن جماع الصبي والعصية لا يفسد به ما فضعف (قوله قبل وقوف فرض) بالتنوين فيه ما  
 فشمل جماع الفل بخلافه عند الاضافة وإذا فسد جماعه فسد الاحرام معه كما صرح حوايه في مواضع عديدة قاله  
 في البحر واحتراز عن وقوف المزدلفة إذا جامع قبله فإنه لا يفسده لكن يجب فيه بدنة (قوله وصككذا  
 لو استدخل الخ) انظر الفرق بين ما إذا وطئ جمعة حيث لا يفسد جمعه وبين استدخالها ذكر الحمار قاله الحلبي  
 أقول الفرق دأى الشهوة فإنه في النساء أتم فلم تكن في جانبين فاصرة بخلافه إذا جامع جمعة (قوله أو ذكر  
 مقطوعا) ولو قبح آدمي (قوله كجائزه) أي أنه يجب تب في الماسد ما يجب تب في الجائز خاتمة (قوله ويذبح) قال  
 في البحر ويقوم مع البدنة مقام الشاة كما صرح به وخاتمة البيان (قوله ويقضى) لأن أداء الافعال بوصف  
 الفساد لا ينوب عما لم يوصف بالصحة (قوله هل يجب قضاؤه) أي قضاء القضاء بمعنى غير ما عليه - بلبي (قوله لم  
 أراه) البحث لما أحب النهر قال وقياس ما ذكره أنه انما صرح مسقطا لا مقترنا أنه لا يلزمه الا قضاء الاقول (قوله  
 والذي يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة) فيه أن الاعادة فعل الواجب لخلل غير الفساد اللهم الا أن يراد بالاعادة  
 فعل ما فسد فليس المراد بالاعادة المصطلح عليها والاولى حذف هذا الجمله إذ لا فائدة فيها (قوله ولم يقتضا)  
 أي الرجل والمرأة فهو مستأنى - وهو باقر أقليم المملوك صكة (قوله وجوبا) الحق أن الخلاف في الوجوب  
 لا في الاستحباب خلافا لما قاله الجوى (قوله بل نيبا) أي بل يشدب الترتق في الغضام وقت الاحرام بأن يأخذ  
 كل منهما طرفا غير طريق الاسترجع لا يرى أحدهما صاحبه نهر (قوله ان خاف الوقاع) الذي في التمهيد  
 الوجوب عند خوف الهوى إلى الوقاع حيث قال بل هو مستحب لا اذا خاف الهوى والى المراد بالخوف الفلق  
 ولعل في المسئلة رأيين (قوله لم يفسد جمعه) لقوله صلى الله عليه وسلم من وقف بعرفة فقد تم جمعه (قوله ويجب

وأقاد الخذاي أنه ينصف صاع  
 (أو سلق رأس) محرم أو حلال (غيره)  
 أو قبحه أو قام بغيره بخلاف ما لو طيب عضو  
 غيره أو البسه بخطافه لاشي عليه أجمعا  
 غيره (تصدق بنصف صاع من بر)  
 طهسية (تصدق أو سلق) أو ليس  
 كالنمرة (وان طيب أو سلق) أو ليس  
 (لعذر) خبر إن شاء (ذبح) في الحرم  
 (أو تصدق بثلاثة أصوع طعام على ستة  
 مساكين) أين شاء (أو صام ثلاثة أيام) ولو  
 متبرقة (ووطؤه في أحد السيلين) من  
 آدمي (ولو ناسيا) أو مكرها أو نائما أو صبيا  
 أو مجنونا ذكر الخذاي استكن لادم  
 ولا قضاء عليه (قبل وقوف فرض يفسد جمعه)  
 وكذا لو استدخلت ذكر حمار أو ذكر  
 مقطوعا فسد جمعه أجمعا (ويقضى) وجوب  
 في فاسد كجائزه (ويذبح ويقضى) ولو نذلا  
 ولو أفسد القضاء هل يجب قضاؤه لم أراه والذي  
 يظهر أن المراد بالقضاء الاعادة (ولم يقتضا)  
 وجوبا بل نيبا ان خاف الوقاع (ووطؤه  
 بعد وقوفه لم يفسد جمعه ويجب بدنة وبعد  
 الزيادة) أي الطواف (شاة)



بدية) سواء جامع مرة أو مراراً ان قصد المجلس وأما ان اختلف فبدية للاول وشاة للشاني بحر (قوله لخنة  
الجنابة) لوجود الخلل الاول بالخلق هذا ما عليه المتون وخالف الكمال جماعة فأوجبوا البدية مطلقاً وأوضح  
وقه في البحر (تممة) حكم القارئ اذا جامع أنه ان كان قبل الوقوف بمعرفة وطواف العمرة فسد جهه وعمرته  
ولزمه دمان وقضاؤه وما سقط عنه دم القران وان كان بعد ما واف العمرة أو أكثره قبل الوقوف فسد الخ  
فقط ولزمه دمان أيضاً وقضاء الخ فقط وسقط عنه دم القران وان كان بعد الطواف والوقوف قبل طواف  
الزيارة لم يفسد وعليه بدية للبحر وشاة للعمرة وان سكتان بعد الخلق لزمه شاة للبحر وشاة للعمرة على  
ما اختاره الاكثر (قوله ووطؤه في عمرته الخ) نحل كلامه عمره المتعة (قوله وذبح) أي شاة (قوله ووطؤه بعد  
أربعة) انظار في محل الاضمار (قوله خلافاً للشافعي) رضي الله تعالى عنه فانها تصد عنه دم وجامع قبل  
أن يطوف الاكثر أو بعده وعليه بدية اعتباراً بالبحر اذ هي فرض عنده قاله أبو السعود تقياً عن الزياهي (قوله  
أي حيواناً) أي غير ما استثنى بعد ذلك من الذئب والغراب والحدأة فإنه لا شيء في قتلها وأما بقية الفواسق  
فليست بصيود فلا حاجة الى استثنائها وأطلق في القتل فتجمل ما اذا كانت مباشرة أو تبدياً لكن في المباشرة  
لا يشترط التعدي فلو انقلب فأنم على صيد فقتله يجب عليه الجزاء أو أماناً في التسيب فلا بد من التعدي فلو نصب  
شبكة للصيد أو حفر حفرة له فنعط ضمن لأنه متعمد ولو نصب فسطاطاً لنفسه فتعقل به صيد فمات أو حفر  
حفرة للماء أو لحوان يباح قتله كالتب فغضب فيها صيد لا شيء عليه وكذلك لو أرسل كلباً الى حيوان مباح  
وأخذ ما يهرم أو أرسل الى صيد في الخل وهو حلال لما وزا الى الحرم فقتل صيد الا شيء عليه لأنه غير متعمد (قوله  
برياً) هو ما يكون نواً في البر ولا عبدة بالثوى أي المكان والجرى ما يكون نواً في الماء ولو سكتان منواه  
في البر لأن النواً اصل وألكنونه بعده عارض والجرى يجوز صيده بنص الآية سواء كان ما كولا أم لا وطير  
البحر لا يهل قتله لأن مبيضة ومفرخة في الماء ويعيش في البر والبحر فكان صيد البر من وجهه فلا يجوز كافي المحيط  
(قوله مستوحناً) أي يمنع نفسه عن قصد ما تابقراته أو يجتنبه فخرج نحو الغنم والبق من الحيوانات  
الاهلية ينهر (قوله بأصل خلقته) دخل فيه الطغي المستأنس وان كان ذكاته بالذبح وخرج البعير والثلث اذا  
استوحشوا وان كان ذكاته باللقول المتطور واليه في الصيدية أصل الخلقة وفي الذكاة الامكان وعدمه (قوله  
أودل) أي أو أشار والنشروط التي في الدلالة يقتضي أن تكون نامة في الإشارة (تنبيه) بما ألحق بالدلالة ما لو رأى  
محرم صيد في موضع لا يتقدر عليه فله محرم على الطريق أو رأى صيداً دخل غاراً لم يعرف بابه فقتله عليه فإنه  
لماده على الطريق فكأنه على الصيد أو رأى صيداً في موضع لا يتقدر على أخذه منه إلا أن يرميه فذفع له  
ما يرميه به أو دله عليه أو أعاره سكنياً فقتله كان عليه الجزاء ينهر (قوله معذراً الخ) هذه شروط لوجوب  
الجزاء على الدال أما الاثم فتشقق مطلقاً كافي البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه  
حتى لو أخبر محرم محرماً بصيد فمهره حتى أخبر محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان  
على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) أما لو كان عالماً به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة  
(قوله واتصل القتل بالدلالة) لا وجه لهذا شرطاً لأنه متضمن قوله وأخذ قبل أن يقتل عن مكانه قاله  
أبو السعود وفيه أنه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الاختلاف فالاولى ما في الحلبي من أن المراد بالاتصال  
اتصال القتل ثم لما كان مطلقاً بقيد الشرط الا في وهو الاخذ (قوله والدال والمشير) الاولى المعطف بالولان  
الحكم ثابت لاحدهما ولو جمع قوله بعد ياق واحترز بذلك عملاً لقتل الدال أو المشير فقتله للدلول لا شيء عليه  
وبما عهدية (قوله قبل أن يقتل عن مكانه) فلو اختلف عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال  
هذه من وكذا لو اختلف من يده بعد أخذه ثم ظفربه فقتله فإنه لا شيء عليه أخذه أبو السعود (قوله بداهة العود)  
أي المبتدئ بقتل الصيد والعائد الى قتل آخر والمبتدئ في الحج والعائد فيه مسواً عهدية وقال ابن عباس  
بالجرء في غير الاول لقوله تعالى ومن عادية قم اللهم فلم يجعل له كفيلة (قوله أو جملوكا) ويلزم فيه قبحان قيمة  
المالكه وجرأؤه حقا لله تعالى بحر (قوله فعليه جرأؤه) وهذا الجزاء كرامة وبدل عندنا كما كونه كفارة فلو جرد  
صيدها وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب عظمه ولذا قال تعالى أو كفارة طعام مساكين وأما كونه بدلا  
فلوجوب حبيبه وهو ثلاث صيد متقوم والجزاء يتعدى بعدد القتل الا اذا قصد به الفصل ورفض الاحرام

خلقة الجنابة (و) ووطؤه (في عمرته قبل طوافه  
أربعة يفسد أو الفضي وذبح وقضى) وجوبا  
(و) ووطؤه (بعد أربعة ذبح ولم يفسد) خلافاً  
لشافعي (فان قتل محرم صيداً) أي حيواناً  
برياً مستوحشاً بأصل خلقته (أودل) عليه  
قائله (مستوحشاً) أي منع نفسه عن قصد ما تابقراته  
أو أشار والنشروط التي في الدلالة يقتضي أن تكون نامة في الإشارة (تنبيه) بما ألحق بالدلالة ما لو رأى  
محرم صيد في موضع لا يتقدر عليه فله محرم على الطريق أو رأى صيداً دخل غاراً لم يعرف بابه فقتله عليه فإنه  
لماده على الطريق فكأنه على الصيد أو رأى صيداً في موضع لا يتقدر على أخذه منه إلا أن يرميه فذفع له  
ما يرميه به أو دله عليه أو أعاره سكنياً فقتله كان عليه الجزاء ينهر (قوله معذراً الخ) هذه شروط لوجوب  
الجزاء على الدال أما الاثم فتشقق مطلقاً كافي البحر وليس معنى التصديق أن يقول له صدقت بل أن لا يكذبه  
حتى لو أخبر محرم محرماً بصيد فمهره حتى أخبر محرم آخر ولم يصدق الاول ولم يكذبه ثم طلب الصيد فقتله كان  
على كل واحد منهم الجزاء ولو كذب الاول لم يكن عليه (قوله غير عالم) أما لو كان عالماً به فلا يلزمه شيء لعدم الفائدة  
(قوله واتصل القتل بالدلالة) لا وجه لهذا شرطاً لأنه متضمن قوله وأخذ قبل أن يقتل عن مكانه قاله  
أبو السعود وفيه أنه لا يلزم من اتصال القتل بالدلالة عدم الاختلاف فالاولى ما في الحلبي من أن المراد بالاتصال  
اتصال القتل ثم لما كان مطلقاً بقيد الشرط الا في وهو الاخذ (قوله والدال والمشير) الاولى المعطف بالولان  
الحكم ثابت لاحدهما ولو جمع قوله بعد ياق واحترز بذلك عملاً لقتل الدال أو المشير فقتله للدلول لا شيء عليه  
وبما عهدية (قوله قبل أن يقتل عن مكانه) فلو اختلف عن مكانه ثم أخذ بعد ذلك فقتله فلا شيء على الدال  
هذه من وكذا لو اختلف من يده بعد أخذه ثم ظفربه فقتله فإنه لا شيء عليه أخذه أبو السعود (قوله بداهة العود)  
أي المبتدئ بقتل الصيد والعائد الى قتل آخر والمبتدئ في الحج والعائد فيه مسواً عهدية وقال ابن عباس  
بالجرء في غير الاول لقوله تعالى ومن عادية قم اللهم فلم يجعل له كفيلة (قوله أو جملوكا) ويلزم فيه قبحان قيمة  
المالكه وجرأؤه حقا لله تعالى بحر (قوله فعليه جرأؤه) وهذا الجزاء كرامة وبدل عندنا كما كونه كفارة فلو جرد  
صيدها وهو الجنابة على الاحرام بارتكاب عظمه ولذا قال تعالى أو كفارة طعام مساكين وأما كونه بدلا  
فلوجوب حبيبه وهو ثلاث صيد متقوم والجزاء يتعدى بعدد القتل الا اذا قصد به الفصل ورفض الاحرام

فلو أصاب الحرم صيدا كثيرا على قصد الاحلال والرفض لاحرامه فلهذا كعدم لانه فاصدا الى فصل  
 الاحرام لا الى الجناية على الاحرام وتجهيل الاحلال موجب دما واحدا كافي مبسوط محمد (قوله ولو مسرولا)  
 انما غايته تلاف الامام ما لا فيه فانه يقول انه لو سئس فصار كاليط قلنا هو صيد باصل الخلقة وانما لا يطير  
 لتقله (قوله وتقدم الميتة على الصيد) لان في كل الصيد محظورين الاكل والقتل وفي كل الميتة ارتكاب  
 محظور واحد فكان أخف زيلبي (قوله والصيد على مال الذير) لان الصيد حرام حقا لله تعالى والمال حرام حقا  
 للعبد فكان ترجيح الحق العبد لاقتداره زيلبي وعن الكرخي مال المسلم أولى (قوله ولحسم الانسان) لان لحسم  
 الانسان حرام لحق الشرع وحق العبد والصيد حرام لحق الشرع لا غير فكان أخف زيلبي قال في التبر والكلاب  
 فيها هو الاولى حتى لو تناول من لحم الانسان جاز أبو السعود (قوله قيل وانما نذر) هذا رواية عن محمد وأما بقيل  
 ضعضها ومقتضاه ان النذر ليس بصيد وهو مذموم زفر أبو السعود (قوله ولو الميت نيبا) ظاهر عبارة التبر  
 وأقربها أبو السعود ان هذا مذهب الامام الشافعي حيث قال والكلام فيها هو الاولى حتى لو تناول لحم الانسان  
 جاز واستثنى الشافعية ما اذا كان نيبا فليست من أين في هذا الجزم (قوله الصيد المذبح أولى) سواء كان الذابح  
 له محرما أو الصيد صيد الحرم ولو الذابح له حلالا وبالأولى صريح الزيلبي وانما كان أولى لانه بعد ما ذبح تعارض  
 ما هو حرام ذاق وهو الميتة وحرام عرشي وهو الصيد (قوله ما أكله) أي قيمة ما أكله بالغة ما بلغت ولا فرق  
 بين أكله وأطعمه كلابه نهر (قوله لو بعد الجزاء) أي لو بعد ما دفع الجزاء وهذا قول الامام وعندهما ليس هذه  
 الا الاستغفار اما اذا لم يؤد الجزاء دخل ضمان ما أكل في ضمان الجزاء بالاجماع كافي النهاية كن تعديش طائر  
 وأجزئه عن الطير ان تم قتله قبل اداء الجزاء لا يضمن الا قيمة واحدة كافي المحيط (قوله والجزاء هو ما قومه عدلان)  
 المقوم هو الصيد وليس مراد افا لا أولى ما قومه به عدلان ثم انما يقوم من حيث الذات لا من حيث الصفة  
 لا يجزئ امر عارض فلو قتل بازيه على ما يجب قيمة ذاته مجردة عن التطعيم حقا لله تعالى وقيمة معلما حقا للمالك  
 فتعتبر الصفة للمالك ولو في غير الصيد الا اذا كان الوصف محرم من الله وكيفية الدين لتقاربه والكسب لنطاقه  
 فانه لا يتعدى كافي الجارية المغنبة والمراد الصفة التي يصنع العباد اما لو كانت صفة خلقية كما اذا كان الصيد  
 في ذاته حسنا لميلها لزيادة قيمة يجب قيمته على تلك الصفة كما لو قتل حمامة مطوقة أو فاخنة مطوقة ويجب قيمة  
 طير حسن الصوت باعتبار ذاته وصفته على الراجح لان ذلك امر خلق والمراد بالعدل من له معرفة وبصيرة بقيمة  
 الصيد لا العدل في باب الشهادة (قوله وقيل الواحد) صحه في الهداية وحل هو ومن تبعه العدد في الآية  
 على الاولوية لانه أحوط وأبعد من الغلط كافي حقوق العباد وصح في الدرر اعتبار المثنى اعتبارا للظاهر النص  
 وما في الحلبي من أن صاحب الهداية اختار وجوب العدد سبق قلم (قوله ولو القاتل يكنى) ظاهر هذا انه نص  
 في المذهب مع انه بحث صاحب الجرو وعبارته ينبغي أن يكنى بالقاتل اذا كان له معرفة بالقيمة وأن يحصل ذكر  
 الحكيم على الاولوية على قول من يكنى بالواحد لكنه يتوقف على نقل ولم أره اه (قوله في مقتله) أي مكان  
 قتله أي لا موضع الاصابة خلافا لما تفيد ظاهر عبارة الهداية ولا يضمن اعتبار زمن قتله لاختلاف القسم  
 باختلاف الأزمنة كاختلافها باعتبار الامكنة كما أفاده صاحب الجرو وغيره (قوله لا للتضير) تأكيده لما قبله  
 (قوله في سبع) هو اسم لكل تحتفظ منه جرح قاتل عادة وقوله أي حيوان قال في الجرو وأراد بالسبع  
 كل حيوان لا يؤكل لحمه مما ليس من الفواسق والحشرات سواء كان سباعا أم لا ولو خنزيرا أو فردا أو قتيلا اه  
 (قوله لا يراى على قيمة شاة) لان زيادة قيمته اما لما فيه من معنى التحاربة وهو خارج عن معنى الصيدية أو لما فيه  
 من الايدام وهو لا تقوم له شرافتي اعتبارا بالجلد والحم على تقدير كونه مأكولا وذلك لا يزيد على قيمة الشاة  
 غالبا لان لحم الشاة خير من لحم السبع نهر (قوله ليس الا بركة الدم) أي ما كثر الدم فيه فساد اللحم  
 أيضا فحبب قيمته بالغة ما بلغت نهر (قوله وكذا لو قتل معلما) الاخصر أن يقول ولو كان معلما فنبه أيضا  
 لمالكه معلما وفي نسخ ولذا باللام أي لا ينيل كون الفساد في غير المأكول ليس الا بركة الدم (قوله ثم انه ان  
 يشتري الخ) أفاد بذلك أن اختياره بعد التقويم للقاتل لا لاعدل لان التضير شرع وبقاين عليه فيكون اختيار  
 اليه كافي كفاية العيين وعبر بالهدى اشارة الى أنه اذا اختاره لا يذبحه الا بالحرم كما هو حكم كل هدى فلو ذبحه  
 في الحل لا يجزيه من الهدى بل من الاطعام بشرط أن يعطى كل فقير قدر قيمة نصف صاع خنطة الجرو صاع

قوله الى تجهيل الاحرام اصل الظاهر ان  
 يقول الى تجهيل الاحلال أو الى تجهيل رفض  
 الاحرام كما يدل عليه السابق  
 والحقاه صحه

ولو (مسرولا) بفتح الواو ما فيه ريش  
 كالسراويل (أو هو منظر إلى أسكله) كما  
 يذمه القصاص لو قتل انسانا أو كل لحمه وقتل  
 الميتة على الصيد والصيد على مال الغير ولحم  
 الانسان قبل والنذر ولو الميتة على مال  
 جلال كما لا ياكل طعام مشطر آخر في  
 البازية الصيد المذبح أولى اتفاقا أتيه  
 ويغرم أيضا ما أكله ولو بعد الجزاء (و) الجزاء  
 (هو ما قومه عدلان) وقيل الواحد ولو  
 القاتل يكنى (في مقتله) أي أقرب مكان منه  
 ان لم يكن له في مقتله قوة فأولاد في مقتله  
 (و) الجزاء (في سبع) أي حيوان لا يؤكل  
 ولو خنزيرا أو قتيلا (لا يراى على) قيمة (شاة وان  
 كان) السبع (أكبر منها) لان الفساد في غير  
 المأكول ليس الا بركة الدم فلا يجزيه  
 المأكول وكذا لو قتل معلما فنبه على انه غير  
 معلم ولما لمالكه معلما (ثم انه) أي القاتل (ان  
 يشتري به هداه)

من غيرهما والمراد بالهدى ما يجرى في الاضحية حتى لو لم تبلغ قيمة المقتول الاغنيا أو جلا يتوزم بالطعام  
 أو النسيج لا بالهدى ولا يتصور التكفير بالهدى إلا أن يبلغ فيه جذا عاقل من الضأن أو ذئب من غيره لأن مطلق  
 الهدى في الشرع يصرف الى ما يبلغ ذلك السن وقول القضاة لو قال ان فعلت كذا انثوي هدى وان لم يست من  
 ذلك فهو هدى يجاز من الصدقة بقربة التقييد بالنوب والغزل (قوله ويذبحه بمكة) فلو تصدق بالهدى حيا  
 لا يجوز والتصدق بقطعه واجب عند الامكان فلو أنه بعد الذبح ضمنه فيصدق بقيته ولا ينعدم الاخر به  
 ويجوز أن يصدق بجميع الدم على مسكين واحد (قوله ولو ذنبا) هذا خلاف ما عليه الفتوى وهو أنه لا يجوز  
 دفع الواجبات عليه (قوله كالفطرة) حتى في دفع القيمة الا في الاباحة فتكني هنا ولا تكني في الفطرة (قوله أو أكثر)  
 مكرر مع قول المصنف الا في لالي مسكين واحد قاله الحلبي وقد يقال ان هذا أعم فإنه يصدق على ما لو جمع  
 مساكين وتوزن عليهم الكفاية كل واحد أكثر من نصف مائة (قوله أو صام الخ) ولا يشترط في الصوم التتابع  
 لاطلاق النص وكذلك ان اختيار الهدى وفضل من القيمة شيء يبلغ الهدى فهو باختيار في الفضل ان شاء  
 صام من كل نصف صاع من بر يوم وان شاء تصدق به وأعطى كل مسكين نصف صاع وان شاء تصدق بالباقي  
 ويصوم بالباقي وعلى هذا لو بلغت قيمة هديين كان له الخيار ان شاء ذبحهما أو تصدق بهما أو صام عنهما أو ذبح  
 أحدهما وأدى بالآخر أي الكفارات شاء أو جمع بين الثلاث (قوله أو كان الواجب ابتداء الخ) بأن قتل بر يوم  
 أو مصغور فهو غير أيضا (قوله تصدق به) لأن الواجب عليه مراعاة المقدار وعدد المساكين وقد عجز عن  
 مراعاة المقدار فسقط وقد رعى مراعاة العدد فلم يزد ما قدر عليه (قوله ولا يجوز الخ) تكرار مع قوله لا أقل منه  
 (قوله قال المصنف تعالوا) عبارة البصر وقد حققنا باب صدقة الفطرة أنه يجوز أن يفرق نصف الصاع على  
 مساكين على المذهب وان القائل بالتعالي المكرخي فينبغي أن يكون كذلك هنا والنص هنا مطلق فيجوز  
 على إطلاقه لكن لا يجوز أن يعطى لمسكين واحد كالفطرة لأن العدد منصوص عليه اهـ وضيق قدم لصاحب  
 البصر في عبارته ركاكة لأنه يقتضي أن صاحب البصر قال وقد رأت عبارة (قوله فينبغي كذلك هنا)  
 قد يقال لا محل للجمع معهم هنا على عدم الجواز فإن الشارح قد قال هكذا ذكره هنا (قوله لا الى مسكين  
 واحد) ظاهر التقييد به أنه يجوز الدفع الى مسكينين كما فهمه أبو السعود من التقييد بالواحد لكن قوله فيه سبق  
 لا أكثر الا تطوعا فيصدق أنه لا يعطى كل مسكين فوق نصف صاع الا تطوعا فيكون العدد بحسب الصيغان وهو  
 الذي يفهمه ظاهر البصر (قوله بخلاف الفطرة) فيجوز اعطاء صدقة جماعة الى واحد بلا خلاف بعينه كما قدمه  
 الشارح (قوله لا في الهدى) أي الدال عليه لفظ الجمع في الآية (قوله الى من لا تقبل شهادته) مثل الشريك فلا  
 يدفع لشريكه وليس الحكم كذلك فالاولى كافي البصر كالا يجوز دفعه الى أصله وان علا وفرعه وان سفل وزوجته  
 ونحوها كما هو الحكم في كل صدقة واجبة وهو كذلك في غالب المتون فقوله من لا تقبل شهادته من الشرح  
 للاولى حذفها ما لمات (قوله كما ترى المصنف) الاولى تقديمه على قوله وهذا هو الحكم الخ لأنه لم يتكلم على  
 ذلك في المصنف وعبارته فيه ولا يدفع الى من يمت ما ولد ولوعا كالفقير والذي في المنع كما هو مقرر في المصنف  
 (قوله ووجب بجرحه) أعاد ذكر الجرح بعد ذكر القتل أنه لم يمت من هذا الجرح لأنه لو مات منه وجب كمال القيمة  
 فان غاب ولم يعلم موته ولا حياته يلزمه جميع القيمة استهـ اما ويلزم أرض الجرح ولو برئ ولو قلع من ظبي أو تنف  
 ريش صيد قنبت أو ضرب عين صيد فأيضت ثم ذهب البياض فلا شيء عليه عند الامام وقال أبو يوسف عليه  
 صدقة الا لم ولو سح صيد فكفر ثم قتل كغزال أو أخرى لانها جانيات ولو لم يكفر حتى قتل لزمه صدقة بالقتل  
 ونقصان الجراحة ولو ضرب صيد ففرض وانقصت قيمته أو ازدادت ثم مات عليه أكثر القنيتين من قيمته وقت  
 الجرح أو وقت الموت بجره والمستلة مقيدة بأن لا يجرحه بجرحه ونحوه من حيز الامتناع فان أخرجه من كل  
 القيمة أبو السعود (قوله ما نقص) اعتبار القيمة بالكل كما في حقوق العباد من فيقوم بمصا ثم ما نصيب شري  
 بما بين القنيتين هـ ما يوصوم قهستان (قوله بتفريشه) لأنه قوت عليه الامن بقوت آلة الامتناع نصار  
 كأنه فإنه يلزمه قيمة كاملة بجره (قوله وقطع قوائمه) أي أرجلها والعله ما مر (قوله حتى خرج الخ) لا معنى لهذه  
 الفاية لأنه لا يشك عاقل في أن الصيد اذا تفريشه أو قطعت قوائمه يخرج من حيز الامتناع فالاولى  
 الا يلبس بالتحليل بان يقتل لانه يخرج من حيز الامتناع والاضافة في حيز الامتناع من اضافة المشبه به

(ويذبحه بمكة أو طعا ما وينصدق) أين شئ  
 (على كل مسكين) ولو ذنبا (نصف صاع من  
 بر أو صاع من تمر أو شعير) كالفطرة (لا) يجزئه  
 (أقل) أو أكثر (منه) بل يكون ذنبا أو  
 صاع من طعام كل مسكين يوم وان فضل من  
 طعام مسكين أو كان الواجب ابتداء أقل  
 منه (تصدق به أو صام يوم ما) به (ولا يجوز  
 أن يفرق نصف صاع على مساكين) قال  
 المصنف تعالوا فينبغي كذلك هنا وتكني  
 الفطرة الجواز فينبغي كذلك هنا وتكني  
 الاباحة هنا كدفع القيمة (لا) أن يدفع كل  
 الطعام الى مسكين واحد هنا بخلاف  
 الفطرة لأن العدد منصوص عليه (كقوله  
 لا يجوز دفعه) أي الجزاء (التي لا تقبل  
 شهادته) كالأصل وان علا وفرعه وان سفل  
 وزوجته ونحوها (هذا هو الحكم في كل  
 صدقة واجبة) كما ترى المصنف (ووجب  
 بجرحه وتنف شعره وقطع عضوه ما نقص)  
 ان لم يقصد الاصلاح فان قصد كتحليل  
 جماعة من سنن أو شبكة فلا شيء عليه وان  
 مات (و) وجب (بتفريشه وقطع قوائمه)  
 حتى يخرج من حيز الامتناع

الى المشبه (قوله وكسريته) خياله تحت ولو شوي يضا او جراد اخضته لا يحرمها كذا ولو اكله او فخره مجزأ  
 كلن لو سراما لا يلزمه شي وعمله في المحيط بانه لا يشتقر الى الذك كتحليله كلبه ولو فخره صيدا من بيضه فقد  
 ضعه اسالة تصاد على سبب التلحق كالأخذ بيضة السيد فدهتها فقدت باجبة فقدت ولو لم تقصد وخرج  
 منها فرخ فطار فقاتل عليه وسباح أكل البيض قبل شبه (قوله غير المذور) بكسر الذال المجهمة قال في القاموس  
 مذورت البيضة كقوت فهي مذورة فقدت وقيد به لان المذور لا شيء فيه لانه ليس بصيد ولا بخرضة ان يصير صيد  
 حلي عن العناية (قوله به أي بالكسر) أمنا لو علم موته بغير الكسر فلا ضمان عليه للفرخ لانعدام الامانة  
 ولا للبيض لعدم العرضية واذا ضمن الفرخ لا يجب في البيض شي لان الذي ضمنه لاجل قد ضمنه وهو الفرخ  
 يحرم واذا لم يعلم موته بالكسر فالقياس ان يجب عليه قيمة الفرخ حيا حلي عن العناية (قوله وذبح حلال صيد  
 الحرم) المراد بصيده ما فيه ولو طار او يلزمه التصديق بما لا يجوز به الصوم ويجزئه ان يشتريه ما هديا وقيد  
 بالحل لان الحرم نلزمه قيمة غيره فيها من الهدي والاطعام والصوم كافي النهاية وقيد بالذبح لانه لو دل انسانا  
 على صيد الحرم فانه لا يلزمه شي وان كان المذلول محرما كالا بنهي اذا دل السارق على مال انسان بخلاف الحرم  
 ويلزمه بالدلالة كالمذود اذا دل السارق على الوديعة والمراد بالذبح اطلاقه حقيقة او حكما من اخرج صيدا من  
 الحرم فأرسله في الحل ضمنه لانه ازال عنه بالخراج فالحال يصعد الى ما منه فإرساله في الحرم لا يبرئ من الضمان  
 ولا فرق في الاتفاق بين المباشرة والتسبب بشرط أن يكون التسبب عدا وان لو وضع يده على صيد الحرم فقتل  
 بأخيه مما وية فانه يكون ضامنا فاعلم بهذا أن صيد الحرم يضمن بالمباشرة والتسبب ووضع اليد وحكمكم جزء  
 صيد الحرم حكمه بيضه وجوب الضمان لان الجزم معتبر بالكل والعبد يبرأ بآثابه نه أشياء يباحرام الصائد  
 في دخول الصيد الحرم وبدخول المالك الحرم ومن الاتفاق لو نقره فمهلك في حال هروبه أو صاح على صيد  
 فمات من صياحه كما اذا صاح على صبي فمات أو روى الى صيد فنفذ السم منه الى صيد آخر فقتلهما وأمسك  
 صيدا في الحل وله فرخ في الحرم فمات الفرخ (قوله وحلبه لبته) قحب قيمة ما حلبه لان اللبن من أجزائه فيكون  
 معتبرا بملكه (قوله وقطع حشيشه) هو ما لا ساق له من النبات وكان يابا اذا معناه لغة والمراد ما يسمي الرطب  
 لان المصنف قد استثنى لبخاف والاستثناء معيار الصوم والشجر هو ما له ساق من النبات وطبا كان أو يابا  
 والقاع كالقطع خلا فالساق في البحر والقارن فيه كالفرس أبو السوء (قوله غير مملوك) اعلم أن حشيش الحرم وشجره  
 على نوعين نوع أئبته الناس ونوع ثبت نفسه وكل منهما على نوعين لانه اما أن يكون من جنس ما يئبته الناس  
 أو لا يكون فالأول بنوعيه لا يوجب الجزاء بل القيمة للمالك والأول من التالف لا شيء فيه وانما الجزاء في الثاني  
 منه وهو ما يئبته نفسه وليس من جنس ما يئبته الناس ويستوي فيه أن يكون مملوكا لسان بأن يئبته في ملكه  
 أو لم يئبته أفاده المصنف وقد احتوى المصنف على هذه الاربعة صورة منها تفاد بجنطوقه وثلاث به هومه  
 فقولوه غير مملوك معناه ثابت نفسه ومعنى ولا منبت ليس من جنس ما يئبته الناس فكانه قال قحب القيمة  
 في حشيش الحرم النبات نفسه وهو من جنس ما لا يئبته الناس وهذه هي الصورة التي يجب قيم الجزاء سواء  
 وجب معه القيمة للمالك كان يئبته في ملكه رجب أو لا ويخرج بقوله النبات نفسه صورتان ما أئبته الناس  
 وهو من جنس ما يئبته الناس وما أئبته الناس وهو من جنس ما لا يئبته وفيها القيمة للمالك ويخرج بقوله ولا  
 منبت الذي معناه ليس من جنس ما يئبته الناس ما ثبت نفسه وهو من جنس ما يئبته فلا شيء نفسه لحق الشرع  
 وكان الأولى للمصنف أن يأتي بأوضح من هذه العبارة (قوله يعني النبات بنفسه) تفسير لغوي المملوك لا للمضاف اليه  
 ويخرج به صورتان وهما ما أئبته الناس مطلقا كما تقدم (قوله أم غيلان) هي نهر السمرقند الميم كافي القاموس  
 وهو مصروف لانه اسم جنس فليس يعلم ولا صفة اه حلي (قوله بناء على قولهما) هذا جواب عن سؤال أورد  
 في المنع على قولهم لمالكها ونفسها وفيه كلام وهو انه نفرت أن أراضى الحرم سوانب أعني أوقافها والاقتلاعية  
 في الاندلاهم فكيف يصح قولهم ثبت في ملكه ويمكن أن يجاب عنه بأن كونها كذلك انما هو على قول الامام الاعظم  
 أمنا على قولها بالمعنى مملوكه وقوله ما رواه عن الامام كافي الهداية اه موصفا (قوله ظون من جنسه) أي وسالال أنه  
 ثابت بنفسه فلا شيء عليه أي للشرع فلو ثبت في ملك انسان فعليه قيمة ملكه واصلا أنه لا يجوز الصوم من قيمة  
 الحشيش والمتبر وصور الطعام الهدي كافي القمهاستي عن شرح الطحاوي (قوله فلا شيء عليه) ظاهره ان

(وكسريته) غير المذور (ويخرج من حيث  
 به) أي بالكسر (وذبح حلال صيد الحرم  
 وحلبه) لبته (وقطع حشيشه) وشجره (حالي  
 كونه) غير مملوك (يعني النبات بنفسه) سواء  
 كان مملوكا أو لا حتى قالوا لو ثبت في ملكه أم  
 غيلان قطعها انسان فعليه قيمة ملكها  
 وأخرى لحق الشرع بناء على قولها ما الملقى به  
 من تلك أرض الحرم (ولا منبت) أي ليس  
 من جنس ما يئبته الناس فلو من جنسه فلا  
 شيء عليه

لاخره فله عليه ما ياتي (قوله كقطع) فانه لا شيء فيه لحق الشرع وكذا يقال في الورق (قوله  
 وانما هي تكون الشجر او الخشيش الذي هو من جنس ما ينبت للناس لا شيء فيه من جزاء لحق الشرع ولا من  
 عرقه) فله حل قطع الشجر الخشيش أي وان لم يكن من جنس ما ينبت للناس لكن ان كان له مالك فوقف على اجازة  
 مالكه والاوجب قيمته كما لا يخفى (قوله الاما جفت) ولو نابا لم يملك فانه لا يجب عليه شيء فاستأنى أي لحق  
 الشرع ويجوز الانتفاع به لانه مطب كافي البصر (قوله او انكسر) ظاهره وان لم يتفصل او ذهب بغيره كالقوت  
 او بالوقود او بالوطء منج (قوله او ضرب فطاط) أي نصب شيء (قوله اعدم امكان الاحترازة) أي عاين  
 هذه الاشياء (قوله لانه تباع) الاولى الاتيان بها والعطف لتكون عليه ثمانية والمعنى ان هلاك الشجر بهذه الاشياء  
 ليس مقصودا بالانلاف وانما هلك بطريق التبعية وهو الوجود وهو الوجود في غير فلاح شيء فيه حينئذ (قوله لافضنه)  
 أي لان الفضن تابع للاصل (قوله وبهذه كهي) ولو كان ذلك البعض قليلا قال القسها في وشجر الحرم ما كان  
 شيء من أصله في الحرم سواء كان أخصا فيه أو في الحل فبقطع هذه الاخصان عليه القيمة اه وفي كلامه اذ قال  
 الكاف على الضم وهو شاذ (قوله والعبرة بلكان الطائر) أي من الشجرة لا لاصلها لان الصيد ليس تابعها  
 (قوله بحيث لو وقع الصيد) فسر الضمير به مع ان مر بعبه الطائر قصد التعميم فان هذا الحكم لا يخص الطائر اه  
 حلبي (قوله والا لا) أي لو وقع في الحل فهو من صيد الحل ولو أخذ القن شيئا من الحل والحرم فالعبرة بالحرم  
 ترجعها للساخر كما بعد لم من قنائه (قوله القائم) محترمه ما يذكره من النائم ولو قال والعبرة لقوائم الطير لكان  
 أخصروا مع لانه يفيد حكم ما اذا كانت في الحل (قوله وهذا في القائم) لاحاجة اليه مع قوله سابقا  
 القائم (قوله ولو نائم فالعبرة لرأسه) قال في المندية واما اذا كان مضطجعا على الارض فالعبرة برأسه لا لقوائمه  
 حتى اذا كان رأسه في الحرم وقوائمه في الحل فهو من صيد الحرم ولو كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم فهو  
 من صيد الحل كذا في السراج الوهاج اه حلبي (قوله فاجتمع المبيع والحرم) أي فقلب الحرم لكن هذا يظهر اذا  
 كان رأسه في الحل وقوائمه في الحرم (قوله والعبرة بماله الرمي) يعني ان العبرة عند الامام لحالة الرمي حتى لو رمى  
 بحوس إلى صيده فأسلم ثم وصل السهم اليه لا يترك ولو رمى مسلما فارتد ثم وصل السهم يترك وكذا اذا رمى بالحلال  
 وهو في الحل صيده في الحرم فانه لا جرم عليه قياسا وفي الاحتصان عليه الجزاء اه حلبي عن البصر (قوله ومن  
 السهم في الحرم) أي وأصابه فيه أما اذا رمى في الحل فأصاب الصيد في الحل لكن كان مرورا بالسهم في الحرم  
 فانه لا شيء عليه كذا في الحلبي من الجر ولو اعتبر ناله الرمي لما وجب عليه شيء لانه في الحل (قوله ولو شوى أيضا  
 الخ) مثله حشيش الحرم كما في شرح المصنف (قوله فضمنه) أي بقول العدل وانما قيد بذلك لانه يجرم أكله قبل  
 الضمان لعدم العلم بقيته كما لا يخفى (قوله ويكره) أي يكره ثلاث طرق للناس الى ذلك اه حلبي والظاهر من  
 التعليق كراهة التزوية ويدل له ما في الحاوي من قوله وله يبيعه أكل في الشجر المقطوع فقال في البحر يكره الانتفاع  
 به بعد القطع بما وغيره لانه لو أبيع ذلك لتمازق الناس اليه ولم يبق فيه شجر كذا قالوا اه وهو يدل على كراهة  
 التحريم (قوله اعدم الذكاة) اه اعدم حرمة أكله ولو اوز يبيع به يعني أنه ليس بميت لانه لا يذكي اه حلبي (قوله  
 بخلاف ذبح الحرم) أي صيده مطلقا (قوله أو صيد الحرم) ولو ذبحه حلال (قوله ولا يرمي حشيشه) أي عند ذبحها  
 وجوزة أبو يوسف لمكان الخرج في الزايرين والمقيمين وقيد بالخشيش اشارة الى أنه لا بأس باخراج حجارة الحرم  
 وتزايه الى الحل لانه يجوز استعماله في الحرم في الحل أولى وصك كذا يجوز نقل ما من زم الى سائر البلاد قلعة  
 المد كورة يجر (قوله الا الاخر) بكسر الهمزة وانما وسكون الذال المقيمين وهو ما ينبت في السهل والجبل وله  
 أصل دقيق وقضبان دقاق بطيب ريحه والذي بمكة أجود به ففنون به البيوت بين الخشبات وبسكون به الخلل  
 في القبور بين القببات فاستأنى عن فتح الباري وقد استثناء صلى الله عليه وسلم بالقاس العباس كما في الصحيح  
 اتحالات الاستثناء في عليه عليه الصلاة والسلام الا أن العباس سبقتهم فأظهر النبي عليه السلام بلسانه ما كان  
 في قلبه ويحتمل أن الله تعالى أمره أن يمنع بصرهم خلاصة الاما يستتبه العباس وذلك غير متنع أو أنه عليه  
 السلام هم المنع فلبسالة العباس جاء جبريل برخصة الاخر فاستثناء وهو استثناء صورة تخصيص معنى  
 وتعليقه في البحر (قوله لانها كالجفاف) ولانها ليست من نبات الارض وانما هي مودعة فيها بحر (قوله ويقتل  
 بها) لانها وجب الجزاء فيها لانها متولدة من التفت الذي على البدن والحرم ممنوع عن ازالته بمنزلة ازالة الشجر

كقطع وردي لم يضر بالشجر ولذا حل قطع  
 الشجر الخشيش لانها اقيم مقام الانبات  
 (قوله) في كل ما ذكر (الاما جفت) أو انكسر  
 لعدم النماء أو ذهب بغيره كالقوت أو ضرب  
 فطاط لعدم امكان الاحترازة لانه تباع  
 (والعبرة للاصل لا لافضنه) لانه تباع (وبهذه)  
 أي الاصل (كهو) ترجعها للعبرة (والعبرة  
 لمكان الطائر فان كان) على غصن بحيث  
 (ولو ذبح) الصيد (وقوع في الحرم فهو صيد  
 الحرم والا لا ولو كان قوائم الطير لكان  
 (في الحرم ورأسه في الحل) فالعبرة لقوائمه  
 وبهذه ما ككلها لا لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه  
 ولو نائم فالعبرة لرأسه لسقوط اعتبار قوائمه  
 حشيش فاجتمع المبيع والحرم والمهرم في الحرم  
 الرمي الا اذا رماه من الحل ومتر السهم في الحرم  
 يجب الجزاء استصا نادائع (ولو شوى  
 أيضا أو جرأه) أو طيب لبن صيد (فضمنه)  
 لم يجرم أكله (وبما يبيع ويكره ويجعل منه  
 في القداء ان شاء اعدم الذكاة بخلاف ذبح  
 الحرم أو صيد الحرم فانه ميتة (ولا يرمي  
 حشيشه) بدابة (ولا يقطع) بجبل (الا الاخر  
 ولا بأس بأخذ كانه) لانها كالجفاف  
 (ويقتل قله)



فيكون اسماؤه منه (قوله من يذبح) أما لو كانت من دين غيره أو على الأرض فلا شيء عليه فيضيم الله المذبح  
كلما فاده في البحر (قوله أو القاشما) أشار بذلك إلى أن الله لا يذبح من الدين لا يذبح من القتل كما يذبح  
الاسمياني وغيره (قوله أو القاشما) أي أشار بذلك إلى أن المذبح لا يقتل ما يذبح المباشرة والتسمية لكن يشترط  
في الثاني التصديق فاده السارح بقوله لموت أما لو لم يمتد ذلك أو غسل فوبه غات القمل ثلاثي عليه ضم (قوله  
تصدق بمشاة) روى الحسن من الإمام أنه يمام في الواحدة كسرة وفي الاثنين أو الثلاثة قضية من الطعام  
وفي الأكثر نصف صاع بجر (قوله بجرادة) إنما وجب فيه لأنه من صيد البر (قوله بالدلالة) أي لودل المحرم أو أشار  
إلى قوله على يذنه فقتله الحلال وجب الجزاء لأنها من الصيد كما كسر في البحر (قوله هو الزائد على ثلاثة)  
وفي كلام قاضي خان أن العشرة فافوقها كثير واقصر شرع الهداية على الأقل فكان هو المذهب (قوله بجر)  
أي بهنا حيث قال ولم أر من تكلم على الفرق بين الجراد القليل والكثير كالتقل والذي يذبح أن يكون كالتقل  
ففي الثلاث وما دونها ذق بمشاة وفي الأربع فأكبر تصدق نصف صاع وجعل المصنف بجنا الدلالة عليه  
كالدلالة على القمل (تيسيه) وجوب الصدقة في ذلك على غير البعدي في المحيط بملوك أصاب جرادة في أحرامه  
أن صام يوما فزاد وإن شاء جمعها حتى يصيب عنه جرادات فيصوم يوما ويغني أن يكون القمل كذلك  
في حق المبدل ما علم أن العبد لا يكثر إلا بالصوم بجر (قوله إلا العقق) هو طائر رأيض فيه سواد ويبيض بنسبه  
صوته العين والقاف خاموس ومثل العقق في الحكم الزاغ وأقارب القرب على ما في فتح الباري حصة العقق  
والابضع وهو الذي في ظهره أوبنه يبيض والقفاف وهو المعروف عند أهل اللغة بالابضع ويقال له غراب البين  
لأنه بان عن فوج عليه الصلاة والسلام واشتغل بحيفة حين أرسله ليأق له صبر الأرض والاحصم وهو الذي  
في بطنه أوجناحه أوبنه يبيض وأوجرة الزاغ ويقال له غراب الزرع وهو الغراب الصغير الذي يأكل الحب  
حلي عن القهستاني (قوله على الظاهر) أي من الروايتين (قوله وتعميم البحر) حيث قال وأطلق في الغراب  
فجعل الغراب بأقاربه الثلاثة وما في الهداية من قوله والمراد بالغراب الذي يأكل الحنظل أو يخطه لأنه يبتدى  
بالأذى أما العقق فقير مستحق لأنه لا يسمى غرابا ولا يبتدى بالأذى فقيمته نظر لأنه دائم يقع على دبر الدابة  
غاية البيان حلي (قوله رده في النهر) حيث نقل عن المراجع أنه لا يقع على دبر الدابة في الغالب ثم قال وبه اندفع  
دعوى الدعوى فيه حينئذ وفي الظهيرة أنهم ما روايان (قوله وحداة) على وزن عنية والجمع حدأت مختار  
العصاح (قوله بكسر) أما بالفتح فمأس ينقره الجمل قتلها رأسان وحكي الحدأة بالفتح التاء وبها أوليت  
للتأنيث بل للوحدة كما في فتح الباري وهي طائرا يأخذ الفارة فهستاني (قوله وذئب) لأنه يترى بالأذى غالباً  
والغالب كالحقق (قوله وعقرب) يقال للذئب كروالشي ويقال عقرب وعقربة ونقل أن منبها على ظهرها ولا تنظر  
ميتا ولا تأمنا حتى يتحرك فهستاني عن فتح الباري (قوله وفارة) أطلقها فشملت الأهلية والوحشية وفي السطور  
إلى روى روايان بجر (قوله وكلب مقور) بالفتح من العقر وهو الجرح وهو ما يقرط شربه وأبداؤه فهستاني وهذه  
السبع المذكورة هي الفواشق المنصوص عليها في صحيح البخاري وسنن أبي داود ورواية الجعافى ومعنى التمسق  
فيه من خبثه وكثرة الضرر به من ولا شيء يقتلها مطلقا ولو لم يجر ما في الحرم (قوله أي وحشي) ليس تفسير المقور  
بل تبيده حلي (قوله أما غيره) وهو الكلب الأهل فليس يصيد أصلا فلا معنى لاستثنائه لكن يرد عليه أن  
جميع ما ذكره بهذه ليس يصيد أصلا حلي وكذا الحية والعقرب والفارة المذكورة قبله (قوله وبعض) هو صغير  
البق والمراد بها مطلق البق كصغير أو صغيرا وإنما لم يجب بقتل البعض وما عطف عليه شي لأنما ليست من  
الصيد أبو السعود (قوله وغل) أسود أو أصفر وهو الذي يؤذى بالعض حوى وشعوه لقهستاني (قوله لكن)  
لا يصلح الخ) استدرك على الإطلاق في النمل فإن ظاهره جواز إطلاق قتله بجميع أنواعه مع أن فيه ما لا يؤذى  
وهذا الحكم عام في كل ما لا يؤذى كاصر حوايه في غير موضع (قوله أي إذا لم يضرب) جواب من صاحب النهر  
عما أورد على القول بنسخ قتل الكلاب من أنه ذكر في المقتط أن الكلاب إذا كثرت في قرية أو ضرت بأهل  
القرية أصراد بأهلها يقتلها فإن أوارع الأهرار إلى الفاضل حتى يأمر بذلك قال في النهر فيصير ما في النهر  
على ما إذا لم يكن ثم ضرر (قوله ويرغوث) يضم الباء والفتح حوى (قوله وفيه) وهو حيوان يكون على الإبل  
أو البعير (قوله وسلخانة) نوع من جمع إن الماء معروف وقد يكون في البحر وهو حيوان في الشجر لا

من يذنه أو القاشما أو القاشما ثوبه في الشمس  
تقوت (تصدق بمشاة بجرادة) ويجب الجزاء  
فيها أي التمسك (بالدلالة كما في الصيد)  
يجب (في الكذب منه نصف صاع) والجراد كالتقل بجر  
(هو الزائد على ثلاثة) إلا العقق على الظاهر  
(ولا شيء بقتل غراب) إلا العقق في النهر (وحداة)  
ظاهرة وتعميم البحر رده في النهر (وحداة)  
يكسر فقتل بجرادة وفارة) بالفتح وجوز  
(وزنه وعقرب وحداة) وكلب مقور (أي  
البحر جدي التمسك) وكلب مقور (أي  
وحشي) أما غيره فليس يصيد أصلا ولا يؤذى  
وغل (كأن لا يصلح قتل ما لا يؤذى ولا يؤذى  
لم يجعل قتل الكلب الأهل إذا لم يؤذى ولا  
بقتل الكلاب بنسخ كافي المنع أي إذا لم  
يضرب (ويرغوث وفارة) بضم فتح  
فككون

فيقال لحنية أبو السعود (قوله وفرائس) هو الطير الذي يقبل على النار ينظنه بأبوابه منه فيمترق وفي عبادة  
 الجلال ما يفيد أن الفرائس الجراد وليس مراد هنا (قوله ووزغ) وهو السمى بسام أبرص وهو البرص (قوله  
 وذبور) أطلقه فحمل الصل (قوله وقنفذ) ومن أبي يوسف في قتل القنفذ روايتان في رواية جعله نوعا من الفأرة  
 وفي أخرى جعله كاليربوع ففيه الجزاء أبو السعود (قوله وابن عرس) فلا شيء فيه خلافا لابي يوسف وبعضهم  
 أطلق في لزوم الجزاءه كما في التبريلالية (قوله وأم حنين) بهمة مضمومة فمؤددة مفتوحة فحنينة على وزن زبير  
 ذوية تشبه الضب والضب حيوان للذكر منه ذكران وللأنثى فرجان أبو السعود وعن المصباح بزيادة من الجاني  
 (قوله وأم أربعة وأربعين) أمها هي الذوية ذات الأربعين الكنية جرة الساعة (قوله وجميع هواتم  
 الأرض) كالغافس والهواتم جمع هاتمة وهي كل حيوان ذي سم وقد يطلق على مفرد ليس له سم كالغزالة  
 أما الحشرات فهي جمع حشرة وهي مفار دواب الأرض كما في الديوان أبو السعود (قوله وسبع) هو كل حيوان  
 يختلف منهيب عاد عادة بجر (قوله صائل) أي قاهر وسائل على الحرم من الصولة أو الصالة بالهمز فهو سائل  
 قال صاحب البدائع اعتبار النثر المذكور انما هو في نوع مخصوص من السبع لا في جنسه مطلقا وذلك النوع  
 هو الذي لا يتعدى بالاذى غالبا كالسبع والكلب ونحوهما وأما النوع الذي يتعدى به غالبا كالأسد والنمر  
 والفهد فلم يحرم أن يقتله ابتداء ولا شيء عليه بقتله ثلاثا بعد عليه (تنبيه) مثل السبع الصائل العهد اذا مال  
 بالسيف على إنسان فقتله الممول عليه فانه لا يضمنه بخلاف الجمل اذا مال على إنسان فقتله وجب عليه قيمته  
 بالغة ما بلغت والفرق بين السبع والجمل أن الاذن في مسألة السبع بالقتل حاصل من صاحب الحق وهو الشارع  
 وأما في مسألة الجمل فلم يحصل الاذن من صاحبه وغناه في الجرح (قوله لزمه الجزاء) ومز أن الجزاء فيما لا يؤكل  
 لا يزيد على شاة قوله كما نلزمه قيمته أن افاد بالقيمة أن الاذن في قيمة السبع المملوك قيمتان قيمة لا يتجاوز قيمة شاة  
 خلق الشرع وقيمة لما ليك بالغة ما بلغت افاده صاحب الجرح (قوله ولو أوهنا طيبا) أخرج الآم اذا كانت غلبة فأن  
 عليه الجزاء لما ذكره الشارح (قوله وبطأه) هو الذي يكون في المساكن والحياض لانه ألوف بأصل الخلقة  
 وهو احتراز عن الذي يطير فانه صيد فيجب الجزاء بقتله من (قوله وأكل ما صاده حلال) لثبوت الحل في الحديث  
 الشريف حيث انتفتت وانه التصريم من الدلالة والامر (قوله ولو لحرم) الاثم للتعديل أي ولو صاده الحلال  
 لاجل الحرم حلبي عن الجرح (قوله في الحل) أما لو ذبحه في الحرم كان ميتة (قوله بلا دالة) متعاق بقوله صاده  
 (قوله ولا اعانته عليه) هذا عام في الصيد والذبح حتى لو اعطاه نسا بالرمي أو سكين الذبح حرم كما سبق (قوله على  
 المختار) راجع الى قوله لا للحرم وهذا ما رواه الطحاوي وقال الجرجاني لا يحرم وعظمه القدوري واعتمد رواية  
 الطحاوي من (قوله وتجب قيمة بذبح حلال) هذا كز مع قوله سابقا وذبح حلال صيد الحرم الا أنه أعاده  
 ليرتب عليه قوله ولا يجوز به الصوم (قوله ولا يجوز به الصوم) اقتصر على نفي الصوم فأعاد أن الهدي جائز وهو  
 ظاهر الرواية لانه فصل مثل ما جنى لان جنايته كانت بالاراقة وقد أتى بمثل ما فصل وفي رواية الحسن لا تجز به  
 الاراقة بجر (قوله لانه غرامة) طاهره أنها غرامة حقيقة وليس كذلك بل هي كفارة كالغرامة قال في الجرح  
 ولا يجوز به الصوم لان الضمان فيه باعتبار الحل وهو الصيد فصار كفارة الاموال بخلاف الحرم فان الضمان  
 فخره الفعل لاجراء الحل والصوم يصلح لانه كفارة واقوة تعالي أو عدل ذلك صيا ما اه (قوله حتى لو كان  
 الخ) مفهوم قوله بذبح حلال (قوله اجزاء الصوم) لانه كفارة محضة في حقه فيضرب بين الهدى والاعظام  
 والصيام كذا في النهاية (قوله لانه لا شيء في دلالته) ولو كان المدلول محرما والفرق في الدلالة بين الحلال والحرم  
 أن الضمان على الحرم جزاء الفعل والدلالة فعل وعلى الحلال في صيد الحرم جزاء الحل وبالدلالة لم يصل بالمحل شيء  
 (قوله ولو لا لالا) الا ترى أن يقول وهو حلال كما قيديه في جميع الانهر قال وانما قيدناه بظهور فائدة قيد  
 الدخول في الحرم فان وجوب الارسال في الحرم لا يتوقف على دخول الحرم لانه بمجرد الاحرام يجب عليه  
 كما في الاصلاح وبهذا يظهر من ما قبل حلالا ومحترما اه وعليه ينبغي أن يقال وهو في الحل بدل قوله  
 ولو في الحل اه حلبي والمسمى في ذلك أنه لما حرم استحق الطير الاثم بسبب هذه الفعلة وكذلك لما دخل  
 في الحرم وجب التمسك بالحرم اذ هو صار من صيد الحرم فاستحق الاثم (قوله أي اطارنه) لو قال أي اطلاقه  
 لكان أشغل لتناوله الوحش فان هذا المصمم لا يخص الطير اه حلبي والمراد الاطارة ولو على وجه مضيق

قول الشارح ومصباح ليل الذي في حيلة  
 الحيوان صراره معصية

(وفرائس) وذباب ووزغ وذبور وقنفذ  
 وصرصر وصباح ليل وابن عرس وأم حنين  
 وأم أربعة وأربعين وكذا جميع هواتم الأرض  
 لانها ليست بصيد ولا تتولد من البدن  
 (وسبع) أي حيوان تام (صائل) لا يمكن  
 دفعه الا بالقتل ولو أمكن بغيره فقتله لزمه  
 الجزاء كما نلزمه قيمته لانه لو لم يكن  
 ولو أوهنا طيبا لان الآم هي الاصل ويقر  
 وبعبرود جائع وبطأه أي وأكل ما صاده  
 حلال ولو لحرم (وذبحه) في الحل (بلا دالة  
 بحر) لا (أمر به) ولا اعانته عليه فلو  
 وجد أحد هاتين الحلالين لا للحرم على  
 المختار (وتجب قيمة بذبح حلال صيد الحرم  
 ونصدق به ولا يجوز به الصوم) لانها غرامة  
 لا كفارة حتى لو كان الذابح محرما أجزأه  
 الصوم وقيد بالذبح لانه لا شيء في دلالته الا  
 الاثم (ومن دخل الحرم) ولو في الحل (وفي يده حقيقة) بهي  
 الحرم (ولو في الحل) ولو في الحل (أي اطارنه)

ان ابا حنيفة يأخذ عند الارسال كما يأتي للشارح (قوله أو ارساله للعل ودبعة) اعترضه ابن الكمال بأن يرد  
 المودع كيد المودع وأيضاً الحلال الذي أخذ مستقر في الحرم حال الأخذ فيجب عليه عدم التضرع له فبرسه  
 ويضمن قيمته لما لك ويدل على ذلك ما ذكره صاحب النهر بقوله وشمل اطلاقه ما لو غصبه وهو حلال وأحرّم  
 الغاصب فانه يلزمه ارساله وعليه قيمته لما لك ولو رده برئ ولزمه الجزاء كما في الدراية اه لأن المودع أخف  
 حالاً من الغاصب فاجرى في الغاصب مجرى فيه فيتعين الارسال مع الاباحة (قوله هل وجه غير مضيع) الذي  
 يظهر أنه مفرغ على القول الضعيف المذكور في الشارح والافعال انهم تدل على الاطارة مطلقاً في القوسات  
 وجب ارساله واطارته ولا يزول به ملكه حتى اذا حل ثم وجده في يد اجنبي فهو أحق به وفي اله ندبة ولو أصاب  
 الحلال صيداً ثم أحرم مكانه يده فعليه ارساله فان لم يرسله حتى ملك في يده يضمن بدائع ولا يزول ملكه  
 بالارسال حتى لو ارسله وأخذته انسان بغيره اذا تقل من احرامه شرح الجمع لابن مالك والمحرم اذا أخذ الصيد  
 يجب عليه ارساله سواء كان في يده أو في قبض معه أو في يده فان ارسله محرم من يده فلا شيء على المرسل لأن  
 الصائد ما ملك الصيد اه فهذا يصح في الارسال ولو على وجه التضييع والله سبحانه وتعالى أعلم (قوله  
 لأن تسيب الدابة حرام) قد يقال محله في غير صيد الحرم وفي غير الحرم لوجوب الأمن له بالنص والأمن لا يفتق  
 الا بالارسال المطلق وما في كراهة جامع الفتاوى لا يبعد تحريم تسيب الصيد المذكور لانه مفروض في غيره  
 (قوله شري عاصي الخ) مثل النسر الصيد ومثل العاصي غيرهما من المتقومات (قوله واعتقها) مجاز عن  
 اطلاقها والا فلا عتاق في اصطلاح الفقهاء خاص بالملوك من بني آدم اه حلي وفيه أنه ليس بمصدق بيان في  
 اصطلاحهم وهو في اللغة لا يخص الملوك من بني آدم فالمراد المعنى القوي (قوله جازان قال الخ) أفاد أن  
 السائبة المحرمة في الاسلام أن يسيبها ولا يجعل لاحد بدا عليها وبغيره بغيره أنه اذا لم يقل ذلك لا يجوز  
 وقد علمت أن ذلك في غير الصيد المتقدم فلا ينهض دليلاً لاقبيله (قوله ولا يخرج عن ملكه باعتاقه) سواء قال  
 من أخذه ففيه اه أولم يقل أما اذا لم يقل قطاها وأمان قال فانها لا بدخل في ملك أحد الا اذا أخذها حتى  
 اذا وجدها صاحبها قبل أن يأخذها أحد بقيت على ملكه وليس لاحد أخذها منه أما اذا أخذها أحد  
 بعد اعتاقها فحكمه مذكور بعد في الشارح (قوله وقيل لا) أي لا يجوز اعتاقها سواء قال من أخذه ففيه اه  
 أولم يقل اه حلي وظاهر تأخيرها وحكاية بقبيل تضعيفه (قوله لانه تضييع للمال) أما اذا لم يقل قطاها  
 وأمان قال فربما لا يقدر أحد على أخذها فيفوت انتفاعه وانتفاع الغير بها فيكون تضييعاً اه حلي (قوله  
 وحينئذ) أي حين ادعت الحكم في اعتاق الطير وهو التفصيل المتقدم (قوله فتقيد الاطارة) أي المذكورة  
 في قوله أي اطارته اه حلي (قوله بالاباحة) أي بأن يقول من أخذه ففيه اه حلي أقول لا بد لم تقيده  
 مسئله المصنف من مسئله جامع الفتاوى لوجوب الارسال في مسئله المصنف دون الاخرى بل هي مفروضة  
 فيما اذا اعتقها من تلقاء نفسه ولا من مامر (قوله قبل) ظرف بمعنى على الضم أي قبل الاطارة والاعمال فيه  
 الاباحة اه حلي (قوله وفي كراهة مختارات النوازل الخ) ذكر هذه العبارة لبيان حكم السائبة اذا وضع  
 انسان يده عليها (قوله وأصلها) ليس بقيد فيما يظهر لأن المدعى في التملك على قول المرسل عند الارسال هي  
 لمن أخذهها وقد يقال انما قيد به لمنع الأخذ لأن قوله هذا ينزل به بما لا صلاح زيادة يمنع من الرجوع منها وبدونه  
 له الرجوع اذا مانع ويحذر وفي البصر من كتاب الاقطة أن هذا قول بعض مشايخنا وذكره أن التملك من  
 الجهول لا يصح (قوله فلا سبيل للمالك عليها) أي على أخذها (قوله وان قال لاحاجة لي بها) واركتب محظوراً  
 بذلك كما يؤخذ من قوله سابقاً جازان قال من أخذه ففيه اه وانظر ما لو كانت بهيمة لا يرغب أحد في أخذها  
 وقد يجوز عن الاتفاق عليها هل لا يحرم تسيبها التاكل من نبات الارض (قوله والقول اه) أي للمالك أنه لم يصحها  
 لاسد لانه يتكرار اباحة التملك وان يرهن الاخذ أو نكل عن الميمن سلت للاخذ بجر من القطة (قوله لا يجب  
 الخ) أي الارسال وقيل يجب (قوله بجران العادة) أي العادة الجارية أي المستمرة بين العصابة ورضوان الله تعالى  
 عليهم أجمعين فانهم كانوا يحرمون وفي يومهم صيود ودواجن ولم ينقل عنهم ارسالها والدواجن جمع داجن وهو  
 الذي ألف المكان من صيود وحشيات ومستأنسة حلي عن النهر وفي المصباح دجن بالمكان دجنا من باب  
 قتل ودجونا أقام وأدجن بالالف مثله ومنه قيل لما يأنف البيوت من الشاة والجهاهم ونحوه وداجن وقد قيل

أو ارساله للعل ودبعة فتساقط (على وجهه  
 غير مضيع له) لأن تسيب الدابة حرام وفي  
 كراهة جامع الفتاوى شري عاصي من  
 الصيد وأعتقها جازان قال من أخذها  
 فهي له ولا يخرج من ملكه باعتاقه وقيل  
 لا لانه تضييع للمال انتهى قلت وحينئذ  
 فتقيد الاطارة بالاباحة قبل انتهى وفي كراهة  
 مختارات النوازل سبب ادعاءه ان قال عند  
 وأصلها فلا سبيل للمالك عليها ان قال عند  
 تسيبها هي لمن أخذها وان قال لاحاجة لي  
 بها فله أخذها والقول به بينه انتهى (لا يجب  
 ان كان) الصيد في بيته (بجران العادة

باجنة بالناء أبو السعود وقد علم أن العادة فيمن أحرم وفي نحو بيته الصيد أنما من صاده وهو محرم تعيين عليه  
 الارسال مطلقا كما تقدم ذكره (قوله القاشية) أي الظاهرة التي لا منكر لها فهي بمنزلة الاجماع منهم والاجماع حجة  
 (قوله وهي من إحدى الحجج) وفي نسخة أقوى (قوله بدليل أخذ المصنف) أي حل أخذ المصنف بفلافة للمحدث  
 وحرمة من غير خلاف فوجود الخلاف تغير الحكم من الحرمة إلى الحل فكذلك بوجود القفص تغير من الحرمة  
 إلى الحل لأن المصنف أو الطبري بوجود الخلاف والقفص بعد منعه من اليد قال الحلبي والظاهر أن محل  
 القفص ما إذا كان الحبل المشدود في رقبة الصيد في يده (قوله فله أمسا في الحل) قد مرنا أن هذا الفرع يقيد  
 حل الارسال مطلقا وقوله في الحل قديمه لأنه ما دام في الحرم فهو مسدده استحقق إلا من بدخوله (قوله أخذه  
 منه) الأولى حذف منه ليقيد حكم الأخذ مطلقا سواء أخذه من الحل أو الحرم أو كان ودبسة بخلاف ما ذكره  
 فإنه إن رجع ضمير منه إلى الحل وهو المتبادر دل بغيره على أنه لا يشترط أخذه من إنسان أخذه من الحرم  
 وليس كذلك فإن حكمه ما إذا حله لم يهرج عن ملكه وإن رجع إلى المرسل بأنه أخذه منه وبعبارة  
 أو غصبا كان حكم إطلاقه مسكوثا عنه حلي بزيادة (قوله لأنه لم يخرج عن ملكه) الأولى حذفه لأنه عين قول  
 المصنف ولا يخرج من ملكه فكان الأولى الاقتصار على التعليل الثاني (قوله لأنه ملكه وهو حلال) تعليل لعدم  
 خروج الصيد عن ملكه ولو قال لأنه أخذه وهو حلال لكان أحسن من قوله لأنه ملكه لأن مفهومه حيث  
 هكذا أو أما إذا ملكه وهو محرم فإنه يخرج عن ملكه مع أن المحرم لا يملك الصيد اه حلي ومجمل على حسن  
 هذه الأولوية قوله بعد بخلاف ما لو أخذه وهو محرم (قوله لما يأتي) من قوله لأن المحرم لم يملكه ويوجد هذا  
 في بعض النسخ زياد وتوافقه لأنه لا يرسله عن اختياره وفيها نظر لأن هذا التعليل بعينه يجري في الحلال إذا  
 ملكه ثم أدخله الحرم على أن الارسال عن اختياره موجود فيه ما فقد الإكراه (قوله فلو كان جاريا) لا يصح  
 نفي عنه على ما قبله بل على قول المصنف سابقا وجب إرساله (قوله لفعله ما وجب) أي لأنه فعل ما هو الواجب  
 عليه من الارسال فلم يكن متعديا قوله فلو باعه) تفريع على قوله وجب إرساله وهي مفروضة في حلال أخذه  
 صيدا ثم أحرم أو دخل به الحرم وإنما قلنا ذلك لأن المصنف فيما يأتي ذكر أن من أخذ الصيد وهو محرم وباعه  
 فيه بباطل فلو علمنا الكلام هذا لم يحظور الخطأ في كلام المصنف لأن البيع المذكور مفسد وأطلق  
 في بيعه فتمثل ما إذا باعه في الحرم أو بعد ما أخرجه إلى الحل لأنه صار بالادخال من صيد الحرم فلا يحل أخراجه  
 بعد ذلك كذا في البحر وهذا التعليل يفيد أنه إذا أودعه وأخرجه إلى الحل وجب إعادته إليه وليس له أمسا كره  
 في الحل وهو منافق ما تقدم من أن له إرساله ودبسة وأنه لا يخرج من ملكه هذا الارسال وأن له أمسا في الحل  
 (قوله رد البيع) لثبته إلى أنه فاسد لا بطل بخلاف ما إذا أخذه محرما فإنه باطل كما يأتي أفاده أبو السعود  
 (قوله إن بقى) أي ذلك البيع في يد المشتري حلي عن التمسك الثاني (قوله والا) أي وإن لم يبق في يده بان ألقاه  
 المشتري أو تلف أو غاب المشتري ولا يمكن إدراكه أبو السعود (قوله فله الجزاء) وهو قيمة ولا يتخير في صير  
 الحرم بل يتعين الهدى أو الصدقة (قوله لأن حرمة الحرم) المتبادر منه أن المسئلة موضوعة فيما إذا باعه في  
 الحرم ويقيد أنه لو أخرجه منه جاز البيع فيكون جاريا على رواية ابن جماعة عن محمد بن أنه إذا أخرجه إلى الحل  
 جاز أكله وبيعه وذبحه لأن حق الله تعالى في العين لا يمنع جواز البيع كبيع مال الزكاة والاضحية ونقل في التهر  
 تشعبها (قوله ضمن) مرسله لأنه ملك الصيد ملكا محترما فلا يسل احترامه باحرامه وقد ألقاه المرسل فيمنعه  
 بحر (قوله من يده الحكيمة) كالقفص والبيت حلي (قوله خلافا لها) فقال لا يضمن لأن المرسل أمر بالمروء  
 ناه عن المنكر وما على المحسنين من جيل وتطيره الاختلاف في كسر المعازف كذا في الهداية وهو يقتضي أن  
 يفتى بقوله ما هنا لأن الفتوى على قولهما في عدم الضمان بكسر المعازف وهي آلات الله وكالطنبور بحر وأشار  
 الشارح إلى ذلك بقوله وقولهما استحسن لأن الفتوى على الاستحسان الأنبياء استثنى من مسائل قليلة  
 (قوله لا يضمن مرسله) مثل إطلاقه الارسال من اليد الحقيقية والحكيمة (قوله لأن الحرم لم يملكه) لأنه محرم  
 عليه فصار كالحر والخنزير وصرح في الكنز بطلان بيعه وكذا المصنف فيما يأتي فلا يقول على ما في البحر عن  
 المحبط من فساد البيع (قوله وحيث) أي حين إذ كان الحرم لا يملكه فلا يأخذه من أخذه ولو كان في الحل  
 (قوله كسرا ووجه) فهو الوصية والصدقة والأعطية والاختيارى ما يدخل الملك عليه باختياره والجبوي

القاشية بذلك وهي من إحدى الحجج  
 (أو قفصه) ولو القفص في يده بدليل أخذه  
 المصنف بفلافة للمحدث (ولا يخرج) الصيد  
 (عن ملكه) هذا الارسال فله أمسا كره في الحل  
 (وله) أخذه من إنسان أخذه منه) لأنه لم  
 يخرج من ملكه لأنه ملكه وهو حلال  
 بخلاف ما لو أخذه وهو محرم لما يأتي (قوله  
 كان جاريا) كان (فقتل حمام الحرم فلا شيء  
 عليه) لأنه ما وجب (فلو باعه رد البيع) إن  
 بقى والا فله الجزاء) لأن حرمة الحرم  
 والأحرام تمنع بيع الصيد (ولو أخذه حلال  
 صيدا فأحرم ضمن مرسله) من يده الحكيمة  
 اتفاقا ومن الحقيقية عنده خلافا لها وقوله ما  
 استحسن كسرا في البرهان (ولو أخذه  
 محرم لا) يضمن مرسله اتفاقا لأن الحرم لم  
 يملكه وحيث فلا يأخذه من أخذه (والصيد  
 لا يملكه المحرم بسبب اختيارى) كسرا  
 ووجه (بل) بسبب (جبوي)

ما يدخل في ملكه وان لم يقبل (قوله في احدى عشر) الاولى عشرة بالناء لانها قوت للموت والمعد وموت  
 لفظا (قوله مبسوطة في الاشياء) حيث قال لا يدخل في ملك أحد شئ بغير اختياره الا الارث اتفاقا وكذلك  
 الوصية في مسئلة وهي ان يموت الموصى له بعد موت الموصى قبل قبضه قال الزبلي رحمه الله تعالى وكذا اذا  
 أوصى للجنين يدخل في ملكه من غير قبول استصحابا اهدم من يلى عليه حتى يقبل منه اه وزدت ما ذهب اليه  
 وقوله العبد من غير ان السيد يملكه السيد بلا اختياره وقوله الونف يملكها الموقوف عليه وان لم يقبل ونصف  
 الصدق بالطلاق قبل الدخول يستحقه الزوج ان كان قبل القبض مطلقا وبعدمه لا يملكه الا بقضاء أو رضى  
 كما في فتح القدير والمعيب اذ ارد على البائع به لكن ان كان قبل القبض انفسخ البيع معناه وان كان بعده فلا بد  
 من القضاء أو الرضى كالموهوب اذ ارجع الوهاب فيه وأرض الجانيات والشفيع اذا غلظ بالشفعة دخل الثمن  
 في ملكه المأخوذ منه جبرا كما يسبغ اذا هلك في يد البائع فان الثمن يدخل في ملك المشتري وكذا انما ملكه من  
 الولد والفقار والماء النافع في ملكه وما كان من ازال الارض الا الكلا والخشيش والصيد الذي باض في أرضه اه  
 حلي وانما زاد الشارح قوله والسبب الجبري ولم يقل بل بسبب جبري في احدى عشرة مسئلة ليعيد ان الكلام  
 في السبب الجبري مطلقا لا يقيد كونه في الصيد (قوله فلذا قال الخ) الاولى ان يقول ومثل الجبري تبع الجبر  
 بقوله الخ (قوله كالارث) كأن مات مورث المهرم فاته بملك الصيد (قوله لكن في التمر) رهن السراج هذا  
 الاستدراك ليس في محله لان كلام الاشياء فيها رأت مطلق لا يتقيد بهذه الورد ولا شك في الاتفاق على كون  
 الارث مطلقا بغير ما وانما يمكن في صورة المحرم اذا مات مورثه عن صيد على كلام السراج لقيام المانع  
 وهو الاحرام كقسيم الموانع الاربع وهي الرق والسكر والقتل واختلاف النعمة والملك فكلما يقدم قيام تلك  
 الموانع في بنية الارث لا يقدم حداثتها اه حلي بايضاح وان جعل استدراكا على المصنف كان في محله (قوله  
 فان قتله محرم آخر ضمنا) أمالوقته حلال فان كان الصيد في الحرم لزمه الجزاء وان كان من صيد الحل لا ضمان  
 عليه بالقتل اسكن يرجع عليه الاخذ بما ضمن فالرجوع لافرق فيه بين الحرم والحلال بجر (قوله بالغ مسلم)  
 الاولى زيادة تعاقل لان الجنون في حكم الصبي والنصراني حوى (قوله لانه قزر عليه ما كان بعرض السقوط)  
 فانه كان محتمل الارسال قبل قتله وللتقرير حكم الابتداء في حق التضمين فانه أبو السعود (قوله على ما احتلوه  
 الكمال) وجرم به الزبلي وصرح به في الهيعة من المتفق وظاهر ما في النهاية ان يرجع الاخذ بالقيمة مطلقا حلي  
 عن الجبر (قوله لانه) أي الحرم المكفر بالصوم (قوله لم يرجع الى ربه) أي في باب جناية البهيمة ان الرأكب  
 والسائق والقائد يضمنون ما وطئت دابته وما أصابت يدها أو رجلمها أو رأسها أو كذبتها أو خطته أو صدمته على  
 نفسه بل مذكور هنالك فهل يقال هنا اه حلي والظاهر ان الضمان في الاشياء المملوكة كالحمار والصيد فليس  
 بمملوك بل الجزاء هذا كفارة ولذا لم تجب على الصبي فيكون فعلها كفعل الصبي لاسيما وقد اعتبر القصد في بعض  
 صورها حتى لو قطع شجر الحرم أو حشيشه بغير فكر كانوا أروصب فسطاط لا يلزمه شئ والله سبحانه وتعالى أعلم  
 (قوله ولو صيبا أو نصرانيا) النصراني ليس يقيد فيما يظهر فالمراد الكافر وهذا بناء على أن الكفار غير مخاطبين  
 بالقروع وصحح خطاهم وقدمت ويضفي أن يزداد عليهم ما الجنون فان قلت كيف يصح احرام النصراني وهو ليس  
 أهلا للنية والاحرام يتوقف عليها قلت المراد أنه أحرم صورة بأن أي بأفعال الاحرام وان لم يكن معتبرا شرعا  
 قال في القبح والكافر والجنون كالصبي فلو حج كافر أو مجنون فأفاق وأسلم فجند الاحرام أجزأه ما قال وهذا  
 دليل على أن الكافر اذا حج لا يحكم بإسلامه بخلاف ما لو صلى بجماعة اه حوى (قوله فلا جزاء عليه) أفرد  
 الضمير فيه وفيما بعده لان العطف بأو (قوله لانه يلزمه حقوق العباد) فيه أنه لا حق له فيه لانه صاده وهو محرم  
 اللهم الا أن يقال المراد الحق الذي لزمه بسبب قتله فانه كان يمكنه الخلاص باطراره (قوله وكل ما على المفرد الخ)  
 أي وكل جناية على المفرد بسبب هدم الخ وذكر الضمير في به مراعاة للفظ ما يخرج بذلك الحق قبل الذبح فانه  
 لا يلزم المقر به شئ لان الذبح ليس واجب عليه فليس على القاتل به الا دم واحد أفاده في الجبر (قوله بفعل شئ)  
 متعلق بجناية والبناء للتصوير والاولى تأخير هذه العبارة بعد قول المصنف فلي القاتل دمان (قوله من  
 مخطورات) أي مخطورات الاحرام كالطبيب وليس الخطب وأخذ المصنف (قوله لا مطلقا) أي ليس المراد الجناية  
 مطلقة وان لم تكن على الاحرام فان ذلك لا يصح مراد المذكرة الشرح (قوله من واجبات الحج) كالصبي والرجي

والسبب الجبري في احدى عشر مسئلة  
 مبسوطة في الاشياء فلذا قال تبع الجبر من  
 الهيعة (كالارث) وجعله في الاشياء بالاتفاق  
 لكن في التمر عن السراج أنه لا يملكه بالميراث  
 وهو الظاهر (فان قتله محرم آخر) بالغ مسلم  
 (ضمنا) جزاء من الاخذ بالاخذ والماتل  
 بالقتل (ورجع أخذه على قاتله) لانه قزر عليه  
 ما كان بعرض السقوط وهذا (ان كثر عيال  
 ما كان بعرض السقوط) على ما اختاره السراج  
 وان كثر يوم هلا على ما اختاره السراج  
 لانه لم يجرم شيئا (ولو كان القاتل) بجهة لم يرجع  
 على ربه ولو (صيدا أو نصرانيا فلا جزاء عليه)  
 الله تعالى (و لكن) رجس الاخذ عليه  
 بالقيمة (لانه يلزمه حقوق العباد دون حقوق  
 الله تعالى) وكل ما على المقر به دم بسبب  
 جنيته على احرامه يعني بفعله شئ من  
 مخطورات لا مطلقا اذ لو ترك واجبا من  
 واجبات الحج أو قطع نبات الحرم لم يحد



والأخانة بعد القرب (قوله لأنه ليس جنابة على الاحرام) بمعنى ما ذكرنا من أن النقص عن أفعال الحج أو جنابة  
على اطهر فهي جراءة حرمة المحل ولا تعد فيه (قوله فعلى القارن دمان) لادخال النقص على العبادتين وسواء  
كان قبل الوقوف بفرفة أو بعده إلى الخلق لأن المذهب بقاء احرام حرة القارن بعد الطواف إلى الخلق فبالخلق  
ينتهي طوافها حتى في حق النساء حتى لو جامع القارن بعد الخلق لا يلزمه لا بسجل العمرة شي فإن قلت ان احرام  
الحج أقوى لكونه فرصادون العمرة فينبغي أن يجعل الاضعف كالمهدوم كقتل المحرم صيد المحرم فإن جنابة  
المحرم تمت جنابة الاحرام فلا يجب لها شيء استة لا قلت لان لم يكتف به أقوى بل مساو لاحرامها بدليل  
أن احرام العمرة يحرم به جميع ما يحرم باحرام الحج (قوله ومنه مقتنع ساق الهدى) لأنه لا يخرج عن احرام  
العمرة إلا بالخلق يوم النحر وكذلك من جمع بين حجته وجنى جنابة قبل الشروع في الاعمال فإنه يلزمه دمان  
عند الامام لأنه محرم باحرامين كالقارن كذلك في البحر وكذا المجتمع الذي لم يسبق الهدى وبقي محرما بعمرة حتى  
أدخل عليه احرام حجه ثم جنى لأن المدار على الاحرامين كما عرفت ونوقف فيه الحلبي ثم لا فرق في التعبد بين  
كفارة الجنابة وكفارة الضرورة فاما أن يهدى هديين أو يضوم صيامين أو يطعم اطعمتين فيما اذا ابس أو غطي  
رأسه للضرورة (قوله لجنابته على احراميه) عليه التكدين (قوله فعليه دم واحد) لما أخبر الاحرام عن الميتات  
ولو عاد إلى الميتات وأحرم سقط الدم (قوله لأنه حيث نذير بقارن) لتبديل وجوب الدم الواحد ولتكون  
الاستثناء منقطعاً وذلك لأن الدم يلزمه سواء أحرم بعد ذلك بجمع أو مرة أو بهما أو لم يحرم أصلاً لا يدخل لكونه  
قارناً في وجوب ذلك الدم (قوله لتعد الفعل) وهو الاحرام الذي وقعت فيه الجنابة منها (قوله ولو دخلان  
صيد المحرم الخ) ولو اشترك محرم ودلال في قتل صيد المحرم فعلى المحرم جميع القيمة وعلى الدلال نصفها لما أن  
الضمان يتبع في حق الدلال (قوله لا) أي لا يمتد الجزاء عليه ما وفي الضمان تفصيل فإن ضرباه ضربة  
واحدة فثبات كان على كل واحد منهما نصف قيمته محبباً وان ضربه كل واحد منهما ضربة فإن وقع معا فإنه  
يجب على كل واحد منهما ما نقصه جراحته ثم يجب على كل واحد منهما نصف قيمته مجروحاً مجروحاً حتى لا يمتد  
جميع الصيد عند اتحاد ذهابيهما صارتا متغابفة عليه ما فضمن كل نصف الجزاء وعند الاختلاف الجزاء الذي تلف  
بضربة كل وهو المختص بالذات فله عليه جزاؤه والباقي متلف بفعله ما فعليه ضمانه ولو اشترك دلال ومفرد وقارن  
في قتل صيد المحرم فعلى الدلال ثلث الجزاء وعلى المفرد جزاء كامل وعلى القارن جزاء آن (قوله لاتحاد المحل)  
وهو الصيد فلا يتعد الجزاء (قوله وبطل بيع محرم صيدا) سواء باعه حياً أو بعد ما قتله لأن بيعه حياً تعرض  
للمسبب فوات الامن وبيعته بعد ما قتله بيع ميتة ولو هلك في يد المشتري فلا ضمان عليه للبائع وان كان  
قد اصطاده البائع وهو دلال ثم باعه فإن المشتري يضمن قيمته وأما ان المصنف بطلان البيع والشراء  
فعله ما اذا كان العاقدان محرمين أو أحدهما فأفاد أن بيع المحرم باطل ولو كان المشتري حلالاً وان شراؤه  
باطل وان كان البائع حلالاً (قوله وكذا كل تصرف) أي من هبة وصية وجعله مهر أو بدل خلع لأن العين  
خرجت عن كونها محلاً للتصرف فالتصرف فيها عبثاً فيكون قيمته العينة (قوله ان اصطاده وهو  
محرم) هذا الشرط انما يناسب بيع المحرم اذ لا معنى لقوله وبطل شراء المحرم ان اصطاده وهو محرم فكان  
عليه أن يذكر الشرط بعد القول اه حلي (قوله والا) أي وان لم يسطده وهو محرم بأن أحرم وهو في ملكه  
فالبائع فاسد للتمسك عنه وكذلك ان كان المشتري حلالاً فان كان محرماً فالشراء باطل كما سأل في حلي وقوله وكذا اذا  
كان المشتري حلالاً أي والبائع محرم فإن الشراء فاسد وفيه أن المعبر بجناب البائع المحرم فيكون البيع باطلاً  
كما هو صريح قول المصنف وبطل بيع محرم صيداً ولا وجه لوصفه بالبطلان في جانب البائع وبالفاسد في جانب  
المشتري (قوله فلو قبض المشتري) أي أو الموهوب له وقد عطف فإن كانا محرمين لم يكن كل واحد جزاء وان كان  
أحدهما محرمًا لزمه فقط (تبينه) لو غصب دلال صيد المحرم ثم أحرم الغاصب والصد في يده لزمه ارساله وضمان  
قيمته للمغصوب منه ولو لم يفعل ذلك الارسال ودفعه لاه خصوب منه حتى يرى من الضمان مكان عليه الجزاء  
وقد أضافه ونصل لفراجه قال أي غاصب يجب عليه رد ذواته غاصب اذا رده المغصوب ضمه وهذا مما يدل  
على أن المراد بالارسال مطلقه ولو على وجه مضيق (قوله وفي الغاصب يضمن قيمته) أي يضمن المشتري قيمته  
للمغصوب فبأنه لا ملكه حلي (قوله أيضاً) أي كما يضمن البائع الجزاء أما المشتري فان كان محرماً يضمن الجزاء

لأنه ليس جنابة على الاحرام (فعلى القارن)  
ومثله مقتنع ساق الهدى (دمان وكذا الحكم  
في الصدقة) فتأني أيضاً لجنابته على احراميه  
(الابحار والميتات غير محرم) استثناء  
منقطع (فعليه دم واحد) لأنه حيث نذير  
بقارن (ولو قتل محرم صيداً تعدد الجزاء)  
لتعدد الفعل (ولو سلا لان) صيد المحرم (لا)  
لاتحاد المحل (وبطل بيع محرم صيداً) وكذا  
كل تصرف (فشرأوه) ان اصطاده وهو  
محرم والا فالبيع فاسد (ولو قبض) المشتري  
(فقطب في يده فطلبه وعلى الساتع الجزاء)  
وفي الساتع يضمن قيمته أيضاً

أيضا وان كان حلالا ليس عليه غير القيمة كما هو ظاهر اهـ - حلي - (قوله كما ترمي) أي في قوله أخذ حلالا صبيحا  
 فأحرمت من سله - حلي - (قوله أخرجت من الحرم) سواء هلقت في الحرم أو بعد ما أخرجت كما يفرض من الزيادة  
 المتصلة الآتي بيانها (قوله وماتنا) حمل حكم ذبحهما أو اتلافهما أي وجهه بالاولى (قوله فزعهما) لاق للصبيح  
 بعد الاخراج من الحرم بقى مستحق الامن شرعا ولهذا يجب رده الى مأمنه وهذه صفة شرعية تقسرى الى الولد  
 اهـ حلي - (قوله لم يجزه) بفتح اليا من جزاء به وهو لائق بمقتضى الاخر بالياء قاموس وغيره المستخرج  
 والبارز للولد وحكم الزيادة المتصلة كالشعر والجن حكم المنفصلة المذكورة والظاهر ان علوقها به اذ اخرجها  
 في حكمها كما سبق (قوله لعدم سراية الامن حينئذ) يعني ان الام اذا جازها لم تبقى مستحقة للامن فلم يسر الى  
 الولد قال في الجهر فان اذى جزارها ثم ولدت ليس عليه جزار الولد لانه بعد اداء الجزاء لم تبقى آتية لاق وصول  
 انطلق كوصول الاصل ولهذا يملكه الذي أخرجهما بعد اداء الجزاء فلو ذبحهما لم تكن ميتة لكنه مكره اهـ  
 حلي - (قوله انظر انهم) اخذ من كلام النهر حيث قال فان اذى الجزاء ملكها ملكا خبيثا ولذا قالوا بكرهه  
 اكلمها وهي عند الاطلاق تنصرف الى التحريم فدل على انه يجب ردها بعد اداء الجزاء - حلي - وأصله من البحر  
 (قوله آفاق) ترجمه في الكتز بباب مجاوزة الوقت من غير احرام قال الحلي - لو عبر المصنف عن مجاوزة الميقات كما  
 عبر به في الكتز لعل قوله ككتي يريد الحج ومتنع فرغ من عمرته واستغنى عن ذكرهما بعد ولشئ حرميا أحرم  
 عمرته من الحرم وبستانيا أحرم طبعه أوله عمرته من الحرم فان كل من لم يحرم من ميقاته المعين له لم يمه دم مالم يعد  
 اليه سواء كان حرميا وبستانيا أو آفاقا باغية الا امر أنه يشترط لزوم الاحرام في البستانيا والحرمي قصد التسك  
 ويتكفي في الآفاق قصد دخول الحرم قصد مع ذلك نكاحا ولا اهـ (قوله مسلم بالغ) فان جاوز وهو صبي أو كافر  
 فأسلم وبلغ لاشئ عليه كما في الفقه ووجهه أنه ما وقت المجاوزة غير محاطين ولم يقيد بالحرلان عد الحكم  
 يشمل الرقيق فلو تجاوز بالا حرام ثم اذن له مولاه فأحرم من مكة لم يمه دم يؤخذ به بعد العتق أو اليهود (قوله  
 يريد الحج) اعلم أنه لا فرق في لزوم الدم بمجاوزة الميقات بغير احرام بين ما لو أراد الحج أو العمرة أو لم يرد شيئا  
 ذكره الشارح مثل ما ذكره صدر الشريعة وتبعه ابن كمال باشا وصاحب الدرر من أنه اذا لم يرد الحج أو العمرة  
 لا يجب الدم وهم منشؤه قول الهداية وهذا الذي ذكرناه أي من لزوم الدم بالمجاوزة ان كان يريد الحج أو العمرة  
 فان دخل البستان لحاجة فله ان يدخل مكة بغير احرام اهـ فانه يوهم أن لزوم الدم بالمجاوزة محله اذا قصد ذلك  
 فان لم يقصد بل قصد التجارة أو المسابحة لاشئ عليه وليس كذلك بل يجب أن يحمل ما ذكره على أن الغالب  
 في فاصدى مكة من الآفاقين قصد التسك كما ذكره الكمال والا فلا احرام يلزم على من قصد مكى سواء قصد انك  
 أم لا (قوله على ماسياتي) أي في قوله وعلى من دخل مكة بلا احرام حجة أو عمرة اهـ حلي - (قوله وجاوز وقته)  
 أطلق الوقت على المكان مجازا وفي البحر الميقات مشترك بين الزمان والمكان بخلاف الوقت فانه خاص بالزمان اهـ  
 والمراد آخر المواقيت (قوله اعتبارا لارادة عند المجاوزة) يعني أن الآفاق اذا قصد مكانا داخل المقات  
 لحاجة لينتقل الى دخول مكة بلا احرام فله يشترط أن يقصد ذلك المكان معينا حين خروجه من البيت أولا  
 قال في البحر والذي يظهر هو الاول فانه لا شك أن الآفاق يريده دخول الحل الذي بين الميقات والحرم وليس  
 ذلك كافيا فلا بد من وجود قصد مكان مخصوص من الحل حين يخرج من بيته اهـ قال في النهر أقول الظاهر  
 أن وجود ذلك القصد عند المجاوزة كاف ويدل على ذلك ما في البدائع بعد أن ذكر حكم المجاوزة بغير احرام  
 قال هذا اذا جاوزا هذه المواقيت الخمسة يريد الحج أو العمرة أو دخول مكة أو الحرم بغير احرام فانما اذا لم يرد  
 ذلك وانما أراد أن يأتي بستان في عامر أو غيره لحاجة فلا شئ عليه اهـ فاعتبر الارادة عند المجاوزة كما ترى اهـ  
 قلن من هذا أن معنى قول الشارح اعتبارا لارادة عند المجاوزة أي كما تعتبر من بيته أو ما بين بيته والميقات  
 ويصريح به في قوله ولو عند المجاوزة وانما بعد المجاوزة فلا تعتبر قط فانه حينئذ عند المجاوزة كان فاصدا مكة  
 فاذا جاوز بغير احرام لم يمه دم ولا يسقط عنه بقصد مكان من الحل بعد المجاوزة وهذا ويجب على الشارح أن يذكر  
 هذه المسئلة عند قول المتن دخل كوفي البستان فانه يحملها كما فعله في البحر والنهر اهـ حلي - (قوله فان عاد الى  
 ميقات) نكره اشارته الى أنه لا يجب عليه أن يرجع الى الميقات الذي جاوزه بل يجوز أن يرجع الى غيره اقرب  
 أو بعد والاولى أن يحرم من وقته أفاده صاحب البحر (قوله ثم أحرم) منه أو بعد ما خرج عنه مجاوزة له وأحرم

كما ترمي (ولدت غائبة) بعدما (أخرجت من  
 الحرم وما غاب عنه) وان اذى جزارها أي  
 الامن حينئذ وحمل يجب ردها بعد اداء  
 الجزاء الظاهر من (آفاق) مسلم بالغ (يريد  
 الحج) ولو فلا (أو العمرة) فلو لم يرد واحدا  
 منهما لا يجب عليه دم بمجاوزة الميقات أو  
 وجب حج أو عمرة ان أراد دخول مكة أو  
 الجرم على ماسياتي قريبا (وجاوز وقته)  
 ظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبارا لارادة  
 عند المجاوزة (ثم أحرم ثم أحرم أو عاد اليه  
 فان عاد) الى سبعة ايام

ومرتبه لانه هو في الواجب عليه في تعظيم البيت قاله في البصر (قوله حال كونه محرما) أي حجج أو عرة أبو السعود  
والظاهر أنه إذا هم الاحرام كذلك (قوله لم يشرع في ذلك) بعم الطبع والعمرة (قوله كما واف) ولولا القدوم ومثله  
الوقوف وطواف العمرة (قوله ولو شوطا) مفعول في عبارة أنه لا بد في لزوم الدم وعدم مكانه سقوطه من الشوط  
الكامل ومثله في البصر حيث قال فلو عاد إليه بعد ما طاف شوطا لا يسقط عنه الدم اه وقال في الدور بأن ابتداء  
الطواف أو استتم الطرفة طاف بأوفى اقتضى أنه يكتفى بالاستسلام فقط كما في الشربة لالية واقتضى الاكتفاء أيضا  
بعض شوط حيث قال بأن ابتداء الطواف وابتداء الطواف بالشروع فيه وهو صادق أيضا في بعض الشوط  
ويدل عليه أيضا قول الشارح فيما سب أن أوعاد بعد شروعه وقول المصنف لم يشرع في ذلك فإن الشروع  
لا يتوقف على الشوط الكامل اه حلي (قوله لأن الشرط) أي في سقوط الدم وليس المراد أنه شرط في صحة  
التسليم لأن تعيين الاحرام من الميقات واجب حتى يجبر من الدم ولو كان شرط الكفاية فمما تركه يفسد الحج أفاده  
الحوي (قوله عند الميقات) أو بعد أن يجاوزه إلى غير جهة الحرم ثم يترجم محرما (قوله خلافا لهما) هذا لا يسقط  
الدم مطلقا كالو أحر من دورة أهله ومتر بالمواقف ما كفايته لا شيء عليه اتفاقا وجواب الامام أن الاحرام  
من دورة أهله هو العزيمة وقد أتى به فإذا ترخص بالتأخير إلى الميقات وجب عليه قضاء حقه بانشاء التلبية بحصر  
واعلم أن الناظرين في هذا المقام كما قاله الحوي من شراح الكتاب وغيرهم اتفقوا على أن العزيمة في حق  
الآفاق أن يحرم من دورة أهله وهو لا يخلو عن اشكال اذ لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا أحد من  
العصابة رضى الله تعالى عنهم أنه أحر من دورة أهله فكيف يصح اتفاق الكل على ترك العزيمة وما هو الأفضل  
اه (قوله مقتضاه) أي في الآفاق فلا تارة أنشاء التلبية الواجبة عليه عند ابتداء الاحرام من الميقات وأما في الثانية  
فلا تارة تدارك ما فات (قوله والأفضل عوده) أي سواء كان محرما بالحج أو بالعمرة أو بهما حلي بزيادة (قوله  
الاذخاف فوث الحج) أي فانه لا يعود ويعني في احرامه لأن الحج فرض والاحرام من الميقات واجب وترك  
الواجب أهون من ترك الفرض واستفاد منه أنه لا تفصيل في العمرة بل يعود لانها لا تفوت أصلا بجر (قوله  
أوعاد بعد شروعه) لأن ما شرع فيه وقع معتذبه فلا يعود إلى حكمه الا بابتداء بالعود إلى الميقات أبو السعود  
ولم يأت بجفهم قول المصنف ولي والمناسب ذكره بأن يقول أوعاد قبل شروعه ولم يأت عند الميقات  
ذكره الحلبي (قوله يريد بالحج) أما إذا لم يرد الحج الا بعد الجاوزة لا شيء عليه كما يأتي (قوله وصار ميكا) بأن أحر  
للعمرة ولم يسبق الهدى والظاهر أنه إذا ساق الهدى كذلك لأنه يحرم من الحرم ومثل من ذكره لو أحر أهل  
المواقف حجج أو عرة من الحرم لأن ميقاتهم الحل كما في النهر (قوله ميقات المكي) أي حقيقة أو حكما كما تمتع  
والميقات لهما الحرم (قوله من الحرم) فإن ميقاتهما للعمرة الحل أي موضع منه (قوله وبالعود) أي إلى  
الميقات سواء كان ميقات الحج أو للعمرة وأنشأ الاحرام منهما أو أحر وعاد إلى مساميلها والأفضل العود  
إن لم يحف فوات الحج وما ذكرناه هو معنى قول الشارح كما مر (قوله أي آفاق) أفاده هذا أن ذكره اتفاقا وبأنه  
المراد به من كان خارج المواقف (قوله البستان) أي بستان بنى عامر وهي قرية داخل الميقات وخارج الحرم  
يسمى الآن نخلة محمود ومنه إلى مكة أربعة وعشرون ميلا حوي (قوله أي مكانا من الحل) أشار به إلى أن ذكر  
البستان اتفاقا وأن المراد مكان داخل المواقف ولا بد من تعيينه كما يفهم مما مر (قوله لحاجة قصدها) ليس  
بقيد فيما يظهر ويدل على ذلك ما يأتي في الحيلة (قوله ولو عند الجاوزة) أي ولو قصد المسكن المخصوص عند  
الجاوزة كما يدل عليه ما في التور و ليس المراد ما يطعمه ظاهره من قصد الحاجة عند الجاوزة (قوله كما مر) من  
قوله قرية الظاهر ما في النهر عن البدائع اعتبار الأرادة عند الجاوزة (قوله ونية مدة الإقامة) أي بالبستان  
(قوله ليست بشرط) أي في حل دخول مكة بلا احرام (قوله على المذهب) مقابله ما قاله أبو يوسف رحمه الله  
تعالى أنه أن نوى إقامة خمسة عشر يوما في البستان فله دخول مكة بلا احرام والأفلا حلي عن البصر (قوله  
ورقة البستان) أي ميقات احرام الحج أو عمرة البستان يعني به الحل الذي بين البستان والحرم فلو دخل مكة ثم  
أحر منها لتسكن هل يجب عليه الدم ظاهره ثم لأن من جاوزة فانه بغير احرام وجب عليه وقد يقال لماذا لم يجعل  
الحكم كحل مكة فيحرم لجه منها لأن له دخوله بغير احرام ويحتمل أن يكون المراد أنه أراد التسكن وهو بالبستان  
فتمتعت ثم أحره بالحل ويدل على قول المصنف مع الشارح وحل لاهل داخلها يعني لكل من وجد في داخل

حال كونه (محرما لم يشرع في ذلك) صفة  
محرما كطواف ولو شوطا وانما قال (واي)  
لأن الشرط عند الامام تجديد التلبية عند  
الميقات بعد العود اليه خلافا لهما (سقط  
دمه) والأفضل عوده الا اذا خاف فوت  
الحج (والا) أي وان لم يعد أوعاد بعد شروعه  
(لا) يسقط الدم (سكتي يريد بالحج ومتنع  
فرغ من عمرته) وصار ميكا (ونحو ما من الحرم  
وأحرما) بالحج من الحل فانه عليه حادما  
به اوزة ميقات المكي بلا احرام وكذا لو أحرما  
بعمرة من الحرم وبالعود كما مر يسقط الدم  
(دخل كوفي) أي آفاق (البستان) أي  
مكنا من الحل داخل الميقات (لحاجة)  
قصدها ولو عند الجاوزة كما مر ونية مدة  
الإقامة ليست بشرط على المذهب  
(له دخول مكة غير محرم ورقه البستان)

المواقيت دخول مكة غير محرم ما لم يرد نسكا وتطيره ما ذكره في الهدية ان المكي اذا خرج الى الحل وأحرم بجمع  
ووقت بمرقة لا شيء عليه اه وذلك لان مبقاته الحرم غير أنه لم يرد الحج منه فكذلك يقال هنا (قوله لانه) أي  
الافاق الذي قصد البهتان (قوله كائن) أي في شرح قول المستوفى وحرم تأخير الاحرام عنها الى قصد دخول  
مكة ولو لم حاجة ومباراة الشارح هناك اما لو قصد موضعاً من الحل كتبليس وبجدة حل لم يجاوزته بلا احرام  
فانما حل به التصق بأهله فله دخول مكة بلا احرام وهو الحيلة لم يرد ذلك الا بالمرور بالحج للجماعة اه (قوله وهذه  
حيلة الخ) هذا مكرز مع الذي قدمه في المواقيت قال في البصرة قالوا وهذه حيلة الا فاق اذا اراد دخول مكة  
بغير احرام فينبوي أن يدخل خليصاً مثلاً فله مجاوزة قربانغ الذي هو مبقات الشامي والمصري المهادي للجمعة  
اه وهذه العبارة خالية من اشتراط قصد الحاجة بخلص وهو يدل على ما قلناه سابقاً (قوله على من دخل مكة)  
مراده بمكة الحرم مجازاً من اطلاق أشرف أجزاء الشيء على كاه كاطلاق الكعبة على الحرم في قوله تعالى  
هدى بالغ الكعبة فلا فرق بين دخول مكة أو الحرم في لزوم الاحرام كاتدل عليه عبارة البدائع أبو السعود عن  
الحوى (قوله حجة أو عمرة) لان الله تعالى أوجب ذلك تعظيماً لهذه البقعة فجاوزة المبقات التزام للاحرام دلالة  
سكانه قاله على أن أحرم ولو فله يلزمه حجة أو عمرة كذلك اذا قل ما يدل على الالتزام (قوله فلو عاد) أي  
الى المبقات كما يفيد به في الهداية لكن في البدائع أنه يلزم به مبقات أهل مكة وهو الحرم للحج والحل للعمرة وأقره  
في فتح القدير وأقاد في الشرح لالاية أن التقيد بالخروج الى المبقات لاجل سقوط الدم لا للأجزاء فليصل تقيد  
الهداية على هذا خطي موصفاً (قوله فأحرم بذلك) أي مطلقاً ما كان بها أو عمرة اه حلي (قوله وقامه  
في الفتح) حيث علل ذلك بقوله لان الواجب قبل الاخير صادف في ذمته فلا يقطع الا بالتعيين بالنية حلي  
(قوله عما عليه من حجة الاسلام) واما لو أحرم بنقل من المبقات فتقدم بقوله فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء فقول  
أبي السعود التقيد بما عليه ظاهر في أن التخل بالحج أو العمرة لا يبريه عما وجب عليه بالدخول سهو ظاهر  
(قوله ذلك) أي الذي جاوز فيه المبقات بلا احرام (قوله لتدارك التروك في وقته) انما يظهر في الحج لتعين وقته  
لا في العمرة لعدم تعيينها (قوله لصبرورته) أي التروك بتأني الذمة بسبب قبول السنة والاولى التعبير  
بالقبول وفيه أن العمرة لا تصير بدالعدم وقتها كما سبق فينبغي أن يسهط الواجب بدخوله بلا احرام بالمتذرة  
في الثانية كالاولى وأجاب الاكمل بأنه اذا أخرها الى وقت تكبره فيه وهو أيام النحر والتشريق صار كانه فوترها  
فصارت ديناً قال بعض المتأخرين ولا يخفى ضعفه قال الكمال ولما قيل أن يقول لا فرق بين سنة المجاوزة وسنة  
أخرى فان مقتضى الدليل أنه اذا دخلها بلا احرام ايسر الاوجوب الاحرام بأحد التمكن فقط في أي وقت  
فعل ذلك يقع أداء أي عاقبته بالدخول اذ الدليل لم يوجب ذلك في سنة معينة ليصير بقاء تأنيهاً في نفسه اه  
أحرم من المبقات ينسك عليه تأذي هذا الواجب في ضمنه وعلى هذا اذا تكرر الدخول بلا احرام ينبغي أن  
لا يحتاج الى التعيين وان كانت أسباباً متعددة الأشخاص دون التوع كما قلنا فحين عليه يومان من رمضان  
ينوي حجة فقام عليه ولم يعين الاول ولا غيره جاز وكذا لو كان من رمضان على الاصح فكذلك انقول اذا رجع  
مراداً فأحرم كل مرة بذلك حتى أي على عدد خلافه خرج من عهده ما عليه اه (قوله فأحرم بعمرة) الاولى  
فأحرم بنسك اذا العمرة ليست بقد قال في الهدية رجل جاوز المبقات فأحرم بحجة فأفسدها أو فاته الحجة  
فتضاها سقط عنه الدم الذي وجب للوقت اه (قوله مضى) وجوباً لا فاسد انسك كصحة لا يخرج عنه  
الابائضاه (قوله ترك الوقت) أي الاحرام من المبقات (قوله بالاحرام منه) أي من المبقات أي مبقات كان  
من مواقيت الافاق كاتقدم فلو قضاء من مبقات المكي أجزاء ورسمه الدم بمجاوزة الوقت غير محرم كما استفيد  
عما ذكرناه عن الشرح لالاية (قوله مكي الخ) منونه في الكتوب ياب إضافة الاحرام الى الاحرام وترك المصنف ذلك  
لانهم من جهة الجنائيات أي في حق المكي دون الافاق الا في إضافة احرام العمرة الى الحج غير وصائل هذا  
النوع على أربعة أقسام بالقسمة العقلية واستوفاه المصنف أولها أن يدخل احرام حج على احرام مثله ثانيها  
أن يدخل احرام عمرة على احرام مثله ثالثها أن يدخل احرام حج على احرام مثله ثانيها  
الافاق اذا أحرم بالحج بعد فعل أقل أو شواطء العمرة كان فارقاً بلا سامة كالو لم ينف أصلاً كافي البصر (قوله  
ومن يحكمه) أشار به الى أن التقيد بالمكي انما هو للاخترا من الافاق فيتم المكي حقيقة ومن كان دخل

ولا شيء عليه) لانه التصق بأهله كما مر وهذه  
حيلة لا فاق يريد دخول مكة بلا احرام (و)  
يجب (أي من دخل مكة بلا احرام) لكل مرة  
(حجة أو عمرة) فلو عاد فأحرم بذلك أجزاء  
عن آخر دخوله وقامه في الفتح (ومضاه)  
أي أجزاء عماله بالاحرام أو فادراً وحرمة متذرة  
عليه) من حجة الاسلام لتدارك التروك في وقته  
(لكن في عامه ذلك) بتأني قبول السنة (جواز  
لا بعده) لصبرورته: بتأني قبول السنة (جواز  
المبقات) بلا احرام (فأحرم بعمرة ثم أقسدها  
مضى وقضى ولا دم عليه ترك الوقت) لغيره  
بالاحرام منه في القضاء (مكي) ومن يحكمه

بالحق كافي المهر وقول بعضهم وهم أهل الحرم فيه قصور (قوله طاف لعمرة) أطلقه فمثل ما إذا كان في أشهر  
 الحج أو لا يحل بالمسوط وخرج ما لو أحرمت أو لا بالحج وطاف به شوطاً ثم أحرمت بالعمرة فإنه يرضى بها كالأول ينف بصح  
 (قوله أي أقل أشواطها) وهي الثلاثة فنادونها احتزبه عما إذا أحرمت بالحج بعد إحرام العمرة قبل أن يطوف  
 شيئاً من العمرة فإنه يرضى بها اتفاقاً وعما إذا أحرمت به بعد أن طاف أربعة أشواط فاكتر في الهداية وشروجهما  
 أنه يرضى بالحج بلا خلاف لأن لا أكثر حكم الكل فبینه ذرونها وفي المبوط أنه لا يرضى واحداً منهما  
 كالوفى منها وعليه دم لكان النقص بالجمع بينهما فكذا لا بما كل منه وجعله الاستيعابي ظاهر الرواية ومقتل من  
 أبي يوسف أن يرضى بالحج أفضل واختار الفقيه أبو الليث وقاضي خان في فتاواه ثم قال ويضى في عمرته ثم يقضى  
 بالحج من عامه ذلك أن يرضى وقته ولم يذم في ظاهر الرواية أنه إذا رضى الحج يلزمه دم وقضاء عمرة مع الحجة  
 كما أوجب الإمام في الموطأ الأقل كذا ذكره الاستيعابي حلي عن المهر (قوله رضى) أي تركه وهو من باب  
 طلب وضرب أي يرضى الحج عند الإمام استحباباً لا إحراماً بالعمرة قد تأكد بأدائه من أهمها وإحرام الحج  
 لم يتأكد ورضى غير المتأكد أيسر ولا في رضى العمرة والحالة هذه إبطال العمل وفي رضى الحج امتناعاً عنه  
 وقالوا رضى العمرة أولى لأنها أدنى حالاً وأقل أعمالاً وأيسر قضاء لأنها غير موقوفة وقد ظهر بما قرأناه أن رضى  
 الحج في مسئلة الكتاب مستحب حتى إذا رضى العمرة مع حتى عند الإمام ولذا قال في الهداية وعليه دم  
 بالرضى أي يمارض لأنه تحلى قبل أو أنه لتعذر المضي فيه فكان في معنى المحصر إلا أنه في رضى العمرة قضاؤها  
 لا غير وفي رضى الحج عليه قضاؤه وحجراً له في معنى فانت الحج (قوله وجوبا) الواجب رضى أحدهما  
 لا بجمعه وما ذكره مخالف لما ذكره صاحب البحر وأخوه وتليده المنصف (قوله بالحق) متعلق برضه قال  
 في البحر ولم يذكر بما إذا يكون واضواً يعني أن يكون الرضى بالفعل بأن يخلق مثلاً بعد الفراغ من أقلل العمرة  
 ولا يكتفى بالقول أو بالنية لأنه جعله في الهداية تحللاً ولا يكون إلا فعل شيء من محظورات الإحرام أنه  
 (قوله انتهى المكي) المراد به من كان داخل المواقف كافتدائه (قوله وعليه دم) قبل أن يضي لزوم دم من دخول  
 النقص على الإحرامين وأجيب بأنه غير ممنوع من أحدهما ثم وقد أمر على الله عليه وسلم عائشة رضي  
 الله تعالى عنها بالدم لما رضى العمرة (قوله لأنه كفايت الحج) وحكمه أن يخلل بعمرة ثم يأتى بالحج من قابل  
 (قوله حتى لو حج) غاية على التعليل المفيد أنه قضاء في غير عامه (قوله سقطت العمرة) فإنه يستلزم في معنى  
 فانت الحج بل كالمحصر إذا تحلى ثم حج من تلك السنة فإنه لا يجب عليه عمرة بخلاف ما إذا انحوت السنة (قوله  
 وقضاها) أي ولو في ذلك العام لأن تكرار العمرة في سنة واحدة جائز بخلاف الحج أفاده صاحب الهندية  
 (قوله فقط) أي أبشر عليه عمرة أخرى كافي الحج وليس مراده في الدم لقول الهداية وعليه دم بالرضى أحدهما  
 رضى أ ه حلي (قوله صح) لأنه أدى أفعاله كما التزم به (قوله وأساء) أي أنه لأن الجمع بينهما في حق المكي  
 منهي عنه والنهي يقتضي الإثم لا الإساءة التي مرجعها خلاف الأولى (قوله وذبح) تمكن النقصان في نفسك  
 بارتكاب المنهي عنه لأنه قارن أو متتابع أن أضاف إحرامه بعد فعل أكثره في أشهر الحج ولا تمتع ولا قرآن لمكي  
 أي لا يخلان وإن صما (قوله وهو دم جبر) فلا ياكل منه ولا يجزى فيه سمع البدنة بخلاف دم التكرار (قوله  
 ومن أحرمت بهج الخ) شروعه في الجمع بين الإحرامين جليين وهو غير مكروه في ظاهر الرواية كما يأتى (قوله وج) أي  
 وقف بعمرة أمالوا أحرمت بالثاني قبل الوقوف بعمرة لئلا أو نهاها ورضى الثانية وعليه دم للرضى وعمرة حجة  
 من قابل ويرتضى عند الإمام بوقوفه بعمرة وأما إذا أحرمت ليله النحر بعد ما وقف بها فماذا في أن يرتضى عند  
 الإمام بوقوف مزدلفة لا بعمرة لأنه سابق بسبب الترتيب لا بما يكون متأخراً بصح (قوله ثم أحرمت يوم النحر) قيد بتراخي  
 إحرام النياي من الأول لأنه أن أحرمت بهما معاً وعلى التعاقب لهما وارتفعت أحدهما إذا أوجبه ما قرأناه  
 دم للرضى ويضى في الآخر ويقضى حجة وعمرة لا بجل التي رضى بها وإذا جنى قبل النحر وعليه دم معان الجناية  
 ولو أحصر قبل أن يسير إلى مكة بعثه دين وإذا لم يحج في تلك السنة لزمه عمرتان وجنات لأنه فاته جناتان  
 في هذه السنة وهذا كله عند الإمام وغمام يانه في البحر (قوله لزمه الآخر) لا يمكن إلا أنه لأن الإحرام الثاني  
 انما يرتضى لتعذر الأداء ولا تعذرهما في الأداء لأن إحرامه انصرف إلى حجة في السنة القابلة (قوله لهما  
 الأول) أي الإحرام الأول بالحق (قوله نعم دم) أي فيلزمه الآخر مع دم (قوله قصر) أراد بالتصغير المطلق لأن

طاف لعمرة ولو (شوطاً) أي أقل  
 أشواطها (فأحرمت بالحج نفسه) وجوبا  
 بالحق لئلا يكتفى من الجمع بينهما (وعليه  
 دم) لأجل (الرضى وجب وعمرة) لأنه كفايت  
 الحج حتى لو حج في سنة سقطت العمرة ولو  
 رضى أحدهما فقط (فلو أقامه صبح) وأساء  
 (وذا حج) وهو دم جبر في (أحرمت يوم النحر)  
 (ومن أحرمت بهج) وجب (نحر) أحرمت يوم النحر  
 بالتركان (كان قد حلق للأول لزمه الآخر)  
 في العام القابل (بلا دم) لأنه لهما الأول  
 (والا) يخلق الأول (نعم دم قصر)



التقصير لادم فيه الحافه الصدقة لانه ارتضا في ناقص شهر وظاهره انه فاقص حتى في حق المرائع انه افضل  
في حقه ولا يكون افضل مع كونه ناقصا على انه على هذا التفسير لا تدخل المرأة مع انه انما عدل عن الحلق  
اليه ليدل عليها (قوله بلنائه على احرامه) أي احرام الحج الشامي وأما احرام الطه الاولي فقد انتهى فلا جناحة  
عليه اه حلي (قوله والتأخير) ظاهر كلامه انه عطف على التقصير فيقتضي أن تأخير الحلق عن أيام الضر  
جناية على الاحرام وليس كذلك بل هو ترك واجب فالصواب أن يعطف على مدخول اللام فيكون  
التقدير أول التأخير فلا يفيد التركيب حينئذ أنه جناية فوجعل الشارح العلة في وجوب الدم أحد هذين اشارة  
الى أنه لا يلزم دم آخر لجمع بين احرام الحليين لانه ليس بمكروه اه حلي (قوله ومن أتى بعمره الخ) أي بطوافها  
أو أكثره وسعى وبذل على أنه سعى قوله الا خلق فانه يدل على أنه أتى بجميع أفعالها وسأفى حكم ما دام  
يسع (قوله الا خلق) أراد به ما يعم التقصير ما لو كان بعد الحلق فلا يكون جامع بين احرامها ولا شيء عليه حينئذ  
(قوله فأحرمت بأخرى) أشار بالقائه الى أن احرام التلبية تأخر عن الاولي أما اذا كانا معا أو على التعاقب فيلزم  
وترفض احدهما بالشروع في عمل الاخرى عند الامام ووجب القضاء ودم الترض وان كان قبل الفراغ بعد  
ما طاف للاولي شوطا رخص الثانية وعليه دم الرض والقضاء وكذا لو طاف الكل قبل أن يسعى (قوله مكروه  
تحريرا) لانه يصير جامع بينهما في الفعل لانه يؤتيهما في سنة واحدة كذا في المحيط وتعقبه الكمال بأنه  
لا يتم لأن كونه يمكن من أداء العمرة الثانية لا يوجب الجمع فعلا (قوله فيلزم الدم) أشار بتفريده على الكراهة  
الى انه لا يلزم دم من جهة الحلق لانه يمكنه أن يؤخر الحلق الى الفراغ منه سماعا لان الحلق في العمرة غير  
موقت بزمان (قوله لا يجنبين) أي لا يكره الجمع بين احرامين يجنب لانه لا يكون جامع بينهما الا اذا (قوله  
في ظاهر الرواية) مقابلة ما في غاية لبيان أنه حرام لانه بدعة (قوله ثم أحرمت بعمره) أي أحرمت بعمره ثم حج لزم  
ولو طاف أقل أشواط العمرة ولا ساء كما ذكره صاحب البصر في أول باب إضافة الاحرام الى الاحرام والمراد  
أنه أحرمت بالعمرة قبل فعل أكثر طواف التذوق بقدره المقابلة بقوله فان طاف له أربعة أشواطاً كراه حلي  
(قوله ولا يبطأ) زاد الشارح ولذا يكون تعطلا لقوله وصار طوافا لأن القرآن يجب فيه أن يرتب أفعال  
الحج على أفعال العمرة كما ذكره الشارح والوقوف قبل أفعالها فالتفطت اه حلي (قوله لانها) اه  
لحذف تدبيره ولا يجوز فعلها بعده الخ (قوله لا ياتوجه) فلو عاد أمكنه أدائها من (قوله فان طاف له  
طواف القدوم) أي أو أكثره حلي والاحتياط بالاقول كالمقدم بجر (قوله قضى عليها) وهذا المعنى جائز كما  
أفاده صاحب البصر (قوله وهو دم جبر) لانه خالف السنة وصحبه في الهداية كذا في البصر فكان سبيها أكثر من  
الاول كما في التهر واختار شمس الأئمة السرخسي أنه دم شكر فان عمدا قال في الجامع الصغير وأحب الى أن  
يرفض العمرة فدل على أنه دم شكر فانه لم يبين أفعال العمرة على أفعال الحج لأن ما أتى به إنما هو سنة فيمكنه  
بناء أفعال الحج على أفعال العمرة ولا موجب للجبر واختاره الكمال وقواه بأن طواف القدوم ليس من سنن  
الحج بل من سنة قدوم المسجد الحرام كعنى النخبة لغيره من المساجد اه ونقله الشرنبلالية عن قاضى  
خان والامام المحبوبي أيضا اه حلي وأما الخلاف يظهر في جواز الاكل منه (قوله ونذبت رفضها) أي العمرة  
لانه فانه الترتيب في الفعل من وجه لتقديم طواف القدوم على العمرة وفيما سبق لم يفت لانه هناك لم يقدم  
الا احرام ولا ترتيب فيه ولا يلزم الرض هنالاق المؤدى ليس بركن الحج أبو السعود (قوله قضى) أي  
العمرة وقوله اسمعة الشروع أي رعى بما يلزم بالشروع (قوله لرفضها) أي لاجل رفضها (قوله فاهل بعمره يوم  
الحج) أي مطلقا سواء كان قبل الحلق أو بعده قبل طواف الزيارة أو بعده واختاره في الهداية وصحبه الشارح  
لانه بعد الحلق والطواف قد بقى عليه شيء من واجبات الحج كما روى وطواف الصدر وسنة الميت وقد كرهت  
العمرة في هذه الايام أيضا فيصير بابيا أفعال العمرة على أفعال الحج بل لا ريب وهو مكروه حلي من البصر  
(قوله مع كراهة التحريم) التعظيم أمورا الحج الواقعة في هذه الايام فينبغي تغير فيها لها (قوله تخلصا من الاثم)  
لانه أدى أركان الحج فكان بابيا أفعال العمرة على أفعال الحج من كل وجه وان كان خطأ تخصا  
أبو السعود (قوله صح) لأن الكراهة ما في غيرها وهو كونه مشقولا بأداء بقية أفعال الحج في هذه الايام  
وتخلص الوقت لتعظيم الامر الحج زبلي (قوله لا تركاب الكراهة) بالجمع بين الاحرامين فيها اذا أهل بعمره

عمره ليس المرأة (أولا) بلنائه على احرامه  
بالتقصير أو التأخير (ومن أتى بعمره الا الحلق  
فأحرمت بأخرى ذبح) الاصل أن الجمع بين  
احرامين لمعرتين مكروه تحريرا فيلزم الدم  
لا يجنبين في ظاهر الرواية فلا يلزم (أه في  
أحرمت بجمع ثم) أحرمت (بعمره لزم) وصار  
طارا مستائرا (و) (اذن) بطلت (عمره بالوقوف  
قبل أفعالها) لانهم لم ينزع سبحة على الحج  
(لا بالتوجه) الى معرفة (فان طاف له)  
طواف القدوم (ثم أحرمت برفضها) كما ذكره  
ذبح (وهو دم جبر) ونذبت رفضها (احصه الشروع  
بطوافه) فان رفض قضى (احصه الشروع  
فيها) (وأتى دما) لرفضها (حج فاهل بعمره  
يوم التهر) (أو في ثلاثة أيام) (بعده لزمه)  
بالشروع لكبر مع كراهة التحريم (ودفعت)  
وجوبا تخلصا من الاثم (وقضيت مع دم)  
لرفض (وان مضى) عليها (صح وعليه دم)  
لا تركاب الكراهة

يوم الصر قبل الملق أفق بقية الافعال طية اذا اهل في بعد الملق أبو السعود عن سري الدين (قوله وجب  
الرفض) أي لما أحرمت به من حج أو عمرة (قوله لأن الجمع بين إسرائين للجبين) هذا راجع إلى قوله إذا أحرمت به وذلك  
لأن أحرام الحج الدائمات باقي وقد أضاف إلى أحرام الحج الثانية اه حلي (قوله أو لعمرة) راجع إلى قوله  
أو بها وهو يقتضي أنه جامع بين إسرائين له مرتين وليس كذلك بل هو جامع والحالة هذه بين عمرتين من حيث  
الافعال حلي من البحر وجهه أن فائت الحج يتصل بأفعال العمرة من غير أن يتقلب إحرامه إحرام العمرة  
فيصير جامعاً بين العمرتين من حيث الأفعال فلهذا الرفض كالأحرام بهما (قوله غير مشروع) هذا مسلم  
في الجمع بين العمرتين أما بين الجبين فهو مشروع ومنه على ما في غاية البيان من أنه حرام لأنه بدعة وظاهر الرواية  
عدم الكراهة (فائتة) المشروع ما أمر الشارع بفعله وتركه فلا يتناول المكروه وغير المشروع ما نهى الشارع  
عن فعله وتركه ومن جعله المكروه وأما الجائز فالحرام فتناول المكروه حلي عن القهستاني (قوله يتي  
في إحرامه) أي الحج ولا يتقلب إحرامه للعمرة (قوله ثم يرد) أي التحلل بأفعال العمرة (قوله لصحة المشروع)  
أي بالأحرام (قوله بالرفض) أي رفض ما أحرمت به تارة واحدة وهو متعلق بقوله للتحلل أي والواجب التحلل بالأفعال  
وقد منع منها مانع

• (باب الإحصار) •

لما كان التحلل بالإحصار نوع جنائياً بدليل أن دمه الذي يلزمه ليس له أن يأكل منه ذكره في الجنائيات وأخره  
لأن سبناه على الاضطرار وتلك على الاختيار غير (قوله المنع) أي بامر غير حسي وبالحسي يقال له حصر  
لا إحصار قال في الكشف يقال أحصر فلان إذا منعه أمر من خوف أو مرض أو عجز وحصره إذا حبسه  
عدو عن الحسي أو من هذا هو الأكل وحكاه صاحب القريب وقال هو المشهور (قوله منع عن وكن) جعل  
العمرة بأن منع من طوافها وتشكيه الركن يقتضي أنه إذا منع في الحج عن أحد ركنيه يكون محصراً وسيأتي  
أن القادر على أحدهما لا يكون محصراً (قوله بعدد) سواء كان آدمياً كافراً أو غيره (قوله أو مرض) يزيد إليه  
بالذهاب والركوب (قوله أو موت محرم) أي أو زوج في حق المرأة قال في البحر ومن الإحصار ما إذا أحرمت  
أمرأة بغير زوج أو محرم فلا تحلل إلا بالدم لأن المنع الشرعي آكد من المنع الحسي ومنه ما لو أحرمت العبد والأمة  
ولو باذن المولى فله أن يخلعها وللزوج أن يحلل الزوجة إذا أحرمت بغيره ولو باعها ما أحرمت بغيره ولو باعها ما أحرمت بغيره  
لله شئ في الزوج فعل ذلك وانما يذكر المصنف ذلك لأن كلامه في محصر يتوقف فله على الهدى كما سيأتي  
وتحليل هو لا يتوقف عليه فقد قالوا إن تحليل الزوج والسيد أن يصنعاً أدى ما يحظر في الأحرام من فعل  
ظفر أو شعر أو تطيب أو تعقيب وفي كراهته بالجماع قولان وفي نفي ترجيح الكراهة وتبع الحرة هدياً والأمة  
والعبد لا يلزمهما إلا هداً إلا بعد اعتق أفاده صاحب النور (قوله أو هلاله ثقفة) أي ولم يقدر على المشي كما قيد  
به في التنبيس فإن قدر عليه فليس بمحصر وعمله في المتوسط بأنه لا يبعد أن لا يلزمه المشي في الابتداء ويلزمه بعد  
النشروع كما لا يلزمه حجة التعوق ابتداء ويلزمه الاتمام إذا شرع فيها وجعل صاحب المحط ما في التنبيس قول  
محمد وقال أبو يوسف أن قدر على المشي للسعال وخاف أن يعجز جازله التحلل اه بحر ولم يذكر قولاً للإمام في هذه  
المسئلة والظاهر أنه لا خلاف بين صاحبين فإن قول محمد محمول على ما إذا لم يحق العجز والمراد بالخوف غلبة  
الظن كما سبق له نظيره هذا القيد متفق عليه والله تعالى أعلم بالصواب (قوله حل له التحلل) أفاده أنه لو صبر  
ورجع إلى أهله بغير تحلل إلى أن يزل الطوف فانه جائز فإن أدرك الحج فيها والاحتلال بالعمرة فالتحلل يذبح الهدى  
انما هو للضرورة حتى لا يمتد إحرامه فيشق عليه كما سيأتي (قوله بعث المفرد) أي بالحج أو العمرة (قوله دما) أي  
شاة أو بقر أو دابة فمن الأبل أو سبع بدنة ويجوز ما يجوز في الأضحية فاضى خان (قوله أو قيمته) أي فيشترى  
بها شاة فتذبح في الحرم بحر (قوله فإن لم يجد بقر محرماً) أفاده هذا أن التحلل المحصر لا يكون إلا بالذبح  
ولا يقوم الصوم والأطعام مقامه (قوله أو يتحلل بطواف) أي للعمرة ويسمى بين الصفا والمروة ويحلق بحجر  
من الخثانية (قوله ومن الثاني) الأولى حذفه لضعفه (قوله والقارن دمين) ومثل القارن لو أحرمت به سمرتين  
أو عجبتين ثم أحصر قبل السرا فانه يتحلل بذبح هديتين في الحرم بخلاف ما إذا أحصر بعد السر فانه يصبر واقفاً  
لا يجدهما به ولا يحتاج إلى تعيين الذي للحج والذي للعمرة وأشار بالاكتهاف بالبعث في المفرد والقارن إلى أنه

فهو دم جبر (فائت الحج إذا أحرمت به أو بها  
وجب الرفض) لأن الجمع بين إسرائين للجبين  
أو لعمرة غير مشروع (و) لما فائت الحج يتي  
في إحرامه فيلزمه أن (يتحلل) عن إحرام  
الحج (بأفعال العمرة ثم) بعده (بقتضي)  
ما أحرمت به لعمدة المشروع (ويذبح) للتحلل  
قيل أو أنه بالرفض

• (باب الإحصار) •

هو لغة المنع وشرعاً منع عن ركن (إذا  
أحصر بعدد أو مرض) أو موت محرم أو  
هلاله ثقفة حل له التحلل فيقتل (يعت  
المفرد دما) أو قيمته فإن لم يجد بقر محرماً  
حتى يجيد أو يتحلل بطواف وعن الثاني أنه  
يقوم الدم بالطعام ويصدق به فإن لم يجيد  
صام عن كل نصف صاع يوماً والقارن دماً

ان شاء رجع وان شاء اقام اذ لا فائدة في الاقامة بجر (قوله فلو بعث واحد الخ) في جارية الشارح ركاه ولو طال  
فلو بعث واحد التصل من أحدهم لم يتصل عنه لاسم منها احب (قوله لم يتصل عنه) لان التصل منهما لم ينسرع  
الا في سالة واحدة فلو فصل عن أحدهما دون الآخر يكون فيه تغيير المشروع ومثل ما ذكر لو بعث من هذين  
قلم يوجد بركة الا هدى واحد فذبح عنه فانه لا يتصل منهما ولا عن أحدهما بجر (قوله وعن يوم الذبح) المراد  
باليوم القطعة المعبنة من الزمن فان التصل لا يكون الا بعده وليس المراد اليوم المعرف وأن كان قبل الذبح  
(قوله خلا فانهما) فقالا ان كان محصر ابالعه مرة فكذلك وان كان محصرا بالبح لم يجره الذبح الا في يوم النحر  
سخ (قوله ولو لم يفعل) يعني عن قول الشارح سابقا حل (قوله حتى زال الخوف) الاولى حتى زال  
الاحصار (قوله والا) بأن فانه الحج يفوت الوقوف بعرفة (قوله انما هو للضرورة) وهو الاحصار (قوله فيشق)  
بالنصب في جواب الثاني (قوله وبذبحه) أي بذبح المرسى وهو من اضافة الصدر الى مفعوله (قوله ولو بلا حلق  
وتقصير) سواء احصر في الحل أو في الحرم وان حلق لحسن اه بجر والواو في المستفاد معنى أو (قوله هذا فائدة  
التعيين) الاشارة الى قوله وبذبحه يحل ولو قدم هذا لجله على قوله ولو بلا حلق وتقصير لكان أولى (قوله ففعل  
كالحلال) أي ارتكب محظورا حرامه (قوله أو ذبح في حل) محترز قول المصنف في الحرم (قوله لزمه جزاء  
مطبق) ويتعد بدتة الجنايات (قوله ويجب عليه الخ) ان كان الاحصار عن حجة القرض كان الوجوب بمعنى  
الاقتراض وان كان عن حجة النفل كان بمعنى الوجوب المصطلح عليه فاذا تعين استعمال الوجوب بمعنى الطلب  
ليكون من باب عموم الجواز لا من الجوع بين الحقيقة والجواز (قوله بالشروع) متعلق بيجب والباء للابعية (قوله  
وعمره) لانه في معنى فاقته الحج بفعل بافعال العمرة فان لم يأت بها قضاها وهذا امر دى عن ابن عباس  
هو ابن عمر (قوله ان لم يحج من عامه) أما لو حج منه كان عليه حجة فقط وهل يحتاج الى نية القضاء ان تحوز السنة  
وكان الحج فلا احتيج اليها الا ان كانت حجة الاسلام فهو وشمل ما اذا قرن في القضاء أو أفردهما فانه مخير لانه  
التم الاصل لا الوصف بجر (قوله وعلى المعقر) يعني اذا احصر ومثل ذلك ما لو اهل بذلك فأحصر قبل التعيين  
كان عليه ان يعثم يدي واحد ويقضى عمرة استصاناً نهر (قوله حجة وعمرتان) وله في القضاء القران وافراد  
كل من الثلاثة وهذا محله ان لم يحج من عامه فان لم تحوّل السنة وجب من عامه كان عليه عمرة القران وبأقربها  
بعده لانه بالشروع التزم أصل القرية لا صفتها من القران فلا يقال انه اذا زال الاحصار لا يجب عليه أن يأتي  
بالعمرة التي وجبت بالشروع في القران لانه غير قادر على أدائها على الوجه الذي التزمه وهو أن تكون أنفعال  
الحج مترتبة عليها وبفوات الحج يفوت ذلك بجر ونهر (قوله توجه وجوبا) وليس له التصل بالهدى لانه بدل عن  
ادراك الحج وقد قدر على الاصل قبل حصول المقصود من البذل بجر (قوله والا) تحته صور ثلاث الاولى أن  
لا يقدر عليه ما جعلا يلزمه التوجه لكن ان توجه ليتصل بأفعال العمرة جاز لانه الاصل في التصل وفيه فائدة  
وهو سقوط العمرة في القضاء وان كان قارنا فله أن يأتي بالعمرة لانه مخير بين القران والافراد في القضاء الثانية  
أن يدرك الهدى دون الحج فيتصل به الثالثة عكسه فيتصل أيضا صيانة لما له عن الضياع (تمة) لو بعث المحصر  
هديا ثم زال الاحصار وحدث آخر ونوى أن يكون من الثاني جاز وحل به وان لم ينوح حتى يحرم لم يجره وكل  
في كفارة عين فكفر الموكل ثم حنت في عين أخرى فنوى أن يكون ما في يد الموكل كفارة الثانية فانه يجوز  
وان لم ينوح حتى تصدق المأمور ولا وكد الوبعث هديا بجره صيد ثم احصر فنوى أن يكون للاحصار بجر (قوله  
ولا احصار بعد ما وقف بجرقة الخ) فان دام الاحصار لزمه دم اثره مكمل واجب من الوقوف بعرفة ورى  
الجواز وكذا التاخير المطلق والطواف وهذا في الاحصار بالهدى ولانه من قبيل العباد ولا يكون هذا في اسقاط  
حق الله تعالى كما قالوه في باب التيمم أن العدو اذا اسره حتى صلى بالتيمم فانه يهدى بالوضوء اذا أطلقوه لانه من  
قبيل العباد فلا ينافي قولهم كل واجب تركه لعذر لا يجب فيه دم لأن المراد بالعذر فيه العذر السماوى  
كالاحصار بالمرض بخلاف هذه الصورة وكالحبس والتفاس كذا بعثه صاحب الجبر وأقره أخوه وفي المعنى  
أن قول المصنف أو لا ولا احصار الخ شكره رخص مع قوله آخر أو التاخير على أحدهما لا ولا ذلك تركها في الضرر  
كاتبه عليه في الشرح لانية اه ويمكن الجواب بأن الاول وقع في مركزه فلا يعترض عليه بالتاخير على أن بينهما  
نوع مباينة بالعموم والنصوص فتأمل (قوله للامن من الفوات) أورد على هذا التعليل أن للامن من الفوات

لو بعث واحد لم يتصل عنه (وعنه بنو  
الذبح) اي علم متى يتصل وبذبحه (في الحرم ولو  
قبل يوم النحر) خلافا لهما (ولو لم يفعل  
ورجع الى أهله بغير فصل وصبر) محرم (حتى  
زال الخوف بالعمرة) لان التصل بالذبح انما  
(والا فتصل بالعمرة) لا يثبت احرامه فيشق  
هو للضرورة حتى لا يثبت احرامه (بلا حلق  
عليه زيلحى) وبذبحه يحل (ولو بلا حلق  
وتقصير) هذا فائدة التعيين فلو طلق وبذبحه  
ففعل كالحلال فله ان لم يذبح أو ذبح  
في حل لزمه جزاء ما جنى (و) يجب عليه  
ان حل من حجه (ولو نفل) حجة (بأنه روع  
وعمره) للتصل ان لم يحج من عامه (وعمرتان)  
المعقر عمرتين على (القران حجة وعمرتان)  
احداهما التصل فان بعث ثم زال الاحصار  
وقدر على ادراك (الهدى والحج) معا  
(توجه) وجوبا (والا) بقدر عليه (لا)  
يلزمه التوجه وهو رابعة (ولا احصار  
بعد ما وقف بعرفة) للامن من الفوات

ثابت في العمرة مع تحقق الاحصار فيها واجب بانه انما تحقق الاحصار فيها وان كانت لا تقوت لزوم  
 الضرر بامتداد الاحرام فوق ما التزمه بغير (قوله لو بمكة) فبذلك لانه محل النزاع كما سترى اما المنوع في غير مكة  
 فاختاره على كونه محصرا اهـ حلي (قوله على الاصح) أي من الرواية عن اصحابنا جميعا وقبل عن الامام  
 لا يكون محصرا لان مكة دار الاسلام فلا تحقق الاحصار فيها وروى عن أبي يوسف أنه ان حبل بينه وبين  
 البيت فهو محصر حلي عن النهاية (قوله والقادر على أحدهما) تصریح بانه يوم وقوله والمنوع بمكة عن  
 الركنين محصر حلي (قوله فلتقام جهه) الحديث الحج عرفه واختاره في فعل المحصر بعد الوقوف والاظهار  
 كما قاله الاثنان أنهما يتحل في مكانه بغير (قوله فلتصله به) وذلك لان الدم يدل منه في التحلل فلما قدر على الاصل  
 لا يدل منه الى البدل بل ان يقال ان هذا الطواف ليس أحد الركنين لان الطواف الركن هو ما يقع بعد  
 الوقوف ولا وقف اللهم الا ان يقال أطلق الركن لشيء به في الفعل ونظائر الشارح أنه يقتصر على الطواف  
 من غير سمي وقوله كما يزيد على أنه بطرف ويحيى فان المراد به قول المصنف سابقا والاحتياط بالعمرة فليجوز  
 والله تعالى أعلم بالصواب

• (باب الحج عن الغير) •

لما كانت الاصل أن عمل الانسان لنفسه لا لغيره وكان عمله لغيره خلاف الاصل كان هذا الباب خيا قابلا لخير  
 وفي كلام المصنف ادخال ال على غير ولا مستند له من جهة السماع كافي المثل وفي الفتح أنه واقع على غير وجه  
 الصلة بل هو ملزم للاضافة اهـ ونظر صاحب التمر في كلام الفتح بما لا يليق أن يسمع فضلا عن أن يكتب  
 حوى (قوله أن كل من أتى بعبادة ما) ولو بعد انما يظهر لانه ليس محجورا عليه في ذلك (قوله بعبادة ما) أي  
 سواء كانت صلاة أو صوما أو صدقة أو قراءة قرآن أو ذكر أو طوافا أو حجبا أو عمرة أو غير ذلك من زيارة  
 قبور الانبياء عليهم الصلاة والسلام والشهداء والاولياء والمسلمين وتكفين الموق وجب جميع أنواع البر  
 كافي الهندية ونظائر الاطلاق يقتضى أنه لا فرق بين الفرض والنفل فاذا صلى فريضة وجعل ثوابها لغيره  
 فانه يصح لكن لا يعود الفرض في ذاته لان عدم الثواب لا يستلزم عدم سقوط عن ذمته كالوضوء بالماء  
 المصبوب والمهلا في الارض المنصورة ولم أره منقول ولا أرجم من أخذ شيئا من الدنيا ليجعل شيئا من عبادته  
 لله على ويثبت أن لا يصح ذلك بغير قبيل زيادة عن السلامة نوح وقوله ينبغي أن لا يصح ذلك أي المعاوضة  
 وان صح اسقاط الثواب والتظاهر أن ذلك مشى على مذهب المتقدمين من عدم جواز الاجارة على الطاعات  
 ومذهب المتأخرين جوازها وقد رجعهم اقراء الحققة نسخة وأربعين درهما (قوله وان فواها عند الفعل لنفسه)  
 هذا بحث لصاحب البحر حيث قال والتظاهر أنه لا فرق بين أن ينوي به عند الفعل لغيره أو يجعله لنفسه ثم بعد  
 ذلك يجعل ثوابه لغيره حلي (قوله لتظاهر الادلة) روى أن رجلا سأل النبي صلى الله عليه وسلم فقال كان لي  
 أبوان أبرهما حال حياتهم ما ففككت في يديهما بعد موتهم ما فقال صلى الله عليه وسلم ان من البر أن  
 صلى له ما مع صلاتك وأن تصوم له ما مع صيامك رواء الدارقطني وعن علي قال قال رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم من مر على المقابر فقرأ قل هو الله أحد إحدى عشرة مرة ثم وهب أجرها للاموات أعطى من الاجر بعدد  
 الاموات رواء الدارقطني أيضا وعن أنس قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من دخل المقابر فقرأ سورة  
 يس خفف الله عنهم يومئذ وسكان له بعدد من فيها حسنات وعن أنس أنه سأل رسول الله صلى الله عليه  
 وسلم فقال يا رسول الله انت تصدق عن موتانا وتصدق لهم فهل يصل ذلك اليهم قال نعم انه يصل ويقر حوى به  
 كما يفرح أحدكم بالطبق اذا أهدي اليه رواء أبو حفص العكبري وعن معقل بن يسار أنه قال قال رسول الله  
 صلى الله عليه وسلم اقرأوا على موتاكم سورة يس رواء أبو داود وعنه صلى الله عليه وسلم أنه صلى  
 يكبشين أمهين أحدهما عن نفسه والاخر عن أمته متفق عليه أي جعل ثوابه لأمته وهذا تعليم منه  
 عليه الصلاة والسلام أن الانسان يتفقه على غيره والاقتداء به هو الاستقسان بالعروة الوثقى وروى  
 عن أبي هريرة رضي الله تعالى عنه قال يموت الرجل ويدع ولدا فترفع له درجة فيقول ما هذا يا رب فيقول الله  
 سبحانه وتعالى استغفروا له وله هذا قال واستغفروا لزيد وللمؤمنين والمؤمنات وما أمر الله به من الدعاء  
 للمؤمنين والمؤمنات والاستغفار اهـ وما ذكره في كتابه العزيز من استغفار الانبياء والملائكة

(والمنوع لو بمكة عن الركنين محصر) على  
 الاصح (والقادر على أحدهما) اما على  
 الوقوف فلتقام جهه به واما على الطواف  
 فلتصله به كما  
 (باب الحج عن الغير)  
 الاصل أن كل من أتى بعبادة ما له جعل  
 ثوابها لغيره وان فواها عند الفعل لنفسه  
 لتظاهر الأدلة واما قوله تعالى وأن ليس  
 للانسان الا ملهى

لهم وكل ذلك عمل الخير حلي من الزيلعي وعما يدل على صحة النية في الحج صرحا ما رواه ابن مدي في الكامل  
والبيهقي في الشعب من قوله صلى الله عليه وسلم ان الله يدخل باحبة الواحدة ثلاثة نفر الجنة الميت والحاج عنه  
والتفد ذلك ذكره السيوطي في الجامع الصغير (قوله أي الا اذا وجهه) يعني ليس للانسان من حصى غيره  
يصيب الا اذا وجهه لم يفتد بكونه حلي من البحر (قوله أو الا لام بمعنى على) قال الزيلعي وأما قوله تعالى  
وأن ليس للانسان الا ما أدى فقد قال ابن عباس انما منسوخة بقوله تعالى والذين آمنوا واتبعتهم ذريتهم  
الآية وقيل هي خاصة بقوم موسى وابراهيم لانه وقع حكاية في مصفهما عليه الصلاة والسلام بقوله أم لم يبا  
بنا في مصف موسى وابراهيم الذي وقيل أراد بالانسان الكافر وأما المؤمن فله ما سوى اخوه وقيل ليس له  
من طريق العدل وله من طريق الفضل وقيل الا لام بمعنى على كقوله تعالى وإن آمنتم فله أي فعلية وكقوله  
تعالى ولهم العنة أي عليهم وعلى هذا الجواب تنكر الآية مع قوله تعالى قبل ذلك الا تزواؤا وذرأ أخرى  
وقيل ليس له الا سبع لكن سعيه يكون مباشرة لئلا يبا به بتكثير الاخوان وأما قوله عليه الصلاة والسلام اذا مات  
ابن آدم انقطع عمله الا من ثلاث فلا يدل على انقطاع عمل غيره والكلام فيه وليس فيه شيء مما يستبعد مثلا  
لانه ليس فيه الاجل ماله من الاجر لغيره والله تعالى هو المولى اليه والتقدير له ولا يخص ذلك بعمل  
يدون عمل اء حلي (قوله ولقد أفصح الزاهدي) أي في المجتبى وغيره كأي فانه ذكر افعال الانسان  
فنهان حج وغيره للاصوات وجعله مذهب أهل الحق والعدل وتكليف في الاجوبة عن بعض ما ذكرناه (قوله هنا)  
أي في باب الحج من التفسير (قوله والله الموفق) التوفيق خلق الطاعة في العبد وخلق قدرة الطاعة في العبد  
والمراد بالقدرة هنا القدرة المقارنة للفعل فلا يحتاج في التعريف الى زيادة وتسهيل لبيل الخبر اليه وانما ذكر  
هذه الجملة اشارة الى أن ما وقع من الزاهدي مع أنه امام حجة فاضل انما هو من عدم توفيق الله اليه حيث راع  
عن سبيل الرشاد واتبع بدعة أهل الاعتزال والعناد مع اقامه الشبهة والتليس والتحمل الى وذا صريح  
الاحاديث نسأل الله تعالى أن يوفقنا وأحبائنا وأن يعفو عن هذا الامام فيما وقع منه من الاجترار (قوله  
العبادة) قال الامام الامام في العبادة عبارة عن الخضوع والتذلل وحده فاعمل لاراد به الانعظيم الله تعالى  
بأمره بخلاف القرية والطاعة فان القرية ما يتقرب به الى الله تعالى وأراد به ان يعظم الله تعالى مع ارادة  
ما وضع له الفعل كبناء الرباطات والمساجد ونحوها فانما قرية براديهما وجه الله تعالى مع ارادة الاحسان  
للناس وحصول المنفعة لهم والطاعة ما يجوز لغير الله تعالى قال تعالى أطيعوا الله وأطيعوا الرسول وأولى  
الامر منكم والعبادة ما لا يجوز لغير الله تعالى وحسن الطاعة موافقة الامر اه وحسن العبادة مباركة عن كونها  
خالصة عن شائبة الرياء أبو السعود (قوله كزكاة) أدخلت الكاف صدقة الفطر والعشر والتفقات  
وسواء كانت المالية عبادة محضة أو عبادة فيها معنى المزية أو مزية فيها معنى العبادة بغير (قوله وكفارة)  
شبه الى أنواعها من اشتاق واطعام وكسوة كافي البحر (قوله تقبل النية) وذلك لأن المقصود من التكليف  
الابتلاء والمشقة وهي في المال بتنقيص المال المحبوب للتفكير بإصلاحه للفقير وهو موجود بفعل التائب بغير  
وقوله عن المكلف ليس المراد به البائع العاقل بل المراد من كلفه ما لو وصيا فان العشر والصدقة يجبان في مال  
الصبي والمجنون ويصح اخراج وليهما عنهما بطريق النية (قوله لأن العبرة الخ) هذا جواب عن سؤال حاصله  
كيف يتعاطى العبادة الذي ومن شرطها النية وهي لا تحقق من كفاها وواصل الجواب أن المقترنة  
من وجبت عليه وهو الموكل (قوله ولو عند دفع الوكيل) أفاد أنه لا يصح النية بعد دفع الوكيل ويدل عليه قوله  
في كتاب الزكاة ولو قال أي هذا الدفع الى الوكيل هذا انقطع أو عن كفارتهم فواء عن الزكاة قبل دفع الوكيل  
صح وفي البحر اذا جازت النية في المالية مطلنا فالعبرة لنية الموكل لنية الوكيل وسواء نوى الموكل وقت  
الدفع الى الوكيل أو وقت دفع الوكيل الى الفقراء أو فيما بينهما اه حلي قال ومقتضى عبارة البحر عدم صحة  
النية قبل الدفع الى الوكيل أيضا مع أنه تقدم في كتاب الزكاة صحة مقارنة النية لمرل ما وجب عليه الشارح  
لا تنافي ذلك اه قلت انما يخص في البحر الاحوال التي ذكرها لانه عند الدفع للوكيل لا بد وأن تضره نية  
لانه لا يمتدى الوكيل الى قصد الموكل الا بنية وأمره (قوله وصوم) قال في الحواشي المتعدية معنى كونه بدنيا  
أن فيه ترك أعمال البدن نهى (قوله لا تقبلها مطلقا) لأن الايلاء فيها بالتعاقب والتفكير والجوارح بالافعال

أي الا اذا وجهه كما حقه الكمال أو الا لام  
بمعنى على كافي ولهم العنة ولقد أفصح  
الزاهدي عن اعتزاله هنا والله الموفق  
(العبادة المالية) كزكاة وكفارة (تقبل  
النية) من المكلف (مطلقا) عند القدرة  
والبحر ولو لا التائب ذميا لأن العبرة بنية الموكل  
ولو عند دفع الوكيل (والبدنية) كصلة  
وصوم (لا تقبلها) مطلقا



المخصوصة وفعل نائبه لا تصحق المشقة على نفسه فلم تجز النيابة مطلقا لا عند العجز ولا عند القدرة بجر (قوله  
والمرتبة منهما) أراد أن المال معتبر في الحج اعتبارا قويا بحيث لا يتأق ولا يتصل إلا به غالبا فكان كالجزء  
والانهاية الحج الوقوف والطواف حلبي وفي الحوى في قوله -م مركبة منهما نظر لأن الشيء لا يتركب من  
شرطه ويمكن أن يقال كون الشيء لا يتركب من شرطه في المركبات الحقيقية دون الاعتبارية اه وفي الحلبي  
أول (قوله كبح الفروض) ما قلناه فقبل الحجة المنذورة كما في البحر وقيد به نظرا لشرط دوام العجز إلى الموت  
لأن الحج النفل يقبل النيابة من غير اشتراط عجز فضلا عن دوامه اه حلبي وكان مقتضى القياس أن لا يجزى  
النيابة في الحج لتضمنه المشقتين البدنية والمالية والأولى لا يكتفى فيها بالنائب لكنه تعالى رخص في إسقاطه  
بفصل المشقة الأخرى أعني إخراج المال عند العجز المستقر إلى الموت رحلة وفضلا بأن يدفع نفقة الحج إلى من  
يجب عنه بخلاف حال القدرة فلا يبعد لأن تركه فيها ليس إلا بزيادة راحة نفسه على أمره به وهو بهذا يستحق  
العقاب لا التخصيف في طريق الإسقاط بجر (قوله تقبل النيابة عند العجز) اعتبارا بجلية المال أبو السعود  
(قوله فقط) أي دون القدرة اعتبارا بجلية البدن علبا بالشبهين بالقدر والممكن أبو السعود (قوله لكن بشرط)  
استدرا على قوله تقبل النيابة (قوله لأنه فرض العهر) على المحذوف هو مفهوم المصنف تقديره أما إذا لم يدم  
العجز بأن صح بعد لانصاع النيابة لأنه فرض العسر لحسن قدر عليه وقتا ما من عمره بعد ما استناب فيه للعجز  
لحقه ظهر انتفاء شرط الرخصة بجر (تنبه) محل وجوب الحج على العاجز بالنيابة إذا قدر عليه ثم عجز بعد  
ذلك عند الامام وعندهما يجب الإجماع على العاجز أن لا يترك مال ولا بشرط أو يجب عليه وهو صحيح  
زاي واقضى كلامه أن العجز لو أجمعه غيره ثم عجز لا يجزى به وبه صرح غير واحد كما سبق وفي البحر المرأة إذا لم تجد  
عمرها لا تخرج إلى الحج إلى أن تبلغ الوقت الذي تجزى فيه عن الحج فينشد تبعث من يحج عنها أما قبل ذلك  
فلا يجوز لتوهم وجود الحرم فان بعثت رجلا ندام عدم الحرم إلى أن ماتت فذلك جائز كالرياض إذا أجم  
رجلا ودام المرض إلى أن مات وأطلق في العجز فقبل ما إذا كان معاويا أو بضع العباد فلو أجم وهو في السجن فان  
مات فيه أجزأه وان خلاص منه لا وان أجم لعدو يمينه وبينهما أن أقام العدو على الطريق حتى مات أجزأه وان لم  
يقم لا يجزى به (قوله فيقول أحرمت عن فلان) وبعد صلاة الركعتين يقول اللهم اني أريد الحج فيسر لي وتقيله  
مق ومن فلان اه من شرح الملتقى (قوله وتكفي نية القلب) ولا يحتاج إلى التصريح باللفظ (قوله أي يمكن) أي  
عادة والافضل عجز يمكن زواله عقلا لمعوم قدرة الواجب تعالى اه حلبي (قوله كرامة) وهي مرض السل  
(قوله ولو أجم وهو صحيح ثم عجز) أي بعد فراغ النائب من الحج أن كان وقت الوقوف صحبا أم لا ويجزى قبل فراغ  
النائب واستقر أجزأه وقوله لم يجزى أي من الفرض وان وقع تنللا لا سمر فأقاده في البحر قال الحوى ومن هنا  
يؤخذ عدم صحة ما يسهله السلاطين والوزراء من الاستنابة عن أنفسهم في الحج لأن عجزهم لم يكن مستقرا إلى  
الموت اه أول عدم عجزهم أصلا والمراد عدم صحتهم عن الفرض بل يقع نفلا (قوله لفقد شرطه) وهو العجز وقت  
النائب (قوله وشرط الأمر به) أي بالحج الفرض أما التفل فيجوز بغير الأمر أقاده أبو السعود (قوله إذا أجم  
أو أجم الحج) دليله حديث الشعبي وهي أمعاء بنت عيسى من المهاجرات قالت يا رسول الله ان فريضة الله في الحج  
أدركت أبي شيخا كبيرا لا يثبت على الراحلة أفأج عنه قال نعم متفق عليه اه وقولها أفأج عنه فيه رواية ابن  
فتح الهذلي ومنه الحاء أي أنا أحرم بنفسى عنه وأودى الأفعال وهو المشهور من الرواية وروى بضم الهـ مزة  
وكسر الحاء أي أمر أحد أن يحج عنه (قوله لوجود الأمر دلالة) لأنه لما استولى على ماله كأنه قال له فم بأداء  
ماعلى (قوله أرا كرها) قال في فتح القدير اعلم أن شرط الأجزاء كون أكثر النفقة من مال الأمر والقياس  
كون الكل من ماله الآن في التزام ذلك حرجا بينا لأن الإنسان لا يستحب المال ليلالونه إرا في كل حركة  
وقد يحتاج إلى عزيمة ما وكسرة شيز في نفقة فأعتنا اعتبارا واقليل استعصانا واعتبرنا لا أكثر لأنه حكم الكل  
اه حلبي (تنبه) لو أنفق الأكثر والكل من مال نفسه وفي المال المعفوع إليه وفاء بجه وجمع به فيه إذ قد يتلى  
بالانفاق من مال نفسه لبقة الحاجة ولا يكون المال حاضر الجوز ذلك كالوصى والوكيل يشترى لليتيم  
والموكل وبطيان الثمن من ماله ما ملو ما الرجوع به في مال اليتيم والموكل وبه علم أن اشتراطهم كون النفقة  
من مال الأمر لا احتراز عن التبذير لاه مطلقا بجر ومن الشرائط الحج را كحا حق لو أمره بالحج فحج ماشا ما يضمن

(والمرتبة منهما) كبح الفرض (تقبل النيابة  
عند العجز فقط) لكن (بشرط دوام العجز إلى  
الموت) لأنه فرض الله -وهو حق لازم لإعادة  
بزوال العذر (و) بشرط (نية الحج عنه)  
أي عن الأمر فيقول أحرمت عن فلان  
وأبيك من فلان ولو نسي اسمه فذوى من  
الأمر مع وتكفي نية القلب (هذه) أي  
الاشتراط دوام العجز إلى الموت (إذا كان)  
العجز كالسبب (و) (المريض يرجى فواله) أي  
يمكن (وان لم يكن كذلك كما) لعلى (والزمانة  
مقط الفرض) يحج الغير عنه (فلا إعادة  
مطلقا سواء) استقر ذلك العجز فله شرطه  
أجم وهو صحيح ثم عجز واستقر لم يجز لفقد شرطه  
(وشرط الأمر به) أي بالحج عنه (فلا يجوز  
حج الغير بغيره) (لو وجد الأمر دلالة) وبقي من  
الشرائط النفقة من مال الأمر كلها أو  
أكثرها

النفقة ويصح عنه واكالات المفروض عليه هو الحج راكبا في سفر مطلق الامر بالحج اليه فاذا حج ماشيا فقد  
 خالف في ضمن حنيفة (قوله ان عينه) تعينه ليس يذكر كراهه فقط بل انا بالحصر او بالتصريح بنفي حج غيره (قوله  
 يجمع على فلان لا غيره) اول يجمع على الا فلان فلومرض المأمور في الطريق قد دفع النفقة الى غيره ويصح من الميت  
 لم يجز الا ان يكون الامر اذن له في ذلك ويذهب للوصي ان ياذن له في أن يجمع غيره اذا مرض حنيفة (قوله جاز)  
 جعله في الهندية رواية عن محمد ولم يذكر غيرها (قوله وأوصلها في الباب) هو منسك العلامة السدي (قوله منها  
 عدم اشتراط الاجرة) أي على الصحيح كما في شرح الباب ومنها وجوب الحج بالمال فلواجب فقيرا أو غيره من لم يجب  
 عليه الحج عن المرض لم يجز حج غيره عنه وان وجب بعد ذلك ومنها التجيز المستدام الى وقت الموت ومنها  
 وجود العذر قبل الاجحاج وهذا ليس بشرط مستقل لشمول ما قبله ومنها الامر بالحج فلا يجوز حج غيره بغير  
 أمره ان أوصى به وان لم يوص به فقبض عنه الوارث أو من هو من أهل التبوع فحج عنه أو أجاز ومنها أن يجمع  
 بمال المجبوع عنه فان تبرع الحاج بماله نفسه لم يجز وفي خزانة الاكل لوجج الوارث من الميت على أن لا يرجع  
 في التركة لم ينع عن فرض الميت وان أمره الميت وفي الخاتمة أنه يقع عنه وفيه بحث لا يخفى ومنها أنه يجمع راكبا  
 ان اتسع ثلث المال فلوجج ماشيا ولو بأمره يضمن النفقة وكذلك لو لم يأمره وأمسك مؤنة الكراهة لنفسه لان نفقة  
 الركوب أكثر فكان الثواب أو فرود ركوب الاكثر كركوب الكل وان ضاقت النفقة عن الركوب فحج عنه ماشيا  
 جاز ومنها أن يجمع عنه من وطنه ان اتسع الثالث وان لم يبلغ يجمع عنه من حيث يبلغ ومنها ما في المجبوع عنه  
 عند الاحرام أو بعده عند الامام قبل أن يشرع في أفعال الحج ومنها أن يصر من الميتات أي سقات الامم ميكا  
 أو غيره ويبحث فيه بأن الميتات ليس بشرط مطلق الحج بل هو من واجباته فكيف يكون شرط في التائب ومنها  
 أن يجمع المأمور بنفسه فلا يجوز دفع المال الى غيره الا اذا اذن له ومنها أن لا يفسد حججه فلو أفسده لم يقع عنه  
 ويضمن المال لانه مخالف ويضمن في ذلك الفاسد والدم من ماله ولو قضاه في القابلة لا يقع عن الميت بل عن نفسه  
 لانه لما خالف صار كأن الاحرام الاول عن نفسه فأنفسه فلا بد من قضائه ومنها عدم الخاتمة فلوقرن وقدا أمره  
 بالافراد يكون مخالفا لما عنده لا عندهما ومنها أن يصرم بحجة واحدة فلواهل بمجتنبين احدهما من نفسه  
 والاخرى من الآخر لم يجز فلورفض التي عن نفسه جاز وهذا الشرط يرجع الى شرط عدم الخاتمة ومنها أن  
 يفرد الالهلال لواحد وهذا أيضا نوع من المخالفة وليس بشرط على حدة فلوا أمره رجلان بالحج فأهل عندهما من  
 لهما وان عين احدهما وقع له وان لم عين احدهما فأن عين أحدهما ما لم يشرع في الأعمال ومنها السلام  
 الامر ومنها عقل الامر والمأمور ومنها تمييز المأمور فلا يصح اجحاج غير مجزواختلفت العبارات في المرافق فنع  
 أجماعه في الباب وأجازه في الفتاوى السراجية والاحتياط وغيره ومنها عدم الفوائد فلو فاته الحج لم يجز  
 احرامه عنه ثم ان فاته لتغير منه ضمن وان حج من عام قابل من مال نفسه عن الميت جاز وان باقية بماوية لم يضمن  
 ويثبت الحج عن الميت ونفقته في رجوعه من ماله خاصة وعليه من قابل الحج من مال نفسه العشرة أن  
 يجمع الذي عينه ٥١ من الباب وشرحه بصرف (قوله لم يجز حججه) هذا الكلام يقتضي أنه ليس له الاجرة ولا اجر  
 المثل وأن حججه وقع له وبعبارة اندائية نص في وقوع الحج لامتياز في ظاهر الرواية والاجرة اجرة مشهولة فاقضت  
 أن الاجارة فاسدة والاستحقاق الاجر المسخي وفي البحرعي الاسيحياني أنه لا يجوز الاستنجار على الحج ولا على شيء  
 من الطاعات فلو استؤجر على الحج ودفع اليه الاجر وجب عن الميت فانه يجوز عن الميت وله من الاجرة ارتفعة  
 الطريق في الذهاب والرجوع ورد المصل على الورثة لانه لا يجوز الاستنجار عليه ولا بجعل أن يأخذ الفضل عليه  
 ٥٢ فقد وافق الخاتمة في أن الحج وقع عن المستأجر وقول الخاتمة في ظاهر الرواية فأعاد قول الشارح لم يجز حججه  
 خلاف ظاهر الرواية وقول الاسيحياني لا يجوز الاستنجار على شيء من الطاعات سبقي على مذهب المتقدمين وعلى  
 مذهب المتأخرين من الجواز فينبغي أن يصح الاستنجار وأن يستحق الاجر الاجر المسخي ٥٣ حلق (قوله ولو اتفق  
 من مال نفسه) أي وفي المال المدفوع اليه وفاء لحجه كما تقدمت (قوله أو خلط النفقة) أي خلط المأمور بالحج  
 النفقة بماله نفسه حلق (قوله ولو اتفق كله أو أكثره) الضمير ان يرجع ان مال الامر والعبارة على حذف مضاف  
 أي وانفق مقدار كله أو مائة دارا كره وهذا يرجع الى مسئلة الاتفاق من ماله والى مسئلة الخلط والمعنى ولو اتفق  
 المأمور بالحج من مال نفسه وجب وانفق مائة أو مائة دارا كره جاز ويرى من الضمان وكذلك الخلط

وجب المأجور بنفسه وتعينه ان عينه فان قال  
 يجمع على فلان لا غيره لم يجز حج غيره ولو لم يقل  
 لا غيره جاز وأوصلها في الباب الى مشر من  
 شرطها منها عدم اشتراط الاجرة فلواستأجر  
 رجلا بان قال استأجر فلان على أن يجمع  
 بذلك لم يجز حججه وانما يقول أمرتك أن يجمع  
 على بلا ذكر اجارة ولو اتفق من مال نفسه  
 أو خلط النفقة بماله وجب وانفق كله أو أكثره  
 جاز ويرى من الضمان

الثقة بما له وجب وانفق مقدار كل مال الا امرأاً كثره جاز وبرئ من الضمان اه حلي (تمت) حج الانسان من غيره أفضل من حجه لنفسه بعد أن أدى حج الفرض لأن ثمنه متعد وهو أفضل من القاصر أبو السعود عن الأمانة فوجده الله تعالى (قوله لاتساع باب) لأن المقصود منه الثواب فإذا كان له تركه أصلاً فله تحمل مشقة المال بالاولى (قوله وقيل عن المأمور) قالوا وهو رواية عن محمد وهو اختلاف لاثرة لانهم قد اتفقوا أن الفرض يسقط عن المرأة ولا يسقط عن المأمور وأنه لا بد أن ينوبه عن الآخر وهو دليل المذهب وأنه يشترط أهلية التائب لصحة الأفعال حتى لو أمر ذنباً لا يجوز وهو دليل الضميمة ولم أر من صرح بالثرة وقد يقال إنها تظهر من خلاف لا يبيح فعل المذهب إذا حج عن غيره لا يثبت وعلى الضعيف يثبت أنه أن يقال أن العرف أنه قد حج وان وقع عن غيره فيثبت اتفاقاً حلي عن البصر (قوله فلا) أما الفرض فلا يثبت اتفاقاً (قوله كج النقل) يعني إذا حج عنه فلا فله ثواب الثقة ويقع للمأمور فلا وحل ثواب الظاهر لأنه لا جعل للأمر ثواب الثقة فقط (قوله ولكنه يشترط الحج) استندوا على قوله يجمع عن الآخر فإن مقتضاه حجه ولو من غير الأهل (قوله أهلية المأمور) خرج بها السكاكروا المجنون كذا كره الفارح (قوله لصحة الاعتقال) انما عبر بالصحة دون الوجوب ليعلم المراهق فانه أهل للصحة دون الوجوب (قوله ثم نزع عليه) أي على اشتراط الأهلية من غير اشتراط شرط زائد ~~أدائه حجة الاسلام~~ (قوله به حله) أي بصادمها حله (قوله من لم يحج) كذا في القاموس وفي الملح وهو الذي لم يحج عن نفسه ملاً وغيره اه أي عن غيره من الناس قال الطحاوي والظاهر أن المراد هنا من عليه حجة الاسلام بدليل قول ابن الهمام الذي يقتضيه النظر أن حج الصرورة عن غيره من كان بعد تحقق الوجوب عليه بما كرهه الزاد والراحلة والصحة فهو مكروه كراهة تحريم لانه قضيق عليه والحالة هذه في أول سني الامكان فيما يتركه وكذا لو تنزل نفسه ومع ذلك يصح لأن النهي ليس لعين الحج المقبول بل لغيره وهو خشية ان لا يدرك الفرض إذا مات في سنة غير نادر اه اذا عرفت هذا فبشمل من لم يحج أصلاً ومن حج فلا ومن حج منه ورأى من حج حجة الاسلام فاسدة ومن حجها صحيحة ثم اردت أن أسم اذ تعليل به يجعلها اه قال في البحر والحق أن الكراهة تنزيهية على الآخر تحريمية على الصرورة المأمور الذي اجتمعت فيه شروط الحج ولم يحج عن نفسه لانه آثم بالتأخير (قوله والمرأة) أي مع الكراهة وكذا ما بعد ما حلي عن البحر ووجه الكراهة كافي المنع أن حج المرأة أنقص فانه ليس عليها حمل ولا سعي ولا رفع صوت بالتلبية ولا الحلق فكان إجماع الرجل أكمل (قوله والعبد) قيده في المنع والهندية بالمأذون ومنه الأمة ادلا فرق فأما ذلك التقيد أن غير المأذون لا يصح أصلاً ووجه الكراهة فيه كافي النهر أنه ليس أهلاً لاداء الفرض عن نفسه فكيف عن غيره ثم قال وهذه العلة تظهور في الصحيح ولم أره اه قلت المسحوس أن غيره أولى فاجابه غراً أولى وهو مرجع كراهة التنزيه (قوله وغيرهم أولى) نقل صاحب الهندية عن الكرماني مائنه والأفضل أن يكون عالماً بطريق الحج وأفعاله ويكون حراً عاقلاً بالغاً ~~كذا في غاية السرمحي~~ شرح الهداية ولما حج عنه امرأة أو عبداً أو أمة بأذن السيد جاز ويكره كذا في محيط السرخسي اه وفي المنع ثم الكراهة هذه تنزيهية والاقوال الواجب إجماع المتأخر اه اذا عرفت ذلك تعلم ما في عبارة المحققين من النظر وانظروا قولهم وغيرهم أولى المراد بالاولوية الوجوب لأن مقابله مكروه فحرياً كما عرفت والاولوية تنافي الوجوب وان كان خلاف الاصطلاح اه مراده بتولية كما عرفت مذكوره الكمال في الصرورة فنقول ان ما ذكره الكمال لا يظهر الا في حق المأمور ولا الآخر والكلام هنا في الأفضل للأمر وعلى تسليم أن يكون ذلك في حق الآخر أيضاً لا يظهر في حق العبد والمراهق وقباصه ما عني الصرورة لا يظهر لأن الكراهة انما ثبتت هناك لاستطاعته الحج وقد أخره ولا يقال ذلك في جانب العبد والمراهق فليست مثل (قوله لعدم الخلاف) أي خلاف الثاني رضي الله تعالى عنه فانه لا يجوز حجهم اه حلي عن الزيلعي قلت وهذا مما يبدل على كراهة التنزيه لأن مراعاة الخلاف أولى فقط (قوله ولو أمر ذنباً الخ) هو من جعله المقترع كما عرفت لانه انما لم يصح فيها لعدم أهليتها (قوله واذا مرض المأمور بالحج) ظاهره سواء كان الآخر حياً أو ميتاً عنه بالتعيين السابق بأن يكون حراً لا يحتاج منه فيه أو فقاه عن غيره أولاً (قوله عن الميت) مثله لو كان الآخر حياً ولم يقيد بالميت في البحر الذي اعترف منه المصنف (قوله الا اذا أذن له) يعني أن يقرأ أذن بالنساء للعبد ولو أشمل ما اذا أذن الميت قبل وفاته أو وصيه أو الولي الاذن كما مر عن الهندية وقوله بذلك أي يدفع المال إلى غيره ليحج (قوله

(وشروط الحج) المذكور (للمحج الفرض لا النقل) لاتساع باب (ويقع الحج) الفرض (من الآخر على الظاهر) من المذهب وقيل (عن المأمور فلا وحل) من ثواب الثقة كج (النقل) ولكنه يشترط (لصحة النيابة) أهلية المأمور لصحة الأفعال (ثم نزع عليه بقوله) (الخارج الصرورة) بمهله من لم يحج (والمرأة) ولو أمة (والعبد وغيره) كما رافق وغيرهم (أولى لعدم الخلاف) (ولو أمر ذنباً) أو مجنوناً (لا يصح) (واذا مرض المأمور) بالحج (في الطريق ليس له دفع المال إلى غيره ليحج) ذلك الغير (عن الميت الا اذا) أذن له بذلك بان ذلك (مرض أولاً)

مطلقاً أي مطلقاً التصرف غير مقيد به (قوله خرج المكلف الخ) أما إذا لم يخرج وأوصى ولم يبين مكاناً  
ولاً ما لا يخرج عنه من ثلث ماله لأنه بمنزلة التبرعات فإن بلغ ثلثه أن يخرج عنه من بلده وجب الاحتياج من بلده لأن  
الواجب عليه الحج من بلده الذي يسكنه وكذا إن خرج لغير الحج ومات في الطريق وأوصى بغيره وأخرج بالمكاف  
غيره فإنه لا يعتبر وصيته ولا يخرج عنه (قوله أعتجب وصيته) فائدة: مقتله لا تؤخذ من المصنف (قوله فإن  
فسر) أي عين (قوله فالامر عليه) أي الشأن بقى على ما فسره فإن فسر المال يخرج عنه من حيث يبلغ وإن فسر  
المكان يخرج عنه منه اهـ (قوله من بلده) فلو مات مكى بالكوفة وأوصى بحجة حج عنه من مكة وإن أوصى بالقران  
قرن من الكوفة لأنه لا يحمل بمكة وإن كان للموصى أوطان حج عنه من أقرب أوطانه إلى مكة لأنه متى شئ به وقوله  
من بلده محله ما إذا كان له بلد أما إذا لم يكن له وطن فن حيث مات بغير (قوله قيساً) هو قول الامام ووجهه أن  
التدبر الموجود من السفر بطل في حق أحكام الدنيا لقوله عليه الصلاة والسلام كل عمل ابن آدم يتقطع عنه  
الاثنان ولده الحج يدعوه بالخبر ولم علمه الناس يتفهمون به وصدة جارية وتنفيد الوصية من أحكام الدنيا وهو  
ليس من الثلاث فبطل وجوب الاستئناف كأنه لم يوجد الخروج أو خرج لغير حج كالخبرة وغيرها فأوصى بأن  
يخرج عنه ومات فإنه يخرج عنه من بلده حلي عن الزيلعي وأورد على ظاهره الحديث أن الولد ليس من علمه  
وأجيب بأنه من كسبه لما أنه هو السبب في وجوده بخلاف الاخ والم والأب ونحوهم فإنه وإن انتفع  
بدهنهم بل بدعاء الاجاب لكتهم ليسوا من كسبه أفاده أبو العود (قوله لا استحصانا) بل الاستحصان أن يخرج  
عنه من حيث مات وهو قولهما لأن خروجاً لم يطل بموته قال الله تعالى ومن يخرج من بيته مهاجراً إلى الله  
ورسوله الآية وقال عليه الصلاة والسلام من مات في طريق الحج كتب له حجة مبرورة في كل سنة فإذا لم يطل  
علمه وجب البناء على من الزيلعي (قوله فليحفظ) فيه تشبيه على أن هذا من المواضع التي يصل فيها بالقبض  
لا بالاستحصان حلي (قوله فلو أخرج عنه الوصي من غيره) أي من غير بلده فترفع على قوله فيخرج عنه من بلده اهـ  
حلي (قوله لم يصح) ويكون الوصي ضامناً والحج له ويخرج عن الميت ثانياً إذا كان المكان الذي أخرج منه قريباً  
إلى وطنه من حيث يبلغ إليه ويرجع إلى الوطن قبل الليل فينشد لا يكون ضامناً مخالفاً أفاده صاحب البحر  
(قوله ثلثة) أي الموصى يعني ثلث ماله حلي فإن بلغ الثلث أن يخرج عنه ركاناً أخرج عنه ماشياً لم يخرج وإن لم يبلغ  
الاماشياً من بلده قال محمد يخرج عنه من حيث بلغ ركاناً وعن الامام أنه غير بين أن يخرج عنه من بلده ماشياً  
وركاناً من حيث بلغ (تقنة) لم يبين ما إذا زاد الثلث على حجة واحدة وحاصله أن الموصى أتم أن يبين حجة واحدة  
أو يطلق أو يبين في كل سنة حجة في الأقل يخرج عنه واحدة وما فضل لورثته وفي الاخيرين خبر الوصي أن شاء حج  
عنه في كل سنة حجة واحدة وإن شاء أخرج عنه في سنة واحدة حجها وهو الأفضل لأنه لا يحمل بتفدية الوصية لأنه ربما  
ذلك المال وتوضيحه في البحر (قوله أن يسترد المال) لأنه أمانة في يده بغير غلبه المنع (قوله ما لم يحرم) مفهومه  
أنه إذا أحرم ليس لاحدهما الاسترداد وهذا في الوصي أما إذا أوصى له أنا بالحج فأحرم مات الاسترداد  
استرداد المال كما يأتي في الفروع (قوله تخيانته) حقيقة أوله كذا يأخذ بما أتى والخبر في منه وفي ماله الله أمور  
قال في البحر ولو دفع الوصي الدرهم إلى رجل ليحج عن الميت فأراد أن يسترد كان ذلك ما لم يحرم لأن المال أمانة  
في يده فإن استرد فنفقته إلى بلده على من تكون أن استرد تخيانته ظهرت منه فالتفقة في حاله خاصة وإن استرد  
للتخيانته ولا تهمة فالتفقة على الوصي في ماله خاصة وإن استرد تخلف رأى فيه أو بطله بالمناصفة فأراد الدفع إلى  
أصلح منه فنفقته في مال الميت لأنه استرد نفقة الميت اهـ حلي (قوله أوصى بحج) قيد بالوصية لأنه لو تبرع عنه  
وأرثه بالاحتياج أو بالحج بنفسه قال الامام يجوز به أن شاء الله تعالى لقوله صلى الله عليه وسلم للتخمينية أو أيت  
لو كان على أهلك دين شبهه بدين العباد وفيه لو قضى الوارث من غير وصية يجوز به فكذلك هذا كذا في فتح القدير قال  
الولولي أن المشقة على القبول لا على الجواز لأنه شبهه بقضاء الدين ومن تبرع بقضاء دين رجل كان صاحب  
الدين بالخيار إن شاء قبل وإن شاء لم يقبل فكذلك في باب الحج اهـ (فائدة) حج الولد عن والده ووالده مندوب  
للاحاديث بغير عن النكاح (قوله تقطوع عنه رجل) أطلق الرجل المتطوع فتمثل الوارث وبه صريح قاضي خان  
بقوله الميت إذا أوصى بأن يخرج عنه بماله تبرع عنه الوارث أو الاجنبي لا يجوز اهـ حلي (قوله لم يجوز) أي الميت  
عن فرضه والا فله نواب ذلك الحج حلي عن الشرع بلاية (قوله وإن أمره الميت) أي لو أمر رجلاً بأن يخرج عنه حجة

لأنه ما روي كلاً مطلقاً (خرج) المكلف إلى  
الحج ومات في الطريق وأوصى بالحج عنه  
فما تجب وصيته به إذا أخره بعد وجوبه أما  
لو حج من عامه فلا (فإن فسر) المال أو المكان  
فالأمر عليه أي على ما فسره (والا يخرج)  
عنه (من بلده) قياساً لاستحصاناً فليحفظ قلو  
أخرج عنه الوصي من غيره لم يصح (ان وفي به)  
أي بالحج من بلده (ثلثة) وإن لم يقب به فن  
حيث يبلغ استحصاناً ولو وصى الميت بأورثه أن  
يسترد المال من المأمور ما لم يحرم ثم ان رده  
لتخيانته منه فنفقة الرجوع في ماله والا فني  
مال الميت (أوصى بحج تقطوع عنه رجل لم  
زده) وإن أمره الميت

الاسلام فتوى المأمور وتطوعا لا يجزئ به أما إذا لم ينو فرضا ولا نفلا فانه يجوز عن حجة الاسلام كما في البحر وهذه  
المسئلة لا تقيد بالتبرع بل ولو صدق ان المال مال الاصر كما هو ظاهر اطلاق صاحب البحر (قوله لانه لم يحصل  
مقصوده) أي الاصر وعلى هذا الزكاة والكفارة فلو أوصى باخراجهما من ماله لا يجزئ به التبرع بها كذا في البحر  
(قوله لكن لو جع عنه ابنه) أي في صورة المتن وهي ما إذا أوصى بجع قال في البحر رجس أوصى بأن يجع عنه فنج  
عنه ابنه ليرجع في التوكلة فانه يجوز كالدين اذا اقضاه من مال نفسه اهـ حلي. وهل الابن قد أو المراد مطلق وارث  
(قوله ليرجع) أم لو جع لا يرجع فانه لا يجوز عن الميت لانه لم يحصل مقصود الميت وهو ثواب الانفاق حلي.  
عن البحر (قوله ان لم يقل) أي الموصى من مالى قال في العمدة ولو أوصى بأن يجع عنه بالالف من ماله فأجج الوصى  
من مال نفسه ليرجع ليس له ذلك لان الوصية باللفظ فيعبر بالفظ الموصى وهو اضاف المال الى نفسه فلا يقل  
اهـ (قوله وكذا الواج) الضعيف أجمع يرجع الى الوارث كما سيظهر لانه لا بد من وحيده على أن الابن في كلام  
الشارح ليس بقيد وصورته أوصى بأن يجع عنه فأجج الوارث من مال نفسه لا يرجع عليه جاز لميت عن حجة  
الاسلام كما في الثانية ويفرق بين هذه وبين ما إذا جع الوارث بقسه لا يرجع حيث لا يجوز بأن هذه حصل فيها  
ثواب المال للأب لا لغيره لأن الوارث دفعه عنه بخلاف الثانية فان الوارث لم يدفع مالا وانما أتى بالاعمال (قوله  
لا يرجع) نص على التوهم أما إذا أجمع ليرجع فالحكم كذلك بالاولى وله أن يرجع في مال الميت وأما في الاجنبى  
فلا يجوز أى عن حجة الاسلام كما في الهندية قال الحلبي واستفد من قول الثانية وله أن يرجع في مال الميت أن  
له أن يرجع أيضا في مال الميت فيما إذا جع بنفسه ليرجع وينبغي أن تقدم مسئلة الثانية عمدا إذ يقول الموصى من  
مالى اهـ وهو مقتضى التعديل السابق فتأمل (قوله كالدين اذا اقضاه) أى الوارث من مال نفسه ليرجع أولا  
ليرجع فانه يجوز فهو تشبيه في المسئلة بنطوق الشارح ومفهومه أفاده الحلبي (قوله ومن جع) الاولى أن  
يقول ومن أهل فانه ليفيد أنه مخالف بمجرد الادلل ولو أقيمناه على ظاهره لا فاد أنه لا يكون مخالفا لابلأه راغ  
من الحج وهو يناقض قول الشارح بعد وينبغي حجة التعيين أى قبل الطواف والوقوف وقوله فان عين أحدهما  
قبل الطواف والوقوف وفى التعبير بالادلل فائدة أيضا وهي شولة للأمره والقران فان هذا الحكم لا يخص المفرد  
بالج إلا أن يقال أطلق الحج وأراد الادلل من اطلاق السكل وأراد الجز نظر الى أن الاحرام له شبه بالركن  
أو بعلاقة الجسورة نظر الى أن له شبه بالشرط اهـ حلي (قوله عن أمره) لافرق بين الابوين وغيرهما فى الأمر  
وعدمه حتى لو أمر رجلان رجلا أن يجع عن كل واحد منهما حجة فأحرم عنهما لم يقع احرامه عنهما بل عن نفسه  
سواء كان الاصران أبويه أو غيرهما وضمن ماله ما ان أنفق منه ولو أحرم رجل عن رجلين بغير أمرهما جاز له أن  
يجعل احرامه عن أبىه ما شامسا أو كانا أبويه أو غيرهما أبو السعود عن العلامة فوح (قوله وقع عنه) أى وقع عن  
المأمور فلا ولا يجزئ به عن حجة الاسلام كما في البحر وذلك لأن كل واحد منهما أمره بأن يخلص النية له من غير  
اشتراك أبو السعود (قوله وضمن ماله ما) ان أنفق منه بجر (قوله لانه خالفهما) حيث شرع مع كل غيره فبكانه  
أشق نفقة كل الى جع نفسه (قوله وينبغي حجة التعيين) قال الزيلعي وان أطلق بأن سكت عن ذكر المجموع عنه  
معينا ومبهما قال في السكافي لانه نص فيه وينبغي أن يصح التعيين هنا اجاعا لعدم المخالفة اهـ وقوله ينبغي ان يصح  
التعيين أى تعيين أحد أمره قبل الطواف والوقوف كما في مسئلة الابهام وقوله اجاعا قال شيخنا ينبغي أن  
يجرى فيها أيضا خلاف أبي يوسف الا فى مسئلة الابهام بلريان علته الاتية هنا أيضا حلي (قوله ولو أجهمه)  
بأن قال ليك حجة عن أحد أمرى ولو أجهم ما أحرم به وعين الاصر أو أجهمه ما لا يكون مخالفا قال في البحر  
وصور الابهام أربعة فى واحدة يكون مخالفا وهي مسئلة الكتاب منطوقا وفى الثلاثة لا يكون مخالفا وهي  
أن يكون الابهام فى الأمر وفى النسك أو فى ما ولو أهل المأمور بالحج بحيث يرا احداهما عن نفسه والاخرى عن  
الاصر ثم رفض الى أهل بياعه عن نفسه تكون السابقة عن الاصر كأنه أهل بها واحد ها ومن صور المخالفة ما إذا  
أمر بالحج فاعتقر ثم جع من كذا لانه مأمور بجع ميقاني وما أتى به مكى اهـ وظاهر التقييد بقوله ثم جع من مكى أنه  
لو خرج الى المقات وأحرم منه لا يكون مخالفا مع أن قصد الاصر أن يكون نفقة السفر له وله ثوابها (قوله قبل  
الطواف) المراد به طواف القدوم كما قال الامام رضى الله تعالى عنه لو جع بين امرأين يجتنب ثم شرع فى طواف  
القدوم انقضت احداهما فان قلت ذكر الوقوف مستدركا فليكن أن لا يطوف للقدم فيكون الوقوف

لانه لم يحصل مقصوده وهو ثواب الانفاق  
لكن لو جع عنه ابنه ليرجع فى التركة لانه  
لم يقل من مالى وكذا الواجج لا يرجع كالدين  
اذا اقضاه من مال نفسه (ومن جع عن سكل  
من) أمره وقم عنه وضمن ماله ما  
خالفهما (ولا يقدر على جعله من أحدهما)  
لعدم الاولوية وينبغي حجة التعيين لو أطلق  
الاحرام ولو أجهمه فان عين أحدهما قبل  
الطواف والوقوف.



حيث ذهب المعتبر إلى حلي (قوله ياز) أي عندهما وقال أبو يوسف لا يجوز بل وقع ذلك عن نفسه بلا توقف  
 وضمن نفيهما وهو القياس لأن كل واحد منهما أمره بتعيين الحج له فإذا لم يعين فقد خالف وجه قوله ما هو  
 الاستيعان أن هذا إيهام في الأحرام والاحرام ليس بمقصود وإنما هو وسيلة إلى الأفعال والمبهم يصلح وسيلة  
 بواسطة التعيين فاكتمى به شرطاً حلي عن التبيين (قوله بخلاف ما لو أهل بحج) الأول إسقاط قوله بحج ليشمل  
 العمرة والقران كما تقدم حلي (قوله عن أبيه) والاجنبي كالوارث في هذا فإن من تبرع ثمن أجنبي بالحج فهو  
 كالولد عن الأبوين لأن المجهول إنما هو الثواب فله أن يجعله لمن شاء بجر وأخذ من التعيين بالوارث أن الولد ليس  
 بقيد بل كل وارث كذلك وإلى ذلك كله أشار المصنف بقوله أو غيرهما (قوله فغير الخ) التعيين ليس بشرط وإنما  
 ذكره ليعلم منه حكم عدم التعيين بالأولى لأنه إذا كان بعد أن جعله لهما على صفة من أحدهما فلا يقيه لهما  
 أولى كافي الصروا في هذا أشار الشارع بقوله جعله لأحدهما أو لهما (قوله ياز) الذي يقتضيه التركيب  
 أن يقول حيث يجوز بل قوله جائز كما لا يخفى لئله حلي (قوله لأنه متبرع بالثواب) أي وأما الحج فيقع من  
 القاعل قال في الفتح ومبناه على أن النية لهم ما تلغو بسبب أنه غير مأثور من قبلهما أو أحدهما فهو متبرع  
 فتقع الأعمال عنه البتة وإنما يحصل لهما الثواب ويقتد ذلك الأحاديث التي رواها السكاك بقوله أعلم أن فعل  
 بالولد ذلك مندوب إليه جداً المأخر ج الدارقطني عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه صلى الله عليه وسلم  
 من حج عن أبيه أو ففنى عنهما مفر ما بعث يوم القيامة مع الأبرار وأخرج أيضاً عن جابر أنه صلى الله عليه وسلم  
 قال من حج عن أبيه أو أمه فقد قضى عنه حجه وكان له فضل عشر حجج وأخرج أيضاً عن زيد بن أرقم قال قال  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا حج الرجل عن والديه فقبل منه ومنهما أو استبشرت أو أحدهما أو كتبت  
 له عنه بر حلي عن الشريفة لامية (قوله وفي الحديث الخ) أراد جنس الحديث الصادق بالتمهيد فإن عجز كلامه  
 من حديث الدارقطني من رواية ابن عباس السابقة وصدره من تخريج أيضاً عن جابر فلهما حديثان وجري  
 الشارع في ذلك على الصحيح من جواز رواية الحديث بالمعنى لا بألف كما ذكره الحلي (قوله لا غير) أي من دم  
 القران والفتح والجنابة (قوله على الآخر) أي عندهما وقال أبو يوسف على الحاج لأنه وجب للفصل دفع الضرر  
 ابتداء الأحرام وهذا الضرر راجع إليه فيكون الدم عليه وإيهام أن الأمر هو الذي أدخله في هذه العهدة  
 فعليه خلاصه حلي عن الهذلية (قوله ولو ميتاً) أشار به إلى أن الأمر به في المخرج عنه فيشمل الميت كافي البحر  
 حلي (قوله قبل من الثالث) أي لأنه صله أي أدام مال لا يكرن في مقابلته عوض مالي كذا كان وغيرهما يعني  
 النذور والكفارات حلي عن العناية (قوله وقيل من الكل) لأنه وجب حتماً للمؤمر بدخول الأمر إياه في هذه  
 العهدة نصرت ديناً على الميت والدين كله جزم المال حلي عن العناية وتقدمهم الأول بشئ وعاقبته وهو الذي  
 يظهر لأن أصل المال يخرج من الثالث فليكن هذا كذلك (قوله ثم إن فاته الخ) هذا عام في الفوات بسبب  
 الإحصار وغيره فبأن فيهما التفصيل المذكور فإن قلت أن الإحصار لا يكون إحصاراً بتقصيره فكيف يصح  
 التفصيل فيه قلت قد يكون إحصاراً باختياره وله كما إذا كل شيئاً مضر مع علم بضرره قاله الحلي بجنا (قوله  
 لتقصيره منه) كان نشأ عن جوائج نفسه حتى فاته الحج كافي الهندية (قوله ضمن) أي المال وإن حج من قابل من  
 الميت بمان نفسه أجزأ كافي الهندية (قوله وإن باقعة معاوية لا) في النسب فاته الحج لمرض أو حبس أو موت  
 دابة أو فرار مكارى فاته لا يضمن إن كان ينفق من مال الميت حتى يعود إلى أهله ومن محرمه نفقة ذهابه لا غير كما  
 في الاختيار انتهى ومن المعلوم أن المعتقد الأول في المصالح والضرر أن من أن خبطة الرجوع في مال الأمور  
 خاصة جرى على رواية محمد ويستأنف الحج عن الميت من قابل صكه في منسك السدي وفي البحر الزاخر أنه  
 يحج من نفسه من قابل وقد عرفت مما تقدم أن المصروفات الحج حكمهما واحد فانهما إذا اجتمع من قابل عن  
 الميت سواء كان الفوات بتقصيره أم لا إلى ما في منسك السدي أجزأه فانه دفعه بوقوف صاحب البحر  
 أن الحج من قابل هل يكون عن الأمر أو يشترط الأمر ونقل في المصروفات الحج أن عليه ما الحج من قابل بمال  
 نفسهما وفي أبي السعود ويحج على المأورق ضاحجة وعجرة كما إذا أحرمت بحجة عن نفسه ثم أحصر وتخلل وهذا  
 منه يقتضي أنه يحج عن نفسه وهو الذي في البحر الزاخر من مصنفه يكون هو الممول لما به (قوله ودم القران)  
 أطلق فيه فشم ما إذا أمره واحداً بالقران فشر أو أمره واحداً بالحج وأخر بالعمرة وأذناه في القران بجر (قوله

جاز (بخلاف ما لو أهل بحج عن أبيه  
 أو غيرهما) من الاجاب حال كونه (متبرعا  
 فميت) بعد ذلك جاز لأنه متبرع بالثواب فله  
 جعله لأحدهما أو لهما وفي الحديث من حج  
 عن أبيه فقد قضى عنه حجه وماله (ودم الاحرام)  
 عشر حجج وبعث من الأبرار (ودم الميت) قبل من  
 لا غير (على الآخر) ثم إن فاته لغيره  
 الذات وقيل من الكل ثم إن فاته لغيره  
 ضمن وإن باقعة معاوية لا (ودم القران)  
 والفتح

والجناية) أطلق فيه اشتعل جناية الجاع وقتل الصيد والحق وليس الخطي والطيب وبجائزة المقات بغير احترام  
 كما ينادى من البحر وقوله على الحاج أى لاهى الأمر أدام القرآن والتمتع فباعتباراته وجب شكر المناوفة (له)  
 تعالى من الحج بين النسيك والمأمر هو التخصيص بهذه النعمة لأن حقيقة الفعل منه وإن كان الحج يقع على الأمر  
 وأما الجناية فاعلم وجب عليه لأنه هو الجاني فيتعلم به (قوله ان أذن له الأمر) أى جنس الأمر الصادق  
 بالواحد والتعدد فهو مطبق على ما قدمنا من الصورتين (قوله والا) أى وإن لم ياذن له الأمر فحقه صورتان  
 أحدهما ما إذا ياذن له بالقرآن فترن عنهما الثانية ما إذا لم يذنه بغيره فترن بغيره (قوله فيصير بخلافه) أى ما في  
 الأولى بخلافه وأما في الثانية فليس الوجه فيها أن الأفراد أفضل من القرآن بل لأنه أمره بأفراد سفره وقد خالف  
 به (قوله فيصير) أى في الصورتين وفي الثانية خلافه ما إذا لم يذنه بغيره فترن بغيره (قوله فيصير بخلافه) أى ما في  
 بالعمدة ولا يلاية لاحد في ابتاع نسك عن غيره بغير أمره فصار كالأمره بالأفراد فتتبع فانه يكون مخالفا اتفاقا  
 وفي القليل لظول الحج تبرعاً عن الغير صحيح وفيه ابتاع التبع عن غيره بغير أمره وفيه أن هذا جعل الثواب  
 لا إسقاط التمسك وأما التمتع فانه ما عدا مخالفاً لأنه أمره بمجعل سفره إلى حج مبرراتاً وقد جعل سفره لأمره وج  
 مكياً (قوله ومن النفقة الخ) انفصل في النفقة لأن الدم على الأمور على محل حال كافي بالضرورة ما بقي منها  
 كافي الهندي (قوله فيصير بحال نفسه) أى ويجب عليه حجة وعمره من قابل كافي الهندي (قوله وإن بعده فلا) أى  
 وإن جامع بعد الوقوف فلا يضمن النفقة لما قاله الشارح ثم سكان الجماع قبل الحاق فعله بنية والافتقار  
 كما مر بيته (فرع) لو أتم الحج الأطواف الزيادة فرجع ولم يعاقبه فهو حرام على التسامع يعود بنفقة نفسه ويقضى  
 ما بقي عليه لا ضمان في هذه الصورة بغير (قوله قبل وقوفه) أمواله بعد الوقوف قبل الطولف جازع الأمر  
 لأنه أدى الركن الأعظم كذا قالوا وأعظمه الوقوف للام من الفساد به لأنه لا يكتفى فيجب على الأمر  
 الإرسال على الظاهر لطواف وفائدة الجواز من الأمر أن المأمور لا يضمن النفقة ويحرم (قوله من منزل أمره)  
 هذا عنده أتماعده ما في حيث مات وقد قدمنا الخلاف والدليل عند قوله خرج إلى الحج ومات في الطريق فإن  
 الخلاف هنا مبني على الخلاف هناك كما صرح به الزيلعي حلي ونجاشية من القتل حيث وجد فإن لم يكن له منزل  
 فمن حيث مات ولو تعددت منازل في أقر بها إلى مكة نهر (قوله بثلث ما بقي) هذا عند الامام وعند أبي يوسف  
 بالباقي من الثلث وعند محمد بالباقي من المال الذي مع المأمور وكافضه الزيلعي حلي (قوله بعدها) نسيج في هذا  
 التصريح صاحب النهر والاولى أن يعبر عن الصغير أى الباقي من التركة وحمل ذلك ما إذا أطلق الوصية وأما إذا بين  
 من أى مكان يجمع عنه يجمع من ذلك المكان بالاجماع أبو السعود (قوله من ثلثه) أى ثلث مال الموصى (قوله)  
 قبيل الوصية) كما إذا كان الثلث من الأول لا يبلغ الحج (قوله وظاهره) أى ظاهر قوله بثلث ما بقي فانه يدل  
 بظاهره على عدم الرجوع في ترك المأمور حيث اقتصر وأعليه ولم يقلوا بثلث ما بقي من ماله الذي عنده والذي  
 عند المأمور وإنما كان هذا ظاهراً ولم يكن نصاً لا احتمال أن يراد بقوله من ماله ما بين ثلاثين إلى مائة حلي (قوله)  
 ظهراً راجع) قلت راجع فرأيت أنه الرجوع قال التمهاتى بثلث ما بقي من المال الذي بقي في أيدي الورثة  
 والمأجور فانه قد بقي في يده شيء لا شاة اه حلي قلت كلامه فيما اتفق لافيه ابني لأن الباقي يجب رده ولو بعد تمام  
 الحج (قوله وقوله ما استهان) أى وقول الامام قياس وقد تقدم أن العمل بقول الامام وأن هذه المسئلة مما  
 تقدم فيه القياس على الاستحسان (قوله كما من) أى في قوله والاصير بخلافه فيصير اه حلي (قوله لا للتقيد)  
 لأن الحج لا يمتنع باختلاف السنين في أى سنة حصل فيها وقع عنه ولا يمتنع أن الأولى ايقاعه في السنة  
 المعينة خوفاً من ذهاب النفقة أو تعطل الحج (قوله والافضل أن يعود إليه) أى إلى بلد موطنه عود الضمير على  
 ضمير المذكور وقد منه في البحر (قوله وعليه وقد ما فضل الخ) قال في البحر اعلم أن النفقة ما تكفيه ذهابه وإيابه وأنه  
 لا يفتل ما أن يكون المجهوج عنه حياً أو ميتاً فإن كان حياً فانه يعطيه بقدر ما يكفيه كذا كرنا فان أعطاه  
 زاد على كفايته فلا يعمل المأمور ما زاد بل يجب عليه رده إلى صاحبه الا إذا حال وكتك أن تهرب الفضل من  
 نفسه وقد جده لنفسك فان كان على موت قال والباقي لا وصية وإن كان قد أوصى بأن يجمع عنه ثم مات فاما أن  
 يمين قد رآه ولا فان من قدر اتباع ما عينه حتى لا يجوز الشخص عنه اذا كان يجرى من الثلث وإن لم يدرين قد رآه  
 فان الورثة يجهلون عنه من الثلث بقدر الكفاية ثم قال فالخاضل أن المأمور لا يكون ما تكالماً أخذه من النفقة بل

(والجناية على الحاج) ان أذن له الأمر  
 بالقرآن والتمتع والافيصير بخلافه فيصير  
 (ومن النفقة ان جامع قبل وقوفه) فيجيب  
 بحال نفسه (وان بعده فلا) لحصول المقصود  
 (وان مات) المأمور (أو سرق نفقته في الطريق)  
 قبل وقوفه (يج من منزل أمره بثلث ما بقي)  
 من ماله فان لم يبق من ثلث ما بقي بعد ما  
 أو سرق أو باع من ثلث ما بقي بعد ما  
 مرة بعد أخرى إلى أن لا يبقى من ثلثه ما يبلغ  
 الحج فتبطل الوصية قلت وظاهره أن لا رجوع  
 في تركه الأم وظهر اجمع (لام من حيث مات)  
 خلافه ما وقوله ما استهان وهو رجع به بغير  
 مخالفاً بالقرآن أو التمتع كما لا يأتى خبر عن  
 السنة الأولى وإن عنت لأنه لا يستحيل  
 لا للتقيد والافضل أن يعود إليه وظهيره  
 ما فضل من النفقة

يتصرف فيه على ما كان المحجور عنه حيا كان أو ميتا معينا كان العدو وغير معين ولا يصلح له الفضل الا بطلبه  
 المتقدم سواء كان الفضل كثيرا أو بسيرا كسبر من الزاد كما صرح به في الفتاوى الظهيرية اه والذي يظهر أن هذا  
 مفرغ على قول المتقدمين بعدم جواز الاجارة على الطاعات التي منها الحج اما على قول المتأخرين من جواز  
 الاجارة عليها فالجواب بعد هذا الاجارة لكن يعكس عليه اشتراط الاتفاق بقدر ما لا الأمر يقتضي الاجارة  
 المحضة عدم الاشتراط وأما صاحب النقاية والقهستاني في كتاب الاجارة أن الحج مما جرى فيه الخلاف بين  
 المتقدمين والمتأخرين وفي رسالة بلوغ الأرب لذوى القربى للشيخ بلال لا يجوز الاستئجار على الطاعات كنه  
 القرآن والفقه والاذان والتذكيرو الحج والغزير يعني لا يجب الاجرة عند أهل المدينة يجوز به أخذ الشافعي  
 رحمه الله تعالى ونصير وعصام وأبو نصر والفقيه أبو اليسر منهم الله تعالى نفعه من الخلاصة والعجب بعد ذلك  
 قال لم يذكر أحد من مشايخنا جواز الاستئجار على الحج وجوزوا على باقي القربى لانه لا ضرورة في الاستئجار  
 عليه لانه يحصل بالاستئجار اه (قوله وان شرط له) أي وان شرط للمأمور أن ما غفل من النفقة فهو شرط باطل  
 لانه حق القربة فلا وجه لاخته بهذا الشرط (قوله الا أن يوكله بهبه الفضل) أي ويقضه لنفسه كما تقدم (قوله  
 أو يوصي الميت) أي من كان على شرف الموت به أي بذلك الفاضل لمعين سواء كان المأمور هو الذي يخص  
 المقام أو غيره (قوله ولوارثه أن يسترد المال) هذه المسئلة تقدمت عند قوله ان وفيه ثلثة وتقدم التفصيل  
 في النفقة وحاصله أنه ان رده لمناهية منه فنفسه الرجوع في ماله والا فحق مال الميت فليراجع (قوله وكذا ان  
 احرم الخ) قال في التمر وقد نابكون الأمر أو يوصي بالحج عنه لما في المحيط لودفع إلى رجل ما لا يصح به عنه فأهل  
 بجبة ثم مات الأمر فلا ورثة أن يأخذوا ما بقي من المال معه ويصونه ما أتفق منه بعد موته ولا يشبه الورثة  
 في هذا الأمر لان نفقة الحج كنفقة ذوى الارحام فتبطل بالموت ويرجع المال إلى الورثة انتهى بزيادة من البحر  
 فالاولى للشارح حذف قوله وصيه فأحرم فان الموضوع أنه أمر لا موصى ويكون تركيب العبارة هكذا وكذا ان  
 أحرم وقد دفع إليه الحج عنه ثم مات الأمر (قوله والوصى أن يحج بنفسه) أي اذا أطلق الأمر كالأوصى أن يحج  
 عنه ولم يزد على ذلك كافي الفتح (قوله الا أن يأمره بالدفع) بأن قال ادفع المال إلى من يحج عنه فانه لا يجوز أن  
 يحج بنفسه مطلقا بغير أي ولو باجازه الورثة (قوله أو يكون وارثا ولم تجز البقية) قال في البحر وان دفعه أي الوصي  
 إلى وارث الحج عنه فانه لا يجوز الا أن يحج به الورثة وهم كبار لان هذا كالتبرع بالمال فلا يصح للوارث الاجازة  
 الباقين اه بایضاح وضوء في الهندية ومفهوم التقييد بالكبار أنهم اذا كانوا أصهارا لا يحج لان الصغير ليس  
 من أهل التبرع (قوله ولو قال) أي المأمور بالحج منع من الحج وكذبوه أي الورثة أو كذب الوصي حلي (قوله  
 لم يصدق) أي ويضمن اذا أتفق من مال الميت لان سبب الضمان قد ظهر فلا يصدق الا بظاهر يدل على صدقه أفاده  
 صاحب البحر (قوله الا أن يكون أمرا ظاهرا) أي يشهد على صدقه كنع الاعراب الحاج بالمعاوية أو نزول مطر كتبر  
 مانع (قوله صدق بيمينه) لانه يدعي الخروج عن هذه ما هو أمانة في يده بحر (قوله الا اذا كان مدعي الميت) أي  
 فانه لا يصدق الا بيمينه على المعول عليه لانه يدعي قضاء الدين بحر (قوله وقد أمر بالاتفاق) أي مما عليه من الدين  
 (قوله ولا تقبل بينهم الخ) لانهم شهداء على التي بحر وذلك لان مقصودهم في حقه وان كانت صورة شهادتهم  
 اثباتا حلي (قوله الا اذا برهننا على اقراره) أي لان اقراره وهو تلفظه بهذه الجملة اثباتا حلي والاولى أن يقول  
 الا اذا شهد ابدل قوله برهننا (نفقة) لأمور بالحج أن يتفق على نفسه بالمعروف ذاهبا وآيسا من صغير تذيير  
 ولا تقير في طعامه وشرا به وثيابه وركوبه وما لا بد منه وليس له أن يدعوا أحدا إلى طعامه ولا يتصدق به  
 ولا يقرض أحدا ولا يصرف الدراهم بالدين ولا يشتري بها الوضوء ولا يدخل بها الحمام ولا يشتري بها دهن  
 السراج ولا يدهن بها ولا يتدأوى بشئ منها ولا يحضرم ولا يهوى أجرة الحلاق الا أن يوسع له الميت أو الوارث ولا  
 يتفق على من يخدمه منه الا اذا كان ممن لا يخدم نفسه ولو نوى الإقامة بمكة خمسة عشر يوما سقطت نفقته من  
 مال الميت ثم اذا عاد تعود نفقته عند محمد وهو الظاهر وعند أبي يوسف لا تعود ولو خرج من مكة مسجرا سفر  
 لحاجة نفسه سقطت نفقته من مال الميت في رجوعه ولو وطن مكة سقطت نفقته قل أو أكثر ثم اذا عاد لا يعود  
 بالاتفاق وان كانت الإقامة بها قد رآه عادة حتى تخرج القافة لانه سقط للضرورة وكذا اذا دخل في الطريق بطن  
 فان أقام بها القدر المعتاد فنفقته لانه قفا والاسقط حتى يخرج منها وقامه في الزيل في الهندية بأن المأمور

وان شرط له فالشرط باطل الا أن يوكله بهبه  
 الفضل من نفسه أو يوصي الميت به لمعين  
 ولوارثه أن يسترد المال من المأمور ما لم يحرم  
 وكذا ان أحرم وقد دفع إليه الحج عنه وصيه  
 فأحرم ثم مات الأمر والوصى أن يحج بنفسه  
 الا أن يأمره بالدفع أو يكون وارثا ولم تجز  
 البقية ولو قال منع وكذبوه لم يصدق الا أن  
 يكون أمرا ظاهرا ولو قال حجبت وكذبوه  
 صدق بيمينه الا اذا كان مدعي الميت وقد أمر  
 بالاتفاق ولا تقبل بينهم أنه كان يوم البحر  
 بالباد الا اذا برهننا على اقراره أنه لم يحج

الحج له أن يذبح الحرام ويعطى أجر الحرام وغير ذلك مما يفعله الحاج والنظر إلى المدة المعتادة وغيرها كان  
 في زمانهم وأما في زماننا فلا يمكن الخروج للأفراد ولا لجماعة قليلة من مكة إلا مع القافلة فإدام منتظرا  
 خروج القافلة فنفتحه في مال المجموع منه وكذا في إقامته يحدد والتعويل في الذهاب والإياب على ذهاب  
 القافلة وإيابهم ولهم في التهر وفي الواضحات المأمور بالحج إذا خرج قبل أيام الحج كان له أن يتحقق من مال الميت  
 إلى بغداد وإلى الكوفة وإلى المدينة وإلى مكة وإذا أقام ببلدة يتحقق من مال نفسه حتى يجيء أو أن الحج ثم يرحل  
 وهو محمول على ما إذا لم يكن ينتظر القافلة ليوافق ما في الهندية وفي الأشياء ولما مورس خط المراهم مع الرقعة  
 والإيداع وإن ضاع المال بمكة أو قرب منه فأتفق من مال نفسه رجع به وإن كان بغير قضاء لا إذن دلالة ولو أمره  
 بالعمرة فاعتز أو لا خرج من نفسه لم يصحح بخلافه أو لا ثم اعتذر فأنفق في قولهم جميعا ومن عليه الحج  
 إذا مات قبل أداءه من غير وصية يأثم بخلاف الحاج عن الميت إذا حضر فأتفق المال كله ليس على الوصي  
 أن يبعث بالنفقة ليرجع ولو قال الوصي للحاج أن نفق المال فاستقرض وعلى قضاء الدين فهو جائز وفي حواشي  
 الأشياء لا يلزم من عدم صحة الإجارة على الحج عدم وقوع الحج من الميت أجر بل يقع له لأنه لم ينع الإجارة بغير  
 الإذن بالحج فيصح منه واستحق الثابت نفقة مسئلة من تلك الإجارة بسبب الحال فتكون الإجارة للحج إجابة  
 باعتبار المعنى لصحة الحج عن الميت أجر وقد أطل الكلام في ذلك العلامة أبو السعود فراجعها إن شئت

• (باب الهدى) •

لما كان هدى المتعة والقران والاحصار وجرأ الصيد والجماعة قرح معرفتها أثره وأيضاً في أسباب والهدى  
 مسبب والسبب بعقب السبب والهدى بأسكان الدار وكسرها مع تخفيف الباء في الأولى وتشديد يدها في  
 الثانية لقنان فحجبتان والواحد من النعم يكون هدياً بالنية وسوق البدنة إلى مكة بعد التقايد وإن لم يتولان  
 سوق البدنة إلى مكة في العرف يكون للهدى لا للركوب والتجارة كذا في البحر وغيره (قوله ما يهدى إلى الحرم)  
 مأخوذ من الهدية التي هي أعم من الهدى لا من الهدى والالزم ذكر المذبح في التعريف فيلزم تعريفه بالهدى  
 بنفسه حلبي قلت لو أخذ من الهدى يكون تعريفها فظاً وهو مانع وخرج ما يهدى إلى غير الحرم نعماً كان أو غيره  
 وقوله من النعم خرج ما يهدى إلى الحرم من غير النعم ولو نذر هدياً إن عين شيئاً رزقه فإن كان مما يراق دمه  
 ففي رواية ابن سميحة لا يجوز أن يهدى قيمته لأنه أوجب شيئاً الأمانة والتصدق فلا يجوز الاقتصار على التصديق  
 بيف القيمة وإن كان المذبح شيئاً يراق دمه فإن كان منقراً لا تصدق بعينه أو بقيته وإن كان عقاراً تصدق بقيته  
 ولا يتعين التصديق في الحرم ولا على فقراء مكة لأن الهدى فيه مجاز عن التصديق به ولم أن إطلاق الهدى على  
 غير الأنواع الثلاثة في كلام الفقهاء في باب الإيمان والنذور مجاز بغير (قوله ليتقرب به فيه) أي الحرم يعني بأمانة  
 الدم خرج ما يهدى من النعم إلى الحرم هدية لجل أهلي (قوله أدناه شاء) أفاد أن له أعلى وهو الإبل وهو أفضل  
 وأوسط وهو البقر ولو نذر هدياً ولا نية له رزقه أدناه ومن نذر الداني وأهدى الأعلى فقد أحسن ولو نذر أهداه  
 شيئاً فهدى شيئاً تساوى شيئاً قيمة لا يجوزنه (قوله ابن خمس) وبسعى ثباً كما كان ابن سبتين من البقر  
 وابن سبتين من النعم يسمى ثباً وظاهره أنه لا يجوز في فيه الجذع وهو غير ما صرح به المستفاد أنه قال في الشرح  
 ولا يجوز الجذع إلا من الضأن زاد صاحب الترمذ وأختلف فيه فجزم في المبسوط أنه ابن سبعة أشهر عند  
 الفقهاء وستة في اللغة وفي غاية البيان مائة ثمانية أشهر وبشترط أن يكون عظيم البنية أمان كل صغيراً  
 فلا بد من تمام السنة أه نهر وقد يقال إن الشارح ترك الجذع لعلمه من قول المصنف ولا يجوز في الهدايا  
 إلا ما جاز في الضحايا (قوله ولا يجب تعريته) أي الذهاب به إلى مرفأ أو قنبره بالتقليد والأشعار حلبي  
 عن البحر (قوله بل يندب) أي التعريف بعينه أه حلبي (قوله في دم الشكر) قال في الهندية يندب هدى  
 التطهر والقران والتمتع وكذلك الهدى الذي أوجب على نفسه بالنذور ولا يقدّم الاحصار ولا دم  
 البنائيات فلا يقدّم الاحصار ودم البنائيات جاز ولا بأس به ولا يسن تقليد الشاة عند نأه (قوله ولا يجوز  
 في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا) هو أولى من قول الكثر وما جاز في الهدايا إلا ما لا ينفى أن يكون  
 في جنس المسئلة مما للكلام فيه كذا في التهر وأقره الجمهور إلا أنهم غير مطرد لأنه لو نذر هدياً أجرته القيمة بالاتفاق  
 فيما إذا لم يبين وكذا إن عيّن في رواية مع أن القيمة لا تجزئ في الأهمية أبو السعود فقوله حلبي تبعاً للبحر إن عبارة

(باب الهدى)  
 (هو) في اللغة والتسرع (ما يهدى إلى الحرم)  
 من النعم (ليتقرب به) فيه (أدناه شاء وهو إبل)  
 ابن خمس سنين (وبسعى ثباً) ابن سبتين (وقسم) ابن  
 سبتين (ولا يجب تعريته) بل يندب في دم الشكر  
 (ولا يجوز في الهدايا إلا ما جاز في الضحايا)  
 كما سجد

المصنف مطردة منكمسة غير مسلم وهذا الايراد توجه على عكس عبارة الكثر وهو ما يجاز في الهدايا يماز  
في الضحايا فعبارة المصنف فاسدة الطرد وعبارة الكثر فاسدة العكس الآن يقال ان هذا الضابط غير اراق دمه  
من الهدايا فلا يميز في الامام مع اراقة في الضحايا وفي الرقابة وشروطها لا تستاني ولا يجوز له ذي سواء  
كان دم نسك او جبر الاحصاد او غيرهما الاجازة الشخصية مقدار السن سالم العيوب وهذا عند الشيعين وانما  
عند محمد فيجوز للصغار ان يحتصر (قوله فمع اشتر الشئ) مصدر الربا في مضاف الى مفعوله أي اشترائه واحد  
سنة قال في اخصية الدرر ومع لواحد اشترائه سنة ثم قال في البحر بشرط ارادة الكل القرية وان اختلفت  
أجناسها من دم متعة واحصا وجزا مبيد وغير ذلك ولو كان الكل من جنس واحد كان أحب بان اشترى بدنة  
لمتعة مثلاً ما ويا أن يشرك في مائة أو يشترى بها بقية الهدى ثم يشرك فيها ستة وينور الهدى أو يشترىها معا  
في الابتداء وهو الأفضل وانما اذا اشترى الهدى من غيرية الذبكه ليس له الاشراف فيها لانه بصير بها  
لانها كلها صارت واجبة بعضها بايجاب الشرع وما زاد بايجابه انتهى اذا عرفت هذا فقوله الشارح شريفة  
لقية محتمل لخصين أحدهما أن يشترى بها الشئ بمائة مائة وهو صحيح الثاني أن يشترى بها واحد لقية ثم يشركه  
في مائة وهو لا يصح على اطلاقه بل يشترط أن ينوي الاشراف عند الشراء كما علمت من عبارة البحر انتهى  
والذي في الدرر أن تقديمية الاشراف عند الشراء مستحب فقط فاذا لم يقدمها عنده صح له الاشراف بعد ذلك  
استصحاباً وقال زفر لا يجوز وجه القياس أنه أعزها لقية فلا يجوز بيعها ووجه الاستصحاب أن لا يجز  
الشريكين وقت الشراء فست الحاجة اليه ومن الشروط أن لا يكون لاحد الشريكين السبعة أقل من سبع  
كافي الدرر وانما يصح الاشراف في الاخصية اذا كان غنيا لا اذا كان فقيرا فقير التبعة عليه (قمة) الثاني أفضل  
من الجذعية والآخر من الابل أفضل من الذكر وكذا من البقر اذا استويا في القيمة والقيمة لان لحمها أطيب  
والذكر من المعز أفضل وكذا من الضأن اذا كان موجواً أي خصباً والشاء أفضل من سبع البقرة اذا استويا  
في القيمة والقيمة لان لحم الشاة أطيب فان كان سبع البقرة أكثرها فسمع البقرة أفضل والبقرة أفضل من ست  
شاء اذا استويا في قيمة وسبع شاة أفضل من بقرة كذا في الخلية وأفضل الشاة أن يكون كبش ألمع اقرب موجواً  
والاقرن العظيم القرن والاملح الايض شر بلالية وقيل هو الذي فيه يبيض وسواد والبياض أكثر  
أبو السعود (قوله في الحج) أي في كل شئ ويجب فيه الدم في الحج فلا يرد أن من نذر بدنة لا يجزى به الشاة نهر  
(قوله الا في طواف الركن جنباً الخ) وذلك لان الجنابة أغلظ فيجب جبر نقصانها بالبدنة اظهرها في القفول  
بين الاصغر والا كبره (قوله أو حائضاً) ومثلها النساء كما في البحر (قوله ووطء بعد الوقوف) لانه أعلى أنواع  
الارتفاقات فيتم طه موجه وخرج الوطء قبل الوقوف فانه مفسد (قوله قبل الحلق) أما بعد حلق وجوبها  
خلاف والراجع وجوب الشاة بجر (قوله كما مر) أي في الجنائيات انتهى حلي (قوله بل يندب) لقوله تعالى فكلوا  
منها نهر (قوله كالأخصية) أشار به الى أن المسحوب أن يتصدق بالثلث ويطعم الاغنياء الثالث وما كل ويذكر  
الثالث حلي عن البحر (قوله اذا بلغ الحرم) أما اذا لم يبلغ الحرم بأن ذبحه قبل بلوغه فلا يأكل منه  
والفرق بينهما أنه اذا بلغ الحرم فالقرية فيه بالا رافة وقد حصلت فلا يأكل بعد حصولها واذا لم يبلغ فهي  
بالتصدق والا كل ينافيه بحر وهذا التقييد فيه نظر لانه لا يسمى هدياً الا بعد بلوغه الحرم ولو قاله وخرج بقوله  
هدى ما اذا ذبحه قبل بلوغه الحرم وهو ما عساه في البحر لكان أولى اشارة الى المعنى ولو علمت بهذا الذي  
لا ضمان عليه أمان استمسكه فان كان مما يجب عليه التصديق به ضمن قيمته والا لا نهر (تنبيه) كل دم يجوز  
أن يأكل منه لا يجب عليه التصديق بله بعد الذبح لانه لو وجب عليه التصديق به لما جاز له أكله لما فيه من  
ابطال حق الفقراء وكل دم لا يجوز له الاكل منه يجب عليه التصديق به والذبح لانه اذا لم يجز أكله ولا يتصدق به  
يؤدى الى اضاغة المال بحر (قوله من غيرها) أي هذه الثلاثة (قوله ضمن ما أكل) أي قيمته (قوله أي وقتها)  
أشار به الى أن المراد باليوم مطلق الوقت فقيم أو فوات التعر أو هو فرد مضاف فقيم (قوله ذبح التمتع والقران)  
أما هدى التطوع اذا بلغ الحرم لا يتقيد بزمان وهو الصحيح وان كان فهد يوم التعر أفضل بحر وانما أن التمتع على  
أربعة أقسام ما يختص بالزمان والمكان وهو دم التمتع والقران وما يختص بالزمان دون الزمان وهو دم الجنائيات  
والاحصاء وما يختص بالزمان دون المكان وهو الاضحية وما لا يختص بالزمان ولا المكان وهو دم الذبوح

فمع اشترائه سنة في بدنة شريفة لقية وان  
اختلفت أجناسها (وقوله الشاة) في الحج  
(في كل شئ الا في طواف الركن جنباً)  
أو حائضاً (وطء بعد الوقوف) قبل الحلق  
(كما مر ويؤثر كلامه) بل يندب كالأخصية  
(من هدى التطوع) اذا بلغ الحرم (التمتع)  
(ولقران قلم) ولو أكل من غيرها ضمن ما أكل  
أو بعين يوم التعر أي وقته وهو الايام  
الثلاثة (الذبح التمتع والقران)



هو السعد محتسرا (قوله فقط) أي لا يتعين تغيرهما فيها وهو دم النمايات وهذا التطوع ولا حصار وليس  
 المراد ما يشمل الاخصية فانها مخصوصة بهذه الايام أيضا (قوله فلم يجز) أي ذبحه قبله أي قبل يوم النحر بالمعنى  
 المتأخرا (قوله بل بعده) أي بل يجزئ بعده الا أنه تارك للواجب فيجوز بالدم كما فيه بقوله وعليه دم  
 وهذا منه لإعندهما وقول الحلبي (قوله لا يفتقر) أي بل يجوز بعده فيه نظرا لما علت أن فيه ترك الواجب (قوله لا مئى) أي  
 على الصحيح ومن الناس من قال بتعيينها نهر (قوله لا لفتقير) الموقوف محذوف تعلق الجرو به والتقدير  
 لا التصديق لقبحه واللام بمعنى على وهذا أولى من جعله خطأ والسواب لا فقير بالرفع عطفا على الحرم كما قاله  
 الحلبي (قوله بجلا) الضمير يرجع الى الهدى وهو جوع بل ما يطرح على ظهر الهدى من كساء ونحوه فحسباني  
 والمراد بالهدى الجنس الصادق بالتعبد داينا انب الجلال الذي هو جمع وفي أبي السعد ظاهرا تفسير الضمير  
 بالهدى أن الشاة تجلب (قوله وخطاه) بالكسر وهو حيل يجعل في عنق البعير ويثني في أنفه فحسباني والزام  
 ما يجعل في أنفه فقط كما في البصر فتغير الشرح الخطام بالزام مساهله (قوله ولم يبط أجر الجزا ومنه) لم يبط  
 البضارى من فوعا أن عليا رمى الله تعالى عنه أمره صلى الله عليه وسلم أن يقوم على بدنه وأن يقسم بدنه كلها  
 لخدمها وجلاوها وجلاها ولا يعطى في جزائها شيئا وهي بضم الجيم كذا على الجزا (قوله نمنه) لأنه معاوضة  
 (قوله ياز) لأنه أهل للتصدق بجزء (قوله مطلقا) أي سواء جاز الأكل منه أو لم يجز انتهى حاشي وصريح في المحبة  
 بعمرة ركو به لأنه جعله لله خالصا فلا ينبغي أن يصر في شيء من عينه أو معاوضة الى نفسه ولا أن الرصكوب  
 أهانة فلا يركب تعظيما لشراقة قال الله تعالى ومن يعظم شعرا فانه من تقوى القلوب أبو السعد  
 وفي القهستاني تنظيم الهدى واجب (قوله بلا ضرورة) أما الضرورة فيجوز ركو به لما ورد في الحديث الشريف  
 أركبها بالمعروف إذا ألبست اليها (قوله نمنه ناقص) وبالأولى إذا ركبها بالضرورة فنه منته (قوله شرب ليلية)  
 ونحوه فله قدس وهذا خلاف ما وقع في البحر والنهر من أن ظاهرا كلامهم أنها ان نقصت من رصكوبه لضرورة  
 فانه لا ضمان عليه (قوله فان أحاط منه) أي ناقص من هدى التمتع والقران والتطوع (قوله ضمن قيمته) لأن  
 جواز الاتماع بها للاغتناء معلق بيلوغ الحبل كما في البحر أما هدى غير ما ذكر فلا يجوز للاغتناء ولو كان (قوله  
 ولا يجلبه) أي الهدى لأنه جزؤه فلا يجوز له ولا لغیره من الاغتناء فان جلبه واتفص به أو دفعه الى الغير ضمنه  
 لوجود التعدي منه كما لو فعل ذلك بوجه أو صوفه ولو وادعت يتصدق به أو ذبحه معها فان استهلكه ضمن قيمته  
 وإن باعه تصدق بغيره وإذا اشترى به هديا بخسن بجزء (قوله وينضح) أي يرش وفي ضاده الفتح والكسر لأن من يابي  
 شرب ونفع كما في المصباح (قوله ضرعها) بكسر الضاد كما في العناية وتفتح كملس وفلوس وهو فوات الطلق  
 كالهدى للمرأة (قوله بالماء البارد) وهو أعم من كونه عذبا أو ملحاً والذي في الكتبا التنازع بضم النون وبالقاف  
 واختلاف المجمة الماء البارد العذب كما في البحر وغيره (قوله لو المذبح قريبا) الظاهر أن المراد بالقريب هنا ما لا يضر  
 الهدى بأجاء اليه الى بلوغه ومذبح مفضل مراد به الزمان أو المكان (قوله والا حله) دفعه للضرورة فحسباني  
 (قوله وتصدق به) أي أو بقيته وإذا استهلكه فانه يتصدق بقيته فحسباني (قوله ويقسم بدل هدى واجب)  
 هل يدخل في الواجب هنا ما لو نذر شاة معينة فهاكت فيلزمه غيرها أو لا تكون الواجبة في العين لا في الذمة بجزء  
 (قوله عطب) هو من باب علم والعطب الهلاك وانما مكان له فامة غيره لأن الواجب في الذمة فلا يصدق عنه  
 حتى يذبح في محله والمعيب لا يصلح لذلك وهذا إذا كان موسرا أما إذا كان معسرا جزأ ذلك المعيب أبو السعد  
 عن الجوهرية (قوله بما يمنع الاخصية) كالمرج والعصى فحسباني (قوله وضع بالمعيب ماشاء) لأنه عينه الى جهة  
 وقد بطلت فتبقى على ملكه بجزء (قوله ولو كان المعيب) ولو كان عيبه قريبا من العطب بجزء (قوله صفحة سنانه)  
 أي جهة منها وتقدم أن الاشبه بالجهة اليسرى (قوله ولا يطعم) بفتح الهمزة من باب علم أي لا ياكل انتهى حاشي  
 (قوله لعدد يلوغه) أي والاذن في تناوله معلق بشرط بلوغه الحبل فينبغي أن لا يحل قبل ذلك أصلا لأن التصديق  
 على الفقر أفضل من أن يتركه لحال السباع وفيه نوع تقرب والتقرب هو المقصود بجزء (قوله ومنه النذر) لأنه  
 ليس بما يجاب الشرع ابتداء (قوله والستر بغيرها حق) وهو الجذابة بما ألحق بها من دم الاحصار (نقه) الدماء  
 الواردة من العقيقة لعمود وخنس للولادة والمأدبة للغتان والوكبة للبناء والبقعة للشادم والوضعية للتعزية  
 كلها ليست بمنة وأما طعام العرس فانه سنة اقوله صلى الله عليه وسلم أولم ولو شاة فربني أن يدعو الجيران

فقط فلم يجز قبل بل بعده وعليه دم (و) يعني  
 (الحرم) لا مئى (الكل لا لفتقير) (السنه  
 انشأ بل (وتصدق بجلا) (خطاه) أي الذابح  
 زمامه (ولم يبط أجر الجزا) أي الذابح  
 (منه) فان أعطاه ضمنه أمالوا تصدق عليه بجزء  
 (ولا يركب) مطلقا (بلا ضرورة) فأي اضطر  
 الى الرصكوب ضمن ما نقص بركوبه وحمل  
 متاعه وتصدق به على الفقراء ضمنه (ولا يجلبه  
 أطعم منه عقدا ضمن قيمته مبدوحا (و) لا يجلبه  
 (ويشرب بدل) هدى  
 (واجب عطب بالمعيب) (وما يمنع الاخصية  
 (وضع بالمعيب ماشاء) (و) كان المعيب  
 (نماقها كغيره ومنع فلا دونه بدنه فحسباني  
 (صفحة سنانه) ليعلم أنه هدى الفقراء (ولا)  
 (يعلم منه غنيا) لعدم بلوغه جماله  
 (بمنه التنازع) ومنه السيد  
 (ويقلد) ندبا (بمنه التنازع) لأن لا اشتار  
 (والتمعة والقران فقط) لأن لا اشتار  
 بالعبادة التي والستر بغيرها حق

والاقراب والاصدقاء ويمنع لهم طعاما ويذبح لهم ويضيئ للرجل أن يجيب وأن لم يفعل فهو آثم وإن جعله  
صائغا أجاب ودعا وان لم يكن صائغا كل كذا في التقي وذ كرم في العتيق من شاعف ومن شام بفعل ومن سرج  
فاضي خان بأنها غير مكرهه وقامه في أبي السعود (قوله لا تقبل شهادتهم) الحاصل انه في كل موضع لو قبلت  
الشهادة لقلت الحج عن الكل لا يقبل الامام الشهادة وان كذا اليهود وفي كل موضع لو قبلت الشهادة لقلت  
الحج على البعض دون البعض قبلت الشهادة هندية قال في البحر ولا يسمع الامام هذه الشهادة لان صاحبها  
يظهرها بين الناس من أهل الموقف فيكثر القيل والقال وتثور الفتنة وتكثر غلوب المسلمين بالشك في صحة حجهم  
بعد طول غيبتهم فإذا اجابوا يشهدون يقول لهم انصرفوا الانسمع هذه الشهادة قد تم حج الناس انتهى (قوله  
استصانا) والقياس قبولها لان الوقوف عرف مباداة محتملة بزمان فلا يكون عبادة بدونه انتهى سبطي (قوله  
حتى الشهود) ولو وقفوا وحدهم لم يجزهم وعليهم إعادة الوقوف مع الامام للثبوت وهو ما روى عنه عليه  
الصلاة والسلام من قوله وهو تكبير يوم تعرفون أي وقت الوقوف بعرفة عند الله تعالى اليوم الذي يقف فيه  
الناس عن اجتihad وراى أنه يوم معرفة (قوله للرجل الشديد) وهو حنفي شرعا (قوله ان أمكن التدارك ليلا مع  
أكثرهم) قال في البحر وقد بقي هنا ستة تالفة وهي ما اذا شهدوا يوم التروية والناس عن أن هذا اليوم يوم معرفة  
يظنون أمكن الامام أن يقف مع الناس أو أكثرهم منها را قبلت شهادتهم قياسا واستصانا فان تمكن من الوقوف  
فان لم يقفوا عسبة فاتهم الحج وان أمكنه أن يقف معهم ليلا لانها رافعة كذلك استصانا وان لم يمكنه أن يقف  
ليلا مع أكثرهم لا تقبل شهادتهم ويؤمنون أن يقفوا من الغدا استصانا والشهود في هذا كغيرهم وفي الظهيرة  
لا يقضي للامام أن يقف في هذا الشهادة الواحدة والاثنين وشهود ذلك انتهى (قوله والا لا) أي لا تقبل وبأمرهم أن  
يقفوا من الغدا استصانا كما مر (قوله ولم يرم الاوى) أي عايدا أو ناسيا كافي النهر (قوله ان روى الكل فحسن)  
ولا شيء عليه لانه ثلاثا المتروكة في وقته ولم يترك غير الترتيب نه فقول الحلبي عليه دم بالتأخير عند الامام لا وجه  
له ولا يقضي بعد غروب شمس اليوم الرابع كافي جنبايات البحر (قوله لنية الترتيب) لان كل جرة قريبة فاقعة  
بنفسها لا تعلق لها بغيرها وليس بعضها تابعا لبعض بحر (قوله نذر المكف جها ماشيا) سواء كان مغيرا أو مطلقا  
واعلم أن الحج المنذور بسطة بحجة الاسلام عند أبي يوسف خلافا للمجد فاذا نذر الحج ولم يكن حج شرع وأطلق كان  
عن حجة الاسلام وسقط عنه ما التزمه بالنذر لان نذره منصرف اليه وان كان قد حج ثم نذر حج فلا بد من تعيين  
الحج من النذر والواقع تطورا ومن نذر أن يحج في سنة كذا الحج قبلها جاز عند أبي يوسف خلافا له ودر قول أبي  
يوسف آفيس بحر (قوله في الاصح) هو المقول عليه ويدل عليه ما روى عن الامام لو أن فقد ادا فقال ان كنت  
فلا فاعلى أن أجمع ماشيا فلقبه بالكوفة فكله فقلبه أن يمشى من بغداد ومقابل الاصح أنه يمشى من الميقات وقيل  
من موضع أحراره وصحیح ومحل الخلاف ما لم يحرم من يمشى فان أحرم منه فلا اتفاق على أن يمشى من يمشى وقيل  
يجوز قبل الركوب أفضل وهو ما قبلان للقول بالوجوب فقوله في الاصح يرجع الى قوله من منزله والى قوله  
وجوزا (تنبيه) انما لزم النذر بالحج ماشيا لان من جنسه واجبا وهو حج المكي المقادير على المشى وكذا الطواف  
والسعى الى الجمعة نهر (قوله لا تهاوا الاركان) وطواف الصدور للتوديع وليس بأصل في الحج حتى لا يجب على  
من لا يودع بحر (قوله وفي أقله بحسابه) أي يلزمه التحقق بقدره من قيمة الشاة الوسط (قوله الى المسجد الحرام)  
مثلا الى الحرم أو الحظا أو المروة ومقام ابراهيم أو الى أستار الكعبة أو بابها أو مزابها أو صرقت أو المزدلفة وكذا  
لو ذكر كان المشى الذهاب أو الخروج أو ما لو قال على المشى الى بيت الله أو مكة أو الكعبة فان لم يذكر جها ولا عمرة  
لزمه أحد النسختين استصانا فان جعله عمرة مشى حتى يخلق (قوله أو غيرهما) أي من المساجد (قوله  
لا شيء عليه) لعدم العرف بالتزام التمسك به سبطي عن البحر (قوله اشترى محرمة) انما أنت لياق قوله وهو أولى من  
الجماع والا فالعبد المحرم كذلك (قوله له دم خلقه عدة) أي وعد المشتري فانه ما وعده بخلاف البائع لو أذن لها  
فانه يكرهه أن يعلها بحر (قوله بقص شعرها) انما ذكره لانه لا يثبت التحليل بقول الزوج حلفتك بل بفعلها ما حرم  
من محظورات الاحرام هندية واستشكله النيرب لاني بقواهم فحين أفسد جبهه أنه يلزمه التحلل بالافعل ولا يخرج  
عن الاحرام الابهاو يمكن أن يجاب بأن ذلك فحين يهلك أمره ولم يخلق به حق أحد بخلاف ما هنا فان لم يخلق  
بالافعال لتضرر المولى أو الزوج في الزوجة المحرمة ففعل بغير اذنه والله تعالى أعلم خاله الحلبي (قوله وهو أطعن من

(شهودا) بعد الوقوف (وقوله بعد وقته  
لا تقبل) شهادتهم بالحج صحيح استصانا حتى  
الشهود للرجل الشديد (وقوله) أي قبل وقته  
(قوله ان أمكن التدارك ليلا مع أكثرهم  
والالا) روى في البحر والتمسك (قوله انما  
أو الاربعة) الوسطى والثالثة ولم يرم الاوى  
فمنه القضاء ان روى الكل) بالترتيب (بحسن  
وان قضى الاوى بيان) نسبة الترتيب (نذر)  
المكف (جها ماشيا) من منزله وجوزا  
الاصح (حتى يخلق كله أو كذا) روى دم وفي  
الاركان ولو ركب في كله أو كذا المسجد الحرام  
أقله بحسابه ولو نذر المشى الى المسجد الحرام  
أو مسجد المدينة أو غيرهما لا شيء عليه  
(اشترى محرمة) ولو (بالاذن) أن يعلها  
بكرهه لغيره خلف وعده بقص شعرها أو  
بقل شعرها (أو يمس طيب) ثم يجامع وهو  
أولى من التحليل بجماع

التعجيل بجماع) لأن الجماع أعظم محظورات الأجرام حتى تعلق به القساد فلا ينفعه تضليلا لا فقال الحج منع (قوله  
وكذا لو تكسح حرة بغيره) أي أنه أن يحلها ولا يأنر تحليلها إياها إلى ذبح الهدى بصر (قوله أن لها محرم) فأنها أشبهت  
حيث شترائط الوجوب فليس له منعها حلي (قوله والا) أي لا يكن لها محرم (قوله فهي محصرة) لعدم المحرم  
والزوج لا يلزم ما انطرح معها فهي محصرة مشرعا انتهى حلي (قوله وكذا المكتوبة) لأنها حرة من وجه (قوله  
بخلاف الأمة) لأنه أنه يرجع بعد الأذن لأنه ملكها منافعها وهي لا تغل فيكون الأمر إليه (قوله إذا أذن)  
استثنى منقطع (قوله فليس زوجها منعها) وذلك لأنها في تصرف السيد بعد زواجها فيعوز أن يستغنيها  
ولا يجب عليه تزويجها (قوله أفضل من حج الفقير) لأن الفقير يؤذي الفرض من مكة وهو متطوع في ذهابه وفضيلة  
الفرض أفضل من فضيلة التطوع كذا في المنع وهذا انما يظهر في حج الفرض أما حج النفل منها فلا (قوله أولى من  
طاعة الوالدين) إذا طاعة لخلق في معصية الخلق انتهى حلي وهذا يعين الحج لا الأولوية فتأمل (قوله بخلاف  
النفل) فإن طاعتهما أفضل منه (قوله بناء الرضا أفضل) وذلك لا تتفاد التسلية به أشار إليه في المنع بقوله بناء الرضا  
بجيت يقتنع به المسلمون انتهى حلي وأما حج النفل فتا صرغفه عليه فالة الحوى (قوله ويرجى في البرازية أفضلية  
الحج) قال بعض الفضلاء أطلق العبارة ولعل المراد أن الحج أفضل من التصقة بقدر الدراهم التي تنفق في الحج  
وأما أفضلية بالنسبة إلى التصدق ولو بأموال عظيمة مهما بلغت فمحتاج إلى دليل يخصها كما لا يخفى انتهى أقول  
هو مستفاد من كلام البرازي في جمعه حيث قال الصدقة أفضل من الحج تطوعا كذا روى عن الإمام كلفه لما  
حج وعرف المنة أفتى بأن الحج أفضل ومراة أنه لو حج فعلا وأفق أنفق لوصف به هذه الألف إلى المحاورج  
فهو أفضل لأن تكون صدقة فليس أفضل من اتفاق ألف في سبيل الله تعالى والمنفعة في الحج لا حركات عائدة  
إلى المال والبدن جميعا فخل في الصدقة وفي الوالدية المختار أن الصدقة أفضل لأن الصدقة تطوعا  
يعود نفعها على غيره والحج لا أقول الشيء بالشيء يذكر وحمل النظر على الظاهر لا يستلزم ذكر تنقي أفضلية الهدنة  
النسالة على الحج التطوع ماذ كره الشيخ محيي الدين بن العربي في كتابه المسامرات بسنده إلى عبد الله بن المبارك  
أنه قال كان بعض المتقدمين قد حجب إليه الحج قال أخذت أنه ورد الحاج في بعض السنين إلى بغداد  
فحزمت على الخروج معهم إلى الحج فأخذت في كي سمعته دينار وخرجت إلى السوق اشتري آلة الحج وإذا  
بامرأة عارضة تنق في بعض الطريق فقالت برك الله في امرأته ثريفة ولي بيات مرارة واليوم الرابع ما كنا شيئا  
قال فوقع كلامي فطرحته سمعته دينار في طرف أزارها وقلت عودي إلى بناطك فاستيقظ به ذه  
الديانير على وقتك وحدث الله تعالى وانصرف وزرع الله من قلبي «لا والله في تلك السنة وخرج الناس وجموا  
وعادوا فقلت أخرج للقاء الأصدة والسلام عليهم فخرجت فجلت كملقيت حديقاسان عليه وقلت قبل  
الله برك وشكر سعيد يقول لي قبل الله برك قطال على ذلك لما كان الليل تحت فرايت النبي صلى الله عليه وسلم  
في الشام يقول لي يا فلان لا تجب من تهنية الناس لك بالحج أغنت مله وعاوأعت ضيفا فسلت الله تعالى أن  
يخلق من صورتك ملكا كالحج عنك في كل عام فإن ثمت حج وان شئت لا تنج أبو السموود عن الحوى في جاشية  
الأشياء (قوله لوقفة الجمعة) أي إذا وافق يوم عرفة يوم الجمعة بصر (قوله من سبعين حجة) يعني أنه أفضل  
من سبعين حجة في غير يوم الجمعة كما ورد في الحديث بحج وليست هي الحج الاكبر بل حجة الاسلام حلي  
من القهستاني (قوله بلا واسطة) أي بخلاف غيرها فانه يفرقه ذنين بواسطة المتقين حلي والذي في البحر  
يفضل لكل أهل الموقف (قوله للرج) لأنه لو أذى العشاء فانه الوقوف فيه تلح إلى سفر في عام قابل  
واتفاق حال وانعاب بنفس ورجع إلى القهستاني بخلاف ما لو وقف وقضى العشاء بعد ما يلزم تنق من ذلك  
(قوله هل الحج يكفر البكائر الخ) في هذا المقام كلام لا بد من سياقه ليتضح المرام قال في البحر روى أنه عليه  
السلافة والسلام دعائية عرفة لا تنفع بالمغفرة فاستجيب له الا في ما عاظم ثم أعاد الله عا بللزلقة فاجيب  
حتى في الدماء والنظام أخرجه ابن ماجه وهو ضعيف بالعباس بن مرداس فأنكر الحديث ساقط الاحتجاج  
كما ذكره الحفاظ لكن له شواهد كثيرة فنفها ما رواه أحمد بابا ستاد صحيح عن ابن عباس قال كان فلان  
رديف رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم عرفة فجعل الفتي بلا حظ الله ويقتل الهن قتاله التي صلى الله  
عليه وسلم ابن أخى هذا يوم من مكن فيه سمعه وبصره ففعله ومنها ما رواه البخاري من فوج من حج ولم يرت

وكذا لو تكسح حرة بغيره  
أن لها محرم والأهلي محصرة فلا تحلل إلا  
للهدى ولو أذن لآه رآه بتل ليس له الرجوع  
لملكها منافعها وكذا المكتوبة بخلاف الأمة  
الأذن أذن لآه فليس زوجها منعها  
وهو فروع حج التقي أفضل من حج الفقير حج  
الفرض أولى من طاعة الوالدين بخلاف  
النفل بناء الرضا أفضل من حج النفل  
واختلف في الصدقة ودج في البرازية أفضلية  
الحج لا تنفع في المال والبدن جميعا قال وجه  
أفتى أبو حنيفة حين حج وعرف المنفعة  
لوقفة الجمعة ضربة سبعين حجة ونفقر بها لكل  
فرد بلا واسطة فتنافى وقت العشاء والوقوف  
يدع الصلاة ويذهب لعرفة فحج وحلي الحج  
يكفر البكائر قبل فتم

ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته ومنها ما رواه مسلم في صحيحه من فروع ان الاسلام يهدم ما كان قبله  
 وان الهبة تدمر ما كان قبلها وان الحج يهدم ما كان قبله ومنها ما رواه مالك في الموطأ من فروع ان الشيطان  
 يومها هو أصغر ولا أدحر ولا أغبط منه في يوم عرفه وما ذاك الا لما يرى من تنزل الرحمة وتجاوز الله عن ثقل  
 من الذنوب العظام الا ما رأى يوم بدر فانه رأى جبريل يرفع الملائكة قائمات يقتضين تكفير الصغار والكبار  
 ولو كانت من حقوق العباد لكن ذكر الاكر في شرح المشلق في حديث ان الاسلام يهدم ما كان قبله ان  
 المقصود ان الذنوب السالفة تحبط بالاسلام والهجرة والحج صغيرة كانت أو كبيرة ويتناول حقوق الله تعالى  
 وحقوق العباد بالنسبة الى الحرب فانه اذا أسلم لا يطلب بشئ منها حق لوقته وأخذ المال وأحرزه بدار الحرب  
 ثم أسلم لم يؤخذ بشئ من ذلك وعلى هذا كان الاسلام كفيا في تحصيل مراده وله من ذكر صلى الله عليه وسلم  
 الهجرة والحج تأكيد في بشارته وترغيب في ميا بعبته فان الحج والهجرة لا يكفران المظالم ولا يقطع فيها بمس  
 الكبار وانما يكفران الصغار ويجوز ان يقال والكبار التي ليست من حقوق الله باد أيضا كالاسلام من أهل  
 الذمة وحيث لا شك ان ذكرهما كان لئلا يكيدتا حتى وهكذا ذكر الامام الطبري في شرح هذا الحديث وقال  
 ان الشارحين اتفقوا عليه وهكذا ذكر الامام النووي والقرطبي في شرح مسلم وقال القاضي عياض ان أهل  
 السنة أجمعوا على أن الكبار لا يكفرها الا التوبة فالحاصل أن المسئلة ظنية وان الحج لا يقطع فيه بتكفير الكبار  
 من حقوق الله تعالى فضلا عن حقوق العباد وان قلنا بالكفر للكل فليس معناه كما يؤولهم كثير من الناس  
 ان الذين يقطع عنه وكذا انشاء الصلوات والصيام والزكاة اذ لم يقل أحد ذلك وانما المراد ان الله مطل الدين  
 وتأخيرها يستعد ثم بعد الوقوف بعرفة اذ امطل صار انما لا ن وكذا ان تأخير الصلاة من وقتها يرتفع بالحج  
 لا القضاء ثم بعد الوقوف بعرفة يطالب بالقضاء فان لم يفعل كان انما على القول بقوريته وكذا البقية على هذا  
 القياس وبالجملة لم يقل أحد بمقتضى عموم الاحاديث الواردة في الحج كالا يخفى انتهى كلام الجرجاني المنأوى  
 في شرح الجامع الصغير في قوله صلى الله عليه وسلم من حج فلم يرفث ولم يفسق خرج من ذنوبه كيوم ولدته أمته أي  
 في خطوه عن الذنوب وهو يشمل الكبار والتبغات واليه ذهب القرطبي وقال عياض هو محمول بالنسبة  
 الى المظالم على من تاب ورجع عن وفاتها وقال الترمذي هو مخصوص بالمعاصي المتعلقة بحق الله تعالى لا العباد  
 ولا يقطع الحق نفسه بل من عليه صلاة يقطع عنه ان تأخيرها لانفسها فلا تأخيرها بعد تجمده دائم آخر انتهى  
 ذاعرفه هذا فقول الشارح قبل ثم كبري أسلم يقتضي أن هناك قول البعض العلماء أن الحج يكفر الصغار  
 والكبار ويحبط حقوق العباد كما اقتضاء التشبيه بالحري وقد علمت من كلام الاكل أن هذا الحكم يخص  
 الحري وعلمت من كلام الجرجاني هذا التعميم لبعض الناس وانه لم يقل به أحد فحكايه الشارح له بقيل  
 مما لا ينبغي كيف وهو أيضا يقول ولا فائل باسقاط الدين انتهى حلي (قوله كذا حتى أسلم) هذا معنى على أن الكفار  
 محاطون بفروع التوبة وهو الاصح كما تقدم (قوله ان الكبار الخ) أي كل من أوشرب الخمر لا تحوكم المظالم  
 وتأخير الصلاة فانه قيل بتكفيرها كما ذكره بعد (قوله كدين صلاة وزكاة) وشروكارة وصدة فطر (قوله ان  
 المظالم) أي الانتم المترتب على مطلق الفتي ورد في الحديث مطلق الفتي ظلم (قوله ونحوها) كأنها الزكاة والحج  
 على القول بوجوب فوريتها ما يقطع أي بالحج (قوله ضعيف) بالعباس بن مرداس فانه منكر الحديث ساقط  
 الاحتجاج كما مر (قوله يندب دخول البيت) أي الكعبة لانه صلى الله عليه وسلم دخلها وصلى فيها فالادب  
 في الدخول لافي عدمه (قوله من العروة الوثقى) ملققة هناك (قوله انه سرية الدنيا) وبعض العوام يضع سرته  
 عليه (قوله ولا يجوز شراء الكسوة الخ) قال في الجروا ما يندب الكعبة فقل انما لا يجوز بيعها ولا شرائها  
 كن الواقع الا أن الامام اذن في اعطائها لبقية شيعة عند التصديق للامام ذلك فاعتنا انما منعوا من بيعها لانه  
 مال بيت المال ولا شك أن التصرف فيه للامام بحيث جعله ماعلوقوم مخصوصين فان البيع جائز وهكذا استأجر  
 الامام النووي في شرح المذهب وقال ان الامر فيها الى الامام بصرفها في بعض مصارف بيت المال يباعها وعطاء  
 لما رواه الاذرق أن عمر رضي الله تعالى عنه كان يرفع كسوة البيت كل سنة فيقسمها على الحاج ولا يفرق بين  
 التصرف في كسوتها الثلاث بطول الزمان وقال ابن عباس وعائشة تباع كسوتها ويجعل ثمنها في سبيل الله  
 والمسكين وابن السبيل ولا بأس أن يلبس كسوتها من جارات اليه من حائض وجنب وغيرهما ثم قال النووي

كبري أسلم وقيل غير المتعلقة بالادبي كفتي  
 أسلم وقال عياض أجمع أهل السنة أن الكبار  
 لا يكفرونها الا التوبة ولا فائل يستقر  
 الدين ولو ساقطه تعالى كدين صلاة  
 ثم انما المظالم وتأخير الصلاة ونحوها يقطع  
 وهذا معنى التكفير على القول به وحديث  
 ابن ماجه انه عليه الصلاة والسلام استحب  
 له حتى في الدماء والمظالم ضعيف يندب  
 دخول البيت اذ لم يشغل على اذناه نفسه أو  
 غيره وما يقوله العوام من العروة الوثقى  
 والمجاز الذي في وسطه انه سرية الدنيا الأصل  
 فهو لا يجوز شراء الكسوة من قسمة بل من  
 الامام أو نائبه



لا يجوز أخذ شيء من طيب الكعبة للتبرك ولا لغيره ومن أخذ شيئا منه رده اليه ما كان أراد التبرك لأني بطيب من  
عنده فمضوا ثم أخذته انتهى (قوله لا يقتل في الحرم الخ) ولا يذبح ولا يواكل إلى أن يخرج من الحرم  
فيقتل منه وإن كانت جنايته فيادون النفس في غير الحرم ثم دخل الحرم اقتصر منه ولا يقطع يد السارق  
في الحرم عنده خلافة له ولو دخل الحرم لا يترس له ويمنع عن الطعام والشراب في قول الإمام شيخ (قوله  
الأذا قتل فيه) قال المصنف في شرحه قال أبو بكر لم يختلف السلف ومن بعدهم من الفقهاء أنه إذا جنى في الحرم  
مكان مأخوذاً بجنايته يقام عليه ما يستحقه من قتل أو غيره (قوله في البيت) أي داخل الكعبة (قوله  
لا الاغتسال) قال في المنع لأبأس باخراج حجارة الحرم ورتبة وتراب البيت إلى الحل كما ذكر من هذا إذا أخرج  
قد راسب التبرك بحيث لا يفوت عمارة المكان أما إذا فعل ما هو خارج عن العادة وعق في الحفر فذلك من باب  
التعريب ولا بالاغتسال والتوضي مما ذكر من (قوله لا حرم للمدينة عندنا) فإن في البحر اختلاف العلماء في أن مكة  
مع حرما هل صارت حرما أمنا بسؤال الخليل عليه الصلاة والسلام أم كانت قبله كذلك والاصح أنها ما زالت  
محترمة من حين خلق الله السموات والأرض وما علم أنه لم يكن للمدينة حرمة عندنا فيجوز لأصطباذها وقطع  
أشجارها وقد وردت أحاديث كثيرة في الصبيح وغيره أنه في المدينة مكة وأهلها أصحابنا  
بأن المراد بالتعريم التعظيم وبقوله ما ثبت في صحيح مسلم أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في حرمة المدينة  
ما بين لابتيها لا يقطع أغصانها ولا يصيد ما فيها من صيد في أن لها حرما مكة فلا يجوز قطع شجرها  
ولا الاصطباذ فيها والأحسن الاستدلال بحديث أنس الثابت في الصحيحين أن كان له أخ صغير قال له أبو عبد  
وكان له نغير يلعب به فمات النغير فكان النبي صلى الله عليه وسلم يقول يا أبا عبد ما فعل النغير ولو كان للمدينة حرمة  
لكان إرساله واجبا عليه ولا تذكر رسول الله صلى الله عليه وسلم على أمساكه ولا يمازحه وأجاب في الخبر  
عن الأحاديث الصريحة في أن لها حرما ثم أمن أخبار الأئمة في إتمامه البلوى لأن الشجر في المدينة أمرته به  
البلوى وخبر الواحد إذا ورد في ما نعت به البلوى لا يقبل إذ لو كان صحيحا لاشتهر نقله فيما نعت به البلوى انتهى (قوله  
على الرابع) وهو قول علماءنا والثاقبي وأحد خلافا لما لا في ما روى عنه رضى الله تعالى عنهم أجاب عن حلي  
عن المنع (قوله فانه أفضل مطلقا) للمعاسة جسد الشريف صلى الله عليه وسلم وشرافه وكبره لمعاسته في حياته  
أمكنة وثياها ورجالها ونساءها وغير ذلك ولو كانت هي العلة لاعتدت خصوصية ما ضم أعضاء الشريفة  
هذا خلف بل العلة أن ما ضم أعضاء صلى الله عليه وسلم بعض ما خلق منه ذاته المنرفة انتهى حلي (قوله  
مندوبة) لما ورد فيها من الأحاديث منها من زار قبري وجبت له شفاعتي ومنها ما روى عنه عليه الصلاة والسلام  
أنه قال من حج وزار قبري بعد موتي كان كن زارني في حياتي وهي من أعظم القرب وأرجى الطاعات وأنجح  
المساعي فإذا توجه إلى الزيارة أكثر من الصلاة والسلام عليه صلى الله عليه وسلم وإذا وقع نظره على بناء المدينة  
أو أشجارها زاد في الصلاة والسلام عليه وسأل الله تعالى أن ينفعه بزيارته في الدارين ويقبل قبل دخوله  
أو تبرؤ أو يلبس أنظف ثيابه والجسد أفضل وما يفعله الناس من النزول عن الراحل عند رؤيتهم المدينة  
ومشيم لأبأس به ويدخل المدينة ويقول عند الدخول وقل رب أدخلي مدخل صدق إلى نصيرا ولكن خائفا  
خاضعا ويحضر نفسه شرف البقعة وأنساب الدار التي اختارها الله تعالى دار هجرة نبيه صلى الله عليه وسلم  
ويحمل في نفسه إذا مشى مواضع أقدمه النبوة فقلعه يمشي في مواضع قدميه الكريمتين ثم يدخل المسجد فيصلي  
عند منبره عليه الصلاة والسلام ركعتين يقف بحيث يكون عود المنبر بعدا منكبه الأيمن فهو موقفه صلى الله  
عليه وسلم وهو ما بين قبره ومنبره الذي هو روضة من رياض الجنة ويسجد شكرا على ما وفق ويدعو بما يحب  
ثم نهض فيتوجه إلى قبره عليه الصلاة والسلام فيقف عند رأسه مستقبلا القبلة يدنو منه قدر ثلاثة أذرع  
أو أربعة ولا يدنو أكثر من ذلك ولا يضع يده على جدار التربة فهو وأهيب وأعظم ويمثل صورته الكريمة البهية  
صلى الله عليه وسلم كأنه نائم في لحده يسمع كلامه ويصلي الله عليه ويقول قدر ذراع يحاذي رأس الصديق  
رضي الله تعالى عنه ويقول السلام عليك يا خليفة رسول الله ويدعو ثم يقول حتى يحاذي قبره رضى الله تعالى  
عنه فيقول السلام عليك يا مظهر الإسلام إلى غير ذلك مما ذكره المصنف في شرحه ثم يدعو لنفسه  
ولوالديه ولجميع المسلمين ثم يقف عند رأسه عليه الصلاة والسلام كالقول ويقول اللهم لك

وله إذا سجد الوضوء أو سجد الا يقبل في الحرم  
الا إذا قتل فيه ولو قتل في البيت لا يقتل  
قبره بكنه الاستحباب مما ذكر من لا الاغتسال  
لا حرم للمدينة عندنا ومكة أفضل منها على  
الراجح الا ما ضم أعضاء عليه الصلاة والسلام  
فانه أفضل مطلقا حتى من الكعبة والعرش  
والكرسي وزيارة قبره مندوبة



قلت وقول الحق ولو أنهم اذ علموا أنهم لا ينجون الا به قد جئناهم بالبينات وهدى لهم الصراط المستقيم  
 البك اللهم ربنا اغفر لنا ولاخواننا الذين سبقونا بالايمان ربنا آتتنا في الدنيا حسنة الخ سبحانه ويطلع رب العزة  
 الخ ويدعو بمشائهم ثم يأتي اسطوانة أبي لياحة ويصلي ركعتين ويحوي الى الله تعالى وهي بين القبرين المنبر ويدعو بها  
 شاء ثم يأتي الروضة فيصلي ويدعو بها تيسر ثم يأتي المنبر فيضع يده على الرمانة ويدعو ثم يأتي الاسطوانة التي فيها  
 بقية الخدع ويستحب أن يخرج بعد ذلك الى البقيع فيأتي للمشاهد والمزارات (قوله بل قيل واجبة) الذي  
 في المنع تقرب من درجة الواجبات وفي مناسك الطرايطي أنه اقرب من الواجب في حق من كان له سعة  
 (قوله ويدعو بالحج لو فرضنا) لأن الحج فرض والزياره فلتقرب ولو بدأ بالمدينة جازمخ (قوله ويجزى) في البسطة  
 بالحج والزياره (قوله عالم يتره) راجع الى الفرض والمقل (قوله ولينوعه الخ) قال ابن الهمام والاولى فيها يقع  
 عند العبد الضعيف تجريد النية زياره لله عليه الصلاة والسلام ثم يحصل له اذا قدم زياره المسجد أو يسأل فضل  
 الله تعالى في مرة أخرى بنوعها فإن في ذلك زيادة تظلمه صلى الله عليه وسلم واجلاله وروافقه ظاهر ما ذكرنا  
 من قوله صلى الله عليه وسلم من جاءني زائرا لايه مدحاجة الا يبارقني كان حقا علي أن أكون له شفيعا يوم  
 القيامة انتهى حلي (قوله فقد أجمع الخ) وأيضاً ورد في الحديث لا تنسوا الرحال الا تسلاية مساجد المسجد  
 الحرام ومسجدى هذا والمسجد الاقصى حلي عن الفتح (قوله بقية القرب) مثل الاعتكاف وكسبه (قوله لمن  
 يتوق نفسه) أي يعلم منها عدم الوقوع في المخالفات فان المعاصي تضاعف فيها على ما روى عن ابن مسعود ولا شك  
 أنها في حرم الله أعظم وأخشى قتل من ضربه بالخط الموجب وهو العقاب ويمكن كون هذا هو محل المروى من  
 التضاعف كذا يعارض قوله تعالى ومن جاء بالسنة فلا يجزى الا مثلهما أي أن السنة تكون فيه سببا للتضاعف  
 من العقاب قوا أكبر من مقدار ضربه في غير الحرم الى أن يصل الى مقدار عقاب سيئات منها في غيره كذا في فتح  
 القدير ثم قال بمد ما ذكره من فضل الجواره لكن الفائز بهذا مع السلامة أقل القليل فلا ينبغي الفقه باعتبارهم  
 ولا يذكروا حالهم قيد في جواز بطوار لان شأن النفوس الكاذبة والمبادرة الى دعوى الملك والقدرة على  
 حاشية شرط فيما توجه اليه وتطلبه وانما لا كذب ما تكون اذا حلفت فكيف اذا ادعت وعلى هذا فيجب كون  
 الجوارق المدبنة المشرفة كذلك فان تضاعف السيئات أو تعاطفها ان فقد فيها تخافة السامة وقلة الادب  
 المنقضى الى الاخلال بواجب التوقير والابجلال قائم انتهى وهو وجه فكان ينبغي لشارح أن ينص على  
 الكراهة ويترك التقييد بالوقوف انتهى حلي والله تعالى أعلم هذا آخر ما يسرنا الله تعالى من الرعي الاول وهو  
 ربيع العبادات من حاشية الدر المختار فقال الله تعالى التوفيق والقبول وتوسل الى الله تعالى الله عليه وسلم  
 أكرم رسول الله على ما يشاء تقدير وبالاجابة جدير

بل قيل واجبة لمن له سعة ويدأ بالحج لو فرضنا  
 ويجزى لفضل عالم يتره غيباً بزيارته لا محالة  
 ولينوعه زياره مسجده فقد أخبر أن  
 صلاة فيه خير من ألف في غيره الا المسجد  
 الحرام وكذا بقية القرب ولا تنكر الجواره  
 بالمدية وكذا يمكن يتق نفسه

هذا آخر الجزء الاول ويليه الجزء الثاني أوله كليب السكاج

٦٢٢

To: [www.al-mostafa.com](http://www.al-mostafa.com)